

حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدُّسُوقِي
على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الزردberi
وبجانبه الشرح المذكور مع تفرعات العلامة المحقق سيدي الشيخ محمد عيش
شيخ السادة المالكية رحمته

(تنبيه : قد وضعنا التفرعات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصفحة سولة بجدول)

(روجت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإتماماً لفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

الجزء الثالث

طبع بدارالحياء الكبير بمكة
عيسى البابي الحلبي وشركاه

﴿ باب ﴾

ذكر فيه البيع وهو اول
النصف الثاني من هذا
المختصر (ينقد) أى
يحصل ويوجد (البيع)
وهو كما قال ابن عرفة عقد
معاوضة على غير منافع ولا
منفعة لمدة فتخرج الاجارة
والكراء والنكاح وتدخل
هبة الثواب والصرف
وللمراطة والسلم أى لانه
تعريف للبيع الأعم كما قال
قال والغالب عرفا اخص
منه زيادة ذو مكايسة احد
عوضيه غير ذهب ولافضة
معين غير المعين فيه
فتخرج الأربعة انتهى
والمكايسة للقبالة
واركانه ثلاثة الصيغة
والمقاد وهو البائع
والشترى والمقود عليه
وهو الثمن والثمن وهى
في الحقيقة خمسة وصرح
بالأول مبتدأ به لقلة
الكلام عليه بقوله

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا
يُقِفِّهِ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب ينقد البيع بما يدل على الرضا ﴾

(قوله أى يحصل ويوجد) انما فسر ينقد بما ذكر لأن انعقاد الشيء عبارة عن تقومه بأجزائه ولا
يصح أن يفسر يصح أو يلزم لأنه قد يحصل البيع بالمعاطاة أو غيرها من الصيغ ولا يكون صحيحا
أو لازما والحقائق الشرعية تشمل الصحيح والفاقد (قوله عقد معاوضة) أى عقد محتو على عوض
من الجانبين (قوله على غير) أى على ذوات غير منافع وغير تمتع أى انتفاع بلدة (قوله وتدخل هبة
الثواب الخ) أى ويدخل فيه ايضا التولية والشركة والاقالة والأخذ بالشفعة وتخرج من الأخص
بقوله ذو مكايسة (قوله والصرف) هو بيع النقد بنقد مغاير لنوعه واما المراطة فهى بيع النقد
بنقد من نوعه (قوله أى لأنه الخ) هذا التفسير من عند الشارح ولما كان مأخوذا من كلام ابن عرفة
قال الشارح كما قال أى ابن عرفة (قوله قال) أى ابن عرفة والغالب عرفا أى والغالب اطلاقه فى
عرف الفقهاء بمعنى اخص منه أى من المعنى الأعم التقدم بسبب ان يزداد فى التعريف السابق
ذو مكايسة الخ (قوله ذو مكايسة) أى صاحب مغالبة ومشاححة خرج هبة الثواب فانه ليس فيها
مشاححة لأنه متى دفعت القيمة لزم الواهب قبولها ولا يجاب لأزيد والمراد ان شأنه المكايسة والمغالبة
وحينئذ فلا يضر تخلفها فى بعض الأفراد كبيع الاستئمان قوله احد عوضيه غير ذهب ولافضة) أى
واما العوض الآخر فصادق بأن يكون ذهبا او فضة او غيرها بأن يكون عرضا وخرج بهذا القيد
الصرف والمراطة فانه ليس احد العوضين فيها غير ذهب ولا فضة بل العوضان ذهب او فضة فى
المراطة او احدهما ذهب والآخر فضة فى الصرف (قوله معين غير المعين فيه) اضافة غير فيه للمعوم

(بمّا) أى بشئ أو بالشئ الذى (يدلّ على الرضا) من قول أو كتابة أو إشارة (٣) منهما من أحدهما (وإن) حصل

الرضا (بمعاطة) بأن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر ثمنه من غير تكلم ولا إشارة ولو في غير المحقرات ولزم البيع فيها بالتقايض أى قبض الثمن والتمن وأما أصل البيع فلا يتوقف على ذلك خلافا لما يوهمه المصنف فمن أخذ ما علم ثمنه من مال كة ولم يدفع له الثمن فقد وجد أصل العقد لازومه ولا يتوقف العقد على دفع الثمن فيجوز أن يتصرف فيه بالأكل ونحوه قبل دفع ثمنه فلو قال المصنف وإن أعطاه كان أحسن أى وإن كان الدال على الرضا إعطاء ولو من أحد الجانبين إذ كلامه في الانتقاد ولو بلا لزوم (و) أن حصل الرضا (ب) قول المشتري للبائع (بمعنى) ونحوه بصيغة الأمر ابتداء (فيقول) له البائع (بمعنى) ونحوه وإذا انعقد فيها إذا كان القبول بصيغة الأمر متقدمة على الإيجاب فأولى إذا كان الإيجاب بصيغة الأمر وهو مقدم بأن يقول البائع اشتر السلعة منى أوخذها بكذا ونحوه ويقول المشتري اشترت

أى معين فيه كل ما خالف العين خرج السلم فإن غير العين فيه ليس معينا بل في الذمة والمراد بالمعين ما ليس في الذمة فيشمل الغائب فيبيع الغائب ليس سلباً لأن غير العين فيه معين والحاصل أن العين لا يجب أن تكون معينة في البيع والسلم وأما غير العين فيجب أن يكون معينا في البيع وغير معين في السلم * فإن قلت ظاهر كلامه أن رأس المال في السلم لابد أن يكون عيناً مع أنه يجوز أن يكون عرضاً * قلت المراد بالعين رأس المال قد كان أو عرضاً وإنما أثر العين بالذكر نظراً للشأن اه عدوى (قوله بما يدل على الرضا) أى بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقدين وأشار الشارح بقوله أى بشئ الخ إلى أن ما في كلام المصنف يصح أن تكون نكرة وإن تكون معرفة وهو أولى لأن الموصول يعم دائماً وهو المراد هنا وأما النكرة في سياق الإثبات فقد تم وقد لانتم (قوله بما يدل) أى عرفاً سواء دل على الرضا لغة أيضاً أولاً فالأول كبت واشترت وغيره من الأقوال والثاني كالكتابة والإشارة والمعاطة (قوله منهما أو من أحدهما) راجع للقول وما بعده أى من قول من الجانبين أو كتابة منهما أو قول من أحدهما وكتابة من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو كتابة من الآخر (قوله وإن بمعاطة) أى هذا إذا كان دال الرضا غير معاطة بأن كان قولاً أو كتابة أو إشارة بل وإن كان دال الرضا معاطة وفاقاً لأحمد وخلافاً للشافعى القائل لابد من القول من الجانبين مطلقاً أى كان البيع من المحقرات أم لا ولأبى حنيفة في غير المحقرات فلا بد فيها من القول عنده من الجانبين وتكفى المعاطة في المحقرات (قوله ولزوم البيع فيها) أى في المعاطة بالتقايض أى بالتبض من الجانبين فمن أخذ رغيفاً من شخص ودفع له ثمنه فلا يجوز له رده وأخذ بدله للشك في التماثل بخلاف ما لو أخذ الرغيف ولم يدفع ثمنه فيجوز له رده وأخذ بدله لعدم لزوم البيع (قوله ولا يتوقف العقد) أى صحة العقد وقوله فيجوز أن يتصرف فيه بالأكل ونحوه أى كالصدقة قبل دفع ثمنه أى أن وجد من الآخر ما يدل على الرضا وإلا لم ينقذ بيع بينهما وأما كونه حلالاً فنظرين (قوله وإن حصل الرضا بقول المشتري للبائع معنى) أشار الشارح إلى أن قول المصنف ويعنى الخ مدخول للبالغة فهو عطف على بمعاطة وليس من أفرادها وهو من ذكر الخاص بعد العام لاندرج هذا تحت قوله بما يدل على الرضا كما أن كل مبالغة ذكرها بعد البالغ عليه كذلك وحاصله أنه كما يتعدى البيع بالمعاطة يتعدى بقبول من المشتري على الإيجاب من البائع بأن يقول المشتري ببنى فيقول له البائع بعثك خلافاً للشافعى في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى بهذه عقب قوله وإن بمعاطة لدخولها معها في حيز البالغة (قوله ويقول المشتري اشترت ونحوه) أى كأخذتها أو رضيت بها بكذا (قوله وقع في محله) أى لأن الأصل في الإيجاب أن يقع من البائع أولاً ويقع القبول من المشتري ثانياً (قوله انعقاد البيع) أى لزومه وليس لأحدهما الانسكاك عنه أى بقول المشتري أولاً ببنى فيقول له البائع بعثك (قوله وهو قول راجح) هو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى في كتاب ابن مزيروا واختاره ابن الواز ورجحه أبو اسحق واقتصر عليه اه خش والحاصل أن الماضى ينقذ به البيع اتفاقاً ولا عبرة بقول من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء ولو حلف والمضارع أن حلف من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء قبل قوله ولا يلزم وأما الأمر فهل هو كلامى وهو قول مالك وابن القاسم في غير المدونة أو كالمضارع وهو قول ابن القاسم في المدونة (قوله ولكن الأرجح والمعمول عليه أن عليه اليمين) لأنه قول ابن القاسم في المدونة كذا قال عجم

ونحوه لأن الإيجاب وقع في محله وظاهر المصنف انعقاد البيع ولو قال المشتري لأرضى أو كنت هازلاً ولا يمين عليه لأنه قدمها على المسائل التى يخلف فيها وهو قول راجح ولكن الأرجح والمعمول عليه أن عليه اليمين

كما في مسألة التسوق الآتية لأنه قول (ع) ابن القاسم في المدونة وحينئذ فمحل الانعقاد بذلك ان استمر على الرضا

به أو خالف ولم يخلف وإلا لم يلزمه الشراء وأجيب عن المصنف بأنه لما بين أنه يخلف مع صيغة المضارع الآتية فأولى مع صيغة الأمر لأن دلالة المضارع على البيع أقوى من دلالة الأمر عليه لدلالة المضارع على الحال بخلاف الأمر (و) ينقذ (ب) قول المشتري (ابتعت) واشتريت ونحو ذلك بصيغة الماضي (أو) بقول البائع (بعتك) أو أعطيتك أو نحو ذلك كذلك (و) يرضى الآخر فيهما (أى فى صورتين وهو البائع فى الأولى والمشتري فى الثانية بأى شئ يدل على الرضا وظاهره الانعقاد ولو قال البادى لا أرضى وإنما كنت مازحا مثلا وهو كذلك عند ابن القاسم حيث فرق بين الماضى والمضارع المشار اليهما بقوله (وحلف) المتكلم بالمضارع ابتداء منهما ولا يلزمه البيع (و) إلا (يخلف) (لزم) البيع ولا ترد لأنها بين تهمة فيخلف البائع (إن) قال أبيعكها بكذا (فرضى المشتري فقال البائع لا أرضى أنه ما أراد البيع فإن لم يخلف لزمه (أو) قال

لكن كلام بن قنلا عن ح يقتضى اعتقاد ظاهر المصنف من انعقاد البيع ولو قال المشتري لا أرضى أو كنت هازلا ولو حلف ونصه من العلوم ان قول ابن القاسم فى المدونة مقدم على قوله وقول غيره فى غيرها لكن لما كانت ابن القاسم فى المدونة استند فى هذه المسئلة للقياس على مسئلة التسوق وكان قياسه هذا مطعون فيه اعتمد المصنف البحث فيه فجزم بالزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو للتعهد اه (قوله كما فى مسئلة التسوق الآتية) مراده بها قول المصنف الآتى وحلف والا لزم ان قال الى قوله أخذتها بدليل ما يأتى (قوله وإلا لم يلزمه الشراء) أى والا بأن حلف أنه لم يرض وإنما كان هازلا لم يلزمه الشراء (قوله لأن دلالة المضارع على البيع) أى فى المسئلة الآتية أقوى من دلالة الأمر عليه أى فى هذه المسئلة أى وقد قالوا يطلب اليمين من الراجع فى المسئلة الآتية مع كونه آتيا بالمضارع الأقوى دلالة فليكن طلب اليمين من الراجع فى هذه المسئلة التى عبر فيها الراجع بالأمر بالطريق الأولى كذا قال الشارح تبعا لعقب وتعقبه بن قائل فيه نظر لأن المطلوب فى انعقاد البيع ما يدل على الرضا ودلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر تدل على الرضا عرفا وان كان فى أصل اللغة محتملا بخلاف المضارع فإنه لا يدل عليه والحاصل ان المطلوب فى انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفا وان كان محتملا لذلك لغة فالماضى لما كان دالا على الرضا من غير احتمال انعقاد البيع به من غير نزاع والأمر كفى إنما يدل لغة على الأمر بالبيع له أو التماسه منه إلا انه محتمل لرضاه به وعدمه لكن العرف دل على رضاه به وحينئذ فيستوى الأمر مع الماضى (قوله كذلك) أى بصيغة الماضى (قوله فى صورتين) أى المصدرتين بالماضى اعنى ابتعت وبعتك (قوله بأى شئ يدل الخ) أى من قول أو كتابة أو إشارة (قوله مثلا) أى ولو حلف أنه لم يرد البيع (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) أى وقبله ابن يونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة (قوله حيث فرق بين الماضى) أى فقال يلزم البيع به ولو حلف أنه لم يرض وقوله والمضارع أى فقال انه يلزم به البيع مالم يخلف أنه لم يرد البيع وأنه لم يرض به (قوله ولا ترد) أى اليمين على الثانى (قوله ان قال أبيعكها بكذا الخ) أى وأما لو عرض رجل سلعته للبيع وقال من أتاني بشرة فبى له فأتاه رجل بذلك ان مع كلامه أو بلغه فالبيع لازم وليس للبائع منعه وان لم يسمعه ولا بلغه فلا شئ له ذكره فى نوازل البرزلى ومثله فى المعيار اه بن (قوله أنه ما أراد البيع) أى وإنما أراد الوعد أو المزح (قوله لم أرد الشراء) أى وإنما أردت الوعد به أو المزح والمزح لأن هزل البيع ليس جدا وإنما يكون الهزل جدا فى النكاح والطلاق والرجعة والعق كالم (قوله فمحل الحلف فيهما الخ) أى ومحل أيضا مالم يكن فى الكلام تردد والانقلاب منه يمين ويلزم من تكلم بالمضارع أولا اتفاقا لأن تردد الكلام يدل على انه غير لاعب وذلك كأن يقول المشتري يا فلان بعتى سلعتك بشرة فيقول لا فيقول له بأحد عشر فيقول لا ثم يقول البائع أبيعكها بأثنى عشر فيقول المشتري قبلت فيلزم البيع ولا رجوع للبائع بعد ذلك ولو حلف أنه لم يرد بيعا (قوله فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا يمين) هذا لا يخالف مالا بن رشد من أنه إذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل ان يجيبه الآخر لم يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد بالقبول لأنه فى صيغة يلزمه بها الإيجاب أو القبول كصيغة الماضى وكلام المصنف فى صيغة المضارع كما هو لفظه فاذا أتى أحدهما بصيغة الماضى ورجع قبل رضا الآخر لم يفده رجوعه إذا رضى صاحبه بعد ذلك (قوله أى وحلف البائع وإلا لزمه

المشتري (أنا أشتريها به) أى بكذا فرضى البائع فقال المشتري لم أرد الشراء فان لم يخلف لزمه فمحل الحلف فيهما حيث البيع لم يرض بعد رضا الآخر فان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا يمين (أو تسوق فيهما) عطف على ان قال أى وحلف البائع والا لزمه

البيع إن تسوق بها أى أوقفها في سوقها (قَالَ) له شخص (بِكَمْ) تبيعها (قَالَ) له (بِمَائَةٍ) مثلاً (قَالَ) الشخص (أَخَذْتُهَا) بها فقال لم أورد البيع قال الخطاب مفهوم تسوق مفهوم موافقة (٥) فحكم ما تسوق وما لم يتسوق سواء وهو إن قامت

قرينة على عدم إرادة البيع فالقول للبائع بلا عين أو على إرادته فيلزمه البيع كما إذا حصل تماكس وتردد بينهما أو سكت مدة ثم قال لا أرضى فلا يلتفت لقوله وإن لم تقم قرينة لواحد منهما فالقول للبائع يمينه وأشار للعائد من بائع ومشتري بذكر شرطيه بقوله (وشرط) صحة عقد (عاقده) أى البيع (تمييز) بأن يكون إذا كلف بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه فلا ينقذ من غير تميز لصغر أو غم أو جنون ولو من أحدهما واستثنى من المفهوم قوله (إلا) أن يكون عدم تميزه (بسكرة) حرام أى بسببه (فتردد) أى طريقتان طريقة ابن رشد والباقي أنه لا يصح اتفاقاً وطريقة ابن شعبان أنه لا يصح على المشهور فرجع الأمر إلى عدم صحته إما اتفاقاً أو على المشهور فلا وجه للذكر التردد لاسباب وهو يوم خلاف المراد إذ يومه في الصحة وعدمها فإن لم يكن حراماً كان يعتقد أن

البيع أن تسوق بها الخ) هذا مذهب المدونة وقيل يلزم البيع ولا عبرة بدعواه عدم الرضا ولو حلف وهو قول مالك في العتبية وفصل الأبهري فقال إن أشبه ما سمعنا أن يكون ثمناً للسلعة لزم البيع وإلا - لطف وهذه الأقوال الثلاثة جارية في صورة المنطوق والمعتمد أولها وهو الحلف عند عدم القرينة وإلا لزم وأما في صورة المفهوم فليس فيها إلا القول الأول كما قال ابن رشد قال وذبح بعض الناس إلى أن الخلاف موجود أيضاً فيما إذا كانت غير موقوفة للسوم انظر بن وعلى هذا فيزداد في المفهوم قول رابع وهو ما ذكره خش (قوله مفهوم موافقة) أى كما قال ابن رشد وهو المعتمد كما قاله شيخنا العدوى والعلامة بن خلافاً لحش حيث ضعفه واعتمد أن المفهوم مفهوم مخالفة وأن غير للوقوف للسوم يقبل قول ربه أنه لا عب بلا يمين (قوله إن قامت قرينة الخ) إنما عمل بالقرينة لأن اليمين للتهمة وهى تنفي بالقرينة كما قاله بن (قوله إذا حصل تماكس وتردد بينهما) أى بأن قال المشتري اشتريتها بخمسين فقال البائع لا فقال له بستين فقال البائع لا فقال له المشتري بكم تبيعها فقال بمائة فقال المشتري أخذتها (قوله وإن لم تقم الخ) هذه الحالة محمل كلام المصنف (تنبيه) لا يضر في البيع الفصل بين الإيجاب والقبول إلا أن يخرجنا عن البيع لغيره عرفاً وللبائع الزام المشتري في الزيادة ولو طال الزمان أو انقض المجلس حيث لم يجر العرف بعدم الزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقض المجلس فإنه لا يلزمه بها وهذا ما لم تكن السلعة بيد ذلك المشتري والا كان لربها الزامه بها (قوله وشرط صحة عقد عاقده) إنما قدر المضاف الثاني لأن الذى يتصف بالصحة وعدمها هو العقد لا العاقد وإنما قدر المضاف الأول لقوله الآتى ولزومه تكليف فان الذى يقابل لزوم الصحة وقد يقال الأولى حذفه لأن التمييز شرطى وجود العقد لا في صحته فالمراد شرط وجود عقد عاقده لأن فقد التمييز يمنع انعقاد البيع بحيث لا توجد حقيقة لفقد ما يدل على الرضا لا صحته مع وجود حقيقة تأمل اه بن (قوله فلا ينقذ من غير تميز) خلافاً لما في طي من صحة العقد من غير المميز لأنه غير لازم فجعل التمييز شرطاً في لزومه وما ذكره الشارح هو ظاهر المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس ويشهد له قول القاضي عبد الوهاب في التلقين وفساد البيع يكون لامور منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا أو أحدهما ممن لا يصح عقده كالصغير والمجنون أو غير عالم بالبيع وقول ابن بزيرة في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وقول أبى عبد الله المقرئ في قواعده أن العقد من غير تمييز فاسد عند مالك وأبى حنيفة لتوقف انتقال الملك على الرضا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو مفقود من غير المميز نظر بن (قوله واستثنى من المفهوم الخ) أى فكأنه قال فلا ينقذ بيع غير المميز إلا أن يكون عدم تميزه بسكرة أدخله على نفسه في عدم انعقاد بيعه تردد (قوله وطريقة ابن شعبان) أى وابن شاس وابن الحاجب (قوله إذ يومه أنه في الصحة وعدمها) أى يوم أن أحد الترددين قائل بصحة البيع والآخر قائل بعدم صحته مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله ما غيب العقل) أى مطلقاً سواء كان مع نشأة وطرب أولاً غيب الحواس أيضاً أولاً (قوله لكنه لا يلزم) أى أنه إذا أفاق أن يردده وأن يمضيه وكذا يقال في إقرارته وسائر عقود (قوله كسائر الفقهاء) أى وهى كل ما يتوقف على إيجاب وقبول وأما غيرها من الطلاق وما بعده فهى إخراجات

هذا للمشروب غير مسكر فإنه كالمجنون المطبق فلا يلزمه بيعه ولا يصح منه اتفاقاً والمراد بالمسكر هنا ما غيب العقل فيشمل للرقد والخدر وأما السكران الذى عنده نوع تمييز فيعه صحيح قطعاً لكنه لا يلزم

بمخلاف الطلاق والعق والحدود والجنايات فتلزمه (و) شرط (لزومه) أى عقد عاقده (تكليف) ورشد وطوع فى بيع متاع نفسه وأما فى بيع متاع غيره وكالة فلا يتوقف على التكليف ويلزم يعه من غير إذن موكله لأن أذنه له أولاً فى البيع كاف والدليل على تقدير الثالث قوله (لا إن أجبر) العاقد (عليه) أى على البيع وكذا على سببه وهو طلب مال ظلماً ولو لم يجبر على البيع على المذهب (جبراً حراماً) وهو ما ليس بحق فيصح ولا يلزم (ورُدَّ عليه) ما جبر على يعه أو على سببه ولا يفته تداول املاك ولا عتق ولا هبة ولا ابلاد (بلا ثمن) هذا خاص بما إذا أجبر على سببه بأن أجبر على دفع مال لظالم فباع متاعه لذلك وأما لو أكره على البيع فقط فله رد البيع ويجب رد الثمن الذى أخذه إلا لينة على تلفه بلا تفريط منه (ووضى) بيع المجبور (فى جبر عامل) جبره

ولا تتوقف على إيجاب وقبول (قوله كسائر العقود والقرارات بمخلاف الطلاق الخ) ظاهره يقتضى أن هذا التفصيل جار فى الطافع ومن عنده نوع من التمييز وليس كذلك بل الطافع كالجنون لا يؤخذ بشيء أصلاً لجنايات ولا غيرها وإنما التفصيل فيمن عنده من نوع من التمييز قال ابن رشد فى كتاب النكاح إذا كان السكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجنون فى جميع أحواله وأقواله إلا فيما ذهب وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه بخلاف المجنون وإن كان السكران عنده بقية من عقله فقال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وتلزمه الجنايات والعق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاه بالصواب اه فتبين أن التفصيل إنما هو فى النوع الثانى لا فى كليهما وما ذكره ابن رشد نحوه للباحى والملازى على ما فى ح عنه اه بن وقد يجاب عن الشارح بأن أُل فى العقود والقرارات عوض عن المضاف إليه أى كسائر عقود وأقراراته أى من عنده نوع تميز فإنها لا تلزمه بخلاف طلاقه وعتقه فيلزمه (قوله على تقدير الثالث) أى وهو الطوع أى وأما الدليل على تقدير الثانى وهو الرشد فهو قول المصنف فى باب الحجر والولى رد تصرف يميز أى غير رشيد ولا يضر بعد موضع القرينة لأن الكتاب كالشئ الواحد (قوله على المذهب) ومقابله أنه إذا أكره على سبب البيع فباع كان البيع لازماً للمصلحة وهى الرفق بالمسجون لئلا يتباعد الناس من الشراء فهلك المظلوم وهذا القول لابن كنانة قد اختاره التأخرون وأفتى به الأحنى والسيورى ومال إليه ابن عرفة وأفتى به ابن هلال والعقباتى وجرى به العمل بفاس كذا فى بن وفيه أيضاً أن من أكره على سبب البيع إذا سلفه إنسان دراهم كان له الرجوع بها عليه بخلاف ما إذا ضمنه إنسان فدفع المال عنه لعدمه فإنه لا رجوع له عليه وإنما يرجع على الظالم وذلك لأن المكره أن يقول للحميل أنت ظلمت ومالك لم تدفعه لى بخلاف المسلف وهذا هو الصواب خلافاً لما فى عقب من عدم رجوع المسلف كالحميل على المكره بل على الظالم (قوله جبراً حراماً) أى وأما لو أجبر على البيع جبراً حلالاً كان البيع لازماً كجبره على بيع الدار لتوسعة المسجد أو الطريق أو للقبرة أو على بيع سلعة لوفاء دين أو لتفقة زوجة أو ولد أو الأيوين ومن الجبر الحلال الجبر على البيع لأجل وفاء ما عليه من الحراج الحق كما قاله شيخنا العدوى (قوله فيصح ولا يلزم) أى وحينئذ فيخير البائع أن شاء دفع الثمن للمشتري وأخذ سلعته التى أكره على بيعها وإن شاء تركها للمشتري وأمضى البيع بقوله ورد عليه أى على البائع أى إن أراد البائع الرد وله أن يمضيه (قوله بلا ثمن الخ) أى ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله بالثمن وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا تولى المكره بالفتح قبض الثمن يده وأقبضه غيره (قوله هذا خاص الخ) وقد اعتمد بعضهم أن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع فى أن البائع إنما يرد البيع إذا رد الثمن للمشتري والحاصل أن الإكراه على سبب البيع فيه أقوال ثلاثة قيل إنه لازم وبه العمل وفيه أنه غير لازم وعليه إذا رد البيع فهل يرد بالثمن وهو المعتمد أو بلا ثمن وهو ما مضى عليه المصنف وبقي قول رابع لسجنون وحاصله أن المصنف ان كان قبض الثمن رد البيع بالثمن والا فلا يفرمه وأما الإكراه على البيع فهو غير لازم ويرد البيع إن شاء البائع بالثمن قولاً واحداً (قوله إلا لينة) تشهد بتلفه من البائع بلا تفريط منه أى فلا يلزم مرد الثمن حينئذ وظاهره أن البائع إذا ادعى التلف من غير تفريط ولم يكن له لينة بذلك لم يصدق وهو قول وقيل أنه يصدق يمين كالمودع (قوله فى جبر عامل) المراد به من يلتزم بالبلد أو الاقليم ويظلم الناس وكذا كل حاكم ظلم فى حكمه كقائم مقام الذى ينزل البلد من طرف الملتزم (قوله لسان أحسن) أى لأن قوله مضى يوم أن جبر

ومحل بيع ما يبد العامل ان لم تكن السلة المقصودة باقية بينها (٧) والا اخذها ربه (ومنع) اي حرم على

العامل على بيع ما يبد له او فاء ما ظلم فيه غيره غير جائز ابتداء وان كان يعضى البيع بعد الوقوع والتزول مع انه جائز بل واجب وأجاب بن بأن معنى قوله ومضى في جبر عامل اي ومضى عمل القضاة يجوز البيع في جبر عامل وهو اشارة لقول ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في اخذ المال واعطائه انه اذا ضفط له فيعنه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في اخذ المال واعطائه فلا يشتري منه اذا ضفط فان اشتري منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا ضفط فيما خرج عليه من المال الذي تصرف فيه وتبين انه حصل عنده شيء منه فلم يضفط الا فيما صار عنده من أموال الناس (قوله ومحل بيع الخ) يعني ان محل جبر السلطان للعامل على البيع لاجل ان يوفي من ثمنه ما ظلم فيه اذا لم يكن العامل غصب اعيانا واستمرت باقية عنده وعلم ربه (والا اخذها ربه) (قوله ومصحف) اي ولو كان بشراة شاذة كمصحف ابن مسعود لانه ككتب العلم وقول الشارح وكتب حديث لا مفهوم له بل يمنع بيع كتب العلم لم مطابقا وظاهره ولو كانت الكافر الذي يشتري ما ذكر يعظمه وهو كذلك لان مجرد ملكه له اهانة ومنع أيضا بيع التوراة والانجيل لهم لانها مبدلة فقيه اعانة لهم على ضلالهم واعلم انه كما يمنع بيع ما ذكر لهم تمنع أيضا بيعهم والتصدق به عليهم ويمضى الهبة والصدقة عليهم من السلم بذلك بعد الوقوع ولكن يجبرون على اخراجه من ملكهم كالبيع لهم (قوله كبيع جارية لاهل الفساد) اي ابيع أرض لتتخذ كنيسة او خمارا والحشبة لمن يتخذها ضلليا والغب لمن يصرفه خمر او النحاس لمن يتخذها ناقوسا وكذا يمنع ان يباع للحرابين آلة الحرب من سلاح او كراع او سرج وكل ما يتقون به في الحرب من نحاس او خباء او ماعون ويجبرون على إخراج ذلك واما بيع الطعام لهم فقال ابن يونس عن ابن حبيب يجوز في الهدنة واما في غير الهدنة فلا يجوز والذي في العيار عن الشاطبي ان المذهب المنع مطلقا وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبصرة وابن جزى في القوانين لابن القاسم وذكر في العيار أيضا عن الشاطبي ان بيع الشمع لهم ممنوع اذا كانوا يستعملون به على اضرار المسلمين فان كان لا عيادهم فمكروه انظر بن (قوله واجبر المشتري من غير فسخ للبيع على اخراجه) هذا هو المشهور كما قال المازري وهو مذهب المدونة ومقابلة انه يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما ونسبه سحنون لاكثر أصحاب مالك قال ابن رشد والخلاف مقيد بما اذا علم البائع ان المشتري كافر اما اذا ظن انه مسلم فانه لا يفسخ بلا خلاف ويجبر على اخراجه من ملكه ببيع ونحوه ابن (قوله ببيع) لم يذكره المصنف لعلمه بالاولى مما ذكره من العتق والهبة والذي يتولى يمينه الامام لا السيد الكافر لان فيه اهانة للسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة فان السيد الكافر يتولاها وليس توليته لها كتولية البيع في اهانة المسلم فان تولى الكافر يمينه نقضه الامام وباعه هو كما قاله بعضهم (قوله ولولو لدها الصغير) هذا مبالغة في الاكتفاء في الاخراج عن الملك بالهبة اي ولو كانت تلك الهبة صادرة من كافرة اشترته ووهبته اولدها الصغير اي او من كافر اشتراه ووهبه لولده الصغير فالاب كالم والاني فرض مسئلة (قوله على الارجح الخ) مارجحه ابن يونس هو قول ابن السكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن ورد المصنف بلوقول ابن شاس ان هبتها لولدها الصغير لا تكفي في الاخراج وانما ذكر المصنف الصغير مع ان الصغير والكبير سواء في الاعتصار منها لان فيه فرض الخلاف والترجيح عند ابن يونس واما الهبة للكبير فانها تكفي في الاخراج اتفاقا لقد برته على افانة الاعتصار بالتصرف بخلاف الصغير فانه محجور عليه اه بن (قوله ولا رهن)

والعتق لأجل كان أولى وبأجر المدبر ونجس عتق ام الولد وتباع خدمة المعتق لأجل (و) لا (رهن) في دين

فيؤخذ الرهن ويباع (وَأَيُّ) الكافر الراهن بدله (برهن ثقة) فيه وفاء للدين (إن علم مرتنه) حين ارتبائه (باسلامه) أي اسلام العبد الرهن وهذا القيد لابن محرز (ولم يعين) للرهنية أي لم يقع عقد المعاملة في قرض أو بيع على رهنه بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (وَالْإِسْلَامُ) بأن لم يعلم للرهن باسلامه (أ) عينه أم لا أو علم باسلامه وعين (عجل) الدين لرهنه في الثلاث صور ان كان

موسرا والدين مما يجعل بان كان عينا او عرضا من قرض فان كان عرضا من بيع خسر الرهن في قبول التجيل وفي بقاء عمن العبد الذي اسلم رهننا وفي رهن ثقة بدله وان كان الراهن موسرا بقي ثم شبه في التجيل قوله (كشقه) اي ان الكافر اذا اعتق عبده للمسلم للرهن قبل بيعه عليه فانه يجعل الدين لرهنه ويحتمل ان العبد للرهن اذا اعتقه سيده مطلقا كافر او مسلما اقبضه المرتهن اولا وجب تمجيل دينه بشرطه (و) اذا باع الكافر عبده المسلم (جاز) للمشتري (رد) عليه اي على الكافر (ببيع) ثم يجبر الكافر على اخراجه بامره (و) ان باع الكافر عبده الكافر بخيار لمسلم او كافر فأسلم العبد زمن الخيار فان حصل اسلامه (في) رهن (خيار) مشتري بالتبوين (مسلم) نفعه (عمل) المشتري المسلم والخيار (لاقتضاه) اي لاقتضاء زمن خياره لسبق حقه على حق العبد

أي ولا يكفي الاخراج برهن (قوله فيؤخذ الرهن) أي الذي هو العبد المسلم الذي رهنه الكافر في الدين الذي عليه ويبيع ويدفع ثمنه للمالك الكافر ولا يبقى العبد رهننا لان فيه استمرار ملك الكافر على المسلم (قوله وأتى برهن ثقة) أي اذا لم يرض المرتهن ببقاء دينه بلا رهن (قوله انه كان موسرا) أي ان محل كون الرهن يباع ويأتي الراهن برهن ثقة بالشرطين المذكورين والإعجل الدين ان كان الراهن موسرا الخ وقوله فان كان عرضا من بيع أي والموضوع أن الراهن موسر (قوله بأن كان عينا) أي مطلقا من بيع أو من قرض (قوله بقى) أي بقي العبد الذي أسلم رهننا (قوله بشرطه) أي التتقدم وهو قوله ان كان أي ذلك المعلق موسرا والدين مما يجعل فان كان مما يجعل خير المرتهن في تمجيل الدين وفي الاتيان له برهن مكان العبد وان كان المعلق معسرا تحتم رد العتق وبقاء العبد رهننا (قوله وجاز للمشتري رده) أي رد العبد للمسلم وفرض بن المسئلة فيما اذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه قال وحينئذ فلا يرد البحث بأن البيع هنا من السلطان وبيع السلطان يبيع براءة ولا موجب لتخصيص عبق القاعدة ببيع الفليس اه فعلى هذا لو كان الاسلام سابقا على البيع لم يكن للمشتري رده بالعيب خلافا للشارح حيث قال واذا باع الكافر عبده المسلم الخ فقد فرض الكلام في عبد اسلامه سابق على بيعه فتأمل (قوله بخيار لمسلم) أي لمشتري مسلم وقوله أو كافر صادق بان يكون ذلك الكافر الذي جعل له الخيار مشتريا أو كان هو البائع (قوله وفي خيار الخ) الجار والخيار متعلق بيمهل ولما قدمه عليه أوقع الظاهر موقع المضمر والعكس والاصل ويمهل مشتر مسلم في خياره لاقتضائه اه بن (قوله فان رده الخ) أي وان أجاز المشتري للمسلم البيع فالامر ظاهر (قوله وان أسلم في خيار الكافر الخ) أشار المؤلف لقول المدونة لبواع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فاسلم العبد في ايام الخيار لم يفسح البيع وقيل للمالك الخيار اختر أو رد ثم بيع على من صار اليه اه وظاهر كلام المصنف ان الكافر يستعمل سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا والذي في نص ابن يونس أن محل ذلك اذا كان العاقدان كافرين أما ان كان أحدهما مسلما لم يجعل اذ قد يصير للمسلم منهما وقد نقل كلامه في التوضيح واعتمده مقتضرا عليه وليس فيه ما يشير الى ضعفه فقول عبق ان كلام ابن يونس ضعيف كما في التوضيح وغيره والمعتد اطلاق المصنف فيه نظر انظر بن والحاصل انه اذا كان المشتري مسلما وكان الخيار له وحصل اسلام العبد في مدة خياره فانه يمهل لاقتضاء أمد خياره اتفاقا وان كان المشتري مسلما وكان الخيار لبائعه الكافر فظاهر المصنف انه يستعمل والمعتد ما قاله ابن يونس من الامهال لاقتضاء امد الخيار لاحتمال ان البائع صاحب الخيار يبيع لتلك المسلم (قوله بالاضاء) اي بامضاء البيع اورده فان امضى البيع أجبر المشتري على اخراجه من ملكه بنا مر وان رد البيع اجبر البائع على اخراجه بامره (قوله كيده ان اسلم وبعدت غية سيده) محل الاستعجال ببيعيه في الحالة المذكورة اذا كان لا يرجى قدوم سيده فان رجى قدومه انتظر كما في ابى الحسن على المدونة انظر بن (قوله بان يكون على عشرة ايام) اي مع امن الطريق (قوله على الخوف) اي مع الخوف في الطريق

فان رده لبائعه جبر على اخراجه بما تقدم (و) ان اسلم في خيار الكافر بائعا او مشتريا فلا يمهل بل (يستعمل الكافر) صاحب (قوله) الخيار منهما بالاضاء او الرذل لا يدوم ملك الكافر على المسلم وشبه في الاستعجال قوله (كبيده) اي كما يستعجل السلطان ببيع العبد (ان أسلم) في غية سيده الكافر (وبعدت غية سيده) بان يكون على عشرة ايام فاكثر او يومين على الخوف فان قرب لم يسع بل يكتب له

فان اجاب والايص عليه (وفي البائع) السلم لبسده الكافر من كافر بخيار للبائع وأسلم العبد زمن الخيار (يمنع) البائع للذكور (من الإمضاء) أى امضاء البيع للشتر الكافر فلو جعل (٩) الخيار للمشتري الكافر استمجل (وفي جواز

بيع من أسلم) من رقيق الكافر عنده (بخيار) اما ان اشتراه مسلما فلا يجوز بيعه بالخيار بسلا تردد وعدم الجواز بخيار (تردد) واستظهر الجواز للاستقصاء في الثمن لانه وان حدث اسلامه عنده فلا يمنع من حقه من الاستقصاء فيه (وهل منع) بيع الكافر (الصغير) لكافر كامر محله (إذا لم يكن) الصغير (على دين) مشتريه (كأن يبيعه) ليهودي وهو نصراني وعكسه لما بينها من العداوة وسواء كان معه ابواما لان كان على دين مشتريه أى معتقده الخاص جاز (أو) النع (مطلق) وافق دين مشتريه اولا (إن لم يكن) معه (في البيع) (أو) أو كان الاب عند المشتري والاجاز وهو قيد في قوله مطلق (تأويلان) في الصغير الكتابي واما المجوسى فيمنع اتفاقا ككبيرهم

(قوله فان اجاب) أى باخراجه بواحد مامر فالامر ظاهر (قوله وفي البائع يمنع من الامضاء) ذكر ابن الحاجب في هذا قولين وهما مخرجان كما نقله ابن شاس عن المازرى على ان بيع الخيار هل هو منحل فيمنع من الامضاء لانه كابتداء بيع أو منبرم فيجوز قال في التوضيح والمعروف من المذهب انحلاله ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا انه منبرم اذلا فرق بين ان يكون بيد السيد رفع تقريره وبين ابتدائه بجماع تملك الكافر للسلم في الوجهين اه وحاصله انه لا فرق في حرمة الامضاء سواء قلنا انه منبرم وان الذى بيد السيد رفع تقريره أو قلنا انه منحل وان بيد السيد ابتداء تقريره لملك الكافر للسلم في الوجهين فقد اعتمد المصنف ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع ان النصوص لابن عمر خلافة ونصه ولو كان البائع مسلما والخيار له واسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقاء الخيار لمده اذ الملك للبائع وتعجيله اذلا حرمة لعقد الكافر اه ونقله ابن عرفة واقره وبه نظر اللواق في كلام المصنف اه بن (قوله استمجل) أى فى امضاء البيع أورده فان رده فلا كلام وان امضاء اجبر على اخراجه من ملكه بواحد مامر (قوله وفي جواز الخ) يريد ان الكافر إذا أسلم عبده وقلنا انه يجبر على بيعه فهل يجوز للامام ان يبيعه على خيار لملكه أو للمشتري لما فيه من طاب الاستقصاء للكافر في الثمن وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر العبد لضرر السيد الكافر أو لا يجوز لبقاء السلم في ملك الكافر زمن الخيار طريقتان فقوله تردد أى طريقتان لبعض التأخرين الاولى لعياض والثانية لابن رشد كما في ابى الحسن وعلى الثانى إذا بيع بخيار فالظاهر فسخ البيع وعلى الاول فهل امد الخيار جمعة هنا كغيره أو ثلاثة أيام طريقتان (قوله فلا يجوز الخ) أى بل يجب بيعه بتا (قوله أو كان الاب عند المشتري) أى قبل شراء الولد (قوله وإلا جاز) أى والا بأن كان معه أبوه جاز مطلقا كان على دين مشتريه ام لا (قوله وهو قيد فى قوله مطلق) قال بن فيه نظر بل الظاهر انه شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليها فقال وهل منع الصغير إذا لم يكن معه أبوه مطلقا وإذا لم يكن على دين مشتريه تأويلان كان أولى ويبدل لذلك كلام عياض انظر التوضيح وح ومفهوم القيد انه إذا كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة لابن لأنه تابع لأبيه وإنما ينظر للأب فان كان على دين مشتريه جاز والا فلا كما قال المصنف وجاز شراء بالغ على دينه فقول شارحنا تبعا لعقب وإلا بأن كان معه أبوه جاز أى مطلقا غير صحيح كما علمت اه (قوله واما المجوسى) أى واما الصغير المجوسى يمنع بيعه لكافر اتفاقا كان معه أبوه ام لا (قوله على المشهور) أى كما ان كبار المجوسى يمنع بيعهم لكافر على المشهور وسواء كان المشتري موافقا لذلك البيع فى الاعتقاد ام لا (قوله مقابلان لظاهر المدونة) أى فيها ضعيفان وقوله من المنع مطلقا بيان لظاهر المدونة السابق الراجع (قوله من المنع مطلقا) أى منع بيع الصغير لكافر سواء كان ذلك الصغير كتابيا أو مجوسيا كان على دين مشتريه أم لا كان معه أبوه ام لا لأن الصغير يجبر على الاسلام ولو كتابيا فهو مسلم حكما (قوله مطلقا) أى صغير أو كبير (قوله وقدم الاول) أى وهو التهديد أى التخويف بالضرب والمراد بالثانى الضرب بالفعل (قوله وله شراء بالغ) أى شراؤه من مسلم أو من كافر (قوله ان اقام) أى ان شرط عليه

(٣ - دسوقى - ثالث) على المشهور لانهم مسلمون حكما والتأويلان مقابلان لظاهر المدونة السابق الراجع من المنع مطلقا وان ملك المسلم عبدا يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقا والكتابى الصغير تعين عليه ان يعرض عليه الاسلام فان امثل والاجبر عليه (وجبره) تهديد وضرب) ومحمتمل وهو الاقرب ان المعنى وجبر الكافر على اخراج المسلم أو المصحف من يده بما ذكر لا قتل وقدم الاول على الثانى وجوبا (وله) أى لا كافر الكتابى (شراء بالغ) مفهوم صغير فيما تقدم (على دينه) كنصرانى مثله (ان اقام) به المشتري

في بلاد الاسلام يعني أن محل جواز البيع المذكور إن شرط في عقد البيع أن يقيم به في بلاد الاسلام لا يخرج به لبلاد العرب
ثلاثا يعود جاسوسا أو يطلع الحريين على عورات المسلمين وإن لم يشترط ذلك لم يجز البيع ولم يصح وإن أقام بالفعل كذا استظهر
(لا) بالغ على (غيره) أي على غير دين مشترية (١٠) فلا يجوز (على المختار) وقوله (والصغير على الارحاح)

الصواب حذفه لأنه إن عطف على بالغ أي وله شراء الصغير أي إن كان على دينه كما هو أحد التأويلين خالف ما تقدم من الراجح ومع ذلك فليس لابن يونس فيه ترجيح وإنما هو لابن الواز واختاره الأخصي وإن عطف على النفي أي غير كان الله لا يجوز شراء الصغير وهو عين قوله فيأمر وصغير لكافر وهو نص للمدونة وليس لابن يونس فيه أيضا ترجيح وأشار للركن الثالث وهو العقود عليه بذكر شرطه وذكر أنها ستة بقوله (وشرط للعقود عليه) أي شرط لصحة بيع العقود عليه ثمنًا أو ثمنًا (طهارة) وانتفاع به وإباحة وقدرة على تسليمه وعدم نهى وجهله وقوله طهارة أي أصلية باقية أو عرض لها نجاسة يمكن إزالتها كالثوب إذا تنجس ويجب تبينه مطلقا جديدا أولا يفسده الفصل أولا كان المشتري يصلح أولا لأن النفوس تكرهه فإن لم يبين

حين البيع الإقامة به (قوله كما هو أحد التأويلين) أي السابقين في كلام المصنف (قوله خالف ما تقدم) أي لما مر أن الراجح مذهب المدونة وهو منع بيع الصغير للكافر مطافا كان مجوسيا أو كاتيا على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا (قوله وهو عين قوله فيأمر وصغير لكافر) أي فيكون مكررا وأجاب بعضهم باختيار عطفه على النفي وهو وإن كان عين قوله فيأمر وصغير لكافر لكنه كرره للتنبيه على ما فيه من الترجيح نعم الترجيح هنا ليس لابن يونس بل ليعاض فكان على المصنف أن يقول على الأصح (قوله وعدم نهى) أي عن بيعه (قوله وجهله به) أي وعدم جهل به (قوله أي أصلية باقية الخ) فيه أنه يرد على مفهومه المحر إذا تحجر أو خلل فلو قال عوض أصلية باقية أو عرض الخ حالية أو مآلية أو يقول حاصلة أو مستحصلة لكان ظاهرا ويدخل الثوب المتنجس ولا يدخل المحر في قولنا أو مآلية لأنه إذا تحجر أو خلل لا يبقى حمرًا فهو مادام حمرًا لا يظهر أبداً تأمل (قوله أو عرض لها) لعل الأولى له أي للعقود عليه المتصف بالطهارة الأصلية (قوله ويجب تبينه) أي ما ذكر من النجاسة ولو قال تبينها كان أو ضح (قوله وجب للمشتري الخيار) أي ولو كان لا يصلح ولا ينقص الثوب الفصل على ما استظهره ح (قوله أولا يمكن طهارته) أي أو كانت نجاسته عارضة ولكن لا يمكن طهارته والأنسب أن يقول أو لا يمكن زوالها (قوله كزبل الخ) مشى المصنف على قياس ابن القاسم له على العذرة بناء على قول مالك يمنع بيعها فدل كلام المصنف على أن العذرة ممنوعة بالأولى وقد حصل ح في بيع العذرة أربعة أقوال للمنع للمالك على فهم الأكثر للمدونة والسكرانة على ظاهرها وفهم أبي الحسن لها والجواز لابن الماجشون والفرق بين الضرورة لها فيجوز وعدمها فيمنع وهو لأشهب في كتاب محمد وأما الزبل فذكر ابن عرفة فيه ثلاثة أقوال المنع وهو قياس ابن القاسم له على العذرة في المنع عند مالك وقول لابن القاسم بجوازه وقول أشهب بجوازه عند الضرورة وتزاد السكرانة على ظاهر المدونة وفهم أبي الحسن وفي التحفة : ونجس صفته محظوره ورخصوا في الزبل للضرورة

وهو يفيد أن العمل على جواز بيع الزبل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن لب وهو الذي به العمل عندنا اه بن (قوله ولو مكروها) أي هذا إذا كان غير المباح محرما كالخيل والبغال والحمير بل ولو كان مكروها كسبع وضع وثعلب وذئب وهر (قوله وزيت تنجس) ما ذكره من أنه لا يصح بيعه هو المشهور من المذهب ومقابله رواية وقعت للمالك جواز بيعه كان يفتي بها ابن اللباد قال ابن رشد في سماع القرنيين في كتاب الصيد مانعه والمشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها أن بيعه لا يجوز والأظهر في القياس أن بيعه جائز ممن لا ينش به إذا بين لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملك ربه عنه ولا يذهب جملة المافع منه ولا يجوز أن يتلف عليه فجازله أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يجز غسله وأما على مذهب من يجز غسله وروى ذلك عن مالك فسييله في البيع سبيل الثوب المتنجس اه بن (قوله اختيارا) راجع لقوله فلا يصح بيع الخ

وجب للمشتري الخيار (لا) يصح بيع ما نجاسته أصلية أو لا يمكن طهارته (كزبل) من غير المباح ولو مكروها وعظميته وجلدها (قوله ولودينغ) (و) كزيت ومن وعسل (تنجس) مما لا يقبل التطهير اختيارا وأما اضطرارا كخمر لازالة غصة فيصح (واستفاد) به انتفاعا شرعيا ولو قل كتراب (لا كحجر) أكله (أشرف) على الموت لم يبلغ حد السياق أي النزاع لعدم الانتفاع به واحتراز به عن

الباح الشرف ولم يبلغ حد السياق فيجوز بيعه لا مكان ذكاته لكن رجح بعضهم جواز بيع ما لم يبلغ حد السياق ولو محرما لا مكان حياته والمصنف تبع ابن عبد السلام في بئحه وهو ضعيف وأما البالغ حد السياق فلا (و) شرط له (عدم نهى) من الشارع عن بيعه (لا ككلب صيد) وحراسة وأولى غيرها ويجوز أخاذه لهما (و) جاز هر (وسيع) أى يعيها جوازاً مستويا (للجلد) أى لأخذه وأما اللحم فقط أوله وللجلد فمكروه ثم إذا ذكى بقصد أخذ الجلد فقط لم يؤكل لحمه بناء على أن الذكاة تتبع لنجاسته بعدم تعلق الذكاة به وعلى أنها لا تتبع بعض وهو المتمد فيؤكل وأما الجلد فيؤكل على كل حال (و) حامل مقرب (آدمية أو دابة) أى جاز بيعها لأن الغالب السلامة ومقرب اسم فاعل من أقربت الحامل إذا قرب (١١) وضعها (و) شرط له (قدرة عليه) أى على

تسليمه وتسليمه (لا كآبق) حال إبقائه ولم يعلم موضعه أو علم أنه من عند من لا يسهل خلاصه منه أو عند من يسهل خلاصه منه ولم تعلم صفته والا جاز إذا هو مقدور عليه حينئذ (و) لا (إبل) وبقر (أهملت) أى تركت في المرعى حتى توحشت ولم يقدر عليها الا بعسر (و) لا (مفصوب) لقير غاصبه حيث كانت الغاصب لا تأخذه الاحكام أو تأخذه وهو منكر ولو عليه بينة لمنع شراء ما فيه خصومة فإن كان مقرا جاز (إلا) أن يبيعه (من) غاصبه (أى) له فيجوز لانه مسلم بالفعل للمشتري (و) هل (محل جواز بيعه لغاصبه) (ان رد لربه) وبقي عنده (مدّة) هي ستة أشهر فأكثر كما قيل أولا بشرط الرد

(قوله لكن رجح بعضهم) هو ابن عرفة (قوله والمصنف) أى حيث قيد الشرف بالمحرّم (قوله في بئحه) أى استظهاره (قوله فلا) أى فلا يجوز بيعه سواء كان محرّم الاكل أو مباحه (قوله لا ككلب صيد) أى لأنه نهى عن بيعه في الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وقوله وككلب صيد أى خلافا لسخنون حيث قال أبيعهم وأحج بثمانه وكلام التوضيح وغيره فيدأن الخلاف في مباح الاتخاذ مطلقا سواء كان كلب صيد أو حراسة وأما قول التحفة :

فقد انتقد ولده عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلب الحراسة بل الخلاف فيه مثل كلب الصيد (قوله للجلد) الصواب أن قوله للجلد قيد في بيع السبع فقط وأما الهر فيجوز بيعه لينتفع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة وبه شرح الواق خلافا لظاهر المصنف اه بن (قوله وحامل مقرب) ومثلها ذو المرض والخوف وما ذكره من جواز بيع ما ذكره ابن قنله ابن محرز وابن رشد عن المذهب وقطع ابن الحاجب وابن سالمون بأنه الأصح ونقل الباجي عن ابن حبيب منع بيع ذى المرض والخوف والحامل بعد ستة أشهر (قوله أى على تسليمه) أى على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري له (قوله ولم تعلم صفته) منع البيع في هذه الحالة للجهل بصفته لالعدم القدرة على تسليمه الذى هو الموضوع تأمل (قوله والا جاز) نعوذ للميتى ونصه ويجوز بيع العبد الآبق إذا علم المبتاع موضعه وصفته وكان عند من يسهل خلاصه منه فإن وجد هذا الآبق على الصفة التى عليها المبتاع قبضه وصح البيع وإن وجده قد تغير أو تلف كان ضمانه من البائع ويسترجع المبتاع الثمن اه بن (قوله فان كان) أى الغاصب الذى تأخذه الاحكام مقرا (قوله جاز) أى يبيعه للغاصب من غير رد بالفعل وأولى إذا رده لربه بالفعل (قوله منع) أى منع يبيعه للغاصب إذا لم يحصل رده بالفعل (قوله قولان) أى هل يجوز بيعه للغاصب إذا لم يعزم على عدم رده لربه بأن رده لربه بالفعل أو عزم على رده له أو جهل الحال فإن عزم على عدم رده لربه لم يصح البيع له (قوله لان اشتراه) ابن عاشر انظر كيف يتصور مع فرض بيعه وجود شرط شرائه الذى هو العزم على رده أو رده بالفعل وأجيب بان محل الشرط المتقدم إذا كان الغاصب غير مقدور عليه بحيث لا تناله الاحكام والا جاز بيعه للغاصب من غير شرط وعليه ما هنا اه بن (تنبيه) من فروع هذه المسئلة شريك في دار باع كلها تعديا ثم ملك حظ شريكه فان ملكه بارث رجع فيه وأخذ نصيبه بالشفعة وان ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له (قوله أى وقف بيعه) أى امضاء بيعه فالبيع صحيح والموقوف على رضا المرتهن امضاء ولو زومه

على الإطلاق بل فيه تفصيل وهو ان علم أنه عازم على رده جاز اتفاقا أو غير عازم منع اتفاقا وان اشكل الأمر قولان مشهورهما الجواز (تردد) أى طريقان أرجحهما الثانية (و) للغاصب (إذا باع المفصوب قبل ملكه من ربه) (نقض) بيع (مبايعه) أو وهبه أو أعتقه أو يوقفه (إن ورثه) من المفصوب منه لا انتقال ما كان لمورثه له (لا) ان (اشترائه) من المفصوب منه بعد أن باعه أى أو ملكه بهبة أو صدقة من المفصوب منه فليس له النقص (ووقف مرهون) باعه مالسه الراهن بعد حوزة أى وقف بيعه (على رضا مرتهن) فله الاجازة وتعتل دينه والرد

لن يبيع بأقل من الدين ولم يكمل له أو يبيع بغير جنس الدين حيث لم يأت برهن ثقة أو كان الدين عرضاً من يبيع وأما لو باعه الراهن قبل حوزة مضى يبيع ان فرط مرتبه ولا يلزم الراهن دفع بدله وان لم يفرط فتأويلان بالرد والامضاء وجعل الثمن رهناً وإلى هذا كله أشار المصنف في باب الرهن بقوله (١٢) ومضى يبيع قبل قبضه ان فرط مرتبه بالافتاء ويلان وبعده فله رده

ان يبيع بأقل أو دينه عرضاً وان أجازته جل انتهى (و) وقف (ملك غيره) أى يبيع ملك غير البائع (على رضا) أى رضا مالكه إذا لم يعلم المشتري بأن البائع فضولى بل (وكو علم المشتري) بذلك وهو لازم من جهة منحل من جهة المالك وبطال الفضولى فقط بالثمن لأنه باجازه يبيع صار وكلا له ومحل كونه منحل من جهة المالك اذا لم يكن البيع بمحضته والا كان البيع لازماً من جهة أيضاً وكذا بغيرها اذا بلغه ذلك وسكت عاماً ولا يعذر بمجهل في سكوته إذا ادعاه ومحل مطالبة الفضولى الثمن مالم يرضى عام فان مضى وهو ساكت سقط حقه هذا ان يبيع بمحضته وان يبيع بغيرها مالم تمض مدة الحيازة عشرة أعوام وحيث قضى يبيع الفضولى مع القيام فللمشتري الغلة ان اعتقد ان البائع مالك أولاً علم عنده بشيء أو علم أنه غير مالك لكن قامت شبهة تنفي عنه العداء

(قوله ان يبيع) أى وانما يكون له الردان يبيع الخ وحاصله انه انما يكون للمرتن رد يبيع الرهن وبقاؤه رهناً بأحد أمور ثلاثة الأول ان يبيع الرهن بأقل من الدين ولم يكمل الراهن للمرتن دينه فان كله له فلا رد له الثانى ان يبيع الرهن بغير جنس الدين ولم يأت الراهن برهن ثقة بدل الأول فان أتى برهن ثقة بدل الأول فلا رد للمرتن ويبقى الدين لأجله والثالث أن يكون الدين بما لا يجعل كعرض من يبيع والا فلا رد له ويعجل دينه (قوله وبسده) أى وان باعه الراهن بعد قبضه أى قبض المرتن له (قوله ووقف ملك غيره) تكلم المصنف على حكم يبيع الفضولى بعد الوقوع وأما القدوم عليه قليل بمنعه وقيل بجواز وقيل بمنعه في العقار والجواز في العروض (قوله وبطال الفضولى فقط بالثمن) أى اذا أجاز المالك يبيع فانما يطالب بالثمن الفضولى البائع ولا يطالب به المشتري لأنه باجازه يبيع صار وكلا أى والموكل انما يطالب بالثمن وكلا لا للمشتري من وكيله (قوله وكذا) أى يكون لازماً إذا كان البيع بغير حضره المالك اذا بلغه ذلك البيع وسكت عاماً أى من حين علمه أى والحال أنه ليس هناك مانع بمنعه من القيام وأما لو سكت بعد العلم أقل من عام أو أكثر من عام وكان هناك مانع بمنعه من قيامه لم يلزم البيع (قوله سقط حقه) أى وصار الثمن ملكاً للبائع الفضولى (قوله وان يبيع بغيرها) أى وعلم وسكت العام فلا يسقط حقه من الثمن مالم تمض مدة الحيازة وقوله عشرة أعوام ظاهره كان المبيع عقاراً أو عرضاً مع أن الحيازة في العرض مدتها سنة فتأمل ذلك انتهى مؤلف (تنبيه) محل كون ذلك له قضى يبيع الفضولى عاصباً أو غيره ان لم يفت للمبيع فان فات بذهاب عينه فقط كان على الفضولى الاكثر من ثمنه وقيمه عاصباً أولاً (قوله فللمشتري الغلة الخ) حاصل كلامه أن الغلة للمشتري في جميع صور يبيع الفضولى الا في صورة واحدة فالغلة فيها للمالك وهى اذا علم المشتري أن البائع غير مالك ولم تقم شبهة تنفي عنه العداء وأولى اذا علم بتعدى البائع (قوله والعبد الجانى الخ) لم يذكر حكم الاقدام على يمينه مع علم الجناية وقال ابن عرفة وفيهها لابن القاسم من باع عبده بعد علمه بجنائه لم يجز إلا أن يحمل الارش وتقول أبو الحسن عن الاخمى الجواز واستحسنه وهو ظاهر ابن وهب وحاصل فقه المسئلة على ما ذكره المصنف والشارح أن العبد الجانى اذا باعه سيده كان يمينه صحيحاً لكنه غير ماض فيتوقف مضيه ولزومه على رضا مستحق الجناية به لتعلق الجناية برقة العبد الجانى فان شاء مستحق الجناية أمضى ذلك البيع وأخذ الثمن وان شاء رده وأخذ العبد في الجناية ومحل تغييره على الوجه المذكور اذا لم يدفع له البائع أو للمشتري أرض الجناية والا فلا كلام له واعلم ان سيد العبد اذا باعه فانه يغير أولاً بين دفع أرض الجناية وعدم دفعه فان أبى من دفعه خير للمشتري بين دفعه وعدم دفعه فان أبى خير المستحق بين اجازته البيع وأخذ الثمن ورد البيع وأخذ العبد وإذا دفع البائع الارش فالأمر بظاهروا دفعه المشتري رجع به على البائع ان كان أقل من الثمن أو بالثمن ان كان أقل من الارش وإذا ادعى على البائع العالم بالجناية أنه قدرضى يتحمل الارش بسبب يمينه وقال مارضيت بتحملي طوب باليمين فان نكل غرم الارش وان حلف أنه ماضى يتحملي كان مستحق الجناية رد البيع وأخذ العبد أو امضاء البيع وأخذ الثمن ان لم يدفع له البائع أو المشتري الارش على ما مر (قوله على رضا الخ) أى لتعلق الجناية برقة العبد الجانى (قوله فله الرد)

أى

كان يكون من ناحية المالك ويتعاطى أموره فيظن ان المالك وكله ونحو ذلك

(و) وقف (العبد الجانى) أى وقف امضاء يمينه الواقع من سيده (على رضا مستحقها) أى الجناية فله الرد والامضاء

(وَحَلَفَ) سيد العالم بخباته أنه مباح راضياً بتحملها (ان ادعى عليه الرضا) بتحمل الأرض (بالبيع) أى بسببه ومثل البيع الهبة والصدقة فان نكل لزوم الأرض (ثم) بعد حلفه كان (المستحق) وهو المجنى عليه أو وليه (ردّه) أى رد البيع وأخذ العبد فى الجناية أى وله امضاؤه وأخذ ثمنه (ان لم يدفع له السيد أو المتاع الأرض) فالخيار للسيد أولاً (١٣) وبعد امتناعه للمبتاع لتزله منزله

لتعلق حقه بعين العبد (وله) أى للمجنى عليه امضاء بيعة (وأخذ ثمنه) وكان الأولى تأخير قوله ان لم يدفع الخ بعد هذا لأنه مفيد أيضاً كما اثرنا لثمن ان دفع السيد الأرض فظاهر (و) ان دفعه (المتاع) رجع (المتاع) به ان كان أقل من الثمن (أو شمنه) أى ثمن العبد (ان كان أقل) من الأرض فيرجع بالأقل منهما على البائع لأن الثمن ان كان أقل من الأرض فن حجة البائع ان يقول له لم يلزمى إلا ما دفعت لى وإن كان الأرض أقل يقول له لا يلزمى غيره (والمشتري ردّه) أى رد العبد الجانى (ان تعدمها) ولم يعلم المشتري بها حال الشراء لأنها عيب (ورد البيع) (فى) حلفه قبله بحرية عبده (لأضرته) مثلاً أو أحسنه أو اقل به (ما) أى فضلاً (يجوز) كعشرة اسواط فلما منع من البيع حينئذ فنجراً وباعه رد يمه اطلق فى يمينه أو اجله فان لم يرد البيع حتى

أى وأخذ العبد فى جنابته ان لم يدفع السيد أو المشتري لرب الجناية أرضها وقوله والامضاء أى امضاء يمه وأخذ الثمن من المشتري (قوله) وحلف سيده (أى حلف سيد الجانى للمجنى عليه وقوله راضياً بتحملها أى الجناية أى بتحمل أرضها (قوله ان ادعى الخ) يبنى ضبطة بالبناء للمفعول ليشمل ما إذا ادعى المجنى عليه وما إذا ادعى المشتري لماله من الحق ثم محل الحلف إذا باعه بعد علمه بالجناية كفى المدونة اهـ (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) أى ومحل كون المستحق للجناية له رد البيع وأخذ العبد أوله امضاؤه وأخذ الثمن ان لم الخ (قوله فالخيار للسيد) أى فى دفع الأرض وعدم دفعه أولاً فان أبى خير المشتري فى دفعه وعدم دفعه فان أبى من دفعه خير المستحق للجناية فى رد البيع وأخذ العبد وفى امضائه وأخذ الثمن (قوله لتعلق حقه بعين العبد) الأولى ان يقول لانه أسقط له ما كان يملك بالبيع وإلا فهذه العلة . وجودة فى مستحق الجناية فلا تنتج تقسيم المتاع (قوله فظاهر) أى فى انه يعضى البيع ولا خيار للمستحق (قوله ان كان أقل من الأرض) أى وضاع عليه بقية الأرض (قوله والمشتري) أى حيث افترسه السيد وقوله ان تعدمها أى الجناية والى فلا رد له ويحمل عند جهل الحال على التعمد كما قال شيخنا (قوله لانها عيب) أى لأنه لا يؤمن من عوده لثمنها وقوله ولم يعلم المشتري بها حال الشراء أى وأما لو علم بها حال الشراء فلا رد له لدخوله على ذلك العيب (قوله ورد البيع) أى حكم الحاكم برده وقوله فى حلفه لأضرته الخ أى كما إذا قال لعبده ان لم أضربك عشرة اسواط فانت حرّ وانما أتى المصنف بهذه المسألة فى سلك اشتراط القدرة لأن البائع لا قدرة له على تسليمه للمشتري فيحكم الحاكم برد البيع ثم ان فرض المصنف المسألة فى الحالف على الضرب تبع للمدونة وإلا فالمدار على كون الحلف بحريته وكون اليمين على حث كما فى ح وغيره كان المحلوف عليه الضرب أو غيره ولذا قال شارحنا فى حلفه بحرية عبده لأضرته مثلاً أو أحسنه الخ وأما لو حلف بالطلاق فانه ينجز عليه إذا باع ولا يرد البيع عند ابن دينار ومذهب المدونة انه إذا باعه يضرب له أجل الايلاء لعله يملكه (قوله فلما منع من البيع) أى فلما منع شرعاً من البيع وقوله حينئذ أى حين إذ حلف بحريته (قوله ارتفعت) أى انحلت عنه اليمين ولم يلزمه عتق لكون الاجل قد انقضى وهو فى غير ملكه بمنزلة ما إذا مات قبل انقضاء الاجل لا يقال انه يلزم من بيعه له العزم على الضد وحينئذ فيعتق عليه بمجرد البيع لانا نقول لا يلزم من بيعه له عزمه على الضد لاحتمال ان يكون ناسياً أو ظناً ان المشتري لا يمنعه من ضربه وان ذلك يفيد (قوله ولا يستمر) أى لأنه يعتق عليه بالحكم وانما يكون العتق بعدرده لملكه (قوله ودفع بقوله الخ) حاصله أنه انما صرح بقوله ورد للملكه مع انه معلوم من قوله ورد البيع دفعاً لما يتوهم من انه يرد البيع ليضربه ثم يرد للمشتري قال شيخنا العدوى الأحسن أن يقال إنه إنما ذكر قوله ورد للملكه أى المستمر ردّاً على ابن دينار القائل انه يرد البيع ولكن لا يرد العبد للملكه المستمر بل يعتق بالحكم بعدرده للملكه مثل الحلف على ضربه مالا يجوز (قوله ورد للملكه) أى المستمر عليه بالحكم (قوله مثلاً) أى أو خشبة أو حجراً

انقضى الاجل فى القيد به ارتفعت عنه اليمين ولم يرد البيع فان حلف على مالا يجوز فله رد البيع أيضاً وعتق عليه بالحكم فان تجزأ وضربه قبل الحكم عليه بالعتق برّ وعتق عليه بالحكم ان شأنه والا يبيع عليه فلم انه يرد البيع مطلقاً حلف بعتقه على مالا يجوز أو على ما يجوز ولكن يرد للملكه المستمر فيها يجوز واما فيما لا يجوز فبدر للملكه ولا يستمر ودفع بقوله (ورد للملكه) ما يتوهم من رده للضرب ثم يجبر على عوده للمشتري (وجاز بيع عمود) مثلاً (عليه بناء للبائع)

أو غيره ودفع بهذا أن كون البناء عليه يمنع القدرة على تسليمه (إن انتفت الأضاعة) لمال البائع الكثير ولئلا عرفها لأنها التي يشترط
انتفاؤها شرعاً وذلك بأن يكون البناء الذي (١٤) عليه لا كبير فمن له أو مشرفاً على السقوط أو يكون المشتري

أضعف للبائع الثمن الذي
اشترى به العمود أو قدر
على تمليق ما عليه فإن لم
تنتف الأضاعة فظاهر
المصنف عدم الجواز أي
والبيع صحيح وذهب
بعضهم إلى الجواز إذا أضاعة
المال انمسا ينهي عنها إذا
لم تكن في نظير شيء أصلاً
وعليه فهذا الشرط غير
معتبر وأما قوله (وأمن
كسره) فمعتبر فإن لم يؤمن
كسره لم يجز البيع ولم
يصح للفرع (وتقضى) أي
البناء الذي على العمود
(البائع) وفي كون قلعه
نفسه من الأرض على
البائع أيضاً أو على
المشتري خلاف وعلى
الأول فضمانه أن تلف حال
القلع من البائع وعلى الثاني
من المشتري (و) جاز بيع
(هواء) بالمدى قضاء (توق)
هواءً بأن يقول شخص
لصاحب أرض يعني
عشرة أذرع مثلاً فوق
ماتنييه بأرضك (إن
وصف البناء) الأسفل
والأعلى لفظاً أو عادة
للخروج من الجهات والفرع
ويملك الأعلى جميع الهواء
الذي فوق بناء الأسفل

(قوله أو غيره) أي كمن استأجره أو استعاره مدة وأراد المالك بيعه قبل مضي تلك المدة (قوله ودفع
بهذا) أي بالتصريح بجواز بيع هذا ما يتوهم من أن كون البناء عليه يمنع من القدرة على تسليمه
أي وحينئذ فلا يجوز بيعه (قوله ولئلا عرفها) أي فاللام للسكالم (قوله لأنها) أي أضاعة المالك الكثير
هي التي يشترط في جواز البيع انتفاؤها وذلك لأن إخراج العمود من تحت البناء لا بد فيه من
أضاعة المال فلو كان الشرط في جواز البيع انتفاء أضاعة المال مطلقاً لما كان البيع المذكور
جائزاً لأنه لا بد من أضاعة مال في إخراج العمود من تحت البناء (قوله وذلك) أي انتفاء أضاعة المال
الكثير مصور بأن الخ (قوله لا كبير فمن له) أي فيهدم ذلك البناء ويخرج العمود ولا شك أن في ذلك
أضاعة مال إلا أنه مال قليل (قوله أو مشرفاً على السقوط) أي أو يكون للبناء الذي عليه كبير فمن إلا
أنه مشرف على السقوط (قوله أو يكون المشتري أضعف الخ) هذا ذكره الأخمى واعترضه ح
بأنه لا يخلو عن أضاعة المال الآن يكون له في ذلك غرض صحيح لأن الثمن يتبع الرغبات (قوله وعدم
الجواز) أي عدم جواز القدوم على البيع (قوله إذا لم تكن في نظير شيء أصلاً) أي بأن رعى في البحر
أو النار وأما إذا كان في مقابلة شيء ولو يسيراً جاز بدليل جواز بيع العبن (قوله فهذا الشرط) أي
الذي ذكره المصنف لجواز القدوم على البيع غير معتبر (قوله وأمن كسره) أي اعتقد عدم كسر
العمود عند إخراجها من البناء ليحصل التسليم الحسي ويرجع في أمن كسره لأهل المعرفة
(قوله وتقضى الخ) جملة مسألة لبيان حكم المسئلة لا أنه معطوف على الشروط السابقة وإنما كان نقض
البناء الذي على العمود على البائع لأنه من تمام التسليم فإن انكسر العمود قبل تقضى البناء
فضمانه من البائع (قوله على البائع أيضاً) أي وهو ما صدر به في الشامل وقوله أو على المشتري أي
وهو الذي صدر به القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقاسبي قال
شيخنا العدوي أن كلا من القولين قد رجح والظاهر منهما الأول (قوله فضمانه أن تلف حال القلع
من البائع) أي لأنه إذا كان قلعه على البائع يصير مثل ما فيه حق توفية وهو لا يضمنه المشتري إلا
بالقبض (قوله فوق هواء) أي وأما هواء فوق أرض كأن يقول إنسان لصاحب الأرض يعني
عشرة أذرع من الفراغ الذي فوق أرضك أبي فيها بيتاً فيجوز ولا يتوقف الجواز على وصف
البناء إذ الأرض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الأرض كما هو المعتمد وأحرى من كلام المصنف
هواء فوق بناء أن وصف بناء الأعلى (قوله أن وصف البناء) أي أن وصف ذات البناء من العظم
والخفة والطول والقصر ووصف متعلق البناء أيضاً من حجر أو آجر (قوله والفرع) أي لأن
صاحب الأسفل يرغب في خفة بناء الأعلى وصاحب الأعلى يرغب في ثقل بناء الأسفل فرغبتهما
مختلفة فإذا وصف كل بناء اتفق الفرع (قوله ثم أنه يجري هنا قوله الآتي وهو مضمون) أي لازم
البناء محمول على التأييد فلا يفسخ البيع لهدم الأسفل وحينئذ فيلزم البائع صاحب السفلى أو
وارثه أو المشتري منه إعادة الأسفل أن هدم وإذا هدم الأعلى كان لصاحبه أو وارثه أو المشتري منه
إعادته (قوله فيما أو إجارة) أي حالة كون ذلك العقد بيعاً أو إجارة فالأول كأن يقول إنسان لجاره
أشترى منك مغرزه هذه الجنود العشرة من حائطك بكذا أو الثاني كأن يقول له استأجر منك

ولكن ليس له أن أن يبنى ما دخل عليه إلا برضا الأسفل ثم أنه يجري هنا قوله الآتي وهو مضمون ويجري في قوله وغرزه
جذاع الخ قوله هنا أن وصف البناء فقيه احتباك (و) جاز عقد على (غرزه جذع) أي جنسه فيشمل التعدد (في حائط) لاخر يبا
أو إجارة وخرق موضع الجذع على المشتري أو المسمى (وهو مضمون) أي لازم البقاء محمول على التأييد

وأما إن حصل خلل في موضع الجذع فاصلاحه على المشتري إذ لا خلل في الحائط (إلا أن يذكر) العاقد حين العقد (مدة) معينة لذلك (فإجارة) أي فهي إجارة لموضع الثور من الحائط (تتفسخ) بأنهدامه أي الحائط قبل تمام المدة ويرجع للحاسبة (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمة) ليه وهو مستغنى عنه بقوله وعدم نهى وذكره ليرتب عليه قوله (ولو لم يضمنه) ويقيد البعض بما إذا دخلا أو أحدهما على علم حرمة الحرام والا فلا كما إذا اشترى عبيدين فاستحق أحدهما أو قاتل خله فإذا أحدهما حرم أو دارين فثنين وقف أحدهما أو شاتين مذبوحتين فثنين أن أحدهما ميتة فإن له التمسك بالباقي على تفصيل سيأتي (و) شرط عدم (جهل) منهما أو من أحدهما (بمشمون) كبيع بزنة حجر أو صنعة مجهول (أو كمن) كأن يقول ببتك بما يظهر من السعر بين الناس اليوم وقوله (ولو تفصيلا) سالفة في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو الثمن ضر

مفرض هذه الجذوع العشرة من حائطك مدة سنتين مثلا بكذا (قوله فيلزم البائع الخ) أي لأن المشتري محل الجذوع بمثابة من اشترى علوا على سفلى فيلزم صاحب الأسفل إذا تهدم إعادته لأجل أن يتمكن صاحب الأعلى بالتنازع (قوله إلا أن يذكر مدة الخ) فإن جهل الأمر حمل على البيع كما في بن (قوله فإجارة) الأولى فكراء لأن أصل الإجارة العقد على منافع الماقل (قوله تتفسخ بأنهدامه) أي تلف ما يستوفي منه (قوله مستغنى عنه بقوله وعدم نهى) قد يجاب بأن الراد فيما سبق النهى عن بيعه الخاص به وإن كان يجوز تملكه لكونه ظاهراً متفخماً به ككباب الصيد وقوله هنا وعدم حرمة أي تملكه لأنه كان تملكه حراماً كخمر وخنزير (قوله ولو لم يضمنه) أي وعدم حرمة بيعه أو تملكه كله بل ولو لم يضمنه فلاول وهو ما يحرم بيع أو تملك كله ككلبين أو خنزيرين والثاني كثوب وخر أو ثوب وكتاب يعا صفقة وكذا ذكره الشارح وقوله ولو لم يضمنه للشار له بل وما ذكره ابن القصار تحريماً وهو إبطال الحرام وإمضاء الحلال بما يقابله من الثمن أي والفرض أنهما أو أحدهما علم بحرمة الحرام (قوله ويقيد الخ) أي ويقيد امتناع البيع إذا كان للبيع نهياً عن بيع بعضه بما إذا علما أو أحدهما بحرمة البعض والا فلا يتمتع البيع (قوله والا فلا) أي وإن لم يدخل على ذلك أو أحدهما إن لم يعلم بحرمة البعض فلا يضر وقوله كما إذا اشترى الخ مثال لما إذا لم يعلم بحرمة البعض (قوله فإن له التمسك بالباقي) أي بما يخصه من الثمن ولا يرد على هذا قولهم الصفقة إذا جمعت حلالاً وحراماً بطلت كلها لأجل الحرام لأنه محمول على ما إذا دخلا أو أحدهما على ذلك الحرام أي علما أو أحدهما بحرمة وأما إذا لم يدخل أو أحدهما على ذلك فإنه يكون من باب العيوب فيفرق بين وجه الصفقة وغيره (قوله على تفصيل سيأتي) وحاصله أن محل جواز التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن إذا كان ذلك الباقي وهو الحلال وجه الصفقة وكان الحرام أقلها أما إن كان الحرام أكثر الصفقة وجب رد الجميع أو التمسك بالحلال بجميع الثمن ولا يجوز التمسك به بما يقابله من الثمن فقط (تنبيه) قد علم أنه إذا اشترى قتل خله فوجد أحدهما حراماً ولم يعلم بذلك واحد منهما فإنه يجوز له أن يتمسك بالحل بما ينوبه من الثمن حيث كان وجه الصفقة ويرجع على البائع بما يخص الحرام من الثمن لفساد بيعه وهذا ظاهر إذا استمر الحرام على حالته فلو تخلل أو تحجر قبل رده فإنه لا يمنع من رده ورجوعه على البائع بما يخصه من الثمن لعدم ملك البائع له حين البيع وهل يرد للبائع أو هو رزق ساء الله للمشتري قولان الأول لابن أبي زيد والثاني للقاسبي انظر بن (قوله عدم جهل الخ) أي فلا بد من كون الثمن والتمن معلومين للبائع والمشتري والا فسد البيع وجهل أحدهما كجهلها على الذهب سواء علم العالم منهما جهل الجاهل أولاً وقيل غير الجاهل منهما إذا لم يعلم العالم بجهله فإن علم بجهله فسد البيع كجهلها معاً وقوله وجهل عطف على حرمة (قوله كبيع بزنة حجر) أي فلا يصح البيع للجهل بكمية الثمن وقدره (قوله ضر) أي هذا إذا كان الجهل بالجملة والتفصيل معاً بل ولو كان الجهل بالتفصيل فقط ورد بلو قول أشهب وهو قول لابن القاسم أيضاً (قوله وأما إن تعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع) أي بل هو صحيح كما إذا كان كل من الجملة والتفصيل معلوما كسواء صبرة أو شقة معلومة القدر كل ذراع أو أردب منها بكذا والحاصل أن الأحوال أربع علم الجملة والتفصيل وجهلها وجهل الجملة فقط وجهل التفصيل فقط فيفسد البيع في حالتين ويصح في حالتين (قوله ومثل للتفصيل الخ) أي للجهل به أي وأما جهل الجملة والتفصيل معاً

ولو كان الجهل في التفصيل وعلمت جملة وأما إن تعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع كبيع صبرة بتمامها مجهولة القدر كل صاع بكذا كما سيأتي ومثل للتفصيل بقوله (كعبد رجلين) مثلاً لسك واحد عبده أو أحدهما لواحد والآخر

مشارك بينهما أو مشتركان فهما بالتفاوت كثلث من أحدهما وثلثين من الآخر لأحدهما وبمعا صفقة واحدة (بكذا) أى بمالة مثلاً فهو كناية عن الثمن فالثلاث فاسدة للجهل (١٦) بالتفصيل إذ لا يدري ما يخص كل واحد فان فات مضى بالثمن

مفوضاً على القيم والمنع في الصور الثلاث مقيد بما إذا لم ينتف الجهل والإجاز كما إذا مبيا لكل عبد ثمناً أو قوماً كلا بانقراده أو دخلا على المساواة قبل التقويم أو بعده أو جهلاً لأحدهما بعينه جزءاً معيناً من الثمن الذي ذكره المشتري قبل العقد في الجميع (و) كرطل (من) لحم (شاة) مثلاً قبل البيع أو الساخ وهذا مثال للجهل الصفة لأنه لا يدري ما صفة اللحم بعد خروجه وأما بعد السلخ فجائز وعمل كلام المصنف إذا لم يكن المشتري للرطل هو البائع ووقع الشراء عقب العقد ولوقبل البيع فيجوز (و) ك(تراب) حانوت (صائغ) أو عطار وهو مثال لما جهل تفصيلاً أن رى فيه شيء أو جملة وتفصيلاً إن لم يرفه شيء (ورده) مشتريه ولو خلصه ولا يكون تخليصه فواتاً يمنع رده (والأجزم) إن لم يرد على قيمة الخارج فإن لم يخرج شيء فلا شيء (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب أوفضة) بغير صفته وأما به فيمنع للشك في

فكان يشتري شقة بتامها غير معلومة القدر بقياس خشبة مجهولة كل خشبة بكذا (قوله بالتفاوت) أى. وأما لو كانت الشركة بنسبة واحدة جاز البيع لأنه لا جهل في الثمن في هذه الصورة وحينئذ فلا تدخل في كلام المصنف إذ تمثيلة للجهل بالتفصيل وهذه لا جهل فيها (قوله فالثلاث فاسدة) ظاهره علم المشتري باشترايهما أم لا وهو كذلك (قوله فان فات) أى البيع بمفوت من مفوات البيع الفاسد الآتية مضى بالثمن أى لأنه يبيع مختلف فيه لماعلمت من خلاف أشهب (قوله كما إذا مبيا) أى عند البيع لكل عبد ثمناً كما اشتري هذا بكذا وهذا بكذا (قوله أو قوماً) أى قبل البيع لأجل فض الثمن على قيمتهما بأن قوم أحدهما بشرة والآخر بعمسة واشترهما المشتري بثمان واحد (قوله أو دخلا على المساواة) أى أو دخلا على تساوى العبدان في الثمن سواء كان لم يحصل منهما تقويم أو بعد أن حصل منهما تقويم (قوله أو جعلاً لأحدهما بعينه جزءاً معيناً الخ) أى بأن اتفقا على أن يجعل لهما العبدان الثمن الذي يبيع به العبدان ويجعل للآخر ثلثاه مثلاً (قوله وكرطل الخ) كما إذا رأيت الجزار قابضاً على شاة قبل ذبحها أو بعده وقبل السلخ فقلت له أشتري منك رطلاً منها بدرهم أو أشتريها منك كلها كل رطل بكذا فيمنع إن كان البيع على البت وأما شراؤها كلها بعد السلخ كل رطل بكذا فهو جائز وكذا شراء رطل بكذا (قوله إذا لم يكن المشتري للرطل) أى وللشاة كلها كل رطل بكذا (قوله ولو قبل البيع) أى هذا إذا كان قبل السلخ بل ولوقبل البيع فيجوز أى لعلم البائع بصفة لحم شاته أى صحه أيضاً إذا كان البيع على البت وأما لو وقع البيع على أن للمشتري الخيار كان صحيحاً (قوله إن رى) أى قبل العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو خلصه) رد بلوما قاله ابن أبي زيدانه إذا خلصه فانه لا يرد ويبقى لمشتريه وغرم قيمته على غرره أن لو جاز يبعه (قوله إن لم يرد على قيمة الخارج) أى بأن كانت الأجرة أقل من قيمة الخارج أو مساوية لها وأما لو كانت الأجرة أزيد من قيمة الخارج فليس له إلا ما خلصه أو قيمته (قوله لا يمنع بيع تراب معدن) أى وأما نفس المعدن بتامه فلا يجوز يبعه لما تقدم أن حكمه للإمام يقطعه لمن شاء وإنما جاز بيع تراب المعدن دون تراب الصواغين لحفة النمر في الأول دون الثاني * وقوله لا يمنع بيع تراب معدن ذهب أوفضة بغير صفته أى سواء كان البيع جزافاً أو كيلاً كما في بن (قوله وأما وزناً) أى وأما شراؤها كلها قبل السلخ وزناً كل رطل بكذا (قوله لما فيه من يبيع لحم وعرض وزناً) مراده بالعرض الجلد والصوف وكلامه يقتضى الجواز إذا استثنى ذلك وليس كذلك فالأولى ما قاله غيره أن علة المنع أن الالتفات للوزن يقتضى أن المقصود اللحم وهو مغيب بخلاف الجراف فان المقصود الدات بتامها وهى مرئية وعبرة خش وإنما جاز بيعها جزافاً لأنها تدخل في ضمان المشتري بالعقد لأن البيع الدات للرؤية بتامها كشاة حية بخلاف ما إذا وقع البيع للشاة بتامها قبل السلخ على الوزن فالمقصود حينئذ ما شأنه الوزن وهو اللحم فيرجع إلى بيع اللحم للغب المجهول الصفة اه وهى ظاهرة (قوله وحنطة في سنبل وتبن إن بكيل) اعلم أن أحوال الزرع خمسة لأنه إما قائم أو غير قائم والثاني إما نابت وإما منفوش وإما في تبن وإما مخلى والبيع إما الحب وحده وإما السنبل بما فيه من الحب فان كان البيع الحب وحده فيجوز بالكيل في الأحوال كلها ويجوز جزافاً في الخالص فقط دون غيره وإن كان البيع السنبل بما فيه من الحب جاز يبعه جزافاً في القوت والقسم دون المنفوش ودون ما في

مثلاً بعد ينسها فالمراد كل ما يتوصل إلى معرفة جودته ودرأته برؤية بعضه بفركه أو نحوه (في سنبِل) قبل حصده أو بعده اذا لم يتأخر تمام حصده ودرسه وذرؤه أكثر من خمسة عشر يوماً (و) في (تبِن) بعد الدرس (إن) وقع (بكيل) راجع لها فان وقع على غير كيل لم يجوز كما لو اشتراه مع تبنه مالم يكن رآه في سنبله وهو قائم وحزره فانه يجوز لجواز بيع الزرع قائماً في أرضه بشرط بيبسه وكون ثمرته في رأسه كقمح وأن

(١٧)

لا بالقدان بلا حزر ولا جزافاً مجرداً عن التبين (و) جاز بيع (قث) من نحو قث مما ثمرته في رأس قصبته (جزافاً) لا مكان حزره لانحوفول مما ثمرته في جميع قصبته (لا) يجوز بيع الزرع بعد حصده (منفوشاً) أى مختلطاً بعضه ببعض في الجرين أو في موضع حصده اذا لم يكن رآه قبل حصده قائماً وحزره والا جاز (و) جاز بيع (زيت زيتون) أى قدر معلوم منه قبل عصره (بوزن) كعبى عشرة أرطال من زيت زيتونك بكذا أو جميعه كل رطل بكذا (إن لم يختلف) خروجه عند الناس وأن لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر فان اختلف خروجه لم يجوز بيعه قبل عصره (إلا أن يخير) المشتري أى يشترط خياره اذا رآه بعد العصر وأن لا ينقد بشرط فالاستثناء من المفهوم (و) جاز بيع

تبنه مالم يكن رآه وهو في سنبله قائماً وحزره والا جاز فهما (قوله) وبيع حنطة أى وحدها (قوله) أو بعده أى سواء كانت قثاً أو منفوشاً (قوله) إذا لم يتأخر أى والا منع لئلا يكون سداً في معين (قوله) وبتين عطف على سنبل والواو بمعنى أو أى وفى تبين بعد درسها (قوله) ان وقع بكيل أى كأنشترى كل هذه الحنطة كل اردب بكذا (قوله) وجاز بيع قث جزافاً أى وأولى ببيع القائم جزافاً (قوله) لا نحو قول (أى فلا يجوز بيع قثه جزافاً ولو رآه قائماً لعدم امكان حزره (قوله) لا منفوشاً أى بيع جزافاً وأولى اذا كان في تبنه وهذا قسم قوله وقت (قوله) ان لم يختلف أى ان كان خروجه عند الناس لا يختلف في الجودة والصفاء والخضورية واليباض وليس المراد الاختلاف بالقلة والكثرة اذ لا ينظر لذلك مع كون المبيع السكل أو قدراً معلوماً واعلم أنه اذا كان لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر ولم يختلف خروجه عند الناس جاز بيعه بتاً واشترط التقدير فيه وان كان يختلف خروجه امتنع بيعه بتاً وجاز إن اشترط الخيار للمشتري ولا يجوز فيه التقدير حيثنذ بشرط لترده بين السلفية والتمنية وما قيل في مسألة الزيت يقال في مسألة الدقيق الآتية (قوله) وان لا ينقد بشرط أى بأن لا ينقد أصلاً أو ينقد تطوعاً فإن نقد بشرط أو شرط النقد وان لم يحصل نقد بالفعل فسد البيع (قوله) أو كل صاع أى أو حتى جميع دقيق هذا القمح كل صاع بكذا (قوله) ان لم يختلف خروجه أى في الذمومة والخشونة (قوله) وان لا يتأخر النخ أى لئلا يلزم السلم في معين (قوله) وصاع أو كل صاع من صبرة أى ان المشتري اذا قال للبائع أشتري منك صاعاً من هذه الصبرة أو أشتري منك كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد في الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزاً سواء كانت الصبرة معلومة الصيغان أولاً لأنها إن كانت معلومة الصيغان كانت معلومة الجملة والتفصيل وان كانت مجهولتها كانت مجهولة الجملة معلومة التفصيل وقد علمت أن جهل الجملة فقط لا يضر (قوله) لامنها النخ) كقوله أبيعك من هذه الصبرة أو أشتري منك من هذه الصبرة كل اردب بدينار وأراد بمن التبعض وان المعنى أشتري منك بعض هذه الصبرة كل اردب بدينار والحاصل انه إذا أتى بمن كقوله أشتري من هذه الصبرة كل اردب بدينار أو أشتري من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشتري من هذه الشمعة كل رطل بكذا فإن أريد بها التبعض منع وان أريد بها بيان الجنس والقصد ان يقول أبيعك هذه الصبرة كل اردب بكذا فلا يمنع وأما ان لم يرد بها واحد منها فطريقان للنوع لتبادر التبعض منها وهو ما يفيد كلام ابن عرفة والجواز لاحتمال زيادتها وهذه الطريقة متبادرة من الصنف لأنه قيد النوع بارادة البعض وأقوى الطريقتين الأولى كما يفيد كلام بن قلا عن الفاكهاني فانظره ومثل الإتيان بمن وارادة البعض في النوع ما إذا قال أشتري منك ما يحتاج له الميت من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشتري منك ما يكفي قيصاً من هذه الشقة كل ذراع بكذا

(٣ - دسوقى - ثالث) (دقيق حنطة) قبل طحنها كعبى صاعاً أو كل صاع من دقيق هذه الحنطة بكذا إن لم يختلف خروجه وأن لا يتأخر الطحن أكثر من نصف شهر فان اختلف منع إلا ان يخير فيجرى فيه ما جرى في الزيت فلو قدمه على الشرط لكان أحسن ليرجع الشرط والاستثناء اليهما (و) جاز بيع (صاع) مثلاً (أو كل صاع من صبرة) أريد شراء جميعها ان علمت صيغتها بل وان (جهلت لا) يجوز بيع كل صاع بكذا (منها) أى من الصبرة أو كل ذراع من شقة أو كل رطل من زيت أو شمعة لزفاف (وأريد البعض) أى يبيع البعض مما ذكر فلا يجوز سواء أراده كل منها أو أحدها

للجهل بالثمن والتمن حالا ولم يعتبروا العلم بالحاصل (١٨) في المال (و) جاز بيع (شاة) مثلا (واستثناء) مفعول معه

(أربعة أرطال) منها مثلا
مما دون الثلث فاستثناء
الثلث ممنوع ولو كان قدر
أربعة أرطال ان يبعث
قبل الذبح أو السلخ فان
يبعث بعدهما فله استثناء
قدر الثلث فان استثنى
جزءا شائعا فله استثناء
ما شاء (ولا يأخذ)
الاستثنى الأربعة
الأرطال (لحم غيرها)
بدلا عنها ولو قال ولا
يأخذ بدلا أي الأرطال
لشمل أخذ بدلا لحما أو
غيره كدراهم لما فيه من
بيع الطعام قبل قبضه بناء
على أن الاستثنى مشتري
وأما على أنه مبيع فلما فيه
من يبيع اللحم الغيب
وهو ممنوع لكن هذا
التعليل لا ينهض فيما إذا
يبعث بعد السلخ مع أن
الحكم للنوع (و) جاز بيع
(صبرة وثمرة) جزافا
(واستثناء) كيل (قدر
ثلث) فأقل لا أكثر
وأشعر ذكر قدر بأن
الاستثنى كيل فلو كان
جزءا شائعا جاز بكل حال
كما يأتي قريبا (و) جاز
بيع حيوان واستثناء
(جلده وساقط) رأس
وأكارع لا كرش وكبد
وطحال فانها من اللحم

أو اشترى منك ما توقده النار من هذه الشمعة في الزفاف كل رطل بكذا (قوله للجهل الخ) أي لأن
البعض صادق بالقليل والكثير والتمن يختلف بحسب ذلك (قوله) وجاز بيع شاة الخ) بناء على أن
الاستثنى مبيع لا مشتري والا كان من باب شراء اللحم الغيب وهو ممنوع للجهل بالصفة بمنزلة اشتراء
رطل أو كل رطل منها قبل سلخها كذا قيل لكن مقتضى العلة الجواز ولو بلغت الأرطال الستة
الثلث تأمل (قوله مثلا) أي أو بقرة (قوله) واستثناء أربعة أرطال) انما خص المصنف الأربعة
أرطال بالذكر لأنه فرض المسئلة في شاة والأربعة أرطال أقل من ثلثها بحسب الشان (قوله) فله
استثناء قدر الثلث) أي من الأرطال سواء قلنا إن الاستثنى مبيع أو مشتري لأن الشاة والسلوخ بمنزلة
الصبرة ويأتي أنه لا يجوز أن يستثنى منها ما زاد على الثلث والحاصل أن الفرق بين السلوخ وغيرها
انما هو في جواز استثناء الثلث في السلوخ ومنعه في غيرها وأما استثناء ما زاد على الثلث فهو
ممنوع فيهما واستثناء الأقل من الثلث فهو جائز فيهما هذا هو التحقيق خلافا لما في عقب من أنها
إذا يبعث بعد السلخ فلها بيع استثناء ما شاء (قوله) فان استثنى جزءا شائعا) أي كربع أو خمس
أو سدس قبل السلخ أو بعده وقوله فله استثناء ما شاء أي من الأجزاء ولو كان أكثر من ثلثها مثل
نصفها وثلثها (قوله ولا يأخذ) أي لا يجوز أن يأخذ البائع الاستثنى من المشتري أرطالا عوضا عن
الأرطال التي استثنىها من لحم شاة أخرى غير الشاة الاستثنى منها (قوله) بناء على أن الاستثنى مشتري
أي فالبائع قد اشترى الأرطال الستة وباعها باللحم أو الدراهم قبل أن يقبضها من المشتري (قوله) وأما
على أنه مبيع) أي لما استثناء على ملكه وهذا القول هو الراجح كما أفاده بعض الأشياخ فلا (قوله) من
بيع اللحم الغيب) أي ويبيع اللحم الغيب لا يجوز سواء كان بلحم أو دراهم (قوله) وصبرة وثمرة
واستثناء قدر ثلث) مثل الثمرة للقائه والحضر ومغيب الأصل فيجوز في ذلك كله أن يستثنى قدرا
معلوما بالكيل أو الوزن أو العدد بشرط كونه الثلث فأدنى ما قال ابن رشد في البيان أجمعوا
على أن من باع جزافا فلا يجوز له أن يستثنى منه كيلا الا الثلث فأقل فاذا باع جزافا ولم يستثن منه
شيئا فلا يجوز أن يشتري منه الا ما كان يجوز أن يستثنى منه وذلك الثلث فأقل فان اشترى منه
الثلث فأقل مقاصة من الثمن جاز وان اشترى منه ذلك بنقد ولم يقاصه جاز ان كان البيع قدا ولم
يكن لأجل (قوله) وثمرة) الواو بمعنى أو (قوله) فلو كان جزءا شائعا) أي كما يبيع هذه الصبرة بكذا الا
ربعا مثلا (قوله) بكل حال) أي سواء كان ذلك الجزء ثلثا أو أقل أو أكثر (قوله) فيجوز فيها الخ) أي
فيقال ان حصل البيع واستثنى قبل الذبح أو قبل السلخ جاز ان كانت أقل من الثلث وان كانت
بعد السلخ جاز ولو كانت الثلث لا أكثر (قوله) بسفر فقط) أي وكره ذلك مالك في الحضر وأبى
أبو الحسن الكراهة على بابها فلا يفسخ البيع عند استثناء ما ذكر في الحضر وظاهر كلام المصنف في
التوضيح انها محمولة على النع وأن البيع يفسخ ويواقه قبل المازرى النع عن الذهب انظر بن
(قوله) كما هو مفاد النقل) أي خلافا لما في خش وعقب من رجوع قوله بسفر فقط للجلد فقط
وأما السقط وهي الرأس والأكارع فيجوز استثنائها في السفر والحضر على حكم قليل اللحم ولا
كراهة فيه وهذه طريقة لابن يونس وما مشى عليه شارحا طريقة للدونة ونسها وأما استثناء الجلد
أو الرأس فقد أجازها مالك في السفر اذ لا يضمن له هناك وكرهه في الحضر وقوى بن طريقة الدونة
(قوله) لخفة ثمنها فيه دون الحضر) أي فلو انعكس الحال فهل ينعكس الحكم وهو الظاهر لمقتضى

فيجوز فيها ما جرى فيه وقد مر (بسفر فقط) راجع للجلد والساقط معا كما هو مفاد النقل قاله شيخنا وأما جاز العلة
استثنائها في السفر فقط لخفة ثمنها فيه دون الحضر (و) جاز استثناء (جزء) شائع (مطلقاً) من حيوان

أو غيره سفرا وحضرا ثلثا أو أقل أو أكثر وسواء اشترى (١٩) الحيوان على الدين أو الحياة ويكون شرعا

للمشتري بقدر ما استثنى
(وتولاه) أى البيع بدين
أو سلخ أو علف وسقى
وحفظ وغيره (المشتري)
لأن الشراء مظنة ذلك
(ولم يجبر) المشتري
(على الدين فيها) أى
في مسألة الجلد مع
الساقط ومسألة الجزء أما
في الأولى فليقام مثله مقامه
وأما في الثانية فانه شريك
(بخلاف) استثناء (الأرطال)
فيجبر على الدين إذ ليس
له اخذ غيرها (وخير)
المشتري (في دفع) مثل
(رأس) وبقيته ساقط ومثل
جلد (أو قيمتها) أى قيمة
الرأس والأولى قيمته لأن
الرأس مذكر (وهى) أى
القيمة (أعدل) لموافقة
القواعد في انها مقومة
وللسلامة من بيع اللحم
باللحم (وهل التخخير
للبائع) لأنه صاحب الحق
وهذا لا يناسب قوله دفع
لأنه يعين ان التخخير للمشتري
فلوحذف لفظ دفع لاستقام
قوله هنا وهل الخ إلا ان
يجعل نائب فاعل خير هو
في دفع لاضمير المشتري أى
وقع التخخير لأهل المذهب
في دفع (أو للمشتري) وهو
المعتمد (قولان) ولومات
(ما) أى حيوان (استثنى منه)
شئ (مقتضى) من جلد
وساقط أو أرطال (ضمن المشتري) للبائع من المعين (جلداً وساقطاً) لأنه لا يجبر على الدين فيها اذله دفع مثلها فكأنها في ذمته

العلة أولاً والمعتبر سفر البائع فيها يظهر ولو كان المشتري مقيماً (قوله أو غيره) أى كسبرة أو ثمرة
(قوله وتولاه المشتري) قال طي أنظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عاد الضمير على الدين أو على
البيع لأنها في مسألة الجزء والأرطال شريكان وأجرة الدين عليهما قال ولم ار هذا الفرع بعينه
لغير المؤلف اقلت وقد يقال يصح ان يعود الضمير على الدين ويجعل هذا الفرع خاصاً بمسألة
الجلد والساقط بناء على ما صوبه ابن محرز من ان اجرة الدين على المشتري وعلى هذا حمله المواق
وايضاً لما كان المشتري لا يجبر على الدين في الجلد والساقط وان له ان يدفع المثل أو القيمة للبائع
صارا كأنهما في ذمته وكأن البائع لاحق له في البيع فصح كلامه حينئذ يعود الضمير للمبيع فهذا
الفرع على هذا وإن لم يذكره صريحاً فهو لازم من كلامهم اهـ بن وإذا علمت هذا نقول شارحنا
وتولاه أى المبيع الخ مراده المبيع المستثنى منه الجلد أو الجلد والساقط وليس المراد المستثنى منه
مطلقاً أرطالاً أو جزءاً شائعاً أو جلداً أو ساقطاً كما هو ظاهره (قوله بخلاف الأرطال فيجبر على الدين)
اعلم ان اجرة الدين وكذلك السلخ في استثناء الجلد مع الساقط على المشتري لأنه غير مجبور على
الدين إذ لو شاء اعطى القيمة أو المثل من عنده على ما صوبه ابن محرز لاعليها بقدر ما لكل كما قال
ابن يونس وأما اجرة الدين والسلخ في مسألة استثناء الجلد وحده فهي على البائع بناء على ان
المستثنى مبيع وأما على انه مشتري فقيل على البائع وقيل على المشتري واختار بعضهم انها عليها وأما
في مسألة استثناء الساقط وحده فهي على المشتري بناء على القول بضمان المشتري له في الموت هذا
ما نقله ابن عاشر عن ابن عرفة انظر بن وأجرة الدين والسلخ في استثناء الأرطال وكذلك في
استثناء الجزء عليها على قدر الانضمام لأنها شريكان (قوله إذ ليس له اخذ غيرها) أى والمشتري
داخل على ان يدفع للبائع لحما من المبيع ولا يتوصل اليه إلا بالدين (قوله وخير في دفع رأس) لما قدم
ان المشتري لا يجبر على الدين في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر أنه بخيرين ان يدفع مثل المستثنى
من جلد ورأس أو قيمته وهى أعدل لموافقة القواعد وما ذكره من التخير مبنى على ان المستثنى
مبقي لا مشتري وإلّا منع اخذ شئ عوضاً عنه ثم ان محل التخير حيث لم يذبحها المشتري فإن ذبحها
تعين للبائع ما استثناء من جلد وساقط إلا ان يفوت فالقيمة كذا قيل وقيل بخيرين دفع المثل
والقيمة سواء ذبحت أم لانها طريقتان ورجح بعضهم الطريقة الثانية كما قال شيخنا (قوله وبقيته
ساقط الخ) لو قال المصنف في دفع كرأس كان اشمل لدخول ما ذكره الشارح (قوله وهل التخير
للبائع أو للمشتري قولان) قال ح قال الرجراجى والقولان تؤولا على المدونة والقول بأنه للمشتري
ألقى بظاهرها قال ابن عرفة وصوبه ابن محرز وهو ظاهرها اهـ والخلاف وإن كان مفروضاً في
الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلام المدونة الذى تؤول عليه القولان صريح في
تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال كان على المصنف ان يذكر الخلاف في محله وهو الجلد اهـ بن
(قوله لاضمير المشتري) أى أو ان نائب الفاعل ضمير عائد على المشتري وذكر القول المعتمد
أولى ثم ذكرنا في المسئلة من الخلاف كما هو عادته (قوله ما استثنى منه معين) اراد بالمعين ما قابل
الشائع فيدخل فيه استثناء الجلد والساقط والأرطال كما أشار لذلك الشارح (قوله ضمن المشتري
جلداً وساقطاً) أى فيضمن مثلها أو قيمتها كذا قال الشيخ سالم وقال طي اطلق المصنف في
الضمان سواء كان الموت بتفريط من المشتري أم لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان
انه يخرم للبائع قيمته أو جلداً مثله وإنما معناه انه يخرم ما يخص ذلك من قيمة الشاة وذلك بأن ينظر إلى

وساقط أو أرطال (ضمن المشتري) للبائع من المعين (جلداً وساقطاً) لأنه لا يجبر على الدين فيها اذله دفع مثلها فكأنها في ذمته

(لأحتماً) وهو ما عبر عنه قبل بالأرطال فلا يضمنه (٣٠) كاستثناء الجزء لتفريط البائع في طلبه بالبيع وجبره عليه

(و) جاز بيع (جفاف) مثلث الخبز وذكروا المصنف لجواز مبيعة شروط بقوله (إن رى) حال العقد أو قبله واستمر على المعرفة لوقت العقد وكفت رؤية بعضه التصلبه كما في مغيب الأصل وكسيرة فيكفي رؤية ما ظهر منها ومحل شرط الرؤية ما لم يلزم عليها تلف المبيع كقلال خل مطينة يفسدها فتحها والا جازت أن كانت مملوءة أو علم المشتري قدر نقصها ولو من إخبار البائع ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل (ولم يكثر) المبيع (جداً) أى أن يكون كثيراً لا جذاً فان كثيراً بحيث يتعذر حزره أو قل جداً بحيث يسهل عده لم يجز جفافاً وأما ما قل جداً من مكيل وموزون فيجوز بيعه جفافاً (وجاهلاً) بحترزه عما إذا علمه أحدهما فقط لأعماله إذا علمه لأنه في هذه الحالة يخرج عن كونه جفافاً (وحزراً) أى المبيع جفافاً بالفعل (واستوت أرضه) شرط صحة فلا بد من علم أوطن الاستواء وإلا فسد ثمنه وجد الاستواء في الواقع لزم والا فان ظهر في الأرض علو فالحيار للمشتري وانخفاض فالحيار للبائع (ولم يعد بلا مشقة) بان عد بمشقة ونبه بلفظ العد على أن السكيل والموزون يباع كل جفافاً كان

مثله فان كانت قيمته درهمين وكانت الشاة تباع بسلا جلد بشرة دراهم رجع البائع على المشتري بسدس قيمة الشاة كمن باع شاة بشرة دراهم وعرض قيمته دوهمان فاستحقى العرض من يد البائع وقد فانت الشاة عند المشتري وهذا بين لا إشكال فيه اه قات وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن حجرز والمصنف في التوضيح وقبلوه فهو مراد المصنف بالضمان بقول الشيخ سالم وله دفع مثلها أو قيمتها خلافاً له بن (قوله لا لحا) أى فلا يضمنه للمشتري لتفريط البائع كما قال الشارح وهذا ما لم يأكلها المشتري ولا يضمن مثل الأرطال لأنه مثلى (قوله وجاز بيع جفاف) الجفاف فارسي معرب وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد والأصل منه ولكنه خفف فيما شق علمه من المعداد أو قل جهله في السكيل والموزون اذ لا تشتط المشقة فيهما كما يأتي (قوله ان رى) حال العقد أو قبله واستمر الخ) وهذا مبنى على ما اختاره ابن رشد وهو قول ابن حبيب انه لا يشترط في الجفاف الحضور مطلقاً سواء كان زرعاً قائماً أو صبرة طعام أو غيرها وإنما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدونة ورواية ابن القاسم عن مالك يشترط في بيع الجفاف كله ان يكون حاضراً حين العقد لسكن يستثنى منه الزرع القائم والخار في رؤوس الاشجار فقد اغتفر فيهما عدم الحضور ان تقدمت الرؤية وبالتالي قرر ح كلام المصنف فقال مرادهم بالمرئى الحاضر كما يفيد كلام التوضيح ويلزم من حضوره رؤيته أو رؤية بعضه لأن الحاضر لا يكتفى فيه بالصفة على المشهور إلا لفسد الرؤية كقلال الخل المختومة إذا كان في فتحها مشقة وفساد فيجوز بيعها بدون فتح هذا محصل كلامه فحمل قول المصنف ان رى على اشتراط الحضور وأخذ منه شرط الرؤية بالآزوم انظر بن (قوله واستمر) أى البائع والمشتري وقوله على المعرفة أى معرفة ذلك المبيع (قوله والاجاز) أى عدم رؤيتها (قوله فان كثيراً) حاصله أن ما كثر جداً يمنع بيعه جفافاً سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً لتعذر حزره وما كثر لا جذاً يجوز بيعه جفافاً مكيلاً كان أو موزوناً أو معدوداً لا يمكن حزره وأما ما قل جداً يمنع بيعه جفافاً ان كان معدوداً لأنه لا مشقة في علمه بالعدد ويجزى ان كان مكيلاً أو موزوناً أى وجهلاً قدر كيله أو وزنه ولو كان لا مشقة في كيله أو وزنه (قوله وجهلاً) أى وجهل المتبايعان قدر ذلك المبيع من كيل أو وزن أو عدد (قوله) عما إذا علمه أحدهما فقط أى فإذا علم أحدهما قدره كيلاً أو وزناً أو عدداً وجهله الآخر فانه لا يجوز العقد سواء علم صاحبه بعلمه أم لا لأن الذى علم قصد خديعة من لم يعلم لسكن ان أعلمه حال العقد بعلمه بقدره فسد الا فلا (قوله وحزراً بالفعل) أى مع كونهما من أهل الحزر بأن اعتاده وإلا فلا يصح فلو وكلامه يحزره وكان من أهل الحزر كفى كاتمان أهل الحزر أم لا فلا يشترط حزر المبيع بالفعل من أهل الحزر كان الحزر منهما أو ممن وكلاه (قوله واستوت أرضه) أى في علمهما أو ظنهما (قوله وإلا فسد) أى والابان علم أحدهما عدم الاستواء فسد (قوله ولم يعد بلا مشقة) سالبة معدولة الممول أى جعل فيها السلب جزأ من مدخوله وقد صرحوا بأنها لا تقتضى وجود الموضوع وحينئذ فنطوقها صادق بما إذا كان المبيع يعد بمشقة وبكونه لا جذاً أصلاً بان كان مكيلاً أو موزوناً ولولم يكن في كيله أو وزنه مشقة إذا علمت هذا تعلم ان الشارح لو ذكر هذا واسقط قوله ونبه بلفظ العد لكان صواباً وقول عقبه وتبعه الشارح ولم يعد بلا مشقة بان عد بمشقة وهذا منطوقه لأن نفى النفي اثبات فقيه نظر لما علمت ان منطوقه ثلاثة أمور أن يعد بمشقة وان لا يعد أصلاً لكونه مكيلاً أو موزوناً ولولم يكن في كيله أو وزنه مشقة والحاصل ان المعداد لا يباع جفافاً إلا إذا

ولو لم يكن مشقة (ولم تقصد أفراده) أى آحاده وهذا كالمستثنى من الشرط قبله أى فإن كان فى عده مشقة جاز بيعه جزافا إلا أن تقصد أفراده بالثمن كالبيد والياب والدواب فلا بد من عده (إلا أن يقل ثمنه) أى ثمن أفراده فيجوز كيض وتفتح وورمان وبطيخ وبقي من شروط الجراف أن لا يشتره مع مكيل على ما سيأتى ثم صرح (٢١) بمفهوم بعض الشروط لما فيه من الخفاء

فقال (لا غير مرئى) بالجبر عطف على محل أن رىء اذ هو فى محل الصفة لجزاف أى جزاف مرئى لا غير مرئى (وإن) كان غير المرئى (مله طرف) فارغ كصفة يملؤها من حنطة بدرهم أو قارورة يملؤها زيتا بدرهم ولم يتقدم لها بيع ملته جزافا بل (ولو) كان الظرف معلوما أولا فاشترى ما فيه جزافا بدرهم على أن يملأه (ثانيا) من ذلك المبيع (بعد تفريره) بمثل الثمن الأول لأن الثانى غير مرئى حال العقد وليس الظرف بمكيال معلوم (إلا) أن يكون ذلك (فى كسلة تين) وعنب وقربة ماء وجراة ونحوها مما جرى العرف بأن ضمانه من بائعه إذا تلف قبل تفريره فيجوز شراء ملته فارغا وملته ثانيا بعد تفريره بدرهم مثلا فى عقد واحد لأن السلة ونحوها بمنزلة المكيال المعلوم والسلة بفتح السين الاناء الذى يوضع فيه الزبيب والتين

كان فى عده مشقة بخلاف المكيل والموزون فانه يباع كل منهما جزافا ولو لم يكن مشقة فى كيله ووزنه وذلك لأنهما مظنة للمشقة لاحتياجهما لآلة وتحرير لايتأتى لكل الناس بخلاف العد ليسره لغالب الناس فالجزاف يتعلق بكل من الثلاثة لكن بشروط سبعة فى العدود وخسة فى غيره باسقاط ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد أفراده لأن هذين الشرطين مختصان بالعدود (قوله) ولو لم يكن مشقة (أى فى كيله أو وزنه (قوله) وهذا كالمستثنى الخ) أى ومفهوم هذا الشرط كالمستثنى من منطوق الشرط قبله لا أن منطوق هذا كالمستثنى مما قبله كما هو واضح من تقريره وزاد السكاف فى قوله كالمستثنى لعدم اداة الاستثناء ولا خصوصية لهذا الشرط بهذا الحكم بل كل شرط هو باعتبار مفهومه كالمستثنى من منطوق ما قبله لأن حقيقة الشرط تقتضى ذلك (قوله) إلا أن تقصد أفراده (أى إلا أن تكون أفراده مقصودة وكان التفاوت بينهما كثيرا فلا يجوز بيعه جزافا فإن قل التفاوت جاز وهو قوله بعد إلا أن يقل الخ (قوله) إلا أن يقل ثمنه (أى عن أفرادها) تقصد أفراده بأن كان التفاوت بين أفراده قليلا وهذا استثناء من مفهوم ما قبله أى فإن قصدت أفرادها فلا يباع جزافا ولا بد من عده إلا أن يقل ثمن تلك الأفراد فانه يجوز حينئذ بيعه جزافا ولا يكون قصد الأفراد مضرا فى بيعه جزافا فعلم من المصنف أن ما يباع جزافا إما أن يعد بمشقة أولا وفى كل إما أن تقصد أفرادها أم لا وفى كل إما أن يقل ثمنها أم لا فعنى عد بلا مشقة لم يحز جزافا قصدت أفرادها أم لا قل ثمنها أم لا ومتى عد بمشقة فان لم تقصد أفرادها جاز بيعه جزافا قل ثمنها أم لا وإذا قصدت جاز جزافا إن قل ثمنها ومنع أن لم يقل فالمنع فى خمسة أحوال والجواز فى ثلاثة (قوله) وبطيخ قال بعضهم لعل المراد بطيخ كله كبير أو كله صغير لاما بعضه صغير وبعضه كبير وهذا الترجى قصور قال فى القباب مانصه والجواز فى العدود انما يكون اذا تحققت المشقة فى عده لكثرتة وتساوى أفرادها كالجوز والبيض أو يكون المقصود مبلغه لا آحاده كالبطيخ فانه يجوز الجزاف فيه وإن اختلفت آحاده والنصوص بذلك فى العتبية والموازبة (قوله) وبقي الخ) أى واماعدم الدخول عليه قيل انه شرط لا بد منه وعليه فلا يجوز أن تدفع درهما لطار يعطيك به شيئا من الاوزار من غير وزن ولا لقوال ليدفع لك بها قولا حارا أو مدمسا ولا أن تأتى لجزار وتتفق معه على أن يكون لك كوما من اللحم لتشتريه جزافا بل لابد فى الجواز أن يكون مجزافا عنده قبل طلبك وإن تراه عند الشراء وقبل انه لا يشترط عدم الدخول عليه بل يجوز الدخول عليه وهو فسحة واختار شيخنا هذا القول الثانى (قوله) لا غير مرئى (أى لا غير مبصر حين العقد ولا قبله ولو كان حاضرا أو المراد لا غير حاضر ولو أبصر قبل العقد على ما مر ثم ان ظاهره منع بيع غير المرئى ولو يبيع على الخيار للخروج عن الرخصة ويستثنى من قوله لا غير مرئى جواز الحل بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية بالبصر وتمر الحائط والزرع القائم بناء على أن المراد بها الحضور (قوله) ولم يتقدم لهما يبيع ملته جزافا (أى بل دخلا على ذلك من غير حصول ملته قبله (قوله) غير مرئى حال العقد (أى ولا قبله وإن رىء بعده (قوله) إلا أن يكون الخ) كلام الشارح يقتضى أن قول المصنف الا فى كسلة تين مستثنى من المبالغة معا وهو كذلك كما فى بن خلافا لما يوهمه صدر كلام عبق من رجوعه للثانية فقط (قوله) مما يتداخل من الطير (أى مما

ونحوها ثم عطف على غير مرئى أربعة أشياء مشاركة له فى المنع الأولان منها محترزا وحزر والثالث والرابع محترزم تقصد أفرادها حدها قوله (و) لا (عسافير) ونحوها مما يتداخل من الطير كحمام وصغار دجاج (حية) لعدم تيسر حزره بخلاف المدبوحه فيجوز

ان كثرت محبوسة (يقفص) وأولى غير المحبوسة ثانياً قوله (و) لا (حمام في برج) لعدم إمكان الجز فيه إن لم يحط به معرفة قبل الشراء والاجاز واحترز بقوله حمام برج من بيع البرج مع الحمام فانه جائز لأنه تبع للبرج ثالثاً قوله (و) لا (ثياب) ورتيق وحيوان لتفاوت آحادها في القيمة لقصد أفرادها رابعاً قوله (٢٣) (و) لا (ذهب أوفضة وكذا فلوس لقصد أفرادها أيضاً) (إن سك)

لامفهوم له ولو حذفه لكان أولى (والتعامل بالعدد) الواو للحال (وإلا) يتعامل بالعدد بل بالوزن (جاز) يبيع جزافاً لعدم قصد الأفراد حينئذ فهذا راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سك أيضاً والا لاقتضى ان المسكوك للتعامل به وزناً لا يجوز بيعه جزافاً وليس كذلك ووجه الاقتضاء أنه اذا دخل تحت إلا نفى الشرطين أي ان لم يسك ولم يتعامل به عدداً بل وزناً جاز فيفيد ان المسكوك التعامل به وزناً لا يجوز جزافاً مع أنه جائز وفيه نظر اذ النفي إذا توجه لسكلام مقيد بقيد أفاد فیهما معاً ونفى أحدهما فقط فيصدق بثلاث صور محكوم عليها بالجواز وهي غير المسكوك التعامل به وزناً أو عدداً والمسكوك التعامل به وزناً المراجع أن العبرة بالتعامل عدداً فقط كما أشرنا له أولاً فان كان

يدخل بعضه تحت بعض (قوله ان كثرت) أي بأن كان في عددها مشقة (قوله ولا حمام في برج) أي وقع العقد عليه بدون البرج (قوله والاجاز) أي وإلا بأن أحاط بها معرفة بالجزر في وقت هذوها أو نومها جاز شراؤها جزافاً وما قيل هنا يقال في العصاير (قوله واحترز الخ) هذا يقتضى أن صورتين مختلفتان في الحكم وليس كذلك بل هما عند ابن القاسم سواء في الجواز ان أحاط بالحمام معرفة وعدم الجواز ان فقد القيد في العتبية من سماع اصبع من ابن القاسم أنه اجاز بيع البرج بما فيه اذاراه وأحاط به معرفة وحزرا اه وحكى ابن عرفة عن محمد عن ابن القاسم مثل ما روى عنه اصبع ونص محمد عن ابن القاسم لأبأس يبيع ما في البرج من حمام أو يبيعه بحمامه جزافاً إن رآه وأحاط به معرفة اه بن (قوله لتفاوت الخ) الأوضح ان يقول لقصد أفرادها مع تفاوت آحادها (قوله لامفهوم له) أي بل الدار على التعامل بالعدد فمتى تعومل بها عدداً فلا يجوز بيعها جزافاً كانت مسكوكاً أم لا وان لم يتعامل بها عدداً بل تعومل بها وزناً جاز بيعها جزافاً مسكوكاً أم لا وهذا هو المتمد (قوله فهذا راجع الخ) هذا الكلام أصله لمع وتبعه عقب نقله شارحنا ثم اعترضه (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الاقتضاء نظر والصواب رجوعه للقيد مع أي وإلا يجتمع الشرطان بأن فقدوا أو أحدهما جاز فيدخل تحت إلا ثلاث صور وحاصله ان عجب وتبعه عقب ذكر ان قوله وإلا جاز يتعين رجوعه للقيد الثاني ولا يصح رجوعه للقيد معاً لأنه يتحل المعنى والا بأن كان غير مسكوك ولم يكن التعامل به عدداً جاز فيقتضى ان الجواز انما هو إذا كانت غير مسكوك وكان التعامل بها وزناً لاقتضاء القيد وأما لو كانت مسكوكاً والتعامل بها وزناً فلا يجوز بيعها جزافاً لاقتضاء القيد الثاني دون الأول فرده شارحنا بما حاصله انا لا نسلم انه إذا رجع النفي للقيد يقتضى النفع في هذه الصورة اعنى ما اذا كان مسكوكاً والتعامل به وزناً بل يقتضى الجواز في صور ثلاث هي أحدها لأن المعنى وإلا يجتمع الشرطان بأن فقدوا أو أحدهما جاز فشمع كلامه ثلاث صور من جملتها الصورة المذكورة وحينئذ فالأولى رجوع النفي للقيد نعم يعترض على المصنف من جهة أخرى وهي ان إحدى هذه الصور الثلاث ممنوعة على المتمد وهي ما إذا كان غير مسكوك وكان التعامل به عدداً فكان على المصنف ان يحذف قوله ان سك (قوله وهي غير المسكوك التعامل به وزناً) هذه الصورة مأخوذة من توجه النفي للقيد والصورة الثانية مأخوذة من توجه النفي للقيد الأول فقط والثالثة مأخوذة من توجه النفي للقيد الثاني فقط (قوله أولاً) أي بقوله لامفهوم لقوله ان سك (قوله منع) أي مطلقاً مسكوكاً أولاً (قوله والا جاز مطلقاً) أي مسكوكاً أولاً (قوله ثم اشر الى ان في مفهوم قوله وجهلاه تفصيلاً) أي فان مفهومه حصول العلم بقدره لأحدهما وهذا صادق بأن يعلم الجاهل حين العقد بعلم ذلك العالم أولاً يعلم به الا بعد العقد (قوله أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه) أي بأنه عالم بقدره أي ولم يبين له الكمية وإلا لم يكن يبيع جزافاً (قوله لتعاقدهما على الفرر) أي لدخولهما على الفرر السكائن من العالم من حين العقد لأنه لما علم أحدهما بالقدر وعلم الآخر بعلمه وترك الدخول على الوزن أو السكيل وارتكبا الجزاف صار كل واحد قصده غرر

التعامل بالعدد منع والاجاز مطلقاً فلو قال وقد إن تعومل بالعدد لكان أحسن وإذا تعومل بهما كدنانير مصر صاحبه روى العدد ثم أشار الى أن في مفهوم قوله وجهلاه تفصيلاً بقوله (فإن علم أحدهما) بعد العقد (بعلم الآخر) حين العقد (بقدره) أي المبيع جزافاً (خير) الجاهل (وإن أعلمه) أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه أو علم من غيره (أو لا) أي حين العقد ودخل على ذلك (فسد) البيع لتعاقدهما على الفرر فيرد البيع ان كان قائماً والالزم القيمة (كالمغنية) تشبيه في فساد البيع

أى أن من باع جارية مغنية بشرط أنها مغنية فسد فإن لم يشترط بل علم بذلك بعد العقد خير وإن لم يعلم البائع ثم محل الفساد إن قصد الاستعادة في الثمن فإن قصد التبري جاز ولما كان القرار المانع من صحة البيع قد يكون بسبب انضمام معلوم لمجهول لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار إليه الصنف بقوله عطفاً على غير مرئي (و) لا يجوز بيع (جزاف حب) كقمح وشعير مما أصله البيع كيلاً (مع مكيل منه) أى من الحب كان من جنسه أولاً لخروج أحدهما عن الأصل (أو) مع مكيل من (أرض) مما أصله البيع جزافاً لخروجهما معاً عن (٢٣) الأصل (و) لا يجوز بيع (جزاف أرض) مما أصله أن

يبيع جزافاً (مع مكيله) أى مكيل من الأرض كعنى هذه الأرض مع مائة ذراع من أرضك بكذا لخروج أحدهما عن الأصل فهذه ثلاث صور ممنوعة وأشار إلى الرابعة الجائزة بقوله (لا) يمنع اجتماع جزاف أصله أن يباع جزافاً كالأرض (مع) ما أصله أن يباع كيلاً كسكيل (حب) عقدة واحدة فيجوز لمجيء كل منهما على أصله (ويجوز جزافان) صفقة واحدة سواء كان أصلهما البيع جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً كحب وأرض لأحدهما في معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة لهما (و) يجوز (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز (جزاف) على غير كيل بدليل قوله ولا يضاف الخ أى

صاحبه وعلته (قوله أى أن من باع جارية مغنية) أى في الواقع وشروط على المشتري أنها مغنية كما هو الواقع (قوله فإن قصد التبري جاز) أى وأما العبد المفقى فليس كالأمة فلا يوجب اشتراط كونه مغنياً فساداً ولا يوجب وجوده مغنياً بدون شرط خياراً ولعل وجهه مع أن النفع غير شرعية فيه أيضاً أنه لا يخشى من غناؤه تعلق الناس به بحسب الشأن والعادة بخلاف الجارية (قوله كقمح وشعير) أى كأشترى منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة المعلوم القدر من كونها عشرة أرادب شمن واحد أو شمينين والحال أن العقد وقع على الصبرتين معاً (قوله أو مع مكيل من أرض) أى كأشترى منك هذه الصبرة جزافاً بكذا ومائة ذراع أو فدان من هذه الأرض بكذا أو بنى هذه الصبرة ومائة ذراع من أرضك بكذا فالشمن إمامة عدد أو متحد (قوله مع مكيله) بتذكير الضمير العائد على أرض نظراً للجنس والتأنيث مع التنوين صفة لأرض محدوفة أى أو مع أرض مكيلة (قوله فهذه ثلاث صور) أى وهى اجتماع جزاف من حب مع مكيل منه واجتماع جزاف من حب مع مكيل من أرض واجتماع جزاف من أرض مع مكيل منها وقوله ممنوعة أى للجعل بما يخص المكيل من الثمن تأمل (قوله لا مع حب) أى كأشترى منك هذه الصبرة المعلوم القدر وهذه الأرض المجهولة القدر بمائة (قوله سواء كان أصلهما البيع جزافاً) كقطع على أرض مجهول القدر يشترطها جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والأخرى بدينارين (قوله أو كيلاً) أى كصبرتي حب مجهول القدر اشتراهما جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والأخرى بدينارين ووقع العقد عليهما معاً (قوله والآخر جزافاً) أى وسواء كان الثمن واحداً أو متعدداً (قوله كحب وأرض) أى كل منهما مجهول القدر واشترهما جزافاً بدينار أو أحدهما بدينار والآخر بدينارين (قوله ومكيلان) كأشترى منك عشرة أرادب قمحاً من هذه الصبرة وعشرة أرادب شعيراً من هذه الصبرة بكذا اتفق الثمن في السكيلين أو اختلف كأشترى منك عشرة أذرع من هذه الأرض وعشرين ذراعاً من أرض أخرى بكذا وكأشترى منك عشرة أرادب حب وعشرة أذرع من هذه الأرض بكذا فقول الشارح ومكيلان كذلك أى سواء كان أصلهما البيع جزافاً أو كيلاً أو أحدهما كيلاً والآخر جزافاً (قوله وجزاف مع عرص) كأشترى منك هذه الصبرة أو القطعة الأرض المجهولة القدر مع هذا العبد أو الثوب بكذا (قوله وجزافان على كيل) كأشترى منك هاتين الصبرتين من التمر أو القمح كل أردب بكذا فقد اتحد ثمن الكيل واتحدت صفة المبيع أيضاً (قوله ثلاثة أرادب) أى منها وقوله بدينار أى وذلك لاتحاد ثمن السكيل فيهما (قوله احترازاً من صبرتي قمح وشعير) أى سواء اتحد ثمن السكيل كسكيل إردب منهما بدينار أو اختلف كسكيل إردب من صبرة القمح بدينارين ومن الشعير بدينار

ويجوز جزاف أصله أن يباع كيلاً كصبرة أو جزافاً كقطعة أرض (مع عرص) كعبد مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً (و) يجوز (جزافان) صفقة واحدة (على كيل) أو وزن أو عدد (إن اتحد السكيل) أى المكيل وفي الكلام مضاف مقدر لو ذكره كان أولى أى ثمن السكيل واحتراز بذلك من اختلافه كصبرتي قمح إحداها ثلاثة أقدرة بدينار والأخرى أربعة بدينارين وإعما امتنع لاختلاف الثمن وأما لو باع الأربعة بدينار والثلاثة بثلاثة أرادب دينار لجاز كالأول كانت كل صبرة ثلاثة أرادب بدينار (و) اتحدت (الصفة) كما مثلنا احترازاً من صبرتي قمح وشعير

والاختلاف بالجودة والرداءة كالاختلاف (٢٤) في الصفة (ولا يُضافُ الجِزَافُ على كيل) او عدداً وذرع (غير مطلقاً)

مكيلا أو موزونا أو مذروعا من جنسه أو من غير جنسه أي أن من باع جزافا كصبرة على أن كل قفيز منها بكذا وعلى أن مع البيع سلعة كذا من غير تسمية عن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل فإنه لا يجوز لأن ما يخص السلعة حين البيع مجهول (وَجَزَافُ) البيع (برؤية بعض المثلث) من مكيل كقمح وموزون كقطن وكتان بخلاف القوم فلا يكفي رؤية بعضه (و) رؤية (الصوان) بكسر الصاد وضمها وهو ما يصون الشيء كقشر الرمان وجوز ولوز أي برؤية قشر بعضه وإن لم يكسر شيئا منه ليرى ما بداخله (و) جاز بيع وشراء معتمداً فيه (على) الأوصاف المكتوبة في (البرهان) بفتح الباء وكسر الميم أي الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل من الثياب البيعة لتشتري على تلك الصفة للضرورة فإن وجد على الصفة لزوم وإلا خير المشتري (و) جاز البيع أو الشراء (من الأعمى) سواء ولد أعمى أو طرأ عليه في صغره أو كبره ويعتمد

(قوله والاختلاف بالجودة والرداءة) أي كما لو كانت الصبرتان من القمح واحداً جيداً والأخرى رديئة واشترى ما معاً كل إردب منهما بدينار أو الإردب من هذه بدينارين ومن الأخرى بدينار (قوله كصبرة الخ) أي وكلاصي ممن كل رطل بدرهم على أن مع المبيع ثوبا وكذلك شقة قماش كل ذراع بكذا على أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية عن لها أو ككوم بطيخ كل بطيخة بدرهم على أن مع البيع سلعة كذا من غير تسمية عن لها (قوله من غير تسمية عن لها) تبع في ذلك عقب قال بنظر من أين له هذا القيد وظاهر كلام ابن رشد الإطلاق ومن خط شيخ شيوخنا أبي العباس ابن الحاج هنا ما نصه سواء سمى لذلك الغير ثمناً أم لا بدليل صور المنع الثلاث في مفهوم ما قبله اهـ والحاصل أن الحق أن المنع مطلقاً سواء سمى لتلك السلعة ثمناً بأن قال اشترى منك هذه الصبرة كل إردب بدينار وهذا الثوب بدينار أو لم يسم للثوب أصلاً لأنه مع التسمية قد يساوى الثوب أكثر مما سمى له فاعتذر لاجل هذا الجزاف فصارت التسمية كلاً تسمية ومع عدم التسمية لا يدري ما يخص الثوب من الثمن (قوله وجاز البيع برؤية بعض المثلث) أي بسبب رؤية بعض المثلث سواء كان البيع بتاً أو على الخيار ولو جزافاً لما مر أن رؤية البعض كافية فيه (قوله بخلاف القوم) أي كعدل مملوء من القماش وقوله فلا يكفي رؤية بعضه أي على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة القوم للمثلث في كفاية رؤية البعض إذا كان القوم من صف واحد والراجح الأول قال شيخنا إلا أن يكون في نشره إتلاف كالشاش وإلا اكتفى برؤية البعض (قوله والصوان) عطف على مدخول رؤية وهو بعض (قوله للضرورة) أي لما في حل العدل من الحرج والمشقة على البائع من تلويثه ومؤنة شدة إن لم يرعه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية (قوله وإلا خير المشتري) أي وأما لو وجد الصفة بهاها ولكن وجد في العدل زيادة في العدد على ما في البرنامج كما لو اشترى عدلاً يرناجحه على أن فيه خمسين ثوباً فوجد فيه أحداً وخمسين فقال مالك يكون البائع شريكاً معه في الثياب بجزء من أحد وخمسين جزءاً من الثياب ثم قال مالك يرد منها ثوباً كيف وجده فيه أي يرد أي ثوب شاء رده قال ابن القاسم وقوله الأول أحب إلى وإن وجد في العدل تسعة وأربعين ثوباً وضع عنهم من الثمن جزءاً من خمسين جزءاً كما قاله في المدونة فإن وجد فيها أربعين ثوباً مثلاً قال مالك أن وجد من الثياب أكثر مما سمى لزمه بحصته من الثمن وإن كثرت النقص لم يلزمه ورد البيع أي إن شاء ولا يتعين الرد وليس هذا من قبيل قوله الآتي ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره لأن هذا في المعين وما هنا غير معين (قوله وجاز البيع أو الشراء من الأعمى) أي إذا كان المبيع غير جزاف لأن الجزاف يعتبر فيه الرؤية كما مر (قوله ويعتمد في ذلك) أي فيما ذكر من البيع والشراء على أوصاف المبيع فتذكر له الأوصاف ليعتمد عليها في البيع والشراء وهذا فيما لا يمكن فيه معرفته للمبيع بغير وصف وأما ما يمكن معرفته للمبيع بدون وصف فيجوز شراؤه وإن لم يوصف له المبيع كالسمن في الشاة وكالدهان والمشمومات لأنه يدركها باللسان والذوق والشم (قوله وجاز البيع برؤية) أي جاز البيع بتاً وعلى الخيار بسبب رؤية (قوله لا يتغير بعدها) أي إذا ظن أو جزم أنه لا يتغير بعدها (قوله ولو حضر مجلس العقد) إذا لا يشترط الغيبة عن مجلس العقد إلا فيما يبيع على الوصف (قوله فإن كان يتغير) أي جزماً أو ظناً أو شكاً بعدها أي وقبل وقت العقد (قوله وحلف بائع مدع عدم المخالفة) أشار الشارح بما ذكره إلى أن صلة مدع محذوفة وإن اللام في لبيع ليست

في ذلك على أوصاف المبيع (و) جاز البيع (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع عادة (بعدها) إلى وقت صلة العقد ولو حضر مجلس العقد فإن كان يتغير بعدها لم يجز على البت ويجوز على الخيار بالرؤية (وحلف) بائع (مدع) عدم المخالفة (لبيع) أي في مسألة

بيع (برئاً) وقد تلف أو غاب المشتري على المبيع وادعى مخالفته فقال البائع له بل أنت قد بدلتَه ومعمول حلف قوله (أن موافقته) أى موافقة ما فى العدل أى أنها، واثقة (للمكتوب) فى البرنامج (٢٥) فان نكل حلف المشتري ورد البيع (و) حلف

دافع مدع (عدم دفع ردى أو ناقص) وهو دافع الدائير أو الدراهم من صراف أو مدين أو مقرض أو غيرهم إذا قبضها المدفوع له بقول الدافع أنها جياذ فادعى أخذها أنه وجدها أو شيئاً منها ردياً أو ناقصاً وأنكر الدافع أن تكون من دراهمه ويحلف فى نقص العدد على البت مطلقاً وفى نقص الوزن والنش على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فيهما وهذا كله إذا اتفقا على أنه قبضها على الفاصلة أو اختلفا فان اتفقا على أنه قبضها ليربها أولي بينهما فالقول للقابض يمينه فى الردى والنقص (و) أن اشترى على رؤية مقدمة فادعى المشتري أنه ليس على الصفة التى رآه عليها وادعى البائع أنه عليها حلف البائع على (بقائه الصفة) التى رآه المشتري عليها ولم يتغير (إن شك) أى حصل شك هل تغير فيما بين الرؤية والقبض أم لا فان قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا يمين

صلة مدع إذ البيع على البرنامج متفقان عليه لمدعله أحدهما فقط وإنها بمعنى فى وحاصل ما ذكره المصنف أن المشتري على البرنامج إذا ادعى بعد ما قبض المتاع وغاب عليه أو بعد ما قبض المتاع وتلف البرنامج عدم موافقة ما فى العدل لمسا فى البرنامج وادعى البائع الموافقة فان البائع يحلف أن ما فى العدل موافق للمكتوب فى البرنامج وهذا إذا قبضه على تصديق البائع فان قبضه على أن المشتري مصدق كان القول قوله وكذا إذا قبضه ليقلب وينظر قاله أبو الحسن عن الأحمى اه بن (قوله وقد تلف) أى البرنامج (قوله أن موافقته) أى أن موافقة ما فى العدل للمكتوب فى البرنامج حاصلة فخير أن محذوف أن قلت القاعدة أن الذى يحلف المدعى عليه لا المدعى وهنا قد حلف البائع وهو مدع للموافقة قلت البائع وإن ادعى الموافقة إلا أنه فى المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه من ترجح قوله بمعهود أو أصل وهذا كذلك إذ الأصل الموافقة (قوله حلف المشتري) أى أنها مخالفة لما فى العدل (قوله وعدم دفع الخ) عطف على قوله لبيع برنامج أى حلف مدع عدم دفع ردى أو ناقص أنه لم يدفع ردياً ولا ناقصاً فمفعول حلف محذوف (قوله أو غيرهم) كمشتري دفع الثمن للبائع (قوله أنه وجدها الخ) أى وأدعى أنه وجدها ناقصة العدد (قوله فادعى أخذها) أى بعد أن غاب عليها (قوله ويحلف فى نقص العدد على البت) أى أنه يحلف أنه دفع القدر القلائى بتمامه جزءاً وقوله مطلقاً أى سواء تحقق أن هذه الدراهم الناقصة العدد دراهمه أم لا (قوله على نفي العلم) أى بأن يحلف أنه ما دفع إلا كاملاً أو جياذاً فى علمه وما ذكره من أنه يحلف فى نقص الوزن على نفي العلم كالنش خلاف ما اعتمده شيخنا فى حاشيته من أنه يحلف فى النقص مطلقاً سواء كان نقص وزن أو عدد على البت ويحلف فى النش على نفي العلم إلا أن يتحقق أن تلك الدراهم المعشوشة ليست دراهمه والا حلف على البت (قوله وإن اشترى على رؤية الخ) أى وأما ما يبيع على الصفة وادعى المشتري أنه ليس على الصفة التى يبيع عليها وادعى البائع أنه عليها فانه فى حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري كما فى خش وغيره (قوله أنه) أى المبيع (قوله ولم يتغير) تفسير لبقائه على الصفة التى رآه عليها (قوله حصل شك) أى من أهل المعرفة (قوله فالقول للمشتري كذلك) أى بلا يمين (قوله وإن رجحت لواحد منهما) أى بأن قال أهل المعرفة الذى فى ظننا أنه تغير أو أنه لم يتغير والحاصل أنه إذا قطعت أهل المعرفة بأحدهما فالقول قوله بلا يمين وإن رجحت لواحد منهما بأن ظنت التغير أو عدمه فالقول له يمين وإن أشكل الأمر فالقول للبائع يمين ولا يشترط كون القطع أو الترجيح حاصل من جماعة من أهل المعرفة بل يكفي واحد منهم على المعتمد كما قال شيخنا (قوله وجاز بيع غائب) اعلم أن بيع الغائب فيه ست صور لأنه إما أن يباع على الصفة أو بدونها وفى كل منهما إما أن يباع على البت أو على الخيار أو على السكوت وكلها جائزة إلا ما يبيع بدون صفة على اللزوم أو السكوت فقول المصنف وجاز بيع غائب أى على البت أو على الخيار أو السكوت هذا إذا وصف ذلك المبيع الغائب بل وإن بلا وصف أن كان البيع على الخيار للمشتري لا إن كان بتاً أو على السكوت فانه لا يجوز قوله على خياره بالرؤية قيد فيها بعد لو فقط وهو المبيع بلا وصف وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة كما عزاه له غير واحد وأشار بلو لرد القول بأن الغائب لا يباع إلا بالصفة أو رؤية متقدمة ولا يجوز بيعه بلا وصف مطلقاً ولو كان على الخيار ونسب هذا القول لبعض كبراء أصحاب

﴿ ٤ ﴾ - دسوقى - ثالث * وان قطع بالتغير فالقول للمشتري كذلك وإن رجحت لواحد منهما فالقول له يمين فهذا من تمة قوله وبرؤية لا يتغير بعدها آخرها ليجمعها مع ذوات الحلف (و) جاز بيع (غائب) فهو عطف على عمود إن وصف بل

(ولو بلا وصف) لنوعه أو جنسه لكن (على) شرط (خياره) أى المشتري (بالرؤية) للبيع ليخف غرره لأعلى اللزوم أو السكت فيفسد في غير التولية إذ فيها لا يضر (٢٦) السكوت لأنها معروفة فقوله على خياره الخ شرط في المبالغ عليه

قنط إذ البيع على الوصف يجوز بإلزام فلو حذف ولو كان أوضح (أو) يبيع غائب بالصفة على اللزوم ولو (على يوم) ذهبا فقط فيجوز وأولى أكثر فكلامه فيما يبيع بالصفة على اللزوم لا فيما يبيع على الصفة بالخيار ولا فيما يبيع على خيار بالرؤية ولا فيما يبيع على رؤية متقدمة فلا يشترط كون ذلك على يوم بل ولو حاضراً في المجلس فأتى بهذا في حيز البالغة للرد على من قال ان ما على يوم فدون كالحاضر لسهولة إحضاره وإلا كان حقه أن يذكره بعد قوله الآتى ولم يمكن رؤيته بلا مشقة للفروض في بيع الغائب على الصفة باللزوم واعترض على المصنف بأنه يقتضى أنه لا بد من إحضار حاضر بالبلد مجلس العقد ورؤيته مع أن الذى يفيد النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما في فتحه ضرر أو فساد غير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة على اللزوم ولو بالبلد وان لم يكن في احضاره مشقة (أو)

الامام قال ح قال في المقدمات وهو الصحيح (قوله ولو بلا وصف لنوعه أو جنسه) يحتمل أن المراد أنه لم يذكر الجنس أو النوع بناء على ما لابن عبد السلام فانه قال وظاهر سلمها الثالث أنه لا يحتاج لذكر جنس السلعة أى عبس أو ثوب مثلاً ويحتمل أن مراد الشارح أن المنفى وصف الجنس أو النوع وأما هما فلا بد من ذكره بناء على ما قلناه (قوله على شرط خياره) أى لكن بشرط أن يجعل الخيار للمشتري إذا رأى المبيع (قوله إذ فيها لا يضر) يعنى أنه إذا قال له وليتك ما اشتريت بما اشتريت بدون وصف لما اشتراه فيجوز إذا جعل الخيار للدولى أو دخلا على السكوت ويكون الدولى في هذه الحالة الخيار وأما على اللزوم فينحى للجهالة (قوله شرط في المبالغ عليه) أى وهو الذى لم يوصف وأما الذى وصف فيجوز بيعه على البت وعلى الخيار وعلى السكوت فالصور ست المنع في اثنتين والجواز في أربع (قوله ولو على يوم) أى هذا إذا كان غائباً غيبة بعيدة بل ولو كان غائباً على يوم وحاصله أن ما يبيع على الصفة باللزوم لا بد في جواز بيعه من كونه غائباً عن مجلس العقد ولو كانت مسافة الغيبة يوماً وأما ما يبيع على الصفة بالخيار أو يبيع على الخيار بلا وصف أو يبيع على رؤية متقدمة بتأ أو على الخيار فلا يشترط في جواز بيعه غيبته بل يجوز بيعه ولو كان حاضراً في المجلس إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ولو كان غائباً على يوم فيما يبيع على الصفة باللزوم كما قال الشارح (قوله للرد على من قال) أى وهو ابن شعبان (قوله كالحاضر) أى في كونه لا يجوز بيعه على الصفة بتأ بل لا بد من حضوره في مجلس العقد ورؤيته (قوله وإلا كان حقه الخ) أى والا يكن ذكره هنا في حيز البالغة للرد فلا وجه لذكره هنا وكان حقه أن يذكره بعد قوله الآتى ولم يمكن رؤيته بلا مشقة للفروض في بيع الغائب بالصفة على اللزوم بأن يقول ولم يمكن رؤيته بلا مشقة وهو على يوم (قوله واعترض على المصنف) المعترض له بذلك الاعتراض وقوله بأنه يقتضى البيع أى لأنه قال ولو كان غائباً على يوم ففاده أنه إذا كان على دون يوم الصادق بالحاضر في البلد لا بد من إحضاره بمجلس العقد ولا يجوز بيعه على الصفة باللزوم (قوله مع أن الذى يفيد النقل) مراده به المدونة فقد ذكر بعضهم أن هذا يؤخذ منها من خمس مواضع وتحصل من كلام الشارح أولاً وأخيراً أن ما يبيع على الصفة بالخيار أو بلا وصف على الخيار بالرؤية أو يبيع على رؤية متقدمة سواء كان بتأ أو على الخيار لا يشترط فيه أن يكون غائباً بل يجوز بيعه ولو كان حاضراً في مجلس العقد أو بالبلد وأما ما يبيع بالصفة على اللزوم ففاد المصنف أنه لا بد أن يكون غائباً يوماً فأكثر ولا يجوز بيعه إن كان حاضراً بالبلد إلا إذا حضر مجلس العقد ورىء ومفاد النقل أنه إن كان حاضراً في مجلس العقد فلا بد من رؤيته إلا إذا كان في رؤيته ضرر وان كان حاضراً بالبلد دون مجلس العقد صح بيعه على اللزوم وان لم يكن في احضاره في مجلس العقد مشقة (قوله أى ولو وصفه) أشار الشارح الى أنه عطف على قوله بلا وصف فهو في حيز البالغة (قوله وإنما الخلاف في وصف البائع) ففى الموازية والعقبة لا يجوز أن يباع الشيء بوصف بائنه لأنه لا يوثق بوصفه إذ قد يقصد الزيادة في الصفة لاتفاق سلمته وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد واللخمي من جواز البيع بوصف البائع نعم لا يجوز النقد فهو أى كون الوصف من غير البائع شرط في النقد عندها لا في صحة البيع اه فتى كان الوصف من البائع منع النقد كان تطوعاً أو بشرط كان المبيع عقاراً أو غيره كما ارتضاه شيخنا

وصفه) أى ولو وصفه (غير بائنه) فيجوز والاولى حذف غير لان وصف غير البائع (قوله) لا خلاف فيه وإنما الخلاف في وصف البائع وأجيب بأن وصف يقرأ مصدراً معطوفاً على المصدر المنفى ونفى الثبات والتقدير

بقوله (إن لم يبعد)
جدا بحيث يعلم أو يظن
أن البيع يدرك على
ما وصف فإن بعد جدا
(كخراسان من
إفريقية) من كل ما يظن
فيه التغير قبل إدراكه
لم يجز ويجرى هذا الشرط
أيضا فيما يبيع على رؤية
سابقة وفهم قولنا
على اللزوم أن ما يبيع
على الخيار لا يشترط
فيه ذلك وهو كذلك
والى الثانى بقوله (ولم
تتمكن رؤيته بلا
مشقة) بأن أمكنت
بمشقة فإن أمكنت بدونها
بأن كان على أقل من
يوم فلا يجوز بالوصف
لان العدول عن الرؤية الى
الوصف غرر ومخاطرة
فهو شرط فى الغائب
المبيع على الصفة
باللزوم فقط وأما على
الخيار أو رؤية سابقة
فيجوز ولو كان حاضرا
مجلس العقد وتقدم أن
هذا الشرط ضعيف (و)
جاز (النقد) تطوعا
(فيه) أى فى المبيع
الغائب على اللزوم عقارا
أو غيره لاعلى الخيار
البوت له أو الاختيار
فيمنع النقد فيه ولو
تطوعا وجاز النقد

(قوله ولو بلا وصفه) أى ولو اتفق وصف غير البائع له (قوله ويجرى هذا الشرط أيضا فيما يبيع على رؤية سابقة الخ) تلخص من هنا ومما مر أن ما يبيع على رؤية سابقة يشترط فيه شرطان أن لا يتغير بعدها أى أن يعلم أو يظن أنه لم يحصل فيه تغير بين الرؤية والعقد وأن لا يبعد جدا بحيث لا يتغير بين العقد والقبض وهذا إذا يبيع على اللزوم وأما على الخيار فلا يشترط قرب ولا عدم تغير (قوله أن ما يبيع على الخيار) أى سواء يبيع بوصف أو بلا وصف أو برؤية سابقة (قوله لا يشترط فيه ذلك) أى بل يجوز ولو بعد جدا على ما عند ابن عبد السلام خلافا لظاهر كلام المصنف في توضيحه اهـ خش (قوله ولم تمكن رؤيته بلا مشقة) النفي بلا مشقة أى وإن اتفى إمكان رؤيته من غير مشقة وإذا اتفى إمكان رؤيته من غير مشقة ثبت إمكانها مع المشقة فكأنه قال ولا بد أن يكون فى رؤيته مشقة (قوله بأن أمكنت بمشقة) أى وذلك كالتائب على مسافة يوم ذهابا (قوله وأما على الخيار) أى وأما الغائب الذى يبيع على الخيار سواء كان موصوفا أو غير موصوف (قوله أو رؤية سابقة) أى أو يبيع برؤية سابقة سواء كان بتأ أو على الخيار (قوله ولو كان حاضرا مجلس العقد) أى بين يدي المتعاقدين بأن يكون بينه وبينهما حائل كجدار أو فى صندوق مثلا فلا منافاة بين كونه حاضرا وبين كونه غائبا لأن المراد بغيبته غيبته عن البصر فلا ينافى أنه حاضر (قوله وتقدم أن هذا الشرط ضعيف) وأن الاعتماد ما أفاده النقل وهو أن الحاضر فى مجلس العقد لا بد من رؤيته إلا لضرر وغير الحاضر فى مجلس العقد يجوز بيعه على الصفة ولو كان فى البلد وإن لم يكن فى إحضاره مشقة (قوله وجاز النقد تطوعا فيه) إنما قيد جواز النقد بالتطوع لقوله بعد ومع الشرط الخ * وحاصل قه المسئلة أن المبيع الغائب يجوز النقد فيه تطوعا بشرط وهو كون البيع على اللزوم سواء كان البيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا فإن كان البيع على الخيار منع مطلقا كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا وهل يشترط أيضا فى جواز النقد تطوعا إذا يبيع على الصفة أن يكون الواصف له غير البائع لأن وصفه يمنع من جواز النقد ولو تطوعا كما فى عقب وارتضاء شيخنا أولا يشترط ذلك وهو المأخوذ من كلام ابن فانه نازع فى كون وصف البائع يمنع من جواز النقد تطوعا وأما النقد بشرط فإن كان المبيع عقارا قريبا أو بعيدا فيجوز بشرطين أن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا كان يبيع بالصفة غير البائع فإن تخلف شرط منهما امتنع النقد بالشرط وإن كان المبيع غير عقار فيجوز اشتراط النقد بأربعة شروط أن تقرب غيبته كيومين وأن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا يبيع بالوصف غير البائع وأن لا يكون فى المبيع حق توفية فإن تخلف شرط منها منع النقد بشرط (قوله فى المبيع الغائب) أى سواء كان يبيع بالوصف أو برؤية متقدمة لكن محل جواز النقد تطوعا إذا يبيع بالصفة إن كان الواصف له غير البائع والا فلا يجوز على ما علمت فيما مر (قوله عقارا أو غيره) أى سواء كان ذلك المبيع الغائب قريبا أو بعيدا (قوله أو الاختيار) أى كأن يقول له بعثك سلعة من سلعتي كذا الغائبين بمحل كذا بدينار على الاختيار أى على أنك تختار واحدة منهما بعد رؤيتهما (قوله ومع الشرط فى العقار) قيده فى التوضيح بما إذا يبيع العقار جزأا فإن يبيع مزارعة فلا يصح النقد فيه قاله أشهب فى المتنية وكذا قاله مالك وتبعه فى الشامل واعترض طفى تقييد التوضيح قائلا الظاهر أن قول أشهب هذا وما روى عن مالك خلاف الاعتماد ولذا أطلق غير واحد جواز النقد فى العقار كالمدينة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح ولو يبيع مزارعة على الاعتماد الاولى له أن يقدمه قبل قوله وضمنه مشتر ويذكره بعد قوله وجاز النقد مع الشرط فى العقار لأن العقار

(مع الشرط فى العقار) المبيع على اللزوم بوصف غير البائع ولو بعيدا لأنه مأمون لا يسرع له التغير بخلاف غيره

وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه بالشرط لتردده بين السلفية والثمنية (وضمنه) أي العقار الغائب (المشتري) بالعقد أي دخل في ضمانه بمجرد العقد ولو بيع مذارعة على المعتمد يسع بشرط التقادم لا وهذا إن وافق المشتري البائع على أن الصفقة أدركته سالما والا فضاهاه من البائع كأي شيء في قوله (٢٨) أو منازعة (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أي غير العقار

(إن قرئ) محله (كاليومين) فأقل ويصح على لزوم برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه ولم يكن فيه حق توفية (وضمنه) أي غير العقار يسع بشرط النقد أم لا (بائع) وقوله (إلا) لشرط راجع لهما أي لا لشرط من المشتري في العقار على البائع أو من البائع على المشتري في غيره فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن كان عليه إلى من شرط عليه وقوله (أو منازعة) راجع للأول لا لثاني لعدم صحة تفريعه عليه أي ضمن العقار المشتري إلا لمنازعة بينه وبين البائع في أن العقد صادف المبيع سالما أو معيا باقيا أو هالكا فان الضمان حينئذ من البائع لأن الأصل انتفاء الضمان عن المشتري إلا بأمر محقق (وقبضه) أي الغائب أي الخروج للآتيان به (على المشتري) لا على البائع وشرطه على بانه يفسد

إذا يسع مذارعة النزاع فيه من جهة جواز النقد فيه بشرط أولا لا من جهة دخوله في ضمان المشتري بالعقد وعدم دخوله كما هو ظاهر الترح لأن العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد إلا إذا يسع جزافا وأما إذا يسع مذارعة لم يكن من ضمانه قبل قبضه من المشتري لأن فيه حق توفية وما كان كذلك لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض لا بالعقد (قوله) وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه بالشرط (ظاهره) أنه يجوز النقد تطوعا إذا يسع بوصف البائع وهو ما قاله ابن فأنظره (قوله) وضمنه (المشتري بالعقد) أي وضمن للمشتري العقار الذي يسع وهو غائب بوصف أو برؤية بمجرد العقد حيث كان البيع وقع على البت (قوله) أي غير العقار (أي الذي يسع وهو غائب (قوله) كاليومين) أي ذهبا والكاف استقصائية لا تدخل شيئا لأن الروى عن ابن القاسم يومان وعن مالك يوم ونحوه وهو يوم ثان وإلى هذا يشير الشارح بقوله كاليومين فأقل تأمل (قوله) فيعمل بالشرط هذا ظاهر إذا كان الشرط في صلب العقد وأما إذا تطوع به أحدهما للآخر بعده ففي المسئلة قولان وظاهر المصنف اعتباره لأن قوله إلا لشرط يشمل الواقع في العقد وبعده قاله شيخنا (قوله) أو منازعة قال أبو طي للسنوى المشتري على رؤية سابقة إذا هلك قبل أن يقبضه المشتري ضمانه من البائع كما في المدونة وتبعه المصنف وقالت في بقاء الصفة وتبعها المصنف القول للبائع فيه وكلاهما على خلاف الأصل إذ الأصل عدم الهلاك وعدم النقص فلم يفرقا بينهما قلت الهلاك ثبت وقوعه والصفة البائع يقول هي باقية لم تتغير أصلا والمشتري يزعم تغيرها فعليه البينة ولو سلم البائع نقصها أو ثبت بينة لكان القول للمشتري كالمسئلة الأولى اهـ بن (قوله) لعدم صحة تفريعه عليه أي وذلك لأن المنازعة لا توجب الضمان على المشتري وأما توجيهه على البائع والحاصل أن العقار المبيع غائبا على الصفة أو على رؤية سابقة ضمانه من المشتري إلا لشرط أو منازعة وإلا كان ضمانه من البائع وغير العقار المبيع غائبا ضمانه من البائع إلا لشرط وإلا كان الضمان من المشتري (قوله) إلا بأمر محقق أي وهو مصادفة العقد له سليما (قوله) يفسد العقد أي لأنه لما شرط عليه المشتري الآتيان به صار كوكيله فاتفق عنه الضمان اللازم له بمقتضى العقد فصار اشتراط الآتيان به موجبا للفساد لأنه كالشرط المناقض لمقتضى العقد (قوله) لأن كان ضمانه من المشتري فجائز أي وإن كان فيه بيع وإجارة (قوله) وحرم كتابا وسنة الخ أي بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فقد قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وأما الثاني فقد قال في الصحيح لعن رسول الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده وقال هم سواء وأما الاجماع فقد أجمع علماء الأمة على حرمة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول باباحة ربا الفضل (قوله) لأن النقد خاص بالمسكوك هذه طريقة وقيل إن النقد لا يختص بالمسكوك وعلى هذا القول يظهر قول المصنف في نقد (قوله) والحرمة لا تختص به أي تجزى في المسكوك وغيره (قوله) أي زيادة) يعني في الكيل أو الوزن أو العدد لا في الصفة إذ لحرمة في زيادتها (قوله) ولا بأس به أي بربا الفضل في مختلف الجنس فيجوز بيع ذهب بفضة متفاضلا إذا كان يدا بيد ويسع قبح بأرز أو نول متفاضلا إذا كان يدا بيد (قوله) مطلقا

العقد إن كان الضمان منه لا إن كان ضمانه على المشتري فجائز (وحرم) كتابا وسنة واجماعا (في نقد) أي أي ذهب وفضة ولو قال في عين كان أولى لأن النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به (وطعام ربا فضّل) أي زيادة (ونساء) بفتح النون أي تأخير لكن حرمة ربا الفضل فيما اتحد جنسه من النقد واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس منها بدأيد وربا النساء يحرم في النقود مطلقا

وإذا في الطعام ولو غير ربوي فكل ما يدخله بالفضل يدخله بالنساء دون عكس قال العلامة الأجهوري * وبأن في النقد حرم ومثله *
 طعام وان جنسهما قد تعددا * وخص ربا فضل بنقد ومثله * (٢٩) طعام ربا إن جنس كل نوعا *

فكلام المصنف يجعل أراد به بيان أن ربا الفضل والنساء يدخلان في النقد والطعام في الجملة دون غيرهما من حيوان وعروض وأما تفصيل ذلك فيؤخذ مما يأتي ولذلك قال البساطي هذا كالترجمة ويأتي تفصيلها في قوله علة طعام الربا الخ ثم عطف على مقدر تقديره فيجوز ما سلم من قسمي الربا (لا) يجوز (دينار ودرهم) بدينار ودرهم مثلهما (أو غيره) أي غير الدرهم كشاة مثلا بدل الدرهم مع الدينار وبيع الدينار والشاة (بمثلهما) أي بدينار وشاة ووجه ربا الفضل في الصورة الأولى احتمال كون الرغبة في أحد الدينارين أو أحد الدرهمين أكثر وجمال التامثل كتحقق التفاضل ووجه في الثانية أن ماصح أحد التقدين كالشاة ينزل منزلة النقد (و) لا يجوز صرف (مؤخر ولو) كان التأخير منهما أو من أحدهما (قريباً) مع فرقة يدين

أي اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع ذهب بذهب قدره لأجل ولافضة بنفضة قدرها لأجل ولا بيع ذهب بنفضة قدرها أو أكثر منها أو أقل لأجل (قوله وكذا في الطعام) أي مطلقا اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع أرطب قمح بمثله أو أرطب فول لأجل (قوله ولو غير ربوي) أي كخوخ وتفتح فلا يجوز بيع قطار من أحدهما بقطار من الآخر لأجل (قوله فكل ما يدخله ربا الفضل) أي وهو النقد والطعام الربوي (قوله دون عكس) أي وليس كل ما يدخله ربا النساء يدخله ربا الفضل أي لأن الطعام غير الربوي يدخله ربا النساء ولا يدخله ربا الفضل فيجوز بيع الخوخ بالخوخ متفاضلا إذا كان يدا بيد (قوله ومثله طعام) أي سواء كان ربويا أو غير ربوي (قوله إن جنس كل نوعا) أي إن توحد جنس كل من النقد والطعام الربوي (قوله يحمل) أي لأن ظاهره أن كلام ربا النساء وربي الفضل يحرم في النقد اتحد الجنس أو اختلف ويحرم في الطعام سواء اتحد الجنس أو اختلف كان الطعام ربويا أو غير ربوي وليس كذلك (قوله فيؤخذ مما يأتي) أي في الربوبات (قوله هذا كالترجمة) أي لما بعده وكأنه قال باب حرمة الربا في النقود والطعام (قوله لا يجوز دينار ودرهم) أي لأنه لم يسلم من الربا بل فيه ربا الفضل كما بينه الشارح (قوله احتمال كون الخ) فيدفع ذلك الراغب لأجل رغبته أكثر من دينار وأكثر من درهم (قوله وجمال التامثل كتحقق التفاضل) أشار بهذا إلى أن محل النفع في الصورة الأولى إذا لم يتحقق مساواة الدينار للدينار والدرهم للدرهم بل شك في تساويهما أو توهم ذلك إما لو جزمنا بالمساواة لجاز ويكون هذا من قبيل المبادلة لا من قبيل الصرف (قوله ووجه في الثانية الخ) حاصله أن ماصح أحد التقدين من العرض يقدر أنه من جنس النقد المصاحب له فيأتي الشك في التامثل والنفع في هذه مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين اه وإذا منع البيع لأجل هذا التفاضل للتوهم فأحرى للنفع للتفاضل المحقق كبيع دينار أو درهم باثنين وأعلم أن مالكا قد منع الصورتين وأبا حنيفة أجازهما والشافعي قد فرق بينهما فأجاز الأولى ومنع الثانية وتسمى المسئلة الثانية عند الشافعية بمسئلة درهم ومد عجوة (قوله ولا يجوز صرف وخر) أي لوجود ربا النساء (قوله ولو قريبا) أي هذا إذا كان التأخير منهما أو من أحدهما بعيدا مع تفرق الأبدان بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما مع تفرق الأبدان قريبا هذا إذا كان التأخير البعيد أو القريب اختيارا بل ولو كان غلبة وما ذكره من منع التأخير القريب مع المفارقة هو المشهور ومقابله المشار إليه بلومذهب العتبية من جواز التأخير القريب مع تفرق الأبدان اختيارا (قوله ولو بأن يدخل الخ) أي ولو كان التأخير بأن يدخل الخ (قوله فلا يضر إلا إذا طال) حاصله أنه إذا حصل التأخير اختيارا فإن حصلت مفارقة الأبدان منهما أو من أحدهما ضر ذلك اتفاقا إن كان التأخير كثيرا وإن كان التأخير قليلا ضر أيضا لكن على المشهور خلافا لما في العتبية وإن لم تحصل مفارقة أبدان ضر إن كان التأخير كثيرا على المشهور وإن كان قليلا فلا يضر اتفاقا وذلك كاستقراره بمن يجانبه من غير قيام وأما إن حصل التأخير غلبة ضر مطلقا قليلا كان أو كثيرا خلافا لابن رشد القائل بعدم الضر مطلقا كانت التأخير غلبة قليلا أو كثيرا (قوله كما يأتي) أي في قوله أو غاب ههنا أحدهما وطال فانه محمول على عدم المفارقة (قوله أو كان التأخير غلبة) أي فيضر قليلا كان التأخير أو كثيرا

اختيارا ولو بأن يدخل أحدهما في الحانوت ليأتي له بالدرهم منه لأن لم تحصل فرقة فلا يضر إذا طال كما يأتي (أو) كان التأخير (غلبة) فهو عطف على قريبا خلافا لابن رشد القائل أن التأخير غلبة لا يضر وظاهره ولو طال كأن يحول بينهما سبل أو نار أو عدو

هـ بمطغ غلبه على قريبا يكون في كلامه الرد على ابن رشد حال الغلبة مطلقا خلافا لمن جملة مقطوعا على الصفة القدرة أعنى اختيارا فانه لا يفيد الرد حال البعد وعطف على (٣٠) قريبا أيضا قوله (أو عقد ووكل في القبض) أي وبطلان الصرف إن تولى

القبض غير عاقده وكالة عنه ولو شريكه اذا لم يقضه بحضرة الموكل والاجاز على الأرجح (أو) ولو غاب قد أعدهما عن المجلس (وطال) بلا فرقة بين فيفسد فان لم يطل كما لو استقرضه من بجانبه أو حل صرته أو فتح صندوقه من غير تراخ كثير لم يضر فان حصلت الفرقة ضر ولو قريبا كما مر (أو) غاب (قدأها) مما عن مجلس الصرف وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن لأنه مظنة الطول (أو) كان التأخير (بمواعدة) أي بسببها بأن جعلها عقدا لا ياتان غير كاذب بنا إلى السوق لتقد الدراهم أو وزنها فان كانت جيادا أخذت منك كذا وكذا بدينار فقال له الآخر نعم قال فيها ولكن يسير معه على غير مواعدة انتهى أي من الجانبين كما هو حقيقة المواعدة بأن يقول أحدهما لصاحبه اذهب بنا إلى السوق

(قوله مطلقا) أي في قرب التأخير وبعده (قوله أي وبطلان الصرف الخ) أي لأنهم أجروا التوكيل على القبض مظنة التأخير وأجروا عليه حكمه وما ذكره من بطلان الصرف أن تولى القبض غير عاقده هو المشهور خلافا لمن قال بالصحة وهو الردود عليه بلو في كلام المصنف لأن قوله أو عقد الخ واقع في غير المبالة لأن المعنى ولو كان التأخير قريبا ولو عقد ووكل في القبض (قوله ولو شريكه) أي لأنه لا فرق بين أن يوكل أجنبيا أو يوكل شريكه وهذا هو الراجح وفي سماع أصح أنه يجوز أن يقبض إذا كان الموكل شريكا ولو في غيبة الموكل (قوله على الأرجح) أي خلافا لما في الشامل من المنع مطلقا أي سواء قبض بحضرة الموكل أم لا والحاصل ان المسئلة ذات اقوال أربعة قيل ان التوكيل على القبض لا يضر مطلقا سواء كان الوكيل شريكا أو أجنبيا قبض بحضرة موكله أو في غيبته وقيل انه يضر مطلقا وقيل إن كان شريكا فلا يضر ولو قبض في غيبة موكله وان كان غير شريك ضر إن قبض في غيبة موكله وان قبض بحضرته فلا يضر وقيل ان قبض بحضرة موكله فلا يضر مطلقا سواء كان شريكا أو أجنبيا وان قبض في غيبته ضر مطلقا وهذا هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله فيفسد) أي على المشهور خلافا لمن قال بالصحة وهو المشار اليه بلو في المصنف وأشار الشارح بقوله بلا فرقة بدن لدفع ما يقال ان بين مفهوم قوله هنا وطال وبين قوله سابقا ولو قريبا تناقضا وحاصل الجواب ان ما هنا لم يحصل مفارقة وما تقدم في قوله ولو قريبا محمول على ما إذا حصل تفرق (قوله وان لم يحصل طول الخ) أي بأن تسلف هذا الدينار من رجل بجانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل بجانبه وأما لو حل كل منهما صرته فلا منع اه شيخنا عدوى واعلم ان قوله أو غاب قدأها هي مسألة الصرف على الدمة أي على استحداث شيء في الدمة واما قوله فيما يأتي أو بدين فهي مسألة صرف مافي الدمة أي صرف ما هو متقرر في الدمة وهو جائز اذا حل الدينان فان كانا مؤجلين أو احدهما منع الصرف * والحاصل ان الصرف على الدمة لم تكن الدمة مشغولة بشيء قبل الصرف والصرف هو الذي احدث شغلها بخلاف صرف مافي الدمة فان الدمة مشغولة فيه قبل الصرف (قوله أو كان التأخير) أي تأخير الصرف (قوله كاذب بنا إلى السوق الى قوله وقاله الآخر نعم) أي وبمحض ذلك القول نفس العقد (قوله ولكن يسير معه) أي ولكن المطلوب ان يسير معه الخ (قوله للصرف) أي لأجل ان اصرف منك هذه الدينان وقوله فيذهب معه أي من غير ان يتفقا على ان يأخذ منه قدر كذا في مقابلة كل دينار وقوله ثم يجدان عقدا بعد النقد أي ثم بعد وصولهما للسوق وتقدما للدينان يجدان عقد الصرف بأن يتفقا على أن كل دينار صرفه كذا من الدراهم (قوله ان تأجل الخ) أي ان كان الدينان أو احدهما مؤجلا (قوله اقتضى) أي قبض وأخذ من نفسه وقوله لنفسه متعلق باقتضى أي اخذ من نفسه لنفسه ما سلفه (قوله فكان الذي له الدينار أخذه من نفسه الخ) أي إذا حل الاجل (قوله التروكة لصاحبه) أي التي تركها لصاحبه (قوله وكذا الآخر) أي الذي له الدراهم كأنه إذا جاء الأجل أخذ من نفسه لنفسه الدراهم في نظير الدينار الذي تركه لصاحبه وحاصله ان الذي في ذمته الدينار حين تصارفا قد عجل الدينار الذي في ذمته فسلفه لصاحبه الى ان يأتي الأجل يصرفه بالدراهم التي في ذمته فظهر

للصرف فيذهب معه الآخر ثم يجدان عقدا بعد النقد فهذا جائز (أو) كان الصرف (بدين) الصرف بأن يكون لأحدهما على صاحبه دراهم وللاخر عايه دنائير فيسقط الدراهم في الدينانير والنتج (ان تأجل) منهما بل (وان) كان التأجيل (من أحدهما) ومن الآخر حال لأن من عجل المؤجل عد مسلفا فاذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه فكان الذي له الدينار أخذه من نفسه لنفسه في نظير الدراهم التروكة لصاحبه وكذا الآخر فالقبض انما وقع عند الأجل وعقد الصرف قد تقدم فقد حصل التأخير

فلو خلا ما جاز كُن له دراهم حالة على احد قدر صرف دينار اخذ عنها ديناراً فيجوز ان لم يحصل تأخير بمواعدة او غيرها (او) صرف مرتين جد وفاة الدين أو قبلة من الراهن أو مودع بالسكسر (٣١) من مودع بالفتح و (غائب رهن) مصارف

عليه (أو وديعة) كذلك عن مجلس الصرف فيمنع ولو شرط الضمان على المرتهن والمودع بالفتح بمجرد العقد وأما إن كان الضمان من ربهما فيمنع اتفاقاً (ولو سك) كل من الرهن والوديعة خلافاً لمن قال إن سكا جاز الصرف في غيبتهما (ك) امتناع صرف حلي (مستأجر وعارية) ان غابا عن مجلس الصرف والإجاز (و) كامتناع صرف (مقصوب) غائب (إن صيغ) بخلاف مسكوك ومكسور وتبر وكل مالا يعرف بهينه فيجوز صرفه ولو غابا لعلقه بالذمة (إلا أن يذهب) أي يتلف المقصوب المصوغ عند الغائب (فيضمن قيمته) لأنه بدخول الصنعة فيه صار من القومات وإذا لزمته القيمة بالتلف (فكالدائن) أي لحقه كصرف الدين الحال المترتب في الذمة وهو الجواز (و) لا يجوز الصرف (بتصديق فيه) أي في وزنه أو عدده أو

الصرف المؤخر وكذا يقال في الجانب الآخر (قوله فلو خلا ما جاز) لا يحال هذا مقاصة لا صرف لأننا نقول قد تقرر أن المقاصة إنما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين كذهب وفضة ولا صنفين نوع كإبراهيمي ومحمدى (قوله أخذ عنها ديناراً) أي من ذلك الأحد الدين (قوله إن لم يحصل تأخير) أي في دفع الدينار عن تلك الدراهم (قوله أو قبلة) أي حيث رضى المرتهن بصرفه وبقاء الدين من غير رهن (قوله وغاب الح) مفهومه أنه لو كان حاضراً في مجلس الصرف جاز صرفه (قوله ولو شرط الضمان) أي ضمان الدينار المرهون أو المودع وقوله بمجرد العقد أي عقد الرهن والوديعة خلافاً للخصم القائل بالجواز إذا شرط الضمان على المرتهن والمودع وقت عقد الرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكهما بنية لأنه لما دخل في ضمان المرتهن أو المودع صار كأنه حاضر في مجلس الصرف (قوله ولو سك) أي هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة غير مسكوك بل ولو كان مسكوكاً فيمنع صرفه في غيبته عن مجلس الصرف لعدم المناجزة على المشهور ورد المصنف بلومارواه محمد من جواز صرف المرهون أو المودع المسكوك الغائب عن مجلس العقد لحصول المناجزة بالقول قال ح وظاهر كلام المصنف أن الخلاف في المسكوكين لافي المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجمع كما في التوضيح عن الجواهر اهـ بن (قوله كل من الرهن والوديعة) أي لعدم المناجزة وإنما يقال المصنف ولو سكا بالمطابقة لأن العطف إذا كان بأو تجوز فيه المطابقة وعدمها وهو الأكثر (قوله خلافاً لمن قال) أي وهو محمد بن المواز (قوله جاز الصرف في غيبتهما) أي لحصول المناجزة بالقول ولأنه كالحاضر لأنه يمكن تعلقه بذمة المرتهن أو المودع على تقدير عدم البينة على هلاكه فلما كان يمكن تعلقه بالذمة فكأنه حاضر (قوله كمستأجر وعارية) تشبيهه بما قبله من المنع إن غاب عن مجلس الصرف والصحة إن حضر لافيهما وفي سك لعدم تأتى العارية والاجارة في المسكوك على السذهب لا تقابله صرفاً في العارية وعدم جواز اجارته لا تقابله سلفاً بزيادة الأجرة لأن القاعدة أن القية على المثلى تعد سلفاً (قوله ومقصوب) أي أنه يحرم صرفه إذا كان غائباً عن مجلس العقد لقاصبه أو لغيره (قوله إن صيغ) أي كالحلي (قوله وكل مالا يعرف بهينه) أي كالسبائك (قوله لتعلقه بالذمة) هذا إشارة للفرق بين المصوغ وغيره وحاصله أن المصوغ إذا هلك تلزم فيه القيمة لدخول الصنعة فيه وقبل هلاكه يجب على القاصب رده بهينه فيحتمل عند غيبته أنه هلك ولزمته قيمته وما يدفعه في صرفه قد يكون أقل من القيمة أو أكثر فيؤدى للتفاضل بين العينين وأما غير المصوغ فبمجرد غصبه ترتب في ذمته مثله فلا يدخل في صرفه في غيبته احتمال التفاضل (قوله لأنه) أي المصوغ وكان الأولى أن يقول لان المثلى إذا دخلته صنعة الح (قوله ولا يجوز الصرف) أي في حال كونه ملتبساً بتصديق فيه فالباء للالابسة وهو عطف على قوله في قد أي وحرم في قد وحرم الصرف ملتبساً بتصديق فيه لأنه قد يختبره بعد التفرق فيجده ناقصاً أو رديئاً فيرجع به فيؤدى إلى الصرف بتأخير وان اشترط عدم الرجوع عند العقد لزم أكل أموال الناس بالباطل (قوله كبدالة ربويين) أي للتلايوجد نقص فيدخل التفاضل ان شرطاً عدم الرجوع بالنقص أو التأخير ان شرطاً الرجوع به بعد الاطلاع عليه (قوله فالمراد) أي بالربويين وقوله ولو ربا النساء أي ما يدخله ولو ربا النساء (قوله يحرم التصديق فيهما) ما ذكره المصنف من

جوده وشبه في منع التصديق فروعا خمسة فقال (كمبادلة ربويين) من هذين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه فالمراد ولو ربا نساء يحرم التصديق فيها (و) كل شيء (مقرض) بفتح الراء طعام أو غيره لا يجوز لأخذه التصديق فيه لاحتمال ووجدان نقص فيختره لحاجته أو عوضاً عن المعروف فيدخله السلف بزيادة (و) كل (مبيع لأجل) طعام أو غيره لاحتمال نقص فيه فيختره أخذه لأجل التأخير فيه أكل أموال الناس بالباطل (و) كل (رأس مال تسليم) لما ذكر

والراجح انه يجوز فيه التصديق فكان على المصنف (٣٣) حذف هذا الفرع (و) كل دين (معجل قبل أجله) ثلاثا

بعد نقصا فيعثره فيصير
سلفا جرت نفعاً لأن المعجل
مسلف (و) حرم (بيع)
وصرف) أى اجتماعهما
في عقد واحد كأن يدفع
دينارين ويأخذ ثوبا
وعشرين درهما وصرف
الدينار عشرون لتنافي
احكامهما لجواز الأجل
والخيار في البيع دونه
ولأنه يؤدي لتركب الحل
بوجود عيب في السلعة
أو لتأديته الى الصرف
المؤخر لاحتمال استحقاق
فيها فلا يعلم ماينوبه إلا
في ثاني حال واستثنى أهل
المذهب صورتين ليسارتهما
أشار لأولهما بقوله (إلا)
أن يكون الجميع) أى
البيع والصرف أى ذو
الجميع (ديناراً) كأن
يشترى شاة وخمسة دراهم
بدينار فيجوز وللثانية
بقوله (أو يجتمعا) أى
البيع والصرف (فيه)
أى في الدينار بأن يأخذ
من الدراهم أقل من صرف
دينار كأن يشتري عشرة
اثواب وعشرة دراهم
بأحد عشر ديناراً وصرف
الدينار عشرون درهما
فلو كان صرفه يساوى
عشرة في هذا المثال لم يجز
لعدم اجتماعهما فيه ولا
بعدم المناجزة في سلعة

حرمة التصديق في هذه المسئلة وهى مبادلة الشيئين الربويين هو أحد قولين فيها والآخر جواز
التصديق فيها قال بن ولا ترجيح لأحدهما على الآخر (قوله لأن المعجل مسلف) قال خش ثم
ان الذى يفيد كلام القرياني في حاشيته على المدونة أن الحكم في التصديق إذا وقع في القرض
الفسخ على ظاهر المدونة خلافاً لمن قال بعدمه وأن الحكم في التصديق في البيع لأجل عدم الفسخ
على ظاهرها كما قال عبد الحق انه الاشبه بظاهرها وحكى أبو بكر بن عبد الرحمن انه يفسخ ثم ان
الظاهر ان رأس مال السلم كالبيع لأجل في جريان الخلاف وان المعجل قبل أجله يرد ويبقى حتى
يأتى الأجل وان الصرف يرد وكذلك مبادلة الربويين كما قال ابن يونس وقال ابن رشد بعدم
فسخها (قوله وحرم بيع وصرف) أى خلافاً لاشبه حيث قال بجواز جمعهما نظراً إلى ان العقد
قد احتوى على امرين كل منهما جائز على انفراده وانكر ان يكون مالك حرمة قال وإنما الذى
حرمة الذهب بالذهب مع كل منهما سلعة والورق بالورق مع كل منهما سلعة ابن رشد وقول اشبه
اظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور وكما يمنع مصاحبة الصرف للبيع يمنع ان يصاحبه
شئ من العقود التى يمتنع اجتماعها مع البيع التى أشار لها بعضهم بقوله :

عقود منعناها مع البيع ستة * ونجمعها في اللفظ حص مشنق
فجعل وصرف والمساواة شركة * نكاح قراض منع هذا عتق

(قوله لتنافي احكامهما) أى احكام البيع والصرف ومن المعلوم ان تنافى الوازم يدل على تنافى
الملزومات (قوله ولأنه) أى اجتماع البيع والصرف (قوله لتركب الحل) أى حل الصرف (قوله بوجود
عيب) الباء سببية (قوله أولتأديته) أى اجتماع البيع والصرف (قوله فيها) أى في السلعة (قوله فلا يعلم
ماينوبه) أى الصرف بمعنى الدينار المصروف (قوله إلا في ثاني حال) أى بعد تقويم
السلعة المستحقة ثم لا يخفى ان تركب حل الصرف يكون بوجود العيب والاستحقاق والتأدية
للصرف المؤخر تكون بهما أيضاً وعبارة الشارح توم خلاف ذلك فلو قال الشارح ولأنه يؤدي
لتركب الحل بوجود عيب أو استحقاق وذلك يؤدي للصرف المؤخر لأنه إذا ظهر بها عيب أو
استحققت لا يعلم ماينوب الصرف إلا في ثاني حال لكان اظهر (قوله واستثنى أهل المذهب) أى من
منع اجتماع البيع والصرف (قوله أى ذو الجميع) إنما قدر ذلك لأجل صحة الاخبار لأن الدينار
ليس هو البيع والصرف وإنما هو صاحبهما لاجتماعهما فيه (قوله كأن يشتري شاة) أى تساوى
خمسة دراهم أو تساوى أربعة والدراهم التى مع هاستة أو تساوى ثلاثة والدراهم التى معها (١) تساوى
سبعة (قوله بأن يأخذ الخ) أى بأن تكون الدراهم التى مع السلعة أقل من صرف دينار كما مثله
الشارح أو ثمن السلعة أقل من صرف دينار (قوله وصرف الدينار الخ) أى والحال أن قيمة الاثواب
تساوى مائتي درهم وعشرة دراهم فالعشرة دنانير وقت في بيع ليس إلا والحادى عشر بعضه في
مقابلة العشرة دراهم وبعضه في مقابلة بعض الاثواب فقد اجتمع البيع والصرف في الدينار
الحادى عشر فآل الامر إلى ان كل ثوب خصه دينار ودرهم (قوله فلو كان صرفه يساوى عشرة)
أى والاثواب تساوى مائة درهم (قوله لعدم اجتماعهما فيه) أى لأن الدينار الحادى عشر في مقابلة
الدراهم وهذا صرف والدنانير العشرة في مقابلة الاثواب كل دينار في مقابلة ثوب وهذا بيع فلم
يجتمع البيع والصرف في دينار وليس الجميع ديناراً بل اجتمع البيع والصرف في غير دينار
(قوله لأن السلعة كالنقد) أى لأنها لما صاحبت الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة

(١) هكذا بالأصل

البيع والصرف في صورتين على المذهب لأن السلعة كالنقد خلافاً للسيورى في بقاء كل منهما على حكمه حال على الانفراد فوجب في

لتعجيل الصرف وأجاز تأخير السلعة (و) حرم (سلعة) كغشاء أى يفيها لشخص (بدينار لإدرهمين) قدون (إن تأجل الجميع) الدينار من المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (أو) تأجلت (السلعة) من البائع لأنه يبيع وصرف تأخر عوضه أو بعضها وهو السلعة وتأجيل بعضها كتأجيل كلها إلا بقدر خياطتها (٣٣) أو بعث من يأخذها وهى مغيبة (أو) تأجل (أحد) النقدين (كلا أو بعضا)

أيضا (خلاف تأجيلهما) لأجل واحد وتعجيل السلعة فيجوز لأن تعجيلها قسط دل على أن الصرف ليس مقصوداً ليسارة الدرهمين فلم يلزم تأخر الصرف وإنما المقصود البيع (أو تعجيل الجميع) فيجوز بالأولى فذكره لتسميم الأقسام لكن الجواز حينئذ لا يتقيد بالدرهمين وهذه المسئلة وما بعدها فى قوة الاستثناء والتقييد لقوله إلا أن يكون الجميع ديناراً أو مجتمعاً فيه فكأنه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله إلا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بأن فى أفرادها تفصيلاً وتقييداً وشبه فى مطلق الجواز لا يقيّد التعجيل قوله (كدرهمين) أى كجواز استثناء درهمين (من دينارين) كأن يشتري عشرة أثواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وصرف الدينار عشرون ووقع البيع (بالقاسة)

فى مقابلة الدينار فى الصورة الأولى أو الدينارين فى الصورة الثانية (قوله أو تأجلت السلعة من البائع) أى وعجل الدينار من المشتري والدرهمان من البائع (قوله لأنه يبيع وصرف تأخر عوضه) علة للحرمة إذا تأجل الجميع وقوله أو بعضها علة للحرمة إذا تأجلت السلعة (قوله وتأجيل بعضها) أى السلعة وكذا تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل أحدهما بنائه (قوله إلا بقدر خياطتها) أى إلا أن يكون تأجيلها بقدر خياطتها (قوله وهى مغيبة) أى لأنها حينئذ كالقبضة بالفعل بخلاف غير المغيبة فلا يجوز التأخير فيها مطلقاً (قوله أو تأجل أحد النقدين) أى كالموتأجل الدينار من المشتري وعجلت السلعة والدرهمان من البائع أو عجل الدينار من المشتري والسلعة من البائع وأجل الدرهمان منه (قوله وإنما المقصود البيع) أى لأن الاعتناء بتقديم المقوم يدل على أنه هو المقصود ولا يرد على هذا التعليل ما إذا تعجل النقدان وتأجلت السلعة فكان القياس الجواز لأن الصرف حينئذ مقصود وقد حصلت المناجزة لأن السلعة لما كانت كالجزء من الدراهم كان تأجيلها كتأجيل بعضها وقد علمت أن تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل كله (قوله فذكره) أى فذكر هذا القسم مع علمه بما قبله بالأولى (قوله لتسميم الأقسام) أى الخمسة (قوله لكن الجواز حينئذ) أى حين عجل الجميع لا يتقيد بالدرهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف فى دينار وأما فى صورة تأجيلهما بأجل واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لا أن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدرهمين فانهما لقلتهما تسمح فيهما وعلم أن الصرف غير مراعى فأجيز تأجيل النقدين لأجل واحد وتعجيل السلعة والحاصل أنه إذا كان المستثنى درهمين فأقل كان المنع فى ثلاث صور والجواز فى صورتين وأما لو كان المستثنى ثلاثة أو أربعة فالمنع فى أربع صور والجواز فى واحدة وهى ما إذا تعجل الجميع (قوله لما استثنى من القاعدة) أى وهى قوله وحرم اجتماع بيع وصرف (قوله فهل هذا) أى الاستثناء أى هل جواز هذا المستثنى على إطلاقه (قوله تفصيلاً وبقيداً) أى وأجاب بأن محل الجواز إذا لم يترتب على اجتماع البيع والصرف فى الدينار محذور كالصرف المؤخر كما فى هاتين المسئلتين الأخيرتين والا فالمنع كفى المسائل الثلاث الأولى (قوله وشبه فى مطلق الجواز لا يقيّد الخ) أى بل هو تشبيه فى الجواز مطلقاً وحاصله أنه إذا تعددت السلع والدينارين والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة فإن ذلك يجوز إذا لم يفضل من الدراهم شئ كانت الدراهم المستثناة صرف ديناراً أو دينارين أو أكثر سواء تأجلت السلع والدينارين أو تعجلوا أو تأجل أحدهما وتعجل الآخر (قوله كأن يشتري عشرة أثواب الخ) أى وكما لو اشترى ستة عشر ثوباً كل ثوب بدينار إلا درهماً على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهماً فيكون ثمن الأثواب خمسة عشر ديناراً ويسقط عنه واحد فى نظير الستة عشر درهماً للمقاصة (قوله والا فلا) أى وإلا بأن تأجل الجميع أو تأجلت السلعة فقط أو تأجل أحد النقدين فقط فلا يجوز

(٥ - دسوقى - ثالث)

(و) الحال أنه (لم يفضل شئ) من الدراهم بعد المقاصة فى المثال لأنه يعطيه تسعة دنانير ويسقط العاشر فى نظير العشرين درهماً فإن لم يدخل على المقاصة لم يحز ولو حصلت بعد أو أشار لمفهوم ولم يفضل بقوله (و) الحكم (فى) فضل درهم أو (الدرهمين) بعد المقاصة (كذلك) أى مثل دينار إلا درهمين فى الأقسام الخمسة السابقة أن تعجل الجميع أو السلعة جاز وإلا فلا كأن يكون المستثنى

في المثال المتقدم درهمين وعشر درهماً أو خمسة من كل دينار (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد القاصة كأن يكون المستثنى في المثال المتقدم من كل دينار درهمين وخمسة دراهم فجميع المستثنيات حينئذ أربعة وعشرون درهماً عشرون منها في نظير دينار يفضل أربعة دراهم (كالباع) (٣٤) والصرف (أي كاجتماعهما في دينار لأنهما اجتماعاً في الدينار التاسع

في المثال فيجوز أن نعمل الجميع (و) حرم اتفاقاً (صانع) أي معاقبته وفسرها بقوله (يُعطى الزينة والأجرة) أي حرم إعطاء صانع الزينة والأجرة وهذا صادق بصورتين أحدهما أن يشتري من صانع سبكة فضة بوزنها دراهم أو انصاف فضة مسكوكة ويدفع له السبكة ليصوغها له ويزيده الأجرة الثانية أن يرattle الشيء المصوغ عنده بمخسه من الدراهم ويزيده الأجرة والأولى تمنع وإن لم يزد أجرة وأما الثانية فمحل المنع إن زاده وإلا جاز بشرط المناجزة فلو وقع الشراء بنقد مخالف لنقد الصانع جنساً كذهب بفضة امتنع الأولى للتأخير وجازت الثانية إذا بيد (كزيتون) أي كنع دفع زيتون مثلاً (وأجرته) أي أجرة عصره (المصري) وبأخذ منه الآن قدر ما يخرج منه بالنحرى للشك في المائلة أو يخلطه على زيتون عنده ثم يقسمه

(قوله في المثال المتقدم) أي بأن اشترى عشرة أنواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وعشر درهماً وصرف الدينار عشرون ودخلا على المقاصة فإن المشتري يعطيه تسعة دنائير ويحط عنه المائتة للمقاصة ويأخذ من البائع الأنواب العشرة ودرهماً (قوله درهمين وعشر درهماً) راجع لقوله قبل والحكم في فضل الدرهم وقوله أو خمسة راجع لقوله أو الدرهمين (قوله أو خمسة) أي فإذا اشترى منه عشرة أنواب كل ثوب بدينار إلا درهمين وخمس درهم وصرف الدينار عشرون درهماً ودخلا على المقاصة فإن المشتري يدفع للبائع تسعة دنائير ويحط عنه ديناراً للمقاصة ويدفع البائع عشرة أنواب ودرهمين (قوله عشرون منها في نظير دينار) أي وحينئذ فيخرج المشتري للبائع تسعة دنائير ويحط الدينار العاشر للمقاصة ويدفع البائع له عشرة أنواب وأربعة دراهم (قوله كالبيع والصرف) أي الدخول عليه وبه يدفع ما يقال إن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف يشبه الشيء بنفسه (قوله وفسرها بقوله الخ) فيه أن المقاعدة ليست نفس الاعطاء فتأمل (قوله ويدفع له السبكة الخ) أي قال الأمر للبدل المؤخر (قوله ويزيده الأجرة) أي سواء كانت قدراً أو غيره (قوله والأولى تمنع) أي لعدم المناجزة في بيع الفضة بالفضة (قوله امتنع الأولى) أي سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وجازت الثانية) أي سواء دفع له أجرة أم لا (قوله وكزيتون الخ) أدخل بالكاف الجلبلان وبزر الفجل الأحمر والقمح يدفع لمن يطحنه ويأخذ الآن منه دقيقاً قدر ما يخرج منه بالنحرى (قوله وإن لم يدفع أجرة) أي فلا مفهوم لقول المصنف وأجرته لمصره إذ المنع حاصل وإن لم يدفع له أجرة لما فيه من بيع الطعام بالطعام نسيئة وللشك في التأمل (قوله ومسكوك بسكة لا تروج الخ) يفيد أنه لا مفهوم للتبر وهو كذلك وإنما عبر به تبعاً لابن الحاجب وقد عبر في العتية بالمال وعبر المازري وابن عرفة والتوضيح بالذهب والفضة وكذا غيرهم من أهل المذهب وبه تعلم أن قول عبق وانظر لو كان مع المسافر مصوغ إلى قوله والظاهر المنع غير صواب اهـ بن (قوله يعطيه المسافر المحتاج) أي وأما غير المحتاج فيمنع اتفاقاً كما أن غير المسافر يمنع كذلك اتفاقاً وأما دار الضرب فالظاهر أنه غير خاص بهم فلو أعطاه لأحد من الناس غير أهل دار الضرب فالظاهر الجواز فذكر المصنف لدار الضرب لمجرد التمثيل بما هو الشأن كما قاله شيخنا العدوي (قوله وإلا ظهر خلافه) أي خلاف ما مر من الجواز وهو المنع (قوله وبخلاف الخ) هذا إما أجيز لضرورة وهو أن يدفع الشخص درهماً لآخر ليأخذ منه بنصفه طعاماً أو عرضاً أو فلو ساء والنصف الآخر فضة وذكر المصنف لجوازه شروطاً تبعاً للمتأخرين كابن أبي زيمين وابن لب وإنما توقف الجواز على هذه الشروط لأن الأصل المنع بسبب أن الدرهم مثلاً يبيع بعضه ببعض معه سلعة والسلمة تجعل من جنس ما انضمت إليه فيكون هناك تفاضل مشكوك (قوله بنصف) أي في نصف درهم (قوله أي فيما يروج رواج النصف) أي مثل الفضة العديدة والزلاطة المتساوية والمراد بكونه يروج رواجه أن يكون مثله في الاتفاق بفتح النون بأن تكون السلعة التي تشتري بهذا تشتري بالآخر (قوله وإن زاد وزنه) أي وزن ذلك الرايح عن

بعد العصر على حسب كل وأما على أن يصهره له بعينه فلا شك في جوازه والمنع في المصنف وإن لم يدفع أجرة كما هو ظاهر (بخلاف نصف تبر) ومسكوك بسكة لا تروج بمحل الحاجة للشراء بها كسكة مغربية بمصر (يعطيه للمسافر) المحتاج (و) يعطيه (أجرته دار الضرب) أي أهله (ليأخذ) عاجلاً (زنته) فيجوز لحاجته إلى الرحيل وظاهره وإن لم تشتد (والأظهر خلافه) ولو اشدت الحاجة لم يخف على نفسه الهلاك وإلا جاز والمتمد الأول (وبخلاف) إعطاء (درهم بنصف) أي فيما يروج رواج النصف وإن زاد وزنه أو قصي

عن النصف (كفولس أو غيره) أي غير الفولس كطعام فيجوز (٣٥) بشروط سبعة أولها كون البيع درهما لا أكثر ثانيا

كون الردود نصفه فأقل
ليعلم أن الشراء هو
المقصود وإليهما أشار
بقوله درهم بنصف ثالثها
أن يكون (في بيع)
لذات أو منفعة إن دفع
الدرهم بعد استيفاء
المنفعة من الصانع أجرة
له وعجل الصانع نصفه
وأشار لرابعا بقوله
(وُسْكًا) أي الدرهم
والنصف فلو كان قطعي
فضة لا سكة فيها لم
يجز ولخامسها بقوله
(وانتحدث) سكتها
أي تعومل بهما معا وإن
كان التعامل بأحدهما
أكثر من الآخر لا أن
كان أحدهما لا يتعامل به
فلو قال وتعومل بهما كان
أوضح ولسادسها بقوله
(وعرف الوزن) أي
عرف أن هذا يروج بدرهم
وهذا بنصف وإن اختلفا
وزنا ولسابعها بقوله
(وانتقد الجميع) أي
الدرهم ومقابلة من
النصف مع السلعة
(كدينار إلا درهمين
وإلا فلا) سواءه تقديم
إلا فلا على كدينار
أي وإلا بأن قد شرط
فلا يجوز وقوله كدينار
إلا درهمين مثال لما انخرم

نصف درهم أو نقص عنه فالأول كتسعة أنصاف فضة والثاني كالزلاطة الخماسية أو خمسة أنصاف فضة
عددية (قوله كون البيع درهما) أي شرعياً أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه كثمان ريال أو نقص
كزلاطة ثمانية ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان البيع ريالاً أو نصف ريال أو ربع
ريال ولكن قد أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال
الواحد بالفضة العديدة وكذا نصفه وربعه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضي النسخ للشك في
التأمل وأما ما زاد على الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا العدوي والعلامة الشارح (قوله لا أكثر)
أي فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا لو اشترى بدرهمين ونصف
ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً (قوله هو المقصود) أي بالذات وأما الصرف والمبادلة فقير مقصودة
(قوله في بيع لذات) أي كأن تشتري سلعة بنصف درهم فتدفع للبائع درهما لبرء لك نصفه (قوله أو منفعة)
أي كاجارة أو كراء كدفعك للصانع عملاً أو دلواً يصلحه فبعد إصلاحه دفعت له درهما كبيراً نصفه في
مقابلة أجرته ورد عليك الصانع نصف درهم حالا فلو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وترك
شيئك عنده ليصلحه لم يجز لأن من شروط الجواز انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل
واحتراز بالبيع من القرض والصدقة كأن يكون عليه فلولس مثلاً أو عرض من قرض فيدفع درهما
ويأخذ نصف درهم وكأن يدفع لآخر درهما على أن يكون له نصفه صدقة ويرد له نصفه فضة
(قوله كان أوضح) أي لأن الشرط التعامل بهما لا كونهما سكة سلطان واحد كما يومه كلام المصنف
(قوله أي عرف الخ) أي إن عرف أن هذا يشتري به قدر ما يشتري بالآخر مرتين (قوله وإن اختلفا
وزنا) أي بأن كان النصف الردود أكثر في الوزن من الدرهم فلا يضر ذلك اعتباراً بالنفاق والرواج
والحاصل أنه متى جرى العرف أن هذا نصف هذا فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد
وبعضهم منع ذلك اعتباراً بالوزن قال ابن ناجي والظاهر الجواز كما قال شارحنا انظر حاشية شيخنا
وأما اشتراط معرفة الوزن لئلا يلزم بيع الفضة بالفضة جزافاً ولا خفاء في منعه (قوله سواءه تقديم الخ)
إنما صوبه بما ذكر لأن ظاهر المصنف أنه تشبيه في الانتقاد وأن المعنى يشترط في الجواز هنا
انتقاد الجميع كما يشترط ذلك في مسألة شراء سلعة بدينار إلا درهمين فيفيد أن مسألة دينار إلا
درهمين لا تجوز إلا إذا انتقد الجميع مع أنه قد مر أنه في تلك المسئلة لا يتوقف الجواز على انتقاد
الجميع بل يجوز البيع أيضاً إذا عجلت السلعة فقط (قوله وإلا فلا) أي وإلا بأن قد شرط من هذه
الشروط فلا تجوز وصرح بالمفهوم للإيضاح (قوله ليأخذ درهما وبالثاني سلعة) الأولى ليأخذ
بنصفها فضة وبنصفها الثاني سلعة تأمل ولا يقال انت الصورة الأولى من هاتين صورتين وهي
صورة الدينار جائزة لأنها من أفراد قوله سابقاً إلا أن يكون الجميع ديناراً أو مجتمعاً فيه لأن
ما هنا ليس بما اجتمع فيه بيع وصرف في دينار وإنما فيه بيع نصف الدينار بالسلعة وأخذ نصفه
الثاني ذهباً والصرف بيع الذهب بالفضة وأما الذهب بالذهب فهو ليس بصرف حتى يقال
يجتمعان فيه (قوله وردت الخ) صورتها رجل صرف من رجل ديناراً ثم بعد أيام لقيه فقال له قد
استرخصت من الدينار فتقصتي عن صرف الناس فزدني فزاده دراهم فهذا جائز ولا ينقض
الصرف فإذا اطلع على عيب في الدراهم الأصلية فردّها فإن تلك الزيادة ترد مع الأصلية
(قوله استرخصت من الدينار) أي وتقصتي عن صرف الناس (قوله فزدني) أي فزاده دراهم ثم

فيه بعض الشروط والأحسن كدينار أو درهمين أي كالرد في دينار أو درهمين كأن يدفع ديناراً ويأخذ بنصفه ذهباً والنصف
الآخر سلعة أو يدفع درهمين ليأخذ درهما وبالثاني سلعة فتأمل (وردت زيادة) زادها أحدهما على الأصل حيث وقعت (بعده)
أي بعد عقد الصرف بأن لقي صاحبه فقال له استرخصت من الدينار فزدني

(لِيبِهِ) أى لوجود عيب فى أصل الصرف لانه للصرف زاده قترده كالمبة بعد البيع للبيع قترد إن ردت السلعة بسبب (لا) ترد الزيادة (لِيبِهَا) أى لوجود عيب بها فقط (وَهَلْ) عدم ردها ليبها (مطلقاً) عنها أم لا وجبها أم لا كما هو ظاهر الدونة وهو المذهب لما فى الموازية من أن له الرد وأخذ بدل (٣٩) المزيد الزائف مخالف لها (أو) محل عدم ردها ليبها (إلا أن يوجبها)

الصبر فى على نفسه قترد وحدها ومعنى إيجابها أن يضطربها له بعد قوله قصصنى عن صرف الناس فردنى ونحوه وإن لم يقل له نعم أزيدك أو أن يقول له بعد قوله عن صرف الناس أنا أزيدك وأولى إن اجتمع طلب الزيادة مع قوله أزيدك فإن عدما لم يكن إيجاباً (أو) محل عدم ردها ليبها (إن عينت) كهذا الدرهم وإن لم تعين كأزيدك درهما جاز ردها وأخذ البدل وعليهما لما فى الموازية وفاق لها (تأويلات) وفهم من قوله بعده أنها لو كانت فى العقد ترد ليبه وعيبها وما تكلم على شرط المناجزة أتبعه بالكلام على ما إذا ظهر بعدها عيب أو استحقاق فقال (وإن رضى) (واحد العيب منهما) (بالحضرة) أى فى حضرة الاطلاع (بنقص وزن) أى او عدد فيما دفع له صح الصرف لان له ان يبيع به ابتداء ولو قال قدر بدل وزن لشمل العدد (أو)

اطلع على عيب فى الدراهم الأصلية التى صرف بها الدينار فردّها على صاحبها بسبب العيب الذى وجده فانه رد معها الدراهم الزيدة بعد الصرف (قوله للبيع) أى لأجل البيع وقوله قترد أى تلك الهبة لواهبها حيث ردت السلعة لصاحبها بسبب العيب (قوله لا ترد الزيادة) أى الحاصلة بعد العقد ليبها وأما الزيادة فى صلب الصرف فترد ليبها كما ترد ليب غيرها (قوله عنها) أى دافعها بأن كانت حاضرة وأشار له بأخذها إشارة حسية (قوله اوجبها) أى الصيرفى على نفسه أم لا (قوله قترد وحدها) أى ليبها ويأخذ بدلها (قوله وإن لم يقل نعم أزيدك) الواو للحال لا للبالغة وإلا لتكرر قوله الآتى وأولى الخ مع ما قبل البالغة تأمل (قوله فان عدما) كأن يقتصر على دفعها له عقب قوله قصصنى عن صرف الناس من غير نطق بطلب الزيادة ولم يقل الصيرفى أزيدك (قوله وعليهما فى الموازية الخ) أى لأن مافى الموازية محمول على ما إذا أوجبها الصيرفى على نفسه ومافى الدونة على ما إذا لم يوجبها أو أن مافى الموازية محمول على ما إذا لم تعين الزيادة ومافى الدونة على ما إذا عينت (قوله تأويلات) أى ثلاثة الأول بالخلاف والأخيران بالوافق والأول ظاهر والثانى للقابسى والثالث لعبد الحق واعترضه للآزرى بأن فيها ما يمنعه لقولها فزاده درهما نقداً أو إلى أجل والمؤجل غير معين ورد بان التعيين لا ينافيه التأجيل بل المعين قد يؤجل قال فى التوضيح وفى كلام عبد الحق إشارة إلى الجواب لانه تأويل قولها إلى أجل على أنه قال أنا أزيدك لو تأمّننى عند أجل كذا وكذا ثم عند الأجل أنه أعطاه درهما فوجده زائفاً فليس عليه بدله لانه رضى بمادفع له ولم يلتزم غيره بخلاف قوله أزيدك درهما فانه يحمل على الجيد اه بن (قوله على شرط المناجزة) أى لما تكلم على أنه يشترط فى الصرف للمناجزة وهو عدم افتراق المتصرفين لانت افتراقهما يؤدى للصرف المؤخر وهو يؤدى لربا النسا (قوله وإن رضى الخ) حاصله أن العيب الذى اطلع عليه أحد المتصرفين بعد العقد إما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس خالص أو مغشوش بأن كان فضة مخلوطة بنحاس مثلاً فان اطلع الآخذ على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة أبدان ولا طول ورضى بذلك مجازاً صح العقد وكذا ان لم يرض الآخذ بذلك ورضى الدافع بإبدانها فان العقد يصح فى الجميع مطلقاً عينت الدراهم والدنانير أم لا ويجبر على اتمام العقد من أباه منها ان لم تعين الدراهم والدنانير فان عينت فلا يجبر (قوله أى فى حضرة الاطلاع الخ) هذا الحل الذى حل به الشارح أصله لاقامى ونصه قول المؤلف بالحضرة أى حضرة الاطلاع ولما كانت قد تبعد من العقد قيد ذلك بالحضرة الثانية أى حضرة العقد اه والأحسن كما فى بن وغيره أن المراد بالحضرة الاولى والثانية حضرة العقد ويلزم من القرب بالنسبة للعقد القرب بالنسبة للاطلاع فان الاطلاع بعد العقد ولو حذف النصف الثانية كان أولى لأن الاولى منصبة على الجميع اه بن (قوله فهنا قيد للحضرة الاولى) أى فكأنه قال وان رضى بحضرة الاطلاع الكائنة فى حضرة العقد (قوله ليكون راجعاً للجميع) أى ليكون قوله بالحضرة راجعاً لكل من رضا الآخذ

رضى (بكرصاص) خالص بدليل ذكر المغشوش وادخلت الكاف النحاس والقزدير (بالحضرة) أى فى حضرة العقد أى قربه ورضا فهنا قيد للحضرة الاولى لا تكرر صح الصرف (أو) لم يرض المطلع على النقص به أو على كالرصاص ولكن (رضى) الدافع للمعيب (بإتمامه) أى اتمام الصرف بمعنى العقد فيشمل تكميل الوزن والعدد وتبديل الرصاص ونحوه وكان الاولى ان يؤخر قوله بالحضرة الى هنا ليكون راجعاً للجميع (أو) رضى الآخذ (بمغشوش) أى مخلوط بغيره أو رضى الدافع بأبداله (مطلقاً) أى سواء

كانت الدراهم والدنانير معينة أم لا والفرض أنه بالحضرة بدليل قوله وإن طال قرض الخ وهو راجع للجميع لا للمغشوش فقط
(صح) (الصرف) (وأجبر) (المتنع منها) (عليه) (أى على الأعمام) (إن لم) (٣٧) (تعين) (الدنانير) (والدراهم) (من الجانبين) (كادفعلى

عشرة دنانير بمائة درهم
أو عين السالم فإن عينا معا
فلا جبر كأن عين أحدهما
وكان هو الميعب (وإن
طال) ما بين العقد والاطلاع
أو حصل افتراق ولو بقرب
(نقص) (الصرف) على
التفصيل الآتى فى قوله
وحيث قرض الخ وهذا فى
المغشوش غير الميعب بدليل
ما جده (إن قام) (واحد
الميعب) (به) (أى بالميعب أى
بحقه فيه بأن طلب البدل
أو تميم الناقص أى وأخذ
البدل بالفعل وأما إن قام
فأرضاه بشئ من عنده
زاده له فلا نقض وشبه فى
النقض لا بقيد القيام قوله
(كنقص العدد) ولو
يسيراً أطلع عليه بعد طول
أو مفارقة وإن لم يقم به ومثله
نقص الوزن فيما يتعامل به
وزناً (وهل معين
ماغش) ولو من أحد
الجانبين (كذلك)
أى ينقص مع الطول
أو المفارقة إن قام به
(أولاً) ينقص (بل يجوز
فيه البدل تردّد) مستوفى
المعين من الجانبين وأما من
أحدهما فالراجح النقض
(وحيث نقص) (الصرف)
أى حكمنا بنقصه وكان فى
الدنانير صغار وكبار

ورضا الدافع (قوله وهو) أى قوله مطابقاً راجع للجميع (قوله وأجبر المتنع منها عليه) أى
فاذا رضى الآخذ للميعب به مجاناً وطلب الدافع له أن يفسخ العقد أجبر الدافع على إمضائه وكذا إذا
رضى الآخذ للميعب بأبداله وامتنع الدافع من البدل فإنه يجبر عليه أو أراد الآخذ للميعب فسخ العقد
وطلب الدافع البدل فإن الآخذ للميعب يجبر على قبول البدل وعدم الفسخ (قوله وإن طال الخ)
حاصله أنه إذا اطلع على ما ذكر من نقص الوزن أو العدد أو الرصاص أو النحاس أو المغشوش بعد
مفارقة الأبدان أو بعد طول فإن رضى آخذ للميعب به مجاناً صح الصرف فى الجميع إلا فى نقص
العدد فليس له الرضا به مجاناً على المشهور ولا بد من نقص الصرف فيه سواء قام بحقه فيه وطلب
البدل أو رضى به مجاناً أو ألحق للخمى به نقص الوزن فيما إذا كان التعامل بها وزناً وإن لم يرض
بأخذ الميعب مجاناً بل قام بحقه بحيث طلب البدل نقض الصرف فى الجميع لافى المغشوش المعين
من الجانبين كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم ثم اطلع على غش فى الدينار أو فى العشرة دراهم
ففيه طريقتان الطريقة الأولى أن المذهب كله على إجازة البدل ولا ينتقض الصرف لانهما لم
يفترقا عن العقد وفى ذمة أحدهما للآخر نىء ولم يزل المعين مقبوضاً لوقت البدل فلم يلزم على البدل
صرف مؤخر بخلاف غير المعين فانهما يفترقان وذمة أحدهما مشفولة لصاحبه ففى البدل صرف
مؤخر والثانية أن المغشوش للمعين فيه قولان والمشهور منهما نقض الصرف وعدم إجازة البدل
(قوله ما بين العقد والاطلاع) أى سواء حصل افتراق أبدان وانقضاء لمجلس الصرف أم لا
(قوله أو حصل افتراق) أى بالأبدان (قوله وهذا فى المغشوش غير المعين) الأولى وهذا فى غير
المغشوش للمعين الشامل للرصاص والنحاس والمغشوش غير المعين وشامل لنقص العدد والوزن
إلا أنه أخرجهما بعد * واعلم أن الذى عليه أكثر الأشياخ أن الرصاص ونحوه مثل المغشوش غير
المعين فى أنه يجوز الرضا به مجاناً وإن قام به فسخ الصرف واختار ابن الحاجب أن الرصاص ونحوه
مثل نقص العدد يتعين فيه فساد الصرف سواء رضى به مجاناً أو قام به وظاهر الشارح موافقته ولو
قال الشارح وهذا فى غير المغشوش المعين لكان جارياً على مختار أكثر الشيوخ ونص المازرى
انظر بن (قوله بدليل ما بعده) أى وهو قوله وهل معين ما غش الخ (قوله إن قام به) أى وأما
إن رضى به مجاناً فلا نقض (قوله فأرضاه بشئ من عنده) أى ولم يبدل له ذلك للميعب وكما أنه
لا ينقص فى هذه الحالة لا ينقص أيضاً فيما إذا قام به بعد الطول ولم يأخذ شيئاً بل رضى به بعد القيام
بلا شئ على ما استظهره بعضهم (قوله كنقص العدد الخ) الفرق بين نقص العدد وغيره حيث قلتم
أن نقص العدد يوجب نقض الصرف ولو رضى الآخذ به مجاناً وأما غيره أن رضى به مجاناً فلا
ينقص فإن قام به وأخذ البدل نقض أن ناقص العدد لم يقبض لاحتساً ولا معنى بخلاف غيره قد
قبض حساً أو معنى (قوله وإن لم يقم به) أى بل رضى به مجاناً (قوله وهل معين ما غش) أى
كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم فيجد أحدهما مغشوشاً بعد المفارقة أو الطول (قوله تردّد) أى
طريقتان الأولى لابن الكاتب والثانية للخمى وأبى بكر بن عبد الرحمن وعلى الطريقة الأولى
فالمعين كغير المعين وأما على الثانية فليس للمعين كغيره (قوله صغار) أى كأصناف محاييب
(قوله وكبار) أى مثل المحاييب الكاملة (قوله إلا أن يتعداه) فالذى ينقص أكبر منه أى ولا

(فأصغر دينار) هو الذى ينقص ولا يتجاوز بأكثر منه (إلا أن يتعداه) موجب النقض ولو بدرهم (فأكبر منه)
(فان تعددت وتساوت فى الكبر أو الصغر نقص واحد فقط ما لم يتجاوز موجب النقض ولو بدرهم فالثانى وهكذا

(الجميع) على المشهور (وهل) نقض الأصفر لأن يتعداه فأكبر منه دون الجميع مطلقاً (ولولم يُسم) عند العقد (لكل دينار) عدد من الدراهم أو أعاذل ذلك أن سمي وإلا (٣٨) نقض الجميع (تردد) الرجاء الاطلاق فكان الأولى حذف التردد وما

تقدم في السكة المتحدة
الرواج فإن اختلفت أشار
إليه بقوله (وهل ينسخ
في) صرف (السكك)
المختلفة النفاق (أعلاها)
أى أجودها صغيراً كان
أو كبيراً (أو) ينسخ
(الجميع) لاختلاف
الأغراض في السكة المختلفة
وهو الأرجح (قولان
وشرط للبدل) حيث
أجيز أو وجب على مقدم
في قوله وأجبر عليه إن لم
تعين (جنسية) أى نوعية
للسلامة من التفاضل
المعنوي فلا يجوز أخذ
قطعة ذهب بدل درهم
زائف لأنه يؤول إلى أخذ
ذهب وفضة عن ذهب ولا
أخذ عرض عنه إلا أن
يكون العرض يسيراً
يفتقر اجتماعه في البيع
والصرف ولا يشترط اتفاق
الصنفية فيجوز أن يرد
عن الدرهم الزائف أجود
منه أو أردأ أو أوزن أو
أقص (و) شرط له
(تعجيل) للسلامة من ربا
النساء ولما كان الطارئ
على الصرف إما عيباً وقد
قدم الكلام عليه وإما
استحقاق شرع في يانه بقوله

ينقض الأصفر وتقطع حبة من الأكبر في نظير ما زاد على الأصفر لأن الدنانير الضرورية لا تقطع
لأنه من الفساد في الأرض ومحل نقض الأكبر إذا تعدى موجب النقض الأصفر ما لم يكن هناك
أصفر ثانٍ والا فالنقض للأصفر الثاني (قوله لا الجميع) مقابل لقوله فأصفر دينار إلا أن يتعداه
فأكبر منه وقوله على المشهور أى لأن كل دينار كأنه مفرد بنفسه إذ لا تختلف قيمته من قيمة
صاحبه ومقابله ما روى عن ابن القاسم أنه ينقض الجميع بناء على أن المجموع مقابل للمجموع
(قوله مطلقاً ولولم يسم الخ) أى سواء سموا عند العقد لكل دينار عدداً من الدراهم أولم يسموا
لكل دينار عدداً بل جعلوا كل الدراهم في مقابلة كل الدنانير (قوله فكان الأولى حذف
التردد) أى أن الأولى للمصنف ذكر الحكم من غير ذكر التردد لأن ذكره فيه تشويش على
الفهم إذ ربما يتوهم أن المراد به التحير في الحكم وأجيب بأن مراد المصنف بالتردد طريقتان وهما
محتويتان على بيان المشهور وحينئذ فلا ضرر في ذكره (قوله في السكة) أى فيما إذا كانت
الدنانير الكبار والصغار سكتها واحدة بحيث كانت كلها متحدة في النفاق والرواج (قوله المختلفة
النفاق) أى الرواج بسبب العلو والدناءة كمحبوب وجنزلى (قوله أعلاها) أى لأن العيب
الذى في الدراهم المردودة أن كان دافعها علماً به فهو مدلس وإن كان غير عالم به فهو مقصر في
الانتقاد فأمر برد أجود ما في يده من الدنانير وعلى هذا القول أن زاد ما به العيب من الدراهم عن
صرف الأعلى وكان هناك متوسط وأدنى فسخ المتوسط لأنه أعلى من الأدنى (قوله لاختلاف
الأغراض في السكة المختلفة) أى ولا يتأتى جمع الأغراض في واحد فوجب فسخ الجميع (قوله قولان)
الأول لأصبغ والثاني لاسحق بن عمار وظاهر كلام ابن يونس وابن رشد والباقي ترجيحه انظر
إليه بن (قوله حيث أجز) أى بان اطلع على العيب بالحضرة ولم يرض ذلك الآخذ بالعيب
وأراد الدافع إبداله والحال أن الدراهم معينة (قوله أى نوعيه) أشار بهذا إلى أن مراد المصنف
بالجنس النوع لا الجنس الحقيقي لأن الذهب والفضة نوعان مندرجان تحت جنس واحد وهو
النقد وحينئذ فالفضة من أفراد جنس الذهب فلو كان المراد بالجنسية حقيقتها لاقتضى جواز
دفع الذهب بدلاً عن الفضة والعكس وليس كذلك (قوله عن ذهب) أى والفضة المصاحبة للذهب
تقدر ذهباً فيأتى الشك في عائل الذهبين (قوله ولا أخذ عرض عنه) أخذ العرض ليس فيه
تفاضل وإنما العلة في منعه اجتماع البيع والصرف كما قال الشارح بعد وحينئذ فيجوز على حكمه
فإن كان يسيراً لا تساوى قيمته ديناراً جاز لاجتماع البيع والصرف حينئذ في دينار وإن كانت
قيمة العرض كثيرة منع * والحاصل أن قول المصنف وشرط للبدل جنسية معناه أنه يشترط في
البدل أن يكون من جنس البدل منه لا من غيره من عين وعرض فإن كان غير الجنس عينا منع
للتفاضل للمعنوي وإن كان عرضاً جاز إن كانت قيمته يسيرة والا منع (قوله فيجوز أن يرد عن
الدرهم الزائف الخ) أى ما لم يؤد اختلاف الصنفية لدوران الفضل من الجانبين وإلا منع كصرف
دينار بدراهم متوسطة في الجودة اطلع في بعضها على زائف وأخذ عنه درهما أجود وأقص في
الوزن أو أدون في السكة وأرجح في الوزن (قوله وكذا غير معين على الرجاء) ما ذكره من

(وإن استحق) من أحد المتصرفين شيئاً (معين) من دينار أو درهم وكذا غير معين على الرجاء وانما قيد به لاجل قوله تسوية
وهل إن تراصيا الخ لأن التردد في المعين وأما غيره فيجوز الآتي لمن طلب إتمام العقد بالتردد (سك) مراده بالسكوك ما قابل المصوغ فيشمل
التبر والمكسور (بعد مفارقة أو طول) بلافتراق بدن (أو) استحق (مصوغاً مطلقاً) أى حصلت مفارقة أو طول أم لا لأن المصوغ

يراد لعينه فغيره لا يفهم تمامه (نقض) الصرف فلا يجوز (٣٩) لمن استحققت عينه أن يأتي يدها ويتم الصرف (ولا)

بأن استحق المسكوك
بالخضرة (صح وهل) محل
الصحة (إن ترأضيا) بالبدل
ومن أباه منهما لا يجبر أو
يصح مطلقا ومن أباه منهما
جبر عليه (تردد) في المعين
وأما غير المعين فلا يشترط
فيه التراضي لقوله في
المعيب وأجبر عليه إن لم
تعيين وقيل بل التردد جار
حق في غير المعين فلا وجه
لقول المصنف معين
(والمستحق) للمصوغ أو
المسكوك المصروف
(إجازته) أي الصرف
والزامه للمصطرف في الحالة
التي ينقض فيها وذلك بعد
المفارقة أو الطول في غير
مصوغ أو فيه مطلقا وأولى
في الحالة التي لا ينقض
صرف المسكوك فيها وإذا
أجاز له الرجوع على
المصطرف بما أخذه فاذا
كان المستحق ديناراً وأخذ
المصطرف نظير ذلك دراهم
فإن له أن يرجع بالدرهم
وليس ذلك صرفاً مؤخرأ
لأن المناجزة وقعت (إن
لم يجبر المصطرف) بأن
من صارفه متعددان أخبر
بتعديده لم يكن للمستحق
إجازة والمصطرف بكسر
الراء اسم فاعل يطلق على
كل من أخذ الدرهم

تسرية المسكوك غير المعين بالمعين في التفصيل الذي ذكره المصنف هو مذهب ابن القاسم في
الدونة وخالفه أشهب فيها وسحنون قرقاً بين المعين ينتقض وغيره لا ينتقض واختلف الأشياخ
في فهمها على تأويلات أحدها لابن رشد وابن يونس أن اختلافهما فيما بعد الافتراق أو الطول
ويتفقان على الصحة إذا استحق بالخضرة مطلقاً الثاني لابن الكاتب أن اختلافهما إذا استحق
بالخضرة فنقد ابن القاسم يصح مطلقاً وعند أشهب ينتقض في المعين ويصح في غيره ويتفقان على
النقض بعد الافتراق أو الطول مطابقة الثالث للخمى حمل الإطلاق في كلام ابن القاسم على تفصيل
أشهب وخصه بما استحق في الخضرة فجعله وفقاً هذاعصل كلام أبي الحسن فابن القاسم على
التأويلين الأولين يسوى بين المعين وغيره في التفصيل بين الخضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام
كما في ح أنه المشهور وأشهب على التأويلين الأخيرين يقول إذا حصل التعيين ينتقض الصرف
ولو مع الخضرة وإنما التفصيل في غير المعين وواقعه ابن القاسم على التأويل الأخير اه بن وحاصل
قعه المسئلة على ما قال الشارح ان الصرف إذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصوغ فاستحق
المسكوك وللرأى به ما قبل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعد مفارقة أحدهما المجلس أو بعد
طول فإن عقد الصرف ينتقض سواء كان المستحق معينا حين العقد أم لا على المشهور وإن كان
المستحق مصوغاً نقض عقد الصرف كان استحقاقه بخضرة العقد أو بعد مفارقتها معينا أم لا لأن
المصوغ يراد لعينه فغيره لا يقوم مقامه وإن كان المستحق مسكوكاً بخضرة العقد صح عقد الصرف
سواء كان المستحق معينا حال العقد أم لا إلا أن غير المعين لا يشترط في صحة العقد فيه التراضي على
البدل وحينئذ يجبر فيه على البدل من أراد نقض الصرف لمن أراد إنعامه بدفع البدل وأما المعين
فقليل ان صحة العقد فيه مقيدة بما إذا تراضيا على البدل كما قال ابن يونس ومن أبي لا يجبر عليه وقيل
غير مقيدة كغير المعين فيجبر على البدل من أباه وأراد نقض الصرف وهو ظاهر إطلاق كلام أبي
عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن اه ولو قال المصنف وإن استحق مصوغ نقض صرفه مطلقاً ولو
بالخضرة كغيره من تبر ومسكوك إن طال والأصح وهل إن تراضيا أو يجبر الآبي تردد كان أوضح
(قوله) وأما غير المعين فلا يشترط الخ) أي بل يجبر فيه من طلب نقض الصرف لمن أراد إنعامه بدفع
البدل وقوله لقوله في المعيب الخ أي ويقاس الاستحقاق على العيب وجعل التردد في المعين دون
غيره طريقة للشيخ سالم وقد اعترضه طفي بأن الصحة عند ابن القاسم في الخضرة مطلقة في المعين
وغيره وكذا التردد في قوله وهل إن تراضيا الخ فتخصيص الشيخ سالمه بالمعين وإن غير المعين لا يشترط
فيه التراضي مستدلاً بقول المصنف في المعيب وأجبر عليه إن لم تعين فيه نظر لمخالفته لكلامهم كما
يظهر من التوضيح وغيره والاستحقاق يخالف العيب فلا يقاس عليه لأنه في الاستحقاق لافرق بين
المعين وغيره عند ابن القاسم اه والى طريقة طفي أشار الشارح بقوله وقيل بل التردد جار الخ
وهي التحقيق والممول عليه كما يفيد بن فقد ذكر أن تقلح يدل على أن التردد في المعين
وغيره اه (قوله) والمستحق إجازته) أي وله نقض وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور بناء على
أن الخيار الذي جر إليه الحكم كما هنا ليس كالحيار الشرطي وأما على الخيار الذي جر إليه
الحكم كالشرطي فليس للمستحق الإجازة في الحالة التي ينقض فيها (قوله) السق لا ينقض صرف
المسكوك فيها) أي وهى ما إذا استحق المسكوك في الخضرة (قوله) لم يكن للمستحق إجازة) أي

وأخذ الدنانير والمراد به من استحق منه ما أخذه * ولما فرغ من الكلام على بيع الذهب والفضة منفردين شرع في بيان بيع
أحدهما بالآخر متصلاً بغيره فقال (وَجَازَ محل) بأحد النقيدين أي يبيع إن لم يكن ثوباً كمصنف وسيف بل (وإن) كان المحلى

(ثوباً) طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان (مخرج منه) أي من الحلي شيء (إن سبك) أي أحرق بالنار تقديره إن لم يخرج منه شيء على فرض سبكه فلا عبرة بما فيه من الحلية ويكون (٤٠) كالحالي منها فيباع بما فيه تقدراً أو إلى أجل (بأحد التقدين) يتنازع

فيه كل من يبيع المقدر وعلى وسياً في الحلي بهما وما ولجواز يبيع الحلي شروطاً أشار لأولها بقوله (إن أبيعته) تحلته كيف ومصحف وعبد له انف أوسن من أحدهما فلم يبيع كدواة وسكين وشاش مقصب وثوب رجل لم يجز يبيع بأحدهما بل بالعروض إلا أن يقل ما يبيع به من غير جنس الحلية عن صرف دينار كالبيع والصرف ولثانها قوله (وسمّرت) الحلية على الحلي بأن يكون في نزعه فساد أو غرم دراهم ولثانها بقوله (وعجل) الملقود عليه من ثمن ومثمن فلا أجل منع بالتقديفان وجدت الشروط جاز يبيع (مطلقاً) كانت الحلية تباعاً للجوهر أم لا يبيع بصفته أو غير صفته لكن يزداد إن يبيع بصفته شرط رابع أشار له بقوله (و) جاز يبيع بصفته إن كانت (أي الحلية) (الثلاث) فدون لأنه تبع (وهل) يعتبر الثلث (بالقيمة) أي ينظر إلى كون قيمتها ثلث قيمة الحلي بحليته وهو للتعتمد (أو بالوزن) أي إنما ينظر إلى كون وزنها

بل يتعين له رده أي لأنه كصرف على خيار شرطى وهو ممنوع وذلك لأن للصطرف لما أخبر بتعدى من صارفه كان داخلاً على عدم إتمام الصرف فهو يجوز لتماحه وعدم تمامه كالصرف على خيار (قوله فيباع بما فيه تقدراً الخ) ومن باب أولى أنه يباع بغير ما فيه تقدراً أو إلى أجل وكذا يجوز يبيع بالعرض تقدراً أو إلى أجل * وحاصل فقه المسئلة أن الحلي بأحد التقدين إن كان لا يخرج منه شيء إذا سبك فانه يجوز يبيع بالعرض وبالتقد سواء كان من صنف ما فيه أو من غيره وسواء كان الثمن في الأحوال الثلاثة حالاً أو مؤجلاً وإن كان يخرج منه شيء إذا سبك فان يبيع بعرض جاز بلا شرط حالاً أو مؤجلاً وإن يبيع بتقد فان كان مخالفاً لصنف ما فيه اشترط في صحة البيع شروط ثلاثة وإن كان من صنف ما فيه اشترط شروط أربعة فان لم تتوفر الشروط جرى على البيع والصرف (قوله ولجواز يبيع الحلي) أي الذي يخرج منه شيء على تقدير سبكه وقوله يبيع الحلي أي يبيع بأحد التقدين وأما يبيع بالعرض فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله إن أبيعته) لما كان الأصل في بيع الحلي للتعلم لأن في يبيع بصفته يبيع ذهب وعرض بذهب أو يبيع فضة وعرض بفضة وفيه بغير صفته يبيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض شرطوا لجواز يبيع هذه الشروط فما كان ليس مباح الاتخاذ فليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالتقد إلا على حكم البيع والصرف اهـ بن (قوله كسيف) أي سواء كانت الحلية على نصه أو على جفته أو على حمائله كما في التوضيح وح عن الباجي ومنه يؤخذ جواز تحلية الحمائل (قوله لم يجز يبيع بأحدهما) أي لا يجنس الحلية ولا يغير جنسها (قوله إلا أن يقل ما يبيع به الخ) الأولى إلا أن تقل الحلية أو الدواة عن صرف دينار لأن هذا هو الشرط (قوله بأن يكون في نزعه فساد الخ) أي سواء كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك فليس المراد بقوله إن سمّرت خصوص التسمير (قوله مطلقاً) في بعض النسخ بغير صفته مطلقاً وهذا هو اللأتم لما بعده وينبغي تقديره على نسخة سقوطه ليناسب الكلام وعلى كل فلا يصح التنازع الذي ادعاه الشارح في قوله بأحد التقدين لتعين كونه معمولاً للحلي اهـ بن (قوله لكن يزداد إن يبيع بصفته الخ) حاصله أنه إذا يبيع بغير صنف الحلية تكفي الشروط الثلاثة السابقة - واء كانت الحلية كثيرة أو قليلة وإن يبيع بصفته فلا بد من شرط رابع وهو أن تكون الحلية قدر الثلث فأقل (قوله ثلث القيمة) أي قيمة الحلي بحلية (قوله خلاف) الأول قول ابن يونس هو ظاهر الموطأ والوازية وظاهر ابن الحاجب ترجيحه والثاني قال الباجي هو ظاهر للذهب قياساً على السرقة والزكاة لعدم اعتبار الصياغة فهما اهـ بن (قوله على الأول) أي في كلام المصنف وكذا المراد بالثاني وقوله لم يجز على الأول أي لأن قيمة الحلية ثلاثون وهي أكثر من ثلث قيمة الحلي بحليته لأنها سبعون وثلثا ثلاثة وعشرون وثلث (قوله وجاز على الثاني) وذلك لأن قيمة ذلك السيف بحليته سبعون ووزن الحلية عشرون وهي أقل من ثلث القيمة المذكورة (قوله لم يجز يبيع بأحدهما) لأنه إذا امتنع يبيع سلعة وذهب بذهب فأحرى يبيع فضة وذهب بذهب أو يبيع فضة وذهب بفضة (قوله إن تباعا الجوهر) أي بأن لم يزداد على

ثلث القيمة (خلاف) فان يبيع سيف على بذهب بسبعين ديناراً ذهباً وكان وزن حليته عشرين ولصياغتها تساوى ثلاثين وقيمة الثلث النصل وحده أربعون لم يجز على الأول وجاز على الثاني (وإن حلى شيء) (بهما) أي بالتقدين معاً (لم يجز) يبيع بأحدهما وأولى كانا متساويين أولاً (إلا إن تباعا الجوهر) الذي هما فيه وهو ما قبل النقد فيجوز بأحدهما كان أقل من الآخر أو أكثر وأما يبيع بهما

الثالث كما قال ابن حبيب (قوله فلا يجوز على ما تقتضيه قواعد المذهب) أى لأنه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة بفضة وذهب (قوله وجازت مبادلة القليل) أى النقد القليل فالقليل صفة المحذوف وقد أشار الشارح لذلك حيث قال من أحد التقدين بياناً للقليل (قوله بشروط) أى ستة (قوله وان تكون معدودة) أى وان تكون الدراهم أو الدينارين التى وقعت المبادلة فيها معدودة أى يتعامل بها عدداً لا وزناً فلا تجوز المبادلة فى الدراهم أو الدينارين للتعامل بها وزناً ولا فى أوقية تبر كاملة بأوقية ناقصة (قوله وان تكون قليلة) أى وان تكون الدراهم أو الدينارين للبدلة قليلة (قوله وان تكون الزيادة) أى التى فى أحد البديلين فى الوزن لافى العدد أى ان تكون زيادة كل واحد على ما يقابله فى الوزن لافى العدد وحينئذ فلا بد أن يكون واحداً بواحد لا واحداً ب اثنين (قوله وان يكون) أى المزيد فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل قال بن هذا الشرط ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة لكن قال فى القباب أكثر الشيوخ لا يذكرون هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس فى كلام المدونة وهو محتمل للتمثيل والشرطية وقال ابن عرفة اطلق اللخمى والصقلى والمازرى والجلاب والتلقين وغير واحد القول فى قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ وعزا ابن عبد السلام اشتراط كون النقص سدساً للمدونة وفيه نظر لأنه لم يذكره تحديداً بل فرضاً (قوله وأن تقع على قصد المعروف) أى لا على وجه المبايعه ولا بد فى جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدينارين مسكوكة وهل يشترط اتحاد السكة أو لا يشترط فى ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط اتحادها اه وذكر بعضهم ان ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك (قوله وصرح للمصنف بثلاثة شروط) الاولى بأربعة شروط إذ قد أشار إلى اشتراط القلة بقوله القليل وإلى اشتراط كون التعامل بها عدداً بقوله المعدود وأشار إلى اشتراط كون الزيادة فى الوزن لافى العدد بقوله بأوزن منها وأشار إلى اشتراط كون الزيادة فى كل واحد سدساً فأقل بقوله بسدس سدس (قوله المعدود) أى التعامل به عدداً فلا تجوز المبادلة فى التعامل به وزناً كبادلة أربعة أواق تبر كاملة بأربعة ناقصة وكذلك الدينارين إذا تعامل بها وزناً (قوله بسدس سدس) كرر لفظ السدس لثلاثي توهم ان الزيادة سدس فى الجميع ومثله إذا كانت الزيادة فى كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل بسماحة النفس وكذا لو كانت الزيادة فى بعضها السدس وفى البعض الباقي دون السدس واما لو كانت الزيادة فى كل واحد أكثر من السدس أو كانت الزيادة فى بعضها سدساً وفى بعضها أكثر من سدس أو كانت فى بعضها أقل من سدس وفى البعض الآخر أكثر منه فانها تمنع وسدس الثانى عطف على سدس الاول بخذف العاطف وهو جائز ثراً ونظراً عند بعض النحاة (قوله من غير شرط النخ) ظاهره جواز ابدال واحد كامل باثنين موازين له وهو كذلك كما بدال ريال بأربعة ارباع ريال موازنة له وما تقدم من انه يشترط فى المبادلة ان تكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة فى أحد الجانبين لامساواة كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله والحاصل ان المبادلة إما ان تكون الدراهم والدينارين فيها من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر وإما ان تكون غير مساوية بل فيها زيادة من أحد الجانبين فان كانت مساوية جازت المبادلة مطلقاً بلا شرط وإن كان فيها زيادة من أحد الجانبين فلا يجوز إلا بالشروط السبعة المتقدمة (قوله ولما كان السبب فى الجواز) أى فى جواز المبادلة المعروف أى لأن القواعد تقتضى منعها لطلب الشارع المساواة فى النقود المتحدة الجنس (قوله ومنع دورانه من جهتين) ظاهره ومنع دوران المعروف وليس كذلك فالاولى ان يقول بشرطه وهو تمحض الفضل من جهة ومنع دورانه من جهتين لأن ذلك يؤدى

مسكوكين عدداً مبادلة وبه وزناً مراطلة وأنهى الكلام على الاول شرع فى حكم الثانى وشروطه فقال (وجازت) جوازا مستويا (مبادلة القليل) من أحد التقدين بشروط أن تقع بلفظ المبادلة وان تكون معدودة وان تكون قليلة دون سبعة وان تكون الزيادة فى الوزن لافى العدد وان يكون فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل وان تقع على قصد المعروف وصرح المصنف بثلاثة منها فأشار لاشتراط القلة بقوله القليل ولو كانت معدودة بقوله (المعدود) وقوله (دون سبعة) بياناً للقليل وأراد به الستة فسدون وأشار إلى كون الزيادة فى كل دينار أو درهم سدساً فأقل بقوله (بأوزن منها بسدس سدس) فأقل على مقابله فى الجانب الآخر وأشعر قوله بسدس سدس انه لو كانت الدينارين أو الدراهم من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر جازت فى القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة وهو كذلك ولما كان السبب فى الجواز المعروف بشرط تمحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين

أشار إلى منعه بقوله (و) النقد (الأجود) جوهرية (٤٣) حال كونه (أقص) وزنا تمتنع ابداله بأردأ جوهرية كاملاً

وزنا لدوران أفضل
من الجانبين (أو أجود
سكة) بالرفع عطف على
الأجود فكان الأجود
تعريفه أى وهو أقص
مخفف من هذا لدلالة ما قبله
عليه كما حذف عما قبله
جوهرية لدلالة قوله هنا
سكة عليه فالمراد أجود سكة
وأقص وزنا ويقابله
رديء السكة كامل وزنا ولو
قال والأجود جوهرية
أو سكة أقص (ممتنع)
لدوران الفضل من
الجانبين كان أخسر
وأوضح (ولاً) بأن لم يكن
الأجود جوهرية أو سكة
أقص بل مساوياً أو أوزن
فتمت أربع صور (جاء)
لتمحض الفضل من جانب
واحد ولما قدم الصرف
وللبالدلة ذكر المراطلة
بقوله (و) جازت (مراطلة)
عين (ذهب أفضة) بمثله
أى عين مثله ذهب بذهب
أو فضة بفضة وتكون
في السكوك وغيره وزنا
إما (بصنعة) فى إحدى
الكفتين والذهب أو
الفضة فى الأخرى (أو
كفتين) يوضع عين أحدهما
فى كفتين الأخرى فى أخرى
(ولو لم يوزن) أى العينان
قبل وضعهما فى الكفتين

لقصد الغالبية فينتفى المعروف من أصله تامل * والحاصل أن القواعد تقتضى منع المبادلة لكن
الشارع أجازها المعروف بشرطه وهو تمحض الفضل من جهة فان دار الفضل من الجانبين اتقى
المعروف الذى هو السبب فى الجواز فتمنع المبادلة حينئذ فملت أن الذى يدور من الجانبين إنما
هو الفضل لا المعروف تامل (قوله أشار إلى منعه) أى إلى منع دوران المعروف من الجانبين هنا
ظاهره (قوله فحذفه) أى الحال وهو قوله أقص من هنالدلالة الاول عليه أى وحيث قدرنا الحال
فلا إشكال فى الاخبار بقوله تمتنع بالنسبة للثانى وحاصل الاشكال ان قوله أو أجود سكة تمتنع
ظاهرة منع ابدال الأجود سكة بالأردأ سكة إذا كانا كامليين فى الوزن وليس كذلك بل ذلك جائز
لوجود الفضل من جانب واحد وحاصل الجواب أن المصنف حذف الحال من هنالدلالة ما قبله عليه
والأصل والأجود سكة حالة كونه أقص وزنا تمتنع ابداله برديء السكة الكامل وزنا والحاصل
أن المصنف حذف من الأول التمييز وهو جوهرية وذكر الحال الذى هو أقص وحذف من الثانى
الحال وهو أقص وذكر التمييز الذى هو سكة ففيه احتباك ولو لم تقدر الحال فى المعطوف لأشكل
الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب ولما قدرنا الحال ظهر أن الفضل من الجانبين
فظهر الامتناع فصح الاخبار (قوله تمتنع) إنما لم يقل تمتنعان مع أنه خبر عن الأمرين لأن العطف
بأو (قوله وتكون فى المسكوك وغيره) أى أخذنا من قول المصنف عين لأنها تشمل المسكوك
وغيره بخلاف النقد فإنه قاصر على المسكوك كالمزق وقوله وتكون فى المسكوك وغيره أى وسواء
كان المسكوكان متحدى السكة أم لا وسواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد (قوله اما بصنعة أو كفتين)
أو فى كلام المصنف لحكاية الخلاف كما فى عبق والقولان فى الأولويه كما يدل له قول التوضيح
تبعا لابن عبد السلام انه لا خلاف فى جواز المراطلة بصنعة وكفتين وإنما الخلاف فى الارجح منها
وقيل إن الخلاف فى الجواز ويدل له قول عياض فى الاكمال اختلف فى جواز المراطلة بالمثاقيل
قبل لا تجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل تجوز بالمثاقيل أيضا وهو أصوب اه قال طنى وما
صوبه عياض سبقه اليه المازرى وصرح به ابن شاس تبعاً لها والمراد بالمثاقيل كما قال الابن الصنعة
اه بن وعلى هذا فمضى قول المصنف بصنعة أى وأولى بكفتين وقوله أو كفتين يعنى فقط
(قوله بصنعة) أى سواء كانت معلومة القدر أم لا والصنعة بفتح الصاد وبالسين وهو أفصح كفى القاموس
(قوله ولو لم يوزن على الارجح) مبالغة فى جوازها بكفتين (قوله مثل عينه) ظاهر هذا عدم
اغتراف الزيادة فى المراطلة ولو قليلة وهو كذلك كما فى المواق بخلاف المبادلة إن قلت إذا كان كل
واحد إنما يأخذ مثل عينه فإى غرض فى ذلك الفعل قلت يمكن ان يكون الغرض اعتبار الرغبة فى
الانصاف دون الكبار أو بالعكس إذا كانت المراطلة من كبار وصغار أو عند الاختلاف بالجودة
فيرغب فى ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً (قوله لئلا يؤدي الى بيع المسكوك جزافاً) أى وهو
لا يجوز ويؤخذ من تمليحه بالجواز جريان الخلاف فى المراطلة إذا كانت بصنعة مجهولة القدر
وهو ظاهر انظر بن * واعلم ان محل الخلاف فى ذهب أفضة يمنع بيعه جزافاً للتعامل بها عدداً
واما التعامل بهما وزناً فيتمق على جواز المراطلة فيها بصنعة مجهولة وبكفتين ولو لم توزن العينان
قبل المراطلة بهما لجواز بيع النقد التعامل به وزناً جزافاً كالمزق (قوله وان كان أحدهما أجود)
أى هذا إذا كان العينان متساويين فى الجودة بل وإن كان أحدهما أجود (قوله كدنانير مغرية الخ)

(على الأرجح) لأن كل واحد إنما يأخذ مثله خلاقاً للقابض القائل لا يجوز إلا بعد معرفة وزن العينين لئلا يؤدي إلى بيع أى
للمسكوك جزافاً وتجوز المراطلة (وإن كان أحدهما) أى أحد النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغرية تراطل

بمصرية أو اسكندرية (أو بعضه أجود) والبعض الآخر مساو لجميع الآخر في جودته (لا) ان كان أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) منه كسكندرية ومغرية تراطل بمصرية وفي فرضهم أن السكندرية أدنى من المصرية والمغرية أجود منها فيمنع لدوران الفضل من الجانبين (والأكثر) من الأشياخ (على تأويل السكة) في المراتلة كالجودة فكما لا تجوز مراتلة جيد وردى، بمتوسط لا تجوز مراتلة ردى، مسكوك بجيد تبر (و) الأكثر على تأويل (الصياغة) (٤٣)

في المراتلة (كالجودة) فما قيل في السكة يجري في الصياغة وقول الأقل عدم اعتبارها لأن العبرة بالمساواة في القدر وهو الراجح لكن الذى فى التوضيح عن ابن عبد السلام وأقره أن الأكثر على عدم اعتبارها فصوابه أنهما ليسا كالجودة (و) جاز بيع (مغشوش) كذهب فيه فضة (بمثله) مراتلة أو مبادلة أو غيرها (و) يبيع (بخالص) على الذهب (والأظهر) خلافه (راجع للثاني والخلاف في المغشوش الذى لا يجرى بين الناس كغيره وإلا جاز قطعاً وشرط جواز بيع المغشوش ولو بعرض أن يباع (لن يكسره) أو لا يفسد به بل يتصرف به بوجه جائز كتحلية أو تصفية أو غير ذلك ولو قال لمن لا يفسد به كان أخضر وأظهر في افادة المراد (وكره) يبيع (لن لا يؤمن) أن يفسد به بأن شك في غشه (وقسح بمن)

أى والفرض أن المغرية أجود من المصرية والمصرية أجود من الاسكندرية (قوله أو بعضه أجود الخ) أى كمراتلة دنائير بعضها مصرية وبعضها سكندرية بدنائير كلها سكندرية (قوله لدوران الفضل من الجانبين) أى قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لرداءة السكندرية نظراً لجودة المغرية ورب المغرية يغتفر جودتها على المصرية نظراً لمصاحبة السكندرية لها (قوله والاكثر على تأويل السكة) أى والاكثر على تأويل المدونة السكة في المراتلة كالجودة فكما لا يجوز مراتلة جيد ناقص بردى كامل ولا مراتلة سكتين جيدة وردية بسكة متوسطة لا يجوز مراتلة الردى المسكوك بغير جيد لدوران الفضل من الجانبين (قوله فما قيل في السكة يجرى في الصياغة) أى يقال كما لا يجوز مراتلة جيد ناقص بردى كامل ولا مراتلة جيد وردى بمتوسط لا يجوز مراتلة ردى مصوغ بجيد غير مصوغ بل مكسر لدوران الفضل من الجانبين (قوله عدم اعتبارها) أى وحينئذ فيجوز مراتلة ردى مسكوك بجيد تبر ومراتلة ردى مصوغ بجيد مكسور (قوله ان الأكثر على عدم اعتبارها) أى والذى يعتبرها كالجودة إنما هو الأقل (قوله فصوابه أنهما ليسا كالجودة) أى ان الصواب لو قال المصنف والاكثر على تأويل أن السكة والصياغة ليسا كالجودة فلا يدور بهما الفضل لعدم اعتبارهما (قوله ومغشوش بمثله) أى بمغشوش مثله وظاهره تساوى الغش أم لا وهو ظاهر ابن رشد وغيره كما في ح ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام وأمل ذلك مع تساوى الغش لأنه لم يجزم به لكن في المواق عن أبى عمر بن عبد البر أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله إلا إذا علم أن الداخل فيهما سراء انظر بن (قوله بمثله) أى وأولى بعرض (قوله راجع للثاني) أى وهو يبيع المغشوش بالخالص وأما يبيع بمثله فهذا لا خلاف في جوازه (قوله أولاً يفسد به) أى أو يبقيه من غير كسر لكن لا يفسد به (قوله بتحلية) أى بأن يتصرف فيه بتحلية (قوله وكره لمن لا يؤمن أن يفسد) مثله ابن رشد بالصيارفة ونازعه ابن عرفة بأن التمثيل بهم وقع في الروايات لمن يفسد لا لمن لا يؤمن انظر حاه بن (قوله أى يتجدد ملكه) أى بعد الفوات وأما قبله فلا يدخل الثمن في ملكه لفساد البيع (قوله أو يتصدق بالجميع) وذلك لأن البيع غير منعقد والمغشوش باق على ملك البائع فيجب عليه رد الثمن للمشتري ان علمه والتصدق به عنه ان لم يعلمه (قوله أو بالزائد) وجه ذلك القول ان البيع لا يفسخ ولو عثر عليه قبل الفوات بل يباع ذلك على المشتري لمن لا يفسد به (قوله وجاز قضاء قرض) حاصل ما في المقام ستون صورة وذلك لأن الدين المترتب في الذمة إما من قرض أو من بيع وفي كل إما ان يكون عيناً أو عرضاً أو طعاماً فهذه ستة وفي كل إما ان يكون قضاؤه بمساو في القدر والصفة أو بافضل صفة أو قدراً أو باقل صفة أو قدراً فهذه ثلاثون وفي كل إما ان يكون القضاء بمدحلول الاجل أو قبله فهذه ستون صورة ثلاثون في القرض وثلاثون في البيع اما الثلاثون التي في القرض فاثنا عشر منها

يعلم انه (يفسد) به فيجب رده على بائعه (إلا أن يفوت) بذهاب عينه أو بتعذر المشتري فان فات (فهل يملكه) أى يتجدد ملكه لثمن للمغشوش فلا يجب ان يتصدق به وان ندب له التصديق (أو يتصدق) وجوباً (بالجميع) أى جميع الثمن (أو بالزائد على) فرض يبيع (بمن لا يفسد) به لأنه إذا يبيع بمن يفسد يباع بأزيد (أقوال) أعد لها ثالثاً ثم شرع في بيان حكم قضاء الدين بقوله (و) جاز (قضاء قرض بمساو) لما في الذمة قدر أو صفة حل الاجل أم لا كان الدين عيناً أو طعاماً أو عرضاً

(بأفضل) منه (صفة) كدينار أو درهم أو أردب أو شاة أو ثوب جيد عن مثله ردىء لأنه حسن قضاء بشرط عدم الدخول على ذلك عند القرض وإلا فسد كاشتراط زيادة القدر (وإن) (٤٤) حل الأجل (جاء القضاء) (بأقل صفة) وقدر (مما كصف

ممنوعة والثمانية عشر الباقية جائزة أما الجائزة فهي ما إذا كان القضاء بمساو قدر أو بصفة أو بأفضل صفة حل الأجل فيما أم لا أو بأقل صفة أو قدرا إن حل الأجل فيما سواء كان للقضى والقضى عنه في هذه الستة طعاما أو عرضا أو عينا وأما الاثنا عشر الممنوعة فهي القضاء بأزيد قدرا حل الأجل أولا أو بأقل صفة أو قدرا ولم يحل الأجل سواء كان للقضى والقضى عنه في هذه الأربعة طعاما أو عرضا أو عينا وأما الثلاثون التي في البيع فسيأتى الكلام عليها (قوله وبأفضل صفة) أى سواء حل الأجل أم لا كان الدين عينا أو طعاما أو عرضا ولا يقال أنه إذا لم يحل الأجل في القضاء بأفضل صفة حط الضمان وأزيدك لأن الحق في الأجل في القرض لمن عليه الدين وحينئذ فلا يدخله ما ذكر (قوله جيد) راجع للدينار وما بعده (قوله عن مثله ردىء) أى كاردب قمح عن شعير إذ لا فرق بين ما أخذ نوعه أو اختلف (قوله أو دينار أو ثوب) أى أو نصف دينار ردىء أو نصف ثوب وقوله ردىء راجع للثلاثة قبله أى نصف إردب قمح ردىء أو نصف دينار أو نصف ثوب ردىء (قوله وأولى بأقل صفة فقط أو قدرا فقط) أى فيجوز إن حل الأجل فإن لم يحل لم يجز كقضاء أردب شعير عن أردب قمح وقضاء نصف دينار أو نصف ثوب عن دينار أو ثوب وإنما منع ذلك قبل الأجل لما فيه من ضع وتبطل وقوله أو قدرا فقط أى سواء كان الدين عينا أو عرضا أو طعاما (قوله لا بأزيد عددا) أى حل الأجل أم لا (قوله وسواء كان ما يقابله) أى يقابل ما ذكر من العشرة والمقابل لها هو الثمانية (قوله يلغى فيه جانب العدد) الذى فى خفى أنه إذا كان التعامل بهما يلغى الوزن كما هو ظاهر للدونة وعليه حملها أبو الحسن وتدل الباجى أنه يلغى العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرها اه بن والحاصل أن العين إذا كان يتعامل بها عددا فلا يجوز قضاء قرضها بأزيد عددا مانفاق لأنه سلف بزيادة وإما أن كان التعامل بها وزنا فلا يضر فيها زيادة العدد حيث أخذ الوزن وإنما الضرر الزيادة في الوزن وإما أن كان التعامل بالوزن مع العدد كما فى مصر فهل يلغى الوزن أو العدد خلاف والمعمد الأول وعليه فلا يجوز قضاء نصفى ريال أو أربعة ارباعه عن كامل فيجوز إذ التعامل به عددا ووزنا كما فى مصر يلغى فيه جانب العدد ويعتبر فيه الوزن وقوله (أو) أزيد (وزنا) أى حيث كان التعامل بالوزن فلا يجوز حل الأجل أم لا للسلف بزيادة (إلا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جدا (كرجحان ميزان) على آخر فيجوز وعطف على معنى قوله أزيد عددا قوله (أو دار) أى لأن زاد عدد القضاء ولا أن دار (فضل من الجانبين) فلا يجوز كعشرة يزيدية عن تسعة

أردب قمح أو دينار أو ثوب ردىء عن كامل جيد وأولى بأقل صفة فقط أو قدرا فقط (لا) يجوز قضاؤه (أزيد عددا) من القضى عنه طعاما أو عرضا أو عينا فى التعامل به عددا كعشرة انصاف فضة عن ثمانية وسواء كان ما يقابله أزيد وزنا أم لا وإما التعامل به وزنا ولو مع العدد فلا تضر زيادة العدد إذا أخذ الوزن نصفى ريال أو أربعة ارباعه عن كامل فيجوز إذ التعامل به عددا ووزنا كما فى مصر يلغى فيه جانب العدد ويعتبر فيه الوزن وقوله (أو) أزيد (وزنا) أى حيث كان التعامل بالوزن فلا يجوز حل الأجل أم لا للسلف بزيادة (إلا) أن تكون زيادة الوزن يسيرة جدا (كرجحان ميزان) على آخر فيجوز وعطف على معنى قوله أزيد عددا قوله (أو دار) أى لأن زاد عدد القضاء ولا أن دار (فضل من الجانبين) فلا يجوز كعشرة يزيدية عن تسعة

محمدية أو عكسه وكعشرة انصاف مقصوفة عن ثمانية مخنومة (وثنى السبع) المترتب فى القدم الاجل (من العين) بيان لثنى (كذلك) يجرى فى قضائه ماجرى فى قضاء القرض فيجوز بالمساوى والأفضل صفة حل الاجل

ثم لا يباقل صفة أو قدر إن حل لأقبله ولا إن دار فضل إلا في صورة أشار لها بقوله (وَجَارَ) قضاء عن المبيع إذا كان عينا (بأكثر) عددا أو وزنا مما في الدمة وأولى صفة إذعالة منع ذلك في القرض وهي السلف بزيادة منفية هنا وظاهرة ولو لم يحل الأجل وهو كذلك ومفهوم قوله من العين أنه لو كان عرضا أو طعاما فإن حل الأجل أو كان حالا ابتداء جاز (٤٥) مطلقا بمساو وأزيد قدرا وصفة وبأقل إن كان عرضا

كطعام وجعل الأقل في مقابلة قدره ويبريه بما زاد لأن جعل الأقل في مقابلة السكك فيمنع بمافيه من المفاضلة في الطعام وإن لم يحل الأجل جاز إن كان بمثله صفة وقدرا لا بأزيد لما فيه من حط الضمان وأزيدك ولا بأقل لسع وتعجل (وَدَارَ الْفَضْلُ) من الجانبين في قضاء القرض وعن المبيع (بسكة) في أحد العوضين (وصياغة) أي أو صياغة بدلها (وجودة) أي معها أي يقابلان الجودة أي كل واحد منهما يقابل الجودة فلا يقضى عشرة تبرأ جيدة عن مثلها رديئة مسكوكة أو مصوغة ولا العكس بخلاف الراطلة فلا يدور الفضل فيها على مذهب الأكثر إلا بالجودة خاصة على ما تقدم من التصويب والفرق أن الراطلة لم يحجب فيها لأحدها قبل الآخر شيء حتى يتم أنه ترك الفضل في المسكوكة والمصوغ لفضل الجودة (وإن بطلت فلوس) أو دنائير أو دراهم ترتبت

الأجل فهذه ست صور جائزة وقوله جاز بأكثر أي سواء حل الأجل أم لا فهم ماحصورتان جائزتان فجملة الصور الجائزة ثمانية ومفهوم وبأقل صفة أو قدرا إن حل أنه إن لم يحل الأجل فهو ممنوع فيها فتكون الصور ثشرة فيما إذا كان الثمن عينا ثمانية جائزة واثنان ممنوعتان كما علمت وإذا كان الثمن عرضا أو طعاما فمهما عشرون صورة تأتي (قوله أم لا) لا يقال إذا لم يحل الأجل كان فيه قضاء العين بأفضل منها صفة ففيه حط الضمان وأزيدك لأن الحق في الأجل في العين مطلقا أي كانت من بيع أو من قرض لمن عليه الدين فلا يأتي ما ذكر (قوله لا قبله) أي فلا يجوز لمافيه من ضع وتعجل (قوله وأولى صفة) أي وأولى أكثر بمعنى أعلى صفة كاردب قمع عن شعير (قوله أنه لو كان) أي عن المبيع (قوله لمافيه من حط الضمان وأزيدك) اعلم أن هذه العلة إنما تدخل قضاء عن المبيع إذا كان عرضا أو طعاما لأن الحق في الأجل لرب الدين ولا تأتي في القرض مطلقا ولا في ثمن المبيع إذا كان عينا لأن الحق لمن عليه الدين إن شاء عجل أو بقي للأجل وأما ضع وتعجل فانها تجري في قضاء القرض وعن المبيع كان القرض أو الثمن عينا أو طعاما أو عرضا (قوله في قضاء القرض الخ) فيه نظر بل لا فرق بين قضاء دين القرض وغيره كدين الصداق فلو قال الشارح في قضاء الدين كان أخصر وأتمثل لشعوره لقضاء دين القرض والصداق وعن المبيع انظر بن (قوله أي أو صياغة) أشار إلى أن الواو الأولى بمعنى أو والثانية بمعنى مع أي ودار الفضل بسكة أو صياغة مع جودة (قوله فلا يقضى) أي اتفاقا وأما قضاء المسكوكة عن المصوغ وعكسه ففيه خلاف حكاه ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم كما في المواق عن أبي محرز الجواز وهذه الصورة خارجة عن كلام المصنف على التقرير الذي قرر به شارحنا تبعنا لت من جعل الواو الأولى بمعنى أو والثانية بمعنى مع (قوله ولا العكس) أي ولا يقضى عشرة دنائير رديئة مسكوكة أو مصوغة عن عشرة تبرأ جيدة (قوله إلا بالجودة خاصة) ولا يدور بالسكة أو الصياغة مع الجودة (قوله وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة) أي ولا عبرة بشرط غير ما ذكر كما في ح قاله في الحج (قوله ترتبت لشخص على غيره) أي بقرض أو بيع أو نكاح أو كانت عنده وديعة وتصرف فيها وكذا لو دفعها لمن يعمل فيها قراضا كما وقعت الفتوى بذلك فانظره مع قول الشارح كثيره فلو اوجب المثل على من ترتبت في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير فإن مال القراض لم يترتب في ذمة العامل وإلا كان في ضمانه لكن رأيت في شرح الموطن للزرقاني نقلا عن الباجي أن مال القراض بعض تعلق بذمة العامل إذ لو ادعى الحسارة ولم يبين وجهها فقال بعض أصحابنا يضمن وحينئذ فلا اشكال (قوله على ما يشمل غيرها) أي غير الفلوس بأن أراد بها ما يتعامل به الشامل للدنائير والدرهم (قوله نظرا للعرف) أي فإن العرف اطلاق الفلوس على كل ما يتعامل به (قوله ولو كانت) أي الفلوس حين العقد مائة بدرهم ثم صارت ألفا به وكذا لو كان الريال حين العقد بتسعين ثم صار بمائة وستين ثم صار بتسعين (قوله على من ترتبت عليه مما تجدد) أي يدفعها مما تجدد وظهر من المعاملة أي بان يقال ما قيمة العشرة دراهم التي

لشخص على غيره أي قطع التعامل بها وأولى تغيرها بزيادة أو نقص ولعله اطلق الفلوس على ما يشمل غيرها نظرا للعرف (فالمثل) أي فالواجب قضاء المثل على من ترتبت في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير ولو كانت حين العقد مائة بدرهم ثم صارت ألفا به أو عكسه (أو عدمت) بالسككية في بلد تعامل المتعاقبين وإن وجدت في غيرها (فالقيمة) واجبة على من ترتبت عليه مما تجدد

ويظهر وتعتبر القيمة (وقت اجتماع الاستحقاق) أي الحلول (والعدم) معا فالعبرة بالتأخر منهما فأشبه وقت الاتلاف والمعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم فكان على المصنف أن يفتي عليه ثم شرع يتكلم على شيء من متعلقات الفسخ لوقوعها غالبا في البياعات بقوله (وتصدق بما غش) أي أحدث فيه الفسخ وأعدّها ليفسخ به الناس فيحرم عليه بيعه ويفسخ إن كان قائما فان ردّه تصدق به على من يعلم أنه لا يفسخ به ادبا للفاش لكلا يرد فان غشه لا يبيعه أو يبيعه معينا غشه ممن يؤمن أن لا يفسخ به فلا تصدق به عليه فان لم يبين للمشتري فله التمسك به والرجوع بما بين الصحة والفسخ إن علم قدره وإلا فسد البيع وقوله وتصدق بما غش أي ولا يكسر الخبز ولا يراق اللبن ويرد الخبز لربه إن كسر إن كان بقص وزن فان كان بادخال شيء فيه تصدق به أو يباع لمن لا يفسخ به والتصدق بالفسخ إن قل بل، (ولو كثر) وقال ابن القاسم

عدمته هذه الدراهم التي تجددت فيقال ثمانية دراهم مثلا فيدفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التي تجددت وإذا قيل قيمتها اثنا عشر دفع اثني عشر منها وهكذا وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غيرها كما ذكره ح عن البرزلي (قوله فالعبرة) أي فان كان العدم والاستحقاق حصلا في وقت واحد فالأمر ظاهر وإن تقدم أحدهما على الآخر فالعبرة بالتأخر منهما إذ لا يجتمعان إلا وقت التأخر منهما فان استحققت ثم عدمت اعتبر القيمة يوم العدم وإن عدمت ثم استحققت اعتبر القيمة يوم الاستحقاق (قوله فاشبه وقت الاتلاف) أي للسلمة (قوله يوم الحكم) أي الذي هو متأخر عن يوم العدم وعن يوم الاستحقاق وانظر على هذا القول إذا لم يقع تحاكم والظاهر أن طلبها بمنزلة التحاكم وحينئذ فتعتبر القيمة يوم طلبها ثم على ما قال المصنف من أن القيمة تعتبر وقت اجتماع الاستحقاق والعدم وكذا على العدم من أنها تعتبر يوم الحكم ظاهره ولو حصلت ماطلة من المدين حتى عدمت تلك الفلوس وبه قال بعضهم وقال بعض كل من القولين مقيد بما إذا لم يكن من المدين مطل وإلا كان لربها الأخط من أخذ القيمة أو مما آل إليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة على القديمة وهذا هو الظاهر لظلم المدين بمطله قال عجاج كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس لربه إلا قيمته يوم امتناعه وتبين ظلمه (قوله وتصدق بما غش) أي جواز ألا وجوب أخلافه بقى لما يذكره المصنف آخر من قوله ولو كثر فان هذا قول مالك والتصدق عنده جائز لا واجب وما ذكره المصنف من التصديق هو المشهور وقيل يراق اللبن ونحوه من المائعات وتحرق للملاحف والسياب الرديئة النسج قاله ابن العطار وأفتى به ابن عتاب وقيل إنها تقطع خرقا خرقا وتعطى للمساكين وقيل لا يحل الأدب بمال امرئ مسلم فلا تصدق به عليه ولا يراق اللبن ونحوه ولا تحرق الثياب ولا تقطع الثياب ويتصدق بها وإنما يؤدب الفاش بالضرب حكى هذه الأقوال ابن سهل قال ابن ناجي وأعلم أن هذا الخلاف إنما هو في نفس المغشوش هل يجوز الأدب فيه أم لا وأما لو زنى رجل مثلا فلا قائل فيما علمت أنه يؤدب بالمال وإنما يؤدب بالحد وما يفعله الولاة من أخذ المال فلا شك في عدم جوازه وقال الوائشيسي أما العقوبة بالمال فقد نص العلماء على أنها لا تجوز وفنوى البرزلي بتحليل المهرم لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطأ اهـ بن (قوله ويفسخ) أي فان باعه فانه يفسخ وقوله إن كان قائما أي فان فات أو تعذرت معرفة المشتري في الثمن الأقوال الثلاثة المتقدمة هل تجدد ملك البائع لذلك الثمن فلا يجب عليه التصديق به أو يجب التصديق بكل الثمن أو بالزائد على من لا يفسخ ثم ما ذكره الشارح من فسخ البيع أحد قولين وقيل إن بيعه صحيح لا يفسخ ويأتي في باب الخيار والمراجعة ما يدل لذلك وإن المشتري إذا اطلع على الفسخ بعد الشراء فهو مخير إن شاء تماسك به فان فات لزم المشتري بالأقل من الثمن والقيمة (قوله لا يبيعه) أي بل لا يتفجع به في نفسه أو في منزله (قوله فان لم يبين للمشتري) أي الفسخ أي والفرض انه غش لبيعه مينا (قوله فله التمسك) أي فله المشتري التمسك أي وله الرد وحاصل العبارة إن المشتري إذا كان وقت العقد لا يعلم بانه مغشوش ثم علم به فان علم قدره خير بين الرد والتمسك لكن إن تماسك رجع بما بين الصحة والفسخ وإن رد فالأمر ظاهر وأما إن لم يعلم قدره فانه يتعين الرد هذا كلامه وما ذكره من التخير على الوجه المذكور في القسم الأول فهو غير مسلم بل غير إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتأسك ولا شيء له مع القيام لأن هذا شأن الفسخ وما ذكره في القسم الثاني من تعين الرد ونسداد البيع فهو مأخوذ من قول عجاج إلا انه غير صواب بل الحق انه غير أيضا بين الرد والتأسك (قوله ويرد الخبز لربه) أي بحيث يملكه (قوله إن كسر) أي لأنه يؤمن أن يفسخ به بعد كسره وقوله ويرد الخبز أي إذا تجرأ عليه

لا يتصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له أي حيث يؤمن أن ينش به والإيسع عليه لمن يؤمن (إلا أن يكون اشتري) أو ورث أو وهب له (كذلك) أي مشروعا فلا ينزع ، ولا يتصدق به بل ينتفع به من أكل أو شرب أو لبس أو يبيعه لمن لا ينش (إلا) المشتري (العالم) بنشه (ليبيعه) لمن ينش به فيصدق به عليه قبل بيعه أو بعده إن رد عليه فإن تغفر رده فواته أو ذهاب المشتري في عنه الأقوال الثلاثة التي قدمها المصنف ، فالصدق به محمول على ما إذا لم يبيعه أو بآءه ورد عند عدم القوت وهذا الرد هو المعبر عنه بالقسح فيما مر ، والصدق شمه فيما إذا تم ذروده ثم ذكر بعض جزئيات القسح مدخلا لما يذكره تحت المكاف بقوله (كبل الحمر) يضم الحاء المعجمة جمع خمار بكسر هاء (بالنشاء) لظهور صفاتها وخرج ابن تيمية عن غيره (وسبك ذهب جند بردي) لأبهاهم جودة الجمع ولو قال وخالط جيد بردي كان أعم ومنه خلط لحلم الذكر بالحلم الأنثى ولحلم الضأن بالحلم المعز (ونسخ اللعمر) بدل سلخه كما يفيد إضافة نفع إلى أنهم فليس هذا قيداً زائداً على المصنف لانه يغير طعم اللحم ويظهر أنه صميم مختلف يسر ماء بلين لإخراج (٤٧) زبد أو بصير ليتجمل غنائه ونفيع

جلد اللحم قبل سلخه لاحتياجه لذلك قبه صلاح ومنفعة

(فصل)

(علة) حرمة (طعام) الربا أي الطعام المحتس بالربا أي ربا الفضل يعني الربا في الطعام (اقتيات) أي إقامة (١) الدينة باستعماله بحيث لا تستعمل عند الاقتصار عليه وفي معنى (٢) الاقتيات اصلاح القوت كالحق وتابل (وادخار) بأن لا يفسد بتأخير إلى الأمد المتغنى منه عادة ولا حذله على ظاهر المذهب بل هو في كل شيء بحسبه (وهل) يشترط مع ذلك كونه متخذاً (الطبخ) التيسر بأن يكون غالب استعماله اقتيات الآدمي بالفعل كقمح وذرة أو أن لو استعمل كإويا أولاً يشترط ذلك وهو قول الأكثر المول عليه

وكسره ولم يتصدق به فإنه يرد إليه (قوله لا يتصدق بالكثير) أي بخلاف التليل فإنه يتصدق به عنه على ما قال الخطاب وقال عجم أنه يطرح عنده (قوله ليبيعه) أي إذا اشتراه ليبيعه لمن ينش به فحكمه حكم من أحدث القسح لينش به ، وحيداً فيصدق به عليه قبل ربه (قوله فالتصدق به محمول الخ) هذا جواب عما يقال إن بين قوله هاتين بقه على شتر به العالم بنشه لينش به وبين ما مر في قول المصنف وفسخ ممن يعلم أنه ينش به تناف

(فصل علة طعام الربا اقتيات وادخار)

[درس]

(قوله حرمة) إنما قدر حرمة دفعاً لما يقال إن الدوات كالطعام لا تعمل وإنما تعمل الأحكام (قوله أي الطعام المحتس بالربا) أشار بذلك إلى أن الإضافة للاختصاص فورد عليه أن الطعام الربوي لا يتصف بالحرمة فأجاب بأن في الكلام قلباً والأصل علة حرمة الربا في الطعام أو أن فيه حذف مضاف ثان أي علة حرمة ربا الطعام الربوي تأمل والمراد بالعله (١) العلامة لا الباعث لانه يستحيل أن يبعث الولي أمر من الأمور على أمر الله إلا أن يراد الباعث الذي يبعث المكاف على الامتثال (قوله أي ربا الفضل) أشار الشارح بذلك إلى أن المراد بالربا هنا ربا الفضل وأما ربا النساء فسيأتي أن علة حرمة مجرد الطعمية وجد الاقتيات والادخار أو وجد الاقتيات فقط (٢) أو لم يوجد واحدهما (قوله على ظاهر المذهب) أي كما قال ابن ناجي وحكي التادلي حده بستة أشهر فأكثر (قوله بل هو في كل شيء بحسبه) أي فالرجع فيه للعرف ولا بد (٣) من كون الادخار معتاداً فلا عبرة بادخار الرمان في بعض البلاد لانه نادر (قوله لغلبة العيش) أي للعيش غالباً (قوله أو أن لو استعمل) أي أو يكون غالباً استعماله اقتيات الآدمي أن لو استعمل (قوله تأويلان) الأول قول القاضين وتأول ابن مرزوق الدونة عليه والثاني تأويل ابن رشد والأكثر وهو المول عليه والشهور من المذهب اه بن (قوله فتدخل الفاكهة) أي فتدخل الفاكهة وما بعدها في علة ربا النساء المذكورة أعده الجنس أو اختلف ولو قال فتدخل أي العلة المذكورة في الفاكهة وما بعدها أي تتحقق فهما كان أولى فتأمل (قوله كبطيخ وقثاء) أي ولیمون ونارنج (قوله ونحو ذلك) أي ونحو الحس ككرات وجزر وقلقاس وكرنب (قوله البر) هو القمح خاصة (قوله لكان أحسن) أي

(١) قوله والمراد بالعله العلامة هذا يفى عن تقدير المضافين فهذا تقرير آخر لا يناسب سوقه على هذا الوجه اه (٢) قوله أو وجد الاقتيات فقط الظاهر أن هذا لا يتأتى فإن الادخار لازم للاقتيات فالمناسب الادخار فقط اه (٣) قوله ولا بد الخ لا حاجة إليه فإن نحو الرمان وإن اعتيد ادخاره غير مقتات اه كتبه محمد عليش

(تأويلان) وتظهر فائدة الخلاف في البيض والتين والجراد والزيت وقد اقتصر المصنف في البيض والزيت على أنهما ربويان بناء على أن العلة الاقتيات والادخار فقط وذكر في الجراد الخلاف في ربويته بناء على الخلاف في العلة وذكر أن التين ليس ربوي بناء على أن العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً وأما ربا النساء فعلة مجرد الطعم لا على وجه التداوى فتدخل الفاكهة والخضر كبطيخ وقثاء أو بقول كخس ونحو ذلك (كعب) مراده بالبر ولو عبر به لكان أحسن (وتعبير ولسن) وهو المعروف بشعر النبي (وهي) أي الثلاثة

(١) قوله إقامة أي حفظ وصيانة وقوله البنية أي الذات المبنية المؤلفة من اجزاء (٢) قوله وفي معنى الخ جواب عما يقال العلة لا تظهر في نحو الملح اه كتبه محمد عليش (٣) قول الشارح وأن لو استعمل الصواب حذفه لأن الأولى غالب استعمالها لقوت الآدمي بالفعل ولانه يشمل البيض وما جده مع أن قصد إخراجها ولأنه يملغ الشرط وذلك انه بهذه الزيادة صار المعنى ومعنى غلبة العيش أن يكون صالحاً لقوت الآدمي غالباً سواء غلبت اقتياته بالفعل أولاً ولكن على تقدير اقتياته يغلب للآدمي وهذا جنيته معنى قوله اقتيات

(جنس) واحد على المعتمد لتقارب منفعتها فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا (وعلى) قريب من خلقه البر طعام أهل صنعاء اليمن (وأرض) ودخن وذرة (وهي) أي الأربعة المذكورة (أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة (وقطنية) يضم القاف وكسرهما وسكون الطاء وكسر النون وتشديد (٤٨) التختية وتخفيفها عدس ولوبيا وخمض وترمس وفول وجلبان وبسيلة

(ومنها) أي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قيل قرية من البسيلة وقيل هي البسيلة نفسها ولم يختلف قول مالك في الزكاة أنها جنس واحد يضم بعضها لبعض (وهي) هنا (أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة (وتعمر) برى وصيحاني وغيرهما (وزبيب) أحمره وأسوده وصغيره وكبيره (ولحم طير) برى وبحري إنسى ووحش كغربان ورخم ومنه النعام (وهو) أي لحم الطير بأنواعه (جنس) واحد (ولو) اختلفت مرقة (بأن طبخ بأوراق مختلفة بأبزار أم لا ولا يخرج ذلك عن كونه جنسا واحدا وما يأتي من قوله ولحم طبخ بأبزار إنما هو في قوله عن اللحم النى فهو غير ماهنا (كدواب الماء) كلها جنس واحد حتى آدميه وترسه وكلبه وخزيره (وذوات الأربع) إن كان إنسيا كإبل وغنم بل (وإن) كان (وحشيا) كغزال وحمار وحش

لسلامته مما أورد على كلام المصنف وحاصله انه أطلق الحب فيشمل القمح والشعير والسلت وغيرها فكيف يقول (قوله) جنس واحد على المعتمد) أي خلافاً للسيورى وتليذه عبد الحميد الصانع حيث قال ان الثلاثة المذكورة أجناس فيجوز التفاضل فيما بينها إذا وقع البيع على سبيل المناجزة (قوله لتقارب منفعتها) أي في القولية (قوله فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا) ولو مناجزة وظاهره ولو قل التفاضل جدا كبيع حبة بعجتين وهو الصحيح واعلم أن نخالة القمح مثله بخلاف نخالة الشعير فإنها كالنبت (قوله يجوز التفاضل بينها) أي ويحرم بيع بعضها ببعض لأجل اتفق القدر أو اختلف للنساء (قوله وقطنية) هي كل ماله غلاف من الحبوب وهو الاصناف السبعة المذكورة (قوله أنها) أي القطنية (قوله يضم بعضها لبعض) أي لأجل تكميل النصاب (قوله وهي هنا أجناس) أي على المشهور وقيل انها هنا جنس واحد كالكزاة (قوله وتعمر) أي وهو جنس واحد فلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا ولو من صنفين كبرى وصيحاني وعجوة وكذا يقال في الزبيب (قوله وبحري) المراد بالطير البحرى الطير الذى يألف البحر كالغطاس فإنه يفتس في البحر ويخرج منه بالسك فهو من جنس الطير البرى وأما الذى في داخل الماء ولا يخرج منه فهو من دواب الماء ولا يصح إدخاله هنا انظر بن (قوله ولو اختلفت مرقة) لا محل لهذا هنا والأولى تأخير بعد ذوات اللحوم ويقول والمطبوخ من جنس جنس ولو اختلفت مرقة كافي للدونة اه بن (قوله ولا يخرج ذلك) أي طبخه بالأبزار (قوله إنما هو في قوله عن اللحم) حاصل كلامه هنا وفيما يأتي ان الطبخ بالأبزار إنما ينقل اللحم للطبوخ عن النى فيصير المطبوخ بالأبزار جنسا والذى جنسا آخر يجوز فيهما التفاضل يدا يد وأما اللحم المطبوخ من جنس كالطير فكله جنس واحد لا فرق بين ما طبخ بأبزار وما طبخ بغيرها كان النى والمطبوخ بغير إبزار جنس واحد (قوله كدواب الماء) تشبيه في قوله وهي جنس وقوله وذوات الأربع أي وكذوات الأربع تشبيه في قوله وهو جنس أيضا (قوله حتى آدميه) وأولى السمك المملح كالفسيفخ فتتمليح السمك لا يصير جنسا غير جنس السمك والبطارخ في حكم اللودع في السمك وليس من جنسه فيباع منفردا عن السمك بالسمك متفاضلا كما يباع لحم الطير بينه متفاضلا كذا في عقب (قوله وذوات الأربع) أي كلها جنس واحد فيحرم بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا (قوله بالحيل وسائر الدواب) أي كالبعال والحمر يعني الحية (قوله وبهيمة غير الانعام) مراده بها البغال والحمر (قوله فكروه بيع لحم الانعام بها) أي سواء كانت حية أو مذبوحة والتفاضل بين لحم المباح ولحم المكروه مكروه فقط كافي للجم (قوله خلاف) الاول قال سند والجلباب هو المذهب والثاني قال المازرى هو المعروف من المذهب فكل من القولين قد شهر ولكن الراجح أنه ربوى لما تقدم ان الذى عليه الأكثر وهو المولى عليه ان العلة في حرمة ربا الفضل في الطعام الاتقيات والادخار ولا يشترط الاتقيات غلبة (قوله ناقلة لكل منهما) أي ناقلة لكل واحد من المطبوخين عن النى

وبقره كلها صنف واحد إن كانت مباحة فإن منع أو كرهها كلها فهي لا بأس بل لحم الانعام بالحيل وسائر الدواب قد أؤمؤ جلا لأنه لا يؤكل لحمها أى الحيل وبهيمة غير الانعام وأما الهرم والثعلب والضبع فكروه بيع لحم الانعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تحریم انتهى (والجراد) جنس غير الطير (و) ليس متفقا على ربويته بل (في ربويته خلاف) والراجح انه ربوى (وفي جنسية المطبوخ من جنسين) كلهم طير وبهر في إناء بن أو إناء بأبزار ناقلة لكل منهما فيصير ان بالطبخ بها جنسا

يهرم التفاضل بينهما أو كل واحد باق على أصله فلا يحرم (قولان) رجح كل منهما فالأولى خلافه أما ان طبخ احدهما بأبزار فقط أو كل بلا أبزار فهما جنسان اتفاقاً (والمرق) كاللحم فيباع بمرق مثله وبلغم مطبوخ وبمرق ولحم كهما بمثلهما متافلاً في الصور الأربع (والعظم) المختلط باللحم كاللحم بمنزلة نوى التمر حيث لم يفصل عنه أو انفصل وكان يؤكل كالقرقوش وإلا فيباع باللحم متفاضلاً كالنوى بالتمر (والجلد كمو) أى كاللحم فتباع شاة (٤٩) مذبوحة بمثلها تحريماً ولا يستثنى الجلد لأنه

لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لأنه عرض مع طعام والجلد المدبوغ كالعرض فيما يظهر (ويستثنى قشر البيض الناعم) إذا بيع بمثله أو يبيع دجاج أى لا يصح البيع إلا بشرط استثنائه لئلا يلزم في الأول بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي الثاني بيع طعام وعرض بطعام وهو ممنوع (وذوزيت) أى أصناف ويعلم منها أنهاربوية (كفجل) أى بزر الفجل الأحمر لأنه الذى يخرج منه الزيت ودخل بالكاف سلجم وجلجلان وقرطم وزيتون وبزر الكتان أولى بالدخول من السلجم على التحقيق (والزيتون أصناف) أى أجناس كأصولها (كالسول) المختلفة من قصب ونخل ورطب وعنب فانها أصناف يجوز التفاضل بينها مناجزة (لا الحلول) فليست بأصناف بل كلها صنف واحد لأن البتني

من جنسه (قوله رجح كل منهما) أى لأن الأول قال في الجواهر انه المذهب والثاني اختاره ابن يونس والآخرى اه بن قال شيخنا وكل من القولين وان كان قد رجح الا أن الظاهر الثاني وهو بقاء الجنسين على حالهما (قوله فالأولى خلاف) أى لأجل أن يكون جارياً على قاعدته من أنه يبر بالقولين عند عدم التشهير لهما وبالحلاف عند التشهير لكل منهما (قوله كهما) أى كما يباع لحم ومرق بمثلهما أى بلحم ومرق (قوله في الصور الأربع) أى وهى يبيع مرق بمرق ويبيع مرق بلحم ويبيع مرق بمرق ولحم ويبيع مرق ولحم بمرق ولحم فلا بد من التاثل في القدر في الجميع وإلا منع البيع (قوله حيث لم يفصل) أى العظم عن اللحم (قوله وإلا فيباع) أى والا بأن انفصل عن اللحم وكان ذلك العظم لا يؤكل (قوله فتباع شاة مذبوحة بمثلها) أى بشاة مذبوحة وأما بيع الشاة الحية بشاة أخرى حية فيجوز من غير استثناء وأما بيع الحية بالمذبوحة فهو بيع اللحم بالحيوان وسيأتى (قوله بمثلها تحريماً) أى إذا كانت المائلة بينهما بالتحري والتخمين (قوله لأنه عرض مع طعام) أى ولا يجوز بيع عرض مع طعام بعرض مع طعام لأن العرض مع الطعام يقدر طعاماً فيأتى الشك في التاثل (قوله كالعرض) أى فيجوز بيعه باللحم قدماً ولأجل (قوله وذوزيت) مبتدأ والزيتون عطف عليه وقوله أصناف خبر عنهما (قوله أى أصناف) أى حينئذ فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً مناجزة (قوله على التحقيق) أى خلافاً لمن قال انه كزيتته غير ربوى لأنه لا يؤكل وأكله عرف طارئة (قوله أى اجناس) فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً مناجزة (قوله لا الحلول) بالجر عطف على السول والأنبذة والأخباز عطف على الحلول (قوله والأنبذة) كماء الزبيب والتين والحروب (١) والمرق سوس والتمر والشمش والقراصية (قوله جنس واحد على العتمد) أى فيحرم التفاضل بينهما وأما التبيذ مع أصله كالتمر فلا يجوز مطلقاً لأنه يبيع رطب يابس من جنسه وهو مزبنة وأما يبيع الحل بالتمر فيجوز ولو متفاضلاً لهما جنسان (قوله على العتمد) أى وهو الذى يفيد كلام ابن رشد ونصه يحتمل ان يقال التبيذ لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بالحل إلا مثلاً بمثل لأن الحل والتمر طرفان بعيد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتبيذ واسطة تقرب من كل واحد منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالحل إلا مثلاً بمثل وهذا أظهر اه بن والحاصل ان التبيذ واسطة بين التمر والحل فلا يجوز بيعه بالتمر مطلقاً ولو متافلاً ويجوز بيعه بالحل إذا تماثل قدرهما أما التمر بالحل فيجوز مطلقاً ولو مع تفاضل أحدهما (قوله إلا السكك بأبزار) أى مثل محلب ومسم وشبية وكافورة وأولى من الأبزار ما إذا كان بدهن كسمن أو زيت كالقطير واستظهر بعض الأشياخ ان ما كان بأبزار من السكك صنف وما كان بدهن منه صنف آخر واختاره شيخنا (قوله فهو ربوى على المشهور) أى بناء على ان علة الربا في الطعام الاقتيات (١) قوله الحروب الخ المناسب حذف لأنها غير ربوية وتبيذ التين يجرى على الخلاف فيه اه كته عيش

(٧ - دسوق - ثاثل) منها شيء واحد وهو الحموضة (و) لا (الأنبذة) فانها صنف واحد لأن المبتنى منها الشرب والحلول مع الأنبذة جنس واحد على العتمد وان كان مقابله أظهر (والأخباز) جميعها صنف واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) كفول وعدس (إلا السكك بأبزار) فانه يصبر بها جنساً منفرداً يباع بالخبز متفاضلاً مناجزة والمراد جنس الأبزار فيصدق بالواحد (ويبييض) بالجر عطفاً على حب أى فهو ربوى على المشهور وجميعه صنف واحد من نعام أو غيره المازرى فتحرى المساواة وان اقتضى التحري مساواة بيضة ببيضتين (وسكر) ربوى

وكله صنف (وعسل) ربوي وفيه نوع تكرار مع قوله كالسول لأنها لا تكون أصنافا إلا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا في ربويته صرح به هنا والسكر والعسل صنفان (ومطلقا لبن) ربوي وهو صنف واحد من إبل وبقر وغنم حليب ومخيض ومضروب ومنه اللبن وهو ما يؤخذ وقت (٥٥) الولادة (وحلبة) بطن الحاء واللام وتكون تخفيفا ربوية (وهل إن

اخضرت) أو ولو يابسة (تردد) هذا ظاهره وهو خلاف النقل إذ النقل عن ابن القاسم أنها طعام وعن ابن حبيب دواء وليست بطعام وقيل الخضراء طعام واختلف حناحرون فمصيب أثنى الأقوال على ظاهرها وعليه فالراجح ما لابن القاسم وبعضهم ردها لقول واحد يحمل كلام ابن القاسم على الخضراء وابن حبيب على اليابسة فلم أنها ليست ربوية قطعا وإنما الخلاف في أنها طعام يحرم فيها النساء أولا فلا (ومصلحه) أي مصلح الطعام وهو مالا يتم الانتفاع بالطعام إلا به ربوي ومثله بقوله (كملح ويصل وتوم) بثلاثة مضمومة (وتأبل) بفتح الواحدة وكسرها وقد نهمز ومثله بقوله (كفلقل) بضم الفاءين (وكزبرة) بضم الكاف وبزاي وقد تبدل سيناً وضم الباء وقد تفتح (وكرويا) بفتح الراء وسكون الواو وفي لغة على وزن زكريا أو أخرى

والأخبار وإن لم يكن الاقتيات غالبا كما مر (قوله وكله صنف) أي لا فرق بين البتع منه والسكر والعوام والنبات فلا يجوز بيع صنف منها بآخر متفاضلا (قوله لأنها لا تكون أصنافا الخ) هذا جواب عما يقال لا نعلم التكرار لأنه فيها تقدم حكم عليها بأنها أصناف وهنا حكم عليها بأنها ربوية والمحتمل متغايران (قوله لما لم يكن صريحا) أي الحكم عليه بأنه أصناف (قوله صنفان) أي فيجوز بيع العسل بالسكر متفاضلا وليس هذا من باب بيع رطب يابس المنوع لأن النع في الجنس الواحد ويجوز بيع السكر بالقصب وبما قبل طبعه وبربه وهو ماؤه للطبخ ولا يجوز بيع الصنف ملاء لأنه من الرطب يابس إلا أن يدخل به أضرار (قوله ومنه) أي من اللبن (قوله وقيل الخضراء طعام) أي واليابسة دواء وهذا قول أصبغ (قوله فلم أنها الخ) اعلم أن ظاهر المصنف هنا كظاهر ابن الحاجب في أن التردد في كونها ربوية أم لا واعتضه في التوضيح بما ذكره شارحنا من أن هذا خلاف النقل واعتض الشارح بهرام على المصنف هنا بمثل اعتراضه في التوضيح وأجاب عجب بأن كلام الجزولي في شرحه الكبير يدل لابن الحاجب والمصنف من كونها طعاما قطعا والخلاف في ربويتها وعدم ربويتها أي في كونها يدخلها ربا الفضل أو لا يدخلها وقال ح بعد ما ذكر اعتراض الشارح ويظهر من كلام ابن عبد السلام أنه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا وذكر كلامه فأنظره والظاهر أن المصنف اعتمد ذلك أنظر بن (قوله ليست ربوية قطعا) أي لا يدخلها ربا الفضل قطعا بل يجوز فيها التفاضل من غير خلاف (قوله أولا) أي أوليست بطعام فلا يحرم فيها ربا النساء (قوله كفافل) أي وزنجيل (قوله وهي اجناس) الضمير لما ذكره من المصلح والتوابل أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا بدأ يدين أن ما ذكره من أنها اجناس هو ما استظهره الباجي ونقل الشيخ أبو محمد عن محمد بن الموازع عن ابن القاسم أن الثمار والأنيسون جنس والكمونين جنس وهو للتعتمد كما قرر شيخنا (قوله بل ولا طعام) أي فلا يدخله لاربا الفضل ولاربا النساء (قوله كخس) أي وقلقاس وعلق وباذنجان وبامية وملوخية وبطيخ وقثاء وخيار (قوله ودواء) لا يدخل فيه الاثرية كشراب الورد (١) والبنفسج والحامض وشراب الجلاب مثلاً لأنها ربوية وهي جنس واحد لأن منفعتها متقاربة فلا يجوز التفاضل فيها أنظر بن (قوله كصبر) أي ومر ولسان وعجل وغير ذلك من العقاقير العطرية (قوله والاعتماد أنه ربوي) لأنه يقتات ويدخر وإن لم يتخذ للعيش غالبا (قوله وفاكهة) أي ما عدا العنب فإنه ربوي وإن لم يترتب كما ذكره شيخنا في حاشيته خلافا لأخيه (قوله ولو ادخرت بقطر) رد بلو على ما اختاره الأحمي من ربوية ما ادخر بقطر (قوله والكمثرى) أي وكذلك الرمان والشمش (قوله بضم الفاء الخ) قال في القاموس فستق كقنفذ وجعدب معروف (قوله بما يدخروا) يقتات فيه أن الجوز والاوز والبندق والفستق يقتات ويدخر فالحق أن القول بأنها غير ربوية مبنى على أنه يعتبر في الاقتيات أن يكون غالبا وأما على القول بعدم اعتبار ذلك فهي ربوية ومذهب المدونة امتناع التفاضل فيها وظاهر الباجي اعتماد ما مضى عليه المصنف أنظر بن (قوله

(١) قوله كشراب الورد سكر مطبوخ بورد وكذا ما بعده فلا اشكال في ربويته اه

كشميا) وأنيسون وشمارو كمونين) أبيض وأسود (وهي) أي المذكورات (أجناس لا خردل) فليس بربوي والاعتماد لتركب أنه ربوي (وزعفران) ليس بربوي بل ولا طعام (وخضر) كخس (ودواء) كمبر (وتين) ضعيف والاعتماد أنه ربوي (وموز) ليس بربوي (وفاكهة) كفتاح إذا لم تدخر بل (ولو) ادخرت بقطر كالتفاح والكمثرى بدمشق (وكبندي) وفستق بضم الفاء مع فتح التاء أو ضمها وجوز لوز كما يدخر ولا يقتات فليس بربوي

لتركب العلة منهما (وبلح إن صغر) بأن انعقد لأنه يراد للملف لاللا كل فأحرى الاغريض والطلع واما الزهو وما بعده من بسر
فرطب فتمر فطعام ربوى وهو مفهوم صغر (وماء) (٥١) عذب أو مالح ليس بربوى بل ولا طعام على العروق والعذب

جنس والمالح جنس وفائدة
اختلاف الجنسية أنه لا
يدخل بينهما سلف جر
منفعة بخلاف الجنس
الواحد (ويجوز) يمه
(بطعام لأجل) وكذا
يبيع بعضه ببعض متافاضلا
يدا بيد لا إلى أجل ان كان
المعجل الأقل لأنه ساف
جر منفعة كأن كان
المعجل الاكثر على ظاهرها
ولعله مبني على أن تهمة
ضمان يجعل توجب النع
والإفلا وجه لثمة ثم شرع
في بيان ما يكون به الجنس
الواحد جنسين وما لا يكون
فن الثاني قوله (والطحن)
للحب (والعجن) للدقيق
(والصلق) لشيء من
الحبوب (إلا الترمس
والتنبيذ) لتمر أو
زبيب (لا ينقل) كل
منها عن أصله فالدقيق ليس
جنس منفرد أعني أصله لأنه
تفريق اجزاء والعجين مع
الدقيق أو القمح جنس
واحد والصلوق مع غيره
جنس لكن لا يباع مصاوق
بمثله لعدم تحقق المائلا
ولا يابس لأنه رطب
يباس وكذا التنبيذ لا
ينقل عن أصله وكذا عصير
العنب مع العنب وأما
الترمس فصلقه ينقله عن
أصله لطول امده وتكلف

لتركب العلة منهما) أي لتركب علة الربا من أمرين وقد اتفقت فيهما فإذا ذكر فكون العلة غير موجودة
فيه هذا كلامه وقد علمت ما فيه (قوله بأن انعقد) أي ولم يبلغ حد الرامخ وهو الصغير جداً
(قوله فأحرى الاغريض والطلع) الحاصل ان مراتب البلح سبعة طلع فاغريض فبلح صغير وهو المسمى
بالثني فبلح كبير وهو المسمى بالزهو فبسر فرطب فتمر وجميعها قولك طاب زبرت وكل واحد من
هذه إما ان يباع بمثله أو بغيره فالجملة تسعة وأربعون صورة للكرر منها احدى وعشرون صورة
والباقي من غير تكرار بما فيه عشرون صورة وهي يبيع الطلع بمثله وبالسنة بعده ويبيع
الاغريض بمثله وبالأربعة بعده ويبيع البلح الصغير بمثله وبالأربعة بعده ويبيع الكبير بمثله والثلاثة
بعده ويبيع البسر بمثله والاثنين بعده ويبيع الرطب بمثله وبالتمر ويبيع التمر بالتمر والجائز من هذه
أربع وعشرون صورة (١) وهي يبيع كل بمثله بشرط المائنة والمناجزة في الأربعة الأخيرة وأما في
الثلاثة الأولى فالجواز ولو مع التفاضل ولو مع عدم المناجزة ويبيع الطلع بكل واحد من الستة بعده
ويبيع الاغريض بكل واحد من الخمسة بعده ويبيع البلح الصغير بكل واحد من الأربع بعده ولو
متفاضلا ولو لأجل ان كان البيع على شرط الجذاذ أو مجذوذا واما على التبقية في شجره حتى يراد
لا كله فيمنع كما يمنع بيع التمر برطب أو ببسر أو بكبير بلح وكذا يمنع بيع كبير البلح برطب لا يبسر
لانها كشيء واحد وكذا يمنع البسر بالرطب على أي حال لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً فنصور المنع خمسة
(قوله على المعروف) أي والا لم يمنع بيه بطعام لأجل واللازم باطل (قوله والعذب جنس) المراد به
كل ما يشرب ولو عند الضرورة والمراد بالمالح ما لا يشرب أصلاً ولو عند الضرورة اه عدوى
(قوله انه لا يدخل بينهما سلف جر منفعة) أي وحينئذ فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلاً ومناجزة
أو لأجل اما الاول فلا بينهما جنسان وأما الثاني فلا لأنه ليس بطعام حتى يدخله ربا النساء وحيث كانا
جنسين كان ذلك سلفاً (قوله بخلاف الجنس الواحد) أي فانه يجوز بيع بعضه ببعض ولو متفاضلاً
إذا كان يداً بيد ولا يجوز متفاضلاً إذا كان لأجل لان سلف الشيء في نفسه سلف جرثوماً وهو واضح
ان كان المعجل انما هو القليل وأما ان كان المعجل الكثير فظاهر المدونة منه أيضاً ولعله مبني على أن
تهمة ضمان يجعل توجب المنع والإفلا وجه لثمة (قوله الا الترمس) أي فان صلته ينقله عن جنسه
والحق بصلق الترمس تدميس الفول وصلاح الفول الحار للكافة أي المشقة وحينئذ فيجوز بيع
الفول المدمس والفول الحار بالفول اليابس ولو متفاضلاً إذا كان مناجزة (قوله فالدقيق ليس
جنساً منفرداً عن أصله) أي وحينئذ فيجوز بيعه بالحب متفاضلاً وسيأتي ان المائنة هنا تعتبر
بالوزن لا بالكيل وقيل تعتبر بكل منهما (قوله والعجين مع الدقيق أو القمح جنس واحد) أي فلا
يبيع العجين بواحد منهما إلا إذا كان متفاضلاً وتعتبر المائنة في قدر الدقيق تحريماً من الجانبين في بيع
العجين بالقمح وفي جانب العجين إذا بيع بالدقيق كما يأتي (قوله على المعتمد) وحاصله ان النبيذ مع
التمر جنس واحد وكذلك مع الخل جنس واحد الا انه يمنع بيعه بالتمر مطلقاً ويجوز بيعه بالخل متفاضلاً
لا متفاضلاً وأما الخل مع التمر فهما جنسان فالتمر طرف والخل طرف والتنبيذ واسطة بينهما فهو مع
كل طرف جنس والطرفان جنسان (قوله وطبخ لحم بابزار) أي واما طبخ ارز بابزار فانه لا ينقل

(١) قوله أربع وعشرون صوابه ثلاث لما يأتي أن المنع في خمس والجواز في ثلاث وعشرين اه
وقوله يبيع كل بمثله هذه سبع اه وقوله ولو مع عدم المناجزة لانها ليست طعاماً وقوله ويبيع الطلع بكل
واحد هذه ست مع السبع الجملة ثلاث عشرة وقوله ويبيع الاغريض بكل واحد من الخمسة بعده هذه خمس
مع الثلاث عشرة الجملة ثمانية عشر اه

مؤته ولا بد من نفعه في الماء حتى يحلو وأشار لقسم الأول بقوله (بخلاف خل) يعني تخليل (١) النبيذ فانه ينقل عن أصل
النبيذ لاعتن النبيذ بالخل والنبيذ جنس على المعتمد (٢) طبخ بخلاف (طبخ لحم بابزار) فانه ينقل عن النوى وعن المطبوخ

(١) قول الشارح يعني تخليل النع الاحسن ان يقول أي ان النبيذ يبي ان تخليله ينقله عن أصله كالتمر إذا تخلل اه

بغيرها والجمع ليس بمراد فالمراد الجنس الصادق بالواحد وكذا بالفضل ففي الخفيف الماء والمليح الضل كني في النقل (و) بخلاف (شبه) أى اللحم بالنار (وتخفيفه) بنار أو شمس أو هواء (بها) أى بالآزار فانه ناقل لا بدونها (و) بخلاف (الخبز) بفتح الحاء فانه ناقل عن المعين (٥٢) والدقيق (وقلى قح) مثلا فانه ناقل (وسويق) المراد به القمع (١) الصلوق

الطحون بعد صلته فانه ينقل لاجتماع أمرين فيه وان كان كل واحد بانفراده لا ينقل (و) بخلاف (سمن) أى تسمين فانه ناقل عن اللبن الذى اخرج زبدته (وجاز عمر) أى يبعه (ولو قدم بتمر) جديد أو قديم فالصور أربع وقيل لا يجوز قديم بجديد لعدم تحقق المائلة (وجاز لبن) حليب (أى يبعه بمثله) ورطب (بمثله بضم الراء ونجح الطاء ما نضج ولا يبس والا فتمر (ومشوى) بمثله (وقديد) بمثله واعلم ان اللحم اما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو نوى فبيع كل واحد بمثله جائز كالنوى بكل واحد ان كان بأزار كما تقدم وإلا منع مع المشوى والقديد مطلقا لأنه رطب يابس ومع المطبوخ متفاضلا فقط وأما المشوى والقديد والمطبوخ فلا يجوز بيع واحد منها بواحد من باقيها ان كان الناقل في كل أولا ناقل فيهما ولو متاثران فان كان الناقل بأحدهما فقط جاز ولو متفاضلا (وعفن) وهو ما تغير طعمه من اللحم

كذا في عقب وفيه نظر فان ظاهر كلام ابن بشر كافى المواق أن كل ما يطبخ بأزار نقل عن أصله بذلك سواء اللحم والأرز وغيرها اه بن (قوله وبخلاف شبه وتخفيفه بها) أى بالآزار أى أو غيرها من المصلح كالصل أو الثوم مع الملح (قوله لا بدونها) أى لان كان التخفيف بدون آزار فانه لا ينقل عن النوى (قوله وسويق وسمن) الظاهر كما لح ان الواو في قوله وسمن بمعنى مع وأن مراده ان السويق إذا لث بسمن ينتقل عن السويق غير المتلوث وبهذا يعلم من اعتراض ابن غازى في قوله وسمن بأنه يقتضى ان السمن جنس غير الزبد والحليب وان أجيب عنه أيضا بما قال شارحنا وحاصله ان المراد بالسويق التسويق والمراد بالسمن التسمين أى ان التسويق ينقل السويق عن أصله وهو القمع والتسمين ينقل السمن عن اللبن الذى أخرج زبدته (قوله ومشوى بمثله وقديد بمثله) نقل المواق عن ابن حبيب أنه لا يباع واحد منهما بمثله ونقل عقبه عن ابن رشد انه لا يباع المشوى بالمشوى ولا القديد بالقديد إلا بتحرى أصولهما وإذا اعتبرت المائلة بينهما بتحرى الاصول فلا عبرة بالشئ والتقدير استوى أو اختلف اه بن (قوله وقديد) أى مقدر ومشمس بالشمس ثم ان شارحنا تبعنا لعج حمله على أن المراد قديد من اللحم وعفن من اللحم وفيه انه يصير تكرارا مع قول المصنف بعد ولحم فالأولى أن يحمل قوله قديد وعفن أى من البلح (قوله واعلم الخ) أشار بذلك إلى أن صور بيع اللحم باللحم ست عشرة صورة لان اللحم إما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو نوى فهذه أربعة وكل واحد منها اما ان يباع بمثله أو بغيره فالجمله ست عشرة صورة من ضرب أربعة في أربعة المكرر منها ستة والباقي بلا تكرار عشرة وقد ذكر الشارح أحكامها مستوفاة (قوله ان كان) أى كل واحد بأزار (قوله مطلقا) أى متائلا ومتفاضلا (قوله بأحدهما) أى بأحد الميعين (قوله مستحجر) أى بعد اخراج زبدته (قوله أى كل واحد منها بمثله) اعلم أن اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط وخيض ومضروب وبيع كل واحد من هذه السبعة إما بنوعه أو بغير نوعه فالصور تسع وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون والباقي بعد اسقاط المكرر ثمانية وعشرون الجائز منها قطعا ست عشرة صورة وهى بيع كل واحد بمثله وبيع الخيض بالمضروب فهذه ثمانية وكذلك بيع كل من الخيض والمضروب بالحليب أو الزبد أو السمن أو الجبن فهذه ثمانية أيضا وأما بيع الخيض أو المضروب بالأقط فقيل بالجوز بشرط المائلة وقيل بالمنع واستظهر لأن الأقط اما خيض أو مضروب فهو يبيع رطب يابس من جنسه وكذا اختلف في بيع الجبن بالأقط والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من خيض أو مضروب والظاهر المنع إذا كان من خيض أو مضروب واما ان كان من حليب فانه يجوز لأن المقصود منهما مختلف فهذه صور ثلاثة مختلف فيها واما الصور الممنوعة اتفاقا فتسعة يبيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط (١) وبيع زبد بسمن أو جبن أو أقط وبيع السمن بجبن أو أقط (قوله لارطهما يابسا) أى لارطب الزيتون

(١) قد يتوقف في منع الحليب أو السمن أو الزبد بالأقط أو جبن الخيض أو المضروب مع جواز بيع كل منها بكل من الثلاثة الاولى وأيضا منغمة الأقط وجبن الخيض أو المضروب مخالفة لمنغمة الحليب والزبد والسمن مخالفة شديدة اه كتبه محمد عيسى

بمثله ومفلوث بمثله ان قل الغلت (وزبد) بمثله (وسمن) بمثله (ومضروب) بمثله (وجبن) بمثله (وأقط) بمثله (لبن مستحجر) يطبخ به بمثله فقوله (بمثله) راجع للجميع أى كل واحد منها بمثله (كزيتون ولحم) أى يجوز كل واحد منهما بمثله ان كانا رطبين أو يابسين (لارطهما يابسا) بتثنية الضمير وفي بعض النسخ لا رطبا يابسا بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين وعليها يكون

مرفوطا لعطفه على المرفوعات قبل الكاف (و) لا (مَبْلُول) من قح أو غيره (بمثله) من جنس ربوى لامثالا ولا متفاضلا لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقق المائلة في البلال لجواز ان أحدهما يشرب أكثر من الآخر (و) لا (لبن) حليب (بزبد) سواء أريد أخذ اللبن لاخراج زبد أم لا (إلا أن يخرج زبد) فيجوز بيعه بالزبد وأولى بالسمن (واعتبر الدقيق) أي قدره (في) بيع (خبز) بثلثه من صنف واحد ربوى فيعتبر قدر دقيق كل ولو بالتحرى وظاهر (٥٣) كلامهم ولو كان وزن أحد الخبزين أكثر من

الآخر فان كانا من صنفين ربويين اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق وقولنا في بيع خبز وأما في القرض فيكفي العدد لأنهم لا يقصدون المبايعه بذلك بل المعروف ونقل عن ابن شعبان لأبأس ان يتسلف الجيران فيما بينهم الخبز والحبر ويقضون مثله (كمعين) بيع (بخطه أو) (بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المستلثين تحريا من الجانبين في الاولى ومن العجين في الثانية إذا كان اصلها من جنس واحد ربوي وإلا جاز من غير تحري (وجاز قح) أي بيعه (بدقيق) بشرط التماثل لأن الطحن غير ناقل (وهل) عمل الجواز (إن) وزنا أي فالشرط التماثل بالوزن ولا عبرة بتماثل الكيل أو مطلقا وهو المعتمد (تردد) واعتبرت المائلة (الطلوبة في الرويات) (بمقياس الشرع) فما ورد عنه في شيء أنه كان

واللحم يابسها (قوله لعطفه على المرفوعات) أي وهو التمر وما بعده (قوله ولا لبن حليب بزبد) أي أو ممن وقوله إلا أن يخرج زبد أي بحيث يصير غليظا أو مضروبا (قوله وظاهر كلامهم ولو كان الخ) أي ظاهر كلامهم جواز البيع إذا استوى الخبزان دقيقا بالتحرى ولو كان وزن أحد الخبزين أكثر من الآخر (قوله اعتبر وزن الخبزين فقط لا الدقيق) أي فان استوى وزنهما جاز وإلا فلا لما مر أن الأخجاز كلها جنس ولو من قطبة وقح فان كانا من صنفين غير ربويين كبربر برسيم وبزرعاسول أو كان أحدهما ربويا والآخر غير ربوي لم يعتبر وزن ولا غيره لجواز المقاضاة حينئذ انظر بن (قوله فيكفي العدد) أي رد العدد ولو زاد الوزن على العدد أو نقص وما ذكره الشارح من الاكتفاء برد العدد هو ما نقله الطخيجي عن ابن شعبان وذكر المواق ان القرض إنما يعتبر فيه الوزن لا قدر الدقيق ولا العدد سواء كان الخبزان من صنف واحد ربوي أو من جنسين ربويين واستظهر شيخنا العدوي ما لابن شعبان والحاصل انه يعتبر في بيع الخبز بمثله تحري قدر الدقيق إن اتحدا أصلا وإلا يتحدا أصلا فلا بد من التساوي في الوزن كالقرض مطلقا عند المواق وعند غيره يكفي العدد وإن زاد أحدهما في الوزن (قوله ويقضون مثله) أي في العدد (قوله من غير تحري) أي لدقيقها لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحري لأجل ان يقع العقد على معلوم (قوله غير ناقل) أي حتى انه يجوز التفاضل (قوله وهل ان وزنا الخ) قال ابن شاس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقيس بالجواز وقيل بنفيه وقيل بجوازه بالوزن لا بالكيل وبعض التأخرين يرى ان هذا تفسير للقولين ويجعل المذهب على قول واحد وبعضهم ينكر ذلك وإلى الطريقتين أشار المصنف بالتردد بقوله وهل ان وزنا أي وهل الجواز عمله ان وزنا وأما ان كيلا فالمنع بناء على ان المذهب على قول واحد وقوله أو مطلقا أي أو الجواز مطلقا سواء كيلا أو وزنا بناء على ان المذهب ذو أقوال ثلاثة والراجح أولها (قوله بمقياس الشرع) أي بالمقياس الذي اعتبره الشارع في ذلك النوع من كيل أو وزن ولا يشترط خصوص المقياس الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فأورد عنه انه يكال كالقمح فلا تصح المبادلة فيه إلا إذا حصل التماثل بالكيل أي كيل كان وكذا يقال فيما ورد عن الشارع انه يوزن كالنقد (قوله فلا يجوز بيع قح بقمح وزنا) أي كقنطار قحنا بقنطار قمحا (قوله ولا نقد بنقد كيلا) أي كربع فضة عديدة بربع مثله (قوله باختلاف البلاد) أي فبعض البلاد تستعمل الكيل فيما ذكر دون الوزن وبعض البلاد بالعكس (قوله فيعمل في كل محل بصادته) أي فلا يجوز بيع ممن بسمن ولا زيت بزيت ولا عسل بعسل كيلا في بلد عاداتهم وزنه ولا وزنا في بلد عاداتهم كيلا (قوله فان عسر الوزن جاز التحري) حاصل ما لابن رشد في سماع عيسى ان كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا مما هو ربوي تجوز فيه للمبادلة والقسمة على تحري الوزن وهو ما في المدونة وكل ما يباع كيلا لا وزنا مما هو ربوي فلا تجوز فيه للمبادلة ولا القسمة بالتحرى لكيلا بخلاف بل لا بد من كيلا بالفعل وأما ما ليس ربوي فاختلف في جواز القسمة فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة أقوال أحدها الجواز في يبيع وزنا لا كيلا وهو مذهب

يكال كالقمح فالمائلة فيه بالكيل لا بالوزن وهذا مما ضعف القول باعتبار الوزن في المسئلة قبلها وماورد عنه في شيء انه كان يوزن كالنقد فالمائلة فيه بالوزن لا بالكيل فلا يجوز بيع قح بقمح وزنا ولا نقد بنقد كيلا (وإلا) يرد عن الشرع مقياس معين في شيء من الأشياء (فبالصادقة) الصامة كاللحم فانه يوزن في كل بلد أو الخاصة كالسمن واللبن والزيت والعسل فانه يختلف باختلاف البلاد فيعمل في كل محل بصادته (فإن عسر الوزن) فيها هو مقياسه لسفر أو بادية (جاز التحري)

إن لم يقدر على تحريره) بأن عجز عن التحرى (لكنه سحر) وهذا فاسد إذ عند العجز لا يتأتى الجواز فالصواب إن لم يتعذر التحرى لكثرة أو يزيد لأقبل إن والأخضر أن يقول إن أمكن وخص التحرى بعسر الوزن لأن السكيل والعسد لا يصبران لجواز السكيل بغير السكيل المعهود ثم تقييده بالعسر هو قول الأكثر وفي ابن عرفة والمدونة أنه يجوز التحرى في الموزون وإن لم يصبر الوزن (وفسد منهى عنه) أى بطل أى لم ينقد سواء كان عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كتنكاح المريض أو المحرم وكبيع مالا قدرة على تسليمه أو مجعول لأن النهى يقتضى الفساد (الدليل) يدل على الصحة كالنجش والمصرأة وتلقى الركبان ويكون مخصصاً لتلك القاعدة ويؤخذ من هذا فساد الصلاة (٥٤) وقت طلوع الشمس وغروبها إذ لا دليل على صحتها ولا دلالة (١) لقول المصنف وقطع محرم

بوقت نهى على الصحة ومحل القاعدة ما لم يكن النهى لأمر خارج غير لازم فلا يقتضى الفساد كالصلاة بالارض المقصوبة (٢) والوضوء بالماء المقصوب ألا ترى (٣) أن أشغال بقعة الغير بلاذنه أو اتلاف ماله أو الاعراض عن سماع الخطبة أو لبس الحرير حرام في ذاته مطلقاً تلبس بصلاة أم لا ثم مثل للنهى (٤) عنه بقوله (كحيوان) مباح الأكل (٥) ياع (بلحم جنسه) لأنه معلوم بمجمول وهو مزابة (إن لم يطبخ) فان طبخ ولو بغير أزار جاز لبعد الطبخ عن الحيوان وشمل قوله كحيوان ما فيه منفعة كثيرة ويراد للقنية وما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم

(١) قول الشارح ولا دلالة الخ المناسب ولا ينافيه قول المصنف وقطع محرم بوقت نهى لأن القطع بمعنى الانصراف عن غير المنعقد لأن كلام المصنف ليس دليلاً شرعياً لما عرفت سابقاً اهـ (٢) قوله بالارض المقصوبة المناسب إن يزيد ووقت خطبة الجمعة

ابن القاسم فيما حكى ابن عبدوس والثاني الجواز مطلقاً وهو قول أشهب وابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عدم الجواز مطلقاً وهو الذى في آخر كتاب السلم الثالث من المدونة ونقل ابن عرفة عن الباجي أن المشهور جواز التحرى في الموزون سواء كان ربواً أو غيره وإن لم يكن في وزنه عسر وهو ظاهر المدونة خلافاً للمصنف فإنه قيد جواز تحرى الوزن بعسره بالفعل فتأمل انظر بن (قوله) إن لم يقدر على تحريره) أى انت انت القدرة على تحريره بأن عجز عنه (قوله) فالصواب) أى لأن ظاهره أن جواز التحرى عند عدم القدرة على التحرى مع أن العجز عن التحرى إنما ينتج منه لأجوازه (قوله) أو يزيد لأقبل إن) أى ويكون عطفاً على محذوف أى فان عسر الوزن جاز التحرى إن قدر عليه لا أن لم يقدر على تحريره (قوله) إن أمكن) أى لعدم الكثرة جداً (قوله) لجواز السكيل بغير السكيل المعهود) المراد لجواز السكيل بغير المعهود في هذا الموضع الذى يحصل فيه التعذر وهو البادية ومحل السفر وليس المراد أن السكيل الغير المعهود جائز مطلقاً لما مر عند قوله وجهل بمن أو مثنى أن شراء كل قفة من القمح بكذا ممنوع للجهل بقدر المبيع (قوله) بغير السكيل المعهود) أى كالفقة والطاقي والائناء والمحلة والقرارة (قوله) ثم تقيده بالعسر) أى ثم إن تقيده جواز التحرى بعسر الوزن (قوله) وفسد منهى عنه) أى منهى عن تعاطيه وهذه قضية كلية شاملة للعبادات والمعاملات وهى العقود سواء كان العقد عقد نكاح أو بيع كما مثل لذلك الشارح واعلم أن النهى عن الشيء إمالاته كالدم والخنزير أو لوصفه كالخمر وهو الاسكار أو لخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد لأن صومه يستلزم الاعراض عن ضايق الله فان كان النهى لواحد مما ذكر كان مقتضياً للفساد وإن كان النهى عن الشيء لخارج عنه غير لازم له كالصلاة في الدار المقصوبة فلا يقتضى الفساد فقول الشارح ومحل القاعدة أى فساد المنهى عنه إذا لم يكن النهى لأمر خارج عنه غير لازم أى بأن كان لثبات الشيء أو لوصفه أو لأمر خارج عنه لازم له (قوله) لأن النهى الخ) علة لقول المصنف وفسد منهى عنه (قوله) لا لدليل) أى شرعى (١) يدل على الصحة أى على صحة المنهى عنه فلا فساد وسواء كان الدليل المذكور متصلاً بالنهى أو منفصلاً عنه ويكون ذلك الدليل مخصصاً لتلك القاعدة (قوله) كالنجش والمصرأة) يعنى العقد معها لأنه هو الذى يوصف بالفساد لولا وجود الدليل على صحته (قوله) ولا دلالة الخ) لجواز أن يكون المعنى ترك التلبس بهذا الأمر الغير المنعقد تأمل (قوله) كحيوان) أى حى واما قيد بقوله مباح الأكل لأجل صحة التعليل بعد ذلك بالمزابة إذ يبيع الخيل ونحوها بالاحم جائز لعدم المزابة وسواء كان البيع نقداً أو لأجل (قوله) لأنه معلوم) أى وهو اللحم وقوله بمجمول أى وهو الحيوان (قوله) ولو بغير أزار) أى كما أفاده الاقتصار وهو الموعول عليه فنقل اللحم عن الحيوان يكون بأذى ناقل بخلاف نقل اللحم عن اللحم فإنه لا يكفي فيه مجرد الطبخ خلافاً لمن قال إن اللحم لا ينتقل عن الحيوان إلا بالطبخ (١) قوله شرعى أى الكتاب والسنة والاجماع اهـ

وبلبس الحرير (٣) قوله ألا ترى أى تعلم أو تبصر مبالغة في كمال ظهور العقول والأطهر أن يقول بدله فان النهى في الاول لشغل بقعة بأزار الغير بغير رضاه وفي الثاني لشغل عن سماع الخطبة وفي الثالث لضعافه عن الجهاد وفي الرابع لاتلاف ملك الغير بلا إذن وهذه كلها غير لازمة للصلاة لتحققها في غيرها (٤) قوله ثم مثل للنهى عنه المناسب إن يزيد الذى لم يدل دليل على صحته (٥) قوله مباح الأكل ليس قيداً زائداً على كلام المصنف وقوله يباع الاولى ابداله ببيع ووضعه بين الكاف وحيوان لأن جزئ القاعدة يبيع الحيوان لا الحيوان الموصوف بالبيع وقوله لبعد الطبخ المناسب لنقل الطبخ مطلقاً عن الحيوان وقوله أو كحيوان الخ المناسب أى وكبيع حيوان بأقسامه الأربعة الخ كبيع محمد عيسى

أولت فهذه أربع صور ومفهوم بلحم جنسه جوازه بلحم غير جنسه مطلقاً في الصورة الأولى وبشرط المناجزة في الثلاثة بعدها لأن مالا تطول حياته وما بعده طعام حكماً (أو) كحيوان مطلقاً (٥٥) بأقسامه الأربعة (بما) أى بحیوان (لا تطول حياته) كطير ماء (أو) بحیوان (لا منفعة فيه إلا اللحم) كخصى معز (أو) قلت (منفعة كخصى شأن فهذه اثنا عشرة صورة من ضرب أربعة في ثلاثة إلا أنه يتكرر منها ثلاثة لأن الأربعة بما لا تطول حياته بأربعة وإذا ضربتها فيما بعد تكرر واحدة وهي مالا تطول حياته بما لا منفعة فيه إلا اللحم وإذا ضربتها في الأخيرة تكرر اثنان وهما مالا منفعة فيه إلا اللحم أو مالا تطول حياته بما قلت فالباقي تسعة تضم الى الأربعة المتقدمة وهي بيع الحيوان مطلقاً باللحم ثلاثة عشر وبقي بيع اللحم باللحم فيجوز على تفصيله المتقدم وبيع حيوان يراد للنفقة مثله فجاز قطعاً فالصور خمسة عشر وإتمامه بما لا تطول حياته وما بعده لأن الثلاثة طعام حكماً وإذا كانت كذلك (فلا يجوز إن) أى مالا تطول حياته وما بعده فلذا ثنى الضمير ولو قال فلا تجوز أى الثلاثة (بطعام لأجل) لأنه طعام

بأبزار (قوله ما فيه منفعة كثيرة) أى كالقمر والابل وإناث النخيل وفحولها وكذا إناث المعز وفحولها (قوله ومالا تطول حياته) أى كطير ماء (قوله أولاً منفعة فيه إلا اللحم) أى كخصى المعز (قوله أو قلت) أى منفعة كخصى شأن إذ منفعة وهي الصوف يسيرة (قوله فهذه أربع صور) أى كلها ممنوعة (قوله جوازه) أى الحيوان بلحم غير جنسه بأن يبيع الحيوان الحى بلحم طير أو بلحم صمك (قوله مطلقاً) أى سواء كان مناجزة أو لأجل والمراد بالصورة الأولى ما إذا كان الحيوان المبيع بلحم من غير جنسه منفعة كثيرة ويراد للنفقة (قوله وبشرط المناجزة في الثلاثة بعدها) أى ما إذا كان الحيوان الذى يبيع بلحم من غير جنسه لا تطول حياته أولاً منفعة فيه إلا اللحم أو كانت منفعة قليلة (قوله طعام حكماً) أى وبيع الطعام بالطعام يجب فيه المناجزة ولو كانا جنسين (قوله أو كحيوان مطلقاً) أى سواء كان كثير النفقة أو لا تطول حياته أولاً منفعة له إلا اللحم أو قلت منفعة (قوله وإذا ضربتها) أى الأربعة وقوله فيما بعده وهو مالا منفعة فيه إلا اللحم (قوله في الأخير) أى وهو ما قلت منفعة (قوله بما قلت) أى إذا يبيع كل منهما بما قلت منفعة (قوله تضم الخ) والحاصلان المصنف شمل كلامه ست عشرة صورة كلها ممنوعة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة بلحم جنسه وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا تطول حياته وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا منفعة فيه إلا اللحم وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما قلت منفعة فهذه ست عشرة صور المكرر منها ثلاث يبقى ثلاث عشرة صورة (قوله على تفصيله المتقدم) أى فإن كان اللحمان من جنس واحد وجبت المناجزة والمائلة في الوزن والجفاف أو الرطوبة وإن كانا من جنسين جازت المفاضلة ووجبت المناجزة (قوله وإنما نضع) أى يبيع الحيوان بأقسامه الأربعة (قوله لأن الثلاثة طعام حكماً) أى فإذا بيعت بما فيه منفعة كثيرة كان من يبيع الحيوان بلحم جنسه وإذا بيعت بمثلها كان من يبيع الطعام بالطعام المشكوك في تماثله (قوله فلذا ثنى) أى فلا أجل اعتبار إن مالا تطول حياته قسم وما بعده قسم ثنى الضمير الخ (قوله فلا تجوز) أى الثلاثة بطعام لأجل أى ولا يؤخذ منها كراء أرض ولا تؤخذ قضاء عن دراهم أكرت بها الأرض ولا يؤخذ قضاء عن ثمنها طعام بخلاف الحيوان الذى يراد للنفقة لكثرة منفعة فانه يجوز بيعه بطعام ولو لأجل ويجوز كراء الأرض به وأخذ قضاء عما أكرت به الأرض وأخذ الطعام قضاء عن ثمنه وذلك لأنه لما كان مقتنى لمنافع غير الأكل صار ليس طعاماً للاحقة ولا حكماً واعلم انه كما لا يجوز بيع ما ذكر من الحيوانات الثلاثة بطعام نسبة لا يجوز ان يباع اللحم بطعام نسبة ولا الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً فلا يجوز بيع شاة للجزار بدراهم ثم يأخذ بدل الدراهم لحماً أو قمحاً لالقاء الدراهم المتوسطة بين العقد والقبض فكأنه باعها أولاً بطعام (قوله فان كان) أى خصى الشأن يقتضى لصوفه وقوله جاز أى جاز بيعه بالطعام لأجل لأن اقتناؤه لأجل صوفه نزله منزلة ذى المنفعة الكثيرة ومثله كخصى المعز إذا كان يقتضى لشعره كما يفيد المغنى ونص عليه في التبصرة (قوله وكبيع القرر) أى البيع الملابس للقرر لا ان القرر مبيع والقرر التردد بين امرين أحدهما على الغرض والثانى على خلافه (قوله للجهل بالعوض) أى حين العقد وإن كان يعلم بعد ذلك (قوله أو يبيعها على حكمه) أى بأن يقول البائع للمشتري بعتك هذه السلعة بما يحكم به أو بما ترضى به انت من الثمن فيقول المشتري اشتريتها بذلك ثم يفرض المشتري الثمن بأن يقول رضيت ان الثمن كذا أو

بطعام نسبة كان أحسن وقوله (كخصى شأن) مثال لما قلت منفعة كما مر إذ منفعة وهي الصوف يسيرة فان كان يقتضى لصوفه جاز (وكبيع القرر) فانه فاسد للنهى عنه (كبيعها بقيتها) التى ستظهر في السوق أو التى يقولها أهل الخبرة للجهل بالعوض (أو) يبيعها (على حكمه) أى العاقد من بائع أو مشتري (أو) على (حكم غيره) اجنبي أى بما يحكم به فلان أى جلا العقد بئنا والثمن

موكول على حكمه (أو) على (رضاه) (٥٦) أى رضا من ذكر والفرق بين الحكم والرضا أن الحكم يرجع للالزام

بخلاف الرضا كما يفهم من قولنا: أنا حكمت عليكما بكذا وأنا رضى بكذا (أو) توليتك (أيها البائع (سلعة) لفيرك بما اشتريتها به (لم يذكرها) المولى ولا غيره لمن ولاه (أو) لم يذكر (نمها) وقوله (بالزام) راجع لما بعد الكاف فإن كان على الخيار صح في الجميع والسكوت كالإلزام إلا في التولية فصح وله الخيار لأنها معروفة (وكلامه) الثوب أو منابذته (فانه فاسد للنهي عن ذلك اما يبيع الملامسة فهو ان يبيعه الثوب ولا ينشره ولا يعلم ما فيه أو بديل ولو مقرر أو لا يتأمله بل يكتفي في لزوم البيع بملامسة المفاعلة (١) على غير بابها والمنابذة ان تبعه ثوبك بثوبه وتبذره اليه وينبذه اليك بل تأمل منكم على الإلزام المفاعلة هنا على بابها ومثله في المنع ماله باعه بدراهم ونبذه له (فيلزم) فيهما فان كان بخيار جاز (وكيسع الحصة وهل هو يبيع) قدر من ارض مبدؤه من الرامى بالحصة الى (منهاها) أى الحصة (أو) هو يبيع (يلزم) بوقوعها (من يد أحد المتبايعين أو غيرها أى

حكمت بأن الثمن كذا أو يقول المشتري اشتريت تلك السلعة منك بما يحكم به أنت يا بائع أو بما يحكم به فلان الأجنبي أو بما ترضى به أنت أو بما يرضى به فلان الأجنبي فيقول له البائع بعثك بذلك ثم يحكم البائع أو الأجنبي بثمن يذكره أو يقول رضىت ان الثمن كذا (قوله من ذكر) أى من البائع والمشتري والأجنبي (قوله يرجع للالزام) بمعنى ان المحكم يلزمهما الثمن الذى حكم به جبراً عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما الثمن الذى رضى به بل ان رضى به فيها ونعمت والإرجاع عن ذلك الثمن لما رضى به وليس له الإلزام به وهذا لا ينافي قوله للصنف بالزام لأن مراده بالزام لأصل العقد وأما الثمن فقد يكون موقوفاً على ما رضى به وأما جمع الصنفين الحكم والرضا نظراً لكون العاقد قد يعبر بهذا وقد يعبر بهذا فاندفع ما يقال كان الأولى حذف الرضا لأن الحكم اخص منه فيلزم من الحكم شئ الرضا به فتأمل (قوله لم يذكرها للمولى ولا غيره لمن ولاه) أى وإن عاقد كره نمها وقوله أولم يذكر نمها أى أو ذكرها له ولكن لم يذكر نمها (قوله بالزام) اعلم ان الضرر الدخول على لزوم البيع لها أو لأحدهما في مسألة يبيعها بقيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر إلزام غير من له الحكم أو الرضا منهما وأما في التولية فالمضر الزام الجاهل منهما بالثمن (قوله وكلامه الثوب) أى وكالبيع المحتوى على ملامسة الثوب أو منابذته بأن يتفق معه على ان يبيع له الثوب قبل تأمله فيها بكذا وأنه بمجرد لمس المشتري لها يتعقد البيع من غير ان ينشرها ويعلم ما فيها أو انه بمجرد ان يأتى بها البائع ويطرحها للمشتري لزم البيع فالس من المشتري وأما التبدد فهو من البائع بقوله وكلامه الثوب أى ملامسة المشتري الثوب أى ويكتفى في لزوم البيع وتحققه بذلك من غير ان ينشرها ويعلم ما فيها وأما لو باعها له قبل التأمل فيها على شرط ان ينظر فيها بعد ذلك فان أعجبه امسكها وإلاردها كان جائزاً (قوله ولا ينشره) أى والحال ان المشتري لا ينشره النخ وقوله ولا يتأمله بل يكتفى في لزوم البيع بلمسه أى بلمس المشتري له هذا من تمام تصوير مسألة الملامسة فكان الأولى للشارح ان يقدمه قبل قوله أو بديل مقرر لأنه اشارة لمسألة أخرى وحاصلها ان يبيع الثوب الذى لا يعلم ما فيها بالليل ولو كان مقررًا ممنوع ومثل الثوب في عدم جواز بيعه بالليل ولو مقررًا الحيوان غير مأكول اللحم وكذا ما كوله عند ابن القاسم وقال أشهب شراء مايؤكل لحمه في الليل جائز سواء كان الليل مقررًا أو غير مقرر لأن الخبرة باليدتين المقصود منه من ضمن أو هزال وأما الدابة لغير الماء كولة فيجوز بيعها في الليل للمقر دون المظلم والظاهر ان الحوت كهيئة الانعام وانظر هل شراء الحبوب في الليل للمقر يجزى على الخلاف أم لا (قوله وتبذره اليه) أى بلا تأمل فيها والحال انها دخلا على لزوم البيع بمجرد حصول نبذها من البائع (قوله وهل هو يبيع) أى بأن يقول البائع للمشتري ابيعك على البت قدرًا من أرضي هذه مبدؤه من محل وقوفى أو من محل وقوف فلان الى ما ينهى رمية الحصة متى أو من فلان بكذا فيمنع ذلك للجهل بقدره لاختلاف الرمي ومحل الفساد اذا وقع البيع على اللزوم (قوله أو هو يبيع يلزم بوقوعها) بأن يقول له اشترى منك هذه السلعة بكذا وانعقاد البيع إذا وقعت الحصة متى أو منك أو من فلان باختيار ممن هي معه ويأخذ الحصة في يده أو جيبه فاذا أوقفها لزم البيع فقد علق الانعقاد على السقوط في زمن غير معين فالبيع فاسد للجهل بزمن وقوعها ففيه تأجيل بأجل مجهول فلو عين لوقوعها باختياره أجلاً معلوماً وكان قدر زمن الخيار كأن وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر أو من اليوم الى غد تصدأ كان البيع لازماً لم يفسد (قوله ممن هي معه) أى في زمان غير

معين

مق سقطت ممن هي معه ولو باختياره لزم البيع ففسد للجهل بزمن وقوعها ففيه تأجيل بأجل مجهول

(١) قبل الشارح المفاعلة على غير الثمن من تأمل علم ان المفاعلة تصح على بابها وعلى غير بابها في الصفتين اهـ

(أو) هو بيع يلزم (على ما تقع عليه) الحصة من الثياب مثلا (بلا قصد) من الرأى لشيء معين لا لجهل بعين المبيع وأما لو كان بقصد جازان كان من المشتري أو من البائع وجعل الخيار للمشتري وهذا إن اختلفت السلع فإن اتفقت جاز كان الوقوع بقصد أو بغيره (أو) هو بيع يلزم (بعد ما يقع) من الحصة بأن يقول له أرم بالحصة فما خرج كان لي بعده دنائير أو دراهم وفي عبارة كان لك بعده الخ وهو يحتمل أن يكون المعنى أرم بالحصة فما خرج من أجزائها المتفرقة حال رميها ويحتمل أن المراد بالحصة الجنس أى خذ حصة من الحصص فى كفاك أو كفاك وحركة مرة أو مرتين مثلا فما وقع فى بعده الخ (تفسيرات) أربعة للحديث ولذا لم يقل تأويلات (و كبيع) (أى جنين) (فى بطون الإبل) مثلا وخصها بالذكور تبعاً للامام فى الموطأ (أو) بيع مافى (ظهورها) أى بيع ما يكون منه (٥٧) الجنين من ماء هذا الفحل بخلاف العسب (١)

فانه الاستنجار على
على الفعل أى صعوده على
الانق كى يأتى فلا تكرار
(أو) اشترى شيئاً وأجل
عنه (إلى أن ينتج) بالبناء
للفعول التساج بكسر
النون أى إلى أن تلد الأولاد
وفسر المصنف (٢) الثلاثة
بمافى الموطأ بقوله على سبيل
الف والنشر المرتب (وهى
المضامين والملاقيح)
جمع مضمون وملقوح
(وَحَلُّ الحِلَّةِ)
بفتح الحاء والباء فهما
(و كبيع) يشمل
الاجارة (٣) لأن الراديع
الذات أو النفعة أى بيع
البائع سلعة داراً أو غيرها
(بالنفقة عليه) أى على
البائع (حياته) فانه فاسد
للغير لعدم علم مدة الحياة
(ورجع) المشتري على
البائع (بقيمة ما أنفق)
ان كان مقوماً أو مثلياً
مجهول القدر كما إذا كان
فى عيال المشتري (أو) بمثله

معين (قوله أو على ما تقع عليه الخ) أى بأن يكون فى المجلس سلع كقماط قماش فيشتري مقطعا بدينار وقال البائع للمشتري بشرط أن يكون القطع الذى تأخذه هو الذى تقع عليه الحصة فيأخذ حصوة ويرميها فكل ما جاءت عليه كان هو المبيع والفرض أنه ليس هناك قصد لقطع معين (قوله إن كان) أى ذلك القصد (قوله بأن يقول) أى البائع للمشتري (قوله فما خرج) أى من أجزاء تلك الحصة التى سكرت وقوله فما خرج أى وجد (قوله كان لك) أى أيها البائع (قوله للحديث) أى وهو مافى مسلم من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة (قوله وكبيع مافى بطون الإبل) أى من الجنين قال أبو اسحق الشاطبي بيع الاجنة لا يجوز ويفسخ وان قبضها المشتري ردت فان فانت كانت عليه القيمة وأجبراً على أن يجمعا بينهما أو يبيعا (قوله وخصها بالذكر) أى مع أنه ينهى عن بيع الجنين مطلقاً سواء كان جنين إبل أو غيرها (قوله تبعاً للامام فى الموطأ) وذلك لانه روى فى الموطأ عن سعيد ابن السيب مرسلان لاربا فى الحيوان وانما ينهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيح وحبل الحيلة فقال مالك المضامين بيع مافى بطون إناث الإبل والملاقيح بيع مافى ظهور الفحول وحبل الحيلة بيع الجزور إلى أن ينتج نتاج الناقة (قوله أو يبيع مافى ظهورها) الضمير عائد على الإبل المتقدمة لكن فى الكلام حذف مضاف أى أو مافى ظهور فحولها أو الضمير عائد على الإبل لابل المعنى المتقدم ولا حاجة للمحذوف (قوله إلى أن تلد الأولاد) أى التى هى فى بطون أمهاتها كأشترى منك سلعة كذا بدينار مؤجل إلى أن يولد للجنين الذى فى بطن ناقى ولد (قوله بفتح الحاء والباء) أى وكل منهما مصدر بمعنى اسم المفعول أى ومحبول المحبولة لأن الاول اسم مفعول والثانى جمع حابل كظام وظلمة وإلا كان عين الاول وهو المضامين فالجبل الأول مصدوقه الولد الثانى والحيلة مصدوقه الولد الاول الذى فى بطن امه وفى جبل الولد الثانى محبولا مجاز الأول (قوله حياته) أما لو كان بالنفقة عليه مدة معلومة جاز إن كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقى للوارث وأوليت المال فان كان على أنه هبة للمشتري لم يرجع له عدوى (قوله إن كان مقوماً) أى مطلقاً معلوم القدر ومجهوله وذلك كالموكل كل يوم يعطيه دجاجة وكان ما اعطاه له منضبطاً معلوم القدر او كان غير منضبط وحين الجهل تكون القيمة بالتحرى العادى (قوله فالصور اربع) أى لأن مادفعه المشتري للبائع إما مقوم أو مثلى وفى كل إما ان يكون معلوم القدر او مجهوله (قوله ولو سرفاً) أى ولو كان ما أنفقته المشتري على البائع من مقوم ومثلى سرفاً بالنسبة للبائع (قوله فى مسئلة الاجارة) أى لكن الرجوع بالسرف فى مسئلة الاجارة مطلقاً (قوله كان) أى السرف قائماً اوفات وهذا بيان للاطلاق (قوله لم يرجع يده) أى يبدل السرف والحاصل ان غير السرف يرجع به مطلقاً قائماً او فانتاً وأما السرف فيرجع به فى الاجارة مطلقاً ومافى البيع فيرجع به إن كان قائماً فان فات لم يرجع به وهذه التفرقة التى

(٨ - دسوق - لث) (إن علم) التلى بأن دفع اليه قدرأ معلوماً من طعام أو دنائير أو دراهم فالصور أربع يرجع بالقيمة فى ثلاث وبالمثل فى واحدة (ولو) كان فى الحالين (سرفاً) بالنسبة للبائع للنفق عليه (على الأرجح) فى مسئلة الاجارة مطلقاً كان قائماً اوفات وأما فى البيع فلا يرجع إلا إذا كان السرف قائماً فان فات لم يرجع يده (ورُد) المبيع ذاتاً أو منفعة (إلا) أن يفوت

(١) قول الشارح بخلاف العسب النخ المناسب تأخير لوقت الحاجة (٢) قوله وفسر المصنف النخ المناسب وأفاد المصنف ان ما ذكره مافى بطون الإبل وما بعده تفسير لما رواه الامام رضى الله عنه فى الموطأ على سبيل الف والنشر المرتب بقوله وهى المضامين الخ (٣) قوله يشمل الاجارة فيه انها لا تسمى بيعاً بالمعنى الاعم ولا الأخص كما سبق فالمناسب حله على ظاهره ثم يقول ومثل البيع الاجارة فى هذا الحكم اه كته محمد عليش

يهدم ابناء فيخرج المشتري القيمة يوم قبضه ويقاصه بما أنفق لمن له فضل أخذه (وكسب الفحل) وفسر ذلك بقوله (يُستأجر على عقود الأثني) حتى تحمل ولا شك في جهالة ذلك لأنها قد لا تحمل (وَجَارَ زَمَانٌ) كيوم أو يومين (أو مَرَاتٍ) كمرتين أو ثلاث بكذا (فإن أعقت) أي حملت (٥٨) وعلامته إعراضها عن الفحل (انفسخت) الإجارة فبهما

وعليه بحسب ما تنفع
(وكسبتين) جعلها
يشتري باعتبار تبدل الثمن
في السلعتين والثمن في
السلعة الواحدة (في قيمة)
أي عقد واحد وفسر ذلك
بقوله (بيعهما بالزام
ببشرة نقداً أو أكثر
لأجل) ويختار بعد ذلك
فان وقع لأعلى الإلزام وقال
المشتري اشتريت بكذا
فلا منع (أو) يبيع بالزام
(سلعتين) أي أحدها
(عنافتين) جنسا كثوب
ودابة أرضنا كرداء وكساء
للجمل في الثمن إن اتحد
الثمن أو فيه وفي الثمن إن
اختلف (إلا) أن كان
اختلافهما (بجودة
ورداء) فقط مع اتفاقها
فيما عداها فيجوز بيع
أحدها على اللزوم بثمن
وأحدان الغالب الدخول
على الأجود (وإن
اختلفت قيمتهما) الواو
للحال ولو حذفه لكان
أحسن ومحل الجواز إن كان
الاختلاف بالجودة والرداءة
مع اتحاد الثمن في غير طعام
(لا) في (طعام) فلا

ذكرها الشارح بين الإجارة والبيع هي مافي المواق وفي بن تحقيق أنه لا فرق بينهما وأن البيع
كالإجارة في الرجوع بالسرف مطلقا كان قائما أو فوات إلا أنه إن كان قائما أخذه بذاته وإن فوات رجع
بينه من قيمة أو مثل على ما مر ومن فروع المسئلة ما يقع كثيرا يخدم الشخص عند آخره والآخر يطعمه
فيرجع عليه بأجرة مثله ويرجع الآخر عليه بما أنفقه عليه (قوله) ويقاصه بما أنفق أي ويقاصص
للمشتري البائع بما أنفقه عليه (قوله) وكسب الفحل) تطلق السبب على الذكر وعلى ضرب
الفحل وهو المراد وقوله على عقود الأثني أي حملها أي يستأجر الفحل للضراب إلى حمل الأثني
فصلي بمعنى إلى واعترض على المصنف في تعييره بعقود بان السموع إعقاق وسيقول المصنف فان
أعقت رباعي وعقاق كسحاب وكتاب انظر بن (قوله) لأنها قد لا تحمل) أي فبين رب الفحل وقد
تحمل في زمن قريب فبين رب الأثني (قوله) وجاز زمان) أي جاز الاستئجار على ضرابه زمانا معينا
أو مرات معينة فان جمع بينهما ثلاث مرات في يوم لم يجز (قوله) فان أعقت) أي حملت قبل تمام
الزمان أو المرات (قوله) انفسخت الإجارة فبهما) أي عند ابن عرفة وهو للمعتمد وقال ابن عبد
السلام تنفسخ في المرات دون الزمان بل يأتي المستأجر بعد ذلك أي بعد أخذها بانني تستوفي بها
المنفعة أو يؤدي جميع الأجرة (قوله) وعليه) أي من الأجرة فإذا أجره ثلاث مرات بدينار وحملت
من أول مرة لزمه ثلث الدينار (قوله) في السلعتين) أي في مسئلة ما إذا كان المبيع سلعتين وقوله
في السلعة أي في مسئلة ما إذا كان المبيع سلعة (قوله) أي عقد واحد) أشار بهذا إلى أن المراد
بالبينة العقد وحينئذ في أما لأظرفيه أو السببية (قوله) يبيعهما) أي وهي أن يبيع السلعة بتأبشرة النع
(قوله) لأجل) أي معين وبأخذها المشتري على السكوت ولم يعين أحد الأمرين
(قوله) ويختار بعد ذلك) أي بعد أخذها الشراء ببشرة نقدا أو بأكثر لأجل وانما منع للجمل بالثمن حال
البيع (قوله) فان وقع لأعلى الإلزام) أي بل وقع على الخيار (قوله) فلا منع) أي كما أنه لا منع في
عكس مثال المؤلف وهو ان يبيعهما بأحد عشر نقدا أو ببشرة لأجل وذلك لعدم تردد المشتري
غالبا لان العاقل انما يختار الأقل لأجل (قوله) فيما عداها) أي من الجنس والثمن (قوله) الواو
للحال) أي لان القيمة دائما تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للمبالغة على اختلافهما
(قوله) في غير طعام) أي بأن كانا ثوبين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا يعمرفيه (قوله) لا في طعام)
أي لان كان السلعتان المختلفتان بالجودة والرداءة فقط كل واحدة منهما طاماما وأشار الشارح بقوله
ومحل الجواز النع إلى ان قول المصنف لا طعام بالجر عطف على مقدر أي الإيجودة ورداءة فيجوز ذلك
في غير الطعام لا في طعام (قوله) فلا يجوز بيع أحد طعامين) أي متحدى الجنس والكيل مختلفين
في الجودة والرداءة كما هو الموضوع (قوله) لانه قد يختار النع) الأ وضع فاذا اختار
واحدة بعد ان اختار قبلها غيرها وانتقل عنها لهذه فالتنقل اليه يحتمل ان يكون اقل من
المتنقل عنه أو أكثر أو مساويا والشك في التائل كاستحقاق التفاضل (قوله) أو مع أحدها ثوب)

يجوز بيع أحد طعامين كسبعتين بثمن واحد على ان يختار ما يأخذه منهما لان من خيرين شيئين بعد متنقل لانه قد يختار أي
شيئا ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو اقل أو اجود وهو تفاضل ولانه يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه هذا إذا لم يكن معه غيره بل (وإن
مع غيره) كبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحدهما ثوب وبائع عليه ثلاث يوم الجواز وان الطعام تبع غير منظور اليه وفهم من
للمصنف ان الطعام لو اتفق جودة ورداءة وكبلا انه يجوز وهو ظاهر بل المعتمد الجواز فيما اذا اختلفا جودة ورداءة مع الاتفاق

أى كما إذا كان صبرتان من الطعام مع كل واحدة ثوب أو مع إحداهما ثوب دون الأخرى ويقول للمالك لهما لا تشتري أبيعك إحدى الصبرتين مع الثوب الذى معها بدينار على الزوم ولك الخيار فى التعيين أو أبيعك إياها هذه الصبرة مع الثوب بدينار وإما هذه الصبرة وحدها بدينار على الزوم ويغير المشتري فى تعيين ما يأخذه وعلّة المنع ففهما ما فى ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ولأن من خير بين شيئين يعد منتقلا فيؤدى إلى بيع طعام وعرض بطعام وعرض أو بيع طعام وعرض بطعام وكل منهما ممنوع لدخول الشك فى التامثل (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والكيل والثلث (قوله لأنه لو أسلم الخ) أى وحينئذ يقاس هذا المختلف فيه على المتفق عليه (قوله فى أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة) أى فقط مع اتفاقهما فى النوع والكيل والثلث (قوله بما عداهما) بأن كان اختلافهما فى الجنس أو الكيل والحاصل أن الأقسام ثلاثة إذا اتحد الطعامان نوعا وكلا وصفة أى جودة أو رداءة فأجز اختلافهما فى النوع أو الكيل فامنع اتحدا فى النوع والكيل واختلفا فى الصفة فهو محل الخلاف والمعتمد الجواز (قوله ومثل للطعام مع غيره الخ) أى لأن البلع طعام والليف والجريد والخشب غير طعام (قوله ومثل للطعام مع غيره الخ) أى الواحد (قوله ثم انتقل إليها) أى وهذه المنتقل إليها يحتمل أن يكون بلعها أقل من المنتقل عنها أو أكثر أو مساويا والشك فى التامثل كتحقق التفاضل (قوله إن كانا مكيلين) أى إن دخلا على كيلهما أو على كيل أحدهما ثم لا يخفى أن قوله وإلى بيع الطعام قبل قبضه إن كانا مكيلين أو أحدهما إنما يتأتى فى بيع إحدى صبرتين على الزوم يختار واحدة منهما ولا يتأتى فى بيع نخلة مشمرة من نخلات مشمرات فالأولى للشارح أن يقتصر على قوله فيؤدى للتفاضل بين الطعامين ويحذف ما بعده تأمل (قوله وجودة) أى ظاهرا فلا يتأتى جوابه الآتين بقوله أما لأن المستثنى مبق الخ ثم إن العبارة لا تخلو عن حذف والأصل ولما كانت العلّة المذكورة موجودة فى من باع الخ مع أنه جائز أشار لجوازه بقوله الخ (قوله يستثنى خمس الخ) أى بأن يقول أبيعك هذا البستان للتمر بمائة إلا خمس نخلات اختارها منه وأعيها على حدة فالمستثنى هنا الثمرة مع الأصول لأن الكلام هنا فى الطعام مع غيره وحينئذ ينتفى التكرار مع قوله سابقا وصبرة وثمرّة واستثناء قدر ثلث لأن البيع هناك الثمرة فقط (قوله إما لأن المستثنى مبق) أى لا يشتري وقوله أولان الخ أى أو أنه يشتري لكن لما كان البائع يعلم جيد حائظه الخ (قوله ثمر المستثنى) أى ثمر النخل المستثنى (قوله قدر ثلث الثمر) أى الذى فى البستان (قوله أو أقل) أى سواء زاد عدد المستثنى منه على خمس نخلات أو نقص أو كان قدرها (قوله ولا ينظر لعدد النخل) أى المستثنى فلا يقال أنه لا بد من كونه خمس نخلات كما هو ظاهر المصنف ولا يقال إن عدد النخل المستثنى أو قيمته لا بد أن يكون ثلث عدد نخل البستان أو ثلث قيمة نخله (قوله وكبيع حامل) أى فهو فاسد لأنه عن فانات البيع بشرط الحمل مضى بالثمن لأن البيع المذكور مختلف فى صحته لأن الشافعية يقولون بصحته كذا فى حاشية شيخنا العدوى بحثا وظاهره أنه يعضى بالثمن عند القوات ظهر أنها حامل أو ظهر عدم الحمل والصواب قصره على ما إذا تبين أنها حامل فإن تبين عدم الحمل فإنه يعضى بالقيمة لا بالثمن كذا فى اللج وهو وجهه لأن الحمل يزداد فى ثمنها فأخذ ما زيد من الثمن من أكل أموال الناس بالباطل تأمل (قوله إن قصد) أى البائع باشتراطه الحمل استزادة الثمن بأن كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به وهذا يتأتى فى الدواب والأمة الوحش

لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم فى محمولة جاز أن يأخذ سمرا مثل الكيل بعد الأجل وحينئذ فالطعام وغيره سواء فى أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة ويضر اختلافهما بما عداهما ومثل للطعام مع غيره بقوله (كنخلة) أى بيع نخلة (مثمرة) على الزوم ليختارها المشتري (من نخلات) مشمرات بناء على أن من خير بين شيئين يعد منتقلا فإذا اختار واحدة يعد أنه اختار قبلها غيرها ثم انتقل إليها فيؤدى إلى التفاضل بين الطعامين إن كانا رويين وإلى بيع الطعام قبل قبضه إن كانا مكيلين أو أحدهما ولما كانت العلّة المذكورة وهى عدّ المختار منتقلا موجودة فيمن باع بستانه للتمر واستثنى منه عدد نخلات ثمرته يختارها أشار إلى جوازه بقوله (إلا) البائع يستثنى خمساً من جنانه للتمر للبيع على أن يختارها منه فيجوز إما لأن المستثنى مبق أولان البائع يعلم جيد حائظه من رديته فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمر المستثنى قدر ثلث الثمر كيلا أو أقل ولا ينظر لعدد النخل ولا لقيمتها على المعتمد (وكبيع حامل) أمة أو غيرها من الحيوان بشرط الحمل (إن قصد استزادة الثمن

فإن قصد التبرى جاز في الحمل الظاهر كالحفى في الوحش إذ قد يزيد ثمنها دون الرائحة فإن لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوحش وفي غير آدمى وعلى التبرى في الرائحة (واغتفر غرر يسير) إجماعاً (للحاجة) أى للضرورة كأساس الدار فإنها تشتري من غير مدقة عمقه ولا عزمه ولا ممانته وكإجارتها (٦٠) مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكجبة محشوة أو لحاف

والحشوة فيب وشرب من سقاء ودخول حمام مع اختلاف الشرب والاستعمال (لم يقصد) أى غير مقصود أى لم تكن العادة قصده فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسك في الماء فلا يغتفر إجماعاً وبقيده عدم القصد يبيع الحيوان بشرط الحمل على مأمور (وكسزانية) بالتدوين من الزين وهو الدفع لأن كل واحد يدفع صاحبه عما يقصده منه وفسرها المصنف بعملاً لأهل المذهب بقوله (مجهول) أى بيع مجهول (بعلوم) ربوى أو غيره (أو) بيع مجهول (بمجهول من جنسه) فهما للفرر بسبب الغلبة فإن تحققت المقلوبة في أحد الطرفين جاز كما أشار به بقوله (وجاز) المجهول بمثله أو بالعلوم (إن كثر أحدهما) أى العوضين كثرة بينة تنفى معها المخالفة (في غير ربوى) أى فيما لا ربا فضل فيه فيشمل ما يدخله ربانساء فقط كالهواك وما لا يدخله ربا أصلاً كقطن

لا في العلية لأن الحمل لا يوجب زيادة ثمنها بل نقصه (قوله فإن قصد التبرى) كأن يقول البائع للمشتري أخاف أن أبيعها لك فتردها على البائع فأن لا أبيعها لك إلا على أنها حامل لأجل أن لا تقدر على ردها لو ظهر بها حمل فقوله فإن قصد التبرى أى من عيب الحمل واشتراط الحمل (١) للتبرى لا يتأتى في الدواب وإنما يتأتى في الاماء لأن البراءة من العيوب إنما تجوز في الرقيق لا في الدواب (قوله جاز في الحمل الظاهر) أى سواء كانت الأمة البيعة من على الرقيق أو وحشه (قوله دون الرائحة) وذلك للفرر في الحفى لأن المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فإنه قادم عليه بحقق لوجوده وأما الوحش فالحمل يزيد في ثمنها والحاصل أنها إذا كانت وحشا وكان الحمل خفياً يجوز اشتراط الحمل لأجل البراءة لأن المشتري على فرض إذا لم يصدق البائع لا يضره وجود الحمل لأنه يزيد في ثمنها بخلاف العلية فإنه إذا كان خفياً ربحا يجوز المشتري أنها غير حامل ولم يصدق البائع فتظهر أنها حامل فيعود عليه الضرر (قوله فإن لم يصرح بما قصد البيع) الحاصل أنه إما أن يصرح بما قصد من اشتراط الحمل بأن يقول أردت باشتراط ذلك الشرط البراءة أو الاستزادة في الثمن وإما أن لا يصرح بما قصد فإن صرح بما قصد فحكمه ظاهر مما تقدم وإن لم يصرح فقد أشار له الشارح هنا بقوله فإن لم يصرح بما قصده باشتراط الحمل الخ (قوله غرر يسير) أى وهو ما شأن الناس التسامح فيه (قوله كأساس الدار) أى كالفرر بالنسبة لأساس الدار المبيعة وإلا فالأساس ليس غرراً وكذا يقال فيما بعد (قوله وكجبة محشوة أو لحاف) أى وأما حشو الطراحة فلا بد من نظره ولا يغتفر الفرر فيه لأنه كثير (قوله فلا يغتفر إجماعاً) أى بل يفسد البيع (قوله بشرط الحمل) أى فإنه يقصد في البيع عادة وهو غرر إذ يَحْتَمِلُ حصوله وعدم حصوله وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه عند الولادة أو تموت (قوله بالتدوين) هذا غير متعين لجواز قراءته بالإضافة وتكون بالإضافة للبيان (قوله من الزين وهو الدفع) من قولهم ناقزبون إذا منعت من حلاها والمنع الدفع ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار (قوله مجهول بعلوم) بدل مما قبله أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله ربوى أو غيره) أى كبيع اردب قمح بقرارة مملوءة لا يدري قدر ما فيها من القمح وكفقطار خوخا بقفص مملوء خوخا لا يعلم وزن ما فيه (قوله أو بيع مجهول بمجهول) أى كبيع غرارة مملوءة قحاً بقرارة مملوءة منه ولا يعلم قدر ما فيها أو بيع قفص خوخا بمثله لا يعلم قدر ما فيها (قوله فيها) أى في العلوم بالمجهول والمجهول بالمجهول أى أنه راجع لهما (قوله وأما الربوى الخ) هذا محترز قول المصنف في غير ربوى (قوله فلا يجوز) أى بيع العلوم بالمجهول منه أو بيع المجهولين منه إذا كثر أحدهما كثرة بينة كما لا يجوز إذا كانت الكثرة غير بينة (قوله فإن اختلف الجنس) أى كبيع اردب أرز بصرة قمح بمجهولة القدر أو صبرتين منهما بمجهولتى القدر (قوله جاز) أى بشرط المناجزة كأمير (قوله ونحاس) هو مثلث النون أى غير مصنوع وقوله بتور هو في اللغة اثناء من نحاس يشرب فيه والمراد به هنا مطلق نحاس مصنوع سواء كان تورا أو حلة أو إريفا فراد للمصنف أنه يجوز بيع النحاس غير المصنوع بالنحاس المصنوع وهذه إحدى مسائل أربعة الثانية بيع النحاس

وحيدي لكن بشرط المناجزة في الطعام كما تقدم في قوله وحرم في قعد وطعام بافضل ونساء وأما الربوى فلا يجوز للتفاضل في الجنس الواحد وقوله من جنسه فإن اختلف الجنس جاز كما لا يخفى ولما قيد الزبانية باتحاد الجنس فمع اختلافه ولو بدخول ناقل لازمة فيه عطف على فاعل جاز قوله (و) جاز (نحاس) أى يبيع (بتور) بمثناة فوقية مفتوحة اثناء من نحاس يشرب فيه

وسواء كانا جزافين أو أحدهما والجواز إن بيع قدما وكذا مؤجلا وقدم النحاس (٩١) حيث لم يمكن أن يصل منه مثل المصنوع

للمؤجل والإلزام وكذا يجوز
بيع أو أوفى النحاس بالفلوس
لأنهما مصنوعان أن علم
عدد الفلوس ووزن
الأواني أو جهل الوزن
ووجدت شروط الجزاف
والإلزام كالأواني
والوزن معا وأما ما تكرر
منها وما بطل من الفلوس
فلا يجوز بيعهما بفلوس
متعامل بهما وهما داخلان
تحت قوله (لا فلوس)
عطف على تور أي لا يجوز
بيع نحاس بفلوس لعدم
انتقال الفلوس بصفتهما
بغلاف صنعة الأواني ومحل
البيع حيث جهل عددها
سواء علم وزن النحاس
أم لا أكثر أحدهما كثرة
تنفي المزانة أم لا أو علم
عددها وجهل وزن النحاس
حيث لم يتبين فضل
أحد العوضين والإجازة كما إذا
علم عددها ووزن النحاس
[درس]

(وكسالى) أي دين من
الكلام بكسر الكاف وهي
الحفظ أي بيع دين (١)
(بمثله) وهو ثلاثة أقسام
فسخ الدين في الدين وبيع
الدين بالدين وأبداء الدين
بالدين وبدأ المصنف
بالأول لأنه أشدها لكونه
ربا الجاهلية بقوله (فسخ) (٢)
ما في الذمة (أي ذمة الدين
(في مؤخر) قبضه عن
وقت الفسخ حل الدين

الغير المصنوع بالفلوس المتعامل بها وهذه هي الآية المصنف والثالثة بيع النحاس المصنوع بالفلوس
وقد ذكرها الشارح بقوله وكذا يجوز بيع أو أوفى النحاس بالفلوس إلى آخره والرابعة بيع الفلوس
المتعامل بها بمثلها وسند كرها وأما جاز بيع النحاس غير المصنوع بالتور ولم يمنع للمزانة لا انتقاله
بالصحة (قوله وسواء كانا جزافين) أي يجوز لي الوزن أو أحدهما مجهولا وزنه والآخر معلوما وأما
لو كانا معلومين الوزن لجاز مطلقا من غير قيد كقوله في النحاس بانه نصف قنطار (قوله وكذا مؤجلا وقدم الخ)
حاصل فقه المسئلة أنه إذا علم قدر كل من النحاسين جاز من غير شرط وإن جهل قدر كل منهما أو
أحدهما فالجواز إن كان المبيع قدما وإن كان المبيع مؤجلا ففيه تفصيل فإن كان المقدم النحاس
فلا بد أن يكون الأجل قريبا بحيث لا يمكن أن يعمل فيه ذلك النحاس تورا والإلزام وإن كان المقدم
التور فأجز. مطلقا كان الأجل يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل نحاسا أم لا وقال بعضهم لا بد أن
يكون الأجل قريبا بحيث لا يمكن أن يكسر التور فيه ويعاد نحاسا اهـ عدوى (قوله حيث لم يمكن
أن يعمل فيه) أي في الأجل قصيره (قوله إن علم عدد الفلوس) حاصله أنه إذا علم عدد الفلوس
ووزن النحاس فالجواز أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة أم لا وأما إن علم عدد الفلوس وجهل وزن
النحاس فإن أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة جاز وإلا فإن وجدت شروط الجزاف جاز أيضا وإن لم
توجد منع كأنه إذا لم يعلم عدد الفلوس علم وزن النحاس أولا فإنه يمنع أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانة
أم لا (قوله منها) أي من أو أوفى النحاس (قوله وهما داخلان تحت قوله لا فلوس) أي لأن المعنى لا يجوز
بيع نحاس غير مصنوع بفلوس وهذا صادق بكون النحاس مكسرا أو فلوسا بطل المتعامل بها وقوله
بفلوس أي متعامل بها (قوله ومحل المنع حيث جهل عددها) أي الفلوس وإنما منع ذلك ولو منع الكثرة
التي تنفي المزانة لأن المنع لكون الفلوس لا يتبع جزافا كما سبق لا مجرد المزانة وإلا لجاز في حال
الكثرة المذكورة (قوله كما إذا علم عددها ووزن النحاس) أي فإنه يجوز سواء أكثر أحدهما كثرة تنفي
المزانة أم لا فاعلم أن أقسام هذه المسئلة وهي مسألة بيع النحاس بالفلوس ثلاثة أقسام قسم يمتنع فيه
البيع مطلقا وقسم يجوز فيه البيع مطلقا وقسم يمتنع فيه البيع إن يكسر أحدهما كثرة تنفي المزانة
وإلا جاز (نتيجه) سكت المصنف والشارح عن المسئلة الرابعة وهي بيع الفلوس السحائيت المتعامل
بها بالفلوس الديوانية فلي المعتمد من أن الفلوس غير ربوية فإن تماثلا عدداً فأجز وإن جهل عدد كل
فإن زاد أحدهما زيادة تنفي المزانة فأجز وإلا فلا وأما على أن الفلوس ربوية فلا يجوز البيع إلا إذا
تماثلا وزنا أو عدداً (قوله من الكلام بكسر الكاف وهي الحفظ) استشكل ذلك بأن الدين
مكسور لا كالى والكالى إنما هو صاحبه فهو الذي يحفظ المدين وأجيب بأنه مجاز في استناد معنى
الفعل للملابسة فحق الكلام وهي الحفظ أن تسند للشخص بأن يقال وكدين كالى صاحبه فاستندت
لدين للملابسة التي بين الدين وصاحبه أو أن كالى بمعنى مكسور فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم
الفاعل وأراد اسم المفعول للعلاقة اللازم لأنه يلزم من الحافظ المحفوظ وعكسه (قوله وهو) أي
بيع الدين بالدين ثلاثة أقسام فيه أن من جعلها بيع الدين بالدين فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى
غيره وهو باطل وأجيب بأن بيع (١) الدين بالدين يشمل الأقسام الثلاثة لغة التي هي فسخ ما في الذمة
في مؤخر وبيع الدين بالدين وتأخر رأس مال السلم فكل واحد منها يقال له بيع الدين بالدين لغة إلا أن
الفقهاء سمو كل واحد منها باسم يخصه (قوله لكونه ربا الجاهلية) أي فخرجه بالكتاب بخلاف
الآخرين فخرجهما بالسنة (قوله فسخ ما في الذمة) هو بالجر بدل أو عطف بيان أو بالنصب مفعول
للهذوف أو بالرفع خبر للهذوف (قوله في مؤخر) أي في شيء يتأخر قبضه (قوله حل الدين) أي المفسوخ

(١) قول المحشى وأجيب بأن بيع الدين الخ هذا بعيد فإن صاحب الاصطلاح إنما يتكلم باصطلاحه اهـ

(١) قول الشارح أي بيع دين للناسب أي عقد على دين ليظهر التقسيم الآتي بلامتكلف (٢) قوله فسخ أي إسقاط ما في دين أو الدين
الذي استقر في الذمة أي الدين في شيء مؤخر قبضه اهـ

أم لان كان المؤخر من غير جنسه أو من (٦٣) جنسه بأكثر منه (ولو) كان المفسوخ فيه (مُعِيناً يتأخر قبضه) (٢) كغائب

عقارا أو غيره يبيع العقار
مذارة أو جزافا (و) أمة
(مواضعة) في حال (٢)
مواضعها فسحها المشتري
في دين عليه أو ان المراد
شأنها ان يتواضع فلا يجوز
لمن عليه دين ان يدفع له (٣)
فيه أمة عنده رائة أو أقر
بوطنها (أو) كان المفسوخ
فيه (منافع عين) أي
ذاتا معينة كركوب دابة
وخدمة عبد معين فلا يجوز
لان المنافع وان كانت معينة
في الدابة والعبد مثلا فهي
كالدين لتأخر اجزائها
وقال أشهب يجوز لانها
إذا استندت لمعين اشبهت
المعينات المقبوضة وصحح
لكن الراجح الأول وأما
المنافع المضمونة كركوب
دابة غير معينة ومسكني
دار كذلك فلا خلاف بين
ابن القاسم وأشهب في
منعها (٤) وأشار للقسم
الثاني بقوله (ويبيع) أي
الدين ولو حالا (بدين)
لغير من هو عليه (٥) ولا بد
فيه من تقدم عمارة ذمتين أو
احدهما ويتصور الأول
في أربعة كمن له دين على
زيد وآخر دين على عمرو
فيبيع كل منهما دينه بدين
صاحبه والثاني في ثلاثة

(١) قوله يتأخر قبضه لا حاجة
اليه (٢) قوله في حال الخ يتعلق
بقوله فسحها والأولى تأخير
عنه وقوله في دين متعلق به

(قوله ان كان المؤخر) أي الذي فسح فيه (قوله من غير جنسه) أي من غير جنس الدين كالوكان
الدين عينا فسحها في طعام يتأخر قبضه أو بالعكس أو كان الدين دراهم فسحها في دنائير يتأخر قبضها
(قوله أو من جنسه بأكثر منه) أي من الدين كالوكان الدين عشرة دنائير فسحها في خمسة عشر
يتأخر قبضها وأما تأخير الدين أجلا ثانيا من غير زيادة أو مع حطيطة بعضه فهو جائز ولو كان الدين
طعاما من بيع أو كان نقدا من بيع أو من قرض خلافا لعقب إذ ليس هذا من فسح الدين في الدين
بل هو سلف أو مع حطيطة ولا يدخل في قول المصنف فسح مافي الذمة لأن تأخير مافي الذمة أو بعضه
ليس فسحا لأن حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة إلى غيره كما قاله عجم ثم ان قول المصنف فسح
مافي الذمة أي ولواتهما فدخل فيه حينئذ ما إذا أخذ منه في الدين شيئا ثم رده اليه شيء مؤخر من
غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر منه لأن ما خرج من اليد وعاد اليها يعد لغوا ودخل أيضا
مالو قضاك دينك ثم رددته له سلفا وهاتان الصورتان يقعان بمصر كثيرا للتحويل على التأخير
بزيادة (قوله ولو كان المفسوخ الخ) أي هذا إذا كان المفسوخ فيه مضمونا في الذمة بل
ولو كان المفسوخ فيه معينة (قوله يتأخر قبضه) أي يتأخر ضمانه وان حصل قبض ذلك المعين بالفعل
كما في الأمة التي شأنها ان تتواضع أو المراد يتأخر قبضه حسا أو شرعا فالأول كالغائب والثاني كالأمة
التواضعة إذ لا يقبضها شرعا بحيث تدخل في ضمانه الا برؤية الدم (قوله كغائب) أي سواء كان أخذه
لذلك الغائب في الدين على وصف أو رؤية سابقة (قوله أو غيره) أي كرض لأنه لا يدخل في ضمانه
الا بالقبض مع بقاء الصفة المعينة حين الفسخ (قوله يبيع العقار مذارة) كالوطيلت الدين من المدين
عند حلول الاجل فأعطاك دارا غائبة كل ذراع بكذا وقوله أو جزافا أي كالوطيلت الدين من المدين
بعد حوله فأعطاك دارا غائبة في الدين جزافا فان قلت العقار المبيع جزافا يدخل في ضمان المشتري بالعقد
فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت هو وان كان مقبوضا شرعا لكان قبضه متأخر حسا ومتى تأخر
القبض شرعا أو حسا فالمنع ولا يحصل الخلاص منه الا بالقبضين كما يفيد ما بن يونس والبخمي وما ذكره
من المنع في الجزاف كالمذارة هو تأويل ابن يونس والبخمي وابن محرز وهو المعتمد كما في شب خلافا
لما في خشن من الجواز في الجزاف تبعاً للشيخ سالم والشارح بهرام وهو تأويل فضل وابن أبي زمين
وعليه اقتصر المصنف في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام (قوله أو أقر بوطنها) أي سواء كانت رائة
أو وخشا (قوله أو منافع عين) عطف على قوله معينة يتأخر قبضه فهو داخل في حيز المبالغة أي هذا
إذا كان المفسوخ فيه منافع مضمونة بل ولو كان منافع عين أي ذات معينة ورد بلو على أشهب
القاتل ان فسح مافي الذمة في منافع الذات المعينة غير ممنوع بل هو جائز ومثل الفسخ في منافع
الذات المعينة في عدم الجواز الفسخ في غار يتأخر جذها أو سلعة فها خيار أو رقيق فيه عهدة ثلاث
أو مافيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد (قوله كركوب دابة) أي كأن يفسخ ما عليه من الدين في
ركوب دابة معينة حملة أو خدمة عبد معين شهرا أو سكنى دار معينة سنة (قوله لتأخر اجزائها) أي
قبض الاوائل ليس قبضا للأواخر عند ابن القاسم وعند أشهب ان قبض الاوائل قبض للأواخر
(قوله وصحح) قد كان عجم يعمل به فكانت له حانوت ساكن فيها مجلد مجلد الكتب فكان إذا
ترتب له أجرة في ذمته يستأجره بها على تفسير كتب وكان يقول هذا قول أشهب وصححه المتأخرون
واقى به ابن رشد (قوله لغير من هو عليه) أي وأما بيعه لمن هو عليه فلا يكون من بيع الدين بالدين
وانما هو من فسح الدين في الدين (قوله والثاني في ثلاثة) أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل

(١) قوله سواء الخ المناسب قوله رائة أي سواء أقر بوطنها أم لا وقوله أو أقر أي أو وخشا أقر الخ اه
كتبه محمد عليش

أيضا وفي الثانية مبيية ولو قال فسح ذو دين فيها حال مواضعها دينه على مشترها لكان موافقا لصنيع
المصنف (٣) قوله له أي رب المفهوم من السياق والمناسب لصنيع المصنف فلا يجوز لمن له دين ان يفسخه في أمة لا دينه رائة أو أقر بوطنها اه ككتبه
محمد عليش (٤) قول الشارح في منعها أي في منع فسح الدين فيها (٥) قوله لغير من هو عليه الأولى تقديمه على قول المصنف بدين

عن له دين على شخص فيمنه من ثالث لأجل ولا يمنع في هذا القسم (١) يمين يتأخر قبضه ولا ينفع وهذا لم يقل ويمنه بتأخير وأشار للثالث بقوله (وتأخير رأس مال السلم) (أكثر من ثلاثة أيام وهو عين لما فيه (٢) من ابتداء دين بدين لأن كلا (٣) منها اشغل ذمة صاحبه بدين له عليه وهو أخف من بيع الدين بالدين الأخف من نسخه به (٣٣) وثانكم على منع الدين بالدين ذكر

يمين بالتقيد ولا يجوز من هو عليه من أن يكون ميتاً أو حياً حاضراً أو غائباً بقوله (كمنع بيع دين ميت) أي عليه (أو) على (غائب) كولو قرأت غيبته (أو علم ملاؤه) (و) على (حاضر) ولو ثبت بالينة (إلا أن) يُقر به والدين بما يباع قبل قبضه لأطعام معاوضة وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بضعة ولا عكسه وإن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة (وكيف يعبر) اسم مفرد يقال أربان بضم أول كل وعربون وأربون بضم أولهما ونحوه وهو (أن) يشتري أو يكتري السلعة (٤) (أو يعطيه) أي يعطى المشتري البائع (شيئاً) من الثمن (على أنه) أي المشتري (إن كره البيع) لم يعد إليه (ما أعطاه) وإن أحبه حاسب به من الثمن أو تركه مجاناً لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ويفسخ فإن فات مضى بالقيمة فإن أعطاه على أنه إن كره البيع أخذه وإلا حاسب به جاز (وكيف يعبر أم) أي والدته ولو كافرة غير حرة أو مجنونة (قط) لا أب ولا جدة (من) ولدتها

من ثلاثة كما أن فسح الدين في الدين لا يتصور إلا في اثنين (قوله) ولا يمنع في هذا القسم يمينه) أي لغير من هو عليه وقوله يمين يتأخر قبضه أي سواء كان عقاراً أو غيره أي فإذا كان لزيد دين على عمرو فيجوز له يمينه لحال يمين يتأخر قبضه أو بمنافع ذات معينة وإذا علمت أن الدين يجوز يمينه بما ذكر ولا يجوز نسخه تعلم أن هذا القسم أوسع مما قبله إن قلت سيأتي أن الدين لا يجوز يمينه إلا إذا كان على حاضر أو كان الثراء بالتقيد والمعين الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات المعينة ليست بهذا فالت مراد بالتقيد ما ليس مضموناً في الذمة ولا شك أن للمعين ومنافعه ليست مضمونة في الذمة لأنها لا تقبل المعينات فهي تقيد بهذا المعنى وليس المراد بالتقيد التقبوض بالفعل فقط (قوله وهو عين) أي وأما لو كان رأس المال غير عين جاز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام إن لم يكن بشرط كما يأتي (قوله على منع الدين بالدين) أي على منع بيع الدين بالدين وقوله ذكر يمينه أي ذكر حكم يمينه فمضى كلامه حذف مضافين واحد في الأول وواحد في الآخر (قوله أي عليه) ظاهره ولو علم المشتري تركته وهو كذلك لأن المشتري لا يدري بما يحصل له منها بتقدير دين آخر (قوله أو علم ملاؤه) أي بخلاف الحوالة عليه فإنها جائزة (قوله إلا أن يقر الخ) حاصله أنه لا يجوز بيع الدين إلا إذا كان الثمن قدماً وكان المدين حاضراً في البلد وإن لم يحضر مجلس البيع وأقر بالدين وكانت تأخذه الأحكام وبيع بغير جنسه أو بجنسه وكان مساوياً لأقص وإلا كان سلفاً بزيادة ولا أزيد وإلا كان فيه حط الضمان وأزيدك وليس عينا يمين وليس بين المشتري والمدين عداوة وأن يكون الدين مما يجوز أن يباع قبل قبضه احتراماً من طعام المعاوضة فإن وجدت تلك الشروط جاز بيعه وإن تخلف شرط منها منع البيع وإنما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقر أو غنى أو لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والبيع لا يصح أن يكون مجهولاً واعلم أن من اشترى ديناً أو وهب له وكان برهن أو حميل لم يدخل فيه الرهن أو الحميل إلا بشرط دخولهما وحضور الحميل وإقراره بالحالة وإن كره التحمل لمن ملكه ولرب الرهن إذا شرط دخوله وكره ذلك الثاني وهو المشتري للدين أو الموهوب له وضعه عند أمين وهذا بخلاف من ورث ديناً برهن أو حميل فإنه يكون له بها وإن لم يشترط ذلك وللا رهن وضعه عند أمين إذا كره وضعه عند الوارث (قوله اسم مفرد) أي لا جمع ولا اسم جمع (قوله وفتح) إلا أنه إذا ضم أوله سكن ثانيه وإذا فتح أوله فتح ثانيه كذا رأيت في بعض النقايد (قوله وهو أن يشتري أو يكتري الخ) أشار بذلك إلى أن منع المربان يجري في البيع والإجارة لأني البيع فقط كما هو ظاهر المصنف والظاهر منه في جميع المقود لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وأولى منه في المنع للعللة المذكورة المراهنة التي تقع من عوام الناس (قوله أو تركه مجاناً) كقول البائع للمشتري لا أبيعك السلعة إلا إذا أعطيتني ديناً آخذة مطلقاً سواء أخذت السلعة أو كرهت أخذها (قوله جاز) أي ونجحت عليه إن كان لا يعرف جبينه قاله المواق ثلاثاً يتردد بين السلفية والخثية (قوله وكشفريق أم) أي فهو منهي عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة (قوله أي والدته) أي وأما الأم من الرضاع فلا تحرم التفرقة بينها وبينه (قوله غير حرة) أي وأما لو كانت حرة بأن ظفر بالأم دون ولدها أو بالعكس جاز أن يأخذ أحدهما من ظفر به ويبيعه وإن لزم عليه التفريق (قوله أو مجنونة) عطف على كافرة أي هذا إذا كانت عاقلة بل ولو كانت مجنونة

(١) قوله في هذا القسم أي بيع الدين بالدين وقوله يمينه أي الدين اه (٢) قوله لما فيه الخ علة للهي عن تأخير رأس مال السلم (٣) قوله لأن كلا الخ علة للالة ولوقال ووجه كون هذا من ابتداء السلم أن كلا الخ لكان أحسن اه كتيبه محمد عليش (٤) قوله أو يكتري للناسب حذفه وبعد تمام التصوير بقوله ومثل البيع الإجارة كما في الموطأ وباقى المقود على الظاهر اه

وان من زنا (وإن) حصل التفريق (بفسمه) في ميراث أو غيره فاذا ورث جماعة الامه وولدها لم يحزلم قسمتها ولو باهره متوان اشترطوا عدم التفرقة لافتراقها في الملك (٦٤) (أو يبيع أحدهما) الأم أو الولد (اعتد سيد الآخر) ولو غير مأذون لاحتمال (١)

(قوله وان بقسمة) أي هذا إذا حصل التفريق ببيع بل وان حصل بقسمة أو بدفع أحدهما أجرة أو صداقا خلافا لما في خشي وإنما تجوز التفرقة في الاجارة والنكاح باجارة أحدهما أو انكاحه لا بدفع أحدهما أجرة أو صداقا كافي بن (قوله وان اشترطوا عدم التفرقة) أي في الجواز بأن اشترطوا جميعها عند واحد من الشركاء بعد القسم (قوله أو يبيع أحدهما الخ) هذا داخل في حيز المبالغة وبالغ عليه كذا يتوهم جوازه لأن العبد ومالك لسيده وحاصله أنه لا يجوز لمن ملك أما ولدها أن يبيع الأم لرجل وولدها العبد ذلك الرجل (قوله مالم يضر) أي مدة عدم انقاره أي مدة عدم اتيان زمن انقاره المعتاد فان جاء زمن الانقار المعتاد فلا يمنع التفرقة سواء حصل انقار بالفعل أم لا لأن شدة احتياج الولد لأمه وظهور آثار المحبة تنتهي لزمن الانقار والظاهر ان المراد بزمن لانقار زمن نبات بدل الرواضع كلها لا بعضها ولو المعظم (قوله بدل روضه) أي بدل أسنانه التي نبتت في زمن الرضاع (قوله وصدقت السبية الخ) اعلم أن النوبة المانعة من التفريق تثبت بالينة وبقرار مالكهما ودعوى الأم مع قرينة صدقها لامع قرينة كذبها وتصديق الأم إنما ينفع في منع التفريق لافي غيره من أحكام النوبة فلا يغتلى بها ولا توارث بينها بخلاف شهادة البينة بالينة وقرار المالكين بها فان ذلك ينفع في منع التفرقة ويثبت به الميراث وجواز الخلوة بها (قوله فلا يفرق بينهما) أي في الملك وقوله أحدهما أيهما أو اختلف أي صدقها السابى أو كذبها وقوله وصدقت أي يمين ان اتهمت وإلا صدقت بدونه (قوله فكذلك) أي لا يرثها قطعا إن كان لها الخ أي فان لم يكن لها وارث أصلا أو وارث لا يجوز جميع المال فانه يرثها على أحد القولين وقيل لا يرثها والاول هو المتمد ومبنى القولين هل يبت المال وارث أو حائز فعلى الاول لا يرث وعلى الثاني يرث وخص اللخمي الخلاف بما إذا لم يطل اقرارها بأموته وإلا ورثها قولا واحدا والطول بمضى ثلاث سنين فأكثر (قوله ويجرى هنا وخصه المختار الخ) أي وخص اللخمي الخلاف بما إذا لم يطل الاقرار وأما إذا طال الاقرار ورثها اتفاقا وكان الاولى حذف هذان هنا لأنه متى كان لها وارث ثابت النسب حائز فلا يرثها اتفاقا ولو طال زمن الاقرار فكان الاولى أن يؤخر هذا بعد قوله فان لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها فيقول وقيل لا يرثها ويجرى هنا وخصه المختار بما إذا لم يطل الاقرار (قوله فان رضيت طائفة غير محدوعة جاز على المشهور) أي بناء على المشهور من أن منع التفريق حق للأم وقيل إنه حق للولد وعليه فيمنع ولو رضيت (قوله وقيل به في البهائم) وهو رواية عيسى عن ابن القاسم والاول هو ظاهر المذهب كما قال ابن ناجي (قوله فلو فرق بينهما بالبيع لم يفسخ) أي ويجبران على جميعهما في حوز (قوله إذا كان عقد معاوضة) دخل فيه هبة الثواب ودفع أحدهما صداقا والمخالفة به ودفع أحدهما عوضا في اجارة أو بيع فقد المدة والخلع ويلزمها قيمته ويقع الطلاق وفسخ النكاح والبيع (قوله أو عكسه) أي بأن أبي مشتري الولد أن يشتري الأم (قوله فان جمعهما) أي بعد التفرقة بأن اشترى احدهما من صاحبه أو باعا معا لغيرهما (قوله صح البيع) الاولى مضي العقد أي الذي حصلت به التفرقة قبل جمعهما سواء كان يما أو غيره (قوله وأما اجارة احدهما أو رهنه) أي وكذا تزويج الام وقوله فلا يوجب الفسخ أي لعدم التفرقة في الملك وهذا ما قاله اللقاني واختاره خشي وعبق وقال عجب انه يفسخ ذلك واختاره شب

ان يستق سيدة ولا يستق ماله (مالم يضر) أي مدة عدم نبات بدل روضه بعد سقوطها انقاراً (مقتاداً) فان تعجل الانقار فلا تخريق (وصدقت السبية) مع ولدها في دعواها الامومة فلا يفرق بينهما أحمد صاحبهما أو اختلف الا لقرينة على كذبها (ولا توارث) بينهما لاحتمال كذبها ولا توارث مع شك أمها فلا يرثه قطعا وأما هو فكذلك ان كان لها وارث ثابت النسب يأخذ جميع المال ويجرى هنا وخصه المختار بما إذا لم يطل الاقرار فان لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها ومنع التفرقة بين الأم وولدها (مالم يرض) بذلك لأنه حق لها فان رضيت طائفة غير محدوعة جاز على المشهور والراجح ان منع التفريق خاص بالعاقل وقيل به في البهائم أيضا حتى يستغنى عن أمه بالرعى وعليه فلو فرق بينهما بالبيع لم يفسخ فليس كتفريق العاقل (وفسخ) العقد التضمن للتفرقة إذا كان عقد معاوضة (إن لم يجمعتهما في ملك) واحد بأن أبي مبتاع الأم ان يشتري الولد أو عكسه فان جمعهما صح

البيع ومحل الفسخ أيضا حيث لم يفت البيع والام يفسخ وجبر اعل جمعها في حوز واما اجارة أحدهما أو رهنه فلا يوجب الفسخ (قوله

(١) قول الشارح لاحتمال النكاح الاول لأن العبد يملك عندنا ومن ملك ان يملك لا يحد مالكا اه

وجبرا على جمعهما في حوز واحد أيضا (وهل) التفرقة الحاصلة (بغير عوض) كهبه أحدهما أو التصدر به أو الوصية به أو هبتها لشخصين (كذلك) أي لا بد من جمعهما في ملك يبيع أو غيره (٦٥) ولا يفسخ لان ما حصل بلا عوض لا يفسخ فيه اتفاقا

فالتشبيه غير تام (أو يكتفى) في جمعهما (بحوز) لان السيد لما ابتداء بالمعروف علم انه لم يقصد ضررا فانساب التخفيف عنه (كالعتق) لأحدهما فانه يكفي جمعهما في حوز اتفاقا لعدم قصد الضرر فقوله (تأويلان) راجع لما قبل السكاف والراجح منهما الاول (وجاز بيع نصفيهما) مثلا لو واحد أو اثنين اتفقوا على الجزاء أو اختلف ومفهومه أن بيع نصف أحدهما لا يجوز وهو كذلك (و) جاز (بيع أحدهما للعتق) الناجز وبقاء الآخر قنا لتشوف الشارع للحرية وقوله للعتق قيد في الثانية فقط (و) جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) يعني اذا بيعت كتابة أمه وجب بيعه معها فالمراد بالجواز هنا الاذن وكذا يجوز بيع الأم مع كتابة الولد فلو قال وأحدهما مع كتابة الآخر لكان أشمل (و) جاز (للمعاهد) حربى نزل الينا بأمان ومعه أمة وولدها (التفرقة) بينهما (وكره) لنا (الاشتراء منه) بالتفرقة والكرهية محمولة على

(قوله أو هبتها لشخصين) أي بأن وهبتهما مالهما لشخصين وكذا لو ورثتهما شخصان (قوله كذلك) أي كالتفرقة الحاصلة بعوض فلا بد من جمعهما في ملك ويجوز أن على ذلك إن أبا (قوله راجع لما قبل السكاف) أي وأما ما بعد السكاف فهو تشبيه بالتأويل الثاني ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما يجب إذا وجد الولد في ملك شخص والأم في ملك شخص آخر ولم يعلم هل صار اليهما بمعاوضة أو بغيرها والحكم في هذا وجوب جمعهما بملك ولا يكفي جمعهما في حوز كما في عبق (قوله وجاز بيع نصفيهما) أي لاتحاد المالك وسواء كان مشتري ذلك الجزء الذي اشتراه للعتق أم لا (قوله مثلا) أو ثلثيهما أو نصف أحدهما وربيع الآخر مثلا وبقي يبيع أحدهما من جزء الآخر فنص في المدونة على منعه خلافا لأبي الحسن القائل بجوازه كذا قال شيخنا (قوله وجاز بيع أحدهما للعتق) أي وبقاء الآخر قنا ويجب حينئذ جمعهما في حوز ولا يجوز تفرقتهما (قوله الناجز) أي وأما بيع أحدهما للعتق المؤجل فلا يجوز وكذلك الكتابة والتدبير بالاولى وينبغي أن يكون التحديس كالعتق كما في شب اه شيخنا (قوله وجاز بيع الولد الخ) أشار الشارح الى أن الولد يقرأ بالجر عطف على نصفهما لالرفع على انه نائب فاعل فعل محذوف أي ويبيع الولد لان هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله الاذن) أي الصادق بالوجوب واعلم انه اذا بيع الولد مع كتابة أمه فيجب أن لا يفرق بينهما اذا عتقت الأم إلى وقت الإثثار ويجوز المشتري على جمع أمه معه في حوزة إن أبي (قوله وجاز لمعاهد التفرقة بينهما) أي يبيع أو غيره فاذا باع أحدهما فلا يفسخ بيعه ولا تعرض له خلافا لابن عمرز القائل بفسخ البيع ان لم يجمعهما في ملك وأفهم قوله بمعاهد أن الذي ليس له التفرقة ولا يمكن منها وهو كذلك وسواء كانت ممنوعة في شريعتهم أم لا (قوله ويجبر البائع) أي وهو المعاهد وقوله على الجمع في ملك مسلم أي غيرها أو ملك المشتري وحاصله أن المعاهد إذا وقع ونزل وباع مفرقا لما فانه لا يفسخ بيعه لكن يجبر المشتري والمعاهد على جمعهما في ملك مسلم (قوله وكبيع وشرط) اعلم ان الشرط الذي يحصل عند البيع إما أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه أو يخل بالثمن أو يقتضيه العقد أولا يقتضيه ولا ينافي فالمضر الأولان دون الآخرين وقد ذكر المصنف مثال الأولين وأما الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري والقيام بالمعيب ورد العوض عند انتقاض البيع فهذه الأمور لازمة دون شرط لاقتضاء العقد لها فشرطها تأكيد والرابع كشرط الأجل والخيار والرهن فهذه أمور لا تنافي العقد ولا يقتضيها بل إن اشترطت عمل بها والا فلا هذا تفصيل الامام مالك وذهب أبو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقا لما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب ابن شبرمة الى الجواز مطلقا عملا بما في الصحيح من أن جابراً باع ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترط حلابها وظهرها للمدينة وذهب ابن أبي ايليلى الى بطلان الشرط مع صحة البيع مطلقا لحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشتري بريدة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن أعتق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف مالك الأحاديث كلها فاستعملها في مواضعها وتأولها على وجوها ولم يعمن غيره النظر ولا أحسن تأويل الآثار قاله ابن رشد

التحريم ويجبر البائع والمشتري على الجمع في ملك مسلم ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع

(٩ - دسوق - ثالث)

ملك المعاهد (وكبيع وشرط) يناقض المقصود من البيع أو يخل بالثمن فالاول (كأن) بشرط البائع على المشتري

أن (لا يبيع) أولاً يبيع أولاً يتخذها أم ولد أولاً يخرجها من البلد أولاً يركبها أولاً يلبسها أولاً يسكنها أولاً يؤجرها أولاً أنه أن باعها فهو أحق بها بالثمن بخلاف ما لو طلب البائع الإقالة فقال له البتاع على شرط إن بعته لغيري فأنا أحق بها بالثمن فيجوز لأنه يتصرف في الإقالة ما لا يتصرف في غيرها (إلا) شرطاً ملتبساً (بتنجيز العتق) فإنه جائز وإن كان منافياً لمقتضى العقد لتشوف الشارع للحرية ومثل تنجيز العتق التحسيس والهمة والصدقة واحترز بالتنجيز (٣٦) عن التذيير والكتابة واتخاذ الأمة أم ولد والعتق لأجل فإنه لا يجوز

ثم أشار إلى أن شرط تنجيز العتق وجوها أربعة أولها الإيهام وأشار له مع حكمه بقوله (ولم يجبر) المشتري على العتق إذا امتنع منه (إن أبهم) (البائع في شرطه العتق على المبتاع بأن قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيد ذلك بإيجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والتمنية وثانها التخيير وحكمه كأول كما أشار له بقوله (كالتخيير) عند الشراء في العتق ورد البيع أي وقع البيع على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع فلا يجبر على العتق ولا يفسد البيع لتشوف الشارع للحرية ويثبت للبائع الخيار في رد البيع وامضائه أن أبي المشتري العتق وشرط النقد يفسده أيضاً فليس مراده التخيير بين العتق وعدمه وثالثها

(قوله أن لا يبيع) أي لأحد أي أصلاً أو الأيمن تفرق قليل (قوله على شرط إن بعته لغيري فأنا أحق بها بالثمن فيجوز) أي ويعمل بذلك الشرط إن باعها بالقرب وإلا فلا (قوله إلا بشرط الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الاستثناء من محذوف أي وكبيع وشرط ملتبس بكل كيفية إلا بشرطاً ملتبساً الخ تأمل (قوله فإنه لا يجوز) أي فإن اشتراط ذلك لا يجوز ويقصد البيع (قوله وجوها أربعة) أي أقساماً أربعة البيع فيها صحيح وإنما يفرق الجواب في صفة وقوع العتق من انتقاره لصفة وعدم انتقاره لها وفي الجبر على العتق وعدمه وفي شرط النقد (قوله بشرط أن تعتقه) أي فإذا قال له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه كان البيع صحيحاً ولا يجبر المشتري على عتقه بل إن شاء أعتقه وإن شاء ترك عتقه وإذا ترك عتقه خير البائع في إمضاء البيع ورده (قوله ولم يقيد ذلك بإيجاب) أي بأن يقول له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه والعق لازم لك (قوله ولا خيار) أي بأن يقول للمشتري أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله لتردده بين السلفية والتمنية) وذلك لتخير المشتري في العتق فتم البيع ويمضي وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وفي إمضائه فإن حصل الرد قبل القوت رد الثمن للمشتري وإن رد بعد القوت فملى المشتري القيمة (قوله على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع) أي بأن قال له البائع أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله فلا يجبر على العتق) أي بل إما أن يعتق أو يرد العبد لبايعه فإن رده له خير البائع بين إمضاء البيع ورده (قوله وشرط النقد يفسده أيضاً) أي لتردد النقود بين السلفية والتمنية (قوله فليس مراده التخيير الخ) أي تخيير المشتري بين العتق وعدمه بل مراده تخييره بين العتق ورد البيع (قوله على إيجاب العتق) أي إلزامه (قوله فإنه يجبر على العتق) أي فالبيع صحيح ويجبر على العتق أي وشرط النقد فيه لا يفسده والعتق هنا يتوقف على صيغة بخلاف ما بعده (قوله كأنها) أي الرقبة حرة بالشراء وحاصله أنه إذا قال له أبيعك هذا العبد بعشرة على أنه حر بمجرد الشراء كان البيع صحيحاً ولا يفسده اشتراط النقد ولا يتوقف العتق على صيغة لحصوله بمجرد الشراء (قوله إن كان شرط السلف من المشتري) أي صادر من المشتري لأنه إذا كان الشرط منه يشتري السلعة بثمن غال لأنه المتسلف أما لو كان الشرط صادراً من البائع فإنه يبيعها بنفسه لأنه حينئذ متسلف (قوله كبيع وسلف) مثال للشرط الذي يخل بالثمن وقوله لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أي أن كان شرط السلف صادراً من البائع وقوله أو الثمن أي أن كان شرط السلف صادراً من المشتري وقوله وهو مجهول أي والانتفاع بالسلف مجهول (قوله لأن الانتفاع الخ) علة لمحذوف أي وإنما لم يجر لأن الخ لا يخفى أن مفاد هذا مغاير لمفاد قوله بأن يؤدي الخ لأن حاصل الأول الجهل بالثمن وحاصل الثاني الجهل بالثمن

الإيجاب وأشار له بقوله (بخلاف الشراء على) شرط (إيجاب العتق) بأن قال البائع أبيعك على شرط أن تعتقه لزوماً لا تخلف أو لك عنه فرضي المشتري بذلك فإنه يجبر على العتق فإن أبي أعتقه الحاكم عليه وأشار للرابع بقوله (كأنها حرة بالشراء) تشبيه في لزوم العتق لا بقيد الجبر لأن العتق حاصل بنفس الشراء ولا يحتاج إلى إنشاء عتق ثم عطف على يناقض المقصود قوله (أو) شرط (يخل بالثمن) بأن يؤدي إلى جهل فيه بزيادة إن كان شرط السلف من المشتري أو نقص إن كان من البائع (كبيع و) شرط (سلف) من أحدهما لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو الثمن (١) وهو مجهول

(١) قوله أو الثمن أي وهو ثمن أيضاً إذ الفرق بينهما اعتباري فلا ينافي فرض المصنف أن الشرط يخل بالثمن لأنه عتق وأقاد بن أن وجه اختلاله بالثمن أن كان للمتسلف المشتري أن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن فيقابل جزء من الثمن وما بقي في مقابلة السلعة فقد أوجب الشرط خلافاً في الثمن اهـ كشيء محمد علي

أولاً من سلف جرفها وهو ظاهر وأما جميعها من غير شرط فجائز على المتمد (وصح) البيع (إن عرف) شرط السلف مع قيام السلعة (أو حذف شرط التدبير) ونحوه من كل شرط يناقض المقصود ولو اقتصر على قوله وصح إن حذف أى الشرط المؤثر في العقد خلا لكان أخصر وأشمل ثم شبه في الصحة لا بقيد حذف الشرط بل بقيد بقاءه ولزومه قوله (كشرط رهن وحمل وأجل) معلوم وخيار لأن ذلك من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها بل مما تعود على (٦٧) البيع بصلحة وهي جائزة ثم بالغ على

صحة البيع مع إسقاط شرط السلف بقوله (ولو غاب) أى المتسلف منهما على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فهو راجع لقوله وصح إن حذف ولو ذكره عنده كان أولى (وتؤولت) بخلافه وهو ينقض البيع مع الغيبة ولو أسقط الشرط لتأم الربا بينهما والمتمد الأول ثم ذكر ما إذا فات المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بقوله (وفيه) أى البيع بشرط السلف (إن فات) المبيع عفوت البيع الفاسد (أكثر) الثمن) أى يلزم فيه الأكثر من الثمن الذى وقع به البيع (والقيمة) يوم القبض (إن أسلف المشتري) البائع لأنه لما أسلف أخذها بالنقص فعومل بنقيض قصده (وإلا بأن كان السلف من البائع) (فالعكس) أى يكون على المشتري الأقل منهما لانه أسلف ليزداد فعومل

أو بالثمن (قوله أو لما فيه من سلف جرفها) أى المقرض لأن المقرض إن كان هو المشتري صار المقرض له وهو البائع منتفعا بزيادة الثمن وإن كان المقرض هو البائع صار المقرض له وهو المشتري منتفعا بنقص الثمن تأمل (قوله وصح البيع إن حذف شرط السلف) أى وليس فيه إلا الثمن الذى وقع البيع به وهذا مع قيام المبيع فان فات فسيأتى في قول المصنف فان فات الخ (قوله المؤثر في العقد خلا) أى سواء كان يناقض المقصود أو يخل بالثمن (قوله كشرط رهن وحمل وأجل) أى أن البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور مثل أن يبيعه السلعة بثمن مؤجل على شرط رهن أو حمل أو أجل معلوم للثمن من غير رهن ولا حمل وهذه الأمور المشترطة يقضى بها مع الشرط ولا يقضى بها دون شرط (قوله ولو غاب الخ) أى هذا إذا لم يجب المتسلف على العين التي تسلفها بل ولو غاب عنها بحيث يمكنه الانتفاع بها وحاصله أنه إذا ارد السلف لربه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به وقوله ولو غاب هذا هو المشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه ومقابله المشار له بلو قول سحنون وابن حبيب أن البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لوجود موجب الربا بينهما وهو الانتفاع وعلى هذا القول تأول المدونة الأقلون وإليه أشار المصنف بقوله وتؤولت بخلافه ولو لا قول المصنف وتؤولت بخلافه لكان رجوع البالغة من قوله ولو غاب الى الرهن والحمل أى انه يصح اشتراط الرهن والحمل الفائين أما شرط الرهن الغائب ففيها أنه جائز قربت غيبته أو بعدت وتوقف السلعة حتى يقضى الرهن الغائب وأما شرط الحمل الغائب ففيها أنه جائز إن قربت غيبته لأن بعدت والفرق بين الرهن والحمل أن الحمل قد يرضى بالحالة وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه القرب (قوله والمتمد الأول) أى كافي التوضيح والذى حكى طفي تشهيره القول الثانى فى المجمع فقلا عنه المشهور أن حذف شرط السلف بعد الغيبة عليه لا ينفع (قوله وفيه ان فات الخ) حاصله أنه إذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلعة عند المشتري سواء أسقط مشترط الشرط شرطه أو لا فان كان المشتري أسلف البائع فان المشتري يلزمه الأكثر من الثمن والقيمة فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس يلزمه ثلاثون وإن كان المسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الأقل من الثمن والقيمة فيلزمه في المثال المذكور عشرون وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف مذهب المدونة ومقابله لزوم القيمة مطلقا سواء كان المسلف البائع أو المشتري وقيل ان محل كون المشتري يفرم الأقل اذا تسلف من البائع إذا لم يجب على ما تسلفه وانتفع به وإلا يلزمه القيمة بالغة بما بلغت فهو قول ثالث فى المسئلة كما قال طفي لا تقيد للأول خلافا لحش (قوله والقيمة الخ) هذا إذا كان مقوما فان كان مثليا فانما فيه المثل لأنه كعينه فلا كلام لواحد فهو بمثابة مالو كان قائما ورد بعينه (قوله ولم يتعرض لحكم ما وقع) أى لحكم ما إذا فات ما وقع فيه الشرط المناقض سواء أسقط ذلك الشرط أم لا (قوله أو الثمن) المناسب ان يعبر بالواو لا بأو (قوله لأن هذا من جملة البياعات المنهى عنها) أى

بنقيض قصده وتعرض المصنف لما إذا فات ما وقع فيه الشرط المحل بالثمن ولم يتعرض لحكم ما وقع فيه الشرط المناقض المقصود والحكم ان للبائع الأكثر من قيمتها يوم القبض أو الثمن لو وقع البيع بأقل من الثمن المعتاد لأجل الشرط [درس] (وكان النجش) بفتح النون وسكون الجيم أى يبيعه لأن هذا من جملة البياعات المنهى عنها والنهى (١) يتعلق بالبائع

(١) قوله والنهى الخ جواب عما يقال المحرم النجش لا البيع * والحاصل ان الشارح استشهد امرين الأول ان مثال المصنف ليس من جزئيات القاعدة السابقة اذ هى كل عقد أو عبادة منهى عنه فاسد والنجش الزيادة بلا قصد شراء فأجاب عنه بتقدير يبيع الثانى النهى عن النجش لاعتن البيع فأجاب بقوله والنهى الخ بهذا تعلم ان قول العلامة المحشى ان تقريره يؤذن بأنه أراد من البيع الزيادة وحمل النجش على الناجش ليس مناسباً بل قدر البيع بمعنى العقد لما علمت وبقى النجش على حقيقته وأشار آخر العبارة إلى ان فاعل يزيد ضمير الناجش الذى استلزمه النجش اه كنه محمد عيسى

أيضا حيث علم بالناجش والا تعلق بالناجش فقط وهو الذي (يزيد) في السلعة على ثمنها من غير ارادته شرائها (لغير) غيره بأن يقتدى به كذا فصر في الموطأ وقال المازري هو الذي يزيد في السلعة ليقبض به غيره فلم يقبضه بالزيادة على الثمن فظاهره العموم وعليه حمل ابن عرفة والأظهر ان كلام المازري مساو لكلام الامام محمد الثمن في كلام الامام على الثمن الذي وقع في المناداة لا القيمة وقول المازري يزيد أي على ثمن المناداة وقول (٦٨) المصنف لغير أي ليشول امره للفرر ولولم يقصده فاللام للعاقبة والمدار على انه

لم يقصد الشراء (فإن علم) البائع بالناجش (فلم يشتري رده) أي المبيع ان كان قائما وله التماسك به (فإن فات فالقيمة) يوم القبض ان شاء وان شاء أدى عن النجش (وإن جاز) لظاهر سوم سلعة يريد أن يشتريها (سؤال البعض) من الحاضرين (ليكشف عن الزيادة) فيها للبشير السائل برخص ولو بعوض ككف عن الزيادة ولك درهم ويلزمه العوض اشتراها أم لا ويجري مثل ذلك فيمن أراد تزويج امرأة أو يسمي في رزقة أو وظيفة ولو قال له كف ولك بعضها كرهها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء مجانا لم يجز (١) (لا) يجوز سؤال الجميع أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة كشيخ السوق فان وقع هذا ثبت بينة أو اقرار خبير البائع في قيام

(١) قوله وان كان على وجه العطاء مجانا لم يجز لم يظهر لي وجه ثم سألت شيخ العلامة مصطفى فقال قرره كما قالوا ولم أتأمل وجهه وسأتمله ثم أفادني ان وجهه أنه ان جاعله يجزها على وجه العطاء

لما في الموطأ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النجش وقوله لأن هذا الخ تلعليل لتقدير يمه أي وانما قدرنا ذلك لأن هذا الخ ثم ان هذا التقدير مع الالتفات لقوله بعد يزيد لغير يؤذن بأن النجش مراد به الناجش وأن المراد بالبائع المقدرة الزيادة ولو حمل النجش على حقيقة أعنى الزيادة ورجع ضمير يزيد للفاعل للسفاد من الحديث كان في غنية عن تقدير بيع (قوله أيضا) أي كالناجش (قوله حيث علم بالناجش) أي وأقره على فعله (قوله على ثمنها) أي الذي شأنه أن تباع به تلك السلعة وهو القيمة وعلى هذا فإذا بلغها بزيادته قيمتها فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب (قوله فلم يقبضه بالزيادة على الثمن) أي الذي شأنه ان تباع به (قوله فظاهره العموم) أي فظاهره سواء زاد على الثمن الذي شأنه ان تباع به أو زاد على أقل منه بلغها القيمة بزيادته أم لا (قوله وعليه) أي على العموم حمل ابن عرفة وهو المولود عليه (قوله الذي وقع في المناداة) أي سواء كان ذلك الثمن قيمتها وزود الناجش عليها أو أقل من قيمتها وبلغها الناجش قيمتها بزيادته أم لا والحاصل أنه اذا زاد على قيمتها فالمنع اتفاقا وإذا لم يزد على القيمة بل ساواها بزيادته أو كانت زيادته أقص منها فهو ممنوع على ظاهر كلام المازري وجائز على ظاهر كلام الامام ومندوب على كلام ابن العربي وعلى تأويل كلام الامام وكلام المازري فهو ممنوع كالزيادة على القيمة تأمل (قوله والمدار) أي في الحرمة (قوله على انه لم يقصد الشراء) أي سواء قصد أن يغير غيره أم لا (قوله فان علم البائع بالناجش) أي وسكنت حتى حصل البيع فلم يشتري رده وأما ان لم يعلم فلا كلام للمشتري ولا يفسد البيع والاثم على من فعل ذلك انظر المواق (قوله فلم يشتري رده وله التماسك) هذا ظاهر في ان البيع صحيح وحينئذ فالقيمة اذا فات تعتبر يوم العقد لا يوم القبض وفي ايراد هذه المسئلة مع أمثلة الفاسد شيء وثلاثها مسئلة التلقى الآتية وشارحنا تبع عجز في قوله القيمة يوم القبض انظر حاشية شيخنا (قوله فالقيمة يوم القبض ان شاء وان شاء أدى عن النجش) كذا قال ابن حبيب قال ابن يونس قول ابن حبيب ان شاء يريد ان كانت القيمة أقل يدل على ذلك قوله وان شاء أدى الثمن اذ لا يشاء أحد أن يؤدي أكثر مما عليه فظهر ان الذي يلزمه الأقل من الثمن الذي اشتراها به والقيمة اه بن والحاصل ان المشتري يخير في حالة قيام البيع وحالة فواته ففي حالة قيامه بخير إما ان يجيز البيع أو يرده فان فات فانه يلزمه الأقل من الثمن والقيمة وليس المراد انه يخير بينهما في حالة الفوات كما هو ظاهر العبارة (قوله ولو بعوض) مبالغة في سؤاله عن الكف وقوله بعوض أي من غير السلعة (قوله ويلزمه العوض اشتراها أم لا) كذا لابن رشد قال ابن غازي في تكميل التقيد في أول باب المراجعة كان ابن هلال يستشكل ذلك ويقول انه من أكل أموال الناس بالباطل لاسيما إذا كان ربها لم يعها وقال العبدوسي لا إشكال لأنه عوض على تركه وقد تركها بن (قوله فيمن أراد تزويج امرأة) أي فيجوز سؤال البعض ليكشف عن الزيادة فيها ولو بعوض ويلزمه ذلك العوض اخذها أم لا وكذلك إذا مات انسان عن بلد كان ملتزما بها أو عن رزقة أو وظيفة وانحلت عنه فيجوز لمن سعى في اخذها من نائب السلطان سؤال البعض ليكشف عن الزيادة في حلوانها ليأخذها ولو بعوض يحمله لهم ويلزمه ذلك العوض اخذها أم لا (قوله على وجه الشركة جاز) أي بحيث يفرم ذلك المستول من الثمن ما يتوب البعض الذي جعله له السائل له (قوله فان وقع هذا) أي سؤال الجميع أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة (قوله أو اقرار) أي من المشتري (قوله في قيام)

فقد جاعله بما لا قدرة له على تسليمه اذ هو في ملك الغير وقد لا يبيع وان جاعله به على وجه الشركة فالجمل مسمرة له في الجزء أي الذي سيشاركه به وقد خطر بباله هذا بعد سؤاله وقبل الافادة الا أنه لا يخفى ان تحقق السمسرة والوكالة عنه في الشراء لا يكون إلا بتحقيق البيع وهو ليس في القدرة إذ قد لا يبيع المالك فقد جاعله أيضا بما لا قدرة له عليه فتأمل اه كتبه محمد عيسى

وعدمه فان فانت فله
الا كثر من الثمن والقيمة
فان أمضى فلهم أن يشاركوه
فيها وله أن يلزمهم الشركة
ان أبوا (و كبيع حاضري)
سلعاً ولو لتجارة (عمودي)
قدم بها الحاضرة ولا
يعرف ثمنها بالحاضرة
وكان البيع لحاضر فلا
يجوز للنهي عن ذلك
بخلاف ما لو باع لبدوي
مثله أو كان العمودي
يعرف ثمنها فيجوز تولي
بيعها له هذا إذا قدم بها
العمودي للحاضر بل
(ولو بارسالة) أي
العمودي (له) أي للحاضر
السلعة لبيعها له (وهل)
يمنع بيع الحاضر
(لقروي) أي لساكن
قرية صغيرة سلعة التي
يجعل سعرها من حاضر
كما يمنع لبدوي (قولان)
أظهرهما الجواز (ونسخ)
ان لم يفت والا مضى بالثمن
(وأدب) كل من المالك
والحاضر والمشتري ان لم
يعذر بجهل (١) وهل وان لم
يعتده قولان (وجاز)
للحضرى (الشراء له)
أي للعمودي أو القروي
على أحد القولين أي
بالنقد

أي في حال قيام السلعة (قوله وعدمه) أي عدم ردها أي بخير بين امضاء البيع وفسخه
(قوله فله الا كثر من الثمن والقيمة) أي على حكم الغش والخديعة في البيع (قوله فان أمضى) أي فان
أمضى البائع البيع في حال قيام السلعة وقوله فلهم أي لمن سألهم الكف أن يشاركوه ان كان فيها
ربح وهذا ظاهر في أن الاشتراك انما هو في حال قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فانت ولم يحصل
امضاء ولزم المشتري الاكثر من الثمن والقيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري اهـ
(قوله وله أن يلزمهم الشركة) أي ان حصل فيها تلف أو خسر وظاهره كان الاشتراء في سوق
السلعة أم لا أرادها للتجارة أو غيرها كان المشتري من أهل تلك التجارة أم لا وانما لم يجعلوا هذه
كمسئلة شركة الجبر الآتية في قول المصنف واجبر عليها ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر أو قنية
وغيره حاضر لم يتكلم من تجارته لاستواء الجميع هنا في الظلم لان السائل ظالم بسؤاله الجميع ولو
حكماً وم ظالمون باجابه بخلاف مسئلة الجبر فانه لا ظم فيها من أحد هذا وما ذكره الشارح
من أن للمشتري الزام المسئولين الشركة ان أبوا قدرده بن بان هذا كلام لاصحة لان الضرر
في سؤالهم انما كان على البائع وهو قد رضى حيث أمضى البيع وأما المشتري فقد سلّموا له لما سألهم
واسقطوا حقهم ورضى هو بالشراء وحده وحينئذ فلا يجبر واحد منهم على الشركة بحال
(قوله سلماً) أي كسمن وعسل وفحم وحنظل وبابونج وشيح وسنامكي (قوله ولو لتجارة) أي هذا إذا
حصلها بغير ثمن بل ولو حصلها بثمن بأن كانت للتجارة وهذا هو القصد خلافاً لمن خص المنع بالسلع
التي حصلوها بلا ثمن اهـ شيخنا عدوى (قوله للنهي عن ذلك) أي وهو قوله عليه الصلاة
والسلام دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض رواه مسلم وقوله عليه الصلاة
والسلام أيضاً لا يبيع حاضر لباد رواه مسلم (قوله بخلاف ما لو باع) أي الحاضر لبدوي مثله أي
فانه يجوز لأن البدوي لا يجعل اسعار هذه السلع فلا يأخذها الا بأسعارها سواء اشتراها من
حضرى أو من بدوي فيبيع الحضري له بمنزلة يبيع بدوي لبدوي (قوله أو كان العمودي يعرف
ثمنها) وذلك لان النهى لاجل أن يبيعوا للناس برخص وهذه العلة انما توجد إذا كانوا جاهلين
بالاسعار فإذا علموا بالاسعار فلا يبيعون الا بقيمتها كما يبيع الحاضر فيبيع الحاضر حينئذ بمنزلة
يعمهم وما في خش من المنع مطلقاً سواء كان العمودي عالماً بالاسعار أو جاهلاً لها فهو ضعيف كذا
قال شيخنا العدوى وفي بن ما يقتضى اعتماد ما في خش فانه ايده بالقل عن الباجى وغيره
انظره (قوله فيجوز تولي بيعها له) أي فيجوز للحاضر ان يتولى بيعها له فله متعلق بجوز (١)
(قوله ولو بارسالة) هذا من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي ولو بارسال العمودي السلعة
للحاضر وحذف المفعول لعدم تعلق القرض به ورد بلو على الايهري القائل بجواز البيع
في هذه الحالة لانها امانة اضطر اليها (قوله أي لساكن قرية صغيرة) هذا يفيد ان المدنى يجوز أن
يبيع له الحاضر اتفاقاً وبه قيل وقيل ان المراد بالقروي ما ليس بعمودي فيشمل المدنى وحينئذ
فيجوز الخلاف في البيع له (قوله أظهرهما الجواز) بل جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته
(قوله ونسخ) أي يبيع الحاضر لمن يمنع البيع له وهو البدوي والقروي على أحد القولين
(قوله ولا مضى بالثمن) هذا هو المعتمد وقيل بالقيمة (قوله ان لم يعذر بجهل) أي بأن علم بالحرمة
ولا ادب على الجاهل لعذره بالجهل وقوله وهل وان لم يعتده أي وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر
لقول المصنف وأدب الامام لمصيبة الله أو ان اعتاده قولان (قوله على أحد القولين) أي وهو القول
يمنع البيع له والأولى حذف ذلك لانه يجوز الشراء له على كل من القولين تأمل (قوله بالنقد

(١) قوله متعلق بجوز غير ظاهر بل الظاهر تعلقه ببيعها غايته أن المعنى يجوز للحاضر بيعها نيابة عنه
وكالة له وليس المراد أن البدوي يشتري من الحضري اهـ

(١) قول الشارح ان لم يعذر

بجهل شرط في أدب كل

من الثلاثة اهـ

أو بالسلع (وكتلقى السلع) على دون ستة أميال على ما روجه بعضهم وقيل على ما قيل فرسخ أى السلع التى مع صاحبها قبل وصولها البلد (أو) تلقى (صاحبها) قبل (٧٠) وصوله ليشتري منه ما وصل من السلع قبله أو سيصل (كأخذها في

البلد) من صاحبها المقيم أو القادم قبل وصولها (بصفة) فيمنع ولو طعاما لقوته (ولا يفسخ) هذا البيع ان وقع بل هو صحيح يدخل في ضمان المشتري بالعقد وهل يختص بها أو يعرضها على أهل السوق فيشاركه من شاء منهم قولان (وجاز لمن) منزله أو قريته (على كسبة أميال) من البلد المطلوب لها السلع (أخذ) أى شراء (محتاج إليه) لقوته لا للتجارة من السلع المارة عليه إن كان لها سوق بالبلد المطلوب لها والأخذ ولو للتجارة وأما من على دون الستة فلا يجوز له الأخذ مطلقا لأنه من التلقى ولكن المتمدن من كان على مسافة زائدة على ما يمنع تلقى البلدى منه له الأخذ مطلقا ولو للتجارة أولها سوق ومن كان على مسافة يمنع التلقى منها فإن كان لها سوق أخذ لقوته فقط وإلا أخذ ولو للتجارة وأما الشراء بعد وصولها البلد فلا يجوز أن كان لها سوق حتى تصل إليه وإلا جاز

أو بالسلع) متعلق بالشراء أى جاز الشراء له بالنقد وبالسلع مطلقا سواء حصلها بمال أو بغير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عبق السلع بالتى حصلها بمال وأما التى حصلها بغير مال فلا يجوز أن يشتري لها بها سلعا وقال بن ظاهر كلام الأئمة أن لا يجوز الشراء له إلا بالنقد لا بالسلع مطلقا وإلا كان يباع لسلعه وهو ممنوع مطلقا على التعمد كما تقدم وهو وجه (قوله وكتلقى السلع) يعنى أنه ينهى عن تلقى السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل وصولها للبلد واختلف هل النهى عن التلقى مقيد بما إذا كان على أقل من ستة أميال فإذا كان على ستة أميال فلا يحرم لأن هذا سفر لا تلقى وقيل إن النهى إذا كان التلقى على مسافة فرسخ أى ثلاثة أميال فلا يحرم التلقى إذا كان على مسافة أكثر منها وقيل إن النهى إذا كان التلقى على مسافة ميل فإن كان التلقى على مسافة أزيد من الميل فلا يحرم والأول أرجحها (قوله كأخذها) أى كشرائها على الصفة من صاحبها المقيم أو القادم والحال أنه في البلد قبل وصولها (قوله ولو طعاما) أى هذا إذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعاما لقوته وهذه المبالغة راجعة لقوله وكتلقى السلع أو صاحبها لقوله كأخذها في البلد من صاحبها بصفة (قوله بل هو صحيح يدخل في ضمان المشتري بالعقد) أى ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية وإلا فلا يدخل في ضمانه إلا بالقبض وينهى التلقى عن تلقية فان عاد أدب ولا ينزع منه شيء لعدم فساد البيع (قوله وهل يختص بها) أى وهل يختص التلقى بالسلعة التى تلقاها أو تلقى صاحبها (قوله أو يعرضها على أهل السوق) أى أو يجبر على عرضها على أهل السوق إن كان لها سوق والا فعلى أهل البلد (قوله ولان) الأول منهما شهره المازرى والثانى شهره القاضى عياض وأشعر قول المصنف وكتلقى السلع جواز تلقى جمال السقائين من البحر والحيز من القرن وكذلك تلقى الثمار وهو كذلك كما فى عبق (قوله من السلع) أى وليس هذا من التلقى المنهى عنه لأن المتلقى يخرج من البلد التى يجلب إليها وهذا مرت عليه وهو فى منزله أو قريته الساكن بها (قوله مطلقا) أى سواء كانت لقوته أو للتجارة كان للسلعة المطلوبة سوق فى البلد المطلوب إليها أو كان لا سوق لها بل تباع فى البيوت (قوله ولكن المتمدن) أى وهو قول ابن سراج كما فى بن (قوله له الأخذ مطلقا) أى سواء كان لها سوق فى البلد المطلوب إليها أم لا كان الشراء للتجارة أو للقوت وحينئذ يقول المصنف وجاز لمن على كسبة أميال أخذ محتاج إليه ضعيف لأن له الأخذ مطلقا (قوله أخذ لقوته) أى مما مر عليه من السلع (قوله فلا يجوز) أى كان الشراء للقوت أو للتجارة (قوله وإلا جاز بمجرد الوصول) أى كان الأخذ للقوت أو للتجارة (قوله متفقا عليه) أى على الفساد أم لا (قوله بالقبض) أى لا يتمكن المشتري منه ولا باقباضة الثمن للبائع خلافا لأشبه القائل إن الضمان ينتقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم أن المنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لا ضمان الرهان الفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البينة وعدم قيامها خلافا لسحنون القائل أنه لا يضمن المشتري إلا إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة لأن المشتري لم يقبضه إلا لحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا توثقه كالرهن ولا للانتفاع به مع بقاء عينه على ملك المالك كالمواري ولا دخل على احتمال رده كالحيار قال بن ولا يتوقف القبض على الحصاد وجذ الثمرة حيث كان

بمجرد الوصول ولما انتهى الكلام على ما أراد من البياعات التى ورد النهى عنها اتبع ذلك بما يوجب البيع ضمان المبيع على المشتري فيها فقال [درس] (وإنما ينتقل ضمان) مبيع البيع (الفاسد) على البت متفقا عليه أم لا إلى المشتري (بالقبض) المستمر قد المشتري الثمن أم لا كان المبيع يدخل فى ضمان المشتري فى البيع الصحيح

بالقصد أو بالقبض وتقييد

القبض بالمستمر للاحتراز
عما لورد المشتري السلعة
لبائعها على وجه الامانة
أو غيرها كما لو استثنى
ركوبها مدة وأخذها بعد
قبض المشتري لها فاسدا
فهلكت فالضمان على
البائع (ورد) المبيع يباع
فاسدا لربه إن لم يفت
وجوبا ويحرم انتفاع
المشتري به مادام قائما (ولا
غلة) تصحبه في رده بل
يفوز بها المشتري لانه كان
في ضمانه والغلة بالضمان
ولا يرجع على البائع بالنفقة
لان من له الغلة عليه النفقة
فإن اتفق على ما لا غلة له
رجع بها وإن اتفق على
ماله غلة لا تفي بالنفقة رجوع
بزائد النفقة (فإن فات)
المبيع فاسدا بيد المشتري
(مضى المختلف فيه) ولو
خارج المذهب (بالتن) الذي
وقع به البيع (وإلا) يكن
مختلفا فيه بل متفقا على
فساده (ضمن) المشتري
(قيمه) أن كان مقوما
(حينئذ) أي حين القبض
كما قدمه المصنف في الجملة
بقوله فإن فات فالقيمة حين
القبض (و) ضمن (مثل)
المثل (١) إذا بيع كيل أو
وزن أو علم كيل أو وزن أو لم
يتعذر وجوده وإلا ضمن
قيمه يوم القضاء عليه
بالرد وهل لزوم القيمة

البيع بعد استحقاقها فقوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أي وأما ملكه فإنما ينتقل للمشتري
بالتقوات واعلم أن محل انتقال ضمان الفاسد بالقبض إذا كان ذلك المبيع الفاسد منتفعا به شرعا
فخرج شراء الميتة والذبل فإن ضمانه من بائعه ولو قبضه المشتري كما قاله شيخنا العدوي وأما نحو كلب
الصيد وجلد الاضحية فالقيمة باتلافه لا تعدى لا للقبض حتى لو تلف بساوى كان ضمانه من البائع
(قوله بالقصد) أي وهو مالم يمس فيه حق توفية أي لا يكال ولا يوزن ولا يعد كالطعام وكالكائب والعبيد
(قوله أو بالقبض) أي وهو ما فيه حق توفية بأن كان يكال أو يوزن أو يعد كالطعام وكالكائب وما فيه
مواضعة (قوله وأخذها) أي البائع ليستوفي الركوب المدة التي استثنائها (قوله فاسدا) أي
شراء فاسدا (قوله على البائع) أي لا على المشتري لعدم انتقال الضمان اليه لأنه لم يقبضها قبضا
مستمرا (قوله ورد الخ) أي من غير احتياج لحكم برده ان كان مجعما على فسادها وأما ان كان
مختلفا في فسادها فلا بد من فسح الحاكم أو من يقوم مقامه كالحكم والعدول يقومون مقام الحاكم
عند تعذره إما لعدم امانته أو لعدم اعتنائه بالامور فان غاب احد المتبايعين رفع الآخر الامر للحاكم
أو للعدول وفسخه (قوله ولا غلة) أي إلا أن يشتري موقوفا على غير معين واستغله عالما بوقيته
فبرد الغلة وكذلك إذا كان موقوفا على معين وعلم بوقيته عليه والحال انه لم يرض ببيعه بخلاف
ما إذا ظهر ربه وقف على معين سواء كان هو البائع أو غيره راضيا ببيعه فان المشتري يفوز بالغلة ولو
علم انه وقف وإنما يعتبر رضا الرشيد دون غيره (قوله بل يفوز بها المشتري) أي إلى حين الحكم
برد المبيع لكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن الحراج بالضمان ولو علم بالفساد لأن علمه بالفساد
وبوجوب الرد لا يفي عنه الضمان واعلم ان المشتري يفوز بالغلة في البيع الفاسد ولو في بيع
الثنية المنوعة على الزاجح وبيع الثنية هو المعروف بمصر ببيع المعاد بأن يشترط البائع على
المشتري انه متى أتى له بالتين رد المبيع له فان وقع ذلك الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله كان
البيع فاسدا ولو اسقط الشرط لتردد الثمن بين السلفية والثمنية وهذا مستثنى مما مر من ان
اسقاط الشرط الموجب لحلل المبيع يصححه وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد
كانت الغلة له على ما قاله ح وهو الزاجح لأن الضمان منه خلافا للشيخ احمد الزرقاني القائل انها
للبيع وان لم يقبضه بل بقي عند البائع فالغلة له لا للمشتري ولو كان المشتري ابقاء عند البائع بأجرة
كما يقع بمصر لأنه فاسد ولم يقبضه وأما إذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بأن قاله بعد التزام
البيع متى رددت إلى الثمن دفعت لك المبيع كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد
بل يستحب فقط (قوله ولا يرجع على البائع بالنفقة) أي حيث كانت قدر الغلة أو كانت الغلة أزيد
منها (قوله فان اتفق على ما لا غلة له) أي كسقي وعلاج في زرع وعمر لم يبدل صلاحه وحصل الرد قبل
بدو صلاحه (قوله وان اتفق على ماله غلة لا تفي الخ) الذي في المواق في الحيار وغيره انه إذا اتفق
على ماله غلة فالنفقة في الغلة رأسا برأس كانت النفقة قدر الغلة أو ازيد منها أو انقص وعليه اقتصر
في المجل (قوله مضى المختلف فيه بالتين) هذه قاعدة أغلبية إذ قد يأتي ما هو مختلف فيه ولكنه
يمضى إذا فات بالقيمة فقوله مضى المختلف فيه بالتين أي إلما استثنى كالبيع وقت نداء الجمعة فانه
مخالف فيه ومع ذلك إذا فات يمضى بالقيمة (قوله وإلا ضمن قيمته حينئذ) هذا إشارة لقاعدة
وهي كل فاسد متفق على فسادها إذا فات فانه يمضى بالقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض وهذه اغلبية
أيضا لما يأتي قريبا في مسألة وان باعه قبل قبضه فتأويلان من ان القيمة تعتبر يوم البيع
(قوله وإلا ضمن قيمته يوم القضاء) أي وإلا بأن يبيع جزافا أو بكيل أو وزن أو وعد ولكن نسي ذلك

وقت القضاء بالرد أو علم ذلك في الوقت المذكور ولكن تعذر وجوده يوم القضاء بالرد فإنه يضمن قيمته يوم القضاء بالرد وقوله ضمن قيمته يوم القضاء بالرد أي ولا ينتظر لوقت وجوده إذا تعذر رده بخلاف الفاسد فإنه إذا تعذر عليه وجود المثل فإنه يصبر عليه لوقت الوجود ويؤخذ منه المثل لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله جد) أي بعد البيع (قوله والقوات بتغير سوق الخ) هذا حل معنى لاجل اعراب فلا ينافي أن قوله بتغير سوق متعلق بقوله فإن فات لأنه متعلق بعامل محذوف وقد يقال إن تقدير العامل أولى لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله باجني (قوله فلا يفيتهما تغير السوق) أي لأن غالب ما يراد له العقار القنية فلا ينظر فيه لكثرة الثمن ولا لقلته وجبئذ فلا يكون تغير الاسواق فيه فوتاً ولأن الأصل في ذوات الأمثال القضاء بالمثل والقضاء فيهما بالقيمة كما لو عدم المثل كالفرع فلا يعدل اليها مع إمكان الأصل ثم إن كون المثل لا يفيت حوالة السوق مقيد بما إذا لم يبيع جزافاً والافات بحوالة السوق وغيرها كما في النوادر انظر بن (قوله وبطول زمان حيوان) يعني ان مجرد طول إقامة الحيوان بيد المشتري من غير ضمانة نقل ولا تغير في ذات أو سوق. فليت له لأن الطول مظنة التغير في الذات وإن لم يظهر وإذا كان التغير مع المظنة مفيتاً فالتغير مع التحقق أولى (قوله وفيها) أي في المدونة في كتاب البيوع الفاسدة وقوله وفيها أيضاً أي في كتاب السلم شهران أي ليسا بطول هذا مراده والام لم يكن له فائدة مع ما قبله ولم يصح قوله واختار أنه خلاف وكأنه قال وفي حد الطول قولان فينبغي للقارىء أن يسكت سكتة لطيفة على قوله شهر ثم يتبدى بقوله وشهران وكان ينبغي للمصنف أن يقول وشهران أو ثلاثة أو يقتصر على الثلاثة ويستفاد الشهران بطريق الأولى إذ ما ذكره يفيد أن الثلاثة طول باتفاق المحلين وليس كذلك (قوله أنه خلاف معنوى) أي أن ما وقع بين المحلين خلاف حقيقى راجع للمعنى لأن المحل الذي حكم فيه بأن الشهر طول ظاهره مطلقاً كان الحيوان كبيراً أو صغيراً والمحل الثاني الذي حكم فيه بأن الشهر والشهرين والثلاثة ليست طولاً ظاهره مطلقاً والمعتمد منهما الأول (قوله بل هو خلاف لفظي في شهادة) أي أن ما حكم به الإمام أولاً من أن الشهر طول بالنظر لمشاهدة ومعاينة أي بالنظر لحيوان صغير حضر عنده وعينه وشاهده كحكمه فان الشهر فيه مظنة التغير وحكمه ثانياً بأن الشهرين والثلاثة ليست طولاً بالنظر لما حضر عنده وشاهده من حيوان كبير كحكمه وإبل فان الشهرين والثلاثة فيها ليست مظنة للتغير ومن المعلوم أن الحكمين المختلفين لاختلاف محلها ليسا مختلفين حقيقة أما الخلاف الحقيقي عند اتحاد المحل كذا قرر شيخنا وهو المناسب لكلام المصنف لأنه لما قابل الخلاف الحقيقي بالشهادة يعلم أنه أراد بها الخلاف اللفظي ويوجه بما ذكر (قوله والحق أن المازرى قائل الخ) نص كلام المازرى بعدما ذكر ما في الموضوعين من المدونة اعتقد بعض اشياخى يعني اللخمي أنه اختلاف قول على الإطلاق وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة بعبارة لأنه أشار في المدونة إلى أن المقدار من الزمان الذي لا يمضى إلا وقد تغير الحيوان بتغيره في ذاته أو سوقه معتبر اتفاقاً وإنما الخلاف في قدر الزمان الذي يستدل به على التغير اه قال ابن عرفة في رده على اللخمي تعسف واضح لأن حاصل كلامه أن الخلاف بين المحلين إنما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغير الحيوان وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لمن تأمله وأنصف اه وحاصله أن المازرى اعترض على اللخمي من جهة أن كلامه يقتضى أن

والقوات (بتغير سوق غير مثلي و) غير (عقار) كحيوان وعروض وأما المثل والعقار فلا يفيتهما تغير السوق على المشهور (وبطول زمان حيوان) ولو لم يتغير سوقه ولا ذاته (وفيها شهر) بعد طولاً (و) فيها أيضاً (شهران) بل وثلاثة ليست بطول ولو قال وفيها الشهر طول والثلاثة ليست بطول لكان أصوب (واختار) اللخمي (أنه خلاف) معنوى (وقال) المازرى على ما فهم المصنف (بل) هو خلاف لفظي (في شهادة) أي مشاهدة أي معاينة أي أن الإمام رضى الله عنه رأى مرة أن بعض الحيوانات يفيت الشهر بمظنة تغيره فيه لصغر ونحوه فحكم بأن الشهر فيه طول ورأى مرة أن بعض الحيوانات لا يفيت الشهران والثلاثة لعدم مظنة تغيره في ذلك فحكم فيه بعدم طول ما ذكر والحق أن المازرى قائل بأن الخلاف حقيقى كاللخمي غير أنه اعترض على اللخمي بما لا وجه له فظن المصنف رحمه الله من أول عبارته أنه قائل بأن الخلاف لفظي

فراجع في التناؤ والشبر خيق تفهم المقصود (و) يفوت (بنقل عريض) ككتاب (ومثلي) كتمسح من بلد القعد (لبلد) الخلاف آخر والعكس وكذا لحل آخر وإن لم يكن بلداً إذا كان ذلك (بكافة) في الواقع وإن لم يكن عليه هو كافة كحمله له على دوابه وخدمه

الخلاف بين الحليين ولو وجد التغير بالفعل مع أنه لاخلاف عند وجود التغير بالفعل وأما الخلاف في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغيره فرد عليه ابن عرفة بأنه ليس في كلام اللاحمي ما يفيد أن الخلاف ولو وجد التغير بالفعل قال بن والصواب اتفاق كلام المازري واللاحمي على أن الخلاف الواقع في المدونة خلاف في شهادة لانهما يتفقان على أن ماهو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعاً وعلى أن الخلاف بين الموضعين في الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوتاً أولاً فلا يكون فوتاً وليس الخلاف الذي فيها لفظياً وهو الخلاف في حال ويتبين ذلك بالفرق بين الخلاف في حال والخلاف في شهادة فان الاول يقال حيث يكون للشيء حالان فيقول القائل بمجوازه باعتبار احدى الحالتين وهي الحاضرة في ذهنه حين القول ويقول الآخر بمنعه باعتبار الحالة الاخرى لانها هي التي حضرت في ذهنه حين القول ولو حضر في ذهن كل واحد من القائلين ما حضر في ذهن الآخر لواقفه فهذا ليس خلافاً في الحقيقة وأما الخلاف في شهادة فيقال حيث يكون القول من كل منهما مرتباً على أحد الحالين وهو مع ذلك ينفي الآخر بان يقول كل منهما مثلاً للشهادة تقضى بكذا وينفي غيره فهو خلاف حقيقي مثلاً الخلاف في ماء جعل في القم هل يصح التطهير به أم لا فان كان هذا الخلاف من أجل أن الماء قد يضاف بالريق فمن منع تكلم على حالة الاضافة ومن أجاز تكلم على حالة عدمها وكل يسلم وقوع الحالين فهو خلاف في حال وان كان هذا الخلاف من أجل أن القائل بالمنع يرى أنه يضاف ولا بد ولا يمكن عادة عدم اضافته والقائل بالمجواز يرى تقيض هذا فهو خلاف في شهادة والخلاف في مسألتنا من هذا الثاني لان من قال ان الثلاثة وما دونها فوت يرى أنها مظنة للتغير ولا بد ومن قال انها ليست بفوت يرى أنها ليست مظنة للتغير ولا بد وهذا ما يفيد ابن عرفة كما يفيد ما تقدم وأما قول شارحنا أي ان الامام رأى الخ فتوفيق لم يقله المازري ولا هو معنى كلامه على أن ما بين به الخلاف معنى الخلاف في حال لا معنى الخلاف في شهادة اه كلام بن ثم قال بعد ذلك واعترض الصقلي على اللاحمي والمازري ومن تبعهما في المعارضة بين كلامي المدونة بأن قولها الثلاثة أشهر ليست فوتاً إنما هو في الاقالة من السلم اذا كان طعاماً ورأس المال حيوان فان وقعت الاقالة على عين رأس ماله جاز وان تغير بمفوت منع لانه يبيع الطعام قبل قبضه قال فيها والثلاثة أشهر لا تفيته حيث لم يتغير في ذاته ولا يلزم من ذلك أنها لا تفيت البيع العاسد حتى يتعارض الموضوعان لان الاقالة معروف يخفف فيه ألا ترى أنهم عدوا حوالة الاسواق فيها غير مفيتة مع القطع هنا بأنها مفيتة وهذا اعتراض ظاهر اه كلامه (قوله في محلها) أي في المحل الذي قبضهما فيه فلو كان النقل غير مفوت لرد العرض بذاته ودفع الثلي في المحل الذي نقل له (قوله فرد) أي ورده على البائع لكن الضمان من المشتري حتى يسلمه البائع (قوله وبالوطء) أي عوض عن المضاف اليه أي وبوطئه وانما عدل عن قوله وبوطء لصدقه بما اذا وطئها الغير عند المشتري وهو لا يفيتهما وأفهم قوله وبالوطء أن القدمات لا تفيت وأما الحلو بها فان ادعى وطأها صدق عليه أو وخشا صدقه البائع أو كذبه فتفوت في هذه الاربع صور فان ادعى عدمه صدق في الوحش صدقه البائع أو كذبه وترد ولا استبراء كملية ان صدقه البائع فرد ولكن تستبرأ فان كذبه فانت (قوله لأمة) أي لا لمملوك ذكر فلا يكون فوتاً وقوله لأمة أي ولو بدبرها (قوله وإلا فلا) أي والا يكن بالنساء بل صغيراً فلا يكون وطؤه فوتاً (قوله ويفتضها) أي غير البالغ (قوله فلو حذف غير مثلي كان أحسن) أي لان رد المثل اعتراف بفواته نعم التقييد بغير المثلي يظهر على القول بأن المثلي مع الفوات يضمن بالقيمة فاذا

أو في سفينة فرد قيمة
المرض ومثل المثلي في
محلها واحترز به عما
ليس في قلبه كلفة كعبد
وحیوان ينتقل بنفسه
فليس ذلك بفوت فيرد الا
أن يكون في الطريق خوف
او مكس فالقيمة (وبالوطء)
لأمة ولو وخشا ثيباً اذا
كان الواطء بالنساء والا
فلا إلا أن تكون بكرأ
ويقتضها لانه من تغير
الذات (وتغير ذات غير
مثلي) من عقار وعرض
وحیوان ومنه تغير الدابة
بالسمن أو الهزال والامة
بالهزال فقط وأما تغير ذات
المثلي لا تختص بظاهره
أنه يرد وليس كذلك بل
يرد مثله حينئذ فلو حذف
غير مثلي كان أحسن
(وخرُوج) للبيع

(عن يَدٍ) بيع صحيح او عتق او هبة او صدقة (٧٤) أو تحبىس من المشتري عن نفسه لا يبيع فاسد فلا يفيت وبيع بعض

مالاً ينقسم ولو قل كبيع الكل كبيع أكثر ما ينقسم وإلا فأت ما يبيع فقط (وتعلق حق) بالمبيع فاسداً لغير المشتري (كرهه) ولم يقدر على خلاصه لسرا الرهن فلو قدر ثلاثة لم يكن فوتا (وإجارته) اللازمة بأن كانت وجبة أو قد كراه أيام معلومة ولم يقدر على فسحها براض وهذا في رهن وإجارة بعد القبض وأما قبله فيجرى فيه الخلاف الآتي في قوله وفي بيته قبل قبضه الخ وما قدم أن تغير الذات مفيت وشمل ذلك الأرض وكان فيها تفصيل وخفاء بينه بقوله (و) بتغير (أرض يتر) حفرت فيها لغير ماشية (وعين) نفقت فيها ولولماشية أو أجريت إليها والواو بمعنى أو وكذا في قوله (و) بإنشاء (غرس وبناء عظيمي المؤنة) صفة لغرس وبناء ولا يرجع لبزوعين لأن شأنها ذلك ومثل الغرس والبناء والقلع والمهدم وكلام المصنف فيما أحاط الغرس أو البناء بها ولم يعم الأرض ولا معظمها وإلا فأت وإن لم يكن عظيم المؤنة لعله على ذلك وأما أن عم مادون

كان تغير الذات لا يفيت فالواجب في هذه الحالة رد مثله لقيامه مقامه والخلاف المذكور في طفي ونصه اعتمد المصنف قوله في توضيحه الذي للخمي والمازري وابن بشير أن المثل لا يفوت بتغير الذات لأن مثله يقوم مقامه لكنه غير ملتزم مع ما قدمه من قوله والاضمن قيمته ومثل المثل إذا المثل هو المرتب على القوات عنده وتلك طريقة ابن شاس وابن الحاجب وتبعمها المصنف هناك وأصلها لابن يونس فعما طريقتان أحدهما لابن يونس ومن تبعه أن اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في المثل إلا أن يعدم كشمري غير إبانة بقيمته وعلى هذه الطريقة مثى المصنف سابقاً في قوله ومثل المثل والثانية لابن رشد وابن بشير والبخمي والمازري أن اللازم مع القوات هو القيمة مطلقاً في المقوم والمثل واختارها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليها يأتي التفرع والخلاف في حوالة الأسواق والنقل والتخريف هل يفيت المثل أم لا فمن أوجب فيه المثل وهو المشهور قال يعدم القوات ومن أوجب فيه القيمة قال بالقوات وأما رده مع ارش النقص كما توهمه عيج فلا قائل به اه (قوله عن يد) أى عن يد مشتريه (قوله أو تحبىس من المشتري عن نفسه) ليس المراد أنه حبسه عن نفسه بأن قال هذا حبس عن نفسه بل المراد أنه حبس متعلق بنفسه كأن حبس داراً على الفقراء أو طلبه العلم احترازاً عما إذا أوصى الميت بشراء دار أو بستان وأن يحبس فاشترى ذلك الوصى شراء فاسد وحبسه فان المبيع رد ولا يكون التحبىس مفيتاً له (قوله كبيع الكل) أى في كونه فوتا وقوله كبيع أكثر ما ينقسم أى فانه فوت والمراد بالأكثر ما زاد على النصف (قوله وإلا) أى بأن باع بعض ما ينقسم فأت ما يبيع الخ (قوله وأرض يتر وعين) أى ولو كان كل من البر والعين بدون ربع الأرض (قوله لغير ماشية) أى بأن كان حفر للزراعة (قوله لأن شأنهما ذلك) أى عظم المؤنة من هذا بعلم وجه خروج بر الماشية لأنه ليس شأنه عظم المؤنة فعلى هذا لو كان عظيم المؤنة بالفعل كان مفيتاً كالبناء والغرس قاله شيخنا (قوله ومثل الغرس والبناء الخ) أى وأما الزرع فلا يفيت كما قاله محمد فيفسخ البيع ثم إن كان الفسخ في الإبان أى زمن زراعة الأرض فعلى المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وإن كان بعد فواته فلا كراء عليه وفاز بذلك الزرع لأنه غلة (قوله ومثل الغرس والبناء القلع والمهدم) أى في كونها مفوتين إذا كان كل واحد منها عظيم المؤنة كما قاله شيخنا (قوله فيما أحاط الغرس أو البناء بها) أى كالسور والحاصل أنها إن أحاطا بها كالسور فإن كانا عظيمي المؤنة أفتا وإلا فلا يفيتان شيئاً وإن عمّا الأرض كلها أو معظمها فانهما يفيتان الأرض بتمامها سواء كانا عظيمي المؤنة أم لا (قوله عند أبي الحسن) أى خلافاً لمن قال إن غرس النصف وعمه بالغرس كان مفيتاً للأرض بتمامها كالوعم كلها أو معظمها وعلى هذا القول مثى ابن عرفة فحد اليسير عنده الثلث فما زاد عليه كثير مفيت لها بتمامها ومثل ما لأبي الحسن لابن رشد إذ كلامه يفيد أن النصف كالربع لأنه قال وإذا كان الغرس بناحية فيها وجلها لا غرس فيه وجب أن يفوت منها ما غرس ويفسخ البيع في سائرهما إذا لا ضرر على البائع وذلك إذا كان للغرس من الأرض يسيراً كالواو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح ولزمه البيع ولم يكن له أن يردّه فأنت تراه أحال القدر الذى يفوت بالغرس دون ما لم يفرس على القدر الذى لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بحصته إلا أن يكون الأكثر ثم قال وتلف بعضه واستحقاقه كعيب به اه بن (قوله بالقيمة) أى فيقال ما قيمة

الجل فهو ما أشار به بقوله (وفاتت) أيهما) أو بأحدهما (جهة هي الربع) أو الثلث أو النصف عند أبي الحسن (فقط) تلك راجع لقوله جهة أى لا الجميع فلم يختز به عن الثلث أو النصف (لا أقل) من الربع فلا يفيت شيئاً منها ولو عظمت المؤنة ويستر كون الجهة الربع أو أكثر أو أقل بالقيمة

يوم القبض لا بالمساحة وإذا لم يكن الغرس أو البناء مفتيا إما لنقص محلها عن الربع أو لعدم عظم المؤنة فيما يعتبر فيه العظم فانه يكون لبائع الأرض (وكلة) أى للمشتري (القيمة) يوم الحكم أى قيمة ما غرسه أو بناءه (قائما) لا مقلوعا لأنه فعله بوجه شبهة على التأيد (على القول) عند المازرى (والمصحح) عند ابن عرزم (وفى بيعه) أى يبيع الشيء المشتري شراء فاسدا يباع صحيحا وقع من مشتريه أو من بائعه (قبل قبضه) أى قبل قبض أحد المتبايعين له ممن هو يبيده (٧٥) منهما بأن يبيعه المشتري وهو يد

بائعه أو يبيعه بائعه وهو يد المشتري قبل أن يردده ويقبضه منه (مطلقاً) أى سواء كان بما يفوت بتغير السوق أم لا متفقاً على فساد أم مختلفاً فيه ولا يصح تفسير الإطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع الثانى صحيحاً أم لا إذ لا يحصل القوات بالبيع الفاسد اتفاقاً (تأويلان) بالقوت وعدمه وعلى القوات فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع لزمه قيمته للبائع يوم يبيعه أى يبيع المشتري له وان كان البائع له البائع له البائع وهو يد مشتريه قبل أخذه منه فانه يعضى ويكون نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ان كان قبضه وعلى عدم القوات فان كان البائع له المشتري رد لبائعه الاصلى وان كان البائع له البائع كان بمنزلة ما إذا باعه يباع فاسداً وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه يبيع بعد قبض

تلك الجهة وما قيمة الجهة الباقية فان قيل قيمة الجهة المغروسة مائة وقيمة الجهة الأخرى مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة ورد الباقي وقاص بتلك القيمة من الثمن (قوله وله القيمة) أى لا الرجوع بما أنفق كما خرج به بعضهم ونسبه للعتبة وقوله قائماً أى لا مقلوعاً يوم جاء به كما هو قول ابن رشد (قوله والمصحح) أى وهو المعتمد فتحصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل يرجع المشتري على البائع بما أنفق وقيل بقيمة البناء والغرس قائماً وقيل مقلوعاً يوم جاء به المشتري (قوله بتغير السوق) أى وهو العروض والحيوان (قوله أم لا) أى وهو المثل والعقار (قوله وتأويلان) الأول لابن عرزم وجماعة والثانى الفضل وابن الكاتب (قوله لزمه قيمته) أى مضى البيع ولزم المشتري الأول قيمته للبائع يوم يبيع ذلك المشتري له ولا يقال هذا يخالف ما مر من أن المشتري يضمن قيمة المبيع فاسداً إذا فات يوم القبض لانا نقول يبيع المشتري للسلعة ينزل منزلة قبضها وقول المصنف والاضمن قيمته حينئذ أى حين القبض حقيقة أو حكماً (قوله ويكون نقضا للبيع الفاسد) أى وهذا هو المراد بالقوات تسمحاً والحاصل انه لا معنى لكون مضى يبيع البائع قبل قبضه من المشتري فواتاً للبيع الفاسد وانما هو نقض وفسخ له فكان المراد بالقوت فى هذا فوات المبيع على المشتري تفسير مراد (قوله ويرد) أى ذلك البائع الثمن للمشتري أى الأول (قوله ان كان قبضه) أى ان كان ذلك البائع قبضه من قبل أن يبيعه ثانياً (قوله رد) أى ذلك المبيع وكان الاوضح ان يقول بقى يد بائعه الاصلى لأن الفرض أن المشتري لم يقبضه من ذلك البائع إلا أن يقال المراد رده المشتري الثانى ان كان قبضه بعد البيع له وهذا لا ينافى ان المشتري الأول باعه له قبل قبضه من بائعه (قوله لبائعه الاصلى) أى ونقض ذلك البيع الثانى (قوله ولم يحصل من بائعه فيه يبيع) هذا محط الكأنية أى وحينئذ فبرد ذلك البيع الثانى وضمانه ان حصل فيه ما يوجب الضمان من ذلك المشتري (قوله لا ان قصد الخ) أى ان المشتري إذا علم بالفساد فباعه يباع صحيحاً قبل قبضه أو بعده وقصد بالبيع الافاتة فان البيع الأول الفاسد لا يعضى ولا يفوته البيع الثانى اتفاقاً ولا مفهوم للبيع بل الهبة والصدقة كذلك لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للحرية (قوله بالبيع) أى بعد أن قبضه من بائعه (قوله الافاتة) أى لشرائه الفاسد (قوله وهو عدم رده لبائعه) أى ويشبث رده لبائعه (قوله ان عاد المبيع) أى فيما يمكن عوده كالسمن والهزال ونقل العرض والمثل إلى لا ما لا يمكن عوده كالوطء والعتق وطول الزمان والموت وذهاب العين (قوله سواء كان عوده اختيارياً) أى بالشراء كما لو اشترى سلعة فاشترى فاسداً وباعها يباع صحيحاً ثم اشتراها من هذا الذى باعها له أو أن من باعها وهبها له أو تصدق بها عليه أو باعها لوارثته ثم ورثها منه وقوله ضرورياً أى كالارث قوله مالم يحكم حاكم بعدم الرد) أى وإلا فلا يرد قطعاً (قوله لا بتغير السوق) أى لأن تغير السوق الذى اوجب القوات

المشتري له واستظهر الخطاب من القولين فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه من بائعه الامضاء قياساً على العتق والتدبير والصدقة فى المدونة عتق المشتري بأنواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري ملياً بالثمن وإلا رد عتقه ورد لبائعه (لا إن قصد) المشتري (بالبيع الإفاتة) فلا يفوته معاملة له بنقيض قصده (و) لو فات البيع فاسداً ووجبت فى المقوم أو المثل فى المثل ثم زال المقيت (ارتفع المقيت) أى حكمه وهو عدم رده لبائعه (إن عاد) البيع لحالته الاصلية سواء كان عوده اختيارياً أو ضرورياً كإرث وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد إلى بائعه مالم يحكم حاكم بعدم الرد (إلا) أن يكون القوات (بتغير السوق) ثم يعود السوق الأول

فلا يرتفع ووجب على المشتري ما وجب في غيره على وعقار [درس] فصل في بيع الآجال (١) وهي بيع ظاهرها الجواز لكنها تؤدي إلى ممنوع ولذا قال (ومنع) عند مالك ومن تبعه (للتهمة) أي لأجل ظن قصد منعه شرعا سدا للذريعة (٢) أي بيع جائز في الظاهر (كثير قصد) أي قصد الناس له (٧٦) للتوصل إلى الربا الممنوع وذلك (كبيع وسلف) أي كبيع جائز في الظاهر يؤدي

إلى بيع وسلف فانه يمنع للتهمة على انهما قصد البيع والسلف الممنوع كأن يبيع ساعتين بدينارين لشهر ثم يشتري احدهما بدينار فقد قال أمر البائع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينارا هذا أخذ عن جماعة عند الأجل دينارين أحدهما عن الساعة وهو بيع والآخرة عن الدينار وهو سلف ولكن ما ذكره المصنف في هذا ضعيف والعتمد مقدمه من أن منع البيع والسلف إذا شرط الدخول عليه بالنقل لا الاتهام على ذلك كذا قيل وفيه نظر لما سيأتي (٢) للمصنف من الفروع المبنية على ذلك (وسلف بمنفعة) أي وكبيع يؤدي إلى ذلك كبيع سلعة بمشقة لشهر ويشتريها بخمسة قدراً قال أروه لدفع خمسة قدراً يأخذ عنها بعد الأجل عشرة (لا ما قبل) قصده فلا يمنع لضعف التهمة

(١) قول الشارح في بيع الآجال ابن عرفة في بيع الآجال يطلق مضافا ولقبا الأول ما أجل منه العين وما أجل منه غيرها أسلم والثاني لقب لتكرير بيع عاقدى الأول ولو بغير العين قبل انقضائه اه خرشي

ليس من سبب المشتري ولا بقدرته فلا يثبتهم على أنه حصله لأجل أن يفوت السلعة على ربهما بحيث لا ترد له فلذا إذا عاد السوق الأول مازال فواتها على ربهما باقيا لأنه أمر من الله بخلاف البيع والصدقة والنقل فانه يتم على أنه فعل ذلك لأجل فواتها على ربهما فإذا حصل شيء من ذلك حكمنا بالقوات نظرا لظاهر الحال فإذا زال ذلك المفيت حكمنا بزوال حكمه وعدم الرد نظرا للاتهام ولا يقال إن تغير الذات ليس من سببه لانا نقول قد حصل منه تجويع أو تفریط في صوته وحمل الغالب على غيره طردا للباب على وتيرة واحدة (قوله) فلا يرتفع (أي حكم المفيت الذي هو عدم الرد بل هو باق على حاله (قوله) ما وجب في غيره على وعقار) أي وهو الحيوان والعروض وأما المثل والعقار فقد مر أنهما لا يفوتان بتغير الاسواق

فصل في بيع الآجال (قوله تؤدي إلى ممنوع) أي وهو اجتماع بيع وسلف أو سلف جر منفعة أو ضمان يحمل (قوله) ومنع للتهمة) اما عطف على قوله وقد مدني عنه بناء على ما صرح به السعد في شرح تشریف العزى وغيره من أن الفصل بالترجمة ليس مانعا من العطف فوجوده لا يضر لأنه جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وأن الواو للاستئناف لما صرح به ابن هشام في شرح بابت سعاد من أن أكثر ما تقع الواو للاستئناف في أوائل الفصول والأبواب ومطالع القوائد (قوله) ما كثر الخ) نائب فاعل منع أي منع البيع الذي كثر قصد الناس إليه لأجل التهمة وظاهره وان لم يقصد فاعله وفي الواقع عن ابن رشد أنه لا يتم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الأمر الممنوع وقوله كبيع الخ مثال لما كثر قصده وفي الكلام حذف أي كبيع يؤدي لبيع وسلف (قوله) كبيع وسلف) أدخلت الكاف الصرف المؤخر والدين بالدين والمبادلة المتأخرة فالبيع المؤدى لشيء مما ذكر ممنوع لكثرة قصد الناس إليه للتوصل للممنوع المذكور (قوله) فانه يمنع للتهمة على انهما قصدا البيع والسلف الممنوع) أي لأن التهمة على قصد ذلك تنزل منزلة اشتراط ذلك والنص عليه بالنقل (قوله) فأك أمر البائع إلى أنه خرج من يده سلعة ودينارا) أي لأن السلعة التي خرجت من يده ثم عادت إليها لمغاة (قوله) كذا قيل) قائله عقب قال ح اعلم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وسلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في ظاهره لا خلاف في المذهب في منعه صرح بذلك ابن بشير وتابعوه وغيرهم انتهى فقول عقب وما ذكره هنا ضعيف الخ غير صحيح لما علمت ولا منافاة بين ما هنا وما تقدم وذلك لأن الصور ثلاث يبيع وسلف بشرط ولو بجران العرف وهذه هي التي تسلك المصنف على منعها سابقا ويبيع وسلف بلا شرط لا صراحة ولا حكما وهذه هي التي أجازوها وقد ذكرها الشارح فإما ر وتهمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي تسلك على منعها المصنف هنا فما أجازوه سابقا غير مانعوه هنا لأن ما هنا فيه التهمة بالدخول على شرط يبيع وسلف انظر بن (قوله) وسلف بمنفعة) هذا مثال ثان لما كثر قصد الناس إليه لأجل التوصل للممنوع فان قلت البيع انما منع لادائه لسلف جر نقصا فكان يفي (١) عن قوله كبيع وسلف قوله وسلف بمنفعة قلت الشيء قد يكون مقصودا لذاته كسلف بمنفعة وقد يكون وسيلة كالبيع والسلف فيمن المصنف أن كلاهما يقتضي المنع فلو اقتصر على ما يقصد لذاته لم يعلم حكم كثرة القصد لما يكون وسيلة ضرورة ان قصد المقاصد اقوى من قصد الوسائل (قوله) فأك أمره لدفع الخ) أي قال أمر البائع إلى أن شيء رجع إليه ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة (قوله) لا ما قبل) أي لا يمنع بيع جائز في الظاهر قل قصد الناس إليه للتوصل إلى ممنوع لضعف التهمة

(١) قوله فكان يفي الخ هذا الإراد فان الاول واقع في مركزه فالمناسب حذف السؤال والجواب وينشأ منه سؤال لاجواب عنه وهو اذا كان كذلك فالسابق يفي عن اللاحق خصوصا وعادة المصنف الاقتصار على الخفي الا أن يقال هذا من خلاف الغالب للإيضاح اه كتبه محمد عليش

(٢) قول الشارح لما سيأتي فيه ان من ضعف هذا يجوز أن يضيف ماسيأتى أو يقول مشهور مني على ضعيف وقوله فالصواب لتقل ابن بشير الاتفاق على حرمة ما أدى لبيع وسلف وتسليم من بعده له كما أفاده البناني اه كتبه محمد عليش

الاجل أودونه أحدهما
 بدينار فيجوز ولا ينظر
 لكونه دفع له ثوبين
 ليضمن له أحدهما وهو
 الثوب الذي اشتراه مدة
 بقائه عنده بالآخر لضعف
 تهمة ذلك لثمة قصد الناس
 إلى ذلك وأما صريح ضمان
 بجعل فلا خلاف في منعه
 لأن الشارع جل الضمان
 والجاء والقرض لا تفعل إلا
 لله تعالى فأخذ العوض عليها
 سحت (أو أسلفني)
 بقطع الهمة المفتوحة
 (وأسلفك) بضم الهمة
 ونصب الفعل أي وكبيع
 أدى إلى ذلك كبيعة ثوبا
 بدينارين إلى شهر ثم
 يشتريه منه بدينار نقدا
 ودينار إلى شهرين فقال
 أمر البائع أنه دفع الآن
 ديناراً سلفاً للمشتري
 وبأخذ عند رأس الشهر
 دينارين أحدهما عن
 ديناره والثاني سلف منه
 يدفع له مقابلته عند رأس
 الشهر الثاني فلا يمنع
 لضعف التهمة لأن الناس
 في الغالب لا يقصدون إلى
 السلف إلا نجزاً لا بعد
 مدة * ولما كان ما تقدم
 فاتحة لبوع الآجال أتبعه
 بالكلام عليها لما اشتمل
 على إحدى الملتين
 المتقدمتين منع ومالا فلا

وقوله كضمان بجعل الخ مثال لما قلنا وفي الكلام حذف أي كبيع جائز مؤد ضمان بجعل
 وأشار الشارح بتقدير مالم إلى أن المظوف بلا محذوف وهو الوصول الاسم وحذفه مع بقاء صلته
 جائز ومثلاً له بقوله تعالى آتينا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم لاختلاف المزلين
 (قوله كضمان بجعل) إطلاق الضمان هنا يجوز لأنه ليس فيه شغل ذمة أخرى بالحق وإنما المراد
 الحفظ كذا قال عبي وفيه نظر لأن الضمان عند الفقهاء إطلاقاً يخص وهو شغل ذمة أخرى
 بالحق وأعم وهو الحفظ والصون للوجوب تركه للحرمة ومنه قولنا وإنما ينتقل ضمان القاسد بالقبض
 ومنه ضمان الرهان وضمان البيع ومن هذا الإطلاق الضمان هنا فهو حقيقة لا مجازاً (قوله فيجوز
 ولا ينظر الخ) حكى ابن بشير وابن عباس في البيع المؤدى لضمان بجعل قولين مشهورين
 قال في التوضيح والجواز ظاهر المذهب ولذا اقتصر عليه المصنف هنا اهـ بن (قوله ليضمن له
 أحدهما) أي ليحفظ له أحدهما (قوله بالآخر) أي بالثوب الآخر (قوله وأما صريح ضمان بجعل)
 أي سواء كان الضمان بالمعنى الخاص أو بالمعنى الأعم فالأول ظاهر وذلك كأن يكون عليك دين
 لإنسان فيضمنك شخص في ذلك الدين والثاني كأن تسلفه اثني عشر على شرط أن يرد لك عشرة
 كما في الصور الآتية (قوله سحت) فسروه بأنه كسب مالا يجل (قوله بقطع الهمة المفتوحة)
 إنما فتحت الهمة في الأول وضمت في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال فتفتح همزة أمره
 وتضم همزة مضارعه نحو أكرمني وأكرمك (قوله ونصب الفعل) أي بأن مضمرة بعد واو المعية
 في جواب الأمر أي ليسكن مني سلف مع سلف منك أي ليكون من كل منهما سلف للآخر (قوله فكل
 أمر البائع الخ) أي لأن السلعة التي خرجت من يده وعادت إليها فمكانه لم يحصل لها بيع
 أصلاً (قوله سلف منه) أي من المشتري للبائع وقوله يدفع أي البائع للمشتري مقابله (قوله لا يقصدون
 إلى السلف الخ) أي أن الشأن أنهم يقصدون السلف حالاً بما يدفعونه (قوله لا بعد مدة)
 أي ولا يقصدون أن ما يدفعونه قد يتحول أمره إلى كونه سلفاً كما في دفع المشتري الأول الدينارين
 عند رأس الشهر (قوله ولما كان ما تقدم فاتحة لبوع الآجال) أي أن ما تقدم قاعدتان لبوع
 الآجال يتفرع عليهما جميع مسائل الباب الآتية فقولنا يمنع ما أكثر قصده يشمل جميع مسائل
 الباب المتنوعة وقوله لأقل يشمل جميع مسائل الباب الجائزة فالأمثلة التي ذكرها المصنف فيما
 يأتي مفصلة للقاعدتين المذكورتين إجمالاً (قوله لما اشتمل على إحدى الملتين المتقدمتين) أي
 وهما بيع وسلف وسلف جر منفعة (قوله فمن باع لأجل الخ) أشار المصنف بهذا إلى أن شروط
 لبوع الآجال المتطرق إليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لأجل فلو كانت نقداً كانت الثانية
 نقداً أو لأجل فليست من هذا الباب وإن يكون المشتري ثانياً هو البيع أولاً وإن يكون البائع
 ثانياً هو المشتري أولاً أو من تنزل منزلته والبائع أولاً هو المشتري ثانياً أو من تنزل منزلته والمنزل
 منزلة كل واحد وكيفية سواء علم الوكيل ببيع الآخر أو شرائه أو جهله وإن يكون صنف عن الشراء
 الثاني من صنف منه الأول الذي باع به أولاً (قوله مقوماً أو مثلياً) اعلم أن الكلام هنا في المقوم فقط
 وسياق الكلام على المثلي في قول المصنف والمثلي قدراً أو صفة بمثله فمن عمم هنا فقد أخطأ (١) كذا
 قال ح (قوله ثم اشتراه) ليس المقصود من ثم التراخي أو أنه نص على التراخي لأنه التوهم جوازه
 على الإطلاق وفاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف أي باع شيئاً
 وحذفه (٢) للعموم وقوله اشتراه المتبادر منه اشتراه لنفسه وأما لو اشتراه لغيره كمجوره مثلاً فهو

(١) قوله فمن عمم هنا أخطأ من تأمل علم أن كلام المصنف هنا عام للمقوم والمثلي وقوله
 الآتي والمثلي الخ في شراء غير ما بيع فمن عمم هنا فقد أصاب اهـ كتبه محمد عليش (٢) قوله
 وحذفه الخ يناق ما قدمه عن الخطأ اهـ

بقوله (فمن باع) مقوماً أو مثلياً (لأجل) كسهر (ثم اشتراه) أي اشتري البائع أو من تنزل منزلته من وكيله

أو مأذونه عين . ماباعه من المشتري أو من تنزل منزلته (بجنس ثمنه) الذي باعه به وبينه بقوله (من عين) متفق في البيعتين صفها
وصفة كحمديتين أو يزيدتين وسيدكر (٧٨) اختلاف السكة في قوله وبسكتين الى أجل (وطعام) ولو اختلفت

صفته مع اتفاق صفه ويجرى مثل ذلك في قوله (وعرض) والواو فيها بمعنى أو (فلما) أن يشتريه (قدأ أولاً لأجل) الاول (أو) لأجل (أقل) منه (أو أكثر) فهذه أربعة أحوال بالنسبة للأجل وفي كل منها إما أن يشتريه (بمثل الثمن) الاول (أو أقل) منه (أو أكثر) يحصل اثنتا عشرة صورة (يمنع منها ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل) بأن يشتري بأقل قدأ أو لدون الاجل أو بأكثر لأبعد منه وعللة المنع تهمة دفع قابل في كثير وهو سلف بمنفعة إلا أنه في الاولين من البائع وفي الأخيرة من المشتري وأما التسع صور الباقية فبجائزته والضابط أنه إن تساوى الاجلان أو الثمنان فالجواز وإن اختلف الاجلان أو الثمنان فانظر الى اليد السابقة بالعطاء فان دفعت قليلا عاد إليها كثير فالمنع وإلا فالجواز * ولما ذكر أحوال تعجيل الثمن الثاني كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تعجيل بعضه في كل الصور وتأجيل البعض

مكروه فقط وقوله فاما قدأ علة لمحدوف هو الجواب والتقدير ففي شرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكر اثنتا عشرة صورة لأن الشراء إما قدأ الخ (قوله أو مأذونه) أي عبده الذي أذن له في التجارة والحال انه يتجر لسيده أما ان اشترى لنفسه جاز مطلقا وقيل يكره وقيل يمنع كالوكيل (قوله ويجرى مثل ذلك في قوله وعرض) أي والمراد عرض متفق الصنفية في البيعتين سواء اتفقت صفتها أو اختلفت والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (قوله يحصل اثنتا عشرة صورة) أي من ضرب ثلاثة أحوال الثمن الثاني وهو كونه مثل الأول أو أقل أو أكثر في أربع أحوال الشراء الثاني من كونه قدأ أو لأجل الاول أو لدونه أو لأكثر منه وإن شئت قلت وفي كل إما أن تكون العقدة الثانية في مجلس العقدة الاولى أولا وفي كل إما ان تكون السلمة قد قبضها المشتري الاول أم لا فهذه أربعة أحوال مضروبة في اثني عشر تكون الصور ثمانية وأربعين صورة وإن شئت قلت وفي كل إما أن يكون الثمن الاول والثاني عينا أو عرضا أو طعاما أو حيوانا لكن المصنف (١) فرض الكلام في العين وسيأتي الكلام في الطعام والعرض والحيوان (قوله بأن يشتري بأقل الخ) كأن يشتري ماباعه بعشرة لأجل بثانية قدأ أو لدون الاجل أو باثني عشر لأبعد من الاجل الاول لان البائع الاول يدفع ثمانية في الاولين الآن أو بعد نصف شهر ويرجع له بدلها عشرة بعد شهر والبائع الثاني هو المشتري الاول في الأخيرة يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عنها بعد شهرين اثني عشر (قوله إلا انه) أي دفع القليل في الكثير (قوله وأما التسع صور الباقية) أي وهي شراؤه ماباعه بعشرة لأجل بعشرة قدأ أو لدون الاجل أو لأبعد منه وشراؤه بثانية ماباعه بعشرة للاجل أو أبعد منه وشراؤه باثني عشر ماباعه بعشرة قدأ أو لدون الاجل أو لدون الاجل نفسه (قوله أو الثمنان) أي أو تساوى الثمنان فأجز وإن اختلف الاجلان وهذا صادق بثلاث صور وذلك بأن باع بعشرة لاجل ثم اشترى بعشرة قدأ أو لاجل دون الاول أو لأبعد منه وقوله إن تساوى الاجلان الخ أي فأجز ولو اختلف الثمنان وهذا صادق بثلاث صور لانه إما أن يكون الثمن الثاني قدر الاول أو أكثر منه أو أقل (قوله فالمنع) أي وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ماباعه بعشرة لاجل بثانية قدأ أو لدون الاجل أو باثني عشر لأبعد من الاجل الاول (قوله والا فالجواز) وذلك في ثلاث صور أن يشتري ماباعه بعشرة لاجل باثني عشر قدأ أو لدون الاجل أو بأقل من عشرة لأبعد من الاجل الاول (قوله وكانت) أي أحوال تأجيل الثمن الثاني كله أو تعجيل كله أربعة وهي تأجيله الى الاجل الاول أو لدونه أو لأبعد منه فهذه ثلاث تضم لتعجيله كله فهي أربعة وقوله في ثلاثة أي كون الثمن الثاني قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر (قوله في كل الصور) أي كان هذا الثمن الثاني قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر (قوله مضروبة في أحوال قدر الثمن) أي قدر الثمن الثاني وهي كونه قدر الثمن الاول أو أقل منه أو أكثر منه (قوله وكذا لو أجل بعضه) أي كما يمنع فيما مضى ما تعجل فيه الاقل كذلك لو أجل من الثمن الثاني بعضه يمنع في صورة ما تعجل فيه الاقل كله على كل الاكثر أو على بعضه (قوله فمتنع) خبر مقدم وما تعجل مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون متنع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط في وقوع الوصف مبتدأ الاعتقاد وكذا مفعول مطلق مؤكدا عامله ممتنع أي ممتنع ما تعجل فيه الاقل كالامتناع السابق (١) قوله لكن المصنف الخ بل فرض الكلام هنا عا، او الآتي له معنى آخر كما بينه الشراح اه كتبه محمد عليش

الباقى الى أجل دون الاجل الاول أو مثله أو أبعد وهذه الثلاثة مضروبة في أحوال قدر الثمن الثلاثة فالمجموع تسع وتسقط صور النقد في الثلاث، شهابي المنع فقال (وكذا لو أجل) من الثمن الثاني (بعضه) (وعجل بعضه) (فمتنع) من الصور التسع (ما تعجل فيه الأقل)

أى كله على كل الأكثر أو بعضه فتحت صورته الأولى أن يبيع السلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل والثانية أن يشتريها في الفرض المذكور باثني عشر خمسة نقدا وسبعة لأجل من الأجل لأن البائع يعمل الأقل وهو العشرة على بعض الأكثر وهو السبعة التي لأجل فالمشتري الأول يدفع بعد شهر عشرة خمسة منها عن الخمسة الأولى وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة (أو) ما تعجل فيه (بعضه) أى بعض الأقل (٧٩) على الأكثر (١) أو بعضه فتحت صورته أيضا

الاولى ان يبيعها بعشرة لشهر ثم يشتريها منه بثمانية أربعة نقدا وأربعة للاجل لانه تقع المقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن الأربعة التي نقدها أولا فهو سلف بمنفعة والثانية أن يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لأجل من الاجل لان المشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة عن الأربعة الاولى وهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها بعد ذلك أربعة فالممنوع أربعة والجائز خمسة ولما كان من ضابط الجواز أن يسوى الاجلان ومن ضابط المنع (٢) أن يرجع الى اليد السابقة أكثر مما خرج منها به على أنه قد يرضى المنع للجائز في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبها في المنع (كتساوي الاجلين) كييعها بعشرة لاجل ثم شرائها اليه (إن شرطاً) حين الشراء (نفي المقاصة) وسواء كان الثمن الثاني مساويا للاول

في علته وهو سلف جر نقداً (قوله أى كله على كل الأكثر) أى تعجل فيه كل الأقل على كل الأكثر وقوله أو بعضه أى أو تعجل فيه كل الأقل على بعض الأكثر (قوله الأولى) أى وهى ما إذا تعجل كل الأقل على الأكثر (قوله ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل) أى قد دفع قليلا في كثير فهو سلف جر نقداً وتوضيحه أن السلعة لما خرجت من يد البائع الأول ثم عادت اليه صارت ملغاة فلأمره إلى أنه خرج من يده ثمانية بعضها نقداً وبعضها مؤجلاً يأخذ عنها عند الأجل الثاني عشرة فهو سلف جر نقداً (قوله والثانية) أى وهى ما إذا تعجل كل الأقل على بعض الأكثر (قوله في الفرض المذكور) أى يبيعها بعشرة لأجل (قوله لأن البائع) أى الثاني وهو المشتري الأول ولو قال لأن المشتري كان أوضح (قوله وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة) أى وهذا سلف بمنفعة (قوله الأولى) أى وهى ما إذا عجل بعض الأقل على كل الأكثر (قوله والثانية) أى وهى ما إذا عجل بعض الأقل على بعض الأكثر وقوله أن يشتريها بثمانية أربعة نقداً الخ هذه الصورة لا يصح التعميل بها لما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأكثر كما ذكره بل هى مما تعجل فيه بعض الأقل على كل الأكثر فتقول المصنف أو بعضه المراد به أو تعجل بعضه على كل الأكثر وهو يشمل صورتين اللتين ذكرهما الشارح ولا حاجة لقوله أو على بعضه (قوله ان يشتريها) أى السلعة التي باعها بعشرة لأجل (قوله فالممنوع) أى من الصور التسع وقوله والجائز خمسة أى وهى ان يشتري السلعة التي باعها بعشرة لاجل بعشرة خمسة منها نقداً وخمسة لدون الاجل أو للاجل أولاً بعد منه أو يشتريها باثني عشر خمسة نقداً وسبعة لدون الاجل أو للاجل نفسه وحاصل هذه الصور التسع ان تقول إذا كان الثمن الثاني أقل منع مطلقاً كان البعض المؤجل أجله أبعد من الأجل الأول أو مساوياً له أو دونه وان كان الثمن الثاني قدر الاول جاز مطلقاً في الاحوال الثلاثة وان كان أكثر منعت واحدة وهى ما إذا كان البعض مؤجلاً أبعد (قوله مشبها في المنع) هو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل به (قوله كتساوي الاجلين) أى سواء كان الثمن الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله ان شرطاً) كان الأولى ان يقول ان شرط كان الشرط منهما أو من أحدهما فالثنية ليست شرطاً (قوله جاز) أى لأن الأصل المقاصة لأنه يقضى بها عند تساوى الاجلين فاذا اسقط المائتان فلم يبق إذا كان الثمن الثاني أقل أو أكثر غير الزائد في احدى الذمتين فليس فيه إلا تعبير ذمة واحدة (قوله صح) أى البيع في مسئلة شرائها بأكثر من الثمن الأبعد من الاجل ولا مفهوم لقوله في أكثر لأجل اذ باقى الصور الممنوعة كذلك وهى شرائها ثانياً بأقل نقداً أو لدون الاجل كما في ح وحينئذ فاقصر المصنف على الأكثر فرض مثال (قوله بقى المنع على أصله) أى لوجود العلة وهى سلف جر نقداً فظهر الفرق بين الصور التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل ان التي أصلها الجواز لا يفسدها الا شرط نفي المقاصة لا السكوت لان التهمة فيها

أو أقل أو أكثر (لدين بالدين) أى لا بدائه به بسبب عمارة ذمة كل للآخر ومفهوم ان شرط نفي المقاصة انهما ان لم يشترطاً فيها بأن اشترطها أو سكتا عنها جاز وهو كذلك (ولذلك) أى ولأجل ان للشرط المتعلق بالمقاصة تأثيراً سواء تعلق بشئونها أو فيها (صح في أكثر) من الثمن المبيع به كييعها بعشرة لشهر وشرائها باثني عشر (لأبعد) من الأجل (إذا شرطها) أى للمقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرطها بقى المنع على أصله

(١) قول الشارح أى بعض الأقل على الأكثر أو بعضه والثانية المناسب حذف قوله أو بعضه ويقول في محله والبعض الآخر إما لأجل الأكثر أولاً بعد فتحت صورته الأولى ان يبيع السلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بثمانية أربعة نقداً وأربعة للاجل لانه تقع المقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن الأربعة التي نقدها أولاً فهو سلف بمنفعة والثانية أن يشتريها بثمانية أربعة نقداً وأربعة لأجل من الاجل لان المشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة عن الأربعة الاولى وهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها بعد ذلك أربعة فالممنوع أربعة والجائز خمسة ولما كان من ضابط الجواز أن يسوى الاجلان ومن ضابط المنع (٢) أن يرجع الى اليد السابقة أكثر مما خرج منها به على أنه قد يرضى المنع للجائز في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبها في المنع (كتساوي الاجلين) كييعها بعشرة لاجل ثم شرائها اليه (إن شرطاً) حين الشراء (نفي المقاصة) وسواء كان الثمن الثاني مساويا للاول

ضعيفة فاذا شرط نفسها تحققت التهمة وأما ما أصلها المنع فجوز إذا شرطها لأن التهمة فيها قوية فاذا شرطها بعدت التهمة فلذا قيل بالمنع إذا سكت عن اشتراطها (قوله والرداءة والجودة كالثقة والسكرة) مقتضى التشبيه ان الصور اثنا عشر بأن تقول اذا باع بجيد واشترى برديء أو بالعكس فذلك الشراء إما قدا أو أقل من الأجل الأول أوله أو لا بعد منه وفي كل امان يكون الثمن الثاني أقل عددا من الأول أو مساويا له أو أزيد منه فهذه اثنا عشر صورة وفي كل امان يبيع بجيد ويشترى برديء أو العكس فهذه أربع وعشرون صورة وان الصور التي تمنع ما عجل فيها الأقل وهي ان يشتري بأقل قدا أو لدون الأجل أو بأكثر لأبعد من الأجل فيمنع تعجيل الأجل فيها وإذا اشترى باردا قدا أو لدون الأجل أو بأجود لأبعد من الأجل فانه يمنع هذا مقتضى التشبيه وليس كذلك لأن صور الأجل كلها ممنوعة كما قال الشارح (قوله فحيث يمنع الخ) أي فالصور الثلاث التي يمنع فيها تعجيل الأقل يمنع فيها تعجيل الرديء فحيث ظرف مكان مجازا (قوله وحيث جاز الخ) ظاهره ان ضمير جاز راجع لتعجيل الأقل مع ان تعجيل الأقل دائما ممنوع ولا يتأتى هنا مقاصة لاختلاف الصفة وقد يجاب بأن ضمير جاز راجع للتعجيل لا بقيد الأقل أو أنه راجع للعقد المفهوم من السياق (قوله فيما إذا استوى الاجلان) أي كان الثمن الثاني أجود من الأول وأردأ منه كان الثاني أقل عددا من الأول أو مساويا له أو أزيد منه (قوله فعاد إليها أردأ) أي سواء كان ذلك الأردا التي عاد إليه ازيد عددا عما دفعه أو مساويا في العدد لما دفعه أولا وأقل منه في العدد (قوله لما سيأتي له قريبا في اختلاف السكتين الخ) أي باختلاف السكتين من جملة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله من منع صور الأجل كلها) أي وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني إما دون الأول أو مساو له أو أبعد منه وفي كل إما ان يكون الثمن الثاني مساويا للأول في القدر أو أقل منه أو أكثر منه وفي كل إما ان يكون البيع بجيد والشراء برديء أو العكس فهذه ثمانية عشر صورة كلها ممنوعة لاشتغال الثمنين ولا يتأتى هنا المقاصة لاختلاف الصفة (قوله ويجاب بان التشبيه هنا بالنسبة لوقوع الثمن الثاني معجلا) أي فكأنه قال والجودة والرداءة في الجواز والمنع كالثقة والسكرة حيث كان الثمن الثاني معجلا أي والترض اتحاد الثمنين في القدر وقد مر انه إذا كان الثمن الثاني معجلا ان كان أكثر من المؤجل جاز وان كان أقل منع فكذا هنا ان كان المعجل الأجود جاز وان كان الأردا منع وقوله بالنسبة الخ أي بدليل ذكره للنسب في اختلاف السكتين حيث كان الثمن الثاني مؤجلا مطلقا واختلاف السكتين من جملة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله والمسئلة مفروضة الخ) أي لانه لو كان الثمنان غير متعدي القدر بأن كان أحدهما أزيد من الآخر كان هناك مشكلة وكثرة حقيقة فلا يصح التشبيه (قوله في اتحاد القدر) أي قدر الثمن الثاني للأول أي انها متساويان في القدر والعدد وان كان أحدهما جيدا أو الآخر رديئا (قوله وصورها ثمانية) أي وصور المسئلة ثمانية وذلك لأنه إذا كان الثمنان متعدي القدر وباع بجيد واشترى برديء أو العكس فاما أن يكون الثمن الثاني قدا أو مؤجلا لدون الأجل الأول أوله أو لأبعد منه فهذه ثمانية أربعة فيما إذا باع بجيد واشترى برديء وأربعة فيما إذا باع برديء واشترى بجيد فمضى كان الثمن الثاني مؤجلا لدون الأجل الأول أو للأجل الأول أو لأبعد منه منع لابتداء الدين بالدين وللبدل المؤخر وان كان الثمن الثاني معجلا فان عجل الإردأ منع للسلف بمنفعة وان عجل الاجود جاز لانتفاء الدين بالدين والبذل المؤخر والسلف بمنفعة (قوله فهي اخص من الآتية) أي ان مسألة الجودة والرداءة اخص من مسألة السكتين لفرض هذه في اتحاد الثمنين قدرا وأما

(والرداءة) من جانب
(والجودة) من جانب
آخر معتبرتان في الثمنين
(كالثقة والسكرة)
فالرديء كالثقل والجيد
كالمكثف فحيث يمنع ما عجل
فيه الأقل يمنع ما عجل
فيه الرديء وحيث
جاز يجوز هذا مقتضى
التشبيه وهو يفيد الجواز
فيما إذا استوى الاجلان
أو دفعت اليد السابقة
أجود فعاد إليها أردأ
وليس كذلك لما سيأتي له
قريبا في اختلاف السكتين
من منع صور الاجل
كلها ويجاب بأن التشبيه
هنا بالنسبة لوقوع الثمن
الثاني معجلا قد أو المسئلة
مفروضة في اتحاد القدر
وصورها ثمانية فقط
يجوز منها صورة فقط
وهي ما قد فيها الاجود
ويمنع الباقي فهي اخص
من الآتية ثم صرح ببعض
مفهوم قوله بمنس ثمة
بقوله (ومنس) يبيع سلعة
(بذهب و) شراؤها
(بفضة) أو عكسه

في الصور الاثني عشر في
تقديم الذهب ومثلها في
تقديم الفضة للصرف المؤخر
أى الاتهام عليه ولذا لو
انقضت التهمة جاز كما اشار
له بقوله (إلا أن يعجل)
أكثر من قيمة التأخر
جداً) بأن يكون العجل
يزيد على المؤخر بقدر
نصف المؤخر كبيع ثوب
بدينارين لشهر ثم اشتراه
بستين درهما قد اوصرف
الدينار عشرون (و) منع
البيع ثم الشراء (بسكتين
إلى أجل) سواء اتفق
الاجلان أو اختلفا وسواء
اتفقا في العدد بالقلة
والكثرة أم لا (كشرايه
للاجل) الأول وأولى لدونه
أو أبعد منه (بمحمدية)
نسبة لمحمد السفاح أول
خلفاء بني العباس وهى
الجيدة (ما أى شيئاً) باع
يزيدية) نسبة ليزيد بن
معاوية وهى الرديئة
لاشتغال الدينين لعدم
تأني القاصة هنا إذ شرطها
تساوى الدينين (وإن
اشترى) ما باعه (بمرض
مخالفة) أى عن البيع
بان باع السلعة بدينار أو
ثوب واشترها بثابة إما
هداً أو للأجل أو لاقبل أو
لاكثر وفى كل من الأربع
إما قيمتها قدر قيمة السلعة
أو أقل أو أكثر

الآتية فهى أعم من اتحادها قدراً أو كون الثاني أقل من الأول أو أكثر منه (قوله في الصور الاثني عشر) حاصلها أنه إذا باع بفضة لأجل ثم اشتراها بذهب فلا يخلو إما أن يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل من قيمتها أو أكثر وفى كل إما أن يكون الشراء الثاني هدأ أو لدون الأجل الأول أو له أو لأبعد منه فهذه اثنتا عشرة صورة ومثلها يقال فيما إذا باع أولاً بذهب لاجل ثم اشترى بفضة فالصور أربعة وعشرون كلها ممنوعة لتهمة الصرف المؤخر إلا ما استثناءه المصنف فانه جائز لا تنفاه التهمة المذكورة (قوله إلا أن يعجل أكثر الخ) انظر لو عجل أقل من قيمة التأخر جداً كأن يبيع ثوباً بستين درهما لشهر ثم اشتراها بدينارين قد اوصرف الدينار عشرون هل هو جائز كذلك لأن تهمة الصرف المؤخر منتفية بالكثرة المذكورة أم لا وينبغى الثاني لان المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جداً ففيه دفع قليل في كثير كذا نظر الشيخ أحمد الزرقاني قال بن وهو قصور قد نص في المدونة على المنع وذكر نصها فانظره فيه (قوله وصرف الدينار عشرون) أشار بهذا إلى ان القلة والكثرة والمساواة هنا أى في هذه المسئلة باعتبار صرف المثل لا باعتبار الذات لان القلة والمساواة والكثرة باعتبار الذات انما تنأتى في الجنس الواحد (قوله وبسكتين الى أجل) حاصله أنه إذا باع بسكة لاجل ثم اشترى بسكة أخرى لأجل فاما ان يتساوى الاجلان أو يكون الأجل الثاني أقل من الأول أو أبعد منه وفى كل إما ان يتساوى الثمنان في القدر أو يكون الثاني أقل أو أكثر فهذه تسعة وفى كل إما ان يبيع بسكة جيدة ويشتري برديئة أو العكس فهذه ثمان عشرة صورة ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين لاشتغال الدينين كل هذا إذا كان البيع الثاني مؤجلاً كالأول أما إن كان هدأً فصورة ستة لأن الثمن الثاني اما قدراً الأول أو أقل أو أكثر وفى كل إما ان يكون الشراء بالأجود أو الأردأً يجوز منها اثنتان ما إذا اشترى بأجود أكثر أو مساوياً والأربعة ممنوعة والفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واعلم ان الاختلاف بالسكتين كالاختلاف بالجودة والرداءة وأخذ مما هنا المنع في صور الاجل كلها وهى ثمانية عشر كما علمت وأخذ مما تقدم التفصيل في صور النقد وهى ستة كما علمت (قوله بمحمدية الخ) أى وأولى عكسه فقد نبه بالمثال الاخف تهمة على منع الاشد تهمة (قوله تساوى الدينين) أى في القدر والصفة (قوله بعرض مخالف ثمة) الضمير في مخالف راجع لعرض لأنه نصت له وضمير ثمة للبيع فهو منصوب على المفعولية بمخالف أى وان اشترى بعرض مخالف ذلك العرض الثمن الذى يبيع به أولاً أعم من ان يكون يبيع أولاً بعرض أو بعين والرداد بالعرض ما قابل الدين فيشمل الطعام والحيوان ولو قال المصنف وان اشترى بعرض مخالف لصنف الثمن الأول كان أظهر ومفهوم قوله مخالف ثمة انه لو اشتراه بعرض موافق لثمنه الأول في الصنفية كما لو باع سلعة بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالشراء اما هدأً أو لدون الأجل أو للأجل أو لأبعد منه وفى كل إما ان تكون قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر فهى اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما عجل فيه الاقل اتفاقاً وذلك ثلاث صور ما إذا كانت قيمة الثوب الثانية أقل وكان الشراء هدأً أو لدون الأجل أو كانت قيمة الثوب الثانية أكثر من قيمته الأولى وكان الشراء لاجل أبعد من الاجل الأول وما عداها فالجواز اتفاقاً في الجميع وذلك إذا كانت قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الأولى كان البيع الثاني هدأً أو لدون الأجل أو له أو لأبعد منه أو كانت قيمة الثانية أكثر من قيمة الأولى وكان البيع الثاني هدأً أو لدون الاجل أو له أو كانت قيمة الثانية أقل من قيمة الأولى وكان البيع الثاني لاجل الأول أو أبعد منه وأما قول عقب إذا عجل الاكثر ففي جوازه ومنه قولان فقد رده بن بأن هذا جائز اتفاقاً

(جازت ثلاث النقد فقط) ومنعت التهمة الباقية وهي ما أجل فيه الثمن للدين بالدين (و) البيع (المثل) من مكيل وموزون ومعدود الموافق لما باعه لأجل (صفة) وقدراً كنهله) أى كينه أى كمين ما باعه ومن اشترى عين ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة فمن باع أردباً لأجل ثم اشترى من المشتري مثله فاما هذا أو لدون الأجل أو له أو لأبعد والتمن إما مساو للاول أو أقل أو أكثر (فيمنع) منها الثلاث التي عجل فيها الأقل وصورتان أيضاً هما بقية صور الأقل وهما شراؤه مثله (بأقل لأجل أو لأبعد) منه لكن عجل المنع فيهما (إن غاب مشتريه به) أى عليه غيبة (٨٣) يمكنه الاتفاع به للسلف بمنفعة لأنهم يعدون الغيبة على المثل

وليس هذا من محل الخلاف لأن هذا المفهوم داخل في قول المصنف أول الباب ثم اشتراط بجنس ثمنه من غير طعام وعرض وحينئذ فما عجل فيه الأقل من الصور ممنوع اتفاقاً وما عدا ذلك جائز اتفاقاً (قوله جازت ثلاث النقد) أى وهى ما إذا كان العرض الذى اشترى به ثانياً قدراً سواء كانت قيمته قدر الثمن الأول أو قدر قيمته أو أقل منه أو أكثر (قوله وهى ما أجل فيه الثمن) أى سواء كان أجل الثمن الثانى لأجل الأول أو لأقل منه أو لأزيد منه سواء كانت قيمة العرض المشتري به ثانياً قدر الثمن الأول أو قدر قيمته أو أقل أو أكثر فهذه تسعة كلها ممنوعة لابتداء الدين بالدين (قوله والمثل صفة) هذا المفهوم الضمير في قوله سابقاً ثم اشتراط الخ (قوله التى عجل فيها الأقل) أى وهى شراؤه ثانياً بأقل هذا أو لدون الأجل أو بأكثر لأبعد من الأجل (قوله إن غاب الخ) أى وأما إن لم ينب عليه جازت هاتان الصورتان فتكون صور الجواز تسعة وهى الشراء بمثل الثمن قدراً أو لدون الأجل أو للأجل أو لأبعد منه وبأكثر هذا أو لدون الأجل أو للأجل وبأقل للأجل أو أبعد (قوله للسلف بمنفعة) علة للمنع في الصور الخمسة (قوله لأن المشتري الخ) هذا التعليل انما يظهر في الصور الأربع الأول في كلام الشارح وأما الخامسة فوجه وجود السلف بمنفعة فيها ان المشتري الأول دفع عند الأجل الأول قليلاً يعود اليه عند الأجل الثانى كثيراً (قوله فيجوز مطلقاً) أى في الصور الاثني عشر أعنى ما إذا كانت قيمة الثانى مساوية لقيمة الأول أو أقل منها أو أكثر وقع البيع الثانى قدراً أو لدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه (قوله تردد) الأول لعبد الحق عن بعض القرويين والثانى لغيره ويدخل في التردد كما في ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما المخالف في الصفة كالسراء والمحمولة انظر بن (قوله كتغيرها كثيراً حال شرائها) أى عن حالها وقت بيعه لها (قوله لوجود التهمة) أى وحينئذ فيجمع من الصور الاثني عشر ثلاث ما عجل فيه الأقل ويجوز الباقي (قوله وان اشترى الخ) حاصله انه إذا اشترى بعض ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة لأنه إما أن يشتري ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر وفي كل اما قدراً أو لدون الأجل أو للأجل أولاً بعد منه المتمتع منها خمس صور وهى أن يشتري بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لأبعد من الأجل أو بأقل قدراً أو لدون الأجل والجائز سبع صور وهى أن يشتري بمثل الثمن قدراً أو لدون الأجل أو بأكثر قدراً أو لدون الأجل أو بمثل الثمن أو أقل أو أكثر للأجل (قوله لما في المساوى والاكثر) أى الأبعد من الأجل (قوله من سلف جبر قمنا) أى والسلف هو المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة يأخذها بعينها إذا حل الأجل الثانى ومعه زيادة الثوب هذا إذا اشترى

لكونه لا يعرف بعينه سلفاً فيصير الممنوع خمسا وهى شراؤه مثل المثل وقد باعه بمشرة إلى شهر بعد الغيبة عليه بثانية قدراً أو لنصف الشهر أو للشهر أو لشهرين أو بأثنى عشر لشهرين لأن المشتري الأول يصير له درهمان تركهما للبائع الأول في نظير غيبته على المثل وهى تعد سلفاً فأل الى سلف بمنفعة ومفهوم صفة أمران المبانية جنساً كقمح وفول فيجوز مطلقاً والمبانية نوعاً وإليه أشار بقوله (وهل غير صنف طعامه) الموافق له جنساً (كقمح) باعه لأجل ثم اشترى من المشتري مثله صنفاً آخر من جنسه كسكت (وشعير مخالف) بمنزلة ماله باعه عبداً فاشترى منه ثوباً فتجوز الصور كلها (أولاً) يكون مخالفاتاً لأحكام جنسهما

فيمنع ما عجل فيه الأقل وهى ثلاثان لم ينب وخمس ان غاب (تردد وإن باع مقوماً) كعبد بمشرة لشهر ثم اشترى عبداً مثله بالمثل (ثلثة كغيره) في الجنسية فتجوز الصور كلها (كتغيرها) أى السلفة المبيعة القومة تغيراً (كثيراً) حال شرائها بزيادة كسمن أو قص كيزال فتجوز الصور كلها بخلاف طول الزمان فلا يعتبر هنا لوجود التهمة ولما تكلم على ما إذا كان الراجع لليد الأولى هو ما خرج منها أو مثله شرع فيما إذا عاد إليها بعضه بقوله (وإن اشترى) البائع لثوبين مثلاً للأجل (أحد ثوبيه) ولو قال وان اشترى بعض ما باع كان أمملاً (لأبعد) من الأجل (مطاقاً) أى بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (أو) اشترى احدهما بثمن (أقل) من الثمن الأول (قدراً) يريد أو لدون الأجل (امتنع) في الصور الخمس لما في المساوى والاكثر من سلف جبر قمنا

ولما في الأقل قدأ أو لدون الأجل أو لأبعد من يسع وسلف (لا يثله) (٨٣) قدأ أو لدون الأجل (أوم) بثمان (أكثر)

كذلك فيجوز في الأربع
صور كصور الأجل
الثلاثة فالجواز في سبع
(وامتنع) شراء أحد
نويه (بغير صنف
نمته) كالو باعها بذهب
أو بمحمدية لشهر فاشترى
أحدها بنفضة أو بيزيدية
أو عكسه (إلا أن يكتر
المعجل) في شراء أحد
الثوبين كثره تبعد تهمة
الصرف مثل أن يبيعها
بدينارين لشهر وصرف
الدينار عشرون درهما ثم
يشترى أحدها بمحمدية
درهما قدأ ولا يرجع
الاستثناء لصورة المحمدية
واليزيدية لان المذهب فيها
المنع مطلقا ولما ذكر
ما إذا كان المبيع ثانيا بعض
الاول ذكر ما إذا كان مع
المبيع الأول سلعة أخرى
بقوله (ولو باعه) أي المبيع
المفهوم من المقام (بعشرة)
لاجل (ثم اشتراه مسع
سلعة) أخرى (قدأ)
يريد أو لدون الأجل
(مطلقاً) أي بمثل الثمن
أو أقل أو أكثر فهذه
ست (أو لأبعد) من
الأجل (بأكثر) من
الثمن امتنع في السبع
للسلف بنفعة في شرائه
بمثل أو أقل قدأ ولدون
الأجل ولليبيع والسلف

بالمثل لأبعد وأما إذا اشترى بأكثر لأبعد فيدفع المشتري بعد شهر عشرة يأخذ عنها اثني عشر ومعه
الثوب الثاني زيادة (قوله) ولما في الأقل قدأ أو لدون الأجل أو لأبعد من يسع وسلف (أما إذا
كان الشراء قدأ أو لدون الأجل فلأن البائع الأول يدفع الآن خمسة سلفا للمشتري فإذا جاء الأجل
رد إليه عشرة خمسة في نظير الخمسة التي أخذها وهي سلف وخمسة ثمن الثوب وأما في الأبعد فلأنه
عند حلول الأجل يدفع للمشتري للبائع عشرة خمسة ثمن السلعة وخمسة سلفا فإذا جاء الأجل الثاني
دفع البائع الأول خمسة بدل الخمسة التي أخذها سلفا (قوله) وامتنع بغير صنف نمته (هذا فيما
إذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب ونفضة فيما إذا اشترى كل ما باعه فلا تكرر
(قوله) أو عكسه (الخ) أي وسواء كان الثمن الثاني قدأ أو لأجل الأول أو لأقل منه أو لأبعد منه كان الثمن
الثاني قيمة الأول أو أقل منها أو أكثر وعلة المنع فيما إذا باع بذهب واشترى بنفضة أو العكس
تهمة الصرف المؤخر وفيما إذا باع بمحمدية واشترى بيزيدية أو العكس البدل المؤخر (قوله) لا
أن يكتر للمعجل) أي بأن يكون المعجل زائدا على جميع الثمن الأول بربعه كافي للمثل الآتي أو بأكثر
وكلام الصنف شامل لما إذا كان المعجل قدأ أو لدون الأجل ولما إذا اشترى البائع بأقل لأبعد فقد
عجل المشتري الأول الأكثر اه خش ورده شيخنا بأن الصواب أن الراد بالمعجل في قوله لا
أن يكتر للمعجل ما كان قدأ في الحال فهو محمول على صورة واحدة كما قرره به شب وانص عليه
اللخمي وإليه يشير قول شارحنا ثم يشترى أحدهما بمحمدية بثمانين درهما قدأ (قوله) ثم يشترى أحدهما
بثمانين درهما قدأ) أي فهذا جائز لبعد تهمة الصرف حيثنذ بزيادة ذلك المعجل على جميع الثمن
بالربع (قوله) لأن المذهب فيها المنع) فيه نظر لأن المدونة أطلقت المنع في شراء بعض المبيع
بغير صنف الثمن الأول الشامل لليبيع بذهب والشراء بنفضة وعكسه ولليبيع بمحمدية والشراء
بيزيدية وعكسه فقيد اللخمي المدونة بما إذا لم يكتر المعجل والا جاز وتبعه ابن الحاجب وارتضاه
المصنف وحيثنذ فالقيد جار في مسألة الذهب والفضة والمحمدية واليزيدية وفي الشارح بهرام ما يفيد
ذلك (قوله) ذكر ما إذا كان مع المبيع (الخ) أي ذكر ما إذا اشترى البائع من المشتري الأول
المبيع الأول مع سلعة أخرى (قوله) ولو باعه بعشرة) حاصله أن البائع إذا اشترى ما باعه مع سلعة
أخرى من عند المشتري الأول كثوب أو شاة مثلا فانه يتصور فيها اثنتا عشرة صورة لأن الثمن في
الشراء الثاني إما مثل الأول أو أقل أو أكثر وفي كل امان يكون قدأ أو لدون الأجل أو لأجل أو
لأبعد منه يمتنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني قدأ أو لدون الأجل كان الثمن في السلعتين
مثل الأول أو أقل منه أو أكثر منه والسابعة ما إذا كان الثمن الثاني أكثر من الأول لأبعد من
الأجل والجائز من تلك الصور الاثني عشر خمسة صور الأجل الثلاث أي إذا اشترى للأجل نفسه
بمثل الثمن أو أقل أو أكثر أو اشترى مبيعه مع السلعة الأخرى بمثل الثمن الأول أو أقل لأبعد (قوله) في
شرائه بمثل أو أقل (الخ) وجه ذلك أنه آلا الأمر إلى أن البائع الأول ثوبه قد رجعت إليه وقد دفع للمشتري
الأول عشرة أو ثمانية يأخذ عنها بعد الأجل عشرة وزاده للمشتري أيضا ثوبا أو شاة والحاصل أن
السلف هنا البائع الأول المشتري ثانيا واستفاده بالسلفة الثانية فقط أن كان الشراء بمثل الثمن قدأ
أو لدون الأجل أو بها وبزيادة الثمن الأول أن كان قد اشترى بأقل من الثمن الأول قدأ أو لدون
الأجل (قوله) في شرائه بأكثر قدأ أو لدون الأجل) وجه ذلك أن البائع الأول قد رجعت له
سلعته فكانها لم تخرج من يده وخرج من يده عشرة خمسة منها في مقابلة السلعة الثانية وخمسة

في شرائه بأكثر قدأ أو لدون الأجل

الأول بعد (أو) اشتراه بعد بيعه بمشرة لاجل (بخمسة وسبعة) فقد ولدون الاجل أو لأبعد (المتنع) للبيع والسلف وأما للاجل فحائز
 فقوله أو بخمسة معطوف على مع سبعة وقوله (٨٤) امتنع جواب عن السبع فيما قبلها وعن الثلاث أو التسع فها ووجه كونها تسعاً

قيمة السلعة التي سيع الخمسة
أما إن افترض خمسة أو اقل
أو أكثر فلهذه ثلاثة مضروبة
في الثلاث الأول والسك
ممنوع (لا) ان اشتراه
(بشرط) او أكثر
(وسلمة) فيجوز نقدا
اولدون الآجل اوللاجل لا
لأبعد ويجب تعجيل السلعة
في صور الجواز من
صور خمسة وسلمة او
عشرة فأكثر وسلمة ثلاثا
يلزم بيع معين يتأخر قبضه
ان كانت معينة وابتداء
للدين بالدين ان كانت مضمونة
(و) لا (يمثل و اقل)
لأبعد) من الآجل فيجوز
وهو مفهوم قوله بأكثر من
قوله اولأبعد بأكثر فهو
من تمتته وليس متعلقا بما
هو بلصقه واخره هنا
للدشارك في الجواز فها تان
الصورتان وثلاث صور
الاجل جائزة وتقدمت سبع
متمتعة فصورها اثنتا عشرة
(وكو ا شترى) ثانيا
(باقل) بما باع به (لاجله)
اولأبعد وقلنا بالجواز (ثم
رضى) المشتري الثاني
(بالتعجيل) للاقل فيه
(قولان) بالجواز نظرا
لحال العقد والمنع نظرا لما
آل إليه الامر من ان السلعة
رجعت لصاحبها ودفع
الآن ثمانية يأخذها عند
الشهر عشرة وروجه بعضهم
نظرا لهذه العلة ثم شبه في

خلفا فاذ جاء الأجل رد المشتري له الخمسة التي أخذها سلفا (قوله أولا بعد) وجهه ذلك أن البائع قد رحمت
 له سلعته والمشتري الأول قد دفع له عند الأجل الأول عشرة فهي سلف فاذا جاء الأجل الثاني دفع له البائع
 بدلها اثني عشر عشرة عوضا عن السلف واثني عشر فللمشتري الأخرى والحاصل أن السلف هنا للمشتري
 وفيما قبله البائع (قوله للبيع والسلف) يأنه أنه آل امر البائع إلى أنه خرج منه خمسة وسلعة فلما إذا كان
 قد آو لدون الأجل يأخذ عند الأجل عشرة خمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة
 وهي الثمن وأما إذا كان لا بعد من الأجل فالمسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الأجل يدفع عشرة
 للبائع خمسة عوضا عن السلعة وهي بيع وخمسة أسلفها للبائع قبضها منه بعد ذلك (قوله معطوف على مع
 سلعة) أي لئلا يكتن السلعة فامر من المشتري الأول وهنا من البائع الأول (قوله ووجه كونها تسعيا الخ)
 أي وأما وجه كونها ثلاثا أن الشراء الثاني إما قد آو لدون الأجل أو لأبعد منه (قوله أما أن تقرر الخ)
 الأوضح أن يقول أن قيمة السلعة مع الخمسة إما أن تكون مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر والحاصل
 أنك إذا بعت سلعة بعشرة لشهر ثم اشتريتها بخمسة وسلعة فإما أن تكون قيمة السلعة مع الخمسة قدر
 الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يكون البيع الثاني قد آو لأجل دون الأول أو له أولا بعد منه
 فهي اثنا عشرة صورة يجوز منها صور الأجل الثلاثة ويمتنع منها الباقي وهو تسعة للبيع والسلف
 (قوله لا بعشرة وسلعة) هذا أمر تبط بما قبله كأنه مقابل خمسة وسلعة وحاصله أنه إذا باع سلعة بعشرة لأجل
 ثم اشتراها بثمن آخر مع سلعة فإن كان ذلك الثمن الذي مع السلعة أقل من الثمن الأول فقد تقدم الكلام
 عليه وإن كان الثمن الذي مع السلعة قدر الثمن الأول بأن كان عشرة أو كان أكثر منه كاثني عشر فلا يخلو
 أما أن يكون الشراء قد آو لدون الأجل الأول أو له أولا بعد منه فهذه ثمانية يجوز في ستة وهي ما إذا
 كان الشراء الثاني قد آو لدون الأجل أو له كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر ويمتنع في اثنتين
 إذا كان الشراء الثاني لأبعد من الأجل كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر ووجه الجواز في
 الستة المذكورة أن البائع آل امره إلى أنه دفع شاة وعشرة دنانير أو أكثر قد آو قبل الأجل يأخذ
 عوضا عنها عشرة دنانير إلى شهر ولا تهمة فيه وأما في صورة الأجل فالجواز لوقوع المقاصة إلا أن يشترطا
 فيها وأما لا بعد فالمنع عملا بقوله أولا يمتنع ما تمجّل فيه الأقل (قوله للأجل) أي ما إذا كان الشراء الثاني
 للأجل الأول بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (قوله ولو اشترى بأقل الخ) يعني أنه إذا باع سلعة بعشرة لأجل ثم
 اشتراها بثمانية للأجل الأول أو لأبعد منه ثم رضى بتعجيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما إذا
 كان الثمن عينا لأن الأجل من حق من هو عليه أو يمنع من التجديد لانها على السلف بزيادة قولان
 قال ابن وهبان وينبغي أن يكون المنع هو الراجح لعلته المذكورة وكذلك الخلاف إذا اشترى
 بأكثر للأجل ثم تراضيا على التأخير أو اشترى بأكثر قد آو لدون الأجل ثم رضيا بالتأخير
 لأبعد فلو قال المصنف وفيما آل للمنع وقد وقع جائزا قولان لشمع جميع ما ذكر
 (قوله كتمكين) أي أن من باع سلعة بعشرة لأجل ثم أنفها على المشتري وكانت قيمتها حين الاتلاف
 ثمانية ودفع له قيمتها حين الاتلاف وهو الثمانية فاذا جاء الأجل هل يمكن البائع من أخذه من
 المشتري ما زاد الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بثامها أولا يمكن وإنما يأخذ
 الثانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان قولان (قوله متلف) بأن أحرقت الثوب أو ذبح
 الحيوان فالحكم جار فيما ينتفع به بعد الاتلاف وفيما لا ينتفع به وهو واضح في الأول دون الثاني
 إذ كان مقتضاه أنه لا يأخذ الزائد قولان واحدا إلا أنهم أجروا الباب على سنن واحد (قوله أي الزائد)
 جواب عما يقال أن الزيادة معنى من المعاني فلا يتعلق بالخذ منها فلو عثر بالزيد كان أولى وحاصل

القولين قوله (كتمكين بائع) بالتووين (متلف) صفته ومفعوله قوله (ما اى مبيعا) قيمته (وقت اتلافه) اقله الجواب
من ثمنه كما لو باعها بشرة لاجل وقيمتها وقت الاتلاف ثمانية وعرمها عاجلا (من) اخذ (الزيادة) اى الزائد على القيمة

(عند الأجل) أي هل يمكن

عند الأجل من أخذ
الدرهمين في الفرض المذكور
فيأخذ العشرة بتأجيلها بعد
التهمة وهو ظاهر
أولا يمكن الأمن قدر ما دفع
وهو الثمانية وبسقط عن
المشتري الزائد للتهمة
على سلف بزيادة ولا وجه له
قولان وأشهر قوله متلف
أنه تعدد وأما لو تلف
منه خطأ ممكن قول واحد
(وإن أسلم) شخص
(فرساً) مثلاً في عشرة
أثواب) مثلاً (ثم بعد)
الغية عليه وقبل الأجل
(استرد) فرساً مثله
(مع) زيادة (خمس)
من العشرة الأثواب
وأبرأه من الخمسة الباقية
(منع مطلقاً) سواء

كانت الخمسة المزیدة مع
الفرس معجلة أو مؤجلة
للأجل أو دونه أو لأبعد
منه لأنه آله أمره إلى أنه
أسلفه فرساً ردله مثله وهو
عين السلف وزاده الأثواب
فهو سلف بزيادة (كأ)
يمنع (لو استرد) أي
الفرس بعينه مع خمسة
أثواب معجلة أو مؤجلة
لدون الأجل أو لأبعد وأما
للأجل فيجوز كما أشار له
بقوله (إلا أن تبقى
الخمس) الأثواب المزیدة
(لأجلها) على الصفة
المشترطة لأدنى ولا أجود بدليل ما يأتي في مثله الحمار وانما منع

الجواب أن الزيادة بمعنى المزیدة أو أنها تعورفت في المزید فلا اعتراض (قوله بعد التهمة) أي
لاستحقاقه تلك الزيادة قبل الاتفاق (قوله للتهمة على سلف بزيادة) أي فالبايع قد سلف المشتري
ثمانية وأخذ منه عند الأجل عوضاً عشرة (قوله وإن أسلم فرساً الخ) قال في التوضيح مسئلتنا الفرس
والحمار ليستا من ييوع الآجال ولكنهما شبهتان بها لبنائهما على سد الذرائع وقد ذكرهما في المدونة
في هذا الباب وهو بحث فيه (١) الناصر الثاني بأن يبيع الأجل حقيقة يبيع سلعة بثمن لأجل ولا شك أن كلا
من الفرس والحمار يبيع بالأثواب لأجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعاً لنصهم على أن كلا من العوضين
مبيع بالآخر فتأمل اهـ بن (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى أن مراد المصنف مجرد التحصيل فلا مفهوم لفرس
ولا عشرة ولا لأثواب ولا الخمسة وإنما المراد أنه أسلم مقوماً فرساً أو غيره في مقوم كان ذلك السلم
فيه ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر كان الردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر (قوله ثم
استرد) أي السلم إليه (٢) (قوله مع خمسة) ليس المراد مع تسجيل خمسة وإلآنى بعض صور الإطلاق
بل المراد مع الموافقة على رد خمسة وبمفهوم قوله مع خمسة أمران الأول بالواسترد مثله فقط فتجوز
الصور الاثناعشرة (٣) المقدمة وهي ما إذا كانت قيمة المثل الردود مساوية لقيمة الأول أو أقل أو
أكثر سواء كان رد المثل نقداً أو لأجل دون الأول أو مثله أو لأبعد منه وذلك لأن هذا استئناف يبيع
غير الأول وهذا عين قوله سابقاً وإن باع مقوماً مثله بغيره والثاني لو استرد مثله مع غير جنس السلم
فيه كشاة فتمنع الصور كلها كالمنطوق لما فيه من سلف جرنفعاً والحاصل أن رد مثل الفرس مع غير السلم
فيه كرد مثله مع بعض السلم فيه في أن كلا منهما يمنع للسلف بزيادة كما بينه الشارح بقوله لأنه آله أمره
أي السلم إلى أنه أسلفه أي السلم إليه الخ (قوله كالأسترد) أي كما يمنع لو استرد بعد الغية عليه (٤) وقبل
الأجل مع خمسة أثواب معجلة أو لدون الأجل أو لأبعد منه لأجل اجتماع البيع والسلف كما بينه الشارح بعد
(قوله) وأما للأجل فيجوز الخ) حاصله أنه إذا رد قبل الأجل فرساً بمائة لما أسلفه مع خمسة فالمنع
في الأحوال الأربعة وأما لورد الفرس بذاتها قبل الأجل مع خمسة فالمنع في ثلاثة أحوال والجواز في حالة
ان قلت إذا كانت الأثواب الخمسة مؤجلة للأجل الأول ما وجه الجواز إذا كان الردود عين الفرس

(١) قوله وبحث فيه الخ لا يخفى على من تأمل مسائل ييوع الآجال ومسئلتى الفرس والحمار وأنصف صحة
ما قال للموضح وسقوط بحث العلامة الناصر للفرق الظاهر بينهما وهو أنه في مسائل ييوع الآجال
يقع من التباين لأجل عقدتان تشتغل به ذمة البائع الأول بثمن آخر غير ما اشتغلت به ذمة المشتري
الأول قبله تأتي المقاصة بينهما تارة ولأخرى وفي المسألتين العقد الثاني لا تشتغل به ذمة البائع الأول
بشيء لأنه اشترى ما باع أو مثله ببعض ماله في ذمة المشتري بالعقد الأول وبهذا يعلم أن قوله حقيقة يبيع
الأجل يبيع سلعة بثمن لأجل غير مانع إذ يشتمل ما أجل منه ولم يقع بعده عقد آخر وليس يبيع أجل إذ
لا بد فيه من تكرار العقد كما علمت وأفاده ابن عرفة في تعريفه وقوله ولا شك أن كلا يبيع لأجل صحيح
ووقع عليه عقدتان لكن بما في ذمة المشتري لا بآخر في ذمة البائع وقوله بالأثواب أي أو بالدرهم
وقوله ولا مانع الخ ليس المانع من دخوله ما كون رأس المال غير مبيع بل ما عرفت من الفرق الظاهر
تأمل المقال ولا تنظر إلى من قال تنل درجة الكمال والله المحدث على كل حال اهـ كتبه محمد عليش

(٢) قوله أي السلم إليه كذا في نسخ وحقه أي السلم من السلم إليه اهـ (٣) قوله فتجوز الصور الاثناعشرة الخ
غير صحيح إذ لا شك في منع صور الأجل التسعة لنسخه في الذمة من مؤخر وأما صور النقد الثلاث فجوازها
ظاهر وقوله لأن هذا استئناف الخ لا وجه له وقوله وهذا عين قوله سابقاً وإن باع مقوماً مثله بغيره غير
صحيح لأن معنى القول السابق كما تقدم أنه اشترى مقوماً حاضرًا أماناً لما باعه لأجل بثمن نقداً ومؤجل
وما هنا اشترى بمائلاً بما في ذمة المشتري فإن كان نقداً جاز وإن كان مؤجلاً فالمنع اهـ كتبه محمد عليش
(٤) قوله بعد الغية عليه ظاهر أنه لا مفهوم له هنا فالمناسب حذفه اهـ كتبه محمد عليش

في الثلاثة التي قبل الاستثناء لان (المُعَجَّل لما في الدمة) كما في صورتين الاولين وهو المسلم اليه الدافع الفرس مع الاتوب عما في ذمته المسلم (أو المؤخر) عن الاجل كما في الثالثة وهو المسلم (مسلف) وقد اجتمع السلف مع بيع فعلة المنع بيع وسلف بيانه في الاول أن الخمسة المعجلة سلف من المسلم اليه يقبضها من نفسه عند الاجل وفي الثاني ان تأخيرها عن أجلها سلف من المسلم يقبضها من المسلم اليه إذ ذاك والفرس المردودة مبيعة (٨٦) بالخمسة الاتوب الباقية فقد اجتمع بيع وسلف (وإن باع حماراً) مثلاً

(بشرة) من العين (لأجل) كشهر (ثم استردته) من المشتري بالادلة (وديناراً) من المشتري (هداً) منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار أو من غيره لانه بيع وسلف اذ المشتري ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع عنها معجلاً الحمار المشتري مع دينار ليأخذ من نفسه عند الاجل تسعة عوض الحمار وهو بيع وديناراً عن الدينار السابق وهو سلف وقولنا من العين وأما من العرض كما ذاباع الحمار بشرة أثواب لشهر ثم استرده وديناراً قدأ فبنيغى الجواز لان الحمار والدينار مبيعان بالاثواب (أو) زاده مع الحمار ديناراً (أو جلاً منع) أيضاً (مطلقاً) كان للاجل أو لدونه أو بعد لفسخ الدين في الدين (إلا) أن يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) أي صفته بأن يواقفه سكة وجوهريه وكذا وزنا (للاجل) لالدونه ولا لأبعد فيجوز لانه آل أمر البائع الى انه اشترى الحمار بتسعة من العشرة وأبقى ديناراً للأجل

والمنع اذا كان الرد ومثلها قلت اذا كان الردود مثلها علم انهما قصدا السلف بالسلمة المدفوعة او لا وسموه سلماً تحيلاً بخلاف ما اذا كان الردود عنها فكأنهما اشتراطا رد العين فخرجا عن حقيقة السلف إذ الشأن فيه عدم رد العين فلذا جرى السلف بزيادة في الاول دون الثاني فتأمل (قوله في الثلاثة التي قبل الاستثناء) أي ما اذا رد الفرس بعينه قبل الاجل مع خمسة معجلة أو مؤجلة لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله لان المعجل النخ) حاصله أنه إذا عجل خمسة الاتوب أو آخرها لدون الاجل فيقال انه ترتب للبائع في ذمة المشتري عشرة أثواب للاجل عجل منها خمسة مع الفرس قبل الاجل فهذه الخمسة التي عجلها سلف أسلفها للبائع يقبضها من نفسه لنفسه عند تمام الاجل والخمسة الاتوب الاخرى التي أسقطها عنه البائع مبيعة بالفرس فقد اجتمع البيع والسلف وأما إذا أخرتلك الخمسة بعد الاجل فيقال إن البائع ترتب له في ذمة المشتري عشرة أثواب أسقط عنه منها خمسة في مقابلة الفرس وهو بيع فاذا جاء الاجل وأخبره بالخمسة الثانية كان ذلك سلفاً من البائع للمشتري فقد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول وهو أن المعجل (١) لما في الدمة بعد مسلفاً (قوله وفي الثاني) وهو أن المؤخر طرأ الأجل بعد مسلفاً (قوله الباقية) التي أبرأه منها (قوله وإن باع حماراً النخ) حاصله أنه إذا باع حماراً بشرة لاجل ثم استرده وديناراً فالدینار إما قدأ أو مؤجلاً لدون الاجل الاول أو له أولاً بعد منه وفي كل إما أن يكون من جنس الثمن الاول أي موافقاً له في صفته أو لا فهذه ثمانية ممنوعة إلا إذا كان الدينار موافقاً للثمن في صفته وكان مؤجلاً للاجل نفسه (قوله كان الدينار من جنس الثمن) أي من صفته بأن يواقفه سكة وجوهريه ووزنا (قوله أو من غيره) أي بان كان الدينار المردود محمدياً وكان البيع بيزيدية أو عكسه أو كان البيع بفضة والردود ذهباً أو العكس وأما لو باعه بعشرة أثواب ثم استرده وديناراً قدأ أجاز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي لان البائع للحمار قد باع للمشتري ما في ذمته من الاتوب بدينار وحمار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا التعليل لا يظهر (٢) الا لو كان باع الحمار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده وديناراً مؤجلاً فيقال انه قد باع الحمار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل فهو فسخ دين وهو الثوب العاشر في دين وهو الدينار المؤجل مع أن الموضوع أن الحمار باعه بعشرة من العين فالاولى التعليل باجتماع بيع وسلف كما عايناه ابن يونس لان الدينار الزيد اذا لم يبق لاجله فهو محض سلف قار به نبيع (قوله للاجل) حال الاستثناء والحال وان كانت قيد العاملها إلا أن الاستثناء محطه الاول مقيداً بالثاني وليس الثاني مقصوداً بالثبات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ اه عدوى (قوله فيجوز) أي إذا لم يشترط اني المقاصة كذا قال عقب وفيه أن هذا التعليل لا معنى له هنا لعدم تأني المقاصة إذ ليس للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله إلى أنه اشترى الحمار بتسعة) أي من الدنانير التي في ذمة المشتري (قوله وإن زيد مع الحمار المردود غير عين) أي والفرس انه باع الحمار أولاً بغير عرض بأن باعه بعين لاجل كالمو باعه بعشرة دنانير لاجل ثم استرده مع عرض (قوله لفسخ الخ) علة المحذوف أي فلا يجوز لفسخ الخ (قوله بالنسبة للزيد) مثلاً لو باع الحمار بعشرة دنانير مؤجلة ورده وعرضاً مؤجلاً للاجل الاول

(١) وهو أن المعجل النخ وهو ما عجلت فيه الخمسة او اجلت لاجل دون الاول وقوله وهو أن المؤخر النخ المناسب وهو ما اجلت فيه الخمسة بأجل من الاول اه (٢) قوله هذا التعليل لا يظهر وجه عدم ظهوره ان فسخ الدين في الدين لافيه كما سبق من كون الفسخ فيه جنساً آخر أو أكثر اه عيش

ولا محظور فيه (وإن زيد) مع الحمار المردود (غير عين) كثوب

او

اوشاة جاز إن عجل المزيد لانه باع ما في الدمة بعرض وحمار معجلين ولا مانع من ذلك بخلاف ما لو أخره لفسخ الدين في مؤخر بالنسبة للزيد

(وبيع) الحمار (بنقد) أي ذهب أو فضة حال والواو بمعنى أو أذهب مسألة ثانية (لم يقبض) أي الثمن النقد حتى وقع التقابل وكذا ان بيع بمؤجل ولم يتقابل إلا بعد حلوله والمزيد في هذه اعم من ان يكون عينا أو غيره (جاز) في السلتين (إن عجل المزد) مع الحمار ويشترط أيضا حيث كان المزد فضة والتمن ذهبا ان يكون المزد أقل من صرف دينار فان تأخر المزد امتنع (٨٧) لان المزد ان كان من جنس الثمن فهو

تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للبيع وهو الحمار المشتري يباقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن فان كان عينا والتمن عين فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ مافي الدمة في مؤخر ومفهوم لم يقبض (١) الجواز مطلقا عجل المزد أم لا واحترز بالنقد عن بيعه بعرض فيجوز مطلقا ان كان الثمن معينا كغيره ان عجل المزد وإلّا منع وهذا كله في زيادة للمشتري وأما زيادة البائع فجازة مطلقا (وصح أول من يبيع الآجال فقط) ولزم بالثمن المؤجل وفسخ الثاني ان كانت السلعة قائمة فان قامت بيد المشتري الثاني فأشاره بقوله (إلا أن يفوت) مبيع البيع (الثاني) بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول بفوت من مفوات الفاسد (فيفسخان) معاً لسريان الفساد للاول بالفوات وحينئذ لا مطالبة لواحد منهما على الآخر بشيء لان المبيع فاسد قدرجع لبائعه فضاء منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول رجوع المبيع لبائعه وسقط الثمن الثاني عن المشتري الثاني

أو دونه أو أكثر فقد فسخ ديناراً مثلاً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده اه (قوله وبيع الحمار بنقد) يعني انه اذا بيع الحمار بذهب أو فضة على التعجيل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري كان المزد عينا أو عرضاً أو حيواناً فانه يجوز ان عجل المزد مع الحمار (قوله ويشترط أيضا) أي بالنسبة للمسئلة الثانية لان هذا الشرط انما يتأتى فيها ولا يتأتى في الاولى لان المزد فيها غير عين (قوله ان يكون المزد اقل من صرف دينار) أي والامنع للصرف المؤخر (قوله لان المزد) أي مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية أعني قوله وبيع بنقد وقوله تأخير في بعض الثمن أي الاول وقوله وذلك سلف أي من البائع الاول لانه قد أخر ما هو معجل وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة قد اؤجل ثم تقبض حتى تقايلا على ان يدفع المشتري ديناراً مؤجلاً لكان البائع قد اخذ الحمار من المشتري بتسعة وقد اسلفه الدينار العاشر الحال يأخذ منه بدله الدينار المؤجل (قوله وهو الحمار المشتري) أي الذي اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (قوله وان كان) أي المزد وقوله فان كان عينا والتمن عين هذا أيضا بالنسبة للمسئلة الثانية (قوله فهو صرف مؤخر) فاذا كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهماً فقد صرف البائع الدينار العاشر بتلك الدرام (قوله وان كان غير عين) أي والحال انه ليس من جنس الثمن وهذا بالنسبة للمسئلة الاولى والثانية وتوضيحه انه اذا باع الحمار بعشرة لاجل ثم استرده مع عرض لاجل كان الحمار مأخوذاً عن تسعة والعاشر قد فسخ في العرض وكذا اذا باع الحمار بعشرة قد اؤجل وقبل القبض على زيادة شيء مع الحمار مؤجل فالحمار مأخوذ في مقابلة تسعة والعاشر فسخ في الشيء المؤجل المزد مع الحمار (قوله ومفهوم لم يقبض) أي كالرباع الحمار بعشرة وقبضها ثم تقايلا بزيادة فالجواز مطلقا ان كان المزد عينا أو غيرها كان من جنس الثمن أو لا عجل المزد أو اجل لانها يعة ثانية لاتعلق لها بالاولى (قوله واحترز بالنقد) أي بما اذا كان الثمن عينا وهو حال وقوله عن بيعه بعرض أي حال وتقايلا قبل قبضه (قوله فيجوز مطلقا) أي كان المزد عينا أو غيرها عجل المزد أو اجل وكذا يقال في الاطلاق بعده (قوله ان كان الثمن معينا) أي عرضاً معينا (قوله والامنع) أي للبيع والسلف ان كان للمزيد من جنس الثمن وفسخ الدين في الدين ان كان من غير جنسه بيانه أنه اذا باع الحمار بعشرة اثواب حالة غير معينة ثم تقايلا قبل قبضها على ان يرد مع الحمار ثوباً لاجل فالحمار مأخوذ في مقابلة تسعة وهذا بيع والثوب العاشر سلف من البائع للمشتري وبأخذه ما منه اذا حلّ الاجل وان رد مع الحمار شاة فقد فسخ الثوب العاشر في الشاة (قوله واما زيادة البائع فجازة مطلقا) أي سواء كانت الزيادة معجلة أو مؤجلة والموضوع بحاله وهو ان البيع الاول بحال لم يقبض حتى تقايلا بزيادة من البائع الا في صورة واحدة وهي أن يكون المزد مؤجلاً (١) وهو من صنف المبيع فيمتنع لأنه سلف بزيادة كما في ابن الحسن انظر بن (قوله وصح أول) هو بغير تنوين لانه بمعنى أسبق فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل بخلاف اول بمعنى واحد وما ذكره من صحة الاول فقط هو الاصح وخالف ابن الماجشون وقال يفسخان معاً وهذا الخلاف عند قيام السلعة (قوله بفوت من مفوات الفساد) ظاهره أي مفوت كان وهو قول سحنون والذي صححه ابن رشد في البيان أنه لا يفوت هنا الا العيوب المفسدة ونص ابن رشد في البيان واختلقوا بم تفوت به السلعة فقيل انها تفوت بمحوالة الاسواق فأعلى وهو مذهب سحنون والصحيح أنها لا تفوت الا بالعيوب المفسدة اذ هو ليس بيع

(١) قوله وهي أن يكون المزد مؤجلاً الخ بأن استرد بائع الحمار مثلاً لاجل حماره بمحار آخر مؤجل يدفعه للمشتري بعد الاجل فقد آل الامر إلى أن المشتري سلف البائع حماراً يقتضيه منه بعد الأجل وانتفع بسقوط الثمن عن نفسه اه كتبه محمد عليش

لفساد شرائه باتفاق (وهل) فسخ البيعتين في الفوات بيد المشتري الثاني (مطلقاً) كانت قبعة السلعة في البيع الثاني

(١) قول الشارح لم يقبض هنا سقط يفهم من عبارة عقب فارجع إليها كتبه مصححه

قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر (أو) انما يفسخ الاول (إن كانت القيمة) اللازمة للبائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه (أقل) من الثمن الاول كالمو كانت ثمانية والثمن الاول عشرة فان كانت مثله أو أكثر فلا يفسخ الاول في ذلك (خلاف) فحله في فسخ الاول حيث فات بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر فان فات بعد بيعه لبايعه بيد المشتري الاول ففسخ الثاني فقط باتفاق وان كانت القيمة أقل من الثمن الاول ففسخا (٨٨) معا باتفاق [درس] (فصل) ذكر فيه (١) حكم بيع العينة ومسائله المتعلقة به

ووجه مناسبتها لما قبله التحيل على دفع قليل في كثير والعينة بكسر العين المهملة فياء تحتية فنون وأهل العينة (٢) قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون إلى التجار فيشترونها منهم ليعيها لمن طلبها منهم فهي بيع من طلبت منه سلعة قبل ملكها اياها لطلبها بعد شرائها سميت (٣) بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل مقصده من دفع قليل ليأخذ عنه كثيرا وهي ثلاثة أقسام جاز ومكروه وممنوع وبدأ بالاول بقوله (جاز) لمطلوب منه سلعة) وليست عنده (أن يشتريها) من مالكمها (ليبيعها) لطلبها منه (بشمن) وفي نسخة بناء وهي أحسن لانه المقصود (٤) في هذا الفصل وعلى كل فهو متعلق ببيعها هذا ان باعها لطلبها بنقد كله أو بمؤجل كله بل (ولو بمؤجل بعضه) وعجل الطالب بعضه للمطلوب منه ورد بل وقول العتية بكرة هه ذلك لانه كأنه قال له خذها بيع

فاسد لثمن ولا مضمن وانما يفسخ لاجل انهما تطرقا به الى استباحه الربا والى هذا ذهب ابو اسحق التونسي وغيره من المتأخرين اه بن (قوله قدر الثمن الاول) أي كعشرة وقوله أو أقل أي كثمانية أو أكثر أي كاثني عشر (قوله أو أقل) أي لا نالو لم يفسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة معجلة وهي أقل ويأخذ عنها عند الاجل أكثر وهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما إذا تلفت أو فانت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فاننا إذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لانا ندفع عشرة أو اثني عشرة ونأخذ عشرة (قوله خلاف) الاول قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهما لما ارتبطا صارا كالقعد الواحد والقول الثاني لسحنون وقال ابن الحاجب انه الاصح وعبر عنه بعضهم بالمشهور اه بن (قوله وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر) أي فعلى الاول لارجوع لاحدهما على الآخر بشئ وعلى الثاني يرجع بالزيادة من له زيادة (قوله وان كانت القيمة أقل من الثمن الاول) هذا محترز قوله وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر وقوله ففسخا معا باتفاق أي وحينئذ فلا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ.

فصل ذكر فيه حكم بيع العينة

(قوله ووجه مناسبتها) أي بيع العينة وقوله لما قبله أي وهو يبيع الآجال وقوله التحيل أي في كل منهما (قوله فياء تحتية) أي منقلبة عن واولان أصلها العون (قوله لاستعانة البائع بالمشتري الخ) أراد بالبائع المطلوب منه السلعة والمشتري الطالب لها وحينئذ قسميته بأثنا باعتبار المال لانه حين طلب منه السلعة لم يكن باعها بل مطلوب منه فقط والاحسن أن يقال إنما سميت عينة لاعانة أهلها للمضطر على تحصيل مطلوبه على وجه التحيل بدفع قليل في كثير (قوله لانه المقصود في هذا الفصل) أي وعلى نسخة بشمن يقال لا تمة لذكر ذلك الا التوصل للبالغة والا فمن المعلوم أن كل من باع لا يبيع الا بشمن (قوله فهو متعلق ببيعها) أي لا بقوله يشتريها لأن شراء المطلوب منه (١) لا خلاف في جوازه سواء عجل كل الثمن أو أجل الكل أو عجل البعض وأجل البعض وحينئذ فلا يناسبه التعبير بلو والخلاف (٢) إنما هو في بيع المطلوب منه للطالب بشمن مؤجل بعضه وبعضه معجل ثم ان قول المصنف جاز لمطلوب منه سلعة أي والحال أنه من أهل العينة أي الذين يتحيلون على دفع قليل في كثير لأنه محل الخلاف المشار اليه بلو وموضع الصور الآتية بعد (قوله لأنه كأنه الخ) أي لأن المطلوب منه كأنه قال للطالب حين باعها له خذها الخ ولا يأتى هذا إلا إذا كان الطالب من أهل البياعات وكانت السلعة يمكن بيع بعضها (قوله منها لحاجتك) أي وهو ما يدفعه معجلا للمطلوب منه (قوله لا يبي الخ) الأولى لا يبي ببقية الثمن الذي اشترت به أي والشراء بفلو والبيع برخص مكروه (قوله فليتأمل) أي في رد المصنف على العتية بلوفاته

(١) قوله لأن شراء المطلوب منه لا خلاف في جوازه غير صحيح لما يأتي له في مقوله فليتأمل أن الخلاف في شراء أهل العينة بشمن بعضه معجل وبعضه مؤجل اه (٢) قوله والخلاف إنما هو في بيع المطلوب الخ سيأتي له في مقوله فليتأمل أن يبيع المطلوب منه الطالب ليس محل الخلاف

منها لحاجتك والباقي لك يتيقن الثمن للاجل والغالب ان ما بقي بعد بيع بعضها لحاجته لا يبي بما اشترت به فليتأمل وأشار للقسم الثاني غير

(١) قول الشارح ذكر فيه أي الفصل حكم أي دال حكم الخ فالظرفية من ظرفية العام في الخاص ولك ان تفسر ذكر بين وتستغنى عن دالية فالظرفية من ظرفية الثمرة فيما ترتب عليه وقوله حكم مفرد مضاف لمعرفة فيعم الجواز والكراهة والحرمة وقوله بيع العينة من اضافة المسمى للاسم اه (٢) قول الشارح وأهل العينة الخ تمهيد لبيان معنى العينة شرعا (٣) قوله سميت أي الحقيقة المبنية بقوله بيع الخ وقوله بذلك أي لفظة عينة وقوله لاستعانة الخ قصد به بيان المناسبة بين اللغوي والشرعي وقوله يبيع من اضافة المصدر لفاعله وقوله قبل ملكه ظرف لطلبت وقوله يبيع ظرف لبيع اه (٤) قوله لانه المقصود غير مسلم بل يقع كثير من أهل العينة البيع بمساو أو أقل مما اشترى به لتعلق غرضه بالناس اه على

بقوله (وكره) لمن قبل له سلفي ثمانين وأرد ذلك عنهما أنه أن يقول (خذ) في (مائة ما) أي سلعة (بثانين) قيمة ليكون حلالا وما سألته حرام (أو اشتراها) أي يكره أن يقول شخص لبعض أهل العينة إذا مررت عليك السلعة الفلانية (٨٩) فاشترها (ويومئذ تريحه)

اعترض بأن الذي في توضيحه وأنا أربحك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الإيحاء وإيضاف أن كلامه هنا يوم حرمة التصريح وأجيب بأن مراده بالإيحاء ذكر الربح من غير تسمية قدره فسماء إيحاء لأنه لم يذكر قدر الربح فان صرح بقدره حرم وإن أوما من غير تصريح بلفظه نحو ولا يكون إلا خيرا جاز (ولم يفسخ) (أي به مع علمه من الكراهة لدفع توهم أن المراد بالكراهة التحريم وللتصريح بالرد على من قال بالفسخ وأشار للقسم الثالث مخرجه من الجواز بقوله (بخلاف) قول الأمر (اشترها بعشرة قهداً) وأنا (أخذها) منك (بائني عشر لأجل) كسهر فلا يجوز لما فيه من سلف جرّ فنعائم تارة يقول الأمر لي وتارة لا يقول لي واليهما أشار بقوله (وكرمت) السلعة (الأمر) بالعشرة (إن قال) في الفرض المذكور اشتراها (لي) وفسخ البيع بائني عشر لأجل وهل للأمر جعل مثله أو الأقل منه ومن الربح

غير صحيح (١) فإن كلام المصنف مسألة وكلام العتية مسألة أخرى لأن كلام العتية فيمن كان من أهل العينة يشتري السلعة من التجار ويبقيها عنده حتى يأتيه من يشتريها منه بشمن بعضه مؤجل وبعضه معجل فظاهر المدونة والأمهات جواز ذلك لأهل العينة وظاهر العتية الكراهة وعمل الخلاف إذا دخلا أي البائع والمشتري على أن المشتري لا يحتاجه ببيع من تلك السلعة بقدر ما يشقه للبائع ويبقى بقيتها عنده للأجل في مقابلة ما بقي من الثمن وإلا فلا كراهة وكلام المصنف فيمن طلبت منه سلعة فيشتريها من مالكها ثم يبيعها لمن طلبها منه فيجوز له أن يبيعها له بشمن كله معجل أو كله مؤجل أو بعضه معجل وبعضه مؤجل فإذا علمت هذا تعلم أن على المصنف الدرك من وجهين أتياه بالمبالغة في مسألة المطلوب منه سلعة وليست عنده وليست هذه عملا لها الثاني أنه على تقدير أنه لا فرق بين الشراء من المطلوب منه سلعة وليست عنده والشراء ممن هي عنده فحل المبالغة مقيد بما إذا اشترى لبيع للحاجة وقد أخل بالقيّد انظر بن (قوله وكره خذ بمائة النخ) ظاهر المصنف أن الكراهة إذا كان الفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا ولكن ظاهر النقل الإطلاق كما قال عبق وأما إن أعطى رب مال لمريد سلف منه بالربا ثمانين ليشترى بها سلعة على ملك رب المال ثم يبيعها له فهو ممنوع كما نقله ح عن ابن رشد في آخر الفصل لأنها لما لم تكن عنده السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة صورة إنما هو دفع قليل ليأخذ عنه كثيرا (قوله وأجيب بأن مراده النخ) الأولى أن يقال أنه أراد بالإيحاء تريحه عدم التصريح بقدر الربح سواء أوما للتريح أو صرح به إجمالا وأما ما ذكره الشارح من الجواب فنأظر فيه لتطبيق كلام المصنف على ما في التوضيح (قوله فان صرح بقدره حرم) أي إذا كان الشراء الثاني لأجل وأما إذا كان قهداً ففي الجواز والكراهة قولان كما سيذكره المصنف فلا معارضة بين كلام الشارح هنا وما يأتي للمصنف من أنه إذا قال له اشترها بعشرة قهداً وأنا أخذها منك بائني عشر قهداً ففي الجواز والكراهة قولان (قوله جاز) أي كما هو مفاد التوضيح وهو الحق خلافا لظاهر كلام المصنف هنا من الكراهة (قوله وللتصريح بالرد على من قال النخ) في ح أنه أتى به ليرد قول فضل يجب أن يفسخ لحمله الكراهة في المدونة على التحريم لما فيه من التحيل على دفع قليل في كثير (قوله بخلاف اشتراها) حاصل صور هذه المسئلة وهي ما إذا أمره أن يشتريها بشمن ويأخذها منه بشمن آخران الثمنين إما أن يكونا قهداً أو مؤجلين أو الأول قهداً والثاني لأجل أو بالعكس وفي كل من الأربعة إما أن يقول لي أم لا فهذه

(١) قوله غير صحيح النخ لا يخفى على المتأمل المصنف أن حمل كلام المصنف على مسألة الخلاف يمكن بجعل شمن متعلقا بشتريها وجعل ليبسها من باب الحذف والايصال أي لبيع منها بعضا يدفع ثمنه للبائع والبعض الآخر يقيه عنده يبقى الثمن للأجل وحينئذ يظهر التعليل الآتي في كلام الشارح ويسقط الاعتراض على المصنف بشقيه فحمله على ما قال الشارح ووافق عليه المحقق وغيره ثم يعترض عليه بما بينوه غير صواب خصوصا وما حملوا عليه المصنف لا يعقل فإن المضطر محتاج للناس لقضاء دينه مثلا أو تزويج بنته فكيف يقول له أهل العينة خذ هذه السلعة بمائة مثلا ونصفها حال ونصفها مؤجل على شرط أن تبيع جزءا منها بخمسين تدفعها لي وتبقى الآخر باقي الثمن للأجل وبهذا تعلم أن نسخه ثمن أحسن خصوصا وهي الموافقة لنصوص الأمهات وقد سقط تعليل الشارح أحسنية نسخه بناء ولا يخفائك أن مطلوب على حلنا بمعنى ما شأنه أن يطلب منه أو باعتبار المالك وإن اعترف على نفسه بالقصور وإن ماقلته فيه تكلف ولكن إذا صح به كلام المصنف تعين خصوصا وفيما قالوه ما علمت والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم اه كنيه محمد عlish

أو بمعنى الواو كما في بعض النسخ أي وفي الفسخ إن لم يقل لي وإمضاء العقد (وَلَوْ رُمِيَ) أي الأمر (الاثناعشر) للأجل لأن ضمانها من المأمور ولو شاء الأمر عدم الشراء كان له ذلك لأنها لم تلزمه بقوله أو إمضاء أي إن أخذه الأمر وليس للمأمور منها منه لكونه كوكيل (٩٠) الأمر (قولان) والمعتمد الثاني ولا جعل للمأمور على القولين (وبخلاف)

قول الأمر للمأمور
(اشترتها لي بعشرة)
قداً (أو) أنا (أخذها)
منك (بأني عشر قداً)
فيمنع (أنا قداً للمأمور)
العشرة (بشرط) عليه
من الأمر بأن قال الأمر
اشترها لي بعشرة واقدها
علي وأنا اشتريتها منك
بأني عشر قداً لأنه حينئذ
جعل له الدرهمين في نظير
سلفه وتولية الشراء فهو
سلف واجارة بشرط وهو
يفيدانه إذا حذف الشرط
صح كالبيع والسلف وإن
شرط النقد كالنقد بشرط
ولزم السلعة الأمر في
هذه أيضاً بالثمن الأول
وهو العشرة قداً وبفسخ
الثاني أن وقع (وله) أي
للمأمور على الأمر
(الأقل) من جعل
مثله أو الدرهمين
فيهما أي في هذه المسئلة
وفي أول قسمي التي قبلها
وهو قوله اشترها لي بعشرة
قداً وأخذها بأني عشر
لاجل وأما في قسمها الثاني
وهو أن لم يقل لي فلا جعل له
كما تقدم (والأظهر)
والأصح أنه
(لا جعل له) فيهما للأجل

تأمين وفي كل إما أن يكون الثمن الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر فهذه أربعة وعشرون والمصنف لم يذكر منها إلا ست صور لأنه ذكر لفظ بخلاف ثلاث مرات وفي كل منها صورتان لأنه في كل منها إما أن يقول لي أولاً (قوله وأخذها) إما بالرفع أي وأنا أخذها فهو استئناف أو أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو العبة في جواب الأمر (قوله فلا يجوز) أشار به إلى أن قول المصنف بخلاف الخ مخرج من قوله جاز الخ لا من قوله وكره الخ (قوله ثم تارة يقول الأمر لي) أي تارة يقول الأمر اشترها لي بعشرة قداً وأنا أخذها الخ (قوله خلاف الخ) ومضى المصنف فيما يأتي على القول الثاني ونقل أيضاً عن ابن رشد أنه لا جعل له (قوله وفي الفسخ إن لم يقل لي الخ) حاصله أنه إذا لم يقل لي والقرض أنه أمره بشرائها بعشرة وافق معه على أن يشتريها منه بأني عشر لا جعل ووقع ذلك فقيل يفسخ البيع الثاني وهو أخذ الأمر لها بأني عشر لأجل ثم إن كانت السلعة قائمة في يد الأمر ردت للمأمور بعينها وإن فاتت في يد الأمر بمفوت البيع العاشر رد قيمتها يوم القبض حالة بالقيمة ما بلغت زادت على الاثنى عشر أو نقصت وقيل إن البيع الثاني يمضي مع الأمر بأني عشر للأجل ولا يفسخ كانت السلعة قائمة أو فائتة وإذا علمت ذلك ظهر لك أن الاستثناء في قول المصنف وفي الفسخ إن لم يقل لي إلا أن يفوت فالقيمة فيه نظر من وجهين أحدهما أن مقتضاه أن المبيع إذا فات لا يفسخ مع أنه يفسخ على هذا القول مطلقاً لكن يردعيه إذا لم يفوت وقيمته إذا فات الثاني لزوم القيمة هنا حال الفوات وهذا يخالف ما تقدم من أن المختلف في فساد بعض إذا فات الثمن والجواب عن الأول أن الاستثناء من مقدر أي ومردعيه إلا أن يفوت فالقيمة وإلى هذا الجواب أشار الشارح والجواب عن الثاني أن ما تقدم أكثرى لا كلي وإنما لم يعض هنا بالثمن لما فيه من سلف جرتقاً (قوله وبمعنى الواو) أي لأن الخلاف إنما هو في الفسخ والإمضاء لا في أحدهما كما يستفاد من أو (قوله لأن ضمانها من المأمور) أي لو هلك قبل شراء الثاني (قوله لأنها لم تلزمه) أي لعدم قوله لي (قوله وليس للمأمور منها) هذا مرتبط بما قبل التفريع أعني قوله ولو شاء الأمر الخ (قوله لكونه كوكيل الأمر) يقدح في هذا جعله ضامناً لها وقد يقال لامتنافاة بين كون ضمانها من المأمور وبين كون الأمر مخيراً في الشراء وعدمه ألا ترى أن ما يبيع بالخيار للشترى كذلك فإن ضمانه من بالعمدة الخيار والمشتري مخير في إمضاء الشراء وعدمه فقد وجد نظير لما هنا (قوله والمعتمد الثاني) قال ح وكان على المصنف أن يقتصر على القول الثاني لأنه قول ابن القاسم وروايته عن مالك والقول الأول لابن حبيب اه بن (قوله على القولين) أي القول بفسخ البيع الثاني وإمضاءه إن لم يقل لي ثم أنه لا حاجة لقوله ولا جعل له على القولين لأنه إذا فسخ البيع الثاني على القول به فظاهر عدم الجعل وإذا مضى على القول الثاني قد أخذ الدرهمين (قوله وهو يفيد الخ) الضمير للتعليل المذكور ووجه الإفادة أن هذا شأن الاجارة والسلف لأنه لا فرق بين الاجارة والسلف والبيع والسلف في حصول الصحة إذا اسقط الشرط (قوله وإن شرط النقد) أي من الأمر على المأمور أي والحال أنه لم يحصل منه نقد وقوله كالنقد أي كالنقد بالفعل من المأمور بشرط الأمر عليه (قوله ولزم السلعة الأمر في هذه أيضاً) أي مراعاة لقوله لي المفيد أنه وكيل عنه (قوله وبفسخ الثاني أن وقع) أي مراعاة لعل اجتماع السلف والاجارة بشرط (قوله فلا جعل له كما تقدم) قد سبق ما فيه من أنه لا حاجة لذلك لأنه إن

يلزم تميم الفاسد وهو ضعيف والراجح ما قدمه (وجاز) نقد المأمور (بغيره) أي بغير شرط بل وقع تطوعاً وله الدرهمان فسخ (كقصد الأمر) نفسه بأن دفع العشرة للمأمور وقال له اشترها لي بالعشرة وأخذها بأني عشر قداً فإنه يجوز وله الدرهمان لانهما أجرة له (وإن لم يقل لي) بأن قال اشترها بعشرة قداً وأخذها منك بأني عشر قداً (ففي الجواز) أي جواز شرائه منه بأني عشر قداً (والسكراهة) وهو الراجح (قولان) هلمها إن قد المأمور بشرط فإن تطوع جاز قطعاً (وبخلاف) اشترها لي بأني عشر لأجل

وأهترها منك (بشرة نقداً) فمنع للسلف بزيادة لانه يسلفه عشرة على أن يشترها له بائني عشر (فتلزم) الأمر (بالمسمى) الحلال وهو الاثناعشر لاجلها (ولاً تجعل العشرة) للمأمور لأنه يؤدي إلى السلف بزيادة (وإن عجلت أخذت) أي ردت للمرو لو غاب عليها المأمور ولا يفسد العقد (وله جعل مثله) زاد على الدرهمين أو نقص (وإن لم يقل لي) في الفرض المذكور فهذا ثاني القسم الثالث وهو تمام الستة الاقسام الممنوعة (فهل لا يرد البيع) (٩١) الثاني بالعشرة نقداً (إذا فات) بل

بعض بالبشرة نقداً وعلى المأمور الاثناعشر للاجل يؤديها لباثمه عنده (وليس على الأمر إلا العشرة) التي أمر بها (أو يفسخ) البيع (الثاني مطلقاً) فات أولم يفت لكن ترد ان كانت قائمة وإلا فالقيمة يوم قبضها وحينئذ فالقولان متفقان على الردان لم تفت والخلاف بينهما ان فاتت فاحدها الامضاء بالثمن والثاني لزوم القيمة وظاهر قوله (إلا أن يفت) أي البيع (فالقيمة) أنه لا يفسخ مع الفوات على هذا القول وليس كذلك فهو إما إيضاح يغني عنه الاطلاق أو استثناء من مقدري وترد بعينها إلا الخ (قولان)

[درس]

فصل في أحكام الخيار وهو قسمان خيار تروأى تأمل ونظر للبائعين أو لغيرهما وخيار يقضة وهو ما كان موجه نقداً في المبيع من عيب أو

استحقاق ويسمى الحكمي لانه جري اليه الحكم وأشار لأول بقوله (إنما)

فسخ فظاهر عدم الجواز وإن ضي فقد أخذه (قوله والأظهر والأصح أنه لا جعل له) أي وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن زرقون واختار ابن زرقون أشار المصنف بالأصح وبهذا يسقط تعقب المواق على المؤلف بقوله لعل الواو في قوله والأصح أقبحهما الناسخ وذلك لان اعتماد المواق على ابن عرفة وهو لم يذكر كلام ابن زرقون ثم اعلم ان المسئلة الثانية ذات أقوال ثلاثة ذكر المصنف منها قولين والثالث أنه أجز مثله بخلاف الأولى ففيها قولان له الأقل أو أجز مثله وليس فيها الثالث الذي استظهره ابن رشد وحينئذ فلا يصح قول المصنف فهما بالنسبة للأولى لأنه يقتضي أن القولين المذكورين جاريان في المسئلة الأولى والثانية كذا اعترضه الواو ورده بن بأن ابن رشد ذكر هذا القول في المسئلة الأولى أيضاً ونقل ح كلامه فانظره (قوله يجوز) ظاهره الجواز ولو كان نقداً الأمر بشرط اشتراطه للمأمور عليه وهو كذلك كما في عقب (قوله علمها الخ) هذا غير صحيح وفي التوضيح لما ذكر المسئلة قال ما نصه واختلف فيها قول مالك فمرة أجاز إذا كانت البيعتان نقداً واتقد الأمر ومرة كرهه للرأونة التي وقعت بينهما في السئلة قبل أن تصير في ملك المأمور اه وهذا يدل (١) على أن محل القولين إذا نقداً الأمر اه بن (قوله لأنه) أي الأمر يسلفه الخ هذا التعليل أصله لتت والشيخ سالم وكاثرهما رأيا أن الأمر سلف عشرة للمأمور ليدفع له عنها عند الأجل اثنا عشر وهو بعيد لأن السلف لم يكن للزيادة المذكورة بل لاجل تولية الشراء فالأحسن عبارة ابن رشد في المقدمات والبيان لانه استأجر المأمور على أن يتناع له الساعة بسلف عشرة دنائير يدفعها اليه ينتفع بها إلى الأجل ثم يرددها اليه والأمر يدفع الاثنى عشر عند الأجل للبائع الأصلي ونحوه في التوضيح والمواق اه بن (قوله فهل لا يرد) أي فهل يرد البيع الثاني إذا فات السلعة وتلزم القيمة وان كانت قائمة ردت بذاتها ويفسخ البيع (قوله عنده) أي عند الأجل (قوله أي وترد بعينها الخ) أي وهذا الثاني أحسن

(فصل إنما الخيار بشرط) (قوله عندنا) أي خلافاً للشافعية فانه معمول به عندهم ووافقهم ابن حبيب من أئمتنا والسيوري وعبد الحميد الصائغ وعلى المشهور من عدم العمل به فاشترطه ففسد لبيع لانه من المدة لمجهولة الآتية (قوله وان ورد به الحديث) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وان كان صحيحاً لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لان عمل أهل المدينة كالتواتر لأنه من قبيل الاجماعيات والمتواتر يفيد القطع بخلاف خبر الآحاد فانما يفيد الظن ونقل ابن يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ وبعض المالكية حمل التفرق في الحديث على تفرق الأقوال لا على تفرق الابدان كما حمل الشافعي (قوله خيار ترو) أي ويقال له خيار شرطي وهو الذي ينصرف له لفظ الخيار عند الاطلاق (قوله ولما كانت مدة الخيار تختلف الخ) أي لما كانت مدة الخيار تختلف عندنا الخ أي خلافاً لابن حنيفة والشافعي القائلين بان مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله كشمهر) أي انه إذا شرط الخيار في دار فان مدته لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أنها قد تكون أقل من شهر وأشار الشارح بتقدير مدته إلى أن قول المصنف كشمهر مثال لمقدر ويصح ان يكون من

(١) قوله وهذا يدل فيه ان المصنف جزم بالجواز ان نقداً الأمر وصورة الشارح مادفع الخ وسلمه المحشى فيفهم الجواز بالأولى ان نقداً ولم يقل لي فكيف يعمل محل الخلاف فالظاهر كلام الشارح فتأمل وحرر اه كتبه محمد عليش

الخيار بشرط) أي لا يثبت إلا بالشرط أي لا بالمجلس فانه ليس معمولاً به عندنا لان عمل أهل المدينة على خلافه وان ورد به الحديث الصحيح ولما كانت مدة الخيار تختلف بخلاف البيع بينها بقوله ومدته (كشمهر) أي شهر وستة أيام (في دار) ومثلها

مدخول الحصر وهو أحسن ويكون راداً بالأول على عبد الحميد وابن حبيب وبالثاني على الشافعي وأبي حنيفة (قوله بقية أنواع العقار) أي كأرض وضعة وحانوت وخان وغير ذلك ثم إن ظاهر المصنف أن أمد الخيار في المقار شهر وما ألحق به سواء كان الخيار لاختبار حال البيع أو للتروى في الثمن وهو ظاهر كلام أهل المذهب وقيل إنه قاصر على الأول وإن الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التونسي وكذا يقال فيما يأتي في الرقيق والدابة والثوب (قوله سواء كان) أي الاسكان وليس الضمير للخيار (قوله ويفسد البيع باشرطه) أي كان للاختبار أم لا (قوله في الأربعة) أي كان بشرط أم لا لاختبار حالها أم لا (قوله والا) أي والا يكن بأجرة فلا يجوز فيها أي كان الاسكان بشرط أو بغيره (قوله في الأربع) أي سواء كان بشرط أو بغيره كان بأجرة أو كان غيرها (قوله فهذه ثمانية أيضاً) أي فيكون صور سكنى المشتري في مدة الخيار ست عشرة صورة وحاصلها أنه إما أن يسكن كثيراً أو يسيراً وفي كل ما ان تكون السكنى بشرط أو بغيره وفي كل من هذه الأربعة إما أن تكون لاختبار حالها أم لا وفي كل من هذه الثانية إما أن تكون السكنى بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة علم حكمها من الشارح وحاصل ما ذكره الشارح أنه إن سكن بأجر جاز مطلقاً في صورها الثمان كانت بشرط أو بغيره كانت كثيرة أو يسيرة للاختبار أو لغيره وإن سكن بغير أجر منع في الكثير في صورته الأربع بشرط وبغيره للاختبار وغيره ومنع في اليسير في صورتي غير الاختبار أي ما إذا سكن لغير الاختبار بشرط وبغيره وجاز في صورتي الاختبار (قوله فالممنوع ست) أي وهي ما إذا كان الاسكان كثيراً بشرط أو بغيره لاختبار حالها أم لا وكان ذلك بلا أجرة وكذا إن كان يسيراً لغير اختبار كان بشرط أو بغيره وهو بلا أجرة (قوله الفاسد منها ثلاثة) أي وهي ما إذا كان الاسكان كثيراً بشرط من غير أجرة سواء كان لاختبار حالها أم لا أو كان يسيراً بلا أجر لغير اختبار (قوله وكجمعة في رقيق) فلو بيعت دار به أي بالرقيق وكل بالخيار فالظاهر أن الخياران تصدبه كل منهما اعتبر أمد الأبعد منهما وإن قصد به أحدهما اعتبر أمد المقصود منهما بالخيار انظر بن (قوله أي جاز استخدامه) أي في مدة الخيار أي جاز استخدام المشتري له (قوله أو كثيرة) أي بغير أجرة (قوله فيرجع الاستخدام لسكنى الدار) أي في جريان السبت عشرة صورة فيه وحاصلها أن الاستخدام إما أن يكون كثيراً أم لا وفي كل إما بشرط أم لا وفي كل من الأربعة إما لاختبار حاله أم لا وفي كل من هذه الثانية إما بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة وحاصل حكمها أنه إذا كان بأجرة جاز في ثمانية وإن كان بغير أجرة فإن كان يسيراً لاختبار حاله جاز بشرط وبدونه والامنع فالممنوع ست والفاسد منها ثلاث ولو قال المصنف ولا يسكن مجاناً والا جاز كاختبارها في اليسير والاستخدام في الرقيق كذلك لكان حسناً (قوله يوم خلاف المراد) أي وذلك لأن وظاهره أن السكنى ممنوعة في الصور كلها والاستخدام جائز في الصور كلها هذا خلاف المراد (قوله وكثلاثة في دابة) قال طي ظاهر كلامه في توضيحه ومختصره تبعه ابن عبد السلام أن مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها فإن كان ليس شأنها الركوب فمدة الخيار فيها ثلاثة أيام وإن كان شأنها الركوب فإن اشترط الخيار فيها لاجل اختبارها بالركوب في البلد كان أمد الخيار فيها يوماً وإن كان لاجل اختبارها بالركوب خارجها فبريد أو بريدان وهو خلاف ما لعبد الحق وابن يونس وعياض وابن شاس من أن اليوم ليس أمداً للخيار وإنما هو أمد للركوب مع بقاء أمد الخيار ثلاثة أيام مطلقاً سواء كانت ترد للركوب أم لا وهذا هو التحقيق ولو لا ما في التوضيح لأمكن حمل قوله كيوم لركوبها عليه أي كيوم لاشتراط ركوبها لاجل اختبارها به داخل البلد مع بقاء الخيار إلى ثلاثة أيام اه وطى هذا حمل ابن غازي واستدل له بكلام عبد الحق وابن يونس وحاصله أنه يجوز بيع الدابة بالخيار ثلاثة أيام سواء اشترط اختبار حالها بغير الركوب أو بالركوب في البلد أو خارجها إلا أنه إذا اشترط اختبارها بالركوب في البلد

بقية أنواع العقار (ولاً يسكن) أي لا يجوز أن يسكن بأهله كثيراً في مدته سواء كان بشرط أم لا لاختبار حالها أم لا ويفسد البيع باشرطه هذا إذا كان بلا أجر ولا جاز في الأربعة فهذه ثمانية فإن سكن يسيراً لغير اختبارها جاز بشرط وبغيره إن كان بأجرة والا فلا فيها ويفسد البيع في صورة الشرط ولا اختبارها جاز في الأربع فهذه ثمانية أيضاً فالممنوع ست الفاسد منها ثلاثة (وكجمعة في رقيق) وادخلت الكاف ثلاثة أيام فالجملة عشرة (واستخدامه) أي جاز استخدامه بما يحصل به اختبار حاله فقط إن كان من رقيق الخدمة وإن تكون يسيرة لا ثمن لها فإن كان لا لاختبار حاله أو كثيرة لم تجز فيرجع الاستخدام لسكنى الدار وكذلك الثوب والركوب الدابة واستعمالها تجزى فيه الست عشرة صورة المقدمة فقول المصنف ولا يسكن وقوله واستخدمه يوم خلاف المراد (وكثلاثة في دابة) ليس شأنها الركوب

أولم يشترط اختبارها له بل لقوتها وأكلها وغلاتها ورخصها مثلاً فإن اشترط الركوب في البلد فيوم ونحوه كما أشار به بقوله (وكيف لم يركبها) أي لشرطه فقط فإن اشترطه وغيره ثلاثة وليس قصده بدون شرط (٩٣) كشرطه على الراجح وأما إن اشترط

اختبارها بالركوب

خارج البلد فأشار به بقوله

(وَلَا بَأْسَ بِشَرْطِ)

سير (البريد)

ونحوه عند ابن القاسم

وقال (أشهب) والبريد

وفي قوله (أي قول

أشهب) (خلفاً) لقول

ابن القاسم فالبريد

عنده ذهاباً وإياباً

والبريدان عند أشهب

كذلك أو البريد ذهاباً و

إياباً والبريدان كذلك أو

وفقاً فالبريد عند ابن

القاسم ذهاباً والبريدان

عند أشهب ذهاباً وإياباً

(تردد) الأولى تاويلان

(وكتلانة في ثوب)

وعرض ومثلي (وصح)

أي الخيار وجاز

(بعد) عقد (بت)

أي يصح فيها وقع

فيه البيع على البت أن

يجعل أحدهما لصاحبه أو

كل منهما للآخر الخيار

(وهل) هل الصحة

والجواز (إن) قد

المشتري الثمن للبائع وعليه

الأكثر وهو المعتمد فكان

لا يركب إلا يوماً واحداً مع كون الخيار إلى ثلاثة أيام وإن شرط اختبارها بالركوب خارجها فليس له ركوبها إلا بريداً أو بريدتين مع بقاء الخيار ثلاثة أيام (قوله ليس شأنها الركوب) أي كالبيع والتمم ودخل فيها الطير والإوز والدجاج كذا قرر وقال اللقاني إن جرى عرف فيها شيء عمل به والأفلا خيار فيها فيما يظهر اهـ عدوى (قوله أو لم يشترط الخ) أي أو كان شأنها الركوب ولم يشترط الخيار فيها للركوب بل لقوتها الخ (قوله فإن اشترط الركوب) أي فإت كان شأنها الركوب واشترط الخيار لاختبارها بالركوب فاما إن يشترط اختبارها بالركوب في البلد كالخمر والبغال بعصر أو في خارجها كحمبر التراسيق (قوله فيوم) أي فأمد الخيار يوم فقط لا ثلاثة وهذا ظاهر المصنف (قوله أي لشرطه) أي لشرط اختبارها به فقط (قوله فإن اشترطه وغيره) أي فإن اشترط اختبارها به وبغيره كأي كلها (قوله وليس قصده) أي وليس قصد المشتري الاختبار بالركوب بدون شرط كشرط اختبارها به على الراجح وما ذكره من أن قصد الركوب ليس كاشترطه قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومقابله أن قصد الركوب كاشترطه قول أبي عمران وصححه عياض فإذا اشترى دابة على الخيار ثلاثة أيام ولم يشترط ركوبها لأجل اختبارها به فلا يجوز له ركوبها في أيام الخيار على الأول ويجوز على الثاني ونص عياض ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنها لا تتركب أيام الخيار إلا بشرط وذهب أبو عمران إلى أنه إذا لم يشترط ركوبها فله من ذلك ما يجوز اشترطه إذا كان العرف عند الناس الاختبار بالركوب وهو الصحيح ثم إن قول الشارح وليس قصده الخ هذا إنما يناسب طريقة عبد الحق من أن أمد الخيار في الدابة مطلقاً ثلاثة أيام فإن كان شأنها الركوب وشرط اختبارها بالركوب في البلد جاز له ركوبها يومها فإن لم يشترط ذلك فهل يجوز له ركوبها أم لا فيه ما علمته من الخلاف وأما على طريقة المصنف من أن دابة الركوب إذا اشترط فيها الخيار لأجل اختبارها بالركوب داخل البلد فأمد الخيار فيها يوم فلا يتأتى (١) فيها ذلك الخلاف فتأمل (قوله ولا بأس بشرط سير البريد) هو سفر نصف يوم بالسير للعتاد وإذا شرط اختبارها بالركوب خارج البلد فلا بأس بشرط سير البريد (قوله الأولى تاويلان) لأن هذا اختلاف من شراح المدونة في فهمها والأول لا يبي عمران والثاني له عياض (قوله وعرض) من جملة الكتب وهل السفن كذلك أو كالدور قولان وأما الحضر والقواكه فأمد الخيار فيها بقدر الحاجة مما لا يتغير فيه كذا في المصنف (قوله وجاز) أي ابتداء لا أنه يصح بعد الوقوع مع منعه ابتداء (قوله بعد بت) أي وأما الجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو ممنوع كما نقله بن عن التوضيح لخروج الرخصة عن موردها لأن إباحة الخيار رخصة وذلك لأن الخيار محتو على غرر إذ لا يدري كل من المتبايعين ما يحصل له هل الثمن أو المثل من أجله بانبرام العقد ومتى يحصل فكان مقتضاه أن يكون ممنوعاً لكن رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراد (قوله أن يجعل أحدهما لصاحبه أو كل منهما للآخر الخيار) قال في المدونة وهو يبيع مؤتلف بمنزلة يبيع المشتري لها من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لأنه صار بائناً (قوله قد فسخ البائع الخ) حاصله أن البائع قد تقرر له بالبت الواقع أولاً فمن عند المشتري وأوجب ذلك الثمن

(١) قوله فلا يتأتى الخ بل يتأتى بأن يشترط الخيار لاختبارها من جهة الأكل أو باختبارها من جهة الركوب فهل له ركوبها حيث جرى به العرف وهو قول أبي عمران أولاً وهو ما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن اهـ

الأولى الاقتصار عليه لأنه إذا لم ينقد فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه إن كان الخيار للبائع

فإن كان للمتبع فالمتبع لمظنة التأخير (١) لاحتمال اختيار المشتري والمبيع للبائع أو الصحة والجواز مطلقا (تأويلان وضمنه حيثلذ) أي حين جعل الخيار بعد البت (المشتري) (٩٤) لأنه صار بائعا ولو جعل البائع الخيار له (وفسد) الخيار إن وقع

(بشرط مشاوره) شخص (بيد) وهو الذي لا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار بأمد بعيد

(١) قول الشارح لمظنة

التأخير الظاهر أن مراده لمظنة فسخ ما في الدمة في مؤخر بدليل تعليله بقوله لاحتمال الخ فلو قال بمظنة فسخ الخ لكان مناسباً وبعد فمظنة الفسخ لا تخص اختيار المشتري بل اختيار البائع كذلك لا له محتمل أن يمضي فلا فسخ وإن يرد فيتحقق وكلام الشارح يوم أنه تحقق أن كان الخيار للبائع فكان المناسب أن يذكر الشارح بدل قوله لأنه إذا الخ مانصه ومفهوم أن قد أنه يمنع جعل كل منهما أو أحدهما الخيار لصاحبه بعد بت البيع لمظنة فسخ ما في الدمة في مؤخر لاحتمال رد من له الخيار البيع بائعا أو مشتريا أوهما أو وأما بيان العلامة المحشى كلام اشارح بقوله أي تأخير رد فقير معقول اه وقوله المشتري اظهر في مقام الاضمار

للمشتري عند البائع سلعة فيها الخيار فقد فسخ البائع ماله من الثمن في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه لأن تلك السلعة في ضمان البائع لتأخير مدة الخيار فالمراد بالقبض القبض الشرعي وهو دخولها في ضمان المشتري (قوله فالمتبع لمظنة التأخير) أي تأخير رد السلعة فكأنه إذا اختار الرد إنما ردها بعد يومين فقد فسخ البائع (١) ما في ذمة المشتري في معين وقد تأخر قبضه له بالنظر لآخرة الأمر وحاصله أن الثمن الذي تقرر في ذمة المشتري للبائع بالبت قد فسخه البائع (٢) في سعة يتأخر قبضه لها لأن المشتري محتمل أن يمضي البيع (٣) وإن يردده وعلى احتمال رده له يظن أنه أخر ردها (٤) للبائع يوما أو يومين فقوله لاحتمال اللام بمعنى مع (٥) وقد علمت أن العلة في النع عند عدم الدفع فسخ البائع ما في ذمة المشتري وفي معين يتأخر قبضه سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري إلا أنه إن كان (٦) الخيار للبائع فتأخير القبض بالنسبة للمشتري وإن كان الخيار للمشتري فتأخير القبض بالنسبة للبائع وعلى كل حال فالفاسخ لما في الدمة هو البائع إذا علمت هذا فالأولى للشارح (٧) أن يقول لأنه إذا لم ينقد فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه وهو ظاهر إن كان الخيار للبائع وإن كان للمشتري فبالنظر لمظنة التأخير مع احتمال اختيار المشتري رد البيع (قوله أو الصحة والجواز مطلقا) أي سواء قد المشتري الثمن للبائع أو لم ينقده كما هو ظاهر المدونة وذلك لأن جعل الخيار لأحدهما ليس عقدا حقيقة إذ المقصود منه تطيب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور المذكور (قوله تأويلان) الأول لبعض شيوخ ابن يونس والثاني للجمعي (قوله لأنه صار بائعا) وذلك لأن المشتري لما اتفق مع البائع على ما جعله لـ لكل منهما من الخيار عد بائعا لأنه أخرج السلعة عن ملكه بعد وقوع البيع على البت والحاصل أن تراصهما على الخيار بعد البت بيع ومؤتلف بمنزلة بيع المشتري لها من غير البائع والضمان في مدة الخيار من البائع (قوله ولو جعل البائع الخيار للمشتري) هذا ما بالغة في قوله وضمنه المشتري أي هذا إذا جعل المشتري الخيار للبائع اتفاقا بل ولو جعل البائع الخيار للمشتري بناء على المذهب من أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها أما على مقابله من أن اللاحق للعقد كالواقع فيها فالضمان من البائع في تلك الحالة (قوله وفسد الخيار) أي فسد البيع المحتوي على الخيار بشرط مشاوره الخ وضمانه من بائعه كما في بيع الخيار الصحيح على الراجح وقيل من المشتري إذا قبضه حكم البيع الفاسد وحاصل ما ذكره الشارح أنه قد تقدم أن أمد الخيار في العقار شهر وبلحق به ستة أيام فإذا ابتك الدار على مشاوره زيد وكان في مكان بعيد على أكثر من أمد الخيار كأربعين يوما كان البيع باطلا ما لو كان على

(١) قوله فقد فسخ الخ المناسب فإذا جعل له المشتري الخيار كان مظنة لفسخ ما في الدمة في مؤخر لاحتمال اختياره رد البيع ووجه تأخير الفسخ فيه أنه في ضمان المشتري لا نقلا به بائعا بخيار إلى بت البيع (٢) قوله قد فسخه الخ المناسب أبدا له مانصه إذا تطوع البائع للمشتري بتخيره كان ذلك مظنة لفسخه في سعة يتأخر ضمانه لها لأن المشتري محتمل أن يرد البيع اه (٣) قوله محتمل أن يمضي البيع لا دخل له في توجيه مظنة الفسخ فالأولى حذنه (٤) قوله يظن أنه أخر ردها الخ لا معنى له وسببه الاعتراض بظاهر عبارة الشارح (٥) قوله بمعنى مع بل هي للتعليل داخلة على علة مظنة التأخير أي فسخ ما في الدمة من مؤخر اه (٦) قوله إلا أنه إن كان الخ غير صحيح لأن تأخير القبض أي الضمان بالنسبة للبائع على كل حال كان الخيار له أو للمشتري لقول المصنف وضمنه حيثلذ المشتري وقول العلامة المحشى وعلى كل حال فالفاسخ لما في الدمة هو البائع إذ من المعلوم بديهية أن الفاسخ هو ذو القبض المتأخر (٧) قوله فالأولى للشارح بل الصواب أن يقول ما بينته في ما كتبت على مقولة لمظنة التأخر هذا الذي ظهر لي بعد التجبر والتفكير فأحرص عليه وتأمله إن كنت من أهل التدبر وادع لكاتبه بخير إن كنت من أهل الخير اه كتبه محمد عليش

(أو) بشرط (مدة زائدة) على مدته بكثير (أو) مدة (مجهولة) كالي أن تمطر السماء أو يقدم زيد وقت قدومه لا يعلم ويستمر الفساد في الثلاثة ولو أسقط الشرط (أو) بشرط (غيبية) من بائع أو مشتر زمن الخيار (٩٥) (على ما) أي يبيع (لا يعرف) بعينه

ولو قال على مثلي كان أخضر وأحسن لأن من غير المثلي ما لا يعرف بعينه مع أن شرط الغيبة عليه جائز وعلى المنع والفساد في المثلي ما لم يطبق عليه أو يكن ثمرا في أصوله وإلا لم يفسد ولم يمنع واعترض على المصنف في ذكر الفساد بالشرط مع عدم الطبع بأن نفس اللعني المنع فقط وأنه إن وقع مضى ولم يفسخ وقوله ابن عرفة ولم يحك خلافة وعلة المنع التردد بين الساقية والثمنية وهو ظاهر في غيبة المشتري وأما في غيبة البائع فيقدر أن المشتري كأنه التزم شراء المثلي وانخافه في نفسه وحين شرط البائع الغيبة عليه أساقه له فيكون يعبأ إن لم يردده وسلفاً إن رده (أو) بشرط (ليس ثوب) زمن الخيار إن لم يكن لقياسه عليه (و) إذا فسخ (رد أجرته) لأن اللبس الكثير النقص لأن الغلة في بيع الخيار للبائع (ويلزم) المبيع بالخيار من هو يده منها كان صاحب الخيار أو غيره (باقتضائه) أي زمن الخيار وما في حكمه فإن كانت الساعة بيد البائع لزمه الرد لبيع كان الخيار له أو لغيره وأنه مكنت يده المشتري لزمه الامضاء كان الخيار له أو لغيره

مسافة ثمانية وثلاثين يوماً فلا يضر لأن اليومين يلحقان بأمد الخيار وكذا لو كان على مسافة تسعة وثلاثين لأن الضرر كما قال الشارح أن لا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ أمد الخيار وما ألحق به كما في خشي بأمد فالיום الواحد ليس بأمد بعيد وأعلم أنهم لم يتعرضوا لقدر الأمد البعيد ولا القريب وحينئذ يرجع فيهما للعرف اه تقرير عسدي (قوله أو بشرط مدة زائدة على مدته بكثير) أي وأما الزيادة بيوم أو بعض يوم لم يضر اشتراطها لقول المصنف ورد في كالفند (قوله أو بمجهولة) اعتراض بأن في كلام المصنف تكراراً لأن للشرط مشاورته إما أن يعلم وقت الاجتماع به لكن بمدة تزيد على أمد الخيار الشرعي فهو راجع لشرط مدة زائدة أولاً يعلم وقت الاجتماع به فهو راجع لمدة مجهولة وأجاب بعضهم بأن مشاورة البعيد يلاحظ فيها البعد ولا يلاحظ فيها الزمان والمدة الزائدة يلاحظ فيها الزمان لا البعد والمدة المجهولة يلاحظ فيها الجمالة لا الزمان فلا تكرار (قوله أو غيبية على ما لا يعرف بعينه الخ) حاصله أن من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالمسكيل والوزون والعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة مدة الخيار فإن ذلك يوجب فساد البيع لتردد البيع بين الساقية والثمنية لأنه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا يمكن الانتفاع به ومفهوم شرط أن الغيبة إذا كانت بغير شرط كما لو تطوع البائع بإعطاء السلعة للمشتري وغاب عليها في زمن الخيار وكانت مثلية فإنه لا يضر بل ذلك جائز ومفهوم ما لا يعرف بعينه جواز اشتراط الغيبة على ما يعرف بعينه فإذا تنازع البائع والمشتري في تسليم ما يعرف بعينه المبيع بالخيار قضى للمشتري بتسليمه إن كان الخيار لاختبار حال المبيع وإن كان للثروة في ثمنه مع علمه بحاله لم يقض له بأخذه فإن وقع البيع على الخيار ولم يعين وقوعه لماداً بان اتفاقاً على الإطلاق لفظاً وقصداً حمل على أنه للثروة في الثمن ولا يلزم تسليمه للمشتري وإن اتفاقاً على وقوعه مطلقاً في اللفظ وادعى كل واحد منهما مقصداً ناقضاً قصد الآخر فسخ البيع قاله (قوله لأن من غير المثلي) أي لأن بعض العروض القومة لا تعرف بعينها كالطواقي والشيلاان والبواييج والأواني الصيني (قوله وأخفاء) أي أخفى ذلك الالتزام في نفسه (قوله إن لم يردده) أي المشتري لنفسه بأن رد البيع وضمير يردده للمثلي وقوله إن رده أي لنفسه بأن أمضى البيع (قوله أو لبس ثوب) يعني أنه يفسد البيع الواقع على خيار بشرط لبس الثوب في مدة الخيار إذا كان اللبس منقصاً وأما إن كان سيرا بأن شرط لبسه لقياسه فلا يضر (قوله لأن الغلة في بيع الخيار للبائع) أي زمن الخيار وذلك لأن الضمان منه والحاصل أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار زمنه سواء كان صحيحاً أو فاسداً ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري وأمضى البيع لنفسه لأن الملك للبائع زمنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم من أن الغلة للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول كما تقدم على ما إذا كان البيع بتأبيع البت الفاسد ينتقل فيه الضمان بالقبض فيفوز المشتري بالغلة وأما يبيع الخيار فالملك فيه للبائع ولا ينتقل الضمان فيه بالقبض كان صحيحاً أو فاسداً فلذا كانت الأجرة والغلة فيه للبائع (قوله وما في حكمه) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف وحينئذ فلا تنافي بين قوله ولزم باقتضائه وبين قوله ورد في كالفند (قوله بعد انقضاء زمن الخيار) أي وبعد انقضاء ما ألحق به كالفند وهو اليوم واليومان فنقول المصنف ورد في كالفند أي بعد شهر في دار وبعد كجمعة في رقيق وبعد كثلث في دابة وبعد كيوم في ثوب أي له أن يرد الدار بعد مضى يومين واقعين بعد الشهر وما ألحق به وهو ستة أيام كالم فاجلة ثمانية وثلاثون يوماً وله أن يرد الرقيق بعد مضى يومين واقعين بعد الجمعة وما ألحق بها وهو ثلاثة

(وردة) المبيع بالخيار أي وجاز لمن يده المبيع أن يردده بعد انقضاء زمن الخيار على الآخر (في كالفند) اليوم واليومين

ولو كانت مدة الخيار يوماً وهذا (٩٦) حيث رُفع النص على مدته المتقدمة فإن وقع بخيار ولم ينص على مدته المتقدمة لزم بانقضائه

من غير زطدة كالقد والظاهر أن مثل ذلك ما إذا نص على مدة أقل كمشرة أيام في الدار (و) فسد بيع الخيار (بشرط قد) للثمن وإن لم يتقد بالفعل لتردده بين السلفية والثمنية ولما كان الغالب حصول النقد بالفعل عند شرطه أن اطوا الحكم به وإن لم يحصل قد بالفعل إذا تدارك لاحكم له والمشارك هذا الفرع في الفساد بشرط التقديروغ صفة شبهها به فقال (كغائب) من غير العقار بيع بالصفة على البت وبعدت غيبته بدليل قول المصنف سابقاً ومع الشرط في العقار وفي غيره أن قرب كاليومين (وعهدة ثلاث) فإن شرط النقد يفسده (ومواضعة) بيعت على البت بخلاف المستبرأة لدور الحمل فيها (وأرض) لزراعة (لم يؤمن ربهما) فإن شرط نقد الكراء يفسد إيجارتهما (وجعل) على تحصيل آبق مثلاً (وإجارة لحرز) بكسر الحاء المهملة قراءة فزاي أي حفظ وحراسة (زرع) فشرط النقد يفسده

لا احتمال تلف الزرع

فتنسخ الإجارة فيكون المنقود سلفاً أو سلامته فيكون ثمناً (وأجير) معين (تأخسر) شروعه (شهرأ) ومواده أن من

أيام كاجر فالجملة اثنا عشر يوماً وله أن يرد الدابة بعدمضي يومين واقعين بعد الثلاثة الأيام وما ألحق بها وهو يوم فالجملة ستة أيام وكذا يقال في الثوب فالكاف في قوله كالقد أدخلت اليوم والكاف في كشهرو أدخلت الستة بالنسبة للدار والثلاثة بالنسبة للرقيق واليوم بالنسبة للدابة والثوب اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو كانت مدة الخيار يوماً) أي كالدابة تشتري بالخيار لأجل اختبارها بالركوب داخل البلد على مامر للمصنف والحاصل أن له الرد في كالقد ولو كانت مدة الخيار يوماً لأن كانت أقل كما تقدم في الفواكه والخضر (قوله وهذا حيث وقع النص على المدة النخ) تبع فيه عيج وظاهر المدونة كما في المواق الاطلاق وعزا شب ذلك التقييد لأبي الحسن انظر بن (قوله وبشرط قد) أي ولو أسقط الشرط على المعتمد فليس كشرط السلف المصاحب للبيع وقوله وبشرط قد الخ وأما النقد تطوعاً فلا يضر لضعف التهمة كما لو أسلفه بعد عقد البيع (قوله من غير العقار) أي فلو كان المبيع عقاراً مطلقاً وغيره وهو قريب الغيبة كالثلاثة الأيام فلا يفسد شرط النقد فيه كما مر في بابه (قوله ومع الشرط) أي وجاز النقد مع الشرط وقوله إن قرب راجع لغير العقار وأما العقار فيجوز فيه اشتراط النقد مطلقاً (قوله وعهدة ثلاث) أي ثلاثة أيام يرد فيها العبد المبيع بكل حادث من العيوب وأما اشتراط النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لندرة أمراضها فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فهو قوى لأنه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعة) أي وأمة بيعت على البت بشرط المواضعة لاحتمال أن تظهر حاملاً فيكون سلفاً أو تحيض فيكون ثمناً لا إن اشترط عدم المواضعة أو كان العرف عدمها كما في بیاعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري وتجعل تحت يد أمينة ومفهوم بيعت على البت أنه لو بيعت على الخيار امتنع النقد فيها مطلقاً ولو تطوعاً كما يأتي (قوله بخلاف المستبرأة) أي وهي الأمة الوحش التي لم يقر البائع بوطئها إذا اشتراها إنسان بقصد الوطء فإنه يجب استبرأؤها واشترط النقد لا يفسد بيعها (قوله وأرض لزراعة) أي أجراها ربهما على البت وقوله لم يؤمن ربهما بأن كانت من أراضي النيل العالية أو من الأراضي التي تروى بالمطر وقوله فإن شرط النقد يفسدها أي لتردد التثؤود بين الثمنية إن رويت والسلفية إن لم ترو فإن أمن ربهما كأرض النيل المنخفضة جاز النقد فيها ولو بشرط (قوله فإن شرط نقد الكراء يفسد إيجارتهما) أي وأما النقد تطوعاً فهو جائز والموضوع أن الإجارة على البت وأما على الخيار فالنقد فيها ممنوع ولو تطوعاً والحاصل أن كراء الأرض إن كان على الخيار منع النقد فيه مطلقاً تطوعاً وبشرط كانت الأرض مأمونة أو غير مأمونة وإن كان على البت جاز النقد تطوعاً وبشرط أن كانت الأرض مأمونة وإن كانت غير مأمونة جاز النقد إن كان تطوعاً ومنع إن كان بشرط وسيأتي في الإجارة أن مأمونة الري بالنيل إذا رويت بالفعل يجب النقد فيها وحينئذ فالنقد في كراء الأرض على ثلاثة أقسام جائز وممتنع وواجب (قوله وجعل النخ) أي أن من جاعل شخصاً على الاتيان بعبده الآبق مثلاً واشترط المحمول له انتقاد الجميل في العقد فإنه يكون فاسداً لا إن كان النقد تطوعاً فلا يضر على المعتمد كما ذكر ذلك بن وأيده بالنقول خلافاً من قال أن النقد يمتنع في الجميل مطلقاً ولو تطوعاً (قوله وإجارة لحرز زرع) أي أو لرعى غنم أو لخياطة ثوب وقوله فتفسخ الإجارة أي لتعذر

الخالف

الخلف وما ذكره المصنف من أن النقد بشرط في مسئلة الاجارة لحز الزرع مفسد لها بناء على أنه لا يجب خلف الزرع إذا تلف وأما على أنه يجب خلفه وهو المذهب فيجوز شرط النقد فيه فالمصنف مشى على ضعيف لاجل جمع النظائر نعم إذا كان الزرع المستأجر على حرسته معينا فلا يجب الخلف اتفاقا حينئذ فيمتنع اشتراط النقد (قوله عاقلا أو غيره) أي كمن أكرى سفينة بعينها على أن يركبها وقت صلاح البحر للركوب فالسكراء جائز ثم إن كان وقت صلاح البحر الركوب قريبا مثل نصف شهر جاز شرط النقد وإن كان بعد نصف شهر كعشرين يوما فأكثر لم يجز اشتراط النقد (قوله فكان عليه) أي على المصنف أن يقول وأجيز تأخر شروعه بعد نصف شهر ويعلم المنع عند تأخر شروعه شهرا بالأولى وأما عبارته فتوهم عدم المنع عند تأخر شروعه بعد نصف شهر وليس كذلك (قوله فالعلة في الكل التردد بين السلفية والتمنية) يؤخذ من هذا أن امتناع اشتراط النقد في المسائل المذكورة إذا كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأن الغيبة عليه تعد سلفا فإن كان مما يعرف بعينه جاز النقد مطلقا ولو بشرط لعدم وجود هذه العلة حينئذ لأن الغيبة على ما يعرف بعينه لا تعد سلفا (قوله يتعين فيه تعجيل النقد) أي وإلا كان فسخ دين في دين وقوله أو الشروع أي بناء على أن قبض الأوائل قبض للأواخر (قوله ولا خصوصية للأربع المذكورة) أي لا خصوصية للمسائل الأربع التي ذكرها في منع النقد فيها بشرط وغيره بل هذا الحكم ثابت لمسائل أخر غيرها ولذا زاد بعضهم عهدة الثلاث بخيار لأن عهدة الثلاث إنما تكون بعد أيام الخيار ولا تدخل في أيامه والا لم يكن لاشتراطها فائدة (قوله كل ما) أي كل مبيع (قوله يمنع النقد فيه) أي تطوعا وبشرط (قوله بما لا يعرف بعينه) أي وهو المثل مكيلا كان أو موزونا أو معدودا بأن يجعل ذلك رأس مال السلم وأجرة السكراء وثن الأمة الواضعة أو الغائب فلو كان الثمن من المقومات فإنه لا يمنع نقده في هذه المسائل سواء كان البيع بتأويل على الخيار ولو بشرط لأن ما يعرف بعينه من المقومات لا يترتب في الذمة حتى يفسخ في غيره والغيبة عليه لا تعد سلفا فلا يتأتى فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر ولا التردد بين السلفية والتمنية (قوله فسخ ما في الذمة) أي وهو هنا الثمن الذي قبضه البائع وصار في ذمته وقوله في مؤخر أي وهو المبيع الذي يتأخر قبضه بعد أيام الخيار (قوله في مواضعة) يعني أن من ابتاع أمة بخيار وهي ممن يتواضع مثلها فإنه لا يجوز له النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه يؤدي لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه يئانه أن البيع إذا تم باقتضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتعجله الآن وكذا من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه للعلة المذكورة لأن البيع إذا تم باقتضاء أمد الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتعجله الآن وفرضنا المسئلة في وقوع البيع على الخيار لأنه لو كان بتا كان الممنوع إنما هو شرط النقد وأما التطوع بالنقد فلا يضر وفرضنا أن الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه لو كان يعرف بعينه جاز نقده ولو بشرط كان البيع على البت أو على الخيار وكذا يقال في بقية المسائل الأربع ونحوها (قوله ضمن بخيار) أي في امضائه ورده والظاهر أن قدر أمد الخيار في السكراء ثلاثة أيام كما في الدابة التي تباع بشرط الخيار لاختبار ثمنها قاله شيخنا العدوي (قوله أو غير معينة) أي وهي التي كراؤها يقال له مضمون (قوله ليركبها) أي بمجرد انقضاء امد الخيار (قوله مطلقا) أي ولو تطوعا وذلك لأن السكراء إذا عقده باقتضاء امد الخيار فقد فسخ

استأجر اجيرا معينا عاقلا أو غيره وكان لا يشترع في العجل إلا بعد شهر فكان عليه أن يقول بعد نصف شهر فإن شرط نقد الاجرة يفسد الاجارة لاحتمال تلف الاجير المعين فيكون سلفا وسلامته فيكون ثمنا فالعلة في الكل التردد بين السلفية والتمنية وتقييد الاجير بالمعين لأنه يأتي أن السكراء المضمون يتعين فيه تعجيل النقد أو الشروع ثم ذكر أربع مسائل يمتنع النقد فيها مطلقا بشرط وغيره ولا خصوصية للأربع المذكورة وضابط ذلك كل ما يتأخر قبضه بعد أيام الخيار يمنع النقد فيه إلا أنه مخصوص بكون الثمن مما لا يعرف بعينه لأن علة المنع فسخ ما في الذمة في مؤخر وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة فقال (وَمُنْعِ) النقد (وَإِنْ بَلَ شَرَطِ فِي) بيع (مُواضَعَةٍ) بخيار (و) بيع شيء (غائب) بخيار (و) في (سكراء ضمن) بخيار ولا مفهوم لضمن فمن أكرى دابة مثلا معينة أو غير معينة على الخيار ليركبها مثلا فلا يجوز النقد فيها مطلقا

وإنما منع في السكراء بالخيار ولو تطوعا وجاز في البيع على الخيار تطوعا لأن اللازم في النقد في بيع الخيار التردد بين السلفية والحنفية وهذا إنما يؤثر مع الشرط وأما في السكراء بالخيار فاللازم فيه فسخ مافي الدمة في مؤخر وهذا يتحقق في النقد ولو تطوعا (و) في (سلم خيار) وهذه المسئلة ذكرها المصنف بقوله وجاز بخيار لما يؤخر إن لم ينقد فقوله بخيار راجع للاربع [درس] (و) (استبد) (أي استقل) (بائع) (أو مشتر) (أشترى) على مشورة (١) غيره (٩٨) أي جاز له أن يستقل في أخذها (٢) ووردها بنفسه ولا يتوقف أمره

على مشورة ذلك الغير (لا) ان باع أو اشترى (على خياره) أو الغير (ورضاء) فليس له ان يستبد بنفسه دون من شرط له الخيار أو الرضا لأن من شرط الخيار أو الرضا للغير معرض عن نظر نفسه بالكافة بخلاف مشروط المشورة فإنه اشترط ما يجرى نظره (و) وتوالت أنصاً على كفيه (أي الاستبداد) (في مشتر) (أشترى على خيار غيره أو رضاء دون البائع فإن له ان يستبد فهما كالمشورة (و) وتوالت أيضا (على كفيه) فهما (في الخيار) دون الرضا فليسك منها الاستبداد كالمشورة (و) وتوالت أيضا (على أنه) أي المجهول له الخيار والرضا (كالوكيل فيهما) أي في الخيار والرضا فن سبق منهما بامضاء أو رد اعتبر فعله والمعتمد الأول والثلاثة بعده ضعيفة ثم أشار الى رافع الخيار من الفعل بقوله

(١) قول المصنف مشورة

المكترى الثمن الذي له في ذمة المكسرى في شيء لا يتعجله الآن بل بعد مضي أيام الخيار لأن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر (قوله وسلم بخيار) أي أن من أسلم شيئاً لا يعرف بعينه في شيء بخيار لاحدهما فإنه لا يجوز له النقد فيه مطلقاً لما فيه من فسخ مافي الدمة في مؤخر لأن ما تعجل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة السلم اليه ولا يكون ممناً إلا بعد مضي مدة الخيار وانبراه فإذا مضت مدة الخيار قد فسخ المسلم ماله من الدين في ذمة السلم اليه في مؤخر وهو المسلم فيه (قوله وهذه المسئلة ذكرها المصنف) أي في باب السلم (قوله وجاز) أي السلم بخيار لما يؤخر أي لما يؤخر اليه رأس المال وهو ثلاثة أيام وقوله إن لم ينقد أي ان اتقى النقد بشرط وتطوعا فان حصل تقدم مطلقاً فسد وهو ما ذكره هنا (قوله واستبد بائع) متعلقه محذوف أي استقل بائع بامضاء البيع أو رده إذا باع على مشورة غيره كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً أو استقل مشتر بامضاء البيع أو رده إذا اشترى على مشورة غيره وكذلك يستقل البائع والمشتري إذا كان كل من البيع والشراء على مشورة غيرهما فأوفي كلام المصنف مانعة خلوت يجوز الجمع وهو حاصله أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كريد ثم أراد البائع أو المشتري ان يرم البيع أو يرد دون مشورة زيد فإن له أن يستقل بذلك ولا يفتقر في إبرام البيع أو رده إلى مشورته لأنه لا يلزم من المشاورة المواقعة لخبر شاوروهن وخالفوهن وقوله على مشورة غيره أي والحال ان الثمن والمثمن معلومان كأشترى منك سلعة كذا بكذا وكذا على مشورة فلان وما ر من قوله أو على حكمه أو حكم غيره أو رضاء أي في الثمن فلم يكن الثمن معلوماً فلا منافاة ثم ان ما ذكره من ان من باع أو اشترى على مشورة غيره فله الاستبداد هذا في المشورة المطابقة وأما إذا قال على مشورته إن شاء امضى وإن شاء رد فكالخيار والرضا ليس له الاستبداد لأن هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على امضاء فلان انظر خش (قوله فليس له الخ) أي ولا بد من رضا فلان أو اختياره لامضاء البيع أو رده (قوله على كفيه فهما) أي على كفه الاستبداد في البائع والمشتري في الخيار أي فيما إذا باع على خيار فلان أو اشترى على خياره (قوله أي في الخيار والرضى) فإذا قال بعت بكذا على خيار فلان أو رضاء أو اشتريت بكذا على خيار فلان أو رضاء فلان هذا كالوكيل (قوله والمعتمد الأول الخ) حاصله ان من اشترى سلعة على خيار فلان أو رضاء أو باع سلعة على خياره أو رضاء ففي المسئلة أقوال أربعة الأول وهو المعتمد أنه لا استقلال له سواء كان بائعاً أو مشترياً وهو المشار له بقول المصنف لا خياره أو رضاء والقول الرابع له الاستقلال بإبرام البيع أو رده بائعاً كان أو مشترياً ما لم يسبقه فلان لغير ما حصل منه والقول الثاني له الاستقلال ان كان بائعاً في الخيار والرضا وان كان مشترياً فليس له الاستقلال لا في الخيار ولا في الرضا والقول الثالث له الاستقلال في الرضا بائعاً كان أو مشترياً وليس له الاستقلال في الخيار بائعاً كان أو مشترياً (قوله الى رافع الخيار الخ) الحاصل على أن الخيار المشروط لأحدهما يرتفع اما بقول أو فعل فأشار هنا لما يرفعه من الفعل وسيأتي يتكلم على ما يرفعه

بضم الشين وسكون الواو لا يسكون الشين وفتح الواو وإلا وجب نقل الفتحة من الواو للشين وإبدال الواو ألفاً لتحركها اصالة من وفتح ما قبلها عروضا كافي فعاله ومفازة ومنازة (٢) قول الشارح في أخذها وردها للناسب إبداله بفي الامضاء والردي لظهور في البائع وقوله لا ان باع الخ الألقى بالمصنف لا بائع أو مشتر على خياره اه كتبه محمد عيسى وقوله أي في الخيار والرضا للناسب فيه أي في البائع والمشتري اه

(ورضى مُشتر) رضى فعل ماض ومشتراعه ووصفه بقوله (كاتب) الرقيق الذى اشتراه بالخيار واوئى عتقه كلاً او بعضاً ولاجل او التدبير (أو زوج) من له الخيار الرقيق ان كان امة بل (ولو عبداً أو قصد) بفعل (٩٩) غير صريح في الرضا كـ: تجريد ماعدا الفرج

من الامة (تلقذاً) ولا يعلم ذلك إلا من اقراره اذ قد تجرد بالتقليب (أو رهن) المشتري البيع بالخيار (أو أجزأ أو أسلم) الرقيق (للصنعة) او المكتب او خلق رأسه او حجمه (أو تسوق) بالمبيع اى أوقفه في السوق للبيع (أو جنى) المشتري على المبيع (ان تعمد) وسيأتى الخطأ (أو نظر الفرج) من الامة قصداً بخلاف نظر الذكر لفرج الذكر اذ لا يحل بحال وهكذا نظر للمرأة لفرج الامة او العبد (أو عرب دابة) أى فصدتها في اسافلها (أو ودجها) فصدتها في ودجها (لا إن جرد جارية) ماعدا فرجها فلا يدل على الرضا مالم يقر انه قصد التلذذ (وهو) أى كل ما تقدم انه رضا من المشتري (رد) البيع (من البائع) اذا صدر منه زمن خياره (إلا الإجارة) فلا تعد رداً من البائع لان الفلقة لم تزد مدتها على مدة الخيار (ولا يقبل منه) اى ممن له الخيار من بائع او مشتري (أنه اختار) فأضى البيع (أو رد) معطوف على امضى القدر لاطى اختار

من القول (قوله ورضى مشتري الخ) يعنى ان من اشترى عبداً أو أمة على الخيار له وكاتبه او دبره او عتقه في زمن الخيار كان العتق ناجزاً أو مؤجلاً أعتق كله او بعضه فان هذا يدل على رضا بالمبيع ويلزمه ذلك وكذا اذا زوج الامة في زمن الخيار فانه يعد رضا منه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضا به خلافاً لأشهب والى الرد على أشهب أشار المصنف بلو في قوله ولو عبداً (قوله رضى فعل ماض) أى والواو للاستئناف لا أنها للعطف ورضا مصدر معطوف على باعضائه لا يهاجمه أنه لا بد من الرضا مع الكتابة ومأمعها وليس كذلك بخلاف الفعل فانه لا يوم ذلك لأن معناه وعد المشتري راضياً بالكتابة ومأمعها وإنما خص الكتابة بالله كره دون غيرها من انواع العتق لأنه رجع فيها القول بأنها يبيع فرجاً يتوم أنها لاتدل على الرضا كما أن البيع لا يدل عليه كما يأتى فدفع هذا التوم بالنص على أنها مفوتة بناء على ما رجح فيها أيضاً من أنها عتق (قوله أو زوج) ظاهره أن العقد كاف في عد المشتري راضياً بالمبيع ولو كان ذلك العقد فاسداً وهو كذلك مالم يكن مجمعاً على فساده (قوله أو قصد بفعل غير صريح تلقذاً) حاصله أنه اذا فعل فعلاً ليس موضوعاً لقصد التلذذ بها مثل تجريد بعضها كصدرو ساق مثلاً فان قال قصدت به التلذذ عد ذلك رضا منه وإن لم تحصل لذة بالفعل وإن قال قصدت بذلك الفعل تقليبها فلا يعد ذلك رضا بها ولو حصلت له لذة بها وأما إن كان الفعل موضوعاً لقصد اللذة مثل كشف الفرج والنظر اليه فهو محمول على قصد التلذذ والرضا أثر أنه قصد اللذة أم لا (قوله أو رهن) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري لها رهن الامة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار فان ذلك يكون رضا منه وظاهره وإن لم يقبضه الرهن من الراهن الذى هو المشتري وهو كذلك لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الراهن قبضه من البائع أما اذا لم يقبضه من البائع ورهنه فلا يعد ذلك رضا مفوتاً لخياره (قوله أو أجزأ) أى ولو كانت الاجارة مياومة وقوله أو أسلم للصنعة أى ولو كانت هيئة (قوله أو خلق رأسه) أى لأن الاسير لا يخلق رأسه عادة إلا المشتري (قوله أى أوقفه في السوق للبيع) أى ولو مرة فلا يشترط في عده رضا تكراره كما في (قوله أو جنى المشتري على المبيع إن تعمد) كمالواشترى عبداً على الخيار ثم إنه قطع يد ذلك العبد أو رجله أو قاعينه في مدة الخيار عمداً فيعد ذلك رضا منه (قوله وسيأتى الخطأ) أى أنه لا يدل على الرضا بل له أن يرد مع أرش الجناية (قوله لفرج الذكر) أى فلا يعد رضا (قوله أو العبد) أى فانه لا يعد رضا إذ لا يحل بحال والحاصل أن قول المصنف أو نظر الفرج محمول على ما إذا كان المبيع أنثى والحال أنها تشتهى وكان المشتري لها ذكراً وكان نظره لفرج قصداً لان النظر لفرج الذى يدل على الرضا هو النظر الذى يحل بالملك فنظر الذكر لفرج الذكر لا يحصل به الرضا إذ لا يحل بحال وكذا نظر المرأة لفرج امرأة ولفرج ذكر اشترته بالخيار لا يدل على الرضا لانه لا يحل بالملك (تنبيه) ولو اشترط المشتري بالخيار أن لا يكون شيء مما ذكر رضا فالظاهر إعمال الشرط في غير قصد التلذذ ونظر الفرج التحريم كافي للرجوع عن عيج (قوله ودجها) بتشديد الدال (قوله إلا الإجارة) زاد اللخمى والاسلام للصنعة (قوله لان الفلقة له) أى غلة البيع زمن الخيار له (قوله مالم تزد مدتها على مدة الخيار) أى وإلا كانت رداً من البائع وهذا القيد يجرى فيها اذا أسلمه البائع للصنعة بعمله مدة لان هذا من الاجارة في الحقيقة (قوله ولا يقبل الخ) هذا من تمة قوله السابق ويلزم

لان الرد أحد نوعى الاختيار فلا يكون قسماً له فلا يصح عطفه عليه لان الشيء لا يعطف على نفسه (١) (بعدة) أى

(١) قول الشارح لان الشيء لا يعطف على نفسه المناسب فيه لأن الجزئى لا يعطف على كليه بأو أولاً لأن الخاص لا يعطف على العام بها ثم هذه طريقة والاخرى جواز ذلك كما سبق اه كتبه محمد عيسى

بأنقضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتر وليس يده البيع ويشمل ما إذا كان الخيار لأحدهما وغاب الآخر ثم قدم بعد انقضاء امد الخيار فادعى من له الخيار إن كان بائعا أنه أمضاه في زمنه أو مشتريا أنه رد في زمنه فلا يقبل منه إلا بينة قال ابن يونس قال بعض أصحابنا إذا كان الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج بعد امد الخيار الى الاشهاد إن أراد الفسخ وإن أراد امضاء البيع فليشهد على ذلك وإن كان الثوب بيد المشتري فأراد امضاء البيع لم يحتج لاشهاد وإن أراد فسخه فليشهد وهذا بين اه فعنى كلام المؤلف على هذا ولا يقبل من البائع ذى الخيار انه اختار الامضاء والبيع يده أو اختار الرد والبيع يده المشتري إلا بينة ولا يقبل من المشتري ذى الخيار انه اختار الرد والبيع يده أو اختار الامضاء والبيع يده البائع إلا بينة فهذه أربع صور يفترق فيها إلى البينة فإن أراد البائع ذو الخيار الرد والبيع يده أو الامضاء والبيع يده المشتري أو أراد المشتري ذو الخيار الرد والبيع يده البائع أو الامضاء والبيع يده لم يحتج إلى بينة كما تقدم فالجوع ثمان صور وقد حصلها أبو الحسن هكذا هو بن * والحاصل أنه قد تقدم أن البيع يلزم من كان في يده أيام الخيار من بائع أو مشتر بأنقضائه أمدته وما ألحق به وهو كالفد كما مر فإذا كان البيع بيد البائع حتى انقضى امد الخيار وما ألحق به فإنه يلزمه رد البيع كان الخيار له أو للمشتري ولو كان بيد المشتري حتى انقضى امد الخيار وما ألحق به كان البيع لازما له كان الخيار له أو لغيره فلو كان البيع بيد البائع وكان الخيار للمشتري وداعى المشتري بعد انقضاء امد الخيار وما ألحق به أنه اختار امضاء البيع قبل انقضاء امد الخيار ليأخذه من البائع فلا تقبل دعواه إلا بينة أو كان الخيار للبائع والبيع يده بعد انقضاء امد الخيار وما ألحق به ادعى أنه كان اختار اجازة البيع لاجل الزام المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة وكذلك لو كان البيع بيد المشتري والخيار له وادعى بعد امد الخيار وما ألحق به أنه اختار الرد ليلزمه البائع فلا تقبل دعواه إلا بينة أو كان الخيار للبائع والبيع يده المشتري وادعى بعد انقضاء امد الخيار وما ألحق به أنه اختار الرد لاجل انتراعه من المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة (قوله بعد امد الخيار) أي وما ألحق به (قوله تشهد له بما ادعاه) أي من اختياره الامضاء والرد (قوله فان فعل الخ) أي ان من اشترى سلعة على الخيار ثم باعها في زمن الخيار ولم يخبر البائع باختياره امضاء البيع ولم يشهده وادعى أنه اختار الامضاء قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق البائع في دعواه اختيار الامضاء قبل البيع يمين وحينئذ فلا يكون للبائع سلطة على المشتري لا بأخذ ربح ولا بنقض بيع وهذا ما حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو قول ابن القاسم في بعض روايات للدونة وفي الموازية ولا يصدق المشتري أنه اختار الامضاء قبل بيعه وحينئذ فيخير البائع بين نقض بيع المشتري وبين اجازته واخذ ربحه وهذه رواية على بن زياد (قوله أو لا يصدق ولربها نقضه) كذلك قال ابن الحاجب وتعقبه في التوضيح بأن سحنون طرح التخيير في هذا القول وقال ان ما في رواية على ان الربح للبائع لانه لا فائدة في نقض بيعه لانه لو نقضه لكان للمشتري اخذ السلعة لان أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الربح فقط لانه يتم للمشتري على أنه باع قبل ان يختار فيقول له أنت بعت السلعة وهى في ضمانى فالربح لى فالصواب ان لو قال المصنف او لربها ربحه اى ربح المشتري الحاصل في بيعه قولان * والحاصل أن بيع المشتري لما كان لا يسقط خياره يوم البيع باقراره انه باع بعد الاختيار ولم يكن للبائع نقضه على القولين لكنه من اجل الربح يتم على البيع قبل الاختيار صدق يمين على القول الاول وكان الربح للبائع على القول الثانى هذا ما يفيد كلام التوضيح

بعدمضى زمنه وما ألحق به وهو ظرف لدعوى القدر اى لا تقبل دعواه بعد امد الخيار انه اختار أيام الخيار ليأخذها ممن هى يده أو يلزمها لمن ليست في يده (إلا بينة) تشهد له بما ادعاه (ولا) يدل على الرضا (بيع) مشتري له الخيار في زمنه (فإن فعل) اى باع وادعى أنه اختار الامضاء (فهل يصدق) أنه اختار الامضاء (يمين أو) لا يصدق (ولربها نقضه) وله اجازته

والناصر الثاني ثم قال في التوضيح وانما يتم تضعيف التخيير في القول الثاني اذا كان النزاع في أيام الخيار وهى باقية أمواله كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار فالقول بتخيير البائع بين نقض البيع وامضائه وأخذ ربحه ظاهر لان المشتري لا يمكنه أخذ السلعة بعد النقض لانه لم يبق له اختيار فحمل المصنف على هذا الفرض ظاهر انظر بن * واعلم أن محل الخلاف اذا وقع البيع في زمن الخيار ووقع النزاع فيه أو بعده والحال ان الخيار للمشتري واما لو كان للبائع وباع المشتري زمنه ما يبيده فلبائع رد البيع قطعا ان كان قائما فان فات بيد المشتري الثاني لزم المشتري للبائع الاكثر من الثمن الاول والثاني والقيمة فإن باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع ايضاً فليس عليه إلا الثمن فقط فان باعه البائع والخيار للمشتري كان للمشتري الفسخ أو الاكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول (قوله واخذ الثمن) أي ربحه (قوله والمعول عليه قول ابن القاسم) أي في المدونة من أن التسوق وأخرى البيع دال على الرضا وحاصل ما في المسألة أن مذهب ابن القاسم في المدونة أن كلا من التسوق والبيع من المشتري يدل على رضاه وقال غيره ان كلا منهما لا يدل على رضاه وان وقع وباع قبل انقضاء زمن الخيار وادعى انه انما باع بعد اختياره الرضا فان كان نزاعهما بعد مضي أيام الخيار فقولان الاول يقبل قوله يمين والثاني ان البائع غير في نقض البيع وامضائه واخذ الربح وان كان نزاعهما قبل فراغ أمد الخيار فقولان ايضاً الاول انه يقبل قول المشتري يمين والثاني لا يقبل قوله وللبيع اخذ الربح والمعتمد طريقة ابن القاسم واما الطريقة الثانية مع ما انبى عليها من الخلاف فضعيفة (قوله وانتقل لسيد مكاتب) أي أن المكاتب إذا باع ساعة بخياره أو اشترى سلعة بخيار له ثم عجز عن أداء نجوم الكتابة قبل انقضاء زمن الخيار فانه ينتقل ما كان له من الخيار لسيد فان شاء السيد أمضى البيع وان شاء رده ولا كلام للمكاتب بعد عجزه لأن اختياره بعد عجزه يؤدي لتصرف الرقيق بغير إذن سيده (قوله وانتقل خيار مدين الخ) أشار الشارح الى أن قوله ولغيره متعلق بمقدر ويكون من عطف الجمل وليس عطفًا على سيد مكاتب المعمول لانتقال الاول لان فاعله خيار المكاتب وكذا يقال في قوله ولوارث (قوله وقام الغريم عليه الخ) أشار بهذا إلى أن مجرد إحاطة الدين لا تكفي في انتقال الخيار الذي للمدين للغريم بل لابد من تفليسه ولو بالمعنى الاعم (قوله ولا يحتاج الانتقال الى حكم الخ) أي الذي هو التفليس بالمعنى الاخص بل ينتقل خيار المدين لغيره بمجرد تفليسه بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وان لم يحكم الحاكم بخلع ماله للغرماء (قوله واذا اختار) أي الغريم الاخذ أي للسلعة التي اشتراها المدين بخيار (قوله بخلاف ما اذا أدى الخ) أي بخلاف السلعة التي اشتراها المدين على البت وفلس قبل أن يؤدي ثمنها فأداء الغريم فان ربحها للفلس وخسارتها عليه والفرق بينهما أن ما اشتراها المدين على البت ثمنها لازم له فلذا كان له ربحها وخسارتها عليه وأما التي اشتراها بخيار فانه لا يلزمه ثمنها إلا بمشيئة الغرماء لان الخيار صار لهم فليس لهم أن يدخلوا عليه ضرراً (قوله ولا كلام لوارث) أي أن من مات وعليه دين محيط بماله وقد اشترى بخيار ومات زمن الخيار فالكلام في ذلك لغرمائه ولا كلام لوارثه وقوله قام الغريم قبل الموت أو بعده هذا هو الصواب خلافاً لما في عجز من أن عمله حيث قام الغرماء عليه قبل الموت انظر بن (قوله الا أن يأخذ الوارث شيئاً بماله) حاصله أن المدين اذا اشترى سلعة بخياره وأدى ثمنها لبائعها ومات قبل انقضاء زمن الخيار فرد الغرماء تلك السلعة فأراد الوارث أخذ تلك السلعة بماله ويؤدي ثمنها للغرماء فانه يمكن من ذلك وكذلك اذا كان الميت باع بخياره ومات ورد الغرماء يبعه وأراد الوارث اخذها ودفع الثمن لهم فانه يمكن من ذلك فصح قول الشاح ويؤدي ذلك أي الثمن للغرماء وأما لو كانت السلعة

واستشكل قوله ولا بيع
مشتري الخ بامر من دلالة
التسوق على الرضا فكان
البيع أولى والصواب أن
مسئلة التسوق انما هي لابن
القاسم وعليه فالبيع أخرى
في الرضا ومسئلة البيع
لغيره وعليه فالتسوق
أخرى في عدم الرضا
والمعول عليه قول ابن
القاسم فكان على المصنف
حذف مسئلة البيع هذه
(وانتقل) الخيار من
مكاتبه الخيار (لسيد
مكاتب عجز) عن أداء
الكتابة زمن خياره
وقبل اختياره (و) انتقل
خيار مدين باع أو اشترى
على خيار له (لغريم أحاط
دينه) بمال المدين الحى
أو الميت وقام الغريم عليه
قبل انقضاء زمن خياره
ولا يحتاج الانتقال الى
حكم بخلع ماله للغريم وإذا
اختار الاخذ فالربح للمدين
والخسارة على الغريم
بخلاف ما اذا أدى الغريم
الثمن الذي لزم المفلس في
بيع لازم فالربح للمفلس
والخسارة عليه (ولا كلام
لوارث) مع هذا الغريم
سواء قام الغريم قبل الموت
أو بعده (الا أن يأخذ)
الوارث شيئاً (بماله) الخاص
به بعد رد الغريم ويؤدي
ذلك للغرماء فانه يمكن من

(و) انتقل خيار ميت غير مفلس بائع او مشتر على الخيار (لوارث) ليس معه غريم اصلا او معه غريم لم يحط دينه وبلا فهو ما قبله (والقياس) عند أشهب وهو نص للدونة قال في جمع الجوامع وهو حمل معلوم على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل وان خص بالصحيح حذف الاخير (رد الجميع) من ورثة المشتري بالخيار (١٠٣) فيجبر مريد الامضاء على الرد مع الرد (إن)

رد بعضهم (السلعة
للبائع لما في التبعيض من
ضرر الشركة فالمعلوم
الثاني هنا هو المورث
والاول الوارث والعلة
ضرر الشركة والحكم
التصرف بالأجازة والرد
(والاستحسان) عند
أشهب ايضا وهو مافي
الموازية وهو معنى يتقدح
في ذهن المجتهد
تقصر عنه عبارته والمراد
بالمعنى دليل الحكم الذي
استحسنه وأما الحكم فقد
عبر عنه (أخذ المجيز
الجميع) اي جميع السلعة
فيمكن من اراد الاجازة
من اخذ نصيب الراد
ويدفع جميع الثمن للبائع
ليرتفع ضرر التبعيض
ان شاء المجيز ذلك والا
وجب رد الجميع للبائع
الا ان يرضى بالتبعيض
فذلك له (وهل ورثة
البائع) بخيار ومات قبل
مضيه (كذلك) فدخلهم
القياس والاستحسان وينزل
المجيز منهم منزلة الراد من
ورثة المشتري والراد منزلة
المجيز فالقياس إجازة
الجميع ان أجاز بعضهم

التي اشتراها المدين بخيار ولم يؤد الثمن لبائعهما ورد الغريم البيع وأخذها الوارث بثمن من ماله فانه يؤدي الثمن لبائعهما ولا يؤديه للغرماء ويحتمل ان يكون مراده ويؤدي الربح للغرماء وهو صواب لقول ابن عرفة إذا اخذ الوارث بماله فالربح لليت وثقة ابن غازي (قوله وانتقل لوارث) اي فان اتفقوا على الاجازة او الرد فالمرطاه وان اختلفوا فالقياس الخ (قوله والقياس رد الجميع) اي يقتضي رد الجميع اي قياس الوارث على المورث وان ما كان للمورث يكون للوارث يقتضي رد الجميع فكما أن المورث إذا اشترى بالخيار ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض ورد البيع في البعض فانه يجبر على رد الجميع حيث لم يرض البائع بالشركة فكذلك ورثته إذا رد بعضهم البيع وأجاز بعضهم فان المجيز يجبر على الرد كغيره قياساً على مورثه لانه لما كان الخيار للمشتري وانتقل الحق في الخيار لورثته وقد أسقط بعضهم حقه منه وطلب الرد فللبائع ان يقول للمجيز ان صاحبك أسقط حقه وصار الآن لاحق لأحد في السلعة إلا أنا وأنت لان نصيب الراد يعود لملك البائع وقيامك أنت بحقك موجب لضرري من تبعيض السلعة وليس لك أخذها كلها لان صاحبك لم ينتقل حقه لك بل أسقطه وانتقل لي فحينئذ يقتضي رد الجميع (قوله حمل معلوم) أي علم تصور لاعلم تصديق إذ لو كان هناك حكم معلوم لم يصح القياس (قوله وان خص) أي التعريف بالقياس الصحيح وقوله حذف الاخير أي القيد الاخير وهو قوله عند الحامل لان الصحيح مساو في الواقع (قوله على الرد) أي على رد ما بيده لاجل ان يكمل جميع البيع لبائعه (قوله من ضرر الشركة) أي بين البائع وبين الذي لم يرد السلعة للبائع (قوله والحكم الخ) الاولى والحكم عند التبعيض (قوله والاستحسان) أي والذي يقتضيه الاستحسان أخذ المجيز الجميع (قوله معنى يتقدح) كأن يصرح المجتهد بالحكم وتقدح العلة في ذهنه ولكن لا يقدر على التعبير عنها وقوله تقصر عنه عبارته أي أولاً ينافي ذكر التوجيه في قوله بعد والفرق الخ فان هذا دليل للحكم الذي استحسنه لان المراد بالدليل العلة قاله شيخنا (قوله أخذ المجيز الجميع) أي ولو لم يرض البائع بمضى البيع لان للمجيز أن يقول للبائع الخيار كان لمورثي وأنت ليس لك إلا ثمن سلعتك فأنا أوفيه لك (قوله إن شاء المجيز ذلك) شرط في قوله أخذ المجيز الجميع (قوله كذلك) أي كورثة المشتري المتقدم فدخلهم القياس والاستحسان إذا اختلفوا في الاجازة والرد (قوله وينزل المجيز منهم) أي من ورثة البائع منزلة الراد أي لان المجيز هنا أراد عدم أخذ السلعة والراد البيع من ورثة المشتري أراد ايضا عدم أخذها (قوله فالقياس اجازة الجميع) أي قياس ورثة البائع على مورثهم يقتضي اجازة الجميع إن أجاز بعضهم وذلك لان المورث اذا باع بخيار له ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض وامتنع للمشتري لضرر الشركة فانه يمضى البيع في الجميع وتدفق السلعة بتمامها للمشتري لدفع ضرر الشركة فكذلك ورثته اذا أجاز بعضهم البيع وردده بعضهم (قوله بين ورثة البائع والمشتري) أي حيث كانت ورثة المشتري يدخلهم الاستحسان كما يدخلهم القياس واما ورثة البائع فلا يدخلهم الاستحسان بل القياس فقط (قوله نصيب غيره) أي الذي هو الراد

والاستحسان أخذ الراد الجميع وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق على هذا التأويل بين ورثة البائع وقوله والمشتري المجيز أن المجيز من ورثة المشتري له أن يقول لمن صار له نصيب غيره وهو البائع انت رضىت باخراج السلعة بهذا الثمن فأنا أدفعه لك

وقوله وهو البائع يان لمن يصير له نصيب الراد (قوله ولا يمكن الراد) أى الذى هو من ورثة البائع وقوله عنه أى عن المميز وقوله لا تنقل الملك عنه علة لصيرورة (١) حصة المميز للمشتري (قوله تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (قوله ثم للمتمد القياس فى ورثة للمشتري) وهو رد الجميع السلعة للبائع ان رد بعضهم وان من طلب امضاء البيع يحجر على أن يرد مع غيره (قوله والبائع) أى فى ورثة البائع وهو اجازة الجميع للبيع ودفع السلعة للمشتري ان أجاز بعضهم (قوله وان جن من له الخيار) أى قبل اختياره (قوله أو يفى بعد طول) أى أو يفى بعد أيام الخيار بطول وأما ان أفاق بعد أيام الخيار وما ألحق بها يقرب بحيث لا يضر الصبر اليه على الآخر فإنه تنتظر إفاقته ولا ينظر السلطان (قوله نظر السلطان) أى ذو السلطنة فيشمل نواب السلطان فلو نظر السلطان وحكم بالأصلح من الرد أو الامضاء ثم انه أفاق المجنون فلا يعتبر ما اختاره بل ما نظره السلطان هو للعتبر ولو لم ينظر السلطان ومضى يوم أو يومان من أيام الخيار فزال المجنون فهل تحسب تلك المدة من أيام الخيار لقيام السلطان مقامه وهو الظاهر أو تلتفى وتبتدأ أيام الخيار ولو لم ينظر السلطان حتى أفاق بعد أمد الخيار فلا يستأنف له أجل على الظاهر والبيع لازم لمن هو يده كذا قرر شيخنا (قوله أى انتظر للمضى عليه لفاقته) أى على المشهور ومقابله قول أشهب انه ينظر له السلطان كالمجنون (قوله وان طال اغماؤه بعد الخ) أى وان مضى زمن الخيار وطال اغماؤه بعده بما يحصل به الضرر للآخر (قوله فسخ) أى فان لم يفسخ حتى أفاق بعده استؤنف له الاجل ومفهوم طال انه لو أفاق بعد أيام الخيار يقرب فانه يختار لنفسه وهل يختار فوراً أو يؤتف له أجل طريقتان وهذا بخلاف المجنون إذا تكامل السلطان ولم ينظر حتى أفاق بعد أيام الخيار فانه لا يستأنف له الأجل على الظاهر * واعلم أن المفقود كالمجنون على الرجح وقيل كالغنى عليه فان طال فسخ وأما الأسير فانظر هل هو كالمفقود يجرى فيه الخلاف أو يتفق على أنه كالمجنون وأما للرد فان مات على رده نظر السلطان وان تاب نظر بنفسه لقصر المدة اه شيخنا عدوى (قوله والملك للبائع) أى والملك للبيع بخيار فى زمنه للبائع وهذا هو المتمد وعليه فالامضاء نقل المبيع من ملك البائع الملك للمشتري * وقيل ان الملك للمشتري فالامضاء تقدير ملك للمشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قولهم ان يبيع الخيار منحل أى ان المبيع على ملك البائع أو منعقد أى انه على ملك المشتري لكن ملكه غير تام لاحتمال رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً فثمره الخلاف فى الغلة الحاصلة فى زمن الخيار وما ألحق بها فقط فهى للبائع على الأول وللمشتري على الثانى الا ان كون الغلة للمشتري على القول الثانى مخالف لقاعدة الخراج بالضمان ومن له الثمن عليه الثمن فان الثمن هنا للمشتري والثمن أى الضمان على البائع فامل (قوله وما يوجب للعبد) هذا وما بعده من ثمرات كون الملك للبائع وما يوجب مبتدأ والغلة وأرض ما جنى أجنى عطف عليه والخبر قوله له (قوله الا ان يستثنى ماله) أى الا ان يشترط المشتري ماله أى لنفسه أو للعبد * واعلم ان استثناءه للعبد جائز مطلقاً كان الثمن من جنس مال العبد أم لا والموكان الاستثناء للمشتري فان كان الثمن مخالفاً لمال العبد جاز الاشتراط وان كان موافقاً لثمنه وأجازه بعضهم أيضاً لأن الرابا لراعى بين مال العبد وثمنه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا والطريقة الأولى طريقة ابن يونس وابن رشد وأبى الحسن والطريقة الثانية ظاهر التوضيح وابن ناجى وغيرهما (قوله فيتبعه) أى لأن المشتري إذا استثنى أى اشترط مال العبد فانه يدخل فيه المال المعلوم

(١) قوله علة لصيرورة يلزم عليه المصادرة وترك تقليل عدم الامكان والكلام لا يكمل بدونه فالصواب ان الانتقال علة لا يمكن الخ اه كته محمد عليش

ولا يمكن الراد أن يقول ذلك لمن صار له حصة المميز وهو المشتري لا تنقل الملك عنه للمشتري بمجرد الاجازة (تأويلان) ثم للمتمد القياس فى ورثة المشتري والبائع (وإن * جن من له الخيار وعلم انه لا يفى أو يفى بعد طول يضر الصبر اليه بالآخر (نظر السلطان) فى الأصلح له من امضاء أو رد (ونظر) بالبناء للجهول أى انتظر (الغنى) عليه لفاقته لينظر لنفسه (وإن طال) اغماؤه بعد مضى زمنه بما يحصل به الضرر (ففسخ) البيع ولا ينظر له السلطان وقال أشهب ينظر له (والملك) زمن الخيار (للبائع) لأنه منحل فالامضاء نقل لا تقرير (وما يوجب للعبد) البيع بالخيار فى زمنه أى للبائع (إلا أن * يستثنى) أى يشترط المشتري (ماله) فيتبعه

(والعلة) الحادثة زمن الخيار من لبن ومن ويض (وأرض ما جنى أجنبي) على المبيع بالخيار (له) أى البائع ولو استثنى المشتري ماله فيهما (بخلاف الولد) فإنه لا يكون للبائع (١٠٤) لأنه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف التام وغيره وأما الثمرة المؤبرة فكالم العبد

لا يكون للمشتري إلا بشرط (والضمان) في زمن الخيار (منه) أى من البائع إذا قبضه المشتري وكان مما لا يقاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يقاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بيينة وسواء كان الخيار له أو للمشتري أولهما أو لغيرهما (وحلف المشتري) فيما لا يقاب عليه حيث ادعى تلفه أو ضياعه بعد قبضه منهما أم لا ويحلف التهم لقد ضاع وما فرطت ويحلف غيره ما فرطت فقط (إلا أن يظهر كذبه) كأن يقول ضاعت أو ماتت فتقول البينة باعها أو أكلها أو يقول ضاعت يوم كذا فتقول البينة رأيناها عنده بعده (أو) إلا أن (يقاب عليه) كطلى وثياب فيضمن المشتري في دعواه التلف أو الضياع (إلا بيينة) تشهد له بذلك فلا ضمان عليه * ثم بين ما به يضمنه المشتري حيث كان الضمان منه بقوله (وضمن المشتري إن خير البائع) أى إن كان الخيار له (الأكثر) من

والجهول كالأدى يوهب له في زمن الخيار (قوله والعلة له) أى وحينئذ فتكون النفقة مدة الخيار عليه لازمة للبائع (قوله وأرض ما جنى أجنبي له) أى للبائع ولو كان الخيار لغيره وإذا أخذ البائع أرض الجناية فيخير المشتري حينئذ إما أن يأخذه معيا عجانا وإما أن يرد ولا شيء عليه (قوله ولو استثنى المشتري ماله فيهما) أى كما يدل على ذلك تقديم المصنف قوله إلا أن يستثنى ماله عليهما (قوله لأنه كجزء المبيع) أى إن الولد كجزء الباقي بخلاف ما تقدم من أرض الجناية فإنه كجزء فات وهو على ملك البائع (قوله ومثله الصوف التام وغيره) أى وغير التام وعلى هذا فالصوف التام مخالف للثمره المؤبرة وقيل أنه مثلها على القاعدة (قوله وسواء كان الخيار له الخ) هذا تعميم في قول المصنف والضمان منه أى وسواء كان البيع صحيحا أو كان فاسدا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد بالقبض فهو في بيع البت والكلام هنا في بيع الخيار (قوله منهما أم لا) أى بخلاف المودع والشريك فلا يحلف إلا إذا كان منهما والمراد التهم عند الناس لا عند من قام عليه فقط قاله شيخنا (قوله إلا أن يظهر كذبه) استثناء من مقدر أى وحلف مشتر ولا ضمان عليه إلا أن يظهر كذبه فإنه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف مشتر وقوله إلا بيينة راجع ليغاب عليه لا لقوله إلا أن يظهر كذبه أيضا ورجحه بعضهم لهما معا فإذا شهدت بيينة بكذبه وشهدت أخرى بصدقه والحال أنه مما لا يقاب عليه قدمت بيينة صدقه بناء على أن الاستثناء منهما معا وقيل تقدم بيينة الكذب بناء على أن الاستثناء من الثاني فقط وهما قولان في المسئلة والمعمد الثاني وهو تقديم بيينة الكذب اه شيخنا عدوى (قوله أو يقاب عليه) ظاهره أنه لا يمين على المشتري مع ضمانه وهو كذلك ويدل على أنه لا يمين عليه مع الضمان قول المصنف بعد إلا أن يحلف بالثمن فإنه صريح أو كالصريح في أنه إذا غرم القيمة وهى أكثر أو غرم الثمن وهو مساو أو أكثر لا يكلف باليمين وهو ظاهر ابن (قوله كان الضمان منه) أى بان كان المبيع بخيار مما لا يقاب عليه وظهر كذبه أو لم يظهر كذبه لكن نكل عن اليمين أو كان مما يقاب عليه ولا بيينة له بالتلف أو الضياع فالضمان من المشتري في ثلاث حالات كما أن الضمان من البائع في حالتين (قوله وضمن المشتري الأ أكثر الخ) هذا يجري فيما لا يقاب عليه ان نكل عن اليمين أو ظهر كذبه وفيما يقاب عليه إذا لم تقم له بيينة وأما قوله إلا أن يحلف فهو خاص بالآخر إذ لا يمين مع ظهور الكذب قاله ابن عاشر (قوله أو القيمة) أى وتعتبر يوم قبض المشتري للمبيع (قوله ان كان الثمن أكثر) لا يقال كيف يتأتى الإمضاء في معدوم لأننا نقول العدم غير محقق فكأنه في موجود (قوله انه ما فرط) أى انه ضاع بغير تفريط أو يحلف انه تلف بغير سببه (قوله فالثمن يضمنه الخ) هذا إذا كانت القيمة أكثر من الثمن فإن كان الثمن أكثر من القيمة أو مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين * وحاصله ان المبيع إذا كان مما يقاب عليه وادعى المشتري ضياعه أو تلفه ولم تقم له بيينة فإنه يلزمه الأكثر من الثمن والقيمة كما مر فإن كان الثمن أكثر أو مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وان كانت القيمة أكثر وغرمها فلا كلام وان أراد أن يفرم الثمن الذى هو أقل منها حلف اليمين فعلم أن المشتري لا يكلف باليمين مع الضمان كما تقدم (قوله وادعى ضياعه أو تلفه) أى فإنه يضمن الثمن فقط لأنه بعد راضيا وسواء كان الثمن أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشبه انه لم يرد الشراء وإلا كان عليه القيمة ان كانت أقل (قوله تغليب جانب البائع) أى وحينئذ فيضمن المشتري الأ أكثر من الثمن والقيمة ان لم يحلف ما فرط وإلا ضمن

الثلث

ثمنه الذى يبيع به أو القيمة لأن من حق البائع اختيار الامضاء ان كان الثمن أكثر

والرد ان كانت القيمة أكثر (إلا أن يحلف) المشتري انه ما فرط (فالثمن) يضمنه دون التفتات إلى القيمة * ثم شبه في ضمانه الثمن قوله (كخياره) أى كما إذا كان الخيار للمشتري وغاب عليه وادعى ضياعه أو تلفه ولو كان الخيار لهما فالظاهر تغليب جانب البائع

لان الملك له (وكيفية بائع) على المبيع بالخيار وادعى التلف أو الضياع (والخيار لغيره) مشتراً واجنبى فانه يضمن الثمن ومعنى ضمانه انه يردده للمشتري ان كان قبضه والا فلا شيء له ولما تقدم حكم جناية الاجنبى في قوله وأرش ما جنى اجنبى له ذكر جناية العاقدين وانها ست عشرة صورة ثمانية في البائع ومثلها في المشتري لان جناية كل بائع او عمداً او خطأ، تلفة أو غير متلفة وفي كل من الأربعة إما أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري وبدأ بالكلام على جناية البائع فقال (وإن جنى بائع) زمن الخيار (والخيار له عمداً) ولم يتلفه (فرداً) أى ففعله دال على رد المبيع (وخطأً فله المشتري) ان أجاز البائع بماله فيه من خيار (١٠٥) التروى (خيار العيب) ان شاء تمسك ولا شيء له أو رد وأخذ

الثمن فقط (قوله) وكيفية بائع على المبيع بالخيار (أى سواء كان مما يغاب عليه أم لا) قوله فانه يضمن الثمن (أى بعد حلقه لقد ضاع كما في المواق عن اللخمى اه بن وذكر بعضهم انه لا يمين عليه لان الملك للبائع كما مر (قوله) والا فلا شيء له (أى لأنهما يتقاصان ان وجدت شروط المقاصة بأن كان الثمنان متفقين حلولاً وأما لو كان المشتري اشتراها بموئجل وقد تلفت عند البائع والخيار للمشتري فان البائع يغرم الثمن حالا فإذا حل الأجل غرم المشتري ما عليه من الثمن قاله شيخنا تبعاً لعقب وفي بن الظاهر أنهما يتقاصان مطلقاً لأن البائع يضمن الثمن على الوجه الذى وقع عليه البيع من أجل أو حلول ولذا قال اللخمى كفى المواق فعلى ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ وظاهره مطلقاً (قوله) أى ففعله دال على رد المبيع (أى دال على انه رد المبيع قبل جنيته لان هذا تصرف شأنه لا يفعله الانسان الا في ملكه ثم ان هذا مكرر مع قوله سابقاً وهو رد من البائع الا الاجارة كرهه لاجل تميم الصور (قوله وخطأً) أى وان جنى بائع والخيار له خطأ والحال انه لم يتلفه (قوله) ان أجاز البائع (أى البيع وأمضاء بسبب ماله في ذلك المبيع من خيار التروى فان رد البائع البيع فلا كلام للمشتري وانما لم تسكن جنيته خطأً رداً كجنيته عمداً لأن الخطأ مناف لقصد الفسخ إذا الخطأ لا يجمع القصد (قوله) ان شاء تمسك (أى بذلك المبيع المجنى عليه) (قوله) وان تلف المبيع (أى وان جنى بائع والخيار له عمداً أو خطأً وتلف المبيع انفسخ البيع فيها) (قوله فيها) أى في صورتى الجناية عمداً أو خطأً (قوله بجناية البائع) أى عمداً (قوله ضمن للمشتري الاكثر من الثمن) أى لأن المشتري ان يختار الرد إن كان الثمن اكثر أو الامضاء ان كانت القيمة اكثر (قوله) فله رده وما نقص الأولى التعبير بأرش الجناية لما تقدم في قوله أو أخذ الجناية (قوله) والذى نقله ح عن ابن عرفة الخ (الحاصل ان المشتري إذا جنى عمداً أو خطأً على المبيع بخيار للبائع جناية غير متلفة ففي المسئلة طريقتان طريقة للصنف ان البائع يغير إما ان يرد المبيع ويأخذ أرش الجناية وإما ان يعضى البيع ويأخذ الثمن كانت الجناية عمداً أو خطأً وطريقة لابن عرفة ان الجناية ان كانت عمداً خير البائع على الوجه المذكور وان كانت الجناية خطأً خير المشتري بين أخذ المبيع ودفع الثمن وارش الجناية واما ان يترك المبيع للبائع ويدفع أرش الجناية فارش الجناية يدفعه في كل من حالتي تخييره فقول الشارح مع دفع أرش الجناية في الحالتين أى حالتي تخييره وليس المراد حالة العمد أو الخطأ واعتمد بعضهم مالا بن عرفة واقتصر عليه في المبح (قوله وفي ترك) أى رد المبيع للبائع (قوله) وان تلفت ضمن الاكثر (هذا تكرار مع قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر أعاده لثم الاقسام اه بن (قوله) الاكثر من الثمن والقيمة) أى لأنه إذا كان الثمن اكثر كان للبائع ان يغير البيع لما فيه

١٤ - دسوقى - ثالث * رضى (كما تقدم) وخطأً فله ردُّه وما نقص (وله التمسك به ولا شيء له) (وإن أتلفها) المشتري فيها (ضمن) للبائع (الثمن) كما تقدم (وإن خير غيرهُ) أى غير المشتري وهو البائع (وجنى) المشتري (عمداً أو خطأً) ولم يتلفه السلعة (فله) أى للبائع رد المبيع (أخذ) أرش (الجناية أو) الامضاء (أخذ) الثمن (في العمد والخطأ) كما عليه جملة من الشراح والذى نقله الحطاب عن ابن عرفة أن الخيار المذكور للبائع حيث كانت الجناية عمداً فان كانت خطأً خير المشتري في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرش الجناية في الحالتين (وإن تلفت) في العمد أو الخطأ (ضمن) المشتري (الأكثر) من الثمن والقيمة • ولما أنهى الكلام على بيع الخيار شرع في الكلام على الاختيار المجمع للخيار والمفرد عنه

فالأقسام ثلاثة وقد ذكرها المصنف فأشار إلى الاختيار مع الخيار قوله (وإن اشترى) المشتري (أحدثوا بين) لا يسه من شخص واحد (وقبضهما ليختار) واحدا منهما وهو فيما يختاره بالخيار في امساكه ورده (فادعى ضياعهما ضمناً وإحداً) منهما (بالثمن) الذي وقع عليه البيع إن كان الخيار له (١٠٦) كما هو قضيته (١) فإن كان الخيار للبائع فإنه يضمن له الأكثر من الثمن والقيمة

ألا إن يحلف فيضمن الثمن خاصة ويجرى مثل ذلك في قوله أو ضياع واحد ضمن نفسه وقوله (نقط) راجع إلى قوله ضمن واحداً أي فلا يضمن الثاني لأنه أمين فيه ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤال المشتري له ذلك عند ابن القاسم وإليه أشار بقوله (ولو سأل في إقباضهما) وفهم من قوله فادعى أنه إن قامت له بينة بذلك لم يضمن شيئاً (أو) ادعى (ضياع واحد) منها فقط ولم تقم له بينة (ضمن نفسه) لعدم العلم بالضائع هل هو للبيع أو غيره فأعملناه الاحتمالين (وله) أي للمشتري في ادعاء ضياع واحد فقط (اختيار) جميع (الباقى) ورده إن كان زمن الخيار باقياً وليس له اختيار نصفه على المشهور لما في اختيار نصف الباقي من ضرر الشركة فإن قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الآخر لم يصدق ويضمن نصف

في زمن الخيار وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فلا يبيع إن يرد البيع لما فيه من الخيار ويأخذ القيمة (قوله) فالأقسام ثلاثة أي بيع خيار فقط وبيع اختيار فقط وبيع خيار واختيار فبيع الخيار فقط هو البيع الذي جعل فيه الخيار أي التروى لأحد المتبايعين في الأخذ والرد كأبيك هذين الثوبين بكذا على الخيار مدة ثلاثة أيام في الأخذ والرد وبيع الاختيار فقط بيع جعل فيه البائع للمشتري التعيين لما اشتراه كأبيك أحد هذين الثوبين على البت بدينار وجعلت لك يوماً أو يومين تختار فيه واحداً منهما وبيع الخيار والاختيار بيع جعل فيه البائع للمشتري الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يسه بالخيار في الأخذ والرد كأبيك هذين الثوبين بدينار على أن تختار واحداً منهما وبعد اختيار واحدك الخيار في الأخذ والرد ثلاثة أيام وفي كل من هذه الثلاثة أمان يضيع الثوبان أو أحدهما أو تضيى أيام الخيار ولم يختَر فهذه تسع والمصنف تكلم على حكمهما * وحاصله إن الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما مبيع فيضمنهما المشتري إذا قبضهما ضمان الخيار إن ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما فإن مضت مدة الخيار ولم يختَر لزمه ما في هذه ثلاثة وفي بيع الاختيار فقط إن ادعى ضياعهما معا أو ادعى ضياع أحدهما أو مضت مدة الاختيار ولم يختَر لزمه النصف من كل منهما بكل الثمن فهذه ثلاثة أيضاً وفي بيع الخيار والاختيار إن ادعى ضياعهما معا ضمن واحداً بالثمن وإن ادعى ضياع واحد ضمن نفسه وله اختيار الباقي وإذا مضت المدة ولم يختَر لم يلزمه شيء فهذه ثلاثة أيضاً فقد علمت أحكام التسع (قوله) وإن اشترى أحدثوا بين (الكاف مقدرة في كلامه أي أحدثوا بين أي أحد شئبين مما يغاب عليهما) (قوله) من شخص واحد (احترازاً عما إذا اشتراها من شخصين فسيأتي حكم ذلك) (قوله) إلا أن يحلف أي لهدءاعوا ما فرطت (قوله) ويجرى مثل ذلك في قوله أو ضياع واحد ضمن نفسه) أي نصف الثمن الذي يبيع به فيقال هذا إذا كان الخيار للمشتري فإن كان للبائع فيضمن له نصف الأكثر من الثمن والقيمة (قوله) راجع الخ) أي لا لقوله بالثمن لثلاثتهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن (قوله) بدفعهما أي للمشتري ليختار واحداً منها (قوله) ولو سأل في إقباضها الخ) رد المصنف بلو على أشبه القائل إن سأله فإنه يضمنها أحدهما بالقيمة لأنها غير مبيعة والآخر بالأقل من الثمن والقيمة وتضمنه القيمة إذا كانت أقل بعد أن يحلف لهدءاعوا وانظره فإنه إذا كان غير مبيع فما وجه ضمانه لقيمته (قوله) ضمن نفسه) أي نصف الثمن الذي وقع عليه البيع به (قوله) فأعملناه الاحتمالين) أي احتمال كون الضائع هو المبيع واحتمال كونه غيره أي أننا ارتكبنا حالة وسطى لأنه على احتمال كون الضائع هو المبيع يلزمه كله وعلى احتمال كونه غير المبيع يحكم بعدم اللزوم أصلاً لأنه وديعة عنده فعملنا بكل من الاحتمالين وأخذنا من كل طرفاً (قوله) على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم وقال محمد بن الوائز القياس أن له اختيار نصف الباقي لا جميعه وذلك لأن المبيع ثوب واحد فإذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوباً ونصفاً وهو خلاف الفرض * وأوجب بأن هذا أمر جرت إليه الأحكام لدفع ضرر الشركة (قوله) ضمنه بتمامه) أي وليس له بعد ذلك اختيار الباقي كما في ح عن الرجراجي وابن يونس (قوله) وشبه في مطلق الضمان) أي في ضمان الاشتراك وهو ضمان جزء بحسب

التألف وإن قال كنت اخترت التألف ضمنه بتمامه وشبه في مطلق الضمان قوله (كسائل) غيره (دياراً) مثلاً قضاء عن دين أو قرضاً ما

(١) قول الشارح قضيته أي مقتضيه والمفهوم من كلامه والفهم لذلك قوله وله اختيار الباقي وقوله وإن كان ليختارهما

الخ وقوله راجع الخ أي فالمناسب تقديمه على قوله بالثمن اه كنه محمد عايش

(فيعطى) السائل (ثلاثة ليختار) أحدها غير معين (فرعم تلف اثنين) وأولى ان قامت له بينة بذلك (فيكون) السائل (شريكا) بالثالث في السلم والتالف فله في السلم ثلثه وعليه ثلث كل من التالفين ويحلف على الضياع (١٠٧) ان كان متهما فان لم يحلف ضمن الثلثين

أيضا فان قبضها على ان يتقدها فان وجد فيها جيدا وازنا أخذه والا رد الجميع فلا شيء عليه لانه أمين فيها وأشار الى القسم الثاني وهو الخيار فقط بقوله (وإن كان) اشتراها معا على ان له فيها خيار التروى وقبضهما (ليختارهما) معا أو يردهما معا فلما راد اختيارها أنه فيها بالخيار لا الاختيار المقابل للخيار (فكلاهما مبيع) يضمهما ضمان مبيع الخيار ان لم تقم له بينة (ولزمه مبيع المدعى) أي مدة الخيار (وهي يده) وهذا معلوم مما مر أتى به لتتميم أحكام مسألة التوبين وأشار الى القسم الثالث وهو الاختيار فقط بقوله (وفي) اشتراؤه على (اللزوم لأحدهما) أي على ان أحدهما لازم له وأما الخيار في التعين ولا يرد لأحدهما فمضت مدة الاختيار ولم يختار ولم يدع ضياع شيء منهما فانه (يلزمه النصف من كل) منهما لان توبا قد لزمه ولا يعلم ما هو منهما

مال كل مطلقا أي لا يقيد كونه قبض ليختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ولا يقيد كون المضمون نصفا (قوله فيعطى ثلاثة) أي على أن له من حين القبض واحدا منها غير معين ليختار منها واحدا (قوله وأولى ان قامت له بينة بذلك) أي كما قال ابن يونس لانه قبضها على وجه الالتزام أي الزام ان له واحدا منها من حين قبضها خلافاً لسخون حيث قال معنى المدونة ان تلف الدينارين لا يعلم الا من قوله (قوله فيكون شريكا) هذا تصرع بوجه الشبه لحفائه في المسئلة السابقة فلا يقال ان هذا ضائع لانه قد استفيد من التشبيه * والحاصل ان وجه الشبه بين المسئلتين مطلق الشركة وهو خفي في المشبه بها لان قوله فيها ضمن النصف يتضمن الشركة فيها (قوله ويحلف على الضياع إن كان متهما) أي لاجل أن يبرأ من ضمان الثلثين ومحل حلفه اذا عدم البينة (قوله فان لم يحلف ضمن الثلثين أيضا) أي ضمن الثلثين من الباقي ومن التالفين كما يضمن الثالث وحينئذ فيضمن الدينارين التالفين ولا شيء له مما بقي والحاصل انه إذا لم يكن متهما او متها وحلف على الضياع حسب له ديناران أخذه قضاء ويكون عليه ان اخذه قرضا وان كان متها ولم يحلف حسب له الديناران التالفان ان أخذنا قضاء وحسبنا عليه ان اخذنا قرضا (قوله فان قبضها على ان يتقدها الخ) هذا محترز قولنا فيطع ثلاثة على ان له واحدا منها من حين القبض (قوله فلا شيء عليه لانه أمين فيها) فلو ادعى الدافع على الآخذ انه اخذ منها واحدا بعد تقدها ووزنها وادعى الآخذ أنها ضاعت قبل أن يختار كان القول قول الآخذ يمينه فلا يلزمه شيء (قوله ليختارهما) أي ليتروى في ان يأخذها معا او يردهما معا (قوله أو يردهما) هذا يشير الى أن في العبارة حذف تقديره أو يردهما وقوله بعد فالمراد بالاختيار الخ يؤذن بأن العبارة لا حذف فيها لان كونه فيهما بالخيار صادق بالطرفين الرضا والرد فالترغيع لا يناسب فلو قال او المراد الخ كان أولى (قوله فكلاهما مبيع) يؤخذ منه انه اذا ادعى ضياعهما معا لزمه بالثمن وان ادعى ضياع واحد فقط لزمه بحصته من الثمن وهو كذلك كما في المدونة ابن يونس قال بعض فقهاءنا القرويين ولو كان الهالك منهما وجه الصفقة لوجب ان يلزمه جميعا كضياع الجميع ويعمل على انه غيبه قال في تكميل التقييد حكى ابن محرز هذا التقييد عن بعض المذاكرين قال وهو غلط والصواب أن له رد الباقي كان الوجه او التبضع وذلك لان ضمانه إياه بضمنه انما هو من أجل التهمة ولم يحكم عليه بأنه احتبسه لنفسه ولو كان الضمان عليه بذلك لم يكن له رد الباقي كان الوجه أو التبضع اهـ بن (قوله أتى به لتتميم الخ) * الحاصل ان ذكر المصنف لهذا القسم وهو ما إذا اشترى التوبين معاً على الخيار إنما هو لاجل استيفاء أنسام التوبين المذكورة في كلام غيره وإلا فنهذا مكرر مع ما مر من أحكام الخيار من انه اذا ادعى المشتري الضياع أو التلف كان الضمان منه وان كانا باقين بيده حتى انقضى أمد الخيار لزمه لقوله سابقا ولزمه بانقضائه (قوله كما قرره به بعضهم) قال بن وهذا التقرير هو الظاهر من ح ومقابله (١) انه ان ادعى ضياعها ضمن واحدا فقط بالثمن وإن ادعى ضياع واحد أو مضت المدّة من غير اختيار لزمه النصف من كل منهما بالثمن فلزوم النصف من كل بالثمن في صورتين على التقرير الثاني وفي ثلاث على الاول (قوله مما يغاب عليه أم لا) قامت بينة على الضياع أم لا لان البيع على اللزوم

(١) قول المحقق ومقابله الخ لا يخفى ان المقابلة في مجرد اللفظ إذ لا فرق بين ضمن واحدا بالثمن وضمن النصف من كل بالثمن معنى فقوله فلزوم النصف الموهوم لا فرق معنى غير مناسب اهـ كتيبه محمد عليش

فوجب ان يكون فيهما شريكا ومثل ذلك ما اذا ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما كما قرره به بعضهم وسواء كانا بيد البائع أو المشتري كان البيع مما يغاب عليه أم لا (وفي) اشتراؤه أحدهما على (الاختيار) ثم هو فيما يختاره بالخيار وهي أول صور هذا البحث إذا مضت مدة الخيار ولم يختار (لا يلزمه شيء) من التوبين لان تركه الاختيار حتى مضت مدة الخيار دليل

على الرجوع عن البيع وسواء كانا بيده أو بيد البائع إذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على لزوم أحدهما فيكون شريكاً ولما انتهى الكلام (١) على خيار التروى أتبعه بخيار القيسة أي العيب فقال (ورد) أي البيع أي جازدة لما طرأ له فيه من الخيار (بعدم) وجود وصف (مشرط) اشترطه المتاع له (فيه غرض) كان فيه مالية كاشتراط كونها طاهرة فلا توجد كذلك أو لأمالية فيه (كثيب) أي كشرط ثبوت أمة (ليمين) عليه (١٠٨) أن لا يبطأ بكرة واشترائها للوطء (فيجدها بكرة) ويصدق في دعواه أن

عليه يميناً ولا يصدق في غيره إلا بينة أو وجهه (وإن) كانت الشرط (بمناذاة) عليها حال البيع أنها طاهرة أو خياطة أو غير ذلك فتدبر بعده (لأن انتفى) الغرض ويلزم منه انقضاء المالة كعبد للخدمة فيشترط أنه غير كاتب فيوجد كاتباً أو أنه جاهل فيوجد عالماً فيلغى الشرط ولارد (و) رد (بما العادة) السلامة منه (بما ينقص الثمن أو البيع أو التصرف أو يخاف عاقبته) ثم شرع في أمثلة ذلك بقوله (كعور) وأخرى العمى إذا كان البيع غالباً أو المتاع لا يصير حيث كان ظاهر أفتان كان خفياً بأن كان البيع تام الحدقة يظن به الإصاار رد وإن كان حاضراً والمشتري بصيراً (وقطع) ولو أمثلة (وخفاء) بالمدون زاد في رقيق لأنه منفعة غير شرعية كغناء

(قوله ورد) بالبناء للمفعول (قوله لما طرأ له) أي للمشتري المفهوم من السياق وقوله بعدم الباء سببية (قوله كان فيه مالية) أي بأن كان الثمن يزيد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله أن عليه يميناً) أي ولو لم تقم له بذلك بينة خلافاً لما يفيد كلام ابن سهل من أنه لا يصدق فيما ادعاه من اليمين كما لا يصدق فيما ادعاه من غيره وأنه لا بد من ثبوت ذلك (قوله في غيره) أي كما لو اشترى جارية بشرط كونها نصرانية فوجدها مسلمة فأراد ردها وادعى أنه إنما اشترط كونها نصرانية لكونه أراد أن زوجها من نصراني عنده فلا يصدق إلا بينة أو وجهه ولعل الفرق بين اليمين وغيرها حيث صدق في اليمين دون غيرها أن اليمين مظنة الحفاء ولا كذلك غيرها (قوله وإن بمناذاة) أي هذا إذا حصل الشرط من المشتري بل وإن حصل بمناذاة ولو استند لزعم الرقيق كأن يقول السمسار يامن يشتري من تزعم أنها طاهرة ولا يمد ما يقع في المناذاة من تلفيق السمسار حيث كانت العادة أنهم لا يلفقون مثل ذلك فإن كانت العادة أنهم يلفقون مثل ذلك فلا رد عند عدم مذكوره في المناذاة على الظاهر لدخول المشتري على عدم ذلك كذا قرر شيخنا (قوله ويلزم منه انقضاء المالة) أي لأن المشتري للفرض إما أن يكون فيه مالية أم لا فالفرض أعم من المالة ويلزم من انقضاء الأعم انقضاء الآخر (قوله فيلغى الشرط) أي لكونه لا غرض فيه ولا ينفع المشتري قوله لا أهين العالم بخدمني نعم ذكر بعضهم أنه إذا اشترط في عبد الخدمة أن يكون غير كاتب فوجده كاتباً أن له الرد وأن هذا الشرط لغرض وهو خوف اطلاع العبد على عورات السيد قاله شيخنا (قوله وبما العادة السلامة منه) أي ولو لم يشترط السلامة منه (قوله ثم شرع في أمثلة ذلك) أي أمثلة الشيء الذي جرت العادة بالسلامة منه المنقص للثمن أو البيع أو التصرف أو يخاف عاقبته (قوله أو المتاع الخ) أي أو كان حاضراً لكن كان المشتري لا يصير وقوله حيث كان الخ شرط في المفهوم أي فلو كان المبيع حاضراً والمشتري مبصراً فلا رد له بالعمى ولا بالعور حيث كان ظاهراً لحمله على الرضى به حال العقد فإن كان خفياً لا يظهر إلا بتأمل كان له الرد به (قوله كغناء الأمة) أي فانه موجب لردها وإن كان قد زيد في ثمنها لانه منفعة غير شرعية (قوله احترازاً من الموضوع للاستبراء) قال في الشامل أن حاضرت حيضة استبراء ثم استمر بها الدم فهو من المتاع ولارد اه وعمله إذا قبضها وهي شقية من الحيض أما أن قبضها في أول الدم ثم تمدى استحاضة فإن له أن يرد نقله ابن عرفة عن اللخمي وهذا محمل قول المصنف واستحاضة وقوله احترازاً من الموضوع للاستبراء أي أو للمواضعة أو مراده بالاستبراء ما يشمل المواضعة (قوله ورفع حيضة استبراء) أي فيمن تواضع كما قال الشارح وبهذا قيد ابن سهل في نوازل ونصه الذي في المدونة ارتفاع الحيض إنما هو عيب في التي فيها المواضعة لا في الوحش التي لا مواضعة فيها وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب ائق بأنه عيب حتى في الوحش التي لا مواضعة فيها لأن المشتري وطأها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع حيضتها كما أن الحمل فيها عيب

الأمة ويستثنى البقر فإن الحفاء فيها ليس عيباً لأن العادة أنه لا يستعمل منها إلا الحصى (واستحاضة) ولو في وحش لانه مرض وإن والنفس تكرهه أن ثبت أنها من عند البائع احترازاً من الموضوع للاستبراء تحيض ثم يستمر عليها الدم فلا ترد ولا حاجة لهذا القيد لأن الكلام في العيب القديم (ورفع حيضة استبراء) أي تأخرها عن وقت مجيئها زمنها

(١) قوله ولما انتهى الكلام الخ دخول غير مناسب والمناسب ولما كان البيع ثلاثة أقسام يسع خيار واختيار وبيع خيار فقط وبيع اختيار فقط ذكرها مصنف على هذا الترتيب بقوله اه كته محمد عليش

لا يتأخر الحيض ثلثة عادة لأنه مظنة الرية والمراد انها تأخرت فيمن تتواضع واما من لا تتواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا ادعى البائع انها حاضت عنده لانه عيب حدث بهذا المشتري لدخولها في ضمانه بالعقد إلا أن (١٠٩) تشهد العادة بقده (وعسر) يشتحبين

وهو العمل باليسرى فقط
وسواء كان ذكراً أو أنثى
عليها أو وخشاً (وزناً) ولو
غصباً (وشرب) لمسكر أو
أكل نحو أفيون (وبخر)
بهم أو فرج ولو في وخش
(وزعر) أي عدم نبات شعر
العانة ولو لذكر لدلالته
على المرض إلا لدواء
والحق بذلك عدم نبات
شعر غيرها كالخاجيين
(وزيادة سن) على الانسان
أو طول ادها في ذكر
أو أنثى على أو وخش تقدم
القم أو مؤخره (وظفر)
بالتحريك لحم ثابت على
بياض العين من جهة
الانف الى سوادها ومثله
الشعر الثابت في العين
(وعجر) بضم فتح كبير
البطن وقيل عقدة على ظهر
الكف أو غيره وقيل
ما يتعقد في العصب
والعروق (وبجر) بضم
الموحدة ففتح الجيم
ما يتعقد في ظاهر البطن (و)
وجود احد (والدين)
دنية واولى وجودها معا
أو وجود (وكيد) وان
سفل حر أو رقيق (لاجد)
ولا أخ (ولو شقيقاً
(وجذام أب) أو أم

وان كانت وخشاً والى هذا ذهب ابن القصار وقد رأيت لأصنع عن ابن القاسم ما قاله ابن عتاب اه منه
وهذا اذا ارتفع حيضها حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك اما اذا علم انها لا تحيض من قبل فهو عيب
مطلقاً قال ابن يونس قال ابن القاسم واذا علم انها لا تحيض وقد بلغت ست عشرة سنة وشبه ذلك
فهو عيب في جميع الرقيق فارهة ودنية ابنه والحاصل أن من اشترى امه فتأخر حيضها زمناً
لا يتأخر الحيض لثله كان ذلك عيباً موجباً لردّها باتفاق ان كانت تتواضع فان كانت تستبرأ فطريقتان
طريقة ابن سهل انه لا يكون ذلك التأخير عيباً يوجب ردّها وطريقة ابن عتاب انه عيب ومحل الخلاف
ان لم يعلم انها لا تحيض من قبل فان قال البائع انها كانت تحيض عندى واحتمل صدقه وكذب فان علم
انها كانت لا تحيض عنده كان عيباً اتفاقاً ترد به (قوله لا يتأخر الحيض لثله) أي بأن تأخر شهرين
او ثلاثة قال في المدونة وان تأخر حيضها شهرين او ثلاثة فذلك عيب اه واذا علمت انها ترد
بتأخر الحيض لما يضر بالمشتري فتد ببقية عيوب الفرج بالأولى قال في الجلاب الالعة والاعتراض
(قوله وزناً) أي سواء كان فاعلاً او مفعولاً ومثل اللواط اذا كان فاعلاً لا مفعولاً وان كان عيباً ايضاً
لذكره بعده في قوله وتخنث عبد (قوله أو أكل نحو أفيون) أي فتي ثبت عليه أنه يفعل ذلك فانه يرد
سواء كان من على الرقيق او من وخشه (قوله بهم) أي ولو لذكر كما في ح لتأذى سيده بكلامه
(قوله لدلالته على المرض) أي لان الشعر يشد الفرج وعدمه ريخه (قوله اللدواء) أي ان محل كون
الزعرور عيباً يرد به إذا كان ذلك الزعرور لغير دواء بأن كان خلقه واما اذا كان لدواء استعمله فلا يكون عيباً
(قوله عدم نبات شعر غيرها) أي مما هو دليل على المرض (قوله بفتح الفم الخ) تنازعه كل من زيادة سن
وطول احداها (قوله لحم ثابت على بياض العين) عبارة عجز ابن عرفة عن ابن حبيب الظفر لحم ثابت
في شعر العين (قوله ومثله الشعر الثابت في العين) أي فيرد به وان لم يمنع البصر ولا يخلف المشتري انه لم
يره كما في رواية عيسى عن ابن القاسم كذا في حاشية شيخنا خلافاً لما في عقب من حلقه (قوله وبجر) في
الصباح البجر بالتحريك خروج السرة وتنوءها وغلظ اسلمها (قوله ووجود احد الوالدين) أي
بمكان قريب يمكن اباقة اليه لان كان يمكن بعيد جداً أو انقطعت طريقه (قوله لاجد) أي لا وجود
جد في بلد قريب فلا يكون ذلك عيباً يرد به وذلك لما جبل عليه العبد والامة من شدة الالة والشفقة
للابوين والاولاد فيجعلهم ما ذلك على الاباق لهما دون غيرها من اقاربهما (قوله المراد به ما لا يدخل
لخلق فيه) أي المراد بالجنون الطبيعي ما لا دخل الخ بأن كان من غلبة خلط السوداء بغيره من الاخلاط
الثلاثة الصفراء والدم والبلغم على ما ذكره اهل الطب وهذا اظهر من قول بن تفلان عن شيخه ابن
مبارك أن الجنون الطبيعي ما يكون من جن يسكن في الشخص من اول الحلقة فخلق الله الانسان
خلق مكانه معه فصار صرعهم ووسوستهم له بالطبع أي من اصل الخاتمة ومس الجن هو الصرع
العارض من الجن الاجنبي الذي لا يسكن في المصروع بل يعرض له احياناً اه كلامه (قوله لا بمس
جن) قال ابن عاشر تأمل كيف جعلوا هنامس الجن ليس يعيب مع ان عيوب الرقيق يرد بقبليها وكثيرها
وجعلوا الجنون في الزوجين ولو مرة في الشهر عيباً مع ان عيوبهما التي يرد بها ما كانت كثيرة لاقبليها اه
واجيب عنه بأن ما في النكاح في نفس الزوج خلاف ما هنا فانه في اصل الرقيق وهو اضعف كما هو

وان علا لأنه يعدى ولو لأربعين جداً ولو قال اصله كان اشمل (أو جنونه) أي الاصل (بطنع) المراد به ما لا يدخل لخلق فيه فيشمل
الوسواس والصرع اللذهب لا العقل (لا) ان كان (بمس جن) فلا يرد به الفرع لعدم سريانه له (و مسقوط سنين) مطلقاً
(وفي الرائحة أي الجميلة مسقوط) (الواحدة) عيب ترد به كوخش اه ذكر من مقدم فقط نقص الثمن ام لا ولو قال وسقوط سن الا في
غير مقدم من وخش فائنتان لو في بالمسئلة (وشيب بها) أي بالرأفة

التي لا يشيب مثلها (قَطُّ وَإِنْ قَلَّ) لا يوخش أو ذكر إلا أن يكثر بحيث ينقص من الثمن (وَجُعِدَتْهُ) أي كونه غير مرجل أي مرسل بأن يكون فيه تكسيرات من لقه على عود ونحوه ولو في وخش لا من أصل الحلقة لأنه مما يتبع به (وَصَهْوَتْهُ) أي كونه يضرب إلى الحمرة في رائحة فقط ان لم يعلمه المشتري عند (١١٠) البيع ولم تكن من قوم عادتهن ذلك (وَكَوْنُهُ وَلَدْرِيًا) لأنه مما تكرر ه النفوس

(وَلَوْ وَخْشًا) أي دنيا خسيسا (وَبُولٌ فِي فَرْشٍ) حال نومه (فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ) فيه البول بأن يبلغ زمنا لا يبول الصغير فيه غالبا (إِنْ ثَبَتَ) بيينة حصوله (عِنْدَ الْبَائِعِ وَإِلَّا) ثبت وانكره البائع (حَلَفَ) انها لم تبيل عنده وإلاردت عليه (إِنْ أَقْرَتَ) بضم الميمزة أي وضعت النسمة المبيعة من ذكر أو أنثى (عِنْدَ غَيْرِهِ) أي غير المشتري (١) وبالت عنده كما هو الموضوع وظاهر كلامه يشمل ما إذا أقرت عند البائع لان غير المشتري يشمل البائع والاجنبي وليس بمراد اذ المراد أنها أقرت عند اجنبي من امرأة أو رجل ذي زوج وقيل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته يبولها عند فلو قال المصنف ان بالت عنده أمين كان ايمن ودل قوله ان أقرت الخ على أن اختلافهما في وجوده وعدمه لا في حدوته وقدمه إذ لا يحسن حينئذ أن يقال ان أقرت الخ

ظاهر اه بن (قوله التي لا يشيب مثلها) صفة لمحذوف أي بالرائحة الشابة التي لا يشيب شأنها وعمل الرد بالشييب وما بعده إذا لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد وإلا فلا لدخوله على الرضا بذلك العيب (قوله وجعده) قال في المدونة من اشترى جارية فوجد شعرها قد سودا وجعده فانه عيب ترد به اه الاخرى ان فعل بشعرها فعل وكان ذلك مما يزيد في ثمنها ردت به ابو الحسن والتجديد ان يكون شعرها سبط فيلف على عود لأن الاجمدا أحسن من الاسبط وعليه فكان على المصنف لو قال وتجميده (قوله ولو وخشا) قال ح الظاهر رجوعه للمسائل الثلاث قبله أي الجمودة والصهوة وكونه ولد وزنا اه وفيه نظر فقي أبي الحسن قال عياض مفهوم المدونة ان الصهباء لوسود شعرها المكان له القيام لأن هذا غش وتدليس قال ابو محمد بن حبيب وذلك في الرائحة وليس في غيرها عياش قال ابن القاسم ولا ارى ان يرداها إلا ان تكون رائحة او يكون ذلك يضع من ثمنها اه وبه (١) يعلم ان ما ذكره عقب التابع له شارحا من التقييد بالرائحة هو الصواب انظر بن (قوله في وقت) أي اذا حصل ذلك البول في وقت وقوله ينكر فيه البول أي منه وقوله أنها أي اللوات المبيعة ذكرا أو أنثى (قوله ان أقرت) شرط في قوله وحلف * وحاصله أنه إذا لم يثبت حصول البول عند البائع وانكر البائع حصول البول منه فانه يوضع عند اجنبي فاذا أخبر ببوله حلف البائع انه لم يبيل عنده فان حلف كاتب مصييته من المشتري وإن نكل رد ذلك المبيع على البائع والنفقة في زمن وضعها عند الاجنبي على المشتري لا يقال قول المصنف وحلف أي البائع ان أقرت الخ يخالف قوله الآتي والقول للبائع في نفى العيب أي بلا يمين لانا نقول ان النسمة لما أقرت عند الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع اه خش (قوله كما هو الموضوع) الاولى كما هو المقصود أي ان المقصود من وضعه عند الغير أن يبول عنده فيحلف البائع أنه ليس بقديم * والحاصل أنه لا يحلف المشتري بأثمه على عدم قدمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضع عند الغير بل لا بد من البول عند من وضعت عنده لانها حينئذ تتأني المنازعة بينهما فيحلف البائع (قوله وليس بمراد) أي لان البائع لا توضع عنده أصلا كما لا توضع عند المشتري بل توضع عند غيرها اما أنها لا توضع عند المشتري فلا لأنه يثم في قوله بالت عندي وأما أنها لا توضع عند البائع فلا حتمال أن تبول عنده وينكر ذلك (قوله من امرأة أو رجل ذي زوج) هذا إذا كان المبيع أمة وأما لو كان عبدا فانه يوضع عند رجل وان لم يكن له زوج (قوله يبولها) أي الامة المبيعة (قوله فلو قال الخ) هذا مفرع على ما مر من انه لا بد في حلف البائع من اقرارها تحت يد أمين غير المشتري وأنه لا بد من بولها عنده (قوله اذ لا يحسن حينئذ ان يقال الخ) أي لان البول ثابت باتفاق كل من البائع والمشتري وتزاعهما إنما هو في كونه قديما عند البائع او حادثا عند المشتري

(١) قوله وبه يعلم الخ لا يخفى أن مسألة عياض المفهومة من المدونة المقيدة عن ابن القاسم وابن حبيب بالرائحة غير مسألة المصنف إلا ان مسألة المصنف اولى بالتقييد اه كتبه محمد عياش

(١) قول الشارح أي غير المشتري الخ لا يخفى أن تفسير ضمير الغيبة بغير السابق عليه وبناء الاعتراض على ذلك التفسير بقوله وظاهر كلامه الخ فلا من سوء التصرف فالمناسب أي غير البائع وهو الاجنبي فكلام المصنف ظاهر في أن الاقرار لا يكون الا عند اجنبي لا ضافته الغير لضمير البائع ويفهم من قوله ان أقرت ان المشتري لا يدخل في غير البائع اذ لا يقبل اخباره ولو قبل لما أقرت فحين ان غير البائع الاجنبي

واختلافهما (١) في الحدوث وقدمه القول لمن شهدت العادة له أو رجحت بلايين وان لم تقطع لواحد منهما (٢) فللبائع يمين كما يأتي (وتخت عبداً وفحولة أمة مشهورة) هذه الصفة بكل منهما فكان حقه ان يقول اشترياً ألف التثنية (وتحل هو) أي ما ذكر من تخت العبد وفحولة الأمة (الفعل) بأن يؤتى الذكر وتفعل الانثى فعل شرار (١١١) النساء والإلام يردولا يتكرر هذا مع ما مر من قوله وزناً لأنه في الفاعل

وما هنا في المفعول (أو التشبيه) بأن يتكرر العبد في معاطفه ويؤتى كلامه كالنساء وتذكر الأمة كلامها وتغلاظ (تأويلان وكلف ذكراً) أي ترك ختانه (و) ترك خفاض (أنثى) مسلمين ولر وخشا (ولد) كل منهما يولد الاسلام وفي ملك مسلم (أو طويل الإقامة) بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته فيها بأن بلغا طورا يخشى مرضهما ان ختانه فالمصنف اخل بقبود ثلاثة كونهما مسلمين وفات وقت الفعل وكون المولود منهما ولد في ملك مسلم أو طالت إقامته في ملكه (وختن مجلوبها) خشية كونهما من رقيق أبق اليهم أو غاروا عليه وهذا إذا كانا من قوم ليس عادتهم الاختتان ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه قوله

فلا يتأتى ان يقال ان البائع يحلف ما قالت عنده ان وضعت عند أمين واخبر بأنها قالت (قوله لمن شهدت العادة) أي شهدت له البينة مستندة للعادة (قوله أو رجحت بلايين) فيه نظر لقول المصنف الآتي وحلف من لم يقطع بصدقه والحاصل أن من شهدت له البينة قطعاً قال قول له بلايين وان شهدت له ظناً لقول قوله يمين وان لم تقطع ولم تظن لواحد بل حصل الشك فالحال للبائع يمين وإنما حلف مع ان القول قوله في نفي العيب وحدوثه لأن الشأن في البول الشك في قدمه وحدوثه (قوله بكل منهما) أي وليس المراد اشترت الأمة فقط بتلك الصفة كما هو ظاهره (قوله فكان حقه ان يقول اشترياً بألف التثنية) أي فلا اشترياً لابد منه في تخت العبد وفي فحولة الأمة وهو كذلك في قول الموافق عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما في الموافق أيضاً فان ظاهرها ان الشهرة شرط في رد الانثى بالفحولة وأما العبد فيرد بالتخت اشترى بذلك أم لا قال في التوضيح أبو عمران وإنما اختصت الأمة بهذا القيد ولم يحمل الرجل مشاركا لها فيه لأن التخت في العبد يضعفه عن العمل وينقص نشاطه والتذكير في الأمة لا يمنع جميع الخصال التي تراد منها ولا ينقصها فإذا اشترت بذلك كان عيباً لأنها ملعونة في الحديث وجعل في الواضحة الاشتهار قيداً في العبد والأمة اه عياض فتبين بهذا ان الأفراد في الاشتهار كما في المصنف هو الصواب الموافق لظاهر المدونة ولابن الحاجب اه بن (قوله بأن يؤتى الذكر) أي في ذره وقوله فعل شرار النساء أي من المساحقة وقوله وإلا لم يرأى وإلا يحصل ما ذكر من الفعل فلا رد ولو حصل التشبه منهما (قوله أو التشبه) أي وإذا حصل الرد بالتشبه فالرد بالفعل أولى (قوله وما هنا في المفعول الخ) علم من كلامه ان الفاعل يرد بالزنا وان لم يشتر بذلك ولو كان ذلك الفاعل لاظناً وأما المفعول فلا يرد إلا إذا اشترى بتلك الصفة على ما في ذلك من الخلاف كما مر (قوله تأويلان) الأول لعبد الحق والثاني لابن أبي زيد وسببهما أن المدونة قالت يرد بتخت العبد وتذكر الأمة إن اشترت وفي الواضحة أنهما يردان بالفعل دون التشبه فجعله عبد الحق تفسيراً لها وجعله ابن أبي زيد خلافاً واحتج له أبو عمران بأنه لو رأى الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد الاشتهار في الأمة فلذا حمل التخت والفحولة على التشبه اه بن (قوله أو طويل الإقامة) أي أو كان ليس مولداً يولد الاسلام لكنه طالت إقامته بينهم (قوله وفات وقته فيها) أي وفات وقت الختان في كل من الذكر والانثى (قوله فالمصنف اخل بقبود ثلاثة) أي لأن شرط الرد بعدم الختان إذا ولد يولد الاسلام أن يولد في ملك مسلم وأن يكون مسلماً وأن يفوت وقت ختانه وشرط الرد فيمن لم يولد يولد الاسلام أن يكون مسلماً وان أطول إقامته في ملك مسلم وأن يفوت وقت ختانه والمصنف لم يتعرض لشيء من تلك القيود وظاهره أن ما ولد يولد الاسلام أو ولد بغيرها وطالت إقامته فيها يرد بترك الختان مطلقاً وليس كذلك (قوله وكون المولود منها) أي وكون المولود الذي ولد في بلاد الاسلام حالة كونه منها أي ذكراً أو أنثى ولد في ملك مسلم (قوله وختن مجلوبها) أي المجلوب منها أي من الذكور والاناث والنص يفيد أن الحتان إنما يكون عيباً في المجلوب إذا كان نصرانياً أو كافراً غيره لا يختن فان كان ممن يختن كاليهود فلا يكون وجوده مختوناً عيباً اه شيخنا عدوى (قوله ثم شبهه الخ)

(١) قول الشارح واختلافهما الخ مختل عربية وقها اما الأول فلخول الجملة الواقعة خبراً

عن رابط المبتدأ وإليهام قوله وقدمه ان الضمير للحدث واما الثاني فلعله أو رجحت بلايين مع انه لابد منها وأيضاً يناقضه قوله وان لم تقطع لواحد منها فللبائع فصول المارة وان اختلفا في قدم البول وحدوثه فالقول لمن شهدت العادة له وحلف من لم تقطع له فان لم تشهد لواحد منهما فللبائع يمين اه كته محمد عيشي (٢) قوله وان لم تقطع لواحد منهما تصديق بترجيحها للمشتري والفقهاء القول له يمين لا لبائع اه كته محمد عيشي

(كَيْسَعُ بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ بَرَاءَةِ (مَا) أَي رِقَقًا (اِشْتَرَاهُ) مَنْ ارَادَ بَيْعَهُ (بِرَاءَةً) مَنْ عَيْبَ تَمْنَعُ رَدًا بِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ صَرِيحَةً كَمَا إِذَا اشْتَرَاهُ مَنْ تَبَرَّأَ لَهُ مِنْ عِيُوبٍ لَا يَعْلَمُهَا مَعَ طَوْلِ أَقَامَتِهِ (١١٣) عِنْدَهُ أَوْ حَكَمًا كَثْرَائِهِ مِنَ الْحَاكِمِ أَوْ الْوَارِثِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ إِثْرٌ وَهِيَ كَلَامُهُ

ان من اشترى رقيقا على البراءة من العيوب ثم باعه بالعهدة فانه يثبت للمشتري الرد بذلك لأنه يقول لو علمت أنك اشتريته بالبراءة لم اشتريته منك إذ قد أصيب به عيبا وتفسد أو تكون عديما فلا يكون لي رجوع على بالئك * ثم شرع في بيان العيوب الخاصة بالدواب ولذا عطفه مكررا هكاف التشبيه بقوله (وكرهص) وهو داء يصيب باطن الحافر من حجر (وعثر) شهدت العادة بقدمه أو قامت القرائن على قدمه وإلا فالقول للبائع يمينه (وحرن) وهو عدم الاتقياد (وعدم حمل) مقتاد) بأن وجدها لا تطيق حمل أمثالها لضعفها ومثله عدم سيرها سير أمثالها عادة (لا) رد في (ضبط) وهو العمل بكتلتا اليمين (١) حيث لم تنقص قوة اليمين عن قوتها المعتادة لو كان العمل بها وحدها (و) لارد في (ثبوت) فيمن يفتن مثلها ولورائعة (إلا) فيمن لا يفتن مثلها (لصغرها فيب في رائعة

كذا في نسخة المؤلف بخطه والأولى ثم شبه في قوله (قوله كَيْسَعُ بَعْدَهُ الخ) أي وأما عكسه وهو بيعه ببراءة ما اشتراه بعهدة ففيه قولان فقيل كذلك للمشتري الرد لأن ذلك داعية للتدليس بالعيوب وهو المعتد وقيل ليس له الرد (قوله أي بعدم براءة) أشار بهذا إلى أن المراد بالعهدة هنا ضمان المبيع من عيب أو استحقاق لاضمانه من الاستحقاق فقط لأن عدم البراءة عبارة عن الضمان من العيب والاستحقاق (قوله من عيوب لا يعلمها) أعلم أن البراءة من العيب الذي يوجد في المبيع لا تجوز إلا في الرقيق ولا تجوز في غيره فإذا باع عرضا أو حيوانا غير رقيق على البراءة من العيوب ثم أطلع المشتري على عيب قديم فيه كان له رده ولا عبرة بشرط البراءة بخلاف الرقيق إذا بيع على البراءة ثم أطلع المشتري على عيب فلا رد له وإنما تجوز البراءة في الرقيق إذا طالبت أقامته عند البائع وإن جهل البائع العيوب التي تبرأ منها ولذا قال الشارح تبرأ له من عيوب لا يعلمها مع طول أقامته عنده (قوله كثرائه من الحاكم) أي الذي يبيع تركه الميت أو مال المفلس لاجل وفاء ما عليه من الديون (قوله ثم باعه بالعهدة) أي الضمان من العيب والاستحقاق والحال أن البائع لم يعلم المشتري حين باعه أن هذا العبد الذي باعه له بالعهدة كان اشتراه على البراءة (قوله وكرهص) ادخل بالسكاف الذبر وهو القرحة والنطاح والرفس أن كان كل منهما ينقص الثمن وتقويس الدراعين وقلة الأكل والنفور المفرطين وأما كثرة الأكل فليست عيبا في الحيوان البهيمة وعيب في الرقيق أن كانت خارجة عن المعتاد اه عدوى وفي بن وجدت بخط ابن غازي مانعه قيل العمل اليوم أن من اشترى فرسا فأقام عنده شهرا لم يمكن من رده بعيب قديم فأنظر هل يصح هذا اه * قلت وقد اشتهر بهذا العمل في فاس ففي نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص * بالعيب لا ترد فافهم النصوص

(قوله شهدت العادة) الأولى شهدت البيئة بقدمه بأن شهدت بأنه كان بها وهي عند البائع (قوله على قدمه) أي بأن كان بقوائمها أو بغيرها أثره وقال أهل النظرائنه لم يحدث بعد يمينها (قوله فالقول للبائع يمينه) أي على أنه ما علمه عنده فإن نكل حلف المشتري أنه قديم ورد هذا أن كانت الدعوى دعوى تحقيق وإلا كان للمشتري الرد بمجرد نكول البائع (قوله وعدم حمل معتاد) المراد بالحمل ما يحمل على الدابة لا الولد كما أشار لذلك الشارح ولا يصح أن يصور بما إذا شرط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل فله الرد حيث اعتد حملها لأنه لما اشترط المشتري حملها جعل للجنين ثمنا وذلك مفسد للبيع فلا يتأتى الخيار في الرد (قوله حيث لم تنقص قوة اليمين) أي فإن نقصت كان للمشتري الرد بذلك ولا يجبر ضعف اليمين بزيادة قوة اليسار كما في ابن شاس (قوله ولارد في ثبوت) يعني أنه إذا اشترى أمة يفتن مثلها لكونها كبيرة فوجدها ثيبا والحال أنه لم يشترط بكارتها فانه لا يردها سواء كانت على أو وخشالأن العادة عدم سلامتها من الاقتضاض وتحمل على أنها قد وطئت لاعلى أنها زنت لأن الأصل في الاماء اقتناؤهن للوطء (قوله فيب) أي ترد به (قوله مطلقا) أي اشترط أنها غير مفتضة أم لا لقول المصنف وبما العادة السلامة منه (قوله أن اشترط) أي وأما أن لم يشترط ذلك فلا ترد (١)

(١) قوله فلا ترد الخ * ان قلت هو بما العادة السلامة منه * قلت نعم لكن سبق للشارح تقييده بما ينقص القيمة أو الجمال أو التصرف وإذا ليس واحدا منها اه كتبه محمد عليش

بالثبوت

مطلقا كوخش ان اشترط أنها غير مفتضة

(١) قول الشارح العمل بكتلتا اليمين أي على التساوي وإلا فشكل من اليمين والعسر عمل بكتلتا اليمين فكان المناسب للشارح التصريح بهي التساوي وأما العمل يد فقط فشك وقوله لو كان الخ المناسب أو كان إيمنا اه كتبه محمد عليش

(وعدم فحش ضيق قيل) (١) فان تفاش ضيقه فغيب وكذا السلعة المتفاحشة واختلاط مناسكي البول ومانط (و) عدم فحش (كونها زلاء) أي قليلة لحم الأليتين (و) لارد في (كي) بزار (لم ينقص) (١١٣) الثمن فان نقصه فغيب والآدمي وغيره

سواء (وتمهجة بصرية) عند البائع لارد بها (حسب) فيها) وأولى إن لم يحسب (ثم ظهرت براءته) بثبوت أن السارق غيره أو وجود المتاع لم يسرق أو باقارار رب المتاع بذلك فإن لم تظهر براءته فله الرد وأمالو كان متعها في نفسه مشهورا بالعداء فظاهر أنه عيب (و) لارد في (ما) أي عيب (لا يطلع عليه إلا بتغير) أي تغيير في ذات المبيع (كسوس الحشب و) فساد بطن (الجوز) ونحوه (ومرء قاء) ويطبخ وجده غير مستو إلا أن يشترط الرد في جميع ما ذكر فعمل به كما ذكره المصنف بلفظ ينبغي والعادة كالشرط (ولا قيمة) للمشتري على البائع في نقص هذه الأشياء بعد تغييرها ثم ذكر ما يمكن الاطلاع عليه قبل تغييره الذي هو مفهوم ما لا يطلع عليه الخ بقوله (ورد البيض) لفساده لأنه قد يعلم قبل كسره ويرجع المشتري بجميع الثمن ولا شيء عليه في كسره ان كسره دلس البائع أم لا هذا إن كان لا يجوز اكله كاللبن

باليثوبة (قوله وعدم فحش الخ) أي انه إذا اشترى أمة فوجد قبلها ضيقا ضيقا غير متفاحش فلا رد له لأن هذا محذوح (قوله غيب) أي ترد به إن كانت تلك الجارية من حوارى الوطء لأنه كالتقص في الخلقة والإفلا فان تنازع البائع والمشتري في فحش ضيقه أوفى فحش اتساعه وعدم فحشه نظرها النساء وتجبر الأمة على تمكينهن من الاطلاع بخلاف الحرة فانها لا تجبر على نظرها لها لكن لو مكنت جاز لها النظر اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وكونها زلاء) عطف على ضيق فالتقيد وهو عدم الفحش مستفاد من كلامه بمعونة العطف أي انه إذا اشترى أمة فوجدها صغيرة الأليتين صغيرا غير متفاحش فانه لا يردها امالو جعل عطفها على عدم فلا يكون كلامه مفيدا لذلك القيد وواعلم أن التقيد بهذا القيد هو الصواب كما في لأنه وإن اطلق في المدونة ان كونها زلاء ليس عيبا لكن أولها التأخرون بما إذا كان يسيرا كما قل المازري (قوله لم ينقص الثمن) ظاهره (١) ولو نقص الجمال وهو مفاد الشامل كما في ح وكلام الواق بخلافه فيفيد انه متى نقص الثمن أو الجمال أو الخلقة فهو عيب وهو الظاهر ابن فالأولى ان يعمم في كلام المصنف بأن يقال قوله لم ينقص أي لم يحصل به نقص للثمن ولا للجمال ولا للخلقة والمراد بالثمن هنا القيمة (قوله وأولى إن لم يحسب) أي والحال انه غير مشهور بالعداء (قوله واما لو كان متعها في نفسه) أي بالسرقة لكونه مشهورا الخ (قوله ولا رد فيما الخ) أي لارد بالعيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بتغير ذات المبيع على المشهور ورواية للدينين الرد به (قوله والعادة كالشرط) أي فإذا جرت العادة بالرد بذلك العيب بعد الاطلاع عليه عمل بها (قوله بعد تغييرها) أي إذا اطلع على عيبها بعد تغييرها (قوله ثم ذكر ما يمكن الاطلاع عليه قبل تغييره) أي ثم بعد ذكر العيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد تغيير المبيع ذكر العيب الذي يمكن الاطلاع عليه قبل تغيير المبيع (قوله ورد البيض الخ) الحاصل ان البيض امان يطلع للمشتري على كونه مذرا أو محروقا وفي كل إمان ان يكون البائع مدلسا أولا وفي كل إمان أن يكسره المشتري أو يشويه أو لا يفعل به فعلا فالصور اثنتا عشرة فتى اطلع المشتري على كونه مذرا فانه يرد لبائعه ويرجع المشتري بجميع الثمن سواء كان البائع مدلسا أم لا كسره أو شواه أو لم يفعل به فعلا أصلا وذلك لفساد بيعه وان اطلع على كونه محروقا فان دلس البائع كان المشتري بالخيار امان يتماسك ولا شيء له أو يرد ويأخذ جميع الثمن ولا شيء عليه وهذا إذا كسره أو لم يفعل به فعلا أصلا واما ان شواه رجع بالارش وفات البيع وان لم يكن البائع مدلسا فان اطلع على عيبه قبل الكسر والشئ خير المشتري بين التماسك والرد ولا شيء له ولا عليه وان اطلع عليه بعد كسره أوقاه رجع بقيمة النقص وفات البيع وان اطلع عليه بعد كسره ولم يشوه ففيه طريقتان المعتمد منهما انه يحجر بين رده ودفع أرش الحادث بالكسر والتماسك به وأخذ أرش القديم بأن يقوم على الكيفية التي ذكرها الشارح والطريقة الثانية انه ليس للمشتري الرد بل يتعين التماسك وأخذ أرش العيب القديم (قوله ان كسره) أي أو شواه

(١) قوله ظاهره ولو الخ غير صحيح لأن الثمن هنا القيمة ولا يمكن عدم نقصها مع نقص الجمال أو الخلقة لاقتنائها على الاوصاف فتى نقص الجمال أو الخلقة قد نقص القيد قولاً وبهذا تعلم ان لا خلاف بين كلام الشامل ومن تبعه على عبارته وكلام المواق وان من فهم التخالف بينهما وان الأولى التعميم لم يتأمل حق التأمل وان التعميم فيه تكرار اه كتبه محمد عليش

١٥ - دسوقي - ثالث -

وكذا ان جازاً كله كالمحروق إن دلس بائعه كسره المشتري أم لا أو لم يدلس ولم يكسره

(١) قول المصنف ضيق قبل نسخة الاكليل صغر قبل وشرحها بتقدير مضاف أي لحم وهو المناسب ان ثبت رواية عن المصنف واما الضيق غير المتفاحش فلا يتوم الرد به اه كتبه محمد عليش

فإن كسره فله رده وما نهضه ما لم يفت بنحو قلى وإلا فلا رد ورجع المشتري بما بين قيمته (١) سالما ومعيا فيقوم على أنه صحيح غير معيب وصحيح معيب فإذا قيل قيمته صحيحا غير معيب عشرة وصحيحا معيا ثمانية فيرجع بنسبة (٢) ذلك من الثمن وهو الخمس وهذا إذا كسره بمحضرة البيع فإن كان بعد أيام لم يرد لأنه لا يدري أقصد عند البائع أو المشتري * ولما كان الذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير إلا الدار فإن عيبها قد (١١٤) يزول بالأصلاح فلذا قسموه ثلاثة أقسام قليل جدا لا ترد به ولا قيمة ومتوسط

لا ترد به وفيه القيمة وكثير ترد به وأشار إلى ذلك بقوله (و) لا رد بوجود (عيب قل) جدا (بدار) كسقوط شرافة وكسر عتبة ولا أرض له (وفي قدره) أى القليل لا جدا فالضمير عائذ على القليل لا بالمعنى المتقدم فالمراد فى قدر القليل المتوسط هل يرد للعرف والعادة أو هو ما دون الثلث والثلث كثير وهو الراجح أو ما دون الربع أو ما نقص عن معظم الثمن أو عن عشرة من المائة (تردد) ورجع بقيمته أى المتوسط الذى فى قدره التردد فتقوم الدار سالمة ومعية ويؤخذ من الثمن النسبة (كصدع جدا لم يخف عليها) أى على الدار (منه) السقوط سواء خيف على الجدار الهدم أم لا أى وكان الصدع ينقص الثمن وإلا كان من القليل جدا الذى لا رد به ولا رجوع بقيمته فإن خيف عليها منه

(قوله فإن كسره) أى فإن لم يدلس وكسره (قوله ما لم يفت بنحو قلى) المراد بنحو القلى الشئ (قوله وما نهضه) أى وله التماسك به وأرض العيب القديم (قوله لم يرد) أى سواء ظهر أنه مذر أو محروق (قوله بالعيب القليل والكثير) فلذا قيل إن الكتاب يرد بنقص ورقة كما فى البدر القرأى (قوله إلا الدار) أى وكذلك غيرها من بقية العقار كالفرن والحمام والطاحون والخان فلا ترد كغيرها بالقليل والكثير بل بالكثير فقط وقوله فإن عيبها الخ هذا إشارة للفرق بين الدار وغيرها وحاصله أن الدار يسهل إصلاح عيبها وزواله بحيث لا يبقى منه شئ بخلاف غيرها ولأن الدار لا تخلو عن عيب فلوردت بالقليل لأضره بالبائع فتسهل فيها ولأنها لا ترد بالتجارة بل للفتنة فتسهل فيها (قوله ولا قيمة) أى ولا رجوع على البائع بقيمته (قوله وكسر عتبة) أى أو رف أو خلع بلاطة أو ضبة (قوله أى القليل) يعنى من العيب لا جدا وأشار الشارح بهذا إلى أن فى كلام المصنف استخداما لأن التردد فيما فيه الارش وهو المتوسط وهو غير اليسير المتقدم (قوله هل يرد للعرف) أى فاقضى العرف بقلته فهو قليل وما قضى بكثرته فهو كثير (قوله أو ما دون الثلث) أى ما نقص من القيمة أقل من الثلث وهذا قول أبى بكر بن عبد الرحمن وقوله ما دون الربع أى أو ما نقص من القيمة أقل من الربع وهذا قول ابن عتاب (قوله أو ما نقص عن معظم الثمن) المراد بالثمن القيمة أى أو ما نقص عن معظم القيمة بأن نقص نصف القيمة فأقل وهذا قول أبى محمد فإذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا أرشها إذا طرح من قيمتها يكون أقل من معظمها بأن كان نصفها أو أقل منه كان ذلك العيب متوسطا (قوله أو عن عشرة) أى أو ما نقص القيمة عن عشرة بالنسبة لما إذا كانت القيمة مائة أما النقص للعشرة فكثير فإذا اشترت دارا فوجدت بها عيبا ينقص تسعة دنائير من مائة قيمتها فهو قليل وإن كان ينقص عشرة فهو كثير وهذا قول ابن رشد ولعله تفسير لقول ابن العطار إن اليسير ما نقص عن العشرة وما نقص العشرة كثير ولم يبين من كم (قوله ورجع بقيمته) أى ورجع المشتري على البائع بقيمته ولا رد للمشتري به أيضا إلا أن يقول البائع اردد على ما بعته لك وخذ الثمن وإلا كان له الرد إلا أن يفوت المبيع فيتمين أخذ قيمة العيب كذا فى الواقي تالا عن نوازل ابن الحاج وفى التحفة أن المتوسط كالكثير فى الرد به قال فيها :

وبالكثير المتوسط لحق * فيما من العيب الخيار قد يحق

قال الشيخ مباركة فى شرحها وهذا هو الذى جرى به العمل بفاس (قوله سواء خيف على الجدار الهدم أم لا) هكذا فى الامهات قال فى التوضيح وصرح به اللخمي وعياض خلافا لما اختصمها عليه أبو سعيد ونصه ومن ابتاع دارا فوجد فيها صدعا فإن كان يخاف منه على الجدار فليرد به وإلا فلا اه وقد تعقب عليه اه بن (قوله فإن خيف عليها منه) أى فإن خيف عليها الهدم من ذلك الصدع (قوله وفى قدره تردد) أى قبل أن انه ما نقص القيمة الثلث وقبل ما نقصها الربع وقبل ما نقصها عشرة

إذا

فإن الكثير الذى ترد به وفى قدره تردد يعلم من التردد فى المتوسط

(١) قول الشارح بما بين قيمته سالما الخ على حذف مضافين أى بمثل نسبة ما بين قيمته والواضح المناسب ورجع من الثمن بمجزء نسبتته اليه كنسبة ما بين قيمته سالما وقيمته معيا لقيمته سالما فيقوم الخ (٢) قوله فيرجع بنسبة الخ المناسب ان يزيد قبله لما بين القيمتين اثنان نسبتها لقيمته سالما الخمس وقوله بنسبة الخ المناسب بمجزء من الثمن نسبتته له كذلك وهو الخمس اه وقوله وجوب أى ثبوت وقوله فإن عيبها الخ المناسب فلان عيبها يزول بالأصلاح وقسموه الخ كتبه محمد عليه

(واجهتها) أى فى واجهتها
 وقص الثلث أو الربع
 فأكثر أو غير ذلك على
 الخلاف المتقدم (أو) يكون
 متعلقا (بقطع منفعة) من
 منافعتها ومثله بقوله (كلما
 برها بمحل الخلاوة)
 أى بمحل الآبار التى ماؤها
 حلوقه وكتير برها وغور
 مائها أو خلل أساسها أو
 لا مرحاض لها أو كونه
 على بابها أو سوء جارها
 أو شؤمها أو جنبها أو
 كثرة نملها أو قبحها ونحو
 ذلك فله الرد بذلك (وإن
 قالت) الأمة لمشتريها (أنا
 مستولدة) لبائعي أو أنا
 حرة وكذا الذكر (لم تحرم)
 عليه ما لم يثبت ذلك
 (لكنه عيب) يثبت له
 الرد به إن قالته قبل الشراء
 أو بعده وقبل دخولها فى
 ضمان المشتري بل فى زمن
 العهدة أو المواضعة لا إن
 قالته بعد دخولها فى ضمانه
 ثم (إن رضى به) وإراد
 يعها (بين) ذلك وجوبا
 ولو فى الصورة الثالثة التى
 لارده فيها ولما تكلم على
 العيوب الذاتية تكلم على
 ما هو كالدانى وهو التفرير
 الفعلى وهو أن يفعل البائع
 فعلا فى البيع يظن به كالا
 وليس كذلك وأنه
 كالشروط بقوله

إذا كانت مائة وقيل إنه معتبر بالعرف وقيل ناقص . معظم القيمة (قوله إلا أن يكون الخ) يصح أن
 يكون استثناء من قوله كصدع جدار لم يخف عليها السقوط منه أى إلا أن يكون الجدار الذى فيه
 الصدع ولم يخف عليها السقوط منه فى واجهتها أى حائط بابها فانه لا يرجع بقيمته بل إما أن يردّها
 به أو يتأسك ولا شيء له ويصح أن يكون استثناء من قوله ولا رد ببيع قل أى إلا أن يكون العيب
 لا يقيد كونه قليلا فى واجهتها أى حائط بابها فله أن يردّه وإن تماسك فلا شيء له وإلى كلا الاحتمالين
 أشار الشارح (قوله أو العيب) أى لا يقيد كونه متوسطا لأن العيب الذى يكون فى واجهتها لا يكون
 متوسطا (قوله وقص الثلث) أى ثلث القيمة أو ربعها (قوله أو يكون) أى العيب متعلقا بالوضع
 مصورا أو ملتبسا بقطع منفعة وأشار الشارح بما ذكره إلى أن قوله أو بقطع منفعة متعلق بمحذوف
 معطوف على خبر يكون (قوله بمحل الخلاوة) أى حالة كون الدار بمحل الخلاوة (قوله أو كونه على
 بابها) أى مواجهها لبابها أو كان فى دهليزها أو كان مرحاضها قرب البيوت أو بقرب الحائط
 (قوله أو شؤمها) أى بأن كان يترقب المكروه بسكنائها كأن يكون من سكنها يموت أو يحصل له الفقر أو
 موت ذرية (قوله أو جنبها) أى أو سوء جنبها (قوله أو قبحها) أى أو كثرة قبحها فبق الدار إنما يرد به إذا
 كان كثيرا كالحمل وأما قول التحفة :

والبق عيب من عيوب الدور • ويوجب الرد على المشهور

قد تعقبه ابن النازم فى شرحه بأنه لا بد من قيد الكثرة وأصلحه بقوله :

وكثرة البق تعيب الدور • وتوجب الرد لأهل الشورى

(قوله أو أنا حرة) أى بتق أو أنا حرة الأصل من البلد الفلانية وغار العدو على بلدنا وأخذنى منها اه
 وقال بعضهم إذا قالت ذلك فانهما تصدق إذا شاعت الفارة على أحرار بلدهم والمعتمد الأول (١)
 ولكن الاحوط أن يعقد عليها (٢) ولا يطؤها بالملك (قوله لم تحرم) أى لحملها على عدم الصدق فيما
 قالته واتهامها على الرجوع للبائع (قوله فى زمن العهدة أو المواضعة) أى أو فى زمن الخيار والرداد
 بالعهدة عهدة الثلاث لانها هى التى تكون فيها فى ضمان البائع والرداد أن المشتري اطلع على انها ادعت
 على البائع بذلك (قوله لا إن قالته بعد دخولها فى ضمانه) أى فلا يكون له الرد بذلك لأن شرط الرد
 بالعيب ثبوته فى زمن ضمان البائع (قوله بين ذلك وجوبا) أى لأن هذا ما تكرهه النفوس (قوله ولو فى
 الصورة الثالثة) أى وهى ما إذا قالت ذلك بعد دخولها فى ضمانه باقضاء أمد الخيار والمواضعة خلافا
 لظاهر المتن لأنه يقتضى أنه لا يجب عليه البيان إلا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر منها ذلك وهى
 فى ضمان البائع وليس كذلك فلو قال المصنف لكنه عيب ولو باعها بين كان أحسن (قوله الذاتية)
 أى القائمة بالذات (قوله تكلم على ما هو) أى شرع يتكلم على ما هو كالدانى وقوله وهو أى العيب الذى
 هو كالدانى التفرير الفعلى أى ظهور الحال بعد التفرير الفعلى لانفس التفرير الفعلى كما هو ظاهر عبارته
 (قوله وانه كالشروط) أى وبين انه كالشروط وهو عطف على تكلم الخ (قوله وتصرية الحيوان)
 أى ولو حارة لان زيادة لبنها يزيد فى غناها تغذية ولدها (قوله كالشروط) أى كشرط المشتري كثرة اللبن
 صراحة ثم يتخلف ذلك المشروط (قوله وهو يعلم خلاف ذلك) أى فلا يضمن ذلك الشخص
 القائل ما عامل به الآخر فلانا على المشهور ومحل عدم الضمان ما لم يقل عامله وأنا ضامن له والا

(١) قوله والمعتمد الأول قد اقتصر فى شرح المجموع على الثانى فبيد اعتماده وهو الاوجه اه

(٢) قوله يعقد عليها أى بعد عتقها لما تقدم من منع الملك النكاح اه كتبه محمد عليش

(وتصرية الحيوان) ولو آدميا كأمة لرضاع أى ترك حلبها ليعظم ضررها فيظن به كثرة اللبن (كالشروط) المصرح
 به فله الرد بذلك لأنه غرر فعلى بخلاف القولى كأن يقول شخص لآخر عامل فلانا فانه حقة ملىء وهو يعلم خلاف ذلك

ثم شبه في الحكم قوله
(كتلطيخ ثوب عبد بمداد) أو يده
عبرة بقلم ان فعله السيد أو
أمر العبد به أو صبغ الثوب
القديم ليظن انه جديد
(فريد) أي ما وقع فيه
التفريق من الحيوان وقوله
(بصاع) خاص بالانعام
وظاهره صاع واحد ولو
تكرر حلبها حيث لا يندك
على الرضا وهو ظاهر قوله
أيضا وتعدد بتعدد
(من غالب القوت)
أي قوت عمله ولو لمحاو لا عبرة
بقوته هو عوضا عن اللبن
الذي حلبه المشتري
(وحرم رد اللبن)
الذي حلبه منها بدلا عن
الصاع ولو برضاها لما فيه
من بيع الطعام قبل قبضه
لأنه برد الصراة وجب
الصاع على المشتري عوضا
عن اللبن فلا يجوز أخذ اللبن
عوضا عنه وهذا التعليل
يفيد حرمة رد غير اللبن
أيضا وهو كذلك وإنما
اقتصر على اللبن لدفع توهم
الجواز فيه لأنه الأصل
وكذا يفيد حرمة رد غير
الغالب مع وجود الغالب
ولو غلب اللبن رد صاعا
منه غير لبن الصراة

ضمن ما عمله فيه ومن الترويع القولي قول صير في قد دراهم بغير أجر هي طيبة وهو يعلم خلاف ذلك
واعارة شخص آخر إثناء محروقاوه ويعلم به وقال إنه صحيح تلتف ما وضع فيه بسبب الحرق فلا ضمان في
جميع ذلك على المشهور ومحل عدم الضمان بالترويع القولي ما لم ينضم له عقد إجارة فيما يمكن فيه وإلا ضمن
كصير في قد بأجرة وأخبر أنه جيد مع علمه بردائه وكإجارة إثناء فيه خرق وأخبر المؤجر أنه سالم مع
علمه بخرقه تلتف ما وضع فيه قاله عجم وتلخص من كلامه أن الصير في إذا قد بغير إجارة فلا ضمان عليه غير
أم لا وكذا إن كان بأجرة ولم يضر بأن أخطأ مثلا بخلاف ما إذا كان بأجرة وغربان علم أنه زائف وقال إنه
جيد فانه يضمن والذي ذكره خشي في كبره أن الصواب عدم ضمانه مطلقا وقوله ذلك في باب الإجارة عند
قول المصنف ولم يضر بفعل النظر حاشية شيخنا (قوله ثم شبه في الحكم) أي وهو ثبوت الحيار للمشتري
إنهاء رد أو تماسك إذا ظهر الحال وهذا يشير إلى أن الكاف في قوله كتلطيخ ثوب عبد للتشبيه ويصح
أن تكون للتشثيل وأنه مثل للترويع الفعلي بمثلين الأول التصرية وهذا هو الثاني إشارة إلى أنه لا فرق
بين أن يكون الفعل متعلقا بالمبيع أو بملاسه (قوله كتلطيخ ثوب عبد) أي حين يعمه وقوله أو يده أي
أو يديه ويده الخ فيظن أنه كاتب والحال أنه ليس كذلك (قوله إن فعله الخ) شرط في قول المصنف
فيرد أي يثبت للمشتري الرد إن فعله السيد أي أن ثبت أن السيد فعله أو أمر العبد بفعله وذلك لأنه بمنزلة
من اشترى عبدا بشرط الكتابة ثم تخلف الشروط فان لم يثبت أن السيد فعله ولا أمر العبد بفعله فلا رد
للمشتري لاحتمال فعل العبد ذلك بغير علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه فان تنازع البائع والمشتري في
كون البائع أمره بفعله أولا فالقول قول البائع أنه لم يأمره (قوله فريد الخ) أتى به مع استفادته من
قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده (قوله من الحيوان) أي سواء كان بهيميا أو كان آدميا (قوله بصاع)
أي مع صاع وقوله خاص بالانعام أي وأما لورد أمة أو رد حمارة فلا يرد معها صاعا (قوله على الرضا) أي
فقدرد الصاع متعين فلا يزداد عليه لكثرة اللبن ولا ينقص عنه لقلته ولا يلتفت لغلو الصاع ولا لرخسه
(قوله وتعدد بتعددها) أي تعدد الصاع بتعدد الذات المصراة فهذا يفيد أن لكل ذات صاعا ولو تعدد
حلبها (قوله من غالب القوت) أي ولا يتعين كونه من تمر على المذهب وقيل يتعين لو وقوعه في الحديث
حيث قال إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر وحمله المشهور على أنه كان غالب قوت أهل المدينة
ثم إن قوله من غالب القوت يشعر بأن هناك غالبا وغيره أما إن لم يكن هناك غالب بل كان هناك صنفان
مستويان أو ثلاثة مستوية في القوت فانه يخير في الإخراج من أيها شاء سواء كان من الأعلى أو من
الادنى أو من الأوسط قاله البساطي وهو ظاهر كلامهم وقال الشيخ على السهري يتعين الإخراج من
الأوسط اه تقرير عدوى (قوله عوضا عن اللبن) معمول لقوله فريده مع صاع (قوله وجزم رد
اللبن) أي غاب عليه المشتري أم لا (قوله يبيع الطعام) أي وهو الصاع (قوله وجب الصاع) أي من
غالب القوت فأن للعهد (قوله وهذا التعليل) أي قوله لأنه برد الصراة الخ (قوله وإنما اقتصرت
أي المصنف (قوله وكذا يفيد) أي هذا التعليل السابق يفيد الخ ويفيد أيضا أنه لو رد الحيوان
بغير التصرية قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وأنه لورد اللبن مع الصاع فلا حرمة وذلك لأن الصاع
بدل اللبن والمنوع عدم رد البدل وهذا رد البدل وإن كان قد رد البدل أيضا وعلم أن رد المشتري
للصاع أمر تعبدى أمرنا به الشارع ولم نفعل له معنى وذلك لأن القاعدة أن الإخراج بالضمان
والضمان على المشتري فتتضاء أنه يفوز باللبن ولا شيء عليه كما قال بذلك بعضهم على أنه لو كان
عوضا عن اللبن وإن اللبن لا يستحقه المشتري ففيه يبيع الطعام بالطعام نسيئة هذا وقد قال
بعض أهل المذهب كاشبه أنه لا يؤخذ بحديث الصراة وهو لا تنصر الا بل والغنم فن اشترها بعد

(لا إن علمها) الشترى (مصراة) فلا رد له (ولم نصّر) ولكن (ظن كثرة اللبن) لكبر ضرعها فتخلف ظنه فلا رد له (إلا بشروط ثلاثة) فله الرد إن اجتمعت حيث نقص حلابها عما ظنه وهي (إن قصد منها اللبن لا غير) واشترت في وقت (كثرة حلابها) كوقت الربيع أو قرب ولادتها (وكتمة) البائع بأن لم يغير الشترى بقلة لبنها الذي ظن كثرت (١١٧) فله ردها بغير صاع إذ ليست من

مسائل التصرية بل من باب

الرد بالعيب وقد علم من

المصنف منطوقا ومفهوما

ثلاث مسائل الأولى أن

يجدها مصراة الثانية أن

يظن كثرة لبنها من معتاد

مثلا فلا يرد لها إلا بالشروط

الثالثة وهي المفهوم أن

يجدها ينقص لبنها عن

حلاب أمثالها فله ردها

مطلقا ظن كثرة لبنها على

العادة أم لا عليها مصراة

أم لا ولا يرد معها صاعا من

غالب القوت (ولا) أن

رد المصراة (بغير عيب

التصرية) فلا يرد معها

صاعا (على الأحسن

وتعدد) الصاع

(بتعدد) أي المصراة

المشتراة في عقد واحد

(على المختار والأرجح)

وقال لاكثر يكفى بصاع

واحد لجميعا لأن غاية

ما يفيد التعدد كثرة اللبن

وهو غير منظور إليه بدليل

أعماد الصاع في الشاة

وغيرها فإن كان يعقود بتعدد

اتفاقا (وإن حلبت)

المصراة حلبة (ثالثة)

في يوم ثالث فحلبها ثلاث

مرات في يوم بمنزلة حلبة

واحدة (فإن حصل

ذلك فهو بغير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من غير نسخه بحديث
الخراج بالضمان لأنه أثبت منه وقال بعضهم كابن يونس لا نسخ لأن حديث المصراة أصح وأما حديث
الخراج بالضمان عام وحديث المصراة خاص والخاص يقضى به على العام انظر بن (قوله) لأن علمها
مصراة) أي أنه إذا اشتراها وهو يعلم أنها مصراة فلا رد له قال الأخمي ما لم يجد لها قليلة الدرود المعتاد
من مثلها وإلا كان له الرد كذا في بن وأما لو علم أنها مصراة بعد شرائها وقبل حلبها حلف أنه لم يرد
أمساكها رضا بها وكان له ردها ولو أشهد أنه أمسكها للاختبار لم يحلف وكذا لو علم بعد حلابها
وأمسكها ليحلبها ثانيا لاجل أن يعلم عاداتها وكذا لو سافر فحلبها أهله زمانا فله إذا قدم ردها وصاعا قاله
ابن عمرزاه عدوى (قوله) ولكن ظن كثرة اللبن) أي ظن أنه أكثر من لبن مثله عادة هذا هو
المراد (قوله) فتخلف ظنه) أي بأن وجدها تحلب حلاب أمثالها (قوله) لا غير) أي من عمل أو لم
(قوله) أو قرب ولادتها) أي أو بعد ولادتها بقرب (قوله) بأن لم يغير النخ) أي لم يغيره بقلة لبنها عما ظنه مع
حلابها حلاب أمثالها (قوله) أن يجدها مصراة) أي وهذه له ردها مع صاع (قوله) عن معتاد مثله) أي
فتخلف ظنه وقوله فلا يرد لها إلا بالشروط أي وإذا ردها فلا يرد معها صاعا (قوله) بغير عيب التصرية) أي
كما لو ردها لرخص ونحوه (قوله) على الأحسن) أي على ما استحسنته التونسى وهو قول ابن القاسم وروى
أشهب (١) يرد معها صاعا لأنه صدق عليه أنه رد مصراة (قوله) على المختار) أي عند الأخمي والأرجح
عند ابن يونس وهو قول الأقل أي من أهل المذهب (قوله) وقال الأكثر) أي وهو المعتمد قال خشي في
كبيره وحكى هذا القول ابن العطار على أنه المذهب فكان ينبغي للمصنف أن يحكيه إماما مساويا لما قبله أو
يقدمه ولعله إنما تركه لقول ابن زرقون ليس العمل عليه قاله شيخنا في حاشيته (قوله) فإن كان) أي الشراء
للتعدد من المصراة يعقود وقوله تعدد أي الصاع (قوله) وإن حلبت النخ) حاصلة أن المشتري إذا حلب
المصراة أول مرة فلم يتبين له أمرها فحلبها ثانية ليختبرها فوجد لبنها ناقصا عن لبن التصرية فله ردها
اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضا بها ولا رد له ولا حجة عليه في الثانية إذ بها يختبر أمرها كذا
لمالك في المدونة وفي الموازية عن مالك له حلبها ثالثة ويردها بعد حلفه أنه لم يمرض بها ولم يصرح في الموازية
بأنه حصل له الاختبار بالحلبة الثانية فاختلف الأشياخ هل بين السكتابين خلاف أو وفاق فذهب
المازري والأخمي إلى أن بينهما خلافا بحمل ما في الموازية على إطلاقه أي سواء حصل الاختبار بالثانية
أولا وذهب ابن يونس إلى أن بينهما وفاقا بحمل ما في المدونة على ما إذا حصل الاختبار بالثانية وما في
الموازية على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية وهو أحسن كما قال شيخنا فيحمل كلام الموازية على ما إذا لم
يحصل اختبار بالثانية وقوله تأويلان أي متعلقان بكلام الموازية لا المدونة وأما لو حلبها أربعة فهو رضا
باتفاق (قوله) في يوم ثالث) فيه أن الذي يفيد النقل كما في طي أن المراد بالحلبات المرات لا الأيام
أه عدوى وفي بن تقييده بالحلبات انتعاده كبكرة وعشية (قوله) وفي الموازية له ذلك)

(١) قوله وروى أشهب النخ لا يخالف ما تقدم لأنه قول وهذه رواية أه كتبه محمد عlish

الاختبار بالثانية فهو) أي حلبها ثالثة (رضا) فلا رد له (وفي الموازية له ذلك) أي ردها بعد الثالثة مع
حلفه أنه لم يمرض (وفي حكوته خلافا) لما مر أو وفاقا بحمل ما في الموازية على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية
ورجح (تأويلان) علمها إذا كان المشتري حاضرا فإن كان غائبا عن البلد فله الرد إذا قدم

ولو حلت مراراً ومحلها
ايضا في الحلب الحاصل في
غير زمن الحصاص فما
حصل في زمنه لا يمنع ولو
كثر لان الفعلة فيه
للمشتري (وَمَنْعَ مِنْهُ)
اي من الرد بالعيب (بيع
حاكم) رقيق مدين أو
قائب (وَوَارِث) لقضاء
دين أو تنفيذ وصية
(رَقِيقًا قَطْعًا) راجع لهما
ان (بين) الوارث (انه
إرث) وأما الحاكم فلا
يشترط فيه ذلك فان لم يبين
الوارث انه ارث لم يكن
يبيع براءة الا ان يعلم
المشتري ان البائع وارث
ثم محل كون يبيع الحاكم
والوارث مانعا من الرد ان
لم يعلم كل بالعيب ويكتمه
او يعلم الدين وإن لم يعلم
الحاكم والا فلا (وَحَيْثُ)
في الرد والتاسك (مُشْتَرٍ)
وان لم يطلع على عيبه
(ظنه) اي ظن المشتري
البائع (غيرها) أي
غير الحاكم والوارث حال
البيع وتنفع دعوى جهله
واعترض المصنف بأنه لا
يتأتى في الوارث ظن أنه
غير وارث لما قدمه من أن
شرطه ان يبين انه ارث
وأجيب بأن في مفهومه
تفصيلا اي فان لم يبين أنه
ارث فان ظنه للمشتري غير

ظاهر المصنف ان الموازية تقول له الرد بعد الحلبة الثالثة ولو حصل له الاختبار بالثانية وليس كذلك
إذ لو صرح بذلك لما تأتى قوله وفي كونه خلافا أو وفاقاتا ويلان فالمراد أن في الموازية له أن يردها بعد
الثالثة بقطع النظر عن القيد السابق وهو حصول الاختبار بالثانية (فرع) لو اشترى ثورا للحرث
فحرث به أول يوم فرقد فلم يرده ثم حرث به ثاني يوم فرقد فليس الحرث ثاني يوم رضا لأن له ان يدعى
الاختبار كما ذكره الوانوغى أخذاً من قول المدونة في هذه السئلة فان حصل الاختبار بالثانية فهو
أي حلها ثالثا رضا (قوله ولو حلت مراراً) أي ولو حلها أهلها وهو غائب مراراً (قوله لان الفعلة فيه)
أي في زمن الحصاص (قوله أي من الرد بالعيب) أي وأما الاستحقاق فلا يمنع من الرد به بيع الحاكم
ولا الوارث ولو بينا أنه ارث (قوله لقضاء دين أو تنفيذ وصية) أي وأما بيع الوارث لاجل القسم
بينهم فظاهر المصنف انه كذلك مانع من الرد وهو قول عياض وظاهر الشارح أنه ليس يبيع براءة
وللمشتري الرد وهو قول الباجي وهو الظاهر كما في شباه عدوى (قوله فلا يشترط فيه ذلك)
وحينئذ فيبيع براءة مطلقاً بين أو لم يبين ومافاله الشارح تبع فيه عجب والصواب أن قول المصنف
بين أنه ارث راجع لكل من الوارث والحاكم فان بينا كان يبيعهما للرقيق يبيع براءة وإن لم يبين
كان المشتري بالخيار بين أن يرد أو يماسك كما في طهى اه عدوى (قوله لم يكن يبيع براءة) أي
فلم يشتري رده بالعيب عليه (قوله إلا ان يعلم الخ) أي فالمدار على علم المشتري ان ذلك البائع وارث سواء
كان باعلام الوارث نفسه أو غيره فان لم يعلم خير ويمكن أن يقال ان قول المصنف بين انه ارث ليس
مقصوداً لخصوصه بل هو كناية عن علم المشتري ان البائع وارث كذا قرر شيخنا (قوله ثم محل كون
يبيع الحاكم والوارث مانعا من الرد) أي بشرطه وقوله ان لم يعلم الخ أي إن اتفق علم كل منهما بالعيب
المصاحب لكتانه وانتفى علم الدين له أي والحال أنه لم يعلم به الحاكم (قوله والا فلا) أي وإلا بأن
علم به كل من الحاكم والوارث وكتمه أو علم به للمدين وحده فلا يكون مانعا من الرد بالعيب لان
كتمه تدليس (قوله وخير الخ) يعني ان من اشترى رقيقاً من آخر ظن انه غير الوارث والحاكم ثم تبين
انه احدهما واولى لو اعتقد انه غيرهما ثم تبين انه احدهما فانه غير بين الاجازة والرد ولولم يطلع
على عيب وتنفع دعوى جهله (قوله ظنه الخ) الاولى ان يقول جهلهما ليشمل ما إذا ظنه غيرهما اولم
يظن شيئا انظر بن * والحاصل انه غير إن ظن أن البائع غيرهما أو جزم بأنه غيرهما فتبين انه واحد
منهما أو لم يظن شيئا فتبين انه واحد منهما واما اذا ظن حين البيع انه احدهما أو جزم بذلك فظهر
أنه كذلك فلا رد له (قوله وتنفع دعوى جهله) أي بأن قال ليس عندى علم ان البائع وارث او حاكم
خلافاً لابن حبيب القائل ليس له الرد لان الجهل في متعلق الاحكام لا يمنع من توجه الحكم
ابن عبدالسلام وهو اقرب (قوله واعترض الخ) لا يخفى عليك انه لا ورود لهذا السؤال لما رآه المدار
على حصول العلم للمشتري وانه غير عند قهى العلم (قوله من ان شرطه) أي شرط كون بيعه براءة
(قوله وإلا فلا رد له) أي والا بأن ظنه وارثاً فلا رد له * والحاصل انه ان يبين انه ارث فلا رد وان
لم يبين انه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير وان ظنه وارثاً فلا رد مثل ما إذا بين انه
ارث فقول المصنف وخير مشترطه غيرهما راجع لمفهوم قوله ان يبين انه ارث فالسائل نظر
لرجوعه للمنطوق والمجيب نظر لرجوعه للمفهوم وبعد هذا كله فالاولى حذف هذا الاعتراض
وجوابه كما في بن وحاشية شيخنا وذلك لان الشارح بناء على مقاله سابقاً من أن القيد هو قوله ان يبين
انه ارث خاص بالوارث وان المراد حقيقة التبيين وعلى ما علمت من ان الصواب انه كناية عن العلم وهو
مشترك بين الوارث والحاكم ليسكون قول المصنف وخير مشتر الخ مفهوم القيد فيهما ولا ورود لهذا

ليس بيع براءة (و) منع من الرد بالعيب ايضا (تبرى غيرها) اى غير الحاكم والوارث (فيه) اى الرقيق فقط (بما) اى من عيب (لم يعلم) به البائع (ان طالت اقامته) عند بائعه بحيث يظلم على الظن انه لو كان (١١٩) به عيب لظهر له فتفغه البراءة بهذين

الشرطين فلا يرد المشتري ان وجد به عيبا بخلاف ما اذا علم بالعيب وكنمه او باعه بغور ملكه له فلا تفغه البراءة وله الرد واما غير الرقيق فلا تنفع فيه البراءة مطلقا فشرطها باطل والعقد صحيح * ولما كان الواجب على كل من علم ان بسلعته شيئا يكرهه المتبائع ان يبينه مفعلا أشار لذلك بقوله (وإذا علمه) اى علم البائع حاكما او وارثا او غيرها العيب (بين) وجوبا (أنه به) اى بالمبيع (ووصفه) زيادة على البيان ان كان شأنه الخفاء كالا باق والسرقة وصفا شافيا لانه قد يفتر شيء دون شىء (أو أراه له) ان كان ظاهرا كالغور والسكى (ولم يحمله) يعنى ولم يحز له ان يحمله وكثيرا ما يقع للمصنف التعبير بلم التى تفيد المضى والمراد الحال أو الاستقبال فيحمل على ما ذكرنا ولو قال ولا يحمله لكان أحسن فان اجمعه مع غيره من غير جنسه كقوله هو زان سارق وهو سارق

الاشكال اصلا (قوله ليس بيع براءة) أى وحينئذ للمشتري الرد بالعيب القديم (قوله وتبرى غيرها) يعنى أن البائع إذا كان غير وارث وحاكم وتبرأ عما يظلمه فى الرقيق من العيب فانه تفغه تلك البراءة من رد المشتري له إذا طلع على عيب قديم بشرطين ان يتبرأ من عيب لم يعلم به والثانى ان تطول إقامته عند بائعه بحيث يظلم على الظن انه لو كان به عيب لظهر له (قوله وإن طالت اقامته الخ) حد بعضهم الطول بستة اشهر * (تمة) قال المازرى والبايجى ولا يجوز التبرى فى عيب القرض لانه إذا أسلفه عبدا وتبرأ من عيوبه دخله سلف جر منفعة وأما رد القرض فلا وجه لمنع البراءة فيه إلا إذا وقع الرد قبل الأجل لتهمة ضغ وتعجل وتقدم منع التصديق فى معجل قبل اجله اه بن (قوله فلا يرد المشتري) اى فاذا وجد الشرطان فلا يرد المشتري إذا وجد به عيبا قال ابن عرفة ولا يرد فى بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا يبينه ان البائع كان عالما به فان لم يكن له بينة وجب حلفه ما كان عالما به وان لم يدع المتبائع علمه وفى حلفه على البت فى الظاهر وعلى نفي العلم فى الحفى وعلى نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار وحكى ابن رشد الاتفاق على الثانى اه بن (قوله العيب) أى الذى فى المبيع سواء كان رقيقا او غيره (قوله بين وجوبا) أنه أى العيب به اى كأن يقول له هذا العيب يأتى او يسرق او هذه الدابة تعثر فلو قال ابيعك بالبراءة من عيب كذا كالا باق او السرقة والحال انه يعلم ان هذا العيب به ولم يقل له هو به لم يفده (قوله وصفا شافيا) اى كاشفا عن حقيقة بأن يقول انه يأتى لموضع كذا او شأنه سرقة ما قدره كذا ولا يحمل فى البيان بحيث يقول انه يأتى او انه سارق لأنه قد يفتر الا باق لموضع دون موضع وقد يفتر سرقة شىء دون شىء انتهى فالمراد بالاجمال ان يذكر أمرا كليا يدل على العيب الجزئى القائم بالعيب وعلى غيره كسارق فانه شامل لسرقة دينارا او كثيرا او لسلعة كل شهر أو كل يوم أو كل اسبوع او كل سنة ولا شك ان القائم به واحد من تلك الاشياء (قوله او اراه له) الضمير للنصوب راجع للعيب والمجرور للمشتري وكان الاولى ان يقول او اراه إياه لان ارى البصرية تعمدى بنفسها لمفعولين بهمزة النقل وقال اللقائى اللام هنا مقحمة للتقوية (قوله ولم يحمله) اى فى البيان (قوله فيحمل على ما ذكرنا) اى فيحمل كلام المصنف فى الواضع التى عبر فيها بلم المفيدة للمضى على الحال والاستقبال كفى قوله هنا ولم يحمله (قوله فان اجمعه مع غيره) اى فان ذكر ما فيه محملا وذكره مع غيره كقوله سارق زان فلا يخفى ان الاجمال من حيث سارق (قوله وإن اجمعه فى جنسه) اى وان اجمل فى بيان العيب الذى فيه بأن ذكر جنسه كقوله سارق (قوله مع تفاوت افراده) اى مع تفاوت افراده فيه بأن كان بعض افراد الجنس يأخذ منه اكثر من البعض الآخر مثلا سرقة دينار يأخذ من مطلق سرقة اكثر مما يأخذ منه سرقة درهم (قوله فهل ينفعه ذلك فى يسير السرقة) اى فى البراءة من يسير السرقة دون التفاحش منها ولا ينفعه ذلك مطلقا لان بيانه محملا كالا بيان والاول للبساطى والثانى لبعض معاصريه وفى بن ان كلام المدونة والنودر كالصريح فيما قال البساطى كما فى نقل المواق وح واعلم ان محل الخلاف إذا تبنى بافظ محتمل للقليل والكثير من ذلك العيب والحال انه عالم ان فيه قليل ذلك العيب واما لو أتى بلفظ محتمل للعيوب كلها كثيرا وقليلها وهو يعلم ان بعضها فيه كأيمك عطا فى قفة او ابيعك هذا الحيوان جزارى فانظر هل يجري فيه خلاف البساطى وغيره او يتفقان على أن البراءة لا تنفع فى هذا وفى شب الظاهر ان البراءة لا تنفع فى هذا

فقط لم يكف وله الرد لانه ربما علم سلامته من الاول فظن ان ذكر الثانى معه كذكر الاول وان اجمعه فى جنسه مع تفاوت افراده كقوله سارق فهل ينفعه ذلك فى يسير السرقة وهو الأوجه أو لا ينفعه (و) منع من الرد بالعيب (ووالله)

أى العيب قبل الرد سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم كأن يكون للرقيق ولد أو والد فيموت فلا رد (إلا) أن يكون مازال (مُحتمل العود) كبول بفرش في وقت ينسكروا ولس بول وسعال مفرط واستحاضة وجنون وبرص وجذام حيث قال أهل الطب يمكن عوده فان زوال ما ذكر لا يمنع (١٢٠) الرد ولو وقع الشراء حال زواله (وفي زواله) أى العيب إن كان

عيب تزويج (بموت الزوجة) للدخول بها أو الزوج الذى دخل إذ الأقوال الثلاثة فى الزوج أيضا (وطلاقها) بانسا ومثله الفسخ بغيره والواو بمعنى أو (وهو التأويل) على الدونة (والأحسن أو) يزول (بالموت فقط) من أحدها دون الطلاق (وهو الأظهر) لأن الموت قاطع للعلاقة دون الطلاق لكن فى موتها مطلقا عليه أو وخشا وأما فى موته فلا يزول عيبها به إلا إذا كانت وخشا على هذا القول (أو لا) يزول بموت ولا طلاق لأن من اعتاد الزوج منهجلا صبره على تركه غالبا وهو قول مالك قال البساطى ولا ينبغي أن يعدل عنه (أقوال) محلها فى الزوج باذن السيد من غير أن يتسلط على سيده بطلبه وأما لو حصل بغير اذن سيده أو يتسلط على السيد فعيب مطلقا فى موت أو طلاق

[درس]

لأن ماعله لم يبين أنه به اه عدوى وهو ظاهر المدونة كما فى بن (قوله أى العيب) يعنى القديم وهو الكائن حين البيع أو قبله وقوله قبل الرد متعلق بزواله (قوله أو بعده وقبل الحكم) أى بان زال فى زمن الخصام (قوله عند ابن القاسم) أى خلافا لأشبه القائل أن زواله بعد القيام وقبل الحكم بالرد لا يمنع من رده (قوله كأن يكون للرقيق ولد أو والد فيموت) وكأن يكون به حمى أو بياض على سواد عينه فيزولان أو يزول ماء من عينه فيرا (قوله وفي زواله الخ) يعنى أنه وقع خلاف فيما إذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري إلا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق كالمو اشتري عبدا فظهر له أنه كان زوج امرأة ومات أو أنه طلقها أو اشتري أمة وظهر له أنها كانت قد تزوجت برجل وأنه مات أو طلقها فقيل لارد له لزوال عيب التزويج بزوال العصمة بالموت والطلاق وقيل لارد له إن زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وذلك لأن عيب التزويج إنما يزول بزوال العصمة بالموت لأنه قاطع للعلة لا بالطلاق وقيل له الرد يزولها بكل من الموت والطلاق لأن عيب التزويج باق ولم يزول بزوال العصمة لا بالموت ولا بالطلاق (قوله إذ الأقوال الثلاثة الخ) فلو قال للمنفق وفى زواله بموت الزوج أو طلاقه لكان أحسن لشمول الزوج للرجل والمرأة (قوله وطلاقها الخ) ظاهر كلام المواق أن الخلاف إنما هو فى طلاق الزوجة المدخول بها وكذا موتها وأما طلاق غير المدخول بها وكذا موتها فإنه يمنع من الرد اتفاقا ولذا قيد الشارح بالمدخول بها (قوله بانها) أى لا رجعا لأنها زوجة (قوله وهو التأويل) أى تأويل فضل على المدونة واستحسنه التونسي وذلك لأن العصمة إذا ارتفعت بموت أو طلاق لم يبق إلا اعتبار الوطء وهو لو وهبها لبعده فوطئها ثم انتزعها منه وأراد بيعها لا يجب عليه بيان ذلك قاله المواق والثانى قول ابن حبيب وأشبه واستظهره ابن رشد والثالث رواية ابن القاسم عن مالك اه بن (قوله أو يزول) أى عيب التزويج (قوله دون الطلاق) أى وحينئذ يزوال العصمة بالطلاق لا يمنع من الرد بالعيب بخلاف زوالها بالموت فإنه يمنع من الرد (قوله لكن فى موتها مطلقا) أى لكن فى موت الزوجة يزول عيب التزويج من الرجل مطلقا سواء كان من على الرقيق أو من وخشه وفى موت الزوج يزول عيب التزويج من الامة إذا كانت وخشا لأن كانت من على الرقيق فقول الشارح عليه أو وخشا الأولى عليا أو وخشا (قوله أولا يزول) أى عيب التزويج بموت ولا طلاق أى وحينئذ للمشتري الرد بذلك العيب ولو زالت العصمة بموت أو طلاق (قوله فعب مطلقا) الأولى فالعيب باق مطلقا وحينئذ فله الرد باتفاق ولو زالت العصمة بموت أو طلاق والمراد بتسلط العبد على سيده بطلبه تشفعه بجماعة وسياقهم على سيده أن يزوجه (قوله ومنع من الرد ما يدل على الرضا) هذا إذا كان للمشتري (١) حاضر فى بلد البائع بدليل قوله الآتى فان غاب بآثمه (قوله من قول)

(١) قول المحشى هذا إذا كان المشتري الخ غير ظاهر والظاهر أن ما يدل على الرضا متى حصل من المشتري بعد اطلاعه على العيب يمنعه من الرد به حضر البائع أو غاب نعم إذا غاب اشهد الخ ماسياى وقوله حاضر للناسب أن يزيد بعده تيسر قود الدابة له وإن يبدل فان غاب بآثمه بقوله لا كسافر اضطرها أو تعذر قودها لحاضر اه كنه محمد عيش

أى

(و) منع من الرد (١) (ما يدل على الرضا) بعد الاطلاع على العيب من قول أو فعل أو سكوت طال بلا عذر

(١) قول الشارح ومنع من الرد أى بالعيب القديم وهو إشارة إلى أن ما عطف على فاعل منع السابق فى قوله ومنع منه بيع حاكم وقوله بعد الاطلاع أى حال كون ما يدل على الرضا كائنا بعد اطلاع المشتري على العيب وقوله من قول الخ بيان لما اه

(إلا بما أئى فعلا (١) (لا ينقص) المبيع فإنه لا يمنع الرد (كسكنى الدار) أو الحانوت أو إصكانها لغيره من الحصام وكذا ما نشأ من غير تحريك كالابن والصوف ولو فغيره من الحصام (٢) بخلاف كسكنى الدار (١٢١) فغيره من الحصام وكاستعمال (٣)

الدابة والعبد والثوب
والاجارة والاسلام للصنعة
ولو في زمن الخصام فidal
على الرضا فالاقسام ثلاثة
ما يدل على الرضا مطلقا
بالايدل. طلقا ما يدل عليه
قبل زمن الخصام دون زمنه
وهو ما مثل به المصنف
وكلها (٤) بعد العلم باليب
وأدخلت الكاف القراءة
في المصحف والمطالعة في
الكتب (وَحَلَفَ إِنْ
سَكَتَ بِلاَ عَذْرِ)
بعد العلم باليب
(في كاليوم) أى اليوم
ونحوه ورد فان سكت أقل
من اليوم رد بلا عين
وأكثر فلا رد ولعذر فالرد
مطلقا ولما قدم أن التصرف
اختارا يدل على الرضا
اخرج منه مسئلتين أو لاها
بقوله (لا كسافر) اطلع
عليه بالسفرو (اضطر لها)
أى للدابة لركوب أو حمل
فلا يدل على الرضا لأنه
كالمكره ولا شيء عليه في
ركوبها بعد علمه ولا عليه
أن يكرى غيرها ويسوقها
ولا ردها الا فيما قرب
وخفت مؤته فان وصلت
بحالها ردها وان عجزت
ردها وما قصها أو حبسها
وأخذ أرض العبد

أى كرضيت وقوله أو فعل كركوب واستخدام ولبس ثوب واجارة وإسلام للصنعة ونحوها من كل ما ينقص المبيع سواء كان قبل زمن الحصاص أو فيه (قوله إلا مالا ينقص النخ) ظاهره أنه يدل على الرضا وإن كان لا يمنع من الرد لأنه استثناء عما يدل على الرضا والأصل في الاستثناء الاتصال مع أن مالا ينقص لا يدل على الرضا كما صرح به ابن الحاجب فيجعل الاستثناء منقطعا أى لكن الفعل الذى لا ينقص فانه لا يدل على الرضا فلا يمنع من الرد (قوله زمن الحصاص) أى خصاصة البائع مع المشتري وتنازعهما في الرد وعدمه (قوله ولو في غير زمن الحصاص) أى بأن كان قبله (قوله فالانقسام ثلاثة ما يدل على الرضا مطلقا) أى كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة وإسلام العبد للصنعة (قوله ما لا يدل مطلقا) أى وهو الغلة الناشئة من غير تحريك كاللبن والصوف ما لم يطل سكوته بعد العلم بالبيع وإلا كان استغلاله دالا على الرضا وعلى هذا القسم يحمل قولهم الغلة للمشتري للقضاء المفيد أنه يأخذ الغلة ثم يرد كذا قال عجم وقال انه ظاهر كلامهم وكتب الشيخ أحمد النفاوى بطرته تأمله مع قول المصنف سابقا وإن حلت ثالثة فإن حصل الاختيار بالثانية فهو رضا فانه يفيد أنه متى استغلبا بعد علمه ببيعها فانه يدل على الرضا حيث لم يكن في زمن الحصاص فلعلة الناشئة من غير تحريك كاللبن مثل مالا ينقص كسكنى الدار وإسكانها وإغتيال الحائط فان كان بعد الاطلاع على العيب في زمن الحصاص لم يدل على الرضا وإن كان قبل زمن الحصاص دل على الرضا ولو لم يطل أهكلامه (قوله وهو ما مثل به المصنف) اعنى سكنى الدار وإسكانها للغير (قوله بعد العلم بالبيع) أى واما حصولها قبل العلم به فلا يمنع من الرد بعد العلم به (قوله والمطالعة في الكتب) أى فتحكمها حكم سكنى الدار فيدلان على الرضا قبل زمن الحصاص لافيه (قوله وحلف ان سكت بلا عذر) حاصله انه إذا اطلع على العيب وسكت ثم طلب الرد فان كان سكوته لعذر رد مطلقا طال أم لا بلا يمين وإن كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ونحوه اجيب لذلك مع اليمين وإن طلب الرد قبل مضي يوم اجيب لذلك من غير يمين وإن طلب الرد بعد أكثر من يومين فلا يجاب ولومع اليمين وحيث قيل يغلف المشتري ونكل فلا رد ويحلف البائع ان كانت دعواه على المشتري الرضا دعوى تحقيق لا ان كانت دعوى اتهام فلا يغلف (قوله في كاليوم) أى في اليوم ونحوه وهو أقل من يوم كما في شب والظاهر ان الكاف ادخلت يوما آخر كما قاله شيخنا (قوله ولما قدم) أى في قوله وما يدل على الرضا وقوله ان التصرف أى بالركوب والاستخدام واللبس والاجارة والاسلام للصنعة وقوله اختياراً يعنى عمدا وإن كان مضطرا ولو حذف اختيارا كان أحسن وقوله أولاها أى أخرج أولاها بقوله (قوله لا كسافر النخ) ظاهر المصنف ان الكاف داخلة على مسافر وانها مدخلة لغيره والظاهر انها داخلة في المعنى على لفظ دابة محذوف فيشمل العبد والأمة والتقدير لا كدابة مسافر فالريق سواء كان ذكرا أو أنثى كالدابة في ان استعمال كل في السفر لا يعد رضا بخلاف الحضر فان استعمالها فيه يعد رضا سواء كان في زمن الحصاص أو قبله كما مر واما لبس الثوب ووطء الأمة فانه يدل على الرضا اتفاقا كان في الحضر أو السفر (قوله ولا شئ عليه في ركوبها بعد علمه) أى لا يكون ذلك الركوب مانعاً من الرد ولا يلزمه أجره لها (قوله ولا ردها) أى ولا يجب عليه الرجوع بها

(١٦ - دسوقي - ثالث) (١) قوله أى فعلا اشارة إلى أن مانكرة ويحتمل انها معرفة (٢) قوله زمن الخصام ظرف للسكنى أو الاسكان (٣) قوله وكاستعمال الخ المناسب جعل هذا محتمز ما لا ينقص بأن يقول وأما ما ينقص كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاحارة فidal على الرضا ولو في زمن الخصام اهـ (٤) قوله وكلها أى الاقسام الثلاثة اهـ

ولا مفهوم لا اضطر على
التمتع اذ السفر مظنة
الاضطرار وثانيهما بقوله
(أو تعذر قودها) (١)
الحاضر (إما الصر قودها
وأما لكونه من ذوى
الهيآت فركبها لغير الرد
بل لعله ثم يبعث بها الى
ربها أما ركوبها للرد ولو
اختيارا فلا يمنع رداً (فإن
قالبه بآئمه) أى بائع المطلق
على العيب (أشهد) عدلين
بعد الرضا ثم رد عليه
بعد حضوره ان قربت
عيته أو على وكيله
الحاضر (فإن هجر) عن
الرد لبعد غيبته وعدم
وكيل أو عدم علم محله
(أعلم القاضى) بجزءه
وما ذكره المصنف من
قوله أشهد الخ ضعيف
والتمتع أنهما غير شرط
في الرد نعم يستحب
الاشهاد فله انتظاره عند
بعد غيبته وعدم وكيل
حتى يحضر فرد عليه
المبيع ان كان قائماً ويرجع
بأمره ان هلك وان لم يشهد
ولا أعلم الحاكم وعلة ابن
القاسم بقتل الخصومة
عند القضاة (قتلوا)
القاضى أى تربص يسيراً

(١) قول المصنف قودها
يسكون الواو مصدر قاد
كالقول مصدر قال والمول

مصدر عال والمود مصدر عاداه

(قوله ولا مفهوم لا اضطر) أى لأن ركوب المسافر لها اختياراً كذلك لا يسقط ردها وقوله على
التمتع أى لأنه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في الغيبة وبه أخذ أصح وابن حبيب ومقابلة كما
في البيان قول ابن نافع أن المشتري إذا اطلع على العيب وهو مسافر لا يركبها ولا يحمل عليها إلا إذا
اضطر لذلك فليشهد على ذلك ويركبها أو يحمل إلى الموضع الذى لا يجوز له أن يركبها فيه فان ركبها من
غير اضطرار عد رضا منه والمراد بالاضطرار مطلق الحاجة سواء كانت شديدة أم لا وهذا الثانى هو
ظاهر المصنف لكن يجب حمله على الأول لأنه الراجح انظر بن (قوله وثانيهما) أى واخرج
ثانيهما بقوله الخ (قوله أو تعذر قودها) يعنى أنه إذا كان المشتري حاضراً في بلد البائع ثم انه اطلع على
عيب قديم في الدابة ثم انه ركبها في حال ذهابه لموضعه ليرسلها لربها فلا يكون ذلك رضا بها حيث كان
يتعذر قودها لكونها لا تسير غير مركوبة أو لكونه ذا هيئة لا يلبق به أن يسوقها ويمشى خلفها
(قوله للحاضر) اللام معنى على وأصل هذا الكلام وأحضر تعذر قودها عليه (قوله ولو اختاراً) أى ولو من
غير اضطرار للركوب (قوله فان غاب بانه) أى سواء قربت غيبته أو بعدت كما هو ظاهره
(قوله أشهد) ظاهره أن الاشهاد واجب حيث عبر بالفعل وهو ضعيف كما قال الشارح اذ التعمد أنه
مندوب وقوله بعدم الرضا أى ولا يشترط اشهادها بالرد (قوله ثم رد عليه بعد حضوره) أى ان لم يكن
له وكيل حاضر والا رد عليه قبل أن يحضر البائع من غيبته وسيأتى قريباً انه اذا كان قريب الغيبة
يرسل له الحاكم اما ان تحضر والا ردناها عليك فقد اقتصر الشارح في العبارة هنا فقريب الغيبة
لا يقضى عليه من أول الأمر يقول الشارح ثم رد عليه بعد حضوره أى ان انتظر من غير رفع للقاضى
أو بعد حضوره بعد ارسال القاضى له واذا حضر وادعى رضا المشتري كان له تخليفه ولا يكون
الاشهاد مانعاً من اليمين (قوله فان عجز عن الرد) أى المفهوم من رد القدر وليس للراد عجز عن الاشهاد
لأنه لا يتعذر مع وجود القاضى (قوله وللتعمد أنهما غير شرط الخ) في بن أن أصل هذا الاعتراض
لابن عرفة على ابن حاش وابن الحاجب الا أنه انما يتوجه على الاشهاد وأما اعلام القاضى فلا بد منه
ان أراد المشتري القيام في غيبة البائع والرد عليه لأنه لا بد فيه من حكم كما قال المصنف وأما اذا أراد
انتظاره ليرد عليه اذا حضر فلا يشترط اعلام القاضى يقول المصنف فان عجز أعلم القاضى أى اذا أراد
القيام على البائع في غيبته والرد عليه وكلام ابن عرفة محمول على ما اذا انتظره حتى يحضر وحينئذ فلا
اعتراض (قوله أنهما) أى الاشهاد و اعلام القاضى بجزءه عن الرد (قوله نعم يستحب الاشهاد) أى
كما قال ابن رشد وهو حاصل ما في المقام أن المشتري اذا اطلع على عيب ووجد البائع غائباً فيستحب له أن
يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيداً وبعد الاشهاد المذكور يفصل فان كان
قريب الغيبة رد على وكيله ان كان له وكيل حاضر فان لم يكن له وكيل حاضر فان شاء انتظر حضوره
فإذا حضر رد عليه وان شاء رفع للقاضى فيرسله اما أن تحضر وإلا ردناها عليك فان لم يشهد بعدم
الرضا ورد على وكيله وانتظر حضوره حتى حضر ورد عليه كان له ذلك غايته أنه فاته المستحب وان
كان بعيد الغيبة فان كان له وكيل حاضر رد عليه وان لم يكن له وكيل حاضر يرد عليه وعجز عن رده
بعد غيبة البائع أو عدم علم محله فاما ان ينتظر قدومه فإذا قدم رد عليه وإما أن يقوم فيعلم القاضى
بجزءه فيتلوم له فإذا مضت مدة التلوم حكم برده عليه هذا اذا علم موضعه ورجى قدومه وكذا ان لم
يعلم موضعه ورجى قدومه عند ابن سهل وان كان لا يرجى قدومه حكم برده من غير تلوم (قوله فله
انتظاره عند بعد غيبته) أى وكذا عند قربها له انتظاره والرد عليه من غير اشهاد بالأولى
(قوله وعدم وكيل) أى وعند عدم وكيل (قوله ولا أعلم الحاكم) أى بجزءه عن الرد (قوله وعلة)

(في بعيد الغيبة) كعشرة في الأمن ويومين في الخوف (إن رجب قدومه) فان لم يرج فلا يتلوم له وأما قريب الغيبة كيومين مع الأمن فهو في حكم الحاضر فيكتب له ليحضر فان أبى حكم عليه بالرد (كأن لم يعلم (١٢٣) موضعه) فيتلوم له ان رجب قدومه (على

الأصح) وما تقدم من التلوم وقع في الدونة في موضع (وفيها) في موضع آخر (أيضاً نفى) أي انتفاء أي عدم ذكر (التلوم) يعني ان الموضع الآخر لم يتعرض للذكر التلوم لأن فيها أنه لا يتلوم له إذ لا يتأتى له حينئذ الوفاق الآتي (وفي حمله) أي المحل الذي لم يذكر فيه التلوم (على الخلاف) للمحل الذي ذكره أو الوفاق بحمل السكوت فيه على المذكور فيه أو يحتمل على ما إذا لم يرج قدومه أو على ما إذا خيف على العبد الهلاك لو تلوم ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما إذا رجب قدومه ولم يخف على العبد ذلك (تأويلان) الراجح الوفاق (ثم) بعد مضى زمن التلوم (قضى) القاضى بالرد على الغائب (إن أثبت) المشتري عند القاضى (عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لاحتمال أنه اشترى على البراءة من عيب لا يعلم به البائع فلا يكون له القيام به وهذا إنما يكون في الرقيق لما علمت من ان

أي علل عدم وجوب الاشهاد وعدم وجوب الاعلام بالعجز (قوله في بعيد الغيبة) أي المعلوم الموضع بدليل قوله بعده كأن لم يعلم موضعه (قوله ان رجب قدومه) أي ان غلب على الظن قدومه (قوله على الأصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة لا يتلوم له (قوله وفيها الخ) أي أنه في موضع آخر منها لم تذكر التلوم بل قالت وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد فظاهره أنه لا يتلوم له (قوله أي انتفاء) أشار بذلك إلى أنه أطلق للمصدر وهو النفي وأراد الحاصل به وهو الانتفاء وقوله أي عدم ذكره بيان لانتفاء التلوم (قوله لا أن فيها) أي كما هو المتبادر من قوله وفيها نفى التلوم ابقاء للمصدر على حاله (قوله إذ لا يتأتى له حينئذ الوفاق الآتي) أي بجميع أوجهه فلا يتأتى أنه يمكن حمل الموضع الذي ذكر فيه التلوم على ما إذا كان مرجوا قدومه والموضع الذي نفى فيه التلوم على من كان غير مرجو قدومه على أن بن قفل ان فيها التصريح بعد التلوم وحينئذ فالأولى ابقاء المصنف على ظاهره ولا داعي لما ذكره الشارح من التكلف (قوله على الخلاف) أي بأن يقال المحل للأول ذكر فيه أن بعيد الغيبة ومن لا يعلم موضعه لا يرد الحاكم عليهما إلا بعد التلوم والمحل الثاني ذكر فيه أنه يرد عليهما بدون تلوم (قوله بحمل السكوت فيه على المذكور فيه) أي بأن يقال قولها في المحل السكوت فيه وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد أي بعد التلوم أخذاً من الموضع الأول (قوله ما إذا خيف على العبد الهلاك) أي في مدة التلوم (قوله ان أثبت الخ) هذا شرط في قوله ثم قضى وفي قوله قبله فتلوم في بعيد الغيبة الخ لأن التلوم إنما يكون بعد اثبات تلك الموجبات ثم ان ظاهر المصنف ان إثبات العهدة المؤرخة وما بعدها متأخر عن التلوم لان إن الشرطية إذا دخلت على ماض قلته للاستقبال وليس كذلك وجوابه أن المراد ان كان اثبت عهدة والمعنى يرشد لذلك وكان لتوغلها في الماضي لا تقلبها ان للاستقبال ثم ان ثبوت العهدة يكون بالبيينة المثبتة للأموال كما في عيج (قوله على حقه في الرد) الأولى أي أثبت أنه اشترى على العهدة أي على الرد بالعيب القديم وليس المراد بالعهدة هنا عهدة الثلاث أو السنة أو الاسلام وهو درك المبيع من الاستحقاق أي ضمانه منه لأن اشتراط عهدة الثلاث أو السنة لا يوجب الرد بالعيب القديم لجواز أن يكون البائع تبرأ منه براءة تمنع من الرد به والبراءة من عهدة الاسلام لا تنفع فإذا استحق رد ولا يعمل بتبريه منه ويسقط الشرط ويصح البيع وحينئذ فلا يحتاج المشتري إلى اثباتها فحين أن المراد بالعهدة هنا ما قلناه وهو ضمان المبيع من العيب (قوله وهذا إنما الخ) أي اثبات اشترائه على العهدة (قوله في الرقيق) أي فيما إذا كان المبيع الذي اطلع فيه المشتري على عيب قديم رقيقاً أما لو كان المبيع غيره فلا يحتاج لاثبات ذلك فيه لأن البراءة من العيب لا تنفع فيه (قوله بالشرطين) هما طول إقامته عنده وعدم علمه بالعيب الذي تبرأ منه (قوله وإنما المؤرخ حقيقة الخ) أي فالأصل الحقيقي مؤرخ زمنها الذي هو يوم البيع واثبات تاريخ زمنها بأن تقول البينة عند القاضي نشهد أنه اشتراها في يوم كذا من شهر كذا على العهدة أي الضمان من العيب والرد به على البائع (قوله يعلم الخ) علة لاثبات التاريخ (قوله هل العيب) أي الذي يدعى المشتري قدومه قديم في الواقع كما يدعى المشتري أو ليس قديماً بل حادث عنده (قوله خوف دعوى البائع الخ) أي فثابتة اثبات صحة الشراء بالبيينة وان كان

البراءة لا تنفع إلا فيه بالشرطين (مؤرخة) في اسناد التاريخ للعهدة تجوز وإنما المؤرخ حقيقة زمن البيع لعلم هل العيب قديم أو حادث (و) أثبت (صحة الشراء) خوف دعوى البائع عليه فساد إذا حضر فيكلفه اليمين بالصحة وإنما يلزمه

إثبات هذين الأمرين (إن لم يحلف عليهما) أي على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من ثبوته بالبينة كملك البائع له الوقت يسه ولا يكفي الحلف على هذين بخلاف (١٢٤) الحلف على عدم اطلاعه عليه بعد البيع وعدم الرضا فلا بد منه ولا تكفى

البينة إذ لا يعلم إلا من جهته وظاهر كلامه أن الحلف مقدم على الثبوت فيهما وليس كذلك إذ إثبات العهدة مقدم على الحلف وفي صحة الشراء بخير بين أحد الأمرين أيهما طاع به كفى (و) منع من الرد (١) (نوته) قبل الاطلاع على العيب (حساً) كتلفه أو ضياعه أو حكماً (كتابة وتدير) وحبس وهبة وصدقة ويرجع المشتري بالأرض في الجميع فقوله حساً ترك مثاله وقوله ككتابة مثال لحدوف وإذا وجب له ابتاع الأرض (فيقوم) البيع ولو مثلياً (سالمًا) بمائة مثلاً (وعمياً) بثمانين مثلاً (ويؤخذ) للمشتري (من الثمن النسبة) أي نسبة قص قيمته معياً إلى قيمته سلمياً أي نسبة ما بين القيمتين وهو الخمس في المثال فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان (و) لو تعلق بالمبيع حق لغير المشتري من رهن أو اجارة قبل علمه بالعيب (وقف في رهنه وإجارته) ونحوهما

البيع محمولاً على سلامة القصد من الفساد السلامة من اليقين إذا حضر التي كان يستظهر بها عليه والذي في الحاشية أنه إنما احتاج لإثبات صحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسداً وحصل مفوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفاً في فساد له لأن الثمن الذي حصل فيه إنما هو لاعتقاد سلامته من العيب وهنا لم يعتقد سلامته للاطلاع على العيب والحاصل أن قولهم البيع مختلف في فساد إذا فات بعض بالثمن محمول على ما إذا كان المبيع سالماً والا مضي بالقيمة (قوله) إثبات هذين الأمرين (أي العهدة وصحة الشراء) (قوله) إن لم يحلف أي المشتري (قوله) على عدم اطلاعه عليه بعد البيع (لعل الأولى قبل البيع) (قوله) وعدم الرضا أي بالمبيع حين اطلاع على العيب (قوله) إذ لا يعلم إلا من جهته أي فالانقسام ثلاثة منها ما لا بد من ثبوته بالبينة وهو التاريخ وملك البائع له الوقت البيع ومنها ما لا بد من الحلف فيه وهو عدم الاطلاع على العيب قبل البيع وعدم الرضا بالمبيع حين الاطلاع على العيب ومنها ما يكفي فيه اليقين أو الإثبات بالبينة وهو العهدة وصحة الشراء (قوله) فوته أي فوت للبيع عند البائع (١) أو عند المشتري قبل اطلاعه على العيب (قوله) كتلفه أي سواء كان التلف باختيار المشتري كقتله للعبد المبيع عمداً أو بغير اختياره كقتله له خطأ أو قتل غيره له أو موته ختف أنه (قوله) ككتابة أي فلو أخذ المشتري أرض العيب ثم عجز للكتاب فلا رد للمشتري فإن لم يأخذ له أرشاً ثم عجز كان له رده اه عدوى (قوله) ويرجع المشتري بالأرض في الجميع (حق في صورة ما إذا وهبه المشتري أو تصدق به قبل الاطلاع على العيب فيكون الأرض للواهب والتصدق لا للعطي بالفتح لأنه لم يخرج عن ملك العطي إلا المبيع والأرض لم يتضمنه عقد العطية ومحل رجوع المشتري بالأرض إذا فات المبيع بذهاب عينه أو بخروجه من يد المشتري وكان خروجه بلا عوض كما مثل وأما خروجه من يده بعوض فلا أرض فيه وسبقول وان باعه الخ (قوله) وإذا وجب للبتاع الأرض أي كما لو فات المبيع يد المشتري قبل الاطلاع حساً أو حكماً فيقوم وأشار الشارح إلى أن الفاء في قوله فيقوم واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيقوم أي ولو كان محبوساً عند البائع للثمن وتعتبر القيمتان يوم دخوله في ضمان المشتري (قوله) ولو مثلياً أي هذا إذا كان مقوماً بل ولو كان مثلياً لأن التقويم لما كان لمعرفة النقص كان المثليات أيضاً (قوله) أو اجارة أي أو اعارة أو اخدام (قوله) قبل علمه أي المشتري أي وحصل ذلك من المشتري قبل علمه بالعيب وقف الخ أي وأما لو حصل ذلك بعد علمه بالعيب فإنه بعد رضا (قوله) ووقف أي المبيع أي بقي في رهنه الخ (قوله) ورد على بائنه ظاهره ولولم يشهد حين الاطلاع على العيب أنه ما رضى به وهو كذلك (قوله) جرى الخ أي لأن تغيره إما قليل أو متوسط أو كثير فيجرى على ما يأتي (قوله) أي للمشتري أي الأول الذي هو البائع الثاني وحاصله أن الإنسان إذا اشترى سلعة من آخر ثم خرجت عن ملكه ببيع غير عالم بالعيب ثم إن المشتري الثاني رده على بائنه وهو المشتري الأول ببيع قديم فقط أو ببيع قديم وعيب حدث عنده في زمن العهدة حيث اشترى بهما فللمشتري الأول أن يرده على بائنه الأول بالعيب القديم إن لم يتغير ذلك المبيع

(٢) قوله عند البائع مقيد بمحاضر ليس فيه حق توفية الخ ما يعلم مما سيأتي اه

عما ذكر (ورد) على بائنه بعد الخلاص (إن لم يتغير) فإن تغير جرى على ما يأتي من أقسام التغير الحادث القليل والمتوسط قوله والخرج عن القصد ثم شبه في قوله ورد إن لم يتغير قوله (كمود له) أي للمشتري بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب (ببيع)

(١) قول الشارح ومنع من الرد أي بالعيب وهو إشارة للمطلف كاسبق اه

كان هو القديم فقط او حدث عند الشترى زمن المهددة حيث اشترى (١٢٥) بها قيرده على بائعه إن لم يتغير فان تغير جرى

(قوله كان هو) أى ذلك العيب الذى رد به على المشتري الاول وقوله او حدث عند المشتري أى الثانى (قوله زمن المهددة) اراد بها مايشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله قيرده) أى ذلك المشتري الاول على بائعه (قوله او عوده له) أى للمشتري بملك مستأنف كما لو اشترى سلعة من انسان ثم باعها لآخر قبل اطلاعه على العيب القديم وظاهره ولو كان ذلك المشتري الاول بملك مستأنف فله ردها على البائع الاول بالعيب القديم وظاهره ولو كان ذلك المشتري الاول اشتراها ممن اشترى منه علما بالعيب وهو كذلك لأن من حجته أن يقول اشتريته لأرده على بائعى وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء كما لو اشترى عمرو من زيد ثم باعه عمرو لخالد ثم باعه خالد ل بكر ثم يشترى به عمرو من بكر وهو قول ابن القاسم وقال اشبه له أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رد على بائعه الاول اخذ منه الثمن الاول وان رده على البائع الاخير اخذ منه الثمن وبغير ذلك البائع الاخير اما أن يتأسك أو يرد على بائعه وهكذا بائعه إلى أن يحصل تمامك أو يرد على البائع الاول (قوله كبيع أو هبة أو إرث) اشار بهذا إلى أنه لا فرق بين أن يعود له معاوضة أو غيرها ولا بين معاد له اختيارا أو جبرا (قوله ولما قدم النخ) أى ولما قدم السلام على القوات الحكمى فى قوله ككتابة وكان فيه اذا كان بعض تفصيل أشار النخ (قوله أى تغير البائع) أى ولو كان ابناً لذلك المشتري أو أباً له (قوله بعد اطلاعه على العيب او قبله) أى وفى كل اما أن يعود ذلك البيع إلى أول الصور اثنتا عشرة (قوله فلا رجوع له بشئ) أى من الارش فهذه مسته وحاصلها ان المشتري إذا باع ما اشتراه لاجنبى والحال أنه معيب بعيب قديم ولم يعد ذلك للبيع للمشتري فلا رجوع له على بائعه بارش العيب سواء باعه بمثل الثمن الذى اشترى به او بأقل منه او بأكثر وسواء باعه بعد اطلاعه على العيب او قبله وهذا الاطلاق فى الثمن قول ابن القاسم وقال ابن المواز إن باعه بمثل ما اشترى به او بأكثر فلا رجوع له وان باعه بأقل مما اشترى به فان كانت تلك القلة لحالة الاسواق فكذلك وإن علم ان القلة من أجل العيب كأن يبيعه او وكيله ظانا ان العيب حدث عنده فانه يرجع على بائعه بالأقل بما قصه من الثمن وأقيمته وجعل ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسيراً لقول ابن القاسم فكان على المصنف ان ينبه على ذلك (قوله رده فى الاخير) أى فى احوال الثمن الثلاثة واما فى الاول فلا رده فى احوال الثمن الثلاثة لان بيعه بعد الاطلاع على العيب يعد رضا بالمبيع (قوله او باعه المشتري له) أى قبل اطلاعه على العيب وقوله او بأكثر أى او باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من ثمنه الاول وقوله ان دلس أى ان علم به حين البيع وكتبه (قوله فلا رجوع للمشتري) أى بشئ من الارش وقوله فيما قبل هذه المسئلة اعنى ما إذا باع المشتري لبائعه بأكثر من الثمن وكان البائع مدلساً وما قبلها ما إذا باع المشتري لاجنبى او باع لبائعه بمثل الثمن (قوله وليس له رد المبيع) أى ليس للبائع الاول الذى اشتراه ثانياً رده على المشتري الذى باعه له (قوله ولقد احسن فى حذف صلة فلا رجوع لاختلاف مرجع الضمير) أى لانه بالنسبة للاولى والثانية اعنى ما إذا باع لاجنبى او لبائعه بمثل الثمن لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بالارش وفى المسئلة الثالثة وهى ما إذا باعه لبائعه بأكثر من الثمن لا رجوع للبائع الاول المشتري ثانياً على بائعه وهو المشتري الاول بما اخذه من الزيادة وليس المراد انه لا رجوع للمشتري الاول على بائعه بارش العيب كما فى المسئلتين قبل إذ لا يتوهم هنا رجوع بارش لكون الفرض ان المبيع بأكثر من الثمن الاول (قوله مدلساً) أى والموضوع ان المشتري باعه لبائعه بأكثر من

على الاقسام الآتية (أو) عوده له (ملك مستأنف) كبيع أو هبة أو إرث) ولما قدم حكم القوات فى قوله ككتابة النخ وكان فى حكمه بعض تفصيل اشار له بقوله (فإن باعه) المشتري (لأجنبى) أى لتغير البائع (مطلقاً) أى بمثل الثمن الذى اشتراه به او أقل او أكثر بعد اطلاعه على العيب أو قبله مادام لم يعد إليه فلا رجوع له بشئ على بائعه فان عاد إليه رده فى الأخير فقط وهو ما إذا باعه قبل اطلاعه على العيب (أو) باعه للمشتري (له) أى لبائعه (بمثل ثمنه) دلس بائعه الاول (أو) بأكثر من ثمنه (إن دلس) بأن علم بالعيب حين البيع وكتبه كأن باعه مدلساً بناية ثم اشتراه بعشرة (فلا رجوع) للمشتري فيما قبل هذه على البائع الاول ولا للبائع الاول فى هذه على بائعه وهو المشتري الاول بما اخذه من الزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه بتدليس وسبب فى قوله وفرق بين مدلس وغيره ولقد أحسن رحمه الله فى حذف صلة فلا رجوع لاختلاف مرجع الضمير

فى المسائل المذكورة (وإلا) يكن البائع الاول مدلساً (رد) البيع على المشتري الاول

(ثم رد عليه) أي على البائع الأول أن شاء وأخذ ثمنه وهو الثامنة فتقع القاصة في الثامنة ويفضل للبائع الأول درهمان (و) أن باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب (له) أي لبائعه (بأقل) مما اشتراه به منه كإلوا بعه بشرة ثم اشتراه منه بثانية (ككل) البائع الأول للمشتري ثمنه فيدفع له درهمين دلس (١٣٦) أم لا ولما قدم ان المبيع (١) إذا رجع ليدهمشتريه بعد خروجه منها يرد ما لم

يتغير فكر أقسام التغير الحادث عند المشتري لكن لا يقيد حدوثه بعد خروجه من يده وعوده لها وإنها ثلاثة أقسام متوسط ويسير وكثير واستوفاه على هذا الترتيب فقال (وتفسير) المبيع) للعيب عند المشتري بعيب آخر حدث عنده (إن توسط) هذا الحادث بين المخرج عن المقصود والقبيل (فله) التمسك به (أخذ) ارش العيب (القديم) له (ردّه) أي المبيع (ودفع) ارش (الحادث) عنده ما لم يقبله البائع بالحادث كما يأتي ولما كان العيب عرضاً لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار إلى طريق معرفة قيمته بقوله (وقوماً) أي القديم والحادث (بتقويم) أي بسبب تقويم (المبيع) صحيحاً ومعيباً فاستفيد منه ثلاث تقويمات أي حيث اختار الرد فيقوم صحيحاً بشرة مثلاً وبالقديم بثانية وبالحادث معه بستة فان رد دفع خمس

الثمن الذي اشترى به (قوله ثم رد عليه) أي ثم رده للمشتري على البائع الأول (قوله ويفضل للبائع الأول درهمان) يدفعهما له المشتري الأول وفي بن أن ما ذكره من رجوع البائع الأول بزائد الثمن فيه نظر بل الظاهر أن البائع الأول يغير بين أن يرد أو يتأسك وإذا رد فليس للبائع الثاني أن يرد عليه لأنه باع بعد علمه بالعيب قد رضى به اه وقد يقال كلام المصنف مفروض فيها إذا كان البائع الثاني لم يطلع على العيب وإنما اطلع عليه البائع الأول بعد شرائه من المشتري الأول تأمل (قوله وان باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب له بأقل ككل) أي وأما لو باعه له بأقل بعد اطلاعه على العيب لم يكمل سواء دلس البائع أم لا (قوله ثم اشتراه منه بثانية) أي ثم بعد شرائه بثانية اطلع فيه على عيب قديم (قوله ككل له) أن قلت قد تقدم أنه إذا باع المشتري لأجنبي ولم يعد المبيع له فلا رجوع للمشتري على البائع ولو كان المشتري باع للأجنبي بأقل مما اشتري وهنا قد قاتم أنه إذا باع المشتري للبائع. بأقل مما اشترى به ومنه ولم تعد السالبة له فان المشتري يرجع على البائع بكامل الثمن فالفرق بين البيع للأجنبي والبائع قلت قال أبو علي للسناوي يمكن الفرق بينها بأنه لا ضرر على البائع إذا كان البيع له لرجوع سلعته إليه فليرجع لذلك ثمنه كله بخلاف ما لو باع المشتري لأجنبي فإنه لو رجع المشتري على بائعه بكامل الثمن لتضرروا من حجبته أن يقول النقص انما هو لحالة الاسواق لا للعيب فلذا لم يكمل له انظر بن (قوله وانها) أي وذكر انها ثلاثة (قوله فله التمسك به الخ) انما خير المشتري دون البائع لأن الملك له (قوله ما لم يقبله الخ) أي أن محل كون المشتري إذا حدث عنده عيب متوسط وفي المبيع عيب قديم يغير على الوجه المذكور ما لم يقبله البائع بالحادث من غير ارش ومحل أيضاً ما لم يكن البائع مدلساً فان كان مدلساً وحدث عند المشتري عيب ففيه تفصيل يأتي في قوله الا أن يملك بعيب التدليس الخ وقوله ما لم يقبله البائع بالحادث أي من غير ارش فان قبله بالحادث من غير ارش صار ما حدث عند المشتري كالمعدم وحينئذ فيخير المشتري بين أن يتأسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (قوله ومعيباً) أي بالعيب القديم ثم بالعيبين معاً وما ذكره من أنه يقوم ثلاث تقويمات إذا أراد الرد هو ما قاله عياض وهو الصواب خلافاً لقول الباجي أنه إذا أراد الرد انما يقوم تقويمتين احدهما تقويمه بالعيب القديم والاخرى بالحادث عند المشتري وأشعر كلام المصنف ان التخيير على الوجه المذكور قبل التقويم وهو ظاهر المدونة كما في عبق وفي المتطبی قهلا عن بعض القرويين انه انما يغير المتابع بعد التقويم والمعرفة بالعيب القديم وما قصه العيب الحادث وأما قبل ذلك فلا يجوز لأن المتباع يدخل في أمر مجهول لا يعلم مقداره اه ولعل ثمره هذا الخلاف انه اذا التزم شيئاً قبل التقويم هل يلزمه أم لا (قوله وبالتقديم بثانية وبالحادث معه) أي مع القديم بستة فيكون كل من القديم والحادث قد قصه خمس القيمة (قوله دفع الثمن) أي سواء كان قليلاً أو كثيراً فإذا كان الثمن عشرين وأراد الرد دفع أربعة ارش الحادث لأن الحادث قد قص خمس القيمة فيرد أربعة خمس الثمن فالقيمة ميزان للرجوع في الثمن (قوله وان تماسك أخذ خمسة) أي

خمس

الثمن وان تماسك أخذ خمسة فإن اختار التماسك لم يحتج بالتقويمتين

(١) قول الشارح ولما ان قدم أن المبيع الخ الأولى ولما قدم ان المبيع بعيب قديم اذا تعلق به حق لغير المشتري يرد بعد انقطاعه ان لم يتغير أفاد ان في مفهوم الشرط تفصيلاً بذكر أقسام التغير الحادث عند المشتري وانها ثلاثة متوسط ويسير وكثير مبيناً أحكامها على هذا الترتيب فقال اه

صحيحاً ومعيباً بالقديم فقط ليعلم النقص يرجع بأرضه فتأمل وتعتبر الشواهد (١٣٧) (يوم ضمة المشتري) لا يوم الضمة

ولا يوم الحكم ولا التقويم
يوم ضمان المشتري
والحادث يوم الحكم
خلافاً لأصحابها (وله) أي
للمشتري (إن زاد) البيع
العيب ولم يحدث عنده
عيب (بكسب) بكسر
الصاد ما يصح به ويفتحها
المصدر ولو بإلقاء ربح
في الصبغ وأدخلت
الكاف الحياطة والكدر
وكل ما لا يفصل عنه أو
يفصل بفساد (أن)
يتأسك ويأخذ ارض
القديم أو (يرد ويترك)
في الثوب (بما زاد)
بصبغه على قيمته غير
مصبوغ معيباً فإذا قيل
قيمه معيباً بلا صبغ
عشرون وبالصبغ خمسة
وعشرون فقد زاده الصبغ
الحسن فيكون شركاً به
وسواء دلل أم لا والتقويم
(يوم البيع على الظاهر)
صوابه على الأرجح قال
بعضهم والظاهر أن
المراد بيوم البيع يوم
ضمان المشتري (و) أن
حدث عنده مع الزيادة
عيب (جبر به) أي بالزائد
العيب (الحادث) عند
للمشتري من تقطيع أو
غيره فإن ساواه فواضح
أنه لا شيء له أن تملك
ولا شيء عليه أن رد وأن
قص غرم تمام قيمته

خمس الثمن ارض العيب القديم (قوله صحيحاً) أي بعشرة مثلاً وقوله ومعيباً بالقديم أي بثمانية
(قوله ليعلم الخ) أي في المثال المذكور العيب القديم نقص قيمته صحيحاً الحسن يرجع على البائع بخمس الثمن
وقوله يرجع بأرضه أي أن كان دفع الثمن أي أو يسقط عنه أن كان لم يدفعه (قوله فتأمل) أمر
بالتأمل لدفع ما يرد على ما ذكر من أنه إذا اختار الرذفانه يقوم ثلاث تقويمات وحاصله ما الموجب
لتقويمه صحيحاً وهما اكتفى بتقويمه بالقديم والحادث فقط وحاصل الجواب أنه إنما يقوم صحيحاً
لأجل الفرق بالمشتري وذلك لأنه إذا كانت قيمته صحيحاً عشرة بالقديم ثمانية وبالحادث ستة
فالحادث قصه اثنين فلو نسبت للثمانية لزمه أن يدفع ربع الثمن وأن نسبها للعشرة كانا خساً فلزمه
خمس الثمن (قوله يوم ضمة المشتري) وضمان المشتري يختلف بحسب البيع والبيع فإذا كان البيع
فاسداً كان ضمانه بالقبض وإن كان صحيحاً فبالعقد إلا إذا كان فيه حق توفية أو غالباً بالقبض وإن
كان فيه موازنة فبرؤية الدم وإن كان ثماراً فبالأمن من الجائحة وإن كان محبوساً للثمن فبدفعه
وإن كان محبوساً للاشهاد فبالاشهاد (قوله إن زاد البيع للعيب) أي عنده قبل اطلاعه على العيب
وقوله ولم يحدث الخ أي والا فهو قوله الآتي وجبر به الحادث (قوله بكسر الصاد ما يصبغ به)
أي وهو مراد المصنف لأجل أن يشمل إلقاء الربح واختار ابن عاشر ضبطه بفتح الصاد أي وإن زاد
بسبب كصبغ وحينئذ يكون موافقاً لكلام المدونة وهو وإن كان لا يشمل إلقاء الربح لأن
التبادر من المصدر الفعل الاختياري لكنه داخل تحت الكاف (قوله أو يفصل بفساد) أي وأما
ما يفصل عنه بغير فساد فكالمدم فيكون بمثابة ما إذا لم يحدث شيء (قوله أو يرد) أي ويأخذ جميع
ثمنه وقوله يشترك بما زاد أي بقدر ما زاد أي أن امتنع البائع من دفع ما زاده الصبغ (قوله معيباً)
حال من ضمير قيمته وإنما نظر لقيمه معيباً وقيمه بالزيادة ولم ينظر لقيمه سليماً لأن الشركة بما
زاده الصبغ عن قيمته يوم خروجه من يدي بانه وهو لم يخرج من يدي بانه إلا معيباً (قوله وسواء دلل)
أي البائع على المشتري (قوله والتقويم يوم البيع) أي واعتبار قيمته معيباً وزيادة الصبغ يوم البيع
وأشار الشارح بتقدير التقويم إلى أن قوله يوم البيع خبر لمبتدأ محذوف لامتناع بزيادة لأن الزيادة
ليس يلزم أن تكون يوم البيع نعم اعتبار قيمتها يوم البيع (قوله يوم ضمان المشتري) أي الذي
هو أعم من يوم البيع وحينئذ فالمصنف أطلق الخاص وأراد العام (قوله وإن حدث عنده)
أي عند المشتري مع الزيادة أي بكسب (قوله فإن ساواه) أي فإن ساوت قيمة الزائد ارض الحادث
الذي حدث عنده فواضح أنه لا شيء له الخ تبع في ذلك عجز وفيه نظر بل النصوص كما في الواقع
عن ابن يونس أنه إن تملك فله أخذ ارض القديم وأن رد فلا شيء عليه وهو الذي يفيد كلام التوضيح
هنا وكلام ابن عرفة عن اللخمي أنه إن حصل أن الصواب أنه إذا ساوت قيمة الزائد ارض
العيب الحادث عنده وتماسك به فإنه يرجع بأرض قديم لتجري حالة المساواة والزيادة والنقص
على وتيرة واحدة بل ربما كانت حالة المساواة أولى بذلك من حالة الزيادة المذكورة بعد وحينئذ
فمعنى الجبر المحاسبة بما زاد من ارض الحادث لا تنزيه منزلة العدم من كل وجه (قوله وإن قص) أي
قيمة الزائد عن ارض ما حدث عنده أي وأما إن زادت قيمة ما زاده على ارض ما حدث عنده فله أن
يرده ويشترك بما زادوله إن يتأسك ويأخذ ارض القديم (قوله لساوي الزائد النقص) أي لساوي
قيمة الزائد ارض النقص فإن رد فلا شيء عليه وإن تملك ففيه ما علمت من كلام عجز وبن
(قوله فإن كان خمسة وثمانين) أي فإن كان قيمته بالزيادة خمسة وثمانين (قوله غرم أن رد نصف

معيباً إن رده فإن تملك أخذ ارض القديم فلو كانت قيمته سالماً مائة بالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوي
الزائد النقص فإن كانت خمسة وثمانين غرم أن رد نصف

عشر الثمن وخمسة وتسعين شارك بمثل ذلك (و فرق) بالبناء للمفعول مخففاً (بين) بائع (مدلس وغيره) إن نقص (المبيع عنه المشتري بسبب ما فصله فيه كصيفه صبغاً لا يصبغ به مثله فإن كان البائع مدلساً وردّه المشتري فلا أرض عليه للنقص وإن تمالك أخذ أرض القديم وإن كان غير مدلس فإن رد أعطى (١٢٨) أرض الحادث وإن تمالك أخذ أرض القديم (كهلاكه) أو قطع يده مثلاً (من)

عيب (التدليس) وغيره
فإن أبق أو سرق فهلك
بسبب ذلك أو قطعت يده
فإن كان بائنه مدلساً فلا
شئ على المشتري ويرجع
بجميع الثمن وإن كان
غير مدلس فمن المشتري
ولو قال بده من
التدليس من العيب
لكان أخصر وأبين
ولم يحوج الى تقدير
عاطف ومطوفه (وأخذ)
أي اخذ البائع للمبيع
العيب (منه) أي من
المشتري (بأكثر)
من ثمنه الأول مكان
يبعه له بعشرة ويأخذ
منه بائني عشر فإن كان
البائع مدلساً فلا رجوع
له بشئ وإن كان
غير مدلس رده ثم رد
عليه كما سبق في قوله
أو بأكثر إن دلس الخ
(وتبر ما لم يعلم) في
زعمه بأن قال لا أعلم
به عيباً فإن كان كاذباً
فدلس وإلا فلا ويعلم
كذبه باقراره أو بالينة
فالمدلس لا تنفعه البراءة
وغيره تنفعه أي في الرقيق
التي طالت إقامته عنده ولو

عشر الثمن) أي وإن تمالك أخذ أرض القديم وهو عشر الثمن (قوله وخمسة وتسعين) أي وإن كانت قيمته بالزيادة خمسة وتسعين (قوله بمثل ذلك) أي بمثل نصف عشر الثمن إن رد وإن تمالك أخذ أرض القديم (قوله مخففاً) أي لأن التفريق هنا في المعاني وأما في الأجسام فهو بالتشديد وهذا في الغالب ومن غير الغالب بعكس ما ذكر (قوله وفرق بين مدلس الخ) هذا مفهوم قوله أو زاد بكصيف أي وإن نقص بكصيف فرق بين مدلس وغيره كما يدل عليه تقرير التوضيح وبه قرر عقب أو لا وهو ظاهر ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لأن كلامه هنا إنما هو في معرض الكلام على الزيادة وتفصيلها وسيأتي يتكلم على التفسير الحادث بسبب فعله انظر طي وح اه بن (قوله بين بائع مدلس) أي وهو العالم بالعيب وكنمه حين البيع وغيره هو الذي لم يعلم بالعيب أصلاً أو علم به ونسبه حين البيع (قوله لا يصبغ به مثله) إنما قال ذلك لأجل أن يصح النقص بسبب الصبغ وسواء غرم لذلك الصبغ ثمناً أم لا على مذهب ابن القاسم (قوله للنقص) أي الحاصل بسبب الصبغ (قوله وإن كان غير مدلس) أي فإن رد أعطى أرض الحادث وإن تمالك أخذ أرض القديم هذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وابن المواز إن تمالك لا شئ له إن كان الأمر الذي حصل به النقص عنده كالصبغ لم يفرم له ثمناً وإلا كان له الأرض وشهره ابن رشد وكلاهما له وجه من النظر انظر ح وعلى الثاني اقتصر المواق عن الخمس اه بن (قوله كهلاكه) أي كإفراق بين المدلس وغيره في هلاك المبيع وقطعه من أجل التدليس واعترض بأنه إذا كان الهلاك بسبب التدليس فقط فليس هناك غير مدلس حتى يفرق بينهما * وأجاب الشارح بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف * وأعلم أن ما هلك بساوى في زمن عيب التدليس فهو بمثابة ما هلك بعيب التدليس وليس هذا دخلاً في التغير ويدل لهذا ما يأتي * وأعلم أن البائع محمول على عدم التدليس حتى يثبت ذلك أو يقربه كما قاله ابن رشد ويصدق المشتري في دعواه إياقه يمين كما هو رواية ابن القاسم واشبه عن مالك كما في التيطية (قوله واخذ منه بأكثر) أي وفرق بين مدلس وغيره في اخذ البائع المبيع العيب من المشتري بأكثر من ثمنه الأول وهذه المسئلة قد تقدمت في قوله أو بأكثر إن دلس وإلا رد ثم رد عليه أعادها المصنف لجمع النظائر (قوله وتبر ما لم يعلم) أي وفرق بين مدلس وغيره في صورة البيع على التبري من عيب لم يعلم به في زعمه (قوله لكان أحسن) أي لأن التبري المطلق هو الذي يفرق فيه المدلس من غيره وأما إذا تبرأ مما لم يعلم فلا يتصور فيه تدليس (قوله أو يحجب) عطف على قوله في زعمه (قوله ورد الخ) أي وفرق في رد السمسار جعلاً أخذه من البائع بين مدلس وغيره (قوله إذا كان رد السلعة بحكم حاكم) أي كالألو كان الرد بعيب قديم قامت البينة على قدمه وحكم الحاكم بالرد (قوله فلا يرد الجمل) أي كان البائع مدلساً أولاً وهذا كله إذا لم يعلم السمسار بالعيب أما إن علم به وكنمه فلا جعل له مطلقاً وهذا كله إذا رد المبيع وأما إذا تم البيع فأبن يونس يقول له الجمل المسمى له إذا لم يتفق مع البائع على التدليس وإلا فجعل مثله والقابسي

حذف قوله مما لم يعلم لكان أحسن أو يحجب أيضاً بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف على وما علم وإلا فالتبري يقول مما لم يعلم لا يتصور فيه تدليس حتى يحتاج للفرق (ورد سمسار جعلاً) أخذه من البائع وردت السلعة على البائع بعيب فإن كان البائع مدلساً فلا يرد السمسار الجمل على البائع بل يفوز به وإن كان غير مدلس رده وهذا إن كان رد السلعة بحكم حاكم وأما إن قبلها البائع بلا حكم فلا يرد الجمل

(و) رد (مبيع) ثقله المشتري لموضعه ثم اطلع على عيب (لحله) متعلق برد التقدر أي (١٣٩) إن زده لجل الدن قبضه للمشتري على البائع

أن كان مدلسا ولو بعد وعليه أيضا أجرة ثقل المشتري له لموضعه التي غرمها وقوله (إن رد) المبيع على بائعه (ببيع) راجع للسائل الستة (والا) يكن البائع مدلسا (رد) أي فرد على المشتري (إن قرب) الموضع الذي ثقله له بأن لم يكن في ثقله كلفة (والا) بأن بعد (فات) بنقله ورجع المشتري بأرض العيب ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود القديم بقوله (كمجف دابة) أي هزالها (وسمها) معنا بينا لا ما صلحت به فليس بعيب ثم جعل السمن من المتوسط ضعيف والمتعمد أنه إن رد بالقديم لا يلزمه أرض السمن وأن تماسك فله أرض القديم وعلى هذا فهو ليس من المتوسط ولا من المقيت ولا من القليل وأجيب بأن من عده من المتوسط كالمصنف أراد أنه منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة أن هزال ومن الرقيق ليس بسبب وهو كذلك (و) حدوث (عمى) وحلل وتزويج أمة (وكذا عبد على الراجح (و) عيب الحادث وإن لم يكن عيب تزويج (بالولد) الحاصل عند المشتري فيصير

يقول له جعل مثله إذا علم مطلقا اتفق مع البائع أم لا فإن لم يعلم فله الجعل المسمى انظر بن * واعلم أن الأصل في جعل السمسار أن يكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف فلو اشترطه البائع أو السمسار على المشتري أو تبرع به المشتري على السمسار ابتداء فإن المشتري إذا رد المبيع على البائع يرجع به على البائع ثم البائع إذا كان غير مدلس يرجع به على السمسار وإن كان مدلسا فلا يرجع به عليه وإنما يرجع به المشتري على البائع لأن أصله عليه فالمشتري دفعه عنه كجزء من الثمن (قوله ومبيع لحله) عطف على سمسار أي ورد مبيع الخ أي وفرق بين مدلس وغيره في رد مبيع لحله الذي اشتراه منه وفي الكلام حذف والأصل فإن كان مدلسا رده لحله إن رد بعيب وإلا ردان قرب وإلا فات وحاصله أن البائع المدلس عليه رد المبيع الذي ثقله المشتري للجعل الذي قبضه منه المشتري وعليه أيضا أجرة ثقل المشتري له لبيته فيرجع المشتري عليها ولا يرجع عليه بأجرة حملها إذا سافر به إلا أن يعم البائع المدلس أن المشتري ينقله لبلده وإلا لزمه أجرة الحمل لسفره وإحضاره بمحل قبضه وأما البائع غير المدلس فلا يلزمه رد المبيع لمحل قبضه بل رده لمحل قبضه على المشتري إن قرب ذلك المحل فإن بعد فات الرد (قوله وإلا ردان قرب الخ) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد إذا كان البائع غير مدلس تبع فيه المتعلق والذي لابن يونس وابن رشد أنه إذا ثقله والحال أن البائع غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يرده لحله أو يتماك ويرجع بأرض العيب القديم ولا فرق بين قرب وبعداء عدوى (قوله راجع للسائل الستة) أي وهو من التصريح بما علم التزاما كما قاله شيخنا (قوله فهو ليس من المتوسط الخ) أي فهو ليس بعيب أصلا وانظروا وجه أخذه أرض القديم إذا تماسك حيث كان السمن غير عيب أصلا مع أن مقتضاه أنه إذا تماسك لاشئ له وإن رد فلا شئ عليه لما مر من أن من اشترى سلعة واطلع فيها على عيب قديم فانه يغير بين ردها ولا شئ عليه أو يتماك بها ولا شئ له ولا يأخذ أرض القديم إلا إذا فات الرد أو حدث عنده عيب متوسط (قوله في مطلق التخيير) أي وإن كان التخيير فيه مغايرا للتخيير في المتوسط (قوله وعمى الخ) أي أن العمى وما بعده إذا حدث منه شئ عند المشتري فهو من المتوسط يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع أرض الحادث والتماسك وأخذ أرض القديم (قوله وتزويج أمة) أي بحر أو بعد حصل دخول أولا (قوله وكذا عبد) أي قترزوجه عيب متوسط على الراجح كما يفيد (قوله وإن لم يكن عيب تزويج) أي بأن زنت الامة أو حصل لها عمى ثم ولدت (قوله وإن تماسك فلا شئ له الخ) الذي لابن عاشر أنه إذا تماسك أخذ أرض القديم وإذا رد فلا شئ عليه وهذا هو الموافق لما مر عن ابن يونس في قوله وجبر به الحادث لكن ما في الشارح هو الذي ثقله ابن عرفة ومثله في تكميل التقييد ونص التكميل قال أبو اسحق وابن محرز والملازى صفة التقويم أن يقال قيمتها سالمة مائة وبالعيب القديم ثمانون وبالعيب القديم والنكاح الحادث عند المشتري ستون فإن كانت قيمتها بالقديم وبالعيب النكاح وزيادة الولد ثمانين أو تسعين فقد جبر الولد عيب النكاح فلمشتري أن يجنسها ولا شئ له أو يردّها ويأخذ جميع ثمنه وإن كانت قيمتها بما ذكر سبعين خير في امساكها مع رجوعه بأرض العيب القديم وهو خمس الثمن وردها مع ما خصصه وهو عشر الثمن اه كلام التكميل وذكر ابن عرفة في مباح ابن القاسم لو اشترى جارية فزوجها فولدت ثم وجد بها عيبا قديما ردها بولدها أو حبسها ولا شئ له إذا جبر الولد عيب التزويج اه بن (قوله فخير النقص) أي أرض النقص الحادث عنده (قوله أي تساويه أو تزيد) أي كما لو كانت قيمتها سالمة مائة وبالعيب القديم تسعين وبالعيبين ثمانين وبالنظر للولد تساوي تسعين أو خمسة وتسعين فيخير

أى تساويه أو تزيد فان قصت ردمع الولد ما بقى ثم استثنى من قوله فله أخذ القديم قوله (إلا أن يقبله) البائع (بالحدث أو يقل) العيب الحادث جدا بحيث لا يؤثر نقصا في الثمن (١٣٠) (فكالمعدم) في المثلين فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ الارش بل انما له

التماسك ولا شيء أو الرد ولا شيء عليه أو الرد ولا شيء عليه ومثل للقليل جدا بقوله (كوعك) يسكون العين وقد تفتح وهو امراض يخف ألمها وهذا أولى من تفسيره بمثل الحمى أى خفيفها لئلا يتكرر مع قوله وخفيف حمى (ورمد وصداع) بضم أوله وجع الرأس (وذهاب ظفر) ولومن رائحة والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط في الرائحة فقط (وخفيف حمى) وهو ما لا يمنع التصرف (ووطم ثيب وقطع) لشقة (معتاد) للمشتري أو للبلد التى يتجرها كقطعها نصفين دلس أم لا وكجعلها قميصا أو قباء ان دلس والا فمتوسط واما غير المعتاد ففوت

[درس]

ثم شرع في بيان القسم الثالث وهو المقيت بقوله (و) التغير الحادث عند المشتري (المخرج عن) الفرض (المقصود) من البيع (مقيت) للرد بالقديم ولو دلس البائع وإذا كان مقيتا (فالأرض) متعين للمشتري على البائع

المشتري فيها إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء على ما قال الشارح وهذا صريح في أنه إذا كانت قيمة الولد أكثر من أرض الحادث أنه لا يشارك البائع بالزائد إذا رد بخلاف الصبغ ولعل الفرق أن الصبغ يشينه بخلاف الولد (قوله فان قصت الخ) أى كما لو كانت قيمة الأمة سالمة مائة وبالعيب القديم ثمانين وبالعيبين ستين وبالنظر للولد تساوى سبعين فانه إذا رد الأمة يرد عشر الثمن وان تماسك يرجع بغمسه (قوله إلا أن يقبله بالحادث) أى بدون أرض (قوله أو يقل) بالحزم عطف على توسط من قوله ان توسط أى وتغير المبيع إن قل فكالمعدم ولا يصح عطفه على يقبله لأنه استثناء من المتوسط فيكون المعطوف منه مع أنه قسيمة قاله شيخنا (قوله بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه) وذلك لأنه إنما كان له التماسك وأخذ القديم لحسارته بغير أرض الحادث إذا رد فحيث سقط عنه حكم العيب الحادث انتفت العلة وانما اعتبر العيب القليل إذا كان قديما فيرد به كما مر بخلاف القليل إذا كان حادثا فانه غير معتبر إذ ليس له أن يتماسك معه ويأخذ أرض القديم لأن البائع يتوقع تدليسه فلما رد عليه بالقديم مطلقا قليلا كان أو كثيرا بخلاف المشتري وهذا استحسان والقياس التسوية بالقضاء القليل فيهما أو اعتباره فيهما (قوله يخف ألمها) أى لمداقة بعضها لبعض (قوله والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط في الرائحة) أى وأما في غيرها فهو غير متوسط بخلاف الإصبع فانه من المتوسط مطلقا وذهاب الأنملة من المتوسط في الرائحة لا في الوحش وانظر ذهاب ما زاد على الأنملة فيها هل هو يسير كالأنملة أو من المتوسط (قوله أو للبلد التى يتجرها) أى يتجر بالسلة فيها (قوله وأما غير المعتاد) أى كتنصيل الشقة قلع مركب سواء كانت الشقة من حرير أو من كتان أو من صوف كما قال شيخنا لا من خصوص الحرير كما هو ظاهر عبق (قوله ففوت) أى للرد ويرجع المشتري بأرض القديم (قوله والمخرج عن الفرض المقصود) أى والتغيير المخرج عن المنافع المقصودة ومن البيع لذهابها (قوله فالأرض) أى فالأرض القديم متعين للمشتري على البائع فيقوم سالما ومعيبا بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره فوات الرد وأخذ الارش ولورضى البائع بقبوله بالحادث الذى لا يذهب عينه وظاهره أيضا تعيين الارش ولو حدث عند المشتري جابر لما حدث عنده ولا يأتى هنا قول المصنف سابقا في العيب الحادث المتوسط وجبر به الحادث أى وجبر بما حصل عند المشتري من الأمور الموجبة لزيادة ثمنه كخياطة وصبغ وطرز وكمد العيب الحادث كما قال عجب وقال الشيخ سالم القياس أن يجرى ذلك هنا فإذا جبر بخياطة ونحوها صار متوسطا ولا يقال ذلك العيب بالجبر كالمعدم في حق المدلس لأن هذا في المتوسط ابتداء اه شيخنا عدوى (قوله ككبر صغير الخ) عاقل أم لا أما الصغير العاقل فلا أنه يراد منه الدخول على النساء فإذا كبر أى بالغ فقد زال المقصود منه وأما غير العاقل فصغيره يراد للحمه وبكبره يزول ذلك الأمر المقصود منه (قوله وهو ما) أى كبر أضعف القوى أى السمع والبصر وأضعف المنفعة المقصودة منه أى أضعف عنها (قوله واقتضاض بكر) أى فإذا اقتضضا ثم اطلع على عيب قديم تعين التماسك بها وأخذ أرض العيب القديم وظاهره كان البائع مدلسا أم لا وهذا القول حكاه ابن راشد في كتابه المسمى بالذهب في تحرير الذهب وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة ثانيا قول مالك ان الاقتضاض من المتوسط فان شاء تماسك وأخذ أرض القديم وان شاء رد ودفع أرض البكرة

عند التنازع واما عند التراضي فعلى ما تراضيا عليه (ككبر صغير) عند المشتري عاقل أو غيره (وهرم) وهو ما أضعف القوى والمنفعة أو أكثرهما (واقتضاض يكبر) بالقياس وبالقضاء والاعتماد انه من المتوسط ولو في العلية وما مشى عليه المصنف ضعيف ولو

(وَقَطَعَ غَيْرُ مُعْتَادٍ) كَجعل الشقة برانس أو قلاعا للركب واستثنى من قوله فالأرض قوله (إلا أن يهلك) العيب عند المشتري (بعبب التديليس) من البائع كتدليسه بحراثة غارب قتل (أو) يهلك (بساوى زمنه) (١٣١) أى من عيب التديليس (كموته)

ولو كان مدلسا وقيد الباجى بالعلية وارضى ح ما بهرام وابن غازى من الاطلاق كما قال شارحنا ونائها قول ابن السكاتب ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك وإن كان مدلسا ان تماسك أخذ أرض القديم وان رد فلا شيء عليه والمعتد من هذه الأقوال ثانيا (قوله وقطع غير معتاد) أى سواء كان البائع مدلسا أم لا وما مر من قول المصنف و فرق بين مدلس وغيره ان نقص أى البيع بفعل المشتري فمحمول على الفعل المعتاد وأما غير المعتاد فهو مفيت مطلقا كان مدلسا أو غيره (قوله كجعل الشقة برانس أو قلاعا) أى سواء كانت حريرا أو قطناً أو كتناً (قوله إلا أن يهلك بعبب التديليس) أى أنه إذا حدث فيه عند المشتري مفوت للرد ثم هلك عنده بسبب عيب التديليس وكذلك إذا لم يحدث فيه عند المشتري مفوت وهلك بسبب عيب التديليس فإنه يرجع بجميع الثمن ثم ان قوله إلا أن يهلك بسبب التديليس مكرر مع قوله سابقا كهلاكه من التديليس وذكره هناك لجمع النظائر وذكره هنا لأنه محله وأما قول عقبى انه غير مكرر لأنه فيها تقدم لم يحدث فيه عند المشتري عيب مفيت وإنما هلك بالتقديم فقط وما هنا حدث فيه عند المشتري عيب مفيت وهلك بالتقديم أيضا فلما توهم أنه لا يرجع هنا إلا بالأرض نظراً لما حدث عنده به على أنه يرجع بالثمن في هذه الصورة المذكورة ففيه نظر والحق التعميم فيها هنا وفيما مر أى لافرق بين أن يكون حدث عند المشتري مفيت ثم مات بعد ذلك بالتقديم أولا (قوله كتدليسه بحراثة الخ) أى وكما لو باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها فماتت من الولادة فيرجع على البائع بجميع الثمن لموتها بسبب التديليس (قوله بأن اقتحم) أى دخل (قوله أو تردى) أى سقط من محل عال كجبل لأسفل فمات (قوله بجميع الثمن) أى لا بأرض القديم فقط ولا شيء على المشتري فيما حدث عنده من الهلاك (قوله عما لو مات بساوى في غير حال تلبسه بعبب التديليس) أى كما لو دلس البائع بإبائه فمات من غير أن يحصل إباح (قوله ما إذا هلك به) أى بعبب التديليس (قوله منه) أى من المشتري (قوله فان ساوى) أى الثمن الذى أخذه من المدلس (قوله ماخرج من يده) أى ماخرج من يد المشتري الثانى كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه بعشرة (قوله وان زاد) أى كما لو باعه المدلس باثنى عشر وباعه المشتري منه لآخر بعشرة وقوله فالزائد للبائع الثانى وهو المشتري الاول يحفظه له أى إذا سلمه الاول ذلك الزائد برضاه وإلا فلا أول منع الثالث من اخذ تلك الزيادة لأن الثالث غير وكيل للثانى حتى قبض له من الأول قهراً عنه وقد يرى الثانى الأول من تلك الزيادة (قوله وان نقص) كما لو باعه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه لآخر باثنى عشر (قوله فهل يكمله الخ) وهذا القول حكاه المازرى وابن شاس (قوله أو لا يكمله له) وهو ما حكاه فى النوادر وفى كتاب ابن يونس (قوله لانه لما رضى الخ) ان قلت انه انما رضى باتباعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثانى والجواب أنه كان يمكنه ان يصبر حتى يحضر الثانى أو يحصل له يسار فلما لم يصبر لحضوره لم يكن له رجوع عليه (قوله وانما يرجع على بائنه بالأرض) أى بأرض العيب القديم وفيه ان بائنه ليس مدلسا حيث يأخذ منه أرض العيب إلا ان يقال ان يده كيد بائنه المدلس كذا قيل وتأمله (١)

(١) قوله وتأمله أى لتعلم انه لا ورود للسؤال حتى يحتاج للجواب عنه لان الرجوع بالأرض ليس مداره على التديليس بل على قوات الرد بالتغير الكثير اه

يحفظه له للمشتري الثانى حتى يدفعه له او لو رثته (وإن قصى) المأخوذ من المدلس عما خرج من يده (قوله) البائع الثانى (يكمله) للمشتري منه لانه قبض هذا الزائد منه فيرجع عليه به اولا يكمله له لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على الثانى (قولا ن) ومفهوم قوله ان لم يمكن على بائنه انه ان امكن فلا رجوع له على المدلس وانما يرجع على بائنه بالأرض لانه غير مدلس

ثم هو يرجع على بائعه المدلس بالأقل من الارش (١) أو بما يكمل الثمن الاول ولما أنهى الكلام على الغيب اثبات المشتري بالرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أوفى سبب الرد به فقال (ولم يحلف مشتري ادعى عليه) (للعيب ادعى البائع عليه أنه رآه وأنكر المشتري بل يرد بلا يمين (إلا) أن (١٣٣) يحقق البائع عليه الدعوى (بدعوى الإراءة) أي أنه أراد له هو أو غيره فإن

حلف رد وان نكل ردت اليمين على البائع ومثل دعوى الإراءة ما إذا أشهد على نفسه أنه قلب وعاین (ولا) يحلف أيضا ان ادعى عليه (الرضاء) حين أطلع عليه (إلا) ان يحقق عليه ذلك (بدعوى مخبر) أي دعوى البائع ان مخبر أخبره برضا المشتري بالعيب حين اطلع عليه ولم يسمه البائع فله تحليفه فان سماه بأن قال أخبرني فلان حلف المشتري أيضا ان لم يكن أهلا للشهادة بأن كان مسخوطا أو كان أهلا لها ولم يسم البائع بشهادته فان قام بشهادته أي باثبات الرضا بالعيب بشهادته له فله ان يحلف معه ويتم البيع ولا يفيد المشتري حينئذ دعوى عدم الرضا والحاصل ان

(١) قول الشارح بالأقل من الارش أو بما يكمل الثمن مثلا باعه المدلس بعشرة لزيد ثم باعه زيد لعمرو بثانية فملك عند عمرو بسبب التسليم فرجع على زيد بالارش

(قوله ثم هو) أي بائعه وهو المشتري الاول (قوله بالأقل من الارش) أي الذي دفعه او بما يكمل الثمن الاول وذلك لان من حجة المدلس أن يقول ان كان الارش اقل لم ينقص عليك بتدليس سوى ما دفعته من الارش فخذها وان كان الثمن اقل يقول له لا رجوع لك على لو هلك بيدك إلا بما دفعته لي فخذها هذا والاولى للشارح أن يقول بالأقل من الارش والثمن الاول كما يشهد له التوجيه الذي قد علمته وأما قول عبق ثم يرجع هو على المدلس بالأقل من الارش أو كمال الثمن الاول فمراده كما قال شيخنا العدوي الثمن الاول بكاله وليس مراده تتمه اه فاذا باعه المدلس بعشرة لزيد ثم باعه زيد لعمرو بمائة فاطلع عمرو فيه على عيب قديم ورجع على زيد الذي باعه واخذ منه ارش العيب فان أخذ منه خمسة تعين أن يرجع بها على بائعه المدلس فان أخذ عمرو من زيد ارش العيب خمسة عشر رجع بائعه المدلس بعشرة التي هي الثمن الاول بكاله (قوله الثابت) أي الذي ثبت للمشتري به الرد (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي وهو المشار له بقوله ولا يبيع أن لم يبق وقوله أوفى سبب الرد به هو المشار له بقوله ولم يحلف مشتري الخ (قوله ولم يحلف الخ) يعني ان المشتري إذا اطلع على عيب قديم وأراد الرد فقال له البائع انت رايت وقت الشراء وأنكر رؤيته فطلب البائع يمينه فان المشتري لا يلزمه يمين ويرد المبيع بلا يمين وقول المصنف ولم يحلف يصح فيه ضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام أي ليس للبائع تحليفه ويصح فتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتحليفه (قوله ما إذا أشهد) أي المشتري انه قلب المبيع وعاینه أي ثم بعد مدة قال أنا لم أطلع على هذا العيب القديم وقت التقليب وقال له البائع بل اطلعت عليه فليس له أن يرده الا إذا حلف فان نكل حلف البائع انه اطلع عليه حين البيع ولزم المشتري المبيع (قوله ولا يحلف أيضا ان ادعى) أي البائع عليه الرضا يعني ان البائع اذا ادعى على المشتري انه حين اطلع على العيب رضى به وأنكر المشتري الرضا به فانه لا يلزمه يمين وله ان يرد المبيع من غير يمين (قوله ولم يسمه) أي لم يسم البائع ذلك المخبر (قوله فله تحليفه) أي بعد أن يحلف البائع أو لانه أخبرني مخبراً أنك رضى به حين اطلاعك عليه كما قل ابن عرفة عن ابن القاسم واختاره ابن أبي زمنين وظاهر المدونة كظاهر الشارح الاطلاق أي ان المشتري يحلف مطلقا إذا لم يسم البائع له المخبر سواء حلف البائع لقد أخبرني مخبر أو لم يحلف (قوله فان سماه) حاصله أن المخبر إذا سماه البائع يسئل فان صدق البائع على أنه أخبره وكان أهلا للشهادة وقد قام بها البائع حلف البائع معه لانه شاهد عدل وسقط الرد عليه وان كان مسخوطا أي فاسقا أو أهلا ولم يسم البائع بشهادته حلف المشتري انه ما رضى ورد وانما وجبت عليه اليمين وان كان المخبر مسخوطا لان تصديقه بما يرجع دعوى البائع في الجملة فان كذب المخبر البائع فالظاهر انه لا يمين على المشتري أنه ما رضى سواء كان المخبر عدلا أو مسخوطا كما قاله السنائي خلافا لما ذكره عبق من اليمين اه بن (قوله حلف المشتري أيضا) أي وسقطت اليمين عن البائع حيث سماه

ثلاثة فان زيد يرجع على المدلس ثلاثة لانها أقل من الحصة التي اذا ضمت لما بقي يدي زيد وهو خمسة يكمل عشرة وهو الثمن (قوله الذي خرج من يده للمدلس وان باعه زيد لعمرو باثني عشر فملك به فرجع عليه بسبعة ارش) العيب يرجع زيد على المدلس بخمسة يكمل بها ثمنه الذي أخذ المدلس لانها أقل من السبعة التي دفعها لعمرو أرشاً فكلام الشارح وعقب صوابه فصبها ناشئ عن عدم التأمل ومثال المحقق لا يكاد يتصور وعلى تقدير وقوعه فالظاهر فيه عدم الرجوع على المدلس اذا لم يضع على المشتري منه شيء اه

التابعين إذا تنازعا ولم يشهد البائع شاهد عدل فالقول للمشتري بلا عين ان ادعى عليه البائع الرؤية أو الرضا ضد الاطلاع في الحق
وربين ان ادعى عليه الاراءة أو اشهد على نفسه بالتقليد أو أنه ادعى عليه أخيره بالرضا به خبر على ما تقدم كما ان القول قول البائع
بلا عين إذا باع عبداً فأبق مثلاً عند المشتري بقرب البيع فادعى عليه (١٣٣) المشتري انه ما ابق بقرب البيع الا لكونه كان

يأبق عندك وأنت قد
دلست على كما أشار له
بقوله (ولا) يحلف (بائع)
أنه () يجوز فتح الحمزة
وكسرهما (لم) يأبق بفتح
الوحدة وكسرهما من باب
منع وضرب العبد عنده
(لإبائه) عند المشتري
(بالقرب) وأولى بالبعد
إلا أن يحقق عليه الدعوى
بأن يقول له أخبرت بأنه
كان يأبق عندك فله تحليفه
ولما انتهى الكلام على
العيب اللين جميعه أو
الكتوم جميعه شرع
يتكلم على ما إذا بين بعضه
وكتم بعضه فقال (و)
ان أقر بائع ببعض العيب
وكتم بعضه وهلك البيع
فاختلف (هل يفرق بين)
بيان (أكثر العيب)
كقوله يأبق خمسة عشر يوماً
وكان أبق عشرين
(ف) هذا (يرجع)
المشتري (بالزائد)
الذي كتبه البائع فقط
أي بأرضه وهو الخمسة
التي كتبتها فيقال ما قيمته
سليماً فان قيل عشرة قيل
وما قيمته على أنه يأبق
خمسة أيام فان قيل ثمانية
رجع بخمس الثمن (و)

(قوله) ولم يشهد البائع شاهد عدل (أي بأن لم يكن له شاهد أصلاً أو له شاهد مسخوط وقوله ان ادعى الخ
أي ولم يحقق عليه الدعوى وقوله وربين ان ادعى الخ أي ان حقق عليه الدعوى بأن ادعى الخ
(قوله عند الاطلاع في الحق) أي عند الاطلاع على العيب إذا كان العيب خفياً (قوله كما ان القول
قول البائع بلا عين الخ) أي لأنه لو تمكن المشتري من تحليف البائع لحلفه كل يوم على ما شاء من عيب
يسميه أنه لم يبعه وهو به قاله في الدونة (قوله يجوز فتح الحمزة) أي بناء على أن في الكلام حذف
حرف الجر أي لم يحلف بأنه لم يأبق أي لم يحلف حلفاً مصوراً بذلك وقوله وكسرهما أي على الحكاية
أي حكاية الصيغة التي تصدر من البائع لو كان يحلف (قوله أنه لم يأبق الخ) فرض مثال أي ولم يسرق
ولم يزن ولم يشرب ونحو ذلك (قوله لإبائه) علة للمنفى وهو يحلف أي ان الحلف من البائع لاجل
إباق العبد بالقرب منفي (قوله الا ان يحقق عليه الدعوى) هذا قول اللخمي وصححه في الشامل وهو
ظاهر المصنف حيث قال لإبائه بالقرب فان ظاهره ان عدم تحليف المشتري للبائع لكونه اتهمه بإبائه
عنده بسبب إباقه عند المشتري بالقرب ففهموه أنه لو حقق عليه الدعوى كان له تحليفه وظاهر الدونة
ان المشتري ليس له تحليف البائع سواء اتهمه بأنه أبق عنده أو حقق عليه الدعوى بأن قال أخبرني خبر
بإباقه عندك وهو ظاهر ما لا يبي الحسن والمعتمد ما قاله اللخمي من التقييد (قوله فله تحليفه) أي بعد
ان يحلف انه أخبره خبر بذلك فان صرح باسمه كان له تحليفه أيضاً وسقطت اليمين عنموه إذا كان
الخبر الذي سماه مسخوطاً أو عدلاً ولم يقم المشتري بشهادته والا حلف معه ورد العبد على البائع
(قوله يرجع بالزائد) أي على ما بينه وهو ما كتبه البائع (قوله ما قيمته سليماً) أي من عيب الا باق وما
ذكره الشارح من تقويمه سليماً ثم بالعيب الذي كتبه نحوه في عقب وخش وهو غير صواب
والصواب انه يقوم معيماً بما بين فقط ثم يقوم معيماً بما بين وبالزائد على ما بين وهو ما كتبه ويرجع
بما بينهما فإذا قال البائع انه يأبق خمسة عشر يوماً وهو يأبق عشرين يوماً فإذا قيل ثمانية رجع بخمس
الثمن ولا يقوم سليماً لما فيه من الظلم على المبتاع كذا في بن وغيره ويمكن تمشية كلام الشارح على ذلك
بأن يقال اراد بقوله ما قيمته سليماً أي ما كتبه وليس المراد ما قيمته سليماً أي من عيب الا باق من أصله
(قوله كأنه لم يبين شيئاً) أي وسكت هذا القول عما إذا بين النصف وكتم النصف كما لو قال انه يأبق عشرة
وهو يأبق عشرين وينبغي على هذا القول انه يرجع بأرض الزائد على ما بين أي يرجع بأرض ما كتبه
مثل ما إذا بين الاكثر وكتم الاقل كذا في خش وعقب قال شيخنا بل وكذا ينبغي (١) ان يقال ذلك
على القولين الآتين (قوله ولا بين المسافة) أي كما إذا كان شأنه يأبق عشرين ميلاً فيبين البائع
بعضها ويكتم بعضها وقوله والأزمنة كما إذا كان شأنه يأبق عشرين يوماً فيبين البائع بعضها ويكتم
بعضها (قوله أو بالزائد) أي بأرض الزائد على ما بين وهو ما كتبه (قوله أو يفرق بين هلاكه الخ)

(١) قوله ينبغي ان يقال الخ غير ظاهر فان القول الثاني والثالث لافرق عليهما بين بيان الاقل وغيره
حتى يستظهر ان النصف عليهما من قبيل الأكثر فالوجه تخصيص الشارحين الاستظهار بطل هذا
القول اهـ كتبه محمد عيسى

بين بيان (أقله) كالخمس في المثال ويكتم الخمسة عشر فيرجع (بالجميع) أي بجميع الثمن لأنه لما كتبه الاكثر كأنه لم يبين شيئاً ولا فرق
بين هلاكه فيما بين أو كتبه ولا بين المسافة والأزمنة (أو) يرجع (بالزائد) أي بأرض ما كتبه (مطلقاً) بين الاكثر أو الاقل هلك فيما
بين أو كتبه (أو) يفرق (بين هلاكه فيما بينه) فيرجع بأرض الزائد الذي كتبه سواء كان هو الاكثر أو الاقل

فما كتبه فيرجع بجميع
الثلث (أقوال ثلاثة) (و) ان
ابتاع مقوما معينا متعددا
في صفقة واحدة ككثرة
أثواب بمائة فاطلع على
عيب ببعضه (رَدَّ بعضُ
المبيع) (المعيب) (محضته)
من الثمن ولزمه التمسك
بالباقى إذا لم يكن المعيب
وجه الصفقة بأن كان
ينويه من الثمن النصف
فأقل فإذا كان قيمة كل
ثوب عشرة والمعيب واحد
أو اثنان إلى خمسة رجع
بعض الثمن وهو عشرة في
المثال أو خمسة وهو عشرون
إلى نصفه وهو خمسون
وأما الثلث والشائع
فسيأتيان وهذا ظاهر إن
كان الثمن عينا أو مثليا
فإن كان ساعة كما لو اشترى
بعبد فأشار له بقوله
(وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ) أى
قيمة ما يقابل المعيب من
الساعة وتعتبر يوم البيع
(إن كان الثمن سِلْعَةً)
كعبد أو دار فإذا كان
المعيب ثوبا رده ورجع
بعض قيمة العبد أو الدار
وهكذا ولا يرجع بجزء من
الساعة خلافا لأشهب
واستثنى من قوله ورد بعض
المبيع بحضته قوله (إلا أن
يكونَ) (المعيب
الأكثر) من النصف ولو
يسير فليس له رده بحضته بل

حاصله انه يفرق بين ان يهلك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بأرش ما كتبه على البائع كان هو
الأقل أو الاكثر وبين ان يهلك فيما كتبه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر أو الأقل
فلو ادعى البائع انه هلك فيما بينه وادعى المشتري أنه هلك فيالم بينه فالظاهر العمل بقول المشتري
(قوله أولا يهلك الخ) لو عبر المصنف بقوله وغيره بدل قوله أولا كان أحسن إذ ربما يوهم ان قوله
أولا قول رابع وانه قسم قوله هل يفرق ولأجل أن يسلم من عطفه بأومع أن البينة لا تكون الا بين
شئين (قوله أقوال ثلاثة) الأول لابن يونس عن غير أهل بلده والثاني قول بعض أهل بلد ابن
يونس والثالث قول أبي بكر بن عبد الرحمن (قوله ككثرة أثواب) أى معينة (قوله فاطلع على
عيب ببعضه) أى أو استحق بعضه لأن استحقاق بعض المعين التعدد كالمعيب (قوله ولزمه التمسك
بالباقى) أى بما يخصه من الثمن وليس للمشتري رد الجميع الا برضا البائع وليس للبائع ان يقول امان
ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما قاله ابن يونس وقال ابن عرفة هو ظاهر المدونة خلافا للتونسي انظر
(قوله بأن كان ينويه) تفسير لما إذا كان المعيب ليس وجه الصفقة أما لو كان المعيب وجه
الصفقة فسيأتى في قوله الا أن يكون المعيب أكثر من النصف (قوله فإذا كان الخ) حاصله انه يقوم
كل سلعة بمفردها على أنها سليمة وينسب قيمة المعيب على انه سليم الى الجميع ويرجع بما يخص المعيب
من الثمن كما وضع ذلك بقوله فإذا كان الخ وللتقويم طريقة أخرى غير هذه وحاصلها ان تقوم
الأثواب كلها سلمة ثم تقوم ثانيا بدون المعيب وتنسب القيمة الثانية للأولى وبذلك النسبة يرجع بما
يخص المعيب من الثمن (قوله وأما للثلى) أى وأما لو كان المبيع مثليا أو كان مقوما غير معين
كالوصوف في الدمة ثم اطلع على عيب في بعضه بعد قبضه فسيأتيان انهما يرجعان فهما بمثل ما ظهر
معينا أو استحق سواء كان أقل الصفقة أو أكثرها وهذا محترز قوله وان ابتاع مقوما معينا
(قوله وهذا) أى قول المصنف رد بعض المبيع بحضته من الثمن ظاهر الخ وقوله ان كان الثمن
عينا أى كائنه دينار (قوله أو مثليا) أى مكايلا أو موزونا أو معدودا كما إذا كان الثمن مائة أردب
أو مائة قطار (قوله ورجع بالقيمة أى قيمة ما يقابل المعيب من السلعة) الأولى ان يقول أى ورجع
بنسبة قيمة المعيب الى جميع المبيع من قيمة السلعة ليوافق قوله الآتى ورجع بعشر قيمة العبد أو
الدار (قوله ورجع بعشر قيمة العبد) أى على المعتمد خلافا لمن قال يرجع بقيمة عشر العبد ولا شك
ان قيمة عشر العبد أقل من عشر قيمته وهو حاصل فقه المسئلة ان الثمن ان كان مقوما كدار أو عبد أو
كتاب أو ثوب واطلع المشتري على عيب في بعض المبيع فقال أشهب يرجع شريكا في الثمن المقوم
بما يقابل المعيب وقال ابن القاسم لا يرجع شريكا للبائع في الثمن لضرر الشراكة وإنما يرجع بالقيمة من
الثمن وعلى هذا القول فاختلف قليل معناه انه يرجع بنسبة قيمة المعيب لقيمة المبيع من قيمة
المقوم الواقع ثمنه وهو ما في التوضيح والمواق فإذا كان المعيب ثوبا فيقال قيمته عشرة نسبته للعانة
قيمة الأثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة الدار الواقعة ثمنه وهذا هو المعتمد وعليه مشى
شارحنا هنا وقيل معناه ان المشتري يرجع بقيمة ما يقابل المعيب من الثمن فان كان المعيب ثوبا
رجع بقيمة عشر الدار وعلى هذا مشى شارحنا أولا حيث قال ورجع بقيمة ما يقابل المعيب من
الساعة قتأمل (قوله وهكذا) أى وان كان المعيب ثوبين رجع بخمس قيمة العبد والدار لا بقيمة
خمسهما وان كان المعيب ثلاثة أثواب رجع بثلاثة اعشار قيمتهما لا بقيمة ثلاثة اعشارهما وان كان
أربعة رجع بخمسة قيمتهما لا بقيمة خمسهما وان كان خمسة رجع بنصف قيمتهما لا بقيمة نصفهما
(قوله ولا يرجع بجزء من السلعة) أى فلا يرجع شريكا بعشرها إذا كان المعيب ثوبا ولا بخمسها

إما أن يتأسك بالجميع أو يرد الجميع أو يتأسك ببعض بجميع الثمن هذا ان كان السالم (١٣٥) باقيا فان فات فله رد العيب . طلقا

وأخذ حصته من الثمن (أو) يكون العيب (أحد) مُزْدَجِين (لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كأحدخين أو مصراعين أو قرطين أو سوارين لجرى العادة بأنه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر فليس له رد العيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم (أو) يكون العيب (أما وولدها) الواو يعنى أو فاذا وجد العيب بأحدهما وجب ردها معا أو التمسك بهما معا (ولا يجوز) للشترى (التمسك بأقل استحقاق) (١) أو تعيب (أكثره) بحصته من الثمن بل يتعين رد الباقي لأن التمسك بالباقي القليل كانشاء عقدة بضمن مجهول إذ لا يعلم ثمنه الا بعد تقويم المبيع كله أو لاثم تقويم كل جزء من الأجزاء وهذا في المبيع القوم العين المتعدد كتياب وأما ان كانت متحدا كدار فاستحق بعضها قليلا أو كثيرا فان المشتري يغير في الرد والتمسك كما يأتي في قوله أو استحق شائع وان قل وأما الموصوف فلا ينتقض البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الأكثر كالمثل

إذا كان العيب ثوبين وهكذا (قوله) إما ان يتأسك بالجميع) أى بجميع المبيع سليما ومعيبا بكل الثمن (قوله أو يرد الجميع) أى جميع المبيع السالم والعيب ويأخذ كل الثمن (قوله أو يتأسك ببعض) أى وهو السليم بكل الثمن ويرد البعض العيب مجانا أى وأما التماسك ببعض السليم بابقا بله من الثمن ورد العيب بما يخصه من الثمن فهو مخدوع ولو تراضيا على ذلك لحق الله وسياقى في الشرح علة المنع من أن التماسك بالباقي في القليل كانشاء عقدة بضمن مجهول إذ لا يعرف ما ينوب الاقل الا في ثاني حال بعد التقويم (قوله هذا) أى ومحل هذا أى محل منع التمسك بالاقل ورد العيب الاكثر بما ينوبه من الثمن ان كان السليم كله باقيا وكذلك العيب وقوله فان فات أى السليم بان حصل فيه هلاك وقوله فله رد العيب أى والتمسك بالسليم من العيب الهالك بحصته من الثمن وقوله مطلقا أى سواء كان وجه الصفقة أم لا وهذا إذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات وذلك لأنه لو رد الجميع في تلك الحالة رد قيمة الهالك عينا ورجع في عين وهو الثمن العين وقيمة العرض الذى قد فات عند البائع ورد العين والرجوع فيها لا فائدة فيه وأما لو كان الثمن عرضا لم يفت فانه يتعين رد الجميع لأنه لو تمسك بالسليم من العيب الذى هلك عنده بحصته من العرض القائم والفرض ان العيب وجه الصفقة لكان كانشاء عقدة بضمن مجهول إذ لا يعلم ما يخص السليم من ذلك العرض القائم إلا بعد التقويم (قوله فليس له رد العيب) أى من أحد المزدوجين بحصته من الثمن والتمسك بالسليم أى بما يخصه من الثمن بل اما ان يتأسك بالجميع أو يرد الجميع وظاهر الشارح عدم جواز رد العيب والتمسك بالسليم من المزدوجين ولو تراضيا على ذلك وهو ما في خش وعقب تبعاً لعج لما في ذلك من الفساد الذى منع الشرع منه ولكن رد ذلك طئي وقال الصواب جواز ذلك عند التراضى كما ذكره في القسمة من جوازها مراعاة في الخفين ونحوهما لا مكان شراء كل واحد من الشريكين فردة الآخر ليكمل انتفاعه انظر بن (قوله وجب ردها معا أو التمسك بهما معا) أى ولا يجوز رد العيب منهما بحصته من الثمن لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثثار وهذا حيث لم ترض الام بذلك والاجاز رد العيب بحصته من الثمن الا ان يكون وجه الصفقة بناء على ان الحق في عدم التفرقة للام لا للولد وإلا منع ولو رضيت الام بذلك ولو كان العيب أقل من وجه الصفقة (قوله أو تعيب) أى عند البائع أو تلف عند البائع أكثره كما إذا اشترى عشرة أثواب فحبسها البائع لاجل الثمن أو الاشهاد فعيب أو تلف أكثرها عنده فلا يجوز للشترى ان يتأسك بالاقل الباقي بما يخصه من الثمن (قوله بل يتعين رد الباقي) أى ما لم يرض بالتمسك بذلك الباقي بجميع الثمن (قوله لان التمسك بالباقي القليل) أى بما يخصه من الثمن (قوله كانشاء عقدة الخ) ان قلت هذا التعليل موجود فيها إذا استحق الاقل أو تعيب ورده وتمسك بالاكثر بحصته من الثمن قلت لما كان الحكم للغالب انفسخت العقدة برد الاكثر أو استحقاقه وكان التمسك بالاقل كابتداء عقد بمجهول الآن بخلاف رد غير الاكثر أو استحقاقه * والحاصل ان العقدة الأولى انحلت من أصلها حيث استحق الاكثر أو تعيب لأن استحقاق الاكثر أو تعيبه كاستحقاق الكل وإذا تعيب الاكثر أو استحقاق وانحلت عقدة البيع كأن تمسك المشتري بالاقل السالم كانشاء عقدة بضمن مجهول الآن بخلاف رد غير الاكثر أو استحقاقه واجاز ابن حبيب ذلك أى رد الاكثر بحصته قاتلا هذه جهالة طارئة (قوله ثم تقويم كل جزء الخ) أى ونسبة قيمة الباقي الى قيمة جميع المبيع (قوله وأما ان كان متحدا) أى وأما لو كان المبيع مقوما معينا متحداً (قوله وأما الموصوف) أى وأما المقوم الموصوف والحاصل ان كلام المصنف هنا في المقوم العين المتعدد وأما المثل والمقوم والمتحد والموصوف فلا يحرم فيه ذلك (قوله ولو فرغ بالفاء لكان أولى) أى لأن التعبير

وضمير أكثره للبيع لا لأقل * ولما ذكر ان البيع اذا استحق أكثره انفسخت العقدة أى بشمرة ذلك ولو فرغ بالفاء

(١) قول المصنف بأقل استحق أكثره لو قال بأقل ما استحق أكثره لكان احسن اه

بالواو يوم الاستئناف واعلم أن تفريع هذه المسئلة على ما تقدم مبنى على أن حرمة التمسك بأقل استحق أكثره مطلقا سواء كان الثمن عينا أو عرضا باقيا أو فائتا وسيأتي ما فيه (قوله وإن كان درهمان وسلعة الخ) اسم كان ضمير الشأن ودرهمان مبتدأ وقوله يباع بثوب خبره والجملة خبر لكان الثانية أو أن كان غير شانية ودرهمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه متعلقه بكسر اللام أى يباع بثوب وفى بعض النسخ وإن كان درهمين فاسم كان ضمير يعود على البيع ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الأول وبالنصب على الثانى (قوله فاستحققت السلعة) أى من يد المشتري وهو عطف على يباع المقدّر (قوله فاطى) أى من حوالة السوق كتغير الذات (قوله فله قيمة الثوب بكاله) أى يأخذها من البائع ولا يجوز له أن يتأسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب بحيث يكون شريكا بسدسها أو سدس قيمتها وأما تمسكه بالدرهمين في مقابلة الثوب بتامها فجاز وإنما أتى بقوله بكاله لأجل المبالغة في الرد على ابن حبيب القائل له أن يرضى بالدرهمين في مقابلة سدس الثوب فيشتريان فيها وإلا فلا حاجة لقوله بكاله لأن هذا قد علم من قوله قيمة الثوب (قوله أى لمن استحققت الخ) أشار إلى أن ضمير لمن استحققت منه السلعة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين يقرأ رد بصيغة الفعل الماضى والدرهمين مفعوله والفعل يفيد وجوب الرد فسقط الاعتراض بأن قوله فله للفيد للتخير مع التفريع على حرمة التمسك بأقل مشكل والجواب من وجهين أولهما أن قسم ما ذكرنا له أن يرضى بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط الثانى أن اللام في قوله فله أما بمعنى على أو للاستحقاق لا للتخير وقوله رد يقرأ فعلا ماضيا يفيد الوجوب أى من حقه أن يأخذ قيمة الثوب ويجب عليه رد الدرهمين ولا يجوز له أن يأخذ الدرهمين في مقابلة سدس الثوب وهذا لا ينافى جواز تمسكه بهما في مقابلة الثوب بتامها هذا وقد اعترض طنفى حرمة التمسك هنا بالدرهمين بما ينوبهما من الثوب عند فواتها بأنه خلاف ما ذكره الشراح فقد أطبق من وقتت عليه من الشراح على تقييد حرمة التمسك بأقل استحق أو تعيب أكثره بما إذا كان الثمن عينا أو عرضا وكان باقيا فإن كان عرضا وفات فهو كاستحقاق أو تعيب الأقل في جواز التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اه ومقتضى هذا أن اللام في كلام المصنف على حالها للتخير ولا يجعل قول المصنف وإن كان الخ مفرعا على ما مر من حرمة التمسك بأقل استحق أكثره بل هو مستأنف (قوله وجاز رد أحد المشترين غير الشريكين) أى في التجارة بأن كان شراؤها لثنية ولو كان شيئا واحدا وحاصله أنه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كمبد لخدمتهما أو سلعا متعددة في صفقة واحدة لا على سبيل الشركة بل على أن كل واحد يأخذ نصفها مثلا ثم اطلعا على عيب قديم فأراد أحد المشترين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور أن له أن يرد نصيبه على البائع ولو قال البائع لا أقبل إلا جميعه بناء على أن العقد يتعدد متعلقه ومشتريه وإلى هذا رجح مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك يقول أولا إنما لهما الرد معا أو التمسك لأحدهما أن يرد دون الآخر والقولان في الدونة (قوله وأما الشريكان) أى في التجارة (قوله وأراد أحدهما) أى دون الآخر (قوله وعلى أحد البائعين الخ) حاصله أن البائع تعدد بأن باع شخصان عبدا واحدا كأن اتخذاه للخدمة مثلا واشتراه منهما واحد فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من البيع دون الآخر ما لم يكن البائعان شريكين في التجارة والا فلا لأنهما كالرجل الواحد فالرد على أحدهما رد على الآخر (قوله والقول للبائع في نفي العيب الخفى كالزنا والسرقة) أى فإذا ادعى المشتري أن به عيبا قديما كالزنا والسرقة وقال البائع لا عيب به أصلا فالقول قول البائع ولا عبرة بدعوى

درهمان وسلعة تساوى عشرة) يباع (بثوب) مثلا (فاستحققت السلعة) المساوية للعشرة وهى خمسة أسداس الصفقة فسحق البيع لاستحقاق جل الصفقة ورد من استحققت منه السلعة الدرهمين وأخذ الثوب إن كان قائما (وإن) فات الثوب (بحوالة السوق فاطى) (فله) أى لمن استحققت منه السلعة (قيمة الثوب بكاله ورد الدرهمين و) جاز (رد أحد المشترين) الشريكين نصيبه من مبيع متحد أو متعدد اشترياه في صفقة واحدة واطلعا فيه على عيب ولو أبى البائع وقال لا أقبل إلا جميعه بناء على تقدير تعدد العقد الواحد بتعدد متعلقه ومشتريه وأما الشريكان إذا اشترى معا في صفقة وأراد أحدهما الرد فلصاحبه منه وقبول الجميع كما يأتى في الشركة لأن كلا وكيل عن الآخر (و) جاز لمشتري من بائعين مثلا رد (على أحد البائعين) الغير الشريكين نصيبه دون الرد على الآخر * ولما أنهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه ذكر تنازع البائع والمشتري في وجوده وقدمه فقال (والقول

(أو) نفى (رقمه) بأن قال المشتري قديم والبائع حادث بلايين في الأولى إذا اصل السلامة من العيب إلا أن يكون ثم ما يضعف قوله فيحلف كما قدمه في قوله وبول في فرش الخ ويمين في الثانية تارة وبعدها أخرى كأيأتي قريباً وقوله (إلا بشهادة عادة للمشتري) بقدمه قطعاً أو رجحاناً فالقول له قيد في قوله أو قدمه فقط (وحلف من لم يقطع بصدقه) من بائع أو مشتري بأن ظنت قدمه

(١٣٧)

فالمشتري يمين أو ظنت حدوثه أو شكك فللبائع يمين ومفهومه أن قطعت بقدمه فالمشتري بلا يمين أو حدوثه فللبائع بلا يمين فالصور خمس وهذا في عيب خفي أو ظاهر شأنه الحفاء على غير التأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي شأنه أن لا يخفى فلا قيام به ولا يرجع فيه لعادة ولا غيرها (وقبل) في معرفة العيب وأنه قديم أو حادث (للتعذر) لا مفهوماً له على المعتمد (غير) عدو وإن مشركين بشرط السلامة من جرحة الكذب والبراد بالمشارك الكافر ويكفي الواحد لانه خبر لاشهادة (ويمينه) أي البائع أي صفتها إذا توجهت عليه في حدوث العيب أو عدمه والله الذي لا إله إلا هو لقد (بنته) وما هو به في غرضي التوفية وهو ما يدخل في ضمان للمشتري بالعقد (و) يزيد (في ذي التوفية) أي ما فيه على البائع حق توفية بأن لا يدخل في ضمان المشتري

المشتري وجودها أو وجود أحدها فيه (قوله أو نفى قدمه) أي بأن وافق البائع المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فالقول قول البائع ثم اعلم أنه إنما يكون القول قول البائع في حدوث العيب المشكوك فيه إذا لم يصاحبه عيب قديم ثابت وأما أن صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري أنه ما حدث عنده مع يمينه وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح ومثله في ابن عرفة عن ابن رشد قائلاً لأن المتابع قد وجب له الرد بالتقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد قصصه من الثمن بقوله حدث عندك فهو مدع اهـ بن (قوله بأن قال المشتري قديم) أي هذا العيب الموجود فيه قديم قبل الشراء (قوله والبائع حادث) أي وقال البائع أنه حادث أي بعد الشراء (قوله كما قدمه الخ) حاصل ما تقدم أن المشتري إذا ادعى أن البدي يبول في الفرش وأنكر البائع بوله فإنه يوضع عند أمين فإذا قال الأمين أنه بال عندي حلف البائع أنه لم يحصل منه بول عنده ويمنع المشتري من رده لحمله على الحدوث فقول الأمين قد أضعف قول البائع أنه لا يبول في الفرش أصلاً (قوله كأيأتي قريباً) حاصل ما يأتي أنه إذا شهدت له بينة بحدوث العيب فإن قطعت بذلك كان القول قوله بلا يمين وإن رجحت ذلك أو شككت كان القول قوله يمين (قوله إلا بشهادة عادة) أسند الشهادة للعادة مع أن الشاهد أهل المعرفة لاستنادهم في شهادتهم لما دلت عليه العادة غالباً (قوله قيد الخ) أي وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول بدل قوله أو قدمه كقدمه وحاصله أنهما إذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالقول قول البائع في نفي قدمه إلا أن تشهد العادة للمشتري بقدمه وإلا كان القول قوله وحينئذ فيثبت له الرد * واعلم أنه يعمل بشهادة البينة بقدمه سواء استندوا في قولهم ذلك للعادة أو للعينة أو لأخبار العارفين أو لإقرار البائع لهم بذلك (قوله وحلف من لم يقطع بصدقه) فإن اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدوثه وشهدت بينة للبائع بالحدوث وشهدت بينة للمشتري بالتقدم عمل بقول الأعراف فإن استويا في المعرفة عمل بقول العدل فإن تكافأ في العدالة سقطا لتكاذبهما وإذا سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم (قوله ومفهومه) أي مفهوم قول المصنف من لم يقطع بصدقه (قوله في عيب خفي) أي كالزنا والسرقة والابق تنازعا في حدوثه وقدمه (قوله الذي شأنه أن لا يخفى) أي ككونه مقعداً أو أعمى أو فاقده الحدقتين (قوله فلا قيام به) أي لحمله على أنه علمه ورضى به أي وحينئذ فلا ينفع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت بذلك (قوله وقبل في معرفة العيب) أي المتنازع في قدمه وحدوثه فقول الشارح وأنه قديم الخ عطف تفسير (قوله لا مفهوم له على المعتمد) أي بل الترتيب بين العدل والمسلم غير العدل عند وجودهما على وجه الكمال فقط وأما الكافر فلا يقبل مع وجود المسلم ولو كان غير عدل اتفاقاً (قوله وإن مشركين) أي هذا إذا كان غير العدول مسلمين بل وإن كانوا مشركين (قوله ويكفي الواحد) أي إن أرسله القاضي وكان المبيع حاضراً حياً لا يخفى عليه وإلا فلا بد من عدلين (قوله إذا توجهت عليه في حدوث العيب) أي عند التنازع في حدوث العيب وقدمه وذلك بأن شهدت له بينة بحدوثه ظناً (قوله وعدمه) أي أو توجهت عليه عند التنازع في وجود العيب وعدمه وذلك بأن وجد ما يضعف دعوى البائع عدمه أو قام للمشتري شاهد واحد على وجود العيب ونكل عن اليمين معه وتوجهت على البائع فاندفع ما يقال إن القول قول البائع في نفي العيب بلا يمين فكيف يعم في قول المصنف ويمينه تأمل (قوله ويزيد)

إلا بالقبض من مثلي وغائب ومواضعة وثمار على ردوس

(١٨ - دسوقي - ثالث)

شجر وذى عهدة وخيار (وأفضته) للمشتري (وما هو) أي العيب (به) ويحلف (بتاً) أي على القطع (في) العيب (الظاهر) كالمرور والرجح وخرق الثوب (وعلى) نفى (المسلم) بأن يقول وما أعلم به (في الخفي) كالزنا والسرقة والابق وسكت

في الظاهر وعلى هي العلم في الحنفى بأن يقول اشتريته وما أعلم به حال العقد عيا (والقالة له) أي للمشتري من حين العقد (لأنفسه) أي فسح البيع بسبب العيب أي الدخول في ضمان البائع بأن يثبت العيب عند الحاكم أو يرضى يأخذه من المشتري والمراد بالقلة التي لا يدل استيفاؤها على الرضا بأن نشأت عن غير تحريك كصوف ولبن وعن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده لكن في زمن الخصام كسكى دار لا ينقص (ولم ترد) القلة من المشتري البائع أي لا يقضى ردها وصرح بهذا وإن علم من قوله والقلة له ليرتب عليه قوله (بخلاف ولد) حدث عند المشتري فيرده مع أمه سواء اشترى الأم حاملا أم حملت عنده فوجد بها بعد الولادة عيا (و) بخلاف (كخبرة أئجرت) حين الشراء واشترطها مع الأصل فيردها مع الأصل العيب ولو طابت أوجدت فان فات رده مثله إن علم كيله وقيمته إن لم يعلم أو غنه إن باعه وعلم قدر الثمن وإلا فالقيمة أيضا (و)

أي بمد قوله بتمه وأقبضته وما هو به واعترض بأن قوله وما هو به ليس بقبض دعوى المشتري قدمه ومتعلق الميمن يجب أن يكون قبض الدعوى كما هو مقتضى القواعد وأجيب بأنه متضمن لقبضه لأن قبض القدم عدم القدم وقول البائع أقبضته وما هو به يتضمن عدم القدم وتضمن الميمن لقبض الدعوى كاف مثل الحلف على قبضها (قوله إذا توجهت عليه) أي كما لو شهدت البيعة له بقدم العيب ظنا (قوله فيهما) أي في الظاهر والحنفى فيقول في كل منهما والله الذى لا إله إلا هو لقد اشتريته وهو بذلك العيب فى علمي (قوله وقيل على البت) أي فيقول بالله الذى لا إله إلا هو لقد اشتريته وفيه هذا العيب قطعاً (قوله وقيل كالبائع) هذا القول رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب (قوله أي الدخول في ضمان البائع) تفسير للفسخ أي أن المراد به ما ذكر لا خصوص حكم الحاكم بالرد (قوله بأن نشأت الخ) أي سواء كان استغفها قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام أو قبله (قوله أو عن تحريك قبل الاطلاع الخ) أي كركوب الدابة واستخدام العبد فان هذا إنما يكون للمشتري إذا استوفاه قبل الاطلاع على العيب أما إن حصل شيء من ذلك بعد الاطلاع على العيب فهو رضا بالمبيع سواء كان قبل زمن الخصام أو فيه (قوله لكن في زمن الخصام) أي وأما قبله فرضا فإذا سكن للمشتري الدار واطلع على العيب وقام به حالاً فاقلة وهى السكى الحاصلة في زمن الخصام تكون له للفسخ ولو طال زمن الخصام وأما لو سكن بعد الاطلاع وقبل الخصام فذلك رضا ولو قل الزمن والحاصل أن القلة التي تجامع الفسخ ما كانت قبل الاطلاع على العيب سواء نشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام أو عن تحريك غير منقص كالسكى أو نشأت لاعتن تحريك كاللبن والصوف وكذلك ما كانت بعد الاطلاع على العيب ونشأت لاعتن تحريك سواء كانت في زمن الخصام أو قبله ولم يطل أو نشأت عن تحريك غير منقص كالسكى إذا كانت في زمن الخصام لاقبله وأما القلة التي لا تجامع الفسخ أي لا يحصل معها لدلائنها على الرضا فهي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام سواء كان في زمن الخصام أو قبله أو نشأت عن تحريك غير منقص كالسكى وكان ذلك قبل زمن الخصام أو كان ذلك ليس ناشئاً عن تحريك أصلاً وكان ذلك قبل زمن الخصام وطال (قوله بخلاف ولد) أي لأمة أو لابل أو بقرة أو غنم أو نحوها وقوله فيرده مع أمه أي لانه ليس بطفة خلافاً للسيورى حيث جعل الولد غلة ولا شيء على المشتري في ولادتها إذا ردها إلا إذا قصتها الولادة فبدر معها ما قصها إلا أن يجبر ذلك النقص الحاصل بالولادة بالولد فلا شيء عليه حينئذ إذا ردها كما قال ابن القاسم (قوله وبخلاف عمرة أبرت) أي وأما غير المؤبرة حين الشراء فانها غلة يفوز بها المشتري إذا حصل الرد بعد أن جندها فلا يرد لها البائع حينئذ وأما إن حصل الرد قبل جندها ردها للبائع مالم تزه فان أزهرت فازبها للمشتري (قوله فان فات) أي بأكل أو ببيع أو بساوى (قوله وقيمته إن لم يعلم) هذا إذا كان الفوات بغير البيع وأما إن كان الفوات بالبيع ولم تعلم السكى فانه يرد غنه إن علم كما قال أو غنه إن علم الخ (قوله وإلارد الغنم بحصتها من الثمن) أي ويكون له الصوف في مقابلة بقية الثمن ولا يلزمه أن يرد مع الغنم ثمن الصوف إن باعه أو قيمته إن اتفق به في نفسه كما قيل في الثمرة إن قلت لم فرق بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم السكى والوزن قلت لانه نورد الأصول بحصتها من الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمرة مفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز إلا بشرط تأتى وهى منتفية هنا وأخذ القيمة ليس ببيعاً بخلاف رد الغنم بحصتها من الثمن فانه لا يحظور فيه لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شرأؤه منفرداً عن الغنم وإما كان يلزم على رد الأصول بحصتها من الثمن بيع الثمرة مفردة قبل بدو صلاحها لان العقد إتماماً وقع على الأصول بعد الابار

وقيل

بخلاف (صوف تم) وقت الشراء وإن لم يشترطه المشتري

لدفوله بغير شرط بخلاف الثمرة المؤبرة فيرد للبائع مع الغنم العيبة وإن فات ردوزنه إن علم وإلارد الغنم بحصتها من الثمن

وقبل بدو الصلاح والنظر له هذا الزمن لازمن جذ المشتري لها لأنه لا يجدها غالبا إلا بعد بدو صلاحها لكن لا ينظر لهذا وإنما ينظر لوقت العقد (قوله) ومحل رد الصوف الخ) أى وإما الثمرة المؤبرة فهل كذلك قياسا على الصوف وهو الظاهر أو ترد مطلقا ولولم ترد أصولها حتى ظهر فيها أخرى وهو ظاهر المصنف (قوله) ثم شبه بقوله ولم ترد) أى وليس هذا راجعا لقوله بخلاف الولد وما بعده وذلك لان الولد لا تأتي الشفعة في أمه وفي الاستحقاق يأخذه المستحق مع أمه وكذا في الفلوس وأما في البيع الفاسد فالولد مفوت له وموجب للقيمة (قوله) كشفة الخ) يعنى أن مثل الرد بالعب القديم الأخذ بالشفعة والاستحقاق والرد للفلوس والفساد فكما أن المشتري إذا رد بيع قديم يفوز بالثقة ولا ترد للبائع كذلك من أخذ منه الشقص بالشفعة يفوز بالثقة ولا ترد للأخذ بها وكذلك يفوز بها المستحق منه ولا ترد للمستحق وكذلك يفوز بهما من أخذ منه الشيء المبيع لأجل تفليس أو لفساد يبعه ولا ترد لبائعه وهذا إذا كانت الثقة غير ثمرة أو كانت ثمرة غير مأبورة يوم الشراء وفارقت الأصول بالجذ فان لم تجذ واستمرت على أصولها ففي العيب والفساد يجب ردها للبائع مالم تره فان أزهت استحقتها المشتري وفي الشفعة والاستحقاق يجب ردها للمستحق والأخذ بالشفعة مالم تبيع وإلا فاز بها المأخوذ منه الشقص بالشفعة والمستحق وفي الفلوس يجب ردها للبائع مالم تجذ بالفعل وإلا فاز بها المشتري الفلوس إلى هذا أشار ابن غازي بقوله:

والجذ في الثار فيها انتقيا * يضبطه تجذ عفزا شسيا

فالتاء في تجذ للتفليس والجيم وحدها أومع الدال للجذ أى تفوت الثار على البائع في التفليس بالجذ والعين والفاء في عفزا للعيب والفساد والزاي للزهو والشين والسين في شسيا للشفعة والاستحقاق والياء لليس اه وقال بعضهم :

الفائزون بثقة هم خمسة * لا يطابون بها على الإطلاق * الرد في عيب ويبيع فاسد

وبشفعة فلس مع استحقاق * فالأولان لزهوها فازا بها * والجذ في فلس ويبس الباقي

وأما قلنا أو كانت ثمرة غير مأبورة لأن المأبورة حين الشراء أو حين الاستحقاق ليست غلة فتد للبائع في الفلوس والعيب والفساد مطلقا ولو أزهت أو بيعت أو جذت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها الشفيع والمستحق مطلقا (قوله) والمشتري الذى فسح شراؤه) ولو علم المشتري بالفساد إلا في الوقف على غير معين إذا علم المشتري بوقفته فانه يرد الثقة (قوله) ولا للبائع) أى الذى باع للفلوس ولا الذى باع يعبأ فاسدا (قوله) أوفها الخ) أى وكذا في الثمرة ان فارقت الأصول أى والحال انها غير مأبورة حين البيع والأفهي للبائع كما مر (قوله) وإلا رد في الشفعة) أى والا تفارق الأصول بل كانت عليها فانها ترد للمستحق وللأخذ بالشفعة مدة كونها لم تبيع ولو أزهت فان بيعت فاز بها المستحق منه والمأخوذ منه بالشفعة (قوله) وفي البيع) أى وترد للبائع في البيع الفاسد وفي العيب مدة كونها لم تره فان أزهت فاز بها المشتري فهما (قوله) مالم تجذ) أى ولو بيعت فان جذت فاز بها المشتري (قوله) بالقبض) متعلق برضى لا بدخلت (قوله) وان لم يقبضها) أى سواء كان عدم قبضها مع مضى زمان يمكن قبضها فيه أولا وظاهر قوله ان رضى بالقبض انه لو واقعه على ان العيب قديم ولم يرض قبضها انها لا تدخل في ضمانه لانه قد يدعى عليه انه تبرأ له من ذلك العيب (قوله) أى جهل اسم المبيع الخاص) أشار بهذا الى أن المراد بالغلط في ذات المبيع جهل اسمه الخاص فالغلط واقع في الاسم الخاص والتسمية واقعة بالاسم العام فلا تنافض

كأن يشتري أو يبيع هذا الحجر برخص ثم يتبين أنه باقوتة مثلا لانه يسمى حجراً فيفوز به المشتري

ولا كلام للبائع وأولى ان لم
يسمى أصلاً ولا فرق بين
حصول الغلط بالمعنى
للمذكور من التباين أو
من أحدهما مع علم الآخر
ومحل كلام المصنف إذا
كان البائع غير وكيل والا
رد بالغلط قطعاً ومفهوم
الشرط انه لو ساء بغير اسمه
كعده الرجاجة فإذا هي
ياقوتة ثبت الرد وهو
كذلك وكذا لو سمي باسم
خاص كتسمية الحجر
ياقوتة (ولا) يرد المبيع
(بغيره) بأن يكثر الثمن أو
يقل جداً (ولو) خالف
العادة) بأن خرج عن
معتاد العقلاء (وهل)
عدم الرد بالبائع (إلا أن
يستسلم) النقصون
(ونجزة) أي بخبر صاحبه
(بجهله) تفسير للاستسلام
بأن يقول المشتري للبائع
بعضي كما تبين للناس فاني
لا أعلم القيمة أو يقول البائع
أشتر مني كما تشتري من
غيري أو غير ذلك (أو
يُستأمنه) بأن يقول
أحدهما للآخر ما قيمته
لاشتري بها أولاً يبيع بها
فيقول له قيمته كذا والحال
انه ليس كذلك فهو تنويع
ظاهري والمؤدى واحد
فله الرد حينئذ قطعاً

بين قوله غلط وبين قوله ان سمي باسمه (قوله ولا كلام للبائع) أي لتفريطه اذ لو شاء لتمسك
(قوله وأولى ان لم يسمه أصلاً) أي كأشترى منك هذا بدرهم أو يقول البائع أبيعك هذا بدرهم
ويرضى الآخر فيوجد ياقوتة ووجه الأولوية انه لم يقع غلط يحتاج به (قوله بالمعنى المذكور) وهو
الجهل لذات المبيع وعدم معرفة اسمه الخاص به (قوله انه لو ساء بغير اسمه) أي انه لو ساء باسم
خاص غير اسمه الخاص الأصلي (قوله وكذا لو سمي باسم خاص) أي فظهر انه غير مسمى به
وأما هو مسمى بهام (قوله كتسمية الحجر ياقوتة) أي فإذا سمي الحجر ياقوتة فوجده المشتري
حجراً فله الرد والحاصل ان البائع اذا جهل ذات المبيع أي لم يعلم اسمه الخاص به فإن ساء
باسم عام فلا رد وان ساء باسم خاص فاذا هو ليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد سواء كان
مسمى باسم خاص آخر أو كان مسمى بالاسم العام (قوله ولا يرد المبيع بغيره) أي ما لم يكن البائع
بالقبن أو المشتري به وكذا او وصياً والا رد ما صدر منهما من بيع أو شراء فان باعاً بغير وفات للمبيع
رجع للوكل والمهجور عليه على المشتري بما وقع القبن والمحاباة به فان تعذر الرجوع على المشتري رجع على
البائع وهو الوكيل والوصى بذلك وان اشترى بغير وفات ذلك المشتري رجع للوكل والمهجور على البائع بما
وقعت المحاباة والقبن به فان تعذر الرجوع على البائع رجع على المشتري وهو الوكيل والوصى كما صرح به ابن
عتاب في طرده وغيره وهل يتقيد القبن في بيع الوكيل والوصى بالثلث كالقبن في بيعهما مالا أنفسهم ما هو ظاهر
قول أبي عمران أولاً يتقيد به بل ما قصص عن القيمة تفصيلاً واوراد عليها زيادة يئنه وان لم يكن الثلث قال
ابن عرفة وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة اهـ بن (قوله ولو خالف العادة) أي
هذا اذا كان القبن بما جرت به العادة في مغالبة الناس بل ولو كان القبن بما خالف العادة وقوله
بأن خرج عن معتاد العقلاء أي في المغالبة وهذا تفسير للمبالغة الغير المعتادة وأما المغالبة
المعتادة فهي الزيادة على الثلث وقيل الثلث ورد المصنف بلو قول ابن القصار انه يجب الرد
بالقبن اذا كان أكثر من الثلث قال ابن رشد وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض اهـ وقال المتيطي قال
بعض البغداديين ان زاد المشتري في المبيع على قيمته الثلث فأكثر فسخ البيع وكذلك ان
باع بنقصان الثلث من قيمته فأعلى اذا كان جاهلاً بما صنع وقام قبل مجاوزة العام وبهذا
افق المازري وابن عرفة والبرزلي وابن لب ومنى عليه ابن عاصم في متن التلخيص حيث قال:
ومن بغيره في مبيع قاما فشرطه ان لا يجوز العاما * وان يكون جاهلاً بما صنع
والقبن للثلث فما زاد وقع * وعندنا يفسخ بالاحكام * وليس للعارف من قيام اهـ
قلت والعمل به مستمر عندنا بفاس اهـ بن (قوله فاني لا أعلم القيمة) أي فيقول له بعت للناس
بكذا والحال انه يكذب بل باع بأقل (قوله كأشترى من غيري) أي فيقول له قد اشتريت من غيرك
بكذا وهو يكذب بل اشترى بأكثر (قوله فهو تنويع ظاهري) أي تنويع لطيف للتفسير فقوله
أو يستأمنه عطف على قوله ويخبره بجهله لا أنه مقابل لقوله وهل الا أن يستسلم والمقابل محذوف
كما بينه الشارح بقوله أولاً يرد مطلقاً (قوله والمؤدى واحد) أي وهو أن موجب الرد
جهل البائع أو المشتري وكذب الآخر عليه فتي كان هناك جهل من أحدهما وكذب عليه الآخر
فالرد وان لم يكن جهل فلارد (قوله فله الرد حينئذ) أي حين أخبره بجهله أو استأمنه فكذب عليه
ولو كان القبن بأقل من الثلث وأما لو وقع البيع على وجه المساكسة فلارد بالقبن لكن ما ذكره
من القطع أي الاتفاق على الرد اذا كان هناك استسلام بأن أخبره بجهله أو استأمنه مخالف لما ذكره
بعد ذلك من قوله أولاً يرد مطلقاً وأجيب بأن المراد اتفاقاً بحسب ما ظهر لذلك القائل كذا

أولا يرد مطلقا (تردّد) المتعدد منه الأول (ورد) الرقيق خاصة التقدم (١٤١) في قوله ومنع منه بيع حاكم ووارث

رقيقا (في) ومن (عهدته الثلاث) والعهد لمة من العهد وهو الالتزام والالتزام واصطلاحا تعلق المبيع بضمان البائع مدة معينة وهي ضمان عهدة سنة وستة أشهر وطويلة الزمان قليلة الضمان وعهدة ثلاث وهي قليلة الزمان كثيرة الضمان يرد فيها الرقيق (بكل) عيب (حادث) في دينه أو بدنه أو خلقه ولوموتا بساوى (الا) أن يبيع براءة (من عيب معين كالاباق أو السرقة فلا رده ان حدث مثله في زمن العهدة مع بقاء العهدة فيما عداه ويعتدل أن المعنى الا أن يشترط البائع سقوطها وقت العقد بالتبري من جميع العيوب لانه إذا تبرأ من جميعها لم يكن ثم عهدة وهي الاولى فالاستثناء متصل بخلافه على الثاني (وكذا) عهدة الثلاث (في) زمن (الاستبراء) أى المواضعة بأن تنتظر أنفسهما حتى تخرج من ضمان البائع فان رأت الدم في اليوم الأول انتظرت الثاني والثالث وان تأخر عن الثلاث انتظرت وأما الاستبراء من غير مواضعة فتدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فتستقل العهدة

ذكر شيخنا (قوله أولا يرد مطلقا) أى سواء وقع البيع على وجه الاستسلام أو المسكاسة (قوله تردّد) أى طريقتان وقد علمت الطريقتان المذكورتان على المأخوذ من المصنف ثلاث طرق (قوله والمتعدد منه الأول) أى وهو ما ذكره المصنف من أن على عدم الرد بالبائع إذا وقع البيع على وجه المسكاسة وأما إن وقع على وجه الاستسلام بأن أخبره به أو استأمنه فانه يرد للرجوع للعش والحديفة حتى ان يشترط التكرار القول الثاني القائل بعدم الرد مطلقا انظر بن (قوله في عهدة الثلاث) متعلق بالحدث وكل ما يتعلق بحدث يرد وبأثره للسببية أى ورد بسبب وجود كل عيب حادث حدث في زمن عهدة الليالى الثلاث لكن لا بد من اثبات أنه عيب وانما قدرنا الموصوف الليالى لاجل تذكر العدد (١) والى ان تستلزم الايام قاله شيخنا (قوله وهو الالتزام) أى الزام الغير شيئا والالتزام لغيره (قوله قليلة الزمان كثيرة الضمان) أى اعلم ان البيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن ان سلم المبيع في مدة العهدة ثم تزوجه من المتبايعين بها وان اصابه نقص ثبت الخيار للمشتري كعيب قديم ظهر له فيه وبلغى اليوم الأول منها ان سبق بالفجر (قوله في دينه) أى بان حدث فيه فسق (قوله ولوموتا بساوى) أى أو غرقا أو حرقا أو سقوطا من عال أو قتلا بغيره ويستثنى من السكينة ذهاب المال لمن اشتري عبدا واشترط ماله للعبد ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به ولو كان جلا الصفقة لأنه لا حظ له من ماله فلما كان المشتري لاشئ له في المال صار غير منظور له ولو تلف العبد المشترط ماله في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه ورد المال لبائعه وليس للمشتري حبس ماله بشئنه وأما لو اشترط المال لنفسه وذهب المال في زمن العهدة فله رده بذهابه وما ذكره من الاستثناء فهو بالنظر لظاهر كلام المصنف وأما بعد حل الشارح له بقوله بكل حادث حدث في دينه أو بدنه أو خلقه فلا استثناء (قوله فلا رده ان حدث مثله) أى وأولى لو اطلع على عيب قديم مثله وظاهره سواء كانت تلك العهدة مشترطة أو معتادة أو حمل الناس السلطان عليها وخص شمس الدين اللقاني قوله الا ان يبيع براءة بالمعتادة فقط وأما لو كانت مشترطة أو حمل السلطان الناس عليها فريد معها بالحادث دون القديم ويفهم من كلام عيج اعتاده (قوله مع بقاء العهدة) أى الضمان فيما عداه فإذا تبرأ له من ابقائه وقدياته بالعهدة فأبقى في زمنها ولم يتحقق هلاكه بل سلم فلا رده بالاباق لأنه تبرأ منه فتفترقه البراءة منه أما إذا تحقق هلاكه زمنها فضمانه من البائع لأنه انما تبرأ له من الاباق فقط لا منه وما يترتب عليه (قوله ويعتدل الخ) فإذا باع بشرط البراءة من كل عيب فانه لا يرد بما حدث في زمن العهدة وظاهره كانت البراءة مشترطة أو معتادة أو حمل السلطان الناس عليها وخصه اللقاني بالمعتادة وأما المشترطة أو التى حمل السلطان الناس عليها فريد فيها بالحادث دون القديم فقد علمت ان اللقاني خصص كلام المصنف بالمعتادة على كلا الاحتمالين فيه انظر بن (قوله وعلى الأول فالاستثناء متصل) قال بن والتقرير الأول قرر به نت والثاني قرر به بعضهم وهو الموافق للدونة قال الشيخ أحمد بابا وهذا الثاني أولى لان الأول يدخل في الثاني ولا عكس انظر بن (قوله أى المواضعة) أى فسر الاستبراء بالمواضعة لأن التداخل انما يكون فيما إذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (قوله انتظرت الثاني والثالث) أى وتداخل في الأول (قوله ولا تدخل مع شيء) أى لامن الاستبراء كما مر ولا تدخل أيضا في الخيار بل ابتداء من وقت مضى امد الخيار ولا تدخل أيضا في عهدة السنة لأنه تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وكذا بعد

(١) قوله لأجل تذكر العدد فيه ان محل القاعدة إذا ذكر العدود مجزا للعدد أما إذا حذف كما هنا جاز اثبات التاء وحذفها ولو كان العدود مذكرا وحيزت فتجريد العدد من التاء لا يدل على أن الموصوف الليالى بل يصح تقديره الايام اه كتبه محمد عليش

بنفسها ولا تدخل مع شيء (والنفقة) على الرقيق زمن العهدة ويدخل فيها الكسوة

لما يقية الحر والبرد (عليه وله الأرض) في جناية عليه زمنها والغلة (كالموهوب) للعبد زمنها ثابتة (له) أي للبائع فالجار والمجور خبر
المتبداً الذي هو النفقة لاصلة الوهوب واللام (١٤٣) بالنسبة للنفقة بمعنى على ويجوز أن تكون صلة والجار محذوف واستثنى

عما بهد الكاف قوله (إلا)
العبد (المستثنى ماله)
عند البيع لمشتريه أوله فما
يوجب له زمنها للمشتري
(و) رد (في عهدة السنة
بجذام وبرص وجون)
في الرقيق (بطبع أو
مس جن لا) أن كان
(بكضربة) وطربة
وخوف لسهولة زواله بمعالجة
دون الأولين ومحل العمل
بالعهدين (إن شرطاً)
عند العقد ولو بحمل السلطان
الناس عليهما (أو اعتيدا)
أي جرت العادة بهما
(والمشتري إسقاطهما)
عن البائع إذا وقع
البيع عليهما بشرط أو
عادة لأن الحق له (و)
العيب (المحتمل) حدوثه
زمنهما وبعده المطلع عليه
(بعدها) أي بعد انقضاء
زمنهما (منه) أي من
المشتري بخلاف ما قطع
أو ظن أنه حدث زمنهما
فمن البائع ولما استثنى
التيطى إحدى وعشرين
مسئلة لا عهدة فيها
أشار لها المصنف
بقوله عطفاً على مقدر
تقديره ورد بما مر في

الخيار والواضحة ودخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله) مما يقية الحر والبرد (أي لا ما يستر عورته
قط كاقيل (قوله والغلة) ما ذكره من أن الغلة زمن عهدة الثلاث للبائع هو العول عليه لأن الحراج
بالضمان وقال ابن شاس وابن الحاجب إنها للمشتري وقد اعترضه في التوضيح بأن النص صريح بأنها
للبيع (قوله لاصلة الوهوب) أي لا أنه صلة للموهوب أي بل صلتة مقدرة بلفظ له أي أنها مفعول
ثان ونائب الفاعل ضمير راجع لأل (قوله بمعنى على) أي فهي مستعملة في حقيقة مجازها (قوله والجار
محذوف) أي لكنه يقدر بالنسبة للنفقة عليه وبالنسبة لما بعدها له (قوله بجذام وبرص) أي حدوث
جذام وبرص محققين وفي مشكوكهما قولان قيل إن المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابله
لابن وهب والأول هو المعتمد تنبيه قال ابن شاس إنهما اختصت عهدة السنة بهذه الادواء
الثلاثة لأن هذه الادواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب
ما جرى الله العادة من حصول ذلك الداء في فصل دون فصل (قوله وجون) ولا يرد في عهدة السنة
بغير هذه الادواء الثلاثة فلو أصاب الرقيق شيء من تلك الادواء في السنة ثم ذهب قبل انقضائها لم يرد
إلا أن يقول أهل المعرفة بعوده (قوله بطبع) أي بفساد الطبيعة كغلبة السوداء وقوله أو مس جن أي
بأن كان بوسواس ويرد به هنادون النكاح بخلاف الجنون الطبيعي فإنه يرد به في البيع والنكاح وأما
ما كان بضربة ونحوها كطربة فلا يرد به فيهما وقد اعترض عجم قول المصنف لا بكضربة بأن الحق أنه
لا فرق بين كون الجنون طبيعياً أو مس جن أو حدث بكضربة في الرد بكل منها في عهدة السنة والثلاث
فانظره (قوله إن شرطاً أو اعتيدا) فإن استقيم يعمل بهما في الرد بمحدث واعلم أن رواية المصريين
أنه لا يقضى بالعهد في الرقيق إلا بشرط أو عادة أو حمل السلطان الناس عليهما فإن اتفق ما ذكر لم يعمل
بهما في الرد بمحدث ولو قال المشتري اشتريت على عهدة الاسلام لا خصاصها بدرك المبيع من
الاستحقاق فقط دون العيب وروى المدنيون أنه يقضى بها في كل بلد وإن لم يكن شرط ولا عادة وفي
البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بينهم بها وإن اشترطوها (قوله ولو بحمل السلطان النكاح)
أي فالمراد بالشرط ولو حكماً وجرى المصنف الفعلان من علامة التانيث نظراً إلى أن العهدة في معنى
الزمان أو الضمان أي إن شرط الزمان أو الضمان أو اعتيد (قوله إذا وقع البيع عليهما بشرط أو
عادة) مراده بالشرط ولو حكماً كحمل السلطان عليها فلو أسقط حقه في أثناء عهدة الثلاث ثم اطلع
على عيب حادث قبل الاسقاط فقال ابن عبد السلام حكمه حكم من اطلع على عيب قديم فله الرد به ولا
يكون باسقاط حقه في باقي العهدة مسقطاً لما مضى منها قاله شيخنا (قوله فمن البائع) أي بدون عيب من
المشتري في القطع وبه عند الظن وبخلاف ما إذا قطعت البينة بأنه بعدهما فمن المشتري بدون عيب على البائع
فإن ظنت أو شككت فمن المشتري لكن مع عيب البائع على قياس ما مر (قوله ورد بعامر) أي ورد بكل حادث
في عهدة الثلاث وبالادواء الثلاثة في عهدة السنة في رقيق غير منكح به لافي منكح به (قوله فان اشترطت
عمل بها) أي في المنكح به وما بعده ويستثنى منه الماخوذ عن دين فهو شرط فاسد للدين بالدين
(قوله لان طريقه) أي الخلع المناجزة أي والعهدة تنافي ذلك وفي هذا التعليل نظر لأن الخلع به يكون حالاً

رقيق غير منكح به (لأن رقيق) دفعه الزوج صداقاً لأن طريقه المكارمة ومحل سقوط العهدة في هذا
وما بعده إن اعتيدت فإن اشترطت عمل بها (أو) رقيق (مخالع) به لان طريقه المناجزة (أو مصالح) به (في دم عمد) فيه قصاص كان
الصلح على اقراء أو انكار وما عدا ذلك من العمد الذي فيه مال لكونه من التالف أو من الخطأ فإن وقع فيه الصلح على إنكار

ومؤجلاً كما تقدم في الخلع فالأولى التعجيل بالتساهل فيه ولذا أجازوا فيه الفرار النظر بن (قوله وإن وقع على اقرار أو بينة فالعهد) صريحه انه إذا أقر بما فيه المال من دم العهد أو الخطأ أثبت بينة فصالح عنه بعبد فقيه العهدة وهو غير صحيح لان العبد حينئذ يكون مأخوذاً عن دين ولا عهدة في المأخوذ عن دين مطلقاً كما يأتي فالأولى إبقاء كلام المصنف على إطلاقه وان العبد المصالح به عن دم العهد لا عهدة فيه سواء كان فيه قصاص أو مال وسواء كان الصلح على اقرار أو انكار ولا مفهوم لدم العهد بل كذلك المصالح به عن دم الخطأ لا عهدة فيه سواء كان الصلح عن انكار أو اقرار فالخلاص أن العبد المصالح به عن الدم لا عهدة فيه مطلقاً سواء كان دم خطأ أو عمد فيه القصاص أو المال كان الصلح على اقرار أو انكار وذلك لان العبد المدفوع في صلح الانكار كالحبة والمدفوع في صلح الاقرار مدفوع عن دين وهذا ظاهر في الدم الموجب للمال كان عمداً أو خطأ وأما الموجب للقصاص فعدم العهدة فيه إن كان الصلح عن انكار لان العبد المدفوع كالحبة وإن كان عن اقرار فالقصد بدفع العبد قطع الحصة وقطعها يقتضي المناجزة والعهدة تقتضي عدمها وأما المصالح به عن غير الدم فإن كان الصلح عن انكار فلا عهدة فيه لانه كالحبة وإن كان عن اقرار فإن كان ذلك المقر به معيناً فقيه العهدة لانه مبيع وإن كان غير معين فلا عهدة فيه لانه مأخوذ عن دين * إذا علمت هذا فقول ابن رشد ان المصالح به على الاقرار فيه العهدة محمول على ما إذا كان الصلح على الاقرار بمعنى لا بما في الذمة كما يدل عليه كلامه في نوازل سحنون ونصه وأما المصالح به الذي لا عهدة فيه فعنه المصالح به على الانكار وأما المصالح به على الاقرار فهو مبيع من البيوع يكون فيه العهدة وأما لم يكن في المصالح به على الانكار عهدة لانه شبه الحبة في حق الدافع ولانه يقتضي المناجزة لانه أخذه على ترك خصومة فلا يجوز لها فيه عهدة وأما المأخوذ عن دين أو دم فأما لم يكن في ذلك عهدة لوجوب المناجزة في ذلك انتفاء للدين بالدين فاعلم به سقوط العهدة في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق فيه بين الاقرار والانكار كما أطلق المصنف وما ذكره من ثبوت العهدة أولاً في المصالح به على الاقرار يحمل على الاقرار بمعنى كما ذكرناه بن فتحصل من هذا كله ان المصالح به إن كان عن انكار فلا عهدة فيه مطلقاً كان الصلح عن دم أو عن غيره وإن كان عن اقرار بمعنى فيه العهدة وإلا فلا (قوله بخلاف المبيع على الرؤية) أي سواء كان حاضراً مريضاً أو بيع على رؤية سابقة فقيه العهدة (قوله لان بيع الحاكم على البراءة) أي ولا يشترط هنا علم المشتري ان البائع حاكم بخلاف ما مر في العيب القديم من ان بيع الحاكم إنما يمنع من الرد به اذا علم المشتري أن البائع حاكم (قوله السفية والغائب لدين) أي اذا بيع عليهما العبد لدين الخ (قوله على وجه الصلح) أي عن اقرار أو انكار وما ذكره الشارح من التفرقة بين المأخوذ صلحاً عن الدين والمأخوذ على وجه البيع بالدين تبع فيه بعضهم وبعضهم أبى المصنف على ظاهره فجعل المأخوذ عن الدين لا عهدة فيه مطلقاً أخذ على وجه الصلح أو على وجه البيع والمشاكلة يلزم على العهدة من فسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه شرعاً (قوله بخلاف المأخوذ) أي عن الدين على وجه المشاحة الخ (قوله لانه حل للبيع) أي لأن الرد بالعيب حل للبيع الاول (قوله ومثله الاقالة) أي عند سحنون في أحد قوله وهذا القول اقتصر عليه ابن رشد في النقل عنه ونصه واختلف في العهدة في العبد المقاتل منه فقال ابن حبيب وأصبغ في العهدة وقال سحنون لا عهدة فيه وهذا عندي اذا انتقد وأما اذا لم ينتقد فلا عهدة في ذلك قولاً واحداً لأنه كالعبد المأخوذ عن دين اه من نوازل سحنون وقال ابن عرفة عن ابن زرقون وحكي فضل عن سحنون كقول أصبغ في الاقالة خلاف قول ابن رشد عنه اه ثبت أن له

فكذلك وإن وقع على اقرار أو بينة فالعهد (أو) رقيق (مُسْلِمٌ فِيهِ) كأن يَسْلَمَ ديناراً في عبد (أَوْ يَهِ) كأن يَسْلَمَ عبداً في بر لسان السلم رخصة يطلب لها التخفيف (أو قر خيراً) فإذا اقترض رقيقاً فحدث فيه عيب فلا يرد به ويلزم رده غيره إلا أن يرضى المقرض به لأنه معروف والمأخوذ عن قضائه كذلك ويشمله قوله الآتي أو مأخوذ عن دين (أو) رقيق غالب بيع (على صفة) لعدم المشاحة فيه بخلاف البيع على الرؤية (أو مُقَاتِلٌ بِهِ) أي دفعه للمكاتب مما لزمه من النجوم لتشوف الشارع للحرية إذ ربما أدت العهدة لجزءه فيرق (أو) رقيق (مَسِيحٌ) على كحفسل (لأن بيع الحاكم على البراءة وأدخلت الكاف السفية والغائب لدين أو غيره كنفقة زوجة (أو مشتري للعتق) أي بشرط عتقه لا عهدة فيه لتشوف الشارع للحرية وللتساهل في ثمنه (أو مأخوذ عن دين) على وجه الصلح للتساهل فيه بخلاف المأخوذ على وجه المشاحة والبيع فيه العهدة (أورد بعب) على بانه فلا عهدة للبائع على الراة

لانه حل للبيع لا ابتداء بيع ومثله الاقالة (أو ورثة) أي اذا خص بعض الورثة رقيق من التركة فلا عهدة له على بقية الورثة

وكذا ما بيع في الميراث (أو وهب) للثواب وأولى غيره لأنها معروفة (أو اشتراها زوجها) فلا عهدة له على بائعها للسودة السابقة بينهما بخلاف العكس لأن المبادعة حصلت بفسخ النكاح (أو موصى يبيعه من زيه أو من أحب) الرقيق البيع له فأحب شخصاً فلا عهدة إذا علم المشتري (١٤٤) حال البيع بالوصية فيها وإلا فكيف يضر لتنفيذ غرض الميت (أو موصى

(بشرائه للعق) حيث عين بأن يقول اشتروا عقيداً عبد ريد واعتقوه عنى (أو مكاتبه) أى وقمت الكتابة عليه ابتداءً بأن قال لعبدك كاتبك على عبدك فلان فهو غير قوله أو مقاطع به مكاتب (أو المبيع فاسداً) إذا فسخ البيع ورد الرقيق لبائعه فلا عهدة فيه لأنه نقض للمبيع من أصله (وسقطنا) أى العهدة (بكمق) ناجز وكتابة وإيلاء وتدير (فيهما) أى في زمنهما فلا قيام له بعد ذلك بما حدث من عيب والأرجح أن له الرجوع بقيمته * ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في بيان ضمان ما فيه حق توفية وما ينتهى به ضمانه فقال (وضمن بائع) مبيعاً (مسكلاً) وغاية ضمانه (لقبضه) مبتاعه (بكيل) متعلق بمكيلاً والباء ظرفية أى ضمن البائع المسكيل في حال كيله إلى قبضه وقبضه تفريغه في أوعية المشتري والأظهر أن الباء سببية متعلقة

القولين اه بن (قوله) وكذا ما بيع في الميراث) وظاهره سواء علم المشتري أنه يرث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن يبيع الوارث بيع براءة أن بين أنه يرث لأن ذلك بالنسبة للعيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث اه خشى (قوله لأنها معروفة) أى بقسمها ولعدم المشاحة فيها والعهدة تقتضى المشاحة (قوله للمودة السابقة بينهما) أى فانها تقتضى عدم ردها بما يحدث فيها في ثلاث أو سنة وله ردها بقديم كما في عبق (قوله لحصول المبادعة بينهما بفسخ النكاح) لأنه بمجرد شرائها له انفسخ النكاح وصار لا يطرؤها بخلاف ما إذا اشتراها فانه وان انفسخ النكاح إلا أنه يطرؤها بالملك فلم تحصل المبادعة بينهما بشرائه لها بخلاف شرائها له (قوله فلا عهدة) أى لأجل تنفيذ غرض الميت (قوله إذا علم الخ) أى لأنه حينئذ داخل على تنفيذ غرض الموصى (قوله حيث عين) أى وأما أن لم يعين فالعهدة لأنه إذا رد بحدث في زمن العهدة يشتري غيره فلم يفت غرض الميت (قوله لأنه نقض للمبيع من أصله) أى لا أنه يبيع مؤتلف حتى يكون على المشتري العهدة للبائع (قوله والأرجح أن له) أى للمشتري وقوله الرجوع أى على البائع وقوله بقيمته أى بأرش ذلك العيب الحادث في زمن العهدة بعد صدور العتق ومأمعه ويمنع من رده ومقابل الأرجح قولان لا رجوع للمشتري على البائع بأرش العيب الحادث بعد العتق وقبل انقضاء مدة العهدة وقيل ينقض العتق ويرد بذلك الحادث والا قول الثلاثة لا بن القاسم والمعتمد منها ما ذكره الشارح لموافقة سخنون لابن القاسم على ذلك القول وقد اشتهر على السنة الشيوخ أنه متى وجد قول لابن القاسم وسخنون فلا يدل عنه خلافه (قوله على موجبات الضمان) أى كالحيار الشرطى والحكمى والعهدة والغلط والغبن على أحد القولين فيهما (قوله ما فيه حق توفية) الاضافة بيانية وتوفية الشيء تأديته (قوله لقبضه) أى إلى أن يقبضه مشتريه فالسلام بمعنى إلى (قوله متعلق بمكيلاً) فيه أنه لا معنى لتعلقه بمكيلاً كما كتب شيخنا فلا بد من تعلقه بضمن وقوله في حال كيله أراد بالكيل الفعل لا الآلة وإلا لتكرر مع قوله واستمر بمعياره (قوله تفريغه الخ) أى إذا هلك بعد التفريغ في أوعية المشتري كان الضمان منه وأما إذا هلك حال تفريغه فيها فضمانه من البائع ان كان التفريغ منه وان كان المشتري كان الضمان منه كما يأتي قريباً وحينئذ فالمراد بقبض المشتري له ما يشمل تسليمه له وتفريغه في أو عيته لخصوص التفريغ في أو عيته القضى أنه اذا تلف في حال التفريغ يكون الضمان من البائع مطلقاً وهذا بخلاف ما يأتي (قوله متعلق بقبضه) أى وهى داخلية على مضاف محذوف أى لقبضه بسبب تمام كيله وتام كيله خروجه من معياره ولك ان يجعل الباء في بكيله بمعنى بعد متعلقة بقبضه (قوله كموزون ومعدود) أى كما أن ضمان الموزون والمعدود من البائع حتى يقبضه المشتري بوزن أو عدد فلو فرغه المشتري على زيتة مثلاً لم وجدت فارة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كما في ح (قوله والاجرة عليه) أى على البائع لأن التوفية واجبة عليه ولا تحصل إلا بذلك وفى ح اختلف هل يلزم البائع القمع أيضاً لأن التوفية تتوقف عليه أو يأتي المشتري بإنا، واسع اه وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا والظاهر كما قال شيخنا أن له الأجرة إذا كان شأنه ذلك أو سأل البائع في ذلك (قوله كما أن أجرة الثمن) أى أجرة كيله أو وزنه أو عدده

بقبضه (كموزون ومعدود) فانه يضمنه البائع الى ان يقبضه المشتري بالوزن والعد (والأجرة) للكيل او قوله الوزن او العد الحاصل به التوفية (عليه) أى على البائع اذ لا تحصل التوفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط او عرف بخلافه كما ان أجرة الثمن اذا كان مسكلاً او موزواً او معدوداً على المشتري لأنه بائع له (بخلاف الإقالة والتولية والشركية) فلا أجرة

على فاعلها لانه فعل معروف وانما هي على القال والمولى والمشارك بالفتح (١٤٥) (على الأرجح) * قال: هل ان الاجرة على سائل

ما ذكر لاعلى مسئو لها
(فكالتقراض) الفاء داخلة
على محذوف أى فلا أجره
عليه لانها كالتقراض أى
مقيسة عليه بجامع العروف
فمن اقترض إردبا مثلا
فأجرة كيله على التقراض
وإذا رده فأجرة كيله
عليه بالانزع وعمل التوهم
الاول (واستمر) ضمان
مافيه حق توفية على البائع
(بمعياره) الشرعى من
مكيال أو ميزان حتى
يقبضه المشتري أو وكيله
منه (ولو تولاه) أى ما ذكر
من الكيل والوزن والعد
(المشتري) نيابة عن البائع
فلوسقط المكيال من يده
قبل وصوله لقرارة
المشتري فالضمان من
البائع بخلاف مالوكاله
البائع أو نائبه وناوله
للمبتاع فهلك في يده فصيبته
من المبتاع لانه قد تم القبض
بأخذه وليس نائباً عن
البائع حينئذ * ولما بين
صفة قبض التلى بين
صفة قبض غيره بقوله
(وقبضُ العقار) وهو
الارض وما اتصل بها من
بناء وشجر (بالتخلية)
بينه وبين المشتري وتمسكه
من التصرف فيه بتسليم
المفاتيح إن وجدت وأن
لم يخل البائع متاعه منها ان

(قوله على فاعلها) أى وهو البائع أعنى المكيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله لانه فعل معروف) أى
فلا يضر بالزامه الاجرة (قوله على سائل ما ذكر) أى سائل الاقالة والتولية والشركة وهو القال
والمولى والمشارك بالفتح (قوله لا مسئو لها) أى وهو المكيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله أى فلا أجره
عليه) أى على فاعلها (قوله بجامع العروف) أى وفاعل المعروف لا يغر (قوله فأجرة كيله على المقترض)
أى لاعلى المقترض لانه فعل معروف وفاعل المعروف لا يغر (قوله ومحل التوهم الاول) لعله لان دفع
الأجرة صورة زيادة معجلة (قوله بمعياره) حال أى مادام المبيع بمعياره وقوله حتى يقبضه المشتري
أونائبه منه أى من المعيار بأن يخرج منه وسواء كان ذلك النائب غير البائع أو كان هو البائع (قوله ولو
تولاه المشتري) هذا مبالغة فى قوله وضمن بائع مكيلا لقبضه كوزون ومعدود أى هذا إذا تولى
البائع ما ذكر من الكيل والوزن والعدبل ولو تولاه المشتري نيابة عنه فاذا تولاه البائع وسقط المكيال
فتلف ما فيه قبل قبض المشتري فضمانه من البائع وكذلك إذا تولاه المشتري نيابة عن البائع وسقط
المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله لعرائه أو أوائيه فصيبته من البائع عند مالك وابن القاسم
خلافاً لسحنون وسواء كان المكيال له أو للبائع إلا أن يكون المكيال هو الذى يتصرف فيه المبتاع
إلى منزله وليس له إناء حاضر غيره ضمان ما فيه من المشتري ولو استعاره من البائع وضمان الاناء
من ربه * والحاصل ان الصور هنا أربع الاولى أن يتولى البائع الوزن مثلاً ثم يأخذ الموزون ليفرغه
فى ظرف المشتري فيسقط من يده فالمصيبة من البائع اتفاقاً ، الثانية مثلها ويتولى المشتري التفريغ أى
يأخذه من الميزان ليفرغه فى ظرفه فيسقط من يده فالمصيبة من المشتري اتفاقاً حكاه ابن رشد فيهما
ونازعه ابن عرفة فى الاولى فقال قوله فى هلاكه بيد البائع انه منه اتفاقاً خلاف محصل قول المازرى
واللخمي انه من بائعه أو من مبتاعه ، الثالثة أن يتولى المشتري الوزن والتفريغ فيسقط من يده فقال
ابن القاسم ومالك المصيبة من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبضه لنفسه حتى يصل إلى
ظرفه وقال سحنون المصيبة من المشتري لانه قابض لنفسه ولم يجر هذا الخلاف فى الثانية لان
البائع لما تولى بنفسه الوزن دل على أن قبض المشتري منه ليفرغ قبض نفسه ، الرابعة أن لا يحضر
ظرف المشتري ويريد المشتري حمل الوزون فى ظرف البائع ميزاناً أو جلوداً أو أزياراً فالضمان من
المشتري بمجرد الفراغ من الوزن لانه قابض لنفسه فى ظرف البائع ويجوز له بيعه قبل بلوغه إلى
داره لانه قد وجد القبض حقيقة فليس فيه بيع الطعام قبل قبضه فعليك بهذا التحرير فانه من زبدة الفقه
اه بن (قوله لقرارة المشتري) اظهار فى محل الاضرار (قوله بخلاف مالوكاله الخ) هذا إشارة للصورة
الثانية (قوله وقبض العقار بالتخلية) عطف على المعنى أى قبض المثل بالكيل أو بالوزن وقبض العقار
بكذا (قوله ويمكنه الخ) أى بأن يخرج منه ويمكنه من التصرف فيه (قوله بتسليم المفاتيح) الباء مسبوقة
(قوله ان وجدت) أى فان لم يكن له مفاتيح كفى تمكينه من التصرف وانظر لومكنه من التصرف
ومنعه من المفاتيح كالفتح له الدار وأخذ المفاتيح معه هل يكون ذلك قبضاً أولاً وهو ظاهر كلام الشارح
بهرام وشارحنا أيضاً لأنه لا معنى للتمكين من التصرف مع عدم أخذ المفاتيح (قوله فان قبضها بالاخلاء)
أى اخلاء الامتعة منها (قوله ولا يكفي التخلية) أى تمكينه من التصرف فيها بتسليم المفاتيح (قوله كاحتياز
الثوب) أى حيازتها (قوله وانما تظهر الخ) هذا إشارة للجواب عن اعتراض المواق على قول المصنف وقبض
العقار الخ بأن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة فى البيع الصحيح لدخوله فى ضمان المشتري بالعقد وانما تظهر

(١٩ - دسوقى - ثالث) لم تكن دار سكنى وأما هي فان قبضها بالاخلاء ولا يكفي التخلية (و) قبض (غيره) أى غير
العقار من عروض وأنعام ودواب (بالعرف) الجارى بين الناس كاحتياز الثوب وتسليم مقود الدابة وتظهر فائدة القبض فيما ذكر

المشتري بمجرد العقد ولا يحتاج لتخية ولا عرف (وُضِنَ بالعقد) بالبناء للمفعول أى يضمن المشتري المبيع الحاضر إذا لم يكن فيه حق توفية ولا عهدة ثلاث بالعقد الصحيح اللازم من الجانبين وأما الفاسد فتقدم في قوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض وتقدم ان ضمان المبيع بالخيار من البائع واستثنى من ذلك خمس مسائل بقوله (إلا) (السلمة) (المحبوسة) عند بائعها (للمؤمن) (الحال) أى لا تيان المشتري به (أو) المحبوسة (للاشهاد) على تسليمها للمشتري (فكالرهن فيها) أى فضمنها البائع ضمان الرهان وهو مسلم في الثانية وأما في الأولى فعلى المشهور من قولى ابن القاسم وقوله الثانى وهو رأى جميع الاصحاب ان ضمانها من البائع وهو الأرجح (وإلا) البيع (الغائب) غير العقار على صفة أو رؤية متقدمة (فبالقبض) كالفاسد مطلقاً عقاراً أو غيره (وإلا) المواضعة فيخرجها من الحيضة (يضمنها المشتري والمعتد أنها بمجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع خلافاً لظاهر المصنف

فأندته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كالوقف والهبة والرهن فلو أتى المصنف بهذا عند قوله وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض كان أولى * وحاصل الجواب أنا لانسلم أن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة إلا في البيع الفاسد بل تظهر فيه وفي بعض أفراد البيع الصحيح فتأمل (قوله) إذا كان البيع فاسداً أى لأن الضمان فيه إنما ينتقل من البائع للمشتري بالقبض وكذلك العقار إذا بيع مذارعة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض وكذلك الغائب إذا بيع بالصفة أو على رؤية سابقة لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض (قوله) (والا فالبيع النخ) أى والا تهل إن فائدة القبض تظهر فيما ذكرنا قلنا إن فائدته تظهر فيما ذكر وغيره فلا يصح لأن البيع الصحيح النخ (قوله) يدخل أى متعلقه وهو المبيع ولو قال لأن المبيع بيعاً صحيحاً يدخل النخ كان أولى وعمل الدخول في ضمان المشتري بالعقد إذا كان ذلك للبيع حاضراً ولم يكن فيه حق توفية ولا مواضعة ولا عهدة ولا محبوساً للمؤمن أو للاشهاد على ما قال بعد (قوله) المبيع الحاضر النخ) أى وأما الغائب وما فيه حق توفية فلا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح اللازم بل بالقبض وكذلك المبيع على العهدة لا يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد بل يتوقف دخوله في ضمانه على انقضاء العهدة كما يأتي (قوله) واستثنى من ذلك) أى من قوله وضمن المشتري ما اشتراه بمجرد العقد اللازم خمس مسائل ويزاد عليها ما فيه حق توفية وما فيه عهدة ثلاث وما بيع بخيار فتكون جملة المسائل المستثناة ثمانية ولم يذكر هذه الثلاثة المزیدة استكمالاً على ما تقدم له من ان الضمان في مدة الخيار والعهدة من البائع وان ما فيه حق توفية ضمانه من البائع حتى يقبضه المشتري بكيل أو وزن أو وعد (قوله) ضمان الرهان) أى يفرق بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه فما لا يغاب عليه لا ضمان عليه فيه إذا ادعى تلفه أو هلاكه إلا أن يظهر كذبه وما يغاب عليه هو في ضمانه إلا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ (قوله) وهو مسلم في الثانية النخ) تفرقه بين المستثنين غير ظاهر بل ما جرى في إحدى المسائلتين من الخلاف يجرى في الاخرى لقول ابن شاس وفي معنى احتباسه لأجل الثمن احتباسه حتى يشهد عليه قله المواق اه بن ثم اعلم أنه على ما ذكره المصنف من أن البائع يضمن ضمان الرهان لا يحسن الاستثناء في الصورتين الأولىين لأن كون ذلك كالرهن لا يخرج عن ضمان المشتري إذ البائع اذا ضمنه انما يضمنه ضمان تهمة فقط وهذا لا يناق أن ضمانه اصاله على المشتري ألا ترى أن الضمان ينتفى عن البائع بالبيعة نعم يحسن الاستثناء على القول بضمان البائع مطلقاً (قوله) أن ضمانها من البائع) أى مطلقاً لانه يمكن للمشتري منها فليس كالرهن وقوله وهو الأرجح أى كما قاله طفى ولا يلزم من كون مقابله مشهوراً من قولى ابن القاسم أن يكون مشهوراً في المذهب لان معنى كونه مشهوراً من قوله انه معلوم من قوله فهو يشير الى ان الرواية الاخرى غير معلومة من قوله وفي بن ان القولين لما لك (قوله) انها بمجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع) أى وتدخل في ضمان المشتري سواء قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما الفاسد فلا تدخل في ضمان المشتري إلا إذا رأت الدم وقبضها المشتري لقول المصنف سابقاً وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله) خلافاً لظاهر المصنف) أى التابع لابن عبد السلام وهو قول ضعيف ويمكن الجواب عن المصنف بجعل من بمعنى الى أى فيخرجها من الطهر الذى يبعث فيه الى الحيضة (قوله) المبيعة بيعاً صحيحاً) أى وأما الثمار المبيعة يباع فاسداً فان اشترت بعد طيها فضمانها من المشتري بمجرد العقد لانه لما كان متمكناً من أخذها كان بمنزلة القبض * ويلغزها فيقال لنا فاسد يضمن بالعقد وان اشترت قبل طيها فضمانها من البائع حتى يجدها المشتري كذا في عجم وتبعه عقب وخش وكتب عليه الشيخ أحمد النفراوى الى فيه وقفة مع ما سبق من ان الفاسد لا بد فيه من القبض بالفعل

أى إلى وقت أمن الجائحة وأمنها بتهامى الطبيب كما يأتى وظاهره أن ضمانهما من الباعى فى كل شىء ولو من غاسب حتى تؤمن الجائحة وليس كذلك وإنما هو بالنسبة للجائحة فقط وأما غيرها فمن المتابع بمجرد العقد (١٤٧) (و) لو قال كل من المتبايعين لصاحبه لا أقبضك

ما يبدى حتى أقبض ما يبدل (بدى المشتري) بدفع الثمن التقدجرا (للتنازع) أى عنده إذا كان المبيع عرضا أو مثليا لأنه فى بدائه كالأهون على الثمن فكلما فى بيع عرض أو مثلى بنقد وإلا لم يجز واحد على التبدية ثم إن كان العقد على تقدير مبادلة أو صرفا قيل لهما إن تأخر قبضكما انتقض العقد وإن كانا مثليين غير ماذكر أو عرضين تركا حتى يسطلحا فإن كانا محضرة حاكم وكل من يتولى ذلك لهما (والتلف) للبيع يباع صحيحا لازما الحاصل (وقت ضمان البائع) بأن كان بمافيه حق توفية أو تمارا قبل أمن جائحتها أو مواضعة أو غائبا (بساوى) أى بأمر من الله تعالى لا بخناية أحد (يفسخ) العقد فلا يلزم البائع الاتيان بغير المعين المفقود عليه بخلاف تلف السلم فيسه عند إحضاره وقبل قبض المشتري فيلزم مثله لوقوع العقد فيه على ما فى الامة لا على معين وخرج بقولنا لازما يبيع الخيار وقد تقدم حكمه وسيذكر إتلاف البائع أو المشتري أو الاجنبى

ولا يكفى فيه التمسك فلينظر (قوله أى إلى وقت الخ) أشار إلى أن اللام معنى إلى وأن فى الكلام حذف مضاف (قوله وأمنها بتهامى الطبيب) أى سواء جذها المشتري بعد ذلك أم لا ففى تنهاى طبيها انتقل الضمان لمشتريها (قوله بالنسبة للجائحة) أى كما إذا تساقطت التار بريح أو مطر أو برد أو أخذ الجيش لها وأما المعين كالغاصب والسارق فليس بجائحة (قوله ولو قال كل الخ) حاصله أنه إذا تنازع البائع والمشتري فى التسليم أولا بأن قال البائع للمشتري لا أدفع للمبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري للبائع لا أدفع لك الثمن حتى أقبض للمبيع فإن المشتري يجبر على تسليم الثمن أولا لأن من حق البائع أن لا يدفع ما يباع حتى يقبض منه لأن الذى باعه فى يده كالأهون فى الثمن فمن حقه أنه لا يدفعه إليه حتى يقبض منه (قوله وإلا لم يجز الخ) أى والا بان كان يبيع دراهم بدراهم أو دنائير بدنائير مراطة أو مبادلة أو دراهم بدنائير على وجه الصرف أو يبيع عرض بعرض أو مثلى بمثل أو عرض بمثل لم يجز واحد الخ (قوله وإن كانا مثليين الخ) أراد بهما ما يشمل بيع المثلى بالمثلى والمثل بالعرض والعرض بالعرض (قوله فإن كانا الخ) أى أن محل كونهما فى الصرف والمراطة يقال لهما ماذكر وفى العرضين والمثلين يتركان إذا لم يكونا محضرة القاضى فإن كانا الخ (قوله من يتولى ذلك لهما) أى أنه يוכל شخصا يمسك الميزان فى المراطة ويضع كل واحد عينه فى كفة ليدفع لكل منهما مناجزة ويأخذ العين منهما فى الصرف ليدفع كل منهما مناجزة ويقبض منهما فى المثليين ليدفع لكل منهما مناجزة (قوله والتلف بساوى) أى والحال أنه ثبت بالبينة أو تصادقا عليه (قوله بأن كان بمافيه حق توفية) أى وتلف بساوى قبل قبض المشتري له بكل أو وزن أو عدد وأما المحبوسة للثمن أو للاشهاد فلا يدخلان هنا بناء على ما قاله المصنف من أن ضمانهما كالأهون لأنه متى ثبت التلف بساوى انتفى عنه الضمان وأما على القول بأن ضمانهما من البائع مطلقا فيكونان داخلين هنا (قوله أو تمارا) أى تلفت بساوى قبل أمن جائحتها وقوله أو غائبا أو تلف بساوى قبل قبضه (قوله وقد تقدم حكمه) أى من أنه إذا تلف بساوى كان ضمانه من البائع ويفسخ البيع وإن ادعى البائع ضياعه وكان الخيار للمشتري ضمن البائع الثمن كامر فى قوله وكفية بائع والخيار لغيره فمخالفة بيع البت لبيع الخيار إنما هو بالنسبة لما يأتى أعنى قوله وخير إن غيب فإذا غيب البائع وادعى ضياعه وكذبه المشتري ففى بيع البت بخير المشتري كما قال المصنف هنا وفى بيع الخيار إذا كان للمشتري يفرم البائع الثمن كما مر وأما الفسخ إذا هلك بساوى فلا يفرقان فيه (قوله وخير المشتري الخ) حاصله أن البائع إذا أخفى المبيع وقت ضمانه منه وادعى هلاكه والفرص أن البيع على البت ولم يصدق المشتري بل ادعى أنه أخفاه وأن دعواه الهلاك لأصل لها ونكل ذلك البائع عن اليمين فإن المشتري بخير بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التماسك ويطالب البائع بمثله أو قيمته وأما لو كان البيع على الخيار لزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري وإنما خير المشتري هنا أى فى البت دون الخيار مع أن ضمان السلعة فى المشتليين من البائع لأن العقد هنا منبرم فتعلق المشتري بها أقوى من تعلق البائع لكون السلعة على ملكه وما تقدم كانت على ملك البائع قال طفى ولا يدخل فى كلام المصنف هنا المحبوسة للثمن أو الاشهاد بناء على ما درج عليه المصنف من أنها كالأهون إذ لا تخير للمشتري فيها وإنما له القيمة بالغة ما بلغت نعم له التخير بناء على القول الآخر من أن البائع يضمنها ضمان إصالة (قوله بين الفسخ)

بقوله وإتلاف المشتري قبض الخ وكان الانسب ذكره هنا لأنه من تمتته (وخير المشتري) بتأ بين الفسخ لعدم تمكنه من البيع والتماسك ويرجع على البائع بالمثل أو القيمة (إن غيب) بغير معجزة أى أن أخفى البائع البيع وادعى هلاكه ولم يشته

البائع عن اليمين وإلا فليس له إلا الفسخ (أو عيب) بالمهمة بأن فعل به بائنه ما ينقصه فيخير المشتري بين الرد والتماسك بالارش في العمد وبغيره في الخطأ كالسماوى (أو استحق) من البيع جزء (شائع وإن قل) فيخير المشتري بين التماسك بالباقي ويرجع بحصة ما استحق وبين الرد ويرجع بجميع الثمن إن كثر المستحق كمثلث فأكثر مطلقا انقسم أولا اتخذ للغة أولا كأن قل عن ثلث ولم يتقسم كحيوان وشجرة ولم يتخذ للغة فإن انقسم أو اتخذ للغة منقسما أم لا فلا خيار بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن فالصور ثمان واحترز بالشائع من المعين فانه قدمه في قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره (وتلف بعضه) أى للبيع المعين وهو في ضمان البائع بسماوى (أو استحقاقه) أى البعض المعين كان في ضمان البائع أم لا (كعيب به) فينظر في الباقي بعد التلف أو الاستحقاق فإن كان النصف فأكثر لزم الباقي بحصته من الثمن إن تعدد المبيع فإن اتحد

أى وأخذ منه (قوله ولم يصدقه الخ) أى بان ادعى أنه أخفاه وإن دعواه الهلاك لا أصل لها (قوله والا فليس له إلا الفسخ) هذه طريقة أبى محمد وعليها يكون ما هنا موافقا لكلام المصنف الآتى في السلم وقال ابن عبد السلام يثبت التخير للمشتري مطلقا عند النكول وبعد الحلف وهو الذى يفهم من كلام ابن رشد وبهرام وتتم حملا كلام المصنف على هذه الطريقة انظر طفى (قوله أو عيب) قال طفى ينبغى أو يتعين أن يقرأ عيب بالبناء للفعل أى بخير المشتري أن تعيب بسماوى زمان ضمان البائع أما أن يرد ويأخذ الثمن أو يتماسك ولا شيء له وهكذا فرض المسئلة في الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وتقرير المصنف على كون البائع عيبه يوجب التناقص مع ما يأتى من قوله وكذلك تعيبه أى يوجب غرم الارش ويفوت الكلام على العيب السماوى اه وحمل بعضهم التعيب هنا على تعيب البائع وقال انه لا منافاة بين ما ذكره هنا من تخير المشتري وما ذكره فيما يأتى من لزوم البائع الارش لأنه يغرم الأرض إذا اختار المشتري التماسك إن كان التعيب عمدا وأما إن كان خطأ فينبغى أن يكون كالسماوى فيخير المشتري إما أن يرد ويأخذ الثمن أو يتماسك ولا شيء له ورد بان ظاهر كلامهم ان تعيب البائع له يوجب الارش كان عمدا أو خطأ ولا تخير والتخير إنما هو في السماوى وحينئذ فكلام الشارح تبعا لعقب غير مسلم (قوله أو استحق من المبيع) أى سواء كان في ضمان البائع أو للمشتري (قوله وإن قل) دفع بالمبالغة ما يتوهم انه ان قل المستحق يتعين التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن ولا خيار وينبغى ان يقيد ذلك القليل المبالغ عليه بما إذا كان غير منقسم وغير متخذ للغة كما قال الشارح (قوله انقسم) الضمير للمبيع الذى استحق بعضه وكذا الضمير فى قوله اتخذ للغة (قوله ولم ينقسم) أى لم يمكن قسمه (قوله فان انقسم الخ) الأولى فان انقسم كان متخذ للغة أولا أو اتخذ للغة وكان لا يمكن قسمه فلا خيار الخ وهذه ثلاثة تضم للخمسة السابقة فالجمله ثمانية * وحاصلها ان المبيع إما أن يكون قابلا للقسمه أولا وفى كل إما أن يتخذ للغة أولا فهذه أربعة وفى كل إما أن يكون الجزء المستحق كثيرا كالثلث فأكثر أو قليلا فهذه ثمانية فان كان كثيرا كان للمشتري الخيار سواء كان المبيع يمكن قسمه أولا متخذ للغة أولا وكذا ان كان قليلا وكان المبيع لا يمكن قسمه ولم يتخذ للغة فان كان يمكن قسمه متخذ للغة أولا أو كان لا يمكن قسمه وهو متخذ للغة فلا خيار للمشتري ويلزمه الباقي بحصته من الثمن (قوله فانه قدمه فى قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره) أى بان كان ذلك المستحق ينوبه من الثمن أكثر من النصف ففهموه انه لو استحق أقله وهو ما ينوبه من الثمن النصف فقل فانه يتعين التماسك به بما يخصه من الثمن (قوله وتلف (١) بعضه) هذا فى المتعدد كما يفيد عيج * وحاصله ان التفصيل السابق فى حل قوله أو استحق شائع وإن قل من الصور الثمانية فى المستحق من الدار والأرض مطلقا شائعا ومعينا وفى المتعدد الشائع وأما المتعدد والمستحق منه معين فهو قول المصنف وتلف بعضه قاله شيخنا (قوله بسماوى) أى وذلك كالمالك كان المبيع ثمارا وتلف بعضها بسماوى والحال انها لم تؤمن من الجائحة أو غائبا وتلف بعضه بسماوى قبل أن يقبضه المشتري واحترز بقوله بسماوى عمالو كان بفعل البائع عمدا أو خطأ فيلزمه الارش من غير تخيير كما مر (قوله فان كان النصف) أى فان كان الباقي النصف (قوله لزم الباقي) أى لزم التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق من الثمن وقوله لزم الباقي الخ لأن بقاء النصف كبقاء الجمل فيلزم المشتري (قوله فان اتحد) أى المبيع كعبدة ودابة والموضوع ان الباقي بعد التلف (١) قوله وتلف بعضه الخ مكررا مع قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل الخ وذكره ليرتب عليه قوله الا المثل ذكره العدوى اه

أو الاستحقاق النصف فأكثر (قوله خير المشتري) أي في رد المبيع وأخذ ثمنه والتمسك بالباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق (قوله وإن كان أقل) أي وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أقل من النصف حرم التمسك بذلك الأقل الباقي ووجب رد المبيع وأخذ جميع ثمنه (قوله إلا المثل الخ) حاصله أن المبيع إذا كان فيه حق توفية وتلف بعضه بساوي وهو في ضمان البائع أو استحق بعضه كان في ضمان البائع أم لا أو تعيب بعضه بساوي وهو في ضمان البائع فإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب النصف فأكثر تعين التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب أقل من النصف ففي التلف والاستحقاق غير المشتري بين فسخ البيع والرجوع بثمنه وإما أن يتأسك بذلك الباقي القليل بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق وإما في التعيب فيخير بين فسخ البيع أي رد جميع البيع وأخذ ثمنه وإما أن يتأسك بجميع المبيع سالماً ومعيباً بكل الثمن ولا يجوز أن يتأسك بذلك السالم فقط بحصته من الثمن وهذا التخيير هو الثابت في القوم إذا وجد العيب بأكثره وبقي الأقل كما مر في قوله إلا أن يكون الأكثر فالمنوع فيه التمسك بالباقي بحصته من الثمن فإن تمسك بالباقي بجميع الثمن جاز وحينئذ فيتحد في العيب حكم المستثنى والمستثنى منه وهو لا يصح لضياع فائدة الاستثناء فالأولى رجوع الاستثناء للتلف والاستحقاق فقط وبدل عليه عبارة ابن الحاجب إذ قال بخلاف المثل فيهما فقال في التوضيح أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في أخذ الباقي وفي الفسخ انظر بن (قوله فلا يحرم التمسك بالأقل) أي الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أو التعيب (قوله بحصته من الثمن) أي لأن المثل منابه من الثمن معلوم فليس التمسك بالباقي القليل كأنشاء عقدة بضمن مجهول وإنما يأتي هذا في القوم (قوله ولا كلام لواجد الخ) هذا شروع فيما إذا قبض المشتري المثل فوجد متغيراً بعضه وهذه الجملة مستأفة جواباً لسؤال نشأ من قوله وحرم التمسك بالأقل إلا المثل فلا يحرم التمسك فيه بالأقل بل يغير المشتري فكانه قيل وهل هذا الحكم (١) مطرد فأجاب بأن فيه تفصيلاً (قوله لواجد) صلة لكلام وقوله في قليل خبر لا وقليل نعت لمحذوف قدره الشارح وقوله عيبه بالرفع فاعل قليل أي لا كلام لواحد عيباً في مثلي قليل عيبه وكان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبيه بالمضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل النصب في قوله لواجد إلا أن يقال إنه جرى على طريقة البغداديين الذين يجوزون نصب الشبهة بالمضاف من غير تنوين وجعلوا من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وحاصل ما في المسئلة أن من اشترى شيئاً من الطعام أو نحوه جزافاً أو كيلاً فوجد متغيراً في أسفله مخالفاً لأعلاه فلا يخلو إما أن يكون ذلك التغير بما ينفك عن الطعام عادة أولاً فإن كان بما لا ينفك عن الطعام كالبلبل الذي يوجد في قعر الخزن فلا كلام للمشتري والمبيع كله لازم له ولا يحط عنه من الثمن شيء كان العيب قليلاً أو كثيراً وإن جرت العادة بانفكاك ذلك العيب عن الطعام فإن كان العيب أقل من الثلث خير البائع بين أن يرد المبيع وبين أن يلتزم المبيع بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما ينوبه من الثمن لأن ما دون الثلث قليل لا يوجب للمشتري رداً فلو طلب المشتري أن يتمسك بالسليم بحصته من الثمن وأبى البائع وطلب رد البيع فلا يجاب المشتري لما طلب فأن طلب أن يتأسك بالسليم بجميع الثمن أجيب لذلك وإن كان المبيع الثلث فأكثر فلا كلام للبائع حينئذ ويخير المشتري إما أن يرد الجميع أو يتأسك بالجميع وليس

(١) قوله وهل هذا الحكم الخ مبنى على أن الاستثناء راجع للعيب أيضاً وليس كذلك بل للتلف والاستحقاق فقط وعليه فلا يتجه هذا اهـ

خير المشتري (و) إن كان أقل منه (حرم التمسك بالأقل) الباقي لاختلال البيع بتلف جله أو استحقاقه فتمسك المشتري بإقيه كأنشاء عقدة بضمن مجهول إذ لا يعلم ما يخص الباقي إلا بعد تقويم الجميع ثم النظر فيما يخص كل جزء على أفراد (إلا المثل) فلا يحرم التمسك بالأقل بل يغير لكن التخيير في الاستحقاق والتلف بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب يغير بين الفسخ ويرد الجميع وبين التمسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن [درس]

(ولا كلام لواجد) عيباً (في) مثلي من مكمل وموزون ومعدود (قليل) عيبه بأن لا يزيد على المعتاد (لا ينفك) عنه المثل بأن تقول أهل المعرفة أنه ليس من الأمر الطارئ

(كقاع) أى قمر مخزن الطعام أو الأندر به بلل يسير فلا يحط عنه شيء من الثمن (وإن انفك) العيب القليل عنه عادة كإتلاف بعضه بمطر أو ندى ولم يبلغ الثلث (فالبائع التزام الربع) المبيع (١٥٠) مراده به مادون الثلث (بمحضته) ويلزم المشتري السليم بما ينوبه

(لا أكثر) من الربع بالمعنى المتقدم بأن بلغ الثلث فأكثر فليس للبائع التزام العيب والزامة للمشتري السليم بما ينوبه بل الخيار للمشتري في التمسك بالجميع أو رد الجميع (وليس للمشتري التزامه) أى التزام السليم ويلزم البائع العيب (بمحضته) وأما بجميع الثمن فله ذلك (مطلقاً) كان الربع فأقل أو الثلث فأكثر إذ من حجة البائع أن يقول أبيع له ليجعل بعضه بعضاً وهذا عند التنازع وأما عند التراضي فلا إشكال (ورُوجع) فيما إذا كان المبيع مقوماً متعدداً كعشرة أثواب كل ثوب بعشرة (للقيمة بالتسمية) لجواز اختلاف الأفراد بالجودة والرداءة ويتسامح عند بيع الجملة فيسمى العشرة لما يساوى أكثر منها ولما يساوى أقل (وصح) البيع أن شرطاً عند عقد البيع الرجوع للقيمة بل (ولو سكتا) عن بيان الرجوع لها والتسمية (لا إن شرط الرجوع لها) أى للتسمية فلا يصح

للمشتري أن يلتزم السليم بمحضته ويلزم البائع المبيع بمحضته وإن طلب التماسك بالسليم بجميع الثمن أوجب لذلك وإذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف في قليل لا مفهوم له أه عدوى (قوله كقاع) أى كبلل قاع مخزن أو أندر (قوله فالبائع التزام الربع) أى وله رد البيع (قوله وأما بجميع الثمن) أى وأما التزامه السليم بجميع الثمن فله ذلك * والحاصل أنه يخبر بين أمور ثلاثة رد الجميع أو التماسك بالجميع أو بالسليم فقط بكل الثمن وأما التماسك بالسليم بمحضته من الثمن وإلزام البائع المبيع بمحضته من الثمن فليس له ذلك إلا أن يراضى على ذلك كما قال الشارح (قوله ورجع للقيمة) أى أن من اشترى مقوماً متعدداً كعشرة أثواب أو شياه مثلاً بمائة وسمى لكل واحدة عشرة فاستحق بعضها أو اطلع فيه على عيب وليس وجه الصفقة وجب التمسك بباقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية لغو لجواز اختلاف الأفراد بالجودة والرداءة ولا بد من الرجوع للقيمة بأن يقوم المستحق أو المبيع وبقيّة أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المبيع أو المستحق إلى مجموع القيمتين ويرجع بتلك النسبة من الثمن فإذا كان المبيع أو المستحق من تلك العشرة أربعة وقومت بعشرين وقومت الستة السالبة بستين فنسب قيمة المبيع وهى عشرون إلى مجموع القيمتين وهو ثمانون يكون ذلك ربعاً فيرجع على البائع بربع المائة التى هى الثمن (قوله ويتسامح) أى في التسمية (قوله أن شرطاً عند عقد البيع الرجوع للقيمة) أى أن لا يستحق بعضه أو ظهر في بعضها عيب ولم يكن وجه الصفقة (قوله بل ولو سكتا) عن بيان الرجوع لها والتسمية (أى ويرجع حينئذ للقيمة) (قوله فلا يصح) أى عقد البيع (قوله كان أولى) أى لأن هذا من تمام ما تقدم (قوله واتلاف المشتري) أى لما اشتراه وسواء كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه والفرض أن البيع وقع على البت لأن المبيع بالخيار قد تقدم الكلام على الجناية عليه في قوله وإن جنى بائع الخ وقوله فيلزمه الثمن أى ثمن ذلك المبيع الذى أتلف كله أو بعضه (قوله واتلاف البائع والاجنبى) أى لمبيع على البت كان في ضمان البائع أو في ضمان المشتري كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه كان الاتلاف عمداً أو خطأ (قوله لمن الضمان منه) أى سواء كان بائعاً أو مشترياً وهذا ظاهر بالنسبة لاتلاف الاجنبى * والحاصل أن اتلاف الاجنبى يوجب غرم قيمة المقوم وغرم مثل المثل لمن كان الضمان منه بائعاً أو مشترياً وأما بالنسبة للبائع فيراد لمن الضمان منه خصوص المشتري أى إن جناية البائع عمداً أو خطأ توجب غرم القيمة أو المثل للمشتري سواء كان الضمان منه أو من البائع خلافاً لمن قال إن محل تقويم البائع إذا جنى على المبيع حيث كان ضمانه من المشتري وأما لو كان الضمان من البائع فإنه لا غرم عليه وظاهره اختار المشتري الامضاء أو الرد وقال تمت إن اختار الامضاء غرم البائع أيضاً والا فلا وتبعه على ذلك خشي قال بن ولا سلف لها فيما ذكر من تخيير المشتري بل كلام المدونة صريح في خلافه ففيها في كتاب الاستحقاق مانصه ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه ففارقه قبل أن يكتبه فتنعدي البائع على الطعام فأتلفه فعليه أن يأتى بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ دنانيره ولو هلك الطعام بأمر من الله انتفض البيع وليس للبائع أن يأتى بطعام مثله ولا ذلك عليه اه والحاصل أن اتلاف الاجنبى يوجب الغرم لمن الضمان منه سواء كان بائعاً أو مشترياً كان الاتلاف عمداً أو خطأ واتلاف

إلا أن تكون في الواقع موافقة للقيمة * ولما قدم أن التلف يساوى وقت ضمان البائع يفسخ تكلم على ما إذا حصل من مشتراً البائع بائعاً أو اجنبى ولو قدمه ثم كان أولى كما مر فقال (أو اتلاف المشتري) وقت ضمان البائع (قبض) لما أتلفه مقوماً أو مثلياً فيلزمه الثمن (و) اتلاف (البائع) لمبيع على البت (والاجنبى) يوجب الغرم (أى قيمة المقوم ومثل المثل لمن الضمان منه) (وكذلك اتلافه) أى من ذكر

وأراد اتلاف بعضه بمعنى تعيبه ولو قال تعيبه لكان أصرح في الإراد أى تعيب المشتري قبض وتعيب الاجنبى يوجب الغرم لمن منه الضمان وتعيب البائع ما في ضمان المشتري يوجب غرم أرض العيب (١٥١) للمشتري (وإن أهلك بائع مبررة)

من مثلى بيعت (على الكيل) أو الوزن أو المد ككل صاع أو كل رطل بكذا (فالمثل) يلزمه (تحريراً ليوفيه) للمشتري (ولا خيار لك) يامشتري فرد البيع أو التماسك وأخذ القيمة ولو مع رضا البائع (١) لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لأنه لا موجب له المثل باعه قبل أن يقبضه (أو) أهلكها (أجنبي فالقيمة) يوم التلف (إن جهلت المكيلة) والا فثلثها (ثم) إذا غرم القيمة للبائع (اشتري بها) (البائع ما يوفى) قدر تحرى ما فيها من الصيعان (فإن فضل) شيء من القيمة لحصول رخص (فللبائع) إذا ظلم على المشتري إذا أخذ مثل ما اشتري (وإن نقص) ما اشتراه بالقيمة عن قدر تحرى ما فيها من الصيعان لحصول غلاء (فكلاستحقاق) فإن كثر النقص الثالث فأكثر فللمشتري الفسخ والتامسك بما يخص من الثمن وإن نقص عن الثالث سقط عنه حصته من الثمن

البائع يوجب الغرم للمشتري كان الضمان منه أو من البائع كان الاتلاف عمداً أو خطأ كان الاتلاف لسكته أو لبعضه هذا هو الصواب (قوله وأراد الخ) دفع بهذا ما يقال إن قول المصنف وكذا اتلافه فيه تشبيه الشيء بنفسه لأن اتلاف السكك والبعض قد مر الكلام عليه (قوله أى تعيب المشتري) يعنى وقت ضمان البائع كان التعيب عمداً أو خطأ (قوله قبض) أى للبيع فيلزمه منه كله وما في خش أنه يغرم ثمن البعض وأنه يقوم سالماً ومعيباً إلى آخر ما قاله مخالف لذلك ولم أر ما قاله صرح به أحد أهـ بن (قوله وتعيب الأجنبي) أى لما هو في ضمان البائع أو المشتري كان التعيب عمداً أو خطأ وقوله يوجب الغرم لمن منه الضمان أى سواء كان بائعاً أو مشترياً وقوله وتعيب البائع أى عمداً أو خطأ وقوله ما في ضمان المشتري أى أو البيع * والحاصل أن تعيب البائع يوجب غرمه للمشتري المثل أو القيمة كان التعيب عمداً أو خطأ كان البيع في ضمان البائع أو المشتري وما مر من أن البيع إذا تعيب وهو في ضمان البائع يغير المشتري بين رد البيع والتامسك فهو فيها إذا كان التعيب بساوى هذا هو الصواب كما مر (قوله وإن أهلك بائع الخ) أى عمداً أو خطأ وأما لو أهلك المشتري الطعام المجهول قبل كيله فذكر ابن الحاجب أن اتلاف المشتري له كاتلاف الاجنبى يوجب القيمة للبائع لا المثل وهو تابع في ذلك لابن بشير وفصل المازرى فجعل هذا أى لزوم القيمة في الاجنبى فقط وأما للمشتري فيعد اتلافه قبضاً لما يتحرى فيه من المكيلة فيلزمه منه والذى في ابن عرفة نقلا عن اللخمي أن المذهب أنه إن اتلف طعاماً ابتاعه على الكيل قبل كيله وعرف كيله فهو قبض له وإن لم يعرف كيله فالقدر الذى يقال أنه كان فيها أن كيل يغرم ثمنه ومثله المازرى انظر بن (قوله فالمثل يلزمه) أى فيلزم البائع أن يأتى بصرة مثلها ليوفى للمشتري منها حقه (قوله أو أجنبي) أى أو أهلكها أجنبي عمداً أو خطأ فالقيمة أى فيلزمه أن يدفع قيمتها للبائع (قوله وإن نقص فكلاستحقاق) قال ابن عرفة قال التونسي فإن لم يوجد المتعدى لكان للمبتاع الخاصة فيفسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدى أهـ المازرى وكذا لو كان المتعدى معسراً لكان للمبتاع الفسخ أو انتظار اليسر فلو تطوع البائع بما لزم المتعدى أرفق خيار المشتري أهـ بن (قوله سقط عنه حصته من الثمن) أى ووجب التامسك بالقدر الذى اشتري بالقيمة بحصته من الثمن ولا غرم على البائع (قوله شيئاً) تنازعه مشتر وموهوب سواء كان ذلك الشيء طعاماً أو غيره لأن الاستثناء معيار العموم وفي كلام الشارح إشارة إلى أن قول المصنف الإطلاق طعام المعاوضة استثناء من محذوف والاصل وجاز البيع قبل القبض لكل شيء ملكه بشراء أو هبة إلا مطلق الخ (قوله إلا مطلق طعام المعاوضة) أى إلا الطعام الذى حصل بمعاوضة مطلقاً أى سواء كان ربواً أو غير ربوى (قوله فلا يجوز بيعه قبل قبضه) أى لما ورد في الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة من النهى عن ذلك وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله قال في التوضيح والصحيح عند أهل المذهب أن هذا النهى تعبدى وقيل أنه معقول المعنى لأن الشارع له غرض في ظهوره فلو أجز بيعه قبل قبضه لباع أهل الأموال بعضهم من بعض من غير ظهور بخلاف ما إذا منع من ذلك فإنه ينتفع به الكيال والحمال ويظهر للفقراء فتقوى به قلوب الناس لاسيما في زمن المسغبة

(وَجَازَ) لمشتري وموهوب شيئاً (البيع قبل القبض) من البائع والواهب (إلا مطلقاً) طعام المعاوضة (أى الذى

(١) قول الشارح ولو مع رضا البائع لما فيه الخ سياتى للمعنى عن بن المأخوذ عن مستهلك عمداً أو خطأ يجوز بيعه قبل قبضه فقطاً جواز أخذ المشتري الثمن أو القيمة مع رضا البائع فلعل ما في الشارح طريقة أهـ مكتبه محمد عيسى

في مقابلة شيء وأراد بمطلقة
وبنوا كفتح ولا كفتح
فلا يجوز بيعه قبل قبضه
(ولو) كان طعام المعاوضة
(كرزق قاض) وإمام
مسجد ومؤذن وجندي
وكاتب مما جعل لهم في بيت
المال كمال جعل له في نظير
التعليم لاعلى وجه الصدقة
ومحل المنع حيث (أخذ)
أى اشترى (بكيل) أو وزن
أو عدد لجزافا فيجوز بيعه
قبل قبضه لدخوله في ضمان
المشتري بمجرد العقد فهو
مقبوض حكما فليس فيه
توالى عقدى بيع لم يتخللها
قبض (أو) ولو كان الطعام
(كلبن شاة) مثلا فيمنع
بيعه قبل قبضه لانه يشبه
الطعام المكيل واجازته أشبه
نظرا لكونه جزافا وسيأتى
في السلم جواز بيع لبن شاة
أو شياه بالمد ان علم قدر
ما تحلب تحريا وكانت من
جملة شياه معينة كثيرة
كشرة * ولما كان القبض
الضعيف لا يكفي في جواز
بيع الطعام أشار له بقوله
(ولم يقبض من نفسه) كما
إذا وكل على شراء طعام
فاشتراه وصار بيده أو
على بيعه قبضه من الموكل
ليبيعه فباعه لاجنبى
فيمتنع في صورتين ان يبيعه
لنفسه ولو أذن له موكله

والشدة (قوله في مقابلة شيء) أى دراهم أو غيرها قال عبق ضابط منع بيع الطعام قبل قبضه أن
تتوالى في الطعام عقدتا بيع لم يتخللها قبض (قوله كرزق قاض) أى كطعام جعل للقاضى من بيت المال
في نظير حكمه لأن حكمه بمنزلة العوض ورد المصنف بلو على القول بجوازه لانه عن فعل غير محصور
وهو الحكم فاشبه العطية (قوله مما جعل الخ) أى ونحوه مما جعل الخ والأولى بمن جعل له في بيت المال
في نظير قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين (قوله على وجه الصدقة) أى وإلا جاز بيعه قبل قبضه *
والحاصل أن كل من له شيء من الطعام في بيت المال في مقابلة قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين
لا يجوز له ان يبيعه قبل قبضه ومن له شيء من الطعام فيه على وجه الصدقة جاز له بيعه قبل قبضه قال
عبق ودخل بالكاف في قوله ولو كرزق قاض أيضا طعام جعل صدقا أو خلعا فلا يجوز بيعه قبل قبضه
لا مأخوذ عن مستهلك عمدا أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه والمثل المبيع فاسدا إذا فات ووجب
مثله فالصواب كما لبس أنه كالمأخوذ عن متلف بجامع ان المعاوضة ليست اختيارية بل جبر إليها الحال
في كل حين فيجوز بيعه قبل قبضه خلافا لعقب (قوله ومحل المنع) أى منع بيع الطعام قبل قبضه
(قوله أخذ بكيل) جملة حالية من طعام المعاوضة أو صفة له وقوله بكيل أى كل اردب بكذا * وحاصله
أن محل منع بيع الطعام قبل قبضه إذا كان بائعه اشتراه بكيل وباعه قبل أن يقبضه سواء باعه جزافا
أو على السكيل وأما لو كان بائعه اشتراه جزافا ثم باعه قبل قبضه كان بيعه جائزا باعه جزافا أو على
السكيل (قوله فيمنع بيعه قبل قبضه) أى فإذا اشترى لبن شاة مدة شهر وكان حلابها معلوما له بالتحري
وكانت من جملة شياه معينة كثيرة فلا يجوز له أن يبيع لبن تلك الشاة قبل قبضه * والحاصل انه يجوز
أن يقول رب أغنام أو بقر اشترى منك لبن واحدة أو اثنتين مثلا شهرا أو شهرين بكذا بشرط أن
تكون الشاة التى وقع العقد على لبنها غير معينة وان تكون الاغنام التى منها الشاة أو الشاتان معينات
وأن تكون كثيرة كعشرة وان يكون الشراء لاجل وان يكون الأجل لا ينقص اللبن قبله وان يعرف وجه
حلاب تلك الاغنام بالتحري وان تكون متقاربة اللبن وان يكون الشراء فى إبان اللبن فان وجدت
هذه الشروط الثمانية جاز البيع ولا يجوز للمشتري بيع لبن تلك الشياه قبل قبضه عند ابن القاسم وهو
المشهور نظرا إلى كونه فى ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري واجازته أشبه نظرا إلى كونه جزافا وقد
دخل فى ضمان المشتري بالعقد (قوله ولم يقبض من نفسه) ليس هذا عطف على الحال المتقدمة لانها شرط
فى المنع وما هنا شرط فى الجواز بل هى حال من مقدر بعد الاستثناء أى إلا مطلق طعام المعاوضة
فيمنع بيعه قبل قبضه حيث أخذ بكيل ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه لنفسه
فان قبض من نفسه لنفسه منع بيعه لان هذا القبض الواقع بين العقدين كلا قبض (قوله كما إذا وكل الخ)
أى وكما لو اشترى طعاما رهنا أو ودعة عنده فلا يجوز بيعه معتمدا على قبضه المعنوى بل حتى
يكيله بحضرة ربه لأن قبضه الأول ضعيف (قوله فباعه لأجنبى) راجع للصورة الثانية فقط أى وقبل
قبض الأجنبى له اشتراه الوكيل منه لنفسه فقد باعه الأجنبى قبل قبضه وقبضه الوكيل من نفسه
لنفسه وأما فى الصورة الاولى وهى ما إذا وكله على شراء طعام فاشرته وصار فى يده ثم باعه
لنفسه فقد قبضه من نفسه لنفسه هكذا قيل وهو ظاهر الشارح أيضا وفيه أنه يلزم على هذا التصوير
للمسئلة الاولى انه لم يتوال فيها عقدتا بيع لم يتخللها قبض بل تخللها القبض لأن يد الوكيل
كيد الموكل فالاولى ان تصور المسئلة الاولى بما إذا وكله على شراء طعام فاشرته وقبضه ثم
باعه لاجنبى واشترته منه قبل أن يقبضه ذلك الأجنبى منه فقول الشارح فباعه لاجنبى راجع

لكل من الصورتين أما إذا وكله على شرائه فاشتره ثم باعه لنفسه فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه لأن الوكيل قد قبضه قبل بيعه لنفسه ويد الوكيل كيد الموكل فالحق الجواز في هذه كما في طفي وابن * والحاصل أن في كل من المستثنين إن باعه الوكيل لأجنبي ثم اشتراه منه قبل أن يقبضه فانه يمتنع وأما إن اشتراه من موكله فانه يجوز قد صرحوا بجواز شراء الوكيل إذا كان ياذنه ومنعه مع عدمه (قوله ويمتنع أن يقبضه) أي ويمتنع أن يقبض الوكيل الطعام لنفسه أيضا في دين له على موكله أي الذي وكله على بيعه أو على شرائه وما ذكره من منع أخذ الوكيل له في دين على موكله فيه نظر لأن الوكيل وإن كان يقبض من نفسه لنفسه إذا أخذه في الدين لكن ليس هنا توالي عقدتي بيع أصلا فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه وشارحا تبين فيما قاله من المنع التوضيح واعترضه طفي بما تقدم ثم قال واستدل التوضيح على المنع بمسئلة المدونة وهو أن من له دين الطعام إذا وكله الدين على شرائه وقبضه لنفسه لم يجوز لأن بيع الطعام قبل قبضه لا يدل له لأن من له دين الطعام إذا وكله الدين على شرائه وقبضه لنفسه يمتنع على عدم الشراء وأخذ الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليست علة المنع فيها قبضه من نفسه بل اتهامه على بيع ما في ذمة الموكل من الطعام قبل قبضه (قوله ثنتان في وكيل البيع الخ) أي لأنه إذا وكله على البيع وقبضه من موكله إما أن يبيعه لأجنبي ثم يشتريه من ذلك الأجنبي قبل قبضه له وإما أن يأخذه في دين على موكله وإذا وكله على شرائه فاشتره وقبضه فاما أن يشتريه بعد ذلك من موكله أو يأخذه في دين على موكله وظاهر الشرح المنع في الصور الأربعة وقد علمت ما فيه (قوله فتأمل) أشار بهذا لقول بعضهم في النفس شيء من جواز هذه المسئلة لاسيما والصحيح عند أهل المذهب أن النهي عن بيع الطعام قبل قبضه تعبدى فان لم يكن اتفاق في المسئلة على الجواز فلا أقرب منعها اه لكن تعقب ابن عرفة قوله الأقرب منعها بأن ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس من الجواز هو ظاهر السلم الثالث من المدونة انظر بن (قوله جزاف) أي جاز بيع طعام اشتراه جزافا بمجرد العقد عليه قبل أن يقبضه * والحاصل أنه إذا اشترى طعاما فان اشتراه على الكيل فلا يجوز له يبيعه قبل قبضه لاجزافا ولا على الكيل وإن اشتراه جزافا جاز له يبيعه قبل أن يقبضه سواء باعه جزافا أو على الكيل (قوله وكسدة) أي أن طعام الصدقة والهبة والقرض وما أشبه ذلك من كل طعام ليس معاوضا عليه يجوز يبيعه قبل قبضه قال بن ويقيد الجواز بما إذا لم يكن التصديق اشتراه وتصديق به قبل أن يقبضه والا فالمتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه انظر المواق وكذا يقال في طعام الهبة والقرض قال في الجلاب من ابتاع طعاما بكيل ثم أقرضه رجلا أو وهبه له أو قضاه لرجل عن قرض كان له عليه فلا يبيعه أحد ممن صار إليه ذلك الطعام حتى يقبضه (قوله وجاز للسيد الخ) أي سواء قلنا أن الكتابة عتق أو قلنا أنها بيع لانه يغتفر بين السيد وعبد مالا يغتفر بين غيرهما قاله شيخنا (قوله أي طعام) جعل ما واقعة على طعام وإن كانت من صيغ العموم مأخوذ من قرينة كون البحث في بيع الطعام قبل قبضه (قوله كاتبه به) أي لأجل معلوم (قوله لانه يغتفر الخ) أي وأما بيع ما على المكاتب من الطعام قبل قبضه منه لغيره فلا يجوز لانه يغتفر الخ (قوله وهل محل الجواز أن عجل العتق) أي لأن العتق لكونه أمرا عظيما محترما يتشوف الشارع إليه اغتفر لأجله بيع الطعام قبل قبضه (قوله بأن يبيعه جميع ما عليه من النجوم) أي لانه إذا باع له جميعها خرج حرا بمجرد البيع ولا يتوقف العتق على صيغة (قوله أو بعضها) أي أو باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية لأجلها وعجل عتقه على ذلك بأن يقول للعبد أنت حر على أن تأتيني بكذا من الدراهم

أو الجواز مطلقاً لان الكتابة ليست ديناً ثابتاً في الدمة ولا يحاصص بها السيد الغرماء في موت ولا نكس ويجوز بيعها للمكاتب بدين مؤجل لا لأجنبي (تأويلان و) جاز لمن (١٥٤) اشترى طعاماً (إقراضه) قبل قبضه (أو وفاؤه) قبل قبضه (عن قرض) عليه

إذ ليس في ذلك توالى عقد في بيع لم يتخللها قبض وأما وفاؤه عن دين فيمنع لوجود علة المنع (و) جاز (يعنه) لمقتضى (أى) يجوز لمن تسلف طعاماً من يبيعه قبل قبضه من المسلف وسواء باعه لأجنبي أو للمقرض لان القرض يملك بالتقول (و) جاز لمن اشترى طعاماً ولو على وجه السلم (إقالة من الجميع) أى من جميعه أى جميع طعام المعاوضة قبل (١) قبضه من بائعه بأن يرد له لانه لا محل للبيع ويشترط كون الطعام يولد الاقالة وكونها بالثمن لا بزيادة ولا نقص والالم تجز لانها حينئذ يبيع مؤتلف لاجل للبيع وإذا كانت في سلم وجب فيه تعجيل رأس مال السلم لئلا يؤدي لفسخ دين في دين بخلاف تأخير في غير الاقالة فيجوز ثلاثة أيام كما يأتى ومفهوم من الجميع المنع من الاقالة على البعض وأخذ البعض وهو مسلم إن غاب البائع على الثمن المثل

(١) قول الشارح قبل ظرف لاقالة وقوله قبل

عوضاً عن النجم الاول وباقي النجوم في ذمتك حتى تحل وعلى هذا التأويل فلا يجوز للسيد أن يبيع نجماً من نجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم والحال انه لم يعجل العتق الآن لانه من باب بيع الطعام قبل قبضه ولم توجد حرمة العتق التي اغتفر ارتكاب المحذور لمراعاتها (قوله) والجواز مطلقاً أى سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو باعه نجماً منها وأبغى الباقي لأجله عجل عتقه حين باعه النجم أو لم يعجله (قوله) ليست ديناً ثابتاً في الدمة (أى في ذمة العبد حتى يلزم بيع الطعام قبل قبضه) (قوله) ولا يحاصص بها السيد الغرماء أى غرماء المكاتب في موته ولا في نكسه وهذا كالعلة لما قبله وكذا ما بعده (قوله) ويجوز بيعها للمكاتب بدين (أى فلو كانت ديناً في ذمته لمنع ذلك لما فيه من فسخ الدين في الدين (قوله) لا لأجنبي) أى ولا تباع بدين لأجنبي لانه يبيع دين بدين وهذا مجرد إفادة حكم وإلا فالمناسب للقرض الذى نحن بصدده ما قبله فقط (قوله) أو وفاؤه عن قرض (أى أنه يجوز لمن اشترى طعاماً أن يحل على البائع قبل أن يقبضه منه شخصاً بطعامه عليه من قرض وأما عكسه وهو أن يحل بطعام عليك من يبيع على طعام لك على شخص من قرض فقد نص ابن المواز على عدم جوازه لان المشتري منك إذا أحلتها قد باع لك الطعام الذى له في ذمتك من يبيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر اهـ بن (قوله) وأما وفاؤه عن دين (أى غير قرض بأن كان عن مبيعة (قوله) وجاز بيعه لمقتضى) الجار والمجرور متعلق بجاز المدلول عليه بالعطف أى جاز لمن اقترض طعاماً يبيع قبل قبضه وهذا عكس قوله وجاز لمن اشترى طعاماً اقراضه ثم ان الجواز مقيد بان يكون ذلك المقرض اقترضه من ربه وأما لو اقترضه ممن اشتراه قبل أن يقبضه المشتري فلا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل أن يقبضه من البائع لمقرضه كما في المدونة ونصها وان ابتعت طعاماً فلم تقبضه حتى أسلفته رجلاً فلا يعجبني أن يبيعه قبل أن يقبضه (قوله) أى جميع طعام المعاوضة (فيه نظر والاولى أن يقول أى جميع البيع ويدل لذلك ما ذكره من المفهوم بعد * والحاصل ان معنى اللين ان من اشترى طعاماً (١) من شخص يجوز له ما أن يوقعا الاقالة في جميعه قبل قبضه سواء كان الثمن عيناً أو عرضاً غاب عليه البائع أم لا (قوله) لانها حل للبيع (أى لا يبيع مؤتلف وإلا منعت لما فيها من بيع الطعام قبل قبضه (قوله) ويشترط كون الطعام (أى الذى وقعت الاقالة فيه يولد الاقالة والاولى حذف ذلك إذ لم نر من ذكر ذلك الشرط هنا لان كلام المصنف في الاقالة في الطعام قبل قبضه وهو في ضمان البائع سواء كان في بلد الاقالة أو غيرها فكيف يشترط فيه ما ذكره وإنما ذكر هذا الشرط ابن يونس فيما اذا كان الطعام رأس مال السلم فاذا أسلك طعاماً في عرض فلا تصح الاقالة من ذلك العرض إلا إذا كان الطعام في بلد الاقالة فان نقلت ذلك الطعام لمحل بعيد فأقالك صارت الاقالة على تأخير فلا تجوز لانه في ضمانه إلى أن يصل انظر بن (قوله) وجب فيه تعجيل رأس مال السلم (أى تعجيل رده للمسلم وقوله) لفسخ دين أى وهو المسلم فيه وقوله في دين أى وهو رأس المال المؤخر (قوله) فيجوز ثلاثة أيام (أى ولو بالشرط لان اللازم فيه ابتداء دين بدين وهو أخف من فسخ الدين في الدين الذى هو لازم لما هنا (قوله) وهو مسلم إن غاب البائع على الثمن المثل) أى سواء كان عيناً أو طعاماً لان فيه بيعاً وسلفاً

(١) قوله طعاماً الاول شيئاً ثم يقول ولو طعاماً قبل قبضه اهـ

فالباع

قبضه أى الطعام من إضافة المصدر لمفعوله وقوله

بأن يردده تصوير لاقالة والضمير للطعام والمناسب بأن يتركه لبائعه ليشتمها قبل القبض وقوله لانها تعليل للحكم بجوازها من الطعام قبله اهـ

فإن لم يرغب عليه أو كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض ففي المفهوم تفصيل وبالنسبة على جواز الاقالة من الجميع بقوله (وإن)
تغير سوق شيك (يا مشتري المدفوع ثمننا في الطعام (١) المقال فيه قبل القبض بغلاء أو رخص لأن المدار على عينه وهى باقية وعدل
عن ثمنك الى شيك لثلاث يتوهم أن المراد بالثمن خصوص العين أى الذهب والفضة لأنها الغالب فيه أى وإن تغير سوق ثمنك كان عيننا
أو غيره (لا) ان تغير (بدنه) بزيادة (كسمن دابة) دفعها ثمناً وكبرها وزوال عيها أو نقصان كعورها (وهزلها) عند البائع
فلا تجوز الاقالة لأنها بيع مؤتلف لتغير رأس المال فيأزم بيع الطعام قبل (١٥٥) قبضه (بخلاف) تغير (الأمة) بسمن
أو هزال فلا يفيت الاقالة

والعبد أولى وفرق بأن
الدواب تشتري للحمها
والرقيق ليس كذلك
وفهم (٢) من ذلك أن الأمة
لو تغيرت بعور أو قطع
عضو لكان ذلك مفيتاً
وهو ظاهر (و) لا تجوز
الاقالة من الطعام قبل قبضه
على أن يرد عليك البائع
(مثل مثلك) أيها
المشتري أى مثل ثمنك المثل
الذى دفعته ولا بد من
قبضك الطعام إلا أن يرد
عليك عين مثلك ولا
الاقالة عليه ثم التراضى على
أخذ غيره عنه ولا مع زيادة
أو تأخير (إلا العين)
فتجوز الاقالة قبل قبض
الطعام على مثلها (وله)
أى للبائع (دفع) مثلها
وإن كانت (عينك
(يده) الا أن يكون
البائع من ذوى الشبهات
لأن الدنانير والدرهم تعين
في حقه (والاقالة) بيع

فالبائع ما كان من الثمن في مقابلة البعض الذى لم تقع الاقالة فيه والسلف ما كان في مقابلة البعض
الذى وقعت فيه الاقالة (قوله) فإن لم يرغب عليه (أى إما لعدم قبضه أو أنه قبضه ولكنه لم يرغب عليه
وقوله أو كان مما يعرف بعينه كعرض أى سواء غاب عليه أم لا * والحاصل انه اذا كان رأس المال
عرضاً يعرف بعينه غاب عليه المسلم اليه أم لا أو كان عيناً أو طعاماً لا يعرف بعينه ولم يقبضه المسلم اليه
أو قبضه ولم يرغب عليه جازت الاقالة في البعض وإن كان عيناً وطعاماً وقبضه المسلم اليه وغاب
عليه لم تجز الاقالة في البعض (قوله دفعها ثمننا) أى في الطعام الذى أريد الاقالة منه (قوله بخلاف
تغير الأمة) أى المدفوعة ثمننا في الطعام الذى أريد الاقالة منه وظاهره كانت أمة وطء أم لا
(قوله وفرق الخ) فيه ان هذا إما يتنصى مخالفة الدواب المأكولة للحم للرقيق مع ان الدابة ولو كانت
غير مأكولة تغيرها يمنع من الاقالة وما ذكره المصنف من مخالفة الرقيق للدابة طريقة من
طرق ثلاث والثانية انما يراد من الرقيق الخدمة كالدابة وهى طريقة ابن عرفة والثالثة
طريقة يحيى الرقيق والدواب سواء فى أن تغيرها بالسمن والهزال مانع من الاقالة قال ابن يونس
وهذا هو الصواب (قوله ومثل مثلك) عطف على بدنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لأنه
لا يصح تسلط تغير على المعطوف فسكانه قيل لا تجوز الاقالة على رد متغير بدنه ولا مثل مثلك
وقيده ح وتبعه عقب بالسلم قال وأما فى البيع فتجوز الاقالة على مثل المثللى قاله فى أواخر السلم
الثانى من المدونة قال بن قلى وفيه نظر بل لا فرق بين السلم والبيع وما استدلل به من كلام المدونة
فلا دلالة فيه لان الاقالة فيما استدلل به مفروضة بعد القبض وكلامنا فى الاقالة من الطعام قبل
القبض وأيضاً المردود مثله فى كلام المدونة المبيع وفى مسئلتنا هو الثمن * وحاصل المسئلة
انك اذا أسلمت قطاراً من السكتان أو من القطن فى إردب قمح أو اشتريت بالسكتان أو
القطن إردباً من القمح حالا فلا تجوز الاقالة من القمح قبل قبضه على ان يرد إليك المسلم اليه
كثاناً مثل كثنانك وانما تجوز اذا كان يرد اليك كثنانك بذاته حالا واما لو أسلمت اليه
السكتان فى غير طعام جازت الاقالة من ذلك المسلم فيه ولو قبل قبضه على ان يرد عليك
مثل كثنانك (قوله ولا الإقالة عليه) أى ولا تجوز الاقالة على رد ثمنك المثللى ثم يقع التراضى بعد
ذلك على اخذ غيره عوضاً عنه (قوله ولا مع زيادة أو تأخير) أى ولا تجوز الاقالة مع زيادة
على ثمنك أو على تأخير رد ثمنك يا مشتري ولو يؤم ولو برهن أو حميل (قوله تتعين فى حقه) أى
وحيث فلا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثلها سواء كانت يده أم لا (قوله إن وقعت)

فيشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فإذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت وإذا حدث بالبائع عيب وقت
ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الاقالة فله الرد به (إلا فى الطعام) قبل قبضه فهو فيه حل يبيع ان وقعت بمثل الثمن
الاول لا أكثر ولا أقل فى البلد الذى وقعت فيه الاقالة كما مر (و) إلا فى (الشفعة) أى الاخذ بها فليست يباع ولا حل يبيع

(١) قول الشارح ثمننا فى الطعام الاولى للطعام وقوله المقال فيه الاولى منه وقوله قبل القبض ظرف للمقال وقوله بغلاء متعلق
بقول المصنف تغير وقوله لان المدار الخ علة للحكم بجوازها مع التغير وقوله لثلاث يتوهم علة لعدم وقوله لأنها الغالب علة ليتوهم اهـ
(٢) قول الشارح وفهم يحتمل من كلام المصنف حيث اقتصر فى المخالفة على السمن والهزال ويحتمل من الفرق ويحتمل منها اهـ

بل هي لاغية فمن باع شقصاً من أقال المشتري (١٥٦) منه لا يمتد بها والشفعة ثابتة وعهدة الشفع على المشتري إذ لو كانت بيعاً

أي والا كانت بيعاً وقوله في البلد أي ولا بد أن يكون الطعام الذي وقعت الاقالة فيه في البلد والاولى حذفه لماعلمت سابقاً وابداله بقوله وأن تقع بلفظ الاقالة لا البيع والامتنع (قوله بل هي لاغية) أي فهي باطلة شرعاً كالمعدومة حساً (قوله والشفعة ثابتة) أي وليست مرتبة على كون الاقالة بيعاً بل على البيع الاول (قوله ويكتب عهده على من أخذ بيعه مع انه انما يأخذ بالاول فقط ولو كانت حل بيع لم تثبت الشفعة (و) الا في (المراجعة) فهي حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم تقايلاً فلا يبيع مراجعة على الثمن الثاني اللهم الا ان يبين (و) جازت (تولية) في الطعام قبل قبضه (و) جازت (شركة) فيه قبل قبضه لانهما كالاقالة من باب المعروف كالقرض ومحل الجواز فيها إن لم يكن على شرط (أن ينقد) المولى والمشارك بالفتح فيهما (عك) يامولى او مشترك بالكسر فيها الثمن او حصتك منه في الشركة واللام يجوز لانه يبيع وسلف منه لك ويفسخ الا ان يسقط الشرط والتحقيق ان على بيع وسلف لم تظهر إلا في الشركة فهذا الشرط خاص بها كما هو النقل (واستوى عقداهما) أي عقد المولى والمشارك بالكسر والمولى والمشارك بالفتح قدراً واجلاً وحولاً ورهنًا وحسيلاً (فيهما) أي في التولية والشركة في الطعام قبل قبضه خاصة وبقي شرط ثالث وهو أن يكون الثمن عيناً

(وإلا) بأن اختلف شرط

(بيع كغيره) يعتبر فيه شروطه وانما موانعه كعدم القبض وتبطل الرخصة في الثلاثة فتتمنع الاقالة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه لابعده ولا على غير طعام ان لم يكن على أن ينقذه كالمركب (وضمن) الشركة بفتح الراء الشئ (المشترى) بفتح الراء (المعين) كعبد وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع الشرك بالسكسر عليه بنصف الثمن مع عدم قبضه الثمن ولو طعاما لأنه فعل معه معروفا (و) ضمن الشرك والمولى بالفتح (طعاما) كانه يا مشرك أو مولى بالسكسر (وصدقك) من شركته أو وليته ثم تلف وأولى ان قامت لك بينة (وإن أشركه) أي أشرك المشتري شخصا له الشركة بأن قال له أشركك (محمل) التشريك (وإن أطلق) الواو حالية وإن زائدة (على النصف) وإن قيد بشئ فواضح (وإن سأل) شخص (ثالث شركتهما) أي شركة اثنين اشتريا سلعة وافق نصيبهما بأن صار لكل منهما النصف

مكيلا أو موزونا منعا عند ابن القاسم لانهما في الطعام قبل قبضه رخصة والرخصة يقتصر فيها على ما ورد وأجازها أشهب فتحصل مما تقدم أن شرط الاقالة في الطعام قبل قبضه اتفاق الثمين قدرًا ووقوعهما في كل البيع ووقوعها باللفظ الاقالة لا البيع وتعجيل رد الثمن ان كان قبضه البائع وشرط التولية فيه قبل قبضه استواء التقدين في قدر الثمن وأجله أو حلوله وفي الزهن والحمل ان كان وكون الثمن عينا وشرط الشركة فيه قبل قبضه ان لا يشترط للشرك بالسكسر على الشرك بالفتح ان ينقذه عنه وان ينفق عقدهما وان يكون الثمن عينا والاتفاق في قدر الثمن شرط في الثلاثة وكون الثمن عينا شرطا في التولية والشركة فقط دون الاقالة واشترط عدم النقذه شرط في الشركة فقط (قوله) والا بأن اختلف شرط (أي بأن اشترط الشرك بالسكسر التقدي على الشرك أو اختلف التقديان في التقدي والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف أو كان الثمن في التولية والشركة غير عين أو اختلف قدر الثمين في الاقالة كان كل من الاقالة والتولية والشركة بيعا مؤتفقا (قوله) ولا على غير طعام (أي ولا ان كان كل من الاقالة والتولية والشركة في غير طعام قبل قبضه أو بعده) (قوله) إن لم يكن على أن ينقذه عنه (أي لما مر من أن علة النزع وهي اجتماع بيع وسلف تجرى في غير الطعام أيضا) (قوله) وضمن الشرك (أي وكذلك المولى) (قوله) المشتري المعين) أشار بهذا لقول المدونة في كتاب السلم وان ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هلكت السلعة قبل قبض الشرك وابتعت طعاما فاكتلته ثم أشركت فيه رجلا فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فزمان ذلك منكما وترجع عليه بنصف الثمن (قوله) وهو الحصة) الضمير راجع للشئ المشتري المعين وحينئذ فالأولى للشارح حذف قوله كعبد وقوله بنصف الثمن أي لا بأكله إذ لا يضمن الشرك بالفتح حصة الشرك بالسكسر (قوله) ولو طعاما) يفرض ذلك في الجزاف والافاء فيه حق توفية ضمانه من بائه الاصل لا من الشرك بالفتح ولا من الشرك بالسكسر لعدم قبضهما (قوله) كانه) أي من بائه قبل أن تولى أو تشرك فيه (قوله) وصدقك من شركته) أي صدقك في وفاء السكسر من بائه وأعترض بأنه لا يشترط في ضمان المولى والشرك بالفتح تصديقه ولذا لم يذكره في المدونة كما علمت نصها وحمل الطخيني والشيخ سالم كلام المصنف على ما إذا اشترى شخصا طعاما وصدق البائع في كيله ثم ولى غيره أو شركه فيه ضمنه المولى والشرك بالفتح بمجرد التولية والشركة وعلى هذا فالخطاب لبائع المولى والشرك بالسكسر وهذا بعيد من المصنف وسيأتي في السلم انتقال الضمان من المسلم اليه للمسلم إذا قال المسلم اليه للمسلم كلت الطعام على ذمتك ووضعت في ناحية البيت تمال خذه وصدقه فتلف لكن ليس الكلام فيه فحمل كلام المصنف عليه كما فعل خن وغيره بعيد (قوله) حمل وإن اطلق على النصف) أي لأنه الجزء الذي لا ترجيح فيه لاحد الجانبين (قوله) الواو حالية) أي وإن أشرك حمل على النصف والحال أنه اطلق وهذا أولى من قول بعضهم ان المصنف حذف متعلق حمل أي وإن أشركه حمل على ما قيد به وقوله وإن اطلق على النصف شرط وجواب لامبالغة لبعد ذلك مع ما فيه من حذف فاء الجواب اختصاراً وهو شاذ وانما لم يجعل الواو للمبالغة لانه ان كان ما قبل المبالغة التقييد بالنصف فهذا لا يقال فيه حمل وانما الحمل عند الإطلاق والاحتمال وإن كان ما قبل المبالغة التقييد بغير النصف فهذا لا يقول فيه احد بالحمل على النصف (قوله) وإن سأل ثالث شركتهما) أي سألها مجتمعين وقال لهما أشركاني فقالا له أشركناك (قوله) فإن اختلف نصيبهما) أي كما لو كانا شريكين بالثلث والثلاثين فإذا قال له أشركناك كان له نصف الثلث ونصف الثلثين وحينئذ فيكون له النصف وللأول السدس وللثاني الثلث

(فله الثلث) فإن اختلف نصيبهما فله نصف مال السكسر

كما لو سألها بمجلسين بلفظ الافراد ولو اتفق نصيبهما (وإن وليت شخصا ما اشتريت من السلع بما) أى بمثل تمن (اشتريت) به ولم تذكر له تمنا ولا مثنى (جاز إن لم تلزمه) للبيع بأن شرط له الخيار أو مكنت (وله الخيار) إذا رآه علم الثمن وسواء كان الثمن عينا أو عرضا أو حيوانا وعليه مثل صفة العرض (١٥٨) أو الحيوان أى إن كان المثل حاضرا عنده لئلا يدخله بيع ما ليس عندك ومفهوم

الشرط أنه ان دخل على
الالزام لم يجوز للمخاطرة
والقمار (وإن رضى)
للمولى بالفتح (بأنه) أى
البيع (عبداً) ولم يعلم بثمنه
(ثم علم بالثمن فكره)
شرائه أو عكسه أى رضى
بالثمن ثم علم بالثمن (فكره)
فذلك له) ولما كانت
الابواب التى يطلب فيها
المناجزة ستة أشار لها بقوله
(والأضيقة) مما يطلب
فيه المناجزة (صرف) لأنه
يصرف فيه الفارقة أو طول
المجلس (ثم إقالة)
طعام) من سلم
لأنه اغتفر فيه الفارقة
للاتيان بالثمن من نحو
البيت والاحالة والتوكيل
على القبض قبل الافتراق
(ثم تولية وشركة)
فيه أى فى طعام السلم لأنه
يجوز تأخير الثمن فيها فيما
قارب اليوم (ثم إقالة)
عروض وفسخ الدين
فى الدين (أى إقالة)
العروض السلم فيها فيمتنع
بأخيره رد الثمن لأنه يؤدى
لفسخ دين فى دين فهو
كهرج فسخ الدين فى

(قوله كما لو سألها بمجلسين) أى وقال لكل واحد على انفراده أشركنى فقال له أشركتك فله نصف
مال كل سواء اتفق نصيبهما أو اختلف فالصور أربع (قوله جاز إن لم تلزمه) أى والفرض انها
حصلت بصيغه التولية وأما لو كانت بلفظ البيع فسد فى صورتى الالزام والسكوت وصح ان شرط
الخيار (قوله وسواء كان الثمن الح) ان قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عينا قلت ذلك فى
التولية فى الطعام قبل قبضه وأما فيه بعد القبض أو فى غيره مطلقا فتجوز وإن كان الثمن غير عين
(قوله ان كان المثل حاضرا عنده) أى ان محل الجواز إذا كان الثمن حاضرا عند المولى بالفتح وإلا لم يجوز
لئلا يدخله بيع ما ليس عندك لأن المولى بالفتح قد باع مثل الثمن الذى ليس عنده بالسلمة التى حصلت
التولية فيها (قوله وان رضى) أى وان علم حين التولية بأنه أى بان البيع الذى ولاه له مبتاعه
عبداً (قوله ولم يعلم بثمنه) أى حين التولية (قوله فذلك له) أى الخيار وذلك لأن التولية من ناحية
المعروف تلزم المولى بالكسر ولا تلزم للمولى بالفتح إلا برضاه (قوله الفارقة) أى مفارقة المتصارفين
معا أو أحدهما لياتى بدراهمه (قوله أو طول المجلس) أى بعد العقد وقبل الاصرطاف (قوله ثم
إقالة طعام من سلم) أى ثم بلى الصرف فى الضيق الاقالة فى الطعام إذا كان من سلم ظاهر تقييده الاقالة
المذكورة بكون الطعام من سلم أن الاقالة فى الطعام إذا كان من بيع سواء وقعت قبل قبضه أو بعده
يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو سنة وليس كذلك بل ما ذكره المصنف فى الاقالة من الطعام
والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذى لم يقبض من سلم أو من بيع فلو حصلت
الاقالة بعد القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض فلا يجرى فيها ما قاله المصنف بل يجوز
تأخير الثمن فى كل من غير تحديد بزمن وأما الاقالة فى العروض فيشترط أن تكون من سلم لأنه هو
الذى يتأتى فيه التعليل بفسخ الدين فى الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير رد الثمن ولو
سنة كذا ذكر شيخنا فى حاشيته (قوله من نحو البيت) أى وأما تأخير الاتيان به يوما وما قاربه
فهو ممنوع لما فيه من فسخ الدين فى الدين وانما لم يكن فى المرتبة الآتية لتقويه هنا بانضمام بيع الطعام
قبل قبضه له فارتفعت مرتبته فى الاضيقة ولا يقال الاقالة فى الطعام ليست يباع فكيف يكون
فيه بيع الطعام قبل قبضه لانا نقول هذه الاقالة لما قارنها التأخير عدت يباع لخروجها عن
مورد الرخصة (قوله والاحالة) أى احالة السلم على السلم اليه بالثمن الذى أخذه وقوله
والتوكيل أى على قبض رأس المال منه (قوله قبل الافتراق) أى افتراق السلم اليه
من مجلس الاقالة (قوله أى فى طعام السلم) أى المولى فيه أو المشرى فيه قبل قبضه (قوله فيما قارب
اليوم) أى ويمنع تأخيره أزيد من ذلك لما فيه من بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه
(قوله لغير من هو عليه) أى ثمن مؤجل وأما لو بيع لمن هو عليه بدين فهو فسخ الدين فى الدين
(قوله والمشهور الح) قال ح الترتيب فى قول المصنف والأضيقة الخ انما هو بين الصرف وبين الدين
بالدين فشددوا فى الصرف وخففوا فى الأخير وأما ما بينهما من المسائل فلا ترتب بينهما من هذه

الدين والداعطف صريح على ما يلزم ذلك بالواو لاستوائهما فى الرتبة ومثال صريحه أن يطالبه بدينه فيفسخه فى شيء يتأخر الحثية
قبضه ومقتضى أنه أوسع مما قبله جواز تأخير اليوم (ثم بيع الدين) بالدين المستقر فى الدمة كيبيع عرض من سلم لغير من هو عليه فانه
أوسع مما قبله لاغتثار التأخير بثمنه اليوم واليومين فتأمل (ثم ابتداء) أوسع لاغتثار التأخير فيه ثلاثة أيام وما قررنا به خلاف المشهور
بالمشهور ان الحكم فى الصرف وفى ابتداء الدين بالدين

الحثية وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعه وأما من هذه الحثية فهي مستوية في عدم جواز التأخير إلا بقدر ثقل الثمن (قوله ما علمت) أي من أنه يضرب في الصرف الفارقة وطول المجلس ويعتبر في ابتداء الدين بالدين التأخير ثلاثة أيام ويضرب التأخير فيما زاد عليها (قوله هو التأخير) أي اغتفار التأخير للذهب النخ وأما التأخير لا أكثر من ذلك فلا يقتصر على المتمد (قوله باعتبار قوة الخلاف النخ) أي الخلاف في إقالة العروض وفسخ الدين في الدين أقوى من الخلاف فيما قبله وهكذا وإن كان المشهور أنه لا يجوز التأخير في الجميع إلا في ابتداء الدين بالدين

فصل في المراجعة (قوله وزيادة ربح النخ) هذا يقتضي أن البيع على الوضعية والمساواة لا يقال له مراجعة والظاهر أن إطلاق المراجعة عليهما حقيقة عرفية وأجيب بأن هذا تعريف للنوع الغالب في المراجعة الكثير الوقوع لانه تعريف لحقيقة المراجعة الشاملة للوضعية والمساواة وقد عرف ابن عرفة المراجعة بأنها بيع مرتب ثمنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواته له فقوله غير لازم مساواته له صادق بكون الثاني مساويا للأول أو أزيد أو أنقص منه قال فخرج بالاول المساومة والمزايدة والاستثمان وخرج بالثاني الاقالة والتولية والشفعة والرد بالغيب على القول بأنها يبيع واعلم أن إطلاق المراجعة على الوضعية والمساواة إما مجرد اصطلاح في التسمية أي اصطلاح مجرد عن النسبة أو أن الوضعية ربح للمشتري كما أن الزيادة ربح للبائع وإطلاق المراجعة على المساواة باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفع به إذ قد يشتري به سلعة أخرى يربح فيها وانتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها فيربح فيها (قوله وجاز) الاولى جمل الواو للاستئناف لما ذكره ابن هشام من أن الانسب بالواو الواقعة في أول التراجم الاستئناف ويجوز أن تكون عاطفة للجملة بعدها على جملة جاز لمطوب منه سلعة والضمير في جاز للبيع المفهوم من السياق وقوله حال كونه مراجعة أي ذاربع وظاهر الصنف الجواز ولو افقر لفكرة حسائية وهو المذهب كما في ابن عرفة غاية الأمر أنه خلاف الاولى كما قاله بعد خلافا لتقييد المازرى الجواز بما إذا لم يقتصر إدراك أجزاء جملة الربح لفكرة حسائية تشق على المتباينين أو أحدهما حتى يغلب الغلط والإمנح (قوله والاحب خلافه) أي وأما هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه الى البيان (قوله فالمراد بالجواز خلاف الاولى) أي بقرينة قوله والاحب خلافه لا المستوى الطرفين وإلا ناقضه ما بعده وليس المراد بالجواز الكراهة لانه خلاف اصطلاح المصنف (قوله ووراده بخلاف بيع المراجعة بيع المساومة فقط) أي فيكون قوله والاحب خلافا من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أو الاضافة للمعهد (قوله بيع المساومة) كأن تأتي لرب السلعة وتقول له بعني هذه السلعة بكذا فيقول لك يفتح الله فتزيد له شيئا فشيئا إلى أن يرضى فتأخذها ولم يبين لك الثمن الذي اشتراها به وليس هناك من يزيد عليك ولذا عرفها ابن عرفة بقوله بيع لم يتوقف ثمن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله إن التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف النخ اخرج به بيع المراجعة وقوله ان التزم النخ اخرج به بيع المزايدة (قوله لا ما يشمل المزايدة) أي وهي ان تعطى السلعة للدلال ينادى عليها في السوق فيعطى زيد فيها عشرة فيزيد عليه عمرو وهكذا إلى أن تنف على حد فإخذها به المشتري (قوله والاستثمان) كأن تأتي لرب السلعة وتقول له أنا أجعل ثمنها بعني كما تباع الناس فيقول له أنا أبيع لهم بكذا فتأخذ منه بما قال وعرفها ابن عرفة بأنها يبيع يتوقف صرف قدر ثمنه على علم أحدهما (قوله لما في الاول) أي وهو بيع المزايدة وقوله من السوم على سوم الأنح أي قبل الركون وهو موجب للشحناء وانما قلنا قبل الركون لانه بعده حرام

ما علمت والحكم فها بينهما متحد وهو التأخير للذهب لنحو البيت والضيق والوسع باعتبار قوة الخلاف وضعه

[درس]

فصل في المراجعة

وهو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم لهما (وجاز) البيع حال كونه (مراجعة) والاحب خلافه فالمراد بالجواز خلاف الاولى ووراده بخلاف بيع المراجعة بيع المساومة فقط لا ما يشمل المزايدة والاستثمان إذ الاولى تركهما أيضا لما في الاول من السوم على سوم الأنح

ولما في الثاني من جهل المشتري بالثمن والجواز (ولو غلط) ثمن (مقوم) موصوف كالواشترى ثوبا بجيوان أو عرض فيجوز بيعه بجيوان أو عرض مثله على الوصف (١٦٠) لا القيمة ويزيده ربحاً معلوماً عند ابن القاسم ومنعه أشهب (وهل) الجواز عند

ابن القاسم (مطلقاً) أي سواء كان المقوم عند المشتري أم لا حملاً للكلام ابن القاسم على ظاهره (أو) محل الجواز عنده (إن كان) المقوم (عند المشتري) مراجعة أي في ملكه وإلا لم يجز أن يشتري مراجعة عايه فيوافق أشهب على هذا التأويل (تأويلان) فحلها في مقوم مضمون ليس عند المشتري ولكن يقدر على تحصيله وإلا لم يجز اتفاقاً كما يتفقان على المنع في معين في ملك الغير لشدة الضرر وإما مضمون أو معين في ملك المشتري فيجوز اتفاقاً فيهما وإما معين في ملك الغير فلا يجوز اتفاقاً وإما مضمون ليس في ملك المشتري فان كان لا يقدر على تحصيله منع اتفاقاً وإلا فلا (قوله وحسب ربح ماله الخ) أي وحسب ربح أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة وكما يحسب ربح تلك الأجرة تحسب تلك الأجرة من باب أولى * وحاصله أنه إذا وقع البيع على ربيع العشرة أجدع عرفانه يحسب على المشتري ثمن السلعة ورجحه ويحسب عليه أيضاً أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة ورجحها واعلم أن قول المصنف وحسب الخ في حالتين ما إذا بين البائع جميع ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الإجمال كأن يقول قامت على بمائة ثم يفصل ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط ضرب الربح لاعلى الكل ولا على البعض بل غاية ما قال أبيع على المراجعة العشرة أجدع مثلاً وبقي صور الشرط وهي أربعة لأنه إما أن يشترط ضرب الربح على الكل أو على البعض وفي كل إما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما يربح ابتداء أو بعد تفصيله بعد الإجمال فيعمل بما اشترط في الصور الأربع كما يأتي قاله شيخنا (قوله من غير بيان ما يربح) أي ما يربح له وما لا يربح له وقوله بل وقع على ربيع الخ أي والحال أن البائع قد بين ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الإجمال كما مر (قوله محسوسة بحاسة البصر) لعل المراد أو ما في حكمها كالأيونة في النظرية ولو قال الشارح أي مدركة بإحدى الحواس بدل قوله أي مشاهدة الخ كان أظهر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدراً ليناسب ما بعده وهو مثال للفعل الذي لأثره عين قائمة ويصح قراءته بالكسر أي الأثر وعلى هذا يحتاج لتقدير في الكلام أي كعمل صبغ وتقدير الشارح أجرة وعمل يقتضي أنه مثال للأجرة المقدرة في قوله وحسب ماله عين قائمة وإن المراد بالصبغ الأثر ولا داعي لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أي الصبغ أي أجرته (قوله فانه لا يحسب هو) أي قيمته ولا ربحه أي أنه لا يجوز البيع مراجعة إذا دخل على ذلك لأنه حينئذ إنما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المراجعة للقيمة فان أُلغى ذلك صح البيع مراجعة (قوله وإلا حسبا) أي ثمن ما ذكر ورجحه (قوله وكذا) قال الخ أي فإذا استأجر على الطرز والخياطة وما بعدها حسب الأجرة ورجحها ولو كان

(قوله ولما في الثاني) أي يبيع الاستئمان وقوله من جهل المشتري بالثمن أي جهله به من غير جهة البائع فلا ينافي أنه عالم به من جهته وليس المراد أنه جاهل به من سائر الجهات وإلا كان فاسداً فالمراد ولما في الثاني من نوع من الجهالة فتأمل (قوله ولو غلط) أي هذا إذا كان ثمن السلعة المبيعة مراجعة عيناً ذهباً أو فضة بل ولو كان مقوماً (قوله موصوف) الأولى إسقاطه لأن كون الثمن في البيع الأول موصوفاً ليس بلازم بل ولو كان معيناً وسيأتي في التأويلين التعرض للمعين في البيع الثاني فالمراد أنه اشتري السلعة بمقوم سواء كان معيناً أو موصوفاً فإذا أراد بيعها مراجعة على ذلك المقوم فلا بد أن يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الأول في صفته ويزيده المشتري عليه ربحاً معلوماً ولا يجوز له بيعها مراجعة على قيمة المقوم الذي اشتريته به (قوله ومنعه أشهب) أي إذا كان ذلك المقوم الموصوف ليس عند المشتري مراجعة لما فيه من السلم الحال أي الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوماً وذلك لأن دخول البائع على أن المشتري يدفع له ذلك المقوم الآن وهو مضمون في الذمة هو عين السلم الحال وهو باطل عندنا (قوله فيوافق أشهب على هذا التأويل) أي لأن قول ابن القاسم بالجواز محمول على ما إذا كان المعين في ملك المشتري وقول أشهب بالمنع محمول على ما إذا كان ليس في ملكه فلا خلاف بينهما (قوله فحلها الخ) أي أن ثمرة الخلاف بين التأويلين تظهر في هذه الحالة (قوله فالصور خمس) أي لأن المقوم المشتري به مراجعة إما مضمون أو معين في ملك المشتري فيجوز اتفاقاً فيهما وإما معين في ملك الغير فلا يجوز اتفاقاً وإما مضمون ليس في ملك المشتري فان كان لا يقدر على تحصيله منع اتفاقاً وإلا فلا (قوله وحسب ربح ماله الخ) أي وحسب ربح أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة وكما يحسب ربح تلك الأجرة تحسب تلك الأجرة من باب أولى * وحاصله أنه إذا وقع البيع على ربيع العشرة أجدع عرفانه يحسب على المشتري ثمن السلعة ورجحه ويحسب عليه أيضاً أجره الفعل الذي لأثره عين قائمة ورجحها واعلم أن قول المصنف وحسب الخ في حالتين ما إذا بين البائع جميع ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الإجمال كأن يقول قامت على بمائة ثم يفصل ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط ضرب الربح لاعلى الكل ولا على البعض بل غاية ما قال أبيع على المراجعة العشرة أجدع مثلاً وبقي صور الشرط وهي أربعة لأنه إما أن يشترط ضرب الربح على الكل أو على البعض وفي كل إما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما يربح ابتداء أو بعد تفصيله بعد الإجمال فيعمل بما اشترط في الصور الأربع كما يأتي قاله شيخنا (قوله من غير بيان ما يربح) أي ما يربح له وما لا يربح له وقوله بل وقع على ربيع الخ أي والحال أن البائع قد بين ما يربح تفصيلاً إما ابتداء أو بعد الإجمال كما مر (قوله محسوسة بحاسة البصر) لعل المراد أو ما في حكمها كالأيونة في النظرية ولو قال الشارح أي مدركة بإحدى الحواس بدل قوله أي مشاهدة الخ كان أظهر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدراً ليناسب ما بعده وهو مثال للفعل الذي لأثره عين قائمة ويصح قراءته بالكسر أي الأثر وعلى هذا يحتاج لتقدير في الكلام أي كعمل صبغ وتقدير الشارح أجرة وعمل يقتضي أنه مثال للأجرة المقدرة في قوله وحسب ماله عين قائمة وإن المراد بالصبغ الأثر ولا داعي لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أي الصبغ أي أجرته (قوله فانه لا يحسب هو) أي قيمته ولا ربحه أي أنه لا يجوز البيع مراجعة إذا دخل على ذلك لأنه حينئذ إنما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المراجعة للقيمة فان أُلغى ذلك صح البيع مراجعة (قوله وإلا حسبا) أي ثمن ما ذكر ورجحه (قوله وكذا) قال الخ أي فإذا استأجر على الطرز والخياطة وما بعدها حسب الأجرة ورجحها ولو كان

هو ما يخاطبه فانه لا يحسب هو ولا ربحه إن كان من عند البائع وإلا حسبا وكذا قال في قوله (وطرز وقصر وخياطة وقتل) شأنه لغاؤه والتاء الفوقية أي قتل الحرير والنزل (وكذا) يسكون الميم دق القصار الثوب لتحسينه (وطرية) جعل الثوب في الطراوة

للين ويذهب مانيه من خشونة وأما ما ليس له عين فائمة فاشار له بقوله (و) حسب (أصل) (١٦١) مازاد في الثمن) مما ليس له عين

قائمة ولكنه أثر زيادة في
المبيع فيعطى للبائع دون
ربحه حيث استأجر عليه
(كعمولة) بضم الحاء
الاحمال أى كراؤها
وبفتحها الابل التي تحملها
وقد تطلق على نفس
الاجرة فلا يحتاج لتقدير
المضاف أى ان كانت تزيد
في الثمن بان تنقل من بلد
أرخص الى بلد أغلى فاذا
اشترها بشرة مثلا
واستأجر في حملها بخمسة
أو على شدها أو طيها
فانه يحسب ما خرج من يده
فقط دون الربح كما أشار له
بقوله (و) حسب كراء
(شد وطي) اعتيد
أجرتها) بان لم تجر العادة
بتوليتهما بنفسه بل لتولية
الغير لهما وكذا اذا
كان لاعادة أصلا (و)
حسب أصل (كراء بيت
لسلعة) فقط لاله ولالهما
ولو كانت غير تبع (والا)
يكن الطي والشد معتادين
أو لم يكن البيت للسلعة خاصة
(لم يحسب) أصله ولا
ربحه (كسمسار لم يعتد)
فلا يحسب ما أخذه ولا ربحه
فإن اعتيد بان جرت العادة
أن لا تشتري السلعة الا
بواسطة كان من الجلاس
أو غيرهم حسب الاجرة

عأنه عمل ذلك بنفسه فان عمل شيئا من ذلك بنفسه أو عمل له عانا فلا يحسب له أجره ولا ربحا لها
(قوله وأصل ما زاد) أى وحسب أجره الفعل الذي زاد في الثمن وليس لأثره عين فائمة فيعطى للبائع تلك
الاجرة مجردة عن الربح (قوله بضم الحاء الاحمال) أى يقول المصنف كعمولة بالضم مثال لما زاد في
الثمن وإن قدرت مضافا أى ككراء حمولة كان مثالا لأصل ما زاد في الثمن (قوله وبفتحها الابل)
أى وعليه فيقدر مضاف أيضا كأجرة حمولة ان جعل مثالا لأصل ما زاد في الثمن أو كحمل
حمولة إن جعل مثالا لما زاد في الثمن (قوله وقد تطلق) أى الحمولة بالفتح (قوله على نفس الاجرة الخ)
انظر في ذلك إذ ليس في القاموس والصحاح ان الحمولة تطلق على أجره الحمل تأمل (قوله أى ان
كانت تزيد في الثمن) أى ان عمل حساب أجره الحمولة إن كانت الحمولة تزيد في الثمن أى وكانت
عما لا يتولاه بنفسه كما في الواقع عن ابن رشد فان كان شأنه أن يتولاه بنفسه وأجر عليه فانه لا يحسب
له أجره كما لا يحسب لها ربحا ومن باب أولى إذا تولاه بنفسه وكذا يقال في الشد والطي ولو قال
المصنف اعتيد أجرتها بلفظ الافراد ليرجع للعمولة والشد والطي كان أولى اه بن (قوله بأن تنقل
من بلد أرخص الخ) أى فلو كان سمر البدين سواء لم يحسب أجره الحمولة وكذا لو كان سمرها في البلد
الذي نقلت اليه أرخص ولا يبيع في هذه الحالة مراعاة حتى يبين للمشتري انها في هذه البلد أرخص
من بلد الشراء إن كان المشتري لا يعلم بذلك وإلا لم يحتج للبيان وكأنه لا يبيع مراعاة في هذه الحالة
إلا اذا بين كذلك في حالة المساواة لا يبيع مراعاة الا اذا بين لان النقل على هذا الوجه مظنة العيب
فهو من يان ما يكره كما قرر شيخنا (قوله بأن تنقل من بلد أرخص الى بلد أغلى) إنما كان نقلها
على الوجه المذكور موجبا لزيادة الثمن لرغبة المشتري فيها إذا علم أنها نقلت من محل فيه رخص
(قوله ولا لهما) أى ولا يحسب أجره بيت لهما هذا إذا كانت السلعة تابعة بل ولو كانت غير تابعة
وانما لم تحسب الاجرة إذا كان الكراء لهما لأنه انما يكون لهما بعض الكراء وهو رجوع
للتوظيف وهو لا يعمل به هنا (قوله معتادين) الأولى معتاد أجرتها بأن كان شأنه تعاطى
ذلك بنفسه والحاصل أنه متى كان شأنه تعاطيها بنفسه وأجر عليها فانه لا يحسب أجرتها
ولا ربحها وأولى لو تعاطاها بنفسه وهذا بخلاف الفعل الذي لا أثره عين فائمة فانه متى أجر عليه حسب
الأجرة وربحها ولو كان شأنه أن يتولى ذلك بنفسه والفرق أن ما لا عين له قائمة لا يقوى قوة ماله عين
قائمة كما قرره شيخنا (قوله كسمسار لم يعتد) حاصل ما ذكره أن السمسار اذا لم يعتد بان كان
من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة أقوال قيل تحسب أجرتها وربحها وقيل لا يحسبان وقيل
تحسب أجرتها دون ربحها ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب أصلا لا هو ولا ربحه كذا في التوضيح
وعليه مثنى المصنف هنا وان اعتيد بان كان المتاع لا يشتري مثله الا بسمسار قال أبو محمد وابن
رشد يحسب أصله دون ربحه وقال ابن محرز يحسب هو وربحه كما في المواق اه بن
(قوله إلا بواسطة) أى الا بواسطة السمسار وقوله كان أى ذلك السمسار من الجلاس
أى في اماكنهم وقوله أو غيرهم أى بان كان من الطوائف (قوله ما لزم السلعة) أى ما غرمه فيها
من ثمن وأجرة صبغ وطرز وخياطة واجرة حمل وطي وغير ذلك وقوله مع الربح أى مع دخولها
على البيع بالربح (قوله الأول ان يبين ما يحسب) أى ما شأنه ان يحسب أصله وربحه أو أصله
دون ربحه فالأول كالثمن وأجرة الصبغ والطرز والخياطة والقتل والسكد والثاني كأجرة

(٢١ - دسوقي - ثالث) فقط على المذهب (ان بين) ابتداء (الجميع) شرط في جواز المراجعة أى عمل جوازها
ان بين جميع ما لزم السلعة مع الربح ويشمل وجهين الأول أن يبين ما يحسب وما لا يحسب ويشترط ضرب الربح على الجميع

الثاني ان يبين ما يحسب ويربح له (١٦٢) وما لا يربح وما لا يحسب أصلا ويضرب الربح على ما يربح له فقط والعرف كالشرط

ثم أشار لوجه ثالث بقوله (أو) يبين الجميع ابتداء بل أجل ثم (فسر المؤنة فقال هي بمائة) إجمالا ثم فصل بقوله (أصلها كذا) كثنانين (وحملها كذا) كشرة وصنفها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطبها واحد ولم يبين ماله ربح من غيره فيفض الربح على ما يحسب ويسقط مالا يحسب في الثمن (أو) قال أبيع (على المراجعة وبين) الثمن والكلف ولم يشترط الربح على جميع ما بينه ولا على بعض معين وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا محل التفصيل في قوله وحسب ربح الخ فلم أن قوله أو على المراجعة معطوف على قوله وهي بمائة وأنه من تمته ويحتمل أن يكون مفعول بين عائد على الربح المفهوم من قوله مراجعة ومثل له بقوله (كربح العشرة أحد عشر) ولم يفصلا (حين البيع) ماله الربح من غيره وعلى هذا التقرير يكون قوله ولم يفصلا الخ راجعا لقوله فقال هي بمائة الخ كما أثر ناله وبه يسقط قول ابن غازي

الحمل والشد والطي إذا استأجر على ذلك وقوله وما لا يحسب أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب لأصله ولا ربحه كأجرة السمسار وأجرة صبغ وما معه إذا تعاطاه بنفسه وذلك كأن يقول البائع اشتريتها بكذا ودفعت أجرة الصبغ كذا وأجرة الحياطة كذا وأجرة الطرز كذا وأجرة الحمل كذا وأجرة الطي والشد كذا وأجرة السمسار كذا ويشترط ضرب الربح على جميع ذلك (قوله الثاني أن يبين ما يحسب ويربح له) أي ما شأنه أن يحسب ويربح له كالثمن وأجرة الصبغ والطرز والحياطة والقتل والكمد وقوله وما لا يربح له أي وبين ما شأنه أنه لا يربح له كأجرة الحمل والشد والطي وقوله وما لا يحسب أصلا أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب أصلا كأجرة الدلال الغير المعتاد (قوله) ويضرب الربح على ما يربح له فقط أي أو يضرب الربح على شيء معين وإن كان الشأن أنه لا يربح له فيعمل بذلك الشرط وبالحاصل أن الوجه الثاني أنه يبين جميع ما غرمه على السلعة ويشترط ضرب الربح على شيء معين سواء كان ما يربح له أو غيره (قوله والعرف كالشرط) أي وجريان العرف بضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له فقط كاشتراط البائع ذلك على المشتري في العمل به ولزومه (قوله لوجه ثالث) أي من أوجه الجواز وفيه أن الوجهين المتقدمين يجريان هنا أيضا لأنه إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك فاما أن يشترط ضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له بحسب الشأن خاصة فتكون الصور أربعة قاله شيخنا وشارحنا حمل كلام المصنف تبعا لعقب على ما إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولا كون الربح يضرب على جميع ما بينه أو على بعضه وهو صحيح أيضا وقوله فيفض الربح على ما يحسب أي على ما شأنه أن يحسب أي ويربح له وقوله ويسقط مالا يحسب أي ويسقط عن المشتري ما شأنه أن لا يحسب فلا يحسب عليه من الثمن الذي يشتري به وذلك كأجرة الدلال غير المعتاد وقيمة الصبغ الذي من عنده وأجرته أن تعاطاه بنفسه وأما ما شأنه أن يحسب ولا يربح له فلا يفض عليه الربح ولا يسقط عن المشتري (قوله وهذا محل التفصيل الخ) المشار إليه الوجه الثالث بحالته فتحصل أنه إذا بين للمؤنة ابتداء أو بعد الإجمال ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له فانه يجري على قول المصنف وحسب ربح ماله عين قائمة الخ (قوله وأنه من تمته) أي لأنه إذا أجل ابتداء ثم فسر المؤنة له حالتان هذا أي قوله أو على المراجعة حالة وقوله هي بمائة الخ حالة أخرى فكما أنه إذا بين ابتداء وجهان كذلك إذا أجل ابتداء ثم فسر له وجهان فحصله أنه إذا لم يبين الجميع ابتداء بل أجل ثم فسر المؤنة فاما أن يقول هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا وشدها كذا وطبها كذا ولم يبين ماله من الربح من غيره ولا كون الربح على جميع ما بينه ولا على بعضه وإما أن يقول أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر ثم يبين الثمن والكلف ولم يبين كون الربح على ما بينه ولا على بعضه (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لقوله أولا وبين الثمن والكلف (قوله وعلى هذا التقرير) أي على جعل مفعول بين الربح وقوله راجعا لقوله فقال بمائة الخ أي ولا يرجع لقوله أو على المراجعة وبين لأنه إذا لم يبين الثمن والكلف لا يتأتى تفصيل ماله ربح من غيره لأن التفصيل المذكور فرع عن بيان الثمن والكلف أما على جعل مفعول بين الثمن والكلف فهو راجع لقوله فقال هي بمائة الخ ولقوله أو على المراجعة الخ (قوله وبه يسقط الخ) أي بهذا التقرير وهو قوله سابقا فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا ولم يبين ماله ربح من غيره المفيد أن هذه مسألة مستقلة وأن قوله أو على المراجعة أي أو قال أبيع على المراجعة وبين مسألة أخرى مستقلة يسقط قول

معترا على المصنف أن المناسب إسقاط أو من قوله أو على المراجعة (و) إذا قال أبيعها بربح العشرة أحد عشر (وزيد عشر الأصل) أي الثمن الذي اشترت به السلعة فإذا كان الثمن مائة فالزيادة عشرة وإذا كان الثمن مائة وعشرين فالزيادة اثنا عشر

وهكذا وليس معناه ان يزيد على العشرة احد عشر وإذا قال ابيعها برح (١٦٣) العشرة الشاشر زيد لمس الاصل وإذا

قال العشرة خمسة عشر زيد
نصف الاصل وهكذا
وشبه في زيادة عشر الاصل
وان كان في الاول يؤخذ
وفي الشبه يترك فقال
(والوضعية) اي
الحطيطة (كذلك) فاذا
باع بوضعية العشرة احد
عشر فالنقص جزء من احد
عشر اي تجزأ العشرة احد
عشر وينقص منها واحد
وليس المراد ان يسقط عشر
الاصل ولو قال بوضعية
عشرين جزءا وتسقط نصفها
العشرة عشرون فنصف
الاصل بان تجزأ العشرة
وبوضعية العشرة ثلاثون
فمن كل عشرة ثلثان
وأربعون فمن كل عشرة
ثلاثة ارباع والظابط ان
تجزأ الاصل اجزاء بعدد
الوضعية وتنسب ما زاده
عدد الوضعية على عدد
الاصل الى اجزاء الاصل
التي جعل عددها بعدد
الوضعية وتلك النسبة
يحط عن المشتري فاذا قال
بوضعية العشرة ثلاثون
فتجزأ العشرة ثلاثين
جزأ وتنسب أجزاء ما زاد
على الاصل وهو عشرون
لثلاثين وتلك النسبة
يحط عن المشتري من الثمن
فيحط عنه ثلثا الثمن ثم

ابن غازي المناسب اسقاط أو من قوله أو على المراجعة لانه من تمة قوله أو فسر المؤنة على ما يفيد عياض
وأن المعنى أو فسر المؤنة بعد الاجمال فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا وباع على المراجعة وبين
كرج العشرة أحد عشر وقد يقال الوجه. اقاله ابن غازي لانه اذا جعل مفعول بين الثمن والكلف كما
هو الاحتمال الاول فعطف قوله أو على المراجعة على قوله هي بمائة لا يصح لانه اذا قال هي بمائة الثمن
كذا وشدها كذا وطبها كذا لا يرجع له الا اذا دخلا على المراجعة وبين قدر الربع فلا تصح المقابلة
وان جعل مفعول بين الربع وان المعنى او قال ابيع على المراجعة وبين الربع فلا يصح عطف هذا على
قوله هي بمائة لانه ليس في هذا اجمال ابتداء ثم تفسير للمؤنة فتأمل (قوله وهكذا) الحاصل انه ينسب
ذلك الزائد على الاصل كالعشرة اليه وتلك النسبة يزداد على الثمن فاذا قال ابيع برح العشرة
احد عشر فالاحد عشر تزيد على العشرة بواحد ينسب اليها يكون عشرا فيزداد على الثمن عشره
فاذا كان الثمن مائة زيد عليها عشرة وإذا قال ابيعك برح العشرة اثني عشر فالثاني عشر تزيد
على العشرة باثنين نسبتها للعشرة خمس فيزداد على الثمن خمسة فاذا كان الثمن مائة زيد عليها خمسة وذلك
عشرون وهكذا (قوله وليس معناه أن يزيد على العشرة احد عشر) اي ان يزيد لكل عشرة من الثمن
أحد عشر بحيث يبقى اذا كان الثمن عشرة احدا وعشرين فاذا كان الثمن عشرين يصير اثنين
واربعين لان هذا ليس بمراد ولذا بين المصنف المراد بقوله وزيد الخ (قوله والوضعية) اي ووضعية
العشرة احد عشر (قوله كذلك) اي كالمراجعة اي كالمراجعة العشرة أحد عشر في زيادة عشر الاصل
الا انه في مراجعة العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر بزيادة واحد على العشرة وبأخذه
البائع وفي وضعية العشرة احد عشر تجعل العشرة احد عشر لكن لا بزيادة واحد بل
باعتبار أن العشرة تجزأ لاحد عشر ويسقط منها واحد عن المشتري والحاصل انه في كل منهما
تجعل العشرة أحد عشر إلا ان الاعتبار مختلف (قوله والضابط الخ) هذا ضابط لما اذا زادت
الوضعية على الاصل واما اذا كانت الوضعية تساوي الاصل او تنقص عنه فضابطه ان تضم الوضعية
للاصل وتنسب الوضعية للمجموع ويحط من الثمن بتلك النسبة فاذا باعه بوضعية العشرة عشرة
فزيدها على الاصل فالجملة عشرون تنسب الوضعية للمجموع تكون نصفاً فيسقط عن المشتري نصف
الثمن وإذا باع بوضعية العشرة خمسة زيدت الوضعية على العشرة فالجملة خمسة عشر نسبة الوضعية للمجموع
ثلث فيسقط عن المشتري ثلث الثمن لكن هذا خلاف عرفنا الآن فان عرفنا الآن في وضعية العشرة خمسة وضع
النصف والمحول عليه في الفتوى العرف كافي بن عن ابن عبد السلام (قوله ان تجزأ الاصل) اي الذي هو العشرة
مثلا (قوله فاذا اقل بوضعية العشرة ثلاثون الخ) اي وإذا قال بوضعية العشرة احد عشر تجزأ العشرة
احد عشر جزءا وتنسب ما زاد على الاصل وهو واحد للاحد عشر يكن جزءا من احد عشر جزءا فاذا كان الثمن
مائة جعل مائة وعشرة اجزاء وحط منها عشرة واذا قيل بوضعية العشرة خمسة عشر جعلت العشرة خمسة عشر
جزأ ونسبت الخمسة عشر كانت ثلثا فيحط عن المشتري ثلث الثمن واذا قيل بوضعية العشرة
عشرين جعلت العشرة عشرين جزءا ونسبت العشرة للعشرين تكن نصفاً فيحط عن المشتري نصف
الثمن وعلى هذا فوضعية العشرة عشرين كوضعية العشرة عشرة ولم تقع هذه العبارات في عرفنا الآن
(قوله ولم يفصل) اي لم يبين قدر الثمن ولا أجرة كل واحد من الافعال التي فعلت بها ولا ماله الربع
من غيره (قوله فلا يجوز الخ) اعلم انه اذا أبيعهم وأجعل الاصل مع المؤنة فلا يجوز كذا في المدونة

عطف على أن بين الجميع قوله (لا أبيعهم) بأن أجعل الاصل مع المؤن (كقامت على بكسدا) أو ثمنه كذا ولم يفصل وباع
مراجعة العشرة أحد عشر فلا يجوز والاصل فيه الفساد (أو قامت بشدها وطبها بكسدا ولم يفصل) اي لم يبين ماله الربع من غيره

وهو راجع لما قبله وإذا قلنا بعدم (١٦٤) الجواز فاختلف (هل هو) أى الإيهام فيها (ككذب) لزيادته

في الثمن لا يحسب فيه وجهه الربح على ما لا يحسب جملة (أو غش) لأنه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وإنما إيهام (تأويلان) وعلى الأول يلزم البتاع إن حط عنه الزائد ورجمه وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع فان فانت السلعة مضت بما بقي بعد حط ما يجب حطه من الثمن وهذه المسئلة مخالفة لما يأتي للمصنف في حكم الغش لأنه لم يذكر أنه مع القيام يتحتم الفسخ وهنا يتحتم وذكر أنه مع القوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وهنا يلزم المتباع ما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقوله أو غش فيه نظر فلو قال وهل هو كذب أو يفسخ إلا أن يفوت فيمضى بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكر

[درس]

(ووجب) على بائع مراجعة غيرها (تبيين ما يكره) في ذات المبيع أو وصفه لو اطاع عليه المشتري ولو لم يكن عيباً كثوب من به حكة أو جرب فإن لم يبين فغش أو ككذب فإن تحقق عدم كراهته ولو كرهه

قال ابن رشد وفسخ البيع ونقله عياض عن أبي إسحق وغيره كافي المواق وقال إنه ظاهر المدونة ونص ابن بشار على أن البيع لا يفسخ لعدم التبيين وعلى هذا يبنى التأويلان في كلام المصنف والحاصل أنه لا يبنى حمل كلام المصنف على كلام ابن رشد القائل بالفساد لأنه ذكر التأويلين وهما إنما يجريان على أن البيع صحيح وهذا تعلم أن قول الفارح وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع ليس المراد أنه يتحتم فسخه بل المراد أن المشتري يغير بين الفسخ والامضاء كذا في ح وأما قول عيج إنه يتحتم الفسخ فيه نظر انظر بن (قوله وهو) أى قول المصنف ولم يفصل راجع لما قبله أيضاً (قوله فيها) أى في صورتين اللتين ذكرهما المصنف (قوله لزيادته في الثمن) يعنى باعتبار ظاهر عموم اللفظ وقوله وجهه الربح على ما لا يحسب جملة أى على ما لا يحسب أصلاً (قوله تأويلان) الأول لعبد الحق وابن لبابة وابن عبيدوس وهو قول سحنون والثاني تأويل أى عمران وإليه نحا التونسي والباجي وابن عمرز (قوله ان حط عند الزائد) أى الذى لا يحسب أصلاً وربحه أى وحط عنه أيضاً ربح ما لا يحسب له ربح (قوله لا تلزمه) أى لا تلزم السلعة المشتري ولو حط عنه الزائد وربحه (قوله فيفسخ البيع) أى وهذا إذا كانت السلعة قائمة (قوله فان فانت السلعة مضت) أى مضى بيعها ولزمت المشتري بما بقي من الثمن بعد حط ما يجب حطه وهذا ظاهر على القول بالغش وأما على الكذب فيجوز على قول المصنف وفي الكذب يغير بين الثمن الصحيح وربحه وقيمتها ما لم ترد على الكذب وربحه (قوله لأنه لم يذكر أنه مع القيام يتحتم الفسخ) أى بل ذكر أنه غير المشتري بين الامضاء والفسخ وقوله وهنا يتحتم فيه نظر لما علمت من أن نعم الفسخ إنما هو قول ابن رشد وهو خارج عن التأويلين فالحق أنه على تأويل الغش يغير المشتري بين الامضاء والفسخ عند قيام البيع (قوله فقوله أو غش فيه نظر) أى لأنه على التأويل الثاني لا تكون المسئلة جارية على حكم الغش وحينئذ فالتعبير بالغش فيه نظر (قوله فلو قال الخ) أصل هذا الكلام لعبد بن ولا يخفى سقوط هذا الكلام فإن المصنف تابع لأصحاب التأويلين في التعبير هنا بالكذب والغش فاصلاح كلامه على خلاف ذلك افساد له لعدم موافقة كلام الأئمة وذلك مصرح به في كلام عياض وأبى الحسن ونقل التوضيح والمواق (قوله لطابق ما ذكر) أى وعلم منه أن هذه المسألة على هذا التأويل الثاني لا تجرى على حكم الغش ولا على حكم الكذب ولا على حكم العيب (قوله ووجب تبيين ما يكره) بالبناء للفاعل أى ما يكرهه المشتري ولا يصح قراءته بالبناء للفعول لأنه يؤهم أنه إذا لم يكرهه المشتري ويكرهه غيره يجب البيان وليس كذلك (قوله في ذات المبيع) أى كأن يكون الثوب محرراً أو الحيوان مقطوع عضو وقوله أو وصفه أى ككون العبد يأتى أو يسرق وكما مثل الشارح (قوله فان لم يبين) أى ما يكرهه في ذات المبيع أو وصفه كأن عدم بيانه تارة كذباً وتارة غشاً كما يأتى بيانه وأعلم أن مسائل باب المراجعة ثلاثة أقسام غش وكذب وواسطة فالغش في ست مسائل وكلها في الثمن عدم بيان طول الزمان وكونها بلدية أو من التركة وجز الصوف الذى لم يتم واللبس عند المصنف وارث البعض والكذب في ست أيضاً عدم بيان تجاوز الزائف والركوب واللبس وهبة اعتيدت وجز الصوف التام والثمرة المؤبرة والواسطة في ست أيضاً ثلاثة لا ترجع للغش ولا للكذب وهى عدم بيان ما تقدمه وعقد عليه وما إذا أبهم وعدم بيان الاجل على كلام ابن رشد وثلاث متروكة بينهما على خلاف عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة اه بن (قوله كما تقدم وعقد) أى كما يجب عليه بيان الثمن الذى تقدمه والذى عقد عليه فان لم يبين فان كان المبيع قائماً خيراً لمشتري يبرده وبين التماسك به بما تقدمه هو من الثمن وإن فات المبيع عند المشتري لزمه الاقل مما عقد عليه البائع وما تقدمه كافي ح وعلى هذا فليس له حكم الغش ولا الكذب

فهم لم يجب عليه البيان (كما) يجب على بائع مراجعة بيان ما (تقدمه وعقد) أى عقد عليه حيث اختلف ما تقدمه (قوله)

بذهب وقد فضا أو
عكسه أو على أحدهما وقد
عرضا أو عكسه وأما أن
قد ما عقد عليه فلا يحتاج
ليسان (و) وجب على
بائع المراجعة يان (الأجل)
الذي اشترى إليه لأن له
حصة من الثمن هذا أن
دخلا على التأجيل أثناء
بل (وإن بيع) المبيع
(على النقد) ثم أجل
بتراضها فيجب على بائع
المراجعة قدأ يان الاجل
المضروب بعد العقد لأن
اللاحق كالواقع (و) وجب
يان (طول زمانه) أي
زمان مكث المبيع عنده
ولو عقاراً لأن الناس
يرغبون في الذي لم يتقدم
عهده في أيديهم (و) أن
اشترى بثمان زائف كله
أو بعضه وأراد أن يبيع
مراجعة وجب عليه يان
(تجاوز الزائف) أو
النقص من الدراهم أو
الدنانير والمراد بتجاوزه
الرضاه ولو لم يعتد فان
لم يبين فكذب كما يفيد
النقل (و) وجب يان
(هبة) لبعض الثمن
(اعتدت) بين الناس
بأن تشبه عطية الناس فان
لم تعتد أو وهب له جميع
الثمن قبل النقد أو بعده
لم يجب البيان

(قوله مطلقاً) حال من البيان القدر أي حالة كون البيان مطلقاً أي غير مقيد بحال (قوله لأن اللاحق)
أي للبيع كالواقع فيه فان ترك يان الاجل كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والامضاء بمادفعه من
الثمن مع قيام السلعة وأما مع فواتها فيلزمه الأقل من القيمة والثمن الذي اشتراها به اه خش
وما مر عن بن يفتنى أنه مثل ما عقده وعقد عليه إذا كتمه في كونه ليس غشاً ولا كذباً ولذلك ذكر
عج انه اذا كتم الاجل وباع مراجعة فان كان المبيع قائماً رد مطلقاً سواء أراد المشتري رده أم لا على
ظاهر المدونة فلم يكن حكمه حكم الغش وإن فأت فعل المشتري الأقل من الثمن والقيمة قد آمن غير
ربح والحاصل انه إذا لم يبين الأجل وباع مراجعة فليل بصحة البيع ويكون عدم يانه من الغش
وهو مامش على خش وقيل بفساده وهو ظاهر المدونة وهو مامش عليه بن وعليه فيتعين الرد
مطلقاً قائماً أو قائماً والمردود في القيام السلعة وفي الفوات دفع الأقل من الثمن والقيمة على هذا القول
فهذه الجزئية ليست جارية على الغش ولا على الكذب ولا يجوز للمشتري أن يتمسك بالمبيع بالثمن
الذي اخذ به للاجل مطلقاً لا في حالة القيام ولا في حالة الفوات لانه في حالة القيام سلف جر نفعا
لأن البائع الثاني سلف المشتري حيث أخره للاجل بالثمن وقد انتفع بما زيد له مراجعة وفي حالة
الفوات يلزم عليه الصرف المؤخر إن كان الثمن والقيمة من صنفين فان كان من صنف لزم السلف
زيادة إن كانت القيمة أقل وإن كان الثمن أقل ففيه سلف جر نفعا وقال شيخنا والظاهر الجواز في
هذه الحالة لأن تأجيل الأقل محض معروف لا نفع فيه (قوله وطول زمانه) أي وأما لو مكث
عنده مدة يسيرة وأراد البيع مراجعة فلا يجب البيان (قوله ولو عقاراً) أي وسواء تغير المبيع في ذاته
أو في سوقه أو لم يتغير أصلاً لكن قلت الرغبة فيه خلافاً للحمى حيث قال إنما يجب يان طول
إقامته عنده اذا تغير في ذاته أو تغير سوقه وإلا فلا يجب البيان فان مكث عنده كثيراً وباع مراجعة
ولم يبين كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والامضاء بجميع الثمن إن كان المبيع قائماً فان فوات لزمه الأقل
من الثمن والقيمة (قوله وتجاوز الزائف) أي والتجاوز عن الزائف وهو الغشوش الذي خلط
ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص (قوله والمراد بتجاوزه الرضا به) أي وليس المراد تركه وترك
بدله لأن هذا داخل في الهبة (قوله ولو لم يعتد) أي ولو اذا كان تجاوز الزائف معتاداً بل ولو كان
غير معتاد كما هو ظاهر المدونة وابن عرفة خلافاً لما في الشامل من تقييده بالمعتاد وإلا فلا يجب البيان
(قوله فان لم يبين فكذب) أي فان كانت السلعة قائمة فان البيع يلزم أن حط البائع عن المشتري الزائد
وربحه فان لم يحط عنه ذلك خير المشتري في الرد والامضاء بمادفعه من الثمن وإن فأت السلعة خير
المشتري في دفع الثمن الصحيح أو القيمة ما لم تزد على الكذب (قوله كما يفيد النقل) أي نقل ابن
الحسن وابن عرفة عن سحنون وابن محرز وابن يونس وابن بكربن عبد الرحمن وهو ظاهر لأن الزائف
أهض فما في عقب وخش أن ترك يانه من الغش فيه نظر ونصح عن ابن محرز فان كان الثمن
عشرة ودفع من جملتها واحداً زائفاً ولم يبين التجاوز عنه فالبائع ان يلزم المشتري البيع بالتسعة وقيمة
الزائف فان فأت المبيع لزم فيه القيمة ما لم تزد على العشرة وما لم تنقص عن التسعة وقيمة الزائف
(قوله ووجب يان هبة اعتدت) أي فان ترك البيان فكذب فإن كانت قائمة وحط البائع عن المشتري
ما وهب له من الثمن وربحه لزم البيع كما قال اصنع وقال سحنون انه يلزم اذا حط عنه ما وهب له وإن
لم يحط عنه ربحه والظاهر الاول وما قاله سحنون مشكل حيث جعل عدم بيان الهبة كذباً وسيأتي
أن الكذب يحط فيه الزائد وربحه فان فأت عند المشتري خير في دفع القيمة أو الثمن الصحيح

(و) وجب بيان (أنها ليست ببلدية) (١٦٦) إذا كانت تلبس ببلدية مرغوب فيها أكثر وهكذا يجب بيان أنها بلدية إن كانت

المرغوبة في غيرها أكثر (أو من التركة) (يحتمل عطفه على ليست أي يجب بيان أنها من التركة إذا كانت المرغوبة في غيرها أكثر ويحتمل عطفه على بلدية أي يبين أنها ليست من التركة إذا كانت المرغوبة في التركة أكثر فإن لم يبين ففش في المستثنين (و) وجب بيان (ولادتها) عنده (وإن باع ولدها معها) (لأن المشتري يظن أنها اشترت مع ولدها وبالع عليه لئلا يتوهم أنه لا يجب البيان لكونه يجبر النقص كما تقدم (و) وجب بيان (جذ ثمرة أبرت) أي كانت مأبورة وقت الشراء فأخذ ثمرةا وادار بيع الأصل مراعاة فإن لم يبين فكذب وأما غير المأبورة فلا يجب البيان إلا أن يطول الزمان فيجب لطوله (و) وجب بيان جز (صوف تم) حين الشراء إذا أراد بيع الغنم مراعاة لأن لكل من الثمرة المأبورة والصوف حصة من الثمن ولا مفهوم لم على المعتمد فيجب بيان أخذ الصوف ولولم يكن تاما وقت الشراء (و) وجب بيان (إقالة مشتريه) إذا باع بالثمن الذي وقعت عليه الإقالة كاشترائه بعشرة وبيع

وربعه مالم تزد القيمة على الكذب وربحه (قوله) وجب بيان أنها ليست ببلدية (أي فإن ترك البيان كان غشاً فيخير للمشتري بين الرد والتماسك بما تقدم من الثمن إن كان للمبيع قائما فإن فات لزمه بالاعل من الثمن والقيمة (قوله في المستثنين) أي قوله إنها ليست ببلدية أو من التركة (قوله ولادتها) أي أن من اشترى ذاتا سواء كانت من نوع مالا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنده سواء حملت عنده أو كان اشترائها حاملا ولو بقرب ولادتها فانه لا يبيعها مراعاة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها مع وأشعر قوله ولدت أن وطء السيد لا يجب بيانه إلا أن تكون بكرًا رائمة واقضها فإن لم يبين اقضاض الرائة فكذب فيلزم للمشتري أن حط عنه ما ينوب الاقضاض وربحه إن كانت قائمة فإن فات قيل للبائع أعطه ما نقصه الاقضاض وربحه وإلا فله أن يسترجع بقيمتها يوم قبضها مفتضة مالم تزد على الثمن الأول فلا يزداد أو ينقص عنه بعد الاقضاض فلا تنقص * وأعلم أن الولادة عند البائع في مسألة المصنف عيب وطول اقامتها عنده إلى أن ولدت غشاً وما نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن فإن ولدت عند البائع ياتر شرائها وباعها مراعاة ولم يبين فقد اتقى الغش لعدم طول الزمان وانتهى الكذب في الثمن لعدم التزويج ووجد العيب فلم يشتري القيام به فلما أن يرد ولا شيء عليه وإما أن يتماسك ولا شيء له هذا إذا كانت قائمة فإن تمين التماسك والرجوع بارش عيب الولادة وإن وجدت الأمور الثلاثة وباع مراعاة ولم يبين وكانت قائمة فله القيام بأى واحد من هذه الثلاثة شاء فلو أسقط عنه البائع الكذب وربحه كان له القيام بالغش والعيب فيخير إما أن يرد أو يتماسك بما تقدم من الثمن ولا يكون حط البائع الكذب وربحه عنه ملزما له بالمبيع لأن له أن يحتج بالغش والعيب فإن لم تكن قائمة وفات عند المشتري بمفوت فإن كان من مفوات الرد بالعيب ومن لوازمه أن يكون مفوتا من الغش والكذب وذلك كيبيعها وإهلاكها ونحوهما مما يفوت المقصود فإن شاء قام بالعيب فحط عنه أرشه وما ينوبه من الربح وإن شاء رضى بالعيب وأذاع به كان له القيام بالغش أو الكذب وقيامه بالاول أنفع له وإن كان من مفوات الغش دون الرد بالعيب كحوال السوق وحدوث قليل عيب أو حدوث عيب متوسط فله الرد بالعيب وله الرضا به ويقوم بالغش فيفرم الأقل من القيمة والسمي لانه أحسن من قيامه بالكذب لانه يفرم الأكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة مالم تزد على الكذب وربحه (قوله) وأما غير المأبورة (أي وقت الشراء إذا جذها قبل طيها عنده أو بعده وأراد بيع الأصل مراعاة فلا يجب البيان وقوله إلا أن يطول الزمان أي حتى طابت وجذها (قوله فيجب لطوله) أي فيجب البيان لطول الزمان ولا يحتاج لبيان جذ الثمرة التي كانت وقت الشراء غير مأبورة فقوله إلا أن يطول الخ استثناء منقطع تأمل (قوله) وجب بيان جز صوف تم (أي فإن ترك البيان كان كذبا كترك بيان جذ الثمرة المؤثرة كما قال الشارح (قوله) ولولم يكن تاما وقت الشراء (أي سواء حصل طول في الزمان أولا والفرق بين الثمرة حيث لم يجب البيان إذا لم تكن مأبورة وأما الصوف فيجب فيه البيان إذا أخذه ولو كان غير تام إن الثمرة غير المأبورة إذا جذت الشأن انه لا ينتفع بها بخلاف الصوف غير التام فانه ينتفع به ولو في حشو نحو طراحة فإن ترك بيان جز الصوف غير التام كان غشاً كما في عقب وما ذكره من وجوب بيان جز الصوف إذا كان غير تام فبخلاف النقل والنقل ان غير التام يكون غلة ولا يجب بيانه إذا لم يطل الزمان نعم إذا طال الزمان وجب البيان لانه ياتر بل بطول الزمان فلو بين طول الزمان كفى ونص المدونة كما في المواقي ومن ابتاع حوائث أو دورا أو حوائث أو رقيقا أو حيوانا أو غنما فاغتلها أو حلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراجعة لأن الغلة بالضم إن لم يطول الزمان

أو تحول الاسواق فليبين ذلك وأما إن جزّ صوف الغنم فليبينه كان عليها يوم الشراء أم لا لأنه إن كان يومئذ تاما فقد صار له حصة من الثمن فهذا نقصان من الغنم وإن لم يكن تاما فلم يثبت إلا بعد مدة تتغير فيها الاسواق اه فقد عللت بيان غير التام بأنه لم يثبت إلا بعد مدة تتغير فيها الاسواق وحينئذ فإذا بين طول الزمان لم يحتج لبيان جز ذلك الغير التام قاله شيخنا العدوي (قوله فلا بد من بيان الاقالة عليها) أى لفترة النفوس مما وقعت فيه الاقالة فإن لم يبين كان كذبا على المتمد وقيل هو غش^١ وعلى أنه كذب فإذا حط البائع الزائد وهو الحصة وربحها لزم البيع للمشتري وإن لم يحطه البائع خير المشتري بين الرد والامضاء بما تقدمه من الثمن هذا إذا كانت السلعة قاعة فان فاتت خير المشتري بين الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم تزد على الكذب وربحه (قوله بزيادة) أى ملتبسة بزيادة أو نقص كأن تقع الاقالة على ستة عشر أو أربعة عشر في الثلاث المذكور في الشارح (قوله لأنها بيع ثان) أى فلا يلتفت لعدم الرغبة فيما تقع فيه الاقالة (قوله ومثاهما) أى في عدم وجوب البيان (قوله إذا وقعت مع بعد) أى إذا وقعت بالثمن الذى حصل الشراء به من غير زيادة ولا نقص وهو الحصة عشر لكن مع بعد من البيع (قوله والركوب للدابة) أى كأن يقول اشتريتها بمائة وركبتها المسافة الفلانية فان ترك بيان الركوب أو اللبس كان كذبا (قوله إذا كانا منقصين) ولا يشترط كون الركوب في السفر وقول المدونة وركوب الدابة في السفر إنما قيد به لكونه مظنة لعجبها وتقبيصها كما قال أبو الحسن فالمدار على التقبيص كان الركوب في سفر أو حضر (قوله ووجب بيان التوظيف) أى بيان أنه منه كأن يشتري مقوما متعددا كعشرة أبواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهما فإذا أراد أن يبيع مرا بعة فانه يجب عليه أن يبين ذلك التوظيف منه إذ قد يخطئ نظره في التوظيف ويحمل البيان إذا أراد بيع بعض الصفقة وأما لو أراد بيعها بتمامها صفقة على للمرا بعة فلا يجب البيان (قوله ولو متفقا) أى هذا إذا كان المبيع مختلفا في الصفة بل ولو كان متفقا فيها ورد بلو قول ابن نافع بعدم وجوب البيان عند الاتفاق قال لان من عادة التجارة الدخول عليه (قوله على الرجوع) أى وقيل إنه كذب قال عج وينبغي كما وقع في مجلس للذاكرة التوفيق بين القولين فيقال إن ترك البيان غش إذا كان للوظف عليه متفق الصفة لايهام شرائه كذلك وكذب في مختلف الصفة لاحتمال خطئه (قوله واستثنى من المبالغ عليه) أى وهو وجوب البيان إذا كان المبيع الموظف عليه متفقا (قوله فلا يجب البيان) أى بخلاف بيع النقد فانه يجب فيه البيان (قوله وإنما المقصود الصفة) أى بخلاف بيع النقد فان القصد فيه إلى الآحاد (قوله بخلاف المبيع في غير السلم) أى فانه يرجع بقيمته (قوله ومحلّه) أى محل عدم وجوب البيان للتوظيف إذا كان المبيع المتفق عليه من سلم (قوله بأخذ أدنى) أى ووظف الثمن على هذه السلع التي أخذها فانه يجب عليه البيان إذا أراد أن يبيع بعضها مرا بعة ومحلّه أيضا ما لم يدفع المسلم اليه بعض المسلم فيه أجود مما في ذمته والبعض الآخر على حاله ووظف قيمة الاجود عليهما وإلا وجب البيان عليه إذا أراد أن يبيع البعض مرا بعة لان أخذه الاجود بمنزلة ماله وهبه البائع شيئا وقد سبق أنه إن وهبه شيئا وجب ان يبين (قوله فلا يجب البيان) أى يان الاستئلال لعدم حدوث ما يؤثر نقصا في المبيع (قوله والرابع) أى في الاصل وقوله والمراد الخ أى فهو هنا مجاز من اطلاق الحاصل وإرادة التام (قوله ومثله الحيوان) أى لقول المدونة ومن ابتاع دورا

(بزيادة أو نقص) فلا
يجب بيانها لانه يبيع ثان
فله البيع عليه مرا بعة ومثلهما
إذا وقعت مع بعد (و)
وجب بيان (الركوب)
للدابة (واللبس) للثوب
إذا كانا منقصين (و)
وجب بيان (التوظيف)
وهو توزيع الثمن على السلع
بالاجتهاد (ولو) كان المبيع
الموظف عليه (متفقا)
في الصفة كثوين جنسا
وصفة لانه قد يخطئ في
توظيفه ويزيد في بعضها
لرغبة فيه وبهذا التعليل
خرج المثلى فلا يجب فيه
البيان إذا باع بعضه مرا بعة
على التوظيف حيث اتفقت
أجزاؤه فان لم يبين في مسألة
المصنف ففش على الرجوع
واستثنى من المبالغ عليه
فقط قوله (إلا) إن كان
المبيع (من سلم) متفق
فلا يجب البيان لأن آحاده
غير مقصودة وإنما المقصود
الصفقة ولذا إذا استحق منه
ثوب رجع بمثله لابقيمته
بخلاف المبيع في غير السلم
ومحلّه أن لا يكون المسلم
تجاوز عن المسلم اليه
بأخذ أدنى مما في ذمته
(لا علة ربيع) مشتري

اغتمها وأراد يبيع مرا بعة فلا يجب البيان والرابع المنزل والمراد به ما يشمل الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلو عبر بعقار
كان أحسن ومثله الحيوان ولعل عدم ذكره لقوله بالاولى لان الحيوان يحتاج من النفقة

ملا يحتاج اليه الربع وشبه في عدم وجوب البيان قوله (ككتكميل شرائه) لسلمة اشترى نصفها بعشرة مثلاً واشترى باقيها بأزيد
كخمس عشرة فإنه يبيع جملتها رابحة (١٦٨) على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا (لا إن ورث

بعضه) أو وهب له
بعضه واستكمل الباقي
بالشراء وأراد يبيع البعض
المشترى رابحة فيجب
البيان وأما البعض
الموروث ونحوه فلا يباع
مرابحة إذ لا يضمن له (وهل)
وجوب البيان (إن تقدم
الإرث) على الشراء لأنه
يزيد في ثمن النصف
المشترى ليكمل له ما ورث
بعضه بخلاف ما لو تقدم
الشراء (أو) وجوب
البيان (مطلقاً) وهو
المذهب (تأويلان وإن
غلط) البائع مرابحة على
نفسه فأخبر (بنقص)
عما اشترى به (وصدق)
بالبناء للفقول أي صدقه
المشترى في غلظه (أو
أثبت) ذلك بالبينة (رد)
المشترى السلعة أي له ذلك
وأخذ ثمنه (أو دفع
ماتين) أنه ثمن صحيح
(ورجحه) إن كانت السلعة
قائمة (فإن فاتت) بناء أو
نقص لا بحالة سوق
(خبير مشريه) أيضاً
(يبين) دفع الثمن
(الصحيح ورجحه) دفع
(قيمته) في المقوم ومثله في
المثل (يوم يعمه) لأن العقد
صحيح لا يوم قبضه (مالم
تنقص) قيمته (عن الغلط ورجحه) فلا ينقص عنهما * ولما جرى في كلامه ذكر الكذب والغش شرع

أو حوائط أو حيواناً أو رقيقاً واغتلبها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراجعة لأن الغلة
بالضمان اه واعترض أبو الحسن تعليل عدم وجوب البيان بالتعليل المذكور بعدم صلاحيته لما
ذكر إذ لا يلزم من كون الغلة له شرعاً أنه لا يبين ألا ترى اللبس والركوب فإن له ذلك ويبين فلذا قال
الوانوغى الصواب أن يعلل عدم البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع ولا يختلف به الأغراض
(قوله) ما لا يحتاج اليه الربع أي فإذا كان ما لا يحتاج الى نفقة لا يجب بيان أخذ غلته فما بالك بما يحتاج
الى نفقة فلا يجب بيان أخذ غلته بالطريق الأولى (قوله) ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا
فيدلخمي عدم وجوب البيان بما إذا لم تكن الزيادة في شراء البعض الثاني لدفع ضرر الشريك بل لحالة
سوق ونحوه وإلا يبين والمصنف لوح لهذا القيد بقوله ككتكميل شرائه اه شيخنا عدوى (قوله) لأن
ورث بعضه) مخرج من قوله ككتكميل شرائه (قوله) وأراد يبيع البعض المشتري رابحة) هذا هو
موضوع المسئلة في المدونة وفيه وقع التأويلان للقاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن وبه شرح ح
وغیره خلافاً لعق حيث فرض الموضوع أنه أراد أن يبيع الجميع مرابحة إذ هذا لا يجوز ولو بين اه بن
(قوله) فيجب البيان) أي فيجب أن يبين للمشتري أن ثمن النصف المشتري عشرة ولا بد أن يقول
له والنصف الآخر موروث وعلله في المدونة بأنه إذا لم يبين أن النصف الآخر موروث دخل في
ذلك ما ابتاع وما ورث فلا يدين فأنما يقع البيع على ما ابتاع وذلك لأن الفرض أن النصف شائع وقوله
فيجب البيان الخ أي فإن باع النصف المشتري ولم يبين أن النصف الثاني ميراث فإن كانت السلعة قائمة
خير المشتري بين الرد والتماسك بما وقع العقد عليه وإن فات المبيع وهو النصف بفوات السلعة فنصفه
مشتري يعضى بنصف الثمن ونصف الربح ونصف الآخر موروث فيمضى بالأقل من القيمة أو ما
يقع عليه من الثمن والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشترى اه خش * وحاصله أن النصف
الموروث على حكم الغش لأنه مع قيام المبيع غير المشتري ومع القوات يلزمه في النصف الموروث
الأقل من الثمن والقيمة وأما النصف المشتري فالبيع فيه ماض مع القيام والقوات بنصف الثمن
ونصف الربح تأمل (قوله) بخلاف ما لو تقدم) أي فلا يجب البيان لعدم زيادته في الثمن (قوله) أو
أثبت ذلك بالبينة) أي أولم يصدقه المشتري ولكن أثبت البائع ذلك (قوله) أي له شترى
ردها وأخذ ثمنه وله أن يعضى البيع ويدفع ماتين أنه ثمن صحيح ورجحه على حساب ما أربح للثمن
الذي غلط فيه وإنما كان الخيار للمشتري لأن خيرته تنفي ضرر البائع له حيث يدفع له الصحيح ورجحه
مع أن البائع عنده نوع تفریط حيث لم يثبت في أمره (قوله) لا بحالة سوق) أي لأن حوالة السوق
وإن افادت السلعة في الغش والكذب لا تنفيها في الغلط (قوله) أيضاً) أي كما ثبت له الخيار في
حال قيام السلعة (قوله) فلا ينقص عنهما) أي عن الغلط ورجحه بحيث يدفع القيمة لأنه قد رضى
بدفع الغلط ورجحه ومعلوم أن الغلط ورجحه أقل من الصحيح ورجحه والمعاقل إذا خير بين دفع
أحد أمرين إنما يختار دفع أقلهما وحيث قد يتعين دفعه للغلط ورجحه حيث نقصت القيمة عنهما
(قوله) أي زاد في إخباره) أي على ما هو ثمنه في الواقع وقوله كأن يخبر الخ أي أو يترك بيان تجاوز
الزائف أو الركوب أو اللبس أو هبة اعتيدت أو جزء الصوف التام أو الثمرة المؤثرة فكل هذا
داخل في تعريف الكذب المذكور (قوله) كأن يخبر أنه اشتراها بخمسين) أي وباعها مرابحة

وسواء كان عمداً أو خطأ (لزم) البيع (المشتري إن حطه) أي حط البائع الزائد (١٦٩) الكذوب به (وربحه) فإن لم يحطه لم يلزم

المشتري وخير بين التماسك والرد (بخلاف الفش) فلا يلزمه ويثبت له الخيار بين التماسك والرد ابن عرفة الفش أن يوم وجود مفقود مقصود وجوده في البيع أو يكتم فقد موجود مقصود فقده منه انتهى كأن يرقم على السلعة أكثر من ثمنها ويبيع بالثمن الأصلي ليوم المشتري الغلط على نفسه أو ينفخ اللحم لايهام أنه سمين وجعل المداد في يد العبد أو ثوبه لايهام أنه كاتب وكان يكتم طول اقامتها عنده ثم يبيع مراجه من غير بيان طول الاقامة فقد كتم بيان موجود مقصود فقده هذا كله مع قيام السلعة (وإن فاتت) ولو بحواله سوق (في الفش) يلزم المشتري (أقل الثمن) الذي بيعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح عليها (وفي الكذب خير) (المشتري) (بين) دفع الثمن (الصحيح) وربه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب وربه (فإن زادت خير بين دفع الصحيح وربه أو الكذب وربه فكلام

بخمسة وخمسين (قوله وسواء كان عمداً) أي سواء كان اخباره بالزيادة عمداً أي على جهة العمد أو السهو (قوله أي حط البائع الزائد الكذوب به وربه) هو في المثال المذكور أحد عشر (قوله بين التماسك) أي بجميع مداخل من الثمن وهو الخمسة والخمسون وقوله والرد أي ويأخذ ثمنه من البائع (قوله بخلاف الفش فلا يلزمه) أي فلا يلزم المشتري البيع وان حط عنه البائع ما غش به كما إذا اشتراها بثانية مثلاً ويرقم عليها عشرة ثم يبيعها مراجه على الثانية بعشرة ليوم المشتري أنه غلط على نفسه فهو غش فالمشتري بخير في حالة الفش إذا كانت السلعة قائمة بين أن يتماسك بجميع الثمن الذي قدده وهو الثانية وربه أو يردّها على البائع ويرجع بثمنه ولو حط البائع ثمن ما غش به وهو الدرهمان وقد علم من هذا أن الفش موافق للعيب في حال القيام ومخالف له في حال القوات وأما الكذب فهو مخالف للعيب في الحالين (قوله أن يوم وجود مفقود مقصود وجوده في البيع) مثاله أن تبيع سلعة ورثتها وتوهم أنك اشتريتها فقد أوهمت وجود مفقود وهو شرائها وشرائها في بيعها مراجه مقصود للمشتري ومثال صورة الكتم أن يشتري سلعة وتطول اقامتها عنده ثم يبيعها مراجه ولم يبين طول اقامتها عنده فهذا قد كتم وجود موجود مقصود فقده اه شيخنا (قوله أو يكتم فقد موجود) هكذا لفظ ابن عرفة وصوابه أو يكتم وجود موجود مقصود فقده لأن المكنوم هو وجود ما يكون المقصود فقده مثل أن يكتم طول اقامته عنده ويظهر جدته قاله طفي وزاد ابن عرفة بعد قوله مقصود فقده منه لا تنقص قيمته لهما اه وضمير لهما للمفقود والموجود واحترز به عن العيب وذلك أنهم فرقوا في باب المراجعة بين الفش والعيب فما كان يكره ولا تنقص القيمة لأجله يسمى غشاً كطول اقامة السلعة عنده وكونها غير بلدية أو من التركة وما تنقص القيمة لأجله يسمى عيباً كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص لا فاش باعتبار ذات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف ذات العيب فإن ذات المبيع ناقصة غالباً فافهم قاله طفي اه بن (قوله كأن يرقم الخ) أي كأن يشتريها بثانية ويرقم عليها عشرة ويبيعها مراجه على الثانية (قوله وكأن يكتم الخ) هذا مثال للشق الثاني من التعريف وجميع ما قبله مثال للشق الأول منه وقوله وكأن يكتم طول اقامتها عنده أي أو يكتم كونها بلدية أو أنها من التركة وارث البعض (قوله أقل الثمن والقيمة) أي الأقل من الثمن والقيمة (قوله يوم قبضها) هذه رواية ابن القاسم وروى طي بن زياد يوم بيعها والراجح الأولى وعليها فالفرق بين الفش والكذب حيث اعتبرت القيمة فيها يوم القبض وبين الغلط حيث اعتبرت القيمة فيه يوم البيع كما مر أن الفش والكذب أشبه بفساد البيع من الغلط والضمان في الفساد بالقبض كما مر (قوله هو الصواب) وفي خش وعقب تبعاً لهرام ان الخيار للبائع فيخير بين أخذ الثمن الصحيح وربه وقيمتها يوم القبض ما لم تزد القيمة على الكذب وربه وإلا غرم المشتري الكذب وربه فقط ولا يزد عليه لأن البائع قد رضى بذلك قال عقب ويدل على أن التخيير في كلام المصنف للبائع قوله ما لم تزد على الكذب وربه إذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى إذ له دفع القيمة ولو كانت زائدة على الكذب وربه لأنه يدفعها باختياره وله دفع الصحيح وربه الذي هو أقل من القيمة ولأنه لا يختار إلا الأقل وحيث فلا فائدة في التقييد في كلام المصنف وقد ردت شارحنا ذلك بقوله فإن زادت خير بين الصحيح وربه والكذب وربه فالتقييد حينئذ ظاهر ولكن ماذا كره عقب وخش من أن الخيار للبائع هو ما في ابن الحاجب واقتصر عليه ح وكذلك المج (قوله لان من طال الخ) أي وكذا من كتم كونها بلدية أو كونها من التركة أو إرث بعضها فإنه يقال له غاش

٢٢ - دسوقي - ثالث - الثاني من أن التخيير للمشتري هو الصواب ولما كان الغاش أعم من اللدس لان من طال زمان

البيع عنده ولم يبين غاشي ولا يقال

ولا يقال له مدلس (قوله ولم يبين الخ) لعل الأولى أو تهد غير ما عقد عليه وباع مرا بعة ولم يبين (قوله غاش عند سحنون) أى حكمه حكم الغاش وهذا ضعيف والعمد رواية عيسى عن ابن القاسم أنه عند قيام البيع غير المشتري بين الاجازة والرد وإن فات فانها تلزمه بأقل مما عقد عليه البائع وقده وظاهر كلام الشارح أن غير سحنون وهو ابن القاسم يقول أن من قد غير ما عقد عليه وأراد أن يبيع مرا بعة وكتب ذلك ولم يبينه يكون مدلسا مع أن ابن القاسم يقول انه ليس بمدلس كما أنه ليس بغاش ولا كاذب بل هو واسطة كما مر (قوله ومدلس المراجعة الخ) المراد بمدلس المراجعة من بسلته عيب سواء علم به وكتبه كما هو حقيقة المدلس أو لم يعلم به وهذا على الاحتمال الأول اما على الثانى فالمراد به من علم بسلته عيا وكتبه (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) أى فان حدث عنده عيب فاما أن يكون قليلا جدا أو متوسطا أو مفيتا للمقصود فما تقدم في بيع المساومة يأتى في المراجعة فان كان العيب الحادث عند المشتري يسيرا كان بمنزلة العدم وخياره على الوجه المذكور ثابت له وإن كان متوسطا خير إما أن يرد ويدفع ارش الحادث أو يتناكس ويأخذ أرش القديم وإن كان مفيتا للمقصود تعين التناكس وأخذ أرش القديم (قوله ويحتمل كغيرها مما مر من المسائل الستة) أى أن المدلس وهو الذى يعلم أن بالسلعة عيا ويكتبه يفرق بينه وبين غير المدلس في المسائل الستة السابقة فى كل من بيع المراجعة والمزايدة والمساومة (قوله ان قص) أى بعيب التدليس (قوله لأنه قال فيها) ظاهره ان ضمير فيها للدونة وليس كذلك بل للمراجعة عند الكذب والغش وضمير لأنه لابن يونس وأصل العبارة كما فى عقب وتفترق المراجعة من غيرها كما قال ابن يونس فيها لو هلكت السلعة فى مسئلة الكذب بزيادة فى الثمن قبل قبض المشتري فضائها من البائع لأنه قال فيها أى لأن ابن يونس قال فيها أى فى المراجعة عند الكذب والغش إنما تشبه البيع الفاسد أى والبيع الفاسد إنما يضمن فيه بالقبض وحاصله ان المراجعة إذا وقعت محتوية على الكذب بزيادة فى الثمن أو على غش أو كتمان عيب فانها تكون شبيهة بالبيع الفاسد فلا ينتقل الضمان للمشتري إلا بقبضه بخلاف ما لو اشترى سلعة شراء مزايدة أو مساومة وكان فى السلعة عيب كتبه البائع أو غش أو كذب بزيادة فى الثمن وتلفت عند البائع قبل قبض المشتري فان الضمان من المشتري بمجرد العقد

(فصل تناول البناء والشجر الأرض الخ) قد اشتمل هذا الفصل على أربعة أشياء المداخلة وبيع الثمار والعرايا والجوائح قال ابن عاشر ولم يحضرنى وجه مناسبة بعضها لبعض كما يظهر لى وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله اه وقدين خشي المناسبة بينها وحاصل ما ذكره أن المراجعة تارة تكون بزيادة فى الثمن وتارة تكون قصا منه والتداخل المذكور فى هذا الباب يشبه المراجعة من جهة أنه بزيادة فى البيع تارة وقص منه أخرى وزيادة هى المشار لها بقوله تناول البناء والشجر الأرض الخ والقص هو المشار له بقوله لا الزرع ولا الشجر المؤبر فإذا عقد على شجر وفيه ثمر مؤبر أو على أرض وفيها زرع فلا يتناولها فهو قص بحسب الظاهر (قوله تناول البناء والشجر الأرض) أى تناول العقد عليهما الأرض تناول لا شرعا وان لم يمر عرف بذلك تناول ما لم يمر عرف بخلافه كما سيقول الشارح (قوله التى هما بها) أى لا أزيد أى وهو ما يمتد فيه جريد النخلة وجدرها المسمى بحريم النخلة إلا أن يشترط دخوله وعدم دخول حريم النخلة طريقة للشيخ سالم وتوت والشيخ خضر ورجعها شبتما لعج واستظهر الشيخ أحمد الزرقانى دخوله فى العقد على الشجرة وهو ما فى الذخيرة ورجعه بعض وشارحنا قد مشى على الطريقة الأولى (قوله أى تناول العقد على الأرض) أى سواء كان العقد ميا أو رهنا أو وصية أو هبة أو صدقة أو حبسا (قوله ما فيها من بناء وشجر) وإذا كان على

فيه مدلس أو باع على غير ماعقد أو قد ولم يبين غاش عند سحنون وليس بمدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ومدلس) بيع (المراجعة كغيرها) أى كالمدلس فى غيرها فى ان المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتناكس ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها مما مر من المسائل الستة المتقدمة فى قوله فى الخيار وفرق بين مدلس وغيره ان قص وتفترق المراجعة من غيرها فيما لو هلكت السلعة فى مسئلة الكذب بزيادة فى الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضائها من البائع لأنه قال فيها تشبه البيع الفاسد

[درس]

(فصل) فى بيان أن العقد على شيء يتناول غيره بالتبع (تناول البناء والشجر) أى العقد عليهما من بيع أو رهن أو وصية وينبغى ان الهبة والصدقة والحبس كذلك (الأرض) التى هى بها (وتناولتهما) أى تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر

الشجر الذي دخل تبعا للارض نمور. مؤر فهو للبائع للسنة خلافا لابن عتاب محتجا بأنه حيث تناولت الارض الشجر وهو أصل الثمر المؤبر فتناوله بالأولى أما ان كان غير مؤبر فهو للمشتري اتفاقا (قوله ومحل ذلك) أي ومحل تناول العقد على البناء والشجر للارض وتناول العقد على الارض ما فيها من بناء وشجر كان ذلك العقد يباعا او غيره ان لم يكن شرط او عرف بخلافه وإلا عمل بذلك الشرط أو العرف فاذا اشترط البائع أو الراهن أو نحوهما افراد البناء أو الشجر عن الارض أوجرى العرف بافرادها عن الارض في البيع أو الرهن أو نحوها فلا تدخل الأرض في العقد عليهما وكذلك لو اشترط البائع افراد الارض عن البناء والشجر أو جرى العرف بذلك فانهما لا يدخلان في العقد على الأرض ~~في تنبيه~~ ليس من الشرط تخصيص بعض امكنة بالذكر بعد قوله جميع ما املك مثلا فاذا قال بعته جميع املاكي بقرية كذا وهي السار والحانوت مثلا وله غيرها فذلك الغير للبتاع ايضا ولا يكون ذكر الخاص بعد العام محصا له لأن ذكر الخاص بعد العام إنما يخصه ويقتصر على بعض افراده إذا كان منافيا له وهنا ليس كذلك (قوله صوابه والبذر) أي عطفًا على الضمير البارز في تناولتهما أي تناول العقد على الارض ما فيها من بناء وشجر وتناول ايضا البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها وإنما كان هذا الصواب لان البذر إن جعل عطفًا على الزرع كان ماشيا على خلاف المشهور من عدم تناول الارض للبذر وإن جعل البذر عطفًا على الثبت يلزم عليه الفصل بين المقينين بمقتضى لان قوله ومدفونا عطف على الزرع فيكون فيه تشبث في العطف حيث عطف على الثبت تارة وعلى للنفي أخرى (قوله لان اباره) أي المقيت لدخوله تبعا لخروجه من الارض أي ظهوره على وجهها وما ذكره من ان ابار الزرع خروجه من الارض هو المشهور ويترتب عليه ما ذكر من تناول العقد على الارض البذر الكائن فيها وعدم تناوله للزرع الظاهر على وجهها وقيل ان ابار الزرع يخرج البذر من يد باذره وعليه فلا يتناول العقد على الارض البذر ولا الزرع وقيل اباره بافراكه وعلى هذا فالعقد على الارض يتناول البذر المغيب فيها والزرع الظاهر على وجهها (قوله فلا تتناوله) أي لما يأتي من ان المؤبر لا يدخل تبعا (قوله ولا تتناول) أي الارض أي العقد عليها مدفونا الخ (قوله او ادعاء) أي شخص فليس الفاعل ضميرا عائداً على المالك (قوله فهو لقطة) أي يعرفها واجدها سنة وبعدها توضع في بيت المال هذا مقتضى نص ابن خلافا لما في عبق من ان المراد بكونه لقطة انه يوضع في بيت المال ابتداء من غير تعريف سنة لان شأن المدفون طول العهد فهو مال جهلت اربابه محله بيت المال (قوله فركاز) أي فيخمس والباقي لو اجدته (قوله وإلا فعلى لقطة) أي وإلا بان علم انه جرى عليها ملك الغير بأن وجدت مثقوبة فعلى لقطة فحل كونها للمشتري إذا علم او ظن اوشك انها تحلقت في بطنه وما ذكره من أنها إذا لم يعلم انه جرى عليها ملك لا حد تكون للمشتري احد اقوال ثلاثة واخساره الشيخ احمد الزرقاني وقيل انها للبائع وصوبه بعضهم وقيل ان بيع الحوت وزنا فالجوهرة الموجودة في بطنه للمشتري وان يبيع جزافا فعلى البائع (قوله أو اكثره) بالرفع عطف على الضمير المستتر في المؤبر أي المؤبر سواء أكثره من غير فصل بضمير أو غيره وإلى هذا اشار الشارح بقوله المؤبر هو أو أكثره * وحاصله ان من اشترى اصولا عليها ثمرة قد أبرت او أكثرها فان العقد على الاصول لا يتناول تلك الثمرة وحينئذ فعلى البائع والقول قوله في أن التأخير كان قبل العقد إن نازعه المشتري وادعى حدوثه بعده كما قاله ابن المواز وقيل القول قول المشتري وهو قول القاضي اسمعيل (قوله والتأخير خاص) أي التأخير بالمعنى الآتي خاص الخ فلا ينافي قوله بعد والتأخير في غيره الخ كذا قيل وقرر شيخنا العدوي ان المسئلة ذات طريقتين فهذه طريقة لبعضهم وقوله واما التأخير في غيرها هذه طريقة للباجي

ومحل ذلك ان لم يكن شرط
أو عرف وإلا عمل عليه
(لا الزرع والبذر)
صوابه والبذر لا الزرع أي
وتناول العقد على الارض
ما فيها من بذر لا الزرع الظاهر
عليها لأن اباره خروجه
فلا تتناوله (و) لا تتناول
(مدفونا) فيها من رخام أو
عمداً وغير ذلك حيث باع
أرضه غير عالم بما فيها وعلم
المالك أو ادعاء وأشبهه أن
يلكه هو أو مورثه وإلا
فهو لقطة ان علم أنه لمسلم
أو ذمي والافركاز وهذا
معنى قوله (كأو جهل)
ما لسه أي فلا تتناوله بل
لقطة أو ركازاً وما ماتعلق
فيها من المعادن فهو للمشتري
جزماً ويؤخذ منه أن من
اشترى حوتا فوجد في
بطنه جوهرة انها للمشتري
مالم يعلم أنه جرى عليها
ملك الغير وإلا فعلى لقطة
(ولا) يتناول (الشجر)
أي العقد عليه (الثمر)
المؤبر كله هو (أو)
أكثره (والتأخير خاص)
بالنخل

وهو تعليق طلع الذكر على الاثنى لثلاث تسقط ثمرتها واما التأخير في غيره من البهار فهو بروز جميع الثمرة عن موضعها وتميزها عن أصلها وأما الزرع فإباده أن يظهر على وجه الارض (١٧٢) وسواء وقع الشراء على الشجر فقط أو دخل ضمناً بأن اشترى

أرضاً بها شجر فيه ثمر مؤبر ومفهوم أكثره شيطان النصف وسينص عليه والاقل المؤبر وهو تبع للأكثر الغير المؤبر ومثله غير المنعقد فالتبائع ولا يجوز للتابع شرطه على المشهور (إلا بشرط) من المتابع لجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد لبيع البهار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض الزهوى ولما كان التأخير خاصاً بالنخل شبه غيره به بقوله (كالمنعقد) من ثمر غير النخل من تين وجوز ولوز وخوخ وغير ذلك فانه لا يدخل في البيع لأصله إلا بشرط وانقادهما بروزها وتميزها عن أصلها (ومال العبد) بالجبر عطف على المنعقد اى لا يندرج في العقد على العبد ماله إلا بشرط وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد ويقتضى بيده حتى ينزعه المشتري وهذا في العبد الكامل الرق لملك واحد فان كان مشتركاً فماله للمشتري الا ان يشترطه البائع عكس ما للمنفذ

ولو مشى على الاولى لقال وفي معنى التأخير بروز الثمرة الخ (قوله) وهو تعليق طلع الذكر على الاثنى المراد بتعليقه عليها وضعه عليها (قوله) وتميزها عن أصلها (عطف تفسير (قوله) أو دخل ضمناً) أى في العقد على الأرض (قوله) فيه ثمر مؤبر) أى فلا يكون الثمر المؤبر للمشتري بل للتابع كما في الجلاب خلافاً لابن عتاب كما صرح (قوله) وهو تبع الخ) أى فإذا اشترى نخلاً وكان فيها ثمر أقله مؤبر وأكثره غير مؤبر فان ذلك المؤبر القليل يكون تبعاً للكثير الغير المؤبر في تناول العقد على النخلة له وحينئذ يكون الثمر كله للمشتري (قوله) ومثله غير المنعقد) أى مثل الكثير غير المؤبر في تبعية الاقل المؤبر له غير المنعقد الاكثر في تبعية المنعقد الأقل له في تناول العقد على الشجر له فإذا اشترى شجراً وفيه ثمر منعقد وغير منعقد وكان غير المنعقد أكثر فان المنعقد القليل يكون تبعاً لغير المنعقد الكثير في تناول العقد على الشجر له فيكون الثمر كله للمشتري (قوله) على المشهور) أى بناء على ان المستثنى مشتري خلافاً لما صححه اللخمي من الجواز بناء على ان المستثنى مبيع (قوله) إلا بشرط) أى ان محل عدم تناول العقد على الشجر للثمر المؤبر كله أو أكثره مالم يشترط المشتري دخوله فان شرط دخوله كان العقد متناولاً له (قوله) ولا يجوز شرط بعضه) أى ولا يجوز للمشتري اشتراط بعض المؤبر وقوله لأنه قصد الخ أى لأن شرط بعضه قصد الخ وذلك لأن التبعض دليل على المشاحة فيه والاعتناء به (قوله) بخلاف شرط بعض الزهوى) أى بخلاف اشتراط المشتري بعض الزهوى فانه جائز لانه يبيع للثمرة بعد بدو صلاحها (قوله) فانه لا يدخل في البيع لأصله) أى إذا كان منعقداً كله أو أكثره (قوله) ومال العبد) اضافة المال للعبد تقتضى أنه يملك وهو كذلك لكن مملكه غير تام لا بشكل بقوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضى ان كل عبد كذلك (قوله) اى لا يندرج في العقد على العبد ماله) أى بل هو لبائعه (قوله) وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد) أى واشترطه مبهماً بناء على القول بصحة البيع ويكون للمشتري (قوله) ويقتضى بيده الخ) هذا استثناء اى والحكم فيما اذا استثناء المشتري للعبد أن يبقى الخ واعلم ان اشترط المال للعبد جائز مطلقاً كان المال معلوماً أو مجهولاً واشترطه كله أو بعضه كان الثمن أكثر من المال ام لا كان مال العبد عيناً او عرضاً او طعماً كان الثمن عيناً او غيره كان قدراً او لاجل واما اشترطه للمشتري فلا يجوز إلا اذا كان المال معلوماً قبل البيع وهل يشترط ان يكون الثمن مخالفاً للمال في الجنس أولاً يشترط قولان والمعتمد عدم الاعتراض وهل يشترط في الجواز ايضاً ان يشترط كل المال فان اشترط بعضه منع وهو ما في عقب اولاً يشترط ذلك الشرط بل يجوز للمشتري ان يشترط لنفسه بعضه كما يجوز ان يشترط كله وهو ما اختاره بن واما اشترطه مبهماً ففي صحة البيع وفساده خلاف وعلى الصحة فهو للمشتري والقول بالفساد لأبي محمد صالح كما في البدر القرافي والقول بالصحة للخمي وظاهر بن ترجيحه (قوله) وهذا) اى عدم اندراج مال العبد في العقد على العبد (قوله) فان كان مشتركاً الخ) هذا اذا بيع لغير احد الشركاء بأن يبيع لاجنبي واما اذا بيع لاحدهم فان استثنى المشتري ماله فالامر ظاهر وإلا كان بعضه للتابع وبعضه للمشتري كذا في بن

والبعض إذا بيع مافيه من الرق فماله ليس للبائع ولا لمشتري انتزاعه ويأكل منه في اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فان مات اخذته فقلا التمسك بالرق وعطف على المنعقد قوله (وخلفه القصيل) بمعنى مقصود اى مجذوذ والخلفة بكسر الحاء المعجمة ما يخلفه الزرع بعد هذه اى إذا عقد على قصيل كقصب وبرسيم فلا يندرج فيه خلفته وليس للمشتري إلا الجذوة الاولى التى وقع عليها العقد

تقلا عن سحنون وما ذكره الشارح من أن العبد المشترك إذا بيع لأجنبي ولم يشترط البائع المال له فإنه يكون للمشتري هو ما في البدر القرافي وغيره تقلا عن اللخمي وتقل بن عن ابن رعد أنه إذا كان البيع لأجنبي ولم يشترط المشتري المال قيل يفسخ البيع لفساده وهو قول مالك من سماع أشهب وقيل يفسخ إلا أن يرضى البائع بتسليم المال للمبتاع وهو رواية يحمي من سماع ابن القاسم واقتصر في المجموع على مال اللخمي (قوله إلا بشرط) أي لأن خلفه القصيل كالبطن الثاني والبطن الثاني لا يتناولها العقد على البطن الأول (قوله ويجوز اشتراطها) أي الخلفة بأربعة شروط اعلم أن هذه الشروط في اشتراط الخلفة حين العقد على الأصل وأما شرائها بعد أن يشتري أصلها وقبل جذه فأنما يشترط الشرط الأول كذا في عقب ورده بن قاتلا هذا غير صحيح بل لا بد من اشتراط جميعها لأن الآخرين شرطان في جواز شراء القصيل وجواز شراء الخلفة فرع منه وما كان شرطاً في الأصل يعتبر في الفرع وأما الأولان فاشتراطها في الخلفة ظاهر وأما شرائها بعد شراء أصلها وبعد جذه فهو ممنوع لأنه غرر غير تابع بل مقصود (قوله كبلد) أي كزرع بلد يسقى الخ (قوله وان يشترط جميعها) أي لأن التبعض يدل على قصد ما بالعقد فيمنع (قوله وان لا يشترط تركها) أي في الأرض وقوله حتى تحب أي لأنه حينئذ يبيع للحب قبل وجوده وهو لا يجوز (قوله وان يبلغ الأصل) أي حين العقد عليه (قوله لا يشترط هذين الشرطين في بيع الأصل) أي الذي هو في القصيل قال في المدونة وإذا خرج القصيل من الأرض ولم يبلغ أن يرعى أو يحصد لم يجز شراؤه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد ولا يجوز شراء قصيل أو قرط أو قصب قد بلغ أن يرعى أو يحصد على أن يترك حتى يحب أو يتركه شهراً إلا أن يبتدأ الآن في قصله فيتأخر شهراً وهو دائم فيه (قوله في الخلفة الأول) في بن أن هذين الشرطين كما جعلهما في المدونة شرطين لاشتراط الخلفة كذلك جعلهما شرطين في جواز شراء القصيل اهـ لكن جعلهما شرطين في اشتراط الخلفة غير ظاهر لأن اشتراط الخلفة فرع جواز شراء القصيل فالقصيل الذي اشتراه على الجذء إن بلغ حد الانتفاع به بأن بلغ أن يرعى فهو الذي يجوز اشتراط خلفته وإن كان لم يبلغ أن يرعى فلا يجوز شراؤه أصلاً فضلاً عن اشتراط خلفته لأن في قطعه حينئذ فساداً وكذلك إذا بلغ حد الانتفاع به وأراد شراءه على التبقية في أرضه حتى يحب فإنه لا يجوز شراؤه أصلاً فضلاً عن اشتراط خلفته فالحق أن الشرطين الآخرين ليسا معترين أصالة في شراء الخلفة بل في شراء الأصل بخلاف الشرطين الأولين تأمل (قوله وان أبر النصف فلكل حكمه) هذا إذا كان النصف معيناً بأن كان مأبر في نخلات بعينها ولم يؤبر في نخلات بعينها وأما أن كان النصف المؤبر شائعاً بأن كان مأبر شائعاً في كل نخلة وكذلك ما لم يؤبر شائعاً فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل يغير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسخ البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن العطار الذي به القضاء أن البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسلم الجميع للآخر وهو الراجح كما قال شيخنا العدوي (قوله ومقابلته للمبتاع إلا بشرط) أي والنصف الذي لم يؤبر للمبتاع إلا إذا شرطه البائع لنفسه وإلا كان له وهذا مبنى على جواز اشتراط البائع غير المؤبر وأن المستثنى مبقى وهو قول اللخمي وتقدم للشارح أن المشهور امتناع اشتراط البائع غير المؤبر وأن مقاله اللخمي ضعيف وإن صدر به في الشامل (قوله ولكلهما السقي) هذا عند عدم المشاحة وأما عند المشاحة فالسقي على صاحب الأصل أخذاً مما يأتي في القسمة في قوله وسقى ذو الأصل أي أن الشريكين إذا اقتسما الثمرة ثم اقتسما الأصول فوقع ثمر هذا في أصل هذا فالسقي على ذي الأصل (قوله إذا كان الأصل لأحدهما) أي كما لو وقع البيع على أصول عليها ثمار مؤبرة كلها وقوله

إلا بشرط ويجوز اشتراطها بأربعة شروط أن تكون مأمونة كبلد يسقى بغير مطر وأن يشترط جميعها وأن لا يشترط تركها حتى تحب وأن يبلغ الأصل حد الانتفاع به لا بشرط هذين الشرطين في بيع الأصل فحق الخلفة أولى (وإن أبر) أو انعقد (النصف) أو ما قاربه (فلكل حكمه) فما أبر أو انعقد للبائع إلا بشرط ومقابلته للمبتاع إلا بشرط (و لكلهما) أي البائع والمشتري إذا كان الأصل لأحدهما والثمر للآخر أو بينهما (السقي) إلى الوقت الذي جرت العادة بجذ الثمرة فيه

(مالم يضر بالآخر) بأن يضر سقى (١٧٤) المشتري بشجرة البائع أو سقى البائع بأصل المشتري (و) تناولت (الدار) المبيعة أو المكتراة

(الثابت) فيها بالفعل حين العقد لا غيره وإن كان شأنه الثبوت (كتاب ورث) غير مخلوعين لا مخلوعين أو مهيأين لدار جديدة قبل التركيب ولا ما ينقل من دلو وبكرة وصخر وتراب مسعد لا صلاحها للبائع إلا لشرط (و) تناولت الدار (رحاً مبنية فهو قانيها) إذ لا يتم الانتفاع إلا بها خلافاً لمن قال إنما تتناول السفلى فقط والباء بمعنى مع (وسلماً مسعداً) عطف على باب (وفي غيره) أي وفي تناول الدار السلم غير المسمر (قولان) وإنما جرى القولان في هذا دون الباب المخلوع ونحوه لأن ترك عاداته له ظنة هدم الحاجة له بخلاف السلم فانه مظنة الحاجة وإن لم يسمر (و) تناول (العبد) أي العقد على الرقيق ولو أمة (ثياب مينة) بفتح الميم على لأفصح أي خدمته ولو لم تكن عليه حين البيع بخلاف ثياب الزينة فلا تدخل إلا بشرط أو عرف (و) كحل (وفي) للبائع (بشرط عدمها) بأن شرط أن لا تكون داخلة في البيع ذلك لا يستلزم بيعه ككشوف العورة إذ لا يمكن

أو بينهما كما لو باعه أصولاً عليها ثمار مؤبر نصفها (قوله مالم يضر الخ) أي فان يضر سقى أحدهما بالآخر منع من السقى (قوله لا غيره) أي لا غير الثابت (قوله لا مخلوعين أو مهيأين لدار جديدة قبل التركيب) ما ذكره من عدم تناول العقد على الدار للباب والرف المخلوعين أو المهيأين لدار جديدة قبل تركيبها هو ما يفيد ابن عرفة وهو العتمد خلافاً لاستظهار بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني من تناول العقد على الدار لهما (قوله ولا ما ينقل) من جملة الدكك مالم تكن مسمرة بحيث لا يتأتى نقلها ومن جملة ما ينقل الأزيار فهي للبائع مالم تكن مبنية بها وإلا فهي للمشتري كذا في بن (قوله وصخر) أي أحجار مطروحة فيها وكذا عمد وأخشاب وأما الأخشاب والعمد المبنية عليه والبلاط المبنى فهي داخلة (قوله معدة لصلاحها) أي كالذي تستوى به الأرض أو البناء (قوله ورحى مبنية الخ) قد أطلق المصنف الرحي على السفلى تجوزاً وإلا فهي الحقيقة الرحي اسم للسفلى والعليا وعليه قوله بفوقانيها غير محتاج إليه إلا أن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول للفصل بين العليا والسفلى (قوله قولان) فالقول بأنه للمشتري وأن العقد يتناول لابن زرب وابن العطار والقول بأنه للبائع وأن العقد لا يتناول إلا بشرط لابن عتاب وبهذا تعلم أن المحل للتردد لأن الخلاف للمأخرين ومحل الخلاف إذا كان السلم لا بد منه لرقى غرفها كما صرح به ابن عرفة فلا عن التيطي وإلا فلا يتناول العقد اتفاقاً انظر بن (تنبيه) يجب كما في ح على البائع أن يسلم للمشتري وثائق العقار والاخير المشتري ولا يدخل في العقد على الدار حانوت بجوارها حيث كان لم يتناول حدودها وحد البيع سواء كان داراً أو أرضاً منه إذا كان ملكاً للبائع فإذا قيل حدها الشرقي شجرة كذا دخلت الشجرة إن لم يصرح بضده وإذا قيل حدها القبلي دار فلان فلا تدخل تلك الدار ولو وقع العقد على دار وفيها مالا يتناوله العقد عليها كحيوان أو أزيار غير مبنية وكان لا يمكن إخراجها من بابها إلا بهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المشتري بهدمه ويكسر البائع أزياره ويذبح حيوانه وظاهره كان المشتري عالماً بذلك حين الشراء أم لا وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبينه البائع إذا كان لا يبقى به بعد البناء عيب ينقص الدار وإلا قيل للبتاع أعطه قيمة متاعه فان أبي قيل للبائع اهدم وابن وأعط قيمة البيع فان أبي نظر الحاكم والذي اختاره عج وهو الأوفق بالقواعد أنه إن كان الضرران مختلفين ارتكب أخفهما وإن تساويا فان اصطاح التبايعان على شيء فالأمر ظاهر وإن لم يصطلحاً فعل الحاكم باجتهاده ما يزيل ذلك وعلى هذا اقتصر في المجمع (قوله وهل يوفى للبائع بشرط عدمها) بأن قال البائع عند عقد البيع أبيعك العبد أو الأمة ما عدا ثبات المنة (قوله لا يستلزم بيعه مكشوف العورة) أي بل يباع لا بسا لها فإذا أخذ المشتري كساره ورد ثياب المنة للبائع (قوله وبه مضت الفتوى) أي وإلى ذلك أشار المصنف بقوله فيما يأتي وصح فهو راجع لقوله أولاً وما بينهما نظائر ترجع لقوله أولاً واعلم أن القول الأول القائل انه يوفى للبائع بشرط عدمها هو قول عيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم واستظهره ابن رشد والقول الثاني القائل بأنه لا يوفى بشرط عدمها بل الشرط باطل هو قول أشهب قال ابن ميث وهو الذي جرت به الفتوى وبهذا تعلم أن المحل ليس للتردد لأن الخلاف للتقدمين فلو عبر المصنف بخلاف لاختلاف الترجيح كان أقرب لاصطلاحه ابن وقول الشارح ابن حبيب وبه مضت الفتوى الأولى ابن ميث كما علمت (قوله كشرط) أي أنه إذا اشترى الأصول مع ثمارها التي لم يبد صلاحها صفقة أو الأرض وما فيها من الزرع قبل طيبه صفقة واحدة واشترط المشتري زكاة الثمر أو

من ذلك (وهو الأظهر أو لا) يوفى له بشرطه بل يبطل الشرط ويصح البيع ابن حبيب وبه مضت الفتوى مند الشيوع وشبه في هذا الثاني من مسائل بقوله (كشرط زكاة مالم يطب) من حب أو ثمر على البائع فيصح البيع ويبطل الشرط

لأنه غرر لا يعلم مقداره وتكون الزكاة على المتاع لحدوث سبب الوجوب (١٧٥) عنده لأنه اشتراه ثم لم يبد صلحه أو زرع

أخضر مع أصله واعترض الخطاب على المصنف بأنه لم ير صحة البيع وبطلان الشرط لغير المصنف في مختصره وتوضيحه وأن الذي في كلام أهل المذهب فساد البيع أي لأنه يؤدي لجهل الثمن إذ لا يدري ما يفضل له منه لو زكى انتهى (و) مشروط (أن لا عهدة) اسلام وهي درك الاستحقاق أو العيب بأن أسقط المشتري حقه من القيام بما ذكر فإنه لا يلزم وله القيام به لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه وأما التبري من العيب من الرقيق بشرطه المتقدم فصحيح ولا يصح أن يراد بالعهدة عهدة الثلاث أو السنة لأن لكل من المشتري والبائع إسقاطها عند العقد (و) مشروطان (لا مؤاضعة) فالبيع صحيح والشرط باطل ويحكم بها لأنها حق لله تعالى (أو) مشروط أن (لا جائحة) فيبطل الشرط والبيع صحيح وظاهره ولو فيما عادت أن يجاح وقال أبو الحسن إن البيع فيه يفسد أي زيادة الفرر (أو) مشروط (إن لم يأت) المشتري (بالتن) لكذا) كسهر مثلاً (فلا بيع) مستمر بينهما فالبيع صحيح ويبطل الشرط

الحب على البائع إذا طاب فالبيع صحيح والشرط باطل (قوله لأنه غرر الخ) أي والله لو اشتراها البائع على المشتري جاز لأنه إن كان حصل سبب الوجوب فقد علم المقدار وإلا فالشرط مؤكد انظرين (قوله لحدوث سبب الوجوب عنده) أي الذي هو إنراك الحب وطيب الثمر (قوله مع أصله) راجع لكل من الثمر والزرع (قوله وأن الذي في كلام أهل المذهب فساد البيع) أي كابدل عليه كلام الغيبة والنوادر وابن يونس وأبي الحسن وصاحب الطراز وصرح بالفساد أيضاً ابن رشد وقد يقال إنه لا يلزم من عدم رؤيته القول بصحة البيع عدم وجوده فالمصنف قد نقل صحة البيع وفساد الشرط عن التيطي فغاية الأمر أن المسئلة ذات قولين انظر بن (قوله إذ لا يدري) أي البائع ما يفضل له منه أي من الثمن (قوله وشرط (١) أن لا عهدة) أي وكشرط البائع على المشتري أنه لا يقوم عليه بعهدة الاسلام (قوله درك) أي ضمان (قوله بأن أسقط الخ) أي حين الشراء كما لو قال البائع له المشتري أبيعك هذه السلعة بكذا على أنها إذا استحققت من يدك وأظهر بها عيب قديم فلا قيام لك بذلك علي ورضي المشتري بذلك وأسقط حقه وأما لو أسقط ذلك بعد الشراء ففي التزامات ج عن أبي الحسن وإذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب بعد العقد وقبل ظهور العيب فإنه يلزمه سواء كان مما يجوز فيه البراءة أم لا انظر بن (قوله بما ذكر) أي من الإسقاط والعيب القديم (قوله إسقاطها عند العقد) أي ويعمل بذلك الإسقاط وأما إذا حصل إسقاطها بعد العقد فيعمل به أيضاً إذا كان من المشتري لأن البائع (قوله أو شرط أن لا جائحة) هو نحو قول ابن عرفة سمع ابن القاسم إسقاط الجائحة نحو وهي لارمة ابن رشد لأنه لو أسقط القيام بها بعد العقد لم يلزمه لأنه إسقاط حق قبل وجوبه فكذا في العقد ولا يؤثر فساداً لأنه لاحظ له في الثمن لأن الجائحة أمر نادر اه قال عج وظاهر المصنف ولو اشترط هذا الشرط فيما عادت أن يجاح وفي أبي الحسن أنه يفسد فيه العقد لزيادة الفرر اه وقد يقال إن أصل النص الذي تبعه المصنف فيه التعليل بدور الجائحة وحينئذ فيمكن أن يقال كلام المصنف مقيد بما إذا كان البيع ليس من عادته أن يجاح اعتقاداً على الأصل المتابع له قاله شيخنا في حاشية عقب وفي حاشية الشيخ الأمير عليه أن ابن رشد اقتصر في البيان والمقدمات على ما للمصنف من صحة البيع وبطلان الشرط لكنه علل فيهما بقوله لندرة الجائحة فمقتضاه أن المبيع إذا كان من عادته أن يجاح فلا يكون الحكم كذلك ولذا قال أبو الحسن بالفساد في تلك الحالة اه وهذا يقتضي أن كلام أبي الحسن ليس مقابلاً لما مشى عليه المصنف بل هو تقييد له وقد مشى في المج على هذا القول حيث قال وفسد العقد بإسقاط جائحة ما يجاح على الظاهر وفاقاً لأبي الحسن وإلا يكن يجاح عادة لهذا الشرط اه لكن هذا يعكر على ما ذكره شيخنا في حاشية خش من أن قول أبي الحسن بالفساد ليس خاصاً بهذه الحالة حيث قال قوله وقال أبو الحسن إن البيع فيه يفسد أي أن البيع في هذا الفرع وهو عدم اشتراط القيام بالجائحة بقطع النظر عن كون المبيع تندر فيه الجوائح أو تكثر فإن هذا يقتضي أن كلام أبي الحسن مقابل لما قاله المصنف ويوافق قول بن هذا القول الذي قاله أبو الحسن نقله الأحمي عن السليمانية وما عند المصنف من صحة البيع وبطلان الشرط هو قول مالك في كتاب ابن المواز وفي صماع ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات (قوله أو أن لم يأت الخ) ضرورتها كما قال بعضهم أن يقول البائع بعثك بكذا لوقت كذا وعلى أن تأتيني بالتين في وقت كذا فإن لم تأت به في ذلك الوقت فلا بيع بيننا مستمر قال في توضيحه ذكر ابن لبابة عن مالك في هذه المسئلة ثلاثة أقوال صحة البيع وبطلان الشرط وصحتها

(١) قوله وشرط الخ نسخ

الشارح التي بأيدينا ومشروط الخ هنا وفيما بعده اه

ويكون الثمن مؤجلا للأجل الذي سمياه (أو) مشترط (تألا غرض فيه ولا مآلية) كشرط أن يكون العبد أميا فيوجد كائنا
أو الأمة نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن لأجل تزويجها بعنده الفصراني كآمر (وَصَحَّحَ) أى القول الثاني وهو قوله أولا وهو الراجح
(تردد) فيما قبل التشبيه * ولما قدم (١٧٦) أنه يدخل البذر والتمر الغير المؤبر في العقد على أصلهما شرع في الكلام على بيعهما

منفردين فقال (وَصَحَّحَ)
بيع ثمر) بمثلثة من بلع
ورمان وتين وعنب وغير
ذلك (وَنَهَوَى) كقمع
وشعير وفول وخس وكرات
وجرز وفجل (بدأ) أى
ظهر (صلاحة) بيس
حب وباتفاع بكخص
وعصفر (إن لم يستر)
بأكامه فان استر بها
كقالب جوز ولوز في قشره
وكقمع في سنبله وبزر
كتان في جوزة لم يصح
جزافا لأنه غير مرئي
ويصح كيلا كما سبق في
قوله وحنطة في سنبل
وتين ان بكيل وأما شراء
ما ذكر مع قشره فيجوز
جزافا ولو كان باقيا في
شجره لم يقطع إذا بدا
صلاحة ما لم يستر في
ورقه فيها لورق وإلا منع
بيعه جزافا أيضا (و)
صح بيع ما ذكر (قبله)
أى قبل بدو صلاحة في
ثلاث مسائل وهى بيعه
(مع أصله) كبلح صغير
مع غلته وزرع مع أرضه
(أو) بيع أصله من نخل
أو أرض ثم بعد ذلك

وفسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الأول وسمى عليه المصنف هنا ونص المدونة آخر البيوع
الفاسدة ومن اشترى سلعة على أنه إن لم ينقد ثمنها إلى ثلاثة أيام وفي موضع آخر إلى عشرة أيام فلا بيع
بينهما فلا يعجنى أن يعقدا على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن اه فدل كلامها
على أن البيع انعقد على هذا الشرط لابقله فقول عقب إذ البيع بينهما انعقد قبل ذلك ليس مراده ان
الشرط وقع بعد انعقاد البيع كما يوهمه بل مراده ان البيع انعقد على ذلك الشرط قبل مجيء الاجل
(قوله ويكون الثمن الخ) قال عياض على هذا حمل أكثرهم المدونة وإن كان ظاهرها ان المشتري يجبر على
تقد الثمن في الحال * والحاصل أن الثمن يكون مؤجلا للأجل المذكور فلا يطالب المشتري به قبل
الاجل فاذا جاء الاجل ولم يأت به طوبى له ولا يفسخ البيع إذا لم يأت به فيه (قوله وصح بيع ثمر)
أى جزافا * وحاصل ما ذكره المصنف ان الثمار أى الفواكه والحبوب والبقول لا يصح بيعها إلا إذا
بدا صلاحها أو بيعت مع أصلها أو الحقت بأصلها البيع أولا أو بيعت على الجذب بقرب ان تقع
واحتيج له ولم يكثر ذلك بين الناس وإن تخلف شرط من هذه الثلاثة منع بيعه على الجذب كما يمنع بيعه على
التقية أو الاطلاق (قوله بدا صلاحه) بلا همز لأنه من البدو بمعنى الظهور لامن البدء وإنما عبر
المصنف بالصحة ليعلم بالصراحة عدم الصحة في المفهوم أو المخرج ولو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك
صراحة وإن كان الأصل فيما يتمتع الفساد (قوله بيس حب) أى وزهو بلع وحصول الخلاوة في
غيره من الثمار (قوله إن لم يستر) أى كالبلح والتين والحوخ والعنب والفجل والسكرات والجزر
والبصل * وحاصل ما ذكره الشارح انه ان استر بفلافه ولم يكن له ورق كالقمع في سنبله لا يجوز بيعه
وحده جزافا ويجوز كيلا وأما بيعه بقشره أى تبته فيجوز جزافا وأولى كيلا والقرض انه بدا
صلاحة وأما لو استر بورقه كالقمل فلا يجوز بيعه جزافا لا منفردا ولا مع تبته ويجوز كيلا
والحاصل ان ما ليس مستترا في أكامه ولا في ورقه يجوز بيعه جزافا وأولى على الوزن وما استتر في أكامه
إن يبيع وحده يمنع بيعه جزافا ويجوز كيلا وإن يبيع مع تبته جاز جزافا وكلاهما استر بورقه يمنع بيعه
جزافا يبيع وحده أو مع تبته جاز كيلا (قوله ويصح كيلا) أى كأشترى منك هذا الزرع بتمامه
كل أردب بكذا (قوله وقبله) عطف على بدا صلاحه كما أشار لذلك الشارح (قوله بقرب أو بعد)
أى والحال ان الأصل لم يخرج من يد المشتري (قوله أو ألحق الزرع أو الثمر الخ) أى وأما عكس
ذلك وهو بيع الثمر أو الزرع أولا ثم ألحق أصله به فممنوع لفساد البيع الأول ولا يتبع الثاني
لتأخره عنه (قوله فيجوز) أى بيعه بثلاثة شروط أنت خير بأن المصنف قد جعل قوله ان تقع
شرطا في الصحة وظاهر الشارح انه شرط في الجواز فنقول إنما ذكر الشارح ذلك للإشارة الى أنه
شرط فيهما لأنه لا يلزم من كونه شرطا في الصحة أن يكون شرطا في الجواز قاله شيخنا (قوله إن تقع)
ذكر المصنف هذا الشرط مع أنه معلوم من شرط البيع لثلا يتوهم أنه ما يرخص فيه كهدم بدو الصلاح
(قوله واضطر له) أى للبيع قبل بدو صلاحه (قوله الحاجة) أى لا بلوغ الحد الذى ينتفى معه الاختيار

بقرب أو بعد (ألحق) الزرع أو الثمر (بد) أى بأصله للبيع قبله (أو) يبيع ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه (على) (قوله)
نشط (قطعه) في الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينتقل عن طوره إلى طور آخر فيجوز بشروط ثلاثة (إن تقع) أى
لغ حد الانتفاع به كالحصرم والا فهو اضاعة مال كالكثيرى قبل ظهور الخلاوة فيها فانها غير منتفع بها إذ هى مرة في هذه الحالة
(واضطرت له) المراد بالاضطرار الحاجة أى احتياج للتبائس أو أحدهما (ولم يتألا) أى لم يقع من أهله وأكثرهم التألو (عليه)

أى على قطعه فاتفق البائع
والمشتري على ذلك من غير
وقوعه من أكثر أهل البلد
لا يضر في الجواز فان تعالاً
عليه الأكثر بالفعل منع
والمراد بالتأليف اتفاقهم ولو
باعتبار العادة إذ لا يشترط
التوافق حقيقة (لا يعمه
منفرداً قبل بدو صلاحه
(على شرط) (التبقيّة أو)
على (الاطلاق) من غير
يان جسد ولا تبقيّة فلا
يصح وضمان الثمرة من البائع
مادامت في رءوس الشجر
(و بدو) أى (الصلاح) في
بعض حائط) ولو في نخلة
(كاف في) صحة بيع
(جنسه) في ذلك الحائط.
وفي مجاوره مما يتلاحق
طبيه بطيه عادة لا في
جميع حوائط البلد وأخرج
بقوله جنسه غيره فلا يباع
تين بدو صلاح خوخ أو بلع
ولا عكسه (إن لم تبكر)
الشجرة أى ان لم تكن
باكورة أى يسبق طيها
غيرها بالزمن الطويل
الذى لا يحصل معه تنابع
الطيب لعارض كمرض
كافية في نفسها وفيما مثلها
(لا يباع) (بطن ثمان)
مما يطرح بطنين فأكثر
قبل بدو صلاحه (بأول)
أى يبدو صلاح بطن أول
فرباع بطناً يبدو صلاحه

(قوله أى على قطعه) أى ويعمه قبل الطيب (قوله فاتفق البائع والمشتري على ذلك) أى على قطعه ويعمه
قبل الطيب (قوله فان تعالاً أكثر) أى فان تعالاً أكثر أهل البلد على قطعه قبل صلاحه منع
البيع وان لم يقطعوا إلا بعده (قوله لا على التبقيّة أو الاطلاق) أى فلا يصح مطلقاً كان الضمان من
البائع أو من المشتري اشتراه بالنقد أو بالنسيئة هذا ظاهره وهو للتعتمد كافي حاشية شيخنا العدوى
تقلاً عن ح وقيد اللخمي والسيوري والمأزرى المنع هنا بكون الضمان من المشتري أو من البائع والحال
أنه قد باع بالنقد للتردين السلفية والثمنية فان كان الضمان من البائع والبيع بالنسيئة جاز انظر المواق
واختار بن هذا التقيد وواقفه على ذلك في الملح وقد ذكر المواق هنا فروعا عن ابن رشد من سماع
عيسى ونصه إذا اشترى الثمرة على الجذّ قبل بدو الصلاح ثم اشترى الاصل جاز له ابقاؤها بخلاف
ما إذا اشترى على التبقيّة ثم اشترى الاصل فلا بد من فسخ البيع فيها لأن شرائها كان فاسداً فلا
يصلح شراء الاصل فان صار اليه الاصل بميراث من بائع الثمرة لم يفسخ شراؤها إذ لا يمكن أن يردّها
على نفسه فان ورثه من غير بائع الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الإبرار على البقاء ثم
اشترى الاصل فلم يفتن لذلك حتى أزهت فالبيع ماض وعليه قيمة الثمرة لأنه بشراء الاصل كان
قابضاً للثمره وفاتت بما حصل فيها عنده من الزهو فلو اشترى الثمرة قبل الإبرار ثم اشترى الاصل
قبل الإبرار أيضاً ففسخ البيع فيهما لأنه بمنزلة من اشترى نخلاً قبل الإبرار على أن تبقى الثمرة للبائع وهو
لا يجوز فلو اشترى الاصل بعد الإبرار ففسخ البيع في الثمرة فقط (قوله مادامت في رءوس الشجر) أى
فان جذها المشتري رطباً والموضوع انه اشترى على التبقيّة رد قيمتها ونمرا رده بعينه إن كان باقياً
وإلا رد مثله إن علم وإلا رد قيمته وأما لو اشترى على الاطلاق وجذها فانه يمضي بالثمن على قاعدة
المختلف فيه كافي تت وغيره اه بن وذلك لأن ما لم يبدو صلاحه بيعه منفرداً على التبقيّة إلى أن يطيب
فاسد اجماعاً وأما على الاطلاق فقد اختلف في فساد والقاعدة ان المختلف في فساد إذا فات يمضي
بالثمن والتفق على فساد يمضي بالقيمة ان كان موقوماً أو كان مثلياً وجهلت مكيلته وإلا مثله كما مر
(قوله في بعض حائط) أى في بعض شجر حائط وقوله ولو في نخلة أى ولو في بعض عراجين نخلة وقوله
كاف في صحة بيع جنسه الكائن في ذلك الحائط أى ولو اختلفت أصنافه وقوله وفي مجاوره أى وكاف في صحة
بيع جنسه الكائن في الحوائط المجاورة لتلك الحائط التي بدا الصلاح في بعض شجرها وقوله بما يتلاحق الخ
أى فان كان لا يتلاحق طبيه بطيه بل يتأخر طيه عنه عادة فلا يكون بدو الصلاح في أحد الحائطين كافياً
في صحة بيع ذلك الجنس في الحائط الآخر على التعمد خلافاً لابن كنانة وقوله لا في جميع حوائط البلد أى
خلافاً لابن القصار وأفهم قوله وبدوه في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان
نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع يبدو صلاح بعضه بل لا بد من بيع جميع الحب لان حاجة
الناس لأكل الثمار رطبة لأجل التفكه بها أكثر ولأن الغالب تنابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك
لأنها للقوت لا للتفكه وهذا الكلام يفيد أن نحو المثناة كالثمار فوقال وبدوه في بعض حائط كاف في
جنسه لشمع نحو المثناة (قوله فلا يباع تين يبدو صلاح خوخ الخ) أى خلافاً لابن رشد حيث أجاز ذلك ان
كان ما لم يطب تبعاً لما طالب انظر بن (قوله إن لم تبكر) بفتح التاء والكاف لقول القاموس بكر كفتح إذا
كان صاحب باكورة أى سبق بالزمن الطويل (قوله غيرها) أى طيب غيرها (قوله لعارض كمرض) علة
لقوله يسبق طيها غيرها وقوله وهي كافية في نفسها أى فتباع وقوله وفيما مثلها أى مما هو مريض عادته أن
يكبر لمريضه واختلفت عادته ولم يكبر بالفعل في هذا العام (قوله لا بطن ثمان الخ) حاصله ان الشجر اذا كان
يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز أن يباع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه يبدو صلاح

ثم بعد اثباته أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بيد صلاح الاول فان ذلك لا يكفى (وهو) أى بدو الصلاح (الزهو) حكمهما كالبلح الخضراوى (و ظهور الخلاوة) فى غيره من الثمار كالغلب (١٧٨)

(والتهشؤ للشيخ) بأن
يحمل ان انقطع الى صلاح
كالوز لان من شأنه أن
لا يطيب حتى يذفن فى نحو
التبن (و) هو (فى ذى
النور) بفتح النون أى
صاحب الورق كالورد
والياسمين (بافتتاحه) أى
افتتاح أكماله فيظهر ورقة
(و) فى (القول بإطاعها)
بأن ينتفع بها فى الحال
وذلك باستقلال ورقة
وتامه بحيث لم يكن فى قلعه
فساد (وهو) أى بدو
الصلاح (فى البطيخ)
الاصفر كالعبدلى والخربز
والقاوون والضميرى
(الاصفرار) بالفعل (أو
التهشؤ للبطيخ) بأن
يقرب من الاصفرار
(قولان) ولم يذكر بدو
صلاح البطيخ الأخضر
ولعله تلون لبته بالحمرة أو
غيرها * ولما ذكرنا تميز
بطونه بقوله لا بطن ثان
بأول ذكرنا لا تميز بطونه
وهو قسمان ماله آخر ومالا
آخره وأشار لأول بقوله
(وللمشترى) عند الاطلاق
(بطون كياسمين)
وورد (ومتأنة) بفتح الميم
كخيار وقتاء ويطيخ وكجميز

البطن الاول وهذا هو الشهور وحكى ابن رشد قولا بالجواز بناء على أن البطن الثانى يتبع الاول فى الصلاح
وفى الواقع سمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين فى السنة بطنا بعد بطن فلا يباع البطن الثانى مع الاول بل
كل بطن وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز أن تباع إلى آخره وإن كان لا ينقطع الاول حتى يبدو طيب
الثانى اه (قوله ثم بعد اثباته) أى فراغه ولا مفهوم لهذا بل ولو كانت البطن الاولى لا تنفرغ إلا بعد طيب
الثانية فلا يجوز أن تباع البطن الثانية بيد صلاح البطن الاول كما مر عن ابن رشد والفرس أن البطون
متميزة بعضها عن بعض كالنبق والجيز فان كل منهما يطرح فى السنة مرتين مرة فى الشتاء ومرة فى الصيف فكل
بطن متميزة عن الأخرى وأما لا تميز بطونه فانه يجوز أن يباع بيد صلاح البطن الاولى لان طيب الثانية
يلحق طيب الاولى عادة وهو المراد بقول المصنف فيما يأتى والمشتري بطون كياسمين وحينئذ فلا منافاة
بين ما هنا وما يأتى وكأنه لا يجوز أن يباع البطن الثانية المتميزة بيد صلاح البطن الاولى لا يجوز لمن اشترى
الاولى اشتراط دخول البطن الثانية ولا يعارض هذا ما مر من جواز اشتراط خلفه القصيل لان
خلفه القصيل انما تخلف بمابقى من القصيل بخلاف البطن الثانية (قوله الزهو) بفتح الزاى وسكون الهاء
وبضمهما وتشديد الواو (قوله وما فى حكمهما) أى وما فى حكم الاحمرار والاصفرار وقوله كالبلح الخضراوى
أى كظهور الخلاوة فى البلح الخضراوى فهو دائماً أخضر لا يحمر ولا يصفر فزهو بظهور الخلاوة
فيه (قوله نحو التبن) بالمشاة الفوقية ثم باء موحدة ونحوه كالنخالة (قوله وفى ذى النور) متعاقب بمبتدأ
محذوف وقوله بافتتاحه متعلق الخبر أى وبدو الصلاح فى ذى النور كائن بافتتاحه (قوله والخربز)
بخاء معجمة قراء مهملة فباء موحدة فزاي معجمة المهنأوى (قوله ولم يذكر بدو صلاح البطيخ النخ)
أى وكذا لم يذكر بدو الصلاح فى قصب السكر ولا فى الحب ولا فى الرعى * وحاصل ما فى ذلك أن بدو
الصلاح فى قصب السكر بطيخ بحيث لم يكن فى قلعه فساد والبر والبقول والجلبان والحمص وغيرها من
الحبوب بدو صلاحها باليس وكذلك الجوز والاوز والبندق والفستق وأما القرط والبرسيم فبدو
صلاحه أن يرعى دون فساد وبدو الصلاح فى القثاء والفقوس والخيار ان ينقصد ويوجد له طعم
وكذلك القرع والباذنجان اه شيخنا عدوى (قوله كياسمين) هو منون ولا علمية فيه لانه يقبل ال والاضافة
فهو اسم جنس خلافا لما فى عقب من أنه ممنوع من الصرف للعلمية الجنسية والمعجمة (قوله وكجميز النخ)
أى وباذنجان إن قلت هذا يقتضى أن بطون الجيز غير متميزة وأنه يجوز بيع كلها بصلاح البطن الاول
وأنه لا يجوز بيع بعضها منفرداً عن بعض كما يفيد قول المصنف ولا يجوز بكشهر وهذا يخالف ما تقدم
من أن بطونه متميزة ولا يباع كل من بطونه إلا منفرداً ولا يباع الثانى بيد صلاح الاول وأجيب بأن
الجيز يطرح فى السنة مرتين متميزتين كل مرة محتوية على بطون غير متميزة فتوجد بطون فى آن ثم
تنقطع ثم توجد بطون فى آن آخر فهو بالنظر للمرتين المتميز طرحة فيها كمرّة الشتاء والصيف من أفراد
قول المصنف لا بطن ثان بأول وبالنظر للبطون الآتية فى آن من أفراد قوله وللمشتري بطون كياسمين
(قوله ومضى النخ) يعنى ان الحب إذا بيع قائماً مع سنبله جزافاً جذاً فأكراه وقبله يسهل على التبقية أو الاطلاق
فان يبعه لا يجوز ابتداء واذا وقع مضى قبضه بمصاده وقولنا إذا بيع قائماً احترازاً عما إذا جذاً

من كل ما يخلف ولا يميز بعضه من بعض أى يقضى له بذلك ولو لم يشترطه (ولا يجوز) توقيته (بكشهر) كالقول
لاختلاف حملها بالقلّة والكمّة وأما القسم الثانى بقوله (ووجب ضرب الأجل) فبإخلف (إن استمر) بأن كان كذا قطع منه شئ خلفه
غيره وليس له آخر ينتهى اليه (كالوز) فى بعض الأقطار (ومضى بيع حب) مع سنبله كتمح وشعير وفول وفردة (أفرك) ولا يجوز
ابتداء وفى المدونة كرهه فان وقع فأت

وهي محتملة للنوع وعليه حملها بعضهم وإلحاقها على ظاهرها وعليه بعضهم (قبل يسه) متعلق ببيع ولم يشترط قطعه بل اشترط إتمامه ليس أو اطلاق (قبضه) متعلق بمضى أى قبضه بمحصاده في موضوع (١٧٩) المصنف وهو يسه مع سنبله وأما يسه

مجردا عن سنبله قبل يسه قضية بكيله لأنه ثمانية حق توفية وأما يسه بعد يسه مجردا عن سنبله فيجوز على السكيل لاطى الجزاف لعدم رؤيته ومع سنبله يجوز جزافا لأن بيع الزرع القائم جزافا جائز ولما ذكر أن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء ذكر ما استثنى من ذلك وهو بيع العرية فقال [درس]

(ورخص) جواز (المعري) وهو واهب الثمرة (و قائم مقامه) من وارث وموهوب ومشتري للأصل مع الثمرة أو للأصل فقط بل (وإن) قام مقامه (بأشراء) بقية (الثمرة) المرأة (فقط) دون أصلها (أشراء ثمرة) نائب فاعل رخص أى اشتراؤها من المعري بالفتح أو بمن قام مقامه (تيس) أى شأنها أن تيس بالفعل أى تركت كما يدل عليه التعبير بالمضارع لأنها حين الشراء يابسة ولا يكفى ييس جنسها فيخرج غنص مصر وبلحها وزيتونها ولوزها (كلوز) وجوز ونخل وعب وتين

كالقول الأخضر وكالفريك فإن يسهما جزافا جائز بلا نزاع لأنه ينتفع به وقولنا مع سنبله احترازا بما إذا بيع وحده والحال أنه افترق ولم ييس فلا يصح بيعه جزافا لأنه مغيب ولا يجوز بيعه على السكيل لعدم بدو صلاحه باليس فان وقع وبيع على السكيل فانه يسه قبضه بالسكيل كما قال الشارح ومفهوم قولنا وقبل يسه أنه إذا بيع بعد اليس فاما ان يباع وحده أو مع سنبله فان بيع وحده جاز على السكيل لاجزافا لكونه غير مرئى وان كان مع سنبله جاز على السكيل ككل إردب بكذا وجزافا (قوله وهى محتملة للنوع) أى فتوافق ما قبله من عدم الجواز ابتداء وقوله وإلحاقها على ظاهرها أى من كون الكراهة للتنزيه وحيث قد تكون مخالفة لما تقدم لكن بقية كلام الدونة يفيد أن المراد بالكراهة فيها الحرمة ونفسها وبيع الحب بعد إفراكه وقبل يسه أكرهه فان وقع وفات فلا أرى أنه يفسخ اه قال عياض اختلف في تأويل الفوات هنا فذهب أبو محمد إلى أنه القبض بالحصاد وعليه اختصر الدونة ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبى محمد إلى أن الفوات بالمقد نهل أبو الحسن والذى في صماع يحى عن ابن القاسم أنه باليس وقيل انه لا يفوت بالقبض بل بمفوت بعده فهى أربعة أقوال ومحل منع البيع المذكور ومضيه بالفوات ان اشترى الحب على ان يتركه حتى ييس أو كان العرف ذلك أما ان لم يشترط تركه ولم يكن العرف ذلك فبيعه جائز وكان لمشتريه تركه حتى ييس كما في صماع يحى وكذا فى ابن رشد لكن في التوضيح فرض السئلة في البيع على السكوت وتبعه شارحنا فانظره مع كلام ابن رشد انظر بن (قوله وأما يسه مجردا عن سنبله) أى على السكيل كاعلمت (قوله ممنوع) أى إذا كان على التبقية أو الاطلاق كما مر (قوله ذكر ما استثنى من ذلك) أى من ربا الفضل والنساء وذلك لأن شراء الثمرة الرطبة بخرصها يابساً يدفع عنه الجذاذ فيعربا نساء تحقيقاً وربا بفضل شكاً لأن الحرص ليس قدر الثمرة قطعاً (قوله ورخص) أى والأصل فيها المنع للربا بن (قوله للمعري) قال تن العرية ثم نخل أو غيره ييس ويدخر يهبها مالكها ثم يشتريها من الموهوب له بشر يابس إلى الجذاذ (قوله من وارث) أى للأصول والثمرة بعد اعراء مورثه بعض الثمرة (قوله وموهوب) أى له الأصول والثمرة بعد اعراء بعض الثمرة (قوله مع الثمرة) أى الباقية بعد العرية (قوله أو للأصل فقط) أى مع بقاء بقية الثمرة للبائع (قوله اشتراء ثمرة الخ) فيه ان رخص إنما يتعدى للرخص فيه بى يقال رخص الشرع لنا في كذا فكان الأولى للمصنف أن يقول في اشتراء ثمرة الخ إلا أن يقال إنه ضمن رخص معنى أيسح وأنه عداه للرخص فيه بنفسه توسعاً كفى «واختار موسى قومه» أى من قومه (قوله أى اشتراؤها) أى الثمرة التى منحت (قوله أو بمن قام مقامه) أى وهو وارثه الذى ورت تلك العرية منه والمشتري الذى اشتراها منه والموهوب الذى وهبها له (قوله كما يدل عليه) أى على تقدير شأنها أنها تيس ولم تكن الآن يابسة ان قلت المضارع يدل على الحال والاستقبال فمنا معنى ذلك قلت عدوله عن صيغة الماضى للمضارع قرينة على أن المراد من المضارع الاستقبال (قوله ولا يكفى ييس جنسها) أى بل لابد من ييس شخصها (قوله بشروط ثمانية) هذا عدد لامفهوم له لان الشروط عشرة الثمانية المذكورة هنا والتاسع فهم من قوله لمع وقائم مقامه فلا يجوز بيعها بخرصها لأجنبي والعاشر فهم من قوله ثمرة تيس (قوله ان لفظ بالعرية) أى بمادتها

وزيتون في غير مصر (لا كلوز) وorman وخورج وفتاح وبرقوق لفقده يسه لو ترك ومثله مالا ييس بما أصله ان ييس كغيب مصر ونخله كاعلم بشروط ثمانية أشار لها بقوله (إن لفظ) المعري حين الاعطاء (بالعرية) كأعريتك لا بلفظ العطية ولا الهبة والمنة على المشهور (وبدا صلاحها) وقت الشراء وإنما نص على هذا الشرط وان لم يخص بالعرية

ثلاث يتوم عدم اشتراطه لأجل الرخصة (وكان) الشراء (بغيره) أي قدرها من الثمر لا بأقل أو أكثر وليس الرادانه لا يجوز الشراء إلا بغيره لا بعين ولا عرض (١٨٠) فان المذهب الجواز (ونوعها) فلا يباع صيحاني يبرني ولا عكسه ومراده به المصنف

(يوفي) الحرص (عند الجذاذ) لا على شرط التجيل فانه مفسد وإن لم يعجل بالفعل وأما التجيل من غير شرط فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (في الذمة) أي ذمة المعري بالسكس لافي حائظ معين (و) كان للشري من العرية (خمس أو سق فأقل) وإن أعري أكثر بناء على أن علة الرخصة المعروف (ولا يجوز أخذ زائد عليه) أي على القدر المخصص فيه وهو خمسة أوسق (معه) أي مع القدر المذكور (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موضعها واستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل قوله (إلا لمن أعري عرايا) لواحد أو متعدد (في حوائط) أو حائط (فن كل) منها (خمس) من الأوسق وفي بعض النسخ وكل خمسة بواو الحال والأولى أولى لأنها أصرح في المعنى المراد أي فيجوز من كل خمسة أوسق فأقل (إن

(قوله ثلاث يتوم عدم اشتراطه لأجل الرخصة) لاسيما وقد ذكر الباجي عدم اشتراطه (قوله فان المذهب الجواز) لكن إذا بيعت بالعرض أو بالعين فلا يشترط إلا بدو الصلاح وأما إذا بيعت بثمر فلا بد أن يكون قدر كيلها لا أزيد ولا أنقص مع بقية الشروط * والحاصل ان موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة رطبة بمكيل يابس فلا يجوز إلا بشروط من جعلتها أن يكون المكيل خرصها أي قدر كيلها لا أزيد ولا أنقص وهذا لا ينافي جواز شرائها بالعين والعرض وإذا علمت ان موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة بمكيل تعلم أن قول المصنف اشتراء ثمرة تيبس فيه حذف أي بمكيل (قوله لا على شرط التجيل) أشار بهذا إلى أن المراد بوفاء الحرص عند الجذاذ أن لا يشترط تعجيله على جذ العرية فشرط تعجيله مفسد سواء عجل بالفعل أم لا وأما التجيل بالفعل من غير شرط فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه فلو قال غير مشروط تعجيله لطابق النقل (قوله فانه مفسد) أي انه إذا وقع البيع على شرط تعجيل الحرص فانه يفسخ فان جذ العرية رطبا ردمتها إن وجد وإلا رد قيمتها هذا إذا قامت بعد الجذ وأما لو كانت موجودة بعد جذها لردها بذاتها كما هو الموافق للقواعد قاله شيخنا (قوله في الذمة) أي ولا بد أن يكون ذلك الحرص في ذمة المعري لافي حائظ معين والا فسد البيع اتباعا للرخصة وهذا هو المعتمد خلافا لما في المدسوط من صحة البيع وبطلان شرط التعيين ويبقى في الذمة (قوله فأقل) أي وأما لو كانت العرية أكثر من ذلك وأراد شرائها بتمامها فيمنع بناء على أن علة الرخصة المعروف وأما على أنها دفع الضرر فانه يجوز فقول الشارح بناء على علة للمفهوم أي لا أكثر بناء الخ (قوله ولا يجوز أخذ زائد عليه) أي مما أعراه أما لو كان الزائد سلعة كما لو اشترى منه خمسة أوسق بخرصها وسلعة بعين أو عرض فالمشهور الجواز كذا في خش قال بن وهو غير صحيح لأن علة المنع موجودة فيه على أن المانع موجودا فلا يكره ما قاله فضلا عن مشهورته اهـ * والحاصل ان الحق أن المعري لا يجوز له أن يأخذ مع القدر المخصص في شرائه وهو الخمسة أوسق زيادة عليه بعين أو عرض سواء كان ذلك الزائد من جملة ما أعراه أو كان سلعة أخرى لخروج الرخصة عن موضعها وأشار المصنف بقوله ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا إذا عري أكثر من خمسة أوسق فاشترى منها خمسة بالحرص والزائد عليها بالذنانير أو الدراهم أو بعرض فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنع منه بعضهم والصواب المنع لأنها رخصة خرجت عن حدها كما لو أقاله من طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه المشتري سلعة في عقد واحد وكساقاة وبيع واقراض وبيع ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز مع البيع وكذلك هذا كلامه وإنما عبر المصنف بالأصح دون الأرجح لأن ابن يونس حاك للتصويب عن غيره (قوله لأنها أصرح الخ) أي لأنها تفيد جواز الشراء من كل عارية خمسة أوسق كانت العارية في ذاتها خمسة أوسق أو أكثر وأما نسخة الواو فتوهم ان كل عرية لا بد أن تكون خمسة أوسق ولا يعلم عين الحكم لأنه إذا كانت كل عرية خمسة أوسق فما وراء ذلك فيحتاج إلى أن يقدر أي يأخذ جميعها بخلاف نسخة من كل فلا تحوج لتقدير حيثنذ (قوله ان كان بالفاظ) اعلم ان محل اشتراط الالفاظ اذا كان المعري بالفتح واحدا فان تعدد لم يشترط تعدد الالفاظ أي العقود كافي التوضيح والموافق ونحوه للرجاجي وهو المتعين انظر حـ * والحاصل انه اذا تعدد المعري بالفتح فلا يشترط تعدد العقد اتفاقا والخلاف بين القابسي وابن أبي زمنين ان كان المعري واحدا فالقابسي يقول يجوز أن يشتري من كل عرية خمسة أوسق ان

كانت

كان) الاعراء وقع) بالفاظ

أي بمقدور ولا بد من اختلاف زمنها أيضا فان اتحد الزمن فهي بمنزلة العقد الواحد (لا بلفظ) أي عقد واحد كبالفاظ بوقت واحد

(على الأرجح) عند ابن يونس لأنه وإن حكى الترجيح عن غيره إلا أنه أقره (١٨١) فصح نسبه إليه وأشار إلى الشرط الثامن

بيان علة الترخيص وهي
إحدى علتين على البدل
بقوله (لدفع الضرر)
عن المعري بالكسر الحاصل
له بدخول المعري بالفتح
وخروجه وإطلاعه على
ملا يجب الإطلاع عليه
من حريم أو غيره (أو
للمعروف) أي الرفق
بالمعري بالفتح لكفايته
المؤنة والحراسة للتجبر
فيمنع بالحرص كما هو
الموضوع ويجوز بعين
وعرض وفرع على الثانية
ثلاث مسائل فقال
(فيشتري بعضها)
كثلتها أو نصفها (ككل
الحائط) إذا أعرى جميعه
وهو خمسة أو سق فأقل
(ويعه) بالجر أي وكبيع
المعري بالكسر (الأصل)
المعري بالفتح أو لغيره كان
ذلك قبل شراء العرية أو
بعده ولما كان لنا ما يشبه
العرية في الترخيص في
شراء الثمرة بغير حصها
وليس هو من العرية في شيء
ذكره بقوله (وَجَازَ لَكَ
شِرَاءُ أَصْلٍ) على حذف
مضاف أي ثمر أصل لغيرك
(في حائطك بغير حصه)
مع بقية الشروط الممكنة
إذ شرط لفظ العرية
وكون المشتري هو المعري
لا يتأتى هنا (إن قصدت)
بشراؤك الثمرة (المعروف)

كانت العرايا بألفاظ مختلفة في أوقات وابن أبي زمنين ظاهر كلامه عدم الجواز (قوله على الأرجح)
هو قول القابسي ورجحه ابن السكاتب ونقله ابن يونس وأقره وقد اعترض ابن غازي على المصنف
بأنه لو قال على الأصح لكان أولى لأن ابن يونس لم يرجحه وأجابته بأنه لما نقله ابن يونس وأقره
صحت نسبه إليه ومقابل الأرجح ما لابن أبي زمنين أن أعرى عرايا لرجل واحد فلا يشتري من
جميع تلك العرايا بالحرص إلا خمسة أو سق وظاهره ولو كانت تلك العرايا بالفاظ في أوقات مختلفة
(قوله بيان) أي مع بيان أو حال كون الشرط الثامن ملتبسا ببيان الخ (قوله لدفع الضرر) أي ولا بد
أن يكون شراء الثمرة لأجل دفع الضرر أو للمعروف لأن كان شراؤها للتجبر فلا يجوز شراؤها بالحرص
بل بالعين أو العرض والحاصل أنه لا بد أن يكون الباعث للمعري على الشراء أحد الأمرين المذكورين
وأولى هما معا وهذا مذهب مالك وابن القاسم وعلل عبد الملك بالاول فقط وعلل الأحمي بالثاني
فقط فإذا كان الشراء للتجارة منع باتفاق الطرق الثلاثة وإن كان الشراء لدفع الضرر جاز على الطريقة
الأولى والثانية دون الثالثة وإن كان للمعروف جاز على الطريقة الأولى والثالثة دون الثانية
(قوله لكفايته المؤنة) المراد بها غير السقي مثل التقليم والتثقيف والحراسة وأما السقي فهو على المعري كإتائي
للمصنف (قوله وفرع على الثانية) أي فرع على أن العلة في جواز شراء العرية بغير حصها المعروف
(قوله فيشتري بعضها) أي فيسبب أن العلة للسروف يجوز للمعري بالكسر شراء بعض عريته وأما على أن
العلة دفع الضرر فلا يجوز إذ لا يزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لما بقي من
العرية بلا بيع فشرى بعض العرية جائز على طريقة مالك وابن القاسم وكذا على طريقة الأحمي لاطي
طريقة عبد الملك ابن الماجشون (قوله ككل الحائط) أي كما يجوز للمعري بالكسر شراء ثمر كل الحائط
بغير حصه إذا أعراه جميعه وكان خمسة أو سق فأقل بناء على أن العلة المعروف وأما على أن العلة دفع الضرر
فلا يجوز إذ لا ضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره كذا قيل وتوقف في ذلك شيخ مشايخنا
الشيخ سالم النفراوى بأن الضرر ليس قاصراً على الثمرة إذ قد يلحق الأصول أو البناء مثلاً فالحق
أن شراء كل الحائط جائز على كل من العلتين (قوله ويعه الأصل) أي يجوز للمعري بالكسر
إذا باع الأصل للمعري بالفتح أو لغيره شراء عريته بغير حصها إلا أنه إن باع الأصل دون
الثمرة فيعمل بكل من العلتين وإن باع الثمر مع الأصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس
ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جاز له شراء العرية لأنه رفق بالمعري وعلى ذلك حمل ابن
غازي والمواق كلام المصنف قائلاً في كلام المصنف نقص والأصل ويعه الأصل مع ثمرته أهـ بن
وأما حملاه على هذا لاقترانه بالثالثين قبله المينيين على العلة الثانية وإذا باع المعري بالكسر الأصل
لغير المعري بالفتح وباقي الثمر لآخر وكان ذلك قبل شراء المعري العرية فأنما يشتري العرية
من صار له بقية الثمرة لا من صار له الأصل فإن لم يشتري من صار له الأصل ويجوز
للمعري بالكسر في هذه الحالة شراؤها بغير حصها إذا امتنع لأنه ثبتت له الرخصة بالعرية نعم
لا يقدم عليها (قوله على حذف مضاف) أي بدليل قوله بغير حصه (قوله في حائطك) نعت
لاصل (قوله لا يتأتى هنا) أي والمتأتى هنا ستة بدو الصلاح وكون الحرص من نوعها وعدم اشتراط
تعميل ذلك الحرص وإن يكون في الذمة وأن يكون الثمر المشتري خمسة أو سق فأقل وإن يكون
الشراء بقصد المعروف فقط واعتبار هذه الشروط كلها إذا وقع البيع بغير حصها كما هو الموضوع
وأما إذا وقع البيع بعين أو عرض فأنما يشترط في الجواز بدو الصلاح فقط (قوله فقط) راجع لقوله

رب الأصل (قط) لا إن قصدت رفع الضرر وأما بالعين فيجوز إن بدا صلاحه (وبطلت) العرية (إن مات) معريها
أو حصل له مانع كالحاجة دين أو جنون أو مرض متصلين بموته (قبل الحوز) لها لأنها عطية لآلهم إلا بالحوز كسائر العطايا

(وَهَلْ هُوَ) اى الحوز (حَوْزُ الْأَصُولِ) فقط اى تخليته بينه وبينها كما تقدم فى قوله وقبض العقار بالتخلية (او) لا بد من زيادة على ذلك من (أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا) بضم الياء (١٨٣) التحية بوزن بكرم اى يصير طاماً وضع عليه طلع الذكر وهو التأخير أو لا ويجوز فتح الياء

من طلع يطلع كينصر ومعناه يظهر فلو حازها ولم يطلع ثمرها بطلت (تَأْوِيلَانِ) الراجع الثانى ويجرى مثل هذا فى هبة الثمرة وصداقتها وتحبيسها (وَزَكَاتُهَا) اى الثمرة المعراة ان بلغت نصاباً (وَسَقِيهَا) حتى تنتهى (عَلَى الْمَعْرِى) بالكسر وسواء اعرى بعد الطيب أو قبله وما عدا السقي من تقليم وتقيح وحراسة ونحو ذلك فعلى المعرى بالفتح (و) ان قصت العرية عن النصاب (كَلَّتْ) من ثمر الحائط وزكاها معربها (بِخِلَافِ الْوَاهِبِ) والمتصدق لازكاة عليه ولا سقى ان وهب قبل الطيب وانما هى على الموهوب له ان بلغت نصاباً فان وهب بعد الطيب فعلى الواهب

[درس]

ولما كانت الجائحة من متعلقات الثمار شرع فى بيانها فقال (وتوضعُ جائحةُ الثمارِ) عن المشتري والمراد بها هنا مطلق ما ينبت لابلعى المصطلح عليه فقط فيشمل ما يبس كالتمر والعنب والجوز واللوز وما لا يبس كالخوخ واللوز

وجاز لك ولقوله ان قصدت المعروف فلا يجوز شراؤه لغير رب الحائط بخرصه قصد المعروف او دفع الضرر ولا لرب الحائط ان قصد دفع الضرر او التجر (قوله وهل هو اى الحوز) الذى تم به العرية للمعرى ان مات المعرى أو قام به مانع من فلس أو جنون أو مرض متصلين بموته حوز الاصول فقط الخ واعلم أن ابن حبيب قال ان الحيازة التى تصح بها العرية للمعرى ان مات المعرى هى أن يكون قد قبض الاصل وطلع فيها الثمر قبل مسوته واختاف الاشياخ فى تأويل قول المدونة وبطلت العرية ان مات المعرى قبل حوزها فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فى المدونة فى العرية والهبة والصدقة وقال ابن مروان ما قاله ابن حبيب خلاف لما فى المدونة لصحة الحيازة للمعرى والموهوب له قبض الاصول فى حياة المعرى وإن لم تطلع فيها الثمرة على ما هو ظاهر كلامها فى كتاب الهبة والصدقة وقال ابن زرب كلام ابن حبيب مفسر لما فى المدونة فى العارية وخلاف لما فيها فى الهبة والصدقة وهو أظهر التأويلات على ما فى المدونة وقال أشهب إذا أبرت النخل قبل موت المعرى صحت للمعرى لانه لا يمنع من الدخول لعريته وان قبض الاصول وحازها فعلى له وان لم تؤثر فالذى يعتبر التأخير انما هو اشهب وقوله مقابل للتأويلين لانه يقول يكفى أحد الامرين التأخير أو حوز الاصل وأما قول المصنف أو أن يطلع ثمرها فيتعين تفسير يطلع بضبط بضم الياء مع تخفيف اللام المكسورة أو بفتح الياء مع ضم اللام ثلاثياً من باب أكرم أو نصر لقول القاموس طلع الكوكب والشمس طلوعاً ظهر كاطلع اه وأما قول الشارح اى يصير طاماً فقيه نظرا فانظر بن ثم نقل عن طي أن ما ذكر من أن المراد ظهور الثمرة هو ظاهر عبارات أهل المذهب وساق عباراتهم بعد ذلك فانظرها فيه وذكر أن المراد بظهور الثمرة تميزها عن الاصل وهو سابق على الإبراء لا ظهور صلاحها خلافاً لما فى عقب (قوله او لا بد الخ) أشار بهذا الى ان التأويل الثانى يشترط فى الحوز الامرين معاً خلافاً لظاهر المصنف فكان الاولى للمصنف ان يقول او وان يطلع وإن كان الشارح قد حله محل حسن لكنه خلاف ظاهره (قوله بخلاف الواهب الخ) اى لان مادة العرية تقتضى بقاء تعلق له بها ولذا رخص للمعرى ما لم يرخص لغيره كما سبق (قوله فعلى الواهب) اى كل من الزكاة والسقي لوجوب زكاتها عليه قبل الهبة ولأنه لا كبير منفعة للموهوب له فى السقي حينئذ (قوله وتوضع جائحة الثمار) الجائحة مأخوذة من الجوح وهو الهلاك واصطلاحاً ما اتلف من معجوز عن دفعه عادة قدرأ من ثمر او نبات بعد بيعه كذا عرفها ابن عرفة وقوله من معجوز بيان لما وقوله قدرأ مفعول لاتلف وأطلق فى القدر لاجل ان يعم الثمار وغيرها لان الثمار وان اشترط فيها كون التالف ثلثاً لكن البقول لا يشترط فيها ذلك وانما وضعت جائحة الثمار عن المشتري لما بقى على البائع فى الثمرة من حق التوفية (قوله والمراد بها) اى بالثمار (قوله وما كان بطونا) الاولى وما كان بطناً واحداً كأمير وما كان الخ (قوله والباذنجان) اى والبامية والقول الاخضر وأشار بهذا الى ان المراد بالمقائى ما يشمل ما ذكر (قوله الا اذا اريد بالثمار حققتها العرية) اى واما اذا اريد بها ما ينبت الصادق بالمعنى المرفى وغيره فالسكاف للتمثيل (قوله وان يمت على الجذ) اى هذا اذا يمت على التبقية لاجل ان ينتهى طيبها بل وان يمت على الجذ اى القطع وعدم التأخير لانتها طيبها فان قلت هذا يعارض قول المصنف الآتى وبقيت لينتهى طيبها ووجه المعارضة انه اشترط فى وضع

الجائحة

والأترج وما كان بطوناً ولا يحبس اوله على آخره بل يؤخذ شيئاً فشيئاً كالمقائى والورد والياسمين ولذا مثل

بقوله (كالموز والمقائى) المراد بها ما يشمل القشء والخيار والبطيخ والقرع والباذنجان فالسكاف ليست للتشبيه الا اذا اريد بالثمار

حقيقتها العرفية (وإن يمت على الجذ) وأجيبت فى مدة تجذ فيها

عادة أو بعدها وقد منع ماله

من جذها فيها على عاداتها
أو شرط أن يأخذ شيئاً فشيئاً
في مدة معينة وأجبت
فيها (وإن) كانت الثمرة
(من عريته) بأن
أشراها معربها بخرصها
فأجبت فتوضع عنه لأنها
مبيعة ولا تخرجها الرخصة
عن ذلك خلافاً لأشهب (لا)
أن كانت من (مهر) فليس
للزوجة قيام بمآخذها على
الزوج لبناء النكاح على
المكارمة هذا قول ابن القاسم
ولكن المعتقد الذي به
الفتوى أن فيه الجائحة فكان
على المصنف أن يقول ولو من
عرية أو مهر والردي الأول
على أشهب وفي الثاني على ابن
القاسم ثم ذكر شروط موضع
الجائحة الثلاثة بقوله (إن
بلغت) (الجائحة) (ثلث
المكيلة) (أي مكيلة المباح
ثمراً أو ثلث الوزن أو العدد
في موزون أو معدود كبطيخ
(ولو) كان المباح (من)
أحد صنفى نوع
(كصيحاني وبرني)
يعاماً وأجبت أحدها
وكانت ثلث المجموع ولا
ينظر لثلاث المباح وحده
وأشار الثاني الشروط بقوله
(وبقيت) (على رءوس
الشجر) (لينتهي طيبها)
فإن تركت لا
لذلك فلا جائحة فيها

الجائحة البقية فيفيد أنها إذا بيعت على الجذ لا توضع جائحتها وهذا يناق المبالغة هنا * وحاصل
الجواب أن في المسئلة أعنى ما إذا وقع البيع على الجذ قولين مشى هنا على قول وهو وضع الجائحة وفيما
يأتى على قول وهو عدم وضعها والراجح ما هنا اه عدوى * واعلم أن محل الخلاف فيما إذا بيعت بعد
انتهاء طيبها على الجذ فأبقاها المشتري فأجبت بعد أيام الجذ المتصاد مع تمكنه من جذها فيها كما يأتى
وأما لو بيعت على الجذ وأجبت في مدته المعتادة أو بعدها وقد منع مانع من جذها فيها فلا خلاف
في وضعها (قوله عادة) أى على ما جرت به العادة وقوله أو بعدها أى أو حصلت الجائحة بعد انقضاء
المدة التي تجزئ فيها بحسب العادة والحال أنه منع الخ (قوله فتوضع عنه) أى من الحرص كما توضع
عمن اشترى ثمراً بدرام إن بلغت الجائحة ثلث المكيلة (قوله عن ذلك) أى عن كونها مبيعة
وقوله خلافاً لأشهب أى القائل بأنها لا توضع جائحتها لأن العرية مبنية على العروف ومحل الخلاف
إذا أعراه ثم نخلت ثم اشترى عريته بخرصها أما لو اشترها بعين أو عرض فإن الجائحة من المعرى
بالفتح وحينئذ فحط عن المشتري وهو المعرى بالكسر اتفاقاً وإن أعراه أو سقا من حائطه ثم
اشترها منه ثم أجبت ثم الحائط فلم يسق إلا مقدار تلك الأوسق فلا قيام للمعرى بالجائحة ولا تحط
عنه اتفاقاً فالمسئلة ذات صور ثلاث طرفان وواسطة (قوله ولكن المعتقد الخ) ونص ابن عرفة
وفي لغوها في النكاح لبنائه على العروف وثبوتها لأنها عوض قولاً القتي عن ابن القاسم وغير واحد
عن ابن الماجشون وصوبه الصقل والأخمي اه وقوله لأنها عوض أى للبضع ومحل الخلاف إذا
كان المهر ثمراً وأما لو كان المهر غير ثمرة ثم عوضت فيه ثمراً ففيه الجائحة اتفاقاً ﴿ تنبيه ﴾ للجائحة
في الثمرة المدفوعة خلعاً ولو على القول بثبوتها في المهر وذلك لضعف الخلع عن الصداق بجواز
الفرق فيه دون الصداق (قوله إن بلغت الجائحة) أى بمعنى المالك (قوله ثمراً) أى حالة كون
المباح ثمراً (قوله في موزون) أى كالعنب والتين وأشار الشارح بقوله أو ثلث الوزن أو العدد إلى أن
في كلام المصنف قصوراً ولو قال إن بلغت ثلث كيل المباح أو وزنه أو عدده كان أولى (قوله ولو من
كصيحاني وبرني) أى هذا إذا كان للبيع صنفاً واحداً بل ولو كان للبيع صنفى نوع يعاماً
فأجبت واحد منهما فانها توضع إن بلغت ثلث مكيلة الجميع كما رواه ابن المواز عن مالك وابن القاسم
وعبد الملك خلافاً لأشهب القائل باعتبار ثلث القيمة فإن بلغت الجائحة ثلث قيمة الجميع وضعت
وإلا فلا ولو بلغت ثلث مكيلة النوعين وهذا هو الذي رد عليه المصنف بل * والحاصل أنه لا خلاف
في اعتبار كون ما أتلفته الجائحة من أحد الصنفين ثلث البيع لكن هل يعتبر ثلث قيمته أو
ثلث الثمرة خلاف بين الشيخين والخلاف بينهما على الوجه المذكور في صورتين ما إذا كان المبيع نوعاً
لا يحبس أوله على آخره كالمقاني أو كان المبيع صنفى نوع خلافاً لما يوهه كلام المصنف من قصره على
الصورة الثانية وأما لو كان المبيع نوعاً يحبس أوله على آخره كالتمر والعنب فهذا لا خلاف في اعتبار
ثلث مكيلته انظر بن (قوله يعاماً) أى وأما لو بيع كل واحد على حده فانه ينظر للذهاب من
كل واحد بانفراده (قوله وكانت ثلث المجموع) أى ثلث مكيلة المجموع وإن لم يكن قيمة ذلك
الذهاب ثلث قيمة الجميع (قوله ولا ينظر لثلاث المباح وحده) هذا يقتضى أن القول المقابل
المردود عليه بلو يقول انه ينظر لثلاث مكيلة المباح وحده مع انه لا يقول ذلك كما علمت فالأولى
أن يقول ولا ينظر لثلاث قيمة الجميع فتأمل (قوله وبقيت لينتهي طيبها) من أيام الطيب حكماً أيام
الجذ اذ المعتادة كما قال الشارح فقول المصنف وبقيت لينتهي طيبها أى ولتجذ في أيام الجذاذ
المعتادة السائلة بعد الطيب (قوله لذلك) أى كما لو انتهى طيبها واشترها على الجذ وأبقاها

(أو الحق أصلها) بها في الشراء (لا عكسه) وهو شراء أصلها ثم شراؤها (أو معه) أى مع أصلها فلا جائحة فيها (و) إذا أجيح بطن مما يطعم بطونا كالمقناة وجنى بطنين مثلاً أو اشترى بطناً واحدة مما لا يحبس أوله على آخره كالغنب أو أصنافاً كبرى وصيحاني وغير ذلك مما يختلف أسواقه في أول مجناه ووسطه وآخره وأجيح بعضه فان بلغ ما أجيح ثلث المكيلة وضع عن المشتري كما تقدم (ونظر) أى نسب واعتبر قيمة (ما أصيب) بالجائحة (من البُطُونِ) أو (أى) حكمها مما ذكرنا (إلى) قيمة (ما بقى) سليماً في زمنه (أى والمعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه فالمجاح يوم الجائحة ويستثنى غيره) (لا يوم البيع) (خلافاً لسحنون وابن أبى زمنين) بأن يقال ماقيمة ذلك يوم البيع ثم المعتمد اعتبار كل يوم الجائحة (ولا يستعمل) بتقويم السالم يوم الجائحة (على الأصح) بل يستثنى به حتى يجنى السالم ثم يقال ما قيمته على تقدير

وأجيحت بعد أيام الجذاذ مع تمكنه من جذها وكمالوا اشتراها بعد تنهاى طيها وأخر جذها لوجود رطوبة فيها كالغنب وقوله فلا جائحة فيها قال الباجي وهو مقتضى رواية أصبغ عن ابن القاسم (قوله والراجح) أى وهو رواية سحنون عن ابن القاسم * والحاصل أن الثمرة إذا بيعت بعد بدو صلاحها فاما أن تكون قد تنهاى طيها حين الشراء أولاً فإن كانت لم يتناه طيها وبقيت على رءوس الشجر لينتهى طيها فأجيحت فان جائحتها توضع عن المشتري اتفاقاً وكذا لو اشتراها على الجذ بعد أن تنهاى طيها وأجيحت في اللدة التي تجذ فيها عادة أو بعدها وقد منع مانع من جذها فيها وإن كانت متناهية الطيب حين الشراء واشترائها على الجذ وأخر جذها فأجيحت بعد مضي أيام كان يمكن الجذ فيها فهذه فيها خلاف والمعتمد وضع الجائحة أيضاً (قوله لا عكسه أو معه) أى فلا جائحة في الأول على المشهور ولا في الثاني اتفاقاً وإنما ذكر المصنف العكس ومأمعه مع أنه مفهوم شرط لأجل تكميم الصور (قوله ونظر الخ) أى ونسب قيمة ما أصيب إلى قيمة ما بقى وما أجيح وحط عن المشتري من الثمن بتلك النسبة في كلامه حذف مضافين وحذف الواو مع ما عطف (قوله أو ما في حكمها) أى كصنف من صنفين برنى وصيحاني اشتراها معاً وأجيح أحدها (قوله ما بقى سليماً) أى مع انضمام قيمة ما أجيح إليها (قوله في زمنه) أى ملحوظاً قيمة كل من المجاح والسالم في زمنه (قوله ويستثنى بغيره) أى لزمنه ولا يستعمل على الظن والتخمين فاذا أجيح البطن الأول انتظر لفراغ البطن الثاني والثالث ثم يقال ماقيمة المجاح في زمنه فاذا قيل ثلاثون وماقيمة البطن الثاني في زمانه قيل عشرون وماقيمة الثالث في زمانه قيل عشرة فيرجع بنصف الثمن لأنك إذا نسبت الثلاثين للسنتين قيمة مجموع المجوح والسالم يكون نصفاً وقوله ويستثنى بغيره أى خلافاً لمن قال إنه يعتبر قيمة المجاح يوم الجائحة ويستعمل بتقويم غيره على الظن والتخمين ففي يوم الجائحة يقال ماقيمة المجاح في ذلك الوقت فيقال كذا ثم يقال وما قيمة السالم في ذلك الوقت لو كان موجوداً فيقال كذا وإلى رد هذا أشار المصنف بقوله ولا يستعمل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح * والحاصل أن الأقوال أربعة قيل يعتبر قيمة كل في وقته ولا يستعمل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم البيع على تقدير وجود البطن فاذا أجيحت بطن مثلاً قيل ما قيمتها يوم البيع وماقيمة السالم لو كان موجوداً يوم البيع فيقال كذا وقيل تعتبر قيمة كل يوم الجائحة وعلى هذا القول فقيل يستعمل بالتقويم بحيث يقال يوم الجائحة ماقيمة المجاح في ذلك الوقت فيقال كذا وماقيمة السالم لو كان موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعمل بتقويم السالم على الظن والتخمين بل بعد انتهاء البطن ينظر كم تساوى كل بطن زمن الجائحة على أنها تقبض بعد شهر مثلاً وهذا القول هو المعتمد وقد رد المصنف القول الثاني والثالث بقوله لا يوم البيع ولا يستعمل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح ولم يتعرض للقول الرابع الذى هو المعتمد * هذا محصل كلام المصنف والشارح وفي بن عن أبى الحسن أن الأول لم يقل به أحد من أهل الذهب وأما اختلفوا هل يراعى في التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة وعلى الثاني فقيل يستعمل بتقويم السالم على الظن والتخمين وقيل لا يستعمل بتقويمه وهو الأصح (قوله زمنين) هو بفتح الميم (قوله ماقيمة ذلك) أى المجاح والسالم يوم البيع أى على تقدير وجود السالم (قوله هذا على ما هو المعتمد) فيه نظر بل المعتمد أنه بعد انتهاء البطن ينظر ماقيمة كل بطن زمن الجائحة على أن يقبض في أوقاته فالاولى للشارح أن يقول ثم يقال ماقيمة كل بطن على تقدير أنها تجذ وتقبض وقت كذا ولا شك أن قيمة ما يقبض في أوقات وجوده إذا كانت تعجل الآن أقل من قيمة ما اعتبر وجوده الآن أعنى يوم الجائحة لأن الاجل له

وجوده زمن الجائحة هذا على ما هو المعتمد وأما على ما مشى عليه المصنف فيقال ما قيمته

الآن كما يقال في المجاح ما قيمته يوم الجائحة واعلم أن وضع الجائحة إنما يكون إذا أصابت الثلث فأكثر وأما الرجوع قيمة المصاب فيثبت

ولو قلت (وفي) وضع جائحة الثمرة (الزهية) في النخل أو التي بدا صلاحها في غيره فان لم يبد صلاحها فلا جائحة اتفاقا ولو لم تكن تابعة التابعة للدار أو الأرض المكتراة فان لم تكن تابعة للجائحة اتفاقا والمراد بتبعيتها (١٨٥) ان تكون الثلث أقل اى ان تكون

قيمتها ثلث قيمة الكراء فأقل واشترط ادخالها بعدد الكراء وعدم وضع جائحتها (تأويلان) وانما يجوز اشتراط غير الزهية التابعة بشروط ثلاثة أن يشترط حملها وان يكون طيبها قبل انقضاء مدة الكراء وأن يقصد باشتراطها دفع الضرر بالتصرف اليها فان كانت غير مزهية وغير تابعة فاشتراط ادخالها مفسد للعقد فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا (وهل هي) أى الجائحة (ما) أى كل شيء (لا) يستطيع دفعه (لو علم به (كساوى)) كالبرد والحرأى والسوم والثلج والطر والجراد والقارة والغبار والناثر ونحو ذلك (وجيش) لا سارق فانه يستطيع دفعه وهو قول ابن القاسم وعليه الأكثر (أو سارق) بالرفع عطف على مقدر معطوف على ما (خلاف)) ومحل كون السارق جائحة على القول به حيث لم يعلم وأما لو أعلم فتيبته المشتري (وتعييبها كذلك) أى كذهاب عنها فيوضع

حصه من الثمن (قوله ولو قلت) أى ولو كانت قيمة الجراح أقل من ثلث قيمة البيع (قوله وفي الزهية الخ) يعنى أن من اكترى دارا أو أرضا فيها نخلة مثلا مزهية وهى تبع للدار أى قيمة ثمرتها ثلث الكراء فأقل واشترط ادخالها في عقد الكراء فأجيحت تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها فهل توضع جائحتها لانها ثمرة مبتاعة وقع العقد عليها مفردة فهى كغيرها أولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تبسع والجائحة إنما تكون في ثمرة مقصودة بالبيع قولان (قوله في النخل) أى حالة كونها من النخل وقوله في غيره أى حالة كونها من غير النخل (قوله فلا جائحة اتفاقا) أى سواء كانت تابعة أو غير تابعة ويفسد الكراء في الثانى كما قال الشارح بعد لافى الاول اذا اشترط ادخالها فيه (قوله فان لم تكن تابعة) أى والحال انها مزهية (قوله) وإنما يجوز اشتراط غير الزهية) أى اشتراط ادخالها في عقد الكراء (قوله فإن أزهت جاز اشتراطها مطلقا) * حاصله انها ان كانت مزهية جاز اشتراطها مطلقا كانت تابعة للكراء أولا ولا يدخل في عقد الكراء الا بالشرط ثم ان كانت غير تابعة وضعت جائحتها اتفاقا وان كانت تابعة ففي وضع جائحتها وعدم وضعها تأويلان وان كانت غير مزهية فان كانت غير تابعة فاشتراطها مفسد للعقد وإن كانت تابعة فلا جائحة فيها اتفاقا ولا يجوز اشتراطها الا بشروط ثلاثة كما قال الشارح (قوله كساوى) أى كالامر المنسوب للبناء وقوله كالبرد هو والثلاثة بعده امثلة للساوى وقوله والجراد هو والثلاثة بعده داخلة تحت الكاف وقوله ونحو ذلك أى كالردود (قوله عطف على مقدر معطوف على ما) أى والتقدير او ما لا يستطيع دفعه وسارق (قوله خلاف) القول الاول لابن نافع وعزاه الباجى لابن القاسم في الموازية قال في التوضيح وعليه الأكثر وأشار ابن عبد السلام الى انه المشهور اه والقول الثانى لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لافرق بين فعل الآدمى وغيره في ذلك لما بقى على البائع في الثمرة من حق التوفية اه بن (قوله فتيبته المشتري) أى ولا يحط البائع شيئا عن المشتري من الثمن وقوله فتيبته أى سواء كان مليا أو هداما والحال انه يرجى يساره عن قرب وإلا كان جائحة على كل من القولين ومحل كون السارق المعين الموسر أو المرجو اليسار عن قرب جائحة على القول الثانى دون الاول اذا كانت تناله الاحكام وإلا كان جائحة اتفاقا * واعلم أن محل كون الجيش جائحة إذا لم يعرف منه أحد أو عرف منه أحد وكان لا تناوله الاحكام أو كان معسرا ولا يرجى يساره عن قرب أما لو عرف منه أحد وكانت تناله الاحكام وهو موسر أو يرجى يساره عن قرب فلا يكون ماأخذه الجيش جائحة توضع بل يضمن جميعه ذلك المعروف كما هو ظاهر المدونة (قوله وتعييبها كذلك) يعنى أن الثمرة إذ لم تهلك بل تعيبت بغير شبهه فان ذلك جائحة تحط بالشروط السابقة في قوله إن بلغت ثلث المسكيلة الخ لكن يعتبرها نقص ثلث القيمة لا نقص ثلث المسكيلة كما في ذهاب العين قال في التوضيح فان لم تهلك الثمار بل تعيبت فقط بكعبار يصيبها او ريح يسقطها قبل أن يتناهى طيبها فينقص ثمنها ففي البيان المشهور أن ذلك جائحة ينظر لما نقص هل ثلث القيمة أم لا وقال ابن شعبان وهو أحد قولى ابن الماجشون ليس ذلك جائحة وإنما هو عيب والبتاع بالحيارين أن يتمسك أو يرد اه بن (قوله وتوضع) أى جائحة الثمار من العطش وقوله وإن قلت أى هذا إذا بلغت قدر الثلث فأكثر بل وإن قلت (قوله أى كالبقول)

(٢٤ - دسوقى - لث) عن المشتري ان نقص ثلث قيمتها فأكثر ولا ينظر الى ثلث المسكيلة فالتشبيه في مطلق الوضع لا بقيد المسكيلة فان اصابها غبار أو عفن من غير ذهاب عين فان نقصت ثلث القيمة اعتبرت وإلا فلا (وتوضع) الجائحة الحاصلة (من العطش وإن قلت) لان سقيها على البائع فأشبه ما فيه حق توفية ما لم يقل جدا بحيث لا ياتلف اليه عادة فلا يوضع وشبه في قوله وإن قلت قوله (كالبقول) من خس وكزبرة وهندبا وعلق وكراث ولا فرق بين كونها من العطش أو لا

بفتح القاف وسكون الصاد
المجعة ما يرعى (وَوَرَقُ
التوت) يشترى لدود
الحرير أى لعلته (ومغيب
الأصل كالجزر) والبصل
والثوم والفجل واللفت
ويجوز يسه بشرط رؤية
ظاهره وقلع شئ منه ويرى
فانه يعرف بذلك ولا يكون
مجهولا (ولزم المشتري
بأقبا) أى ما بقى بعد
الجائحة (وإن قل) وليس
له انحلال العقدة عن نفسه
بخلاف الاستحقاق فقد
يخير أو يحرم التمسك بالباقي
والفرق كثرة تكرور
الجوائح فكان المشتري
داخل عليها بخلاف
الاستحقاق (وإن اشترى
أجناساً) مختلفة من
حائط أو حوائط في صفقة
واحدة (فأجيب بعضها)
من جنس أو من كل جنس
(وضعت) بشرطين الأول
(إن بلغت قيمته) أى
قيمة الجنس الذى حصلت فيه
الجائحة (ثلاث) قيمة
(الجميع) فأكثر أى جميع
الأجناس التى وقع المقد
عليها كأن يكون قيمة
الجميع تسعين وقيمة الهجاء
ثلاثين والشرط الثانى قوله
(وأجيب منه) أى من

أى كما توضع جائحة البقول وإن قلت سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره * والحاصل أن
الجائحة من العطش توضع وإن قلت كان الهجاء ثماراً أو بقلاوين كانت من غير العطش فإن كان الهجاء
بقلا وضعت وإن قلت وإن كان الهجاء ثماراً وضعت إن كانت ثلث السكيلة فليست البقول كالثمار وذلك
لأن البقول لما كانت تجدد أولاً فأولاً لم يضبط قدر ما يذهب منها (قوله ما لم يكن) أى التالف بالجائحة
تافها (قوله والزعفران) أى والورد والياسمين والعصفر (قوله ما يرعى) أى كالجلبان والبرسيم
(قوله أى لعلته) أى فتوضع جائحته قليلة أو كثيرة (قوله والفجل واللفت) أى والكرنب والقلناس
فتوضع جائحتها وإن قلت كانت من العطش أو غيره * واعلم أن جملة مغيب الأصل كالبقول هو
نحو قول المدونة وأما جائحة البقول كالسلق والبصل والجزر والفجل والسكرات وغيرها فيوضع
قليل ما يجيب منه وكثيره اه وقال التيطى وأما اللقائى والبطيخ والبادنجان والقرع والفجل والجزر
والوز والورد والياسمين والعصفر والفلو الأخضر والجلبان فتحكم ذلك كله حكم الثمار يراعى فيه
ذهاب الثلث وروى محمد عن أشهب أن اللقائى كالبقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه
القضاء اه منه فانظره مع ما تقدم اه بن * والحاصل أن الثمار لا بد من وضع جائحتها من ذهاب
الثلث والبقول توضع جائحتها وإن قلت واللقائى ملحق بالثمار ومغيب الأصل ملحق بالبقول
عند المصنف وهو مذهب المدونة وألحقهما التيطى بالثمار وألحق أشهب اللقائى بالبقول (قوله ويجوز
يسته) أى يسع مغيب الأصل كما أشعر بذلك قول المصنف وتوضع الجائحة من مغيب الأصل وإن
قلت لكن الجواز بشرط ثلاثة أن يرى المشتري ظاهره وأن يقطع شئ منه ويرى فلا يكتفى في الجواز
رؤية ما ظهر منه بدون قلع خلافاً للناصر اللقائى ، والشرط الثالث أن يحزر اجمالاً ولا يجوز يسه من غير
حزر بالتبراط أو الفدان أو القصة (قوله فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولاً) أى خلافاً لما قاله بعضهم
من أن مغيب الأصل لا يجوز أن يباع منه إلا ما كان مقلوفاً بالفعل لأن ما يقطع مجهول (قوله أى ما بقى
بعد الجائحة) أى بما يخصه من الثمن سواء كان الباقي كثيراً أو قليلاً (قوله تقديخ) أى إذا كان المستحق
جزأ شائعاً كجزء من دار سواء كان قليلاً أو كثيراً وأما لو كان معينا كالوكان البيع أثواباً واستحق شئ
منها معين فإن كان قليلاً وجب التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن وإن كان كثيراً أحرم التمسك بالباقي بما
يخصه من الثمن ووجب رده لباقيته واخذ الثمن كله منه (قوله بخلاف الاستحقاق) أى فانه لندوره لم
يدخل عليه (قوله فأجيب بعضها) أى فذهب بالجائحة بعضها وقوله من جنس حال أى حاله كونه ذلك
البعض الهجاء بعضاً من جنس أو بعضاً من كل جنس أى أو جنساً وبعض جنس آخر (قوله إن بلغت النخ)
اعلم أن ما ذكره المصنف من الشرطين إنما هو فيما إذا أجيب جنس من أجناس وأما لو أجيب كل واحد من
الأجناس قومت كلها سالمة ومجاحة ونسب قيمة المجاحة لقيمة السالمة ونظر للنقص فإن كان قدر
الثلث وضعت الجائحة والا فلا ولا يشترط أن يكون الهجاء من كل ثلث مكيلته نعم يشترط أن يكون
الذهاب ثلث قيمة الجميع ومثل هذا يقال فيما إذا كان الهجاء جنساً وبعض جنس كذا قال شيخنا العدوى
وبهذا تعلم أن الأولى للشارح أن يقتصر على قوله من جنس ويحذف قوله أو من كل جنس (قوله فان
عدما أو أحدهما لم توضع) أى ولو اذهبت الجائحة الجنس بتمامه (قوله وإن تاهت الثمرة النخ) لما ذكر
أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله وإن تاهت النخ
وحاصله أن الثمرة المبيعة إذا أصابها الجائحة بعد تهاى طيبها فانه لا توضع وسواء بيعت بعد بدو

الجنس الذى حصلت فيه الجائحة (ثلاث مكيلته) فأكثر فإن عدماً أو أحدهما لم توضع (وإن تاهت الثمرة) نصلاص
في طيبها (فلا جائحة) لقوات محل الرخصة والمراد بتهاى الطيب بلوغها الحد الذى اشترت له من تمر أو رطب أو زهو

فتوانى المشتري في الجذ وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع (كالقصب الحلو) لا جائحة فيه على المشهور لأنه إنما يباع بعد طيبه بدخول الخلاوة فيه فالظاهر أن مجرد دخول الخلاوة فيه (١٨٧) وإن لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة

في (و) ك (يائس الحب) الصلاح وتناهى طيبها عند المشتري أو بيعت بعد تناهى طيبها على الجذ فأخر جذها فاجيحت والمراد بتناهى طيبها بلوغها للحد الذي اشترت له من ثمر أو رطب أو زهو والمراد بالثمرة هنا ما يخرج من الشجر أو من الأرض فيشمل البقول لا ما قابلها انظر خش وما ذكره المصنف من عدم وضع الجائحة حيث هو رواية أصبغ عن ابن القاسم كما مر والراجح رواية سحنون عنه من وضعها كما مر أيضا (قوله فتوانى المشتري في الجذ) أي بعد بلوغها الحد الذي اشترت له اختيارا من غير مانع (قوله وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع) أي لأن أيام الجذ المعتادة في حكم أيام الطيب كما مر (قوله على المشهور) أي وهو مذهب المدونة سحنون وقد قال ابن القاسم توضع جائحة القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس انظر للمواق وفيه أيضا عن ابن يونس قال ابن حبيب وجائحة القصب غير الحلو توضع إذا بلغت الجائحة الثلث اه ونقله ابن عرفة أيضا وانظر هل هو القصب الفارسي اه بن وقال البدر القرافي الحق ان مراده قصب السكر قبل دخول الخلاوة فيه إذا بيع على الجذ أي وأما الفارسي فلا جائحة فيه (قوله يمنع اعتبار الجائحة فيه) أي فهو وان صح بيعه لكنه لا جائحة فيه بمنزلة ما تناهى طيبه من غيره وسواء يبيع وحده أو بأرضه أو بتبعا لها وأما ان يبيع قبل ظهور الخلاوة فيه فلا يصح إلا على شرط الجذ وحيث توضع جائحته إذا حصلت في أيام جذه أو تأخر جذه لعدم التمكن منه (قوله لزمه سقى الجميع مطلقا) هذه طريقة ابن يونس وطريقة المتيطى عن محمد بن المواز انه إنما يلزمه سقى السالم اذا كان معينا (قوله فالأقسام ثلاثة) أي لأن المجاح اما ان يكون الثلثين أو الثلث أو أقل منه وحاصل ما في المسئلة أن المجاح تارة يكون الثلثين فأكثر وتارة يكون أقل من الثلث وتارة يكون الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان المجاح الثلثين فأكثر خبيرين سقى السكك وفك العقد لافرق بين كون المجاح شائعا أم لا وان كان الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان المجاح خيرا أيضا بين سقى السكك ويأخذ الجزء الذي جعل له أو يفك العقد عن نفسه وان كان معينا لزمه سقى السالم وحده وان كان المجاح أقل من الثلث لزمه سقى السكك كان شائعا أم لا وهذا حاصل ما ذكره الشارح ولكن كلام المواق عن المتيطى صريح في أنه اذا كان المجاح أقل من الثلث إنما يلزمه سقى الجميع اذا كان المجاح شائعا وأما ان كان معينا فاعا يلزمه سقى السالم دون المجاح ونص المتيطى وأما ان اجيحت جهة واحدة وأخرى سالمة فانه يلزمه مساقاة السالمة إذا كانت الجائحة يسيرة الثلث فاقل قاله محمد اه مواق وفيه عن ابن يونس نحو ما ذكره الشارح فالخاصل أن في اليسير وهو مادون الثلث طريقتين وكلام البدر القرافي يقتضى اعتماد ما قاله ابن يونس (قوله تجاح بما يوضع الخ) أي وأما لو اجيحت تلك الثمرة المبيعة بأقل من الثلث فانه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن ويأخذ البائع جميع مكبلته من المشتري بخلاف ما اذا كان المجاح الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بتلك النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بتلك النسبة عند ابن القاسم فان قصت الثمرة الثلث حط عن المشتري في مثال الشارح خمسة من الثمن ووضع من المكيلة ثلثها ثلاثة وثلث وان قصت الثمرة النصف حط من الثمن نصفه سبعة ونصف ومن المكيلة نصفها خمسة (قوله بناء على أن المستثنى مشتري) أي وهو المعتمد اما على انه مبقى فلا يوضع من القدر المستثنى شيء وانما يوضع من الثمن وهو رواية ابن وهب (تنبيه) لو تنازعا في حصول الجائحة فالقول قول البائع لأن الأصل السلامة حتى يثبت المشتري ما يدعيه فان تصادقا عليها واختلفا في قدر ما أذهبه هل هو الثلث أو أقل فالقول قول المشتري على المعتمد

فيه (و) ك (يائس الحب) البيع بعد ييسه أو قبله على القطع وبقي الى أن ييس فلا جائحة وأما لو اشترى على التبقية أو على الاطلاق فاجيح فانها توضع قلت أو كثرت بعد الييس أو قبله لأنه يبيع فاسد لم يقبض فضائه من ثمنه (وخبر المامل في المساقاة) إذا أصابت الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) ما أجيب وما لم يجح بالجزء الساقى عليه (أو تركه) بأن يحل العقد عن نفسه ولا شيء له فيها تقدم (إن أجبح الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلثين وكان المجاح شائعا فان كان معينا في جهة لزمه سقى ماعدا المجاح فان بلغ الثلثين فأكثر خبير مطلقا كان المجاح شائعا أو معينا ومفهوم الشرط لو أجبح دون الثلث لزمه سقى الجميع مطلقا فالأقسام ثلاثة (و) بائع (مستثنى كيل) معلوم كشمرة أراد ب (من الثمرة) للباعة على أصولها بخمسة عشر دينارا مثلا (تجاح) تلك الثمرة (بما)

أي بالقدر الذي (يوضع) في الجائحة وهو الثلث فأكثر (يضع) البائع من ذلك الكيل المستثنى (عن مشتري) أي مشتري الثمرة (يقدره) أي بقدر المجاح من الثمرة بناء على ان المستثنى مشتري فلو باع ثمرة ثلاثين لرد بها خمسة عشر واستثنى عشرة أراد ب فأجبح ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الثمن وثلث القدر المستثنى

فصل في اختلاف المتبايعين (إن اختلف المتبايعان) لذات أو منفعة بقدر أو غيره (في جنس الثمن) أى العوض فيشمل الثمن إذا هو من أياض أو قال في جنس العوض كان أوضح كذهب وعرض (أو) في (نوعه) كذهب وفضة أو قمح وشعير (حلفا وفسخ) مع القيام والفوات وجد شبهة منهما أو من أحدهما أولا (ورد مع الفوات قيمتها) ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية وتعتبر القيمة (يوم) يعيها) لا يوم الفوات ولا الحكم (و) ان اختلفا (في قدره) أى قدر الثمن كشرين ويقول المشتري بعشرة (كتمونه) أى كاختلافهما في قدر مضمون الثمن كبعثك عبدا بدينار فقال المشتري بل العبد وهذا الثوب به والتشبيه في القدر فقط كما قال الشارح لأن المصنف ذكر حكم الجنس والنوع في الثمن ومثله الثمن كما مر وهو انهما يتحالفان ويتفاسخان مطلقا ويرد مع الفوات قيمتها يوم البيع ولا ينظر لدعوى شبه ولا لعدمه بخلاف هذه المسائل الخمسة فانه ينظر لدعوى شبه وعدمه مع الفوات ولذا اعاد العامل فيها قوله وفي قدره الخ (أو) في (قدر

فصل ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن الخ) كما إذا قال بعثك هذا الحمار بدينار نقدا أو لأجل فقال بل بعته لى ثوب معلوى مثلا (قوله لذات أو منفعة) أشار بهذا إلى أن اختلاف المستأجرين والمكترين يجري فيه ما ذكرهنا وقوله أو غيره المراد به النسبة فحاصله انهما يتبايعا بالحلول أو بالأجل واختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره (قوله أى العوض) قال بن يحتمل ان يريد بالثمن ما قابل الثمن فيكون قوله بعد كتمونه تشبيها في الجميع أى في الجنس والنوع والقدر ففي الأولين يفسخ مطلقا وفي الأخير يفسخ بشرط القيام ويحتمل ان يريد بالثمن العوض الصادق بالثمن والتمن وعليه قوله كتمونه تشبيه في قوله وقدره فقط وفيه بعد لان ضمير قدره يرجع للثمن الشامل للثمن فيكون قوله كتمونه ضائعا فالظاهر الاحتمال الأول كما قال ح وسيأتى الجواب بارتكاب الاستخدام (قوله فيشمل الثمن) أى كما إذا قال بعثك هذا الحمار بدينار فقال بل الذى بعته لى بالدينار هذا العبد (تنبيه) من الاختلاف في جنس الثمن كما قال المازرى ما لو انعقد السلم أو بيع النقد على خيل فقال أحدهما على ذكران والآخر على إناث وذلك لتباين الأغراض لان الاناث تتراد للنسل بخلاف ما لو كان الاختلاف في ذكران البغال وإناثها فان هذا من الاختلاف في صفة للثمن لأن البغال لا تتراد للنسل وإذا اختلفا فيها فالقول قول البائع يمينه ان انتقد والا فالقول للمشتري يمينه (قوله كذهب وفضة) بأن قال البائع بعته بعشرة محبوب وقال المشتري بعشرة ريال (قوله أو قمح وشعير) أى قال أسلمت في قمح وقال الآخر فى شعير أو قال اشتريت هذا الحمار منك بعشرة أرادب من الشعير وقال البائع بل بعشرة أرادب قمح (قوله حلفا) أى حلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق كذبه ويبدأ البائع باليمين (قوله مع القيام والفوات) لكن مع القيام يرد السلعة بعينها (قوله ورد) أى المشتري للبائع مع الفوات أى مع فوات السلعة ولو بمحاولة سوق قيمتها أى وأخذ ثمنه من البائع وتقاصا إذا ساوت القيمة الثمن وأما لو كان أحدهما زائدا فن له الزائد يرجع به على صاحبه (تنبيه) مثل الاختلاف في الجنس والنوع في التحالف والفسخ مطلقا الاختلاف في صفة العقد كمن باع حائطه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال المتبايع ما اشترطت الا هذه النخلات بعينها ذكره في الشامل وترك المصنف الكلام على اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو ان القول لمنكره يمين سواء كان هو البائع أو المشتري ومن هنا مسألة التنازع هل هى امانة أو بيع أو صلف فالقول لمنكر البيع لان الأصل عدم انتقال الملك (قوله ومثلها ان كانت مثلية) أشار الشارح الى أن فى كلام المصنف قصورا ولو قال المصنف ورد مع الفوات عوضها كان أفضل (قوله يوم يعيها) أى لأنه أول زمن تسلط المشتري على المبيع وهذا قول أبى محمد وقال ابن شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله بل العبد وهذا الثوب به) أى أو قال اسلمتك دينارا في ثوبين أو إرددين فقال المسلم اليه بل في ثوب أو اردب فقط وأما لم يجعل الاختلاف في قدر الثمن كنكر العقد بحيث يكون القول قول من أنكر ان العقد وقع على العبد والثوب بدينار يمينه لاتفاقهما على وقوع العقد في الجملة (قوله كما قال الشارح) أى بهرام وعلى هذا فيتمين ان يكون الضمير في قدره للثمن لا بمعنى العوض الصادق بالثمن وإلا كان قوله كتمونه ضائعا بل يجعل الضمير في قدره راجعا للثمن بمعنى المقابل للثمن (قوله مطلقا) أى مع القيام والفوات (قوله مع الفوات) أى أنه مع الفوات يمضى البيع بما قاله المشتري ان كان مشبها وبما قاله البائع إذا انفرد بالشبه وأما مع القيام فانهما يتحالفان ويتفاسخان ولا ينظر لشبه ولا لعدمه (قوله الخمسة) أى التى هى الاختلاف في قدر الثمن وقدر الثمن وقدر الأجل وفي الرهن

أجل (كمت لشهر وقال المشتري لشهرين وسيأتى حكم اختلافهما في أصل الأجل عند قوله وان اختلفا في انتهاء الاجل والحيل

(أو) في أصل (رهن) أي اختلافه هل وقع البيع أو القرض على رهن أو على غير رهن وهذا لا يخالف قوله في الرهن والقول المدعى ثنى الرهنية لأنهما اختلفا هناك في سلعة، مينة هل هي رهن أو ودعة وهنا اختلفا في أصل

(١٨٩)

كل من هذه الفروع الخمسة (وُفسخ) إن كانت السلعة قائمة على المشهور وسيأتي حكم فواتها ومحل الفسخ في هذا الباب (إن حكم به) فهو قيد في الفسخين معا فيشمل السبع مسائل وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف كالامان ولا يتوقف على حكم وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم بامضاء العقد بما قال الآخر فعند ابن القاسم له ذلك لا عند مقابله وعمل اشتراط الحكم في الفسخ اذا لم يتراضا عليه بغيره وإلا ثبت الفسخ وكأنهما تقايلا كما ذكره سند وقوله (ظاهراً) عند الناس (وباطناً) عند الله منصوبان على الحال من نائب فاعل فسخ أو على نزع الخافض فيجوز تصرف البائع في المبيع بجميع أوجه التصرف ولو بوطء الجارية ولو كان هو الظالم في الواقع (كثنا كلهما) يفسخ ظاهراً وباطناً إن حكم به (وُصدق مُشتر) في الفروع الخمسة فقط المشار

والحيل (قوله أو في أصل رهن الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف أو رهن أو حيل عطف على المضاف وهو قدرا ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو حيل عطفاً على المضاف إليه وهو الأجل أي أنهما تنازعا في قدر الرهن والحيل وهذا وإن كان هو للتبادر لكن العطف على المضاف أولى من العطف على المضاف إليه لأنه لمجرد التقييد كما في اللفظ ولذا اقتصر الشارح عليه والحاصل أن اختلافهما في أصل الرهن والحيل أو في قدرهما حكمهما واحد وهو أن ذلك كالاختلاف في قدر الثمن وأما الاختلاف في جنس الرهن أو نوعه فذكر عقب وخش أن الذي ينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه وهو الفسخ بعد التحالف مع القيام والفوات والذي ذكره بن أن الظاهر أنه كالاختلاف في قدر الثمن وحينئذ فالتحالف والتفاسخ في حالة القيام فقط واختاره شيخنا العدوي في حاشيته على خش (قوله أو في حيل) أي بأن قال البائع وقع البيع على أنك تأتيني بحمل وقال المشتري بل وقع البيع بلا حمل (قوله حلفاً) أي حلف كل على تحقيق دعواه ونبي دعوى صاحبه وقضى للتحالف منهما على التناكل (قوله وسيأتي حكم فواتها) أي وقول المصنف وصدق مشتر ادعى الاشبه وحلف أن فات (قوله إن حكم به) أي بالفسخ أي أو تراضيا عليه وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة ظالماً أو مظلوماً واشتراط الحكم في الفسخ إذا لم يتراضا على الفسخ قول ابن القاسم وقوله وقيل الخ هو قول سحنون وابن عبد الحكم (قوله في الفسخين) الفسخ الاول ما كان في حالة القيام والفوات وذلك في مستثنين وهما اختلافهما في الجنس والنوع والفسخ الثاني ما كان عند القيام فقط وذلك في خمس مسائل تقدمت (قوله فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم) أي بالفسخ أي وبعد تحالفهما (قوله لا عند مقابله) أي لحصول الفسخ عنده بمجرد التحالف (قوله إذا لم يتراضا عليه) أي إذا استمر التنازع موجوداً ولم يتراضا على الفسخ بغير حكم (قوله ظاهراً وباطناً) ابن الحاجب وينفسخ ظاهراً وباطناً على الأصح قال في التوضيح ما صححه المصنف ذكر سند أنه ظاهر المذهب ورجح الثاني وهو أنه يفسخ في الظاهر فقط بأن أصل المذهب أن حكم الحاكم لا يعمل حراماً وذكر المازري القولين وزاد ثالثاً لبعض الشافعية أن كان البائع مظلوماً ففسخ ظاهراً وباطناً ليصح تصرفه في المبيع بالوطء وغيره وإن كان ظالماً ففسخ ظاهراً فقط لأنه حينئذ غاصب للمبيع اهـ بن (قوله من نائب فاعل فسخ) فيه أن نائب فاعله ضمير يعود على العقد ولا يصح جعل قوله ظاهراً وباطناً حالاً منه فالأولى أن يقول أنه حال من الفسخ المفهوم من فسخ والمعنى حالة كون الفسخ ظاهراً وباطناً أو في الظاهر والباطن (قوله فيجوز الخ) أي ولا يجوز للمبتاع وطء الأمة إذا ظفر بها وأمكنه وطؤها كان ظالماً أو مظلوماً وهذا عمرة كون الفسخ في الباطن وعمرة كونه ظاهراً أنه يمنع التعرض للبائع الذي أراد التصرف بعد الحكم (قوله أي أن أشبه في دعواه) أشار بهذا إلى أن الفعل ليس على بابه لأن بقاءه على حاله يوم أن البائع إذا كان أشبه أي أقوى شها من المشتري أو تساوى فالقول قوله وليس كذلك (قوله تحالفاً وقضى بالقيمة الخ) أي وهذا معنى الفسخ فسكانه قال فإن لم يشبه تحالفاً وفسخ ونكولهما كحلفهما ويقضى للتحالف على التناكل (قوله والمثل في المثل) هذا هو المعتمد واقتصر عليه حب وهو الموافق للقواعد خلافاً لما في عقب من أنه

لها بقوله وفي قدره الخ بشرطين أشار لأولهما بقوله (ادعى الأشبه) أي أن أشبه في دعواه أشبه البائع أم لا فإن انفرد البائع بالشبه فالقول قوله يمين وإن لم يشبه تحالفاً وقضى بالقيمة في المقوم والمثل في المثل وقضى للتحالف على التناكل ولثانيهما بقوله (وحلف) المشتري

يقضى بالقيمة في المقوم والثلى إلا السلم فسلم وسط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ان فات المبيع) أى بيد المشتري ولو بحالة السوق وكذا ان فات بيد البائع على أحد قولين (قوله وهو) أى الشرط أعنى قوله ان فات راجع الخ (قوله فهو ما تقدم) أى من تخالفهما والفسخ ان حكمه أو تراصيا عليه وهو حاصل ما ذكره المصنف أنه في المسائل الخمسة المذكورة يتحالفان ويتفاسخان عند قيام السلعة وأما مع فواتها فان المشتري يصدق بيمينه ان ادعى شيئا أشبه البائع أيضا أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انقرد البائع بالشبه كان القول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال فان لم يشبه واحد منهما حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها ان كانت مقومة ورد مثلها ان كانت مثلية ونكولهما كحلفها ويقضى للتحالف على النا كل (قوله ومنه تجاهل الثمن) ظاهر المصنف ومن القيت الجاهل الثمن وإذا كان كذلك ففيه القيمة سواء فاتت السلعة أم لا وليس كذلك وأجاب الشارح بقوله ومنه أى من التحالف والتفاسخ أى من متعلقهما تجاهل الثمن (قوله لا أعلم ما وقع به البيع) أى فاذا ادعى كل منهما أنه لا يعلم قدر ما وقع به البيع فانه يحلف على أنه لا يعلم قدره ويفسخ البيع وترد السلعة إن كانت قائمة فان فاتت ولو بحالة سوق رد قيمتها إن كانت مقومة ومثلها إن كانت مثلية وعلم بما قلناه ان كلا منهما انما يحلف على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل منهما لأدري ما أعلم أن نكولهما كحلفهما في الفسخ وكذا نكول أحدهما فيما يظهر فاذا حلفا أو نكلا أو أحدهما ففسخ البيع وردت السلعة والظاهر أن الفسخ هنا لا يتوقف على حكم الحاكم به كذا قيل ورده شيخنا بأنه لا يقطع النزاع إلا الحكم (قوله وقيمتها) أى وترد قيمتها يوم البيع هذا إن كانت مقومة وإلا رد مثلها وقوله ان فاتت أى بيد المشتري ولو بحالة السوق (قوله بل وان كان من وارث لهما) أى بأن ادعى وارث كل أنه لا يعلم ما وقع به البيع وقوله أو لأحدهما أى ان وارث أحدهما ادعى الجهل وأحد البائعين ادعى الجهل أيضا وحاصل الفقه مان وارث كل اذا ادعى الجهل بالثمن أو ادعاه أحد المتبايعين ووارث الآخر فانهما يتحالفان أى يحلف كل بالله الذى لا إله إلا هو انه لا يعلم القدر الذى وقع به البيع فاذا حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما دون الآخر ففسخ البيع وردت السلعة للبائع أو لو ارثه إن كانت قائمة فان فاتت لزم رد قيمتها يوم البيع إن كانت مقومة أو مثلها إن كانت مثلية (قوله فان ادعى أحدهما) أى أحد المتبايعين أو أحد الوارثين فهذا يجرى في العاقدين وكذا بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد (قوله فان واقفه الآخر فظاهر) أى فان واقفه الجاهل على ما ادعاه فظاهر أنه يعمل بما اتفق عليه من غير عيب أشبه قول مدعى العلم أم لا (قوله وإن لم يواقفه) أى على ما ادعاه من المعلوم (قوله وان فات الخ) أى وان فاتت صدق مدعى العلم ان أشبه مع يمينه (قوله فان نكل) أى مدعى العلم وقوله ردت السلعة أى بالائمه وقوله والقيمة أى وردت له القيمة الخ (قوله ويبدأ المشتري هنا) أى عند تجاهل الثمن من المتبايعين وانما بدأ المشتري باليمين عند التجاهل لأن تجاهل الثمن عندهم كالقوات فأشبهه مالو فاتت السلعة في ملكه والقاعدة ان القوات يوجب تبذره المشتري لانه الذى يصدق أولا اذا ادعى ما يشبه أشبه البائع أم لا (قوله وكذا بورثته) أى وكذا يبدأ بورثته أى المشتري إذا حصل تجاهل في الثمن من ورثة المتبايعين (قوله وهذا إذا كان الاختلاف في الثمن) أى في جنسه أو نوعه أو قدره مع القيام أو القوات في الجنس والنوع ومع القيام في القدر ومن الاختلاف في قدره الاختلاف في أصل الرهن والحيل وكذا في قدرها لأن لها حصة من الثمن وانما بدأ البائع باليمين في هذه الأحوال لان الأصل استصحاب ملكه والمشتري يدعى اخراجه بغير مارض به

(ان فات) المبيع كله فان فات البعض فلكل حكمه وهو راجع لقوله صدق وحلف فان لم يفت فهو ما تقدم بيانه (ومنه) أى من التحالف والتفاسخ (تجاهل الثمن) بأن قال كل منهما لا أعلم ما وقع به البيع وترد السلعة ان كانت قائمة وقيمتها ان فاتت هذا إذا كان التجاهل من المتبايعين بل (وإن) كان (من وارث) لهما أو لأحدهما فيحلف كل انه لا يدري ما وقع به البيع فان ادعى أحدهما العلم فان واقفه الآخر فظاهر وان لم يواقفه صدق مدعى العلم بيمينه ان كانت قائمة وان لم يشبه وإن فاتت ان أشبه فان نكل ردت السلعة في قيامها والقيمة في فواتها ويبدأ المشتري هنا باليمين وكذا بورثته وحينئذ فهو مستثنى من قوله (وبدأ البائع) بالحلف وجوبا أى في غير مسألة التجاهل وهذا اذا كان الاختلاف في الثمن

فإن كان في الثمن بدأ للمشتري كما في العتبية وورثة كل بمنزلة فإن وقع الاختلاف بينهما معا فالظاهر تبدل البائع (وحلف) من توجهت عليه اليمين منهما (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الإثبات كأن يقول ما بعته له بثانية ولقد بعتهما بعشرة ويقول المشتري ما اشتريتها منه بعشرة ولقد اشتريتها بثانية قال بعض وجاز الحصر كأن يقول ما بعته إلا بعشرة أو انما بعته بعشرة (وإن اختلفا في انتهاء الأجل) مع اتفاقهما عليه كأن يقول البائع هو شهر وأوله (١٩١) هلال رمضان وقد انقضت فيقول المشتري

بل أوله نصفه فالانتهاء نصف

شوال (فالقول لمنكر

التقضي) يمينه لأن

الأصل بقاؤه وهذا إن

أشبهه سواء أشبهه غيره أم لا

فإن أشبهه غيره فقط فالقول

قوله يمينه فإن لم يشبه أيضا

حلفا وفسخ إن كانت السلفة

قائمة وإلا فالقيمة ويقضي

للحالف على التاكيل وأما

إن اختلفا في أصل الأجل

عمل بالعرف باليمين فإن لم

يكن عرف مخالفا وفسخا

إن كانت قائمة وإلا صدق

المشتري يمين إن ادعى

أجلا قريبا لا يثبت فيه وإلا

فالقول للبائع إن حلف (و)

إن اختلفا (في قبض

التمن) بعد تسليم

السلفة فقال المشتري

أقبضتك وانكر البائع

(أو) في تسليم (السلفة)

فقال البائع أقبضتها وانكر

المشتري (فالأصل

بقاؤه) الثمن عند

المتاع والسلفة عند البائع

(إلا لعرف) قبض

التمن أو الثمن قبل المفارقة

فالقول لمن وافقه العرف

يمينه لأنه كالشاهد

(قوله فإن كان في الثمن) أي في جنسه أو نوعه أو قدره مع قيام السلفة وفواتها في الجنس والنوع ومع قيامها في القدر (قوله فإن وقع الاختلاف فيهما) أي كالمالك قال المشتري اشتريت منك هذه الدابة بعشرة والبائع يقول إنما بعته لك هذا الثوب بخمسة فيتحالفان ويتفاسخان ويبدأ البائع باليمين (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه (قوله ويقدم النفي على الإثبات) أي فلو قدم الإثبات على النفي فلا تعتبر عينه ولا يدمن أعادتها كما قال ابن القاسم واعلم أن قول المصنف مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو أن اليمين ليست على نية المحلف وإلا فلا حاجة إلى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر القرافي اهعدوى (قوله ولقد بعته بعشرة) أي لأنه لا يلزم من نفي البيع بثانية البيع بعشرة لجواز أن يكون باع بتسعة (قوله ولقد اشتريتها بثانية) أي لأنه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون اشتراها بثانية لجواز أن يكون اشتراها بتسعة (قوله وجاز الحصر) أي فيقوم مقام النفي والإثبات ومثل الحصر لفظ فقط في القيام مقامهما (قوله مع اتفاقهما عليه) أي على قدره (قوله فالفقار لمنكر التقضي) أي فالفقار لمن ادعى بقاء الأجل وانكر انقضائه سواء كان بانها أو مشتريا كان مكريا أو مكتريا والقرض عدم البيئة فإن كان لاحدهما بيئة عمل بها فإن كان لكل بيئة على دعواه عمل بأسبقهما تاريخا (قوله وفسخ إن كانت السلفة قائمة) أي فترد السلفة للبائع إن كانت قائمة وترد قيمتها له مع فواتها ويبدأ البائع باليمين* والحاصل أن الفسخ برد السلفة أو رد قيمتها فقول الشارح إن كانت الخ شرط في مقدر أي وترد السلفة إن كانت الخ لا في الفسخ تأمل (قوله عمل بالعرف باليمين) أي سواء كانت السلفة قائمة أو فانت (قوله وفسخا إن كانت قائمة) أي فترد السلفة للبائع (قوله وإن اختلفا في قبض الثمن) أي وإن اختلف البائع والمشتري في قبض الثمن وكذا إذا اختلف البائع وورثة المشتري في قبض الثمن فالأصل بقاؤه فاذا ادعى البائع على وورثة المشتري أن ثمن السلفة التي باعها لمورثهم لم يقبضه وادعى الورثة أنه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعوهم لأن الأصل بقاء الثمن عند المشتري ما لم تقوم بيته بأن مورثهم أقبض ذلك قبل موته وهذا إذا اعتزفت الورثة بأن مورثهم اشتري تلك السلفة من المدعى وإنما وقع التنازع في قبض الثمن وعدمه وأما إذا أنكرت الورثة شراء مورثهم من ذلك المدعى فلا تقبل دعوى ذلك المدعى إن له على مورثهم كذا ثمن سلفة كذا إلا بيته ويمين فإن ادعى المدعى على من يظن به العلم من الورثة أنه يعلم بدينه كان له تحليفه فإن حلف وإلا غرم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أو في تسليم السلفة) أي مع الاتفاق على تسليم الثمن (قوله كلهم أو بقل الخ) هذا مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف فاذا قبض المشتري اللحم أو البقل وما أشبهه كالكفاكة وبان به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع مادفعت إلى ثمنه وقال المشتري دفعت إليك ثمنه فإن القول قول المشتري لشهادة العرف لأنه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري إلا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (قوله والا فلا) إن ادعى دفعه بعده أي وإن لم يكن بان بما ذكر بل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة لكن بعد أن قبض المشتري المبيع فقال

ويدخل في العرف طول الزمن في العرض والحيوان والعقار طولا يقضي العرف بأن البائع لا يصبر بالثمن إلى مثله وذلك عامان على قول ابن حبيب وعشرون على ما لابن القاسم والظاهر مراعاة أحوال الناس والزمان والمكان كما يفيد قوله إلا لعرف وقوله (كلهم أو بقل بان به) المشتري أي انفصل عن البائع به (ولو كثر) فالفقار للمتاع عند ابن القاسم لموافقة دعواه العرف (وإلا) ينفصل به (فلا) يقبل قوله أنه دفع الثمن (إن ادعى دفعه) أي الثمن (بعد الأخذ) للثمن

المشتري دفعت ثمنه بعد أن قبضه وأنكر البائع ذلك سواء جرت العادة والعرف بدفع الثمن قبل أخذ الثمن أو اعتيد دفعه قبل أخذه وبعده معاً فلا يصدق المشتري لدعواه ما يخالف العرف في الحالة الأولى لأن العرف دفع الثمن قبل أخذ الثمن وهو قد ادعى الدفع بعد أخذ الثمن ولا تقطع شهادة العرف له في الحالة الثانية لجريانه بالدفع قبل الأخذ وبعده (قوله وإلا بأن ادعى دفعه قبل الأخذ) أى والفرض انه لم يبين بالمبيع (قوله والعرف الدفع) أى والموضوع أن العرف أن المشتري يدفع الثمن قبل أن يبين من البائع أعم من أن يكون دفعه قبل أخذه الثمن أو بعده (قوله فهل يقبل) هذا القول رواية ابن القاسم في الموازية (قوله سواء كان الدفع قبل الأخذ) أى قبل أخذ المبيع من البائع وقوله هو الشأن أى العرف وقوله أولاً أى بأن كان الشأن دفع الثمن بعد الأخذ ووجه قول قول المشتري على هذا القول شهادة العرف له في الحالة الأولى أعنى ما إذا جرى العرف بدفع الثمن قبل أخذ المبيع ودلالة تسليم البائع له السلعة على أخذه الثمن في الحالة الثانية لأن من حق البائع أن لا يدفع السلعة للمشتري حتى يقبض منها فدفعها له دليل على أخذ ثمنها (قوله أوفياها والشان) أى أو يقبل قوله فيما كان العرف فيه الدفع قبل أخذ المبيع لا غيره وهذا قول ابن القاسم في الموازية (قوله وهذا لا يشكل الخ) أى لأن الدفع قبل البيئونة صادق بكونه قبل أخذ المبيع أو بعده (قوله جرى عرف بالدفع) أى بدفع الثمن قبل أخذ المبيع الخ وهذا قول مالك في العتية قال شيخنا العدوي وهو أظهر الأقوال (قوله لأنه مقر قبض المبيع الخ) أى لأن المشتري مقر بالقبض ومدّع لدفع الثمن فهو معترف بعمارة ذمته فادعائه دفع الثمن لا يبريه حتى يثبت (قوله أقوال ثلاثة) أعلم أن ما ذكره المصنف بعد قوله إلا لعرف من التفصيل بأنه تارة يبين المشتري بالمبيع وتارة لا يبين به وفي هذه الحالة تارة يدعى دفع الثمن قبل قبض المبيع وتارة يدعى الدفع بعد أخذه مخالف لما في الباب من قوله إذا اختلف في القبض فالأصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فإن قامت بينة أو ثبت عرف عمل به وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصاد عليه وترك ما ذكره من التفصيل الذى بعضه مخالف لهذا بأن يقول بعد قوله إلا لعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عده كذا قاله عقب ورده بن بأن هذا كلام غير صحيح إذ ما ذكره المصنف هو عين ما في الباب وقد ساق كلام الباب شاهداً لكلام المصنف وفي التمثيل للعرف باللحم ونحوه وتفرع التفصيل والخلاف عليه مثل ما فعله المصنف (قوله كما هو ظاهر من كلامه) أى لأن قوله أن ادعى دفعه بعد الأخذ الخ يفيد أن المشتري قبض السلعة (قوله لم يقبل قوله اتفاقاً) هذا مقيد بما إذا لم يجر العرف بدفع الثمن قبل قبض الثمن والا قبل قوله كما في عقب (قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ) يعنى أن المشتري إذا شهد بأن ثمن السلعة التى اشتراها من فلان باقى في ذمته فإن هذا مقتضى قبضه السلعة فإن ادعى بعد ذلك أن السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل قوله وله أن يحلف البائع انه اقبضها له ان بادر وأما لو شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فإن كان التنازع بعد شهر حلف البائع انه اقبضه المبيع وإن كان كالجمعة فالقول قول المشتري يمينه انه لم يقبض المبيع وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف بحال كذا في خش وح وهذا يفيد أن حكم اشهاد المشتري بدفع الثمن مخالف لمسئلة المصنف وهى اشهاد المشتري بالثمن في ذمته ولكن ابن رشد في مباح اصبح سوتى بين المسئلتين في جريان القولين والمعتمد منهما القول الذى مشى عليه المصنف على ما قاله أبو اسحق التوفى ونصه الاشبه إذا شهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذ الغالب ان الانسان لا يشهد على نفسه بالثمن الا

(وإلا) بأن ادعى دفعه قبل الأخذ والعرف الدفع قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهل يقبل) دعوى المشتري الدفع سواء كان الدفع قبل الأخذ هو الشأن أولاً (أو) يقبل قوله (فيما هو الشأن) أى العرف بالقبض قبل الأخذ وهو المعتمد وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة ان الدفع قبل البيئونة به (أولاً) يقبل مطلقاً جرى عرف بالدفع قبل الأخذ فقط أو به بالدفع بعده لانه مقر قبض المبيع مدع لدفع ثمنه (أقوال ثلاثة) وهذا حيث قبض المشتري السلعة كما هو ظاهر من كلامه فإن لم يقبضها وادعى دفع الثمن لم يقبل قوله اتفاقاً (وإشهاد المشتري بالثمن) انه في ذمته

(مقتضى) عرفا (قبض مضمنه) وهو السلعة فلا يقبل منه دعوى عدم القبض (وَحَلْفٌ) بشدء اللام أى المشتري (بأنه) ان ادعى عليه انه لم يقبض السلعة (إن باهر) المشتري (١٩٣) كالعشرة أيام من يوم الاشهاد لان بعد كالمشهر

(كاشهاد البائع) على نفسه (قبضه) أى الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخليف المشتري ان بادر (و) ان اختلفا (في البتة) والخيار فالقول قول (مدعيه) أى البت لانه الغالب من يباع الناس (كمدعى الصحة) يقبل قوله دون مدعى الفساد ان اختلفا في الصحة والفساد كقول احدهما وقع البيع وقت ضحى يوم الجمعة وقال الآخر وقت النداء الثانى وظاهره فأت المبيع أم لا ورجح (إن لم يغلب الفساد) فان غلب كالصرف والسلم والمعارسة فالقول لمدعيه لانه الغالب فيها (وهل) القول لمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد مطلقا اختلف بهما الثمن أم لا او إنما يكون القول قوله (إلا أن يختلف بهما) أى بالصحة والفساد وفى نسخة بهما بافراد الضمير أى بالصحة (الثمن) كدعوى احدهما وقوعه على الام او الولد وادعى الآخر وقوعه عليهما معا وكدعوى البائع ان البيع بمائة والمشتري انه بقيمتها (فكقدروا)

وقد قبض العوض اه فان قوله أشهد على نفسه بالثمن صادق بأن يكون أشهد أنه في ذمته أو أشهد على نفسه وبهذا تعلم أنه يصح حمل قول المصنف وإشهاد المشتري بالثمن على ما يشمل الشهادة به على انه في ذمته وإشهاد بدفعه انظر بن (قوله مقتضى قبض مضمنه) أى لأن الغالب ان احدا لا يشهد على نفسه بالثمن إلا وقد قبض المبيع وقيل ان كان التنازع بعد طول صدق البائع يمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري يمينه (قوله كاشهاد البائع بقضه) هذا تشبيه في الحكم وهو أنه يلزم المشتري اليمين للبائع ان بادر وحاصله أن البائع إذا أشهد على نفسه قبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه منه وقال إنما أشهدت له به ثقة منى به ولم يوفى جميعه وطلب يمينه على ذلك وقال المشتري وفيتك ولى بينة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تخليف المشتري وإلا فلا لأن البينة رجحت قوله ومثل اشهاد البائع بقض الثمن ما إذا أشهد المشتري قبض المضمون ثم ادعى انه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخليف البائع ان بادر وإلا فلا (قوله ثم ادعى انه لم يقبضه) أى وأنه إنما أشهد بقضه ثقة منه به (قوله فالقول قول مدعيه) وهذا مالم يجر عرف بخلافه كأن جرى العرف بالخيار فقط وإلا كان القول قول مدعى الخيار وأما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاه كل منهما لنفسه فقيل يتفاسخان بعد أيمانهما وقيل يتحالفان ويكون البيع بتأ والقولان لابن القاسم والظاهر الاول كما قرر شيخنا وهذا مالم يجر العرف بأن الخيار لاحدهما وإلا عمل به فيكون القول قوله (قوله كقول أحدهما وقع البيع الخ) أى وكقول احدهما وقع البيع فاسداً ولم يبين وجه الفساد وقال الآخر وقع صحيحا فلا فرق بين كون مدعى الفساد بين وجهه كما مثل الشارح أو لم يبين وجهه (قوله وظاهره فأت المبيع أم لا) هذا قول بعض القرويين واقتصر عليه شب واعتد به بعضهم وقال أبو بكر بن عبيد الرحمن القول قول مدعى الصحة ان كانت السلعة قد فانت وإلا تحالفا وتفاسخا وعليه اقتصر عقب لكن قد علمت ان ظاهر المصنف الاطلاق وهو مبين لما به الفتوى قاله شيخنا العدوى (قوله ان لم يغلب الفساد) أى فى ذلك العقد الذى وقع التنازع فى صحته وفساده وإلا كان القول قول مدعى الفساد مالم يتقاررا على صحة العقد قبل تنازعهما وإلا فالقول قول مدعى الصحة (قوله كالصرف) أى كمدعى فساد الصرف سواء بين وجه الفساد أم لا (قوله والمعارسة) بحث فيه البدر القرافى بأن القول فى القراض والمعارسة لمدعى الصحة ولو غلب الفساد فيهما وانظر ما وجهه (قوله وهل القول لمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد مطلقا الخ) هذا الحل يقتضى ان التردد فى منطوق قوله لمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد مع اختلاف الثمن بهما وعدمه وأما مفهوم الشرط وهو ما اذا غلب الفساد فالقول لمدعيه اتفاقا سواء اختلف بهما الثمن أم لا وهو كذلك كما هو ظاهر كلامهم (قوله أم لا) كأن يدعى احدهما ان البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويدعى الآخر انه وقع بعشرة قبل النداء (قوله أى بالصحة) ومن العلوم ان اختلاف الثمن لا يكون بالصحة فقط بل بالصحة والفساد فلا بد من تقدير الفساد على هذه النسخة (قوله كدعوى احدهما وقوعه على الام الخ) اعترض التمثيل بذلك لاختلاف الثمن بالصحة والفساد بأن التفريق منعه من غير فساد وإنما يفسخ العقد اذا لم يجمعاها فى ملك فالفسخ لاجل عدم الجمع لا لأجل الفساد فالاولى للشارح حذف هذا المثال والاقتصار على ما بعده تأمل (قوله وكدعوى البائع ان البيع بمائة الخ) أى وكدعوى احدهما بيع عبد حاضر بعشرة والآخر بيع عبد حاضر مع عبد آبق بعشرين فقد اختلف الثمن

أى فسكا لاختلاف فيه يتحالفان ويتفاسخان عند قيام السلعة فان فانت صدق المشتري ان أغبه
 * ٣٥ - دسوقى - لث *
 أغبه البائع أم لا فان انفرد بالشبه صدق يمينه وإن لم يشها حلفا ولزم البائع القيمة يوم القبض

وهذا ظاهر حيث كان الشبه مدعى الصحة وأما إن كان مدعى الفساد فيظهر أنه لا عبرة بشبه فيتخالقان ويتفاسخان وتلزم الصحة يوم القبض لأنه يبيع فاسد ذكره بعضهم (تردد) ولما قدم أن فوات المبيع في غير الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري إن أشبه لترجيحه بالضمان والقرم وكان (١٩٤) المسلم مشتريا والمسلم اليه بائعا منه على أن الأمر في باب السلم على العكس في باب بيع النقد

(قوله وهذا) أي ما ذكر من أن القول قول المشبه (قوله والقرم) أي لأنها إذا قامت غرم المشتري الثمن إن لم يفسخ البيع والقيمة إذا فسخ وعطف القرم على الضمان للتفسير (قوله والمسلم اليه الخ) حاصل قفه المسئلة أنه قد سبق أيها إذا تنازعا في جنس الثمن أو الثمن أو في نوعهما تحالفا وتفاسخا في حالة القيام والفوات ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما إذا تنازعا في قدر الثمن أو الثمن أو في قدر الاجل أو في الرهن أو الحيل فمع القيام يتخالقان ويتفاسخان لا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما مع الفوات فيتمكس السلم مع بيع النقد ففي بيع النقد يصدق المشتري يمينه إن أشبه أشبه البائع أم لا فإن انفرد البائع بالشبه صدق يمينه فإن لم يشبه واحد منهما تحالفا وتفاسخا وفي السلم إذا قامت رأس المال عينا أو غيرها التي يصدق يمينه البائع وهو المسلم اليه إن أشبه أشبه المسلم أيضا أم لا وإن انفرد المسلم بالشبه فالقول قوله يمينه فإن لم يشبه تحالفا وتفاسخا إذا كان التنازع في غير قدر المسلم فيه ورد المسلم ما يجب رده من قيمة رأس المال أو مثله وإن كان التنازع في قدر المسلم فيه لزم المسلم اليه سلم وسط (قوله الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها) فطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكر على العين وهو يبد المسلم اليه منزل منزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقيل إن فوات العين بالنية عليها (قوله أو به) فيه أنه بعد فوات رأس المال كيف يعقل الاختلاف في قدر المسلم به وقد يقال يمكن أن السلم اليه بدعى بعد يوم أو يومين من القبض أن ما قبضه بعض رأس المال والباقي لم يقبضه والسلم يدعى أن المقبوض رأس المال كله تأمل (قوله فلم وسط) أي فيلزم المسلم اليه سلم وسط وظاهره من غير عين اه عدوى فإذا كان بعض الناس من أهل البلد يسلم عشرة دنائير في عشرة أرادب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة (قوله وهذا الخ) علم من كلام الشارح أن قول المصنف والمسلم اليه مع فوات رأس المال كالمشتري فيقبل قوله إن ادعى مشهرا عام فيما إذا اختلفا في قدر المسلم به أو فيه وفي قدر الاجل أو في الرهن أو الحيل وإن قوله وإن ادعى مالا يشبه فلم وسط خاص بما إذا تنازعا في قدر المسلم فيه فيعمم في أول الكلام ويخصص في آخره (قوله وغيرها) أي وهو المثل (قوله وإن اختلفا في موضعه) أي في موضع المسلم فيه (قوله صدق مدعى موضع عقده) أي لانهما لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وقوله صدق مدعى موضع العقد أي سواء كان المسلم أو المسلم اليه (قوله وإلا فالبايع يصدق إن أشبه) أي لانه غرم فقد ترجح جانبه بالقرم (قوله تحالفا) أي وبدأ البائع وهو المسلم اليه باليمين (قوله قولان) ظاهر المدونة الثاني منها وانظر ما حكاه من الخلاف فيما يحصل به الفوات هنا فإن ظاهره أنه جار في رأس المال عينا كان أو غيرها وقد تقدم في المسئلة السابقة التفرقة بين ماتوت به العين وما يفوت به غيرها قاله شيخنا (قوله فإن تنازعا) أي في محل قبضه قبل فواته وقوله مطلقا أي ادعى أحدهما موضع عقده أو ادعى غيره أشبه أحدهما أم لا (قوله واحتاج الفسخ لحكم) أي فلا يحصل بمجرد تحالفهما مالم يتراضيا عليه (قوله كالأجل) أي في أن لها حصة من الثمن (قوله وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم)

بقوله (والمسلم اليه مع فوات) رأس مال السلم بيده (العين) الذهب والفضة (بالزمن الطويل) الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها (أو) فوات (السلعة) التي هي رأس المال غير العين من مقوم أو مثلي ولو عوالة سوق (كالمشتري) في باب البيع بالنقد وإذا كان مثله (فيقبل قوله) حيث قامت رأس المال بيده وكان الاختلاف في قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو حيل (إن ادعى مشهرا) أشبه المسلم أم لا فإن لم يشبه فالقول للمسلم إن أشبهه (وإن ادعى مالا) (مالا يشبه) والموضوع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة بحواله السوق فأعلى (فلم وسط) من سلومات الناس في تلك السلعة وزمانها عند ابن القاسم وهذا إن اختلفا في قدر المسلم فيه وأما إن اختلفا في قدر رأس المال أو الاجل أو رهن أو حيل فانهما يتحالفا ويتفاسخان ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها

(و) إن اختلفا (في موضعه) الذي يقبض فيه (صدق مدعى موضع عقده) يمينه (وإلا) يدعى واحد منهما موضع أي المقديل ادعى معا غيره (فالبايع) وهو المسلم اليه يصدق إن أشبه سواء أشبه المشتري أم لا فإن أشبه المشتري وحده صدق (وإن لم يشبه واحد) منهما (تحالفا وفسخ) وهذا كله مع فوات رأس المال وهل هو بطول الزمن أو يقبضه قولان فإن تنازعا قبل فواته تحالفا وتفاسخا مطلقا واحتاج الفسخ لحكم على الاظهر لأن المواضع كالأجل وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم

(كفسخ ما يقبض بمصر) لفساده حيث أطلق وأريد حقيقة أي القطر بتمامه فان أريد المدينة العينة وما أشار له بقوله (وَجَازَمَ) العقد بشرط أن يقبض السلم فيه (بالفساطر) وهي مصر القديمة (وقضى) الوفاء (١٩٥) (بسوقها) أي سوق تلك السلعة إن

تنازعا في محل القبض منها إن كان لها سوق (وإلا ففي أي مكان منها) إلا لعرف خاص فيعمل به

[درس]

(باب)

ذكر فيه السلم وشروطه وما

يتعلق به (شرط) صحة

عقد (السلم) وهو بيع

يتقدم فيه رأس المال ويتأخر

المثمن لأجل وهي سبعة

زيادة على شروط البيع

أو لها (قبض رأس

المال كله) ورأس الشيء

أصله ولما كان ما يجعل أصلا

للسلم فيه سمى رأس المال

فالمراد بالمال المسلم فيه ورأسه

المسلم (أو تأخير) من

بعد العقد (ثلاثاً) من

الأيام (ولو بشرط)

لخفة الأمر لأن ما قارب

الشيء يعطى حكمه وهذا

إذا لم يكن أجل السلم كيومين

وذلك فيما شرط قبضه

يولد آخر على ما يأتي وإلا

فلا يجوز تأخير هذه المدة

لأنه عين الكالي بالكالي

فيجب أن يقبض بالجلس أو

ما يقرب منه ومعنى كلام

المصنف أن شرط السلم أن

لا يتأخر قبض رأس المال

أكثر من ثلاث فالمضر

تأخير أكثر منها وهو

أي تقدم أنهما إذا تنازعا في قدر الأجل حلغا وفسخ إن حكم به (قوله كفسخ ما يقبض بمصر) يعني أن العقد إذا وقع بينهما على أن السلم يقبض السلم فيه في مصر وأريد بها القطر بتمامه فان العقد يفسخ للجهل بالموضع الذي يقبض فيه السلم (قوله أي القطر بتمامه) وحده طولا من أسوان الى الاسكندرية وعرضه من عقبة ايلة لبرقة (قوله بالفساطر) أي أو بمصر القاهرة لعدم الجهل والفساطر بضم الفاء وكسرهما وسميت مصر القديمة بذلك لضرب عمرو بن العاص بها فسطاطه أي خيمته حين فتحها وأرسل يستشير عمر بن الخطاب في سكناها بها أو في الاسكندرية لأنها دار الملك إذ ذاك فقال عمر للرسول أيهما تبلغه راحتي في أي وقت شئت فقال له يأمر المؤمنين لا تصل الى الاسكندرية إلا في السفن وتصل الى المحل الذي هو فيه في أي وقت شئت فقال عمر لا يسكن أميرى حيث لا تصل اليه راحتي قل له يسكن حيث هو نازل (قوله وقضى بسوقها) * حاصل كلام الشارح أنه إذا اشترط السلم قبض السلم فيه بالفساطر كان جائزاً فان حصل تنازع بين السلم والسلم اليه في محل القبض من الفسطاط قضي بالقبض في سوق تلك السلعة من الفسطاط إن كان لتلك السلعة سوق بالفساطر وقال بعضهم إن جعل الضمير راجعاً للبلد كان مرتبطاً بما قبله خاصة به أي وقضى بسوق البلد لتلك السلعة وإن جعل الضمير راجعاً للسلعة كما قال الشارح كان عاماً لصدقه بما إذا أكرمت حماراً على حمل إردب مثلاً للفساطر فيلزم الحمار حمله على حماره لسوق تلك السلعة (قوله وإلا) أي وإلا يكن لتلك السلعة سوق في تلك البلد ففي أي مكان منها أي من تلك البلد قضاء يرى من عهده ويلزم المشتري قبوله منه في ذلك المكان (قوله إلا لعرف خاص) أي إلا أن يكون العرف بالقضاء بمحل خاص وإلا عمل به

(باب السلم)

(قوله وهي سبعة) فيه إشارة الى أن قول المصنف شرط السلم مفرد مضاف يعم جميع شروطه (قوله قبض رأس المال) من إضافة المصدر لمفعوله أي قبض السلم اليه رأس المال وإنما أكد بكلمة لفساد جميعه بتأخير قبض شيء منها ولو يسيراً (قوله أصلاً للسلم فيه) أي لأنه لو لا هو ما حصل وقوله سمى أي ذلك المعجل (قوله فالمراد بالمال) أي المضاف اليه رأس (قوله أو تأخير) أي رأس المال وذكر الضمير لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله ولو بشرط) أي هذا اذا كان تأخيرها من غير شرط بل ولو كان تأخيرها بشرط ورد بلو قول ابن حنون وغيره من البغدادين بفساد السلم اذا أخر رأس المال ثلاثة أيام بشرط لظهور قصد الدين بالدين مع الشرط وعدم قصد مع عدم الشرط واختاره عبدالحق وابن الكاتب وابن عبد البر اهـ بن (قوله لأنه عين الكالي بالكالي) أي ابتداء الدين بالدين يعني في غير محل الرخصة لأن السلم رخصه مستثناة من ذلك ومن يبيع الانسان ماله ليس عنده (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال إن ظاهر المصنف أن التأخير المذكور من شروط السلم وليس كذلك * وحاصل الجواب أن كلام المصنف في قوة قولنا شرط السلم أن لا يتأخر رأس المال أكثر من ثلاثة أيام وهذا صحيح او يجب بأن الشرطية منصبة على الأحد الدائر بين الأمرين أي ان شرط السلم أحد شيئين إما القبض أو التأخير ثلاثاً فدون فان قدماً بأن تأخراً أكثر فقد قد الشرط (قوله ان لا يتأخر الخ) أي بأن يقبض بالفعل أو يؤخر ثلاثة أيام تأمل (قوله أي معجلاً الخ) أي فالشرطية منصبة على الأحد الدائر بين الأمرين وهذا يرجع في المعنى لما قاله الشارح (قوله وفي فساد الخ) * حاصل ما في المقام انه اذا أخر رأس المال عن ثلاثة أيام فإن كان التأخير بشرط ففسد السلم اتفاقاً كان

معنى قول بعضهم من شروط السلم ان يكون رأس المال قدماً أي معجلاً أو في حكم النقد ولا يؤخر بشرط فوق ثلاثة انتهى (وفي فساد بالزيادة) على الثلاثة بلا شرط (إن لم تسكن جداً) بأن لا يحل أجل للسلم فيه وعدم

بشرط وان قلّ أو كثر
جداً حتى حلّ الأجل
فسد اتفاقاً خلافاً لما يوهمه
اطلاقه من أن التردد جار
في التأخير بشرط وبغيره
وان التأخير إن كثر جداً
ولو لم يحل الأجل مفسد
قطعاً وليس كذلك ثم
المعتمد الفساد بالزيادة
ولو قلت بغير شرط
(وَجَاز) السلم (بِخْيَارِ)
في عقده لهما أو لأحدهما
أو لأجنبي (لما يؤخرُ)
رأس المال (إليه) وهو
الثلاثة الأيام فقط ولو في
رقيق ودار على المعتمد
(إن لم يَقدَر) رأس
المال ولو تطوعاً وإلا فسد
للترددين السلفية والثمنية
وشرط النقد مفسد ولو لم
ينقد وان أسقط الشرط
ومحل الفساد بالنقد
تطوعاً ان كان المقنود مما
قبله الدمة بأن كان لا يعرف
بعبئه كالعين وأما المعين
كثوب أو حيوان معين
فيجوز تحده تطوعاً فلم أن
شرط النقد مفسد مطلقاً
حصل تحده بالفعل أم لا كان
مما يعرف بعبئه أم لا أسقط
الشرط أم لا وان النقد
تطوعاً جائز فيما يعرف
بعبئه وإن لم يسترده فان لم
يعرف بعبئه أفسد إن لم
يسترده وإلا فلا (وَجَاز)
السلم أيضاً (بِمنفعة)
شئ (معيّن) كسكنى

التأخير كثيراً جداً بأن حل أجل السلم فيه أو لم يكن كثيراً جداً بأن لم يحل أجله وان كان التأخير بلا شرط
فقولان في المدونة للمالك بفساد السلم وعدم فساد سواء كثر التأخير جداً أولاً * اذا علمت هذا
تعلم أن في كلام المصنف أموراً أربعة : الاول ان ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا مع ان محل
الخلاف اذا كانت بلا شرط وإلا فسد العقد اتفاقاً ، الثاني ان قوله ان لم تسكن كثيراً جداً الاولى اسقاطه
لأن ظاهره ان الزيادة ان كثرت جداً لا يختلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا
شرط ولو كثرت جداً وحل أجل السلم ، الثالث ان تعبيره بالتردد ليس جارياً على اصطلاحه
فقد قال ح القولان كلاهما للمالك في المدونة ، الرابع كان من حق المصنف الاختصار على القول
بالفساد لتصريح ابن بشير بأنه المشهور كما في نقل ح عنه انظر بن واذا علمت هذا تعلم ما في عبارة
الشارح تبعاً لمع (قوله او كثر جداً) أى وكان التأخير بلا شرط (قوله فسد اتفاقاً) أى فلا اتفاق
في ثلاثة احوال والخلاف في حالة واحدة وهى ما إذا حصلت الزيادة على ثلاثة ايام بلا شرط ولم
تبلغ أجل السلم فيه (قوله وان التأخير) أى مطلقاً ولومن غير شرط (قوله وليس كذلك) أى بل
التأخير اذا كثر جداً ان كان بشرط كان مفسداً مطلقاً حل الأجل او لم يحل باتفاق وان كان بغير
شرط أفسد اتفاقاً إن حل الأجل وإلا فن محل التردد هذا كلامه وقد علمت عدم صحته (قوله وجزاز
بِخْيَارِ) أى حال كونه ملتبساً بِخْيَارِ وقوله لما يؤخر اليه اللام بمعنى الى وما واقعة على زمان أو أجل
وضمير يؤخر راجع لرأس المال لا على ما فسكان الواجب ابراز الضمير أى لما يؤخر هو إليه
(قوله ولو في رقيق ودار) ولو كان رأس المال رقيقاً أى او داراً وليس مراده ان الدار مسلم فيها الماسيات
من منع ذلك (قوله على المعتمد) اعلم ان ما ذكره من أن أمد الخيار هنا ثلاثة ايام في الانواع كلها
هو ظاهر المدونة وذهب ابن محرز الى أن الخيار يحتلف هنا باختلاف جنس رأس المال من دار ورقيق
وغيرهما مثل ما تقدم في باب الخيار ورده عياض وابن عرفة انظر ح (قوله فيجوز تحده) الاولى
اشتراط الخيار مع تحده تطوعاً (قوله فسد) أى للسلم الواقع على الخيار (قوله كان مما يعرف بعبئه
أم لا) * ان قلت اذا كان مما يعرف بعبئه كثوب وحيوان فلا يلزم في تحده بشرط سلف فما وجه
منعه * قلت وجه المنع ان فيه دخولا على غرر لانه على تقدير اذا تم البيع كان ثمتاً على تقدير عدم
تمامه كان المسلم اليه قد انتفع به باطلا قاله أبو الحسن في كتاب الخيار وكما لا يجوز للبائع اشتراط
النقد لينتفع به اسد الخيار كذلك لا يجوز للبائع اشتراط الانتفاع بالمبيع امد الخيار لانه غرر أيضاً
لانه ان لم يتم البيع كان قد انتفع بالسلعة باطلا من غير شئ اه بن (قوله جائز) أى في السلم الواقع على
الخيار (قوله كسكنى دار) أى كاسكنى سكنى دارى هذه او خدمة عبدى فلان او ركوب دابتي هذه
شهرآ في اردب قمح آخذة منك في شهر كذا (قوله ان قبضت) أى المنفعة أى إن شرع في قبضها
واشار بهذا الى ان منفعة المعين سواء كان حيواناً او عقاراً او عرضاً كسفينة مثلاً ملحقة بالمعين
فلا بد من قبضها حقيقة او حكماً وقبضها قبض اصلها ذى المنفعة والشروع في استيفائها منه فلا
بد من قبض اصلها حين العقد او قبل مجاوزة اكثر من ثلاثة ايام والشروع في قبضها منه ويكتفى
بذلك في سلم المنفعة ولو قلنا ان قبض الاوائل ليس قبضاً للأواخر لأن غاية ما يلزم عليه ابتداء الدين
بالدين وقد استخفوه في السلم (قوله ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه) كاسكنى سكنى هذه
الدار سنة في اردب قمح آخذة منك بعد مضي شهر من هذه السنة (قوله بناء على ان قبض الاوائل
قبض للأواخر) هذا مرتبط بقوله ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه أى واما
على ان قبض الاوائل ليس قبضاً للأواخر فلا يجوز إذا تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه

دار وخدمة عبد وركوب دابة معينة ان قبضت ولو تأخر استيفاؤها عن قبض المسلم فيه بناء على أن قبض الاوائل قبض للأواخر (قوله

وَأَمَّا مَنْعُ عَنِ دِينٍ لِأَنَّهُ فُسِّخَ دِينٌ فِي دِينٍ وَهَذَا ابْتِدَاءُ دِينٍ فِي دِينٍ (١٩٧) وَهُوَ أَخْفَى وَأَحْزَرُ بِمَعْنَى عَنِ مَنَعَةٍ مَضْمُونَةٍ

فَلَا يَجُوزُ كَقَوْلِ الْمُسْلِمِ
لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَهْمُكَ إِلَى مَكَّةَ
بَارِدٌ قَمَحٌ فِي ذِمَّتِكَ
تَدْفَعُهُ لِي وَقْتُ كَذَا (و) جَازُ
(بِجَزَافٍ) وَيَتَبَرَّعُ بِهِ
بِشُرُوطٍ يَبْعُهُ (و) جَازُ
(تَأْخِيرُ حَيَوَانٍ) جَعَلَ
رَأْسَ مَالٍ وَلَوْ إِلَى أَجَلٍ
لِلْمُسْلِمِ فِيهِ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ
بَعْنَهُ (بِلا شَرْطٍ) وَيَنْتَعِزُّ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
لِأَنَّهُ يَبْعُ مَعْنَى يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ
(وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْعَرْضُ
كَذَلِكَ) يَجُوزُ تَأْخِيرُ كُلِّ
بِلا شَرْطٍ (إِنْ كِيلَ) الطَّعَامِ (وَأَحْضَرَ) الْعَرْضِ
مَجْلِسَ الْعَقْدِ لَا تَقَالُ ضَمَانُهُمَا
لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَكَأَنَّهُ قَبِضُهُمَا
فَتَرَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِقَبْضِهِمَا
لَا يَضُرُّ فَإِنْ لَمْ يَكِيلِ الطَّعَامَ
وَلَمْ يَحْضُرِ الْعَرْضَ لَمْ يَجْزِ
لِعَدَمِ دَخُولِهِ فِي ضَمَانِ الْمُسْلِمِ
إِلَى الْوَقْفِ أَنَّهُ يَكْرَهُ قَطْعُ
خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ كَلَامُهُ
(أَوْ كَالْعَيْنِ) لَا يَجُوزُ
تَأْخِيرُهُمَا عَنِ الثَّلَاثَةِ بِلا
شَرْطٍ مطلقاً حَصَلَ كِيلُ أَوْ
أَحْضَارُ أَمْ لَا هَذَا ظَاهِرُهُ
وَالنَّقْلُ الْكَرَاهَةُ فَالْمُرَادُ
كَالْعَيْنِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ
لِلْمُسْتَوَى الطَّرْفَيْنِ (تَأْوِيلَانِ
(وَ) جَازُ (رَدِّ زَانِفٍ)
وَجَدِي رَأْسَ الْمَالِ وَلَوْ بَعْدَ
شَهْرَيْنِ (وَمَجْلَى) بَدَلُهُ
وَجُوبًا حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا

(قَوْلُهُ وَأَمَّا مَنْعُ عَنِ دِينٍ) أَيُّ وَأَمَّا مَنْعُ أَخْذِ مَنَعَةٍ مِنَ الدِّينِ عَنْ الدِّينِ أَيْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَمَّا أَشْهَبُ
فَيَجُزُّ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَبْضَ الْأَوَائِلِ قَبْضُ الْآخِرِ وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ رَشْدٍ وَعَمِلَ بِهِ عَجٌّ فِي
نَازِلَةٍ وَهِيَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ حَانُوتٌ فِيهِ مَجْلَدٌ قَرَّبَ فِي ذِمَّتِهِ أَجْرَهُ فَنَدِمَ بِهِ كَتَبْنَا يَحْلِدُهُ لَهُ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الدِّينِ
(قَوْلُهُ فَلَا يَجُوزُ) مَحَلُّ مَنَعِ الْمُسْلِمِ بِالْمَنَافِعِ الضَّمُونَةِ مَا إِذَا لَمْ يَسْرِعِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي اسْتِيفَائِهَا وَإِلَّا جَازَ كَمَا فِي
خَشٍّ تَبَعًا لِلْقَانِي قَالَ بَنُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَهَلْ هَذَا تَقْيِيدُ الصَّنْفِ الْمَنَعَةِ بِالْمَعْنَى لَمْ يَفْهَمُ لَهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى
شَرْطٌ فِي جَوَازِ الْمُسْلِمِ بِمَنَافِعِهِ الشَّرْعِ أَيْضًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنَافِعِ الضَّمُونَةِ أَهْنِ
وَقَالَ عَجٌّ لَا يَجُوزُ الْمُسْلِمُ بِالْمَنَافِعِ الضَّمُونَةِ مطلقاً وَلَوْ شَرَعَ فِيهَا مَتَمَسْكًا بِظَاهِرِ النَّقْلِ وَاقْتَصَرَ
عَلَيْهِ عَجٌّ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَارِحًا وَاعْتَمَدَ بَعْضُهُمْ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْعُدْوَى (تَنْبِيهُ) لَوْ وَقَعَ الْمُسْلِمُ
بِمَنَعَةٍ مَعْنَى وَتَلَفَ ذُو الْمَنَعَةِ الْمَعْنَى قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا رَجَعَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِقِيَمَةِ الْمَنَعَةِ الَّتِي لَمْ يَقْبِضْ
وَلَا يَفْسُخُ الْعَقْدَ قِيَاسًا لِلْمَنَعَةِ عَلَى الدَّرَاهِمِ الرَّائِفَةِ انْظُرْ عَجٌّ (قَوْلُهُ وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ الْخ) لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى
أَن تَأْخِيرَ رَأْسِ الْمَالِ عَنِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ عَيْنًا لَا يَجُوزُ ذِكْرُ حَكْمِ تَأْخِيرِ رَأْسِ الْمَالِ عَنِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ
إِذَا كَانَ غَيْرَ عَيْنٍ قَوْلُهُ وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ أَيْ عَنِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ بِلا شَرْطٍ) أَيْ وَأَمَّا مَعَ الشَّرْطِ
فَلَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَطْعُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَبْعُ مَعْنَى يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ) لَا يَقَالُ هَذَا التَّعْلِيلُ مُوجُودٌ
فِيمَا إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ بِلا شَرْطٍ لِأَنَّ مَحَلَّ مَنَعِ يَبْعُ مَعْنَى يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ بِشَرْطٍ قَوْلُهُ يَتَأَخَّرُ
قَبْضُهُ أَيْ بِالشَّرْطِ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ إِنْ كِيلِ الطَّعَامِ وَأَحْضَرَ الْعَرْضِ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ
لِحُوزِهِ بَلْ تَرَكَهُمَا فِي حُوزِ الْمُسْلِمِ (قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ الْخ) أَيْ لَأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا يَغَابُ عَلَيْهِمَا أَشْبَهَا الْعَيْنَ فَيُؤَدَّى
لِابْتِدَاءِ الدِّينِ بِالْأَيَّامِ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ فَإِنْ تَأَخَّرَ لَا يُؤَدَّى لِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ بَعْنَهُ فَلَا يَقَالُ لَهُ دِينٌ
(قَوْلُهُ وَالنَّقْلُ أَنَّهُ يَكْرَهُ) أَيْ النَّقْلُ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي يَقُولُ بِالْكَرَاهَةِ مطلقاً لَا بِالْحَرَمَةِ مطلقاً وَظَاهِرُ
التَّشْبِيهِ بِالْعَيْنِ أَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ قَائِلٌ بِالْحَرَمَةِ مطلقاً وَأُجَابَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ فَالْمُرَادُ الْخ أَيْ أَنَّ مَرَادَ الْمَصْنِفِ
التَّشْبِيهِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ الْمُسْتَوَى أَوْ أَنَّهُ تَشْبِيهِ فِي مطلقِ النَّهْيِ * وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَأْخِيرَ الْعَرْضِ وَالطَّعَامِ
إِذَا كَانَ رَأْسَ مَالٍ عَنِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ بِشَرْطٍ مَنَعٌ مطلقاً وَإِنْ كَانَ بِلا شَرْطٍ فَالْجَوَازُ إِنْ كِيلِ الطَّعَامِ
وَأَحْضَرَ الْعَرْضَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَالْأَكْرَهُ وَقِيلَ بِكَرَاهَةِ تَأْخِيرِهَا بِلا شَرْطٍ مطلقاً وَلَوْ كِيلِ الطَّعَامِ أَوْ
أَحْضَرَ الْعَرْضَ هَذَا حَاصِلُ النَّقْلِ (قَوْلُهُ وَجَازُ رَدِّ زَانِفٍ) أَيْ وَجَازُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ زَانِفٍ وَمِنْ
الْعُلُومِ أَنَّ الزَّانِفَ هُوَ الْمَغْشُوشُ بَأَن يَكُونَ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ مَخْلُوطًا بِنَحَاسٍ أَوْ رِصَاصٍ وَأَمَّا لَوْ وَجَدَ
الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي رَأْسِ الْمَالِ نَحَاسًا أَوْ رِصَاصًا خَالِصًا فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَأَخْذَ بَدَلِهِ بَلْ
يَفْسُدُ مُقَابَلُهُ حَيْثُ لَمْ يَرْضَ بِهِ كَمَا قَالَ سَحْنُونُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَظَاهِرُ الْمُدُونَةِ عِنْدَ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ ذَلِكَ
مِثْلُ الْمَغْشُوشِ فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَأَخْذَ بَدَلِهِ وَجِبَّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ الْبَدَلَ وَالَا
فُسْدُ مَا يُقَابَلُهُ (قَوْلُهُ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ) بَلْ وَلَوْ بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ (قَوْلُهُ وَمَجْلَى بَدَلُهُ) أَيْ وَوَجِبَ عَلَى
الْمُسْلِمِ أَنْ يَجْعَلَ بَدَلَهُ (قَوْلُهُ فَيَغْتَفَرُ الثَّلَاثَةَ) أَيْ فَيَغْتَفَرُ تَأْخِيرَ رَدِّ الْبَدَلِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامًا وَلَوْ بِالشَّرْطِ وَأَمَّا
التَّأْخِيرُ أَكْثَرُ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَيَفْسُدُ الْمُسْلِمُ فِيمَا قَابِلِ الزَّانِفِ (قَوْلُهُ وَهَذَا) أَيْ
وَجِبَ تَعْجِيلُ رَدِّ الْبَدَلِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا وَعَدَمُ اغْتِفَارِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ جَازُ التَّأْخِيرِ) أَيْ
رَدِّ الْبَدَلِ وَقَوْلُهُ مَا شَاءَ وَلَوْ بِشَرْطٍ أَيْ بَأَن شَرْطَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَقْدِ أَنَّهُ إِذَا رَدَّ زَانِفًا ظَهَرَ لَهُ لَا يَدْفَعُ
لَهُ بَدَلَهُ إِلَّا بَعْدَ جُمُعَةٍ مِثْلًا (قَوْلُهُ وَالَا يَجْعَلُ) أَيْ يَدُلُّ الزَّانِفُ (قَوْلُهُ فَسَدُ مَا يُقَابَلُهُ) أَيْ الزَّانِفُ
وَصَحَّ الْبَاقِي اعْطَاءُ لِلتَّابِعِ حَكْمُ نَفْسِهِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عِمْرَانَ الْقَاسِمِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ عَمْرٍو قَوْلُهُ عَلَى

فَيَغْتَفَرُ الثَّلَاثَةَ بِالشَّرْطِ وَهَذَا إِنْ قَامَ بِالْبَدَلِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ بِكَثِيرٍ فَإِنْ قَامَ بِهِ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ بِكِيَوْمَيْنِ جَازَ التَّأْخِيرُ مَا شَاءَ وَلَوْ بِشَرْطٍ (وَالَا) يَجْعَلُ حَقِيقَةً وَلَا حَكْمًا بَأَن أُخْرِيَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ بِلا شَرْطٍ (فَسَدُ مَا يُقَابَلُهُ) قَطْعُ

(لا الجميع على الأحسن) إذا كان رأس المال عينا ولم يدخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فان لم يتم بالبدل بل رضى بالزائف أو ساع من عوضه لم يفسد ما يقابله أو دخلا عند العقد على التأخير كثيرا ان ظهر زائفا ففسد الجميع وكذا ان كان غير عين ان وقع عقد السلم على عينه فان وقع على (١٩٨) موصوف وجب رد مثل ما ظهر معيبا (و) جاز للمسلم (التصديق)

أى تصديق المسلم اليه (فيه) أى فى السلم بمعنى السلم فيه أى فى كيله ووزنه وعدده إذا أتى به بعد أجله لأجله لما قدمه من منعه فى معجل قبل أجله (كطعام من بيع) يجوز التصديق فيه لا من قرض (ثم) ان وجدت قصا أو زيدا على ما صدقت فى السلم والبيع يكن (لك) أيها المصدق (أو عليك الزيد والنقص المعروف) فيهما (وإلا) يكن الزيد معروفا بل فاحشا وجبر رد الزائد كله ولا تأخذ منه للتعارف وترك هذا لوضوحه وأشار للمتفاحش من النقص لما فيه من التفصيل بقوله (فلا رجوع لك عليه) إلا بتصديق منه (أو بينة لم تفارق) من وقت قبضه الى وجود النقص أو بينة حضرت كبل البائع وشهدت بما قال للمشتري من النقص فيرجع بجميع النقص (وحلف)

الأحسن راجع لقوله فسد ما يقابله (قوله لا الجميع) أى ولا يفسد الجميع خلافا لما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن (قوله اذا كان الخ) ظرف لقوله فسد ما يقابله وحاصله أن فساد ما يقابل الزائف فقط مقيد بقيود أن يكون رأس المال عينا وأن يقوم السلم اليه بالزائف وأن يكون الباقي من الاجل عند قيامه ثلاثة أيام فاكثر وأما لو قام بعده أو قبله يومين فلا يفسد ما يقابله ويجب ابداله وان لا يدخل عند العقد على تأخير بدل ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا (قوله فان لم يتم بالبدل) أى فان لم يتم السلم اليه يبدل الزائف أى فان لم يطالب به (قوله وكذا ان كان الخ) أى وكذا يفسد العقد ان كان رأس المال غير عين ووقع عقد السلم على عينه ثم ظهر فيه كالا أو بعضا عيب وأما ان كان رأس المال غير عين ولم يقع العقد على عينه بل كان موصوفا فلا يفسد العقد إذا ظهر فيه أو فى بعضه عيب بل يلزم المسلم أن يأتي ببدل ذلك المبيع (قوله بمعنى السلم فيه) أى لا بمعنى السلم به لما مر أنه لا يجوز التصديق فى رأس مال السلم (قوله لما قدمه من منعه) أى من منع التصديق فى معجل قبل أجله أى خوفا من ظهور نقص فيلزم عليه ضع وتعجل أو ظهور زيادة فيلزم عليه حط الضمان وأزيدك (قوله كطعام من بيع) أى على الحلول (قوله الزيد والنقص) لف ونشر مرتب على قوله لك وعليك أى فلك الزيادة وعليك النقص سواء قامت عليه بينة أم لا وحكى ح هنا الخلاف اذا اشترى دارا على انها ثلاثون ذراعا مثلا فوجدت اكثر هل يفوز به المشتري أو يكون شريكا فى الزائد وأما اذا وجدها المشتري انقص فانه يخير (قوله المعروف فيهما) أى الذى جرى به العرف بين الناس كالو وجد الاربع ثلاثا وعشرين ربعا أو خمسا وعشرين ربعا فان هذا جرت به عادة الناس فى الغالب فلا رجوع للمشتري بعد التصديق على البائع بشئ من النقص ولا رجوع للبائع فى حالة الزيادة (قوله وترك هذا) أى الكلام على الزيادة الفاحشة (قوله وشهدت بما قال المشتري) أى شهدت بأنه حين السكيل كان ناقصا لهذا القدر الذى ادعاه المشتري (قوله فيرجع بجميع النقص) أى ولا يترك له قدر التعارف ثم انه ان كان الطعام مضمونا كما فى السلم يرجع بمثل النقص وان كان الطعام معينا كما فى البيع يرجع بخصه النقص من الثمن كما فى المدونة اهـ بن (قوله عند عدم التصديق) أى تصديق المسلم اليه والبائع على النقص (قوله والبينة) أى وعند عدم البينة التى تشهد للمسلم أو المشتري بالنقص القدى يدعى به (قوله المصدق له) أى على السكيل (قوله بل بعث به) أى بالسكيل وقوله اليه أى الى المسلم أو المشتري وقوله من دين له أى للمسلم اليه أو البائع وذلك بان اكتاله وكيل البائع أو مدينه وأرسله للمشتري وكتب ذلك الوكيل أو المدين ورقة للبائع أخبره بذلك وأرسل لمرسولا أخبره بذلك وأخبره هو بنفسه بذلك القدر الذى اكتاله وأرسله الى المشتري (قوله الصواب لقد وصله) أى لأن هذا جار فى مسئلة البيع والسلم والمشتري والمسلم لا ينازع فى البيع لحصوله باتفاقهما وانما النزاع فى انه هل وصل له أو أرسل له ما كتب به اليه أم لا فيحلف لقد وصلك أو أرسل اليك القدر الذى كتبلى به وكيلى أو مدينى أو القدر الذى قال لى عليه وكيلى أو مدينى أى أخبرنى به مباشرة أو مع رسول وقوله لقد وصله أى وصل للمشتري أو للمسلم (قوله ان اعلم الخ) هذا شرط فى اليمين الثانية أى انما يحلف المسلم اليه أو البائع على هذه الكيفية اذا

كان المسلم اليه أو البائع عند عدم التصديق والبينة (لقد أو فى) جميع (ما سمى) للمشتري المصدق له وهذا ان ادعى انه اكتاله أو حضر كيله فان لم يكن اكتاله ولا قام على كيله بل بعث به اليه من دين له على شخص أو وكيل فأشار له بقوله (أو) يحلف (لقد باعه) الصواب لقد وصله أو أرسل له (ما) أى القدر الذى (كتب به إليه) أو قيل له به (إن علم) البائع (مشتريه) وهو المسلم بأنه كتب له أن قدر ما أرسلته للمشتري كذا (وإلا)

بأن لم يحلف أولم يعلمك يا مشترى في الثانية (حلفت) يا مشترى في الصورتين أنك وجدته ناقصا (ورجعت) فإن لم تحلف فلا شيء لك في الأولى ولا ترد الجمين على البائع أو المسلم إليه لأنه نكسل أولا وحلف البائع أو المسلم

(١٩٩)

إليه في الثانية وبرىء فإن نكسل غرم (وإن أسلمت عرضاً)

يقاب عليه كثوب في شيء

والمراد عقدت السلم عليه

لأسلمت بالفعل بدليل

قوله (فهلك) العرض

(بيدك) يا مسلم (فهو)

أي ضمانه (منه) أي من

المسلم إليه (إن أهمل)

أي تركه عندك على السكت

(أو أودع) أي تركه

عندك على وجهه

الوديعة (أو على) وجه

(الاتفاق) به لكن

على وجه خاص بأن يستثنى

منفعته أو يستأجره من

المسلم إليه (و) ضمانه

(منك) أيها المسلم (إن لم

تقم كينة) لك بهلاكه

منك أو من غيرك (و)

قد (وضع) عندك

(للتوثق) بأن حبسته حتى

تشهد على المسلم إليه بالتسليم

أو ليأتيه برهن أو حميل

وكذا إن تركه على وجه

العارية (و نقض السلم)

في هذا الاخير أي قوله ولمنك

الخ (وحلف) المسلم على

هلاكه لأنه يتهم على

تضييعه ولو قال أن حلفت

لسكان أظهر في المراد وهذا

حيث لم تشهد بيته بتلفه منه

أو من غيره كما قال وإلا

لم ينقض لكن ان شهدت

بأنه من الغير فضمانه من

المسلم إليه وان شهدت بأنه

كان المسلم إليه أعلم السلم أو البائع أعلم المشتري قبل ذلك حين أخذه للطعام أنه لم يحضر الكيل وإن وكيلي أو مديني كتب إلى كتابا أن الطعام الذي أرسله إليك قدره كذا وكذا وقبله على هذا الوجه ثم ظهر له النقص الفاحش (قوله بأن لم يحلف) أي وإن لم يحلف لقد أوفاه ما سمى فيما إذا اكتاله بنفسه أو حضر كيله وقوله أولم يعلمك يا مشترى أي أولم يعلمك البائع يا مشترى أن مدينة أو وكيله أعلمه أن الطعام الذي أرسله إليك قدره كذا وقوله في الثانية أي فيما إذا لم يكتله ولم يحضر كيله (قوله ورجعت) أي على البائع بالطعام إن كان مضمونا كما في السلم أو حصته من الثمن إن كان الطعام معينا كما في البيع على النقد (قوله وحلف البائع أو المسلم إليه في الثانية الخ) حاصله أن المسلم إليه إذا لم يعلم المسلم في الحالة الثانية فإن المسلم يحلف فإن حلف رجع بالنقص فإن نكسل حلف المسلم إليه أنه وصل إليه الطعام على ما كتب به إليه فإن حلف برىء ولا شيء للمسلم وإن نكسل غرم النقص للمسلم أو المشتري وأما في الحالة الأولى وهي ما إذا باشر كيل الطعام أو حضره أو لم يحضره ولكن أعلم المسلم إليه المسلم بذلك إن حلف المسلم إليه قد برىء وإن نكسل حلف المسلم أو المشتري ورجع بالنقص فإن نكسل أيضا فلا شيء وليس له رد الجمين على المسلم إليه لأنه نكسل أولا (قوله عرضاً يقاب عليه) أي سواء كان طعاما أو غيره (قوله فهو) أي ضمانه منه أي لا تنقله بالعقد الصحيح (قوله إن أهمل) أي إن تركه المسلم إليه عند المسلم ههنا وكسلا لتحكمه من قبضه (قوله بأن يستثنى) أي المسلم وقوله منفعته أي يومين أو ثلاثة فقط (قوله أو يستأجره من المسلم إليه) أي وحينئذ فالسلم ثابت ويضيع رأس المال على المسلم إليه وهذا إذا كان الهلاك بساوى فإن كان بجناية أحد رجع عليه المسلم إليه بمثله إن كان مثليا وبقيمته إن كان مقوما (قوله إن لم تقم بينة لك بهلاكه منك أو من غيرك) أي وادعت أن هلاكه بساوى أو من أجنبي (قوله وكذا إن تركه على وجه الخ) أي لأن الموضوع أنه مما يقاب عليه ولم تقم بينة بهلاكه (قوله وحلف المسلم) أي ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك الخ وإنما التفت من الخطاب في قوله ومنك إلى الغيبة في قوله وحلف ولم يقل وحلفت لأن قوله وحلف والآخر ليس من كلام المدونة التي ذكره المصنف بقوله وإن أسلمت عرضا الخ وإنما هو تقييد للتونسى (قوله لأنه يتهم على تضييعه) أي لأنه يتهم على أنه أخفاه وادعى هلاكه (قوله لسكان أظهر في المراد) أي وهو أن محل نقض السلم في الأخير إذا حلف المسلم على هلاكه (قوله وهذا) أي محل ضمان المسلم في الأخير ونقض السلم إن حلف حيث لم تشهد الخ وهذا مفهوم قول الشارح إن لم تقم بينة ولو جعله الشارح مفهوما للتمتن كان أحسن على أنه سيأتي له إدراج هذا تحت قوله ويتبع الجاني فتأمل (قوله فضمانه من المسلم إليه) أي فالسلم ثابت وضاع رأس المال على المسلم إليه وهذا إذا كان ذلك الأجنبي الذي شهدت البينة باتلافه غير معلوم وأما إن علم كان الضمان منه كما يأتي له في قوله ويتبع الجاني (قوله فضمانه منه) أي فيغرم قيمته للمسلم إليه أو مثله (قوله وأخذ قيمته) أي إن كان مقوما أو مثله إن كان مثليا * والحاصل أن رأس المال إذا كان مما يقاب عليه وهلاك بيد المسلم على وجه العارية أو التوثق فإن قامت بينة على أن أحدا أهلكه كان الضمان منه ولا ينقض السلم وإن لم تقم بينة على هلاكه كان الضمان من المسلم وينقض السلم إن حلف فإن نكسل خير المسلم إليه في نقضه وامضائه والرجوع بقيمة رأس المال أو مثله على المسلم (قوله وإن أسلمت حيوانا أو عقارا) أي فأقلت الحيوان أو أبق أو أهدم العقار بغير فعل أحد

من المسلم فضمانه منه (وإلا) تحلف بأن نكسلت (مخير الآخر) وهو المسلم إليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته (وإن أسلمت حيوانا أو عقارا) أي عقدت السلم بذلك فتلف من المسلم أو من أجنبي (فالسلم ثابت) لا ينقض (ويتبع) المسلم إليه

أو بفعل أحد العاقلين أو غيرها فالسلم ثابت لكن إن هدمه أو أفلته السلم اليه فالأمر ظاهر وكذا إذا هدم أو أبق بنفسه وإن هدمه أو أفلته السلم أو أجنبي رجع السلم اليه عليه بقيقه كما قال المصنف ويتبع الجاني (قوله في هذه) أي في هذه السئلة وهي إسلام ما لا يغاب عليه من عقار أو حيوان والمراد بالسابقة ما إذا أسلم عرضا يغاب عليه (قوله وهو) أي الجاني في المسئلة السابقة أما السلم الخ (قوله عند عدم البينة) أي وذلك عند عدم البينة باتلافه والحال أنه قد وضع عنده للتوثق أو العارية وهذا لا يظهر إلا إذا نكل المسلم عن اليمين واختار السلم اليه بقاء السلم وأما إذا حلف وفسخ السلم فلا يعقل رجوع السلم اليه على المسلم الجاني ولو قال الشارح وهو أما المسلم وذلك حيث اعترف أو قامت عليه بينة بالتلف أو لم تقم عليه بينة به والحال أنه قد وضع عنده للتوثق أو العارية كان أولى * وحاصل ما في المقام أن الحيوان أو العقار إذا ترك هملا عند السلم أو ودية أو لانتفاع فانفلت الحيوان أو انهدم العقار بنفسه فالضمان من السلم اليه والسلم ثابت مثل ما لو كان رأس المال عرضا فإن انهدم العقار أو أفلت الحيوان بخيانة أجنبي أو السلم فالضمان من الجاني والسلم ثابت وأما لو كان الحيوان أو العقار عند السلم للتوثق أو عارية ثم انه تلف من غير بينة على اتلاف أحده فضا منه من السلم والسلم ثابت وليس كالعرض في أن السلم ينقض إن حالف المسلم على هلاكه لأنه لا يمين هنا على المسلم لأن الحيوان والعقار لا يغاب عليه حتى انه يطالب باليمين لرد تهمة إخفائه وإن قامت البينة على تلفه بخيانة الأجنبي أو أقر بذلك كان الضمان منه والسلم ثابت كالعرض وإن قامت البينة على تلف المسلم له أو أقر بذلك فالضمان منه والسلم ثابت وليس للعقار والحيوان حالة بخير فيها المسلم اليه بين الفسخ والابقاء كالعرض كما انهما ليس لهما حالة يمين فيها فخص السلم بخلاف العرض (قوله وأن لا يكونا طعامين) فلا يجوز أن تقول لآخر أسلمك أردب قمح في أردب قمح أو فول ولا يجوز أسلمك ديناراً في دينار فإن وقع بلفظ القرض أو السلف جاز * واعلم أن الفلوس الجدد هنا كالعين فلا يجوز سلم بعضها في بعض وإعانتها أن يكونا طعامين أو تهدين لادائه لربا الفضل والنساء عند تحقق الزيادة أو لادائه لربا النساء عند تماثل رأس المال للمسلم فيه فقوله وأن لا يكونا طعامين ولا تهدين أي سواء تساوى رأس المال والمسلم فيه أو زاد أحدهما على الآخر وأما قوله ولا في أكثر منه أو أجود هذا في غير الطعامين والتهدين اه بن ومفهوم قوله ولا في أكثر منه أو أجود جواز سلم الشيء في مثله من غير التهدين والطعامين كقنطار من السكتان أبيض في مثله كاسيقول المصنف والشيء في مثله قرض (قوله ولا شيئاً) أي وأن لا يكون رأس المال شيئاً أسلم في أكثر منه من جنسه (قوله كشوب في ثوبين) أي وكسلم قنطار كتانا في قنطارين وكإردب جبس في إردبين (قوله أو في أجود منه من جنسه) كشوب رديء في جيد وكقنطار كتانا أبيض في قنطار من كتان أسود لأن الأبيض أجود (قوله لما فيه من ضمان يجعل) أي من تهمة ضمان فإذا أسلمت ثوبين في ثوب فكتان المسلم اليه ضمن للمسلم ثوباً منهما للآجل وأخذ الثوب الآخر في نظير ضمانه وإنما اعتبر بها هنا وألفوها في ييوع الآجال لأن تعدد العقد هناك أضعفها (قوله إلا أن تختلف المنفعة) اعلم أن المسئلة ذات أوجه أربعة لأن رأس المال والمسلم فيه إما أن يختلفا جنساً ومنفعة معاً ولا إشكال في الجواز كسلم العين في الطعام والطعام في الحيوان وإما أن يتفقا معاً ولا إشكال في المنع إلا أن يسلم الثمن في مثله فيكون قرضاً وإما أن يتحد الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا وإما أن يتحد المنفعة ويختلف الجنس كالغالب والبراذين من الخيل وفيه قولان فمن منع نظر إلى أن المقصود من الاعيان منافعتها ومن أجاز نظر إلى اختلاف الجنس وهو الأرجح كما يأتي في قول المصنف ولو تقاربت المنفعة انظر بن (قوله المتعددة) أي فلا بد من سلم الحمار السريع المثنى في متعدد غير سريع

(الجاني) على الحيوان أو العقار في هذه وعلى العرض في السابقة وهو إما المسلم عند عدم البينة وقد وضع عنده للتوثق أو العارية وأما الأجنبي حيث اعترف بالتلف أو قامت عليه به بينة فقوله يتبع بالبناء للفاعل وضميره يعود على المسلم اليه (و) الشرط الثاني من شروط السلم ما اشتمل على نقي خمسة أشياء (أن لا يكونا) أي رأس المال والمسلم فيه (طعامين) لا نحو ممن في بر ولا تهدين (لاذهب في فضة أو عكسه أو ذهب في ذهب أو فضة في فضة ولا شيئاً في أكثر منه) كشوب في ثوبين (أو) في (أجود) منه من جنسه لما فيه من سلف بزيادة (كالمكس) وهو سلم شيء في أقل منه أو أردأ لما فيه من ضمان يجعل واستثنى من قوله ولا شيئاً في أكثر منه الخ قوله (إلا أن تختلف المنفعة) في أفراد الجنس الواحد فيصير كالجنسين فيسلم البعض منه في أكثر أو أجود (كفاره المحسر) جمع حمار أي سريع السير منها (في) الحر (الأعرابية) المتعددة

وهي الضعيفة السير (و) كسم الواحد من (سابق الخيل) في أكثر منه غير سابق وعكسه (لا) فرس (هملاج) أي سريع الشيء منها إذ لا تصيره سرعة مشيه مغايرا لأبناء جنسه حتى يجوز سلم الواحد منها في أكثر مما ليس له السرعة ولا يلزم منها أن يكون سابقا (إلا) أن يكون هذا الهملاج (كبرذون) بكسر الباء الواحدة وفتح الدال المعجمة وهو الفرس الذي أبواه أعجميان وهو العريض الخاقعة الغليظ لاسبق له بل يراد لما يراد له البغال من الحمل والسير فيسلم الهملاج منها في أكثر من غيره أي من الهملجة التي لم تصف بهاتين الصفتين بل بسرعة السير خاصة (و) كسم (جمل) أراد به ما يشمل الذكر والانثى (كثير الحمل) في أكثر مما ليس كذلك لتباين النفعة بذلك (وصحح) تباين النفعة في الابل بما تقدم (وبسبق) في اليسير أي كل من الوصفين كاف والمقصود بالصحيح الثاني إذ لا كلام في الأول

أو العكس وأما سلم الواحد في الواحد فلا يجوز لقول المصنف أو أجد إلا أن يختلفا بالصغر والكبر وإلا جاز أن عجل الصغير كما يأتي كذا في خشن وعقب وقال بن تعير المصنف بالأعرابية المفيد للتعدد تبع فيه لفظ المدونة وليس المراد اشتراط ذلك كما توهم بدليل أن المدونة عبرت أيضا بالافراد فقالت باختلاف الحمار الفاره النجب بالحمار الأعرابي فيجوز اه وفي المتيطة ويجوز أن يسلم حمار يراد للحمل في آخر يراد للركوب اه وذكر بن قبل هذا الكلام أن الذي يفيد كلام اللخمي أنه لا يشترط اختلاف العدد إلا مع ضعف اختلاف النفعة أما إذا قوى اختلاف النفعة فيجوز السلم ولو اتحد العدد وقبله ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد واختاره شيخنا قائلا أن هذا هو الذي يقتضيه قولهم إن اختلاف المنافع يصير الجنس كالجنسين وما قيل هنا يقال فيما يأتي بعد (قوله وهي الضعيفة السير) أشار إلى أن المراد بالأعرابية ضعيفة السير سواء كانت منسوبة للأعراب أي سكان البادية أو كانت مصرية لا خصوص المنسوبة للأعراب والا لا تقتضي أنه لا يجوز سلم حمار سريع السير في متعدد من المصرية ضعيف غير سريع كحمار الجباسة والترابين وليس كذلك بل هو جائز على المعتمد إذ المدار على الاختلاف في النفعة (قوله سابق الخيل) أي وهو الذي يسبق غيره في حال الراحة به واعلم أن الخيل إما أعرابية وهي ما كان أبواها من الخيل وإما أعجمية وهي البرذونة وهي ما كان أبوها من الخيل وأما من البقر والعربية فبما كان متخذًا للراحة والجري وحسنها بكثرة سبقها لغيرها ومنها ما هو غير متخذ للراحة بل للهملجة أي للمشي درجا كالرهبان وحسنها بسرعة مشيها وكثرة درجها وإما الأعجمية فهي ما اتخذ للحمل وهي تارة تكون كثيرة الهملجة والدرج وتارة لا تكون كذلك أي لا درج ولا جرى فيها فالهملجة يتصف بها كل من الأعرابية والبرذون * إذا علمت هذا فيجوز سلم أحد النوعين الأعرابين في الآخر الواحد في اثنين أو في واحد على مأمور ويجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذون الواحد في اثنين وعكسه ويجوز سلم النوع الأول من الأعرابية وهي التي سبقها كثير في فرسين أعرابين من نوعها ليس سبقهما كثيرا وأما النوع الثاني وهو الذي لاسبق له بل له درج فلا يجوز سلم الواحد في اثنين من نوعه * إذا علمت هذا فقول المصنف وسابق الخيل أي يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين وقوله لا هملاج الهملجة سرعة السير أي السير درجا فالهملاج هو الرهبان أي لا يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين إلا أن ينضم للهملجة برذونة فيجوز وذلك كالبرذون المتصف بالهملجة فيجوز أن يسلم في اثنين عريين اتصفا بالهملجة بل ويجوز أيضا سلم البرذون الهملاج في برذونين خاليين عن الهملجة كما هو المتبادر من كلام ابن حبيب اه تقرير شيخنا العدوي (قوله أي سريع الشيء) أي عنده سرعة درج في الشيء من غير راحة وقوله منها حال أي حال كونه من الخيل (قوله بما ليس له السرعة) أي والحال أن فيه هملجة (قوله ولا يلزم منها) أي من الهملجة (قوله أن يكون سابقا) أي لغيره في الراحة لما علمت أن الهملاج لا راحة عنده (قوله أبواه أعجميان) لعل المراد أن أبواه منشؤهما بلاد العجم أي أن أبواه منسوبان لبلاد العجم بحسب الأصل والا فالبرذون ماتولد من الخيل والبقر قررهم شيخنا (قوله وجمل كثير الحمل) أي أنه يجوز أن يسلم الجمل إذا كان يحمل كثيرا في واحد أو اثنين معدين للحمل لكن حملهما قليل وقوله وبسبقة أي يجوز سلم المعدل لسبق كالهجين في المعدل لسبق من جنسه الذي هو أقل سبقا وأما سلم المعدل للحمل في المعدل للركوب والسبق والعكس فهو جائز بالأولى وقوله وصحح وبسبقة أشار به لاختيار ابن عبد السلام اعتبار السبق واعلم أن الابل صنفان صنف يراد

(وَقُوَّةُ الْبَقْرَةِ) على العمل والثناء (٢٠٣) فيه للوحدة لا للتأنيث فلذا قال إذا كانت البقرة ذكرا بل (ولو أنثى) وكثرة لبن

الشاة (وكذا الجواميس والبقرة على الأوجه) وظاهرهما عموم الضأن (لادخولها في الشاة في قولها إلا شاة غزيرة اللبن موصوفة بالسكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم (وصحح خلافه) لأن الضأن مقصودة للصوف لا لبين (و) كصغيرين) أي وكسلم صغيرين من كل الاجناس فيجوز (في كبير وعكسه) من جنسهما (أو صغير في كبير وعكسه) إن لم يؤد ما ذكره الكاف (إلى الزائبة) بأن يطول الاجل المضروب إلى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو يندفيه الكبير صغيرا لادائه في الأول إلى ضمان يحمل وفي الثاني وهو العكس فيهما للجهالة فكأنه قال له خذ هذين الكبيرين أو هذا الكبير في صغيرين أو صغير يخرج منه بعد مدة هكذا ولا يدرى أخرج شيء منه ولا) وتؤولت على خلافه أي خلاف جواز سلم صغير في كبير وعكسه وإن لم يؤد إلى المزائبة وأما صغيران في كبير وعكسه فجائز بشرطه ولم تناول على خلافه (كالآدمي والغنم) فلا يسلم صغير كل في كبيره

يراد للحمل وصنف يراد للركوب وللحمل وكل صنف منهما صنفان جيد وردىء فيجوز أن يسلم ما يراد للحمل فيما يراد للركوب والسير عليه جيد أحدهما في جيد الآخرو في رديء والردىء في الجيد وكذلك في الردىء اتفق العدد أو اختلف وأما إذا كان كل من رأس المال والمسلم فيه ما يراد للحمل أو الركوب فلا يجوز أن يسلم الجيد في الردىء ولا عكسه ويجوز أن يسلم جيدا في رديئين فأكثر وعكسه ولا يجوز أن يسلم واحدا في واحد تقدم الجيد أو الردىء لأنه سلف جر فعا أن تقدم الردىء وضمان يحمل أن تقدم الجيد انظر بن (قوله وقوة البقرة) أي فيجوز أن يسلم ثورا قويا على العمل في اثنين ضعيفين لا قوة لهما مثله على العمل وهذا عطف على المعنى أي إلا أن تختلف المنفعة بالفراهة وقوة البقرة (قوله ولو أنثى) رد بلو على من قال إن المبتغى من الانثى اللبن لا القوة وحينئذ فلا يجوز سلم واحدة في اثنين أقل قوة منها (قوله وكثرة لبن الشاة) أي فيجوز سلم شاة كثيرة اللبن في اثنتين ليس فيهما كثرة لبن وكذا يقال في الجاموس والبقرة فظهر أن البقر يعتبر في اختلاف منافعها امران خلافا لظاهر المصنف (قوله وظاهرهما عموم الضأن) أي عموم الشاة للضأن لأن قولها إلا شاة غزيرة اللبن يقتضي أن المدار على غزارة اللبن ولا فرق بين معز وضأن ونض المدونة ولا يجوز أن يسلم ضأن الغنم في معزها ولا العكس إلا شاة غزيرة اللبن موصوفة بالسكرم فلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم فشمول لفظ شاة للضأن إنما هو من جهة العلة وهي غزارة اللبن لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلة ما منه الاشتقاق وإلا فلفظ شاة لا عموم فيه بل مطلق وحينئذ فراد المصنف بالعموم العموم القوي وهو الشمول لا الاصطلاح وهو استغراق اللفظ الصالح له من غير حصر وذلك لأن العموم الاصطلاحي من عوارض الالفاظ العامة وشاة ليس منها وأما شمول اللفظ لشيء آخر فنظور فيه لعله كما هنا فان شمول الشاة للضأن إنما هو من جهة العلة كما قلنا (قوله وصحح خلافه) أي وصحح ابن الحاجب خلاف ظاهرهما من عموم الشاة للضأن فلا يجوز سلم النعجة في حواشي الغنم ولو كان لبها غزيرا بخلاف المعزة الغزيرة اللبن فانه يجوز سلمها في حواشي الغنم وذلك لأن اللبن في الضأن كالتابع لمنفعة الصوف ولأن لبها غالبا أقل من لبن المعز وأما المعز فنفعه شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو المقصود منها قال اللقاني وما صححه ابن الحاجب هو المذهب وكتب بعضهم أن قول المصنف وظاهرهما النخ هو المعتمد وأن قوله وصحح ضعيف قاله شيخنا (قوله من كل الاجناس) أي إلا ما يخرج به بعد من الآدمي والغنم (قوله فيجوز) أي لأن اختلاف المنفعة صيرتهما كالجنسين فصار مبيعة خالية عن السلف بزيادة والضمان يحمل (قوله إن لم يؤد ما ذكره الكاف) أشار الشارح بهذا إلى أن الشرط المذكور راجع للأربع صور قبله التي بعد الكاف المتفق عليه منها وهما الأوليان والمختلف فيهما وهما الأخيرتان لأنه راجع للأخيرتين فقط (قوله إن لم يؤد إلى المزائبة) أي فان أدى لها منع وقوله بأن يطول النخ تصوير للتأدية للمزائبة وفيه إشارة إلى أن المراد هنا بالمزائبة الضمان بحمل في الأول والجهالة في الثاني وليس المراد بهما معناها المتقدم وهي بيع مجهول بمجهول أو معلوم من جنسه وإن كان يمكن أن تكون هنا من الأول أعنى بيع مجهول بمجهول نظرا لجهل انتفاع المسلم والمسلم إليه برأس المال والمسلم فيه (قوله إلى ضمان يحمل) لأن المسلم كأنه قال للمسلم إليه اضمن لي هذا لأجل كذا فان مات في ذمتك وإن سلم عاد إلى وكانت منفعة لك والثاني لك في ضمانك (قوله فكأنه قال له خذ هذين الكبيرين) الأولى حذفه والاقتصار على ما بعده إذ ليس في صورة مما سبق يسلم فيها كيران لا في صغير ولا في كبير تأمل (قوله وتؤولت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد

ولا عكسه اتحد عدد كل أو اختلف لعدم اعتبار اختلافهما بالصغر والكبر وقال الباجي القياس عندى أن صغير الرقيق جنس مخالف أي لسكيرة لا اختلاف للنافع ابن عبد السلام وهو الصحيح عندى انتهى قال ابن عرفة وحده الكبير في الرقيق أن فرقنا بين صغيره

وكبيره بلوغ سن اكتساب بالعمل والتجر وهو عندى بلوغ خمس عشرة سنة او الاحتمام (٢٠٣) انتهى ثم عطف على كفاؤه قوله

(وكجذع طويل غليظ في جذع أو جذوع (غيره) تصارقات فيجوز وظاهره انه لا بد من الوصفين ولا يكتفى بأحدهما خلافاً لابن الحاجب واعترضت هذه المسئلة بأن الكبير قد يصنع منه صغار فيؤدى الى سلم الشيء فيما يخرج منه وهو مزانية وأجيب بأن المراد بالجذع الخلق لا المنجور المنحوت فانه يسمى جائزاً لا جذعاً فالكبير لا يخرج منه جذوع بل جوائز وبأن الكلام في كبير لا يخرج منه الصغير الا بفساد لا يقصده العقلاء وبأن المراد بالكبير ما ليس من نوع الصغير كندخل في صنوبر وهذا الأخير مبنى على أن الحشب أجناس وهو الراجح (وكسيف قاطع) جيد الجوهرية فيجوز (في سيفين دونه) فهما معاً لا في أحدهما فقط خلافاً لما يوهمه المصنف (وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة) بينهما يجوز سلم أحدهما في الآخر (كزريق) ثياب (القطن) (ورقيق ثياب (الكتان) فأولى غليظهما أو غليظ أحدهما في رقيق الآخر (لا حمل) مثلاً أو عبد أو ثوب (في جلين) أى في متعدد (مثله) بالجر صفة للجلين (عجل)

أى سلم صغير في كبير وعكسه فهى التى فيها الخلاف فظاهر المدونة جوازه وعليه حملها ابن لبابة وابن محرز وغيرهما واختاره الباجى وقال ابن الحاجب انه الاصح وتناول ابو محمد المدونة على عدم الجواز وأما سلم صغيرين في كبير وعكسه فهو جائز اتفاقاً بشرطه وهو عدم طول الاجل جداً بحيث يؤدى للمزانية والتأويل الثانى ضعيف والمعتمد الاول كما قال شيخنا العدوى (قوله في جذع أو جذوع) أى فالمسلم فيه لا يشترط فيه التعدد ومثل ما للشارح لحش وشب قال شيخنا العدوى وظاهر للمدونة انه لا بد من تعدده والواجب الرجوع له لكن قد علمت مما مر عند فاره الحمر أن المسئلة ذات طريقتين وهما هل يشترط تعدد المسلم فيه اذا أسلم بعض أفراد الجنس المختلفة المنفعة في بعض أو لا يشترط التعدد والشارح قد مشى فيما تقدم على اشتراط التعدد ومشى هنا على عدم اشتراطه (قوله في غيره) أى من جنسه وإلا فلا يشترط طول ولا غلظ وهذا على أن الحشب أجناس وهو الراجح (قوله خلافاً لابن الحاجب) حيث اكتفى بالغلظ والحاصل أن ابن الحاجب يقول إن وجداً معاً جاز وإن وجد الطول فقط منع وإن وجد الغلظ فقط جاز فالمدار في الجواز عنده على الغلظ والمعتمد كلام ابن الحاجب والفرق بين الغلظ والطول ان الغلظ لا يتأتى معه إخراج جذوع من الجذع إلا بمشقة بخلاف الطول فقط فانه يمكن ذلك معه بسهولة كقطعه قطعاً له عدوى (قوله واعترضت هذه المسئلة بأن الكبير) أى وهو الطويل الغليظ المسلم (قوله وأجيب الخ) حاصله أن مراد المصنف بالغير المسلم فيه جذوع مغيرة للطويل الغليظ في وصفه وإنما تكون جذوعاً اذا كانت خلقة ليس فيها نجر ولا نحت وإلا كانت جوائز لا جذوعاً فعلى هذا اذا كان المسلم فيه جوائز منع السلم (قوله ما ليس من نوع الصغير الخ) فيه شيء لأنه اذا كان الحشب أنواعاً فلا يشترط الكبير ولا الصغير وقد تقدم أول الكلام اعتبار ذلك (قوله وهو الراجح) مقابله أن الحشب كله جنس فلا يجوز سلم بعضه في بعض ما لم تختلف منفعته كالألواح للابواب والجوائز للسقف وهذا القول هو ظاهر المصنف كالمدونة (قوله دونه) أى دونه في القطع والجوهرية معاً وإنما جاز لتباعد ما بينهما حينئذ (قوله لا في أحدهما) أى لا إن كان السيفان دونه في القطع فقط أو في الجوهرية فقط فلا يجوز لعدم التباعد فان استويا معه في القطع والجوهرية منع اتفاقاً لأنه سلم الشيء في أكثر منه من جنسه وظاهر قوله في سيفين منع سلم سيف قاطع جيد الجوهرية في سيف واحد دونه فهما وهو أحد قولين كما تقدم في فاره الحمر (قوله وكالجنسين) ليس في كلامه ما يعطف هذا عليه الا قوله كفاره الحمر لكن يعمده أن قوله كفاره الحمر مثال للجنس الواحد الذى اختلفت فيه المنفعة فلا يصح اندراج هذا فيه فلو حذف المصنف الواو من هنا واقتصر على السكاف كان أولى قال ابن عاشر وهذه المسئلة التى بعدها مقحمتان بين نظرنا من عطف واحداه بن وقال شيخنا يصح عطف قوله وكالجنسين على معنى قوله الا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض الا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة (قوله ولو تقاربت المنفعة) أى بخلاف متحد الجنس فلا بد فيه من اختلاف المنفعة كما سلم غليظ ثياب كتان في رقيقها ورقيق غزل في غليظه وعكسه وأما سلم غليظ ثياب كتان في غليظ مثلهما ورقيقها في مثله فالمنع لعدم اختلاف المنفعة (قوله فأولى الخ) وجه الاولوية اختلافهما بالمنفعة اختلافاً قوياً زيادة على اختلاف الجنسية (قوله مثله) أى في الصفة أعنى السبق والقوة على الحمل (قوله صفة للجلين) أى لأن مثل لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام فهى نكرة كوصفها وشدة ابهامها وتوغلها فيه منع تشبهها بدليل الزيدان أو الزيدون مثل عمرو (قوله فلا يجوز على المشهور) مقابله جواز ذلك وفي المواق ما يفيد أن القول بالجواز هو المعتمد لانه رواية ابن القاسم عن مالك

أحدُهما) وآخر الآخر لأجل السلم فلا يجوز على المشهور لأن المؤجل هو العوض والمعجل زيادة فهو سلف جرت فعا

عجلا أو أجلا أو أحدهما (وكثير علم) صنعة شرعية فيسلم الواحد في الواحد أو في الأكثر غير المعلم وليس كمسئلة سلم فاره الحمر والبقرة في غيره المشتراط فيها التعدد كما مر (لا) تختلف المنفعة (بالبيض) أي بكثرة فلا تسلم دجاجة بيوض في غيرها (و) لا (الدكورة والأنثوة) في غير آدمي بل (ولو آدمياً) على الصحيح والأشهر لكن أكثر المتأخرين على اختلافه بهما لا اختلاف خدمة النوعين فخدمة الذكر خارج البيت والأسفار وشبهه وخدمة الاناث داخل البيت كالعجن والخبر والطبخ وشبهها ولا اختلاف اغراض الناس قاله التائي وهو ظاهر (و) لا تختلف الجوارى بسبب (عزل وطبخ) لسهولة الوالو والمعنى أو (إن لم تبلغ) كل منهما (النهاية) بأن نفوت نظائرها فيه وزاد المواق وان يكون الفزل هو المقصود منها ولثله تراد وما ذكره المصنف مسلم في الفزل وأما الطبخ فالمتعمد انه ناقل مطلقا لانه صنعة معتبرة بلغ النهاية أولا (و) لا يختلف

وذكر ان المقابل له القول بالكراهة فقط لا بالمنع كما هو ظاهر المصنف ونص ابن عرفة عن المازري وفي حمل في حملين مثله أحدهما نقد والآخر مؤجل روايتان بالجواز والكراهة فبالأولى أخذ ابن القاسم وبالثانية أخذ ابن عبد الحكم وسحنون اه قال بن وقد حمل بعضهم الكراهة المروية عن مالك على المنع ورجحه عبيد الحق وأبو اسحق التونسي وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله وأولى إذا أجلا معا) وجه الاولوية انه سواء تعلق الغرض بهذا أو بهذا فقد تحقق السلف مع النفع بخلاف مسألة المصنف فانه لا يتحقق السلف إلا بالنظر لجهة واحدة (قوله فان كانا معا) هذا مفهوم قول المصنف مثله وقوله اجود أي من اجل المسلم واعلم ان ذلك المفهوم فيه تفصيل وحاصله انه إذا دفع جملا أدنى في اثنين أجود منه جاز ذلك عجلا أو أجلا أو أجل أحدهما وكذا لو دفع جملا أجود في اثنين رديين فهذه صورتان حكما الجواز وقد ذكرها الشارح وأما لو دفع جملا في حملين أحدهما أعلى من رأس المال والثاني أدنى منه فان عجلا معا أو عجل الأعلى فأجز وإن أجلا معا أو عجل الأدنى فامنع وإن دفع جملا في حملين أحدهما مساو للجمال المدفوع رأس مال والآخر أعلى منه فأجز ان عجلا وعجل المساوي وان أجلا أو أجل المساوي وعجل الأعلى فامنع لأنه لما أجل المساوي صار الغرض ملتفتا له فهو سلف جرت نفعاً وان دفع جملا في حملين أحدهما أدنى والثاني مساو جاز إن عجلا وعجل المساوي وأخر الأدنى وان أجلا أو أجل المساوي وعجل الأدنى فامنع فالصور احدى وعشرون صورة منطوقاً ومفهوماً وهذا التفصيل نقله ابن عرفة عن اللخمي ومقتضى كلام التوضيح انه لا مفهوم لقول المصنف مثله بل المنع مطلقا اذا أجل أحدهما أو أجلا معا ونحوه قول ح لا مفهوم لقوله مثله وانما هو تنبيه بالأخف على الأشد (قوله صنعة شرعية) أي كالصيد به وتوصيل الكتب واحترز بالشرعية من غيرها أي كتعليمه الكلام والصباح فانه لا يوجب جواز السلم في متعدد غير معلم (قوله فيسلم الواحد) أي المعلم في الواحد أو في الأكثر غير المعلم أي إذا كان من نوعه وأولى إذا كان من غير نوعه وأما سلم واحد بلا تعليم في أكثر منه من غير صنعة بلا تعليم فيجوز بناء على ما نقله ابن رشد في المقدمات من ان الطير اجناس لا على سماع عيسى من ابن القاسم وهو المتمد ان الطير جنس وحينئذ فلا يسلم بعضه في بعض إلا إذا اختلفت منفعة بالتعليم (قوله وليس كمسئلة فاره الحمر الخ) أي لأن قوة الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصف والسكر في غير الآدمي ثم ما ذكره من اشتراط التعدد في فاره الحمر قد علمت انه احد قولين والتمتع عدم اشتراط التعدد فيها كما مر (قوله في غيرها) أي في اثنين غير بيوض لعدم الاختلاف في النفقة وأما في واحدة غير بيوض فجائز لانه قرض (قوله ولا الدكورة الخ) أي ولا تختلف النفقة في الحيوان مطلقا سواء كان طيراً أو غيره بالدكورة والأنثوة فليس هذا راجعاً للطير فقط بدليل قوله ولو آدمياً فلا تسلم الدجاجة في ديكين ولا عكسه ولا الذكر من الآدمي في اثنين وعكسه لان هذا سلف جرت نفعاً ولا الدجاجة في الديك والانثى من الآدمي في الذكر منه لانه سلم الاجود في الاردي أو أما سلم الذكر في الذكر من الآدمي أو من الطير أو غيرها والانثى في الانثى فهو جائز لانه قرض (قوله ولا اختلاف اغراض الناس) أي فيهما (قوله ان لم تبلغ النهاية) أي فان بلغت جاز سلمها في غير بالغة النهاية اعم من كونها لا تغزل ولا تطبخ او تغزل او تطبخ ولكنها غير بالغة النهاية في ذلك كما في عبق (قوله وما ذكره المصنف) أي من ان الجوارى لا تختلف بالفزل والطبخ ان لم تبلغ النهاية (قوله فلا يسلم حاسب في أكثر منه) أي لا معرفة له بالحساب (قوله ولا كاتب كذلك) أي في أكثر منه لا معرفة له بالكتابة قال اللخمي في البصرة البيد عندما ملك جنس واحد وان اختلف قبائلهم فالبربري والنوبي والصقلي وغيرهم سواء لا يسلم احدهم في الآخر إلا ان الصنعة

لأنه علم لصناعة وينبغي تقيدهما إذا لم يبلغا النهاية والتمتعاً لهما لا يفتلان (٣٠٥) ولو اجتماعاً وكذا القراءة بخلاف الحياطة

والبناء والتجارة ونحوها
فإنها ناقلة (والشيء)
طعاماً أو قدراً أو عرضاً
أو حيواناً إذا أسام (في
مثله) صفة وقدراً
(قرض) سواء كان وقع بلفظ
البيع أو السلم أو غيرها في
العرض والحيوان وحينئذ
إذا قصد نفع المقرض جاز
وإلا فلا وأما الطعام والنقد
فلا يكون قرضاً إلا إذا
وقع بلفظ القرض فإن
وقع بلفظ البيع أو السلم
أو أطاق فإنه يتمتع (و)
الشرط الثالث (أن
يؤجل) أي السلم بمعنى
السلم فيه (بمعلوم) أي
بأجل معلوم للمتعاقدين
ولو حكماً كن لهم عادة بوقت
القبض والافسود وأشار لأجل
الأجل بقوله (زائد على
نصف شهر) ظاهرة أن
نصف الشهر لا يكفي وليس
كذلك فالوجه أن يقول
أقله نصف شهر ولا حد
لأكثره إلا ما لا يجوز البيع
اليه وأشار بقوله (كالنروز)
إلى أن الأيام المعلومة
كالنصوصة وهو أول يوم
من السنة القبطية ومعناه
اليوم الجديد وفي سابعه
ولادة عيسى عليه السلام
(والحصاد والدراس)
فتفتح أولهما وكسره (وقدوم
الحاج) والضيف والشتاء
(واعتبر) في الحصاد وما

تتقدم تصديرهم اجتماعاً إذا كانا تاجرين مختلفي التجارة كبراز وعطار أو صائعين مختلفي الصنعة
كخباز وخياط فيسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في واحد يراد لمجرد الخدمة ويسلم أحدهما في عدد
يراد منه الخدمة (قوله لأنه علم لا صناعة) أي والذي ينقل الرقيق عن جنسه إنما هو الصنعة كعلم
من كلام الأحمى المتقدم (قوله) والتمتع لهما لا يفتلان ولو اجتماعاً (أي كما هو قول ابن القاسم خلافاً
ليحيى بن سعيد القائل بلفظها إذا اجتماعاً وقوله ولو اجتماعاً أي ما لم يباغ النهاية ولو في أحدهما
وإلا فلا (قوله بخلاف الحياطة والبناء) الظاهر أنه إذا كان أحدهما يبيع البناء العتبر والآخر دونه
أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الحياطة والتجارة أنه شيخنا عبدوي (قوله والتجارة)
بالنوع ويصح قراءته أيضاً بالبناء (قوله أو غيرها) أي كالقرض والسلف أو الإطلاق وقوله في
العرض أي بالنسبة للعرض والحيوان (قوله ولا فلا) أي والا بأن قصد نفع المقرض أو نفعها معاً
فلا يجوز (قوله إلا إذا وقع بلفظ القرض) أي أو السلف (قوله فإن وقع بلفظ البيع الخ) كأيضك
هذا الدينار بدينار لشهر أو أيضك هذا الأرب القمح بارد بقمح لشهر أو أسلمك هذا الدينار
في دينار لشهر أو أسلمك هذا الأرب في أرب مثله لشهر (قوله أو أطلق) كخذه هذا الدينار في دينار
آخذه منك بعد شهر أو خذ هذا الأرب القمح وآخذ منك بعد شهر أرباً قال شيخنا ويعمل بالقرائن
عند الإطلاق فإذا لم يسموا شيئاً وهورف أنه إذا دفع دراهم في مثلهما يكون قرضاً كان ذلك جائزاً
لا ممنوعاً (قوله وإن يؤجل) أي لأجل أن يسلم من يبيع ماله عند الإنسان النهي عنه بخلاف ما إذا
ضرب الأجل فإن الغالب تحصيل السلم فيه في ذلك الأجل فلم يكن من يبيع الإنسان ماله عند غيره إذ
كانه إنما يبيع ما هو عنده عند الأجل واشترط في الأجل أن يكون معلوماً ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه
قضاء السلم فيه والأجل المجهول لا يفيد للأمر وإنما حد أقل الأجل بخمسة عشر يوماً لأنها مظنة
اختلاف الاوق غالباً واختلافها مظنة لحصول السلم فيه فكأنه عنده (قوله كمن لهم عادة بوقت
القبض) أي فلا يحتاج لضرب الأجل وذلك كأرباب المزارع وأرباب الألبان وأرباب الثمار فإن
عادة الأول القبض عند حصاد الزرع وعادة من يهدم الوفاء بدفع ما عليهم زمن الربيع وزمن جد
الثمار (قوله وليس كذلك) بل الخمسة عشر كافية في الأجل (قوله إلا ما لا يجوز البيع فيه) أي كعدة
التمجير فتأجيل الثمن أو الثمن إليها مفسد للعقد وأما ما أجله عشرون سنة ونحوها فمكروه ولا يفسد
البيع (قوله كالنروز والحصاد الخ) أي والحال أن الباقي من حين العقد لذلك خمسة عشر يوماً فلا بد من
ذلك إلا ما يستثنى (قوله إلى أن الأيام المعلومة) أي للمتعاقدين كالنصوصة فالأول كخذه هذا الدينار
سما على أرب بقمح إلى النروز أو إلى عاشوراء أو لعيد الفطر أو لعيد الاضحى أو لمولده النبي صلى
الله عليه وسلم والحال أنها يعلم أن النروز أول يوم من شهر توت وإن عاشوراء عاشوراء من شهر
المهرم وإن مولد النبي ثاني عشر ربيع الأول وهكذا والثاني كخذه هذا الدينار سما على أرب بقمح إلى
أول شهر رجب أو آخذه منك بعد عشرين يوماً (قوله والحصاد الخ) أشار بهذا إلى أن التأجيل بالفضل
الذي يفعل في الأيام المعتادة كالتأجيل بها (قوله والضيف والشتاء) أي ولو لم يعرفه إلا بشدة الحر
أو البرد لا بالحساب (قوله واعتبر في الحصاد وما معه) أي من الدراس وقدوم الحاج وقوله ميقات
معظمه أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكر وهو وسط الوقت للمدلتك وقوله وسواء
وجدت الأفعال أعني الحصاد والدراس في بلد العقد أو لم توجد فيها (قوله إلا أن يشترط الخ) أشار بهذا
إلى أن محل اشتراط التأجيل بالخمس عشر يوماً إذا كان قبض السلم فيه يولد عقده لأنها مظنة

معه (ميقات معظمه) وسواء وجدت الأفعال أو عذمت فالمراد وجود الوقت الذي يوجب فيه الوقوع ثم استثنى من قوله زائد الخ قوله
(إلا أن يشترط) (أن قبض) السلم فيه (يلد) غير بلد العقد على مسافة (كيومين) فأكثر ذهاباً فقط ولا يشترط نصف شهر

بالحلاف ما إذا كانت أقل من اليومين (٣٠٦) ويشترط أيضا ان يخرجوا بالفعل كما أشار له بقوله (إن خرج) العاقل والشامل لها

(حينئذ) أي حين العقد بأنفسهما أو بوكيلهما ولا بد من اشتراط الخروج وتعجيل قبض رأس المال بالجلس وأن يكون السفر في اليومين (برأؤ) بحر (غير ربيع) كالمحدرين احترازا من السفر بالرياح كالمقامين فلا يجوز لعدم الانضباط لجواز قطع المسافة الكثيرة في ساعة فيؤدي إلى السلام الحال فقولوه بر الخ راجع لقوله كيومين فلو قدمه على قوله ان خرج كان أحسن * والحاصل أن الشروط خمسة متى اختلف منها شرط وجب ضرب الاجل (والأشهر) إذا ضربت أجالا للسلام بحسب (بالأهلة) ان وقع العقد في أولها فان وقع في أثناء شهر من ثلاثة مثلا حسب الثاني والثالث بالهلال (وتمام) الشهر الاول (النكسر) ثلاثين وما (من الرابع) وان كان تسعة وعشرين هلالا (و) ان أجل (إلى ربيع) مثلا (حل بأوله) أي بأول جزء منه وهو أول ليلة منه (وفسد) السلام ان قال قضيك (في) أي في ربيع مثلا لجهل باحتمال أوله بوسطه وآخره (على القول) وهو ضعيف جدا والمعمد قول مالك

اختلاف الاسواق في البلد الواحد وأما إذا كان قبضه في غير بلد عقده فالمشترط أن يكون أقل المسافة السكينة بين البلدين يومين لانها مظنة اختلاف الاسواق في البلدين وان لم تختلف بالفعل قال في معين الحكم إذا شرط القبض بغير البلد الذي وقع فيه السلم ولم يضرب أجل ولم يكن للسلم فيه وقت لا يوجد إلا فيه جاز ذلك وكانت المسافة التي بين البلدين كالأجل ويجبر السلم اليه على الخروج بغور العقد أو التوكيل على الوفاء فاذا وصل إلى البلد جبر على القضاء وهذا هو المشهور اهتم إلا اكفاء بمسافة كيومين مقيدة قيود أربعة أشار المصنف لبعضها وأشار الشارح لبعضها (قوله) بخلاف ما إذا كانت أقل من اليومين) أي فانه لا يكفي ولو اختلف السوق بالفعل فلا بد من التأجيل بنصف شهر فأكثر لان البلدين حينئذ كبلد واحدة خلافا للجزولي حيث قال يكفي ولو نصف يوم اذا اختلفت الاسعار (قوله) ولا بد من اشتراط الخروج) أي حين العقد فالخروج بالفعل من غير اشتراطه لا يكفي كما أن اشتراطه من غير خروج بالفعل لا يكفي فالشرط مجموع الامرين من اشتراط الخروج والخروج بالفعل كما يفيد ابن عرفة (قوله) بالجلس) أي أو قربه كما مر أول الباب (قوله) راجع لقوله كيومين) أي انه مرتبط به قال بن وقية نظرا لانه يقتضي تحديد المسافة بالبر تارة وبالبحر أخرى مع انها انما تقدر بالبر فقط فالصواب انه متعلق بقوله إن خرج أي إن خرج في الحال فالواجب ان يسكون السير في البر أو في البحر بغير ربيع والا فلا بد من ضرب الاجل (تنبيه) لو حصل عائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره وإلا خیر السلم في البقاء والفسخ قاله البدر القرافي وأما لو نزل الخرج من غير عائق فسد العقد فان سافر ووصل قبل مضي اليومين فان كان السفر ببر أو بغير ربيع كان صحيحا ولكن لا يمكن من القبض حتى يمضي اليومان وان كان السفر بربيع كان فاسدا (قوله) والحاصل أن الشروط) أي المعتبرة في عدم التأجيل بنصف شهر (قوله) خمسة) الاول اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلد الثانية واليه أشار المصنف بقوله الا أن قبض الخ أي الا أن يشترط قبضه بمجرد الوصول للبلد إذ الشرط اشتراط قبضه فوراً لا قبضه بالفعل، الثاني أن تكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وان لم يلفظ بمسافتها، الثالث ان يشترط في العقد الخروج فوراً وان يخرجوا بالفعل إما بنفسهما أو بوكيلهما، الرابع تعجيل رأس المال في المجلس أو قربه، الخامس أن يكون السفر في يومين ببر أو بغير ربيع * والحاصل أن السلم لا بد أن يؤجل بأجل معلوم أقله نصف شهر إلا اذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد وكانت على مسافة يومين من بلد العقد واشترط حين العقد خروجهما بأنفسهما أو بوكيلهما وخرجا يومه بالفعل وعجل رأس المال في مجلس العقد أو قربه وكان السفر في البر أو بغير ربيع فاذا وجدت هذه الشروط فلا يشترط التأجيل بنصف شهر اه (قوله) والأشهر) أي وكذلك الشهر والشهران فتجعل آل في الأشهر للجنس (قوله) وان كان) أي ذلك الاول (قوله) أي بأول جزء منه) أي بأخر أول جزء منه أي بآخر الليلة الاولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤية هلاله وثمره الخلاف تظهر اذا طالب المسلم المسلم اليه وقت رؤية الهلال فامتنع المسلم اليه من الدفع وقال لا أدفع إلا بعد مضي الليلة الاولى فان المسلم اليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الاول (قوله) على القول) أي عند المازري (قوله) والمعتمد الخ) هذا هو الذي رجحه ابن رشد في نوازل أصبغ من كتاب النذور ورجحه أيضا ابن زرب وابن سهل وعزاه لمالك في المبسوط والعتبية قائلا يكون حلول الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة اذا قال في سنة كذا اه بن (قوله) ومثله) أي مثل في ربيع في العام الفلاني أي مثله في جريان الخلاف وقد علمت المعتمد منه (قوله) لحفة الامر) علة لمحدوف أي ولا يضرب الجهل لاحتمال أوله ووسطه

ابن القاسم لا يفسد ويقضى وسطه ومثله العام (لا) ان قال قضيك (في اليوم) الفلاني فلا فساد لحفة الأمر فيه وآخره

ويحمد على طلوع فجره وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (وأن يضبط) السليم فيه (بعادته) أي عادة أهل محل العقد (من كيل) كقمح (أو وزن) كالحب (أو عدد) كشياب وحيوان وقوله (كأرمان) يصح (٢٠٧) أن يكون مثالا للوزن وللعدد لأنه يؤزن في

بعض البلاد ويعد في بعضها (وقيس) الأرمان (بخط) ولويبع وزنا لاختلاف الأغراض بالكبر والصغر أي اعتبر قياسه به عند العقد لأنه يقاس بالفصل إذ هو في القمة غير موجود عند العقد (والبيض) وقيس بخطط أيضا وعطف على من كيل أو على بعادته قوله (أو بحمل) بكسر الحاء قال المصنف بأن يقاس بحبل ويقال أسلك في يأسع هذا (أو جرزة) بضم الجيم حزمة من القنن (في كةصيل) ما يقصّل أي ما يرعى وأدخلت الكاف البقل والقرط بضم القاف والقضب بفتحها (لا) يضبط كالقصيل (بأن) لما فيه من الجهل (أو) يضبط (بخر) مع عدم آلة الوزن لأمع وجودها على المتمد (وهل) معنى التحرى ان يقول آخذ منك لحما مثلاما اذا تحرى كان (بقدركذا) أي عشرة أطلال مثلا (أو) معناه ان يسلم في نحو لحم و (بأن) أي بالقدر بأن يأتيه محجرا أو قفة مثلا (ويقول) أسلك في (كنحوه)

وآخره لحما الأمر (قوله ويحمل) أي قوله أقضيتك في اليوم التالي على طلوع فجره أي على أن القضاء وقت طلوع فجره (قوله وأن يضبط بعادته) أي ان شروط صحة السلم أن يضبط السلم فيه وأن يكون ضبطه بما جرت العادة بضبطه به في بلد السلم فلا يصح إذا لم يضبط كخذه هذا الدينار سلما على قمح ثلاثين غير ضبط قدره أو ضبط بغير ما يضبط به كخذه هذا الدينار سلما على قنطار قمح أو إردب لحم أو إردب بيض أو قنطار بطيخ (قوله يصح الخ) الاظهر انه لما يضبط بالوزن وقوله الآتي والبيض مثال لما يضبط بالعدد على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله وقيس بخطط) أي بسعة خيط ويوضع عند أمين حتى يتم الأجل فإذا حضر الزمان قيس كل رمانة بالخط (قوله ولويبع وزنا) بأن يقال أسلك في قنطار من الرمان دينارا كل رمانة سعة هذا الخيط أو أسلك دينارا في مائة رمانة كل رمانة سعة هذا الخيط آخذ ذلك منك في شهر كذا (قوله لانه يقاس بالفصل) أي عند العقد (قوله أو بحمل) أي كأن يقال أسلك دينارا في عشرة أحمال برسم كل حمل ملء هذا الحبل ويعمل تحت يدا أمين (قوله أو جرزة) أي واعتبر قياسها أيضا بخطط كأسلك دينارا في مائة حزمة من البرسيم أو الكراث أو الكزبرة كل حزمة تملأ هذا الخيط آخذها منك في شهر كذا (قوله لا بد أن) أي أو قيراط أو قصبه ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداء لأنه يختلف ولا يحاط بصفته فلا يكون السلم في هذا أي في القصيل والبقول إلا على الاحمال أو الحزم (تنبيه) لوضاع الخيط الذي يعتبر عند العقد القياس به جرى على ما يأتي في ذراع الرجل المعين حيث تعذرت معرفته كذا ينبغي (قوله أو بخر) عطف على بعادته لا على كيل مثلا يقتضى أنه لا بد من جريان العادة بالتحرى (قوله وهل الخ) حاصله انه إذا قدرت آلة الوزن وكنا نعلم قدرها واحتجنا للسلم في اللحم مثلا فيجوز أن تسلم الجزار في مائة قطعة مثلا كل قطعة لو وزنت كانت رطلا أو رطلين أو غير ذلك وكذلك إذا عدت آلة السكيل وعلم قدرها واحتيج للسلم في الطعام فتقول للمسلم اليه أسلك دينارا في قمح ملء زكيتين كل زكية لو كيلت كانت إردبا آخذ ذلك القمح في شهر كذا هذا معنى ضبط السلم بالتحرى على التأويل الأول والتأويل الثاني يقول المراد أن تأتي للجزار بحجر أو قطعة لحم مثلا وتقول له أسلك في مائة قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر أو قدر هذه القطعة اللحم والفرض انه لا يؤزن اللحم بعد حضوره بهذا الحجر أصلا بل إذا جاء الأجل أعطى المسلم اليه مائة قطعة لحم مماثلة لذلك الحجر تحرّيا بدون ان تؤزن به وإلا فسد أو تأتي لصاحب القمح بقفة أو غرارة مثلا لا يعلم قدرها وتقول له أسلك دينارا في قمح لو كيل بهذه القفة لكان ملأها مرة أو مرتين آخذ في شهر كذا ولا يكال بها عند حضوره بل يتحرى المعامل للمثابة مرة أو مرتين وإلا فسد للجهل والأول لابن أبي زمنين والثاني لابن زرب (قوله وإن نسبه) أي المجهول لمعلوم وقوله ألقى أي المجهول واعتبر المعلوم وحينئذ يكون العقد صحيحا (قوله وجاز بذراع الخ) كأسلك دينارا في ثوب طوله ثلاثون ذراعا بذراع فلان وأراه ذراعه وقوله رجل معين فان لم يعين الرجل فمى سماع أصبع من ابن القاسم يحملان على ذراع وسط أصبع وهذا مجرد استحسان والقياس الفسخ فان خيف غيبة ذى الذراع آخذ قدره وجعل يده عدل ان اتفقا وإلا أخذ كل منهما قياسه عنده فان مات أو غاب ولم يأخذ قياسه وتنازعا في قدره فان قرب العقد بأن لم يفت رأس المال تحالفا وتفاسخا وان فات

وزنا أو كيلا فاذا حصل السلم فيه تحرّى مماثلة لانه يؤزن به أو يكال وإلا فسد للجهل (تأويلان) أظهرهما الاول (وفسد) السلم ان ضبط (بمجهول) ككل هذا الوعاء أو وزن هذا الحجر (وإن نسبه) لمعلوم ككل هذا الوعاء وهو إردب أو وزن هذا الحجر وهو رطل (ألقى) المجهول واعتبر المعلوم (وجاز) ان يضبط (بذراع رجل معين)

أى عظم ذراعهم قال في المدونة إذا أراه الذراع ثم شبه في الجواز قوله (كوبية وحفنة) أى مع حفنة مغبنة ليسارة الفرر فيها إذا أراه إيها وفي شرط رؤيتها قولان (وفي الوييات ٢٠٨) والحفنة قولان (معلمها إذا كانت الحفنة بعدد الوييات أو

أقل فإن زادت على عدد الوييات فالمنع

[درس]

(و) الشرط الخامس (أن) (تبين صفاته) أى العلم بمعنى العلم فيه (التي تختلف بها القيمة في السلم عادة) (بلد العلم ومكانه فإن القيمة تختلف باختلاف الصفات كما في البربري والرومي والبيخ والمرباب والصغر نعم لوقال التي تختلف بها الرغبات كان أوضح (كالنوع) أى الصنف كرومي وبربري (والجودة والرداءة) (التوسط بينهما) وقوله (واللون) (الظاهر أنه بالجر عطف على النوع وأدخلت الكاف الطول والعرض والغلط والرقه والكبير والصغر وليس بلازم بيان الجميع في كل مجرور بفي مما سيذكره المصنف وإنما المراد فيما يحتاج لبيان اللون وما أدخلته الكاف مثاليان اللون في الحيوان إنما هو في بعضه كالآدمي والخيل لافي الطير ونحوه كما أشار به قوله التي تختلف بها القيمة وقوله في الحيوان الخ متعلق بتبيين صفاته فإن اختص نوع بشيء

فالقول قوله السلم إليه إن شبه فإن انفرد المسلم بالشبه كان القول قوله فإن لم يشبه واحد منهما حمل على ذراع وسط ولا ينبش قبره إن دفن ليقاس ذراعه ولودفن بقرب (تنبيه) قوله وجاز بذراع رجل محل الجواز ما لم ينصب السلطان ذراعا وإلا فلا فيجوز كافي للواق عن ابن رشد (قوله أى عظم ذراعه) أى وليس المراد ذراعه الحديد أو الخشب الذي يقيس به (قوله كوبية وحفنة) كأنك ديتارا في وية وحفنة بحفنة فلان أشهر كذا فالوية معلومة والحفنة غير معلوم قدرها فإذا لم هل هي ثلث قدح أو نصفه والمراد بالحفنة ملء الكفين معاً لا ما تقدم في الحج من انها ملء يد واحدة (قوله إذا أراه إيها) الأولى صاحبها والحاصل انه لا بد من رؤية صاحبها أو أمارة رؤية الحفنة ففيه الخلاف (قوله وفي الوييات الخ) أراد بها ما زاد على الواحدة وكذلك الحفنة فإذا أسلم في وييات وحفنة معلومات كشلاث وييات وثلاث حفنة بحفنة فلان فهل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الأكثر وسحنون قولان بناء على تعدد العقد بتعدد العقود عليه وعدمه (قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها) أى بسببها (قوله كان أوضح) أى لان المنظور له اختلاف الأغراض لا القيمة وقد يقال ان القيمة تتبع الرغبات وتختلف باختلاف الأغراض وحينئذ فالصفات التي تختلف بها القيمة تختلف بها الأغراض وحينئذ فعبارة الصنف ظاهرة لا اعتراض عليها (قوله كالنوع) خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك كالنوع وما عطف عليه والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنه قيل وما تلك الأوصاف التي تختلف بها القيمة فقال وذلك كالنوع (قوله أى الصنف) فلا يصح أن يقول أسلمك في آدمي مثلاً لا بد من بيان صنفه (قوله واللون) أى ككونه أحمر أو أبيض أو أسود (قوله الاظهر أنه بالجر) أى ويجوز فيه الرفع والنصب أى واللون يزيده على ما تقدم في الحيوان والثوب والعسل أو يزيده اللون على ما تقدم في الحيوان والثوب والعسل (قوله وأدخلت الكاف) أى الداخلة على اللون (قوله وليس بلازم الخ) أى بل بيان الصنف والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما لازم في كل مبيع وأما اللون وما أدخلته الكاف من الطول والعرض الخ إنما يحتاج لبيان إذا كانت الأغراض تختلف باختلافه واللون يختلف الأغراض باختلافه في الثياب والعسل وبعض الحيوان كالآدمي والخيل والطول والعرض تختلف الأغراض باختلافهما في الثياب والغلط والرقه تختلف الأغراض باختلافهما في الثياب والعسل والصغر والكبير تختلف الأغراض باختلافهما في الحيوان (قوله وإنما المراد) أى بقوله وان يبين كاللون فيما يحتاج لبيان اللون (قوله وما أدخلته الكاف) أى وليان ما أدخلته الكاف من الطول والعرض والغلط والرقه والصغر والكبير (قوله ونحوه) أى كالقمر والجاموس والغنم (قوله متعلق بتبيين صفاته) أى وان تبين في الحيوان والثوب والعسل صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وذلك كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما واللون هذا إذا قرئ اللون بالجر وأما على قراءته بالنصب أو الرفع فقوله في الحيوان متعلق بمحذوف أى ويزيد على ما تقدم من النوع وما بعده في الحيوان والثياب والعسل اللون أو واللون يزداد على ما تقدم في الحيوان (قوله ومرعاه) اعترضه ابن غازي بأنه لم ير من ذكر وجوب بيان المرعى في العسل والمصنف مطلع ورده ح بأن المازري في شرح التلطين نص عليه اهـ بن وإنما وجب بيان المرعى في العسل لاختلافه بذلك طماور أمثة وحلاوة (قوله يبين ما ذكر) أى من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط

(قوله)

عطفه عليه بالواو كقوله ومرعاه فانه خاص بالعسل (في الحيوان والثوب والعسل و) يزيده

على بيان اللون وما قبله (مرعاه) أى مرعى العسل أى مرعى نخله من قرط أو غيره (و) كذا يبين ما ذكر (في التسمير والحوت و) يزيده

(الناحية والقدر) كالصغر (و) كذا (في البر) يزيد فيه حتى مائة (٣٠٩) من الأوصاف الخمسة (جدة) أو قدمه

(وملا) أو ضارمه (وإن
اختلف الثمن بهما)
وإلا فلا (وسمراء أو
محمولة ببلد هما)
أي السمراء والمحمولة (به)
أي فيه بنتاً بل (ولو)
بالحمل (إياها من غيرها
والموافق للقول أن يقول ولو
بالتب لأنه يختلف فيه
(مخلاف) ما إذا لم يكونا
معاً يولد بل أحدهما نحو
(مصر فالحمولة) وهي
البيضاء (و) نحو (الشام
فالسمرراء) أي فهي التي
يقضى بها فيه ولا يحتاج
لذكر البيان ابتداء وهذا
بالنسبة للزمان للتقدم والا
فهما في زماننا في كل منهما
فلا بد من البيان ابتداء والا
فسد القدر (و) بخلاف
(نقى أو غلى) بكسر
اللام فلا يجب البيان ويحمل
على الغالب أن كان وإلا
فالتوسط كما يأتي وفي نسخه
ونقي الغلى بنون وفاء مصدر
مضاف للغلى أي وبخلاف
نقي الغلى فلا يجب ذكره بل
يتنب فان لم تذكر حمل على
الغالب (و) يبين ما ذكر
(في الحيوان و) يزيد
(سنه) والذكورة
والسمن وضد بهما (و)
يبين ما ذكر (في اللحم و)
يزيد (خصياً وراعياً أو
مملوفاً) لاختلاف

(قوله الناحية) أي المأخوذ منها ككون التمر مديناً أو الواحياً أو برلياً والحوت من بحر عذب
أو ملح أو من بركة الفيوم أو نحو ذلك (قوله كالصغر والصغر) أي فيبين في التمر والحوت كونه كبيراً
أو صغيراً أو متوسطاً (قوله وكذا في البر) أي وكذا يبين ما ذكر في البر (قوله من الأوصاف الخمسة)
أي نوع وجودته أو رداءته أو كونه متوسطاً ولونه من كونه أبيض أو أحمر ولا بد فيه أيضاً من
ذكر البلدان اختلفت قيمة البر باختلاف البلاد أخذنا من قوله وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة
عادة (قوله أن اختلف الثمن بهما) أي بكل واحد منهما مع قابله فالمدار على عرف البلدان اختلف
الثمن فيها بذلك وجب البيان وإلا فلا ولا شك أن هذا المعنى قد أشار له المصنف أولاً بقوله وأن
تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وحينئذ فلاحاجة لما هنا مع ما تقدم (قوله وسمراء) أي ويذكر
كونها سمراء أي حمراء وقوله أو محمولة أي بيضاء وقوله يولد هما أي إذا وقع عقد السلم يولد هما به واعترض على
المصنف بأنه أن أريد بالسمراء والمحمولة مطلق سمراء ومحمولة كان ذكر النوع مغنياً عنهما لانهما
نوعان للبر وإن أريد بها سمراء على وجه خاص أي شديدة الحمرة والمحمولة المحمولة على وجه خاص أي
شديدة البياض كانت الجودة والرداءة مغنية عنهما لانهما حينئذ داخلان في الجودة والرداءة *
والحاصل أن ذكر النوع والجودة والرداءة من عن ذكر السمراء والمحمولة (قوله ولو بالحمل)
رد على ابن حبيب القائل انهما إذا كانا يحملان البلد فلا يجب البيان أي يبان كونهما سمراء أو
محمولة ولا يفسد السلم بترك بيان ذلك (قوله والموافق للنقل) أي نقل ابن يونس * والحاصل أن ابن
يونس حكى خلاف ابن حبيب في التبت فقال إذا كانا في البلد بنتاً فلا يجب البيان عند ابن حبيب
وأما بلد الحمل فيجب فيها البيان اتفاقاً وطريقة ابن بشير كما قال المصنف أن خلاف ابن
حبيب إنما هو في بلد الحمل وأما بلد التبت فيجب فيها البيان اتفاقاً (قوله والمحمولة) الفاء واقعة
في جواب شرط مقدر أي بخلاف مصر فلا يجب البيان وإذا اردت معرفة المقضى به فيها فالحمولة
لأنها هي الموجودة فيها وكذا يقال فيما بعده (قوله وهذا) أي كون الموجود بمصر انما هو
المحمولة والوجود بالشام انما هو السمراء بالنسبة للزمان للتقدم (قوله والا) أي والا نقل أن هذا
بالنسبة للزمان للتقدم بل قلنا أن هذا حتى بالنسبة لزماننا هذا فلا يصح لانهما أي السمراء والمحمولة
في كل من مصر والشام في زماننا هذا (قوله ويحمل) أي عند عدم البيان وقوله على الغالب أي
على الأكثر عند أهل البلد في الإطلاق لا الوجود على ما يأتي في المتن (قوله ما ذكر) أي من
النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما ولا يحتاج لبيان اللون في الحيوان إلا إذا كان آدمياً أو
من الخيل كما مر للشارح (قوله ويزيد سنه) أي في الرقيق يذكر كونه بالغاً ومراهقاً وأيضاً وهو
مادون المراهق وفي غير الرقيق يبين كونه جذعاً أو ثنياً أو يذكر عدد السنين كإسن سنة أو
سنتين وقد يستغنى عن ذكر السن بذكر الجودة أو الرداءة لأن ما صغر سنه من مأ كول اللحم
جيد وغير مأ كول اللحم ربما يرغب في كبره مالا يرغب في صغره وقد يستغنى بالجودة والرداءة
عن ذكر السمن والذكورة وضديهما (قوله والسمن) الموافق لمن ذكر السمن في الحيوان اه
قلت ذكره أبو الحسن عن جامع الطرر ونقله المواق عن ابن يونس في اللحم والحيوان مثله اه بن
(قوله ويبين ما ذكر في اللحم) المراد بما ذكر النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما والذكورة
والسمن وضديهما اه (قوله لا من كجنب) أي أو ظهر أو فخذ (قوله الخاص به) دفع بهذا ما يقال أن
ذكر اللون هنا مكرر مع مائة * وحاصل الجواب حمل ما هنا على اللون الخاص بالرقيق وما تقدم

٢٧ - دسوقي - ثالث) الاغراض في ذلك (لا) يشترط أن يبين في اللحم (من كجنب) إذا لم تختلف فيه
الاغراض وإلا وجب البيان (و) يبين ما ذكر (في الرقيق و) يزيد (القدر) أي القدر من طول أو قصر ونحوهما (والبسكرة واللون)

الخاص به ككونه شديد
البياض أو مشرباً بحمرة
(قال) المازرى (وكانه عجب)
وهو شدة سواد العين مع
سواد الكحل وهو الحور
أى شدة بياض العين وسوادها
(وتكلم الوجه)
وهو كثرة لحم الحدين
والوجه بلا كالج وهو تكسر
في عيوسة (و) كذا (في
الثوب) (و) يزيد (الرقعة
والصفاقة وضديهما و)
يبين (في الزيت) (النوع
(المصر منه) من الزيتون
أو السمسم أو حب الفجل
أو بزر السكتان (وبما
يعصر به) من معصرة أو
ماء وهذا وما قبله مستغنى
عنه بما تقدم (ومحمل في)
الاطلاق (الجيد والردى
على الغالب) ان كان
(والا فالوسط) أى
يقضى بالمتوسط بين الجودة
والرداءة (و) الشرط
السادس (كونه) أى السلم
بمعنى السلم فيه (دينياً) في
ذمة السلم اليه وإلا كان معينا
وهو مؤدب لبيع معين يتأخر
قبضه وهو ممنوع والذمة
قال القرافى معنى شرعى
مقدر فى المكلف قابل
للاتزام والازوم ونظمه
ابن قاصم بقوله :

والشرح للذمة وصف قاما
يقبل الالتزام والإلزاما *

يعمل على اللون العام مثل مطاق حمرة أو سواد وقد يقال إذا حمل ما تقدم على اللون العام كأن يستغنى عنه
بذكر الجنس تأمل ابن غازى وفى أكثر النسخ اسقاط اللون هنا تقدمه فى الحيوان الذى هو أهم من
الريق وعلى هذا فيحمل اللون فيما تقدم على الخاص ولا يفتى عنه ذكر الجنس (قوله الخاص به)
أى فإذا أسلم فى عبد روى فيذكر لونه الخاص به مثل كونه شديد البياض وبياضاً مشرباً بحمرة وإذا
أسلم فى عبد أسود فيذكر لونه الخاص به مثل كونه شديد السواد أو كونه يميل لصفرة أو لحمرة
(قوله والكحل) أى ويزيد الكحل وهو داخل تحت الكاف (قوله وهو) أى الكحل
(قوله وكذا فى الثوب) أى وكذا يبين ما تقدم من النوع والجودة أو الرداءة أو المتوسط بينهما واللون
فى الثوب ولو حذف الثوب فيما مر لكان أولى لاغناء ما هنا عنه أوقال أولاً فى الحيوان والعسل ومرعاه
وفى الثوب والرقعة والصفاقة وضديهما لاغنى عما هنا تأمل (قوله وضديهما) ضد الرقة القلظ
والصفاقة وهى اللثانة ضدها الخفة (قوله المصمر منه) اعترض بأن السموم فى فعله عصر ثلاثيا
فكان حقه ان يقول المصور منه كذا بحث ابن غازى واجاب بعضهم بورود أعصر الرباعى فى
قوله تعالى وانزلنا من المصمرات قيل هى الريح لأنها تعصر السحاب (قوله من الزيتون) بيان
لنوع المصمر منه (قوله وهذا) أى بيان للمصمر به والمصمر منه (قوله بما تقدم) أى بيان
النوع والجودة والرداءة وفيه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو قال وفى الزيت والمصمر
منه بالواو كما قال فيما سبق حتى يفهم منه الاحتياج لبيان الأوصاف السابقة ويزيد عليها بيان المصمر
منه والمصمر به وان ذلك قدر زائد على ماسبق فيقال انه ليس كذلك إذ ما هنا مندرج فيما سبق
والمصنف انما قال وفى الزيت المصمر منه أى ويبين فى الزيت النوع المصمر منه وهذا لا يفيد أنه
يذكر الأوصاف السابقة ويزيد عليها بيان المصمر منه تأمل (قوله وحمل الخ) مثلا لو كان أهل
البلد يطلقون الجيد على القمح الذى إذا غربل الارذب منه يأتى نصف إردب وعلى الإردب الذى
إذا غربل يأتى ثلثى إردب وعلى القمح الذى إذا غربل الارذب منه يأتى ثلاثة أرباع الارذب وكان
الغالب فى الاطلاق الاخير فإذا أسلم فى قح وقال بشرط أن يكون جيدا وأطلق قضى بهذا الغالب
فى الاطلاق فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على الثلاثة من غير أغلبية فى الاطلاق قضى بالوسط
وهو الذى إذا غربل الارذب منه يأتى ثلثى إردب فقوله على الغالب أى فى الاطلاق فقط الجيد عليه
كإفئده الباحى لا ما يقلب وجوده فى البلد كما قاله ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب وقوله وإلا فالوسط
أى بما يصدق عليه الجيد والردى وليس المراد المتوسط بين الجيد والردى كما قال الشارح تبعا
لابن فرحون كذا قرر شيخنا تبعا لبق ولكن ما قاله ابن فرحون من ان المراد بالغالب الغالب
فى الوجود أى الأكثر عند أهل البلد وأن المراد بالمتوسط المتوسط بين الجيد والردى هو ما ارتضاه
طفى وابن (قوله وهو مؤد الخ) أى إذا كان ذلك العين عند المسلم اليه فان كان عند غيره أدى
ليسع ما ليس عند الانسان وهو منهى عنه لا يقال ان هذا الشرط يقضى عنه ما تقدم من قوله
وان تبين صفاته إذ لا تبين فى الحاضر العين فتعين ان التبيين انما هو لما فى الذمة وحينئذ فكان ينبغى
الاستثناء عن هذا الشرط بما قبله لأننا نقول ان تبين الصفات قد يكون فى غائب معين موجود
عند المسلم اليه فلهذا احتيج لهذا الشرط (قوله وهو ممنوع) أى لأنه يهلك قبل قبضه فيتردد
التمن بين السلفية ان هلك وبين الثنية ان لم يهلك (قوله معنى شرعى) أى وصف اعتبارى يحكم به
الشرع ويقدر وجوده فى المحل وهو الشخص من غير أن يكون له وجود فهو نظير قولهم فى الطهارة
صفة حكمية وقوله قابل الخ الاستناد فيه مجاز أى يقبل المكاف بسببه ان يلزم بارش الجنائيات

وقبول الالتزام كالتزامك بديّة فلان (و) الشرط السابع (وجوده) (أي المسلم فيه) (عند حلوله) أي حلول أجله المعين بينهما ولا يشترط وجوده في جميع الأجل ولذا قال (وإن انقطع قبله) وعطف على (٣١١) مقدر مفرع على الشرطين قبله. رفوع أو مجرور

أي فيجوز تحقق الوجود عند الأجل أو في محقق الوجود قوله (لا تسأل حيوان عين وقل) فلا يجوز لفقد الشرطين السابقين مع ما فيه من بيع الاجئة المنهى عنه وتبع في قيد القلة ابن الحاجب وابن شاس وتعقبه ابن عرفة بأن ظاهر المدونة المنع مطلقا (أو) ثمر (حائط) عين وقل أي صغر فحذفه من الثاني لدلالة الاول عليه فيمتنع السلم فيه لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون دينا في الدمة وثمر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به إنما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه غير أنه تارة يقع العقد على تسميته سلما وتارة يقع عليه مجردا عن التسمية المذكورة ولكل منهما شروط إلا أنهما يتفقان في معظمها كما بينه وحيتشد فالتفرقة نظرا للفظ والانه وبيع في الحقيقة لان الفرض أن الحائط معين وهي إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين الألفاظ أي وإن كانت المعاني متحدة (قوله وشرط لثراء ثمرة الحائط المعين الخ) أي لصحة شراء ثمرة الحائط المعين (قوله لأن تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة

وأجور الاجارات وأثمان البياعات ونحو ذلك ويقبل بسببه أيضا الالتزام للأشياء فإذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه قال القرافي بعد هذا التعريف وصح إناطة الأحكام بهذا الوصف وإن لم يكن له وجود لارتباط تقديره بأوصاف لها تحقق وهي العقل والبلوغ والرشد فمن بلغ سفيا لازمة له فمن اجتمعت هذه الشروط فيه رتب الشارع عليه هذا المعنى المقدر وهو الذي تقدر الاجناس المسلم فيها مستقرة فيه حتى يصح مقابلتها بالاعراض القبوضة وتقدر أثمان البيعات مستقرة فيه وكذا صدقات الانسكة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا في حقه لا ينقد في حقه سلم ولا ثمن لأجل ولا حوالة ولا شيء من ذلك (قوله وقبول الالتزام) أي من الغير إذا كان ذلك الغير حاكما (قوله ووجوده عند حلوله) أي أن يكون مقدورا على تحصيله وقت حلول الأجل لئلا يكون الثمن تارة سلفا وتارة بيعا (قوله ولا يشترط وجوده في جميع الأجل) أي بل الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله عند حلول الأجل ولو انقطع في أثناء الأجل بل ولو انقطع في الأجل بتمامه ما عدا وقت القبض خلافا لأبي حنيفة لاشتراط لوجوده في جميع الأجل (قوله وإن انقطع قبله) أي هذا إذا كان موجودا في الأجل بتمامه من حين عقد السلم بل وإن انقطع قبل الحلول ووجد عنده (قوله وعطف على مقدر الخ) إنما لم يجعله عطفًا على قوله ووجوده الخ لاقتضائه فسادا إذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لانسل الخ فقتضاه صحة السلم في نسل الحيوان وهو باطل (قوله أو مجرور) هو الاول لان محقق الوجود هو السلم فيه والمتصف بالجواز العقد (قوله لفقد الشرطين) أي لا تفتاء الاول بمحصول التمين والثاني بعدم وجوده إذ قلتها قد لا يوجد السلم فيه عند الأجل (قوله وتعقبه ابن عرفة) أي في شرحه لابن الحاجب (قوله المنع مطلقا) فإذا قال خذ هذا الدينار سلما على عجل من أولاد هذه البقرات وكانت ألفا فانه يمنع على المعتمد خلافا لظاهر المصنف من الجواز لأن كثرة البقرات صيرها كغير معين فكأن المسلم فيه في الدمة والغالب حصول الولادة عند الأجل (قوله فحذفه من الثاني الخ) قد تبع الشارح في قيد القلة في الحائط المعين ثم واعترضه ابن عاشر وطفي بأن المدونة وغيرها ممن وقتت عليه لم يقيد الحائط بالصغر فظاهر كلامهم أوصريه أن الحائط قليل وإن كان كثيرا في نفسه وهذا مراد المصنف ولذا أخره عن قوله وقل اه بن (قوله فيمتنع السلم فيه) أي فإذا قال آخر خذ هذا الدينار سلما على قطار من بلع هذا الحائط آخذته منك وقت كذا فانه يمتنع بمعنى انه لا يكون سلما حقيقة بحيث يجوز أخذه عند الأجل بدون الشروط الآتية بل هذا التعديع حقيقة وسلم مجازا فلا بد من الشروط الآتية (قوله المذكور) أي المعين الصغير (قوله غير انه تارة يقع العقد) أي على ثمر الحائط المذكور (قوله ولكل منهما) أي من الحالين أي وصحة العقد في كل من الحالين شروط (قوله وحيتشد) أي وحين إذ كان العقد المتعلق بثمر الحائط المعين بيعا حقيقيا لا سلما (قوله فالتفرقة) أي بين ما إذا سمى سلما وما إذا لم يسم حيث اعتبر في كل شروط على حدة منظور فيها للفظ لا للمعنى والا نقل ان التفرقة منظور فيها للفظ بل للمعنى فلا يصح لأن العقد على الثار في الحالين بيع لأنه في أحدهما بيع وفي الآخر سلم لان الفرض الخ (قوله وهي إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين الألفاظ) أي وإن كانت المعاني متحدة (قوله وشرط لثراء ثمرة الحائط المعين الخ) أي لصحة شراء ثمرة الحائط المعين (قوله لأن تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة

أي لا يسلم فيه سلما حقيقيا وبين قوله (وشرط) لشراء ثمرة الحائط المعين (إن سمى) في العقد (سلما لا) ان سمى (كيسا إزهاؤه) لأن تسميته سلما مجاز لا حقيقة وأشار بذلك الى أنه يشترط حيث سمى سلما شروط ستة فان سمى يما لشرط فيه ما عدا كيفية قبضه

ازهاؤه للنهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (و) الشرط الثاني فيها (سعة الحائط) بحيث يمكن استيفاء القدر المشتري منه فلا ينافي كونه صغيرا (و) الثالث فيما إذا سمي سلما فقط (كيفية قبضه) متواليا أو متفرقا وقدر ما يؤخذ منه كل يوم وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض فان سمي بيعا لم يشترط ذلك وحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي الناجزة ولفظ السلم التأجيل (و) الشرط الرابع فيها اسلامه (لما لا يسكه) أي مالك الحائط إذ لو أسلم لغيره وهو معين ربما لم يبعه له ماله فيتعذر التسليم (و) الخامس فيها (شروعه) أي في الأخذ حين العقد أو بعد زمن قريب كصنف شهر فقط لا أزيد واليه أشار بقوله (وإن) تأخر الشروع (لنصف شهر) فلا يضر (و) السادس فيها (أخذ) أي انتهاء أخذه لكل ما اشتراه (بسرأ أو رطبا) وزيد سابع وهو اشتراط أخذه كذلك على للمتعهد فلا يكفي الأخذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذ (لا) أخذه (تمرا) أو شرط ذلك فلا يجوز لبعد ١٠ بينه وبين

بحواب آخر * وحاصله أن قوله أو حائط أي أسلم في جميع ثمره كل قنطار أو اردب بكذا فلا يجوز ذلك ويحرم وقوله وشرط ان سمي سلما أي وشرط في صحة العقد سلما على بعض ثمر الحائط المدين مثل قنطار منه أو قنطارين لثامر فيما إذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما إذا أسلم في بعضه وكلاهما على السكيل (قوله فانه شرط في السلم) أي فيما إذا سمي سلما (قوله لا يشترط فيه شيء منها) أي وليس كذلك بل ان سمي سلما اشترط لصحة البيع شروط ستة وان سمي بيعا اشترط شروط خمسة * واعلم أن هذا هو قول بعض القرويين واعتمده ابن يونس وأبو الحسن وظاهر للدونة اعتبار الشروط كلها سواء سمي سلما أو بيعا وهو ظاهر ابن الحاجب وابن عرفة انظر طي اه بن (قوله الشرط الاول) أي فيها (قوله ازهاؤه) أي اصفراره أو احمراره وطيب غير النخل كإزهاؤه وإن كان لا يجزى فيه قوله وأخذه بسرأ أو رطبا قاله عبق (قوله سعة الحائط) أي وإلا فلا يجوز لا قرر (قوله وكيفية قبضه) أي وبيان كيفية القبض حال العقد قال أبو الحسن عن ابن يونس إذا شرط ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وإن لم يضرب أجلا ولا ذكر ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذ فالبيع فاسد لانهما لما سمي سلما وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنهما قصدا التأخير ففسد لذلك (قوله متواليا) أي كل يوم وقوله أو متفرقا أي يوما بعد يوم أو يوما بعد يومين (قوله وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض) أي لأنها شروط ثلاثة زائدة على الخمسة فتكون ثمانية وقوله متواليا أو متفرقا الخ قضيته أنه إذا وقع العقد على أخذه دفعة واحدة لا يصح والتمتع بالصحة فالمضر إنما هو السكوت حين العقد عن بيان ما يأخذ كل يوم وعن بيان ابتداء وقت الأخذ اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وحمل) أي عند السكوت على الحلول أي على أخذه دفعة واحدة حالا وتأخير قبضه لا يضر (قوله لأن لفظ البيع الخ) هذا إشارة للفرق بين ما إذا سمي سلما يشترط بيان كيفية القبض وإذا سمي بيعا لا يشترط بيانها (قوله يقتضي الناجزة) لكن لو تأخر القبض لم يضر (قوله واسلامه) أي رأس المال لما يسكه (قوله أو بعد زمن قريب كصنف شهر فقط) هذا هو المتمد وقيل إن العشرين قريب يجوز تأخير القبض اليها وقيل لا يجوز تأخير القبض عن وقت العقد أصلا (قوله فلا يضر) أي إذا كان أجل الشروع لا يستلزم صيرورته تمرا وإلا فسد (قوله والسادس فيها أخذه الخ) لا يخفى أنه لا معنى لجعل أخذه بسرأ أو رطبا شرطا إذا الشروط معتبرة حال العقد وهو في حالة العقد لم يأخذه بالفعل فالأولى أن يقال قوله وأخذه بسرأ أي واشترط أخذه بسرأ وأما الأخذ بالفعل فيجمل أمرا طارئا أي انه إذا وقع العقد على الكيفية المذكورة فانه يقضى بأخذه بسرأ أو رطبا لا تمرا (قوله بعد الخ) أي فيدخله الخطر وضمير بينه للتمر (قوله حيث وقع العقد عليه بمعاره) أي كما إذا قال خذ هذا الدينار سلما على قنطار من ثمر هذا الحائط أو اشترى منك قنطار من ثمره دينار (قوله فان وقع عليه جزافا) كالوقال خذ هذا الدينار سلما في ثمر حائطك كله أو اشترى ثمر حائطك هذا كله دينار (قوله لأن الجزاف الخ) أي بخلاف غير الجزاف فانه لم يدخل في ضمان المشتري بالعقد وإنما يدخل في ضمانه بالتوفية (قوله قد تناوله العقد الخ) هذا كناية عن دخوله في ضمان المشتري بمجرد العقد فقوله وقد دخل الخ عطف تفسير (قوله إلا ضمان الجوائع) أي وهو خلاف الأصل أي الكثير أي انه أمر نادر (تنبيه) لا يشترط في صحة العقد على ثمر الحائط المعين تعجيل رأس المال ولو سمي سلما لانه مجاز كما مر نعم يشترط كون رأسه غير طعام فان كان طعاما منع للنسيئة أو انه إذا ضبط فلا بد من ضبطه بمعاره

(فإن) كان حين العقد عليه رطباً لا بساً و (شرطاً) في العقد (تمر الرطب) (٢١٣) شرطاً حراً لو لم يشرط

شرط في كيفية قبضه إياها
يصير فيها تمراً (مضى
قبضه) ولم يفسخ
لأنه ليس من الحرام المين
قاله في المدونة ومثله إذا
ييس قبل الاطلاع عليه
ومفهوم قبضه أنه إذا
اطلع عليه قبل القبض ففسخ
وهو كذلك (وهل
للزهي) بضم الليم
وكسر الهاء وهو ما لم يربط
فيشمل البسر إن شرط
تمره (كذلك) بمضى
قبضه (وعليه الأكثر)
وصوب (أو) هو (كاليبيع
الفاسد) يفسخ ولو قبض
ما لم يفت (أو يلا) ولما
كان السلم في تمر الحائط
يعا لاسماً حقيقة ويصح
للمثل للمين يفسخ تلفه أو
عدمه قبل قبضه لأنه ليس
في الذمة أشار لذلك بقوله
(فإن أقطع) تمر
الحائط للمين الذي أسلم في
كيل معلوم من تمره بجائحة
أو تعيب بعد قبض بعضه
لزمه ما قبضه منه بحسنة من
التمن و (رجع) للسلم
(بحصة ما بقي) له من
السلم عاجلاً اتفاقاً ولا يجوز
التأخير لأنه فسخ دين في
دين وله أخذ بدله ولو طعاماً
(وهل) يرجع (على)
حسب (القيمة) فينظر
لقيمة كل مما قبض ومالم
يقبض في وقته ويفض

العتاد فيه فإن بيع جزاء فالأمر ظاهر (قوله فإن كان الخ) أي أنه إذا أسلم في قدر معين من الرطب
والموضوع بحاله إن الحائط معين وكان يلبسها حين العقد رطباً واشترط المسلم على المسلم إليه بقاء ذلك
الرطب على أصوله حتى يتممر فإنه لا يجوز لبعده ما بين التمر والرطب فيدخله الخطر ولقلة أمن الجوائح
فيه فإن قبضه بعد التمر أو قبله مضى العقد ولا يفسخ (قوله لأنه ليس من الحرام المين) أي التفق عليه
(قوله قاله) أي قال هذا التعليل (قوله أنه إذا أطلع عليه قبل القبض) أي وقبل اليبس (قوله وهل
للزهي الخ) أي أنه إذا أسلم في قدر معين على السكيل من تمر حائط معين والحال أنه مزه أي أحمر
أو أصفر وشرط المشتري بقاءه على أصله حتى يتممر فهل يكون حكمه حكم اشتراط تمر الرطب فيحضى
قبضه ولو كان قد قبضه قبل التمر وعليه الأكثر من الشيوخ كابن أبي زيد وصوبه عبد الحق أولاً
يكون حكمه كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض وحينئذ يرجع على المشتري بالمثل
إن علمت مكيلته وإلا فبالقيمة وهذا رأى ابن شبلون (قوله بضم الميم وكسر الهاء) عبارة ابن الأثير
في النهاية نهي عن بيع التمر حتى يزهي وفي رواية حتى يزهو يقال زها التخل يزهو إذا ظهرت
ثمرته وأزهي يزهي إذا أحمر أو أصفر وقيل هما بمعنى الاحمرار أو الاصفرار ومنهم من أنكروا يزهو
ومنهم من أنكروا يزهي اه إذا علمت ذلك تعلم أنه يصح ضم ميم الزهي لأنه من أزهي وفتحها لأنه من
زها خلافاً لمن اقتصر على الفتح ولمن اقتصر على الضم كالشارح (قوله كاليبيع الفاسد) أي في غير هذه
الجزئية فلا ينافي أنه فاسد في هذه الجزئية أيضاً (قوله ما لم يفت) أي بحواله سوق فأطى وإلا مضى
بالتن (قوله أو عدمه) أي بسرته مثلاً (قوله فإن أقطع تمر الحائط المين) أي ومثله تمر القرية الغير
المأونة على ما استظهر وسواء كان الاقطاع بجائحة أو بفوات الابان على الصواب يقول الشارح
بجائحة أي أو بفوات الابان قال طفي تعيره بالاقطاع كالدونة ظاهر في اقطاع ابانه وكذا لو تلف
بجائحة فالمدار على عدم قبض السكل قال ابن عبد السلام وإنما وجب الرجوع بحصة ما بقي لأن المبيع
في هذه المسئلة معين فيكون حكمه حكم سائر المعينات من فسخ البيع لثقله أو عدمه قبل قبضه وليس
من السلم في شيء ولذا قال في المدونة إذا قبض بعض سلمه ثم أقطع تمر ذلك الحائط لزمه ما أخذه
بحصته من الثمن ورجع بحصة ما بقي ولا يختلف في هذا كما اختلف في المضمون إذا أقطع ابانه
قبل استيفاء الثمن وهو الآتي في كلام المصنف فقول عجم ومن تبعه هذا إذا كان الاقطاع بجائحة وأما
بفوات الابان فيسألي حكمه وهم لأن ما يأتي في المضمون وما في حكمه وهو القرية المأونة اه بن
(قوله بعد قبض بعضه) أي وأما لو أقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان قبل أن يأخذ شيئاً فإنه يتعين
الفسخ أيضاً ولا يجوز البقاء لقابل ليأخذ من تمره (قوله ورجع بحصة ما بقي) أي من الثمن (قوله عاجلاً
اتفاقاً) ظاهره أن تعجيل الرجوع باقياً واجب وإنه من حق الله تعالى وليس كذلك وعبارة ابن يونس
كافي المواق ورجع بحصة ما بقي من الثمن معجلاً بالقضاء ومعناه أنه ان طلب تعجيله يقضى له به وله أن
لا يأخذه عاجلاً وينتظره لأن ذلك من حقه ولا محذور فيه وإنما منع من البقاء لقابل ليأخذ من
تمره اه بن * والحاصل أنه متى أقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان فإنه يتعين الفسخ ولا يجوز
البقاء لقابل حصل الاقطاع قبل قبض شيء منه أو بعد أن قبض بعضه إلا أنه في هذه أعما يفسخ
العقد فيما بقي من غير قبض وكل هذا إذا كان المسلم قد دفع الثمن فإن كان لم يدفعه جاز البقاء لقابل
إذا تراضيا عليه لأنه لا يلزم عليه فسخ دين في دين كذا في خش (قوله وله أخذ بدله) أي بدل
ما بقي له من الثمن أي عاجلاً ولا يؤخر ما يأخذه من البديل قال ابن القاسم فإن تأخر قبض ما يأخذه
بدلاً عن ثمن ما بقي له لم يجز لأنه من فسخ الدين في الدين وقوله وله أخذ بدله ولو طعاماً لا يقال

التمن على ذلك فإذا أسلم مائة دينار في مائة وسق من تمر الحائط المين ثم قبض من ذلك خمسين وسقا

واقطع فإذا كان قبة المأخوذ مائة وقيمة الباقي خمسين فنسبة الباقي للمأخوذ الثلث فيرجع ثلث الثمن قل أو كثر (وعليه الأكثر أو) يرجع (على حسب المسكيلة) (٢١٤) فيرجع بنسبة ما بقى منها من غير تقويم فيرجع بنصف الثمن في المثال (تأويلان)

ومحلها حيث لم يشترط عليه أخذه في نحو اليومين عالم تختلف فيه القيمة عادة والإرجع بحسب المسكيلة اتفاقاً (وهل القرية الصغيرة) وهي ما ينقطع عمرها في بعض أبنائه من السنة (كذلك) يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين (أو) هي مثله (إلا في وجوب تعجيل النقد) أي رأس المال (فيها) لأن السلم فيها مضمون في الذمة لاشتغالها على عدة حوائط بخلاف السلم في المعين فلا يجب تعجيل التقديف بل يجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لأنه يبيع معين وتسميته سائماً مجاز (أو تخالفه فيه) أي وجوب تعجيل النقد فيها (وفي السلم) فيها (لأن لا يملك له) في القرية الصغيرة دون الحائط (تأويلات وإن انقطع ما) أي مسلم فيه (له إبان) أي وقت معين يأتي فيه وهذا في السلم الحقيقي (أو من قرية) مأمونة ولو صغيرة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ)

أنه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لأننا نقول العقدة قد انفسخت فيما لم يقبض فما يأخذه من طعام أو غيره ليس ثمنان الطعام وإنما هو عوض عما في الذمة (قوله واقطع) أي عمر الحائط بجائحة أو بفوات إبانة (قوله فنسبة الباقي للمأخوذ) أي فنسبة قيمة الباقي لقيمة المأخوذ مع قيمة الباقي الثلث وذلك لأن قيمة الباقي تنسب لمجموع القيمتين بدليل قوله الثلث ولو قال الشارح فضم قيمة الباقي لقيمة المأخوذ ثم تنسب قيمة الباقي لمجموع القيمتين تكون ثلثا فيرجع ثلث الثمن قل أو كثر كان أوضح (قوله فيرجع بنسبة ما بقى منها) أي من المسكيلة لما أخذه منها وما لم يأخذه في المثال السابق تضاف الخمسين للمأخوذ الخمسين التي لم تؤخذ يكون المجموع مائة ثم تنسب ما لم يؤخذ للمجموع يكون نصفاً فيرجع بنصف الثمن (قوله تأويلان) الأول للقابض والثاني لابن مزين قال طفي وتعقبه الواقي بأنه لم يجد من ذكر هذين التأويلين على المدونة وهو صواب فكان الأولى أن يعبر بقولان (قوله حيث لم يشترط) أي السلم وقوله عليه أي على السلم إليه وقوله أخذه في نحو اليومين أي أخذه في مدة لا تختلف فيها القيمة فإن اشترط ذلك عليه وأخذ البعض واقطع عمر الحائط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقاً ومثل الاشتراط المذكور ما إذا كان الثمن يعني في أوقات مختلفة وكان الشان أنه لا يباع إلا جملة واحدة فإذا قبض السلم البعض واقطع عمر الحائط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقاً كافي خشي (قوله وهل القرية الصغيرة كذلك) أي وهل السلم في قدر من عن القرية كالسلم في قدر من عمر الحائط المعين من كل وجه فيشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين ويدخل في التشبيه ما لو أسلم في قدر من عمر قرية صغيرة وقبض البعض ثم فوات الباقي بجائحة فتعين الفسخ والمحاسبة بالباقي وحيث رجع بحصة ما بقى فهل يرجع على حسب القيمة أو على حسب المسكيلة تأويلان وهذا قول اللخمي وقيل أنه يتعين البقاء لقابل ما لم يتراضا بالمحاسبة فإذا رضيا بها جاز الرجوع بثلث الباقي وهل الرجوع بالثمن على حسب القيمة أو على حسب المسكيلة تأويلان واعتمد عجز القول الثاني فلو تنازعا فطلب أحدهما الفسخ وطلب الآخر البقاء لقابل كان القول قول من طلب البقاء اه تقرير شيخنا عدوى (قوله يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين) أي من بدو الصلاح وسبقها وبيان كيفية القبض وإن يسلم لملك حائط وإن يشترط الشروع في الأخذ وإن يشترط أخذه بسلام أو رطباً ولا يجب تعجيل رأس المال (قوله لاشتغالها على عدة حوائط) أي فلا يدرى المسلم من أيها يأخذ سلمه فاشبه السلم الحقيقي (قوله وفي السلم) أي وفي جواز السلم فيها لمن لا ملك له بخلاف الحائط المعين فإنه لا يجوز أن يسلم لمن لا ملك له (قوله تأويلات) الأول ظاهر المدونة والثاني لأبي محمد والثالث لبعض القرويين اه بن (قوله وهذا في السلم الحقيقي) أي وهو السلم في الذمة في غير الحائط المعين وغير القرية (قوله أو من قرية) عطف على مقدر أي وإن انقطع ماله إبان من غير قرية أو من قرية مأمونة أي وإما القرية غير المأمونة فمكوت عنها أو داخله تحت حكم التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة الخ فيتحم في قطع عمرها الفسخ كما في الحائط المعين ولو كان بالجائحة كما عند اللخمي وإما الحائط المعين فلا يدخل هنا مجال خلاف المعج ومن تبعه بل يتعين فيه الفسخ اتفاقاً حكاه اللخمي وابن يونس وهو داخل في قوله سابقاً وإن انقطع رجع بحصة ما بقى الخ لما علمت أن المراد من انقطاع الثمرة أعم من أن يكون بجائحة أو بفوات الإبان انظر بن (قوله فيجب التأخير) أي ويتعين البقاء لقابل

وأخذ رأس ماله (و) في (الإقامة) لقابل إلا أن يكون التأخير بسبب المشتري فينبغي عدم تخيره لظلمه البائع بالتأخير فتخير (قوله زيادة ظلم قاله ابن عبد السلام فيجب التأخير) (وإن قبض البعض) واقطع بجائحة أو هروب السلم إليه أو تفرط المشتري حتى مضى الإبان

(وَجِبَ التَّأخِيرُ) بِالْبَائِلِ قَابِلٌ لَأَنَّ السَّلْمَ تَلْقَى بِذِمَّةِ الْبَائِعِ فَلَا يَطْلُ بِاقْتِضَاءِ الْاجَلِ (٢١٥) كَالَّذِينَ (إِلَّا أَنْ يَرْضِيَا) مَعَا

(بِالْمَحَاسِبَةِ) بِحَسَبِ
لِلْكَيْلَةِ لَا الْقِيَمَةَ فَيَجُوزُ أَنْ
كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِثْلًا بِلِ
(وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ
مُقَوِّمًا) كَحَيَوَانٍ وَثِيَابٍ
لِجَوَازِ الْإِقَالَةِ عَلَى غَيْرِ رَأْسِ
الْمَالِ • وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ
عَلَى شَرْطِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ
مَا يَجُوزُ إِذَا اسْتَكْمَلَتْ
الشَّرُوطُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِذَا
اخْتَلَتْ مِنْهَا شَيْءٌ فَقَالَ
(وَيَجُوزُ) وَفِي نَسْخَةٍ
بِالْفَاءِ وَهِيَ أَنْسَبُ (فِيمَا
طَبِخَ) مِنْ الْأَطْعَمَةِ أَنْ
حَصَرَتْ صِفَتَهُ (وَ) فِي
(الْأُولَى) كَذَلِكَ
(وَالصَّبْرُ وَالْجَوَاهِرُ)
وَهُوَ كِبَارُ الْأُولَى إِلَّا أَنْ
يَنْدَرُجُودُهُ (وَالزُّجَّاجُ
وَالْجَوْشَنُ وَالزُّرْنَيْخُ
وَأَحْمَالُ الْحَطَبِ)
كُلُّ هَذَا الْجِلْدِ وَيُوضَعُ
عِنْدَ أَمِينٍ وَأَوَّلَى وَزَنًا
كَقَنْطَارِ (وَ) فِي (الْأَدَمِ)
بِالْفَتْحِ أَيْ الْجِلْدِ (وَ) فِي
(صُوفٍ بِالْوُزْنِ لَا
بِالْجُزْ) جَمْعُ جُزْءٍ
بِكَسْرِ الْجِيمِ فَيَمَّا وَأَمَّا
شَرَاؤُهُ لَا عَلَى وَجْهِ السَّلْمِ
فَيَجُوزُ بِالْجُزْءِ تَحْرِيًا
وَبِالْوُزْنِ مَعَ رُؤْيَةِ الْغَنَمِ وَأَنْ
لَا يَتَأَخَّرَ الْجُزْءُ كَثْرَتِهِ
نِصْفَ شَهْرٍ كَمَا سَيَأْتِي
لِلنِّصْفِ فِي الْقِسْمَةِ (وَ) فِي
نُصُولِ (السِّيُوفِ)
وَالسَّكَائِنِ (وَ) فِي

(قَوْلُهُ وَجِبَ التَّأخِيرُ بِالْبَائِلِ) أَيْ لِعَلَامِ الْقَابِلِ لِأَخْذِهِ مِنْ ثَمَرِهِ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَرْضِيَا) مَعَا بِالْمَحَاسِبَةِ بِحَسَبِ
لِلْكَيْلَةِ لَا الْقِيَمَةَ فَيَجُوزُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقَبْضِ لِمَا خُذَ أَوْ لِهَرُوبِ السَّلْمِ إِلَيْهِ لَا تَتَفَاءَلُهُمَا
قَصْدُ الْبَيْعِ وَالسَّلْفِ أَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقَبْضِ لَتَضَرُّعِ الشَّرْطِ فَلَا يَجُوزُ تَرْضَائِهِمَا عَلَى الْحَاسِبَةِ لِأَنَّهُمَا
عَلَى قَصْدِ الْبَيْعِ وَالسَّلْفِ وَإِذَا تَرْضَايَا عَلَى الْحَاسِبَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ بِقِيَمَتِ رَأْسِ مَالِهِ عَرْضًا وَلَا غَيْرَهُ
لِمَا فِيهِ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالتَّوْفِيقُ (قَوْلُهُ بِحَسَبِ الْكَيْلَةِ) أَيْ
وَتَكُونُ الْحَاسِبَةُ إِذَا تَرْضَايَا عَلَيْهَا بِحَسَبِ الْكَيْلَةِ لَا الْقِيَمَةَ (قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُقَوِّمًا) هَذِهِ
مِثَالُهُ فِي الْفَهْمِ أَيْ فَإِنْ تَرْضَايَا عَلَى الْحَاسِبَةِ جَازَ عَدَمُ الْبَقَاءِ قَابِلٌ هَذَا إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِثْلًا بِلِ وَلَوْ
كَانَ مُقَوِّمًا كَحَيَوَانٍ وَثِيَابٍ فَإِذَا تَرْضَايَا رَدَّ مِنْهَا مَا قِيَمَتُهُ قَدْرَ قِيَمَةِ مَا لَمْ يَقْبِضْ مِنَ السَّلْمِ فَإِذَا أَسْلَمَهُ
أَرْبَعَةَ أَثْوَابٍ فِي عَشْرَةِ قَنَاطِيرَ بَلَغَ قَبْضُ مِنْهَا خَمْسَةً وَاتَّطَعُ الشَّرْطُ أَنَّهُ يَرُدُّ ثَوْبَيْنِ قِيَمَتُهُمَا قِيَمَةُ مَا لَمْ يَقْبِضْ
إِذَا تَرْضَايَا بِالْحَاسِبَةِ وَرَدَّ بِلَوْقُولِ سَحْنُونَ إِنَّمَا يَجُوزُ تَرْضَائِهِمَا عَلَى الْحَاسِبَةِ إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِثْلًا
وَأَمَّا لَوْ كَانَ مُقَوِّمًا فَانْهَى عَنِ عَدَمِ الْأَمْنِ مِنَ الْخَطَأِ فِي التَّقْوِيمِ لِأَنَّهُمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى رَدِّ ثَوْبٍ بَيْنَهُمَا عَوْضًا
عَمَّا لَمْ يَقْبِضْ أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الثَّوْبُ الْمُرْدُودُ مَسَاوِيًا لِمَا بَقِيَ مِنَ السَّلْمِ فِيهِ فَيَجُوزُ وَغَايَةُ مَا لَهَاقِلَةُ
أَوْ السَّكْرَةُ فَيَمْتَنِعُ لَأَنَّهَا أَقَالَهُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ رَأْسِ الْمَالِ وَهِيَ بَيْعٌ فَلْيُزْمَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ مِنَ الْأَثْوَابِ جُزْأً شَائِمًا يَكُونُ الْمَشْتَرَى شَرِيكَاهُ الْبَائِعِ فَيَسْلَمُ مِنْ احْتِمَالِ الْخَطَأِ فِي
التَّقْوِيمِ فَيَجُوزُ بِاتَّفَاقِهِمَا (قَوْلُهُ لِحَوَازِ الْإِقَالَةِ عَلَى غَيْرِ رَأْسِ الْمَالِ) فِيهِ أَنْ الْإِقَالَةَ عَلَى غَيْرِ رَأْسِ الْمَالِ
لَا يَجُوزُ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ يَبِيعُ وَيَبِيعُ الطَّعَامَ قَبْلَ قَبْضِهِ مَنُوعٌ فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لِحَوَازِ الْإِقَالَةِ فِي بَعْضِ
الْبَيْعِ وَلَوْ طَعَامًا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مِثْلًا وَلَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مُقَوِّمًا كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ وَيَجُوزُ فِيمَا طَبِخَ) أَشَارَ
بِهَذَا إِلَى أَنَّ السَّلْمَ فِيهِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ذَاتًا قَائِمَةً بَعِينًا لِأَفْسَادِهَا بِالتَّأخِيرِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مُسْتَهْلَكًا لِبَقَاءِ لَهُ لِفُسَادِهِ بِالتَّأخِيرِ (قَوْلُهُ وَيَجُوزُ فِيمَا طَبِخَ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ لِحَا أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ طَبِخَ)
لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ مَا كَانَ مَطْبُوخًا بِالْفِعْلِ حَالِ الْعَقْدِ بَلِ الْمُرَادُ فِيمَا يَطْبَخُ فِي السِّتْقَبِلِ كَخِذْ هَذَا
الدِّينَارَ سَلَمًا عَلَى خُرُوفِ مَحَرِّ أَخْذِهِ مِنْكَ فِي شَهْرٍ كَذَا أَوْ كَانَ مَطْبُوخًا بِالْفِعْلِ حَالِ الْعَقْدِ كَالْمَرْبَاتِ الَّتِي
لَا تَفْسُدُ بِالتَّأخِيرِ (قَوْلُهُ كَذَلِكَ) أَيْ إِذَا حَصَرَتْهُ الصِّفَةُ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْدَرُجُودُهُ) أَيْ لِكُونِهِ كَبِيرًا
كَبْرًا خَارِجًا عَنِ الْعِتَادِ فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ وَهَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِ النِّصْفِ الْآتِي وَمَا لَا يُوْجَدُ
(قَوْلُهُ وَأَوَّلَى وَزَنًا) أَيْ كَخِذْ هَذَا الدِّينَارَ سَلَمًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْمَالٍ مِنَ الْحَطَبِ كُلِّ حِمْلٍ قَنْطَارَانِ أَوْ كُلِّ حِمْلٍ مِلَّةٍ
هَذَا الْجِلْدُ وَلَا يَدَّ مِنْ وَصْفِ الْحَطَبِ مِنْ كَوْنِهِ حَطَبٍ سِنَطٍ أَوْ طَرَفَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَيْ الْجِلْدِ) أَيْ
فَيَجُوزُ السَّلْمُ فِي جُلُودِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ وَنَحْوِهَا إِذَا شَرِطَ شَيْئًا مَعْلُومًا وَالْأَدَمُ فِي الْأَصْلِ الْجِلْدُ
بَعْدَ الدِّغْرِ وَالرَّادُّ هُنَا مَطْلُوقُ الْجِلْدِ سَوَاءٌ كَانَ مَدْبُوعًا أَوْ غَيْرَ مَدْبُوعٍ (قَوْلُهُ لَا بِالْجُزْ) أَيْ عَدَدًا كَخِذْ هَذَا
الدِّينَارَ سَلَمًا فِي أَرْبَعِ جُزْءٍ مِنَ الصُّوفِ فَيَمْنَعُ لِاخْتِلَافِهِمَا بِالْصَّغَرِ وَالْكَبَرِ (قَوْلُهُ فَيَمَّا) أَيْ فِي الْجَمْعِ
وَالْفَرْدِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا شَرَاؤُهُ لَا عَلَى وَجْهِ السَّلْمِ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرُوطِ
وَأَمَّا شَرَاؤُهُ بِجُزْءٍ أَوْ بِجُزْءٍ جَزَازًا وَبِالْوُزْنِ مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ (قَوْلُهُ دَتُورٌ لِيَكْمَلَ) صَوْرَتُهُ وَجَدَتْ
نَحْمَا يَعْمَلُ طَشْتًا أَوْ حَلَّةً أَوْ تَوْرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ قَلَّتْ لَهُ كُلُّهُ لِي عَلَى صِفَةِ كَذَا بِدِينَارٍ فَيَجُوزُ
أَنْ يَشْرَعَ فِي تَكْيِيلِهِ بِالْفِعْلِ أَوْ بَعْدَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ كَخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَأَقُولُ وَإِلَّا مَنَعَ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيْعِ
مَعِينٍ يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ وَمَحَلُّ الْجَوَازِ أَيْضًا إِذَا كَانَ عِنْدَ النَّحَاسِ نَحْمَاسٌ بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يَأْتِ عَلَى الصِّفَةِ
الْمَطْلُوبَةِ كَسَرَهُ وَاعَادَهُ وَكُلَّهُ مَا سَمِعْنَا مِنَ النَّحَاسِ كَمَا يَأْتِي وَقَدْ جَعَلَ عَجٌّ وَعَبَقٌ وَشَارْحَانَا هَذِهِ
الْمَسْئَلَةَ تَعَمُّ لَابْنَ الْحَاجِبِ وَالتَّوْضِيحُ مِنْ بَابِ اجْتِمَاعِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَهُوَ مُغَايِرُ الْأَسْلُوبِ

(تَوْرٌ) بِاللَّشَاءِ الْفَوْقِيَةِ إِنَّمَا يَشْبَهُ الطَّاشَتَ (لِيَكْمَلَ) عَلَى صِفَةِ خَاصَّةٍ وَأَطْلَاقِ التَّوْرِ عَلَيْهِ قَبْلَ كَمَالِهِ

مجاز كما أن إطلاق السلم على هذا الشراء مجاز وإنما هو بيع معين بشرط فيه الشروع ولو حكما فهو من أفراد قوله وإن اشترى للمعول منه وأستأجره جاز إن شريعه ويضمنه. شترية (٣١٦) بالعقد وإنما يضمنه بآئمه ضمان الصناع. وبمعنى كلامه إن ما وجدنا شرع في

عمل تور مثلا فاشترى منه جزافا بضمن معلوم على إن يكمله له بجاز فإن اشترى على الوزن لم يضمنه. شترية إلا بالتقص وهذا بخلاف شراء ثوب ليكمل فجمع كما يأتي لا مكان إعادة التور إن جاء على خلاف الصفة المشترطه أو المعتادة بخلاف الثوب إلا أن يكون عنده غزل يعمل منه غيره إذا جاء على غير الصفة فإن اشترى جملة الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جملة النحاس ليعمله توراً وهذا إذا كان كل من الصانع والمصنوع منه معينا فإن كان الصانع معينا دون المصنوع منه فهو ما أشار له بقوله (و) جاز (الشراء من دائمه العمل) حقيقة أو حكما ككون البائع من أهل حرفة ذلك الشيء لتيسره عنده فاشبهه المقود عليه للمعين في صورتين والشراء إما للجملة يأخذها مفرقة على أيام كقنطار بكذا كل يوم رطلين أو يعقد معه على أن يشتري منه كل يوم عدداً معيناً

المصنف ويصح أن يكون من باب السلم بناء على مذهب أشهب المجوز في السلم تعيين المصنوع منه والصانع وهنا عين المصنوع منه وهذه بمنها ابن القاسم وأنت إذا أمنت النظر وجدتها لها شبه بالسلم نظراً للمعول في حال العقد ولها شبه بالبيع نظراً للموجود وليست من اجتماع البيع والاجارة ولكن أقرب ما يمشى عليه كلام المصنف قول أشهب الذي يحيز تعيين للمعول منه النظر بن (قوله مجاز) أي فهو مثل إن أرا في أعصر خرراً (قوله) فهو من أفراد قوله وإن اشترى للمعول منه الخ) كذا قال عجم واعترضه شيخنا بأن بينهما فرقا لانه هنا وقع العقد على المصنوع ولم يدخل المعول منه في ملكه المشتري والآية دخل في ملكه المعول منه بالعقد عليه ثم استأجره ونحوه لأن كما تقدم حيث قال وليست هذه المسئلة من اجتماع البيع والاجارة بل لها شبه بالسلم وبالبيع كما مر (قوله) ويضمنه مشتريه بالعقد أي إذا لم يكن فيه حق توفية كما يأتي (قوله ضمان الصناع) أي فإن كان التلف منه أو ادعى هلاكه ولم تقم بينة بذلك والحال أنه مما يضاف عليه ضمنه والإفلا ضمان عليه (قوله) فإن اشترى على الوزن أي بأن قال له كله لي على صفة كذا وأنا اشترى منك كل رطل بكذا (قوله) إلا أن يكون عنده غزل الخ) هذا تقييد للنسج في مسألة الثوب (قوله) فإن اشترى جملة الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جملة النحاس الخ) أما منع فهمما للنقص إذا قضى لعدم آتيانه على الوصف المطلوب (قوله) كما إذا اشترى جملة النحاس ليعمله توراً (هذا تقييد للجواز هنا في مسألة التور) والحاصل أن في كل من التور والثوب ثلاثة أحوال يتفقان في المنع إذا اشترى جملة ما عند البائع من الغزل والنحاس بدينار مثلاً واتفق معه على أن يصنعه له توراً أو ثوباً ويتفقان على الجواز إذا كان عند البائع جملة من النحاس أو الغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث إذا لم يأت ما اشترى على الصفة المطلوبة يعمل له بدله من ذلك النحاس أو الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة وهو المنع في الثوب إذا كان عند البائع غزل لا يأتي ثوباً على تقدير إذا لم يأت البيع على الصفة المطلوبة والجواز في التور إذا كان عنده نحاس لا يأتي توراً لانه إذا لم يأت على الصفة المطلوبة يمكن كسره وإعادة وتكميله بما عنده (قوله) من دائم العمل حقيقة أي وهو من لا يفتقر عنه غالباً وقوله أو حكماً اعترضه شيخنا العدوي بأنه إن كان من أهل حرفته بالفعل رجع لما قبله والإفلا يكفي قال والذي غر عبق التابع له الشارح أن بعضهم عبر بقوله من أهل حرفته وأراد به نفس المعنى الأول فتوهم التأخير فجمع بينهما (قوله) وليس لأحدهما الفسخ في الأولى أي وهي ما إذا كان الشراء للجملة يأخذها مفرقة على أيام وذلك للزوم البيع فيها (قوله) دون الثانية وهي ما إذا اشترى منه كل يوم عدداً معيناً فالبيع فيها وإن كان جائزاً لكنه غير لازم فلكل منهما الفسخ (قوله) كالحجاز والجزائر يتأتى في كل منهما صورتان المتقدمتان (قوله) بنقد وبغيره متعلق بالشراء من دائم العمل والمراد بالنقد للعجل وبغيره المؤجل أي جاز الشراء من دائم العمل بضمن معجل ومؤجل (قوله) فلا يشترط الخ) أي فالشراء من دائم العمل مخالف للسلم في هذين الأمرين (قوله) كما أشار لذلك أي لعدم اشتراط تعجيل الثمن وتأجيل الثمن بقوله وهو بيع إذ من المعلوم أن البيع لا يشترط فيه واحد من الأمرين (قوله) أو حكماً أي بأن يؤخر الشروع في الأخذ خمسة عشر يوماً كما أشار له الشارح بقوله وأجازوا الخ (قوله) وهو يبيع صريح به مع قوله والشراء لأن الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً لاسم

وليس لأحدهما الفسخ في الأولى دون الثانية (كالجواز) والجزائر بنقد وبغيره فلا يشترط تأجيل رأس المال ولا تأجيل الثمن بل يشترط الشروع في الأخذ حقيقة أو حكماً فاجازوا التأخير لنصف شهر كما أشار لذلك بقوله (وهو يبيع) فإن مات البائع وجب الفسخ في الصورة الثانية لا الأولى

(وإن لم يدم فهو سلم) فلا يعين العامل والمعمول منه ويكون ديناً في الأمانة كقصد على قطار خبز يؤخذ من المسلم إليه بعد شهر قدره وصفته كذا وقوله (كاستصناع سيف أو سرج) تشبيه لا تمثيل (٢١٧) والا لا تقضى أن الصانع إن كان دائم العمل

كان يعا لاسلما مع أناس لم مطلقا والحاصل أن دائم العمل حقيقة أو حكما أن نصب نفسه على أن يؤخذ منه كل يوم مثلا مانصب نفسه له من وزن أو كيل أو عدد كالخبز واللبان والجزار والبقال يمكن فيه البيع تارة والسلم أخرى بشروطه والافالسلم بشروطه ولو استديم عمله كالحديد والنجار والحباك (وقصد بتعيين المعمول منه) كاعمل من هذا الحديد بعينه أو من هذا الخشب بعينه أو من هذا الغزل بعينه لأنه حينئذ ليس ديناً في الأمانة (أو تعيين العامل) أوها بالاولى وهذا إذا لم يشتر المعمول منه (و) اما (إن اشترى المعمول منه) وعينه ودخل في ضمانه (واستأجره) بعد ذلك على عمله (جاز إن شرع) في العمل ولو حكما كتأخير نصف شهر (عين له عمله) أم لا (لا يجوز السلم) فيما لا يمكن وصفه عادة وصفا كاشفا عن حقيقة (كتراب المعدن) وأولى تراب الصواغين ومن ذلك الحناء المخلوطة بالرمل والنيلة المخلوطة

انهم نزلوا دوام العمل منزلة تعيين البيع والمسلم فيه لا يكون معنا (قوله وإن لم يدم) بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه وحاصله أن الشراء من غير دائم العمل جائز وهو سلم يشترط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال وضرب الأجل وعدم تعيين العامل والمعمول منه فإن عينا أو أحدهما كان فاسدا (قوله كاستصناع سيف) أي كما أن استصناع السيف والسرج سلم سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا كأن تقول لا نأخذ من الصانع سيفاً أو سرجاً صفته كذا بدينار فلا بد من تعجيل رأس المال وضرب الأجل وإن لا يعين العامل ولا المعمول منه (قوله تشبيه) أي بقوله فهو سلم بقطع النظر عن عدم دوام العمل (قوله والا لا تقضى أن الصانع) أي صانع السيف والسرج (قوله يمكن فيه البيع) أي أن عين العامل أو المعمول منه كالمقوله أنه اشترى منك قطار خبز من هذا القمح أو من عملك (قوله والسلم أخرى) أي إذا لم يعين العامل ولا المعمول منه وفيه أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعيين البيع فالمسلم فيه وإن لم يعين حقيقة فهو معين تنزيلاً وحينئذ لا يتأتى السلم عند دوام العمل تأمل (قوله والا) أي والا يكن دائم العمل لاحقيقة ولا حكماً بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه (قوله فالسلم بشروطه) أي من تعجيل رأس المال وضرب أجل قبض المسلم فيه وعدم تعيين العامل والمعمول منه (قوله ولو استديم عمله) الأولى حذفه لأن الموضوع أنه غير دائم العمل فتأمل (قوله وفسد) أي السلم وقوله بتعيين المعمول منه أي على ما قاله ابن القاسم خلافاً لأشبه القائل أن تعيين المعمول منه أو العامل لا يضر في السلم (قوله أو تعيين العامل) قال في المدونة فإن شرط عمل رجل بعينه لم يجز وإن قدده لأنه لا يدرى أي سلم ذلك الرجل إلى ذلك الأجل أم لا فذلك غرر اه وعلى هذا درج ابن رشد وفي المدونة في موضع آخر ما يقتضيه الجواز إذا عين العامل فقط لقولها من استأجر من يبيع له داراً على أن الجص والآجر من عند الآخر جاز وهو قول ابن بشير اه مواق (قوله أوها بالاولى) أي فهذه الصور الثلاثة يفسد فيها السلم وعلة الفساد في الأخيرتين دوران المعقود بين الثمنية والسلفية فهو غرر لأنه لا يدرى أي سلم العامل إلى ذلك الأجل أم لا وفي الأولى أن السلم لا يكون في شيء بعينه بل في شيء في الأمانة (قوله وهذا) أي المنع فيما إذا عين المعمول منه أو العامل إذا لم يشتر الخ (قوله وإن اشترى المعمول منه الخ) يعني أنه إذا اشترى منه حديداً مثلاً معنا واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً بدينار فإن ذلك جائز سواء شرط تعجيل النقد أم لا لأنه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء وهو جائز وسواء كان العامل معينا أم لا بشرط أن يشرع في العمل وفهم من قوله واستأجره أنه لو استأجر غير البائع لجاز من غير قيد الشروع (قوله وإن اشترى المعمول منه الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها وهي قوله وتور ليسكمل أن العقد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل المعمول منه في ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على المعمول منه وعلى وجه البيع ولمسكه المشتري ثم استأجره حال العقد على عمله وهذه الثانية مسألة ابن رشد والتي قبلها مسألة المدونة في الأولى أربعة أحوال وهي تعيين المعمول منه والعامل وعدم تعيينهما وتعيين الأولى دون الثاني والعكس صحة العقد في حالة فساد في ثلاثة وفي الثانية حالتان فقط أن يعين العامل أو لا يعين والعقد صحيح في كل منهما (قوله لا فيما لا يمكن الخ) عطف على قوله فيما طبع (قوله ومن ذلك الحناء المخلوطة الخ) أي وأما بيعهما تقداً من غير سلم فجائز إذا عجز قدر ما فيها من الخلط (قوله ولا يسلم في الأرض والدور) أي فلا يجوز أن تقول لآخر أسلمك مائة دينار في

بالطين إلا أن يعلم قدر ما في ذلك من الخلط (و) لا يسلم في الأرض والدور (لأن وصفهما

(٢٨ - دسوقي - ثالث)

تختلف فيه الأغراض التي من جعلتها تعيين البقعة التي هما فيها يصيرها من المعين وشرط السلم كونه في الأمانة

(و) لافي (الجزاف) لأن من شروط صحة بيعه رؤيته وبها يصير معينا يتأخر قبضه (و) لافي (ملا يوجد) أصلا أو إلا نادراً ككبار
 المألول الخارج عن العادة (و) لا يجوز (٢١٨) (حديد) أي سلمه (وإن لم يخرج منه السيوف في سيف وبالعكس)

ليسارة الصنعة (ولا
 كتاب غليظ في
 رقيقه) لإمكان معالجة
 الطليظ حتى يصير رقيقاً
 (إن لم يُغزَل) والا
 جاز لأن غليظ الغزل يراى
 لغير ما يراد له رقيقه كغليظ
 ثيابه في رقيقها (و) لافي
 (ثوب) نقص (ليكمل)
 على صفة معينة إلا أن
 يكثر عنده الغزل كما مر في
 الور (و) لا (مصنوع
 قديم) أي جعل رأس مال
 سلم (لا يعود) لأصله
 وهو (هين الصنعة
 كالغزل) لا يسلم في أصله
 من كتان أو صوف لسهولة
 صنعه وكذا العكس
 بالاولى (بخلاف النسيج)
 أي المنسوج يسلم في غزل
 من جنس أصله وأولى في
 شعر لأن صعوبة صنعه
 صيرته جنساً آخر
 (إلا ثياب الخرز)
 فلا تسلم في خزلها تنفش
 وتصير خزاً ولا يخفى ما فيه
 (وإن قديم أصله)
 أي أصل المصنوع لا يقيد
 كونه هين الصنعة بل يقيد
 كونه صعباً كغزل في ثوب
 أي جعل رأس مال (اعتبر
 الأجل) المضروب بينهما

في أربعة فئدة من الطين أو في دار وذلك لأن شرط صحة السلم أن تبين صفاته التي تختلف بها الأغراض
 ومن جعلها البقعة التي تكون الدار والأفئدة فيها ومق عينت البقعة كان ما فيها من الدار والقدادين معينا
 والسلم في المين لا يصح (قوله ولا في الجزاف) قيل هذا مخالف لما قدمه من قوله أو بتحرر الخ لأن التحري
 جزاف قطعاً وأجيب بأن الجزاف الذي يتمتع السلم فيه هو الذي لا يمكن فيه التحري لسكنته والسابق الجائز
 الذي يمكن فيه التحري أفاد هذا المعنى كلام المقدمات اهـ بن (قوله ولا فيما لا يوجد) أي لعدم القدرة على
 تحصيله وقوله أصلاً أي كالكبريت الأحمر (قوله وبالعكس) أي ولا تسلم سيوف في حديد سواء كان يخرج
 منه سيوف أم لا والنع مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يجوز سلم الحديد الذي لا يخرج منه
 سيوف في سيوف ووجه الأول أن السيوف مع الحديد كشيء واحد فسلم أحدهما في الآخر يؤدي إلى سلم
 الشيء في جنسه وإنما كانت السيوف مع الحديد كشيء واحد لأن الصفة الفارقة أي التي يمكن إزالتها لقو
 بخلاف الملازمة (قوله لا مكان معالجة الطليظ) أي وحينئذ سلم الطليظ في الرقيق يؤدي لسلم الشيء في
 جنسه وانظر هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المصنف مع أنه ممنوع تأمل (قوله لأن غليظ الغزل
 يراد لغير ما يراد له رقيقه) أي وحينئذ قد اختلفت منفعتهما واختلاف المنفعة يصير أفراد الجنس كالجنسين
 كامر (قوله ولا في ثوب) أي لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكماله صاحبه على صفة معينة لأن الثوب
 إذا لم يأت على الصفة المطلوبة لا يمكن عوده إليها بخلاف التور النحاس وقد تقدم أن كلا من المنع في الثوب
 والجواز في التور مقيد بقيد فالجواز في التور مقيد بأن لا يشتري جملة النحاس الذي عنده والمنع هنا في
 الثوب مقيد بأن لا يكون عنده غزل كثير وإلا جاز (قوله وهو هين الخ) أي والحال أنه هين الصنعة *
 وحاصله أنه لا يجوز أن يكون المصنوع هين الصنعة رأس مال سلم في غير المصنوع من جنسه لأن الصنعة
 الهينة كالمسلم فالغزل لا يخرج الكتان عن أصله الذي هو الكتان فكأنه أسلم كتاناً في كتان ولا مفهوم
 لقول المصنف لا يعود لأن هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه أمكن عوده أم لا ولا يعتبر الاجل
 بحيث يقال إن كان الاجل متسعاً بحيث يمكن عود ذلك المصنوع فيه لأصله منع وإلا جاز بل المنع مطلقاً اتسع
 الأجل أو لا (قوله وكذا العكس) أي سلم الصوف أو الكتان في الغزل (قوله بالاولى) أي لأن الكتان
 المجهول رأس مال يمكن غزله (قوله يسلم في غزل من جنس أصله) فيجوز أن يسلم الثوب المنسوج من
 الكتان في غزل من الكتان أو في كتان بالاولى (قوله لأن صعوبة صنعه) أي النسيج بمعنى المنسوج
 وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف بخلاف الخ مفهوم هين الصنعة فكأنه قال وإن كان غير هين
 الصنعة جاز كما في النسيج بمعنى المنسوج (قوله فلا تسلم في خز) أي فالنسيج فيها كالغزل في الكتان فكما
 لا يسلم الغزل في الكتان لأنه لا يتقل عنه لا يسلم ثياب الخرز في الخرز والخز ما كان قيامه من حرير ولحمته من ور
 (قوله وإن قدم الخ) لما ذكر أن غير هين الصنعة يجوز أن يسلم في أصله ذكر حكم ما إذا أسلم أصله فيه بقوله
 وإن قدم الخ (قوله وإن عاد المصنوع صعب الصنعة الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير عاد راجع للمصنوع
 صعب الصنعة المفهوم من قوله بخلاف نسجه وليس مفهوماً لقوله سابقاً لا يعود بحيث يكون ضمير
 عاد للمصنوع الهين الصنعة وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله فهين الصنعة الخ) حاصله

فإن كان يمكن جعل غير المصنوع مصنوعاً منعاً للمزاينة لانه اجارة بما يفضل منه أن كان وإلا ذهب عمله هدرأ
 وإلا جاز لا تنافي المانع (وإن عاد) المصنوع صعب الصنعة أي أمكن عوده (اعتبر) الاجل (فيهما) أي في اسلام المصنوع في أصله
 واسلام أصله فيه فإن وسع الاجل جعل المصنوع كأصله أو جعل أصله مثله بوضع الصنعة فيه لم يجز وإلا جاز كالإسلام آنية من نحاس أو رصاص
 في نحاس أو رصاص وعكسه لكن الراجع في هين الصنعة الاطلاق فلا يقول على قوله لا يعود فهين الصنعة

ماذ أولا لا يسلم في أصله

ولا أصله فيه وغير الهين
إن يسلم في أصله وإن
أسلم أصله فيه اعتبر الاجل
وإن عاد اعتبر الاجل
أسلم في أصله أو أصله فيه
(والمصنوعان) من
جنس هانت الصنعة أم لا
(يعودان) أى يمكن
عودهما لأصلهما وأولى أن
لم يمكن (ينظر للمنفعة)
المقصودة منهما فإن تقاربت
كقدر نحاس في مثله منع
والاجاز كإبريق في طشت
أو مسامير في سيف (وإجاز)
بلا جبر (قبل زمانه)
أى أجل المسامير فيه (قبول
صفته) أى موصوفها
(قط) لأدنى ولا أجود
ولا أقل ولا أكثر ما فيه من
ضع وتعمل أو حط الضمان
وأزيدك (كقبل محله)
أى الموضع الذى اشترط فيه
القبض أو وضع القدر
عند عدم الشرط فيجوز
(في العرض مطلقاً) حل
الاجل أم لا (وفي الطعام
إن حل) والمفتد أنه
لا بد من حلول الاجل حتى
في العرض لأن من عجل
ما في الذمة عد مسلفاً
وازداد الانتفاع بسقوط
الضمان ويزاد في الطعام
بأن فيه يبعه قبل قبضه
وعجل الجواز في العرض

إن هين الصنعة كالنزل سواء كان يمكن عوده لأصله أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم فيه ولا يعتبر في ذلك اتساع الاجل ولا ضيقه فهذه أربعة وغير هين الصنعة إن كان لا يمكن عوده لأصله كالتياب للنسوجة جاز سلمه في أصله كالنزل والسكنان وإن أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وإن كان يمكن عوده لأصله كما وإن النحاس اعتبر الأجل في سلمه في أصله وسلم أصله فيه فهذه أربعة أيضاً (قوله عاد) أى يمكن عوده أم لا وقوله لا يسلم في أصله ولا أصله فيه أى ولا ينظر لاجل ولا لعدمه (قوله وإن عاد) أى يمكن عوده (قوله والمصنوعان الخ) حاصله أن الصنوعين إذا أريد سلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء أمكن عوده لأصله أم لا فإنه ينظر للمنفعة إن تقاربت منع لأنه من سلم الشيء في مثله وإن تباعدت جاز قبول المصنف والمصنوعان أى سواء كانت صنعتها هيئة أم لا وقوله يعودان أى وأولى أن لم يعودا كما نبه على ذلك الشارح (قوله هانت الصنعة) أى كسلم غزل في غزل وقوله أم لا أى كسلم طشت نحاس في حلة أو في طشت مثله (قوله وأولى إن لم يمكن) أى لأنه إذا اعتبر النظر للمنفعة عند إمكان العود وانها إذا تباعدت يجوز فأولى إذا لم يمكن العود (قوله فإن تقاربت كقدر نحاس في مثله) وكسلم ثوب رقيق في مثله (قوله منع) أى لأنه من سلم الشيء في مثله (قوله كإبريق في طشت) أى وكثوب رقيق في غليظ (قوله وإجاز الخ) هذا شروع في حكم اقتضاء المسامير فيه بمن هو عليه أى وإجاز للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعاماً أو غيره قبل حلول أجله أى وفي محله (قوله بلا جبر) أى لأن الأجل في السلم حق لكل منهما ما لم يكن المسلم فيه قدماً وإلا أجبر المسلم على قبوله قبل الأجل لأن الأجل حينئذ حق لمن عليه الدين وأما في القرض فيجبر المقرض على قبوله قبل أجله كان القرض عيناً أو غيرها كحيوان أو طعام (قوله قبل زمانه) أى والحال أنه في محله بدليل ما بعده (قوله أى موصوفها) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أى قبول موصوف صفته لأن الذى يقبضه المسلم موصوف الصفة لا الصفة وأما المصنف قبول مثله لكان أصرح في الرد أى قبول المائل له صفة وقدرا سواء كان طعاماً أو غيره لا أجود ولا أردأ (قوله لما فيه من ضع الخ) أى إذا كان المدفوع أقل أو أردأ وقوله أو حط الضمان وأزيدك أى إن كان أجود أو أكثر وكل من ضع وتعمل وحط الضمان وأزيدك ممنوع في السلم والقرض لا يدخله الثاني لأن الأجل من حق المقرض ولا حق فيه للمقرض حتى أنه يحط الضمان عن المقرض (قوله كقبل محله) أى كما يجوز له أى للمسلم قبوله قبل محله في العرض مطلقاً الخ (قوله في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل الخ) اعلم أن في العرض والطعام قولين أحدهما لأن القاسم وأصبح الجواز قبل محله بشرط الحلول فيهما والثاني لسجنون واختاره ابن زرقون الجواز قبل محله وإن لم يحل فيهما ابن عرفة وهذا أحسن والأول أقيس والمصنف فصل بين العرض والطعام وانظر ما مستنده في ذلك ولو جرى على ما لابن القاسم لقال في العرض والطعام إن حل أو على ما لسجنون لقال في العرض والطعام مطلقاً انظر المواق وقوله وفي العرض أى سواء كان ثياباً أو جواهر أو لآلىء على المشهور وسواء كان للعرض كلفة في نقله لمهله أم لا (قوله أنه لا بد) أى في جواز القضاء قبل المحل (قوله لأن من عجل الخ) علة لمخذوف أى وإلا منع لأن من عجل الخ (قوله بسقوط الضمان) أى عنه للاجل (قوله بأن فيه يبعه قبل قبضه) أى لأن ما عجله عوض عن الطعام الذى لم يجب الآن وأما يجب عليه إذا حل الأجل فقد باع المسلم الطعام الذى له على المسلم إليه قبل قبضه بهذا المأخوذ قبل الاجل (قوله وعجل الجواز) أى جواز القبول قبل المحل في العرض والطعام إذا حل الأجل (قوله وإلا منع) أى

والطعام (إن لم يدفع) المسلم إليه (كرأه) للمسلم لمهله للمحل وإلا منع

(وَتَزَمُّ) السلم فيه قبولاً للمسلم ودهما من السلم اليه ان يسر (بعدهما) أى بعد حلول الاجل والهل أى بعد بلوغهما (كفاض) أى حاكم يلزمه قبول للسلم فيه (ان) غاب (السلم) ولا وكيل له حاضر لأن القاضى وكيل الغائب (وَجَازَ) بعدهما أيضاً (أَجودُ) أى قبوله لأنه حسن قضاء (وَأردأُ) لأنه حسن اقتضاء فهو من باب المعروف (لا) يجوز (أَقلُّ) عدداً أو كيلاً أى مع الجودة والرداءة في طعام أو قد لما فيه من بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل (٣٣٠) (إلا) أن يأخذ الأقل قدراً (عن مثله) صفة (ويرى) السلم المسلم اليه

(مِمَّا زَادَ) لأنه معروف لا مكايسة وأما غير الطعام والنقد فيجوز قبول الأقل مطلقاً أياً لم يرى كمنصف فنظر من نحاس عن قطار منه حيث حل الاجل ولم يدخل على ذلك (ولا) يجوز (دَقِيقٌ) أى أخذه (عَنْ قِيحٍ) مسلم فيه (وَ) لا (عَكْسُهُ) بناء على ان الطعن ناقل وان كان ضعيفاً صار كجنسين ففي أخذ أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه ولما انتهى الكلام على قضاء السلم بحسنه شرع في قضاؤه بغيره فقال (وَ) جاز قضاؤه ولو قبل الاجل (بغير جنسه) أى المسلم فيه بشروط أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة أولها قوله (إن جاز يعم) أى المسلم فيه (قبل قبضه) كسلم ثوب في حيوان فاخذ عنه دراهم إذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه وثانها قوله (وَ) جاز (يعم) أى المأخوذ عن المسلم فيه (بالمسلم فيه مناجزة) كدراهم في ثوب أخذ عنه

لما فيه من سلف جرت قطعاً ان كان المأخوذ من جنس رأس المال ولما فيه من بيع وسلف يان الأول انه اذا اسلمت عشرة عجايب في عشرة اراد بفتح أوفى عشرة أثواب أخذها منك في رشيد فدفعها الى في بولاق واعطيتني أجرة الحمل ديناراً صرت كأتى اشترت منك تسعة أرادب أو تسعة أثواب بتسعة دنائير والعاشر كأنه سلف رد الى الآن والارادب أو الثوب العاشر عاد على تسعة لاجل سلفي الدينار ويان الثاني ان التسعة دنائير الواقعة في مقابلة العشرة ارادب أو العشرة أثواب بيع وما وقع من السكران في مقابلة الدينار العاشر سلف (قوله) ولزم بعدهما (أى لزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاماً أو غيره حيث حل الاجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع إذا طلب منه وكان ملياً فقبوله بعدهما أى بعد اقتضاء الأجل وبعد الوصول للمحل فبعدية المحل بعدية وصول وبعدية الاجل بعدية اقتضاء (تنبيه) انما يلزم المسلم قبول المسلم فيه بعدهما اذا أتاه المسلم اليه بجميعة فان أتاه ببعضه لم يلزمه قبوله حيث كان المدين موسراً وأما القرض ففي ابن عرفة مانصه وفي جبر رب دين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين موسر يقلابن رشد ورواية محمد مع ابن أبي زيد عن ابن القاسم ولعل الفرق أن القرض بابه المعروف والمساعة (قوله كفاض) تشبيه في لزوم القبول أى إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم اليه للقاضى بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه قبوله (قوله) جاز أجود وأردأ أى وجاز للمسلم بعد الاجل والمحل قبول أجود مما في ذمة المسلم اليه وقبول أردأ مما فيها وعبر المصنف بالجواز لأنه لا يلزمه قبوله كما لابن عبدالسلام وابن هرون والتوضيح وقال ابن الحاجب وابن عرفة يلزمه القبول والا ظهر أن المسلم اليه إذا دفع ذلك على وجه التفضيل لا يلزم المسلم القبول وان دفعه لأجل أن يدفع عن نفسه مشقة تعويضه بمثل ما اشترط لزم قبوله انظر بن (قوله) لأنه حسن قضاء (أى حسن دفع من المسلم اليه وقوله) لأنه حسن اقتضاء أى قبض من المسلم (قوله) أى مع الجودة (أى مع الاتفاق في الجودة أو الرداءة) وانما قيد بذلك لاجل الاستثناء بعده والا فاخذ الأقل عن الاكثر ممنوع مطلقاً كان بصفة مافى الذمة أو أجود منه أو أردأ ما عدا صورة الاستثناء وهذا هو الذى قلناه أبو الحسن عن ابن اللباد ومضى عليه بن وخش وذكر ابن عرفة ان التهمة في الأقل لا تعتبر إلا مع اختلاف الصفة ففي كان الأقل بصفة مافى الذمة جاز أبراهمأزادأماً والتفصيل الذى ذكره المصنف بقوله لا أقل الا عن مثله فما إذا كان الأقل بغير الصفة بأن كان أجود أو أردأ مافى الذمة قال طفى وهو المتمد واقتصر عليه في المج (قوله) وأما غير الخ (هذا مفهوم قوله في طعام أو قد) (قوله) ولا يجوز دقيق (أى أخذه عن قح مسلم فيه أى واما في القرض فيجوز أخذ أحدهما عن الآخر بتحري مافى الدقيق من القمح ومافى القمح من الدقيق (قوله) وان كان ضعيفاً (أى فهو مشهور مبنى على ضعف) (قوله) بشروط أربعة (أى وجواز القضاء بغير الجنس مشروط بشروط أربعة مطلقاً أى سواء كان القضاء بغير الجنس قبل الاجل أو بعده (قوله) ولا لحم

طشت نحاس إذ يجوز بيع الطشت بالثوب يدا بيد ولو قال بالمأخوذ ليسكون ضمير يعمه عائداً على السلم فيه سلم من تشقيت أى الضمير والثالث قوله (وأن سلم فيه) أى في المأخوذ (رأس المال) كالثال المتقدم إذ يجوز سلم الدراهم في طشت نحاس والرابع ان يجعل المأخوذ ليسلم من فسق دين في دين ثم بين محترز كل من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب فقال في محترز الأول (لا طعام) سلم فيه فلا يقضى عنه غيره من نقد أو عرض أو طعام من غير جنسه كفول عن قح للنهى عن بيع الطعام قبل قبضه وفي محترز الثاني (وَ) لا (سلم) غير مطبوخ أى أخذه (بهيوان)

أى عن حيوان مسلم فيه ولا عكسه من جنسه إذا لا يجوز بيعه به متاجزة وهذا كالمسلم قبله عام في بيعه لمن هو عليه أو غيره واستشكل بأن الكلام في القضاء بغير الجنس وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز فلا (٢٣١) يصح أن يكون محتمل الثاني وأجيب

بأنه ليس المراد بالجنس ما تقدم في الربويات وإنما المراد به ما يجوز سلمه في غيره كبقير في غنم ومع ذلك فقد يتوهم جواز أخذ لحم أحدهما عن نفس الآخر لاختلاف الجنس هنا فبين النع لانهي الحاس عن بيع اللحم بالحيوان وفي محتمل الثالث (و) لا ذهب عن عرض أو حيوان (ورأس المال) المدفوع فيه (ورق و) لا (عكسه) أى أخذ ورق عن عرض رأس ماله ذهب للصرف المؤخر وهذا خاص بما إذا باع العرض لغيره فإن باعه لأجنبي فلا يراعى رأس المال فيجوز وقوله وعكسه يرجع لما قبله أيضا كما أشرنا له (و) أن أسلم في ثوب موصوف إلى أجل معلوم (جاء) للمسلم (بعد) حلول (أجله الزيادة) على رأس المال (ليزیده) للمسلم إليه في الثوب الموصوف (طولا) أو عرضا أو صفاقة والمراد أنه يدفع له ثوبا أطول مما وقع عليه المقدار أو عرض أو أصفق بشرط تعجيل الثوب قبل

أى ولا يجوز أخذ لحم (قوله أى عن حيوان مسلم فيه) فإذا أسلم دراهم أو عرضا في حيوان فلا يجوز أن يأخذ بدله لحما من جنسه أو أسلم في لحم فلا يجوز أن يأخذ بدله حيوانا من جنس اللحم المسلم فيه (قوله ولا عكسه) أى فلا يجوز أن يؤخذ حيوان عن لحم مسلم فيه إذا كان ذلك الحيوان المأخوذ من جنس اللحم المسلم فيه ظاهره أنه إذا كان من غير جنسه يجوز وفيه أن صورة العكس لا يتقيد النع فيها بالجنس بل تنع مطلقا لأنه من بيع الطعام قبل قبضه فهذا خارج بالشروط الأولى لأن اللحم طعام (قوله وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز) أى فيجوز بيع الطير وحيوانات الماء بلحم ذوات الأربع من الأنعام (قوله وأجيب) حاصله أن المراد بقوله لا لحم عن حيوان من جنسه أى جنسه في باب الربويات وإن كان غير جنسه هنا في باب السلم فالبقير والغنم جنس واحد في الربويات وحيوان في السلم يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر ومع ذلك لا يجوز أخذ لحم أحدهما قضاء عن الآخر (قوله ما تقدم في الربويات) أى من أن ذوات الأربع جنس واحد والطير كله جنس واحد ودواب الماء جنس واحد (قوله وإنما المراد الخ) أى وإنما المراد الجنس في باب السلم وهو ما كانت منفعة متحدة وهو ما يسلم في غيره لاختلاف منفعتيهما (قوله ولا ذهب) أى ولا يجوز أخذ ذهب عوضا عن عرض (قوله ورأس المال) جملة حالية وقوله المدفوع فيه أى في العرض أو الحيوان (قوله بما إذا باع العرض لغيره) أى وهو من عليه العرض (قوله الزيادة على رأس المال) أى سواء عجلها أولا لأنه لا يشترط تعجيل الزيادة على رأس المال إلا فيما بعد الكف في كلام المصنف على المعتمد (قوله أو عرضا الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم للطول حيث كانت الزيادة بعد الأجل بل العرض والصفاقة كذلك (قوله والمراد) أى يكون المسلم إليه يزيد طولا أو عرضا (قوله أنه يدفع له ثوبا أطول) أى سواء كانت تلك الثوب التي يدفعها المسلم إليه من صنف ما أسلم فيه أولا أى وليس المراد أنه يزيد طولا يوصل بالطول الأول للزوم تأخير قبض المسلم فيه وهو ممنوع (قوله بشرط تعجيل الثوب) أى التي يدفعها المسلم إليه للمسلم مستحقة على زيادة الطول أو العرض أو الصفاقة (قوله فإن لم يعين) أى وأخذ مقطعا أزيد من الأول بثلاثة أذرع أو أصفق من الأول (قوله لأنه سلم حال) وذلك لأنه إذا لم يعين كانت في الدمة فيؤدى للمسلم الحال (قوله وكذا إن لم يعجل) أى وكذا يمنع أن لم يعجل الثوب المأخوذ المشتمل على الزيادة (قوله يبيع وصلف) أى لأن الزيادة مبيعة بالدرهم وتأخير ما في الدمة سلف (قوله إن كان) أى الثوب التي يدفعها المسلم إليه (قوله وفسخ دين) أى وهو الثوب المسلم فيه وقوله في دين أى وهو الثوب الأطول أو الأعرض الذي يأخذه من غير صنف الأول (قوله كقبلة) أى كما يجوز للمسلم أن يدفع للمسلم إليه قبل الأجل زيادة على رأس المال ليزيده في المسلم فيه لكن بشروط خمسة الأول أن يعجل تلك الدراهم الزائدة لأنه سلم الثاني أن تكون الزيادة التي يزيد بها المسلم إليه في الطول فقط لا في العرض والصفاقة لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لأنه أخرجه عن الصفة الأولى إلى غيرها بخلاف زيادة الطول فانها لم تخرج عن الصفة الأولى وإنما تلك الزيادة صفة ثانية لأن الأذرع المشترطة أولا قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفة أخرى الثالث أن يبقى من الأجل الأول حين العقد على الزيادة مقدار أجل السلم فأكثر لأن الثاني سلم حقيقى الرابع أن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف

التفرق وتعيينه بأن يقول من هذه الشقة أو هذه الشقة فإن لم يعين منع لأنه سلم حال وكذا إن لم يعجل لأنه يدفعه ببيع وصلف إن كان من صنف المسلم فيه وفسخ دين في دين إن كان من غير صنفه وشبهه في الجواز قوله (كقبلة) أى الأجل أى زاد للمسلم دراهم قبل الأجل ليزيده المسلم إليه طولا على طوله (إن عجل) (درهمه) الزيدة ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام

وبقى من أجل الأصل نصف شهر فأكثر لأنها صفقة ثانية وأن لا يتأخر الأول عن أجله إلا يلزم البيع والسلف وأن تكون الزيادة في الطول فقط (و) جاز أيضا (٢٢٢) زيادة (عزل) على العزل الأصلي (ينسجه) ويزيده في طول الشقة أو عرضها وهذا من

الاجارة لا البيع ذكره المصنف هنا لا المناسبة وأخرج من قوله كقبلة ان عجل دراهم قوله (لا) ان زاده دراهم قبل الأجل يعطيه اذا حل (أعرض أو أصفق) مما أسلم فيه فيمنع لفسخ الدين في الدين بخلاف زيادة الطول فان العقدة الأولى باقية واستأنفت عقدة ثانية (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) أي السلم معنى المسلم فيه (غير محله) أي لا يقضى عليه بذلك (ولو خف محله) كجوهرو وكذا لا يلزم المسلم قوله بغير محله ولو خف محله فان رضا جاز ولو تقل محله وأما العين فيقضى بها كما سيأتي في الفصل بعده

درس

(فصل في القرض (١)) بفتح القاف وقيل بكسرهما يجوز قرض ما يسلم فيه أي كل ما يصح أن يسلم به من عرض وحيوان ومثلى

(١) قول الشارح في القرض أي بيان أحكامه وقوله بكسرهما لا يوافق القياس لأن مصدر الثلاثي للمضى قياسه فعل بفتح الفاء وقوله أي كما يوضح

الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أن يزيده بعد مدة ليريد طولا وإلا فسد العقد (قوله) وأن لا يتأخر الأول عن أجله) أي بل بمجرد فراغ الأجل الأول يدفع له الثوب الأول بما فيها من الزيادة (قوله) وعزل ينسجه) أي كما جاز قبل الأجل الزيادة للمسلم إليه ليزيده طولا جاز زيادة عزل ودراهم لمن عاقبته أولا على نسج عزل على صفة معلومة ليزيد ذلك العزل في طول الشقة أو عرضها إذا لفرق بين البيع والاجارة (قوله) لا المناسبة) قد يقال إن المصنف ذكر هذه المسئلة استدلالا على مسألة الزيادة قبل الأجل لسكن كان الأولى له أن يقول كفزل ينسجه (قوله) وحط الضمان وأزيدك) هذه العلة ثابتة في بعض النسخ وهي مشطوب عليها في نسخة الشارح بخطه لما فيها من النظر لأن معنى المسئلة أنه زاده دراهم ليأخذ إذا حل الأجل أعرض أو أصفق وعمله بأنه فسخ دين في دين وهو ظاهر ولا يصح حط الضمان وأزيدك لأنه إنما يتصور في القبض قبل الأجل وقد علمت أن القبض هنا بعده فتأمل (قوله) أي لا يقضى عليه بذلك) فإذا ألقى المسلم المسلم إليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه وامتنع فلا يقضى عليه بالدفع سواء حل الأجل أو لم يحل (قوله) ولو خف محله) قيل المناسب للمبالغة على عدم لزوم الدفع أن يقول ولو تقل محله تأمل (قوله) فان رضيا) أي رضى المسلم إليه بدفعه في غير محله ورضى المسلم بقبوله في غير محله جاز بشرط حلول الأجل في العرض والطعام على المعتمد كما مر (قوله) وأما العين) أي ان كلام المصنف إذا كان الدين غير عين وأما لو كان عينا فالقول قول من طلب القضاء منهما حيث حل الأجل ولو في غير محل القضاء فيلزم ربه القول إذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه إذا طلبه ربه ولو في غير محل القضاء وأما إن لم يحل الأجل فالحق لمن عليه العين في المكان والزمان فإذا طلب المدين تصجيل العين قبل انقضاء الأجل أو طلب دفعها في غير محل القضاء فانه يجبر ربه على قبولها كانت العين من بيع أو قرض إلا أن يتفق بين الزمانين أو المالكين خوف فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشترط فيه قبضا فلو جبره على قبولها وتلفت منه ضاعت على الدافع ولا فسرقة بين عين البيع والقرض على المعتمد خلافا لما في خش من التفرقة بينهما (فصل في القرض) هو لغة القطع سمي المال المدفوع للمقترض قرضا لأنه قطعة من مال المقرض وشرعا عرفه ابن عرفة بقوله دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب امكان عارية لا تحمل متعلقا بذمة فأخرج بقوله متمول دفع غير المتمول كقطعة نار فليس بقرض وقوله في عوض أخرج دفعه هبة وقوله غير مخالف له أخرج السلم والصرف وقوله لا عاجلا عطف على محذوف أي حالة كون ذلك العوض مؤجلا لا معجلا وأخرج بهذا المبادلة المثلية كدفع دينار أو اردب في مثله حالا وقوله تفضلا أي حالة كون ذلك الدفع تفضلا أو لاجل التفضل ولا يكون الدفع تفضلا إلا إذا كان النفع للمقترض وحده وقوله لا يوجب إمكان أي لا يقتضي ذلك الدفع جواز عارية لا تحمل واحترز بذلك من دفع يقتضي جواز عارية لا تحمل فلا يسمى قرضا شرطا بل عارية وقوله متعلقا بالدمة حال من عوض (قوله) يجوز قرض ما يسلم فيه) أي ما يقبل جنسه السلم فيه فلا يرد أنه يجوز القرض في المكياج المجهول ولا يجوز السلم فيه لأن منع سلمه لعارض الجهل كما يمنع السلم في العرض والحيوان لعارض كعدم الاجل وأشار المصنف إلى قاعدة كلية مطردة متعكسة قائلة كل ما يصح أن يسلم فيه إلا الجوارى يصح أن يقرض وبعض ما يصح أن يقرض يصح أن يسلم فيه فمعكسها بالمستوى صحيح وأما عكسها لعنوا وهو كل مالا يصح

لعموم ما ولو شرح المتن هكذا يجوز أي يندب قرض أي تسليف ما أي كل الذي يصح أن يسلم فيه فقط أي دون الخ أن سلكا مناسباً وقوله من عرض أو حيوان الخ بيان لما اه

يصح (١) أن يسلم فيه لا يصح أن يقرض وهو معنى قول المصنف فقط على القول بأنه يتمتع قرض جلد الميتة للديوبغ بمثله وكذا جلد الأضحية لأنه معاوضة على نجس يكون ذلك العكس مستقما وأما على القول بجواز قرضها وهو الصحيح لأباحة الانتفاع بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكسا لنجس لانهما لا يصح السلم فيهما ويصح قرضهما قولا للمصنف فقط فيه نظر تامل (قوله) والأصل فيه التنب (أشار بهذا إلى أن المراد بالجواز الإذن لا المستوى الطرفين لأن حكمه من حيث ذاته التنب وقد يعرض له ما يوجهه كالقرض لتخليص مستهلك والسكرامة كقرض بمن في ماله شبهة أو لمن يخشى صرفه في محرم من غير أن يتحقق ذلك أو حرمة كجارية تحمل للقرض ولا يكون مباحا (قوله) وجوه نفيس) أى يتنافس فيه لكبره كبرا خارجا عن العادة (قوله) الإجازة تحمل للمستقرض) أى الطالب للقرض والآخذ له فالسليم والتائب للطلب (قوله) لما فيه من إعاقة الفروج) أى من احتمال إعاقة الفروج أى لأنه يجوز في القرض رد معين المقرضه ويجوز رد مثلها كما يأتي ولهذا التعليل أجاز ابن عبد الحكم قرضها إذا اشترط أن يرد مثلها لا عينها قال في التوضيح ولا تبعد مواقته للمشهور وفيه أنه يرجع السلم الشيء في جنسه إلا أن يفرض فيما إذا كان الشرط من المقرض وتمحض النفع له ونقل ح في آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض وهذا المشهور منع قرض الجارية التي تحمل سواء كان قرضها للوطء أو للخدمة سدا للذريعة سواء شرط رد عينها أو مثلها كما قرره شيخنا (قوله) ان حرمت عليه) أى بقرابة أو رضاع أو صهر (قوله) أو كان المقرض امرأة) أى أو كان شيخا فانها أوكانت الجارية في سن من لا تواطى مدة القرض أى أوكانت الجارية لا تشتهى مدة القرض (قوله) وليس الغيبة الخ) حاصله أن الغيبة عليها فيها ثلاثة أقوال قليل إنها فوت مطلقا وقيل ليست فوتا مطلقا وقيل أنها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الأول لابن يونس عن بعض أصحابه والثاني ظاهر للمعونة واختار المازرى الثالث بزيادة أن يكون الغائب من بطن به الوطء ونص ابن عرفة وفي فواتها بمجرد الغيبة عليها ثالثا ان كانت غيبة يمكن فيها الوطء للصقلى عن بعض الأصحاب وظاهر نقل المعونة والمازرى إذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثاني ويحتمل ان المراد وليس بمجرد الغيبة عليها فوتا بل لا بد ان يمكن فيها الوطء فيكون مرتضيا للقول الثالث فتأمل (قوله) إن فانت بوطء) وأولى باستيلاد وتكون بذلك الولد ام ولد خلافا لما بقى لان لزوم قيمتها بمجرد الوطء أو الغيبة يوجب انها حملت وهى في ملكه فيلزم ان تكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة بأنه لا حد عليه انظرين (قوله) وجاز ان فانت بحواله سوق) أى وليس فيه تنعيم للفاسد لان ذاتها عوض عما لزمه من القيمة ولا محذور في ذلك * إن قلت ردها بذاتها يعارض قولهم لا مقرض ان يرد المثل أو العين إذا لم يتغير القرض وهذا قد تغير فمتضاء عدم رد العين * قلت قولهم المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله) أى كفاسد البيع) أى فيجب رده (٢) الا ان يفوت بمفوت فانه يمضى بالقيمة ويحتمل ان المعنى فالقيمة كالقيمة في فاسده أى من كونها تعتبر يوم القبض هذا ويصح ان يكون المراد كفاسد القرض أى كفاسد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله) الى فاسد أصله) أى وأصله البيع وانما كان البيع أصلا للقرض لأن كلا منهما دفع متمول في

يصح (١) أن يسلم فيه لا يصح أن يقرض وهو معنى قول المصنف فقط على القول بأنه يتمتع قرض جلد الميتة للديوبغ بمثله وكذا جلد الأضحية لأنه معاوضة على نجس يكون ذلك العكس مستقما وأما على القول بجواز قرضها وهو الصحيح لأباحة الانتفاع بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكسا لنجس لانهما لا يصح السلم فيهما ويصح قرضهما قولا للمصنف فقط فيه نظر تامل (قوله) والأصل فيه التنب (أشار بهذا إلى أن المراد بالجواز الإذن لا المستوى الطرفين لأن حكمه من حيث ذاته التنب وقد يعرض له ما يوجهه كالقرض لتخليص مستهلك والسكرامة كقرض بمن في ماله شبهة أو لمن يخشى صرفه في محرم من غير أن يتحقق ذلك أو حرمة كجارية تحمل للقرض ولا يكون مباحا (قوله) وجوه نفيس) أى يتنافس فيه لكبره كبرا خارجا عن العادة (قوله) الإجازة تحمل للمستقرض) أى الطالب للقرض والآخذ له فالسليم والتائب للطلب (قوله) لما فيه من إعاقة الفروج) أى من احتمال إعاقة الفروج أى لأنه يجوز في القرض رد معين المقرضه ويجوز رد مثلها كما يأتي ولهذا التعليل أجاز ابن عبد الحكم قرضها إذا اشترط أن يرد مثلها لا عينها قال في التوضيح ولا تبعد مواقته للمشهور وفيه أنه يرجع السلم الشيء في جنسه إلا أن يفرض فيما إذا كان الشرط من المقرض وتمحض النفع له ونقل ح في آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض وهذا المشهور منع قرض الجارية التي تحمل سواء كان قرضها للوطء أو للخدمة سدا للذريعة سواء شرط رد عينها أو مثلها كما قرره شيخنا (قوله) ان حرمت عليه) أى بقرابة أو رضاع أو صهر (قوله) أو كان المقرض امرأة) أى أو كان شيخا فانها أوكانت الجارية في سن من لا تواطى مدة القرض أى أوكانت الجارية لا تشتهى مدة القرض (قوله) وليس الغيبة الخ) حاصله أن الغيبة عليها فيها ثلاثة أقوال قليل إنها فوت مطلقا وقيل ليست فوتا مطلقا وقيل أنها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الأول لابن يونس عن بعض أصحابه والثاني ظاهر للمعونة واختار المازرى الثالث بزيادة أن يكون الغائب من بطن به الوطء ونص ابن عرفة وفي فواتها بمجرد الغيبة عليها ثالثا ان كانت غيبة يمكن فيها الوطء للصقلى عن بعض الأصحاب وظاهر نقل المعونة والمازرى إذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثاني ويحتمل ان المراد وليس بمجرد الغيبة عليها فوتا بل لا بد ان يمكن فيها الوطء فيكون مرتضيا للقول الثالث فتأمل (قوله) إن فانت بوطء) وأولى باستيلاد وتكون بذلك الولد ام ولد خلافا لما بقى لان لزوم قيمتها بمجرد الوطء أو الغيبة يوجب انها حملت وهى في ملكه فيلزم ان تكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة بأنه لا حد عليه انظرين (قوله) وجاز ان فانت بحواله سوق) أى وليس فيه تنعيم للفاسد لان ذاتها عوض عما لزمه من القيمة ولا محذور في ذلك * إن قلت ردها بذاتها يعارض قولهم لا مقرض ان يرد المثل أو العين إذا لم يتغير القرض وهذا قد تغير فمتضاء عدم رد العين * قلت قولهم المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله) أى كفاسد البيع) أى فيجب رده (٢) الا ان يفوت بمفوت فانه يمضى بالقيمة ويحتمل ان المعنى فالقيمة كالقيمة في فاسده أى من كونها تعتبر يوم القبض هذا ويصح ان يكون المراد كفاسد القرض أى كفاسد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله) الى فاسد أصله) أى وأصله البيع وانما كان البيع أصلا للقرض لأن كلا منهما دفع متمول في

(١) قوله ولما كان الخ المناسب ولما كانت الجارية التي تحمل للسلم يصح السلم فيها دون القرض استثنائها بقوله الخ اه كنيه محمد عيسى

(١) قول المحشى كل ما لا يصح الخ صوابه كل ما يصح ان يقرض فيه يصح ان يسلم فيه اذ العكس اللغوي قلب القضية مع بقائها على حالها من الحكم والكيف اه كنيه محمد عيسى (٢) قوله أى فيجب رده الخ هذا صرح به المصنف فلا يصح افادته بقوله كفاسده فالمناسب حذفه والاقصا على الثاني والثالث اه

فيكون بالقيمة لا إلى صحيح نفسه (٢٢٢) وأي هذا التشبيه ليفيد أن القيمة يوم القبض وهي هذا فلا يستفاد من كلام المصنف

حكم ما قصد من القرض غير هذا الفرع إلا بالقياس على ما ذكر (وحرّم) على القرض (هديته) أي هدية المقرض لرب المال لأنه مدين فيؤول للسلف بزيادة وإن جعل الضمير عائدا على المدين مطلقا كان أفيد ثم الحرمة ظاهرا وباطنا أن قصد المهدى بهديته تأخير به بالدين ونحوه ووجب ردّها إن لم تقب وإلا فالقيمة ومثل المثل وظاهرا فقط إن قصد وجه الله تعالى (إن لم يتقدم) قبل القرض (مثلها) فإن تقدم مثلها من المهدى للمهدى له صفة وقدرا لم يحرم (أو) لم (يحدث موجب) كسبارة أو جوار وكان الإهداء لذلك لا للدين (كسرب القراض وعامله) تشبيه تام فيحرم هدية كل منهما الآخر إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وقوله (ولو بعد شغل المال على الأرجح) راجع لقوله وعامله فقط أي تمنع هدية العامل بعد شغل المال لربه نظر المال لأي لما بعد نضوض المال أي للاتهام على أنه إنما هدى لربه ليقى المال بيده بعد النضوض ليعمل به

عوض إلا أن الغالب في دفع التمول في العوض أن يكون على وجه المشاحة وأما كونه على طريق التفضل فهو خلاف الغالب (قوله فيفوت بالقيمة) أي أن كان مقوما وإن كان مثليا فيرد مثله وقوله لا إلى صحيح نفسه أي بحيث يرد المثل سواء كان مثليا أو مقوما (قوله على هذا) أي على جعل الضمير في فاسد في البيع فلا يستفاد الخ أي وأما لو جعل الضمير في قوله كفاسده أي القرض يفتى غير هذا الفرع فيستفاد من كلامه ذلك ومحصله أنه شبه بقية جزئيات القرض الفاسد بهذا الجزء منه (قوله أي هدية المقرض) أي الهدية السائلة من المقرض وكذا يقال فيما بعده إلا في ذى الجاه والقاضي فإن المراد الهدية الواصلة لها والظاهر أن الحرمة متعلقة بكل من الأخذ والدفع في المسائل كلها قال خش في كبيرة ليس المراد بالهدية حقيقتها فقط بل كل ما حصل به الانتفاع كركوب دابة المقرض والاكل في بيته على طريق الأكرام أو شرب فنجان قهوة أو جرعة ماء والتظلل بمجدهاره أو والتمتع بجواز الشرب والتظلل وكذلك الأكل إن كان لاجل الأكرام لا لاجل الدين كما قاله شيخنا (قوله لرب المال) أظهر في محل الاضمار لأن رب المال هو المقرض (قوله مطلقا) أي مقترضا أو غيره فيشمل مدين القرض والبيع والسلم (قوله ثم الحرمة ظاهرا الخ) هذا التفصيل في الحرمة المتعلقة (١) بأخذ الهدية وأما المتعلقة بالدفع فهي باطنية فقط (قوله وإلا فالقيمة) أي وإلا رد القيمة ورد مثل المثل (قوله وظاهرا فقط) أي فيقضى عليه بردها إن كانت قائمة أو رد قيمتها أو مثلها إن فانت ولا حرمة عليه فيما بينه وبين الله (قوله إن قصد وجه الله) أي لا مكافأة لرب الدين وإلا حرم أخذها على المعتمد والمكافأة المطلوبة في حديث من صنع معكم معروفا فكافئوه فإن لم تكافئوه فادعوا له حتى تظنوا أنكم كافأتموه فالمراد بها المكافأة على قانون الشرع قاله شيخنا (قوله أو لم يحدث موجب) أي للهدية من المدين لرب الدين (قوله كسرب القراض) أي يحرم عليه إهداء العامل لثلاث قصد بذلك أن يستديم عمله وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل شغل المال فلا خلاف لأن لرب المال أخذه منه فيتم أنه إنما أهدى إليه ليقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم قدرة المال على انتزاعه منه حينئذ والمال وهو أن يترقب من رب المال أنه بعد نضوض المال يعامله ثانيا لاجل هديته له (قوله راجع لقوله وعامله فقط) أي هذا إذا كانت هدية العامل قبل شغل المال بل ولو كانت بعد شغله وردت بلوى القائل بالجواز بعد الشغل لعدم قدرة رب المال على فسخ القراض حينئذ إنما كانت المبالغة راجعة للعامل فقط لأن الخلاف فيه فقط. وكان الأولى للمصنف أن يقول كما مله بالسكاف (قوله وذى الجاه) قال أبو على المساوى محل منع الأخذ على الجاه إذا كان الإنسان يمنع غيره بمجاهه من غير مشى ولا حركة وإن قول المصنف وذى الجاه مقيد بذلك أي من حيث جاهه فقط كما إذا احترم زيد مثلا بذى جاه ومنع من أجل احترامه فهذا لا محل له الأخذ من زيد ولذا قال ابن عرفة يجوز دفع الضيقة لذي الجاه للضرورة إن كان يحصى بسلاحه فإن كان يحصى بمجاهه فلا لأنها ممن الجاه أو ويانه إن ممن الجاه إنما حرم لأنه من باب الأخذ على الواجب ولا يجب على الإنسان أن يذهب مع كل أحد أه وفي الميار سئل أبو عبد الله القورى عن ممن الجاه فأجاب بما نصه اختلف علماؤنا في حكم ممن الجاه فمن قائل بالتحريم باطلاق ومن قائل بالسكراهة باطلاق ومن منفصل فيه وأنه إن كان ذو الجاه محتاج إلى ثقة وتعب وسفر فأخذ أجر مثله فذلك جائز وإلا حرم أه قال أبو على المساوى وهذا التفصيل هو الحق وفي الميار أيضا سئل أبو عبد الله العبدوسى عن من يحرس الناس في المواضع الخيفة ويأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جائز

(١) قوله في الحرمة المتعلقة بأخذ الهدية الخ غير ظاهر والظاهر أن الأخذ حرام فيهما مطلقا وإن التفصيل في الدفع فتارة يحرم فيهما وتارة ظاهرا فقط تأمل وحرر اه كتبه محمد عليش

(والقاضي) كذلك ومحل الحرمة على الدافع للقاضي إلا أن لا يمكنه خلاص حقه (٢٢٥) اودفع . حطت عنه بدينه بالحرمة على

القاضي فقط (ومبايعة) أي من تحرّم هديته من مدين وذى جاء وقاض تحرّم مبايعة (مسامحة) أي بغير عن المثل فإن وقع رد إلا أن يفوت فالقيمة في القوم والمثل في المثل (أو) جرّ منفعة (الأحسن كونه مصدراً مرفوعاً مضافاً لمنفعة معطوف على هديته كما في بعض النسخ أي وحرّم في القرض جر منفعة (كشرط) قضاء (عفن) بسالم (والعادة كالشرط (أو) شرط دفع (دقيق) أو كعك يلد غير بلد القرض ولو لحاج لما فيه من تخفيف وثنة حمله ومفهوه الجواز مع عدم الشرط وهو كذلك (أو) شرط دفع (خبر قرن بملة) بفتح الميم اسم الراماد الحار الذي يجز به أو لا حفرة التي يجعل فيها الراماد الحار لذلك أي يجز ملة لحسن خبرها على خبر القرن (أو) عين) أي يحرم قرضها إذا (عظم حملها) ليأخذ بدلها بموضع آخر ليدفع عن نفسه أجره الحمل وغرر الطريق والمراد بالعين الذات الشامل للعرض والثلي ثم شبه في المنع قوله (كسفتجة) بفتح السين وضمها وسكون الفاء وفتح التاء الشاة من فوق وفتح

بشروط أن يكون له جاء قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيدهم بقصد تجويزهم فقط لا الحاجة له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو يدخل على المسامحة بحيث يرضى بما يدفعونه له اه وفي المعيار أيضاً سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان ظلاً فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي أبو الحسين ونقله عن القفال ابن تينيه لو جاءت مفرمة على جماعة وقدر أحدهم على الدفع عن نفسه لكن حصته تؤخذ من باقيهم فهل له ذلك وهو ما قاله الداودي أو يكره وهو اختيار الشيخين أو يحرم وبه قال ابن المنير وعزام في المواق لسحنون فإن تحقق أن حصته لا تؤخذ من باقيهم كان له الدفع عن نفسه قولاً واحداً وعمل فيما يأخذه المكس من المركب بتوزيعه على الجميع لأنهم نجوا به (قوله والقاضي كذلك) أي تحرّم الهدية له إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب هذا ظاهره وهو مبنى على أحد القولين الآتين له في باب القضاء من أن في جواز الهدية له بعد الولاية إذا كان معتاداً لها قبل الولاية قولين (قوله ومبايعة مسامحة) أي وأما بيعه بغير مسامحة فليل يجوز وقيل يكره واستظهر الأول وأما عكس كلام المصنف وهو شراء الدين من رب الدين مسامحة فيكره لاحتمال حمل المدين على زيادة في السلف (قوله معطوفاً) الأول زيادة الواو كما هو الواقع في كلام ابن غازي ولأن كونه مصدراً معطوفاً على هديته لم يختلف فيه النسخ وإنما اختلفت بالعطف بأو وبالواو وإنما كان العطف بالواو أحسن لأن أو توهم أن المتنوع أحد الأمرين وأن اجيب عنه بأن أو بمعنى الواو أو أنها للتنوع إذا لهدية نوع من المحرم وهذا نوع آخر وإنما كان جملة مصدراً مضافاً أحسن لأن جملة فعلها ماضياً ومنفعة مفعوله فهو أما صلة المحذوف أي أو ماجر منفعة وحذف الموصول وإن جاز فلا بد من دليل يدل عليه كافي وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ولا دليل هنا وإما صفة المحذوف أي أو قرض جر منفعة وحذف الموصوف بالجملة لا ينقاس إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بقي نحو منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن وفريق أقام وكما في قوله : أن قلت ما في قومها لم تينم * يفضلها في حسب وميسم أي أحد يفضلها وهنا ليس كذلك وأما أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * أي أنا ابن رجل جلا فشاذا (قوله أي وحرّم في القرض جر منفعة) أي للقرض ولو كانت تلك المنفعة قليلة قال في المجع ومن ذلك فرع مالك وهو أن يقول شخص لرب الدين أخر الدين وأنا أعطيك ما تحتاجه لأن التأخير سلف نعم أن قال له أخره وأنا أفضيه عنه جاز (قوله أو شرط دفع دقيق) الأول أن يعبر بقضاء هنا وفي بعده لاجل أن يظهر جر المنفعة للقرض (قوله ولو لحاج) أي خلافا لما في الحمديسية من جواز ذلك ولومع الشرط للحاج ونحوه (قوله أي يجز ملة) أشار الشارح إلى أنه على هذين القولين في الملة في الكلام حذف مضاف وقيل أن الملة اسم لما يجز في الراماد الحار الذي في الحفرة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير خبر في كلام المصنف ومفهوم قول المصنف وخبر قرن بملة أن قرض خبر قرن بملة وخبر ملة بمثلة الجواز مع تحري ما في الخبرين من الدقيق ولا يكفي وزنه من غير تحر كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبر بملة وذكره ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي أنه يعتبر وزنهما وقد تقدم أن شيخنا اعتمد الاكتفاء بالمائلة في السدد في قرض الخبر لأنه مما يتسامح فيه وهذا كله إذا كانا من جنس واحد ربوي فإن كانا من جنسين أو من جنس غير ربوي فإنه يعتبر وزنهما فقط (تنبيه) خبر الملة هو المشهور بالغطير الدماسي (قوله والمراد الخ) فيه أنه إذا كان المراد ما ذكر فالمناسب إسقاط قوله أو دقيق أو كعك يلد لأنهما من جزئيات قوله أو عين عظم حملها تأمل (قوله والمثل) أي سواء كان قدراً أو طعاماً كالدقيق والكعك (قوله معناها الكتاب) أي وهي المسألة الآن بالبالوصة

نظير ما أخذه منه يبلده ويحتمل أنه مثال لما جر منفعة (إلا أن يعم الخوف) أي يهلب مائل الطرق فلا حرمة بل يندب للامن على النفس أو المال بل قد يجب (وكمين) (٢٣٦) أي ذات من عرض أو غيره (كرهت إقامتها) عند مالكمها خوف تلف

أو ضياع فيحرم سلفها
ليأخذ بدلها أن جرى شرط
أو عرف كامر (إلا أن)
يقوم دليل (أي قرينة
على أن القصد يقع
للمقرض فقط) فيجوز
(في الجميع) أي جميع
المسائل الخمس السابقة كما
إذا كان القمح السوسر أو
الفن إذا باعه الآن أحظه
بما يأتي له بدله لئلا ونحوه
(كفدان) هو أربعة
وعشرون قيراطا من الأرض
في عرف مصر جمعة أفدنة
وفدادين وقدن
(مستحصد) بكسر
الصاد اسم فاعل أحصده وهو
لازم أي حان حصده أقرضه
ربه لرجل (خف مؤنثه
عليه) أي على المقرض
في حصده ودرسه وذروه
ليسارته في جانب زرعه
والمقرض (يحصده)
بكسر الصاد وضما
(ويدرسه) ويذروه
ويضبطه ويكتله وينتفع بها
والمقرض غير قاصد تقع
نفسه كما هو الموضوع
والتشبيه فيفده (ويرد
مكيلته) على المقرض
وتقدم الكلام على التصديق
فيها بقوله ومقرض وأما
الذين فلهقرضه (وملك)

(قوله نظير ما أخذه منه يبلده الخ) وإنما منع لأن المقرض انتفع بحرزه ماله من آفات الطريق
(قوله ويحتمل أنه مثال لما جر منفعة) هذا مقابل لقوله ثم شبه الخ ويحتمل أيضا أنه مثال لما عظم حملها
وعلى هذا فقوله كسفتجة فيه حذف مضاف أي كضمون سفتجة أي ماتضمنته السفتجة وهي العين
العظيمة المحمل تأمل (قوله إلا أن يعم الخوف) أي على النفس أو المال جميع طرق المحل التي يذهب
المقرض منها إليه فإن غلب الخوف لافي جميع الطرق فلا يجوز والراد بالخوف على النفس والمال أن
يغلب على الظن الهلاك أو نهب المال في كل طريق (قوله للامن) أي تقديمًا لمصلحة حفظ المال والنفس
على مضرة ساف جر نعمًا (قوله خوف تلف) أي بقية أوسوس أو عفن وحاصله أن العين سليمة لكن
طالت إقامتها عند ربه فسكره ذلك خوفا من تلفها بطروا ماذكر فيقرضها بشرط أن يأخذ جديدا
(قوله ليأخذ بدلها) لأنه سلف جر منفعة لأنه إنما قصد دفع نفسه (قوله أن جرى الخ) شرط في قوله
يحرم تسلفها ليأخذ بدلها يعني أن محل حرمة تسلفها ليأخذ بدلها أن شرط اخذ البدل جديدا أو
جرى العرف بذلك وإلا فلا حرمة في نفسه من مثل الحرام الداخل تحت كاف التمثيل في قوله كشرط
عفن الخ قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلا وكدفع قدر معين من دقيق أو قمح لخباز في
قدر معين من خبز على أن يأخذ عنه كل يوم قدرا معينا (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو
العادة (قوله فقط) أي لا يقع المقرض أو نفعهما معا كقرض الملتزمين بالبلاد فلا حرجهم البذر ليزرعوا
ويدفعوا لهم الخراج أو نفع اجنبي من ناحية المقرض بحيث يكون نفعه كمنفعه فيمنع في الثلاثة (قوله المسائل
الخمس) أي التي أولها قوله كشرط عفن بسم (قوله اسم فاعل احصد) الأولى اسم فاعل استحصد
(قوله والمقرض يحصده ويدرسه) أي وضمانه في حال حصده ودرسه من مقرضه (قوله والتشبيه يفده
هنا يقتضي أن قوله كفدان تشبيه في الجواز إذا كانت المنفعة للمقرض ويسمح أن يكون
مثالا لما إذا قام الدليل على أن القصد يقع المقرض (قوله وتقدم الكلام الخ) أي تقدم أن المقرض
يجوز له أن يصدق المقرض في قدر القرض إذا أتى له به (قوله ملكه المقرض) أي وصار ملا
من أمواله ويقضى له به وقوله بالعقد أي وإن لم يقبضه (قوله ككل معروف) أي فإنه يملك
بالعقد لكن لا يتم ذلك الملك إلا بالقبض والحيازة على ما يأتي والحاصل أن القرض وغيره من
المعروف كالحبة والصدقة يلزم بالقول ويصير مالا من أموال المعطى بالفتح بمجرد القول ويقضى
له به إلا أن القرض يتم ملكه بالقدو وإن لم يقبض فإن حصل المقرض مانع قبل الحوز لم يطل بخلاف غيره
من المعروف فإنه لا يتم ملكه للمعطى بالفتح إلا إذا حازه فإن حصل مانع للدافع قبل الحوز بطل هذا
ما يفده بن خلافا لما يؤخذ من كلام تت من أن القرض كغيره لا يتم ملكه إلا بالحوز فإن حصل
مانع قبل حوزة بطل (قوله ولم يلزم الخ) أي ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لمقرضه أن طلبه
قبل أن ينتفع به عادة أمثاله ما لم يشترط المقرض عليه رده متى طلبه منه أو جرت العادة بذلك
والالزوم رده ولو قبل انتفاعه به عادة أمثاله والحاصل أن المقرض إذا قبض القرض فإن كان له
اجل مضروب أو معتاد لزمه رده إذا انقضى ذلك الاجل وإن لم ينتفع به عادة أمثاله فإن لم يكن ضرب له
اجل ولم يعتد فيه أجل فلا يلزم المقرض رده لمقرضه إلا إذا انتفع به عادة أمثاله واعلم أنه يجوز للمقرض
أن يرد مثل الذي اقترضه وأن يرد عنه سواء كان مثليا أو غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقص فإن
تغير وجب رد المثل (قوله على الأرجح) أي خلافا لمن قال أن القرض إذا لم يؤجل بشرط أو عادة

القرض أي ملكه المقرض بالمقد ككل معروف من هبة وصدقة وعارية وإن لم تقبض
(ولم يلزم رده) لقرضه أن اراده (إلا بشرط أو عادة) فيعمل بكل فان استفيا كان كالعارية للثني فيها شرط الاجل والعادة
فيقضى له القدر الذي يرى أنه اعارة لئله على الأرجح فان اراد المقرض رده قبل الاجل

لزم القرض قبوله لأن الأجل حق لمن هو عليه ولو غير عين (مأخذه) أي كالا يلزم ربه أخذه (غير عير) لما فيه من الكلفة عليه (إلا العين) فيلزم ربه أخذها بغير عملها خفية حملها وينبغي الإلخوف أو احتياج إلى كبير حمل وأن مثل العين الجواهر الخفيفة وإن كانت في الباب السابق كالعروض [درس] (فصل) في الكلام (١) على المقاصة وهذا الفصل يبيّن له المصنف وألفه تلميذه بهرام فقال (تجوز المقاصة) وهي إسقاط مالك من دين على غريمك في نظير ماله عليك بشروطه وعبر بالجواز إما لأنه الغالب أو لأن المراد به الإذن الصادق بالوجوب إذا حل الدين أو اتفقا أجلا أو طلبها من حل دينه فان المذهب (٢٢٧) وجوب الحكم بها * واعلم ان

الدينين إمامين يبيع أومن قرض أو مختلفين وفي كل إما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فأشار إلى كونهما عينا بقوله (في ديني العين مطلقاً) أي سواء كانا من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض

(١) قول الشارح في الكلام

جعله الفصل مطروفاً في الكلام وجهه ملاحظة الخصوص في الكلام المسمى فصلاً وعموم في الكلام المبين لاحكام المقاصة فهي من ظرفية الخاص في العام ومجازية له وقوله على المقاصة الدال على احكامها فلا يستعمله مجازي وقوله إسقاط البيع تعريف لما عرفنا وهو مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله من دينين بياناً للموصولة لك وقوله على غريمك متعلق بما تعلق به لك وقوله بنظير متعلق بما تعلق به لك وقوله عليك متعلقان بماله ما الواجب

كان على الحلول فإذا طابه القرض قبل استيفاء القرض به رد اليه (قوله لزم القرض قبوله البيع) أي لكن يقيد غير العين بما إذا كانا في محل القضاء والا فلا يجبر القرض على قبوله بخلاف العين فانه يلزمه قبولها مطلقاً كانا في محل القضاء أو غيره كاذكره المصنف بعد (قوله وينبغي الإلخوف) أي خلافاً لما في خش من ان العين يلزم ربه أخذها مطلقاً ولو قبل المثل والأجل ولو كان في الطريق خوف (قوله وإن كانت في الباب السابق كالعروض الخ) حاصل قه المسئلة ان القرض إن كان عينا وأراد المقترض رده لزم ربه قبوله مطلقاً كان في محل القضاء أو في غيره حل الأجل أولاً إلا لخوف في الطريق أو احتياج إلى كبير حمل فلا يلزمه قبولها قبل المثل وإن كان القرض غير عين بأن كان عرضاً أو طعاماً فيجبر القرض على القبول إذا أتى به القرض في محل القضاء حل الأجل أم لا والا فلا يجبر وأما دين البيع فان كان عينا فحكمه حكم عين القرض وإن كان غير عين فيجبر بدين الدين على القبول إن كانا في محل القضاء وحل الأجل وإن كانا في غير المثل حل الأجل أم لا أو كانا في المثل ولم يحل الأجل فلا يجبر ربه على القبول

(فصل في المقاصة) (قوله يتصل به المصنف) أي ترك المصنف له يضاف ثم ذكر بعده باب الرهن وأما ألف بهرام في هذا البياض فصل المقاصة لقوله اعلم ان عادة الأشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الباب أي باب القرض بذكر المقاصة والشيخ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت أن أذكر شيئاً منها ليكون تنميلاً لقرض الناظر اهـ (قوله إما لأنه الغالب) أي فيها فغالب أحوالها الجواز وأما وجوبها فهو قليل إذ هو في أحوال ثلاثة (قوله أو لأن المراد به الإذن الصادق بالوجوب) أي وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين التقسيم للوجوب لوجوبها إذا حل الدين الخ واعترضه بن بأن هذا يقتضي حرمة العدول عنها في صور الوجوب ولو تراصيا على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا القضاء بها لطلبها اهـ أي وحينئذ فالمراد بالجواز في المصنف المستوى الطرفين وهذا لا ينافي القضاء بها لطلبها في هذه الأحوال الثلاثة فتأمل (قوله وفي كل إما أن يكونا عينا أو طعاماً أو عرضاً الخ) أي فهذه تسعة أحوال وفي كل إما أن يكون الدينان حالين أو أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً أو يكونا مؤجلين متفقين في الأجل أو مختلفين فيه فالجلمة ست وثلاثون (١) حالة وفي كل إما أن يتحد قدرها وصفة أو في القدر فقط أو في الصفة فقط أو يختلفا فيهما فالجلمة مائة وأربع وأربعون حالة (قوله ان أعدا قدرها وصفة) حاصل ما ذكره المصنف ان ديني العين ان اتفقا قدرها وصفة ففيه اثنتا عشرة صورة كلها

(١) قوله ست وثلاثون بل ثمانية وأربعون أسقط المحقق منها اثني عشرة صورة اختلافهما قدرها وصفة وحكمها حكم صور اختلاف القدر فقط اهـ كتبه محمد عليش

على دين وقوله بشروطه متعلق بإسقاط وأليه يعود الضمير وقوله وعبر بالجواز الخ جواب عما أورد على اقتضائه على الجواز من انها قد تكون واجبة وذلك في ثلاثة أحوال وقوله لأنه الغالب ممنوع فان الأحوال العلية خمسة حلولها وتأجيلها بنفق أو مختلفين وحلول أحدها مع طلبها صاحب الحال أو المؤجل الوجوب على ما قالوا في ثلاث منها والجواز في الباقي وهو اثنان فكيف كان الجواز الغالب على تسليمه فلا يدفع الاعتراض فان الاختصار في مقام البيان يفيد الحصر وقوله أولاً المراد به الخ هذا عموم مجاز لا بد من قرينة في كلام المصنف فالحق قول البناني لا يرد السؤال من أصله اهـ كتبه محمد عليش

(إن انحدا قدراً) أي وزنا أو عددا (وصفة) كجمدية ومثلها (حلا) (أو) حل (أحدهما) (أ) أم لا (بأن كانا مؤجلين انتهى أجلهما أو اختلف ولو حذف هذا اكتفاء (٢٢٨) بدخوله تحت الإطلاق لكان أخصر (وإن اختلفا) أي العيان (٢) (صفة)

أي جودة ورداءة (مع) اتحاد النوع (كجمدية) ويزيدية (أو) مع (الاختلاف) كذهب وفضة (فكذلك) أي تجوز المقاصة (إن حلا) مما يذهى مع اتحاد النوع مباداً نوع اختلافه صرف ما في الذمة (وإلا) بأن لم يحل أو حل أحدهما دون الآخر (فلا) تجوز لأنها مع اتحاد النوع بدل مستأخر ومع اختلافه صرف مستأخر (كان) اختلفا زينة (من) يبيع (فتجوز) أن حلا وإلا فلا فهو تشبيه تام على المعتد لا في قراءة فلا فقط ومفهوم من بيع أنهما إن كانا من قرض منعت حلا أم لا وإن كانا من بيع بقرض منعت أن لم يحل أو حل أحدهما فإن حلا فإن كان الاكثر هو الذي من يبيع منعت لانه قضاء عن قرض بزيادة وإن كان من قرض جازت لانه قضاء عن يبيع بزيادة وهي جائزة (والطامان) في المقاصة كلاهما (من) قرض كذلك (فتجوز) أن انقاصه وقدرها حلا أو أحدهما أم لا كان اختلافاً مع اتحاد النوع

جائزة وان اختلفا صفة ففيه اثنتا عشرة (١) صورة ثلاثة جائزة وتسعة ممنوعة وإن اختلفا قدراً ففيه اثنتا عشرة صورة واحدة جائزة والباقي ممنوع فجملة ما في دين الدين ستة وثلاثون (قوله) أن انحدا قدراً أو صفة (قوله) حلا (أو) أي ويلزم من اتحادها في الصفة اتحادها في النوع لأن المراد بالصفة الجودة والرداءة والذهبية والفضية (قوله) حلا (أو) أي ويقضى بها حينئذ أن طلبها أحدهما وقوله أو أحدهما أي ويقضى بها أيضاً في هذه الحالة إذا طلبها من حل أجل دينه لأن طلبها من لم يحل دينه إذ للذي حل دينه الامتناع منها وأخذه لدينه ليدفع به حتى يحل دين الآخر فيقتضيه له وقوله أم لا أي ويقضى بها أيضاً في هذه الحالة إذا اتفق أجل الدينين وطلبها أحدهما وإما جازت المقاصة في هذه الصور الاثني عشرة لأن المقصود المعاوضة والمباراة (قوله) أو حذف هذا (أي قوله حلا الخ) (قوله) وإن اختلفا صفة (هذا مفهوم اتحاد الصفة فيما مر أي وإن اختلفا صفة والموضوع أنهما يتحدان في القدر أي الوزن أو العدد (قوله) إن حلا معاً (أي) سواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا (قوله) صرف ما في الذمة الخ (أي وكلاهما جائز بشرط التعجيل في الأول والحلول في الثاني) (قوله) وإلا أن لم يحل (أي) وانفقاً أجلاً أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة تضرب في أحوال الإطلاق الثلاثة السابقة فالجملة تسعة * وحاصلها أن الدينين إذا اختلفا صفة واتحد نوعهما أو اختلف نوعهما كانا مؤجلين بأجل واحد أو مختلفي الأجل أو أحدهما حال والآخر مؤجل فالنوع سواء كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض فهذه تسعة (قوله) كأن اختلفا زينة (أي كديار كامل ودينار ناقص وقوله من يبيع حال أي والحال أنهما من يبيع ومثل اختلافهما في الزينة اختلافهما في العدد بل هي أخرى فالمصنف نص على التوهم فلا حاجة لما قيل إن الأولى أن يقول كأن اختلفا قدراً ثم إن قوله كأن اختلفا زينة مفهوم قوله سابقاً إن انحدا قدراً وحاصله أن ديني العيان إذا اختلفا في الوزن أو في العدد فإن كانا من يبيع جازت المقاصة إن حلا (قوله) وإلا فلا (أي) بأن حل أحدهما دون الآخر أو كانا مؤجلين اتفقاً أجلاً أو اختلفا فلا تجوز فهذه صور أربعة واحدة جائزة والثلاثة ممنوعة نعم إذا حل أحدهما دون الآخر فإن كانت الحالة هي العين الوزنة جازت المقاصة كما يفيد ابن عرفة انظر عني (قوله) على العتمد (أي كما هو قول ابن بشير وارتضاء ابن عرفة وقوله لا في قوله الخ أي لانه تشبيه في قوله فلا فقط أي بحيث يكون ماشياً على طريقة ابن شاس وابن الحاجب وحاصلها المنع إذا كان الدينان من يبيع حلا أو لم يحل وانفقاً أجلاً أو اختلفا أو حل أحدهما لما فيها من المبادأة واخذ العينين أكثره والخلاف بين القولين فيها إذا حلا ففي الأول تجوز وعلى الثاني تمنع (قوله) أنهما إن كانا من قرض منعت (أي) في الأحوال الأربعة حلا أو حل أحدهما أو لم يحل وانفقاً أجلاً أو اختلفا (قوله) وإن كانا من يبيع وقرض منعت (أي) سواء اتفقاً أجلاً أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة * واعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل على الوجه المذكور في العينين المختلفتين القدر طريقة ابن بشير واعتمدها ابن عرفة وطريقة غيره المنع مطلقاً من غير تفصيل (قوله) كذلك (أي) كدين العين في صور الجواز والمنع وحاصل ما ذكره الشارح أن الطامان إذا كانا من قرض ففيه اثنتا عشرة (١) صورة فإن اتفقا

(١) قوله اثنتا عشرة بق أربعة وهي صور اختلافهما قدراً أو صفة حكمها حكم صور اختلاف القدر فقط اهـ

قدراً

كسواء ومحمولة أو اختلافه كمنع وقول فتجوز أن حلا وإلا فلا

(١) قول المصنف أو أحدهما لا يخفى أنه لو أسقطه لأغنى عنه أم لا وقوله وإلا فلا فيه أن هذا مفهوم شرط ولا نسكتة لتصريح به اهـ

(٢) قول الشارح أي العيان المناسب أي ديني العيان اهـ

قدرا وصفة جازت في أربعة وان اختلفا قدرا منع في أربعة وان اختلفا صفة جازت في واحدة ومنع في ثلاثة فقوله تجوز إن اتفقا صفة وقدرا كإردب وإردب من قمع وقوله أم لا أي أو لم يحلا اتفقا أجلا أو اختلفا وقوله وإلا فلا أي وإلا بأن حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا فلا تجوز وقوله كان اختلفا قدرا أي فتمنع عند ابن بشير وغيره لأنهما من قرض وسؤله حلا أو أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا (قوله ومنما من بيع) أي كأن اسلمك على إردب وتسلمني على إردب أو أكثر وقوله ومنما من بيع أي سواء حل أحدهما أو أحدهما أو لم يحلا اتفق أجلهما أو اختلف فصور الطعمين من بيع أربعة وكلها تمنع المقاصة فيها اتفقا قدرا وصفة أو قدرا فقط أو صفة فقط فهي اثنا عشرة صورة (١) (قوله ولو متفقين) رد على أشبه القائل بجوازهما عند اتفاق الطعمين في القدر والصفة والحلول بناء على أنها كالإقالة (قوله لبيع الطعام قبل قبضه) هذه الصفة تجري في الأحوال الأربعة (قوله نسيئة) راجع للأمرين قبله لكن رد أن الدين بالدين لا ينظر له (٢) هنا لأن المقاصة مستثناة منه ولا شك أن في بعض صورها عدم الحلول فالأولى الاتصاف على قوله وطعام بطعام نسيئة (قوله في غير الحاليين) أي نهي تجرى في أحوال ثلاثة إذا كان الطعامان مؤجلين واتفقا أجلا أو اختلفا فيه أو كان أحدهما حالا والآخر مؤجلا (قوله ومن بيع وقرض النخ) يعني أن دين الطعام إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض تجوز للمقاصة فيهما بشرطين الأول أن يتفقا في القدر والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلّة الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا يحظر في ذلك ولم ينظروا (٣) هنا إلى بيع الطعام قبل قبضه بالنسيئة لطعام البيع تغليبا لجانب القرض لانه معروف وانضم إلى ذلك كون المقاصة معروفا أيضا (تنبيه) الطعامان إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض صورته اثنا عشر (٤) وذلك لأنهما إذا اتفقا صفة وقدرا صورته أربعة تجوز في واحدة وهي إذا حلا وتمنع في ثلاثة إذا حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا وان اختلفا صفة أو قدرا فالمنع في كل من هاتين الحالتين حلا أو أحدهما أو لم يحلا واتفق الاجلان أو اختلفا فهذه ثمانية وقول الشارح ان اتفقا جنسا وصفة الأولى حذف الجنس والاتصاف على الصفة والقدر لأن الراد بالجنس النوع والاتفاق في الصفة يستلزم الاتفاق فيه (قوله ان اتفقا جنسا) للراد بالجنس في مسائل الطعام وكذلك العرض النوع لأن العرض كله جنس واحد وكذلك الطعام جنس واحد وتحت كل منهما أنواع مختلفة (قوله لاختلاف الأغراض باختلاف الأجل) أي وحينئذ فيصح تقدير بيع الطعام قبل قبضه ومقابل ما لابن القاسم من المنع ما لأشبه من الجواز تغليبا للمعروف (قوله وتجوز المقاصة في المرضين) للراد بالعرض ماقابل العين والطعام فيشمل الحيوان وحاصله أن الدينين إذا كانا عرضين فإن اتفقا في النوع والصفة كثويين هرويين أو مرويين أو ثوبين من القطن جديين أو رديين جازت المقاصة في اثني عشرة صورة وهي ما إذا حل أحدهما أو أجل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا وسواء كان العرضان من قرض أو من بيع أو أحدهما من بيع والآخر

كانت اختلفا قدرا (ومنما أي الطعمان أي تمت المقاصة في الطعمين) (من بيع ولو متفقين) قدرا وصفه بيع الطعام قبل قبضه وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان المثلان في غير الحاليين (ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا جنسا وصفة وقدرا) (وإذا حلا) مما (لا إن لم يحلا) (١) (أو) حل (أحدهما) فقط فتمنع عند ابن القاسم لاختلاف الأغراض باختلاف الأجل (وتجوز) المقاصة (في المرضين مطلقاً) تساويا أجلا أم لا تساوى سببهما ككثويين من بيع أو من قرض أو اختلفا بمدقصد النكاحية في المرض (إن اتفقا جنسا وصفة) كثويين هرويين أو مرويين (كان اختلفا جنسا) ككساء ورداء

(١) قول المتن لا أن لم يحلا الخ مفهوم شرط فالأولى حذفه وقوله أو أحدهما داخل في قوله لم يحلا إذ هو صادق بتأجيلهما بمقتضى وبمختلف وتأجيل أحدهما اه محمد عليش

(١) قوله اثنا عشرة بقي صور اختلافهما قدرا وصفة وهي أربعة فالصور ستة عشر اه . (٢) قوله لا ينظر له هنا الخ قد يقال ينظر له هنا الخروج الرخصة عن مورد هاتين ماسبق اه (٣) قوله ولم ينظروا هنا إلى بيع الطعام الخ لا يخفى أنه ليس هنا بيع طعام المعاوضة قبل قبضه بل وفاؤه عن قرض قبل قبضه وسبق جوازه فللمناسب حذف هذا الكلام اه (٤) قوله اثنا عشر بل ستة عشر بزيادة اختلافهما قدرا وصفة وهي أربعة حكمها كحكم اختلافهما قدرا وصفة اه محمد عليش

(واتفقا أجلاً) لبعد قصد المكيسة (١) أيضا وهذا في الحقيقة يبيع وإطلاق المقاصة عليه مجاز (وإن اختلفا أجلاً) مع اختلاف الجنس (منمت إن لم يحل) (٢٣٠) معاً (أو) لم يحل (أحدهما) وإلا جازت فتجوز بحلول أحدهما كما تجوز بحلولهما على الذهب

لا تنفاه قصد المكيسة (وإن اتحدا جنساً) كثوبى قطن (والصفة متفقة) كهرويين أو مرويين (أو مختلفة) كأن كان أحدهما هرويا والآخر مرويا (جازت) المقاصة (إن اتفق الأجل) وأحرى إن حلا لبعد التهمة (وإلا) بأن اختلف الأجل مع اختلاف الصفة (فلا) تجوز (مطلقاً) سواء كانا من بيع أو من قرض والصواب حذف قوله متفقة مع لفظ أو بأن يقول والصفة مختلفة لأن كلامه يقتضى أنه لا بد من اتفاق الأجل حيث اتفقت الصفة وهو خلاف ما قدمه في قوله وتجوز في العرضين مطلقاً الخ وتفسير الإطلاق بما ذكرنا هو ما ذكره الشارح وهو خلاف للمول عليه إذ للمول عليه أنه عند اختلاف الأجل لم تجز على تفصيل وهو أنه إن أدى إلى ضع وتعجل أو حط الضمان وأزيدك منع كانا من بيع أو قرض أو أحدهما انظر تفصيله في الأصل

من قرض وإن اختلفا نوعا كثوب وكساء أو ثوب وجوخة ففيه صور اثنا عشر تجوز المقاصة في تسعة وهي ما إذا حل أجلهما أو كانا مؤجلين واتفقا أجلاً أو حل أحدهما سواء كان العرضان من بيع أو من قرض أو مختلفين وتمنع في ثلاثته وهي ما إذا كانا مؤجلين واختلفا أجلاً سواء كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين وإن اتحدا نوعاً واختلفا في الصفة كثوبين من القطن مختلفين بالجودة والرداء وكثوبين أحدهما هروية والأخرى مروية ففيه اثنا عشرة صورة أيضاً تجوز المقاصة في ستة إذا حل العرضان أو كانا مؤجلين واتفقا أجلاً كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ستة وتمنع في ستة إن كانا مؤجلين والأجل مختلف أو حل أحدهما دون الآخر كانا من بيع أو من قرض أو كانا مختلفين (قوله واتفقا أجلاً) أى كانا مؤجلين واتفقا أجلاً كانا من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ثلاثة جائزة (قوله وإن اختلفا أجلاً) أى وإن كانا مؤجلين واختلفا في الأجل منمت كان العرضان من قرض أو من بيع أو مختلفين فهذه ثلاثة ممنوعة لما في المقاصة حينئذ من فسخ دين في مؤخر (قوله وإلا جازت) أى وإلا بأن حل العرضان أو حل أحدهما جازت كان العرضان من بيع أو من قرض أو مختلفين فهذه ست صور جائزة على مذهب المدونة ومقابلته مافى الموازية من منع هذه الستة (قوله لا تنفاه قصد المكيسة) أى مع حلولها أو حلول أحدهما أى لأن الاتفاق في الأجل يبعده قصد المكيسة والمقابلة كما يبعد مع اتفاقهما في الصفة (قوله إن اتفق الأجل) أى إن كانا مؤجلين واتفقا أجلاً (قوله بأن اختلف الأجل) أى بأن كانا مؤجلين وأجلهما مختلف أو حل أحدهما دون الآخر (قوله مطلقاً) أى في جميع الأحوال سواء كانا من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله وتفسير الإطلاق) أى هنا وقوله بما ذكرنا أى من كون العرضين من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله إذ للمول عليه) أى وهو قول ابن شاس وقوله لم تجز على تفصيل أى لم تجز مطلقاً بل على تفصيل وقوله إن أدى إلى ضع وتعجل أو حط الضمان وأزيدك منع أى وإن لم يؤد لذلك جازت وحاصله أن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في الأجل بأن كانا مؤجلين بأجلين مختلفين أو حل أحدهما دون الآخر فإن كانا من بيع وكان الحال منهما أو الأقرب حلولاً أجود أو أكثر منع لما فيها من حط الضمان وأزيدك وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع أيضاً لما في المقاصة حينئذ من ضع وتعجل بخلاف ما إذا اتفقا أجلاً فإنه لا يلزم شيء من ذلك فلذا جازت وأما إذا كانا من قرض فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع لما فيه من ضع وتعجل وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أجود صفة فأجز لأن الأجل من حق من عليه الدين في القرض فلا يدخله حط الضمان وأزيدك وإنما يدخله ضع وتعجل وسلف جر نعماً بخلاف دين البيع فإنه يدخله ضع وتعجل وحط الضمان وأزيدك فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أكثر فامنع لما فيه من سلف جر نعماً وأما إن كان أحد العرضين من بيع والآخر من قرض فأجزه على ما سبق فتقول إن كان الحال أو الأقرب حلولاً من بيع فامنع إن كان أدنى صفة أو أقل قدرماً لما فيه من ضع وتعجل وإن كانت أجود صفة أو أكثر قدرماً منع لما فيه من سلف جر نعماً وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً من قرض فإن كان أدنى صفة أو أقل قدرماً منع لضع وتعجل وإن كان أكثر قدرماً منع لما فيه من سلف جر نعماً وأجز إن كان أجود صفة والحاصل أن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في الأجل أو حل أحدهما كانا

(١) قول الشارح لبعد قصد المكيسة في العرض فيه إن المكيسة لا تبعد في العرض فالمناسب أن يؤخر العلة عن قول من للصف أن اتفقا جنساً وصفة بأن يقول بعد المتأخرين لبعد قصد المكيسة مع اتحاد الجنس والصفة وقوله وهذا في الحقيقة يبيع فيه إن البيع ذو مكيسة فينافي التعليل قبله وقوله إن لم يحل بالنسب لا إن حلا أو أحدهما وبعد ففيه العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل اه محمد عيسى

من يبيع منعت المقاصة فيهما مطلقا لضع وتعجل أو حط الضمان وأزيدك وإن كانا من قرض منعت المقاصة فيهما أيضاً إلا أن يكون الأجود أقرب لضع وتعجل أو لسلف جرتفعا وإن كان أحدهما من بيع والآخر من قرض منعت المقاصة أيضاً إلا أن يكون الأجود من بيع أقرب أو حالا

باب في الرهن

[درس]

باب

في الرهن وما يتعلق به وهو لغة الازوم والحبس وعرفا ما أشار له ابن عرفة بقوله ما قبض توتفاً به في دين فتخرج الوديعة والمصنوع عند صانعه وقبض المجنى عليه عبداً جنى عليه كما قال وعرفه المصنف رحمه الله تعالى بالمعنى الصدى بقوله (الرهن بذل أي إعطاء من له البيع) صحة ولزوماً (بما يباع) من كل ظاهر منفع به مقدور على تسليمه معلوم غير منهي عنه ودخل فيه رهن الدين فيجوز من الدين وغيره وانظر تفصيل المسئلة في الأصل ولما كان قوله ما يباع يخرج ما فيه غرر مع أنه يجوز رهنه عطفه عليه بقوله (أو غرراً) أي ذا غرر (ولو اشترط في العقد)

(قوله في الرهن) أي في ذكر حقيقة رقبوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله الازوم والحبس) قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة (قوله كما قال) أي ابن عرفة واعترضه الوانوغى بأنه لا يشمل من الرهن إلا ما هو مقبوض فظاهره أن غير المقبوض لا يسمى رهناً وليس كذلك إذ لا خلاف في المذهب أن القبض ليس من حقيقة الرهن ولا شرطاً في صحته ولا لزومه بل ينقصد ويصح ويلزم بمجرد القول ثم يطلب المرتهن الاقباض قال ابن الحاجب يصح الرهن قبل القبض ولا يتم إلا به فأنت ترى القبض والاقباض متأخرين عن الرهن والتأخر عن الشيء غيره ضرورة أنه ليس عينا وهذا الاعتراض يتوجه على المصنف أيضاً ويمكن الجواب بأنه ليس المراد بالإعطاء في كلام المصنف والقبض في كلام ابن عرفة الإعطاء أو القبض الحسى بل العنوى وذلك يحصل بالعقد أي الإيجاب والقبول فتأمل (قوله وعرفه المصنف بالمعنى الصدى) أي بناء على الاستعمال القليل وأما ابن عرفة فعرفه بالمعنى الاسمي بناء على الاستعمال الكثير (قوله من له البيع) أي من فيه أهلية البيع صحة وهو المميز ولزوماً وهو المكاف الرشيد فمن يصح بيعه يصح رهنه ومن لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح من مجنون ولا من صبي لا مميز له ولا يصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم أي أن اشترط في صلب عقد البيع أو القرض والا فهو تبرع باطل كما قال شيخنا ويلزم من المكاف الرشيد كالبيع فإن قلت المريض يصح بيعه دون رهنه فلا يتم ما قاله المصنف قلت ما قاله المصنف محمول على ما في الوثائق المجموعة من جواز بيع المريض ورهنه فلا بحث حينئذ لكن ما في الوثائق من الجواز محمول على رهن في معاملة جديدة ومحل المنع في كلامهم في دين سابق على مرضه (قوله فيجوز من المدين وغيره) أي فيجوز رهنه للمدين ولغيره فمن بمعنى اللام فالأول كما لو كان لي دراهم ديناً على زيد وله على طعام أو عرض ديناً فأجعل الدين الذي على رهنه في الدين الذي عليه والثاني كما لو كان لي دين على زيد وزيد له دين على عمرو فبرهنني زيد دينه الذي على عمرو في ديني الذي عليه بأن يدفع لي وثيقة الدين الذي له على عمرو حتى يقضى ديني (قوله في الأصل) مراد به شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني وحاصل ما في المسئلة من التفصيل أنه في القسم الأول وهو رهن الدين للمدين لا بد في صحة الرهن سواء كان الدينان من بيع أو من قرض أن يكون أجل الدين الرهن مثل أجل الدين الذي فيه الرهن أو يكون أبعد منه فإن كان أجل الدين الرهن أقرب أو كان الدين الرهن حالا منع الرهن لأدائه لاسلفي وأسلفك إن كان الدينان من قرض ولأدائه لاجتماع بيع وسلف إن كانا من بيع وذلك لأن دين الرهن إذا كان أقرب أجلاً بقاؤه بعد حلوله عند المدين حتى يحل الدين المرهون فيه بعد سلفاً وكذلك إذا كان الرهن حالا فبقاؤه عند المدين إلى حلول أجل المؤجل بعد سلفاً وهو صاحب للبيع أو القرض وأما في القسم الثاني وهو رهن الدين لغير المدين فالشرط في صحته قبضه بالشهادتين حوزة ودفع الوثيقة للمرتهن وأما الجمع بين من عليه الدين والمرتهن فنشرط كمال هذا هو الصواب (قوله أي ذا غرر) أي لأن الأبق مثلاً إذا كان رهننا كان ذا غرراً لأنه يحتمل وجوده وقت الرهن وعدمه وعلى الأول يحتمل القبض عليه وعدمه وليس العبد نفس الغرر (قوله ولو اشترط في العقد) أي هذا إذا لم يشترط رهنه في صلب العقد بأن وقع الرهن تطوعاً بل ولو اشترط رهنه في حال عقد البيع

لعدم سريانه لعقد البيع لجواز ترك الرهن (٢٣٢) من أصله فشيء في الجملة خير من لاشيء (وسيقف) لأجل توثق المرتهن به

(بحق) أي في حق له على
الراهن موجود أو سيوجد
بدليل قوله الآتي وارتهن
ان اقترض ولا بد من كونه
لازما أو آيلا لازوم ولذا
صح في الجعل ولم يصح في
كتابة من أجنبي كما يأتي
فله حبسه فيما يصح منه الى
ان يستوفي حقه منه أو من
منافعه ومثل بمن له البيع
بقوله (كولي) المحجور من
أب أو غيره برهن مال
محجور لمصلحة ككسوته
أو طعامه لا لمصلحة الولي
(ومكاتب) لأنه أحرز
نفسه وماله (ومأذون) له
في تجارة وإن لم يأذن لها
سيدهما في الرهن بخلاف
ضمانهما فلا بد من اذنه
لها فيه لحصول الاشتغال
بهما عن مصالح السيد
دون الرهن (و) للسيد
رهن (آبق) وبغير شمر
في دين على السيد الراهن
لصحة رهن القرض فهو راجع
لقوله أو غررا والمصدر
فيه مضاف للفعل بخلاف
الثلاثة قبله فللفاعل والمراد
بالقرر ما كان خفيفا
ولذا لا يصح رهن الجنين
كما سيذكره لقوة القرر فيه
ثم ان المرتهن يختص بنحو
الآبق ان حصله وحازه
قبل المانع للراهن والا
فأسوة الغرماء (و) رهن

أو القرض ابن رشد المشهور جواز رهن القرض في عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة يجوز
رهن الزرع والخمر قبل بدو صلاحهما اهـ (قوله لعدم سريانه) أي القرض لعقد البيع أي أو القرض
المشروط رهنه فيها وكان الأولى للشارح أن يقول بناء على عدم سريانه النسخ لأن المقابل الردود عليه
بلو يقول بالبريان (قوله ولا يد من كونه) أي الحق الذي يتوثق فيه بالرهن (قوله ولذا صح في
الجعل) أي لأنه آيل لازوم بالشروع في العمل وقوله ولم يصح في كتابة لأنها ليست لازمة ولا آيلة
لازوم (قوله فله) أي للمرتهن وهو قابض الرهن وهذا مفرع على كلام المصنف أي وإذا كان المرتهن
يقبض الرهن لاجل أن يتوثق به في حقه فله إذا لم يدفع له الراهن دينه أن يحبسه حتى يستوفي حقه
منه أي من ثمنه لا من ذاته إذ لا يعقل ذلك (قوله ولم يصح في كتابة من أجنبي) أي تحمل ذلك الأجنبي
الكتابة ورهن عليها رهنا فهذا الرهن لا يصح لان العبد الذي تحمل الأجنبي بكتابته إذا عجز لم
يلزمه شيء فلم تكن آيلة لازوم (قوله أو غيره) أي كوصي ومقدم قاض (قوله لمصلحة) أي تعود على
المحجور والظاهر أن الولي يحمل على النظر والمصلحة في رهن مال الصغير ولوربما أي عقارا فإذا رهن
عقارا فانه يحمل على المصلحة ولا يكلفه الحاكم بيان السبب بخلاف البيع لعقار الصغير فانه لا يحمل
على النظر والمصلحة بل حتى ثبتها عند الحاكم (قوله للمصلحة الولي) أي فإذا رهن الولي مال محجوره
في مصلحته هو كان الرهن باطلا (قوله ومكاتب) أي فله أن يرهن إذا تدابن أو اشترى بالدين ولا
يرهن لسيده في نجوم الكتابة لانها غير لازمة ولا آيلة للزوم كما مر (قوله لحصول الاشتغال به النسخ)
أي لتفتيشهما على الضمون والمحافظة عليه خوفا من هروبه والبحث عن أحواله هل حدث له مال
أولا وأما قول الشارح عن مصالح السيد فالأولى حذفه لانهما لم يلزمهما خدمة لسيدهما وحينئذ
فهما لا يشتغلان بمصالح السيد بل بمصالح أنفسهما فالأولى في الفرق بين الرهن والضمان أن يقال إن
الرهن معاوضة والضمان تبرع وهما مأذون لهما في المعاملات دون التبرعات اهـ (قوله فهو راجع
لقوله أو غررا) أي راجع له على أنه مثاله (قوله والمصدر فيه) أي والمصدر المقدر فيه وهو قوله
وبذل آبق وقوله بخلاف الثلاثة قبله أي قوله كبذل ولي ومكاتب ومأذون (قوله والمراد بالقرر)
أي الذي يصح رهنه (قوله ولذا لا يصح رهن الجنين) أي على المشهور خلافا لابن الماجشون القائل
بصحته رهنه (قوله بنحو الآبق) أي بالآبق ونحوه كالبعير الشارد (قوله قبل المانع) أي من موت
أو فلس وقوله ان حصله وحازه قبل المانع أي سواء استمر عنده بعد تحصيله وحيازته حتى حصل المانع
أو آبق منه بعد ان حصله وحازه واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا فرق بينه وبين عبد حاضر
رهن وحازه المرتهن ثم آبق عنده واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا يضر في المثلثين الا رجوع
العبد لسيده بعد حوز المرتهن له واستمراره عنده حتى حصل المانع مع علم المرتهن بذلك وسكوته هذا
هو الصواب كما في بن واما في عقب وخش من ان المرتهن إذا حصل الآبق وحازه قبل المانع ثم آبق
ثانيا واستمر آبقا حتى حصل المانع فان المرتهن لا يختص به بل يكون أسوة الغرماء بخلاف ما إذا رهنه
عبدا حاضرا وحازه ثم آبق واستمر آبقا حتى حصل المانع فانه يختص به فقد رده بن بأن هذه التفرقة
غير صواب والصواب اختصاص المرتهن به في المثلثين (قوله وإلا فأسوة الغرماء) أي والا يحصله
قبل المانع بل بعده فهو أي المرتهن أسوة الغرماء أي مثلهم في الخاصة في ذلك الآبق (قوله وكتابة) عطف
على ولي وقوله ومكاتب أي بناء على صحة رهنه وقيل انه لا يصح رهنه وعليه فقيل إذا وقع ينتقل الرهن
لكتابته وقيل يبطل الرهن ويصير الدين بالرهن (قوله واستوفي منها) أي من الكتابة أي من نجومها
ان لم يعجز وقوله فيها أي في رهن الكتابة والمكاتب وقوله أو من ثمن رقبته ان عجز أي كذلك فيها

(قوله)

(كتابة) ومكاتب (واستوفي منها) فيها (أو) من ثمن (رقبته ان عجز) فان فلس السيد أو مات

قبل الاستيفاء لم يلزم المرتهن الصبر لحلول النجوم بل له طالب بيع الكتابة ويأخذ منها عاجلا بقوله أوقف على الضمير المجرور في منها من غير إعادة الجار (و) رهن (خدمة مدبر) ومعنى لاجل ولولاء (٣٣٣) (وإن رقبته جزء) من المدبر جدموت سيده

(رقته) أي من ذلك الجزء

الريق يستوفي الدين ومعنى

رهن الخدمة رهن الاجرة

الناشئة عنها لانها التي

ترهن (لا) رهن (رقته)

أي للمدبر ليبيع في حياة

السيد فليس له ذلك في دين

تأخر عن التدبير بخلاف

دين تقدم أو على أن يباع

بعد موت سيده فيصح

رهنها (و) لو رهن رقبته

على أنه مدبر (هل)

بعضه (ينتقل) الرهن

(لخدمته) أو يسطل ويصير

الدين بلارهن وهو الراجح

بل قيل اتفاقا (قولان) ومن

قال بالاطلاق اتفاقا جمل محل

القولين فيما اذا رهن عبدا

على أنه قن فبين أنه مدبر

ولما قال للواق لو قال

خليل فلورهنه عبدا فظهر

مدبرا فليس ينتقل الخ

لتنزل على ما ذكرنا

وشبه في القولين قوله

(كظهور حبس دار)

رهن رقبته على أنها

ملك لراهنها فثبت حبسها

عليه فهل ينتقل الرهن

لمنفعتها وكرائها لان النعمة

كجزء منها يجوز رهنه ولا

يسطل هذا الجزء بطلان

ما أخذه منه وظاهر كلامهم

(قوله قبل الاستيفاء) أي والحال أن الكاتب لم يعجز عن تحصيل نجوم الكتابة (قوله عطف على الضمير المجرور) أي لا على كتابة كالتقليد لأن رتبة الكاتب بما يجوز رهنها إذا عجز لاقبل العجز (قوله وخدمة مدبر الخ) يعني أنه يجوز رهن خدمة المدبر ومن معه في الدين مدة معلومة سواء اشترط ذلك في عقد الرهن أو بعده ويستوفي المرتهن دينه من ثمن تلك الخدمة إذا لم يدفع له الراهن دينه ولو رهن السيد خدمة المدبر ومات السيد وعليه دين سابق على التدبير أو لاحق له ورق المدبر أو جزء منه فإن المرتهن يستوفي دينه من ثمن ذلك الجزء الذي رقب (قوله ليبيع في حياة السيد) أي إذا عجز عن وفاء الدين (قوله بخلاف دين الخ) أي فإنه يصح رهنها لبطان التدبير وذلك لان التدبير يسطل الدين السابق عليه كان السيد حيا أو مات وأما الدين المتأخر عنه فلا يسطل إلا إذا مات السيد لان كان حيا (قوله أو على أن يبيع الخ) أي في دين سابق أو لاحق وعلى هذا يعمل قول المصنف في التدبير والسيد رهنه فلا منافاة بين كلامه هنا وما يأتي له اه وفي بن أن ما ذكر من أنه إذا رهن ليبيع بعد موت السيد مطلقا صح الرهن ظاهر إذا كان الرهن بعد عقد الدين وأما لو اشترط في صلب العقد فإنه يجري على الخلاف في رهن القرار إذا يدرى متى يموت السيد (قوله على أنه مدبر) أي ودخلا على الإطلاق من غير بيان أنه يبيع في حال حياة السيد أو بعد موته فهذا هو محل القولين (قوله وهل ينتقل الرهن لخدمته) أي فيستوفي دينه من ثمنها بأن تباع له وقتا بعد وقت (قوله ويصير الدين بلارهن) أي ولا ينتقل الرهن لخدمته لانه انما رهنه الرقبة وهي لا ترهن (قوله ولذا قال المواق الخ) قال بن لم يقتصر المواق على هذا البحث بل قال في آخر كلامه ثم بعد حين اطلعت على كلام اللخمي فاذا هو عين ما اختصر خليل أي من جعل قوله وهل الخ من تمة قوله لا رقبته اه وكأن هذا من الملحقات التي ألحقها المواق بها مش نسخته ولذا ترى نسخ المواق مختلفة بحسب الاطلاع على المخرجات واعلم أن تت والشارح بهرام قررا كلام المصنف على ظاهره من جعل قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لا رقبته وكذا الشيخ سالم معترض على المواق بأنه لا عبرة لما قاله لان المصنف ثقة أمين على العلم وفيه عن اللخمي ما يفيد أن قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لا رقبته ويكفي هذا شاهدا للمصنف (قوله فثبت حبسها عليه) أي والحال أن كلام الراهن والمرتهن لم يكن عالما بالحبس وقت الرهن هذا هو محل الخلاف أما لو كان الراهن عالما بانها وقف وغر المرتهن فإنه يتفق على انتقال الرهن للغة ولو انفرد المرتهن بالعلم بطل الرهن قولا واحدا ولا ينتقل الى اللغة معاملة له بنقيض مقصوده كذا ذكر البدر القرافي في شرحه (قوله فهل ينتقل الرهن لمنفعتيها وكرائها) أي فيقبضه المرتهن من اصل دينه ان لم يوفه الراهن (قوله ولا يسطل هذا الجزء) أي رهن هذا الجزء وقوله بطلان ما أخذ أي بطلان رهن الدار التي أخذ منها هذا الجزء والحاصل ان رهنه للدار يتضمن رهن منفعتها فاذا ظهر أنها حبس بطل رهن احد الامرين ولا يلزم من بطلان رهن احد الامرين بطلان رهن الآخر هذا توجيه القول الأول (قوله ولا يعود لمنفعتيها) أي لانه انما رهن الرقبة وهي لا يصح رهنها لانها لا تباع (قوله وما لا يبدو صلاحه) أي على المشهور لما علمت من ان القرار جائز في هذا الباب (قوله لظاهر الروايات) أي خلافا لما في خش من أن ما لم يخلق من الزرع او الثمر لا يصح رهنه كرهن الجنين وهو مال لازري ونص ابن عرفة المازري ورهن ثمرة لم تخلق كالجنين قلت ظاهر الروايات خلاف ذلك اه وقال ابن حارث اتفق ابن القاسم وابن الماجشون على ارتها ان الثمرة التي لم تظهر واختلفا في

(٣٠ - دسوقي - ثالث)

انه الراجح أو يسطل الرهن ولا يعود لمنفعتيها فان ظهرت حبسا على غير الراهن أو انتقل الحق لغيره بموته أو باقتضاء مدة معينة شرطها له الواقف فلا ينتقل الرهن لمنفعتيها قطعا وعطف على آبق قوله (و) رهن (ماله يبد صلاحه) من ثمر أو زرع بل ولو لم يوجد كما عزاه ابن عرفة لظاهر الروايات

(وَأَنْتَظِرَ) بِدَوِّصِلَاحِهِ (لِيَبَاعَ) بِهِ فِي الدِّينِ (وَحَاصٌّ مَرْتَهَنُهُ) أَي مَرْتَهَنٌ مَالٌ يَدَّصِلَاحُهُ بِدِينِهِ كُلِّهِ الْفَرَمَاءُ (فِي التَّوْتِ وَالْفَلَسِ) قَبْلَ بَدَوِّ الصَّلَاحِ فَمَا عَدَا الثَّمَرَةَ أَوْ الزَّرْعَ الَّذِي لَمْ يَدَّصِلَاحُهُ (فَإِذَا صَلَحَتْ) أَي بِدَاصِلَاحِهَا بَعْدَ الْحَاصَةِ (يَبِيعُ) وَاخْتَصَّ لِلْمَرْتَهَنِ بِشَمَائِلِهَا (فَإِنْ وَفَى) نَعْمًا بِالْدينِ (رَدَّ) لِلْفَرَمَاءِ جَمِيعَ (مَا) كَانَ (أَخَذَهُ) فِي الْحَاصَةِ يَتَحَاصُّونَ فِيهِ (وَأِلَّا) يَفِيضُ الثَّمَنُ بِدِينِهِ (قَدَّرَ) أَوَّلًا (٢٣٤) (مَحَاصِلُ) لِلْفَرَمَاءِ (بِمَا بَقِيَ) لَهُ مِنْ دِينِهِ بَعْدَ اخْتِصَاصِهِ بِمَا أَخَذَهُ مِنَ الثَّمَنِ لِأَجْلِ جَمِيعِ

كَأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ دِينَارٍ
ثَلَاثَةُ أَقَارٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِائَةٌ وَرَهْنٌ لِأَحَدِهِمْ مِائَةٌ
يَدَّصِلَاحُهُ فُلُسٌ أَوْ مِائَةٌ
فَوُجِدَ عِنْدَ الرَّاهِنِ مِائَةٌ
وَحَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ
يَتَحَاصُّونَ فِيهَا فَيَأْخُذُ كُلُّ
خَمْسِينَ نِصْفَ دِينِهِ وَإِنَّمَا
دَخَلَ الْمَرْتَهَنُ مَعَهُمْ لِأَنَّ
دِينَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْذِمَّةِ لِأَبْعَيْنِ
الرَّهْنِ وَالرَّهْنُ لَا يُمْكِنُ يَبِيعُهُ
الآنَ فَإِذَا حُلَّ يَبِيعُهُ بِدَوِّ
الصَّلَاحِ يَبِيعُ وَاخْتَصَّ
الْمَرْتَهَنُ بِالْثَّمَنِ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ
مِائَةً رَدَّ الْخَمْسِينَ الَّتِي كَانَ
أَخَذَهَا وَكَذَا مَا زَادَ عَلَى
الْمِائَةِ إِنْ يَبِيعُ بِأَكْثَرِ لَتَيْنِ
أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَإِنْ يَبِيعُ
بِأَقَلِّ كَخَمْسِينَ اخْتَصَّ بِهَا
وَقَدَّرَ مَحَاصِلَ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَةِ
لَهُ مِنْ دِينِهِ فُلُسٌ لَهُ مِنَ الْمِائَةِ
وَالْخَمْسِينَ إِلَّا ثَلَاثُونَ مَعَ
الْخَمْسِينَ ثَمَنُ الثَّمَرَةِ يَجْتَمِعُ
لَهُ ثَمَانُونَ وَيُرَدُّ لِصَاحِبِهِ
عَشْرِينَ لِكُلِّ عَشْرَةٍ مَعَ
الْخَمْسِينَ فَيَصِيرُ لِكُلِّ مِئَةٍ
سِتُونَ ثُمَّ أَخَذَ بَيْنَ رَحِمِهِ اللَّهُ
تَعَالَى مُحْتَرِزٌ مِنْ لَهُ الْبَيْعِ
وَمَا يَبِيعُ فَأَشَارَ لِلأَوَّلِ
بِقَوْلِهِ (لَا) مِنْ لَيْسَ لَهُ

ارْتِهَانٌ مَا فِي الْبَطْنِ فَأَجَازَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ كَالثَّمَرَةِ وَمَنْعَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ
يَجُوزُ أَفْرَادُ غَرِّ النَّخْلِ بِالرَّهْنِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ وَقَدْ أَجَازُوا ارْتِهَانَهُ سَنِينَ وَالحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِي الثَّانِيَةِ
أَنْظُرْ بِنَ (قَوْلِهِ وَأَنْتَظِرَ النَّخْلَ) يَبْنَى إِذَا رَهْنٌ زَرْعًا أَوْ ثَمَرًا لَمْ يَدَّصِلَاحُهُ وَمَاتَ أَوْ فُلُسٌ قَبْلَ بَدَوِّ
صِلَاحِهِ وَلَا مَالٌ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ لِبَدَوِّ الصَّلَاحِ ثُمَّ يَبِيعُ وَيُوفِي دِينَ الْمَرْتَهَنِ مِنْ ثَمَنِهِ وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
الْفَرَمَاءِ فَقَوْلُهُ وَأَنْتَظِرَ النَّخْلَ أَي وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْتَظِرَ النَّخْلَ (قَوْلُهُ وَحَاصٌّ مَرْتَهَنُهُ النَّخْلُ) يَبْنَى
أَنْ مِنْ رَهْنٍ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا لَمْ يَدَّصِلَاحُهُ ثُمَّ مَاتَ أَوْ فُلُسٌ قَبْلَ بَدَوِّ الصَّلَاحِ وَخَلَفَ مَالًا مِنْ ثَمَرِهِ أَوْ عَرَضَ
أَوْ حَيَوَانَ غَيْرَ ذَلِكَ الرَّهْنِ الَّذِي لَمْ يَدَّصِلَاحُهُ فَإِنَّ الْمَرْتَهَنَ يَحَاصُّ الصَّلَاحَ الْفَرَمَاءَ بِجَمِيعِ دِينِهِ فِي الْمَالِ الَّذِي
رَكَبَهُ غَيْرَ الرَّهْنِ (قَوْلُهُ فَإِنْ وَفَى) نَعْمًا بِالْدينِ) أَي بِدِينِ الْمَرْتَهَنِ كُلِّهِ (قَوْلُهُ قَدَّرَ النَّخْلَ) تَعْبِيرُهُ بِقَدْرِ ظَاهِرِ
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاصَّةَ قَدْ وَقَعَتْ وَالَّذِي يَقَعُ بَعْدَ الْبَيْعِ بِتَقْدِيرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا بَقِيَ بَعْدَ ثَمَنِ مَا يَبِيعُ فَكَأَنَّ
الْحَاصَّةَ الْوَاقِعَةَ سَابِقًا بِالْبَاقِي فَيُرَدُّ مَا فَضَلَ بِهِ الْفَرَمَاءُ قَالَهُ شَيْبٌ (قَوْلُهُ وَالرَّهْنُ لَا يُمْكِنُ يَبِيعُهُ) أَي لِأَنَّ
الرَّهْنَ لَا يُمْكِنُ النَّخْلَ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى مَعْلُومٍ (قَوْلُهُ إِلَّا ثَلَاثُونَ) وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَجْمَعُ الدِّيُونَ وَتَنْسِبُ
مَالَكُلِّ وَاحِدٍ لِدَلَالَةِ الْجَمْعِ وَبِتِلْكَ النِّسْبَةِ يُؤْخَذُ لَهُ مِنْ تَرَكَةِ الْبَيْتِ أَوْ مِنْ مَالِ الْفُلُسِ فَجَمْعُ الدِّينِ
مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ وَالْمَرْتَهَنُ لَهُ مِنْهَا خَمْسُونَ نَسَبَتْهَا لِمَجْمُوعِ الدِّيُونَ خَمْسٌ فَيُعْطَى خَمْسُ مَالِ الْفُلُسِ وَهُوَ
مِائَةٌ وَخَمْسُونَ يَكُنْ ذَلِكَ ثَلَاثِينَ (قَوْلُهُ كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) أَي عَلَى يَتِيمٍ وَقَوْلُهُ فَلَا يَرَهْنُ أَي شَيْءًا مِنْ مَالِ
الْيَتِيمِ فِي دِينٍ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ أَي لِأَنَّ لَهُ نِصْفَ النِّبَاةِ عَنِ الْوَصِيِّ فَإِنْ اخْتَلَفَا نَظَرَ الْحَاكِمُ
فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ) أَي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ الَّذِي أَوْصَاهُمَا بِأَنْ نَصَّ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ مِئَةٍ
بِالتَّصَرُّفِ أَوْ بِالرَّهْنِ وَالظَّاهِرُ كَمَا فِي عِبْقِ أَنْ يُصَاءَ عَمَّا مَرْتَبَتَيْنِ كَنَصِّهِ عَلَى الْاسْتِقْلَالِ بِالتَّصَرُّفِ
(قَوْلُهُ وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ النَّخْلُ) أَي لِأَنَّ الْكَافَ فِي الْحَقِيقَةِ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالْعَنَى لَا أَحَدَ
كَوَصِيِّينَ (قَوْلُهُ وَالْقِيمَتَيْنِ) أَي اللَّذَيْنِ أَقَامَهُمَا الْقَاضِي لِلنَّظَرِ فِي شَأْنِ الْقِيمَةِ (قَوْلُهُ مِنْ كُلِّ مَا تَوْقَفَ النَّخْلُ)
هَذَا بَيَانٌ لِمُحْذَوْفٍ أَي وَنَحْوُهَا مِنْ كُلِّ مَا تَوْقَفَ النَّخْلُ وَذَلِكَ كَالنَّظَرِ عَلَى وَقْفِ (قَوْلُهُ وَلَوْ دَبِغَ) أَي هَذَا
إِذَا لَمْ يَدَبِغْ أَتَّفَقًا بَلْ وَلَوْ دَبِغَ عَلَى الشُّهُورِ وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحْ رَهْنٌ جِلْدُ الْمِئَةِ وَالْأَضْحِيَّةُ لِأَنَّ كَلَامَ مِئَةٍ
لَا يَبِيعُ لِنَجَاسَةِ جِلْدِ الْمِئَةِ فِي ذَاتِهِ وَلِشُرْفِ جِلْدِ الْأَضْحِيَّةِ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ قَرْبَةً لِلَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَكَابُ
صِيدٍ) أَي بِنَاءٌ عَلَى الشُّهُورِ مِنْ مَنَعَ يَبِيعُهُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ يَبِيعِهِ وَإِنْ نَهَى عَنْهَا هُوَ عَنْ
يَبِيعِ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ رَهْنُهُ (قَوْلُهُ وَكَجَنَيْنِ) أَي فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَا فِي كِتَابِ الصَّلَاحِ مِنَ الْمُدُونَةِ وَأَجَازَ
ذَلِكَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَأَحْمَدُ بْنُ مَيْسَرٍ وَهَذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ ارْتِهَانُهُ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ وَأَمَّا
ارْتِهَانُهُ ذَلِكَ بَعْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ أَوْ فِي عَقْدِ الْقَرْضِ فَلَا اخْتِلَافَ فِي جَوَازِهِ قَالَهُ ابْنُ رَشْدٍ وَنَحْوُهُ
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ عَنِ الْإِخْمِيِّ يَجُوزُ رَهْنُ الْجَنَيْنِ فِي عَقْدِ الْقَرْضِ وَبَعْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ
فِيهِ ابْنُ (قَوْلُهُ وَإِنْ لَدِي) أَي هَذَا إِذَا كَانَتْ مِلْكًا لِمُسْلِمٍ وَرَهْنًا عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ بَلْ وَإِنْ
كَانَتْ مِلْكًا لِدَلِّيٍّ وَرَهْنًا عِنْدَ مُسْلِمٍ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ الْحُمْرَةُ النَّخْلَ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُحْذَوْفٍ وَالتَّقْدِيرُ

وَأَرِيقَتْ

الْبَيْعِ (كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) فَلَا يَرَهْنُ كَلَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ

إِذَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ مِئَةٍ مَطْلُوقُ التَّصَرُّفِ وَإِلَّا جَازَ وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ وَالْقِيمَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنْ تَوْقَفَ تَصَرُّفُهُ عَلَى تَصَرُّفِ
الْآخَرِ وَأَشَارَ لِلثَّانِي وَهُوَ مُحْتَرِزٌ مَا يَبِيعُ بِقَوْلِهِ (وَجِلْدُ مِئَةٍ) وَلَوْ دَبِغَ وَجِلْدُ الْأَضْحِيَّةِ وَكَابُ صِيدٍ وَوَلَدُ أُمٍّ وَلَدُ (وَكَجَنَيْنِ)
وَمِثْلُكَ فِي مَاءٍ وَطَيْرٍ فِي هَوَاءٍ وَلَوْ أَدْخَلَ الْكَافَ عَلَى جِلْدِهِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَشْئَةٍ لَا يَرْتَهَنُ وَحَذَفْنَا مِنْ جَنَيْنٍ كَانَ أَحْسَنَ (وَالرَّاهِنُ) حَمِيرٌ
(وَإِنْ) كَانَتْ مِلْكًا (لِدَلِّيٍّ) رَهْنًا عِنْدَ مُسْلِمٍ (إِلَّا أَنْ تَتَخَلَّلَ) الْحُمْرَةُ

قبل إراقها على المسلم وردها للذمي فانها تكون للمرتين يختص بها عن الغرماء (٢٣٥) (وإن تخمر) عصير ونحوه رهون لمسلم
عنده مسلم أو ذمي (أهراقه) المرتين (بحاكم) يرامان كان في الحل من يحكم
ببقائها وتخليها وإلا أراقها بلارفع للأمن من التثقب وتقرع قيمتها فان كان
الرهون لدى عند مسلم ردت له ولا تراق ويبقى دينه بلا رهن (وَصَحَّ) من
عقار وعرض وحيوان كما يصح بيعه وهبته ووقفه وسواء كان الباقي للراهن أو لغيره (وَحِزَّ) الجزء
المشاع ليم الرهن (بجميعه) أى مع جميع ما يملكه الراهن الذى من حمله الجزء الموهون
(إن بقى فيه) شيء (للاهن) لا تجول يد الراهن فى الرهن فيبطل فان كانت البقية لغير الراهن
اكتفى المرتين بحوز الجزء الموهون (ولا يستأذن) الراهن للجزء المشاع (شريكه) أى ليس عليه
ذلك إذ لا ضرر على الشريك لانه يتصرف مع المرتين لعدم تعلق الرهن بحصته هذا قول ابن القاسم
المشهور نعم يندب الاستئذان لما فيه من جبر الخواطر (وله) أى للشريك الذى لم يرهن (أن يقسم) بأذن الراهن

وأريق على المسلم وردت على الذمي إلا أن تتخلل الخ (قوله قبل إراقها على المسلم) هذا راجع لما قبل المبالغة وقوله وردها للذمي أى وقبل ردها للذمي راجع للمبالغة وهى ما إذا كانت للذمي وردها عند مسلم وقوله فانها تكون للمرتين الأولى فانها لا تراق ولا ترد ويختص بها المرتين دون غيره من الغرماء (قوله ونحوه) أى كماء التبن والزبيب والعناب وعرق السوس (قوله أهراقه المرتين) أى وجوبا وقوله بحاكم أى بعد رفعه للحاكم الذى يرى إراقها وحكمه بذلك فكل من الازاقة وما توقفت عليه من الرفع واجب قال بدر القرافي ويؤخذ من هذا أن حكم الحاكم عندنا لا يتوقف على سبق دعوى لنبيه السدعى عليه (قوله إن كان الخ) أى أن محل وجوب الرفع للحاكم المذكور إن كان في الحل حاكم حنفى يرى بقاءها وتخليها دون إراقها فان لم يكن في الحل حاكم يرى بقاءها أراقها للمرتين بدون رفع (قوله فان كان الموهون) أى وهو العصور الذى تخمر وقوله ردت له أى إن لم يسلم قبل ردها وإلا أريق ويبقى الدين بلا رهن والظاهر أن الازاقة بحاكم كأمير (قوله وصح مشاع) أى صح رهن جزء مشاع كنصف وثلث وربيع خلافا لمن قال لا يصح رهن المشاع ولاهبة ولا التصديق به ولا وقفه كالحنفية (قوله وسواء كان الباقي) أى الجزء الباقي بالرهون للراهن أو لغيره لكن إن كان الباقي لغير الراهن انتصر المرتين في الحوز على حصة الراهن وإن كان الباقي له حازمالة كله مارهن ومالم يرهن كما قال المصنف بعد ذلك (قوله أى مع الخ) أشار إلى أن الباء بمعنى مع ويصح جعلها للشيبة وأشار الشارح بجعل ضمير جميعها يملكه الراهن لا للموهون منه الجزء للإشارة إلى أن الراهن لو كان يملك النصف ورهن الربع فانه يكتفى بحوز ما يملكه الراهن فقط وهو النصف ولو جعل الضمير راجعا للموهون منه الجزء لانتضى أنه لا بد من حوز الجميع في القرض المذكور وليس كذلك (قوله ولا يستأذن شريكه) أى في رهنه لذلك الجزء المشاع (قوله لأنه) أى الشريك يتصرف مع المرتين أى ولا يمنعه من التصرف بالبيع وغيره رهن الشريك لعدم الخ (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابلته قول أشهب يجب على الشريك إذا أراد رهن الجزء المشاع أن يستأذن شريكه في رهنه لأنه يمنعه من بيعه ناجزا وابن القاسم يرى أن ذلك لا يمنع الشريك من بيع حظه (قوله نعم يندب الخ) أى كما صرح به المصنف في التوضيح حيث قال ينبغي أن يستأذن على قول ابن القاسم واعترض ابن غازى على المصنف حيث قال تأمل ما هنا مع قوله في توضيحه ينبغي أن يستأذنه ورد عليه بأن غاية ما نفى المصنف هنا الوجوب وهذا لا ينافي انقضاء استئذانه كما في التوضيح وليس النفي هنا الوجوب والتدب حق تحصل المعارضة وانما ندب استئذان الشريك لعدم تميز الاقسام ومن ثم ذكر عجب هنا أن ما غصب باسم أحد الشريكين مع الشيوع يوزع عليهما على الأصح ولا يختص به من غصب باسمه كغصب حصة أحد شريكين في دابة أعبد أو قمع وذكر أيضاً خلافا في براءة مدين أخذه منه ظالم وقوى القول بعدم البراءة لعدم تعيينه وأما لو كان المأخوذ دينة أو عارية فالبراءة لتعنيها (قوله ان يقسم) أى المشترك إن كان مما يقبل القسمة ويبقى الرهن كما هو بيد المرتين ولا يخرج من يده (قوله بأذن الراهن) هذا هو الصواب دون قول عبيد بن رافع إذ أن الراهن والمرتهن قال في المدونة إذا كان الشيء مما ينقسم من طعام ونحوه فرهن أحد الشريكين حصته منه جاز ذلك فان شاء الشريك البيع قاسمه فيه الراهن والرهن كما هو بيد المرتين لا يخرج من يده فان غاب الراهن أقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصة الراهن في الوجهين رهنا يطبع على كل ما لا يعرف بعينه ابن وأجاب شيخنا بأن مراد عبيد بقوله بغير إذن الراهن أى بغير رضاه أى انه لا تتوقف القسمة على رضاه بل يجبره الحاكم على ذلك وهذا لا ينافي انه لا بد من حضور الراهن ومقامته له اه وبني قد التفت لظاهر العبارة فاعترض بما ذكر (قوله ويبيع) أى وله أن يبيع منابه أى قبل القسمة ولو

(وَيَبِيعُ) منابه ولو من غير إذن شريكه (وَيَسْلَمُ) للمشتري ما باعه له بغير إذن شريكه فان نقصت حصته يبيعها مفردة جبر الراهن على البيع معه وكان ثمنه رهنا إن بيع بغير جنس الدين

والأعلى الذي منه إن لم يأت رهن (وله) أي قراض (استعجار جزء غيره) أي حصة الشريك غير الرهن ولا ينعطف من رهن جزئياً لكن لا يمكن في جملته (٣٣٦) يده عليه كأشارته بقوله (ويقبض) أي أخيرة الجزء المستأجر (الرهن له) أي للشريك

الرهن المستأجر لا هو ولا
جول يده عليه في ظل حوزة
والرهن (والرهن) رهن أحد
الشركين حصته من أجنبي
و (أمن) أي الرهن
والرهن (شريكاً) أي
حصلة الشريك الذي لم يره
أمنياً على الرهن ووضا
الخصه تحت يده (فكرهن
الشريك الأمين) حصته
تأمرهن (أيضاً) أو غيره
(وأمن) أي الأمين
والرهن (الرهن الأول)
على هذه الحصة الثانية وهي
شائعة (بطل حوزهما)
للمصنفين سماً لجولان يده
الرهن الأول على ماله
لأنه أمين على حصة شريكه
الرهن الثاني وهي شائعة
فيلزم منه أن حصته تحت
يده والثاني يده جائلة أولاً
على حصة شريكه بالاستئمان
الأول فلو جعل حصته
الثاني تحت يده أجنبي بطل
رهن الثاني فقط (و) صح
الشيء (المستأجر) أي
رهنه عند المستأجر له قبل
مضى مدة الاجارة (و)
الحائظ (الساق) أي رهنه
عند العامل (وحوزهما
الأول) بالإجارة والمساقاة
(كاف) عن حوزتان للرهن

بغير إذن شريكه وأن يسلمها للشري ولو بغير إذن شريكه ولا يكون رهن الشريك مانعاً من ذلك
لأن الرهن لم يخلق بحصته وهذا بخلاف الدابة تكون مشتركة بين شخصين فانه لا يجوز لأحدهما بيع
حصته منها وتسليمها للشري بغير إذن شريكه الحاضر أو اطلع الحاكم إن غاب كما في المدونة
وفيها على ما قاله ابن عرفة وذلك لأنه تصرف في حصة شريكه بغير إذنه لأن كل جزء منها بينهما ولهذا
التعطيل قال بعضهم بدم حصة رهن للشاع وإن كان للشهور ما قاله للمصنف من الصحة فإن وقع وباع
أحد الشريكين حصته في الدابة وسلمها للشري بغير إذن شريكه وتلفت فقال في الذخيرة مقتضى
القول أن يضمن البائع حصة الشريك لأن أحوال هذا الشريك البائع أن يكون كالمودع
والمودع لما وضع يده أجنبي على الأمانة بغير إذن ربها فانه يضمن تعديده (قوله) لكن لا يمكن من
جولان يده عليه (أي على الجزء المستأجر) (قوله) ويقبض للرهن له (أي ويقبض أجرته الرهن
وسلمها له وكذا يؤجر له الجزء للرهن ولا يؤجره هو لأنه في حكم الجولان) (قوله) ولو أمن شريكه
أي الشريك الثاني (قوله) فله الرهن (الشريك الأمين) أي الذي هو الشريك الثاني (قوله) للرهن (أي
الذي هو الأجنبي) (قوله) أي الأمين (أي وهو الرهن الثاني وقوله) والرهن أي الذي هو الأجنبي
(قوله) بطل حوزهما (أي حوز الرهن الأول والثاني قال عبق وفسد العقد أي عقدة الرهن
من أصلها وفيه نظر بل الذي بطل إنما هو الحوز فقط لجولان يد كل من الراهنين في حصته التي
رهنها فإذا قلم الرهن بمقتضى وطلت حوز الرهن حوزاً صحيحاً قبل المانع قضى له بذلك كما يفيد
التوضيح وغيره انظرين إلا أن يحمل كلام عبيق على ما إذا حصل مانع والحالة هذه
(قوله) والثاني أي والرهن الثاني الذي هو الأمين الأول (قوله) بالاستئمان الأول (أي وهي شائعة فيلزم
منه أن حصته تحت يده) (قوله) بطل رهن الثاني (أي لجولان يده في حصته بالاستئمان على حصة
الأول وهي شائعة فيلزم أن حصته تحت يده (قوله) وصح الشيء المستأجر أي رهنه) أي فإذا استأجر
زيد داراً من ربه شهراً فيحوز لربه إذا تدان من زيد ديناً أن يرهنه تلك الدار قبل انقضاء مدة
الاجارة (قوله) بأنه رهنه عندهما (أي أن ما ذكر من المستأجر والحائظ للساق رهن عندهما أي عند
المستأجر بالكسر وعامل المساقاة (قوله) جعل معهما (أي جعل للرهن مع المستأجر والمساق أميناً
يلازمهما في البيت للمستأجر أو الحائظ لاجل حوزة وهل يكفي بواحد من في الحائظ أو لا بد
من واحد غير قولان في خش وغيره (قوله) أو يجعلانه (أي للرهن والمستأجر أو المساق
وقوله) عند رجل أي غيرهما يرضاه ليحوزه لهما ولا يكفي بأماتهما بحيث يجعل تحت يد المستأجر
أو عامل المساقاة لأن قبضهما إنما هو لهما لا لنفسهما لا للرهن فيلزم عدم حوز الرهن للرهن قال ابن
عرفة في الجلاب ومن ساقى حائظه من رجل ثم رهنه من غيره فلا بأس ويبلغ للرهن أن يستخلف
مع العامل في الحائظ غيره الصقلي عن الموازية من ساقى حائظه ثم رهنه فيجعل للرهن
مع المساقى رجلاً أو يجعلانه على يد عدل قال مالك وجعله بيد المساقى أو أجير له يطل رهنه ثم قال
ابن عرفة ورهن ما هو مؤجر في تقرر حوزة لموته لكونه يده من استأجره ولقوه
تأثراً إن لم يرض المستأجر بحوز مرتنه جعل المرتن يده مع المستأجر الأول للخصم عن ابن
نافع والثاني لرواية محمد والثالث لاختياره إذا علمت هذا قل أن ما قاله الشارح في المستأجر
مبنى على القول الأخير وكذا على القول الثاني (قوله) والمثل ولو عينا بيده (الاولى المبالغة على غير

وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فإن رهنه عند غيرهما جعل
معهما أميناً أو يجعلانه عند رجل يرضاه (والمثل) من طعام وأدم ومكيل وموزون يصح رهنه (ولو عينا) وليس منه هنا الخلى لعدم
احتياجه لطبع عليه حال كون المثل (ريده) أي يده للرهن (إن طبع عليه) أي على المثل طبعاً لا قدرة على فسكه غالباً أو إذا زال علم زواله

العين فيقول والثلي إن طبع عليه ولو غير عين وتكون الذبالة على مفهوم الشرط لأن الخلاف إنما هو في غير العين إذا لم يطبع عليه وأيضاً العين تنسارع إلى أي اليأس أكثر فالتوهم فيه عدم الطبع غيرها والحاصل أن الثلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم في الدونة يقول بوجود الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه وانفقا على أن العين لا يجوز رهنها إلا بالطبع عليها هذه طريقة المازري وابن الحاجب وأما ابن يونس والناجي وابن شاس فلم يذكرها عن أشهب إلا أن طبع العين مستحب كافي للتصحيح على هذه الطريقة لوجه الدلالة إذ لا فرق عنده بين العين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب الدونة وهو المشهور أن جميع المثليات لا ترهن إلا مطبوعاً عليها قاله **الحاصل** أن الثلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول بوجود الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه فإن كان عينا وجب الطبع عند ابن القاسم وفي وجوبه أو نديه عند أشهب طريقتان اهـ بن (قوله حماية) علة لمحدوف أي وإنما اشترط الطبع عليه حماية أي سداً للذرائع أي لأجل حماية الذرائع وسدها وقوله لاحتمال الخ علة للمعلل مع علته أي وإنما اشترط الطبع لأجل الحماية لاحتمال الخ (قوله والسلف مع المدانية) أي المصاحب لها سواء كان السلف مشروطاً في عقد المدانية أو متطوعاً به بعدها ممنوع لأنه إن كان مشروطاً في عقد المدانية فهو بيع وسلف إن كان الدين من بيع وأسلفي وأسلفك إن كان الدين من قرض وإن كان السلف متطوعاً به فهو هدية مديان (قوله كالمعسر) أي فلا يكون كافياً في تحصيل الواجب (قوله أن الطبع شرط صحة) أي شرط في صحة الرهن وبه قيل وقيل إنه شرط في اختصاص المرتهن بالرهن وكلاهما ضعيف وعلى هذين القولين إذا حصل للراهن مانع قبل الطبع فلا يختص به المرتهن (قوله ويكون المرتهن أحق به) يدل لهذا ما في عن أبي الحسن ونصه قال الشيخ أبو الحسن انظر لو قامت الغرامة على الراهن قبل أن يطبع على الرهن ففي بعض الحواشي يكون المرتهن أسوة الغرامة الشيخ وليس هذا بين لأن هذا رهن محوز فيكون المرتهن أولى به (قوله قبل الطبع) متعلق بقوله أن حصل مانع ولو قال المشرح أحق به أن حصل مانع قبل الطبع كان أظهر (قوله وفضائه) أي وصح رهن قيمة فضائه (قوله ثم يرهن الزائد) أي من قيمة الرهن (قوله أن علم الأول) أي أن علم المرتهن الأول برهنها ورضى بذلك وهذا إذا رهن الفضلة بغير المرتهن الأول أما لو رهنها له فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل ولا أكثر والامتنع وذلك لأنه إن كان أجل الثاني أبعد من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الأول ويقضى الدينان كما يأتي فيعجل الدين الثاني قبل أجله وهو سلف وإن كان أجل الثاني أقرب من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الثاني ويقضى الدينان فيعجل الدين الأول قبل أجله وهو سلف وإن كان الدين الأول من بيع ثم اجتمع بيع وسلف وإن كان قرضاً ثم أسلفي وأسلفك **الحاصل** أن الفضلة إما أن ترهن للمرتهن الأول وإما أن ترهن لغيره فإن رهنه للأول فلا بد من تساوي الأجلين وإن رهنه لغيره جاز مطلقاً تساوي الأجلان أولاً نعم يشترط رضا الحائز له سواء كان هو المرتهن الأول أو كان أميناً غيره (قوله وهذا) أي اشتراط علم الأول ورضاه إذا كان الرهن هو بيده (قوله اشتراط رضا الأمين) أي لأجل أن يصير حائزاً للثاني وقوله دون المرتهن أي فلا يشترط رضاه لأنه غير حائز ولا يقال لم يشترط رضاه ومن حقه أن يقول أنا لم أرض الأبرهنة كله في ديني لانا نقول حيث كان الثاني لا يستحق منه في دينه شيئاً إلا بعد أن يستوفي الأول جميع دينه فإن فضل شيء كان للثاني والأفلا شيء له كما يأتي لم يكن له كلام لأن دينه مضمون فيه يأخذه كاملاً وإن تغيرت الاسواق اهـ بن (قوله ولا يضمها الأول) يعني أن الفضلة لا يضمها الأول إذا كانت بيده وهي مما يغاب عنها وتلفت

حماية للذرائع لاحتمال أن يكونا تصديداً به السلف وشيأه رهنًا والسلف مع المدانية ممنوع والذليع القدور على فككه ولا يعلم زواله كالعدم ومفهوم بيده أنه لو كان بيد أمين فلا يشترط في رهنه بيع وظاهر المصنف أن الطبع شرط صحة والمتقدم أنه شرط لجواز الرهن وعليه فإذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكنه يصح ويكون المرتهن أحق به قبل الطبع إن حصل مانع (وفضائه) أي فضاء الرهن يصح رهنها بأن رهن رهنًا يساوي مائة في دين أقل من مائة كخمسين ثم يرهن الزائد على قدر الدين الأول في دين آخر (إن علم الأول) (ورضى) بذلك ليصير حائزاً للمرتحن الثاني وهذا إذا كانت الرهن بيده فإن كان بيد أمين اشترط رضا الأمين دون المرتحن (ولا يضمها) أي الفضلة الرهونة للثاني المرتحن (الأول) إذا كانت بيده

وهي بما يغاب عليها ولم تقم على هلاكها بينة لأنه أمين فيها وإنما يضمن قدر دينه إن أحضر الثوب الرهن وثبت ارتهان الفضلة أو علم بقاؤه بينة حينئذ وإلا ضمن الجميع وشبهه في عدم الضمان قوله (كترك الحصاة المعتققة) من رهن يغاب عليه أي تركها المستحق تحت يد المرتهن فقلت فلا يضمنها لأنها (٢٣٨) باستحقاقها خرجت من الرهنية وصار المرتهن أمينا فلا يضمن إلا ما بقي (أو رهن نصفه)

بالجزء عطفًا على ترك أي إذا ارتهن نصف ثوب مثلاً فقبض المرتهن جميعه فهلك عنده لم يضمن إلا نصف قيمته وهو في النصف الآخر مؤتمن (وَمُعْطَى) بالتثنية اسم مفعول (يُنَارًا) أعطاه مدين أو مسلف (لِيسْتَوْفَى) نصفه قرضاً أو قضاء (وَيُرَدُّ) نصفه فزعم تلقه قبل صرفه أو بعده فلا يضمنه كله بل نصفه إن أعطاه له ليكون له نصفه من حين الاعطاء وأما لو أعطاه له ليصرفه وبأخذ نصفه فضاع قبل الصرف فضمانه من ربه فإن ضاع بعده فنهما كسئلة النصف فإن أعطاه له ليكون رهناً عنده حتى يوفيه حقه ضمن جميعه ضمان الرهان ثم رجع لتتم مسئلة وقضائه بقوله (فَإِنْ حُلَّ أَجَلُ) الدين (الثاني أو لآخر) قبل أجل الأول (قسم) الرهن بينهما على الدينين (إِنْ أَمَكْنَ) قسمه ويدفع للأول قدر ما يتخلص منه لا يزيد والباقي للثاني إلا أن يكون الباقي يساوي

ولم تقم بينة لأنه أمين وإنما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني بدينه على صاحبه وهو الرهان إلا أن يأتيه برهن ثقة وهذا إذا رهن الفضلة لغير المرتهن وأما إذا كان كله عنده في مقابلة دينه وفيه فضل عن دينه فإنه يضمن جميعه إذا تلف وكان بما يغاب عليه ولم تقم بينة على تلقه (قوله) وهي بما يغاب عليها أي وأما لو كانت بما لا يغاب عليها أو قامت على هلاكها بينة فلا ضمان عليه لا للفضلة ولا لما قابل دينه (قوله) إن أحضر الخ هذا شرط في عدم ضمان المرتهن الأول الفضلة (قوله) وإلا ضمن الجميع أي لأنه يحمل على أنه ضاع بتمامه قبل الرهن الثاني (قوله) من رهن يغاب عليه أي وأولى إذا كانت من رهن لا يغاب عليه كفقر أو حيوان إلا أن يقال قد بذل لأجل قوله بعد فلا يضمن إلا ما بقي (قوله) فلا يضمن إلا ما بقي أي من غير استحقاق فإذا كان المستحق النصف فإنه يضمن قيمة النصف الباقي رهناً من غير استحقاق وأما النصف الذي قد استحق فلا يضمن قيمته (قوله) فلا يضمنه كله بل نصفه أي ولا يمين عليه إلا إذا اتهم كما في المدونة (قوله) فضمانه من ربه أي ضمان الدينار كله من ربه أي لأن القابض له أمين فيه قبل الصرف (قوله) فإن ضاع بعده فنهما أي لأنه بعد الصرف قبض لحق نفسه وحينئذ فيضمن حصته فإن تنازعا في كونه تلف قبل الصرف أو بعده فالقول قول الآخذ لأنه وكيل كما قرره شيخنا (قوله) فإن حل أجل الدين الثاني لم يتعرض للحكم بما إذا تساوى الدينان في الأجل أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو أنه يباع ويقضيان معاً مع التساوى ولو أمكن قسمه أذربا أدى القسم لقسم الثمن وأما إن بعد أجل الثاني فالحكم أنه إذا حل أجل الأول يقسم الرهان إن أمكن والبيع وقضيا (قوله) قسم إن أمكن قسمه ويدفع لصاحب الدين الأول من الرهن قدر ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً عنده حتى يحل أجله واعترض بأن في القسم إشكالا لأن قسم الأول قد يتغير سوقه فلا يفي بدينه مع أنه إنما دخل على رهن الجميع وجواب ابن عاشر أن الفضلة رهنه بعهده ورضاه فهو داخل على ذلك يرد بأن الرهن إذا كان بيد أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن كما تقدم تأمل اه بن (قوله) ويدفع للأول قدر ما يتخلص منه لا يزيد أي بأن ينظر لعدد الدين الأول فيعطى من الرهن مقدار ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً لحلول أجله (قوله) والباقي أي من الرهن للدين الثاني سواء كان ذلك الباقي يوفيه أم لا (قوله) والبيع وقضيا الخ ظاهره أنه يباع ولا يوقف ويقضى الدينان ولو أتى للدين الأول برهن ثقة وهو كذلك كما استظهره ابن رشد ولا يقال أنه إذا أتى برهن ثقة فإنه لا يقضى الأول لأن أجله لم يحل لانا نقول إن الرهان قد أدخل على المرتهن يبيع رهنه فاشبه ذلك ما لو باع الرهن بغير إذن المرتهن فإنه يجعل الدين كإتاي ومأقاله ابن رشد وهو المعتمد خلافا لما في سماع القرنيين من أن محل كونه يقضى الدينان إذا لم يأت برهن كالأول فإن أتى برهن كالأول فلا يقضى الدينان (قوله) الدينان معا أي من ثمنه وصفة القضاء إن يقضى الدين الأول كله أولا لتقدم الحق فيه ثم ما بقي للثاني (قوله) حيث كان فيه فضلة عن الأول أي كما أشر به قوله وقضيا (قوله) ورجع صاحبه بقيته يوم الاستمارة هذا القول هو الأقرب من القول

أكثر من الدين الثاني فلا يعطى للثاني منه إلا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الأول (وإلا) يمكن قسمه (بيع) بالرجوع الرهن (وقضيا) أي الدينان معا حيث كان فيه فضلة عن الأول وإلا لم يبيع حتى يحل أجل الأول وعطف على مشاع قوله (والاستمارة) أي وصح رهن الشيء المستعبر للرهن يعني الارتهان فإن وفي الرهان ما عليه رجع الرهن لربه وإلا يبيع في الدين (وَرَجَعَ) صاحبه وهو المبيع (بقيته) على الاستمارة يوم الاستمارة

وقيل يوم الرهن (أو) يرجع (بما أدى من ثمنه) الذي يبيع به في الدين قولان (قلت) للدونة (عليهما) وعلى الأول يكون
الفاضل عن القيمة ووفاء الدين المستعير (ضمن) المستعير (إن خالف) ورهن (٢٣٩) في غير ما استعار له تعديه كدراهم

فرهنه في طعام أو عكسه أي
تعلق به الضمان ولو لم يتلف
أو قامت على تلفه بينة
وللمعير أخذه من
المرتهن وتبطل العارية
وقال أشهب لا يضمن
ويكون رهنا في قدر
الدراهم من قيمة الطعام
واختاف هل هو خلاف
قال ابن عرفة وهو الصواب
أو وفاق وإلى ذلك أشار
بقوله (وكهل) يضمن
(مطلقاً) سواء وافق
المرتهن على التعدى أو
خالف حلف المعير أم لا
نظرا لتعديه كما هو ظاهرها
(أو) محل الضمان (إذا
أقر المستعير) على
نفسه (لمعير) بالتعدى
(وخالف المرتهن) أي
خالفهما في التعدى وقال
لمعير إنما أعرته ليرهنه في
عين ما رهن فيه ولم يتعد
(ولم يحلف المعير)
على تعدى المستعير فإن
وافق المرتهن على المخالفة
أو حلف المعير عليهما فلا
ضمان ويكون رهنا فاق
به من الدراهم أي قدرها
من قيمة الطعام وهو تأويل
ابن يونس قول أشهب
حينئذ وفاق (تأويلان)

بالرجوع بالثمن كما في المج (قوله وقيل يوم الرهن) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا كان يوم الرهن متأخراً
عن يوم الاستعارة وكانت القيمة يوم الرهن أزيد أو أقص من القيمة يوم الاستعارة (قوله أو بما
أدى) أي أو بما أداه المستعير في دينه من ثمن الشيء المستعار وأو في كلام المصنف لتنويح الخلاف لا
للك بدل قوله بعد ثقلت عليهما (قوله ثقلت للدونة عليهما) أي رويت للدونة على كل من
القولين فرواها يحيى بن عمر بقبضته ورواها غيره ويتبع المعير المستعير بما أدى من ثمن سلته ولما
اختصرها البراذعي اقتصر على القول الثاني ولما اختصرها ابن أبي زيد اقتصر على القول الأول وهو
الرجوع بالقيمة (قوله وعلى الأول) أي وهو رجوع صاحبه بالقيمة فإذا كانت قيمة الشيء المستعار
خمسين وباعه المستعير بمائة وفيها دينه يرجع صاحبه على القول الأول بخمسين والخمسون الأخرى
تكون للمستعير لأنه إنما أسلفه نفس السلعة وهي حينئذ إنما يبع على ملك الراهن المستعير وعلى
القول الثاني يرجع عليه بالمائة بتمامها ولو كانت القيمة مائة وباعه المستعير بخمسين فبالعكس (قوله كدراهم)
أي كاستعارته لرهنه في دراهم فرهنه في طعام (قوله أي تعلق به الضمان ولو لم يتلف) أي أن للمعير
تضمنه قيمته ولو لم يتلف لتعديه وله أخذه من المرتهن وتبطل العارية كذا قال عبيد ونحوه
للشيخ سالم وعج وابن عاشر وفيه نظر لأنه على هذا الكلام لا يصح تأويل الوفاق لأن أشهب
لا يقول بهذا التخيير وأيضاً يكون المعير إذا نكل بخير فله أخذ شيء وإذا حلف لزمه إقامته في
الدراهم فيكون النكول أنفع له من الخلف وهذا عكس القواعد فالصواب كما أفاده ح والوفاق
وخش وغيرهم أن المراد أن ضمان العداء يتعلق به حيث إذا هلك أو سرق أو ضاع يضمنه مملوكاً بآثاره
بالتعدى كان مما يغاب عليه أم لا قامت على هلاكه بينة أم لا وأما إذا كان قائماً فلا سبيل إلى تضمنه بل
يأخذه ربه وتبطل العارية مثل ما يأتي في النصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي تعلق به الضمان
وهذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما أنه إذا عدت هذا تلم أن
الأولى للشارح أن يقول أي تعلق به الضمان إذا تلف ولو قامت الخ (قوله سواء وافق المرتهن) أي
المعير والمستعير على التعدى وقوله أو خالف أي أو خالفهما بأن قال للمعير إنما أعرته ليرهن في عين ما رهن
فيه ولم يتعد (قوله كما هو ظاهرها) أي بناء على أن بين ابن القاسم وأشهب خلافاً فابن القاسم يقول إن
المستعير يضمن مطلقاً وأشهب يقول بعدم ضمانه مطلقاً وهذا تأويل أبي محمد (قوله إذا أقر المستعير
لمعيره بالتعدى) أي ووافقه المعير على ذلك (قوله ولم يحلف المعير) أي ونكل المعير عن اليمين على
ما ادعاه من التعدى (قوله فقول أشهب حينئذ وفاق) أي لأن قول أشهب لا يضمن ويكون رهنا في
قدر الدراهم من قيمة الطعام محمول على ما إذا وافق المرتهن على المخالفة أو خالفهما وحلف المعير وقول
ابن القاسم أنه يضمن ليس على إطلاقه بل محمول على ما إذا أقر المستعير لمعيره بالتعدى وخالفهما المرتهن
ولم يحلف المعير فلكلام ابن القاسم محمول على حالة وكلام أشهب محمول على حالة أخرى (قوله تأويلان)
الأول لابن أبي زيد والثاني لابن يونس وقد صوب ابن عرفة التأويل الأول كما قال الشارح
(قوله محلهم حيث وافق الخ) أي حينئذ يقول المصنف أو محل الضمان حيث أقر المستعير لمعيره لا دخله
في التوفيق أذهب موضوع المسئلة ومصب التوفيق على الحال بعده وهو قوله وخالف المرتهن الخ يقول
الشارح أو خالف المرتهن الأولى حذفه تأمل (قوله وبطل بشرط الخ) ظاهره ولو أن سقط الشرط والفرق
بين الرهن والبيع المصاحب لشرط مناقض لمتضاهاً فإنه يصح إذا أسقط الشرط أن قبض الرهن

للمعير على أن الاعارة إنما وقعت على أن يرهن للمعارف قدر من الدراهم وخالفهما المرتهن إذ لو اختلف المعير والمستعير لكان القول
للمعير يضمنه ويضمن المستعير له قيمة سلمته وارفع الخلاف [درس] (وبطل) الرهن

وبينه إذا احتيج له كل منهما مأخوذ (١) جزء من حقيقة الرهن والأمر المناقض لها مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في البيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لانفس حقيقته (قوله بمعنى الارتهان) الأولى أن يقول بمعنى العقد لأن الذي يتصف بالبطلان الرهن بمعنى العقد لا بمعنى الارتهان ولا بمعنى المدفوع للتوثق في حق الصالح لأن بيع (قوله لمقتضى العقد) أي لما يقتضيه عقد الرهن من الأحكام فهو يقتضي أن الرهن يقبض من الراهن وأنه يباع إذا لم يوف الرهن الدين فإذا اشترط الراهن أنه لا يقبض منه أو أنه لا يباع في الدين الذي رهن فيه كان ذلك الشرط مناقضاً لما يقتضيه عقد الرهن (قوله أو لا يباع في الدين) أي الذي رهن فيه (قوله وباشترطه في بيع فاسد) يعني أن البيع الفاسد كالواقع وقت نداء الجمعة أو لأجل مجهول والقرض الفاسد كالودفع له عفناً في جيد إذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري أو المقرض ظاناً أنه يلزمه الوفاء بذلك الشرط وأولى إذا لم يظن لزوم بأن دفعه جازماً بلزوم الوفاء بالشرط أو بما كافي ذلك فإن الرهن يكون فاسداً ويسترد المرتهن للراهن ولوفات البيع كالموظن أن عليه ديناً فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فإنه يسترده ممن أخذه منه وأما لودفعه علماً بأنه لا يلزمه لفساد البيع أو القرض فإنه يرد إذا كان البيع قائماً وأما فاته فإنه يكون رهناً فيلزم من قيمة أو مثل كما يأتي للشارح (قوله فدفعه) أي المشتري للبايع رهناً على الثمن ظاناً أنه يلزمه الوفاء به أو دفعه المقرض للمقرض ظاناً أنه يلزمه الوفاء به (قوله فيرد للراهن) ظاهره ولوفات البيع ولا يكون رهناً في عوض البيع من قيمة أو مثل لأن الرهن مبني على البيع الفاسد والبيع على الفاسد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن للشرط في بيع فاسد إذا دفعه للمدين ظاناً لزومه وأنه يرد لربه فاته البيع أم لا طريقة لابن شاس وهي خلاف المتمد والمذهب أنه إذا فاته المبيع يكون ذلك الرهن رهناً فيما يلزم المشتري من مثل أو قيمة وقد تحمل الشارح فيما يأتي فجعل المصنف ما مشى على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لا بشرطه) أي بل المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه (٢) اللزوم أو لا بل ربما يقال إن المتطوع به أولى بالفساد لأنه ربما يتوهم في المشرط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فإن البطلان فيه بديهي كذا في عقب وبحث فيه بن بآنا لانسلم أن ظاهر المذهب أن المتطوع به كالشرط فإن ابن يونس فرق بين المشرط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله أنه لو علم بفساد البيع وأنه لا يلزمه الرهن ودفعه فإنه يرد أيضاً لربه لكن إن كان المبيع قائماً فاته فاته المبيع كان رهناً في القيمة وهذا بائناً حتى على القول الذي مشى عليه المصنف (قوله وحلف المخطئ الخ) أي وإن لم يحلف كان رهناً في الجميع وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الأولى أن يقول وقوله ورجع أي الرهن راجع الخ لأن المتبادر من رجع في رهنه أن المعنى ورجع الراهن في رهنه وهذا إنما يظهر في المسئلة الأولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه من الضعيف ولا يظهر في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فإنه صادق برجوعه بتمامه لربه ورجوعه من جهة لجهة أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أي ورجع الرهن) أي أراهنه وقوله وحمله أي بتمامه وقوله في الأولى أي في المسئلة الأولى وهي قوله وبطل بشرط مناف كأن لا يقبض (قوله وكذا في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وباشترطه في بيع فاسد وما ذكره الشارح من أن الرهن فيها يرجع جملة للراهن إن كان المبيع قائماً وأما إن فاته فإن الرهن يرجع من جهة لجهة هذا بناء على المعتمد لا على ما هو ظاهر المصنف من

بمعنى الارتهان (بشرط) أي بسبب اشتراط شرط (مناف) لمقتضى العقد (كأن) يشترط الراهن أن (لا يقبض) من يده أو لا يباع في الدين عند الأجل حيث احتيج إليه (بأشراطه) أي الرهن (في بيع) أو قرض (فاسد ظن فيه اللزوم) أي لزوم الوفاء بالشرط فدفعه لرب الدين وأولى إن لم يظن اللزوم فيرد للراهن ولا مفهوم لا بشرطه فلو علم أنه لا يلزمه فدفعه وفاته المبيع كان رهناً في قيمته (و) من جى خطأ جناية تحملها العاقلة وظن أن الدية تلزمه بانفراده فاعطى بها رهناً ثم علم أن جميعها لا يلزمه (حلف المخطئ الراهن) أنه ظن لزوم الدية له بانفراده وما علم عدم اللزوم وقوله (ورجع) في رهنه راجع للمسائل الثلاثة قبله أي ورجع الرهن جملة في الأولى وكذا في الثانية مع قيام المبيع أو من جهة إلى أخرى

(١) قوله كل منهما مأخوذ أما القبض فقد أخذه وأما البيع فأخذه فيها من قول المصنف وثيقة وقول ابن عرفة توثقاً فإن معناه أنه بحيث أن لم يوفه يباع ويستوفي منه اه (٢) قوله ظن فيه الخ انظر كيف يتصور ظن اللزوم في المتطوع به فلم لا الأولى حذف ظن الخ اه كسبه محمد عليش

كما يرجع في البيع الفاسد من الثمن إلى المازم مع الفوات وفي الخطيء الراهن من حصة (٢٤١) العاقلة إلى حصته فقط ومنهم من يراه

لزم الدية أنه لو علم لزومها للعاقلة فلهن فانه يكون رهنا في جميع الدية وهو كذلك (أو) باشرطه (في قرض) جديد اقترضه مدينه فطلب منه رهنا يكون في الجديد (مع دين قديم) من بيع أو قرض لأنه سلف جرحضا وهو وثقة في القديم بالرهن (وصح) الرهن (في الجديد) بمعنى أنه إذا لم يطاع على ذلك حتى قام الغرماء على الرهن أو عند موته كان للرهن أحق به في الجديد فقط وبخاصة بالقديم فالمراد بالصحة الاختصاص به عند حصول المانع للرهن لا الصحة العاقلة للفساد في هو فاسد فلذا يجب رده قبل المانع فقد يجوز بإطلاق الصحة على الاختصاص (و) بطل (بموت راهنه أو فلسه) ولو بالمعنى الأنعم لا بإحاطة الدين فقط وكذا يبطل بمرضه أو بجنونه التصليين بموته (قبل حوزة) أي قبضه (ولو جد فيه) أي في حوزة فلا يفيد بخلاف المبة والصدقة فان الجد في حوزها

القول الصحيح لأنه عليه يرجع الرهن جملة ولا يرجع من جهة لجهة أصلا كان البيع قائما أو فوات (قوله) كما يرجع في البيع الفاسد أي إذا فوات البيع في المسئلة الثانية (قوله من حصة العاقلة) الأولى من جميع الدية إلى حصته منها فإذا وفي حصته منها أخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة وهذا إذا خصه شيء منها بأن كان غنيا كبيرا فان كان فقيرا أو صغيرا فلا يلزمه شيء منها وحينئذ فله أن يأخذ رهنه من أول الأمر (قوله) ومفهوم قوله ظن الخ الأولى أن يقول ومفهوم قولنا وظن أن الدية تلزمه لأن قول المصنف أنه ظن اللزوم ليس من تصور المسئلة بل المخوف عليه وان كان يعلم منه تصور المسئلة تأمل (قوله) أو باشرطه في قرض جديد الخ اعلم أن محل فساد الرهن إذا كان للدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين أخذ الرهن أم لو كان حالا أو حل أجله لصح ذلك ان كان القريم مليئا لأن رب الدين لما كان قادرا على أخذ دينه كان تأخيره كابتداء سلف وكذا لو كان القريم عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محيط لأنه حينئذ كالماء انظر بن (تبيين) قول المصنف أوفى قرض مفهوما لو كان في بيع جديد لصح في البيع القديم والجديد كذا في عقب ونحوه قول ح وانظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن بيع وشرط ان الأول داخل في رهن الثاني فالظاهر الجواز اه وهو قصور فقد صرح ابن القاسم بالحرمة كما في الواق وكذا صرح أبو الحسن في كتاب الفليس ان دين البيع مثل القرض في الفساد انظر بن وعله للمنع إذا كان الدين الأول حالا اجتماع بيع وسلف وان كان مؤجلا فالمر (١) إذ لا منفعة له في الرهن كذا في بن عن ابن رشد وانظروا وجهه (قوله) فلما راد بالصحة الاختصاص هذا هو الصواب وبه يندفع قول ح كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك لغيره اه بن (قوله) فلذا يجب رده قبل المانع أي فلاجل كونه فاسدا يجب رده إذا اطاع عليه قبل حصول المانع (قوله) ولو بالمعنى الأعم أي هذا إذا فاس بالمعنى الأخص بأن حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء بعد قيامهم عليه بل ولو كان بتفليسه بالمعنى الأعم بأن قام عليه الغرماء ومنعوه من التصرف في المال (قوله) لا بإحاطة الخ أي لا يبطل الرهن بمجرد الإحاطة المذكورة من غير قيام للغرماء عليه (قوله) وكذا يبطل بمرضه الخ أي وحينئذ فالخوض في إحالة المرض والجنون المذكورين لا ينفع (قوله) فلا يفيد أي على المشهور ومقابلته انه يفيد وهو الردود عليه بلو (قوله) لأنهما خرجا عن ملكه بالقول أي فاكتفي في حوزها بأدنى شيء (قوله) بخلاف الرهن أي فانه لم يخرج عن ملكه راهنه فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله) وبإذنه في وطء الخ اعلم ان الإذن في الوطء وسابجه قيل انه مبطل للحوز فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الأول للرهن بعد الإذن فيما ذكر وقبل فوات الرهن بهنق أو تنبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن لحوزة بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطالته انظر بن وقوله وبإذنه في وطء لأمة رهونه أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالغا أو غير بالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبرا في غير هذا المحل (قوله) أو اسكان أي أو إذن للرهن للرهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وبإذنه له في ان يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله) أو إجارة أي أو إذن للرهن للرهن في أن يؤجر الدار المرهونة أعم من أن تكون عقارا أو حيوانا أو عرضا (قوله) ولو لم يسكن رد بلو على أشهب القائل انه لا يبطل الرهن بمجرد الإذن فيما ذكر بل حتى يبطأ أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله) ولو لم يسكن أو يؤجر أو يبطأ أي فالوطء بالفعل لا يشترط فاولي الإحبال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن من أصله كما في أبي الحسن وابن ناجي في شرحهما على المدونة والإذن في التصرف كالنصف

(١) لدل وجه المقرر التوثق بالرهن في الدين القديم من جملة الثمن وهو محمول اه محمد عليش

(٣١ - دسوق - لث) يفيد لأنهما خرجا عن ملكه بالقول بخلاف الرهن (و) بطل (بإذنه) أي للرهن للرهن (في وطء)

لأمة مرهونة (أو) في (إسكان) لدار مرهونة (أو) إجارة (لدار مرهونة) (ولو لم يسكن) أو يؤجر أو يبطأ

فلو قال ولو لم يفعل كان
أحسن وصير الدين بلا
رهن ولا يختص به الرهن
هند للناع (وتولاه) أى
ما ذكره من الاسكان
والاجارة مما يمكن فيه
الاستنابة (للمرتهن
بأذنه) أى الراهن وهذا
جواب عما يقال كيف يتوصل
الراهن إلى استيفاء المنافع
حيث كان الاذن في
الاجارة والاسكان مبطلا
مع أن النافع للراهن (أو)
بأذنه للراهن (في بيع)
للمرتهن (وسلم) له الرهن
(وإلا) يسلمه له (حلف)
أنه إنما أذن له في بيعه
لاحياته بثمنه أو لياتي
له برهن ثمة بدله لا يكون
دينه بلا رهن (وبقى
التمن) حينئذ رهننا للاجل
(إن لم يأت) الراهن
(برهن كالأول) في
قيمه يوم الرهن لا يوم
البيع وفي كونه يغاب
عليه أولا يغاب عليه
(كفوته) أى الرهن
(بمجانبة) عليه من
أجنبي عمدا أو خطأ
وأخذت قيمته من
الجاني أو قيمة ما نقصه
فالماخوذ يبقى رهنا إن لم
يأت الراهن برهن
كالأول (و) بطل (بجارية)
من المرتهن للراهن أو
لغيره بأذنه (أطلقت)

بالاذن كما في ح وابن الحاجب (قوله وصير الدين بلا رهن) أى وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن
في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيما ذكر مبطل
للرهن وإن لم ينضم إليه فعل هو ما يفيد التوضيح انه الراجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة
في قول المصنف ولو لم يسكن في محلها رد بها على أشهب القائل إنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن
وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة أنه لا بد أن
ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن
بين المحايين بأن مالا ينقل يكفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالأمة لا بد أن ينضم للاذن
فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في محلها لكن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا ووطئ
الراهن بالفعل وقد مضى في المجلع على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن بأذنه) أى فان ترك
المرتهن اجارته مع اذن الراهن له ففي ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم يأذن له في ذلك لم يكن
له أن يتولاه قولاً واحداً ما لم يشترط أن كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه بغير اذنه (١) وكان
هذا قرينة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أى ونحوها مما يمكن فيه الاستنابة وذلك
كالاجارة للرهن إذا كانت مقيدة بأجل أو عمل ينقضى قبل أجل الدين وخرج وطء الأمة المرهونة
(قوله إلى استيفاء المنافع) أى مع صحة الرهن (قوله أوفى بيع) عطف على قوله في وطء أى وبطل
الرهن باذن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل
قول المرتهن إنى لم آذن له في بيعه إلا لاحياته بثمنه لا ليأخذ ثمنه كما في المدونة ونقل ابن يونس
عن بعض الفقهاء قول قوله فلما أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبعه فهل يبطل الرهن أولا يبطل ويقبل
قول المرتهن أنه إنما أذن له لاحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أى وباعه
وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذنت له في بيعه إلا لاحياته بثمنه لا ليأخذ ثمنه حلف على
ذلك ويبقى الثمن رهنا للأجل إن لم يأت الراهن برهن كالأول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم
له الرهن) أى وأما لو سلمه للمشتري فلا يضر كما في حاشية شيخنا (قوله وإلا يسلمه له) أى وباعه
الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أخذه من خلفه وباعه (قوله حلف) أى فان نكل بطل الرهن وصار
الدين بلا رهن (قوله لاحياته بثمنه) أى خوفاً عليه من عفن أو أكل أو سوس أو عثة (قوله في قيمته
يوم الرهن لا يوم البيع) أى لاحتمال حوالة الأسواق بزيادة أو نقص وظاهره أنه لا بد من مماثلته
للأول في القيمة ولو كان الدين أقل وهو كذلك لأنهما تعاقداً عليه أولا (قوله كفوته الخ) هذا
تشبيه في قوله وبقي الثمن إلا أن يأتى برهن كالأول (قوله بمجانبة عليه) أى اتلفت كله أو بعضه (قوله وأخذت
قيمه) الواو للحال واحترز بها عما إذا لم يؤخذ للجناية شيء بأن عفا الراهن عن الجاني فان
الدين يبقى بلا رهن كما في ابن عرفة ومقتضاه أن عفوه يعضى ولو كان مقدماً فانظره واحترز الشارح
بقوله من أجنبي عمالو جنى عليه الراهن فانه يؤمر بدفع القيمة رهنا وإلا أجل الدين هذا ان كان ملياً فان
كان ميسراً فان اتلفه بالكلية بقى الدين بلا رهن وان اتلف بعضه بقى الباقي رهنا (قوله فالماخوذ يبقى
رهنا) أى ويجب الطبع عليه ان كان مثلياً ووضع تحت يد المرتهن كأمرو وإلا فلا (قوله وبجارية أطلقت) أى
لأن ذلك يدل على أنه أسقط حقه في الرهن (قوله أو لغيره بأذنه) أى وان لم يكن ذلك الغير من ناحيته
لأن اذنه كجوا لا نيده (قوله أى لم يشترط فيها رد في الأجل) أى في أجل الدين وقوله ولم يكن العرف

(١) أى صراحة وقوله على الاذن أى ضمناً فلا منافاة واسم كان ضمير الاشتراط اه

كذلك أى لم يشترط فيها رد في الأجل ولم يكن العرف كذلك أو لم يقيد بزمن أو عمل ينقضى قبله (و) ان لم تطلق كذلك

بل وقعت (على شرط) الرد (أي ردها إليه حقيقة أو حكما في أجل فله أخذه) (٢٤٣) من الراهن (أو رجع) الرهن للراهن

(اختياراً) من المرتهن
بوديعة ونحوها (فله
أخذه) من الراهن بعد
حلقة انه جهل أن ذلك نقص
لرهنه وأشبه ما قل (إلا
يفوته) قبل أخذه أي
الآن هيته ماله للراهن
على المرتهن (باعتق)
أو كتابة أو إيلاء (أو
حبس أو تدبير) أو
بيع (أو قيام الغرماء)
على الراهن فليس له حينئذ
أخذه ويعجل الدين في
غير قيام الغرماء وأما في
قيامهم فهو أسوة الغرماء
كالموت (و) ان رجع
لراهنه (غصباً) من
المرتهن (فله) أي للمرتهن
(أخذه) منه (مطلقاً)
فات ولم يفت ان لم يعجله
الدين (وإن وطئ)
الراهن أمته الموهونة
(غصباً) من المرتهن
(فولده) منها (حر)
لأنها ملكة (وعجل)
الراهن (إلى الدين)
للمرتهن (أو قيمتها) أي
عجل الأقل من الأدين
(وإلا) (يكن ملياً) بقي
الرهن الذي هو الأمانة
لأقصى الأجلين الوضع أو
حلول الأجل فتباع كلها
أو بعضها إن وفي ووجد من
يشترى البعض فان نقص

كذلك أي ردها قبل انقضاء أجل الدين (قوله بل وقعت على شرط ردها إليه) أي إلى المرتهن
وقوله في الأجل أي في أجل الدين متعلق بردها وقوله حقيقة أو حكماً تعميم في شرط الرد فالشرط
الحقيقي كأن يقول المرتهن للمستعير خذ هذه الدابة مثلاً اقض عليها حاجتك وردها إليّ والحال ان
فراغ الحاجة قبل أجل الدين أو عنده والشرط الحكمي كأن تعديز من أو عمل يتقضى قبل أجل الدين
وقوله فله أي المرتهن اخذ ما أخذ ذلك الرهن من الراهن ان كان هو المستعير أو من الاجنبي ان كان
المستعير اجنبياً باذن الراهن (قوله أو رجع اختياراً) أي بغير عارية فصحت المقابلة واندمع ما
يقال ان العارية فيها رد اختياراً فلا تصح المقابلة (قوله ونحوها) أي كاجارة انقضت مدتها قبل
أجل الدين (قوله الا يفوته) أي ان الرهن إذا عاد من المرتهن للراهن اختياراً أو بعارية مقيدة
فله أخذه ما لم يفت عند الراهن قبل أخذه منه بكمثق الخ (قوله أو تدبير) فيه ان التدبير ليس مانعاً
من ابتداء الرهن لما مر انه يجوز رهن خدعة المدر فكيف يبطله وأجيب بأنه قد انضم له هنا ما هو
مبطل للرهن في الجملة وهو دفعه للراهن اختياراً (قوله فله أخذه مطلقاً) أي وإذا أخذه وخلص
من الرهنية فالظاهر انه يلزم الراهن ما فعله من عتق أو تدبير أو حبس أو نحو ذلك مما ذكره المصنف
كما قال شيخنا العدوي وقوله فله أخذه أي وله عدم أخذه ويعجل الدين كما أشار لذلك الشارح
(قوله فات لم يفت) انظر كيف يكون له أخذه بعد فواته بكمثق مع ما ذكره المصنف وغيره من ان
الراهن الموصر اذا اعتق الرهون أو كاتبه فانه يمضي كما يأتي للمصنف في قوله ومضى عتق الموصر
وكتابه وعجل الدين وإلا بقي قال عتق وقد يفرق بأنه يحمل في أخذه الرهن من المرتهن غصبا على
قصد إبطال الرهنية فعومل بنقيض قصده بخلاف عتق العبد وهو عند المرتهن فانه لم يحصل منه
ما يوجب الحل على إبطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده قال بن والصواب ما قل ح من تعدي
منها بما يأتي أي ان الغاصب هنا يحمل على ما إذا كان معسراً وأما لو كان موصراً فلا يؤخذ منه الرهن
بل يمضي ما فعله ويعجل الدين والحاصل ان الراهن إذا أخذ الرهن غصباً من المرتهن فان لم يفت عند
الراهن خير المرتهن بين أخذه وتركه ويعجل له الدين وان فاته الراهن بمفوت فان كان موصراً مضى
فعله وعجل الدين وان كان معسراً أخذه المرتهن فان حل أجل الدين وخلص الرهن لزم الراهن ما فعله
في الرهن من المفوتات وان لم يخلص الرهن من الرهنية يبيع في الرهنية (قوله ان لم يعجل له الدين)
أي فان عجل له الدين فليس له أخذه والفرض انه رد للراهن غصبا وهو معسر وأما لو كان موصراً فلا يؤخذ
منه الرهن ان فوته ويعجل الدين وان لم يفوته خير المرتهن ا. ا. ان يأخذه أو يتركه ويعجل له الدين
(قوله أي عجل الأقل من الامرين) فان كانت القيمة أقل وعجلها طوّل عند الأقل بياقي الدين (قوله فتباع)
أي فبعدمضى أقصى الأجلين وهو وضعها أو حلول أجل الدين تباع (قوله ان وفي) أي بعضها بالدين
ووجد من يشتري البعض فان وفي بعضها بالدين ولم يوجد من يشتري بعضها يبعث كلها (قوله وهذه
احدى المسائل الخ) أي وهي ست هذه والأمة التي احبها الشريك أو عامل القراض أو وارث المدين
أو سيدها العالم بمجانيهم الاعسار في الكل أو احبها المفسد بعد ان وقتت للبيع والأمة في هذه
المسائل الست قن حاملة بحر فهي مستثناة لا تحمل أمة قن بحر (قوله بتوكيل) أي بسبب
توكيل أو مع توكيل المرتهن مكاتب الراهن أو أخاه في حوزة له فهو من اضافة المصدر لمفعوله
لان المكاتب احرز نفسه وماله فليس للسيد على ما في يده سبيل كما ان أخاه غير مجبوره كذلك
(قوله وكذا ولده الرشيد) هو قول سحنون لو كان الابن كبيراً باننا عن الأب جازل للمرتهن قال ابن رشد

فمنها عن الدين اتبع السيد بالباقي ولا يباع ولدها لأنه حرّ وهذه احدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن
(بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير مجبوره وكذا ولده الرشيد

(عَلَى الْأَصَحِّ لَا) توكيل (محجور) (٣٤٤) الصغير أو السفه أو زوجته (ورقية) ولو مأذونا أو أم ولد (والقول) عند

تتازع الراهن والمرتهن
(لطالب تحويزه
لأمين) لأن الراهن قد يكره
حياسة المرتهن خوف دعوى
خياضه وقد يكره المرتهن
حياسة نفسه خوف الضمان
إذا تلف (و) أن اتفاقا على
الأمين واختلفا (في
تعيينه نظر الحاكم)
في الأصلح منهما فيقدمه
رأيه استويا خيري دفعه لها
أو لأحدهما (وإن سلمه)
الأمين لأحدهما (دون
إذنهما) يعني دون إذن الراهن
إن سلمه للمرتهن ودون إذن
المرتهن إن سلمه للراهن
فالكلام على التوزيع وجواب
الشرط محذوف تقديره فقيه
تفصيل يدل عليه قوله (فإن
سلمه للمرتهن) وضاع
عنده (ضمن) الأمين
للراهن (قيمته) يوم تلقه
أي تعلق به الضمان فإن كانت
قدر الدين سقط الدين ويرى
الأمين وإن زادت على الدين
ضمن الأمين الزيادة ورجع
بها على المرتهن إلا لينة على
تلفه بلا تقييد (و) أن سلمه
(للراهن ضمنها) الأمين
(أو الثمن) أي ضمن
الأقل منها أو الأولى أو الدين
بذلك الثمن (وأندرج) في
رهن القم (صوف تم)
على ظهرها يوم الرهن تبعها
لها والا لم يندرج (و)
أندرج في رهن أمة
(جنين) في بطنها وقت
الرهن وأولى بعده

قول سحنون في الابن صحيح مفسر لقول مالك اه بن (قوله على الأصح) أي عند الباجي وهو
قول ابن القاسم في المجموعة خلافا له في الوازية والعتبة (قوله ورقية) شمل المدبر ولو مرض
سيده والمعتق لأجل ولو قرب الأجل (قوله ولو مأذونا) أي له في التجارة (قوله والقول لطالب
تحويزه لأمين) أي عند أمين وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتهن أم لا خلافا لقول اللخمي إذا
كانت العادة تسليمه للمرتهن كان القول لمن دعى إليه لأنه كالشرط وإلا فالقول لطالب الأمين ومحل
هذا الخلاف إذا دخل على السكوت وأما لو امتنع المرتهن عند العقد من قبضه فلا يلزمه قبضه ولو
كانت العادة جارية بوضعه عنده اتفاقا قاله في شرح التحفة اه بن (قوله عند تنازع الراهن والمرتهن)
أي في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلاً يوضع على يد أمين وقال المرتهن يوضع عندي أو بالعكس
بأن قال المرتهن يوضع عند أمين وقال الراهن يوضع عندك فإن القول قول من طالب بوضعه عند الأمين
(قوله نظر الحاكم في الأصلح منهما فيقدمه) أي ولا يعدل لغيرهما فيقدمه ولو كان كل منهما لا يصلح
لوضعه عنده لرضاها بهما (قوله وإن استويا) أي في الصلاحية في وضعه عند كل منهما وقوله خير
أي الحاكم (قوله أي تعلق به الضمان) أي بحيث إذا تلف يضمن قيمته وليس المراد أنه يضمنها
بالفعل ولو كان باقياً لأنه إذا تعدى وسلمه للمرتهن وكان الرهن باقياً فإنه يؤخذ منه ويجعل تحت يد
أمين آخر وقول الشارح أي تعلق الأولى أن يقول أو تعلق الخ لأنه إشارة إلى تقرير ثان * والحاصل
أن قول المصنف وضمن أما أن يعمل على الضمان بالفعل ويقيده بما إذا ضاع الرهن أو يعمل بقوله
وضمن الخ على أن المراد تعلق به الضمان فتأمل (قوله سقط الدين) أي دين المرتهن لهلاك الرهن بيده
(قوله وإن زادت) أي قيمة الرهن وسكت عما إذا كانت القيمة أقل من الدين والحكم أنه يحط عن
الراهن من الدين بقدر قيمة الرهن ولا غرم على الأمين في هذه الحالة كحالة المساواة ثم أن محل
تضمن الأمين الزيادة إذا سلم الرهن للمرتهن بعد الأجل أو قبله ولم يطاع الراهن على ذلك التسليم
حتى حل الأجل وأما أن علم بذلك قبل الأجل كان للراهن أن يغرر القيمة أيهما شاء لانهما
متعديان عليه هذا بأخذه وهذا بدفعه وتوقف تلك القيمة على يد أمين غيرهما للأجل وللراهن أن
يأتي برهن كالأول وبأخذ القيمة ثم أن الراهن أن أخذ القيمة من الأمين فلا رجوع له على المرتهن
لأنه هو الذي سلطه عليه وإن أخذها من المرتهن ففي بن عن اللخمي أنه إن غرم المرتهن القيمة
بالتعدي رجع بها على الأمين (قوله إلا لينة الخ) الحق أن الأمين يغرر تلك الزيادة ويرجع بها على
المرتهن سواء كان الرهن مما يضاف عليه أم لا قامت بينة على هلاكه بدون تقييد أم لا وذلك لأن
الأمين متعدي بالدفع للمرتهن والمرتهن متعدي بأخذه كذا قرر شيخنا ومثله في بن (قوله ضمنها) أي
قيمة الرهن للمرتهن (قوله أي ضمن الأقل منهما) أي ضمنه للمرتهن وغرمه له حيث تلف الرهن عند
الراهن ورجع الأمين على الراهن بكل ما غرمه للمرتهن من قيمة أو غيرها وأشار الشارح بقوله أي ضمن
الأقل منهما إلى أن أوفى كلام المصنف للتفصيل لا للتخير أي ضمن القيمة إن كانت أقل من الدين أو الثمن
إن كان أقل منها وقوله الأولى أو الدين أي لشموله لما إذا كان الدين من قرض ونحوه بخلاف الثمن
فانه قصر على دين البيع (قوله وأندرج صوف تم) أي لانه سلعة مستقلة قصدت بالرهن
(قوله والا لم يندرج) أي والا يكن تاماً وقت الرهن فلا يندرج فللراهن أخذه بعد تمامه وذلك لأن
غير التام بمنزلة الفلة وهي لا تندرج (قوله وجنين) أي لانه كجزء منها فدخل هنا كإيعاب ابن المواز
ولو شرط الراهن عدم دخوله لم يحجز لانه شرط مناقض لمقتضى العقد لانه بمنزلة الجزء من أمة
(قوله وأولى بعده) وجه الأولوية أنه بعد الرهن يكون جزءاً منها وقد تعلق بها الرهن بخلافه قبل قد يتوهم

(وَفَرَحُ نَخْل) غناء ، معجمة وهو المسمى بالفصيل بالقاء والسین المهملة (لا غلة) كابن وما تولد منه وعسل نحل فلا تدخل في الرهن وكذا البيض بل هي للراهن كأجرة الدار والحيوان ونحوها إلا أن يشترط ذلك للرهن فتدخل (و) لا (ثمرة) وإن (وجدت) يوم الرهن ولا تكون بازائها كالصوف التام كما قال ابن القاسم (لا مال عبد) الا بشرط (٣٤٥) (وارتهن إن أقرض) أي يجوز

ويلزم عقد رهن يقبض الآن على أن يقرضه في المستقبل فإذا أقرضه استمرت رهنيته بقبضه الأول من غير احتياج لاستئناف عقد (أو باع) له أو لغيره أي وجاز الارتهان على أن يبيعه شيئاً ويكون الرهن رهناً في ثمنه (أو) يعمل له () بالجزم عطف على محل أقرض أي وجاز الارتهان واخذ الرهن على أن يعمل بنفسه أو دابته أو عبده كخياطة ثوب أو نسجه أو حراسة أو خدمة بأن يدفع رب الثوب رهناً للخياط مثلاً في الأجرة التي تكون على المستأجر الراهن وشمل صورة أيضاً وهي أن يجعل المستأجر دفع الأجرة للاجير ويحسب أن يفرط في العمل فيأخذ منه رهناً على أنه أن لم يعمل يكون الرهن في الأجرة أو يستأجر من الرهن من يعمل هذا إذا كان العمل في أجرة بل (وإن) كان (في) جعل (أي عوض جعل) بأن يأخذ العامل من رب الآبق مثلاً رهناً على الأجرة التي تثبت له بعد العمل لأن العمل وإن لم يكن لازماً

أنه ذات مستقلة (قوله وفرح نخل) أي واندرج في رهن النخل وفرح النخل وهو المسمى بالفصيل وبالودى وبعضهم ضبطه بالخاء المهملة أي اندرج فرح النخل في رهنه (قوله لا غلة) عطف على صوف أي لا يندرج في الرهن غلة فإذا رهن حيواناً فلا تدخل غلته في الرهن بل للراهن أخذها (قوله وإن وجدت) أي وإن كانت موجودة يوم الرهن ولو أزهت أو يئست (قوله ولا تكون بازائها كالصوف) الفرق بينها وبين الصوف أنها تترك لتزداد طياً فهي غلة لا رهن والصوف لا فائدة في بقائه بعد تمامه بل في بقائه تلف له فالكسوت عنه دليل على ادخاله اه خش وهذا الفرق ذكره ابن يونس وهو منقوض بالثمرة اليابسة (قوله ولا مال عبد) أي ولا يندرج في رهن العبد ماله إلا بالشرط (قوله وارتهن إن أقرض) صورته أنه يقول شخص لآخر خذ هذا الشيء عندك رهناً على ما اقترضه منك أو على ما اقترضه منك فلان أو على ثمن ما يبيعه لي أو لفلان فالرهن على هذه الكيفية صحيح لازم لأنه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين ثابتاً بل الرهن لكن لا يستمر لزومه إلا إذا حصل بيع أو قرض في المستقبل فإن لم يحصل كان له أخذ رهنه بقول المصنف وارتهن أي واستمر لزوم رهنية الشيء الذي رهنه إن أقرض أو باع في المستقبل ولو قال المصنف وصح أي الرهن فيما يحصل في المستقبل من بيع أو قرض ولزم بمحصوله كان أوضح (قوله استمرت رهنيته) أي استمر لزوم رهنيته الحاصلة بقبضه الأول (قوله من غير احتياج لاستئناف عقد) أي خلافاً للشافعية فإن لم يقرضه في المستقبل كان له أخذ رهنه * والحاصل أن صحة الرهن ولزومه حاصلان من الآن والتوقف على القرض أو البيع في المستقبل إنما هو استمرار الزوم (قوله على محل أقرض) أي لانه فعل ماض مبني على التفتح في محل جزم لانه فعل الشرط (قوله كخياطة ثوب) أي كأن تستأجر زيدا على أن يخط لك هذا الثوب بنفسه أو بغلامه أو على أن ينسج لك بنفسه أو بغلامه هذا الثوب أو تستأجر دابته مدة معينة بأجرة قدرها كذا وتعطيه رهناً في الأجرة التي تجب له عليك بعد العمل (قوله يكون الرهن في الأجرة) أي بحيث يباع الرهن وتستوفي الأجرة من ثمنه وقوله أو يستأجر من الرهن أي من ثمنه (قوله بل وإن كان) أي العمل في جعل أي في عوض جعل أي في مقابله والمراد بالجعل هنا الأجرة لا العقد وقوله لان الجعل أي بمعنى الأجرة وقوله وإن لم يكن لازماً أي حين العقد (قوله على أنها) أي الدابة التي اشتراها (قوله أتى له بعينها من ذلك الرهن) أي أخذ الدابة من ذات الرهن (قوله لانه مستحيل عقلاً) أي لما فيه من قلب الحقائق (قوله على أن يستوفي قيمة العين منه) بأن يبيعه ويستوفي من ثمنه قيمة العين أو قيمة النفعة (قوله فائز) الحاصل انه يشترط في الرهن فيه أن يكون ديناً احترازاً من الأمانة فلا يجوز أن تدفع ودبة أو قراضاً وتأخذ به رهناً ويشترط فيه أيضاً أن يكون في الذمة احترازاً من المعينات ومنافعها لان الذمة لا تقبل المعينات وأما أخذ رهن على أن يستوفي من ثمنه قيمة العين أو قيمة منفعتها فذلك جائز لان قيمة ذات العين وقيمة منفعتها في الذمة (قوله وفي نجم كتابة) المراد به

فهو يؤول الى الزوم بالعمل (لا) يصح رهن (في) شيء (معين) كبيع دابة معينة يأخذ المشتري من البائع رهناً على أنها إن استحققت أو ظهر بها عيب أتى له بعينها من ذلك الرهن لأنه مستحيل عقلاً (أو منفعة) أي العين كاستئجاره دابة بعينها على أن يدفع له رهناً فإن تلفت أو استحققت أتى له بعينها ليستوفي العمل منها لاستحالة ذلك وما كان ينبغي للأئمة قرضي الله عنهم ذكر هذه المسئلة إذ لا يتوهم وقوعها عاقل وأما أن أخذ رهناً على أن يستوفي قيمة العين منه أو قيمة النفعة فائز (و) لا يصح رهن في (نجم كتابة)

على عبد (من أجنبي) أى غير العبد المكتاب السيد لأن الرهن فرع التحمل والكتابة لا يصح التحمل بها لأنها غير لازمة ولا آيلة لازوم فلا يصح دفع رهن فيها من أجنبي * ولما كانت غلات (١) الرهن ومنافعه للراهن تسكّم على جواز اشتراطها للرهن بشرط فقال (وجازاً) (لرهن) (شرط منفعته) (٣٤٦) أى الرهن لنفسه مجاناً بشرطين نثار للأول بقوله (إن عيّنت) مدتها لآخره من

الجهالة فى الاجارة ولك
بقوله وكان (بيع) اى
واقفاً فى عقد بيع تقط
(لا) فى عقد (قرض) لانه
فى البيع بيع واجارة وهو
جائز وفى القرض سلف
جره وهولاً يجوز فيمنع
شرطها والتطوع بها فى
القرض عيّنت أم لا
كالتطوع بالمعينة فى البيع
وهذا مفهوم قوله شرط
وكذا يمنع فى غير المعينة
فى البيع بشرط أولاً
وهذا مفهوم الشرط
فاشتمل كلامه على ثمان
صور المنع فى بيع والجواز
فى صورة المصنف (وفى
ضمانه) اى الرهن الذى
اشترط منفعته للرهن
مجاناً (إذا تلف) عنده فى
المدة المشترطة وهو مما
يغاب عليه لصدق اسم
الرهن عليه وعدم الضمان
لانه صار مستأجراً
كسائر الاستأجرات

الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله من أجنبي) متعلق برهن وكذا قوله للسيد أى لا يصح أن
يرهن أجنبي للسيد رهناً فما على المكتاب من النجوم ومفهوم قوله أجنبي صحة اخذ الرهن من المكتاب
فى نجم أو فى الجميع وهو كذلك كما فى المدونة خلافاً لابن الحاجب وعلى الأول إذا بقى على المكتاب
شئ ولم يأت به بيع الرهن قيم بقى من نجوم الكتابه (قوله لأن الرهن) أى لأن صحة رهن الأجنبي
فى الشئ فرع عن صحة تحمله وضمانه لذلك الشئ بحيث لو عجز المضمون عن ذلك الشئ لزم الضامن
دفعه والرجوع به على المضمون (قوله لا يصح التحمل بها) أى لأن الضمان إنما يكون فى دين ثابت
فى الذمة لا يسقط بالعجز والكتابة ليست كذلك لأنها تسقط بالعجز (قوله لأنه فى البيع بيع واجارة)
أى لان السلفة المبيعة بعضها فى مقابلة ما يسمى من الثمن وبعضها فى مقابلة المنفعة الاولى (١) بيع
والثانى اجارة * ومحصله ان تلك المنفعة لم تضع على الراهن بل وقعت جزأ من ثمن السلفة التى اشتراها
(قوله والتطوع بها (٢) فى القرض عيّنت أم لا كالتطوع بالمعينة فى البيع) اى فى المنع لانها هدية مديان
فى كل منهما (قوله وكذا يمنع فى غير المعينة فى البيع شرط) اى لما فى ذلك من الجهالة فى الاجارة
(قوله وهذا مفهوم الشرط) اى وهو قوله ان عيّنت (قوله ثمان صور) حاصلها ان منفعة الرهن امان تكون
مدتها معينة او غير معينة وفى كل امان بشرطها المرتن او تطوع بها الراهن عليه وفى كل امان ان يكون
الراهن واقفاً فى عقد بيع او قرض فأخذ المرتن لها فى رهن القرض ممنوع فى صورته الاربعة وهى ما إذا
كانت مدتها معينة او لا مشترطة او متعلوفاً بها وفى رهن البيع المنع فى ثلاثة وهى ما إذا كانت متعلوفاً بها
كانت مدتها معينة أم لا وكذا إذا كانت مشترطة ولم تبن مدتها والجواز فى واحدة وهى ما إذا اشترطت
وكانت مدتها معينة ومحل الجواز فيها إذا اشترطت لياخذها مجاناً كما قال الشارح او لتحسب من الدين (٣)
على ان ما بقى منه يجعل له واما ان كان الباقي يدفع له فيمشتتاً * وجلا امتنع لفسخ ما فى الذمة فى * وخر
وان كان على ان ما بقى منه يترك للراهن جاز إلا اذا كان اشتراط ان الباقي يترك للراهن واقفاً فى صلب
العقد والامنع لافتراد لا يلم ما بقى واما الصور السبعة الممنوعة فالمنع فيها مطلقاً سواء كان اخذ المرتن
المنفعة مجاناً أو على ان يحسبها من الثمن وعلة المنع فى صور القرض سلف جرّتها ان اشترطت مجاناً وان
اشترط اخذها لتحسب من الدين اجتماع السلف والاجارة وان كانت غير مشترطة فى صلب العقد بل
اباح له الراهن الانتفاع بها فان كانت بغير عوض فهدية مديان وان كانت لتحسب من الدين جرى على
مبايعة المديان فان كان فيها مساححة حرم وإلا فقولان بالحرمة والكراهة وعلة المنع فى صور البيع انها ان

(١) قول المحشى والاول اى والعقد على الاول وكذا قوله والثانى اه (٢) قول المحشى والتطوع بها الخ
حق القولة ان تسكّب على قوله كالتطوع بأن يكتب مانسه قوله كالتطوع بالمعينة فى البيع تشبيه بما
قبله فى المنع اى كما منع التطوع بها فى القرض منع ذلك فى البيع مجامع ان كلا هدية مديان اه (٣) قوله
او لتحسب من الدين الخ هذا مبنى على مذهب اشهب المبنى على ان قبض الاوائل قبض للاواخر أو
على مذهب ابن القاسم فاشترطها لتحسب من الدين ممنوع ولو على ان ما بقى منه يجعل او يترك للراهن اه

(١) قول الشارح غلات
جمع غلة مانثاً عن الشئ
بلا يبيع له ككراء العقار
والدواب واجرة الدقيق
والبن والصوف والثمرة

وقوله ومنافعه عطف مرادف وضميره للرهن وقوله للراهن اى ثابتة له اصاله
وقوله بشروط متعلق بالجواز والجمع لما فوق الواحد اذها شرطان لان الشارح جعل الاشتراط موضوعاً بشرطانيه وقوله مجاناً اى
بحسب الظاهر فلا ينافى قوله الآتى للخروج من الجهالة فى الاجارة أو معنى قوله مجاناً على انها لا تحسب من الدين فلا تنافى أيضاً اه

(رددم) الراجح الضمان
 (وأجبر) (الراهن) (عليه)
 أى على دفعه للمرهن بعينه
 (إن شرط) (الرهن)
 (بيع) (أى فى عقد بيع)
 ولا مفهوم لبيع إذا القرض
 كذلك (وعين) (الرهن)
 المشرط (وإلا) (يعين عند)
 المقد بأن وقع على شرط
 رهن ما (فرهن ثقة)
 أى فيه وفاء بالدين
 (والحوز) (الحاصل)
 للمرهن (بعد مائه)
 أى المانع من الاختصاص
 بالرهن من موت أو فليس
 أى دعوى المرهن بعد
 حصول المانع أن حوزى
 للرهن كان قبل المانع
 ونازعه الغرماء فى ذلك (لا
 يفيد) (ولا يختص به عن
 الغرماء (ولو شهد) له
 (الأمين) (الذى وضع
 الرهن عنده بأن الحوز
 قبل المانع لأنها شهادة على
 فعل نفسه ولا بد من بينة
 غير الأمين (وهل
 تكفى بينة) (للمرهن
 أو شاهد وعين) (على
 الحوز) (الرهن) (قبله) (أى
 المانع ولا يشترط الشهادة
 على التحويز) (وبه عمل)
 وهو الاظهر (أو)
 لا يكفى بل لابد من بينة
 على (التحويز) (أى
 معاينتهم ان الراهن سلم
 الرهن للمرهن قبل المانع
 تأويلان)

كانت غير مشترطة فهدية مديان ان كانت مجانا وان كانت لتحتسب من الدين فيجوز على مبيعة للديان
 وان كانت مشترطة فى عقد البيع والحال انه لم تعين مدتها فعلة المنع الجهل بالثمن إذا اشترطت مجانا لأنها
 المرهن لما اشترط أخذها فى العقد صارت هى وماسمى من الثمن فى مقابلة البيع وهى غير معلومة للجهل
 بمدتها وان اشترطت لتحتسب من الدين فعلة المنع اجماع البيع والاجارة المحبولة الاجل هذا كله فى
 أخذ المرهن للمنفعة التى ليست من جنس الدين وأما لو شرط المرهن أخذ الفعلة التى هى من جنس الدين
 من دينه فان لم يؤجل لذلك أجلا جاز فى القرض ومع فى البيع لان القرض يجوز فيه الجهل بالاجل
 دون البيع وان أجل ذلك بأجل معلوم فان دخلا على أنه ان بقى شئ من الدين بعد الاجل ليوفيه
 الراهن من عنده أو من ثمن الرهن جاز ذلك فى البيع والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين
 يعطيه شيئا مؤجلا منع ذلك فى البيع والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين يترك للمدين جاز
 فى القرض (وقوله تردد) هذا التردد ذكره ابن يونس وقال ابن رشد الصواب فى ذلك ان
 يغلب حكم الرهن نقله فى التوضيح وابن عرفة فلذا قل الشارح الراجح الضمان وقد علمت من قول
 الشارح إذا تلف عنده فى المدة المشرطة ألغى ان محل التردد إذا تلف فى المدة المشرطة منفعتها وأما لو تلف
 بعدها فهو كالرهن فى الضمان قول واحد ومحل أيضا إذا اشترطت المذمة ليأخذها مجانا فان اشترطت
 لتحتسب من الدين فينبقى ان يرجع القول بعدم ضمان الرهن لرجح جانب الاجارة فيه ليكون
 المنفعة وقعت فى مقابلة عوض صراحة (وقوله وأجبر الخ) حاصله ان الرهن اذا اشترط فى عقد البيع أو
 القرض وكان معينا فان الراهن يجبر على دفعه بعينه للمرهن (وقوله إذا القرض كذلك) أى كما نقله المواق
 عن ابن عرفة (قبله وعين) الجمله حاله أى والحال انه عين عند العقد (وقوله بأن وقع) أى عقد البيع أو
 القرض (وقوله رهن ثقة) أى فلم يزمه أن يأتى برهن ثقة فان هلك الرهن المعين أو استحق قبل ان
 يقبضه المرهن خير المرهن وامضاء البيع ويبقى دينه بلا رهن وبين الفسخ فأخذ المبيع إن كان
 قائما وقيمته أو مثله ان فات فان حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد قبض المرهن له فلا مقال له إلا
 أن يغرم الراهن فى خير فى الفسخ وعدمه ويبقى الدين بلا رهن (وقوله والحوز) أى ودعوى المرهن
 الحوز بعد حصول المانع أى دعواه بعد حصول المانع انه حاز قبل حصوله فهو على حذف مضاف
 بدليل قوله ولو شهد الأمين لان الشهادة تقتضى حصول دعوى وبعد متعاق بدعوى المقدرة فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وابقاء كلام المصنف على ظاهره لا يفيد لان المعلوم ان الحوز
 بعد المانع لا يفيد لان الحكم لا يثبت إذا وجد المانع (وقوله ونازعه الغرماء فى ذلك) أى
 وقالوا له ان حوزك لما هو يسدك إنما حصل بعد المانع (وقوله ولو شهد الأمين) أى أو أقر
 الراهن انه حازه قبل المانع وكذبه الغرماء (وقوله لأنها شهادة على فعل نفسه) أى وهو
 الحوز أى والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لأنها دعوى وهذا يستفاد من التعليل المذكور أن
 شهادة القبانى بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل نفسه بخلاف ما إذا شهد أن
 فلانا قبض ما وزنه فانه يعمل بشهادته فان شهد بهما معا فالظاهر البطلان لان الشهادة اذا بطل
 بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا وعمل بطلان شهادة القبانى اذا شهد بالوزن
 ما لم يكن قداما من طرف السلطان أو نائبه كالقاضى كما بعصر وإلا عمل بشهادته كما استظهره عجم
 والظاهر ان تابع المقام من القاضى مثله (وقوله وهو الاظهر) أى لان الاصل صحة وضع اليد وعدم
 اختلاسه مثلا ولا يشترط فى الحوز نقل الرهن من دار الراهن بل يصح أن يجعله فى موضع منها
 ويطبوع عليه أو يأخذ مفاتيحه وتقدم بينة الحوز على النافية له لانها مثبتة والمثبتة تقدم على النافية
 لانها ازيد علما بالمؤيد النافية بقرائن كما فى فتوى ابن رشد لما سأله عياض عن رهن دار ادعى

وقها دليلهما (و) لو
 باع الراهن الرهن المعين
 المشترط في عقد البيع أو
 القرض (مضى بيعه)
 وإن لم يحز ابتداء (قبل
 قبضه) للمرهن (إن
 فرط مرته) في طلبه
 حتى باع مصادريته بالرهن
 لتفريطه (وإلا) يهرط
 بل جسد في الطلب
 (فتأويلان) في مضمون
 البيع فأم لا يكون الثمن
 رهنا وفي ردده ان لم يفت ويق
 رهنا وإلا فالتمن (و) إن باعه
 (بعده) أي بعد قبض
 المرهن له (فله) أي للمرهن
 (ردده) أي رد البيع فيكون
 رهنا (إن يبيع بأقل)
 من الدين ولم يكمل له
 ما نقص والدين عين مطلقا
 أو عرض من قرض
 (أو) يبيع بمثل
 الدين فأكثر و (دينه)
 عرضاً (من يبيع إذ لا يلزم
 قبول العرض قبل أجله ولو
 يبيع بقدر الدين إذ الاجل
 فيه من حقهما بخلاف العرض
 من قرض فان الاجل فيه من
 حق المقرض (وإن أجاز)
 للمرهن البيع (تعجل) دينه
 من الثمن فان وفي والا
 اتبعه بالباقي * ولما تكلم
 على تصرف الراهن في
 الرهن بعوض ذكر تصرفه
 غيره فقال (وَبَقِيَ) العبد
 رهنا (إن دبره) سيده
 الراهن ولو قبل القبض

المرهن حيازتها ببينة فأقام الغرماء بينة على أن الراهن ساكن فيها فقال المرهن لم أشعر برجوعه لها وفي
 السؤال أن العادة أنه لا يخفى عليه ذلك فأرسل ابن رشد لم يأت أن يحكم بالطلاق انظر ح (قوله وفيها
 دليلهما) قال ح أشار بذلك اظاهر كلام المدونة في كتاب الهبة ونصها ولا يقضى بالحيازة إلا بمعاينة
 البينة بحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في صحته أن المعطي قد حاز قبض
 وشهد عليه باقراره بينة ثم مات لم يقض بذلك إن أنكر الورثة حتى تعين البينة الحوز اه ووجه
 كون كلامها المذكور دالا على القولين وبعملها أن قولها حتى تعين البينة الحوز يحتمل أن المراد
 حقيقة الحوز أي حتى تعين البينة أن ذلك الشيء الموهوب أو التصديق به أو المرهون في حوز
 الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل أن المراد التحيز أي التسليم كاهو المتبادر من المعاينة
 (قوله المشترط) أي وأما إن كان الرهن متطوعاً به بعد العقد وباعه الراهن قبل أن يقضه المرهن مضى
 بيعه وهل يكون عنه رهناً أو يكون للراهن ولا يكون رهناً فيه خلاف على الخلاف في بيع الهبة
 قبل قبضها وبعد علم الموهوب له في مضمون البيع ويكون الثمن للمعطي بالكسر أو للمعطي بالفتح كما
 سيأتي وهذا كله إذا كان الرهن معيناً فان كان غير معين وكان مشروطاً في عقد الدين وقبضه المرهن
 وباعه الراهن بعد قبضه مضى بيعه والمرهن منع الراهن من تسليمه للمشتري حتى يأتيه برهن بدله
 (قوله وفي ردده ان لم يفت الخ) * حاصل هذا التأويل الثاني أن البيع يرد إذا لم يفت المبيع ويبقى ذلك
 المبيع رهناً على حاله وإن فات المبيع فلا يرد البيع ويجعل الثمن رهناً والتأويل الاول لابن أبي زيد
 والثاني لابن القصار * واعلم أن محل الخلاف في بيع الراهن الرهن المعين المشترط في عقد البيع أو القرض
 كما قال الشارح والحال أن الراهن البائع سلم الرهن المبيع للمشتري فان لم يسلمه له كان للمرهن أن
 يمنع الراهن من تسليمه ولو أتاه برهن بدله لأن العقد وقع على رهن معين فلا بد من تسليمه للمرهن
 بینه فان خالف الراهن وسلمه للمشتري كان للمرهن فسخ العقد الأصلي المشترط فيه الرهن
 (قوله وبعده) حاصله أنه إذا باعه بعده فيما أن يبيعه بأقل من الدين أو بأكثر منه أو بمساو له وفي
 كل إما أن يكون الدين عيناً مطلقاً أو عرضاً من يبيع أو من قرض فان باعه بأقل من الدين ولم
 يكمل له ما نقص من الدين خير المرتهن بين أن يرد البيع ويرجع الرهن لما كان عليه من الرهنية
 أو يجيزه ويأخذ الثمن ويطالب ببقية دينه سواء كان الدين عرضاً من يبيع أو من قرض أو كان
 عيناً مطلقاً وإن كمله له أخذه ولا كلام له فان باعه بمساو أو أكثر فان كان الدين عيناً مطلقاً
 أو عرضاً من قرض فلا كلام للمرهن بل البيع لازم ويجعل الدين وإن كان عرضاً من يبيع خير
 المرتهن في رد البيع وامضائه فان رد بيعه رجع رهناً وإن أمضاه عجل الدين فالخيار في خمس (١) صور
 ولزوم البيع في أربعة (قوله أو عرض من قرض) أي أو من يبيع (قوله وإن أجاز المرهن البيع)
 أي في الصور الخمس التي يخير فيها بين الإجازة والرد وأولى في التعجيل الصور الأربع التي يكون
 البيع فيها لازماً ولا خيار له (قوله وبقي إن دبره) أي بقي على حكم الرهنية للاجل فان دفع
 سيده الدين فالأمر ظاهر وإلا يبيع فيه وظاهره سواء كان السيد حين التدبير موسراً أو موسراً وهو
 كذلك كان التدبير بعد قبض المرتهن له أو قبله كما قال الشارح وهو ظاهر المدونة لكن قال أبو الحسن
 إن كلام المدونة محمول على ما إذا دبره بعد القبض وأما لو دبره قبله فلا يبقى على حكم الرهنية بل
 (١) قوله فالخيار في خمس الخ فالصور تسع بناء على عدد دين العين مطلقاً صورة واحدة فان عد صورتين
 بلغت اثنا عشر الخيار في ست والازوم في ست أيضاً فان اعتبر تكميل الأقل أيضاً بلغت ست عشرة
 صورة الخيار في ست والازوم في عشر اه

(وضى عتق) (الراهن
(انوسر) لعبد المرهون
(وكتابه) له بدل
وتجوز ابتداء (وعجل)
الدين ان كان مما يعجل ولا
يلزمه قبول رهن بدله
(والمسر) ان أعق
الرهن أو كتبه (يقى)
عبد رهنا على حاله مع
جواز فعله ابتداء فان
أيسر في الأجل أخذ من
الراهن الدين ونفذ العتق
والكتابة وإلا بيع من
العبد مقدار ما يفي بالدين
(فإذا تعذر بيع
بعضه يبيع) (العبد
(كله والباقي) من
ثمنه عن الدين (للاهن)
ملكاً (ومنع العبد)
الرهن (من وطء أمته
الرهون هو مسمها)
بأن نص على دخولها معه
في الرهن أو اشترط دخول
ماله معه فدخلت والأخصر
والأوضح لو قال للرهونة
معه وأولى في المنع لو رهن
وحدها وأما لو رهن العبد
وحده جاز له وطء أمته غير
الرهونة ولو غير مأذون
كزوجته رهنه معها أولاً
(وحد ممرتين وطوى)
أمة مرهونة عنده إذ لا
شبهة له فيها

يقوت بتدبيره لحصول التقصير بعدم قبضه اه واعتمد بعضهم هذا التقيد وعليه فانظر هل يبقى
الدين بالرهن كمسئلة العارية المطلقة أو يكون التدبير كالكتابة والعق فيفصل بين كون السيد موسراً
أو معسراً قاله شيخنا ولكن الظاهر أن يقال إن فرط المرتهن في القبض حتى دبره لم يكن رهناً وإن
لم يفرط كان رهناً تأمل * إن قلت قد تقدم أن رهن المذبر جائز ابتداء وحينئذ فلا يتوهم بطلان
الرهن بطرو تدبيره فلا فائدة في النص على هذا قلت إنما يجوز رهن المذبر ابتداء إذا دخل على أنه إنما
يباع بعدموت سيده ولا مال له يستوفي منه الدين وأما إذا كان على أن يباع إذا حل الأجل فهذا ممنوع
بخلاف طرو التدبير فإنه لا يمنع من بيعه إذا حل أجل الدين ولم يدفعه سيده لربه (قوله ومضى الخ)
أى ولو كان العتق أو الكتابة قبل قبض المرتهن له (قوله إن كان مما يعجل) أى بأن كان عينا من بيع
أو من قرض أو كان عرضاً من قرض وأما إن كان لا يعجل كالمرض من بيع فإن رضى المرتهن
بتعجيله فكذلك يعجل وإلا بقي رهناً على حاله وقيل تبقى قيمته رهناً وقيل بأن سيده رهن بمائل له
(قوله بل وتجوز ابتداء) فيه نظر والذي في قول التوضيح على قول ابن الحاجب فإن أعقته أو كتبه
أو دبره قبل القبض أو بعده فكالبيع إلى آخر ما نصه لا يريد أنه لا يجوز له ذلك ابتداء لأن ذلك لا يجوز
كناقص عليه في المذونة وغيرها وإنما مراده أنه إن فعل ذلك مضى ونحوه في ح اه بن (قوله ولا
يلزمه) أى المرتهن (قوله وإلا يبيع من العبد) أى وإن لم يحصل له يسار في الأجل يبيع من العبد
بمقدار ما يفي بالدين أى فإن كان لا يفي بالدين إلا بمن كل العبد يبيع كله لكن لا يبيع إلا إذا حل الأجل
لعله أن يحدث فيه يسار وإن كان يفي بالدين فمن بعض العبد يبيع بعضه وكان الباقي حراً وهذا
في العتق وأما في الكتابة فإنه يبيع كله إذا حل الأجل ولو وجد من يشتري بعضه ففى التوضيح
عن أشهب أن يبيع البعض خاص بالعتق إذا يهد التبعض في الكتابة وحينئذ إذا حل الأجل
في الكتابة يبيع كله ولو وجد من يشتري بعضه والباقي من ثمنه عن الدين للراهن
(قوله ومنع الخ) يعنى أن السيد إذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها معاً فإن العبد يمنع من وطئها كان مأذوناً
له في التجارة أولاً لأن رهناً وحدها أو معه يشبه الانتزاع من السيد لها لأنه عرض كل واحد
من العبد والأمة للبيع وقد يباعان مجتمعين فيحل له وطؤها بعد البيع أو منفردين فلا يحل له وطؤها
فلما احتمل الأمر حل الوطء وعدمه صار ذلك التبريض شبيهاً بانتزاعها منه فإن تعدى ووطئها فإنه
لا يحد وقلنا يشبه الانتزاع لأنه ليس انتزاعاً حقيقياً لأن المشهور أنه إذا افتكها السيد من الرهن
فللعبد أن يطأها بالملك السابق على الرهن ولو كان انتزاعاً حقيقياً لاتفق لتمليك ثان (قوله المرهون
هو معها) صفة لأمة ولما جرت الصفة على غير من هى له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لعبد لما يلزم عليه
من الفصل بين الصفة والموصوف كذا قيل ورد بأن محل المنع إذا كان الفاصل أجنياً من العالم
وهنا ليس كذلك فالحق أنه يجوز رفعه على أنه صفة للعبد وحينئذ فالأبراز جائز (١) لا واجب لجريان
الصفة على من هى له فهو مثل زيد همد ضاربه هى (قوله وأولى الخ) وجه الأولوية عدم اجتماع العبد
معه في الرهنية (قوله كزوجته) أى كما يجوز له وطء زوجته ولو لم تكن للسيد ومرهونة مع زوجها
العبد لأن الرهن لا يطل النكاح والسيد ليس له انتزاع الزوجة فلا يمنع من وطئها كما لو باعها السيد
(قوله إذ لاشبهة له فيها) أى فلذا كان وطؤها زنا محضاً فيحد ولو ادعى الجهل والولد الناشئ من
وطئه رقيق للراهن ويكون ذلك الولد مع أمه وماتقها (٢) رهناً في الدين ولا يلحق

(١) قوله وحينئذ فالأبراز جائز هذا على قول لسبويه والمشهور أن الست حينئذ واجب لايهام
الأبراز جريان الصفة أو الصلة على غير من هى له فالحق امتناع اتباعه للعهد ولكن لا للفصل
لوروده في القرآن بل للأبراز اه (٢) قوله وماتقها أى وأرش تقصها بالوطء اه كتبه محمد عlish

وعليه ما قصها وطؤه (إلا بإذن) (٣٥٠) من الرهن فلا حد مراعاة لقول عطاء بجواز إغارة القروح مع ماني ذمة رها

من الدين فتفوت الشبهة ولكن عليه الأدب وتكون أم ولد إن حملت وهذا إن لم تكن متزوجة (وتقوم) الوطوءة باذن (سلا ولد حملت أم لا) لأن حملها انعقد على الحرية فلا قيمة له وأما الوطوءة بلا إذن فولدها رقيق فتقوم بولدها لرقه وتقوم ليعرف قصصها وترجع مع ولدها للمالكها وأما المأذون فتقوم عليه لتلزم قيمتها الواطوءة بالأذن ولا ترجع للرهن (وللايين) الموضوع عنده الرهن (يعني) في الدين (باذن) من الرهن وقع في عقده (أي الرهن وأولى بعده لأنه محض توكيل في بيعه وسواء أذن له في بيعه قبل الأجل أو بعده وهذا (إن لم يقل) الرهن به (إن لم أت) بالدين في وقت كذا (كالمترهن) له يبيع إذا أذن له في بيعه (بعده) أي بعد العقد لأن حال العقد أن لم يقل إن لم أت فهو تشبيه تام (وإلا) بأن قال للايين أو المترهن به أن لم أت بالدين وقت كذا أو أذن للمترهن في العقد مطلقاً لم يجوز يبيعه في الصور المحس إلا بإذن الحاكم لا يحتاج

بالمترهن ولو اشترها المترهن لم يعتق عليه ولده لأنه لم يثبت نسبته منه لكن لو كان الولد أنثى لحرمت عليه كما في الدونة عن ابن القاسم وللهراعي في منع وطئها الزنا بالأم لأنه يحرم على أحد قولي مالك قاله الباجي وعلى ذلك مثنى المصنف فيما تقدم حيث قال وحرم أصوله ونصوله ولو خلقت من مائه (قوله) وعليه ما قصها (أي بوطئه سواء كانت بكرًا أو ثيبًا إن أكرهها أو طأعته وهي بكر أما لو طأعته وهي ثيب لم يازمها ما قصها ما لم تكن صغيرة تخدع وإلا فطوعها كالاكره (قوله) إن حملت (أي من وطئه للمترهن المأذون له في وطئها (قوله) وهذا) أي عدم الحد إذا أذن له الرهن في وطئها محله إذا كانت غير متزوجة والا حد ولا يسقط عنه الحد باذن السيد له في الوطوء (قوله) وتقوم الوطوءة باذن بلا ولد الخ) أي تقوم على المترهن بزم الوطوء من غير حمل أي على أنها غير حامل سواء كانت حاملاً أم لا لأجل أن يجرم قيمتها للرهن وقوله وتقوم الخ. ستأنف أو معطوف على مقدر أي فإن أذن فلا حد وتقوم الخ فتقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية للثنتين لأن قوله بلا ولد يبعد رجوعه للاولى لأنها في الأولى تقوم بولدها لأجل أن يعرف قصصها وترجع للمالكها مع ولدها وأما في الثانية فتقوم وحدها لأجل أن تلزم الواطوءة بالقيمة فتقوله وتقوم أي لأجل أن تلزم له بالقيمة لا يعرف قصصها وترجع للمالكها (قوله) لأن حملها انعقد على الحرية (أي للحوقة بالمترهن وقوله فلا قيمة له أي فلا تمن له يدفع للرهن (قوله) فتقوم بولدها وتقوم ليعرف قصصها) فإذا وطئها وولدت وكان الوطوء ينعصها عشرة قوم الولدان كانت قيمته عشرة جبر النقص به وإن كانت قيمته أقل رجع على الواطوءة بالباقي وإن زادت قيمته فلا يرجع المترهن بزيادة على سيدها وقوله وترجع مع ولدها للمالكها أي بعد وفاء الدين (قوله) ولا ترجع للرهن (أي وإنما ترجع للمترهن لأنها صارت أم ولده (قوله) واللايين يبيعه في الدين) أي سواء كان دين قرض أو بيع (قوله) باذن (أي إذا أذن له الرهن في بيعه (قوله) واقع في عقد الرهن) أي في وقت عقده (قوله) لأنه (أي الأذن محض توكيل أي توكيل محض سالم عن توهم الاكره فيه (قوله) وأولى بعده) وجه الأولوية أنه ربما يتوهم أن الإذن الواقع في العقد كالأكره على الأذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كالأذن (قوله) إن لم يقل الخ) أي فإن قاله فلا يستقل الأيمن بالبيع حينئذ بل لا بد من إذن الحاكم كما يحتاج إليه من إثبات النية وغيرها (قوله) كالمترهن بعده أي وأما إذن الرهن للمترهن في البيع في حال العقد فتقولان الجواز أي جواز استغلاله بالبيع لابن رشد وابن زرقون والمنع لبعض الموثقين قال لأنه هدية مديان ولما ذكر ابن عرفة القولين في الإذن للمترهن في أصل العقد قال بعد ذلك وسوى اللخمي بين شرط توكيل المترهن والمعدل وهو نص للدونة اه لكن المصنف قدمنى على ما قاله بعض الموثقين من منع استغلال المترهن بالبيع في تلك الحالة أطاق أوقيد (قوله) وإلا بأن قال الخ (الأوضح وإلا بأن قيد للايين في العقد أو بعده أو قيد أو أطلق للمترهن في العقد أو قيد بعد العقد لم يجوز يبيعه في الصور المحس بغير إذن الحاكم، والحاصل أن الرهن إيمان باذن بيع الرهن للايين أو للمترهن في نفس العقد أو بعده وفي كل إما أن يطلق أو يقيد فالصور ثمانية فإن وقع منه الإذن للايين في العقد أو بعده وأطلق جازله البيع بلا إذن وإن قيد فلا بد من الرفع وإن وقع الإذن للمترهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا إذن وإن قيد فلا بد من الرفع وإن وقع الإذن منه له في حالة العقد فلا بد من الرفع قيداً وأطلق على ما قاله المصنف تبعاً لبعض الموثقين (قوله) مطلقاً أي سواء قال إن لم أت بالدين في وقت كذا أو لم يقل (قوله) فبعضرة الخ) أي فبيعه من أذن له في بيعه سواء كان أميناً أو مرتباً بمحضرة الخ (قوله) ولم يغش فساد (أي لو بقى (قوله) وإلا جاز

إليه من ثوب النية وغيرها فإن عسر الوصول إليه فبعضرة عدول من المسلمين ندباً فإن باع بغير إذن الحاكم مع تيسره (مضى) مطلقاً فيها) أي في الايمن والمترهن في الصور المحس وإن لم يجوز ابتداء وعمل للنفع إذا لم يكن المبيع تافها ولم يغش فساد وإلا جاز

مطلقاً) أي تيسر الرفع له أولاً * وأعلم أن محل المضي إذا أصاب وجه البيع أمالو باع: قل من الفبيعة كان
لربه أخذه من المشتري وإن تداولته الاملاك فله أخذه بأي ثمن شاء كالشفيح كما قاله شيخنا العدوي
(قوله أي لا يعزله واحد منهما) أي لا يجوز ذلك ولو إلى بدل أو ثمن منه كما لا يجوز أن يعزله أحدهما
كذلك ليس له أن يعزله نفسه سواء كان موكلاً على حوز الرهن أو على يده على ما ظهر كما في عبق
(قوله واحد منهما) أي الراهن والمرتهن (قوله وليس له إيصاء به) أي ليس له إيصاء بوضعه عند أمين غيره
إذا أراد سفره أو حضرته الوفاة فإن أوصى بذلك لم تنفذ وصيته ولوقال المصنف ولا ينفذ الإيصاء به
كان أحسن لأنه لا يلزم من عدم جواز الإيصاء به عدم نفوذه اه خش وقوله وليس له إيصاء به
أي كما أن التقاضي ليس له الإيصاء بالتقاضي فالتقاضي مثل الامين في ذلك ومثلهما الوكيل ولو مفوضاً
اليه ومقدم التقاضي المقام على أيتام بخلاف الخليفة والوصي والمجير وإمام الصلاة المقام من طرف
السلطان وناظر الوقف فشكل واحد أن يوصى بمنصبه ويستخلف عليه والراد الناظر الذي جعل له
الوافاق الإيصاء به والا فهو كالتقاضي كما في عبق (قوله ان امتنع الراهن من بيعه) أي والحال أنه
لم يأذن للأمير ولا للمرتهن في بيعه على ما مر (قوله ولا يهدد) أي لا يخوف بما ذكر من الحبس
والضرب (قوله وكذا يباع) أي يبيعه الحاكم وقوله إذا غاب الراهن أي أومات (قوله والرهن) أي
وثبت أن الرهن ملك له أو استعارة أي وبعد حلف المرتهن يمين الاستظهار في حق عن ابن رشد
أن الذي جرى به العمل أن القاضي لا يحكم للمرتهن ببيع الرهن إذا غاب الراهن أومات حتى يثبت
عنده الدين وملك الرهن له وتخليفه مع ذلك أنه ما وهبه دينه ولا قبضه ولا أحاله وأنه باق عليه إلى
حين قيامه (قوله ولو كان غيره) أي غير الرهن أولى بالبيع أي لوفاء الدين وذلك لتعلق حق المرتهن
بعينه وهذا ما استظهره ابن عرفة مخالفاً لابن يونس في قوله ينظر الحاكم في الأولى بالبيع الرهن أو غيره
فبيع ما هو الأولى لكن في كلام ابن رشد ما يقتضي ذلك ونصه الرهن لا يباع على الراهن إذا امتنع
من بيعه أو غاب ولم يوجد له ما يقضى منه دينه فيحتاج إلى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته من
بعدها ولا يفعل ذلك إلا القاضي فأشبه حكمه على الغائب اه ق قوله ولم يوجد له ما يقضى منه دينه ربما
اقتضى أنه لو وجد له شيء يقضى منه دينه غير الرهن نظر الحاكم فيوافق ما لابن يونس انظر بن
(قوله ورجع مرتهنه بنفقه في الذمة) ابن عاشر أي التي شأنها الوجوب على المالك لو لم يكن المالك رهناً
بدليل ما يأتي في قوله وإن اتفق مرتهن على كشجر خيف الخ وقل في قوله وإن اتفق على كشجر
أي مما يتوقف سلامته على النفقة ولا يلزم ماله لو لم يكن رهناً نفقته وبعد لزوم فارت هذه قوله
ورجع مرتهنه بنفقه في الذمة قال طي وهذا الحمل صواب ولعله أخذه من ابن عرفة فيؤخذ من
التقرير المذكور أن العقار كالحيوان لأن نفقته غير واجبة واختار الشيخ المسناوي
ما أفاده شارحنا من أن العقار كالحيوان لأنه لما رهنه وهو عالم بانتقاره للإصلاح فكأنه أمره بالنفقة
فيرجع بها في ذمته قال وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الأشجار انتهى بن (قوله ولو لم يأذن) مبالغة في
قوله في الذمة ورد ببلو قول أشهب أن نفقته على الرهن إذا لم يأذن له فيها تكون في الرهن مبدأ بها
في ثمنه (قوله لأنه قام عنه بواجب) أما في الحيوان فظاهر وأما في العقار فتعلق حق المرتهن به فاندفع
ما يقال أن التعليل بقوله لأنه قام عنه بواجب يقتضي قصر الرهن على الحيوان دون العقار لأن
الإنسان يجب عليه الاتفاق على دابته وعلى رقيقه فإن امتنع أجبر على بيعهما ولا يجب عليه
إصلاح عقاره وحينئذ فالأولى للشارح الاقتصاد على الحيوانات وأما العقار فهو داخل في
قوله الآتي وإن اتفق على كشجر * وحاصل الجواب أن محل كون العقار لا يجب على صاحبه

مطلقاً (ولا يعزل الأمين)

الموكل على حوزة أو بيعه
أي لا يعزله واحد منهما
ولا يعضى عزله فإن اتفقا
على عزله فلهما ذلك
(وليس له) أي للأمين
(إيصاء به) أي بالرهن
عند سفره أو موته لأن الحق
في ذلك للمترهين وهما لم
يرضيا إلا بأمانته لا أمانة
غيره (وباع الحاكم) الرهن
(ان امتنع) الراهن من
بيعه وهو مسرأ وامتنع من
الوفاء وهو موسر ولا
يجبس ولا يضرب ولا
يهدد وكذا يباع إذا غاب
الراهن مع ثبوت الدين
والرهن ولو كان غيره أولى
بالبيع (ورجع مرتهنه)
على الراهن (بنفقه) التي
أنفقها عليه حيث احتاج
لنفقة كالحیوان وكما
احتاج لحرمة ولو زادت
النفقة على قيمة الرهن لأن
غلبته له ومن له الغلبة عليه
النفقة (في الذمة) أي ذمة
الراهن لا في عين الرهن
(ولو لم يأذن) له الراهن
في الاتفاق لأنه قام عنه
بواجب (وليس) الرهن

(رهنا به) أي بالاتفاق بمعنى النفقة (٣٨٣) بخلاف الضالة فإنه يرجع بها في عين الملتقط ويكون مقدما على الغرماء بنفقتها

(إلا أن يصرح) الرهن
(بأنه) أي الرهن (رهنا
بها) أي في النفقة فإن
صرح بأن قال اتفق عليه
وهو رهن في النفقة أو بما
اتفقت أو على ما اتفقت
كان رهنا بها يقدم على
الغرماء بنفقته في ذلك
الرهن قطعا واختلف فيما
إذا قل اتفق على أن نفقتك
في الرهن هل يكون رهنا
فيها لأنه من التصريح
أولا وعليه لو بيع بخمسة
عشر والدين عشرة فإن
الحصة الفاضلة تكون
أسوة الغرماء واليه أشار
بقوله (وهل وإن قال)
اتفق (ونفقتك في
الرهن تاويلان) واعترض
بأن التأويلين فيها إذا قل
على أن نفقتك الخ لا في
الواو وأجب بأنه إن سلم
ذلك فالمصنف رأى أنه
لا فرق بين على والواو وهو
ظاهر خلافا لمن ادعى
الفرق على أن الوجه أن
الظاهر التأويل بأنه رهن
في النفقة لأنه إن لم يكن
صريحا في الرهنية فهو
ظاهر فيها فلا وجه للقول
بأنه ليس برهن فيها وفرع
على التأويلين وعلى تعريفه
أول الباب للرهن الدال
بظاهره على عدم افتقاره
لفظ قوله (ففى
افتقار الرهن لالفظ
مصرح به) بأن يقول خذ هذه رهنا على أن يكون الدين برهن كذا ونحو ذلك بناء على أنه لا بد

اصلاحه ما لم يتعلق به حق لغيره كما هنا (قوله رهنا به) أي بسببه وفيه على هذا فالمراد بالاتفاق النفقة
أي الشيء المنفق أي وليس الرهن رهنا في النفقة بل مجرد وفاء الدين بأجل الرهن من الرهينة ويكون
للمرتهن أسوة الغرماء فيه واعترض على المصنف بأن الأولى حذف قوله وليس رهنا به لأنه مستفاد
من قوله في الدمة فلا داعى لذكره ورد بان كونه في الدمة لا ينافى كونه رهنا فيه ألا ترى أن الديون في
الدمة ومع ذلك يرهن فيها وحينئذ فذكر قوله وليس رهنا فيه مضطر لذكره والحاصل أن فائدة كون
النفقة في الدمة أنه إذا زادت على قيمة الرهن فإنه يتبعه بذلك في ذمته وهذا صادق بكون الرهن رهنا
فيها أولا فأدأنه ليس رهنا فيها بقوله وليس رهنا به (قوله فانه يرجع بها) أي بالنفقة في عين الشيء
الملتقط وقوله ويكون أي المنفق مقدما الخ فان زادت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع بتلك الزيادة
على ربهما وضاعت على المنفق والفرق بين الضالة والرهن إذا كان حيوانا حيث كانت النفقة عليها
في عينها والنفقة على الرهن في الدمة أن الضالة لا يعرف صاحبها حين الاتفاق عليها ولا بد لها من النفقة
عليها لئلا يرجع بالنفقة في عين ما أئق عليه وأما الرهن فإن صاحبه معروف حين الاتفاق عليه فلو شاء
طالبه بالاتفاق عليه فان امتنع أو غاب رفع للحاكم (قوله بأن قل) أي الراهن للمرتهن أئق عليه أي على
الرهن (قوله أولا) أي أولا يكون الراهن رهنا فيها لأن هذه الصيغة ليست صريحة في أن الرهن رهن
فيها لاحتمال أن المراد أئق على أن نفقتك بسبب الرهن أو واقعة في مقابلة الرهن فالرهن رهن
فيها على الاحتمال الثاني دون الأول (قوله وهل الخ) أي وهل يكون رهنا فيها وإن قل الراهن للمرتهن
اتفق ونفقتك في الرهن أي أولا يكون رهنا فيها في هذه الحالة تاويلان الأول لابن يونس وجماعة
والثاني لابن رشد وابن شبلون (قوله وأجيب بأنه إن سلم ذلك) أي إن سلم أن محل التأويلين
إذا قل على أن نفقتك في الرهن لافى الواو وحاصل هذا الجواب أنا لا سلم أن محل التأويلين إذا
قال على أن نفقتك في الرهن فإن كلام ابن يونس صاحب التأويل الأول يفيد أن الرهن رهن
في النفقة سواء قال على أن نفقتك في الرهن أو قال ونفقتك في الرهن وكلام ابن رشد يفيد أن
النفقة في الدمة سواء قل على أن نفقتك في الرهن أو قال ونفقتك في الراهن سلمنا أن التأويلين إنما
وقعا في على أن نفقتك الخ لافى الواو لكن المصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو والحاصل أن
أحوال الاتفاق ثلاثة الأول أن يقول الراهن للمرتهن اتفق على الرهن فقط ولا يزيد وفي هذه
الحالة النفقة في الدمة فقط الثاني أن يقول أئق عليه وهو رهن في النفقة فالرهن في هذه الحالة
رهن في النفقة اتفاقا ، الثالث أن يقول أئق على أن نفقتك في الرهن وهو محل التأويلين ومثلها
عند المصنف ما إذا قال اتفق ونفقتك في الرهن خلافا لمن قال أنه رهن في النفقة في هذه الحالة
اتفاقا (قوله فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو) أي رأى أنه لا فرق بين الصيغة التي فيها على
والصيغة التي فيها الواو وقوله وهو ظاهر أي وعدم الفرق بينهما ظاهري أي وحينئذ فتقاس الصيغة التي
فيها الواو على التي فيها على في جريان التأويلين ووجه ظهور عدم الفرق أن اتفق ونفقتك في الرهن
يحتمل أن المعنى اتفق ونفقتك واقعة في مقابلة الرهن ويحتمل أن المعنى أئق ونفقتك بسبب الرهن
أي أنه الحامل لك على الاتفاق فهي محتملة للاحتمالين كالمقيس عليه (قوله خلافا لمن ادعى الفرق) أي
نقال أن أئق على أن نفقتك في الرهن قريب من التصريح بأنه رهن في النفقة بخلاف أئق ونفقتك
في الرهن فإنه بعيد من التصريح بأنه رهن فيها لأن التبادر منه أن النفقة بسبب الرهن وحينئذ فلا يتم
المقياس (قوله على أن الخ) استدراك على ما يتوهم من تسارى التأويلين (قوله ففى افتقار الخ) اعلم أنه قد

في النفقة من التصريح فيها برهن الرهن فيها وعدم افتقاره للفظ مصرح به بل يكفي ما يدل على ذلك (تأويلان وإن أنفق مرتين) من ماله (على) رهن (كشجر) أو زرع (خيف عليه) التلف بعدم الاتفاق وأبى الراهن منه ولم يأذن للمرتن فيه حيث انقطع الماء عنه فاجتنب لأجرائه أو لإصلاح البئر (بدى) من الثمر أو الحب (بالنفقة) التي صرفها (٢٥٣) في ذلك على الدين الذي رهن فيه

الشجر أو الزرع ولا تكون

النفقة في ذمة الراهن والفرق

بينه وبين قوله قبله في الذمة

أن نفقة الحيوان وكذلك

العقار لا بد منها فكان

المرتن دخل على الاتفاق

عليها فإذا لم يشترط كون

الرهن رها بها كان سلفا

منه للراهن بخلاف عدم

البئر ونحوه فإنه غير

مدخول عليه ولما كان

أحياء الزرع ونحوه إنما

يحصل عن اتفاقه بدى

به على دين المرتن فإن أنفق

بأذن الراهن أو بدوت

علمه بالنفقة في ذمة الراهن

(وتؤولت) للدونة

(على عدم جبر الراهن

عليه) أى على الاتفاق

على الشجر أو الزرع

(مطلقاً) كان الرهن

مشرطاً في صلب العقد

للبيع أو القرض أو متطوعاً

به بعده والمرتن بالخيار

في الاتفاق فإن أنفق

كان في الرهن لا الذمة

وهذا جواب عن سؤال

مقدر نشأ من الكلام

السابق وهل هو يجبر الراهن

على الاتفاق لأحياء الرهن

إذا كان كشجر أو لا

وقع خلاف هل الرهن يحتاج للفظ مصرح به أو لا يحتاج لذلك والاول قول ابن القاسم والثاني قول أشهب فإذا دفع الدين لرب الدين سلمة ولم يزد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقلك كانت تلك السلمة رهنا عند أشهب لا عند ابن القاسم وعليهما يتفرع التأويلان السابقان في النفقة إذا قال الراهن للمرتن أنفق ونفقتك في الرهن ثم قال إن الرهن لا يكون رهناً في النفقة بل في الدين فقد راعى قول ابن القاسم بافتقار الرهن للفظ مصرح به ومن قل لا يكون الرهن رهناً في الدين والنفقة معاً فقد راعى قول أشهب بعدم افتقار الرهن للفظ مصرح به والصفة قد عكس في البناء لأن التأويلين في النفقة مفرعان في الواقع على هذا الخلاف لا العكس وأجاب بعضهم بأن الفاء في قول المصنف هي افتقار الخ للتعليل لا للتفريع أى فيه تأويلان لأن في افتقار الرهن للفظ مصرح به وعدم افتقاره لذلك قولين فالتأويلان مفرعان على القولين ومن هذا تعلم أن قول الشارح وفرع على التأويلين الخ لا يظهر وروى أن قول المصنف ثانياً وتأويلان صوابه قولان اه شيخنا عدوى (قوله في النفقة) أى في كون الرهن رهناً في النفقة (قوله وعدم افتقاره) أى بناء على أن كون الرهن رهناً في النفقة لا يشترط فيه التصريح بكون الرهن رهناً فيها (قوله من ماله) أى ولو كان قد تدانته ليوافيه (قوله خيف عليه) الظاهر أن المراد بالخوف هنا الظن فما فوقه ومفهوم خيف عليه أنه إذا لم يخف عليه إذا ترك لا ينفي أنه لا شيء للمرتن (قوله ولم يأذن) أى وانفق عليه مع علم الراهن فالشروط أربعة (قوله على الدين) متعلق بقوله بدى أى بدى بالنفقة على الدين في ذلك الرهن فإن زادت النفقة على قيمته لم يتعلق بذمته إلا بأذنه (قوله وكذلك العقار) أى لشبهه بالحيوان من حيث استتماله في نحو السكنى فتأمل (قوله بدى به على دين المرتن) قال عبيق معنى التبذنه بما أنفق أن مأنفقه يكون في ثمن الزرع والثمره وفي رقاب النخل فإن ساوى ما ذكر للنفقة أخذها المرتن وإن قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بديته بخلاف المسئلة السابقة المتعلق باتفاقه فيها بذمة الراهن فإن فضل شيء عن نفقته بدى بها في دينه فإن فضل شيء كان للراهن (قوله على الشجر أو الزرع) أى الرهونين وخيف عليهما الفساد (قوله وهذا) أى قول المصنف وتؤولت الخ (قوله بالتطوع بعد العقد) أى فإذا كان الرهن متطوعاً به فلا يجبر الراهن على النفقة عليه والمرتن مخير فإن أنفق كانت النفقة في الرهن لا في الذمة وأما إن كان الرهن مشروطاً في العقد فإن الراهن يجبر على الاتفاق عليه فإن امتنع وأنفق المرتن عليه كانت نفقته في الذمة لا في الرهن (قوله وضمنه مرتن) أى ضمن المرتن مثله أن كان مثلياً وقيمته إن كان مقوماً أن ادعى تلفه أو ضياعه أو رده وهل تعتبر القيمة يوم الضياع أو يوم الارتهان قولان ووفق بعضهم بين القولين بأن الأول فيما إذا ظهر عنده يوم ادعى التلف والثاني فيما إذا لم يظهر عنده من يوم قبضه حتى ضاع اه بن قلا عن التيطية (قوله لا يبدى) أى وإلا كان الضمان من الراهن (قوله من كل الخ) بيان لحدوف أى ونحوها من كل الخ وذلك كالسفينه وقت جريها رهنهت وحدها أو مع آلتها أو ما آلتها في محاب عليه مطلقاً رهنهت وقت جرى السفينة أو راسية

(و) تؤولت (على التقييد) لعدم جبره (بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) دون المشروط في العقد فيجبر الراهن عليه لتعلق حق المرتن به وإن كان الإنسان لا يجبر على إصلاح عقاره وعليه فإن أنفق كان في الذمة وإنما لم يقل وهل كذا أو كذا تأويلان إشارة إلى رجحان الاول ثم شرع في شروط ضمان الرهن وهى ثلاثة بقوله (وضمنه مرتن) إن كان يديه لا يبدى أمين (وكان مما يقاب عليه) كعلى وسلاح وثياب وكسب من كل ما يمكن إخفاؤه وكنته

(قوله لحيوان وعقار) أى وسفينة واقنة فى الرسى فاذا ادعى ضياع ذلك الذى لا يغاب عليه أو تلفه أو رده فانه يصدق ولا ضمان عليه ومحل تصديقه فى دعوى الرد ما لم يكن قبضه بيعة للتوثيق وإلا فلا يصدق كما فى ح وأعلم أن مثل الرهن فى التفرقة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب العوارى وضمن الصانع والمبيع بخيار ونفقة المحضون اذا دفعت للحاضن والصدقا اذا دفع البراءة وحصل فسخ أو طلاق قبل الدخول وما يند الورثة اذا طرأ دين أو وارث آخر والشترى من غاصب ولم يعلم بقبضه والسلعة المحبوسة للثمن أو الاشهاد (قوله لان الضمان النخ) علة لمحذوف (١) أى فان شهدت بيعة بتلفه أو هلاكه بغير سببه فلا ضمان عليه لان الضمان هنا ضمان تهمة وهى تنتفى باقامة البيعة (قوله والتهمة موجودة) أى ولأن التهمة موجودة عند عدم البيعة والأولى حذف هذا التعليل والانتصار على ما قبله لان هذا إنما يصلح علة لاشتراط عدم (٢) البيعة لا لاشتراط عدم الضمان فتأمل (٣) (قوله القائل بعدم الضمان عند الشرط) قال الاخمى ونحوه للمازرى إنما يحسن خلاف الشيخين (٤) فى الرهن المشترط فى عقد البيع والقرض وأما فى رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف وإسقاط الضمان معروف فان فهو إحسان على إحسان فلا وجه لعدم اعتباره قال شيخنا العدى وهذا التقييد معمول به (قوله أو علم النخ) هذا داخل فى حيز المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه خلافاً لمن قال إنه إذا علم احتراق محله المعتاد فانه لا ضمان عليه ولو لم يأت ببعضه فيه المحرق (قوله وادعى حرقه) أى وادعى أنه كان به وأنه حرق مع متاعه (قوله بالإبقاء بعضه محرقاً) قيل الأولى غير محرق إذ البعض المحرق لا يبقى والبعض غير المحرق وأجيب بأن المحرق يطلق على ما أذهبه النار بالكلية وعلى ما بقيت آثاره فيه ولم تذهب بالكلية فأطلقه المصنف (٥) أو لا فى قوله بكحرقه بالمعنى الاول وأطلقه ثانياً فى قوله بالإبقاء بعضه محرقاً بالمعنى الثانى على طريق شبه الاستخدام * وأعلم أن الرهن إن كان متحداً كفى الاتيان ببعض منه محرقاً وإن كان متعدداً فلا بد من الاتيان ببعض كل واحد منه محرقاً (قوله فلا ضمان) أى فلا يبرئه من الضمان إلا مجموع شيئين الاتيان ببعضه محرقاً وعلم احتراق محله وأما إن أتى ببعضه محرقاً ولم يعلم احتراق محله أو علم احتراق محله ولم يأت ببعضه محرقاً فالضمان ثابت على المرتهن وزاد ابن المواز قيدا ثالثا وهو أن يعلم أن النار التى أحرقت المحل ليست من سببه فان جهل كونها بسببه أو لا فالضمان عليه وهذا التقييد معتبر فلا وجه لاهمال المصنف له (قوله أى أفنى الامام الباجى) أى لما احترقت أسواق طرطوشة وهو وجيه قال بن وبذلك جرى العمل عندنا ونقل فى التوضيح مثل فتوى الباجى عن المازرى ونصه وذكر المازرى أنه نزل عندهم سنة ست وثمانين وأربعمائة لما فتح الروم زويلة والمهدية ونهبوا الاموال وكثرت الخسومات مع المرتهين والصناع وفى البلد مشايخ من أهل العلم متوافرون فأفتى بعضهم بتكليف المرتهن والصانع البيعة أن ماعنده قد أخذه الروم وأفتيت بتصديقهم وكان القاضى حينئذ يعتمد فتاوى فتوقف لكثرة من خالفنى حتى شهد عنده عدلان أن شيخ الجماعة السيورى أفنى بما أفنت به ثم قدم علينا كتاب المنتقى فذكر

لا حيوان وعقار (وَلَمْ تَشْهَدْ بَيْعَةً) أو شاهد مع يمين (بكحرقه) أو سرقة أو تلفه لان الضمان للتهمة عند ابن القاسم فيضمن مع الشروط المذكورة (ولو شرط) المرتهن فى عقد الرهن (البراءة) أى عدم الضمان لانه من إسقاط الشيء قبل وجوبه والتهمة موجودة خلافاً لأشهب القائل بعدم الضمان عند الشرط (أو علم احتراق محله) المعتاد وضعه فيه وادعى حرقه مع متاعه فيضمن لاحتمال كذبه (إلا) ببقاء بعضه محرقاً مع علم احتراق محله فلا ضمان وقوله محرقاً فرض مسئلة أى معطوياً محرقاً أو مقطوعاً أو مكسوراً أو مبلولاً (وأفنى) أى أفنى الامام الباجى (بعدمه) أى عدم الضمان (فى العلم) أى علم احتراق محل الرهن

(١) قوله لمحذوف ويحتمل أنه علة لاشتراط انتفاء البيعة (٢) قوله لاشتراط عدم أى لا للضمان مع اشتراط عدمه (٣) قوله فتأمل تأملت فوجدت جصلة علة للضمان مع اشتراط عدمه أى وإنما ضمن مع اشتراط عدمه لان التهمة التى هى علة الضمان موجودة بل تقوى به اه (٤) قوله الشيخين المراد هنا ابن القاسم وأشهب اه (٥) قوله فأطلقه المصنف النخ فيه أن الاول مصدر والثانى اسم مفعول فليس فيه شبه استخدام اه كتبه محمد عlish

المتاد وضعه فيه وادعى الرهن أنه كان به إذ ثبت أنه كان به لم يضمن انقضاء (٣٥٥) وثوى الباجى ضبعة (ولا) بأن لم يكن

يده بل يدين أدين أوركاه
في موضعه كئار بشجرة
وزرع بأرضه أو كان
الرهن بيد المرتهن وهو
عالم لا يغاب عليه كدور
وعيد أو شهدت بينة
بكره أو وجد بعضه
محرقة مع علم احتراق محله
أو علم احتراق المحل
الموضوع فيه الرهن فقط
على ما للبايجى (قلا)
ضمان على المرتهن (واو)
اشترط (الراهن على
المرتهن) (ثبوته) أى
الضمان عليه (إلا أن
يكنه عدول) وكذا
عدول وامرأتان فيما
يظهر (في دعواه)
موت دابة) ونحوه
معه في سفر أو حضر ولم
يعلم به أحد فيضمن بخلاف
لو صدقوه فلا ضمان واو
قالوا رأيناها ميتة ولم نعلم
أنها الرهن وحلف أنها
الرهن (وحلف)
المرتهن (فما يغاب
عليه) وأولى في غيره
(أنه تلف بلا دلسة)
في دعوى التلف (و) أنه
(لا يعلم موضع) في
دعوى الضياع قالوا
وللتقسيم معنى أو وإنما
حلف مع ضمان القيمة أو

فيه في الاحتراق مثل ما أتيت به وذكر كلام الباجى اه (قوله المتاد وضعه فيه) أى والحال أنه لم
يأت ببعضه محرقة إذ هو محل الخلاف (قوله وثوى الباجى ضبعة) قد علمت أن بن قد اعتمد فتواه وأما
شيخنا في حاشية خشن وغيره فقد ضعفوها وصححوا القول بالضمان وتبهم في ذلك شارحا (قوله وهو
عالم لا يغاب عليه كدور وعيد) أى والحال أنه لم يحصل من المرتهن تعدد وإلا ضمن ومن التعدى أن
يسافر بالرهن أو يبيع الدين فيسلم الرهن للمشتري من غير إذن ربه كفى ح (قوله أو علم احتراق المحل
الموضوع فيه الرهن فقط على ما للبايجى) فيه أن إدخال هذا تحت إلا لا يناسب لأن هذا هو قول المصنف قبله
وأنتي بعدهم فالأولى حذفه تأمل (قوله ولو اشترط ثبوته) مبالغة في عدم الضمان لكن لا بد من حلفه أنه
تلف بلا دلسة متهماً كان أو لا كما سيأتى ورد بل على أشبه القائل إنه يعمل بالشرط (قوله إلا أن يكنه
عدول) أى أن الرهن إذا كان محلاً لا يغاب عليه وادعى تلفه وكذبه المدول صريحاً بأن قالوا إنه باعها ونحوه
أو ضمناً بأن قال جيرانه أو المصاحبون له في السفر لا تعلم موتها فإنه يضمنها ومفهوم يكذب أنه أو صدقه العدول
كما قالوا أن هذا الرجل كانت معه دابة ومات ولكن لا ندري هل هي دابة الرهن أو غيرها فإنه لا يضمن
وأولى إذا قالوا إنها دابة الرهن لكن في الأولى لا بد من حلفه أنها هي دون الثانية ومفهوم عدول أنه
لو كذبه غيرهم لم يضمن لتطرق التهمة بكتهم الشهادة له بموتها (قوله وكذا عدول وامرأتان) أى وكذا
يكفى في تضمينه تكذيب عدول وامرأتين وقوله فيما يظهر أى لأنها دعوى مالية يكفى فيها العدل والمرأتان
(قوله في دعواه موت دابة) للراد دعواه تلف ما يضمنه فلا مفهوم لدابة ولا موت وذلك بأن يكنه
المدول في دعواه مسرقة الدابة أو السفينة (قوله وحلف أنها الرهن) أى فإن نسكل حبس وإن طال سجنه
دين وعلى كل حال لا ضمان عليه (قوله وحلف فيما يغاب عليه) أى حيث قلنا بضمان المرتهن فيما
يغاب عليه فلا بد من حلفه سواء كان متهماً أو لا فإن حلف غرم القيمة أو المثل وإن نسكل حبس فإن
طال سجنه دين وغرم المثل أو القيمة قل شيخنا والحاصل أنه إن أمر بالخلف مع تضمينه مخافة أن
يكون أخفاه فإن حلف غرم القيمة فقط وإن نسكل حبس فإن طال سجنه دين وغرم القيمة أو المثل
على ما تقدم ثم إن القول بحلفه مطلقاً قول ابن مزين قال عياض وحمل عليه بعض الشيوخ ظاهر المدونة
ومقابل يقول لا يمين على المرتهن إلا أن يدعى الراهن أنه علم بذلك وإلا حلف له المرتهن كذا في المواق
عن ابن عرفة (قوله وأولى الخ) أى لأنه إذا حلف فيما يضمنه فأولى فيما لا يضمنه إلا أنه فيما لا يغاب عليه
يحلف مخافة أن يكون أخفاه فإن نسكل حبس فإن طال سجنه دين ولا غرم وما ذكره الشارح من
حلف المرتهن فيما لا يغاب عليه الذى لا يضمنه أحد أقوال ثلاثة وهى حلفه مطلقاً متهماً أو لا وعدم
حلفه مطلقاً ثالثها يحلف المتهم دون غيره (قوله واستمر ضمانه إن قبض الدين) يبنى أن الرهن إذا
كان ما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فإن ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه له لأن
الأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يسلمه لربه ولا يكون ذلك الرهن عند المرتهن بعد براءة ذمة
الراهن كالوديعة وقول المصنف أو وهب أى هبة يراها المدين الذى هو الراهن بأن وهب الدين له
هذا هو المراد وإلا ففي كلامه اجمال لأنه يصدق على هبة لغير المدين مع أنه إذا وهب الدين لغير
المدين صار من عنده الرهن أميناً على الرهن لا مرنها وحينئذ فلا يضمن قال ح وإذا وهب المرتهن
الدين للراهن ثم تلف الرهن فضمنه في حقه كان للمرتهن إبطال الهبة إذا حلف أنه إنما وهبه الدين
لأجل أن يبرئ ذمته من الرهن ويلزم الراهن غرم الدين ويتقاصن فإن فضل عند أحدهما للآخر
شيء دفعه له قاله أشهب وتردد قولنا يحتمل أن ابن القاسم يقول بما لأشهب ويحتمل أن يخالف

المثل على اخفائه رغبة فيه (واستمر ضمانه) أى ما يغاب عليه (إن قبض الدين) من الراهن (أو وهب) له حتى يسلمه المرتهن
لربه ولا يكون بعد البراءة من الدين قبل تسليمه كالوديعة لأنه قبض على وجه التوثيق لا الأمانة (إلا أن يحضره المرتهن) لربه

بعد البراءة من الدين (أو بدعوه لأخذه) من غير احضار (فيقول) ربه (أو تركه عندك) وان لم يقل ودية فلا ضمان على المرتهن لأنه صار أمانة فإذا لم يقل في الثانية تركه عندك فالضمان ولا مفهوم لبدعوه لأخذه بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية تركه عندك فلا ضمان * ثم شرع يتكلم على (٢٥٦) ما اذا جنى الرهن بعد حيازة المرتهن له على مال أو بدن فقال (وإن جنى الرهن)

فيقول بلزوم الهبة وان ضمن المرتهن القيمة أو المثل قال شيخنا ومقاته اشبه أصل يخرج عليه كل ما فعل لغرض فليتم (قوله بعد البراءة من الدين) أي بعد براءة الراهن منه بقبضه منه أو هبته له ومفهوم قوله بعد البراءة أنه لو أحضره له قبلها فأعرض الراهن عنه فإنه لا يسقط ضمانه من المرتهن (قوله فيقول تركه عندك) أي أو أبقيه عندك أو أخله عندك أو دعه عندك أو أمسكه عندك (قوله فإذا لم يقل في الثانية تركه عندك فالضمان) أي بأن دعاه لأخذه من عنده فأعرض عنه ولم يجبه وأما إذا أحضره له ودعه لأخذه فأعرض عنه ولم يقل تركه عندك فلا ضمان فقول المصنف فيقول تركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج لرجوعه للأولى لأنه حيث أحضره له كفي ذلك في إسقاط الضمان سواء قال له تركه عندك أولا بأن أمضى عنه ولم يجبه (قوله بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية) لعل الأولى حذف قوله في الثانية لأنه متى قال الراهن بعد براءة من الدين للمرتهن تركه عندك فلا ضمان عليه سواء كان المرتهن أحضره له أو دعه لأخذه أو لم يحصل واحد منهما كما أنه إذا أحضره له فأعرض عنه وتركه عنده ولم يقل تركه عندك فإنه لا ضمان على المرتهن أيضا إذا تلف أو ضاع (قوله وان جنى الخ) يعني ان الرهن إذا حاز المرتهن ثم ادعى شخص على الراهن ان الرهن جنى جناية أو استهلك مالا واعترف رآه فقط بذلك فان كان معهما وقت اعترافه ولو ببعض الدين لم يقبل قوله لأنه يتم على خلاصه من يد المرتهن ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلاص من الدين تعلقت الجناية برقبته خير سيده بين اسلامه وفدائه (قوله أي ادعى شخص على الراهن جناية الرهن) ظاهره انه لا فرق بين ان يدعى جنيته قبل الارتهان أو بعده وهو كذلك لان الفرض أن الراهن المقر بالجناية معدم والمرتهن حائزه فيهما وأما يفرقان اذا كان مليا كما يأتي (قوله واعترف رآه بالجناية) أي فقط دون المرتهن والحال ان تلك الجناية لم تثبت بالينة (قوله حال اعترافه) أي ولو كان في آخر الاجل (قوله وأما بالنسبة للراهن) الاوضح وأما بالنسبة له في نفسه (قوله فان يسع في الدين تسع المجنى عليه الراهن) أي في ذمته (قوله بل اما هدر) أي ان لم يكن سائق ولا راكب ولا قائد (قوله بل كان مليا) أي من حين الاعتراف بالجناية للأجل (قوله بقي الرهن على رهنيته) أي للاجل ثم بعد ذلك اما ان يفكه سيده يدفع الدين وإما أن يراضوا على بيعه وإما ان يراضوا على بقاء الدين أجلا ثانيا بذلك الرهن أو برهن بدله فإذا حل الاجل الثاني فسكذلك (قوله والا أسلم بعد الاجل ودفع الدين) أي وان لم يفده بقي ذلك الجاني رهنا للأجل فإذا جاء الاجل أجبر على وفاء الدين واسلام ذلك الجاني للمجنى عليه ابن عرفة انظر لو أبي من فدائه أولا وهو ملي ثم أراد حين جاء الاجل ونازعه المجنى عليه فلا يظهر انه ليس له ذلك لانه لو مات كان من المجنى عليه وسبق اليه أبو الحسن اه بن (قوله وقد علم من هذا) أي التقرير الذي قلناه (قوله في المسكتين) أي مسئلة الفداء ومسئلة عدم الفداء (قوله يبقى ساقطا) أي يبقى رهنا حاله كونه ساقطا حق المجنى عليه منه وقوله يبقى معه أي يبقى رهنا مصاحبه له تعالى حق المجنى عليه ومحل قوله وإلا بقي ان فداء إذا اعترف الراهن للمجنى عليه بعد الرهن وأما إن اعترف بعد الرهن انه جنى قبله ثم رهنه بقي أيضا رهنا ان فداء فان أبي من فدائه حلف انه لم يرض بتحمل ارش الجناية وأجبر على اسلامه مع تعجيل الحق ان كان مما يعجل فان كان مما لا يعجل بأن كان عرضا من بيع

أي ادعى شخص على الراهن جناية الرهن بدليل قوله (واعترف رآه) بالجناية (لم يصدق) الراهن (إن أعدم) أي ان كان معهما ولو بالبعض حال اعترافه لاتباه على تخليصه من المرتهن ودفعه للمجنى عليه والمراد أنه لم يصدق بالنسبة للمرتهن وأما بالنسبة للراهن فيصدق لانه مكلف يؤخذ باقراره فيخير بعد وفاء الدين في تسليمه للمجنى عليه وفدائه فان يسع في الدين تسع المجنى عليه الراهن بالأقل من الثمن وأرش الجناية وهذا في رهن تتعلق به الجناية كعبد وأما حيوان لا يعقل فلا تتعلق به جناية بل إما هدر وإما ان تتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب كإسيات (وإلا) يكن الراهن معدما بل كان مليا (بق) الرهن على رهنيته (إن فداء) رآه بأن دفع للمجنى عليه ارش الجناية (وإلا) يفده سيده الى (أسلم) الرهن وجوبا للمجنى عليه لكن (بعد) مضي (الأجل ودفع الدين)

لربه لانه وثيقة مقدمة على الجناية فإذا حل الأجل جبر على دفعه وعلى اسلامه كذا في المدونة وقد علم من هذا انه يبقى رهنا في المسكتين لكنه في حال الفداء يبقى ساقطا حق المجنى عليه منه وفي حال عدمه يمي معه تعلق حق المجنى عليه به

(وإن ثبتت) الجناية بعد الرهن بيئته (أو اعترفا) معا أي المرتهنان فإن فداءه (٢٥٧) الراهن بقبر

يفده (وأسلمه) أي
أراد إسلامه للمعنى عليه
خير المرتهن (فإن أسلمه
مرتته أيضا)
كالراهن (العبد الجاني
للمعنى عليه بماله)
رهن معه أولا ويقتضى دين
المرتهن بلا رهن لرضاه
بذلك (وإن فداءه)
المرتهن (بغير إذنه)
أي الراهن (ففداؤه)
نافذ (في رقبته فقط)
دون ماله مبدأ به على الدين
ويبقى رهنا على حاله (إن لم
يرهن بماله) فان
رهن به ففداؤه فيهما وأما
ذمة الراهن فلا يتعلق الفداء
بها مطلقا (ولم يسع)
العبد الجاني القدي سواء
كان فداؤه في الرقبة فقط
أو فيها وفي المال (إلا في
الأجل) أي جسده لأنه
رجع لما كان عليه من الرهنية
وهو إنما يباع عند الأجل
(وإن) فداء المرتهن
(بإذنه) أي باذن الراهن
(فليس) الرهن (رهنا
به) أي بالفداء بل هو
سلف في ذمة الراهن وهذا
ضعيف والتمتدأ به يكون
رهنا به فلو قال كذا ذمة لو اتفق
الراجح مع إفادة أنه يجري
فيه أيضا قوله ففداؤه في
رقبته الخ (وإن قضى
بعض الدين أو سقط)

ولم يرض من هوله بتجليله ألغى إقراره على المرتهن كما لو كن مسررا في المسئلة السابقة وبغير المحي
عليه بين تغريم الراهن قيمته يوم رهنه لتعديه وبين صبره حتى يحل الأجل ويبيع ويتبعه بثمنه وهذا
مالم يكن الأرض أقل وإلا غرمه (قوله) وان ثبتت الجناية بعد الرهن (أي وان ثبتت الجناية بيئته
حالة كونها بعد الرهنية وأشار الشارح بهذا إلى أن عمل كلام للصنف إذا جنى بعد رهنه أما إذا جنى
قبله ففيه تفصيل آخر وحاصله أنه ان ثبتت بيئته وفداءه الراهن بقي رهنا على حاله وإن أراد إسلامه
أتى برهن ثقة كالأول لأنه أغر المرتهن وان اعترفا فان فداءه الراهن بقي رهنا وان أسلمه فينبغي
أن يبقى الدين بالرهن (قوله) فان فداءه الراهن (حاصله أن الجناية بعد الرهنية إذا ثبتت بيئته أو اعتراف
من المتراهنين فقد تعاق بالجاني ثلاث حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق المحي عليه فيخير الراهن أولا لأنه
المالك لهاته في دفع فداءه ودفع رث الجناية وإسلامه للمعنى عليه فان فداءه بقي رهنا على حاله وإن أراد
إسلامه خير المرتهن لتقدم حقه على المحي عليه في فداءه وإسلامه فان أسلمه كالراهن بقي الدين بلا
رهن وإذا اختار فداءه فإما أن يفديه بغير إذن الراهن أو بإذنه فإن فداءه بغير إذنه كان الفداء في رقبته
ويبقى رهنا على حاله وإن فداءه بإذنه كان الفداء ديناً في ذمة الراهن والعبد رهناً في الدين وقد ذكر
الصنف كل ذلك لإفداء الراهن له فانه ركه للاستغناء عنه بما سبق من التصريح بالفداء لأن الحكم
هنا مساو لذلك (قوله) بماله أي مع ماله قل أو أكثر (قوله) وان فداء المرتهن (أي من مال نفسه لا من
مال العبد قال ابن يونس ليس للمرتهن أن يؤدي رث الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء
سيده زاد عبد الحق في النكته وسواء كان مال العبد مشترطاً دخوله في الرهن أم لا لأن المال إذا قبضه
أهل الجناية قد يستحق منهم فيتعلق بالسيد غرم مثله لأن رضاه يدفعه إليهم كدفعه ذلك من ماله وأما
إذا أراد الراهن فداء العبد من ماله وأبى المرتهن فلا كلام للمرتهن والقول للرهن سواء كان المال
مشرطاً دخوله في الرهن أم لا (قوله) ولم يسع أي جبرا على الراهن كما في خش (قوله) سواء كان
فداؤه في الرقبة فقط أي لكونه رهنا بغير ماله وقوله وفها وفي المال أي إذا كان رهنا بماله (قوله) وهو
أي العبد الرهن إنما يباع (قوله) أي بإذن الراهن (أي الذي أراد إسلامه) (قوله) فليس الرهن (أي
فليس العبد للرهون ولا ماله (قوله) بل هو سلف في ذمة الراهن (أي إلا أن ينص على كون العبد رهناً
في الفداء (قوله) وهذا ضعيف هو قول أشهب ومحمد وقوله والتمتدأ الخ هو قول ابن القاسم عن مالك
الليطى وقد خالف كل من ابن القاسم وأشهب قوله فيمن أمر أن يشتري له سلمة ينقد ثمنها عنه فقد
قال ابن القاسم لا تكون يديلاً ورهنا فيما دفع لاقتفار الرهن لا لفظ مصرح به وقال أشهب هي رهن
فيه لعدم افتقاره للفظ مصرح به ابن عرفة وقد يجاب لابن القاسم بأن الدافع في الجناية مرتته فانسحب
عليه حكم وصفه ولأشهب بتقدم اختصاص الراهن بمال العبد قبل جنائته فاستصحب وعدم تقدم
اختصاص الأمر بالسلعة قبل الشراء (قوله) ففداؤه في رقبته الخ (أي ان لم يرهن بماله وإلا ففي رقبته
وماله (قوله) والتمتدأ أنه (أي الرهن يكون رهنا به أي فيه أي في الفداء كما أنه رهن في الدين
ه والحاصل أن الراجح أن الفداء في رقبة العبد فقط إن رهن بغير ماله وإلا كان في رقبته وماله سواء فداء
المرتهن من ماله باذن الراهن أو بغير إذنه (قوله) وان قضى أي الراهن بعض الدين وقوله أو سقط
البعض أي أو سقط بعض الدين عن الراهن بهية أو صدقة عليه من المرتهن (قوله) ولو تعدد أي هذا إذا تعدد
كعبد وداربل ولو تعدد كتياب (قوله) لأن كل جزء منه (أي من الرهن ولو قل لأن جميع الرهن رهن
في كل جزء من أجزاء الدين كان أوضح (قوله) قد تحول عليه الأسواق (أي فبرخص الرهن ولا يفي

(٣٣ - دسوقي - لث) البعض بهية أو صدقة أو طلاق قول بناء (فجميع الرهن) ولو تعدد (فيما بقي) من الدين لأن
كل جزء منه رهن بكل جزء من الدين ولأنه قد تحول عليه الأسواق

فليس للراهن أخذ شيء منه (كاستحقاق بعضه) أى الرهن متحداً أو متعدداً لما بقي منه رهن في جميع الدين فهذه عكس ما قبلها فان كان الرهن مما ينقسم قسمين وقى (٣٥٨) نصيب الراهن رهنًا وإلا يبيع جميعه كغيره من المشتركات التي لا تنقسم إذا

طلب أحد الشريكين البيع فان استحق كله قبل القبض فان كان مينا خيرا المرتهن بين فسخ البيع ولو فات واضائه فيبقى الدين بلا رهن كبدل القبض ان غره الراهن وإلا بقي الدين بلا رهن وان كان غير معين بعد قبضه جبر على خلقه على ارجح ولا يتصور استحقاقه قبل قبضه (والقول) عند تنازع المرتهين بأن قل واضح اليه على شيء هو رهن وقادربه بل أمانة أو عارية أو وضعت يدك عليه بلا إناي (لمدعى نفي الرهنية) لتحكم بالأصل فمن ادعى خلافه فعليه البيان وقد يدعى فيها المرتهن كما إذا كان مما يخاب عليه وادعى ضياعه وأنه أمانة وقال ربه بل رهن ليضمنه قيمته أو مثله (وهو) أى الرهن المحوز باعتبار قيمته (كالشاهد) للراهن أو المرتهن إذا اختلفا (في قدر الدين) فمن شهد له حلف معه وصدق (لا العكس) أى ليس الدين كالشاهد في قدر الرهن بل يقول للمرتهن إذا تلف واختلفا في وصفه جد هلاكه ولو ادعى صفة

بما بقي من الدين إلا الرهن بتمامه (قوله) فليس للراهن أخذ شيء منه) مفرع على قول المصنف لجميع الرهن فيما بقي * واعلم أن كلام المصنف فيما إذا كان كل من الراهن والمرتهن متحداً وأمان تعدد أو أحدهما فإنه يقضى لمن وفى حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن ومثال تعدد كل منهما كرجلين رهنًا داراً لهما من رجلين فإذا قضى أحدهما حصته من الدين كان له أخذ حصته من الدار وإذا تعدد المرتهن وأخذ الراهن كالأورهن زيد وعمراً وبكراً رهنًا وفى أحدهما حق كان له أخذ حصته من الرهن إذا كان الرهن ينقسم وإلا كانت تلك الحصاة أمانة عند المرتهن الثانى ويجعل الرهن كله تحت يداً أمين ولا يمكن الراهن منه لئلا يطل حوز رهن الثانى وإذا اتحد المرتهن وتعدد الراهن كما لو رهن زيد وعمرو داراً يملكها من بكر فكل من قضى دينه مكن من حصته ولا يحتاج في هذه لأمين (قوله كاستحقاق بعضه) سواء كان ذلك الاستحقاق بعد قبضه أو قبله بخلاف استحقاق الكل فإنه يفصل فيه بين كونه قبل القبض أو بعده كما قل الشارح (قوله عكس ما قبلها) أى لأن ما قبلها جميع الرهن رهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن رهن في جميع الدين (قوله) وإلا يبيع جميعه) أى ولا يمكن قسمه يبيع جميعه وجعل ثمن حصة الراهن رهنًا إن لم يأت برهن آخر (قوله كغيره من المشتركات) أى كما لو كان حيوان بين شخصين فرهن أحدهما حصته دون الآخر وطلب الآخر بيع حصته ولم يوجد شتر للحصة أو كان يعيها وحدها بنقص من ثمنها فان الحيوان يباع بتمامه ويجعل ثمن حصة الراهن رهنًا (قوله كبدل القبض) أى كما بخير المرتهن بين فسخ البيع واضائه إذا استحق الرهن المعين بعد قبضه إن كان الراهن قد غره وإلا يره بقى الدين بلا رهن (قوله) بعد قبضه) أى واستحق بعد قبضه (قوله جبر) أى الراهن على الاتيان برهن بدله وقوله ولا يتصور استحقاقه أى غير المعين (قوله) والقول للمدعى نفي الرهنية) الحق في تصوير هذه المسئلة ماضور به ح وهو الذى في المواق عن المدونة وهو أنهما تنازعا في سلمة معينة وعند صاحبا دين لمن هى عنده هل هى رهن أو ودعة مع اتفاقهما على ثبوت الدين ومدعى نفي الرهنية هورب السلة غالباً وقد يدعى فيها من يده ويدعى الإيداع لأجل أن يسقط الضمان عن نفسه فيما يضمنه المرتهن وأما تصوير عبق لهذه المسئلة فهو غير صواب انظر بن ولدا صورها شارحنا بما صور به ح قوله بأن قال واضع اليد على شيء نى معلوم لغيره وعليه دين لربه (قوله اعتبار قيمته) أى سواء كان قائماً أو فائتاً (قوله) كالشاهد في قدر الدين) أى الذى رهن فيه لأن المرتهن إنما أخذه وثيقة بحقه ولا يتوثق إلا بمقدار دينه فأكثر قلح وسواء أنكر الزائد بالسكاية أو أقربه وادعى أن الرهن في دونه فإذا أقر الراهن أن الدين مائة دينار وث الرهن في خمسين منها والمرتهن يقول انه رهن في المائة وقيمته خمسون فالقول قول الراهن يمين فيدفع الخمسين ويأخذ الرهن وتبقى الخمسون الثانية بلا رهن وليس القول قول المرتهن إنه رهن في المائة وإذا قال الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتهن ديناراً صدق من شهد له الرهن بيمينه فان كانت قيمته ديناراً صدق الراهن أو دينارين صدق المرتهن وانظر لو قال للمرتهن أو للراهن شاهد واحد بقدر الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عنه أولاً ولا بد من اليمين مع الشاهد وتقل بعضهم عن التيطى انه لا يضم له وأنه لا بد من اليمين لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهره (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ أى لا يكون الدين كالشاهد في قدر الرهن سواء كان الرهن قائماً أو فائتاً فإذا دفعه ثوبين وتنازعا في أن كليهما رهن أو أحدهما ودعة فالقول للمرتهن ولا يكون الدين شاهداً في قدر الرهن على المعتمد

(قوله)

دون قدر الدين لأنه غارم والغارم مصدق وكذا إذا لم يدع

هلاكه ولكن أنى برهن دون قدر الدين وقال الراهن بل الرهن غير هذا وهو مساو للدين فالقول للمرتهن أيضاً

على المشهور وتنتهي شهادته (إلى) قدر (قيمته) أى الرهن يوم الحكم (٣٥٩) والتع على ان الراهن يكون كالشاهد في

قدر الدين بقوله (ولو)
كان الرهن (زيد أمين على
الأصح) لأنه حائز
للمرتهن (ما) أى مدة كونه
(لم يفت في ضمان الراهن)
بأن كان قائما وأوقات في ضمان
المرتهن بأن كان مما يغاب
عليه وهو يده ولم يتم على
هلاكه بينة ومفهومه أنه
لوفات في ضمان الراهن بأن
قامت على هلاكه بينة وهو
يد المرتهن أو كان مما لا يغاب
عليه أو تاف يد أمين لم
يكن شاهداً على قدر الدين
فألصور خمس ولما ذكر أنه
كالشاهد في قدر الدين
والشاهد لا بد أن يحلف مع
من شهد له وكانت أحواله
ثلاث وهى شهادته للراهن
أو للمرتهن أو لا يشهد
لواحد منهما لأن الراهن
إذ قال الدين عشرة وقال
المرتهن عشرون فقيمته
أما عشرة أو عشرون فأكثر
أو خمسة عشر أشار إلى
الأولى بقوله (وحلف
مرتهنه) الذى شهد له
الرهن بقدر دينه (وأخذه)
في دينه لثبوت حينه بشاهد
وبمين (إن لم يفتكه)
الراهن بالحلف عليه المرتهن
والأقرب وأحق به وهذا صادق
بما إذا كانت قيمته عشرين
كما ادعى أو أكثر كخمس
وعشرين وإنما أخذه في
هذه الحالة مع أنه لم يدع

(قوله على المشهور) هذا قول أشهب قولا وان لم يساو الرهن الأدرهما واحداً وروى عيسى عن ابن
القاسم نحوه وبه قال ابن حبيب وابن عبد الحكم ابن عبد السلام وهو المشهور وعلمه القاضى في
المعونة بأنه مؤتمن عليه ولم يتوثق منه بإشهاد على عينه ومقابل هذا القول وهو ان القول للراهن ان
أشبه بناء على أن الدين شاهد في قدر الرهن لأصيح واختاره ابن رشد اه بن (قوله وتنتهي
شهادته) أى شهادة الرهن بالدين الى قدر قيمته أى إلى قدر بلوغ قيمته يوم الحكم فإذا قال الراهن
الدين خمسة وقال المرتهن عشرة فإن كانت قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق مع بينة
وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع عينه (قوله ولو بيد أمين) أى ولو كان الرهن
يد أمين فيشهد بقدر الدين على الأصح ابن عرفة وما يد أمين في كونه شاهداً ولغوه قولاً محمد
واللخمي عن القاضى وصوب الأول اه وعليه فصواب المصنف على المختار ونسب في التوضيح
التصويب لأبي محمد اه بن (قوله لأنه جائز للمرتهن) فهو بمثابة ما لو كان في حوزة ووجه القول
الآخر القائل لا يكون الرهن شاهداً بقدر الدين إذا كان بيد أمين أن الشاهد يكون من قبل رب
الحق وإذا كان بيد أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر ومحل كون ما يد الامين من الرهن شاهداً
إذا كان قائماً وأما إذا فات فلا يكون شاهداً لأنه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه
فلا يكون شاهداً كما أشار له المصنف بقوله ما لم يفت في ضمان الراهن (قوله ما لم يفت الخ) ما مصدرية
ظرفية معمولة لما فهم من قوله كالشاهد أى والرهن يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان
راهنه بأن كان قائماً الخ وقوله بأن كان قائماً أى مطلقاً عما يغاب عليه أولاً بدليل ما بعده (قوله لم يكن
شاهداً على قدر الدين الخ) بل القول قول المرتهن لأنه غارم والدين بمنزلة ما لا رهن فيه (قوله فالصور
خمس) يكون الرهن شاهداً على قدر الدين في اثنتين منها ولا يكون شاهداً على قدره في ثلاثة
وانما يكون شاهداً إذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهداً إذا فات في ضمان الراهن لأنه إذا فات
في ضمان المرتهن يضمن قيمته وهى تقوم مقامه وإذا فات في ضمان الراهن لم يضمن المرتهن قيمته فلم
يوجد ما يقوم مقامه فصار الدين الذى عليه كدين بلا رهن فالقول قوله فيه لأنه غارم (قوله وكانت
أحواله) أى أحوال الرهن ثلاثة (قوله لأن الراهن الخ) لتعليل لكون الأحوال ثلاثة
(قوله فقيمته أعاشرة) الأولى فقيمته أعاشرهون فأكثر أو عشرة أو خمسة عشر لاجل قوله أشار لاولى
بقوله الخ (قوله وحلف مرتهنه الخ) حاصله ان المرتهن إذا ادعى ان الدين عشرون وادعى الراهن
انه عشرة فوجدت قيمة الرهن عشرين أو أكثر فان المرتهن يحلف بالله الذى لا إله الا هو ان الدين
عشرون فإذا حلف خیر الراهن بين ان يدفع له العشرين التى حلف عليها أو يدفع له الرهن في دينه
سواء كانت قيمة الرهن عشرين أو أكثر وإذا دفع له الراهن الرهن فإنه يجبر على قبوله على المشهور
وقيل لا يجبر على قبوله الا اذا حلف الراهن أن الدين عشرة بعد حلف المرتهن انه عشرون فإذا
حلف وأراد ان يدفع للمرتهن الرهن فإنه يجبر على قبوله وان لم يحلف أجبر الراهن على دفع العشرين
وذلك لان المرتهن قد بكره أخذ الرهن لما في أخذه من كلفة يعمه وخوفاً من استحقاقه من يده فان
سلم الراهن الرهن للمرتهن واستحق من يده رجع المرتهن على الراهن بقيمته ان كانت قدر ما ادعاه
واما ان كانت أكثر مما ادعاه كما لو كانت قيمته خمسة وعشرين فليس له الا دينه لانه هو الذى خرج
من يده خلافاً لما يوجهه عقب من الرجوع بالقيمة في هذه أيضاً انظر بن (قوله وإلا فهو أحق) أى
والا بأن افتكه فهو أى الراهن أحق به (قوله وهذا) أى قول المصنف وأخذه ان لم يفتكه صادق الخ
(قوله كما ادعى) أى المرتهن (قوله وغرم ما أقر به) أى فان نكل أيضاً عمل بقول المرتهن فيعمل بقوله

الا عشرين لأن خيرة ربه تنفي ضرره فإذا لم يدفع الحق كان متبرعاً بالزائد فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به

وأشار للحالة الثانية بقوله (فإن زاد) قول المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمته قول الراهن وهو العشرة (حلف الراهن) على أنه عشرة فقط وأخذه ودفع ما أقر به (٣٦٠) فإن نكل حلف المرتهن وأخذ ما ادعاه ونشاز إلى الثالثة بقوله

(وإن نقص) قول الراهن من قيمة الرهن والموضوع بحاله زاد قول المرتهن على قيمته بأن كانت قيمته خمسة عشر في المثال (كلنا) أي الراهن والمرتهن كل على دعواه ويبدأ المرتهن (وأخذه) المرتهن (إن لم يفتكه) الراهن (بقيته) وهو الخمسة عشر لا بما حلف عليه المرتهن ونكولهما كحلفهما وقضى للحالف على التاكل (وإن اختلفا في قيمة) رهن (تالف) عند المرتهن لتشهد على الدين أو ليقرمها المرتهن حيث توجه الغرم عليه (تواصفاء) ثم (إن اتفقا على الصفة) (قوم) من أهل الخبرة وقضى بقولهم وكفى الواحد على ما رجع هنا (فإن اختلفا) في صفته (فالقول للمرتهن) يمينه ولو ادعى شيئا سيرا لأنه أرم وقيل الآن يتبين كذبه لقلة ما ذكره جدا (فإن تجاهلا) بأن قال كل لا علم لي (فالرهن) بما فيه (ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيء) واعتبرت قيمته يوم الحكم (بها) (إن بقي) لا يوم الارتهان

إذا حلف أو نكل (قوله حلف الراهن على أنه) أي الدين عشرة وقوله وأخذه أي الرهن وقوله ودفع أي للمرتهن ما أقر به وهو عشرة (قوله وأخذ ما ادعاه) أي وهو عشرون فإن نكل المرتهن أيضا عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا معا (قوله كل على دعواه) أي يحلف كل واحد على ما يدعيه فيحلف الراهن أن الدين عشرة ويحلف المرتهن أنه عشرون وإن كان يأخذ قيمة الرهن فقط خمسة عشر وهذا بخلاف من ادعى على شخص بعشرين وأدعى شاهداً خمسة عشر فإنه يحلف على ما شهد به الشاهد فقط والفرق أن المرتهن يدعي أن الرهن في مقابلة ما يدعيه من الدين وإن شهادته سارية في كل جزء من أجزاء الدين واليمين تابعة للشهادة (قوله ويبدأ المرتهن) أي لأن الرهن كالشاهد لقيته ومن العلوم أنه لا يبدأ بالحلف إلا من يتقوى جانبه وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فقد تقوى جانبه (قوله وأخذه المرتهن) أي فلو أخذه واستحق من يده رجع على الراهن بقيته خمسة عشر (قوله إن لم يفتكه الراهن بقيته) أي يوم الحكم فإن افتكه بقيته يوم الحكم وهي الخمسة عشر في المثال المذكور أخذه وهذا هو قول مالك وابن نافع وابن الواز خلافاً لمن قال إذا أراد الراهن أن يفتكه فلا يفتكه إلا بما قال المرتهن وحلف عليه وهو العشرون والأول هو المتمد وأما اعتبرها فكه بالقيمة فقط لا بما ادعاه المرتهن وحلف عليه لدعوى المرتهن الزيادة على قيمته وأخذه فبما رجا ادعاء المرتهن ولو زادت قيمته على ما ادعاه لشهادة الرهن له (قوله وكفى الواحد) أي في التقويم لأن التقويم من باب الإخبار لأنه اعلام بالقيمة لا من باب الشهادة على ما رجع خلافاً لما في خش من أنه لا بد من اثنين لأنه من باب الشهادة (قوله وقيل الخ) هذا قول أشهب وهو ضعيف (قوله فإن تجاهلا الخ) يعني أن الرهن إذا هلك أوضاع عند المرتهن وجهل الراهن والمرتهن صفته وقيته بأن قال كل منهما لا أعلم قيمته الآن ولا صفته فإنه لا شيء لو أحد منهما قبل الآخر لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من أيمانهما كتجاهل المتبايعين الثمن أولاً قال الشيخ سالم السنهوري لم أرفيه نصاً والظاهر أنه مثله كما قاله شيخنا ومفهوم قوله فإن تجاهلا أنه لو جهل أحدهما وعلمه الآخر حلف العالم على ما ادعى فإن نكل فالرهن بما فيه (قوله فالرهن بما فيه) أي فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه (قوله واعتبرت قيمته) الكلام هنا في اعتبار القيمة لتكون شهادة في قدر الدين لا تضمن بدليل قوله إن بقي لأنه إذا كان الرهن باقياً لا تضمن قيمته واعتبار القيمة تضمن قبل يوم قبض الرهن وقيل يوم التلف وقيل إن لم ير عنده من حين أخذه فالضمان من يوم القبض وإن روى عنده بعده فمن يوم التلف كما تقدم ذلك وقوله يوم الحكم أي بقدر الدين خلافاً لقول الشارح يوم الحكم بها وذلك لأن قدر الدين هو الذي يحكم به لا القيمة وحاصل المسئلة أن الرهن إذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فإن القيمة تعتبر يوم الحكم لتكون شهادة لأيهما لا يوم الارتهان (قوله وهل يوم التلف الخ) يعني أن الرهن إذا تلف واختلف في قدر الدين فهل تعتبر قيمته لتكون شهادة يوم التلف لأن قيمة الرهن إنما تعتبر يوم الضياع لأن عينه كانت شهادة إلى وقت الضياع وحيث فتكون قيمته شهادة وقت الضياع أو تعتبر يوم قبض المرتهن للرهن لأن القيمة كالشاهد يضع خطه ويموت فيرجع لحظه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان أي يوم عقد الرهن أقوال ثلاثة وللمتمد منها الأخير (قوله أو الرهن) أي الارتهان أي يوم عقد الرهن ولا شك أن يوم القبض قد يتأخر عن يوم الارتهان (قوله إن تالف) اعترض بأنه لا حاجة له بعد قوله يوم التلف وأجيب بأن قوله إن تلف مدخول

لأنها شهادة والشاهد إنما تعتبر شهادته يوم الحكم (وهل) تعتبر (يوم التلف أو القبض أو الارتهان) لأن الناس إنما يرهنون ما يساوي ديونهم غالباً (إن تلف) مقابلان بق (أقوال) ثلاثة لأن القاسم وهي من تعلقات قوله وهو كالشاهد في قدر الدين

القضاء أو عنده (في
مقبوض) يد صاحب
دينين ثابتين أحدهما برهن
والآخر بلا رهن (فقال
الراهن عن دين الرهن)
ليأخذه وقال المرتهن عن
الآخر (وزعم) ذلك المقبوض
عليهما بقدرهما (بعد حلفهما)
وتكولهما كجملتهما ويقضى
للحالف على الناكل وسواء
حل الدينان أو أحدهما
أولا (كالحالة) تنبيه في
التوزيع بعد حلفهما وهو
يحمل صورتين الأولى
مدن بمائتين أحدهما
عليه أصالة والثانية بحالة
الثانية عليه مائتان أصالة
ضمنه في أحدهما شخص
ففي الصورة الأولى ادعى
القابض أن المقبوض مائة
الحالة وقال الدافع بل الأصالة
وفي الثانية ادعى أن المقبوض
هي التي بغير الحالة وقال الدافع
بل هي التي بالحالة وزعم
المقبوض عليهما بعد حلفهما
كل على نفي دعوى صاحبه
وتحقيق دعواه

[درس]

باب في أحكام القلس
(لغيره) رب الدين
واحداً أو متعدداً ويطلق
الغريم على من عليه الدين
تفعيل بمعنى فاعل أو مفعول
ويدل على إرادة الأول قوله
(منع من أحاط الدين)
ولمؤجلا (بماله) بأن
زاد الدين عليه وقيل

هل وهو موضوع المسئلة وقوله يوم اللف مرتبط بمحذوف وأصل الكلام وهل إن تلف تعتبر قيمته
يوم التلف الخ وحيث فلا زيادة في الكلام أصلاً (قوله وإن اختلفا في مقبوض الخ) حاصله أنه إذا كان
لزيد عشرون ديناراً على عمرو فرهقه عمرو على عشرة منها رهساق قضاء منها عشرة ثم اتفقا بعد القضاء
بعدة أو حين القضاء قال الراهن العشرة التي دفعها لك قد بينت لك وقت دفعها أنها قضاء لدين الرهن
وقال المرتهن بل بينت أنها قضاء لدين غير الرهن فالحكم أنهما يتحلفان وتقضى العشرة المقبوضة على
العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها للراهن ونصفها الآخر بلا رهن وظاهره سواء حل الدينان
أو حل أحدهما أو لم يحل أحدهما أو اختلفت تقارب أو تباعد قال عقب وخش وهو كذلك
على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وحاصله أن محل توزيع المقبوض على الدينين أن كانا حالين أو
مؤجلين وانفق اجلهما أو تقاربا وأما أن كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول مدعى الأجل
القريب وكذا إذا حل أحدهما فالقول لمدعيه اه وقد علمت بما قلناه ان موضوع المسئلة أن الراهن
قد حصل منه بيان عند الدفع وأن الراهن والمرتهن اتفقا في الذي بينه عند القضاء هل دين الرهن
أو دين غيره كما في بن قحلا عن ابن يونس وأبي الحسن فقول المصنف فقال الراهن عن دين الرهن
أي ادعى أنه بين له ذلك وأما مجرد النية فانه يوزع المقبوض على قدر الدينين من غير حلف كما في بن
ونصفه ابن عرفة إن رشد ولو اختلفا عند القضاء أي الحقين يبدأ به لجري على هذا الاختلاف إلا أنه
لا يبين في شيء من ذلك اه فلو ادعى أحدهما بيان المدفوع عه وادعى الآخر إيهامه فقل محمد بن
أشهب وعبد الملك أن القول لمدعى الإيهام لأنه الأصل وقال ابن يونس على قول ابن القاسم لمدعى
البيان ثلاثة أرباع الحق لأن المدفوع يقسم بين البيان والإيهام والنصف الثاني فيه التنازع فيتشطر
وذكر بن بعد ذلك أن قول عقب وتفصيل اللخمي ضعيف فيه نظر فان ظاهر كلام ابن عرفة
والتوضيح يقضى أن تفصيل اللخمي هو المذهب (قوله بقدرهما) أي لا على الجهة (قوله بعد حلفهما)
أي بعد حلف كل واحد على تحقيق دعواه ونفي دعوى خصمه (قوله أولاً) أي أول محل واحد منهما
بأن كانا مؤجلين اتفقا أجلا أو اختلفا كان الاجلان متقاربين أو متباعدين (قوله والثانية بحالة)
أي تحمل بها عن غيره أي ضمنها (قوله ادعى القابض أن المقبوض الخ) الأولى أن يقول ادعى القابض
أنه بين له عند الدفع أن هذا المقبوض مائة الحالة وقال الدافع بل بينت لك أنها مائة الأصالة وكذا يقال
في الصورة الثانية فموضوع المسئلة أنهما اتفقا في حصول البيان ولكن اختلفا في تعلقه بمائة الأصالة
أو الحالة لأن هذا هو محل حلفهما وأما لو اختلفا في أي المائتين يبدأ بها فان المقبوض يوزع عليهما
من غير حلف كذا قرره شيخنا العدوي رحمه الله تعالى

باب في القلس

(قوله بمعنى فاعل) راجع (١) لرب الدين لأنه غارم للماله ودافع له للدين وقوله أو مفعول راجع لمن
عليه الدين لأنه مغروم ومدفوع له المال فهو لف ونشر مرتب (قوله منع من أحاط الدين بماله)
أي منع المدين الذي أحاط الدين بماله أو منع مدين أحاط الدين بماله فمن إما موصولة أو نكرة
موصولة وعلى كل حال فهي واقعة على المدين (قوله ولو مؤجلا) أي هذا إذا كان الدين
حالاً بل ولو كان مؤجلاً وأشار بذلك لقول المدونة ولا يجوز عتق ولا صدقة ولا هبة لمن أحاط
الدين بماله وأن كانت الديون عليه لأجل بعيد اه خلافا لما في تن من أن الغريم إذا كان دينه
مؤجلاً لم يكن له منع المدين الذي أحاط الدين بماله من التبرعات المذكورة وهو تابع في ذلك لشيخه

(١) قوله راجع الخ يصح رجوع كل لكل لأن رب الدين غارم ابتداءً ومغروم له انتهاءً والمدين
بالعكس اه كتبه محمد علبش

وكذا ان ساواه واستظهر (من تبرعه) (٢٦٢) عتق أوهبة او صدقة أو حبس او حماله ولا يجوز له هو ذلك ولهم رده حيث

علموا ومن التبرع قرض
لعدم لما في ذلك من ضياع
مال الغير وليس منه
ما جرت العادة به ككسرة
لسائل وشفقة عيدين
وأضحية وشفقة ابنه وأبيه
دون سرف في الجميع وخرج
بتبرعه تصرفه المالى كيبه
وشرائه ومنه هبة الثواب
(و) للغير منه (من
صفه) أى الدين مطلقا
ولو لم يحط الدين بماله (إن
حل) الدين (بغيره)
وأيسر ولم يוכל في قضائه
ولم يضمه موسر (و) له
منه من (إعطاء
غيره) من الغرماء بعض
ما يسهل (قبل) حلول
(أجله) لانه سلف فيرجع
للتبرع (أو) إعطاء غيره
(كل ما يسهل) ولو
حل الدين (كإقراره)
أى الدين (لهم عليه)
كأبيه وأخيه وزوجة يميل
إليها وصديق ملاطف
قللهم منه منه (علا
الخسار والأصح)
بخلاف غير التهم عليه
فيستبر إقراره وسواء كان
الدين الذى عليه ثابتاً بالبينة
او بإقراره على أحد القولين
والفرق بينه وبين الفليس
الآتى ان هذا أخف من ذلك
(لا) منه من اعطاء
(بعضه) أى بعض ما

الشيخ على السنبورى لكن كلام ابن عرفة يفيد بل في كلام بعض ما يفيد ترجيحه كما كتب ذلك
بعض تلامذة ابن عريق قلاعه (قوله) وكذا ان ساواه واستظهر) أى لأن العلة اتلاف مال الغير وهى
متحققة في الزائد وكذا في المساوى بل النقل ان الدين إذا أحاط ببعض ماله فإنه يمنع من التبرع
إذا كان التبرع ينقص ماله عن الدين فإذا كانت حمائمه التى تحمل بها الإحتمال أفضل من ماله بعد الدين
الذى عليه فلا يجوز وتفسخ وأما ان كان يحملها أفضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهى جائزة في
الحكم سائلة في فعلها انظر بن فاذا كان يملك مائة وعاليه خمسون ديناراً فإن تحمل بأربعين ديناراً وان
تحمل بستين منع (قوله من تبرعه) متعلق بمنع (قوله او حماله) أى لأنهم من ناحية الصدقة (قوله ولا
يجوز له هو) أى من أحاط الدين بماله وقوله ذلك أى التبرع المذكور (قوله حيث علموا) أى ولو بعد
طول زمان (قوله ومن التبرع قرض لعدم) الأولى حذف قوله لعدم لما يأتى له في الاعطاء قبل الاجل
(قوله وأضحية) أى لأنها سنة وليست تبرعا وشفقة ابنه وأبيه أى المدينين لأنها واجبة فليست
تبرعا وأما إذا كانا موسرين فيمنع من الاتفاق عليهما لانه تبرع (قوله وخرج بتبرعه تصرفه المالى)
أى فلا يمنع منه بمجرد احاطة الدين بماله وانما يمنع من ذلك بالتفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء
عليه وأولى بالمعنى الاخص فيمنع بكل منهما من التصرف المالى بالتبرعات والبيع والشراء ولو بغير
محابة (قوله ومنه) أى ومن التصرف المالى الذى لا يمنع منه (قوله أى المدينين مطلقا) أى لا يقيد
احاطة الدين بماله فى كلامه استخدام لان من واقعة (١) على المدين بقيد كونه أحاط الدين
بماله بدليل الصلة أو الصفة وضير صفه راجع للمدين الاعم (قوله بغيره) أى وأما ان كان
الدين لا يحل في غيبته فليس له منه من السفر كما انه لو كان يحل في غيبته ولكنه ثابت العسر فلا
يمنعه او كان موسرا ووكل في قضائه إذا حل أو ضمنه موسر فلا يمنعه من السفر وحل عدم منه
إذا كان لا يحل في غيبته مالم يكن معروفا بالدد وإلا كان للغير منه لا احتمال ان يتراخى في
الرجوع من السفر لرداً (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أى وأما دفعه بعض ما يسهل لغيره من الغرماء
بعد حلول أجله فلا يمنع منه كما ذكره المصنف بعد (قوله لانه سلف) أى لأن من عجل ما أجل عد
مسلفا والسلف من جملة التبرع فيرد كل ما أعطاه للغير وقال بعضهم لا يرد كل ما أعطاه لذلك الغير بل
بعضه لان قيمة المؤجل أقل من قيمته معجلا فالزائد على قيمته مؤجلا هبة ترد اتفاقا (قوله او اعطاء
غيره) أى غير المانع له من الغرماء كل ما يسهل ومثل اعطاء السكك ما إذا بقي في يده فضلة ليعامله الناس
عليها فان وقع واعطى جميع ما يسهل لبعض الغرماء بعد الاجل كان لغيره رد الجمع على الظاهر ولا
يبقى البعض الجائز مع الحلول من باب صفة جمعت حالاً وحرماً فسدت كلها (قوله على المختار) أى
على ما اختاره اللخمي من خلاف حكاها بالجواز وعندهم ثم قال بعد ما حكاها وان لا يجوز أحسن
(قوله والاصح) أى لأنه هو الذى قضى به قضى الجماعة حين زلت تلك المسئلة بقصة وقد التبتى أنه
الشهور (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في اعتبار اقراره لمن لا يثبت عليه (قوله على أحد القولين) أى
وسواء القول الآخر وهو الراجح انه لا فرق بين الفليس ومن أحاط الدين بماله من ان اقرار كل من
لا يثبت انما يمتضى إذا كان دين الغرماء ثابتاً بالاقرار لا بالبينة كما ان اقرار كل من يثبت عليه لا يمتضى
سواء كان دين الغرماء ثابتاً بالاقرار او بالبينة (قوله والفرق بينه) أى بين من أحاط الدين بماله
حيث جاز اقراره لمن لا يثبت عليه مطلقا كان الدين الذى للغرماء ثبت بالبينة او بالاقرار وبين الفليس
حيث جاز اقراره لمن لا يثبت عليه دين الغرماء ثابتاً بالاقرار لا بالبينة (قوله اخف من ذلك) أى

(١) قوله لأن من واقعة الخ نازع بعضهم في اقتضاء هذه العلة الاستخدام اه

إن كان صحيحاً لأمريضا
(و) لا منعه من (رهنه)
أي رهن بعض ماله
لبعض غرمائه في معاملة
حدثت اشترط فيها الرهن
لمن لا يتهم عليه والراهن
صحيح وأصاب وجه
الرهن بأن لا يرهن كثيراً
في قليل فشرط عدم المنع
سنة وأما الدين الثابت من
قبل فلا يرهن فيه (وفي)
جواز (كتابته) لرفقه
بناء على أنها بيع ومنه
بناء على أنها عتق (قولان)
علمهما أن كاتبه بكتابة مثله
لا أنسل فلا يجوز قطعاً
ولاً كثر فوجوز قطعاً (وله)
أي لمن أحاط الدين بماله
(التزوج) ووطء ملكه
وشراء جارية (وفي تزوج)
أرباً وتطوعه بالرجع
تردد (لأن) رشد وحده
والختار المنع فيما راد على
واحدة تمه وحب التطوع
ممنوع اتفاقاً وقول مالك في
حجة الفريضة المنع فلو قال
وله تزوج واحدة فقط لا
حجة فريضة لطابق النقل ولما
أنهى الكلام على التفتيس
بالمعنى الأعم وهو قيام
الغرماء على من أحاط
الدين بماله شرع في الكلام
عليه بالمعنى الأخص وهو
حكم الحاكم بخلع ما يديه
لغرمائه لعجزه عن وفاء
ما عليه فقال (وقل) بالبناء
للمفعول أي المدين بماله
الذي أحاط الدين بماله

لأن ذلك قام عليه الغرماء أو حكم الحاكم بخلع ماله فهو أشد (قوله) إن كان صحيحاً لأمريضا (هذا هو الذي في كتاب المدين من المدونة لأن الشأن أن المريض تقطع معاملته أو أنه مظنة لذلك بالموت وحكي ابن عرفة قولاً لبعضهم مقابلته وإن المريض كالصحيح في الجواز (قوله) فشرط عدم المنع (أي من الرهن ستة مسايقاً هكذا : أن يكون المرهون بعض ماله ، وأن يكون في معاملة حدثت بعد إحاطة الدين بماله ، وأن يكون الرهن قد اشترط في تلك المعاملة ، وأن يكون الرهن لمن لا يتهم عليه ، وأن يكون الراهن صحيحاً ، وأن يصيب وجه الرهن : قل بن لم أر من ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة والتوضيح وغيرهم أن الجواز مطاق وتعقب شيخنا هذه الشروط بما حاصله أن سياق الكلام فيما بين الغرماء الأول بعضهم مع بعض فلا يظهر التقييد بالمعاملة الحادثة ويلزم من ذلك (١) عدم التقييد باشتراط الرهن ولا معنى (٢) للتقييد بعدم التهمة لأن هذا ليس إقراراً وأما كون الراهن صحيحاً فالمرضى فيه الخلاف السابق في إعطاء البعض كافي بن عن حاه * والحاصل أنه يجوز للمدين الذي أحاط الدين بماله أن يرهن بعض ما يديه لبعض غرمائه في معاملة حادثة أو قديمة على الإحاطة إذا أصاب وجه الرهن وكان ذلك الدين صحيحاً أو مرضياً على أحد القوانين كان المرتهن ممن لا يتهم عليه أم لا (قوله) أي لمن أحاط الدين بماله (أي لم يتم عليه الغرماء وأما المقاس بالمعنى الأعم وهو من قام عليه الغرماء فليس له أن يتزوج بالمال الموجود كافي للمدونة وابن الحاجب اه بن (قوله) وفي تزوجه أرباً بالخ) ظاهره أن التردد غير جار في تزوجه ثانياً فزائدة على الواحدة التي يحصل بها العفاف وغير جار في تزوجه ثالثاً فزائدة على الثانية التي يحصل بها العفاف وليس كذلك بل التردد جار في كل ما زاد على ما يحصل به العفاف لافي خصوص الأربع كجاء ظاهره (قوله) تردد لا يرشد) أي فهو تردد لواحد وحينئذ لمعناه التحريم كما مر (قوله) تعفه (أي لأنها تعفه عادة ونص ابن عرفة بعد ذكر تردد ابن رشد والظاهر منعه من تزوج ما زاد على الواحدة لعفته بها عادة ثم إن محل جواز تزوجه بالواحدة إذا كانت ممن تشبه نسائه لا أن كانت أعلى وإن يصدقها مثل صداقتها فإن أصدقها أكثر من صداق مثلها فلغرمائه الزائد يرجعون عليها به وكان ذلك الزائد ديناً لها عليه (قوله) وقول مالك) أي والختار قول مالك الخ (قوله) ولما أنهى الكلام على التفتيس بالمعنى الأعم الخ) هذا غير صحيح لأنه إنما تسكام فيما تقدم على إحاطة الدين بماله وذلك ليس بتفائيس بل حالة قبله وقد يقال إن ما سبق من قوله وللتزويج منع من أحاط الدين بماله يشير لقيام الغرماء وهو التفتيس بالمعنى الأعم * والحاصل أن المدين له ثلاثة أحوال الحالة الأولى إحاطة الدين بماله قبل التفتيس فلا يجوز له في هذه الحالة اتلاف شيء من ماله بغير عوض فيما لا يلزمه فلا يجوز له هبة ولا صدقة ولا عتق ولا حبس ولا إقرار بدين لمن يتهم عليه وإذا فعل شيئاً من ذلك كان للغرماء بطله ويجوز تصرفه إذا كان ذلك التصرف مالياً وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله لاغريم منع من أحاط الدين بماله الحالة الثانية قيام الغرماء عليه فيسجنونه أو يقومون عليه فيستتر منهم فلا يجردونه

(١) قوله ويلزم من ذلك أي عدم تقييد المعاملة بالحدوث عدم تقييده بالشروط أقول لا لزوم فانه لا يلزم من عدم المعاملة عدم اشتراط الرهن فيها بل قد تكون قديمة مشروطاً فيها الرهن ويتأخر حوزة عن الإحاطة فلا تنفع منه وما لم ينشأ من التطوع بالرهن تبرع فالوجه تسليم التقييد بالاشتراط وإن لم يصح حوايه فالنوع تفتضيه على أنه داخل في عموم منعه من التبرع اه (٢) قوله ولا معنى الخ بل له معنى واتقوا تفتضيه نعم لا حاجة إليه كونه مشروطاً إذ لا يتصور اتهام مع ذلك وبالجملة فالوجه تسليم ثلاث كونه بعضاً ومشروطاً ومصادفاً وجهه وأما الحدوث فلا وجه له والصحة فيها خلاف وعدم التهمة يعني عنه الاشتراط اه كنية محمد تليش .

أى فلسه الحاكم بأن يحكم
بخلع ما يسهده لفرمانه
بالشروط الآتية ويحتمل
بناؤه للفاعل والضمير
للكام والاول أقرب
(حضر) المدين (أوغاب)
ولوعلى سافة شهر (إن لم
يُعلم) حال خروجه
(ملاؤه) بالمد والهمز
أى تقدم غناه على وقت
غيبته المتوسطة كشرة
أو البعيدة فان علم لمفلس
وغية ماله كفيته وأشار
لشروط التفليس الثلاثة
بقوله (بطلبه) أى
التفليس أى بسبب طلب
التفريم له (وإن أبى
غيره) من بقية الغرماء
فيكفى طلب بعض الغرماء
وإذا فليس للبعض كان للباقي
محاصته وفهم من هذا
الشرط انه لا يفلس نفسه
الشرط الثانى قوله (دينياً
حل) أصالة أو بانهاء أجله
فلا يفلس بمؤجل وثالث
قوله (زاد) ذلك الدين
الذى عليه (على ماله)
الذى يسهده فلا يفلس بمساو
(أو لم يزد لكن) (بقي) من
مال المدين (مالاته)
بالمؤجل (في فليس على
الذهب كمن عليه مائتان
مائة حالة والأخرى مؤجلة
ومعه مائة وخمسون فالباقي
بعد وفاء المائة الحالة لا ينفى
بالدين المؤجل فيفلس ولو
أبى بحمل ولو لم كان للحجر
أحكام أربعة منع المفلس

فيحولون بينه وبين ماله ويمنعونه من التبرعات والتصرفات المالية بالبيع والشراء والأخذ والعطاء
ولو تغير محاباة ومن الزوج ولهم قسم ماله بالخاصة وهذه الحالة سكت المصنف عنها ولم يذكرها الحالة
الثالثة حكم الحاكم بخلع ماله لغيره لم يجزه عن قضاء ما لزمه ويترتب على هذه الحالة أيضاً منعه من
التبرعات والتصرفات المالية وقسم ماله بين الغرماء وحلول ما كان مؤجلاً من الدين وإلى هذه الحالة
أشار المصنف بقوله وفلس حضراً أو غاب كما قال الشارح تباعاً لغيره ويحتمل أنه أشار بقوله وفلس الخ
لحالة الثانية والثالثة كما قال بعضهم والمعنى حينئذ وحجر عليه بسبب طلبه بدين حل عليه أعم من
أن يكون ذلك الحجر من قيام الغرماء أو من حكم الحاكم بخلع ماله والحالة الثانية تسمى فلساً بالمعنى
الأعم والثالثة تسمى فلساً بالمعنى الأخص والأخصى باعتبار التحقق لأن حكم الحاكم بخلع
المال إنما يكون بعد قيام الغرماء فكلاً وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس إذ قد يقوم الغرماء على
الدين من غير أن يرفعوا الأمر للحاكم كذا قرر شيخنا (قوله أى فلسه الحاكم) أى جاز له أن يفلسه
خلافاً لمطاع القائل انه لا يجوز التفليس لأن فيه انتهاكاً لحرمة المدين وإذلالاً له (قوله حضر أو غاب)
أى حال كونه حاضراً أو غائباً مثل اضرب زيداً ذهب أو جلس أى اضربه على كل حال أى فلس على
كل حال (قوله فان علم لمفلس) أى استصحاباً لحاله قبل غيبته (قوله وغية ماله كفيته) ظاهره أنه إذا
حضر المدين وغاب ماله فانه يجوز تفليس سواه كانت غية المال بعيدة أو متوسطة أو قريبة والذى
في بن عن ابن عاشر الاتفاق على التفليس إن بعد المال جداً كشهراً وأما إن غاب غيبة متوسطة
كشهر أيام فإن القاسم يقول إنه لا يفلس وأشهب يقول انه يفلس وأما اذا كانت الغيبة قريبة فانه
يكشف عن المال ويفحص عنه هل ينفى بالدين فلا يفلس أولاً ينفى به فيفلس (قوله وأشار لشروط
التفليس الثلاثة) أى وهى أن يطلب الغرماء تفليسهم كلهم أو بعضهم ، وأن يكون الدين الذى عليه
وطلب التفليس لاجله حالاً ، وأن يكون ذلك الدين الحال يزيد على ما يدين من المال أو كان ما يدين
الدين يزيد على الدين الحال ولكن تلك الزيادة لا تنفى بالدين المؤجل (قوله بطلبه) متعلق بفلس (قوله وان
أبى غيره) أى غير الطالب أو سكت (قوله فيكفى طلب بعض الغرماء) أى فيكفى فى تفليس
الحاكم له طلب بعض الغرماء لتفليسهم وأشار بهذا لقول المدونة قل مالك إذا أراد واحد من الغرماء
تفليس الغريم وحبيه وقال بعضهم ندعه ليسعى حبس لمن أراد حبيه ونحوه فى التوضيح (قوله كان
للباقي محاصته) أى كان لمن لم يطلب تفليسهم محاصته من طلب تفليسهم (قوله انه لا يفلس نفسه) أى
ليس له أن يرفع الأمر للحاكم ويثبت عدمه ويفلسه الحاكم من غير طلب الغرماء ذلك (قوله ديناً)
مفعول لأجله أى لأجل دين أى لأجل إرادة دين لأن المفعول لأجله لا بد أن يكون مصدراً (قوله زاد)
ذلك الدين) أى الحال الذى عليه على ماله الذى يسهده سواء كان ذلك الحال كله لطلب تفليسهم
أو بعضه وبعضه لغيره هذا هو الصواب خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من أن المدين لا يفلس إلا
إذا كان دين الطالب لتفليسهم الحال زائداً على ما يدينه فعلى هذا إذا كان الدين الحال زائداً على ما يدينه
ولكن دين الطالب لتفليسهم الذى هو بعض الحال لا يزيد على ما يدينه لا يفلس وليس كذلك (قوله فلا
يفلس بمساو) أى إذا كان ما يدينه مساوياً للدين الذى عليه الحال فانه لا يفلس ولا انتهاك حرمة
وهذا لا ينافى انه يمنع من التبرعات كما مر (قوله فيفلس على المذهب) وقيل لا يفلس فى هذه الحالة لأن
الديون المؤجلة لا يفلس بها والقول الاول للخمى والثانى للمازرى (قوله فيفلس ولو أبى بحمل)
ظاهره انه يفلس فى هذه الحالة ولو كانت الفضلة الباقية يسهده يعامله الناس بسببها ويرجى من تسميته
لها ما يقضى به الدين المؤجل وقال ابن محرز انه لا يفلس وظاهر كلام ابن عرفة ان هذا التقيد هو

من التصرف المالى ويبيع ماله وحبسه ورجوع الانسان فى عين شيه (٣٦٥) شرع فى بيانها وأشار لأولها بقوله (فنج)

المفلس بالمعنى الاخص
(من تصرف مالى)
كبيع وشراء وكراء
واكتراء ولو بغير محابة
خلافا لمن قيده بالمحابة
لانها من التبرع وهو يمنع
منه بمجرد الاحاطة كما
تقدم فان وقع التصرف
المالى لم يبطل بل يوقف على
نظر الحاكم والغرماء (لا)
ان التزم شيئا (فى ذمته)
لغير رب الدين ان ملكه
فلا يمنع منه الا ان يملكه
ودينهم باق عليه فلهم
منعه حتى يوفيه دينهم
ولا يمنع من تصرف غير
مالى (كخلعه)
لما فيه من أخذ مال
(وطلاقه) ولو أدى
إلى حلول مؤخر الصداق
وتخاصص به (وقصاصه)
من جان عليه وعلى وليه
إذ ليس فيه مال بالاصالة
(وعنه) عن قصاص أو
حد مما لا مال فيه بخلاف
الخطأ والعمد الذى فيه مال
(وعنه) أم ولد
التي أحبلها قبل التفليس
الاخص ولو بعد الاعم (و)
إذا عتقها (تبعا لما لها
إن قل) بل ولو كثر على
الذهب إذ لا يلزم بالتزاع
مال رقيقه (وحل به)
أى بالمفلس الاخص
(وبالموت) للدين
(ما أجل) عليه من الدين لحراب ذمته فيها

الذهب فيحمل القول بتفليس على ما إذا كان لا يرجى بتحريكه الفضلة وفاء المؤجل فقول المصنف
لا فى أى ولو بواسطة التحريك فوافق ما لابن عمرز (قوله من التصرف المالى) أى وأما من التبرعات
فهذا يحصل بمجرد احاطة الدين بماله (قوله ويبيع ماله) أى ما وجد من ماله وقوله وحبسه أى إذا جهل
حاله حتى يثبت عدمه لاحتمال أنه أخفى ماله * واعلم أن هذه الاحكام الأربعة المذكورة كما ترتب على
التفليس بالمعنى الاخص الذى هو حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء ترتب أيضا على التفليس بالمعنى الاعم
وهو قيام الغرماء كما يدل على ذلك كلام ابن الحاجب وابن شاس نعم يختص المفلس بالمعنى الاخص
عن الاعم بحلول ما أجل إذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان للحجر أى الحاصل بالمفلس الاعم
أو الاخص وقوله الآتى وحل به أى بالمفلس لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاخص وهذا مبنى على أن
قول المصنف سابقا وفلس إشارة لفلس بمعنى كما مر تأمل (قوله بالمعنى الاخص) بل وبالمعنى الاعم
أيضا وهو قيام الغرماء كما تقدم (قوله من تصرف مالى) دخل فيه النكاح كإفاله (قوله لم يبطل)
وقال ابن عبد السلام انه يبطل وقد نقله ابن عرفة ولم يتعرض له برد ولا قبول فكانه فهمه على
الصواب والا لم يقبله على عادته انظر بن (قوله على نظر الحاكم) أى عند عدم اتفاق الغرماء
واختلافهم فى رده وامضائه وقوله أو الغرماء أى عند اتفاقهم وبهذا حصل التوفيق بين قول
ابن عرفة إذا حصل من المفلس تصرف مالى فلا يبطل بل يوقف على نظر الحاكم ان شاء رده وان
شاء أمضاه وقول الجواهر بل على نظر الغرماء وهذا التوفيق لعج واستحسنه بن (قوله لافى
ذمته) أى لا يمنع من التصرف فى ذمته كالأمر بالتزم شيئا لغير رب الدين إن ملكه ثم ملكه فلا يمنع من دفعه
له حيث ملكه بعد وفاء دينهم وأشار به لقول ابن الحاجب وتصرفه بشرط أن يقبض فى غير
ما حجب عليه فيه صحيح انظر (قوله فلا يمنع منه) أى من دفع ما التزمه (قوله كخلعه) تشبيهه بقوله لا
فى ذمته وقوله لما فيه الخ هذا التعليق يقتضى أن المرأة إذا فلتت لا يجوز لها أن تخالع زوجها على مال
وهو كذلك لان ظاهر كلام ابن يونس أو صريحه أن خلع المرأة المفلسة كتزويج الرجل المفلس ونصه
ومادام المدين قائم الوجه فإقراره بالدين جائز وله ان يتزوج فيها بيده من المال ما لم يفلس وكذلك المرأة
تخالع زوجها بمال والدين يحيط بها وليس لها ان تخالع من المال الذى تفلس فيه اه بن (قوله وطلاقه)
أى لما فيه من تخفيف المؤنة عنه (قوله وتخاصص) به أى لانها تخاصص به مطلقا سواء طلقها أولا
وهذا جواب عما يقال كيف جيل له الطلاق مع ان الصداق المؤخر يدفعه حالا * وحاصل الجواب
انها تخاصص به مطلقا طاق أم لا فليس الطلاق موجبا لذلك (قوله وقصاصه) أى لا يمنع المفلس
من ان يقتص ممن وجب له عليه قصاص عمه لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم إما القصاص
أو العفو مجانا وليس للمجنى عليه أو عاقلته الزام الجانى بالدية نعم لهم التراضى عليها وأما على مذهب
أشهب القائل ان المجنى عليه يخير بين الدية والقود والعفو مجانا فتتضاءل ان لا غرماء منعه من القصاص
ويلزمونه أخذ الدية الا ان يقال قاعدة المذهب تقتضى جواز قصاصه حتى عند أشهب لقولهم ليس
للغرماء جبر المفلس على اتزاع مال رقيقه فتأمل قاله شيخنا (قوله بخلاف الخطأ والعمد الذى فيه مال)
أى مقرر كالتلف الأربعة للغرماء منعه من العفو عن ذلك مجانا (قوله التى أى أحبلها قبل التفليس الخ)
أى وأما التى أحبلها بعده فانه يمنع من عتقها لانها تباع عليه ويعلم كونه أحبلها قبل التفليس بكون الولد معها
أو بشهادة النساء أو شهرة ذلك قبل العتق وأما مجرد دعواه انه أولدها قبل التفليس فلا يكتفى (قوله وتبعها
مالها) أى ان لم يستثنه سيدها اموالها واستثناه سواء كان قليلا أو كثيرا أخذه الغريم باتفاق (قوله لحراب
ذمته فيها) فلو طلب بعض الغرماء بقاء دينه مؤجلا لم يجب لذلك لأن للمدين حق فى تخفيف ذمته بحكم

ما يشترط الدين هدم حلوه بهما وما لم يقتل الدائن الدين عمدا فلا يحمل كوت رب الدين أو فلسه فلا يحمل بهادينه (ولو) كان الدين المؤجل على الفليس أو البت (دين كراء) اذار أو دابة أو عبد وجيعم يستوف المنفعة فيحل بفلس السكرى أو موته وللسكرى أخذ عين شبهة في الفليس لا الموت فإن كان الفليس لم (٢٦٦) يستوف شيئا من المنفعة فلا شيء للسكرى ورد الاجرة ان كان قبضها

وان ترك عين شبهة للفليس حاصص باجرته حالا وان كان استوفى به من المنفعة حاصص بها كما يحاصص في الموت ويأخذ منابه بالخصاص حالا وبغير في فسح ما بقى في الفليس فان ابقاءه للفليس (١) رد منابه من الاجرة ان كان قبضها وحاصص به وإلا حاصص بالجميع هذا ما يستفاد من كلام شارح المدونة وهو المشهور (أو قدم الغائب) الذي فلسه الحاكم في غيبته (ملياً) فانه محل ما عليه من مؤجل وليس له ان يدعى تبين خطئه بلاء (وان) نكل الفليس (التي ادم شاهدنا بحق) له على شخص عن الجمين معه ياخذ حقه

(١) قول الشارح فان ابقاءه للفليس رد منابه الخ غير ظاهر والظاهر الذي سيصرح به الشرح في شرح قوله وأخذ بعضه وحاصص بالفات ان يقال وان كان استوفى بعض المنفعة خير للسكرى في الباقي فان تركه حاصص بجميع السكراء ان كان لم

الشرع وأما لو طلب جميع الغرماء بقاء ديونهم مؤجلة كان لهم ذلك ثم ان ماد كره المصنف من حلول المؤجل بالموت والفليس هو المشهور من المذهب ومقابله ان المؤجل لا يحمل بهما (قوله) ما لم يشترط الدين (قوله) أي على رب المال (قوله) وما لم يقتل الدائن المدين (المراد بالدائن رب الدين والمدين من عليه الدين (قوله) كوت رب الدين أو فلسه) أي فالدين انما يحمل بموت من عليه الدين لا بموت من له (قوله وجبة) كالأستاجر هذه الدابة أو هذه الدار شهرا بعشرة دنائير مؤجلة لسنة فليس أو مات قبل استيفاء منفعة تلك الدار أو الدابة اتى اكترها فتحل تلك الدناير بتامها بمجرد موته أو فلسه (قوله) يستوف المنفعة الخ) هذا هو محل الخلاف المشار له بلوى كلام المصنف لان ماحله الشارح عليه من أن دين السكراء إذا كان مؤجلا ولم تستوف المنفعة يحل بالموت والفليس هو ظاهر المدونة وبصرح أبو الحسن في شرحها ومقابله قول ابن رشد في المقدمات والنوازل أنه لا يحل بالموت والفليس بل يحاصص السكرى باجرة المدة المستأجرة بتامها ولكن لا يأخذ إلا أجرة البض المستوفى ويوقف مقابل ما لم يستوف فكل ما استوفى شيء من المنفعة أي استوفاه الغرماء أخذ السكرى ما يتوبه مما وقف ومحل الوقف لمقابل ما لم يستوف إذا لم يفسخ السكراء فباقي من المدة لأنه يغير في الفسخ وعدمه في الفليس لا في الموت وما في خش من حمل كلام المصنف على ما اذا استوفيت المنفعة فقيه نظر لأن المنفعة اذا استوفيت يحل دين السكراء المؤجل باتفاق والحاصل ان فرع الاستيفاء يمنع من الحل عليه لكونه محل وفاق وخلاف ابن رشد انما هو عند عدم الاستيفاء ولولرد الخلاف فتمين محل المصنف على عدم الاستيفاء وحل السكراء على الوجبة لانها هي التي يتأق فيها كون السكراء مؤجلا بخلاف المشاهدة فان السكراء فيها حال بنفسه فلا يقال فيها وحل به وبالموت ما أجل لا يقال ما ذكره المصنف من ان دين السكراء المؤجل يحل بالفليس يخالفه قوله الآتي وأخذ السكرى دابته وأرضه لانا نقول ان اراد اخذها في الفليس ان شاء لأنه يتعين الفسخ قبل الاستيفاء كما فهمه المواق انظر بن (قوله) وان ترك عين شبهة للفليس (أي إلى أن تمضي مدة الاجارة ثم يأخذ بهدوه وقوله) وان ترك الخ أي والموضوع بحاله من أنه لم يستوف شيئا من المنفعة (قوله) للفليس (هو بفتح الفاء وتشديد اللام المفتوحة ويقال فيه أيضا يسكون الفاء وكسر اللام (قوله) وحاصص بها) أي ببعض المنفعة التي استوفهاها وأنت الضمير المائد على البعض لا كتسابه التانيث من المضاف اليه (قوله) والا) أي والا يكن قبضه وقوله حاصص بالجميع أي بجميع الأجرة أي أجرة ما استوفاه الفليس وما لم يستوفه (قوله) أو قدم عطف على دين كراء فهو داخل في حيز المبالغة أي ولو قدم المدين الغائب ملياً وهذا ظاهر قول أصبغ ومقابله اختيار بعض القرويين إذا قدم المدين الغائب ملياً فوجد الحاكم فلسه فلا يحل ما كان مؤجلا عليه قال لان الغيب كشف خلاف ما حكم به فصار كحكم تبين خطؤه قال في التوضيح قال ابن عبيد السلام والأول أقرب لان الحاكم حين قضى بتفليس كان مجوزا لما قد ظهر الآن من الملاء وأيضاً فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على ان من قبض شيئا من دينه المؤجل لا يرد ذلك إذا قدم ملياً فكذلك من بقي اه بن (قوله) وليس له ان يدعى أي ليس للمدين أن يدعى ان الحاكم قد تبين خطؤه في حكمه بخلاف مال

المدين

يقبض شيئا ويأقيه ان كان قبض بعضه وان اختار الفسخ في الباقي

وإن لم يقبض شيئا حاصص بحصة الفائت وان قبض بعضه رد نصيب الباقي من المقبوض وحاصص بباقي حصة الفائت مثلاً اكرتري زيد داراً شهرين بعشرين دفع منها عشرة وفلس بعدسكانها شهرا فاختر ربها الفسخ في الباقي فلا يمكن منه حتى يرد خمسة عما قبضه لأنه من الفائت والباقي ثم يحاصص لثل ما رد وسرر النقل اه كنه محمد عليش

(حلف كل) من الغرماء مع الشاهد لتزليهم منزلة الفليس في اليمين (٢٦٧) (كهو) أى كحلف الفليس فيحلف كل

ان يشهد به الشاهد حق (واخذ) كل حالف (حصته) من الدين فقط (ولو نكل غيرهُ) أى غير الحالف فلا ياخذ الحالف سوى قدر نصيبه مع حلفه على الجميع (على الأصح) وهو المشهور ومقابله قول ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه ولو نكل الجميع فلا شيء لهم وعلى الأول يسقط حق الناكل ان حلف المطلوب فان نكل غرم بقية ما عليه (وقبل اقراره) أى الفليس لاخص هذا ظاهره والراجح أن مثله الاعم أى اقراره بدين في ذمته لمن لا يهتم عليه (بالمجلس) الذى حجر عليه فيه واقامت فيه الغرماء عليه (أو قربه) بالعرف (إن ثبت دينه) الذى حجر عليه به بالحكم أو قام الغرماء عليه به (باقراره) منه به (لا) ان ثبت عليه (بيته) فلا يقبل اقراره لغيرهم وهذا إذا كانت الديون الثابتة تستغرق ما يديه ولم يعلم تقدم معاملته للمقر له ولا قبل اقراره (وهه) أى ما ذكره ولم يقبل فيه اقراره بأن ثبت دينه بيته أو أقر بعد المجلس بطول لمن لا يهتم عليه (في ذمته)

الدين للغرماء لأن هذه الدعوى لا تنفعه شيئا (قوله حلف كل الخ) أى إذا كان كل من الغرماء غير محجور عليه وأما لو كان منهم محجور عليه فحلف المحجور عليه أو وصيه وقيل لا يمين على واحد منهما وقيل يؤخر لرشدده ففي ذلك ثلاثة أقوال للاندلسيين وأبى ابن عتاب بالأخير انظر بن وقوله حلف كل أى على جميع الحق الذى ادعى به الفليس وقوله أى كحلف الفليس أى أن لو كان يحلف (قوله من الدين فقط) أى أخذ كل حالف منابه نقط من ذلك الدين بالمخاصة هذا إذا حلف كلهم ولو حلف بعضهم ونكل غير الحالف (قوله سوى قدر نصيبه) أى بالخاص من ذلك الدين (قوله على الأصح) هو قول ابن القاسم في رواية عيسى وصححه ابن أبى زيد كما في شب (قوله ياخذ جميع حقه) أى إذا حلف أحد الغرماء ونكل غيره فان الحالف يأخذ جميع حقه من ذلك الدين لا نصيبه في الخاص فقط (قوله فلا شيء لهم) أى للغرماء ان حلف المطلوب فان نكل غرم ويقسمه جميع الغرماء (قوله فان نكل غرم بقية ما عليه) أى ويقسمه جميع الغرماء من حلف ومن لم يحلف فياخذ الحالف حصة بالحلف وحصة بالخاص مع الناكين وهذا هو الظاهر دون قول خش واخص به الناكل اه بن ~~تنبه~~ لو طلب من نكل من الغرماء العود لليمين فان كان بعد حلف المطلوب فلا يمكن اتفاقا وان كان قبل حلفه ففيه تمكنه قولان الاظهر منها عدم تمكنه كما يأتى ذلك آخر الشهادات إن شاء الله تعالى (قوله وقبل اقراره بالمجلس) ابن عرفة قال ابن ميسر اقراره بعد القيام عليه جائز إن كانت ديون القاعين عليه بغير بيته أو بيته وهى لا تستغرق ما يديه أو تستغرقه وعلم تقدم معاملته لمن أقر له وكلام ابن ميسر هذا هو الذى قرر به شارحنا كلام الحنف قد رجحه عقب واعترضه بن بأن قوله أو بيته وعلم تقدم معاملته الخ خلاف مذهب المدونة فان مذهبها أن دين الغرماء الدين قاموا عليه متى كان ثابتا بالبيته فلا يقبل اقراره ولو علم تقدم معاملته لمن أقر له كما في التوضيح فانه بعد أن ذكر القول الأول وهو قبول اقراره سواء كانت الديون ثابتة عليه باقرار أو بيته قل واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام ثم قل لكن الذى نص عليه محمد وحملوا عليه المدونة ان هذا خاص بما إذا ثبت الدين الذى عليه باقراره فان كان بيته فلا يقبل وان كان بالمجلس ولما لك في المؤيزة قول ثالث أن من أقر له الفليس ان كان يعلم تقدم مديته أو خاطئة بيته وبين المقر حلف المقر له ودخل في الخاص من له بيته اه فجعل الثالث خلاف مذهب المدونة اه (قوله وهذا) أى عدم قبول اقراره لغير الغرماء إذا كان دين الغرماء ثابتا بالبيته اذا كانت الخ (قوله والاقبل اقراره) أى والا بأن كانت الديون الثابتة بالبيته لا تستغرق ما يديه أو علم تقدم معاملته للمقر له قبل اقراره ودخل ذلك المقر له مع الغرماء في الخاصة ان قلت اذا كانت الديون الثابتة بالبيته لا تستغرق ما يديه لا يفلس كما تقدم قلت يفرض فيما اذا كان ما يديه الغرماء حال القيام عليه كاسدا لا يساوى الدين ولما فليس حصل للمالك الذى يديه غلوة وصار الدين لا يستغرقه فإذا أقر له في هذه الحالة قبل اقراره (قوله وقبل من الفليس مطلقا) أى سواء كان بالمعنى الاعم أو الأخص سواء كان صحيحا أو مريضا كذا قرر الشارح (قوله وقبل تعيينه الخ) مفهوم تعيينه أنه اذا لم يعين كما لو قال فلان في مالى قراض كذا لم يقبل كما في ابن عرفة آخر القراض ونصه الصلوى عن ان حبيب ما عينه في الفليس قربه أحق به وان لم يعين شيئا فلا يخاصص ربه الغرماء كما لا يصدق في الدين اه بن (قوله وكان بعد المجلس بطول) هذا عطف على قوله لم يعين ربهما فهو داخل في حيز المبالغة أى هذا اذا كان عين ربهما بل ولو لم يعينه هذا اذا كان التعيين لما ذكر في مجلس التفليس أو قربه بل ولو كان بعد المجلس بطول والذى في التوضيح تقييده بالمجلس أو قربه لكن نقل البدر القرافى عن الناصر

بخاصص المقر له به فيما يتجدد له من مال لا فيما يديه فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس أو قربه وانوله لا بيته (وقبل) من الفليس مطلقا (تعيينه القراض والوديعة) بأن يقول هذا قراض أو وديعة ولو لم يعين ربهما أو كان بعد المجلس بطول

(إن قامت بينة بأصله) أى بأصل (٢٦٨) ما ذكر من القراض والوديعة أن عنده ذلك أو أنه أقر به قبل إقامة الغرماء ولولم

تعيين به وقبل منه تعيينه ولو لم يتم عليه فإن لم يتم بينة بأصله فلا عبرة باقراره وتحاصله الغرماء ولا يكون في ذمة المئس لأنه معين وأما ان اقر مريض في مرضه قبل اقراره ولو لم يتم بأصله بينة إذا اقر لمن لا يتم عليه (والخيار قول قول الصانع) المئس في تعيين ما يده لأربابه كهذه الساعة لقفلان مع عين المقر له ولو صهما عليه (بلا بينة) بأصله لأن الشأن ان ما يده امتعة الناس وليس العرف الاشهاد عليه عند الدفع ولا يعلم الا من قوله فلا يتم أن يقر به بغيره (وحجر أيضاً) على المئس الاخص بالشروط المتقدمة (إن تجدد) له (مال) بعد الحجر الأول - سواء كان عن أصل كرج مال تركه يده بعض من فلسه أو عن معاملة جديدة أو غير أصل كبراث ودية ووصية ودية لأن الحجر الأول كان في مال مخصوص فيتصرف في التجدد إلى أن يحجر عليه فيه ومفهوم الشرط عدم الحجر عليه وان طال الزمان وبه العمل وقيل يحدد عليه به كل سنة أشهر (وانك) الحجر عليه بعد قسم ماله وحلفه انه لم يكتم شيئاً أو

في حاشية التوضيح رد هذا التقييد (قوله ان قامت بينة بأصله) أى عند ابن القاسم خلافاً لأصبع حيث قال يقبل تعيين القراض والوديعة ولو لم تشهد بينة بأصاهما واختاره اللخمي (قوله وقيل منه تعيينه) أى ولو بغير عين سواء كان ما عينه متمماً عليه أم لا (قوله فلا عبرة باقراره) أى خلافاً لأصبع كما علمت (قوله لأنه معين) هذا إشارة للفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها وهي قوله وهو في ذمته وحاصله ان المسئلة السابقة فيها اقرار بشئ في الذمة وهنا اقرار بشئ معين ولم يقبل منه وقد اعطى ما يده للغرماء فلم يبق في ذمته وظاهره ولو ادعاه المقر له (قوله وأما ان اقر مريض) أى غير مئس كذا قرر الشارح ونحوه في بن خلافاً لما في خش وعبق من حمل قوله وقبل الخ على المئس الصحيح ثم قلا وأما ان اقر المئس المريض وهذا تحريف في النقل (قوله ولو لم يتم بأصله بينة) لأن الحجر على المريض اضعف من الحجر على المئس لأن للمريض ان يشتري ما يحتاجه بخلاف المئس كذا فرق ابن يونس وهذا يدل على ان مراده مريض غير مئس لا مريض مئس كاتومه خش وعبق (قوله لمن لا يتم عليه) فان اقر لمن يتم عليه قبل اقراره ان كان بأصله بينة والا فلا يقبل (قوله والخيار الخ) أى والخيار عند اللخمي قبول قول الصانع في تعيين ما يده لأربابه كما هو قول ابن القاسم وعلم ان المئس إذا كان صانعاً وعين للصنوع أو كان غير صانع وعين القراض أو الوديعة فالمسئلة ذات أنوال أربعة الأول للمالك في العتية عدم قبول تعيينه مطلقاً خشية ان يخلص صديقه، والثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة ان قامت بأصله بينة ويقبل تعيينه للصنوع مطلقاً وهو لابن القاسم، والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والصنوع مطلقاً وهو لأصبع، والرابع لمحمد بن المواز يقبل تعيين المئس القراض والوديعة والصنوع إذا كان على أصل الدفع أو على الاقرار قبل التأسيس بينة قال اللخمي بعد حكاية هذه الأقوال وقول ابن القاسم في الصانع أحسن لأن ما يده امتعة الناس وليس العرف الاشهاد عليه عند الدفع له وكذا قول أصبع في القراض والوديعة فاللخمي اختار قول ابن القاسم في تعيين الصانع وقول أصبع في تعيين القراض والوديعة ولمسا كان اختياره في القراض والوديعة ضعيفاً أعرض عنه المصنف ولما كان اختياره في تعيين الصانع قوياً مشى عليه المصنف وظهر لك ان المصنف مشى في كل من المسئلتين على قول ابن القاسم كذا قرر شيخنا (قوله لأن الشأن الخ) مقتضى هذا التميل قبول قول الصانع - واء كان الاقرار بالمجلس أو بعده ولو بطول وبذلك صرح عبق (قوله أيضاً) أى به لدفع توهم ان المراد واستمر الحجر عليه ان تجدد له مال مع انه متى حكم بخلع ماله وأخذ المال من تحت يده انك الحجر عنه بمجرد أخذه منه ولو لم يقتسموه فأفاد المصنف بقوله أيضاً انه حجر ثان وحاصله ان المئس اذا حكم الحاكم بخلع ماله وأخذ ماله منه فقد انك الحجر عنه فاذا تجدد له مال كان له التصرف فيه حتى يحجر عليه غرماءه الذين حجروا عليه أولاً أو غيرهم بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله ان تجدد له مال) أى ولو لم يحصل قسم بين الغرماء للمال الذي أخذه منه أولاً (قوله ومفهوم الشرط) أى وهو إذا نكس الحاكم ولم يتجدد له مال بعد أخذ المال منه وقوله عدم الحجر عليه ولو طال الزمان أى زمان عدم تجدد المال (قوله وقيل يحدد الخ) أى انه يكشف عن حاله كل سنة أشهر لأن الغالب تغير الأحوال فيها وحصول انكسب فان وجد عنده مال حجر عليه والا فلا هذا هو المراد (قوله وانك الحجر عليه بعد قسم ماله) الأولى بعد أخذ المال منه فالقسم ليس بشرط بل متى أخذ المال من تحت يده زال الحجر عنه اه عدوى (قوله ولو بلا حكم) أى وعلى هذا فالحجر على المئس ليس كالحجر على السفه لعدم احتياج فك حجر المئس لحاكم بخلاف حجر السفه فان فك يحتاج له ورد المصنف بلو على

بالتك والو قدم هذا على قوله وحجر أيضاً ان تجد مال لكان أنسب كالأخفى (٢٦٩) (ولو مكنهم الغريم) في الدين فاطلقه أو لم

الباب على رب الدين وهنا
على الدين لأنه مشترك
(قباعوا) ماله من غير
رفع الحاكم (واقفوا)
التمن على حسب ديونهم
أو اقتسموا المبلغ من غير
بيع حيث يسوغ ذلك
(ثم دين غيرهم)
بعد ذلك فليس (فلا
دخول للأولين)
في أثمان ما أخذ من الآخرين
وفيما تجد عن ذلك إلا أن
يفضل عن دينهم فضلة
(كفليس الحاكم)
أي حكمه بخلاف المال للغرماء
فدين غيرهم فلا دخل للأولين
معهم إلا أن يفضل فضلة
(إلا) أن تجد له مال من
غير مال الآخرين (كأثر
وصلة) أو أرض (جاية)
ووصية وخلع للأولين
الدخول مع الآخرين
[درس]

ثم أشار إلى بقية أحكام
الحجر بقوله (وبيعه)
أي باعه الحاكم إن خالف
جنس دينه أو صفته بعد
ثبوت الدين عليه والإعذار
للفاس فما ثبت عنده من
الدين ولكل من القائمين
في دين صاحبه لأن لكل الطعن
في بيعة صاحبه وبعد حلف كل
أنه لم يقبض شيئاً من دينه ولا
أسقطه ولا أحال به وأنه
باق في ذمته إلى الآن
(بمحضرته) ندبا لأنه
أقطع لحجته (بالخيار)
للحاكم فإن باعه بغيره فليسكل من الغرماء والفلس الرد أياماً (ثلاثاً) لطلب الزيادة في كل سلعة

ابن الفصار وتليده عبد الوهاب القائلين لا ينفك حجر عن مجبور عليه إلا بحكم الحاكم
(قوله لكان أنسب) أي لأن الحجر ثانياً لما تجد من المال إنما يكون بعد فك الأول (قوله ولو مكنهم
الغريم) أي مما يده وقوله فباعوا الخ مفهومة منهم لو قوموا عليه فلم يجدوا شيئاً فتركوه فدين آخرين ثم
نفسه دخل الأولون مع الآخرين (قوله حيث يسوغ ذلك) أي بأن كان الدين الذي عليه موافقاً
لما يده جنساً ونوعاً وصفة (قوله فلا دخول الخ) جواب لو الشرطية في قوله ولو مكنهم أي لأن فعلمهم
هذا تفليس كتفليس الحاكم فبى ماع أصبغ سمعت ابن القاسم يقول عن مالك في رجل قام عليه
غرماءه ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دأبته آخرون أن الآخرين أولى بما في يده بتزلة تفليس
السلطان (قوله في أثمان ما أخذ) أي في أثمان السلع التي أخذها (قوله وفيما تجد) أي ولا فيما تجد عن
أثمان تلك السلع التي أخذها من الآخرين (قوله إلا أن يفضل) أي يبدل الفلس عن دين الآخرين فضلة
فيتخصص فيها الأولون كما لو كانت السلع عند الفلس وقت التفليس قيمتها أقل من الدين لكسادهما
ثم بعد التفليس حصل فيها رواج وصارت أكثر من الدين فاندفع ما يقال إنه لا يفضل إذا كان ما يده
أكثر من الدين (قوله كفليس الحاكم) الكفاف داخلة على الشبه به (قوله بخلاف المال) أي وإن لم يحصل
منه قسم للمال بل وقع القسم منهم (قوله إلا أن يفضل فضلة) أي بعد وفاة الآخرين دينهم فإن
الأولين يتخصصون فيها (قوله إلا أن يتجدد له مال) هذا استثناء من عدم دخول الأولين مع
الآخرين وهو متصل لأن المعنى لا دخول للأولين مع الآخرين في حال من الأحوال إلا إذا استعاد
مالاً من غير أموال الآخرين كإرث (قوله مع الآخرين) أي فيتخصصون كلهم فيه (قوله إلى بقية
أحكام الحجر) أي التفليس (قوله وبيع ماله) أي وجوباً إن خالف جنس دينه أو صفته وإلا فلا
يجب والمستحب أن يكون البيع بحضرة الدين لأنه أقطع لحجته وقال الصنف في التوضيح لا يبعد
وجوبه وقوله وبيع ماله ظاهره الشمول للدين الذي له على الغير وهو الذي نص عليه ابن رشد واختاره
إلا أن يتفق الغرماء على إبقائها حتى تقبض وقيل إنها لا تباع وتبقى على أجالها اه شب (قوله بعد ثبوت
الدين) أي بعد أن يثبت كل غريم دينه بالبيعة وبعد إعذار الحاكم للفلس في كل بيعة وبعد إعذاره لكل
واحد من الغرماء في البيعة الشاهدة لكل واحد من القائمين والرد بإعذاره له فيها قطع عذره وحجته بأن
يقول له ألك مطعن في تلك البيعة وإذا علمت أن الأعذار في البيعة تعلم أن قول الشارح والإعذار للفلس
فيما ثبت عنده عن الدين فيه تسامح وكذا قوله ولكل من القائمين في دين صاحبه لأن الأعذار ليس في
الدين بل في البيعة التي أثبتت فتأمل (قوله وبعد حلف كل الخ) قال الشيخ ميارة في بعض طرره تأمل
هل هذه البيعة بين قضا وم إنما وجبوا على طالب من لا يمكنه الدفع عن نفسه أما حالاً فقط
كالتأجيل أو حالاً وم لا كالميت أو هي بين منكر فلا توجه إلا بدعوى كل واحد من الغرماء
على غيره أنه قبض أو أسقط مثلاً وفي كلام ابن رشد ما يؤيد الثاني حيث دل إذا كان المطلوب حاضراً
وادعى قضا ما ثبت عليه فيمين طالبه يمين منكر لا يمين قضا اه بن (قوله فإن باعه بغيره) أي بغير
خيار بأن اشترط البت (قوله لطلب الزيادة) فإذا زاد أحد في تلك المدة على من المشتري الأول رد الحاكم
بيعه وباع لهذا الثاني ثم إن بيع الحاكم وإن كان منحللاً من جهة فهو لازم من جهة المشتري ولذا انظره نفقة
المبيع وإذا كان الضمان منه اه عدوى (قوله في كل سلعة) متفق بقوله بالخيار ثلاثاً وقوله في كل
سلعة أي سواء كانت عرضاً أو حيواناً أو عقاراً وهذا بخلاف خيار التروى فإنه يختلف باختلاف السلع
كأمر والظاهر أن للحاكم البيع بخيار التروى وعليه فيكون خيار الحاكم ثلاثاً بعده واعلم أنه لا يختص

للحاكم فإن باعه بغيره فليسكل من الغرماء والفلس الرد أياماً (ثلاثاً) لطلب الزيادة في كل سلعة

إلا ما يفسده التأخير (ولو كتباً) ظاهره ولو احتاج لها ولو فقهاً وليست كآلة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ (أو يوثق) جمته إن كثرت قيمتهما) قل فيها (٣٧٠) القضاء أن يباع عليه ما كان للتجارة أو للفتنة كدبارة وخادمه ودابته وسرجه وسلاحه

وخاتمته وغير ذلك إلا ما لا بد منه من ثياب جسده وبيع عليه ثوباً جمته إن كان لها قيمة وإن لم يكن لها تلك القيمة فلا انتهى والمراد بثوبى جمته لمبوس جمته وهو يختلف باختلاف العرف والامكان والأزمنة (وفي بيع آلة الصانع) القابلة للقيمة المحتاج لها (تردد) لعبد الحميد الصانع وحده وأما كثيرة القيمة وغير المحتاج له فتباع جزماً (وأوجر هو قفقه) الذى لا يباع فى الدين كمدبر قبل الدين ومعق لأجل وولد أم ولده من غيره (بخلاف مستولدته) فلا تؤجر إذ ليس له فيها إلا الاستمتاع وقليل الخدمة وأولى المكاتب إذ ليس له فيه خدمة نعم تباع كتابته (ولا يلزم) (المفلس بعد أخذ ما يده (بتكسب) لوفاء ما عليه من الدين ولو كان قادراً على ذلك لأن الدين إنما تعلق بذمته (وتسلف) أى لا يلزمه أن يتسلف ولا قبوله ولا قبول صدقة ولا هبة (ولا) (استشفاع) أى أخذ شقص بالشفعة فيه فضل لأنه ابتداء ملك (ولا) (عفو) عن قصاص وجب (للدية)

ما ذكره المصنف من الخيار ثلاثاً بسلع الناس بل كل مانعه الحاكم على غيره من سلع غائب ومغرم كذلك (قوله إلا ما يفسده التأخير) أى كطرى اللحم ورطب الفاكهة فلا يستأنى بها إلا ساعة من الزمان (قوله ولو كتباً) رد بلو على من قل إن الكتب لا تباع أصلاً واعلم أن الخلاف فى الكتب الشرعية كاللغة والتفسير والحديث وآلة ذلك أما غيرها فلا خلاف فى وجوب بيعها (قوله وليست كآلة الصانع) أى المحتاج إليها فإن فيها تردداً (قوله لأن شأن العلم أن يحفظ) قال شيخنا الحافظ قد ذهب الآن فلذا أجراها بعضهم على آلة الصانع (قوله إن كثرت قيمتهما) يحتمل أن المراد إن كانت قيمتهما كثيرة فى نفسها ويحتمل إن كثرت قيمتهما بالنظر لصاحبها وإذا بيعا فبشترى له دونهما كما أن دار سكناه تباع عليه إن كان فيها فضل ويشترى له دار تناسبه فإن كان لا فضل فيها فلا تباع (قوله تلك القيمة) أى القيمة المتبصرة (قوله والمراد الخ) دفع بهذا ما يقال أنه لا فرق بين الثوب والثوب والاثواب وحينئذ فلا وجه للتثنية وقد أجيب بحواب آخر وحاصله أن التثنية نظراً للغالب إذ الغالب لبس ثوبين قميص ورداء أو جبه ورداء (قوله وهو يختلف باختلاف العرف) أى من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وشئ آخر يجعله على الكتفين أو أزار ورداء (قوله وفى بيع آلة الصانع القليلة القيمة المحتاج إليها تردد) حاصله أن عبد الحميد الصانع ترد فى آلة الصانع المحتاج لها هل هى مثل ثياب الجملة لا تباع إلا إذا كثرت قيمتها ويشترى له دونها أو تباع مطلقاً قلت قيمتها أو كثرت فكثيرة القيمة مجزوم ببيعها والتردد فى قليلة القيمة فقول الشارح وفى بيع آلة الصانع القليلة القيمة أى وعدم بيعها وإنما تباع إذا كثرت قيمتها كثياب الجملة تردد (قوله لعبد الحميد الصانع وحده) وحينئذ فمعناه التحير وأما إذا كان من اثنين فمعناه الاختلاف كأن ينقل ابن رشد عن ابن القاسم قولاً جازماً وينقل اللخمي عنه قولاً مغايراً له جازماً به فإذا عبر المصنف فى مثل هذا بتردد كان بمعنى خلاف فى النقل من الآخرين عن المتقدمين (قوله كمدبر قبل الدين ومعق لأجل) اللخمي تباع خدمة العتق لأجل وإن طال الأجل كعشر سنين ويبيع من خدمة المدبر السنة والستين وإنما قيد الشارح بقوله قبل الدين لأن المدبر بعد الدين تباع رقبته لبطان التدبير كما تقدم (قوله وولد أم ولده من غيره) أى وأما العبد القن فهذا يباع عليه فهو داخل فى قوله وبيع ماله (قوله بخلاف مستولدته) أى التى أولدها قبل الحجر عليه وأما من أولدها بعد الحجر عليه فأنها تباع قال فى المقدمات ولو ادعى فى أمة أنها سقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وأما لو كان لها ولد قائم فقوله مقبول أنه منه (قوله ولا يلزم الخ) ولو عامله الغرماء على التكسب إذا فلس ولو شرطوا عليه ذلك فلا يعمل بذلك الشرط وسواء كان صانداً أو تاجراً فهذا هو العتمد خلافاً لما فى عقب من جبره على التكسب إذا شرط عليه التكسب فى عقد الدين انظر بن (قوله أى لا يلزمه أن يتسلف) أى يطلب مالا على وجه السلف لأجل وفاء غرمائه وقوله ولا قبوله أى من غير طلب (قوله فيه فضل) أى زيادة على الشراء (قوله لأنه ابتداء ملك) أى ابتداء الملك واستحداثه لا يلزمه لأنها معاملة أخرى ولو مات المفلس عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء كما فى خش (قوله ولا عفو) أى ولا يلزم بغفوع قصاص لأجل أخذ الدية وهذا ظاهر على مذهب أنسب من أن المجنى عليه مخير بين أمور ثلاثة القود والعفو مجاناً وعلى الدية وأما على مذهب ابن القاسم القائل أنه غير بين القود والعفو مجاناً فقط فلا يتأتى إلزامه على العفو لأجل الدية ومعلوم أن نفي الشئ فرع من صحة ثبوته إلا أن يحمل على ما إذا رضى الجاني

أى على أخذها ليوفى بها دينه وله العفو مجاناً بخلاف ما يجب فيه الدية خطأ أو عمداً لا قصاص فيه كجائفة ومأمومة والمجنى فيلزم بعدم العفو لأنه مال (واتزاع مال رقيقه) الذى تقدم أنه يؤجر

أى ليس لهم أن يلزموه ذلك وإن جاز لذلك فإن اشترعه فاهم أخذه (أو) انتزاع أى اعتصار (ما وهبه) قبل إحاطة الدين (لولده) الصغير أو الكبير بخلاف ما وهبه له بعد الإحاطة فلم يردده ثم بين كيفية بيع ماله من تعجيل واستثناء بقوله (وعجل بيع الحيوان) أى لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا ينافى أنه يترص به الأيام اليسيرة طائفاً بالزيادة (٢٧٩) ثم يباع لانه يسرع له التغيير ويحتاج

الى مؤنة وفيه نقص لئلا
الغرماء فليس المراد أنه يباع
بلا تأخير أصلاً أو بلا خيار
ثلاثة أيام (واستؤنى
ببقاره) وعرضه لطلب
الزيادة (كالشهرين)
وادخلت الكف الأيام
اليسيرة بالنظر كما يفيد العقل
وأما ما يخشى فساد كطرى
لحم وفاكهة فلا يستأنى به
إلا كساء وأما نحو سوط
ودلو فباع عاجلاً (وقسم)
مال المفلس التحصيل
(بنسبة الديون) بعضها
إلى بعض وأخذ كل غريم
من مال المفلس تلك النسبة
وطريق ذلك أن يجمع
الديون ونسبة كل دين
الى المجموع فيأخذ كل غريم
من مال المفلس تلك النسبة
فإذا كان لغريم عشرون
ولآخر ثلاثون ولآخر
خمسون فالمجموع مائة
ونسبة العشرين لها خمس
ونسبة الثلاثين لها خمس
وعشر ونسبة الخمسين لها
نصف فإذا كان مال المفلس
عشرين أخذ صاحب
الخمسين نصفها عشرة
وصاحب الثلاثين خمسها
وعشرها ستة وصاحب
العشرين خمسها أربعة

والحنى عليه بما تأمل (قوله أى ليس لهم أن يلزموه ذلك) ابن عرفة وفيها ليس للغرماء المفلس جبره على
انتزاع مال أم ولده أو مديره ابن زرقون في سماع ابن القاسم من حبس حبساً ومشروط أن لا يجبر عليه
البيع فغرمائه البيع عليه ابن رشد روى محمد ليس للغرماء ذلك وهو الآتى على قول المدونة لا يجبر
المفلس على انتزاع مال أم ولده ولا مديره (تنبيه) قل في القدمات فإن كان المفلس امرأة فليس
لغرماء أن يأخذوا معجل مهرها قبل الدخول ولا بعده بأيام يسيرة لانه يلزمها أن تجهز به للزوج
ولا يجوز لها أن تقضى منه دينها إلا الشيء اليسير قال في المدونة الدينار ونحوه وفي الموازية الدينارين
والثلاثة وأما ما تدابته بعد دخول زوجها فإن مهرها يؤخذ فيه هذا نص رواية يحيى عن ابن القاسم
وفيها نظر وسكت عن كالتها كؤخر الصداق هل للغرماء بيعه في دينهم أم لا الظاهر أن ذلك
لهم وأنه لا يلزمها أن تجهز به للزوج اهـ بن (قوله أى اعتصار الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف
استعمل الانتزاع في حقيقته بالنسبة للانتزاع مال رقيقه ومجازاً بالنسبة للانتزاع ما وهبه لولده
لانه إنما يقال فيه اعتصار فإطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالنسبة لكمة لانه
يقال له لغة لأخذ السيد مال رقيقه ولأخذ الوالد ما وهبه لولده انتزاع فالجواز عرفي لانه لوى (قوله أى
لا يستأنى) أى في المناداة عليه وقوله فلا ينافى أنه يترص به أى في المناداة عليه وقوله الأيام اليسيرة
أى كثلثة أيام ونحوها ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم ثلاثاً كما مر (قوله فليس المراد) أى بقوله
وعجل بيع الحيوان أنه يباع بلا تأخير أصلاً أى بل المراد أنه لا يستأنى به كما يستأنى بالعقار وهذا
لا ينافى أنه يؤخر في المناداة عليه ثلاثة أيام ونحوها ثم يباع بالخيار للحاكم ثلاثة أيام كما مر
(قوله واستؤنى ببقاره) أى في المناداة على عقاره وعلى عرضه إذا كان كثير القيمة وقوله كالشهرين أى
ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس وقوله واستؤنى أى وجوباً فإن لم
يستأن بذلك خير المفلس في إمضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التى في سلع المفلس حيث
باعها بغير امتيناء إذا أمضى المفلس بيع الحاكم لان الزيادة غير محققة والتمدة لا تلزم إلا بأمر محقق
اه شيخنا عدوى ابن يونس قل مالك يستأنى في بيع ربع المفلس يتسوق به الشهر والشهرين وأما
الحيوان والعرض فيسوق بهما يسيراً والحيوان أسرع بيعاً وسمع ابن القاسم يستأنى بالعروض
الشهر والشهران مثل الدار ابن رشد لفظه مشكل لاقتضائه أن العرض كالعقار يستأنى به
الشهر والشهرين وهذا يخالف لما قاله الامام فيحتمل أن يكون معنى قوله يستأنى بالعروض الشهر
والشهرين أن العروض التى كالدور في كثرة الثمن يستأنى بها الشهر والشهران اهـ بن (قوله بالنظر)
أى بحسب ما يراه القاضى (قوله فلا يستأنى به) أى في المناداة عليه (قوله وقسم بنسبة الديون) يحتمل
أن المراد بنسبة كل دين لمجموع الديون ويحتمل أن المراد بنسبة مال المفلس لمجموع الديون ويأخذ
كل واحد من دينه تلك النسبة فهو صادق بكل من الطريقين في عمل المحاماة (قوله وهى نسبة
مال المفلس لمجموع الديون) أى وتلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه (قوله أى لا يكاف
القاضى الخ) أى بخلاف الورثة فإن الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكفهم بدينه تشهد بحصرهم وموت
مورثهم وتعددهم أى مرتبتهم من الميت اتفاقاً وذلك لان عددهم معلوم للجيران وأهل

ويحتمل طريقاً آخر وهى نسبة مال المفلس لمجموع الديون فهو كان لشخص مائة وآخر خمسون وآخر مائة وخمسون ومال
المفلس مائة وخمسون فنسبته لمجموع الديون النصف فكل غريم يأخذ نصف دينه (بلا يسيرة حصرهم) أى لا يكاف القاضى غرماء
المفلس وكذا غرماء الميت أثبت أن لا غريم غيرهم

(واستثنى به) أى بالقسم (إن عرف) (٢٧٢) بالدين في الموت فقط (لاحتمال طر وغريم آخر والذمة قد خربت وأما في الفلاس

فلا يستثنى لعدم خراب الذمة لكن ذلك في الفلاس الحاضر أو قريب الغيبة أو بيعها حيث لا يخفى عليه دين والا استثنى كالموت ففى مفهومه تفصيل والظاهر ان المراد يبعد الغيبة ما قابل القرية فيشمل المتوسطه (وقوم) دين على الفلاس (مخالف النقد) منه من يقوم ومثلى بأن كان ماعليه عرضا أو طعاما متفق الصفة أو مختلفا فليس المراد بمخالف النقد من مال الفلاس اذ لا يتعاق به تقويم (يوم الحصاص) أى قسم المال يقوم حالا ولو مؤجلا لانه حل بالفلاس (واشترى له) أى لصاحب مخالف النقد (منه) أى من جنس دينه وصفته من طعام أو عرض (بما يخصه) في الحصاص من مال الفلاس كأن يكون مال الفلاس مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار وعليه أيضا عروض تدوى مائة وطعام يساوى مائة فلصاحب المائة ثلث مائة الفلاس ويشترى لصاحب العرض عرض صفة عرضه بثله الثانى ولصاحب الطعام صفة طعامه بثلث الثالث وجاز

البلد فلا كلفة في اثباته والدين يقصد اخفاؤه غالبا فانبات حصر الغرماء. ثمسره انه يجب أن يكون شهادة البينة الشاهدة للورثة على نفى العلم لاعلى القطع بأن يقول الشاهد لا تعلم له وارثا سوى هذا فلو قال لا وارث له غير هذا قطعا بطلت شهادته (قوله واستثنى به) أى وجوبا وحاصله أن الميت اذا كان معروفا بالدين فان الحاكم لا يجعل بقسم ماله بين الغرماء بل يستثنى به وجوبا بقدر ما يراه لاحتمال طر وغريم آخر فتجمع الغرماء وأما الفلاس فلا يستثنى بقسم ماله إن كان حاضرا أو غائبا غيبة قريبة أو كان بعيد الغيبة وكان لا يخفى ان يكون عليه دين لغريم الحاضرين من الغرماء فان كان يخفى أن يكون عليه دين لغريم فانه يستثنى بالقسم بجهته ففى مفهوم الموت وهو الفلاس تفصيل (قوله فقط) مرتبط (١) بقوله ان عرف بالدين أى ان عرف بالدين لا غير ولا يصح أن يكون مرتبطا بقوله في الموت لان معنى فقط فحسب فهو صريح في الحصر فكأنه قال واستثنى بالقسم في الموت فحسب أى لا غيره وهذا ينافيه ما علمت من التفصيل في الفلاس وانه قد يستثنى فيه (قوله والذمة قد خربت) أى حقيقة وحكما (قوله لعدم خراب الذمة) أى لعدم خرابها حقيقة وان خربت حكما ولذا عجل ما كان فيها مؤجلا من الدين فذمة الفلاس لما كانت باقية حقيقة فاذا طرأ غريم لم يجد من يتعلق حقه بذمته لم يخرج للاستثناء في الفلاس بخلاف الميت فان ذمته قد زالت بالمرء فلو طرأ غريم لم يجد من يتعلق حقه بذمته فلذا وجب الاستثناء في الموت ولان الفلاس لو كان له غريم آخر لأعلمه بخلاف الميت فانه لا يمكنه الاعلام به (قوله منه) أى حالة كون ذلك المخالف من جملة الدين (قوله من يقوم النخ) بيان لمخالف النقد (قوله بأن كان ماعليه عرضا النخ) أى بأن كان الذى عليه مخالفا للنقد عرضا النخ (قوله فليس المراد بالمخالف النقد من مال الفلاس النخ) أى وانما المراد بمخالف النقد من الدين الذى على الفلاس وقوله اذ لا يعلق به تقويم أى بل يباع ليقسم منه على الغرماء وحاصله اذا كان على الفلاس ديون مختلفة بعضها نقد وبعضها عرض وبعضها طعام بأن كان لأحد الغرماء دينارين ولأحدهم عروض وبعضهم طعام فان ماخالف النقد من يقوم ومثلى يقوم يوم قسم المال وهو مراده يوم الحصاص فاذا كان لغريم مائة دينار عليه ولغريم عرض قيمته مائة ولآخر طعام قيمته مائة ومال الفلاس مائة فانها تقسم بين الغرماء اثلاثا فيأخذ صاحب النقد ثلثها ولكل من صاحبي العرض والطعام الثلث فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض عرضا من صفة عرضا بما نابه وكذلك صاحب الطعام كما أشار له المصنف بقوله واشترى النخ واعلم ان محل تقويم مخالف النقد اذا كان مال الفلاس نقدا وأما لو كان الدين كله عروضا موافقة لمال الفلاس في النوع والصفة فلا حاجة لتقويم بل يتحاصون بنسبة عرض كل لمجموع العروض (قوله ومضى ان رخص أو غلا) فاذا كان على الفلاس مائة دينار لواحد وعشرة أرباب لواحد وقوم كل من الأرباب والثياب بمائة فجملة الدين ثلثمائة وكان مال الفلاس مائة فاقسمها أرباب الديون فخص كل واحد ثلثها ثلاثة وثلاثون وثلث فلم يشترى لصاحب الطعام والثياب بما نابه في الحصاص حتى رخص السعر واشترى له خمسة أرباب وخمسة أرباب وعشرة فان ذلك يضى فيما بين رب ذلك الدين وما بين الغرماء وليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز بنصف دينه أو كله دونهم وليس لهم أن يقولوا له انما حصك فيما زاد على ثلث دينك بل يخص بمازاده الرخص الا أن يزيد على دينه فيرد الزائد عليهم

(١) قوله مرتبط بقوله ان عرف غير صحيح لان ان عرف نفسه شرط فكيف يقيد بشرط آخر وقوله ينافيه لامنافاة وغايته انه تفصيل في المفهوم كما أشار اليه الشارح اه كتبه محمد عlish .

مع التراضى أخذ الثمن إن خلا من مانع كما سياتى (ومضى) القسم (إن رخص) السعر بالضم ككرم عند الثراء كأن يشتري لصاحب العرض بما نابه ما يزيد على الثلث ولو جميع دينه (أو غلا) كأن يشتري له به سدس دينه يتحاصون

فلا رجوع لغرماء عليه في الرخص ولا له عليهم في الغلاء ويرجع على الدين فيهما (٢٧٣) بما بقي له فان زاد ما اشترى له على دينه

رد الزائد على الغرماء

(وهل يشتري) لمن

دينه بخالف النقد كن أسلم

للفلس في عشرة أثواب

أو أرباب (في شرط جيد)

شرطه السلم عليه عند عقد

السلم (أذناه) أي أدنى

الجيد رقيا بالفلس (أو)

يشترى له (وسطه) لانه

العدل بينهما (قولان) ولو

اشترط دينه هل يشترى له

بما ينوبه أدنى الدين أو

وسطه قولان أيضا

(وجاز) لمن له دين مختلف

(الثلث) أي أخذ الثمن الذي

ثابه في الحصاص (إلا

لما ع) شرعي (كالاقتضاء)

أي كالمنازع المتقدم في الاقتضاء

في قوله وبغير جنسه ان

جاز يعمه قبل قبضه وبه

بالسلم فيه مناجزة وأن

يسلم فيه رأس المال فلو كان

رأس المال عرضا كعبد

أسلمه في عرض كتوبين

فحصل له في الحصاص

قيمة ثوب جاز له أخذ تلك

القيمة لانه آل أمره الى

أنه دفع له عبدا في عين

وثوب ولا مانع في ذلك

بخلاف ما لو كان رأس المال

ذهبا وثابه في الحصاص

فضة أو بالعكس فلا يجوز

أخذ ما ثابه لانه يؤدي الى

بيع وصرف متأخر وبيع

الطعام قبل قبضه إن كان

المسلم فيه طعاما (وحاصت

يتحاصون فيه كالأول اشترى أحد عشر ثوبا فالثوب الحادية عشرة كمال طراً وكذلك لو آخر الشراء حتى حصل غلو كالأول اشترى في المثال المذكور خمس دينه كإردين أو ثوبين فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول ارجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي ثابني في الحصاص وإنما يكون التحاسب بين من له الطعام أو العرض وبين الفلس فيسقط عن الفلس ما زاده الرخص من دين من له الطعام أو العرض ويتبعه في الغلاء بما نقص من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الأرباب أو الثياب ويبيق له في ذمة الفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب أو أثواب (قوله فلا رجوع لغرماء عليه) أي على صاحب العرض الذي حصل الرخاء أو الغلو عند الشراء له (قوله ويرجع) أي الغرم صاحب العرض على الدين الخ (قوله فيهما) أي في الرخص والغلاء فيسقط ما زاده الرخص عن الفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء يتبعه بما نقص لاجل الغلاء من دينه (قوله بما بقي له) أي بعد الذي أخذه (قوله على الغرماء) أي يتحاصون فيه (قوله في شرط جيد) أي فيما إذا كان السلم اشترط على المسلم اليه الفلس عند عقد السلم جيداً بأن أسلمه في عشرة أرباب سمراء أو محمولة جيدة أو أسلمه في عشره أثواب مغللوى جيدة (قوله أدنى الجيد) أي من ذلك النوع المسلم فيه (قوله وسطه) أي وسط الجيد من ذلك النوع المسلم فيه (قوله لانه العدل بينهما) أي بين الفلس وصاحب الدين لأن الأعلى ظلم على الفلس والأدنى ظلم على صاحب الدين (قوله ولو اشترط) أي رب الدين على المسلم اليه الفلس أدنى أي من النوع المسلم فيه (قوله قولان) أن قلت هذا يخالف ما مر من قوله في السلم وحمل في الجيد والردى على الغالب وإلا فلو سقط قلت ما مر إذا لم يقبل المسلم اليه وما هنا فيما إذا فليس للفلس حكم غير حكم غيره (قوله وجاز) أي عند التراضي وأما عند المشاحة فقد سبق أنه يشترى له صفة طعامه أو مثل عرضه بما ثابه في الحصاص (قوله أخذ الثمن الذي ثابه في الحصاص) أي بدلا عما ينوبه من دينه (قوله الامناع كالاقتضاء) أنواق هذا مبنى على أن التفليس لا يرفع التهمة وقيل أن التفليس يرفع التهمة فيجوز في التفليس فلا يجوز في الاقتضاء ابن عرفة ومهارو إيتان اه بن (قوله وبغير جنسه) أي وجاز وفاء السلم فيه بغير جنسه. وقوله ان جاز يعمه أي السلم فيه قبل قبضه (قوله وبه) أي وجاز بيع المأخوذ بالمسلم فيه (قوله وان يسلم فيه) أي في المأخوذ (قوله لانه) أي السلم آل أمره وقوله إلى أنه أي السلم دفع له أي للمسلم اليه (قوله فلا يجوز أخذ ما ثابه) بل يتعين الشراء له من جنس دينه (قوله لانه يؤدي الى بيع وصرف متأخر) أي وإلى اجتماع البيع والصرف (قوله وبيع الطعام الخ) أي والبيع والسلف (قوله ان كان المسلم فيه طعاما) قال في الحاصل ان رأس المال اذا كان ذهبا فلا يجوز أخذ ما ثابه في الحصاص ان كان فضة لما فيه من الصرف المؤخر واجتماع البيع والصرف او كان ذهبا وكان المسلم فيه طعاما او عرضا كتوبين لما في الأول من بيع الطعام قبل قبضه ولما في الثاني من اجتماع البيع والسلف (قوله ان كان المسلم فيه طعاما) قال في التوضيح لو أسلم عشرين درهما في أردين قمحا وثابه في الحصاص عشرة مثلاً فلا يجوز ان يأخذها لانه يدخله بيع الطعام قبل قبضه ويدخله أيضا البيع والسلف اه وهو ظاهر لان العشرة عن مثلها من العشرين سلف والإردب الباقي بذمته عن العشرة الأخرى يبيع اه بن (قوله بما انفق على نفسها حال يسر زوجها) سواء كان ما انفقته من عندها أو تسلفته وسواء كان الدين الذي فلس فيه قبل الاتفاق أو بعده لان ما انفقته حال يسره عوض عما لزمه (قوله لاحال عمره) أي سواء تسلفت او كان ما انفقته من عندها وسواء كانت تلك النفقة حكمها أم لا كان الدين الذي

فلس بسببه قبل الاتفاق أو بعده (قوله وبصداقها كله) فلو حاصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل
الدخول بها ردت مازاد على تقدير الحاصة بنصف الصداق ولا تحامص فيما ردتته على الصواب
مثلا لو كان لرجلين على زوج مائتان وحاصت الزوجة معهما بمائة الصداق ومال المفلس مائة
وخمسون نسبت من الديون النصف وأخذ كل واحد نصف دينه وهو خمسون فإذا قدرت بعد الطلاق
حاصة بخمسين نصف الصداق كان لها في الحصاص ثلاثون لتبين أن مجموع الديون مائتان
وخمسون فقط ومال المفلس ثلاثة أخماسها وترد عشرين للغيرميين الآخرين ليكمل لكل واحد
منهما ستون هي ثلاثة أخماس دينه ولا دخول لها معها فيما ردتته كما هو ظاهر وما في عقب وخش فهو
غلط في صناعة العمل كما قال شيخنا (قوله لا بنفقة الولد) حاصله أن الزوجة إذا اتفقت على ولد
المفلس في حال يسره قاتها لا تحامص بها مع الغرماء وهذا لا ينافي أنها ترجع بها على الأب في المستقبل
إذا طرأ له مال وهذا ما لم يحكم بها حاكم وإلا حاصت بها سواء كانت تسلفها أو اتفقتا من عندها
فالحاصة بها مشروطة بأمرين أن يكون اتفاقها على الولد في حال يسر الأب وأن يحكم بها حاكم
(قوله لكن لها الرجوع بها عليه) أي في المستقبل إذا طرأ له مال (قوله أن اتفقت حال يسره) والافلا
رجوع لها عليه (قوله وكذا لا تحامص) أي الزوجة بما اتفقت على أبوي زوجها المفلس إلا بشروط
ثلاثة أن يكون قد حكم بتلك النفقة وأن تكون الزوجة قد تسلفت تلك النفقة وأن يكون اتفاقها
عليها حال يسره والحاصل أن الاتفاق حال اليسر معتبر في الحاصة في المسئلتين مسألة الاتفاق
على ولد المفلس ومسألة الاتفاق على أبويه وكذا الحكم بها ويختلفان في اشتراط التسلف فهو
شرط في الثانية دون الأولى هذا محصل كلام الشارح وما ذكره من أنها تحامص بما اتفقت على أبوي
زوجها المفلس بالشروط الثلاثة هو قول أصبغ والمعتمد رواية ابن القاسم عن مالك أنها لا تحامص
بنفقة الأبوين مطلقا انظر بن وعليه اقتصر في المج (قوله وإن ظهر دين الخ) يعني أن المفلس أو
اليت إذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم بعد القسم ولم يعلموا به والحال أنه لم يعلم به الوارث
ولا الوصى ولم يكن ليت مشهورا بالدين فإنه يرجع على كل واحد من الغرماء بالحصة التي تنوبه
لو كان حاضرا ولا يأخذ أحد عن أحد فلو كان مال المفلس عشرة وعليه ثلاثة كل واحد عشرة
أحدهم غائب أقسم الحاضر أن ماله فأخذ كل واحد منهما خمسة ثم قدم الغائب فإنه يرجع على كل واحد
منهما بواحد وثلاثين اه وقولنا لم يعلموا به احتراز عما إذا اقتصموا على ما به فإنه يرجع عليهم بحصته
ولكن يأخذ المولى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت كما سيأتى للشارح نقلا عن
المصنف وقولنا والحال الخ احتراز أعماله لو كان الوارث أو الوصى عالما بالغريم أو كان الميت مشهورا
بالدين فسيأتى للمصنف أن الغريم الطارىء يرجع بحصته على الوارث أو الوصى وهما يرجعان على
الغريم بما دفعه له واحتراز المصنف بقوله ظهر عمالو كان أحد الغرماء حاضرا للقسم ما كتنا بلاعذر
له عن القيام بحقه فإنه لا يرجع على أحد بشئ لأن سكوتهم بعد رضا منه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وأما
لو حضر إنسان قسمة تركه ميت ولم يدع شيئا من غير مانع يتمتع ثم ادعى بعد ذلك بدين فلا تسمع
دعواه حيث حصل القسم في الجميع فإن بقى بعد القسم ما يفي بدينه لم يسقط حقه إذا حلف أنه ما ترك
حقه كما أشار لذلك ابن عاصم في التحفة بقوله:

وحاضر لقسم متروك له • عليه دين لم يكن أهله
لا يمنع القيام بعد أن بقى • للقسم قدر دينه المحقق
ويقض من ذلك حقا مملوكه • بعد اليمين أنه ما تركه

اه

(وبصداقها) كله أو بآيه
ولو فلس قبل البناء لانه
عين في ذمته حل بالفلس
(كالوثة) أي كما تحامص
بنفقتها وصداقها في الموت
ولو مات قبل الدخول (لا)
تحامص (بنفقة الولد)
في فلس أو موت لانها موصاة
لكن لها الرجوع بها عليه
إن اتفقت حال يسره لانها
قامت عنه بواجب وكذا
لا تحامص بنفقتها على أبويه
إلا أن يكون حكم بها عليه
حاكم وتسلفت واتفقت
عليها وهو على تحامص
(وإن ظهر دين) للغريم
بعد القسم (أو استحق)
مبيع من مال مفلس
أو ميت

(وإن) بيع (قبل فلسه رجع) الغريم الطارئ أو المستحق منه (بالحصة) أي بما ينوبه في الحصص على القرماء ولا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فلو أخذ غريم سبعة في نظير حصته (٢٧٥) فاستحققت من يده رجع على

بقية القرماء بما ينوبه ولو بيعت سبعة قبل القسم لاجني فاستحققت من يده رجع على جميع القرماء بالثمن ولو باعها الفليس قبل فلسه لأنهم اقتسموا ما كان يستحقه فلا يقال إنه لا يرجع عليهم لأنهم لم يتناولوا (١) من ماله شيئا فالمبالغة (٢) في المصنف صحيحة خلافا لمن قال الأولى أن يقول وإن بعد فلسه وجعل المبالغة في البيع أولى من جعلها في الاستحقاق لأن ثمن المستحق قبل الفليس من جملة الديون الثابتة في الذمة فلا يتوهم فيه عدم الرجوع (كوارث أو موصى له) طرأ كل (على مثله) يرجع على الطرود عليه بالحصة ثم ذكر مفهوم قوله ظهر دين بقوله (وإن اشترى ميتة بدين أو علم وارثه) أو وصيه بأنه مدين (وأن قبض) القرماء (رجع عليه) بما ثبت على الميت لتفريطه واستعجاله كالمقبوض لنفسه

(١) قول الشارح لأنهم لم يتناولوا علة لقوله لا يرجع ولم يذ كر علة قوله ولا يقال والناسب ذكرها ثم هذا التعليل خلاف الواقع فإنه

فإن قل ما علمت بالدين إلا حين وجدت الوثيقة حلف وكان له القيام فإن نكل حلفت الورثة لا يعلمون له حقا فإن قال كنت أعلم ديني ولكن كنت أنتظر وجود الوثيقة أو البيعة فلا قيام له بحقه كما صوبه ابن ناجي وقوله الجزولي وابن عمر قال ابن ناجي واختار شيخنا أبو مهدي أنه يقبل وذلك عذر ثم رجع عنه انظر (قوله وإن يبيع الخ) أي هذا إذا كان ذلك المستحق يبيع بعد فلسه بل وإن كان قد يبيع قبل فلسه ولكن وقع الاستحقاق من المشتري بعد القسم * والحاصل أن يبيع السلفة وقع بعد الموت أو الفليس أو وقع قبلهما لكن الاستحقاق وقع بعد القسم اه وبعد هذا فاعلم أن الصواب حذف قوله وإن فيقول أو استحق مبيع قبل فلسه لأنه إنما يرجع المستحق فيه على القرماء بما ينوبه في الحصص إذا كانت السلفة قد بيعت قبل الفليس وأما لو بيعت بعده ثم استحققت بعد القسم فإنه يرجع على القرماء بجميع الثمن لا بالحصة فقط كما هو ظاهر المصنف المهم إلا أن تجعل الواو للحال وإن زائدة وأما جعلها للمبالغة في البيع أو الاستحقاق فلا يصح * والحاصل أنها إذا بيعت بعد الفليس يرجع بجميع الثمن وإذا بيعت قبله يرجع بالحصة فقد اختلفا في هذا الحكم وإن اتفقا في أنه لا يؤخذ مليا عن معدم ولا حاضر عن غائب انظر بن (قوله بالحصة) أي التي تخصه لو كان حاضرا للقسم ولا يأخذ مليا عن معدم ولا حاضرا عن غائب (قوله فلو أخذ غريم سبعة الخ) هذا بيان لمفهوم قول المصنف أو استحق مبيع وقوله رجع على بقية القرماء بما ينوبه أي بالحصص (قوله ولو بيعت سبعة قبل القسم لاجني) هذا حل لمنطوق المتن ولو شرطية جوابها رجع الخ وقوله فاستحققت من يده أي فاستحققت من يد الاجني للمشتري بعد القسم (قوله ولو باعها الفليس قبل فلسه) أي هذا إذا بيعت بعد الفليس ولو باعها الفليس قبل فلسه وأنت خير بأن قول الشارح رجع على جميع القرماء بالثمن مخالف لقول المصنف رجع بالحصة أي التي تخصه لو كان حاضر القسم فإن ظاهر المصنف الرجوع بالحصة سواء باعها الفليس قبل فلسه أو بيعت بعد فلسه ومخالف لما تقدم تحقيقه عن بن من أنه يرجع على القرماء بالحصة إن كان الفليس باعها قبل تفليسه وإن بيعت بعد تفليسه رجع عليهم بالثمن فكان الأحسن للاقتناء لكلام المصنف أن يقول رجع على جميع القرماء بالحصة التي تنوبه في الحصص فيأخذ من كل واحد ما زاد على ما يستحقه لو كان حاضرا ولا يأخذ أحدا عن أحد ولو باعها الفليس قبل فلسه وإن كان العتد في المسئلة ما علمته من التفصيل فتأمل (قوله ما كان يستحقه) أي وهو ثمن السلفة المستحقة من يده (قوله لأنهم لم يتناولوا من ماله شيئا) أي وإنما الذي اقتسموه مال للفليس (قوله كوارث الخ) لما كان الطارئ ثلاثة أما غريم على غريم وأما وارث أو موصى له على مثله راما غريم على وارث ولما انتهى الكلام على الأول شبه به الثاني بقوله كوارث الخ (قوله ثم ذكر مفهوم الخ) فيه أن هذا لا يأتي ليس مفهوم مامر نعم هو تقييد لما مر فالأولى أن يقول ثم قيد قوله وإن ظهر الخ (قوله رجع عليه) أي رجع ذلك الطارئ على الوارث أو الوصي فيأخذ منه ما يخصه بالحصة لو كان حاضرا ثم يرجع الوارث أو الوصي على القرماء الذين قبضوا أولا بقدر ما أخذ هذا الطارئ منه كما يأتي في قول المصنف ثم رجع على الغريم فهو من تمة هذا الفرع ولا يأخذ الوارث إذا رجع بما دفعه للطارئ أحد من القرماء عن أحد إلا أن يكون القرماء عالين بذلك الغريم الطارئ حين قسمهم والا أخذ الملى منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب والعنى عن الميت وقوله رجع عليه بما ثبت على الميت الأولى رجع عليه بالحصة التي تخصه أن لو كان حاضرا ومقابل قول المصنف رجع عليه يأتي في قوله وفيها البداة بالغريم

إن كان البيع قبل الفليس تناولوا حصته وإن كان بعده تناولوا سلته فالمناسب حذف لا يقال (٢) قوله فالمبالغة الخ لا يتفرع هذا على حله بل الذي يتفرع عليه عدم صحة الثمن قبل المبالغة وبعدها لأن الذي في المتن الرجوع بالحصة والذي شرح به الرجوع بالثمن فيهما اه

(وأخذ ملي) أو حاضر أو حي من الورثة (عن معدم وغائب وميت منهم) مالم يجاوز (دين الطارىء) ما قبضه نفسه من التركة فإن جازمه لم يأخذ (٢٧٦) منه أكثر فهذا خاص بما قبضه الوارث لنفسه (ثم) إذا غرم الوارث للطارىء

مع الشهرة أو العلم (راجع على الغريم) بما دفعه للطارىء كذا في للدونة (وفيها) أيضا (البداء بالغريم) فإن لم يوجد أو وجد عديا فعلى الوارث ثم يرجع الوارث عليه (وهل خلافه أو) لا يحمل كل من التولين (على التخير) أى أن للطارىء مخير في رجوعه ابتداء على الغريم أو على الوارث فإن رجع ابتداء على الوارث رجع الوارث على الغريم (تأويلان) قال الاخميمي محلها ما لم يكن أعدما يسهل الأخذ منه عن الآخر والا فلا خلاف أنه يرجع على من كان الأخذ منه أسهل لعدم الآخر أو لده أو نحو ذلك قال المصنف وينبغي إذا علم الغرماء بالغريم الطارىء أن يكونوا كالورثة يؤخذ الملى عن المعدم والحاضر عن الغائب أى لا من كل حصته فقط وكذا ينبغي إذا علم الوارث وقبض لنفسه أن يرجع عليه ببلغ التركة كلها لا بما قبضه نفسه فقط (فإن تلف نصيب) غريم (غائب مزول له) أى عزله الحاكم أو نائبه عند القسم (فنه)

فهو مرتبط بهذا (قوله وأخذ على الخ) ما تقدم في قوله وإن ظهر دين الخ وكذا قوله وإن اشترى ميت أو غريم على غرماء ميت أو مفلس وأما قوله وأخذ الخ في طرو غريم على ورثة * وحاصله أن الورثة إذا اقتسموا التركة ميراثا سواء كان الميت مشتهرا بالدين أولا علوا بأن عليه دينا أولا ثم طرأ عليهم غريم فانه يأخذ الملى عن الميت والملى عن المعدم والحاضر عن الغائب بجميع حقه مالم يجاوز حق الطارىء ما قبضه الوارث وإلا فلا بدفع له إلا ما قبضه فقط ويرجع ذلك الطارىء ببقية دينه على بقية الورثة إن كانوا أملاء أو على الملى منهم فإن أعدموا كلهم لم يرجع بذلك الباقي على أحد (قوله عن معدم وغائب وميت) راجع لقوله وأخذ مليء أو حاضر أو حي على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله مالم يجاوز ما قبضه) أى الوارث لنفسه أى ولا يشترط فيه شهرة الميت بالدين ولا علم الوارث بالدين (قوله فهذا) أى قوله وأخذ مليء عن معدم مالم يجاوز ما قبضه خاص بما قبضه الوارث لنفسه وأما القبض لغيره فلا يؤخذ مليء عن معدم وهى قوله وإن اشترى الخ (قوله عليه) أى على الغريم إذا حصل له يسار (قوله تأويلان) الأول للخمى والثاني لابن يونس اهين والظاهر كما في الحج من التأويلين التأويل بالوفاق بين المحلين بمحلها على التخير لا على التعيين كما هو تأويل الخلاف (قوله قال المصنف) أى في التوضيح (قوله إذا علم الغرماء الخ) أى في مسألة طرو الغريم على الغرماء المشار لها بقوله وإن ظهر دين لغريم بعد القسم (قوله أن يكونوا كالورثة) أى القاضين لأنفسهم إذا طرأ عليهم غريم (قوله وكذا ينبغي إذا علم الوارث) أى حين القسم بذلك الغريم الطارىء وقوله يبلغ التركة أى إذا كان دينه يستغرقها بتمامها (قوله لا بما قبضه لنفسه فقط) أى حينئذ فيحمل قول المتن هنا مالم يجاوز ما قبضه على ما إذا كان الوارث المطرود عليه غير عالم بالغريم الطارىء (قوله فإن تلف الخ) لما كان قسم مال المفلس أو الميت على الغرماء لا يتوقف على حضور جميعهم بل يقدم ولو غاب بعضهم والحاكم وكيل الغائب فيعزل نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المعزول له بقوله وإن تلف الخ * وحاصله أن ضمان نصيب الغائب المعزول له منه أن عزله الحاكم أو نائبه لا من الحاكم ولا من المديان وإن عزله الورثة أو الغرماء فضمانه من المديان ومحل كون ضمان ما عزله الحاكم من الغائب إذا كان ذلك النصيب المعزول من جنس دينه ولا يمكن من جنس دينه بل عزل يشترى له به من جنس دينه فضاء فضمانه من المفلس (قوله فضمانه من المديان) أى فان كان معدما اتبعت ذمته في المستقبل وإن كان ميتا ترتب ظمور مال له فيؤخذ منه فإن لم يكن له مال ضاع المال على أربابه (قوله فلا رجوع له على الغائب) أى ولا على غيره أيضا بالحصة التى كانت تؤخذ من نصيب الغائب لو بقي وما ذكره من عدم الرجوع على الغائب هو ما صححه في الشامل قال وهو خلاف ما عزاه المازرى لمعروف المذهب من رجوع الطارىء على الغائب بحصته مما ضاع كما هو قول ابن المواز لأنه لما وقف له صار كأنه قضاه وهلك يده (قوله كمين الخ) ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم أن ضمان المدين من الغرماء أن كان دينهم عينا ونحوه في أبي الحسن أنه بن فعلى هذا لو وقفت المدين ليشترى لهم بها من جنس دينهم فضاقت كان ضمانها من المدين (قوله ووقف لغرمائه) أى وقف ليقسم على غرمائه (قوله لتفريطهم) ظاهره أنه إذا لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقا فلاولى في التعليل أن يرد لأن المدين ليست معدة للأناء فلما وقفت للغرماء كان

أى فضمانه من الغائب لأن الحاكم أو نائبه أمين لا ضمان عليه إلا إذا فرط فان طرأ غريم فلا رجوع له على نائبه بشيء ضمانها مما ضاع فالو عزله الغرماء أو الورثة فضاء فضمانه من المديان (كمين) أى قد ذهب أو فسد (وقف) من الحاكم (لغرمائه) قتلف ففهم لتفريطهم في قسمها إذا لا كلفة في قسم المدين (لا عرض) وقف للغرماء ليطالبوا لهم إن وافق دينهم أولياح لهم إن حاسب

فضاع فعلى الفلاس أو الميت والراد بالعرض ما قابل العين (وَهَلْ) (٢٧٧) عدم ضمانهم المرض كان مثل دينهم أو مخالفه

في الجنس وهو الرجوع
أو (إلا أن يكون)
المرض (يكذب)
أى ملتبساً بصفة دين الغريم
فالضمان من الغريم كالعين
(تأويلان) ولو حذف
الباء لكان أوضح وعطف
على قوله ويبيع ماله الخ قوله
(وترك له) أى للفلاس
الأخص من ماله (قوته)
أى ما يقتات به مما تقوم به
البنية لا ما يترفع به (والنفقة
الواجبة عليه) لغيره
كزوجاته ووالديه وأولاده
ورقته الذى لا يباع عليه
كأم ولده ومدبره (لظن
يسرته) أى الى وقت
يظن بحسب الاجتهاد أنه
يحصل له فيه ما يتأتى به
للعيشة وهذا بخلاف
مستغرق الذمة بالتبعات
والظالم فإنه لا يترك له
إلا ما يسد رمقه وحده
لأن أعمل الأموال لمعاملوه
على ذلك (و) يترك لهم
أيضاً (كسوتهم كل) أى
كل واحد منهم (دستاً)
بداله مفتوحة وسين
مهملتين مقابل ثياب
الزينة (متاداً) كقميص
وعمامة وقلنسوة ويزاد
للرأفة مقنعة وإزار
وخلوف شدة برد ما يقه
(ولو ورث) الفلاس
(أباه) أو من يعتق عليه
(ربيع) فى الدين ولا يعتق

ضمانها منهم بخلاف العرض فإنه معقد للماء فليس بمجرد وقفه يدخل فى ملكهم اه عدوى
(قوله فضاع) أى أو تلف قبل دفعه لهم فى الأولى وقبل بيعه فى الثانية (قوله والراد بالعرض ما قابل العين)
أى فيشمل الطعام والحياوان والثياب والكتب (قوله وهل عدم ضمانهم) أى الغرماء (قوله أو لا
أن يكون الخ) أى أو عدم ضمان الغريم للعرض إلا أن يكون ذلك المرض مما تلادين الغرماء وإلا
كان الضمان منه (قوله وتأويلان) الاطلاق لاخمى والمزرى والباجى والتقييد لا بن رشد وعبدالحق
عن بعضهم * والحاصل أن ابن القاسم قال إن ضمان العين الموقوفة لا تقسم على الغرماء منهم وضمان
العرض من الدين فاختلف الاشياخ فى فهم قوله وضمان المرض من الدين فقال ابن رشد هذا مقيد
بالعرض الخالف لدين الغرماء ووقف لبيع ويشترى بعتنه مثل دينهم أما لو كان موافقاً لدينهم
ووقف ليقسم بينهم فزمانه منهم وقال غيره ضمان المرض الموقوف من الدين مطلقاً وظاهر المصنف
اعتماده حيث ذكره أولاً ثم ذكر بعد ذلك ما فى المسئلة من الخلاف وإنما كان المتمد الاطلاق لأن
العرض وإن كان موافقاً للدين لا يعطى حكم العين لأن العرض لو حصل فيه نماء كان ربحه للفلاس
ومن له النماء عليه الضمان قال طفى والتأويلان فى كلام ابن القاسم فى غير المدونة وقد اعترض المواق
كلام المصنف قائلاً انظر قوله وتأويلان مع انها ليسا على المدونة اه بن * وعلم ان الخلاف
عمله إذا كان الذى أوقف العرض للغريم القاضى لا الغرماء أو الورثة وإلا كان الضمان من المديان
اتفاقاً اه خش (قوله لا ما يترفع به) أى فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفع فلا يترك له ذلك
(قوله والنفقة الواجبة عليه لغيره) أى يترك له ما تقوم به البنية لا ما يترفع (قوله الواجبة عليه لغيره) أى
بطريق الاصلة لا بالالزام لسقوطها بالفلاس (قوله لظن يسرته) متعلق بقوته لأنه وإن كان جامداً
فى معنى المشتق وهو الفتات أى ما يقتات به لظن يسرته يترك له وليس متعلقاً بترك على أنه غاية
لان المعنى حينئذ تركه تركاً مستمراً لظن يسرته وهذا غير صحيح لان الترك فى لحظة فلا استمرار
فيه (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم أن من أكره ماله حلال وأنه حرام المتمد جواز معاملته
ومداينته والأكل من ماله كما قال ابن القاسم خلافاً لاصبح القائل بحرمته ذلك وأما من أكره ماله
حرام والقليل منه حلال فذهب ابن القاسم كرامة معاملته ومداينته والاكل من ماله وهو المتمد
خلافاً لاصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا منع معاملته
ومداينته وينع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال انه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من
التبرعات لا من التصرف المالى وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لاربابه سبيل الصدقة على الفقراء ليس إلا
وقبل يصرف فى جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف فى
مصالح المسلمين هل يترك له منه شئ أولاً والمتمد أنه يترك له منه ما يسد جوعته ويسر عورته فقط اه
تقرير شيخنا عدوى (قوله والظالم) عطف تفسير (قوله إلا ما يسد رمقه) أى جوعته وهذا
هو المتمد وهو قول ابن رشد وكلام ح فى شرح المناك يفيد أنه لا يترك له شئ ولا ما يسد
جوعته (قوله لم يعاملوه على ذلك) أى على الاتفاق من مالهم أى بخلاف الفلاس فإن أرباب الاوال
عاملوه على ذلك (قوله ولو ورث أباه بيع الخ) قول الشارح لو ورث الفلاس أى سواء كان بالمعنى
الاعم وهو من قام عليه الغرماء ومنعوه التصرف أو بالمعنى الاخص وهو من حكم الحاكم بخلع ماله
لجزءه عن وفاة ماعليه وسكت المصنف عن شراء الفلاس لمن يعتق عليه * وحاصل ما فيه أن شراءه
ممنوع ابتداء وبعد الوقوع فاسد عند ابن عبيد السلام وصحيح ووقوف على نظر الحاكم على
قول ابن عرفة أو على نظر الغرماء وهذا هو محصل ما تقدم فى تصرفه المالى فلم يقولوا ذلك فى مسئلة

عليه بنفس الملك ان استغرق الدين وإلا يبيع منه بقدره وعق الباقى ان وجد من يشترى البعض وإلا يبيع جميعه

وبذلك باقى التمن (لا) ان (وهب له) فلا يباع عليه بل يفتق عليه بمجرد الهبة (إن علم واهبه أنه يعتق عليه) لانه انما وهبه حيثئذ لاجل العتق فلو لم يعلم انه يعتق عليه ولو علم بالقرابة كالأبوة فانه يباع في الدين ولا يعتق كالارت واثار الى ثالث احكام الفلاس الاخص بقوله (وَحَبْسَ) للفلاس بالمعنى الاخص (لثبوت عسره إن جهل حاله) لان علم عسره (ولم يسأل) اى ولم يطلب من جهل حاله (الصبر) اى التأخير (٣٧٨) عن الحبس (له) اى لثبوت عسره (بمحيل بوجهه) واولى بالمال

(فهرم) محيل الوجه (إن لم يأت به) اى بمجهول الحال (وإن أثبت عدمه) عند ابن رشد بناء على ان عين للديان انه لا مال له بعد ثبوت العسر من تمام النصاب بمعنى أنه يتوقف عليها ثبوت عسره وقال للخمى ان اثبت عسره لم يضمن بناء على ان عين للدين استظهار لا يتوقف عليها ثبوت العسر واقتصر عليه المصنف في باب الضمان حيث قال لا ان اثبت عدمه او موته لافى غيبته قال بعضهم والمشهور ما للخمى لكن للخمى قيده بما إذا لم يكن القريم ممن يظن به انه يكتم المال وإلا غرم الضامن مطلقا ويمكن تمشية المصنف هنا على ما للخمى ايضا بأن يقيده بقوله ولو اثبت عدمه بمن يتهم باخفاء المال وذكر قسم مجهول الحال بقوله (أو ظهر ملاؤه) بحسب ظاهر حاله فيحبس (إن) نفلس) اى اظهر الفلاس

شرائه لايه بخصوصها وتقدم ان السواب انه صحيح موقوف على نظر القرماء ثم ان رده القرماء فظهر وان أجازوه يبع كما نص عليه المصنف في العتق انظر بن (قوله لان وان وهب له) اى للفلاس مطلقا من يعتق عليه (قوله وحبس) عطف على قوله فيمنع من تصرف مالى وقوله الفلاس بالمعنى الاخص فيه نظر بل فاعل حبس ضمير راجع للديان مفلسا كان بالمعنى الاخص أم لا كما هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم كما يأتي ظاهر الملاء ومعلومه وهما لا يفلسان بالمعنى الاخص ويستفاد من ذلك أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر المدونة وظاهر قول المصنف وفلس إلى قوله بطله الخ فانه يقتضى ان التفليس يحصل بمجرد طلبه بالشروط السابقة وقد يغنى بعد ذلك ما لا يحتاج ان يحبس إلى ان ثبت عسره ولم يخف مالا خلافا لما يفيد ابن عبد السلام من توقف التفليس على ثبوت العدم (قوله لثبوت) اى الى ثبوت (قوله ان جهل حاله) اى هل هو ملى أو معدم لان الناس محمواون على الملاء وهذا مما قدم فيه الغالب وهو التكسب على الاصل وهو الفقر لان الانسان يولد فقيرا لا ملك له غالبا (قوله لان علم عسره) اى فلا يحبس (قوله ولم يسأل الصبر) جملة حالة من ضمير جهل اى ان جهل حاله في حال كونه لم يسأل الخ فلو سأل الصبر عن الحبس لاثبات عسره بمحيل يضمنه حتى يثبت عسره فانه لا يحبس ثم ان اثبت عسره وحلف انه لا مال له فالأمر بظاهره وان هرب قبل ان يثبت عسره أو بعد أن أثبتة بالبينة وقبل ان يخلف غرم المحيل الدين واليه أشار المصنف بقوله فهرم الخ (قوله بمحيل بوجهه) قال في التوضيح لم يبين في المدونة هل المحيل بالوجه أو بالمال والصواب ان يكون بالوجه وأولى بالمال ولا يتعين ان يكون بالمال قاله ابو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقضى النظر غيره وتقل بعضهم عن التيطى أنه يكلف باقامة محيل بالمال الى ان يثبت العدم فان عجز عن محيل المال سجن على القول للشهور المعمول به وانظره ابن (قوله وان اثبت) اى المحيل عدم الدين (قوله بعد ثبوت العسر) اى بالبينة وقوله يتوقف عليها ثبوت عسره أى بالحكم (قوله ان اثبت) اى المحيل وقوله عسره أى عسر الدين (قوله والمشهور ما للخمى الخ) قال بن قنلا عن بعضهم وهو الذى جرى به العمل عندنا بفاس (قوله مطلقا) أى سواء أثبت عدمه أم لا (قوله او ظهر ملاؤه) عطف على جهل حاله أى حبس ان جهل حاله او ظهر ملاؤه لثبوت عسره ولو كان مقعداً ويحدد من يخشى هروبه واجرة الحبس كأجرة العون من بيت المال ان كان وامكن اخذه منه وإلا فلى الطالب ان لم يلد المطلوب كما افاده ح والمراد بظاهر الملاء من يظن به ذلك بسبب لبسه الفاخر من الثياب وركوبه لجيد الدواب وله خدم من غير ان يعلم حقيقة حاله (قوله ولم يسأل الصبر) اى لاثبات عسره بمحيل أى فان سألته أجيب وهل يكنى محيل بالوجه كالمجهول وأولى بالمال وهو لا بن القاسم أو لا بد من محيل بالمال ولا يكنى محيل الوجه وهو لسجنون وقيل ان الاول فى غير الملاء والثانى فى الملاء فليس فى المسئلة قولان بل قول واحد (قوله كمعلوم الملاء) اى فانه

من نفسه بادعائه الفقر ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر بمحيل وملاؤه بالمداغى واما بالعسر مهموزا فالجماعة وبلا همز فالارض يحبس التسعة (وإن وعد) اى من ذكر من مجهول الحال وظاهر الملاء (بقضاء) وسأل تأخير كالسيوم) واليوين بل والاربعة والخمسة على قول مالك قال فى البسوط وهو احسن (أعطى محيلاً بالمال) عند سجنون ولا يكنى محيل بالوجه وقال ابن القاسم يكنى (وإلا) يعطى يأتي محيلاً بالمال بأن لم يأت بمحيل اصلا أو أتى بمحيل بالوجه (سجن) حتى يأتي بمحيل بالمال أو بوفاء الدين (كمعلوم الملاء) وهو اللد المعاند

ومنه من يأخذ أموال الناس للتجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدق من احتراق (٢٧٩) منزله أو سرقة أو نحوها فانه يحبس

يحبس أبدا ولا يقبل منه حيل كذا قال شارحنا تبعاً لنسب وظاهره ولو كان ذلك الحيل حيلة بالمال وفيه نظر بل الذي في الواقع عن ابن رشد ولا ينبغي من السجن والضرب إلا حيل غارم ومثله في التوضيح عن عياض وكذا في متن العاصمية اهـ بن (قوله ومنه) أي سن المد المماند وقوله للتجارة أي لأن يتجر لهم فيها يجرى من الربح مثلاً (قوله وليس للحاكم بيعه) أي بيع ماله (قوله قد ضرب على يديه) أي قد ضربه الحاكم على يديه أي منعه من التصرف أي الزم ذلك المنع (قوله ومنعه من التصرف) أي بخلاف ظاهر الملاء ومعلومه فانه لم يمنع من التصرف إذ لا يقبل واحد منها فكان كل واحد هو الذي يتعاطى بيع ماله (قوله وفي حلفه) أي المدين الذي يبيع ماله وقبض منه وقوله ولو مفلساً أي هذا إذا كان غير مفلس بأن كان معلوم الملاء أو ظاهره بل ولو كان مفلساً لجعل حاله وقوله لم يعلم أي الذي لم يعلم أن عنده ناضاً (قوله أي في جبره على الحلف على عدم الناض الخ) قال في التنبهات واختلاف هل يحلف على إخفاء الناض إذا لم يكن معروفاً به قليل يحلف وهو مذهب ابن دحون وقيل لا يحلف وهو مذهب أبي على الحداد وقيل أن كان من التجار حلف وهو قول ابن زرب ولا يحلف أن لم يكن تاجراً والخلاف في هذا مبني على الخلاف في توجه يمين التهمة اهـ بن والظاهر الأول كما في المج (قوله فلا يحلف) أي فلا يجبر على الحلف اتفاقاً (قوله علم بالناض) أي علم بأن عنده ناضاً أم لا (قوله لا على لم يؤخر) أي لاقتضائه أنه لا يضرب إلا لمن علم بالناض قطعاً وأما من علم بالملاء ولم يعلم بالناض فلا يضرب وليس كذلك (قوله مرة بعد مرة) أي حتى يؤدي ما عليه (قوله ولو أدى الخ) أي من غير أن يقصد الحاكم ذلك أم الوضرب تصاداً لإتلافه فإنه يقتض من (قوله أي شهدت بينة) أي عدلان فأكثر خلافاً لمن قال لا يثبت العسر إلا بشهادة أكثر من عدلين (قوله قاتلة الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف أنه لا يعرف الخ بكسر الهمزة على أنها محكية بقول مقدر وهذا غير متعين بل يجوز فتحها على أنها مجرورة بجار محذوف متعلق بشهادتي وان شهد بعسره على أنه الخ وفهم منه أن الشهادة على نفي العلم لا على البت وإلا بطلت لاحتمال أن يكون له مال في الواقع ولا يعلم الشاهد به وانظر هل يختص في ذلك للعوام أم لا والظاهر كما قرر شيخنا لا يغتفر قياساً على ما قالوه من أن الشاهد إذا شهد وحلف أن ما شهد به حق فانه تبطل شهادته ما لم يكن عامياً وإلا اغتفر له ذلك وأما إذا احتملت الشهادة البت ونفي العلم فبطلانها وعدمه قولان كما لو قالت إنه فقير عديم لآمال له ظاهر ولا باطن (قوله بعسر مجبول الحال وظاهر الملاء) أي وأما معلوم الملاء فلا ينفعه إلا البينة الشاهدة بذهابها ما يبدو ولا يكفي قولها لا تعرف له مالا ظاهراً ولا باطناً ومثله من يقر بقدرته على دفع الحق وإلانة فلا تنفعه إلا الشاهدة بعدمه وانما لا تعرف له مالا ظاهراً ولا باطناً لأنه مكنى بها ما لم تقم قرينة على كذبه في ذلك الاقرار (قوله اذ يحتمل الخ) علة لمحدرف أي وانما حلف على نفي العلم لا على البت لانه يحتمل الخ (قوله والذهب انه يحلف على البت) أي وعليه اقتصر ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه أيضاً في المفيد ورجع ابن سلون انه يحلف على نفي العلم ومشي عليه المصنف وجهه بعضهم باحتمال أن يكون له مال لا يملكه بكافراً أو وصية فتحصل أن في اليمين قولين وأما الشهادة فهي على نفي العلم على كل من القولين وهو أعلم أن اليمين لا تتوقف على قوله ظاهراً وباطناً إذ لو قال والله مالي مال لكفى فزيادة ذلك مجرد تأكيد وذلك لأن اليمين على نية الحلف كما أن قوله وان وجدته لأقضي إيس شرطاً في صحة اليمين وانما زيدها لأجل دفع اليمين عنه في المستقبل إذا ادعى عليه حدوث مال فزيادتها مجرد استحباب لأن الشارع متشوف لترك الخصومات اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله إذا ادعى عليه) أي في المستقبل

ظاهر ولا باطن حلف كذلك) أي يقول في يمينه لأعرف لي مالا ظاهراً ولا باطناً اذ يحتمل أن له مالا في الواقع لا يعلمه والذهب انه يحلف على البت (وزاد) في يمينه (وإن وجد) مالا (ليقضي) القرماء حقهم وقاعدة الزيادة عدم تخليفه إذا ادعى عليه انه استفاد مالا

(وأنظر) باجتهاد الحاكم لقوله تعالى وإن كان (٢٨٠) ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (وحلف) الدين بتشديد اللام (الطالب)

التي هورب الدين (إن ادعى) الديان (عليه) أى على الطالب (علم العدم) ولم يصدق لأن حبه حينئذ ظم فان صدقه على أنه عديم فلا يمين ولا حبس ووجب انظاره فان نكل الطالب حلف المدين ولا يحبس فان نكل حبس ويجوز تخفيف حلف وفاعله الطالب (وإن سأل) الطالب (تفتيش داره) أى دار المدين ولو غير مفاس ومثل الدار الحانوت والمخزن (فقيه) أى فقى إجابته لذلك (تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه وأما تفتيش حبه أو كفه أو كيسه فيجاب قطعاً لأنه أمر خفيف (ورجحت بينة الملاء) على بينة العدم (ان بينت) سببه بأن بينت انه اخفاء فان لم يمين قدمت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا (وأخرج المجهول) حاله من السجن (ان طال سجنه) وطوله . متهرب (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) حال (الشخص) قوه وضعفاً ونجلي سبيله بعد حلفه على نحو مامر واحترز بالمجهول من ظاهر الملاء فانه لا يخرج الا بشهادة بينة بعده على ما تقدم (وحبس النساء)

(قوله وأنظر باجتهاد الحاكم) الأولى أن يقول وأنظر يساره أى لثبوت ذلك ولا يلزم رب الدين الغريم بحيث كلما يأتيه شيء يأخذه منه لان المولى قد أوجب إنظاره ليسر خلافاً لأبي حنيفة القائل انه بعد اثبات عسر الغريم يلزمه رب الدين (قوله وحلف المدين الطالب) أى سواء كان المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلوم الملاء وكان غير معروف بالناس لانه لا يقبل منه دعوى العدم ويحبس حتى يؤدي أو يخلد في السجن حتى يموت وحينئذ فلا يحلف ولا يحلف أحداً (قوله فان نكل الطالب حلف المدين) أى حلف أن الطالب يعلم بعدمه وقوله فان نكل أى المدين كأن نكل الطالب والحاصل أن المدين سواء كان مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلوم إذا طالبه رب الدين يدينه فادعى عليه أنه يعلم بعدمه فان صدقه على ذلك فلا حلف على واحد منهما ولا سجن وإن كذبه رب الدين حلف أنه لا يعلم بعدمه وحبس المدين في الحالتين الاوليين إلى أن يثبت عسره وفي الثالثة حتى يؤدي ماعليه أو يقيم حميلاً بالمال فان نكل رب الدين ردت اليمين على المدين فان حلف لم يسجن لأن حبه حينئذ ظم وإن نكل حبس (قوله وإن سأل تفتيش داره فقيه تردد) أى وإن سأل الطالب الحاكم تفتيش دار المدين لعل أن يجد فيها شيئاً من متاعه يباع له ففى إجابته لذلك وعدم إجابته تردد وظاهره أن التردد ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك لأن الشهادة على نفى العلم لا على البت والظاهر كما في عقب أنه إذا ثبت العدم فلا تفتيش اتفاقاً (قوله نفى إجابته لذلك) أى وعدم إجابته فالتقول بالاجابة أفنى به قهراً طلبه قال ابن سهل وأنا أراه حسناً فيمن ظاهره الالداد والمطل والقول بعدم الاجابة لابن عتاب وابن مالك انظر المواق وفي بن عن ابن رشد الأظهر أنها تفتش عليه لما وجد فيها من متاع النساء وادعته زوجته كان لها وما وجد من عروض تجارة بيع لغيرائه ولم يصدق ان ادعى أنه ليس له وأما أن وجد فيها من العروض التي ليست من تجارته وادعى أنه ودية عنده أو غارية أو نحو ذلك جرى على ما تقدم من الخلاف اه فكان من حق المصنف الانتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد من التفتيش اه بن وفي البدر القراني أفنى بعضهم بتفتيش دار من ادعيت عليه سرقة حيث كان متهماً وإلا فلا انظره (قوله والعمل عندنا) أى بتونس (قوله ورجحت بينة الملاء ان بينت) يعنى أن المدين لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت بسبب الملاء أى ان عينت ماهو ملئ بسببه بأن قلت له مال باطن اخفاء سواء بينت بينة العدم بسبب العدم بأن قالت ماله حرق أو غرق أم لا وان لم بين بينة الملاء ماهو ملئ به رجحت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا هذا هو الراجح ولكن الذي به العمل تقديم بينة الملاء وإن لم بين سببه والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فالاولى للمصنف حذف قوله ان بينت فان قيل شهادة بينة الملاء مستصحة لأن الغالب الملاء وبينة العدم ثقيلة وهى مقدمة على المستصحة أجيب بأن النافذة هنا شهدت بالنفى فقدمت عليها المستصحة لأنها مثبتة فتقديم النافذة على المستصحة مفيد بما اذا لم تشهد النافذة بالنفى والمستصحة بالاثبات اه تقرير شيخنا عدوى (قوله إن طال سجنه) أى ولم تشهد له بينة بالعدم لأن طول سجنه ينزل منزلة بينة الشاهدة بعدمه فإذا حلف مع الطول أخرج (قوله وحال الشخص) أى فليس الوجه كالحقير ولا القوي كالكفيع ولا الدين الكثير كالقليل (قوله بعد حلفه على نحو مامر) أى أنه لا مال له ظاهر ولا باطن وإن وجد مالا يقضين الغرماء حقهم (قوله فانه لا يخرج إلا بشهادة بينة) أى لا بطول سجنه وحلفه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد بينة بذهاب ماله وأما لو شهدت له بينة بعدمه فلا يخرج بذلك (قوله عند أمانة) أى لا يخشى على المرأة اذا حبست عندها أى والأمرد البالغ والخفي المشكل بحس وحده او عند محرم وغير البالغ لا يحبس (قوله أو ذات أمانة) عطف على محذوف كما قدره الشارح انفيد

في دين أو غيره (عند أمانة) منفردة عن الرجال (أو) عند امرأة (ذات) رجل (أمانة) معروف بالخبر والصالح من اشتراط

زوج أو ابن أو ابن (و) حبس (السَّجْد) في دين عليه (لِمسكاته) إذا لم يحل (٢٨١) من نجوم الكتابة ما يفى بالدين ولم يكن

في قيمة الكتابة ما يفى به
(والجد) بحبس لولدانه
(والولد لأبيه) وأمه
(لا العكس) أي لا يحبس
الوالد لولده (كاليمين)
فلوالد أن يحلف ولده
لا العكس (إلا)
اليمين (المفصلة)
من الولد على والده كأن
يدعى على ابنه بحق فأنكره
الابن ولم يحلف لرد دعواه
فردت على الأب فيحلفها
الأب اتفاقاً (و) إلا
(المعلق بها حق
لغيره) أي غير الابن
كدعوى الأب تلف
صداق ابنته بلا تفریط
منه وطالبه الزوج بحمازها
فيحلف الأب وكذا إذا
ادعى الأب أنه أعار ابنته
شيئاً من جهنم قبل السنة
فيحلف كما قدمه المصنف
(ولم يفرّق) في
السجن (بين) الأقارب
(كالأخوين والزوجين)
المحبوسين في حق عليهما
(إن خلا) السجن من
الرجال فلا يجاب رب الحق
إلى التفریق إن طابه وقوله
أن خلا قيد في الثانية فإن لم
يخل حبست المرأة في محل
لأرجال فيه (ولا يمنع)
أي الحاكم (مسلاً) يسلم على
المحبوس ولو زوجة لاتبيت
عنده ويجوز أن يقرأ بمنع

اشتراط الامانة فيها أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمانة لأن العطف بأو يقتضي الغايرة
فيقتضي عدم اشتراط أمانتها وليس كذلك (قوله) والسيد لمسكاته كذا في المدونة قال ابن عرفة ابن عمر
عن سحنون هذا إذا كان الدين أكثر مما على السكاتب من الكتابة وأما إن كان الدين مثلها أو أقل منها
لم يحبس لأن السيد يبيع الكتابة بتقاضيها بن وقوله في دين عليه لمسكاته أي حال وامتنع من أدائه وقوله
لمسكاته أي لأنه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزل لأن أن
المسلم بحبس دين الكافر (قوله) إذا لم يحل الخ أي وأما لو كانت قيمة الكتابة توفى بالدين وإن كان الحال
نهائياً لا يفى به أو كان الحال نهائياً بالدين فلا يحبس له ويتقاضان (قوله) أي لا يحبس الوالد لولده أي ولو
ألد دفع الحق والمراد الوالد نسباً لا رضاعاً وأما الوالد رضاعاً فحبس لدين ولده قال مالك وإن لم يحبس
الوالدين في دين الولد فلا ظلم الولد لهما أي فيجب على الإمام أن يفعل بهما ما يفعل بالملدان ألدان
الضرب وغيره كالترجيع لأن ذلك ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعاً وزجراً وصيانة لا موال
الناس ولا يقال إن الضرب أشد من الحبس فقتضى كون الوالد لا يحبس لأن عدم ضربهما لا ناقول
بل الحبس لدوامه أشد من الضرب حينئذ فلا يلزم من ترك الأشد ترك ما هو أدونه قاله شيخنا (قوله) فلوالد
أن يحلف ولده لا العكس أي لأنه عقوق ولا يقتضى للولد بتحليف والده إذا شح الوالد وطب تخليفه
وإذا كان الولد ليس له تحليف والده وليس له حده بالأولى لأن الحد أشد من اليمين وما ذكر من أنه
ليس للولد تحليف والده في حق يدعيه عليه ولا يمكن من ذلك ولا من حده هو قول مالك في المدونة وبه
قول طريف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون وهو المذهب وروى عن ابن القاسم أنه يقضى
للولد أن يحلف والده في حق يدعيه عليه وإن يحده ويكون بذلك عاقاً ولا يضر فيه بحمل وهو بعيد فان
العقوق من الكبائر ولا ينبغي أن يمكن أحد من ذلك وعلى هذا القول الضيف شى المصنف في باب
الحدود حيث قال وله حد أبيه وفسق (قوله) ولم يحلف أي الابن لرد دعوى أبيه وقوله فردت أي
اليمين (قوله) كدعوى الأب الخ أي وأما الوالد على أبيه بحق وأقام شاهد أو لم يحلف الوالد معه فردت
اليمين على الأب فهل يحلف الأب لرد شهادة الشاهد وهو ما قاله عبق وهو غير صواب كما قال ابن فقد
شرح ابن رشد بأن مذهب المدونة أن الأب لا يحلف في شيء مما يدعيه الابن عليه وأما أن دعوى الوالد
عليه فشكل الولد عن اليمين وردها عليه أو كان للأب شاهد على حقه على الولد فلا اختلاف في أنه
لا يقضى له عليه في الوجهين إلا بعد يمينه انظر بن (قوله) والزوجين إن خلا هذا قول ابن الرزاز وقول
المصنف بعد بخلاف زوجة فانه قول سحنون وجعلهما ابن رشد خلافاً واستظهر ما لسحنون ونقل
ابن عرفة كلامه وقبله وجمع المصنف بينهما لأنهما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد
انظر ابن غازي وما صنعه المصنف نحوه لا باجى في الماتقى ووجهه ما لابن المواز بأنه لم يقصد بكونهما معه إدخال
الراحة عليه والرفق به وإنما قصد بذلك استيفاء الحق من كل منهما فشكل منهما مهموم والتفريق
ليس بمشروع بخلاف يأتها عند المحبوس فانه تنعيم له به بن (قوله) ولا يمنع مسلماً أي من حيث أنه يسلم
عليه أماناً يخشى بسلامه عليه أن يعله الخيلة في خلاصه فيمنع (قوله) يخدمه في مرض أي شديد وأما
لو كان صحيحاً أو كان مرضه خفيفاً فانه يمنع من خادم يخدمه ولو كان مثله يخدم عادة وهذا هو الذي يفيد
كلام ابن المواز وهو المعتمد خلافاً لا إطلاق المصنف (قوله) بخلاف زوجة أي غير محبوسة معه فانه
يمنع من سلامها عليه (قوله) إن قصدت البيات أي وأما إذا دخلت عليه بقصد السلام فلا تمنع لقول
المصنف ولا يمنع مسلماً وهو شامل للزوجة والظاهر أن مثل البيات طول الإقامة (قوله) وإلا لم
يمنع أي لأنها إن شاءت لم تحبس كما أنها لا تمنع إذا حبسها مما في حق عليهما وخلا الحبس عن

بالإساءة للمعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس

(٣٦ - دسوقي - ثالث)

ومسلماً مفعوله الثاني (وخادماً) يخدمه في مرض (بخلاف زوجة) إن قصدت البيات عنده وحبس في غير دينها وإلا لم تمنع

شعوره بالضيق المتصور من السجن (لهود) أي إلى عود عقله ليعاد في السجن (واستحسن) إخراجها (يكفيل بوجهه) لمريض أبيه وولده وأخيه وقريب (قرباً) أي قريب القرابة لا بعيدها والمراد المريض الشديد (ليسلم) على من ذكره وقال الباغي والقياس المنع وهو الصواب اهـ (لا جنة وعيد) فلا يخرج لها ولا صلاة جماعة بل لوضوء وقضاء حاجة (و) لا يخرج لقتال (عدو) إلا خوفاً قتله (أو أسره) بموضعه فيخرج إلى موضع آخر ثم شرع في الكلام على الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص بقوله (ولافريم) أي رب الدين ومن تنزل منزله من وارث وموهوب له الثمن (أخذ عين ماله) الثابت له بينة أو بإقرار الفليس قبل الفليس (الحاز) صوابه المحوز من حاز ولا يقال أحاز (عنه) عن الفريم (في الفليس) انواقعه بعد البيع ونحوه وقبل قبض الثمن فان وقع قبله بعد قبضه السلعة أيها أو ليتروى في أخذها

الرجل كيقدم (قوله وأخرج) أي الدين من السجن بغير كيد لاجل إقامة حد عليه هذا إذا كان الحد غير قتل بل ولو كان قتلاً (قوله أو ذهب عقله) أي ان الحبوس اذا ذهب عقله فانه يخرج من السجن بغير حيل أصلاً لا بالوجه ولا بالمال ويستمر خروجه إلى أن يعود له عقله فان عاد له عقله عاد للسجن (قوله لهود) أي حال كون الخروج مستمراً إلى أن يعود له عقله وحينئذ يرجع للسجن فالمستمر هو الخروج الذي هو صاحب الحال لا الإخراج إذ لا استمرار له (قوله واستحسن) أي كافي بقول ابن يونس عن ابن الواز (قوله لمريض أبيه) أي أو لحضور جنازة أحد أبيه إذا كان الآخر حياً وإلا فلا يخرج كافي الاعتكاف اهـ شيخنا عدوى (قوله والقياس المنع) أي منعه من الخروج للسلام على من ذكره ولو رضاهم رضاً شديداً وانظر لم ترك المصنف القياس الذي صوبه الباغي وجرى على استحسان ابن الواز لأن يكون قد استحسنه غيره أيضاً فامل (قوله لاجمة وعيد) أي ولا حجة الاسلام فان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو نذر أو حث ثم قيم عليه الدين حبس وبقي على إحرامه وإذا بقي على إحرامه وفاته الحج لم يتحلل إلا بفعل عمرة كما مر في الحصر وانما ذكر المصنف العيد بعد الجمعة لأنها لا بد لها من يوم خروجه لها فنقص على عدم خروجه لها دفع ذلك التوهم (قوله بل لوضوء) أي بل يخرج لوضوء أي إذا كان لا يمكنه فعله في السجن والان لا يخرج له (قوله ولا فريم) أخذ عين ماله أي وله إبقاؤه للمعاس ومحاصص مع الغرماء بشئته وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذا لم يرازعه الغرماء (تنبيه) يتعين ضبط لام ماله بالفتح فيكون مركباً من ما للوصول ومن له أي له أخذ عين الشيء الذي له سواء كان مالا أو لا فيصح حينئذ اشتراط إمكان أخذه وأما على جر اللام على ان لفظ مال مضاف لضمر الفريم فلا يصح معه شرط الامكان لان معتزاته لا تدخل في المال اهـ شب (قوله وموهوب له الثمن) أي بخلاف من اشترى الثمن من بائع السلعة فانه ليس له إلا محاسة الغرماء بالثمن وليس له أخذ السلعة (قوله أو إقرار الفليس قبل الفليس) يعني أو يبيده على أحد الأقوال قال في المقدمات وهو أي مال الفريم يتعين بأحد وجهين إما بينة تقوم عليه أو بإقرار الفليس به قبل الفليس واختلف اذا يقربه الأبعد التفليس على ثلاثة أقوال أحدها ان قوله مقبول قيل مع بين صاحب السلعة وقيل بدون بين والثاني أن قوله غير مقبول ويحلف الغرماء أنهم لا يعلمون انها سامة والثالث ان كان على الأصل بينة قبل قوله في تعيينها والا لم يقبل وهو رواية أبي زيد عن ابن القاسم اهـ بن (قوله من حاز) أي لانه أعاق بال حاز ثلاثياً واسم المفعول منه محوز وقوله ولا يقل أحاز أي حتى يكون اسم المفعول منه محاز وأصل محوز محروز وأما محاز فأصله محوز بضم الليم وسكون الحاء وفتح الواو وتصريفها لا يخفى عليك (قوله الواقع بعد البيع ونحوه) أراد بنحوه هبة الثواب وكذلك القرض على أحد القولين الآتين فيه (قوله فان وقع قبله) أي فان وقع الفليس قبل البيع لكن بعد قبضه النخ (قوله فلا يكون أحق به) أي وان لم يعلم حين البيع بفلسه لعدم تثبته بأن هذا الذي اشترى منه مفلس وإذا لم يكن البائع المذكور أحق بسلعته فانه يتبع بالثمن ذمة الفليس ولا دخول له مع الغرماء في المال الذي خلعه من تحت يده سواء وقع البيع بعد قسم ذلك المال أو قبله لانه عام له بعد الحكم بخلع ماله لهم ثم إنه ان كان منه حالا فله حبس سلعته في الثمن أو بيعها لاجله ولا دخول للاولين معفي منها لانها معاملة حادثة نعم ان حصل ربح كان للمفلس وان كان الثمن مؤجلاً لم يكن له الا المطالبة به وحاول ما على المفلس سابق على هذا فلا يقال انه حل به (قوله لحراب ذمته) أي الميت وقوله فصار رأي به بشئته اسوة الغرماء بخلاف الفليس فان الثمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها فلذا كان لافريم ان يأخذ عين شئته وله أن يتعاصص معهم بشئته (قوله فهو أحق به فيه) أي

ثم عقد البيع جد الفليس فلا يكون أحق به (لا) المحاز

عنه (في الموت) فلا يأخذه ربه لحراب ذمته فصار بشئته اسوة الغرماء فان لم يحز عنه فهو أحق به فيه أيضاً وبائع على أخذ عين ماله المحوز

عنه في الفلاس بقوله (وَلَوْ) كان (مسكوكاً) عند ابن القاسم عرف بطبع عليه ونحوه (وَ) لو كان عين ماله رقيقاً (آتياً)
فله الرضا به ان وجده بناء على ان الأخذ من الفلاس نقض لبيع وعلى انه (٢٨٣) ابتداء ببيع لا يجوز (وَ) إذا رضى به

(لزمه إن لم يجده)
ولا يرجع للحصاص خلافا
لاشبه والرجوع في عين
ماله شروط ثلاثة أشار
لأولها بقوله (إن لم يجده)
غرماء (بضمنه الذي على
الفلاس فان فدوه) (وَلَوْ
بما لهم) (وأولى بمال
الفلاس لما أخذه وكذا لو
ضمنوا له الثمن وهم ثقات
أو أعطوه حميلاً لزمه ما أخذه
ولأنها بقوله (وأمكن)
أخذه (لا) ان لم يمكن نحو
(بضع) فالزوجة يتعين
عليها الخاصة بصدقها إذا
فلس زوجها وطلبت منه
إذا لم يمكن رجوعها في البضع
ولها الفسخ قبل الدخول
كما قدمه المصنف في
الصداق فتحاصص بنصفه
(وعصمة) كمن خالته
على مال تدفعه له فخالها
نفقت فيحاصص غرماءها
بما خالها عليه ولا يرجع
في العصمة التي خرجت منه
(وَ) لا في (قصاص)
صولح فيه بمال ثم فلس
الجاني لتعذر الرجوع شرعاً
في القصاص بعد العفو وفي
جعل ما لا يمكن شرطاً نظراً
إذا لم يخاطب للكف إلا بما
في نفسه ولأنها بقوله (ولم
يتنقل) عين ماله عما

في الموت أيضاً أي كما أنه أحق به في الفلاس * والحاصل ان الشيء غير المحوز ربه أحق به في الفلاس
والموت وأما المحوز فربه أحق في الفلاس لا في الموت وعند الشافعية ربه أحق به في الفلاس والموت
مطلقاً سواء كان محوزاً أو غير محوز وعند الشافعية ربه ليس أحق به في الموت والفلاس (قوله ولو
مسكوكاً) أي دفع رأس مال سلم ففلس المسلم اليه وعرف ذلك المسكوك عنده بطبع عليه أو بيعة لازمة
المسلم اليه من وقت قبضها لوقت تقليده ورد المصنف بل على أشبه حيث قال لا يرجع المسلم في عين
دراهم المسكوك بل يحاصص بها لأن الموجود في الاحاديث من وجد سلته أو متاعه والنفقات
لا يطلق عليهما ذلك اه وحجة ابن القاسم قياس الثمن على الثمن (قوله وآتياً) هذا داخل في
حين المبالغة وحاصله انه لو باع عبداً فأبقى عند المشتري ثم فلس المشتري فللبائع أن يرضى بعبد الآبق بان
يتفق البائع مع الغرماء على أخذه وأنه لا شيء له في الحصاص فان وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا
يرجع للحصاص ولا شيء له * والحاصل أن لبائع العبد إذا أبق أن يرضى بالخاصة ولا يطلب العبد
وله أن يرضى بعبده وإذا رضى به فان وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص هذا مذهب
ابن القاسم ومذهب أشبه الذي رد عليه المصنف بل لا يجوز لبائع العبد الرضا به ويتمين أن
يحاصص بضمنه فان وقع ونزل ورضى به ولم يجده رجع للحصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء أنه
لا يرجع للحصاص وهذا الخلاف الواقع بين الشيخين مبنى على خلاف آخر وهو أن أخذ السلعة
من الفلاس نقض للبيع الأول أو ابتداء فكلام ابن القاسم مبنى على الأول وكلام أشبه مبنى
على الثاني (قوله ان وجده) الأولى حذفه لقول المصنف ولزمه ان لم يجده (قوله وأولى بمال الفلاس
أي وأولى إذا كان القداء بمال الفلاس الخلو من (قوله وأمكن) أي امكن أخذه واستيفائه هذا
مما يدل عليه قراءة قوله سابقاً ماله بفتح اللام لان المال لا يكون الا يمكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط
هذا الشرط فيه بخلاف الشيء الذي ثبت لا غريم فانه تارة يمكن استيفائه وتارة لا يمكن
(قوله فالزوجة) أي المدخول بها يتعين الخ (قوله ولها الفسخ قبل الدخول) أي إذا فلس قبل الدخول وهذه
مسئلة استطرادية غير داخلية في المصنف لان الكلام فيما قض وحيز قبل الفلاس والزواج وهو المتاع لم
يحصل منه قبض للبضع قبل الفلاس (قوله كما قدمه المصنف) أي من ان للزوجة الطلاق على الزوج قبل
البناء بعد ثبوت عمره بالصداق (قوله بنصفه) أي سواء قلنا انها تملك بالعقد نصف الصداق والدخول
يملكه أو قلنا انها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وقوله ولها الفسخ أي ولها الرضا بالاقامة معه
وحينئذ فتحاصص بجميعه بناء على أنها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وتحاصص بنصفه
بناء على أنها تملك بالعقد النصف والدخول يملكه (قوله ثم فلس الجاني) أي فيحاصص الجاني
عليه أو ورثة غرماء الجاني بما صالح عليه (قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطاً الخ) الأولى استقاط هذا
الكلام لأن الذي جعل شرطاً لأخذ الغريم عين شيء امكان استيفائه وهذا ظاهر ولم يجعل عدم
الامكان شرطاً تأمل (قوله لان طحنت الخطة) عطف على معنى قوله ولم ينتقل أي واستمر لان الخ
فاندفع ما يقال ان المصنف قد عطف بلا بعد النفي مع انها لا تعطف بعده وانما كان الطحن هنا ناقلاً
مع انه قد تقدم في الرويات انه غير ناقل على المشهور لان النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء
والنقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون الا باقوى شيء فلا يلزم من عدم النقل هناك عدمه ها
ولا عكسه (قوله أو بمسوس) أي أو خلط قمع جيد بمسوس (قوله أو قطع الجلد نعالاً)

كان عليه حين البيع فان انتقل فالحصاص (لا إن طحنت الخطة) فلا رجوع وأولى لو عجت أو بدرت (أو خلط) عين
ماله (بغير مثل) ولم ييسر تمييزه كخلط زيت بزيت من غير نوعه أو بسمن أو بمسوس وأما خلطه بمثل فقير مفوت
(أو بمن زبد أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالاً ولو قال أو فصل شيء لشملة مسألة الجلد وغيرها وهذا بخلاف دبح الجلد
وصبغ الثوب أو نسج الغزل

فلا يفوت (أو ذبح كبشة) أو غيره (٢٨٤) من الحيوان (أو تمر رطبة) الذي اشتراه فرداً عن أصله والا فلا يفوت
 إلا بجذها كما تقدم ولا يجوز
 التراضي على أخذ الكبش
 المذبح أو التمر أو السمن
 أن قلنا إن التفليس ابتداء
 بيع وأما أن قلنا هو تقض
 لبيع من أصله فيجوز وشبه
 في عدم الأخذ قوله (كأجير
 رعى) لا يكون أحق بما
 يرعاه في أجره رعيه إذا
 فليس رب الماشية أو مات
 قبل دفع الأجرة بل
 يحاصص الغرماء وقوله
 (ونحوه) أي كأجير علف
 أو حراسة أو صانع سلعة
 يمانوت ربحها أو يبيته لا
 يكون كل أحق بما يده مما
 استؤجر عليه في فلس أو
 موت بل يحاصص (د) نحو
 (ذي حانوت) ودار
 تجمل له كراء على مكتره
 حتى فلس أو مات المكترى
 فلا يكون ربه أحق (فما)
 أي بما (ب) من أمانة بل
 أسوة الغرماء (و) راد
 لسلعة على بائنها بالفعل
 (ببيع) اطاع عليه ففلس
 البائع وهي يده وعليه ثمنها
 فلا يكون المشتري أحق بها
 بل أسوة الغرماء بناء على أن
 الرد بالعيب تقض لبيع من
 أصله وأما على أنه ابتداء بيع
 فهو أحق بها من الغرماء
 وقولنا بالعدل وأما التراضي
 على الرد ففلس البائع قبله في
 كونه أحق بها قولان (وإن
 أخذت) (المعينة) عن

ما ذكره من أن هذا مفوت هو ما في التوضيح اه بن (قوله فلا يفوت إلا بجذها كما تقدم) أي
 وأما التمر فلا يفوت الرجوع في أخذ عين شبيهه (قوله ان قلنا ان التفليس) الأولى ان قلنا ان أخذ
 السلعة من الفليس ابتداء بيع وذلك لأن في أخذ التمر بيع رطب يابس من جنسه وفي أخذ
 الكبش بيع الحيوان باجم من جنسه لأنه اقتضاء عن عن الحيوان لحامن جنسه وهو يرجع لما قلنا
 وفي أخذ السمن الاقتضاء عن عن الطعام طعاماً وأما التراضي على أخذ الحال أو أخذ الثياب فهو
 جائز على كلا القولين (قوله كأجير رعى) هذا مقيد بما إذا كانت الواشي دائماً أو غالباً تبنت
 بالليل عند ربحها وأما إذا كانت تبنت عنده دائماً أو غالباً فانه يخص بها في أجرته (قوله أو صانع
 سلعة يمانوت ربحها أو يبيته) أي يبت ربحها فلا يكون أحق بها وأما لو استولى الصانع على السلعة بحيث
 صار يضمنها في محله فهو أحق بها من الغرماء في أجرته إذا فليس ربحها كما يأتي (قوله فيما به) أي بما فيه
 ابن عرفة فيها مع صناع أبي زيد من ابن القاسم أرباب الدور والحوانيت فيما فيها من منفعة أسوة الغرماء
 في الموت والفليس ابن رشد اتفاقاً ابن عرفة هذا خلاف نقل الصقلي حيث جعل هذا قول الجماعة إلا
 عبد الملك فانه جعل رب الدور والحوانيت أحق بما فيها من الأمانة كالذواب تكتري للحمل عليها
 وفليس المكتري فربها أحق بالحمل في أجرته كما يأتي وقوله أيضاً للمازري وغيره عن ابن الماجشون
 وذكر الجوز أن العمل جرى بفلس في الرحي بقول عبد الملك فصاحبها أحق بما فيها من الآلة كالذواب
 اه بن (قوله ففليس البائع) أي بعد أن ردت عليه بدليل ما ذكره من البناء وأما لو ردها المشتري
 بعد الفليس سواء كان عالماً بفليس البائع حين ردها عليه أم لا فلا يكون أحق بها مطلقاً سواء بيننا على أن
 الرد بالبائع تقض للبيع أو ابتداء بيع لأن ابتداء البيع حين الفليس يمنع البائع من أخذ عين شبيهه كما
 في المدونة وكما انظر بن (قوله فهو أحق بها الخ) أي إلا أن يعطيه الغرماء منه واعلم أن كلا من
 القولين أغنى محاصة المشتري للغرماء واختصاصه بها منصوص فقد حكى ابن يونس كلا من القولين
 انظر بن (قوله وأما لو تراضيا الخ) هذا الفرع حمل عليه بهرام كلام المصنف ونحوه لابن عبيد السلام
 والتوضيح في شرح قول ابن الحاجب والرد للسلعة بعيب لا يكون أحق بها في الثمن وما حملة
 عليه شارحنا دل ابن غازي هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف وقول ابن عاشر حمل المصنف
 على كل من التفريرين أولى وكلاهما ذكره ابن رشد (قوله وان أخذت عن دين) أي هذا إذا
 كانت تلك السلعة المردودة بعيب مأخوذة بثمن بل وان كانت مأخوذة عن دين وإنما بالغ على
 المأخوذة عن دين لدفع توهم أنه أحق بها لأن الغالب فيما يؤخذ عن الدين أن رب الدين يتسامح فيما
 يأخذه حتى يأخذ ما يساوي عشرة عن عشرين مثلاً فربما يتوهم أن من حق المدين إذا طلب رب الدين
 أخذها أن يمكنه من ذلك لما في ذلك من الرفق به إذ لو ردت ليعت مثلاً بشرة فتبقى العشرة الأخرى
 مغلدة بذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فإن الغالب فيه خلاف ذلك اه خش
 وبما علمت من صحة المباهمة بالتقرير المذكور تعلم سقوط قول ح قول المصنف وان أخذت عن
 دين لا معنى له لأنه لما حكم بأن الراد لا يكون أحق بالسلعة إذا بيعت بالنقد فن باب أولى إذا أخذت
 عن دين فلو قال المصنف وان أخذت بالنقد كان آيين اللهم إلا أن يحمل كلام المصنف على القول
 الآخر وهو اختصاص الراد بالسلعة ويكون قوله وراد السلعة الخ عطفاً على قوله أولاً وللغريم
 الخ أي فتحسن حينئذ الباهة وبهذا حمل ابن غازي المباهمة اه كلامه (قوله كانت على
 بائنها) أي للمشتري (قوله ففليس المقرض الخ) أي وأما ان فليس المقرض فان كان تفليسه قبل
 حوز المقرض له بطل القرض كالبيع وان كان بعد حوزة فلا كلام للمقرض ولا لغرمائه مع المقرض

دين) أي بدله كان على بائنها وطاع أخذها على عيب فردا على من أخذت منه ثم فليس فلا يكون رادها أحق بها بل أسوة الغرماء
 فلا فرق بين كونه أخذها بثمن أو عن دين هذا كله في سماع البيع (وهل القرض) أي المأخوذ على وجه القرض ففليس المقرض

(كذلك) لا يكون مقرضه أحق به (وإن لم يقبضه مقرضه) ويأخذه الغرماء من القرض لازوم عقده بالقول وبمحاصصهم المقرض به (أو كاتبه) يفرق فيه بين أن يفاضل أو يموت المقرض قبل قبضه فيكون (٢٨٥) ربه أحق به أو بعده فله أخذه في الفليس

وبمحاصص به في الموت (خلاف) في التشهير

والأرجح الثاني وقول

عج مقتضى شل المواق

وإن عرفة أن القول الثاني

أرجح وإنما المرجح قولان

أول ربه أسوة الغرماء مطلقا

أي قبضه أم لا أو أحق به

مطلقا فيه نظر (وله) أي

لغيره إذا وجد سلته قد

رهنا المفلس في دين عليه

وحازها المرتهن (فك)

الرهن) يدفع مارهنت

فيه وأخذه (وحاصص)

الغرماء (بفداءه) وله تركه

والمحاصص بضمته (لا بفداء)

الرقبي (الجاني) عند

المفلس إذا أسلمه للمعني

عليه ففداه ربه بأرض

الجناية فلا يحاصص

بالفداء غرماء المفلس بل

ولا يرجع به عليه ويضجع

عليه (و) لمن حاصص

بضم سلته (نقض)

المحاصص إن ردت) على

المفلس (يعيب) أو فساد

وأخذها لا إن ردت بهية

أو صدقة أو أوارث أو شراء

أو أقله لأنها ردت عليه

بملك جديد بخلاف العيب

فانه نقض لبيعها فكأنها لم

تخرج عن ملك المفلس (و)

لمن أخذ سلته من المفلس

فوجد بها عيبا حدث عنده

(ردّها والمحاصص) بضمها

قبل حلول الأجل كذا قيل وهذا يخالفه ما تقدم في القرض من الفرق بينه وبين الهبة من بطلانها بطرو
المانع قبيل الحوز بخلاف القرض (قوله لا يكون مقرضه أحق به) أي وهو قول ابن المواز وشهره
المازري (قوله أو كالمبيع) وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك ورواية عامة أصحها أيضا (قوله هل
ربه أسوة الغرماء مطلقا) هذا هو قول ابن المواز الذي هو أول القولين في كلام المصنف (قوله فيه نظر)
أي لأن ابن رشد صرح في سماعه سحنون بترجيح الثاني في كلام المصنف وكذلك المواق والقول الثاني
المرجح عند عج لم ينقله ابن رشد ولا ابن عرفة ولا في التوضيح انظر بن (قوله يدفع مارهنت فيه)
أي عاجلا لأن الدين المرهون فيه وإن كان مؤجلا لكنه يحل بالفلس وهذا حيث لم يشترط الرهن
عدم حلول ما عليه بفلسه وأما لو اشترط ذلك الراهن عدم حلول ما عليه بالفلس فليس لغيره مانع الرهن
فدأؤه يدفع مارهنت فيه حالا وأخذه بل يبقى الرهن على حاله ويحاصص بضمته (قوله لا بفداء
الجاني) حاصله أنه إذا باع عبدا بضم مؤجل على ذلك العبد عند المشتري قبل فله أو بعده فلسه
للمشتري بعد فلسه في الجناية فبأنه غير بين أن يسلمه للمعني عليه ويحاصص بضمته وبين أن يفديه ولا
يحاصص بما فداه به بل يضيع عليه الفداء بالكلية لأن الجناية ليست في ذمة المفلس بل في رقبة الجاني
إذا تم تسليمه فيها ففساد فداء البائع له محض تبرع منه بخلاف الدين المرهون فيه فإنه كان ذمته والرهن
من سيده وأما أن يسلمه للمشتري للمعني عليه قبل التفليس فلا خيار لئانه وإنما يتعين له المحاصص بضمته
(قوله لا بفداء الجاني) هو بالتصريح مصدر فداءه وبالفداء مصدر فاداه وكل جائز لأن المراد من كل المفدى
به وهو المال المدفوع لأنه هو الموصوف بكونه يحاصص به أو لا يحاصص به (قوله بل ولا يرجع به
عليه) أي على المفلس خلافا لما يوجبهم كلام المصنف من رجوعه به ديناً على المفلس لأن المصنف إنما نفى
المحاصص التي هي إخص من نفى ترتبه في التهمة ولا يلزم من نفى الإخص نفى الأعم (قوله نقض المحاصص)
أي وأخذ تلك السلعة التي باعها للمفلس أي وله البناء على المحاصص وبسلك تلك السلعة للغرماء ويحاصص
معهم في تمام كمال طراً (قوله إن ردت) أي تلك السلعة التي حاصص بضمها بضمها لعدم وجودها عند
المفلس وقت المحاصص (قوله يعيب) أي قديم عند البائع الأول أو حادث عند المفلس ويأخذها بضمها
بجميع الثمن ولا يرش له في ذلك العيب الذي ردت به إن كان ذلك العيب طراً عند المفلس وليس هذا
مكرراً مع قوله فيما يأتي وله ردها والمحاصص يعيب مما يؤيّل لأن الكلام هنا فيما إذا خرجت السلعة عن
ملك المفلس وكلامه الآتي فيما إذا لم تخرج عن ملكه (قوله لأنها ردت عليه) أي على المفلس بملك جديد
وحينئذ فليس لبائعها نقض المحاصص وأخذها وإنما يحاصص مع الغرماء في ثمنها (قوله ردها) بالرفع
عطف على فك الرهن وحاصله أن البائع إذا وجد عين سلته عند المشتري للمفلس فلما أخذها وجد بها
عيباً مما يؤيّل أو ناشأ عن فعل المشتري عاد لهيئته أم لا أو ناشأ من فعل اجنبي وعاد للمبيع لهيئته سواء
أخذ المفلس له أرشاً أم لا فذلك البائع بالخيار إن شاء رضى بسلته بجميع الثمن ولا شيء له من أرش
العيب الذي أخذ من الاجنبي وإن شاء ردها للغرماء وحاصص بجميع ثمنه (قوله أو من مشتربه)
الضمير للبائع أي مشتري سلعة البائع وهو المفلس (قوله أو أخذته منه وعاد لهيئته) استشكل
بأنه لا يمتثل جرح إلا بعد البرء على شين وحينئذ فلا يتصور العقل إذا عاد لهيئته وقد يجاب بأن قد يتصور
ذلك في الجراحات الأربعة فإن فيها ما قدره الشارع سواء برئت على شين أو لا فإن قلت ما الفرق بين

(يعيب) أي بسبب وجود عيب (مما يؤيّل) حدث عند المفلس (و) بسبب عيب نشأ (من) (مشتريه) الذي هو المفلس عاد لهيئته

أم لا (أو) نشأ (من) صنع (اجنبي) لم يأخذ (المفلس) (أرشه أو أخذته) منه (وعاد) المبيع في جنسية الاجنبي (لهيئته)

الأولى ولا شيء لربها من الأرض الذي أخذه لأن العيب لما عاد لهيئته صار ما أخذه المفلس من الأرض كالثقله فقله وعاد لهيئته راجع لجناية الأجنبي مطلقاً (وإلا) يعد لهيئته في جناية الأجنبي أخذه أرشاً أم لا (فبنسبة نفسه) أى نقص المبيع فإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم البيع سالماً وبيعاً ويحاصص بما نقصه العيب من الثمن كسلعتين فأتت أحدهما عند المفلس وإن شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه (و) لمن وجد سلعته باقية عند المفلس وكان قد قبض قبل التفليس بعض ثمنها ولو أكثره (رد) بعض ثمن قبض (وأخذها) وله تركها والمحاصة (٢٨٦) ياقى الثمن (و) لمن باع سلعتين فأكثر أو مثلاً أو قبض بعض الثمن أولاً ففلس المشتري

فوجد بعض المبيع والباقي فات (أخذ بعضه) الموجود ويرد ما يخصه بما قبض إن كان قبض شيئاً (وخاص بالفائت) أى بما ينوبه من الثمن مفضوضاً على القيم وإن شاء تركها وجدو حاصص بجميع الثمن أو ياتي إن كان قبض شيئاً ويقوم يوم الأخذ كالو باع عشرين واقتضى من ثمنها عشرة وباع المشتري أحدها ثم فلس فأراد البائع أخذ العبد الباقي فليس له أخذه حتى يرد من العشرة التي قبضها خمسة لأن العشرة المقبوضة مفضوضة عليها وهذا إذا كانت قيمتها متساوية وإلا فبض العشرة المتقتضاة على حسب قيمتهما ورد حصه الباقي وشبه في قوله وأخذ بعضه وحاصص بالفائت قوله (كبيع أم) عاقلة أو غيرها (ولدت) عند المفلس الذي كان اشتراها حاملاً أو قبل الحمل بدین فولدت عندهم باعها قبل تفليسها وأبقى ولدها ثم فلس

جناية المشتري وجناية الأجنبي حيث جعلتم الخيار للبائع في جناية المشتري عاد المبيع لهيئته أم لا وأما في جناية الأجنبي فالخيار له على الوجه المذكور إنما هو إذا عاد المبيع لهيئته فقط * قلت الفرق إن جناية المشتري جناية على ما في ملكه فليس فيها تعدد فنشبت الساموى بخلاف جناية الأجنبي (قوله ولا شيء لربها من الأرض) أى إذا رضى بها وأخذها (قوله مطلقاً) أى أخذ المفلس من الأجنبي الجاني أرشاً أم لا (قوله فبنسبة نفسه) أى فيحاصص بنسبة نفسه أى إن أخذه وأما إن تركه فإنه يحاصص بجميع ثمنه فتحصل من كلام المصنف أنه في الفروع الأربعة التي قبل والإيجاز بائع السلعة بين ردها والمحاصة بجميع الثمن وبين أخذها بجميع الثمن ولا أرش له وأن الفرع الذي بعد قوله وإلا له فيه الخيار بين أن يردّها ويحاصص بجميع الثمن وإما أن يملك بها ويحاصص بنسبة النقص (قوله بأن يقوم الخ) فإذا باعها بمائة وقيمتها سائمة خمسون وبعد الجناية أربعون فقد نقصتها الجناية الخمس فله أن يأخذ السلعة ويحاصص بعشرين خمس الثمن أو يتركها ويحاصص بجميع الثمن وهو مائة (قوله كسلعتين الخ) هذه المسئلة هي المشار لها بقول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفائت (قوله وإن شاء تركه) أى ترك ذلك المبيع للمفلس وهذا مقابل لقوله فإن شاء أخذه بما ينوبه الخ (قوله ورد بعض من الخ) أى سواء أحمّد المبيع أو تعدد وليس قوله الآتى وأخذ بعضه قسماً لهذا بل مسألة مستقلة (قوله ورد بعض ثمن) هو بالرفع عطف على فك الرهن * وحاصله أنه لو باع سلعة أو سلعتين بعشرة مثلاً قبض منها خمسة ثم فلس للمشتري فوجد البائع مبيعه قائماً فهو غير إيماناً يحاصص بالخمسة الباقية وإما أن يرد الخمسة التي قبضها ويأخذ مبيعه (قوله فوجد بعض المبيع) أى قائماً والباقي فأت أى يبيع أو يوت (قوله مفضوضاً على القيم) أى على قيم السلع (قوله وباع المشتري أحدها) أى أو مات عنده أحدها (قوله مفضوضة عليها) أى على البعدين أى على قيمتهما (قوله يوم البيع) ظرف لقوله قيمة الولد أى تعتبر قيمة الولد يوم يبيع أمه أولاً على أنه على هذه الحالة التي هو عليها الآن (قوله فإذا قيل خمسة) أى جفلة قيمة الولد وأمه خمسة عشر ونسبة الخمسة قيمة الولد المجموع ثلث فإذا أخذ الولد الباقي يلا بيع حاصص القرماء بثلاثي الثمن وذلك لأن لكل واحد من الثمن بنسبة قيمته إلى مجموع الخمسة عشر (قوله ووجه المحاصة الخ) أى ووجه أخذ الولد بما ينوبه من الثمن والمحاصة بما ينوب الأم من الثمن فيما إذا اشتراها غير حامل ولم تقل إن الولد حيثئذ غلّة ليس له أخذه ويحاصص بجميع ثمن الأم (قوله نقص للبيع) أى فكأنها ولدت في ملك البائع (قوله من أفراد ما قبلها) أى وهو قول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفائت لتعدد الموقوف عليه فلا فرق بين موت أحدهما وبيع أو باع الولد وأبقى الأم ثم فلس ذلك المشتري فالبايع غير بين أن يترك الباقي

فوجد بائعها الولد فإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن وحاصص بما ينوب الأم وإن شاء تركه وحاصص بجميع الثمن وتعتبر ويحاصص قيمة الولد على هيئته الآن موجودة يوم البيع وقيمة الأم يوم البيع فيقال ما قيمة الأم يوم بيعها للمفلس فإذا قيل عشرة قيل وما قيمة الولد يوم البيع على هيئته الحاضرة الآن فإذا قيل خمسة حاصص القرماء بثلاثي الثمن قل أو أكثر ووجه المحاصة فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ بنقص البيع وأما لو اشتراها المفلس مع ولدها الموجود معها حين الشراء لكان من أفراد ما قبلها أى ما تعدد فيه المبيع (وإن مات أحدهما) أى الأم أو الولد بغير جناية (أو باع الوكّلة) وأبقى الأم

(ولا حصة) لميت منهما
ولا لاولد المبيع بل لما أخذ
الباقى بجميع الثمن أو تركه
والخاصة بجميعه فلو مات
أحدهما بجناية فكل بيع في
تفصيله إن أخذه فلا إلا
فكانت أى فليس له أخذ
الوجود إلا بجميع الثمن
(وأخذ) المفس (الثمرة)
غير المؤبرة حين شراء أصلها
التي جذها من الأشجار أى
فازبها إذا أخذ البائع أصوله
وكذا يفوز بالصوف الغير
التمام إذا جزءه فإن كان باقياً
على أصوله أخذ البائع ورجع
عليه المفس بسقيه وعلاجه
(و) أخذ (الغلة) الحادثة
بعد الشراء كمال الصب إذا
انزع وكالبن إذا حلبه
وإلا للبائع (إلا صوفاً ثم)
يوم شراء الغنم (و غمرة
مؤبرة) يوم الشراء لأصلها
ثم فليس المشتري فيأخذ
البائع أصوله والصوف
ولو جزءه فأنه يبيد المفس
حاصل شتمه وكذا الثمرة إن
لم يجرها فإن جزءها حاصل
البائع بما يخصها من الثمن
ولو كانت قائمة عنده بصيها
على المشهور والفرق بين
الثمره والصوف إن الصوف
لما كان تاماً يوم البيع كان
مستقلاً بنفسه إذ يجوز
بيعه منفرداً عن أصله فجزه
لا يغيبه بخلاف الثمرة (و)
إذا فليس مكترى دابة أو
أرض أو دور قبل
دفع الكراء (أخذ المكترى) وجبته (دابته وأرضه) ودوره من المكترى

ويحاصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصة لميت في الأولى باتفاق ولا لاولد المبيع
في الثانية على المشهور والفرق بين بيع الأم وبيع الولد حيث قالوا إذا بيعت الأم وأخذ الولد حاصص
بالأم الفاتنة وإذا بيع الولد وأخذ الأم فلا يحاصص بالولد الفاتن أن الأم هي المقصودة بالشراء بعينها
فلذا إذا باعها وأخذ الولد حاصص بما بقى من ثمنها وأما الولد فهو كالعلة فلذا إذا باعها وأخذت الأم
فلا يحاصص بقيمتها فهو وجدها معاً أخذها البائع لأن الولد ليس بغلة حقيقة فلا يستحقه المشتري
المفلس (قوله وأولى الخ) أى لأنه لم يأخذ فيه عوضاً (قوله فكل بيع في تفصيله) أى المشار له بقول
المصنف كبيع أم ولدت وإن باع الولد الخ وحاصله أنه إن كان الحبنى عليه المأخوذ له عقلاً الأم إن
أخذ ولدها حاصص بما بقى من ثمنها وإن كان الحبنى عليه المأخوذ له عقلاً الولد إن أخذت أمه فلا
محاصة بقيمتها (قوله وإلا فكانت) أى المشار له بقول المصنف وإن مات أحدهما الخ (قوله) وأخذ
الثمره) أى أنه إذا اشترى أصولاً وعليها ثمار غير مؤبرة فطابت تلك الثمار وجدها المشتري ثم إنه فليس
وأخذ البائع أصوله فإن المشتري يفوز بتلك الثمار حيث جذها قبل الفلاس وإلا لم يفز بها وتكون
للبيع (قوله غير المؤبرة) أى بدليل ما بعده (قوله فإن كان باقياً) أى فإن كان الثمر باقياً على أصوله
حين التفليس (قوله ورجع عليه المفس بسقيه وعلاجه) ظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة وهو
كذلك (قوله كمال الصب) أى الحادث بعد الشراء وقوله إذا انزع أى المشتري قبل أن يفلس وقوله إذا
حلبه أى قبل أن يفلس وأما الذى لم يحلبه بأن كان في ضرع الحيوان حين التفليس فهو للبائع ومثل
الابن الاستخدام والسكنى (قوله إلا صوفاً ثم وثمره مؤبرة) إن كان هذا استثناء من قوله وأخذ الغلة
كان منقطعاً لأنهما ليسا غلة وإن كان استثناء من قوله وأخذ الثمرة والغلة كان متصلًا بالنسبة للأول
ومنقطعاً بالنسبة للثاني (قوله فيأخذ البائع أصوله والصوف ولو جزءه) هذا قول ابن القاسم في
المدونة ولأشهب في المدونة أن الصوف إذا جزءه المشتري غلة ليس للبائع وحينئذ فيغير البائع إما أن
يأخذها أى الغنم مجزوزة بجميع الثمن أو يتركها ويحاصص الغنم بجميع الثمن وأما إن اشترى الغنم
ولا صوف عليها ثم فليس فالصوف الذى ثبت بعد الشراء تابع للغنم فإن تركها بالبائع للغنم وحاصص
بالثمن كان الصوف لهم وإن أخذها البائع كان الصوف له ما لم يجر فإن جزءه كان غلة ولا اختلاف في هذا
انظر بن (قوله) فإن جزءها حاصص البائع بما يخصها من الثمن ولو كانت قائمة أى ولا يأخذها البائع
أصلاً ومحل هذا إذا لم تكن الثمرة يوم البيع قد طابت وإلا أخذها البائع ولو جزءها المشتري كالصوف
كما صرح به ابن رشد وذكر أنه لا خلاف في هذا بين ابن القاسم وأشهب انظر بن (قوله والفرق الخ)
أى حيث قالوا إن الصوف إذا جزءه للبائع إذا كان موجوداً وأما الثمرة إذا جزءت فلا ترد ولو
قائمة بعينها ويحاصص البائع بما يخصها (قوله فجزه لا يفيت) أى على البائع وإنما يفيت عليه ذهاب
عينه (قوله بخلاف الثمرة) أى المؤبرة يوم البيع فإنها لم تكن مستقلة إذ لا يجوز بيعها منفردة عن
أصلها فجزها يفيت على البائع ويؤخذ من هذا الفرق أن الثمرة لو كانت طابت يوم بيعها لكانت
كالصوف وهو كذلك كما تقدم عن بن (قوله) وأخذ المكترى دابته وأرضه الخ) حاصله أن
من أكرى دابة أو أرضاً أو داراً لشخص وجبته ثم فليس المكترى قبل دفع الكراء وقبل
استيفاء جميع المنفعة فإن المكترى يخير إن شاء أخذ دابته وأرضه ودوره وفسخ الكراء فباقى وحاصص
الغرماء بأجرة المدة التى استوفى المفس فيها المنفعة قبل الفلاس وإن شاء ترك ذلك للغرماء وحاصص
بجميع الكراء كما أنه يتعين محاصصته في الموت وليس له أخذ عين شيه فنقول المصنف وأخذ المكترى
دابته أى له أخذ ذلك لا أنه يتعين له الأخذ والمراد أخذ المكترى في هذا الباب وهو باب الفلاس وقوله

وفلس قبل استيفائه منفعة ما ذكر وفسخ فيما بقي وبخاص بكرة ماضى أى ان شاء وان شاء تركه وحاصص لحلوله بالفلس بجميع
السكراء وأما في الموت فيتين (٢٨٨) الترك والمخاصة بجميع السكراء حالاً كما تقدم وبهذا يعلم أنه لا منافاة

بين ما هنا وبين ما مر في قوله ولو دين كراء لان ما هنا في الفلس خاصة وما مر فيه وفي الموت مع ارادة المخاصة لا مع ارادة الاخذ في الفلس (وقدّم) رب الارض بكرة لها (في زرعها) حتى يستوفيه حصة السنة الزروعة وما قبلها وكذا ما بعدها اذا لم يأخذ ارضه وإلا لم يكن له فيما بعدها شيء (في الفلس) أى فلس السكرى لانه نشأ عنها وهي حائزة له فحوزها كحوز ربها فكان بمنزلة من باع سلعة وفلس مشتريها قبل قبضها وسواء جذ الزرع ام لا ومثل الزرع الفرس او انه يشمله وأما في الموت فهو والساقى اسوة الغرماء ويقدم عليهما المرتهن (ممن) اذا استوفى السكراء يقدم على الغرماء فيما بقي من الزرع (ساقيه) أى الاجير الذى استؤجر على سقيه بأجرة معلومة فى الدمة اذلولاه ما انتفع بالزرع (ممن) بلى ساقيه فيما فضل عنه (مرتته) الحائز له ثم ان فضل شيء فالغرماء وتقدم ان المرتهن يقدم على الساقى

دأته أى المكربة كراء وجبية وحمائنه على باب الفلس لانه في الموت بخاصص مطلقاً (قوله) وفلس قبل الخ جملة حاله ولو قال الذى فلس كان أوضح وأما قيد للسكرى بكونه فلس قبل استيفائه المنفعة لانه لو فلس بعد استيفائها كان السكراء منقضي فلا يقال حينئذ أخذ السكرى الخ (قوله) وفسخ الخ عطف على قول المصنف أخذ للسكرى دأته (قوله) وان شاء تركه (أى ترك ما ذكر من الدابة والدار والأرض للفلس (قوله) لحلوله) أى السكراء المؤجل (قوله) فيتين الترك (أى ترك الشيء السكرى للغرماء حتى تنقضى مدة الوجبية (قوله) كما تقدم) الكاف للتعليل أى لما تقدم من قول المصنف وحل به وبالموت ما أجبر ولو دين كراء وأما ذكر المصنف قوله وأخذ للسكرى الخ وان فهم من قوله فيما مر وللغريم أخذ عين شيته المحوز عنه في الفلس لا الموت لاجل التوطئة لما بعده وهو قوله وقدم في زرعها (قوله) وبهذا (أى التقرير) يعلم أنه لا منافاة الخ * حاصل المناقاة أن المصنف قد أفاد في مرأن دين السكراء يحل بالموت والفلس واذا حل الدين المذكور كان الحق في المنفعة للغرماء وليس للسكرى أخذ ما كراء وقد جعل له هنا الاخذ * وحاصل الجواب أنه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للغرماء لان اخذ السكرى دأته وارضه فرع عن حلول السكراء فالمصنف لما أفاد فيما تقدم ان دين الكراء يحل بالموت والفلس أفاد هنا ان السكرى غير في الفلس بين ان يأخذ دأته وارضه وبين ان يخاصص السكراء بخلاف الموت فانه يتعين فيه التسليم والمخاصة بالجميع (قوله) وقدم في زرعها الخ (حاصله) انك اذا اكترت ارضاً من زيد بمائة دينار عشر سنين فزرعتها ثم اكترت شخصاً بعشرة يسقى لك الزرع ثم تدأبت ديناراً ورهنت ذلك الزرع فيه ثم انك فلتست فرب الأرض يقدم في الزرع لان الزرع له بالارض اتصال قوى فكأنه جزء منها فاذا بقيت بقية من ذلك الزرع بعد أخذ رب الارض اجرتة قدم الساقى يأخذ حقه منها على المرتهن ثم يليه المرتهن (قوله) وقدم رب الارض كرائها في زرعها (استشكل تقديمه في زرعها بأنه يلزم عليه كراء الأرض بما يخرج منها وهو ممنوع وأجاب عبق بأن هذا امر جبر اليه الحال لا انه مدخول عليه وأجاب المناوئ بأن معنى تقديم رب الارض بالسكراء في زرعها ان زرعتها يكون رهنها بيده فيباع ويؤخذ من ثمنه السكراء فاذا بقي من ذلك الثمن بقية قدم الساقى فيها على المرتهن فلا يلزم كراء الارض بما يخرج منها وهو ظاهر ولا حاجة لجواب عبق (قوله) ومثل الزرع الفرس (بل وكذلك البناء لان القاعدة إلحاق البناء بالفرس كما ذكر شيخنا (قوله) وأما في الموت فهو والساقى اسوة الغرماء ويقدم عليهما المرتهن) ما ذكره من التفرقة بين الموت والفلس هو المشهور ومقابلته ان رب الارض في الموت والفلس كما في التوضيح (قوله) الذى استؤجر على سقيه (الاولى ان يراد بالساقى الذى استؤجر على خدمة الارض وخدمة زرعها سواء كانت بالسقى او باصلاحها بالبحث (١) أو الجرف او غير ذلك كما قرره شيخنا العدوى وهذا غير شامل المساقاة لانه يأخذ حصته قبل رب الارض وغيره في الموت والفلس لانه شريك (قوله) ثم مرتته (أى الزرع أى المرتهن الذى رهن للسكرى الزرع عنده في دين تدأبته منه (قوله) احق بما بيده) محله كما في التوضيح اذا فلس ربه بعد تمام العمل اما اذا فلس ربه قبل العمل فيخير الصانع بين ان يعمل وبخاصص بالسكراء أو يفسخ الاجارة بن (قوله) ولو بموت (لو هنا لدفع توهم ان هذه المسئلة مقيدة بالفلس كالتى قبلها لا لخلاف مذهبي اذ ليس في هذه المسئلة خلاف وقوله في الخطبة وبلو الى خلاف مذهبي

(١) قول المحتسب الفحقت لعله بالحفر وهو ظاهر اهـ

على رب الارض في الموت (والصانع احق) من الغرماء في فلس رب الشيء المصنوع
(وكو بموت) له (بما بيده) حتى يستوفى اجرتة منه لانه وهو تحت يده كالرهن حائزه احق به في فلس وموت (وإلا) يكن مصنوعه بيده

بأن سلمه لربه أولم يحزه كالبناء أو كان يداًمين (فلا) يكون أحق به بل أسوة الغرماء (إن لم يُضف لصنعة شيئاً) كالخياط والنسج والبناء (إلا النسج فكالزبد) أي فهو كالضاف المزيد في الصنعة (٢٨٩) أي حكمه في الفلاس فقط حكم من أضف

لصنعة شيئاً من عنده
كصباغ يصبغ الثوب
بصبغه ورقاع يرفع الثراء
مثلاً برقاع من عنده وبين
حكمه بقوله (يشارك
بقيمته) أي قيمة المزيد
يوم الحكم ولو نقص الثوب
مثلاً بأن يقال ما قيمة الغزل
وما قيمة الصنعة أي النسج
كما يقال ما قيمة الثوب بلا
صبغ وما قيمة الصبغ
والشركة بنسبة قيمة كل
ثم ما ذكره المصنف من أن
النسج كالزبد ضعيف
والمعتمد أنه ليس مثله بل
كعمل اليد كما أن المزيد
في الموت كعمل اليد محاسن
به (المكترى) لهبة
فلاس ربه أومات أحق
(بالمدينة) حتى يستوفي
من منافعه ما يقدره من
الكرام قبضت أم لا لقيام
تعيينها بتمام قبضها (و) أحق
أيضاً (بغيرها) أي غير
العينة (إن قبضت)
قبل تفليس ربه أو موته
لا بعده فلا يعتبر (ولو
أدبرت) الدواب تحت
المكترى وذ كر عكس التي
قبلها بقوله (وربها) أحق
(بالمحمول) عليها من
أمتعة المكترى إذا فليس
أومات يأخذ في أجره
دائته (وإن لم يكن)

أي غالباً كما تقدم وما هنا من غير الغالب اه شب (قوله بأن سلمه لربه) أي ثم فليس ربه بعد أن
قبضه أو سلمه ربه بعد تفليسه (قوله كالبناء) أي وكالصانع الذي يصنع لرب انشئ في بيته ثم إذا
انصرف يتركه في بيت ربه (قوله فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء) أي في الموت والفلاس
(قوله إن لم يضاف الخ) شرط في قوله وإلا فلا يكون أحق به وقوله إلا النسج استثناء مما لم يضاف لصنعة
شيئاً * وحاصل ما ذكره المصنف أن محل كون الصانع إذا كان مصنوعه ليس بيده يحاصص أجرته
ولا تكون أحق به ما لم يكن ذلك الصانع ناسجاً وإلا شارك الغرماء بقيمة نسجه كما أنه لو أضاف
الصانع لصنعة شيئاً من عنده فانه لا يحاصص بأجرته إذا كان المصنوع ليس بيده بل يشارك الغرماء
بقيمة ما خرج من يده والمشاركة في مسئلة النسج وكذا في مسئلة الاضافة إنما هي في الفلاس وأما
في الموت فانه يتعين أن يحاصص بما جعله من الأجرة (قوله أي فهو) الضمير للنسج (قوله يشارك)
أي الغرماء في الفلاس فقط بقيمته ويعلم من بيان حكم الضاف بما ذكر أنه يشارك بقيمة النسج لأن
المصنف جعله مشابهاً (قوله أي قيمة المزيد) أي بقيمة ما زاد من عنده فقط وأما أجرة العمل فهو
فيها أسوة الغرماء كما في بن (قوله بأن يقال الخ) أي ولا يقال ما قيمته مصبوغاً وما قيمته بلا صبغ
لأن الصانع ليس له إلا الصنعة فلا تقوم إلا صنعته ولو قوم بعملته لربما زاد ذلك فيأخذ زيادة على
حقه (قوله والشركة بنسبة قيمة كل) فإذا كانت قيمة الصبغ خمسة دراهم وقيمة الثوب أيضاً
عشرة كان لصاحب الصبغ ثلث الثوب وللغرماء ثلثه وإذا كان قيمة الغزل خمسة وقيمة النسج واحداً
كان للناسج سدس الثوب وللغرماء خمسة أسداسه (قوله ضعيف الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من أن
النساج كالصباغ هو نص ابن شاس والذي عليه ابن رشد أن النساج ليس كالصباغ ونصه أن كان
الصانع قد عمل الصنعة ورد المصنوع لصاحبه فإن لم يكن للصانع فيها إلا عمل يده كالخياط والقصار
والنساج فالمشهور أنه أسوة الغرماء (قوله بل كعمل اليد) أي فيكون النساج أحق به من الغرماء
حتى يستوفي حقه أن كان الثوب المنسوج بيده وإلا فلا يكون أحق به أسوة الغرماء (قوله كما أن
المزيد) أي مثل الصبغ في الموت كعمل اليد يحاصص به الغرماء أي ولا يشاركهم في الثوب بقيمة
المزيد كما في الفلاس (قوله قبضت) أي قبضها المكترى قبل تفليس ربه أو قبل موته (قوله لا بعده)
أي لأن قبضت بعده فلا يعتبر ذلك القبض وحينئذ فيكون أسوة الغرماء بأجرته (قوله ولو أدبرت الخ)
بأن كان كلاً هزلت دابة أو ماتت أتى له ربهاً يبدلها حتى فليس ربهاً أومات فإن المكترى
أحق بتلك الدابة التي قبضها (قوله وذ كر عكس التي قبلها) أي فالمسئلة السابقة فليس رب الدابة
وهذه فليس المكترى (قوله وربها أحق بالمحمول) مثل الدابة في ذلك السفينة والفرق بين هذه
المسئلة والمسئلة المقدمة وهي قوله ولا يختص ذو حانوت بما فيه أن حيازة الظهر أقوى من حيازة
الحانوت والدار لما فيها من الحمل والنقل قاله الناصر (قوله إذا فليس أومات) أي إذا فليس المكترى
أومات (قوله يأخذ في أجرة دابته) أي أنه يبدأ بأخذ أجرة الدابة أو السفينة منه فان بقي
من ثمنه فضلة كانت للغرماء وليس المراد أنه يأخذ المحمول مطلقاً ولو كانت قيمته أكثر من
الأجرة (قوله فرب الدابة أحق به) أي في الموت والفلاس وقوله حال نزول الاحمال في المنازل أي
لأن ربهاً لم يقبض قبض تسلم (قوله وإلا فربها أسوة الغرماء في الموت والفلاس) أي والا بأن
قبض المحمول ربه قبض تسلم كان رب الدابة أسوة الغرماء في ذلك المحمول وغيره في الموت

(٣٧ - دسوقي - ثالث)

رَبِّهَا (مَعَهَا) فِي السَّفَرِ (مَامَ يَقْبِضُهُ) (أَيِ الْمَحْمُولِ رَبَّهُ)

المكترى الفلاس قبض تسلم فرب الدابة أحق به حال نزول الاحمال في المنازل ونحوها وإلا فربها أسوة الغرماء في الموت والفلاس

(يُفسخ) أى إن فسخه
الحاكم (لفساد البيع)
وقد فسخ البائع أومات
قبل الفسخ وهو المتمد
فالاولى الاقتصار عليه
(أولاً) يكون أحق بها
بل أسوة الغرماء لأنه
أخذها عن شيء لم يتم
(أو) هو أحق بها (في)
التمن (التقدير) المدفوع
لربها لأنها أخذت عن
عين في ذمته (أقوال)
وهو (أى المشتري شراء
فاسداً) (أحق) بثمنه
الذى دفعه للبائع اذا كان
فائداً وعرف بينه فليس أو
مات بقيت السلعة أوفات
فهي من ثمة ما قبلها
فهذا تفصيل لحل الأقوال
والحاصل أن تارة يكون
أحق بثمنه مطلقاً وذلك
فيما إذا كان موجوداً لم
يتم وتارة بالسلعة على
الراجح وذلك فيما إذا
كانت قائمة وتعذر الرجوع
بثمنها وتارة يكون أسوة
الغرماء وذلك فيما اذا مات
وتعذر الرجوع بثمنها
(و) المشتري أحق
(بالسلعة) (السق)
خرجت من يده (إن
بيعت) بسلعة أخرى
(ولم تحق) (السق)
أخذها لا تقاض البيع
الموجب لخروج سلعته
عن ملكه ولو حذف الواو
ليكون قوله استحققت نصاً
لسلعة كان أولى وهذه

والفلس وظاهر التوضيح أن ربحها أسوة الغرماء قام لطلب الاجرة بالقرب من التسليم أولاً وهو ظاهر
وقياس ما هنا على ما يأتي في الاجارة لا يصح لأن ما يأتي إنما هو في الاختلاف في قبض الاجرة وعدمه
ولا يلزم من قبول قول الجمال فيما يقرب أن يكون له حكم الحوز اه بن لما في عبق من أنه اذا قام ربحها
بالقرب يكون أحق بالمحمول فيه نظر انظر بن (قوله وفي كون المشتري الخ) حاصله أنه من اشترى
سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه لبائنها أو أخذها عن دين في ذمته كما إذا وقع البيع عند الأذان الثاني
للجمعة مثلاً ثم فسخ البائع قبل فسخ البيع وقبل الاطلاع على الفساد فهل يكون المشتري أحق بها من
الغرماء في الموت والفلس إلى أن يستوفي ثمنه أولاً يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن
شيء لم يتم أو إن كان اشتراها بالنقد فهو أحق بها من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمته البائع فلا
يكون أحق بها أقوال ثلاثة (قوله يفسخ) أى الذى يفسخ الحاكم عقد شرائها أى الذى يستحق عقد
شرائها أن يفسخه الحاكم لفساد البيع هذا هو الاول بمقالة الشارح (قوله وهو) أى القول بأن
المشتري أحق بالسلعة في الموت والفلس سواء اشتراها بالنقد أو بالدين للمتمد (قوله أقوال) أى
ثلاثة الاول لسحنون والثاني لابن المواز والثالث لمبد الملك بن الماجشون ومحلها إذا لم يطاع على
الفساد إلا بعد الفلس وأما لواطع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق ومحلها أيضاً إذا كانت السلعة قائمة وتعذر
رجوع المشتري بثمنه وأما إذا كان قائماً وعرف بعينه تمين أخذه ولا علقه بالسلعة وهذا التقيد إنما
يتأتى إذا اشتراها بالنقد لا بالدين وعمل الخلاف أيضاً مقيد بما إذا كانت السلعة وقت التفليس يد
المشتري وأما لو ردت للبائع وفلس بعد ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا هو الذى يفيد كلام ابن رشد
وشرى على ذلك خشي وهو المتمد خلافاً ليج وتبعه عى حيث عهم في محل الخلاف أى كانت وقت
التفليس يد المشتري أو يد البائع وقد علمت أن الأقوال الثلاثة جارية في الموت والفلس خلافاً لقل
إنها خاصة بالفلس ولا يكون أحق بها في الموت على جميع الأقوال كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أنه)
أى المشتري شراء فاسداً وقوله مطلقاً أى كانت السامة قائمة أوفات (قوله وتارة بالسلعة) أى وتارة
يكون أحق بالسلعة (قوله والسلعة ان بيعت الخ) يعنى أن عمراً لو اشترى سلعة من زيد شراء صحيحاً
وأولى فاسداً ثم فسخ زيد أومات واستحققت السلعة التى خرجت من يده فان المشتري وهو عمرو
أحق بالسلعة التى خرجت من يده ان وجدها بعينها في الموت والفلس ولا يخالف أخذها هنا في الموت
قول المصنف وللغريم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت لان البيع هنا نوع على معين فاستحقاقه
انفسخ البيع فوجب رجوعه في عين شئته ان كان قائماً في الموت والفلس وبعبارة ان فات بخلاف
مسألة الفلس المشار لها بقول المصنف وللغريم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت فان البيع فيها
هى على من غير معين كالدنانير (قوله لا تقاض البيع) أى لأن المبيع إذا كان معيناً يفسخ البيع لاستحقاقه
(قوله ولو حذف الخ) حاصله ان قوله استحققت صفة لسلعة والصفة لا تعطى على الموصوف فلا تقترن
بالواو الا ان يقال انها زائدة بناء على ما قاله الزمخشري من جواز زيادة الواو في الصفة لتأكيد
لصوق الصفة بالموصوف ويصح جعل الواو للحال وسوغ مجيء الحال من النكرة وقوعها في
حيز الشرط للمناسبة للنفي أو يقدر لها صفة أى سلعة أخرى والحال أنها استحققت كما فعله الشارح
ولا يصح جعل الواو عاطفة لجملة استحققت على جملة بيعت لاقتضائه ان المستحق السلعة الخارجة من
يد المشتري لانها المحدث عنها وليس كذلك (قوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة) يعنى أن من عليه
الدين ادأوفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة التى فيها الدين لأخذها أو لقطعها فانه يحجب لذلك ويقضى
له بذلك لا يقوم رب الدين بها مرة أخرى وقد يقال ان أخذ المدين الوثيقة أو قطعها لا يفيد فائدة
وحيث فلا وجه لاقتضاء بأخذها أو قطعها كما قال المصنف وذلك لانه اذا أخذ المدين الوثيقة

على رب الدين (بأخذ الدين الوثيقة) منه وبالحصم عليها أي الكتابة على ظاهرها بالوفاء كما قاله ابن عبد الحكم لا يدعى رب الدين سقوطها منه فيقبل كما يأتي قريباً أو يخرج صورتها من السجل إن كان لها سجل (٢٩١) ويدعى بها (أو تقطعها) حيث لا سجل لها لا يخرج غيرها قال صاحب التكملة الحزم تقطيعها وكتابة براءة بينهما (لا) يقضى الزوج طلق ولا لوارثه إن مات بأخذ وثيقة (صدق) قضي (لمافي حبسها عند الزوجة من النفقة بسبب الشروط التي فيها ولحقوق النسب إذا اختلف في النسب وقدر المهر ليقاس عليها نحو أختها وعلم من حضر العقد من أشرف الناس وغيرهم ونحو ذلك (ولربها) أي الوثيقة (ردّها) من المدين إن وجدت عنده (إن ادعى) ربها (سقوطها) أو سرقها منه عليه دفعها فيها إن حلف ربه على بقائه إذ الأصل في كل ما كان بأشهاد أنه لا يبرأ منه إلا بأشهاد ولو أدخل السكاف على سقوطها الشمل السرقة والنصب ونحوهما وفي نسخة بردها بالباء أي قضي لربها بردها (و) قضي (لراهن) وجد (يديه رهنه) يدفع الدين للمرتهن ولم يصدقه بل ادعى سقوطه أو إعارته أو سرقته أو غصبه ويرأى الراهن

فادعى من له الدين أنها سقطت منه فلقول قوله كما يأتي فلا فائدة حينئذ في القضاء له بأخذها وإن أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لأن من له الدين يخرج عوضها من السجل وقد يجاب بأن المراد قضي بأخذ الوثيقة أي بعد الحصم عليها وقوله أو تقطيعها أي بعد الأشهاد على وفاء مافيها أو كتب وثيقة تناقضا وقد يقال إن الحصم عليها لا يفيد لجواز أن رب الدين يدعى أنها سقطت منه وإن المدين أخذها وخصم عليها فالأولى ما قلناه والجزيري من أنه يقضى بأخذها ليخصم عليها ثم ترد لصاحبها وهو صاحب الدين (قوله على رب الدين) أي الذي اقتضى دينه (قوله بأخذ المدين الوثيقة منه وبالحصم عليها) أي وتبقى بعد ذلك يدر بها وهو صاحب الدين كما عليه العمل كما في ح عن ابن عبد السلام ونقله ت عن الحضراوي وهو أبو القاسم الجزيري صاحب الوثائق وكلام الشارح يقضي أنه يخصم عليها وتبقى عند المدين وليس كذلك لما علمت أنه لا فائدة فيه لا أن يعمل على ما إذا كان الحصم بلا رية فيه بأن كان بخط رب الدين وختمه (قوله قال صاحب التكملة) هو العلامة النويري والمراد بالتكملة تكملة شرح شيخه البساطي فإنه قد ترك مواضع من المتن لم يكتب عليها فكتب عليه للنويري وصماه التكملة (قوله الحزم) بالخاء المعجمة والزاي المعجمة أي الرأي السديد (قوله وكتابة براءة بينهما) أي بأن يكتب في ورقة أخرى أن فلانا رب الدين وصله دينه من فلان أو إبرا المدين منه ويكتب أشهود خطوطهم على تلك الورقة (قوله قضي) أي قضاء الزوج أو ورائه وقوله بأخذ وثيقة صدق أي ليقطعها (قوله ولحقوق النسب) أي نسب الولد بالزوج إذا اختلفا في ذلك الولد هل هو منه أو لا فإنه يعلم من تلك الوثيقة لحوقه به وعدمه إذا كتب فيها تاريخ عقد النكاح (قوله ولربها) أي وهو صاحب الدين يعني أن وثيقة الدين إذا وجدت بيد من عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني وقال من عليه الدين بل دفعت مافيها فالقول قول رب الدين وله أخذ الوثيقة من المدين أن حلف على سقوطها أو سرقها وإن لم يأخذ مافيها ولا أبرأ منه ولا أحال به (قوله وعليه) أي على المدين دفع مافي الوثيقة من الدين (قوله وقضى لراهن الخ) حاصله أن الرهن إذا وجد يدرأه فطالبه المرتهن بدين الرهن فادعى الراهن أنه دفعه إليه فكذب المرتهن وقال لم تدفع شيئاً منه والرهن سقط مني أو سرقته مني فالقول قول الراهن يمينته ويرأى مني الدين هذا إذا قام المرتهن على الراهن بعد طول من حوز الراهن للرهن فإن قام بالقرب كان القول قول المرتهن يمينته (قوله ولم يصدقه) أي والحال أن المرتهن لم يصدقه في دعواه أنه دفع الدين الذي عليه (قوله بل ادعى سقوطه أو إعارته أو سرقته الخ) في تسويته بين دعوى الإعارة وغيرها نظربل التفصيل إنما هو في غير الإعارة كدعوى السرقة أو النصب أو السقوط وأما في الإعارة فالقول للراهن مطلقاً قام المرتهن عن قرب أو بعد انظرين (قوله بعد طول) أي من حوز الراهن للرهن وقوله فإن قام بالقرب أي من حوز الراهن لرهنه والقرب عشرة أيام فأقل والبعد ما زاد عليها كذا قرر شيخنا (قوله فالقول للمرتهن) الأولى فالقول لربها مطلقاً سواء قام بالقرب أو بعد طول (قوله أشد من الاعتناء بالوثيقة) أي فالتأني أن الوثيقة توضع في الجيب وأما الراهن فثأنه أن يوضع في الصندوق فيندر سقوط الرهن بالنسبة للوثيقة (قوله كوثيقة زعم ربها سقوطها) هذا تشبيه فيها تضمنه قوله وقضى لراهن الخ من أنه لا شيء للمرتهن وحاصله أن من ادعى على آخر دين وزعم أن له وثيقة به وإنها سقطت أو تلفت

من الدين إن قام المرتهن بعد طول فإن قام بالقرب فالقول للمرتهن بلا خلاف ذكره الخطاب فتحصل أنه يقضى لراهن بأنه دفع الدين الذي عليه أي يمينته إن طال زمن حوزة لرهنه وإلا فالقول للمرتهن وأما الوثيقة فالقول للمرتحن مطلقاً والفرق أن الاعتناء بالرهن أشد من الاعتناء بالوثيقة (كوثيقة زعم ربها سقوطها) أي كما يقضى للمدين

يدفع الدين لربه ان ادعى الوفاء وتقطع الحجة وادعى رب الدين عدمه وان الحجة ضاعت منه وليس على المدعى عليه إلا اليمين أنه وفاء جميع الدين ولا يخالف هذا قوله ولربها ردخال لوجود الوثيقة بيد المدين فيها فهي من جزئيات قولهم من ادعى القضاء فعليه البيان والاغرم وهي مخصوصة بهذا في تأمل (٢٩٢) (وَلَمْ يَشْهَدْ) أي لم يحز أن يشهد (شاهدُها) أي الوثيقة التي كتب شهادته فيها (إلا بها) أي

بأحزابها يعني ولم يكن الشاهد مستحضراً للقضية تطلب احضار الوثيقة ليتذكرها ويعلم حقيقة ما فيها والحال أن المدعى عليه منكر أو ادعى دفع الجميع ورب الدين ادعى دفع البعض [درس]

باب

في بيان (١) أسباب الحجر وأحكامه ومنها الدين (٢) كاتقدم ومنها الجنون والسبا والسفه والمرض وأشار إلى ذلك بقوله رضى الله عنه (٣) (الجنون) يصرع أو استيلا وسواس (محجور) عليه من حين جلونه لايه أو وصيه ان كان وجن قبل بلوغه وإلا فالحكم ان كان وإلا فإجاعة للسجين ويمتد الحجر عليه (للافاقة) من جنونه ثم ان كان صغيراً أو سفياً حجر عليه لاجلها والافلا من غير احتياج الى فك ولا ولاية للأُم من حيث الحجر وانما لها الحضانة (والصبي) محجور عليه

(١) قوله في بيان مصدر مضاف لمفعوله والظرفية

ولم توجد بيد احد فقال المدعى عليه قد دفعت لك الدين وقطعت الوثيقة فالقول قول المدعى عليه ولا يلزمه إلا اليمين أنه وفاء جميع الدين وذلك لأن فقد الوثيقة من يد المدعى وهو رب الدين بمنزلة شاهد للمدعى عليه فيحلف معه (قوله يدفع الدين لربه) أي بأنه قد دفع الدين لربه (قوله وليس على المدعى عليه) أي الذي هو المدين إلا اليمين وذلك لان فقد الوثيقة من يد رب الدين شاهد له دين فيحلف معه (قوله لوجود الوثيقة بيد المدين فيها) أي بخلاف ما هنا فلم توجد الوثيقة بيد احد (قوله فهي) أي هذه المسئلة وهي قول المصنف كوثيقة زعم ربها الخ (قوله وهي) أي القاعدة التي قالوها مخصوصة بهذه أي مخرج من مجموعها هذه المسئلة (قوله ولم يشهدا شاهد الا بها) جملة مستأنفة لا ارتباط لها بالمسئلة قبلها (قوله يعني ولم يكن) أي والحال انه لم يكن الخ وأشار الشارح إلى ان ما ذكره المصنف من ان شاهد الوثيقة لا يجوز له ان يشهد بما فيها الا بعد حضورها مقيد بأمرين الاول ان يكون الشاهد غير متذكر للقضية وأما ان كان متذكراً لها فلا يتوقف شهادته على حضورها والثاني ان يكون المدعى عليه منكرًا للحق من أصله أو مدعيًا لدفع جميعه والمدعى يدعى دفع بعضه والحال ان الوثيقة مكتوبة بمادفع فاذا كان الشاهد غير مستحضر لما دفع فلا يشهد إلا بها

باب في بيان أسباب الحجر

الحجر صفة حكيمه توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته أو تبرعه بزائد على ثلث ماله فدخل بالثاني حجر المريض والزوجة ودخل بالاول حجر الصبي والجنون والسفيه وانفاس والرفيق فيمنعون من التصرف في الزائد على القوت ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع والشراء وأما الزوجة والمريض فلا يمتنعان من التصرف اذا كان غير تبرع أو كانت تبرعا وكان ثلث مالهما وأما برعهما زائد عن الثلث فيمتنعان منه (قوله ومنها الدين) أي ومن أسباب الحجر الدين وأراد به الفلاس لأجل الدين وقوله والسفه أراد به التذير وعدم حسن التصرف في المال أي ومنها أيضاً الرق والنكاح بالنسبة للزوجة فأسباب الحجر سعة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك (قوله الجنون بصرع) أي وهو الذي يلبسه الجنى وقوله أو وسواس وهو الذي يغفل اليه وسواس كل منهما مطبقاً أو متقطعاً وحمل الشارح الجنون في كلام المصنف على ما يصرع أو وسواس لان ما بالطبع (١) أي غلبة السوداء لا يبق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف (قوله ان كان) أي ان كان له أب أو وصى وجن قبل بلوغه وقوله والا أي وان لم يكن له أب ولا وصى أو وجد أحدهما ولو كانه جن بعد البلوغ فالذي يحجر عليه الحاكم (قوله ثم ان كان) أي بعد الافاقة صغيراً أو كان كبيراً لكنه سفیه (قوله والافلا) أي والابان كان ليس صغيراً ولا سفياً بل رشيداً فلا يحجر عليه بعد الافاقة من الجنون (قوله من غير احتياج الى فك) راجع لقول المصنف للافاقة أي انه بمجرد الافاقة إذا اتى رشيداً فان الحجر يترك عنه ولا يحتاج لحكم الحاكم بمكة (قوله والصبي) أي الذي لم يحجور عليه أي بالنسبة لنفسه لا بلوغ وأما بالنسبة لواله فسيأتي

(١) قوله لان بالطبع الخ فيه ان استحالة ذلك لا تمنع من حمل كلام المصنف على ما يشمله لانهم كثيراً ما يقرضون الحال اه كتبه محمد عديش .

من ظرفية الشيء في ثمرته وقوله أسباب جمع سبب وهو لغة مطلق موصل وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وهو المراد اه وقوله الحجر لغة مطلق النع مصدر حجر (٢) قوله ومنها الدين فيه اشارة الى وجه المناسبة بين العامل وقوله كما تقدم فيه اشارة الى وجه عدم ذكر الفلاس في الباب (٣) قوله رضى الله عنه جملة خبرية لفظاً انشائية معنى قصدتها الدعاء للمصنف ورضا الله انعامه أو ارادته والمطلوب تعلقها بالتجزى الحادث اه كتبه محمد عديش .

لمن ذكر (لبوغه) فإذا بلغ الذكر رشيدا ذهب حيث شاء إلا أن يخاف عليه فساد أو هلاك فيحتمه الاب أو من ذكر وأما الأنثى فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها إلى سقوط حضانتها بالبناء بها ثم ذكر من علامات البلوغ خمسة ثلاثة منها شرعية واثنان مختصان بالأنثى فقال (بثمان عشرة) سنة أي تمامها وقبل بالدخول فيها (أو الحسل) أي الانزال (٢٩٣) مطلقا وإن كان الأصل

فيه الانزال في النوم (أو الحيض أو الحمل) بالنسبة للأنثى (أو الإنبات) أي النبات الخشن لا لزغب للعانة لا للابط أو اللحية والشارب فانه يتأخر عن البلوغ (وهل النبات علامة مطلقا في حق الله تعالى من صلاة وصوم مما لا ينظر فيه إباحة وخق العباد من طلاق وقصاص واحد ما ينظر فيه الحاكم وهو علامة (إلا في حق الله تعالى) فلا تتم عليه في ترك الواجبات وارتكاب المحرمات ولا يلزمه في الباطل طلاق ولا عتق ولا حد وإن كان الحاكم يلزمه ذلك لأنه ينظر فيه وبحكم بظاهره (تردد) والذهب الأول وهو أنه علامة مطلقا كغيره وبقي من علامات البلوغ ثن الإبط وفرق الأرنبة وغلظ الصوت (وصدق) الصبي في شأن البلوغ طالبا أو مطلوبا كطلاق وجان ادعى عدمه لدرء الحد بالشبهة وكعدم وجوده ليأخذ سهمه في الجهاد أو ليؤم الناس أو ليكمل به عدد جماعة الجمعة

في قوله لحفظ مال الأب بعده والراد بالحجر عليه بالنسبة لنفسه حجر الحضانة من تدبير نفسه وصيانة مهجته من الهلاك أو الفساد فيه (قوله لمن ذكر) أي من الاب ووصيه والحاكم وجماعة المسلمين (قوله ذهب حيث شاء) أي ولا يمنع من الذهاب لانفكاك الحجر عنه بالنسبة لذاته * والحاصل انه متى باع عاقلا زال عنه ولاية الأب والوصي والحاكم من حيث تدبير نفسه وصيانة مهجته إذ يؤمن عليه حينئذ من وقوع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي لقتله أو عطبه وحينئذ فلا يمنع من الذهاب حيث شاء إلا أن يخاف عليه الفساد لجماله مثلا وإلا كان لأبيه أو وصيه أو الناس أجمعين منه (قوله بالنسبة لنفسها) أي وأما الحجر عليها بالنسبة للمال فسيأتي في قوله وزيد في الأنثى الخ (قوله أي الانزال) أي انزال المني مطلقا في نوم أو قطة (قوله وإن كان الأصل فيه) أي وإن كان النفي الأصلي للحلم الانزال في النوم (قوله أو الحيض) أي الذي لم يتسبب في جلبه والانزال يكون علامة اهخش (قوله أي النبات الخشن) أي النبات للشعر الخشن وظاهره ولوحصل في زمن لا ينبت فيه عادة وقوله للعانة متعلق بقول المصنف أو الإنبات (قوله فانه يتأخر) أي فإن نبات الشعر في الإبط ونبات اللحية والشارب يتأخر عن البلوغ وحينئذ فلا يكون علامة عليه لأن المراد بالعلامة ما يحصل البلوغ عندها من غير تأخر عنها (قوله الا في حق الله تعالى) أي فليس علامة على البلوغ (قوله تردد) أي طريقتان الاولى للمازري والثانية لابن رشد * وحاصل ما في المقام ان المازري قال ان الإنبات علامة على البلوغ على المشهور وقيل انه ليس بعلامة فلذلك في كتاب القذف من المدونة انه ليس علامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم في كتاب القطع وظاهره لافرق بين حق الله وحق الآدمي وقال ابن رشد هذا الخلاف بالنسبة لما بين الشخص وغيره من الآدميين من قذف وقطع وقتل وأما فيما بينه وبين الله من وجوب الصلاة ونحوها فلا خلاف انه ليس بعلامة هذا محصل ما في التوضيح لكن مانسبه لابن رشد خلاف ما في المواق عن ابن رشد من انه علامة مطلقا فالظاهر ان لابن رشد طريقة أخرى وان المصنف أشار بالتردد لتردد ابن رشد لقوله انه علامة مطلقا على ما نقل عنه المواق ولقوله ثانيا انه ليس بعلامة في حق الله على ما نقله المصنف عنه في التوضيح (قوله في شأن البلوغ) أي اثباتا أو نفيا (قوله طالبا أو مطلوبا) أي كان مدعى أو مدعى عليه (قوله ادعى عدمه) أي لاجل عدم وقوع الطلاق وعدم القصاص منه أي فيصدق لانكار البلوغ شبهة والحدود تدرأ بالشبهات (قوله ولو بالانبات) أي هذا اذا كان دعواه البلوغ بالانزال أو الحيض بل ولو بالانبات وفي سبق وخش إن ادعاه بالنسب لا يصدق ولا بد من اثبات ذلك وفيه نظر والذي في ح عن زروق ويصدق في السن ان ادعى ما يشبهه حيث يحمل التاريخ (قوله ان لم يرب) المحفوظ فيه ضم الياء وفتح الراء مبني للمفعول فالريية واقعة عليه لانه أي إن لم تقع منارية فيما قاله وأما على قراءته بكسر الراء (١) مبني للماعل فالعنى ان لم يقع غيره في رية (قوله فلا ضمان عليه) أي وحينئذ فلا يصدق في دعواه البلوغ لوجود الشك في صدقه (قوله ان ادعى عدم البلوغ) أي وأما ان ادعى البلوغ فانه يلزمه الطلاق دون الجنابة للشبهة (١) قوله بكسر الراء أي مع بقاء الياء على الضم لأن ما ضير باعى وهو أرباب أوقع غيره في الريب اه .

ولو بالانبات (إن لم يرب) أي يشك في شأنه فان ارتيب فيه لم يصدق لكن فيما يتعلق بالأموال كأن ادعى البلوغ ليأخذ سهمه أو ادعى عليه انه أنلف مالا أو ثمن عليه وانه بالغ فأقر بذلك وخالفه أبوه في بلوغه فلا ضمان عليه وصدقه في الجنابة والطلاق فلا يقع عليه ان ادعى عدم البلوغ لدرء الحدود بالشبهات واستصحاباً للأصل

ففي مفهوم الشرط تفصيل (والاولى) (٢٩٤) أب أو غيره (رد تصرف) شخص (مميز) ذكر أو أنثى بماوضة من غير إذن وليه

وأما بغير معاوضة كربة وعققتين رده ومراده بالمميز المحجور عليه ولو صرح به لكان أولى ليشمل الصبي والبالغ السفية ويدل لذلك (١) قوله الآتي واستلحق نسب ونفيه وعققتين مستولته فانه انما (٢) يتصور في البالغ وجاز ان يراد به خصوص الصبي ويجعل قوله الآتي كالفية تشبيهاً تاماً ثم اذا رد الولي يبيع فالثمن الذي أخذه المميز يؤخذ من ماله اذا لم يكن أنفقه في شهوراته التي يستغنى عنها وحمل عند جعل الحال على أنها تنفقه فيها لا بدله منه فاذا لم يكن له مال اتبع به في ذمته فان أنفقه في شهوراته التي يستغنى عنها فلا خلاف انه لا يتبع به من الثمن (وله) أي للميز اذا لم يعلم وليه بتصرفه أو علم وسكت أو لم يكن له ولي رد تصرف نفسه (إن ردت) لكن جعل كلام للمصنف شاملاً لما اذا لم يكن له ولي أنما يأتي على قول ابن القاسم لا على قول مالك

(١) قول الشارح ويدل لذلك الخ غير ظاهر نعم لو أنقط للمصنف قوله كالفية لظهرت الدلالة

(قوله في مفهوم الشرط تفصيل) تحصل من كلامه ان الصبي يصدق في شأن البلوغ اثباتاً أو نفياً ان لم يرب ولم يشك في صدقه فيما أخبر به فان ارتبب فلا يصدق في الأموال ويصدق في غيرها كالطلاق والجنابة اذ ادعى عدمه فان ادعى وجوده يصدق في الطلاق فقط دون الجنابة لأن الرية في قوله شبهة تدرك الحد عنه (قوله والاولى الخ) حاصله ان المميز اذا تصرف في ماله بمعاوضة مالية بغير إذن وليه وكانت تلك المعاوضة على وجه السداد ولأجل اتفاقه على نفسه فيما لا بد له منه واستوت المصلحة في اجازتها وردها فانه ثبت لوليها اذا اطلع عليها الخيار بين اجازتها وردها وهذا هو المشهور ولا فرق بين كون البيع عقاراً أو غيره ولو لم يكن عنده غيره قال في البيان إذا باع اليتيم دون إذن وصيه أو صغير بدون إذن أبيه شيئاً من عقاره أو أصوله بوجه السداد في نفقته التي لا بد له منها وكان لا شيء له غير الذي باع أو كان له غيره ولكن ذلك المبيع أحق ما يباع من أصوله فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها ان البيع يرد على كل حال ولا يتبع شيء من الثمن لأن ذلك للمشتري سلطه على اتلافه وهو قول ابن القاسم وهو أضف الأقوال ، القول الثاني يرد البيع ان رأى الولي ان الرد هو الوجه والمصلحة ولا يطل الثمن عن اليتيم ويؤخذ من ماله الذي صوته بذلك الثمن فان ذهب ذلك المال للوجود للصون وتجده له مال غيره فلا يتبع الثمن فيه وهو قول أصبغ ، القول الثالث ان البيع يرضى ولا يرد فان كان قد باع بأقل من الثمن أو باع ما غيره أحق بالبيع منه في نفقته فلا يختلف في ان البيع يرد ولا يطل الثمن عن اليتيم لا داخله إياه فيما لا بد له منه (قوله أو غيره) أي وهو وصيه والحاكم ومقدمه (قوله رد تصرف مميز) أي ولو في عقاره ولو كان لا شيء له غيره (تنبيه) قول المصنف والاولى رد الخ أي وله اجازته فالإمام للتخير وهذا اذا استوت المصلحة في الاحازة والرد فان تعينت في أحدهما تبين ويصح جعل اللام للاختصاص والمعنى والعمولى لا لغيره رد تصرف مميز وهذا لا ينافي ان الرد متميز اذا كانت المصلحة فيه وان الإجازة كذلك تتميز اذا كانت المصلحة فيها (قوله بمعاوضة) أي على وجه السداد بأن كان البيع بالقيمة اما لو بأقل من ثمن المثل تحتم الرد ولا بد أن يكون تصرفه لأجل اتفاقه فيما لا بد منه والآن يتم الرد ولا يتبع بالثمن اتفاقاً (قوله فاذا لم يكن الخ) أي بأن كان أنفقه فيما لا بد له منه (قوله وحمل عند جعل الحال على انه أنفقه فيما لا بد له منه) فيه نظر بل يحمل عند جعل الحال اتفاقاً على التمييز لأنه القالب على المحاجر كما في نقل ح وابن عرفة (قوله اتبع به في ذمته) صوابه لا يتبع في ذمته انظر ابن (قوله أي للمميز) أي المحجور عليه لصغر أو سفه (قوله أو علم وسكت) فيه نظر اذ تصرفه في هذه الحالة ماض ليس له رده اذ ارشداً أن سكوت الولي مع علمه امضاء له ففى الواق واذا تصرف المحجور برؤيا من وصيه وطال تصرفه فأفتى ابن الحاج وابن عتاب وابن رشد ان مالقه من دين فانه يلزمه وان تصرفه ماض قال البرزلى في نوازه وبه العمل (قوله رد تصرف نفسه ان رشد) أي سواء كان تصرفه بما يجوز لاولي رده كالمعاوضة وبما يجب عليه رده كالعتق والهبة وما وارث المحجور البالغ فهل ينتقل له ما كان لمورثه من رد التصرف أم لا قولان والحاصل ان المحجور اذا تصرف ببيع أو هبة أو عتق ولم يطلع على ذلك الا بعد موته فهل لو ارثه ان يرد منه بعده كما كان يرد له لو كان حياً أو لا يرد قولان مرجحان انظر ابن (قوله إن رشد) ما ذكره المصنف من تخيير بعد رده هو الذي صرح به ابن رشد ولم يحكم فيه خلافاً وعليه اقتصر ابن عرفة وغيره وخالف في ذلك ابن سلون وابن عتاب فقالا ان الولي اذا لم يعلم بالنسكاح ولا بالبيع حتى رشد المحجور فان ذلك يرضى انظر الواق (قوله انما يأتي على قول ابن القاسم الخ) هذا الكلام بما يؤم أن الخلاف

(٢) قوله فانه انما الخ تحليل لقوله يدل لذلك الخ وفيه ما علمت ثم يرد على هذا الوجه ان الضمير في قوله وصيته راجع الآتي للمميز وقد جعل على ما يشمل السفية فيلنو التشبيه الا ان يرتكب الاستخدام ولا يخفى انه تمسك في الوجه الثاني المشار اليه لوجاز الخ أحسن اه كنبه محمد عيسى .

الراجح (ولو سحت بعد بلوغه) أي ولو فعل المحلوف عليه بعد بلوغه كما لو حلف في حال صغره بعق أو صدقة لا يفعل كدائم بلغ قبله فله رد ذلك وإضاؤه فالمراد بالحنث فعل ما حلف على تركه أي الحنث الثقوي (٣٩٥) لاحقية الحنث إذ الصبي لا يتعد

عليه عين وإنما المراد أنه عاق اليمين في صغره وفعل بعد بلوغه يقض المحلوف عليه مما يوجب الحنث أن لو كان بالغاً حين التعليق فلا يلزمه ولا يخالف هذا قوله واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لاحال التعليق لأنه في يمين انعقدت وهي هنا لم تتعد لعدم بلوغه لقوله اليمين تحقيق (١) سالم يجب والصبي لا يجب عليه شيء (أو وقع اللوقع) عطف على حنث أي وله بعد رشده الخيار في رد تصرفه وإضاؤه ولو وقع تصرفه للوقع أي الصواب وهذا إذا تغير الحال بزيادة فيما باعه أو نقص فيما اشتراه فإن استمر فلا رد له كما يفيد ابن رشد والتحقيق الاطلاق كما يفيد الصنف والفلة الحاصلة فيما بين تصرفه ورده كان الرد منه ثمن الولى للمشتري إن لم يعلم أنه مولى عليه وإلا رد الفلة أيضاً بخلاف بيع غير المميز فترد الفلة مطلقاً علم المشتري أو لم يعلم يطلن

الآن جازي كل من الصغير الممحل والسفيه الممحل وليس كذلك بل ذلك الخلاف إنما هو في السفيه البالغ الممحل وأما الصغير الممحل فلا خلاف في رد تصرفه وحينئذ فجعل كلام المصنف شاملاً لما إذا لم يكن ولي للمجور ظاهر بالنسبة للصغير المميز من غير احتياج للبناء على قول ابن القاسم للرجوع وإنما يحتاج لذلك البناء بالنسبة للسفيه فتأمل (قوله) أو حنث بعد بلوغه) مبالغة في أنه الرد والامضاء أي هذا إذا كان تصرفه بغير يمين أو يمين حنث فيه قبل بلوغه بل ولو كان تصرفه بيمين حنث فيها بعد بلوغه (قوله لا يفعل كذا) أي لا يدخل دار زيد مثلاً وقوله فله رد ذلك أي الذي حلف به وهو العتق والصدقة وله إضاؤه وهذا هو المشهور خلافاً لابن كثرانة القائل إذا حنث بعد بلوغه لزمه ما حلف به من صدقة أو عتق وليس له رده وهذا القول هو المردود عليه بلو في المتن * وأعلم أن محل الخلاف إذا كان الحنث بعد بلوغه ورشده فلو حنث بعد البلوغ وقبل الرشد كان كالحلوف في حال صغره وحنث في حال صغره فإن دخلها قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده فلا يلزمه ما حلف به اتفاقاً في صورتين ولذا قال ح لو قال المصنف ولو حنث بعد رشده لم كان أبين وأوضح وأما لو حلف السفيه في حال سفاهة وفعل المحلوف على تركه بعد رشده فإن كان الحلف بالطلاق لزمه قولاً واحداً وإن كان الحلف بقال كعتق أو صدقة أو نحوهما فظاهر المدونة والمقدمات أنه لا يلزمه واستظهره ابن رشد وفي صناع ابن القاسم أنه يلزمه (قوله واعتبر في ولايته عليه) أي على محل الطلاق حال النفوذ لا حال التعاقب فإذا قل أزواجه إن دخلت الدار فأنت طاق ثم طلقها ثلاثاً وفعل المحلوف عليه وتزوجها بعد زوج لم يلزمه الطلاق لأنه لم يكن مالكا لحل الطلاق وهو العصة حال نفوذ الطلاق ولو اعتبر حال التعليق لوقع الطلاق للمسكه لحله حينئذ وتقرير الخلفاء بين ما هنا وما مر أن ما مر يقتضي اعتبار حال النفوذ لا حال التعليق أي وقد اعتبر في هذه المسئلة حال التعليق لاحال النفوذ (قوله أو وقع الخ) هذا مبالغة أيضاً في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده أي ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والساد فلا يلزمه إضاؤه (قوله فلا رد له) أي خلافاً لظاهر المصنف من أنه ليرد والامضاء مطبقاً سواء استمر الحال على ما هو عليه أو تغير بزيادة فيما باع أو نقص فيما اشترى (قوله والتحقيق الاطلاق) أي كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ورجحه شيخنا (قوله وإلا رد الفلة أيضاً) أي وإلا بان علم ذلك للمشتري أن هذا البائع مولى عليه فإنه يراد الفلة كما يرد المبيع ولو كان أمة وزوجها للمشتري لغيره فولدت منه فترد هي وولدها فإن ولدت من المشتري ردها مع قيمة الولد وترد الغنم بنسبتها والأرض ولو بنيت وله قيمة بانه مقاوعا لأنه كالهصب (قوله فترد الفلة مطلقاً الخ) هذا ما اعتمدته عقب وقال الشيخ سالم السنهوري يفوز المشتري من غير المميز بالفلة مطلقاً علم أنه مولى عليه أم لا لما تقدم أن المشتري يفوز بالفلة في البيع الفاسد ليوم الحكم بالرد (قوله هذا هو الصواب) نحوه في ابن عرفة عن ابن يونس وكذا في المدونة ونصها في باب الوديعة ومن أودعته وديعة فاستلمها ابنه الصغير فذلك في مال الابن فإن لم يكن له مال ففي ذمته وهو ظاهره كان إتلافه بأكله أو بطرحه في البحر أو بغير ذلك صون به ماله أم لا وأما قول عقب تبعاً لعج ولا يتبع به في ذمته فقير صواب واستدلال عج بقول الرجراجي ولا خلاف أنه لا يتبع بالثمن في ذمته قال طي فإنه وهم لأن كلام الرجراجي المذكور في الثمن الذي أخذه الصبي فيما باعه وأنفق فيما لا بدله منه ولا خلاف أنه لا يتبع به في ذمته كما ذكره ح في التنبيه الثاني

(١) قول الشارح لقوله

اليمين تحقيق الخ لا تظهر الدلالة إلا لو قل ما يجب الخ اه كنبه محمد عيش على أنه لو قال ذلك لم تظهر أيضاً لأن المراد الوجوب العقلي أو العادي العام للمكلف وغيره لا الشرعي الخاص بالمكلف كما تقدم والله أعلم اه

(وَضَمَنَ) الصبي ولو غير مميز (مأفوساً) أي ما أتلفه في ماله إن كان له مال والإلتصاف بالقيمة في ذمته هذا هو الصواب قال ابن عرفة إلا ابن شهر فلا ضمان عليه لأنه كالعجاء، ومحل ضمان الصبي (إن لم يؤمن عليه) أي على المال الذي أقسده فإن أمن أي استحفظ عليه لم يضمن إلا أن يصون به ماله بأن ينفق على نفسه (٢٩٦) مما أمن عليه في أكل أو كسوة أو نحو ذلك فيضمن في المال الذي صونه أي حفظه

انظر بن (قوله وضمن الصبي) مثله السفيه لما قيل في الصبي من الضمان إلا أن يؤمن وإلا فلا ضمان مالم يصون به ماله يقال في السفيه في إتلافه (قوله إن لم يؤمن عليه) نص ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سفيهاً أو أقرضه فأنلفها لم يضمن ولو أذن له أهله قال في التوضيح وإنما لم يضمن لأن صاحب السلعة قد سلطه عليها وهو محجور عليه ولو ضمن المحجور لبطالت فائدة الحجر قال الأخمي وغيره إلا أن يصرفاً ذلك فيما لا بد لها منه ولها مال فيرجع عليها بالأصل مما أنلف وما صونه من مالها اهـ (قوله لم يضمن) أي لأن ربه هو الذي سلطه على إتلافه ولو كان إتلافه بأكله له (قوله لا قدر ماصون) أي صونه فإذا كان من عادته أنه كل يوم يتنفذ بنصف فضة فباع ما أمن عليه وصار يتنفذ كل يوم بخمسة أنصاف فلا يضمن في ماله إلا النصف الفضة لا مازاد اهـ وقوله لا قدر ماصون الذي في التوضيح عن الأخمي وابن عبد السلام أن الرجوع عليه بالأقل مما أنفقه وما صوته من ماله فإذا كان ماصونه أقل من ثلث الدية الكاملة ففي ماله فهو المذكور ضمنه وإذا كان ماصرفه وصون به ماله أنل لزمه القدر الذي صرفه وصون به ماله (تنبيه) عكس كلام المصنف وهو ما لو أودع المميز شيئاً عند آخر فأنلفه فانه يضمنه وإن لم يعلم أنه غير جائز التصرف (قوله يرجع على الصبي بما ذكر) أي بما صون به ماله (قوله إن المال في ماله) أي أن كان له مال وإلا ففي ذمته اهـ بن (قوله والدية على العاقلة) أي ودية جنايته على نفس أو على عضو على عاقلته إذا كانت دية ذلك قدر ثلث الدية الكاملة فأكثر فإن كانت أقل من ثلث الدية الكاملة ففي ماله فهو كالمميز في ذلك اهـ وهذا القول الأول هو الراجح لقول المصنف في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام والقول الأول أظهر لأن الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف بل ولا التمييز (قوله وقيل المال هدر) أي والدية على العاقلة (قوله وصحت وصيته) أي في حال صحته أو في حال مرضه (قوله تشبيه في صحة الوصية) أي بناء على أن المراد بالمميز فيما مر مطبق المحجور عليه الشامل للسفيه وقوله أوفي جميع الخ أي بناء على أن المراد بالمميز فيما مر خصوص الصغير (قوله من ذكر) أي المميز والسفيه وأشار الشارح بهذا إلى أن الشرط في كلام المصنف راجع لما بعد الكاف ولما قبله على خلاف قاعدته الأغلبية وأنه إنما افرد الصغير باعتبار من ذكر (قوله بأن لا يتناقض) أي فيها فتي لم يتناقض فيها كانت صحيحة سواء كان لفقير أو غني كان الوصي له صالحاً أو فاسقاً أما أن يتناقض كأن يقول أوصيت لزيد بدينار أوصيت لزيد بدينارين كانت باطلة ولو كان الموصي له فقيراً (قوله بقرينة) أي وأما لو أوصى بغيرها كإصائه لأهل المعاشي أو للأغنياء كانت باطلة (قوله تأويلان) الأول لابن عمر والثاني للأخمي (قوله إلى حفظ) أي مع حفظ الخ أي مع صيرورة ذي الأب حافظاً له وحاصله أنه لما قدم أن الحجر على الصبي بالنسبة لنفسه لبلوغه فقط ذكر أن الحجر عليه بالنسبة لئلا يكون لبلوغه مع صيرورته حافظاً لئلا يبدل بعده فقط إن كان ذا أب أو مع فك الوصي وللقدم إن كان ذا وصي أو مقدم فذو الأب بمجرد صيرورته حافظاً للدال بعد بلوغه ينفك الحجر عنه وإن لم يفكه أبوه عنه قال ابن عاشر يستثنى منه إذا حجر الأب عليه في وقت يجوز له ذلك وهو عنوان البلوغ فانه لا ينفك الحجر عنه وإن كان حافظاً للدال إلا لفك الأب كما نقله ابن سهل عن ابن القصار (قوله مع أنه) أي الأب الأصل أي والوصي فرع أي ومقتضاه أن يكون حجر الأب أقوى من حجر الوصي وحينئذ

خاصة فإن تلف وأفاد غيره لم يضمن وإذا باع ما أمن عليه وصون به ماله في نفقته فلا يضمن من ماله إلا قدر ماصون إلا أن رب السلعة يرجع على مشتركيها أو قيمتها وللشريك يرجع على الصبي بما ذكر وأما المجنون فلا يتصور تأمينه وفيما أتلفه ثلاثة أقوال الأول أن المال في ماله والدية على العاقلة وقيل المال هدر وقيل كلامه هدر (وصيته) أي المميز (كالسفيه) تشبيه في صحة الوصية أو في جميع ما تقدم من قوله وللولى ودق تصرف مميز إلى هنا أن لم يرد الصبي (إن لم يخطئ) من ذكر في وصيته بأن لا يتناقض أو بأن يوصى بقرينة تأويلان كما يأتي في الوصية (إلى حفظ مال فقير الأب) وإن لم يفكه أبوه عنه (بعد) أي بعد البلوغ وبحفظه لئلا بأن لا يصرفه في شهواته النفسية مع البلوغ يثبت ورشه (و) إلى (فك) وصية ومقدم من قاض والحاصل أن إذا الأب لا يحتاج إلى فك

من إيه بخلاف ذي الوصي والمقدم فيحتاج إليه ولا يحتاج الفك منها إلى إذن القاضي وصورة الفك أن يقول للعدول فيحتاج أشهدوا أني فككت الحجر عن فلان محجورى وأطلقت له التصرف وملكت له امره لما قام عندي من ورشه وحفظه لئلا وإنما احتج ذو الوصي إلى الفك بخلاف ذي الأب مع أنه الأصل

لأن الأب لما أدخل ولده في ولاية الوصي صار بمنزلة ما لو حجر عليه وهو إذا حجر عليه صار لا ينتقل إلا باطلاقة وكذا يقال في التقدم فان مات الوصي قبل الفك ولم يوص عليه فأفعاله به ذلك على الحجر ولا بد من (٢٩٧) فك حاكم ولا يقال صارهم ملائقي فيه

الخلاف الآتي بين مالك وابن القاسم لأنه محجور عليه وقول المصنف إلى حفظ الخ متعلق بقوله لبسوغه وإلى بمعنى مع وفيه اشعار بأن اليتيم المهرل يخرج من الحجر بالبلوغ وحذف المصنف لفظ بعده من هنا لدلالة الأول عليه وأخرج من قوله والولي ردتصرف يميز قوله (إلا كدرهم لعيشه) وعيش ولده وأم ولده ورقية من لحم وبقل وخبز وغسل ثياب وما علق به رأسه وأجرة حمام بالمعروف فلا يحجر عليه فيه ولا يرد له من ضرورات المعاش إلا إذا كان لا يحسن التصرف فيه أيضاً (لاطلاقة) بالجر عطف على تصرف أي فلا يرد له بل يلزمه (واستلحاق نسب ونفيه) أي النسب بلعان فلا يرد (وعتقر مستولديه) وتبعها مالها ولو كثر على الأرجح (وقصاص) الجنابة منه على غيره في نفس أو جرح (ونفيه) أي القصاص أي إسقاطه بالعفو عن جان عليه أو على وليه عمداً وأما الخطأ فليس له العفو لانه مال (وإقرار بقوّة) كقوله قطعت يد زيد أو قذفته (وتصرفه) أي السفيه

فيحتاج لفك بالأولى من حجر الوصي (قوله لأن الأب لما أدخل الخ) حاصل هذا الجواب أن حجر الأب لما كان حجر أسالة من غير جعل ولا ادخال أحد كان للولد أن يخرج منه من غير أن يخرج أحد وحجر الوصي بالجعل والادخال فلا يخرج منه إلا بإخراج الوصي ألا ترى أن الولد إذا حجر عليه أبوه للسفه قبل البلوغ أو بعده بالتقرب منه بأن قال الأب اشهدوا أنني حجرت على ابني فان الولد لا يزال باقي في حجره ولو صار يحسن التصرف في المال ولا ينفك الحجر عنه إلا إذا قل أبوه فككت الحجر لا عنه أو يحكم حاكم باطلاقة (قوله مالو حجر عليه) أي لسفه بأن قال اشهدوا أنني حجرت على ودي وهل له الحجر عليه للسفه بعد البلوغ أو ولو قبله خلاف ذكره شيخنا في حاشيته وقوله لا ينتقل أي ذلك المحجور عليه من الحجر إلا باطلاقة وهذا أقوى طريقتين في المسئلة وإنما يحجر عليه الأب لسفه بعد بلوغه إذا كان بقر به كالعام فان زاد فلا بد من حكم الحاكم بالحجر انظر بن (قوله وكذا يقال في التقدم) أي أنه لما أدخل الولد الحاكم الذي هو بمنزلة الأب في ولايته صار بمنزلة من حجر عليه الحاكم ومن حجر عليه الحاكم لا ينتقل من الحجر إلا باطلاقة (قوله فأفعاله به ذلك على الحجر) أي وحينئذ تصرفه بعد موت الوصي كتصرفه قبل موته قال ح وهذا هو الذي جرى به العمل وذكره البرزلي أيضاً (قوله لانه) أي من مات وصيه قبل فكه الحجر عنه محجور عليه والخلاف الآتي موضوعه السفيه المهرل (قوله وإلى معنى مع) أي فالغاية هنا منضمة للغاية السابقة فيكون غاية الحجر مجموع الغائتين (قوله بأن اليتيم المهرل يخرج من الحجر) أي حجر الصغر وهذا لا ينافي أنه ان طرأ له سفه حين البلوغ فانه يحجر عليه وقوله بالبلوغ أي اذا كان ذكراً وأما الأنثى فسيأتي أنها لا تخرج من الحجر إلا اذا عنست أو ضى لها عام بعد البناء بها (قوله إلا كدرهم) أي الا تصرفه بكدرهم فليس لأولى رده بل يكون ماضياً ولا يحجر عليه فيه وانظر لو وهب له مال بشرط أن يتصرف هو فيه هل يعمل بذلك الشرط أولاً وفي بن ان الهبة صحيحة والشرط باطل لوجوب حفظ المال (قوله لاطلاقة) هذا إخراج لما يخص السفيه البالغ (قوله واستلحاق نسب) أي كاستلحاقه لولد سواء كان لآعن فيه أولاً (قوله وتبعها مالها) أي ما لم يكن استثناء حين العتق والا لم يتبعها (قوله على غيره) أي فليس لأولى أن يرد ذلك ويدفعه عنه (قوله بالقفو عن جان) فإذا جنى شخص جنابة عمداً على محجور عليه أو على ولي ذلك المحجور فليس لولي رد عفوه عنه بل يمضي ذلك العفو (قوله فليس له العفو) لأنه مال فلو عفا عنه كان لأولى رده وله أيضاً رده إن رشد كامر (قوله وتصرفه قبل الحجر) أي أي سواء كان سفه أصلياً غير طارئ أو طرأ بعد ان بالغ رشيداً فالحلاف المذكور جار في المسئلتين كما قل ابن رشد والراجح منه القول الأول خلافاً لما سبق حيث جعل موضوع الخلاف المذكور الصورة الأولى وجعل في الثانية قولين على حد سواء ونص كلام ابن رشد في الامحة وأما اليتيم الذي لم يوص به أبوه لاحد ولا أقام السلطان عليه ولياً ولا ناظرأ في ذلك أربعة أقوال أحدها ان أفعاله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة رشيداً كان أو سفهياً مطلباً بالسفه أو غير معلن اتصل سفه من حين بلوغه أو سفه بعد حصول الرشد منه من غير تفصيل في شيء من ذلك وهو قول مالك وكبراء اصحابه ثم قال الرابع ان ينظر الى حاله يوم يبعه وابتاعه وما قضى به في ماله فان كان رشيداً في أحواله جازت أفعاله كلها وان كان سفهياً لم يجز منها شيء من غير تفصيل بين ان يتصل سفهه أولاً يتصل وهو قول ابن القاسم واتفق جميعهم ان أفعاله جائزة لم يرد منها شيء اذا جهلت حاله ولم يعلم برشد ولا سفه وانظر بقية

٣٨ - دسوقي - لث الذكر البالغ المهرل المحقق السفه (قبل الحجر) عليه محمول (على الإجازة) فلا يرد ولو تصرف بغير عوض كعتق (عند مالك) وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وهو الراجح لأن الملة في رد تصرفه الحجر ولم يوجد (لا عند الامام)

عبد الرحمن (ابن القاسم) لأن الملة السفة وهو موجود والمراد بالمهل من لا ولي له ومفهوم قولنا الذكر البايع أن الصبي والأنثى ترد تصرفاتهما ومفهوم محقق السفة أن مجهوله ماض تصرفه اتفاقاً (و) يابى (عليهما) أي على القولين المتقدمين (العكس) في تصرفه إذا ارشده (يعفظ المال) بعده أي بعد الحجر عليه وقبل الحكم بفكها فلي قول مالك لا يجوز ولا يمضى تصرفه لوجود الملة عنده وهو الحبر وعند ابن القاسم يمضى لاتقاء (٢٩٨) الملة عنده وهي السفة (وزيد في الأنثى) المحجورة على ما تقدم من حفظ

المال في ذات الأب وفك الوصى والتقدم (دخول الزوج) بها (وشهادة المدلول) اثنين فأكثر (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها فإن لم يدخل نصي على الحجر ولو شهد ردها ومجرد الدخول كاف في ذات الأب (ولو جدد أبوها حجراً) عليها ولا عبرة بتجديده (على الأرجح) صوابه على الاظهر ومع ذلك فابن رشد لم يرتب هذا على القول بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول بل على مقابله وهو أنه لا ينفك عنها الحجر إلا بعد مضي سنة من الدخول وقيل ستة أعوام وقيل سبعة فإذا مضى ما ذكر انفك عنها الحجر ولو كان أبوها جدد عليها حجراً بعد الدخول وقبل مضي المدة المحددة بلا احتياج إلى فك منه ولا يقبل منه أنها سفية إلا إذا ثبت ذلك وأما ذات الوصى والتقدم فلا بد من فك بعد الدخول كما

الأقوال في ح ١٥ بن (قوله عبد الرحمن بن القاسم) أي المصري تليد الامام مالك لا المذنب شيخ الامام (قوله ان الصبي والأنثى) أي المهيملين وقوله ترد تصرفاتهما أي اتفاقاً إلى أن يبايع الصبي وإلى نفس الأنثى وتقدم عن الحيض أو يمضي سنة بعد دخول الزوج بها (قوله وزيد في الأنثى المحجورة) أي ذات الأب والوصى والمقدم أي زيد في خروج الأنثى البكر من حجر الأولياء الثلاثة شرطان دخول الزوج بها وشهادة المدول على صلاح حالها وعلى هذا فذات الأب لا ينفك الحجر عنها إلا بأمر أربعة بلوغها وحسن تصرفها وشهادة المدول بذلك ودخول الزوج بها وأما ذات الوصى والتقدم فلا ينفك الحجر عنها إلا بأمر خمسة البلوغ وحسن تصرفها وشهادة البينة بذلك ودخول الزوج بها وفك الوصى أو التقدم فإن لم يفك الحجر عنها كان تصرفها مردوداً ولو عنست أو دخل بها الزوج وطلت أقامتها عنده (قوله من حفظ المال) أي بعد بلوغها (قوله وفك الوصى والمقدم) أي بعد البلوغ (قوله وشهادة المدول على صلاح حالها) أي شهادتهم بذلك بعد الدخول (قوله ومجرد الدخول كاف في ذات الأب) أي في فك الحجر عنها يعني مع الشهادة برشدها ولا يحتاج لفك من الأب ولا لمضي مدة قدرها سنة أو أكثر على ما قيل وقوله ومجرد الخ دخول على كلام المصنف (قوله لم يرتب هذا على القول بالشهادة) أي على القول بخروجها من الحجر بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول (قوله لا ينفك عنها الحجر إلا بعد مضي سنة من الدخول) أي والشهادة على صلاح حالها بها فلو قال المصنف وزيد في الأنثى مضي سنة بعد الدخول وشهادة المدول بصلاح حالها لكان ما شيا على ما به العمل ويكون قوله بعد ولو جدد أبوها حجراً على الاظهر واقفاً محله (قوله ولا يقبل منه أنها سفية) أي دعواه أنها سفية أي دعواه أنه إنما جدد الحجر لسفيتها فلا ينفك الحجر عنها إلا إذا فك (قوله فلا بد من فك بعد الدخول) هذا هو المتعين لما ذكره ابن رشد في المقدمات وقوله والنزويح من أن الشهور المعمول به في المذهب أن ذات الوصى أو التقدم لا تخرج من الولاية ما لم تطلق من الحجر وإن عنست أو دخل بها الزوج وطال زمانها وحسن حالها والدول بأنها كذات الأب لا يتوقف فك الحجر عنها على إطلاقها لابن الماجشون (قوله الدخول) أي مجرد الدخول على التعمد والشهادة المذكورة (قوله أر مضي عام) أي بعد الدخول وقوله أو أكثر أي ستة أعوام أو سبعة وهذا على مقابل التعمد (قوله فأفعالها مردودة) أي اتفاقاً حيث علم سفيتها فإن علم رشدها فني بن مضي أفعالها وفي عجز عن الناصر ردها حتى ينفك الحجر عنها يمضي سنة بعد الدخول بها أو تعنى وتقدم عن الحيض (قوله وليست داخلة في كلام المصنف) أي لأن المصنف قال وزيد أي في الأنثى المحجورة على ما سبق في الذكر المحجور عليه وهو حفظ مال ذي الأب وفك وصي ومقدم (قوله وللاب ترشيدها) أي بأن يقول لها رشدتك ورفعت الحجر عنك فإذا قال لها ذلك ارتفع الحجر عنها وصارت تصرفاتها ماضية قال لها ذلك قبل دخولها أو بعده شهدت المدول بصلاح حالها أو لا فحل

هو الموضوع إذا الموضوع زيادة أمرين على ما تقدم الدخول والشهادة المذكورة أو مضي عام أو أكثر على ما تقدم وأما المهمة توقف فأفعالها مردودة حتى يمضي لها عام بعد الدخول وليست داخلة في كلام المصنف فليحفظ هذا المقام فكثيراً ما يقع السؤال في تصرفات النساء بعد الدخول وكثيراً ما يقول المفتي أن كانت حسنة التصرف فأفعالها ماضية وإلا فلا وهو خطأ بل لا بد من الشروط المتقدمة وذكر ما هو كالاتثناء من قوله وزيد في الأنثى الخ فقال (وللاب ترشيدها قبل دخولها) إذا بلغت

وكذا بعده (كالوصي) لكن بعده لاقبله (والولم يعرف رشدها) من غيرها (٢٩٩) وظاهره ان تصرفها ض ولا يرد كانه

لا يجوز تزويجها الا
بإذنها كما مر في النكاح
(وفي قدم القاضي
خلافه) هل له ترشيدها
بعد الدخول والراجع
لافلوقال وللأب ترشيدها
مطلقا ولولم يعلم رشدها
كالوصي بعده لا تقدم
لطابق المتمد بسؤلة *
ولما جرى في كلامه ذكر
الولي تكام عليه بقوله
(والولي) على المحجور
من صغير أو سفیه لم يطرأ
عليه السفه بعد بلوغه
(الأب) الرشيد لا الجدد
والأخ والعلم إلا بإصاء من
الأب (وله البيع) لمال
ولده المحجور له (مطلقا)
ربما أو غيره (وإن لم
يذكر سببه) أي البيع
بل وإن لم يكن له سبب مما يأتي
لمحله على السداد عند
كثير من أهل العلم (ثم)
بلى الأب (وصيه) الوصي
الوصي (وإن بعد وهل)
هو (كالأب) له البيع
مطلقا وإن لم يذكر السبب
وإن كان لابد من سبب
من الأسباب الآتية
لكن لا يلزمه البيان
مطلقا (أو) لا يلزمه بيانه
(إلا أربع) أي المنزل
والمراد العقار مطلقا اذا
باعه (فبيان السبب)
الآتي ذكره

توقف فكحجر ذات الأب على الأمور الأربعة السابقة اذا لم يرشدها أبوها وكذا يقال في ذات
الوصي (قوله وكذا بعده) أي وكذا له ترشيدها بعد الدخول وبمجرد ترشيدها انتك الحجر عنها
(قوله كالوصي) اعلم ان الوصي قيل انه كالأب فله أن يرشد البكر قبل الدخول وبعده وقيل ليس له
ذلك حتى يدخل بها زوجها وعلى كل فهل الوصي مصدق في ذلك وإن لم تعرف البينة رشدها وبعده وقيل
أوليس له ذلك إلا بعد ثبوت رشدها وقوله ابن القاسم في سماع أصبغ ونحوه لعبد الوهاب والمتمد من
هذه الأقوال انه ليس له ترشيدها الا بعد الدخول فاذا دخلت كان له ترشيدها ولو لم يعلم رشدها من
غيره وهو الذي جرى به العمل انظر بن (قوله من غيرهما) أي من غير الأب والوصي وهذا ظاهر
في أن قول المصنف ولولم يعرف رشدها راجع للممثلين ونحوه لت واعترضه طي فقال الصواب
انه خاص بالثانية إذ هي التي فيها الخلاف المشار له بل وأما الأولى فلا خلاف فيها وهذا قرع انظر بن
(قوله وظاهره ان تصرفها) أي تصرف الرشدة التي رشدها أبوها قبل الدخول ماض أي وهو
كذلك خلافا لحسن وعبي حيث فلا برده وإن كانت لا تزوج إلا برضاها قل بن وهو خروج
عن المذهب لان الترشيح لا يتبعص (قوله والراجع لا) أي والراجع ان مقدم القاضي ليس له
ترشيدها بعد الدخول بل كذا قبله وهذا اذا لم يعلم رشدها بالبينة وإلا كان له ترشيدها والحاصل أن
معلومة الرشيد يجوز ترشيدها مطلقا قبل الدخول وبعده لسلك من الأب والوصي والمقدم ومحمولة
الرشيد يجوز للأب ترشيدها قبل الدخول وبعده والوصي بعد الدخول لاقبله ولا يجوز للمقدم
ترشيدها لاقبل الدخول ولا بعده ومعلومة السفه ترشيدها له مطلقا (قوله مطلقا) أي قبل الدخول
وبعده (قوله ولولم يعلم) أي الرشيد من غيره (قوله لم يطرأ الخ) أي وأما لو طرأ عليه بعد البلوغ فالحجر
عليه للحاكم لا للأب كما مر (قوله الأب الرشيد) أي فان كان سفيا فلا كلام له وللولي إلا بتقديم
على الابن خاص مغاير لتقديم على أبيه (قوله وإن لم يكن له سبب مما يأتي) أي من الأسباب الآتية في
قوله وإنما باع عقاره الخ وكلامه يقتضي ان المنفى اشتراطه وجود سبب مما يأتي وهذا لا ينافي أنه لابد
من وجود سبب أي سبب كان وهو كذلك إذ لا يخل للأب فيما بينه وبين الله ان يبيع بدون سبب
أصلا انظر بن (قوله عند كثير من أهل العلم) أي كان سكون والتيطى وقال ابن رشد تصرف الأب
يحمل على غير السداد حتى يثبت خلافه ومحل هذا الخلاف اذا باع الأب متاع ولده من نفسه وأما لو
باعه لغيره فهو محمول على السداد والنظر اتفاقا حتى يثبت خلافه اذا علمت هذا تعلم ان الأولى للشارح
ان يقول لمحله على السداد واو باع متاع ولده من نفسه عند كثير من أهل العلم لسكان أظهر (١) وأبين
للمراد واذا كان يبيع الأب متاع ولده للأجنبي محمولا على النظر والسداد اتفاقا فلا اعتراض للابن
بعد رشده فيما باعه عليه أبوه ابن حبيب عن أصبغ يمضى بيعه وإن باع لمنفعة نفسه ثم رجع لقول
ابن القاسم إن باع لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ اه وأطلق في الفسخ فظاهرة كان الأب وسرا أم لا وهو
كذلك عند ابن القاسم ابن رشد حكم ما باعه الأب من مال ولده الصغير في مصلحة نفسه أو حاجي به برد
مع القيام ويغرم قيمته مع القوات (قوله مطلقا) أي كان البيع عقارا أو غيره (قوله فبيان السبب)
الراد ببيان اثباته بالبينة لا بمجرد ذكره باللسان وإن لم يعرف إلا من قوله كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد
والتوضيح انظر بن * والحاصل ان الاشياخ اختلفوا فيما اذا باع الوصي عقار اليتيم هل يصدق
الوصي انه باعه لذلك السبب ولا يلزمه إقامة البينة عليه أولا يصدق ويلزمه إقامة البينة عليه قولان
بخلاف الأب اذا باع عقار ابنه الذي في حجره فانه لا يكلف اثبات الوجه الذي باع لأجله بل

(١) قوله لسكان أظهر هذا جواب لم يقدمه شرط كما لا يخفى اه كتبه صححه

(خلاف وليس له) أى الوصى (هبة) من مال محجوره (للثواب) لأن الهبة إذا فانت يد الوهب له فلا يلزمه إلا القيمة والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة بخلاف الأب (٣٠٠) (ن) إلى الوصى (حاكم) أو من يقيمه (وباع) الحاكم مادعت الضرورة إلى

فعله ذلك محمول على النظر (قوله خلاف) ظاهر المصنف تشهير التولين معا أما الأول فقد شهره أبو القاسم الجزيرى في وثائقه وأما الثانى فقد فهم أبو عمران وغيره الدونة عليه كفى أبى الحسن وهذا يقتضى ترجيحه النظر بن (قوله والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة الخ) هو ظاهر إذا كان البيع لغير حاجة أما إذا كان لحاجة فللوصى أن يبيع بالقيمة كائن على النيطى وحينئذ يقال لم يكن له في هذا الفرض أن يهب هبة الثواب وأجاب الشيخ السنائى بما حاصله أن هبة الثواب إنما يقضى فيها بالقيمة بعد الفوات لأن الموهب له قبل الفوات غير بين الرد واعطاء القيمة والقيمة التى يقضى بها بعد الفوات إنما تعتبر يوم الفوات ومن الجائز أن تنقص قيمته يوم الفوات عن قيمته يوم الهبة وهذا ضرر بالقيم فلذا لم تجز لأوصى هبة الثواب بخلاف البيع فإنه بالمقد يدخل في ضمان المشتري يوم البيع فإذا حصل نقص بعد ذلك فلا ضرر على اليتيم اه بن (قوله وإمالة) أى من وصى ومقدم (قوله) وملكه لما يبيع) أى لما قصد يبعه (قوله وحيازة الشهود له) أى وإطلاع الشهود عليه إن كان عقاراً بأن يرسل القاضى جماعة يطلعون عليه ويطوفون به من داخل ومن خارج ثم يقولون للحاكم هذا الذى حزنه وإطلاعنا عليه هو الذى شهد عندك بأنه ملك للصغير أو يرسل القاضى معهم أحداً من طرفه فيطلعون له بعد الطواف به هذا البيت الذى حزنه وإطلاعنا عليه هو الذى شهد به عند القاضى أنه ملك لليتيم (قوله هو الذى شهدنا الخ) هذا إذا كانت بينة الحيازة هى بينة الملك وقوله أو شهد الخ إذا كانت غيرها (قوله خشية الخ) علة للاحتجاج لبينة الحيازة (قوله والتسوق) أى وثبوت التسوق للمبيع أى لشيء الذى أريد يبعه وقوله أى إظهاره للبيع والمناداة عليه أى المرة بعد المرة (قوله وعدم إلغاء زائد) أى وعدم وجود من يدفع زائداً على ما أعطى فيه من الثمن (قوله والسداد الخ) لا يقال الوصى لا يبيع إلا لغبطة بأن يكون الثمن زائداً على القيمة بقدر الثلث والوصى مقدم على الحاكم فهو أقوى منه فمقتضاه أن الحاكم لا يبيع بالسداد لانا قول هذا ممنوع بل الوصى يبيع لغبطة وغيرها من الأسباب الآتية والحاكم لا يبيع إلا لحاجة فصار الوصى بهذا الاعتبار أقوى اه بن (قوله وفي لزوم) أى وعدم لزومه أى بل يكفى أن يقول ثبت عندى بالبينة الشرعية أن الولد الفلانى يتيم مهممل وأنه يملك محلا في جهة كذا الخ (قوله تصرع به) أى فى السجل الذى يكتب فيه الوقائع التى حكم فيها (قوله بذلك) أى بالأمور المتقدمة بأن يكتب فى السجل ثبت عندى بشهادة فلان وفلان يتيم وبشهادة فلان وفلان إمالة وبشهادة فلان وفلان ملكه لحل فى جهة كذا الخ (قوله قولان) صوابه تردد انظر المواق وطى القول بلزوم التصريح بأسمائهم فإذا ترك التصريح قضى حكمه على الظاهر قيا على ما إذا ترك ذلك فى البيع على الغائب (قوله وأما الغائب) أى إذا أراد الحاكم بيع ماله لأجل دين عليه أو لأجل نفقة زوجته أو أولاده فلا بد الخ (قوله أى كافل) أشار بهذا إلى أن المراد بالخاضن الكافل الذى يكفل اليتيم ذكرأ كان أو أنثى قريبا أو أجنبيا (قوله فلا يبيع متاعه الخ) حاصل فقه المسئلة ان الكافل إذا جرى العرف بتولية أمر اليتيم والنظر فى شأنه كان تصرفه صحيحا فى القليل والكثير إذا كان التصرف لحاجة وان لم يكن عرف بذلك فالمشهور أنه لا يعصى تصرفه لافى القليل ولا فى الكثير والذى جرى به العمل مضى التصرف فى القليل دون الكثير ولا بد من الرفع للحاكم فى الكثير ولا فرق فى ذلك بين كون الكافل ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا خلافا لما يوجهه تغيير

يبعه من مال اليتيم (بشروط) يتمم وإمالة وملكه لما يبيع وأنت الأولى) بالبيع من غيره (ورحيزة الشهود له) بأن يقولوا للحاكم ولمن وجهه الحاكم معهم هذا الذى حزنه وإطلاعنا عليه هو الذى شهدنا أو شهد بأنه ملك لليتيم خشية أن يقال بعد ذلك ما يبيع ليس هو ما شهد بأنه ملك اليتيم فإن شهدت بينة الملك أنه بيت فى السكن الفلانى صفته كذا وكذا وتنتهى حدوده إلى كذا وكذا كفت عن بينة الحيازة كما عندنا عصر (والتسوق) أى إظهاره للبيع والمناداة عليه (و) ثبوت (عدم إلغاء) أى وجود (زائد) على الثمن الذى أعطى فيه (والسداد فى الثمن) لأعطى بأن يكون ثمن للثلث فأكثر وأن يكون عينا حالا لا عرضا ولا مؤجلا خوف الرخص والمدم (وفى) لزوم (تصرع به) بأسماء الشهود (الشهود) بذلك (قولان) محامها فى الحاكم العدل الضابط وأما غيبه فلا بد من التصريح بهم والاقتض

حكمه وأما الغائب فلا بد من التصريح بهم: الاقتض حكمه كاسمياً للمصنف والشروط المذكورة شروط فى صحة البيع كما صرحوا به (لاحضرن) أى كافل (كجدر) وأم وعم فليس بولى على اليتيم فلا يبيع متاعه ما لم يكن وصيا بالنص

واستحسن ان العرف كالنص كما يقع كثيراً لأهل البوادي وغيرهم ان يموت الأب ولا يوصى على اولاده اعتماداً على أخ أو عم أو جد
ويكفل الصغار من ذكر فلم يبيع بشروطه ويمضى ولا ينقض ويبقى أن يكون ذلك فيمن عرف بالشفقة وحسن الترية والإفلا
بد من حاكم أو جماعة المسلمين (وعمل بإضاءه) تصرف الحاضن في (٣٠١) الشيء (اليسير) حيث لا شرط ولا عرف (وفي

خدمه) أي اليسير بعشرة
دانير أو عشرين أو ثلاثين
(تردد) والظاهر الرجوع
للعرف وهو يختلف باختلاف
الاشخاص والسكان والزمان
(ولاولي) أبا أو غيره
(ترك التشفع) أي
الأخذ لمجوره بالشفقة
إذا كان نظراً (و) ترك
(القصاص) الواجب
لصغير خاصة وأما السفيه
فينظر لنفسه كما تقدم في
قوله وقصاص وإذا تركا
بالنظر (نيسقطان) فلا
قيام للمجور بهما إذا بلغ
ورشد بخلاف تركهما
على غير وجه النظر فله
القيام كما يأتي في قوله أو
أسقط وصى أو أب بلا
نظر (ولا يفو) في عهد
أو خطأ بمجاناً أو على أقل
من الدية إلا لعسر كما يأتي
في الجراح (ومضى
عتقه) أي الولي لعبد
ممجوره بل يجوز ابتداء
(بعوض) من غير مال
العبد (كأبيه) أي أبي
المجور الصغير أو السفيه
وإن بلا عوض ففرق بين
عتق رقيقة إذا كان غير
أبيه وبين ما إذا كان أباه
لكن محل مضي عتق أبيه
(إن أبسر) الأب ير

للمصنف بخاضن من اختصاص ذلك بالقرب (قوله واستحسن أن العرف كالنص) أي أن العرف
الجاري بقولية أمر اليتيم والظفر في شأنه كالنص على وصايته ونقل ابن غازي رواية عن مالك أن الكافل
بمنزلة الوصي بدون هذا العرف وذكر أبو محمد صالح أن هذه الرواية جيدة لأهل البوادي لأنهم يحملون
الايضاء (قوله وغيره) أي كاهل القرى الذين لا يعرفون الايضاء على اولادهم الصغار وكل من مات
عن صغار يعتمد في تربيتهم على أخ لهم كبير أو أم أو عم (قوله بشروطه) أي وهو أن يكون البيع لواحد
من الامور الآتية (قوله وعمل بإضاءه اليسير) ابن هلال في بيع الحاضن على عضونه اليتيم الصغير
اضطراب كثير والذي جرى به العمل بالأصحح في توافقه من التفريق بين القليل والكثير فيجوز
في التفاهة اليسير ثم قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع إلا بشروط وهي معرفة الحضانة وصغر المحضون
والحاجة الموجهة للبيع وتفاهة المبيع وأنه أحق بالبيع من غيره ومعرفة السداد في الثمن وتسهل هذه
الشروط كلها بينة معتبرة شرعاً فإذا اختل شرط من هذه الشروط كان للمحضون إذا كبر الخيار في رد
البيع وامضاءه وقاله أبو الحسن أيضاً ونقله في الميار ابن (قوله أي الأخذ لمجوره بالشفقة) أي
سواء كان ذلك المجور صغيراً أو سفيهاً (قوله وترك القصاص) أي ولولي سواء كان أباً أو غيره ترك
القصاص الواجب للصغير بسبب الجناية على أطرافه أو على أمه إذا كان ذلك الترك نظراً ومصلحة
للمجور وترك القصاص بالفو عن الجاني (قوله وأما السفيه فينظر لنفسه) أي فيما وجب له من
القصاص أي حينئذ فلا يتأني لوليه أن يترك ما وجب له وإذا نظر فيما وجب له من ذلك وعفا عن
الجاني فليس لوليه رد ذلك العفو كما تقدم في قول المصنف وفيه يقول الشارح كما مر في قوله وقصاص
الاولى كما مر في قوله وفيه أو يزيد قوله الخ لان قوله وقصاص مسألة اخرى مغايرة لهذه
(قوله فيسقطان) جواب شرط مقدر أي وإذا حصل ترك ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فيسقطان
وقد اشار الشارح لذلك (قوله ولا يفو) أي ولا يجوز لاولي أن يفو عن الجناية خطأ بمجاناً أو على
أقل من الدية وأما عمداً فقد تقدم في قوله والقصاص فنقول الشارح عن عهد الاول اسقاطه وقوله
إلا لعسر أي من الجاني ويحتمل إلا لعسر المجنى عليه واحتياجه كما يأتي (قوله ومضى عتقه بعوض)
يعني أن ولي المجور إذا كان غير أب واعتق رقيق المجور سواء كان صغيراً أو سفيهاً فإن عتقه يمضى
أي إذا كان العتق بعوض معين حين العتق وأما لو كان بغير عوض رد العتق سواء كان الولي موسراً
أو معسراً هذا هو الصحيح والتفرقة بينهما إنما هو إذا كان الولي أباً للمجور كما في الشارح وما في
خش مما يخلف هذا فغير صواب (قوله من غير مال العبد) أي بأن كان ذلك العوض من الولي
أو من اجني فإن كان العوض من مال العبد فإن العتق يرد إذا لمصلحة فيه للمجور عليه
(قوله أي أبي المجور الصغير الخ) أي كما يمضى عتق الولي إذا كان أباً للمجور صغيراً أو سفيهاً وإن بلا
عوض معين حين العتق (قوله إذا كان غير أبيه) أي إذا كان الولي الذي اعتقه غير أبيه (قوله وبين
ما إذا كان) أي الولي الذي اعتقه أباه وأشار الشارح بهذا إلى أن التشبيه في كلام المصنف غير تام
(قوله وغيره) أي الأب والراد بشبهه قيمته (قوله وإنما يحكم في الرشد الخ) أي إذا احتج بالحكم بأن حصل

العتق أو بعده قبل النظر فيه وغرم من ماله ثمنه فإن اعسر لم يحز عتقه ورد ثم ذكر مسائل على سبيل الاستطراد (١) والانساب
ذكرها يباب القضاء فقال (وإنما يحكم) أي إنما يجوز ابتداء أن يحكم (في الرشد) في ضده وهو السفه اللذين تقدم

(١) قول الشارح سبيل الاستطراد واضافه للبيان والاستطراد ذكر الشيء في غير محله مناسبة وهي هنا كون بعض المسائل متعلفاً
بالرشد وضده واليتيم وقوله الانساب اسم تفضيل من ناسب على غير قياس اهـ

ياتهما (و) في شأن (الوصية) من تقديم وصي ومن كون الوصي له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو يختص به أحدهما ومن صحتها وفسادها وغير ذلك (و) في (الحبس العقب) أي التعلق بوجود ومعدوم كحبس على زيد وعقبه لانه حكم على غائب وأما غير للعقب كعلى زيد فلا يتقيد بالقضاء (٣٠٣) لكون الحكم فيه على غير غائب (و) في (أمر الغائب) فيما يباع عليه لفقة زوجته

أو ولده أو دينه (و) في (النسب) من حقوق وعدمه (و) في (الولاء) ككون فلان له الولاء على فلان (و) في (حد) حر أو رقيق متزوج بغير ملك سيده (و) قصاص في نفس أو طرف (و) مال يقيم (الاولى وأمر يقيم) ليشمل ترشيده وضده وتهديم تقديم عليه وتعدده وانفراده وغير ذلك (القضاء) فاعل يحكم لخطر هذه العشرة (١) أو لتعلق حق الله أو حق من ليس موجوداً بها فإن حكم فيها غيرهم مضى أن حكم صواباً وأدب والبراد القضاء أو نوابهم وأولى السلطان بخلاف المحكم والوالى ووالى الماء ونحوهم ولما جرى ذكر السبب الذى يباع له عقار اليتيم في قوله أو إلا الربع فبيان السبب شرع في تعداد وحوه وهى احد عشر ذكر منها عشرة واسقط الخوف عليه من ظالم لعله بالاولى أو لدخوله في أولها فقال (وإنما يباع عقاره)

تأخر وليس المراد ان هذه المذكورات لا بد فيها من الحكم مطلقاً (قوله من تقديم وصي) أي على الوارث في الصلاة على الميت وتساوى أمور تركته ووفاء ما عليه من الدين منها وغير ذلك (قوله ومن صحتها وفسادها) أي فلا يحكم بان هذه الوصية صحيحة أو فاسدة إلا بالقاضى (قوله وفي الحبس العقب) أي صحة وبطلاناً وأصلاً فلا يحكم بصحة الحبس العقب أو بطلانه أو بأن هذا الحبس عقب أو غير عقب أو أن هذا يستحق قبل هذا أو هذا يشارك هذا إلا القاضى وأما الحبس غير العقب كحبس على فلان وفلان مثلاً فلا يتقيد بالقضاء لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل العقب الحبس على الفقراء لانهم لما كانوا لا ينقطعون صار الوقف عليهم بمنزلة العقب وحينئذ فلا يحكم في شأنه إلا القضاء (قوله وأمر الغائب) أي غير المفقود لان زوجته الرفع للقاضى والوالى ووالى الماء أو يقال مراده بالغائب ما يسمى غائباً في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائباً في اصطلاحهم لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ~~تنبه~~ من جملة أمر الغائب فسخ نكاحه لعدم النفقة أو لتضرر الزوجة بخلو الفراش فلا يفسخ نكاحه إلا القاضى مالم يتعذر الوصول اليه حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دراهم على الفسخ والإقام مقامه جماعة المسلمين كما ذكر ذلك شيخنا العدوى (قوله والنسب) أي أنه لا يحكم في النسب اثباتاً أو نفيّاً إلا بالقضاء فلا يحكم بان فلاناً من ذرية فلان أو ليس من ذريته إلا القاضى (قوله ككون فلان له الولاء على فلان الخ) فإذا اقامت بينة على ان زيدا عتيق لابي أو لجدى وان لى الولاء عليه وأرثه اذا مات وحصل تنازع فالذى يحكم بان لى الولاء عليه إنما هو القاضى (قوله متزوج بغير ملك سيده) أي بان كان متزوجاً بامرأة أو بأمة مملوكة لغير سيده وأما الرقيق المتزوج بملك سيده وكذا اذا كان غير متزوج أصلاً فقيم الحد عليه سيده اذا ثبت وجوب الحد بغير علمه (قوله الاولى الخ) قد يقال إن التسفيه والترشيح هما قول المصنف اولا في الرشد وضده وأما ما بعدهما فكله داخل في قول المصنف ومال يقيم وحينئذ فلا حاجة لهذا التصويب (قوله القضاء) أي ان هذه الامور العشرة لا يحكم فيها اذا احتج بالحكم إلا القضاء وزيد على هذه العشرة العتيق والطلاق والامان فان حكم غير القاضى في هذه الثلاثة مضى حكمه ان كان صواباً وأدب وأما التقرير في الاطيان الرصدة على البر فانما يكون للسلطان أو الباشا لا للقضاء فهم معزولون عن التقرير فيها كما ذكره شيخنا في الحاشية نقلاً عن عج ومحل كون هذه المسائل الثلاثة عشرة لا يحكم فيها إلا القاضى ان كان ولا يتعذر الوصول اليه حقيقة أو حكماً بان كان لا يأخذ دراهم على حكمه والا قام جماعة المسلمين مقامه فيما ذكره تقرير شيخنا عدوى (قوله لخطر هذه العشرة) أي لعظمها أي لخطر بعضها كالقصاص وقوله أو لتعلق حق الله أي بالظر للنسب وأو مائة خلو فيجتمع حق الله والخطر في الحدود (قوله أو حق من ليس موجوداً) أي كالغائب والحبس العقب (قوله والبراد الخ) اشار به هذا الى ان الحصر في كلام المصنف اضافى أي انه بالنسبة للوالى ووالى الماء والحكم فلا ينافى ان نائب القاضى والسلطان مثل القاضى (قوله بخلاف المحكم والوالى الخ) أي فلا يجوز أن يحكموا في هذه الامور المذكورة ابتداء فان حكموا مضى حكمهم ان كان صواباً وأدبوا (قوله الخوف عليه من ظالم) أي يأخذ غصباً

(١) قول الشارح لخطر هذه العشرة ظاهره ان الخطر في كل واحد وهو كذلك إلا أنه يتفاوت وتعلق حق الله في كل واحد إلا أنه في البعض يشاركه حق المخلوق كما تقرر ان كل ما تعلق به حق لمخلوق تعلق به حق الله تعالى ولا عكس وتعلق الحق بغير موجود في المعقب والغائب والنسب وهذا يعلم ما في كلام المحقق اهـ .

أى اليتيم الذى لا وصى له وباع الحاكم شروطه المقدمة أوله وصى على أحد المشهورين المتقدمين (الحاجة) كنفقة أو وفاة دين لانتفاء
له إلا من غنمه (أو غبطة) بأن زيد فى ثمن مثله الثالث فأكثر من مال حلال (٣٠٣) (أو لكونه موظفاً) أى عليه خراج

أى حكر فباع ويبدل
بالحكر عليه إلا أن يكون
الموظف أكثر نقداً فلا
يساع (أو) لكونه
(حصة) فيستبدل به
غيره كاملاً للسلامة من
ضرر الشركة (أو قلت
غائه) رأى إذا لم يكن
له غلة (فيستبدل)
أى فباع فيستبدل له
(خلافه) وهذا راجع
لما عدا البيع لحاجة حق
ما يباع لبقعة وراجع لما
بده أيضاً ماعدا مسألة
أو لإرادة شريكه يماً
(أو) لكونه أى مسكه
(بين ذميين) وإن
فلوا فيستبدل له مسكن
بين مسلمين لاعتقاره الذى
للتجر أو السكراء لقوله
غالباً بين ذميين (أو)
لكونه بين (حسين كثر
سوء) يغنى عنهم الضرر
فى الدين أو الدين فيشمل
أهل البدع فيستبدل له
منزل بين أهل السنة
(أو لإرادة شريكه
يماً) فيما لا ينضم
(ولا مال له) يشتري
له به حصة الشريك وإن
لم يستبدل خلافه كما مر

(قوله أى اليتيم الذى لا وصى له) وباع الحاكم شروطه المقدمة أوله وصى على أحد المشهورين المتقدمين تبع الشارح
فى ذلك عيج وأصله لشيخه الشيخ سالم واعترضه طى فلا البيع لهذه الوجوه إنما هو فى اليتيم
ذى الوصى خاصة كما صرح به فى المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيرهم
أما اليتيم اليميل فقد تقدم أن الحاكم يتولى أمره وإنه إنما يبيع لحاجته فقط وحينئذ فكلام الشيخ
سالم غير مسلم وقوله على أحد المشهورين يقتضى أن المشهور الآخر يقول إن الوصى له أن يبيع لغير
هذه الوجوه وليس كذلك إذا وصى لايبيع عقار اليتيم الألوحة من هذه الوجوه اتفاقاً وإنما الخلاف
فى كونه يسكف إثبات الوجه الذى يبيع لأجله أولاً يكف إثباته ويصدق فى أن البيع لهذا الوجه
انظر بن (تذيه) قوله أى اليتيم أى وأما الصغير الذى له أب فقال فى التوضيح ظاهر المذهب أن
الأب يبيع على ولده الصغير والسنية الذى فى حجره الربع وغيره لأحد هذه الوجوه ولغيرها وقوله
فى ربع ولده كغيره من الساع محمول على الصلاح وإنما يحتاج لأحد هذه الوجوه الوصى وحده ثم
قل نحوه عن ابن رشد (قوله بشروطه المقدمة) أى من ثبوت يثمه وإماله ومملكه لم قصد يمه
وإنه الأولى إلى آخر ما مر (قوله على أحد المشهورين المتقدمين) أى فى قول المصنف وهل هو
كألاب أو أوال الربع فيبيان السبب قولان (قوله من مال حلال) التقيد بذلك وقع فى كلام سحنون
حيث قل ويكون مال المتابع حلالاً طياً كذا قل عنه ابن فتوح اه ولا يقال إن الحلال وجوده
متنذر لانا نقول الحلال ما جعل أصله لاما علم أصله وأصل أصله حتى يتعذر (قوله أكثر نقداً) أى
من الحالى عن التوظيف (قوله فلا يساع) أى فلو كان تقع الموظف مثل شع الحلى فالظاهر كما قال
حولوا التمسك بالأصل وعدم بيعه إلا لمنازع آخر انظر شب (قوله أم لكونه حصة) أى
أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أم لا والحال أن لليتيم مالا (قوله أو قلت غائه) أى فباع
ويستبدل له ماله غلة كثيرة (قوله وأولى إذا لم يسكن له غلة) أى فباع ويستبدل له عقار
له غلة (قوله فيستبدل خلافه) ظاهره ولو كانت ذلك الخلاف غير عقار لكن كلام الشيخ سالم
السهورى يقتضى تخصيصه بالعقار اه خس (قوله حتى ما يساع لبقعة) أى فيجب الاستبدال
فما على ما قاله الفرائضى وهو المتمد كما قال شيخنا خلافاً لمن قال بعدم وجوب الاستبدال فيها كالبيع
لحاجة (قوله لقوله غالباً) أى لقوله كراهه فالمصلحة حينئذ فى إبقائه (قوله يغنى عنهم الضرر فى الدين)
أى بأن كانوا خوارج يغنى على الولد أن يستقدم (قوله أو الدنيا) أى أو يغنى عنهم على
الولد فى دنياه بأن يسرقوا متاعه (قوله فيما لا ينقسم) أى وإلا قسم لليتيم حصته ولا تباع
حينئذ (قوله وحجر على الرقيق) أى حجراً أصلياً كالحجر على الصغير وحينئذ فتصرفاته
مردودة وإن لم يحجر عليه السيد (قوله لسيده) وذلك لما ثبت للسيد من الحق فى زيادته فيجته بسبب
المال لأن العبد الذى له مال قيمته أكثر من قيمة ماله (قوله بمعاوضة وغيرها) أى فله رد تصرفاته
كانت بمعاوضة أو غيرها (قوله إلا إذا أذن له) أى سيده فى التصرف فى يومه والا كان تصرفه فيه
مأثراً (قوله إلا باذن) أى إلا أن يكون ملتبساً بالاذن لى التجارة فلا يحجر عليه هذا إذا كان الأذن
فى كل نوع بل ولو فى نوع واحد وحكمه إذا أذن له فى تجارتها كوكيل معوض لانه وكيل فإذا تصرف

(أو لحنية انتقال العماراة) عنه فيصير منفرداً عنها (أو) خشية (الخراب ولا مال له) يعمره (أو له) مال (والبيع
أولى) من العماراة لغرض من الأغراض ولما فرغ من المحاجر الثلاثة الصى والسفيه والمجنون شرع فى المجبور الرابع فقال (وحجر
على الرقيق) يعنى أن الرقيق محجور عليه شرعاً لسيده فى نفسه وماله قليلاً كان أو كثيراً ولو كان حافظاً للمال بمعاوضة وغيره ما سواه كان فماً
أو مدبراً أو معقلاً لأجل وأما البعض فهو فى يوم نفسه كالحرق وفى يوم سيده محجور عليه إلا إذا أذن له (إلا باذن) له فى التجارة

ولو ضمنا ككتابتها فانها اذن حكام الاحراز بها نفسه وماله وكشرائه له بضاعة ووضعها بخانوت مثلا وأمره بملوسه للتجارة به
والمأذون من أذن له سيده أن يتجرى (٣٠٤) مال نفسه ولو كان الربح للسيد وفي مال سيده والربح للعبد وأما للسيد فوكيل

لا مأذون (ولو) اذن له
(في نوع) خاص كالرب
(فكوكيل مفوض)
فما اذن له فيه وفي غيره من
باقي الأنواع لانه اقعدة
للناس ولا يدرون في اى
الانواع اقعدة فهو تفريع
على ما تضمنه ما قبله اى
فان اذن له ولو في نوع
فكوكيل مفوض في سائر
الأنواع ثم انه اذا اذن له
في نوع سواء منعه من
غيره ام لا فلا يجوز له أن
يتعدى ما اذن له فيه وان
مضى ما فعله على وجه
التعدي وكلام المصنف
لا يفيد منعه من التعدي
في غير المأذون فيه وامامضيه
فربما يفيد قوله كوكيل
مفوض (وله) اى للعبد
المأذون (أن يصع)
عن بعض غرماءه من دين له
عليه بالمعروف (و) له
ان (يؤخر) غريماً بما حل
عليه مالم يبعد التأخير
(ويضيف) بطعام يدعو
له الناس وله الاعارة (ان
استألف) في الجميع اى
فعله استئلافاً للتجارة (و)
له ان (يأخذ قراضاً) من
غيره وربحه كخراجه
لا يقضى منه دينه ولا يتبعه
ان عتق لانه باع به منافع

مضى تصرفه إن كان صواباً وإلا فلا (قوله ولو ضمناً) أى هذا إذا كان الاذن صريحاً كأذنتك في
التجارة بل ولو كان الاذن ضمناً (قوله وكشرائه) أى وكشراء السيد للعبد بضاعة ووضعها بالخ قال
شيخنا العدوى ولا مانع من أن يجعل من الاذن الحكيم ترشيد السيد له بأن يقول له رشدتك
(قوله والمأذون الخ) أشار بهذا إلى أن العبد المأذون له قسام ثلاثة يكون العبد وكيلاً في صورة وكالوكيل
في صورتين فإذا تصرف فيها مضى تصرفه إن كان نظراً وإلا فلا إلا أن يقول له امضيت تصرفك
كان نظراً أم لا وأما في الصورة التي يكون فيها وكيلاً فتصرفه ماض لا يرد أصلاً ولو غير صواب
(قوله فوكيل لا مأذون) أى وحينئذ فيكون محجوراً عليه في غير ما وكل عليه كما قرره شيخنا
(قوله ولو في نوع خاص) أى هذا إذا اذن له في كل نوع بل ولو في نوع خاص (قوله فكوكيل مفوض)
فما اذن له فيه وفي غيره (قال في التوضيح هذا مقيد بما إذا لم يشتر أنه أذنته في النوع الفلاني خاصة
وأعلن ذلك فان أشهر ذلك وأعلنه اختص به قال شيخنا العدوى وهو خلاف النقل والتقليل
الاطلاق (قوله وفي غيره) أى فإذا تصرف في غير ذلك النوع الذي اذن فيه كان تصرفه ماضياً بل
وجائزاً ابتداء خلافاً لما في عقب وتبعه الشارح من منعه بعد الوقوع وان كان غير حائز ابتداء
اه شيخنا عدوى وبالجملة أن في جواز القدوم على التصرف في غير ما أذن له فيه ولو اشتهر
منعه منه خلافاً وللمتقدم الجوار كما قال شيخنا (قوله في أى الأنواع أقعدة) فلو اقتصر على النوع
المأذون فيه فقط كان ذلك غرراً للناس (قوله بالمعروف) متعلق بوضع أشار به الى أن محل جواز
الوضعية من الدين اذا كان ما يضمنه وإلا فان كان كثيراً منعت الوضعية والقلة والكثرة معتبران
بالمعرف (قوله مالم يبعد التأخير) أى والامتنع والبعد أيضاً معتبر بالمعرف كما ذكره الاخميمي ولم يعدوا
تأخير الدين للاستئلاف سائفاً جر منفعة لعدم تحقق النفع كمن يؤخر دينه لحب الثناء عليه والحمدية
ومنعه سجنون (قوله وله الاعارة ان استألف) فيه نظراً في المدونة لا يجوز للعبد أن يعير من ماله
عارية مأذوناً كان او غير مأذون وكذلك العطية اه وقال ابن عرفة وفيها لا يعير شيئاً من ماله
بغير إذن سيده الصقلي عن محمد لا بأس أن يعير دابته للسكان القريب اه والبيع منها ولو للاستئلاف
هو الصواب اه بن (قوله استئلافاً للتجارة) أى وله ان يعق عن ولده ولو لغير استئلاف ولو قل
المال إذا علم ان سيده لا يكره ذلك كما في المدونة اه بن فان علم كراهة السيد لتلك منعت وكل
من اكل منها شيئاً ضمنه للسيد كما في عقب (قوله ويأخذ قراضاً ويدفعه) ابن عرفة وفي استئلام
الاذن في التجرة أخذ القراض واعطاءه فقلا الصقلي عن ابن القاسم واشبه بناء على انه تجر او اجارة
وايداع لغير اه بن فمن قال ان العمل في القراض من قبيل التجارة اجاز له اذن اخذ المال من
غيره ودفعه قراضاً لانه مأذون له في التجارة ومن قال ان عمله في مال الغير قراضاً من قبيل الاجارة
ودفعه المال لغيره قراضاً من قبيل الوديعة منع من دفعه المال لغيره وأخذ من غيره قراضاً لانه لا يجوز
له ان يودع شيئاً من ماله ولا يؤجر نفسه إلا باذن سيده (قوله تنبيه) كما يجوز للأذن ما ذكره
المصنف يجوز له ايضا التسرى وهبة الثواب وقبول الوديعة واخذ اللقطة لا اللقيط والتوكيل
بغير اذن سيده (قوله وربحه) اى القراض وقوله كخراجه اى اجرة خدمته وقوله فأشبهه ماله
استعمل نفسه في الاجارة اى وما تحصل من اجارته فهو لسيد (قوله ويتصرف في كسبه
بالمعاوضة) اى ولا يتوقف في ذلك على اذن السيد (قوله لا بصدقة) اى ولا يتصرف فيما ذكر
بصدقة ولا بهبة لغير ثواب ولا بنحوهما من كل ما ليس بمعاوضة مالية وإنما

نفسه فأشبهه ماله استعمال نفسه في الاجارة (و) ان (يدفعه) لمن يعمل فيه (ويتصرف في كسبه) له ووصية وصدقة
اعطيت له بالمعاوضة ولو بهبة ثواب لا بصدقة وهبة لغير ثواب

(وأقيم منها) أى أخذ من المدونة (عدم منه) أى المأذون (منها) أى من الهبة أى من قبولها أى ليس للسيد منع عبده من قبولها على المصنف ولو قيل ان له المانع لكان حينا للمانية التى تلحق السيد (ولغير من (٣٠٥) أذن له القبول) للهبة (بلا إذن) من سيده فيه فأولى المأذون ومن استقل

بالقبول استقل بالرد ثم المفهوم من المصنف هنا خلاف قوله فى النكاح فأخذ منه جبر العبد على الهبة والراجع مذهبنا (والحجر عليه) أى على المأذون فى قيام غرمائه عليه (كالحجر) من كون القاضى يتولى ذلك لا الغرماء والسيد يقبل اقراره لمن لا يهتم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالى بعد التفليس وغير ذلك كما مر وليس للسيد اسقاطه بخلاف غير المأذون (وأخذ) الدين الثابت عليه (ما) أى من المال الذى (يده) أى ما له سلطة عليه سواء أذن له فى التجرفه أم لا حاضراً أو غائبا (وإن) كان ما يده (مستولده) أولدها قبل الاذن له فى التجارة أو بعده ان اشتراها من مال التجارة أو ربحه وأما ولدها فهو للسيد فلا يباع فى دينه فلو اشتراها من خراج وكسبه غنى وولدها لم يسد قطعاً

نص المصنف على جواز تصرفه فى الهبة ونحوها باعاً ووضه وان كان داخلها جعل له من الاذن فى التجارة لأن المال الموهوب لما كان طارئاً بعد الاذن ربما يتوهم أنه غير داخل فى الاذن (قوله وأقيم منها الخ) * حاصله أن المدونة قلت وإذا وهب للمأذون مال وقد اغترقه دين فغرمائه أحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شئ ولا من خراجهم وأرض جراحه وانما يكون وفاء الدين من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به قبله العبد اه قال عياض هذا ظاهر فى ان السيد لا يمنعه من قبوله وظاهر أن الغرماء لا يجبرونه على القبول (قوله قال المصنف) أى فى توضيحه (قوله ولغير من أذن له القبول بلا إذن) أى وان كان لا يتصرف فى تلك العطية إلا بأذن (قوله فأولى المأذون) أى وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منها لفهمه من قوله ولغير من أذن له القبول بالأولى (قوله ومن استقل بالقبول استقل بالرد) أى وحينئذ فكل من المأذون وغيره له قبول الهبة وله ردها من غير إذن له فى ذلك فإذا ردّها فليس للسيد أن يجبره على ولها وإذا قبلها فليس للسيد جبره على ردّها (قوله جبر العبد على الهبة) أى على قبولها إذا ردّها أو معلوم أن من يجبر على قبولها يجبر على ردّها إذا قبلها (قوله والراجع مذهبنا) أى من أنه لا يجبر على قبولها إذا ردّها كما أنه لا يجبر على ردّها إذا قبلها (قوله من كون القاضى الخ) أى لان الحجر بمعنى خلع المال للغرماء لا يكون إلا للحاكم بالشروط السابقة المشار لها بقول المصنف سابقاً بطله ديناً حل أى اذا طلب الغرماء تفليس له لاجل عجزه عن دفع دين حل (قوله لا بعده) أى فلا يقبل فى المال الذى خلع للغرماء وان لزمه فيما تجدد فيه خاص مع الغرماء فيه (قوله اسقاطه) أى الدين أى عن المأذون له فى التجارة (قوله بخلاف غير المأذون) أى فإنه لا يفلس ولا يجبر اقراره بدين ولا يسد اسقاط الدين عنه بأن يقول له اسقطت الدين عنك فيسقط ولا يتبع به ولو عتق (قوله واخذ الدين الثابت عليه) أى سواء فليس وحجر عليه أم لا (قوله أى عماله سلاطة عليه) أى سواء كان محموزاً بيده حيازة حصة أولاً (قوله وان مستولده) أى نتاج لانها ماله ولا حرية فيها وإلا كانت اشرف من سيدها وكذا له فيما لغير دين عليه لكن بأذن السيد لا بغير اذنه مراعاة لقول بأنها تكون أم ولدان عتق فان باعها بغير اذن السيد مضى بيعها ومثل مستولده فى البيع للدين من يده من اقراره بمن يحتق على الحرفان لم يكن عليه دين محيط لم يبع احداً منهم إلا بأذن سيده كما فى المدونة وقوله وان مستولده أى التى اشتراها من غير خراج وكسب بل من هبة وصدقة أو وصية أو من مال تجارة أو ربحه (قوله فلا يباع فى دينه) لانه ليس ماله بل للسيد للاتفاق على عتقه عليه ان عتق ولو كان ماله لاتبعه ان عتق واستمر على الرقية حتى يكون ماله فلو باعه بغير اذن السيد رد يمه وإذا عدلت ان ماله بطنها لسيد فلا يباع فى دينه الا بعد وضعها وتباع حينئذ بولدها ويقوم كل واحد بانفراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه اه بن (قوله كمطية) انما ذكرها وان دخلت فيما يده لبيان ما فيها من الخلاف (قوله وهل ان منح) أى وهل محل اخذ العطية فى الدين ان منح لأجل وفائه والا فلا تؤخذ فيه بل تكون للسيد (قوله أو يقضى دينه منها مطلقاً) أى وهو الظاهر كما قاله شيخنا فى حاشيته (قوله تأويلان) الاول للقابى والثانى لابن ابي زيد قال عبق وخش هما جريان فيما منح بعد قيام الغرماء وأما ما منع قبل قيامهم فهو للسيد قال بن قد تبعنا فى وهذا القيدت قال طفى ولم أره لغيره ولا سلف له فيه ولا معنى له بل لا فرق بين ما منح قبل قيامهم بعده فى جريان الخلاف كما هو ظاهر اطلاق الأئمة انظر بن (قوله لدخولها فى المال المأذون) أى الذى

(٣٩) - دسوقى - لث (كمطية) مصدر مضاف لمفعوله أى كاعطاء الغير له عطية تؤخذ فى دينه (وهل) إن منح للدين أى لأجل قضائه والا فكخراجه تكون للسيد (أو) يقضى دينه منها (مطلقاً تأويلان) وأخرج من قوله وأخذ ما يده قوله (لا غلته) الحاصلة بعد الاذن فى التجارة بخلاف التى قبله فتؤخذ لدخولها فى المال المأذون ضمناً

(ووقحه) لان دين الغرماء تنافى بذمته لا برفقته (وان لم يكن) للمأذون (غريم فكتير) اى فهو كثير المأذون لسيدته
 انتزاع ماله وله الحجر عليه بغير حاكم (٣٠٦) (ولا يمكن) عبد (ذمى) أى يحرم على سيده تمكينه (من حجر فى كثره)

أذن له فى التجرفيه (قوله ورفقته) مثل رفقته فى كون الغرماء لا يأخذون دينهم من ثمنها أرض الجنابة
 عليه فلا يؤخذ فى دينه (قوله تعلق بذمته) أى ولهذا إذا فضل من دين الغرماء فضلة فانهم يتبعون بها
 ذمته إذا عتق يوما ما (قوله وان لم يكن غريم الخ) أى وأما إذا كان له غريم فليس للسيد أن ينتزع إلا
 ما فضل بعد وفاء الدين فان لم يفضل شيء فلا ينتزع شيئا (قوله وله الحجر عليه بغير حاكم) نحوه ما
 وهو غير صواب لما تقدم من ان الحجر عليه كالحر وقد نص فى المدونة والجواهر على انه لا يحجر عليه
 إلا عند الحاكم كالحر سواء كان عليه دين مستغرق أم لا فالأولى تقرير كلام المصنف هنا بالاتزاع
 فقط كما قلناه ثم انظر طنى اه بن هـ والحاصل ان الرقيق محجور عليه بالاصالة لسيدته فان أذن
 له فى التجارة اشك ذلك الحجر عنه فان أريد الحجر عليه بعد ذلك لدين مستغرق أولا فلا يحجر عليه
 إلا الحاكم (قوله ان الحجر لسيدته) أى مال السيد أو مال العبد (قوله لان تجارتها بمنزلة تجارة السيد)
 أى لانه وكيل عنه فان مكنته السيد من ذلك وباع ما ذكر لدمى أو لمسلم تصدق بالثمن أدبا للسيد سواء
 قبض العبد البائع الثمن أم لا على الموعول عليه كما فى المبح (قوله ولا تجر) عطف على قوله لدمى أى
 لا مفهوم لدمى ولا تجر (قوله كالتوكيل على التقاضى والسلم) أى فإذا وكل عبده المسلم أو الكافر
 على قبض ماله من الدين أو على سلم دراهم فى سلع فانه لا يمكن من أخذه الحجر أو الخنزير قضاء عن الدين
 ولا يمكن من السلم فيما (قوله بماله) أى لا بمال السيد ولا منع اتفاقا هذا ظاهره والتدبى فى حاشية
 شيخنا جريان القولين فيما اذا أجر العبد لنفسه سواء كان بماله أو بمال السيد وهو ظاهر المصنف
 (قوله فى تمكينه) أى وهو المتمد بناء على عدم خطاب الكفار بفروع الشريعة فهو مشهور مبنى
 على ضيف ويدل لهذا القول قول المدونة فى السلم الثانى ولا يمنع المسلم عبده النصرانى من شرب الخمر
 وأكل الخنزير أو بيعهما أو شرائهما أو آتى الكنيسة لان ذلك دينهم اه عياض قيل مراده بعبده هنا
 مكاتبه إذ لا تحجير له عليه وقيل هو فى مأذون يتجر بمال نفسه وقيل فيما تركه له سيده توسعة له اه وإذا
 علمت هذا تعلم ان ما حمل عليه طنى كلام المصنف من ان المراد بعدم التمكين منع أخذ السيد ما آتى
 به من الثمن والتمكين جوازه لا حقيقة التمكين إذ لا يجوز له تمكينه من التجرة مطلقا فيه نظرا بين
 (قوله تناوله) أى أخذ ما آتى به من الثمن إذا أراد انتزاع ما يديه (قوله وعدم تمكينه) أى وعليه فلا
 يحل للسيد أخذ ما آتى به من الثمن (قوله او من تنزل منزلته) أى كحامل سته والمحبوس للقتل وحاضر
 صف القتال (قوله ولو لم يغلب) أى ولو لم يحصل الموت به غالبا والحاصل ان المدار على كثرة الموت من
 ذلك المرض بحيث يكون الموت منه مشهرا لا يتعجب منه ولا يلزم من كثرة الموت منه غلبة الموت به فيقال
 فى الشيء انه كثير إذا كان وجوده مساويا لعدمه والغلبة اخص من ذلك (قوله فكأن الروح الخ) أى
 ان ذلك المرض ينحل به البدن ويضعفه ويتردى منه ان الروح تنسل الخ (قوله مرض معوى الخ)
 كذا فى القاموس والذى ذكره داود الحكييم فى النزهة انه ربيع غليظ يحبس فى المعى (قوله نسبة
 للمعوى) بكسر الميم واحد الامعاء أى المصارين بحلوه فيها لا فى العدة (قوله وحى قوية) أى
 وهى الحمى المطبقة بكسر الباء ويسمىها اهل مصر بالنوشة (قوله ودخلت فى السابع ولوى يوم) أى
 فلو تبرعت بعد الستة وقبل تمام اليوم الذى هو من السابع بأن كان فى اثنا عشر كان تبرعها ماضيا خلافا
 لظاهر المصنف من انها بمجرد تمام الستة تمنع من التصرف ولو لم تدخل فى السابع لأن قوله وحامل
 ستة معناه حامل منسوب للستة ومتى أنت على جميعها تنسب اليها وبكفى فى العلم يلوغها
 الستة أشهر لإخبارها بذلك ولا يسئل النساء (قوله فالملطوف محذوف) لا يقال ان عطف العامل

وخنزيرها لا يباح تملكه
 (ان اتجر لسيدته)
 لأن تجارتها بمنزلة تجارة
 السيد ولا مفهوم لدمى بل
 عبده المسلم كذلك وإنما
 خصه بالدمى ليقرب عليه
 ما بعده ولا تجر بل غيره
 كالتوكيل على التقاضى
 والسلم ونحوه كذلك
 (والا) بتجر لسيدته
 بل لنفسه بماله (قولان)
 فى تمكينه وعليه فيحل
 للسيد تناوله وعدم تمكينه
 ثم ذكر السبب الخامس
 من أسباب الحجر وهو
 المرض المخوف فقال (وعلى
 مريض) أو من تنزل
 منزلته بدليل تحمله للقسامين
 (حكم الطب) أى أهله
 الصارفون به (بكثرة
 الموت به) أى بسببه أو مئة
 ولولم يغلب (كسلى)
 بكسر السين مرض ينحل
 به البدن فكأن الروح تنسل
 معه قليلا قليلا (وقولنج)
 بضم القاف وسكون الواو
 وفتح اللام وتكسر مرض
 معوى مؤلم يصير معه
 خروج الفائط والريح وقوله
 معوى بكسر الميم وفتح
 المعى تنبأ للمعوى (وحى
 قوية) حارة تجاوز
 العطش فى الحرارة مع ازعاج
 البدن والمداومة

(وحامل ستة) أى أعنتها ودخلت فى السابع ولو يوم هذا هو الراجح خلافا لظاهره
 (ومحبوس لقتل) ثبت عليه بالبيئة أو الاعتراف وأما الحبس لجرد الدعوى ليستبرأ أمره فلا يحجر عليه (أو) مقرب
 (قطع) لا محبوس له فالملطوف محذوف (إن خيف الموت)

يعنى ان من قرب ان تقطع يده أو رجله وخيف بالقطع مونه فانه يحجر عليه (وحاضر صف القتال) وان لم يصب بجرح (لا) خفيف مرض (كجرب) ورمداً أو ضرب أو حمى يوم بعد يوم من كل الايشأعنه موت عادة (و) حجر على (مُلجج) أى سائر فى التبعة (يحجر) مالح أو غيره ونوعاً أحسن العوم (ولو حصل المول) (٣٠٧) أى الفزع بشدة الريح وغيرها والحجر

على المريض الخوف (فى غير مؤتته وتداويه) لافهما لأن بها قوام بدنه (و) غير (معاوضة مالية) لامالية كقراض ومساواة وبيع وشراء ونحوهما فيه تنمية ماله فان حان فى المالية فمن ثلثه ان مات وكانت لغير وارث والا بطلت (ووقف تبرعه) ان تبرع ولو ثلثه ولا ينفذ (إلا) ان يكون تبرعه (مالى) أى من مال (مأمون) أى لا يحصى تقيره (وهو الفقار) كدار وأرض وشجر فلا يوقف بل ينفذ الآن حيث حمله الثلث بأن يأخذه للتبرع له به ولا ينتظر به الموت فان حمل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً فان مات لم يمس غير ما نفذ وإن صح نفذ الجميع (فان مات) من وقف تبرعه لعدم أمن ماله (فمن الثلث) يوم التنفيذ إن حمله والا فاحمله لأنه موقوف

المخوف الذى بقى معموله من خصوصيات الواو كما قال ابن مالك: وهى انقردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله لانا نقول ذكر غير ابن مالك أن أو مثل الواو فى ذلك (قوله وخيف بالقطع مونه) فيه انه متى خيف بالتطع مونه ترك القطع فاذكره من الشرط مشكل وأجيب بأنه يفرض فى المقطوع للحرابة فانه يجوز أن يقطع ولو خيف مونه لأن القتل أحد حدوده فاذا قرب للقطع وخيف مونه من القطع فانه يحجر عليه حينئذ (قوله صف القتال) أى حضر صف القتال فهو معمول للمخوف أو هو مجرور بإضافته لحاضر واحترز بصف القتال عن حضر صف النظارة بكسر النون وتخفيف الظاء أو صف الرد فانه لا يحجر عليه وصف النظارة هم الذين ينظرون الغلوب من المسلمين المجاهدين فيصرونه وصف الرد هم الذين يردون من فر من المسلمين أو يردون أسلحتهم اليهم (قوله ملجج) بكسر الجيم الأولى مشددة اسم فاعل (قوله أحسن العوم) أى وأما من لا يحسن العوم فانه يحجر عليه إذا كان غير سفينة لأن كان بها (قوله ولو حصل المول) رد بلو على من قال بالحجر عند حصول المول (قوله على المريض الخوف) أى الخوف عليه الموت من ذلك المرض وقوله على مريض أى ومن تنزل منزلته (قوله فى غير مؤتته الخ) الحاصل ان المريض لا يحضر عليه فى تداويه ومؤتته ولا فى المعاوضة المالية ولو بكل ماله وأما التبرعات فيحجر عليه فيها إذا كانت بزائد عن الثلث وأما تبرعه بالثلث فلا يحجر عليه فيه ومن قبيل التبرعات النكاح والخلع فيمنع من ذلك كنع التبرعات وكذلك صلح القصاص فاذا جنى جناية ومرض وأراد أن يصلح بالدية فلا يمكن من ذلك إذا كانت أزيد من الثلث ويمكن لأرباب الجناية من القصاص (قوله فمن ثلثه) أى فتنفذ تلك الحباة من ثلثه فان وسعها مضت بتمامها وإن لم يسعها نفذ منها عمل الثلث فقط وتعتبر الحباة يوم فعلها لا يوم الحكم فحوالة السوق بعد فعلها بزيادة أو نقص لغو (قوله وإلا بطلت) أى ولو حملها الثلث لأنها عطية لو ارث فى المرض (قوله ووقف الخ) حاصله ان المريض مرضاً مخوفاً إذا تبرع فى مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف فان مات قوم بعد مونه ويخرج كله من ثلثه ان وسعها كله وإلا أخرج ما وسعها الثلث فقط وان صح ولم يمت مضى جميع تبرعه هذا اذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالحيوان والعروض وأما لو كان ماله الباقي بعد التبرع مأموناً وهو الارض وما اتصل بها من بناء أو شجر فان ما قبله من عتق أو صدقة لم يوقف وينفذ ما حمله ثلثه عاجلاً ووقف منه ما زاد ثم ان صح نفذ الجميع وإن مات لم يمس غير ما نفذ (قوله لانه معروف الخ) أى وكل معروف صنع فى المرض فانه انما ينفذ من الثلث (قوله وإلا مضى تبرعه) أى ولو كان زائداً على الثلث وقوله ولا رجوع له فيه أى لانه تله ولم يحمله وصية (قوله الذى فيه التفصيل) أى بين كونه تارة يوقف لموته وأوصيته وتارة لا يوقف وينفذ حالا (قوله لانها) أى الوصية توقف مطلقاً أى سواء كان مال الوصى مأموناً أو غير مأمون (قوله وعقبه بالخامس) أى وذكره عقب الخامس وهو المرض (قوله وحجر على الزوجة) هى وحجر الشرع على الزوجة لزوجها لا لأبيها ونحوه (قوله أو لولى السفية) أى أولولى الزوج السفية (قوله ولو كان الزوج عبداً) أى فالجهره لالسيدة بخلاف الزوج السفية وكذلك الصغير فان الحجر على زوجته لوليه لاله

مطلقاً وله فيها الرجوع ثم ذكر السبب السادس للحجر وهو الزوجية وعقبه بالخامس لما شاركه فى ان الحجر فيها فبازاد على الثلث من أنواع التبرعات فقال (و) حجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة بدليل ما قدمه من حجر السيد على رقيقه والولى على السفية (لزوجها) البالغ الرشيد أو لولى السفية (ولو) كان الزوج (عبداً)

لأن القرض من مالها التجمال به والزوج (٣٠٨) ولو عبد له حق في التجمال من مالها دون سيده (في تبرع زاد على ثلثها) ولو يبتق

حلفت به وحلفت فله رده ولا يبتق منه شيء (وإن) كان تبرعها حاصلًا (بكفالة) أي ضمان منها لأجنبي لا لزوجها فيسألها لانه لا يحجر على نفسه نفسه فان قالت اكرهني لم تصدق وهذا في غير ضمان الوجه والطلب فله منها مطلقا بلغت الثلث أولا (وفي) جواز (إقراضها) أي دفعها مالا قرضا لأجنبي يزيد على ثلثها بغير اذن زوجها لرده لها فهو كسبها أو منعه لانه معروف كالمبة ولانها قد تخرج لمطالبتها (قولان) الاظهر الاول وأما دفعها مالا قرضا لعائل فليس فيه قولان لانه من التجارة (دهو) أي تبرعها بزائد الثلث (جائز) أي ماض (حق برد) أي حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على للشهور ومقابله مردود حتى يحجره (فرضي) جميع ما تبرعت به (إن لم يعلم) الزوج بتبرعها (حتى تأبى) بطلاق وأولى ان يعلم وسكت (أومات) أحدها) ولولة أومات لسكني دخول موته تحت تأبى (كعتق العبد) وقيقه ولم يعلم سيده حتى أعتقه فيحضره إذا لم يستثن ماله (و) كتبرع مدين بشيء قبل

(قوله لان القرض) أي المقصود من مالها التجمال به أي تزوجها والزوج ولو عبد له حق في التجمال بماله دون السيد ان قيل يلزم على هذا أن الزوج إذا كان معها أن يكون الحق له في الحجر دون وليه وقد مر أنه لوليها فجوابه أن السفيه قد تمت زوجه فبذلك كان الحجر والنظر في تبرعها لولي خلاف العبد فان زوجته إذا ماتت لا يرثها وإنما التجمال حال حياتها فلذا كان الحجر له دون سيده تأمل (قوله في تبرع) احتزبه عن الواجبات عليها من نفقة أبيها فلا يحجر عليها فيه كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت بذلك ضرر الزوج عند ابن القاسم خلافا لما روى عن مالك من رد الثلث إذا قصدت به ضرر الزوج واختاره ابن حبيب ومحل الحجر عليها في تبرعها بزيادة الثلث إذا كان التبرع لغير زوجها وأما له أن تهيب جميع ماله ولا اعتراض عليها في ذلك لأحد انظر شب (قوله ولو يبتق) أي ولو كان تبرعها بأزيد من الثلث يبتق (قوله لانه لا يحجر على نفسه لنفسه) أي فإذا ضمن ما يزيد على ثلثها فان كان المضمون غير الزوج موسرا كان أو معدما كان للزوج رد الضمان من أصله وان كان المضمون زوجها كان الضمان لازما وليس للزوج رد ضمانها له وهذا هو المتمدن يأتي في باب الضمان من أن ضمانها زوجها كضمانها لأجنبي وحينئذ فللزوج أن يرد كفالتها له بما زاد على ثلثها كما يرد كفالتها لأجنبي إذا كفلته فبما زاد على الثلث فهو ضعيف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله فان قالت) أي الزوجة أكرهني أي الزوج على ضمانه لم تصدق (قوله وهذا) أي التفصيل بين كون المضمون زوجها أو غيره وكون ماضته قدر الثلث أو أكثر (قوله في غير ضمان الوجه والطلب) أي وهو ضمان المال (قوله فله منها) أي وأما فله منها منها لانها يؤدى ان الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس (قوله مطلقا) أي للزوج أو الأجنبي (قوله وفي جواز إقراضها) أي وحينئذ فليس لزوجها رده (قوله أو منعه) أي وحينئذ فلزوجها الحر أو العبد أن يحجر عليها في ذلك (قوله قولان) قال بعضهم ويغني أن يكون إقراض المريض مرضا مخوفا كإقراض الزوجة في جريان الخلاف المذكور (قوله فليس فيه الخ) أي بل هو جائز اتفاقا (قوله وهو جائز حتى يرد الخ) حامله أن تصرف الزوجة والعبد والمدين محمول على الاجازة حتى يرد وحينئذ فيمضي تبرع الزوجة بزيادة الثلث إذا لم يعلم به الزوج حتى زالت الزوجية بطلاق بائن أو موت أحدهما وكذا يمضي تبرع العبد إذا لم يعلم به السيد إلا بعد عتقه وكذا يمضي تبرع الدين إذا لم يعلم به الغرماء إلا بعد وفاء الدين (قوله فمضى الخ) هذا من ثمرات ما قبله (قوله وسكت) أي لم يرد ولم يمض حتى تأبى وقوله حتى تأبى بطلاق أي بائن أو رجعي وانقضت العدة لا ان لم تنقض لان الرجعية زوجة مادامت في العدة اه شب (قوله كعتق العبد رقيقه) هذا يقتضي ان عتق مصدر متعد مع انه مصدر عتق الثلاثي وهو لازم لان التمدي انما هو أعتق الرباعي ومصدره الاعتاق وكأن الشارح جعل عتق اسم مصدر الرباعي بمعنى اعتاق فيضاف للمفعول والاولى أن يجعل من اضافة المصدر لتفاعله وانه لازم لا يطلب مفعولا أي كأن يقع العتق على العبد بعد ان تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يعلم سيدها فانها تضي ولذا قال ابن غازي كما يمضي تبرع العبد إذا لم يعلم سيده حتى عتق انظر بن (قوله فيمضي الخ) هذا صريح في ان أفعال العبد محمولة على الاجازة حتى يرد سيده السيد (قوله كتبرع مدين) أي بصدقة أو عتق أو وقف (قوله حتى وفي دينه) أي فلو علم الغرماء بتبرعات الدين وردوها وبقيت يده حتى أوفاهم ديونهم فان تلك التبرعات تكون ماضية لان رد الغرماء رد إيقاف لا بطلان وأما لو تلفت يده قبل وفاء الدين فلا يلزم بدله (قوله ولهم رد الجميع) هذا مبين لاجمال قوله وعلى الزوجة الخ فللامعارة اه شب

(قوله)

(وفاء الدين) ولو لم يعلم غريمه به حتى وفي دينه وتبرعه ماض ليس للغير رده (وله) أي للزوج

(رد الجميع إن تبرعت بزيادة) على ثلثها وله امضاؤه وله رد الزائد فقط الا أن يكون تبرعها بحق لشخص واحد فليس له إلا

رد الجميع أو إجازته لا رد الزائد فقط لئلا يلزم عتق الثالث بعض الاستكمال (وليس لها (٩٠٣) بعد الثالث تبرع إلا أن يعمد ما بين

التبرعين بعام على قول أو نفسه على آخر فلها التبرع من الثلث الباقيين وكأنه للبعد صار مالا برأسه لم يقع فيه تبرع والله أعلم [درس]

باب في أقسام الصلح

وأحكامه وما يتعلق به (٩٠٤)

(الصالح) ثلاثة أقسام عن إقرار

وسكوت أو إنكار وهو إما

بيع أو إجارة أو هبة

وبين هذه الثلاثة في الصلح

عن الإقرار بدليل ذكره

السكوت والإنكار بعد

فقال (على) أخذ (غير

للدعى) به (بيع) فقلت

للدعى به (٩) فيشترط فيه

شروط البيع وانشاء

موافقه كدعواه بمرض

أو بحیوان أو طعام فأنكر

به ثم صالحه على دنانير أو

دراهم قدأ أو على عرض

أو طعام مخالف للصالح

عنه كذلك فهو معاوضة

فان اختلف شرط (٣)

البيع كصلحه عن عبد

شوب بشرط أن لا يلبسه

أو لا يبيعه أو بشئ

مجهول أو لأجل مجهول

أو شئ

(١) قول الشارح وما يتعلق

به أى من المستطردات

المشار لها بقوله كسكاج

وخلع الخ اه (٢) قوله

لغات المدعى به الاحسن

(قوله رد الجميع) أى لانها لما تبرعت بالزائد حملت على أن قصدتها إضرار الزوج فدرملت بتقيض قصدتها فاندفع ما يقال أنه قد مر أن الزوج ليس له رد الثالث فمقتضاه أنه لا يرد إلا الزائد اه تقرير عدوى وظاهر قوله أنه رد الجميع أى ولو بعد مدة طويلة وهو كذلك كما قرر شيخنا وما ذكره المصنف من أن للزوج رد الجميع هو المشهور من المذهب خلافاً لمن قال ليس له إلا رد الزائد على الثالث أو إجازته ولا كلام له في الثالث كورثة المريض (تنبيه) رد الزوج رد إيقاف على المتمد كما هو مذهب المدونة ورد إبطال عندنا شبه وإنما رد العمد فهو رد إيقاف باتفاق ورد الولي الشامل للسيد لأفعال مجبوره فهو رد إبطال باتفاق قال ابن شاذى رحمه الله تعالى:

أبطال صنيع العبد والسفیه ببرد مولاه ومن يليه

وأوقفن رد القريم واختلف في الزوج والقاضى كبذل عرف

أى للقاضى حكم من ناب عنه فان رد على الدين بإيقاف أو على المجهور فإبطال (قوله) إن تبرعت بزائد على ثلثها (ظاهره) ولو كانت الزيادة يسيرة وهو كذلك (قوله) رد الزائد فقط وهذا بخلاف المريض إذا تبرع بزائد عن ثلثه فليس للوارث رد الجميع بل رد الزائد عن الثلث فقط أو إجازة الجميع والفرق بين المرأة والمريض أن المرأة قادرة على إنشاء ما يبطله الزوج بعد مدة بخلاف المريض (قوله) على قول (أى على قول ابن سهل وقوله على آخره) وهو قول أصبغ وابن عرفة وحكى عجم ترجيح الأول حيث قال قيل وهو الأرجح ورجع الثانى الشيخ إبراهيم اللقانى قال شيخنا والظاهر أن المتمد قول أصبغ لانه تليذ أصحاب الامام كابن القاسم واشبه وابن وهب فهو أدري بأقوالهم خصوصاً وقد قبله ابن عرفة وأما ابن سهل فهو من المتأخرين

باب الصلح

(قوله وهو) أى الصلح من حيث هو (قوله) أما بيع الخ (لأن المصالح به إن كان مغايراً للمدعى به وكان ذاتاً فهو بيع وإن كان منفعة فهو إجارة وإن كان بيع المدعى به فهو هبة وهذه الأقسام الثلاثة تجرى في الصلح على الإقرار وعلى الإنكار وعلى السكوت أما جريانها في الإقرار فظاهر وأما في الإنكار فبالنظر للمدعى به والمصالح به وأما في السكوت فلانه راجع لأحدهما أى الإقرار أو الإنكار لأن المدعى عليه في الواقع إما مقر أو منكر فقول الشارح بين هذه الأقسام الثلاثة في الصلح على الإقرار أى وإن كانت تجرى أيضاً في الصلح على السكوت وعلى الإنكار وإنما افرد المصنف الإنكار والسكوت بالذكر فيما يأتى حيث قال أو السكوت أو الإنكار ولم يقتصر على ما هنا ويعمم في قوله هنا الصلح الخ أى كان على إقرار أو سكوت أو إنكار لأفرادهما عن صلح الإقرار بشروط ثلاثة ذكرها المصنف (قوله) به) أشار بهذا إلى أن كلام المصنف من باب الحذف والإيصال لا أنه من باب حذف نائب الفاعل إذ لا يجوز وقوله يبيع لغات المدعى به أى أن كان المأخوذ عوضاً عنه ذاتاً وسواء كان المدعى به معينا أم لا فهذا محمل سياقى تفصيله بقوله وجاز عن دين الخ فكان ينبغي أن يفرضه بالقاء فكان يقول يبيع أو إجارة فلا بد في الجواز أن يكون المأخوذ تصح المعاوضة به عن المدعى به بأن يكون به في البيع معلوماً وفى الإجارة معينا حاضراً (قوله) فيشترط فيه شروط البيع أى من كون كل من المدعى به والمأخوذ عوضاً ظاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه إلى آخر ما مر من الشروط (قوله) قدأ) أعلم أنه إنما يحتاج لهذا إذا كان المصالح عنه فى الذمة لئلا يلزم فسخ الدين فى الدين وأما إن كان المدعى به معيناً فلا يشترط كون المصالح به قدأ (قوله كذلك) أى قدأ وأما لأجل فيمنع لرب النساء (قوله) فهو معاوضة أى

للمدعى به بالمصالح به إن كان ذاتاً لأن المدعى به لا يكون إلا ذاتاً اه (٣) قوله فان اختلف شرط البيع المناسب ان يزيد بعده

أو وجد مانعه ويكون قوله كصلحه الخ مثالا للثانى وقوله أو بشئ مجهول الخ مثالا للاول اه كتبه محمد عlish

نفس أو غير مقدور على تسليمه لم يصح (٣١٠) (أو إجارة) أو للتبوع أى أن الصلح على غير المدعى به إن كان بمنافع

جائزة إذ هو كبيع عرض أو حيوان أو طعام بقدر أو بعرض يخالف له أو بطعام يخالف له تقدراً
(قوله أو إجارة) أى بالمدعى به أى إجارة للمنافع المصالح بها الذات المدعى بها (قوله فإن كان المدعى به معينا الخ)
حاصله أن المصالح به إذا كان منافع فلا بد أن يكون المدعى به معينا حاضراً ككتاب مثلاً تدعيه على
زيد وهو يده فيصالحك بسكنى دار أو خدمة عبد فلو كان المدعى به ديناً في الذمة كدراهم فلا يجوز
الصلح عليها بمنافع لأنه فسخ دين في دين وأما إن كان المصالح به ذاتاً فلا بد أن يكون المدعى به معلوماً
وإلا كان بيع مجهول بقول الشارح فإن كان المدعى به معينا أى حاضراً بيد المدعى عليه
(قوله كهذا العبد وهذه الدابة) أى وهذا الكتاب الحاضر (قوله بمنافع معينة) أى كسكنى هذه الدار أو
خدمة هذا العبد سنة وقوله أو مضمونة أى كسكنى دار أو خدمة عبد سنة (قوله لأنه فسخ دين في
دين) أى لأن الذمة وإن لم تقبل المعين تقبل منافعه كما مر وقبض الاوائل ليس قبضاً للأوخر
كما هو قول ابن القاسم (قوله وأما الصلح الخ) مقابل لمحدوف أى ولا يشترط في كل من الصلح على
الاقرار والسكوت غير شروط البيع إن كان بيعاً وغير شروط الإجارة إن كان إجارة وأما الصلح
على الإنكار الخ (قوله وإبراء منه) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالهبة حقيقة حتى يحتاج فيها
للقبول من المدعى عليه قبل موت الواهب الذى هو المدعى بل المراد بها الإبراء وحيداً فلا يشترط
قبول ولا تجديد حيازة على المتخذ فاذا أبرأت زيدا عما عليه صح وإن لم يقبل خلافاً لما في خش من أن
الإبراء يحتاج لقبول وإن لم يحتاج لحيازة والهبة تحتاج لهامعاً اه تقرير عدوى (قوله وجاز عن دين)
الانصب فيجوز بقضاء التفريع بدل الواو لأن هذا مفصل لا جمل قوله يبيع وموضح له
(قوله أى بما تصح به المعاوضة) أى عن الدين وإنما تصح المعاوضة عن الدين إذا انتفت أوجه
الفساد من فسخ الدين في الدين والنساء وبيع الطعام قبل قبضه والصرف المؤخر وضع وتمجّل كما
ذكره الشارح وعرف المدعى قدر ما يصالح عنه فإن كان مجهولاً لم يجز وهذا شرط في كل صلح كان
بيعاً أو إجارة ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن أرثها مرقبها جميع التركة اه لكن إذا أمكن
معرفة ذلك فإن تعذرت جاز على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور كما نقله ح عن أبى الحسن
(قوله كدعواه عرضاً أو حيواناً أو طعاماً) أى كدعواه بأن ما ذكر دين عليه من قرض أو سلم
(قوله ويمنع الخ) أى ويمنع الصلح عن الدين بما لا يباع به كصلحه بمنافع أو بمؤخر مما ذكر من الدراهم
والدنانير أو العرض أو الطعام المخالف عن دعواه بعرض أو حيوان أو طعام من بيع أو قرض
وهذا يلائم لمفهوم المتن (قوله لئلا يؤدي إلى فسخ دين في دين) أى إذا صالحه عما يدعيه
عليه من المال أو العرض أو الحيوان أو الطعام الدين بسكنى دار أو خدمة عبد (قوله أو صرف
مؤخر) أى كالأصلح عليه من الدنانير التى فى ذمته من قرض أو من بيع بضعة مؤجلة
(قوله أو نساء) كالأصلح عما يدعيه عليه من القمح الدين بشعير مؤجل (قوله ورد الممنوع الخ)
ما ذكره من رد الصلح الممنوع إن كان قائماً ورد قيمته أو مثله إن فات والرجوع للخصومة هو الذى
يفيده كلام ولد ابن عاصم فى شرح تحفة أبيه ونصه الصلح بالحرام مفسوخ فريد إن عثر عليه قبل أن
يفوت فإن فات ردت قيمته أو مثله كما فى البيع الحرام ثم رجع على صاحبه فى دعواه الأولى إلا أن
يصلحها صلحاً آخر بما يجوز به الصلح (قوله ورد) أى الصلح بمعنى الشيء المصالح به وقوله الممنوع
أى الذى يمنع الصلح به وقوله إن كان قائماً أى إن كان ذلك الصلح بمعنى المصالح به قائماً وقوله وقيمتها أى
وردت قيمة الصلح بمعنى المصالح به أو مثله إن فات وسكت الشارح عن الصلح إذا وقع بمختلف فيه
بالجواز والمنع والمعتد أنه ينفذ ولو أدرك بعد أن قبضه وهو قول مطرف خلافاً لعبد الملك بن الماجشون

فهو إجارة للمصالح به
فيشترط فيها شروطها
فإن كان المدعى به معينا
كهذا العبد أو كهذا الدابة
جاز صلحه عنه بمنافع
معينه أو مضمونه لعدم
فسخ الدين في الدين وإن
كان المدعى به غير معين
بل كان مضموناً في الذمة
كدينار أو ثوب موصوف
فأقر به لم يجز الصلح عليه
بمنافع معينة ولا مضمونة
لأنه فسخ دين في دين
وأما الصلح عن إنكار
فسيذكر له المصنف ثلاثة
شروط زيادة على شروط
البيع والإجارة (و) الصلح
(على) أخذ (بعضه) أى
للمدعى به (هبة) للبعض
للتروك وإبراء منه
(و) جاز (الصلح) (عن)
دين بما يباع به (ب)
ذلك الدين أى بما تصح
به للمعاوضة كدعواه عرضاً
أو حيواناً أو طعاماً
فيصالحه بدنانير أو دراهم
أو بهما أو بعرض أو بطعام
مخالف للمصالح عنه تقدراً
ويمنع بمنافع كسكنى دار
أو بمؤخر لئلا يؤدي إلى
فسخ دين في دين أو صرف
مؤخر أو نساء وكذا إن
أدى إلى بيع الطعام قبل
قبضه كصلحه عن طعام
من يبيع بدراهم أو غيرها
أو أدى إلى وضع وتمجّل

كصلحه عن عشرة دنانير أو دراهم أو أثواب مؤجلة بثانية تقدراً ورد الممنوع إن كان قائماً وقيمتها أو مثله إن فات ورجعاً للخصومة حيث
لئلا يكون تمهيداً للفساد * ولما فرغ من الصلح عما في الذمة أعقبه بصرف ما في الذمة بقوله (و) جاز (عن) ذهب بورق وعكسه إن خلا

أى المصالح عنه وبه بأن لا يشترط تأخيرها (وعجل) فان اشترط تأخيرها فسدت ولو عجل وكذا إذا أخر ولم يشترط التأخير لما فيه من الصرف المؤخر ومثل لقوله وعلى بعضه هبة بقوله (كثاثة دينار ودرهم) واحد (٣١١) صولح بها (عن مائتيهما) أى عن مائة

دينار ومائة درهم ادعى بهما فحرمهما فيجوز لأنه تركه تسعة وتسعين درهما وسواء أخذ منه الدرهم نقداً أو آخره به وكذا المائة لأنه لا مباحة هنا وإنما هو قضاء للبعض وهبة للباقى وكلام المصنف ظاهر إن صالح بمعجل مطلقاً أو مؤجل والصالح على اقرار لا على انكار لأنه لا يجوز على ظاهر الحكم (و) جاز الصالح بماله (على الاقتداء من يمين) أى عنه أى يجوز الاقتداء بماله عن يمين توجت على المدعى عليه ولو علم براءة نفسه وجد ذلك الاقتداء صلحا (أو السكوت) أى جاز الصالح عن مقتضى السكوت من حبس أو تعزير كأن ادعى عليه بشيء فسكت ثم دفع له شيئاً على أن يترك الدعوى وهو عند ابن عمر كالانكار فيعتبر في الشروط الثلاثة الآتية على مذهب الإمام وأما جعله مثلاً لأنه يحتملها فاعطى حكمها فالوادعى عليه بدینار فسكت فصالحه على درهم مؤخر لم يجوز بالنظر لدعوى المدعى وأما بالنظر للمدعى عليه فيجوز لا احتمال

حيث قال ينسخ إن أدرك بمحدثان قبضه وينفذ مع الطول وذلك كما لو صالحه عن دين بشمرة حائط معينة قد أزهد واشترط أخذها ثمراً فقد سبق أن المتقدم على ذلك فيه خلاف قليل أنه سلم فاسد وهو الراجح وحينئذ فيكون الصلح ممنوعاً وقيل إنه بيع وحينئذ فيكون الصلح جائزاً وأما الصلح بمكروه فهو نافذ اتفاقاً أدرك بمحدثان قبضه أو بعد طول (قوله أى المصالح عنه) حلوله بحسب زعم المدعى به (قوله وعجل) أى المصالح به ولم يشترط تعجيل المصالح عنه لأنه تحصيل الحاصل تأمل ثم ان مفهوم كلام المصنف عدم اشتراط الحلول والتعجيل في صلحه عن ذهب بمثله وعن ورق بمثله كصلحه عن مائة بخمسين وإنما يشترط أن يكون الصلح عن اقرار وإلا كان فيه سلف جر نقماً فالسلف من حيث إن من أجل ما عجل عدماً مسلفاً والنفع للمدعى باسقاط اليمين عنه على تقدير لو ردت عليه من المدعى عليه (قوله ادعى بهما) أى حالة كونهما حاليين وأما لو كانا مؤجلين منع الصلح بالمائة دينار والدرهم لما فيه من ضعف وتعجل (قوله مطلقاً) أى كان الصالح عن اقرار أو عن انكار (قوله على ظاهر الحكم) أى لأن الصلح على ذلك الوجه يؤدى لسلف من المدعى جر نقماً ووجه ذلك أن المائة دينار والدرهم المأخوذ من صلحا مؤجلان وتأجيلهما عين السلف منه لأن المدعى به حال وقد انتفع هو بسقوط اليمين عنه بتقدير رد اليمين عليه بنكول المدعى عليه (قوله أى يجوز الاقتداء بماله) أشار بهذا إلى أن الصالح عنه اليمين لا الاقتداء منه كما هو ظاهر كلام المصنف وحينئذ فن داخله على الصالح عنه وهى بمعنى عن (قوله ولو علم براءة نفسه) رد ذلك على ابن هشام الحضرمي في قوله ان علم براءة نفسه وجبت اليمين ولا يجوز له أن يصلح لأربعة أمور منها أن فيه اذلال نفسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذله الله ومنها أن فيه اضعاف المالم ومنها أن فيه اغراء للغير ومنها أن فيه اطعام المايل ويترك الدين ويترك الخصام عز لا اذلال وحينئذ فبذل المال فيه ليس اضعافاً له لأنه لمصلحة وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية اهو جعل الشارح بهرام ما قاله ابن هشام تقييداً وجزم به في شامله قال ح هو غير ظاهر إذ لم أر ما يعارض هذا الاطلاق ولم أر الاما يقويه اه بن (قوله أو السكوت) كأن تدعى على شخص بشى معين فيسكت ثم يصلحك بشى عمما يقتضيه السكوت ويترتب عليه من حبس وتعزير حتى يقر المدعى عليه أو ينكر فيعامل بمقتضى كل منها (قوله كالاقرار والانكار) أى فيعتبر فيه حكم المعاوضة في الاقرار ويعتبر فيه من الشروط ما يترتب في الانكار وظاهر كلام ابن غازي أن ما قاله ابن عمر ومقابل الراجح والراجح ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار على قول مالك وابن القاسم وقد شرفنا كما نرى ما قاله عياض من ان حكم السكوت حكم الاقرار فقط من اعتبار حكم المعاوضة فيهما على دعوى المدعى ولا يعتبر في الصلح على السكوت ما اعتبر في الانكار من الشروط الثلاثة قال طي وهو ظاهر إذ لا معنى لاشتراط الشروط الثلاثة فيه على انه كالانكار إذ لا يمكن ان يقال فيه يمنع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر بن (قوله فيعتبر فيه) أى في الصلح على السكوت وقوله الشروط المعتبرة في الانكار (قوله لم يجوز الخ) أى لأنه لا يجوز اخذ الدرهم عن الدنياي مؤجلة لأنه صرف مؤخر (قوله فيجوز لاحتمال انكاره) أى والدرهم إنما دفعها اقتداء عن يمينه فلم يلزم الصرف المؤخر وقد يقال إنه يحتمل أيضاً اقراره وقد قال أولاً انه يعطى حكمهما فالحق المنع حتى بالنظر للمدعى عليه (قوله وانه من بيع) أى ففيه بيع الطعام من بيع قبل قبضه وهو ممنوع وأما

انكاره ولو ادعى عليه يارذب من قرض فسكت فصالحه بدینار لم يجوز بالنظر للمدعى عليه لاحتمال اقراره وأنه من بيع (أو الصلح على الانكار) أى يجوز باعتبار ظاهر الحال وأما في باطن الأمر فإن كان الصادق المنكر فالأخذ منه حرام كما سيذكره

والإفلال ويشترط للصلح
على السكوت أو الانكار
ويدخل فيه الافتداء من
يمين ثلاثة شروط عند الامام
وهو المذهب اشار لاثنتين
منها بقوله (إن جاز على
دعوى كل) من المدعى
والمدعى عليه وللثالث
بقوله (و) جاز (على ظاهر
الحكم) الشرعى بأن
لا تكون هناك تهمة فساد
واعتبر ابن القاسم الشرطين
الاولين فقط واصبح أمراً
واحداً وهو ان لا تنفق
دعواها على فساد مثال
للتوفى للاثانة ان يدعى
عليه بشرة حالة فانكر
أوسكت ثم صالحه فيها
بثانية معجلة أو بعرض حال
ومثال ما يجوز على دعواها
ويعتق على ظاهر الحكم ان
يدعى بمائة درهم حالة
فيصالحه على ان يؤخره
بها إلى شهر أو على خمسين
مؤخرة لشهر فالصلح
صحيح على دعوى كل لان
المدعى آخر صاحبه أو
اسقط عنه البعض واخره
لشهر والمدعى عليه اقتدى
من اليمين بما التزم اداءه
عند الاجل ولا يجوز على
ظاهر الحكم لانه سلف
بمنفعة فالسلف التأخير
وللمنفعة سقوط اليمين
المنقبلة على المدعى عند
الانكار بتقدير نكول
المدعى عليه أو حلفه

بالنظر لدعوى المدعى فهو جائز لان غاية ما فيه بيع طعام القرض قبل قبضه وهو جائز وما ذكره من عدم
الجواز بالنظر للمدعى عليه لاحتمال اقراره وأنه من بيع ففيه نظر لانا إذا نزلنا السكوت منزلة الاقرار
فالمدعى عليه موافق للمدعى وطعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه وان نزلناه منزلة الانكار كما قال ابن
عمرز واعتبر فيه الشروط الثلاثة فلا دعوى للمدعى عليه بحال ولا منع من جهته وأما مجرد احتمال
اقراره بأنها من بيع فلا عبرة به ولا أثر له لأنه مجرد تجوز عقلي كالوسوسة لا يبنى عليه حكم فالحق ان
المدعى عليه إذا لم يجب بشيء فالشرط في الصلح أن يجوز على دعوى المدعى فقط فان لم يجوز على دعواه منع
انظر بن (قوله وإلا إفلال) أى وإلا يمكن الصادق في الواقع المنكر بل المدعى فما أخذه من المنكر حلال
(قوله ويشترط للصلح على السكوت أو الانكار الخ) هذا بناء على ما لا بن عمرز من أن الصلح على السكوت
يشترط فيه ما يشترط في الصلح على الانكار وقد علمت أنه مقابل للمشهور (قوله ويدخل فيه الافتداء
من يمين) أى وحينئذ فالشرط راجع للثلاثة كما يدل له وقوعه في كلام المصنف عقبها وإعادة الجار في قوله
وعلى الافتداء من يمين وكأن المصنف أفرد الافتداء من اليمين بالذكر مع أنه داخل في الانكار كما قال
نظراً إلى أن الصلح تارة يلاحظ في نظير أصل الدعوى وتارة يلاحظ لاسقاط اليمين الترتبية عليها
(قوله ثلاثة شروط) وهى أن يكون الصلح جائزاً على دعوى المدعى وعلى دعوى المدعى عليه وعلى ظاهر
الحكم والحق أن هذه الشروط الثلاثة إنما هى معتبرة في الصلح على الانكار وأما في الصلح على السكوت
فالمشترط فيه إنما هو جوازه على دعوى المدعى كاتقدم (قوله إن جاز) أى الصلح وقوله على دعوى
كل أى على مقتضى دعوى كل من المدعى والمدعى عليه • إن قلت ان القرض أن الصلح على الانكار
أو السكوت وفي السكوت لم يحصل من المدعى عليه جواب وفي الانكار إذا أجاب بغير ما ادعى به عليه
كان إقراراً لدعوى • وأجيب بأن المراد أنه لا بد من جوازه على دعوى المدعى عليه سواء قال للمدعى
عليه ليس عندى ما ادعى به على وأجاب بغيره أو سكت ولم يجب لكن على تقدير لو أجاب لأجاب بغير
ما ادعى به عليه وتسمية هذا دعوى مجاز إذ هو اقرار فتأمل (قوله وعلى ظاهر الحكم الشرعى) ليس
المراد به خطاب الله المتعاق بأفعال المكلفين كما قال عقب إذ لا معنى لهذا لأنه لا اطلاع لنا عليه وعلى
تسليمه فقول ان فرضنا أنه الجواز صار الشرط جوازه على ظاهر الجواز ولا معنى له وان فرضناه غيره
فلا معنى له أيضاً إذ لا يكون الجواز على ظاهر النعم مثلاً بل المراد بظاهر الحكم ما ظهر من الأحكام
الشرعية وهى النسب التامة في قولنا تهمة سلف جر نفعا توجب الحرمة تهمة بيع الطعام قبل قبضه
توجب الحرمة والمراد بكون الصلح جائزاً على ما ظهر لنا من تلك الأحكام أن يكون ذلك الصلح ليس فيه
شيء من تلك الأحكام التى ظهرت لنا القتنية لمنع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وأصبح)
أى واعتبر اصبح (قوله ثم صالحه عنها بثانية معجلة أو بعرض حال) فالصلح جائز لان الدرام الحالة
يجوز الصلح عنها بDRAM حالة أقل منها على ظاهر الحكم وكذلك يجوز بيع الدرام الحالة بالعرض
الحال على ظاهر الحكم لعدم وجود ما يقتضى النعم وكذلك على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه
أن لو أقر أن تلك الدرام عليه إذ غاية ما فيه هبة البعض وأخذ الباقي أو أقر أنها ليست عليه لان غاية ما فيه
ان ما دفعه فداء عن اليمين (قوله ان يدعى بمائة درهم حالة) أى فينكرها المدعى عليه أو سكت فيصالحه الخ
(قوله فالسلف التأخير) أى من المدعى وقوله سقوط اليمين أى عن المدعى وعلم من هذا المثال
انه لا يلزم من جوازه على دعواها جوازه على ظاهر الحكم بل قد يجوز على دعواها ويمتنع على ظاهر
الحكم (قوله أو حلفه) عطف على اليمين وقوله فيسقط، فرع على الحلف وهذا تنويع في المنفعة العائدة
على المدعى وضمير حلفه للمدعى عليه يعنى لو حلف المدعى عليه لسقط دين المدعى عنه فتأخير المدعى له

فيستقط جميع الحق المدعى به فهذا متنوع عند الامام جائز عند ابن القاسم وأصبغ ومثال ما يمنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم وطعام من يبيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجلاً أكثر من طعامه أو يترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه فيحكم ابن رشد الاتفاق على فسادده ويفسخ ما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى عليه بعشرة بدنانير فينكرها ثم يصالحه على مائة درهم (٣١٣) إلى أجل فهذا يمنع على دعوى

المدعى وحده للصرف المؤخر ويجوز على انكار المدعى عليه لأنه انما صالحه على الاقتداء من اليمين الواجبة عليه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم وأجازة أصبغ إذ لم تنفق دعواهما على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أن يدعى بعشرة أرباب قحاح من قرض وقال الآخر أمالك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها معجلة فهذا جائز على دعوى المدعى لأن طعام القرض يجوز يبيع قبل قبضه ويمتنع على دعوى المدعى عليه لعدم جواز بيع طعام السلم قبل قبضه فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم (ولا يحل) (الصلح) (للظالم) في نفس الامر بل ذمته مشغولة للمظلوم فقولهم يجوز الصلح على كذا أي في ظاهر الحال قال ابن عرفة جوازه على الانكار باعتبار عقده وأما في الباطن فإن كان الصادق المنكر

مسقط لذلك فقد جرى اليه نعماً (قوله فيسقط) منصوب بأن مضرة بعد انقضاء العاطنة على مصدر صريح وهو حلف على حد * ولبس عباءة وتقر عيني * (قوله ما يمنع على دعواهما) أي وكذا على ظاهر الحكم فتكون هذه الصورة متنوعة عند الامام وعند ابن القاسم وعند أصبغ (قوله فيعترف بالطعام الخ) لا يقال الصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض فلا وجه لادراجه في صلح الانكار واعتبار شروطه فيه لانا نقول لما كان اقرب به غير المدعى به وأمكن أن يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر أدرجوه لذلك في صلح الانكار وجعلوا فيه شروطه بخلاف الاقرار المحض فإن المعتبر فيه جوازه على دعواهما وإن كان يلزم من جوازه على دعواهما في الاقرار المحض جوازه على ظاهر الحكم لكنه حاصل غير مقصود فتأمل (قوله أكثر من طعامه) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه وعلى ظاهر الحكم (قوله بدنانير مؤجلة) أي فيه صرف مؤخر على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله أو بدراهم أكثر) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله فيحكم ابن رشد الاتفاق) أي بين الأئمة الثلاثة مالك وابن القاسم وأصبغ (قوله ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده) أي ويلزم امتناعه على ظاهر الحكم فالمحترز عنه بقوله وحده الامتناع على دعوى المدعى عليه ونظير هذا يقال في قوله الآتي ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أي لادعوى المدعى وإن كان محتتماً على ظاهر الحكم أيضاً * والحاصل أنه متى امتنع على دعواهما أو دعوى أحدهما كان محتتماً على ظاهر الحكم ولا يلزم من جوازه على دعواهما جوازه على ظاهر الحكم في الانكار فتأمل (قوله فهذا يمنع عند مالك وابن القاسم) أي ويجوز عند أصبغ لعدم اتفاق دعواهما على فساد (قوله ولا يحل الصلح) أي بمعنى الصالح به سواء كان مأخوذاً أو متروكاً فإن كان الظالم هو المدعى حرم عليه الشيء المأخوذ وإن كان الظالم هو المدعى عليه حرم عليه الشيء المتروك وقوله في نفس الأمر أي فيما بيننا وبين الله وظاهره أن الصلح لا يحل للظالم ولو حكم له حاكم يرى حله للظالم وهو الواثق لقوله الآتي في القضاء لأحل حراماً (قوله وفرع الخ) حاصله انه فرع على قوله ولا يحل للظالم فروعا ثمانية ستة يسوغ للمظلوم فيها تقض الصلح اتفاقاً أو على المشهور واثنان لا يتقض فيهما اتفاقاً أو على المشهور فالتى للمظلوم تقض الصلح فيها اتفاقاً ثلاثة المسئلة الاولى والثانية والرابعة في كلام المصنف والتي له تقض فيها على المشهور ثلاثة الثانية والخامسة والسادسة والتي لا يتقض فيها على المشهور واحدة وهي السابعة والتي لا يتقض فيها اتفاقاً واحدة وهي الثامنة (قوله فلو أقر الظالم منها بالحق) حاصله ان الظالم إذا أقر بطلان دعواه بعد الصلح بأن أقر المدعى عليه ان ما ادعى به عليه حق أو أقر المدعى ببطلان دعواه كان للظالم وهو المدعى في الاولى والمدعى عليه في الثانية تقض ذلك الصلح اتفاقاً (قوله أو شهدت بينة الخ) هذا مقيد بأن يقوم له على الحق شاهدان فإن قام له به شاهد واحد وإنراد ان يحلف معه لم يقض له بذلك قاله الاخوان وابن عبد الحكم وأصبغ نقله القليشاني

(٤٠ - دسوق - لث) فالأخوذ منه حرام والإفحلال فإن وفي بالحق يرى وإلا فهو غاصب في الباقي وفرع على قوله ولا يحل للظالم قوله (فلو أقر) (الظالم منها بالحق) (بعده) أي الصلح فللمظلوم تقضه لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت بينة) (للمظلوم منها على الظالم) (لم يعلّمها) حال الصلح قربت أو بعدت فله تقضه ان حلف انه لم يعلم بها (أو) له بينة بصدده جداً يعلمها (أشهد) عند الصلح (وأعلن) بأن كان اشهاد عند الحاكم (أنه يقوم بها) إذا حضرت

وكذا ان لم يعلن كإشهاد كره قوله (٣١٤) كمن لم يعلن لان علمها وكانت حاضرة أو قرية أو سيدة لاجدا فليس له القيام

بها أو أشهدوا أعلن (أو) صالح على انكار لعدم وجود وثيقة ثم (وجد) وثيقته (أو) صالح لثبوتها (بعد) أي الصلح ولو حذف بعده الأول لأغناه هذا (قله تقضه) في الأربع مسائل وله إضاؤه فان نسبها حال الصلح ثم تذكرها فله تقضه أيضا والقيام بها مع بينه انه نسب (كمن لم يعلن) عند حاكم واكتفى بالشهادة سرا ان له بينة بعيدة جدا وانه ان حضرت قام بها فله تقضه (أو يقر) للدعي عليه (سرا فقط) ويجعله علانية وأشهد المدعي بينة على جعبه علانية ثم صالحه على التأخير سنة مثلا ليستدعي أقراره في العلانية وأشهد بينة قبل الصلح لم يعلن المدعي عليه انه انما صالحه على التأخير لقر له بالحق علانية فله تقضه إذا أقر به علانية ويأخذ حقه عاجلا (على الأحسن فيهما) أي في المسئلتين وتسمى هذه البينة بينة استرعاء قال ابن عرفة ونشرط الاسترعاء تقدمه على الصلح فيجب ضبط وقته وشرطه أيضا انكار المطالب ورجوعه بعد

وابن ناجي في شرح الرسالة اه بن (قوله وكذا ان لم يعلن) الأولى حذفه لان هذه ستأتي آخر الصور وصورة المسئلة أن يقول المظلوم وهو عند الحاكم محضرة جماعة يا أيها الجماعة إن فلانا جحد حتى الذي لي عليه وصالحني على كذا ولي بينة تشهد بذلك الحق إلانها غائبة فاشهدوا على أنها إذا حضرت قت بها ولست ملتزما لذلك الصلح فإذا حضرت كان له تقضه اتفاقا بشرط بعدها جدا كإثباتية من المدينة أو من مكة لان قربت أو بعدت لاجدا (قوله الأولى) أي المذكور في قول المصنف فلو أقر بعده (قوله فله تقضه) أي اتفاق في الأولى والثالثة والرابعة وعلى المشهور في الثانية ثم ان ظاهر قوله فله تقضه ولو وقع بعد الصلح إبراء وهو ما قاله الناصر وشيخه البرهان الآقاني وحينئذ فيقيد قول المصنف الآقاني وان إبراء فلانا محاله قبله برى مطلقا الخ بما اذا كان الإبراء مطلقا غير مطلق وأما إذا إبراء مع الصلح على شيء ثم ظهر خلافه فلا يبرأ لانه إبراء معلق على دوام صفة الصلح لا إبراء مطلق فلما لم يتم الصلح وجعل الشارع له تقضه لم ينفعه إبراءه قاله عبق قال العلامة بن وما قاله الناصر من ان له تقضه ولو وقع بعد الصلح إبراء ظاهر إذا وقع مع الصلح إبراء فقط وأما إذا إبراء مع الصلح والتزم عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له كإذ كره ابن عاشر ونصه قوله فله تقضه ينبغي تنبيهه بما ذكره ابن هرون في اختصار التيطي ونصه فإذا أشهد عليه في وثيقة الصلح انه قد قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحجته داحضة والبيئة التي تشهد له زور والسرعة وغيرها سواء فلا تسمع للمدعي بعد هذا الإبراء بينة سواء كان عارفاً بها حين الصلح أم لا وان أسقط هذا التفصيل من الوثيقة فله انقيام بينة لم يعرفها اه بن (قوله أو يقر) هو بالرفع عطف على لم يعلن أي وكمن يقر له المدعي عليه سرا لا على مدخول لم ولم يبال المصنف بتشتيت الفاعل فان ضمير يعلن عائد على من الواقعة على المدعي وضمير يقر عائد على المدعي عليه انكالا على الوقت (قوله وأشهد بينة الخ) أي والحال ان المدعي قد أشهد قبل الصلح وبعد الأشهاد على الانكار بينة أخرى انه انما صالحه على التأخير لاجل ان يقر له بالحق علانية وتكفي بينة واحدة تشهد بالجحد وبانه انما صالحه على التأخير لاجل ان يقر له بحقه علانية وان لم يذكرها انه غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية لان اشهاده على انه انما صالحه على التأخير لقر بالحق علانية يتضمن كونه غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية (قوله ويأخذ حقه عاجلا) أي ولا يلزم ما التزمه من تأخيره به لاقرار المدعي عليه (قوله على الأحسن فيهما) أي في المسئلتين اللتين بعد الكاف وأشار بقوله على الأحسن بالنسبة للثانية لفتوى بعض أشياخ شيخه بذلك وهو قول سحنون ومقابله لمطرف كافي التوضيح وأما بالنسبة للصورة الأولى ففيه نظر فقد قال ابن غازي ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره ولكن استظهر فيها ابن عبد السلام عدم القيام عكس قول المصنف على الأحسن وأجاب شب بأن الاستحسان في الثانية للمصنف لا لغيره وهذا يشمل قوله وأشير بصحح أو استحسن الى ان شيئا غير الدين قدمتهم صحح هذا أو استحسنه فان المصنف نفسه من جملة غير الدين قدمتهم (قوله وتسمى هذه البينة) أي التي أشهدا للدعي ببدانكار المدعي عليه وقبل الصلح بالتأخير (قوله وشرط الاسترعاء) أي وشرط إفادته في تقض الصلح (قوله فيجب ضبط وقته) أي فيجب على الشهود تعيين وقته الحاصل فيه خوفا من أعاد وقته أي الاسترعاء ووقت الصلح فلا يفيد (قوله ولا ينفذ) أي ولا يرجع بأن ثبت انكاره وتمادى عليه وصالح لم يفد استرعاؤه شيئا وقول العوام صالح النكر اثبات لحق الطالب جهل منهم (قوله فليس له القيام بها)

أي

الصلح الى الاقرار والإلزام ثم ذكر مستاتين لا ينتقض الصلح فيهما مخرجا لهما عما تقدم

بقوله (لا إن علم) المصالح على انكار (بيئته) الشاهدة له على النكر (ولم يشهد) قبل صلحه انه يقوم بها فليس له القيام بها

ولو غائبة غيبة بعيدة ولزمه الصلح لانه كالتارك لها حين الصلح (أو ادعى ضياع الصك) أي الوثيقة الشاهدة له عنه (فقبل له) أي قاله المدعى عليه (حقك ثابت) أن اتيت به فهو منكرو في الحقيقة (فأتى به) وخذ حقه (فصلحتم وجاهدتم) بعد الصلح فلا قيام له به ولا ينتقض الصلح اتفاقا لانه إنما صالحه على إسقاط حقه ولا دخل في قوله الصلح على غير المدعى به بيع صلح أحد الورثة بما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (و) جاز صلح لبعض الورثة (٣١٥) (عن إرث روجة) مثلا (من تركه

اشتعلت على (عرض وورق وذهب) حاضر (بذهب) كائن (من التركة) أو بورق منها (قدر مورثها) بورق مجلس (منه) أي من الذهب كصلحها بشرة دنائير والذهب ثمانون عند الفرع الوارث أو أربعون عند غيره والذهب حاضر فإن صولحت بشرة من عين التركة وحضر من الثمانين أربعون لم يجز (فأقل) كصلحها بخمسة من ثمانين حاضرة حضر ماعداها أو غاب كان حظها من الدراهم صرف دينار أو أكثر وقيمة حظها من العرض كذلك لأنها أخذت حظها من الدنانير أو بعضها وتركت الباقي هبة للورثة فإن حازوها قبل موتها صحت الهبة والا بطلت وكان لورثتها الكلام (أو أكثر) من إرثها من الذهب كصلحها بأحد عشر من الثمانين الحاضرة فيجوز (إن) حضر جميع التروك من عرض وتقدير (قلت) الدراهم التي تخصها من التركة بحيث يجتمع

أي إذا حضرت من غيبتها (قوله ولو غائبة الخ) الجملة حالية وذلك لأن اليقينة ما فيها إذا كانت حاضرة أو غائبة غيبة قريبة أو بعيدة لا جذا لا قيام لها بها ولو أشهد وأعلن كأمير وأما إذا كانت غائبة غيبة بعيدة جدا أن أشهد قبل الصلح أنه يقوم بها إذا حضرت قام بها وإن لم يشهد فلا قيام لها بها (قوله أو ادعى ضياع الصك) صورته ادعى على شخص بحق فقال له المدعى عليه حقك ثابت أن أتيت بالوثيقة التي فيها الحق فقال المدعى ضاعت مني فصالحته ثم وجد الوثيقة بعد فلا قيام له بها ولا ينتقض الصلح اتفاقا لانه إنما صالح على إسقاط حقه (قوله فهو منكرو في الحقيقة) أي فالمدعى عليه في الحقيقة منكرو أي كما أنه في المسئلة السابقة كذلك إلا أنها يفرقان من جهة أن المدعى هنا ادعى ضياع الوثيقة وصالح على إسقاط حقه ومسبق المدعى قد أشهد سرا أنه إنما صالح لضياع وثيقته وإن وجدها قام بها فهو بمنزلة من صالح لغيبة بينة الغيبة البعيدة فله القيام بها عند قدمها وللأخوذ من كلام ابن يونس أن صورة المسئلة أن يدعى إنسان على آخر بحق فيقول له حقك ثابت فأنت بالوثيقة التي فيها الحق واحمها وخذ ما فيها فقال المدعى ضاعت مني وأنا أصلحك فصالحته ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فلا قيام له بها ولا ينتقض الصلح اتفاقا في التوضيح عن ابن يونس الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها أن غريمه في هذه عترف وأما طلبه باحضار صكه ليحسم ما فيه فقد رضى هذا بإسقاطه واستعجال حقه والاول منكرو للحق وقد أشهد أنه إنما صالحه لضياع صكه وهو ظاهر (قوله صالح أحد الورثة) أي إذا صولح بشيء من غير التركة وأما إذا صولح بشيء من التركة فهو داخل في قوله وعلى بعضه هبة وحينئذ فقوله على غير المدعى به بيع في الكلام حذف أي الخ (قوله بما يخصه) أي عما يخصه (قوله وعن إرث زوجة) حاصله أن لليت إذا ترك دنائير ودرهم وعروضا وعقارا فإنه يجوز لابن الميت مثلا أن يصلح الزوجة أو غيرها من الورثة على ما يخصها من التركة فإن أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل أو أخذت دراهم من التركة قدر مورثها من دراهم التركة فأقل كان ذلك جائزا أن كان للصالح عنه حاضر أو لو صالحها الولد بشرة دنائير فأقل والذهب ثمانون لأنها أخذت بعض حقها من التركة وتركت الباقي (قوله والذهب حاضر) أي والحال أن الذهب للتروك المصالح عنه حاضر فلا بد من حضوره كله وكذا إن كان المصالح منه الورق فلا بد من حضوره كله سواء كان غير المصالح منه حاضرا أيضا أو غائبا وهذا إذا صولحت بقدر ما يخصها من الذهب أو الورق أو بأقل مما يخصها وأما إذا صولحت بأكثر مما يخصها من ذلك فلا بد من حضور جميع التروك من ذهب وورق وعروض اه وإنما شرطوا في النوع الذي أخذت منه أن يكون حاضرا لانه لو كان بعضه غائبا لزم التقيد بشرط في الغائب نعم أن أخذت حصتها من الحاضر فقط جاز لإسقاط الغائب اه بن (قوله لم يجز) أي وأما يجوز مصالحتها بقدر ما يخصها من الذهب الحاضر حيث صولحت بذهب (قوله كذلك) أي صرف دينار أو أكثر (قوله فإن حازوها الخ) وذلك لأن الهبة هنا شيء موجود في الخارج بخلاف ما في التهمة فهبته إبراء لا يحتاج لحيازة كأمير (قوله ولو كثرت الدراهم) أي هذا إذا قلت الدراهم التي تخصها من التركة بل ولو كثرت (قوله فقد اجتمع الصرف والبيع في دينار)

البيع والصرف في دينار فإذا كان حظها من الدنانير عشرة وصالح على أحد عشر دينارا جاز ولو كثرت الدراهم أو العروض لأن العشرة التي أخذتها في نظير عشرة والدينار الآخر في مقابلة الدراهم والعرض فقد اجتمع الصرف والبيع (١) في دينار فإن زاد ما أخذته من الدنانير الزائدة على ما يخصها على دينار فإن قلت الدراهم التي تخصها بأن لم تبلغ صرف دينار

او قلت قيمة العرض (١) بأن لم يقع دينار آجاز وأولى إذا قلنا معا فان كثيرا ما منع لأنه يؤدي إلى اجتماع بيع وصرف في أكثر من دينار وأما صلاحها بالعرض فيجوز . مطلقا كان قدر مورثها . منه أو أقل أو أكثر (لا) ان صالحها بشيء (من غيرها) أي التركة فيمنع (مطلقاً) كان الصالح به ذهباً أو فضة أو عرضاً كانت التركة أو شيء منها حاضرة أو غائبة (إلا بعرض) من غيرها فتجوز بشروط ذكرها بقوله (إن عرفاً) أي الوارث والزوجة (جميعها) أي التركة ليكون الصالح على معلوم (وحضر) جميع التركة حقيقة في العين وحكما في العرض بأن كانت قرية (٣٦) الفية بحيث يجوز التقديره بشرط فهو في حكم الحاضر وعلة الشرط الثاني

السلامة من القدر بشرط في الغائب (وأقر الدين) بماعليه (وحضر) وقت الصالح وكان ممن تأخذه الاحكام ان كان في التركة دين ولا بد من جميع شروط بيع الدين كما يفيد قوله وان كان فيها دين فكيجه (و) جاز صالح الزوجة مثلاً (عن دراهم) أو ذهب (وعرض تركا بذهب) من عند الوارث (كبيع وصرف) أي كجواز بيع وصرف فان كان حفظها من الدراهم قليلاً أقل من صرف دينار جاز ان لم يكن في التركة دين وان كان حفظها منها صرف دينار فأكثر منع (وإن كان فيها) أي في التركة (دين) للبيت على غريم له (فكيجه) أي الدين يجوز

(١) قوله او قلت قيمة العرض بأن لم يبلغ ديناراً باز ظاهره ولو كثرت

من هذا يعلم أنه ليس المراد بقلة الدراهم في كلام المصنف أن يكون حفظها منها قليلاً كما حل به الشارح أولاً بل المراد أن يأخذ في مقابله مع العرض ديناراً بحيث يجمع البيع والصرف فيه (قوله وأولى إذا قلنا مع الخ) فتحصل من كلامه أن الصور الجائزة أربع أن تقل الدراهم التي تنوبها عن صرف الدينار أو يقل قيمة العرض الذي ينوبها عن صرف دينار أو يقل ما عن صرف دينار أو تأخذ عن الدراهم والعرض ديناراً فقط وان كثر (قوله لا من غيرها مطلقاً) يعني إذا وقت الصالحة على شيء بهطها إياه من غير التركة ذهب أو فضة أو عروض فان كان بدنانير أو دراهم لم يحز مطابقتها لما فيه من التفاضل بين العينين العين المدفوعة صلحها والعين الصالح عنها لأنها باعت حفظها من التقدين والعرض بأحد التقدين ففيه بيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضة والقاعدة أن العرض إذا كان مصاحباً للعين فإنه يعطى حكم العين وان كان بعرض جاز بشروط (قوله ان عرفاً جميعها) هذا الشرط وما بعده معتبران أيضاً في قوله أو أكثر بخلاف الصالح بعين قدره ورثتها أقل أو بعرض من التركة فإنه لا يشترط معرفتها ولا حضورها (قوله ليكون الصالح على معلوم) لأنها بالغة لنصيبها من ذلك (قوله وحكما في العرض) الأولى ولو حكما في العرض وقوله بأن كان قريب الفية أي كيوين (قوله وعلة الشرط الثاني الخ) أي إنما اشترط حضور التركة لأجل السلامة من التقدر في الغالب بشرط وفيه أنه لا شرط هنا فكان الشارح جعل عقد الصالح على التعجيل شرطاً في المعنى فتأمل (قوله وأقر الدين بماعليه وحضر) زاد بهضم ولا بد أن يكون العرض الذي أعطاه الصالح مخالفاً للعرض الذي على الغريم والا لم يحز لانه حينئذ يكون سلفاً بمنفعة لان الغالب أنها لا تأخذ إلا أقل من حقها اه بن (قوله وعن دراهم الخ) يعني أن التركة إذا لم يكن فيها إلا دراهم وعرض فصولحت الزوجة عما يخصها بذهب أو لم يكن فيها إلا ذهب وعرض فصولحت عما يخصها بدراهم من غير التركة فهو جائز كجواز اجتماع البيع والصرف فقوله بذهب أي إذا كان التروك عن البيت دراهم وعرضا أو بدراهم ان كان التروك ذهباً وعرضا (قوله فان كان حفظها من الدراهم قليلاً) هذا إذا كان في التركة دراهم وأما إذا كان فيها دنائير فيقال له ان كان حفظها من الدنانير أقل من دينار (قوله منع) أي ان كانت قيمة العرض أكثر من دينار وإلا جاز وهو الحاصل انه إذا قلت الدراهم التي تخصها او قيمة العرض الذي يخصها بأن نقصت او نقصت قيمة العرض عن دينار جاز الصالح لانه يسع وصرف اجتماعه في دينار (قوله وان كان فيها دين فكيجه) لا يفتى عن هذا قوله فيأمر وأقر الدين وحضر وذلك لاختلاف الموضوع فهما لان قوله فان كان فيها دين . موضوعه ان التركة عروض ودراهم فصالح بدنانير من عنده وأما قوله سابقاً وأقر الدين وحضر فهو موضوعه ان التركة دراهم ودنانير وعروض والصالح فيها بعرض من عنده (قوله فكيجه) أي فالصالح حينئذ مماثل لبيع الدين في الجواز وعنده

وقوله

الدراهم وقابلها دينار أو أكثر ووقع دينار في مقابلة بقيها والعرض كما إذا صولحت باثنى عشر ديناراً من

أربعين حيث لا فرع وحصلها من الدراهم خمسة عشر وصرف عشرة فحينئذ دينار ونصف في مقابلة الدراهم والعقد على ذلك صرف ونصف في مقابلة نصيبها من العروض وقد اجتمع البيع والصرف في أكثر من دينار مع قلة قيمة العرض وذلك ممنوع بلا شك فالانكشاف لقيمة العرض غلط محض إنما المنظور له الدراهم وأما العرض فلا ينظر لقيمتها قلت أو كثرت وبهذا علم ما في قول المحشى فتحصل ان الصور الجائزة أربع ثم رأيت في عاب عن احمد قوله ان قلت الدراهم أي وكذا ان كانت الدراهم كثيرة والعرض قليلاً بحيث يكون العرض غير مقصود فإنه جائز لانه صرف خاصة والعرض كالمدم اه بحروفه وسله الباقى اه

حيث يجوز ويمتنع حيث يمتنع فيمتنع صلحها بدنانير أو دراهم من عند الغائب جداً إن كان الدين دنائير أو دراهم فإن كان الدين حيواناً أو عرضاً من بيع أو قرض أو كان طعاماً من قرض فصالحها الوالد من ذلك (٣١٧) على دنائير أو دراهم عجلها لها من عنده

جاء إذا كان الغرماء حضوراً مقرين وهم ممن تأخذهم الأحكام وهذا يجري في جميع صور الصالحة من غيرها * ولما انتهى الكلام على صلح الأموال انتقل للكلام على صلح الدماء فقال (و) جاز الصلح (عن) دم (العمد) نفس أو جرح (بما قل) عن الدية (وكثيراً) عنها لأن دم العمد لا دية له (لا) يجوز الصلح عن دم عمد ولا غيره على (غري) دين أو غيره (كرطل) أو أرتال (من) لحم (شاة) صالح صاحبها بذلك وهي حية كما في الدونة أو قبل السلق كما قال أبو الحسن فإن سلخت جاز كما يجوز الصلح بها حية أو مذبوحة قبل السلق ومن الضرر عمدة لم يبد صلاحها فإن وقع الصلح بالقرار ارتفع القصاص وقضى بدية عمد (ولذي دين) هبط (منه) أي منع الدين القاتل أو الجراح (منه) أي من الصالح بمال لاسقاط القصاص عن نفسه أو عضوه لما فيه من اتلاف ماله على ما لم يملكه عليه غرمؤه كهيته وعته * ولما كان

وقوله يجوز أي الصلح وقوله حيث يجوز أي بيع الدين وذلك حيث لم يكن الدين عيناً ولا طعاماً من بيع بأن كان حيواناً أو عرضاً أو طعاماً من قرض وكان المدين حاضراً مقراً تأخذه الأحكام وقوله ويمتنع أي الصلح حيث يمتنع بيع الدين بأن كان الدين عيناً أو طعاماً من بيع أو لم يحضر المدين أو حضر ولم يقر أو لم تأخذه الأحكام (قوله فيمتنع) أي لما فيه من التفاضل بين العينين تقديره أو الصرف للآخر (قوله إن كان الدين) أي الذي هو من جملة التركة دراهم أو دنائير حالة أو وجلة (قوله فإن كان الدين حيواناً الخ) ظاهره أن الموضوع أن التركة دراهم وعروض ولدين حيوان أو عرض فيجوز الصلح في هذه الحالة بدراهم أو دنائير حالة وفيه أنه يمتنع الصلح حينئذ لما فيه من التفاضل بين العينين فيتمتع إن يعمل كلام الشارح على أن الدين حيوان أو عرض والتركة كالمعرض فيجوز الصلح حينئذ بدراهم أو دنائير وإن كان هذا خلاف السياق (قوله أو كان طعاماً من قرض) أي لا من بيع فيمتنع لما فيه من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا يجري الخ) المشار إليه مراعاة بيع الدين أي إن ما ذكره المصنف من مراعاة بيع الدين جوازاً ومنعاً يجري في جميع صور الصالحة من غير التركة (قوله من غيرها) أي من غير التركة (قوله وجاز الصلح عن دم العمد) ظاهره جواز الصلح عمداً ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (قوله بما قل عن الدية) أي دية الخطأ وقوله لأن دم العبد لا دية له أي وليس فيه إلا ما سطحو عليه (قوله لا غرر) عطف على ما يفيد الكلام السابق أي جاز الصلح بما استوفى الشروط لا يقرر أو أنه عطف على ما من قوله بما قل ونبه على مع الصلح بالقرار لأن دم العمد لما كان للولي العفو عنه مجازاً ربما يتوهم جواز الصلح عنه بالقرار فنص على ذلك دفعا لذلك التوهم وغير دم العمد يفهم للنسب فيه بالطريق الأولى (قوله على غرر) على بمعنى الباء أي بذى غرر (قوله دين أو غيره) تعمم في قوله ولا عن غيره وحينئذ فكان الأولى تقديمه قبل قوله على غرر (قوله كافي الدونة) نصها وإذا ادعت على رجل بدين فصالحك عنه بعشرة أرتال من لحم شاة وهي حية لم يجز قال أبو الحسن لا مفهوم لقوله وهي حية بل لو كانت مذبوحة غير مسلوخة فكذلك يمتنع (قوله فإن وقع الصلح) أي عن دم العمد وقوله بالقر رأى كرطل من شاة أو ثمرة لم يبد صلاحها (فرع) لو وقع الصلح على أن يرتحل القتال من بلد الأولياء فقال ابن القاسم الصلح منتقض ولصاحب الدم أن يقوم بالقصاص ولو ارتحل الجاني وقال الغيرة يجوز وعيكم على القاتل أن لا يسألكم أبداً كما شرطوه وهذا هو المشهور المعمول به واستحسنه سحنون وعليه فإن لم يرتحل القاتل أو عاد وكان الدم قد ثبت كان لهم القود في العمد والدية في الخطأ وإن لم يثبت كان لورثة القتول العود الخصام ولا يكون الصلح قاطباً لخصامهم لا تنقاضه (قوله لاسقاط القصاص عن نفسه) متعاق بالصلح أي أن من يصلح بمال لاجل اسقاط الخ (قوله لما فيه) علة لمنعه من الصلح بالمسال (قوله لما فيه من اتلاف ماله الخ) أي لما فيه من اتلاف ماله في شيء لم يملكه الغرماء عليه لأنه اعتق نفسه من القتل والقطع بذلك وهم لم يملكوه على اتلاف ماله في صون نفسه وليس هذا كترجيحه وإبلاذته لأن الغرماء عاملوه على ذلك كما عاملوه على الاتفاق على زوجته وأولاده الصغار (قوله مطلقاً) أي على اقرار أو انكار (قوله أو ثوب معين) أي أو حصة في دار معينة (قوله أو أخذ بشفعة) أي أو أخذ من يد المجنى عليه بشفعة كما لو جنى إنسان جناية على زيد وصالحه بشقص

الصلح كالبيع يتره العيب والاستحقاق والأخذ بالشفعة شرع في الكلام على ذلك وإن منه ما يوافق البيع وما يخالفه فما يتخالفان فيه قوله (وإن رد) في الصلح عن دم العمد مطلقاً أو في الخطأ على انكار مصاغ به (مقوم) معين كعبد أو ثوب معين صولج به (سبب أو استحق) أو أخذ بشفعة (رجع) الصالح على دافعه (بقيته) يوم الصلح به سلباً صحيحاً لا بمأصول عنه

إذ ليس للدم ولا للخصام في الانكار قيمة يرجع بها وأما على اقرار في غير الدم يرجع في المقر به ان لم يفت وفي عوصه إن فات وفي الدم يرجع للدية فلو كان المقوم غير معين بأن كان موصوفاً رجح بمثله مطلقاً (كنسكاح) وقع صدقه بما ذكر فوجدت الزوجة به عيباً أو استحق أو أخذ منها بالشفعة (وُخاع) على مقوم فوجد الزوج به عيباً رجعت في النكاح ورجع في الخلع بالقيمة لا بما خرج من اليد إذ لا قيمة له (وإن قتل جماعة) رجلا أو أكثر (أو قطعوا) يداهما (جاء) صلح كل (منهم) على انقراضه (والعفو عنه) مجاناً أو القصاص أو العفو عن بعض والقصاص من الباقي أو صلحه أو صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض (وإن) صلح مقطوعاً عمداً بدليل قوله والقتل بقسامة والراد بالقطع ما يشمل الجرح ولو لم يحصل قطع لأن من لازم القطع الجرح بمال على القطع (نم نزي) بالبناء للجمود أي سأل دم الجرح (فأت) المقطوع (فلولي) أي ولي الليت

في دار باقيها لعمرو فلمرو أن يأخذ ذلك الشقص بالشفعة من زيد ويرجع زيد بقيمة الشقص يوم الصلح على الشفع وهو عمرو فالرجوع بقيمة المقوم العين على الدافع في خصوص الاستحقاق والرد بالعيب وأما في الأخذ بالشفعة فالرجوع بالقيمة إنما هو على الشفع (قوله) إذ ليس للدم الخ هذا راجع للصلح عن الدم في السمد مطلقاً وقوله ولا للخصام راجع للصلح عن الدم خطأ على انكار (قوله) وأما على اقرار أي وأما الصلح عن دم الخطأ في الاقرار وقوله في غير الدم الخ هذا خروج عن الموضوع لأن السكلام في الدم والحناية ومعنى كلامه أنه إذا ادعى على إنسان بكتاب مثلاً فأقر به وصالحه بثوب مثلاً فإن استحق ذلك الثوب أو رد بعيب فإن كان الكتاب باقياً رجع به وإن كان قد فات رجع بقيمته (قوله بما ذكر) أي من العبد العين أو الثوب العين أو الحصة في الدار الميمنة (قوله وخاع على مقوم) أي معين كمبد معين أو ثوب معين أو شقص في دار معينة وقوله فوجد الزوج به عيباً أي فردة لذلك أو استحق من يده أو أخذ منه بالشفعة (قوله بالقيمة) أي بقيمة المقوم الذي وقع به النكاح والخلع (قوله لا بما خرج من اليد إذ لا قيمة له) أي ولا يرجع أيضاً بصدائق المثل وخلع المثل لأن طريق النكاح السكامة فقد يتزوج الرجل المرأة بأضعاف صدائق المثل وبعشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل واضعافه وبعشره * واعلم أن مثل هذه المسائل الأربعة التي ذكرها وهي الصلح عن دم العمد مطلقاً وعن دم الخطأ في الانكار والنكاح والخلع في الرجوع بقيمة العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وعوض العمري فالاول كما لو قال لعبد أن أتيتني شقص فلان من الدار القلانية فأت حر فأتى له به ثم استحق ذلك الشقص أو رده عليه بعيب أو أخذ منه بالشفعة فيرجع السيد على العبد بقيمة الشقص في غير الأخذ بالشفعة ويرجع على الشفع بقيمة الشقص والثاني كما لو كاتب عبده على عشرين ديناراً ثم بعد ذلك قال له أن أتيتني شقص فلان من الدار القلانية أسقطت غنك العشرين ديناراً وخرجت حرّاً فأتاه به فردة عليه بعيب أو أخذ منه بالشفعة أو استحقاق فإن السيد يرجع بقيمة الشقص في الشفعة على الشفع وفي غيرها على العبد والثالث كما لو أعمرت زيدا دارك مدة حياتك * سألته على شقص معين في عقار آخر فردة عليك بعيب أو استحق من يده أو أخذ منه بالشفعة فإن زيدا يرجع عليك بقيمته في غير الشفعة وفي الشفعة يرجع بالقيمة على الشفع * والحاصل أن المسائل إحدى وعشرون مسئلة لأن الشقص دفع إما صلحاً عن دم عمد مطلقاً أو عن دم خطأ عن انكار أو دفع صدقاً أو خلعاً أو قطاعة أو عوضاً عن الكتابة أو عن العمري والطارى على جميع ذلك عيب أو استحقاق أو أخذ بالشفعة وقد نظمها ابن غازي في بيت فقال :

صلحان عتقان وبضعان معا * عمري بأرض عوض به ارجما

فقوله صلحان أراد بهما الصلح عن دم العمد مطلقاً وعن دم الخطأ على انكار وقوله عتقان أراد بهما عتق المكاتب والعتق إذا أديا ما تراضوا عليه وقوله وبضعان أراد بهما بيع النكاح وبيع الخلع وقوله بارش عوض المراد بارش العوض قيمته أهـ شيخنا عدوى (قوله جاز صلح كل) أي جاز لهجنى عليه صلح كل أن كانت الجناية في دون النفس ولأوليائه أن كانت الجناية على النفس إلا أن الصلح ممن ذكر يتوقف على رضا من صلح * والحاصل أن الخيار لأوليائه للقتول إلا أن الصلح لا يكون إلا برضاء القاتلين (قوله والعفو عنه) أي عن كل وقوله أو القصاص أي من كل (قوله بدليل الخ) أي لأن القتل بقسامة إنما يكون في العمد (قوله لا من لازم الخ) أي المصنف أطلق اسم للزوم وأراد اللازم (قوله بمال على القطع) اعلم أن كلام المصنف مفروض فيما إذا وقع الصلح عن الجرح فقط دون ما يؤول له من الموت وأما إذا وقع عنها فسيأتي حكمه *

(لا له) أى للقاطع (رده) أى الصالح أى المال المصالح به (والقتل بقسامة) انه مات من ذلك الجرح لأن الصالح إنما كان عن قطع فكشف الغيب انه نفس وإنما قسموا التراخي الموت عن الجرح ولهم الرضا بما صالح به النطوع (كأخذهم) أى أولياء الجروح (الدية في) جناية (الخطأ) أى كالوضوح الجروح خطأ ثم نرى فوات فان لاورثة (٣١٩) ردا الصالح وقسمون ويأخذون الدية

من العاقلة ويرجع الجاني المصالح عما دفع من ماله ويكون في القصد كواحد منهم ولهم ترك القسامة وأخذ المسال المصالح به (وان وجب) أى ثبت بينة أو اقرار (لمريض) ولو مرضاً عفوفاً (على رجل) مثلاً (جرح عمداً) طراً على لمرض وأما طر والمريض على الجرح قسماً في بابه وأنه فيه خلافاً (فصالح) المريض جرحه (في مرضه) بأرضه المسمى فيه (أو) غيره (ان لم يكن فيه مسمى أو بأقل من دية ان كان فيه شيء معين) (مات) مرضه (أى فيه) (جاء) الصالح ابتداء (ولزم) بعد وقوعه (وهل) الجواز والازوم (مطلقاً) صالح عن الجرح فقط أو عنه وعمما يؤول اليه (أو) إنما يجوز ويلزم (ان صالح عليه) أى على الجرح فقط (لا) عليه وعلى (ما يؤول اليه) فلا يجوز ولا يلزم (تأويلان) أرجحهما الثاني وعليه فإذا صالح

واعلم انه كما يجوز صالح للجروح عن جرح العمدي يجوز صلحه عنه وعمما يؤول اليه من الموت على ما دل ابن حبيب واختاره ابن رشد فثلاً ان القاتل إذا جازله أن يعفو عن قاتله مجازاً جازله أن يصالح الأولى خلافاً لما رواه عيسى من المنع وهذا كانه إذا كان الجرح عما يقتض من أجله كقطع يد وأما لو كان مما لا قصاص فيه بأن كان من المتالف الأربع كالجائفة والأمة والفرس انه عمد فلا يجوز الصلح عنه وعمما يؤول اليه من النفس لانه لا يدري يوم الصلح ما يجب عليه ويفسخ ان وقع وإذا برى فلا ريب وان مات فالدية على العاقلة بقسامة وأما الصلح عنه وعمما يؤول اليه من الزيادة ففيه قولان أرجحهما الجواز إذا كان في الجرح شيء مقرر فإن لم يكن فيه شيء مقرر فلا يجوز الصلح على أرضه إلا بعد البرء فان وقع الصلح عنه وعمما يؤول اليه من الزيادة قبل البرء كان الصلح باطلاً (قوله لاله) كان الأولى لا لاقطاع لانه لم يتقدم للضمير مرجع فكان الاظهار أولى (قوله وانما قسموا) أى ولم يقتلوا الجاني من غير قسامة (قوله لتراخي الخ) أى فيحتمل ان الموت من غير الجرح (قوله كالوضوح الجروح خطأ) أى عن الجرح فقط أى وأما وقوع الصلح عن الجرح خطأ وعمما يؤول اليه من النفس فانه يمنع كالعمد (قوله ويقسمون ويأخذون الدية) علم من هذا أن قول للصف كأخذهم الدية أى في آخره الأمر والمعنى حينئذ كأن لاولياء الجروح أن يأخذوا الدية كاملة بعد القسامة في جرح الخطأ الذي وقع فيه الصلح على الجرح ثم نرى فوات الجروح منه وواعلم انه يجوز الصلح عن جرح الخطأ وأما الصلح عما يؤول اليه فهو فاسد ولو بلغ ثلث الدية على الأقوى (قوله وأما طرو المرض على الجرح) أى العمود مات الجرح وقوله وان فيه خلافاً أى قبيل يقتض من الجاني بقسامة وقيل عليه نصف دية بلا قسامة (قوله أى فيه) أشار إلى أن من النظرية ان مات في زمن مرضه لا للسببية لانه إذا تحقق ان موته من مرضه لم يثبت التأويلان من كونه صالح عن الجرح لا عما يؤول اليه أو صالح عنهم ماعاً لان الجرح لم يؤول شيء وعلى تسليم جريتهما بمعنى انه وقع الصلح عن الجرح وعمما يؤول اليه على فرض الأول فلا مسمى لاعتماد التأويل الثاني دون الأول (قوله جاز ولزم) أى لان المريض المقتول أن يعفو عن دم العمدي في حال مرضه وان لم يتركه الا فله ان يصالح عنه بما شاء بالأولى (قوله تأويلان) قال أبو الحسن عياض تأويلها غير واحد على ان الصلح على الجرح دون ما يؤول اليه من النفس وتأويلها ابن القصار على الجرح وما تاهى اليه (قوله وعليه الخ) حاصل ما في المقام كما في ح وعج وغيرهما انه إذا وقع الصلح على الجرح فقط جاز على كل من التأويلين فامات من مرضه لزم الصلح الورثة وان نرى فوات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى من ان لاورثة رد الصلح والقتل بقسامة ولا يقال الصلح لازم للورثة في هذه الحالة لان الصلح على الجرح فقط فكيف يلزم فيما آل اليه مع انه خلاف ما وقع عليه الصلح وان صالح عليه وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثاني الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح من ان لاولياء القسامة والقصاص وعلى التأويل الأول يلزم الصلح وان نرى فوات منه فلا كلام لاولياء (قوله فيأخذ ما ينوبه ولو صالح بقليل) ولا يرجع على الجاني واحد منهما بشيء والذي في ح ما نصه فلآخر ان يدخل معه فيما صالح به بأن يأخذ نصيبه من القاتل على حسب دية العمدي ويضمه إلى ما صالح به

عليه وعلى ما يؤول اليه بطل وكان حكمه حكم ما اذا لم يقع صلح فلاولياء القسامة والقصاص (وان صالح أحد ولين) عما فيه قصاص بقدر الدية أو أكثر أو أقل عن جميع الدم أو عن حصته فقط بأكثر مما ينوبه من الدية أو أقل (فلآخر الدخول معه) جبراً فيأخذ ما ينوبه ولو صالح بقليل

(وسقط القتل) وله عدم الدخول منه فله نصيبه من دية محمد كما أتى في الجراح فلا دخول للمصالح . وله العفو فلا دخول له مع المصالح وشبهه في سقوط القتل وقوله (كدعواك) (٣٢٠) أيها الذي (صلحه) أي القاتل بمال (فأنكر) فيسقط القتل وكذا المال

ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم واستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعوى الولي تضمنت ابرين اقراره على نفسه بعدم القصاص وانه يستحق مالا فاحذباقراره ولم يعمل بدعواه المال (وإن صالح مقرر مخطئ) أي بقتل خطأ (بماله) متعلق بصالح (لزمه) الصلح فلا رجوع له عنه (وهل) يلزمه (مطلقاً) أي فيما دفع وما لم يدفع فيلزمه دفعه بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف كما هو المشهور (أو) انما يلزمه (مادفع) والباقي على العاقلة بناء على انها تحمل الاعتراف (تأويلان) ولا يلزم من بناء الثاني على ضعيف ان يكون هو ضعيفاً (لا إن ثبت) بنية انه قتل خطأ وهو منكراً (وجهل) أي ظن (لزومه) أي لزوم المال الذي هو الدية فصالح بشيء فلا يلزمه ولا بد من ثبوت الجهل أو ان مثله يجهل (وحلف) انه انما صالح ظناً منه لزوم الدية له (ورد) ما دفعه من

صاحبه ويقتسمان الجميع كنه هو المصالح به كما ذكر ابن عبد السلام في باب الديات اه وبه قرر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام أيضاً وبهذا النقل تعلم أن ما في خش وعيق من التنظير الذي محمله أنه إذا دخل الآخر مع الأول فيما صالح به هل له بعد ذلك مطالبة على الجراح ببقية حقه من دية العمد أولاً شيء له بعد ذلك قبل الجراح قصور لوجود النقل لكن هذا الذي ذكره ابن عبد السلام مخالف لما ذكره المصنف في قوله الآتي وان صالح عن عشرة من خمسين الخ فتأمله انظر بن * والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين والمعتمد منهما كما قرر شيخنا ما مشى عليه شارحنا وهي الموافقة الكلام المصنف الآتي وعليها اقتصر في الحج لا طريقة ابن عبد السلام (قوله وسقط القتل) لو قدم المصنف وسقط القتل على قوله وللآخر الدخول منه كان أولى ليفيد سقوط القتل وان لم يدخل معه اه بن وقد يقال انه أخره لأجل أن يشبهه به (قوله فلا دخول للمصالح به) أي ولا رجوع لواحد منهما بعد ذلك على الجاني بشيء (قوله وله) أي للآخر العفو وليس له القصاص لقول المصنف وسقط القتل ان عفا رجل كالباقي فالحاصل أن الآخر يغير أولاً في العفو وعدمه فان عفا فلا دخول له مع المصالح ولا نية له أصلاً وان لم ينف فيخير إما أن يدخل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما على الجاني على المعتمد أولاً بدخول له نصيبه من دية محمد (قوله فأنكر) أي الجاني (قوله فيلزمه دفعه) أي دفع ما لم يدفعه (قوله وهل مطلقاً أو ادفع تأويلان) الأول لأن عمران والثاني لابن محرز وهما على قول المدونة ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ ولم يتم بينة فصالح الأولياء على مال قبل أن تلزم الدية العاقلة بقسامة وظن أن ذلك يلزمه فالصالح جائز اه أبو الحسن أي لازم تأييد واختلاف بماذا يلزم فقال أبو عمران بالعقد وقال ابن محرز انما يلزم بالدفع اه إذا علمت هذا فكان الأولى للمصنف أن يبينه على أن الخلاف فيما به اللزوم بأن يقول وهل اللزوم بالعقد فيلزمه ادفع وما لم يدفع أو اللزوم بالدفع فلا يلزمه إلا مادفع وقول الشارح بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف الخ فيه نظر لان التأويلين مبنيان على انها تحمل الاعتراف كما في ح وطفي انظر بن (قوله ولا يلزم الخ) جواب عما يقال تغيير المصنف بتأويلان يشعر بقساويهما مع ان الثاني مبني على ضعف فقضاء ان يكون ضعيفاً * وحاصل الجواب انه لا يلزم من بنائه على ضعيف ان يكون ضعيفاً اذ لا يلزم من ضعف البني عليه ضعف المبني فلا غرابة في بناء اجد مشهورين على ضعف (قوله أي ظن لزومه) أي ظن لزوم الدية له وقوله فلا يلزمه أي ما صالح به بل يرد له ما صالح به كقول المصنف والدية على العاقلة (قوله ولا بد الخ) أي في كون المال الذي صالح به لا يلزمه ويرد اليه ما دفعه زيادة على حصته وقوله من ثبوت الجهل أي من ثبوت جهله أي ظنه ان الدية لازمة له وفيه ان هذا أمر خفي لا يعلم الا منه فكيف يتأتى اثباته واجيب بأن المراد لا بد من ثبوت جهله باليمين وهو قول المصنف وحلف لا الثبوت بالبيعة بخلاف ثبوت ان مثله يجهل ذلك قال أبو الحسن يؤخذ من هذا ان من ادعى الجهل فيما الغالب ان يجهله فانه يصدق اه بن فان ادعى جهله بلزوم الدية من غير ان يثبت ذلك باليمين كان الصلح لازماً له ولا يرد له ما زاد على حصته (قوله وحلف) أي فان نكل عن اليمين مع كونه من شأنه يجهل لزوم الدية للعاقلة لزمه جميع الصلح (قوله ولا يندر بالجهل) أي يجهله انه لا يلزم تعجيلها (قوله ان طلب به) أي ان كان

المال للمصالح به أي أخذه من المدفوع لهم ما عدا ما يخصه فلا رده ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا من جالنا نقول هو كالمطوع أولياء جمعيه ولا يندر بالجهل (إن طلب به) أي بالصلح من أولياء القتل (مطلقاً) وجد ما صالح به بأيديهم أم لا ويرجع بالثلث وقيمة القوم إن فات بنهاب عينه (أو طلبه) هو

(ووجد) مادفعه لهم باقياً بأيديهم كلاً أو بعضاً وما ذهب فلا رجوع له به عليهم (وإن صالح أحد الوالدين مثلاً (والزكيات) شخصاً خليطاً لأبيهما ادعى عليه هذا الوارث المصالح عال لأبيهما وثبت بيئته أو إقرار بل (٣٢٩) (وإن) كان الصلح (عن إنكار)

من المدعى عليه (فلساحبه) الذي لم يصلح (الدخول) معه فيها صالح به عن نصيبه وله ترك الدخول معه وبطال بجميع نصيبه أو بعضه أو يصلح كصالح أخوه أو بأقل أو أكثر أو بتركه له فإن أبي للمدعى عليه أن يدفع له شيئاً ولا يئنه فليس له عليه إلا اليمين (كحق) ثابت (لهم) أي مشترك بين رجلين مثلاً فالصغير عائد على ما تقدم لمعتبر العدد لا باعتبار الوصف بالولدية والإثنية كتب ذلك الحق (في كتاب أو) أي وثيقة (أو مطابق) بأن لا يكتب في كتاب أقرضه أو باعاه سلعة أو دفعا فيه رأس لم أو نحو ذلك فإن من قبض شيئاً منه فلا آخر الدخول معه فيه (إلا الطعام) والإدام من بيع (فيه تردد) ظاهر كلامه أنه إذا صالح أحد الشريكين فلا آخر الدخول معه إلا في الطعام فحق دخوله معه تردد وليس بمزاد أو إقامته أن يئنه على أنه في الدونة استثنى الطعام والإدام لا تكلم على هذه المسئلة بقوله غير الطعام والإدام فتردد المتأخرون في وجه استثنائه فقال ابن أبي رزق أنه مستثنى من آخر المسئلة وهو

أولياء المقتول طلبوا الصالح من ذلك الجاني وقوله أو طلبه هو أي أو كان الجاني هو الذي طلب الصلح من أولياء المقتول (قوله ووجد) أي وقت الرد عليهم (قوله فلا رجوع له به عليهم) أي على أولياء الدم كمن أعطى عطية لمن تصدق عليه بصدقة ظنا منه لزوم الإثابة فإنه يرجع بما وجد مما أناب ولا يرجع بما فات منه وحيث لا رجوع له على أولياء الدم بما فات فهل يرجع على العاقلة بما زاد على حصته منه ويحسب ذلك الفائت للعاقلة من الدية واختاره البنو فرى وقيل لا يرجع به أيضاً على عاقلته ويحسب لهم من الدية واختاره ابن هرون وقيل لا يرجع بذلك على العاقلة ولا يحسب لهم من الدية وهو مقتضى نقل الواق قال شيخنا وهذا هو المتمد (قوله وإن صالح أحد ولد بن الخ) حاصله أن أحد الوارثين سواء كانا ولدين أو أخوين أو عمين أو غير ذلك إذا ادعى بمال على شخص محالط لمورثه من تجارة أو ودية فأقر بذلك أو أنكره وصالحه عليه فإن لا وارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيها صالح به عن نصيبه سواء كان ذهباً أو فضة أو عرضاً وله أن لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الإقرار وله تركها كلها وله للصالح بأقل منها وأما في حالة الإنكار فلما أن يكون له بينة أولاً فإن كان له بينة أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صالح بما يراه صواباً وإن لم يكن له بينة فليس على غيره إلا اليمين (قوله فلساحبه الدخول معه) ثم إن كان الصلح عن إقرار رجوع غير الصالح على الغريم بما بقي له من حقه ورجع الصالح على الغريم بما أخذه منه صاحبه كما يأتي للمصنف وقال ابن يونس ما بقي على الغريم بعد صلح أحدهما يكون بينهما كما في الواق ووجهه كما قال السناوى إن الصلح لازم للاول ولما شارك رب الدين الآخر فيها اقتضاء شاركة هو في حصته وإن كان الصالح عن إنكار ودخل غير الصالح مع للصالح فيها صالح به فلا رجوع للمصالح ولا لشريكه على الغريم به لأن الصلح لقطع النزاع ورجوع للصالح عليه بما أخذ منه فتحليب النزاع خلافاً لما سبق حيث قال يرجع للصالح على الغريم بما أخذه منه صاحبه ولا رجوع لصاحبه على الغريم ولا على الصالح بما رجع به على الغريم (قوله أي مشترك بينهما) أشار الشارح إلى أن اللام في قول للمصنف لهما بمعنى بين موضوع الكلام هنا في الحق المشترك وأما إذا كان لكل منهما حق وكان الحقان على شخص واحد كزبدولا اشتراك بينهما وكتب الحقان في كتاب واحد فسيأتي المصنف يتكلم عليه ويذكر فيه قولين (قوله إلا الطعام فيه تردد) حاصله أن للدونة قالت وإن صالح أحد شريكين فلا آخر الدخول معه إلا أن يشخص بعد الاعتذار إلا الطعام ففسد الكلام قوله فلا آخر الدخول معه وعجزه قوله إلا أن يشخص بعد الاعتذار فاختلف شراحها في قولها إلا الطعام هل هو مستثنى مما يفهم من آخر الكلام أو مما يفهم من أوله على ما ذكر الشارح (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة ما إذا كان لشريكين حق على ثالث في كتاب أو مطلق واقتضى أحدهما شيئاً فلا آخر الدخول معه (قوله من آخر المسئلة) أي مما يفهم من آخرها وهو قوله إلا أن يشخص بعد الاعتذار أي فليس للحاضر أن يدخل مع الشاخص ويفهم من هذا أنه يجوز لأحد الشريكين أن يسافر ليقبض ما يخصه منه بإذن شريكه إلا الطعام فلا يجوز له أن يسافر ليقبض ما يخصه منه بإذن شريكه لأن ذلك قسمة للطعام والقسمة بيع وحينئذ فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (قوله كما يأتي للمصنف) أي وعلى هذا فيجوز لأحد الشريكين أن يسافر بإذن شريكه لأخذ ما يخصه من الطعام

(٢١ - دسوق - ثالث) جواز إذن أحد الشريكين لصاحبه في اقتضاء نصيبه مقاسمة والمقاسمة في الطعام كيومه قبل استيفائه فيلزم عليه بيع طعام الماوضة قبل قبضه وهذا مبني على أن القسمة بيع والمعتمد أنها غير حق كما يأتي للمصنف في باب القسمة وقال عبد الحق وأبو هريرة

إليه مستثنى من أول للسئلة وهو جواز مصالحة أحد الشريكين عن حصته لأن المصالحة عن طعام البيع يبيع له قبل قبضه إلا أن هذا مستفاد من قول المصنف الصالح على غير المدعى يبيع ومن قوله وجاز عن دين بما يباع به فلو ترك قوله إلا الطعام الخ لسكان أحسن فتحصل أن التردد في فهم مرجع الاستثناء هل هو أول الكلام وهو أن صلح أحد الشريكين عن نصيبه جائز إلا الطعام والإدام من بيع فلا يجوز أو هو آخر الكلام وهو جواز إذن أحد (٣٢٢) الشريكين لصاحبه في الخروج لاقتضاء نصيبه إلا الطعام والإدام من

بيع فلا يجوز الإذن له في ذلك بل لابد من خروجه معه أو تركه لأن إذنه له في ذلك مقاسمة والمقاسمة يبيع وبيع الطعام قبل قبضه ممنوع واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول قوله (إلا أن يشخص) فتح التهمة والخاء للمجبة أي يخرج بشخصه أي ذاك يقال شخص شخص من باب علم أو ضرب إذا خرج شاخصا أي مسافرا والمثل أن له الدخول مع صاحبه إلا أن يكون المدين يلد غير بلد أو باب الدين فيسافر له بذاته لاقتضاء نصيبه (ويستثنى إليه) أي إلى شريكه الذي لم يشخص أي يقطع عذره وحبته عند حاكم أوينة (في الخروج) معه لاقتضاء نصيبه (أو الوكالة) له أو لغيره في اقتضاء نصيبه (فيمنع) من ذلك فلا دخول لصاحبه معه فيما اقتضاء لأن امتناعه من ذلك دليل على رضاه باتباع ذمة الغريم الغائب

(قوله إنه مستثنى من أول للسئلة) أي بما يفهم من أولها وذلك لأن قوله وإن صالح أحد الشريكين فلا يخر الدخول معه يفهم منه أنه يجوز لأحد الشريكين أن يصالح عن حصته بغير إذن شريكه في كل شيء فاستثنى من ذلك الطعام فلا يجوز لأحدهما أن يصالح فيه عن حصته بدون إذن شريكه لأنه إذا صالح عن حصته يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لأن الصالح بغير المدعى به يبيع كما مر فقد علمت أن التردد إنما هو في وجه الاستثناء للطعام لافي الدخول فيه وعدم الدخول فيه إذ الدخول فيه ثابت باتفاق فالخلاف لفظي في وجه الاستثناء وأن الحكم وهو عدم جواز السر لقبض ما يخص أحدهما من الطعام باذن الآخر متفق عليه بناء على أن القسمة يبيع كما أن عدم جواز صلح أحدهما في الطعام باتفاق أي من التأولين اه تقرير عدوى (قوله إلا أن يشخص الخ) الحق كقول عجم إن المدار على الاعتذار ولو لم يكن سفر بأن كان للمدين حاضرا يبارها اه عدوى ونحو قول أبي الحسن فصل في المدونة بالغائب وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعتذار اه بن (قوله فيسافر له بذاته) أي فيسافر له أحدهم بذاته (قوله ويذكر إليه في الخروج) أي بأن يطلبه عند الحاكم أو بحضور بيعة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكله أو يوكل من يسافر معه بقبض حصته فيمنع من ذلك فإذا أعذر إليه وامتنع وسافر للغريم وقبض منه شيئا فلا دخوله مع الشاخص فيما اقتضاء لأن امتناعه من الشخص مع ومن التوكيد دليل على عدم رضاه بالدخول معه فيما اقتضاء واتباع ذمة الغريم (قوله وإن لم يكن الخ) أي فإن أشخص أحدهما بعد الاعتذار لصاحبه فلا دخول لصاحبه معه فيما اقتضاء ولو لم يوجد سيد الغريم غير ما اقتضاء الشاخص (قوله فلو كان الغريم حاضرا الخ) هذا مبني على ما قاله تت من أن عدم الدخول مقيد بقيد الشاخص والاعتذار لصاحبه فيمنع وحاصله أن الغريم إذا كان غائبا فخرج إليه أحد الشريكين بعد الاعتذار لصاحبه وامتناعه فلا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاء وأما إن كان الغريم حاضرا سواء حصل اعتذار أولا أو كان غائبا وشخص إليه من غير اعتذار فإنه يدخل معه في هذه الصور الثلاث وأما على ما قاله عجم من أن المدار على الاعتذار فإن كان الغريم حاضرا وأولى غائبا واعتذر أحد الشريكين لصاحبه وامتنع فلا يدخل معه فيما اقتضاء وإن خرج من غير اعتذار كان الغريم حاضرا أو غائبا فإنه يدخل معه في هاتين الصورتين فالخلاف في صورة وهي ما إذا كان الغريم حاضرا واعتذر في الخروج فلا يدخل معه على كلام عجم وهو المتمد ويدخل معه على ما قاله تت ووجه الشارح (قوله أو يكون الخ) عطف على شخص كما أشار له الشارح (قوله كدينين) أي لأن الكتائين يفرقان ما كان أصله مجتمعا لأنه كالمقاسمة (قوله وفيما ليس مشتركا) أي وفي الدين الذي ليس أصله مشتركا بينهما (قوله وباعهما مما يضمن واحد) أي بصدد توقيعهما للسلتين ومعرفة قيمتهما واتفاقهما على بيعهما صفقة وانهما يوزعان الثمن على القيمتين (قوله وإن اختلف قدر كل) يحتمل أن المراد وإن اختلف قدرهما لكل من المتبايعين وذلك كما لو كان لأحدهما ثوب

وللاخر

(وإن لم يكن) عند المدين (غير المتقضى) منه وغير بالرفع ويمكن تأمله أي يوجد المبالغة في مقدار تقديره

فلا يدخل معه صاحبه فيما قبضه الشاخص فلو كان الغريم حاضرا أو خرج بلا اعتذار دخل معه كأمير (أو) إلا أن (يكون) الحق المشترك بينهما (يكتابين) كتب كل منهما نصيبه في وثيقة على حديثه لما اقتضاء أحدهما لا دخوله لا آخر معه لانهما صارا كدينين مستقلين (وفيما ليس) مشترك (لهما) أي بينهما بل كل منهما له شيء خاص به وانحدت السلتان جنسا وصفة كتوبين أو عبيدين أو صاعين وباعهما يضمن واحد في صفقة وإن اختلف قدر كل (وكتبة) الثمن (في كتاب) واحد

(قَوْلَانِ) في دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه بناء على أن السكينة الواحدة تجمع ما كان متفرقا وعدم الدخول بناء على عدم الجمع فان باع كل باقراده أو اختلف جنس البيع أو صفته كقمح وشعير أو الثمن أو باع كل سلعة منفردة لم يدخل أحدهما فيما قبضه الآخر اتفاقا مطلقا (وَلَا رُجُوعَ) لأحد الشريكين على الآخر فيما قبضه من الغريم (إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ) مسلما لصاحبه فيما اقتضاه (وَأِنْ هَلَكَ) الغريم أو ما بيده من المال لان اختياره ما على الغريم (٣٣٣) كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وَأِنْ

صالح) أحد الشريكين في مائة على غريم بكتابة أولا (كلى عشرة من خمسة) أى بدلها وقبضا (فلا آخر) الذى لم يصالح (إسلامها) أى العشرة الصالح بها المصالح ويتبع غريمه بخمسينه (أو أخذ خمسة من شريكه) الصالح (و يرجع) على الغريم (بخمسة وأربعين) تمام خمسينه (ويأخذ الآخر) أى الصالح من الغريم (خمسة) أى يرجع بها عليه لأنها بمثابة المستحقة وهذا في الصلح على اقرار وأما على انكار فيأخذ شريكه من المصالح خمسة من العشرة ولا رجوع له ولا لشريكه على الغريم بشئ لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به ولما ذكر الصلح المعجل ذكر ما إذا كان مؤخر ولا يكون إلا

وللاخر ثوبان فباعهما صفقة بثمن واحد ويحتمل أن المراد وان اختلف قدرهما لكل من الساعتين من الثمن لاختلافهما في القيمة (قوله قولان) المتعمد منهما دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه (قوله أو اختلف الخ) هذا ضعيف والعمد أن المدار في موضوع الخلاف على بيدهما بثمن واحد في عقد واحد سواء اتفقا في الجنس والصفة أو اختلفا فيهما أو في القدر والحال أن الثمن كتب في كتاب واحد اه عدوى (قوله أو الثمن) أى أو اختلفا في الثمن بأن بيع العبدان في صفقة واحدة لكن سمى المشتري لهذا خمسين وللاخر أربعين (قوله أو باع كل سلعة منفردة) الأولى حذفه لاشغاء قوله فلو باع كل باقراده عنه (قوله مطلقا) أى كتب ما لكل في كتاب على حدة أو كتب ما لهما في كتاب واحد (قوله لأحد الشريكين) أى الذى له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه (قوله في مائة) صلحا كان شركة بينهما وقوله بكتاب أى سواء كانت مكتوبة بكتاب أولا (قوله على اقرار) أى حقيقة أو حكما كما اذا انكرها المدعى عليه وقامت عليه بهاينة (قوله ولا رجوع له) أى خلافا لما في عقب من رجوعه على الغريم بالخمسة للدفوعة لشريكه وذلك لأن الصلح لقطع النزاع ورجوعه على الغريم بما اخذ منه فتح لباب النزاع اه عدوى وما ذكره الشارح من عدم رجوع شريكه على الغريم نحوه في عقب وخش وفيه نظر اذ الفرض ان شريكه لم يصالح أى لما مر ان الصلح عن انكار انما يجوز بمعجل لا بمؤجل لما فيه من سلف جرنفعاً لأن التأخير سلف والنفع سقوط اليمين للقلبة عنه (قوله وان صالح الخ) يعنى ان من استهلك لرجل شيئا من العروض او الطعام او الحيوان فصالحه على شيء مؤخر لم يجز (قوله من له حق) أى وهو صاحب الشيء المستهلك فان له حقا عند المستهلك وهو قيمة شئيه (قوله من عرض او حيوان او طعام) تبع في ذكر الطعام نت والشيخ سالم قال طفي وفيه نظر لانت المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها في القومات ولان الطعام مثلى يترتب على استهلاكه مثله واخذ الدين عنه مؤجلة فيه فسخ الدين في الدين واجاب عجب بأنه محمول على ما اذا كان الطعام جزافا ولا شك انه مقوم فاذا استهلك شخص صبرة من القمح جزافا لزمه قيمتها ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤجل الا اذا كان المؤجل عينا وكانت قدر القيمة فأقل (قوله لزم قيمته المستهلك) أى حالة (قوله او في جنسه بأكثر) أى وامانى جنسه بمساوفهم ونفسه ولا فسخ اصلا (قوله فان سلم) أى الصلح من ذلك أى من فسخ الدين في الدين (قوله أنظره بالقيمة) أى او حط منها وأنظره بياقها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين المعنوي (قوله فيجوز) أى لان

عن اقرار فقال (وَأِنْ صَالِحَ) من له حق (بمؤخر) من جنسه أو غيره (عن المستهلك) من عرض أو حيوان أو طعام (لم يجز) لانه فسخ دين في دين اذ باستهلاك الشيء لزمته قيمته للمستهلك فأخذ عنها مؤخرًا ومعلوم أن فسخ الدين في الدين إنما يمتنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر فان سلم من ذلك جاز كما أفاده بالاستثناء في قوله (إلا) أن يصالحه (بذراهم) مؤخره وهى (كقيمتها فقل) فيجوز إذ حاصله أنه أنظره بالقيمة وهو حسن اقتضاء (أو) على (ذهب كذلك) أى قصد قيمة للمستهلك فأقل مؤخرًا فيجوز ولو قال إلا بنقد كقيمتها فأقل لكان أخصر فان كان أكثر من قيمته منع

لشرط الجواز في المستلئين بقوله (وهو) أي المستهلك لا قيمته (مما يباع به) أي بما صولح به من دراهم أو دنائير احترازا عما لو كان المستهلك ذهابا فصالح خصة أو عكسه فيمنع التأخير للصرف المؤخر وعما لو كان المستهلك طعاماً مكثلاً فزومه مثله فيمنع أن يأخذ عنه شيئاً مؤخرًا لأنه فسخ دين في دين بخلاف مثلي من طعام أو غيره مجهول القدر فنلزم فيه القيمة فهو داخل في كلامه (كعبد آبق) تشبيه تام فيما قبله لا تمثيل لأنه ليس مستهلكاً ومناه ان من غصب عبداً فأبق من الغاصب فانه يلزمه قيمته لربه ولا يجوز له ان يبالغ عنها بعرض مؤخر ولا بعين أكثر منها مؤخره بخلاف قدرها فأقل فيجوز وليس هذا من باب بيع الآبق لان الغاصب يضمن القيمة بالاقتداء على المصنوب كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما بتفريطه حتى أبق أو تلف (وإن صالح) جان (بشقص) من عقار فيه الشفعة (عن

محصله انه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بياقها (قوله لأنه سلف جر نفعا) أي فالسلف تأخير صاحب المستهلك للمصالح والمنفعة الزيادة عن القيمة وفيه أيضا فسخ دين في دين لأنه فسخ القيمة الاقل الحالة فيما هو أكثر منها لأجل (قوله من غير اعتبار قوله كقيمته) أي انه يجوز مطلقا سواء كانت تلك العين الحالة قدر القيمة أو اقل أو أكثر (قوله وهو مما يباع به) أي ان ماتقدم من جواز الصالح عن قيمة المستهلك بالدراهم المؤخرة والذهب إذا كانا قدر القيمة فأقل محله إذا كان المستهلك مما يباع بما وقع به الصلح من الذهب والفضة وإلا منع (قوله احترازا عما لو كان المستهلك ذهابا الخ) تبع في ذلك نت قال طفي وفيه نظر اذ هو احالة أي تغيير لفرض المسئلة لانها في المقومات كما علت والصواب ان يقال احتريزه عما لو كان المستهلك يباع بالورق واخذ ذهابا مؤخر او عكسه كما في المدونة وان اراد بالذهب الحلي الذي هو مقوم فلا يصح قوله فيمنع التأخير للصرف المؤخر بل يجوز بدرهم مؤخره ففيها في كتاب الغصب ومن غصب لرجل سوارين من ذهب فاستهلكهما فعليه قيمتهما من الدراهم وعليه ان يؤخره بتلك القيمة اهـ بن (قوله وعما لو كان المستهلك طعاما) في جمل هذا محترزا لقوله وهو مما يباع به نظر لان الطعام المكيل يجوز بيعه بالقد والعرض حالا ولاجل (قوله فهو داخل في كلامه) أي فمن استهلك صبرة طعام جزافا فزومه قيمته ولا يجوز ان يبالغ عنها بمؤخر الا بعين قدرها فأقل وهذا لا ينافي جواز الصلح عنها بطعام من غير الجنس أو بعرض نقدا واما الصلح عنها بطعام من جنسه فلا يجوز جزافا واما على كيل لا يشك في انه اقل من كيل الصبرة الجزاف فلا بأس به لأن صاحب الجزاف اخذ بعض حقه وسامح المستهلك بالكسر من الباقي انظر بن (قوله تشبيه تام) أي في المنع والجواز (قوله ان يبالغ عنها بعرض) أي لأنه فسخ دين في دين (قوله ولا بعين أكثر الخ) أي لأنه سلف جر نفعا وفسخ دين في دين (قوله فيجوز) أي لان محصله انه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بالباقي وهو حسن اقتضاء (قوله وليس هذا من باب بيع الآبق) أي لأن المصالح عنه قيمة العبد لانفس العبد حتى يكون يباع له لأن الصلح على غير المدعى بيع فان قلت جعل المصالح عنه قيمة العبد ظاهر اذا كان الصلح بأقل منها لان كان بقدرها قلت ما كان قدرها مؤجلا والاجل له حصة صار كأنه صلح على بعض الحق (قوله بالاستيلاء) أي بمجرد الاستيلاء على المصنوب سواء استمر باقيا عنده أو أبق منه (قوله كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما) أي كالودع أي كما يضمن من ذكر القيمة حالا بتفريطه حتى أبق أو تلف ولا يجوز ان يبالغ عنها بمؤجل إلا اذا كان ذلك المؤجل عينا قدر القيمة أو اقل وكان ذلك الصلح عن قيمته مما يجوز بيعه بالعين المصالح بها (قوله وان صالح بشقص الخ) صورتها شخص اوضح آخر موضحين احدهما صدرت منه عمدا والاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلاً فأراد الشريك ان يأخذ الشقص أي الجزء المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضحة العمدة ونصف في مقابلة الموضحة الخطأ فيدفع الشفع للرجوع نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور في مقابلة العمدة لانه ليس فيه مال مقدر ويدفع له أيضا دية الموضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو خمسون دينارا لان النصف الثاني من الشقص في مقابلة الموضحة الخطأ وفيها شيء مقرر تنبيه كلام المصنف خاص بالصلح على الاقرار

موضح حق عمدة وخطأ) واراد شريك الجاني اخذ الشقص المصالح به بالشفعة وقيمتها عشرون مثلاً (فالشفعة نصف قيمة الشقص) وهو عشرة (وبديهة الموضحة) الخطأ وهي نصف عشر الدية وذلك خمسون عند ابن القاسم لان من قاعدته فيها اخذ

أن يوزع عليهما للمعلوم
نصفه وللمجهول نصفه
والمعلوم هنا هودية الخطأ
والمجهول أورش المعد إذ
ليس فيه مال مقدر فيؤخذ
في مقابلته نصف قيمة
الشقص (وهل كذلك)
يقسم ما قابل المجهول
والمعلوم نصفين فتكون
الشفعة بنصف قيمة
الشقص وبديء الخطأ (إن
اختلف الجرح) كنفس
ويد أولاً بل يجعل الشقص
على قدر ديتيها فيأخذ
الشفع الشقص بخمسة
دينار وبثلثي قيمة الشقص
إن كان القطع خطأ أو القتل
عمداً وإن كان بالعكس
أخذه بجميع دية النفس
وثلث قيمة الشقص (تأويلان)

وعلى الثاني أكثر القرويين
[درس]

باب في شروط الحوالة

وأحكامها وهي نقل الدين
من ذمة بمنه إلى أخرى
تبرأ بها الأولى (شرط)
صحة (الحوالة رضا
المحيل والمحال فقط)

لا المحال عليه على المشهور
ولا يشترط حضوره وإقراره
على أحد القولين المرجحين
والثاني يشترط (وثبوت
دين) للمحيل في ذمة
المحال عليه وكذا للمحال
على المحيل وإلا كانت وكالة
لاحوالة وإذالم يكن دين
في الصورة الأولى

وأما في الإنكار فالشفع يأخذ الشقص بقيمته في الجرح كله بن خلافاً لقول عبي وان صالح نى
على إنكار أو إقرار (قوله في مقابلة معلوم ومجهول) أى في مقابلة ما فيه شىء مقرر وما ليس فيه شىء
مقرر (قوله للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه) أى إذا أخذ الشفع بالشفعة يدفع في مقابلة ما أخذ عن
المجهول قيمته وما أخذ عن المعلوم يدفع فيه المعلوم الذى دفع نصف الشقص صلحاً فيه (قوله كنفس
وبدالخ) أى فلو قطع زيد يد عمرو ثم قتله وكان أحدهما عمداً والآخر خطأ فدية النفس ألف دينار
ودية اليد خمسمائة فعلى القول الأول القائل إن اختلاف الجرحين كتماويلهما يقسم الشقص بينهما
فإذا كان القطع عمداً والقتل خطأ فلا يأخذ الشفع نصف القتل إلا إذا دفع ألف دينار وإذا أخذ
نصف القطع دفع عشرة قيمة نصف الشقص ولو كان القطع خطأ والقتل عمداً فإن الشفع لا يأخذ
نصف القطع إلا إذا دفع لأرباب الجنابة خمسمائة دينار ولا يأخذ نصف القتل إلا إذا دفع عشرة
والقول الثاني يقول إن الشقص يجعل على قدر ديتيها ومعلوم أن دية اليد خمسمائة ودية النفس ألف
والمجموع ألف وخمسمائة ثلثها ليد وثانها للنفس فيقسم الشقص الثلث والثلثان ثلثه لليد وثلثاه يجعل
في مقابلة النفس فإذا كان القطع عمداً والقتل خطأ فلا يأخذ ثلثي القتل إلا إذا دفع دية النفس كاملة ولا
يأخذ ثلث القطع إلا إذا دفع ثلث قيمة الشقص ستة وثلثين ولو كان القطع خطأ والقتل عمداً فلا يأخذ
ثلثي الشقص الذين في مقابلة النفس إلا إذا دفع ثلثي قيمة الشقص ثلاثة عشر دينارا أو ثلث دينار ولا
يأخذ الثالث الذى في مقابلة القطع إلا إذا دفع خمسمائة دينار

باب الحوالة

(قوله شرط صحة الحوالة) هي مأخوذة من التحول والأكثر على أنها رخصة مستثناة من بيع
الدين بالدين كما قاله عياض اه بن (قوله بمنه) متعاق بنقل وكذا قوله إلى أخرى أى نقل الدين
من ذمة لأخرى بسبب وجود مثله في الأخرى (قوله تبرأ بها) الأولى تبرأ به أى بالنقل ولعله أنه
الضمير نظراً للمعنى لأن النقل المذكور حوالة (قوله لا المحال عليه) أى فلا يشترط رضاه على المشهور
بل هي صحيحة رضى أو لم يرض إلا إذا كان بينه وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة فلا تصح
الحوالة حيثئذ على المشهور وهو قول مالك فإن حدثت العداوة بعد الحوالة منع المحال من اقتضاء
الدين من المحال عليه ووكلى من يقتضيه منه لئلا يتالع في ايذائه بعنف مطالبته (قوله على أحد
القولين المرجحين) فيه نظر بل الراجح اشتراط الحضور وأما عدم اشتراطه فقد انفرد بتشهيره ابن
سدون وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيوخ على اشتراط اه بن لكن في البدر القرافي
خلالنه من ترجيح عدم الاشتراط والحاصل أن الموقفين من الأندلس اختلفوا هل يشترط في
صحة الحوالة حضوره وإقراره بما عليه من الدين أو لا يشترط ذلك وكل من القولين قد رجح كما علمت
والقول الأول مبنى على أن الحوالة من قبيل بيع الدين فيشترط فيها شروطه غاية الأمر أنه رخص فيها
في جواز بيعه بدين آخر والقول الثاني مبنى على أنها أصل مستقل بنفسه فلا يسلك بها مسلك بيع الدين
من اشتراط الحضور والإقرار (قوله والثاني يشترط) إنما اشترط حضوره على هذا القول وإقراره
وإن كان رضاه لا يعتبر لاحتمال أن يبدى مطلبنا في البيئة إذا حضر أو يثبت براءته من الدين بيئته على الدفع
أو على إقراره به (قوله وثبوت دين) قال ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت
العرفي بيئته أو إقراره وحيثئذ فيكفى في ثبوته تصديق المحال بثبوته كإيأتى آخر الباب (قوله وكذا
للمحال على المحيل) أى وكذا يشترط ثبوت دين للمحال على المحيل (قوله وكالة) أى للمحال بتخليص
الحق من المحال عليه (قوله وإذا لم يكن دين في الصورة الأولى) الأولى وإذا لم يكن دين للمحيل على

المحال عليه (قوله كانت حمالة) أى وعليه لو أعدم المحال عليه لرجع المحال على المحيل إلا ان يعلم المحال انه لا شيء للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا رجوع له على المحيل ولو فلس المحال عليه وان كان ذلك حمالة لانه قد ترك حقه حيث رضى بالتحول على هذا الوجه (قوله واحتترز بقوله لازم عن دين الخ) قال بن فيه نظر لان هذا خارج بشرط ثبوت الدين لانه لا دين هنا تأمل وفيه ان الدين من حيث هو ثابت ثم النظر لولى الصغير والسفيه إن رأهما صرافهما فيها لغنى عنه رده وإلا ضمنا بقدر ما صونا به مالهما فصح ثبوت الدين في الجملة قبل تبين شيء لكنه غير مجزوم بلزومه فلا تصح الحوالة إذا كان وأما العبد فثبوت دينه ظاهر وإنما يسقط السيد بدليل انه لو عتق قبل الاسقاط لزومه فصح ما قاله الشارح (قوله فلا تصح الاحالة عليهم) أى لعدم لزوم ذلك الدين لان لولى الصغير والسفيه وسيد الرقيق طرح الدين عنهم واسقاطه (قوله ثمن سلعة مبيعة بالخيار) أى وكذا دين الكتاب فانه غير لازم لان المكاتب إذا عجز عنه لا يتبع به فلا يصح أن يحيل السيد أجنبياً على المكاتب كفى التوضيح عن التنوى (قوله فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح التحول) ظاهره صحة التحول وان لم يرض المحال عليه وهو كذلك لكن ان رضى المحال عليه لزمه وإلا فلاه بن وفهم من قوله وشرط البراءة أن له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد في صحة التحول حينئذ من رضا المحال عليه لانها حمالة ولا يطالب إلا في حال عدم الغريم أو غيبته بخلاف ما إذا شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لان المحال رضى باسقاط دينه أخش (قوله وكذا ان علم الخ) أى وكذا ان علم المحال بانه لا دين للمحيل على المحال عليه من غير المحيل كما في المدونة وظاهرها الاطلاق أى سواء علم المحيل بعلمه بذلك حين الحوالة أو لم يعلم به (قوله ورضى المحال) حال من الضمير في قول المصنف وان أعلمه (قوله وهل محل الخ) يعنى ان المحيل إذا أعلم المحال بعدم الدين على المحال عليه وشرط البراءة وأنه لا رجوع للمحال بعد ذلك عليه صح التحول وهل لا رجوع له بعد ذلك عليه مطلقاً سواء فلس المحال عليه أو مات أولاً وهو ظاهر قول ابن القاسم ورواية أشهب عن مالك من رجوع المحال على المحيل في هذه الصورة إذا فلس المحال عليه أو مات خلاف لا تقييد وعليه تأولها ابن رشد وسخون أو محل ذلك ما لم يفس المحال عليه أو يموت والا فللمحال أن يرجع على المحيل بدينه وحينئذ فراوية أشهب تقييد وعلى هذا تأولها ابن المواز اه قال خش ولو رضى المحال عليه بالحوالة ودفع فالظاهر انه لا رجوع له على المحيل به لانه متبرع وفي عقب عن الشيخ أحمد الزرقاني ينبغى أن يكون له الرجوع لأن اشتراط البراءة انما هو بالنسبة للمحال ولان رضاه بالدفع صيره بمنزلة المحيل وهو يرجع إذا غرم وقال شيخنا العدوى الذى ينبغى أنه ان قامت قرينة على تبرع المحال عليه فلا رجوع له بما دفعه والا كان له الرجوع (قوله وصيغتها) عطف على قوله رضا المحيل وفي كلام المصنف مسامحة لان الصيغة ركن لا شرط لكن الفقهاء قد يتسمحون فيطلقون الشرط على الركن (قوله مادل الخ) ظاهره كانت الدلالة بطريق الصراحة أولاً وقوله في ذمة المحيل أى الكائن في ذمة المحيل وقوله بمثله متعلق بترك أى بسبب وجود مثله الكائن ذلك التل في ذمة المحال عليه (قوله خلافا لظاهر المصنف) فيه ان ظاهر المصنف لا يقتضى انحصار صيغتها في اللفظ المشتق من الحوالة الا ان يقال ان هذا ظاهره (١)

(١) قوله إلا ان يقال ان هذا ظاهره الخ غير صحيح فان ما يحتاج للمعونة غير ظاهر ولا سبأ شيء في باب متأخر بعيد ولانه اذا كان عطف أو مفهمها على صيغة قرينة على مخصصها بما من المادة ولولاه لعمت فكيف يكون عدمه قرينة على التخصيص هذا خلف ناشئ عن عدم التأمل في الصواب ان وجه الظهور واضافة الصيغة لضمير الحوالة وانه سبب في ظهور ان الرادما دل عليها من مادتها والا لتكررها للاختصار اه كتبه محمد عليش .

عليه لاحواله وان وقعت بافظ الحوالة واحتترز بقوله (لازم) عن دين صبي وسفيه ورقيق بغير إذن ولى وسيد فلا تصح الاحالة عليهم به ومثل ذلك فمن سلعة مبيعة بالخيار قبل لزومه (فإن أعلمه) أى أعلم المحيل المحال (بعدمه) أى الدين بأن قال للمحال لا دين لى هند المحال عليه وكذا ان علم من غيره كفى المدونة (وشرط) المحيل (البراءة) من الدين الذى عليه ورضى المحال (صح) التحول ولا رجوع له على المحيل لانه ترك حقه حيث رضى بالتحول (وهل محل عدم الرجوع على المحيل) إلا أن يفس أو يموت (المحال عليه فيرجع المحال على المحيل أولاً يرجع مطلقاً مع شرط البراءة وإلا رجع) تأويلان (والمذهب الاطلاق) وصيغتها أى لفظها الخاص كأحلتك على فلان وحولت حقاك عليه وأنت محال وقال ابن عرفة وهى مادل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بمثله في ذمة المحال عليه انتهى وهو شامل لنحو خذ حقاك من فلان وأنا برىء منه ونحو ذلك فلا تنحصر صيغتها في لفظه مشتق من الحوالة وهذا هو المعتمد خلافا لظاهر المصنف (وحاول) الدين (المحال به) وهو الذى على المحيل لانه اذا لم يكن حالا

أدى الى تعمير ذمة بذمة فيؤدي الى بيع الدين بالدين والذهب بالذهب أو الورق (٣٢٧) بالورق أو أحدهما بالآخر لا يبدأ

ان كان الدينان عينا الا ان يكون الحال عليه حالا وبقضه قبل ان يتفرقا مثل الصرف فيجوز وبالغ على شرط حلول الحال به بقوله (وإن كتابة) حلت أو عجل السيد عتقه وأحال بها المكاتب سيده على دين له على غريم (لا) حلول الدين لمحال (عليه) فلا يشترط (و) شرطها (تساوي الدينين) للمحال به وعليه (قدرأ وصفة) مراده بالتساوي قدرا أن لا يكون المأخوذ من المحال عليه أكثر من الدين المحال به ولا أقل فلا يحل بخمسة على عشرة وعكسه لانه ربا في الاكثر ومنفعة في التحول الى الأقل فيخرج عن المعروف وليس للرد انه لا بد من تساوي ماعليه لما له حتى يتمتع أن يحل بخمسة من عشرة على مدينه أو بخمسة من عشرة عليه كما توهم وكذا لا يحل بخمسة محمية على مثلها بزيادة ولا عكسه ويلزم من التساوي في الصفة التساوي في الجنس فلا حاجة لزيادته (وفي) جواز (تحوُّله) بالأعلى (على الأدنى) صفة أو قدرا ومنعه (تردد) على الجواز بانه معروف والمنع بانه يؤدي الى التفاضل بين

بمعونة مذكوره في الهبة حيث قل فيها بصيغة أو مفهومها فأراد بالصيغة ما كان مشتقا من لفظ الهبة بقرينة قوله أو مفهومها فلما اقتصر هنا على قوله وصيغتها ولم يقل ومفهومها علم ان مراده بصيغتها ما كان مشتقا من لفظ الحوالة فتأمل (تنبيه) تكفي الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق خلافا لما يوهمه كلام ابن عرفة من كفايتها مطلقا في تعريفه الصيغة كذا قرر شيخنا (قوله أدى الى تعمير ذمة) أي ذمة الحال عليه وقوله بذمة أي دين ذمة أخرى وهي ذمة المحيل إذ الذمة لا تعمير بذمة أخرى واعتراض بأن هذا التعليل موجود في حالة الحلول وقوله فيؤدي الى بيع الدين أي الحال به وقوله بالدين أي الحال عليه وقوله والذهب بالذهب أي ويؤدي الى بيع الذهب بالذهب الخ وفيه ان هذا التعليل موجود في حالة الحلول فالأحسن ان يقال انما اشترط حلول الدين لمحال به لان الاصل في الحوالة المنع لكن رخص فيها عند حلول الحال به والرخصة لا تعمير مورها (قوله إلا) ان يكون الحال عليه حالا هذا استثناء من مفهوم قول المصنف وحلول الحال به أي فان كان الدين لمحال به غير حال فلا تجوز إلا ان يكون الحال عليه حالا والا فلا يتنع كما نقله المواق عن ابن رشد قال طفى فان خرجت عن محل الرخصة بعدم حلول الدين لمحال به فأجرها على القواعد فان أدت لممنوع فأنع والافأجز كما قال ابن رشد * والحاصل ان الشرط في جوازها اما حلول الدين لمحال به أو الحال عليه أوها لعدم وجود ما يقتضي المنع وأما إذا كانا معا غير حالين فالمنع لبيع الدين بالدين (قوله وان كتابة) أي هذا إذا كان الدين لمحال به غير كتابة بل وإن كان كتابة * ان قات قد تقدم أول الباب انه لا بد في الحوالة أن يكون الدين الذي على الحال عليه لازما ومقتضاه انه لا تجوز الحوالة على الكتابة لانها غير لازمة ومفاد ما هنا الجواز * قلت لان لم ذلك لان ما هنا أحال المكاتب سيده بالكتابة على أجنبي مدين له وما تقدم أحال السيد أجنبيا على المكاتب فالكتابة هنا محال بها ومأمور محال عليها تأمل * والحاصل ان الكتابة تصح الحوالة بها ويتمتع الحوالة عليها ولو كانت حالة كما في التوضيح عن التونسي خلافا لما في عقب من الجواز تبعا لتنت وقد رده طفي فانظره (تنبيه) قال في التوضيح وأما الكتابة لمحال بها فاشتراط ابن القاسم في المدونة حلولها قال وإلا فهي بيع دين بدين وقال غيره فيها لا تجوز الا ان يمتق مكانه لان ماعلى المكاتب ليس ديننا ثابتا فإذا أعتقه على ان عليه ذلك المال صار لازماله فقد اشترط ابن القاسم الحلول للمامر من ان شرط الدين لمحال به الحلول ورأى غيره ان ذلك ليس ديننا ثابتا كالديون واختار سحنون وابن يونس وغيرهما قول ذلك الغير اه واذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح أو عجل السيد عتقه أو لحكاية الخلاف انظر بن وجمل شب تعجيل السيد العتق حلولا للكتابة حكما (قوله لانه ربا في الأكثر) هذا التعليل لا يتم اذا كان الدين لمحال به من يبيع اذ يجوز قضاؤه بأزيد عددا فلأولى في التعليل ان يقال لانه يبيع دين بدين في غير مورد الرخصة فتأمل (قوله ومنفعة في التحول الى الأقل) لان الحال أخذ أقل من حقه وانتفع المحيل بإيقاعه (قوله فتخرج عن المعروف) أي الذي هو الأصل في الحوالة اذ من فعل معروفا لا يرعى منفعة (قوله تساوي ماعليه) أي ما على المحيل لماله أي على الحال عليه (قوله من عشرة على مدينه) أي كائنة تلك العشرة على مدينه (قوله من عشرة عليه) أي على خمسة كائنة على غريمه (قوله وفي تحوله) على الأدنى الخ هذا مقابل لمحذوف والاصل فلا تجوز الحوالة اتفاقا على الأكثر وفي تحوله بالأعلى على الأدنى تردد وأشار بالتردد لقول ابن رشد بالمنع كما تقدم ولقول اللخمي والمالزي والنيطي بالجواز (قوله فراده الخ) أي ان الأدنى شأنه أن يستعمل في الأوصاف بخلاف القلة فانها تكون

العينين فراده بالأدنى. يشمل الأقل والمذهب الممع فكان الأولى الاقتصار على قوله وتساوي الخ (وأن لا يكون) أي الدينان لمحال به وعليه (طعاما من يبيع) أي سلم لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه وسواء انتفعت رهوس الأموال أو اختلفت

وشمل كلامهما إذا كان أحدهما من بيع والآخر من قرض فتجاوز إذا حل المحال، فقط أخذنا بما قدمه وهو قول جميع الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط حلول المحال عليه أيضا (٣٢٨) ابن عرفة الصقلي وقولهم أصوب فلذا متى عليه المصنف هنا وقال بعضهم

كلا القولين ضعيف وإن المذهب قول ابن رشد بالمنع مطلقا وهو الذي قدمه المصنف في البيع حيث قال وجاز البيع قبل القبض إلا في مطلق طعام المعاوضة وما أتى الكلام على الشروط الستة أخرج منها قوله (لا كشفه) أى ليس من شروطها أن يكشف المحال (عن ذمة المحال عليه) أغنى هو أم فقير بل تصح مع عدم الكشف على المذهب (ويتحول) بمجرد عقد الحوالة (حق) المحال على المحال عليه وإن أفلس أو جحد (المحال عليه الحق بعد عقد الحوالة وأما جحده قبلها ولا يئنه فلا تصح لفقد شرطها من ثبوت الدين بخلاف الفلاس حين الحوالة فلا يمنع منها بل يتحول الحق معه بدليل قوله (إلا أن يعلم المسجل بإفلاسه) أى إفلاس المحال عليه (قط) أى دون المحال فله الرجوع على المحيل لأنه غرم والظاهر أن الظن القوي كالعلم ومثله علمه بإفلاسه عليه بلده أو عدمه (وحلف) المحيل

في السنوات والمصنف أراد بالأدى ما يشمل الأفل فلا يقال كان الأولى أن يقول وفي تحوله على الأدنى والأفل تردد (قوله وشمل كلامه) أى منطوق قوله وأن لا يكونا طعاما من بيع فانه شامل لما إذا كانا غير طعامين من بيع أو من قرض ولما إذا كانا طعامين من قرض ولما إذا كانا طعامين أحدهما من بيع والآخر من قرض ففي الصور الثلاثة الأول يكفي في صحة الحوالة فيها حلول المحال به بالانزعاع وأما في الصورة الرابعة ففيها الخلاف الذى ذكره الشارح (قوله فتجاوز إذا حل الخ) أى فتجاوز الحوالة في هذه الصورة إذا حل المحال به فقط ابن عاشر علة المنع السابقة وهى بيع الطعام قبل قبضه موجودة هنا فانظر ما وجه الجواز اهـ قلت وجهه (١) أن قضاء القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقضاؤه عن قرض اهـ بن (قوله فقط) أى سواء حل المحال عليه أيضا أم لا (قوله الصقلي) المراد به ابن يونس (قوله وقال بعضهم الخ) هذه العبارة لشيخنا في حاشية خش تعلقا عن شب (قوله الشروط الستة) لعل الأولى السبعة (قوله لا كشفه الخ) لأن الحوالة معروف فاغتفر فيها القرار بخلاف بيع الدين فانه يشترط فيه العلم بحال ذمة المدين وإلا كان غررا للمازرى شرط بيع الدين علم حال ذمة المدين وإلا كان غررا بخلاف الحوالة لأنها معروف فاغتفر فيها القرار ونحو هذا لابن يونس واللامعى انظر المواع اهـ بن (قوله وإن أفلس أو جحد) ابن عرفة منع سحنون للغيرة أن شرط المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله شرطه ونقله الباجي كأنه المذهب وقال ابن رشد هذا صحيح لأعلم فيه خلافا اهـ ابن عرفة وفيه نظر لأن شرطه هذا مناقض لعقد الحوالة وأصل المذهب في انشراط المناقض للعقد أنه يفسده تأمل اهـ بن (قوله ولا يئنه) أى والحال أن المحال لم يصدق المحيل على ثبوت الدين فلو صدقه صحت لأن تصديق المحال بالدين يكفي في ثبوته انظر بن (قوله حين الحوالة) أى قبلها (قوله بل يتحول الحق معه) أى حيث كان المحال حين الحوالة علما بإفلاسه (قوله لأنه غره) استفيد من كلام الشارح أن المحال إذا علم بإفلاسه المحال عليه علم بذلك المحيل أيضا أولا فانه لا رجوع له على المحيل وإن انفرد المحيل بالعلم بذلك للمحال الرجوع عليه لانه غره فان شك المحال في إفلاس المحال عليه مع علم المحيل بذلك ففي ابن عرفة والتوضيح والشامل أن للمحال الرجوع على المحيل (قوله والظاهر أن الظن القوي) أى ظن المحيل حين الحوالة بإفلاس المحال عليه كعلمه بذلك وحينئذ يرجع عليه المحال (قوله أو عدمه) أى وإن لم يكن مفلسا ولو عبر المصنف بعدمه بدل إفلاسه كان أخصر وأحسن فيكون إفلاسه أولى بل كلامه يوم أن العلم بالتقدير ليس كالعلم بالإفلاس وليس كذلك (قوله أن كان مثله يظن به ذلك) أى يهتم بالعلم بفلسه ويؤخذ من قول الشارح أن كان مثله الخ أن هذه اليمين تهمة فلا ترد على المحال بل يرجع المحال على المحيل بمجرد نكوله (قوله فلو أحال بائع) مفهومه أنه لو أحال مشتر بالثمن الذى عليه البائع على غريمه ثم حصل رد

(١) قوله قلت وجه الخ ظاهر أن كان المحال به طعام القرض والمحال عليه طعام البيع والذى أجزم به أن توقف العلامة ابن عاشر ليس فيه كيف وليس فيه بيع قبل القبض والحبيب لم يتأمل وغفل عن قوله علة المنع الخ أعان توقفه في عكسه بأن يكون المحال به طعام البيع والمحال عليه طعام القرض وإن عليه المنع موجودة فيه تحقيقا ولذا قال الشارح آخر العبارة كلا القولين ضعيف الخ وإذا تأملت ما تلوته عليك تعلم أن محل التضعيف صورة العكس لا غير والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ كتبه محمد عيسى

(على فقير) أى على العلم بإفلاس المحال عليه إذا ادعى عليه المحال العلم (إن ظن به العلم) أى أن كان مثله يظن به ذلك وإلا لم يخلف وإن اتهمه المحال فقوله ظن بالبناء للمجهول ثم فرغ على قوله ويتحول الخ قوله (فلو أحال بائع) لسعة شخص بائع له كان على البائع على

مشتري تلك السلعة (بالتن) أي بتمنيتها (مُرْدٌ) البيع المفهوم من بائع على (٣٢٩) بائعه المحيل (مبيع) أو فساد

(أو استحق) البيع

من يدمشتره (لم) تنسخ

الحالة عند ابن القاسم لأنها

معروفة فيلزم المشتري دفعه

للمحال ويرجع به على

البائع المحيل (واختير

خلافه) أي اختار ابن

لوازم وغيره خلاف قول

ابن القاسم وهو قول أشهب

بفسخ الحوالة وعليه الأكثر

(والقول للسجيل)

يضمن أنه أحال على أصل

دين (إن ادعى عليه)

المحال (نق) الدين

للمحال عليه) إذا

مات أو غاب غيبة انقطاع

فلو كان المحال عليه حاضراً

فهو ما قدمه في قوله ويتحول

حق المحال النخ (لا) يقبل

قوله (فدعواه وكأله)

للمحال على قبض مال من

مدينه (أو سلفاً) من

المحيل للمحال ويرد له

بدله مع صدور لفظ الحوالة

بينهما بل القول لا قابض

يضمنه أنه من دينه أحاله به

تقلياً لفظ الحوالة وهذا

قول عبد الملك بن الماجشون

في مسألة الوكالة لكنه قيده

بأن يكون القابض يشبه ابن

يدين المحيل وإلا فالقول

لرب المال يضمنه أنه وكالة

وخرج للخمى مسألة

السلف عليه والنصوص

لابن القاسم أن القول في

دعوى السلف للمحيل

وخرج عليه مسألة الوكالة

بمبيع أو فساد أو حصل استحقاق قبل قبض المحال للتمن فينبغي الجزم ببطان الحوالة لبطان حق
المحال بالاستحقاق ومافى خش من الجزم بعدم البطان وصحة الحوالة فهو غير ظاهر
انظر بن ولو وهب البائع في مسألة المصنف الثمن أو تصدق به على شخص ثم أحاله على المشتري
ثم ردت السلعة بمبيع أو استحققت أو ردت لفساد ففي التوضيح أن المعروف من قول ابن القاسم
أن الهبة تبطل إذا لم يقبضها الموهوب له فإن قبضها لم يتبع بها لا الموهوب له ولا الواهب ويصح ذلك
على المشتري اه ويظهر من كلامه أن هذا هو الراجح من الأقوال الخمسة التي ذكرها في المسئلة وأما
مافى عقب من بطان الحوالة فإن قبض الموهوب له أخذه منه المشتري فهو قول أشهب انظر بن
(قوله ثم رد المبيع بمبيع أو استحق) أي قبل أن يقبض المحال الثمن من المشتري (قوله لأنها
معروف) أي ولأن الدين لازم للمشتري حين الحوالة (قوله واختير خلافه) أي واختير القول
المخالف له وهو القول بفسخ الحوالة على المصنف من حيث التعبير بمادة الاختيار وصيغة
الفعل المقضى ذلك أنه للخمى من عند نفسه مع أن هذا القول الثاني القائل بفسخ الحوالة لأشهب
والذي اختاره ابن المواز وقال إنه قول أصحاب الإمام كلهم وليس للخمى اختيار متعاقب به فغادره
المصنف غير جار على قاعدته من وجهين تعبيره بالاختيار وكونه بلفظ الفعل فكان الأولى للمصنف
أن يقول والأصح خلافه ليكون جارياً على اصطلاحه انظر ح اه بن ويعترض على المصنف أيضاً
من جهة تصديره بقول ابن القاسم مع أن الثاني هو المعتمد قاله شيخنا الهدوى ومحل الخلاف
الواقع بين ابن القاسم وأشهب في أن الحوالة المذكورة تفسخ أو لا تفسخ حيث كان البائع يظن ملكه
لما باع في الاستحقاق والافسخت اتفاقاً ومحل أيضاً في الرد بالفساد إذا لم يعلم به المشتري وإلا تبطل
اتفاقاً وهل يدفع المحال عليه للمحال الثمن الذي اشترى به شراء فاسداً أو يدفع له القيمة قولان
الأول لابن القاسم والثاني لأشهب ذكر ذلك في شرح التام (قوله أن ادعى عليه في الدين للمحال
عليه) اللام بمعنى على متعلقة بالدين أو بمعنى عن متعلقة بنفى * وحاصله أنه إذا تنازع المحيل والمحال
بعد موت المحال عليه أو غيبته غيبة انقطاع فقال المحال أحاطني على غير دين فأنأرجع عليك بدني وقال
المحيل بل احلتك على دين لي في ذمة المحال عليه وقد برئت ذمتي فلا رجوع لك على فالقول قول
المحيل يمين ولا يصدق المحال في دعواه (قوله لا يقبل قوله) أي المحيل يعني أن الحوالة إذا صدرت
بينها بصيغتها فلما قبض المحتال القدر الذي احتال به قال له المحيل إنما احلتك لتقبضه لي على سبيل
الوكالة أو على سبيل أنه سلف مني لك ترد بدله وقال المحتال إنما قبضته من الدين الذي لي عليك فإن
القول في ذلك قول المحتال يمينه تعالياً لجانب الحوالة أن أشبه أن مثله يدين المحيل والا كان القول
قول المحيل يمينه (قوله وهذا قول عبد الملك) اعلم أن ابن الحاجب قال لا يقبل قول المحيل في دعواه
وكالة أو سلفاً على الأصح أي في كل من الوكالة والسلف فقال في التوضيح أراد بالأصح قول ابن
الماجشون في المبسوط في مسألة الوكالة وما خرج للخمى عليه في مسألة السلف وغير الأصح قول
ابن القاسم في العتبية في السلف وما خرج عليه في مسألة الوكالة فكل مسألة فيها قول منصوص ومخرج
عليه قول آخر في الأخرى اه وتصحيح ابن الحاجب للقول المخرج في السلف يندفع قول
شارحنا تبعاً للعقب وكان ينبغي للمصنف الجري عليه أي على قول ابن القاسم في السلف لأجل أن يكون
جارياً على المنصوص في المسئلتين انظر بن

باب الضمان

(قوله جنس) أي شامل للمعروف والبيع والحوالة لأن في البيع شغل ذمة المشتري بالحق وفي الحوالة الشغل
لذمة المحال عليه بحق المحال (قوله والحوالة) أي لأن المراد بقوله شغل ذمة أخرى أي كان الأولى مشغولة

﴿٤٢﴾ - دسوقي - لث فكان ينبغي للمصنف الجري عليه [درس] ﴿باب﴾ في الضمان وأحكامه

(الضمان شغل ذمة أخرى بالحق) قوله شغل ذمة جنس وقوله أخرى فصل أخرج به البيع والحوالة إذ ليس

ففيهما شغل بل براءة ذمة وقوله شغل ذمة من اضافة المصدر لمفعوله اي ان يشغل رب الحق ذمة الضامن مع الاولى وآراد بالذمة الجنس فيشمل الواحد والتعدد وآراد الشغل بالحق (٣٣٠) بلا توقف على شيء أو بعد التوقف على شيء آخر كعدم اتيان المضمون في الوجه

أو تهريسه أو تفريط الضامن في الطالب فقد اشتمل تعريفه على أنواعه الثلاثة وأل في الحق الاول فخرج ما لو باع ساعة لرجل يدين ثم باع أخرى لغيره يدين (وضح) الضمان ولزم (من أهل التبرع) وهو المكلف الذي لا حجر عليه ولو فبا ضمن فيه فدخل ضمان الزوجة والمريض بالثلث كما يأتي ومفهوم من اهل التبرع فيه تفصيل فتارة لا يصح كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي وتارة يصح ولا يلزم كالواقع من زوجة أو مريض في زائد الثلث ومن البديهي بغير اذن سيده ومثل لاهل التبرع قوله (ككتاب ومأذون) له في التجارة (اذن سيدها) لهما في الضمان فان لم يأذن لهما فيه لم يلزمهما وإن صح بدليل قوله الآتي واتبع ذو الرق به ان عتق ودخل بكف التمثيل فنمود وثابتة من مدبر وأم ولد وعتق لاجل وخصهما بالذكر لدفع توم جواز ضمانها بغير اذن (و زوجة ومريض) مرضاً مخوفاً (ثلث) أو بما زاد عليه ييسر شأنه ان لا يقصد به

أيضاً والحوالة ليست الذمة الاولى فيها مشغولة لأنها برئت (قوله من اضافة المصدر) هذا دفع لما أورده بعضهم من أن قول المصنف شغل ذمة الخ هذا مبين للحدود وحينئذ فليس التعريف جامعاً ولا مانعاً لان الضمان سبب في الشغل والشغل مسبب عنه لانه كما أن الملك مسبب عن البيع لانه وسله ابن غازي وح وأجاب ابن عاشر بأننا لا نسلم أن الضمان سبب في شغل الذمة بل هو عينه لان شغل الذمة مصدر شغل الشخص ذمته فاشتغلت فشغل الذمة فعل للشخص لانه متعد واشتغالها مسبب عنه وشغلها هو الضمان نقوله شغل ذمة مصدر مضاف للمفعول بمعنى أن الشخص شغل ذمته بالحق أي الزمها اياه فهو فعل مكتسب له والذي ليس فعلاً للشخص انما هو اشتغال الذمة والكلام في شغلها لافي اشتغالها اللازم انظر بن (قوله فيشمل الواحد) أي إذا كان الضامن واحداً وقوله والتعدد أي اذا تعدد الملاء (قوله بلا توقف على شيء) أي كما في ضمان المال وقوله أو بعد التوقف الخ أي كما في ضمان الوجه والطالب وكان الاوضح أن يقول وقوله شغل ذمة الخ أعم من أن يكون الشغل غير متوقف على شيء أو كان متوقفاً على شيء (قوله قد اشتمل الخ) أي وحينئذ فيندفع الاعتراض عليه بأن التعريف غير جامع لخروج ضمان الوجه والطالب (قوله فخرج الخ) أي وحينئذ فلا يعترض على التعريف بأنه غير مانع (قوله ولو فبا الخ) أي ولو كان عدم الحجر عليه بالنسبة لما ضمن فيه وإن كان محجوراً عليه بالنسبة لغيره فهو مبالغة في قوله لا حجر عليه (قوله كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي) أي فهو فاسد يجب رده وليس للولي اجازته وسواء كان الصبي مميزاً أم لا خلافاً لتقييد عجل له بغير المميز (قوله في زائد الثلث) أي فانه وإن كان صحيحاً لكنه غير لازم إذ للزوج رد الجميع وله اجازة الجميع وللورثة رد ما زاد على الثلث ولهم اجازة الجميع (قوله بغير اذن سيده) أي فان للسيد اجازته وله رده (قوله ومثل لاهل التبرع بقوله ككتاب ومأذون الخ) فيه ان الحكم بأنهما من اهل التبرع وينافي توقف ذلك على الاذن لهما فيه فالمناسب جعل الكف للتشبيه ويمكن أن يقال إنها صاروا بعد الاذن من اهل التبرع بقوله إذن سيدهما شرط في اتصافها بكونهما من اهل التبرع وفي بن ان الكف للتشبيه بالنسبة للأوليين ولاتتمثيل بالنسبة للآخرين فهو من استعمال المشترك في معنييه (قوله لم يلزمها وان صح) أي للسيد رده وله اجازته وإذا اجازته اتبع به المكاتب والمأذون ان عتق وظاهر المصنف أنه لا بد من اذن السيد ولو ضمه فهو كذلك فاذا ضمنه بغير اذنه كان له رد ذلك الضمان ثم ان مراد المصنف المكاتب والمأذون غير المحجور عليهما لدين بدليل جعلهما من اهل التبرع فتأمل (قوله وزوجة ومريض بثالث) أي بقدر ثلث لا بزيادة فلا يلزم وظاهره لا فرق في ذلك بين ضمانها الزوج وغيره ولا بين ضمان المريض لوارثه ولغيره ابن عرفة كفالة ذات الزوج في ثلثها وإن تكفلت لزوجها وفيها قال مالك عطيتها وزوجها جميعاً لها جائزة وكذا كفالتها عند الباجي بجميع ما لها وفيها ان ادعت أنها أكرهها في كفالتها فعلاها البينة (قوله أو بما زاد عليه ييسر) قد يقال هذا مشكل مع ما تقدم انه إذا تبرع كل منهما بزائد عن الثلث ولو ييسر كان للزوج أو الوارث الرد وهناقولوا باجازه الضمان وعدم رده إذا حصل بزائد الثلث ييسر إلا ان يقال ما تقدم تبرع محض لا رجوع بعوضه والضمان فيه رجوع على المضمون بما أدى عنه فتأمل اه شيخنا (قوله فيتوقف على اجازة الزوج أو الوارث) أي فان شاء الزوج رد الجميع أو امضى الجميع واما الورثة فان شاءوا ردوا ما زاد على الثلث وان شاءوا اجازوا الجميع (قوله بخلاف ما لو ضمننا قدر الثلث) أي فانه لازم ولا يتوقف امضاؤه على اجازة

الضرر كانه ينار لا ما زاد على ذلك فلا يلزم وان صح فيتوقف على اجازة الزوج أو الوارث بخلاف ما لو ضمننا (قوله) قدر الثلث وما ألحق به (واتبع ذو الرق به) أي بالضمان بمعنى المال الذي ضمنه (إن عتق) ضمن بإذن سيده أولاً وليس له

إسقاطه عنه في الأول بخلاف الثاني فله إسقاطه قبل عتقه فلا يتبعه بعده ولا يباع فيه قبل (٣٣١)

العتق ولو أذن له سيده فيه

(قوله ولا يباع فيه) أي ولا يباع ذوالرق في المال الذي ضمنه قبل عتقه ولو كان ضمانه باذن سيده

(قوله وليس للسيد جبره عليه) أما غير من له انتزاع ماله فظاهر وأما من له انتزاع ماله فلا يفتقر

والضمان باقي عايه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر المصنف أنه ليس له جبره عليه ولو كان الضمان له (قوله وفيه

الخ) نص كلامه قال الأخمي للسيد أن يجبر عبده على الكفالة إذا كان بيده مال بقدرها

واختاف إذا كان فقيراً أو ليس بيده مال فقال ابن القاسم إنه لا يجبر وقال محمد أنه يجبر وكأنه المذهب

أه بن (قوله وصح الضمان عن الميت الفليس) أي ولزم أيضاً وإذا عمل عن الميت المفسر عالمًا بعسره فأدى

عنه فإنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لأن محمله معروف وتبرع منه وأما إن علم أن له مالا أو ظنه أو شك

فيه ثم ظهر له مال فإنه يرجع بإدفعه عنه بخلاف ما إذا أدى عن الفليس بالتشديد فإنه لا يرجع مطلقاً كذا

قال عبق ونقله شيخنا المدوئي قال بن وفيه نظر بل ظاهر المدونة أن له الرجوع إن علم أن له مالا ولا

فرق بين الفليس بالتشديد والتخفيف انظر لفظها في ح (قوله بمعنى الحمل عنه) أي لاحقية

الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لأن ذمة الميت قد خربت (قوله إذ منعه أبو حنيفة) أي

لأنه لا يرجع له مال يوفى منه ما عليه (قوله وأما الحى) أي موسراً أو معسراً (قوله فلا خلاف

في صحة الضمان عنه) أي يأخذ الضامن ما أداه عن الميت من تركته إن كان الميت موسراً ويرجع

الضامن بما أداه عن الحى عليه والقول قول الضامن للحى والميت الوسر أنه لم يدفع محسباً إلا

لقرينة أه خش (قوله وكذا ضمان الفليس) أي فإذا قام الغرماء على شخص وحكم الحاكم بتفليسه

أي خلع ماله لغرماء وضمنه شخص فإن المال الذي حكم الحاكم بخلافه للغرماء يتحامون فيه وما بقى لهم

يدفعه ذلك الضامن عنه ولا يرجع عليه بما أداه عنه مطلقاً أي سواء علم أن له مالا أو ظنه أو علم أنه لا مال

له وطراً له مال وهذا بخلاف من تحمل ما على الميت المفسر ودفعه عنه فإنه يرجع بما أداه كما مر إن علم

أن له مالا أو شك في ذلك أو ظنه ثم تبين له مال وإما أن علم أنه لا مال له فلا رجوع له إن طراً له مال

لحملة على التبرع كذا قرر شيخنا العدوى ومثله في عبق وقد علمت أن النقل خلافه (قوله ولو تسلسل)

أي ولا استحالة في ذلك لأنه تسلسل في المستقبل والتسلسل إنما يكون محالاً إذا كان في الماضي (قوله ويلزمه)

أي ضامن الضامن ما يلزم الضامن الأصلي أي وهو الضامن للدين أو السراد أنه يلزمه

ما يلزمه في الجملة لاحتمال أن يكون الأول بالمال والثاني بالوجه تأمل (قوله وظاهره يشمل الخ) أي

وهو كذلك من حيث الصحة وإن كانت مختلفة من حيث الرجوع فإن كانا معاً بالمال بدى بالغريم

إن كان حاضراً مليئاً وإلا فالضامن من الأول إن كان كذلك وإلا فالثاني وإن كانا معاً بالوجه بدى

بالغريم إن كان حاضراً فإن غاب كلف الأول بإحضاره فإن غاب الأول أيضاً كلف الثاني بإحضار

أحدهما فبياً بذلك فإن غاب الجميع أخذ من مال الغريم ثم من مال الكفيل الأول ثم الثاني كذا

في شب فإن كان الأول بالوجه وضمنه الثاني بالمال فمعه أنه إن ترتب على الأول المال لعدم

إحضار المضمون غرمه الثاني عنه وبياً أيضاً بإحضار المضمون الأول لأنه بياً بما يبرأ به الضامن

الأول (قوله حالا) أي على المحلول على الضامن وحاصله أن من له دين على شخص مؤجلاً فأسقط

من عليه الدين حقه من التأجيل وضمنه شخص على الحلول خوف الماطلة مثلاً فإن هذا الضامن صحيح

ولازم بشرط أن يكون هذا الدين مما يجعله وعلم أن مثل ضمان المؤجل على الحلول في الجواز بقيد

ضمان المؤجل لدون الاجل فإن ضمنه للاجل نفسه جاز من غير شرط ولأنه دمجته كما في المدونة لأنه

سلف جر منفعة فالصور أربع والتقييد بكون الدين مما يجعل ذكره ابن يونس واعترضه ابن

عبد السلام كافي التوضيح ونصه وليس يبين فإن رب الدين ما أخذ زيادة في نفس الحق ولا منفصلة

فيه من حط الضمان وإزيدك

العتق ولو أذن له سيده فيه

(قوله ولا يباع فيه) أي ولا يباع ذوالرق في المال الذي ضمنه قبل عتقه ولو كان ضمانه باذن سيده

(قوله وليس للسيد جبره عليه) أما غير من له انتزاع ماله فظاهر وأما من له انتزاع ماله فلا يفتقر

والضمان باقي عايه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر المصنف أنه ليس له جبره عليه ولو كان الضمان له (قوله وفيه

الخ) نص كلامه قال الأخمي للسيد أن يجبر عبده على الكفالة إذا كان بيده مال بقدرها

توثقا بالضامن اذ هو مخصوص بالبيع فقط (وعكسه) وهو ضمان الحال مؤجلا كان يقول شخص لرب دين حال اجل مدينك شهرا وأنا اضمنه لك فيسح بشرطين أشار (٣٣٣) لاولها بقوله (ان ايسر غريمه) اى مدينه بالدين الحال ولو في اول الاجل لان

العبرة بالحالة الراهنة للسلامة من سلف جر نفعا فكأنه بالتأخير ابتداء سلفا بضامن وييسره لم يحصل بالضمان تقع فيكون التأخير محض سلف وأشار لثاني بقوله (أو لم يوسر) (الغريم في الاجل) الذى ضمن الضامن اليه بل اعسر واستمر عسره إلى اقتضائه فيجوز ضمانه لانه وان حصل تقع بالضمان لم يحصل سلف بتأخيره لوجوب انتظار العسر فان لم يعسر في حريمه بل ايسر في اثنائه كبيع بعض اصحاب الغلات والوظائف كان يضمنه الى أربعة أشهر وعادته اليسار بعد شهرين فلا يصح لان الزمن للتأخر عن ابتداء يسار يعد فيه صاحب الحق مسئلة لفدرة رب الحق على أخذه منه عند اليسار هذا قول ابن القاسم بناء على ان اليسار المترقب كالحقق واجازه أشهب لأن الأصل استصحاب عسره (و) صح الضمان (بالموسر) به فقط (أو بالمعسر) به فقط وكلامه في ضمان الحال مؤجلا

ينتفع بها وإنما توثق وتعبه بعض الشيوخ بخالفته للقل اه بن (قوله توثقا) مفعول لقوله وأزيدك أى انه وان كان حالا لكن من الجائر أن يعاطله أو يابق بالدين فالضمان زيادة توثق (قوله اذ هو الحال) جواب عما يقال ان حط الضمان وأزيدك موجود في العرض والطعام من المرض أيضا فقتضاه المنع وحاصل الجواب ان حط الضمان وأزيدك إنما يؤثر المنع في البيع لا في القرض لان الاجل في القرض من حق للقرض ان شاء عجل أو ابقى للاجل فلا يقال عند التعجيل انه طلب من المقرض حط الضمان عن نفسه بخلاف البيع فان الحق في الدين إذا كان طعاما أو عرضا منها كما مر فاذا عجل المسلم اليه شيئا منها قيل انه طلب من المسلم حط الضمان عن نفسه (قوله بشرطين) أى على البدل ولو قل بأحد أمرين كان أوضح (قوله ان ايسر غريمه) اى ان كان الغريم الذى عليه الدين موسرا هذا إذا كان يساره بالدين من قبل الاجل بل ولو كان اليسار تأملا حصل له اول الاجل فقط أى حين الضمان (قوله للسلامة من سلف جر نفعا) أى لان رب الدين قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء سلفا بضامن وهو ييسره من اول الأجل لم يحصل تقع بالضمان وان حصل سلف بالتأخير لان من أجل ما عجل أو عكسه بعدم سلفا (قوله ولم يوسر في الاجل) أى أو يكون من عليه الدين معسرا والعادة انه لم يوسر في الاجل الذى ضمن الضامن اليه بل يعفى ذلك الاجل عليه وهو معسر (قوله فان لم يعسر) أى فان كانت العادة انه لا يستمر اعساره لآخر الاجل (قوله بل ايسر في اثنائه) أى بل كانت العادة حصول اليسار له في اثنائه (قوله بعد فيه صاحب الحق مسلفا) أى وقد انتفع بتوثقه بالضامن فان قلت ما الفرق بين الموسر حال العقد فيجوز ضمانه وبين من يكون موسرا في أثناء الاجل فيمنع ضمانه قلت أجاب البساطى بظهور المعروف في الموسر حال العقد لقدرة رب الدين على ان يستوفى دينه منه حالا فتأخيره محض معروف منه وظهور قصد الانتفاع في العسر أو لا انتفاع رب الدين بالضامن زمن الاعسار (قوله واجازه اشهب) أى أجاز ضمانه اشهب في صورة ما إذا كانت العادة حصول اليسار له في أثناء الاجل (قوله لان الأصل استصحاب عسره) أى وييسره قديلا يحصل (قوله بالموسر به الخ) أشار الشارح الى انه من باب الحذف والايصال وهل هو صناعى أو قياسى قولان ذكرهما في الارتشاف ورجح منهما الأول وليس مراده الإشارة إلى ان في كلام المصنف حذف نائب الفاعل لانه لا يجوز حذفه وحاصل كلام المصنف انه لو كان لزيد عند شخص مائتا دينار حالة وهو موسر بمائة منهما ومعسر بالمائة الأخرى وضمنه شخص بالمائة الموسر بها مؤجلة بأن قال ضمان المائة التى يقدر بها على شهر فيجوز ذلك بشرط أن يكون موسرا بها وقت الضمان ويجوز ان يضمنه بالمعسر بها الى شهر مثلا ان كانت العادة اعساره بها جميع الاجل ولا يجوز ان يضمنه بها ولو وجد شرط الضمان في كل منهما لوجود السلف في تأجيل الموسر بها والانتفاع بالضمان في المعسر بها وضمانه ببعض الموسر بها فقط لاجل كضمانه بكاملها في الجواز بشرطه وكذا ضمانه ببعض المعسر بها فقط لاجل كضمانه بكاملها لاجل في الجواز بشرطه ومثل ضمان الجميع في المنع ما اذا ضمن البعض من كل (قوله لا بالجميع) قال عجم عمل منع ضمانه للجميع اذا حصل التأجيل للمدين وضمنها معا أما إذا لم يحصل تأجيل بل ضمان فقط أو حصل التأجيل في المعسر به فقط فانه يجوز ضمانهما معا (قوله فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط) أى لجواز

يعنى إذا كان الدين كله حالا والغريم موسر ببعضه ومعسر بالبعض الآخر صح ضمانه مؤجلا بهذا (لا بالجميع) لانه الضمان سلف جر منفعة اذ هو سلف للموسر به لتأخيره ايام تعجيل به وانتفع بالضامن في المعسر به فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط ومثل ضمان الجميع ضمان البعض من كل وأشار

للمركن الثاني وهو المضمون فيه بقوله (بدين لازم) فلا يصح ضمان عبد في من سلعة اشتراها بغير إذن سيده لعدم لزوم (أو آئل إليه) أي أي
الازوم بهزتين كبائع وبائس ولا تبدل الثانية (لا كتابة) لانها غير لازمة (٣٣٣) ولا آئلة للزوم لان المسكاتب لو عجز عاد

رقيقا والضامن ينزل منزلة
المضمون ومالا يلزم
الاصل لم يلزم الفرع
بالاولي الا ان يجعل السيد
عقده أو يشترط عقده اذا
عجز فيصح ضمانها في
الصورتين (بل كجعل)
ولو قبل الشروع في العمل
فيصح كأن يقول ان جئتني
بعبدى الشارد مثلا فلك
دينار وضمن القتل
أجنبي فان جاء المجاعل به
لزم الضامن ما يحمل به والا
فلا ودخل بالكاف مالوة ل
قائل لآخر إن ثبت حقك
على فلان فانا ضامن له
ثبت (و) كقول قائل
آخر (داين فلانا) أو
بإيحه أو عامله وأنا ضامن
(ولزم) الضمان (فيما
ثبت) بيينة أو اقرار
(وهل يقيد) لزوم
الضمان (بما يعامل)
المضمون (به) عادة والالم
يلزمه الا ما أشبه أن يعامل
به فقط وهو الراجح أولا
يقيد بل يلزمه مطلقا كان
بما يشبه ان يعامل به مثلا
أولا (تأويلان وله)
أي للضامن في مسألة داين
فلانا (الرجوع) عن
الضمان (قبل المعاملة)
لا بعد ها فان عامله في
البعض لزم فيما عامل به

الضمان في الثانية دون الأولى (قوله للمركن الثاني) أي وأما الاول فهو الضامن وقد تقدم الكلام
عليه في قوله وصح من أهل التبرع (قوله بدين) الباء بمعنى في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين
لا في عين كما اذا استعار سلعة أو أخذ منه ودفعه أو مال قراض أو شركة وآتاه بحميل على أنها ان تلفت
أخذ ذاتها من الحمل لاستعماله فان ضمن الحمل ما يترتب على ذلك الأخذ بسبب تمد أو تغريبط من
القيمة صح الضمان ولزم وهو الذي يقصده الناس كما يقع في الاسواق من ضمان بعض الدلائل لبعض
على ان المضمون إن هرب ولم يأت به كان على الضامن قيمة ما هرب به فهذا صحيح وإن كان ضمانا في
الامانات صورة (قوله كبائع) أي في الوزن لا في ان في كل هزتين اذ الحمزة في بائع وبائس واحدة
قط (تقوله عاد رقيقا) أي وزال القدر المجهول عليه في ذاته (قوله إلا أن يجعل الخ) أي كما لو كاتبه بمائة
ثم قال له أنت حر وعليك نجوم السكتاية فآتى له بحميل ضمنه بها فذلك الضامن جائز (قوله ويشترط) أي
الضامن على السيد عقده إن عجز كأن يقول إنسان أنا أضمنه في السكتاية بشرط أن يجعل السيد عقده
إذا عجز وزاد في الشامل صورة ثالثة وهي ما إذا كانت السكتاية نجما واحدا وقال الضامن هو على ان
عجز وإنما صح الضمان في هذه الصورة وإن كان النجم غير لازم تقرب الحرية (قوله ولو قبل الشروع في
العمل) أي هذا إذا كان ضمان المجاعل بالسكسر في الاجرة بعد شروع العامل في العمل بل ولو كان قبل
شروعه فيه لان الجمل وان كان غير لازم قبل الشروع لكنه آئل الى الازوم ولذا جعله المصنف مثلا
للاآئل (قوله وضمن القائل أجنبي) أي خوفا من مخالطة ذلك القائل أو من عدمه (قوله فان جاء المجاعل به)
أي بالعبد (قوله وكقول قائل آخر داين فلانا) أي وكقول قائل آخر خدم فلانا عندك وضمان
ما أخذته مني أي وكقول قائل لأهل سوق اجملوا فلانا عندكم سمارا وكل ما أخذته بسمسر عليه ضمانه
منى (قوله وأنا ضامن) أي لما تدينه أو لوجهه ولا بد في كونه ضامنا من ذكر قوله وأنا ضامن وإلا كان
غررا قوليا لا يلزم به شيء فاذا قل داين فلانا أو بيع له أو عامله ولا يكن في نفسك شيء من جهة الثمن
فانه ثقة مأمون ولم يقل أنا ضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء إذا هرب ذلك المشتري أو مات أو فلس (قوله ولزم
فيما ثبت) أي انه دايته فيه أو عامله فيه أو باعه له (قوله فيما ثبت) أي بيينة وكذا باقرار إن كان المقر
مليا أو كان معدما على أحد قولين والآخر لا يكون ضامنا (قوله ان يعامل به فقط) أي فاذا قال عامل
فلانا وضمانه منى وشأن فلان أن يعامل في ثلاثة فعامله في عشرة فلا يضمن ذلك القائل الزائد على الثلاثة
(قوله تأويلان) الاول لابن يونس وابن رشد المازري وهو الاظهر والثاني نسبة ابن عبد السلام لغير
من ذكره وأنكره ابن عرفة فلو قال المصنف ولزم فيما ثبت وقيد بما يعامل به واقتصر على ذلك كان أحسن
اه بن (قوله وله الرجوع) أي سواء قيد بأن قال دايته أو عامله بمائة أو أطاق أي اتفاقا في الاخير وعلى
الراجح في الاول فلورجع الضامن ولم يعلم المضمون له برجوعه حتى عامله فهل لا يلزم الضامن ما تدين
وهو ظاهر المصنف أو يلزمه وهو ظاهر المدونة والظاهر الازوم فلا بد في عدم الازوم من علم المضمون
له الرجوع اه شيخنا عدوى (قوله فان عامله في البعض) أي قبل رجوع الضامن ثم رجع بعد تلك
المعاملة كما لو قال داين فلانا في مائة وأنا ضامن لها فدفع له خمسين وقال الضامن رجعت عن الضمان
فلا يكون ضامنا إلا للخمسين التي قبضها وأما التي لم يقبضها فلا يضمنها ان لو دفعها له رب المال بعد
الرجوع (قوله أي قبل تمامها) أي فهو صادق بما إذا كان قبل حصولها أو بعد حصول بعضها

دون ما لم يعامل به فقوله قبل المعاملة أي قبل تمامها (بخلاف) قوله لمدع على شخص عني (احلف) بأن لاك عليه ما تدينه (وأنا ضامن)
فلا رجوع له ولو قبل حلفه لانه بالتزامه صار كأنه حق واجب

رجوع للضامن شيء. وإن
نكسك غرم له ما أخذه منه
المدعى وأشار المضمون
فيه أيضا بمجعله شرطا في
الضمان بقوله (إن أمكن
استيفاءه) أى الحق
المضمون (من ضامنه)
وهذا الشرط يعنى عنه قوله
بدن إذ المقصود منه
إخراج المعينات والحدود
والتعازير والقتل والجراح
فلا يصح الضمان فيها فالأولى
حذفه (وإن جهل)
الحق المضمون حال الضمان
فإن الضمان صحيح فهذا
مبالغة في صحته (أو) جهل
(من له) الحق وهو
المضمون له (و) صح
(بغير إذنه) أى إذن
عليه الدين وهو المضمون
عنه (كأدائه) من
إضافة المصدر لمفعوله أى
كما يصح لشخص أن يؤدى
دينا عن آخر بغير إذنه
(وقفاً) بالمؤدى عنه ويلزم
رب الدين قبوله (لا
عنتاً) أى لأجل العنت
والضرر بالدين (فيرد)
ما أداه لرب الدين وليس
له على المدين مطالبة
(كشرائه) أى كما يمنع
شراء دين من ربه عنتاً
بالمدين فإنه يرد فإن فات
التمن يبدل البائع فثلث المثل
وقيمة القوم فإن تمسذر
الرد بموت رب الدين
أو غيبته فالحاكم يتولى
القبض من المدين ليدفعه

(قوله) لتنزله منزلة الخ) أى والمدعى عليه إداة للمدعى أحلف وأنا غرم لك فلا رجوع له بعد ذلك
ولزمه الحق بخلاف من قال عامله وأنا ضامن فإنه بمنزلة قول العامل نفسه عاملتى وأنا أعطيك حميلا
فلما كان لهذا أن يرجع لأنه لم يدخله في شيء كان لمن قال عامله أن يرجع (قوله) فإن حلف) أى بالله
أنه ليس عليه حق للمدعى وقوله فلا رجوع للضامن شيء أى لا على المدعى عليه ولا على المدعى الذى
أدى له وقوله وإن نكسك أى المدعى عليه وقوله غرم له أى للضامن أى بمجرد نكسك ولا يخلف الضامن
لعدم علمه ولا المدعى لتقدم بينته (قوله) شرطا في الضمان) أى في صحة الضمان (قوله) إن أمكن الخ)
شرط في قوله وصح من أهل التبرع أى صح من أهل التبرع إن أمكن عقلا وشرعا استيفاء الحق من
الضامن وحاصله أنه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه مما يمكن استيفاءه من الضامن
واحتراز بذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فإنه لا يصح الضمان فيها
إذ لا يجوز استيفاء ذلك من الضامن واحتراز أيضا من المعينات فإنه يستحيل عقلا استيفاءها من
الضامن (قوله) إخراج المعينات) كاستعارتك دابة وتأتى بحميل على أنها إذا تلفت تؤخذ بذاتها من
الحمل (قوله) فلا يصح الضمان فيها) لعدم جواز استيفائها من الضامن شرعا أو لاستحالة ذلك أى وهذه
خارجة بالشرط السابق وهو قوله بدن لازم لأن هذه الأشياء ليست دينا لأن الدين ما كان في الذمة
وهذه الأشياء لا تقبلها الذمة واعترض على المصنف بأن مفهوم الضمان وهو شغل ذمة أخرى بالحق
لا يشمل احتراز عنه بهذا القيد لأن المعينات لا تقبلها الذم وكذا الحدود ونحوها لتعلقها بالأبدان
وحديث فلا حاجة لإخراج هذه الأمور بهذا القيد وهذا الإبراد يتوجه أيضا على قوله بدن وذلك
لأن محترزه لا يشمل التعريف فلا حاجة لإخراجه به وأجيب بأن الفرض إيضاح ما يقوم بالذمة
وقد قالوا إن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع تأمل (قوله) وإن جهل) أى كأن يقول الضامن
أنا ضامن لسك ما على زيد لعمرو والحال أنه لا يعلم وقت الضمان قدر ما عليه (قوله) حال الضمان) جهله
له حال الضمان لا ينافى علمه بقدره بعد ذلك فلا يقال الجمالة فيها الرجوع وهو مستحيل بالمجهول (قوله) أو
جهل من له الحق) أشار الشارح إلى أن قوله أو من له عطف على ضمير الرفع المستتر من غير فصل وهو
قليل (قوله) وهو المضمون له) أى كأن يقول الضامن أنا ضامن للدين الذى على زيد للناس والحال
أنه لا يعلم عين من له الدين (قوله) أو بغير إذنه) هذا هو نص المدونة وغيرها وقيل للبيطى وابن قنوج أن
بعض العلماء ذهب إلى أنه يشترط في جمالة ما على المدين أن تكون بإذنه وإلا لم يلزمه أن يدفع للحميل
مادفعه عنه ولما جرت عادة الموثقين بذكر رضا المدين بأن يكتبوا تحمل فلان عن فلان برضاه أو بأمره
كذا وكذا (قوله) كأدائه الخ) أشار به لقول المدونة من أدى عن رجل دينا بغير أمره جاز إن فعله رفقا
بالمطلوب وإن أراد الضرر بطلبه واعناته لمدواة بينهما منع من ذلك وكذا إن اشترى دينا عليه لم يجز
البيع ورد إن علم اه بن (قوله) ويلزم رب الدين قبوله) أى ولا كلام له ولا للمدين إذا طلب أحدهما
للقضاء وأجابه فان امتنع ما لم يلزمهما معا فيما يظهر قاله عبق (قوله) فيرد ما أداه لرب الدين) أى إن لم
يفت فان فات يرد رب الدين رد مثله إن كان مثليا وقيمته إن كان مقوما (قوله) فثلث المثل) أى فاللازم
له رد مثل المثل وقيمة القوم (قوله) بموت رب الدين) أى سواء كان غير بائع للدين كفى المسئلة الأولى
أو كان بائعا له كفى الثانية (قوله) وهل الخ) راجع لما بعد الكاف لان الخلاف إنما هو في شرائه
الدين وأما دفعه الدين فيرد قول واحد وذلك لان الشراء لما كان عقدا معاوضة كان قويا فلا يوجب
رده إلا ما هو قوى كملهما بخلاف دفع الدين فإنه ليس عقدا فأنثر فيه الامر القليل وهو قصد الدافع
(قوله) فلا بد من علمهما) لعل الأولى فلا بد من علمه اه أى فلا بد في رد الشراء من علم البائع أن

لدخولها على الفساد فان لم يلمز الدين بذلك فلا رد ولا فساد للبيع لعذره بالجهل وعليه ان يوكل من يتعاطى الدين من المدين (وهو
 الأنظير) عند ابن يونس حقه الأراجيح أو الرد مطلقا علم أو لم يعلم (تأويلان) وأخرج من قوله ولزم فيما ثبت أو من قوله وصح
 قوله (لا إن ادعى) مدعى (على نائب فضمن) ضامن ذلك الغائب فيما ادعى (٣٣٥) به عليه (ثم أنكر)

المشتري قصد بشراؤه الغنى ويعلم ذلك إما باقراره أو بقرائن الأحوال (قوله لدخولها) أى البائع
 والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) فى بن النفل أنه على التأويل الأول لا يفسخ البيع فى هذه الحالة
 ولكن يباع الدين على مشترته ليرفع الضرر كما قال فى التوضيح وابن عرفه ونس ابن عرفه ولو ثبت قصد
 مشتري الدين ضرر المدين والبائع جاهل بذلك ففى فسخ البيع ومضيه ويبيع على مشترته فلا عذر الحق
 عن بعض القرويين وغيره مع الصقلى اهـ (قوله وأخرج من قوله ولزم الخ) يعنى من مطاق اللزوم أو من
 مطاق الصحة المأخوذ مما ذكر ولو عبر بهذا كان أولى فليس ههنا من عطف المحترزات على القيود كما هو
 ظاهر الشارح (قوله ثم أنكر) أى ثم أنكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الضمان يسقط ولا يلزم
 وقوله ثم أنكر أى والحال أن الحق لم يثبت بالبينة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبينة كان
 الضمان لازما لكن محل لزومه إذا أقر إذا كان موسرا أما لو كان معسرا فلا يلزم الضمان إذا أقر لاحتمال
 توافقه مع المدعى على أكل مال الضامن هذا محصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله وإن لم يأتك به) أى
 بهذا المدعى عليه المنكر (قوله لأنه وعد وهو لا يقضى به) اعترض هذا التعديل المساوى بأنه غير ظاهر
 كيف وهو التزم وأيضا لو كان وعدا لم يلزم ولو ثبت الدين فالأولى أن يقال سقوط الضمان فى المسئلة
 الأولى لأنه التزم معاق فى المعنى على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما فى المسئلة الثانية فلأنه التزم
 معلق على أمرين أحدهما فى اللفظ وهو عدم الاتيان به والآخر فى المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المنكر
 فكأنه يقول إن لم يأتك به وثبت الحق فأنما ضامن فإذا لم يأت به ولم يثبت الحق فلا ضمان إذ لم يحصل المعلق
 عليه بمجملته وإذا أتى به سقط الضمان ولو ثبت الحق لأن الاتيان به بهيضم الماقي عليه كذا فى بن قنلا
 عن السنارى (قوله مع الثبوت) أى ولا مع عدم الثبوت أيضا (قوله باقراره) أى باقرار المضمون
 (قوله لاثامه) أى المضمون (قوله تأويلان) الأول لياض والثانى لغيره وقوله فى المسئلة الثانية أصل
 هذا الكلام لبرام والبساطى وقال ح الشرط وما بعده راجع للمستثنين قبله انظر المدونة فى الحلة
 وكلام أبى الحسن عليها يفهم منه ذلك اهـ قال بن قنلا بعض شيوخنا التأويلان إنما فى الثانية وإن كان
 فى الأولى خلاف أيضا لكن ليس بتأويل على المدونة (قوله باقراره بعد إنكاره لا يوجب الخ) أى
 حيث كان معسرا وإلا كان موجبا للضمان قطعا اهـ عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من
 مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للتقدمة وذلك لأن دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية
 مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلذا لم يجعل ما تقدم ضمنا (قوله فلا شئ عليه) أى الإلينة أقامها المدعى
 بما ادعى أو اقرار من المدعى عليه بعد إنكاره وإلا كان مؤاخذا قولاً واحداً (قوله وإنما لم يجعل الخ)
 هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يجعل قوله فان لم يؤفك ذلك الذى تدعيه
 على إقراراً بالحق أى مستلزماً للاقرار به (قوله ابطال الخ) أى تعليق الحقيقة عليه لأن الحقيقة ليست
 ثابتة وإنما هى معلقة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التطبيق فكذا الحقيقة فلذا حصل
 الابطال تأمل تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم أن عمل رجوع الضامن بمنثل المقوم
 لا بغيره إذا كان المقوم الذى دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة اثواب فأداها الضامن
 أثوابا فيرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالأقل من الدين وقيمة المقوم كما لو كان

المشتري قصد بشراؤه الغنى ويعلم ذلك إما باقراره أو بقرائن الأحوال (قوله لدخولها) أى البائع
 والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) فى بن النفل أنه على التأويل الأول لا يفسخ البيع فى هذه الحالة
 ولكن يباع الدين على مشترته ليرفع الضرر كما قال فى التوضيح وابن عرفه ونس ابن عرفه ولو ثبت قصد
 مشتري الدين ضرر المدين والبائع جاهل بذلك ففى فسخ البيع ومضيه ويبيع على مشترته فلا عذر الحق
 عن بعض القرويين وغيره مع الصقلى اهـ (قوله وأخرج من قوله ولزم الخ) يعنى من مطاق اللزوم أو من
 مطاق الصحة المأخوذ مما ذكر ولو عبر بهذا كان أولى فليس ههنا من عطف المحترزات على القيود كما هو
 ظاهر الشارح (قوله ثم أنكر) أى ثم أنكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الضمان يسقط ولا يلزم
 وقوله ثم أنكر أى والحال أن الحق لم يثبت بالبينة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبينة كان
 الضمان لازما لكن محل لزومه إذا أقر إذا كان موسرا أما لو كان معسرا فلا يلزم الضمان إذا أقر لاحتمال
 توافقه مع المدعى على أكل مال الضامن هذا محصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله وإن لم يأتك به) أى
 بهذا المدعى عليه المنكر (قوله لأنه وعد وهو لا يقضى به) اعترض هذا التعديل المساوى بأنه غير ظاهر
 كيف وهو التزم وأيضا لو كان وعدا لم يلزم ولو ثبت الدين فالأولى أن يقال سقوط الضمان فى المسئلة
 الأولى لأنه التزم معاق فى المعنى على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما فى المسئلة الثانية فلأنه التزم
 معلق على أمرين أحدهما فى اللفظ وهو عدم الاتيان به والآخر فى المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المنكر
 فكأنه يقول إن لم يأتك به وثبت الحق فأنما ضامن فإذا لم يأت به ولم يثبت الحق فلا ضمان إذ لم يحصل المعلق
 عليه بمجملته وإذا أتى به سقط الضمان ولو ثبت الحق لأن الاتيان به بهيضم الماقي عليه كذا فى بن قنلا
 عن السنارى (قوله مع الثبوت) أى ولا مع عدم الثبوت أيضا (قوله باقراره) أى باقرار المضمون
 (قوله لاثامه) أى المضمون (قوله تأويلان) الأول لياض والثانى لغيره وقوله فى المسئلة الثانية أصل
 هذا الكلام لبرام والبساطى وقال ح الشرط وما بعده راجع للمستثنين قبله انظر المدونة فى الحلة
 وكلام أبى الحسن عليها يفهم منه ذلك اهـ قال بن قنلا بعض شيوخنا التأويلان إنما فى الثانية وإن كان
 فى الأولى خلاف أيضا لكن ليس بتأويل على المدونة (قوله باقراره بعد إنكاره لا يوجب الخ) أى
 حيث كان معسرا وإلا كان موجبا للضمان قطعا اهـ عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من
 مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للتقدمة وذلك لأن دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية
 مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلذا لم يجعل ما تقدم ضمنا (قوله فلا شئ عليه) أى الإلينة أقامها المدعى
 بما ادعى أو اقرار من المدعى عليه بعد إنكاره وإلا كان مؤاخذا قولاً واحداً (قوله وإنما لم يجعل الخ)
 هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يجعل قوله فان لم يؤفك ذلك الذى تدعيه
 على إقراراً بالحق أى مستلزماً للاقرار به (قوله ابطال الخ) أى تعليق الحقيقة عليه لأن الحقيقة ليست
 ثابتة وإنما هى معلقة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التطبيق فكذا الحقيقة فلذا حصل
 الابطال تأمل تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم أن عمل رجوع الضامن بمنثل المقوم
 لا بغيره إذا كان المقوم الذى دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة اثواب فأداها الضامن
 أثوابا فيرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالأقل من الدين وقيمة المقوم كما لو كان

الواو من الموافاة وهى الملافة وفى بعضها أوفك بدون الف مع تشديد الفاء من الوفاء وإنما لم يجعل إقرارا لأن قوله فالذى تدعيه
 على حق ابطال كونه إقرارا ولما نسكلم على الضمان وأركانها وشروطه ذكر ما يرجع به الضامن إذا غرم فقال (ورجع) الضامن على أصله
 (بما أدى) عنه أى بمثلها إن كان مثليا بل (ولو مقوماً) لأنه كالسلف يرجع بالمثل حتى فى المقومات (إن ثبت المدعى) من الضامن بينة

الدين خمسة محاييب ودفع الضامن خمسة أثواب فانه يرجع بالأقل من الدين وقبعة الثياب ورد المصنف باو على من قال بخير المطلوب اذا دفع الضامن مقوما من جنس الدين في دفع مثل المقوم أو قيمته ومحل الخلاف اذا كان ذلك الضامن لم يشتر ذلك القوم الذي دفعه بأن كان عنده في ملكه ودفعه لرب الدين أم لا واشتره لرجع بثمنه اتفاقا كما قال ابن رشد وابن يونس واللخمي مالم يحاب وإلا لم يرجع بالزيادة فاذا اشترى ثوبا بعشرين والحال أن قيمتها عشرة ودفعها لرب الدين فلا يرجع على الدين إلا بقيمتها وهو عشرة ويضيق عليه عشرة الحاباة (قوله أو باقرار رب الحق) أي لا باقرار المضمون وفي الشامل ولو دفع الضامن للطالب بحضرة المضمون دون بينة وأنكر الطالب لم يرجع الضامن على المضمون بشيء لتفريطه بعدم الاشهاد وهو أقوى القولين كما في ح فان كان الدفع من مال المضمون فهو المقصر فان غرمها الضامن ثانيا لصغر المضمون لم يرجع على المضمون لعله بأنه أداها انظر ح (قوله) وجاز صلحه عنه بما جاز للفرع (على الاصح) اشار المصنف بهذا إلى أن في مصلحة الكفيل رب الدين خلافا قبل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالمنع اذا وقع الصلح بمثل مخالف لجنس الدين فان كان بمثل مماثل لجنس الدين أو بمقوم مماثل لجنس الدين أو مخالف جاز والمصنف مشى على القول بالجواز مطلقا سواء صالح بمثل أو بمقوم لكن يستثنى منه صورتان الآتيتان وقال بعضهم الظاهر ان المصنف اراد المصالحة بالمقوم عن العين ويدل له قوله بعد ورجع بالأقل منه ومن قيمته وقد حكى بعضهم الخلاف فيها كما في التوضيح وإن كان نص الدونة فيها الجواز وحكى المازري عليه الاتفاق وقيل ابن عرفة (قوله فيجوز الصلح بعد الاجل الح) أي كما يجوز المصالحة بالمقوم عن العين اما اتفاقا على ما قاله المازري أو على الراجح عند غيره وفي الصلح بمثل عن العين قولان بالمنع والجواز بناء على تأثير الفرع بما يرجع به الحميل لتخير الفرع في دفع ما عليه وما أدى عنه ولفظه لانه معروف (قوله بأدنى منها) أي لانه حسن اقتضاء وقوله أو عكسه أي وهو الصلح بعد الاجل عن دنائير رديئة بحيدة لانه حسن قضاء (قوله ولا يجوز عن طعام) أي لما تقدم ان قضاء القرض بأكثر ممنوع مطلقا قبل الاجل أو بعده في قول المصنف لا يزيد عدداً أو وزناً إلا كرجحان ميزان للسلف بمنفعة (قوله بأدنى) أي لما فيه من ضع وتبطل وقوله أو أجسود أي لما فيه من حط الضمان وأزيدك (قوله وكذا عروض من سلم) أي يمنع الصالح عليها قبل الأجل بأدنى أو أجود وهذا إذا صولح عليها بمنسها واما بغير جنسها فتجوز بالشروط الثلاثة التي ذكرها المصنف في آخر السلم بقوله وبغير جنسها إن جاز يبعه قبل قبضه ويبعه بالسلم فيه مناجزة وإن سلم فيه في رأس المال (قوله صلحه بدينار) أي حاله عن دراهم حل أجلها وقوله وعكسه أي وهو صلحه بدراهم حالة عن دينار حل أجله وأورد على الشارح أن كلام المصنف لا عموم فيه إذ لم يقل كل ما جاز صلح الفرع فيه جاز للضامن الصلح فيه حتى يحتاج للاستثناء وإنما قال وجاز النح وهذه قضية مهمة لا عموم فيها في قوة الجزئية ويكفي في صحتها الصدق ببعض الأفراد وأجيب بأن الشارح لاحظ ما قاله أن مهملات العلوم كليات (قوله فان ذلك جائز للفرع) أي لأنه صرف مافي التهمة في الأولى وحسن قضاء أو اقتضاء في الثانية (قوله لا للضامن) أي لا صرف المؤخر في الأولى بين الضامن والمضمون عند دفع الضامن وبيع الطعام قبل قبضه في الثانية لأن رب الدين قد باعه للضامن قبل أن يقبضه من الدين (قوله ورجع الضامن) أي فيما اذا صالح عن العين بمقوم كما اذا كان الدين خمسة دنائير فصالح عنها بعشرة أثواب ف يرجع الضامن على الدين بالأقل من خمسة دنائير وقبعة الأثواب العشرة (قوله أو موته مالياً) أي وأما لومات معدماً غرم الكفيل

الدين بذلك (وَجَازَ مُصْلَحُهُ) أي ان يصلح الضامن رب الدين (عنه) أي عن الدين (بما جاز للفرع) أي المدين الصلح به عما عليه لتزيله منزله (على الأصح) فما جاز للفرع ان يدفعه عوضاً عما عليه جاز للضامن وما لا فلا فيجوز الصلح بعد الاجل عن دنائير جيدة بأدنى منها أو عكسه ولا يجوز عن طعام قرض قبل الأجل بأكثر وكذا بعده ولا يجوز عن طعام سلم بأدنى أو أجود قبل الأجل وكذا عروض من سلم واستثنى مستثنان من كلامه الاولى صلحه بدينار عن دراهم وعكسه حالا الثانية صلحه عن طعام سلم بأدنى منه أو أجود بعد الاجل في المسائلين فان ذلك جائز للفرع لا للضامن لأن لم يحل الاجل فيها (ورجع) الضامن التارم على الدين (بالأقل منه) أي الدين (أو قيمته) أي ما صالح به أي رجع بالأقل من الامرين وما الدين او قيمة ما صالح به (وإن برى الأصل) أي للدين بهية الدين له او موته مالياً ورب الدين وارثه أو نحو ذلك (برى) الضامن لان طلبه

فرع ثبوت الدين على الأصل (لا تحكسه) أي ليس كما يرى الضامن يرى الأصل بل قد يبرأ وقد لا يبرأ كبراءة الضامن من الضمان بانقضاء مدة ضمانه وكما إذا وهب رب الدين دينه للضامن فإن الأصل (٣٣٧) يكون مطلوباً له (وعجل الدين المؤجل بأحد أمرين (بموت الضامن) أو

فلسه قبل الاجل ويؤخذ من تركته وإن كان المضمون حاضراً مالياً ولا يؤخذ منه لعدم حوله عليه (وَرَجَعَ وَارِثُهُ) أي واثرت الضامن على المدين (بعد آجله أو) موت (الغريم) أي المدين فيعجل الحق أيضاً (إن تركه) الميت منها فهو راجع للصورتين وقوله إن تركه أي كلاً أو بعضاً فلو مات المدين ولم يترك شيئاً فلا طلب على الضامن حتى يحل الاجل إذ لا يلزم من حلول الدين على المدين حلوله على الكفيل لبقاء ذمته فيحل بموت المدين ولا يعجل (ولا يُطالب) الضامن أي لا مطالبة لرب الدين عليه (إن حضر الغريم مُوسراً) تأخذه الاحكام غير ملد ولم يقل رب الدين أيكم شئت أخذت بحق كاسياني ولم يشترط الضمان في الحالات الست التي منها اليسر (أو) غاب الغريم (و لم يعُدْ إنبائه) أي اثبات مال الغائب والنظر فيه الاولى والاستيفاء منه الغائب والنظر فيه (عليه)

(قوله فرع ثبوت الدين) أي وقد اتفق ثبوته على الأصل بهية الدين له وبموت مالياً ورب الدين وارثة (قوله بل قد يبرأ) أي الأصل ببراءة الضامن أي كما إذا أدى الضامن فان كلا منهما يبرأ بدفعه (قوله بانقضاء الخ) أي فيما لو كان الضمان مقيداً بوقت كأن يقول الضامن ضمانه على في مدة شهرين من أجل الدين أي انه إذا مات أو فلس فيها غرمت ماعليه لانه يجوز في الضمان أن يقع مؤجلاً كأن يقع لمدة معينة وإن كان لا يحل ذلك في الرهن لطلب الحوز فيه (قوله فان الأصل يكون مطلوباً له) أي ولا تتم له هذه الهبة إلا اذا قبض الضامن ذلك الدين من المدين قبل حصول المانع للواهب (قوله وعجل الدين المؤجل) أي المضمون بموت الضامن قبل الاجل وحاصله أن الضامن اذا مات أو فلس قبل حلول أجل الدين فان الطالب يغير بين ان يبقى للاجل ويتبع الغريم وبين ان يجعل ماله يأخذه من تركته الضامن اذا مات ويحاصص به مع غرمائه ان فلس ولو كان الغريم حاضراً مالياً فاذا حل الاجل رجع ورثة الضامن على الغريم بما دفعوا عنه من تركته وورثهم في الموت وفي الفلس يرجع الحجيل بعد الاجل على الغريم بما اخذه الطالب بالخاصة من ماله اذا علمت هذا فقول المصنف وعجل الخ أي ان شاء الطالب لا أن التعجيل واجب كما يوهمه كلام المصنف ومفهوم قول الشارح قبل الاجل انه لو مات الضامن عند حلول الاجل أو بعده لم يكن لرب الحق طلب على تركته الضامن اذا كان الغريم حاضراً موسراً والا كان له اتباعها (قوله أو موت الغريم) عطف على موت الضامن (قوله ان تركه) أي ان ترك الميت الحق (قوله كلاً أو بعضاً) أي ويبقى البعض الذي لم يتركه لاجله (قوله فلو مات المدين) أي قبل الاجل ولم يترك شيئاً الخ أي وكذا لو مات الضامن قبل الاجل ولم يترك شيئاً لم يطلب الغريم حتى يحل الاجل (قوله ولا يطالب الخ) ما ذكره المصنف من ان الكفيل لا يطالب بالحق في ملاء المكفول عنه وحضوره هو الذي رجع اليه مالك واخذ به ابن القاسم ورواه ابن وهب ابن رشد وهو اظهر والقول المرجوع عنه ان الطالب يغير بين طلب الغريم أو طلب الضامن قال بن وبه جرى العمل بهاس وهو الانسب بكون الضمان شغل ذمة اخرى بالحق (قوله ان حضر الغريم موسراً) امان حل الاجل وكان الغريم غائباً أو مات أو حاضراً وهو معسر كان الطلب على الضامن (قوله غير ملد) فان كان ملداً توجه الطلب على الضامن والتفديد بكونه غير ملد ولا يحاطل لغير ابن القاسم في المدونة وجعله ابن شاس وابن الحاجب خلافاً وجعله ابن عبد السلام وصاحب الشامل تفديداً وظاهر كلام ابن رشد ان التفديد به هو الاعتماد اه بن (قوله في الحالات الست) أي وهي العسر واليسر والنية والحضور والموت والحياة فان اشترط ضمانه في الحالات الست أو شرط رب الحق اخذ أيهما شاء كان له طلب الضامن اذا حل الاجل ولو حضر الغريم مالياً وما ذكره الشارح هو المتمد وهو مافى وثائق ابن القاسم الجزيري وغيره خلافاً لابن الحاجب من ان الضامن لا يطالب اذا حضر الغريم مالياً مطلقاً وهو ظاهر المصنف ايضاً (قوله أو غاب الغريم الخ) اشار الشارح بهذا الى ان المعطوف على حضر محذوف وقوله ولم يبعد اثباته أي ولم يشق على الطالب اثبات مال الغائب وقوله والنظر فيه الاولى والاستيفاء منه (قوله أي على الطالب) المراد به رب الدين (قوله والقول له في ملاته) حاصله اذا حل الاجل وتنازع رب الدين والضامن فادعى رب الدين ان المدين معسر وطالب الضامن فادعى ان المدين ملىء كان القول قول الضامن في ملاء المدين المضمون لان الغالب على الناس الملاء للتكسب فليس لرب الدين

أي على الطالب بل تيسر عليه ذلك فلا مطالبة له على الضامن والا طالبه (والقول له) أي للضامن عند التنازع (في ملاته) أي ملاء الغريم فليس لرب الدين مطالبة الحجيل

ولا للدين لانه اقر بعدمه
 مالم يثبت عدمه (وأفاد
 شرط) اى اشتراط رب
 الحق (أخذ أيهما شاء)
 من الغريم او الضامن بالحق
 (و) أفاد شرط (تقديمه)
 بالاخذ على الدين (أو)
 اشتراط الضامن انه لا
 يؤخذ منه الا (إن مات)
 الغريم معدماً فإنه يفيد وكذا
 ان قال ان افتقر او جحد
 فيعمل بشرطه وشبهه في
 افادة الشرط قوله (كشرط
 ذى الوجه أو رب
 الدين التصديق)
 بلا يمين (في) شأن
 (الإحضار) فشمعل دعوى
 الضامن احضار الدين
 ودعوى رب الدين عدمه
 (وله) اى للضامن (طلب
 للمستحق) وهو رب الدين
 (بتخليصه) من الضمان
 (عند) حلول (اجله)
 أى الدين ولو بموت المدين
 او فلسه حيث كان المضمون
 مليئاً بأن يقول له إيمان
 تطلب حقه من الدين أو
 تسقط عني الضمان وكذا
 له طلب المضمون بدفع ما
 عليه عند الاجل ولو سكت
 رب الدين (لا) طلبه (بتسليم
 المال إليه) أى الى الضامن
 ليوصله لربه فليس له ذلك
 لانه لو أخذه الضامن ثم
 أعظم او فلس كان لرب الحق
 مطالبة للدين به

حينئذ طلب الضامن لتصديقه في ملاء المضمون ولا طلب له على المضمون لانه مقر بعدمه إلا أن
 يقيم رب الدين بينة بعدم الدين فله مطالبة الضامن أو يتجدد للدين مال فله مطالبته ثم ان قول
 المصنف والقول له في ملائه أى بلا يمين إلا أن يدعى عليه رب الدين أنه عالم بعدمه والا حلفه
 الضامن على عدم العلم وما ذكره المصنف من أن القول قول الضامن في ملائه قول ابن القاسم في الواضحة
 وقال سحنون إن القول للطالب إلا أن يقيم الحيل بينة بملاء الغريم قال ح والمواق وهو الذى استظهره
 ابن رشد قال المتيطى وهو الذى عليه العمل ونصه وإذا طلب صاحب الدين الحيل بدينه والغريم
 حاضر فقال له الحيل شأنك بغيرك فهو ملئ بدينك وقال صاحب الدين الغريم معدم وما أجد له مالا
 فالذى عليه العمل وقاله سحنون في العتية أن الحيل يفرم إلا أن يثبت بسر الغريم وملاؤه فيرأى وحلف
 له صاحب الحق ان ادعى عليه معرفة يسره على انكار معرفته بذلك وغرم الحيل وله رد الدين على الحيل
 فان ردها حلف الحيل وبرى وقال ابن القاسم في الواضحة ليس على الحيل سبيل بل يبدأ بالغريم اه
 قبان لك أن الراجع خلاف ما عليه المصنف قال ح لكن المصنف استظهر في توضيحه أن القول
 قول الحيل اه وقد علم من عادة المصنف أنه لا يعتمد استظهار نفسه اه بن (قوله ولا المدين) أى مالم
 يتجدد له مال (قوله مالم يثبت عدمه) أى مالم يقيم الطالب بينة بسر الغريم والا فله اخذ حقه من الحيل
 حينئذ (قوله) وأفاد شرط أخذ أيهما شاء (ابن رشد هذا هو المشهور المعلوم من مذهب ابن القاسم في
 المدونة وغيرها وبه قال اصبح وقال ابن القاسم مرة إن الشرط المذكور لا يفيد الا اذا كان الغريم
 ذا سلطان أو كان قيسح المطالبة اه بن (قوله وتقديمه) أى وأفاد اشتراط رب الدين تقديم الحيل
 بالمطالبة على المضمون على خلاف الاصل (قوله الا إن مات الغريم معدماً) أى وأما مادام حياً ولو معدماً
 حاضراً أو غائباً فلا يؤخذ منه شيء (قوله وكذا ان قال) أى الضامن وقوله ان افتقر أو جحد أى المضمون
 (قوله كشرط ذى الوجه) أى ان ضامن الوجه اذا شرط على صاحب الدين أنه مصدق في احضار
 المضمون بلا يمين أو يمين فانه يعمل بشرطه وكذا اذا شرط رب الدين على الضامن عدم اليمين في
 تصديق دعواه في عدم احضار المضمون فانه يعمل بشرطه والحاصل أنه اذا ضمن عمر ووجه زيد
 ليكر ثم إنه تنازع رب الدين والضامن في احضار المدين فادعى الضامن أنه أحضره وادعى رب
 الدين أنه لم يحضره فالقول قول رب الدين يمين هذا هو الاصل فان اشترط الضامن على رب
 الدين أنه يصدق في دعواه احضار المدين يمين أو بلا يمين عند التنازع في احضاره عمل بالشرط في
 صورتين وان شرط رب الدين على الضامن أن القول قوله في عدم الاحضار بلا يمين عمل بذلك الشرط
 بخلاف الاصل ثلاث صور ثنتان الشرط فهما من الضامن وواحدة الشرط فيها من رب الدين
 (قوله فشمعل) اى كلام المصنف بتقدير شأن (قوله عدمه) اى عدم احضار المدين (قوله وله طلب
 المستحق) اى الزامه وقوله عند حلول اجله متعلق بطلب لا بتخليص لانه وان كان عند الاجل الا انه
 غير ملاحظ (قوله وكذا له طلب المضمون) اى فلا مفهوم لقول المصنف طلب المستحق (قوله ولو
 سكت) اى هذا اذا حصل من رب الدين مطالبة الضامن به بل وان سكت عن الطلب به خلافا لقول
 ابن شامس في الجواهر والسكيل اجبار الاصيل على تخليصه اذا طوبى وليس له ذلك قبل ان يطالب
 فانه قد تمقبحه بآئه مخالف لنص المدونة انظر بن * قلت ما قبل المبالغة مشكل اذ كيف يتصور
 مطالبة رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر ملئ * قلت يتصور هذا فيما اذا كان من عليه الدين ملئاً
 فان لرب الدين مطالبة الضامن حينئذ ولو كان المدين حاضراً مليئاً يتصور ايضاً فيما اذا شرط رب الدين
 أخذ أيهما شاء او شرط تقديم الضامن بالطلب أو كان ضامناً في الحالات الست (قوله لا بتسليم المال اليه)

(وضمنه) أى ضمن الحبل المال عينا أو عرضا أو حيوانا إذا تلف أو ضاع منه ولو بغير (٣٣٩) تفريط منه أو قامت على هلاكه

بينة لأنه متعدد قبضه له
بغير إذن ربه (إن
اقتضاء) أى قبضه على
وجه الاقتضاء بأن طلبه من
الاصيل فدفعه له أو دفعه
له بلا طلب وقال نابريء
منه ومتى قبضه على وجه
الاقتضاء صار لرب الحق
غريمان الحبل والمدين
يطلب ايهما شاء (لا) ان
(أرسل) الضامن أى
ارسله المدين لرب الدين
(به) أى بالدين المضمون
فضاع منه أو تلف بغير
تفريطه فلا يضمنه لأنه
أمين حينئذ ويضمنه الغريم
وعلاصة الارسال ان
يدفعه للحبل ابتداء بلا
طلب له ولم يقل المدين
صرت بريئا منه ومثل
الارسال أو هو ارسال
حكما ما اذا دفعه له على
وجه الوكالة عنه فيراً
الضامن فقط (ولزمه)
أى لزم الضامن (تأخير
ربه) أى رب الدين مدينه
(المعسر) وجوب انظاره
فلا كلام للضامن اذ
التأخير رفق بالضامن فان
كان المدين موسراً فالضامن
لا يخلو من ثلاثة أوجه ان
يعلم ويسكت أولاً يعلم
حتى يحل الاجل الذى
أنظره اليه الدائن أو يعلم
فينكر اشارة لاولها بقوله
(أو) تأخير ربه المدين
(الموسر) يلزم الضامن (إن)

متعلق بمحذوف كما قدره الشارح وهو المعطوف على قوله طلب المستحق والمطلوب منه فيهما
مختلف فى الاول المستحق وفى الثانى المدين وليس قوله بتسليم عطفا على بتخليصه لتعلق الطلب
الاول بالمستحق فلا يصح تعلقه بالتسليم لان المطلوب منه التسليم للمدين (قوله وضمنه الخ) أى وإذا
وقع أن الضامن تسلم الدين من المدين ليدفعه إلى ربه فضاع منه أو تلف فانه يضمنه إن تسلمه على
وجه الاقتضاء ولو بغير تفريط منه لا ان تسلمه على وجه الرسالة بأن دفعه له المضمون ابتداء ولم
يشترط براءته منه فتلف أوضاع بغير تفريط فانه لا ضمان عليه * واعلم أن قبض الحبل للمدين ينقسم
إلى خمسة أقسام لانه إما أن يكون على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة عن رب الحق أو يتنازع
للمدين والضامن فى أنه على وجه الاقتضاء أو الارسال أو يموت المدين أو الضامن ويهرى القبض
عن القرائن الدالة على الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة فقول المصنف ان اقتضاء أى أو تنازعا فقال
المدين اقتضاء وقال الضامن رسالة فالقول للمدين وكذا لو ماتا وانهم الأمر لعدم القرينة وقوله
لا أرسل به أى حقيقة أو حكماً بأن قبضه على وجه الوكالة من رب الدين وقوله وضمنه أى ان قبضه منه
وهو الغريم وحينئذ فيكون الضامن غريم غريم فى الصور الثلاث الداخلة تحت قوله ان اقتضاء ومعلوم
أن غريم الغريم غريم فرب الدين أن يغرم الاصيل وله أن يغرم الضامن نيابة عن المدين كما صرح
بذلك الرجراجى فى شرح مشكلات المدونة وغيره ويفهم من التوضيح أن رب الدين إذا رجع على
الاصيل كان للاصيل الرجوع على السكفيل انظر شب (قوله أو دفعه) أى المدين للطالب بلا طلب
من الضامن وقال المدين للضامن أنا برىء منه من هذا الوقت (قوله على الوكالة) أى لاجل كونه
وكيلا عن رب الحق أى والحال أن رب الحق وافقه على دعواه الوكالة وأما ان نازعه فيها فسيأتى
أن القول قول للوكيل وحينئذ فيكون الحبل ضامناً لما قبضه (قوله فيراً الضامن فقط) أى دون
الغريم وقد يقال مقتضى كون الضامن وكيلاً لرب الدين فى القبض انه إذا قبض وتلف منه بغير تفريط
أن يبرأ كل من الضامن والغريم وأجيب بأنه إنما ضمن الغريم لاحتمال توافقه مع الضامن على أخذها
الحق ودعوى الضياع نعم ان قامت بينة تشهد على دفع الغريم للضامن الوكيل برىء كل من الضامن
والغريم اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولزمه الخ) لما ذكر المصنف ان للسكفيل طلب المستحق
بتخليصه من الضمان إذا حل الاجل وسكت عن طلب حقه ذكر حكم ما إذا أخر
المستحق غريمه اجلاً ثانياً بعد مضى الاجل الاول (قوله فلا كلام للضامن) أى فليس له
ان يقول للمستحق اطلب حقه من المدين أو أسقط عني الضمان (قوله إذ التأخير رفق بالضامن)
أى حيث لم يطالبه رب الدين عند حلول الاجل مع كون المدين معسراً بل أخر الدين أجلاً ثانياً (قوله ان يعلم)
أى بتأخير رب الدين للغريم (قوله الذى أنظره اليه) أى الذى أخره اليه الدائن ثانياً (قوله ان
علم بالتأخير وسكت) أى ان علم الضامن بالتأخير وسكت بعد علمه به بقدر ما يرى عرفانه رضى
ببقائه على الضمان فلو ادعى أنه يحل ان سكوته يسقط تكلمه فانه يعذر بالحبل وحينئذ فله ان ينكر على
رب الدين ذلك التأخير وأن لا يرضى به ويقول له تأخيرك له ابراء لى من الضمان فيجربى على الوجه
الثالث الآتى فان حلف رب الدين انه لم يسقط ضمانه لزمه الضمان وسقط التأخير وان نكل سقط
الضمان ولزم التأخير للغريم ولا يضره الا العلم بأن سكوته يسقط تكلمه كذا قرر شيخنا العدوى
والشرط فى كلام المصنف راجع للمسئلة الثانية لان الاولى وهى تأخير المدين المعسر لازم مطلقاً
سواء سكت الضامن أو انكر (قوله أولم يعلم) أى الحبل بالتأخير (قوله الذى أنظر اليه)
أى ثانياً (قوله وقد اعسر الغريم) مثله فى عيج وهو خلاف ما نقله ح عن اللحى من

علم بالتأخير و (سكت) بعد علمه ولثانيتها بقوله (أولم يعلم) حتى حل الاجل الذى أنظر اليه وقد أعسر الغريم فالضمان لازم للضامن (إن)

حلف) رب الدين (أنه لم يؤخره مسقطاً) لضمان الضامن فان لكل سقط الضمان وأشار لثالثها بقوله (وان أنكر) الضامن التأخير أى لم يرض به حين عدله وقال للدائن تأخيرك للدين ابرأ الى من الضامن (حلف) رب الدين (أنه لم يسقط) الضمان بتأخيره (ولزمه) الضمان وسقط التأخير فبدأ الحق عاجلاً (٣٤٠) فان نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير * ولما تكلم على تأخير للدين تكلم

على تأخير الحليل بقوله (وتأخر غريمه) أى غريم رب الدين وهو المدين (بتأخيره) أى بتأخير الضامن من حيث آخره رب الدين بعد حلول اجل الدين الى اجل آخر (إلا أن يحلف) رب الدين انه انما قصد تأخير الحليل فقط فله حينئذ طلب المدين فان نكل لزمه انظار المدين الى ما أنظر اليه الحليل واستشكل قوله وتأخر غريمه الخ بانه لا يتأتى على المشهور من أن رب الدين لا يطالب الضامن ان حضر الغريم موسراً أو اجيب بانه اخره والمدين * مسراً فأسر في الاجل أو انه اذا اشترط أخذاً يه ما شاء أو تقديم الحليل ثم شرع يتكلم على ما يعرض للضامن من المبطلات فقال (وبطل) الضمان (ان فسد متحمل به) اصاله كدراهم بدنانير أو عكسه لاجل أو عروضا كما لو باع ذمى سلعة لدمى بخمر أو خنزير وضمنه ذمى فاسلم الضامن فلا يلزم الضامن حينئذ شيء وظاهره ولو فات المبيع الفاسد ولزم فيه القيمة (أو فسد) الجمالة

أن محل لزوم الضمان اذا كانت ذمة الغريم يوم حلول الاجل الأول والثانى سواء وأما ان كان موسراً يوم حلول الاجل الأول كاهو الموضوع ثم اعسر الآن أى عند حلول الاجل الثانى لم يكن لرب الدين على الحليل شيء لانه فرط في حقه حتى تلف مال الغريم ولم يعلم الكفيل حتى يمدد ارضيا اهن (قوله حلف) هذا شرط في لزوم الضمان كادل عليه كلام الشارح لا في لزوم التأخير كما يقتضيه كلام المصنف اذ لا يعقل عدم لزوم التأخير مع أن الاجل المؤخر إليه قد مضى انظر ابن عاشر * والحاصل أن فائدة الحلف لزوم الضمان وأما لزوم التأخير فلا فائدة للالتفات اليه لكون الاجل للمؤخر اليه قد مضى (قوله وسقط التأخير) أى بالنسبة لكل من الضامن والمدين وحينئذ يبقى الدين حالا يؤخذ من المدين لان الموضوع أنه موسر فان كان ملداً أو غاب أخذ من الضامن كما في عبارة ابن رشد وابن عرفة وابن غازي وح وغيرهم انظر بن (قوله فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير) هذا قول ابن القاسم في المدونة كما في أبى الحسن والخيرة وفي التوضيح وان نكل لزمه التأخير والكفالة ثابتة على كل حال هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وتعقب طي بأنه سبق قلم انظر بن * والحاصل أن رب الدين إذا حلف لم يسقط الضمان عن المضمون ويسقط التأخير ويؤخذ الدين حالا وان نكل لزم التأخير ويسقط الضمان خلافاً لما في التوضيح حيث قال بل لزوم التأخير وبقاء الكفالة وخلافاً لما في تن من أن حالة النكول كحالة الحلف فيسقط التأخير ويفرم الدين حالا (قوله فله حينئذ طلب للمدين) أى لان لرب الدين وضع الجمالة من أصلها عن الضامن ويطالب الغريم (قوله واستشكل قوله وتأخر الخ) حاصله ان الغريم ان كان معسراً فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن بل تأخيره أمر واجب فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن إلا اذا كان موسراً وهو إذا كان موسراً فلا مطالبة لرب الدين على الضامن حتى انه يؤخره (قوله وأجيب بأنه أخره) أى وأجيب بأن كلامه يحمل ما اذا أخره الخ وقوله فأيسر أى ذلك للمدين المعسر وأجيب أيضاً بحمل الكلام على ما اذا شرط رب الدين أخذ أيهما شاء بحقه أو شرط ضمان الضامن في الحالات الست (قوله ان فسد متحمل به) أى ان كان المتحمل به فاسداً كما لو كان ربا كما لو قال شخص لآخر ادفع لهذا دينارا في دينارين لشهر أو ادفع له دراهم في دينارين إلى شهر وأنا حمل بذلك فالجمالة باطلة ولا يلزم الضامن شيء مطلقاً ولو مات المدين معدوماً قيل لا يسقط الضمان لكن يضمن رأس المال فقط (قوله كدراهم) أى وكبيع سلعة بثمن مؤجل لاجل مجهول أو معلوم وكان البيع وقت نداء الجملة وضمن ذلك الثمن انسان فالضمان باطل ولا يلزم الضامن شيء وظاهره ولو فات البيع ولزم المشتري القيمة فلا يكون ضامناً لتلك القيمة (قوله أو عروضا) عطف على قوله اصاله وأشار الشارح بهذا الى أن المتحمل به إما أن يكون فساداً أصلياً أو عارضاً (قوله فاندفع ما قيل الخ) حاصله ان قوله أو فسد عطف على إن فسد فينحل المعنى بطل الضمان ان فسد الجمالة ومعلوم ان الفساد هو البطلان والضمان هو الجمالة فيلزم اتحاد الشرط والجزاء وهو تهافت * وحاصل الجواب ان المراد بالبطلان المعنى اللغوي وهو عدم الاعتداء بالشيء والمراد بالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط فينحل المعنى إلى قولنا اذا كانت الجمالة فاسدة شرعاً غير مستوفية للشروط كانت غير معتد بها كما اذا كانت يحمل فهي فاسدة لان شرط الجمالة أن تكون لله وحينئذ فلا يعتد بها

شرطاً بأن حرمت بطل الضمان بمعنى انه لا يعتد به فأراد فسادها الفساد الشرعي (قوله) وهو عدم موافقة الشرع لعدم استيفاء الشروط أو لحصول للناقص وبالبطلان الفساد اللغوي أى عدم الاعتداء به فاندفع ما قيل يلزمه اتحاد الملحق والملحق عليه فتدبر ومثله بقوله (كجعل من غير ربه) أى رب الدين (لمدينه)

بأن كان من رب الدين أو من الدين أو من غيرها للضامن لأنه إذا غرم رجوع بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه أما يجعل من رب الدين لمدينه على أن يأتيه بضامن فجائز كما لو أسقط عنه بعض الحق على أن يأتيه بضامن لكن (٣٤١) شرط الجواز حلول الدين والا

استنع بخلاف ما لو وقع من أجنبي للمدين على أن يأتي بضامن فجائز مطلقا وبالغ على بطلان الضمان بجعله بقوله (وإن ضمان مضمونه) أي وإن كان الجعل الواصل للضامن ضمان مضمون الضامن وذلك كأن يتداين رجلان ديناً من رجل أو رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمنع إذا دخلا على ذلك بالشرط لا على سبيل الاتفاق إذ لا جعل واستثنى من انتفع قوله (إلا في اشتراء شيء) معين (بينهما) شركة ويضمن كل منهما الآخر في قدر ماضيه فيه فانه جائز (أو) في بيعه أي يبيع شيء معين بينهما كما لو أسلمهما شخص في شيء وتضامنا فيه (كقرضهما) أي اقراضهما قدراً أو عرضاً بينهما على أن كل واحد منهما ضامن لصاحبه فيجوز (على الأصح) لعمل السلف بشرط أن يضمن كل صاحبه في قدر ما ضمنه الآخر فيه وإلا منع (وإن تعدد حملاً) غير غرام (اتباع كل بحصته) من الدين بقسمته على عددهم ولا

(قوله بأن كان) أي الجعل وقوله أو من غيرهما أي بأن كان من أجنبي والحال أن رب الدين علم به وإلا لزمت الحالة ورد الجعل انظر بن (قوله لأنه إذا غرم) أي لأن الضامن إذا غرم الحق للطالب رجوع على الدين بمثل ما غرم مع زيادة ما أخذه من الجعل وهذا لا يجوز لأنه سلف بزيادة وإن لم يغرم بأن أدى الغريم كان أخذه الجعل باطلاً وعلم أن الجعل إذا كان للحميل فانه يرد قولاً واحداً ويفترق الجواب في ثبوت الحالة وسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الحالة ويثبت البيع ، وتارة تثبت الحالة والبيع ، والثالث يختلف فيه البيع والحالة جميعاً فإن كان الجعل من البائع كانت الحالة ساقطة لأنها بعوض ولم يصح والبيع صحيح لأن المشتري لا غرض له فيما فعل البائع مع الجهل وإن كان الجعل من المشتري أو من أجنبي والبائع غير عالم به فالحالة لازمة كالبيع واختلف إذا علم البائع فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الحالة يريد ويكون البائع بالخيار في سلته وقال محمد الحالة لازمة وإن علم البائع إذا لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب اه قاله ابن عاصم وأصله للحمي انظر ح (قوله والا امتنع) أي لما فيه من شبهة وضع وتعجل لأن الجعل للمدين بمنزلة الوضع عنه وضمانه بمنزلة تعجيل الحق أو سلف جرهما (قوله وذلك كأن يتداين رجلان الخ) وكذا إذا ضمن كل من الرجلين ديناً لصاحبه على آخر أو ضمن أحد رجلين الآخر فيما عليه وضمن ذلك الضمون ديناً للضامن على آخر فالمصدر في كلام المصنف مضاف لفاعله وهو يصدق بالصور الثلاث لأن معناه أن يضمن كل من الرجلين مضمونه في دين عليه أو في دين له أو يضمن أحدهما صاحبه في دين عليه على أن يضمن له ديناً على آخر (قوله الا في اشتراء شيء) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراء الخ (قوله معين بينهما) أي والا كان شركة ذم وهي ممنوعة وهي شركتهما للتجر بلا مال على أن يشتريا في ذمتها أي شيء كان وكل حميل بالآخر كما يأتي (قوله شركة) اما لو اشتراه على أن لاحدهما الثلث وللآخر الثلثين مثلاً وضمن كل منهما الآخر فيما عليه من الثمن لم يجز لأنه سلف جرهما وذلك لأن رب الدين إذا أتى لاحدهما وأخذ منه ما عليه وما على صاحبه لكونه حميلاً عنه يكون مسلماً لصاحبه وقد انتفع بضمان صاحبه له الذي أدى هو عنه ولا يقال هذا التعليل يجري فيما إذا اشتريا السلعة بالسوية بينهما لانا نقول وإن وجد التعليل لكنهم حكموا بالجواز نظراً لعمل السلف وعملهم إنما كان عند التساوي (قوله كما لو أسلمهما) الكاف للتنظير كما كتب شيخنا وحيداً فالضمان في العين قبله لاحتمال عيب أو استحقاق ويجعل الكاف للتنظير لا للتنثيل اندفع ما يقال السلم في العينات لا يصح لأن السلم فيه لا بد أن يكون في الذمة والذمة لا تقبل العينات (قوله على الأصح) راجع لما بعد الكاف فهو محل الخلاف دون ما قبله وقوله على الأصح أي عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي زمنين وابن العطار خلافاً لابن الفخار القائل بمنع ضمان كل منهما لصاحبه في القرض ورآه سلفاً جر منفعة والقول الأول لا يراه حراماً وإن كان سلفاً جر منفعة نظراً لعمل السلف (قوله والا منع) أي لانه خلاف عمل السلف وفيه سلف جرهما (قوله غير غرام) أما لو تعدد الحلاء الغرام كما لو اشترى جماعة سلعة شركة بينهم وضمن كل واحد منهم أصحابه فإن رب الدين يتبع كل من وجده منهم بجميع الثمن عند عدم الباقي أو غيبته (قوله اتبع كل الخ) أي عند غيبة المدين أو موته أو عدمه أو ولده (قوله أو ينطق الجميع دفعة واحدة) أي بقولهم نضمنه (قوله فهو مستقل) أي بجميع الحق وقوله كما يأتي أي في قوله

يؤخذ بعضهم عن بعض وهذا إذا تحملوه دفعة بأن يقول كل واحد ضمانه علينا ويواقه الباقي أو يقال لهم اتضمنون فلانا فيقولون نعم أو ينطق الجميع دفعة واحدة وأما لو قالوا واحد أو كل واحد ضمانه على فهو مستقل كما يأتي

(إلا أن يشترط) رب الدين في عقد الحلالة (٣٤٣) (حالة بعضهم عن بعض) فيؤخذ كل واحد بجميع الحق في عدم الباقي أو

غيبته فإن زاد على الشرط المذكور أيكم شئت أخذت بحقي فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاضرا مليئا ثم شبه في مفهوم قوله إلا أن يشترط حمالة الخ فكانه قال فإن اشترط ذلك رجع على كل بجميع الحق قوله (كترتهم) في الحالة أي ضمن كفيل بعد كفيل ولو بلحظة فله أخذ جميع حقه من أحدهما ولو كان الآخر حاضرا مليئا وسواء شرط حمالة بعضهم عن بعض أم لا علم أحدهم بحالة الآخر أم لا (ورجع) الغارم (المؤدّي) اسم فاعل (بغير المؤدّي) اسم مفعول (عن نفسه) أي رجع من أدى الدين لربه على الضامن الآخر بغير القدر الذي أداه عن نفسه وأبدل من قوله بغير الخ قوله (يكمل ما على الملقى) بفتح الميم وكسر القاف اسم مفعول من الثلاثي أصله ملقوى (ثم ساواه) فيما غرمه عن غيره وذلك فيما إذا كانوا حملاء غرما. بدليل تمثله أو حملاء فقط. واشترط حمالة بعضهم عن بعض على أحد التأويلين

كترتهم (قوله إلا أن يشترط الخ) استثناء متصل أي اتبع كل بحسته في الأحوال إلا أن يشترط الخ ولا وجه لقول عقب أنه منقطع (قوله في عدم الباقي أو غيبته) أي وحينئذ فيؤخذ للميء عن العدم لا عن ملي. ويؤخذ الحاضر عن الغائب لا عن حاضر مثله ويؤخذ الحى عن الميت (قوله فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاضرا الخ) ومثل ذلك ما إذا تعددوا ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحقي * والاصل أن هذه المسئلة التي نحن بصددتها وهى ما إذا تعدد الحملاء من غير ترتيب ذات اطراف أربعة تعدد الحملاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولا أخذ أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل واحد إلا بحسته ، تعدد الحملاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض فيؤخذ كل واحد بجميع الحق إن غاب الباقي أو أعدم ، تعدد الحملاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا ولانغارم في هاتين الحالتين الرجوع على أصحابه وله الرجوع على الغريم ، تعدد الحملاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولكن قال أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا وليس للغارم الرجوع على أحد من أصحابه بل على الغريم (قوله ثم شبه في مفهوم قوله الخ) أى تشبيها غير تام لأنه عند اشتراط حمالة بعضهم عن بعض يأخذ كل واحد بجميع الحق عند عدم الباقي أو غيبته وعند ترتيبهم في الحالة يؤخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا مليئا (قوله ورجع المؤدى الخ) حاصله أن الحملاء إذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أحد التأويلين الآتين وغرم أحدهم الحق لرب المال فإن المؤدى يرجع على من لاقاه من الحملاء بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما داه عن نفسه ثم يساويه في غرم مادفعه عن غيره كما في المثال المذكور في الشارح (قوله وأبدل الخ) أى بدل بعض من كل ولا يحتاج لرباط إذا كان جارا ومجرورا كما هنا أو كان فعلا كما في إن تصل تسجد لله يرحمك (قوله اسم مفعول من الثلاثي) وحينئذ فهو بزنة مفعول لقول الخلاصة :

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كآت من قصد

(قوله ملقوى) أى فاجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء. وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء (قوله وذلك فيما إذا كانوا حملاء غرما الخ) أشار الشارح إلى أن التراجع على الكيفية التي ذكرها المصنف في قوله ورجع المؤدى الخ إنما يجري في الأربع صور التي ذكرها وهى ما إذا كان الحملاء غرما أو كانوا غير غرما واشترط حمالة بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أم لا ولا يجري في مسئلة ترتيبهم ولا فيما إذا تعددوا من غير ترتيب ولم يكن بعضهم حملا عن بعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي لان في مسئلة الترتيب إنما يرجع المؤدى على الغريم ولا رجوع له على أحد من أصحابه الحملاء وكذا في مسئلة ما إذا لم يكن بعضهم حملا عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي فكل من غرم الجميع رجع على الغريم بما دفعه ولا رجوع له على أحد من أصحابه الحملاء كما مر وأما إذا لم يقل ذلك فأنما يغرر كل واحد ما يخصه فقط (قوله على أحد الخ) راجع لقوله أو حملاء فقط كما يأتى (قوله مثال ذلك الخ) هذا مثال لما إذا كانوا حملاء غرما ومثال ما لو كانوا حملاء غير غرما ما لو اشترى زيد سلعة بثلاثمائة وضمنه كل من ثلاثة وشرط البائع حمالة بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أولا فإذا حل الاجل ووجد واحدا أخذ منه الثلثمائة وإذا وجد الغارم واحدا من صاحبيه رجع عليه بمائة وخمسين وإذا لقي أحدهما الثالث رجع عليه بخمسين على أحد التأويلين كما يأتى (قوله وكل حميل عن بعض) أى سواء قال رب المال وقت

الآتين وسواء في القسمين قال أيكم شئت أخذت بحقي أو لا مثال ذلك ما إذا اشترى ثلاثة أنهار مثلا سلعة بثلاثمائة على كل مائة وكل عقد حميل عن بعض فاذا لقي البائع أحدهم أخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبيه فاذا وجد الغارم أحدهما أخذته بمائة عن نفسه وخمسين نصف ما على الثالث ثم كل من وجد الثالث

أخذه بخمسين ومثال ذلك أيضا مسألة المدونة التي اقردها بعض الناس بالتأليف وقد أشار لها المصنف مفرعا لها بالفاء على ذلك بقوله (فإن اشترى ستة) سلعة مثلا (بستمائة) من رجل (بالجملة) أي على أن كل واحد منهم عليه مائة عن نفسه أصالة والباقي حمالة (فإن) البائع (أخذهم) أخذ منه الجميع (الستمائة) (ثم إن لقي) المؤدى (أخذهم) أي أحد الخمسة الباقيين (أخذ بمائة) أصالة (ثم) يقول له غرمت عن نفسي مائة لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن أصحابك فالمائة التي عليك قد وصلت لي يبقى أربع مائة فساوئ فيها فيأخذها (بمائتين) حمالة فكل منهما غرم ثلثمائة مائة عن نفسه ومائتين عن الأربعة الباقيين (فإن لقي) أحد (هما) ثالثاً من الأربعة (أخذ بخمسين) أصالة لأنه غرم عنهم مائتين على (٣٤٣) كل خمسون أصالة يبقى مائة وخمسون

أداها بالجملة يساويه فيها (و)

يأخذ (بخمسة وسبعين)

فقد غرم هذا الثالث مائة

وخمسة وعشرين (فإن

لقي الثالث) الفارم عن

الثلاثة الباقيين خمسة

وسبعين (رابعا) منهم

(أخذ بخمسة وعشرين)

أصالة يبقى للثالث خمسون

فيساويه فيها الرابع (و)

يأخذ (بمثله) خمسة

وعشرين (ثم) ان لقي هذا

الرابع خامسا أخذه

(بأثنى عشر ونصف)

أصالة لأنه يقول دفعت

خمين نصفها خمسة وعشرون

عنك وعن صاحبك

فيساويه فيها (و) يأخذ

(بسته) ورابع

فاذا لقي الخامس السادس

أخذه بسته ورابع لأنه

أداها عنه وحده وسكت

عنه المصنف لوضوحه ولم

في التراجع على بعضهم

عقد الجملة أي شئت اخذت بحقي ام لا (قوله على ذلك) أي على قوله ورجع المؤدى الخ (قوله يبقى أربع مائة) أي دفعتهما عن أصحابنا وقوله فساوئ فيها أي لأنك شريك في الجملة (قوله لأنه غرم عنهم) أي عن الأربعة الباقيين (قوله أداها بالجملة) أي عن الثلاثة الباقيين وقوله يساويه فيها أي لأنه شريكه فيها بالجملة (قوله فقد غرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين) خمسون منها أصالة وخمسة وسبعون حمالة (قوله يبقى للثالث خمسون) أي حمالة عن الاثنين الباقيين (قوله خمسة وعشرين) أي فيكون هذا الرابع قد دفع خمسين نصفها أصالة ونصفها حمالة (قوله ثم اذا لقي هذا الرابع خامسا الخ) حاصله ان الرابع يقول للخامس انادفعت خمسين خمسة وعشرين عن نفسي أصالة فلا رجوع لي بها ودفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين يخصك نصفها أصالة اثنا عشر ونصف ويخص صاحبك اثنا عشر ونصف انت شريك في الجملة فيأخذ منه نصفها ستة وربما فيكون مجموع ما دفعه الخامس للرابع ثمانية عشر وثلاثة أرباع (قوله يطلب من الطولات) أي ولم يتفق تميم العمل في درس لأحد من المتقدمين ولا من المتأخرين قاله شيخنا العدوي (قوله وهل لا يرجع الحيل) أي على من لقيه من أصحابه بما يخصه وإنما يرجع عليه بما غرمه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله بعضهم يعمض) أي بعضهم حيل يعمض (قوله وهو العتمد) وعزاه في التنبيهات لاكثر مشايخ الاندلسيين (قوله الذي عليه الاقل) كابن لبابة والتونسي ونحوها (قوله او يرجع) أي الفارم على من لقيه من أصحابه (قوله بنصف ما غرمه) أي مطلقا لا فرق بين ما غرمه عن نفسه او غرمه عن أصحابه (قوله وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه الخ) أي وهل يرجع الحيل على من لقيه بما يخصه بحيث يقاسمه في جميع ما غرمه عن نفسه وعن أصحابه وقوله أولا أي أولا يرجع على من لقيه بما يخصه بل يرجع عليه بما دفعه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله هي الاصول) أي واما الاولى فغير صواب اذا قرئ أولا بسكون الواو مع لا النافية وجعل هذا هو التأويل الثاني وجعل قوله وعليه الاكثر راجعا ولما اذا قرئ بتشديد الواو مع التثوين وجعل التأويل الثاني مطويا بعد قوله وعليه الاكثر كانت صوابا ايضا ولو قال الشارح هذه النسخة اولى أي لعدم احتياها خلاف المراد بخلاف الاولى كان احسن (قوله يقاسمه في مائتين) أي فالمائة التي تخصه لا يرجع بها عليه ويرجع عليه يقاسمه في المائتين اللتين دفعهما عن أصحابه فيأخذ منه مائة وقوله ثم يرجع أي ذلك الفارم (قوله كذا قيل) الاشارة راجعة لقوله فعلى الاول الخ

بعضا ليستوفي كل حقه عمل يطول يطلب من الطولات * ولما ذكر تراجع الحلاء الغرماء ذكر تراجع الحلاء فقط اذا شرط حمالة بعضهم عن بعض فقال (وهل لا يرجع) الحيل (بما يخصه أيضا) أي كعدم رجوعه بما يخصه فيها سبق في الحلاء الغرماء (إذا كان الحق على غيرهم) وهم حملاء فقط بعضهم يعمض (أولا) بتشديد الواو مع التثوين أي ابتداء أي أصالة وعليهم بطريق الجملة وإنما ضبط بذلك ولم يضبط بسكون الواو مع لا النافية لاجل قوله (وعليه الأكثر) من اهل العلم وهو المتمد ومقابله الذي عليه الاقل مطوى تقديره أو يرجع بنصف ما غرمه وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه إذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثر باسقاط لا النافية وايضا ويكون قوله وعليه الاكثر راجعا لقوله أولا بسكون الواو أي أولا يرجع وعليه الاكثر وهذه النسخة هي الاصول (تأويلان) فلو تحمل ثلاثة عن شخص بثلاثة واشترط حمالة بعضهم عن بعض ولقي رب الدين احدهم فغرم له جميعها ثم لقي الفارم آخر فعلى الاول يقاسمه في مائتين على كل مائة ثم يرجع على الثالث مائة كذا قيل

والصواب الموافق لما تقدم انه يأخذ منه مائة هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في الاخرى فيأخذ منه خمسين أيضاً فالجملة مائة وخمسون فإذا لقي أحدهما الثالث أخذ به خمسين وعلى قول الاقل (٣٤٤) يقاسمه في الثلاثة على كل مائة وخمسون لانه يقول له أنا أديت

ثلثائة انت حمل معنى بها فيأخذ منه مائة وخمسين فإذا لقي أحدهما الثالث قاسمه فيما دفعه وهو المائة والخمسون فيأخذ منه خمسة وسبعين فرجع الامر في المبدأ الى توافق القولين فيما ذكرنا وتظهر أيضاً فائدة القولين فيما إذا غرم الاول مائة فأقل لعدم وجود غيرها عنده فعلى قول الأكثر لا رجوع له على من لقيه بشيء إذا لا رجوع له بما يخصه وعلى قول الأقل يقاسمه فيما غرم ولو غرم الاول مائة وعشرين لعدم وجود غيرها فعلى قول الأكثر يأخذ من الملقى عشرة وعلى مقابله يأخذ ستين * ولما انهى الكلام على ضمان للمال شرع في بيان ضمان الوجه فقال (وصح) أى الضمان (بالوجه) أى الذات أى باحضار هارب الدين عند الحاجة فلا يصح إلا إذا كانت على المضمون دين لا في نحو فصاص (والزواج ردّه) أى رد ضمان الوجه إذا صدر (من زوجته) ولو كان دين من ضمانته لا يبلغ ثلثها لانه يقول قد تحبس او تخرج لا خصومة وفي

(قوله والصواب الخ) أى والصواب أن يقال انه على الاول الذى هو قول الأكثر ان الغارم إذا لقي آخر يأخذ منه المائة التى هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في المائة الاخرى المدفوعة عن صاحبهما (قوله فيأخذ منه خمسة وسبعين) أى وإذا لقيه الآخر طالبه أيضاً بذلك فيقول له اديت لصاحبنا الملقى قبلك خمسة وسبعين ساويتك فيها يبقى لك زائد على ما دفعناه مثلاً خذ نصفه وهو سبعة وثلاثون ونصف ثم يرجع كل من الثالث ومن لقيه آخر على الذى لقيه أولاً باثنى عشر ونصف فيستوى الجميع في ان كل واحد دفع مائة اه وبيان ذلك ان الذى لقيه أولاً دفع عنه خمسين حمالة وأخذ منه خمسة وسبعين فمعه زيادة عما دفع عنه خمسة وعشرون والذى لقيه آخر دفع عنه خمسين حمالة وأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف وهى أقل مما دفعه عنه باثنى عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين للاول وسبعة وثلاثين ونصف للثاني فقد دفع أزيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثنا عشر ونصف فيرجع كل من الثالث والملقى له آخر على من لقيه أولاً ويأخذان منه الخمسة والعشرين التى معه زائدة يقسمانها كل واحد اثنى عشر ونصف (قوله الى توافق القولين) أى قول الأكثر بناء على ما صوبه وقول الأقل وقوله فيما ذكرنا أى من أن الغارم إذا لقي آخر فإنه يأخذ منه مائة وخمسين على كل من القولين * والحاصل ان الحمل الذى غرم أولاً يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين وحينئذ فلا تظهر عمرة الخلاف في المبدأ وإنما تظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثانى فيستوى الغارم ومن لقيه في ان من لقي الثالث أولاً يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف على ما مر (قوله شرع في بيان ضمان الوجه) أى وهو التزام الاتيان بالقرين الذى عليه الدين وقت الحاجة اليه (قوله وصح بالوجه) عطف على قوله وصح من أهل التبرع والباء للملاسة والراد بالوجه الذات كما قال الشارح فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم البعض وارادة الكل وفي الكلام حذف مضاف كما أشار له الشارح أى وصح الضمان حالة كونه ملتبساً باحضار الذات التى عليها الدين وقت الحاجة اليها (قوله لا في نحو فصاص) أى لا يصح في قصاص ونحوه كحد وتزوير ولذا حذفه المصنف هنا وذكره في ضمان الطلب (قوله لانه يقول قد تحبس) أى قد تعجز عن الاتيان به فتحبس النع وقد يقال هذا وما بعده يأتى في ضمان المال فلو عللوا بأنه مظنة لخروجها لطلبه وفي ذلك معرفة عليه كان ظاهراً اه بن ثم ان ما ذكر من التعليل ظاهر في ضمانها لغيره وضمانها له كما قال شيخنا لان للمرة تلحقه بخروجها لتفتيش عليه فقد تحبس مع ثبوت عسره وحينئذ فللزواج رد ضمانها بالوجه ولو كان الضمان له (قوله ضمانها الطلب) أى التزامها طلب المضمون والتفتيش عليه فللزواج منعها منه ولو كان الدين الذى على المضمون أقل من ثلثها بخلاف ضمان المال فان الدين الذى ضمنته إذا كان قدر ثلثها فأقل فليس للزوج منعها منه (قوله وهذا) أى ما ذكر من رد الزوج ضمان الزوجة الوجه أو الطلب سواء كان له أو لغيره (قوله في مكان يقدر على خلاصه) أى يقدر رب الدين على خلاصه من الدين فيه (قوله وان بسجن) محل البراءة بذلك مالم يشترط رب الدين على الضامن تسليم المضمون بمجلس الحكم والا فلا يبرأ بذلك قال عقب والبراءة بتسليمه له في السجن مقيدة بما إذا كان يمكن خلاصه منه وهو به قال بن وفيه نظر فقد قال

ذلك معرفة وعدم تمكن منها ومثل ضمان الوجه ضمانها الطلب وهذا إذا كان بشير إذن زوجها في (لا فلا ردّه) (و برى) الضامن (بتسليمه له) أى بتسليمه المضمون للمضمون له في مكان يقدر على خلاصه منه (وإن بسجن)

بأن يقول له صاحبك في السجن فعليك به (أو بتسليمه نفسه) (٣٤٥) المضمون له (إن أمره) الضامن

(به) أى بالتسليم لانه يصير بأمره كوكيله فان لم يأمره به أو سلمه أجنبي بغير أمره لم يبرأ (إن حل الحق) على المضمون شرط في براءة الضامن بالتسليم المذكور وأما قوله إن أمره به فهو شرط في تسليمه نفسه فلم يتوارد على محل واحد فلذا ترك العاطف (و) برى ضامن الوجه بتسليم المضمون (بغير مجلس الحكم إن لم يشترط) احضاره فيه وإلا لم يبرأ إلا بمحله (و) بتسليمه (بغير بلده) أى ببلد الضمان (إن كان به) أى بذلك الغير (حاكم) فيرأ بما ذكر (ولو) كان المدين (عديماً وإلا) تحصل براءته بوجه مما سبق (أغرم) الضامن (بعدم تخفيف تلوم) ومحل التلوم الخفيف (إن قربت غيبة غريمه) وهو المضمون (كاليوم) ونحوه فان بصدت غرم الكفيل مكانه بلا تلوم ومثل قريب القية في التلوم الحاضر فلو قال إن حضراً أو قربت غيبته كالיום لوفى بما في المدونة (ولا يسقط الغرم) عن ضامن الوجه (باحضاره) أى المضمون (إن حكم) عليه (به) أى بالعدم قبل احضاره لانه

في التوضيح مانصه للخمى والمأزرى ويرأ بتسليمه في السجن سواء كان مسجوناً بحق أو باطل لا مكان أن يحاكمه رب الدين عند القاضي الذى حبسه فان منع هذا الطالب منه ومن الوصول اليه جرى ذلك مجرى موته وموته يسقط الكفالة اه وتقله ابن عرفة اه ونما يشبه ذلك ما إذا حضر المضمون في زاوية لا يمكن إخراجها منها فالذى وقع به الحكم وبه العمل أن ذلك احضار يبرأه قال في نظم العمليات:

وضامن مضمونه قد حضرا * بموضع إخراجها تعذرا

يكفيه ما لم يضمن الاحضار له * بمجلس الشرع فتلك المنزلة

وهذا مما يدل على عدم صحة ما ذكره عقب من القيد اه كلام من (قوله بأن يقول) أى وليس المراد بتسليمه له في السجن أن يسلمه له في يده وهو في السجن (قوله أى بالتسليم) أى بتسليم نفسه (قوله لانه) أى المدين بسبب أمر الضامن له بتسليم نفسه كوكيل الضامن في التسليم (قوله فان لم يأمره به) أى وسلم نفسه وقوله بغير أمره أى الضامن وقوله لم يبرأ أى الضامن إذا هرب المضمون بعد ذلك ومحل عدم البراءة في الصورتين المذكورتين ما لم يقل الضامن لرب الحق أنا أضمن لك وجهه بشرط أنك إذا قدرت عليه أوجاء بنفسه سقط الضمان عني فان قال له ذلك عمل بشرطه وبرى في الصورتين (قوله ان حل الحق على المضمون) أى سواء حل على الضامن أيضاً أم لا كما لو أخره رب الحق وحلف انه لم يقصد بذلك تأخير غريمه قاله عج نقلا عن بعض شيوخه اه وكأن ذلك البعض رأى ان ضمان الوجه كضمان المال في هذا (قوله بالتسليم المذكور) أى بتسليم الضامن المضمون للمضمون له وتسليم المضمون نفسه بأمر الضامن وقوله في تسليمه نفسه أى في البراءة بتسليمه نفسه * والحاصل ان قوله ان حل الحق شرط في المستثنين أى شرط في البراءة بكل من تسليمه له وتسليمه نفسه بأمره وأما ما قبله وهو قوله ان أمره به فهو شرط في البراءة بتسليمه نفسه وهو المسئلة الثانية (قوله فلذا ترك العاطف) أى لانه لو عطف الثاني بالواو لأوهم قصره على الثانية كالذى قبله (قوله وإلا لم يبرأ إلا بمحله) أى بشرط كون محل الحكم وهو المحكمة باقياً على حاله تجرى فيه الاحكام فان خرب وسلمه له فيه فهل يبرأ بذلك أم لا قولان مبنيان على المراعى اللفظ أو المقصد لان المقصد من اشتراط ذلك وقوع الحكم عليه في ذلك المحل والاعتماد الثاني وهو عدم البراءة (قوله أى ببلد الضمان) جوزح كون الضمير عائداً على الاشتراط المفهوم من قوله يشترط أى انه إذا اشترط رب الحق على الضامن ان يحضره المضمون في بلد معينة فأحضره له في غيرها فانه يبرأ بذلك إذا كان فيها حاكم وهذا أحد قولين مرجحين في المسئلة (قوله إن كان به حاكم) المراد إن كان ذلك البلد الذى أحضر فيه يمكن خلاص الحق فيه سواء كان فيه حاكم أو لم يكن وانما فيها جماعة المسلمين اه شيخنا عدوى (قوله ولو عديماً) مبالغة في الإبراء يعنى ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديماً على المشهور خلافاً لابن الجهم وابن اللباد القائلين لا يبرأ الضامن بتسليمه بوجه من الوجوه إلا إذا سلمه وهو ملىء فان سلمه وهو معدم لم يبرأ بذلك التسليم وهذا القول هو الردود عليه بلو في كلام المصنف (قوله وإلا اغرم الضامن) أى ما على المضمون وهذا هو المشهور خلافاً لابن عبد الحكم القائل انه لا يلزم ضامن الوجه إلا احضاره ولا غرم عليه (قوله ان قربت غيبة غريمه) وأما ضامن المال فهل يتلوم له إذا غاب الاصل أو أعدم أو لا يتلوم له قولان لابن القاسم والمعتمد الثاني (قوله كالיום ونحوه) المراد بنحوه يوم ثان (قوله الحاضر) أى الذى لم يسلمه لعدم قدرته على ذلك لكونه لا تأخذه الاحكام مثلاً لكن أمد التلوم للغائب أكثر من أمد الحاضر كما عند عج (قوله لانه

حكم مضي وهذا إذا لم يثبت الضامن عدمه أي قهره عند حلول الاجل (لا إن أثبت عدمه) عند حلول الاجل أي أثبت أنه كان مسررا
عنده فلا غرم عليه ولو حكم به الحاكم لأنه حكم بين خطوئه وهذا هو قول اللخمي وهو المعتمد وما قدمه المصنف في قوله فغرم أن لم يأت به
ولو أثبت عدمه فقول ابن رشد وضعف لما تقرر عندهم من تقديم قول ابن رشد على قول اللخمي أغاي (أو) أثبت (موته) أي
أثبت الضامن أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم لأن النفس المضمونة قد ذهبت فان ثبت أنه مات بعد الحكم غرم وقوله (في غيبته) راجع
لقوله لأن أثبت عدمه فقط واستترز (٣٤٦) به عمالو أثبت عدمه في حضوره ولم يحضر لرب الدين فلا يسقط عنه الغرم إذ

لا بد في إثبات العدم من
بين من شهد له اليقنة
بعده حيث حضر فاذا لم
يخلف انتهى ثبوت العدم
بخلاف الغائب فإن عدمه
يثبت باليقنة فقط وقوله
(ولو يغير بلده) راجع
لقوله أو موته فقط
(ورجع) الضامن إذا غرم
(أو) أي بما غرمه على
رب الدين إذا أثبت أن
الغريم قدم مات قبل الحكم
أو كان عديما وقت حلول
الدين (و) صح الضمان
(بالطلب) وهو التفتيش
على الغريم والدلالة عليه
وقيل يشترك مع ضمان
الوجه في لزوم الاحضار
ويخص الوجه بالغرم عند
التعذر ولذا لم يصح ضمان
الوجه في غير المال وصح في
الطلب كما أشار له بقوله (وإن
في قصاص) ونحوه من
الحقوق البدنية من حدود
وتعزيرات متعلقة بأدمى
وأشار إلى صيغته وأما إما
بصريح لفظه وإما بصيغة
ضمان الوجه مع شرط نفى
المال بقوله (كأنما حيل

حكم مضي) أي وحينئذ يكون الطالب مخيرا بين طلب الضامن والمضمون (قوله وهذا) أي غرم
الضامن إذا لم تحصل برأيه توجه مما سبق إذا لم يثبت الضامن عدم الغريم عند حلول الاجل وأشار
الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لأن أثبت عدمه عطف على مقدر بعد قوله وإلا غرم والاصل
وإلا غرم أن لم يثبت عدمه عند حلول الاجل لأن أثبت الخ (قوله لا إن أثبت عدمه) أي لا إن أثبت
الحيل باليقنة ولو بعد الحكم عليه بالغرم أن الدين كان معدما عند حلول الاجل أو أثبت أنه قدم مات
قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم فالاثبات واقع بعد الحكم بالغرم والعدم أو الموت واقع قبله (قوله وما
قدمه المصنف) أي في باب الفليس (قوله ولو أثبت عدمه) أي ولو أثبت الضامن أن الغريم كان معدما
عند حلول الاجل (قوله فقط) أي وأما اثبات موته قبل الحكم على الضامن بالغرم فلا فرق بين كون
المضمون كان حاضرا ببلده أو غائبا (قوله فلا يسقط عنه) أي عن الضامن الغرم (قوله يثبت باليقنة
فقط) هذا على طريقة اللخمي السابقة (قوله راجع الخ) أي فهو لفظ ونشر مرتب وتقدير الكلام
لأن أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو يغير بلده ولا يصح رجوع قوله ولو يغير بلده لاثبات عدمه
في غيبته أيضا لأن من أثبت عدمه في غيبته عديم في غير بلده فلا تنافي البالغة تتأمل (قوله ورجع
الضامن) أي الذي حكم عليه بالغرم وأشار الشارح بقوله أن أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم
أو كان عديما الخ إلى أن قول المصنف ورجع به راجع لمسئلة العدم والموت وجعله بعضهم راجعا
لمسئلة الموت قال عبق وهو قصور منه (قوله وصح الضمان بالطلب) أي وصح الضمان حالة كونه
ملتبسا بالطلب وضمان الطلب هو التزام طلب الغريم والتفتيش عليه فقول الشارح وهو
التفتيش الخ الضمير للطلب لا لضمان الطلب (قوله والدلالة عليه) أي من غير احضار له
(قوله ويخص الوجه بالغريم) أي إذا لم يحضر الغريم ولو لم يفرط بأن تعذر عليه الاحضار وأما ضمان
الطلب فلا غرم عليه إلا إذا فرط في الاتيان به أو الدلالة عليه (قوله وصح في الطلب) أي وصح
ضمان غير المال في الطلب (قوله أو ما يقوم مقامه) أي مقام اشتراط نفى المال تصرحا (قوله بما يقوى
عليه) الذي يعمين حمل كلام المصنف عليه ما إذا كان المضمون معلوم الموضع نفى التوضيح والمواق
فلا عن ابن القاسم أن معلوم الموضع أن كان مثل الحيل يقوى على الخروج إليه لذلك الموضع كلف
بذلك وإن ضعف عن ذلك لم يكن عليه أن يخرج وأما مجهول الموضع فأنما يطلبه في البلد وما قرب منه
كما في التوضيح فقد علم من هذا أنه إنما يلزمه الطلب بما يقوى عليه إذا كان موضع الغريم معينا وعلم
منه أيضا أن ما عراه عبق لابن القاسم من أن معلوم الموضع يلزمه طلبه في البلد وما قرب منه فيه نظر
انظرين (قوله في البلد) الأولى أن يقول كان ما يقوى عليه البلد فقط أو البلد وما قاربها أو مسافة يوم
أو يومين أو ثلاثة (قوله وحلف ما قصر) المتطى إذا خرج لطلبه ثم قدم وزعم أنه لم يجده برى وكان

بطلبه) أو على طلبه أولا ضمن إلا الطلب أو نحو ذلك (أو اشتراط نفى المال) تصرحا كآضمن وجهه وليس على من المال شيء القول
(أو) ما يقوم مقامه كأن (قال لا ضمن إلا وجهه) فليس عليه إلا الطلب (وطلبه) هو فعل ماض وهو يدل على وجوب الطلب (بما يقوى
عليه) في البلد وما قرب منه وقيل على مسافة اليوم واليومين فان ادعى أنه لم يجده صدق (وحلف ما قصر) في طلبه ولا يعلم موضعه فان
نسكل غرم (وغرم إن فرط) في الاتيان به أو في الدلالة عليه بأن علم موضعه وتركه حتى يتمكن رب الحق منه (أو هربه) يضي
يفنى عنه ما قبله (وعوقبه) عما ساء الحاكم ظاهره مع الغرم فيجتمع عليه العقوبتان وليس كذلك بل محل العقوبة فيما إذا لم يغرم وذلك

في نحو القصاص (وحمل) الضمان (في مطلق) قول الضامن (أنا حميل وزعيم وأدين) من الاذن وهو الاعلام لان الكفيل يعلم أن الحق قبله أو من الاذانة بمعنى الايجاب لانه أوجب الحق على نفسه (وقيل وعندي (٣٤٧) وإلى وشبهه) نحو كفيل وضامن

وعلى (على) ضمان (المال على الأرحح والأظهر) والمراد بالطلق ما خلا عن التقيد بشئ بلفظ أو قرينة (لا إن اختلافا) فاقول للضامن يمين (ولم يجب) بفتح أوله وكسر ثانيه (وكيل) فاعل يجب (للخصومة) أى لاجلها أى لأجل أن يخاصمه المدعى فى المستقبل يعنى أن المدعى على شخص بحق فجعله قطالبه الحاكم بالبيئة فقال عندي بيئة غائبة ولكنى أخاف عند حضورها أن لا اجد المدعى عليه فلأبأتى بوكيل أخاصمه عند حضوره يبنى فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك (ولا) يجب عليه (كفيل) يكتله (بالوجه) حتى يأتي المدعى بيئته الغائبة وسيأتى فى الشهادة ما يخالفه من انه يجب كفيل بالوجه وقوله (بالدعوى) راجع للمستلثين والباء سببية متعلقة يجب المنفى وقوله (إلا بشاهد) ظاهره فيجب كفيل بالوجه أى لا المال وليس كذلك بل يجب الكفيل بالمال ان طلبه المدعى إلى أن يقيم الشاهد الثانى وسيأتى له تفصيل المسئلة فى الشهادات

القول قوله إذا مضت مدة يذهب فيها للوضع الذى هو فيه ويرجع وغاية ما عليه أن يخلف انه ما قسر فى طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا وهذا قول ابن القاسم فى العتبية وهو مثل قوله فى الاجير على تبليغ الكتاب انظر بن (قوله فى نحو القصاص) أى فان الضامن فيها انما يلزمه طالب المكفول فان قصر عوقب * والحاصل انه فى ضمان الطالب ان كان المضمون عليه مالا وفرط الضامن فى الاتيان بالمضمون أو هربه فانه يغرم ما عليه من المال وان كان الضمان فى قصاص أو جرح أو حد أو تعزير ترتب على المضمون وفرط الضامن فى الاتيان به أو هربه فانه يعاقب فقط هذا هو المذهب وقال عثمان البنى اذا تكفل بنفس فى قصاص أو جراح فان لم يأت بالمضمون لزمته الدية وأرض الجراحات وكانت له فى رأس مال الجاني اذا لا قصاص على الكفيل وهو خارج المذهب (قوله وحمل فى مطلق الخ) حاصله أنه اذا ذكر لفظاً من هذه الالفاظ وقيد بالوجه أو المال أو الطلب أو قامت القرينة على واحد انصرف الضمان له ولا كلام وان قال اردت الوجه أو غيره فقولان كما فى ابن الحاجب وفى المدونة وان أراد الوجه لزمه وصدق وان ادعى أنه لم يرد شيئا فاختلف هل يحمل على المال أو الوجه اختيار ابن يونس وصاحب التقديمات انه يحمل على المال وقال المازرى اختار بعض اشياخه انه يحمل على الوجه لكونه اقل الامرين فقوله على الارجح اى عند ابن يونس والاظهر اى عند ابن رشد وقد علمت أن مقابله ما اختاره بعض اشياخ المازرى من حمله على ضمان الوجه ويدل الاول قوله عليه الصلاة والسلام الحيل غارم والزعيم غارم (قوله وزعيم) من الزعامة وهى السيادة لغة والضامن كالسيد للمضمون (قوله عن التقيد بشئ) أى الوجه أو الطلب أو المال (قوله بلفظ أو قرينة) فى خش المراد بالطلق الذى لم يقيد بمال ولا وجه لا بلفظ ولا نية اذ لو نوى شيئا اعتبر كما فى المدونة فاحترز بقوله مطلقا عمالو قال أردت بما ذكر المال أو الوجه فيلزمه ما نواه (قوله لان اختلافا) هذا مخرج من مقدر اى ولزم ذلك اى المال لا ان اختلافا أى فى الشرط أو الارادة فلا يلزمه ذلك فاذا قال الضامن انما شرطت ضمان الوجه أو اردته وقال الطالب بل المال كان القول قول الضامن يمين وذلك لان الطالب يدعى عمارة ذمة الاصل براءتها فمراد المصنف اختلافهما فى شئ مخصوص وحينئذ لا يدخل فى كلامه اختلافهما فى حلول المضمون فيه وتأجيله اى هل وقع حالا أو مؤجلا لأن القول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقا وأما لو اختلفا فى حلول اجله وعدم حلوله فالقول قول مدعى عدم الحلول (قوله فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك) اى ولو اقام المدعى شاهدا بالحق ولم يخلف معه لرجاء قدوم الشاهد الثانى من غيبته (قوله من انه يجب كفيل بالوجه) اى بمجرد الدعوى مواء ادعى الطالب قرب بيئته أو بعدها قال أبو على المساوى وهذا القول هو الذى جرى به العمل اه بن (قوله والباء سببية) اى ولا يجب اقامة وكيل ولا كفيل بسبب الدعوى اى المجردة عن بيئة حاضرة لان للقاضى مماع البيئة فى غيبة المطلوب (قوله وليس كذلك الخ) اعلم ان مذهب سحنون انه لا يجب مع الشاهد إلا حميل بالوجه وقال ابن القاسم يجب حميل بالمال ذكر هذا الخلاف ابن هشام الحضراوى فى المفيد وقال ان مذهب سحنون هو الذى به العمل فله ابو على المساوى فينبغى ان يحمل عليه المصنف هنا وفيما يأتى وهو المتبادر منه فى الموضوعين خلافا لما فى شارحنا تبعاً للشيخ سالم اه بن (قوله بل يجب الكفيل بالمال) وحينئذ فلا استثناء منقطع لان ما قبله الكفيل فيه بالوجه وما بعده الكفيل فيه بالمال

(وان ادعى) الطالب (بيئة) له بسكالسوق (أو قفه) أى اوقف المطلوب المنكر (القاضى عنده) ولا يسجنه فان جاء بيئته عمل بمقتضاها وإلا خلى سبيله والله اعلم

[درس] باب في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها * (٣٤٨) * وهي بكسر الشين وفتحها وسكون الراء فهما وكسرهما مع

باب الشركة

(قوله وفتحها) أي فهو بوزن نعمة ورحمة ونبة (قوله والاولى) وهي كسر الشين مع سكون الراء (قوله إذن الخ) أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف للأذن ولنفسه في مال لا أنه يتصرف للأذن وحده والا كان وكالة والمراد إذن كل منهما للآخر في التصرف ولو في ثاني حال أي بعد العقد وحينئذ فيشمل التعريف شركة المفاوضة وشركة النسم (قوله وهو متعلق بالتصرف) أي وليس متعلقا بإذن بل متعلقه محذوف أي للآخر كما أشار له الشارح وإنما لم يجعل قوله لها متعلقا بإذن لم يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (١) ولصدق التعريف حينئذ بقول من ملك شيئا لغيره أذنت لك في التصرف فيه معنى وقول الآخر له مثل ذلك في ملكه مع أن ذلك ليس شركة لانه لو هلك ملك أحدهما لم يضمنه الآخر وهو لازم للشركة ونفي اللازم يقتضي نفي المزموم (قوله يشمل الوكالة والقراض) أي من الجانبين فهما (قوله مع انفسهما) أي مع بقاء تصرف انفسهما أي الأذن والمأذون وهما المراد بالمأذونين في كلام الشارح سابقا وذلك لان كل واحد منهما آذن ومأذون باعتبار وحينئذ فيصح جعل الضمير في لهما وفي انفسهما للمأذونين وللآذنين وللآذن والمأذون لما علمت من اتحادهما بالذات واختلافهما وإنما هو بالاعتبار فقط وبهذا سقط ما قاله بعضهم من تعيين رجوع الضمير للآذن وللمأذون وعدم صحة رجوعه للآذنين أو للمأذونين إذ لو كان راجعا للمأذونين لاقضى أن كلا لا يتصرف الا لنفسه ولو كان للآذنين لاقضى تصرف كل واحد لشريكه فقط ويدخل فيه الوكالة من الجانبين تأمل (قوله وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل) أي إنما تصح ممن كان متأهلا لان يوكل غيره ويتوكل لغيره لان العاقدين للشركة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جاز له أن يوكل ويتوكل جاز له أن يشارك ومن لا فلا (قوله وهو الحر البالغ الرشيد) أي وحينئذ فلا تصح شركة الرقيق ولا الصبي ولا المجنون ولا السفيف والمراد الحر حقيقة أو حكما ليدخل للمأذون له في التجارة فان شركته صحيحة ولو شارك بغير إذن سيده فلو اشترك عبد غير مأذون له في التجارة مع حر ثم خسر المال أو تلف رجوع سيد العبد على الحر برأس المال ان استقل الحر بالعمل لا إن عملا معا فان عمل العبد وحده فلا ضمان عليه للحر إلا أن يفر العبد بشريكه الحر بجهته فتكون الحسارة في مال الحر جناية في ربة العبد الذي قد عمل فان كانا عبدان فلا ضمان على واحد منهما سواء عملا معا أو احدهما كافى وح وينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا اشترك صبي مع بالغ أو مع صبي أو اشترك سفيف مع مثله أو مع رشيد إلا أنه لا يجري في الصغير والسفيف قوله فيكون جناية في رقبته كما هو ظاهر انظر عقب (قوله ولزمت بما يدل عليها عرفا) أي سواء كان قولها كما ذكر المصنف أو فعلا كخط المالكين والتجرف فهما والحاصل انها تلزم بكل ما دل عليه عرفا سواء كان قولها أو فعلا فقط وأولى اذا اجتمعا وما ذكره المصنف من لزومها بالقول هو الذي لابن يونس وعياض وفي التنبيهات الشركة عقد يلزم بالقول كسائر العقود والمعاوضات وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أنها لا تلزم إلا بخلط المالكين انضم لذلك قول أم لا ثم ان الظاهر من قوله ولزمت بما يدل الخ ولو كانت تلك الشركة شركة زرع وهو أحد قولين والآخر لا تلزم الا بالعمل والاول لسخون والثاني لابن القاسم (قوله لزيادة) أي كخط المالكين (قوله حتى ينض المال) أي حتى يظهر المال بعد بيع السلع

(١) قوله بأجنبي غير صحيح لانه معمول له فالمناسب للاقتصار على التعليل الثاني اه

فتح الشين والاولى أفصح وهي لغة الاختلاط وشريعا قال المصنف (الشركة إذن) من كل واحد منهما أو منهم للآخر (في التصرف) أي في أن يتصرف في مال (لهما) أي للمأذونين معا وهو متعلق بالتصرف فقط وله إذن في التصرف كالجنس يشمل الوكالة والقراض وقوله لهما كالفصل يخرج للوكالة من الجانبين بأن يوكل صاحبه في أن يتصرف في متاعه لانه لم يقع إذن كل منهما لصاحبه في التصرف له ولصاحبه بل إذن كل منهما لصاحبه أن يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل وحده وقوله (مع انفسهما) فصل ثان أخرج به القراض من الجانبين لان التصرف للعامل فقط دون رب المال (وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل) أي ممن فيه أهلية لهما بأن يوكل غيره ويتوكل لغيره وهو الحر البالغ الرشيد وأشار للصيغة بقوله (ولزمت بما يدل) عليها (عرفا كاشتركتنا) أي يقوله كل منهما أو يقوله احدهما ويسكت الآخر

راضيا به أو شاركتي ويرضى الآخر ولا يحتاج لزيادة على القول المشهور فلو أراد أحدهما المفارقة قبل الخلط وامتنع الآخر فالقول للممتنع حتى ينض المال بعد العمل (بذهبيين أو ورقيين) متعلق بتصح أي بذهب من احدهما وذهب من الآخر أو ورق كذلك لا بذهب من جانب

ورق من الآخر (اتفق صرفهما) ووزنهما وجودتهما أو رداءتهما وهذا إشارة للركن الرابع وهو المحل أى العقود عليه
والثلاثة المقدمة العاقران والصيغة وإنما اعتبر في شركة النقد الاتفاق في هذه الأمور الثلاثة لتركبها من البيع والوكالة فان اختلفا
في واحد منها فسدت الشركة وعلمته في اختلاف صرفهما شرط التفاوت ان دخلا على الغاء الزائد ويأتى أنها تفسد بشرط التفاوت
وفي اختلاف وزنهما بيع قد بثله متفاضلا وفي اختلافهما جودة ورياءة دخولهما على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لا القيمة
لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء وان دخلا على القيمة فقد صرفا النقد للقيمة وذلك يؤدى إلى بيع التدبير معياره الشرعى من
الوزن في بيعه بخمسة (و) تصح (بهما) أى بالذهب والفضة (منهما) (٣٤٩) أى من كل من الشريكين وتعتبر مساواة

ذهب كل وفضتهما للآخر
في الأمور الثلاثة المقدمة
(وبعين) من جانب
(وبعرض) من آخر
(وبعرضين) من
كل واحد عرض (مطلقاً)
اتفقا جنسا أو اختلفا
ودخل فيه ما إذا كان احدهما
عرضا والآخر طعنا (و)
اعتبر (كل) من العرض
الواقع في الشركة من جانب
أو جانبيين (بالقيمة)
فالشركة في الأولى بالعين
وقيمة العرض وفي الثانية
بقيمة العرضين فإذا كان
قيمة كل عشرة فالشركة
بالنصف وإذا كان قيمة
احدهما عشرة والآخر
عشرين فالثالث والثلاثين
وتعتبر القيمة (يوم أحضر)
العرض للاشتراك والمراد
به يوم عقد الشركة وان لم
يحضر بالفعل هذا فيما يدخل
في ضمان المشتري بالعقد في

(قوله اتفق صرفهما) أى الذهبين والورقين أى اتفق صرفهما وقت العقد فلا يضر الاختلاف
في الصرف بعد العقد وظاهر الشارح عدم اشتراط اتحاد الذهبين أو الفضتين في السكة وهو كذلك
فلا يضر كون أحد الذهبين سكة عمودية والآخر سكة يزيدية مع فرض اتفاقهما في الجودة وان كان
الشان أن المحمدية أجود من اليزيدية (قوله في هذه الأمور) وهى الاتفاق في الصرف والوزن
والجودة أو الرداءة (قوله لتركبها الخ) المناسب لما بعده ان يقول للتأليف التفاوت في الشركة أو البيع
الفاقد فتأمل ذلك (قوله وعلمته في اختلاف صرفهما) حاصله انهما إذا اختلفا صرفا مع اتحادهما ورياءة
واتفاقهما جودة أو رداءة فان دخلا على الغاء ما زاد أدى ذلك الى الدخول على التفاوت في الشركة
وان دخلا على عدم الغائه فقد صرفا الشركة لغير الوزن فيؤدى إلى الغاء الوزن في بيع الذهب بالذهب أو
الفضة بالفضة (قوله لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء) أى وحينئذ قد دخلا على ترك ما فضله قيمة
الجيد (قوله وان دخلا على القيمة) أى دخلا على ان كل واحد يأخذ من الربح ويعمل على قدر قيمة عينه
(قوله يؤدى الى بيع النقد بغير معياره الخ) أى وبيع النقد بنوعه بالقيمة والغاء الوزن لا يجوز (قوله ما إذا
كان أحدهما عرضا الخ) أى أو أحدهما عينا والآخر طعنا وهذا وان لم عليه بيع الطعام قبل قبضه الا انه
غلب جانب العين أو العرض ولا يمتنع الا صورتان الآتيتان في المصنف (قوله وهذا) أى اعتبار
قيمة العرض يوم عقد الشركة (قوله فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع) وهو ما ليس فيه
حق توفية ولا مواضعة ولا خيار ولا غائب (قوله وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد) أى وانما يدخل بالقبض
(قوله كذى التوفية) المراد به هنا ما يكال أو يعد أو يوزن من غير العين لأن الكلام في العرض القابل
للعين (قوله لافات) قل طي انظر ما فائدة هذا مع ان عادة المصنف إذا انتهى شيئا فأنما ينكت على من قال
به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الشركة الصحيحة يوم الفوات مع ما توجه عبارته ان القيمة في
الفاصلة تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما أشار له ابن غازي اهـ (قوله على تفاضل الربح أو العمل)
أى والفرض ان المالكين متساويان في القدر (قوله فان لم يعرف ما يبيع به) أى لكون العرضين قد خلطا
ولم يعلم ما يبيع به كل واحد لبيعهما صفقة مثلا (قوله كذلك) أى يكون رأس مال كل ما يبيع به طعامه
(قوله لان خلط الطعامين) هذا إشارة للفرق بين الطعامين والعرضين اذا خلطا ولم يعرف ما يبيع به كل
نفى العرضين تعتبر قيمة كل يوم البيع وفي الطعامين يوم الخلط (قوله ورد عليه ان المذهب الخ) أى ورد

البيع وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد كذى التوفية والغائب غيبة قريبة فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع وانما قلنا في البيع
لا في الشركة لأن الضمان فيها انما يكون بالخلط (لافات) أى لا يكون التقوم يوم الفوات ببيع أو حوالة سوق أو هلاك وهذا كله
(إن صحت) شركتهما فان فسدت كما لو وقعت على تفاضل الربح أو العمل فلا تقوم ورأس مال كل ما يبيع به عرضه من الثمن لأن
العرض في الفاسدة لم يزل على ملك ربه وفي ضمانه إلى وقت البيع فان لم يعرف ما يبيع به فليسكل واحد قيمة عرضه يوم البيع والحكم في
الطعامين كذلك ان لم يحصل خلط قبل ذلك والا فرأس المال قيمة الطعام يوم الخلط لا يوم البيع لان خلط الطعامين يفيتهما لعدم
تمييز كل بخلاف خلط العرضين لتمييز كل عرض بعده (إن خلطا) ان جعل شرطاً في اللزوم كما هو ظاهره أى ولزمت بما يدل
عرفا إن خلطا ورد عليه ان المذهب لزومها بالعقد مطلقا حصل خلط أم لا وان جعل شرطاً في الصحة عارضه قوله

وما اتبع بغيره فيبينهما فانه صريح في الصحة مع انتفاء الحاط فليكن شرطاً في الضمان المفهوم من لزوم أى وضمان المالكين منهما إن خلطاهما حساً بأن لم يتميز أحدهما من الآخر بل (ولو حكماً) بأن يكون كل واحد من المالكين في صرة منفردة وجعلاً في حوز أجنبي أو أحدهما فقط. فضاعت واحدة فمهما (وإلا) يحصل خلط حتى ولا حكمى (فالتالف من ربه) وحده (وما اتبع بغيره) أى غير التالف (فبينهما) على ما دخلا عليه للزوم الشركة بالعقد (وعلى التالف) بالكسر اسم فاعل أى الذى تلف متاعه أو بالفتح اسم مفعول على حذف مضاف أى صاحب المال (٣٥٠) التالف (نصف الثمن) أى من الذى اشترى بالسالم إن كانت الشركة على

النصف وإلا فثمن حصته فقط. (وهل) ما اتبع بغير التالف بينهما (الأ) أن يعلم (ذو السالم بالتلف) ويشتري بالسالم بعد علمه به (فله) أى لذى السالم الربح وحده (وعليه) الخسران اشترى قبل علمه فبينهما على مامر وإن لم يرض المشتري (أو) بينها (مطلقاً) اشترى بعد علمه أو قبله هذا ظاهره وليس كذلك إذ المنقول أن صاحب القول الأول وهو ابن رشد يقول إن اشترى رب السالم قبل علمه بالتلف خير بين أن يختص به أو يدخل معرب التالف وبعد العلم اختص به فله وعليه وإن صاحب القول الثانى وهو ابن يونس يقول إن اشترى رب السالم قبل العلم فبينهما وبعده فالذى تلف ماله بالخيار بين أن يدخل مع شريكه أو يدع ما اشتراه له وحل تخيره إن قال المشتري اشتريته على الشركة فإن قال اشتريته

عليه أن العمد في المذهب وهو قول ابن القاسم في الدونة لزومها بالعقد أى بما يدل عليها عرفاً سواء كان قولاً مشتركاً أو فعلاً كخلط المالكين أوهما معاً وأما القول بأن الخلط شرط في لزومها فهو قول سحنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب اللعونة إلا أنه خلاف المشهور وحينئذ فلا يعمل المصنف عليه (قوله وما اتبع بغيره) أى بغير التالف فبينهما على ما دخلا عليه للزوم الشركة بمجرد العقد (قوله فليكن شرطاً في الضمان) أى أنها بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فإن وقع الخلط ولو حكماً فالضمان منها فإذا اشترى أحدهما بماله قبل الخلط فهو بينهما لأنها لزمته وما ضاع فهو من صاحبه وواعلم أن اشتراط الخلط في الضمان إنما هو بالنسبة لما فيه حق توفية وأما غيره فلا يشترط فيه الخلط بل متى انعقدت الشركة ولزمت كان ضمان المالكين منهما انظر الميج (قوله ولو حكماً) هذا قول ابن القاسم ورد المصنف بل على قول غيره فيها لا يكون الضمان إلا بخلط المالكين حساً والخلط الحكمى كما قال ابن عرفة هو كون المالكين في حوز واحد ولو عند أحدهما أى هذا إذا كان عندهما بل ولو كان عند أحدهما فابعد المبالغة كمثال الشارح وما قبلها كأن يكون المالكان في صرتين بمحل وقفل عليه بقفلين وأخذ كل واحد مفتاح قفل أو قفل عليه بقفل واحد وله مفتاحان وأخذ كل واحد مفتاحاً فلهذا من جملة الخلط الحكمى كما اختاره ابن مستدلاً بكلام ابن عرفة المتقدم خلافاً للعج ومن تبعه حيث لم يجعل هذا خلطاً حكمياً ولا حسياً (قوله وعلى التالف نصف الثمن) أى فإذا اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذى تلف ماله نصف المائة وهو خمسون (قوله وهل الخ) اعلم أن الخلاف المذكور إنما هو إذا وقع الشراء بالسالم بعد التالف وأما الشراء الواقع قبل التالف فهو بينهما اتفاقاً من غير تفصيل بين علم وعدمه إذ لا يقل فيه التفصيل المذكور (قوله وإن لم يرض المشتري) أى وهو ذو السالم (قوله خير) أى رب السالم بين أن يختص به الخ أى لأن من حجه أن يقول لو علمت أن مال شريكى تلف لم أشتريه لأنفسى (قوله فله وعليه) أى فله الربح وعليه الخسر (قوله حقه تأويلان) أى كما قال ح الأول لابن رشد والثانى لعبد الحق وابن يونس وهما على الوجه الذى بينه الشارح لأعلى ظاهر المصنف انظر (قوله وبالغ على جواز الشركة بما سبق) أى من الذهبين أو الورقين أو العين والعرض (قوله ولو غاب فقد أحدهما) مفهمومه أنه لو غاب قد أحدهما معاً منعت كما في التوضيح (قوله امران) اعلم أن هذين القيدين لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى كلام اللخمي عدم اعتبارهما لأنه نفي كون الشركة مباحة انظر ابن عرفة اهـ بن (قوله أى يشترط أن لا يتجر بال حاضر) أى أن ينتفى التجر بال حاضر قبل أن يقبض الغائب

لنفسى اختص به وصدق في دعواه واليه أشار بقوله (إلا أن يدعى) رب السالم (الأخذ له) أى الشراء لنفسه فهو بأن له (ترد) حقه تأويلان وبالغ على جواز الشركة بما سبق بقوله (ولو غاب فقد أحدهما) وشرط جوازها مع غيبة قد أحدهما كلا أو بعضا امران الأول (إن لم يبعد) بأن قرب كاليومين (والثانى إن لم يتجر) بال حاضر (لحضوره) أى الغائب والمراد بالحضور القبض أى يشترط أن لا يتجر بال حاضر قبل قبض الغائب القريب ومفهوم الشرط الأول إن بعدت غيبته أكثر من اليومين امتنعت الشركة وإن كان لا يتجر إلا بعد قبضه وكذا تمنع أن قربت وأنجر قبل قبضه فإن وقع فالربح لما حصل به التجر كما في بعيد الغيبة قال في الدونة لو أخرج

أحدها ألفاً والآخر ألفاً منها خمسمائة فبقيت ثم خرج ربحاً لثانيهما وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدهما فاشترى بجميع ما معه
تجارة فأتم له ثلث الفضل أي الربح (لا) تكون الشركة (بتأخير) من جانب (٣٥٩) (وبورق) من آخر ولو

عجل كل ما أخرجه
لصاحبه لاجتماع الصرف
والشركة فان عملاً لكل
رأس ماله ويقسم الربح
لكل عشرة دنانير دينار
ولكل عشرة دراهم درهم
وكذا الوضعية (و) لا
(بطعامين ولو
اتفقا) نوعاً وصفة
وقدراً لانه يؤدي إلى بيع
الطعام قبل قبضه وذلك
لان كل واحد منهما باع
نصف طعامه بنصف
طعام الآخر ولم يحصل
قبض لتمام يد كل واحد
على ما باع فاذا باع لاجني
كان كل واحد منهما بائناً
لما اشتراه قبل قبضه
من بائنه * ولما كانت
الشركة ستة أقسام
مفاوضة وعنان وجبر
وعمل وضم ومضاربة
وهو القراض وذكرها
مرتبة هكذا إلا أنه أفرد
الآخر باب سيأتي فقال
(ثم) ان أطلقا
التصرف) بأن جعله
كل لصاحبه غية وحضوراً
في بيع وشراء وكراء
وأكثره وغير ذلك مما
تحتاج له التجارة (وان

بأن يدخل على ذلك أو يدخل على السكوت ويمتنع من البيع بالحاضر حتى يقبض الغائب (قوله لاجتماع
الصرف والشركة) فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض ماله ببعض مال الآخر بقطع النظر عن كون
أحد المالكين ذهباً والآخر فضة والصرف من جهة بيع أحدهما ماله بمال الآخر منظوراً فيه لحصول كون
أحد المالكين ذهباً والآخر فضة فآل الأمر إلى أن يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكنهما
مختلفان بالاعتبار فبالاعتبار يبيع أحدهما بعض ماله ببعض مال الآخر شركة وباعتبار كون البيع ذهباً
بفضة والعكس صرف فقرر شيخنا العدوي قال ابن عبد السلام احتجاجه في المدونة على المنع بهذا
التعليل غير يمين لأن العقود المنضمة للشركة إنما يمتنع من صحتها إن كانت تلك العقود خارجة عن
الشركة فان كانت غير خارجة عنهم لم تكن مانعة لها وقد نص على معنى هذا في المدونة * وأجيب بأن
هذا في العقود المغايرة للصرف وأما الصرف متى انضم للشركة اقتضى معها سواء كان خارجاً عنها أو لا
لأجل ضيق الصرف وشدة (قوله ولو اتفقا نوعاً وصفة وقدراً) ردبوا على ما روي عن ابن القاسم من
جوازها حينئذ قياساً على العين (قوله لأنه يؤدي إلخ) هذا التعليل لعبد الحق قال ابن فرحون
واعترض ذلك بأنه أجاز في المدونة الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام ولو كان المنع لما ذكره من
العلة المنع لأن فيه بيع الطعام قبل قبضه اه وأصله لأبي الحسن وقد تقدم الجواب عن هذا بأنهم إنما جازوا
الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام تغليبا لجانب النقد والعرض على الطعام وإذا كانت
الشركة بطعامين فليس هناك شيء آخر غير الطعام يغلب جانبه (قوله لان كل واحد باع إلخ) هذا
التعليل يجري فيما إذا حصل خلط الطعامين أيضا لانه يستمر طعام كل في ضمان بائنه حتى يقبضه
مشتريه بمعياره الشرعي (قوله ثم إن أطلقا إلخ) أي ثم بعد انعقاد الشركة بقولهم اشتركتنا لان
جعل كل واحد منهما للآخر التصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكراء والاكتراء
وغیر ذلك هذا إذا كان ذلك الاطلاق في جميع الانواع بل وإن كان في نوع خاص فتلك الشركة تسمى
شركة مفاوضة * واعلم أن اطلاق التصرف إما بالنص عليه أو بالقرينة وأما لو قالوا اشتركتنا متصرفين
على ذلك وليس هناك قرينة على إطلاق التصرف من كل منهما للآخر ففي كون ذلك شركة
مفاوضة أو عنان يحتاج كل واحد لمراجعة صاحبه خلاف أظهرهما الثاني وهو أنها شركة عنان
(قوله بفتح الواو) أي لا غير وما ذكره عقب من جواز الكسر فقد رده بن بأنه ليس في الصحيح
والقاموس والمصباح والشارق إلا الفتح اه وبالجملة فالكسر لا يصح في المصدر لقول الخلاصة :
* لفاعل الفاعل والمفاعله * نعم يصح الكسر بتكلف الاسناد المجازي للشركة على حد جديد كما قاله
في اللج (قوله والاولى) أي وهي ما قبل المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه
التصرف في جميع الانواع (قوله لان الاطلاق) أي إطلاق كل واحد للآخر في التصرف (قوله والثانية)
أي ما بعد المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في نوع
(قوله وقيل هي) أي الثانية (قوله بالاطلاق فيه) أي باطلاق التصرف فيه (قوله ولا يفسدها افراد
أحدهما إلخ) أي خلافا لأبي حنيفة والشافعي في فسادها مطلقا أي تساويا في عمل الشركة أولا

بنوع) كالرقيق (فمفاوضة) أي فهي مفاوضة أي شركة مفاوضة أي تسمى بذلك وهي بفتح الواو من تفاوض الرجلان
في الحديث إذا شرعا فيه والأولى عامة لان الاطلاق غير مقيد بنوع والثانية خاصة بالنوع المقيد بالاطلاق فيه
وقيل هي من العنان (ولا يفسدها افراد أحدهما) أو كل منهما (بشيء) من المال غير مال الشركة
يعمل فيه لنفسه

إذا تساوى في عمل الشركة (وله) أى لأحد المتفاوضين (ان يتبرع) بشيء من مال الشركة (إن استألف به) للتجارة وهذا وما بعده يجرى في شركة العنان (٣٥٣) أيضاً (أو) ان (خف) ولو لم يستألف (كإعارة آلة ودفع كسرة) لفقير (و)

لا أحدهما أن (يضع) أى يدفع مالا من الشركة لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا (ويقارض) وهذا وما قبله فيما اذا اتسع المال بحيث يحتاج لذلك والا منع (ويودع) مال الشركة (لعذر) يقتضى الايداع (وإلا) يكن الايداع لعذر (ضمن و) له ان (يشارك في) شيء (معين) من مال الشركة أجنبياً لا يحول يده في جميعها (و) ان (يقبل) من سلعة باعها هو أو شريكه (ويولى) سلعة اشتراها هو أو شريكه ان جرت للتجارة نفعاً والا لزمه لشريكه قدر حصته منه (ويقبل المبيع وإن أبى الآخر) يحتمل رجوع البالغة لجميع ما تقدم (و) له ان (يقرب دين) في مال الشركة (لمن لا يتهم عليه) ويلزم شريكه فان أقر لمن يتهم عليه كأبويه وزوجته وصديقه لم يلزم شريكه (و) له ان (يبيع) بالدين (غير إذن شريكه) (لا الشراء به) أى بالدين غير إذن شريكه فان فعل خير شريكه بين القبول والرد فيكون الثمن على

(قوله إذا تساوى في عمل الشركة) أى وإلا فسدت والمراد بتساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ماله من المال فإذا كان مالهما متساويا كان على كل نصف العمل وإن كان المالان الثلث والثلثين كان العمل كذلك (قوله ويقارض) أى يدفع بعض المال لمن يعمل فيه قراضاً بجزء من الربح ويكون جزء الربح الآخر شركة (قوله وهذا) أى جواز دفعه القراض وقوله وما قبله أى جواز الاضاع وقوله والا منع أى بغير إذن شريكه وهذا التقيد للخمى وذكر أنه إذا بلغ المبلغ موت أحد الشريكين قبل شرائه لم يشترط لصيرورة المال للورثة (قوله وإلا ضمن) أى وينبغي أن يصدق في دعوى العذر لانه شريك بخلاف المودع إذا أودع وادعى أنه أودع لعذر فانه لا يصدق لانه غير شريك (قوله وله أن يشارك في شيء معين) ظاهره سواء كانت الشركة في ذلك البعض العين شركة مفاوضة أو غير مفاوضة وهو كذلك كما قاله طي (قوله في جميعها) أى بل في القدر المعين الذى شارك فيه فقط (قوله قدر حصته منه) أى من الربح الذى في تلك السلعة (قوله ويقبل المبيع) يعنى أنه يجوز له أن يقبل المبيع الذى اشتراه هو أو شريكه أو الردود من بيع أحدهما بغير إذن شريكه (قوله يحتمل رجوع البالغة لجميع ما تقدم) أى وهو صحيح من جهة الفقه أى ويحتمل رجوعه لما قبله فقط أى وإن أبى الآخر من القبول والاولى وأولى والمراد بجميع ما تقدم قوله وله أن يتبرع إلى هنا (قوله ويقرب دين) أى في حالة المفاوضة قبل التفريق وقبل موت شريكه وأما ان أقر لمن لا يتهم عليه بعدهما فسيأتى في قوله وان أقر واحد بعد تفريق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه (قوله لم يلزم شريكه) أى وان كان يؤاخذ به ذلك المقر في ذمته ومفهوم بدين أنه لو أقر أن هذه السلعة ليست من سلع التجارة بل وديعة لفلان فانه يصدق بالأولى من الاقرار بالدين لانه إذا كان اقراره بما يعمر به ذمة شريكه معمولاً به فأحرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا واضح اذا شهدت بيعة بأصل الوديعة وإلا كان تعيينه للوديعة كاقاراره بها وحكمه انه يكون شاهداً سواء حصل تفريق أو موت أولاً ابن عرفة مع يحيى بن القاسم أن قدم شريك غائب على شريك فقال في شيء مما يده هو وديعة فان لم يعين ربها سقط قوله وان عين ربها لم يأخذ حق بخلف مع اقراره لمن استحق فان نكل أخذ حظ المقر فقط اه ولم يذكر حلف الشريك والوجه خلفه ان حقق عليه انه أقر بباطل وان اتهمه فلا يعين عليه انظر بن (قوله وله ان يبيع بالدين) أى بأن يبيع بضمن معلوم لاجل معلوم فان باع بالدين وفلس المشتري أو مات معدماً ضاع الثمن عليهما معاً لا على البائع وحده (قوله فان فعل) أى اشترى بالدين بغير إذن شريكه (قوله فان أذن له في سلعة معينة) أى اذن له في شرائها بالدين (قوله والا فلا) أى والا تسكن معينة أى بأن قال له كل سلعة وجدتها وأعجبتك فاشترها بالدين فلا يجوز * وحاصل ما ذكره الشارح ان الشريك إذا اشترى بالدين فيما أن يكون باذن شريكه أو لا وفى كل امان أن تكون السلعة معينة أولاً فان كان بغير إذن شريكه فالمنع كانت السلعة معينة أم لا وان كان بإذنه جاز ان كانت السلعة معينة وإلا منع هذا وفى بن تيمنا لطفى أن ما ذكره المصنف من انه لا يجوز لأحد الشريكين الشراء بالدين بغير إذن شريكه فهو خلاف المذهب والمذهب ما لابن الحاجب وابن شاس واختاره ابن عرفة من جواز شراء أحد الشريكين بالدين اذ لا بد للناس من ذلك وحيث فلا فرق بين البيع بالدين والشراء به خلافاً للمصنف تبعاً لابن عبد السلام في تعقبه على ابن الحاجب

وإما

المشتري خاصة فان اذن له في سلعة معينة جاز وإلا فلا لأنها من شركة الذمم وهى ممنوعة ويخص للمشتري بما اشتراه وعنه فيما لا يجوز فعله إلا باذن الآخر قوله

(ككتابة) من احدهما لعبد من عبيد المفاوضة نظرا الى انها عتق . (وعتق على مال) (٣٤٣) يتجاء من العبد ولو اكثر من

قوته لأن له أخذه منه بلا
عتق وأما من أجنبي فان كان
قدر القيمة فأكثر جاز كيحه
(وإذن لعبد)
من عبيد الشركة (في
تجارة) لا يجوز لأحدهما
الاباذن الآخر إلا فيه من ربح
الحجر عنه (أو مفاوضة)
أي لا يجوز لأحد المتفاوضين
أن يشارك شخصا أجنبيا
مفاوضة الاباذن شريكه ولو
في معين من مال الشركة لأن
ذلك عليك منه التصرف في
مال الشريك الآخر بغير إذنه
إذ الراد من المفاوضة هنا
أن يشارك من يحول يدممه
في مال الشركة لا للمنفعة
التقدم (واستبد) أي
استقل شريك (آخذ
قراض) من أجنبي يتجر
له به ولو باذن شريكه برعه
وخسره لأن المقارضة ليست
من التجارة وإنما هو أجر
نفسه بجزء من الربح ويجوز
إن كان لا يشغله عن العمل في
مال الشركة أو أذن له شريكه
فيه (و) استبد شريك
(مستعير دابة بلا
إذن) من شريكه (وإن
للشركة) الواو للحال
وان زائدة فالأولى حذفها
أي ليحمل عليها أمتعة
الشركة فيختص بالربح وهو
الاجرة فيحاسب بها شريكه

وإنما شركة الذمم المنهى عنها إذا لم يكن بين الشريكين رأس مال اه كلام بن (قوله ككتابة وعتق)
أي لا يجوز لأحد الشريكين فعل ذلك بغير إذن شريكه فان فعل لزمته الكتابة لجريان شأية الحرية
وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبان وفي (والا رجع رقيقا له وكذا ينبغي أن ينفذ عتقه ويلزمه
لشريكه قيمة نصفه كعبد مشترك اه بهرام (قوله نظرا الى انها عتق) أي لا نظرا الى أنها بيع
والا كان لأحد الشريكين فعلها بغير إذن شريكه (قوله وأما من أجنبي) أي وأما عتقه على مال
يتعجله من أجنبي (قوله جاز) أي ولو بغير إذن شريكه (قوله وإذن) بالجرع عطف على ككتابة
(قوله مفاوضة) أي بأن فوض له التصرف في الشركة الأولى كلها سواء أشاركه في كلها أو في شيء معين منها
كما قال الشارح (قوله للمنفعة المتقدمة) أي من كونه يدفع له بعض مال الشركة ويشاركه فيه مفاوضة
بحيث يعمل فيه على حدة ولا تجول يده في المال الاصل (قوله وخسره) أي فيما اذا ادعى التلف
أو الخسر وظهر كذبه والا فعامل القراض لا يلزمه خسر (قوله وإنما هو أجر نفسه بجزء من
الربح) أي فلا شيء لشريكه فيه (قوله ويجوز ان كان لا يشغله عن العمل) أي ويجوز لأحد
الشريكين أن يأخذ مالا من أجنبي يعمل فيه قراضا بغير إذن شريكه اذا كان لا يشغله عن العمل في
مال الشركة (قوله أو أذن الخ) أي أو كان يشغله عن العمل فيه ولكن اذن له شريكه في أخذه أي لأنه
اذا أخذه باذنه يعمل على انه تبرع له بالعمل في مال الشركة ولا يكون الشريك في هاتين الحالتين
اللتين يجوز له فيهما أخذ القراض متعديا باخذه ولا يكون متعديا باخذه القراض الا اذا أخذه بغير
إذن شريكه وكان العمل فيه يشغله عن العمل في مال الشركة ثم انه في حال تعديه لا يكون ذلك التعدى
مانعا من استبداده بالربح والخسر كما قررته شيخنا العدوى (قوله وان للشركة) أي والحال ان الامتعة
التي حملت عليها للشركة (قوله وهو الاجرة فيحاسب بها شريكه) أي وباخذ منه ما ينوبه من تلك
الاجرة وما ذكره الشارح من ان الشريك المستعير بلا اذن يختص بالربح وان الراد به الاجرة
فيحاسب بها شريكه تبع فيه عج واعترضه طفي بأن الدابة المستعارة لا يتأتى فيها استبداد
بالربح لأنه ان حمل على مائشأ من خصوص الحمل كأن يحمل عليها سلعاً للتجارة من محل لمل آخر
فحصل بسبب الحمل ربح فهذا يتوقف على نص يساعده ولم يوجد وان حمل الربح على الاجرة كما
قال عج فهذا بعيد ومع بعده يحتاج لنص يساعده فالظاهر ان الصنف اجمال في الربح والخسر
وان في الكلام توزيعا من صرف الكلام لما يصلح له فالعارية لا يتصور فيها استبداد بالربح بل
بالخسر والقراض والوديعة يتصور فيهما الاستبداد بالربح والخسر ويدل لهذا انه في الدونة
اقتصرت في الدابة المستعارة على الخسر فامل (قوله وهو ضمانها ان تلفت) أي لان لشريكه ان يقول
كنت استأجرت فلا تضمن ثم ان تفسير الخسر المختص به اذا استعار بغير اذن بضائها اذا تلفت فيه
شيء لانه ان كان التلف بتفريط أو تعد كما قال الشارح فالضمان منه وحده لافرق بين الاذن وعدمه
وان لم يكن بتعديه فلا ضمان عليه لا فرق بين الاذن وعدمه لانها لا يجب عليه وأجيب بان
قولهم اذا اذن له في العارية فالضمان منها معاً محمول على ما اذا تلفت بغير تفريط وبغير تعد لكن
وقع الترافع لقاض حنفى يرى ضمان العارية مطلقاً تعدى عليها أم لا فإذا حكم القاضى بقيمتها وكان
تلفها بغير تعدى كانت القيمة عليهما اذا استعارها باذن شريكه وان كان بغير اذنه فالضمان منه
وحده (قوله فان اذن شريكه) أي في اعارتها (قوله أو دعت عندهما أو عند احدهما) أي ولو خلطها

٥٥ - دسوقى - لث وبالخسر وهي ضمانها ان تلفت بتفريط فان اذن شريكه فيهما (و) استبد (متجر) منها بغير اذن الآخر (بوديعة)
أودعت عندهما أو عند احدهما (بالربح والخسر) لأن يعلم شريكه بتعديه (بالتجر) في الوديعة (التي عندهما)

أو عند غير التجرب بها ويرضى به فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل *) منهما (وكل) أى كوكيل عن صاحبه في البيع والشراء والأخذ والعطاء والسكراء والاكتراء (فيرد) بالبناء للمفعول وثائب الفاعل يعود على الشيء المشتري أى فله شترى أو وارثه أو وكيله أن يرد ما اشتراه من أحد المتفاوضين حيث (٣٥٤) وجده عينا (كل) شريك (حاضر لم يتول) يعا والرد عليه (كالفائب) أى كالرد

على الفائب المتقدم في خيار النقيصة في قوله ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء إن لم يخلف عليهما وشرط الرد على الحاضر الذى لم يتول يعا (إن بعدت غيبته) أى غيبة شريكه الفائب بأن كان على مسافة عشرة أيام مع الأمن أو اليقين مع الخوف (وإلا) بأن قربت غيبته (انتظر) ليرد عليه ما باعه لجواز ان يكون له حجة ولا يرد على شريكه الحاضر وأولى إن كانا حاضرين (والربح والخسر) في مال الشركة وكذا العمل يفرض على الشريكين (بقدر المالكين) من تساوي تفاوتات ان شرطا ذلك أو سكتا عنه (وتفسد بشرط التفاوت) في ذلك ويفسخ العقد إن اطلع على ذلك قبل العمل فان اطلع عليه بعده ففسخ الربح على قدر المالكين (ولكل أجر عمله للآخر) فإذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان ودخلا على الناصفة

بمال التجارة (قوله أو عند غير التجرب بها) هذا يقتضى أنه لو اتجرا بهما من أودعت عنده اختس بالربح والخسر ولو علم الآخر بتعديده وهو خلاف ظاهر المدونة ونصها وان أودع رجل أحدهما وديعة فعمل فيها تعديا فربح فان علم شريكه بالتعدي ورضى بالتجارة بهما بينهما فلها الربح والضمان عليهما وان لم يعلم فالربح للتعدي وعليه الضمان خاصة فظاهرها أن رضا الشريك ينزل منزلة عمله معه والحاصل أنه إذا علم شريكه بتعديده بالتجر في الوديعة التي عندهما أو عند أحدهما سواء كان هو المتجر أو غيره كان الربح بينهما والخسر عليهما وينزل علم الشريك ورضاه منزلة عمله معه وذكر بعضهم أنه ان رضى الشريك وعمل معه كان له أجر مثله فيما أعانه وعليه الضمان وان رضى ولم يعمل معه فلا شيء له ولا ضمان عليه اه بن (قوله أى كوكيل) أى فليس وكلا حقيقة والا لم يشترط الشرط الآتى وهو قوله ان بعدت غيبته لان الكوكيل يرد عليه ولو قربت غيبة الوكيل بل ولو مع حضوره (قوله ثم قضى) أى الحاكم بالرد للمعيب ان أثبت للمشتري عهدة أى ان ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق من البائع وقوله مؤرخة أى وأثبت تاريخ البيع هذا هو الراد كما مر وقوله إن لم يخلف عليهما أى على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من اثباته بالينة (قوله ان بعدت غيبته) أى الفائب المشبه بالمشبه به فهو على حد عندى درهم ونصفه (قوله شريكه الفائب) أى الذى صدر منه البيع (قوله ولا يرد على شريكه الحاضر) وأولى إذا كانا حاضرين أى لا يرد على الحاضر جبرا فيهما فلا ينافى أمر من أن له أن يقبل للمعيب الردود من يبيع أحدهما بغير إذن شريكه (قوله وتفسد بشرط التفاوت) من إضافة المصدر لمفعوله أى باشتراط أحدهما التفاوت ومعلوم أنه لا يقال اشتراط الا إذا كان ذلك عند انعقد (قوله في ذلك) أى الربح والخسر والعمل (قوله ولكل أجر عمله للآخر) أى الذى عمله عن الآخر ثم ان المصنف اطلق اجر العمل على حقيقته ومجازه فحقيقته الأجرة التابعة للعمل ومجازه الربح التابع للمال والقرينة على ذلك قوله ولكل لدلالته على الحالتين وإلا فالذى له أجر العمل الذى عمله عن الآخر عند اشتراط التفاوت إنما هو أحدهما (قوله بعد العقد) أى ولو كانت باثره فورا والجواز مبنى على ان اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها وأما على القول بان اللاحق للعقد كواقع فيها فيمنع كل من الثلاثة المذكورة باثر العقد (قوله لا قبله أو فيه) أى والا كان ذلك بمنوعا وظاهره في التبرع والسلف والهبة أما في السلف فظاهر لأنه سلف جبر فعا وأما في الهبة والتبرع فلأن ذلك كأنه من الربح فيكون قد أخذ أكثر من حقه وما ذكره الشارح من منع كل من الثلاثة حال العقد كقبله هو مافى شب والذى فى عقب ان غير الساف يمنع فى حالة العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد وأما فيه فيفصل بين كون المتسلف ذا بصيرة بالبيع والشراء فيمنع لأنه سلف جبر فعا والا فيجوز هذا هو الذى فى كتاب ابن المواز عن مالك وبه أخذ ابن القاسم وروى عن ابن القاسم أن مالكا رجع عنه وقال بمنع السلف مطلقا وهو مافى الشارح وشب (قوله لمضى التلف) هو ما نشأ لا عن تحريك بل بأمر ماموى أو لص وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وإنما كان القول قول مدعى ذلك لأنه أمين فى مال الشركة (قوله عند تنازعهما فيهما) أى بان ادعى أحد الشريكين فيما بيده من بعض مال الشركة تلفا أو خسرا وكذبه الآخر

وادعى في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث بسدس أجرة العمل (وله) أى لكل واحد منهما (التبرع) لشريكه بشيء من الربح أو العمل (والسلف) والهبة بعد العقد (لا قبله أو فيه) والقول لمضى التلف والخسر عند تنازعهما فيهما

وادعى عليه أنه أخفاه ولم يحصل تلف ولا خسر (قوله وحلف المتهم) أى من اتهمه صاحبه وإن كان في ذاته غير متهم وقوله وحلف المتهم أى إن كانت التهمة غير قوية وأما التهمة القوية فانها توجب الضمان كما في ابن عرفة انظر بن ومراودة بالتهمة القوية ظهور كذبه بالقرينة (قوله ان لم يظهر كذبه) أى بالبيينة أو القرائن كدعواه التلف وهو في رفقة لا يخفى عليهم ذلك ولم يعلم به أحد منهم وكدعواه الحسارة في سلعة لم يعلم ذلك فيها لشهرة سعرها (قوله ولم يصدقه شريكه) أى وقال له بل اشتريت ذلك للشركة (قوله وأما غير الطعام واللباس) أى من عروض أو عقار أو حيوان عاقل أو غير عاقل ولو كان لا تقا به (قوله والقول لمدعى النصف) فإذا تنازعا وادعى أحدهما أنه ثلثي المال وادعى الآخر أن لكل نصفه فالقول قول مدعى النصف فيقسم المال بينهما مناصفة بعد حلفهما هذا قول أشهب نظرا لتساويهما في الحوز والقضاء بالحوز لا يستقل الحكم به بدون يمين وقال ابن القاسم إذا ادعى أحدهما أن له الثلثين والآخر ادعى أن له النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس للتنازع فيه بينهما وحينئذ يأخذ مدعى النصف الثلث ونصف سدس ويأخذ مدعى الثلثين النصف ونصف سدس وهذا كله إذا وقع التنازع من اثنين وإلا قسم المال على عدد الرءوس كما قال ابن غازی (قوله بعمل أحدهما) أى وهو الأول (قوله على ما بعد الموت) أى فإن مات أحد الشريكين فأرادت ورثته المفاصلة مع شريكه وقالوا لمورثائنا المال وثلاثا الربح وقال الشريك بل المال بيني وبين مورثكم على التنصيف فيحملان على النصف بعد حلف كل على ما ادعاه (قوله وللإشتراك) عطف على التلف واللام مقوية وحاصلة أن الشركة إذا انعقدت بينهما فادعى أحدهما على شيء رآه يبد شريكه أنه للشركة وأنه من جملة سلع التجارة وادعى الآخر الاختصاص فالقول قول من ادعى أنه للشركة إذا شهدت البيينة أنهما يتصرفان تصرف المتفاوضين سواء شهدت البيينة على إقرارهما بالمفاوضة أولا وأولى إذا شهدت البيينة بوقوع الشركة على المفاوضة إلا أن تشهد بيينة لمدعى الاختصاص على إرث أو هبة فانه يختص به ولا يكون للشركة لأن الأصل عدم خروج الأملاك عن يد أربابها وسواء قالت البيينة أن ذلك سابق على المفاوضة ولم يدخل فيها أو قالت لانعلم هل المفاوضة سابقة على الإرث أو هو سابق عليها فانه يختص به في الحالتين وأولى لو قالت نعلم تأخره عن المفاوضة ففي هذه الحالات الثلاثة تكون لمدعى الاختصاص وأما إذا شهدت البيينة بتقديمه عليها ولم تشهد بعدم الدخول في المفاوضة ففي هذه الحالة تكون تلك السلعة للتنازع فيها على الشركة فالأحوال أربعة قد علمتها وزاد شيخنا حالا خامسا وهو ما إذا لم يحصل من البيينة قول أصلا زيادة على الشهادة بأنه قد ورثه أو وهب له وحكمه كما إذا قالت لانعلم تقدمه عليها ولا تأخره عنها (قوله الصواب تأخره عنها) أى الصواب أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت لانعلم تأخره عنها وحاصل ما في المقام أن المصنف قد اعترض عليه بأن ظاهره أن ما قبل المبالغة ما إذا قالت البيينة نعلم تقدم الميراث على الشركة وهو لا يصح لأن السلعة حينئذ تكون للشركة لا لمدعى الاختصاص ما لم تشهد بأنها لم تدخل في المفاوضة فالأولى للمصنف أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت لا نعلم تأخره عنها لاجل أن يفيد أن ما قبل المبالغة ما إذا شهدت بتأخره عنها وأجيب عن المصنف بأن الواو للحوال وإن زائدة لأنها للمبالغة أو أن ما قبل المبالغة ليس قولها نعلم تقدم الميراث عليها كما فهم المعتض بل قولها نعلم تأخره عنها وشارحنا حل المبالغة بهذا ثم صوب كلام المصنف وأنت خير بأنه إذا جعل ما قبل المبالغة قولها نعلم تأخره عنها لا يتأتى الاعتراض على المصنف فكان الأولى للشارح أن يقول ناندفع ما يقال الصواب أن يقول إلا لبينة على كبرائه وإن قالت نعلم تأخره عنها فنأمل (قوله أن شهد بالمفاوضة) أى بأن قالت البيينة نحن نعلم أنهما يتصرفان في جميع أموالهما تصرف المتفاوضين

وحلف المتهم وهذا إن لم يظهر كذبه ولا غرم (و) القول بلا يمين (لأخذ لائق) به أو بعياله من طعام أو لباس فقط إذا ادعى شراؤه (له) أو لبياله ولم يصدقه شريكه وأما غير الطعام واللباس وغير اللائق به منها فلا يصدق ويرد للشركة (و) القول (لمدعى النصف) يمين (ومحمل عليه في تنازعهما) يمينهما اعترض بأن الثاني تكرار مع الأول وأجيب بعمل أحدهما على ما بعد الموت والآخر حال حياتهما (وللإشتراك) أى القول لمدعيه (فما يد أحدهما) دون مدعيه نفسه (إلا لبينة) تشهد للحائز (على كبرائه) وقالت وهو متأخر عن الشركة (وإن قالت لا نعلم تقدمه لها) الصواب تأخره عنها فإن قالت نعلم تقدمه عليها فهو بينهما المثل وتساويهما عقدا على إخراجها عنها وعمل كون القول لمدعى الاشتراك (إن شهد بالمفاوضة) أى بتصرفهما تصرف المتفاوضين وأولى أن شهد بوقوع العقد عليها

(قوله ولو لم يشهد عليهما بالاقرار) أى هذا اذا شهدت البينة عليهما بالاقرار بها بل ولو لم تشهد عليهما بالاقرار بها وقوله ولو لم الخ مبالغة في الشهادة على تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله على القول الأصح) أى عند ابن سهل خلافا لابن القطان وابن الشقاق وابن دحون حيث قالوا ان شهادة البينة بالمفاوضة شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهما إذ لم يبينوا معرفتهم بالشركة إن كانت باشهاد من المتفاوضين أو بإقرار منهم بذلك فيجوز أن يعرفوا ذلك بسمع وهذا لا يفيد لاسيما إن كان الشهود من غير أهل لهذا اهـ وفي بن من القول المتعددة ما يقوى كلام ابن سهل وإن قول الشهود نحن نعرف انهما شريكان متفاوضان شهادة تامة وإن لم تبين الشهود الوجه الذي عرفوا به ذلك فراجع (قوله أو الاقرار) أى الشهادة على مجرد الاقرار بالشركة من غير معرفة تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله فلا يقتضيان للمفاوضة) الأولى فلا يقتضيان الاشتراك أى في الشيء المتنازع فيه وقوله وقيل يقتضيانها الأولى وقيل يقتضيانها وقوله وقيل الشهادة بها تقتضيها الأولى تقتضيه لان الخلاف في اقتضاءهما للاشتراك للمفاوضة وإن كان ذلك لازماً (قوله وقيل الشهادة بها تقتضيها) الأولى وقيل الاشهاد على الاقرار يقتضيه والشهادة على مجرد الشركة لا تقتضيه فكلام الشارح كمنع مقلوب وذلك لان في الشهادة بمطلق الشركة طريقتين إحداهما للخمى أن ذلك ليس كالشهادة بالمفاوضة وحينئذ فلا يقتضى الاشتراك بل القول لمدعى الاختصاص مطلقاً والثانية لابن يونس والتونسي أن الشهادة بالشركة كالشهادة بالمفاوضة فيجوز فيها القولان لا بد من الشهادة على الاقرار وكفاية الشهادة عليهما ولو لم تشهد على الاقرار كما قال المصنف انظر بن (قوله والقول لقيم بينة الخ) حاصله ان أحد الشريكين إذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بها عند أخذها بينة للتوثق خوفاً من دعواه ردها ثم مات الآخذ ولم توجد عنده بعد موته فادعى صاحبه انها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثته انه ردها فالأصل بقاؤها عندهم من أخذها والقول قول من أقام البينة سواء طالت المدة أو قصرت وكذلك الأصل بقاؤها عند من أخذها ان كان قبضها من غير بينة مقصودة للتوثق لكن قصرت المدة من يوم أخذها ليوم موته فان مضت سنة كان القول قول الورثة في دعوائهم الرد أى اذا كان الميت يتصرف في المال وأما إذا علم انه لم يصل للمال في تلك السنة لمرض أو حبس مثلاً فلا تقبل دعوى الورثة انه ردها هذا حاصل الفقه (قوله على شريكه الميت) وأما إذا ادعى على شريكه الحي أنه أخذ مائة من مال الشركة فان أقر بأخذها وادعى انه ردها بعد ذلك فانه يقبل دعواه الرد قصرت المدة أو طالت مالم يكن أشهد عليه عند أخذها بينة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه الرد إلا بينة وإن أنكر أخذها بالمرّة وأقام عليه شريكه بينة بالأخذ فادعى انه ردها فلا تقبل دعواه الرد ولو طالت المدة ولا بينة الشاهدة له بالرد لتكذيبه لنفسه وبيئته بانكاره الأخذ أولاً هذا حاصل ما في عقبى واعترضه بن بأن الذى في ابن الحاجب ان التفصيل في الحي المقر كالميت وحينئذ فان كان القبض بغير بينة للتوثق فلا تقبل دعواه إذا قصرت المدة وقبل إن طالت إذا كانت يده تصل للمال وأما إن كان القبض بينة مقصودة للتوثق فلا تقبل دعواه الرد طالت المدة أو قصرت إلا بينة بالرد (قوله إشارة الى انه لا بد من كونها مقصودة للتوثق) أى لا ان كانت على سبيل الاتفاق والمصادفة وهل يشترط في قصد التوثق بها أن يقال لهم خوف دعوى الرد أولاً يشترط في ذلك خلاف والظاهر عدم الاشتراط (قوله على الوجه المذكور) أى قصد التوثق وهذا صادق بما إذا لم تشهد بها بينة أصلاً وبما إذا شهدت بذلك بينة على وجه الاتفاق والمصادفة (قوله والزواج انه من ماله الخاص به) كان أمانة عند شريكه (قوله أو بالعكس) أى بأن ادعى الدافع ان الصداق المدفوع من مالى الخاص بي

(ولو لم يشهد) عليهما
(بالاقرار بها) أى
بالمفاوضة (على) القول
(الأصح) واحترز بالشرط
عن الشهادة بمجرد الشركة
أو الاقرار بها فلا يقتضيان
المفاوضة وقيل يقتضيانها
وقيل الشهادة بها تقتضيها
دون الشهادة على الاقرار
(و) القول (لقيم بينة)
على شريكه الميت كما في
المدونة (بأخذ مائة) مثلاً
من مال الشركة قبل موته
(أنها باقية) - محمول القول
المذكور بأحد شرطين أشار
الى الاول بقوله (إن أشهد
بها عند الأخذ) وعبر
بأشهاد دون شهد إشارة
الى أنه لا بد من كونها
مقصودة للتوثق بها وسواء
طال الزمن أو قصر وأشار
لثاني بقوله (أو) لم يشهد
بها على الوجه المذكور لكن
(قصرت المدة) من
يوم أخذها الى يوم موته بأن
قصرت عن سنة فان مضت
سنة فما كثر حمل على أنه
ردها لمال الشركة (كدفع
صداق) من أحد
المتفاوضين (عنه) أى عن
صاحبه وادعى الدافع أو
وارثه أنه من المفاوضة
والزواج أنه من ماله الخاص
به أو بالعكس فالقول

(في) ذلك لمدعى (أنه) أى الصداق المدفوع (من) مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (إلا أن يطول) الزمن من يوم الدفع (كسنة) فلا يكون القول قول مدعى أنه من المفاوضة بل لمدعى الاختصاص (وإلا بينة) (٣٥٧) أقامها مدعى الاختصاص (على

كأثره) فيكون القول قول مدعى الاختصاص (وإن قالت) البينة (لا نعلم) تأخره عن المفاوضة (وإن أقر واحد) من الشريكين (بدين عليهما) (بعد تفرق) واتصال مع طول أم لا (أو موت فهو شاهد في غير نصيه) إذا كان لمن لا يثبت عليه بحلف معه المقر له ويستحقه وأما في نصيه فيؤاخذ به ولو لم يثبت عليه (وإن أفتق كل من المتفاوضين أو اكتسب) ألفت تفتقهما (وكسوتهما وإن) كانا (يبلدين مختلفي السعر) ولو يينا خلافا للبساطى لأن كل واحد منهما إما قصد للتجريم فله مؤنة كل واحد فاعتذر اختلاف السعيرين (كعياهما) أى كالعاه نفقة وكسوة عياهما (إن تقاربا) سناً وعدداً بقول أهل المعرفة يبلداً وبلدين مختلفي السعر أم لا ويشترط في مسألة العيال كون المال بينهما مناصفة (وإلا) يتقاربا بل اختلاف عدداً أو سناً خلافاً بيناً أو كان المال بينهما على الثلث والثلثين (حسباً) أى نفقة كل وكسوته على عياله لئلا يأكل من مال الشركة

وأدعى الزوج أنه من مال الشركة (قوله في أنه من المفاوضة) وحينئذ يرجع ذلك الشريك على الزوج بما يخصه من الصداق (قوله بل لمدعى الاختصاص) أى لأن عدم مطالبته لشريكه في هذه المدة يدل على صدقه (قوله وإلا بينة على كأثره) بأن شهدت البينة بأن ذلك المدفوع في الصداق كعبد ونحوه ورثه الزوج أو وهب له فيصدق أنه ماله (قوله وإن قالت لا نعلم تأخره) أى هذا إذا قالت نعلم تأخر الميراث عن المفاوضة بل وإن قالت لا نعلم تأخره ولا تقدمه عنها أو قالت نعلم تقدمه عنها ولكن لم يدخل فيها على مامر (قوله فهو شاهد) ظاهره أنه لا بد من عدالته وهو الظاهر كما في الميع وقال ابن رشد لا يشترط عدالته وأنه بمنزلة الشاهد من جهة الحلف معه لا شاهد حقيقة (قوله إذا كان لمن لا يثبت عليه) أى وصدقه على ذلك المقر له والحاصل أنه إن كذبه المقر له فلا يعتبر إقرار الشريك وإن صدقه المقر له فإن كان بينهما في الإقرار له فلا يلزم إلا في حصة المقر وأما إن كان غير متمم في الإقرار له بحلف المقر له مع ذلك الشاهد وأخذ حقه من الشريكين وإن نكل أخذ نصف الحق من المقر (قوله ويستحقه) أى الجميع فإن نكل فلا يأخذ إلا نصيب المقر (قوله وألفت تفتقهما وكسوتهما) أى مطلقاً تقارب الاتفاق أو لتساوى المالان أولاً كذا قال عيج وتبعه عبق قال شيخنا وهو الوجه وقال ابن عبد السلام محل الغناء النفقة على أنفسهما إذا تساوى المالان فإن لم يتساوى المالان وكانت الشركة بينهما أثلاثاً حسبت نفقة كل واحد منهما عليه وإن تساوى في النفقة والكسوة أو تقاربا وارضى بن ماقاله ابن عبد السلام ومحل الغناء تفتقهما وكسوتهما إذا كانتا معتادتين متعارفتين بين الناس لا ما كان سرفاً خارجاً عن المعتاد (قوله وإن يبلدين) أى هذا إذا كانا يبلداً ويبلدين متفقى السعر بل وإن كانا يبلدين مختلفي السعر سواء كانا وطنين لهما أو غير وطنين أو مختلفين (قوله ولو يينا) أى ولو كان اختلاف السعر في البلدين يناً وقد تبع الشارح في ذلك عيج واختاره شيخنا المدوى وقال انه الراجح (قوله خلافا للبساطى) أى حيث قال وإن يبلدين مختلفي السعر والسعر متقارب فجعل الشرط الآتى راجعاً لما قبل الكاف أيضاً واختاره الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله لأن كل واحد منهما إما قصد للتجريم) أى ونفقه على نفسه من ضرورياته في تجزئه شأن النفقة على نفسه القلة فلذلك اغتفر اختلاف السعر وقوله لأن كل النخ لتعديل لقول المصنف وإن يبلدين مختلفي السعر (قوله كعياهما) أدخل في العيال الزوجة والحامد والاولاد فهو شامل لذلك كله لأن عيال الرجل من يعولهم ويعولهم (قوله يبلد النخ) أى كانت عياهما يبلد أو يبلدين (قوله في مسألة العيال) وأما في مسألة الاتفاق على النفس فلا يشترط تساوى المالين خلافاً لابن عبد السلام (قوله نفقة كل وكسوته النخ) يشير إلى أن ضمير حسباً راجع للنفقة والكسوة وهذا إن بنى الفعل للمفعول فإن بنى للفاعل فالضمير راجع للشريكين ونفقة كل النخ مفعوله (قوله بمعنى الاهل) جواب عما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول كافرادهما أحدهما بهم أى بالعيال لانه جمع وحاصل الجواب انه افرد نظراً إلى ان المراد بالعيال الاهل وان الضمير للاتفاق (قوله لا على نفسه) فيه نظر اذ النقل بخلافه ابن عرفة وفيها ان كان لاحدهما عيال وولد وليس للآخر عيال ولا ولد حسب كل واحد ما اتفق ومثله في المواق والشارح بهرام وغيرهما فقولها حسب كل واحد صريح في ان الذى لاعيال له يحسب ما اتفق على نفسه كما ان الآخر يحسب الجميع اهـ بن (قوله ومتقضى النخ) تبع في ذلك عيج ومتقضى كلام ابن عرفة والمواق المتقدم

أكثر من حقه (كافرادهما أحدهما به) أى بالعيال بمعنى الاهل أو بالاتفاق على العيال فيحسب اتفاقه عليهم لا على نفسه ومتقضى كلامهم انه اذا كان أحدهما يتفق على نفسه دون الآخر أنها تلقى والفرق بين نفقة أحدهما على نفسه دون الآخر ونفقة العيال لاحدهما فقط

ان شأن الاولى اليسارة ولأنهما من التجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (وإن اشترى) أحد الشريكين من مال الشركة (جارية لنفسه) بغير إذن شريكه لحمة أو وطء ولم يوطأ (٣٥٨) (فلأخر ردها) للشركة وامضاؤها بالثمن فان وطئ كانت له بالقيمة يوم

الوطء او الحمل ان حملت ولا خيار لشريكه الآخر كما افاده بقوله (إلا) ان يكون اشتراها (للوطء) ووطئ بالفضل (بإذنه) أي إذن شريكه فليس له ردها واعترض بأن العبرة بالوطء او الإذن فتى ووطئ ولو لم يأذن او إذن له في شرائها ولو لم يوطأ قومت عليه فلا صوب ما في بعض النسخ بالوطء او بإذنه لكن في الاذن بمعنى بالثمن لانه كأنه اسلفه نصف ثمنها وفي الوطاء بالقيمة (وإن وطئ جارية) (لشركة) فله ثلاث حالات احدها ان يوطأها (بإذنه) فتقوم عليه مطلقا حملت ام لا ايسر ام لا ولا حد عليه لاشبهه لكن اذا لم تحمل وأعسر يمت فيما وجب لشريكه من القيمة ولا ترد للشركة وان حملت كانت ام ولد لم تبع ولو أعسر وانما يتبعه بماله من القيمة ولا شيء له من قيمة الولد تتخلقه على الحرية بالاذن في الوطاء فانها اشار لها بقوله

عدم الالفاء وما ذكره من الفرق فانما هو على ما قاله النظر بن (قوله ان شأن الأولى) أي النفقة على النفس (قوله ولأنها من التجارة) أي من ضروريات التجارة قال ابن وهب إن مثل المتفاوضين في جميع ما يمر ما يقع بين الإخوة يموت أبوهم ويبقى المال بينهم يؤولون منه ويكتسبون ورثتهم بزوج بعضهم منه أو حج فتلقى نفقتهم وكسوتهم ولو حصل تفاوت فيها ولو حصل اختلاف في الانصاء وكذلك تلحق النفقة والكسوة على عيال الورثة إن تقاربت العيال وإلا حسبت النفقة والكسوة كما أنه يحسب ذلك إذا انفرد أحدهما بالعيال ويرجع على من تزوج أو حج بماتزوج أو حج به اه (قوله ولم يوطأ) أي واطلع شريكه على ذلك قبل أن يوطأ (قوله فان وطئ) أي فان اطلع شريكه على ذلك بعد أن وطئ (قوله او الحمل ان حملت) ظاهر كلام ابن عرفة أن القيمة تقتبر يوم الوطاء إذا حملت وهو العتد وما ذكره الشارح من أنه إذا ووطئها ولم تحمل تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه الآخر خلاف المعتد والمعتد ما في ح من أنها إذا لم تحمل سواء ووطئت أو لم توطأ فان غير الواطئ بخير في ردها للشركة أو تقويمها على الواطئ يوم الوطاء وبهذا تعلم أن التخيير هنا في كلام المصنف مقيد بما إذا لم تحمل سواء ووطئت أم لا بما إذا لم توطأ كما قال الشارح انظر بن (قوله إلا أن يكون اشتراها للوطء بإذنه) معنى هذه النسخة إلا أن يكون اشتراها للوطء بإذنه فلا يلزمه إلا الثمن ووطئ أم لا ولا خيار للآخر وهذا هو الوجه الثاني في كلام التوضيح إلا أنه لا مفهوم للوطء لانه متى اشتراها بإذنه سواء كان الشراء للوطء أو لغيره فلا يلزمه إلا الثمن ووطئها ام لا ولا خيار لشريكه انظر بن * والحاصل انه اذا اشتراها لنفسه فلما ان يكون إذن شريكه او لا وفي كل منهما إما ان تحمل أولا فاذا اشتراها بإذنه فلا يلزمه الا الثمن موسراً او معسراً ووطئ أم لا ولا خيار لشريكه وان اشتراها بغير إذن شريكه خبر شريكه اذا لم تحمل بين ردها للشركة وإلزامها له الثمن هذا اذا لم توطأ وإن ووطئت خير بين ردها للشركة وإلزامها له بالقيمة فان حملت قومت عليه يوم الوطاء موسراً كان او معسراً ولا خيار لشريكه (قوله واعترض الخ) حاصله ان العبرة في تقويمها على الواطئ بالوطء او الاذن في شرائها وكلام المصنف يفيد أن غير الواطئ بخير في ردها للشركة وتقويمها على المشتري واو ووطئها فكان الأولى للمصنف ان يقول فلأخر ردها إلا ان توطأ أو يكون للمشتري اشتراها باذن شريكه وهذا الاعتراض مبنى على ما قاله من ان مجرد ووطئها ولو لم تحمل يفت خيار غير الواطئ وقد علمت ما فيه (قوله بمعنى) أي الشراء (قوله فتقوم عليه مطلقاً) أي وتعتبر القيمة يوم الوطاء (قوله يمت فيما وجب لشريكه من القيمة) أي أجبر على بيعها فلا ينافي ان انه اذا كان موسراً كان له ايضاً بيعها فيما وجب لشريكه من قيمتها الا انه لا يجبر على البيع (قوله ولا ترد للشركة) أي لان إذنه له في ووطئها اخراج لها من مال الشركة وتمليك لشريكه (قوله بالاذن) أي بسبب الاذن في الوطاء أي وللزوم القيمة للواطئ يوم الوطاء فهو أي الولد متخلق على الحرية حينئذ (قوله وان يلزمه ببيع نصيبه منها الخ) علم مما ذكره ان عدم هامة الشركة من المسائل التي تباع فيها ام الولد محمول على ما اذا ووطئها معسراً بغير إذن الآخر وانه انما يباع منها في هذه الحالة نصيب شريكه لا كلها خلافا لما يوجهه كلام ابن ناجي من بيعها كلها في هذه الحالة انظر عقب وقد اقتصر في المبح على بيعها فتأمل (قوله في قسمي التخيير) أي بين ابقائها للشركة وبين تقويمها عليه والولد وان كان لا يباع

(أو) ووطئها (بغير إذنه وحملت قومت) على واطئها وجوبا ان ايسر وجوازاً ان أعسر إذ لشريكه ابقاؤها للشركة في فیهما الاعسار فان اختار التقويم فله ان يتبعه بماله من القيمة وان يلزمه ببيع نصيبه منها أي نصيب غير الواطئ بعد وضعها ولا يباع الولد لحرية فان لم يوف بمن نصيبه بما وجب له من القيمة اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد في قسمي التخيير حالة العسر لا في يسره لانه وان ووطئها بلا إذن ولكنه يسره قد ملك جميعها بالقيمة

بمجرد الإبلان وقيمتها في العسر يوم الحمل وفي اليسر قبل يوم الوطء. وقيل يوم الحمل قولان في المدونة فقوله وحملت قيد في الحالة الثانية وأشار للحالة الثالثة بقوله (وإلا) تحمل في الوطء بغير إذن (فالآخر إبقاؤها) للشركة (أو مقاوتها) بأن يتزايد فيها حتى تنف على عطاء أحدهما فيأخذها به لكن الذي به الفتوى تقويمها على الواطء. أي بخير غير الواطء. في إبقائها وتقويمها على الواطء. فان اختار القيمة أخذها من الواطء ان يسر وأتبعه ان عسر أو يلزمه ببيع ما بقي حصته (٣٥٩) منها وتعتبر القيمة يوم الوطء. ولما أنهى الكلام على شركة المفاوضة

أتبعها بشركة العنان فقال

[درس]

(وان اشترطت هي

الاستبداد فنان)

أي فهي شركة عنان أي

تسمى بذلك من عنان الدابة

بالكسر وهو ما تباد به

كان كل واحد منهما

أخذ بعنان صاحبه لا يطلقه

يتصرف حيث شاء وولد الو

تصرف واحد منهما بدون

إذن الآخر كان له رده وأما

لو دخلا على أن لاحدهما

التصرف المطلق دون

الآخر هل تكون مفاوضة

فيمن أطلق له وعنا فإين

قيد عليه أو فاسدة واستظهر

لأن الشركة يقتصر فيها على

ما جاء فيها ولأن هذه فيها

تفاوت في العمل (وجاز

لدى طير) ذكر (وذى

طيرة) مما يشترك في

الحضن كحمام لادجاج

وإوز ولا غير طير كحمر

وخيل ورقيق (ان يُنفقا

على الشركة في الفراخ)

الحاصلة بينهما منصفة لا

في البيض ونفقة كل على

فيهما لكن يغرم الواطء فيهما نصف قيمته لشريكه (قوله بمجرد الإبلان) هذا أحد القولين المذكورين بعد (قوله قولان) تظهر فائدة الخلاف في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فان قلنا ان القيمة تعتبر يوم الحمل غرم الواطء حصة شريكه في الولد وان قلنا يوم الوطء فلا يلزمه شيء لتخلق الولد على الحرية (قوله أو مقاوتها) المفاوضة هي المزايدة في الثمن (قوله وأتبعه) أي بالقيمة (قوله أو يلزمه) عطف على قوله وأتبعه (قوله وان شرط) أي وان شرط كل واحد منهما على الآخر نفى الاستقلال بالبيع والشراء والأخذ والعطاء والسكراء والاكتراء وغير ذلك مما يحتاج اليه في التجارة (قوله وجاز) أي ابتداء كما هو صريح ابن يونس وظاهر النوادر عن التتبية والوازبة عن ابن القاسم عن مالك ونقل ابن غازي أن ظاهر كلام ابن رشد أن هذا بعد الوقوع والنزول لا ابتداء لفقد العلم والوجود في الفراخ التي حصل الاشتراك فيها (قوله لا دجاج وإوز) أي لا أفراد الانثى منهما بالحضن دون ذكرها فان دفع أحد يضا لدى دجاجة أو إوزة ليرقده تحتها ويشتركا في الفراخ فليس له إلا مثل يرضه كمن دفع بذرا لمن يزرعه في أرضه (قوله أن ينفقا على الشركة) أي منصفة أن كانت قيمة عمل الطير قدر قيمة عمل الطيرة وأما ان كانت قيمة عمل الطير تساوي نصف قيمة عمل الطيرة فلي الثلث والثلثين وقوله أن ينفقا على الشركة في الفراخ أي والحال ان كل طير باق على ملك صاحبه كما يفيد النقل الذي في ابن غازي وغيره وهو محل التفرقة بين الحمام وغيره وأما بيع كل واحد منهما نصف ما يملكه بنصف ما يملكه الآخر فالظاهر جوازه مطلقا في الحمام وغيره ولا وجه لمنعه اهـ (قوله ونفقة كل) أي اذا حصلت الشركة في الفراخ مع بقاء كل طير على ملك ربه (قوله فيطالبه بثمنه) هذا فائدة الوكالة وهو حاصله ان فائدة كون المأمور وكلا في شراء النصف للآمر ان يطالب ذلك للمأمور ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا لا ينافي ان كل واحد ينقد ما عليه (قوله ولا يبيعه إلا باذنه) أي ولا يبيع المأمور النصف الذي للآمر إلا بإذنه لأن وكالته قاصرة على الشراء لا تعدى لغيره وربما أشعر كلام الشارح أن بيع المأمور نصفه لا يتوقف على إذن الشريك الأمر وليس كذلك لأن سياق هذه المسئلة بعد شركة العنان يفيد أنها حينئذ فلا يجوز للمأمور أن يتصرف فيها إلا باذن شريكه (قوله وأما الوكالة فتخفى) اعترضه شيخنا بأنها معلومة أيضاً من قوله لي واجب بأن المتبادر الالتفات لمجموع قوله لي ولك وهو ظاهر في الشركة والالتفات لخصوص لي خفي فتأمل (قوله واقدمما يخصني من الثمن) أي وهو وكالة وشركة أيضاً (قوله صنعه) أي المأمور مع الأمر وقوله وهو سلفه أي سلف المأمور للأمر وقوله مع تولى الشراء أي مع تولى المأمور الشراء عن الأمر (قوله أي عنك) أشار بهذا الى ان اللام في لك بمعنى عن فاندفع ما يقال ان سلعة الشخص لا تباع له (قوله لانه سلف جر نفعا) أي لان المأمور سلف الأمر وقد جر ذلك السلف نفعا للمأمور وهو تولى الأمر بالبيع لحصة ذلك المأمور (قوله وكانت السلعة بينهما) أي واذا عثر على ذلك قبل النقد امر كل واحد بنقد ثمن حصته ويتولى بيعها وان عثر على ذلك بعد النقد امر الموقوف عنه بدفع ربه لأنه على ملكه الا أن يتبرع احدهما بها (و) ان قال شخص لاخر (اشترى) كذا (لي ولك) والثمن بينهما فاشترها (فوكالة)

في الشراء فقط في النصف الذي اشتراه للأمر فيطالبه بثمنه ولا يبيعه إلا باذنه وقوله فوكالة أي وشركة وانما سكت عن الشركة لانتها معلومة من المقام ومن قوله لي ولك وأما الوكالة فتخفى فلذا نص عليها (وجاز) لرجل ان يقول لاخر اشتر لي ولك (واقدمما يخصني من الثمن) (عني) لانه معروف صنعه وهو سلفه له مع تولى الشراء عنه وعمل الجواز (ان لم يقل) السائل (و) أنا (أي معها لك) أي عنك أي انا اتولى بيعها عنك فان قال ذلك منع لانه سلف جر نفعا وكانت السلعة بينهما

وليس عليه البيع فإن باع فله جعل مثله (وليس له) أى للمشتري (حبسها) أى السلعة فى نظير ما تهدد عن الأمر لأن سلف مجرد عن الشرط فليس فيه إلا المطالبة (٣٣٠) (إلا أن يقول) الأمر اهدنى (واحبسها) عندك حتى أوفيك (فكله من)

فى كونه أحق بها وفى الضمان أى يكون له حبسها وعليه ضمانها ضمان الرهن وله حبسها أيضاً إن كان الأمر ممن غشى لدهده ولما ذكر ما إذا كان للمشتري مسلماً ذكر ما إذا كان للسلف غيره فقال (وإن أسلفها غير المشتري) من آخر أو اجنبى كان من ناحية المقرض أم لا (جاز) إلا (لكسيرة) الشريك (المشتري) للمسلف فيمنع لجره فعلاً للمسلف ولأنه لو كان السلف اجنبياً وقصد نفع للأمر فقد جاز ثم ذكر شركة الجبر التى قضى بها عمر رضى الله عنه وقال بها مالك وأصحابه بقوله (وأجبر) المشتري (عليها) أى على الشركة أى شريك الغير معه (إن اشترى شيئاً) طامناً أو غيره (بسوقه) أى سوق ذلك الشيء وإن كان المشتري من غير تجاره لكن بشرط أن يشتره للتجارة به فى البلد احترازاً عما إذا اشتراه بيته أو بخانوت ليس فى سوقه أو فى زقاق أو لا للتجارة أو ليتجر به فى بلد أخرى ولذا قل (لا لكسفر) به ولو للتجارة (ولا قنية) واقراء ضيف أو عرس أو اهداه

ما تهدد عنه معجلاً ولو اشترط تأجيله (قوله وليس عليه) أى على الأمر البيع أى لحصة السلف الذى هو المأمور (قوله فإن باع) أى الأمر تلك السلعة (قوله فى كونه أحق بها) أى عند موت الأمر أو فلسه (قوله أى يكون له) أى للأمر حبسها حتى يقبض ما تهدد عن الأمر ويكون المأمور أحق بها فى موت الأمر وفى فلسه (قوله ضمان الرهن) أى إذا ادعى تلفها فإن كانت ما يغاب عليه ضمانها إلا أن تقوم بينة بما ادعاه من التلف أو الضياع وإن كانت ما لا يغاب عليه فالحق قوله يمين إلا أن يظهر كذبه كما مر فى الرهن * فإن قلت إن التشبيه فى قول المصنف فكل الرهن مشكل لأنه من تشبيه الشيء بنفسه لأنه إذا قال له اهدنى واحبسها عندك حتى أوفيك كانت رهناً حقيقة وحينئذ فيه تشبيه الشيء بنفسه * وأجيب بأن المراد فكل الرهن المصرح فيه بلفظ الرهن فلا ينافى أن هذا من جزئيات الرهن فاية الأمر أنه لم يصرح فيه بلفظ الرهن * وأجاب بعضهم بمنع كون هذارهنا لأن الرهن لا بد فيه من التصريح بلفظ الرهن وهذا لم يصرح فيه وحينئذ فالتشبيه ظاهر والجواب الأول مبنى على الاعتماد من أن الرهن لا يحتاج للفظ مصرح به الثانى مبنى على مقابله (قوله كان) أى السلف وقوله من ناحية المقرض الأولى من ناحية الأمر أم لا (قوله جار) أى السلف المستفاد من أسلف أو المراد جاز أى العقد المحتوى على ذلك (قوله إلا لكسيرة المشتري) أى معرفته ووجهته وجاهه وإنما أظهر فى محل الاضمار لأنه لو قال إلا لكسيرة تهتوم عود الضمير على المضاف لأن الأصل عوده عليه دون المضاف اليه لكون المضاف هو المقصود والمضاف اليه قيد له فقط (قوله لجره فعلاً للمسلف) هذا ظاهر إذا كان الأمر هو السلف وكذا إذا كان اجنبياً من ناحية كصديقه لأن نفع الأمر حينئذ نفع للسلف (قوله بسوقه) هذا شروع فى شروط الجبر على الشركة وهى ستة ثلاثة فى الشيء المشتري وهى أن يشتري بسوقه وأن يكون شراؤه للتجارة وأن تكون التجارة به فى البلد وثلاث فى المشترك بالفتح وهى أن يكون حاضراً فى السوق وقت شراء المشتري وأن يكون من تجار تلك السلة التى يبتع بحضرته وألا يتكلم أهله وأعلم أن محل الجبر إذا وجدت هذه الشروط مالم يبين المشتري للحاضرين من التجار ويقول لهم أنا لا أشارك أحداً منكم ومن شاء أن يزيد زاد قاله ابن الحاجب * وأعلم أنه إذا وجدت شروط الجبر المذكورة فالظاهر من إطلاقهم جبره على الشركة ولو طال الأمر حيث كان ما اشترى باقياً ومحتمل أن يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد السنة ثم إن عهدة الداخل الذى أجبر المشتري على دخوله معه على البائع الأصلى لا على المشتري الذى أجبر على مشاركته كما قال ابن يونس وأشعر قول المصنف وأجبر المشتري عليها الخ أنه لا يجبر الحاضرون لشرائه على مشاركتهم وهو كذلك عند عدم تكلمهم وأما إن حضر والسوم وقالوا له اشاركنا فأجابهم بنعم أو سكت فأنهم يجبرون على مشاركته إن طلب كما أنه يجبر على مشاركتهم إن طلبوا (قوله وإن كان المشتري من غير تجاره) أى من غير تجار ذلك السوق بل لا يشترط فيه كونه من أهل التجارة فضلاً عن كونه من أهل السوق وإنما يشترط ذلك فيمن يريد المشتري مشاركته كما فى المواضع (قوله للتجارة به) أى بذلك المبيع (قوله احترازاً عما إذا اشتراه بيته) أى بيت البائع أو المشتري (قوله أوليتجر به فى بلد أخرى) أى ولو كانت قرية لا يسمى السير إليها سفر أعرفاً مالم يكن البلدان فى معنى البلد الواحد كسفر وبولاق كما استظهره شيخنا (قوله لا لقرينة تكذبه) ككثرة اشتراؤه لاقنية بدعواه أو ترك السفر لغير عذر ظاهر (قوله من تجاره) أى من تجار ذلك الشيء المبيع سواء كان من أهل السوق الذى يبتع به تلك السلعة أم لا

وصدق فى ذلك يمين إلا لقرينة تكذبه (وغيره) أى المشتري (حاضر لم يتكلم من تجار) احترازاً عما إذا اشتراه (قوله فى غيبته وما إذا تزايد) أى كان الحاضر ليس من تجار ذلك الشيء فلا جبر (وهل) يجبر (وإن اشتراها) أى الطريق (لا كيبته)

أى البائع أو المشتري (قولان) أرجعهما عدم الجبر ثم ذكر شركة العمل وتسمى شركة الابدان أيضا قال (و جازت بالعمل) أى فيه بشرط أشار لها بقوله (إن اتحد) كخياطين (أو تلازم) بأن توقف عمل أحدهما على عمل الآخر كأن ينسج أحدهما والآخر ينير ويدور وكأن يفوس أحدهما لطلب الأثاث والثاني يمسك عليه ويجذف (وتساويا في) أى فى العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله من الغلة فإذا كان عمل أحدهما الثلثين والآخر الثلث لم يحز الا نص الربح على قدر العمل (أو تقاربا) فيه عرفا بأن يزيد عن صاحبه فى العمل شيئا قليلا وقسما على النصف أو يزيد على الثلث يسير أو قسما على الثلث والثلثين (٣٦١) (وحصل التعاون) بينهما (وإن

بمكائين) كخياطين بمكانين يتحول يد كل واحد منهما على مافى الآخر ولما كان ما قدمه فى صنعة لا آلة فيها أو فيها آلة بال لها كالحياطة ذكر أنها إذا كانت تحتاج لآلة لها بال كالصياغة والتجارة والصيد بالجوارح هل يزداد على ما تقدم اشتراط اشتراكها فى الآلة بملك أو إجارة أولا فقال (وفى جواز إخراج كل منهما (آلة) مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وعدم جوازه وهو ظاهرها وهو العتمد على عدم الجواز لو وقع مضى (و) فى جواز (استئجاره) أى أحدهما (من الآخر) كأن أخرج كل منهما آلة واستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو المشهور وعدم الجواز (أو لا بُد) للجواز (من ملك) بأن يملكها معاً بشراء أو إرث أو هبة

(قوله أرجعهما عدم الجبر) أى ولو كان الزقاق نافذا (قوله و جازت بالعمل) أى ولا تلازم بالعقد بل بالعمل (قوله ويجذف) أى يقذف بالمقذف (قوله بأن يأخذ الخ) أشار بهذا إلى أن الشرط اخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله أو قريبا من عمله وأما التساوى فى العمل حقيقة فلا يشترط (قوله وفى جواز إخراج كل منها آلة الخ) أى وهو قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه (قوله وعدم جوازه) أى ولا بد أن يشتركا فيها أما بملك واحد كشراء أو ميراث وإما باستئجار من غيرهما ليصير ضمناهما معا (قوله وهو ظاهرها) أى وتأولها عياض عليه (قوله وعلى عدم الجواز لو وقع) أى إخراج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله (قوله وفى استئجاره الخ) أى واختلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وهذا آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آلة الآخر فهل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة وتأولها بعضهم عليه أو لا بد من ملكهما لها ملكا أو أحدا بشراء أو ميراث أو هبة أو إكراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وتأول بعضهم المدونة عليه أيضا (قوله كأن أخرج كل منهما آلة) أى أو أخرج أحدهما الآلة من عنده واستأجر منه الآخر نصفها فكلام المصنف صادق بالصورتين والخلاف موجود فى كل منهما فعلم أن صور الخلاف ثلاثة إخراج كل واحد آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل واحد نصف آلة صاحبه بنصف آله وهذه هى المشار لها بقول المصنف وفى جواز إخراج كل آلة والثانية إخراج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه والثالثة إخراج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر وأجر كل منهما نصف آله بنصف آلة الآخر وهاتان الصورتان يشملهما قول المصنف وفى استئجاره من الآخر (قوله فهاتان) أى ملكهما معا للآلة أو كراؤهما معا لهما من غيرهما (قوله ليستا من محل الخلاف) أى بل جائزتان اتفاقا وقوله وكذا لو أخرج كل آلة وباع الخ تشبيه فى الخروج من محل الخلاف فعلم أن الصور المتفق على جوازها ثلاثة كما أن المختلف فيها بالجواز والمنع ثلاثة (قوله فى الجواز) أى وعدمه وقوله لا فى الصحة وعدمها أى للاتفاق على صحتها بعد الوقوع بقول المصنف أو لا بد أى فى الجواز ابتداء (قوله اتحد طبعهما) أى وأما لو اختلف طبعهما ككحول وجرائح لم تحز للفرق لأنه قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر (قوله اشتركا فى الدواء) أى على التفصيل السابق وفاقا وخلافا ولا يقال حيث اشتركا فى الدواء كانت شركة أموال لا ابدان والكلام فيها لا نا قول الشركة فى الدواء تابع غير مقصود والمقصود الشركة فى التطبيب (قوله اشتركا فى البازين مثلا بملك) أى بأن يكون كل باز مملوكا لهما (قوله وهل وإن افرقا الخ) ظاهر المصنف يقتضى أن

٤٦ - دسوقى - لث (أو كراء) لها من غيرهما ليصير ضمناهما معا فهاتان ليستا من محل الخلاف وكذا لو أخرج كل آلة وباع كل لصاحبه نصفها بنصف آلة الآخر (تأويلان) فى الصورتين الأولىين فى الجواز كما هو صريح المصنف لافى الصحة وعدمها ومثل لشركة العمل بقوله (كطبيين) اتحد طبعهما ككحاليين أو تلازم (اشتركا فى الدواء وسائدين) اشتركا (فى البازين) مثلا بملك أو استئجار على ما سبق فى الآلة أو باز لأحدهما وكتب للآخر للتلازم (وهل) محل الجواز إن اتفقا فى الصيد والسكان وفى ملك ذاتها أو الجواز (وإن افرقا) فى الصيد كأن يصطادا أحدهما الغزال والآخر بقر الوحش أو فى الملك بأن يملك أحدهما

اشترط الاشتراك في البازين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في أنه لا بد أن ينضم لذلك عدم افتراقهما أى في المكان والطلب أى ويكتفى بالأول فقط وهذا خلاف الفقه إذ الفقه أنه لا بد من اشتراكهما في الملك واتحاد طلبهما أى، مطلوبهما بأن كان ما يطلبه أحد البازين ويقصده يطلبه الآخر ويقصده ومن لوازم ذلك عدم افتراقهما في المكان وهذا على إحدى الروايتين للمدونة والرواية الأخرى أن للدار في جواز الشركة على أحد الأمرين أما اشتراكهما في الملك أحمد للصيد أو اختلاف أحمد للمكان أو اختلاف وأما اتحادهما في الطلب أى اتحاد مطلوبهما فإذا اتحد أجزأ وأن لم يحصل اشتراك في الملك * إذا علمت هذا فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل ان اتفاق في الملك والطاب أو أحدهما كاف رويت عليهما وشارحنا حاول في كلامه حتى أجرى المصنف على الفقه لكنه أخرجه عن ظاهره بقوله أو الجواز وإن افترقا في الصيد أو في المكان أى مع الاشتراك في ملكهما وقوله أرفى للملك أى مع اتحادهما في الطلب (قوله رويت عليهما) لفظ المدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا يبازيهما وكنيهما إلا أن يملكا قباهما أو يكون الكلبان والبازان طلبهما واحدا لا يفترقان فجائز اه عياض رويت المدونة بالواو وأو وعزا الرواية بأو لأكثر النسخ ولروايته عن شيوخه * والحاصل أن الاحوال ثلاثة إن اتحد طلبهما بأن اتفق البازان في الصيد والمكان وحصل الاشتراك في ملك ذاتهما جازت الشركة اتفاقا وإن لم يحصل الاشتراك في ذاتهما ولم يتحد طلبهما بأن كان مصيدا أحدهما الطير والآخر الوحش منعت اتفاقا وإن حصل اشتراك في ذاتهما واختلف طلبهما أو اتحد طلبهما ولم يحصل اشتراك في ذاتهما فهذا محل الخلاف فتجوز الشركة على رواية أو لا على رواية الواو فأتم (قوله) وكاشتراك حافرين بكر كاز) أى فى الحفر على ركاز ومعدن أو فى حفر بئر الخ وأشار المصنف الى جواز الشركة فى الحفر على الركاز والمعدن والآباء والعيون وكذا البنيان بشرط اتحاد الموضوع فلا يجوز أن يحفر هذا فى غار فيه معدن وهذا فى غاز آخر (قوله) ولم يستحق وارثه) أى وارث أحد الشريكين المشتركين فى الحفر على المعدن (قوله) أى بقية العمل) أى وهو الحفر المشار اليه بقول المصنف وكحافرين اشتركا فى الحفر على ركاز (قوله) وقيد الخ) لفظ التهذيب قال فى الممان لا يجوز بيعها لانه اذا مات صاحبها الذى عملها اقطعها الامام لغيره فرأى انها لا تورث اه عياض فى التنبيهات لعله يريد اذا لم يدرك ذلك الميت تिला فان ادرك النبل ومات كان لورثته اه ونسب عبدالحق فى النكت هذا القيد للقابى فقال كلامها محمول على ما إذا اخرج النبل واقتسماه وأما لو كان النبل ظاهرا من غير اخراج كان لورثته (قوله) النبل) بفتح النون المشددة وسكون الياء التحتية (قوله) والراجع عدم التقيد) أى وإن للامام ان يقطعه لمن شاء وإن ظهر النبل قبل موت مورثة (قوله) ولزمه) يعنى أن أحد شريكي العمل اذا قبل شيئا يعمل فيه فانه يلزم شريكه ان يعمل فيه اذ لا يشترط فى شركة العمل ان يعقدا معا (قوله) وإن تفاصلا) أى ههنا إذا كان التلف الموجب للضمان قبل المفاصلة معه بل وأن حصل بعد المفاصلة كما لو كان عندهما عشرة أثواب يخططانها فتنازعا وتفاصلا واخذ كل واحد خمسة يخططها فإذا نزل السارق على احدهما فأخذ منه الخمسة فضمانها منهما معا كما فى المدونة لا ممن ضاع منه فقط فهما كالوصيين اذا اقتسما المال وضاع مايد احدهما فان الآخر يضمه ايضا لتعديده برفع يده واما لو جاء لأحدهما اثواب بعد المفاصلة وتلفت ضمانها منه خاصة قال فى المدونة ما يقبله أحد شريكي الصنعة لزم الآخر عمله وضمانه ويؤخذ بذلك وإن افترقا اه فالمصنف تبع فى المبالغة المدونة وحيث فلا داعى لحمل كلامه كما فى ح على ما اذا تلف قبل المفاصلة ولم يقم صاحبه حتى تفاصلا وإن المعنى ولزم ضمانه ان

بازيه والثانى منفعة الآخر
(رُويت عليهما و)
كاشتراك (حافرين
بكر كاز و معدن)
أدخلت الكاف الباء
والعين ونحوهما ان اتحد
الموضع ونكر معدن ليشمل
جميع المعادن (ولم يستحق
وارثه بقية) أى
بقية العمل فى المعدن
(وأقطع الامام) لمن
شاء من وارث أو غيره
(وقيد) عدم استحقاق
وارثه بقية (بما لم يبد)
النبل جعل المورث فان
بدا أى ظهر استحقاق
الوارث بقية العمل
والراجع عدم التقيد
(ولزمه) أى أحد شريكي
العمل (ما يقبله صاحبه)
فيلزمه العمل معه فيه
(و) يلزمه (ضمانه) أى
ضمان ما يقبله صاحبه ان
ادعى تلفه أى يشترك معه
فى ضمانه (وإن تفاصلا)

ومحل لزوم والضمان إذا قبله في حضور صاحبه أو غيبته أو مرضه القريين اللذين باعيان كما يأتي وإلا لم يلزمه ولم يضمن كإفائه للخمى (والنبي مرضى) أحدهما (كيومين وغيبهما) أي اليومين فإفائه الحاضر الصحيح شاركة في غايته الغائب أو المريض (لا إن كثير) زمن المرض أو الغيبة بأن زاد على يومين فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله بمعنى أنه يرجع بأجرة مثل عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما والضمان عليهما مثاله لو عاقدا شخصا على خياطة ثوب بعشرة فغاب أحدهما (٣٣٣) أو مرض كثيرا فخطاه الآخر

فالعشرة بينهما ثم يقال ما مثل أجرة من خطاه فإذا قيل أربعة رجوع على صاحبه بائنين مضمومين لحسنه فحاصله أنه يختص بأربعة من العشرة ثم يقسمان الستة وهذا ظاهر في هذا ونحوه وأما في مثل العمل مياومة كبناءين ونجارين وحافرين فظاهره أنه يختص بجميع أجرة عمله (وفسدت باشتراطه) أي اشتراط إلغاء كثير المرض أو الغيبة فإن عملا كان ما اجتماعيه بينهما وما انفرد به أحدهما اختص به على مامر وفهم من قوله باشتراطه أنهما إن لم يشترطاه وأحب أحدهما أن يعطى صاحبه نصيبه بما عمله جاز (ككثير الآلة) تشبيه في مطلق الفساد لا بقيد الشرط بخلاف إلغاء آلة لا خطب لها كدقة أو قصرية وهي الصنف التي يفصل فيها الثياب لمقتضى (وهل يلغى) في الشركة الفاسدة باشتراط إلغاء الكثير (اليومان كالصحيحة) أولا يلغى

تلف هذا إذا قام صاحبه بالتلف قبل المفاصلة بل ولو قام بعده ان تفاصلا انظر بن (قوله ومحل لزوم) أي لزوم العمل فيما قبله صاحبه (قوله والا لم يلزمه) أي وإلا بأن قبله بعد طول غيبته أو مرضه لم يلزم صاحبه العمل فيه ولا ضمان عليه فيه (قوله كيومين) قال عقب الكاف استقصائية أي وهو ظاهر المدونة والتي استظهره ح أن الكاف أدخلت الثلاثة وما قاربها وذكر أنه يفهم من أبي الحسن في مثل هذا أن القريب اليومان والثلاثة وإن البعيد العشرة وما بينهما من الوسائط فما قارب القريب منها فهو قريب وما قارب البعيد منها فهو بعيد انظر بن (قوله بمعنى أنه يرجع بمثل أجرة عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما) عمله فيما قبله ثم طرأ مرض أحدهما أو غيبته بعدما قبله سوية ومثله إذا قبله أحدهما مع وجود الآخر أو في مرضه أو غيبته القريين اللذين باعيان أما ما قبله أحدهما بعد طول غيبة الآخر أو طول مرضه فالأجرة الأصلية كلها له كما يفيد ابن يونس والبخمي اه بن (قوله على خياطة ثوب) أي لذلك الشخص (قوله فان عملا) أي فإن اشترط إلغاء كثير المرض والغيبة وعملا وقوله كان ما اجتماعيه أي كان أجرة ما اجتماعه في عمله (قوله وما انفرد به أحدهما) أي وما انفرد أحدهما بعمله وقوله اختص به أي اختص بأجرته (قوله بما عمله) أي في غيبته الكثيرة أو مرضه الكثير (قوله لا بقيد الشرط) أي إذا تبرع أحدهما لصاحبه في صلب عقد الشركة بآلة كثيرة لها بال أو اشترط أحدهما على صاحبه فإن الشركة تكون فاسدة وأما إذا تطوع أحدهما بالآلة الكثيرة بعد العقد فقال ابن رشد بمنعه وأقره أبو الحسن بناء على أن شركة الأبدان لا تلزم بالعقد وإنما تلزم بالشروع، أما على أنها تلزم بالعقد فجوز واستظهره ح انظر بن (قوله بخلاف إلغاء الخ) سواء كان ذلك على سبيل التبرع أو الاشتراط (قوله التي يفصل فيها الثياب) أي لاجل أن تبطل (قوله باشتراط إلغاء الكثير) أي بإلغاء الكثير من المرض أو الغيبة (قوله أولا يلغى شيء) أي وباخذ أجرة جميع ما عمله منفردا في جميع المدة (قوله وليس كذلك) أي لأن الفاسدة لا خلاف في أنها لا يلغى منها شيء وظاهر المصنف وجود الخلاف فيها (قوله وقدمه عند قوله لا أن كثير) أي وقدمه بعد قوله لا أن كثير لتفرعه عليه قبل ذكر الفساد وقوله لكان أصوب أي لإفادته حينئذ أن الخلاف في الصحة (قوله أولا يلغى منها شيء) أي لأنه لا يلزم منه اغتفار الشيء وحده اغتفاره مع غيره أي وهل يلغى الخ قد علم من كلام الشارح أن التردد إنما هو في الصحة إذا مرض أحدهما أو غاب مالا يلغى لكثيرته وهو ما في المواقوح وغيرها ولعل أصل المصنف وهل يلغى اليومان في الصحة تردد فصنف مخرج الميضة لفظة في بالكاف وأشار بالتردد لقول ابن يونس عن بعض القرويين يلغى اليسر وقول البخمي لا يلغى ويرجع بالجميع قال أبو الحسن والخلاف مبنى على أن الجزء من الجملة هل يستقل بنفسه ويصير له حكم آخر غير حكم الجملة أم لا كمن سجد على الأنف بدلا عن الأيضاء اه بن (قوله غير معين) أي حين العقد للشركة وإن كان الشراء إنما يكون

شيء هذا ظاهره وليس كذلك فلو قال كالتقصير بدل كالصحيحة وقدمه عند قوله لا أن كثير لكان أصوب قال الخطاب إن الفاسدة لا يلغى منها شيء سواء كان فسادها لاشتراط إلغاء طول المدة أو لغيره وأما الصحة إذا طالت مدة المرض أو الغيبة فيها ولم يدخلها على إلغاء المدة الطويلة فهل يلغى منها اليومان وهو ما قاله بعض القرويين أولا يلغى منها شيء وهو ما نسبته أبو الحسن السفيخر للخمى أي وهل يلغى اليومان في الصحة من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أولا يلغى شيء (تردد) ثم ذكر شركة الذمم بقوله (و) فسدت الشركة (باشتراكهما بالذمم) وهي أن يتعاقدا على (أن يشتريا شيئا) غير معين (بلا مال) ينفذ أنه يعني

على اشتراء شيء بدين في ذمتها على ان كلا حمل عن الآخر ثم يبيحانه وما خرج من الربح فيبينهما وانما فسدت لأنه من باب تحمل على
وآعمل عملك وهو ضمان يحمل وأسلفني وأسلفك وهو سلف جر منفعة فان دخلا على شراء شيء معين وتساويا في التحمل جاز كما تقدم في
قوله إلا في اشتراء شيء بينهما قال المصنف (وهو بينهما) إذا وقع على ما تعاقدنا عليه من تساوى أو غير هذا هو المراد (وكبيع وجه)
يرغب الناس في الشراء منه (مال) شخص (حامل بجزء من ربحه) ففاسد للجهل بالاجرة ولا غرر بالتدليس وظاهر المصنف ان هذا
تفسير ثان لشركة الذمم وهو أحد قولين والثاني (٣٦٤) وهو الاوجه أن هذه شركة وجوه لا ذمم وعليه فيكون معطوفا على باشتراك

(وكذى رحا وذي بيت
وذي دابة) عطف على
باشتراك كالذى قبله أى
وفسدت الشركة من حيث هي
باشتراكهما وبمثل بيع وجه
وبمثل ذى رحا والخب ولو حذف
الواو الأولى وجعله مشبها
فما قبله من الفساد كان أحسن
(ليعملوا) أى اشتركوا
في العمل بأيديهم والفته بينهم
أثلاثا (إن لم يتساوا الكراء)
في نفس الأمر بأن كان كراء
الرحا في الواقع أقل من كراء
البيت وكراء الدابة أقل من
كراء كل منهما مثلا فلو كان
كراء كل يساوى الآخر والفته
بينهم اثلاثا فلا فساد فحمل
الفساد ان كان الكراء غير
متساو (وتساووا في الفلة)
فلو أخذ كل من الفلة بقدر ماله
من الكراء فلا فساد أيضا
وقوله (وترادوا الأكرية)
بيان للحكم بعد الوقوع أى انه
ان وقع الاشتراك فاسد فالحكم
انهم يترادون الأكرية بأن
يرد من عليه شيء لمستحقه
فاذا كانت الرحا تساوى ثلاثة
درهم والبيت اثنين والدابة
واحدا مثلا فالجثة ستة تنقص

للمعين (قوله فيبينهما) علم منه انه لا بد في المنع من تعاقدتهما على شراء شيء غير معين واشتراط تحمل كل
منهما بما على الآخر فحق تعاقدنا على ذلك كانت فاسدة وسواء اشتريا معا أو أحدهما (قوله وأسلفني
وأسلفك) يعنى انه يحمل اسلاف أحدهما للآخر إن دفع السلف فقوله من باب تحمل على الخ أى
بالنظر لأول الأمر وقوله وأسلفني الخ أى في آخره الأمر (قوله جاز) أى لعمل الماضين من السلف
وان كان علة المنع وهى الضمان يحمل والسلف بمنفعة موجودة (قوله هذا هو المراد) أى ان المراد بكونه
بينهما انهما يكونان مشتركين فيه على ما تعاقدنا عليه من تساوى أو غير وليس المراد حقيقة البينة وهى
التساوى وأشار الشارح بقوله إذا وقع إلى أن قول المصنف وهو بينهما بيان للحكم بعد الوقوع لا أنه
من تمام تصوير المسئلة وان كان الكلام محتملا لذلك إلا ان الاحتمال الأول أولى لأن عقدة الشركة
تستلزم كون ذلك بينهما على ما دخلا عليه فالحتاج لبيانه انما هو الحكم بعد الوقوع والنزول والحاصل
ان شركة الذمم فاسدة وإذا وقع كان الشيء الذى اشترى بينهما على ما دخلا عليه في الشركة سواء اشترياه
معا أو اشتراه أحدهما فان لم يعلم البائع باشتراكهما فانه يطلب متولى الشراء بالثمن ولا يأخذ أحدا عن
أحد وان علم باشتراكهما فان جهل فسادها فحكم ما وقع منهما من الضمان كحكم الضمان الصحيح في
غير هذا فان حضرا موسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه ويأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن
الغائب وان علم فسادها لم يأخذ أحدا عن أحد بخلاف وانما يأخذ من المشتري فعمله بفسادها مع علمه
باشتراكهما كجهله باشتراكهما اه خش (قوله حامل) أى ساقط لالتفات له (قوله ففاسد) أى
واذا وقع ذلك كان للوجه أجره مثله بالثمن بلفت وأما من اشترى من الوجه فان كانت السلعة قائمة
فله الخيار بين الرد والتمسك بالثمن وان فاتت لزمت المشتري بالاقبل من الثمن والقيمة (قوله وظاهر
المصنف ان هذا تفسير) أى لأن التبادر من المصنف ان قوله وكبيع الخ عطف على أن يشتري والكاف
للتمثيل فهو مثال ثان لشركة الذمم (قوله ان هذه شركة وجوه) أى وان شركة الذمم ليس لها تفسير إلا
الاول (قوله أى وفسدت الشركة من حيث هي باشتراكهما الخ) الباء بمعنى فى أى فى اشتراكهما أى
عند تحققها فى هذا الفرد (قوله ولو حذف الواو الاولى) أى الداخلة على كبيع (قوله فلو أخذ الخ) أى
فلو لم يتساوا الكراء وأخذ الخ هو والحاصل أن الصور ثلاثة إذا كان الكراء غير متساو وتساوى فى الفلة
كانت فاسدة وان تساوت الأكرية وتساووا فى الفلة أيضا فالجواز وان اختلفت الأكرية وأخذ
كل واحد من الفلة بقدر ماله من الأكرية فالجواز أيضا والوضوح فى الصور الثلاث انهم دخلوا
على العمل بأيديهم (قوله مثلا) أى أو عمل رب البيت أو رب الرحا وانما خص رب الدابة بالذكر
تبعا للرواية (قوله وقضى على شريك الخ) شمل كلام المصنف ما اذا كان ذلك العقار الذى

لا ينقسم

عليها الفلة فاذا كانت الفلة ثلاثين وأخذ كل واحد عشرة رجب صاحب الرحا على

صاحب الدابة بخمسة وبصير الحكم فى المستقبل على مقتضى هذه القسمة فلصاحب الرحا فى المثال النصف ولصاحب البيت الثلث ولصاحب
الدابة السدس (وإن اشترط فى عقد الشركة (عمل رب الدابة) مثلا وعمل (فالفلة) كلها (له) أى للعامل وحده لأن عمله كان رأس
المال (وعليه كراؤهما) أى كراء الثلث لهما وان لم يصب غلة لان من اكترى شيئا فاسدا فعليه كراء الثلث (وقضى على شريك
فيها لا ينقسم) كعظام وفرن وحانوت وبرج أى أن يصمر مع شريكه (أن يصمر) منه (أو يبيع) منه جميع حصته ولو

لا ينقسم بعضه ملك وبعضه وقف وأبى الموقوف عليه أو الناظر التعمير بعد أمر الحاكم له به فإنه يقضى عليه بالبيع على المعتمد خلافاً لمن قال أنه لا يباع ويعمره طالب العمارة ويستوفى ما صرفه على الوقف من غلته وعلى الأول فيباع منه بقدر الإصلاح لأحيمه حيث لم يحتج له كذا في عبق وكتب الشيخ أحمد النفراوي بطرته المعتمد أنه يباع الكل ولو كان من البعض يكفي في العمارة دفماً للضرر بتكثير الشركاء كما صرح به الوانوغى اه انهم عمل البيع إذا لم يكن للوقف ريع يعمر منه ولم يوجد من يستأجره سنين ويدفع الاجرة معجلة يعمر بها وإلا فلا يباع (قوله لمن يعمر) أى لشخص آخر يعمر فإن أبى الشريك الثانى وهو المشتري ان يعمر فإنه يقضى عليه بمثل ما مضى به على الأول (قوله وقيل بقدر) أى وقيل يبيع القاضى منه بقدر ما يعمر ما أقامه من حظه (قوله إنما أيسع للضرورة) أى وهى ترتفع بقدر الحاجة (قوله الأخف) أى الذى هو أخف في الضرر من كثرتهم (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ظاهر المصنف ان الحاكم يقول للشريك للمنتفع من التعمير من أول الأمر حكمت عليك ان تعمرو أو تبنيع وليس كذلك إذا الحكم إنما يكون بمعين وهو إذا قال له حكمت عليك أن تعمرو أو تبنيع لم يكن المحكوم به معيناً بل الحاكم يأمره أولاً بالعمارة بأن يقول له عمر فإن امتنع قال له حكمت عليك بالبيع ويجبره عليه فالقضاء إنما يتعلق بالبيع والتعلق بالعمارة الأمر وأجيب بأن القضاء مستعمل في حقيقته وهو الحكم بالنسبة للبيع وفي مجازيه وهو الأمر بالنسبة للتعمير فأو في كلام المصنف ليست للترديد في الحكم بل للتوزيع أى تنويع حالتين إحداها من غير قضاء والثانية قضاء ولا يتولى القاضى البيع بعد حكمه به بل الذى يتولاه الشريك المحكوم عليه أو وكيله وظاهر المصنف ان الآبى يجبر على البيع وان كان له مال ظاهر يمكن التعمير منه وهو كذلك خلافاً لسحنون القائل ان كان له مال أجبر على العمارة منه فقط كما يفيدته نقل ح عن البرزلى وانظر إذا جبره القاضى على البيع هل للشريك الذى أراد العمارة أخذه بما وقف عليه من الثمن أولاً لاحتمال أن يكون أراد إخراج شريكه أو يهرق بين من يفهم منه إرادة ذلك فلا يمكن ومن لا يفهم منه إرادة ذلك فيمكن والظاهر كما قال شيخنا الأول وما ذكره المصنف (١) من ان الحاكم يأمر الآبى بالتعمير فإن امتنع حكم عليه بالبيع لجميع حصته ويجبره عليه أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد أشار لها ابن عرفة بقوله وإذا دعا أحد شريكه ما لا ينقسم صاحبه لاصلاحه أمر به فإن أبى قضى جبره على بيعه ممن يصلح أو يبيع القاضى عليه من حظه بقدر ما يلزم من العمل فيمابقى من حظه تأثلاً إن كان ملياً جبره على الإصلاح وإفلا الأول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك وسحنون (قوله فإن من أبى العمارة لا يجبر على البيع الخ) أى سواء كان على البئر أو المين زرع أو شجر فيه ثمر مؤبر أم لا وهذا القول الذى ذكره الشارح هو قول ابن القاسم وقال ابن نافع يجبر الشريك على البيع ان أبى العمارة إن كان على البئر أو المين زرع أو شجر فيه ثمر مؤبر وقد ضعفه ابن رشد ورجح ما قاله ابن القاسم (قوله ما حصل من الماء بعمارتك) وهو إما كل الماء إن كان التخريب أذهب كل الماء وحصل الماء بالتعمير أو أزيد منه بالعمارة هذا هو النصاب (قوله وسواء كان كل منهما) أى من السفلى والعلو (قوله فهذه المسئلة مما استثنى الخ) أى فهذه المسئلة وكذا ما قبلها مما استثنى الخ * وحاصله ان المستثنى من عدم جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه المسئلة والى قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة المسجد والطريق والمقبرة إذا كانت الحاجة داعية لتوسيع ما ذكر وكان التوسيع إنما يكون بالعقار الموقوف لكونه يحوار المسجد أو الطريق أو المقبرة (قوله على الأسفل) أى الواهى وقوله أجبر رب الأسفل على البناء

(١) قوله وما ذكره المصنف الأولى تقريره بالفاء لعله مما سبق اه

الشركاء. الأخف في الضرر والمراد يقضى عليه بالبيع ان أبى التعمير لأن الحكم إنما يقع على معين فإمره القاضى أولاً بالتعمير فان أبى حكم عليه بالبيع ويستثنى من كلامه البئر والمين فإن من أبى العمارة لا يجبر على البيع بل يقال لطلبها عمر إن شئت ولك ما حصل من الماء بعمارتك إلى ان تستوفى قدر ما أنفقت ما لم يدفع له الشريك ما يخصه من النفقة وأما ما ينقسم فلا يجبر المنتفع على البيع لزوال الضرر بالقسمة (كندى سفلى) أى كما يقضى على ذى سفلى بالنسبة لمن هو أعلى منه وان كان أعلى بالنسبة لأسفل منه إذ قد يكون الربع طباقاً متعددة بأن يعمرو أو يبيع لمن يعمرو وسواء كان كل منهما ملكاً أو وقتاً أو أحدهما ملكاً والآخر وقتاً لكن محل بيع الوقف إذا لم يكن له ريع يعمر منه ولم يكن استئجار بما يعمر به ولا يباع منه الا بقدر ما يعمرو به فهذه المسئلة مما استثنى من عدم جواز بيع الوقف (إن وهى) الأسفل أى ضعف ضعفاً شديداً عن حمل العلو فان قط الأعلى على الأسفل فهدمه أجبر رب الأسفل على البناء أو البيع ممن يبنى لبنى رب العلو عله عليه (وعليه)

أو البيع أى ولا ضمان على صاحب الأعلى إذا أنذر كما يأتى وكذا عكسه وهو مالو وهى العامل وخيف انهدام الاسفل بوقوع الأعلى عليه فان أنذر صاحب المالو ومضت مدة بعد الانذار يمكن فيها هدمه ولم يهدمه وسقط على الاسفل فهدمه لزم رب المالو إعادة السفلى على حاله وان لم ينذر فلا يلزمه (قوله أى على صاحبة السفلى) يعنى اذا وهى سفله وقوله تعليق الأعلى أى اذا خيف سقوطه فيلزمه أجرة الحطب الذى يعلق عليه الأعلى وأجرة من يتولى التعليق وما ذكره من ان تعليق الأعلى على صاحب السفلى الواهى هو المشهور وقيل ان تعليق الأعلى على صاحبه (قوله والبناء) أى وحمله بالبناء على ذى السفلى فاذا علقه وسقط الأعلى بعد ذلك فلا ضمان على صاحب السفلى لانه فعل المطلوب (قوله وعليه أيضا السقف) فقد نقل أبو الحسن عن الشيخ أبى محمد صالح ان على صاحب السفلى الجوائز والورقة والسمار والتراب والماء الذى يمتحن به التراب اه وأراد بالورقة الحطب الرقيق الذى يسمر فى الجوائز وما يقوم مقام ذلك كالبوص الذى يرضى فوق الجوائز (قوله وعليه أيضا) أى على صاحب السفلى أيضا (قوله يلقى فيه الأعلى الخ) أى سواء كان فى أسفل وينزل صاحب المالو لقمعه الاسفل ويلقى فيه سقاطاته أو كان له قم عند صاحب المالو وقم عند صاحب السفلى وهذا هو الظاهر (قوله لانه بمنزلة سقف الاسفل) أى فى لزوم اصلاح صاحب السفلى مع انتفاع الأعلى به (قوله وقيل الكسب الخ) هذا قول ابن وهب وأصبغ والقول الاول وهو أنه على صاحب السفلى خاصة قول ابن القاسم وأشهب وهو المشهور من المذهب قال الشارح والذى ينبغي الفتوى به قول أصبغ وهو أنه على الجميع بقدر الجماعه ومحل الخلاف إذا لم يجر العرف بشىء أما اذا جرى بشىء عمل به اتفاقا واختلف فى كسب الدار المكتراة ف قيل على ربها وقيل على المكترى والقولان عن ابن القاسم وفى المدونة دليلهما وكل هذا عند عدم جريان العرف بشىء وإلا عمل بالعرف قطعاً وعرف مصر أنه على رب الدار وأما طين النظر الذى ينزل بالأسواق وربما أضر بالمارة فلا يجب على أرباب الحوانيت كسبه لانه ليس من فعلهم فلو جمعه أرباب الحوانيت فى وسط السوق فأضر بالمارة وجب عليهم كسبه البرزلى وهل على المكترين للحوانيت أو على المالك وعندى انه يخرج على كسب مرحاض الدار المكتراة اه شب وذكر المواق هنا مسألة وهى مالو دخلت دابة فى دار وماتت فيها ف قيل إخراجها على رب الدار لا على ربها لأن ربها انما كان ملكها حال حياتها فاذا ماتت لم يملك منها شيئاً فيلزم رب الدار إخراجها وقيل ان إخراجها على ربها لا على رب الدار لانه أحق بمجلدها وجنيهاً وبلعها إذا أراد إطعامه لأكلايه وموتها لا ينقل ملك ربها عنها وصوب ابن ناجى وغيره القول الثانى انظر بن (قوله لاسلم) بالرفع عطفاً على التعليق أى لا على صاحب الاسفل مسلم يرقى عليه الأعلى (قوله كالبلاط الكائن على سقف ذى السفلى) أى فانه على صاحب الأعلى وأما ما يوضع تحت ذلك البلاط من تراب أو طين أو جبس فملى صاحب الاسفل كما مر عن أبى محمد صالح (قوله وبعدم زيادة المالو) يعنى ان صاحب المالو إذا أراد أن يزيد فى البناء على علوه الذى دخل عليه فانه يمنع من ذلك ويقضى عليه بعدم فعله لانه يضر ببناء الاسفل اللهم إلا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل معها ضرر حالا ولا آلاً بالأسفل فلا يمنع حينئذ ويرجع فى ذلك لأهل المعرفة (قوله وقضى بالسقف) أى وأما البلاط الذى فوقه فهو لصاحب الأعلى (قوله إلا لعرف) أى كما فى مصر فان رب الحمار يسوقه أو يقرده أو يتماق بلجامه فاذا تنازع مع الراكب ولا بينة لواحد قضى بها للسائق أو المتماق بلجامها (قوله وإن أقام أحدهم راحاً الخ) أى أو أقام حماماً تهم أو أقام داراً تهمدت بالحكم واحد حينئذ فلا مفهوم لراحا وصورته ثلاثة مشتركون فى بيت فبسه راحاً مصادرة للكرام ثم انها خربت أو انهدم البيت واحتاجت للاصلاح فأقامها

أى على صاحب السفلى (التعليق) أى تعليق الأعلى حتى يتم من اصلاح الاسفل لان التعليق بمنزلة البناء والبناء على ذى السفلى (و) عليه أيضاً (السقف) السائر لسفله اذ السفلى لا يسمى بيتاً الا بالسقف ولذا كان يقضى به لصاحب الاسفل عند التنازع (و) عليه أيضاً (كنس) مرحاض (يلقى فيه الأعلى) سقاطته لانه بمنزلة سقف الاسفل وقيل الكسب على الجميع بقدر الجماعه واستظهر (لا سلم) رقى على الأعلى فليس على صاحب الاسفل بل على الأعلى كالبلاط الكائن على سقف ذى السفلى (و) قضى على صاحب علوه مدخول عليه (بعدم زيادة العلوه) على السفلى (إلا الخفيف) وهو مالو يضر عرفاً حالا ولا آلاً بالاسفل (و) قضى (بالسقف للأسفل) أى لصاحبه عند التنازع (وبالدابة للراكب) لا متعلق بلجام (ولاسائق أو قائد) لالعرف (وإن أقام أحدهم) أى أحد الشركاء فى بيت فبسه راحاً معدة للكرام خربت (راحاً) أى عمرها أحدهم

قبل القضاء بالعمارة أو البيع لمن يعمره (إذ أيسر) أي شريكه من إقامتها (٣٧٧) معه ومن أذنهما له في العمارة (فالتلة لهم)

جميعا بالسوية (ريبتي)
أي بعد أن يستوفي التقيم
(منها) أي من التلة (ما أنفق)
على إقامتها ورجع في التلة
لأنها حصلت بسببه ولم
يرجع في التلة لأنه لم يؤذن
له في العمارة ، وفهم أيا
أنهما أن أذناه في العمارة أو
سكتا حين العمارة عالمين
بها فيرجع في ذمتها (و)
قضى على جار (بالاذن في
دُخول جاره) في بيته
(لاصلاح جدار) من
جبهته (ونحوه) أي الجدار
كفرز خشبة أو نحو
الاصلاح كثوب سقط
أو دابة دخلت في داره
فيفضي عليه بدخول
جاره داره لاخذ ما ذكر
(و) قضى (بقسمته) أي
الجدار (إن طلبت) وصفة
القسمه عند ابن القاسم
أن يقسم طولاً من الشرق
للغرب مثلاً فإذا كان
طوله عشرين ذراعاً من
الشرق للغرب في عرض
شبرين مثلاً أخذ كل
واحد عشرة أذرع بالقرعة
فلم أن المراد بطوله
امتداده من الشرق
للغرب مثلاً لا ارتفاعه
(و لا) يقسم (بطوله
عرضاً) أي من حيث
العرض بأن يأخذ كل
واحد منهما شبراً من
الجانب الذي يليه بطول
العرض

أحدهم بعد أن أيا من الاصلاح ومن أذنهما له فيه وقبل القضاء بالعمارة أو البيع فالمشهور أن التلة
الحاصلة لهم بالسوية بعد أن يستوفي منها ما أنفق عليها في عمارتها إلا أن يعطوه نفقة فلاغلة له
ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن التلة كلها لمن عمر وعليه من شاركة حصته من كرائتها خراباً
على تقدير أن لو أكرت لمن يعمرها واستشكل الاول بأن استيفاء ما أنفق من التلة فيه ضرر عليه
لأنه دفع جملة واخذ مفرقاً واجب بأنه هو الذي ادخل نفسه في ذلك إذ لو شاء لرغم الحاكم فيجبرهما
على الاصلاح أو البيع ممن يصاح (قوله قبل القضاء بالعمارة) أشار بهذا إلى أن هذه المسئلة من افراد
وقضى على شريك النع لكن ما مر بيان للحكم ابتداءً وما هنا في عمارته إذ أيا قبل رفعهما للقاضي فلا
منافة لاختلاف الجهة (قوله ومن أذنهما له في العمارة) أي سواء كانت إيايتهن من الاذن له من حين
طلبت منهما العمارة إلى آخرها أو سكتا حين الاستئذان ثم أيا حال العمارة أو عكسه بأن أيا حين
الاستئذان وسكتا حين العمارة (قوله أو سكتا حين العمارة عالمين بها) أي سواء كان استأذنها أم لا
* وأعلم أن فروع هذه المسئلة سبعة الاول ما اذا استأذنها في العمارة وأيا واستمر على النع إلى
تمام العمارة والحكم أنه يرجع بما عمر في التلة ، والثاني أن يستأذنها فيسكتا ثم يأيا حال العمارة والثالث
عكسه وهو أن يستأذنها فيأيا ويسكتا عند رؤيتهما للعمارة والحكم في هذين أنه يرجع بما عمر به
في التلة كالاول ، والرابع أن يعمر قبل علم صاحبه ولم يطلعوا على العمارة إلا بعد تمامها سواء رضوا بما
فعل أولاً والحكم في هذه أنه يرجع بما أنفق في ذمتهم لقيامه عنهما بما لا بد لها منه ، والخامس أن يعمر
بأذنه ولم يحصل منهم ما ينافي الاذن لأقضاء العمارة وحكمها كالتي قبلها ، والسادس أن يسكتا حين
العمارة عالمين بهما سواء استأذنها أم لا وحكمها كالتي قبلها ، والسابع أن يأذنا له في العمارة ثم يمناه بعد
ذلك فإن كان النع قبل شراء التلة التي يعمر بها ثم عمر فانه يرجع في التلة وإن كان النع بعد شراء التلة
رجع عليهم في ذمتهم ولا عبرة بجمعهما له (قوله وقضى على جار بالاذن) أي أنه يقضى على الجار أن يأذن
لجاره في أن يدخل الأجزاء والبنائين من داره لأجل اصلاح جداره السكائن من جهته ارتكاباً لأخف
الضررين وهما دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار أخف * ويؤخذ من هذا أن
منزل كنيف الجار إذا كان في دار جاره فانه يقضى على الجار في أن يأذن لجاره بادخال العملة في داره
لأجل تزجه وأشعر قول للصنف لاصلاح جداره أنه لا يقضى على الجار بالاذن في الدخول لتفقد
الجدار وهو ظاهر كلام ابن فتوح وأشعر أيضاً أنه إذا أراد تطيين أو تبييض حائطه من جهة جاره
فله منعه حيث لا يترتب على ذلك اصلاح جداره كما أن للجار منعه من ادخال حص وطين في داره
ويفتح له كوة في حائطه لاخذ ذلك أذ ربما كدر عليه داره بل قالوا إذا أذن الجار لجاره في ادخاله
العملة في داره لأجل اصلاح جداره وتضرر من دخول الجار مع العملة كان له ويصف ما يريد
عمله للعملة وهم يعملون (قوله أي من حيث العرض) أشار إلى أن عرضاً تميز محول عن نائب
الفاعل أي لا يقسم عرضه ملتبساً بطوله (قوله من الجانب الذي يليه) الصواب اسقاطه لأن
الفرض أن القسم بالقرعة فتارة يأتي بها ما يليه وتارة ما يلي صاحبه ولو أريد قسمه بالتراضي
لجاز القسم على ما تراضوا عليه من الطول أو العرض كما في ابن غازي وح ١٥٠ بن وفي شب
أن محل جواز تراضيهما على قسمه عرضاً اذا تراضوا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته
وأما على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهة صاحبه فيمنع لأن قسمة المراضاة بيع وشرط البيع
الاتفاق بالبيع فتحصل أن الجدار يقضى بقسمته بالقرعة طولاً لا عرضاً ويجوز قسمته بالتراضي
طولاً وعرضاً اذا تراضوا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته وإلا منع وعمل القضاء

بأن يشق نصفه كما رأى عيسى بن دينار (و) قضى على جاز (بإعادة) جداره (الساير للغير) على من هدمه (إن هدمه ضرراً) بحاره (لا) إن هدمه (لاصلاح) (كخوف سقوطه (٣٦٨) (أو هدمه) نفسه فلا يقضى على صاحبه بإعادته في الحالتين على ما كان عليه ويقال

لأجار استر على نفسك إن شئت (و) قضى (بهدم بناء في طريق) نافذة أو لا (ولو لم يضر) بالمارة لأنها وقف لمصلحة المسلمين فليس لأحد أن يقي بها شيئاً فإن كان أصلها ملكاً لأحد بأن كانت داراً له وانهدمت حتى صارت طريقاً لم يزل ملكه عنها وقيد بعضهم بما إذا لم يطل الزمان حتى يظن اعراضه عنها فليس له فيها كلام (و) قضى (بجلوس باعة) أصله بيعة بفتح الباء جمع بائع كحائك وحائك وصانع وصاعغة تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (بأفنية الدور) وهي ما فضل عن المارة من طريق واسع نافذ كان بين يدي بابها أولاً فلا فناء لضيق أو غير نافذ (للبيع) أي لاجله لا لنحو حديث (أن خف) البيع أو الجلوس فإن كثرت ككل النهار أو أضر بالمارة منع فضلاً عن القضاء به وفناء المسجد كفناء الدور قيل ثم الراجح جواز كراء الأفنية خلافاً لما يفيد التثاني فتأمل (و) قضى (للسابق) من الباعة للأفنية إن نازعه فيه غيره

بقسمه بالقرعة طولا إذا لم يكن عليه جذوع للشريكين وإلا لم يقسم جبراً لا طولا ولا عرضاً بل يتقاولان فمن صار له اختصاص به وله قلع جذوع شريكه ومحل عدم قسمه حينئذ إذا لم يدخل على أن من جاءت جذوعه في ناحية الآخر أبقاها بحالها انظر التوضيح (قوله بأن يشق نصفه) المراد بأن يجعل علامة في نصف العرض كوتد يدق في الجدار (قوله على من هدمه) لعل الأولى إسقاط هذه الكلمة (قوله لأن هدمه لاصلاح الخ) كلام ابن يونس ظاهر أو صريح في الجدار الذي هو لأحدهما وهو ستره بينهما وأما المشترك إذا انهدم فإن اتسع موضعه قسم كما تقسم اقتضاه والا فهو من أفراد قوله قضى على شريك الخ (قوله أو هدم) بالبناء للفعول لا بالبناء للفاعل لأنه لم يرد لازماً وأما تفسير بعضهم له بقوله أي انهدم بنفسه فهو تفسير مرادوه وعطف على هدمه الواقع في حيز لا وقول الشارح فلا يقضى على صاحبه بإعادته في الحالتين أي ولو مع القدرة على إعادته (قوله فإن كان أصلها) أي الطريق (قوله لم يزل ملكه عنها) أي وحينئذ فلا يمنع من البناء فيها (قوله بما إذا لم يطل الزمان الخ) قال شيخنا والطول عشرة أعوام على الظاهر (قوله فليس له فيها كلام) أي فإذا أراد البناء فيها فإنه يمنع من ذلك ويهدم بناؤه إذا بنى (قوله وهي ما فضل الخ) أي وأفنية الدور التي يقضى بجلوس الباعة فيها ما زاد على مرور الناس في طريق واسعة نافذة (قوله فلا فناء لضيق الخ) أي لا فناء للدور التي في طريق ضيق أو غيره نافذة أي لا فناء فيها يمكن منه الجالس لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها والحق في النافذة لعامة المسلمين فيمنع من ضيق عليهم * والحاصل أنه إنما يقضى بجلوس الباعة بأفنية الدور بشروط أربعة أن خف الجلوس وكان لا يضر بالمارة لاتساع الطريق وإن تكون الطريق نافذة وإن يكون جلوسهم للبيع (قوله لا لنحو حديث) أي لا يقضى بجلوسهم لنحو حديث بل يمنع فضلاً عن القضاء به (قوله وفناء المسجد كفناء الدور) أي في كونه يقضى بجلوس الباعة فيه أن خف ولم يضيق على مارة (قوله ثم الراجح جواز كراء الأفنية) أي سواء كانت أفنية دور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار أو الحانوت أخذ الأجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً في فناء داره أو حانوته ففي المواقف مع عيسى بن القاسم لأصحاب الأفنية التي انتفاعهم بها لا يضيق على المارة أن يكروها إن رشد لأن كل ما للرجل أن ينفع به يجوز أن يكرهه أهـ وهو يشمل به. ومه فناء الحوانيت وغيرها به يسقط تنظير عقب في فناء الحوانيت أهـ بن (قوله خلافاً لما يفيدت) أي من منع كرائها وقد علمت أن القلعة ابن القاسم خلافه (قوله كمسجد) أي كان من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام قضاء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به أهـ بن وهل يكفي السبق بالفرش فيه أو لا بد أن يكون بذاته وأما السبق بالفرش فهو تحجيراً لا يجوز خلاف ذكره ح (قوله فإنه يقضى له) أي لذلك المعتاد بذلك المحل ويقام السابق الذي سبق إليه منه (قوله وقال الجمهور أحق به) أي وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق به استحساناً لا وجوباً ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة المشهور

(قوله)

ولو اشتهر به ذلك الغير (كمسجد) تشبيه في القضاء للسابق في مكان منه

وهذا ما لم يكن غير السابق اعتاد الجلوس فيه لتعليم علم كندريس أو تحديث أو إقراء وإفتاء فإنه يقضى له به كما يفيد قول الإمام أهـ أحق به من غيره وقال الجمهور أحق به استحساناً لا وجوباً أي

ان الحاكم يقول لمن نازعه الأولي لك والأحسن عند الله تعالى ان تتجى عنه لمن (٣٩٩) اتسم به فيكون كلامه خارجا عن مرجع

انفتوى لا الحكم والظاهر
ان اختصاصه به انما هو في
الوقت الذي اعتاد الجلوس
فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا
باعتاده والدولان سافر
سفر انقطاع ثم قدم (و)
قضى على جار (بسد كوة)
فتحت الكاف وضمها أي
طاقة (فتحت) أي أحدث
فتحها تشرف على دار جاره
وأما القديمة فلا يقضى
بسدّها ويقال للجار استر
على نفسك ان شئت (أريد
سدّها) بالتوين (خلفها)
أي خارجها وكذا داخلها
أي مع قائمها على ما هي عليه
فيها فلا يكتفى بذلك بل لابد
من سدّها ما يدل عليها كإزالة
العتبة والواجهة والشباك
والخشب بالجوانب خوفا
من إطالة الزمن فيريد من
أحدثها أو غيره فتحها بادخاله
قدمها لدلالة محلها عليها
وكذا غيرها مما يشرف
على الجار حيث حدث
(و يمنع) ذي (دخان
كحمار) وفرن ومطبخ
وقمين (ورائحة كدباغ)
ومذبح ومسقط من كل ماله
رائحة كرهية للضرر الحاصل
من ذلك والمراد الحادث
عما ذكر لا القديم (و) يمنع
(أندر) بفتح الدال المهملة
أي الجرين (قبل) أي تجاه
(بيت) أو حانوت لتضرر
بين التذرية (و) يمنع

(قوله ان الحاكم يقول لمن نازعه) أي يقول للسابق الذي نازع المتأخر (قوله فيكون كلامه له) أي
فيكون كلام الحاكم السابق (قوله فتحت) صفة لكوة وكذا قوله أريد سدّها خلفها ولا مفهوم لقوله
أريد سدّها خلفها بل لو أريد بقاؤها من غير سدّها لحكم كذلك من باب أولى وحاصله ان الكوة التي
أحدث فتحها يقضى بسدّها وإذا أريد سدّها خلفها فقط بعد الأمر بسدّها فانه يقضى بسدّها جميعا وبزال
كل ما يدل عليها وقيدح القضاء بسد الكوة التي حدث فتحها بما إذا كانت غير عالية لا يحتاج في
كشف الجار منها إلى صعود على سلم ونحوه وإلا فلا يقضى بسدّها وقيدح أيضا بما إذا كان يترامى
منها الوجوه لا المزارع والحيوانات وإلا لم تسدّا اتفاقا وإذا سكت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها
عشر سنين ولم ينكر جبر عليه ولا مقال له حيث لم يكن له عذر في ترك القيام وهذا قول ابن القاسم وبه
القضاء اه بن (قوله تشرف على دار جاره) أي بحيث يتبين للرأى منها الوجوه وان لا يظهر
للرأى منها الوجوه فلا يقضى بسدّها إذا ضرر فيها اه عدوى (قوله وأما القديمة فلا يقضى بسدّها)
أي سواء كانت مشرفة على دار الجار أم لا (قوله خارجها) أي وهو ما كان جهة الجار (قوله كإزالة العتبة الخ)
أي فلو أزال ما ذكر ولم يبق ما يدل عليها بوجه وسدّها من خارج فقط وهو جهة الجار وأبقى
داخلها بلا سدّ جاز له ذلك لأن الانسان لا يمنع من حفر حفرة في حائطه لينتفع بها اه شيخنا عدوى
(قوله بل لا بد من سدّها ما يدل عليها) الأولى بل لا بد من إزالة ما يدل عليها كان بسدّها وغيره (قوله وكذا
غيرها) أي غير الكوة كشباك وباب وغرفة فتى حدث شيء من ذلك وكان مشرفا على الجار قضى
بإزالته وهذا (قوله و يمنع ذي دخان) أي وقضى بمنع أحداث ذي دخان إذا تضرر الجيران به بسبب
تسويد الثياب والحيطان ونحو ذلك وقوله ورائحة أي وقضى بمنع أحداث ذي رائحة كرهية إذا
تضرر بها الجيران كمذبة ومذبح ومسقط ومصلق ومجيرة والمذبح المحل المعد للذبح والمسقط هو
الاناء الذي يوضع فيه مصارين البهيمة ورأسها وكرشها ومسقط فيه ذلك في الماء الحار لازالة ما فيها
من الاقذار والشعر والمصلق هو الاناء الذي يطبخ فيه المصارين والردوس بعد اخراج قدرها في
المسقط (تنبيه) يمنع الشخص من تنفيض الحصر ونحوها على باب داره إذا أضر الضار بالمارة
ولا حجة له أنه إنما فعله على باب داره قاله ابن حبيب (قوله وأندر) أي وقضى بمنع أحداث أندر
وقوله بفتح الدال المهملة قال ح ولم أقف على غيره وهو مصروف لأنه ليس علما ولا صفة وإنما فيه
وزن الفعل وحده وهو لا يقتضى النع من الصرف وحده (قوله قبل بيت) اعترض بأن منعه لا يقتيد
بكونه في مقابلة البيت بل بمحصول الضرر كما يفيد تعليل الشارح فلو حذف قوله قبل وأبدله بعند
أو قرب لسم مما أورد عليه وقد يقال إن الجرين إذا كان في أي ناحية من البيت يقال فيه إنه قبل البيت
(قوله أو حانوت) أي أو نحوها كبستان فلا مفهوم لبيت فلو قال المصنف قبل كبيت بالكاف كان أشمل
(قوله و يمنع أحداث مضر) أي وقضى بمنع أحداث مضر (قوله كرها الخ) أي وأما الغسال والحداد
والدقاق إذا كان يؤذى وقع ضربهم فقط ولا يضر بحداد الجار فلا يمنعون من ذلك (قوله وإحداث
إصطبل) وقضى بمنع أحداث إصطبل الخيل ونحوها من الدواب واعترض بأن هذا مستثنى عنه لانه
إن كان المنع للرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كدباغ وإن كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله
وان كان للتأذى بالصوت فهو لا يقتضى منع الأحداث كما يأتي في قوله وصوت ككمد وأجيب بان
علة في منع أحداث الرائحة والضرر بالجدار لكن المصنف أراد التنصيص على أعيان المسائل
للمذكورة في المدونة (قوله أو حانوت قبالة باب) أي وقضى بمنع أحداث حانوت للبيع أو الشراء
أو لصنعة قبالة باب شخص لا يلزم على ذلك من التطلع على عورات ذلك الشخص وأولى في المنع من

ولو بسكة نفدت (و) قضى (٣٧٠) (بقطع مأضر من) اغصان (شجرة بحدار) لغيره (إن تجددت) الشجرة

(وإلا) بأن كان
أقدم من الجدار (فقوله لأن)
في قطع الضر من اغصانها
وهو الراجح وعدمه وهو
قول ابن الماجشون (لا)
يقضى بمنع بناء (مانع ضوء
وشمس وريح) عن جاره
وظاهره ولو منع الثلاثة
(إلا) أن يكون منع الشمس
والريح (لأنه) أي عنه
فيمنع ومثل الأندراطون
الريح (و) لا يمنع (ن) علو
بناء على بناء جاره إلا أن
يكون ذميا فيمنع كما يمنع
للسلم الذي اشرف على بناء
جاره من الضر رأى التطلع
على جاره (و) لا يمنع من
(صوت ككمد)
وهو دق القماش وقصار
وحداد ونجار (و) لا يمنع
رب دار من أحداث (باب)
ولو قبالة باب آخر (بسكة
نافذة) إلى القضاء ولو
ضيقة (و) لا من (روشن)
وهو جناح يخرج في علو
حائطه ليبنى عليه ماشاء (و)
لا يمنع من (سباط) سقف
ونحوه على حائطين له مكتفى
طريق ولذا قال (لمن) له
الجانبان قيد في السباط
قط وقوله (بسكة
نفدت) إلى القضاء قيد في
الروشن والسباط ولا بد من
رفهما عن رءوس الركبان
رفها بينا (وإلا) تكن
السكة نافذة (فكالمك
جميعهم) فلا يجوز أحداث الروشن والسباط إلا باذن الجميع

أحداث الخانات قبالة باب أحداث مصطبة لأجل الجلوس عليها قبالة باب (قوله ولو بسكة نفدت)
هذا خلاف ما لابن غازي من التقيد بالسكة غير النافذة بناء على التسوية بين الخانات والباب قال ح
وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة لكن قد البرزلي عن المازري أن بعض
القرويين قال إن الخانات أشد ضررا من الباب لكثرة ملازمة الجلوس به فإنه يمنع بكل حال
قال المازري وهو الصواب فله وحده جري الشارح في إطلاقه لكلام المصنف هنا (قوله إن
تجددت الشجرة) أي إن حدثت الشجرة على الجدار ولا مفهوم للاغصان بل إذا أضر بعض جدار
الشجرة المتجددة بالجدار فإنه يقطع ذلك البعض أخذاً من قول المصنف ومضرا بحدار ولا يقطع
الشجرة وكما يقضى بقطع اغصان الشجر المضر بالجدار يقضى أيضا بقطعها إذا صارت سدا للص
يصعد عليها لبيت الجار بخلاف دار خربة بجانب دار الآخر ويغشى توصيل النراق منها لدى الدار
فلا يلزم صاحب الخربة بناؤها ويلزم صاحب الدار الاحتباس وحفظ متاعه (قوله ققولان) الأول
لمطرف وابن حبيب وأصبغ وعيسى بن دينار واستظهره ابن رشد والثاني لابن الماجشون لأن باني
الجدار علم أن هذا يكون من حريم الشجرة فهو داخل على اضرار الشجرة له وقد علمت أنها إذا كانت
قديمة على الجدار فالخلاف إنما هو في قطع مأضر من اغصانها وأما نفس الشجرة فليس للجار قطعها ولو
أضر جدارها النقية بمجداره كما ذكره ابن رشد النظر بن (قوله ولا يقضى بمنع بناء مانع ضوء وشمس
وريح) هذا هو المشهور ومقابله مارواه ابن دينار عن ابن نافع أنه يمنع من مانع الضوء والشمس
والريح (قوله إلا أن يكون) أي البناء (قوله ولا يمنع من علو بناء) أي ولو لغير منفعة هو وعليه وأضر بجاره
قال ابن كسانة إلا أن يرفعه ليضر بجاره دون منفعة له فإنه يمنع اه وفي الدونة في آخر كتاب القسم ومن
رفع بنيانه فجاوز به بنيان جاره ليشرف عليه لم يمنع من رفع بنائه ومنع من الضر بالتطلع على جاره قال أبو
الحسن اللام في ليشرف لام العاقبة اه وهذا يفيد أن ما أدى إلى الضر ولم يدخل عليه ليس كالضرر
الدخول عليه (قوله إلا أن يكون ذميا فيمنع) أي من علو بنائه على بناء جاره للسلم وفي جواز مساواته
لجاره السلم ومنعه من المساواة قولان قال شيخنا العدوي والذي شراء مكان عال وليس له بناء محل عال
يشرف منه على المسلمين (تنبيه) كما لا يمنع الشخص من علو بنائه على بناء جاره لا يمنع من أحداث
ما ينقص الغلة اتفاقا كحادث فرن قرب فرن أو حمام قرب حمام آخر أو طاحون قرب طاحون أخرى
كما قاله في مئين الحكماء والبصرة انظر ح (قوله وقصار) أي وصوت قصار وهو الذي يبض القماش
وكما أدخلت الكاف في كلام المصنف صوت القصار ومن معه أدخلت أيضا صوت صبيان بمكتب
بامر معلمهم لا أصواتهم للعب فيمنعون ودخل أيضا صوت معلم الانعام وصوت الكروان للتخذ
للصباح والحمام للتخذ للهدير وظاهر المصنف عدم المنع ولو اشتد صوت كالسكمد ودام وفي المواق خلافة
وان محل عدم المنع ما يشتد ويدم وإلا فيمنع من ذلك وكل هذا إذا لم يضر بالجدار والا فالمنع اتفاقا
(قوله بسكة نافذة) وأما بغير نافذة فإنه يمنع من الأحداث إلا برضا الجيران هذا إذا كان ذلك الباب
الذي أريد فتحه قبالة باب آخر وأما لو كان منكبا عنه فإنه يجوز فتحه ولو بغير رضا الجيران (قوله ولو
ضيقة) هذا إذا كانت واسعة وهي ما كان عرضها سبعة أذرع بل وإن كانت ضيقة عرضها أقل مما
ذكر (قوله وإلا فكالمك لجميعهم) أي وإلا فهي كالمك لجميعهم (قوله إلا باذن الجميع) أي ولو رفعه رفعا يينا
ولا يكفي إذن بعضهم وقيل إن اعتبر إذن من عمر بن نعيم المنزل وإما من لم يمر من تحتها منزله فلا يعتبر
إذنه وهذا القول الثاني نقله عجم عن الكافي وأقره كانه المذهب والذي في حاشية الفقيه أن الأول هو

والمتعمد أنهما يجوزان بغير النافذة أيضا ان رفعا على رءوس الركبان رفعا يئنا ولم يضر بضوء النارة (إلا بابا) أي فتح باب بالحكمة الغير النافذة فيجوز بغير إذن أحد منهم (إن نسكب) عن باب جاره (٣٧١) بحيث لا يشرف منه على ما في داره ولا يقطع عنه

منفعة والاستثناء منقطع
(و) (ال) (صعود نخلة)
لاصلاحها او جنى ثمرها
فيجوز (وانذرك) جاره
(بطلوعه) ليستر ما لا يحب
الاطلاع عليه من حريم أو
غيره وظاهر للصنف
وجوب الانذار وهو ظاهر
وقيل يندب (ونديب)
إعارة جداره (لجاره
المحتاج) (لقرض خشبة)
فيه لانه من المعروف وكرام
الاخلاق (و) ندب للجار
(إرفاق بماء) (لجار أو أهل
او غيرها فضل عنه لشرب
او زرع او غيرها (وتفتح)
باب (لجاره) لجرمنه حيث
لاضرر عليه في ذلك وكان
الجار يشق عليه المرور من
غيره (وله) أي لمن اعار
عرسته للبناء بها او الفرس
فيها (الرجوع) في عرسته
المذكورة حيث لم يقيد العارية
بزمان ولا عمل والائتمت
لاقتضائه كما يأتي (وفيها)
ان محل الرجوع في العرصة
المذكورة (إن دفع) المعبر
للمعار (ما أنفق) في
البناء او الفرس (أو)
قيمته (او لتبويج
الخلاف أي وفيها أيضا في
مكان آخر له الرجوع إن دفع
قيمة ما أنفق قائما على التأييد
(وفي موافقت) أي

المذهب (قوله والمتعمد الخ) أي ان ما ذكره المصنف في الروشن والسباط من التفصيل بين كون
السكة نافذة أو غير نافذة ضعيف والمتعمد جواز إحداهما مطلقا كانت السكة نافذة أو غير نافذة
ولا يحتاج لاذن أحد حيث رفع عن رءوس الركبان رفعا يئنا ولم يضر بضوء النارة قال ابن غازي
التفصيل بين النافذة وغيرها لابي عمر بن عبد البر في كافييه ونقله عنه التيطي وعليه اقتصر ابن الحاجب
وقوله ابن عبد السلام وابن هرون والمصنف وأما ابن عرفة فقال لا أعرفه لأقدم من أبي عمر وظاهر
سماع أصبغ عن ابن القاسم في الاضحية خلافه ولم يقيد ابن رشد بالطريق النافذة فتأمل اه وتعبه
ح بأن التفصيل الذي ذكره أبو عمر ذكره قبله ابن أبي زيد في النوادر وذكره قبله أبو بكر الوفا
فقال له عن ابن عبد الحكم وذكره أيضا ابن يونس ثم قال ح بعد نقل كلامهم فقد وجد النص لأقدم
من أبي عمر على أن ذكر أبي عمر له وقبول الجماعة المذكورين له كاف في الاعتماد عليه اه وهذا تعلم
ما في قول شارحنا تبعا لمبق أن التفصيل ضعيف والمتعمد الخ انظر بن (قوله إلا بابا ان نسكب)
أي حرف عن باب جاره (قوله ولا يقطع عنه منفعة) خرج ما اذا لاصقه حتى منعه من ربط دابة
يباه مثلا واعترض ح قول المصنف إلا بابا ان نسكب بأنه يقتضي أن الباب الذي فتحه إذا كان
منكبا عن باب جاره الذي يقابله يجوز فتحه ولو كان ذلك بقرب باب جاره الملاصق له بحيث إنه يضيق
عليه فيما بينه وبين بابه ويقطع ارتفاعه بذلك وليس كذلك كافي الدونة وكلام ابن رشد فلو قال المصنف
إلا بابا ان نسكب ولم يضر بجار ملاصق لوفي بما في الدونة ونص كلام ابن رشد واعلم أن في فتح الرجل
الباب أو تحويله عن موضعه في الزقاق الذي ليس بنافذ ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يجوز بحال إلا
بإذن جميع أهل الزقاق وهو الذي ذهب اليه ابن زرب وبه جرى العمل بقرطبة والثاني أن له ذلك فيما
لم يقابل باب جاره ولا قرب منه فيقطع به مرققا عنه وهو قول ابن القاسم في الدونة وقول ابن وهب
والثالث أن له تحويل بابه على هذه الصفة اذا سد الباب الاول وليس له ان يفتح فيه باليمن قبل بحال
وهو قول أشهب اه بن (قوله والاستثناء منقطع) أي لان ما قبله لا متعلق بالروشن والسباط
وما بعدهما متعلق بالباب (قوله وإلا صعود نخلة الخ) أي بخلاف النارة المحدث أو القديمة حيث كانت
تكشف على الجيران فانه يمنع من الصعود عليها لان الصعود لجن الثمرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذان
ومحل منع الصعود على النارة المشرفة مالم يحمل لها ساتر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران بحيث
لا يتبين الاشخاص ولا الهيئات ولا الذكر ولا الانثى وإلا جاز صعودها (قوله وظاهر للصنف
وجوب الانذار) أي وهو المتعمد (قوله وقبل الخ) أي وهو ضعيف (قوله لقرض خشبة فيه) أي
لادخال خشبة فيه والدليل على ذلك خبر الوطأ لا يمنع احكام جاره ان يقرض خشبة في جداره رواه
ابن وهب خشبة بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع بفتح الحاء والشين وضم الهاء وضم الحاء
والشين وحمل مالك ذلك على التدب وحمله الشافعي واحمد على الوجوب واختلف هل لجار المسجد
غرز خشبة في حائطه وبه أفتى ابن عتاب ناقلا له عن الشيوخ او ليس له ذلك ويمتنع منه واليه ذهب
ابن مالك قال ابن ناجي والنفس اليه اميل واستظهره غيره ايضا (قوله وارفاق بماء) يعني انه يندب
لمن عنده ماء في بئر أو في زير أو في غيرها فضل عن حاجته انه يدفعه لغيره ليرتفق به في شرب او في
زرع كان ذلك الغير جارا له أو من أهله أو غيرها (قوله وتفتح باب لجاره) أي اذا كانت دارك ذات بابين
وكان يشق على جارك الذهاب لبيته من بابه او من طريقه ويسهل عليه ذلك من جهة دارك فيندب لك
ان تفتح له بابك ليذهب لداره من بيتك من بابك الثاني حيث لا ضرر عليك في ذلك (قوله وله الرجوع)

الموضع الثاني للاول بحمل ما أنفق على ما اذا اشترى ما عمر به وقيمته على ما اذا كان من عنده او ما أنفق إذا رجع المعبر بقرب
وقيمة إذا رجع بعد أو ما أنفق اذا لم يشتره بغير كثير وقيمته إذا

هذا ليس مرتبطاً بقوله ونوب اعارة جداره لغرض خشبة كما هو ظاهر بل بمحذوف بعد قوله خشبة
 أي وعرضته لبناء بدليل قوله وفيها الخ * وحاصل المسئلة أن من أعار عرصته لجاره أو لغيره ليعني
 أو لغيرس فيها ولم تقيد تلك العارية بأجل فلما فعل المستعير البناء أو الغرس أراد العير أن يرجع عليه
 قبل المدة المعتادة في لاعارة لبناء أو الغرس فلا يمكن من الرجوع قبل انقضاء المدة المعتادة إلا إذا دفع
 المير للمستعير ما اتفق في البناء والغرس كذا ذكر في المدونة في باب العارية وذكر فيها في محل آخر إلا
 أن يدفع المير للمستعير قيمة ما أشق وإلا ترك لما يرى الناس انه إعارة لثله من الأمد واختلف
 الأشياخ هل بين الموضمين المذكورين وفاق أو خلاف على ما ذكره الشارح إلا أن ما ذكره من
 التأويل الثاني من تأويل الوفاق لا يظهر لأنه إنما يعطيه قيمة ما اتفق يوم البناء فلا يراعى قرب الزمان
 أو بعده إلا لو كان المنطور له قيمة البناء لا قيمة للوّن مع أن المنطور له قيمة المؤن خلافا لما يفيد
 كلام الشارح وخش وعقب وشب فتأمل بقى شيء آخر وهو أنه سبأني للمصنف في العارية
 ولزمت القيدة بعمل أو أجل وإلا فالاعتاد وهذا يفيد أنه ليس له الرجوع في العارية الغير المقيدة ولو
 دفع ما أشق أو قيمته وهذا يخالف ما هنا وأجيب بأن المصنف قد ذكر بعد قوله وإلا فالاعتاد ما يفيد
 أن قوله وإلا فالاعتاد مخصوص بغير المعار للبناء والغرس وأما ما عير لها فله الرجوع فيه (قوله) لسم
 من الابهام) أي لان التبادر من قوله وله الرجوع أي في إعارة الجدار لغرض خشبة مع أنه متعلق بمسئلة
 العرصه بدليل قوله وفيها إن دفع الخ لانه لم يذكر ذلك في المدونة إلا في مسئلة العرصه وأما مسئلة عرز
 الخشب فلا رجوع له بعد الاذن ولو قبل العرز على المعتمد كما رجحه الفاكهاني خلافاً لمن قال له الرجوع
 قبل العرز لا بعده وقد حكى ابن ابي القولين على حد سواء من غير ترجيح لاحدها والفرق بين إعارة
 العرصه ثابته حيث إن له الرجوع بخلاف إعارة الجدار لغرض خشبة فلا رجوع له أن إعارة الجدار
 لغرض خشبة قد قال بعض أهل العلم بالقضاء به (قوله) والاحمال) رادف لما قبله وهو الابهام بالوحدة
 ﴿فصل في المزارعة﴾ (قوله) وعقدها غير لازم قبل البذر) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة فلا
 تلزم بمجرد الصيغة بخلاف شركة الاموال على المعتمد فيها كما مر اه وقد جزم ابن الماجشون
 وسحنون بلزوم المزارعة بالعقد وهو قول ابن كنانة وابن القاسم في كتاب ابن سحنون وإنما وقع
 هذا الاختلاف في المزارعة لأنها شركة عمل وإجارة فمن غلب الشركة لم يرها لازمة بالعقد لما مر أن
 شركة العمل إنما تلزم بالعمل ولا أجازها إلا على التكافؤ والاعتدال إلا أن يتطوع أحدهما بالفضل
 لسكرائه ومن غلب الاجارة أثمها بالعقد وأجاز التفاضل بينهما انظر بن وقيل إنها تلزم بالعقد
 إذا انضم اليه عمل فجسلة الاقوال فيها ثلاثة (قوله) وما في معناه) أي كشتل البصل والحس
 (قوله) ولا بالعمل) أي ولا بهما معاً بدون بذر (قوله) قد قيل بمنعها) أي فيما عدا صورة ما إذا تساوى في
 الجميع فانها جائزة اتفاقاً كما في التوضيح وقول عقب لانه قد قيل بمنعها مطلقاً صوابه حذف مطلقاً
 لانه لم يقل بذلك أحد عندنا لما علمت من الاتفاق في صورة التساوى إلا أن يقال مراده بذلك القائل
 أبو حنيفة فانه يقول بمنعها مطلقاً وإن خالفه صاحبه قال عياض وجوهها ثلاثة إن اشتركا في
 الارض والعمل والآلة والزرعية جازت اتفاقاً وإن اختلف أحدهما بالبذر من عنده والآخر
 بأرض لها بال واشتركا في غيرها تساوى أو تفاوتت فسدت اتفاقاً لاشتغالها على كراء الارض بما يخرج
 منها إلا على قول الداودي والاصيلي ويحيى بن يحيى بجواز كراء الاوض بما يخرج منها وهو خلاف
 مذهب مالك وأصحابه وماعدا هذين الوجهين مختلف فيه (قوله) وهل إذا بذر البعض الخ) ظاهره أنه
 لانص في هذه المسئلة قال طي أصل هذا التوقف لمع وهو قصور فقد صرح ابن رشد بأن مذهب
 ابن القاسم في المدونة أنه إن بذر البعض فلا يلزم العقد إلا فيما بذر ولكل الفسخ فيما بقي انظر بن
 (قوله) بشرط أربعة) جعلها الشارح أربعة مجازة لكلام المصنف وسيأتي له أن الصواب كما لابن شاس

ككراثها بذهب او فضة او عرض او حيوان فان لم يسلم من ذلك منعت ككراثها بطعام ولو لم تنبت كسمل او بما انبتته ولو غير طعام كقطن وكتان واستثنى من ذلك الخشب ونحوه فيجوز كما يأتي في الاجارة واثار للشرط الثاني بقوله (وقابلها) اى الارض (مساوي) لكراثها غير بذر بدليل ما قبله من عمل بقر أو يد والمراد قابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما كأن تكون اجرة الارض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على ان لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثالث او يكون اجرتها مائة كالارض (٣٧٣) ودخلا على النصف فتجوز فيها وإلا فسدت فعنى التساوى

ان يكون الربح مطابقاً للخارج ولثالثها بقوله (وتساويا) فى الربح بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما يخرج وإلا فسدت ولا شك ان احد الشرطين يفنى عن الآخر فان حمل ما قبل هذا على المقابلة بالنصف افاد أنه إذا كان احدهما الثلث والآخر الثلثين فسدت ولو دخلا على ان الربح بقدر ما يخرج كل وليس كذلك فالحق ان شرطها شيان فقط كما قال ابو الحسن الصغير لا تصح الشركة فى المزارعة إلا بشرطين ان يسلم من كراء الارض بما يخرج منها وان يعتدلا فيما بعد ذلك انتهى اى يعتدلا فيما يخرج من الربح على قدر ما يخرجها واما الشرط الرابع فبأنى ما فيه (إلا لتبرع) من احدهما للآخر بشئ من الربح من غير وعد ولا عادة (بعد لزوم) المقدر بالبذر فيجوز وأشار للشرط الرابع بقوله (وخلط)

وأبى الحسن وغيرها ان الشروط اثنان فقط السلامة من كراء الارض بممنوع والتساوى فى الربح بأن يأخذ كل واحد منهم بقدر ما يخرج وسيظهر لك وجه ذلك (قوله) ككراثها بذهب او فضة (هذه) مثال للجائز وهو السلامة من كراء الارض بممنوع (قوله) فان لم يسلم من ذلك منعت قالت الشافعية محل منع كراء الارض بما يخرج منها إذا اشترط الاخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة صريحاً ولم يكفوا بالجنس وهى فسخة وفى بن جواز كراء الارض بما يخرج منها عند الداودى ويحيى بن يحيى والاصيلى كما مرّ وحينئذ فقول الشارح منعت أى على الشهور لا اتفاقاً (قوله) ونحوه (اى) كالابوص الفارسى والعود القاقلى والصندل والحلفاء والحشيش والشب والكبريت ونحوهما من المعادن (قوله) وإلا فسدت (اى) وبأن دخلا على المناصفة فى الصورة الاولى او على الثلث والثلثين فى الصورة الثانية فسدت لدخولهما على التفاوت فيها (قوله) مطابقاً للخارج (اى) منهما اى فان كان الخارج منهما متساوياً فلا بد أن يكون الربح مناصفة وإن كان الخارج من احدهما اكثر من الخارج من الآخر فلا بد أن يكون له من الربح بقدر ما يخرج (قوله) بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما يخرج (إلا فسدت) اى وإلا يأخذ منه بقدر ما يخرج فسدت كما إذا تساوى فى جميع ما يخرجاه وشرطاً فى عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين او كان ما يخرجاه على الثلث والثلثين وشرطاً ان ما يحصل من الزرع بينهما مناصفة (قوله) على المقابلة بالنصف (اى) بأن قيل وقابلها مساو من بقر وعمل بأن يكون اجرتها قدر اجرة الارض وتساوى فى الربح بأن كان كل واحد يأخذ نصفه (قوله) إذا كان احدهما الثلث (اى) اخراج الثلث الخ (قوله) فبأنى ما فيه (اى) من أن اشترط خلط البذر حقيقة او حكماً قول سحنون وللذهب عدم اشتراط ذلك كما هو قول ابن القاسم ومالك على انه لا وجه (١) لجعل خلط البذر شرطاً من شروطها لان شرطها ما كان عاماً فى جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور (قوله) بعد العقد (ليبان الواقع لان التبرع لا يكون إلا بعد العقد إذ ما كان فيه لم يكن تبرعاً ولو صرحوا بأنه تبرع لانه حينئذ مسدخول عليه فهو مشروط اه وذلك بأن يخرج كل قدر ما يخرج الآخر وعقد على التساوى فى الخارج وبذرا ثم تبرع احدهما للآخر بشئ من حصته (قوله) وخلط بذر (عطف على سلما اى وشرط صحتها خلط بذر فهو عطف عليه بالنظر للمعنى هذا إذا قرئ مصدراً وأما إن قرئ بصيغة التفعّل فالعطف ظاهر (قوله) كالقطن والقصب ونحوهما (اى) كالخس والبصل وغيرها من الخضراوات التى تنقل لكن فيه ان القطن يزرع حبه وإن كان لا يبيذر بل يدفن فى الارض فان جعل قوله كالقطن راجعاً للحب وما بعده راجعاً لغيره صح وإلا فالاولى حذف القطن (قوله) أى منها (اشار الشارح (١) قوله لا وجه الخ بل وجهه ، وكل عاقل يعلم ان محل اعتباره ان وجد بذر من الجانبين ، على ان المصنف قد صرح بمحل الشرط بقوله إن كان اه كنه محمد عlish

بذر إن كان المراد بالبذر الزريعة فيشمل الحب وغيره كالقطن والقصب ونحوهما وقوله إن كان اى منها معاً فان كان من هند احدهما فلا يتأتى خلط اى ان البذر إذا كان منهما فلا بد من خلطه حقيقة او حكماً كما اشار له بقوله (ولو) كان الخلط (ياخرجهما) له بأن يعمل كل بذره الى الارض ويذرهما من غير تميز لاحدهما عن الآخر فنصح الشركة حيث دخلا على التعاون والشركة فى الجميع كما هو الموضوع فان تميز بذر كل بجهة فلا شركة بينهما ولكل واحد ما أنبتته حبه ويتراجعان فى الاكزية ويتقاصان ورد بالمبالغة القول بعدم الصحة فى الخلط الحسكى المذكور

واشتراط الحسى وماشى عليه المصنف (٣٧٤) هو أحد قولى سحنون وابن القاسم ورجح لهما أيضا قول مع مالك أنه لا يشترط الخلط

حساً ولا حكماً فلو بذر كل منهما في جهة أو فدان غير الآخر صحعت عندهم وهو ظاهر كلام ابن الحسن المتقدم ورجحه بعضهم وبقي على المصنف شرط وهو تأنيها جنسا وصنفا فلو أخرج أحدهما قمحا والآخر قولا أو شعيراً لم تصح ولكل واحد ما ينبت بذره ويتراجمان في الأكرية وقيل بالصحة أيضاً وفرع المصنف على ماشى عليه قوله (فإن ينبت بذر أحدهما وعلم كربه الذى لم ينبت بذره لقراغه أو سوسه أو قدمه وبعض الحب الذى إذا أصابه الدخان لم ينبت كالبرسيم وبذر الكتان وللوخية سواء تميز البذر للذكور في جهة أو اختلط) لم يحتسب به في الشركة (إن غر) صاحبه بأن علم ولم يبين له (وعليه) أى على الغار لشريكه إذا الشركة باقية بينهما (مثل نصف) البذر (النائب) فى شركة المناصفة ومثل حصته من النائب فى غيرها فلو عبر بهذه العبارة لكان أشمل (وإلا) يعرف بأن اعتقد انه ينبت أو أنه لا ينبت وبين لصاحبه (فعلى كل) منهما لشريكه (نصف بذر الآخر) فى شركة المناصفة (والزرع بينهما) على كل حال فعلى من لم ينبت بذره مثل نصف النائب غرام لا وعلى من نبت بذره مثل نصف غير (قوله

النائب أى قديما أو موسوا ان لم يعرف موضوع المسئلة ان من لم ينبت بذره علم والا فلا رجوع لاحدهما على الآخر والزرع بينهما وأن الإبان قد

بذلك الى أن كان فى كلام المصنف ناقصة لأنها تامة كما قال بعض وأن المعنى وخلط بذران وجدفان لم يوجد فلا تصح إلا بخلط الزريعة هذا إذا حمل البذر على حقيقة ته فان أريد به ما يشمل الزريعة ضاع مفهوم ان وجد لا ندرجه فى النطوق تأمل (قوله واشترط الحسى) تظهر ثمرة القولين إذا أخرجاه معاً وبذراه وصار لا يتميز بذر أحدهما من بذر الآخر فيصح على ماشى عليه المصنف لا على مارد بلو (قوله وماشى عليه المصنف) أى من اشتراط خلط البذر ولو حكما احد قولى سحنون فدل طنى هذا الشرط إنما يعرف لسحنون وعزاه له فى الجواهر واقتصر عليه وتبعه المصنف وابن الحاجب ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشتراط الخلط لا حساً ولا حكماً بناء على أصلهما فى شركة الاموال وسحنون على أصله فى اشتراط الخلط هناك فكل طرد أصله ثم نقل عن اللخمي مانصه اختلف اذا كان البذر منهما هل يشترط الخلط فى الصحة فأجاز مالك وابن القاسم الشركة اذا أخرجا قمحا أو شعيراً وان لم يخلطاه بناء على أصلهما فى العين الدراهم والدنانير وإن لم يخلطاهما واختلف قول سحنون فقال مرة بقول مالك وابن القاسم وقال مرة إنما تصح الشركة اذا خلط الزريعة أو حملها الى الفدان أو جمعها فى بيت فظهر لك ان اشتراط الخلط ولو حكما إنما هو عند سحنون فقط اه كلامه (قوله احد قولى سحنون وابن القاسم) ونحوه فى عقب قال بن وهذا يقتضى ان لابن القاسم قولين كسحنون وهو خلاف ما تقدم عن اللخمي وابن يونس فكان الاولى للشارح ان يقول وهذا أحد قولى سحنون وله قول آخر مع ابن القاسم ومالك انه لا يشترط الخلط حساً ولا حكماً تأمل انظر بن (قوله تأنيها) أى تمائل ما أخرجاه من البذر ان كان البذر منهما (قوله على ماشى عليه) أى من كفاية إخراجهما البذر إلى الفدان وبذر كل واحد فیه ان قول المصنف فان لم ينبت الخ إنما يتفرع على قول مالك وابن القاسم انه لا يشترط الخلط أصلاً ولا يصح تفرعه على قول سحنون باشتراط الخلط لان التمييز عنده يوجب بطلان الشركة مطلقاً نبت بذر كل واحد منهما ام لا فتعين أن يراد بالخلط فى كلام المصنف مجرد المعاونة تساهلاً حتى يصح التفرع والمعنى ان البذر اذا كان منهما فيشترط تعاونهما ولو باخراجهما بأن يخرجوا بالبذر معاً ويذرع كل واحد منهما بذره كان بذر كل واحد متميزاً عن بذر الآخر اولاً وهذا احد قولى سحنون والمردود عليه بلو قول سحنون الآخر لا يكفي إخراجهما على الوجه المذكور بل لا بد أن يصير البذران بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر والقول الاول الذى مشى عليه المصنف موافق لقول مالك وابن القاسم انه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكماً وحينئذ فحمل شارحنا تبعا لغيره الإخراج فى كلام المصنف على القول الثانى غير مناسب لعدم صحة التفرع وهذا الذى قلنا حصل كلام ح ومن هذا يعلم ان قول الشارح ورد بالمبالغة القول باشتراط الخلط الحسى لا يصح اذ لم يقل عن احد اشتراط الخلط الحسى فى البذر وعدم كفاية الخلط الحكمى لان الخلط الحكمى بمعنى عدم التمييز متفق على الجواز فيه وإنما الخلاف فى التعاون مع التمييز كما علمت انظر بن (قوله بأن علم) أى انه لا ينبت (قوله وعليه مثل نصف النائب) أى وعليه ايضا نصف كراء أرض مالم ينبت ونصف قيمة العمل فيه كاجزم بذلك فى التوضيح وذكر ابن عرفة ما يقتضى ان فى ذلك خلافاً انظر حاه بن عنييه يذكّر عجز ان من اشترى حياً وبين للبائع انه للزراعة ولم ينبت فان كان البائع يعلم انه لا ينبت او كان شاكاً فى ذلك فان المشتري يرجع عليه بجميع الثمن وبأجرة الأرض والعمل ان فات الابان والإراجع عليه بالثمن فقط لان البائع غرّه والشراء فى زمن الزراعة بثمن ما يزرع كالشرط وان اشترى للأكل فزرعه فلم ينبت لم يرجع بشئ (قوله وان الابان) أى وموضوع المسئلة ان الابان الخ

فأت والإفلى من لم يثبت زرعه الاتيان يدل بذره جيدا فيزرعه ثم مثل المصنف لما استوفى شروط الصحة بخمس مسائل بقوله (كان تساويا) أو تساويا (في الجميع) أرضا وعملا وبذرا وبقرا وآلة (أو قابل بذرا أحدهما عمل) والأرض بينهما بمثل أو كراء أو كانت مباحة (أو) قابل (أرضه) أى أرض أحدهما (وبذره) عمل من الآخر يدو بقر وآلة أو بقر فقط أو اسعمل يد فقط فتأتى مع قيدها (أو) قابل الأرض و(بعضه) أى بعض البذر عمل من الآخر مع بعض البذر (٣٧٥) فالله يخرج أحدهما الأرض

وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر وشروط صحة هذه (إن لم يقصص ما للعامل) أى ما يأخذه من الربح (عن نسبة بذره) بأن زاد أو ساوى مثال الأول ان يخرج أحدهما الأرض وثلى البذر والثانى العمل وثلت البذر على ان يأخذ كل نصف الربح فقد أخذ العامل أزيد من نسبة ماله من البذر ومثال الثانى ان يأخذ رب الأرض الثلث من الربح والعامل الثلث فان قصص العامل عن نسبة بذره منع كما لو أخرج مع عمله نصف البذر على أن يأخذ ثلث الربح (أو لأحدهما الجميع) الأرض والبذر والبقرة (إلا العمل) باليد فقط وهى مسألة الخامس تصح (إن عقدا بلفظ الشركة) على أن له جزءا من الربح كالربيع أو الخامس (لا) ان عقدا بلفظ (الاجارة أو أطلاقا) لأنها اجارة بجزء مجهول والاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم (على الأصح) عند ابن يونس فالأولى الأرجح

(قوله كان تساويا) أى وذلك كان تساويا الخ أى وذلك المستوفى للشروط كتساويهما فى جميع ما أخرجاه فالكاف للتمثيل لا للتشبيه وان مصدرية لا شرطية وقوله كان تساويا فى الجميع أى ودخلا على ان كل واحد يأخذ من الربح بقدر ما أخرجاه وإلا فلا تجوز كما مر للدخول على التفاوت (قوله وبذره) أى ولو كانت الأرض لها بال (قوله أو بقر فقط) احتراز به عن عمل اليد فقط لا يتكرر مع مسألة الخامس الآتية وما قاله من الجواز فى هذه الصورة قول سحنون وقال ابن المواز بمنعها (قوله الا العمل) المراد به الحرث لا الحصاد والدراس لانه مجهول ففى شرط عليه ازيد من الحرث فسدت وليس للعامل الا أجرة عمله والعرف كالشرط واما لو تطوع بزيادة عن الحرث بعد العقد كالحرث والسقى والتنقية والحصاد والدراس ونحو ذلك فذلك جائز اه خش وما ذكره من عدم جواز اشتراط الحصاد والدراس وما معهم هو قول سحنون وصححه ابن الحاجب والتونسى وابن يونس وعن ابن القاسم أن المراد بالعمل الحرث والحصاد والدراس فيجوز اشتراطها على العامل انظر بن (قوله لا ان عقدا الخ) هذا شروع فى ذكر المسائل الفاسدة وهى خمسة أيضا (قوله أو اطلاقا) أى أو عقدا بالاطلاق فهو عطف على الاجارة باعتبار المعنى فلا يقال ان فيه عطف الفعل على الاسم الغير الشابه للفعل (قوله والاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم) أى فتكون ممنوعة لأنها اجارة بجزء مجهول القدر وحمله سحنون على الشركة فأجازها ونقل عن ابن القاسم وعن سحنون على هذا الوجه هو الصواب كما قال ابن عرفة وبقعه ابن غازى وغيره وعكسه ابن عبد السلام وبقعه الابن فى شرح مسلم والواق واعترضه ابن عرفة ونص المواق ابن عبد السلام هذه مسألة الخامس ببلدنا وقال فيها ابن رشد ان عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقا وان عرى العقد عن اللفظين فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه سحنون ابن عرفة ما نقله ابن عبد السلام عن ابن رشد من ان ابن القاسم أجازها ومنعه سحنون وهم لان لفظ ابن رشد ما نصه حمله أى الاطلاق ابن القاسم على الاجارة فلم يجره واليه ذهب ابن حبيب وحمله سحنون على الشركة فأجازها هذا تفصيل المسئلة والعجب من الواق كيف خالف هذا ابن (قوله وهو) أى ما قاله سحنون (قوله على ان ابن عرفة الخ) المذهب ما قاله المصنف وان كان ما قاله ابن عرفة اظهر فى النظر وحاصله ان ابن عرفة قال المواق لاقوال المذهب انها اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة وانها فاسدة أما كونها اجارة لا شركة لأن من خواص الشركة ان يخرج كل واحد مالا وهذه ليست كذلك واما كونها فاسدة فلأن من شرط صحة الاجارة كون عوضها معلوما وهنا غير معلوم * وحاصل الرد عليه ان الحكم بالفساد إذا وقعت بلفظ الشركة خلاف النقل عن ابن القاسم وسحنون ولا نسلم انها اجارة لانه إذا أخرج العامل العمل فقد خرج من يده مال اه تقرير عدوى (قوله لتفقد التساوى) أى فى الربح عند إلغاء الأرض إذا لم يأخذ كل واحد منه بقدر ما خرج من يده وحاصله ان علة الفساد الدخول على التفاوت (قوله على الأصح) فى التوضيح ان الجواز لسحنون والنوع

ابن القاسم وحمله سحنون على الشركة فأجازها وهو خلاف المشهور على ان ابن عرفة اختار انها اجارة فاسدة ولو وقعت بلفظ الشركة وشبه فى الفساد الاستفادة من قوله لا الاجارة قوله (كإلغاء أرض) لها بال من أحدهما (وتساويا غيرها) من بذره وعمل لتفقد التساوى عند إلغاء الأرض فان دفع له صاحبه نصف كرائها جاز واما التى لا بال لها فالناؤها جائز كما فى للدونة (أو لأحدهما أرض مخرصة) لا بال لها (وعمل) ولا آخر البذر فنفسد (على الأصح) عند ابن يونس فالأولى الأرجح

لقابلة جزء من الأرض للبذر وأما السابقة عن المدونة فتساويا فيما عدها فلم يقع شيء من البذر في مقابلة أرض وتقدمت الصورة الخامسة من صور الفساد في مفهوم قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره والمراد بالعمل عمل اليد والبقر ولما ذكر المزارعة الصحيحة وشروطها وعلم ان الفاسدة ما اختلف منها شرط شرع في بيان حكمها بقوله (وإن فسدت) وعثر على ذلك قبل العمل فسخت وان عملا (وتكافأ عملا) أى وجد عمل (٣٧٦) منهما سواء تساويا فيه أم لا وأخرج أحدهما الأرض والآخر البذر (فيبينهما)

الزرع بشرط ان ينضم لعمل يد كل منهما غيره من بذر أو أرض أو عمل بقر أو بعض ذلك فاذا لم يكن لاحدهما إلا مجرد عمل يد فلا شيء له وانما له أجر مثله في عمله (وترادف غيره) أى العمل من كراء وبذر فعلى صاحب الأرض لصاحب البذر نصف مكيلته وعلى صاحب البذر نصف كراء الأرض وفسادها ظاهر لقابلة الأرض بالبذر (وإلا) يعملان ما بيل انفراد أحدهما بعمل يده ولا يدخل في كلامه ما إذا عملا معاً ولم يتكافأ وان كان ظاهر كلامه الشمول للممر (فللعامل) الزرع كله (وعليه) للآخر (الاجرة) أى أجرة الاوض أو البقر المنفرد بها الآخر فان كانت من عند العامل فاعماله البذر سواء (كان له) أى للعامل المنفرد بالعمل (بذر مع عمل) أى عمله المذكور والأرض للآخر وفسادها لمقابلة الأرض بجزء من البذر (أو)

لابن عبدوس وابن يونس قال والنوع هو الصواب ولذا قال ابن غازى لعل قوله على الاصح مصحف عن الارجح اه وذكروا أبو على السنائى ان كلام ابن يونس يدل على أن المصحح للقول بالمنع ابن عبدوس لابن يونس وحينئذ فتصحیح المؤلف في محله وقول كلام ابن يونس فانظره فيه اه بن (قوله لمقابلة جزء من الأرض للبذر الخ) في العبارة قلب وصوابه لمقابلة جزء من البذر للأرض (قوله وأما السابقة عن المدونة) أى في قوله وأما التي لا بال لها فالنواها جائز (قوله وتقدمت الصورة الخامسة الخ) أى وهى أن يخرج أحدهما الأرض وبعض البذر ويخرج الآخر العمل وبعض البذر يأخذ العامل من الربح أقصى من نسبة بذره لكامل البذر وبقي من صور النوع ما إذا كان كل من البذر والأرض لكل منهما والعمل من أحدهما ومنعها للتفاوت وكذا إذا تساوى في الجميع وأسلف أحدهما الآخر البذر فيمنع للسلف بمنفعة أو تساوى في الجميع ولم يأخذ أحدهما من الربح بقدر ما أخرج ومنعها للتفاوت كما مر (قوله والمراد بالعمل عمل اليد والبقر) أى الحث مع اخراج البقر هذا هو المراد (قوله أى وجد عمل الخ) أشار بهذا الى ان المراد بتكافؤهما في العمل فائهما في صدور العمل منهما لاتساويهما فيه (قوله فيبينهما) أى على قدر عملهما (قوله فاذا لم يكن لاحدهما إلا مجرد عمل يد) أى والفرض انها فاسدة بأن عقدا بلفظ الاجارة أو الاطلاق (قوله فعلى صاحب الأرض) أى فيما إذا كانت الأرض من عند أحدهما والبذر من الآخر وحصل العمل منهما (قوله لما مر) أى من أن المراد بتكافؤهما في العمل فائهما في صدور العمل لاتساويهما فيه (قوله فللعامل الزرع) أى إذا انضم لعمله شيء مما سذكروه بقوله كان له الخ فهو كالنقيض لاطلاقه هنا وإلا كان له أجر مثله (قوله المنفرد بها الآخر) بأن كانت الأرض فقط لأحدهما والآخر البذر والبقر والعمل أو كان البقر من عند أحدهما فقط والآخر الأرض والبذر والعمل (قوله فان كانت من عند العامل) أى فان كانت الامور المذكورة وهى الأرض والبقر من عند العامل بأن كان البذر فقط من عند أحدهما والآخر الأرض والبقر والعمل (قوله فاعماله) أى على العامل وقوله أى للتشريك المخرج للبذر (قوله بذر مع عمل) قال ابن غازى فرض الكلام مع العامل مغن عن قوله مع عمل (قوله أى عمله) أشار الى أن التووين في عمل عوض عن المضاف اليه (قوله لمقابلة الأرض بجزء من البذر) صوابه لمقابلة البذر جزءاً من الأرض انتهى بن (قوله واعترض الخ) حاصله أن المصنف ذكر أنها ان فسدت فان كان العمل منهما فالزرع بينهما وترادف غيره وان كان العمل من أحدهما فان خرج من يده شيء آخر كأرض أو بذر فالزرع له ويلزمه الاجر حينئذ أو البذر وإن لم يخرج من يده شيء آخر كان الزرع لغيره وله أجرة مثله وهذا لا يوافق قولاً من الاقوال الستة المنصوصة في فساد المزارعة وقد ذكر الشارح ان كلام المصنف موافق للقول السادس المرتضى وانظره فانك عند التأمل لاتجد موافقا وسيظهر لك (قوله الثالث) انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة أشياء الخ) أى فاذا كان الشركاء ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان من الثلاثة المذكورة وانفرد كل واحد بشيء منها كان الزرع بينهم اثلاثاً وان اجتمع لواحد

كان له (أرض) مع عمله والبذر للآخر (أو) كان (كل) من الأرض والبذر (لكل) منهما والعمل من أحدهما منهم فالزرع لصاحب العمل واعترض قول المصنف وان فسدت الخ بأنه لا يوافق قولاً من الاقوال الستة في هذه المسئلة إذا قامت الفاسدة بالعمل الأول ان الزرع لصاحب البذر وعليه لأصحابه كراء ما اخرجوه الثاني الزرع لصاحب عمل اليد الثالث انه لمن اجتمع له شيان من ثلاثة أشياء أرض وبقر وعمل يد الرابع لمن اجتمع له شيان من أربعة أرض وبقر وعمل يد وبذر الخامس انه للبذر إن كان فسادها

للمخبرة أى كراء الأرض بما يخرج منها فإن كان لغيرها فهو للثلاثة على ما شرطوا والسادس وهو الراجح لانه مذهب ابن القاسم واختاره محمد الزرع لمن اجتمع له شيان من ثلاثة بذر وأرض وعمل يد فان كانوا (٣٧٧) ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان

أو انفرد كل واحد منهم بشيء منها فالزرع بينهم اثلاثاً وإن اجتمع لأحدهم شيان دون صاحبيه فالزرع له ودونهما أو اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون الثالث فصور قول ابن القاسم أربع أى فيما إذا كان الشركاء ثلاثة ويجب عن الاعتراض بحمله على كلام ابن القاسم وهو ظاهر مما قررناه

[درس]

باب صحة الوكالة

فتح الواو وكسرهما اسم مصدر بمعنى التوكيل وركنها موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة فأشار للأولين بقوله الوكالة لأنها من النسب تقتضى متعددا وأشار للثالث وهو المحل بقوله (فى قابل النيابة) أى إنما تصح فى كل أمر يقبل النيابة شرعا وهو لا يتعين فيه البشارة أى ما يجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة وما لا يجوز فيه النيابة لانصح فيه الوكالة بناء على أنهم امتساويان وقيل النيابة أعم لانفرادها فيما إذاولى الحاكم أميرا أو قاضيا أو نيبا لمصلحة بمكان غيره فيها وحكمها الجواز وقد يعرض لها غيره من بقية الأحكام ولما كان قوله قابل النيابة

منهم شيان دون صاحبيه كان الزرع له دونهم (قوله والسادس الخ) قد نظم ابن غزى هذه الأقوال الستة بقوله :

الزرع للعامل أو للبذر * فى فاسد أو لسوى المخابر
أو من له حرفان من إحدى الكلم * عاب وعاث ثاعب لمن فهم

والمراد بالمخابر هنا الذى يعطى أرضه بما يخرج منها والعينان للعمل والألفان للأرض والباءان للبذر والثالثان للثيران فقوله عاب إشارة للقول السادس وعاث إشارة للقول الثالث واثاعب إشارة للقول الرابع (قوله أو انفرد كل واحد منهم بشيء منها) هذه الصورة مما يتخالف فيها كلام المصنف والقول السادس فانه على كلام المصنف ليس للعامل فى هذه إلا أجرة مثله وذلك لان المصنف قال وإن فسدت وتكافأ عملا فينبهنا قال الشارح فان لم يكن لأحدهما إلا مجرد العمل لا شئ له من الزرع وإنما له أجرة مثله وبهذا يظهر لك عدم صحة جواب الشارح

باب صحة الوكالة

(قوله بمعنى التوكيل) أى لان الصحة متعلقها الفعل لانها حكم شرعى وهو انما يتعلق بالأفعال (قوله وهو المحل) أى الموكل فيه (قوله أى إنما تصح الخ) أخذ المحصر من كون البتداء مضافا للمعرف بلام الجنس وقد صرح أهل المعاني بأن للمعرف بها إذا أخبر عنه بظرف أفاد المحصر كالسكرم فى العرب والأئمة من قريش (قوله وهو) أى ما يقبل النيابة شرعا ما لا يتعين الخ (قوله انهما) أى النيابة والوكالة وقوله متساويان أى فى المحل (قوله وقيل النيابة أعم) أى من الوكالة أى باعتبار المحل لا باعتبار المقوم (قوله فيما إذاولى الحاكم أميرا أو قاضيا) أى فالمولى المذكور نائب عن ولاء وليس وكيل عنه وعلم ان القول بمساواة النيابة للوكالة لان رشد وعياض كما نقله ابن عرفة عنهما من جعلها نيابة الأمام وكالة والقول بأن النيابة أعم وان نيابة الامام غير وكالة لغيرهما من أهل المذهب اه وعلم ان المراد بالنيابة فى كلام المصنف الفعل عن الغير فقابل النيابة ما يقبل فعل الغير عنه والمراد بالوكالة التوكيل فها متغايران فى المقوم وان تساويا محلا على القول الاول لانهما متراد فان إذا تساوى فى المحل لا يقتضى الترادف وبهذا يندفع ما يقال انه على التساوى ينحل كلام المصنف لقولنا صحة الوكالة فى قابل النيابة أو لقولنا صحة النيابة فى قابل النيابة وهذا معنى غير صحيح إذ هو إحالة الشئ على نفسه (قوله وحكمها الجواز) أى وانما لم يعبر به بديل الصحة ليكون مفهومه عدم الصحة صريحا فيما لم يستوف الشروط لانه لا يلزم من عدم الجواز البطلان وما كان غير صحيح فهو باطل (قوله وقد يعرض لها غيره) أى بحسب ما تقدمت عليه كالوكالة على قضاء دين لا يتوصل إليه إلا بها أو كالوكالة على الصدقة وعلى البيع الحرام والسكر وهنحو ذلك (قوله من عقد) أى فيجوز أن يوكل من يعقد عنه عقدا كبيع أو إجارة الخ وفى ح خلاف فيما إذا اشترى الوكيل ما أمره به موكله وادعى انه اشتراه لنفسه وصدر بالقول بأنه يقبل قوله يمين وستأتى هذه المسئلة للشارح فى آخر الباب (قوله ويبيع فاسد) أى معرض (١) للفساد أى الفسخ كالصادر من عبدا ومن صبي مجزأ ومن سفية فلا سيد أن يوكل فى فسخه وكذلك وللى الصغير والسفيه وأما المتختم ففسخه فهو مفسوخ فى نفسه فلا يحتاج لوكيل يفسخه (قوله ويدخل فيه) أى فى الفسخ الطلاق بناء على ان المراد بالفسخ مطلق الحل وفى شب ان الطلاق داخل فى العقد وقوله ويدخل فيه الطلاق أى فيصح ان يوكل

(١) قوله أى معرض الخ تكلف لاحاجة إليه فالصواب ابقاء العبارة على ظاهرها وقوله وأما المحم ففسخه الخ كلام متناقض إذ لو كان مفسوخا لما تختم ففسخه ولما قالوا الحقائق الشرعية تشمل الفاسد اه

٤٨ - سوقى - لث * مجملينه بقوله (من عقد) كبيع وإجارة ونكاح وصلاح وقراض وشركة ومساواة (وفسخ) لعقد يجوز فسخه كزراعة قبل بذر ويبيع فاسد ونكاح كذلك ويدخل فيه الطلاق والخلع والاقالة (وقبض حق) له على الغير

الرجل من يطلق عنه زوجته وإن يحض مثلاً لأن النبي عنه عارض (قوله وكذا قضاؤه) أي وكذا له أن يوكل ففضاء دين عليه (قوله أو ولي) فله أن يوكل شخصاً على القتل كما أن للحاكم أن يوكل على الحد والتعزير وكذا في قتل الحرابة والردة (قوله أو سيد) أي في عبده إذا تزوج (١) بملكه (قوله فيما يجوز) أي للزوج عقوبة الزوجة عليه كترك الصلاة (قوله وحوالة) زاد ابن شاس وابن الحاجب التوكيل في الحماله وفسر ذلك ابن هرون بأن يوكله على أن يتكفل لفلان بما على فلان وقد كان التزم لرب الدين الذي على فلان أن يأتيه بكفيل به عنه وزاد بعضهم الوظيفة كأذان وإمامة وقراءة بمكان مخصوص فيجوز النيابة فيها حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها وعلم أنه إذا شرط الواقف عدمها لم يكن المعلوم للأصلي لتركه ولا للنائب لعدم تقررره في الوظيفة أصالة وإن لم يشترط الواقف عدم النيابة فالمعلوم لأصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على ما تراصيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستنابة للضرورة أولاً كما قاله اللوثي واختاره بن وعج وهو أسهل الأقوال وقال القرافي إن كانت الاستنابة للضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للثوب عنه من المعلوم (قوله أو وكل من عجز عنه) أي لأن كلامه في بيان ما تصح فيه الوكالة وإن كرهه كما في هذا لا في بيان ما تجوز فيه وهذا التصور الثاني في الحقيقة استنابة لنيابة (٢) كما قال فيما تقدم ومنع استنابة صحيح في فرض وإلا كره (قوله وكذا في هبة الخ) أي وكذا تصح الوكالة في هبة الخ (قوله وواحد) هذا مستأنف أي ويوكل واحداً أو عطف على الوكالة باعتبار المعنى أي إنما تصح الوكالة في قابل النيابة وإنما يصح واحد أي وكالة واحد في خصومة قبل الشروع فيها والمراد واحد معين فلا يصح توكيل غير معين فإذا كان الحق لاثنتين فقالا من حضر منا خصم فليس لها ذلك لأنه كتوكيل أكثر من واحد وإذا خصم الوكيل في قضية ثم انقضت وأراد الدخول في أخرى والوكالة مبهمة فله ذلك بالقرب وليس له ذلك فيها طال نحو الستة أشهر وأما إذا اتصل الخصام فيها فله التكلم عنه وأن طال الأمر قاله ابن الناطم وذكر كره أنه ليس في الوكالة أعذار بل إذا اثبتت عملها وقيل لا بد منه (قوله وإن كره خصمه) أي توكيل ذلك الواحد (قوله إلا لعداؤه) أي بين الوكيل والخصم ابن يونس في الدونة قال ابن القاسم وللحاضر أن يوكل من يطلب شفاعة أو يخاصم عنه خصمه وإن لم يرض بذلك الخصم إلا أن يوكل عليه عدواً له فلا يجوزاه (قوله كما يأتي) أي في قوله ولأحد الوكيلين الاستبداد أي الاستقلال بالبيع أو الشراء أو الطلاق لا لشرط عدم الاستبداد (قوله لا إن قاعد الموكل) الأولى لا إن قاعد الخصم خصمه (قوله عند حاكم) هذا هو النص كما في صماع عيسى عن ابن القاسم فالمقاعدة عند غير الحاكم لا تعتبر (قوله كالثلاث) الأولى حذف الكاف لعدم ما زاد على الثلاث منها بطريق الأولى وظاهره التقييد بالثلاث فأكثر وعليه فله أن يوكل في أقل منها وهو مقتضى كلام التيطي وهو خلاف ما في المقدمات إذ مقتضى ما فيها أن المرتين كالثلاث على المشهور في المذهب نظر نصها في المواق (قوله إلا لعدو) أي طرأ له بعد أن قاعد خصمه ثلاثاً فله أن يوكل ويكون ذلك التوكيل على حجة موكله ويحدث من الحجة ما شاء وما كان أقامه الذي لم يوكل من يئنة أو حجة قبل وكالة صاحبه فهي جائزة على الوكيل ابن (قوله ومن العذر ما لو خلف) أي بعد أن قاعد خصمه ثلاثاً (قوله لا إن حلف لغير موجب) أي فلا يكون عذراً يبيح له التوكيل بل يبين

(١) قوله إذا تزوج الخ إنما يعتبر في إقامة حد الزنا كما تقدم والكلام فيها هو أعم فالمناسب حذف القيد اهـ كتبه محمد عليش (٢) قوله لا نيابة لعل الصواب لا وكالة بناء على أعمية النيابة والافتقار سبق أن الاستنابة إقامة الغير مقام النفس والنيابة قيام الغير فيها متلازمان هذا هو التحقيق وما سواه تخليط اهـ كتبه محمد عليش

وكذا قضاؤه (وعقوبة) من قتل وتعزير بمن له ذلك من حاكم أو ولي أو سيد أو زوج فيما يجوز (وحوالة) بأن يوكل من يحيل غيره على مدين له (وإبراء) من حقه (وإن جهله) أي الحق البرأ منه (الثلاثة) الموكل والوكيل ومن عليه الدين لأن الإبراء هبة وهي جائزة بالمجهول (وإحج) بأن يوكل من يستنب عنه في الحج أو وكل من يحج عنه وكذا في هبة وصدقة ووقف ونحوها (و) جاز توكيل (واحد) لا أكثر إلا برضا الخصم (في خصومة) وإن كره خصمه (إلا لعداؤه) كما سيأتي له وأما في غير الخصومة فيجوز أكثر من واحد كما يأتي (لا إن) قاعد (للوكل) (خصمه) عند حاكم وانعقدت المقالات بينهما (كثلاث) من المجالس ولو في يوم واحد فليس له حيث أن يوكل من يخاصم عنه لما فيه من الاعنات وكثرة الشر (إلا لعدو) من مرض أو سفروه من العذر ما لو خلف أن لا يخاصمه لكونه شاعه ونحو ذلك لا إن حلف لغير موجب (وحلف في كسفر)

يعني ان الموكل اذا قاعد خصمه كالثلاث وأراد أن يوكل بعد ذلك وادعى أن له عذراً لسكونه قصد سفر أو أن به مرضاً خفياً يباطنه أو أنه نذر اعتكافاً ودخل وقته فانه يحلف أنه ما وكل إلا لهذا العذر فان حلف وإلا فليس له (٣٧٩) توكيل إلا برضا خصمه (وليس له)

أي للموكل (حينئذ) أي حين إذا قاعد الوكيل الخصم ثلاثاً سواء كان التوكيل لعذر أم لا (عزله) أي عزل الوكيل عن الوكالة بالإقتض كظهور تقرير أوميل مع الخصم أو مرض أو سفر أو نحو ذلك من الأعذار (ولا له) أي الوكيل حينئذ (عزل نفسه) إلا لعذر وحلف في كسر كذا يظهر ومفهوم حينئذ أن للوكيل عزل نفسه قبل ذلك وكذلك للموكل عزله قبل ذلك (ولا الإقرار) أي ليس للوكيل الإقرار عن موكله (إن لم يفوض له) في التوكيل بأن يوكله وكالة مفوضة (أو يجعل له) الإقرار عند عقد الوكالة فله الإقرار ويلزمه ما أقر به عنه فيها إن أقر بما يشبه ولم يقر لمن يتم عليه وكان الإقرار من نوع الخصومة (ولخصمه) أي خصم الموكل اضطراره إليه أي إلى الإقرار أي له أن يلجئ الموكل إلى جعل الإقرار للوكيل (قال) للمازري من عند نفسه (وإن قال) الموكل لو كيله (أقر) أي بألف فإقراره من الموكل بها فلا يحتاج

أن يخاصم بنفسه ويبحث في عينه إلا أن يرضى خصمه بتوكيله (قوله يعني أن الموكل) الأولى يعني أن الخصم (قوله أو أن به مرضاً خفياً الخ) أي وأما لو كان مرضه ظاهراً فانه يصدق بغير عيّن (قوله فان حلف) أي كان له أن يوكل فجواب الشرط محذوف وقوله وإلا فاقبض الخ أي والى حلف فليس له توكيل فقد حذف فعل الشرط (قوله وليس له حينئذ) أي حينئذ إذا قاعد الخصم ثلاثاً وقوله إلا لذكر أي كمرض أو سفر أو نذر أو اعتكاف دخل وقته فله عزل نفسه حينئذ (قوله ومفهوم حينئذ) أي كان مفقوماً من الوكالة لو كانت في غير خصام الله وكل عزله وله عزل نفسه (قوله وكذلك للموكل عزله قبل ذلك) أي وإذا عزله موكله كان لخصمه أن يوكله كما صرح به ابن عاصم بقوله :

ومن له موكل وعزله * لخصمه إن شاء أن يوكله ونحوه في تبصرة ابن فرحون سكن زاد في شرحه على ابن الحاجب انه ينبغي انه لا يمكن من الوكالة لانه صار كمدوه اه ونحوه للبرزلي بخلافه بن (تنبيه) اذا فعل الوكيل شيئاً بعد عزله كان فعله مردوداً ان أشهد الموكل بعزله ولم يفرط الموكل في اعلام الوكيل أنه عزله حيث كان الاعلام ممكناً ولا يشترط اشتهار العزل عندنا كم كما قال شيخنا خلافاً لما في عقب فان اختل شرط من هذين الشرطين لم ينفعه عزله وبعض فعله بعد عزله له حين إقراره بشرطه الآتي للمصنف وهو كونه مفوضاً وهذا كله بناء على أنه يتعزل بعزله وان لم يعلم أما على أنه لا يتعزل بعزله إلا اذا علم فلا يتعزل قبله ولو أشهده وأشهره عندنا كم (قوله أي ليس للوكيل الإقرار عن موكله) فان أقر بشئ لم يلزم الموكل ما أقر به ويكون الوكيل كشاهد (قوله عند عقد الوكالة) أي الخاصة (قوله ويلزمه) أي للموكل ما أقر به الوكيل وقوله فيها أي فيما اذا وكله وكالة مفوضة وجعل له الإقرار عند عقد الوكالة (قوله وكان الإقرار من نوع الخصومة) أي كأن يوكله في دين فيقر بتأخير أو بقبض بمض أو بإبرائه من بعضه لان وكل على بيع داره منه فيقر له بدين عن الموكل أو باتلافه ودعيه له (قوله أي خصم الموكل) أي وهو من عليه الدين مثلاً (قوله أي له أن يلجئ الخ) أي بأن يقول أحد الخصمين لصاحبه الذي وكل له وكلاً لا تعطى الخاصة مع وكيلك حتى تجعل له الإقرار (قوله أقر) أي بألف أي يزيد أو اعترف بهاله وكذا أبرى ثلاثاً من حق الذي عليه فانه إبراء من الموكل كما ذكره ابن عبد البر في السكافي ثم ان قوله إن قال الخ ليس نص المازري صريحاً في ذلك وإنما اعتمد المصنف فهم ابن شاس له ونصه لو قال لو كيله أقر عن فلان بألف درهم فهو بهذا القول كالمقر بألف قاله المازري واستقرام من نص بعض الأصحاب (قوله لافي كمين) اعلم ان الفعل الذي طلبه الشارع من الشخص ثلاثة أقسام الأولى ما كان مشتتاً على مصلحة منظور فيها لخصوص الفاعل فهذا لا تحصل له مصلحة إلا بالباشرة وتنع فيه النيابة قطعاً وذلك كاليمين والإيمان والصلاة والصيام والنكاح بمعنى الوطء ونحوها فان مصلحة اليمين الدلالة على صدق المدعى وذلك غير حاصل بخلاف غيره ولذلك قيل ليس في السنة أن يحلف أحد ويستحق غيره ومصلحة الإيمان الإجلال والمعظم وإظهار العبودية لله وإنما تحصل من جهة الفاعل وكذلك الصيام والصلاة ومصلحة النكاح بمعنى الوطء الاعفاف وتحصيل ولد ينسب إليه وذلك لا يحصل بفعل غيره بخلاف النكاح بمعنى العقد فان مصلحته تحقيق سبب الاباحة وهو يتحقق بفعل الوكيل كتحقيقه بفعل الموكل ، الثاني ما كان مشتتاً على مصلحة منظور فيها لذات الفعل من حيث هو وهذا لا يتوقف حصول مصلحته على الباشرة وحينئذ فتصح فيه النيابة قطعاً وذلك كرد العواري والودائع والقصوبات لأهلها وقضاء الديون وتفريق الزكاة ونحوها فان مصلحة هذه

لأنشاء الوكيل إقراراً بها ولا ينع الموكل الرجوع ولا عزل الوكيل عنه ويكون شاهداً عليه بها وأخرج من قابل النيابة قوله (لا في كمين) فلا تصح فيه الوكالة

لأنها تفيد صدق الخالف بما يعلمه من نفسه وأدخلت الكاف الوضوء والصلاة والصوم وكل ما كان من الأعمال البدنية ويدخل في اليمين الأيلاء والأمان (و) لا (معصية كظهار) لأنه منكر من أقول وزور وأدخل بكاف التمثيل السرقة والنصب والقتل الحرام وغير ذلك فإذا قال الوكيل لزوجته الموكلة أنت عليه كظهر أنه لم يقع عليه ظهار والظاهر أنه إن وكاله على طلاق زوجته في الحيض فأوقعه الوكيل فيه أنها تطلق لأن حرمة في الحيض عارضة إذ هو في نفسه ليس بمعصية بخلاف الظهار فإن حرمة ذاتية وأشار للركن الرابع وهو الصيغة بقوله (بما يدل عرفاً) من قول أو إشارة أخرس (لا بمجرد) قوله (وكلت) لأنه لا يدل عرفاً على شيء (بل حتى يفوض) للوكيل الأمر بأن يقول وكلت وكالة مفوضة أوفى جميع أموري وأؤتمن مقامي في أموري ونحو ذلك وإذا فوض له (فيمضي) ويجوز (النظر) أي الصواب لا غيره (إلا

الأشياء إيصال الحقوق لأهلها وذلك مما يحصل بفعل المكلف لها وغيره فيبرأ المأور بها بفعل الغير وإن لم يشعر والثالث ما كان مشتملاً على مصلحة منطور فيها لجهة الفعل والجهة الفاعل فهو متردد بينهما واختلف العلماء في هذا بأيهما يلحق وذلك كالخلع فإنه عبادة معها اتفاق من ثلاث ومن وافقه رأوا أن مصلحة تأديب النفس وتهذيبها وتعميم شعائر الله في تلك البقاع وإظهار الاقبياد إليه وهذا أمر مطلوب من كل قادر فإذا فعله إنسان عنه فانت المصلحة التي طلبها الشارع منه ورأوا أن اتفاق المال فيه أمر عارض بدليل المسكى فإنه يحجج بالمال فقد ألحقوه بالقسم الأول لأن هذه المصالح لا تحصل بفعل الغير عنه ولذا كان لا يسقط القرض عمن حج عنه وله أجره النفقة والدعاء والشافعي وغيره رأوا أن المصلحة فيه القرية المالية التي لا ينكح عنها غالباً فألحقوه بالقسم الثاني انظر بن (قوله لأنها تفيد صدق الخالف) أي وصدق الوكيل بها لا يدل على صدق موكله (قوله) وأدخلت الكاف الوضوء الخ) وذلك لأن المصلحة التي اشتملت عليها هذه الأفعال الخضوع والخشوع وإجلال الرب وإظهار العبودية له ولا يلزم من خضوع الوكيل خضوع الموكل فإذا فعلها غيره فانت المصلحة التي طلبها الشارع من كل مكلف كما مر (قوله) وأدخل بكاف التمثيل) أي في قوله كظهار لأنه مثال للمعصية (قوله والظاهر) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني أي من أنها لا تطلق لأنه لو كمل على معصية وعمل الخلاف إذا قال الموكل للوكيل وكلت على أن تطلقها في الحيض فطلقها فيه كإلحاق الشارح وأما لو وكاله على إطلاقها فطلقها الوكيل وهي حائض كان الطلاق لازماً اتفاقاً (قوله بما يدل عرفاً الخ) من العرف في الوكالة (الوكالة بالمادة كما إذا كان ربيع بين أخ وأخت وكان الأخ يتولى كراءه وقبضه سنين متطاولة فالقول قوله أنه دفع لأخته ما يخصها في الكراء قال ابن ناجي عن بعض شيوخه لأنه وكيل بالمادة وتصرف الرجل في مال امرأته محمول على الوكالة حتى يثبت التعدي قاله مالك انظر ح والواق اه بن (قوله أو إشارة أخرس) أي لامن ناطق (قوله لا بمجرد وكلت) أي وأنت وكيلي ونحوها من كل ما أبهم فيها الموكل عليه فإذا قال وكلت كانت الوكالة باطلة بخلاف أنت وصي فإنها صحيحة وتعم كل شيء وهذا قول ابن بشير وقيل إنها وكالة صحيحة وتعم كل شيء وهو قول ابن يونس وابن رشد في القدمات قال وهو قولهم في الوكالة إن قصرت طالت وإن طالت قصرت قال أبو الحسن وفرق ابن شاس بينها وبين الوصية أي إذا قال فلان وصي فإنه يعم بوجهين أحدهما العادة قال لأنها تقتضي عند إطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تقتضي في الوكالة ويرجع إلى اللفظ وهو محتمل الثاني أن الموكل مهياً للتصرف فلا بد أن يبقى لنفسه شيئاً فيفتقر لتقرير ما أبقي والوصي لا تصرفه إلا بعد الموت فلا يفتقر لتقرير اه بن (قوله لأنه لا يدل عرفاً على شيء) أي وإن دل على الوكالة لغة (قوله فيمضي النظر) أي وهو ما فيه تنمية المال وقوله لا غيره أي وهو ما ليس فيه تنمية للمال كالتق والهبه والصدقة لثواب الآخرة (قوله إلا أن يقول وغير النظر) أي إلا أن يقول الموكل له أمضيت فملك النظر وغير النظر وقوله فيمضي أي غير النظر إن وقع وإن كان لا يجوز للوكيل فعله ابتداء (قوله) ما ليس بمعصية) أي لأن الوكالة على المعصية باطلة كما مر وقوله ولا تبذير أي كأن يبيع ما يساوي مائة بخمسين والحاصل أن المراد بغير النظر الذي لا يجوز للوكيل فعله ابتداء ويمضي بعد وقوعه ما ليس فيه تنمية للمال لا ما كان معصية أو سفها وإلا ناقض ما مر من عدم صحة الوكالة في المعصية (قوله إلا الطلاق) الصواب أنه استثناء من مقدر بعد قوله وغير النظر والأصل إلا أن يقول وغير النظر فيمضي النظر وغيره إلا الطلاق الخ خلافاً لظاهر كلامه من أنه مستثنى من قوله فيمضي النظر ونحوه لابن راشد وابن فرحون ورده ح بأن قوله بعد إلا أن يقول وغير النظر

يقتضي

أن يقول (الوكيل) (و) فيمضي منك (غير النظر) فيمضي إن وقع وإن كان لا يجوز ابتداء فليس للموكل رده

ولا تضمنين الوكيل والمراد بغير النظر ما ليس بمعصية ولا تبذير (إلا الطلاق) لزوجة الموكل (وإنسكح بكبره وينسح دار سكناه و)

يقتضى أنه إذا ذكر هذا القول لا تكون مستثناة وإنما تنضم وهو خلاف ما قاله ابن عبد السلام اهـ
(قوله وبيع عبده القائم بأموره) أى أو التاجر وأولى عتقه فلا يمتنع شيء من هذه الأمور الأربع
المستثناة في كلام المصنف ولو قل له وكذلك وكالة مفوضة وأصبحت فعلك النظر وغير النظر (قوله من
بيع سلعة) أى بأن يقول وكلتكم على بيع دارى الفلانية أو هذه أو دابتي الفلانية أو هذه أو تزويج
بنتى فلانة أو إطلاق زوجتى فلانة أو هذه وكل هذه أمثلة لتعيين الموكل عليه بالنص (قوله وتخصص
أى ما يدل) أشار الشارح إلى أن ضمير تخصص راجع لما يدل على الوكالة عرفاً ولما كان ما يدل عليها
عرفاً لفظاً وغيره والذي يقبل التخصص والتقييد إنما هو اللفظ قال الشارح أى اللفظ النسخ وحاصله
أن لفظ الموكل إذا كان عاماً فإنه يتخصص بالعرف وإن كان مطلقاً فإنه يتقيد به أيضاً فقوله وتخصص
أى إذا كان عاماً وقوله وتقيد أى إذا كان مطلقاً وقد تقدم في باب اليمين أن العام لفظ يستغرق الصالح
له من غير حصر وأن المطلق هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وهذا خاص بغير الفروض إليه وهو من
عين له الموكل فيه (قوله تخصص بعض أنواعها) الأولى تخصيصها ببعض أنواعها أى قصرها على
بعض أنواعها كالخمر مثلاً وذلك لأن تخصيص العام قصره على بعض أفرادها (قوله لا يتجاوز ما
خصه) أى لا يتجاوز الوكيل الموكل عليه الذى خصه العرف أو قيده أى خصه داله أو قيده
ثم إن قول المصنف فلا يعدوه عمرة للتخصص والتقييد وحينئذ فليس تكرر ما مع قوله أو لا وتخصص النسخ
كذا قرر شيخنا وكان الأولى للشارح أن يقول أى لا يتجاوز الوكيل ما وكل عليه سواء كان معينا
بالنص أو مخصصاً أو مقيداً له بالعرف لأجل الاستثناء به في قوله إلا إذا وكل على بيع الخ فإنه مستثنى
بما إذا كان الموكل عليه معينا بالنص لا مخصصاً ولا مقيداً بالعرف فتأمل (قوله أى عليه طلب الثمن)
أى من المشتري وقبضه منه أى وإن كان مقتضى التوكيل على البيع أنه لا يلزمه طلب الثمن ولا قبضه
لأن الموكل عليه إنما هو البيع وجعله اللام في كلام المصنف بمعنى على مأخوذ من قول التوضيح لو سلم
الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه اهـ وهذا حيث لا عرف بعدم طلبه وإلا لم يلزمه بل ليس له
حينئذ قبض ولا يبرأ للمشتري بدفع الثمن إليه قال المتيطى قال أبو عمران في مسائله ولو كانت العادة عند
الناس في الرباع أن وكيل البيع لا يقبض الثمن فإن المشتري لا يبرأ بالدفع إلى الوكيل الذى باع وإنما يحمل
هذا على العادة الجارية بينهم ونقله في التوضيح وح اهـ بن (قوله أو اشتراه فله قبض المبيع وتسليمه
للمشتري) أى لمن وكله على الشراء وما قاله المصنف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن
عبد السلام وابن هرون وقال ابن عرفة مقتضى المذهب التفصيل حيث يجب عليه دفع الثمن يجب عليه
قبض المبيع وحيث لم يجب عليه الدفع لم يجب عليه القبض والذى يجب عليه دفع الثمن هو من لم
يصرح بالبراءة كما يأتي وحصله أن الوكيل إذا اشترى وصرح بالبراءة بأن قال وينتد الموكل دونى لم
يكن له قبض الثمن لأنه لا يطالب بالثمن وإن اشترى ولم يصرح بالبراءة وجب عليه قبض الثمن لأنه
هو المطالب بالثمن (قوله وله رد المبيع) اللام بمعنى على أى يجب على الوكيل أن يرد المبيع إذا كان
لا يعلم بالمعيب حال شرائه وإلا لزمه هو إلا أن يشاء الموكل أخذه فله ذلك أو يقل المبيع والشراء فرصة
فيلزم الموكل كما يأتي وظاهره أنه يجب الرد على الوكيل حيث لم يعلم بالمعيب سواء كان من العيوب الخفية
كالسرقة أو كان من الظاهرة وهو كذلك ما لم يكن ظاهراً بحيث لا يخفى حتى على غير المتأمل وإلا فلا رد له
به ويلزم الوكيل هذا هو المتمد كما قال شيخنا خلافاً لما في عقب وخش عن اللخمي (قوله فإن عينه
فلا رد للوكيل به) أى ويخير الموكل إما أن يقبله أو يرد على بائعه (قوله والآن له الرد) أى فيجوز له أن

بأذن خاص (أو بعينه)
عطف على يفوض أى أو
حتى يعين له الشيء الموكل
فيه من بيع سلعة أو انكاح
بنته (بص أو قرينة)
أو عرف كما أشار له بقوله
وتخصص (أى ما يدل
أى اللفظ الدال عليها
(وتقيد بالعرف) فإذا
كان لفظ الموكل عاماً فإنه
يتخصص بالعرف كما إذا
قال له وكلتكم على بيع دوابى
وكانت العرف يقتضى
تخصص بعض أنواعها
فإنه يتخصص به وإذا
كان الموكل عليه مطلقاً كما
إذا قال له اشترى عبداً فإنه
يتقيد بالعرف إذا كان
العرف يقتضى تقييده بما
يليق به (فلا يعدوه)
أى لا يتجاوز ما خصه
العرف أو قيده (إلا) إذا
وكله (على بيع فله) أى
للكيل أى عليه (طلب
الثمن وقبضه) لأنه
من أنواع البيع (و) إلا إذا
وكله على (اشتراه فله)
أى عليه (قبض المبيع)
من البائع وتسليمه للمشتري
(و) له (رد المبيع) على
بائعه (إن لم يعينه) أى
المعيب (موكله) فإن عينه
بأن قال له اشترى هذه
السلعة فلا رد للوكيل به
وهذا في الوكيل الغير
المفوض وإلا لزم الرد ولو

اشتراها لموكله أو باعها له (وُثْمَن) كذلك (٣٨٢) اشتراه أو باعها لموكله (مالم يُصرح بالبراءة) من الثمن أو الثمن فإن صرح

بأن قال لا أتولى ذلك لم يطالب وإنما يطالب موكله وشبهه في مفهوم لم يصرح قوله (كعبثي فلان لثبته) كذا أو ليشتري منك كذا فلا يطالب بالثمن فإن أنكروا فلان أنه أرسله فالثمن على الرسول (لا) إن قال بعثي (لا تشتري منك) أو لا تشتري له منك فيطالب الرسول مالم يقر المرسل بأنه أرسله فالطلب على المرسل (و) طوب الوكيل (بالعهدة) من عيب أو استحقاق (مالم يعلم) المشتري أنه وكيل وإلا فالطلب على الموكل لا الوكيل إلا أن يكون مفوضاً (وتعين) على الوكيل (في) التوكيل (المطلق) لبيع أو شراء (تهدد البليد و) تعين (لا ترق) أي شراؤه (به) أي بالموكل (إلا) أن يسمى الثمن (فإن سباه ما قال له اشتري ثوباً بشرة وكانت العشرة لا تقى بما يليق به (قتردد) في جواز شراء مالا يليق وعدم جوازه (و) تعين (نم المثل) في البيع والشراء (وإلا) بأن حالف نقد البلد التي بها البيع والشراء أو اشتري ما لا يليق أو باع أو اشتري بغير نم المثل (خير) الموكل بين القبول والرد إلا

يرد كما يجوز له أن يقبل (قوله اشتراها لموكله أو باعها له) والمطالب له بالثمن في الأولى البائع الاجنبي وفي الثانية موكله (قوله ومثمن) أي وطوب بثمان اشتراه (قوله أو باعها لموكله) والمطالب به في الأولى موكله وفي الثانية الاجنبي عكس ما قبله (قوله مالم يصرح بالبراءة) أي ومالم يكن العرف عدم طلبه بهما وإلا عمل به كأمير (قوله لا أتولى ذلك) أي قد الثمن أو دفع الثمن بل يتولاه الموكل دوني (قوله لم يطالب) أي لا بثمان ولا بثمان (قوله وشبهه في مفهوم لم يصرح) أي وهو ما إذا صرح بالبراءة (قوله لثبته كذا) أي بمائة وقوله أو ليشتري منك كذا أي بمائة مثلاً فرضي صاحب السلعة (قوله لا تشتري منك الخ) الفرق بين هذه وما قبلها أنه في هذه أسند الشراء لنفسه وما قبلها أسنده لغيره (قوله أو لا تشتري له منك) أي فزيادة له لا تخرجه عن كونه وكيلًا ولنوص المصنف على هذه لفهمت صورته بالأولى (قوله مالم يقر المرسل الخ) فيه نظر والصواب كما في بن أنه إذا أقر المرسل بأنه أرسله كان للبائع غريمان فيتبع أيهما شاء كما نقله في التوضيح وح إلا أن يخلف المرسل أنه دفع الثمن للرسول فإنه يبرأ ويتبع الرسول كما في ابن عرفة (قوله وطوب الوكيل بالعهدة) أي طوب الوكيل على البيع بالعهدة أي طالبه المشتري بها فإذا باع الوكيل سلعة وظهر بها عيب أو حصل فيها استحقاق رجع المشتري على الوكيل (قوله مالم يعلم المشتري أنه وكيل) أي كالسمار أي ومالم يخلف الوكيل أنه كان وكيلًا في البيع كما نقله الموافق عن المدونة معتزلاً به اطلاق المصنف (قوله إلا أن يكون مفوضاً) أي فإن كان مفوضاً كان له الرجوع عليه وعلى الموكل فيصير له غريمان يتبع أيهما شاء كالشريك المفوض والمقارض والحاصل أن الوكيل إن كان غير مفوض فإنه يطالب بالعهدة مالم يخلف أو يعلم المشتري أنه وكيل وإلا كان المطالب بها الموكل وإن كان مفوضاً كان للمشتري الرجوع عليه لا فرق بين عدم علم المشتري أنه وكيل أو علم أنه وكيل فقط أو علم أنه وكيل ومفوض وفي المفوض يصير للمشتري غريمان كما علمت (قوله في التوكيل المطلق لبيع أو شراء) المراد باطلانه عدم ذكر نوع الثمن أو جنسه عنده وقوله تهدد البليد أي التي وقع بها البيع أو الشراء سواء وقع التوكيل فيها أو في غيرها (قوله ولا ترق به) قال ابن عاشر هذا لا يندرج في قوله ولو تخصص وتقيد بالعرف فإذا جرى العرف بقصر الدابة على الحمار وقلت لرجل اشتري دابة فلا يشتري إلا حماراً ثم إذا كانت أفراد الحمار متفاوتة فلا يشتري إلا لا تقابك فاللائق أخص مما قبله وهو معتبر في كل فرد بخصوصه (قوله إلا أن يسمى الثمن) هذا استثناء من مفهوم لائق به أي لا غير لائق إلا أن يسمى الثمن فإن سماه ففي جواز شراؤه وعدم جوازه تردد فالتردد إنما هو في شراء غير اللائق مع التسمية (قوله قتردد) كان الأولى أن يقول تأويلان لأن الخلاف لشراؤها في فهمها (قوله ونم المثل الخ) فإذا وكله على بيع سلعة فلا بد من بيعها بثمان مثلاً لا بأقل منه فإذا وكله على شراء سلعة فلا بد من شرائها بمثل الثمن لا بأكثر ومحل تعين نم المثل إذا كان التوكيل على البيع أو الشراء مطلقاً أي لم يسم له نمًا فإن سماه تعين وهل التسمية تسقط عن الوكيل النداء والشهرة أي النداء على المبيع واشهاره للبيع قولان قال ابن بشير ولو باعها بما سماه له من غير اشهار قولان أحدهما مضاهة والثاني رده لأن القصد طلب الزيادة وعدم النقص انظر (قوله بأن خالف تهدد البليد) أي بأن باع بمرض أو حيوان أو بندق غير متعامل به في البلد (قوله بين القبول والرد) أي وأخذ سلمته في المسئلة الأولى أن كانت قائمة والا ضمنه قيمتها لتعديدها ذكره من أن الوكيل إذا خالف فيما ذكر غير الموكل بين القبول والرد ظاهر إذا كانت المخالفة لا نزاع فيها وكذا إذا ادعى الوكيل الإذن وخالفه الموكل وادعى عدمه لأن القول قول الموكل (قوله كفيلوس) أي كالوركله على البيع فباع ففيلوس (قوله كالقبل) أي وكالشيء القليل

إن يكون ما خالف فيه شيئاً يسيراً يخاف الناس مثله فلا كلام للموكل (كفيلوس) مثال لما فيه التخير لأنها ملحقة بالمرض الثمن (إلا ما شأنه ذلك) أي يمه بالقول (لحقته) أي لحقة أمره كالقبل فيلزم للموكل

لأن الفلوس في المحقرات كالدين في غيرها (كصرف ذهب) دفعه الوكيل للوكيل (٣٨٣) ليشتري له به شيئا عنه فلم يشتري حق

صرف الذهب (قبضة)
واشتري بها فيخير الوكيل
اسكن ان كان ما اشتراه قديما
خير مطلقا وان كان سلفا
خير ان قبضه قبوله ورد
فان لم يقبضه تعين الرد
وليس له الاجازة لما فيه من
فسخ الدين في الدين ويبيع
الطعام قبل قبضه ان كان
طعاما كما سيأتي له (الا ان
يكون) الصرف المذكور
هو (الشان) او كان نظرا
فلا خيار (وكيف خالف)
عطف على حكمه فلوس
(مشتري) بفتح الراء
(عين او سوفا او
رمانا) عين للوكيل فيخير
الوكيل لان تحصيله معتبر
(او يبيع) أي الوكيل
(ياقل) مما سيأتي له الموكل
ولو يسيرا فيخير (او
اشترائه بأكثر) مما سيأتي
له أو من ثمن الشئ (كثيرا)
فيخير وأما باليسير فلا لان
شان الشراء الزيادة
لتحصيل المطلوب ولذا
قال (الا كدينارين)
الكاف استقصائية (في
أربعين) وثلاثة في ستين
وواحد في عشرين فلا
خيار ليسارته و شأن الناس
التفان في مثل ذلك وفي
نسخة لا كدينارين بلا
النافية وهي الصواب لأنه
بيان لمفهوم قوله كثيرا

التمن كالسوط فاذا باع الوكيل بطلا أو سوطا بفلوس لزم الوكيل ذلك ولا خيار له في رد البيع وامضائه
(قوله كصرف ذهب الخ) هذا تشبيه في تخيير الوكيل (قوله اسكن ان كان ما اشتراه) أي بالدرهم التي هي
صرف الدينارين (قوله خير مطلقا) أي قبضه الوكيل أم لا واعترضه بن بأنه إذا لم يقبض يلزم المخدور
الذي ذكره في السلم ان أجاز من فسخ ما في الدية في مؤخر ويبيع الطعام قبل قبضه ان كان الذي اشتراه
طعاما والصواب أن التخيير هنا أي فيما اذا اشترى قديما أم هو بعد قبض الوكيل كما أن التخيير في السلم
بعد قبض الوكيل المسلم فيه وكذا فيما تقدم وهو ما اذا باع بفلوس أو بغير نقد البلد التخيير أم هو بعد
القبض وحيث قال التشبيه تام (قوله ورده) أي على الوكيل وأخذ ذهبه منه (قوله وليس له الاجازة) أي
بل يتعين أخذ ذهبه والسلم فيه سواء كان طعاما أو غيره لازم للوكيل (قوله لما فيه من فسخ الدين في
الدين) أي لأنه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب الثمن في ذمته دينا وقد فسخ ذلك في مؤخر وهو المسلم فيه
(قوله ويبيع الطعام قبل قبضه) إنما لزم ذلك لأن الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المحالة لقد
للموكل فإذا رضى الموكل بذلك فساكن الوكيل باعه الطعام قبل قبضه من المسلم اليه (قوله هو الشان) أي
عادة الناس أي بأن كانت عادة الناس شراء تلك السلعة للموكل على شرائها بالدرهم أو سلم الدرهم فيها
(قوله وكان نظرا) أي أو كان صرف الدينارين بالدرهم فيه مصلحة للموكل ولعل المصنف ترك
ذلك لوضوحه والافهم مصرح به في المدونة (قوله وكيف خالفته مشتري الخ) فاذا قال الموكل لو كيلة
اشتر سلعة كذا أولا تباع الا في السوق الفلاني اولايح الا في الزمن الفلاني فخالف خير الموكل ان شاء
اجاز فعله وان شاء رده وظاهره ثبوت الخيار للموكل سواء كانت الاغراض تختلف بالزمان والسوق
أولا واستقر به ابن عرفة وقال ابن شاس لا يخير اذا خالف سوفا أو زمانا عين الا اذا كانت تختلف بها
الاغراض (قوله بفتح الراء) أي وبصح كسرها أيضا فاذا قال لا تباع هذه السلعة الا من فلان فلا يبيع
من غيره فان باع لغيره خير الموكل ايهن (قوله أو يبيع بأقل) أي ومخالفتها في يبيع بأقل في مقدرة وهي
للسببية أي ومخالفتها بسبب يبيع لأن المخالفة بسببه لافيه (قوله أو اشترائه بأكثر) أي أو مخالفتها في
اشترائه بأكثر أي بسبب اشترائه بأكثر أي بزيادة وهي صادقة بكونها كثيرة أو يسيرة فان كانت
كثيرة فالتخيير وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيرا فأفاد الحكمين بالمنطوق والمفهوم
(قوله الا كدينارين الخ) تقريره على ان الاستثناء خاص باشترائه بأكثر نحوه في ابن غازي قال ح
وهو الذي مشى عليه عبد الحق وابن يونس والبخمي والطيبي وصاحب الجواهر وأما من باع
بأقل مما سماه له الأمر ولو يسيرا لم يلزم الأمر ذلك ويخير ايهن (قوله الكاف استقصائية) أي لأن
الزيادة اليسيرة نصف العشر فاقبل وما زاد عليه فهو كثير (قوله وثلاثة في ستين) أي وأربعة في ثمانين
وواحد في عشرين أي ونصف واحد في عشرة وربع واحد في خمسة (قوله وهو الصواب) أي لأن
القصديان للمفهوم لا الاستثناء لان ما قبل الا لا يشمل ما بعدها حتى يصح الاستثناء (قوله الا ان تجعل الخ)
أي أو يجعل الاستثناء منقطعا (قوله وصدق الوكيل يمين في دفعهما للبائع من ماله) أي وحيث
فيرجع بهما على الموكل ومحل حلف الوكيل اذا لم يصدق الموكل على دفعهما والا فلا يمين واذا
صدق الموكل في دفعهما وطال الزمان وادعى الموكل دفعهما للوكيل فقال بن الظاهر أنه يجري على حكم
من ادعى دفع دين عليه لربه فيجرب فيه الخلاف المذكور في ذلك قليل لا يصدق الا بينة ولو طال
الزمان وقيل ان طال الزمان كعشرين سنة صدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعى والمعتد الاول
كما قاله شيخنا العدوي وحاصل المسئلة أنه اذا وكله على شراء سلعة وعين له الثمن فادعى الوكيل انه زاد

كأنه قال لان قلت الزيادة كدينارين الخ إذ لا وجه للاستثناء إلا ان تجعل إلا بمعنى غير (وصدق) الوكيل يمين (في دفعهما)

أي الدينارين للبائع من ماله إن لم يسلم السلعة للموكل

بل (وإن سلم) له السلعة المشتراة (كالم يطل) الزمن أي زمن سكوته عن طلبها الذي بين التسليم وبين دعواه الدفع من ماله فلا يصدق في دفعها * ولما قدم ان الوكيل إذا خالف (٣٨٤) كان لموكله الخيار في الاحازة والرد شرع يبين أنه إذا رد لم يرد الباع بل يلزم

الوكيل بقوله (وحيث خالف) الوكيل بأن زاد كثيرا (في اشتراء) أو اشترى غير لائق أو غير ماعين له بلفظ أو قرينة أو عرف أو نحو ذلك مما ثبت فيه الخيار للموكل (لزومه) أي الوكيل ما اشتراه إلا أن يكون له فيه خيار لم ينقض زمنه (إن لم يرضه) أي يرض به (موكله) فان رضيه لزمه حيث يجوز له الرضا بأن كان غير سلم وإلا منع الرضا على ما يأتي في قوله والرضا بخالفته في سلم (كذبي عيب) اشتراه الوكيل مع علمه به فيلزمه إن لم يرض به موكله (إلا أن يقل) العيب قلّة يقتضرها عادة بالنظر لما اشترى له فاتهمذكروا أن العور في جارية الخدمة قليل يقتضرها عادة بخلاف جارية الفرش (وهو) أي التبراء (فرصة) أي غبطة فيلزم للموكل كدابة مقطوعة ذنب لغير ذي هيئة وهي رخيصة (أو) خالف الوكيل (في بيع) بأن باع بأقص مما سمى له أو من ثمن المثل إذا لم يسم أو بفلاس أو عروض وليس

في الثمن زيادة يسيرة دفعها من ماله وطالب الرجوع على الموكل بتلك الزيادة فإنه يصدق بيمينه حيث لم يطل زمن سكوته عن الطلب بتلك الزيادة سواء ادعى دفعها من ماله قبل ان يسلم السلعة للموكل أو بعد ان سلمها فان طال زمن سكوته عن الطلب بها فلا تقبل دعواه وحل حلفه عند عدم الطول مالم يصدق الموكل وإلا فلا يمين عليه وإذا صدقه وطال الزمان وادعى دفعها له جرى على حكم من ادعى دفع دين عليه (قوله بل وإن سلم) أي الوكيل السلعة للموكل (قوله عن طلبها) أي من الموكل (قوله الدفع) أي دفع الدينارين الزائدين (قوله شرع يبين أنه) أي الموكل إذا رد البيع على الوكيل لم يرد الوكيل البيع بل البيع لازم له (قوله وحيث الخ) يحتمل أنها شرطية فالقول في محل جزم والحزم بها بدون ما قيل ويحتمل ان تكون ظرفية معمولة لازم وهو الاحسن وتكون ظرف زمان (قوله أو نحو ذلك الخ) أي كما لو صرف الوكيل الدنانير بدراهم واشترى بها ثوبا أو أسلحة في عرض أو طعام وكالوكله على شراء متعدد من كتياب بصفة معينة بثمن معين فابتاع منها واحدا بالثمن كله (قوله لزومه) أي الوكيل ما اشتراه أي ولو كانت مخالفة خطأ لتقصيره (قوله إلا أن يكون له فيه خيار الخ) أي ان محل لزوم البيع للموكل الذي خالف في اشتراؤه إذا كان اشتراه على البت أو على الخيار للبائع وأقصى البائع البيع أما لو اشتراه الوكيل على خيار له ولم ينقض زمنه فإنه لا يلزمه وله رد على بانه فان كان الخيار لكل من البائع والمشتري الذي هو الوكيل فاختر أحدها الرد فقد تقدم في باب الخيار ان الحق في هذه الحالة لمن اختار الرد منهما سواء كان البائع أو المشتري ولا يلزم البيع إلا برضاها معا انظر بن (قوله إن لم يرضه) أي ان لم يرض بما خالف اليه (قوله بأن كان) أي ما خالف اليه (قوله وإلا بأن كان الخالف اليه سلما منع الرضا به أي إن كان الموكل دفع الثمن للموكل ليس له ما فيه من فسخ الدين في الدين ويزيد إذا كان المسلم فيه طعاما يبيع الطعام قبل قبضه وأما إذا لم يدفعه له كان له الرضا به (قوله مع علمه به) أي وإلا لم يلزمه وله الرد كما مر في كلام المصنف وقوله مع علمه به أي أو كان ظاهرا لا يخفى حتى على غير التأمل (قوله يقتضرها مثله) أي إذا كانت لغير من لا ترضى به خدمتها (قوله وهو فرصة) حال من الضمير في قوله إلا أن يقل الخ (قوله كدابة الخ) أي وكجارية لخدمة من لا ترضى به خدمتها وهي رخيصة (قوله لغير ذي هيئة) وأما شراء دابة مقطوعة الذنب لذي هيئة فلا تازم ولو رخيصة وكذا جارية عوراء لخدمة من يرضى بخدمتها لكون العيب غير قليل لأن القليل ما يقتضرها عادة بالنظر لما اشترى له ولمن اشترى له (قوله بأقص مما سمى له) أي ولو يسيرا (قوله والامضاء) أي ويأخذ الثمن الذي باع به (قوله وقيمتها) أي وأخذ قيمتها من الوكيل (قوله فأعلى) أي من حوالة السرق كثير بدن ونحوه (قوله هذا إن لم يسم) أي أخذ قيمتها إذا فانت والحال ان مرد البيع (قوله فان سمى الثمن وفانت) أي والحال ان الموكل رد البيع وقوله فله أي للموكل وقوله تعريه أي تعريض الوكيل (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من تخيير الموكل إذا بين الوكيل أي للمشتري أنها ملك للموكل (قوله وإلا فالقص لازم) أي وان لم يبين أنها ملك للموكل فليجوز لازم وليس للموكل أخذها إن كانت قائمة وقص ما سماه ان سمى وقصه بثمن المثل ان لم يسم لازم للموكل (قوله وكلامه هنا) أي قوله أو خالف في بيع فيخير موكله (قوله وثن المثل) أي وثمانين ثمن المثل (قوله لانه أعم) أي لأن ما تقدم تخيير

بسبب

الشأن ذلك (فيخير موكله) في الرد والامضاء فان رد البيع أخذ سلته

إن كانت قائمة وقيمتها از فانت عند المشتري بحواله سوق فأعلى هذا إذا لم يسم فان سمى الثمن وفانت فله تعريه تمام التسمية وهذا كله إذا بين الوكيل أنها للموكل وإلا فالقص لازم له وكلامه هنا مستفاد من قوله التقدم وثن المثل وإلا خير أعاده هنا لأنه أعم ولا يرتب عليه

قوله (ولو) كان الموكل فيه (ربوياً بمثله) بأن قال له بع هذا القمح فقول بآرزه أو بعه بدرام فباعه فقول مثلاً الموكل على يمينه ربوى والخالف إليه ربوى أيضاً فيخير الموكل في اجازة البيع ورده ومحل (٣٨٥) التخيير فيما بالغ عليه إذا لم يعلم المشتري بتعدي الوكيل والا فسد العقد

بسبب المخالفة في شيء خاص وهو ما إذا باع بأقل من ثمن المثل وهنا تخيير بسبب المخالفة في أمر عام كما بينه الشارح أولاً بقوله بأن باع الخ (قوله ولو كان الموكل فيه) أي في يمينه ربوياً فتعدي الوكيل وباعه ربوى مثله سواء كان للوكل أمره ببيعه ربوى أو غيره (قوله فيخير الموكل في اجازة البيع ورده) إنما خير بين الأمرين المذكورين مع أن الخيار في بيع الربويات بعضها يعرض بمطل له لأدائه لربا النساء بناء على أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو المشهور أي أن الخيار الذي جرى إليه الحكم كخيار الموكل هنا يعني بين الرضا بما فعله الوكيل ورده ليس كالخيار المدخول عليه (قوله ولا يفسد) أي وإلا بأن علم بالتعدي حين الشراء فسد (قوله وهو مبطل له) أي لأنه يؤدي للنساء (قوله إلا أن يلتزم الوكيل الزائد) قد استعمل المصنف الزائد في حقيقته ومجازه وهو يمينه بأقل إذا هو نقص في المعنى أو هو من باب الاكتفاء وهو الأولى فكانه قال إلا أن يلتزم الوكيل الزائد أو النقص على حد سرايل تقيم الحر أي والبرد فينطبق كلامه على البيع والشراء قاله عقب وقد يقال المراد إلا أن يلتزم الزائد على ماسمى له وعلى ما باع به (قوله وأولى المشتري) انظر هل التزام الاجنبي كذلك أم لا لأن فيه منة بخلاف الوكيل لأنه لما تعدي كان ما يلتزمه لازماً له (قوله فان التزمه فلا خيار) أي فان التزم الوكيل ما زاد من الثمن على ما ساء له موكله في مسألة الشراء أو التزم الزائد على ما باع به حيث باع بأقص مما ساء له موكله فلا خيار للموكل فالأول كما لو وكله على شراء سلعة بمشيرة فاشترى بها بخمسة عشر والتزم الوكيل الخمسة الزائدة على ماسمى له والثاني وهو ما إذا التزم الوكيل الزائد على ما باع به كالأول وكله على بيع سلعة وسمى له الثمن عشرين فباعها بخمسة عشر والتزم الوكيل أو المشتري الخمسة الزائدة على ما باع به المكمل لما ساء له (قوله وتقدمها) أو أو بمعنى ثم التي للترتيب (قوله فلا خيار للموكل) أي لأن الذي له حصة من الثمن إنما هو الأجل وهو منتف هنا لما علمت أن المراد بقوله في الذمة أن يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التأجيل (قوله وعكسه) بالرفع مبتدأ خبر محذوف تقديره كذلك أو بالنصب عطفًا على اشتريها أي أو قال عكسه لأنه هنا فيه معنى الجملة فيصح أن يعمل فيه القول (قوله عليه) أي على الثمن (قوله لتعلق غرضه بالبيع) أي ويقبل قوله في غرضه كما في عقب فإذا قال الموكل في الأولى إنما شرطت الشراء بهذه المائة لأن غرضي أنه إذا ظهر بها عيب أو حصل فيها استحقاق يفسخ البيع لأنه ليس عندي غيرها فيقبل قوله في أن غرضه ذلك ويثبت له الخيار في رد البيع وامضائه وكذا إذا قال إنما أمرته بالشراء في الذمة خوفاً من أن يستحق الثمن فيرجع البائع في البيع وغرضي بقاءه فانه يقبل قوله في غرضه ويثبت له الخيار في امضاء البيع ورده (قوله أو قال اشتريه) أي صفتها كذا فاشترى به اثنين أي فلا خيار للموكل ويأخذ الاثنين فإن تلقا كان ضمانهما منه والموضوع أنه لم يمكن أفرادهما وإلا لزم الوكيل واحدة كالموكل قال تمت ربما اشعر قوله فاشترى به اثنين أنه لو اشترى به واحدة وعرضها معها في صفقة واحدة إن الحكم ليس كذلك ففسد حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون لو أمره بشراء جارية بعينها أو موصوفة بثمن فاشترى بها ومتماعاً معها في صفقة واحدة فالأمر بخير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الجارية بمحضها من الثمن (قوله على الصفة) أي حال كونها على الصفة التي عينها الموكل

ع ٤٩ - دسوق - لث

بها ابتداء فلا خيار وهذا مالم يظهر لاشتراط الموكل فائدة وإلا اعتبر شرطه كما قاله في التوضيح كأن يكون غرضه بتعيين الثمن في الأولى ففسخ البيع إذا طرأ عليه عيب أو استحقاق لكونه ليس عنده غير هذا الثمن وغرضه بالشراء في الذمة في الثانية عدم الفسخ لتعلق غرضه بالبيع (أو) قال اشتر (شاة) بدنيار فاشترى به اثنين (على الصفة)

قله ابن عرفة عن المازري
لأنه إذا علم بالتعدي فهو
محذور لأن يمين له البيع أولاً
فيكون داخل على الخيار
في بيع الربوى وهو مبطل
له وحيث ثبت الخيار
للموكل عند المخالفة في بيع
أو شراء فأنما ذلك إلا أن
يلتزم الوكيل (وأولى
المشتري (الزائد) على الثمن
الذي ساء له في مسألة
الشراء وعلى ما باع في مسألة
البيع فان التزمه فلا خيار
ولزم العقد (على الأحسن)
عند ابن عبد السلام (لا إن
زاد) الوكيل (في بيع)
كأن قال له بع بمشيرة فباع
بأكثر (أو نقص في اشتراء)
كأن قال له اشتر بمشيرة
فاشترى بأقل فلا خيار لموكله
فيهما (أو اشتر) أي ولأن
قال اشترى سلعة كذا (بها)
أي بهذه المائة مثلاً المعينة
(فاشترى) بمائة على الحلول
(في الذمة) أي غير معينة
(وتقدمها) أي المائة المعينة
المدفوعة له فلا خيار
للموكل (وعكسه) بأن
دفع له المائة وقال اشتر في
الذمة ثم اتقدمها فاشترى

أولهما أحدهما في عقد واحد بدليل قوله (٣٨٦) (لم يمكن إفرادهما) بأن أبي البائع من بيع أحدهما مفردة (وإلا)

بأن يمكن إفرادهما (خير) للوكيل (في الثانية) منها أي في واحدة لا بينهما لأن للوضع أنهما بمقد واحد فان كاتبا بمقدين لزمت الأولى ان كانت على الصفة وخير في الثانية وان كانت الثانية على الصفة لزمت وخير في الأولى (أو أخذ) الوكيل (في سلك) الذي وكلته فيه (حيلة أو رهناً) بعد العقد فلا خيار لك لان ذلك زيادة توثق واما لو اخذها في حال العقد أو قبله خبرت لان لها حصّة من الثمن (وضمنه) أي ضمن الرهن الوكيل ضمان الرهان (قبل علمك به ورضاك) أيها الموكل وإلا فالضمان منك (وفي) يعمه بذهب (في) قوله للوكيل به (بدراهم وعكسه قولان) فيما إذا كانا قد البلد والبلد والبلد عاتباع بهما واستوت قيمة الذهب والدرهم وإلا خير قولاً واحداً (وحنث) الخالف للوكيل (بفعله) أي الوكيل (في) حلفه (لا أقبله) أي الشيء المألوف عليه لأن فعله كفعل موكله (إلا بنية)

(قوله أو أحدهما) عطف على عذوف تقديره على الصفة كلاهما أو أحدهما (قوله بأن أبي البائع من بيع أحدهما مفردة) أي والحال انه لم يجد الصفة المطلوبة في غيرها (قوله وإلا) أي وإلا بأن أمكن إفرادهما والحال أنهما على الصفة واشترهما بمقد (قوله خير في الثانية) أي لانه لا يلزمه واحدة منهما بعينها وانما بخير في أخذ واحدة منهما بما يخصها من الثمن (قوله وخير في الأولى) وان لم تكن واحدة منهما على الصفة خير فيها كانا بمقد أو بمقدين * واعلم ان ما ذكره المصنف من انه إذا كان لا يمكن إفرادهما لزما للوكيل وإن أمكن إفرادهما واشترهما معاً خير في قبول واحدة فقط هو الموافق لنقل ابن عرفة وان لم يوافق قولاً من أقوال ثلاثة ذكرها في التوضيح وحينئذ فلا يعترض بما في التوضيح على كلامه هنا (قوله ضمان الرهان) أي فيضمن قيمته إن كان بما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وإلا فلا ضمان (قوله قبل علمك به ورضاك) ظرف لمحدوف أي ان تلف قبل علمك به ورضاك به هو الأولى حذف قوله علمك به لإغناء ما بعده عنه لان الرضا بالشيء يستلزم العلم به (قوله والا فالضمان منك) أي وإلا بأن رضى الموكل بالرهن الذي اخذه الوكيل ولو حكماً كعامة به وسكوته طويلاً فضمانه ان تلف بعد ذلك ضمان الرهان من الموكل فان لم يطل سكوته بعد علمه به وتلف حلف انه لم يرض به وضمنه الوكيل وعمل التفصيل المذكور في الوكيل الخصوص والافالضمان من الموكل مطلقاً علم به ورضى أم لا (قوله في بدراهم) في داخلة على محذوف كما اشار له الشارح لان حرف الجر لا يدخل على مثله (قوله وعكسه) أي وهو يعمه بدراهم في قوله به بذهب (قوله قولان) أي في تخيير الموكل بناء على انهما جنسان ولزوم البيع بناء على انهما جنس واحد في العرف والقول بالتخير نصره ابن عرفة فهو الرجح كما قيل والقول باللزوم اختاره اللخمي وصححه ابن الحاجب وتؤولت للدونة عليه واعتمده بن (قوله فيما إذا كانا الخ) أي محلها فيما إذا كانا قد البلد الخ (قوله وحنث الخ) أي فاذا حلف لا يشتري عبداً فلان فأمر غيره فاشتراه له فانه يحنث إلا أن ينوي انه لا يشتريه بنفسه فلا يحنث بشراء الوكيل وكلام المصنف في اليمين بالله أو بعق غير معين لان كان اليمين بطلاق أو عتق معين وإلا فلا تنفع تلك النية عند القاضي كما مر في باب اليمين في قوله الا لرافعة أو يئنة أو اقرار في طلاق أو عتق فقط أي معين (قوله ويرى أيضاً الخ) أشار بهذا الى أنه لا فرق بين صيغة البر والحنث فيحنث بفعل الوكيل في صيغة البر ويرى بفعله في صيغة الحنث مثل فعل نفسه سواء بسواء (تنبيه) قال عبق كلام المصنف واضح في شيء يحصل القصد منه بفعل الوكيل أو الموكل كيح وضرب وكذا دخول دار فيما يظهر لقبوله النيابة حيث لم يقصد الدخول بنفسه وهو ظاهر كلام اللقاني في صيغة البر في دخوله لا في صيغة الحنث كلاً دخلن الدار فلا ير بتوكيله في دخولها ه والدي في الواق وح عن ابن رشد انه لا فرق بين صيغة البر وصيغة الحنث من ان دخول الوكيل في دخوله الموكل فيبر به في صيغة الحنث ويحنث به في صيغة البر اه بن وقال العلامة الامير في حاشيته على عبق والظاهر انه لا يسلّم إطلاق قبول النيابة في دخوله الدار نعم إن كان الغرض منه التفتيش على شيء مثلاً فانه يقبل النيابة فيحنث في حلقه لا يدخل الدار بدخول الوكيل ويرى بدخوله في حلقه لأدخلن الا ان ينوي بنفسه فهما وإلا لم يحنث في الأولى ولم يبر في الثانية (قوله أي توكيله) اشار إلى ان في الكلام حذف مضاف لان المنع حكم شرعي لا يتعاق بالدوات وإنما يتعلق بالانفصال والمراد بالتمى مطلق الكافر فهو من عموم المجاز (قوله عن مسلم) أي واما توكيل التمي لتمي فان كان على استخلاص دين له على مسلم منع لأنه ربما اغلظ وشق عليه بالحنث في الطلب وإن كان على غير ذلك

أو تقاضى (لدين لانه لا يتحرى في ذلك ولا يعرف شرط المقود عليه من ثمن ومثمن وكلام المصنف شامل لما إذا كان الدمى عبدا لمسلم ولورضى من يتقاضى منه لحق الله ولا نهر بما أغلظ على المسلم وشق (٣٨٧) عليه بالحث في الطلب ولن يجعل الله للكافرين

على المؤمنين سبيلا ومن ذلك جعله مباشرا وكاتبا للأمراء ونحوهم فانه من الضلال المبين (وعدوه على عدوه) مسلما أو كافرا إلا أن يرضى به للوكل عليه ولو عداوة دينية كيهودي على نصراني وعكسه وجاز توكل مسلم على واحد منهما إذا لم تكن بينهما عداوة دينية (و) منع على للوكل الرضا (بمخالفته) أى بمخالفة الوكيل له (في سلم) سمائه فأعرض عنه لقبره (إن دفع) له (الثلث) وقال له أسلمه في كذا فخالف وأسلمه في غيره لانه لما صدق ضمن الثمن في ذمته فصار ديننا منفسخه فيما لا يتجمله وهو دين بدين ويزاد في الطعام يعم قبل قبضه لانه يتعمده وجب له وصار الثمن دينا في ذمته لموكله وبرضا الموكل به قد باعه الوكيل له قبل قبضه (و) منع (يعمه) أى الوكيل فهو مصدر مضاف لفاعله (لنفسه) ما وكل على يعمه ولو سمي له الثمن لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مما يمكن بهدنتاهي الرغبات فيه أولم يأذن له

فلا منع (قوله أو تقاضى للدين) ظاهره كالدونة تقاضاه من مسلم أو ذمى ولكن الحق جواز توكله على تقاضى الدين من ذمى كما هو مفاد بهرام في كبره وشامله وظاهر المصنف أنه انما يمنع توكل الذمى للمسلم في الأمور الثلاثة التي ذكرها ولا يمنع توكله له في غيرها كقبول نكاح ودفع هبة وإبراء ووقف وهو كذلك وينبغي كما قال ولد عقب أنه إذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضى الممنوع على وجه الصحة أن يكون ماضيا (قوله ولورضى من يتقاضى منه) هذه المبالغة مرتبطة بكلام المصنف (قوله ربما أغلظ على المسلم) أى الذى عليه الدين (قوله ومن ذلك) أى ومن قبيل ذلك أى توكل الذمى في التقاضى (قوله وعدوه على عدوه) أى ومنع توكل عدوه على محاصمة عدوه للمسلم أو الكافر (قوله ولو عداوة دينية) أى ولو كانت العداوة التي بينهما دينية أى سببها اختلاف الدين قال بن ألقم تقييد العداوة هنا بالدنيوية وأما منع توكل المسلم لليهودى على محاصمة النصراني وعكسه فلم يعمد تحفظ كل منهما للعداوة (قوله على واحد) أى على محاصمة واحد منهما سواء كان الموكل لذلك المسلم مسلما أو كافرا إذا لم يتوصل الكافر لخلاص حقه إلا بذلك وإلا كره توكله لذلك لأن فيه نوع اذلال فان تحقق حرم وعلم أن مثل توكل العدو توكل من عنده لد واستتبه الناس في الخصومات فلا يجوز للقاضى قبول وكالته على أحد كما قال ابن لبابة وابن سهل وللرجل أن يخاصم عن نفسه عدوه إلا أن يادر لأذاه فيمتنع من ذلك ويقال له وكل غيرك انظر ج (قوله والرضا بمخالفته الخ) حاصله انه إذا أمر وكيله أن يسلم له في كذا فخالف وأسلم له في غيره فلا يجوز للموكل الرضا بما خالف اليه الوكيل ان كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل وكان مما لا يعرف بعينه وكان اطلاع الموكل على المخالفة والرضا بها قبل قبض الوكيل ما خالف اليه فان لم يدفع له الثمن جاز الرضا بمخالفته كان المسلم فيه طعاما أو غيره بشرط أن يجعل له رأس المال الآن والا منع ولو تأخر سيرا لانه يبيع دين بدين وكذا يجوز الرضا بما خالف اليه اذا كان قد دفع اليه الثمن وكان مما يعرف بعينه ولم يفت وكذا لو اطلع على المخالفة بعد قبض الوكيل المسلم فيه ولو قبل طول أجله فيجوز للموكل الرضا به طعاما كان أو غيره كان الثمن المدفوع مما يعرف بعينه أم لا (قوله قبل قبضه) أى من المسلم اليه (قوله وجب له) أى وجب ذلك الطعام المسلم فيه للوكيل (قوله ما يمكن الخ) هذا قيد في منع بيع الوكيل لنفسه وحاصله أن المنع مقيد بما إذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وبما إذا لم يأذن له ربه في البيع لنفسه فان اشترى الوكيل لنفسه بعد تنهاى الرغبات أو أذنه الموكل في شرائه لنفسه جاز شراؤه حيثنذ ومثل أذنه له في شرائه ما لو اشتراه بحضرة ربه لانه مأذون له حكما (قوله ومحجوره عطف على نفسه) أى منع أن يبيع الوكيل لمحجوره فلا يجوز لمن وكل على بيع سلمة أن يبيعها لمن في حجره من صغير أو سفيه أو مجنون أو رقيق (قوله غير مأذون) أى له في التجارة وأما يعمه له فجائز كما يأتي للشارح (قوله لانه من قبيل البيع لنفسه) أى لان الذى يتصرف لمن ذكر من المهاجر هو الحاجر فكأنه باع لنفسه (قوله ان اشترى بمال المفاوضة) أى وأما إن اشترى شريكه بماله الخاص به فالجواز ولا مفهوم لشريك المفاوضة بل كذلك شريكه الآخذ بضائه يمنع البيع له اذا كان الشراء بمال الشركة وإلا جاز (قوله بخلاف زوجته) ذكر بعض الموثقين ان الرجل اذا اشترى لزوجته شيئا بطريق الوكالة ثم طلب منها الثمن فزعمت انها دفعته له فان تعد الثمن حلفت وان لم ينقده حلف ولكل ربه في البيع لنفسه وإلا جاز (ومحجوره) من صغير وسفيه ورقيق غير مأذون فيمنع لانه من قبيل البيع لنفسه ومثل محجوره شريكه المفاوض ان اشترى بمال المفاوضة (بخلاف زوجته) أى الوكيل وولده الرشيد (ورقيقه)

ربه في البيع لنفسه وإلا جاز (ومحجوره) من صغير وسفيه ورقيق غير مأذون فيمنع لانه من قبيل البيع لنفسه ومثل محجوره شريكه المفاوض ان اشترى بمال المفاوضة (بخلاف زوجته) أى الوكيل وولده الرشيد (ورقيقه)

للمأذون فلا يمنع لاستقلالهم بالتصرف لا تقسم بخلاف المحجور (إن لم يحجب) لهما فإن حابى منع ومضى البيع وغرم الوكيل ما حابى به والعبرة
بالهابة وقت البيع (و) منع (اشترأؤه) أى الوكيل (من) أى رقيقا (يعتق عليه) أى على موكله (إن علم) الوكيل بأنه أصل أو فرع
أو أخ للموكل وإن لم يعلم الحكم (٣٨٨) (و) لم يمينه موكله (لشراء بنص أو إشارة وإذا تنازعا في العلم أو التمين فالقول

للكوكل (و) إذا وقع شرائؤه
على الوجه الممنوع (عق)
عليه) أى على الوكيل على
الأرجح وغرم ثمنه
للموكل (و) (إلا) بأن عينه
موكله كاشتر عبد فلان
أو هذا العبد وإن لم يعلم
الموكل بالقرابة أو الحكم
أو لم يعلم الوكيل بالقرابة
وإن لم يمينه (فعلى أمره)
أى يعتق عليه لعدم تعدى
الوكيل (و) منع (توكيله)
أى توكيل الوكيل غير
المفوض على ما وكل فيه
لأن الموكل لم يرض إلا
بأمراته (إلا أن) يكون
الوكيل (لا يلقى به) تولى
ما وكل عليه بنفسه كوجبه
في حقير فله التوكيل
حيث علم الموكل بوجهاته
أو اشتر الوكيل بها وإلا
فليس له التوكيل وضمن
إن وكل لتعديده (أو) (لا
أن) (يكثر) فهو عطف
على لا يلقى فيوكل من
يشاركة في الكثير الذى
وكل فيه ليعينه عليه لأنه
يوكل غيره استقلالاً
وحيث جاز له التوكيل
(فلا ينزل الثانى بعزل)
الوكيل (الأول) ولا بموته

منهما رد ايمين على صاحبه اه شب (قوله المأذون) أى ولو حكما كسكاتبه (قوله فان حابى) أى بأن
باع ما يساوى عشرة بخمسة وقوله وغرم الوكيل أى لموكله (قوله وقت البيع) أى لا وقت قيام
الموكل أو علمه (قوله أى الوكيل) ومثله الموضع معه وعامل القراض وقوله من يعتق على موكله أى
وأما شراء الوكيل من يعتق على نفسه فقد سكت المصنف عنه لعدم النص عليه ووقع في مجلس
المذاكرة أنه لا يعتق عليه لانه لا يملكه سواء قلنا ان العقد يقع فيه ابتداء للموكل أو لالوكيل مراعاة
للقول الآخر (قوله وإن لم يعلم الحكم) أى وهو عتقه على الموكل (قوله وإذا تنازعا في العلم) بأن ادعى
الوكيل انه لا يعلم بقرابة ذلك العبد من الموكل وادعى الموكل انه يعلم بها وقوله أو التمين بأن ادعى
الوكيل ان الموكل عين له ذلك العبد وقال الموكل بل عينت له عبدا غيره (قوله فالقول لاوكل) أى على
الراجح كما قال الطخينى وقيل القول قول الموكل والعبد حر على كلا القولين الا انه على الاول يعتق
على الموكل وعلى الثانى يعتق على الوكيل ويغرم ثمنه للموكل (قوله على الوجه الممنوع) أى بأن علم
الوكيل بقرابة العبد ولم يعينه الموكل له (قوله عتق عليه) هذا مقيد كما في التوضيح بما إذا لم يمين الوكيل
لبائع العبد أنه يشتريه لفلان فان بين ولم يحجزه الأمر نقض البيع اه بن (قوله وإن لم يعلم الخ) أى
هذا إذا علم الوكيل بالقرابة أو الحكم بل وإن لم يعلم بهما وهذا مبالغه في قول المصنف فعلى أمره
(قوله وإن لم يعينه) أى والحال انه لم يعينه (قوله يعتق عليه) أى بمجرد الشراء والولاء للموكل
عتق عليه أو على الوكيل لانه كأنه أعتقه عن الموكل اه عبق (قوله ومنع توكيله) أى منع ان
يوكل الوكيل غيره على ما وكل فيه بغير رضا موكله لأن الموكل لم يرض إلا بأمراته وهذا إذا كان الوكيل
غير مفوض أى وأما المفوض فله أن يوكل بغير رضا موكله (قوله كوجبه) أى كتوكيل وجبه جليل
القدر على أمر حقير كبيع دابة بسوق (قوله في حقير) أى وكل في حقير (قوله أو اشتر الوكيل بها)
أى بالوجهة لأن الوكل حينئذ محمول على أنه علم بها ولا يصدق في دعواه انه لم يعلم (قوله والا
فليس الخ) أى وإن لم يعلم الموكل بوجهاته ولا اشتر الوكيل بها فليس له التوكيل فان وكل وتلف
المال ضمنه لتعديده (قوله لا أنه يوكل غيره استقلالاً) أى بخلاف الصورة الاولى (قوله فلا
ينزل الثانى) أى الوكيل الثانى وهو وكيل الوكيل بعزل الوكيل الاول نظرا لوكالته للأصيل
حيث أذن فيه حكما (قوله فهو من إضافة المصدر لمفعوله) أى لأن المعنى فلا ينزل الثانى اذا عزل
للموكل الوكيل الاول (قوله أى إذا عزل الأصيل) أى الوكيل (قوله وينزل كل منهما بموت
الاول) المراد به الأصيل الذى هو للموكل وقوله وله أى للأول وهو الأصيل وقوله وللكوكل
عزل وكيله أى نظرا لجهة وكالته له (قوله وأما المفوض الخ) محترز قوله سابقا غير المفوض
(قوله إذ تعدى الاول) أى الوكيل الاول (قوله مالم يحل الاجل) ظرف لعدم جواز الرضا أى
وعدم جواز رضاه مدة عدم حلول الأجل لانه دين في دين فان حل الأجل جاز الرضا لسلامته
من دين بدين هذا ظاهره وفيه أن فسخ الدين في الدين ممنوع ولو بعد حلول الأجل فالأولى

فهو من إضافة المصدر للمفعول أى إذا عزل الأصيل وكيله فلا ينزل وكيل الوكيل وينزل كل منهما بموت الاول وله عزل كل
منهما ولاوكل عزل وكيله وأما المفوض فله التوكيل مطلقا (وفى) جواز (رضاه) أى الموكل الاول بالسلم الذى أسلم فيه وكيله
وقد أمر به الموكل الاول (إن تعدى) الوكيل (به) أى بالتوكيل بأن لم يحجز له التوكيل لانه لم تقع المخالفة فيها أمر به الموكل وانما وقعت في
التعدى بالتوكيل وعدم الجواز إذ تعدى الاول بالتوكيل صار الثمن ديناً في ذمته فلا يفسخه في سلم الثانى مالم يحل الأجل لانه دين في دين

لا يعرف بعينه أو يعرف بعينه وفات ولم يقض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاع الموكل على التعدي والا جاز باتفاقهما لعدم الدين في الدين (و) منع (رضاه) أي الموكل (بمخالفته) أي الوكيل الذي لم يوكل (في سلم) متعلق بمخالفته (إن دفع) له الموكل (الثمن) أي رأس المال (بمساه) الباء بمعنى في أي في مساه وهو بدل كل من قوله في سلم أي لا يجوز للموكل أن يرضى بمخالفة وكيله فيما ساه له من السلم إن دفع له رأس المال وكان الأنسب باختصار حذف هذه المسئلة للاستغناء عنها بما قدمه على كل حال (أو بدین) عطف على قوله بمخالفته أي ومنع رضاه بدین باع به الوكيل سلعة أمره الموكل أن يبيعها بنقد أو كان العرف النقد وهذا إذا كان الدين أكثر مما ساه موكله أو من القيمة إذا لم يسم أو من غير جنس مسمى أو غير جنس القيمة لأن الرضا به يؤدي إلى فسخ مافي الذمة أي ذمة الوكيل في مؤخر لأنه بتعدي به لزمه المسمى أو

لشارح حذف قوله ما لم يحل الاجل ويبدله بقوله ما لم يقبضه الوكيل كما يأتي (قوله تأويلان) الثاني لابن يونس والاول عزاه في التوضيح لبعضهم اهـ بن (قوله وغاب به) أي وغاب عليه (قوله والا جاز) أي والا يكن التعدي بالتوكيل في سلم بل في شراء نقداً أو كان في سلم ولم يدفع الموكل الاول الثمن للوكيل الاول أو دفعه له وكان مما يعرف بعينه ولم يفت أو كان مما لا يعرف بعينه ولكن قبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاع الموكل على التعدي جاز الرضا باتفاقهما (قوله في سلم) أي مساه الموكل له فأعرض الوكيل عنه لغيره (قوله إن دفع له) أي إن دفع الموكل للوكيل رأس المال أي وكان لا يعرف بعينه واطلع الموكل على المخالفة قبل قبض الوكيل (قوله للاستغناء عنها بما قدمه) أي وهو قوله منع الرضا بمخالفته في سلم لكن التكرار مبني على ما حل به الشارح تبعاً لثنت من حمل المخالفة هنا على المخالفة في جنس السلم فيه كما هو المتبادر من كلام المصنف وجعل بعضهم المخالفة هنا في رأس مال السلم فقال ومنع رضاه أي الموكل بمخالفة الوكيل في رأس مال سلم إن دفع له الموكل الثمن أي رأس المال وقوله بمساه بدل من رأس مال سلم بدل كل فكأنه قال ومنع رضاه بمخالفته أي الموكل في رأس مال ساه له ودفعه له إن يدفعه بعينه للمسلم اليه فزاد الوكيل على القدر الذي ساه الموكل زيادة كثيرة ودفع الجميع للمسلم اليه وعلّة منع الرضا أن الوكيل لما تعدي صار الثمن ديناً فاذا رضى بالسلم فقد فسخه فيما لا يتجمله فهو دين بدین وطى هذا فالمخالفة هنا في رأس مال السلم وقوله سابقاً ورضاه بمخالفته في سلم المخالفة فيه في جنس السلم فيه وحينئذ فلا تكرار (قوله على كل حال) أي سواء حملنا كلام المصنف على المخالفة في جنس السلم فيه كما هو ظاهره أو حملناه على المخالفة في رأس المال كما قرره به بهرام وابن غازي أما الاستغناء عما هنا بما تقدم إن حملت المخالفة هنا على المخالفة في جنس السلم فيه فظاهر لانه عين ما تقدم وأما الاستغناء بما تقدم عما هنا على حمل مهنا على المخالفة في رأس المال فبالنظر للالة لان الالة في منع الرضا عند المخالفة في جنس السلم هو الالة في منع الرضا عند المخالفة في رأس المال وهو الدين بالدين تأمل (قوله ومنع رضاه بدین) حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة بنقد فباعها بدین فانه يمنع من الرضا به سواء كان ذلك الثمن المؤجل عيناً أو عرضاً أو طاماً والمنع مقيد بقيود أن يكون الثمن المؤجل أكثر مما ساه له إن كان قد باع بجنس المسمى أو يكون من غير جنس المسمى والحال ان المبيع قد فات فلو باع بجنس المسمى وكان أقل أو مساوياً لما ساه له جاز الرضا بالدين وكذا إن كان المبيع قائماً وباع بغير جنس المسمى أو بجنسه بأكثر منه فيجوز له الرضا بذلك الدين ويبقى لأجله وإن شاء أخذ عين شيء ورد البيع (قوله بما ساه موكله) أي بأن أمره أن يبيعها بعشرة نقداً فباعها بآتي عشر لأجل (قوله أو من القيمة) بأن كانت قيمتها عشرة فباعها بآتي عشر لأجل (قوله أو من غير جنس مسمى) كما لو سمي له عشرة محاييب نقداً فباعها بآتي عشر ريالاً لأجل (قوله أو من غير جنس القيمة) كما لو كان شأنها أن تباع بالريالات فباعها بالحايب لأجل (قوله إن فات المبيع) أي وأما لو كان قائماً جاز للموكل أن يرضى بذلك المؤجل ويبقى لأجله وإن شاء رد البيع وأخذ عين شيء (قوله وقعت فيه) أي في ثمنه المخالفة (قوله حينئذ) أي حين اذ حصلت المخالفة وباع بدین (قوله بالتسمية) مصدر بمعنى اسم المفعول أي بالمسمى (قوله بأن ساوى) أي ثمن الدين التسمية أو القيمة أو زاد ثمن الدين عليهما وقوله أخذه الموكل جواب إن وفي ضمير أخذه راجع لثمن الدين (قوله ولا كلام للوكيل) أي إذا زاد ثمن الدين عن القيمة أو القيمة وذلك لانه متعدد

القيمة في ذمته فسخطها موكله في الدين وفيد المنع بقوله (إن فات) للبيع الذي وقعت فيه المخالفة (وبيع) الدين حينئذ (فإن وفي) ثمنه (بالتسمية) التي سماها له الموكل (أو القيمة) إذا لم يسم بأن ساوى أو زاد أخذه الموكل ولا كلام للوكيل

(وإلا يوفى غريم) الوكيل ناقص (وإن سأل) الوكيل (غرم التسمية أو القيمة) لموكله ولا يباع الدين بل يبقى لأجله (ويصبر) الوكيل (ليقبضها) أى التسمية (٣٩٠) أو القيمة من الدين إذا حل (ويدفع الباقي) للموكل (جاز) إن كانت

قيمة (أى الدين الآن) (مثلها) أى التسمية أو القيمة (فأقول) إذ ليس للموكل فى ذلك نفع بل فيه إحسان للموكل فإن كانت قيمته أكثر مما يجوز الصبر لانه يصبر كأن الموكل فسح ما زاد على التسمية أو القيمة فى الآتى مثلاً إذا سعى الأمر للموكل عشرة هذا فباع بخمسة عشر لأجل قيمة الدين الآن إما عشرة أو ثمانية أو اثنا عشر فى المثل أو الأقل لا مانع إذا سأل أن يعجل العشرة وفى الثالث كأنه فسح اثنين فى خمسة فتأمل فإن الوكيل لا يبيع له من الدين على كل حال وإنما يأخذ منه قدر ما عجله لموكله ويدفع له الباقي وهذا إذا فأت السلة ولو كانت قائمة فله رد البيع وإجازته وهو ظاهر (وإن أمره) وكيله (بيع سلة فأسلمها فى طعام غريم) الوكيل حالا وجوبا (التسمية) انسمى له (أو القيمة) ان لم يسم (واستوفى) بالطعام لأجله ولا يباع قبله لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه (فبيع) إذا قبض بعد الأجل فإن كان فيه قدر التسمية أو القيمة فواضح (و) ان نقص (غرم النقص) أى الذى

ولا يربح له (قوله وإلا يوفى) أى من الدين بالتسمية أو القيمة بأن نقص عنهما (قوله وإن سأل غرم التسمية) أى وإن طلب من موكله أنه يغرم له حالا من عنده للمسمى الذى سماه له أو القيمة ولا يباع الدين بل يبقى لأجله ويصبر الوكيل ليقبض ذلك الدين الذى دفعه من الدين إذا حل ويدفع ما بقى من الدين للموكل جاز إيجابته لذلك بشرط أن تكون قيمة الدين وقت السؤال قدر التسمية أو أقل لأن كانت أكثر مثلاً لو كان المسمى عشرة وباع السلة بخمسة عشر لأجل وفات السلة عند المشتري فسأل الوكيل موكله أن يدفع له المسمى وهو عشرة من عنده حالا ويصبر لحلول أجل الدين الذى هو الخمسة عشر فإذا حل أخذ منها للمسمى وهو العشرة التى دفعها لموكله والخمسة الباقية يدفعها للموكل (قوله جاز) أى ويجبر الموكل على ذلك على الصواب كما قال ابن القاسم والجواز لا ينافى الجبر وإنما عبر المصنف بالجواز رد القول أشبه بالمنع إن كانت قيمة الدين الآن أقل من التسمية أو من القيمة وأما إذا كانت مساوية فيجوز * والحاصل أنه عند تساويهما فالجواز اتفاقاً وإن كانت قيمة الدين أكثر من التسمية منع الصبر اتفاقاً وإن كانت قيمة الدين أقل من التسمية جاز الصبر عند ابن القاسم ومنع عند أشهب (قوله إذ ليس للموكل فى ذلك نفع) أى لانه إذا كانت القيمة قدر التسمية لو بيع الدين حالا بقيته لم يكن على الوكيل غرم لان القيمة قدر التسمية وإذا دفع الوكيل الآن التسمية وانتظر حلول أجل الدين فإذا حل أخذ مادفعه من التسمية وبازاد دفعه للموكل فلم يعد على الوكيل نفع بل ذلك أحسن للموكل لانه أخذ التسمية وزيادة عليها وأما إذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية فنفع الوكيل ظاهر بيانه أن الوكيل يلزمه التسمية وهى أكثر من القيمة فإذا بيع الدين بقيته غرم تمام التسمية وإن أعطى التسمية الآن ليقبضها عند الحلول فاعطاه الآن سلف وقد انتفع باسقاط غرم ما بين القيمة والتسمية لكن لا نقول ان ما بين القيمة والتسمية لازم له ويفرغه فإذا دفع التسمية حالا فقد انتفع باسقاط ذلك عنه إلا إذا قلنا ان يبيع للدين لازم له ويجبر عليه كما قاله أشهب وقال ابن القاسم ان يبيع الدين لا يلزمه الا برضاها فإذا دفع الوكيل التسمية حالا فلا نفع باسقاط الغرم لان الغرم لم يلزمه وإنما يلزم لو كان يجبر على البيع وليس كذلك بل يجبر للموكل على القبول إذا سأل الوكيل غرم التسمية الآن اه بن (قوله فإن كانت قيمته أكثر) أى فإن كانت قيمة الدين الآن أكثر من التسمية أو القيمة (قوله لم يجز الصبر) أى بل يتعين بيع الدين (قوله وفى الثالث كأنه الخ) أى فى الثالث لا يجوز سؤاله تعجيل العشرة والصبر الى حلول الخمسة عشر لأن للموكل صار كأنه فسح الاثنين الزائدين على القيمة أو التسمية فى خمسة لأن ما يتأخر من قيمة الدين بعد دفع التسمية وهو اثنان سلف لأن من آخر ما يعجل بعد سلفاً فإذا حل الأجل أخذ عن الاثنين خمسة فقد صدق عليه انه فسح اثنين فى خمسة (قوله فإن الوكيل الخ) علة لقوله كأنه أى للموكل فسح اثنين فى خمسة وقوله فتأمل جملة معترضة بين العلة ومعاولها وكان الأولى تأخيرها بعد تمام العلة وإنما أمر بالتأمل لدقة المقام (قوله فواضح) أى أخذ الوكيل لذلك الثمن عوضاً عما دفعه من التسمية أو القيمة (قوله أى استمر الخ) أى لان بفرمه القيمة أو التسمية أولاً قد دفع النقص (قوله وضمن إن أقض الدين ولم يشهد) أى لتفريطه بعدم الاشهاد ومحل الضمان ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل فإن كان بحضرة فلا ضمان على الوكيل بعدم الاشهاد ومصيبة ما أقضى على الموكل لتفريطه بعدم الاشهاد بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض فان

مصيبة

كان دفعه أى استمر على غرمه (والزيادة لك) أيها الموكل وهذا ان فاتت السلة والا فله ردها وإجازة لانه كابتداء

عقد كما تقدم فى التى قبلها (وضمن) الوكيل مطلقاً مفوضاً أولاً (إن أقضى الدين) الذى على موكله لربه (ولم يشهد) على القابض

وأنكر أو مات أو غاب وسواء جرت العادة بالاشهاد أو بعده أو لم تجر عادة على المذهب وكذا إذا قبض السبع أى الوكيل على بيعه ولم يشهد فلو أسقط لفظ الدين كان أشمل وقيل هو ساقط في بعض النسخ وقوله ولم يشهد مراده ولم تقم بيعة له بأقباض سواء أشهد أو عاينت البيعة الأقباض بدون قصد اشهاد ويصح قراءة اللين بفتح الهاء فيشمل الصورتين (أو باع) الوكيل (بقطععام) أو عرض (تقدأ) أى حالا (سما) أى متاعا وكل على بيعه وهو مفعول باع (لا يباع) عادة (به) (٣٩١) أى بالطعام ونحوه (وإدعى) الوكيل (الإذن) له من الموكل

في ذلك (فوزع) أى نازعه الموكل بأن قال له ما اذنت لك في ذلك فإنه يضمن القiche لموكله ان شاء وله اجازة البيع بما وقع هذا عند فوات السلعة فان لم تفت فله رد البيع وأخذها وله الاجازة وهو مفهوم قدأ انه لو باع بما ذكر لاجل فهو المتقدم في قوله وان أمر يبيع سلعة الخ (أو أنكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه (فقامت) عليه (البيعة) به (فشهدت) له (بيعة) بالتلف (للقبوض أو بالرد إن ادعاه فيضمن ولا تنفعه بيته بذلك لأنه اكذبها بانكاره القبض (كالمدين) ينكر ما عليه من الدين فتقوم البيعة عليه به فيدعى الدفع ويقيم بيته به فيغرم ولا تسمع دعواه لأنه اكذبها كما سيأتى في القضاء في قوله وان انكر مطالب المعاملة فالبيعة ثم لا تسمع بيته

مصلحة مادفع من الضامن ولا رجوع له به على المضمون والفرق بين المستلثين حيث جعل الدافع في الاولى غير مفرط وفي الثانية مفرطاً مع أن الدفع في كل منهما محضرة من عليه الدين أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال أن يشهد بخلاف الضامن فإنه انما يدفع من مال نفسه فعليه الاشهاد لحفظ مال نفسه فهو مفرط بعدم الاشهاد (قوله وانكر) أى به القبض (قوله أو غاب) أى وطلب ذلك الدين وكيه لعدم علمه بقبض موكله (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الاشهاد وعلى المذهب فيستثنى هذا من قاعدة العمل بالعرف أما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الاشهاد فلا غرم عليه (قوله سواء الخ) تعميم في المفهوم أى فان قامت له بيعة بالأقباض فلا ضمان عليه سواء أشهدا على الأقباض اتفاقاً أو عاينت الأقباض بدون قصد إشهاد على المشهور (قوله بفتح الهاء) أى مع ضم الياء مبنيًا للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الأقباض أى ولم يشهد عليه ولم تقم له شهود بالأقباض (قوله أو باع بقطععام) حاصله أنه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بطعام أو عرض والعادة أنها لا تباع بذلك بل بالعين وادعى الوكيل أن موكله أذنه في ذلك ونازعه الموكل بأن قال ما أدتلك كان القول قول الموكل ويضمن الوكيل اذا فأت السلعة بمعنى ان الموكل يخبر إن شاء أخذ منه قيمتها وان شاء أجاز البيع بما وقع به فعنى ضمانه أنه معرض للضمان لا انه يضمنه بالفعل وأما ان كانت السلعة قائمة فان الموكل يخبر بين رد البيع وأخذها وبين اجازته (قوله أو بالرد) أى لمن قبضه منه (قوله ان ادعاه) أى ما ذكر من التلف والرد (قوله ينكر ما عليه من الدين) الاولى ينكر المعاملة لان قوله لا دين لك على مثل قوله لاحق لك على وقوله ولا تسمع دعواه الاولى ولا تسمع بيته لانه أ كذبها (قوله ثم لا تسمع بيته) أى لا تسمع بيته المطلوب إذ شهدت بالقضاء بعد انكاره المعاملة (قوله بخلاف لاحق لك على) أى بخلاف اذا قال المدعى عليه لاحق لك على فقام المدعى بيته بالحق وأشهد المدعى عليه بيته بالقضاء فانها تقبل بيته (قوله يرى الوكيل) أى بالنسبة للموكل (قوله لانه أمين) علة لمحذوف أى وصدق فيما ادعى لانه أمين (قوله وفي الجهل) أى وفي جهل الغريم بتفريط الوكيل وعدم تفريطه قولان بالرجوع على ذلك الوكيل وعدم الرجوع عليه الاول منهما لمطرف حملا للوكيل عند الجهل على التفريط والثاني لابن الماجشون حملا له على عدم التفريط (قوله فيراً الغريم حينئذ) أى كما يراً الوكيل ويضيع المال على الموكل ومثل البيعة الشاهدة بمعاينة القبض من الغريم اقرار الموكل بدفع الغريم للوكيل بخلاف شهادة الوكيل على اقباض الغريم فانها لا تنفعه لانها شهادة على فعل نفسه واعلم أن للغريم تخليف الموكل على عدم العلم بدفعه للوكيل وعدم وصول المال اليه عند عدم بيته للغريم تشهد بمعاينة القبض (قوله كما يراً) أى الغريم بل وكذا الوكيل ويضيع المال على الموكل حينئذ (قوله لأن له الإقرار على موكله) بفهم من هذا التعليل ان الوكيل المخصوص اذا جعل له الاقرار

بالقضاء بخلاف لاحق لك على (ولو قال غير المفوض قبضت) الدين الذى وكلت على قبضه (وتلف) منى أو أقبضته لموكله (يرى) الوكيل لأنه أمين يصدق (ولم يراً الغريم) أى الذين يرجع عليه رب الدين ثم يرجع للمدين على الوكيل إن علم أنه ضاع بتفريطه لا إن علم عدمه وفي الجهل قولان (الابينة) تشهد بمعاينة قبض الوكيل من الغريم فيراً الغريم حينئذ كما يراً لو قال المفوض قبضت وتلف لان له الاقرار على موكله (وكرم الموكل) لشخص على شراء سلعة فاشترها له ثم أخذ الثمن من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله (غرم الثمن) ولو مراراً (الى أن يصل الى ربه

إن لم يدفعه (الوكيل له) أي للوكيل (٣٩٣) ابتداء قبل الشراء وكان الأولى زيادة هذا القيد وهذا إذا كان الفسخ لا يعرف بعينه

كالمعين فإن كان يعرف بعينه وأمره بالشراء على عينه ففعل لم يلزم الموكل بتلفه شيء ويفسخ البيع (وَصَدَقَ) الوكيل يمينين (في دعوى الرد) أو كله ما قبضه من ثمن أو مئمن أو دين (كالودع) يصدق في رد الوديعة لربها إلا أن يقبضها بينة مقصودة للتوثق ولا يبرأ إلا بينة كما يأتي في الوديعة وإذا صدق (فَلَا يُؤْخَرُ) كل من الوكيل والمودع الرد (للاشهاد) أي لاجله أي ليس له أن يقول لا أرد ما عندي لربه حتى أشهد إذ لا فائدة له وهو مصدق فإن آخر فتلف المال ضمن بخلاف من قبض بينة التوثق فله التأخير له ولا ضمان إن أخر له لكن الرجح أن له التأخير للاشهاد ليدفع عن نفسه اليمين ولا ضمان (و) جاز (لأحد الوكيلين) على مال ونحوه إذا وكلا على التعاقب علم أحدهما الآخر أملاً (الاستبداد) أي الاستقلال بما يفعله دون الآخر (إلا لشرط) من الموكل أن لا يستبدل فليس له استقلال كما إذا وكلا معاً في آن واحد وكالوصيين مطلقاً فإن تنازع في الترتيب

يكون كالوكيل المفوض في هذا أعنى براءة الغريم إذا قال ذلك الوكيل قبضت منه وتلف مني وهو كذلك (قوله أن لم يدفعه الخ) إنما ضمنه الموكل عند عدم دفعه قبل الشراء بأن كان الدفع بعده لأن الوكيل إنما اشترى على ذمة الموكل بالثمن في ذمته حتى يصل للبائع وقوله أن لم يدفعه له ابتداء مفهوم الشرط عدم غرم الموكل إذا دفع الثمن للوكيل قبل الشراء وتلف بعده لأنه مال بعينه لا يلزمه غيره سواء تلف قبل قبض السلعة أو بعده وتلزم السلعة للوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ثم يقدره والإلزام للوكيل إلى أن يصل لربه ففي المفهوم تفصيل اه عبق فإن دفعه له ابتداء قبل الشراء وتلف قبل أن يشتري لم يلزمه أن يدفع بدله ولا يلزم الوكيل شراء أيضاً (قوله هذا القيد) أعنى قوله قبل الشراء لأنه ليس معناه أن لم يدفعه للوكيل أصلاً لأنه يقتضي أنه متى دفعه له سواء كان قبل الشراء أو بعده فلا غرم عليه مع أنه كان الدفع قبل الشراء فلا غرم وإن كان بعده فإنه يقرم (قوله وهذا) أي ومحل هذا أي غرم الموكل الثمن ولو مراراً إلى أن يصل لربه (قوله ففعل) أي ثم بعد ذلك أخذ من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله له لا يلزم الخ (قوله ويفسخ البيع) أي لأنه بمنزلة استحقاق الثمن المعين (قوله يمين) أي ولو كان غير متهم (قوله يصدق في رد الوديعة) أي يمين ولو كان غير متهم اه عبق (قوله فله التأخير) أي لاجل الأشهاد (قوله لكن الرجح أن له التأخير للاشهاد) أي للوكيل والمودع الذي قبض بغير بينة التأخير للاشهاد خلافا لما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس * والحاصل أن المودع إذا قبض بينة مقصودة للتوثق فله تأخير الرد للاشهاد اتفاقاً فلا ضمان عليه إذا تلف للتأخير لذلك وإنما الوكيل والمودع إذا قبض بغير بينة للتوثق فليلس لواحد منهما التأخير للاشهاد وإذا أخر لاجله وتلف ضمن وهو ما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل له التأخير ولا ضمان وهو ما لابن عبد السلام وارتضاه الأشياخ وفي بن عن ابن عرفة أن هذا القول للزالي لأهل المذهب فيفيد قوة ما ذكره المصنف من عدم التأخير (قوله على مال) أي بأن يكون وكلهما على بيع أو شراء أو اقتضاء دين وقوله ونحوه أي غير خصام كطلاق وعق وبراء وهبة ووقف وأما على الخصام فقد تقدم أنه لا يجوز تعدد الوكيل فلا يوكل اثنين على خصام واحد إلا برضاء فان رضى فكذلك لاحدهما الاستبداد إن ترتبا (قوله أن لا يستبد) أي واحد منهما أو أن لا يستبد فلان (قوله كما إذا وكلا معاً في آن واحد) أي فليس لاحدهما الاستبداد إلا بشرط أن كل واحد يستبد * والحاصل أنهما إن وكلا مترتين فلا أحدهما الاستبداد إلا إذا شرط الموكل عدم الاستبداد وإن وكلا معاً فليس لاحدهما الاستبداد إلا إذا شرط الموكل لهما الاستبداد وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وكالوصيين مطلقاً) أي فلا يستقل أحدهما بالتصرف سواء أوصاهما معاً أو مترتين وذلك لأن الإيصاء إنما يكون تحتتمه ولزومه في لحظة الموت إذ له الرجوع قبل ذلك وحينئذ فلا أثر للترتيب الواقع قبله وحينئذ فلم يلزمه إلا معاً (قوله في الترتيب) أي في ترتيب وكلهما وعدم ترتبها (قوله فالأول) مبتدأ خبره محذوف كما قدره الشارح أي فالبيع الأول هو الماضي أو خبر لمبتدأ محذوف أي فالماضي بيع الأول (قوله لا قبض) أي إلا أن يكون بيع الثاني ملتبساً بقبض المبيع منه وإلا كان الماضي بيع الثاني (قوله إذا لم يعلم هو) أي البائع الثاني (قوله والا فالأول) أي والابن باعها الثاني وقبضها المشتري منه والحال أن البائع الثاني أو المشتري منه عالم ببيع الأول فالحق فيها للمشتري الأول

(قوله)

(وإن بعث) أيها الموكل السلعة (وباع) الوكيل لها (فالأول)

منهما هو الذي ينفذ بيعه لصحة تصرفه (إلا قبض) للمبيع من الثاني إذا لم يعلم هو ولا المشتري منه بيع الأول وإلا فالأول

كذات الولين فان باعا معا في زمن واحد فالمبيع بينهما لقوله الشركة (٣٩٣) بخلاف النكاح وإن جهل الزمن

فلن قبض والا فبينهما
(ولك) (ياموكل قبض)
سلمه (أى ما سلم فيه الوكيل
(لك) بغير حضوره
جبراً على المسلم اليه شيئاً
بالدفع لك (إن ثبت بينة)
ان السلم لك ولو بشاهد
ويعين فان لم يثبت بالبينة لم
يلزمه الدفع ولو أقر المسلم
اليه ان الوكيل اعترف بأن
السلم للموكل (والقول
لك) (ياموكل بلا يعين
(إن ادعى) من تصرف
في ما لك ببيع ونحوه
(الاذن) أى التوكيل
وكذبه لا يفي الاصل عدم
الاذن (أو) صدقه على
الاذن له فاقول لك يعين
إن ادعى (صفة له)
وخالفته كأن قال اذن لي
في بيعه وقلت بل في رهنه
أو تصادقاً على البيع واختلفا
في جنس الثمن أو في حوله
وتأجيله واستثنى من ذلك
مستلتي القول فيهما للوكيل
أولهما قوله (إلا أن
يشترى) الوكيل شيئاً
(بالثمن) المدفوع له
(فزعمت أنك أمرته
بغيره) أى باشتراء شيء
غيره (وحلف) أى القول
للكيل يعين فان نكل حلفت
وغير لك الثمن الذى تمدي
عليه فان نكلت أيضاً لزمته

(قوله كذات الولين) أى فانهما لدى انعقد الأول ما لم يتلذذ بها الثانى غير عالم بالأول
وإلا كانت للثانى فان تلذذ بها الثانى علماً بنكاح الاول كان الحق فيه الاول (قوله بخلاف النكاح)
أى ان الولين إذا عقدا عليها في وقت واحد فان النكاحين يفسخان لعدم قبول النكاح للشركة
(قوله وان جهل الزمن) أى أنه وقع ترتب بين بيع الموكل والوكيل لكن لم يعلم هل البائع أو لا الموكل
أو الوكيل فقد وقع الجهل في الزمن الذى باع فيه هذا وهذا وقوله فلن قبض أى فالسلمة تكون لمن قبضها
فان لم يقبضها أحدهما المشتريين اشتراكاً فيها إن رضا وإلا اقترعا لدفع ضرر الشركة وإنما قيل بالقرعة
عند جهل السابق دون ما إذا عقدا معاً لانه عند جهل السابق الحق في الواقع لاحدهما والتبس بخلاف
ما إذا عقدا معاً فانه لا وجه فيها للقرعة وفهم من قوله بعث أن الاجارة ليست كذلك والحكم أنها
للاول سواء حصل قبض لمن استأجر أولاً أو لمن استأجر ثانياً أو لم يحصل قبض قاله ابن رشد وقال
أبو الحسن قال المازرى على أن قبض الاوائل قبض الاواخر يكون (تنبيه) كلام المصنف فيما إذا باع الموكل والوكيل
ليس قبضاً للاواخر تكون للاول انظر بن (تنبيه) كلام المصنف فيما إذا باع الموكل والوكيل
وأما لو باع الوكيلان شيئاً ووكلا مرتين أو معاً وشرط لكل الاستقلال ففى عبق ان المعتبر البيع
الاول ولو انضم لذلك قبض والذى ذكره الشيخ أحمد الزرقاني أنهما كييع الوكيل والموكل
واختاره بن تبعاً للمساوى ورد ما قاله عبق من الفرق وهذا إذا باع الوكيلان مرتين فان باعا
معا أو جهل السابق فبيعهما كييع الموكل والوكيل اتفاقاً (قوله جبراً على السلم اليه) أى ولا حجة
للمسلم اليه مع وجرد البينة إذا قال لا ادفع إلا لمن اسلم إلى (قوله ولو أقر المسلم اليه الخ) فلا تقبل
شهادته على الاعتماد لأنه يهتم على تفريغ ذمته وان كان قادراً على تفريغها بالدفع للحاكم لان الدفع
للاحكم يتوقف على اثبات فصول متعددة وهذا هو الراجح وقيل تقبل شهادة السلم اليه لانه
قادر على تفريغ ذمته بالدفع للحاكم حيث كان الوكيل المسلم غائباً (قوله ياموكل) تسميته بموكل
باعتبار الدعوى فقط (قوله ونحوه) أى كوقف او هبة أو صدقة (قوله فاقول لك يعين) انما حلف في
هذه المسئلة لتقوى جانب الوكيل بتصدق الموكل له على الاذن بخلاف الاولى فان الموكل لم يصدق
فيها على الاذن (قوله صفة له) أى للاذن (قوله بل في رهنه) أى أو اجارته (قوله الا أن يشترى الخ)
صورته وكلته على شراء سلمة ودفعت له الثمن فاشترى به سلمة فزعمت انك امرته بشراء غيرها
فالقول للوكيل مع يمينه فإذا حلف لزمته السلمة الموكل وسواء كان الثمن المدفوع للوكيل
باقياً بيد البائع أولاً وسواء كان ما يغاب عليه أولاً وتقييد خشي وعبق الثمن في هذه المسئلة بكونه
ما يغاب عليه تبعاً للشيخ يوسف القيشي ورده شيخنا بأنه لا دليل عليه (قوله لزمته السلمة) أى
ففى لازمة للموكل في حالين ما إذا حلف الوكيل وما إذا نكلا معاً (قوله كقوله امرت ببيعه الخ)
حاصله انه اذا وكله على بيع سلمة فباعها بعشرة وادعى ان الموكل امره بذلك وقال الموكل
بل امرته بأكثر من ذلك فاقول قول الوكيل يمينه إذ افات المبيع بزوال عينه وأشبهه قول ذلك الوكيل
سواء أشبه الموكل أم لا وكذا ان لم يفت والحال انه لم يحلف الموكل فان حلف الموكل كان القول
قوله والقول قول الموكل يمينه إذ افات المبيع وأشبهه قوله وحده او لم يشبه واحد منهما وكذا
ان لم يفت وحلف فتلخص ان القول للموكل في ثلاث مسائل وهى ما إذا فات المبيع بزوال عينه وأشبه

٥٠ — دسوفى — لك — السلمة وثانيتها قوله (كقوله) أى الوكيل للموكل (أمرت ببيع بعشرة) مثلاً
وقد بعثها (وأشبهت) العشرة أن تكون ثمناً وإسناد الشبه لضمير العشرة

بهازل والمراد أشبه الوكيل
سواء أشبه الموكل أم لا
(وَقُلْتُ) يا موكل
(بَأَكْثَرُ وَقَاتِ الْمَيْعِ)
بمد المشتري من الوكيل
(بزوال عينه) يموت
ونحوه (أَوْ لَمْ يَحْتَ) ولم
تخلص (يا موكل أنك
أمرته بأكثر فالتوصل
للوكيل في الصورتين فإن
حلفت فالتوصل لك ولولم
تشبه إذ لا يراعى في بقاء
السلعة شبه ولا عدمه
وهذا عند قدالينة وإلا
عمل بها ولزم الوكيل الغرم
ومفهوم بزوال عينه أنه
لا يفوت ببقى ولا هبة ولا
صدقة وهو كذلك (وَإِنْ
وَكُنْتُ عَلَى أَخْذِ) أى شراء
(جارية) أى أمة من بلد
كذا (فَبَيْتَ بِهَا) أى
بجارية لك (فَوَطَّئْتُ) منك
أو من غيرك بسبيك (ثُمَّ
قَدِمْتُ) الوكيل (بِأُخْرَى) وقال
هذه لك والأولى ودية
فإن لم يبين (لك حين بعت
الأولى مع الرسول أو غيره
أنها ودية وكذا إذا لم
يملك الرسول (وحلف)
على طبق دعواه (آخِذَهَا)
وأعمالك الثانية فإن بين
أخذها بلا يمين وطئت أم لا
كأن لم يمين ولم توطأ (إلا
أن تقوت) عند البيان
وعدمه فلا استثناء منقطع
(بكَوَلِهِ) أو تدبير
أو عتق أو كتابة فليس
له أخذها وتكون الموكل وأولى فواتها

الوكيل وحده أولم يشبه واحدا منهما أو كان المبيع قائما وحلف والقول للوكيل في ثلاث أيضاً فوات
المبيع وأشبه أشبه الموكل أم لا أولم يفت ولم يحلف الموكل والثلاثة الأخيرة وهى التى القول فيها
للوكيل مستفادة من قول المصنف كقوله أمرت إلى قوله ولم تحلف والثلاثة الأولى التى القول فيها
للموكل مستفادة من مفهومه فالصورتان الأولىان من تلك الثلاثة الأولى مستفادة من مفهوم وأشبهت
والثالثة من تلك الثلاثة مستفادة من مفهوم ولم تحلف (قوله مجاز) والأصل أشبه الوكيل في دعواه أنه
أمره بعشرة (قوله في الصورتين) أى للسنتين وهما قوله إلا أن يشتري بالثمن فزعمت أنك أمرته بغيره
وقوله كقوله أمرت ببيعه بعشرة الخ (قوله فان حلفت) أى والحال أنه لم يفت فالتوصل قولك ولولم تشبه
لأن الأصل بقاء ملكه على سلته فمن أحب إخراجها عن ملكه كان مدعيا فعليه الإثبات وهذا بيان
لمفهوم قوله ولم تحلف ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة
في الفرض المذكور وهذا إذا فاته السلعة أو كانت قائمة ولم يأخذها ورضى الوكيل بدفع الزائد وأمان لم
يرض فيتين أخذ الموكل السلعة وليس له أن يجيز البيع ويجيز الوكيل على دفع الزائد على المتدفع لو أراد
المشتري أخذها بما قال الموكل فهل يجيز للموكل على ذلك أولا؟ قولان انظر ح فإن كان القول قوله أى
للموكل ولم يحلف دفع الوكيل العشرة فقط وهل يمين أولا قولان وعلى الأول فان نكل غريم ما ادعاه
للموكل على المعتمد فقول الموكل مقبول في حالتين ما إذا حلف أو نكلا معا (قوله وهذا عند قدالينة)
أى للموكل والوكيل وأمان كان لاحدهما بينة بعمل بها (قوله أى بجارية) يعنى غير الموكل فيها فهو كقولك
عندى درهم ونصفه وليس ضمير بها راجعا للجارية الموكل على شرائها لقوله هذه لك والأولى ودية
ولو قال المصنف بعت بجارية كان أحسن لأن التكررة إذا أعيدت بلفظ التكررة كانت غير الأولى (قوله وقال
هذه لك) أى هذه هى التى اشتريتها لك بدراهمك (قوله والأولى ودية) أى أرسلتها ودية عندك
(قوله فان لم يبين) أى الوكيل لك حين بعت الأولى مع الرسول أو مع غيره أنها ودية وأشار الشارح
بهذا إلى أنه ليس المراد بالبيان في كلام المصنف إقامة البينة بل إرساله من وكيله أنها ودية (قوله وكذا إذا
لم يملك الرسول) أى وكذا إذا بين للرسول ولم يملك الرسول بذلك (قوله وحلف) فان نكل الوكيل
عن اليمين لم يأخذ الأولى بل تازم الموكل وبغيرها (قوله فى الثانية ان شاء) أى وان شاء ردّها
عدوى (قوله فان بين) أى للرسول أنها ودية وبلغه الرسول ذلك أخذها بلا يمين سواء وطئت أم لم
توطأ وإذا وطئ مع البيان من غير أن يشهد بينة عند الإرسال أنها ودية فذكر بعضهم أنه يجب لأنها
مودعة وذكر بعضهم أنه لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ والخلاف في قبول قول المأمور أنه قد اشتراما
لنفسه وهاتان شبهتان ينفيان عنه الحد وهذا القول الثانى استظهره المسناوى كما قال بن وانتصر عليه
البدر القرافي (قوله كأن لم يبين ولم توطأ الخ) الحاصل أنه ان بين مع الرسول أو غيره ان الأولى ودية
أخذها بلا يمين وطئت أم لا وان لم يبين أولم يملك الرسول أخذها بيمين ان وطئت وبغير يمين ان
كانت لم توطأ (قوله الا ان تقوت عند البيان وعدمه) أشار بهذا إلى ان الاستثناء من المنطوق والمفهوم
معاً كما هو الصواب فكأنه قال وعمل أخذها بيمين ان لم يبين وبلا يمين ان بين ما لم تفت بما ذكر فان قامت بما
ذكر لم يكن له أخذها الا من أخذها عند عدم البيان الذى هو المنطوق كما ناله بعض الشراح تبعاً للبدر القرافي
لأنه يقتضى أنه لو بين ولم يشهد بينة فانه يأخذها ولو قامت والحق انها مقفأة بكونه لم يكن له أخذها
بين ام لا كما هو مفاد المدونة (قوله فلا استثناء منقطع) صوابه متصل كافى بن (قوله وتكون للموكل)
أى بالثمن الذى ساء فان ادعى المأمور زيادة يسيرة قبل قوله كما تقدم في قوله الا كدنيارين في أربعين

بذهاب عنها إلا ببيع وصدقة (إلا بينة) أشهدا الوكيل عند الشراء أو الإرسال أنه له ولو لم يبين الرسول لك ذلك في أخذها الوكيل ولو أعتقها الموكل أو استولدها لكن إن بين له الرسول أخذها وولدها لأن الموكل (٣٩٥) متعدد حيثذ وإن لم يبين أخذها

وقيمة الولد وتعتبر القيمة يوم الحكم (ولزمك) ياموكل (الأخرى) في مستثنين وهما إذا لم يبين وحلف وأخذها وما إذا قامت بينة وأخذها (وإن أمرته) أن يشتريها لك (بمائة) وبعت بها ووطئت ثم قدم (فقال أخذتها) لك (بمائة وخمسين) فإن لم تفت خیرت في أخذها بما قال الوكيل بمائة وخمسين إن حلف وردها ولا شيء عليك في وطئها فإن لم يحلف أنه اشتراها بمائة وخمسين فليس له إلا المائة (وإلا) بأن قامت بما تقدم في التي قبلها (لم يلزمك إلا المائة) التي أمرته بها ولو أقام بينة على ما قال لتفريطه بعدم إعلامه به حتى قامت (وإن ردت درهماك) التي دفعته له ليس له لك في شيء (لزيغ) فيها كلها أو بعضها (فإن عرفها مأمورك لزمتك) أي لزمتك بدلتها فإن اتهمت الوكيل أنه أبدلها فلك تخليفه (وهل) اللزوم (وإن قبضت) يا أمر ما وقعت فيه الوكالة أو اللزوم إن لم تقبضه فإن قبضته لم يلزمك بدلتها ولا يقبل قول الوكيل أنها دراهم

(قوله بذهاب عنها) أي بالموت (قوله أنه له) أي أو أنها ودیعة عند المرسل اليه (قوله ولو لم يبين الرسول الخ) أي هذا إذا بين له الرسول أنها ودیعة مع وجود البينة التي أشهدا الوكيل بل ولو لم يبين له ذلك (قوله أخذها) أي الوكيل وأعطاك الثانية (قوله لأن الموكل متعدد حيثذ) أي فالولد ابن زنا السيد أمه وقوله قيمة الولد أي وليس له أخذه لأنه حر نسب للشبهة والحاصل أن الصور أوبع لا يان ولا بينة البيان بدون البينة بدون بيان البينة والبيان في الثلاث الأول ليس ووطؤه زنا بل ووطؤه شبهة فلا حد فيها ولا يأخذ الولد، نعم تؤخذ قيمته في الثالثة وفي الأولين نفوت بالابادة فلا تؤخذ في ولا ولدها ولا قيمته والوطؤه في الرابعة زنا يوجب الحد ويأخذ الوكيل الولد (قوله يوم الحكم) أي بأخذها (قوله ولزمتك ياموكل الأخرى في المستثنين) هذا تصريح بما علم التزمًا وذلك لأن المستفاد ما تقدم أنه يقبل قول الوكيل وإذا قبل لزوم من ذلك أن الموكل يلزمه ما اشتراه وكنه (قوله إذا لم يبين وحلف وأخذها) وكذا إذا بين وأخذها بدون يمين (قوله وما إذا قامت بينة) أي على دعواه أشهدا عند الإرسال وأخذها سواء كان مع تلك البينة بيان أم لا وأما إذا لم يأخذ الوكيل الأولى لكونه لم يبين ونسك عن اليمين فالموكل غير في الثانية إن شاء أخذها وإن شاء ردها مع لزوم الأولى له (قوله وبعت بها) أي واشترتها وبعت بها (قوله إن حلف) شرط في قوله خیرت في أخذها بما قاله وردها وعمل حلفه إن لم تقم بينة بما اشترى وإلا خیر الموكل من غير يمين الوكيل في أخذها بما قال أو ردها والحاصل أنها إذا لم تفت بخیر الموكل فيها في حالتين الأولى ما إذا كان للوكيل بينة بالشراء بالمائة والخمسين، والثانية إذا لم تكن له بينة بذلك ولكن حلف عليه، وعمل التحخير في هاتين الحالتين ما لم يطل الزمان بعد قبضها بلا عذر فإن طال الزمان بعد قبضها ولم يكن للوكيل عذر يمنعه من طلب الزيادة لم تقبل دعواه الزيادة (قوله لتفريطه بعدم إعلامه) أي بما قال من الزيادة حتى فانت أي فصار كالتطوع بتلك الزيادة (قوله ولا شيء عليك) إذا رددتها عليه (قوله بما تقدم) أي بتدبير أو استيلاء أو عتق أو كتابة أو موت (قوله وإن ردت دراهمك) أي وإن رد السلم اليه دراهمك للوكيل التي دفعته له ليس لها لك في شيء (قوله فانت عرفها مأمورك) أي كلك (قوله لزمتك بدلتها) سواء قبلها مأمورك أو خالف الواجب ولم يقبلها لأنه متى عرفها المأمور وجب عليه قبولها كما لبين وشيخنا (قوله ما وقعت فيه الوكالة) أي وهو السلم فيه من طعام ونحوه (قوله تأويلان) المذهب منهما الأول وهو مبنى على أن الوكيل لا ينزع بمجرد قبض الموكل للشيء الموكل عليه والثاني مبنى على عزل الوكيل بمجرد قبض الموكل ما وكل عليه وحيث فلا يسرى عليه قوله أنها دراهم موكله والتأويل الأول لابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعضهم وعلى التأويل الثاني فهل لا يلزم الوكيل أيضاً إبدلها أو يلزمه إبدلها كما إذا قبلها ولم يعرفها والأول هو المطابق للنقل كما في عبق (قوله وأما هو فيلزم مطلقاً) أي فيلزم الموكل بدلتها حيث في ذلك الوكيل أنها دراهمك وسواء قبضت السلم فيه أم لا وذلك لأن المفوض لا ينزع بمجرد قبض الموكل ما وكل فيه اتفاقاً (قوله حلفت أيها الأمر) أي وغرم الوكيل بدلتها لقبوله إياها فالحسرة إنما جاءت عليه وحده كما قال المصنف (قوله وهل تخلف مطلقاً) أي لاحتمال نسكوك فتعزم بمجرد النسكول لأنها يمين نعمة ولا يغرم الوكيل (قوله وإنما تخلف لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره أي لأن من حجة

موكاه ز تأويلان) في غير المفوض وأما هو فيلزم مطلقاً (وإلا) يعرفها (فإن قبلها) الوكيل حين ردت اليه (حلفت) أي أنها الأمر (وهل) تخلف (مطلقاً) أعدم المأمور أو أيسر (أو) إنما تخلف (لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره

وذكر مفعول حلف وفيه صفة يمينه بالمعنى بقوله (مادفت إلا جـ ادا في علمك) ولا تعلمها من دراهمك لأنه إنما يقول في علمي ودراهمي بياض التسليم وبضم التاء للتسليم وأما المصنف فبفتحها بقاء الخطاب (و) إذا حلفت أيها الأمر (لزمته) أي المأمور (تأويلان وإلا) بأن لم يقبل الدراهم ولم يعرفها (٣٩٦) (حلف) الوكيل (كذلك) أي، ادفع الاجياد في علمه ولم يعرفها من دراهم موكله

(وحلف) بتشديد اللام فاعله (البائع) والمفعول محذوف أي الأمر فشكل من الأمر والوكيل يحلف (وفي البداية) منهما هل الأمر أو الوكيل (تأويلان) وعلى الأول فإن نكل الأمر حلف البائع وأغرمه وللأمر تخليف الوكيل إن أتى به بإبدائها فإن نكل البائع سقط حقه وليس له تخليف الوكيل لأن نكل موكله نكل عن عين المأمور وعلى بدنة المأمور والحلف فإن نكل حلف البائع وأغرمه ثم هل له تخليف الأمر قولان ذكره الرجرجي وأبو الحسن كذا في الخطاب (وانعزل) الوكيل مفوضاً أم لا (بموت موكله) لأنه نائب عنه في ماله وقد اتفق لورثته بموته فلا يلزمهم ما باع أو ابتاع بعده (إن علم) الوكيل بموت موكله (وإلا) يعلم (فتأويلان) في عزله بمجرد الموت أو حتى يبلغه وهو الأرجح وهذا إذا كان البائع للوكيل أو المشتري منه حاضراً بيلد موته وبين له أنه وكيل أو

الأمر أن يقول للوكيل عند يسره أنت قد التزمت الثمن بقبولك له فلا تباعة لك ولا للبائع على (قوله وذكر مفعول حلفت) أي المعدى له بحرف الجر المحذوف أي على أنك مادفت الخ فاندفع ما يقال إن حلف لازم (قوله مادفت الاجياد في علمك) ظاهره أنه يحلف على نفي العلم ولو صيرفياً (قوله ولا تعلمها من دراهم) إنما احتاج لزيادة ذلك لانه قد تكون جباداً في علمه حين الدفع ولكن يعرف الآن أنها من دراهم (قوله لأنه إنما يقول الخ) علة لقوله بالمعنى (قوله وأما المصنف فبفتحها) أي لأنه يخاطب الموكل (قوله وتأويلان) نقله ما عياض ولم يميزها وعزا المواقف الثاني لأبي عمران انظر (قوله كذلك) أي كحلف الموكل في الصورة الأولى (قوله فشكل من الأمر والوكيل يحلف) أي فإذا حلفا ضاعت الدراهم على السلم اليه (قوله وللأمر) أي بعد غرمه للبائع (قوله فإن نكل البائع) أي كان نكل الأمر (قوله وليس له) أي للبائع حيث نكل هو والأمر (قوله وأغرمه) أي وأغرم البائع المأمور وقوله ثم هل له أي ثم بعد غرم المأمور للبائع هل للمأمور تخليف الأمر أولا قولان (قوله ذكره) أي هذا التفصيل الرجرجي (قوله وانعزل بموت موكله) أي وكذا بفسله الاخص لا تنقل المال للغرماء (قوله فلا يلزمهم ما باع أو ابتاع بعده) أي بعد موت الموكل أي بل إن شاء وأجازوه وإن شاء والمميزوا وحينئذ إذا كان قد ابتاع لزم الوكيل غرم الثمن وإذا كان قد باع غرم لهم قيمة الثمن إن كان قد فات ورد البيع لهم إن كان قائماً (قوله وتأويلان في عزله الخ) وعلى الأول لو اشترى أو باع شيئاً بعد موته ولم يعلم بالموت لم يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيمة الثمن إن فات (قوله وهذا إذا كان البائع الخ) الأنسب اعتبار الحضور في نفس الوكيل بأن يقول وهذا الخلاف محله إذا كان الوكيل حاضراً بيلد موته لأن حضوره مظنة علمه وكأنه اكتفى بالتلازم بين التعاقدين فيلزم من حضور أحدهما بيلد موت الموكل حضور الآخر (قوله وفي عزله أي الوكيل بعزله أي الموكل له ولم يعلم الوكيل بذلك) هذا القول مقيد بما إذا أشهد الموكل على عزله وكان عدم اعلامه بذلك لعذر كبعده عنه فإن ترك اعلامه لغیر عذر مطلقاً أي أشهد بعزله أم لا أو ترك اعلامه لعذر ولم يشهد به مضى تصرفه اتفاقاً (قوله خلاف) محله في غير وكيل خصام قاعد الخصم كثلاثة وأما وكيل الخصم إذا قاعد خصم الموكل كثلاثة فإنه لا ينزل بعزل الموكل له سواء عزله في غيبته أو بحضرته كما مر وفي عقب لا ينزل الوكيل بجنونه أو جنون موكله إلا أن يطول جنون الموكل جداً فينظر له الحاكم ولا تنزل زوجة وكيلة لزوجها بطلاقها إلا أن يعلم من الموكل كراهة ذلك منها وينزل هو عن وكالته لها بطلاقها كما استظهره ابن عرفة وكأنت الفرق أن الطلاق بيده وإذا ظهر منه الاعراض كرهت بقاءه اه وانزل الوكيل برده أيام الاستتابة وأما بعدها فإن قتل فواضح وإن أخر لما منع كالحمل فقد تردد العلماء في عزله وكذا ينزل برده موكله بعد مضى أيام الاستتابة ولم يرجع ولم يقتل لما منع (قوله إذ هي من العقود الجائزة) أي الغير اللازمة (قوله كالتقضاء) أي فقد القضاء من السلطان غير لازم فلن ولي قاضياً أن يفك عن نفسه وكذا من وكل على شيء فله عزله نفسه

ثبت بيينة وإلا فلا ينزل إلا إذا بلغه اتفاقاً (وفي عزله) أي الوكيل (بعزله) أي الموكل (ولم يعلم) الوكيل بذلك وعدم عزله قوله حتى يعلم به وهو الرجرجي (خلاف) وفائدته هل تصرفه بعد العزل وقبل العلم ماض أولاً (وهل لا تلزم) الوكالة مطابقة وقعت بأجرة أو جعل أولاً إذ هي من العقود الجائزة كالتقضاء (أو إن وقعت بأجرة)

كثوكيله على عمل معين (أى أو عمل غير معين فى زمان معين كثوكيله على أن يبيع له سلعة فى خمسة أيام وله من الأجرة كذا بمضى المدة باع أولا وأما تعيين العمل والزمان فإنه يفسد الاجارة كما يأتى (قوله بان يوكله على تقاضى دينه) اعلم أن التوكيل على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جمالة فى الاجارة لابد من بيان القدر للوكيل على اقتضائه وأن يبين من عليه الدين ليعلم حين العقد هل هو معسر أو موسر أو مظل أولا كوكلتك على اقتضاء كذا من فلان ولك كذا أجرة وأما فى الجمالة فالواجب بيان أحد الأمرين إما القدر أو من عليه الدين (قوله وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جمالة) أى لأنها لو كانت بلفظها كقوله أجرتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا أو جاعلتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا كانت منهما حقيقة فيصير التشبيه فى قوله فكهما غير صحيح لأنه من تشبيه الشيء بنفسه وقوله وليس المراد الخ أى وإنما المراد أن العقد وقع على صورة الاجارة بان عين الزمان أو العمل أو على صورة الجمالة بان لم يبين الزمان ولذا قال المصنف أو إن وقعت بأجرة أو جعل ولم يقل أو ان كانت اجارة أو جمالا (قوله فى الاجارة الخ) أى ففى الوكالة إذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلا من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله وفى الجمالة أى وفى الوكالة الواقعة على وجه الجمالة لا تلزم واحدا منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشروع وأما المجهول له وهو الوكيل فلا تلزمه (قوله من تمة القول الثانى) أى وليس تكرر أع مع قوله وهل تلزم الخ (قوله تردد) محله فى الوكالة فى غير الخصام وأما الوكالة فيه فهى لازمة مطلقا وقعت على وجه الاجارة أو الجمالة أولا إذا قاعد الوكيل الخصم كالثلاث والا فلا (قوله حيث لم تلزم) أى عنى القول الاول مطلقا وعلى الثانى حيث لم تقع بأجرة أو جعل (قوله قبل قوله) أى يمينه وهذا احد اقوال ثلاثة ذكرها ح و صدر به وقيل لا يقبل قوله وثالثها يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد اقضه الثمن والا فذلك الشيء للموكل

وثالثها يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد اقضه الثمن والا فذلك الشيء للموكل

باب فى الاقرار

اعلم أن الاقرار خبر كما لا ين عرفة ولا يتوهم من ايجابه حكما على المقر أنه انشاء كعبت بل هو خبر كالدعوى والشهادة والفرق بين الثلاثة ان الاخبار إن كان حكمه قاصرا على قائله فهو الاقرار وإن لم يقصر على قائله فلما ان لا يكون للمخير فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى اه بن (قوله والسفيه) أى وكذلك الرقيق بالنسبة للمال فكل منهما وإن كان مكافا لكنه محجور عليه بالنسبة للمال (قوله والمكره) أى لانه غير مكلف (قوله وكذا السكران) أى فلا يؤخذ باقراره لانه وإن كان مكلفا الا انه محجور عليه فى المال كما ذكره بن وشيخنا المدوى وكما لا لمزمه اقراره لا تلزمه سائر عقود من بيع واجارة وهبة وصدقة وحبس بخلاف جنائياته فانها تلزمه (قوله ودخل فى كلامه) أى فى المكلف للتبس بدم الحجر السفيه المهمل فيصح اقراره على قول مالك لان المانع من تصرف السفيه عند مالك الحجر واما عند ابن القاسم فالمانع السفيه كما مر (قوله وكذا المريض والزوجة) أى فيصح الاقرار منهما ولو بازيد من ثلثهما حيث كان المقر له غير متهم عليه وإلا منع اقرارهما له ولو فى الثلث (قوله فخصوص بالتبرعات) أى والاقرار بما فى الذمة ليس من التبرعات حتى يحجر عليه فى زائد الثلث وحينئذ فمضى قول المصنف يؤخذ المكلف بلا حجر معناه الموصوف بدم الحجر عليه فى المعاوضات فدخل فى كلامه من ذكر إذ كل من الزوجة والمريض لا يحجر عليه فى المعاوضات وإن حجر عليه فى التبرعات بالنسبة لا زاد على ثلثه (قوله باقرار)

كثوكيله على عمل معين (أى أو عمل غير معين فى زمان معين كثوكيله على أن يبيع له سلعة فى خمسة أيام وله من الأجرة كذا بمضى المدة باع أولا وأما تعيين العمل والزمان فإنه يفسد الاجارة كما يأتى (قوله بان يوكله على تقاضى دينه) اعلم أن التوكيل على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جمالة فى الاجارة لابد من بيان القدر للوكيل على اقتضائه وأن يبين من عليه الدين ليعلم حين العقد هل هو معسر أو موسر أو مظل أولا كوكلتك على اقتضاء كذا من فلان ولك كذا أجرة وأما فى الجمالة فالواجب بيان أحد الأمرين إما القدر أو من عليه الدين (قوله وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جمالة) أى لأنها لو كانت بلفظها كقوله أجرتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا أو جاعلتك بكذا على أن تتوكل لى على كذا كانت منهما حقيقة فيصير التشبيه فى قوله فكهما غير صحيح لأنه من تشبيه الشيء بنفسه وقوله وليس المراد الخ أى وإنما المراد أن العقد وقع على صورة الاجارة بان عين الزمان أو العمل أو على صورة الجمالة بان لم يبين الزمان ولذا قال المصنف أو إن وقعت بأجرة أو جعل ولم يقل أو ان كانت اجارة أو جمالا (قوله فى الاجارة الخ) أى ففى الوكالة إذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلا من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله وفى الجمالة أى وفى الوكالة الواقعة على وجه الجمالة لا تلزم واحدا منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشروع وأما المجهول له وهو الوكيل فلا تلزمه (قوله من تمة القول الثانى) أى وليس تكرر أع مع قوله وهل تلزم الخ (قوله تردد) محله فى الوكالة فى غير الخصام وأما الوكالة فيه فهى لازمة مطلقا وقعت على وجه الاجارة أو الجمالة أولا إذا قاعد الوكيل الخصم كالثلاث والا فلا (قوله حيث لم تلزم) أى عنى القول الاول مطلقا وعلى الثانى حيث لم تقع بأجرة أو جعل (قوله قبل قوله) أى يمينه وهذا احد اقوال ثلاثة ذكرها ح و صدر به وقيل لا يقبل قوله وثالثها يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد اقضه الثمن والا فذلك الشيء للموكل

[درس]

باب فى الاقرار

(يؤخذ المكلف بلا

حجر) أى حال كونه

غير محجور عليه احترازا

من الصى والمجون والسفيه

والمكره فلا يلزمهم اقرار

وكذا السكران ودخل

فى كلامه السفيه المهمل

على قول مالك وهو

الراجح والرقيق الماذون

له فى التجارة والسكرات

فيلزمهم لدم الحجر وكذا

المريض والزوجة وأما

الحجر عليهم فى زائد الثلث

فخصوص بالتبرعات

(باقراره) أى اعترافه

(لأهله) أى لتأهل

وقابل ان يملك ولو باعتبار المال كالحمل أو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق كالوقوف والمسجد فيصح الاقرار
لها وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر (٣٩٨) (لم يكذب) نعمت لأهل أي لأهل غير مكذب للمقر في اقراره

له فان كذبه تحقيقا نحو
ليس لي عليك شيء أو
احتمالا نحو لاعلم بذلك
بطل الاقرار ان استمر
التكذيب وانما يعتبر
التكذيب من الرشيد
فتكذيب الصبي والسفيه
لغو (ولم يُتهم) المقر في
اقراره والواو للحال لا
لعمد فاختلاف الفاعل
إذا فاعل يكذب يعود
على أهل وفاعل يتهم
يعود على المقر والعطف
يقضى اتحاده وقيد عدم
الاهتمام انما يعتبر في الرضى
ونحوه والصحيح المحجور
عليه لاحاطة الدين بماله
الذي حجب عليه فيه ثم
شرع في امثلة من يلزمه
الاقرار بمن يتوهم عدمه
بقوله (كالبعد) أي غير
المأذون له فيلزمه الاقرار
(في غير المال) كجرح أو
قتل عمد أو نحو ذلك مما
فيه القصاص وكسرة
بالنسبة للقطع دون المال
وانما المأذون له ولو حكما
كالمكاتب فيؤخذ باقراره
بالمال فيما يده من مال التجارة
لا في ثقلته وورقته كونهما
للسيد وما زاد عن مال
التجارة ففي ذمته ويلزمه

يؤخذ منه أن المال المقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم وهو كذلك
(قوله وقابل ان يملك) أي الشيء المقر به هذا إذا كان قبلا لملكه في الحال ولو كان قابلا للملكه
باعتبار المال أي الزمان المستقبل بالنسبة لزمن الاقرار هذا إذا كان المقر له متأهلا وقابلا للمقر به
باعتبار ذاته بل ولو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو لاستحقاق (قوله كالحمل) أي يقر له
بان له عنده شيئا من ميراث أبيه أو من هبة أو صدقة فالأقرار بذلك صحيح لان الحمل قابل للملك ذلك
باعتبار المال (قوله من اصلاح) بيان لما يتعلق (قوله فيصح الاقرار لها) أي لأن للمسجد قابل للملك
المقر به باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لاجل بقاء عينه والوقف قابل للملك المقر به باعتبار اصلاحه
لاجل أخذ المستحقين له الفلأجل أو لاجل سكنائهم فيه (قوله وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر)
أي فلا يؤخذ باقراره لها بل هو باطل اللهم إلا أن يقر لاجل اصلاح الحجر في كسبيل أو لملف الدابة
في جهاد تامل (قوله أي لأهل غير مكذب للمقر في اقراره له) أي بل مصدق له وانما اشترط في صحة
الاقرار تصديق المقر له للمقر لانه لا يدخل مال الغير في ملك أحد جبرافها عدا الميراث (قوله ان استمر
التكذيب) أي فيما فان رجع المقر له إلى تصديق المقر في الاولى فانكر المقر عقب تصديق المقر له
فهل يصح اقراره أو يبطل فوالان الثاني منهما هو الذي في الرواد وعليه اقتصر ابن الحاجب
والقول الاول هو الذي عزاه ابن رشد للمدونة انظر كلامه في حاه بن وأما ان رجع
المقر له إلى تصديق المقر في الثانية فانكر المقر عقب تصديق المقر له صحح الاقرار ولا
عبرة بانكار المقر بعد ذلك وأولى ان رجع المقر له لتصديق المقر ولم يحصل من المقر انكار
(قوله لغو) أي وحيث لا يلزم المقر ما أقر به لها وان كذبه (قوله ولم يُتهم المقر في اقراره)
أي فان اتهم باقراره للاطنه ونحوه بطل (قوله والواو للحال) أي وصاحب الحال هو المكلف
(قوله والنطف يقتضى اتحاده) فيه (١) ان هذا مسلم في مجرد عطف الفعل على الفعل عطف
مفردات نحو أكل وشرب زيد لافي عطف الجملة على الجملة نحو ضرب زيد وقام عمرو وما هنا من
هذا القبيل تامل (قوله ونحوه) أي مثل حامل مقرب وحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو
قطع (قوله والصحيح النخ) المراد به المفلس واعترضه بن بان اقرار المفلس المحجور عليه لمن يتهم
عليه لازم يتبع به في ذمته وان كان المقر له لا يحاصص به مع الغرماء خلافا لما يوجهه كلامه من بطلان
الاقرار فالصواب أن عدم الاهتمام انما يعتبر في اقرار المريض فقط فان أقر الصحيح لمن يتهم
كان اقراره لازما (قوله بمن يتوهم) أي مثلا لمن يتوهم عدم صحة اقراره (قوله في غير المال) أي وأما اقراره
في المال فهو باطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال لانه لسيد وقد قال المصنف بلا حجر (قوله وكسرة
بالنسبة أي فيقبل اقراره بالنسبة للقطع دون المال المسروق فلا يلزمه قيمته إن تلف ولا يؤخذ منه)
ان كان قائما (قوله وما زاد) أي من المال المقر به (قوله فلا يأخذ النخ) أي بل هو لسيد العبد (قوله حتى
يثبت) أي مدعيه بالبينة أو باقرار السيد (قوله على كل حال) أي سواء أقر بالسرقة أو ثبتت بيينة

(١) قوله فيه النخ فيه أن المعطوف عليه نعمت فالعطوف مثله وهو إذا جرى على غير من هو له يجب
الابراز اتفاقا إذا خيف اللبس كما هنا ولم يبرز فلو كانت الواو عاطفة لعين ان نائب النازل للاهل
وليس بمراد فكلام الشارح ظاهر والبحث فيه ناشئ عن عدم التامل اه كته محمد عيش

الاقرار في السرقة ويدفع المسروق ان كان قائما أو قيمته ان اتلفه وكان له مال وبلا فلا شيء عليه بخلاف غير المأذون أو
فلا يأخذ ما أقر بسرقة المسروق منه بمجرد الاقرار ولو كان قائما بل حتى يثبت وأما قطعه فيلزمه على كل حال

أو بإقرار السيد (قوله وأخرس) لما كان يتوهم عدم صحة إقراره لكونه مسلوب العبارة به المصنف على صحته منه فهو تشييل بالحق (قوله يلزمه إقراره بالاشارة) أي لأن اشارة الآخرس تنزل منزلة العبارة فلو انطاق لسانه ورجع عن إقراره لم يعتبر رجوعه كما انه لو لاعن زوجته بالاشارة ثم انطلق لسانه وادعى أنه لم يلاعن لم يعتبر رجوعه اهـ (قوله كما يكفى اشارة الناطق) أي وحينئذ فلو قول المصنف عقب قوله بإقراره ولو باشارة ناطق لا فاذ ذلك وسلم مما يدل عليه ظاهره هنا من أن اشارة الناطق لا تعتبر انظر شب (قوله ومريض) اعلم ان المريض إذا أقر إما ان يقر لوارث قريب أو بعيد أو لقريب غير وارث أصلاً أو لصديق ملاطف أو لمجهول حاله لا يدري هل هو قريب أو ملاطف أو أجنبي أو يقر لأجنبي غير صديق فإن أقر لوارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كان الإقرار باطلاً وان أقر لوارث بعيد كان صحيحاً إن كان هناك وارث اقرب منه سواء كان ذلك الاقرب حائزاً للمال أم لا ولا يشترط أن يكون ذلك الاقرب ولداً وان أقر لقريب غير وارث كالحال أو لصديق ملاطف أو مجهول حاله صح الإقرار إن كان لذلك المقر ولد أو ولد ولد ولا وأما لو أقر لأجنبي غير صديق كان الإقرار لازماً كان له ولد أم لا (قوله ان أقر لأبعد) أي لوارث أبعد (قوله في هذا الفرع) أي وهو إقرار المريض لوارث أبعد فقط (قوله مع ابن عم) أي الذي هو المقر له وقوله بعيد أي الذي هو المقر له (قوله فيصح مطلقاً) أي كان للمقر ولد أم لا وحينئذ فهو غير داخل في كلام المصنف (قوله يلزمه الإقرار بلا قيد) أي سواء أقر لوارث بعيد أو قريب أو ملاطف أو لمجهول حاله أو لقريب غير وارث أو لأجنبي غير ملاطف سواء قام المقر له في الصحة أو في الرض أو بعد الموت لما مر من أن الاتهام إنما يعتبر في إقرار المريض ولقول ابن عبد البر في الكافي وكل من أقر لوارث أو لقريب وارث في صحته بشيء من المال أو الدين أو البراءة أو قبض أمان المبيعات فأقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه توليع أي ادخال شيء بالكذب والأجنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض ثمنه إلى معاينة قبض الثمن اهـ ولو أقر بعد ذلك بالتوليع فلا عبرة به كما في ح فاذا قام بقية أولاد من مرض بعد الأشهاد في صحته بالبيع لبعض أولاده فلا كلام لهم ان كتب الموثق أن الأب قبض من ولده ثمن ما باعه له وان لم يكتب قيل يخلف الولد مطلقاً وقيل لا يخلف مطلقاً وقيل ان اتهم الأب بالميل له حلف وإلا فلا واقتصر في التحفة على الأخير حيث قال :

ومع ثبوت ميل بائع لمن منه اشترى يخلف في قبض الثمن اهـ

وما تقدم عن الكافي من أن إقرار الصحيح على قبض أمان المبيعات جائز ولا يلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه توليع لعله محمول على ما إذا كان المقر له يظن به المال وإلا ففي عيج وغيره لو أقر ان هذا الشيء لولده الصغير مثلاً وعلمنا أنه لا مال للولد بوجه فذلك تركة لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يجوز له فهو توليع فتأمل وفي بن إذا صير الأب لابنه دوراً أو عروضاً في دين أقر له به فان كان يعرف سبب ذلك الدين بأن باع له شيئاً أو اخذ منه شيئاً جاز ذلك التصيير كان في الصحة أو في المرض وان لم يعرف أصله فعلمه حكم الإقرار بالدين فان كان في المرض جرى على تفصيله وان كان في الصحة كان ماضياً على قول ابن القاسم في المدونة وبه العمل كما في المتطبی وقيل انه غير نافذ وهو قول المدنيين (قوله أو لمجهول حاله) كقوله لعلی أو لعمر والذى بمكة عندي كذا ولم يعلم حاله أصدق ملاطف أو قريب أو أجنبي (قوله وإلا لم يصح) أي وان لم يكن لذلك المريض المقر له لم يصح ذلك الإقرار (قوله وإلا عمل) أي وإلا يدم جهل الحال بل تبين عمل الخ (قوله وقيل يصح) أي

(وأخرس) يلزمه إقراره
بالإشارة كما تكفى اشارة
الناطق (ومريض) مرضاً
مخوفاً (إن ورثه ولده)
بنت أو ابن أو ابنة فيلزمه
إقراره ان أقر (لأبعد) كم
ولا مفهوم لاولد في هذا
الفرع بل الشرط ان يرثه
اقرب مع وجود أبعد كاخ
مع ابن عم وكابن عم قريب
مع بعيد سواء استغرق
الاقرب الميراث أم لا
بخلاف المسائل الثلاثة
بعده فيشترط الولد كما في
المصنف (أو لملاطفه أو)
أقر (لمن) أي قريب
(لم يرثه) كذا فيصح ان
ورثه ولو دام لأجنبي غير
ملاطف فيصح مطلقاً
ومفهوم مريض أن
الصحيح يلزمه الإقرار
بلا قيد (أو) أقر المريض
(لمجهول حاله) قريب
أو ملاطف أو أجنبي
فيصح ان ورثه ولو يكون
من رأس المال وإلا لم يصح
مادام مجهول حاله وإلا عمل
بما تبين وقيل يصح

وقيل ان كان المال يسيراً (كزوج) مريض (٤٠٠) اقر لزوجه بدين في ذمته او انه قبض دينه منها إذا (علم بنضه لها)

وقيل يصح الاقرار وان لم يكن للمقر ولد كان المال المقر به قليلاً أو كثيراً (قوله) وقيل ان كان المال يسيراً) أى وقيل يصح الاقرار لمجهول الحال ان كان المال المقر له به يسيراً لان كان كثير والموضوع انه ليس للمقر المريض ولد (قوله كزوج) من فروع اقرار الزوج أن يشهد ان جميع ما تحت يدها ملك لها فان كان مريضاً جرى على ما ذكره المصنف من التفصيل في الزوجة وان كان صحيحاً كان اقراره لازماً على مذهب ابن القاسم وغيره من الصريين من غير تفصيل بين كونه علم بنضه أولاً وللوارث تخليفها ان ادعى تجدد شيء كما في ح (قوله إذا علم الخ) مفهومه انه ان علم ميله لها كان الاقرار باطلا وإن أجازته الورثة كان ابتداء عطية منهم لها (قوله على المعتد) أى كما لابن رشد والناصر وغيرها خلافاً لابن الحاجب القائل محل صحة اقرار الزوج المريض لزوجه التي علم بنضه لها إذا لم تنفرد بالصغير وإلا كان باطلاً للتمهة (قوله بخلاف الصحيح) هذا محرز تقييد الزوج بالمريض (قوله مطلقاً) أى علم بنضه لها أو علم ميله لها انفردت بالصغير أو لورثته ابن أولاً (قوله أو جهل حال الزوج) أى المريض (قوله وورثته ابن) هذا شرط في صحة الاقرار لها إذا جهل حاله فمفهومه انه إذا لم يرثه ابن ولا بنون بأن كان لا أولاد له أصلاً كان الاقرار باطلاً (قوله واحدها) أو من غيرها الخ) أى قصور الابن أربع (قوله أو بنون) أى ورثته بنون ذكور وحدثهم أو مع الاناث واما ان ورثته اناث فقط فهو قوله ومع الاناث والعصبة قولان لأن العاصب يشمل بيت المال وغيره كذا قرر طفي وح فقوله او بنون صادق بما إذا كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً سواء كانوا كلهم صغاراً أو كباراً أو بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً كان الجميع منها أومن غيرها أو البعض منها والبعض من غيرها فهذه ثمان عشرة صورة داخلة تحت قوله أو بنون (قوله إلا ان تنفرد الخ) جملة عيج استثناء من قوله أو ورثته بنون فقط ونفسه انما أتى بقوله أو بنون ليستثنى منه قوله إلا ان تنفرد فعلى هذا إذا كان الوارث له ولداً صغيراً منها أو أقر لها كان الاقرار صحيحاً وجعله الشيخ ابراهيم اللقاني استثناء من قوله وورثته ابن أو بنون وحينئذ فيكون الاقرار في هذه الصورة باطلاً بخلاف بينهما انما هو في هذه الصورة وما ذكره عيج غير ظاهر والحق ما ذهب اليه اللقاني وتبعه شارحنا من ان الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله او بنون فقط إذ لا وجه للفرقة وحينئذ فالمراد بانفرادها بالصغير ان يقصر جنس الولد الصغير عليها سواء كان واحداً أو متعدداً، سواء كان لها ولد كبير أيضاً أولاً، كان ذلك الصغير ذكراً أو أنثى ولو لم يكن له زوجة غيرهما قال في الصغير للجنس (قوله راجع لهما) أى لابن والبنون فبرجوعه لابن تخرج صورة من صور الاربع وهى ما إذا كان الابن صغيراً منها وبرجوعه للبنين يخرج ما اذا كان أولاده كلهم صغاراً منها أو كان بعضهم صغيراً والبعض كبيراً أو الصغار منها والكبار من غيرها فقط أو منها ومن غيرها وسواء كان الجميع ذكوراً أو ذكوراً وإناثاً فهذه ست صور تخرج من صور البنين الثمانية عشرة بالاستثناء فالأقرار فيها باطل (قوله قال الزرقاني) المراد به الشيخ أحمد (قوله الانفراد بالصغيرة) أى خلافاً لما يوهمه ظاهر المصنف فتقوله إلا ان تنفرد بالصغير أى بالولد الصغير وليس المراد الابن الصغير (قوله وفي جواز اقراره) أى مجهول الحال (قوله والعصبة) المراد جنس العصبة أى غير الابن بدليل تقدمه في قوله ان ورثته ابن ومفهوم العصبة انه لو اقر لها مع الاناث فقط سواء كانت بنتاً أو بنات فالأقرار صحيح إلا ان تنفرد بالصغيرة فالاناث كالتكوير فلو قال المصنف او جهل وورثته ولد أو أولاداً لا ان تنفرد بالصغير كان أحسن لشموله (قوله فان انفردت الخ) أى بأن ورثته مع العصبة اناث صغاراً منهم لم يصح إقراره لها اتفاقاً سواء كانت الكبار منها ومن غيرها أو من غيرها فقط (قوله نظراً لمعقوقة) أى فكأنه اقر لأبعد مع وجود أقرب

العاق (مع وجود بار ولو اختلفا ذكورة وأنوثة قبل يصح نظراً لمعقوقة وقيل لا قوله)

نظراً لمساواته لغيره في الولدية (أو) إقراره (لأمه) أي أم العاق قيل يصح نظراً لمساواة ولدها لغيره في الولدية وقيل لا يصح نظراً إلى ان وجود العاق كالعدم فكأنه أقر لها وليس لها ولد والموضوع انه جهل بغضه لها فهذا كاستثناء مما قدمه من صحة إقراره لها مع جهل بغضه لها إذا كان له ابن فكأنه قل إلا أن يكون الولد عاقاً ففيه قولان لكن الخلاف في الزوجة مع العاق ولو لم تكن أمه فلو قال أن تزوجة معه كان أشمل (أو لأن من لم يقر له) بغضه (أبعدو) بغضه (أقرب) بمن أقر له كأخت مع وجود أم وعم فقيل لا يصح الإقرار لها نظراً لكون الأم أعم وأبعد منها وقيل يصح نظراً لكون الأم أقرب منها وكذا إقراره لأم مع وجود بنت وأخ ويجرى الخلاف أيضاً فيما إذا كان من لم يقر له أقرب ومساوياً كإقراره لأحد أخويه (٤٠١) مع وجود أمه (للساوي) فقط

فلا يصح الإقرار له مع مساوية كأحد الأخوين أو الابنين (و) لا (الأقرب) كأم مع وجود أخت فلا يصح إقراره لها بالأولى من المساوي وإنما ذكره تنميماً للأقسام وشبهه في عدم صحة الإقرار قوله (كأخري سنة) وأنا أقر (بما تدعيه على فلا يكون إقراراً آخره أولاً (ورجع) المدعي (للخصومة) الآن أو بعد السنة وله تحليفه انه ما أراد بما صدر منه الإقرار (ولزم) الإقرار (للمحل إن وطئت) أم هذا الحمل بأن يكون لها زوج أو سيد مرسل عليها بحيث ينسب الولد له بأن لم يمه من مانع عنها من غيبة أو سجن (ووضع) الحمل (لأقل) أي لدون أنه أي الحمل يعني وضعت جاً كاملاً في مدة أقل من ستة أشهر من يوم الإقرار

(قوله نظراً لمساواته لغيره في الولدية) أي والإقرار لاحد للتساويين الوارثين باطل (قوله نظراً لمساواة ولدها لغيره في الولدية) أي فقد وجد شرط صحة الإقرار لها وهو إرث ابن (قوله أولاً الخ) أي أو أقر لشخص مقول في شأنه ان من لم يقر له أبعد منه وأقرب منه فهو عطف في المعنى على قوله لا ولد العاق أو ان المعنى كإقراره للولد أو للمتوسط قاله شيخنا (قوله ولا الأقرب) أشار الشارح بتقدير لا إلى أن الواو بمعنى أو لأنها على حالها وان المعنى لا ان كان من لم يقر له مساوياً وأقرب فلا يصح إقراره لما علمت من قول الشارح ويجرى الخلاف أيضاً الخ إذ عدم صحة الإقرار أحد قولين متساويين فلاقتصار عليه ليس على ما ينبغي على ان بعضهم اعتمد صحة الاقتصار (قوله كأخري سنة) أي كما أنه لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب لا يلزم أيضاً إذا وعد بالإقرار إن أخره وأخره هذا والذي نقله الواو وابن غازي عن الاستثناء هو التعبير بالماضي كأن يقول إن أخرتني لسنة أقررت لك بما تدعيه على فلا عبر المصنف به لفهم عدم الزوم في المضارع بالأولى انظر بن (قوله ورجع) أي وإذا لم يلزم رجوع الخ (قوله ولزم حمل) حاصل فقه المسئلة انه ان أقر للحمل بأن قال في ذمتي كذا الحمل فلانة فلا غلو إما أن يكون لأم الحمل زوج أو سيد مرسل عليها حين الإقرار أم لا فان كان لها زوج أو سيد مرسل عليها حين الإقرار لزم الإقرار للحق إن ولدته حياً لدون أقل أمد الحمل من يوم الإقرار للعلم بأنه كان موجوداً يوم الإقرار وإن ولدته لأقل أمد الحمل من يوم الإقرار وأولى لا أكثر من أقل أمده كان الإقرار باطلاً لاحتمال وجوده بعد الإقرار وعدم وجوده حينئذ وهذا كله إذا كان الحمل حين الإقرار خفياً فإن كان ظاهراً حينه لزم الإقرار ولو أنت به لأكثر من ستة أشهر من يوم الإقرار وأما إن كانت أم الحمل ليس لها حين الإقرار زوج أو سيد مرسل عليها كان الإقرار لازماً إن ولدته لأقصى أمد الحمل فدون من يوم اقطاع الاسترسال عليها فان ولدته بعد أكثر أمد الحمل بطل الإقرار (قوله إن وطئت) أي إن كان وطؤها ممكناً وقوله مسترسل عليها المراد انه ليس به مانع من وطئها بأن كان حاضراً غير مسجون (قوله لدون أقله) أشار الشارح الى ان في كلام المصنف حذفاً والاصل ووضع لأقل من أقله ولدون أقله (قوله بعد ستة أشهر إلا خمسة أيام) أي من يوم الإقرار (قوله فأكثر) راجع لقوله ستة أشهر فهو مرتبط به وذلك كسنة أشهر إلا أربعة أيام أو إلا ثلاثة أو إلا يومين أو ستة كوامل (قوله وإلا فلا أكثره) أي وهو أربع سنين على النصوص هنا فان جاوز الأكثر لم يلزمه اه خشي والذي في عقب ان الخلاف في أكثره من كونه أربعة أو خمساً من السنين جار هنا (قوله من يوم) أي والأكثر معتبر من يوم الخ

(٥١ - دسوق - لث) بأن وضعت بعد يوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو بعد ستة أشهر إلا ستة أيام لأنه يعتبر نقص كل شهر ولو جاء بعضها كاملاً في الواقع فيستحق ما أقر له به لالم بوجوده حال الإقرار فان وضعت بعد ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر فلا يكون له القرية لاحتمال أن تكون حملت به بعد الإقرار وهذا ظاهر إن كان حملها خفياً وإلا فليكون حال الإقرار ظاهراً ظهوراً لاخفاء به ثم تأخر وضعه أكثر من ستة أشهر فيلزم الإقرار مطلقاً (وإلا) بأن لم توطأ أي لم يكن مرسل عليها القية أو موت أو سجن حال الإقرار (فلا أكثره) أي فالإقرار لازم لمن وضعت لأكثر أمد الحمل من يوم اقطاع الارسال عليها وهو تارة يكون يوم الإقرار وتارة يكون قبله بقليل أو كثير فان نزل الحمل ميتاً فان لم يبين القرشيتا بطل الإقرار لاحتمال كونه قصداً لهبة وان بين أنه من دين أبيه أو وديعته كان لمن يرث أباه

(يقولون) قسم المقر به (بين توأمين) المذكور كالآتي (الإليان الفضل) من المقر بأن يقولوا أعطوا الذكر مثلي الآن أو عكسه
وترث الأم منه حيثئذ الثمن وأشار لصيفته وهي أحد أركان الأربعة بقوله (٤٠٢)

(يقول) أوفى ذمتي أو
يخدي أو أخذت منك
ولو زادت إن شاء الله
(أو) زاد إن (قضى)
لله لأنه لما أقر فلان أن
يؤتيه الله أو قضى ولان
الاستثناء لا يبعد في غير
اليمين بالله بخلاف أن شاء
فلان فلا يلزمه ولو شاء
(أو) يقول المدعى عليه
للمدعى جنى أنت
(وهنته لي أو بعته)
فقرار منه وعليه
إثبات الهبة أو الصدقة أو
البيع فإن لم يثبت حلف
المدعى في البيع أنه ما باع
الفاقد وفي حلفه في الهبة
خلاف (أو) قال (وقبته)
لك أيها المدعى فإنه إقرار
وعليه البيان بالوفاء (أو)
قال لشخص (أقرضتني)
كذا فإقرار منه بمجرده
(أو) قال له (أما
أقرضتني) مائة (أو
لم أقرضتني) ألفاً مثلاً
فإقرار إن أجابه بقوله نعم
أو بلى أو أجل ولا ينضمه
المجدد بعد ذلك (أو)
قال للمدعى بحق (سأهلي)
أي لأطفي في الطلب
فإقرار (أو) استزنها
مضى (بخلاف اتزن أو
اتزنها ولم يقل منى فليس
بإقرار على أحد القولين كما
يأتي (أو) قال (لا قضيتك

(قوله وسوى الخ) أي وإذا أقر لمحل - سوى الخ (قوله بين توأمين) أي أن وضما حين وإلا ملحق منهما
ولا شيء لمن وضع ميتاً لأنه لا يصح تملكه (قوله وترث الأم) أي أم التوأمين منه أي من المقر به وقوله
حيثئذ أي حين إذ قال هودين لأبيهما (قوله الثمن) أي أن كانت زوجة للأب وارثة احترازاً عما إذا
حملت منموأباتها في حال صحته ثم مات بعد وحصل الإقرار قبل الوضع (قوله بلى) أي كفى ألف فلان
أوفى ذمتي له ألف أوله عندي ألف أو قال أخذت منه ألفاً وأما لو قال أخذت من فندق فلان مائة أو
من حمامه أو من مسجده فليس ذلك إقراراً لفلان صاحب الفندق أو الحمام أو المسجد ولو كتب في
الأرض أن فلان عندي كذا وقال اشهدوا على بذلك لزمه فإن لم يشهد لم يلزمه وأما لو كتب في
صحيفة أولوح أو خرقعة أو نقش في حجر لزمه مطلقاً أشهد أم لا ولو كتب في الماء أو الهواء فلا يلزمه
مطلقاً ولو أشهد حيث لم يصرح بإقراره اه شب (قوله ولوراد) رد بلى قول ابن المواز أنه لا يلزمه شيء
إذا قال إن شاء الله أو إن قضى الله أو إن أراد الله أو إن يسر الله (قوله لا نلما أقر) أي لما نطق بالإقرار
(قوله ولان الاستثناء) أي بالشيء فراده اللغوي وهو الإخراج وأداة الشرط مخرجة (قوله بخلاف
إن شاء فلان) أي فإذا قال له عندي مائة إن شاء فلان فلا يلزمه شيء ولو قال فلان شئت ذلك أي لأنه خطر
لأنه حين قال ذلك كان مجوراً أن يشاء وإن لا يشاء وقد يقول ظننت أنه لا يشاء (قوله فإقرار منه) أي
من المدعى عليه بالملك للمدعى (قوله وعليه) أي وعلى المدعى عليه المقر (قوله حلف المدعى) أي الذي
هو المقر له (قوله في البيع) أي في دعوى المدعى عليه البيع (قوله خلاف) هو مبنى على الخلاف في اليمين
هل توجه في دعوى المعروف أم لا وظاهره جريان الخلاف سواء كان الشيء الذي ادعيت فيه الهبة
في المقر أم لا وهناك قول ثالث وهو توجه اليمين على المدعى إن كان المدعى عليه حائزاً وإلا فلا
وعليه اقتصر صاحب التحفة * واعلم أن محل كون دعوى الهبة أو البيع إقراراً بالشيء إذا لم تحصل
الحيازة المعتبرة شرعاً فإن مصتدة الحيازة المعتبرة وقال المدعى عليه أنه باع لي أو وهب لي فإنه يصدق
في ذلك يمينه ولا يكون هذا إقراراً بالملك للمدعى ففي ح في آخر الشهادات مانعه قال ابن رشد إذا
حاز رجل مال غيره فوجهه مدة تكون الحيازة فيها حاصلة وادعاء ملكا لنفسه بابتياح أو هبة أو
صدقة كان القول قوله في ذلك يمينه قال ح عقبه وسواء ادعى صيرورة ذلك ملكاً من غير المدعى أو
ادعى أنه صار إليه ملكاً من المدعى أمافي البيع فلا أعلم في ذلك خلافاً وأما في الهبة والصدقة ففيه خلاف
انظر من (قوله أو دل وفيته لك) أي أو قال لمن ادعى عليه بحق وفيته لك (قوله فانه إقرار) من المدعى
عليه بالملك للمدعى وعلى المدعى عليه بيان الوفاء (قوله أو أقرضتني) أي أو قال له عندك كذا فقال
أقرضتني إياه فهو إقرار بمجرده (قوله إن أجابه) أي الآخر فيها بنعم أو بلى أو أجل وإلا فلا (قوله ولا
ينضمه) أي المقر الجحد بعد ذلك أي بعد جواب الآخر واعلم أن هذا القيد الذي هو لإجابة الآخر
إنما يحتاج له إذا وقع هذا اللفظ من المقر ابتداءً وأما إذا وقع قوله أقرضتني وما بعده جواباً لقول
الطالب لي عندك كذا فلا يحتاج لإجابة الآخر لأن هذا اللفظ إقرار مطلقاً قال نعم أولاً (قوله فليس
بإقرار) أي لأنه لم ينسبه لنفسه (قوله فان لم يقيد به) أي لأنه يمكن أن يكون نفي القضاء
لنفي الدين (قوله أو قال نعم أو بلى أو أجل الخ) وذلك لاتفاق معناها في العرف من أنها إذا
أجيب بها النفي فإنها تصير إعجاباً بالنفي عليه الإقرار وإن اختلف معناها لفة لأن بلى يجاب بها
النفي فتصيره موجبا أي أنها توجب الكلام المنفي أي تصيره موجبا بعد أن كان منفيّاً وأما نعم فإنها
تقرر ما قبلها من إعجاب أو نفي وكذا أجل (قوله جواباً) أي حالة كون الأقوال الثلاثة أو الستة

وهي (اليوم) فعل ماضٍ منفي بلا فوهو إقرار إن قيد باليوم كما قال فان لم يقيد به فليس
بإقرار وأما الأفضينك بالمضارع المؤكد بالنون فإقرار مطلقاً قيد أم لا (أو) قال (نعم أو بلى أو أجل جواباً لأليس لي عندك) كذا

وهو راجع للثلاثة قبله وقيل بل للسته (أو) قال لمن طالبه بحق (ليس لي تيسرة) كأنه قال نعم وسأله الصبر ومثله أيا معسر أو أنظرني (لا) بقوله للمدعى (أقر) فليس باقرار بل هو وعد به (أو) قال لمن قال لي عليك الف مثلا (على أو على فلان) فليس باقرار (أو) قال له في الجواب (من أي ضرب تأخذها) (٤٠٣) كما أبعدك منها) فليس باقرار

(وفي) قوله للطالب
(حتى يأتي وكلي وشبهه) كحتى يقدم غلامي أو أسأل من ذكر (أو اتزن أو أخذ قولان) في كونه اقرارا أولا وعلمها ما لم تكن قرينة تدل على أن مراده الاقرار أو عدمه كالاستهزاء وشبهه في القولين قوله (حككك على الف فيها أعلم أو أظن أو علمي) واعترض بأن مفاد النقل أن القولين فيها أظن أو ظني وأما فيها أعلم أو علمي فاققرار قطعا (ولزم) الاقرار (إن نوكر في) قوله لك على (الف من نحن خمر) ونحوه مما لا يصح بيحه فقال للمدعى بل من نحن عدم مثلا لأنه لما أقر بالالف أقر بعمارة ذمت فلزمه الألف وبخلف للقرلة أنها ليست من نحن خمر فان نكل لم يلزم الاقرار كما إذا لم يناكر (أو) قال على الف من نحن (عبد ولم أقبضه) منك وقال البائع بل قبضته مني فيلزمه المقر به ويصدق قوله ولم أقبضه ندما (كدعواه الربا)

وهي قوله سألني وما بعده جوابا لا ليس لي عندك كذا (قوله وهو راجع الخ) أي قوله أليس لي عندك كذا راجع الخ (قوله أو أنظرني) أي أولست منكرا لها وأرسل رسولك يأخذها (قوله لا بقوله للمدعى أقر الخ) فإذا قال له لي عندك كذا فقال أقر لك بها فهو وعد بالاققرار لا اقرارا وأما إذا قال لا أقر بها فليس اقرارا قطعا ولا وعدا به وأما إذا قال له لي عليك مائة فسكت فقد ذكر ح الخلاف في كون السكوت اقرارا أو ليس باقرار وان الاظهر أنه ليس باقرار وذكر ح ان مما ليس اقرارا إذا قال له لي عندك عشرة فقال وأنا الآخر لي عندك عشرة وهو مستغرب إلا ان يقال ان معناه وأنا اكذب عليك بأن لي عندك عشرة كما كذبت على بثل ذلك (قوله فليس باقرار) أي وبخلف وسواء كان فلان كبيرا أو صغيرا إلا أن يكون ابن شهر فانه حينئذ كالعدم وهو كالمجاء في فعله فيؤخذ المقر باقراره كقوله على أو على هذا الحجر أو على أو على هذه الدابة (قوله فليس باقرار) أي ان جمع بين اللفظين أو اقتصر على ثانيهما وكذا على أولهما إن حلف أنه لم يرد الاقرار بذلك بل الانكار والتهكم (قوله وفي قوله) أي جوابا للطالب الذي قال له اقضني العشرة التي عندك (قوله أو أسأل من ذكر) أي أو حتى تأتيق فائدة أو ربح (قوله تدل على ان مراده الاقرار أو عدمه) أي والا كان اقرارا اتفاقا في الأول وغير اقرارا اتفاقا في الثاني (قوله فاققرارا قطعا) أي وأما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهي فلا يلزمه اقرار اتفاقا وعلى ما أفاده النقل تكون الاقسام ثلاثة قسم يكون اقرارا قطعا وهو فيها أعلم وفي علمي وقسم ليس اقرارا قطعا وهو فيها أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهي وقسم فيه الخلاف وهو فيها أظن أو في ظني هذا وماقاله الشارح تبعا لعقب وعج من ان مفاد النقل انه لا خلاف فيها أعلم أو في علمي فقد رده طي بان التعليق بالعلم فيه شائبة الشك ولذا لا يكتفى به في أيمان البت وحينئذ فالخلاف مطلق انظر بن (قوله ان نوكر) أي المقر (قوله قال للمدعى بل من نحن عبد) أي منكرا انها من نحن خمر (قوله اقر بعمارة ذمت) أي فيعد قوله بعد ذلك من نحن خمر ندما وظاهر كلام المصنف انه لا يراعى حال المقر من كونه يتعاطى الخمر أو لا بحيث يقال ان كان يتعاطى الخمر صدق ولا يلزمه الاقرار وان كان لا يتعاطاه فلا يصدق بل متى نوكر لزم الاقرار ولا يصدق في دعواه انها من نحن خمر مطلقا (قوله وبخلف المقر له) أي إذا ناكروا سواء كان مسلما أو ذميا انها ليست من نحن خمر ويأخذ الالف (قوله فان نكل لم يلزم الاقرار) هذا إذا كان المقر له مسلما فان كان ذميا كان له قيمة الخمر (قوله كما إذا لم يناكر) أي كالا يلزم الاقرار إذا لم يناكر للمقر له المقر بل صدقه وهذا اذا كان المقر له مسلما فان كان ذميا كان له قيمة الخمر مثل ما إذا ناكروا ونكل عن اليمين (قوله ويصدق قوله ولم أقبضه ندما) ان قيل قد تقدم انها إذا اختلفا في قبض للثمن فالاصل بقاؤه وحينئذ فلا يكون قوله ولم أقبضه ندما قلت ان الاقرار بالثمن من ذمته كالاشهاد به في ذمته وقد سبق للمصنف واشهاد المشتري بالثمن مقتضى قبض مثمنه (قوله كدعواه الربا) تشبيه في لزوم الاقرار وحاصله انه اذا ادعى عليه بألف فأقر بها وقال عقب اقراره هي من ربا واقام بينة على ان المدعى ربا به في ألف فلا تضيقه تلك البينة شيئا ويلزمه الألف التي اقر بها (قوله ولا تنفعه البينة) أي لعدم تعيينها للمال الخ (قوله فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال) أي ويلزمه رأس المال فقط فان اختلفا في قدره ولا بينة لواحد منها كان القول قول المقر لأنه غارم

بعد اقراره بأن قال على الف من ربا وقال للمدعى بل من بيع (وأقام) المقر (بينة) تشهد له (أنه) أي أن المقر له (راباه) أي رباي المقر (في ألف) فيلزمه الالف ولا تنفعه البينة لاحتمال انه ربا به في غير هذه للعملة (لا) إن أقامها على اقراره للمدعى (أي المقر له) أنه لم يقع بينهما إلا الربا) فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال

(أو) قال في إقراره (اشتريت) منك (خمرًا بألف) فلا يلزمه شيء لأنه لم يقر بشيء في ذمته (أو) قال (اشتريت) منك (عبدًا بألف ولم أنبئه) فلا يلزمه شيء لأن الشراء (٤٠٤) لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض ولم يقر به وفيه بحث لأن الضمان من المشتري

(قوله أو قال اشتريت منك خمرًا بألف) أي أو قال لمن طلب منه حقاً عليه اشتريت منك خمرًا بألف أو عبدًا ولم أنبئه (قوله وفيه بحث) هذا البحث للمصنف في التوضيح * وحاصله أن قولهم في التعليل الشراء لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض ممنوع لأن الضمان من المشتري بمجرد العقد وحينه فذمته تستمر بمجرد العقد ولا تتوقف عمارتها على القبض (قوله أو قال أقررت بكذا وأنا صبي) أي أو أنا لم فلا يلزمه شيء حيث قاله نسقا ولم تنكبه البيعة وكذا إذا قال أقررت بكذا قبل أن أحلف حيث قاله نسقا لأن هذا خارج مخرج الاستهزاء فلو قال أقررت بألف ولم أدرك كنت صبيًا أو بالغًا لم يلزمه شيء حتى يثبت أنه بالغ لأن الأصل عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لأدري أ كنت عاقلاً أم لا فيلزمه لأن الأصل العقل حتى يثبت انتفاؤه هذا ما استظهره ح (قوله أو أقر) أي بأن الكتاب لفلان اعتذارا لمن حاله عارته أو شرأه (قوله وكان السائل ممن يعتذر له ككونه ذوا جهة) أي يستحي منه أو يخاف منه * وحاصل ما ذكره الشارح أنه إذا أقر اعتذارا غان للمقر له لا يأخذه الا بيعة تشهد له بمسكه قبل الإقرار بشرط أن يكون السائل ممن يعتذر له فان كان ممن لا يعتذر له لرذالته فان المقر له يأخذه بغير بيعة وقد تبع الشارح في هذا القيد الشيخ أحمد الزرقاني واعترضه طي بن الذي في السباع وابن رشد للإطلاق فقي أقر اعتذارا فلا يأخذه المقر له إلا بيعة كان السائل ممن يعتذر له أم لا ولا يتوقف ذلك على ثبوت الاعتذار فلا يلزمه وإن لم يدعه بأن مات كما يفيد نقل الواق اه بن قال عج وقد يقول الرجل للسلطان هذه الأمة ولدت مني وهذا العبد مدير لكلا يأخذها فلا يلزمه ولا شهادة فيه ومثله ما يقول الانسان حماية كأن يقول صاحب سفينة أوفرس عند إرادة ذي شوكة أخذها أنها فلان ويريد شخصا يحمي ما ينسب اليه فانه لا يكون إقرارا له (قوله أو ذمًا) أي مثل قبض الله فلانا أقرضني مائة وضيع على حتى وفيته أو أقرضني فلان مائة وضيع على حتى قضيته لاجزاء الله عن خير (قوله و صوب ابن يونس منه) أي من الخلاف عدم لزوم الإقرار أي خلافا لمن قال ان قوله في الذم حتى قضيته يعد ندما ويلزمه الإقرار (قوله لجرى على قاعدته الاكثرية) أي من رجوع القيد لما بعد الكاف فان أقر بقرض لا على وجه الشكر ولا على وجه الذم ففيه تفصيل بين القرب والبعد فان أقر أنه كان تسلف من فلان الميت مالا وقضاه اياه فان لم يطل الزمان من يوم المعاملة ليوم الموت لم ينفعه قوله قضيته إلا أن تقوم له بيعة وان كان زمان ذلك طويلا حلف للمقر ويرى (قوله وقبل أجل مثله) حاصله أنه اذا ادعى عليه بما حال من بيع فاجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فان كان العرف والمادة جارية بالتأجيل له كانت القول قول المقر يمينه وان كانت المادة عدم التأجيل أصلا كان القول قول المقر له يمينه وان لم يكن عرف بشيء فان ادعى المقر أجلا قريبا يشبه أن تباع السلعة له كان القول قول المقر يمينه وان ادعى أجلا بعيدا مستكرا فانه لا يصدق والقول قول المقر له يمينه وهذا اذا فانت السلعة فان كانت قائمة تحالفا وتضامنا ولا ينظر لشبه ولا لعدمه هذا محصل الفقه وظاهر المصنف انه لا ينظر للعرف وأنه متى ادعى المقر أجلا يشبه أن تباع السلعة لمثله بالدين كان القول قوله يمين ولو كان العرف بعدم التأجيل وليس كذلك اذ العمل بالعرف أصل من أصول للذهب فينبغي أن يعمل كلام المصنف على ما اذا لم يجر العرف بشيء (قوله أجل مثله) أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (قوله فان اتهم المتابع) أي في الاجل الذي ادعاه بان كان بعيدا مستكرا (قوله لافي قرض) حاصله أنه اذا ادعى عليه بمثل حال من قرض فاجاب بالاعتراف وأنه مؤجل

بمجرد العقد فلا يعتبر القبض إلا أن يفرض في عبد غائب ليكون الضمان فيه من البائع فتأمل (أو) قال لمن ادعى عليه بأنه أقر بشيء (أقررت بكذا وأنا صبي) وقاله نسقا لم يلزمه شيء حتى يثبت عليه أنه أقر له به وهو بالغ (كانا مبرسمين) أي قال أقررت لك به وأنا مبرسم لم يلزمه (إن علمت بذهمه) أي البرسام له وهو ضرب من الجنون (أو أقرت اعتذارا) لمن سأله اطرحه أو شرأه وكان السائل ممن يعتذر له ككونه ذوا جهة فلا يلزمه دفعه للمقر فان ادعاه إلا بيعة تشهد له به (أو) أقر (بقرض شكرا) كقوله جزى الله فلانا خيرا أقرضني مائة وقضيتها له (على الأصح) قال ابن غازي في بعض التمسح أو بقرض شكرا أو تمنا على الأرجح وهو الصواب أي لأن مسألة الشكر في الدونة ولا خلاف فيها وإنما الخلاف في مسألة الذم و صوب ابن يونس منه عدم لزوم الإقرار وعلى هذه النسبة لو قال للمصنف كالتم على الأرجح لجرى على قاعدته

الاكثرية (وقيل) عند التنازع في حلول الدين وتأجيله (أجل مثله) وهو الاجل القريب الذي لا يتم فيه المتابع عادة فالتقول قوله يمين (في بيع) فانت فيه الضلعة ولا تحالفا وتضامنا ولا ينظر لشبه فان اتهم المتابع فالتقول للبائع يمين (لا) في (قرض) بل القول للمقرض أنه على الحلول يمينه حصل فوت أم لا حيث لا شرط ولا عرف ولا عمل به كما قدمه

وقيل لا فرق بين البيع والقرض بل قبوله في القرض أقرب وأحرى من قبوله في المعاوضة لأن الغالب في المعاوضة الحول وفي القرض التأجيل
وسمى به ابن عرفة وقال الخطاط ما قاله ابن عرفة لا شك فيه ورد بأن ما قاله المصنف (٥٠٤) هو ما في المدونة (و) قبل (تفسير

فالدول قول المقر له يمينه لأن الأصل في القرض الحول ولا يعمل بقول المقر أنه مؤجل ولو ادعى
أجلاً قريباً وهذا إذا لم يكن عرف وإلا عمل به (قوله) وقيل لا فرق بين البيع والقرض (أي في قبول
قول المقر يمينه إن ادعى أجلاً قريباً) (قوله) بل قبوله (أي قول المقر إذا ادعى أجلاً قريباً في القرض
أقرب الخ) (قوله) هو ما في المدونة (أي وما قاله ابن عرفة مجرد بحث وإن ارتضاه) (قوله) وقبل
تفسير ألف) أنه إذا قال فلان على ألف ودرهم أوله ألف وعبد أو ألف وثوب ونحو ذلك وأبهم
في الألف فإنه يقبل تفسير الألف بأي شيء ذكره سواء فسرهُ بألف دينار أو درهم أو جديداً وثوب
أو حمار ولا يكون المعطوف مفسراً للمعطوف عليه (قوله) إذا قال ذلك نسقاً (أي فإذا قال ذلك نسقاً
قبل قوله ولا يلزمه إلا الخاتم دون الفص وأما إذا قال نصه لي أو ولدها لي بعد مهلة فإنه لا يصدق في أن
الفص أو الولد له ويأخذ المقر له الخاتم بنفسه والجارية مع ولدها (قوله) كغصبت منه (أي من فلان
(قوله) ونصه لي) أي والحال أنه قال ذلك نسقاً (قوله) فقولان (أي في تصديقه في الغصب وعدم
تصديقه فيه (قوله) قوله) (أي قبول قوله في أن الفص له (قوله) لا يجزع الخ) حاصله أنه إذا قال فلان
حق أو قدر أو شيء من هذه الدار أو من هذه الأرض أو فيها ثم فسر ذلك الحق أو القدر بجزع أو ياب
منها فلا يقبل ذلك التفسير منه ولا بد من تفسيره بجزء من الدار أو الأرض كالربع أو الثمن أو النصف
ولا فرق بين من وفي على الأحسن عند المصنف كما هو قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل التفسير
بالجزع والباب عند التعبير بفي لأنها ظرفية ولا يقبل عند التعبير بمن ولا بد من تفسيره بجزء لأن من
للتبعض (قوله) أو من هذه الأرض) يعني شيء أو حق أو قدر (قوله) أي كما لا يقبل تفسيره) أي للشيء
والحق والقدر في الدار والأرض بالجزع والباب إذا قال الخ (قوله) إذا قال له في هذه الخ) أي له في هذه
الدار أو في هذه الأرض حق أو شيء أو قدر (قوله) مما ذكر (أي من الدار أو من الأرض) (قوله) وسواء
قال عظيم أم لا) نحوه لبعض الشراح وفي ابن الحاجب أنه إذا قال عندي مال عظيم فيه خمسة أقوال
نصاب الزكاة نصاب السركة يلزمه زيادة على النصاب اللازم له في الإقرار بالمال المطلق الذي لم يقيد
بعظيم ويرجع في تلك الزيادة لتفسيره تازمه الدية والخامس يؤمر بتفسيره ويلزمه ما فسر به
(قوله) أي من مال المقر) أي ولا ينظر لمال أهل المقر له عند التحالف فإن كان المقر من أهل الذهب لزمه
نصاب من الذهب وإن كان من أهل النضة لزمه نصاب منها وإن كان من أهل الماشية لزمه نصاب
منها وإن كان من أهل الحب لزمه نصاب منه فلو كان عنده الذهب والفضة والابل والبقر
والغنم والحب أو ثلاثة مثلاً من ذلك لزمه أقل الانصاء قيمة لأن الأصل براءة الدمة
فلا تازم بمشكوك فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب السركة لأنه المحقق إلا أن يجري
العرف بنصاب الزكاة وإلا لزمه وهذا كله على أن المراد بالنصاب نصاب الزكاة (قوله) والمراد الخ
أي لأن الله تعالى أطلق المسال على نصاب الزكاة فقال خذ من أموالهم صدقة غنى بالأموال
النصابت والقول يلزم نصاب الزكاة هو المعتمد خلافاً لمن قال يلزم المقر بالمال نصاب السركة وهو
ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي ذلك من العروض وخلافاً لمن قال يلزم بتفسيره
(قوله) والأحسن) أي على ما في كتاب ابن سحنون تفسيره فإن فسرهُ فلا كلام ويلزمه ما فسر به من
قليل أو كثير فإن أبي سجن حتى يفسره (قوله) ولو بقيراط أو حبة أو درهم) فإن ادعى المقر
له أكثر مما فسر به حلف للمقر فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه هذا كله على القول

الف) مثلاً (في كالف
ودرهم) (ولا يكون ذكر
الدرهم مقتضياً ليكون
الألف من الدراهم ولخصه
تخليفه على ما فسر به إن
اتهمه أو خالفه ويلاحظ
دخول الكاف على درهم
أيضاً (و) قبل قوله له
عندي (خاتم نصه لي)
أو أمة ولدها لي أو حبة
بطاتها لي وكذا باب
مساره لي وحيه لمتها لي
عما صدق الاسم فيه على
المجموع إذا قال ذلك
(نسقاً) بلا فصل (إلا
في غصب) كغصبت منه
هذا الخاتم ونصه لي
(فقولان) (الراجح
قوله) لأنه نص المدونة فلو
قال ولو في غصب لشيء على
الراجح (لا) يقبل تفسيره
(بجزع) (باب في) قوله
(له) من هذه الدار
شيء أو حق أو قدر (أو)
من هذه (الأرض كفي)
أي كما لا يقبل تفسيره إذا
قال له في هذه الخ (على
الأحسن) عند المصنف
إذا لفرق بين من وفي ولا بد
من تفسيره بجزء مما ذكر
سواء كان قليلاً أو كثيراً وهذا
قول سحنون وقال ابن
عبد الحكم يقبل تفسيره بالجزع
ونحوه في في دون من لأن
من للتبعض وفي لظرفية

(و) لزمه في قوله له عندي (مال) وسواء قال عظيم أم لا (نصاب) أي من مال المقر من ذهب أو فضة أو غيرها والمراد نصاب
زكاة لا سركة (والأحسن تفسيره) أي المال ولو بقيراط أو حبة أو درهم والمعتمد الأول وشبهه في التفسير أي في قبوله

معموراً بقوله (كش) وكذا (أى ٥٦) إذا قال له عندى أو فى ذمتى شيء أوله كذا فإنه يقبل منه تفسيره يمين ولو بأقل

من واحد كامل بأن قال هو نصف درهم مثلاً (وسجن له) أى للتفسير أى لأجله إذا لم يفسر (وكشرة ونيف) يقبل تفسير النيف يمين ولو بواحد فقط والنيف يشدد ويخفف ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثانى وأما البضع بالكسر فن ثلاثة إلى تسعة (وسقط) شيء بقرينة ما يأتى (فى) قوله عندى (كساة وشيء) وكذا إذا قدم شيء لانه مجهول مع معلوم بخلافه مفرداً كما مروى قديان للماجشون السقوط بما إذا مات المقر أو تعذر سؤاله (و) ان قال له طى (كذا درهماً) بالنصب لزمه (عشرون) لان العدد غير المركب من مشرين إلى تسعين إنما يميز بالواحد المنسوب فيلزمه المحقق وهو أقله ويلقى المشكوك فان رفعه أو وقف بسكون الميم لزمه درهم واحد لانه المحقق إذ للقى هو درهم لأنه بدل أو يان لكذا أو خبر عن مبتدأ محذوف ولو خفضه لزمه مائة ولو جمعة لزمه ثلاثة وهذا إذا كان المقر نحوياً والا طلب منه التفسير لان العرف ليس جارياً

يلزم تفسيره المال وقد علمت أنه ضيف فان تعذر التفسير على هذا القول بأن مات المقر قبله فالظاهر أنه يقبل قول المقر له يمين (قوله شهرراً) أى قولاً مشهوراً ومقابله بطلان الاقرار من أصله (قوله ولو بأقل من واحد) كذا قال ابن عرفة خلافاً لقول ابن عبد السلام وتبعه فى التوضيح لا يفسر إلا بواحد كامل فأكثر وعمل حلف المقر إن ادعى المقر له أكثر مما فسر به فان نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه (قوله للتفسير) أى لتفسير الشيء وكذا بدون محيز وإذا حبس للتفسير فلا يخرج من السجن حتى يفسر (قوله وكشرة ونيف) أى فإذا قال على عشرة من الدراهم ونيف فإنه يقبل تفسيره النيف وقوله ولو بواحد فقط أى أو بأقل من واحد أو بأكثر منه ومثل ما إذا عطف النيف كالمثال ما إذا أفرد كما إذا قال له نيف من الدراهم فيلزمه تفسيره ويقبل تفسيره له بدرهم كامل وبأقل وبأكثر وقيل لا يقبل فى تفسير النيف الكسر مطلقاً سواء أفرد أو عطف (قوله ما زاد على العقد) أى من جنس الكامل كما قيل وقيل انه مطلق ما زاد على العقد ولو كسراً وعلى هذا يقبل منه تفسير النيف بالأقل من الواحد الكامل لا على الأول (قوله بالكسر) أى بكسر الباء (قوله وسقط شيء الخ) حاصله أنه إذا قال له على عشرة شيء أو مائة شيء أو ألف شيء فان الشيء الزائد على الجملة يسقط لأنه مجهول (قوله بقرينة ما يأتى) أى أن ما يأتى قرينة على أن فاعل سقط ضمير الشيء لاضمير الاقرار (قوله وكذا إذا قدم شيء) أى بأن قال له عندى شيء ومائة وقد يقال إنه يحكى على هذا قول بن وجه السقوط فى له على مائة شيء مثلاً كما يفيد ابن عبد السلام والتوضيح أن العرف إنما يقال مائة شيء إذا أريد تحقيق المائة أى أنها مائة كاملة كما يقال فلان رجل ونصف أى كامل فى الرجولية فإذا لم يكن عرف بذلك فلا يسقط ويجب تفسيره اه وظاهر أنه لا يتأتى إلا فى تأخير شيء لافى تقديمه فتأمل (قوله بخلافه مفرداً) أى بخلاف ما إذا قال له طى شيء مفرداً فإنه يجب عليه تفسيره كما أنه لو قال له على عشرة الأشياء اعتبر الشيء وطول بتفسيره (قوله وقديان الما جشون السقوط) أى سقوط الشيء بما إذا تعذر سؤاله وأما إذا لم يتعذر سؤاله فلا بد من تفسيره وهو مخالف لظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس من السقوط مطلقاً ولو وجد المقر وأمكن تفسيره وإن كلام ابن الما جشون مقابل لا تقييد (قوله لزمه عشرون) أى عند ابن عبد الحكم وقال سحنون لأعرف ذلك ويقبل تفسيرها أى كذا سواء كانت مفردة ونصب تمييزها أو رفع أو خفض أو كررت بدون عطف أو مع عطف وهو أليق بأصول المذهب لبناء الاقرار على العرف وأكثر الناس لا يعرف ما ذكر اه بن (قوله ويلقى المشكوك) أى لأن الأصل براءة الدمة منه لكن يحلف عليه ان ادعى المقر له أكثر من العشرين (قوله لزمه مائة) أى لأن كذا كناية عن عدد وأقل عدد يميز بالمفرد المجرور المائة لكن الممول عليه كما قرر شيخنا لزوم واحد لأنه الجارى على عرف الاستعمال وان خالف مقتضى اللغة والقاعدة أنه ان وافق العرف اللغة فذاك وإن تخالفاً فان فسر المقر كلامه بما يوافق العرف قبل منه وإلا لم يقبل (قوله لزمه ثلاثة) أى لان أقل عدد يميز بالجمع مجروراً الثلاثة (قوله وهذا) أى لزوم العشرين إذا نصب الدرهم للميز لكذا ولزوم الواحد إذا رفعه أو وقف بسكون الميم ولزوم المائة إذا خفضه ولزوم الثلاثة إذا جمعه وقوله إذا كان أى المقر نحوياً (قوله لأن العرف ليس جارياً على قانون اللغة) ألا ترى أنه لو قال كذا درهم بالجور العرف يلزمه درهم واحد ومقتضى اللغة يلزمه مائة (قوله أحد وعشرون) فلو

على قانون اللغة الفصحى ولذا قال سحنون لا أعرف هذا بل يقبل تفسيره (و) لزمه فى (كذا وكذا) بالعطف (أحد وعشرون) كرر لان المطوف فى العدد من إحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق وهو مبدؤها (و) فى (كذا وكذا) بلا عطف

(أحد عشر) لأنه المحقق إذا تعدد الركب من أحد عشر إلى تسعة عشر فليكن (٧٠ هـ) الشكوك (و) في قوله له على (بطع أو

دراهم ثلاثة) ولو
قال بضعة عشر لزمه ثلاثة
عشر (و) لو قال له على دراهم
(كثيرة) لزمه أربعة لأن
الرابع أول مبادئ كثرة
الجمع (أو) قال له على دراهم
(لا كثيرة ولا قليلة) (أو
عكسه لزمه أربعة) (أو
لحمل الكثرة النفية على
ثاني مراتبها وهو الخمسة
واللزم التناقض (و) لو قال
له على (درهم) لزمه
(التعارف) بين الناس
ولو غامساً كما في عرف مصر
(وإلا) (يكن عرف بشيء
فالشرعي) (لزمه (و) لو
قال له على درهم منشوش
أو ناقص (قبل عشه
ونقصه) فلا يلزمه درهم
خالص أو كامل (أن وصل)
ذلك باقراره ولا يضر فصل
بعارض كعطاس بخلاف
فصل بسلام أو رده فيضر
(و) لو قال له عندي (درهم)
مثلاً (معه درهم
أو تحته) (درهم (أو)
درهم (فوقه) (درهم
(أو عليه) (درهم أو
(قبله) (درهم (أو بعده)
درهم (أو) (درهم (فدرهم
أو درهم (درهم) لزمه
(درهمان) في كل صورة

كبر كذا ثلاثة فاستظهر التأكيذ (قوله أحد عشر) فان سبب التمييز ثلثمائة كما قال ابن معطي وقد علمت
أن أصل سحنون التفسير في جميع ما ذكر وهو أليق بالعرف (قوله وفي قوله له على بضعة ثلثة) (أو
أي لأن البضع من ثلاثة تسعة فيلزمه المحقق (قوله أو دراهم) أي لو قال له على دراهم لزمه ثلاثة
لأن دراهم وإن كان جمع كثرة إلا أن الصحيح مساواته لجمع القلة في المبدأ والذمة لا تلزم إلا
بمحقق والمحقق من الجمع ثلاثة وأيضاً محل افتراق مبدئهما على القول به حيث كان لكل صيغة
وإلا استعمل أحدهما في الآخر (قوله وكثيرة) أي إذا قال له عندي دراهم كثيرة فالمشهور أنه يلزمه
أربعة دراهم كما قال ابن عبد الحكم وقيل يلزمه تسعة لأن ذلك تضعيف لأقل الجمع ثلاث
مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة (قوله على ثانی مراتبها) وهو الخمسة أي لا على أول مراتبها
وهو الأربعة وإلا لزم التناقض لأنه يصير نافيّاً بما يقوله لا كثرة ومثبتاً لما ثانياً بقوله ولا قليلة لأن
ولا قليلة تحمل على أول مراتب القلة وهو ثلاثة وهذا يستلزم ثبوت السكرة بالأربعة فلو حمل نافيّاً لما
لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (قوله كما في عرف مصر) أي فإن للتعارف فيها أن
الدرهم اسم لأجود النحاس وعرف الشام أن الدرهم من الفضة ما يعده ستة جدد من الفلوس النحاس
(قوله وإلا فالشرعي يلزمه) أي وهو من الفضة وزن خمسين وخمسة حبة من الشعير المتوسط وما
ذكره من لزوم الشرعي عند عدم العرف نحوه لابن الحاجب ابن عرفة هو قول ابن شاس تبعاً لوجيز
الغزالي ولا أعرفه لأهل الذهب ومقتضى قول ابن عبد الحكم وغيره أن الواجب ما فسر به المقرر
مع يمينه إن خالفه المقرر له وادعى أكثر انظر المواعظ وابن غازي (و) بن (قوله قبل عشه ونقصه)
أي قبل قوله منشوش وناقص سواء جمعهما أو اقتصر على أحدهما فلا يلزمه درهم خالص أو
كامل وقيل تفسيره في قدر النقص وظاهر الشارح أن الضمير للدرهم وهو ظاهر في الشرعي
وكذا في المعارف إن كان النقص والغش يجران فيه ويحتمل أن الضمير للمقربة اعم من أن يكون
درهما أو غيره (قوله إن وصل ذلك) أي قوله ناقص أو منشوش وقوله باقراره أي بقوله له على درهم
(قوله كعطاس) أي أو ثأوب أو انقطاع نفس أو إغماء (قوله بخلاف فصل بسلام) أي أو ولي لو
فصله لا بشيء أصلاً فلا يقبل قوله منشوش ولا ناقص وهذا في اقرار بغير أمانات وأما ما فانه يقبل
دعواه الغش والنقص وإن لم يصل على الراجح كما قال الناصر نحوه له عندي درهم وديعة ووقفتم
قال منشوش أو ناقص لأن المودع أمين (قوله حيث لم يجر عرف بخلافه) كأن يكون قوله درهم تحت
درهم معناه درهم في مقابلة درهم أخذته منك وإلا كان اللازم درهما واحداً (قوله وهو ما تقدم بل)
أي ما تقدم على لفظ بل وحاصله أنه إذا قال له على درهم لابل دينار فإن الدرهم يسقط ويلزمه
الديناران وذلك لأن بل نفات حكم الأول للثاني ولا للتأكيذ على مذهب جمهور النجاة واختاره
ابن مالك وعند غيرهم إن لا لنفي ما قبلها وبل لاثبات ما بعدها قاله شيخنا (و) اعلم أنه إذا ضرب لأزيد
من المقربة أولاً كالمثال سقط المقربة أولاً مطلقاً سواء وصل الاضراب بالمقر به أولاً أو لا وأما
إذا ضرب لأقل كما لو قال له على دينار بل درهم أوله على درهم بل نصفه فلا يسقط عنه الأول إلا
إذا وصل كما في المواعظ عن سحنون وأما إذا ضرب لمساو كما إذا قال له على دينار بل دينار فانظر هل
يلزمه أحد المتعاطفين فقط لحمل الصيغة على شبه التكرار اللفظي لعدم وجود حقيقة الاضراب
فيها أو يلزمه المتعاطفان وهو الظاهر لأن بل حيث اضرب بها لمساو كالفاء والواو في كونها لمجرد

حيث لم يجر عرف بخلافه (وسقطه) الدرهم المقربة أولاً وهو ما تقدم بل (في) قوله له على درهم (لا بل ديناران) أو دينار
أو درهمان وكان الأولى النص على هذه الأخيرة لفهم ما قبلها بالأولى ومثل ذلك ما لو حذف لا واقتصر على بل (و) درهم درهم
بالإضافة ويحتمل رفضها (أو بدرهم) لزمه (درهم) لحمل الإضافة في الأولى

على انها بيانية والرفع على التوكيد (٨٠٤) وحل الباء في الثانية على السببية أو الظرفية أى له على درهم بسبب درهم أو في نظير درهم عاملين به

(وحلف) في صورتين
(ما أرادهما) لاحتمال
حذف حرف العطف في
الأولى وكون الباء للمعية في
الثانية ثم شبه في الحكمين
قوله (كاشهاد في
ذكر) بضم المعجمة أى
وثيقة (بمائة وفي) ذكر
(آخر بمائة) ولم يذكر
سببهما أو أحد سببهما مع
اتفاقهما قدر أو نوعاً فيلزمه
مائة واحدة وحلف المقر
ان ادعاهما المقر له فان اختلفا
صيأ أو قدر أو نوعاً لزمه
المائتان معاً وما مشى عليه
للصنف ضعيف والمذهب
لزوم المائتين باتفاق ابن
القاسم وأصبح على ان
الأدكار أموال إذا كتبها
المقر أو امر بكتبتها مع
الشهاد فيهما أو بالاقرار
المجرد عن الكتب كما إذا
أقر عند قوم وأقر ثانياً
عند آخرين فالواحد عند
أصبح وهو للمول عليه
(وإن أقر بمائة) وأقر ثانياً
(بمائتين) بلا كتابة
فيهما لزمه (الأكثر) فقط
وهو المائتان سواء تقدم
الأكثر أو تأخر وقيل إن
قدم الأكثر لزمه الجميع
وان قدم الأقل لزمه الأكثر
لدخول الأقل فيه وقيل

العطف من غير اعتبار إضراب (قوله على أنها بيانية) اعترضه شيخنا بأن شرطها اختلاف اللفظين
إذ متى أتحذف لفظ المضاف والمضاف اليه منعت باتفاق البصريين والكوفيين فالصواب أن الإضافة
للسبب أى أنها من إضافة السبب للسبب فتأمل (قوله في صورتين) أى وهما على درهم درهم
ودرهم بدرهم وقوله ما أرادهما أى ما أراد الدرهمين (قوله كاشهاد) أى من المقر في ذكر بخطه أو أمر
بكتابته * وحاصله أن المقر إذا كتب وثيقة بخطه أن لفلان عندي مائة دينار أو أمر بكتابتها
وأشهد على ما في تلك الوثيقة ثم كتب أو أمر بكتابة أخرى بمائة دينار وأشهد على ما فيها الشاهدين
الأولين أو غيرهما فيلزم ذلك المقر مائة واحدة وتعد الثانية توكيداً للأولى ويحلف المقر ما أرادها
وهذا إذا لم يذكر سببهما كما صورنا أو ذكره وكان متحداً كما إذا كتب في كل من الورقتين له عندي
مائة من بيع أو من قرض وللوضوع اتحاد المكتوب في الوثيقتين قدر أو نوعاً كمائة ريال أو محبوب
(قوله فيلزمه مائة واحدة) أى وتعد الثانية توكيداً للأولى (قوله فان اختلفا صيأ) بأن كتب في
واحدة له عندي مائة ريال من بيع وفي الثانية مائة ريال من قرض (قوله أو قدر) كالمو كتب في وثيقة
مائة ريال وفي الثانية مائتا ريال (قوله أو نوعاً) كالمو كتب في وثيقة مائة ريال وفي الثانية مائة محبوب
(قوله لزمه المائتان) الأولى لزمه ما في الوثيقتين معاً لأنه في مسألة اختلاف ما في الوثيقتين قدر أو اللزوم
له أكثر من مائتين (قوله وما مشى عليه للصنف) أى من أنه إذا شهد على ذكر بمائة وعلى ذكر آخر
بمائة يلزمه مائة واحدة (قوله والمذهب لزوم المائتين) يمكن أن يخرج كلام المصنف على المذهب بأن
يحمل كلامه على أن كلام من الذكرين كتبه المقر له وأشهد على ما فيه بأن أقر المقر بمائة ولم يكتبها ولم
يأمر بكتبتها في مجلس ثم كذلك في مجلس ثان فكتب المقر له وثيقتين وقال للحاضرين في المجلس
اكتبوا شهادتكم في هذه الوثيقة على ما سمعتم وعلى هذا المعنى قرر عبق كلام المصنف حيث
قال كاشهاد من المقر له في ذكر أى وثيقة كتبها لنفسه بمائة وفي ذكر آخر بمائة بخط المقر له أيضاً
فيلزم المقر واحدة (قوله أموال) أى لا مال واحد ومن أقر بمائتين لشخص لزمه (قوله كما إذا أقر
عند قوم الخ) أى أنه إذا أقر في مجلس بمائة وشهد عليه بها ولم يكتب ولم يأمر بالكتب ثم أقر في
مجلس آخر بمائة كذلك من غير كتب ولا امر به لزمه مائة واحدة بمنزلة ما إذا كان الذكران بخط
المقر له (قوله بمائة ومائتين) أى وكاشهاد في ذكر بمائة وفي ذكر آخر بمائتين وكلاهما بخط المقر
لزمه الأكثر هذا ظاهر المصنف كابن الحاجب وأنكر ابن عرفة ذلك قائلاً ما لابن الحاجب من لزوم
مائة في المسئلة الأولى والأكثر في الثانية لا اعرفه في المذهب والمعروف لزوم مائتين في الأولى
وثلاثمائة في الثانية لأن الأذكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال باتفاق ابن القاسم وأصبح وقد
حمل الشيخ عبق كلام المصنف على أن كلام من الذكرين بخط المقر له من غير أن يأمر المقر بكتبتها
وشارحنا هنا حمل كلام المصنف على الاقرار المجرد عن الكتابة لاجل التخلص من اعتراض
ابن عرفة (قوله بلا كتابة فيهما) أى من المقر ولا بأمر منه بالكتابة (قوله مطلقاً) أى
تقدم الاقرار بالأقل أو بالأكثر (قوله القول الذى مشى عليه المصنف) أى من أن
الأدكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتابتها تكون مالا واحداً وأنه يلزمه في المسئلة الأولى مائة
وفي الثانية الأكثر (قوله قول ابن القاسم) مقابل للمعتمد أى الذى وافقه أصبح عليه من أن
الأدكار إذا كتبها المقر أو أمر بكتابتها أموال لا مال واحد * والحاصل أن المقر إذا كتب
الوثيقتين أو امر بكتبتها وأشهد على ما فيها ولم يبين السبب أو بينه فيهما وكان متحداً فالمتعمد

لزمه (الثلاثان) منها (فأكثر) زيادة على الثلاثين (بالاجتهاد) من الحاكم في تلك الزيادة فالاجتهاد إيماءه في الزيادة خاصة ومحل لزوم الثلاثين والزيادة بالاجتهاد إذا تضرر سؤاله بموت أو غيبة والإسئل عن مراده وصدق بيمينه إن فسر بأكثر من نصفها لابه أو بأقل (وهو يلزمه في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) بناء على أن في معنى مع كما (٤٠٩) يتبادر من عرف العامة وفي نسخة

بدل عشرون عشرة بناء على أن في معنى الباء السببية أي بسبب أنه عاملي بعشرة وهو قول ابن عبد الحكم وهو الصواب (أو) يلزمه (مائة) أي عشرة ضرورية في عشرة ولا يمين حينئذ (قولان) قول ابن عرفة للقول أنه هل تلزمه عشرة أو مائة قولان وقول ابن الحاجب عشرون لأن عرفة ولكن ما قاله ابن الحاجب التابع له المصنف قريب لعرف العامة كما تقدم ولزوم العشرة فقط بعيد عرفاً ولا يصح حساباً وإن جاز يحمل في سببية كما تقدم ومحل القولين إذا لم يكن المقر والقهر لعارفين بعلم الحساب وإلا لزمه المائة اتفاقاً (و) لو قال له عندي (ثوب في صندوق) يضم الصاد وقد فتح وقد تبدل زايًا وسيناً (وزيت في جرة) لزمه الظروف (وفي لزوم ظرفه قولان) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين استقلاله بدون ظرف وعدمه (لا) يلزمه الظروف في قوله له عندي (دابة في اصطبل) (أو)

أنه يلزمه في الوثيقتين سواء اتحد القدر أو اختلف وأما الإقرار المجرد عن الكتابة أو التصاحب لكتابة المقر له إذا تعدد فإن كان المقر به أولاً وثانياً متحد القدر لزمه أحد الإقرارين وإن كان مختلف القدر لزمه الأكثر منهما على المعتمد (قوله لزمه الثلاثان منها فأكثر) هذا هو المعتمد وقيل إنما يلزمه الثلاثان منها فقط (قوله بالاجتهاد من الحاكم في تلك الزيادة) أي بالنسبة لعسر المقر ويسره (قوله وصدق بيمينه) أي صدق في أن هذا مراده إن نازعه المقر له وادعى أكثر مما فسر به بيمينه ومحل حلفه إن حقق عليه الدعوى وأما إن اتهمه ففي توجه اليمين عليه قولان والمعتمد عدم توجه يمين التهمة (قوله إن فسر بأكثر الخ) أي وإن ما يصدق في أن هذا مراده إن فسر بأكثر الخ (قوله وهو) أي القول بلزوم عشرة لكن يمين قول ابن عبد الحكم وقوله وهو الصواب أي وأما القول بلزوم عشرون وهو ما عصى عليه ابن الحاجب فقد قال ابن عرفة لا أعرفه لكنه موافق لعرفنا الآن بالمعية (قوله أو يلزمه مائة) أي وهو قول سحنون (قوله هل تلزمه عشرة) أي يمين وقوله أو مائة أي من غير يمين (قوله ولزوم العشرة فقط) أي كما قال ابن عبد الحكم (قوله عارفين بعلم الحساب) أي بأن كاناماً أو أحدهما لا يعرف علم الحساب (قوله وإلا) أي وإلا بأن كاناماً يعرفانه لزمه المائة اتفاقاً وبمحت شيخنا العدوي في ذلك بأنه لا يلزم من معرفة الحساب مراعاته إلا أن يقيد كلام الشارح بما إذا كانت محاورتهما مبنية عليه فيكون من قبيل تعليق الحكم بمشتق (قوله لزمه الظروف) أي ويقبل تفسيره لثوب والزيت (قوله إشارة إلى أنه لا فرق الخ) خلافاً لمن قال الخلاف إنما هو إذا كان المظروف يستقل بدون ظرفه كالثوب وأما إذا كان لا يستقل بدون ظرفه كالزيت فإن الظرف يلزم اتفاقاً كالمظروف وأما لو قال له عندي صندوق وعينه بالإشارة لشخصه أو بوصفه فهل يكون له مائة أولاً ؟ قولان وعلى الأول إن قال ومافيه لفي هو كمسألة له عندي خاتم وفصله في قبيل قوله إن كان نسقاً ولو أقر شخص بأرض تناول الإقرار مافيه من بناء وشجر وإذا أقر بما في الأرض من بناء وشجر دخلت الأرض فالإقرار كالبيع كما يفيد بت بل ربما يقال إنه أولى من البيع بهذا الحكم وهو تناول الخرج على غير عوض فيتسامح فيه (قوله لا يلزمه الظرف) أي اتفاقاً لأنه لا ينتقل وإنما لزمه الدابة ويقبل تفسيرها (قوله بقطع الهمزة) أي لأنه ليس من الأسماء التي تبدأ بهمزة الوصل المشار لها بقول الخلاصة :

وفي اسم است ابن ابنه سمع * واثنين وامرئ وتأنيت تبع

(قوله في غير الدعوى) المراد بالدعوى الطلب وإن لم يكن عند حاكم أي كأن قال ابتداء من غير تقدم طلب له عندي كذا إن حلف فحلف لم يلزمه شيء (قوله فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه الخ) أي بأن قال له لي عليك عشرة فاتفق بها فقال له إن حلفت عليها دفعتها لك فإذا حلف أن له عنده عشرة لزمه دفعها له ومطالبة وكيل رب الحق كطالبتة ثم إذا قال له احلف وخذ في مسألة الدعوى أي تقدم الطلب ليس له الرجوع ولو قبل حلفه ولا يعتبر رجوعه كفي فت عن ابن عرفة وأما لو قال له ائلف على كذا وخذه من غير سبق دعوى أي طلب فله الرجوع ولا يلزمه شيء لو حلف كما مر (قوله لزمه) أي ما حلف عليه في صورتين ومثله الضمان احلف وأنا

٥٢ - دسوق - لث * بقطع الهمزة (و) أو علق لإقراره على شرط كقوله له على (ألف إن استحل) ذلك فقال استحللت (أو) إن (أعارني) الشيء الفلاني فأعاده له (لم يلزم) الإقرار لأنه يقول ظننت أنه لا يستحله أو لا يبيع (كأن) قال له عندي كذا إن (حلفت) فحلف لم يلزمه إن كان ذلك (في غير الدعوى) لأنه أن يقول ظننت أنه لا يحلف باطلاً فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه عند حاكم أو غيره لزمه (أو) قال له على كذا إن (شهد) به (فلان)

لم يلزمه شيء كان فلان عدلا
أو غير عدل وأما العمل
بشهادته فيعمل بها إن كان
عدلا لا إن شهد (غير
العدل) فلو حذف غير
العدل كان حسنا لأنه يوم
خلاف المراد (و) لو قال له
عندي (هذه الشاة) مثلا
(أو هذه الناقة) لزمته
الشاة وحلفت عليها
أي على الناقة إنما ليست
له وحاصلة أنه يلزمه الأول
وحلف على الثاني (و) لو
قال هذا الشيء (غصبتُه
من فلان) ثم قال (لا بل
من آخر) ساء (فهو
للاول) يقضى له به
(و) قضى للثاني بقيمته
إن كان مقوماً وبمنه
إن كان مثلياً (و) إن قال
لشخص (لك أحد ثوبين
عيس) المقر فان عين له الأدنى
حلف إن اتهمه المقر له
(و) لا يعين بأن قال
لا أدري قبل المقر له عين
أنت (فإن عين المقر له)
أدناها أخذه بلا عين
وإن عين (أجودهما
حلف) لهما وأخذه (وإن
قال لا أدري حلفاً)
مماً (على نفي العلم)
وبعد المقر (واشتركا)
فيهما بالنصف (والاستثناء
هنا) أي في الاقرار
(كغيره) من الابواب
التي يستبر فيها الاستثناء
كالنكاح والطلاق بشرطه
فهو أنه على عشرة إلا تسعة
يلزمه واحد

صامن انظر ح (قوله لم يلزمه شيء) أي لمجرد ذلك القول كان فلان عدلا أو غير عدل لأنه غير إقرار
خلاف الشانعة وأما الشهادة فيعمل بها إن كان فلان عدلا ولا يعمل بها إن كان غير عدل (قوله لأنه
يوم خلاف المراد) وذلك لأنه يوم أنه إذا كان عدلا فانه يكون إقرارا وليس كذلك وأشار الشارح
بقوله لا إن شهد فلان الفخ إلى أن غير العدل منصوب على الحال من مقدر مع عامله أي لا إن شهد فلان
غير العدل ولا يصح كونه حالا من فلان المذكور لأن هذا ليس من مقول المقر ولا رضى على أنه صفة
لفلان لأن فلانا يعني به عن المعرفة فهو معرفة وغير نكرة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف
والتكثير واجب ولا على أنه بدل من فلان المذكور لأنه يقتضي أنه إذا كان عدلا كان إقرارا وليس
كذلك (تنبيه) قد علم أنه إذا قال له على كذا إن شهد به فلان لم يلزمه شيء وأما لو قال إن
حكم به فلان فتحا كما إليه فانه يلزمه ما حكم به سواء كان عدلا أو غير عدل بشرط أن يكون حكمه على
مقتضى الشرع بأن كان مستنداً لينة أو شاهد وعين وإلا فلا لأنه يقول ما ظنته بحكم باطلا (قوله لزمته
الشاة) أي التي أقر بها أولا (قوله وحلف عليها) إما حلف بتأ مع وجود أو لاجتماعها
للتشكيك لا للشك أو لاحتمال زوال شك ولو عكس بأن قال له عندي هذه الناقة أو هذه الشاة لزمه
الناقة وحلف على الشاة أنها ليست للمقر له ولو قال المصنف وكذا أو كذا لزمه الأول وحلف على
الثاني أي على نفيه أي نفي كونه المقر له كان أشمل (قوله ثم قال لا بل من آخر) مثل ذلك ما لو أسقط لا
بأن قال غصبتُه من فلان بل من آخر (قوله بقيمته) أي إن كان مقوماً وتعتبر القيمة يوم النصب إن علم
وإلا في يوم الاقرار وظاهر المصنف أنه لا يعين على كل من المقر له أو لا وثانياً وهو قول ابن القاسم
وقال عيسى إن ادعى الثاني فله تحليف الأول فان حلف الأول فكما قال المصنف يقضى به للأول
وبقيته للثاني فان نكل الأول حلف الثاني وأخذ المقر به ولا شيء للأول على المقر ابن رشد وقول
عيسى قيد لقول ابن القاسم لا يعين عليهما وإن نكل الثاني فلا شيء له من القيمة لأنه أنكر أن
تكون القيمة له بسبب دعواه أن الذي له نفس الشيء المنصوب ويكون ذلك المقر به شركة بين المقر له
الأول والثاني كافي عقب وخش لتساويهما في النكول وتقبهين بأن الظاهر أنه للأول خاصة لأن نكول
الثاني تصديق لنا كل الأون المبدأ باليمين (قوله أحد ثوبين) أي أحد هذين الثوبين أو أحد
هذين العبدتين (قوله حلف إن اتهمه المقر له) فان لم يتمه فلا حلف فان اتهمه المقر له وطلب عينه
فنكل حلف المقر له وأخذ الأعلى وبقي للمقر الأدنى فان نكل أيضاً فينبغي أن يشتركا فيها (قوله وإلا
يعين بأن قال لا أدري الفخ) أي وأما لو امتنع من التعيين مع معرفته فانه يحبس حتى يعين أو يموت بخلاف
المقر له فانه إذا امتنع من التعيين مع معرفته فانه لا يحبس بل يعطى الأدنى وقوله بأن قال لا أدري أي
عين ما للمقر له وإن كنت أعلم أن له أحدهما (قوله حلفا على نفي العلم واشتركا) وكذا يشتركان فيه إذا
حلف أحدهما والموضوع أن كلا قال لا أدري (قوله كالتق والطلاق) أي واليمين بالله والنذر
(قوله بشرطه) أي في كونه يصح بشرطه وهو أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه فالفصل بينهما ماضر إلا
لأمراض كسمال وعطاس وإن ينطق به لكن في غير هذا الباب يكفى النطق به ولو سراً بحركة
لسانه وأما هنا فلا بد أن يسمع به نفسه لأنه حق لمخلوق ولا بد أن يقصد الاستثناء أي الإخراج
ولا بد أن يكون غير مستغرق للمستثنى منه ولا مساوياً له فاستثناء الأكثر أو المساوى باطل ويجوز
استثناء الأكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحو له على عشرة إلا تسعة خلافاً لعبد الملك وإذا تعدد
الاستثناء فكل واحد يخرج محاقبه فإذا قال له على عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً فالواحد مستثنى
من الاثنين يبقى منهما واحد مستثنى من الأربعة يبقى منها ثلاثة مستثناء من العشرة يبقى سبعة هي

(وصح) هنا الاستثناء المعنوي كقوله (له الدار والبيت لي) فإنه في قوة قوله له جميع الدار إلا البيت فإن تعددت بيوتها ولم يعين جرى على قوله ذلك أحد ثوبين النخ (وصح الاستثناء بغير الجنس كالف من الدراهم (٤١١) مثلا (إلا عبداً وسقطت) من

الألف (قيمته) أي قيمة العبد ولزمه وما بقي فإن استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والأقرار صحيح ولو قال له عندي عبد الاثوب اطرح قيمة الثوب من قيمة العبد وفي له عندي ألف درهم الا عشرة دنائير طرح صرفها منها (وإن أبرأ فلانا بما له قبله) أي جهته (أو من كل حق أو أبرأه) واطلق (برئ مطلقاً) من الحقوق المالية معلومة أو مجهول ودائع وغيرها (و) برئ أيضاً (من) البدينة مثل حد (القذف) ما لم يبلغ الامام الآن يريد السر على نفسه (و) برئ من مال (السرقه) لا الحد لأنه حق لله ليس لاحد اسقاطه وإذا قلنا بالبراءة مطلقاً (فلا تقبل) بعد ذلك (دعواه) أي دعوى البرئ بحق بنسيان أو جهل (وأن يصك) أي وثيقة علم تقدمه على البراءة أو جهل الحال (الا بينة) تشهد له (أنه) أي الحق المدعى به حصل (بعده) أي بعد الإبراء (وإن أبرأه مما معه) بأن قال له أبرأتك مما معك

المقر بها (قوله وصح له الدار) أي التي يدي أو الدار الفلانية أو هذه الدار (قوله والبيت لي) أي والبيت الفلاني منها لي ونظير هذا المثال هذا الخاتم ثقلان وفصه لي على مامر (قوله فإن تعددت بيوتها ولم يعين) أي البيت الذي له بأن قال هذه الدار لفلان ولي بيت من بيوتها فإنه يؤمر بتعيينه فإن لم يعين جرى على مامر (قوله كالف من الدراهم النخ) أي كقوله له على الف من الدنانير أو الدراهم الا عبداً وكذا يصح عكسه نحو على عبد الا عشرة دنائير فيقوم العبد وتسقط العشرة من قيمته ويلزم الباقي من القيمة (قوله وسقطت قيمته) أي يوم الاستثناء ويان ذلك ان يقال للمقر اذكر صفة العبد فإذا ذكرها قوم على الصفة التي ذكرها وطرحت قيمته من الألف فما بقي فهو المقر به اللازم للمقر فإن ادعى جهلها فينبغي أن تسقط قيمة عبده من أعلى العبد لأن المقر إنما يؤخذ بالحقق وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة ادنى عبده وتسقط العشرة مثلاً منها (قوله فإن استغرقت النخ) أي فإن استغرقت قيمة العبد الألف المقر بها وقوله بطل الاستثناء أي ولزم الألف المقر بها تمامها (قوله طرح صرفها) أي صرف الدنانير من الدراهم ولزم ما بقي من الدراهم (قوله وان أبرأ) أي شخص فلانا أو كل رجل وتبطل البراءة مع إبهام المقر له كبريت رجلاً كما قاله شيخنا وقوله وان أبرأ فلانا أي باحدى صيغ ثلاث كأيها المصنف والحاصل انه لا تحصل البراءة مطلقاً أي من كل حق مالي أو بدني الا اذا وقعت بصيغة من الصيغ الثلاث التي ذكرها المصنف واما ان أبرأه بغيرها كبرأتك مما عليك فلا يبرأ مطلقاً أي من كل حق بل من الدين لا من الأمانة وان قال أبرأتك مما معك فإنه يبرأ من الأمانات لا من الدين وإذا قال أبرأتك مما عندك برئ من الدين والأمانة عند المازري ومن الأمانة فقط عند ابن رشد ولا يبرأ من الحقوق البدنية إذا وقعت البراءة بصيغة من هذه الصيغ (قوله برئ مطلقاً) ظاهره ولو اقر المبرأ بالفتح بعد الإبراء الواقع بعد انكاره وهو ظاهر كلامه والذي اتفق به الناصر الثاني وأخوه شمس الدين الثاني ان الاقرار الطاريء بعد الإبراء الحاصل بعد الانكار يعمل به لأنه بمنزلة اقرار جديد فيقيد ما هنا بما اذا لم يقر المبرأ بعد الإبراء وقوله برئ مطلقاً ظاهره حتى في الآخرة أيضاً فلا يؤخذ المولى بحق جده وأبرأه صاحبه منه وهو احد قولين ذكرهما القرطبي في شرح مسلم والقول الآخر لا يسقط عنه مطالبة الله في الآخرة بحق خصمه (قوله من الحقوق المالية) كديون المعاملات والقروض والقراض والودائع والرهون والميراث ودخل في الحقوق المالية المعينات كدار على الصواب مما في ح فيسقط بالبراءة الطلب بقيمتها اذا فاتها المبرأ والطلب برفع اليد عنها ان كانت قائمة ودخل فيها أيضاً الحق المترتب على الائتلاف كالقرم للمال فيسقط ذلك بالإبراء وقوله معلومة أي للمبرئ وقت الإبراء أو كانت مجهولة (قوله لم يبلغ الامام) أي فان بلغه فلا يصح إبرأؤه ولا بد من إقامة الحد الا ان يريد السر على نفسه أي فاذا أراد ذلك كان له إبرأؤه ولو بلغ الامام ان اراد الشقة على القاذف فلا ينفعه إبرأؤه ولا بد من حده (قوله فلا تقبل دعواه بنسيان أو جهل) وكذا لا تقبل دعواه أن الإبراء انما كان ما كان فيه الخصومة فقط وكذا اذا قال قصدي عموم الإبراء بل تعلقه بشيء خاص وهو كذا فلا يقبل منه كما قاله شيخنا العدوي (قوله بحق) متعلق بدعوى وقوله بنسيان أي بسبب نسيان النخ (قوله علم تقدمه) أي الحق الذي في الصك (قوله الابينة انه بعده) أي فيلزم ذلك الحق المدعى به

(برئ من الأمانة) كوديعة وقراض وإضاع (لا الدين) فلا يبرأ منه لأنه عليه لامة وهذا محمول على ما إذا كان العرف عدم تناول مع لافي الدمة واما لو كان العرف تساوى مع لعند وعلى برئ مطلقاً وكذلك يبرأ من الدين إذا أبرأه مما معه ولم يكن له عنده أمانة بل مجرد دين ولو أبرأه مما عليه برئ من الدين لا الأمانة إلا أن يكون له عنده أمانة فقط فيبرأ منها وإن

(قوله رى) أى بقوله أبرأتك مما منك وقوله مطابقا أى من الدين والامانات (قوله عند المازرى)
أى وهو الظاهر وهو عرف مصر الآن فلى مثل عندنى عرف أهلها

فصل فى الاستلحاق (قوله وهو ادعاء رجل أنا أب لهذا) هذا قيد لبيان الواقع لأن الشخص لا يكون أباً لنفسه إن قامت إن الاستلحاق طلب لحوق شىء والادعاء إخبار بقول يحتاج لدليل فكيف يصح تفسيره به مع أن الإخبار مقابل للطلب وأجيب بأن ما ذكر أصل الاستلحاق فى اللغة ثم غلب فى عرف الفقهاء على ما ذكره الشارح (قوله إنما يستلحق الأب) أى لا الأم اتفاقاً والمراد الأب دية فلا يصح الاستلحاق من الجد على المشهور وقال أشهب يستلحق الجد وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولدى لأن قال هذا ابن ولدى فلا يصدق وسيأتى نحو هذا للشارح فى الإقرار بوارث غير ولد وحينئذ فلا مخالفة بين الشخصين: بهذا أن الرجل إنما يصدق فى الحاق ولد بفراشه لا فى الحاقه بفراشه غيره واعترض على المصنف بأنه إنما يحصر الاستلحاق فى مجهول النسب ولم يحصر الاستلحاق فى الأب فيفهم منه أن غير الأب له أن يستلحق غير مجهول النسب وهو فاسد إذ لا يصح الاستلحاق إلا من الأب فكان الواجب أن يحصر الاستلحاق فى الأب بحيث يقول إنما يستلحق مجهول النسب الأب فيؤخر الأب لأن المحصور فيه بأما يجب تأخيره وأجيب بحمل المؤخر معمولاً لمقدر معظوف على يستلحق فيتلحق به الحصر لطفه على مدخول أداة الحصر أى إنما يستلحق الأب ويستلحق وللمجهول النسب أو معمولاً لمقدر مستأنف استثنائاً بياناً لأنه لما قال إنما يستلحق الأب كأنه قيل ومن الذى يستلحقه فقال مجهول النسب أى يستلحق مجهول النسب أو يقال إن الغالب فى إنما الحصر فى المتأخر فقط وقد يكون فيه وفيما قبله أيضاً كما تقدم فى إنما يجب القسم لزوجات فى البيت فكذلك هنا الحصر فى الفاعل والمفعول معا لتأخرهما عن الفعل (قوله مجهول النسب) أى مجهول الانتساب لأب معين ويستثنى منه اللقيط فإنه لا يصح استلحاقه إلا بينة أو بوجه كجاعة أو لكونه لا يعيش له أولاد فيطرحه لاجل أن يعيش (قوله ولو كذبت أمه) ولا يشترط أن يعلم تقدم ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق على المشهور وهو ظاهر للدونة وقال سحنون يشترط ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الأول أنهم اكتفوا فى هذا الباب بالامكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب ما لم يحم دليل على كذب المقر انظر ح (قوله ان لم يكذب العقل) هذا شرط أول لصحة الاستلحاق وقوله ولم يكن رقاً الخ شرط ثان ومنطوقه صورتان ومفهومه وهو ما إذا كان رقاً أو مولى لمكذبه ففيه تفصيل تارة يحصل استلحاق غير تام وتارة لا يحصل أصلاً وأشار المصنف للأول بقوله لكنه الخ (قوله لصغره) أى لصغر الأب المستلحق مع كون الولد المستلحق بالفتح كبيراً فإن ذلك يحمله العقل لما فيه من تقدم المولود على عنته (قوله كاستلحاقه من ولد يلد بهيد الخ) أى وكاستلحاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا نكاحاً أصلاً فإن العادة لا العقل تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنما يكون بين ذكر وأنثى عادى لا عقلى ولذا قيل فى قوله تعالى: نأتى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة أن هذه حجة عرفية لا عقلية (قوله علم أنه لم يدخله) فإن شك فى دخوله فمقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى البرادعى صحة استلحاقه (قوله لاه) يتم على إخراج الرقية الخ) اعترضه السنائى بأنه لا يلزم من اللحق خروج الرقية من الرقية إذ قد يتزوج الحرة ويولدها فالولد لاحق بآيه ورقيق لسيد أمه ولذا قال ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول أشهب باللاحق بل وقع مثله لابن القاسم فى سماع عيسى فكان ابن القاسم فى قوله المشهور وهو عدم اللحق رأى أن السيد قد تلحقه مضرة فى المستقبل لو ثبت اللحق إذ قد يعتق هذا العبد ويموت عن مال فتقدم عصبة نسبه على سيده فلذلك المضرة قيل بعدم اللحق اه بن

أبرأه مما عنده برىء منهما
عند المازرى ومن الامانة
فقط عند ابن رشد

[درس]

فصل وفى نسخة
باب فى الاستلحاق وهو
ادعاء رجل أنه أب لهذا
فيخرج هذا أبى أو أبو
فلان ولذا قل (إنما
يستلحق الأب) ولذا
(مجهول النسب) ولو
كذبت أمه لتشوف الشارع
للحقوق النسب لا مقطوعه
كولد الزنا المعلوم أنه من
زنا ولا معلومه وحد من
ادعاء حد القذف (إن لم
يكذب العقل لصغره)
أى الأب (أو العادة)
كاستلحاقه من ولد يلد
بهيد علم أنه لم يدخله (ولم
يكن) المجهول (رقاً
لمكذبه) أى لمن كذب
الأب فى استلحاقه (أو
مولى) أى عتية الممن كذبه
لأنه يتم على إخراج الرقية
من رق مالكم أو على إزالة
الولاء عن اعتقه ومنطوقه
صادق بصورتين ما إذا
صدقه السيد وما إذا لم يكن
رقيقاً ولا مولى

(قوله لكنه يلحق به) أي لكنه يلحق بنسبه من استلحقه (قوله إن تقدم له على أمه ملك) أي وأما إن استلحق رقاً لمكذبه أو مولى لمكذبه ولم يتقدم له ملك على أمه فإنه لا يلحق به أصلاً في الظاهر ولا في الباطن * والحاصل أنه إذا استلحق رقاً لمكذبه أو مولى لمكذبه فتارة لا يحصل الاستلحاق أصلاً وذلك إذا لم يتقدم له استلحق ملك على أم الولد المستلحق وتارة يحصل الاستلحاق ناقصاً وذلك إذا تقدم له ملك على أمه فقوله المصنف لكنه يلحق به إشارة لبعض مفهوم قوله ولم يكن رقاً الخ وهو القسم الثاني منه (قوله إلا أنه يستمر ملكاً) أي ولا منافاة بين ثبوت نسبه وبقائه رقاً لآخر لأن الشخص قد يكون رقاً نسبياً كمن تزوج بأمة آخر وأولدها فذلك الولد نسبياً أي ثابت النسب ورقيق لسيد الأم (قوله وفيها أيضاً يصدق الخ) أي أن من باع عبداً وحده أو مع أمه وبقى أو أعنته المشتري ثم استلحقه البائع فإنه يلحق به وينقض البيع والعقق وينزعه المستلحق من المشتري ويرد له الثمن (قوله يصدق المستلحق) أي الذي كذبه المالك وولده وإن أعنته المشتري أي الذي هو مكذب المستلحق (قوله فهذه المسئلة) أي قوله وفيها الخ وقوله وما قبلها أي وهي قوله ولم يكن رقاً لمكذبه أي فإن كان رقاً له لم يصح الاستلحاق * والحاصل أن هذه المسئلة محمولة على ما إذا تقدم له عليه ملك وما تقدم محمول على ما إذا لم يتقدم له عليه ملك فقد اختلف موضوع المسئلتين وإن كان المالك مكذباً للمستلحق فيهما ولاختلاف الموضوع كان الحكم فيهما مختلفاً فقد حكم في الأول بعدم صحة الاستلحاق وفي الثانية بصحته وهذا التوفيق لأبي الحسن والعوفي (قوله خلافاً لبعض الشراح) أي حيث جعل هذا كله كالمعارض للأول أي فغنى قوله وفيها أي وفيها قول آخر معارض للأول والموضوع فيهما واحد وهو علم تقدم ملك المستلحق له أو لأمه فقد تقدم أنه يستمر ملكاً للمكذب يتصرف فيه كيف شاء وهذا حكم بأن المستلحق يصدق وينزعه من المالك قال بن وقد حصل هنا مذهب ابن القاسم فقال فتحصل أنه إذا استلحق من هو في ملك غيره أو في ولائه سواء تقدم ملكه له أو لا هل يصدق أولاً قولان وعلى تصديقه وهو الظاهر فإن كان المستلحق لم يدخل في ملكه فإنه يبقى في ملك مالكه وإن كان هو البائع له فإنه يلحق به وينقض البيع إن كان المشتري لم يعنته فإن أعنته المشتري فهل ينقض البيع والعقق أولاً قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع والعقق اه وظاهر سياقه كما قاله بعضهم أن مورد هذا التقسيم هو صورة التكذيب والله أعلم أه كلاًه وأما في صورة التصديق فيلحق به جزاً ثم إن كان المستلحق لم يدخل في ملكه فهو في ملك مالكه وإن كان هو البائع له فنقض البيع والعقق قولاً واحداً اه (قوله وإن كبر أو مات) أي لأنه لا يشترط تصديقه لمستلحقه كما هو قول ابن رشد وابن شاس وقال ابن خروف والعوفي باشرطه وقال ابن يونس يشترط تصديقه إن كان في حوز مستلحقه لا إن كان في غيره انظر بن (قوله وإن كبر أو مات) أي وسواء كان المستلحق بالكسر صحيحاً أو مريضاً احاط الدين بماله أم لا (قوله بكسر الباء) أي لأنه بمعنى طعن في السن ومضارعه بالفتح وأما كبر بالضم فمعناه عظم في الجسم والمعنى ومضارعه حيثن بالضم أيضاً ونظم هذا بعضهم بقوله :

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير بإضاح
وفي الجسم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم جاء بإضاح

لكن ذكر شيخنا العلامة العدوي قلاعاً ثمة الأمانة جواز كل من الضم والكسر في المعنيين (قوله وإن كان مشكلاً) أي لأن الولد الرقيق والكافر لا يرثان فيها بمنزلة عدمهما فيهم الأب في استلحاقه لأجل أخذه المال الكثير بخلاف ما إذا كان الولد وارثاً وقد يقال إن الشارع منشوف للحقوق بالنسب بالبرائة

فتقيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف وان كان وجبها وعبارته هناك وورث المستلحق الميت إن كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقلّ المال ثم هذا الشرط إن استلحقه بعد موته وكذا في مرضه وأما إذا استلحقه حياً صحيحاً فإنه يرثه مطلقاً أي ولو لم يكن له ولد أو أكثر المال ثم الشرط في مجرد الارث وأما النسب فلا حق على كل حال (أو باعه) عطف على كبر أي يصح الاستلحاق وإن باعه المستلحق على أنه عبد (ونقص) البيع ولو كذبه المشتري على التحقيق فهذه المسئلة من تمة قوله وفيها أيضاً يصدق الخ (و) إذا نقض البيع (رجع) للمشتري على البائع (٤١٤) المستلحق (ينفقه) عليه مدة إقامته عند المشتري (إن لم يكن له) أي للعبد (خدمة) على الأرجح

(خدمة) على الأرجح

فان كان له خدمة بأن

استخدمه بالفعل فلا رجوع

له قلت قيسة الخدمة عن

النفقة أولاً كما لا رجوع

للبيع إن زادت على النفقة

ومقابل الأرجح الرجوع

مطلقاً وعدمه مطلقاً (وإن)

باع أمة بلا ولد (ادعى

استيلاها بسابق)

أي بولد سابق على البيع

(فقولان) بنقض البيع

وعدمه والراجح الأول

ومحلها إذا لم يتهم فيها

بنجوبة وإلا فلا نقض

تفاقاً والقولان (فيها)

أي في المدونة (وإن

باعها) حاملها غير ظاهرة

الحمل (فولدت) عند المشتري

(فاستلحقه) بأثمها

(لحق) به مطلقاً كما يأتي

(ولم يصدق فيها) أي

في الأمة فلا ترد إليه (إن

اتهم) فيها (بمجنة

أو عدم ثمن) عند البائع

فيتهم على أنه يعد أن قبض

الثن من المشتري أراد أن يأخذ الأمة وولدها منه بدعوى الاستلحاق ولا يرد الثمن لعدمه أي عسره وظاهر أن

من هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي المظنة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من ماله الكسب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوالد لغيره أي اشترى مستلحقاً

من

هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي المظنة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من ماله الكسب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوالد لغيره أي اشترى مستلحقاً

في الأولاد تشوفاً قوياً فإذا وجدت أولاد فقد تقوى جانب الاستلحاق فتسبب عنه الميراث فان لم يكن أولاد كان الاستلحاق ضعيفاً فلا ميراث إلا إذا قلّ المال لان المال القليل كالعدم فتأمل (قوله فتقيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف) ولا يقال إن ما هنا في استلحاق ولد لم يلاعن فيه فلا يشترط في ولده حرية ولا اسلام وما تقدم في اللعان في استلحاق من لو عن فيه فيشترط في ولده الحرية والاسلام لأننا نقول إنه لا فرق بينها من حيث الحكم المذكور أعنى عدم اشتراط الحرية والاسلام على المعتمد (قوله أو باعه) أي وإن كان قد باعه أولاً ثم استلحقه بعد ذلك وقوله أو باعه ونقص البيع الخ ذكر المصنف هذا وإن علم من قوله وفيها أيضاً ليرتب عليه قوله ورجع الخ (قوله على التحقيق) أي خلافاً لما في علق حيث قيد النقض بالتصديق وإلا فلا (قوله على التحقيق) أي لأن ابن القاسم قال في هذا الموضوع ينقض البيع حيث لم يمتعه المشتري فان اعتقه ففي نقض التتق قولان سواء صدقه المشتري أو كذبه كذا في بن (قوله على الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من الأقوال الثلاثة في المسئلة حيث قال هو أعد لها (قوله الرجوع مطلقاً) أي الرجوع بالنفقة مطلقاً كان له خدمة أم لا (قوله بنقض البيع وعدمه) اعلم أن هذه المسئلة يمت فيها الأمة من غير ولد معها وإلا فهي ما بعدها والقولان جاربان فيها إذا باعها سيدها سواء اعتقها المشتري أم لا على المعتمد (قوله أي في المدونة) أي وليس المراد بقوله فيها أي في الأمة وإن كان صحيحاً (قوله وإن باعها حاملاً) أي بحسب دعوى البائع لأن الحمل معلوم لأن الفرض أنها غير ظاهرة الحمل (قوله غير ظاهرة الحمل) أي وأما لو كانت ظاهرة الحمل يوم البيع لحق به ولو لم يستلحقه كذا في عج واعترضه طفي بأن ولد الأمة ينتفى بغير لعان وحينئذ فقتضاه أنه لا يلحق به إلا إذا استلحقه واجاب بحمل كلامه على ما إذا كان البائع أقر بوطئها قبل البيع (قوله مطلقاً) أي سواء صدقه المشتري أو كذبه تصرف فيها المشتري أم لا إن قلت هذه المسئلة عين قوله فيما مرّ وفيها أيضاً بناء على أن بين الحملين وفاقاً كما مر للشارح ورد ذلك لاختلاف الموضوع لأن المبيع هناك الولد والمبيع هنا الأمة فقط قاله بن ومن هذا تعلم أن الأولى للشارح قصر ما تقدم على بيع الولد لأجل أن ينتفي التكرار (قوله ولم يصدق الخ) حاصله أن الولد وإن لحق به لكن أمه فيها تفصيل فان أهم البائع فيها بمجنة أو عدم ثمن أو وجاهة فأنه لا ترد للبائع ولزمه أن يرد الثمن لمشتريها وإن لم يتهم فيها بواحد مما ذكر فأنها ترد له أم ولد كما كانت أولاً ويرد الثمن لمشتريها (قوله أي عسره) لا يقال إنه ليس بعديم لأنه مالك للأمة لأننا نقول هي أم ولد وهي لا تباع (قوله وظاهره أن هذا إنما يكون الخ) أي فيقتضى أنه إذا كان لم يقبضه فأنه يصدق فيها وهو كذلك والفرض عدم الاتهام بمجنة أو وجاهة (قوله أو وجاهة) أي وجاهة الأمة (قوله ولحق به الولد) إنما أتى بهذا بعد قوله ولا لحق لأجل قوله مطلقاً (قوله وإن اشترى مستلحقه) أي الناشئ عن نكاح أو ملك بأن قال هذا ولدى

الثن من المشتري أراد أن يأخذ الأمة وولدها منه بدعوى الاستلحاق ولا يرد الثمن لعدمه أي عسره وظاهر أن

من هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي المظنة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من ماله الكسب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوالد لغيره أي اشترى مستلحقاً

من

هذا إنما يكون إذا قبض الثمن (أو وجاهة) هي المظنة وعلو القدر قيل والمراد بها هنا الجمال (ورد) البائع (عنها) للمشتري

لأنه معترف بأنها أم ولد لكن مفاد النقل أنه لا يرد الثمن إلا إذا ردت إليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكماً بأن ماتت أو اعتقها

المشتري لأن عتقه ماضٍ وسيدها يدعى أنها أم ولد فكأنها ردت إليه (ولحق به الولد مطلقاً) ردت أمه إليه لعدم الاتهام أم لا تصرف

مشتريها فيها أم لا (وإن اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح يعني ملكه بشراء أو إرث أو غيرهما من ماله الكسب

له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والوالد لغيره أي اشترى مستلحقاً

حال كونه مملوكا لغير مستلقه وكذبه المالك (عتق) عليه بمجرد الملك وهذا من ثمرات قوله سابقاً لكنه يلحق به (شاهد ردت شهادته) تشبيه في العتق أي شهد بعتق عبد فلم تقبل شهادته لقتض ثم (٤٩٥) اشتراه أو ملكه بنحو هبة فانه يتق

عليه لاعتراقه بحرية وولاؤه للشهود عليه عند ابن القاسم وقال أغرب للشاهد (وإن استلحق) شخص إنساناً وارثاً (غير ولي) كأم وعم ويدخل فيه ما إذا استلحق أباً كقوله هذا أبي وفي إطلاق الاستلحاق على هذا يجوز لأنه إقرار (لميرته) أي لم يرث المقر به الذي هو غير الولد المستلحق بالكسر (إن كان وارثاً) كذا في النسخ الصحيحة بالشرط للثبوت ولا يصح غيره قاله ابن غازي قيل والذي بخط المصنف إن يكن بالمضارع للثبوت وهي صحيحة موافقة للنقل أي إن وجد وارث للمستلحق بالكسر من الأقارب أو الموالي يوم الموت لا الإقرار (وإلا) يمكن له وارث أصلاً أو وارث غير حائز (خلاف) بالارث وعدمه والراجع الارث أي إرث المقر به من المقر جميع المال في الأولى والباقي في الثانية بناء على أن بيت المال ليس كالوارث المعروف والضعيف مبنى على أنه كالوارث المعروف ويجري

من زوجي فلانة أو من أتي فلانة وقوله مستلقه أي من كان استلقه في حال كونه في أيام الاستلحاق مملوكا لغيره وكذبه ذلك الغير (قوله حال كونه) أي حين الاستلحاق (قوله عتق) لو قال لحق وعتق كما جمع بينهما في الدونة كان أظهر في إفادة المراد لكنه اكتفى بلزوم الحقوق لعتق لأن المراد بالتساق هنا العتق بالنسب والحقوق لازم له ولم يجمع بينهما اختصاراً (قوله بمجرد الملك) أي ولا يتوقف العتق على حكم وعمل كونه يلحق به وبعق عليه حيث لم يكذب عقل أو عادة وإلا لم يعتق ولم يلحق به ثم إذا عتق المستلحق بالفتح في مسألة المصنف فإن اشترى الأم بعد ذلك كانت به أم وفيه إن كان الولد المستلحق ناشئاً عن ملك لاعتنك (قوله شهد بعتق عبد) أي ادعى أن سيده أعتقه (قوله لقتض) أي كعدم عام النصاب أو فسق أورو (قوله ثم اشتراها) أي الشاهد بعد رد شهادته وقوله فانه يتق عليه أي يحكم الحاكم لا بمجرد الملك كافي خشن وفي عقب العتق عليه بالقضاء كافي الدونة في محل وفي محل آخر منها أنه يتق عليه فقال اللخمي يحتمل أنه يريد بحكم ويحتمل أنه حر بنفس الشراء لانه مقر أنه اشترى حراً والحر لا يحتقر إلى حكم وفائدة كون العتق بلا حكم أنه لا يلحق له وطؤها إذا كانت أمة كالأهل له البيع أو الرد إلى البائع أما على أن العتق بحكم فلا يشترى ما ذكر مالم يحكم القاضي بالعتق (قوله وولاؤه للشهود عليه) وجهه أن الشاهد لما شهد بعتقه على سيده فقد ثبت بقتضى شهادته أن الولاء لسيده فلما اشتراه بقي الولاء لسيده (قوله إن كان وارث) أي إن كان للمقر وارث حائز لجميع المال وإنما لم يرث المقر به في هذه الحالة لأن المقر بينهم على خروج الارث لغير من كان يرث ولا يعكر على هذا التعليل ما ذكره الشارح من أن المعتبر الوارث يوم الموت لا يوم الإقرار لأن الشخص قد يترقب يوم موته فيعمل عليه بالاحتياط (قوله ولا يصح غيره) أي وهو الشرط المنفي أي إن لم يكن وارث (قوله موافقة للنقل) علة لقوله صحيحة أي أن صحتها من جهة موافقتها للنقل فلا ينافي أن نسخة ابن غازي أصوب من جهة الصناعة لأن حذف الجواب يكون مع مضي الشرط لامع مضارعيته (قوله لا الإقرار) أي لا يوم الإقرار (قوله أو وارث غير حائز) أي كما إذا أقر بعم مع وجود بنت أو أخ لأم (قوله وإلا خلاف) يستثنى من كلام المصنف ما إذا أقر شخص بعتقه بأن قال أعتقت فلان فانه كالإقرار بالنوبة فيرث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لانه إقرار على نفسه فقط لأن العتق يورث ولا يرث فهو داخل في قول المصنف سابقاً يؤخذ المكلف بأقراره بخلاف الإقرار بالاخوة إذ هو إقرار على الغير أيضاً لأن كلا منهما يرث الآخر والإقرار على الغير في المعنى دعوى (قوله والراجع الارث) أي سواء كان الإقرار في حالة الصحة أو في حالة المرض كافي بن وعلى الارث فهل يحلف المقر به أن الإقرار حق أو لا يحلف قولان في ح (قوله ليس كالوارث) أي بل هو حائز يجوز المال لأجل صرفه في مصالح المسلمين (قوله ويجري الخ) أي فيقال لا يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح إن كان للمستلحق بالفتح وارث حائز لجميع المال وإلا خلاف (قوله فلو كذبه فلا يرث) أي فلا يرث لأحدهما من الآخر، كانه وارث حائز أم لا (قوله فهل هو كالتصديق) أي فيرث كل منهما الآخر إن لم يكن هناك وارث حائز على الراجع فإن كان وارث حائز فلا يرث (قوله وخصه المختار) الضمير للخلاف وكما وقع من المصنف لفظ المختار فهو اسم مفعول إلا هذا فهو اسم فاعل

هذا التفصيل في إرث المستلحق بالكسر وهو المقر من المستلحق بالفتح حيث صدقه على استلحاقه لأن كلا منهما حينئذ مقر بصاحبه فلو كذبه فلا يرث وإن سكت فهل هو كالتصديق أو يرث المستلحق بالفتح فقط على تفصيل المصنف ؟ تردد (وخصه المختار) أي خص اللخمي الخلاف (بما إذا لم يطل الإقرار) بالاخوة ونحوها

يعنى أن الاخمي قل محل الخلاف السابق إذالم يطل زمن إقرار المقر بالاخوة ونحوها فإن طال فانه يرثه قولاً واحداً لأن قرينة الحال دلت على صدقه في ذلك ثم إنه على المختار يتوارثان عند الطول توارث ثابت النسب بالبينة الشرعية كما نقل ذلك أبو عبد الله المتطفي في شرحه لمختصر الحوفي وغيره عن الاخمي فعلى هذا إذا أقر بأخ وكان له أخ وطال من الاقرار شارك الأخ المقر به الأخ الثابت النسب وأما تنظير خش في كونه يرث ميراث ثابت النسب أو ارث المقر به فلا يرث إن كان هناك وارث حائز غيره فهو قصور كما قال بن وأورد على المصنف (١) بأن التعبير بصيغة الاسم غير ظاهر لأن الاخمي اختار التفصيل وهو غير الاطلاق فهو غير القولين فهو مختاره من عند نفسه فالمناسب أن يقول واختار تخصيصه بما إذا لم يطل الاقرار وقد يجاب بأن مختاره هذا المالم يخرج عن القولين لموافقته لمذاثارة ولهذا تارة فكأنه اختاره من خلاف (قوله) وأما إن طال زمن الإقرار (أى من كل أو من جانب مع سكوت الآخر بناء على أنه كالصديق على مامر (قوله كالثلاثة) أى وأما السنة والسنتان فالخلاف جار فيهما (قوله) فلا خلاف في أنه يرثه (أى مالم تقم قرينة على عدم القرابة الموجبة للإرث وفي عقب وانظر إذا مات المقر به وله ولد هل ينتزل منزلته في مسألة المصنف بتمامها أم لا اه قال بن فيه قصور فقد جزم المتطفي بأنه لا ينتزل منزلة أبيه فلا يرث شيئاً من المقر وإن لم يكن له وارث وذ كرا بن عرفة عن ابن سهل خلافاً قال أفتى أكثر أهل بطيوس بأن الولد يرث المقر وابن مالك وابن عتاب أفتوا بأنه لا يرث قله ح (قوله) ومات ولم يعينه (مفهومه انه إذا غاب ولم يعينه انتظر وحكمهم حين الانتظار حتى يقدم على الرق فتجرى عليهم احكامه (قوله) عتق الأصغر (أى وكذا عتق أمهم لأن واحداً منهم ولدها من سيدها فتكون به أم ولد والعتق الحاصل لها ولكل واحد من أولادها من رأس المال لامن الثلث (قوله) على كل حال (أى سواء كان ولده في الواقع أو ولداً لغيره (قوله) وإن كان ولد غيره فهو الخ) أى لأن هذا الأصغر انما وجد بعد صيرورتها أم ولد بالأوسط والأكبر وما حدث لأم الولد من الأولاد من غير سيدها يكون بمنزلتها يعتق معها من رأس مال سيدها وأما ما حدث لها من الأولاد من سيدها فهو حر متخلق على الحرية إذا كان سيدها حراً (قوله) والأكبر (أى أو كون المقر به هو الأكبر فيكون الأوسط حدث لها بعد صيرورتها أم ولد بهذا الأكبر وما حدث لأم الولد من الأولاد بعد صيرورتها أم ولد بمنزلتها يعتق من رأس مال السيد بموته (قوله) وما كون المقر به الأوسط أو الأصغر (وذلك لأن وجود الأكبر كان قبل صيرورتها أم ولد بهذا الأوسط أو الأصغر فيكون رقباً (قوله) بأن كان كل واحد من أم (أى وقال أحدهم ولدى ولم يعينه (قوله) فواحد بالقرعة (أى على الروس ولا ينظر للقيم خلافاً لحش كما حققه طفي وأمه أم ولد كما في عقب خلافاً لما استظهره شيخنا لانه حيث ثبت العتق الكامل في حالة الشك فأولى الأمومة (قوله) ولا يرث لواحد منهم (أى لعدم تحقق سببه وهو النسب في واحد منهم وقوله) ولا يرث لواحد منهم (أى لامن السيد ولامن الأخوين وقوله) افتقرت أمهاتهم (أى كما في المسئلة السابقة (قوله) وإن ولدت زوجة رجل) - واء كانت حرة وأمة وقوله) وأمة رجل آخر (أى ولدت منه أو من غيره بغير نكاح (قوله) واختلط (أى الولدان أى وقال كل واحد من ابويهما لأدري ولدى من هذين أو تداعيا واحداً أى كل واحد ادعاه لنفسه ونقيا الآخر وقوله) عينته القافة

(١) قوله وأورد المصنف الخ غير صحيح فان المصنف قد عبر بصيغة الفعل الصريحة في انه من نفسه فقال وخصه والمختار في كلامه اسم فاعل فهو عبارة عن الاخمي نفسه كما تقدم نعم لو قال المصنف والمختار التورث إذا طال الاقرار لاتبه الإراد ودفع بما قال اه

أما إن طال زمن الاقرار بالسنتين كالثلاثة فلا خلاف في أنه يرثه لأن الطول قرينة الصديق غالباً (وإن قال لأولاد (أمته) وهم ثلاثة (أحدهم ولدى) ومات ولم يعينه (عتق الأصغر) (كله على كل حال لانه إن كان ولده فظاهر وإن كان ولد غيره فهو ولد أم ولد عتقت بموت سيدها فيعتق معها (وناشا الاوسط) (لأنه حر بتقديرين وهما كونه المقر به أو الألا كبر ورقق بتقدير واحد وهو كون المقر به الأصغر (ومثلث الأكبر) (لأنه حر بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورقق بتقديرين وهما كون المقر به الأوسط أو الأصغر (وإن افتقرت أمهاتهم (أى الأولاد بأن كان كل واحد من أم (فواحد) يعتق (بالقرعة) ولا ارث لواحد منهم افتقرت أمهاتهم أم لا (وإذا وادت زوجة رجل وأمة) رجل (آخر واختلطاً) أى الولدان (عينته القافة) جمع قائف كبائع وباعة وهو الذى يعرف الأنساب بالشبه والشكل

والقافة لا تكون في نكاحين وإنما تكون في ملكين أو نكاح وملك (وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع أمتهما أخرى لا تلحق به) أي زوجهما (واحدة منهما) لاحتمال كون البنت (٤١٧) الأخرى من نكاح والقافة

لا تكون في نكاحين لكن رجح القول بأنها تدخل في نكاح ومجهول كما في هذا الفرع ثم المذهب أن القافة تكون في النكاحين أيضا وعليه فلا مفهوم لقول المصنف وأمة آخر ففرع ابن القاسم ضعيف على كل حال (وأما تعتمد) القافة (في معرذها الانساب بالشبه) على أب لم يدفن (أي بأن عرفته قبل دفنه سواء عرفته بعد الموت أو قبله ويكفي قائف واحد على المشهور لانه غير (وان أقر عدلان) إبنان أو اخوان أو عمام (بثالث ثبت النسب) للمقر به فان كان غير عدلين فليقر به ما قصه اقرارهما كإقرار عدل واحد كما يأتي ولا يثبت النسب وقوله بثالث يشعر بأنها من النسب ولكن مثلهما الاجنبيان في ثبوت النسب بل أولى ومراد المصنف بالإقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالإقرار لانه قد يكون بالظن فيجوز للانسان ان يقر بما ظنه بدون تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الإقرار عدالة (قوله إلا بتأ) أي إلا بالبالت والحزم الذي هو العلم (قوله وعدل يحلف معه ويرث ولا نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كأنه باع ثالث وأنكره الاخ الثاني حلف المقر به وورث أي أخذ ثلثا من غير ان يثبت نسبه فله ان يتزوج بأم الميت وبنته واخته كما للباقي والطرطوشى وابن شاس وابن الحاجب والخيرة إلا انه ضعيف كما في التوضيح والمعتمد انه ليس للمقر به إلا ما قصه المقر بسبب إقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا إذا كان المقر رشيدا فان كان

أى وليس للأبوين في الصورتين المذكورتين ان يصطلحا على أن يأخذ كل ولدا وأما إذا لم يختلف الأبوان في تعيينه بأن أخذ كل واحدا بعينه فله ذلك من غير قافة اه وقوله وأمة أخرى ولدته زوجته وأمه الموطوءة له إذا ولدتا في ليلة واحدة واختلط ولداهما ولم يعلم ولد كل منهما فلا قافة لأن كلا من الولدين لاحق به ونسبه ثابت وراثته ولا قافة بين الأمهات كذا في عقب ونحوه اظفى معترضاً على نت وخشى التابعين للباسطى من دخول القافة قائلا انما تدعى القافة لتلحق بالآباء لا بالأمهات لكن في بن عن ابن ميسر عن سحنون أن القافة تدعى لتلحق بكل واحدة ولدها وعمل هذا الخلاف إلا أن يقول الرجل أحدهما ولدى والآخر زنت به جاريتي فان قال الأب ذلك واختلط بالقافة فمن ألحقته به فهو ولده وكان الآخر غير ولده (قوله والقافة لا تكون في نكاحين) فاذا ولدت زوجة رجل وزوجة آخر واختلط الولدان فلا يلحق واحد منهما بأحد من الرجلين المذكورين (قوله ثم المذهب أن القافة الخ) تحصل من كلامه أن القافة تكون في ملكين ونكاح وملك انضافا وهل تكون في النكاحين أولا قولان والمذهب أنها تكون فيهما وهل تكون في نكاح ومجهول أولا قولان والمعتمد الاول (قوله على أب لم يدفن) أي على معرفة أب لم يدفن (قوله بعد الموت أو قبله) أي والحال انه لم يدفن وامامو عرفته بعد الدفن فليس لها ان تعتمد في معرفة النسب على الشبه به حينئذ لتغيره عن حالته الاولى وظاهره انه إذا دفن وكانت القافة تعرفه معرفة تامة قبل موته انها لا تعتمد على تلك المعرفة وليس كذلك فلو قال المصنف على اب لم تجهل صفته لكان اشمل (قوله بثالث) أي بالنسبة لها وإلا فهو قد يكون رابعا أو خامسا في نفس الأمر (قوله ثبت النسب) أي يأخذ من التركة كواحد منهما ويحرم عليه نكاح أم الميت وإبنته إن كان المقر به ابناً أو أختاً للميت (قوله فان كان غير عدلين فليقر به ما قصه اقرارهما) لعل الأحسن ما قصه اقرارهما فاذا كان الميت خلف ثلاثة أولاد أقر إثنان منهم بثالث وأنكره الثالث يقسم المال على الانكار وعلى الاقرار فمسئلة الانكار ثلاثة ومسئلة الاقرار أربعة ومسطحهما إثنا عشر لتباينهما فاقسمها على الانكار يخص كل واحد أربعة وعلى الاقرار يخص كل واحد ثلاثة فالتدنى قصه اقرار كل واحد من المقرين واحديعطى الاثنان للمقر به (قوله ولا يثبت النسب) أي فلا يحرم على المقر به إذا كان ابناً أو أختاً للميت تزوج بنته وأمه وقوله ولا يثبت النسب أي لإجماع أهل العلم على انه لا يثبت النسب بغير عدول ولو كانوا حائزين للميراث كما لابن يونس ولما زرى عن ابن القصار ثبوته بإقرار غير العدول إذا كانوا ذكوراً وحازوا الميراث كله والمعتمد الاول (قوله مثلهما الاجنبيان) فاذا شهد عدلان اجنبيان ان زيدا ابن ثالث للميت أو أخت ثالث له ثبت النسب (قوله ومراد المصنف بالاقرار الشهادة) أي بقرينة قوله عدلان وقوله ثبت النسب (قوله لان النسب الخ) علة لمحدوف أي لا حقيقة الاقرار لان النسب لا يثبت بالاقرار بل بالشهادة وقوله لانه أي الاقرار قد يكون بالظن فيجوز للانسان ان يقر بما ظنه بدون تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الاقرار عدالة (قوله إلا بتأ) أي إلا بالبالت والحزم الذي هو العلم (قوله وعدل يحلف معه ويرث ولا نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كأنه باع ثالث وأنكره الاخ الثاني حلف المقر به وورث أي أخذ ثلثا من غير ان يثبت نسبه فله ان يتزوج بأم الميت وبنته واخته كما للباقي والطرطوشى وابن شاس وابن الحاجب والخيرة إلا انه ضعيف كما في التوضيح والمعتمد انه ليس للمقر به إلا ما قصه المقر بسبب إقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا إذا كان المقر رشيدا فان كان

(٥٣ - دسوق - لث) (يحلف) المقر به (معه) أي مع المقر أي مع اقرار المقر (ويرث) ولا نسب (أي لا يثبت بذلك نسب) (وإلا) (يكن المقر عدلا) (فحصه) للمقر (غير العدل) (كالمال) أي كأنها هي المال للتزوجة إذا كانا ولدين أقر أحدهما بثالث

حصصة المقر هي النصف بين ثلاثة للمقر به ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الآخر ظلم به النكر وماتت عليه المصنف من التفصيل
ضعيف والذهب ان للمقر به ما قصه ا. قرار من حصة المقر سواء كان عدلا أو غير عدل ولا يمين وأشعر قوله ويرث انه ان أقر بمن
محجه كقرار أخ ب ابن أخذ جميع المال (٤١٨) (و) لو قال ابن الميت مثالا حد شخصين معينين (هذا أخى) ثم قال (بل هذا

سيفها لم يؤخذ من حصته شيء (قوله حصصة المقر هي النصف الخ) وذلك أنك تقسم المال المتروك على
الانكار وعلى الاقرار فمثله الانكار اثنان ومثله الاقرار ثلاث ومسطحهما ستة لاتبين فإذا
قسمت الستة على الانكار كان لكل من المقر والمنكر ثلاثة وعلى الاقرار كان لكل واحد اثنان فيأخذ
المقر به ما قصه المقر باقراره وهو واحد ويأخذ المقر اثنين ويأخذ المنكر ثلاثة (قوله للمقر به ثلثها)
أى وللقر ثلثها وهو ثلث جميع المال (قوله من التفصيل) أى بين كون المقر عدلا أو غير عدل (قوله أخذ
جميع المال) أى الذى كان يأخذه للمقر فلو كان للميت اخوان أقر احدهما ب ابن وأنكره الآخر
أخذ الابن المقر به نصف المال وأخذ الاخ النكر نصفه ولو كان للميت أخ واحد وأقر ب ابن أخذ
الابن جميع المال وإذا أقر أحد الورثة بدن على مورثهم وأنكره الباقيون أخذ من نصيب المقر بقدره
عند ابن القاسم فإذا كان نصيبه نصف التركة أخذ منه نصف الدين المقر به وان كان نصيبه ثلث التركة
أخذ منه ثلث الدين وهكذا ويكون هذا الوارث المقر شاهداً بالدين بالنسبة للنكر فيحلف معه المقر
له ويأخذ من النكر ما يخصه وقال أشهب يؤخذ جميع نصيب المقر في الدين ان كان بعضه لا يفي به لانه
لا يرث الا بعد وفاة الدين (قوله لان بل للاضراب لا للتشريك) أى متى كان العاطف للاضراب
كما هنا فلا فرق فيما ذكر بين الهبة والفورية والتفرقة بين الهبة والفورية إنما هو إذا كان العاطف للتشريك
كالأب أو في مثل هذا أخى وهذا أخى أو غير ذلك عطف أصلا كما في التوضيح انظر بن (قوله خلافا لما في
بعض الشراح) أى وهو عبق حيث قال إذا أقر للثاني بعد الأول يتراخ أما لو كان الاقرار بفور واحد
فالمال بينهما يعنى مع المقر على قاعدة الارث فيكون أثلاثا (قوله فله منها) أى من حصتها التى أخذتها وهى
الثلث السدس (قوله منه) أى من السدس الذى أخذه للمقر به وحينئذ فالمسئلة من ستة للأخ الثابت
ثلثا وأربعة وللأم السدس واحد وللأخ للمقر به السدس الباقي واحد (قوله ولو كان) أى الأخ الثابت
النسب (قوله لانه إنما يأخذه) أى لان المقر به إنما يأخذ السدس بالاقرار لا بالنسب (قوله والاخ
الثابت منكر) أى للمقر به فهو معترف بأن الأم ترث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وحينئذ فلا
يستحق من ذلك السدس شيئا وعلى هذا يلغز ويقال أخ لأب أخذ من اليراث مع وجود الشقيق وما
ذكره الشارح من أخذ الأخ للأب السدس بالاقرار مع وجود الأخ الشقيق مثله في خنى وعبق
(قوله إذ لا وجه الخ) أى لان الأخ للأب لا يستحق شيئا مع وجود الشقيق والأم لم تقر للاخ للأب
بالسدس وإنما اقرت بأنه أخ لأب وهذا الاقرار لا يوجب له شيئا من الارث لما علمت أنه لا يرث
شيئا مع الشقيق (قوله باقرار الشقيق أو بينة) أى وحينئذ فيأخذ الأخ الشقيق (قوله أى اعترفوا
باقراره) أى اعترفوا بأنه أقر وحاصله أن الجارية معلوم كونها له ومعلوم أن لها ثلاث
بنات ثم قال قبل موته ثلاثة فلانة بنتى من جاريى والاخريان ولداها من غيرى ثم ان البينة
والورثة نسوا عين تلك البنت التى سماها الميت لهم فلا يخلو اما ان يعترف الورثة بأن الميت
قد أقر مع نسيانهم لبينها وإما ان لا يعترفوا بمقاتلته (قوله ولهن ميراث بنت) * ان قلت
ما الفرق بين هذه المسئلة حيث حكم فيها بثبوت ميراث بنت لمن وبين المسئلة السابقة وهى ما إذا
قال لأولاد أمته احدهم ولدى ومات ولم يعينه فقد تقدم انه يعتق الأصغر وثلاث الاوسط

أخى (فلأول نصف
إرث أبيه) أى له نصف
التركة لا عتراته له بذلك
وإضرابه عنه لا يسقط
ذلك (ولا شافر نصف
ما بقى) يد المقر وهو
ربع التركة فلو قال لثالث
بل هذا أخى لكان له
نصف الباقي وهو الثمن
وسواء أقر للثاني بعد
الأول يتراخ وبفور واحد
كما هو ظاهر المصنف لأن
بل للاضراب لا للتشريك
خلافا لما في بعض الشراح
(وإن ترك) ميت
(أمّا وأخا فأقرت)
الأم (بأخ) آخر منها ومن
غيرها وأنكره الاخ الثابت
(فله) أى للمقر به (منها
السدس) لحجبه به من الثلث
في السدس وليس للأخ
الثابت منه شيء ولو كان
عقيقا والمقر به للأب كما
هو ظاهر المصنف لانه
إنما يأخذه بالاقرار لا
بالنسب والاخ الثابت
منكر فلا يستحق منه شيئا
وفيه بحث إذ لا وجه
لاستحقاق الاخ للأب له
بل الوجه أن يوقف حق
يظهر الحال باقرار الشقيق
أو بينة فان لم يظهر فليت

المال فلو تعدد الأخ الثابت لم يكن للمقر به شيء إذ لا تنقص الأم عن السدس
(وإن أقر ميت) أى عند موته (بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضا) من غيره
(فبينت الورثة والبينة) أى نسوا اسمها الذى سماها لهم (فإن أقر بذلك الورثة) أى اعترفوا باقراره مع نسيانهم اسمها
(كالميت) أى بنت الجارية الثلاثة (أحرار ولهن ميراث بنت) قسم يهن

بمقتضى شيء من المدود بالفتح (٤٣٠) (عليها) فتلف ولو خطأ لأنه كالمعد في الأموال (لا) يضمن (إن انكسرت)

الوديعة من اللودع بلا
تفريط (في نقل مثلهما)
الاحتاج اليه من مكان الى آخر
ونقل مثلها هو الذي يرى
الناس فيه انه غير متعدي
فان لم يحتج له أو احتاج
ولكن نقلها غير مثلهما
ضمن (و) ضمن (بخطئها)
بغيرها وإن لم يحصل فيها
تلف إذا تعذر التمييز أو
تعرض (إلا كقصر)
خطئه (بمثله) جنسا
وصفة فلا يضمن فان خلط
صمرا بمحمولة ضمن (أو
دراهم بدنانير) لتيسر
التمييز في نسخة أو دنانير
بمثلهما (للإحراز) راجع
للسورتين أي لاضمان في
خلطه القمح بثلثه أو الدراهم
بالدنانير إذا كان ذلك لأجل
الإحراز أي الحفظ والرفق
والا ضمن لأنه يمكن إذا بقي
كلام على حدته ان يضيع أحدهما
دون الآخر (ثم إن تلف
بضئه) بعد الخلط
للإحراز (فيئكمما)
على حسب الانصاء فاذا تلف
واحد من ثلاثة لأحدهما
واحد ولصاحبه اثنان فعلى
صاحب الواحد ثلثه وعلى
صاحب الاثنين ثلثاه (إلا
أن يميز) التالف كما
في الدنانير والدراهم
فالتالف من ربه خاصة (و)
تضمن (باتساعها)
بلا إذن ربه فتلف أو

أي عالم بذلك المال (قوله بسقوط شيء عليها) أي على الوديعة المفهومة من الإيداع وقوله ولو خطأ
أي هذا إذا كان السقوط عمدا بل ولو كان خطأ كمن أذن له في تغليب شيء فسقط من يده فكسر
غيره فلا يضمن الساقط لأنه مأذون له فيه ويضمن الأسفل بجنايته عليه خطأ والعمد والخطأ في
أموال الناس سواء وفي ح لا يجوز للمودع إتلاف الوديعة ولو أذن له ربه في إتلافها فان أتلفها
ضمنها لوجوب حفظ المال (قوله في نقل مثلهما) نقل المثل بخلاف باختلاف الأشياء فبعض الأشياء
شأنه أن يحمل على جبل وبعضها شأنه أن يحمل على حمار وبعضها يحمل على الرجال وبعضها يناسبه
الشيء بسرعة وبعضها على مهل (قوله فان لم يحتج له) أي لنقلها أصلا ونقلت نقل أمثالها أو غير نقل
أمثالها وقوله ضمن أي في الصور الثلاث إن انكسرت * والحاصل ان الصور أربع لاضمان
في صورة المصنف وهي ما اذا احتاجت للنقل ونقلها نقل أمثالها فانكسرت والاضمان فيما عداها وهو
ثلاثة ما اذا لم يحتج لنقل ونقلت نقل أمثالها أو نقل غير أمثالها أو احتاجت للنقل ونقلها غير نقل
أمثالها فانكسرت (قوله وضمن بخلطها بغيرها) أي وترتب في ذمته بمجرد خلطها بغيرها وإن لم
يحصل فيها تلف اذا تعذر التمييز أو تعرض ، هذا ما يفيد كلام اللخمي وقوله المواق وح خلافا
لابن غازي حيث قيد الضمان بالخلط اذا حصل فيها تلف اه بن (قوله اذا تعذر التمييز) أي كالوكانت
الوديعة سمنا وخلطها بدهن أو زيت أو عسل (قوله أو تعرض) كما لو كانت فولا فخلطها بشعير (قوله إلا
كقصر) لوقال إلا مثليا بثلثه لكان أشمل (قوله أو دنانير بثلثها) فيه أن هذه الصورة وكذا خلط
دراهم بثلثها كلتاها داخله تحت الكاف في قوله إلا كقصر بثلثه أو دراهم بدنانير أولى (قوله راجع
للسورتين) أي خلافا لابن غازي في إرجاعه هذا القيد للاولى خاصة قائلا انه الذي في المدونة
قطر وأما الثانية فلا ضمان فيها ولو فعل ذلك لقير الإحراز ورد عليه بأن أبا عمران وأبا الحسن
قيدا الثانية أيضا بذلك كذا في عقب ورد عليه بأن تقيدها إنما وقع لمسئلة خلط الدراهم
بمثلهما والدنانير بثلثها وهو مما أدخلته الكاف في الاولى وأما خلط الدنانير بالدراهم فلم يقع من أحد
تقيدها بذلك انظر بن فلم منه ان الحق ما قاله ابن غازي من رجوع القيد للصورة الاولى وأما
الثانية فلا ضمان فيها مطلقا فعلة للإحراز أو لغيره (قوله على حسب الانصاء) هذا هو المعتمد ومقابله
ان اتلف يكون بينهما على حسب الدعاوى فصاحب الواحد يقول سلم واحد وذلك يقول هو
الهالك فيقسم ذلك الهالك عليهما منصفة على كل واحد نصفه فلصاحب الاثنين واحد قطعا من الباقيين
وتنازعا في واحد ينقسم بينهما فلصاحب الواحد مما بقي نصفه ولصاحب الاثنين واحد ونصف
(قوله وعلى صاحب الاثنين ثلثاه) أي وحيدته فيكون لصاحب الواحد مما بقي ثلثا اردب ولصاحب
الاثنين إردب وثلث إردب (قوله إلا أن يميز التالف) أي بأن يعرف انه لشخص معين منهما
فصيته من ربه خاصة قال شيخنا يؤخذ من هذا ان المركب اذا وسقت بطعام لجماعة غير شركاء وأخذ
ظلم منه شيئا فان كان الطعام مخلوطا بعضه على بعض فما أخذ مصيته من الجميع يقسم بينهم على حسب
أموالهم وأما اذا كان غير مختلط بعضه ببعض بل كان طعام كل واحد متميزا على حدة فما أخذ مصيته
من ربه وأما ما جعل ظلمنا على المركب بتمامها فيوزع على جميع ما فيها كان هناك اختلاط أم لا
كالجبول على القافلة (قوله وباتساعها) أي وأما لو تعدى عليها أجنبي وأتلفها فلا ضمان على
المودع لعدم اتساعه ويتبع ربه ما أنلفها (قوله كركوبه الخ) أي وكأكله للحنطة * وحاصل ما ذكره
الشارح في ركوب الدابة ان المودع اذا ركب الدابة وعطبت فانه يضمن اذا كانت للمسافة شأن
الدواب أن تعطب بثلثها سواء كان عطاها من ركوبها أو من سواها وأما اذا كانت تلك المسافة الشأن

وإلا فلا ضمان في السماوى وكذا لبسه الثوب فضاع أو أبله أو سقم (بها أى بالوديعة (٤٣١) (إن قدر على) إيداعها عند

(أمين) (ولا فلا ضمان
(إلا أن ترد) من
الانتفاع بها أو من السفر بها
(سائلة) لموضع إيداعها
ثم تلفت بعد بلا تمريض فلا
ضمان (وحرّم) على المودع
بالفتح (سلف) أى تسلف
(مقوم) بغير إذن ربه
لاختلاف الأغراض فيه فلا
يقوم غيره مقامه (و)
حرم تسلف (معدم) أى
فقير ولو لمثلث لأنه مظنة عدم
الوفاء (وكره) التقفّل
والمثلث (للمثل) وهو من
عطف العام على الخاص لأن
النقد من المثلث لم يحرم لأن
المثلّ الغير المأكل مظنة
الوفاء مع كون مثل المثلث
كسبه فالتصرف الواقع فيه
كلا تصرف وهذا في مثلث
يكتر وجوده ولا يختلف
فيه الأغراض وأما نادى
الوجود أو ما يختلف فيه
الأغراض كاللؤلؤ والمرجان
فلا يجوز تسلفه
(كالتجارة) تشبيه تام
على الاظهر فتحرم في القوم
وعلى المعدم وتكره في المثلث
للعلة المتقدمة وقيل تشبيه
في الكراهة فقط في الجميع
(والتبرع) (الحاصل
من التجارة) (له) أى
للمودع بالفتح فإن كانت
الوديعة قدراً أو مثلياً فلربها
المثل وإن كانت عرضاً

أن لا تعطب الدواب بمثلها وعطيت فإن كان عطياً بسماوى فلا ضمان عليه وإن كان من ركوبها فإنه
يضمن والذي في عقب وشب أنه إذا انتفع بالدابة انتفاعاً لا تعطب به عادة رتلفت بسماوى أو غيره
فلا ضمان على الراجح فإن تساوى الامران العطب وعدمه فلا يظهر كما يفيد أول كلام ابن ناجي
الضمان ولو بسماوى وكذا إن جهل الحال للاحتياط * والحاصل أن الصور ثمانية فإذا ركبها لمحل
تعطب في مثله غالباً أو جهل الحال أو استوى الامران وتلفت ضمن كان التلف بسماوى أو بتعديه
وإن ركبها بمحل لا تعطب فيه عادة فلا ضمان إذا عطيت بسماوى أو بغير كما قال ابن القاسم خلافاً
لسحنون القائل بالضمان ولو كان العطب بسماوى وعزا شب ما قاله شارحنا لبعض التقارير
(قوله) (ولا فلا ضمان) أى ولا يقدر على إيداعها عند أمين وخاف عليها إن تركت فلا ضمان عليه إذا صاحبها
معه فلفت ولا فرق في السفر الذي فيه الضمان والذي لا ضمان فيه بين سفر النقلة بالأهل وسفر التجارة
والزيارة (قوله) (إلا أن ترد سائلة الخ) والقول قول المودع أنها ردت سائلة عند تنازعه مع المودع وإذا
ردت سائلة بعد انتفاعه بها فلربها أجرها إن كان مثله يأخذ ذلك وإلا فلا هذا هو الحق خلافاً لما
ذكره ح في أول النصب من إطلاق لزوم الاجرة اه عدوى (قوله) (وحرم سلف مقوم الخ) أى
وحرم على المودع بالفتح سواء كان مثلياً أو معدماً تسلف الشيء المودع إذا كان مقوماً وحاصل ما ذكره
أن الوديعة إما من المثليات أو من القومات وفي كل إيمان يكون المودع مثلياً أو معدماً فالصور أربع
فإن كانت من القومات حرم تسلفها بغير إذن ربها مطلقاً كان المودع التسلف لها مثلياً أو معدماً وإن
كانت من المثليات حرم عليه تسلفها إن كان معدماً وكره إن كان مثلياً ثم إن محل كراهة تسلف المودع
للمثل للمثل حيث لم يسح له ربه ذلك أو يمنعه بأن جهل الحال وإلا أيسح في الأول ومنع في الثاني
ومنعه له إما بالمقال أو بقيام القرائن على كراهة المودع تسلف المودع لها قال عقب ومن تقرير عج
أن مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجا به فلا يجوز لواحد منها تسلف مال الوقف
إن كان معدماً ويكره له أن كان مثلياً وإذا تسلف واحد منهما مال الوقف وأجر فيه سواء كان السلف
حرماً أو مكروهاً وحصل فالربح له دون الوقف (قوله من المثل) من التبعية أى بعض المثلث
(قوله) (فالتصرف الواقع فيه) أى في المثلث من المودع بالفتح (قوله) (تحرم في القوم) أى فيحرم التجر
بها بغير إذن ربها إذا كانت مقوماً كان المودع بالفتح مثلياً أو معدماً أو كانت الوديعة مثلياً والمودع
معدماً وقوله وتكره في المثلث أى إذا كان المودع مثلياً (قوله) (وقيل تشبيه في الكراهة فقط في الجميع)
هذا ضيف (قوله) (والربح له) أى والربح الحاصل من التجارة بعد البيع له وهذا واضح إذا كانت
الوديعة المتجر فيها دراهم أو دنانير لأنه إنما يرد لصاحبها مثلياً (قوله) (فإن كانت الوديعة) أى المتجر
فيها (قوله) (فلربها المثل) أى وللمودع ما حصل من الربح (قوله) (وإن كانت عرضاً الخ) أى سواء باعها
بعرض أو بدراهم أو دنانير * والحاصل أن الوديعة إذا كانت عرضاً وباعها المودع ليتجر فيها سواء
باعها نقد أو بعرض فإن ربها يغير إن كانت قائمة بيد المشتري بين أخذها ورد البيع وبين إمضائه
وأخذ ما يمت به وإن قامت بيد المشتري خير ربها بين رد البيع وأخذ قيمتها من المودع وبين إمضاء
البيع وأخذ ما يمت به لأنه يسع فضولى فإن رد صاحبها البيع وأخذها فلا يكون هناك ربح للمودع
وإن أجازها وأخذ ما يمت به أو أخذ قيمتها فقد يكون له ربح إذا أجزأ شتمها قل قيام ربها عليه
وأما قول عقب وخش إذا كانت عرضاً وبيعت بعرض وهلم جرأ فلا ربح له وله الاجرة وإن باعها
بدراهم أو دنانير فإن قامت فلربها قيمتها إلى آخر مقال الشارح فقد رده شيخنا في حاشية خش بأنه
لا وجه لهذا التفصيل ولا نقل يساعده (قوله) (وفات) أى ذلك العرض (قوله) (فلربها قيمته) أى وله اجازة

وفات فلربها قيمته وإن كانت قائمة فلربها غير بين أخذ سلمته ورد البيع وبين إمضائه وأخذ ما يمت به

(وبرى) مفلسف الوديعه (إن رد غير المحرم) وهو المكروه كالنقد والمثلث للمثل إلى مكانه الذى اخذه منه فضاع والقول قوله في الرد يمينه إذا لم تقم بينة على ربه ولا بد أن يدعى أنه رد عينه أو صفته فان ادعى أنه رد غير صفته كالورد عن الدنانير درهم أو عكسه أو عن القمح شعيراً لم يبرأ كالورد المحرم (٤٣٣) وهو المقوم ولا يرثه إلا رد مثله لربه وأما الشهادة على رد محل الوديعه فلا يكفي لأن القيمة

لرثته بمجرد هلاكه فان كان المحرم مثلياً كاللحم يتسلف المثلث برى برده لمحله كالمكروه في مفهوم المصنف تفصيل ويؤيده نسخة المواقي فان نسخه ان رد غير المقوم لكن المصنف في توضيحه تردد في ذلك ولما كان غير المحرم شاملاً للمكروه والجائز والمراد هو الاول واما الجائز كالأخذ باذن ربه فلا يقبل قوله في رده استثناء بقوله (إلا باذن) في تسلفها بأن يقول له اذنت لك في تسلفها أو التسلف منها (أو يقول له ان حجت فخذ) فلا يبرأ إلا برد ما اخذه لربه لأن تسلفه حينئذ انما هو من ربه فانتقل من امانته ليمته فصار كسائر الديون والأحسن رجوع الاستثناء لأقسام السلف وللتجارة وقوله وبرى الخ أى الأباذن فلا يحرم ولا يكره ولا يبرأ (و) إذا أخذ بعض الوديعه باذن أو بلا اذن حراماً أو مكروهاً (ضمن المأخوذ

البيع وأخذ ما بيع به (قوله وبرى) إن رد غير المحرم) يعنى ان ادعى رده لمحله وحاصله أن المودع إذا تسلف الوديعه وادعى أنه رد ما تسلفه لمحله ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه من الرد يمين إذا كان تسلفه مكروهاً بأن كان ملياً وتسلف نقداً أو مثلياً سواء أخذ الوديعه من ربه بينة أم لا وأما التسلف الحرام بأن كان لمقوم فانه إذا تسلفه ملياً وغيره وأذهب عنه وادعى أنه رد مثله لموضعه فانه لا يبرأ ولا بد من الشهادة على الرد لربه ولا يكفي الشهادة على الرد محل الوديعه وأما ان كان تسلف مثلي لمقدم فانه يبرأ رده لمحله ويصدق في دعواه الرد يمين إن لم يكن له بينة به كالتسلف المكروه (قوله يمينه) أى فان نسكل فلا تقبل دعواه الرد (قوله ولا بد أن يدعى أنه رد عينه أو صفته) لعل أو بمعنى الواو والعطف تفسيرى فاندفع ما يقال ان فرض المسئلة أنه تسلف الوديعه وشأن للتسلف أن لا يرد العين لأنه قد انتفع به وإلا فأين الانتفاع (قوله تفصيل) بأن يقال قوله وبرى ان رد غير المحرم أى المكروه كالثلث للمثل ومفهومه ان المحرم فيه تفصيل تارة لا يبرأ برده إن كان مقوماً مطلقاً وتارة يبرأ برده إن كان مثلياً لعدم (قوله ترد في ذلك) أى في إبراء للمعدم إذا تسلف المثل ورده لمحله والحق الإبراء وذلك لأن المعدم إنما منع من تسلفها خشية ان لا يردّها فإذا ردها فقد انتفت المنة التي منع لاجلها من تسلفها (قوله أو يقول إن احتجت الخ) فيه ان هذا من افراد الأذن وعطف الخاص على العام بأو يجوز وأجب بأن المراد إلا ياذن مطلقاً أو مقيد كأن يقول ان احتجت الخ (قوله فلا يبرأ الخ) فورد ما أخذه لمحله ثم ضاعت لم يبرأ مما تسلفه (قوله والاحسن رجوع الخ) أى فالمنى وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثل كالتجارة إلا باذن فلا يحرم ولا يكره وبرى ان رد غير المحرم إلا باذن فلا يبرأ الا برد ما اخذه منه لربه وخلاف الاحسن رجوع الاستثناء لخصوص قوله وبرى برده غير المحرم كما قررنا ولا وانما كان باذنه أحسن لانه أكثر فائدة (قوله وإذا أخذ بعض الوديعه) أى سلفاً أو للتجارة (قوله حراماً) أى كان الأخذ بغير إذن حراماً أو مكروهاً (قوله ضمن المأخوذ فقط) أى لانه هو الذى تعدى عليه بأخذه من غير إذن ربه ولأنه هو الذى تسلفه حالة الأذن (قوله على التفصيل الخ) أى وهو ما إذا كان ذلك البعض أخذه باذن أو بغير إذن وكان الأخذ حراماً أو مكروهاً رده لمحله فيها أم لا أو كان مكروهاً ولم يردده وأما ان كان مكروهاً ورده فلا ضمان عليه لما أخذه ولا لما لم يأخذه (قوله أو بقفل) بفتح القاف بمعنى القفل كما يقتضيه مزج الشارح لا بالضم بمعنى الآلة وان صح أيضاً من جهة الفقه (قوله ولا تقفل عليها) أى فخالف ووضعها فيه وقفل عليها فسرق فيضمن لطمع السارق في الصندوق بسبب قفله ولا يضمن غير السرقة كالخرق والسموى عند ابن القاسم لقوله لا يضمن إلا اذا تلفت بالوجه الذى قصد الاحتراز من أجله فان تلفت بغير السرقة لم يضمن ومفهوم قوله بنهى انه لو قفل عليها حيث لم ينه فلا ضمان وانه لو ترك القفل عليها مع عدم النهى وعدم الامر فلا ضمان وذكر ابن راشد في مذهبه انه لو جعلها في بيته من غير قفل وله أهل علم خياتهم أنه يضمن لخالفته العرف وظاهره ولو علم ربهما بخياتهم لانه يجب على المودع حفظها ولو شرط ربهما خلافه لانه شرط مناقض لحقيقتها (قوله لان زاد قفلاً) بضم القاف بمعنى

الآلة

قط) على التفصيل المتقدم ولا يضمن غير المأخوذ رد اليه

ما اخذناه (أو بقفل) أى يضمن بسبب قفل (بنهى) أى مع نهيته عنه فسرق بأن قال له ضمتها في صندوقك مثلاً ولا تقفل عليها لا إن تلفت بسموى أو حرق بلا تعريض لأنها لم تلف بالوجه الذى قصد الخوف منه (أو بوضع بنحاس في أمره) بوضعها (بخار) فسرق فان لم يأمره بشئ لم يضمن ان وضعه بمحل يؤمن عادة (لا إن زاد قفلاً) على قفل امره به إلا اذا كان فيه أغراء للص (أو عكس) الأمر (في البخار) بأن قال له اجعلها في نحاس

فوضعها في فخار فلا ضمان (أو أمر بربطها) لها (بكم فأخذها باليد) فلا ضمان إن غصبت أو سقطت لان اليد أحرز إلا أن يكون قصد إخفاءها عن عين الغاصب (كجيبه) أي كوضعها به إذا أمره بربطها بكم (٤٣٣) فضاعت بنصب ونحوه فلا ضمان (على

الآلة (قوله فلا ضمان) وكذا لو وضعها في مثل ما أمر به في الأحرار كالوقال له ربها اجعلها في هذا الصندوق أو في هذا السطل فخالف وجعلها في مثله كأنه قال أبو الحسن عن الأحمي (قوله أو أمر بربطها) عطف على زاد قفلاً، وحاصله أن رب الوديعة إذا لقي المودع في غير بيته فدفعت الوديعة له وأمره أن يربطها في كسبه حتى يذهب بها إلى بيته فأخذها في يده أو وضعها في جيبه فضاعت فإنه لا يضمنها على المختار (قوله إلا أن يكون قصد إخفاءها عن عين الغاصب) قال عبيق انظر هل يقبل قول ربها أنه أراد ذلك بمجرد أولاد من قرينة تصدقه في ذلك قال شيخنا والظاهر أنه لا بد من قرينة (قوله فلا ضمان) وظاهره كان الجيب بصدرة أو بجيبه وهو مقتضى كلام بهرام واستظهر شيخنا قصره على الأول وأنه يضمن بوضعها في جيبه إذا كان بجيبه ولو جعلها في وسطه وقد أمره بجعلها في عمامته لم يضمن وضمن في العكس أي ما إذا أمره بجعلها في وسطه فخالف وجعلها في عمامته وكذا في جيبه أو كنه انظر بن (قوله على المختار) راجع لما بعد الكاف أي على ما اختاره الأحمي خلافاً لما في الزاوي لابن شعبان من الضمان وكان الأولى أن يدل قوله على المختار بقوله على الأحسن لان الذي رجح القول بعدم الضمان إنما هو ابن عبد السلام لا الأحمي كما في اللواق انظر بن (قوله وأولى في غيره) أي كما لو حمل مالا لانسان ليشتري له به بضاعة من بلد آخرى حتى أتى لموضع خوف فأخذ ذلك المال في يده خوفاً عليه ونزل ليحول فوضعه بالأرض ثم قام ونسيه فضاع ولم يدر محل وضعه فإنه يضمن كما أفتى به ابن رشد وابن الحاج عصره لان نسيانه جنابة على ذلك المودع خلافاً لفتوى الباجي وابن عبدوس بعدم الضمان وقول الشارح وأولى في غيره كأن وجه الأولوية أنه حصل منه تصرف بنقلها (قوله وبدخوله الحمام بها) أي أو دخوله الميضة بها لرفع حدث أصغر أو أكبر فضاعت لكن محل الضمان فيهما حيث كان يمكن وضعها في محله أو عند أمين ولو كان المودع غريباً في البلد لتدبرته على سؤاله عنها عن أمين يجعلها عنده حتى يرفع حدثه وإلا لم يضمن * واعلم أن قوله لها وهو ذاهب للسوق كقبوله لها وهو يريد الحمام فإذا قبلها وضاعت في السوق ضمنها إذا كان يمكنه وضعها عند أمين ومحل الضمان أيضاً ما لم يعلم ربها عند الإيداع ان اللودع ذاهب للسوق والاحكام فان علم بذلك فلا ضمان إذا ضاعت في الحمام أو السوق على الظاهر قياساً على ما إذا أودعه وهو عالم بعورة منزله كذا قرر شيخنا قال عبيق والظاهر أنه يضمن في مصر إذا لم يجد احدا يضعها عنده ودخل الحمام بها لان عرف مصر أن الداخل يودع مامه عند رئيس الحمام (قوله وبخروجه بها الخ) أي وكذا بدفعها لمن يظنه ربها (قوله ولا يضمن ان نسيها في كنه) هذا مقيد بما إذا كانت غير منشورة وإلا ضمن لانه ليس بحر جيند (قوله ولا ان شرط عليه الضمان الخ) أي فلا ضمان اذا تلفت (قوله لما فيه) أي لما في شرط ضمانها (قوله وبايداعها عند أمين) أي بغير إذن ربها فتلفت أو ضاعت (قوله وقد أخذها) أي والحال أنه قد أخذها من ربها في السفر (قوله وإنما بالغ الخ) هذا يفيد أن قوله وان يسفر معناه وان قبلها في سفر أي وضمن ان أودعها في حضر أو سفر هذا إذا قبلها في الحضر بل وإن قبلها في سفر (قوله لغير زوجة وأمة الخ) منطوقه صادق بما إذا أودعها لاجنبي أو لزوج أو أمة أو عبد أو ابن أو أجير لم يعتادوا بذلك بأن جعلها عند الزوجه بآثر تزوجه او عند الامه او العبد بآثر شرائه أو عند الاجير بآثر استجاره ومفهومه صورة واحدة وهو ايداع المودع لها لزوج أو أمة أو ابن أو عبد أو أجير اعتيدوا لذلك بأن طالت اقامتهم عنده ووثق بهم فلا ضمان عليه اذا تلفت

المختار (اللهم إلا ان يكون شأن السراق قصد الجيوب (و) ضمن (بنسبائها في موضع إيداعها) وأولى في غيرها (وبدخوله الحمام بها) فضاعت (وبخروجه بها) من منزله (يظنناله) قلقت) لانه جنابة والعمد والخطأ في أموال الناس سواء (لا يضمن) إن نسيها في كنه (حيث أمره بوضعها فيه (قوتعت) منه (ولا إن شرط عليه الضمان) فيما لا ضمان فيه لما فيه من اخراجها عن حقيقته الشرعية (و) ضمن (بايداعها) عند أمين لان ربها لم يأمن غيره بخلاف اللتقط فله الايداع ولا ضمان عليه (وان بسفر) أي يضمن بايداعها ولو في حال سفره وقد أخذها في السفر قال فيها ان اودعت لمسافر مالا فأودعه في سفره ضمن انتهى وأما بالغ على السفر ثلاثيه وهم انه اقبلها فيه كان مظنة الاذن في الايداع ومحل الضمان إذا اودعها (لغير زوجة

وأمة اعتيدا بذلك) ومثلها المصد والاجر في عياله والابن المعتادون لذلك بالتجربة مع طول الزمان وإلا ضمن واستثنى من قوله وبايداعها وان يسفر قوله (إلا) ان يودع (لمعورة حدث) (المودع بالفتح والراد بالمعورة الصدر كهدم الدار وجار السوء (أو لسفر) أي لارادة سفر طراً عليه

(عند هجر الرد) لربها غائباً أو مسجوناً مثلاً فيجوز له ايداعها ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت واحترز بقوله حدثت
 هما إذا كانت قبل الابداع وعلم ربهما بها (٤٣٤) فليس للمودع بالفتح الابداع والإضمن فان لم يعلم ربهما فليس

للمودع قبولها فان قبلها
 وضاعت ضمن مطلقاً
 أو دعيها أم لا (وإن أودع)
 بالبناء للمجهول (بسفر)
 أي فيه وهذا مبالغة في
 جواز الابداع لعورة
 حدثت أو لسفر بقيده
 وبالغ عليه لثلاثتهم أنها
 لما أودعت عنده في السفر
 لا يجوز له ايداعها عند
 ارادته السفر أو حدوث
 العورة وان وجد مسوغ
 الابداع لان ربهما رضى ان
 تكون معه في السفر
 (ووجب) عليه (الاشهاد
 بالعدر) وهو العورة أو
 السفر ولا يصدق ان ادعى
 انه انما أودع للعدر بلاينة
 ولا بد من مائة البينة
 للعدر ولا يكفي قوله
 اشهدوا اني أودعتها للعدر
 من غير ان تراه ولو شهدت
 له من غير ان يشهدا
 كفت خلافاً لما يوهمه
 كلامه (وبرىء) للمودع
 بالفتح إذا أودعها لغير
 عدر (ان رجعت) له
 عن هي عنده (سائلة) ثم
 تلفت أو ضاعت بلا تفریط
 (وعليه) وجوباً إذا زال
 العذر للسوغ لايداعها
 (استرجعها) عن

أو ضاعت عند من ذكر وصدق المودع بالفتح في دفعها لأهله وحلف ان أنكرت الزوجة دفعه اليها إن
 اتهم وقيل مطلقاً فان نكل غرم وليس لرب الوديعة تخليف أهل المودع بالفتح إلا أن يكون المودع
 بالفتح معسراً فله لغير تخليفها ودخل في قوله زوجة وأمة الزوج فتضمن الزوجة إذا وضعت الوديعة
 التي تحت يدها عنده على أحد قولين وعزاه لظاهر الوديعة (قوله عند عجز الرد) كلام الوديعة صريح
 في أنه قيد في السلتين قبله كما في المواق وطى ١ هـ بن (قوله ولا ضمان عليه إن تلفت أو ضاعت) أي
 عند المودع الثاني (قوله فليس للمودع بالفتح الابداع) بل يقيها عنده فان ضاعت عنده فلا ضمان
 (قوله وهذا مبالغة الخ) أي حينئذ فالمعنى فان حدثت له عورة بعد الابداع أو طرأ له سفر بعده
 وعجز عن ردها لربها جاز له ايداعها وان أودعت عنده في سفره (قوله بقيده) أي وهو العجز عن ردها
 لربها (قوله ووجب الاشهاد الخ) أي وإذا حدثت له عورة أو اراد سفر أو عجز عن ردها لربها وأراد
 ايداعها وجب عليه الاشهاد بالعدر لأجل أن ينتفى عنه الضمان ان أودعها وتلفت (قوله من غير أن تراه)
 أي بل لا بد من أن يريهم إياه إذا كان عورة حدثت في البيت أو يقول لهم مرادى السفر وأن أضع
 الوديعة عند فلان ويشرع في السفر بحضرتهم (قوله خلافاً لما يوهمه الخ) أي فلو قال المصنف بدل قوله
 ووجب الخ ولا بد من ثبوت العذر كان أحسن (قوله وبرىء إن رجعت سائلة) ليست هذه مكررة مع
 قوله سابقاً إلا أن ترد سائلة من السفر لأن مامراً محمول على ردها سائلة من سفره بها وما هنا رجعت سائلة
 من عند المودع الثاني لا من سفره فلا تنكر (قوله إذا زال العذر للسوغ لايداعها) هذا يفيد أن كلام
 المصنف فيمن أودعها للعدر كسفر أو طرأ عورة وهو كذلك أماناً أو دعيها لغير عدر وجب عليه
 استرجاعها مطلقاً نوى الاياب أم لا اه عقب * وحاصل كلام المصنف أن المودع بالفتح إذا أودعها
 لعورة حدثت أو طرأ سفر وجب عليه استرجاعها ممن هي عنده إذا رجع من سفره أو زالت العورة بأن
 بنى جداره الذي سقط وعمل وجوب استرجاعها إذا رجع من سفره إن كان قد نوى عند سفره الاياب
 منه فان لم ينو الاياب عند سفره ندب له ترجيعها فقط إذا رجع والقول له أنه نواه فلا يضمن إذا لم يرجعها
 وهلك إلا أن يغلب الاياب من ذلك السفر والا لم يقبل قوله (قوله ان نوى الاياب) أي ان رجع من
 سفره وقد كان نوى الاياب عند سفره (قوله فان لم يسترجعها ضمن الخ) فلو طالبها المودع بالفتح ممن هي
 عنده وامتنع من دفعها له فينبغي القضاء عليه بدفعها له فان حصل تنازع في نية الاياب وعدمها
 فالظاهر انه ينظر إلى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قول المودع الأول فيقضى بدفعها له وان
 كان الغالب فيه عدم الاياب أو استوى الأمران كان القول قول المودع الثاني فلا يقضى بدفعها للأول
 وحينئذ فلا يضمن الأول تلفها في هذه الحالة والذي تعلق ضمانها به الثاني اه عدوى (قوله ويبيتهها)
 يستثنى من كلامه من أودعت معه وديعة يوصلها البلد فمرضت له إقامة طويلة في الطريق كالسنة فله ان
 يعيها مع غيره ولا ضمان عليه إذا تلفت أو أخذها اللص بل يعيها في هذه الحالة واجب ويضمن إن
 حبسها وأما ان كانت الإقامة التي عرضت له قصيرة كالأيام فالواجب ابقاؤها معه فان يعيها ضمنها
 ان تلفت فان كانت الإقامة متوسطة كالشهرين خير في ارسالها وفي ابقائها فلا ضمان ان أرسلها وتلفت
 أو حبسها هذا ما ارتضاه ابن رشد كما في ح (قوله فضاقت أو تلفت) أي أو أخذها اللصوص

(قوله)

أودعها عنده (إن نوى الاياب) من سفره ثم عاد فان لم يسترجعها ضمن

وكذا إذا زالت العورة فلو قال إن نوى الاياب أو زال المانع كان اشمل فان لم ينو الاياب بأن نوى عدمه أو لانية لم يجب عليه استرجاعها
 ان عاد ولكن يستحب له (و) ضمن (يبيتهها) لربها بغير اذنه فضاقت أو تلفت من الرسول

(قوله وكذا لو ذهب بها لربها الخ) أى وكذا لو ذهب المودع بالفتح بهالربها بغير اذنه ومثل بعث المودع بها فى الضمان وصى رب المال يبعث المال للورثة أو يسافر هو به اليهم من غيواذهم فانه يضمن إذا ضاع كما نص عليه فى التوضيح والمدونة خلافاً لما فى كبير خش من عدم الضمان وكذا القاضى يبعث المال لمستحقه من ورثة أو غيرهم بغير اذنه عند ابن القاسم خلافاً لقول أصبغ بعدم ضمانه وإن مشى عليه غير واحد انظر عقب (قوله فضاعت) أى أو تلفت أو أخذها منه الاصوص (قوله وضمن) أى المودع بانزائه الخ قال شيخنا مثل المودع فى ذلك الشريك فإذا أنزى على الحيوان بغير إذن شريكه فمات فانه يضمن حصّة شريكه وإن كان الموت من الولادة إلا ان يكون العرف ان الشريك يفعل ذلك من غير إذن شريكه فلا ضمان عليه حينئذ (قوله عليها) أى على الوديعة إذا كانت نوعاً أو شيئاً (قوله بالإذن ربها) أى وأما إن كان باذنه فلا ضمان عليه والقول قول ربها فى عدم الاذن يمين إذا تنازعا فى الاذن وعدمه (قوله بخلاف الراعى فلا ضمان عليه) أى إذا أنزى عليها فماتت تحت الفحل أو من الولادة وهذا القول عزاه فى المدونة لغير ابن القاسم والذى يأتى للمصنف فى باب الاجارة ضمان الراعى وعزاه بهرام فى كبيره لابن القاسم فى المدونة قال شيخنا والظاهر النظر للعرف والشرط (قوله وجمع الضمير) أى فى قوله فماتن وقوله بالنظر للمعنى أى لان الوديعة تصدق بمتعدداً وافراد الضمير أولاً فى قوله عليها انظر اللفظ لان لفظ وديعة مفرد (قوله فماتت من الولادة) وأولى من الوطء أى فيضمن ذلك المودع الذى تعدى وزوجها كما يضمن الزوج اذا علم بتعدى المودع الذى زوجها له ويخبر بها فى اتباع أيهما شاء فان لم يعلم بتعديه بدأ بالمودع لانه المسلط له عليها فان اعدم المودع اتبع الزوج (قوله ثم اعترف) أى بها بعد ذلك وادعى تلفها أو انه ردها أو أقام ربها عليه بينة بالايديع فادعى تلفها أو انه ردها فلا تقبل دعواه الرد أو التلف حينئذ (قوله والا فالقول الخ) أى ولا يعترف بها ولم تشهد عليه بينة بالايديع فالقول قوله (قوله ثم فى قول الخ) أى ان اقام ربها عليه بينة بها حين جردها وأقام هو بينة بردها كان فى قبول بينة الرد خلاف مشهور كذا قرر عقب فقد جعل موضوع الخلاف ان ربها اقام عليه بينة حين جردها وهذا يقتضى أنه لو أقرب بعد الجحد ثم اقام بينة بالرد أنها تقبل من غير خلاف وليس كذلك بل لافرق بين الاقرار وإقامة البينة فى جريان الخلاف كما فى المواق وتبصرة ابن فرحون ونقله حواشيه قوله بينة الرد أن المودع اذا انكر الايديع من اصله فأقام ربها عليه بينة بها فأنشأ بينة بتلفها بالقبول انما أقام وليس كذلك بل الخلاف موجود فى كل من بينة الرد وبينة التلف كما قاله جد عيج والشيخ أحمد الزرقانى واستصوبه شيخنا ثم الراجح من القولين عدم قبول بينة الرد والتلف كما قال شيخنا واقتصر عليه فى المج (قوله وقد جزم الخ) حيث قال وإن أنكر مطالب العاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء أى ثم اذا شهدت البينة عليه لا تقبل الخ وإنما جزم فى الدين بعدم القبول لان الدين فى الذمة والأصل بقاء ما فيها بخلاف الوديعة فانها امانة ولما جردها وظهرت خيائته وأقام بينة بالرد صار لتلك البينة طرفان مرجحان طرف الامانة مرجح لقبولها ، وطرف الجحد مرجح لعدمه ، فلذا جرى الخلاف فى الوديعة (قوله أن الراجح قبولها) هذا يقتضى ان القول بعدم قبولها فى القراض مرجوح بخلاف القول هنا بعدم قبولها فانه مشهور والذى يقتضيه نقل ح فى باب الوكالة كما قال بن استواء الوديعة والقراض والبضاعة فى وجود الخلاف فى الجميع وإن من قال بقبول البينة قاله فى الجميع ومن قال بعدم قبولها قاله فى الجميع وإن الراجح من القولين عدم قبولها فى الجميع وحينئذ فلا فرق أصلاً (قوله وبموته الخ) مثل الوديعة من تصدق على ابنه الصغير بثياب أو غيرها وأراها للشهود وحازها الواء تحت يده ثم مات ولم توجد فى تركته فيقتضى له بقيمتها من التركة إلا لكشور

وكذا لو ذهب بها لربها بلا اذنه فضاعت كفى التوضيح (و) ضمن (بانزائه) أى بطلق الفحل (عليها) بلا اذن ربها (فماتن) من الانزاء بل (وإن) من الولادة (بخلاف الراعى) فلا ضمان عليه لانه مأذون حكماً وجمع الضمير بالنظر له معنى ولو قال فماتت كان احسن (كأمة زوجها) المودع بلا اذن ربها (فماتت من الولادة) وأولى من الوطء فلو خذف من الولادة لشمّل المثلثين مع الاختصار (و) ضمن (بجردها) بأن قال لربها ما أو دعنى شيئاً ثم اعترف أو أقام عليه بينة بالايديع وإلا فالقول قوله (ثم فى قبول بينة الرد) من المودع لربها (خلاف) هل تقبل لانه أمين أولاً لانه كذبها بجردها اصل الوديعة وقد جزم المصنف فى الدين بعدم قبول بينة الرد بعد الجحد وسيأتى فى عامل القراض بجردها يقيم بينة الرد أن الراجح قبولها (و) ضمن (بموته)

في تركته أي تؤخذ من تركته لاحتمال أنه تسلفها (الأي) أن يطول الزمن من يوم الایبداع (لكثير سنين) فلا ضمان وعمل على أنه ردها إليها الأولى حذف السكف وعمل كون العشر سنين طولا إذا لم تكن الوديعة بينة مقصودة للتوثيق والأفلاسة ط الضمان ولو زاد على العشر (وأخذها) ربه (أن) ثبتت بكتابة عليها أنها له أي لما لكها الباء سببية متعلقة بأخذ وعليها نكت كتابة وانها له معمول كتابة وقوله أن ثبت جملة معترضة بين العامل والمعمول وقوله (أن ذلك خطه) أي المالك (أو) خطه المبت (فاعل ثبت أي يأخذها بسبب كتابة كاتبة عليها بأنها لفلان أن ثبت بالبيئة أن هذه الكتابة خط ربه أو خط المبت (و) تضمن (بسيه) أي المودع بالفتح (بها لمصادر) بكسر الدال أي لظالم صادره ليأخذها وكذا أن دله عليها كمن دل لصا على مال فانه يضمن (و) تضمن (بموت المرسل معه) الوديعة (لبلد) أي وصلها لربها لأنه أي يضمنها الرسول فتؤخذ من تركته ومثل الوديعة غيرها من دين أو قراض (أن لم يصل

هذا هو الصواب كما قال ابن سبيل (قوله ولم يوص بها) مفهومه أنه لو أوصى بها لم يضمنها وإن كانت باقية أخذها ربه (وإن تلفت فلا ضمان ويدخل في إيصائه بها ما لو قل هي بموضع كذا ولم توجد فلا يضمنها كما قال أشهب وتحمل على الضياع لأنه بقوله هي بموضع كذا كأنه ذكر أنه لم يتسلفها وهو صدق لأمانته (قوله أي تؤخذ من تركته) أي يؤخذ عوضها وهو قيمتها أو مثلها من التركة ويخاصص صاحبها بذلك مع الغرماء وهذا معنى ضمان الميت لها لا أنه يتبع بمثلها أو بقيتها في ذمته كإقيل، وفائدة ذلك أنه لا يخاصص بها مع الغرماء بل إن فضل بعد شيء كان للوديعة والأفلاسة والحاصل أن المودع إذا مات ولم يوص بها فانه يضمنها وهل تكون متعلقة بتركته أو بذمته خلاف والشهور الأول وقد علمت فائدة كل من القولين انظر بن (قوله لاحتمال أنه تسلفها) أي وهو الأقرب وأما احتمال ضياعها فهو بعيد إذ لو ضاعت لتحدث بضياعها قبل موته (قوله والأولى حذف السكف) أي لأنها لم تدخل شيئا لأن العشرة طول فإزاد عليها أولى (قوله إذا لم تكن الوديعة بينة الخ) أي إذا لم تكن ثابتة بينة بل باقرار المودع أو بينة غير مقصودة للتوثيق (قوله وإلا فلا تسقط الخ) أي والا بأن كانت ثابتة بينة مقصودة للتوثيق ومثلها البيئة الشاهدة بها بعد جرده لها فلا تسقط الخ (قوله وأخذها الخ) يعني أن من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشروط أن يثبت بالبيئة أن الكتابة بخط صاحب الوديعة أو بخط الميت ولو وجدت انقص مما كتب عليها ويكون النقص في مال الميت ان علم أنه تصرف في الوديعة والالم يضمن (قوله وأخذها بكتابة الخ) أي وأولى بينة لا بأمانة لاحتمال أنه رآها (قوله معمول كتابة) أي أو بدل منها أو بيان أن كانت الكتابة بمعنى المكتوب (قوله جملة) فيه مساعمة بل جزء جملة لما سيذكره أن قوله أن ذلك خطه فاعل ثبت (قوله بكسر الدال) أي اظالم صادره وضايقه ليأخذها منه وصح تنح الدال ومعناه أن رب الوديعة إذا صادره وضايقه ظالم لأجل أخذ مال منه وحين الصادر ذهب المودع بالفتح ودفعها للمودع بالكسر بحضرة الظالم عالما بذلك فأخذها الظالم فان المودع بالفتح يضمن بسبب ذلك لأنه يجب عليه اخفاؤها عن الظالم وحفظها (قوله تنبيه) لو خشي المودع بعدم السعي بها للمصادر اطلاعه عليها ونهب متاعه معها بادعاء ان الجميع للمصادر لجأزله السعي بها للمصادر كما قرره بعضهم وفيه شيء إذ لا يجوز لأحد ان يصون ماله بمال غيره كذا كتب بعض تلامذة عبق عنه (قوله وكذا أن دله عليها) أي على الوديعة وقوله كمن دل لصا على المال أي سواء كان وديعة أو غيرها (قوله وبموت المرسل معه) أي وتضمن الوديعة بموت الرسول الذي أرسلت معه كان من طرف ربه أو من طرف المودع قبل ان يصل لبلد ربه (وإن لم توجد معه والضامن لها في هذه الحالة هو الرسول وحينئذ فتؤخذ من تركته وأما ان مات ذلك الرسول بعد وصوله لبلد ربه ولم توجد الوديعة معه فلا ضمان على الرسول والصيغة على ربه ان كان ذلك الرسول رسوله وعلى المودع ان كان ذلك الرسول رسوله لان المودع لا يبرأ الا بوصول المال لربه أو لرسول ربه بينة أو اقرار (قوله تنبيه) مفهوم موته انه اذا لم يمت وكذب المرسل اليه ذلك الرسول بأن ادعى الرسول انه اوصلها للمرسل اليه والمرسل اليه ينكر ذلك لم يصدق الرسول الا بينة ولا يعمل بتصديق المودع لذلك الرسول على انه اوصلها للمرسل اليه ويضمن ذلك المودع ايضا ان كان قد دفعها للرسول بغير اشد لأنه لا يدفع لغير اليد التي اتتمنته كان عليه الاشهاد فلما تركه صار مفرطا وأما ان دفع له بأشهاد قد برى ورجع المرسل اليه على الرسول عند عدم البيئة (قوله ومثل الوديعة غيرها من دين أو قراض) أشار بهذا الى أن هذا التفصيل المذكور في الوديعة يجري بعينه في ارسال المدين ما عليه من الدين

ليضمن ويحمل على أنه أوصلها لربها * وحاصل المسئلة ان الرسول إن كان رسول رب المال فالدافع له يبرأ بالدفع اليه ولو مات قبل الوصول ويرجع الكلام بين رب المال وورثة الرسول فان مات قبل الوصول رجع في تركته وان مات بعده فلا رجوع ويعمل على أنه أوصله لربه وإن كان الرسول رسول من عنده المال فلا يبرأ من أرسله الا بوصوله (٤٢٧)

قبل الوصول رجع مرسله في تركته وإن مات بعده فلا رجوع وهي مصيبة على الرسل (و) تضمن (بكسب الثوب) لبساً متصلاً (وركوب الدابة) كذلك وهذا مستغنى عنه بقوله سابقاً وباتفاقها ولكنه أتى به ليرتب عليه قوله (والقول له) يعينه (أنه ردّها سالمة) إن أقرّ بالفعل (أي اللبس ونحوه) أي لم يعلم ذلك إلا من إقراره وعليه الكراء حينئذ وأما لو شهدت عليه بينة بالفعل فادعى أنه ردّها سالمة لم يقبل قوله (وإن أكرها) أي الوديعة بأن كانت دابة أو عبداً أو سفينة (لمكة) ونحوها بغير إذن ربها (ورجعت) سالمة (بما لها) إلا أنه حبسها عن أسواقها بأن قصت قيمتها ولو كانت للقنية (فلك) ياربها إن شئت (قيمتها يوم كرائه) لأنه يوم التعدي (ولا كراء) لك مع أخذ القيمة (أو أخذها) أي الكراء (وأخذها) منه وينبغي حينئذ أن عليك نقمتها وليس له إن زادت على

لربه باده وفي إرسال عامل القراض رأس المال لربه مع رسول بآذنه فيموت ذلك الرسول ولم يوجد المال معه فيقال إما أن يموت قبل الوصول لمحل لربه أو بعده وفي كل إما أن يكون ذلك الرسول من طرف رب المال أو من طرف مرسله على ما مر (قوله لم يضمن) أي ذلك الرسول (قوله) ويعمل على أنه أوصلها لربها) أي وللتنازع وهو من كان ذلك الرسول من طرفه تخليف وارثه أنه لا يعلم لذلك الشيء سبباً (قوله وإن مات بعده الخ) إذا علمت هذا الحاصل تعلم أن كلام المصنف يصح أن يحمل على رسول رب الوديعة وعلى رسول المودع لأن تفصيله في ضمان الرسول جار في رسول المودع والمودع خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني فإنه قصر كلام المصنف على رسول رب الوديعة (قوله) وركوب الدابة (كذلك) والضامن لها المودع بالفتح إن كان اللبس أو الركوب حاصلًا منه أو من غيره بآذنه وأما إن حصل من غيره بغير إذنه كفاسب فلا ضمان على المودع والضمان إنما هو على المتعدي (قوله) والقول له أنه ردّها سالمة) هذا لا يخالف مفهوم قوله سابقاً وبرئ أن رد غير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ إلا بشهادة بينة برده لربه لا برده لمحل الإيداع لأن ما هنا انتفاع بها حال كونها وديعة وما تقدم انتفاع بها بعد أن تسلفها فما هنا باقية في أمانته وما تقدم خرجت من أمانته لذمته اه عبق (قوله سالمة) أي وانها إنما تلفت بعد الرد (قوله وعليه الكراء) أي إن كان رب الوديعة شأنه أخذ الكراء والإتلا كراء عليه هذا هو الحق خلافاً للشارح من إطلاق لزوم الكراء تبعاً للبحر في أول الغضب قاله شيخنا العدوي (قوله) وأما لو شهدت عليه بينة بالفعل (أي بعد إنكاره) (قوله) ورجعت بمالها) أي من غير نقص في ذاتها ولو تعينت كما في عيج (قوله) إلا أنه حبسها عن أسواقها) أي حتى تغيرت أسواقها بنقص ومثل تغير سوقها ما إذا طال الزمان طويلاً وظنة لتغير سوقها كما قال شيخنا (قوله) بأن قصت الخ) أي بأن كانت قيمتها وقت كرائها أكثر من قيمتها وقت رجوعها (قوله) ولو كانت للقنية) أي هذا إذا كانت تراد للبيع بل وإن كانت مرادة للقنية هذا هو الصواب كما في طغى خلافاً لما قاله اللقاني وتبعه خش من أن الوديعة إذا أكرها المودع ورجعت سالمة إلا أنه تغير سوقها فإن كانت للقنية فليس لربها إلا كراؤها وأما إن كانت للتجارة فيخير ربها على ما قال المصنف فحمل كلام المصنف على خصوص التي للتجارة (قوله إن عليك) أي ياربها حيث أخذتها مع الكراء (قوله وليس له) أي ليس للمودع بالفتح إذا زادت النفقة على الكراء أن يأخذ من ربها زائد النفقة والحاصل أن النفقة والكراء أن تساوي أو زادت النفقة على الكراء فإن ربها يأخذها ولا يدفع شيئاً ولا يأخذ شيئاً معها وأما إن زاد الكراء على النفقة فإنه يأخذها ويأخذ زائد الكراء (قوله كذلك) أي إذا رجعت غير سالمة فيخير ربها إن شاء أخذها وأخذ أجره المسافة التي تعدى بها وعليه حينئذ نقمتها فان زادت النفقة على الكراء لم يفرم ربها شيئاً ولا يأخذ معها شيئاً وإنما قلت إن رجعت غير سالمة لأنها إذا رجعت سالمة ليس له إلا كراء الزائد كما يأتي في النصب (قوله) إن تلفت فربها القيمة الخ) أي ولا كراء لها ولو كان أكثر القيمة ولو طلبه ربها ما لم يرض المودع بدفعه له إذا طلبه (قوله) وإن نقصت) أي وإن رجعت ناقصة في ذاتها بأن رجعت مريضة أو هزيلة وسواء حبسها عن أسواقها أم لا * والحاصل أن التخيير الذي قاله المصنف يجري فيما إذا

الكراء أخذ الزائد كالغاصب وحكم الستمارة والكثرة يتعدى بها المسافة الشترطة كذلك ومفهوم رجعت بمالها أنها إن تلفت فربها القيمة يوم الكراء لأنه يوم التعدي وإن قصت خير كالتخيير الذي ذكره المصنف حبسها عن سوقها أم لا ومفهوم حبسها عن أسواقها أنها إن رجعت بمالها ولم تغير السوق بنقص خير بين أخذها كريمة به وكراءه للثل فل

الأكثر منها (و) تضمن (بدفعها) (٤٣٨) شخص (مُدْعياً) حال من المودع بالفتح الذي هو فاعل الدفع أى وادعى دافعها

(أنتك) يامودع بالكسر
(أمرته به) أى بالدفع
وانكر ربها وتلفت أو
ضاعت بلا تفریط من
القابض لها وقوله مدعياً
الخ أى بلا واسطة بأن
يقول أنت أمرتني بدفعها
له بنفسك أو بواسطة بأن
يقول له جاني كتابك أو
رسولك أو أمارتك فاشتمل
كلامه على الصور الأربع
(وحلفت) أنك لم تأمره
أى فالضمان إذا أنكر ربها
الاسم بالدفع وحلف على
ذلك ولا رجوع له حينئذ
على القابض قطعاً لاعترافه
أن الأمر قد ظلمه فلا
يظلم هو القابض (والإلا)
تحلف (حلفت) للمودع
بالفتح (وبرى) من
الضمان في جميع الصور
ورجع بها على القابض
لقبضه من غير مسوغ
(إلا بيينة) تقوم للدافع
(على) ربها (الأمر)
بالدفع فلا يضمن الدافع
وهذا الاستثناء من قوله
وبدفعها منقطع لأن ما قبله
محجور دعوى والمراد بالبيينة
ما يشمل الشاهد واليمين
وقوله (ورجع) الأمر
(على القابض) راجع
لقوله لإبيينة على الأمر
ففاعل رجع عائد على الأمر
لالمودع بالفتح لأنه إذا
قامت له بيينة على الأمر

رجع سالمة بحالها وفيما إذا رجعت ناقصة لأنها إن رجعت ناقصة خير على الوجه المذكور . طلقاً
حبسها عن أسوائها أم لا وأما إذا رجعت بحالها فانما يجزئ التخير المذكور إذا حبسها عن أسوائها هذا
هو الصواب (قوله وبدفعها) أى وضمنها المودع بدفعها (قوله وانكر ربها) أى أنكر أن يكون أمره
بدفعها لذلك الشخص (تنبيه) مثل انكار ربها انكار ورثته ان مات فقضى ح لومات المودع بالكسر
فادعى المودع بالفتح أنه أمره قبل موته بدفعها لفلان فإنه يضمن ولا يصدق ويحلف ورثة المودع
على قى العلم (قوله وتلفت) أى والحال أنها قد تلفت عند ذلك الشخص الذي دفعت له أو ضاعت
منه (قوله على الصور الأربع) أى دعواه أنه أمره بدفعها لذلك الشخص مباشرة أو بواسطة كتاب
يقى غير مطبوع أو غير خط المودع بالكسر أو بواسطة رسول أو أمانة (قوله ولا رجوع له) أى للمودع
وقوله حينئذ أى حين إذا أنكر ربها الأمر بالدفع وحلف على ذلك وقوله لاعترافه الخ الاعتراف
المذكور إنما يكون عند تحقق إذنه بالدفع له بأن أمره مشافهة وأما إن لم يتحقق إذنه بالدفع له بأن
حسن الظن بامارته أو برسوله أو بكتابه غير المطبوع أو الذى هو غير خطه فإنه يرجع على القابض
حيث كانت قائمة بيده أو اتلفها لأن تلفت بغير سببه وذلك لعلم المودع بعدم تعديه في القبض وهذه
طريقة التخمى والتمتع أن له الرجوع عليه حيث كانت قائمة بيده أو اتلفها ولو صدق على أنه قبض
بوجه صحيح قاله شيخنا وفى بن أن المودع حيث ضمن في هذه الحالة وهى ما إذا أنكر ربها الأمر
وحلف كان له الرجوع على القابض ولو تحقق إذن ربها له في الدفع بأن أمره مشافهة أو عرف الخط
والأمانة كما في النوادر عن ابن اللواز ولا يمتنع من الرجوع عليه تصديقه فيما أتى به من الأمانة والخط
ونحوه لابن سهل وقول التخمى أنه لا رجوع للمودع على القابض إذا اعترف بأنه قبض بوجه
صحيح بأن تحقق إذنه له في الدفع وأن المودع ظالم اختياره مخالف لما ذكره اه كلامه والأوجه
ما قاله التخمى ولذا اقتصر في الحج عليه (قوله قد ظلمه) أى بانكاره الأمر بالدفع (قوله حلفت المودع)
أى أنك أمرته بدفعها لذلك الشخص (قوله في جميع الصور) أى الأربعة السابقة (قوله الإبيينة) أى
أى تشهد بأن ربها أمر المودع بدفعها لذلك الشخص وهذا مفهوم قوله مدعياً أنك أمرته به ومثله
البيينة الكتاب المطبوع مع الشهادة على أن الخط خط صاحب الوديعة (قوله على ربها الأمر) مقتضى
حل الشارح أن الأمر يقرأ بالمد وهو غير معين بل يصح سكنون الميم أى الإبيينة تشهد على ربها
بالأمر بالدفع له (قوله وهذا الاستثناء من قوله وبدفعها) أى وضمن المودع بدفعها لشخص إلا
بيينة تشهد على ربها بالأمر بالدفع له (قوله ورجع الخ) أى وحيث قامت بيينة للدافع على أن ربها
أمره بدفعها لفلان وقتل لاضمان على الدافع حينئذ فإن ربها يرجع على القابض أن ثبت تعديه عليها
وإلا فلا رجوع له على القابض كما أنه لا رجوع له على الدافع فقول الشارح وهذا أى رجوع الأمر
على القابض أن ثبت تعديه عليها أى أو كانت قائمة بيده (قوله راجع لقوله لإبيينة) أى وأما الصور
الأربعة التي قبل إلا فلا يرجع المودع فيها على القابض كما قال الشارح تبعاً للتخمى ويصح أن
يجعل قول المصنف ورجع على القابض راجعاً لما قبل إلا أى وحيث ضمن المودع في الصور
الأربع التي قبل إلا وغرم رجع على القابض بما دفعه له وعلى هذا يكون المصنف ماشياً على طريقة
ابن المواز المعتمدة والحاصل أنه أن جعل قوله ورجع الخ راجعاً لما بعد إلا كان المصنف
ساكناً عن رجوع المودع على القابض في الصور الأربع التي قبل إلا وعدم رجوعه عليه وأما
إن جعل راجعاً لما قبل إلا كان متسكماً على ذلك وما كنا عن الرجوع وعدمه فيما بعد إلا
(قوله والا فلا) أى والا يثبت تعديه بأن تلفت بغير سببه فلا رجوع له على القابض كما لا رجوع

إليه (تصدقته به على
 وأنكرت) الصدقة وقلت
 بل هو ودية أو قرض
 (فالرسول شاهد) على
 قول الباعث فإن شهد
 للمرسل أخذه بلا عین
 لتمسكه بالأصل مع شهادة
 الرسول وإن شهد
 للمرسل إليه أخذه على
 أنه صدقة عليه يمين
 فإن لم يشهد الرسول بأن
 قال لا أدري فالقول لرب
 المال لكن يمين (وهل)
 تقبل شهادته (مطلقاً) كان
 المال باقياً بيد المبعوث إليه
 أم لا ملياً أو معدماً وهو
 قول ابن القاسم وظاهر
 المدونة فهم والراجح (أو)
 إنما يكون شاهداً (إن كان
 المال يده) أي يسد
 المبعوث إليه أو بيد الرسول
 وهو كما يعرف بعينه لا عند
 عدمه فلا تقبل شهادته
 لأنه يتم على إسقاط
 الضمان عن نفسه وعليه
 تأولها ابن أبي زيد
 (تأويلان) يتفقان
 على قبول شهادته عند
 وجود المال بعينه (و)
 تضمن (بدعوى الرد)
 لها من الودع بالفتح أو
 وارثه (على وأرثك)
 أيها المودع بالكسر لأنه
 دفع لغيره المؤتمن وكذا
 دعوى وارث المودع بالفتح
 أنه ردها إليك (أو) على
 (المرسل إليه المنكر)

له على الداع لعدم تعدى القبض في قبضها والدافع في دفعها (قوله شاهد على قول الباعث) أي
 من أنه ارسل ذلك ودية أو صدقة وليس المراد أنه شاهد على فعل نفسه لأن الفرض أن المبعوث له
 مصدق على القبض (قوله لتمسكه بالأصل) أي وهو عدم الصدقة لأن الأصل عدم خروج الشيء
 عن ملك ربه على وجه خاص والأصل كالأشهاد فلما انضم الأصل للأشهاد صار الباعث كأن معه
 شاهدين فلذلك أخذ المال من غير يمين (قوله لكن يمين) أي لأن الأصل كالشاهد الواحد فلذا
 حلف معه (قوله أم لا) بأن كان باقياً بيد الرسول أو ليس بيد واحد منها وقوله ملياً أو معدماً
 أي كان المبعوث له المال ملياً أو معدماً وكان على الشارح أن يزيد وسواء شهد للرسول بينة على
 الدفع للمرسل إليه أم لا (قوله وهو قول ابن القاسم) وذلك لعدم تعدى الرسول بالدفع للمبعوث له
 بسبب إقرار ربه أنه أمره بالدفع لمن ذكر فشهادته جائزة (قوله وظاهر المدونة) أي أن تأويل
 الإطلاق هو ظاهرها وهو للقاضي اسمعيل * والحاصل أن ابن القاسم جعله شاهداً وأطلق ولم
 يجعله أشبه شاهداً وأطلق فقيل بينهما خلاف والعتمد ما قاله ابن القاسم من جعله شاهداً مطلقاً
 وهو تأويل القاضي اسمعيل وقيل بينهما وفاق فكلام ابن القاسم محمول على ما إذا كان المال باقياً أو
 عدم وكان المرسل إليه ملياً أو قامت بينة على الدفع للمرسل إليه ، وكلام أشبه محمول على ما إذا لم يكن
 المال باقياً والمبعوث له مدمم ولم تقم بينة على الدفع له وهو تأويل ابن أبي زيد ومذهب سحنون
 التفصيل على نحو تأويل النوفلي (قوله إن كان المال بيده) المراد بكونه بيده كونه قائماً سواء
 كان بيده أو يد غيره أي أو لم يكن قائماً بل عدم وكان المبعوث له ملياً أو معدماً وشهدت بينة على
 الدفع للمرسل إليه وقوله لا عند عدمه أي عدم المال أي والحال أن المبعوث له مدمم ولم تقم بينة بالدفع له
 (قوله لأنه يتم الخ) وذلك لأن المرسل إليه حيث كان معدماً ولم يكن المال موجوداً ولم تقم بينة على
 الدفع له فإن الرسول يضمن ولو كان المرسل إليه مقراً بالقبض لاحتمال أن يكون الرسول أخذ المال
 وتواطأ مع المرسل إليه المدمم فأقرار المرسل إليه المدمم بالقبض لا ينفعه على أحد القولين بخلاف
 الإشهاد على القبض فإنه ينفعه (قوله تأويلان) محامها إذا لم يكن المال باقياً بيده ولم تقم بينة على الدفع
 للمرسل إليه والمبعوث إليه مدمم فيجوز شهادة الرسول على قول المرسل في هذه الحالة على الأول
 لا على الثاني (قوله يتفقان عند وجود المال بعينه) أي بيد الرسول أو بيد المبعوث إليه ولم يوجد بيد
 واحد منهما وكان المرسل إليه ملياً أو قامت بينة للرسول على الدفع للمرسل إليه والخلاف بين التأويلين
 إنما هو في صورة ما إذا كان المال غير موجود أصلاً وكان المرسل إليه معدماً ولا بينة للرسول بالدفع
 للمرسل إليه فعلى الأول تجوز شهادة الرسول على قول المرسل لا على الثاني (قوله لأنه دفع لغيره المؤتمن)
 أي ومن ادعى الدفع لغيره من اتهمته فلا يصدق إلا بينة فلما قصر بترك الأشهاد ضمن (قوله وكذا
 دعوى وارث المودع أنها ردها إليك) أي فإنه يضمن كما في حق عن الجواهر وكذا إذا ادعى وارث
 المودع بالفتح أن مورثه دفعها قبل موته لو أرتك يامودع فالضمان في هذه الصور الأربع وإنما إن
 ادعى ورثة المودع بالفتح على ورثة المودع أو على المودع أن مورثهم قدردها للمودع قبل موته فلا ضمان
 عليهم في هاتين الصورتين كما أنه لا ضمان إذا ادعى المودع بالفتح على المودع بالكسر أنه ردها له والحال
 أنه لم يقبضها بينة مقصودة للتوفيق أو ادعى المودع بالفتح على ورثة المودع بالكسر أنه ردها
 لمورثهم قبل موته * والحاصل أن صاحب اليد المؤتمنة إذا كانت دعوى الدفع منها لليد التي
 اتهمها فلا ضمان على الدعي سواء كانت الدعوة صادرة من ذي اليد المؤتمنة أو من وارثه على
 ذي اليد التي اتهمته أو على وارثه وفيأبعد ذلك الضمان (قوله أو على المرسل إليه المنكر) عطف

أولم يعلم إقراره فيضمن الرسول ولا يبرأ إلا بيينة قال فيها ومن بعث معه مال يدفعه إلى رجل صدقة أو صلة أو سلفاً أو ثمن مبيع أو يتناع
لأن به سلامة فقال قد دفعته إليه (٤٣٠) وأكذبه الرجل لم يبرأ الرسول إلا بيينة انتهى (كذلك) أى كدعوى المودع الرد

عليك ياربها فإنه يضمن
(إن كانت له) أى لربها
ففيه التفات من الخطاب
(بيينة) أى بالإيداع
وبحتمل أن ضمير له للإيداع
أيضاً فلا التفات (مقصودة)
أى للتوثيق بأن يتصد بها أن
لا تقبل دعوى الرد إلا
بيينة ويشترط علم المودع
بذلك فلا تكفى بيينة
الاستعراء ولا غير مقصودة
ولا مقصودة لشيء آخر
غير ما قدمنا فيصدق في
دعوى الرد (لا) تضمن
(بدعوى التلف) أو
الضياع بلا تفريط ولو مع
البيينة المقصودة للتوثيق
(أو) دعوى (عدم العلم
بالتلف أو الضياع)
أى لا يضمن إذا قال لأدري
هل تلفت بحرق أو نحوه أو
ضاعت بنحو سرقة لأنه أمين
ادعى أحد أمرين هو
مصدق في كل منهما ولو
مع بيينة التوثيق (وحلف
المتهم) دون غيره في
دعوى التلف أو الضياع
(وكم يفده شرط فيها)
أى إن شرط عند أخذها أنه
لا يمين عليه في دعوى
التلف أو الرد لم يمه ذلك
لأنه مما يقوى التهمة فلربها
تحليفه (فإن) نكل

على وارثك أى وتضمن الوديعة بدعوى الـ على الرسل إليه المنكر * وحاصله أن المودع إذا أرسل
الوديعة مع رسوله إلى ربها باذنه فأنكر ربها ووصلها إليه ولا بيينة تشهد عليه بقضها من الرسول فإن
الرسول يضمنها لتفريطه بعدم الأشهاد (قوله أو لم يعلم إقراره) أى بقضها من الرسول لموته فيضمنها
الرسول لورثته لتفريطه بعدم الأشهاد ومحل ضمان الرسول ما لم يشترط على المودع عدم الأشهاد على
دفعها لربها فإن اشترط ذلك فلا ضمان عليه والضمن على المودع وسيأتى للشارح التنبيه على ذلك
(قوله فإنه يضمن) أى لأنه إنما اتهمته على حفظها لا على ردها (قوله إن كانت له بيينة الخ) الظاهر أن مثل
البيينة المذكورة أخذ ورقة على المودع بالفتح بخطه كما يقع الآن (قوله وبحتمل أن ضمير له للإيداع)
أى واللام بمعنى على وقوله أيضاً أى كما أن ضمير به للإيداع (قوله بأن يقصد) أى المودع بالكنس
بتلك البيينة وقوله أن لا تقبل دعوى الرد أى من المودع بالفتح (قوله ويشترط علم المودع بذلك) أى
بتلك البيينة (قوله فلا تكفى) أى في الضمان بيينة الاستعراء أى لأنه يقبل معها دعوى الرد (قوله ولا
مقصودة لشيء آخر) كما لو أشهدا خوفاً من موت المودع ليأخذها من تركتها أو يقول المودع بالفتح
أخاف أن تدعى أنها سلف فاشهد بيينة أنها وديعة فأشهدا فيصدق في دعوى الرد كما إذا تبرع المودع
بالفتح بالأشهاد على نفسه بالقبض كما قال عبد الملك وقال ابن زرب ونحوه لابن يونس لا يبرأ إلا
بالأشهاد لأنه ألزم نفسه حكم الأشهاد وبما قرره الشارح علم أن المصنف حذف بعد مقصودة قيداً لا بد
منه وهو للتوثيق لأن المقصودة أعم (قوله ولو مع البيينة المقصودة للتوثيق) أى لأنه أمين على حفظها
(قوله ونحوه) أى كحرق أو كل فار (قوله وهو صدق الخ) أى وأما إذا قال لأدري أتلفت بحرق أم
ردتها أو لا أدري هل ضاعت بسرقة أم رددتها فإنه يضمن فيها أن قبضها بيينة مقصودة للتوثيق
لأنه ادعى أمرين غير مصدق في أحدهما وإن لم يقبضها بيينة مقصودة للتوثيق فلا ضمان عليه ويحلف
مطلقاً سواء كان متهماً أو غير متهم حقق عليه الدعوى أم لا في صورة ما إذا قال لأدري هل تلفت أو
ردتها أو ضاعت أو رددتها والحال أنه لم يقبض بيينة مقصودة للتوثيق (قوله وحلف المتهم) قيل هو
من يشار إليه بالتساهل في الوديعة وقيل هو من ليس من أهل الصلاح (قوله في دعوى التلف أو
الضياع) أى وكذا في صورة دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وقوله وحلف المتهم أى سواء حقق
رب الوديعة عليه الدعوى أو اتهمه (قوله دون غيره) أى دون غير التهم فلا يحلف إذا لم يحقق عليه
الدعوى وأما إذا حققت عليه الدعوى فإنه يحلف وهذا كله في المسائل الثلاث دعوى التلف
أو الضياع ودعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما في دعوى الرد فقط وفي قوله لا أدري هل
تلفت أو رددتها والحال أنه ليس هناك بيينة مقصودة للتوثيق فإنه يحلف كان متهماً أم لا حقق
عليه الدعوى أم لا (قوله حلفت ياربها والزمته القرم في دعواك التحقيق) فإن لم تحلف في
التحقيق صدق المودع بالفتح (قوله وأما في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله) أى لأن يمين التهمة
لا تتقلب كذا لمج فحصل كلام المصنف على خصوص دعوى التحقيق ونحوه قول المواق لم يقل
ابن يونس في المتهم إذا نكل إلا عدم رد اليمين والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن راشد
واصله للبيان أن يمين التهمة تنقلب هنا على المشهور وكأنهم شددوا هنا مراعاة للأمانة وحينئذ
فيحمل المصنف هنا على يمين التهمة وغيرها بن (قوله ولا إن شرط على رب المال) لعل الأولى
أن شرط الرسول على المودع بالفتح إذ هذا هو المناسب لجمال هذا تنبيهاً لقوله سابقاً والمرسل إليه

للمنكر

سلفته (ياربها والزمته القرم في دعواك التحقيق بأن جزمته بكذبه وأما

في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (ولا) ضمان على الرسول (إن شرط) على رب المال (الدفع للمرسل إليه بلا بيينة)

فيعمل بشرطه ويحلف أنه دفع فنهذ مقبدة لقوله سابقاً أو الرسل اليه المنكر فلو قال هناك إلا أن يشترط الدفع بلاينة لسكان احسن
(و) تضمن (بقوله) لربها (تلفت قبل أن تلقاني بدمعته دفعها) له ولو لعذر اقامه كاشتغاله بالتوجه لحاجة ولو أثبت العذر
لأن سكوته عن بيان تلفها دليل على بقائها إلى أن يدعى أنه إنما علم بالتلف بعد أن لقى (٤٣٩) فلا يضمن ويحلف أن اتهم (كقوله)

تلفت (بعده) أي بعده
اللقى وامتنع من دفعها له
(بلا عذر) ثابت
فانه يضمن فان كان
الامتناع لعذر ثابت لم
يضمن (لا) يضمن (إن)
قال لا أدري متى
تلفت (أقبل أن تلقاني أو
بعده) كان هناك عذر أم لا؟
ويحلف المقيم (و) يضمن
(بمنعها) من الدفع
لربها (حتى يأتي الحاكم)
فضاعت (إن لم تكن)
عليه (بينة) بالتوثيق
عند ايداعها والإفلاضان
والمراد الحاكم الذي
لا يغشى منه (لا إن قال)
عند طلبها منه (ضاعت)
(من) مدة (سنتين)
وأولى أقل (وكن)
أرجوها (فلا ضمان
(ولو حضر صاحبها)
بالبلد ولم يخبره بضياعها
(كالقراض) تشبيه تام في
قوله وقوله تلفت إلى هنا
أي أن عامل القراض حكمه
حكم المودع بالفتح في
قوله تلفت قبل أن
تلقاني الخ لكن بعد
نضوض المال وطلب ربه
أخذه وأما قبله فامتناعه

المنكر تأمل (قوله فيعمل بشرطه) أي من جهة عدم تضمينه وأما الرسل فانه يضمن للرسل اليه
حيث لم يشهد الرسول على الدفع (قوله وقوله تلفت الخ) صورته أن المودع لقي المودع يوم السبت
فطلب منه الوديعة فامتنع المودع من دفعها لعذر اعتذر به أو لعذر عذرهم أنه لقيهم في ثاني يوم فطلبها
منه فقال له إنها تلفت قبل أن تلقاني أمس فانه يضمن (قوله لأن سكوته عن بيان تلفها) أي حين لقى
أولاً (قوله وامتنع من دفعها) أي والحال أنه امتنع من دفعها له حين اللقاة أولاً بلا عذر ثابت بأن
امتنع لعذر بالكلية أو لعذر محتمل (قوله لم يضمن) أي لحمله على أنها تلفت قبل اللقاء ولم
يعلم به إلا بعده (قوله كان هناك عذر) أي منع من دفعها له حين لقى أولاً أولاً (قوله حتى يأتي
الحاكم) أي من سفره ويدفعها له بخبرته أو حتى تأتي البينة ويدفعها له بخبرتها وأما إذا منعت
للرأة الوديعة حتى يقضى زوجها حاجته فتلفت فلا ضمان عليها كما في ح (قوله فضاعت) أي
قبل حضور القاضي أو البينة وإنما ضمن لأنه يصدق في دعواه الرد فلا يحتاج لدفعها لربها بحضرة الحاكم
أو البينة وحينئذ فهو متسبب في ضياعها بحبسها لها واعلم أن مثل الوديعة فيما ذكر الرهن فإذا طلب
ربه فكأنه وامتنع المرتين من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلفت قبل إتيانه فانه يضمنه إن لم يكن
قبضه ببينة مقصودة للتوثيق (قوله وإلا فلا ضمان) أي إذا حبسها لحيء القاضي أو البينة فضاعت
أو تلفت قبل حضور من ذكر (قوله وكنت أرجوها) كتب بعضهم أنه ينبغي أن ذكر هذا
لا بد منه في نفي الضمان وأنه لو لم يذكره لضمن ، وذلك لأن ربه يقول له لو أعلمتني بضياعها كنت
أفشي عليها فترك إعلامك لي تفريط منك (قوله فلا ضمان) أي ولو لم يخبر بذلك أحداً (قوله ولو
حضر صاحبها) أي هذا إذا كان صاحبها غائباً بل ولو حضر صاحبها خلافاً لمن قال أنه
يضمن إن كان صاحبها حاضراً بالبلد لأن ترك إعلامه بضياعها دليل على كذبه (قوله تشبيه تام
في قوله وقوله تلفت الخ) أي فيضمن العامل مال القراض إذا طلبه ربه فنهذ منه وأول لعذرهم قال له بعد
ذلك ضاع قبل أن تلقاني أو بعد أن لقيتني إن منعه أولاً ولا لعذر ثابت ولا ضمان إذا تلفت وقال لا أدري
متى تلفت وضمن بمنعه من ربه حتى يأتي الحاكم إذا كان ليس عليه بينة للتوثيق لأن قال ضاع من
سنتين وكن أرجوه (قوله وأما قبله) أي قبل نضوض المال (قوله لمن ظلمه بمثلها) أي مملوكه فإن ظلمه
وقوله بمثلها متعلق بظلمه والباء سببية وبعدها مضاف محذوف أي بأخذ مثله وتقدير الكلام وليس
له الأخذ منها إذا كانت مملوكة لمن ظلمه بسبب اخذ مثله أي في القدر والجنس والصفة (قوله إن أمن
العقوبة) أي إن أمن على نفسه العقوبة بالضرب فما فوقه من حبس أو قطع أو قتل (قوله والرديلة)
أي كأن ينسب للخيانة لأن حفظ العرض واجب كالنفس (قوله ويشهد له الخ) أي وأما خبر
« أد الأمانة لمن اتتمنك ، ولا تخن من خانك » فأجاب ابن رشد بأن معنى ولا تخن الخ أي لا تأخذ أزيد
من حقه فتكون خائناً وأما من أخذ حقه فليس بخائن (قوله ولا أجره حفظها) عطف على الأخذ
منها أي وليس له أجره حفظها (قوله لان حفظها نوع من الجاه) هذا يقتضى مع أخذ الأجرة على
الحفظ ولو اشترطت أو جرى بها عرف ولا وجه له إذ المذهب جواز الأجرة على الحراسة كما قال

من القسم أو من احضار المال لا يوجب ضماناً لأن القول له في منعه (وليس له) أي للمودع بالفتح (الأخذ منها) أي من الوديعة إذا
كانت (لمن ظلمه بمثلها) والمذهب إن له الأخذ منها بقدر حقه إن أمن العقوبة والرديلة وربها ماله أو منكر أو ظالم ويشهد له « فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه » الخ وسيأتي للمصنف في الشهادات ومن قدر على شيء فله أخذه الخ ولا فرق بين أخذ العين والمثل والقيمة على
المذهب (ولا أجره حفظها) لأن حفظها نوع من الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجره كالقراض والضمان إن لم يشترطها أو يجريها عرف

(بخلاف محلها) فله أجرته ان كان (٤٣٢) مثله يأخذ (ولكل) من ربهها والودع (تركها) متى شاء لربها أخذها والودع

ردھا له إلا لعارض فيجرم
وقد يجب (وان أودع)
شخص (صبي أو) أودع
(سفياً) ودية (أو ترضه
أو باعاً فأنلف) أو عيب
(لم يضمن) (الصبي أو
السفيه شيئاً لأن ربهما هو
المسأله عليهما) (وان) كان
قبوله لما ذكر (باذن أهله)
مالم ينصه إليه في حانوته
مثلاً فيضمن لانه لما نصبه
للبيع والشراء والأخذ
والعطاء فقد اطاق له
التصرف (وتملت)
الوديعة (بذمة) العبد
(المأذون) له في التجارة
(عاجلاً) قبل عتقه فتؤخذ
منه الآن وليس للسيد
فسخ ذلك عنه ولا تؤخذ
من مال التجارة ان كان
لسيده (وتملت) بذمة
غيره (أي غير المأذون
فتؤخذ منه) (إذا عتق) لا
برقبته لانها ليست جناية
فلا يباع فيها (إن لم يسقطه
السيد) عنه فان اسقطه
عنه لم يتبع (وان قال)
الودع بالفتح لشخصين
تنازعاها (هي لأحد كما
ونسيتة تحالفا وقسمت
بينهما) كما لو نكلا فان
نكل أحدها أخذها
الحالف وحده (وان أودع
أثنين) وغاب وتنازعا
فيمن تكون عنده (جعلت
ييد الأعدل) والضمان
عليه وحده ان فرط فان كان

ابن عبد السلام فالأولى ان يقال إنما منع أخذ الأجرة على الحفظ لأن عادة الناس انهم لا يأخذون لحفظ
النودائع اجرة * والحاصل أن تفرقة المصنف بين الحفظ والمحل فيما إذا كان العرف أخذ أجرة المحل
دون الحفظ ولو انعكس العرف انعكس الحكم واستوى العرف استوى الحكم (قوله بخلاف محلها)
أي الكائنة فيه فقط من المنزل أو الخانات كان ملكاً للمودع أو بالكرامه فله أجرته أي مالم يشترط
المودع بالكسر عدمه أو بجر العرف بعدمه (قوله فله ربهما أخذها) أي من عند المودع وترك الأيداع
وقوله ردھا له أي بعد الأيداع بل له عدم قبولها من أول الامر وبالجملة انها جائزة من الجانبين بالنظر
لذاتها لالمسا يعرض لها من وجوب أو حرمة أو غيرها من بقية الأحكام الخمسة فالوجوب كمال في
يد مجبور عليه إذا لم يؤخذ منه تلف وكما يقع في زمن النهب من الأيداع عند ذوى البيوت المحترمة
والحرمة كقبولها من غاصب ليحفظها ثم ترد له لا لربها (قوله أو أقرضه) أي دفع له مالا يعمل فيه
قراضاً وأفراد الضمير لأن العطب بأو (قوله هو المسطله) أي لمن ذكر من الصغير والسفيه (قوله عليه)
أي على اتلافها أي على اتلاف ما ذكر من الوديعة والقراض والبيع (قوله وان كان قبوله) أي
قبول من ذكره من الصغير والسفيه وقوله لما ذكر أي من الوديعة والقراض والبيع وقوله باذن أهله
أي في قبول الوديعة أو القراض أو الشراء والذي حرره أبو على المساوى رجوع البالغة للوديعة
فقط كما يفيد لفظ المدونة في اللواق وأما ان اشترى باذن وليه أو قبل القراض باذن وليه وأنلف
القراض أو ما اشترى فضائه من وليه انظر بن (قوله فيضمن) أي وليه الناصب له لا الصبي
ما أنلفه مما اشتراه أو دفع له قراضاً أو وديعة ومحل عدم الضمان أيضاً في الوديعة والقراض والبيع مالم
يصون الصبي أو السفيه ماله بما أخذه والاضمن ما أنلفه في المال الذي صونه به أي انه يضمن القدر
الذي صونه فقط مما كان يتفق مثله عادة ولا يمتد بزيادة الترفه على اكله أو لبسه فاذا تلف المال الذي
صونه به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره (قوله وتملت الوديعة بذمة العبد المأذون) أي إذا اتلفها
(قوله فتؤخذ منه الآن) أي ان كان له مال أو مما يطراً له من المال والراد أنه يؤخذ منه الآن عوضها
(قوله وليس للسيد فسخ ذلك عنه) أي اسقاط عوضها عنه (قوله ان كان لسيد) أي وأما
ان كان له أخذت منه (قوله وتملت بذمة غيره) أي إذا اتلفها وظاهره تعلقها بذمة العبد وان
أذن له سيده في قبولها ولا شيء على السيد وهو كذلك (قوله لا برقبته) أي بحيث تدفع رقبته لرب
الوديعة ان لم يفده سيده (قوله ان لم يسقطه السيد) ذكر الضمير باعتبار عوض الوديعة أو باعتبار
معناها وأما كان للسيد اسقاط عوضها عنه لأنه دين وهو يعيب العبد لأنه ينقص من ثمنه إذا أراد
بيعه لان مشريه يريد انه اذا مات بعد أن اعتقه وله مال ولا وارث له استبد بماله ولا يأخذه غرامؤه
(قوله وإن قال هي لأحد كما) اشعر ذلك انه حتى امالومات وقال الوارث لا أدري هي لمن منكما إلا ان أبي
كان يذكر انها ودية فالحكم انها توقف ابداً حتى يستحقها واحد منهما او من غيرها بالبينة لان الموضوع
ان الودع لم يعينها ولا غيرها (قوله تحالفا الخ) أي بخلاف الدين إذا قال الدين هو لأحد كما ونسبته
فانه يفرم لكل واحد قدر ما عليه كذا قال عبق والذي في بن ان في كل من الوديعة والدين خلافاً
ونص ابن عرفة وفي كون الدين كالوديعة أو عكسه ثالثاً التفرقة للذكورة لانه يشدد فيها في الذمة
أكثر من الامانة ولو قال لمن تنازعاها لأحد كما ونسبته ثم قال هي ليست لواحد منكما لم يقبل قوله
وكانت بينهما بعد حلفهما (قوله جعلت ييد الأعدل) أي جعلها الحاكم ييد الأعدل (قوله فان تساوى
في العدالة الخ) أي وأما لو كانا غير عدلين فهل توضع عند غيرهما كالوصيين أو تبقى بأيديهما بخلاف
والاول ظاهر المدونة كما في اللواق والثاني جزم به عياض وقوله عن سحنون اهـ بن

باب في حكم العارية

مأخوذة من التناور أى التداول فهمى واوية فأصل عارية عورية فعليه بفتح عين تخفف بإؤها وتشدد
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء وقيل انها مأخوذة من عرا يعرو بمعنى عرض فأصلها
عارووة فاعولة قلبت الواو اثنائية ياء لتطرفها والتاء في نية الانفصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وهذا في المشددة وأصل الخففة عاروة فاعلة
فأبدلت الواو ياء لتطرفها وقيل انها يائية مأخوذة من العار فأصلها عيرية تحركت الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الفاء ورد بأنها لو كانت يائية لقليل القوم يتيرون مع أنهم قالوا يتماورون أى يعبر بعضهم
بعضاً (قوله صح ونذب إعارة الخ) يعنى ان مالك المنفعة بسبب ملكه للذات المنتفع بها أو استجاره
لها أو استعارته لها يصح له أن يعبر غيره تلك المنفعة فخرج بقوله مالك الفضولى فاعارته للملك الغير غير
صحيحة أى غير منعقدة كهيته ووقفه وسائر ما أخرجه بغير عوض ، أما ما أخرجه بعوض كبيعته فانه
صحيح منعقد لكن يتوقف لزومه على رضا مالكه (قوله لاجل افادة عدم الصحة في المخرجات
الآتية) أى وعبر بنذب لاجل افادة حكمها الاصلى وبغيره في غيرها من العقود بحكمه غالباً بل يقتصر
فيه على الصحة لأن الاصل فيما صح الإباحة بخلاف هذه فانه لما خالف حكمها وهو النذب الأصل في
الصحة وهو الإباحة نص عليه (قوله ان يكون مالكاً للذات) أى بل المدار على ملكه المنفعة كان مالكا
للذات أو مستأجرها أو مستعيرها لها (قوله متعلق بمالك) أراد بالتعلق الارتباط يعنى أنه متعلق
بمحذوف حال من مالك أى حالة كون ذلك المالك ملتبساً بعدم الحجر عليه (قوله من صبي وسفيه
وعبد) أى وكذا يخرج الرضيع إذا عار عارية قيمة منافعتها أزيد من ثلث فانها غير صحيحة ولا يرد على
المصنف عارية الزوجة إذا كانت قيمة منافعتها أزيد من الثلث فانها صحيحة مع انه محجور عليها في
التبرع بإزاد على الثالث لافرق بين التبرع بالذات أو المنافع لانه لما قدم قوله وللزوج رد الجميع ان تبرعت
بزائد اندفع توهم دخوله هنا في عدم الصحة ، وحاصله انها مستثناة من كلام المصنف هنا بقرينة كلامه
السابق (قوله وشمل كلامه الخ) أى فليس مراده خصوص الحجر الشرعى الاصلى وهو حجر المال
بل مراده مطلق حجر الشامل للجمل والاصلى والجمل هو ما جعله المير على المستعير بأن قال له
لاتعرها (قوله لا مالك انتفاع) قل عج وملك الخلو من قبيل ملك المنفعة لا من قبيل ملك الانتفاع
وحينئذ فمالك الخلو يبيعها واجارته وهبته واعارته ويورث عنه إذا مات ويتحصص فيه غرامؤه
وقد أتى الشيخ شمس الدين اللقاني وأخوه الناصر اللقاني بأن الخلو معتد به لجريان العرف به ، وقال بن
بمثل ما ذكر من الفتوى وقعت الفتوى من شيوخ فاس المتأخرين كالشيخ القصار وابن عاشر
وابن زيد الفاسى وسيدى عبد القادر الفاسى وأضرابهم والخلو اسم لما يملكه دافع الدارم من المنفعة
التي وقعت الدارم في مقابلتها ولذا يقال أجرة الوقف كذا وأجرة الخلو كذا وشرط الخلو احتياج
الوقف لعدم الربح وذلك بأن تكون أرض براحة موقوفة على جهة أو دار متخربة موقوفة على جهة
وليس في الوقف ربح يعم به فيدفع انسان دراهم لجهة الوقف ويأخذ تلك الأرض أو الدار على
جهة الاستئجار ويجعل عليها أجرة يدفعها كل سنة تسمى حكرأ وينبئها بالمنفعة الحاصلة بيناته تسمى
خلو فإذا كانت تلك الدار تؤاجر كل سنة بعشرة بعد البناء وكانت الأجرة المجمولة كل سنة ديناراً
واحداً كانت التسعة أجرة الخلو والدينار أجرة الوقف (قوله وهو من قصر الشارع الخ) أى
بخلاف مالك للمنفعة فإن الشارع جعل له الانتفاع بنفسه وبغيره كالمالك والمستأجر والمستعير

باب في حكم العارية وما
يتعلق بها وهى بتشديد
التحتية وقد تخفف (صح)
ونذب) جمع بينهما وإن كان
النذب يستلزم الصحة لأجل
افادة عدم الصحة في
المخرجات الآتية وصحة
العقد استجماعه الشروط
الشرعية (إعارة) أى
اعطاء وتملك (مالك
منفعة) لذات فليس من
شرط المير أن يكون
مالكا للذات كما سنبه عليه
(بلا حجر) متعلق بمالك
خرج المحجور من صبي
وسفيه وعبد ولوماً ذوقاً
له في التجارة لأنه إنما أذن
له في التصرف بالعوض لا
في نحو العارية إلا ما كان
استئلافاً للتجارة وشمل
كلامه الحجر الجملى من
المالك فانه إذا منع للمستعير
من الإعارة فلا يجوز له أن
يعبر ، ولا فرق في الجمل
بين الصريح وغيره كقوله
لولا اخوتك أو طوائفك
أو نحو ذلك ما أعترتك ،
وقوله (وإن مستعيراً)
مبالغة في الصحة لا في
النذب إذ يكره له أن يعبر
ما استعاره وعمل الصحة
مالم يمنعه المالك كما تقدم
(لا) تصح إعارة (مالك
انتفاع) وهو من ملك أن
ينتفع بنفسه فقط وهو
من قصر الشارع الانتفاع

على عينه فلا يؤاجر ولا يهب ولا يعبر

فلعل منهم أن يؤاجر وأن يهب وأن يعير ، كاله أن ينفع بنفسه (قوله كساكن بيوت المدارس) أي بوصف كونه مجاوراً أو مرابطاً والحال أن الساكن موقوفة على المجاورين في تلك المدرسة أو على المرابطين في ذلك الرباط فاستحقاقه الانتفاع بذلك الوصف فإذا استحقه بذلك الوصف فلا يجوز له بيع ولا كراء ولا هبة ولا عارية ولا الخزن فيه ، نعم يجوز له أن يسقط حقه منه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما وقع للبرزلي في سكنى خلوة الناصرية فإنه قد أسقطه حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجاناً وفي مقابلة دراهم على المعتمد كما في بن عن البرزلي وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فإن أقطعه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضاءها كالعربة وإن أطلق في الإسقاط فلا يعود له كما أفاده البرزلي وقوله كساكن بيوت الخ أي وكالمستعير الذي منع من أن يعير لأن المعير إنما قصد انتفاع ذلك الشخص المخصوص الموصوف بكونه مستعيراً أي ولكن استعار كتاباً وفقاً فليس له أن يعيره لأنه مالك للانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها كما مر (قوله والجالس في المسجد والأسواق) أي فإنه إنما يستحق الانتفاع بذلك المكان الذي اشتهر بالجلوس فيه من المسجد أو السوق فليس له بيعه ولا إجارته ولا إعارته ، نعم له أن يسقط حقه فيه لغيره على ما مر (قوله من أهل التبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله من معنى اللام) اعترضه بن بأنه لا داعي لذلك لأنه صمم تعدياً أعار لمفعوله الثاني بمن تارة وباللام أخرى كباع ووهب يقال إعاره منه وله (قوله وهذا إشارة إلى الركن الثاني) أي فلما ذكر شروط المعير وهو كونه مالكا للمنفعة وأن يكون غير محجور عليه شرع يذكر شروط المستعير فذكر أنه لا بد أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار (قوله ممن يصح أن يتبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله إذ لا يصح التبرع عليه) أي وإن كان من أهل التبرع عليه في الجملة أي بغير ذلك (قوله فاللام لليلة) أي ومعلومها الإعارة لا الندب أي أن مالك المنفعة يعير الذات لأجل استيفاء المنفعة منها وهو ظاهر ، على أنه لا مانع من جعل معلولها الندب أي إنما ندبت إعارة الذات لأجل الانتفاع بها (قوله والقول بأنها تشبه لام العاقبة) أي كما قال عقب وشبهها بلام العاقبة باعتبار الأولولة أي ندب لمالك المنفعة أن يعير عينا يؤول أمرها إلى استيفاء المنفعة منها أي عاقبة إعارة العين ومآل أمرها استيفاء المنفعة قال عقب وإنما لم تكن لام العاقبة لأنها التي يكون ما بعدها تقيضاً لقضى ما قبلها كالأدوية والحزن المناهضين لقضى الالتقاط من المحبة والسرور وهنا ليست تقيضاً له لأنها تنجمه فهي تشبهها من حيث الأولولة كما مر اه ورد عليه بأن الحق أن لام العاقبة لا يشترط فيها ذلك بدليل وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله لأن العلة) أي في الندب ثواب الآخرة (قوله مما لا يلتفت إليه) أي لصحة جعلها للعاقبة كما علمت ويصح جعلها للعلة ولا نسلم أن علة الندب الثواب بل الثواب مرتب على الانتفاع الذي هو العلة ، ولذا صرح البساطي بأن الثواب عاقبة لآلة (قوله ومفعوله الأول من أهل التبرع) أي وعيناً لمفعوله الثاني واعترضه بن بأن الصواب العكس لأن قوله من أهل التبرع مفعول مقيد بالجار فهو المفعول الثاني وعيناً مجرد عن الجار فهو المفعول الأول كما في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلاً (قوله يصح أن يعير) أي مالك المنفعة (قوله لمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها (قوله مباحة) بالنصب صفة لعيناً (قوله استعمالاً) أي من جهة الاستعمال ، كانت مباحة من جهة البيع أيضاً أم لا (قوله وجلد أضحية أو جلد ميتة دبح الخ) أي فهذه الأعيان كلها مباحة الاستعمال وأن لم يحجز بيعها وحيلتها

كساكن بيوت المدارس والربط والجالس في المساجد والأسواق (من) أهل التبرع عليه (من معنى اللام متعلقة بإعارة وهذا إشارة إلى الركن الثاني من أركان العارية وهو المستعير يعني أن شرط المستعير أن يكون ممن يصح أن يتبرع عليه فلا تصح الإعارة للدواب وللجهادات وكذا إعارة مسلم أو مصحف لكافر إذ لا يصح التبرع عليه به ، ونحو الركن الثالث بقوله (عيناً) أي ذاتاً (للمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها فاللام لليلة والقول بأنها تشبه لام العاقبة ولا يصح أن تكون للعلة لأن العلة ثواب الآخرة مما لا يلتفت إليه هنا وقوله عيناً معمول لإعارة لأنه أضيف لقاعه ومفعوله الأول من أهل التبرع والاصل يصح أن يعير المالك أهل التبرع عليه عيناً لمنفعة (مباحة) استعمالاً وإن لم يبيع يبيعها ككاتب صيد وجلد أضحية أو جلد ميتة دبح

(لا كذمي مسلماً) فلا يجوز لما فيه من إذلال المسلم وهو محترز من أهل (٤٣٥) التبرع عليه وأدخلت الكاف المحضفة

فتجوز إعارتها (قوله لا كذمي) المعطوف بلا محذوف بدليل المعطوف عليه أي لا يصح أن يعبر مالك بالمنفعة لغير أهل التبرع عليه كإعارة ذمي عبداً مسلماً فهذا تصريح بمفهوم قوله من أهل التبرع (قوله فلا يجوز لما فيه من إذلال المسلم) الأولى فلا يصح لأن هذه الأمور مخرجة من الصحة وغير الجائز قد يكون صحيحاً ثم جعل المصنف هذه العارية غير صحيحة يقتضي أنه لا يجبر على إخراجها من ملكه ويؤاجر عليه لعدم استقرار ملكه عليه وهذا خلاف الظاهر والظاهر أنها تفسى ويؤاجر عليه مثل هبة العبد المسلم للذمي كما صرح به خش وجزم به بن أيضاً وحينئذ فعل المصنف المواخذة في إخراج هذه الأمور من الصحة وشارحنا تحمل بقوله أي لا يجوز إلى جعل الإخراج من الجواز الذي تستلزمه الصحة تأمل (قوله وأدخلت الكاف المحضفة) أي إعاره المصحف له أي للذمي وكذا أدخلت الأواني ليستعملها في كحمر ودواب لمن يركبها لأذابة مسلم ونحو ذلك من كل ما لازمه أمر ممنوع فالكاف يلاحظ دخولها على ذمي وعلى مسلماً (قوله وجارية لاوطء) أي لا يجوز إعارة جارية لاوطء وليس المراد لا تصح إعارة جارية لاوطء كما هو ظاهره لأنها صحيحة لكن يجب المستعير على إخراجها من تحت يده بإجارة وينبغي أن تكون إعارتها لاوطء كتحليلها له في عدم الحد إذا حصل وطء وفي التقويم على الواطئ وإن امتنع من التقويم فتقوم جبراً عليهما (قوله أو خدمة لغير محرم) أي لا تجوز إعارة الجارية لخدمة رجل غير محرم لها فإن نزل ذلك يمت تلك الخدمة من امرأة أو رجل مأمون إلا أن يكون المعبر قصد نفس الماعر فتد الأمانة وتبطل العارية ، ثم محل عدم الجواز ابتداءً إلا أن يكون مأموناً وله أهل والا جازت العارية كما قال اللخمي واقتصر عليه المواق (قوله لأنه يؤدي إلى الممنوع) أي وهو الخلوة أو الاستمتاع بها وفي بن عن ابن ناجي نقلاً عن شيخه أبي مهدي لانس في خلوة الرجل بأمة زوجته والظاهر الجواز إن وثق من نفسه بالأمانة وإلا فالمنع وأما الخلوة بالأجنبية فمنوعة مطلقاً لأن النفس مجبولة على الميل إليها وإن كانت كبيرة انظر بن (قوله أو إعارتها لمن تعتق عليه) أي لخدمة من تعتق عليه وإنما منع إعارتها لذلك لأن ملك المنفعة يتبع ملك الذات فلما كان من تعتق عليه لا يملك ذاتها فكذا منفعتها لا يملكها فلذا منعت إعارتها لخدمته وهذا في غير الرضاع وأما للرضاع فتستوى الإعارة والإجارة في الجواز والخاص أن الرضاع تستوى فيه الإعارة والإجارة في الجواز لا يفرق بين حرة وأمة وأما الخدمة غير الرضاع فتنبع الإعارة والإجارة فيهما لا يفرق بين حر وورق ففلا يجوز للولد استخدام والده أو والدته في غير الرضاع ، هذا ما صرح به ابن عرفة (قوله والمنفعة) مبتدأ وقوله تكون للجارية أي المعارضة خبر وقوله لا لسيدتها أي المعير لها (قوله لزمها) أي زمن العارية والظاهر أنه ليس لسيدتها معها من الإجارة وليس له نزع أجرها منها لاعتراف السيد بملك الأمة للأجرة وعدم استحقاقها لها فانتزاعها منها من قبل رجوع الإنسان في هبته (قوله مع رديها) أي والتقود والأطعمة إنما ينفع بها مع ذهاب عينا (قوله بل كل مادل على تملك المنفعة بغير عوض كفى) لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها إلا إذا قيدت بعمل أو أجل أو لم تقيد وجرت العادة فيها بشئ من العمل أو الزمن والالتزام كما سيذكره المصنف (قوله وجاز أعنى بسلامك اليوم مثلاً) أي أو بدابتك أو بنفسك (قوله لأعينك بسلامي) أي أو بدابتي أو بنفسي يوماً أو يومين وسواء تماثل المان به للأخر أم لا وسواء اتحد نوع المان عليه كالبناء أو اختلف كالبناء والحرث كما قال الشارح ، ولما ذكر من التعميم حذف المصنف متعلق الفعل الأول والثاني وهو المان عليه بالنسبة للأول والمان عليه وبه بالنسبة للثاني (قوله أي لا عارية) أي لأنها بغير عوض وهذا جواز بسلامي يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة

والسلاح لمن يقاتل به من لا يجوز قتاله (و) لإعارة (جارية لاوطء) أو استمتاع بها (أو خدمة) أي ولا إعارة خدمة جارية (لغير محرم) أي لرجل غير محرم لأنه يؤدي إلى الممنوع (أو) إعارتها لمن تعتق عليه من ذكر أو أنثى وكذا إعارة العبد (وهي لها) أي والمنفعة من الإعارة لمن تعتق عليه تكون للجارية لالسيدتها ولا للماعر فلها أن تؤاجر نفسها زمنها (والأطعمة والتقود قرض) لا عارية وإن وقت بلفظ العارية لأن المقصود من العارية الانتفاع بها مع رد عينا لربها ، وأشار للركن الرابع بقوله (بما يدل) عليها قولاً كأعرتك أو نعم جواباً لأعرتي هكذا أو فلا كإشارة أو مناوله فليس لها صيغة مخصوصة بل كل مادل على تملك المنفعة بغير عوض كفى (وجاز أعنى بسلامك اليوم مثلاً) أي أو بدابتك أو بنفسك يوماً أو يومين وسواء اتحد نوع المان عليه كالبناء أو اختلف كالحرث والبناء أو الحصاد والدراس وسواء تماثل المان به للأخر أم لا وسواء اتحد نوع المان عليه كالبناء أو اختلف كالبناء أو بسلامك يوماً أو بسلامك يوماً

بسلامي يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة

من الأجل وتعيين العمل ويصح الرفع (٤٣٣) على معنى وهو إجارة (وضمن) المستعير (الغيب عليه) أى ما يغاب عليه وهو ما يمكن

إخفاؤه كالتياب والحي
بإخلاف الحيوان والعقار وأما
السفينة فإن كانت سائرة
فما يغاب عليه وإن كانت
بالمرسى فما لا يغاب عليه وإذا
وجب الضمان فأنما يضمن
قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل
العارية على ما ينقصها
الاستعمال المأذون فيه بعد
عينه لقد ضاعت ضياعا
لا يقدر على ردها لأنه يتم
على أخذها بقيمتها من غير
رضا صاحبها (إلا لينة)
على تلفه أو ضياعه بلا سببه فلا
يضمنه خلافا لأشبه القائل
بالضمان (وهل) ضمان
ما يغاب عليه (وإن شرط)
للمستعير (نفيه) عن نفسه
لأن الشرط يزيد من حمة ولأنه
فإن إسقاط حق قبل وجوبه
فلا يعتبر أولا بضمن لأنه
معروف من وجهين العارية
معروف وإسقاط الضمان
معروف آخر ولأن المؤمن
عن بشرطه (تردد) في
التفكير عن المتقدمين
(لاخيه) أى لا غير الغيب
عليه فلا يضمنه المستعير (ولو
بشرط) عليه من المعير
والذي لم يضمن الحيوان ضمن
تجاريه وسرجه ونحوهما
وأما جرى قول مرجح
في العمل بالشرط فيما يغاب
عليه دون غيره لأن الشرط

(قوله من الأجل) أى من بيانه وتعيين العمل وقرب زمن العملين كنصف شهر فلا يجوز أعنى
بغلامك غدا على أنى أعينك بغلامى بعد نصف شهر لأنه قد في منافع يتأخر قبضها ، وأما قول عقب
إن قرب زمن العملين كشهر فقد رده شيخنا وابن بأن الصواب نصف شهر كسئلة اجتماع النساء على
أن يغزلن كل يوم لواحدة فانه يجوز إذا كان يتأخر العمل لاحداهن نصف شهر فأقل والإفسخ
فالمسئلان متفقتان في أن الغنفر نصف شهر فقط خلافا لما ذكره عقب مما يخلف ذلك وذكر
الصنف هذه المسئلة هنا مع أنها ليست عارية بل إجارة كما قال نظراً لقوله أعنى والإعانة معروف
(قوله وإذا وجب الضمان) أى لدعواه التلف أو الضياع كان ذلك قبل الاستعمال أو بعده أو في
أثنائه فأنما يضمن النخ إذا كانت قيمتها بدون استعمال أصلا عشرة وبعد الاستعمال المأذون فيه
ثمانية وضاعت ولو قبل الاستعمال فانه يلزمه ثمانية وهذه طريقة لابن رشد في التدمات نقلها
أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وهى المتقدمة ، وفي الشامل طريقة أخرى ضيقة وحاصلها أنه يضمن
قيمتها يوم آخر رؤية إن تعددت رؤيتها عنده وإن لم تعدد رؤيتها عنده ضمن الأكثر من قيمتها يوم
قبضها ويوم تلفها هذا إذا كان التلف بعد الاستعمال المأذون فيه وأما لو تلفت قبل الاستعمال فانه
يضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال (قوله لأنه يتم) أى إنما حلف مع
كونه بغير القيمة لأنه يتم (قوله فلا يضمنه) أى لأن ضمان العواري عنده ضمان تهمة ينتفى
بإقامة البينة على ما ادعاه خلافا لأشبه حيث قال أن ضمان العواري ضمان عداء لا ينتفى بإقامة البينة
(قوله تردد في النقل) أى قد عزا في العتبة الأولى لابن القاسم وأشبه وعزا للخمى والمأزرى
الثاني لابن القاسم أيضا وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بذلك الشرط وقيل إن شرط ففى
الضمان إذا كانت مما يغاب عليه يفسد العقد ويكون للمعير أجره ما أعاره (قوله لا يضمنه المستعير)
أى والقول قوله في تلفها ولو بغير بينة الآن يظهر كذبه (قوله ولو بشرط عليه) أى ولو كان الضمان
ملتبسا بشرط عليه لأن عدم ضمانه بطريق الإصالة وحينئذ فلا ينتفع المعير بشرطه ، ورد بلو على
مطرف كما في المواق حيث قال إذا شرط المعير الضمان لأمر خافه من طريق مخوفة أو نهر أو لصوص
أو نحو ذلك فالشرط لازم إن هلك بالأمر الذى خافه وشرط الضمان من أجله والعمد أنه
لا ضمان ولا عبرة بشرطه ولو لأمر خافه قاله شيخنا نعم تنقلب العارية مع شرط الضمان
إجارة فاسدة لأنه كأنه أجرها بقيمتها وهى مجهولة وحينئذ فيها أجره للثل مع القوات باستيفاء
المنفعة وتفسخ قبل استيفاء المنفعة (قوله وإذا لم يضمن الحيوان ضمن لجانه وسرجه) أى بخلاف ثياب
العبد فانه لا يضمنها لأنه حائز لما عليه كما في التوضيح عن النخى وفي بن ابن يونس عن ابن حبيب إذا
أرسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيره فمطبت أو ضلت فلا ضمان عليه لأن الناس هكذا
يفعلون وإن لم يعلم ضياعها أو تلفها إلا بقول الرسول وسواء كان مأمونا أو غير مأمون ، ذكره
أبو الحسن في شركة المفاوضة اه كلامه (قوله دون غيره) أى فانه لم يجر فيه قول مرجح
بالعمل بالشرط وهذا لا ينافى وجود قول مرجوح فيه وهو الذى أشار له المصنف بلو (قوله فيما علم
انه بلا سببه) أى فيما علم أنه بغير صنعه وهذا صادق بكونه حصل بتفريط منه فلذا حلف
على تقي التفريط وبهذا اندفع ما يقال إذا علم انه بلا سببه فالتفريط متف عنه فكيف
يحلف انه ما فرط (قوله أو طعام) الأولى حذفه لما مر من عدم صحة إعارته (قوله وحرقت
نار) أى كما هو قول ابن القاسم في المدونة نظراً إلى أنها محرقة بنفسها ، ولما لك في كتاب محمد جمل

كان معا يعاب عليه أم لا إذا ادعى عليه أنه إنما حصل له ذلك من تفریطه فان نكل غرم بأكوله ولا ترد على الدعي لأنها بمن نهجة وكذا
الوديعة والرهن وعلم منه أنه يجب تعهد المارية والوديعة والرهن ونحوها ما هو في أمانته إذا كان يخاف عليه العيب بترك التعهد وحيث
ضمن فيضمن ما بين قيمته سليما وقيمه بما حدث فيه فان فات ضمن جميع قيمته (ويرى) المستعير (في كسر كسيف) ورمح
وخنجر ونحوها من آلة الحرب إذا ادعى أنها انكسرت منه في المعركة من قتال العدو (٤٣٧) (إن شهد له أنه) كان (معه) في

اللقاء (ومثل البيعة
القرينة كأن تنفصل المعركة

ويرى على السيف اثر الدم وان

لم تشهد بأنه ضرب بها ضرب

أثاثها (أو) كان المستعار

غير آلة حرب وشهدت

البيعة أنه (ضرب به

ضرب مثله) فأو

للتبويج، والحاصل أن

المستعار ان كان آلة حرب

وأتى بها مكسورة فذهب

المدونة وهو المتمد أنه

يكفى في الخروج من الضمان

شهادة البيعة بأنها كانت معه

في اللقاء وان لم تشهد أنه

ضرب بها ضرب مثله خلافا

لسحنون وان كان غير آلة

حرب كفأس ونحوه وأتى به

مكسور أو لابدي في الخروج

من الضمان من أن تشهد أنه

ضرب به ضرب مثله وأما

لوشهدت أنه ضرب به حبرا

ونحوه فانكسر ضمن فقد

اشتمل كلامه على مستثنين

احدهما بطريق التنصيص

وهي السيف ونحوه من آلة

الحرب والثانية بطريق

الضمين كالقأس ونحوه ونحوه

في كسر كسيف أي و

النار ما يمكن أن ينشأ عن فعله فلا يبريه إلا البيعة انظر بن (قوله) كان ما يعاب عليه (أي كان ذلك المستعار
الذي حدث فيه مذكر ما يعاب عليه أم لا) (قوله) ولا ترد على الدعي (أي الذي هو المير وكذلك
الراهن والمودع بالكسر) (قوله) وكذا الوديعة والرهن (أي فإذا ادعى الراهن أو المودع بالكسر أن
السوس ونحوه كقرض القار والحرق بالنار إنما حصل بتفريط الرهن والمودع بالفتح فانه
يخلف أنه لم يفرط وغرم بمجرد نكوله) (قوله) بترك التعهد (أي أن ترك التعهد تفريطا ضمن وأما
إذا تركه لمذركم وضمان العيب فلا ضمان) (قوله) وحيث ضمن (أي لنكوله عن المير أو بترك
التعهد تفريطا حتى حدث العيب) (قوله) وقيمه بما حدث فيه (الباء للملابسة وسواء كان قليلا أو
أو كثيرا) (قوله) فان فات (أي المقصود منه بسبب السوس أو النار أو قرض القار) (قوله) ضمن جميع
قيمه (أي كما هو نص المدونة كما قاله بن) وحاصله أنه إذا فات المقصود منه ضمن قيمة جميعه وإن لم يفت
المقصود منه ضمن ما بين قيمته سليما وقيمه بما حدث فيه من العيب سواء كان كثيرا أو قليلا (قوله) ونحوها
من آلة الحرب (أي استعمالها صحيحة وادعى أنها انكسرت منه في المعركة) (قوله) إن شهد له
أنه كان معه في اللقاء (أي وان لم تعان البيعة أنه ضرب به ضرب مثله وذلك لأن الشأن الحافظة على آلة
الحرب عند اللقاء لان بها نجاته فلا يضره إلا شهادة البيعة بالتدعي بخلاف غيرها) والحاصل أن
المستعار إذا كان آلة حرب ورد بها المستعير مكسورة فانه يبرأ من ضمانها إذا شهدت البيعة أنها كانت
معه وقت اللقاء ولم يثبت تدعيه عليها في الاستعمال سواء ثبت أنه ضرب بها ضرب مثله أم لا، هذا
مذهب ابن القاسم (قوله) أو كان المستعار غير آلة حرب (أي كالقأس والتقدم ورد به المستعير منكسرا
فانه يبرأ من ضمانه إذا شهدت البيعة أنه ضرب به ضرب مثله فانكسر (قوله) فأو للتبويج (أي لتبويج
الموضوع، وعلى هذا فضمير به للشيء المستعار لا للسيف اه وجعل تت او في كلام الصنف
بمعنى الواو وهو غير ظاهر لأنه يكون موافقا لسحنون في اشتراط الأمرين في عدم الضمان عند كسر
آلة الحرب وقد قال فيه ابن رشد انه بعيد (قوله) خلافا لسحنون (أي القائل لا يبرئه إلا شهادة البيعة
على أنه كان معه حين اللقاء وأنه ضرب به ضرب مثله (قوله) وما شابهه في طلاق الضرب به) أي
كالقأس والتقدم وساطور الجزار (قوله) وفعل (أي المستعير وقوله) المأذون له فيه أي من المير (قوله) أي
جاز له) إعمال ذلك ولم يقل أي طلب منه فعل المأذون فيه ومثله لأنه المأذون فيه وكذلك مثله
لا يطلب بفعله وإنما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه (قوله) ومثله) أي وفعل مثله في الحمل
والمسافة على ما قال الشارح (قوله) أوليكها إلى محل الخ) قد تبع في ذلك عج ورد طئي بأن النع هنا
أولى من الاجازة لأنه دفع في الاجازة عوضا دون ما هنا وأيد ذلك بقول عدة انظرها في بن والحاصل
أن المتمد أن المراد بالمثل الذي يباح للمستعير فعله المثل في الحمل لا في المسافة وأما المثل في المسافة فيمنع
فعاله هنا كلاجارة على المتمدلما في كل منهما من فسخ المنافع في مثلها وهو فسخ دين في دين (قوله) لما
فيه من فسخ دين في دين) إن أراد بالدين الأجرة فقيه أنها ملكت للمؤجر بالعقد فلم تفسخ

شابهه في مطابق الضرب به وقوله إن شهد له الخراجع لمسئلة السيف وقوله أو ضرب الخراجع لما شابهه كالقأس واحترز بالكسر عن القلم
والخفاء ونحوها فلا ضمان (وقال) (أي جازله أن يفعل (المأذون) له فيه (ومثله) كاعاراته دابة ليحمل عليها إردب فمحق عطيها
إردب فول أو ليركبها إلى محل فركبها إلى غيره مثله في المسافة وإنما منعت المسافة في الاجارة إلا بإذن كإياني لما فيه من
فسخ دين في دين لكن الرجوع أن المدول في المسافة

لا يجوز كالأجارة (ودونه) كيلا أو زنة أو مسافة (لا أضرب) مما استعار له وإن أقل زنة أو مسافة فلا يجوز كما إذا استعارها ليحمل عليها فحافظ عمل عليها حجارة أقل زنة (٤٣٨) (وإن زاد) في الحمل (ما تعطب به) وعطبت (فله) أي لربها (قيمتها) وقت الزيادة

لأنه وقت التعدي (أو كراؤه) أي الزائد قطع لأن خبرته تنفي ضرره (كريدف) تعدي المستعير في حمله معه فهلكت فربها غير بين أخذ القيمة أو كراء الرديف (وأشجع به) الرديف (إن أعدم) للرديف (ولم يعلم) الرديف (بالإعارة) وإذا غرم الرديف لم يرجع على الرديف لأنه يؤول للرديف إنما توجه على القرم بسبب أن أيسر للرديف لم يتبع الرديف أن لم يعلم بالعداء خلافا لظاهر المصنف أنه لا يتبع الرديف مطلقاً ومفهوم لم يعلم أنه ان علم بالعداء اتبع مع عدم الردف وملاته وحيث تعلق الضمان بهما فهل تفض القيمة على قدر ثقلها أو صمين لأن هلاكها كان بهما معاً ولو انقرد كل لم يهلك؟ خلاف (وإلا) بأن زاد ما تعطب به ولم تعطب تعيت أو سلمت أو مالا تعيت به وعطبت أو تعيت أو سلمت (فكرأؤه) أي الزائد قطع في الصور الخمس لكن في صورة التعيب يغير في الأكثر من الزائد وقيمة العيب وكلام المصنف

وإن أراد فسح المنافع في مثله فهذا موجود في العارية فلذا قال الشارح ولكن الراجح الخ (قوله لا أضرب) أي لا يجوز له أن يفعل الأضر مما استعارها له سواء كان ذلك الأضر أقل مما استعارها له في الوزن أو المسافة أو مساويها أو أكثر (قوله أقل زنة) وأولى إذا كانت مساوية في الزنة أو أكثر (قوله وإن زاد الخ) أي وإن استعار دابة ليحمل عليها شيئاً معلوماً فخالف وزاد الخ * وأعلم أن الصور ست لأنه إذا زاد ما تعطب به تارة تعطب وتارة تعيب وتارة تسلم ، فالأولى منطوق قول المصنف وإن زاد الخ ، والثانية لم يتكلم عليها المصنف ولا تدخل تحت قوله وإلا وحكمها أن ربها يأخذ من التعدي الأكثر من كراء الزائد وأرض العيب ، والثالثة داخلية في قوله وإلا فكرأؤه كما أنه إن زاد مالا تعطب به ففيه الصور الثلاث وكلها داخلية في قول المصنف وإلا فكرأؤه وهذه الأحوال الستة إذا كانت الزيادة في الحمل لا في المسافة وأما الزيادة في المسافة فسيأتي الكلام عليها (قوله أو كراؤه) أي الزائد ومعرفة ذلك أن يقال : كم يساوي كراؤها فيها استعارها له ؟ فإذا قيل عشرة قيل : وكم يساوي كراؤها فيها حمل عليها المسأذون فيه وغيره ؟ فإذا قيل خمسة عشر دفع إليه الحصة الزائدة على كراء ما استعيرت له (قوله كريدف تعدي للمستعير في حمله) أي في خبر ربها على الوجه السابق أي ولو كان ذلك الرديف صيباً أو عبداً أو سفيهاً (قوله واتبع به أن أعدم ولم يعلم) أي واتبع الرديف بما رضى بهما من قيمة الدابة أو كراء الزائد أن أعدم الردف والحال أن ذلك الرديف لم يعلم بالإعارة وهذا قول ابن القاسم ، وقال أشهب حيث كان الرديف لم يعلم بالإعارة فلا ضمان عليه ولو كان الردف معسراً لأنه غير متعدي وبه الأخمى بأنه وإن كان غير متعدي إلا أنه معطىء والعمد والخطأ في أموال الناس سواء وحمل اتباع الرديف بما رضى به رب الدابة إذا أعدم الردف أن كان ذلك الرديف رشيداً وأما إن كان عبداً أو صيباً أو سفيهاً فإنه لا يتبع بشيء إذا لم يعلم بالعداء وإلا كان جناية في رقبة العبد وضمن المحجور كما تقدم في قوله وضمن ما أقصد أن لم يؤمن عليه ، أفاده شيخنا العدوي (قوله فإن أيسر الردف) أي فإن كان الردف موسراً (قوله خلافا لظاهر المصنف أنه لا يتبع الرديف) أي إذا كان الردف ملياً وقوله مطلقاً أي علم الرديف بالعداء أولاً وليس كذلك بل مفهوم قول المصنف أن أعدم الردف تفصيل * وحاصله أنه إن كان الردف ملياً لم يتبع الرديف أن لم يعلم بالعداء ولا اتباع أيضاً وصار للعبر غريمان (قوله ومفهوم لم يعلم الخ) الأولى حذفه لأنه مستفاد مما قبله * وحاصل الفقه أن الرديف إما أن يعلم بالإعارة أولاً يعلم بها وفي كل إمان يكون الردف ملياً أو معدماً فإن لم يعلم الرديف بالإعارة غرم أن أعدم الردف وإن كان ملياً لم يلزم الرديف شيء وإنما يغرم للردف وإن علم الرديف بالإعارة اتبع مع عدم الردف وملاته كما يتبع الردف فيكون لرب الدابة غريمان غير في اتباع أيهما (قوله وحيث تعلق الضمان بهما) أي كما لو علم الرديف بالإعارة كان الردف ملياً أو معدماً (قوله فهل تفض القيمة) أراد بها ما أخذه رب الدابة من أحدهما فيشمل القيمة وكراء الرديف (قوله في صورة التعيب) أي ما إذا زاد ما تعطب به وتعيبت كما في عقب أما إذا زاد مالا تعطب به وتعيبت فليس لتعير إلا كراء الزائد (قوله والظاهر كما قالوا ، حكمها الخ) والفرق بين زيادة الحمل وزيادة المسافة أن زيادة المسافة محض تعد مستقل منفصل بخلاف زيادة الحمل فإنه مصاحب للمأذون فيه أفاده شيخنا * وأعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل في زيادة الحمل طريقة لابن بونس قال ابن عرفة وظاهر كلام عبد الحق وغير واحد من

في زيادة الحمل كما اشترطه تيمناً نشره ويقتضي النظر فيها إذا زاد في المسافة ، والظاهر كما قالوا إن حكمها في ذلك حكم الأجارة فإن الشيوخ عطبت بالزيادة فيها ضمن قيمتها ، كانت تعطب بثمنها أم لا ، وإن تعيت فله الأكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وإن سلمت فكراء الزائد

(ولزمتم القيدة بعمل) كإعادة أرض لزومها بطناً أو أكثر مما لا يخاف كفتح أو بخلف كبرسيم وقصب (أو أجل) كسكنى دار شهرها مثلاً (لاقتضائه) أى مذكرو وهو العمل فى الأولى والأجل فى الثانية (وإلا) تقييداً بواحد منهما كإعادة ثوب ليلبسه أو أرض لزومها أو دار ليسكنها (فالمعتاد) هو اللازم وهو ماجرت العادة بأنه يعار إليه فليس لربها أخذها قبله لأن العرف كالشرط ولكنه بنا فى قوله وله الإخراج فى كسبناه الخ فإنه يقتضى أن له ذلك بشرط الآتى على أن الراجح (٤٣٩) أن للمعير أن يرجع فى الاعارة المطلقة

مضى أحب وأجيب بأن محل قوله وإلا فالمعتاد فيها أعير للبناء والفرس وحصل لا إن لم يحصل ولا فيما أعير لغيرها كإعادة الدابة للركوب والثوب للباس والدار للسكنى على المذهب خلافاً لظاهر المصنف ومحل لزوم المعتاد فى البناء والفرس إذا لم يدفع المعير للمستعير ما أنفق وإلا فله الرجوع قبل مضى المعتاد كما افار له بقوله (وله الإخراج) أى إخراج المستعير (فى كسبناه) وغرس ولو بقرب الاعارة قبل المعتاد لفريطه بعدم التقييد (ان دفع ما أنفق) من ثمن الأعيان التى بنى بها أو غرسها ومن أجرة الفضة (وفى أيضاً قيمته) أى ان دفع قيمة ما أنفقته (وهل) ما فى الموضعين (خلاف أو) وفاق (قيمتها) أى فمحل دفع القيمة (إن لم يشتريه) بأن كان ما بنى به من طين وآجر وخشب فى ملكه

الشيوخ أن زيادة الحمل كزيادة المسافة فى التفصيل المذكور فيها ذكر ذلك بن فى باب النصب (قوله ولزمتم القيدة الخ) ابن عرفة للخمسى أن أجاب العارية بمن أو اقتضاء عمل لزمته إليه وإن لم يؤجل كقوله أعيرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو الدار أو هذا العبد أو الثوب فى صحة ردها ولو قرب قبضها ولزوم قدر ما تعار إليه ثالثاً إن اعاره لسكنى أو غرس أو بناء فالثانى وإلا فالاول الاول لابن القاسم فيها مع أشهب والثانى لغيرها والثالث لابن القاسم فى الدبائية يقول المصنف وإلا فالمعتاد مخالف بظاهرة المدونة إلا ان ابن يونس صوبه اه بن (قوله ان له ذلك) أى لربها أخذها قبل مضى ماجرت العادة ان تعار إليه (قوله بشرط الآتى) أى وهو أن يدفع المعير للمستعير ما أنفق من ثمن الأعيان (قوله على ان الراجح الخ) أى وهو قول ابن القاسم فى المدونة مع أشهب (قوله متى أحب) أى ولو قرب قبضها (قوله وحصل) أى ولم يكن هناك تقييد بأجل فيلزم ماجرت العادة ان الأرض تعار له للبناء أو الفرس (قوله لا ان لم يحصل) أى وإلا كان لربها الرجوع متى أحب على الاعتماد وكذا يقال فيما بعد * والحاصل أن الأقوال الثلاثة السابقة فيما إذا لم تقييد بأجل أو بعمل إنما هى فيما أعير للبناء والفرس ولم يحصل أو كانت الاعارة لغيرها وأما لو كانت الاعارة للبناء والفرس وحصلاً فإنه يلزم للمعتاد اتفاقاً (قوله خلافاً لظاهر المصنف) أى من لزوم المعتاد مطلقاً (قوله ومحل لزوم المعتاد فى البناء والفرس) أى إذا حصل بالفعل ما لم يدفع المعير للمستعير ما أنفق وإلا فله الرجوع قبل مضى المعتاد (قوله كما أشار له بقوله وله الإخراج الخ) أى فهو كالسكنى من قوله وإلا فالمعتاد فكأنه قال وإلا فالمعتاد فى معار لبناء وغرس وحصل إلا أن يدفع له ما أنفق فلا يلزم المعتاد وله إخراج المستعير (قوله وله) أى وللمعير إخراج المستعير فى كسبناه أى فيما إذا اعاره الأرض لبناء أو غرس وحصل والحال أنه لم يحصل تقييد بأجل وبذلك ذلك المعير بناء المستعير وغرسه ان دفع له ما أنفق (قوله لفريطه بعدم التقييد) أى بالأجل (قوله وفى أيضاً قيمته) أى والقولان لما لك فى المدونة (قوله أى قيمة ما أنفقته) أى من الأعيان التى بنى بها من طوب وحجر وخشب ونحو ذلك (قوله ومحل دفع ما أنفق) أى من ثمن الأعيان (قوله أو محله) أى محل دفع القيمة ان طال زمن البناء والفرس أى لغير الفرس والأعيان بطول الزمان (قوله تأويلات أربعة) محلها فى عارية صحيحة فان وقت فاسدة فعليه اجرة الثل ويدفع له المعير فى بنائه وغرسه قيمته (قوله فكالمعاصب) أى للمستعير كالمعاصب بخلاف من استأجر أرضاً من شخص مسدة طويلاً كتسعين سنة على مذهب من يرى ذلك لغيره أو يبنى فيها ويفعل ثم مضت تلك المسدة وأراد للزجر إخراج المستأجر ويدفع له قيمة بنائه أو غرسه منقوضاً فإنه لا يجاب لذلك ويجب عليه بقاء البناء والفرس فى أرضه وله كراء الثل فى المستقبل وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكاً أو وقفاً على جهة ونص على ذلك فى التوضيح ونقله عنه شيخنا العدوى فى حاشية خش وأقره (قوله وبين دفع قيمته منقوضاً) فان لم يكن له قيمة منقوضاً خيرين أن يأمره بقلعه

أو مباحاً ومحل دفع ما أنفق إن اشتراه للمارة (أو) محله (إن طال) زمن البناء والفرس ومحل الثمن ان لم يطل (أو) محل دفع القيمة (إن اشتراه) أى اشترى ما غرسه أو ما بنى به من حجر وطين وخشب (بغير كثير) وما أنفق إذا لم يكن بغير أو بغير يسير (تأويلات) أربعة واحد بالخلاف وثلاثة بالوافق (وإن انقضت مدة البناء والفرس) الشرطية أو للمعتاد (فكالمعاصب) لأرض بنى بها أو غرس فالحيار للمعير بين أمره بهدمه وقلع شجره وتسوية الأرض كما كانت وبين دفع قيمته منقوضاً بعد إسقاط أجرة من بهدمه ويسوى الأرض إذا كان المستعير لا يتولى ذلك بنفسه أو خسرته وإلا لم يعتبر إسقاط ما ذكر ويدفع له قيمته منقوضاً بتامها

(وإن ادعاه) أي العارية (الآخذ) (٤٤٠) ادعى (المالك الكراء) بأن قال دفعتها لك كبراء (فالقوله) أي للمالك

يمين في الكراء وفي الأجرة أن ادعى أجرة شبه والارد لأجرة المثل فان نكل فalcول للمستعير يمينه فان نكل غرم بنكوله (الآ أن يأنف مثله) أي مثل المالك عنه أي عن الكراء أي كان مثله يستعظم اخذ أجرة على مثل ذلك الشيء فalcول للمستعير يمينه فان نكل فللمالك يمينه فان نكل فالأظهر لاشيء له (كزائد المسافة) المختلف فيه فalcول للمعير يمينه (إن لم يزد) المستعير أي لم يركب الزائد الذي ادعاه وهو صادق ثلاث صور: ما إذا لم يحصل ركوب أصلاً، أو حصل بعضها أو جميعها (وإلا) بأن ركب المستعير الزائد أو بعضه (فلم يستعير) أي فalcول له (في نفى الضمان) أن عطبت للدابة فيه (في نفى الكراء) أي كراه الزائد أن سلمت وهذا اضلحبه وحلف والا فلعير كلفا كان اختلافها قبله ركوب المسافة المتفق عليها وفي أنائها كمرّ ويهيئ المستعير في ركوب المتفق عليها أو جيتها والترك واللع على ما جدد المكلف من

وبين أن يأخذه مجاناً وإذا أخذه مجاناً فلا يرجع على المستعير بقيمة القلع والهدم وتسوية الأرض فيما يظهر بخلاف الغاصب اه عبق (قوله وإن ادعاه أي العارية) كدابة أو ثوب أو آنية الآخذ الخ كالمركب دابة رجل لمكان كذا أو لبس ثوباً لإنسان جمعة أو استعمال آنية لإنسان شهر أو رجوعها فقال لربها أخذتها منك على سبيل العارية وقال ربها أكثرتها مني فalcول قول المالك إنه أكثرها منه يمين كما أن القول قول المالك إذا ادعى الاعارة وادعى الآخذ لها أنه اشتراها منه لأن القول قول من ادعى عدم البيع لأن الشيء لا يخرج عن ملك ربه إلا ببينه (قوله فalcول له) ظاهر للدونة أن هذا الحكم محله إذا وقع النزاع بعد الانتفاع أما لو تنازعا قبله فalcول لا أخذ في نفى عقد الكراء لأن القول المنكر العقد إجماعاً وهو ظاهر اه بن (قوله وفي الأجرة) أي في قدرها (قوله فalcول للمستعير يمينه) أي أنه أخذها على وجه العارية لا الإجارة (قوله غرم بنكوله) أي غرم الكراء الذي قاله المعير بنكوله إن كان ما قاله من الكراء مشبهاً وإلا غرم كراء المثل (قوله فللمالك يمينه) أي فalcول للمالك يمينه أي أنه يحلف المالك أنه ما دفعها له إلا على وجه الإجارة وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراهاله به (قوله فلا يظهر لاشيء له) قال الشيخ أحمد وهذا هو الجاري على القواعد لكن الذي في النواذر عن أشهب كما في بن أن المالك إذا نكل كان له كراء المثل واقتصرت عليه * واعلم أن هذا التفصيل بين من يأنف ومن لا يأنف يجري فيمن أسكن شخصاً معه في دار سكنه كما يجري في الدابة والسياب والآنية فان كان لا يأنف من أخذ الكراء فalcول للمالك أنه كراه يمين فان نكل فalcول قول الساكن يمين فان نكل غرم الكراء بمجرد نكوله وإن كان يأنف فalcول قول الساكن أنه أسكنه بغير أجر يمين فان نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراه به فان نكل أخذ كراء المثل أو لاشيء له على الخلاف الذي قد علمته وأما إن أسكنه بغير دار سكنه فalcول لربها أنه كراهاله انفسام لا (قوله كزائد المسافة) أي كما أن القول قول المالك يمينه إذا تنازعا في زائد المسافة بأن قال المعير اعرتك دابتي من مصر لغزة وقال المستعير بل إلى دمشق فalcول قول المعير يمينه إذا كان تنازعا قبل أن يزد المستعير شيئاً على ما ادعاه المعير وهذا صادق ثلاث صور: ما إذا تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلاً أو في أثناء المسافة التي ادعاه المعير أو في آخرها بأن تنازعا في غزاة لكن إن كان تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلاً أو في أثناء المسافة خير المستعير في الركوب إلى المحل الذي حلف عليه المعير أو يترك فان خيف من المستعير أن يتعدى الموضع الذي حلف عليه المعير توثق منه قبل أن يسدها إليه لئلا يتعدى (قوله فalcول له في نفى الضمان والكراء) أي فalcول قول المستعير بالنسبة لنفى الضمان ونفى الكراء مطلقاً كان تنازعا بعد وصول دمشق أو قبله إلا أنه إذا كان التنازع قبل وصولها فلا يقبل قوله بالنسبة لما بقي من المسافة (قوله وهذا أن أشبه) أي أن محل كون القول قول المستعير بالنسبة لنفى الضمان والكراء إذا تنازعا بعد أن ركب المستعير الزائد إن أشبه قوله وحلف فان لم يشبه أو نكل عن اليمين كان القول قول المعير فيضمن المستعير قيمته أن عطبت في الزائد وكراهها إن ردت سالمة (قوله كما إذا كان اختلافهما الخ) أي كما أن القول قول المعير إذا كان اختلافهما الخ (قوله وباللع على ما جدد المكلف من المثلين) وهما ما إذا تنازعا في زائد المسافة قبل أن يزد المستعير شيئاً على ما ادعاه المعير وما إذا تنازعا بعد أن زاد المستعير على ما ادعاه المعير (قوله وإن كانت الاستعارة برسول) أي قبضها من المعير وسدها للمستعير (قوله إن لم يزد) أي للمستعير على ما ادعاه المعير (قوله وإن برسول مخالف له وموافق للمستعير) وأولى إذا كان موافقاً له ومخالف للمستعير وأولى إذا كان الرسول لم يوافق واحداً منهما بل خالفهما

(قوله)

المثلين بقوله (وإن) كانت الاستعارة (برسول مخالف) للمستعير أو للمعير وألها أي فalcول للمعير

إن لم يزد وإن برسول مخالف للمعير والقول للمستعير إن زاد

وإن رسول مخالف له وموافق للمعير وشبه في عدم الضمان قوله (كدعواه) أي المستعير (رد ما لم يضمن) وهو ما لا يجاب عليه كبير فالقول له ولا ضمان عليه إن لم يقبضه بيينة مقصودة للتوثيق وإلا ضمن وأما دعواه رد ما يضمن وهو ما يجاب عليه فلا يصدق وعليه الضمان مطلقاً (وإن زعم) شخص (أنه مرسل) من زيد (لاستعارة) حتى (مثاله من بكر فدفعه بكر ما طلبه) (و) زعم أنه (تلف) منه (ضمنه مرسله) وهو زيد (إن صدقه) على الأرسال (وإلا) (٤٤١) يصدقه (حلف) أنه لم يرسله (وبرى) ثم حلف الرسول) لقد

أرسلني وأنه تلف بلا تفريط مني (وبرى) أيضاً وضاع الخ إلى هدرنا لكن الراجح أن الرسول يضمن ولا يحلف الالينة بالأرسال فالضمان على المرسل ومفهوم زعم أنه تلف أنه لو ثبت التلف بالتفريط وقد صدقه المرسل فلا ضمان على أحد لاتفاقه في العارية حيث ثبت ومفهوم حتى أنه لو كانت العارية مما لا يضمن كدابة فلا ضمان على أحد إلا إذا تعدى (وإن اعترف بالعداء) بأن قال لم يرسلني أحد وتلفت منه (ضمن الحر) (الرشد) دون السفه والصبي (و) ضمن (العبد في ذمته) لارقبته فلا يباع لها بل يتبع (إن عتق) وللسيد اسقاطه عنه (وإن قال) الرسول (أو صلت) أي المعار من حتى ونحوه (لهم) أي لمن أرسلني فكذبوه وانكروا الأرسال (فعليه) اليمين

(قوله وإن رسول مخالف له) وأولى إذا كان موافقاً له ومخالفًا للمستعير وأولى إذا لم يوافق واحداً منهما والخاص أن الرسول هنا لقو فلا يكون شاهداً لأحدهما إذا صدقه (قوله مطلقاً) أي سواء قبضها بيينة مقصودة للتوثيق أم لا (قوله ثم حلف الرسول وبرى) ما ذكره المصنف في هذه المسئلة هو سماع عيسى عن ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد مذهب المدونة وهو أن الرسول يضمن إذا أنكر مرسله الأرسال وحلف فقول المصنف ثم حلف الرسول وبرى ضعيف كما في بن وغيره وإذا كان ذلك المرسل عبداً فغاية في رقبته وإلى مذهب المدونة أشار الشارح بقوله لكن الراجح أن الرسول يضمن ولا يبرأ بالحلف (قوله أنه لو ثبت التلف) أي قبل وصوله للمرسل (قوله لا تنفائه في العارية) أي لاتنفاء الضمان في العارية إذا ثبت تلفها بلا تفريط (قوله وإن اعترف) أي الرسول بالعداء أي بتعديه في اخذ العارية بغير إرسال والحال أنها تلفت منه (قوله ضمن الحر الرشد) أي عاجلاً (قوله دون السفه والصبي) أي لتفريط المعير بالدفع لمهامع عدم اختيار حالها (قوله لارقبته) أي ولا في ذمته عاجلاً وظاهره ولو كان ذلك العبد مأذوناً له في التجارة والذي ينبغي أن المأذون كالحرة في أنه يضمنها في ذمته عاجلاً كما مر في الودعة (قوله فعليه وعليهم اليمين) قال طفي هذا لا يأتي على المتمد في المسئلة الأولى سواء أنكروا الأرسال أولا ، أما الأول فلما تقدم أنهم يحلفون ويقرم الرسول وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي دفعت إليه بغير إيشاد فيقرم على المشهور وصرح به في معين الحكم ولذا قال الشارح والراجح ضمان الرسول كما تقدم (قوله ويبدون باليمين كما في النقل) أي فكان الأولى للمصنف أن يقول فعليه ثم عليه اليمين فإن نكلوا أو نكل فالقرم عليهم ثم عليه أن رب المتاع يرجع عليهم فإن تصرف الخلاص منهم رجع عليه وإن حلف ونكلوا فالقرم عليهم وعكسه القرم عليه فقط ، وهذا معنى قول الشارح ومن نكل منهما ضمن (قوله وفي علف النخ) العلف الذي فيه الخلاف بفتح اللام ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قولاً واحداً وظاهر المصنف جري القولين ولو طالت الددة وهو كذلك خلافاً لقول بعضهم أنها على المستعير في الليلة والليلتين وعلى المعير في الددة الطويلة والسفر البعيد ، كذا في اللواق وقد عكس ذلك عقب (قوله قيل على ربها) أي لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء وربها كان علفها أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف إلى الكراء (قوله وقيل على المستعير) أي لأن ربها فعل معروف فلا يليق أن يشدد عليه، والمتمد من القولين أن علفها على ربها بخلاف العبد الخدم فان مؤته على مخدومه بالفتح كما افاده شيخنا العدوي وفي بن أن اللاتق باصطلاح المصنف أن يعبر بتردد اللواق اه كلامه .

٥٦ - دسوق - لث
انهم أرسلوه وأنه أوصله اليهم (وعليه اليمين) انهم لم يرسلوه ولم يوصله لهم وتكون هدرنا ومن نكل منهما ضمن ويبدون باليمين كما في النقل والراجح ضمان الرسول كما تقدم (ومؤنة أخذها) أي أجرة اخذها من مكانها إن احتاجت لأجرة (على المستعير كردها) لربها (على الأظهر) لأنها معروف من المعير فلا يكلف أجرة معروف صنعه (وفي علف الدابة) المستعارة وهي عند المستعير (قولان) قيل على ربها وقيل على المستعير

[درس] باب في النصب وأحكامه (النصب أخذ مال) أي استيلاء عليه (قهرأ) على واضح يده عليه (تعدياً) أي ظناً (بلاحرابة) (١) فأخذ جنس يشمل النصب وغيره كأخذ إنسان ماله من مودع أو مدين أو غير ذلك وهو من إضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمتبادر من أمثال الذوات فخرج التعدي وهو الاستيلاء على المنفعة كسكنى دار وركوب دابة مثلاً وقوله قهرأ حال مقارنة لأمثلها (٢) خرج به السرقة ونحوها (٣) إذ لا قهر حال الأخذ وإن حصل التهر بعدد كما خرج المأخوذ اختياراً

باب في النصب

(قوله في النصب) أي في بيان حقيقته (قوله أي استيلاء عليه) يعني ليس الأخذ الحسى بالعمل لازماً بل متى حال الظالم بين المال وربه ولو أبقاه بموضعه الذي وضعه فيه ربه كان غاصباً واعتراض قول النصف أخذ مال الخ بأنه يشمل أخذ المنافع فقط لأنها متمولة يعاوض عليها مع أنه تعد والنصب للذات فكان الأولى أن يقول أخذ مال غير منفع لأجل إخراج التعدي فأجاب الشارح بقوله والمتبادر الخ (قوله أخذ آدمي) أي سواء كان مسلماً أو ذمياً سواء كان أجنبياً أو قريياً غير والد ولا يشترط كون ذلك آدمي بالغا (قوله ونحو ذلك) أي وخرج نحو ذلك كأخذ الأب الغني والجد من مال ولده قهرأ عنه فلا يسمى غصباً وإنما خرج ذلك بقوله تعدياً لأن التعدي من لا شبهة له في الأخذ شرعية والأب والجد لهما شبهة لغيره: أنت ومالك لأبيك. وحينئذ فلا يحكم (١) لذلك بحكم النصب وهو الحرمة والأدب (قوله وأدب) أي وجوباً بعد أن يؤخذ منه ما غصبه (قوله صغير أو كبير) أي سواء كان بالغا أو غير بالغ وقيل غير البالغ لا يؤدب وحكى القولين ابن عرفة عن ابن رشد والآخرى وابن شعبان (قوله بخلاف غيره) أي بخلاف غير المميز فلا يؤدب (قوله لحق الله تعالى) علة لقول النصف وأدب مميز وهذا التعليل يجري في البالغ والصغير وقوله بعد وإنما الخ علة أخرى لتأديب الغير (قوله ولو عفا عنه الفصوب منه) أي خلانا للتيطى حيث قال لا يؤدب إذا عفا عنه الفصوب منه (قوله باجتهاد الحاكم) أي وتأديب الفاصب المميز باجتهاد الحاكم فلا يحقد بمقدور معلوم من الاسواط كالمحدود (قوله كدعيه على صالح) قال في النوادر محمل أدب من ادعاه على صالح إذا كانت الدعوى على وجه اللشاعة لا أن كانت على وجه الظلم تله بن فاذا ادعى عليه النصب على وجه الظلم فلا يمين عليه اتفاقاً بل أن أقام المدعى بينة غرم وإلا فلا شيء عليه (قوله وهو من لا يمين به) أي ولو اتهم بغيره كزنا وسكر، قاله شيخنا، وقيل المراد بالصالح من كان من أهل الخير والدين، فبلى هذا لا يؤدب من ادعاه على من يمين بالزنا والسكر (قوله بخلاف مدعيه على فاسق) أي وهو من يشار إليه بالنصب ولم يكن مشتهراً به (قوله أو مجهول حال) وهو من لا يعرف بخير ولا بشر (قوله وحلف الفاسق) أي إذا ادعى عليه شخص أنه غصب كذا وقوله إن لم تكن للمدعى بينة أي على ذلك الفاسق بالنصب (قوله وإلا ضمن) أي والا يحلف الفاسق ضمن ما ادعى عليه به أنه غصبه (قوله وفي حلف المجهول حاله) أي إذا ادعى عليه بأنه غصب كذا أي وعدم حلفه قولاً وأما إذا ادعى على من كان مشهوراً بالنصب فإنه يهدد ذلك المدعى عليه ويسجن له لئلا يخرج عين الفصوب فإن لم يخرج شيئاً حلف وبرى، فإن نكل حلف المدعى واستحق، فظهر لك أن الأقسام أربعة لأن المدعى عليه بالنصب إما صالح وإما فاسق يشار إليه بالنصب ولم يشتهر به وإما مجهول حاله وإما مشهور بالنصب

(١) قوله فلا يحكم الخ تقدم عن الامام النص على حرمة أخذ الأب مال ولده بلا رضاه وأن الحاكم يؤدبه بغير الحبس فخر اه كنبه محمد عليش

كعارية وسلف وهبة وقوله تعدياً خرج به المأخوذ قهرأ بحق كالدائن من مدين ماطل أو من غاصب والزكاة كرها من تمتع ونحو ذلك ولما كانت هذه القيود تشمل الحرابة قال بلاحرابة لاخراجها لأن حقيقتها غير حقيقة النصب من حيث ترتب بعض الأحكام على الحرابة دون النصب (وأدب) غاصب (مميز) صغير أو كبير بخلاف غيره كمنحون وصبي لم يميز لحق الله تعالى ولو عفا عنه الفصوب منه باجتهاد الحاكم وإنما أدب الصبي لأنه لدفع الفساد وإصلاح حاله كما تضرب الدابة لذلك (كدعيه) أي كما يؤدب مدعي النصب (على صالح) وهو من لا يمين به لا خصوص الصالح عرفاً وهو القائم بحقوق الله تعالى وعباده حسب الامكان بخلاف مدعيه على فاسق أو مجهول حال فلا يؤدب وحلف الفاسق إن لم تكن للمدعى بينة وإلا ضمن أن حلف المدعى

(وفي حلف المجهول) حاله (قولان) قيل يحلف ليرأى من الغرم فإن نكل حلف المدعى واستحق فإن نكل فلا شيء له (قوله)

(١) قول النصف بلا حرابة أراد بها اللقوة أعنى المقاتلة لئلا يلزم تركيب الحقيقة وهو معيب لأنه يستلزم الحفاء المنافي للتعريف (٢) قول الشارح قهرأ حال مقارنة الخ فيه أمران الأول عجز الحال من التكرار بلا مسوغ وهو قليل الثاني نصب المصدر المنكر مقصور على السماح فالأولى أنه مفعول مطلق مبين لنوع الأخذ على حذف مضاف والأصل أخذ قهرأ وكذا قوله تعدياً وقوله وإن حصل القهر بسبه ممنوع وقوله المأخوذ المناسب في الموضعين الأخذ ويقول كأخذ الدين وأخذ الزكاة اه

وقيل لا (وضمن) القاصب المميز (بالاستيلاء) على المصوب عقاراً أو غيره ولو تلف بساوى أو جناية غيره عليه وأشار بقوله وضمن بالاستيلاء أى بمجرد إلى أن القيمة تعتبر يومه لا يوم حصول المفوت والكلام هنا فى ضمان الذات المصوبة وسيأتى له الكلام على غاصب المنفعة (وإلا) يكن القاصب مميزاً بل كان غير مميز وكذا الخانى على نفس أو مال (٤٤٣) الغير المميز (فتردّد) أى طريقتان

الطريقة الاولى تحكى الخلاف فيما يضمنه هل يضمن المال فى ماله والدية على عاقلة ان بلغت ثلث دية والا ففى ماله أولاً يضمن المال بل الدية على ما ذكرنا أولاً يضمن مالا ولا دية بل فله هدر كالعجماء، والطريقة الثانية تحكى الخلاف فى حد السن الذى يضمن فيه اذا كان صغيراً اقل سنة وقيل سنتان وقيل سنة ونصف وقيل شهران وقيل غير ذلك إلا ان شهر فلا ضمان عليه كالعجماء واعترض قوله والا بأن معناه والا يكن القاصب مميزاً وغير المميز لا يتصور منه غصب ويحاج بأنه يشمل المجنون المطبق وهو يتصور منه الغصب خلافاً لمن قصره على الصبي فاعترض ثم المذهب ان الصبي الغير المميز والمجنون يضمنان المال فى مالهما والدية على العاقلة إن بلغت الثلث والا ففى مالهما وأن التمييز لا يحد بسن فقد يكون ابن سنة وقديكون ابن أكثر وعمل المميز إذا لم يؤمن على مال والا فلا ضمان كما مر فى

(قوله وقيل لا) أى وقيل لا توجه عليه اليمين بل ان أقام المدعى بينة عليه بالغصب غرم وإلا فلا شئ عليه والقول الثانى أظهر لقاعدة أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا وانصب من باب التجريح وهو إنما يثبت بعدلين (قوله وضمن القاصب المميز) أى تعلق به الضمان وقوله بالاستيلاء أى بالحيلولة بينه وبين ماله وإما قلنا أى تعلق الضمان به ولم تقل أى ضمن بالفعل لأنه لا يحصل الضمان بالفعل إلا اذا حصل مفوت ولو بساوى أو جناية غيره (قوله عقاراً أو غيره) هذا هو المذهب خلافاً لما فى ابن الحاجب من أن غير العقار لا يقرر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء بل حتى ينقل وإلا فيضمن وسلمه شارحوه واعترضه ابن عرفة بأن المذهب ليس كذلك بل مجرد الاستيلاء على المصوب يوجب ضمانه قطعاً كان عقاراً أو غيره انظر بن (قوله وأشار بقوله الخ) أى ان فائدة تعلق الضمان به بمجرد الاستيلاء اعتبار القيمة يومه إذا حصل مفوت لا يوم الفوات (قوله وسيأتى له الكلام على غاصب المنفعة) أى من أنه يضمنها بمجرد فواتها على ربها والحاصل أن غاصب الذات يتعاقب به ضمانها من يوم الاستيلاء عليها ويضمن غلة تلك الذات من يوم استيلائها وأما المتعدي وهو غاصب المنفعة فيضمن المنفعة بمجرد فواتها على ربها وإن لم يستعمل إلا غاصب البضع لأجل وطئه والحر لأجل استخدامه فإنه إنما يضمن بالاستعمال فاذا وطئ واستخدم غرم صدق الاول وأجرة الثانى والا فلا (قوله الطريقة الاولى تحكى الخلاف) أى تحكى ثلاثة أحوال فيما يضمنه وما لا يضمنه (قوله أولاً يضمن المال الخ) أى فعله بالنسبة كفعل العجماء وأما الدية فلي عاقلة ان بلغت الثلث (قوله والطريقة الثانية تحكى الخلاف فى حد السن) أى فهذه الطريقة تجزم بضمانه المال والدية ولكن تحكى الخلاف فى حد أقل السن الذى يضمن فيه (قوله قليل سنة) فان كان عمره أقل منها فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنتان) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنة ونصف) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله والا يكن القاصب مميزاً) أى بأن كان غير مميز فتردد (قوله ويحاج بأنه) أى غير المميز يشمل الخ، على أن الصبي يتصور منه الغصب بأن يأخذ المال قهراً ممن هو مثله أو هو أقل منه أو تلفه اه شب (قوله خلافاً لمن قصره على الصبي الخ) أنت خير بأن الطريقتين المذكورتين إنما تتأنيان فى الصغير وأما المجنون فلا يتأني منه إلا الطريقة الأولى، فالأولى قصر كلام المصنف على الصبي ولا اعتراض عليه لان الصغير الغير المميز يتأني منه الغصب كما علمت فتأمل (قوله ثم المذهب الخ) أى وحيثئذ فالتردد ضعيف سواء كان فيما يضمنه أو فى السن الذى يضمن فيه على أنه ليس من عادته جعل التردد فى موضوع متعدد فلو حذفه كان أحسن اه عبق وما ذكره من أنه المذهب هو القول الاول من الأقوال الثلاثة التى حكمتها الطريقة الأولى (قوله فقد يكون) أى المميز المفهوم من التمييز ابن سنة وقد يكون ابن أكثر فالمدار فى التمييز على فهم الخطاب وحسن الجواب عنه (قوله ومحل ضمان المميز) الأولى ومحل ضمان الصغير لما أفسده من المال سواء كان مميزاً أو غير مميز إن لم يؤمن عليه وإلا فلا ضمان (قوله ان عمده كالخطأ) أى فيكون على عاقلة إن بلغ ثلث دية وإلا ففى ماله (قوله كأن مات) تشبيهه فى الضمان فى قوله وضمن بالاستيلاء (قوله أو قتل عبد الخ) أى انه إذا غضب عبداً قتل شخصاً بعد غصبه قتل به فإنه يضمنه الغاصب وأما لو كان القتل سابقاً

الحجر وسيأتى فى الجراح ان عمده كالخطأ وأشار بقوله (كأن مات) الحيوان المصوب عند الغاصب الى انه يضمن الساوى كأنهم الدار المصوبة قبل سكنها (أو قتل عبد) مصوب (قصاصاً) ان جنى به الغصب أو حرابته أو ارتداده (أو ركب) الدابة

المقصوبة فمأكلت بل ولو لم يركب (أودبح) (٤٤٤) الشيء المقصوب فيضمن القيمة يوم التمديد ولربها أخذها مذبوحة (أو جحد)

مودع (وديمة) ثم أقر بها أو قامت عليه بينة ثم هلكت ولو بسماوى لانه بمجرد صار كالعاصب (أو أكل) شخص طعاماً مقصوباً (بلا علم) منه بأن النظام مقصوب وبدى بالعاصب فإن أعسر أو لم يقدر عليه فعلى الآكل بقدر أكله أو ما وهب له فإن أعسر اتبع أو لم يأسر ومن أخذ منه شيء فلا رجوع له على الآخر وأما يعلم فهو والعاصب سواء (أو أكره غيره) على التلف (فان المكروه بالكسر يضمن لكن يبدأ بالمباشر لا بالتلف على المكروه بالكسر وكذا من أغرى ظاناً على مال لا يتبع المقرى بالكسر إلا بعد تقدير الرجوع على المقرى بالفتح لأن المباشر يقدم على التسبب ومفهوم على التلف أنه لو أكرهه على أن يأتيه بحال الغير فأنه به فالضمان على كل منهما على السواء (أو حفر بشراً تصدياً) بأن حفرها في أرض غيره أو في طريق الناس فردى فيها شيء ضمن وأما بملكه بغير قصد ضرر فلا ضمان عليه (وقدم عليه) أى على الحافر لها في الضمان (الردى) أى تعلق به الضمان وحده لأنه المباشر والحافر متسبب

على العصب وقتل به عند العاصب فلا ضمان عليه وهذا ما يفيد كلام النوادر وقرر به ابن فرحون كلام ابن الحاجب ، إذا علمت هذا فتوقف عقب تبعاً لمع والشيخ أحمد الزرقاني في القتل السابق على العصب إذا قتل بسببه بعد العصب هل يكون موجبا لضمانه أولاً ؟ قصور انظر بن (قوله) ولو لم يركب (أى لان مجرد وضع اليد يوجب الضمان (قوله) أودبح) أى انه إذا غصب دابة وذبحها لزمته القيمة بمجرد الذبح وصارت مملوكة للعاصب فيجوز له الأكل منها ويجوز لغيره أن يشتري منها والمذهب أن الذبح ليس بمفيت ولربها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مذبوحة من غير أن يأخذ معها ما قصه الذبح كما هو قول ابن القاسم في صماح يحيى وقيل انه يغير بين أخذ قيمتها وأخذها مذبوحة مع ما قصه الذبح وهو قول ابن مسلمة ، قل ابن ناجى وهو بعيد عن أصول المذهب اه بن (قوله) ولربها أخذها مذبوحة) أى حينئذ فليس الذبح ، فميتاً للدابة المقصوبة خلافاً لما يقتضيه كلام المصنف حيث عده من المفوتات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقوله ابن عبد السلام وأصله لابن الجلاب وعلى المذهب فلا يجوز الشراء مما يذبحه العاصب ولا يجوز الأكل منه (فرع) لاشئ على مجتهد أنلف شيئاً بقتواه وضمن غير المجتهد إن نصبه السلطان أو نائبه للقتول لأنها كوظيفة عمل قصر فيها والا يكن منتصباً للقتول وهو مقلد ففى ضمانه قولان مبنيان على الخلاف في القتل القولى هل يوجب الضمان أم لا ؟ والشهور عدم الضمان ، وقال شيخنا الظاهر أنه ان قصر في مراجعة القول ضمن وإلا فلا ولو صادف خطؤه لأنه فصل مقدوره ولأن الشهور عدم الضمان بالقرور القولى (قوله) ثم هلك) أى عنده قبل أخذها منه وقوله لأنه بمجرد النخ علة لمحدوف أى فيضمن قيمتها لانه النخ (قوله) أو أكل شخص طعاماً مقصوباً) أى أهده له العاصب أو أكله ضيافة عنده (قوله) وبدى بالعاصب) أى فيضمن ذلك الآكل بقدر ما أكل لكن يبدأ النخ (قوله) وأما يعلم) أى وأما إذا أكل الشخص طعاماً مقصوباً مع علمه أنه مقصوب (قوله) فهو والعاصب سواء) فلا يبدأ بواحد عن واحد بل يفرم الآكل بقدر ما أكل ويفرم العاصب ما بقى (قوله) لكن يبدأ النخ) * الحاصل أنهما يضمنان معاً هذا مباشرته وهذا لتسببه لكن المباشر يقدم فى الغرم على التسبب فلا يتبع التسبب إلا اذا أعدم المباشر وكل من غرم شيئاً منهما فلا رجوع له على صاحبه بشئ مما غرمه ، وهذا هو الذى فى النوادر عن سحنون وقوله ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة وبه قرر ح وقال انه المذهب فحمل المصنف على ظاهره من أن الضمان على المكروه بالكسر فقط ليس بصواب انظر بن (قوله) فأنا له) أى ثم أتلفه المكروه بالكسر (قوله) على كل منهما على السواء) أى فكل من قدر عليه منهما أخذ منه الجميع ومن غرم شيئاً رجع بنصفه على صاحبه وما ذكره فى هذه المسئلة من أن الضمان منهما على السواء هو الذى اتصرت عليه سحنون وفرق ابن عرفة بين هذه ومسئلة المصنف بأن هذه قد وقع من كل منهما مباشرة بخلاف الأولى فلم يقع من المكروه بالكسر إلا الاكراه فلذلك قدم عليه المباشر اه بن (قوله) أوفى طريق الناس) أى أو بملكها بلا حائل (قوله) وأما بملكه) أى وأما لو حفرها بملكه أى أو بأرض موات فردى فيها شيء فلا ضمان اذا كان حفرها بغير قصد ضرر أما لو حفرها بملكه بقصد ضرر كوقوع شخص معين أو وقوع سارق أو وقوع حيوان محترم غير آدمى وإن لم يقصد هلاكه فقد ر الله انه وقع فيها حيوان أو شخص آخر غير المدين والسارق وتلف فانه يضمن (قوله) وقدم عليه) أى على الحافر المتعدي الردى بمعنى أن الضمان متعلق به وحده دون الحافر فانه لا ضمان عليه أصلاً سواء كان الردى موسراً أو مضراً خلافاً لما يوهمه لفظ قدم من انه إن أعدم الردى ضمن الحافر فامس الحافر كالمكروه بالكسر ولعله لأن تسبب الحافر أضعف من تسبب المكروه

فيها غيره (فسيان) الحافر والردي في القصاص عليه ما لا انسان المكافئ وضمان غيره (٤٤٥) (أو فتح قيد عبد) مثلاً قيد

(لثلاثين) (أو فتح با) فأتى ضمن قيمته لربه (أو) فتح باباً مغلقة (على غير عاقل) فذهب فيضمنه (إلا بمصاحبة ربه) له حين الفتح فلا ضمان على الفاتح إذا لم يكن طيراً وإلا ضمن لأن الطير لا يمكن ترجيعه عادة (أو) فتح (حرزاً) فسال ما فيه إذا كان ماثماً أو أخذ منه شيء إذا كان جامداً (المثلي) معمول لقوله ضمن (ولو بفلاء بمثل) وردت بقول من قال إذا غصبه يوم الفلاء فرخص بعد ذلك أخذ ربه قيمته يوم القصب (وَصَبَر) ربه إذا تصذر وجود المثل كفاكة خرج البائس (لو جوده) صبر (بلده) أي لبلد القصب إن وجد القاصب بغيره (ولو صاحبه) بأن كان المثلي المقتسوب مع القاصب في غير بلد القصب لأن نقله فوت يوجب رد المثل لارد المين وجاز دفع ثمن عن الطعام المثلي على الذهب لأن طعام القصب يجرى مجرى طعام القرض ويجب التعميل لثلاثين يكون فسخ دين في دين وردت بقول أشهب بخير ربه بين أخذه فيه أولى مكان القصب (وَمُنْع) القاصب (منه) أي من التصرف فيه (وللتوقير) برهن أو حميل خشية ضياع حق ربه ومثله للقوم حيث احتاج لكبير حمل

(قوله فسيان) هذا مقيد بما إذا علم الردي بقصد الحافر وإلا انقضى من الردي فقط كما نقله المواق عن ابن عرفة وما ذكره المصنف من أهماسيان هو قول القاضي أبي الحسين وهو المعتمد وقال القاضي أبو عبد الله بن هرون يقتل الردي دون الحافر تغليباً للبائسة (قوله في الانسان المكافئ) أي لها معاً فإن كان للمكافئ أحدهما فقط كأن حفرها حر مسلم لأجل وقوع عبد معين فإرادته فيها عبد مثله قتل الردي دون الحافر تغليباً للبائسة وعليه الأدب وانظر هل عليه شيء من قيمة العبد أم لا قاله عبق (قوله وضمان غيره) أي غير الانسان المكافئ (قوله قيد عبد مثلاً) أي أو فتح قيد حر مثلاً لا يأتى فذهب بحيث تمذر رجوعه فإنه يضمن دية عمد كما يأتي في قوله كحر باعه وتعذر رجوعه من أنه لا مفهوم لباعه بل حيث أدخله في أمر يتمذر رجوعه فإنه يضمن دية (قوله قيد لا يأتى) مفهومه أنه لو فتح قيد عبد مثلاً لا يأتى فذهب بحيث تمذر رجوعه فإنه يضمن دية عمد كما يأتي في قوله كحر باعه وتعذر رجوعه من أنه وقال الفاتح إنما قيده لئلا يملكه ولم يعم قرينة على صدق واحد منهما فالظاهر أن القول قول سيده لأن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته (قوله فأتى) أي عقب الفتح أو بعده بمهلة (قوله إلا بمصاحبة ربه) أي إلا إذا فتحه بحضرة ربه ولو كان ربه نائماً نوماً خفيفاً بحيث يكون عنده شعوره قال عبق والظاهر أن المراد بمصاحبة ربه في مسألة المصنف أن يكون بمكان هو مظنة شعوره بمخروجه وإن بعد عنه يسيراً لا الملاصقة (قوله وإلا ضمن) أي وإن كان صاحبه حاضراً غير نائم (قوله لا يمكن ترجيعه عادة) أي بخلاف غيره فإنه يمكن ترجيعه (قوله فسال ما فيه) أشار بهذا لدفع ما يقال أن قوله أو فتح حرزاً مكرراً مع قوله أو على غير عاقل وحاصل الجواب أن ما هنا فتح الحرز على غير حيوان وما مر فتحه على حيوان أو أن ما مر فتح الحرز فذهب ما في داخله بنفسه وما هنا فتح الحرز وأخذ آخره ما في داخله (قوله أو أخذ منه شيء إذا كان جامداً) لكن في هذه يقدم الأخذ لمباشرة على الفاتح وعمل ضمان فاتح الحرز ما لم يفتحه بمصاحبة ربه وإلا فلا ضمان على من فتحه كما اختاره ابن يونس فقد حذف المصنف قوله إلا بمصاحبة ربه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولو أخره وذكره هنا كان أولى (قوله معمول لقوله ضمن) أي ضمن بالاستيلاء المثلي إذا تعيب أو تلف بمثله ولو غصبه بفلاء وحكم عليه به زمن الرخاء فقوله بمثله متعاقب ضمن وقيدنا بقولنا إذا تعيب أو تلف احترازاً عما لو كان المثلي المقتسوب موجوداً ببلد القصب وأراد ربه أخذه وأراد القاصب إعطاء مثله فله ربه أخذه لأنه أحق بعينه شيء وإن كانت المثليات لا تتراد لأعيانها لكن اتفقوا على أن المثليات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراماً أو كان في ماله شبهة قرب المقتسوب له غرض في أخذ عين شيء لأنه حلال ومال القاصب حرام (قوله قول من قال) أي وهو الاعمى (قوله قيمته يوم القصب) أي لأن القاصب أحق بالحمل عليه (قوله وصبر) أي المقتسوب منه وجوباً لبلده أي لبلد القصب إن وجد القاصب بغيره، محل ذلك ما لم يتمتع بالخلاص منه إذا رجع لبلده والا غرمه قيمته في المحل الذي وجده فيه ولا يصبر عليه حتى يرجع لبلده كما في ح عن البرزلي عند قول المصنف الآتي وإن وجد غاصبة بغيره وغير محله فله تضمينه (قوله لأن نقله فوت) أي لأن نقل المثلي ولو لم يكن فيه كلمة فوت بخلاف نقل المقوم إنما يكون فوتاً إذا كان في نقله كافة واحتاج لكبير حمل وءالم أن فوت المثلي يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخيسير بين أخذه وأخذ قيمته (قوله بين أخذه) أي المثلي وقوله فيه أي في البلد الذي وجد فيه القاصب (قوله ومنع منه) أي أن الحاكم يجب عليه أن يمنع القاصب من التصرف في المثلي الذي صاحبه في غير بلد القصب حتى يتوثق منه ربه برهن أو حميل (قوله فيه) أي في المثلي المقتسوب الذي صاحب القصب بغير بلد القصب (قوله ومثله المقوم) أي ومثل المثلي المقوم فيمنع القاصب عن التصرف فيه إذا وجد معه بلد أخرى غير بلد القصب

القاصب (منه) أي من التصرف فيه (وللتوقير) برهن أو حميل خشية ضياع حق ربه ومثله للقوم حيث احتاج لكبير حمل

ولم يأخذه ربه وإذا منع من التصرف لا توثق فتصرف فيه فتصرفه مردود فلا يجوز لمن وهب له منه شيء قوله ولا الأكل منه مثلاً وظاهره ولو فات عند الغاصب ولزمه القيمة وبه قال بعض وقال بعضهم يجوز حينئذ يرجع وهو حاصله أن الحرام لا يجوز قوله ولا الأكل منه ولا السكنى فيه ما لم يفت عند الظالم وتعين عليه القيمة وإلا جاز على الأرجح ومن اتقاه فقد استبرأ لدينه وعرضه (ولا رد له) أى ليس للمغصوب منه أن يلزم الغاصب رد ما صاحبه في غير بلد الغصب إلى بلده لما مر أن نقل المثلث فوت كالمقوم أن احتاج لسكينة حمل خلافاً للغيره وهذا يفتى عنه قوله لبلده ولو صاحبه (كأجازته) (٤٤٦) يعمه معياً تشبيهه في عدم الرد والضمير في إجازته يعود على المغصوب

منه وفي يعمه يعود على الغاصب والإضافة فيه ما من إضافة المصدر لفاعله ويعمه مفعول إجازته ومعياً مفعول يعمه أحوال من ضميره يعنى أن الغاصب إذا باع ما غصبه معياً فأجاز للمغصوب منه يعمه (زال) العيب عند المشتري (وقال) المغصوب منه إنما (أجزت) البيع (لظن بقائه) أى العيب ثم ظهر زواله فليس له رد البيع قال في المدونة من غصب أمة بعينها يابض فباعها ثم ذهب البياض عند البتاع فأجاز ربه البيع ثم علم بذهاب البياض فقال إنما أجزت البيع وأنا لا أعلم بزوال العيب وأما الآن فلا أجزه لم يلتفت لقوله ويلزمه البيع اه ولو باعه الغاصب سليماً بعد زوال العيب فأجزه ربه لظنه بقاءه إسكان الحكم كذلك على الأرجح من أنه ليس له رد البيع لأن العلة فطرته إذ لو شاء لتثبت ولو كان المالك لا تساطله

حيث احتاج الخ (قوله ولم يأخذه ربه) أى بل أراد أخذ قيمته (قوله فتصرف فيه) أى فخالص وتصرف فيه يبيع أو هبة أو صدقة (قوله فلا يجوز لمن وهب له شيء) أى مع علمه بأنه مغصوب (قوله وإلا جاز على الأرجح) أى وإلا بأن فات عند الغاصب ولزمته القيمة جاز أكله على ما رجحه ابن ناجي تبعاً لصاحب المعيار ولو علم الآكل أن الغاصب لا يدفع القيمة لأن دفع العوض واجب مستقل واعتمده أيضاً شيخنا في حاشية خشن خلافاً لفتوى الناصر والقرافي وصاحب المدخل من النسخ إذ علم أن الغاصب لا يدفع قيمة (قوله لما مر من أن نقل المثلث فوت الخ) أى وحينئذ فبمجرد نقله صار اللازم له مثله في بلد الغصب (قوله أن احتاج الخ) أى لو لم يحتج لذلك تعين أخذ ربه له (قوله يفتى عنه قوله ولبلده ولو صاحبه) وجهه أنه إذا كان يجب الصبر لبلده ولو كان مصاحباً للغاصب يعلم منه أن الغاصب لا يجبر على رده لبلد الغصب وفيه أنه لا يعلم منه ذلك لأن للمغصوب منه قد يقول للغاصب أنا أصبر لبلده ولكن رده أنت إليه تأمل (قوله أحوال من ضميره) لعل الأولى أحوال من مفعوله المخدوف أى كإجازة المغصوب منه يبيع الغاصب الشيء للمغصوب حاله كونه معياً وذلك لأن ضمير يعمه للغاصب والموصوف بكونه معياً الشيء للمغصوب لا الغاصب (قوله إذا باع ما غصبه معياً) أى حاله كونه معياً وقت بيع الغاصب له سواء كان العيب طارئاً عنده أو كان عند ربه قبل الغصب (قوله فليس له رد البيع) أى الذى إجازته ولا عبرة بتعلله أنه إنما أجاز لظنه دوام العيب لتفريطه إذ لو شاء لتثبت (قوله على الأرجح) هذا القول لعبد الحق وظاهره ترجيحه على قول بعض القرويين له الرد (قوله بغير بلده) أى بلد الغصب (قوله بما تضمنه الخ) أى فيما تضمنه (قوله ولا رد له) وهو عدم الالتفات لقول رب المغصوب فما تضمنه قوله المذكور وجه الشبه لا الشبه به (قوله وصيغت) أى صاغها الغاصب حلياً أو سبكها أو ضربها دراهم أو ضرب النحاس فلوساً (قوله لقواتها بالصياغة) أى وكذا بالضرب وأما جعل النحاس توراً فإنه لا يكون مفوتاً (قوله وإلا فقيمته) أى لأن المثلث الجزاف يضمن بالقيمة للهروب من الزانية وهى فى الجنس المتحد ولو غير ربوى ولو كان غير طعام أصلاً ، وإنما كان الطين مثلاً يباع أن ضابط المثلث لا ينطبق عليه لأنه يكال بالقفه فينطبق الضابط عليه (قوله وقع مثلاً) أى أو شعير أو دخن (قوله وعجين خبز) أى فلا يرد لربه بل يرد مثله (قوله فلم يحملوه) أى ما ذكر من الطحن والعجن والحبز ناقلاً فنعموا التفاضل بين القمح والدقيق وبين الدقيق والعجين وبين العجين والحبز (قوله غير ناقل) أى وحينئذ فرب القمح المغصوب إذا طحنه الغاصب أخذه مطحوناً ولا يلزمه أجره الطحن للغاصب وكذا إذا عجن الدقيق أو خبز العجين (قوله أى ما يذخر الخ) أشار بهذا إلى أن البذر فى كلام المصنف اسم لامصدر إذ هو مصدر إلقاء الحب على الأرض وهو لا يخب وأيضاً هو أى البذر بالمعنى الصدرى الزرع فلامعنى لقوله

على عين المثلث إذا وجد مع الغاصب بغير بلده أشار إلى أن مثله ما إذا وجد على غير صفته مشبهاً له أيضاً بما تضمنه قوله زرع ولا رد له فقال (كقرفة) أى قطعة ذهب أو فضة وكذا قطعة نحاس أو حديد غصبت و (صيفت) حلياً أو غيره فليس لربه أخذها بل له مثل النقرة والنحاس لقواتها بالصياغة (وطين لبن) بضم اللام وكسر الباء مشددة أى ضرب لبناً لا يرد لربه بل مثله أن علم وإلا فقيمته (وقع مثلاً) (طحن) ودقيق عجن وعجين خبز لقواته هنا بخلافه فى الربويات فلم يحملوه ناقلاً فنعموا التفاضل بينهما احتياطاً تقريباً وهما احتاطوا للغاصب فلم يضيعوا كلفة طحنه وهو وإن ظلم لا يظلم ، وقال اشهب إن الطحن غير ناقل هنا كالربويات والظالم أحق بالحمل عليه (وبنى) أى ما ينفرد من الحبوب (زرع) فيلزمه لربه مثله

ومعنى زرع بذر فلو قتل وحب بذر كان أبيض (وَيَبِضُ أَوْرَخَ) فلربه مثل البيض والفراخ الغاصب (إلا) (إن غصب) (مما باض) من طير عند الغاصب ثم أفرخ (إن حَضَنَ) يبض نفسه وأولى إن باضت عندها فالأم والفراخ لربها (وعصير تخمير) فارب مثل العصير المنسوب (وإن تخلل) العصير المنسوب (خير) ربه في أخذه خلا وأخذ مثل عصيره (٤٤٧) علم قدره وإلا فالقيمة (كتخللها) أى الحجرة الغصوبة حال

زرع (قوله ومعنى زرع بذر) أى لا معنى غطى لا انتضائه أن فوات المبدور يتوقف على تعظية وليس كذلك إذ الفوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ويبض أفرخ) يعنى أن من غصب يبضاً فحضنه تحت دجاجة له فأفرخ فعليه يبض مثله لربه والفراخ للغاصب لفوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله إلا إن غصب) أى إلا إن غصبه طيراً فباض عنده ثم حضن ذلك الطير يبضه وأفرخ (قوله وأولى إن باضت عندها) أى وغصبها الغاصب مع يبضها وحضنت يبضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالأم والفراخ لربها وكذا إذا اغصب من شخص واحد دجاجة ويبضاً ليس منها وحضنه تحتها فإن الأم والفراخ لربها وعليه أجرة مثله في تبعه فيها فإن كانا لشخصين فلرب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرامه مثلها في حضنها والفراخ للغاصب اهـ (فرع) لومات حيوان حامل فأخرج رجل مافى بطنه من الحبل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أجرة علاج المخرج اهـ عبق (قوله وعصير) أى وكصب عصير أى ماء غنب وقوله تخمر أى بعد غصبه وقوله فلربه مثل العصير أى إن علم كيله وإلا فقيمه وظاهر كلاله ولو كان العصير للدمى مع أنه يملك الخمر فينبغى أنه في هذه الحالة يغير بين أن يأخذ ذلك الخمر أو مثل العصير كما إذا تخلل الخمر (قوله وإن تخلل العصير المنسوب) أى ابتداء أو بعد تخمره وقوله خير به أى سواء كما مسلماً أو ذمياً (قوله للدمى) أراد به غير السلم فيدخل العاهد والمؤمن والحربي (قوله أو قيمة الخمر) أى بعرفة المسلمين أو التميمين (قوله أو أنه من باب الخ) أى أن الواو في قوله وحلى عاطفة لعامل حذف وبقى معموله أى وإن صنع كغزل أو تغير حلى (قوله فقيمه يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وإن صنع كغزل بناء على أنه مستأنف وأما على جملة مبالغة في قوله وتعين لغيره فالقاء واقعة في جواب شرط مقدراى وحيث كان الغزل والحلى وغير المثلئ إذا تغير عند الغاصب لا يأخذه ربه فاللازم للغاصب قيمته يوم غصبه وإنما لزم القيمة في الغزل والحلى لأن أصلها وإن كان مثلياً لكنه دخلته صنعة والمثلئ إذا دخلته صنعة لزمته فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أى لا يوم تغيره (قوله وإن كان المنسوب جلد ميتة الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثلئ إذا تغيراى وإن كان غير المثلئ الذى غصبه وتغير عنده جلد ميتة ولو عبر بلو بدل إن كان أولى إردا لخلاف قال ابن رشد في صواع عيسى قال في المدونة من غصب جلد ميتة فعليه قيمته ديبغ أو لم يديغ وقال في البسوط لا نرى عليه فيه وإن ديبغ لأنه لا يجوز بيعه اهـ بن (قوله أو كلباً مأذوناً) أى في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة وأما لو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه وإن اتخذه شخص جهلاً فانه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن اخذه قهراً ممن اتخذه أو قتله ابتداء ولا يحتاج لتقييد المصنف بالماذون لأن غيره خرج بقوله الغصب اخذ مال وغير المأذون ليس بمال (قوله ولو قتله الخ) هذا مبالغة في قوله فقيمه يوم غصبه أى ولو قتل الغاصب الشيء المنسوب تمدياً فيلزمه قيمته يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب كقتل الأجنبي وهذا قول ابن القاسم واشبه وقاله سحنون وابن القاسم في أحد قوليه أن الغاصب إذا قتل الحيوان المنسوب تمدياً فانه يلزمه قيمته يوم القتل كالأجنبي الذى ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر المصنف بالإتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداء) أى وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيمه أى إذا قتل الغاصب الشيء المنسوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر

زرع (قوله ومعنى زرع بذر) أى لا معنى غطى لا انتضائه أن فوات المبدور يتوقف على تعظية وليس كذلك إذ الفوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ويبض أفرخ) يعنى أن من غصب يبضاً فحضنه تحت دجاجة له فأفرخ فعليه يبض مثله لربه والفراخ للغاصب لفوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله إلا إن غصب) أى إلا إن غصبه طيراً فباض عنده ثم حضن ذلك الطير يبضه وأفرخ (قوله وأولى إن باضت عندها) أى وغصبها الغاصب مع يبضها وحضنت يبضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالأم والفراخ لربها وكذا إذا اغصب من شخص واحد دجاجة ويبضاً ليس منها وحضنه تحتها فإن الأم والفراخ لربها وعليه أجرة مثله في تبعه فيها فإن كانا لشخصين فلرب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرامه مثلها في حضنها والفراخ للغاصب اهـ (فرع) لومات حيوان حامل فأخرج رجل مافى بطنه من الحبل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أجرة علاج المخرج اهـ عبق (قوله وعصير) أى وكصب عصير أى ماء غنب وقوله تخمر أى بعد غصبه وقوله فلربه مثل العصير أى إن علم كيله وإلا فقيمه وظاهر كلاله ولو كان العصير للدمى مع أنه يملك الخمر فينبغى أنه في هذه الحالة يغير بين أن يأخذ ذلك الخمر أو مثل العصير كما إذا تخلل الخمر (قوله وإن تخلل العصير المنسوب) أى ابتداء أو بعد تخمره وقوله خير به أى سواء كما مسلماً أو ذمياً (قوله للدمى) أراد به غير السلم فيدخل العاهد والمؤمن والحربي (قوله أو قيمة الخمر) أى بعرفة المسلمين أو التميمين (قوله أو أنه من باب الخ) أى أن الواو في قوله وحلى عاطفة لعامل حذف وبقى معموله أى وإن صنع كغزل أو تغير حلى (قوله فقيمه يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وإن صنع كغزل بناء على أنه مستأنف وأما على جملة مبالغة في قوله وتعين لغيره فالقاء واقعة في جواب شرط مقدراى وحيث كان الغزل والحلى وغير المثلئ إذا تغير عند الغاصب لا يأخذه ربه فاللازم للغاصب قيمته يوم غصبه وإنما لزم القيمة في الغزل والحلى لأن أصلها وإن كان مثلياً لكنه دخلته صنعة والمثلئ إذا دخلته صنعة لزمته فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أى لا يوم تغيره (قوله وإن كان المنسوب جلد ميتة الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثلئ إذا تغيراى وإن كان غير المثلئ الذى غصبه وتغير عنده جلد ميتة ولو عبر بلو بدل إن كان أولى إردا لخلاف قال ابن رشد في صواع عيسى قال في المدونة من غصب جلد ميتة فعليه قيمته ديبغ أو لم يديغ وقال في البسوط لا نرى عليه فيه وإن ديبغ لأنه لا يجوز بيعه اهـ بن (قوله أو كلباً مأذوناً) أى في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة وأما لو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه وإن اتخذه شخص جهلاً فانه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن اخذه قهراً ممن اتخذه أو قتله ابتداء ولا يحتاج لتقييد المصنف بالماذون لأن غيره خرج بقوله الغصب اخذ مال وغير المأذون ليس بمال (قوله ولو قتله الخ) هذا مبالغة في قوله فقيمه يوم غصبه أى ولو قتل الغاصب الشيء المنسوب تمدياً فيلزمه قيمته يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب كقتل الأجنبي وهذا قول ابن القاسم واشبه وقاله سحنون وابن القاسم في أحد قوليه أن الغاصب إذا قتل الحيوان المنسوب تمدياً فانه يلزمه قيمته يوم القتل كالأجنبي الذى ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر المصنف بالإتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداء) أى وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيمه أى إذا قتل الغاصب الشيء المنسوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر

آخر (و) تغير (غير مثلي) بسبب أو موت وأولى بضياع فليس لربه أخذ ما ذكر من الغاصب وحينئذ (قيمه يوم غصبه) لازمة له (وإن) كان المنسوب (جلد ميتة لم يديغ أو كلباً) مأذوناً فأنلفه فانه يغرر القيمة ولو لم يجوز بيع ما ذكر (ولو قتله) الغاصب (تمدياً) وفي نسخة بعداء أى بسبب عداا المنسوب على الغاصب فالقيمة يوم الغصب (وخير) ربه

(في) قتل (الأجنبي) في اتباع الأجنبي (٤٨) بالقيمة يوم التلف أو الغاصب بها يوم الغصب (فإن تبعه) أى تبع الغاصب (تبع)

هو الجاني (بالقيمة يوم الجناية وتكون الزيادة له إن زادت القيمة (فإن آخذ ربه) من الجاني قيمته يوم الجناية وكانت (قل) من قيمته يوم الغصب (فله) الزائد) أى أخذه (من الغاصب فقط) لا من الجاني (وله) أى للمغصوب منه أرض أو عموداً وخشب (هدم بناء عليه) أى على الشيء المغصوب وأخذه وله إبقاؤه وأخذ قيمته يوم الغصب وأجرة الهدم على الغاصب (و) له (غلة) مغصوب (مستعمل) رجع حمله على العقار من دور ورابع وأرض سكنها وزرعها أو كراها دون الحيوان المستعمل الذى نشأ عن استعماله غلة ككراء الدابة أو العبد أو استعمالها لأنه مذهب المدونة فيضمن فى العقار إذا استعمل وإلا فلا ولا يضمن فى الحيوان إلا ما نشأ من غير استعمال كلبين وصوف والأرماج حمله على ظاهره من العموم وظاهر قوله وغلة مستعمل ولو فات المغصوب ولزمت القيمة فيما أخذ الغلة وقيمة الذات وهو قول مالك وعامة أصحابه

على دفعه عنه إلا بقتله فإنه يضمن قيمته وإن كان يجب عليه دفعه لظنه بغضبه فهو المسلط له على نفسه والظالم أحق بالجل على (قوله فى قتل الأجنبي) أى للشيء المغصوب وقوله فإن تبعه أى فإن تبع رب المغصوب الغاصب وقوله تبع هو أى الغاصب الجاني لأن الغاصب لما غرم قيمته ملكه فلا يقال إن الغاصب لا يربح فكيف يربح هنا وإنما أبرز الضمير لجرى الجواب على غير من هوله لأن ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير الجواب للغاصب (قوله وتكون الزيادة) أى زيادة القيمة يوم الجناية على القيمة يوم الغصب (قوله فله الزائد) أى ما زادته القيمة يوم الغصب على القيمة يوم الجناية (قوله أرض أو عمود أو خشب) الأولى قصر ما هنا على ما إذا كان المغصوب عموداً أو خشباً فادخال الأرض هنا غير صحيح لأن حكمها مخالف للعمود والخشب لأنه إذا غصب أرضاً وبني فيها خير ربهما بين أن يأمره بهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع للغاصب قيمة بنائه منقوضاً وسيأتى حكمها للمصنف فى قوله وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة نقضه الخ اه بن وقوله أرض أو عمود بالرفع نائب فاعل للمغصوب (قوله وله إبقاؤه وأخذ قيمته) أى فالمغصوب منه تخير بين هدم ما عليه وأخذ شئيه وبين إبقائه للغاصب وأخذ قيمته ولا يلتفت لقول الغاصب حيث طلب للمغصوب منه القيمة أنا أهدم بنائى ولا أغرم القيمة خلافاً لابن القصار حيث قال يلتفت لقوله ولو كان المغصوب عموداً واختار المالك هدم ما عليه وأخذه فتألف فى حال قلعه فهل الضمان على الغاصب أو على المغصوب منه لأنه لما اختارها أخذه فقد هلك على ملكه والظاهر الأول نقله شيخنا عن خط عيج وقوله هدم بناء عليه أى على الشيء المغصوب يفهم منه بالأولى لو كان المغصوب أبقاضاً فيها الغاصب فالمغصوب منه هدمها وله إبقاؤها وأخذ قيمتها وكذا إذا غصب ثوباً وجعلها بطانة لجبة فله ربه أخذه وإبقاؤه وتضمنه القيمة (قوله وله) أى للمغصوب منه غلة الخ (قوله رجع الخ) حاصل هذا الذى رجعه بعض الشراح أن المغصوب إن كان عقاراً واستعمله الغاصب كانت غلته لربه فيلزمه أجرته إن سكن فيها وأسكنه لغيره ويلزمه أن يرد ثمر النخل الذى أثمر عنده وإن كان حيواناً فإن كانت غلته ليست ناشئة عن تحريك الغاصب كاللبن والصوف فهى لربه وإن كانت ناشئة عن تحريك كالركوب والخدمة فهى للغاصب فلا يلزمه أجره الركوب ولا استعمال الدابة فى حرث أو درس ونحو ذلك (قوله لأنه الخ) غلة لقوله رجع حمله الخ (قوله إذا استعمل) أى بأن سكن أو زرع (قوله إلا ما نشأ من غير استعمال) أى وأما ما نشأ من استعمال الغاصب ككراء الدابة أو استعمالها بنفسه فلا يضمنه (قوله والأرماج حمله على ظاهره من العموم) أى أن غلة المغصوب ذاته الذى استعمله الغاصب للمغصوب منه سواء كان المغصوب عقاراً أو حيواناً كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب أولاً قال ابن عاشر وحمل كلام المصنف على هذا وظاهره وعليه حملهم قال فى التوضيح وهذا ما صرح به المازرى وشهره صاحب اللعين وابن الحاجب وقال ابن عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربى وغيره من المتأخرين وقال ابن عاشر هو الظهور وهو الذى يأتى عليه قول المصنف الآتى وما أفق فى الغلة إذ لو لم تازم الغلة الغاصب ما صح قوله فى الغلة نظرين (قوله ولو فات المغصوب) أى من الذات المغصوبة (قوله وهو) أى أخذ الغلة وقيمة الذات (قوله وقال ابن القاسم الخ) أى فى المدونة وعلى قوله اقتصر ابن رشد فى البيان والقدماء وابن عرفة وبالجملة فقوله ابن القاسم هو العتمد كما قاله شيخنا وابن وغيرهما لأن القيمة يوم الاستيلاء والغلة نشأت فى الملك الغاصب حتى قيل إن الأول مبنى على أن القيمة يوم التلف (قوله ودابة حبسها الخ)

هذا

وجمهور أهل المدينة وقال ابن القاسم لا كراء له إذا أخذ القيمة

واحتز بمستعمل عما إذا عطل كدار غلقها وأرض بورها ودابة حبسها فلا شئ عليه ولا يخالف قوله فيما يأتى ومنفعة الحر والبضع

بالتفويت وغيرها بالقوات لانه في غصب المنفعة وما هنا في غصب الدات فاذا غصب أرضاً وبورها فان قصد غصب الدات فلا كراه عليه وإن قصد غصب المنفعة لزمه كراه مثلها (و) له (صيد عبد وجارح) غصباً منه أى مبيدها ولا غاصب أجرة عمله ولربها ترك الصيد وأخذ أجرهما من الغاصب (و) له (كراه أرض) مفصولة منه ('بنيت') واستعملت بنحو سكنى وإلا فلا شيء له وسواء كان البناء إنشاءً أو ترميماً فيشمل الدار الخربة يصلحها الغاصب فيقوم الاصل قبل البناء (٤٤٩) أو الاصلاح بما يؤجر به لمن يصلحه

فيلزم الغاصب والرائد للغاصب (كراه كسب) فتح الميم والكاف (نخر) بكسر الخاء المعجمة أى بدل يحتاج لاصلاح غصبه أو اختلصه فرمه وأصلحه واستعمله فينظر فيما كان يؤجر به لمن يصلحه فيفرمه الغاصب والزائد للغاصب بأن يقال حكم تساوى أجرته نخرًا لمن يعمره ويستغله أم لا قبل لزوم الغاصب (و) إذا أخذ المالك المركب (أخذ) أى ملك ما أصلحت به (ملا عين له قائمة) أى مالا قيمة لعينه لو احتل كالزفت والشاق والقلنطة وأما ماله عين قائمة فان كان مسمراً بها أو هو حصى المسامر خير ربهما بين أن يحطيه قيمته منقوضاً وبين أن يأمره بقلعه وإن كان خير ذلك كالصواري والمجاذيف والحبال خير الغاصب بين أخذها وتركها وأخذ قيمتها إلا أن يكون بموضع لا غنى عنها ولا يمكن سبورها

هذا إنما يناسب القول الثانى (قوله بالتفويت) أى بالاستعمال (قوله له) أى للمصوب منه (قوله وجارح) أى سواء كان بازاً أو كلباً وقوله غصباً منه أى واستعمل الغاصب كلا من العبد والجارح فى الصيد فيرد ذلك الصيد معها لربها وقوله ولا غاصب أجرة عمله أى إذا اصطاد بالجارح ورد للصيد مع الجارح لربه (قوله للغاصب) متعلق بترك (قوله له كراه أرض بنيت الخ) أى للمصوب منه كراه أرض بناها الغاصب واستغلتها أو سكنها فيلزم الغاصب كراؤها براحاً لمن يستأجرها وأما كراه البناء فهو للغاصب وهذا بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على الغاصب فسيأتى الكلام فيه من أن رب الأرض يغير بين أن يأمره بهدم بنائه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع له قيمة بنائه منقوضاً وبأخذه (قوله واستعملت بنحو سكنى) أى وأما مجرد بنائها فلا يمد استعمالاً موجبا للأجرة خلافاً للناصر اللقاني (قوله بما يؤجر به لمن يصلحه) هذا بالنظر للربح الخراب فهو كالركب النخر الآتية فى كونه يقوم بما يؤجر به لمن يصلحه وأما الأرض البراح فانها تقوم بما تؤجر به فى ذاتها بقطع النظر عن كون الاجارة لمن يعمرها والفرق ان الأرض ينتفع بها براحاً بدون بناء فيها وأما المركب والربع الحرب فانه إنما ينتفع بها بعد الاصلاح (قوله والزائد للغاصب) أى وما زاد من أجرة البناء على أجرة الأرض براحاً فهو للغاصب (قوله فرمه وأصلحه واستعمله) أى فيلزمه كراؤه بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه (قوله فينظر الخ) * حاصله أنه يلزمه كراؤه غير مسلح بمن يصلحه ولا يلزمه كراؤه مصلحاً وهذا قول أشهب وأصنع والبخمي وقال محمد يلزمه كراؤه مصلحاً والاعتماد الأول انظر بن (قوله لما قيل لزم الغاصب) أى فاذا كانت أجرتهام معمرة تزيد على ما قيل كان الزائد للغاصب (قوله وإذا أخذ المالك المركب) أى بعد القدرة على الغاصب (قوله كالزفت الخ) أى وكالغشقى أى وأما لو زال الغاصب فغش المالك فعليه قيمته لانه هو المتعدي فى الفرعين (قوله غير ذلك) أى غير مسمرها وغير المسامر (قوله عطف على أرض) أى فالمنى والمغصوب منه كراه أرض وله كراه صيد شبكة (قوله والقوس) هو بالقاف والواو لأنه آلة وأما القوس بالفاء والراء فكالجارح ، كذا كتب شيخنا العدوى ، وفى خشى عن بعض المحققين ان القوس مثل الآلات التى لاتصرف لها فاذا غصب فرساً وصاد عليه صيداً كان الصيد للغاصب وعليه أجرة القوس لربها ، وعلى ذلك اتصرت فى الحج (قوله وما أنفق فى القلة) أى وما أنفق الغاصب على الشيء المغصوب يحسب له من القلة ويقاصص ربه به من القلة وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة * وحاصله انه يرجع بالأقل مما أنفق والقلة فان كانت النفقة أقل من القلة غرم زائد القلة للمالك وان كانت النفقة أكثر فلا رجوع له بزائد النفقة وان تساوى فلا يلزم احدهما للآخر شيئاً (قوله وسقى الأرض الخ) فى بن ان محل كون الغاصب له ما أنفق إذا كان ما أنفق ليس للمصوب منه بد كطعام العبد وكسوته وعلف الدابة وأما الرعى وسقى الأرض فان كان المالك يستأجره لو كان فى يده فكذلك

٥٧ - دسوقى - لث * محل أمنه إليها فيخير رب المركب بين دفعه قيمته بموضعه كيف كان أو يسلمه للغاصب (وصيد شبكة) بالجزم عطف على أرض وصيد هنا بالمعنى للصردى أى القمل وفى قوله فيما مر وصيد عبد بمعنى الصيد كما مر بين أن لربه الشبكة المغصوبة ونحوها كالنفع والشرك والرمح والسهم والقوس كراه الاصطياد بها وأما الصيد للغاصب ولو قال واصطياد بكعبكة لكان أوضح وأتم (وما أنفق فى القلة) يعنى ان ما أنفق الغاصب على المغصوب كعلف الدابة ومؤنة العبد وكسوته وسقى الأرض وعلاجها وخدمة شجر ونحوه يكون فى القلة التى تكون لربه كأجرة العبد والدابة والأرض يقاصمه بها فان تساوى فواضح وان

خلصت الغلة فليس للغاصب الطالب بالزائد لظلمه وان زادت على النفقة كان لربه أخذ ما زاد فقوله وما أتفق في الغلة مبتدأ وخبر قيد
المحصر أى والذي أنفقه كائن في الغلة فلا يرجع (٤٥٠) بالزائد على ربه ولا في ربة المصوب فان لم يكن له غلة فلا شيء له على

ربه فالنفقة محصورة في
الغلة وليست الغلة محصورة
في النفقة والمقول عن ابن
عروة ترجيح القول بأنه لا
حق للغاصب لتعديده ولربه
أخذ الغلة بتمامها مطلقاً
أتفق أولاً وعلى القول بأن
غلة الحيوان التي نشأت عن
تحريك الغاصب كالركوب
والحمل وأجرة ذلك تكون
للغاصب بخلاف اللبن والسمن
والصوف وبخلاف غلة
العقار كما تقدم لا يحسن
جعل النفقة في الغلة لأن
غلة الحيوان المذكورة له
على كل حال والنفقة
يضيع عليه على كل حال ،
ولما قدم ان الغاصب إذا
أنفق مقوماً لزمته قيمته
يوم التصب أشار هنا إلى
أنه ليس على اطلاقه بل ذلك
فيما إذا لم يطرِب المصوب
فيما غصب منه عطاءاً متحداً
من متعدد كشمرة من انسان
وأما ان أعطى فيه من متعدد
عطاء واحداً ففيه خلاف
بقوله (وهل) يلزم
للغاصب التلّف لمقوم الثمن
للغنى فيه دون القيمة (إن
أعطاه فيه) أى في
للمصوب للمقوم انسان

وان كان يتولاه بنفسه أو بمن عنده من العبيد فلا شيء عليه كإزالة أصبع ونقله أيضاً ابن عرفة عن النخعي
(قوله وان زادت) أى الغلة (قوله فلا يرجع) أى الغاصب بالزائد أى بزائد النفقة (قوله فالنفقة
محصورة في الغلة) أى لاتتمدها لمدة المصوب منه ولا لربة المصوب وحينئذ فلا يرجع للغاصب
بزائد النفقة على ربه ولا في رقبته كما مر (قوله وليست الغلة محصورة في النفقة) أى بل تتمدها للغاصب
فيرجع عليه بما زادته الغلة على النفقة وإلا لزم أنه لو زادت الغلة على النفقة فانه لا يرجع للمالك بزائد الغلة
على الغاصب وليس كذلك (قوله والمقول عن ابن عروة ترجيح القول بأنه لا نفقة للغاصب) هذا
القول لابن القاسم في الموازية ، قال بن وقوله الاول الذى في المدونة أظهر ، لان الغاصب وان ظلم لا
يظلم ، ولم أجدي ابن عروة ترجيح ذلك القول (قوله وعلى القول بأن غلة الحيوان النخ) حاصله ان قول
المنصف و أنفق في الغلة إنما يأتي على الرجوع من أن غلة المصوب مطلقاً سواء كان عقاراً أو حيواناً
للمصوب منه كانت غلة الحيوان تتوقف على تحريك أم لا لان لم تكن الغلة لازمة للغاصب ما صح
قوله والنفقة في الغلة أى تحسب للغاصب من أصل مالز منه من الغلة ، وأما على القول الثانى من ان الغلة التي
تكون للمصوب منه إنما هي غلة العقار إذا استعمله وكذا غلة الحيوان التي لاتتوقف على تحريك
وأما غلة الحيوان المتوقفة على تحريك فهي للغاصب فلا يتأتى أن يقال عليه النفقة في الغلة على الإطلاق
بل بالنسبة للقسم الاول بالنسبة للقسم الثانى لان الغلة للغاصب لا لربه (قوله وبخلاف غلة العقار)
أى فانها تكون للمصوب منه لا للغاصب (قوله ولما قدم النخ) أى في قوله وان صنع كغزل وحلى
وغير مثلى قيمته يوم غصبه (قوله فيما إذا لم يعط رب المصوب فيما غصب منه عطاء متحداً من
متعدد) هذا صادق بأربع صور إذا لم يعط فيه شيء أصلاً أو أعطى فيه عطاء متحد من واحد أو
عطاء مختلف من متعدد أو من واحد (قوله وهل النخ) حاصله أن المقوم للمصوب الذى اتلفه الغاصب
إذا كان أعطى فيه من واحد من متعدد كان أعطى فيه زيد عشرة وكذلك أعطى فيه عمر وعشرة فهل
اللازم لذلك الغاصب تلك العشرة فقط أو اللازم له الاكثر من تلك العشرة والقيمة ؟ قولان (قوله التلّف
لمقوم النخ) أى وأما لو كان المصوب المقوم الذى أعطى فيه عطاء واحد من متعدد لم يتلف عند الغاصب
وأما فات عنده بغير التلّف فانما يلزم الغاصب قيمته اتفاقاً كما هو مستفاد من جعلهم الخلاف المذكور في
المنصف فيما اتلف انظر عقب (قوله ليس على طريقته) أى لأن طريقته ان يشير بالتردد لتردد
التأخيرين في النقل عن المتقدمين او لعدم نص المتقدمين وهنا وجد نص للتقدمين كما لك وابن
القاسم وعيسى ولم يختلف المتأخرون في النقل عنهم ، وأوجب بأن المنصف أشار بالتردد للخلاف
الواقع بين ابن رشد وغيره في كون قول عيسى مقابلاً لقول الإمامين ضعيفاً او هو مقيد لقولهما ،
وتوضيحه ان الامام قال في العتية إذا أعطى في المقوم المصوب عطاء متحد من متعدد وأتلفه الغاصب
ضمن العطاء ولا ينظر للقيمة ، وقال عيسى بضمن الأكر من العطاء والقيمة قال ابن رشد قول مالك ولا
ينظر للقيمة معناه إلا ان تكون القيمة أكثر من العطاء فتكون له القيمة وحينئذ قول عيسى مفسر
لقول مالك في العتية وقال غير ابن رشد ان قول مالك باق على اطلاقه كما هو ظاهره وحينئذ قول عيسى
مقابل فظهر لك ان التردد بين ابن رشد وغيره في فهم كلام مالك في العتية وكلام المنصف لا يؤدي هذا
المعنى فلو قال وعن مالك ان أعطاه فيه متعدد عطاء فيه وهل على ظاهره أو بالأكثر منه ومن القيمة ؟ تردد
كان واضحاً ، ولما كان الخلاف في فهم كلام العتية لا المدونة لم يعبر بتأويلان ، فان قلت هذا الكلام

(متعدد عطاء) واحداً كشمرة من كل منهما أو منهم (فيه) أى يلزمه به (أو) بالأكثر منه ومن القيمة) فأيهما أكثر وان
جزءه (تردد) الاول المالك وابن القاسم والثانى لعيسى ورجح كل فالتردد ليس على طريقته فلو تعدد العطاء بقليل وكثير فالقيمة
على مقتضى ظاهر المنصف وهو الذى ينبغي ، والخلاف المذكور جارياً أيضاً إذا اتلف مقوم وقف على ثمن من متعدد وان لم يكن
محصوراً (وإن وجد) للمصوب

في الاول والظرفية في الثاني (قوله فتمضممة) قيمته ثم وله أن يكلفه الذهاب معه لمحل التصب هو أو وكيله بخلاف المثلث فانه يلزمه الصبر لمحل كاهن (و) ان وجوده بغير محله (معه) للمقوم المنصوب (أخذه) ربه (إن لم يمتنع لكبير حمل) وبالأخير ربه بين أخذه بلا أجره حمل وتركه وأخذ قيمته بأن مؤنة الحمل صيرته بمنزلة ما إذا حدث به عيب في الجملة ثم عطف على قوله كأن مات قوله (لا إن) هزلت (بكسر الزاي مع ضم الهاء وفتحها) جارية (أي فلا تقوت به فلا تلزمه القيمة بل يأخذها ربه ولا شيء على القاصب ولو لم يعد لها السمن (أو نسي) عبد (أو جارية) مضممة (عند القاصب (ثم عادة) لمعرفتها فلا يقوت فان لم يعد فات (أو خصاء) أي خصي القاصب البسد (فتم) ينقص (عن ثمنه فان نقص خير ربه بين أخذ قيمته وأخذه مع أرش لنقص (أو جلس على ثوب غيره في صلاة) أو في مجلس يجوز فيه الجلوس معه مقام رب الثوب فاقطع فلا ضمان على الجالس

وإن صحح عدم التعبير بالتأويلين لا يصحح تعبيره بالتردد إذ لا يوافق اصطلاحه قلت يشكاف بجعله موافقا لاصطلاحه يجعل أن من فهم فهمهما كأنه ناقل له عن صاحب الكلام المفهوم فهو من تردد المتأخرين في النقل فتدبر (قوله أي ملتبساً بغير الشيء الخ) أي ليس معه الشيء المنصوب بل معه غيره ولو قل المصنف بدونه بدل قوله بغيره لكان أولى لأن قوله بغير الشيء يقتضي أنه مصاحب لغيره وليس بمراد وإذ المراد أن المنصوب منه وجد القاصب في غير محل التصب وليس معه المنصوب سواء ن معه غيره أولا (قوله فانه تضمنه قيمته) هذا في القوم وكذا في المثل الذي هو جزاف لانه يقضى بقيمته لا بثله وكذا في المثل إذا علم قدره وتعدت الرجوع لبلد القاصب على خلاف في هذا انظر كلام البرزلي في ح اه بن (قوله هو أو وكيله) أي لأجل أن بسلمه الشيء المنصوب (قوله كاهن) والفرق بينهما أن الذي يفرم في المثل وربما كان يزيد ثمنه في غير بلد القاصب والذي يفرم في القوم هو القيمة يوم انصب في محله ، ولا فرق بين أخذه في بلد القاصب أو في غيره لانه لا زيادة فيها (قوله ان لم يمتنع لكبير حمل) الصواب أن ضمير لم يمتنع راجع للمقصوب لا لربه كما في عقب أي أخذه تعيينا ان لم يمتنع الشيء المنصوب لكبير حمل بأن كان حيوانا أو من وخش الرقيق فان احتاج لكبير حمل بأن كان عرضا أو من على الرقيق فلا يتبين أخذه بل يغير ربه في تركه للقاصب وأخذ قيمته وبين أخذه بلا أجره الحمل وعلى هذا فيكون المصنف جاريا على قول ابن القاسم أن النقل في العروض وعلى الرقيق فوت لافي الوخش والحيوان خلافا لأصبع حيث قال إن نقل المنصوب من بلد لأخرى فوت مطلقا أي احتاج لكبير حمل أولا فيخير ربه في أخذه وأخذ قيمته يوم غصبه وخلافا لسحنون حيث قال إن نقل المنصوب لبلد أخرى غير فوت مطلقا فليس لربه إلا أخذه فانهم ذلك ولا تنظر لغيره اه بن (قوله ولو لم يعد لها السمن) أي عند القاصب بعد الهزال (قوله فانه ينقص عن ثمنه) أي وكذا لو زاد ثمنه عند ابن عبدوس ومثني عليه ابن الحاجب (قوله فان نقص خير ربه) أي ومثله ما لو زاد ثمنه عند ابن رشد لأن الخصاء نقص عند الأعراب ونحوهم من الذين لا رغبة لهم في الخصاء دون الأغنياء واستحسن هذا ابن عبد السلام (قوله في صلاة) ظاهره ولو كان كل منهما عاصيا بها كنتفل كل والحال ان عليه فريضة إذا كراهها أو عند طالع الشمس أو عند غروبها (قوله أو في مجلس الخ) أشار بذلك إلى انه لا مفهوم لقوله في صلاة وقوله يجوز فيه الجلوس معه خرج المجالس المحرمة والمكروهة فيضمن فيها (قوله فلا ضمان على الجالس) أي لانهما نعم به البلوى في الصلاة والمجالس (قوله بخلاف من وطئ الخ) مثل وطئ النمل قطع حامل حطب ثياب مار بطريق كما في المدونة فيضمن الخياطة وأرش النقص عند عدم الانذار وينبغي عدم الضمان معه كما هو مذهب الشافعي ومن أسند جرة زيت مثلا لباب رجل ففتح الباب فانكسرت الحجرة فقليل يضمنها فأع الباب لان العمد والخطأ في أموال الناس سواء وقيل يضمنها بشرط أن لا يكون شأن الباب الفتح وإلا فلا يضمنها كمن أحرق ثمنه دار جاره بلا تعريض فانه لا يضمن (قوله فانه يضمن) كتب شيخنا على عقب أنه يضمن قيمة المقتوعة مع أرض الأخرى ولكن المأخوذ مما يأتي آخر الباب في رفو الثوب أنه يضمن خياطة المقتوعة وأرش الأخرى والفرق بين مسألة النمل والصلاة أن الصلاة ونحوها يطلب فيها الاجتماع دون الطرق إذ لا حق له في مزاحمة غيره ، كذا قيل ، قال شيخنا المدوي قد يقال إن الأسواق مظنة المزاحمة وصرح في حاشية خش أن الذي ينبغي في مسألة النمل عدم الضمان قياساً على مسألة الثوب في الصلاة لان الدلة في عدم ضمان الثوب وهي عموم البلوى موجودة في النمل وكذا هو في شب (قوله أو ظالماً) أي غاصباً أو عارياً (قوله فلا ضمان على الدال) هذا هو الجاري على قول ابن القاسم بعدم الضمان بالضرورة القولي كما قال ابن يونس والمنازري ولكنه ضعيف اه بن

بخلاف من وطئ على نعل غيره فمضى ما فيها فاقطع فانه يضمن (أو دل) لصاً (أو ظالماً) على شيء فأخذه فلا ضمان على الدال والمضمد الضمان بل جزم به ابن رشد ولم يحك فيه خلافاً

الاص ونحوه وعلى الدلالة
مال وجب شيئا عن ربه
حق أخذ له أو ظالم (أو
أهات) القاصب (صوغاً)
بعد ان كسره (على حاله)
فلا ضمان (و) إن أعاده (على
غيرها فقيمته) على
القاصب وليس له أخذه
لقواته (ككسره)
فيأخره القيمة لربه وهو
الذي يرجع اليه ابن القاسم
بعد قوله يأخذه وقيمة
الصياغة ورجع المرجوع
عنه ويمكن تشبيه المصنف
عليه بحمله تشبهاً في قوله
لا إن هزلت أي فلا يضمن
قيمته بل يأخذه أي مع قيمة
الصياغة إن كانت مباحة
إذا الصياغة المحرمة كالعدم
(أو غصب منفعة) ذات
من دابة أو دار أو غيرها
أي قصد بقصبة ذات
الاستفاد بها كالمركوب
والسكنى واللبس مدة ثم
يردها لربها وهو المسمى
بالتمدي (تلفت الذات)
بساوى فلا يضمن الذات
وإنما يضمن قيمة المنفعة
أي ما استولى عليه منها
لأنها التي تعدى عليها (أو)
غصب طعاماً و (أو) كله
مال كـ (ضيافة) أو
غير إذن القاصب فلا
يضمنه سواء علم المالك أنه
له أم لا لأن ربه باشر إتلافه
(أو قصصت) السلفة
للتصوبة أي قيمتها (للسوق)

(قوله لكن عند الخ) أي لكن ضمان الدال عند تعذر الرجوع على الاص وليس المراد أنه على هذا
للتعذر لضمان على الاص وإنما الضمان على الدال إذ لم يقله أحد وكيف والاص مباشر لأخذ المال
وفي أن على القول المتعمد يكون للمالك غرمان يغير في اتباع أيهما فإن تبع الاص فلا رجوع
له على الدال وإن تبع الدال رجع على الاص (قوله فلا ضمان) أي ويأخذه صاحبه ولا يفرم قيمة
الصياغة وأما لو باعه القاصب فكسره المشتري وأعاده لحاله لم يأخذه مالكه إلا بدفع أجره الصياغة
لذلك المشتري لعدم تعديه وهذا في مشتر غير عالم بالقصب وإلا فكأن القاصب في كونه لا أجره له
في صياغته وينبغي في الأول وهو ما إذا كان المشتري غير عالم بالقصب أن يرجع القاصب منه على
القاصب بمادفعه للمشتري من أجره الصياغة (قوله وليس له أخذه لقواته) الفرق بينه وبين ما تقدم
من تخيره مع القوات في مسئلة ما إذا احتاج لكبير حمل مع أن القاصب المقوم قد فات في كل
منهما أن هذا غير حيث حكاه وما تقدم عين شيئا اه عقب (قوله ككسره) أي من غير إعادة
(قوله فيأخره القيمة لربه) أي لأن كسره يفوته على ربه (قوله يأخذه وقيمة الصياغة) أي بناء على
أن الكسر لا يفوته والحاصل أن كسر المصوغ وإعادة له لا يفوته عند ابن القاسم وكسره
وإعادته على غير حالته الأولى يفوته اتفاقاً وأما كسره من غير إعادة فهل يفوته على ربه أو لا يفوته
عليه؟ قولان لابن القاسم، فالقوات هو ما يرجع اليه ابن القاسم وعدم القوات هو ما يرجع عنه ولكنه
للتعذر وقول المصنف ككسره إن جعل تشبهاً في لزوم القيمة كان ماشياً على الرجوع اليه وإن جعل
تشبهاً في قوله لا إن هزلت جارية كان ماشياً على الرجوع عنه (قوله كالعدم) أي وحيث إذا
غصب الحلي المحرم وكسره أخذه ربه مكسوراً من غير أخذ أجره للصياغة (قوله أو غصب منفعة)
تعبيره بغصب فيه مساعاة لأن هذا تعد (قوله فتلفت الذات بساوى) أي وأما لو ألتف القاصب
الذات فإنه يضمنها فلا فرق في الاتلاف بين غصب الذات والنافع وإنما يفرقان في تلف الذات
بساوى (تنبيه) لو تلفت الذات بساوى وحصل تنازع هل غصب الذات فيضمن أو تعدى
على النافع فلا يضمن اعتبر القرائن فإن لم تكن قرينة فتردد كما قال شيخنا (قوله أي ما استولى
عليه منها) أي من المنفعة ولو كان جزءاً يسيراً من الزمن (قوله وأكله مال كـ) أي قبل أن يفوت عند
القاصب بطبخ مثلاً وإلا فبمجرد القوات ضمن القاصب قيمته ولو أكله ربه ضيافة فإن أكله ربه
بعد القوات بغير إذن القاصب ضمن كل منهما للآخر القيمة فالقاصب يضمن قيمته وقت
الاستيلاء عليه وربه يضمن للقاصب قيمته وقت الأكل (قوله أو بغير إذن القاصب) أي أو أكرهه
القاصب على أكله فلا مفهوم لقوله ضيافة (قوله لأن ربه باشر إتلافه) أي والباشر يقدم على
المتسبب في الضمان إذا ضعف السبب والسبب هنا ضعيف وما ذكره المصنف من عدم ضمان القاصب
إذا أكله ربه، قيد كما قال ابن عبد السلام بما إذا كان الطعام مناسباً لحال مالكه كالأهواء نلاً كل لا يبيع
وإلا ضمنه القاصب لربه ويسقط عن القاصب من قيمته قيمة الذي انتفع به ربه إن لو كان من الطعام
الذي شأنه أكله كما إذا كان الطعام يساوى عشرة دراهم ويكفى مالكه من الطعام الذي يليق به نصف
درهم فإن القاصب يفرمه تسعة دراهم ونصفاً، قال شيخنا ينبغي أن يكون اعتبار هذا القيد إذا كان
أكله مكراً أو غير عالم، وأما إن أكله طائفاً عالماً بأنه ملكه فلا ضمان على القاصب بل ضمانه من المالك
ولو كان ذلك الطعام غير مناسب لحاله ومقيد بما إذا أكله ربه قبل فوته عند القاصب كالتلف والحاصل
أن كلام المصنف مقيد بقيدين كما علمت (قوله أو قصصت الخ) أي ومن باب أولى ما إذا زادت قيمتها
لتغير السوق وهي عند القاصب والحاصل أن كلا من نقصان القيمة وزيادةها لتغير السوق لا يفوت
للقصوب على ربه فيتمين أخذه ولا رجوعه على القاصب بشيء لأجل نقص القيمة وإذا أراد القاصب

له إذ لا اعتبار بتغير السوق
في هذا الباب بخلاف التعدي
فإن لربها أن يلزم القاصب
قيمتها إن تغير سوقها يوم
التعدي (أو رجح بها)
أي بالدابة (من سفر
ولو بعد) ولم تتغير ذاتها
فلا يضمن قيمة وأما الكراء
فيضمنه خلافاً للثاني
(كساري) أي لدابة ولم
تتغير في بدنها فليأخذها
ولا شيء له على السارق ولو
تغير سوقها (وله) أي للمالك
(في تعدي كساري)
أو مستجير استأجر دابة أو
استأجرها ليركبها أو يحمل
عليها شيئاً معلوماً إلى مكان
معلوم فتعدي وزاد في المسافة
للشريطة زيادة أي يسيرة
كالبريد واليوم أو زاد قدرأ
في المحمول يسيراً لا تعطب
به عادة (كراء الزائد
إن سلمت) بأن رجحت
سالمه من عيب (وإلا) بأن
لم تسلم أو أكثر الزائد في
المسافة عن برید أو يوم ولو
سلمت (خير) لربها (فيه)
أي في أخذ كراء الزائد مع
أخذها (وفي) أخذ
(قيمتها) فقط (وقته)
أي التعدي دون كراء الزائد
وقوله كراء الزائد أي
مع الكراء الأصلي في
الاستئجار وجرداً في
الاستئارة (وإن عيباً)

أخذه ودفع القيمة وأى ربه أجبر القاصب على دفعه له (قوله بل يأخذها مالكم ولا شيء له) وسواء طال
زمان إقامتها عند القاصب أم لا (قوله في هذا الباب) أي باب غصب الذوات (قوله فإن لربها أن يلزم
القاصب قيمتها) أي وله أن يأخذ عين شيء ولا شيء له على التعدي (قوله وأما الكراء فيضمنه) أي
كما شهره المازري فالمعنى في كلام المصنف ضمان القيمة فقط وقوله خلافاً لثاني فإنه قال لا يضمن
قيمة ولا كراء أي لا يضمن قيمة لعدم القوات ولا كراء لأن الغلة الناشئة عن تحريك القاصب له
بناء على مذهب المدونة وقد علمت أن الراجح خلافه (قوله ولا شيء له على السارق ولو تغير
سوقها) أي فإذا رجح السارق بها من سفر لم يضمن قيمتها وإنما يلزمه كراءها فقط قول المصنف كساري
تشبه تام أي أنه تشبه في الأمرين أي عدم القوات بتغير السوق وبسفره عليها مع بقائها على حالها لم
تتغير في ذاتها (قوله وله في تعدي النخ) حاصه أن من استأجر أو استأجر دابة لحمل كذا أو يركبها المكان
كذا فتعدي وزاد في الحمل أو في المسافة المشترطة زيادة يسيرة كالبريد واليوم فإن رجحت سالمه لربها
فليس لربها عليه إلا كراء الزائد مع الكراء الأول في الإجارة أو كراء الزائد فقط في العارية فإن لم تسلم
الدابة بل عطبت أو تعيت أو زاد كثيراً سواء عطبت أو سلمت خير المالك بين أن يضمنه قيمتها يوم
التعدي ولا شيء له من كراء الزيادة أو يأخذ كراء الزائد فقط في العارية أو مع الكراء الأول في الإجارة
ولا شيء له من القيمة اه وهذا الذي ذكره الشارح من أن زيادة الحمل كزيادة المسافة من غير تفرقة
بينهما طريقة لعبد الحق وغير واحد من الشيوخ كما قال ابن عرفة وطريقة ابن يونس أن زيادة المسافة
لا يفرق فيها بين ما تعطب به وما لا تعطب به فإن سلمت كان له كراء الزائد وإن لم تسلم خير بين كراء
الزائد وقيمتها بخلاف زيادة الحمل فإنه يفرق فيها بين زيادة ما تعطب به وما لا تعطب به فإن زاد ما تعطب
به فإن عطبت خير ربهما بين قيمتها وكراء الزائد وإن تعيت كان لربها الأكثر من كراء الزائد وأرض
العيب وإن سلمت كان له كراء الزائد فقط وإن زاد ما لا تعطب به فليس لربها إلا كراء الزائد عطبت
أو تعيت أو سلمت، والفرق بين زيادة المسافة وزيادة الحمل على هذا القول أن من زاد في المسافة فقد تعدي
على كل الدابة لأن زيادة المسافة محض تعدي فأشبهه القاصب لها والذي زاد في الحمل ليس متعدياً متعدياً محضاً
لمصاحبة تعديه للمأذون فيه وطريقة ابن يونس هذه هي التي اقتصر عليها شارحنا في العارية وحمل
كلام المصنف عليها، وقد حمل كلام المصنف هنا على طريقة عبد الحق وما كان ينبغي ذلك (قوله بأن لم
تسلم) أي بأن عطبت أو تعيت وقوله أو أكثر الزائد في المسافة أي أو في الحمل لما علمت أنه لا فرق بين
زيادة المسافة والحمل على الطريقة التي سلكها (قوله خير ربهما فيه) أي في أخذ كراء الزائد مع أخذها أي
وإذا أخذ أيضاً أرض العيب إذا تعيت في زائد المسافة أو الحمل وأما لو تعيت في المأذون فيه فلا أرض
كما أفاده بن (قوله أو أكثر الزائد في المسافة عن برید أو يوم ولو سلمت) ما ذكره من تخيره في زائد
المسافة الكثيرة لا ينافي ما يأتي في الإجارة من أنها إذا سلمت ليس له إلا كراء الزائد لحمله على
ما إذا كانت الزيادة يسيرة وما هنا في الكثيرة (قوله وإن تعيب المنصوب عند القاصب بساوى النخ)
أي وكذا إن تعيب بغيره ومن ذلك القية على العلية مع الشك في وطنها فإن ذلك عيب يوجب لربها
الخيار بين أخذها وتضمن القاصب قيمتها عند الآخرين وقال ابن القاسم إن ذلك غير عيب فليس
لربها أن يضمنه القيمة بذلك (قوله وإن قل) أي هذا إذا كان العيب كثيراً كالعمى والورود بل وإن
قل فلا فرق بين القليل والكثير كما حققه التلمساني في شرح تفریع ابن الجلاب خلافاً للنقل المواقف عن
التفريع التفرقة بين القليل فلا يضمنه القاصب والكثير فيضمنه وكذا نسب اللخمي هذا التفصيل
لتفريع ابن الجلاب قال التلمساني ما ادرى من أين أخذ اللخمي هذا التفصيل من التفريع مع أن

أى انكسارها خير ربه بين أن يضمن الفاسب القيمة يوم الغصب وبين أخذه معياراً لشيء له في نظير العيب المساوي ولو الكثير (أو جنى هو) أى الفاسب (أو اجنبى) على المصسوب بأن قطع يده أو قفأ عينه مثلاً (خير) المالك (فيه) أى فى العيب وهذا جواب قوله وإن تعيب فهو راجع للمسائل الثلاث إلا أن كيفية التخيير مختلفة، ففي المساوي ما تقدم وفي جناية الفاسب بين أخذه قيمته يوم الغصب وأخذ شيء مع أرض النقص وفي جناية الاجنبى بين أخذ قيمته من الفاسب فيتبع الفاسب الجانى بالأرض وأخذ عين شيء واتباع الجانى بالأرض لا الفاسب (كصفه يفتح الصاد لأن المراد المعنى المصدري يعنى لو غصب ثوباً أبيض وصبغه فالسكك يخير) فى (أخذ قيمته) أبيض يوم الغصب (٤٥٤) (وأخذ ثوباً ودفع قيمة الصبغ) بكسر الصاد أى المصوب به وهذا ان زادت

قيمة مصوباً عن قيمته أبيض أولم تزد ولم تنقص فإن نقصت عن قيمته أبيض خير بين اخذ قيمته أبيض وأخذه مصوباً ولا شيء عليه (و) خير المالك (فى بناءه) أى بناء الفاسب مرصعة أو فى غرسه (فى أخذه) أى البناء وكذا الفرس (ودفع قيمة مفضة) بضم النون بمعنى منقوضه أى قيمته منقوضاً أن كان له قيمة بعد الهدم لا مالا قيمة له كحص وجير وحرمة (بعد سقوط) أى اسقاط أجرة (كفصة لم يتولها) الفاسب بنفسه أو خدمه شأنه انه لا يتولى الهدم وتسوية الأرض ورددها لما كانت قبل الغصب فيقال كم يساوى نقص هذا البناء لو نقص؟ فإذا قيل عشرة قيل وما أجرة من يتولى الهدم والتسوية فإذا قيل أربعة غرم

كلامه مطلق حيث قال فان نقصت قيمته بعيب حدث به فربه بالخيار، نعم ذلك التفصيل موجود فى كتاب محمد انظر بن (قوله أى انكسارها) أى فالمصنف أطلق المصدر الذى هو الكسر وأراد الحاصل به وذلك لأن الكسر فعل الفاعل فلا يكون عيباً قائماً بالمقصوبة بل العيب القائم بها أثر فعل الفاعل وهو الانكسار (قوله أو جنى هو) أى جناية غير متلفة للمصسوب بل عيبه فقط (قوله كصفه) أى كتخييره فى مسألة صبغو قوله فى قيمته بدل اشتغال من قوله كصفه وما ذكره المصنف من التخيير فى مسألة الصبغ هو مذهب المدونة ومقابله لا شيء للفاسب فى الصبغ فجعله كتجصيص البناء وتزويقه مما لا قيمة له بعد زرعه، وكان وجه ما فيها أن ما ذكر من التجصيص والتزويق مفارق يمكن إزالته بخلاف الصبغ فانه صنعة دخلت فى نفس ذات الشيء (قوله ولا شيء عايه) أى لا يلزمه قيمة الصبغ، هذا ما فى التوضيح خلافاً لأبى عمران القائل انه يغير على الوجه الذى ذكره المصنف ولو نقصه الصبغ والحاصل أن المدونة قالت واذا غصب ثوباً وصبغه خير ربه بين أخذه قيمة الثوب أبيض أو يأخذ الثوب ويغرم قيمة الصبغ وأطاعت فى ذلك ولم تقيس بزيادة ولا مساواة وإبقاها أبو عمر ازان على ظاهرها، وقدها ابن الجلاب بما اذا كان الصبغ لا ينقص القيمة (قوله فى أخذه ودفع قيمة قصه) أى وليس له ترك الأرض للفاسب وأخذ قيمتها منه بخلاف العمود والاقباس المقصوبة كما مر من أن لربها تركها للفاسب وأخذ قيمتها منه وله أن يأمره بهدم البناء وأخذها (قوله ان كان له قيمة بعد الهدم) أى كحجر وخشب ومسمار (قوله لا مالا قيمة له الخ) أى فان المالك لا يدفع لذلك قيمة بل إذا أراد أخذ أرضه أخذ ما ذكر مجازاً فهو قلع ذلك الفاسب فلا شيء عليه ان كان قبل الحكم به للمصسوب منه وأما إن قلعه بعد الحكم كما لزمه قيمته، وهذا هو النقل كافى بن خلافاً لما فى عقب (قوله على الزرع) أى على ما اذا غصب أرضاً وزرعها وقدر المالك على الفاسب قبل ان يطيب الزرع (قوله بأجرة المثل الخ) أى ان كان الفاسب قد استغل بهد البناء والغصب وإلا فلا أجرة عليه كما مر (قوله فتسقط من قيمة النقص) أى فان بقى من قيمة النقص بعد ذلك شيء أخذه الفاسب وان لم تنف قيمة النقص بالأجرة الماضية وأجرة إصلاح الأرض رجع المالك على الفاسب بالزائد كما قال الشارح (قوله أى الاستيفاء) أى فان لم يستوف البضع بالوطء ولا استعمل الحر بالاستخدام بل عطل كلا عن الوطء والاستخدام فلا شيء عليه (قوله مثلاً) أى أو فعل به فعلاً غير البيع تعذر بسببه رجوعه فلا مفهوم لباعه

للمالك للفاسب ستة فإذا كان شأنه ان يتولى ذلك بنفسه أو خدمه غرم المالك له جميع العشرة وحذف المصنف الشق الآخر (قوله من شق التخيير وهو انه يأمره بهدمه أو قلعه ان كان شجراً وتسوية أرضه للعلم به وسيأتى الكلام على الزرع فى أول فصل الاستحقاق وللمالك أيضاً محاسبة الفاسب بأجرة المثل مدة استيلائه على الأرض كما قدمه المصنف فى قوله وغلة مستعمل وكراء أرض بنيت فتسقط من قيمة النقص أيضاً ويرجع بالزائد (و) ضمن الفاسب (منفعة البضع) بالتفويت فعليه فى وطء الحرة صداق مثلهما ولو ثيباً وفى وطء الأمة ما قصها ولو وخشا (و) ضمن منفعة بدن (الحر بالتفويت) أى الاستيفاء وهو وطء البضع واستخدام الحر ولو عبر به كان أصوب لأن التفويت يشمل ما لو حبس المرأة حتى منها التزويج أو الحمل من زوجها أو حبس الحر حتى فاته عمل من تجارة ونحوها مع انه لا شيء عليه، ثم شبه فى الضمان قوله (كحجر باعه) الفاسب له مثلاً (وتعذر رجوعه) فيلزمه دينه لأهله دية عمد سواء تحقق موته

أم لا قال الحطاب ويضرب ألف سوط ويحبس سنة فإن رجع المصوب رجع بائنه بما غرمه (و) ضمن التمدى (منفعة غيرهما) أى منفعة غير البضع والحر (بالقوات) وإن لم يستعمل ويستغل كالأدبار يعاقبها والدابة يعبسها والعبد ونحوه لا يستعمله وهذا فى التمدى على المنفعة فلا يخالف قوله فيما تقدم وغلة مستعمل لأنه فى غضب الذات (وهل يضمن شاكية) أى الغاصب وأخرى غيره لأن الفرض أنه ظلم فى شكواه الغاصب والمدين ونحوهما بمن للشاكية عليه حق وجه كونه ظالماً فى شكواه مع أنه حق على الشكوى من غاصب ونحوه أنه مفروض فيمن له قدرة على الاتصاف من غريمه بدون شكواه (المغرم) (٤٥٥) بكسر الراء الشددة أى شاكية لظالم

يتجاوز فى ظله بأن يغرمه
ملا يجب عليه (زهداً)
مفعول يضمن (على قدره
أجرة (الرسول) القادر
على فرض أن الشاكية
استأجر رسولاً أرسله
لغاصب ليحضره عند الظالم
سواء وجد رسولاً بالتمل
أم لا (إن ظلم) الشاكية
فى شكواه بأن كان له قدر
على تخليص حقه بنفسه أو
بحاكم لا يجوز أن يظلم لم يضمن
القدر الزائد على أجرة
الرسول وإنما يغرم قدر أجرة
الرسول فقط لأنهما على الشاكية
أصالة يرجع بها للشكوى
عليه سواء كان الشاكية
ظالماً أم لا فعلم أنه ظلم غرم
الجميع وحينئذ فيتجه أن
يقال ما الفرق بين هذا
القول وبين ما بعده وهو
قوله (أو) يضمن (الجميع)
وجوابه أن الفرق يظهر
باعتبار المفهوم وذلك أن
مفهوم الأول أنه إن لم يظلم
لا يضمن الزائد بل قدر أجرة
الرسول فقط ومفهوم الثانى
أنه إن لم يظلم لا يغرم شيئاً

(قوله أم لا) أى بأن تحققت حياته أو شك فيها (قوله لأنه فى غضب الذات الخ) فتحصل أن غاصب الذات يضمنها بمجرد الاستيلاء ولو تلفت بمأوى ولا يضمن منفعة الذات إلا إذا استعملها وغاصب المنفعة لا يضمن الذات إذا تلفت بمأوى ويضمن المنفعة التى قصد غضبها بمجرد فواتها على ربهما وإن لم يستعمل إلا غاصب الحر والبضع فإنه إنما يضمن فيها بالاستيفاء (قوله وهل يضمن الخ) يعنى أن الشخص إذا شك من غضبه أو من له عليه دين لحاكم ظالم فظلمه وغرمه مالا يجب عليه فى ضمان الشاكية ما غرمه الشكوى وعدم ضمانه أقوال ثلاثة : القول الأول يقول إذا كان الشاكية ظالماً فى شكواه بأن كان له قدرة على تخليص حقه بنفسه أو بحاكم لا يجوز فإنه يغرم جميع ما غرمه المشكوى أجرة الرسول وما زاد عليها وإن كان الشاكية مظلوماً بأن كان لا قدرة له على خلاص حقه بنفسه ولم يجد حاكماً عادلاً يخلصه فأنما يغرم للمشكوى قدر أجرة الرسول والقول الثانى يقول إن كان ظالماً غرم الجميع وإن كان الشاكية مظلوماً فلا يغرم شيئاً ، والقول الثالث يقول لا يلزم الشاكية شيئاً أصلاً سواء كان ظالماً أو مظلوماً ، غاية الأمر أنه إن كان ظالماً فإنه يؤدب أهلاً قال ح وانظر لو شكاك رجلاً ظالماً جائر لا يتوقى قتل النفس فضرب للمشكوى حتى مات فهل يلزم الشاكية شيئاً أم لا ؟ قال بعضهم عليه دية كمن فعل به ما يتعذر رجوعه وينبغى أن ذلك حيث تعذر التقصاص من الظالم فتدبر (قوله وأخرى غيره) أى كالمدين (قوله لأن الفرض الخ) علة لصحتر جوع الضمير للغاصب (قوله أنه) أى أن الكلام مفروض الخ (قوله فإن لم يظلم) أى بأن كان مظلوماً لعدم قدرته على التخليص بنفسه وعدم حاكم عادل (قوله وإنما يغرم قدر أجرة الرسول) أى أن لو كان هناك رسول أحضر للمشكوى للمشكوله (قوله أصالة) أى لأن أجرة الرسول على طالب الحق (قوله وحينئذ) أى وحين إذا كان القول الأول يقول إذا كان الشاكية ظالماً فإنه يغرم القدر الزائد على أجرة الرسول ويغرم أجرة الرسول أيضاً فينتج الخ (قوله الثالث) أى لأنه قول أكثر أصحاب الإمام كما عزمهم ابن يونس (قوله والنتى به مصر) أى وهو أرجح الأقوال كما قال شيخنا الهدوى القول الثانى وهو غرم الجميع إن كان ظالماً وإلا فلا يغرم شيئاً (قوله وهى) أى الأقوال الثلاثة (قوله كما ظاهر كلامهم) ابن عرفة لو شكاك رجلاً ظالماً يعلم أنه يتجاوز الحق فى الشكوى ويغرمه مالا والشكوى لاتباعه للشاكية عليه فى ضمان الشاكية ما غرمه الشكوى وثالثها لبعض أصحابنا لا ضمان عليه إن كان مظلوماً أى بأن قذفه المشكوى أو سبه (قوله ولملكه إن اشتراه) نبه على هذا مع أن من المعلوم أن كل من اشترى شيئاً ملكه ليرتب عليه قوله ولو غاب ورد بلوغ على شهب القائل لا يجوز بيع المصوب لغاصبه إذا كان غائباً وذلك لأن ذات المصوب قد فانت بالقيمة عليها وصار الواجب على الغاصب أنما هو القيمة فالذى يجوز للمصوب منه أن يبيعه للغاصب أنما هو القيمة لذات المصوب وحينئذ فلا بد من معرفته أى البائع لها وأن يبيعهما باعتبا (قوله إذ لا يشترط حضوره بالبلد)

(أو لا) يغرم الشاكية شيئاً إن ظلم فأولى إن لم يظلم وإنما يلزم الظالم الإثم والأدب (أقوال) ثلاثة المشهور فى المذهب الثالث واللقى به بمصر الثانى وهى فى شاك له حق مالى وأما إذا لم يكن له حق فإنه من انفراد قوله بالتقدم أو دللاً على تقدمه أن الرجوع تقيمه لأنه ظالم ولا حق له وبقي ما إذا كان له حق غير مالى بأن قذفه للشكوى أو سبه أو ضربه كما يقع كثيراً فى هذا الزمان الذى تعطلت فيه الأحكام الشرعية وكثر فيه تعدى الناس بعضهم على بعض وجور الأمراء والحكام فهل يضمن الشاكية قطعاً ويجرى فيه الأقوال كما هو ظاهر كلامهم (وملكه) الغاصب (إن اشتراه) من ربه أو من وكيله (ولو غاب) المصوب يلد آخر إذ لا يشترط حضوره بالبلد وهذا صريح فى ضعف القول بأنه يشترط فى صحة بيع المصوب لغاصبه رده لربه وهو أحد شتى التردد الذى قدمه بقوله وهل إن

فانه يملكه وإن لم يغرمها
بالفعل وعمل ملكه (إن لم
يموه) الغاصب أى لم
يكذب فى دعواه التلف
او الضياع او تغير ذاته
فان موه وتبين خلاف
دعواه فانه لا يملكه
ويرجع عليه ربه بين شيه
ان شاء (و) ان كذب فى
الصفة فقط بأن وصفه
بصفة تقتضى نفس قيمته
فظهر أنه افضل مما قال
(رجع عليه) المالك
(فضلة أخفاها) ولا
ينقص البيع فاذا لم يموه فى
الذات ولزمه القيمة ملكه ولو
موه فى الصفة ويرجع عليه
بأنه أخفاها فقوله وملكه
بأن غرم القيمة لم يموه أى
فى الذات بأن لم يموه أصلاً
أو موه فى الصفة فقط
ومفهومه أنه إن موه فى
النظر لم يملكه ولربه أخذه كما
هدم (والقول له) أى
لغاصبه لأنه غارم (فى)
دعوى (تلفه ونفته
وقدره) وخالفه ربه
(وحلف) أى ان القول
قوله يمين ان اشبه وإلا
فالقول لربه إن اشبه يمين
فان لم يشبه ما نضى بأوسط
القيم إن حلفاً أو نكلاً ما
وقضى للعالم على التاكل
(كشتر منه) أى من

أى لأن الأصل سلامته (قوله أو غرم قيمته) أى أوفات عند الغاصب وغرم قيمته (قوله أى حكم
الشرع عليه) أى القاضى بغرمها إذ لا بد فى ملكه له بالقيمة إذا فأت عند من حكم القاضى بها كفى بن
خلافاً لما فى عقب (قوله وعمل ملكه) أى للفات بغرم القيمة إن لم يموه فقوله إن لم يموه شرط فى ملك الفات
بالقيمة فقط لا فيه وفى ملك الغائب بشرائه كما فى عقب فاذا اشترى المصوب وادعى أنه غائب فقدم ملكه
ولو موه فى دعواه الغيبة خلافاً لعقب ونص المدونة قال ابن القاسم لو قضينا على الغاصب بالقيمة ثم
ظهرت الأمة بعد الحكم فان علم أنه أخفاها فلربها أخذها ورد ما أخذ من القيمة انظر بن (قوله ويرجع
عليه ربه بين شيه) أى ويرد له ما أخذه منه من القيمة (قوله وان كذب فى الصفة) أى كالأو غصب
عبداً وتلف أو تغير عنده وأردنا تغريمه القيمة فادعى انه كان أسود فقوم وغرم قيمته على أنه أسود ثم
تبين أنه كان أبيض (قوله ولا ينقص البيع) الأولى ولا ينقص الملك إذ لا يسع هنا (قوله ولزمه
القيمة) أى لتلفه أو ضياعه (قوله ولو موه فى الصفة) أى هذا إذا لم يموه أصلاً بل ولو موه
فى الصفة (قوله ويرجع عليه) أى عند التحويل فى الصفة (قوله أو موه فى الصفة فقط) أى فالمنطوق
صورتان وقوله رجع عليه فضلة أخفاها راجع لإحدى صورتى المنطوق قال ح وانظر
لو وصفه الغاصب ثم ظهر أنه أنقص مما قال بعد أن غرم القيمة فهل له الرجوع أم لا؟ واستظهر شيخنا
المدوى ان له الرجوع (قوله ومفهومه انه إن موه فى الذات) أى فقط وأولى فى الذات والصفة
كأن يقول الغاصب العبد الذى غصبته منك الأسود قد أبق ثم يظهر بعد أن غرم قيمته أنه لم يبق
وأنه أبيض (قوله لم يملكه) أى بما غرمه من القيمة (قوله ولربه أخذه) أى ورد ما أخذه من القيمة
(قوله ونفته) أى فاذا غصب جارية وادعى هلاكها واختلفاً فى صفها من كونها يضاء أو سوداء
فالقول قول الغاصب يمينه إن أتى بما يشبه فان أتى بما لا يشبه صدق المصوب منه يمينه إن
انفرد بالشبه فان تجاهلا الصفة فان المصوب يجعل من أدنى جنسه ويغرم الغاصب قيمته على ذلك
يوم الغصب قاله شيخنا وإذا تجاهلا القدر أمرها الحاكم بالصلح فان لم يسطلحاً تركا حتى
يسطلحاً (قوله وقدره) أى من كيل او وزن او عدد، قال ت ربما يدخل فى تخالفها فى القدر
مسئلتان الأولى غاصب صرة ثم يلقها فى البحر مثلاً ولا يدري ما فيها فalcول قول الغاصب
مع يمينه عند مالك، ابن ناجى وعليه الفتوى لا مكان معرفة ما فيها يعلم سابق او بعينها وقال مطرف
وابن كنانة وأشهب القول لربها مع يمينه إن ادعى ما يشبه وكان مثله يملكه لأنه يدعى
تحقيقاً والآخر يدعى تخميناً وأما إن غاب عليها الغاصب فalcول قوله مع يمينه من غير خلاف
والمسئلة الثانية قول عبد الملك فى قوم أغاروا على منزل رجل والناس ينظرون فنهبوا ما فيه ولا
يشهدون بأعيان المصوب بل بالاغارة والتهب فقط فلا يعطى المتهب منه يمينه وإن ادعى ما يشبه
الا بيينة وقال ابن القاسم عتجاً بقول مالك فى الصرة وقال مطرف القول قول للغار عليه مع يمينه ان
أشبه وكان مثله يملك ذلك (قوله وحلف) أى فى القدر والنعت كما فى عقب بل وفى دعوى التلف أيضاً
كما فى بن قلا عن ح وابن عبد السلام (قوله إن اشبه) أى وسواء أشبه ربه أيضاً أم لا وقوله وإلا
فalcول لربه أى وإلا يحلف بأن نكل اولم نكل ولكن لم يشبه فalcول لربه (قوله كشر منه فalcول
قوله فى تلفه الخ) اعلم ان القول قول المشتري من الغاصب يمينه فى تلفه ونفته وقدره سواء كان الشيء
للمصوب مما يخاب عليه ام لا، علم المشتري بغصب البائع لذلك المبيع أو لم يعلم بغصبه لكن ان علم
بغصبه فحكمه فى الضمان حكم الغاصب سواء تلف المبيع بساوى أو تلفه المشتري عمداً او خطأ يتبع
المالك أيها شاء بالقيمة وإن كان المشتري غير عالم بالغصب فان تلف ما اشتراه عمداً فكذلك

بعد حلفه قيمته لربه (لاخر رؤية) عنده أى ان العبرة فى التقويم بالآخر رؤية، والقصوب عنده عليها بعد شرائه من الغاصب فان لم ير عنده يوم القبض ثم اذا غرم القيمة لربه رجع بالثمن على بائعه الغاصب وعمل الغرم ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة أو مما لا يغاب عليه وظهر كذبه وادعى التلف بسماوى فيه ما فان قامت على هلاكه (٥٧) بينة بسماوى أو لم يظهر كذبه فيما لا يغاب عليه فلا يفرم وهو معنى قوله الآتى

لا سماوى وأما بخيانة فسيأتى تفصيله (ولربه إمضاء بيعه) أى الغاصب وله رده لأنه فضولى ويتبع الغاصب بالثمن ان قبضه وكان ملياً والا اتبع المشتري (و) له (تقضى عتق المشتري) من الغاصب (واجازته) فتم عتقه ويرجع بالثمن على الغاصب دون المشتري (وضمن مشتري) من الغاصب (لم يعلم) بنفسه (فى عمد) أى فى اتلافه عمداً كالأكل الطعام أو لبس الثوب حتى أبلاه أو قتل الحيوان أو ذبحه وأكله وهو حينئذ فى مرتبة الغاصب فى اتباع أيهما شاء بمثل الثلى وقيمة المقوم فان اتبع الغاصب فالقيمة تعتبر يوم الاستيلاء كالتقدم ولا يرجع على المشتري وان اتبع المشتري فالمعتبر يوم التعدي ويرجع على الغاصب بثمنه (لا) يضمن المشتري غير العالم فى (سماوى) ولا فى (غلة) استغلتها لانه ذو شبهة بعدم علمه بالغصب

يكون ضامناً كالغاصب فان اتبع المالك المشتري بالقيمة رجع بالثمن على الغاصب وان اتبع الغاصب فلا رجوع له على المشتري وسواء كان ذلك المبيع مما يغاب عليه أم لا ، وان تلف بسماوى فان المشتري يفرم القيمة لآخر رؤية ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة أو كان مما لا يغاب عليه وظهر كذبه وإذا غرم القيمة رجع بالثمن على المشتري ، أما لو قامت على هلاكه بينة أو لم يظهر كذبه فلا يفرم المشتري والذي يفرم القيمة إنما هو الغاصب وان تلف بخيانة خطأ فليل كالعمد وقيل كالسماوى هذا حاصل الفقه ، وقوله المصنف ثم غرم الخ هذا فيما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب وكان التلف بسماوى (قوله بعد حلفه) أى على التلف (قوله يوم القبض) أى فى المعتبر قيمته يوم القبض (قوله فلا يفرم) أى والغرم إنما هو على الغاصب البائع له (قوله ولربه إمضاء بيعه الخ) أى سواء قبض المشتري المبيع أولاً ، علم أن بائعه غاصب أم لا ، حضر المقصود منه وقت البيع أو غاب غيبة قريبة أو بعيدة ، ومثل البيع الهبة وسائر العقود (قوله والا اتبع المشتري) أى والا يقبضه أو قبضه وكان معدماً اتبع الخ وقيل لا رجوع له على المشتري حيث كان الغاصب قبضه ولو معدماً ورجع هذا القول بناء على ان الاجازة للعقد والقبض معاً لا للعقد فقط انظر بن (قوله وله) أى للمقصود منه قبض عتق المشتري من الغاصب أى وأخذ الرقيق (قوله واجازته) ذكر هذا مع علمه من قوله وله قبض الخ بمن التصريح بما علم التزاماً فلو عتقه الغاصب وأجاز المالك عتقه فيما أن يحجزه على أن يأخذ منه القيمة وإما أن يحجزه على أن لا يأخذ منه قيمة فان كان الثانى لزم العتق نظراً لتشوف الشارع للحرية فلا يقال هذا عتق فضولى أجازته المالك وعتق الفضولى إذا كان لامعاوضة فيه فانه يكون باطلاً ولو أجازته المالك كما مر وان كان الأول فلا يلزم عتقه إذ العتق ليس بفوت عند الغاصب فهو باق على ملك ربه وحينئذ فلا يتعين على ربه أخذ قيمته التى وقع الاتفاق عليها بل له أخذ عين عبده (قوله فتم عتقه) أى بالعقد الاول (قوله ويرجع) أى ربه بالثمن على الغاصب أى ولو مفسراً وهذا بناء على ان الاجازة للعقد والقبض معاً كما هو الراجح (قوله وان اتبع المشتري فالمعتبر يوم التعدي) ان قيل قد مر ان المشتري يفرم لآخر رؤية فلم غرم هنا يوم التعدي ؟ قلت لانه هنا لما قصد التملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف عمداً اعتبر غرمه يوم الاتلاف بخلاف المشتري السابق فانه لم يثبت تعديه فيحتمل انه أخفى المبيع فلذلك أغرم من آخر رؤية رى عنده (قوله لا يضمن فى سماوى) أى اذا كان مما يغاب عليه وثبت التلف بينة أو كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه فى دعواه التلف وإنما اذا لم يثبت التلف بينة فى الاول أو ظهر كذبه فى الثانى فانه يفرم القيمة لآخر رؤية كما مر وهو محل قوله سابقاً ثم غرم لآخر رؤية (قوله لأنه ذو شبهة) أى يفوز بالعملة (قوله فليس لربه رجوع فى السماوى الا على الغاصب الخ) هذا جواب عما يقال كيف لا يضمن المشتري من الغاصب السماوى مع ان له العملة ومن له الثمن عليه التوى ، وحاصل الجواب ان المنفى عن المشتري نوع خاص من الضمان وهو ضمانه للمالك وهذا لا ينافى انه يضمن للغاصب الثمن فيدفعه له ان كان لم يدفعه له أولاً (قوله وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب) أى فيلزمه أن يدفعه له ان لم يكن دفعه له أولاً (قوله تأويلان) الاول لابن أبى زيد

(٥٨ - دسوقى - لث) ولا يرجع على الغاصب بها لانه لم يستعمل فليس لربه رجوع فى السماوى إلا على الغاصب وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب (وهل) التلف أو التعيب (الخطأ) من المشتري الغير العالم (كالعمد) فيضمن للمالك قيمة المقوم ومثل المثل ويكون غريباً ثانياً للمالك لأن العمد والخطأ فى أموال الناس سواء أو كالسماوى فلا رجوع لربه عليه وإنما يرجع على الغاصب (تأويلان) ووارثه وموهوبه (أى الغاصب) ان غلبا بالغصب (كهو) أى

كالغاصب في الضمان فيقع المستحق أبهما شاء ومثلهما المشتري إن علم (وإلا) يلما بالغصب (بدية بالغاصب) في الغرم فيرجع
لثالث على التركة في الموت وعلى الغاصب (٥٨) في الحبة بالقيمة ومثل المالى (ورجع) المالك (عليه) أى على الغاصب المالى بدليل

والثاني لابن رشد ومبناها على أن البيع هل هو على الرضى حق محاز أو على الإجازة حتى يرداه بن (قوله كالغاصب
في الضمان) أى في ضمان قيمة الذات إذا تلفت بحساية عمداً أو خطأ أو بساوى وضمان الفسلة
(قوله فيقع الخ) أى يخير في اتباع تركة الغاصب والوارث وفي اتباع الغاصب والموهوب له (قوله ومثلهما
المشتري إن علم) أى بأن بائعه غاصب لما باعه أى أنه مثلهما فى أنه يضمن القيمة كان التلف
عمداً أو خطأ أو بساوى ، أما إذا لم يعلم فإنه إنما يضمن القيمة حيث كان الاتفاق عمداً لا بساوى على
ما مر (قوله وإلا يلما بالغصب) أى والا يعلم الوارث والموهوب له بالغصب بدية بالغاصب فى
غرم قيمة الذات على وارثه وموهوبه ، كذا قرر الشارح ، قال بن الأولى رجوع قوله وإلا بدية
بالغاصب للموهوب له فقط إذا غاصب مع الوارث يبدأ به لأن الموضوع أن الغاصب مات وقسم
ورثته للمصوب واستأواه ثم استحق فيضمن الوارث قيمة المصوب إذا تلف سواء علم بالغصب
أولا لكن عند عدم العلم لا يضمن الإجازة نفسه وعند العلم يضمن حتى الساوى (قوله والا بدية
بالغاصب) أى ولا يرجع الغاصب على الموهوب له (قوله ورجع عليه بئله وموهوبه) الفرق بين غلة
المشتري منه فإنه لا يضمنه كما مر وبين غلة موهوبه فإنه يضمنها أن الموهوب خرج من يده بغير عوض
فكانه لم يخرج من يده بخلاف مبيعته (تنبيه) علم بما ذكر أن غلة الموهوب لا تكون للموهوب له بل
يرجع بها المستحق على الغاصب إن كان ملىً وإلا فعلى الموهوب له وأن قيمة الموهوب إذا تلفت على
الموهوب له إذا علم والا فعلى الغاصب وعلم منه أيضاً أن المشتري من الغاصب يخير المستحق
في اتباعه أو اتباع الغاصب بالقيمة فى العلم وعدمه وأما الفسلة فهي له عند عدم العلم فلا يفرمها له ولا
الغاصب ، وأما عند العلم فلا غلة له ويفرمها كقيمة الذات ، وعلم أيضاً أن وارث الغاصب يفرم قيمة
المصوب إذا تلف وأنه لا غلة له علم أن مورثه غاصب أولاً ، مات ملىً أولاً فقها لو مات الغاصب
وترك الأشياء المصوبة واستأفلها ولم يتركها غلتها للمستحق وعمل كون الوارث يفرم الفسلة
إذا كانت السلعة قائمة وأما لو فانت وضمن الوارث قيمتها كانت الفسلة له لا للمصوب منه إذا لم يجمع
بين القيمة والفسلة وفى بن لوباع عن الصغير قريه كالأخ والعلم بلا إيهاء ولا حضانة فكبر الصغير
وأخذ شيه من المشتري لا يرد المشتري غلته ولو كان عالماً يوم البيع بتعدى البائع كما فى الميار لأن
للمشتري شبهة تسوغ له الفسلة وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعماً أن مالكه وكله على بيعه فلم يثبت
التوكيل ففسخ البيع فلا يرد الفسلة اهـ (قوله ولم يجز تضمينه القيمة) أى وإنما اختار أخذ الفسلة وقوله إذ
لا يجمع الخ علة لمحدوف أى فإن اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شئ له من الفسلة إذا لم يجمع الخ (قوله فى
الصورتين) أى صورة البداء بالغاصب عند يسره وصورة البداء بالموهوب له عنده عسر الغاصب
وما ذكره من أن من غرم شيئاً لرجوع له على صاحبه هو مالى المدونة وهو المتمد خلافاً لما فى البيان
من أنه إذا عسر الغاصب فعلى الموهوب ثم يرجع على الغاصب إذا أيسر (قوله ومحل الرجوع الخ)
هذا التقييد مبنى على قول ابن القاسم فى المدونة أنه لا يجمع بين أخذ القيمة والفسلة والذى عليه مالك
وعامة أصحابه أنه قد يجمع بينهما كأن تقدم ذلك للشارح عند قول المصنف وغلة مستعمل (قوله كما
تقدم) أى قريبا فى العبارة التى قبل هذه (قوله فيقضى به لك) أى بدون يمين منك (قوله أى حائزاً فقط)
يعنى للسلعة إن كانت قائمة وقيمتها إن فانت عند ذلك المشهود عليه (قوله فلك التصرف الخ) هذا مترتب

ما بعده (بئله موهوبه)
أى الفسلة التى استأفلها
موهوبه وليس للغاصب
رجوع على موهوبه بشئ
وإذا رجع على الغاصب
بئله موهوبه فأولى
ما استأفله هو ، ثم محل
الرجوع بالفسلة إذا كانت
السلعة قائمة أو فانت ولم
يجز تضمينه القيمة إذ
لا يجمع بين الفسلة والقيمة
(فإن أيسر) الغاصب
(فعلى الموهوب) يرجع
بما استأفله دون ما استأفله
الغاصب قبله وأيسر فإن
أيسر أيضاً أتبع أولهما
يساراً ومن غرم شيئاً
لا يرجع به على صاحبه فى
الصورتين ، ومحل الرجوع
بالفسلة إن كانت السلعة
قائمة أو فانت واختار أخذ
الفسلة فإن اختار تضمينه
القيمة أخذها فقط ولا
شئ له من الفسلة إذا لم يجمع
بينهما كما تقدم (ولحق
شاهد) شهد للمدعى
(بالغصب) أى بعمالة
الغصب من المدعى أن
فلاناً غصبه منى (لآخر)
شهادة (على إقراره) أى
الغاصب (بالغصب) من
المدعى ويقضى للمدعى
بالمصوب بلا يمين قضاء
(كشاهد بملكك)

أى عهد بأن هذا الذى ملك المدعى (لثان بفصبك) أى بفضبه منك أى المدعى فيقضى به لك (وجعلت) فى السنتين (زائد) على
أى حائزاً فقط (لا مالى لك) فلك التصرف بغير البيع والوطء وإن جاء مستحقهما بالبينة الشرعية أخذها إن كانت قائمة وقيمتها إن فانت ،
أما فى السئلة الأولى فلأنه لم يشهد له واحد منهما بالملك إذ قد غصب من مستأجر ومستعير ومودع ومترهن ، وأما فى الثانية

فلأن شاه الملك ثبت غضباً وشاهد الغضب ثبت له ملكاً (إلا أن تخلف) في الثانية (مع شاعر الملك) اليمين المكلمة لئساب (و) تخلف أيضاً (يمين القضاء) أنك مايت ولا وهيت ولا تصدقت ولا خرجت (٢٥٩) عن ملكك بوجه من الوجوه وله جميعها

في يمين واحد على أحد
القولين (وإن ادعت)
امرأة (استكراهاً) على
الزنا (على) رجل (غير
لائق) به ما ادعت به عليه
بأن كان ظاهر الصلاح
(بلا تعلق) أي بأدبائه
(حدث له) أي للزنا
المفهوم من قوله ادعت
استكراهاً أي لإقرارها بالزنا
ظهر بها حمل أم لأن ترجع
عن قولها إذا لم يظهر بها
حمل فإن تعلقت به لم تحم
للزنا لأن التعلق بغيره
الحد وتعد لثقة مطلقاً
ومفهوم غير لائق أمران
فاسق فلا حد لثقة مطلقاً
وللزنا إلا إذا ظهر بها
حمل ولم تعلق به ومجهول
حال فعد الزنا كالصالح
إن تعلقت سقط والإلزام
ولا تعد للثقة إن تعلقت
به وإلا حدث والأولى أن
يراد بغير اللائق ما يشمل
مجهول الحال ثم أعقب
الغضب بالتعدي وهو
غضب المنفعة أو الجنابة
على شيء دون قصد تملك
ذاته فقال (والتعدي جان)
على (بعض غالباً) أي
بعض السلعة كحرق ثوب
بالحاء المعجمة وكسر صحنه
أي كسر بعضها ومن غير
الغالب قد يكون التعدي
على جميع السلعة كحرق
الثوب بالحاء المعجمة وكسر

على جملة هذا يد قول بن الذي كان يقرره بعض الشيوخ أنا لا نعنه من البيع ولا من الوطء إذ لا منازع
له وإنما فائدة كونه زايد أنه إذا قمت بينة بالملك لغيره قدمت على بينته لأنها إنما أثبتت له الحوز فقط
وهو ظاهر كلامه اه (قوله فلأن شاهد الملك لم يثبت له غضباً) الأولى حذف هذا من التعليل
والاقتصار على قوله لأن شاهد الغضب لم يثبت له ملكاً لأن الاجتماع على الغضب لا يقتضي ملكاً
فتدبر اه بن (قوله إلا أن تخلف) أي بأنها ملكك (قوله في الثانية) أي لاسهاهي التي فيها شاهد الملك
فاذا خلعت معه اليمين المكلمة ويمين القضاء كنت حينئذ مالكا لا حائزاً (قوله) وتخلف أيضاً يمين
القضاء) ولا يكفي بها عن الأولى وإن كانت تتضمنها كما جزم ابن رشد وجزم الأخمي بالاكتفاء
بيمين القضاء (قوله وله جميعها) أي وعلى ما قال ابن رشد من عدم الاكتفاء بيمين القضاء عن الأولى
فله جميعها في يمين واحدة على ما جرى به العمل خلافاً لمن قال لا يكفي جميعها (قوله) إلا أن ترجع عن
قولها) أي فإن رجعت عن قولها لم تحم إذا لم يظهر بها حمل فإن ظهر بها حمل حدث ولا عبرة برجوعها
وعلى كل حال تعد للثقة كما في حش (قوله لم تعد للزنا) أي حملت أم لا (قوله تعلقت به أم لا) أي ولا
يمين لها عليه (قوله طلقاً) أي تعلقت به أم لا لأنه غير عفيف (قوله) إلا إذا ظهر بها حمل ولم تعلق به
أي وأما إذا لم يظهر بها حمل تعلقت به أم لا أو ظهر بها حمل وجاءت متعلقة به فلا تعد في هذه الأحوال
الثلاثة للزنا (قوله والإلزامها) أي ظهر بها حمل أم لا (قوله وإلا حدث) أي وإلا تعلق به حدث * وأعلم
أنه لا مهر لها على واحد من الثلاثة لأن ما ذكرته إقرار على نفسها وعلى الدعوى عليه فلا تؤاخذ بإقرارها
عليه وأيضاً فقد ذكر ابن رشد عن رواية عيسى عن ابن القاسم أنه لا صدق لها إذا ادعت على فاسق
وتعلقت به فأولى إذا لم تعلق به وأولى إذا ادعت على مجهول حال أو صالح (قوله) ما يشمل مجهول
الحال) أي لأن دعواها عليه كدعواها على الصالح بالنسبة لحد الزنا الذي كالم المصنف فيه وإنما
يختلفان في حد القذف والمصنف لم يتعرض له (قوله) ثم أعقب الغضب بالتعدي) أي لما بينهما من
النسبة من جهة أن في كل منهما تصرفاً في الشيء بغير إذن ربه (قوله غالباً) مرتبط بقوله والتعدي
أي والتعدي في غالب أحواله هو الذي يجنى على بعض السلعة (قوله ومنه) أي ومن التعدي على
بعض السلعة تعدي السكرى (قوله لأن المقصود الخ) غلة لقوله ومنه تعدي السكرى المسافة
المشترطة أي وإنما كان تعديها تعدياً على بعض السلعة لأن المقصود بالتعدي إنما هو الركوب
والاستعمال الذي هو المنفعة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدي ، وحينئذ فيكون ذلك المقصود
بالتعدي كالجزم منها * وحاصل ما في المقام أن ابن الحاجب قال المتعدي هو الجاني على بعض السلعة
فاعترضه ابن عبد السلام بأن هذا التعريف لا يعم صور التعدي إذ لا يشمل من أكرى أو استعار دابة
لمكان معين ثم زاد على المسافة الدخول عليها فهما متعديان على كل الدابة لا على بعضها ومع ذلك جعلوه
من التعدي فلا بد من قيد غالباً لادخالهما ، واعترضه ابن عرفة بأنه لا يحتاج لهذا القيد لادخالهما لأن
المقصود بالتعدي إنما هو المنفعة لا الذات والذات تابعة لا أنها مقصودة بالتعدي وحينئذ فيكون
ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها ، نعم يحتاج لقوله غالباً لادخال حرق الثوب وقتل الدابة المستأجرة
أو المستعارة إذ لا يشملها التعريف إلا بزيادة غالباً * وأعلم أن التعدي والغضب يفرقان في أمور منها
أن الفساد اليسير من الغاصب يوجب لربه أخذ قيمة المصوب إن شاء والفساد اليسير من المتعدي
ليس لربه إلا أخذ أرض النقص الحاصل به ، ومنها أن المتعدي لا يضمن الساموي والغاصب يضمنه

جميع الصحنه وقتل الدابة ومنه تعدي السكرى والمستعير المسافة المشترطة واستعمال دابة مثلاً بغير إذن ربها ورضاه لأن المقصود
بالتعدي إنما هو الركوب والاستعمال الذي هو المنفعة دون تملك الذات والذات تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي فليتم

ثم أشار إلى أن المتعدي يضمن قيمة السلمة في الفساد الكثير إن شاء المالك دون العسر فإنه يضمن نقصها فقط بقوله (فإن أفات المقصود) مما تعدي عليه والتبادر من أفات العمد مع أن الخطأ كذلك فكان الأولى حذف الهمزة (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) وحشمة كأمير وقاض ودابة مضاف لدى (٤٦٠) والمراد من شأنها أن تكون لدى الهيات سواء كان صاحبها ذاهية أم لا فالعبرة بحالها

لا حال مالكمها فقطع ذنبها
مفيت للمعدود منها بخلاف
قطع بعضه أو تنف شعره
(أو) قطع (أذنها أو
طيلسانها) مثلث الألام
(أو) قطع (أذن شاة
هو المقصود) (الاعظم
سها) (وقلعه عيني عبد
أو) قطع (يديه فله)
أي للمالك (أخذه
ونقصه) أي مع أرض
النقص (أو قيمته) سلمها
يوم التعدي ويتركه للتعدي
(وإن لم يفتته) أي لم
يفت المقصود (فقصه)
فقط أي يأخذ ما نقصه مع
أخذه وليس له تركه وأخذ
قيمته، وثلث الملم يفتته بقوله
(كلين بقرة) أو شاة
ليس هو المقصود الاعظم
منها (أو) قطع (يد عبد أو
هيته) إلا أن يكون صانعا
أو ذابدا فقط أو عين فله أخذ
قيمته (وعتق عليه) أي
على المتعدي (إن قوم)
عليه وأخذ سيده قيمته
لا إن أخذه ونقصه فلا يعتق
ويدخل في قوله إن قوم ما
إذا تراضيا على التقويم فما
لا يجب فيه تقويم كجناية
محمد فهاشدين قصد ولم نفت
المقصود (ولا منع
إصاحبه) من التقويم

ومنها أن التعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف العاصب إنما يضمن غلة ما استعمل كما مر واستظهر شيخنا أن وثيقة الأرياف أقرب للتعدي من النصب لأنهم لا يقصدون التملك المطلق (قوله إن شاء المالك) أي وإن شاء أخذها وأخذ أرش النقص (قوله فكان الأولى حذف الهمزة) أي وعلى هذا فالمقصود بالرفع فاعله أي فان أفات المقصود من الشيء المتعدي عليه كقطع الخ (قوله والمراد من شأنها الخ) جواب عما يقال قوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة مفهومه أن قطع ذنب دابة غير ذي الهيئة لا يوجب خيار ربها وظاهره مطلقا كانت هي ذات هيئة أم لا مع أنها إذا كانت ذات هيئة ثبت للمالكها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مع الارش، وأجاب الشارح بأن المراد بقوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة في الكلام حذف أي كقطع دابة من شأنها أن تكون لدى هيئة كان صاحبها ذاهية أم لا وكل هذا على قراءة دابة بلا تنوين بالاضافة لدى، أما على قراءة دابة بالتنوين وذو هيئة صفقه فلا يرد عليه شيء من ذلك لصديقها بما إذا كان صاحبها ذاهية أم لا، ولا يقال إنه يمنع من التنوين وصفها بذو إذا كان الواجب أن يقول ذات لأننا نقول الدابة في معنى الحيوان فيجوز في وصفها مراعاة المعنى ففي الحديث: فإذا بدابة أهلب طويل شعر وفيه أيضا: فأتى بدابة أيضا فوق الحمار ودون البغل (قوله مفيت للمقصود) أي وهو التجمل بها (قوله بخلاف الخ) أي فان هذا ليس مفيتا للمقصود منها وحينئذ فلا يضمن إلا النقص فقط إلا العرف فإذا جرى العرف بتخير المالك بين أخذ القيمة وأرش النقص في قطع بعض الذنب أو تنف شعره عمل بذلك العرف (قوله هو المقصود) إن قلت لا حاجة لذلك لاستفادته من قوله فان أفات المقصود، قلت الأول ذكر على أنه ضابط كلي والثاني ذكر في جزئي مثله لينطبق على ذلك السكلى ومثل هذا لا يعد تكرارا (قوله وإن لم يفتته) أي وإن لم يفت المتعدي بجنايته المقصود من التعدي عليه (قوله وليس له تركه وأخذ قيمته) أي قهراً عن المتعدي وأما إذا رضى المتعدي بذلك كان لربه ذلك (قوله كلين بقرة) أي كقطعه أو ثقبه (قوله وقطع يد عبد) أي وأما قطع رجله فمن الكثير (قوله إلا أن يكون صانعا الخ) أي لأن ضمان قيمة الصانع بما يطله ولو أغلغ كالسج (قوله وعتق عليه الخ) أي أنه إذا تعدي على عبد عمدا قاصدا شيئا وأفات المقصود منه بجنايته عليه فانه يعتق على ذلك الجاني إن قوم عليه أي إن اختار سيده أخذ قيمته منه (قوله ويدخل في قوله إن قوم الخ) أي لأن قوله إن قوم صادق بما إذا كان التقويم برضا صاحبه فقط في مفيت المقصود أو برضاها معا في غير مفيته، وأصل هذا الكلام لشرف الدين الطخيني وتبعه عبق قلبين وهو غير صحيح لنص المدونة كما في المواقي على أنه لا يعتق عليه قيم لا تخير فيه (قوله ولا منع الخ) يعني أنه ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من التقويم بحيث يأخذه مع أرش النقص إذا كان التعدي فاحشا مفيتا للمقصود بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذ الجاني قيمته عليه كما اختاره ابن يونس (قوله وهذا مقابل) أي لأن معناه أن لرب المحنى عليه الخيار في التعدي الفاحش بين أخذ القيمة وأخذها مع أرش النقص وهو عام فيمن يعتق بالثقة وغيره وأما ابن يونس فيقول ما ذكر من التخيير في غير من يعتق بالثقة وأما من يعتق بها فلا تخير فيه بل يتعين على صاحبه أخذ قيمته اهـ والحاصل أن غير الرقيق حكمه عند ابن يونس كحكمه عند غيره وهو تخيير المالك في أخذ القيمة وأخذها مع أرش النقص، وأما الرقيق فهو كذلك عند غير ابن يونس وأما عنده فيتعين فيه أخذ السيد القيمة وليس له أخذها مع

أي ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من تقويمه ويغتنر أخذها مع نقصه (الفاحش) أي المقتب للتعدي ودخلى محرم
العبد من العتق (على الأرجح) عند ابن يونس بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذ الجاني قيمته عليه فيجبره الحاكم على أخذ قيمته ويجبر الجاني على دفعها ليعتق عليه، وهذا مقابل لقوله فله أخذها ونقصه أو قيمته وخاص بالجناية على من يعتق بالثقة

والذهب الأول وهو أن ربه يخبر في التماشع مطاقي العبد وغيره (ورفا) الجاني (٤٦١) (الثوب مطلقاً) كانت الجناية

عليه عمداً أو خطأ أفادت المقصود حيث أراد ربه أخذه ونقصه أم لم تقته ثم ينظر إلى أرض النقص بعد رفوه (وفي أجرة الطيب قولان) قيل تلزم الجاني على حره أوريق خطأ ليس فيه مال مقرر أو عمداً لا ينقص منه مانع وليس فيه مال مقرر أيضاً [درس]

(فصل) (وان زرع) غاصب لأرض أو لمنفعتها (فاستحققت) أي الأرض بمعنى قام مالكها وليس السراد به الاستحقاق المصروف الذي هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله، إذ الكلام في الغاصب والتمددى (فإن لم ينتفع بالزرع) بأن لم يبلغ أحد الانتفاع به ظهر أولم يظهر (أخذ بلا شيء) في مقابلة البذر أو العمل وإن شاء أمره بقلعه (وإلا) بأن بلغ حد الانتفاع به ولو لرعى (قله) أي للمستحق (قله) أي أمر ربه بقلعه وتسوية الأرض (إن لم يفت وقتاً) مما تراد (الأرض له) مما زرع فيها خاصة كقمح أو فول ويحتمل مما زرع فيها وغيره كما قاله ابن رشد وهو ظاهر المصنف ولكن الأول أرجح، وأشار لقسم

أرض النقص لئلا يحرم العبد من الثمن (قوله والمذهب الأول) أي والمذهب الأول لأنه مذهب المدونة (قوله في العبد وغيره) بيان للاتفاق (قوله اثوب) أي التي حصلت فيها الجناية (قوله أم لم تقته) أي وتمين أخذه مع نفسه وما ذكره المصنف من كون الجاني يلزمه الرفوف ليسير كال كثير قول عبد الحق واعترضه ابن بونس بأنه خلاف ظاهر كلامهم إذ ظاهر كلامهم يقتضي أن الجناية إذا كانت يسيرة لا يلزم الجاني رفوف أرض النقص (قوله ثم ينظر إلى أرض النقص بعد رفوه) أي فيأخذه ربه مع أخذ ثوبه والحاصل أن من تمدى على ثوب شخص فأنفسه إفساداً كثيراً بخرقه أو شرم طئه له وأراد ربه أخذه مع أرض النقص أو أنفسه يسيراً فإنه يلزمه أن يرفوه ولو زاد على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد رفوه ويأخذ أرض النقص بعد الرفوف إن حصل بعده نقص، والحاصل أن الجاني يلزمه شيان الرفوف وأرض النقص بعد الرفوف لا أرضه قبله إذ هو كثير فيه ظلم على الجاني وبين الأمرين فرق مثلاً أرض النقص قبل الرفوف عشرة وبهده خمسة وأجرة الرفوف درهم فيلزمه درهم أجرة الرفوف وخمسة أرضه في نفسه بعده لا عشرة التي هي أرضه قبله (قوله وفي أجرة الطيب) أي وقيمة الدواء (قوله قيل تلزم الجاني أي على حره أوريق) أي ثم ينظر بعد البرء فإن برى على غير شين فلا يلزمه شيء إلا الأدب في العمد وإن برى على شين غرم النقص وهذا القول هو الراجح والقول الثاني عدم لزوم الأجرة وقيمة الدواء ثم ينظر بعد البرء فإن برى على شين غرم النقص وإن برى على غير شين فلا شيء عليه (قوله خطأ الخ) أشار بذلك إلى أن محل الخلاف في جرح خطأ ليس فيه مال مقرر أو عمداً لا قصاص فيه وإما لا تلافئه أو لعدم المساواة أو لعدم التل وليس فيه مال مقرر أيضاً أما لو كان فيه مال مقرر فإن الجاني لا يلزمه غيره اتفاقاً وإن كان فيه القصاص فأنما يقتص من الجاني ولا يلزمه شيء زائد على ذلك اتفاقاً (فصل وان زرع غاصب لأرض) أي لذاتها، إنما خص الكلام بالغاصب والتمددى لأنه المصنف شبه به ذا الشبهة بعد ذلك والزراع في غير ملكه إما غاصب أو متعد أو ذو شبهة (قوله وليس المراد الخ) قال ابن الصواب إن المراد بالاستحقاق هنا الاستحقاق المعروف إذ المراد بالملك الملك ولو بحسب الظاهر أو مطلق الكون تحت اليد مجازاً بقرينة إضافة الرفع إليه إذ الملك الحقيقي لا يرفع تدبر (قوله بثبوت ملك) أخرج به رفع الملك بالتمتع قبله وقوله قبله أي قبل الملك المرفوع أخرج به رفع الملك بثبوت ملك بعده كما في الهبة والصدقة والبيع والإرث (قوله إذ الكلام في الغاصب والتمددى) أي ولا مملك لهما حتى يرفع (قوله وإن شاء أمره بقلعه) أي فالحيار للمستحق لا للزراع ولا يجوز أن يتفقا على إبقائه في الأرض بكرهه لأنه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه (قوله إن لم يفت وقتاً) أي وقت زرع تراد له وهذا شرط في قوله فله أخذه بلا شيء وفي قوله فله قله (قوله مما زرع فيها خاصة كقمح الخ) فإن فات إبان ما زرع فيها من قمح أو فول فليس لرب الأرض أن يكلف الغاصب قله وإن كان يمكن أن تزرع مثلاً أو شيئاً آخر غير ما زرع فيها (قوله ولكن الأول أرجح) أي وهو قول أصبغ تابع أتباع الإمام وحمل عبد الحق المدونة عليه (قوله وله أخذه بقيته) قاله عبق وكما له أخذه بقيته له إبقاؤه لزراعته وأخذ كراء السنة منه في الفرض المذكور وهو بلوغ الزرع حد الانتفاع به ولم يفت وقت ما تراد له الأرض دون القسم الأول في المصنف وهو ما إذا لم يبلغ الزرع حد الانتفاع به فليس له إبقاؤه وأخذ كرائها منه والفرق أنه فيه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه لأن صاحب الأرض لما مكنته الترع من أخذه بلا شيء فأبقاه لزراعته بكرهه كان ذلك الكراء عوضاً عنه في المعنى فهو يبيع له قبل بدو صلاحه (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي قال ابن رشد هو ظاهر المدونة في كراء الأرضين وقيل

قوله فله قله وهو الشق الثاني من التخيير بقوله (وله أخذه بقيته) مقولوا (على المختار) بعد إسقاط كلمة قله لو قلع

إذا كان الغاصب شأنه أن لا يتولاه كاتقدم (وإلا) بأن فات وقت ما ترادله (فكراء السنة) يلزم الغاصب، ثم شبه في كراء السنة لا بقيد فوات الإبان قوله (كذى شبهة) من (٤٦٣) مشرو ووارث ومكتر منهما أو من غاصب ولم يملوا بالغصب والمعنى أن من زرع

أرضاً بوجه شبهة بأن اشتراها أو ورثها أو أكثرها من غاصب ولم يعلم بغصبه ثم استحقها قبل فوات ما ترادله تلك الأرض فليس يستحق إلا كراء تلك السنة وليس له قاع الزرع لأن الزارع غير متعدي فان فات الإبان فليس للمستحق على الزارع شيء، لانه قد استوفى منفعتها والغلة لدى الشبهة والمجهول للحكم كإتاني فقد علم أن التشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا بقيد فوات الإبان (أو جهل حاله) أي حال الزارع هل هو غاصب أم لا فكأني قبلها حملا له على أنه ذو شبهة إذا الأصل في الناس عدم العداء (وفات) الأرض (محرماتها) قبل زرعها ومعنى القوات أن الكراء لا يفسخ (فيما بين مكتر) للأرض (ومكتر) منه بكراء معين كعبد فاستحق الكراء وليس للمكتر إذا أخذ المستحق شيئاً منه إلا الرجوع على المكتر بكراء أرضه وتبقى الأرض له كما كانت أولاً؛ فإن استحق قبل الحث ففسخ الكراء وأخذ المكتر أرضه ولا يصح حمل كلامه على استحقاق الأرض لأنه إذا

ليس له أخذه بقيمته بل يتمين أمره بقلعه وهو سماع سحنون انظر بن (قوله شأنه أن لا يتولاه) أما إذا كان شأنه أن يتولى قلعه بنفسه أو بخدشه فلا تسقط أجرة ذلك من قيمته (قوله وإلا بأن فات وقت ما ترادله) سواء كان الزرع عند قيام المستحق بلغ حد الانتفاع أم لا (قوله فكراء السنة يلزم الغاصب) أي ويكون الزرع له وليس لمستحق الأرض أن يأمره بقلعه إذا بلغ حد الانتفاع به ولا أخذه مجاناً إذالم يبلغ ذلك وقد اعتمد المصنف في هذا على ما نقله في التوضيح عن اللخمي ونصه فان كان قيامه بمخرج الإبان فقال مالك الزرع للغاصب وعليه كراء الأرض وليس لربها قلعه اللخمي وهو المعروف من قوله وذكر رواية أخرى أن المستحق أن يقلعه ويأخذ أرضه وذكر ابن يونس أن هذه الرواية أصح وروى عن مالك أيضاً أن الزرع لرب الأرض وإن طاب وحصد واختار هذه الرواية غير واحد لما في الترمذي من زرع أرضاً لقوم بغير إذنهم فالزرع لرب الأرض وعليه نفقته فظهر لك ترجيح كل من الروايات اثلاثاً هـ بن (قوله من مشر) أي من غاصب وقوله ووارث أي من غاصب بدليل قوله بعد والمعنى الخ وقوله ومكتر منهما أي من المشتري أو من الوارث وفي غلبه بوارث الغاصب نظر، فالأولى إسقاطه وذلك لأن الشارح قد قال بعد فان فات الإبان فليس للمستحق على الزارع كراء ومعلوم أن وراث الغاصب عليه الكراء مطلقاً إذلا غلة له وإن كان ذا شبهة من حيث عدم قلع زرعه إذا لم يعلم وسيأتي ذلك عند قوله والغلة لدى الشبهة تدبر (قوله ما ترادله تلك الأرض) أي سواء كان الزرع باع حد الانتفاع به أو لم يبلغ ذلك (قوله فان فات الإبان) أي فان فات وقت ما تراد لزراعة تلك الأرض (قوله لا بقيد فوات الإبان) أي بل بقيد بقائه فهو تشبيه غير تام (قوله أو جهل حاله) عطف على المعنى أي كأن كان ذا شبهة أو جهل حاله (قوله أم لا) أي أو مبتاع (قوله فكأني قبلها) أي فان استحقها قبل فوات الإبان فليس للمستحق إلا كراء السنة كان الزرع بلغ حد الانتفاع به أم لا وإن استحقها بعد فوات الإبان فليس للمستحق على الزارع شيء (قوله حملا له) أي لمجهول الحال وقوله على أنه ذو شبهة أي لا على أنه متعدي (قوله وفات محرماتها) وأولى بزراعها الذي لا يحتاج لحث كالبرسيم وكإلقاء الحب عليها حيث لم تحتاج لحث، وحاصل المسئلة أنه إذا أكثرى أرضاً من مالكمها بشيء معين كعبد ثم استحق ذلك المعين من يد المكترى فان كان استحقاقه قبل حث الأرض ففسخ الكراء وأخذ الأرض صاحبها وإن استحق بعد حث الأرض لم يفسخ الكراء بين المكترى والمكترى ثم إن أخذ المستحق عين شيئاً من المكترى ولم يجر الكراء كان للمكترى على المكترى أجرة الثلث وإن أجاز عقد الكراء بعده وأبقاه للمكترى فان دفع للمكترى أجرة حرثه كان الحق له في منفعة الأرض وإن أتى من دفع أجرة الحرث للمكترى قبل للمكترى ادفع للمستحق أجرة الأرض ويكون لك منفعتها أو أسلم له الأرض مجاناً من غير شيء في مقابلة الحرث (قوله ولا يصح الخ) هذا رد على بهرام وتنت حيث حملا كلام المصنف على ما إذا استحققت الأرض (قوله لم يبق للمكترى كلام حرثها المكترى أم لا) أي والمصنف قد جعل له كلاماً إذا لم يحرمها المكترى فان الكراء يفسخ ويأخذ المكترى أرضه وكألا يصح حمل كلام المصنف على استحقاق الأرض لا يصح حملة على استحقاق الكراء الغير المعين لعدم فسخ عقد الكراء سواء وقع الاستحقاق قبل الحرث أو بعده وذلك لقيام عوضه مقامه (قوله أخذها) أي سواء كانت مؤجرة سنة أو سنتين (قوله إذا سلم الكراء) أي الذي هو البعد مثلاً ومعنى سلمه أبقاه يسده وعمل أخذ المستحق له إذا سلم الكراء للمكترى ودفع كراء الحرث إذا كان المكترى لم يذرهما بعد الحرث والا فانت على

استحققت الأرض لم يبق للمكترى كلام، حرثها المكترى أم لا، وبقي الكلام بين مستحق الكراء والمكترى بينه بقوله المستحق (ولم يستحق) لكراء الأرض (أخذها) أي الأرض من المكترى إذا سلم الكراء للمكترى (ودفع كراء الحرث) للمكترى

(فإن أبى) المستحق من دفع سا ذكر للمكتري (قيل له) أى للمكتري (أعطى) المستحق (كراء سنة) أو سنتين (وإلا أسامها)
بحرثها مجازاً (بلائى) وعلى هذا نقوله والمستحق الخ من تمة ما قبله ويحتمل أنه فى (٢٦٣) استحقاق الأرض والأولى جعله

شاذلاً لها فيكون أول
الكلام فى استحقاق الكراء
وقوله والمستحق الخ فى
استحقاقه حيث أجاز
المستحق عقداً لاجارة وفى
استحقاق الأرض (وفى
سنتين) أى وإذا أجزا الأرض
من هى فى يده وهو ذو شبهة
مدة سنتين أو شهر أو
بطون ثم استحققت وفات
الإبان فلائى له من الأجرة
فها مضى لأن ذا الشبهة يفوز
بألفه (يفسخ) العقد
إن شاء (أو يضى) فى
الباقى (إن عرف
النسبة) أى نسبة ما يتوب
الباقى من الأجرة لتكون
الاجارة بشمن معلوم فإن
لم تعلم بأن كانت تختلف
الأجرة لاختلاف الأرض
فى تلك السنين ولم يوجد من
يعرف التعديل تعين الفسخ
ولا يجوز الإمضاء (ولا
خيار للمكتري) بل
يلزمه العقد (لاهمة)
أى لأجلها ، والرادة
الاستحقاق أى الاستحقاق
الطارىء بعد الأول أى أن
المستحق إذا مضى الكراء
فلا كلام للمكتري فى فسخه
خوفاً من طرؤ استحقاق
آخر ، فاللام للتعليل وهو علة
لاحق أى أن خيار المكتري

المستحق بالبذر (قوله أعطى المستحق كراء سنة أو سنتين) أى لأن المستحق لم يرد الفسخ بل أجاز
العقد بشيئة فنفعة الأرض المدة التى حصل العقد عليها يستحقها (قوله وإلا أسامها) أى وإلا تعط
للمستحق كراء سنة أسامها رب الأجرة بلائى فى مقابلة الحرث (قوله وعلى هذا) أى التقرير
(قوله من تمة ما قبله) أى حيث أجاز مستحق الكراء العقد فإن لم يجزه وأخذته فالحكرى على المكتري
كراء المثل كما مر وجعل قوله والمستحق الخ من تمة ما قبله هو ما يفيد به نقل المواق عن ابن
يونس (قوله ويحتمل أنه فى استحقاق الأرض) أى فإذا استحق إنسان أرضاً من ذى شبهة بعد أن
حرثها ذو الشبهة وقيل أن يزرعها كانت لرب الأرض أخذها ودفع اجرة الحرث فإن أبى قيل
للمستحق منه أعطى كراء سنة فإن امتنع سلمها لربها المستحق بلائى فى مقابلة الحرث وهذا
الاحتمال هو مقضى كلام ابن غازى ومما مر من أن ذا الشبهة يلزمه كراء السنة إن لم يفت الإبان
فان فات فلائى عليه فهو فيما إذا استحققت الأرض بعد الزرع (قوله فيكون أول الكلام) أى
وهو قوله وفات بحرثها فيما بين مكر ومكتر (قوله وفى استحقاق الأرض) أى من ذى شبهة وقد كان
حرثها (قوله وفى سنتين) أراد بالجمع مازاد على الواحد وهو عطف على أخذها والمعطوف فى الحقيقة
يفسخ بالنصب فانه فى تأويل المصدر وإن عذوفة جوازاً كما قال فى الخلاصة :

وإن على اسم خالص فعل عطف • تنصبه إن ثابتاً أو منخذف

وفى سنتين متعلق بالمستحق والتقرير للمستحق فى مسئلة كراء سنتين والامضاء (قوله وهو
ذو شبهة) أى وأما الغاصب إذا أكرهاه سنتين ثم استحققت من المكتري بعد زرعها بعض المدة فلائى له
من الكراء كما تقدم فى قوله وغلة مستعمل فيكون للمستحق كراء الماضى وإن أمضى العقد فقد
امضى فى الجميع فسكرائه معلوم ولا يتقيد بقوله إن عرف النسبة قاله بن (قوله أو شهر أو بطون)
أى فلا مفهوم لقول المصنف سنتين (قوله ثم استحققت) أى بعد ما زرعت بعض السنين
(قوله فلائى له) أى للمستحق المفهوم من استحققت (قوله ويفسخ) أى المستحق (قوله إن عرف الخ)
أى ومحل جواز إمضائه العقد فى الباقى إن عرف النسبة بقول أهل المعرفة كما لو كان أكثرى
الأرض ثلاث سنين بتسمين درهما وقال أهل المعرفة أجرتهما فى السنة الأولى تساوى اربعين
درهما لقوة الأرض فى تلك السنة وفى السنتين الباقيتين تساوى خمسين فله أن يضى العقد فى السنتين
الباقيتين وله أن يفسخ العقد فيهما (قوله ولا يجوز الإمضاء) أى لأدائه للاجارة بشمن مجهول
(قوله ولا خيار للمكتري للمدة) أى لاجل خوف المدة أى لاجل خوف الاستحقاق الطارئ
بعد الاستحقاق الأول وهذا من تعلقات قوله أو يضى إن عرف النسبة أى أن المستحق إذا مضى الكراء
فما بقى من مدة الاجارة فلا كلام للمكتري فى فسخ العقد فيما بقى من المدة خوفاً من طرؤ استحقاق آخر
(قوله أى أن خيار المكتري) أى فى إمضاء العقد فى باقى المدة وفسخه متلف وحينئذ فلا كلام فى فسخ العقد فيما
بقى من العقدة (قوله لا أرضى إلا بأمانة الأول) أى بأمانة للكبرى على المكتري (قوله ليس له أن يقول أنا
لا أرضى الخ) أى لأن هذا مقول لا يحصل له لأن المكتري لا يدفع اجرة المدة الباقية للمستحق حالاً إلا إذا
كان مأموماً أو يأتى بحميل تمة كما يأتى (قوله واتفق المستحق) أى حيث مضى المستحق الاجارة
فيما بقى من المدة بعد الاستحقاق فانه يضى له بأخذ اجرة ذلك الباقى حالاً من المكتري

لأجل خوف طرؤ استحقاق آخر متلف فليس له أن يقول أنا لا أرضى إلا بأمانة الأول لانه مثلاً ولا أرضى بالثانى لأنها إذا استحققت مرة
أخرى لم أجد من أرجع عليه لصبر المستحق (واتفق) المستحق حصته من المكتري لباقى من المدة أى قضى له بأخذ اجرة ما بقى من مدة
الاجارة بشرطين أشار لأولها بقوله

(إن انتقد الأول) وهو المكري أى (٤٦٤) إن كان أخذ جميع الأجرة عن مدة الاجارة وحيث رد حصة مابقى من المدة

للمكترى. وإلى ثانيهما
بقوله (وأمن هو) أى
المستحق بأن لا يكون
عليه دين محيط ولا يئسى
منه فرار أو مطل وإلا لم
ينتقد إلا ان يأتى بعمل
ثقة (والعلة لذى الشبهة)
من مشتر ومكتر من
غاصب لم يعلم بغصبه
لاوارثه مطلقا كموهوبه
ان أعسر الغاصب ولا من
أحبيا أرضا يظنها مواتا فلا
غلة لهم ولذا قال أبو الحسن
العلة لا تكون لكل
ذى شبهة (أو المجهول) حاله
هل هو غاصب أو هل
واهبه غاصب أم لا (للحكم)
بالاستحقاق على من هو
بيده ثم تكون للمستحق
فاللام في الحكم للغاية ثم
مثل لذى الشبهة بقوله
(كوارث) من غير غاصب
بل من ذى شبهة أو مجهول
أو من مشترك من نحو غاصب
وأما وارث الغاصب فلا
غلة له اتفاقا (ومو هوب)
من غير غاصب أو منه إن
أعسر الغاصب لا إن أعسر
فلا غلة لموهوبه (ومشتر
منه) أى من الغاصب (ان
لم يعلموا) أى تحقق عدم
علمهم أو جهل علمهم
للمثل على عدم العلم فالعلة
لهم إلى يوم الحكم بها
للمستحق فان علموا فلا
غلة لهم بل تكون للمستحق
(بخلاف ذى دين) طرأ

(قوله ان انتقد الاول) أى إن انتقد الأول الكراء بالفعل وكذا إذا اشترط تقدمه أو كان العرف تقدمه
وأما لو انتقد بعضه بالفعل فان عينه عن مدة كان لمن له تلك المدة وإن جعله عن بعض منهم كان بينهما على
حسب ما لكل وكذا يقال فيما إذا اشترط تقدم بعضه أو جرى بتقدم بعضه عرف (قوله وحيث رد) أى
وحيث رد كان المكري قد انتقد جميع الأجرة عن مدة الاجارة وانتقد المستحق حصته من المكترى
فيأثم المكري لأن يرد حصة ما بقى للمكترى (قوله وأمن هو) انما ابرز الضمير لمخالفة فاعل الفعلين
المتعاطفين لأن فاعل المعطوف عليه الأول وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولا يئسى منه فرار أو
مطل) أى لو طرأ مستحق آخر (قوله إلا ان يأتى بعمل) فان لم يأت به لم ينتقد وتوضع أجرة ما بقى
من السنين عند حاكم إلى انقضاء المدة والحاصل ان المكترى لما كان يخاف أن يحصل استحقاق ثان
وانه يضيع عليه ما تقدمه للمستحق لا حتمال عدمه أو فراره أو مطلقه اشترط في انتقاد المستحق كونه
مأمونا ولا فرق في ذلك بين كون الدار المؤجرة سنين صحيحة أو غير صحيحة وحيث رد فلا وجه لما نقله
عقب وخشى عن ابن يونس من قوله لعل هذا الشرط الثانى في دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت
صحيحة فانه ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء قاله شيخنا
(قوله والقلة) مبتدأ ولذى الشبهة حال وقوله للحكم خبر (قوله لاوارثه) أى فانه لا غلة لمطلقا أى كان
الغاصب موسرا أو مصرأ ، علم بغصب مورثه أم لا ، فاذا مات الغاصب عن سلعة مفصولة واستغلبها
مورثه أخذها للمستحق وأخذ غلتها أيضا منه (قوله ان أعسر الغاصب) أمالو كان موسرا فان القلة
تؤخذ منه ويغوز الموهوب بما استغلة (قوله يظنها مواتا) أى فبين أنها مملوكة (قوله فلا غلة لهم) أى
وإن كانوا ذوى شبهة (قوله لا تكون لكل ذى شبهة) أى بل انما تكون لمن أدى نمنا أو زل منزلته
فالثلاثة المذكورة ذوو شبهة لا يقطع غرس واحد منهم ولا يهدم بناؤه لكنه لا غلة له فذو الشبهة الذى
له القلة أخص من ذى الشبهة الذى لا يقطع غرسه ولا يهدم بناؤه (قوله أو المجهول) قضيته ان المجهول
حاله ليس ذاشبهة لان العطف يقتضى المغايرة وهو ما تحرر لبعض الشيوخ بعد أن جعله عطف
خاص اه شيخنا (قوله هل هو غاصب أو هل واهبه غاصب أم لا) أى او ليس كذلك بل هو مشترك
من غاصب (قوله للحكم) لا ينافى هذا ما ذكره آخر الشهادات من الوقف في الرابع زمن الخصام لأن
منه المنع من البيع مثلا فلا ينافى الاستقلال انظر بن (قوله للغاية) أى فعلى معنى الى والمعنى ان
القلة تكون لذى الشبهة والمجهول من يوم وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله ثم مثل
لذى الشبهة) أى الذى تكون له القلة (قوله او من مشترك) أى أو وارث مشترك من نحو غاصب ثم إن
ظاهر الشارح ان وارث المشتري من الغاصب ليس وارثا لذى الشبهة لأن العطف يقتضى المغايرة
وليس كذلك لما تقدم ان كلاما من المشتري من الغاصب والمكترى منه ذو شبهة وحيث رد فوارث كل منها
وارث ذى شبهة فكان الأولى للشارح ان يقول بل لذى شبهة أو مجهول حال كوارث مشترك أو مكتر
من غاصب بكاف التمثيل ويخفف نحو ، وعلم من ذلك ان وارث ذى الشبهة ذو شبهة كوارث مجهول
الحال (قوله فلا غلة له اتفاقا) أى سواء علم بغصب مورثه أم لا (قوله من غير غاصب) أى بأن واهبه
للمشتري من الغاصب أو واهبه مجهول الحال (قوله ان لم يعلموا) هذا شرط في الثلاثة المذكورة
قبله أعنى الوارث والموهوب له والمشتري من الغاصب بناء على ما قرر به قوله كوارث فالجمع في
كلامه على حقيقته وأما حمل الوارث في كلام المصنف على وارث الغاصب وجعل الشرط راجعا
لغيره وجمع ضميره باعتبار الافراد أو راجعا للثلاثة فهو حمل فاسد لما علمت أن وارث الغاصب لا غلة له
اتفاقا مطلقا (قوله فان علموا فلا غلة لهم) بل تكون للمستحق ، قال عقب والمعتبر علم المشتري من الغاصب

وعلم الناس في موهوب الغاصب كما لأبي عمران وذ كره تت فيتبع وإن كان خلاف ظاهر قول
 المصنف فيما تقدم ووارثه وموهوبه إن علما كهو وإلا بدىء بالغاصب اه فان ظاهره أن للعتبر
 علم الموهوب له لاعلم الناس ، والفرق كما قال بعضهم بين المشتري والموهوب له ان المشتري شبهته أقوى
 بالمعاوضة أقوى جانبه (قوله إذا ورث عقارا الخ) أشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على
 ما إذا قسم الورثة عين التركة ونمت في أيديهم وأما لو اشترى الوارث شيئا من التركة وحوسب بذلك
 من ميراثه ونما في يده فله نماؤه ولا شيء لأرباب الديون منه بمنزلة ما لو اشترى أجنبي ونما في يده انظر ح
 (قوله ومخرج من قوله والفلة لدى الشبهة) أي فهو في قوة الاستثناء منه فكأنه قال والفلة لدى
 الشبهة إلا في طرود دين على وارث فلا غلة للوارث ، علم الوارث بالدين قبل الاستغلال أولا (قوله كان
 أنسب) أي بالإخراج من قوله والفلة لدى الشبهة ، ثم إن ظاهر كلام المصنف أن الفلة لدى الدين
 ولو كانت ناشئة عن بحر الوارث أو بحر الوصي على الوارث وهو كذلك فإذا مات شخص وترك
 ثلثمائة دينار وترك أيتاماً وأخذ شخص الوصية عليهم واتجر في القدر المذكور حتى صار ستمائة مثلاً
 فطراً على الميت دين قدر الستمائة أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للمخزومي
 القائل ان رب الدين الطارىء إنما يأخذ الفلة من الوارث إذا كانت غير ناشئة عن تحريكه أو
 تحريك وصيه فله أبو الحسن وقوله واتجر بالقدر المذكور أي للأيتام وأما إن اتجر به لنفسه فالظاهر
 أن ربح المال له لأنه متسلف ولا يقال قد كشف القيب ان المال للغريم لأننا نقول الوصي المتجر به لنفسه
 أولى بمن غصب مالا واتجر فيه فربحه له وأما لو طرأ الغريم بعد إتيان الولى التركة على الأيتام
 والحال أن الولى غير عالم بذلك الغريم فلا شيء على الولى ولا على الأيتام ولو كان الولى موسراً لانه أنفق
 بوجه جائز لأنه مطالب بالاتفاق عليهم كافي للدونة بخلاف إتيان الورثة الكبار نصيبهم فانهم يضمنون للغريم
 الطارىء بخلاف ، وقرر شيخنا العدوى في هذا المحل ما عهده لوعمل أولاد رجل في ماله في حال حياته
 معه أو ودهم ونشأ من عملهم غلة كانت تلك الفلة للأب وليس للأولاد إلا أجرة عملهم يدفعها لهم بعد
 محاسبتهم بنفقتهم وزواجهم إن زوجهم فان لم تنف أجرتهم بذلك رجع عليهم بالباقي ان لم يكن تبرع لهم
 بما ذكر من النفقة والزواج وهذا إن لم يكن الأولاد يبينوا لأبيهم أولاً أن ما حصل من الفلة لهم أو يبينهم
 وبينه ولا يعمل بما دخلوا عليه وقرأ أيضاً أنه إذا اتجر بعض الورثة في التركة فاحصل من الفلة فهو تركة
 وله أجرة عمله إن لم يبين أولاً أنه يتجر لنفسه فان يبين أولاً كانت الفلة له والحسابة عليه وليس للورثة إلا
 القدر الذي تركه مورثهم (قوله كوارث طرأ على مثله) أشعر قوله كوارث طرأ انه لو طرأ مستحق
 وقف على مستحق آخر استغله وهو يرى انه منفرد به أو سكن لم يرجع عليه بالفلة ولا بالسكنى وهو
 كذلك ، رواه ابن القاسم عن مالك ، وأما إن استغله عالماً بالطارىء رجع عليه بما يخصه من الفلة
 (قوله والمراد أنه لا يختص بالفلة الخ) فحاصله ان الوارث إذا استغل ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن
 حصة الطارىء في تلك الفلة وهذا إذا كانت الفلة ناشئة عن كراء لأن كانت انتفاعاً بنفسه بدليل
 الاستثناء بعده (قوله كان أوضح) أي لان المحدث عنه في كونه يفوز بالفلة أولاً يفوز بالطرود عليه
 لا الطارىء (قوله بشرط أن لا يكون عالماً بالطارىء) أي وأما لو انتفع بنفسه مع علمه بالوارث الطارىء
 فانه يفرم له حصته من الفلة (قوله وان يكون في نصيبه ما يكفيه) أي لأنه إذا كان نصيبه يكفيه للسكنى كان
 مستغنياً عن حصة غيره بخلاف ما اذا كان نصيبه لا يكفيه فانه مضطر لحصة الغير فيغرم حينئذ أجرتها ،
 نعم إن كان نصيبه يكفيه وسكن أكثر منه رجع عليه فالشرط إذن أن يسكن قدر حصته فقط كما قال
 ابن عاشر وقوله وأن يكون في نصيبه الخ هذا الشرط في نفسه بعيد وأخذه من المصنف بعيد

إذا ورث عقارا كدار
 واستغله ثم طرأ دين على
 الميت فان الوارث يرد الفلة
 حيث كان الدين يستوفى
 فهو مخرج من قوله والفلة
 لدى الشبهة ولو قال بخلاف
 وارث طرأ عليه ذودين
 كان أنسب (كوارث طرأ
 على مثله) فلا غلة للوارث
 والمراد أنه لا يختص بالفلة
 بل يقاسمه أخوه الطارىء
 فيها ولو قال طرأ عليه مثله
 كان أوضح (إلا أن ينتفع)
 المظرووع عليه بنفسه من غير
 كراء كأن يسكن الدار
 أو يركب الدابة أو يزرع
 الأرض فلا رجوع عليه
 بشرط أن لا يكون عالماً
 بالطارىء وأن يكون في
 نصيبه ما يكفيه

(قوله وأن لا يكون الطارىء بحجب الطرود عليه) أى وإلا رجع عليه بجميع ما غتله (قوله وأن يفوت الابان الخ) أى فان كان الابان باقياً فلا يفوز الطرود عليه بما انتفع به بل يحاسبه الطارىء بقدر ما منحسه ، واعلم أن هذه الشروط فى المخرج أى الانتفاع بنفسه ، وعصمه أن الطرود عليه إذا انتفع بنفسه فان الطارىء لا يشاركه فى الغلة بل يفوز بها الطرود عليه بشرط أن يكون ماسكن فيه قدر حصته فقط وأن لا يعلم بذلك الطارىء وأن يفوت الابان وأن لا يكون الطارىء حاجباً فان اختلف شرط من هذه الأربعة رجع الطارىء على الطرود عليه وحاصصة فى الغلة كما أنه يحاصصه إذا كان الطرود لم ينتفع بنفسه بل أكرى من غير شرط (تنبيه) إذا كانت دار مشتركة بين شخصين مثلاً فاستقلها أحدهما مدة فان كان بكراء رجع عليه شريكه بحصته فى الغلة وإن أشغلها بالسكنى فلا شئ عليه لشريكه إن سكن فى قدر حصته فان سكن أكثر منها رجع عليه شريكه ولا يشترط فى عدم اتباع شريكه إلا هذا الشرط وهو سكنه قدر حصته ولا يشترط عدم علمه بالطارىء ولا فوات الابان قضى العمليات :

وما على الشريك يوماً إن سكن * فى قدر حظه لتغيره فمن

انظر بن (قوله وإن غرس ذوالشبهة) أى كالمشترى أو المكترى من الغاصب والوهوب له منه والمستعير منه ولم يعلم واحد منهم بعصبه وقوله وإن غرس أبنى أو مائة خلوة تجوز الجمع وقوله غرس فرض مسألة إذ لو صرف مالا على تفصيل عرض أو خياطته أو عمر سفينة فالحكم كذلك كما قرر شيخنا واحترز بنى الشبهة عما لو بنى أحد الشركاء أو غرس بغير إذن شريكه فلا بد منه يرجع به وإلا فلا يلزم بقلعه بل إن قسموا ووقع فى قسم غيره دفع له قيمته منقوضاً وإن أبقوا الشركة على حالها فلمهم أن يأمره بأخذه أو يدفعوا له قيمته منقوضاً وقيل قائماً انظر ح (قوله قيل للمالك) أى وهو مستحق الأرض وقوله أعطه قيمته قائماً أى ولو من بناء الملوك لانه وضعه بوجه شبه كذا فى خش ورده بن بأن ابن عرفة قيده بما إذا لم يكن من بناء الملوك وذوى الشرف فان كان كذلك فالمقصود ان فيه قيمته منقوضاً لأن شأنهم الاسراف والتغالى واحتج لذلك ببيع القرينين وذكر أنهم انزلت بالشيخ ابن الحباب فأفتى بذلك (قوله أعطه قيمته قائماً) أى على انه فى أرض الغير (قوله يوم الحكم) أى بالشركة واقتصار الصنف عليه لظهوره وقيل ان القيمة تعتبر يوم البناء أو الفرس قال الواق والقولان ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لأحدهما على الآخر اه بن ، وكيفية التقويم ان يقال ما قيمة البناء قائماً على انه فى أرض الغير ؟ فيقال كذا ، وما قيمة الأرض مفردة عن الفرس أو البناء الذى فيها ؟ فيقال كذا ، فيكونان شريكين بقيمة مال كل ، فلو قيل للمستحق أعطه قيمته قائماً فقال ليس عندى ما أعطيه الآن وما أريد إخراجه عن ملكى ولكن يسكن وينتفع حتى يرزقنى الله ما أودى منه قيمة البناء أو الفرس لم يحجز ذلك ولورضى المستحق منه لانه سلف جر نفعاً وكذا لا يجوز أن يتراضيا على ان المستحق منه يستوفى ما وجب له من قيمة البناء أو الفرس من كراء الشئ المستحق عند ابن القاسم لفسخ الدين فى الدين عند ابن القاسم وأجازه أشهب بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر (قوله إلا المحبسة) مأمراً فيها إذا استحققت الأرض بملك والكلام الآن فيها إذا استحققت الأرض بحبس ، وحاصله أن من بنى أو غرس فى أرض بوجه شبه ثم استحققت بحبس فليس للباني إلا تقضيه اه قوله إلا المحبسة استثناء من الأوجه الثلاثة أى ان الأرض إذا استحققت بملك من ذى شبه بعد أن بنى فيها أو غرس ففيها مأمراً من الأوجه الثلاثة المشار لها بقول الصنف قيل للمالك الخ وأما إذا استحققت بحبس فلا يجرى فيها وجه من الأوجه الثلاثة ، فلا يقال لناظر الوقف أعطه قيمته الى آخر

وأن لا يكون الطارىء بحجب الطرود عليه وهذه الشروط تفهم من الصنف بالتأمل وأن يفوت الابان فيما يعتبر فيه إبان (وإن غرس ذوالشبهة) أو بنى وقام عليه المستحق (قيل للمالك أعطه قيمته قائماً) مفرداً من الأرض (فإن أبى المالك) أى الفارس أو الباني (دفع قيمة الأرض) بغير غرس وبناء (فإن أبى فشرى كان بالقيمة) هذا بقيمة أرضه وهذا قيمة غرسه أو بنائه ديمتبر التقويم (يوم الحكم) لا يوم الفرس والبناء (إلا) أن تكون الأرض (المحبسة)

على معينين أو غيرهم تستحق بعد غرسها أو بنائها (فالنقض) يضم النون مثنيين لربها بأن يقال له اهدم بناءك وخذ دفع الأرض لمستحقها إذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائماً إلا أن يكون في بقائه منفعة للوقف ورأى الناظر إبقاءه فله دفع قيمته منقوضاً من ريع الوقف إن كان له ريع فإن لم يكن له ريع ودفعها من عنده كان متبرعاً ولحق الفرس أو البناء بالوقف كالأوبى أو غرس هو أو غيره ياذنه ولا يكون مملوكاً له ولا لغيره . اللهم إلا أن يعطل (٣٧٤)

قيمه ولم يمكن إجارته بما يقيمه فأذن الناظر لمن يبني أو يخرس في مقابلة شيء يدفعه لجهة الوقف أولاً بقصد إحياء الوقف على أن مابناه أو غرسه يكون له ملكاً ويدفع حكراً معلوماً في نظير الأرض للوقوفة لمن يستحقه من مسجد أو آدمي قلعل هذا يجوز إن شاء الله تعالى ويسمى البناء والفرس حينئذ خلواً بملك ويبيع ويورث ويوقف على ما أقي به الناصر الثاني وغير هذا ممنوع وقد تساهل الناس في هذا الزمان تساهلاً كثيراً وخرجوا عن قانون الشريعة فاحذرهم ، والله الموفق للصواب (وضمن) مشتر لأمة من نحو غاصب لم يعلم بتعديده فأولدها (قيمة) الأمة (المستحق) منه لما لكها المستحق ويرجع بشمها على بائعها كان قدر القيمة أو أقل أو أكثر ولا يرجع ربحها على الغاصب

الثلاثة وإنما يقال للباني اهدم بناءك وخذ نقضه (قوله على معينين أو غيرهم) هذا التعميم هو للتمسك خلافاً لابن الحاج القائل إذا كانت حبساً على معينين فحكمها حكم الملك وإنما يتعين أخذ الباني نقضه إذا كانت حبساً على غير معينين اه شيخنا عدوى (قوله إذ ليس ثم الخ) هذا التحليل إنما يظهر بالنسبة للمحبس على غير اللعين وقوله إذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائماً أي وليس للباني أن يدفع قيمة البقعة براحاً لأنه يؤدي لبيع الحبس فتعين أن الباني يهدم بناءه (قوله أو غرس هو أو غيره) أي في أرض الوقف (قوله ولا يكون) أي البناء المذكور (قوله مملوكاً له) أي للناظر الباني ما لم يبين للملكية حين البناء أو بعده وإلا كان له كما يأتي في الوقف (قوله ويدفع حكراً) أي في كل سنة (قوله من نحو غاصب) أي من غاصب ونحوه كوارثه وموهوبه (قوله المستحق) أي بركة بدليل ضمانها بالقيمة (قوله ويرجع) أي المشتري بشمها (قوله ولا يرجع الخ) أي وإذا كان الثمن الذي رجع به المشتري على البائع أكثر من قيمتها التي دفعها لربها لا يرجع الخ ، وقوله لربها أي وهو المستحق (قوله وهو الحق) أي خلافاً لما في عقب من أن لربها أن يرجع على الغاصب بما بقي له من الثمن إن زاد على القيمة التي أخذت من المشتري ، فعلى هذا إذا كانت قيمتها عشرة وأخذها للمالك من المشتري وكان الثمن الذي أخذه البائع للغاصب خمسة عشر يرجع المشتري المستحق منه على البائع الغاصب بخمسة عشر ويرجع المستحق أيضاً على ذلك الغاصب بخمسة فيفرم الغاصب خمسة عشر للمستحق منه ويفرم أيضاً خمسة للمستحق ؟ وقد اعترضه بن بأنه غير صحيح وصوب ما قاله شارحنا (قوله لأن قيمتها) أي الأمة قامت مقامها (قوله بأن كان من سيدها الحر) أي وهو الذي اشتراها من الغاصب (قوله بأن كان من غير سيدها) أي بأن اشتراها من الغاصب وزوجها لحر فأولدها أو كان سيدها الذي اشتراها من الغاصب رقيقاً فأولدها فالولد رقيق في الحالتين (قوله فله أخذه وأخذها) أي فللمستحق أن يأخذ الأمة وولدها ويرجع المشتري على بائعه بالثمن (قوله يوم الحكم) أي بالاستحقاق وقوله لا يوم الاستحقاق أي قيام المالك . واعلم أن ما ذكره المصنف من تعيين ضمان القيمتين وأن القيمة تعتبر يوم الحكم هو المشهور وهو الذي رجع إليه مالك وكان أو لا يقول لمستحقها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم قال في المدونة وعلى هذا جماعة المسلمين وأخذ به ابن القاسم ثم رجع عن هذين القولين معاً إلى أنه يلزمه قيمتها فقط يوم وطئها ولا قيمة للولد لأنه تخلق على الحرية وبه أقي لما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد انظر بن في تنبيهه إذا اعتبرت قيمة الولد الحر على القول به فبدون ماله على المشهور لأنه تخلق على الحرية ولم يملكه حتى يملك ماله كما أن الأم تقوم بدون مالها لأن مالها المستحق كما في عيج (قوله ضمن أبوه للمستحق الأقل الخ) أي زيادة على قيمة الأم كما هو ظاهر (قوله فلا شيء للمستحق) أي لا على

بما بقي من الثمن إن زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه على ما يفيد عبد الحق في نكته وهو الحق لأن قيمتها قامت مقامها (و) ضمن قيمة (ولدها) أيضاً إن كان حراً بأن كان من سيدها الحر فإن كان رقيقاً بأن كان من غير سيدها أو سيدها العبد فله أخذه وأخذها وتعتبر القيمة (يوم الحكم) لا يوم الاستحقاق ولا يوم الوطء (و) إن قتل الولد خطأ ضمن أبوه للمستحق (الأقل) من قيمته يوم قتله ومن ديت (إن أخذ) الاب له (دية) وكذا إن عفا على الأرجح وأما العمد فإن اقتضى الأب فلا شيء للمستحق

وإن عفا فلا شيء عليه ولا مستحق الرجوع على الطالب بالأقل من القيمة والدية وإن صالح بشئ، فقدر القيمة أو أكثر رجوع الأقل من القيمة ومما صالح به وإن صالح بأقل من القيمة والدية أخذ ورجع على الجاني بالأقل من باقى القيمة والدية (لا صداق حرة) اشتراها على أنها أمة ووطنها فحينئذ أنها حرة فلا (٤٦٨) يضمه لها (أو غلبها) إذا استخدمها أو أجرها فلا يضمها (وإن هدم، بكثر)

من ذى شبهة داراً مثلاً
(تعدياً) بأن كان غير إذن
المصكرى فاستحققت
(فالمستحق) على التعدى
بالهدم (النقض) إن وجد
(وقيمة) (نقض) (الهدم)
أى ما قصه الهدم فيقال ما
قيمة الدار مثلاً قائمة ؟ فإن قيل
عشرة قيل وما قيمة البقعة
والأقاض فإذا قيل خمسة
رجع المستحق على التعدى
بخمسة جد أخذ الأقاض
والبقعة فإن باع النقض
هادمه كان عليه اللطالِب إن
شاء التمن الذى أخذه فيه أو
قيمته وهذا إن فات عند
المشتري وإلا فله نقض البيع
وأخذ الأقاض وإجازته
وأخذ ثمنه مع ما قصه الهدم
وبالغ على أن للمستحق النقض
وقيمة الهدم بقوله (وإن
أبرأه مُصكره) من
الهدم قبل ظهور الاستحقاق
وشبه في عدم نفع البراءة قوله
(كسارق عبد) من
شخص أبرأه المسروق منه
(ثم استحق) العبد
فلم يستحق الرجوع على
السارق ولارجع له على
المبرى (بخلاف
مستحق مدعى حرية)

الأب ولا على الجاني (قوله وإن عفا) أى الأب عن القاتل للولد عمداً (قوله فلائش) (عليه) أى فلائش
على الأب للمستحق (قوله) وللمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية) أى على تقدير
أن فيه دية وهذا قول عبدالحق، وقال ابن مسلمون لا شيء للمستحق على القاتل أيضاً اهـ بن
(قوله) وإن صالح بشيء قدر القيمة (الخ) أى وإن صالح الأب القاتل عمداً أو خطأ على شيء قدر القيمة كثيراً
والحال أنه أقل من الدية (قوله) رجع بالأقل من القيمة ومما صالح به) فإذا كانت الدية ألفاً أو القيمة يوم
القتل مائتين ووقع الصلح بمائة أخذ المستحق القيمة مائتين لأنها أقل مما صالح به وإن وقع الصلح
بمائتين قدر القيمة أخذها المستحق فإن صالح بمائة تعين أن يأخذها المستحق لا القيمة التي هي أكثر من
ذلك فإذا أخذ المستحق تلك المائة من الأب رجع ذلك المستحق على الجاني أيضاً بمائة باقى القيمة إن
كانت القيمة مائتين كما فرضنا فلو كانت القيمة ألفاً ومائتين رجع عليه بمائة كالأية هذا محصل
كلام الشارح (قوله لا صدق حرة) أى لا يضمن المستحق منه صدق حرة وطئها بالملك لظنها أمة
ولا يضمن غلتها لما مر من أن الغلة لدى الشبهة ومثل الأمة العبد يستحق بحرية فلا رجوع له بغلته
على سيده الذي استحق منه وهكذا من ابتاع أرضاً فاستغلها ثم استحققت بحبس فلا رجوع المستحقها
على من أغلها بالظلة عند ابن القاسم حيث كان ذلك المشتري غير عالم بأنها حبس والإردغلتها إلا أن
يكون البائع هو الموقوف عليه وهو رشيد فلا يرجع حينئذ على المشتري بالغلة وإن علم بأنها وقف كما
في ح (قوله) وإن هدم) أى أو قلع الفرس (قوله) بأن كان بغير إذن المالكى) هذا تفسير للتعدي ولم
يحرز المصنف بالتعدي عن الخطأ لأنه كالعمد فإن هدمها بإذن المالكى كان كهدم المالكى فيأخذ
المستحق النقص فقط إن لم يبعه الهادم فإن باعه فليس للمستحق إلا ثمنه ولو كان قائماً عند المشتري
ولم يفت كما حزم به الشيخ أحمد الزرقاني وقال غيره بإعاله الثمن إن فات عند المشتري وإلا خیر المستحق
بين أخذه وأخذ ثمنه (قوله) فاستحققت) أى بعد الهدم وقلع الفرس (قوله) إن وجد) أى أو أفاته
المالكى بغير بيع (قوله) الثمن الذى أخذه فيه) أى مع نقص الهدم (قوله) أو قيمته) أى مع نقص
الهدم (قوله) وأخذ الاقراض) أى مع ما قصه الهدم (قوله) وإن أبرأه) أى وإن أبرأ المالكى
المالكى من قيمة البناء الذى هدمه قبل الاستحقاق فإن المستحق يأخذ ما قصه الهدم مع النقص
لأن نقص الهدم قد لازم ذمة المالكى بمجرد التعدي ولا رجوع للمستحق على المالكى بنقص
الهدم لأنه فعل ما يجوز له وهو الإبراء من قيمة البناء وإنما يرجع على الهادم (قوله) كسارق عبد)
يعنى أن من سرق عبداً من ذى شبهة فأفاته بوجه من وجوه القنونات فأبرأ المالك ذمة السارق
من قيمة العبد ثم استحق فإن المستحق يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بإبراء المالك لأن
القيمة ترتبت في ذمة السارق بمجرد التعدي (قوله) بخلاف مستحق مدعى حرية) (حاصله أن
العبد إذا نزل في بلد فادعى الحرية وعمل لشخص عملاً ثم استحقه شخص بالملك لملكه أو لبعضه
فله أن يرجع على من استعمله بجميع أجره عمله إلا أن يكون العمل قليلاً جداً فلا رجوع
لربه بأجرته كسقى دابة أو قضاء حاجة من مكان قريب وإذا رجع مستحقه بغير القليل
أسقط منه قدر نفقته فتحسب تلك النفقة على المستحق وتسقط من أجرته وإن زادت النفقة على

استعمله إنسان فأمن استحققه برق الرجوع على من استعمله بأجرة استعماله (إلا القليل) كسقى دابة وشراشيء تأفاه فلارجع له به الفلّة وهذا مخرج من قوله أو غلبها فلو قدمه عنده كان أيّين ولا يصح إخراجها بما قبله وظاهر الصنف سواء استعمله بأجرة أم لا ولو قبضها أو تلفها وهو قول عبد الحق والأظهر أنه إن أقبضها لم يرجع المستحق عليه للشبهة (وله) أي للمستحق قطعة أرض (هدم مسجد)

في فيها ولو طال الزمن واشهر بالمسجدية وله إيقاؤه مسجداً وأخذ قيمة عرصته وليس له دفع (٤٦٩) قيمة البناء الباني لافيه من بيع الحبس لأن البناء خرج لله وقفا وسواء بناه بشبهة أو كان غاصباً عند ابن القاسم وإذا هدمه جعلت في مسجد آخر أو حبس وليس له بيعها ولا جملتها في غير ذلك وخص ذلك سجنون بما إذا كان الباني غاصباً وأما إن كان ذاهباً فليس له هدمه ويقال للمستحق أعطه قيمة بنائه قائماً فإن أبي قيل للباني أعطه قيمة أرضه وكل من استولى عليه أبقاه وإذا أخذ الباني قيمة بنائه صرفه في مسجد أو حبس ورجع ما لسجنون أيضاً (وإن استحق بعض من متعدد اشترى صفقة واحدة (فكالمبيع) الميب فان كان وجه الصفقة نقضت ولا يجوز له التمسك بالباقي وإن كان غير وجهها جاز التمسك به (ورجع) حينئذ (للتقويم) لا للمسمى من الثمن فيقال ما قيمة هذا الباقي؟ فإذا قيل ثمانية قيل وما قيمة المستحق؟ فإذا قيل إنان رجع المشتري على بانه بخمس الثمن الذي دفعه له وقد قدم هذه المسئلة في فصل الخيار وأعادها هنا لأن هذا المثل عليها الآن المصنف أجحفا كما ترى وتممها هناك وفي نسخة فكالمبيع وهي مفسرة لالمراء من النسخة للتقدمة (وله) أي للمشتري (رد أحد عبيدين) اشتراها صفقة (استحق أفضلهما) أي أجودهما وهو ما فاق نصف القيمة (بحرية)

الغلة لم يرجع برائد النفقة على المستحق وإن قصت النفقة رجع المستحق بما زاد منها على النفقة هذا هو الصواب ولا يعارض هذا ما يأتي من أن النفقة التي تكون على المستحق إنما هي النفقة في زمن الحصار لا فيما قبله لأن ما يأتي محمول على ما لا غلة انظر بن (قوله) أي المستحق الأرض (قوله) وليس له أي المستحق الأرض (قوله جعلت) أي الأناض المعلومه من قوله هدمه (قوله) وليس له أي الباني إذا هدم المسجد وأخذ أنقاضه (قوله وخص ذلك) أي الهدم (قوله قيمة بنائه قائماً أي ويبقى مسجداً لصاحب الأرض (قوله قيل للباني أعطه قيمة أرضه) أي ويبقى مسجداً للباني وإن أبي الباني أيضاً كانا شريكين وحينئذ فإن احتمل القسم وكان فيما ينوب الباني ما يكون مسجداً قسم وإن لم يحتمل القسم أو لم يكن فيه لمن يبي ما يكون مسجداً يسع وجعل ما ينوب الباني في مسجد أو حبس قاله أبو الحسن (قوله ورجع ما لسجنون أيضاً) أي كما رجح ما لابن القاسم فقد رجح اللخمي وعبد الحق قول ابن القاسم ورجع أبو عمران قول سجنون * والحاصل أن في هدم مسجد بني بشبهة وعدم هدمه قولين مرجحين وأما لو كان الباني غاصباً فيهدم قولاً واحداً إذا طلب المستحق هدمه (قوله قصت) أي الصفقة أي قص يبيعها بتمامها (قوله) ولا يجوز له التمسك بالباقي أي لا بقيمة ولا يخصه من الثمن (قوله جاز التمسك به) أي بالباقي والاولى تعين التمسك به ؛ وأشار الشارح بقوله وإن كان غير وجهها الخ إلى أن قول المصنف ورجع للتقويم مرتب على ما إذا استحق غير وجه الصفقة واغتفر الجهل في غير وجه الصفقة لقلته فليس كابتداء يسع بتمن محمول لأنه لا يعلم ما يخصه إلا في نائي حال بعد التقويم (قوله ورجع للتقويم) أي نظار فيه لقيمه فيرجع المشتري على البائع بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ولا ينظر فيه للتسمية فقط أي لما سمي للجميع حين شرائه قبل الاستحقاق بحيث يقال لثالث المبيع ثلث الثمن المسمى وهكذا لأن من حجة المشتري إذا كانت التسمية أكثر من القيمة أن يقول رغبت في المجموع ليحمل بعضه بعضاً ، فلورجع للتسمية لكان فيه غبن على المشتري المستحق من يده (قوله) وقد قدم هذه المسئلة في فصل الخيار (أي في قوله وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به ورجع للقيمة لا للتسمية وذكره لها في فصل الخيار استطراداً (قوله أجحفا) أي أجملها * وحاصل ما قيل في مسئلة استحقاق البعض أن ذلك البعض المستحق إما أن يكون شائعاً أو معيناً فإن كان شائعاً فيما لا ينقسم وليس من رباغ الغلة كبعض حيوان خير المشتري في التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رد البيع لضرر الشركة سواء استحق الأقل أو الأكثر وإن كان ذلك البعض المستحق شائعاً فيما ينقسم أو فيما كان متخذاً للغلة خير أيضاً في استحقاقه الثلث فأكثر بين أن يتمسك بالباقي ويرجع بحصة المستحق من الثمن وبين أن يرد البيع وإن كان المستحق الشائع دون الثلث وجب التمسك بالباقي ورجع بحصة المستحق من الثمن وإن كان المستحق جزءاً معيناً فإن كان من مقوم كالعروض والحيوان فإن كان المستحق وجه الصفقة تعين رد البيع ولا يجوز التمسك بالأقل وإن كان المستحق غير وجه الصفقة تعين التمسك بالباقي بقيمته ورجع بحصة المستحق بالقيمة أيضاً لا بالتسمية وإن كان البعض المستحق مثلياً فإن استحق الأقل رجح حصته من الثمن وإن استحق الأكثر خير في التمسك والرجوع بحصته من الثمن وفي الرد انظر ذكره بن وقد تقدمت المسئلة في الخيار (قوله من النسخة للتقدمة) أي وهى قوله فكالمبيع إذ المراد فكالمبيع الميب أي الذي ظهر به عيب قديم وفي الحقيقة كل من النسخين مفسرة للمراء من الأخرى (قوله استحق أفضلهما بحرية) أي بشوئها ولا عبرة بمجرد الدعوى ولو كان في محل مشهور ببيع الأحرار وقيل يطالب السيد بأثبات الرق في هذا ذكره هذا الخلاف ح

وله التمسك بالباقي بجميع الثمن أو ان لا يملك معنى على فلا يخالف قوله في الخيار ولا يجوز التمسك بأقل استحقاكثره وشبه بقوله وان استحق بعض فكلهيب قوله (كأن صالح) البائع (عن عيب) قديم بعد مثلا اشترى منه به ثم اطلع عليه (بآخر) أي بعد آخر وصار المشتري مالكا للمبدن (٤٧٠) ثم استحق أحدهما فان كانا متساويين أو استحق الأدنى رجع بما ينوب المستحق

ولزم الآخر وان استحق الأجود رد الآخر (وهل يقوم) المبد (الأول) مع الثاني المأخوذ في العيب (يوم الصلح) لأنه يوم تمام قبضها (أو يوم البيع ؟ تأويلان) الرابع الأول وأما المبد الثاني فيقوم يوم الصلح قطعاً (وان صالح) مقرضى. هما أقرب به شيء آخر من عرض أو مثلي (فاستحق) ما يدعى مدعيه (أي مدعي الشيء القربة وما يدهو المصالح به (رجع) للمقر (في مقر به لم يفت وإلا) بأن فات وان بحالة سوق (ففي عوضه) أي قيمته ان كان مقوماً أو مثله إن كان مثلياً (كإنكار على الأرجح) تشبيه في الرجوع بالعوض يعني أن من ادعى على آخر بشيء فأنكره ثم صالحه بشيء فاستحق من يده المدعي رجع بعوضه لا بعين المدعي به ان كان قائماً أو عوضه ان فات إذ لم يقرر له شيء يرجع به أو بعوضه (لا إلى الخصومة) بينه وبين النكر الذي صالحه بشيء استحق من يده إذ الخصومة قد انقضت بالصلح فما بقي

(قوله وله التمسك بالباقي) إذ ليس فيه بيع مؤتلف بضمن مجهول (قوله بمعنى على) أي فالمدعي يجب على المشتري رد أحد عيدين استحق أفضلهما أي ولا يجوز له أن يتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن لأنه لا يعلم حصته ذلك إلا بعد التقويم والفض فكان التمسك ببيع مؤتلف بضمن مجهول وعملت ان المنوع انما هو التمسك بالباقي بحصته من الثمن وأما عسكه به بجميع الثمن فهو جائز (قوله كأن صالح الخ) حاصله انه إذا اشترى عبداً ثم اطلع فيه على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعد آخر دفعه له فكأنه اشترى صفة واحدة فاذا استحق أحدهما فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفة فمتين رد البيع أولاً فيقوم كل منهما ويفض الثمن عليها بالنظر لقيمتها ويتمسك بالباقي بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ثم ان العبد المأخوذ صلحا يقوم يوم الصلح بخلاف وأما الأول الذي وقع عليه البيع فهل يقوم يوم الصلح لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع ؟ في ذلك تأويلان، الأول روجه شيخنا العدوي قال لان التأويل الثاني عابه أبو عمران القاسي (قوله بعد) أي كان ذلك العيب بعد (قوله اشترى منه به) أي اشترى ذلك العبد من البائع بالعيب (قوله ثم استحق أحدهما) أي الأول أو الثاني لانها بمنزلة ما اشترى صفة وقال أشهب إذا استحق الأول تعين الفسخ من غير تفصيل بين كونه وجه الصفة أولاً، وانما التفصيل إذا استحق الثاني (قوله وان صالح الخ) حاصله ان من ادعى على شخص بشيء كعبد فأقر له به ثم صالحه عنه بشيء معلوم مقوم كهذا الثوب أو مثلي كهذا الإردب القح ثم استحق ذلك المصالح به فان المدعي يرجع في عين شئته الذي أقر به المدعي عليه ان لم يفت بحالة سوق فأعلى فان فات ذلك الشيء القسر به فان المدعي يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته إن كان مقوماً أو بمثله إن كان مثلياً (قوله وإلا ففي عوضه) أي وإلا فيرجع في عوضه أي عوض المقر به (قوله على الأرجح) أي عند ابن يونس وقال ابن اللباد إنه يرجع للخصومة لا بعوض المصالح به (قوله تشبيه في الرجوع بالعوض) أي في رجوع المدعي بالعوض فيما بعد وإلا كان الرجوع بعوضه فيما قبل الكاف المصالح عنه وفيما بعدها المصالح به (قوله رجع بعوضه) أي بعوض المصالح به بخلاف التشبيه به فان الرجوع بعوض المصالح عنه وهو المقر به (قوله لا بعين المدعي به) أي الذي هو المصالح عنه (قوله لا إلى الخصومة) أي ولا يرجع من استحق من يده ما صلح به في الإنكار إلى الخصومة (قوله إذ الخصومة الخ) أي ولأن رجوعه للخصومة فيه غرر إذ لا يدري ما يصح له فلا يرجع من معلوم وهو عوض لمصالح به إلى مجهول (قوله وان استحق ما يده المدعي عليه) أي بعد أن صالح المدعي بشيء ودفعه له ، وحاصله ان من ادعى على شخص بعبد مثلاً وان ملكه فأنكره ثم صالحه بمقوم أو مثلي ودفعه له ثم استحق العبد فان المدعي عليه النكر يرجع على المدعي بمادفعه له ان لم يفت فان فات بحالة سوق فأعلى رجع بقيمته ان كان مقوماً أو بمثله إن كان مثلياً (قوله وفي الاقرار لا يرجع) هذارواية أهل المدينة وبها العمل خلافاً لأشهب القائل ان له الرجوع على المدعي بمادفعه له ان كان باقياً فان فات رجع عليه بقيمته إن كان مقوماً وبمثله ان كان مثلياً (قوله لاعتراضه) أي المصالح وهو المدعي عليه وقوله انه أي الشيء الذي استحق من يده وقوله ملكه أي ملك المدعي

وهو

ان استحق (ما يده المدعي عليه في الإنكار يرجع) النكر على المدعي

(بما دفع) له إن لم يفت (وإلا) بأن فات (ف) يرجع (بقيمته) ان كان مقوماً والابمثله (و) ان استحق ما يده المدعي عليه (في الإقرار لا يرجع) المقر على المدعي بشيء لاعتراضه أنه ملكه وأنه أخذه منه المستحق ظاهراً (كعده صحة ملك بانه) تشبيه في عدم الرجوع أي أن من اشترى سلعة وهو عالم بصحة ملك بائعها فاستحققت من المشتري

فلارجوع له على البائع لعله أن يستحق ظالم في أخذها منه وفي نسخة لعله باللام فيكون علة لما قبله ونسخة الكاف أولى لإفادتها مسئلة مستقلة (لا إن) لم يعلم صحة ملك بائنه ولو أتى بمبارة تشع بصحة ملكه (٤٧١) كأن (قال داره) أو عبده اشترته منه فله

الرجوع إن استحققت منه على بائنه (و) رجع المستحق منه (في) بيع (عرض بمرض) استحق أحدهما (بما خرج) من يده إن كان باقياً (أو قيمته) إن لم يوجد ، ومراده بالمرض ما قبل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فيشمل الحلي فانه يقضى فيه بالقيمة وقوله عرض أى معين وأما غير المعين فليس فيه إلا الرجوع بالمثل (إلا نكاحاً) أصدقها فيه عبداً مثلاً فاستحق من يدها (وخلصاً) على نحو عبد فاستحق منه (ووصلح) دم (عهد) على إقرار أو إنكار بعبد أو شقص فاستحق (و) إلا عبداً أو شقصاً (مقاطعاً) عن عبد (عبد) أى مأخوذاً عن عبد اشترى نفسه من سيده به فاستحق من يده السيد فالعق ماض ويرجع السيد عليه بعوضه إن كان المقاطع به موصوفاً أو معيناً وهو في ملك غير العبد وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشيء إذا استحق لأنه كمال انتزعه منه ثم اعتقه (أو) مقاطعاً به عن كتابة (مكتاب)

وهو البائع (قوله فلا رجوع له على البائع) هذا قول ابن القاسم ، وقال أشهب يرجع بقيمته على البائع ، وأما عكس مسئلة المصنف وهو ما إذا علم عدم صحة ملك بائنه واشتراه بقصد التملك فالمشهور أن له الرجوع بقيمته حيث استحق من يده لانه إنما قصد المعاوضة ومقابلته عدم رجوعه ويقدر كأنه وهب الثمن وأما لونوى فداده لصاحبه فهو مأمور في قوله والأحسن في القدي من لص أخذه بالفداء (قوله ولو أتى الخ) مبالغة في رجوعه بالثمن على بائنه وحاصله أنه إذا اشترى سلعة من إنسان والحال أنه لا يعلم صحة ملكها ثم استحققت من يده فله الرجوع على بائنه ولو أتى ذلك المشتري بمبارة تشع بصحة ملك البائع لها بأن قال دار فلان ولم يذكر سبب إضاقتها له من كونها من بناء آباءه أو من بناءه قديماً وأما إن ذكر ذلك فلا رجوع له على البائع والحاصل ان المسئلة ثلاثية : ذكر سبب الملك يمنع الرجوع قطعاً ، مجرد قوله داره لا يمنع الرجوع قطعاً ، لأن الاضافة تأتي لأدنى ملابسة ، التصريح بالملك مجرداً عن ذكر سببه محل النزاع بين ابن عبد السلام وغيره فابن عبد السلام يقول انه يمنع من الرجوع وغيره يقول انه لا يمنع من الرجوع بالثمن على البائع واعتمده ح وقوله ولو أتى أى المشتري وأولى الموثق (قوله بما خرج من يده) وهو عرضه الذى بذله من يده لاما أخذ بالاستحقاق من يده وهو عرض غيره (قوله ومراده بالعرض الخ) هذا جواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بالقصور وقوله ما قابل النقد الأولى ما قابل المثل الذى لا يقضى فيه بالقيمة سواء كان قدراً أو غيره من المثليات (قوله إلا الرجوع بالمثل) أى مطلقاً سواء كان ما خرج من يده باقياً أولاً (قوله أصدقها فيه عبداً مثلاً) أى أو شقصاً في عقار (قوله فاستحق من يدها) أى أو أخذ من يدها بالشفعة أوردته بعيب قديم فلا ترجع بما خرج من يدها وهو البضع بل بعوض ما استحق أوردته بالعيب أو أخذ بالشفعة (قوله على نحو عبد) أى على عبد ونحوه كشقص وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بالعب فلا يرجع بما خرج من يده وهو العصة بل يرجع في العوض وهو قيمة ما استحق أو أخذ بالشفعة أو رد بالعيب (قوله وصلح دم عهد) مثله صلح الخطأ عن إنكار وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بعيب (قوله فاستحق من يد السيد) أى أو أخذ منه بالشفعة أوردته لعيب به (قوله وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشيء) هذا أحد قولين وقيل إنه يرجع بقيمته كملك الأجنبي انظر بن (قوله أو مقاطعاً عن كتابة مكتاب) أى مأخوذاً عوضاً عنها بأن كاتبه على دراهم ونجمها ثم اتفق معه على أنه إن أتى له بعبد فلان أو بعبدته هو أو بشقص من الدار الفلانية عوضاً عن تلك الدراهم فهو حر فلا فرق بين كون المأخوذ عوضاً عن الكتابة عبداً أو شقصاً وقوله فاستحق أى أو أخذ بالشفعة أورد بعيب والقرض ان ذلك العبد معين سواء كان ليس في ملك المالك أو كان في ملكه وأما لو كان ذلك العبد موصوفاً فان السيد يرجع بمثله ، وقول عقبى سواء كان معيناً أم لا ، فيه نظر ، قاله شيخنا وإتمام يكن المالك كالعبد المقاطع في مسئلة ما إذا كان معيناً في ملك العبد لأن المالك ليس له انتزاع ماله بخلاف المقاطع (قوله صالح العمر بالفتح بعبد مثلاً) أى أو بشقص وقوله فاستحق من العمر بالفتح أى أو أخذ بالشفعة أوردته بعيب (قوله فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذى خرج منه) أى بالعوض الذى خرج من يده وهذا يشير إلى أن الاستثناء في كلام المصنف متصل ببناء على ما قدمه من المراد بالعرض وجعله تلك المسائل سبعة باعتبار أن الصلح عن دم العمد صادق بأن

فاستحق (أو) مصالحاً بعن (نعمرى) لدار أى ان العمر بالكسر صالح العمر بالفتح بعبد مثلاً في نظير العمرى فاستحق من العمر بالفتح فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذى خرج منه فلا يرجع الزوجة في بضعها بأن يفسخ النكاح في الأولى ولا الزوج بالعصمة في الثانية ولا القصاص في الثالثة وهكذا بل بعوض ما استحق من يده واحترز بصلح العمد

عن صلح الخطأ بشيء استحق من أخذه فانه يرجع للدية ومثل الاستحقاق في هذه السبع الأخذ بالشفعة والرد بالعيب فالصور
إحدى وعشرون حاصلة من ضرب الثلاث في السبع ومعنى الرجوع في الشفعة أن الشفيع يأخذ الشقص بقيمته ويدفعها للمأخوذ
منه الشقص كالزوجة في الأولى والزوج في الثانية وهكذا (وإن أئذنت وصية) ميت (مستحق) بفتح الحاء (برق) أي استحققت رقبته
بدموته برق وقد كان أوصى بوصايا (٤٧٢) أقضها وصيه قبل الاستحقاق (لم يضمن وصي) صرف المال فيما أمر بصرفه

فيه وإلا ضمن (و) لا
(حاج) حج عنه بأجرة من
تركته كما أوصى (إن
عرف) الميت أيام حياته
أي اشتهر بين الناس
(بالحرية) ولم يظهر عليه
شيء من أمارات الرق بل
ولو جهل حاله على الأرجح
لان الأصل في الناس
الحرية والشرط راجع
للوصي والحاج لكن
رجح أن الحاج إذا عينه
الميت لم يضمن وإن لم
يعرف بالحرية وعليه
فيحمل قوله وحاج على
ما إذا عينه الوصي لا الميت
(وأخذ السيد) المستحق
للميت ما كان باقيا من
تركته لم يبيع و (ما يبيع
و) هو قائم بيد المشتري
(لم يفت بالثمن) الذي
اشتره به المشتري ولا
ينقص البيع فيدفع
السيد الثمن للمشتري
ويرجع به على الوصي الذي
باعه به إن كان باقيا يده أو
صرفه في غير ما أمر به شرعاً
والإلم يرجع عليه بشيء كما
تهدم (كشهود بموته)
تصرف وارثه أو وصيه

يكون عن إقرار أو إنكار (قوله عن صلح الخطأ) أي عن إقرار وأما عن إنكار فكالمعد كما مر
(قوله استحق من أخذه) أي وأخذ بالشفعة أورد بعيب قديم (قوله من ضرب الثلاث) أي وهي
الاستحقاق والأخذ بالشفعة والرد بالعيب وقوله في السبع أي وهي الخلع والنكاح والصلح المعد عن إقرار
أو إنكار والقطاعة والكتابة والعمرى وقد أشار ابن غازي لهذه المسائل بقوله :

صلحان بضمان وعثمان معاً • عمرى لأرض عوض به ارجما

وقوله ارجما بأرض عوض أي سواء كان عوض استحق أو أخذ بالشفعة أورد بعيب (قوله وإلا
ضمن) أي وإلا يصرفه فيما أمر بصرفه فيه بل صرفه في غير ما أمر بصرفه فيه ضمن (قوله إن عرف
بالحرية) قيل المراد بمعرفته بالحرية اشتهارها بين الناس بأن ورث الوراثة وشهد الشهادات وولى
الولايات وقيل المراد بمعرفته بالحرية أن لا يظهر عليه شيء من أمارات الرق وهو ما اقتصر عليه تت
وعج وهو المعتمد فمن جهل حاله محمول على الحرية على الثاني لا على الأول ، إذا علمت هذا تعلم أن
الشارح لفق بين المولين ولم يبين هذا من هذا فلو قال وقيل ان لا يظهر عليه شيء من علامات الرق ولو
جهل حاله كان أولى (قوله والشرط راجع للوصي والحاج) ومفهومه انه لو كان غير معروف بالحرية
لضمن كل من الوصي والحاج لتصرفه في مال غيره (قوله لكن رجع الخ) أي خلافا لظاهر المصنف
من أنه لا فرق بين ماعينه الميت وماعينه الوصي من عدم ضمانهما إن عرف الميت بالحرية والضمان إن لم
يعرف بها (قوله إذا عينه الميت لم يضمن الخ) أي وأما إذا عينه الوصي فلا يضمن إن عرف الميت
بالحرية وإن لم يعرف بها فإنه يضمن (قوله وإلا لم يرجع عليه) أي على الوصي بشيء كما تقدم ، وإذا رجع
السيد على الوصي فوجده عديماً فإنه ينتظر يساره ولا شيء له على المشتري (قوله ويأخذ ما يبيع بالثمن)
أي ويرجع بالثمن على البائع فان وجده معديماً استظهره (قوله ولم تعذر بينة الثاني) أي بأن تعمدت الزور
(قوله فالأخذ) أي فالمشتري لشيء من متاعه كالغاصب حينئذ فيخير سيد العبد الذي قد استحق
والمشهود بموته بين أخذ ما كان قائماً بيده مجاناً وبين أخذ ثمنه الذي يبيع به وسواء كان ذلك الذي
وجد قائماً بيد المشتري قد فات أم لا ، ويرجع ذلك المشتري بثمنه على بائعه كان ذلك البائع وصياً أو غيره
ولو كان ذلك الوصي صرفه فيما أمر به (قوله لطابق النقل) أي لانه لو كان كالغاصب حقيقة لحد في
وطء الأمة ورق ولده مع انه حر ويغرم قيمته والعذر للمصنف ان التشبيه ليس من كل وجه بل
من حيث الأخذ بلا شيء (قوله وترد له زوجته) أي في القسمين ما إذا عذرت بينته وما إذا لم تعذر
(قوله ومافات فالثمن يرجع به الخ) أي في المسئلة الأولى وعلى الوارث في الثانية • والحاصل ان
ما قبل إلا وهو ما إذا عرف ذلك المستحق بالحرية وما إذا عذرت بينة المشهود بموته بأخذ السيد
والمشهود بموته ما وجد من متاعه قائماً بيد المشتري بالثمن ومافات بيده يأخذ ثمنه من البائع سواء كان

البائع

في تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا (إن عذرت بينته) الشاهدة بموته في دفع تعمد الكذب

عنها بأن رآته صريحا في الحركة فظنت موته أو مطعونا فيها ولم يتبين لها حياته أو قُلت عن غيرها فانه يأخذ ما وجد من ماله ويأخذ ما يبيع
بالثمن إن كان قائماً بيد المشتري لم يفت (وإلا) بأن لم يعرف الأول بالحرية ولم تعذر بينة الثاني (فكالغاصب) أي فالأخذ لشيء كالغاصب ولو
قال كالمشتري من الغاصب لطابق النقل فيأخذ ربه ما وجده إن شاء وإن شاء أخذ الثمن وسواء فات أوليفت وترد له زوجته ولودخل بها
غيره ثم ذكر قسيم قوله لم يفت فيما قبل وإلا قوله (ومافات) بيد المشتري في المسئلة (فالثمن) يرجع به للمستحق للميت والمشهود بموته

على الوصى ان لم يصرفه فيما امر به شرعاً والمراد بالفوات هنا ذهاب العين أو تغير الصفة كما أشار له بقوله (كما لو دبر) للشري العبد وأولى ان أعتقه (أو كبر صغير) عنده فيتمين أخذ الثمن بخلاف قوله والا فكالغاصب فله أخذه أو الثمن ولو أعتقه أو كاتبه أو أولادها فله أخذها وقيمة الولد فلذا قال فكالغاصب [درس] * باب (٤٧٣) في الشفعة واحكامها وما تثبت فيه وما لا تثبت فيه

في وما لا تثبت فيه * (الشفعة) بضم الشين وسكون الفاء (أخذ شريك) أى استحقاقه الأخذ بأخذ بالفعل أم يأخذ بدليل قولهم له الأخذ بالشفعة فلا أخذ كضده أى الترك عارض لها والعارض لشيء غير ذلك الشيء المعروض فلا أخذ أى استحقاقه جنس وإضافته للشريك خرج به استحقاق اخذ الدائن دينه والمودع وديعته والوقوف عليه منابه من ريع الوقف ونحوهم (ولو) كان الشريك (ذمياً باع) شريكه (المسلم) شقيقه (للدمي) أو المسلم فللذمي الأخذ من المشتري الذمي أو المسلم وخص الذمي لأنه للتوهم لأن المسلم اذا باع نصيبه للذمي كانت الخاصة بين ذيين فيتوهم ان لا تعرض لها وعلى هذا فما قبل المبالغة خمس صور لان الشريكين إما مسلمان باع احدهما مسلم او ذمي وإما ذميان باع احدهما مسلم وإما مسلم وذمي باع الذمي لمسلم او المسلم لمسلم

البائع وصياً أو غيره إن لم يكن الوصى صرفه فيما امر به شرعاً وأما إذا كان ذلك المستحق لم يعرف بالحرية وكذلك المشهود بموته لم تعذر بينته فان سيد الأول ونفس الثاني يغير في أخذ ما وجد قائماً بيد المشتري مجاناً بلا ثمن وفي أخذ ثمنه الذي يبيع به من المشتري ويرجع المشتري بثمنه على بائعه ولو كان وصياً صرفه فيما امر به وسواء كان ما وجد قائماً فأت أو لم يفت (قوله والمراد بالفوات هنا) أى في مسئلة المعروف بالحرية والمشهود بموته وعذرت بينته وقوله ذهاب العين أو تغير الصفة أى لا حوالة السوق فهو غير فوت هنا (قوله وأولى إن أعتقه) أى أو كاتبه أو أولاد الامه فيتمين أخذ ثمنها وقيمة ولدها لأن الفرض أنه عرف بالحرية وعذرت البينة (قوله فله أخذها وقيمة الولد) أى وله أن يأخذ عنها وقيمة الولد .

* باب في الشفعة *

أى في بيان حقيقتها (قوله الشفعة أخذ شريك) أى بجزء شائع لا بأذرع معينة فلا شفعة لأحدهما على الآخر قطعاً لأنها جاران ولا تغير معينة عند مالك ، ورجحه ابن رشد وأفتى به ، ولأشهب فيها الشفعة * فان قلت كل من الجزء كالثلث والأذرع غير معينة شائع * قلت شيوعهما مختلف إذا الجزء شائع في كل جزء ولو قل من اجزاء السكك ولا كذلك الأذرع لأن الأذرع إذا كانت خمسة إنما تكون شائعة في قدرها أى في كل خمسة من الأذرع لافى أقل منها (قوله أى استحقاقه الأخذ) أى في السلام مجاز بالحذف أو أنه من اطلاق اسم السبب على السبب وإطلاق الأخذ على استحقاقه وإن كان مجازاً كما علمت لكنه مشهور فلا يقال ان المجازات يجب صون التعاريف عنها والظاهر أن المراد بالاستحقاق هنا صيرورة الشريك مستحقاً للأخذ وأهله أو أنه صفة حكيمه توجب له صحة الأخذ جبراً فالسين والتاء للصيرورة أو أنها للطلب أى فهو طالب الشريك الأخذ كما قال عبق وعلى كل حال فليس المراد به المعنى المتقدم الذى هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله لعدم صحته هنا (قوله عارض لها) أى طارىء بعدها ومترتب عليها إذ يقال أخذ الشفيع بشفعته أو ترك الأخذ بها (قوله غير ذلك الشيء المعروض) أى بالبداهة وإلا كانت الصفة عين . ووصفها (قوله ولو كان الشريك) أى الطالب للأخذ بالشفعة (قوله أو لمسلم) هذا مندرج فيما قبل المبالغة أى هذا إذا كان ذلك الشريك الطالب للأخذ بالشفعة مسلماً وباع شريكه المسلم أو الذمي لمسلم أو ذمي أو كانت ذمياً وباع شريكه الذمي لمسلم أو باع شريكه المسلم لمسلم بل ولو باع شريكه المسلم للذمي خلافاً لقول ابن القاسم في المجموعة لا يتعرض لهم ، وحجة المشهور انه لما كان البائع مسلماً كان للإسلام مدخل في الجملة فيكفى طلب الشفيع ويجبر الذمي المشتري على الدفع له ولو لم يترافعا إلينا (قوله وخص الذمي) أى وخص الذمي الثاني بالذكر بعد المبالغة دون المسلم (قوله لأنه للتوهم) الأولى لأنه محل الخلاف وإلا فتوهم عدم اخذ الذمي بالشفعة من المشتري المسلم أكثر من توهم عدم اخذ الذمي من الذمي فتأمل (قوله فما قبل المبالغة خمس صور) الأولى ست صور كما علمت مما ذكرنا ، وصورة المبالغة سابعة وقوله كذمين ثامنة تأمل (قوله لأن البائع لا دخل له) أى لا دخل له في التحاكم لأن التحاكم من خصوص المتنازعين أعنى الشفيع

وضرورة المبالغة سادسة والسابعة قوله (كذمين تحاكموا إلينا) يعنى أنه اذا كان

* ٦٠ - دسوقي - ثالث *

كل من البائع والمشتري والشفيع الذى هو شريك البائع ذمياً فلا تقضى للشفيع بالشفعة الا إذا ترافعا إلينا راضين بحكمنا بخلاف الصور الست التى قبلها فتأبته وان لم يترافعا إلينا وفى كلام المصنف سابعة لأن البائع لا دخل له ، لسبب حمل على الجمع الإشارة إلى انه

لا يتوقف الحكم على رضا الشفيع والمشتري إلا إذا كان كل من الثلاثة ذمياً (أو) كان الشفيع (محبساً) لحصته قبل بيع شريكه
فإنه الأخذ بالشفعة (ليحبس) الشفيع (٤٧٤) المأخوذ أيضاً قال فيها دارين رجلين حبس أحدهما نصيبه على رجل وولده وولد

والمشتري (قوله لا يتوقف الحكم) أي بالشفعة على رضا الشفيع والمشتري أي بحكمنا بينهم، والحاصل
أن الحكم بالشفعة لا يتوقف على رضاهم بحكمنا إلا إذا كان كل من الثلاثة ذمياً فإذا كان كل منهم ذمياً
توقف الحكم بينهم بالشفعة على رضاهم بحكمنا وإن كان التعاظم من خصوص المتنازعين أعنى المشتري
والشفيع (قوله أو كان الشفيع) أي الشريك الطالب للأخذ بالشفعة (قوله ليحبس الشفيع المأخوذ)
ظاهره ولو على غير من حبس عليه الجزء الأول وهو واضح من جهة المعنى وفي بهرام ليحبس في مثل
ما حبس فيه الأول، ويدل له كلام المدونة الآتي وقوله ليحبس الشفيع المأخوذ أي وأما إذا أراد
الأخذ للملك فلا شفعة له ما لم يكن مرجع ما حبسه أولاً له وإلا كان له الأخذ بالشفعة كما قال الشارح
(قوله فيجعله) أي فيجعله حبساً في مثل الخ (قوله وهذا إذا لم يكن مرجعاً له الخ) قال ع. والظاهر
أنه إذا كان المرجع للغير ملكاً كان لذلك الغير الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكاً حكماً بالمرجع المجهول
(قوله وإلا فله الأخذ الخ) ولذا قال ح من أهرم شخصاً جزءاً شائعاً في دار وله فيها شريك فباع شريكه
فلمعمر بالكسر الأخذ بالشفعة لأن الحصة ترجع له بعد موت المعمر بالفتح (قوله مدة حياتهم) أي
ثم بعد حياتهم ترجع له (قوله وقد وجبت له شفعة) أي في حصة شريكه البائع أخيره وقوله إن للسلطان
أن يأخذ أي وله أن يترك الأخذ لا يقال المشتري من شريك المرتد لم يتجدد ملكه على ملك بيت المال لأننا
قول أنه تجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزله في استحقاق الأخذ وقوله وقد وجبت له شفعة الخ
كما لو كانت دار مشتركة بين المرتد وغيره وباع ذلك الغير حصته قبل ردة شريكه (قوله ولو ليحبس)
أي ولو أراد الأخذ ليحبس مثل ما حبس عليه أولاً أصل له في الشفيع المحبس أو لا وورد للنصف بل على
قول من قال إن المحبس عليه كالمحبس له الأخذ بالشفعة إذا أخذ ليحبس لكن ذكر الواق ما نصه
سوى ابن رشد بين المحبس عليه والمحبس وإن أحدهما إذا أراد الأخذ لنفسه لم يكن له ذلك وإن أراد
إلحاق الحصة التي يريد أخذها بالشفعة بالمحبس فله ذلك فانظر هذا مع خليل اه (قوله إلا أن يكون الخ)
أي والا كان له الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكاً حكماً بالمرجع المجهول له (قوله كمن حبس) أي
حصة في دار على جماعة (قوله فهي له ملك) أي فإذا باع الشريك حصته كان لفلان هذا الذي
مرجع الحبس له الأخذ بالشفعة (قوله وجار) إنما آتى به مع خروجه بقوله شريك لأن شريك
وصف وهو لا يعتبر مفهومه ولا أجل أن يرب عليه ما بعده من المبالغة (قوله أي انتفاعاً بطريق
الدار) أي بطريق فيها كما لو كانت دار بين اثنين فاقتسماها وجعلا بينهما حائطاً وصار أحدهما
لا يمكنه الوصول لداره إلا من دار الآخر واستأجر طريقاً يمر منها أو أرفقه جاره ذلك (قوله كمن
له طريق في دار) أي وتلك الطريق يملك منفعتها باجارة أو إرفاق وكذلك إذا كان له ملك في ذات
الطريق (قوله فيبعت تلك الدار) أي التي فيها الطريق وقوله فلا شفعة له أي لجار المالك
للطريق (قوله وناظر وقف) كدار موقوف نصفها على جهة وله ناظر فإذا باع الشريك نصفه
فليس للناظر أخذ بالشفعة ولو ليحبس كما قاله سحنون إلا أن يجعل له الواقف الأخذ ليحبس والا
كان له الأخذ كما قاله ع (قوله لأنه لا ملك له) أي والشفعة إنما تكون للمالك فليس الناظر كالمحبس
واعترض الواق وابن غازي على المصنف بقوله ابن رشد لو أراد أجنبي أن يأخذ بالشفعة للحبس
كان له ذلك على قياس المحبس والمحبس عليه إذا أراد ذلك لإلحاقه ما بالمحبس فالناظر أولى ساقط لأنه

ولله فباع شريكه في الدار
نصيبه فليس للمدعي حبس
ولا للمحبس عليهم أخذ
بالشفعة إلا أن يأخذ المحبس
فيجعله في مثل ما جعل
نصيبه الأول انتهى وهذا
إذا لم يكن مرجعاً له وإلا
فله الأخذ ولو لم يحبس كان
يوقف على عشرة مدة حياتهم
أو يوقف مدة معينة فله
الأخذ مطلقاً (كسلطان)
له الأخذ بالشفعة لبيت
المال قال سحنون في المرتد
يقتل وقد وجبت له شفعة
إن للسلطان أن يأخذها إن
شاء لبيت المال وكذا لو
ورثت بنت مثلاً من أبيها
نصف دار والنصف الثاني
ورثه السلطان لبيت المال
فباعت البنت نصيبها
فلسلطان الأخذ لبيت المال
(لا محبس عليه)
أي ليس له الأخذ بالشفعة
(ولو ليحبس) مثل
ما حبس عليه إلا أن يكون
مرجع الحبس له كمن حبس على
جماعة على أنه إذا لم يقف فيهم
إلا فلان فهي له ملك
(وجار) لاسفعة له (وإن
ملك تطرّفاً) أي انتفاعاً
بطريق الدار التي يبيت كمن
له طريق في دار يتوصل بها
إلى داره فيبعت تلك الدار
فلا شفعة له وكذا لو ملك
الطريق كما آتى في قوله ومحر

قسم متبوعه (وناظر وقف) لا أخذه بالشفعة لأنه لا ملك له إلا أن يجعل له الواقف الأخذ ليحبس (وكرأه) أي لاشفعة في تخرج
كرأه وهو صادق بصورتين: الأولى، أن يكتري شخصان داراً ثم يكرى أحدهما حصته والثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته

فلا شفعة لشريكه (وفي ناظر الميراث قولان) بالأخذ بالشفعة لبيت المال وعد، مان ولي على المصالح المتعلقة بأموال بيت المال مع السكوت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه فان جعل له السلطان الأخذ بها (٤٧٥) كان له الأخذ اتفاقاً وإن منع منه فليس له

الأخذ اتفاقاً (من تجدد ملكه) متعلق بأخذ أى من طراً ملكه على الأخذ أى مرید الأخذ فلو ملكا العقار معاً بمعاوضة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه إلا إذ باع أحدهما لأجنبي فلا أخذ حينئذ (اللازم) صفة للملك احترز به بمن تجدد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كييع الخيار فلا شفعة فيه إلا بعد مضيه ولزومه وسواء كان الخيار لأحد المتبايعين أولهما أو لأجنبي واحترز به أيضاً عن بيع المحجور بلا إذن وليه (اختياراً) احترز به عن تجديد ملكه بلا اختيار كالإرث فلا شفعة (بمعاوضة) ولو غير مالية كخلع ونكاح فإن تجدد بغير معاوضة كهبه وصدقة فلا شفعة له (ولو) كان تجديد الملك بالمعاوضة لعقار (موصى) يبيعه للمساكين (أى لأجلهم) أى لأجل تفرقة ثمنه عنهم فقيه الشفعة للورثة إذا كان شقراً أوصى الميت ببيعه من الثلث ليفرق ثمنه (على الأصح والاحتياط) لدخول الضرر عليهم والميت

تخرج لا يعادل نص سحنون، كذا وجد بخط عقب (قوله) فلا شفعة لشريكه (أى فى الوجهين وهذا هو مذهب المدونة ابن ناجى وهو المشهور، ومقابله أن فى الكراء الشفعة لكنه مقيد بما ينقسم وبأن يزيد الشريك السكنى بنفسه وإلا فلا شفعة له، قاله الاخمى والأول هو العتمد كما علمت، لكن فى بن عن الزقاق فى لا ميتة وغيره جريان العمل بالشفعة فى الكراء بالقيد الثانى فقط وبدون أن يسكن بنفسه (قوله) وفى ناظر الميراث (أى وهو أمين بيت المال وقوله قولان أى والعتمد أن له الأخذ بالشفعة لقيامه مقام السلطان الذى هو الناظر الأصل على بيت المال (قوله) إن ولي النخ) هذا بيان لحل الخلاف (قوله) مع السكوت (أى سكوت السلطان الذى أقامه ناظراً (قوله) احترز به بمن تجدد ملكه بمعاوضة لكن بملك غير لازم كييع الخيار النخ) اعترض بأن العتمد أن الملك فى زمن الخيار للبائع وحينئذ فلم يتجدد ملك المشتري حين البيع فهو خارج بقوله بمن تجدد ملكه وليس خارجاً بقوله اللازم وأجيب بأن إخراجها بقوله لازم بناء على أن البيع زمن الخيار على ملك المشتري فيصدق أنه تجدد ملكه إلا أن ذلك الملك غير لازم فلذا أخرجه بقوله لازم (قوله) واحترز به أيضاً عن بيع المحجور بلا إذن (وليه) أى فلا شفعة لشريك المحجور فيما باعه المحجور بلا إذن لأن المشتري منه وإن تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلا شفعة بمجرد بيعه بل حتى يحيز وليه ومثل بيعه شراؤه فإذا اشترى هو يكون قد تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلا شفعة بمجرد بيعه أو شرائه بل حتى يحيز وليه (قوله) اختياراً) فيه أن هذا يقتضى عنه قوله بمعاوضة وأجيب بأن الأوائل قد وقعت فى مراكزها (قوله) كالإرث (أى فإذا كانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أخذ حصته منها فليس لشريكه أن يأخذ من وارثته بالشفعة فقوله فلا شفعة أى للشريك بمن تجدد ملكه بالميراث (قوله) بمعاوضة (أى سواء كانت مالية كالبيع وهبة الثواب والصالح ولو عن انكار أو غير مالية كالمهر والخلع (قوله) فلا شفعة (أى للشريك بمن تجدد ملكه بالهبه أو الصدقة (قوله) أى لأجلهم) أى لأجل تفرقة النخ، أشار بهذا إلى أن اللام فى قوله للمساكين تعليلية وفى الكلام حذف لأنها صلة لبيع لأنه إذا أوصى ببيع حصة للمساكين لم يكن للورثة أخذ بالشفعة اتفاقاً * وحاصل كلام الصنف أن الشخص إذا أوصى ببيع جزء من عقاره بعد موته يحمله الثلث لأجل أن يفرق ثمنه على المساكين ففعل فإن الورثة يقضى لهم بأخذ ذلك البيع بالشفعة بمن اشتراه على الأصح عند الباجى والختار عند الاخمى قال الباجى لأن الوصى لهم بتمتته وإن كانوا غير معينين فهم شركاء للورثة بائعون بعد ملكهم بقية الدار، وقد ذكر ذلك عن ابن اللواز وقال به ابن الهندي، ومقابله ما سحنون لا شفعة للورثة لأن بيع الوصى كبيع الميت فى حال حياته والميت إذا باع حصة فى داره ليس لورثته أخذها من المشتري بالشفعة لأنه لم يتجدد ملكه عليهم بل ملكه سابق على ملكهم كما أن ذلك المشتري ليس له أن يأخذ بالشفعة من الورثة ومحل الخلاف إذا كان العقار كله ملكاً للميت أما لو كان مشتركاً بينه وبين أجنبي، أو بينه وبين وارثته فالشفعة ثابتة للشريك اتفاقاً من حيث كونه شريكاً لا وارثاً (قوله) لدخول الضرر عليهم (أى على الورثة بالبيع لغيرهم وقوله والميت النخ جملة حالية (قوله) إلا بعد ثبوت الشركة (أى بين الورثة والموصى لهم ولداً كان للورثة الأخذ بالشفعة لتجدد ملك المشتري (قوله) من معين (أى من شخص معين أوصى له الميت ببيع جزء من عقاره يحمله الثلث فاشترى ذلك الموصى له بعد موت الموصى وتقييد الشارح بمعين تبعاً لتت يقتضى أن الموصى يبيعه للمساكين للوارث أخذه بالشفعة وليس كذلك

أخر البيع لوقت لم يقع فيه البيع إلا بعد ثبوت الشركة وهو بعد الموت، وقال سحنون لا شفعة لأن بيع الوصى كبيع الميت (لا) شفعة لوارث من معين (موصى له ببيع جزء) من دار الميت من ثلثة والثلث يحمله لأن الميت

قصد تقع الوصي له ويجب تقييده بما إذا كانت كلها للميت كما أشرنا له ؛ أما إذا كانت بينهما وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لوجب الأخذ بالشفعة لكونه شريكاً لا وارثاً (عقاراً) مفعول لأخذ شريك المضاف لفاعله وهو بيان للأخذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا شفعة في حيوان أو عرض إلا تبعاً كما يأتي (ولو) كان العقار (مناقلاً به) والمناقلة بيع العقار بمثله : وله صور منها أن يكون لشخص حصّة من دار وآخر حصّة من أخرى فنأقل كل منهما الآخر فله شريك كل منهما الأخذ بالشفعة ممن ناقل شريكه ويخرجان معاً من الدارين ، ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله القسمة بقوله (إن انقسم) أي قبل القسمة لا إن لم يقبلها أو قبلها (٤٧٦) فساد كالحمام والفرن (وفيها) أي المدونة (الإطلاق) أي أنها تكون فيما

ينقسم وغيره لضرر للشركة الطارئة التي هي علة الأخذ بالشفعة وكان عليه أن يزيد لفظ أيضاً ليفيد أن الأول فيها أيضاً (ومحل به) أي حكم حص القضاء بالشفعة فيما لا ينقسم لكن في حمام كان بين أحمد بن سعيد الفقيه وشريك له فيه فباع أحمد الفقيه حصته فيه لمحمد بن إسحق فرفضه شريكه لقاضي الجماعة بقرطبة منذر بن سعيد فأحضر الفقهاء وشاورهم فأفتوا بعدمها على قول ابن القاسم فذهب الشريك للأمير الناصر لدين الله فقال له نزلت بي نازلة حكم على فيها بغير قول مالك فأرسل الأمير للقاضي يقول له احكم له بقول مالك فأحضر الفقهاء وسألهم عن قول مالك فقالوا مالك يرى

كما جزم به عجب والتعليل المذكور يقتضي ذلك * والحاصل أنه لا شفعة للوارث في الشخص الذي أوصى الميت ببيعته لمعين أو لغير معين على الصواب (قوله قصد تقع الوصي له) أي وأخذ الوارث منه بالشفعة يطل ما قصد مورة (قوله بما إذا كانت كلها للميت) أي وأوصى ببيع ثلثها لشخص معين (قوله فنأقل كل منهما الآخر) أي سواء كانت المناقلة بقصد الإرفاق بكل أو على وجه المشاحة (قوله لضرر الخ) أي لضرر الشريك القديم بشركة الطاري عليه (قوله التي هي علة الخ) أي على القول الثاني وأما على ما على الأول فهي دفع ضرر القسمة ، والحاصل أننا إن قلنا إن سبب الشفعة دفع ضرر القاسمة خست بما ينقسم إذ لا يجاب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره (قوله فقال) أي الشريك له أي للأمير الناصر وقوله حكم الخ أي أفتى على وليس المراد أنه حكم عليه بالفعل وإلا لما ساغ نقض ذلك الحكم والحكم بالقول الآخر بعده تأمل (قوله ولكن العول عليه هو الأول) أي وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والثاني لما لك أيضاً ، رواه عنه بعض أصحابه ، إن قلت إن القابل قد ذكر النصف أنه عمل به وقد تكرر عندهم أن ما به العمل يقدم على غيره ، قلت محل ذلك كما كتب شيخنا عن كبير خشي إذا كان العمل عاماً لا كعمل بلدة مخصوصة وذكر أن المصنف يني عمل للمجهول مبالغة في ضعفه فانظره (قوله أجبر شريكه عليه معه) أي لأجل أن ينتفي ضرر نقص الثمن فلذا لم يجز فيه شفعة (قوله بخلاف ما ينقسم) أي فانه إذا طلب أحد الشريكين البيع لا يجبر شريكه على البيع معه (قوله لجبر الشريك على البيع معه) أي بخلاف ما ينقسم فانه لم ينتف ضرر نقص الثمن فيه لعدم جبر الشريك على البيع فلذا شرعت الشفعة فيه لإزالة الضرر (قوله لأن الضرر الذي شرعت لأجله الشفعة ضرر الشركة) أي أو ضرر القاسمة بناء على عمومها لما ينقسم وغيره أو خصوصها بالنقسم (قوله والضرر فيما لا ينقسم) الأولى حذف لا وقوله ضرر نقص الثمن أي وحيثما التعليل غير مناسب فالأولى ما ذكره عجب وبني وغيرهما من أننا إن قلنا إن سبب الشفعة دفع ضرر القاسمة خست بما ينقسم إذ لا يجاب لقسمة غيره وإن قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره كما مر (قوله بمنال الثمن) أراد بالثمن ما وقع العقد عليه وإن تعد خلافة هذا هو الراجح وهو قول ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما تقدمه المشتري ولو عقد على غيره وهو ما مشى عليه خشي اه شيخنا عدوى (قوله إن كان مثلياً) أي إن كان الثمن مثلياً معلوماً ووجدناه (قوله ولو ديناً في ذمة البائع) أي يأخذ الشفع بمثله ولو كان مقوماً لأن ما في الذمة بابه للمثل (قوله فان الشفع لا يأخذه) أي بدين إلا مع رهن الخ

الشفعة فحكم له به ولكن العول عليه هو الأول وإنما اختصت الشفعة بما ينقسم لأن ما لا ينقسم إذا طلب الشريك فيه البيع الخ أجبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فانتفى ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لجبر الشريك على البيع معه ، كذا عللوا ، وفيه نظر لأن الضرر الذي شرعت له الشفعة ضرر الشركة الطارئة على من لم يبيع والضرر فيما لا ينقسم ضرر نقص الثمن إذا لم يبيع شريكه معه (بمثل الثمن) أي يأخذه الشفع بمثل الثمن الذي أخذ به المشتري إن كان مثلياً (ولو) كان الثمن المأخوذ به (دينياً) للمشتري في ذمة البائع (أو قيمته) إن كان الثمن مقوماً كمبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة (برهنه وضامنه) الباء بمعنى مع أي أنه إذا بيع الشخص بثلث في ذمة الشفعة كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة (برهنه وضامنه) الباء بمعنى مع أي أنه إذا

أو ضامن مثل ضامنه يضمنه المشتري لأن لم يأت بمثل الرهن أو الضامن فلا شفعة له إن أراد أخذه بدين كالمشتري كما هو موضوع
 للمسئلة فان أراد أخذه بقصد ذلك (وأجره دلال و) أجرة (عقد شراء) أي (٤٧٧) أجرة كاتب الوثيقة (وفي لزوم

غرم) (المكس) بأن يغرم
 للمشتري ما أخذ منه ظلماً
 لأنه قد خول عليه ولأن
 المشتري لم يتوصل لشراء
 الشقص إلا به وعدم
 لزومه لأنه ظلم (تردّد)
 الأظهر الأول (أو قبعة
 الشقص) بكسر الشين
 المعجمة وهو النصيب
 المشفوع فيه وهو عطف
 على مثل أي يأخذه بمثل
 الثمن أو بقيمة الشقص
 إن دفع (في كخاع) بأن
 دفعته الزوجة لزوجها في
 نظير خلعها لها أو دفعه
 الزوج لزوجته في نكاح
 أو دفعه عبد لسيده في
 عتقه (و) في (صالح) جناية
 (محمد) على نفس أو طرف
 لأن الواجب القود
 بخلاف الخطأ فإن الشفعة
 فيه بالدية من إبل أو ذهب
 أو فضة تنجم كالنجم
 على العاقلة (و) يأخذ
 الشفيع الشقص بقيمته
 في (جفاف نقد) معوغ
 أو مسكوك تعومل به
 وزنا يسع به الشقص لكن
 الراجح في هذا أنه لا
 يأخذه إلا بقيمة الجفاف
 (و) أخذ الشقص للمشتري
 مع غيره في صفقة (بما
 يخصه) من الثمن (إن
 صاحب غيره) فيقوم

ظاهره ولو كان الشفيع أملي من المشتري وهو كذلك كما هو أرجح قولي أشهب (قوله أو ضامن
 مثل ضامنه) أي مثل ضامن المشتري (قوله كما هو موضوع المسئلة) أي وليس موضوعها أن
 المشتري أخذه بدين في شبهه البائع وهي المقدمة في قوله وإن ديناً لعدم رهن أو ضامن في الشقص،
 وإذا علمت أن موضوع هذه المسئلة أن المشتري اشتراه بدين في ذمته فكان اللائق تأخيرها عن قوله
 وإلى أجله، كذا قال عقبه وتيسر حال إن موضوع هذه المسئلة أن المشتري اشتراه بدين في ذمة البائع وإن
 كان دين المشتري الذي على البائع رهن أو حمل ثم لما اشترى به الشقص منه سقط الرهن والضامن
 فإذا أخذه الشفيع بمثل الدين إلى مثل الأجل فلا بد أن يعطى المشتري مثل ما كان أولاً من رهن أو
 حمل انظر بن (قوله رهنه شراء) وكذا يغرم الشفيع عن ما يكتب فيه وما يهر به المشتري في
 الشقص كافي بن وبين ما وقع في المواق من الوم فأنظره (قوله ما أخذ منه ظلماً) أي والحال أنه جرت
 به العادة كما إذا جرت العادة أن من اشترى عقاراً يدفع ديناراً مكساً للحاكم أو لشيخ الحارة
 (قوله الأظهر الأول) أي بل هو الملقى به كما قال شيخنا (قوله أو دفعه الزوج لزوجته في نكاح) هذا إذا دفعه
 لها قبل الدخول وأما لو دفعه لها في نكاح التفويض بعد الدخول فإن الشفيع يأخذ ذلك الشقص
 بغير المثل لا بقيمة الشقص كما في (قوله أو دفعه عبد لسيده في عتقه) أي أو دفع صلحاً في دم عهد
 عن إقرار أو إنكار أو المدفوع قطاعة عن مكاتب أو دفع صلحاً عن عمرى والحاصل أن المصنف
 أدخل بالكاف بقية المسائل السبعة المقدمة في الباب السابق وحيث فلا حاجة لالتصريح بقوله
 وصالح عهد وتعتبر القيمة في تلك المسائل السبعة يوم عقد الخلع والنكاح ويوم عقد بيعها لا يوم
 الأخذ بالشفعة (قوله بخلاف الخطأ) أي بخلاف الصلح بالشقص عن دم الخطأ فإن الشفعة فيه بالدية
 أي التي أخذ الشقص عوضاً عنها وهذا إذا كان الصلح عن إقرار أمالو كان عن إنكار فكملاً مأخوذ
 عن جرح العهد (قوله من إبل) أي إذا كانت عاقلة الجاني أهل إبل وقوله أو ذهب أي إذا كانت
 العاقلة أهل ذهب وكذا يقال فيما بعده فإذا كانت العاقلة أهل إبل أخذ الشفيع الشقص بقيمة الإبل
 وإن كانت أهل ذهب أو ورق فإنه يأخذ الشقص بذهب أو ورق قدر الدية وينجم ذلك على الشفيع
 في ثلاث سنين كتنبه الدية على العاقلة لو أخذت (قوله تعومل به) أي بالنقد (قوله لكن الراجح في
 هذا) أي الفرع وقوله أنه أي الضيع وقوله لا يأخذه أي الشقص إلا بقيمة الجفاف أي الذي
 دفع ثمناً للشقص لا بقيمة الشقص نفسه كما قال المصنف لأن المذهب جواز بيع النقد جزافاً
 إن تعومل به وزناً لا إن تعومل به عدداً والحاصل أن النقد إذ تعومل به عدداً لا يجوز باتفاق
 يمه جزافاً وإن تعومل به وزناً ففيه خلاف فقيل بالمنع وقيل بالجواز وهو المذهب وعليهما إذا
 اشترى الشقص بجفاف قدراً يأخذه الشفيع بقيمته على الأول وبقيمة الجفاف على الثاني
 (قوله إلا بقيمة الجفاف) أي بقيمته من غير جنسه فإن كان ذهباً قوم بفضة وإن كان فضة قوم
 بذهب وعلى هذا الراجح فالشفيع يأخذ الشقص بقيمة الثمن في حالتيه ما إذا كان الثمن مقوماً
 أو نقداً جزافاً (تنبيه) لو كان ثمن الشقص بعضه نقد معلوم القدر وبعضه جزاف فقد لزم
 الشفيع إذا أخذه دفع مثل المعلوم وقيمة الجفاف (قوله بما يخصه) أي بعد معرفة ما يخصه منه ولو
 قال الشفيع أخذت بالشفعة قبل معرفة الثمن لم يلزمه الأخذ كما في ح عند قوله بمثل الثمن
 (قوله خلافاً لما يرويه التتائي) أي من أنه يقوم كل منهما منفرداً وتنسب قيمة الشقص للمجموع

الشقص منفرداً ثم يقوم على أنه مبيع مع المصاحب له فإذا كانت قيمته وحده عشرة مثلاً وقبضته مع المصاحب له خمسة عشر علم
 أنه يخصه من الثمن الثلاثين فأخذه بثاني الثمن قل أو أكثر أي فلا يقوم كل منهما منفرداً خلافاً لما يرويه التتائي

وقد يقال الوجه مع الثاني فندبره (وَلَمْ يَشْرَ الْبَاقِي) وهو الغير الصاحب للشخص وإن كانت قيمته أقل من قيمة الشخص (و) إذا بيع الشخص مؤجلا أخذه الشفيع (إلى أجله) الذي وقع تأجيل الثمن إليه (إن أيسر) الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يلتفت ليسره يوم حلول الأجل في المستقبل (٤٧٨) (أو) لم يوسر ولكن (ضمنه) إلى (أو) أتى برهن ثمة فلو لم يتم الشفيع حتى حل

الأجل وطلب ضرب أجل كالأول فهل يجاب إلى ذلك أولا؟ خلاف الراجح الأول لأن الأجل له حصة من الثمن (وإلا) يكن الشفيع موسرا ولا ضمنه إلى (عجل) الشفيع (الثمن) للمشتري ولو يبيع الشخص لأجنبي كما يأتي للمصنف فان لم يجعله فلا شفعة له (إلا أن يتساويا) أي الشفيع والمشتري (عُدما) فلا يلزم الشفيع حينئذ الإتيان بضامن ويأخذ الشقص بالشفعة إلى ذلك الاجل (على المختار) فلو كان الشفيع أشد عدما لزمه الإتيان بحميل فان أبي ولم يأت بالدين اسقط الحاكم شفيعته (ولا يجوز) للمشتري (إحالة البائع به) أي بالثمن على الشفيع لان الحوالة إنما تكون بدين حال ولما فيه من بيع دين بدين لان البائع ترتب له في ذمة المشتري دين بآعه بدين على الشفيع فلو لم تقع الحوالة إلا بعد حلول الحال به جازت (كان أخذ) الشفيع (من أجنبي) مالا

القيمتين ويأخذ من الثمن بتلك النسبة (قوله) وقد يقال الوجه مع الثاني أي لان ما قاله يرجع لما قاله غيره فلا وجه للرد عليه (قوله) ولم يشر إلى الباقى أي ولو كان قديلا وليس له إلزام الشفيع به ولا للشفيع أخذه خبرا عن المشتري (قوله) وهو الغير أي غير الشقص (قوله) ولا يلتفت ليسره أي ولا يكفي تحقق يسره يوم حلول الاجل بنزول حاكمية أو معلوم وظيفة في المستقبل إذا كان يوم الأخذ موسرا مراعاة لحق المشتري لانه يحصل للشفيع بهدم الاكتفاء بذلك ضيق فيكون ذلك وسيلة لتركه الأخذ بالشفعة ولا يراعى أيضا خوف طرو عسره قبل حلول الاجل إلقاء للطاريء لوجود مصحح العقد يوم الأخذ وهو اليسر (قوله) أو لم يوسر أي يوم الأخذ (قوله) الراجح الأول أي وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن حبيب وصوبه ابن يونس وابن رشد قال بن لكن الذي جرى به العمل عندنا القول الثاني وهو قول مالك وأصبغ وقوله الراجح الأول أي كأن الراجح فيما إذا اشترى الشخص بدين في ذمة البائع قبل حلول أجله ولم يأخذ الشفيع حتى حل الاجل وطلب ضرب أجل كالأول انه يجاب لذلك كما صوبه ابن زرقون خلافا لما في الواضحة من أنه لا يجاب (قوله) ولو يبيع الشخص أي أو يسلف (قوله) فلا شفعة له أي أسقط الحاكم شفيعته ولا شفعة له إذا وجد حميلا بعد ذلك كما قاله ابن حبيب ثم إذا عجل الشفيع الثمن للمشتري لا يلزم المشتري أن يجعله للبائع بل حتى يتم الاجل الذي اشترى له المشتري (قوله) على المختار (قوله) أنه متى كان الشفيع عدما فلا يأخذه إلا بضامن ولو كان مساويا للمشتري في العدم (قوله) ولما فيه النخ (عطف علة على مثلها لان الحوالة رخصة يقتصر فيها على ما ورد من الحلول (قوله) كان أخذ الشفيع أي مستحق الشفعة وقوله من أجنبي أي غير المشتري وغير البائع وقوله مالا أي كالجعالة وذلك كأن يقول أجنبي الشفيع أعطيك دينارا جعالة على أنك تأخذ الشفعة من المشتري بما اشترابه وأنا أشتريه منك بذلك الثمن (قوله) من المشتري بالثمن أي بمثل الثمن الذي دفعه المشتري (قوله) في يعه له أي لذلك الاجني (قوله) بزيادة على ما أخذه به أي كما إذا يبيع الشقص بعشرة فيقول الاجني للشفيع خذ بالشفعة وأنا أخذه منك باثني عشر فأربحك فيه اثني عشر وهذه الصورة تخالف ما قبلهم من جهة ان الزائد على الثمن الذي اشترى به المشتري دفع للشفيع في الأولى على انه جعالة وفي الثانية دفع له على انه ربح وزاد خشي تبعا لتت صورة ثالثة غير الصورتين المذكورتين هنا في الشرح وهي ان يأخذ من اجني مالا على ان يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للاجنبي غرض في دفع المال الا انكأ للمشتري وإضراره اه قال المساوي والظاهر انه في هذه الصورة لا تسقط شفيعته ولا يأتي فيها قول المصنف ثم لا اخذ له وقال طفي ان هذه الصورة تحتاج لنص عليها وعلى انه لا اخذ له بالشفعة اه بن (قوله) من باب اكل اموال الناس بالباطل فيه انه كالجعالة لان استحاقه لذلك المال معلق على اسقاط حق يحصل فالأولى ان يعطى المنع بأنه خلاف مورد الشفعة لانها انما شرعت لدفع ضرر الشركة عن نفسه لا ليربح اه شيخنا (قوله) وكذا لا يجوز ان يأخذ ليهب أو يتصدق أي أوليويه لغيره وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف ليربح (قوله) كأخذه لغيره أي لغير نفسه (قوله) سقطت شفيعته أي لان أخذه لغيره إعراض عنها لنفسه وحل سقوطها اذا علم ذلك بينة وقال الميتي عن اشهب وكذلك اذا ثبت ذلك

ليأخذ (الشقص) من المشتري بالشفعة (ويربح) المال الذي أخذه ابتداء أو يربح في يعه له بأن يبيعه له بزيادة باقراره على ما أخذه به فلا يجوز لأنه من باب أكل أموال الناس بالباطل وكذا لا يجوز أن يأخذ ليهب أو يتصدق فلا يجوز الأخذ لئلا يملك فلو قال كأخذه لغيره لكان أخصر واشمل فان أخذ لغيره سقطت شفيعته ولذا قال (ثم لا أخذه له) بعد ذلك وأما ان أخذ ليربح فقولان

بإقرار الشفع والمبتاع لا بإقرار أحدهما اه بن (قوله بالجواز وعدمه) الأولى فتولان في سقوط شفعة وليس له أن يأخذ بعد ذلك وعدم سقوطها (قوله أو باع قبل أخذه) أى باع الشقص الذى يستحق أخذه بالشفعة لأجنبى قبل أخذه إياه بالفعل وقال في المدونة ولا يجوز بيع الشقص قبل أخذه إياه بالشفعة اه ، وإنما حملنا كلام المصنف على بيع الشقص لأجنبى لأن يبيع للمشتري هو الصورة الآتية بعد وجمعنا مفعول باع الشقص الذى يستحق أخذه بالشفعة ولم نجعله الشقص الذى تستحق الشفعة بسببه لأن هذا سببى المصنف يذكره في مسقطاتها حيث قال أو باع حصته (قوله قبل أن يملك) أى لأن من ملك أن يملك لا يبعد مالكا (قوله أخذ مال) أى أخذ الشفع مالا من المشتري أو من أجنبى (قوله بعد الشراء) أى بعد شراء المشتري سواء علم الشفع بالبيع له أم لا (قوله ليسقط شفعة) أى ليسقط حقه من الأخذ من المشتري بالشفعة (قوله فيجوز) أى وتسقط شفعة لأنه من إسقاط الشيء بعد وجوده فان تقايلا ورجع المشتري على الشفع بما دفعه له من المال كان الشفع باقياً على شفعة لأن سقوطها كان معلقاً على أمر لم يتم (قوله ثم شبه الخ) أى من تشبيه الخاص بالعام لأن العقار شامل للبناء والقرى وغيرهما كالأرض المجردة عن ذلك لأن العقار اسم للأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر ويكفى الفايضة بين المشبه والمشبّه به ولو بالعموم والخصوص (قوله أو طي غيرهما) أى كما لو كانت الأرض محبة على جهة فاستأجرها اثنان وبنيا أو غرسا فيها ثم باع أحدهما حصته لأجنبى فلتشريكة الأخذ بالشفعة ، قال المصنف في توضيحه عن شيخه المتوفى ينبغي أن يشق على ثبوت الشفعة في البناء القائم في الأرض المحكرة عندنا بمصر لأن العادة عندنا أن رب الأرض لا يخرج صاحب البناء أصلاً فكان صاحب البناء بمنزلة صاحب الأرض اه أى أنه لا شفعة المستحق الأرض وإنما الشفعة للشريك ويؤخذ منه أن الشريكين في التزام بلد بمصر لأحدهما الشفعة إذا باع الآخر حصته فيها وبه أفق عيج ، قال شيخنا وهذا متعبد بما إذا كانت الحصة التي فرغ صاحبها عنها غير مقسومة وإلا فلا شفعة قال شيخنا أيضاً والأراضي الرزق التي على البر والسدقة فيها الشفعة إن كانت غير مقسومة فإذا باع أحد الشريكين حصته لأجنبى كان لشريكه الأخذ بالشفعة فان كانت مقسومة فلا شفعة فيها كما ان الرزق الموقوفة على الشعائر لا شفعة فيها مطلقاً فإذا كان شخصان مقرران في وظيفة لها طين مرصد عليها وفرغ أحدهما عن حصته لأجنبى فليس لشريكه الأخذ بالشفعة (قوله فلتشريكة الآخر الأخذ بالشفعة) أى لكن يقدم عليه المير كما يأتي فما هنا يحمل يفصله ما يأتي أو يحمل ما هنا على ما إذا كانت العارية مقيدة ولم تمض المدة وباع أحد الشريكين حصته على البقاء أو السكوت فلا كلام حينئذ للمير والشريك أحق بالأخذ بالشفعة (قوله مسائل الاستحسان) أى التي قال مالك في كل واحدة منها إنه شيء استحسنه وما علمت أحداً قاله قبل (قوله الآتية هنا) أى في قوله وكثيرة ومقتاة (قوله والثالثة القصاص) أى في الجراح (قوله والرابعة الخ) زاد بعضهم خامسة وهي وصاية الام على ولدها إذا تركت له مالا يسير كالستين دينار أو جمع الشكل بعضهم بقوله:

وقال مالك بالاختيار * في شفعة الأنقاض والنمار

والجرح مثل المال في الاحكام * والخس في أمانة الإهام

وفي وصي الام باليسير * منها ولا ولي للمفبر اه بن

* فان قلت كيف تكون مستحسانات الامام قاصرة على هذه المسائل الاربعة مع أن الاستحسان في مسائل الفقه أغلب من القياس كما قال المتيطي وقال مالك انه تسعة أعشار العلم قلت

بالجواز وعدمه الأظهر
الثاني (أو باع قبل
أخذه) بالفعل لم يجز لانه
باع قبل أن يملك ولكن
لا تسقط بذلك شفعة
ولذا أخره عن قوله ثم
لا أخذه (بخلاف أخذه
مال) من المشتري
(بعده) أى بعد الشراء
ليسقط شفعة فيجوز
ثم شبه بقوله عقارا قوله
(كشجر) مشترك
(وبناء) مشترك
(بأرض حبس) على
البائع وشريكه في الشجر
أو البناء أو على غيرها
(أو) بأرض شخص
(معيير) باع أحد الشركاء
نصيبه من الشجر أو البناء
السكانيين في تلك الأرض
فلتشريكة الآخر الأخذ
بالشفعة وهذه المسئلة
إحدى مسائل الاستحسان
الأربعة والثانية الشفعة في
الثمار الآتية هنا والثالثة
القصاص بشاهد وعين
والرابعة

أن الأئمة من الإبهام فيها خمس من الإبل وسبأ تان في الجراح (وقدم المعير) على الشفيع في أخذه لا بالشفعة بل لدفع الضرر (بنقضه) أي بقيته منقوضاً (أو ثمنه) الذي اشتراه به أي بالأقل منهما فأو للتخير وهذا (إن مضى ما) أي زمن (يُعار له) وهذا شامل لما إذا كانت مطلقة ومضى ماتعار له عادة أو مقيدة ومضى ما قيدت به (وإلا) يعض ماتعار له عادة أو الأجل المحدود (قفائماً) أي فياً أخذه بقيته قائماً أي وثمنه أي بالأقل منهما، وهذا ظاهر في المطابقة، وأما المقيدة بزمن لم ينقض وقد دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكت فالشفعة للشريك دون المعير (٤٨٠) حتى تنقضي مدتها فياً أخذه بالأقل من ثمنه أو قيمته منقوضاً فإن دخل معه على الهدم قدم

المعير بقيته منقوضاً أو ثمنه كالأول وقوله وقدم المعير أي ما لم يسقط حقه فإن أسقط حقه أخذه الشفيع بالثمن (وكثمرة) باع أحد الشريكين نصيبه منها فلآخر أخذه بالشفعة وشمل قوله وكثمرة الفول الأخضر كما ذكره ابن عرفة وقيد بعضهم بالذي يزرع ليؤكل أخضر (ومقثاة) ويدخل فيه القرع (وباذنجان) بفتح العجمة وكسرها فيها الشفعة (ولو) يبعث (مفردة) عن الأصل في الثمرة وعن الأرض فيما بعدها (إلا أن تيس) الثمرة بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي يابسة كما في المدونة (و) لو باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يبست

إن الاستحسان الواقع من الامام ليس قاصراً على هذه الأربعة بل وقع منه في غيرها أيضاً لكن وافقه فيه غيره أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الأربعة فإنه استحسناها من عند نفسه ولم يسبقه غيره بذلك لقوله وماعلمت أحداً قاله قبلي (قوله أن الأئمة الخ) * حاصله أن كل أصبع دية عشر من الإبل وفي الأئمة ثلث ما في الأصبع إلا الأئمة من الإبهام ففيها نصف ما في الأصبع أعني خمسة من الإبل (قوله أي بالأقل منهما) أي سواء دخل البائع مع المشتري على الهدم أو السكوت (قوله وهذا شامل لما إذا كانت) أي العارية مطلقة أي لم تقيد بزمن (قوله وهذا ظاهر في المطلقة) أي سواء دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكوت أو الهدم (قوله على البقاء) أي للبناء والفرس لآخر مدة العارية (قوله فياً أخذه) أي المعير من الشفيع (قوله وكثمرة) أي وجوده حين الشراء بشرط كونها مؤثرة بدليل قوله وحط حصتها وأما الغير الموجودة أو الموجودة غير المؤثرة فأشار لها بقوله وإن اشترى الخ (قوله باع أحد الشريكين الخ) أي والاصل مملوك لهما أو بأيديهما في مساقاة أو حبس عليهما (قوله ومقثاة) عطف على مقدر أي ثمرة غير مقثاة بالإضافة ومقثاة لأن المقثاة ليست اسماً للقضاء بل للاصل أي العروش التي فيها القضاء (قوله ويدخل فيه القرع) أي وكذا كل ماله أصل تجني ثمرة ويبقى أصله كالقطن والبابية (قوله وباذنجان) عطف خاص على عام وهو المقثاة لأن المراد بها كل أصل تجني ثمرة مع بقاء عينه ليخلف غيرها وهذا شامل للباذنجان وأما النيلة والملوخية وكرات المائدة فلا شفعة فيه لأنها لا تجني ويبقى أصلها ليخلف غيرها وإنما تحصد من أصلها ويخلف غيرها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولو يبعث مفردة) هذا يشمل ثلاث صور : الأولى إذا باع الأصل دون الثمرة ثم باع أحدهما نصيبه فيها ، الثانية أن يكون الأصل باقياً وباع أحدهما نصيبه من الثمرة الثالثة أن يشتري معاً الثمرة ويبيع أحدهما نصيبه منها والمقابل المردود عليه بل وهو قول أصبغ وعبد الملك لا شفعة فيها . طلقاً وقول أشهب لا شفعة فيها إذا لم يكن الأصل لهما كما في الصورة الأولى والثالثة اهـ بن (قوله في الثمرة) أي بالنسبة للثمرتين وقوله فيما بعدها أي بالنسبة لما بعدها (قوله إلا أن تيس) المراد بالتيس كما قال ابن رشد مجيء وقت جذاذها للتيس إن كانت تيس أو للتاك إن كانت لا تيس اهـ بن (قوله بعد العقد أي عقد البيع (قوله الأصول) أي حصته فيها (قوله وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها) أي في الثمرة (قوله حط عنه حصتها) أي حصة الثمرة (قوله إن أزهرت أي إن كانت مزهية أو ما بورة يوم البيع ولم يأخذ الشفيع حتى يبست (قوله وفيها) هذا راجع لقوله إلا أن تيس (قوله لأنه قال فيها مرة إلا أن تيس) أي ومقتضى هذا أنه لا يفت الشفعة إلا يسها وأما جذاها قبل يسها فلا يفت الشفعة فيها وظاهره اشترت مفردة أو مع أصلها (قوله مفوت كاليس)

وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها فإن أخذ أصلها بالشفعة (حط) عنه (حصتها) أي ما يتوهم من الثمن (إن أزهرت أو أبرت) أي وقت البيع لأن لها حصة حينئذ من الثمن ويأخذ الأصل بما يتوهم (وفيها) أي أيضاً (أخذها) بالشفعة (مالم تيس أو تجذ هو) أي ما في الموضوعين (خلاف) لأنه قال فيها مرة إلا أن تيس ومرة مالم تيس أو تجذ وهو يفيد أن الجذاذ قبل التيس . مفوت كاليس أو وفاق بحمل الأول على ما إذا اشتراها مفردة عن الأصل فالشفعة مالم تيس فإن جذت قبل التيس فله أخذها ، والثاني إذا اشتراها مع الأصل فالشفعة مالم تيس أو تجذ ولو قبل التيس (تأويلان) ثم ذكر قسم قوله وحط حصتها إن أزهرت أو أبرت بقوله (وإن اشترى أصلها فقط)

وليس فيها وقت الشراء أو ثمرة لم تؤبر (أخذت) بالشفعة مع الأصول إن لم تؤبر عند المشتري بل (إن أبرت) عندهم ليس عليه أو تجزأ وإلا فاز بها المشتري وأخذ الشفع الأصيل بالثمن ولا يعط عنه حصته منه (ورجع) المشتري على الشفع (بالمؤنة) من سقى وعلاج ولوزاد على قيمتها (وكثير) أى عين مشتركة (لم تقسم أرضها) أى المشتركة التى تسقى بها وتزرع بمائها إذا باع أحد الشريكين حصته فى البئر أو العين خاصة أو مع الأرض فالشفعة (وإلا) بأن قسمت أرضها وبقيت (٤٨١) البئر مشتركة فباع الشريك

حصته منها (فلا) تنضم لأن قسم الأرض ينعى الشفعة كذا فى الدونة وفى التنبيه له الشفعة واختلاف هل مافى الكتابين خلاف لأن ظاهرهما عدم الشفعة مع القسم ولو تعدمت الأثر وظاهر التنبيه الشفعة ولو تعدمت البئر أو وفاق بعمل مافى على البئر الواحدة. مافى التنبيه على التعددة فلا خلاف بين الكتابين لعدم اتحاد الموضوع وإليه أشار بقوله (وأولت) أيضاً بالمتحدة) أى حملت البئر للتحدة أى وما فى التنبيه على التعددة فلا خلاف والحق الخلاف وعليه فالعمل عليه مافى الدونة ولذا لم يقل وهل فى للتحدة تأويلان ثم أخذ يتكلم على عتراضات قوله عقاراً وما بعده من القيود بقوله (لا عرض) بالجبر عطف على بئروها لا ينافى أنه عتراض عقاراً ولو نصبه لكان أنسب ومراده ما قابل العقار فيشمل الطعام ونحوه فلا

أى وظاهره مطلقاً سواء اشترت مفردة أو مع أصهار (قوله وليس فيها الخ) أى وانتمرت عند المشتري (قوله أخذت بالشفعة مع الأصول) فيه ان أخذ الشفع لها إنما هو من باب استحقاق الغلة لا من باب الأخذ بالشفعة لأن الشفعة إنما تكون فى الوجود يوم الشراء (قوله فاز بها المشتري) أى لأنها غلة (قوله ولا يحط عنه حصتها) أى بخلاف ما تقدم فانه يحط عنه حصتها وبهذا ظهر لك صحة قول الشارح ثم ذكر قسم قوله وحط حصتها (قوله ورجع المشتري الخ) أى وحيث أخذت رجوع الخ حيث أبرت وأزهرت وأما قبل ذلك فلا رجوع له بالمؤنة لأنه لم ينشأ عن عمله شيء اهـ بن (قوله بالمؤنة) أى بأجرته فى خدمته للأصول والثمرة من سقى وتأثير وعلاج ولو زادت أجرة المؤنة على قيمة الثمرة (قوله من سقى وعلاج) أى حصلته عند شرائها قبل يسها والقول قوله فيما أتقن إن لم يتبين كذبه (قوله لم تقسم أرضها المشتركة الخ) أى وليس المراد بأرضها الموضع الذى حفرت فيه (قوله فالشفعة) أى ولو كانت بئراً واحدة لا فناء لها ولا أرض غير التى تزرع بمائها (قوله له الشفعة) أى لقياس ما قسم أرضها على التى لم تقسم أرضها (قوله مع القسم) أى قسم الأرض (قوله الواحدة) أى التى لا تعدد فيها (قوله واليه أشار بقوله الخ) أى إلى هذا التأويل وهو تأويل سحنون بالوفاق (قوله أيضاً) أى كما تنوالت على مخالفة التنبيه (قوله فلا شفعة فيه) أى فإذا كان عرض أو طعام بين اثنين باع أحدهما حصته لأجنبي فان البيع يعضى للأجنبي وليس للشريك أن يأخذ منه بالشفعة إذ لا شفعة له (قوله مشترك) أى كل من الكتابة والدين (قوله فلا شفعة لشريكه فيه) أى فيما ذكر من الكتابة والدين ويحتمل أن المراد بكتابة باعها السيد ودين باعه صاحبه فلا شفعة فيه بمعنى أن المسكتب لا يكون أحق بكتابه ولا المدين أحق بدينه (قوله نعم قيل الخ) فإنه عيج وحاصل ما قاله أن العرض أو الطعام إذا كان مشتركاً وأراد أحد الشريكين أن يبيع حصته ووقفت فى السوق على ثمن فشريكه أحق لدفع ضرر الشركة لا للشفعة فان فرض أنه باع لغير الشريك مضى البيع مالم يحكم للشريك حاكم بالشفعة يرى ذلك أقول المصنف أن الشريك أحق بما باعه شريكه أى بما أراد شريكه يبعه (قوله لا للشفعة) أى لأن الشفعة أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من يد البائع (قوله وعلو على سفلى) أى لا شفعة لصاحب علو فى سفلى إذا باعه صاحبه وقوله وعكسه أى لا شفعة لصاحب سفلى فى علو إذا باعه صاحبه لأجنبي (قوله لأنهما جاران) الأولى لشبههما بالجارين لأن الجار حقيقة من هو عن يمينك أو يسارك أو امامك أو خلفك وهذا فوقه أو تحته فاطلاق الجار عليه مجاز ولم يكف المصنف عن هذه بقوله وجار لأن شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما وإن فى ذلك الشفعة (قوله ولا زرع) مراده به ما يشمل البذر (قوله ولو بأرضه) أى هذا إذا بيع مفرداً بل ولو بيع مع أرضه ورد بلو على من قال أن فيه الشفعة إذا بيع مع أرضه تبعاً لأرضه (قوله ونحوها) أى كالتبلى (قوله إذ مراده الخ) علة لتمثيله بالقبل بما ذكر (قوله ما عدا الزرع الخ) أى

٦١ - دسوقى - لث شفعة فيه (وكتابة) لعبد (ودين) مشترك بين اثنين مثلاً باع أحدهما مثلاً لأجنبي فلا شفعة لشريكه فيه نعم قيل إن الشريك أحق بما باعه شريكه لدفع ضرر الشركة لا للشفعة (وعلو على سفلى وعكسه) لأنهما جاران ولو حذفت وعكسه كان أخضر والمعنى لا شفعة فى علو على سفلى إذا بيع أحدهما (ولا زرع) مشترك ومراده به غير ما تقدم من المقايء والقرع من المقايء كما تقدم (ولو) بيع الزرع (بأرضه) أى معها والشفعة فى الأرض فقط بما ينوبها من الثمن وسواء بيع قبل يسه أو بعده (ولا فى) (خلى) كفصل وجزر ولقت وبصل وملاوية ونحوها إذ مراده بالقبل ما عدا الزرع والمقايء لكن تقدم أن القول الأخضر فيه الشفعة وهو مشكل ولعله لكونه

فخذ شيئا فشيئا فالحق
 بالصفة كالتقاني، ويرد عليه
 أن البقل كذلك على أن
 الصفة هي، قاله الامام ولم
 يسبق به كما قال فلا يقاس
 عليه غيره إلا بنص منه (و)
 لا شفعة في (عرصة) وهي
 ساحة الدار التي بين بيوتها
 (و) لا في (مزرعة) أي طريق
 (قسم متبوعه) أي
 ما ذكر من العرصة والمزرعة، قال
 قاله متبوعهما كان أوضح
 والمتبوع هو البيوت أي
 وقيمت العرصة أو للمر
 مشتركاً فلا شفعة فيها سواء
 باع الشريك حصته منها
 مع ما حصل له من البيوت أو
 باعها وحدها ولو أمكن قسمها
 لاتباعها كانت تابعة للاشفعة
 فيه وهو البيوت المنقصة
 كانت لا شفعة فيها (و)
 لا شفعة في (حيوان إلا)
 حيواناً (في كحائط)
 أي بستان سمى حائطاً
 لأنه يحفل عليه حائط بدور
 به ظالماً، فإذا كان الحائط
 مشتركاً وفيه حيوان آدمي أو
 غيره مشترك بين الشركاء
 باع أحدهم نصيبه من
 الحائط فلبقية الشركاء أخذ
 الحيوان بالشفعة تبعاً للحائط
 فإن بيع منفرداً عن الحائط
 فلا شفعة (و) لا في (إرث)
 أي موروث لدخوله في ملك
 مالكه جبراً (و) لا في
 (هبة بلا ثواب) لعدم
 للتفاوض (و) لا في (بأن
 كانت ثواب (فيه) أي
 بالثواب

أن مراده به كل ما يحز أصله سواء أحلف أم لا، كان مراده بالمتأه كل ما يحز ويقي أصله ليخاف غيره
 كالقطن والبامية والقرع والبطيخ والتقاء والباذنجان (قوله ان البقل كذلك) فيه نظر لأن البقل وإن
 أخذ شيئاً فشيئاً إلا أنه يحصد من أصله ويخلف غيره بخلاف التقاني، فانها كالثمار تجنى مع بقاء أصلها
 والقول كذلك فالحاق القول الأخضر بالثمار دون البقول ظاهر لعدم الفارق في الأول ووجوده
 في الثاني (قوله على أن الثمرة) أي على أن ثبوت الشفعة في الثمرة (قوله كاقال) أي الامام لقوله في كل
 مسألة من مسائل الاستحسان إن هذا شيء استحسنه وما أعلم أحداً قاله قبلي (قوله فلا يقاس الخ)
 فيه أنه إنما استحسن الشفعة في الثمار والمتأه لكونها تجنى مع بقاء أصلها وهذا المعنى ووجوده في
 القول المذكور فلحاقه بالثمار والمتأه ظاهر ولا يحتاج القياس لنص من الامام وإلا كان قياس أهل
 المذهب لم ينص عليه الامام على مانع عليه غير صحيح فتأمل (قوله وهي ساحة الدار التي بين
 بيوتها) أي المساحة بالحوش وصمت الفسحة المذكورة عرصة لتعرض الصبيان أي تفصحهم فيها
 (قوله والمتبوع) أي للعرصة والمر هو البيوت وقد يكون المر لجنان فيكون متبوعه الجنان
 (قوله أو باعها وحدها) فيه نظر بل إذا باع حصة منها وحدها وجبت الشفعة كما قلناه للمواق عن
 اللخمي قاله بن (قوله لأنها لما كانت تابعة الخ) أشار بهذا إلى أن العلة في عدم الشفعة في المر إذا قسم
 متبوعه كونه ليس مقصوداً لتداته بل لغيره وهو متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه وأما
 تعليل بعضهم بأنه لا يملك لكونه وفقاً فحده نظر لأن الوقف إنما هو للممر العام وأما ممر جماعة خاصة
 فهو مأكول لهم قطعاً (قوله وهي البيوت المنقصة) أي لصيرورة أهلها جيراناً (قوله ولا شفعة في
 حيوان) أي آدمي أو غيره مشترك بين اثنين مثلاً باع أحدهما حصته منه وأعاد هذا مع فهمه من قوله
 لا عرض لاجل الاستثناء بعده (قوله إلا في كحائط) ينتفع به فيه لكحرث أو سقى وإما الذي
 لا ينتفع به فيه فلا شفعة فيه وقوله إلا في كحائط قال ابن غازي لم أر من ذكر الشفعة في دابة الرحا
 والمصرة والمجيسة فانظر ما فائدة السكاف في المصنف واجاب التقاني بأن السكاف استقصائية أي
 أقصى ما يقال فيه بالشفعة من الحيوان حيوان الحائط لا تمثيلية لأن حيوان الرحا والمصرة والمجيسة
 لا شفعة فيه أو يقال أن السكاف مدخلة للحيوان المعد للعمل في الحائط وتقدر كلامه ولا شفعة في
 حيوان إلا في كحيوان حائط أي إلا في حيوان حائط وما مثله لحيوان الحائط ما يعمل فيه بالفعل
 والمائل له هو المعد للعمل فيه وإما الذي لا يحتاج للعمل فيه فلا ينسب إليه وحينئذ فلا شفعة فيه ولا
 يكن مجرد ظرفيته في الحائط (قوله نصيبه من الحائط) أي ومن الحيوان وكان الأولى ذكر ذلك
 (قوله تبعاً للحائط) أي فإذا وقع الثراء في الحائط بماله ثم حصل فيه هلاك من الله ثم أراد الشريك
 أن يأخذ بالشفعة ألزم الشفع بجمع الثمن ولا يسقط لما هلك شيء اهبط (قوله فان بيع منفرداً)
 أي فان باع حصته من الحيوان منفردة عن حصته من الحائط فلا شفعة فيه عند ابن رشد وهو
 الراجح وأما أبو محمد عن الموازية من الشفعة فهو ضعيف (قوله ولا في إرث) أي ولا شفعة للشريك
 ميت على وارث في إرث (قوله لدخوله في ملك مالكه) أي وهو الوارث (قوله ولا في هبة) أي
 ولا شفعة للشريك في هبة لشخص يملكه شريكه لآخر بلا ثواب (قوله وإلا فيه) أي والا فحده
 الشفعة به أي بالثواب أي بمثل أن كان مثلياً أو قيمته أن كان مقوماً هذا وكلام الشارح يقتضي أن
 قول المصنف فيه بالباء الموحدة وفي بعض النسخ وإلا فيه بالثناة (١) التحتية أي والا فيه الشفعة

(١) قوله والا فيه بالثناة الخ على فرض ثبوت هذه النسخة عن المصنف يرد عليها أن فيها حذف الفاء
 وهو شاذ كقوله : الله يشكرها في جواب : من يفعل الحسنات اه

(بعده) أى بعد لزومه وذلك فى المعين بتعيينه وفى غيره بالدفع أو القضاء به (و) لا فى بيع (خيار) إلا بعد مضيه (أى البيع المزمع
(ووجبت) الشفعة (لمشترى) أى لمشتري المبيع بالخيار (إن باع) المالك داره مثلاً (نصفين) نصفاً (خياراً) أولاً (ثم) الشفعة
الآخر (تلاً) لشخص آخر ثانياً (فأمضى) بيع الخيار الأول أى أضافه من (٤٨٣) له الخيار بعد بيع البتل فلم يشرى

بالخيار متقدم على المشتري تلاً
لأن الإضاء حقق ملكه
يوم الشراء ومشتري البتل
تجدد عليه فالشفعة له على
ذى البتل وهذا مشهور
مبنى على ضعف وهو أن
بيع الخيار منقذ وكثيراً
ما يبنى المشهور على ضعف
وأما على أنه منحل وهو
المشهور فالشفعة لمشتري
البتل لكنه ضعف (و)
لأشفة فى (بيع فسد) م
ولو اختلف فى فساد (إلا
أن يفوت) المتفق على
فساده (فبالقيمة) وأما
المتلف فيه إذا فاته فإخذه
بالثمن وأخرج من قوله
فبالقيمة قوله (إلا) أن
يفوت المتفق على فساد
(بيع صح) بعد الفساد
أى إلا أن يكون فواته ببيع
صحيح من مشريه فاسداً
(فبالثمن فيه) أى
فأخذه الشفع بالثمن
الواقع فى البيع الصحيح
وهذا إن قام الشفع قبل
دفع المشتري قيمته لبايعه
وإلا فالشفع بالخيار بين
أخذه بالثمن الصحيح أو
القيمة فى الفاسد لأنها صارت
كثمن سابق على البيع

(قوله بعده) أى لكن لا يأخذ بالشفعة بالثواب إلا بعد لزومه لأقبله (قوله وذلك) أى القروم فى
الثواب الذين بتعيينه الخ ، ففى كان الثواب معيناً أخذ به الشفع بمجرد تعيينه وإن لم يدفع ، وإن كان
غير معين فلا يأخذه الشفع إلا إذا دفع أو حكم به (قوله ولا فى بيع خيار) أى ولا شفعة فى شفع
بيع على الخيار لبايع أو مشتر أولهما أو لأجنى لأنه غير لازم (قوله أى لزومه) أى بعض زمن الخيار
أو يثبت من له الخيار قبل مضي زمن الخيار ، واختلف هل الخيار الحكيم وهو خيار القيمة كالشرطى
أولاً ، فإذا رد المشتري بعد اطلاعه على الصيب لشفعة عند ابن القاسم بناء على أن الرد باليب ابتداء
بيع ولا شفعة له عند أشهب بناء على أن الرد باليب قض للبيع (قوله أى لمشتري للبيع بالخيار) أى
المفهوم من المقام للمشتري الخيار المتبادر كما هو للتبادر من كلامه لأن الخيار لا يشتري (قوله إن باع
المالك داره مثلاً نصفين الخ) يعلم من هذا أن موضوع المسئلة اتحاد بائع الخيار والبتل ومثله إذا لم يتحدا كما
لو كانت دار بين شخصين فباع أحدهما حصته لأجنى بالخيار ثم باع الشريك الثانى حصته تلاً
وأضى من له الخيار فله الشفعة فيما بيع تلاً بناء على أن بيع الخيار منقذ لأن المشتري تلاً
تجدد ملكه فيؤخذ منه (قوله فأمضى بيع الخيار) مفهومه أنه لو رد فلا يكون الحكم كذلك والحكم
أن الشفعة لبائع الخيار فيما بيع تلاً حيث كان بائع الخيار غير بائع البتل لأن بائع الخيار منحل على للذهب
والبيع فى زمن الخيار على ملك البائع فإن كان بائع الخيار هو بائع البتل لم يكن له شفعة فيما باعه تلاً
(قوله نعم) أى فالملك للمشتري زمن الخيار إلا أن البيع غير لازم والامضاء يقرره ويصره لازماً
(قوله وأما على أنه منحل) أى فالمبيع على ملك البائع والامضاء ابتداء للبيع لا تقريره (قوله ولا شفعة فى
بيع فسد) يعنى إذا باع أحد الشريكين حصته فيما فاسداً بالشفعة لشريكه فيها لأن ذلك البيع مفسوخ
شرعاً فالشفع لم ينتقل عن ملك بايعه فلو أخذ الشفع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد بعد أخذ
الشفع فسخ بيع الشفعة والبيع الأول لأن المبني على الفاسد فاسد (قوله إلا أن يفوت) أى المبيع
يعا فاسداً عند المشتري فإن فاته عنده كان للشفع الأخذ بما زعم المشتري وهو القيمة إن كان الفساد
متفقاً عليه والثمن إن كان الفساد مختلفاً فيه والفوات هنا بغير حواله الأسواق كتغير الدات بالهدم
وكالبيع من غير علم الشفع وأما حواله الأسواق فلا تثبت الرباع وقوله إلا أن يفوت المتفق
على فساد أى وكذا المختلف فى فساده ببيع صحيح وحاصله أن محل كون الشفع يأخذ من
المشتري بقيمة الشفع إذا كان متفقاً على فساد البيع وفاته عنده ويؤخذ منه بالثمن إذا كان
مختلفاً فى فساد إذا كان الفوات بغير بيع صحيح فإن حصل من المشتري شراء فاسداً ببيع صحيح
فإن للشفع أن يأخذ من المشتري الثانى بمادفه من الثمن سواء كان البيع الأول متفقاً على فساد أو مختلفاً
فيه وسواء وجد عند المشتري الأول مفوت قبل ذلك البيع الصحيح أم لا فلا يلتفت للفوات
قبله (قوله فالشفع بالخيار بين أخذه بالثمن الصحيح والقيمة فى الفاسد) هذا فى المتفق على فساد وأما
إذا قام الشفع بعد أن دفع المشتري الأول الثمن فى المختلف فيه خيريين أن يأخذ بالثمن الأول أو الثانى
أه عدوى (قوله وتنازع) عطف على عرض وهو على حذف مضاف أى لأشفة فى عرض ولا فى عقار

الصحيح (وتنازع فى سبق ملك) أى إذا ادعى كل منهما أن ملكه سابق على ملك الآخر فلا شفعة لأحدهما على صاحبه إن خلفا
أو نكلا فإن خلف أحدهما ونكل الآخر فله الشفعة كما أشار له بقوله (إلا أن ينكلا أحدهما وسقطت) العفة
(إن قاسم) المشتري الشفع

وكذا إن طلبها ولو لم يقاسم
بالفعل على الأرجح (أو
المشتري) الشفع من
المشتري فتسقط شفعته
(أو صادق) الشفع
المشتري لأن مساومته دليل
على أنه عرض من أخذه
بالشفعة (أو ساق) بأن
جعل نفسه مساوياً
للمشتري فيما له فيه الشفعة
(أو استأجر) الشفع
لمصلحة من المشتري (أو
باع) الشفع (حصته)
فتسقط شفعته لأنها
هرمت لدفع الضرر
رعيها انتهى (أو سكت)
الشفيع مع علمه (بهيم) أو
بإياه أو عرض من المشتري
ولو لإصلاح (أو) سكت
بلامانع (شهرين) إن حضر
العقد (أي كتب شهادته
في وثيقة البيع فتسقط
شفعته بمضي شهرين من
وقت الكتب وإن لم يحضر
العقد عند ابن رشد ومثل
كتب شهادته الأثرية أو
الرضاء ولا يصح حمل
المصنف على ظاهره لأن
ابن رشد لم يعول على مجرد
الحضور بلا كتب (وإلا)
بأن لم يكتب شهادته
فتسقط بحضوره ما كتأ
بلا غنى (سنة) من يوم
العقد والمعول عليه وهو
مذهب المدونة أنها لا تسقط
إلا بمضي سنة وما قاربها

ذی تنازع فی سبق ملكه كالموكان يملك داراً فباع نصفها لزيد ونصفها لعمرو وتنازعا فادعى كل منهما
سبق ملكه على ملك الآخر يريد أن يأخذ منه بالشفعة فلا شفعة لأحدهما على الآخر إن حلف كل
منهما على طبق دعواه أو بكتلا (قوله) وكذا إن طلبها أي إن طلب الشفع القسم ولم يحصل بالفعل
(قوله على الأرجح) هذا قول أبي القاسم الجزيري ومن وافقه من الواقفين ومقابله أنه لا يسقطها إلا
مقاصة الشفع للمشتري بالفعل وهو مافى النوادر وهو المعتمد كما في ح اه عدوى (قوله) فتسقط
شفعته أي ولو كان شراؤه منه جهلاً بعلم الشفعة فلا يندرج بالجهل كما في ح عن ابن كثر وكفى تتعن
الخبرة • إن قلت إن الشفع للمشتري للشقص قدم ملكه بالشراء كما يملكه بالشفعة لما معنى سقوطها ؟
قلت تظهر فائدة سقوط الشفعة فيما إذا اختلف الثمن الذي أخذ به المشتري والذي أخذ به الشفع
قدراً كالموكان البائع باع الشفعة بمائة ثم اشتراه الشفع من المشتري بمائة وخمسين فليس له أن يرجع
على بائه ويأخذ منه بالشفعة بالمائة التي هي من الشفعة وتظهر أيضاً فيما إذا اشترى الشفع من المشتري
بغير جنس الثمن الأول فليس له أن يرجع عليه ويهرم له من جنس الثمن الأول (قوله) أو ساقوم
الشفيع المشتري أي في الشقص الذي يأخذه بالشفعة ما لم يرد بالمساومة الشراء بأقل من ثمن الشفعة
والا فلا تسقط الشفعة بالمساومة ويحلف كما في التوضيح انظر بن (قوله) بأن جعل نفسه مساوياً الخ
أي فتسقط الشفعة لدلالة الجعل المذكور على رضاه بترك الأخذ بالشفعة ، وأما دفع الشفع حصته مساواة
للمشتري فلا يسقط الشفعة لعدم دلالة على الرضا بالترك (قوله) أو استأجر (أي) وكذا إذا دعا الشفع
للمشتري لاستئجارها منه ولم يحصل استئجار بالفعل (قوله) أو باع الشفع حصته أي التي يشفع بها
فتسقط شفعة الشفع ويصير للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ، ثم إن ظاهر المصنف سقوطها
ببيع حصته ولو فاسداً وقد رد البيع على الشفع وليس كذلك بل الظاهر أن له الشفعة إذا ردت عليه
حصته في بيع فاسد كماله ذلك إذا باع حصته بالخيار ورد من له الخيار البيع انظر بن ، ثم المراد بقوله
أو باع حصته أي كلها فإن باع بعضها لم تسقط شفعته ، واختلف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو كالصرح
في المدونة أوله السكال واختاره الأحمي وغيره ؟ والمعتمد الأول ، وقوله الآتي وهي على الانصاء أي
يوم قيام الشفع لا يوم شراء الأجنبي ومحل هذا الخلاف إذا تعدد الشركاء كثلاثة شركاء في دار
لكل واحد ثلثها باع أحدهم نصيبه ثم باع الثاني النصف من نصيبه فيختلف هل يشفع هذا الثاني فيما
باعه الأول بقدر ما باع وما بقي له أو بقدر ما بقي له فقط وأما لو لم يكن معه شريك آخر فإنه يشفع للجميع
ولا يظهر فيه وجه للخلاف ، وظاهر كلام المصنف سقوط الشفعة ببيع حصته ولو غير عالم ببيع شريكه
وهو ظاهر المدونة وذكر في البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم إنما تسقط إذا باع عالم ببيع شريكه
فإن باع غير عالم ببيع فلا تسقط شفعته قال وهو أظهر الأقوال (قوله) أو سكت أي عن القيام بالشفعة
(قوله) مع علمه بهيم أو بناء أي ولو كان كل منهما يسيراً (قوله) ولو لإصلاح أي ولو كان كل من الأولين
لإصلاح فليست كمسئلة الحيازة فإنه لا يفتى العقار على مالكه إذا سكت مدتها إلا الهدم والبناء لغير
إصلاح (قوله) أي كتب شهادته أي بأن البائع باع للمشتري من غير تصريح باسقاط شفعته (قوله) لم
يعول على مجرد الحضور بل يقول إذا حضر العقد ولم يكتب شهادته فلا تسقط شفعته بمضي شهرين
بل بمضي سنة إذا كان حاضراً في البلد فلما كان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور وإنما عول على كتابة
الشهادة اختييج للتأويل في كلام المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد (قوله) وإلا بأن لم يكتب شهادته
سواء حضر مجلس العقد أم لا (قوله) بحضوره أي في البلد ما كتأ عن القيام بشفعته وقوله سنة أي

كثير بعدا مطلقا

كتب شهادته في الوثيقة
(كأن علم قناب) أي
فقط شفعته بمضى شهرين
إن كتب شهادته بضم
الوثيقة والافسنة (الأن
يظن الأوبة قبلها)
أي قبل مضى للدة المستطه
(فمبق) أي ضاهه فائق
قهرى فانه يبقى على شفعه
ولو طال الزمن ان شهدت
له بينه بغيره أو قرينة
(وحلف ان بعد) قدومه
عن الشهرين أو السنة
انه باق على شفعته الى ان
وقد علمت أن مذهب
الدونة أن الشفعة لا يسقطها
في الحاضر الاسنة وماقاربها
مطلقا وعليه فلا يحلف
السافر الا ان زاد عن
شهرين بعد السنة زيادة
بينه سواء كتب شهادته
قبل سفره أولا . فان قدم
بعدها بشهر أو شهرين
أو أكثر أيام قليلة أخذ بلا
يمين (وصدق) يمينه
(ان أنكر عليه) جد
قدومه بالبيع وتازعه
الشري بأن قال له سافرت
جد علمك ما لم تقبله بينه
بالعلم (لان غاب)
الشفيع (أو لا) أي قبل
عله بالبيع وأولى قبل البيع
فلا تسقط شفعته ولو غاب
سنتين كثيرة فاذا قدم من

ولا يشترط الزيادة عليها متى مضت السنة وحاضر في البلد كما يلامع فلا شفعة له (قوله كثير)
أدخلت الكاف الشهرين والثلاثة على ما قاله ابن المندبي . والحاصل أن المدونة صرحت بأن الشفعة
إنما تسقط بمضى السنة وماقاربها فاختلف فيما قاربها على أقوال قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة،
واعلم أن ما ذكر من سقوط الشفعة بمضى المدتين المذكورتين أعنى الشهرين أو السنة أو بمضى السنة
وما قاربها مطلقاً محله إذا كان السكوت من بالغ عاقل رشيد أو ولي سفيه أو صغير حاضر في البلد عالم
بالبيع لم يمنعه من القيام مانع، وأما لو كان من مبي أو سفيه مهمل كان له إذا رشد الأخذ بالشفعة حيث
كان غداً وقت القيام، وهل يشترط كونه شيئاً وقت البيع أيضاً أو لا يشترط؟ فيه خلاف، ومثله القاب
فله أن يأخذ بها إذا قدم ولو طال غيبته بل يعتبر له سنة وماقاربها بعد قدومه، وعلى الاشتراط قبل
يشترط ملاؤه وقت البيع فقط أو داخل السنة؟ قولان، فإن كان حاضراً غير عالم ببيع الشريك أو
حاضراً عالماً به لكن ترك القيام لمانع لم تسقط شفعته وتساقت له المدونة السنة وماقاربها مطلقاً
على التعمد أو الشهران والسنة على ما قاله المصنف من وقت علمه ومن وقت زوال المانع له من القيام
(قوله كأن علم قناب) أي فكالحاضر في البلد فقط شفعته بمضى شهرين إن كتب شهادته وإلا فسنة
على ما تقدم للصف من التفصيل، والمتعمد أنه حيث كان كالحاضر فلا تسقط شفعته إلا بمضى السنة
وماقاربها، كتب شهادته أم لا (قوله فانه يبقى على شفعته ولو طال الزمن) فإذا قدم بعد الطول حلف
أنه باق على شفعته وأخذ بها كما قال المصنف (قوله إن شهدت الخ) أي وإنما يقبل قوله أنه عبق قهرراً
عنه إن شهدت الخ (قوله وحلف) أي مع البينة الشاهدة بحصول عذره غايته عن الحضور أو لقرينة
الدالة على ذلك، وهذا وما ذكره الشارح من رجوع قوله وحلف إن بعد لقوله إلا أن يظن الأوبة
فمبق لم يرتضه لأنه يصير قوله إن بعد لامي له لأنه إذا غاب بعد البيع فظن الأوبة قبل فمبق
ثم قدم بعدها فانه يحلف مطلقاً كان قدومه بعدها بقرب أو بعد، والذي ارتضاه رجوعه لمفهوم
قوله وإلا سنة أي وإن لم يسكت سنة بل قام قبل السنة ولكن بمدمايين المقدوقيام لم تسقط شفعته،
لكن لا يمكن منها حتى يحلف، وحد البعد في ذلك أربعة أشهر ونحوها عند ابن رشد، وكذا إن كتب
شهادته وقام بعد الدشرة الأيام ونحوها فقال ابن رشد أيضاً لا يمكن منها حتى يحلف، ويؤخذ منه
أنه إذا غاب بعد البيع وظن الأوبة قبل المدّة ثم عيق وقدوم بعدها بقرب أو بعد أنه يحلف
بالأولى انظر بن (قوله مطلقاً) أي كتب شهادته في الوثيقة أم لا (قوله وعليه فلا يحلف الخ)
أي لأنه كالحاضر كما قال المصنف وقد علمت أن الحاضر لا تسقط شفعته إلا بمضى سنة وما زاد
عليها على المتعمد، فكذلك من علم بالبيع قناب فلا تسقط شفعته إلا بمضى سنة وما زاد عليها إلا
أن يظن الأوبة فمبق وأتى بعد السنة وشهرين بأيام كثيرة فانه يحلف أنه باق على شفعته
(قوله فلا يحلف المسافر) أي الذي علم بالبيع قناب وأما الغائب وقت البيع فقد علمت حكمه، وقوله إلا
إذا زادت أي غيبته وقوله زيادة بينة أي كجدة وقوله فإن قدم بعدها أي بعد السنة (قوله بأيام
قليلة) أي كالبرمين كافي ع (قوله ان أنكر الخ) أي ان أنكر جد قدومه علمه بالبيع قبل
سفره لأن الأصل عدم العلم وحينئذ فله الأخذ بالشفعة وله سنة وماقاربها بعد العلم، وقوله ان
أنكر الخ مفهومه أنه لو علم بالبيع وادعى جهل الأخذ بالشفعة فلا يعذر وتسقط بمضى السنة
وماقاربها (قوله لان غاب الشفيع) أي عن محل الشفيع (قوله ولو غاب سنتين كثيرة)
أي ولو علم بالبيع في غيبته، وظاهره قرب محل الغيبة أو جد، وهو ظاهر قول ابن القاسم

سفره كان حكمه حكم الحاضر العالم فله سنة وماقاربها جد قدومه مالم يصرح بإسقاطها

فويحصل أمر مما تقدم (أو أسقط) شفعة (لكذب) من بائع أو مشتري أو أجنبي كسمار (في الثمن) (زيادة فهم على شفعة ولو طال الزمن (وحلف) أنه إنما أسقط للكذب (٤٨٦) (أو) أسقطا ككذب (في) الشقص (المشتري) بفتح الراء بأن قول له ان

شريكتك باع بعض نصيبه فأسقط فتبين أنه باع الكل فله القيام بشفعته (و) في الشقص (المشتري) بكسرهما (أو انفراديه) أي المشتري بالكسر فتبين أنه متعدد فله القيام بشفعته (أو أسقط وصي أو أب بلا نظر) أي وثبت أن فعل من ذكر لم يكن لنظر فلا تسقط الشفعة فله وكذا لأبوي إذا بلغ رشداً الأخذ بهما فإن أسقطا لنظر سقطت وحمل عليه عند الجمل بخلاف الحاكم فلا يعمل عليه عنده (وشفع) الولي من أب أو وصي (نفسه) إذا كان شريكاً للمجور وباع حصه المجور لمصلحة لأجنبي ولا يكون توليه البيع مانعاً من أخذه بالشفعة لنفسه ولا بد من الرفع للحاكم كما إذا اشترى لنفسه ابتداء لاحتمال أخذه برخص وكما إذا باع حصته ثم شفع للمجور لاحتمال بيعه بخلاف الأخذ للمجور (أو لغيره) من يقيم مشتركين في عقار ومما تحت حجره فباع نصيب أحدهما لأجنبي فيشفع للآخر ولا يكون

(قوله أو يحصل أمر مما تقدم) أي للشار له بقوله وسقطت إن قاسم الخ (قوله أو أسقط لكذب في الثمن) مثل الإسقاط سكوته من غير أخذ وتسليمه للمشتري لما ذكر من الكذب (قوله أو أجنبي) أي له بهما علقه كالسمار وكذا أجنبي لا علقه له بهما (قوله أو أسقط لكذب في المشتري) هذا ظاهر فيما إذا أخبر بأن شريكه باع بعض حصته فأجاز الشراء وأسقط شفعة فتبين أنه باع الكل وأما لو أخبر أن شريكه باع الكل فأجاز الشراء وأسقط شفعة ثم علم أن شريكه باع نصف حصته فقط فأراد الأخذ وقال إنما سلمت لعدم قدرتي على الأخذ الجميع فظاهر النصف أن له الأخذ ولا تسقط شفعته ، لكن الذي قلناه صاحب الاستفتاء عن أشهب سقوط الشفعة في هذا وأنه ليس للشريك الأخذ في تلك الصورة لأن إسلام الجميع ليس كإسلام النصف ، وهذا أيضاً في تكديل التقيده بن (قوله أو في الشخص) أي أو أسقط لكذب في الشخص المشتري بأن قيل له إن شريكك باع حصته لزيد صاحبك فأسقط شفعة فتبين أنه باعها لعمرو وعدوه (قوله أو انفراديه) أي أو أسقط لكذب في انفراديه كالأخذ فلو قيل له إن شريكك باع حصته لفلان وحده فأسقط شفعة فتبين أنه باعها للجماعة فلان وغيره (قوله أو أسقط وصي أو أب بلا نظر) نحوه في الوثائق المجموعة وظاهر للدونة أن الشفعة تسقط إذا أسقطها الأب أو الوصي ولو كان الإسقاط بلا نظر ، قال أبو الحسن وبه قال أبو عمران وسبب الخلاف هل الشفعة استحقاق أو بمنزلة الشراء ؟ فعلى الأول لها الأخذ بعد إسقاطها ، وعلى الثاني لا أخذ لها إلا يلزم الوصي إلا حفظ مال المجور لانتيمته انظر ح اه بن (قوله وثبت إن فعل من ذكر) أي وثبت أن إسقاط الأب والوصي لم يكن لنظر (قوله فله) أي لمن ذكر من الأب والوصي الحاصل منهما الإسقاط لغير نظر أن يأخذ بعد إسقاطه بالشفعة للمجور (قوله فلا يعمل عليه أي على الظن وقوله عنده أي عند الجهل لكثرة اشتغاله لا لظن فيه) (قوله أو وصي) أي أو مقدم قاض (قوله ولا بد الخ) فيه أنه قد مر أنهما محمولان على النظر عند جهل الحال وإذا كان كذلك فلا يحتاج لرفعهما ، وأجيب بأن قولهم أنهما محمولان على النظر محلها ما لم يحصل اتهام كليهما وإلا فلا محذور على النظر ، قاله شيخنا (قوله لاحتمال أخذه برخص) أي لاحتمال بيعه لحصة المجور برخص لأجل أن يأخذها لنفسه برخص فإن ظهر ذلك للحاكم رد البيع من أصله (قوله أو أنكر) عطف على أن قاسم أي أو أنكر أي الدعي عليه أنه شتر فتسميته مشترياً مجاز لأن الفرض أنه منكر للشراء يعني أنه إذا كان عقارين اثنين فادعى أحدهما أنه باع حصته لزيد الأجنبي وادعى ذلك الأجنبي أنه لم يشتر فإنه لا شفعة للشريك إذا حلف الأجنبي أنه لم يشتر لأن الأخذ بالشفعة لا يكون إلا بعد ثبوت الملك للمشتري والحال أنه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من إقرار البائع بالبيع ثبوت الشراء لإنكار المشتري له والقول لمنكر العقد إجماع يمينه لأن الأصل عدمه فان نكل المشتري عن اليمين والفرض ان البائع مقر بالبائع حلف البائع وثبت البيع والشفعة فان نكل البائع أيضاً فإنهما يتفاسخان (قوله وهي على الانصاء) لافرق بين كون الشفيع المشتري المشفوع فيه يقبل القسمة أولاً كما هو ظاهر المذهب وهو المذهب ، لأنه ظاهر للدونة والموطأ ومقابل المذهب ما قاله الأحمي أنهما على الانصاء فيما يقبل القسمة وعلى الرءوس فيما لا يقبلها وهو

ضيف

تولية البيع مانعاً من ذلك (أو أنكر المشتري الشراء وحلف) أنه لم يشتر (وأقر بانه) بأنه باعه فلا شفعة للشفيع بإقرار البائع لأن كذب شفعة على المشتري وهو قد حلف أنه لم يشتر (وهي) أي الشفعة مفترضة عند تعدد الشركاء (على) قدر (الانصاء)

لا على الرءوس ، فإذا كان الشركاء ثلاثة لأحدهم النصف ، ولثاني الثلث ، ولثالث السدس ، فإذا باع صاحب السدس حصته بين شريكيه على خمسة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان ؛ وإذا باع صاحب الثلث حصته بين صاحبيه على أربعة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ، وإذا باع صاحب النصف حصته بين صاحبيه على ثلاثة أسهم لصاحب الثلث اثنان (و) إذا اشترى أحد الشركاء (مركباً للشريك) المشتري وفي نسخة للشفيع (حصته) ولا يؤخذ منه الجميع فإذا باع (٤٨٧) صاحب النصف لصاحب السدس أخضعه

صاحب الثلث سهمين وترك لهما (وطولب) الشفيع (بالأخذ) بالشفعة (بداشترائه) أى اشتراه للمشتري أى أن للمشتري إذا تقرر البيع أن يطالب الشفيع بالأخذ بالشفعة أو يسقط حقه لما يلحقه من الضرر بعدم تصرفه فيها اشتراه (لا قبله) أى الاشتراء فليس لمن أراد الشراء مطالبة الشفيع بأخذ أو ترك (و) لو طالبه قبل الشراء فأحفظ حقه (له) لم يلزمه إسقاطه ولو طوى وجه التطبيق الصريح نحو إن اشتريت فقد أسقطت شفيعي وله القيام عليه بعد الشراء لانه إسقاط لشيء قبل وجوبه (وله) أى الشفيع (تقص وقب) أحده المشتري ولو مسجداً (كسبة وصدقة) للشفيع تقضهما والأخذ بالشفعة (والثمن) الذى يأخذه المشتري من الشفيع (لمطأ) أى لمطأ الشخص به أو صدقة وهو الموهوب له والمصدق عليه لا للمشتري (إن علم) المشتري (غنيمة) أى أن

ضعيف هذا والمعتبر في الانصاف يوم قيام الشفيع كما هو صريح المدونة لا يوم شراء الأجنبي كما قاله الأحمى وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا باع واحد من مستحقى الشفعة بعض نصيبه بعد وقوع الشراء وقبل قيام الشفيع كما إذا كانت دار بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم حصته بتمامها ثم بعد بيعه وقبل قيام الشفيع باع ثانيهم نصف حصته فهل يشترك الثاني والثالث في أخذ الثلث للبيع أولاً بالشفعة نظراً لنصيب كل يوم وقع التباعد في الثلث المبيع أولاً وهو ماقاله الأحمى أو أن من باع نصف نصيبه له الثلث بالشفعة ومن لم يبع له الثانيان نظراً لنصيب كل يوم القيام وهو المعتبر (قوله لا على الرءوس) أى لأن فيه غناً على ذى النصيب الكثير بمساواة ذى النصيب اليسير (له) (قوله لصاحب النصف ثلاثة) أى ولصاحب السدس سهم واحد (قوله لصاحب الثلث اثنان) أى ولصاحب السدس واحد وحيث يصير يد صاحب الثلث من العقار ثلاثة أرباع أسداس ولصاحب السدس ثلث العقار سداس (قوله وفي نسخة للشفيع) أى ومعناها واحد (قوله وترك للشريك حصته) أى بما يخصها من الثمن الذى اشترى به (قوله لصاحب السدس الخ) أى وإن باع صاحب النصف لصاحب الثلث أخذ منه صاحب السدس سهماً وترك له سهمين بما يخصهما من الثمن الذى اشترى به وإن باع صاحب السدس حصته لصاحب النصف أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له ثلاثة أسهم لما يخصها من الثمن الذى اشترى به وإن باع لصاحب الثلث أبقي له صاحب النصف سهمين وأخذ منه ثلاثة (قوله وترك له سهماً) أى بما يخصه من الثمن الذى اشترى به (قوله وطولب الشفيع) أى عند الحاكم وقوله بالأخذ أى أو بالإسقاط فإن أجاب بواحد منهما فظاهر وإلا إسقاط الحاكم شفيعه (قوله لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه) أى قبل ثبوته وتحققه (قوله وله تقص وقف أحدثه المشتري) أى فى الشفيع وإذا قبضه ورد الثمن للمشتري فعلى المشتري به ما شاء وأما الإقراض فقد تردد فيها عقب هل يجرى فيها التفصيل بين علم المشتري بالشفيع وعدمه ؟ فإن علم به جعلت فى وقف آخر وإلا فلا أو يقال إنه يفعل به ما شاء كالثمن وإن علم بالشفيع لأنه لما علم به دخل على أن الوقف يستمر لقيامه فيملكه المشتري بعد قيام الشفيع وهذا الثانى هو ما جزم به بن فأنظره (قوله شفيعه) أى شفيع الشفيع (قوله أى أن له شفيعاً) أى وإن لم يعلم عنه (قوله فإن لم يعلم الخ) إن قلت كيف يتصور أن يشترى شفعاً ولا يعلم أن له شفيعاً ؟ قلت يتصور ذلك فيما إذا اعتقد أن بائعه حصل بينه وبين شريكه نسمة وأنه باع ما حصل له بها أو اعتقد أن بائعه يملك النصف الآخر وكذا يتصور فى مسألة المصنف الآتية فى قوله لا أن وهب داراً فاستحق نصفها (قوله المأخوذ بالشفعة) أى الذى يدفعه المستحق (قوله ولا التصديق عليه) أى لأن المشتري الواهب لم يعلم أن له شفيعاً وهذه المسئلة معزز العلم فى المسئلة السابقة كما هو عادة المصنف من عطف معززات القيود عليها ويكون صريح بمفهوم الشرط لحفاء تصور (قوله بلا إشكال) أى لأنه إذا لم يكن للموهوب ثمن النصف الذى هو ملك للواهب فأولى أن لا يكون لثمن النصف الذى تبين أنه ليس ملكاً للواهب (قوله بأحد أمور ثلاثة) أى فعلى هذا إذا باع الشفيع

له شفيعاً لأنه إذا علم به كأنه دخل على هيئة الثمن فإن لم يعلم أنه له شفيعاً بائعاً ثمن له دون معطاه (لأن) وهب المشتري (داراً) اشتراها بتمامها (فاستحق) من الموهوب له (نصفها) مثلاً يملك سابق على الهبة وأخذ المستحق النصف الثانى بالشفعة فإن ثمن النصف المأخوذ بالشفعة ليس للموهوب له ولا التصديق عليه بل للواهب المشتري لداراً وأما ثمن النصف المستحق الذى يرجع به المشتري على بائعه فهو للواهب بلا إشكال (وملك) الشفيع أى ملكه الشفيع بأحد أمور ثلاثة (بمحكم) من حاكمه به (أودع ثمن) من الشفيع

المشتري (أو إسهاد) بالأخذ ولو في غيبة المشتري (وإن استعجل) الشفيع أي استعجله المشتري بالأخذ والترك لا يطلب الثمن خلافاً للتأني (إن قصد) الشفيع التأخير (ارتياحاً) أي التروي في الأخذ والترك ولا يعمل لذلك (أو) قصد (نظراً للمشتري) بالفتح أي قصد النظر بالمشاهدة للشقص المشتري فلا يعمل (لذلك إلا) أن يكون بين محل الشفيع ومحل الشقص مسافة (كساعة)

والكاف استقصائية والظاهر أن المراد بها الساعة الفلكية لا أكثر فلا يعمل بل يستعجل ولكن لا بد من وصفه له ليصح له الأخذ إذ لا بد من علم المشتري بما اشتراه ولو بالوصف وليس مراده أن تكون مدة النظر ساعة كما هو ظاهره لأنه يخالف للنقل فإن كانت المسافة أقل من ساعة أمهل بقدر ذلك فقط فيها يظهر والاستثناء راجع لقوله أو نظراً فقط لئلا قبله وهذا كله إذا طلبه المشتري وأوقفه عند الحاكم إن أوقفه عند غيره فهو على نفقته إذا لم يسقطها فعمل أن قولهم له الأخذ بالشفعة ولو بعد سنة محله إذا لم يستعجله عند حاكم ولم يسقط الشفيع حقه وحاصله أنه على شفيعه مالم يمض شهران بعد سنة من يوم الشراء وهو حاضر عالم ومالم يوقفه المشتري عند حاكم أو لم يسقط حقه (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (إن أخذ) أي قال أخذت بصيغة الماضي لا المضارع واسم الفاعل

الشقص قبل أن يأخذه بواحد من هذه الأمور الثلاثة كان يبيع باطلاً (قوله للمشتري) أي وإن لم يرض المشتري به (قوله أو إسهاد بالأخذ) أي بالشفعة وأما الإسهاد بأنه باق على شفيعه فلا يملكه بذلك سواء أشهد بذلك خفية أو جهراً فلو أشهد أنه باق على شفيعته ثم سكت حتى جاوز الأمد المسقط حق الحاضر ثم قام يطالبها فلا ينفعه ذلك وتسقط شفيعته كما لأبي عمران العبدوسي (قوله ولو في غيبة المشتري) أي عند ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام حيث قيد كون الإسهاد بحضرة المشتري ولا يعرف ذلك لغيره، ولعل هذا الخلاف يخرج على الخلاف في أن الشفعة شراء أو استحقاق فكلهم ابن عرفة على الثاني وكلام ابن عبد السلام على الأول (قوله فلا يملك لذلك) بل إن لم يأخذ بالشفعة حالا أو يسقطها حالا حكم الحاكم بأسقاطها وحاصله أن المشتري إذا رفع الأمر للحاكم وأحضر الشفيع وقال له إما أن تأخذ هذا الشقص الذي اشتريته أو تسقط شفيعتك فقال أمهلوني حتى أتروى في الأخذ وعدمه فإنه لا يعمل ويستعجل بالأخذ حالا أو الاسقاط حالا فإن لم يأخذ حالا أو يترك حالا حكم الحاكم بأسقاط شفيعته (قوله أي قصد النظر الخ) أي أن المشتري إذا طلب الشفيع بالأخذ أو الترك فقال أمهلوني حتى أنظر الشقص للبيع فإنه لا يعمل بل يستعجل فإما أن يأخذ حالا أو يسقط شفيعته حالا فإن لم يأخذ بالشفعة حالا ولم يسقطها حالا حكم الحاكم بأسقط شفيعته (قوله إلا كساعة) أي فإنه يعمل حتى ينظر إليه بعد مدة المسافة (قوله الساعة الفلكية) أي وهي خمس عشرة درجة لا الزمانية التي تختلف باختلاف الزمان من مساواة الفلكية تارة أو نقص أو زيادة عنها تارة أخرى (قوله لأكثر) أي لا إن كان بين محل الشفيع ومحل الشقص أكثر من ساعة (قوله لأنه يخالف للنقل) أي لأن النقل أن مدة النظر والاحتاطة بمعرفة بعد مدة المسافة وهي الساعة ومدة النظر بقدر حال المظور فيه فلا تعد ساعة (قوله بقدر ذلك) أي بقدر مدة المسافة ومدة النظر لا أنه يعمل ساعة ومدة النظر (قوله والاستثناء راجع لقوله أو نظراً فقط) أي كما قال ح والباطي وقوله لا لما قبله أي أيضاً كما قال ابن غازي إذ لا إعمال في المسئلة الأولى أصلاً (قوله وهذا كله) أي استعجاله إذا طلب ارتياحاً أو طالب النظر إليه (قوله ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة) أي ولا ينفعه رجوعه وهذا أي لزوم الأخذ داخل تحت قوله سابقاً أو إسهاد وصرح به هنا لبيان شرطه وهو قوله وعرف الثمن لأن الواو في قوله وعرف الثمن واو الحال وهي قيد في العامل وبالجملة فما تقدم مجمل وما هنا مفصل، والحاصل أن الشفيع إذا قال بعد شراء المشتري أشهدوا أنني أخذت بالشفعة فإنه يلزمه ذلك الأخذ ولا ينفعه رجوعه إن كان يعرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من الشريك (قوله فالأخذ صحيح) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق وقوله وقيل بل فاسد أي بناء على أن الأخذ بالشفعة شراء (قوله لأن الأخذ بالشفعة ابتداء) أي قبل معرفته الثمن وقوله فيرد أي فيجبر الشفيع على رده للمشتري ولا يلزمه ذلك الأخذ (قوله وإذا لزم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول الصف فيبيع الخ واقعة في جواب شرط مقدر وأشار بقوله أي يبيع الحاكم إلى أن الماضي بمعنى المضارع

لأن

(وعرف الثمن) الواو لحال أي إن قال أخذت في حال معرفته

الثمن فإن لم يعلم الثمن فالأخذ صحيح غير لازم على الشهور وقيل بل فاسد لأن الأخذ بالشفعة ابتداء يبيع ثمن مجهول فيرد وله الأخذ بعد ذلك وإذا لزم فإن وفي الثمن فواضح وإن لم يوفه باع الحاكم للتوفية من ماله كما أشار له بقوله (فيبيع) أي يبيع الحاكم من ماله

ولو الشقص الشفوع فيه (للمن) أى لأجل توفيته للمشتري لكن بعد التأجيل ينظر الحاكم للاستقصاء في الأتمان ويبيع ما هو الأول بالبيع كذا ينبغي (و) (لزم) (المشتري) ذلك بأن يلزمه الدفع للشفيع (إن سلم) بأن قال بعد قول الشفيع أخذت وأنسلت لك (فإن سكوت) (المشتري) أى أو أبى بأن قال لا أسلم عند قول الشفيع أخذت (٤٨٩) (فله) أى للمشتري (نقضة) أى نقض

الأخذ بالشفعة أى إبطاله
أى وله أن يبقى على مطالبة
التمن فيباع من مال الشفيع
له على ما تقدم فإن أبطاله فإن
عجل له التمن أخذه منه جبراً
عليه وإن لم يجعله استجعله
المشتري عنده كما يبيع له
من ماله للتمن مع التأجيل
بالاجتهاد على ما مر أو يطل
شفعة فلقايم له بعد ذلك
قفاضة السكوت والنفع
ابتداء أن له النقض ما لم
يجعل له التمن (وإن قال)
الشفيع (أنا آخذ)
بصفة المضارع أو بصيغة
اسم الفاعل ولو لم يقل أنا
(أجل ثلاثاً) أى
ثلاثة أيام (للقدر) أى
لإحضاره فإن أتى به (وإلا
سقطت) شفعة ولا قيام
له بعد ذلك (وإن آخذت
الصفة) أى العقدة
واتحد المشتري بدليل ما بعده
(وتعددت الحصص)
المشترية في أماكن مختلفة
(و) تعدد (البائع) كأن
يكون للثلاثة شركة مع رابع
هذا في بستان وهذا في دار
وهذا في دار أخرى فباع
الثلاثة أنصباهم لأجنبي
صفته واحدة وأراد

لأن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلاً (قوله ولو الشقص الشفوع فيه) أى فإن أراد المشتري
أخذ الشقص حيث لزم يبعه للتمن فله ذلك ويقدم على غيره (قوله للاستقصاء في الأتمان) فيه أن
التأجيل ليس للاستقصاء في التمن بل لإحضار التمن فالأولى أن يقول لكن بعد التأجيل ينظر
الحاكم لإحضار التمن (قوله ما هو الأول) أى سواء كان الشقص أو غيره (قوله ولزم المشتري ذلك) أى
شراء الشفيع هذا ظاهره والأولى أن يقول ولزم المشتري تسليم الحصصة للشفيع إن سلم للشفيع الأخذ
(قوله أخذت) أى الشقص بالشفعة وقوله وأنسلت أى الشقص لك بالشفعة وحاصل ما في المقام
أن المسائل ثلاث : أحدها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف التمن وسلم للمشتري له الأخذ فيلزم
المشتري أن يسلم الشقص للشفيع ولا رجوع لواحد منهما ثم إن أتى الشفيع بالتمن فلا كلام وإن لم
يأت به فإن الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر التمن الثانية أن يقول الشفيع أخذت مع معرفته للتمن
ويسكت المشتري فإن أتى الشفيع بالتمن أجبر المشتري على أخذه وإن لم يأت الشفيع بالتمن فإن
الحاكم يؤجله باجتهاده فإن مضى الأجل ولم يأت به فله أن يبقى على طلب التمن فيباع له من مال الشفيع
بقدره وله أن يطل أخذ الشفيع ويبقى الشقص لنفسه الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأبى
المشتري ذلك فإن عجل الشفيع التمن أجبر على أخذه وإن لم يجعله بطل الحاكم شفعة من غير تأجيل في
هذه حيث أراد المشتري ذلك وله أن يرضى باتباعه بالتمن فيباع له ولو للشقص (قوله فإن سكوت فله
نقضة) أى أن لم يأت الشفيع بالتمن بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وله البقاء على أخذ التمن فيباع
من ماله ولو الشقص لتوفية التمن فقوله فيبيع التمن يتفرع أيضاً على سكوت المشتري كما فرعه على
تسليمه وتقديمه على هذا يوم أنها ليست كذلك مع أنها كذلك (قوله فإن أبطاله) أى فإن أراد المشتري
إبطال الأخذ بالشفعة بأن قال بعد قول الشفيع أخذت بالشفعة لا أسلم لك فيه (قوله فإن عجل) أى الشفيع
للمشتري التمن (قوله مع التأجيل بالاجتهاد) هذا إنما يظهر عند سكوت المشتري لا عند إباحته لما
علمت أنه لا تأجيل في تلك الحالة فتأمل (قوله قفاضة السكوت) أى فالقفاضة المترتبة على السكوت
وعلى المنع ابتداء أى وعلى منع المشتري للشفيع في ابتداء أخذه بالشفعة وقوله إن له أى للمشتري
النقض أى نقض الأخذ بالشفعة بخلاف ما إذا سلم له ابتداء فإنه ليس له نقض شفعة (قوله وإن قال الخ)
حاصله أنه إذا قال الشفيع أنا آخذ بالشفعة بصفة اسم الفاعل أو المضارع فإن سلم له المشتري
ذلك الأخذ فالحكم أن عجل ذلك الشفيع التمن فلا كلام في أخذه وإن لم يجعله أجل ثلاثاً لإحضار
النقد فإن أتى به فيها أو بعدها فالظاهر والأسقطت شفعة وهذا هو المراد بقول المصنف وإن قال
الخ أى أن قال أنا آخذ والحال أن المشتري سلم له الأخذ أجل ثلاثاً أى أن لم يجعل وأما أن سكوت
المشتري أو أبى فإن عجل الشفيع التمن أخذه المشتري جبراً وإبطلت شفعة حالاً فيه ما يرجع الشقص
للمشتري (قوله وإن آخذت الصفة الخ) من لوازم اتحادها اتحاد التمن والالتمن الصفة واحدة
(قوله واتحد المشتري) أى وكذلك الشفيع (قوله أى إذا امتنع المشتري من ذلك) أى من التبعيض واتحالم

٦٢ - دسوقي - لث

الرابع الأخذ بالشفعة (لم تبعض) أى ليس له أخذ البعض دون البعض بل إما
أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع أى إذا امتنع المشتري من ذلك فإن رضى فله التبعيض فقوله لم تبعض أى لم يجبر المشتري على التبعيض ومفهوم
أعادت الصفة أنها إن تعددت فله التبعيض ومفهوم تعددت الحصص والبائع

غير معتبر وإنما هو نص على التوهم فالمدار على اتحاد الصفقة (كتمدد المشتري على الأصح) والسئلة بحالها من اتحاد الصفقة أى إذا وقع الشراء لجماعة في صفقة واحدة (٤٩٠) وتبطل لكل ما يخصه تعدد البائع أو اتحاد فليس للشفيع الأخذ في البعض

دون البعض بل أخذ الجميع أو ترك الجميع إلا أن يرضى من يريد الأخذ منه وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة فلم أن المدار في عدم التبعض على اتحاد الصفقة فقط كما قدم وقابل الأصح في هذه صحت أيضا وشبه في عدم التبعض طافعا على قوله كتمدد المشتري قوله (وكان أسقط بعضهم) أى الشفعة حقه من الأخذ يقال للباقي إما أن يأخذ الجميع أو ترك الجميع وليس له أخذه حقه فقط (أو غاب) البعض قبل أخذه فليس للحاضر أخذ حقه فقط جبرا بل إما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع فإن قال الحاضر أنا أخذ حتى فقط فإن قدم الغائب ولم يأخذ حقه أخذته لم يجبر للمشتري على ذلك والصغير كالثائب وبلوغه كقدم الغائب (أو أراد) أى التبعض (المشتري) وأباه الشفيع فالقول للشفيع فلم أن القول لمن أراد عدمه فإن رضاه جاز وعمل به (ولئن حضر) أى قدم من سفره من الشفعة أو بلغ بعد أخذ الحاضر أو

يجب الشفيع للتبعض إذا طلبه وامتنع للمشتري منه لأن المشتري قد يكون غرضه في الجميع ومنه ما يأخذه الشفيع (قوله غير معتبر) أى بل لو كانت الحصة واحدة وأراد الشفيع أخذ بعضها بالشفعة لم يجبر للمشتري على التبعض وكذلك إذا تعددت الحصص وكان بأشها واحدا كالمكانات دار وحانوت وبستان شركة بين اثنين وباع أحدهما حصته في الثلاثة لاجني فليس للشفيع أن يأخذ البعض بالشفعة دون البعض إلا إذا رضى للمشتري (قوله كتمدد للمشتري) أى كعدم التبعض في حال تعدد المشتري (قوله أى إذا وقع الشراء لجماعة) كالرباع أحد الشريكين نصف الدار مثلا لثلاثة كل واحد باع له سدسا وكان البيع للثلاثة صفقة واحدة بمائة (قوله ومقابل الأصح) أى وهو القول بالتبعض لأشبه وسحنون (قوله صحيح) أى فقد اختاره اللخمي والتونسي وقال ابن شاس أنه الأصح لأن المأخوذ من يده لم تبعض عليه صفقة وقوله أيضا أى كما صحح الأول بأنه مذهب ابن القاسم في المدونة وقوة ذلك المقابل اعتنى المصنف بالرد عليه وأشار لأصل صحة ذلك المقابل بأفضل التفضيل فاندفع اعتراض ابن غازي حيث قال أنه يستغنى عن قوله على الأصح باقتصاره على مذهب المدونة (قوله وكان أسقط بعضهم أى الشفعة حقه من الأخذ) أى قبل أن يأخذ الباقيون بشفعتهم كما لو كانت الدار مشتركة بين ثلاثة اثلاثا فباع واحد حصته لاجني وأسقط الثاني حقه من الأخذ بالشفعة قبل أن يأخذ الثالث فيقال للثالث إما أن تأخذ الثلث المبيع بتمامه أو تتركه للمشتري بتمامه وليس له أن يأخذ نصفه فقط إلا إذا رضى المشتري فقوله أما أن تأخذ الجميع أى جميع الشقص (قوله وأغاب البعض) أى بعض الشفعة قبل أخذه أى أنه إذا كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا وأراد الحاضر أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وإنما له أن يأخذ جميع الشقص أو يترك جميعه للمشتري فإن قامت ما ذكره المصنف هنا من أقواله سابقا وهي على الانصباء لأن مقتضاه أنه إذا أسقط أحد الشفعة شفته قبل أن يأخذ الباقي كان لغيره أن يأخذ حصته فقط بالشفعة وكذا إذا غاب بعضهم فلمن حضر أن يأخذ قدر حصته فقط قلت لا منافاة لهما بأخرة الأمر على انصباهم وأما لأن مأمور مخصوص بما إذا حضر جميع الشركاء ولم يحصل إسقاط من أحدهم بديل ما هنا (قوله لم يجبر للمشتري على ذلك) أى بل له أن يقول لمن أراد الأخذ بالشفعة أما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع (قوله والصغير كالثائب) فإذا كانت الدار ثلاثة اثلاثا أحدهم صغير وباع أحد الكبيرين حصته وأراد الكبير من الشفيعين أن يأخذ من المشتري بالشفعة حصته في الشقص فقط فلا يجبر المشتري على ذلك بل له أن يقول للشفيع أما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع وإذا أخذ الجميع كان للصغير إذا بلغ أخذ حصته من ملك الشفيع مثل ما لو كان أحد الشفيعين غائبا وأخذ الحاضر جميع الشقص وقدم شريكه الغائب (قوله أو أراد) كما إذا اشترى شقفا شفعاءه غيب الا واحدا منهم فانه حاضر فاراد أن يأخذ جميع الشقص لثمنه المشتري وقال له لا تأخذ الا بقدر حصتك فالقول قول ذلك الشفيع الحاضر في أخذ جميع الشقص الى أن يقدم أصحابه (قوله أى قدم من سفره) أى وليس المراد ولئن كان حاضرا لانه يأخذ الجميع كما مر وقوله حصته أى في الشقص المأخوذ (قوله وهكذا) فإذا كانت دار لاربعة لواحد نصفها اثنا عشر قيراطا ولآخر ربعها ستة قيراطا ولاحر ثمنها ثلاثة ولاحر ثمنها أيضا ثلاثة

البائع الجميع (حصته) على تقدير لو كان حاضرا مع الأخذ فقط
الأحصته على تقدير حضور الجميع فلا ينظر لنصيب من بقي غائبا فإن حضر ثالث أخذ منها على تقدير أن الشفعة للثلاثة ويقطع النظر من غائب رابع فإذا قدم أخذ منهم على تقدير أن الشفعة لأربعة وهكذا

أي على الشفيع الآخذ
لجميع الحصة عند غيبة القادم
(أو على المشتري)
المأخوذ منه أي هل يخير
القادم في كتابة العهدة على
الشفيع أو المشتري وهو قول
أشهب (أو) يتعين كتبها
(على المشتري فقط) وهو
قول ابن القاسم فأولاً
للتخير والثانية لتوزيع
الخلاف تأويلان كما يأتي
(كثيره) أي غير
القائب وهو الحاضر ابتداء
فانه يكتبها على المشتري
(ولو أقاله البائع) فان
إقالته لا تقطع الشفعة
وعهدة الشفيع على المشتري
بناء على أن الإقالة ابتداء
بيع ملاحظاً فيها إتمامها
بالإقالة على إبطال حق
الشفيع وإلّا لكان للشفيع
الخيار في كتبها على من
شاء منها (إلا أن يسلم)
الشفيع شفعته للمشتري
أي يتركها له (قبلها)
أي قبل الإقالة فان سلمها
قبلها ثم تعابلاً فله الشفعة
والعهدة على البائع وهذا
كله اذا وقعت الإقالة بالثمن
الأول فان وقعت بزيادة
أو نقص ولم يحصل من الشفيع
تسليم فانه يأخذ بأى البيعتين
شاء ويكتب العهدة على من
أخذ ببيعته اتفاقاً وقوله

فباع صاحب الصف لأجنبي مع حضور صاحب الثمن فأخذ صاحب الثمن ذلك النصف بالشفعة
ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين ، لصاحب الربع
ثمانية ، ولصاحب الثمن أربعة ، فاذا قدم الشريك الثالث وهو صاحب الثمن الثاني أخذ من صاحب
الثمانية اثنين ، ومن صاحب الأربعة واحداً (قوله وهل العهدة) المراد بها هنا ضمان الثمن أي وهل
ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا البيع أو ظهر به عيب يكون على الشفيع الأول أو على المشتري الخ ؟
وفي الكلام حذف أي وهل كتابة ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا البيع عليه والمراد بكتابة
ضمان الثمن على الشفيع أو على المشتري أن يكتب اشترى فلان من فلان ومن لوازم ذلك ضمانه الثمن
عند ظهور عيب البيع أو استحقاقه لأنه يكتب الضمان من فلان (قوله أو يتعين كتبها على المشتري
فقط) الأولى حذف قوله يتعين وقوله فقط لأن عليها يكون قول ابن القاسم نصاً في مخالفة أشهب فلا
يتأتى التأويل بالوفاق (قوله تأويلان) أي في كونهما متوافقين كما قال ابن رشد الصواب أن قول
أشهب بالتخير تفسير لقول ابن القاسم بقول ابن القاسم ، يكتب القادم العهدة على المشتري أي إن
شاء أو متخالفين كما قال عيدا الحق وقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري يعني فقط
(قوله كغيره) ذكر هذا وإن كان معلوماً لأن من المعلوم أن العهدة على البائع والبائع للشفيع هو المشتري
لأجل أن يرتب عليه قوله ولو أقاله البائع (قوله ولو أقاله البائع) أي ولو أقال البائع المشتري من الشقص
الذى فيه الشفعة وهذا مذهب المدونة وأشار بلورد قول مالك أيضاً أن الشفيع يخير في مسألة الإقالة
في كتب العهدة على البائع أو على المشتري (قوله وعهدة الشفيع على المشتري) أي يكتبها على المشتري
(قوله بناء على أن الإقالة ابتداء بيع) أي لا على أنها نقض للبيع وإلّا لم يكن للشريك شفعة أصلاً إذ
كانه لم يحصل بيع (قوله وإلا) أي ولا يلاحظ فيها ذلك الاتهام (قوله لكان للشفيع الخيار) أي
لما يأتي من أن الشقص إذا تعدد بيعه فان الشفيع يخير في أخذه بثمن أي بيع ويكتب العهدة على
من أخذ بثمنه ؟ وأشار الشارح بقوله بناء الخ لدفع ما يقال إن أخذ الشفيع للشقص بالشفعة بعد الإقالة
فيه وكتابة العهدة على المشتري لا يبنى على أن الإقالة ابتداء بيع وإلا لكان للشفيع الأخذ بأى
البيعتين شاء ويكتب عهده على من أخذ بالثمن الذى باع به ولا على أن الإقالة نقض للبيع وإلّا لم يكن
للشفيع شفعة إذ كانه لم يحصل بيع ، وحاصل ما أحاب به الشارح اختيار الشق الأول واما لم يخير في الأخذ
بأى البيعتين ويكتب العهدة على من أخذ بثمنه لانهما لافالة على إبطال حق الشفيع ، وقال شيخنا
الأحسن أن يقال ان الإقالة هنا كالمدم كما هو مفاد حكم مالك عليها بالاطلاق والعدوم شرعاً كالمدموم
حسباً (قوله إلا أن يسلم الخ) أي أن محل كون الشفيع يكتب العهدة على المشتري إذا حصلت الإقالة
من البائع له ما لم يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الإقالة فان تركه الشفعة ثم حصلت الإقالة
فانما له الأخذ من البائع ويكتب العهدة عليه لا على المشتري (قوله فله الشفعة والعهدة على البائع)
أي ولا يلزم من إسقاط حقه عن المشتري إسقاطها عن البائع لأنه لما أسقط الأخذ من المشتري صار
شريكاً فاذا باع للبائع فله الأخذ منه بالشفعة لأنه تجدد ملكه (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من أن
الشفيع يكتب العهدة على المشتري ولو أقال البائع المشتري من الشقص حيث لم يحصل من الشفيع
ترك للشفعة قبل الإقالة محله إذا وقعت الإقالة بالثمن الأول (قوله فإنه يأخذ بأى البيعتين شاء) أي
اتفاقاً لأن الإقالة بزيادة أو نقص بيع قطعاً (قوله ما هو كالتخصيص الخ) أي فكانه قال وهو مفوض
على الانصاء إذا لم يكن للبائع مشارك في السهم وإلا قدم مشارك في السهم على غيره من بقية الشركاء
(تأويلان) راجع لما قبل الكاف ، ثم ذكر ما هو كالتخصيص لقوله وهو على الانصاء بقوله

(وقدم) في الأخذ بالشفعة (مشاركته) أي البائع (في السهم) مذهب الدونة أن المشارك في السهم يقدم على الشريك الأعم فلو مات ذو هقار عن جدتين وزوجتين وأختين فباعت إحداهن نصيبها فالشفعة لمن شاركها في السهم دون بقية الورثة (وإن) كان المشارك في السهم (كأخت لأب) مع شقيقة أو بنت (٤٩٣) ابن مع بنت (أخذت صدساً) تكملة الثلثين فباعت الشقيقة أو البنت فلزقي

للأب أو بنت الابن الأخذ بالشفعة دون العاصب وكذا لو باعت التي للأب فالشفعة للشقيقة بالأولى وليس السدس هنا فرضاً مستقلاً بل هو تكملة الثلثين (ودخل) (الأخص من ذوى السهام) (على غيره) كيت عن ثلاث بنات ماتت إحداهن عن بنتين فباعت إحدى أخوات الميتة فأولاد الميتة يدخلان على خالاتهن إذ الطبقة السفلى أخص والعليا أعم وإذا باعت إحدى بنتي الميتة فالشفعة لأختها ولا يدخل معها خالاتها لقوله وقدم مشاركته في السهم، وكيت عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن ابنتين باع أحدهما نصيبه اختص به أخوه دون عميه فإن باع أحد العمين دخلا مع ههما (كذى سهم) أى كدخول صاحب فرض (على وارث) غير ذى سهم بل عاصب كيت عن ابنتين وعمين باع أحد

(قوله وقدم مشاركته في السهم) أى على غيره من بقية الشركاء سواء كان ذلك صاحب سهم آخر كأختين شقيقتين أو لأب وأخ لأم باعت إحدى الأختين فالشفعة للأخت الأخرى دون الأخ للأم أو كان عاصباً أو أجنبياً (قوله أن المشارك في السهم) أى في الحظ والنصيب والمراد به الفرض وقوله على الشريك الأعم أى الغير المشارك في الفرض سواء كان ذلك الأعم صاحب سهم آخر أو عاصباً أو أجنبياً (قوله وإن كأخت) أى خلافاً لأشهب وكان الأولى للمصنف أن يشير لردده بل لا يأن ابن (قوله وليس السدس الخ) هذا جواب عما يقال إن الأخت التي للأب ليست مشاركة في السهم إذ فرض الشقيقة النصف والسدس التي تأخذها الأخت للأب فرض آخر وحاصل الجواب أن السدس إنما يكون فرضاً مستقلاً حيث لم يكن تكملة الثلثين كما إذا كانت تستحقه الجدة أو أكثر أو ولد الأم وأما إذا كان تكملة الثلثين فلا يكون فرضاً مستقلاً بل هو تكملة للفرض خلافاً لأشهب ولذا قل لا تقدم التي للأب إذا باعت الشقيقة على العاصب تأمل (قوله ودخل على غيره) قال ابن غازي أى دخل الأعم من ذوى السهام أى الفروض على غيره أى من ذوى الفروض وأما دخوله على العاصب فهو مستفاد من قوله بعد كذى سهم على وارث أى عاصب، وبهذا قرر الشارح أولاً، ويحتمل أن يحمل قوله ودخل الأخص على غيره على العموم بحيث يشمل دخول أهل الورثة السفلى على أهل العليا ودخول ذى السهم على غيره من الورثة سواء كانوا ذوى فرض أو عصبية ودخول الورثة على الوصى لهم ودخول الجميع على الأجانب ويكون ما بعده وهو قوله كذى سهم على وارث مثلاً وبذلك قرر الشارح آخر (قوله الأخص) أى الأقوى والأزيد في القرب (قوله من ذوى السهام) أى الفروض وقوله على غيره أى من أصحاب الفروض وهو الوارث الأعم وهو غير الأقوى في القرابة (قوله إذ الطبقة السفلى أخص) أى لأمن أقرب للميت الثاني وفيه أن دخول البنات إنما هو من أجل تنزلهن منزلة أمهن الميتة فصارت البنات كأنهن نفس أمهن الميتة فرجع في الحقيقة للشريك في السهم وأما الأخصية وعدة القرب فباعتبار بعض البنات مع بعض وحاشد فهذا الكلام غير مناسب قاله شيخنا، وعلى هذا فالأولى جعل فاعل دخل ضمير المشارك في السهم (قوله لقوله وقدم الخ) فإن كانت الأخوات لأم فقط كان من باب تقديم الوارث على الأجنبي لحجبهن بالبنات (قوله بقدر حصصهم) أى فيقسم ذلك النصيب خمسة أسهم لكل بنت سهمان وللم سهم (قوله ويحتمل أن تكون للمثيل) أى لدخول الأخص من ذوى السهام على غيره وقوله وعليه أى وعلى جعله تمثيلاً وقوله والراد بالأخص أى على جعل ما هنا تمثيلاً من يرث بالفرض أو بوراة أسفل أى أنه يفسر بمعنى عام (قوله فانه أخص) أى أقوى منه بتقديم ذوى الفروض والعول لهم وهذا أحد قولين للفرضين فبالجملة لما قدم أصحاب الفروض في الارث قدموا في الشفعة في الجملة (قوله ومن يرث بوراة أسفل) أى كالبنيات في المسئلة السابقة فانهم قدر ورثن بوراة الميت الأسفل وهو أمهن وقد رجع هذا لما قبله لأن الأخوات مع البنات عصابات (قوله فان من يرث بوراة أعلى) أى بوراة

الميت

العمين نصيبه فهو للجميع بقدر حصصهم ولا يختص به ألم فالكاف للتشبيه

ويحتمل أن تكون للمثيل كما قيل وعليه فقوله ودخل أى الأخص على غيره أى على الأعم والراد بالأخص من يرث بالفرض فانه أخص ممن يرث بالنصيب ومن يرث بوراة أسفل فإن من يرث بوراة أعلى أعم منه (ودخل) (وارث على موصى لهم) بمقتار باع أحدهم مثابه فيدخل الوارث مع بقية أصحابه في الشفعة فوارث عطف على المستر في دخل ويجوز الجر بالمعطف على ذى سهم ومفهوم المصنف

أن الوصي له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث وهو قول ابن القاسم (ثم) (ثم) (الوارث) فرض أو عسوبة على الأجنبي فالمراتب أربعة : مشارك في السهم ، ثم وارث ولو عاصبا ، ثم الوصي لهم ، (ثم الأجنبي) ، فإذا كان عقار بين اثنين مات أحدهما عن زوجتين وأختين وعين فإذا باعت إحدى الزوجتين اختصت الأخرى بصيها (٤٩٣) فان أسقطت حقها فالشفعة للأختين

والعين سواء فان أسقطوا فالوصي لهم فان أسقطوا فللأجنبي وقيل المراب خمسة : المشارك في السهم ، فذوالفرض ، فالعاصب ، فالوصي له ، فالأجنبي ، فإذا أسقطت إحدى الزوجتين انتقل الحق للأختين فان أسقطتا فللعين فان أسقطا فللوصي له فان أسقط فللأجنبي والاول هو الراجح (وأخذ) الشفع إذا تعدد البيع في الشقص (بأي بيع) شاء (وعهدته) أي درك المبيع من عيب أو استحقاق (عليه) أي على من أخذ يبيعه أي يكتبها عليه إن لم يدام قبل الاخذ بالشفعة بتعدد البيع فان كان حاضرا عالما لم يأخذ إلا بالبيع الثاني لان حضوره وعلمه يسقط شفعته من الاول وكذا إذا كثرت البياعات مع حضوره عالما فلاخذ بالآخر فقط ويدفع الثمن لمن يبيده الشقص ولو أخذ بيع غيره فان اتفق الثمنان فظاهر وان اختلفا فان كان الاول أكثر كشمرة والثاني كخمسة فان أخذ

الميت الأعلى كآخوات الميت في المسئلة السابقة (قوله أن الوصي له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث) أي بل متى باع بعض الورثة فإن باعهم يقيم على الوصي لهم ولا دخول للوصي لهم مع الورثة كالصفة مع ذوى القربى (قوله أي درك المبيع) أي ضمان المبيع أي ضمان من الشقص المبيع إذا ظهر في المبيع عيب أو حصل فيه استحقاق (قوله أي يكتبها الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام النصف حذف مضاف أي يكتب عهدته عليه ثم انه ليس المراد أنه يكتب أن ضمان ذلك الشقص إذا استحق أو ظهر به عيب من فلان بل المراد أنه يكتب في وثيقة الشراء اشتري فلان من فلان الشقص الكائن في محل كذا ، ومن لوازم الشراء منه ضمانه للثمن إذا استحق أو ظهر به عيب (قوله إن لم يعلم) أي أو علم ولكن كان غائبا وهذا شرط في قوله وأخذ بأي بيع شاء وكتب المدة على من أخذ بثمنه وحاصل كلام الشارح أن محل كون الشفع يأخذ بأي بيع شاء إذا تعددت البياعات إذا لم يعلم بتعدد ما أعلم وهو غائب وأما إن علم بها وكان حاضرا فأما يأخذ بشراء الأخير لان سكوتة مع علمه بتعدد البيع دليل على رضاه بشرائه ماعدا الأخير فانه غير راض بشرائه فلذا كان له الأخذ منه لتجدد ملكه على ملكه (قوله لأن حضوره وعلمه يسقط شفعته) أي وصار شريكا للثاني (قوله ويدفع الثمن لمن يبيده الشقص) أي ويدفع الشفع الثمن لمن يبيده الشقص وهو المشتري الأخير وقوله ويدفع الخ مرتبط بكلام النصف (قوله فان اتفق الثمنان) أي عن البيع الذي أخذه وعن من يبيده الشقص وهو المشتري الأخير (قوله فان أخذ بالاول الخ) أي وإن أخذ بالثاني دفع الخمسة للثاني (قوله وإن كان بالعكس) أي بأن كان الاول خمسة والثاني عشرة أي وأخذ بالاول دفع للثاني خمسة ويرجع الثاني بالخمسة الأخرى على بائنه فيكمل له العشرة التي اشترى بها وأما إن أخذ بالثاني دفع العشرة للثاني ولا يرجع على بائنه ولا يرجع عليه بائنه بشيء (قوله تراجع الأثمان) أي فكل من كان شراؤه مقوضا يرجع ثمنه على بائنه (قوله ويثبت ما قبله) أي من البياعات لاجازة الشفع له لاجازة الذي أخذه وهذا بخلاف الاستحقاق إذا تداول الشيء المستحق الأملاك فان المستحق إذا أجاز بيعا صح ما بعده من البياعات ونقض ما قبله منها ، والفرق ان المستحق إذا أجاز بيعا أخذ ثمنه وسلم في الشيء المستحق فبقي ما انبى على ما أجازته وأما الشفع فإذا اعتبر بيعا وعول عليه أخذ نفس الشقص لنفسه ودفع الثمن فلا يصح التصرف فيما أخذ (قوله فان أخذ بالأخير ثبتت البياعات) أي وإن أخذ بالاول فنقض الجميع وإن أخذ بالوسط صح ما قبله ونقض ما بعده (قوله رله غلته) أي غلة الشقص التي استغلها قبل أخذه بالشفعة إلى وقت الأخذ بها وظاهره ولو علم أن له شفيما وأنه يأخذ بالشفعة لانه يجوز ائتم أخذه فهو ذو شبهة (قوله وفي نسخ عقد كرائه) أي بناء على أن الاخذ بالشفعة استحقاق ومن المعلوم أن من استحق دارا مثلا فوجدها مكترة كان له أخذها ونقض السكراء ويرجع المكتري بأجرته على المكتري وله إضاء السكراء وتكون الاجرة له وظاهره ولو لم يعلم المكتري عند كرائه أن له شفيما (قوله واتخذ الأجرة) أي وأما لو كان مشاهرة ولم يتخذ

بالاول دفع للثاني خمسة ودفع الخمسة الأخرى للأول ، وإن كان بالعكس دفع للثاني خمسة ويرجع بالخمسة الأخرى على بائنه (ونقض ما بعده) أي ما بعد البيع المأخوذ به ومعنى نقضه تراجع الأثمان ويثبت ما قبله وسواء اتفقت الأثمان أو اختلفت فان أخذ بالأخير ثبتت البياعات كلها (وله) أي للمشتري (غلته) إلى وقت الاخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل الاخذ بها والثمة بالضمان (وفي) جواز (فسخ عقد كرائه) اسم مصدر بمعنى إكراه أي إكراه المشتري قبل أخذ الشفع بالشفعة إذا كان وجية أو مشاهرة واتخذ الأجرة

وعدم الجواز بل يتحتم الامضاء (تردد) اراجع الثاني والأجرة ولو بعد الشفعة للمشتري وعلى الاول فالأجرة بعدها للشفيع
 أى إن أمضاها (ولا يضمن) المشتري (قصة) بالصاد المهمة أى ما قصه الشفيع عنده بغير فعله بل بماوى أو تغير سوق أو
 فعله لمصلحة كهدم لمصلحة من غير (٤٩٤) بناء بدليل ما بعده وسواء علم أن له شفعيا أم لا فان هدم لمصلحة ضمن

(فإن هدم وبني فله)
 قيمته قائماً (على الشفيع
 لعدم تعديه) (والشفيع
 النقض) بالصاد المعجمة
 أى المقوض من حجر
 ونحوه إذا لم يده في البناء
 فان أعاده أو باعه أو تصرف
 فيه بوجه سقط عن الشفيع
 ما قابل قيمته من الثمن ،
 ثم أجاب رحمه الله تعالى
 بخمسة أجوبة تبعاً
 للأشياخ عن سؤال أورده
 بعضهم على محمد بن المواز
 فقال كيف يتصور الأخذ
 بالشفعة مع دفع قيمة البناء
 قائماً لان الشفيع إن علم
 بالهدم والبناء وسكت
 فقد سقطت شفعته وإلا
 فالمشتري متعد فله قيمته
 منقوضاً بقوله (إما
 لغيبه)
 فقام وكيله) غير
 المفوض إذ المفوض يقوم
 مقام الغائب وشمل
 كلامه جوابين : الاول
 غاب أحد الشريكين
 ووكل إنساناً في مقاومة
 شريكه الحاضر فباع
 الحاضر قدام الوكيل
 المشتري ولم يأخذ بالشفعة
 فاذا قدم الغائب كان له

اتفق على الفسخ (قوله وعدم الجواز بل يتحتم الامضاء الخ) أى بناء على أن الأخذ بالشفعة
 يسع ومن المعلوم أن من اشترى داراً مكراً فلا يفسخ كراؤها والأجرة لباثها ولا يقبضها
 المشتري إلا بعد مضي الكراء لكن لا بد أن يكون الباقي من أمد الكراء لا يزيد على القدر الذى
 يجوز تأخيرها اليه ابتداء وهو سنة فان زاد كان له فسخ الكراء وأخذها ، كذا قال عبق ، قال بن
 والتقييد بهذا أحد الطريقتين ، وقال بعضهم يتحتم امضاؤه ولو طال ما بقى من أمد الكراء ككثرة
 أعوام وعليه اقتصر في الحج (قوله والأجرة ولو بعد الشفعة للمشتري) أى على القول الثانى للبنى
 على أن الأخذ بالشفعة يسع (قوله فالأجرة بعدها للشفيع) أى وأما أجرة المدة التى قبلها فهى
 للمشتري قطعاً لأنها غلة (قوله بل بماوى) أى بأن نزل عليه مطر فهدم شيئاً منه أو سقط شيء منه
 بزلالة (قوله كهدم لمصلحة) أى بأن هدم لبنى أو لأجل توسعة فان شاء الشفيع أخذه مهدوماً
 بكل الثمن وإن شاء تركه للمشتري (قوله فان هدم لمصلحة) أى بل عبثاً وقوله ضمن أى فيحيط عن
 الشفيع من الثمن بنسبة ما قصه قيمة الشقص بالهدم عن قيمته سليماً سواء هدمه علماً أن له شفعياً أم لا ،
 ولا يقال كيف يضمن مع أنه لم يتصرف إلا فى ملكه لانه لا أخذ الشفيع بشفعته علم بأجرة الأمر
 أنه ليس ملكه (قوله فان هدم) أى المشتري لمصلحة وقوله وبني أى بغير انقاضه وقوله فله أى
 للمشتري قيمته أى قيمة البناء بمعنى الانقاض وقوله قائماً أى مبنية أى فله قيمة الانقاض مبنية زيادة
 على الثمن الذى وقع به الشراء (قوله أو تصرف فيه بوجه) أى كأن أهلكه أو وهبه (قوله سقط عن
 الشفيع الخ) أى فخرم قيمة البناء قائماً مع ما قابل قيمة الأرض من الثمن ويسقط عنه ما قابل قيمة
 النقض من الثمن فيقال ما قيمة العرصة بالبناء وما قيمة النقض مهدوماً ويقض الثمن الذى اشترى به
 المشتري عليهما فما قابل العرصة من ذلك دفعه الشفيع للمشتري زيادة على قيمة البناء قائماً وما قابل
 النقض من ذلك فانه يحيط عنه وتعتبر قيمة النقض يوم الشراء كما فى بن عن المدونة (قوله تبعاً للأشياخ)
 فيه إشارة إلى أن تلك الأجوبة ليست لابن المواز المسئول بل لبعض تلامذته وغيرهم من الأشياخ
 وزاد بعضهم جواباً سادساً وهو أنه يمكن عدم علم كل من المشتري والشفيع بالآخر بأن يظن
 المشتري أن بائعه يملك جميع الدار ولم يعلم الشفيع بالهدم إلا بعد البناء ولا تعدى حينئذ قول
 السائل وإلا يعلم الشفيع بالبناء والهدم فالمشتري متعد فله قيمته منقوضاً بنوع (قوله أورده
 بعضهم) ذلك البعض من المصرين أورد هذا السؤال على ابن المواز حين كان يقرأ فى جامع عمرو
 (قوله إما لغيبه الخ) أى فللمشتري قيمة بنائه قائماً اما لأجل غيبه شفعيه أى شفع المشتري أى
 الشفيع الذى يأخذ منه فالإضافة لادنى ملازمة (قوله فقام وكيله) وكيله بالرفع فاعل قامم والضمير
 للشفيع والمفعول محذوف أى فقامم وكيله المشتري (قوله فاذا قدم الغائب) أى بعد أن هدم
 المشتري وبني بغير انقاضه (قوله كان له الأخذ بشفعته) أى ويدفع قيمة بناء المشتري قائماً لانه
 غير متعد (قوله على أمواله) متعلق بمحذوف صفة لوكيل أى وله وكيل وكله على أمواله أى
 على النظر لها والتصرف فيها (قوله فهدم وبني) أى فاذا قدم الشفيع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع

للمشتري

الأخذ بشفعته ، الثانى غاب الشفيع وله وكيل حاضر على أمواله لافى خصوص

الشفيع فباع شريكه الغائب فلم ير الوكيل الغير المفوض الأخذ للغائب بالشفعة فقامم المشتري فهدم وبني ، وأشار للجواب الثالث
 بقوله (أو) قاسم (قاض عنه) أى عن الغائب

وكان لا يرى أن القسمة تسقط غفمة الغائب أولم يعلم بأن الغائب ثبت له شفعة وإنما قسم المشتري من حيث أنه شريك الغائب فظن المشتري نقاذها فهدم وبني والاربع بقوله (أو أسقط) الشفع (لكذب) (٩٥) من غير المشتري (في الثمن) وكذا في

للمشتري قيمة بنائه قائماً ، وكذا يقال فيما بعده (قوله وكان لا يرى) أي بأن كان حقيقياً (قوله ولم يعلم الخ) أي لأنه لو علم القاضي بأن لذلك الغائب شفعة لم يجزله أن يقسم عليه ولو قسم لم يقرر له شفعة إذا قدم (قوله نقاذها) أي القسمة (قوله فهدم وبني) أي إذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائماً (قوله أو أسقط الشفع لكذب) أي فهدم المشتري وبني فلما تبين للشفع الكذب وأن إسقاطه لشفعته للكذب لا يعتبر أراد الأخذ بالشفعة فله ذلك ويدفع للمشتري قيمة بنائه قائماً (قوله من غير المشتري) أي وأما لو كان أسقط شفعته لكذب في الثمن من المشتري ثم إن المشتري هدم وبني فإن الشفع إذا علم بكذبه وأراد الشفع أن يأخذ بالشفعة فانه يدفع له قيمة بنائه منقوضاً (قوله النصف الثاني) أي فانه يدفع له قيمة بنائه قائماً (قوله لم يب) أي لاجل عيب اضطلع عليه للمشتري في الشقص فإذا اشترى الشقص بمائة ثم اضطلع فيه على عيب فحط عنه البائع لاجله عشرة فانها تحط عن الشفع ويدفع للمشتري تسعين فقط (قوله ولهبة من البائع) أي للمشتري إذا جرت العادة بحطية ذلك القدر من الثمن بين الناس كأن تجرى العادة أن من باع شيئاً بمائة يهب للمشتري من الثمن عشرة أي يحطها عنه (قوله أو أشه الخ) أي أولم تجر العادة بالحط لكن أشبهه الباقي بعد الحط أن يكون ثمناً للشقص كما لو اشترى الشقص بمائة ثم حط عنه البائع عشرة ولم تجر العادة بحطها السكن الباقي يشبه أن يكون ثمناً للشقص فانه يحط ذلك عن الشفع (قوله وإن استحق الثمن الخ) حاصله أن أحد الشريكين إذا باع الشقص لاجبي ثمن معين ثم أخذه الشفع من ذلك الاجبي بالشفعة ثم استحق ذلك الثمن المعين مقوماً أو مثلياً من البائع الأول فانه يرجع على المشتري منه بقيمة الشقص ، كان الثمن المعين مقوماً أو مثلياً إلا أن يكون نقداً مسكوكاً وإلا يرجع عليه بمثله ، هذا كله إذا كان الثمن معينا وأما لو كان غير معين واستحق بعد الشفعة لرجع البائع الأول على من اشترى منه بمثله ولو كان مقوماً (قوله ولم ينتقص البيع) أي في حال استحقاق الثمن من يد البائع أو رده على المشتري بسبب (قوله ما بين الشفع والمشتري) أي وإن كان قد انتقص ما بين البائع والمشتري ، إذ لو كان لم ينتقص البيع بينهما لرجع البائع بقيمة الثمن المستحق أو الردود إن كان مقوماً وبمثله إن كان مثلياً ، وظاهر المصنف عدم الانتفاض بين المشتري والشفع ولو كانت قيمة الشقص التي يرجع بها البائع على المشتري تزيد على قيمة الثمن الذي اشترى به الشفع زيادة كثيرة أو نقص عنها وهو كذلك لأن هذا أمر طرأ وقيل إنه ينتقص ما بينهما حينئذ فيرجع المشتري على الشفع بمثل ما دفعه في قيمة الشقص ويرجع الشفع على المشتري بما دفعه له من الثمن ويتقاصان (قوله بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفع) أي بنهما وأما قول عبق وخش وبذفي أن يرجع الشفع على المشتري بأرشي العيب لانه دفع له ثمناً سليماً وهو قد دفع لبايئه ثمناً معيباً فقير صواب كما قال بن لان شراء المشتري بالثمن للعيب لم يمس بل رد له وأعطى قيمة الشقص فكيف يتصور رجوع من الشفع ؟ نعم يظهر ما قاله إذا رضى البائع ببعب الثمن ولم يرد المشتري تأمل (قوله كما هو القاعدة في الشفعة) أي من دفع الشفع مثل الثمن إن كان مثلياً وقيمه إن كان مقوماً (قوله وإن وقع الاستحقاق) أي للثمن المعين أو الرد بالعيب قبلها بطلت من هذا يعلم أن استحقاق الثمن أو رده بسبب قبلها

المشتري بالفتح والكسر والخامس بقوله (أو) اشترى الدار كلها ثم (استحق) منه (نصفها) بعد أن هدم وبني وأخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة (وحط) عن الشفع من الثمن (ما حط) عن المشتري منه (لعب) ظهر في الشقص (ارغبة) من البائع (أن حط) الوهب (عادة أو أشبه الثمن هذه) أي بعد الحط ان يكون ثمناً للشقص فالثمن بالرفع فاعل أشبه ويجوز نصبه وفاعله أشبه ضمير يعود على الباقي المقوم من المقام وأعاد اللام في لجة ليرجع الصراط المذكور لما بعدها فإن كان للوهب مما لا يحط مثله عادة أولم يشبه الباقي أن يكون ثمناً للشقص لم يحط عن الشفع شيء (وإن استحق الثمن) المعين من البائع أي الذي وقع البيع الأول على غيبه ولو مثلياً (أورد) على المشتري (بسبب) ظهر به (بعدها) أي بعد الأخذ بالشفعة (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شقصه) لقيمة الثمن المستحق أو الردود

بالعيب (ولو كان الثمن) المعين (مثلياً) كطعام وحلى (إلا النقد) المسكوك (فمثله) فإن وقع البيع بغير معين رجع مثله ولو مقوماً لا بقيمة الشقص (ولم ينتقص) البيع (ما بين الشفع والمشتري) بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفع من الثمن وهو مثل المثل وقيمة غيره كما هو القاعدة في الشفعة (وإن وقع) الاستحقاق أو الرد بالعيب (قبلها) أي قبل الأخذ بالشفعة (بطلت) الشفعة أي فلا شفعة له

إلا إذا كان الثمن هدفاً فإن كان قد أُلِمَّ بمطلِّ باستحقاقه ولا رده بالعيب فعُدَّ إلَّا النقْدُ من هنا لدلالة ما قبله عليه (وإن اختلفا)
 أى الشفيع والمشتري (فى) قدر (الثمن) المدنوع للبائع (فالقول للمشتري يمين فيما يشبه) أن يكون ثمناً للشفيع أشبه الشفيع أم لا
 وأما يحلف إذا كان متهماً أو حقق عليه الشفيع الدعوى كأن يقول كنت حاضراً مجلس العقد ووقع الثمن بكذا والإفلايين وشبهه فى أن
 القول قول المشتري قوله (كبير) أمير أو قاض (٤٩٦) (يرغب فى مجاورته) أى يرغب الناس فى العقار المجاور لداره

ليستظلو بظله ويدخلوا فى
 حماه فإن شأن البيوت
 المجاورة له غلو الثمن
 فإذا اشترى الكبير
 شقصاً بجواره فأخذ منه
 بالشفعة فادعى ثمناً غالياً
 فالقول قوله بلا يمين لأن
 شأن جواره العلو وشأنه
 هو الدفع الكثير إذا أتى
 بما يشبه أن يزيد بجواره
 وقيل يمين كغيره وهو
 ظاهر المصنف سواء
 جعل تشبيهاً أو تمثيلاً
 وهو الأرجح (وإلا)
 يأتى المشتري بما يشبه
 (فالقول للشفيع) إن
 أشبه بدليل قوله (وإن لم
 يشبه حلفاً ورد إلى)
 القيمة (الوسط) وتكولها
 كحلفهما ويقضى للحالف
 على التاكل (وإن نكل)
 عن اليمين (مشتري) فيما إذا
 تنازع مع البائع فى قدر
 الثمن فقال المشتري
 بعشرة وقال البائع بعك
 إياه بعشرين وقلنا بتوجه
 اليمين ابتداءً على المشتري
 لأنه الثامر فنكل وحلف
 البائع على دعواه وأخذ
 ما حلف عليه من الثمن

يخالف رد الشقص بعيب قبلها فقد تقدم قولان بالأخذ بالشفعة بناء على أن الرد بالعيب ابتداءً يبيع
 وعدم الشفعة بناء على أن الرد به قاض للبيع (قوله إلا إذا كان الثمن) أى المستحق (قوله فإن كان
 هدفاً لم يطل الخ) أى ويرجع البائع على المشتري بمثله لأن النقْد لا يتعين أى لا يراد لعينه (قوله فيما يشبه) أى
 فى دعواه ما يشبه أن يكون ثمناً للشفيع عند الناس (قوله والإفلايين) أى والإيعاق للشفيع عليه
 الدعوى ولم يكن ذلك المشتري متهماً كان القول قول ذلك المشتري بلا يمين (قوله بلا يمين)
 ظاهره ولو حقق الشفيع عليه الدعوى أو كان ذلك الكبير متهماً فيما ادعى به (قوله لأن
 شأن جواره العلو الخ) علة لكون القول قوله بلا يمين (قوله إذا أتى الخ) شرط فى قبول
 قول ذلك الكبير المشتري (قوله بجواره) الباء سببية (قوله وقيل يمين) أى إذا حقق
 الشفيع عليه الدعوى أو كان متهماً والإفلايين (قوله سواء جعل تشبيهاً) أى وإن المعنى كبير
 يرغب الناس فى جواره اشترى شقصاً بجواره داره لتوسعتها به فقام عليه الشفيع ليأخذ منه بالشفعة
 فتنازعا فى قدر الثمن (قوله أو تمثيلاً) أى لدعوى الشفيع من المشتري وعليه فالمعنى كمشتري لشقص مجاور
 لكبير يرغب الناس فى مجاورته (قوله وإلا يأتى المشتري بما يشبه) أى أو أتى بما يشبه ولكن نكل عن
 اليمين (قوله فالقول للشفيع) أى يمين فإن نكل فلا يأخذه إلا بما قاله المشتري (قوله إلى الوسط)
 أى وهو قيمة الشقص يوم البيع قال عقب ما لم تزدد قيمته على دعوى المشتري ما لم تنقص على دعوى
 الشفيع ، كذا يذنبى ومثله ، فى خش والصواب حذف ذلك لأن الموضوع أنه لم يشبه
 واحد منهما ولو زادت القيمة على دعوى المشتري لكان المشتري مشبهاً ويأخذ بما ادعى
 مع أن الموضوع أنه لم يشبه بل زاد جداً وكذا إن نقصت القيمة فى دعوى الشفيع
 كان الشفيع مشبهاً نعم ما قاله يظهر فيما إذا أشبهاً ونكلاً قأمل (قوله لأن من حجة الخ)
 أى أن من حجة المشتري أن يقول أنا وإن اشتريته بعشرة لكن الشقص إنما خلص لى بالعشرة
 الأخرى فصرت كأنى ابتدأت الشراء بالعشرين (قوله فهذا الفرع) أعنى قوله وإن نكل مشتر
 (قوله وقع التنازع فيه بين المشتري والبائع) أى وما تقدم قد وقع فيه التنازع بين المشتري والشفيع
 لا يقال إن البائع والمشتري إذا تنازعا فى قدر الثمن فانهما يتفاسخان بعد حلفهما وهنا لم
 يتفاسخا • قلت هنا لم يتفاسخا لنكول المشتري ومن العلوم أنه يقضى للحالف على التاكل
 (قوله بدليل قوله ففى الأخذ الخ) أى فإن هذا لا يتصور فى التنازع بين الشفيع والمشتري لما تقدم
 أنهما إذا تنازعا كان القول قول المشتري يمينه أن أشبه وإلا يشبه أو يحلف كان القول قول
 الشفيع يمينه أن أشبه فإن لم يشبه بقيمة الشقص يوم البيع (قوله بزرعها الأخضر) لا مفهوم للزرع
 بل مثله البذر لأن حكمه حكم الزرع عند المصنف من عدم الشفعة فيه فإذا اشترى أرضاً مبدورة
 ثم استحق نصف الأرض فقط أخذ المستحق النصف الآخر منها بالشفعة بما ينوبه من الثمن

بدون

وهو العشرون فى المثال قيام الشفيع على المشتري ليأخذ الشقص بالشفعة

(ففى الأخذ بما ادعى) المشتري وهو العشرة فى المثال لأن دعواه تضمن أن البائع ظلمه فى العشرة الثانية (أو) بما (أدى)
 للبائع وهو عشرون لأن من حجة أن يقول إنما ملكت الشقص بها فلم يتم لى الشراء إلا بها (قولان) فهذا الفرع مستقل
 لا تعلق له بما قبله وقع التنازع فيه بين المشتري والبائع بذليل قوله ففى الأخذ الخ (وإن اشباع) شخص (أرضاً بزرعها الأخضر)

فاستحق نصفها) منه (قطعة) دون الزرع (واستشفع) للستحق أى أخذ النصف الآخر بالشفعة (بطل البيع فى نصف بالزرع) وهو الكائن فى النصف المستحق (لبقائه بلا أرض) ويرجع للبائع وبطل أيضاً البيع (٤٩٧) فى النصف المستحق لبيان أن البائع

لا يملكه وسكت عنه
لوضوحه وبقي نصف
الزرع الكائن فى النصف
المأخوذ بالشفعة للبائع
على الراجح وقيل يرد
للبائع أيضاً فيكون الزرع
كله للبائع كما أن الأرض
كلها تصير لمستحق النصف
لكن البطلان لا يتقيد
بالاستشفاع خلافاً لما
يوهمه المصنف ، وأجيب
بأنه صرح به ثلاثاً توهم
أنه إذا استشفع بطل البيع
فى الزرع جميعه كما هو
ظاهر المدونة فبين به أنه
يطل فى النصف خاصة
كما حملت عليه المدونة فلو
قال المصنف وإن استشفع
بالمالقة كان أولى ، وشبهه فى
البطلان قوله (كشترى
قطعة من جنان يلزم
جنانه ليتوصل له)
أى لما اشتراه (من
جنان مشتريه) إظهار
فى محل الإضمار فالأولى
من جنانه أى المشتري
(ثم استحق جنان
البائع) سواء المشتري
كما فى نسخة فإن البيع
يطل فى القطعة المشتراة
لبقائها بلا عمر يتوصل
لها منه ولو قال ليصل له
من جنانه ثم استحق

بدون بذر ، وأما على مقابله أعنى القول بالشفعة فى الزرع والبذر تبعاً للأرض فيأخذها الشفيع مبدوراً
بجميع الثمن ، ومفهوم الأخضر أنه لو ابتاع أرضاً بزرعها اليابس فاستحق نصفها وأخذ الشفيع
النصف الثانى بالشفعة كان البيع صحيحاً فى الزرع أصحبة بيع الزرع استقلالاً بعد يسه وكذا إن لم
يحصل الاستحقاق حتى يبس ما ابتاعه أخضر مع الأرض (قوله فاستحق نصفها) مفهوم نصفها أنه
لو استحق كلها فانه يمين رد الباقي لبائعه وحينئذ فليس المستحق أخذ ذلك الباقي بالشفعة قاله عبق
ورده بن بأن حرمة التمسك بالأقل إنما هو فى استحقاق المعين لا الشائع كما هنا ، إذ فيه غير المشتري كما
مر فى الحار ، وحينئذ فلا فرق هنا بين استحقاق النصف والأكثر ، فكان الأولى للمصنف أن يقول
فاستحق بعضها (قوله فى النصف) أى فى نصف الأرض المستحق ، والحاصل أن البيع بطل فى نصف
الأرض المستحق وفى الزرع الذى فيه (قوله لبقائه بلا أرض) أى وقد علت أن الزرع الأخضر
لا يجوز بيعه منفرداً عن الأرض على التيقية (قوله ويرجع) أى نصف الزرع الذى بطل بيعه لبائعه
وحينئذ فيلزمه أجرة نصف الأرض المستحق لبقاء زرعه فيه (قوله وبقي نصف الزرع الكائن
فى النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع) أى أنه لا يبطل البيع فيه وحينئذ فلا يرد للبائع بل يبقى للمشتري
على الراجح ولا يلزمه كراء نصف الأرض المأخوذ بالشفعة الذى فيه زرعه لانه كالثقة (قوله وقيل
يرد للبائع أيضاً) أى وهو ضعيف وإن اقتضاء تقليل النصف (قوله فيكون الزرع كله للبائع) أى
فعليه للمستحق كراء النصف المستحق من الأرض دون ما أخذ بالشفعة فانه لا كراء له ، ومحل لزوم
كراء النصف المأخوذ بالاستحقاق إذا كان الاستحقاق فى إبان الزراعة وإلا فلا كراء له أيضاً
(قوله لكن البطلان) أى بطلان البيع فى نصف الزرع الكائن فى نصف الأرض المستحق (قوله لا يتقيد
بالاستشفاع) أى بل البيع فيه باطل سواء أخذ المستحق النصف الثانى بالشفعة أم لا (قوله خلافاً للخ)
أى لأن قوله واستشفع بطل الخ يقتضى أن البطلان إنما يكون إذا استشفع وإلا فلا ، ثم إن
هذا إنما يرد بناء على أن المراد بقول المصنف واستشفع أى أخذ بالشفعة بالفعل أما إن قلنا إن معناه
واستحق الأخذ بالشفعة أخذ بها بالفعل أولاً فلا يرد هذا الاعتراض أصلاً (قوله كشترى قطعة)
يصح فراءته بالإضافة وبالتوين وقوله من جنان أى من جنان شخص آخر (قوله فالأولى من
جنانه) أى من جنان نفسه (قوله سواء المشتري) أى لأن جنان البائع إذا استحققت فالبطلان
لذاته لالعدم العمر الموصل لما اشترى (قوله ورد الخ) الحاصل أنه إذا استحق نصف الأرض
بطل البيع فيه وفى زرعه وحينئذ فيلزم البائع أن يرد للمشتري نصف الثمن وخير المستحق أولاً
إما أن يأخذ النصف الثانى بالشفعة أولاً ، فإن أخذه بالشفعة كانت الأرض كلها له وكان الزرع
الذى فى النصف المستحق للبائع فيلزمه أجرة الأرض التى هو فيها والزرع الذى فى النصف
المأخوذ بالشفعة قيل أنه للمشتري بما يخصه من الثمن وهو الراجح وقيل أنه يرد للبائع أيضاً
وعلى كل لا يلزم أجرة أرضه للمستحق وإن لم يأخذ بالشفعة خير المشتري بين رد ما بقى من الأرض
والزرع للبائع وأخذ بقية ثمنه وأما أن يماسك بنصف الأرض وزرعها فلا يأخذ بقية الثمن
(قوله وله نصف الزرع) هذا تصريح بما علم من قوله بطل البيع الخ لأنه إذا بطل البيع فى نصف الزرع
كان للبائع (قوله الذى غير أرض) أى الذى فى نصف الأرض المستحق (قوله وخير الشفيع أولاً)

٦٣ - دسوقى - لث
لكن أخضر وأمين ثم تم - مسألة الأرض المبيعة بزرعها الأخضر بقوله (وردة البائع)
على المشتري (نصف الثمن) لأن الأرض استحق نصفها فبطل البيع فيه وفى نصف زرعها (وله) أى للبائع (نصف الزرع)
الذى غير أرض (وخير الشفيع) المستحق (أولاً) أى قبل تخيير المشتري (بين أن يشفع) أى يأخذ النصف الآخر بالشفعة

فكون الأرض كلها ونصف الزرع في النصف للستحق للبائع ونصفه الآخر للبتاع على الرجح كما قدمناه وعلى البائع كراء نصف الأرض المستحق إن كان الإبان (٤٩٨) حين الأخذ بالشفعة باقيا لأن الزرع وقع بوجه شبهة فان فات الابان فلا كراء

عليه، وأما المشتري فلا كراء، عليه في نظير النصف الآخر (أولاً) يشفع (فيخير) المتاع في رد ما بقي (لبائعه وأخذ حصة منه وفي التماسك بنصف الأرض بزرها فلا يأخذ حصة الثمن والله أعلم

[درس]

باب في القسمة وأقسامها واحكامها (القسمة) ثلاثة أقسام : الأول قسمة منافع وهي للمبايعة وتراض وقرعة فأشار إلى الأول بقوله (نهايؤ) بام تحية أو نون فمزمزة الأولى من المبايعة لأن كل واحد هيا صاحبه ما ينفع به والثاني من للمبايعة لأن كل واحد هنا صاحبه بما دفعه لا لاتضاع به (في زمن) حين (كخدمة عبد) وهو كروب دابة (شهر) لا أكثر (وسكني دار) يشمل اتحاد المبد والدارين شريكين أو أكثر ملكا أو إجارة يستخدم كل منهما أو منهم المبد مثلا شهراً أو جمعة فلا بد من تعيين الزمن قطعاً إذ به يعرف قدر الاتضاع وإلا فسدت ويشمل التعدد كأن يكون شريكين طينان أو داران يستخدم

باب في القسمة

(قوله وأنسامها) عطف تفسير لان النصف لم يذكر حقيقتها وإنما ذكر أنواعها (قوله وهي للمبايعة) بالمبايعة التحية وهي الإعداد بكسر الهمزة والتجيز يقال هيا الشيء لصاحبه أي أعده وجهزه له ويقال أيضاً بالنون (قوله نهايؤ) أي من شريكين في زمن معين للاستعمال كدارين شريكين يسكن فيها واحد منهما هذا الشهر والثاني الكبر الذي بعده أو أحدهما يسكنها سنة كذا والآخر يسكنها سنة كذا التي بعدها أو أحدهما يسكنها سنة كذا والآخر السنتين اللتين بعدها إذ لا يشترط في تعيين الزمان مساواة للدة التي يستعمل فيها أحدهما للدة التي يستعمل فيها الآخر ، وانظر هل من تعيين الزمان التقييد بشهر دون تعيينه بكونه ربيعاً مثلاً أو بالإشارة إليه أو ليس ذلك تعييناً وحينئذ فالقسمة غير صحيحة، والثاني هو ما اختاره ابن عرفة واختار شيخنا العدوي أنه تعيين (قوله أو نون) أي مضمومة فهمزة وبموز قلب الهمزة ياء وحينئذ تقلب ضمة النون الواقعة قبلها كسرة (قوله لا أكثر) أي لأن للدة التي يقع القبض بعدها هنا كالدة في الإجارة فكما لا يجوز إجارة عبد معين على أن يقبض بعد أكثر من شهر لا يجوز في المبايعة أن يستعمله بعد أكثر من شهر وهنا كذلك، وسبأني تحقيق ذلك (قوله وإلا فسدت) أي وإلا جبن الزمان فسدت كأن يتفقا على أن أحدهما يستعمله مدة من الزمان والآخر كذلك (قوله ويشمل التعدد) أي المقسوم المتعدد من العبيد والدواب والدور (قوله فقل يشترط) أي في صحتها وهو قول ابن عرفة (قوله وقيل لا الخ) أي وقيل لا يشترط في صحتها تعيين الزمن بل التعيين شرط في لزومها وهو قول ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والتوضيح، وتحصل مما قاله الشارح أنه إن عين الزمن صحت ولزمت في المقسوم المتعدد والمتعدد وإن لم عين فسدت في المتحد اتفاقاً وفي المتعدد خلاف فابن الحاجب يقول بصحتها وإن كانت غير لازمة وابن عرفة يقول بفسادها ففسده إذا لم عين الزمن كانت فاسدة مطلقاً لا فرق بين المتحد والمتعدد وعلى ما لابن عرفة حمل ابن غازي وح كلام المصنف بدليل مثاله، وقوله في زمن إذ المتبادر من قوله في زمن المين والا لم يحتج للنص عليه اه انظر بن (قوله كالإجارة) يفهم من التشبيه أن للمبايعة إنما تكون بتراض وهو كذلك لان الإجارة كالبيع فلا يجبر عليها من أباه ولا ينافي ذلك جعل المصنف قسمة المراضة قسماً لها لان جعله قسماً لها باعتبار تعلقها بملك القات والمبايعة متعلقة

أحدهما أحد العبدن أو يسكن إحدى الدارين والآخر يستخدم الثاني أو يسكن الثانية ، وفي هند خلاف ملك فقل يشترط تعيين الزمن وإلا فسدت وقيل لا ، وعليه فان عين الزمن فهي لازمة وإلا فلا ، فلكل منهما أن ينحل متى شاء (كالإجارة)

بملك المنافع مع بقاء الدات بينهما وهذا لا يتأى أنه لا بد من رضاها معافى كل من القسمين (قوله أى فى تعيين الزمن) الأولى أى فى الأزوم عند تعيين الزمن * اعلم أن المقسوم مهايأة إن كان عقاراً فيجوز أن تكون المدة التى يقع القبض بعدها كالمدة فى الاجارة فكما يجوز اجارة الدار لتقبض بعدها أكثر من عام لكونها مأونة محوز قسمتها على أن يسكن أحدهما سنتين وأما عبد معين يشترط فيه أخذه بعد شهر فلا يجوز فى الاجارة وأما فى المهايأة فإنه يجوز فيه شهر فأكثراً بقليل كما قاله ابن القاسم ولذا جعل المواق التشبيه راجعاً للدار فقط وأنه تام أى فى الأزوم والتعيين وفى أن المدة التى يقع القبض بعدها هنا كالمدة فى الاجارة ولا يضح أن يكون التشبيه راجعاً لما بعد إلا أن يجعل غير تام بأن يكون فى الأزوم وتعيين المدة فقط اه انظر بن (قوله على أحد القولين) أى السابقين وهما عدم اشتراط تعيين الزمان واشترطه إذا كان المقسوم متعددا ومراده بذلك الأحد أولهما والأولى حذف قوله على أحد القولين لأنه لا يشترط تساوى المدينين سواء كان المقسوم متحداً أو متعدداً قلنا باشتراط تعيين الزمان فى المتعدد أو بعدم اشتراطه والشارح تبع فيما قاله عقب وقد اعترضه بن فانظره (قوله فيجوز قسمتها) أى الدار (قوله الأرض المأمونة) أى إذا كانت ملكاً وأما الحبس فاعلم أنه لا يجوز قسم رقبته اتفاقاً وأما قسمه للاغتلال بأن يأخذ هذا كراهه شهرًا مثلاً والآخر كذلك فقل يقسم ويجبر من أبى لمن طلب وينفذ بينهم إلى أن يحصل ما يوجب تغيير القسم بزيادة أو نقص يوجب التغيير وقيل لا يقسم بحال وهو ما يفيد كلام الامام فى المدونة وقيل يقسم قسمة اغتلال بتراضهم فان أبى أحدهم القسم فلا يجبر عليه فغاير القول الأول واستظهر القول الثالث وسواء على ما استظهره قسم قسمة اغتلال أو قسمة انتفاع بأن يتنفع كل واحد بالسكنى بنفسه أو بالزراعة بنفسه مدة وإن كانت الأقوال الثلاثة إنما هى فى قسمة الاغتلال (قوله فلا يجوز قسمها مهايأة) أى وإن قلت المدة (قوله لافى غلة) عطف على مقدر تقديره وهى أى قسمة المهايأة جائزة فى منافع لا فى غلة قال عقب ويستثنى من قوله لافى غلة اللبن كما يأتى فية دما هنا بما يأتى فيجوز أن يغلب هذا يوماً وهذا يوماً اه والجواز مفيد فيما يأتى بما إذا كان هناك فضل بين (قوله كراه الحامات والرحا) أى وحينئذ فلا يجوز قسم غلتها مهايأة بأن يأخذ أحد الشريكين أجرتها يوماً أو جمعة أو شهراً والآخر كذلك (قوله كدار معلومة الكراء) أى أودابة أو عبد معلوم الكراء كالأول كانت الدابة أو الدار أو العبد مستأجراً لشخص كل يوم بكذا فيجوز أن يأخذ كل واحد من الشريكين اجرة شهر أو كان كل منهما غير مستأجر بالفعل لكن علم أن كل واحد منهما يؤاجر كل يوم بكذا (قوله لأنه) أى الكراء تبع لما أتى تبع للمدة العينة التى وقعت للمهايأة عليها فلودخلا على أن كل واحد يكبرى مدته ولم ينضب لم يجز لأنه من قسم الغلة (قوله قول محمد) كذا فى خش والذى فى المواق أن هذا القول المردود عليه منقول عن مالك (قوله قد يسهل) أى قسم الغلة مهايأة فى اليوم الواحد بأن يأخذ كل واحد من الشريكين غلة المشترك يوماً (قوله يأخذ حصته من المشترك) علم منه أن قسمة المراضاة قسمة رقاب وذوات كالقرعة الآتية بخلاف قسمة المهايأة فإنها قسمة منافع ولكن لا بد فى كل من المهايأة والمراضاة من رضا الشريكين فلا تفعل واحدة منهما إلا برضاها ولا يجبر أحد الشريكين على واحدة منهما إن أباه بخلاف القرعة فإنه إذا طلبها أحدهما وأباه الآخر وطلب المهايأة أو المراضاة فإنه يجبر على القرعة من أباه (قوله فكالباع) أى المفاير للمراضاة فاندفع ما يقال أن قسمة المراضاة يبيع فتشبهها به تشبيهه لنفسه (قوله وأنها تكون فيما تامل أو اختلف) أى فيجوز أن يأخذ أحدهما بقرة

صار له شيء ملك ذاته وأنها تكون فيما تامل أو اختلف كبدو ثوب

وفي الثلثي وغيره وسواء كانت بعد تعديل وتقويم أم لا ولا يرد فيها بالعين إذا لم يدخلها مقوما فيها وقد يتسامح فيها مالا يتسامح في البيع كما يأتي في قوله وفي قفيز أخذ (٥٠٠) أحدهما ثلثيه وأشار للقسم الثالث من أقسام القسمة بقوله (وقرعة) وهي المقصودة

من هذا الباب لأن قسمة
المرافعة في النافع كالإجارة
وقسمة المراضاة في
المرافعة كالبيع ولكل من
للإجارة والبيع باب
بخصه (وهي) أي قسمة
القرعة (تميز حق) في
محتاج بين الشركاء لا يبيع
للأحد فيها بالعين ويجبر
عليها من أباه ولا تكون
إلا فيما تامل أو تجانس ولا
يجوز فيها الجمع بين حظ
اثنين (وكفي) فيها
(قاسم) واحد لأن طريقه
الحجر كالتائب والفقير
والطبيب ولو كافرا وعبد إلا
إن يقيمه القاضي فلا بد فيه
من العدالة (لا مقوم)
فلا بد فيه من التعدد وظاهر
للأنصاف أنه المقوم للسلع
أو الأماكن المقسومة
بالقرعة والتزمه بعضهم
قائلا أنه ظاهر النقل
فليس المراد به خصوص
مقوم التلفات التي يترتب
عليه غريم أو قطع فيكون
للقوم هنا غير القاسم
فالقاسم مقدم فله على
للقوم لأن التقويم بعد
القسمة فإن كان القاسم
هو المقوم فلا بد من تعدده
على ما انتهى عليه المصنف

والآخر بقرة مثلها أو يأخذ أحدهما دارا والآخر دارا مثله أو يأخذ أحدهما حيوانا والآخر
عقارا أو ثوبا أو قمحا (قوله وفي الثلثي وغيره) ذكر ح أن محل جواز المراضاة في المكيل والموزون
إذا كان كل منهما من اصناف كصبرتي قمح وفول كل منهما بمجهولة القدر يأخذ كل واحد من
الشريكين واحدة باتراضى وأما نصف واحد كصبرتي قمح كل واحدة بمجهولة المكيل يأخذ كل
واحد من الشريكين واحدة منها باتراضى فلا يجوز قل عبق ومحل عدم الجواز إذا وقع القسم
جزافا بلا تحجر أو تبهر في المكيل للفرور والمخاطرة وأما تبهر في الموزون فيجوز وأولى مع الوزن أو
المكيل بالفعل (قوله إذا لم يدخلها مقوما) أي فإن أدخلها مقوما ردفها بالعين إلحاقا لها بالقرعة مالم يطل
الزمان والا فلا رد (قوله وقد يتسامح فيها مالا يتسامح في البيع) أي مراعاة للقول بأنها تميز حق
لا يبيع (قوله وفي قفيز) أي مشترك بين شخصين على السواء (قوله أخذ أحدهما ثلثيه) أي والآخر
ثلثه قسم القفيز بتراضيهما على هذا الوجه جائز مراعاة للقول بأن المراضاة تميز حق فكل منهما قد
تميز حقه وتبرع أحدهما لصاحبه بشيء من نصيبه أما على القول بأن المراضاة يبيع قسم القفيز على
الوجه المذكور ممنوع لما فيه من بيع الطعام بمثل متفاضلا (قوله ولكل من الإجارة والبيع باب
بخصه) أي بخلاف القرعة فإنها ليست كالبيع ولا كالإجارة فلذا كان هذا بابها (قوله وهي تميز حق)
هذا متفق عليه وأما المراضاة فقبل أنها يبيع وهو المشهور وقيل أنها تميز حق (قوله بين الشركاء) أي
بين شريكين فأكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فلذا يردفها بالعين الخ) أي فلأجل كونها
ليست يباع يردفها بالعين أي ولو كانت يباع لا يرد فيها بالعين لأن العين لا يرد به البيع ويجبر عليها من
أبائها أي ولو كانت يباع لم يجبر عليها من أبائها لأن البيع لا بد فيه من رضا المتبايعين (قوله ولا تكون إلا
فيما تامل) أي أنها تكون إلا فيما تامل من الاصناف كبقرة وجاموس وقمح وفول أو المتحد
منهما كمدين أو دارين أو ثوبين لافي مختلف (قوله ولا يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين) أي
بخلاف المراضاة فإنه يجوز فيها ذلك (قوله وكفي فيها) أي في قسمة القرعة أي كفي في تمييز الحقوق
بقسمة القرعة قاسم واحد والمراد كفي في الأجزاء وأشهر هذا أن الاثنين أولى وبه صرح ابن
الحاجب (قوله الآن يقيمه) أي القاسم وقوله فلا بد فيه من العدالة أي لأن القاضي لا يقيم مقامه
إلا العبد بخلاف ما لو كان ذلك القسم أقامه الشركاء فإن ألحق لها فلهما أن يقيما ولو عبدا أو كافرا
(قوله أنه المقوم للسلع) أي المتلفة (قوله المقوم للسلع أو الأماكن) أي المعدل لأجزاء
المقسوم كذراع من الجانب الشرقي بذراعين من الغربي وكقفير من بر يعدل قفيزين من شعير
(قوله التي يترتب عليها) أي على تقويمها (قوله أو قطع) أي كتقويم مسروق ليترتب على سارقته
القطع (قوله فالتقاسم مقدم فله على المقوم) لعل الأولى فالتقاسم فله مؤخر عن فعل المقوم لأن
التقويم قبل القسمة أي تميز الانصباء بضرب السهام فتأمل (قوله وأجره) أي أجرته (قوله أي
على عدد الشركاء) أي مفوضة على عدد الشركاء (قوله وكذا أجره الكاتب والمقوم) أي
مفوضة على عدد الرموس لا على قدر الانصباء (قوله وكره أخذ الأجرة الخ) في بن تميم
الكراهة بمن كان مقاما من طرف القاضي للقسمة أمان استأجره الشركاء على القسم لهم فلا كراهة

(وَأَجْرُهُ) أي القاسم (بالعدل) أي على عدد الشركاء بمن طلب القسم أو أباه لاعتلى قدر الانصباء
لأن تب القاسم في تميز النصيب اليسير كتعبه في الكبير وكذا أجره الكاتب والمقوم لليلة المذكورة (وكره) أخذه الأجرة بمن
قسم لهم سواء كانوا أيتاما أو غيرهم لأنه ليس من مكارم الاخلاق وهذا إذا لم يكن له شيء في بيت المال على ذلك وإلا حرم عليه الأخذ

نائب الماعل والمراد بغيره
القومات (بالقيمة) لا
بالعدد ولا بالمساحة حيث
اختلفت أجزاء المقسوم
فان اختلف لم يمتنع تقويم
بل يقسم مساحة وأما
ما يكال أو يوزن واتخذت
صفته فانه يقسم كيلا أو
وزنا لا قرعة وقيل يجوز
قسمه قرعة أيضا ولا
وجه له (وأقره) في
قسمه القرعة (كل نوع)
من عقار وحيوان وعرض
احتمل القسم أم لا، لكن
الذي لا يحتمله يفرد لبيع أو
يقابل به غيره في التقويم
إن رضيا بذلك، فعلى الفرد
أنه لا يضم لغيره في القسم
فلا يجمع بين نوعين ولا
بين صنفين متباعيين بل
كل نوع على حدة فلهذا
رشد لا يجمع في القصة
بالسهم الدور مع الحوائط
ولا مع الأرضين ولا
الحوائط مع الأرضين بل
يقسم كل شيء من ذلك
على حدة كما نطق له
المصنف بقوله (وشرح) في
القصة (دور وأقره)
الواو بمعنى أو إلا لاجتماع
دور لأقره بل يجمع
الدور على حدة والأقره
بعضها لبعض على حدة
والأقره جمع قراح
بفتح القاف وتخفيف الراء
مبالغة في مقدور أي إن هبت

في أخذه الاجرة (قوله من قسم لم) أي سواء كانوا أيتاما أم لا (قوله وكذا إذا كان الأخذ مطلقا) أي
إن محل الأنعام الأربعة المذكورة حيث كان لا يأخذ إلا إذا قسم بالفعل فان كان يأخذ مطلقا
كالمسمى في زماننا بالقسم حرم أخذه مطلقا كان المال لأيتام أو لسكبار كان له أجر في بيت المال
على القسم أم لا، فالصور ثلث: الحرمة في مت، والكرامة في اثنين (قوله والمراد بغيره القومات)
أي كالثياب والحيوان (قوله بالقيمة) أي تقوم الدور نواحيها في الدار أو الحيوان أو الثياب ويجعل
أقسام بقدر عدد الروس كما يأتي وهذا في قصة القرعة وكذا في قصة المراضاة إن أدخل مقوما
تقوم الدور أو جهات الدار وكذا الثياب والحيوان ويأخذ كل واحد دارا أو جهة أو ثوبا أو
حيوانا بالتراضي فقول المصنف وقسم العقار وغيره بالقيمة سائر في قصة القرعة والمراضاة إن أدخل
مقوما (قوله لا بالعدد) أي في الثياب والحيوان وقوله ولا بالمساحة أي في العقار كالارض. والدور
(قوله حيث اختلفت أجزاء المقسوم) أي في القيمة (قوله فان اتفقت) أي أجزاء المقسوم في القيمة
بأن كانت الدور متساوية بالقيمة (قوله واتفقت صفته) أي كسمراء وعجولة وكون السمن شجيا
أو ممن رعى برسم مثلا وإنما قيد بقوله واتفقت صفته لانه محل الخلاف وأما يختلف الصفة فلا
يقسم بالقرعة اتفاقا بل بالكيل والوزن (قوله فانه يقسم كيلا أو وزنا لا قرعة) لانه إذا كيل أو وزن
فقد استغنى عن القرعة فلا وجه لدخولها فيها أي في الكيل والوزن وهذا قول ابن رشد وأقرب به
الشيبني واقتصر عليه صاحب المعين وصاحب التحفة (قوله وقيل يجوز قسمه قرعة) أي حينئذ
تقوم كالمقسومات لكن لا يجمع بين صنفين منها، وبه أفى ابن عرفة واستظهره صاحب المعيار
(قوله ولا وجه له) أي فالمعول عليه القول الأول وهو أن للكيل والوزن لا يقسم بالقرعة وأما بالمراضاة
فهو جائز اتفاقا إذا كان كل من الكيل والوزن من أصناف وأما إذا كان من صنف واحد فلا يجوز
إذا وقع القسم جزافا بلا تخر أو بتخر في الكيل وأما بتخر في الوزن فيجوز وأولى مع الوزن أو
الكيل بالفعل كما ر (قوله وأقره الخ) فإذا امت إنسان وخلف عقارا وحيوانا وعرضا فان كل نوع
يقسم على حدة ولا يضم لغيره هذا إن احتمل القسم فان لم يحتمله يبيع وقسم ثمنه ولا يضم لغيره إلا إذا
تراضى الورثة على جمعه مع غيره وإلا يجمع فقول الشارح لكن الذي لا يحتمله يفرد لبيع أي ويقسم
ثمنه وقوله أو يقابل به غيره في التقويم أي فإذا تراضوا على جمع مالا يحتمل القسم من الأنواع لغيره فانه
يعمل به كما في فتح وقوله إنه لا يضم لغيره في القسم أي وأما كونه يقسم أو يباع ليقسم ثمنه شيء آخر
(قوله فلا يجمع بين نوعين) أي كالعقار والحيوان والعرض فهذه أنواع ثلاثة فلا يجمع بين نوعين منها
بل يقسم كل نوع منها على حدة وقوله ولا بين صنفين متباعيين أي كالارض والحوائط والدور فإن
هذه أصناف للعقار فلا يجمع بين صنفين منها بل يقسم كل صنف منها على حدة. واحتز بقوله
متباعيين من الصنفين المتقاربين كالحرير والصوف فانهما صنفان للز متقاربان لان المقصود منهما
الستر واتقاء الحر والبرد فيجمعان كما يأتي (قوله بل كل نوع على حدة) أي يقسم بالقرعة على حدة
وأراد بالنوع ما يشمل الصنف وإلا كان الأولى أن يقول بل كل نوع أو صنف يقسم على حدة (قوله في
القصة بالسهم) أي القرعة واحتز عن قصة المراضاة فانه يجوز الجمع فيها بين تلك الأنواع فيجوز
أن يراضى الورثة على أن يأخذ كل واحد منهم نوعا منها (قوله بل يقسم كل شيء من ذلك على حدة)
أي إن احتمل القسم وإلا يبيع وقسم ثمنه ما لم يراض الورثة على جمعه مع غيره وإلا يجمع كما ر (قوله بل
يجمع الدور على حدة) أي يجمع بعضها لبعض وتقس على حدة (قوله أرض الزراعة) أي الحالية
من البناء والتجر كما قال الجوهري (قوله بالغة في مقدار) هذا غير متعين إذ يصح أن تكون المبالغة

ولو كان تعيينها بالوصف رفعا للجهالة والتعيين بالوصف إغماها في الدور والأفرحة الغائبة غيبة غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن تغير ذاتها أو - وقتها إذا ذهب إليها وهذا غير قوله وتفاوت كالميل إذ هو في جواز جمعها في القسم وهذا في جواز قسمها في حد ذاتها * ولجواز الجمع شروط أشار لها بقوله (إن) (٥٠٢) تساوت قيمة (ولو اختلفت صفة البناء فيها) (ورغبة) قد تكون القيمة عند

في قوله جمع والبناء لالملازمة أي جمع دور أو أفرحة ، هذا إذا كان جمعها ملتبسا برؤيتها بل ولو كان ملتبسا بوصف (قوله ولو كان تعيينها بالوصف) أي للساحة والبناء (قوله والتعيين بالوصف الخ) الأوضح أن يقول ولا بدّ فيما ينقسم بالفرعة من الدور والأفرحة إذا كان معينا بالوصف أن يكون غائبا غيبة غير بعيدة من محل القسم (قوله بحيث يؤمن تغير ذاتها) أي ولو كانت الغيبة أزيد من كيل (قوله وهذا) أي اشتراط أقرب الغيبة هنا (قوله وتفاوت) أي وتفاوت (قوله في جواز جمعها) أي مع الحاضر القسم * والحاصل أنه لا يجوز جمع الغائب مع الحاضر في القسم إلا إذا كانت غيبته قرية كالميل سواء كان ذلك الغائب معينا بالوصف أو برؤية سابقة (قوله في حد ذاتها) أي بقطع النظر عن جمعها مع غيرها ، وحاصله أن ينقسم بالفرعة إذا كان غائبا وكان معينا ولو بالوصف لا بد في صحة قسمته بالفرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن من تغير ذاته أو سوقه ولو كانت الغيبة أكثر من كيل إلا أنه إن كانت الغيبة كيل فأقل قسم بالفرعة مع ضمه لغيره من الحاضر ، وإن كان أزيد من كيل فإنه يقسم بالفرعة على حدته من غير ضم (قوله ولجواز الجمع) أي جمع الدور بعضها لبعض والأفرحة بعضها لبعض (قوله فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء) أي في الرغبة * والحاصل أن المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشركاء ، ولا يلزم من تساوي الدارين في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فهما فأحد الأمرين لا يفتى عن الآخر فلا بد منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها ، وحينئذ فأحد الأمرين يفتى عن الآخر * وحاصل الجواب في كلام المصنف رغبة الشركاء وهذه قد تختلف وإن كانت القيمة متحدة وحينئذ فأحد الأمرين لا يكفي عن الآخر (قوله وتفاوت كالميل) ظاهره رجوع هذا القيد للدور والأفرحة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاه للدوة وتبعه ابن فرحون واعترضه طفي بأن المدونة لم تجعل الميل حدا للقرب إلا في الارضين والحوائط وأما الدور فقال فيها وإن كان بين الدور مسافة اليومين واليوم لم تجمع انظر بن (قوله والجمع بالشراطين المذكورين الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن الأولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال إنه إنما أتى بأن لاختلاف الفاعل في المحلين ففيه نظر ، لأن هذا إنما يمنع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من عطف الجملة على الجملة ، ولا يمنع منه اختلاف الفاعل تقول إن جاء زيد وسلم عليه عمرو كان كذا وكذا (قوله وهي ما يشرب الخ) أي وهي أرض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السبع لأن الذي يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسيح اسم للأرض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع السبع في القسم بالفرعة أحد طريقتين مرجحتين والأخرى عدم جمعهما انظر بن (قوله لأن زكاته) أي زكاة ما يخرج منها (قوله كغيرها) أي مما لا يحتمل القسم من أنواع العقار (قوله لأن لما زيد شرف) أي بسكنى ورثهم ولذا قيد ابن حبيب بكون المورث له شرف وحرمة (قوله وهو الأرحح) أي لأنه تأويل الأكثر وأما الأول فهو تأويل فضل ، ولابن حبيب قول آخر مثل الأول إن كان المورث له فضل وحرمة وجهه بعضهم تأويل ثالثا ونص ابن عرفة وهل الدار المعروفة بسكنى الميت كغيرها أي في إجابة من طلب جمعها مع غيرها ثالثا إن لم يكن الميت شريفا لها

الناس متفقة ورغبة الشركاء لأمرها مختلفة فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء (وتفاوت) أي الدور أو الأفرحة أي تفاوت إمكانية (كالميل) والميلين أي يكون الميل أو الميلان جامعا لأمكنها حتى يصح ضم بعضها في قسمة الفرعة لبعض فإن تباعدت لم يجز الضم بل تفرد على حدة إن تعينت ولو بالوصف كاتقدم والجمع بالشراطين المذكورين (إن دعا إليه) أي إلى الجمع (أحدهم) ليجمع له حظه في مكان واحد ولو أتى الباقيون فيجبر على الجمع من أباه (ولو) كانت (بعلا) وهو ما يشرب زرعها بسوقه من رطوبتها كالذي يزرع بأرض النيل بمصر (وسيحاً) وهو ما يسقى بما يجري على وجهها كالعين والأنهار والمطر وإنما جمعا لا شرا كهما في جزء الزكاة وهو العشر ، وأما ما يسقى بالآلات فلا يجمع مع واحد منهما لأن زكاته نصف العشر ، واستثنى من قوله وجمع دور قوله (إلا) داراً (معروفة بالسكنى) لمورثهم

(فالقول لمفردا) لا لمن أراد جمعها مع أخرى إن حصل لكل منهما أو منهم جزء ينتفع به انتفاعا تاماً وإلا ضمت لغيرها ولا تباع ليقيم عنها كغيرها لأن لما زيد شرف على غيرها (وتؤولت أيضاً بخلافه) وأنها كغيرها فالقول لمن دعا لجمعها مع غيرها وهو الأرحح وإن كان صنيع المصنف يفيد ضعفه

(وفي) جواز جمع (العلو والفضل) بالقرعة لأتبعهما كاشيء الواحد وعدم جوازه إلا بالتراضي لأتبعهما كالشئين المختلفين (تأويلان) وأفرد كل صنف كفتحاح) عن غيره من شجر خوخ ونخل ورمان فكل صنف يفرد في قسمة القرعة عن غيره ويقسم على حدته (إن احتمل) وإلا ضم لغيره (إلا كحائط فيه شجر مختلفة) (٥٠٣) مختاطة فلا يفرد بل يقسم ما فيه

بالقيمة للضرورة ويجمع لكل واحد حظه في مكان واحد ولا يضر ما يحصل له فيه من أصناف الشجر (أو أرض بشجر) أي معه أو ملتبسة به وأرض بالجر عطف على حائط ولو حذف السكاف ونصبها كان أحسن (متفرقة) يعني فيها شجر متفرق فانها تقسم مع شجرها بالقيمة إذ لو قسمت الأرض على حدة والأشجار على حدة ربما صار كل واحد شجرة في أرض صاحبه وأما غير المتفرقة فلا يتوهم فيه أفراد الأرض عن الشجر بل المنظور به الشجر والأرض تبع وهو معنى قوله وأفرد كل صنف كفتحاح الخ (وجاز صوف) أي قسمه (على ظهر) قبل جزه (ان جز) أي إن دخل على جزه (وإن) تأخر تمام الجز (لكنصف شهر) الأولى حذف السكاف إذ لا يجوز أكثر وأما ابتداء الجز فلا يجوز تأخيره أكثر من عشرة أيام لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه وهذه المسئلة والثان بعدها في قسمة المراضاة لافي القرعة لأنها مبيزة حق

به حرمة لابن أبي زمين مع قول أكثر مختصرهما وفضل وابن حبيب (قوله وفي جواز جمع) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بالقرعة بأن يجعل هذا قسما وهذا قسما وترى القرعة فكل من جاءت عليه قرعته أخذه أولا يجوز جمعها في القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدته (قوله وعدم جوازه) أي وعدم جواز جمعها في القرعة وقوله إلا بالتراضي استثناء منقطع أي لكن يجوز الجمع بينهما في المراضاة وقوله لأتبعهما كالشئين الخ أي ولا يجوز الجمع بين مختلفتين في قسمة القرعة (قوله وتأويلان) أي في جواز جمعها في القرعة وعدم جواز جمعها وأما جمعها في التراضي بأن يتراضيا على أن أحدهما يأخذ الأعلى والآخر يأخذ الأسفل فهو جاز اتفاقا (قوله كل صنف) هو بالتبوين والسكاف في قوله كفتحاح يعني مثل صفة لصف وهذا الذي أئاده الصنف هنا قدر زاد على ما تقدم من إفادة أن كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فلا أشجار تقرد عن البناء وعن الأرض وما هنا أفاد أن أصناف الأشجار يفرد كل صنف منها عن غيره فإذا كان في الحائط أصناف من الشجر وكان كل صنف منها مفردا على حدته في الحائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسم بأن حصل لكل وارث شجرة كاملة فأكثر من ذلك الصنف ولا يضم صنف لصف آخر قال عبق واعلم أن أفراد كل صنف من الشجر ومن الدور عند فقد شرط الجمع حق لله فليس لها التراضي على خلافه كذا يظهر (قوله مختلفة) أي مختلفة الأصناف (قوله يقسم ما فيه) أي من الأصناف بالقرعة (قوله للضرورة) هذا جواب عما يقال كيف جازت القرعة هنا أي في الأشجار المختلفة مع أنها لا تدخل في صنفين (قوله أي معه أو ملتبسة الخ) أشار إلى أن البناء إما للمصاحبة أو للملازمة ومتفرقة صفة لشجر لا لأرض إذ هي واحدة والشجر مفرق فيها وحينئذ فلا قلب في الكلام كما ادعاه عبق أي أو شجر متفرق في أرض وحاصله أن الأرض إذا كان فيها شجر مفرق فانها تقسم مع شجرها بالقرعة وتعديل بالقيمة ١٥ وفي عبق لم يتعرض للصنف للعبوب بناء على أنها تقسم بالقرعة وفي الطرر القطاني أصناف لا تجمع في القسم أي بل يقسم كل صنف منها على حدته أو يباع ويقسم عنه (قوله على ظهر) أي حال كونه على ظهر كقيم (قوله إذ لا يجوز أكثر) أي الدخول على تأخير تمام الجز أكثر (قوله لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه) أي والمغفر فيه التأخير لنصف شهر فقط قول الشارح لما فيه من بيع الخ علة لقوله إذ لا يجوز أكثر أي إذ لا يجوز الدخول على تأخير تمام الجز أكثر من نصف شهر لما فيه الخ (قوله وهذه المسئلة) أي قول المصنف وجاز قسم صوف على ظهر (قوله فيجوز لأكثر) أي فيجوز وإن تأخر كل من الشروع في الجز وتماه لأكثر من نصف شهر وما ذكره الشارح تبع فيه الشيخ كريم الدين البرموني واعتمده شيخنا وفي شرح الديمري ان ما ذكره المصنف من الشروط في قسمة القرعة أيضا (قوله وجاز أخذ الخ) يعني أن من مات وترك عروضا حاضرة وديونا له على رجال شق جاز للورثة قسم ذلك مراضاة بأن يأخذوا رث عرضا وارث ديننا يتبع به الغريم إن كان ذلك الدين مما يجوز بيعه (قوله بأن حضر الدين وأقر) زادت تلا عن ابن ناجي ولا بد من الجمع بين الوارث والدين لأجل اطمئنان النفس ودفع المشاحة تأمل (قوله لما فيه من دمة) أي من

فيجوز لأكثر (و) جاز (أخذوا رث عرضا) من تركته ورثته في نصيبه (وأخذوا رث) آخر ديناً (يتبع به الغريم في قسمة مراضاة لا القرعة) (إن جاز بيعه) أي الدين بأن حضر الدين وأقر وكان مليئا تأخذه الأحكام وأما أخذ كل واحد ديناً على رجل غير الآخر فلا يجوز لما فيه من دمة بذمة وهو لا يجوز فإن كان الدين على رجل واحد

يأخذ كل منهما منه ما يخصه جاز (و) جاز في قسمة المراضاة (أخذ أحدهما قطنة) كقول (والآخر قحاً) بدأ بيد وإلا منع لما فيه من بيع طعام بطعام لأجل وأما في القرعة فلا يجوز لأنه لا يجمع فيها بين صفتين (و) جاز (خيار أحدهما) وخيارهما معاً إذا دخل على ذلك لوجبه بعد القسم وظاهره في المراضاة (٥٠٤) والقرعة وهو ظاهر المدونة (كالبائع) في اللدة المذكورة في الخيار المختلفة

ببعض اختلاف السلع وفيما بعد رضا وغير ذلك، ويصح رجوع قوله كالبيع لقوله وأخذ أحدهما قطنة الخ فهيد المتاجرة كأقدمنا لا بقوله وأخذ وارت مرضاً الخ لأن قوله إن جاز بيعه يعني عنه (و) جاز ذلك يا من استعمرت أرضاً مضمونة باللفظ أو العرف لغرس فيها شجرة (أ) غرس أخرى (بدل المقموعة) (إن أقبلت شجرتك) قبل تمام اللدة يساوي أو جعل فاعله (من أرض غيرك) إنه لم تكن (للفروسة) (أرض) من الأولى من جهة عروقها أو من جهة فروعها التي تستريح الأرض وشبه فيها لحواز قوله (كغرسه) أي كجواز غرس صاحب الأرض شجرة (بجانب نهرك) الجارية في أرضه أي أرض الغارس وليس لهية النهر معارضة رب الأرض في ذلك (وسميت) بأرب النهر الجارية في أرض غيرك (في طرح كناسة) أي كناسة نهرك المسمى بجانبه غرس غيرك (على المشرق) لكن

بيع م في ذمة بما في ذمة أخرى وهو لا يجوز للنهي عن بيع الدين بالدين (قوله يأخذ كل منهما منه ما يخصه) أي فتراضي الورثة على أن يأخذ الخ (قوله جاز) أي ولو كان الغريم غائباً لأنه لا غر فيه وسواء كان الدين كله مؤجلاً بأجل أو بأجلين كأن يكون الدين مائتين إحداهما محرمية والأخرى رجبية فيتراضي الورثة على أخذ كل واحد منهما مائة (قوله لأنه لا يجمع فيها بين صفتين) أي بل يقسم كل صنف على حدته بناء على دخول القرعة في المكيلات واللوزونات (قوله وجاز خيار أحدهما) أي جاز أن يقسما ويجعلا لأحدهما أو لهما معاً الخيار سواء دخلا على ذلك أو جعله أحدهما للآخر بعد القسم (قوله وهو ظاهر المدونة) وذكر بعض الرواة منعه في القرعة وأما في المراضاة فلا نزاع في جوازه (قوله كالبيع) أي حالة كون الخيار هنا مائلاً للخيار في البيع في اللدة المختلفة باختلاف السلع وفيما يدل على الرضا وفيما يدل على الرد (قوله يعني عنه) أي يعني عن رجوعه له (قوله يا من استعمرت أرضاً) أي أو استأجرتها (قوله غرس أخرى) أي سواء كانت من جنس الأولى المقموعة أو من غير جنسها وأما غرس اثنتين بدل المقموعة فأجازه بعضهم إن كان من جنس الأولى وفي المدونة لا يغرس اثنين مكان واحدة وظاهرها ولو كانا من جنس الواحدة ولو لم يحصل بهما ضرر (قوله أو فعل فاعل) أي سواء كان غير المستعير أو كان هو المستعير (قوله إن لم تكن للفروسة) أي التي تريد غرسها (قوله من جهة عروقها) أي بأن تكون عروقها للقبية في الأرض تصرفاً بما يجاوره أو تهلكه (قوله بياض لأرض) أي الأرض البيضاء أي المشرقة بالشمس فتضعف منفعتها بسر الفروع لها (قوله الجارية) أي التي اجريته في أرضه بأذنه وأوصلته لأرضك (قوله وليس لرب النهر معارضة رب الأرض في ذلك) ظاهره مطلقاً أضر بالنهر أم لا وقيدته التجميع بما إذا لم يضر به وهو مقتضى التشبيه في كلام المصنف اه بن (قوله كناسة) أي طينه الذي يخرج منه (قوله على العرف) أي على عرف أهل البلد من طرحها على حافته أو بعيداً عنه (قوله لكن إن جري) أي العرف وقوله بالطرح على حافته أي وكان بها شجر وكان هنا سعة وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن قول المصنف ولم تطرح مخافته الخ كالمستثنى مما قبله (قوله وإلا طرح عليها) أي على حافة النهر يعني في أسفل الشجر للغروس على حافة النهر لا على أعلى الشجر كذا في عرق والدي في المدونة كما في المواق أنه إن ضاق ما بين الشجر طرحت فوقها (قوله وحينئذ) أي وحينئذ يذرع الإمام القاسم من بيت المال حرم عليه الأخذ من قسم لهم سواء كانوا أيتاماً أو لا وكذلك إذا جعل له الإمام أو القاضي في كل تركة أو في كل شركة كذا سواء قسم أو لم يقسم فانه ممنوع بلا خلاف وأما إذا جعل له في كل تركة أو شركة كذا إذا قسم وقسم بالفعل فأخذه مكروه كانوا أيتاماً أم لا وأما الشركاء إذا تراضوا على من يقسم لهم بأجر معلوم فذلك جائز بلا خلاف هذا معصل مافي المدونة والتوضيح وابن عرفة عن عياض (قوله وهذا إذا شهد عند غير من أرسله) أي وسواء كان مقاماً من طرف القاضي أو لا كما هو المنصوص في المواق وغيره وأما قول عبق وهذا كذا إذا لم يكن مقاماً من طرف القاضي وإلا جازت شهادته على فعل نفسه

عند إن جرى بالطرح على حافته وكان هناك سعة فلا يعمل به كما أشار له بقوله (ولم تطرح) الكناسة (على حافته) أي النهر إذا كان بها شجر فتركه (ان وجدت سعة) والا طرح عليها (وجاز ارتزاقه) أي القاسم (من بيت المال) وحينئذ يحرم عليه الأخذ من قسم لهم كما مر (لا شهادته) على من قسم لهم أن كل واحد وصله حقه من القسمة فلا تجوز ولو تعدد لأنها شهادة على فعل النفس وهذا إذا شهد عند غير من أرسله

وأما عند من أرسله فيجوز وفي الحقيقة كلام المصنف غير محتاج لتقييد إذ حقيقة الشهادة إنما تكون عند غير القاضي الذي أرسله وأما عند من أرسله فأعلام بما حصل (و) (جاز) (في قفيز) مشترك بين اثنين مناصفة (٥٠٥) (أخذ أحدهما ثلثه والآخر ثلثه) أو

أقل أو أكثر مراضة فقط لاقرة إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة (لأن زاد) أحدهما (عينا) لصاحبه لأجل دناءة نصيبه (أو) زاد (كيلا لدناءة) في منابه وسواء كان القسم عينا أو طعاما فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين ويؤخذ منه أن الزيادة إذا وقعت في الأجود جاز كما إذا استويا جودة أو رداءة (و) (جاز) (في كئلائين قفيزا) من حب مشترك بينهما سوية (و) (كئلائين درهما) كذلك (أخذ أحدهما عشرة دراهم وعشرين قفيزا) والآخر عشرين درهما وعشرة أقدرة (إن اتفق القمح) أو غيره من الحب (صفة) صمراء أو محمولة قويا أو غلثا بناء على أنها تتميز حق لا يبيع بمزلة قسم للكيل وحده تافلا والدرهم وحدها تافلا وقد علت جوازها حيث اتفق جودة ودرءة فلان اختلفت صفة القمح لم يحز لاختلاف الأغراض فينتفي للعروف وكذا لما اختلفت الدراهم لكن العبرة في الدراهم باختلاف الرواج لا الذات فاختلافها في صفتها مع الاتفاق في الرواج لا يضر

عند من أقامه وعند غيره فهذا القيد غير صحيح والنص بخلافه انظر للواق وغيره اه بن (قوله) وأما عند من أرسله فيجوز أي ولو بعد عزلة حيث تولى به ذلك وشهد عنده حال التولية (قوله) وفي قفيز أخذ الخ) أخذ عطف على ارتزاقه والجار والمجرور أعى في قفيز فاصل بين العاطف والمعطوف والقفيز ثمانية وأربعون صاعا وهو السمي عندنا بمصر زكية اه شيخنا عدوى (قوله) مراضة فقط لاقرة) أي وأما لاقرة فيمنع ولو على القول بدخولها في الثلثيات لأنه لا بد في الجواز في هذه المسئلة من رضا الشريكين بالفاضل والقرعة إنما تكون عند الشاحة وما ذكره المصنف من الجواز في مسألة القفيز إذا وقع القسم مراضة مبنى على أن المراضة تميز حق لأنها يبيع وإلا فالمنع فما ذكره المصنف من الجواز فرع مشهور مبنى على ضعف لأن المشهور أن المراضة يبيع (قوله) إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة) أي وكذا إذا كان الثلث أردأ لتحقق الفضل وهو معنى قول الشارح الآتي ويؤخذ منه الخ وأما إذا كان الثلثان أردأ فالمنع لدوران الفضل من الجانبين (قوله) لأن زاد أحدهما عينا الخ) أي لا يجوز إذا اقتسما عينا أن يريد أخذ الجيدة عينا لأخذ الرديئة لأجل دناءة ما أخذه ولا يجوز إذا اقتسما طعاما أن يزيد أخذ الجيد كيلا لأخذ الرديء لدناءة ما أخذه (قوله) لدوران الفضل من الجانبين) أي الفضل الحكمي لأن الجودة منزلة الزيادة في العدد فصاحب الجودة يرغب لها لجودتها وإن كانت أقل عددا وأخذ الدنيئة يرغب لها لكثرة ما دار الفضل من الجانبين اتقى قصد المعروف فغلب جانب البيع (قوله) في الأجود جاز) أي بأن دفع أخذ الأردأ لأخذ الأجود زيادة (قوله) كما إذا استويا جودة أو رداءة) أي وزاد أحدهما لصاحبه (قوله) أخذ أحدهما) على سبيل المراضة إذ لا يجمع في القرعة بين نوعين (قوله) على أنها) أي المراضة تميز حق فهو فرع مشهور مبنى على ضعف (قوله) لا يبيع) أي والالمنع لما فيه من بيع طعام ودرهم عتقها وقوله بمنزلة أي فذلك بمنزلة الخ (قوله) فإن اختلفت صفة القمح) أي بأن أخذ أحدهما محمولة والآخر صمراء أو أخذ أحدهما نقيا والآخر غلثا (قوله) لاختلاف الأغراض) أي لأن عدو لها عما هو الأصل من أخذ كل واحد حصته من الاقدرة والدرهم إنما هو لغرض وهو هنا المسكاسة (قوله) وكذا إن اختلفت الدراهم) أي في الصفة فإنه لا يجوز كما قاله بعضهم وعلى ذلك بأنها إذا اختلفت في الصفة اختلفت الأغراض فينتفي المعروف لأن عدو لها عما هو الأصل من أخذ كل واحد حصته في الدراهم إنما هو لغرض المسكاسة وقوله لكن العبرة الخ هذا إشارة لطريقة أخرى وهي المتمدة وحاصلها أنه لا يشترط في الجواز اتفاق الدراهم في الصفة والعبرة إنما هو باتفاقها في الرواج فاختلافها في الصفة مع الاتفاق في الرواج لا يضر وهذه الطريقة ظاهر المصنف حيث خصص شرط الاتفاق في الصفة بالقمح فيقتضى أن الدراهم لا يشترط اتفاقها صفة ~~في~~ تنبيه ~~في~~ مثل مسألة المصنف في الجواز مسألة المدونة وهي مائة قفيز قمح ومائة قفيز شعير شركة بين اثنين اقتسماها مراضة فأخذ أحدهما ستين قمحا وأربعين شعيرا وأخذ الآخر ستين شعيرا وأربعين قمحا فيجوز مع اتفاق الحب في الصفة بناء على أنها تتميز حق (قوله) ووجب غلبة قمح إن زاد غلثه على الثلث) أي سواء كان الغلث ثيبا أو غيره وكذا يجب تنقية بلع زاد حشفه البالي الذي لا حلاوة فيه على الثلث وإنما وجبت الغلبة عند زيادة الثلث على الثلث لأن يمه من غير غلبة فيه ضرر كثير

٦٤ - دسوقي - لث على المتمدل لأنها لا تتراد لأعيانها (ووجب غلبة قمح) وغيره من الحب (ليبيع) أي لأجل يبعه (إن زاد غلثه على الثلث وإلا) يزد على الثلث بأن كان الثلث فدون (ندبت) الغلبة

بخلاف القسمة فلا تجب فيها القرعة ولو زاد الثلث على الثلث (و) جاز في القسم (جمع بز) البزفتح الباء كل ما يلبس من قطن أو كتان أو صوف أو خز أو حرير مخيطاً أو غير مخيط أي جمع بعضه لبعض بعد أن يقوم الكتان على حدة والقطن على حدة وهكذا فلا يجب إفراد كل صنف على حدته (ولو) (٥٠٦) كصوف وحرير) لأنها كالصنف الواحد عندهم لأن المقصود منها اللبس وأما

القرعة فلا تعتبر شرعاً وسواء احتل كل صنف التسمية على حدته أم لا (لا) جمع أرض (كبل وذات) أي مع أرض ذات (بئر) بدولاب (أو غرب) أي دواكير فتاير العطوفان والأوجه في الفاير أن يقال ذات بئر مطلقاً أو ذات غرب من بحر أو غير فلا يجوز الجمع بينهما في القرعة لاختلاف زكاة ما يخرج منهما فكانا صنفين متباعدين كالذوعين ومنطوقه ثلاث صور البعل مع كل منهما وبهما معاً ومفهومه أن ضم ذات الدولاب لذات الغرب جائز والسيح وهو ما يروى بالماء الواصل لها من الأممية والأنهار كالبل في تلك الأنعام وهو مدخول الكاف (و) لا يجوز (عمر) بالثلاثة أي قسمه على رموس الشجر والراد عمر النخل خاصة وهو البلع الصغير الذي لم يبد صلاحه بدليل الشرط الآتي (أو زرع) بأرضه قبل بدو صلاحه

(قوله بخلاف القسمة) أي بالقرعة بناء على دخولها في المكيلات والموزونات وإنما اغتفر فيها عدم القرعة لأنها تميز حق فيقتفر فيها لا يغتفر في البيع وذكر المصنف مسألة البيع هنا مع أنه لا تعلق لها بالقسمة إشارة إلى أن القرعة فيها ليس حكمها كالبيع (قوله وجاز في القسم جمع بز الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف وجمع الخ ليس عطفًا على فاعل وجب ولا نذب بل على فاعل جاز التقدم وحمل جواز الجمع إذا ترافعا لحاكم وطائبا القسم وليذكرهما ولا أفراداً أما لو طلب الجمع أحدهما كان واجباً فان طلبا الأفراد كان الجمع ممنوعاً (قوله كل ما يلبس) أي ومنه القراء كالبياض (قوله وهكذا) أي ثم يجمع في القسم فتتعدد عند التقويم وتجمع عند القسم بالقرعة لأنها وإن كانت أصنافاً حقيقة لكنهم جعلوها كالصنف الواحد لان الفرض من هذه الأصناف واحد وهو الستر واتقاء الحر والبرد (قوله فلا يجب إفراد كل صنف على حدة) أي بالقسم بل يجوز كما يجوز جمعهما (قوله ولو كصوف) هذا مبالغة في محذوف أي وجمع بز مختلف ولو كان الاختلاف كصوف الخ (قوله لا جمع أرض) أي لا يجوز في قسمة القرعة جمع أرض كبل وهي التي يشرب زرعها بعروقه من رطوبتها (قوله أو غرب) أي أو ذات بئر بغرب (قوله فتاير العطوفان) أي لان الغرب معطوف على محذوف وهو الدولاب وهما متفايران لا أنه عطف على بئر حتى يازم عطف الخاص على العام بأولان الغرب يسقى به من البئر (قوله مطلقاً) أي سواء كانت بدولاب أو بغرب (قوله فلا يجوز الجمع بينهما) أي بين البعل وبين ذات البئر أو ذات الغرب (قوله كالذوعين) أي فان الزكاة من الأول والعشر ومن الآخرين نصف العشر فنزلت تلك الأراضي منزلة الأنواع المختلفة وهي لا تجمع في القرعة (قوله والسيح) مبتدأ، وقوله كالبلع خبره وقوله في تلك الأقسام أي أقسام النطوق والمفهوم فلا يجمع أرض سيح مع ذات بئر بدولاب أو غرب ولا معهما وإنما جمع السيح مع البعل فقد تقدم للمصنف جوازه وهو أحد قولين والآخر للنع وأنشأ له المصنف سابقاً بلو وقوله وهو أي السيح مدخول الكاف أي في قول المصنف كبل (قوله والمراد عمر النخل خاصة) الصواب العموم إذ لا فرق بين البلع وغيره من الفواكه كما في بن وقوله بدليل الشرط الآتي أي وهو قوله واتحدنا من بسر أو رطب وفيه أن هذا شرط في شيء خاص فلا ينتج التخصيص في جميع السياق (قوله أو زرع بأرضه) أي لا يجوز قسم الزرع القائم في أرضه (قوله أي التحري) أي بأن يتحرى أن زرع أو بلع تلك الجهة قدر زرع أو بلع تلك الجهة وبأخذ كل واحد جهة (قوله لان قسمه من البيع) هذا التعليل يقتضي أن الممنوع قسمه مراعاة لانها من البيع وان قسمه بالقرعة غير ممنوع وليس كذلك بل قسمه على التبقية أو السكوت ممنوع مطلقاً كانت القسمة مراعاة أو بالقرعة فتأمل (قوله فان دخلا على جذه عاجلاً جاز) أي اذا وجدت بقية شروط يعمه على الجذ من الانتفاع به والاضطرار وعدم التأخر كما ذكره بن (قوله فالمنع بالأولى) أي إلا ما سيأتي استثناءه من الثمر والغنم فانه يجوز قسمه بالحرص بالشروط الستة التي ذكرها المصنف (قوله بالحرص على أصوله) أي ولو دخلا على الجذ (قوله فلا يقسم إلا كبله) أي بعد جذه بالنمل (قوله اولا) أي بان دخلا

المكوت

بالحرص أي التحري (إن لم يجزأه) أي لم يدخل على الجذ بأن دخلا

على التبقية أو سكتا لان قسمه من البيع وهو يمنع يعمه منفردا بالتحري قبل بدو صلاحه على التبقية فان دخلا على جذه عاجلاً جاز وأما إذا بدا صلاحه فالمنع بالأولى في قسمه بالحرص على أصوله لأنه ربوي والشك في الثائل كتحقق التناضل فلا يقسم الا كيلاً أو يباع ليقسم ثمنه (كقسمه) أي ما ذكر من الثمر والزرع (بأصله) أي مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فلا يجوز مطلقاً دخلا على الجذ أو لا بدا صلاحه أولاً

السكوت أو التبقية (قوله كثمر غير النخل) أي كما يمنع قسم ثمر غير النخل بالتحري قبل بدو صلاحه ولو دخلا على جذه كذا قال الشارح تبعا لعقب ورده بن بأنه غير مسلم بل ثمر غير النخل كثمر النخل إذ اقسام مفردا بالحرص يمنع ان دخلا على التبقية أو السكوت وأما إن دخلا على الجذاذ فيجوز (قوله لما فيه الخ) علة لقوله فلا يجوز مطلقا (قوله بطعام وعرض) أي والعرض مع الطعام بقدر أنه طعام والشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله لا بقيد الخ) أي لأن قسمه بأصله ممنوع ولو دخلا على الجذ (قوله وفاقا للشارح) قال بن وهو غير صواب والصواب ما قاله غيره من جعل التشبيه تاما فقال كقسم مالم يبد صلاحه من الزرع والتمر مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فيمنع مع اشتراط التبقية أو السكوت وأما على الجذ فيجوز وأما قسم ما بدا صلاحه مع أصله فيمنع ولو دخلا على جذه لأن فيه بيع طعام وعرض بطعام وعرض وهذا هو الموافق لنص المدونة ونصها قال مالك إذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيها ثمر فلا تقسم الثمار مع الأصل قال ابن القاسم وإن كان الثمار طلعاً أو ودياً إلا ان يحذاه مكانه اهـ وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن تقول لا يجوز قسمه الزرع والتمر بالتحري وقبل بدو صلاحه حيث دخلا على التبقية أو السكوت ويجوز إذا دخلا على الجذ وأما بعد بدو صلاحه فلا يجوز مطلقا إلا البلح والعنب فإنه يجوز بالشرط الستة التي ذكرها المصنف وهذا كله إذا أريد قسمه بدون أصله وأما لو أريد قسمه معه فإن كان لم يبد صلاحه جاز إن دخلا على الجذ ومنع إن دخلا على التبقية أو السكوت وإن كان قد بدا صلاحه منع مطلقا ولو دخلا على الجذ ، هذا على طريقة غير بهرام وهي الصواب وأما على طريقته فتى قسم مع أصله منع مطلقا بدا صلاحه أولا ، دخلا على التبقية أو الجذاذ أو السكوت (قوله أو قسمه) أي الزرع تحرياً قسماً أي حزماً وهو أي قوله أوقفاً عطف على بأصله (قوله فلا يجوز) أي وإنما يقسم بعد تصفيته بعماره الشرعي وهو الكيل وإنما امتنع قسم الزرع هنا قسماً وجاز بيع القوت جزافاً كما تقدم في قوله وقت جزافاً لا منفوشاً لكثرة الخطر هنا إذ يمتد في كل من الطرفين شروط الجزاف لو قيل بجوازه بخلاف البيع فإنها إنما تعتبر في طرف البيع فقط وهو القوت (قوله إلى الزاينة) أي لأن كلامنا الشريكين يريد زين الآخر أي دفعه وغلبته وما ذكره الشارح من التعليق بشر إلى أن مراد المصنف بالزرع هنا ما يمنع فيه التفاضل وأما غيره كالبرسم فسيأتي الكلام عليه عند قوله كقول (قوله أو فيه فساد) صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح والموصوف المحذوف عطف على قسمه من قوله كقسمه بأصله (قوله كياقوتة) أي وفس وأولوة فلا يجوز قسم واحد مما ذكر نصفين واخذ كل واحد من الورثة نصفاً مراعاة أو بالقرعة وكذا يقال في الجفير (قوله وأما المزدوجان كالخفين) أي والنملين والصراعين وجعل ح من المزدوجين الكتاب إذا كان سفرين (قوله فيجوز مراعاة) أي لا مكان كل من الشريكين شراء فردة أخرى يكمل بها الانتفاع ، كذا علموا ، وقد يقال هذا التعليق يجري في القرعة أيضاً فأكمل (قوله أو في أصله بالحرص) عطف على أن لم يحذاه (قوله مع ما قبله) أي مع ما قبل قوله كقسمه بأصله وهو قوله وثمر إذ معناه وثمر على أصله (قوله ويجعل هذا الخ) على الجواب الأول يصير الاستثناء بعد وهو قوله إلا التمر متصلاً وعلى الجواب الثاني يصير منقطعاً وإنما حمل ما هنا على ما بدا صلاحه وما تقدم على مالم يبد صلاحه لا طلاقة النسخ هنا وتقييده فيما مر ولا شك أن مالم يبد صلاحه إنما يمنع قسمه إذا لم يدخل على جذه وإلا جاز ، وأما ما بدا صلاحه فيمنع قسمه مطلقاً ولو دخلا على جذه ، وقوله وأن هذا محمول على ثمر غير النخل أي الذي لم يبد صلاحه ، وقوله وذلك في النخل أي في ثمر النخل الذي لم يبد صلاحه ، وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقتضي أن ثمر غير النخل الذي لم يبد صلاحه يمنع قسمه

كثمر غير النخل منفرداً لما فيه من بيع طعام وعرض بطعام وعرض فالتشبيه في مطلق النسخ لا بقيد الشرط التقدم وفاقاً للشارح (أو) قسمه (قسماً أو ذراعاً) بقصبة ونحوها فلا يجوز بد صلاحه أم لا لا شك في التماثل المؤدى إلى الزاينة (أو) قسم (فيه فساد) فلا يجوز ولو مراعاة للثمن عن إضاعة المال بلا فائدة (كياقوتة أو كجفير) لسيف وأما المزدوجان كالخفين فيجوز مراعاة لا قرعة (أو في أصله بالحرص) بفتح الحاء المعجمة أي الجزر والتحرى فيمنع ، ثم إن كانت في معنى مع تكرار مع قوله كقسمه بأصله وإن كانت بمعنى على تكرار مع ما قبله وأجيب باختبار الثاني ، ويجعل هذا على ما إذا بدا صلاحه وذلك قبل بدو أو أن هذا محمول على ثمر غير النخل وذلك في النخل خاصة بدليل الشرط بعده كما قدمناه

(كَيْسَل) لا يقسم على أصله بالحرس بل يباع ليقسم منه إلا أن يدخل على حذو وكان فيه تفاضل بين فيجوز، فإن لم يكن فيه تفاضل بين ودخلا على حذو جاز أيضاً عند أشهب ورجح لأنه ليس ربوياً، فمدار الجواز على الدخول على حذو، واستثنى من قوله أو في أصله بالحرس قوله (إلا الثمر) بالمثلثة المراد ثمر النخل خاصة بدليل ما يأتي في الشروط (والغنب) فيجوز قسم كل على أصله بالحرس للضرورة أو لأنها يمكن حرزها بخلاف غيرها من الثمار لنقطية بعضه بالورق بشروط ستة أشار لها بقوله (إذا اختلفت حاجة أهله) بأن احتاج هذا لئلا كل وهذا للبيع (٥٠/٨) وإن كان الاختلاف (بكثرة أو كل) وقلته بأن يكون أكل أحدهما

أكثر من الآخر لكثرة عياله دون الآخر، والشروط الثاني قوله (وقل) المقصود لا إن كثر فلا يجوز قسمه بحرصه والليل ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفاً، والثالث قوله (وحل يبعه) أي يبدو صلاحه، والرابع قوله (وأعده) المقصود (من بصر أو رطب) فلو كان بعضه بصر أو بعضه رطباً قسم كل منها على حذو فلو صار ثمراً لم يمسأ على أصله لم يجز قسمه بالحرس بل بالكيل لأن في نفسه بالحرس حينئذ اتخالا من اليقين وهو قسمه بالكيل إلى الشك وإليه أشار بقوله (لا تمر) فيصنع، وأشار للغامض بقوله (وقسم بالقرعة) لا بالمرأحة لأنها يبيع بعض فلا يجوز في معلوم إلا بالقبض ناجزاً، السادس أن يقسم (بالتحري) أي في كيله لا قيمته فيتحري كيله

بالحرس مطلقاً ولو دخلا على الجذ بخلاف ثمر النخل الذي لم يبد صلاحه فانه إنما يمنع إذا لم يدخل على الجذ وليس كذلك بل ثمر غير النخل كثمر النخل كما مر على الصواب، فالأولى الحل الأول (قوله كَيْسَل) أي من كراث ولسق وكزبرة وبصل وجزر وفجل وخس اه قال شيخنا وما قيل في البقل يقال في زرع البرسيم وحاصل ما في البقل أن يقول إذا قسم على التبقية أو السكوت فالمنع، بدصلاحه أولاً، قسم بأرضه أو وحسه، وإن قسم على الجذ فان كان هناك تفاضل بين أجزأ اتفاقاً وإن لم يكن تفاضل بين أجزأه أشهب وعبدالحق ومنه غيرهما، لا فرق بين كونه بدصلاحه أم لا، قسم وحده أو مع أصله (قوله لا يقسم على أصله) أي لا يقسم حالة كونه على أصله التي هي الأرض (قوله بشروط ستة) أي فإذا وجدت جازت القسمة سواء دخلا على الجذ أو على التبقية أو على السكوت (قوله لكثرة عياله الخ) الأولى سواء زاد عيال أحدهما على عيال الآخر أو لا، فلا يشترط اختلاف عددهما بل المدار على اختلاف الحاجة مطلقاً ولو كان الاختلاف بكثرة أو كل عيال أحدهما وقلة أو كل عيال الآخر، ولو مع اتفاقهما عدداً كما في بن، خلافاً لما في عقب من اشتراط اختلاف عددهما (قوله فلا يجوز قسمه بحرصه) أي وإنما يقسم بالكيل بعد حذو أو يباع ليقسم منه (قوله ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفاً) هذا ما اختاره شيخنا وقال عيج إن القلة معتبرة بالعرف (قوله وحل يبعه) أي على التبقية لا مطابق محل البيع لأن الصغير إذا باع حد الاتضاع به حل يبعه لكن على الجذ لا على البقاء فلا يجوز قسمه إذا كان القسم على البقاء كما هو الموضوع هنا فالصغير، لما لم يجز يبعه على البقاء لم يجز قسمه على التبقية وإلى كون المراد وحل يبعه على التبقية أشار الشارح بقوله يبدو صلاحه يعني بالاحمرار أو الاصفرار بالنسبة لثمر النخل وظهور الخلاوة فيه بالنسبة للغنب (قوله قسم كل منهما على حذو) أي ولا يجمعان في القسم بالحرس (قوله إلى الشك) أي وهو وقسمه بالحرس (قوله بالتحري) أي في كيله أي بأن يتحرى كيل ما على النخل الذي في الجهة الفلانية وكيل ما على النخل الذي في الجهة الفلانية فإذا تساوى الكيلان ضربت القرعة بينهما، وإلى هذا أشار الشارح بقوله فيتحري الخ (قوله شامل للثلاثة) أي تحري الكيل وتحري الوزن وتحري القيمة (قوله شرط الشيء) أي الذي هو التحري وقوله في نفسه أي لأن الموضوع قسمه بالحرس والحرس هو التحري (قوله ووم) أي لأنه يتوهم منه تحري الوزن أو تحري القيمة (قوله وهذا) أي اشتراط تحري الكيل (قوله لا بد منها الخ) أي ولا يشترط قلته ولا اتحاده من بصر أو رطب إذ لا يتأتى ذلك في البلع الرامع والحاصل أن البلع إما صغير وهو للشار إليه بقوله وثمر وزرع إن لم يجز فالشرط في جواز

ثم يقرع عليه لا أنه يتحرى قيمته ثم يقرع عليه كما في القومات ولا أنه يتحرى وزنه ثم يقرع عليه فالتحري الذي هو شرط تحري قسمه خاص بالكيل والحرس الذي هو موضوع المثلة تحري عام شامل للثلاثة فلا يلزم شرط الشيء في نفسه، ولوصرح الصنف بالكيل كان أحسن، لأن كلامه وموم وهذا في محل مبيعار البلع والغنب فيه بالكيل فقط أو هو مع الوزن، وأما في بلد مبيعارها فيه الوزن فقط كعصر فيتحري وزنه قاله الأشباح (كالبائع الكبير) تشبيهه في جواز قسمه بالحرس فهو كالاستثناء من قوله وحل يبعه كأنه قال إلا البلع الكبير وهو الرامع فانه يجوز قسمه بالحرس وإن لم يعل يبعه وبقيت الشروط من اختلاف الحاجة وأن يقسم بالقرعة وأن يتحرى كيله لا بد منها، وزاد هنا شرط، هـ أنه لا يدخل على التبقية وإلا فسد (و) إذا اقتضا

ذلك كذلك ثم اقتسم الأصول فوقع ثمره في أصل هذا وبالعكس ونشأ في السقي (سقي ذو الأصل) وإن كانت الثمرة لغيره ولما تقدم في تناول البناء والشجر الأرض من قوله ولكلهما المعنى فعدم المشاحة (كبانته) أي الأصل (المستثنى) لنفسه (ثمرته) فالسقي على البائع (حتى يسلم) الأصل لغيره وهو لا يسلم له إلا بعد الجذاذ وفي الاستثناء تجوز، إذا حكم الشرعى بوجوب إتمام الثمرة المأبورة للبائع ولو لم يستثنها لم يشترطها المشتري لنفسه كما تقدم في تناول البناء (٥٠٩) فليقرأ المستثنى بفتح النون اسم

مفعول وثمرته بالرفع نائب الفاعل أي الأصل الذي استثنى له الصرع ثمرته عند بيع أصلها (أو) ثم (في تراجع) بين المقامين فلا يجوز كداليرين أو عبد بن بينهما أحدهما بقاء والآخر بخمسين على أن من صار له ذو المائة يدفع لصاحبه خمسة وعشرين إذا كل منها لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه ففيه محروجهما (إلا أن قل) ما يتراجحان فيه كنصف الشرع فدون فيجوز، والرابع المنع مطلقاً، وهذا في القرعة كما يشعر به التعليل المذكور، وأما المراضاة في ثمة مطلقاً قل أو كثر (أو) لبن في صرع (لا يجوز قسمه قرعة ولا مراضاة لأنه لبن بابن من غير كيل وهو مخاطرة وقمار (إلا لفصل بين) فيجوز لأنه على وجه المروء (أو) قسموا) داراً مثلاً (بلا مخرج) لأحدهما فيمنع (مطلقاً) بقرعة أو مراضاة وهما

قسمه بالحرص الدخول على البذل فقط، وإما كبير وهو الرامخ فلا بد في جواز قسمه بالحرص من الشروط المذكورة هنا في المتن إلا شرط القلة والاتحاد من بسر أو رطب وحلية البيع فالمشترط فيه تحري الكيل والقسم بالقرعة واختلاف حاجة أهله والدخول على الجذاذ وأما إذا كان البيع قد بدا صلاحه فيجوز قسمه ولو على التبقية بالشروط التي ذكرها المصنف (قوله ذلك) أي البائع والجنب وقوله كذلك أي بالشروط المذكورة (قوله وبالعكس) أي ووقع ثمر هذا الثاني في أصل هذا الأول (قوله سقي ذو الأصل) المفعول محذوف أي أصله أو نفعه (قوله فليقرأ الخ) هذا غير متين بل يجوز قراءته بكسر النون على أنه اسم فاعل ويحمل على ما إذا كان الثمر غير مؤبر كذا في عبق وهذا إنما يظهر على القول الضيف من جواز استثناء البائع ثمره لم يؤبر بناء على أن المستثنى سبق فقط لا أنه مشترى وإلا منع (قوله أو فيه تراجع) عطف على أول المنوعات وهو قوله لا كثر أو وزرع إن لم يجز (قوله على أن الخ) أي ودخلا قبل القسمة على أن من صار الخ وقوله إذا كل منها لا يدري أي حال القسمة (قوله كنصف الشر) أي كما لو كانت إحدى الدارين تساوى مائة والأخرى تساوى تسعين ودخلا على أن من أخذ ذات المائة يدفع خمسة (قوله والرابع المنع مطلقاً) أي كما قال ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين مطلقاً وما قاله المصنف تبع فيه الأخمى وهو ضعيف وإن سلمه ابن عبد السلام (قوله التعليل المذكور) أي وهو قوله إذا لا يدري كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه (قوله قل) أي ما يتراجحان فيه أو كثر (قوله أول بن في صرع) أي كأن يكون بينهما بقرة وانفقا على أن كل واحد يحملها يوماً أو بقرتان وانفقا على أن كل واحد يأخذ واحدة يأكل لئلا يباع بقاء الشركة سواء تراضيا على أن هذا يأخذ هذه وهذا يأخذ الأخرى أو اقترعا فلا يجوز سواء اتفق ذو اللب أو اختلف كبر وغنم (قوله فيجوز) أي إذا كانت القسمة مراضاة وسواء اتفق ذو اللب كبر أو اختلف كبر وغنم وكذا إذا كانت مهاداة على ما مر عن عبق (قوله لأنه على وجه المعروف) أي لأن أحدهما ترك للآخر الفضل على وجه المروء فلا مخاطرة (قوله بلا مخرج) مثلاً المخرج المراض والمنافع فإذا قسموا داخلين على أنه لا مراض أو لا مطبخ لأحدهما كانت القسمة فاسدة كانت مراضاة أو بالقرعة (قوله وهذا إن دخلا على ذلك) أعلم أن محل المنع إذا دخلا على ذلك ما لم يكن لصاحب الحصة التي لا يخرج لها محل يمكن أن يجعله فيه محرجاً والإجاز، وكذا يقال في المراض والمطبخ، وظاهر كلام المصنف ولو تراضيا بعد القسمة على خروج من لم يحصل المخرج في نصيبه من المخرج الذي حصل للآخر وهو كذلك لو قوع العقد فاسداً والغالب عدم انقلابه صحيحاً (قوله ولا يجز الخ) يعني أنه إذا كانت أرض تسقى من عين أو من نهر قسمت الأرض فانفقوا على أن العين أو النهر لا يقسم لا مراضاة ولا جبراً وأن يجري الماء السمي بالقناة لا تقسم جبراً فإذا طلب أحد الشركاء قسمتها وأبى الآخر فلا يجز إلا بى، وإن تراضوا على قسمتها قسمت وإذا لم يراضوا على قسمتها وقتل لا يجز إلا بى على قسم المجرى قسم الماء بالقله (قوله على قسم مجرى الماء)

إن دخلا على ذلك (وصحت) القسمة (إن سكتا عنه) كان (لشريكه الانتفاع) بالمخرج الذي صار في نصيب صاحبه وليس له منعه (ولا يجز) أحد من الشركاء (على قسم مجرى الماء) أي محل جريه بعمله قاتين أو أكثر فيجاء إلى عدمه من أباه لأنه قد يقوى الجرى في محل دون الآخر بسبب ريح أو علو محل أو خفض آخر وغير ذلك فلا يصل لكل ذي حق حقه على الكمال وأما قسمه مراضاة فجائز ومن قال مراده الماء الجاري فالمراد بالمجرى الجاري وهو من إضافة الصفة للوصف وأن معناه أي بشير القله

بدليل ما يأتي فقد تكاف بلا فائدة لان المراد على كل حال أن القناة المتسعة لا تجعل قناتين أو أكثر جبراً وجاز مراضاة فإن قال بل معناه أن الماء الجاري أى الذى شأنه الجرى كالعين والغدير لا يقسم يجعل حاجز فيه بين النصيبين، قلنا هذا ممنوع مطلقاً بالجبر وبالمرضاة لا فيه من القس والضرر (و) إذا كان لا يجبر على قسم المجرى (قسم) عند المشاحة (بالتقدير) بكسر القاف وسكون اللام وهو فى الأصل جرة أو قدر تثب ثقباً لطيفاً من أسفلها وتعلأ ماء ثم يرسل ماء النهر مثلاً إلى الأرض للسقى فإذا فرغ ماء الجرة أرسل إلى أرض النسيك الآخر ومراد الفقهاء به الآلة التى يتوصل بها إلى إعطاء كل ذى حظ حظه فيشمل الرمية التى يستعملها الموقنون وغيرها والمصنف فى باب الموات أراد به معناه الأصلى فلذا عطف غيره عليه حيث قال قسم بقوله أو غيره وهنا أراد به المعنى المراد عند الفقهاء فلذا أطلق ، وشبه فى عدم الجبر قوله (٥٩٥) (كثرة بينهما) أى بين اثنين وهى لاحدهما فإذا سقطت لم يجبر صاحبها على إعارتها

بل يقال للجار استر على نفسك إن شئت فإن كانت مشتركة بينهما أجبر من أبى إقامتها منهما على إقامتها فقلوه بينهما متعاق يكون عام أى موضوعة أى كائنة بينهما ولا يصح تقديره مشتركة لأن المشتركة يجبر الآبى عليها كما علمت وكلامه رحمه الله تعالى فى غاية الإجمال وحق العبارة كحائط بين جارين سقطت وهى لاحدهما (ولا يجمع) أى لا يجوز الجمع فى قسمة القرعة (بين عاصبين) أو أكثر من عصبة كثيرة رضوا أو لم يرضوا ، فإذا كان أولاد الميت مثلاً ثلاثة لم يجز الجمع بين عاصبين ويفرد الثالث ، وإذا كانوا أربعة لم يجز الجمع بين اثنين

أى بالقرعة بأن يجعل قناتين وتضرب القرعة (قوله بدليل ما يأتي) أى وهو قوله وقسم أى الماء بالتقصد إذ لو لم يحمل ما هنا على القسم بغير القصد لنافى ما بعده وذلك لأن قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء أى الماء الجارى أفاد نفي الجبر على قسمه وقوله بعد وقسم أى الماء الجارى بالتقصد ظاهره جبراً عن الآبى فإذا حمل قوله ولا يجبر على قسم الماء الجارى أى بغير القصد اندثنت المنافة (قوله فقد تكلف) هذا جواب من قال (قوله على كل حال) أى سواء فرسنا مجرى الماء بالماء الجارى أو يمكن جرى الماء (قوله من النقص) أى نقص الماء (قوله ماء النهر مثلاً) أى أو العين (قوله معناه الأصلى) أى وهو الذى أشار له بقوله سابقاً وهو فى الأصل جرة أو قدر الخ (قوله فإذا سقطت) أى بنفسها أو بأمر سواى، وأما لو هدمها صاحبها فانه يجبر على إعادتها، كذا قيل وانظره (قوله ولا يجمع بين عاصبين) حاصله أن قسمة القرعة لا يجوز أن يجمع فيها بين عاصبين فأكثر سواء رضوا بالجمع أولاً ، فإذا كانت الورثة كلهم عصبة كأربعة أولاد فلا يجوز أن تجعل التركة قسمين كل قسم لعاصبين وتضرب القرعة الا إذا كان مع العصبة صاحب فرض كزوجة أو أصحاب فروض فانه يجوز جمع العصبة حينئذ إذا رضوا ، رضى أصحاب الفروض بجمعهم أم لا ، فلو ترك زوجة وثلاثة أولاد فان التركة تجل ثمانية أنسام وتجمع الأولاد الثلاثة ويكتب أسماؤهم فى ورقة ويكتب اسم الزوجة فى ورقة وترمى الورقتان فالقسم الذى جاءت عليه ورقة الزوجة لها وما بقى للأولاد فان شاءوا قسموا بعد ذلك وان شاءوا استمروا على الشركة (قوله وم) أى العصبة (قوله فانه يجوز الجمع بينهم) أى بين العصبة فى السهم (قوله ثم ان شاءوا قسموا) أى ان يخصم أى وان شاءوا استمروا على الشركة (قوله الا برضاهم) أى برضا العصبة رضى بقية الورثة أم لا ، هذا هو الصواب كما بنى (قوله بثبوت النون) أى فإسقاطها اما على اللغة القليلة التى تحذف نون الرفع لجرد التخفيف نحو: كما تكونوا بولى عليكم، وكقوله:

أيت أسرى وتبقى تدلكنى وجهك بالغبر والمسك الذى

واما ان هنا شرطاً مقدراً وهو فإن رضوا يجمعوا وليس الشرط هنا مقدراً قبل الفاء لان هذا الجواب لا تصحبه الفاء (قوله فى مطلق الجمع) أى لان الجمع فى العصبة مع أصحاب الفروض برضاهم، وأما الجمع بين ذوى السهام فهو جبرى ولو كان معهم عاصب وحاصله أن أصحاب كل سهم يجمعون

أولا

أو ثلاثة وهكذا إلا ان يكون معهم صاحب فرض كزوجة أو أم أو بنت وهم أخوة لأب مثلاً

فانه يجوز الجمع بينهما ابتداء برضاهم ثم يقرع بينهم وبين صاحب الفرض ثم ان شاءوا قسموا فيما بينهم وهذا هو مراده بقوله (البرضاهم) إلا مع كزوجة) من كل ذى فرض ، الصواب حذف إلا الثانية أى إلا أن يكون الجمع بينهم برضاهم حال كونهم مع ذى فرض كزوجة (كجمعوا) حقه فيجمعون بثبوت النون (أولاً) أى ابتداء أى فيجوز جمعهم فى أنفسهم ابتداء ثم ان شاءوا قسموا ابتداء يقرع بينهم وبين ذى السهم ، وشبه فى مطلق الجمع مستثنين الأولى قوله (كذى سهم) أى فانه كجمع فى القسم مع ذى سهمه وان يرضى، فمن مات عن زوجات وأخوات لام وأخوات لغير أم فان أهل كل ذى سهم يجمعون ولا يعتبر من أراد منهم عدمه ، فلو طلبت إحدى الزوجات مثلاً لتقسم نصيبها على حدة ابتداء

لم نجب لذلك ، والثانية قوله (وورثة) أي مع غيرهم في القسمة ابتداء وإدراك (٥١١) أحدهم كالوكانت دارين شريكين

مات أحدهما عن ورثة
فانها تقسم نصفين نصف
للشريك ونصف للورثة
ثم ان شاءوا قسموا فيها
بينهم فالوا في قوله وورثة
بمعنى أو لأنها مشكلة ثانية
ثم شرع في بيان صفة
القرعة بين الشركاء وذكر
لها صفتين بقوله (وكتب)
القاسم (الشركاء) أي
أسماءهم في أوراق بعدد
بعد تعديل للقسوم من
دار أو غيرها بالقيمة
ويجعل كل ورقة في بندقة
من شمع أو طين (ثم رمى)
كل بندقة على قدم فمن
خرج اسمه على قسم
أخذه وأشار لثانية بقوله
(أو كتب للقسوم) في
أوراق على ما تقدم (وأعطى
كلاً) من الأوراق (لكل)
من الشركاء وهذا ظاهر
إذا استوت الانصاء أو
اختلفت وكان للقسوم
عروضاً فان اختلف
وكان عقار لم تظهر ولم
يصح غالباً كزوجة وأخ
لأم وعاصب فلا ينبغي
أن تفعل هذه الصفة لما يلزم
عليها من التفريق للضرر
أو إعادة العمل للرة فالمره
وهو من ضياع الوقت
فما لا ينبغي فتعين الأولى
(ومنع اشتراء) الجزء

أولاً في القسم وإن لم يرضوا (قوله لم نجب لذلك) أي كاحكي عليه ابن رشد الاتفاق وهو وإن تعبه
ابن عرفة بما ذكره عياض من اختلاف لكن لا يخفى رجحانه من كلام عياض انظر بن (قوله وكتب الخ)
صفة ذلك أن يعدل للقسوم من دار أو غيرها بالقيمة بعد تجزئته على قدر مقام أقالهم جزءاً فإذا كان
لواحد نصف دار وآخر ثلثها وآخر سدسها فتجعل ستة أجزاء متساوية القيمة ويكتب
أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة وتجعل كل ورقة في بندقة ثم يرمى بندقة على طرف
قسم معين من طرفي القسوم ثم يكمل لصاحبها بما يلي ما رميت عليه ان بقي له شيء ثم يرمى ثانياً بندقة
على أول ما بقي مما يلي حصة الأول ثم يكمل له بما يلي ما وقعت عليه ثم يتعين الباقي للثالث فكل واحد
يأخذ جميع نصيبه متصلاً بعضه ببعض من غير تفريق وتبين أن رمى الورقة الأخيرة غير محتاج
اليه في تمييز نصيب من هي له لحصول التمييز يرمى ما قبلها فكتابتها وخلطها إنما هو لاحتمال ان تقع
أولاً إذ لا يعلم انها الأخيرة إلا بعد (قوله بعد تعديل للقسوم) أي وبعد تجزئته على قدر مقام أقالهم
جزءاً (قوله فمن خرج اسمه على قسم أخذه) أي وكل له بما يليه ان بقي له شيء (قوله أو كتب للقسوم)
أي اسمه بأن يكتب اسم الجهة ويزيد المجاورة للمحل المخصوص فيكتب مثلاً الجهة الشرقية المجاورة
لفلان وهكذا (قوله واعطى كلاً لكل) من الشركاء (أي يعطى صاحب النصف في المثال الذي
قلناه سابقاً ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس واحدة وعلى هذه الطريقة
قد تحصل تفرقة في النصيب الواحد قال الشيخ أحمد ولعله غير مضر في القسمة لانها الرفع ضرر الشركة
وذلك حاصل مع التفريق أيضاً وفيه نظر فقي الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل
شخص وعدم تفرقه وعليه فيعاد العمل إذا لم يحصل اتصال حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير
مفرق كذا في عقب قال بن وهو كلام تخلط خلاف الصواب والصواب كما لابن غازي
وطفي وغيرهما ان قول المصنف أو كتب للقسوم الخ عطف على قوله ثم رمى مكتابة الشركاء مسلط
عليه * وحاصله انه إذا كتب الشركاء في أوراق بعدد ما ان يرمى أسماءهم انى كتبها على أجزاء
للقسوم أو يقوم مقام رمى أسماء الشركاء على الأجزاء كتابة الأجزاء معينة في أوراق ستة مثلاً
ويأخذ لورقة من الأسماء ورقة من الأجزاء وكل لصاحب مما يليه ان بقي له شيء كالعمل الاول
سواء بلا تفريق ولا إعادة قسم انظر بن (قوله فتعين الاولى) أي وهي أن تكتب أسماء الشركاء
(قوله ومنع اشتراء الخ) كأن يكون لشخص من الورثة ربع الدار وأراد مقاسمة شركائه فية ول
له شخص اشترى منك ما يخرج لك بالقسمة بكذا فيمنع كان ذلك للمشتري اجنبياً أو شريكاً على
التمتع وظاهره المنع وقع البيع على البت أو على الخيار وهو ما اختاره عج واختار اللقاني ان
عمل المنع إذا وقع البيع على البت لان وقع على الخيار فلا يمنع بناء على ان يبيع الخيار منحل وهذا
بخلاف ما إذا اشترى حصة شائعة على ان يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز ويدخله الشفعة ووجه
جوازها انه لما كان الشريك مجبوراً على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشتراطه للقسم منافياً
لمقتضى التمسك والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المصنف ان البائع في هذه المسئلة قادر على التسليم بخلافه
في مسئلة المصنف وذلك لأن المشتري لما دخل على الشروع صار البيع معلوماً له ومقدوراً على
تسليمه من حيث الشروع بخلاف مسئلة المصنف فان المشتري فيها داخل على شراء معين والتعيين
غير حاصل في الحال فتأمل (قوله قبل خروجه) ظرف لقوله اشتراء (قوله ويتمتع تسليمه عند
العقد) أي ولانه قد يخرج مالا يوافق غرضه (قوله ونظر) أي ونظر الحاكم في دعوى جور أو غلط

(الخارج) أي ما يخرج قبل خروجه لأنه مجهول العين ويتمتع تسليمه عند العقد (وكلم) القسم بقرعة أو فراض حيث
وقع على الوجه الصحيح فمن أراد الرجوع لم يمكن له ذلك (ونظر في دعوى جور أو غلط وحلفه للنكر) منهما

أى فى دعوى أحد المتقاسمين أن ما بيده أقل من نصيبه بالقسمة لجور بها وهو ما كان عن عمد أو غلط من القاسم وهو ما لم يكن عن عمد فان تحقق عدم ذلك منع المدعى من دعواه وإن أشكل عليه الأمر بان لم يتفاحش ولم يثبت حلف المنكر لدعوى صاحبه الجور أو الغلط وإن تفاحش الجور أو الغلط بأن ظهر حتى لغير أهل المعرفة أو ثبت بقول أهل المعرفة نقضت وقوله ونظر الخ هذا فى قسمة القرعة (قوله حيث) ظرف لقوله حلف (قوله فان تفاحش) أفرد الضمير مع أن المتقدم شيآن الجور والغلط لأن العطف بأو وثى ثانيا نظرا لجواز الأمرين (قوله أو ثبت) أى أو لم يتفاحش ولكن ثبت الخ (قوله نقض القسمة) أى فان فاتت الاملاك بيناء أو غرس رجوع للقيمة يقسمونها فان فات بعضه وبقي سائرته على حاله اقتسم ما لم يفت مع قيمة ما فات كفى ح وغيره وقوله نقضت القسمة ظاهره نقضت القسمة بثبوت الغلط ولو كان يسيرا وعزاه عياض للدونة وأشهب وابن حبيب وقيل يعنى عن اليسير كالدينار فى العدد الكثير وهو قول ابن أبى زيد وغيره اه بن (قوله وكان الانسب الخ) أى لأن قوله وحلف الخ مرتب على مفهوم قوله فان تفاحش أو ثبت (قوله وهذا) أى ما ذكر من نقضها ما لم تطل المدة وحاصل الفقه ان محل نقض القسمة إن قام واجده بالقرب وحده ابن سهل بعام والظاهر أن ما قاربه كنصف سنة كهو وأما إن قام واجده بعد طول فلا نقض وهذا ظاهر فيما إذا كان الجور أو الغلط ثبت بقول أهل المعرفة وأما لو كان متفاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم فلا تنقض القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب حيث سكنت مدة تدل على الرضا فان لم تنقض مدة تدل على الرضا حلف المدعى انه ما اطاع على ذلك ولا رضى به فان حلف كان له نقض القسمة وانما حلف لاحتمال اطلاعه عليه ورضاه به ولا يحلف ان بنصيبه جورا أو غلطا لظهوره للعارف وغيره (قوله فان نكل المنكر عند الاشكال أعيدت القسمة) فيه نظر بل إذا نكل قسم ما ادعى الآخر انه حصل به الجور أو الغلط منهما على قدر نصيب كل مثلا لو كانت حصصا تساوى عشرة والاخر تساوى خمسة عشر على دعوى مدعى الجور أو الغلط فالذى حصل به الجور ما يقابل خمسة فيقسم بينهما من غير رد عين ان اتهمه المنكر او بعد عين المدعى ان حقق المنكر كذبه كما فى بن (قوله فينظر فيها) أى فى المراضاة عند دعوى احدهما الجور أو الغلط فان وجد الجور أو الغلط فيها فاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم نقضت وأما ان ثبت الجور أو الغلط بقول أهل المعرفة نقضت ان كان الجور كثيرا لا قليلا كما لعياض وغيره وحكى ابن عرفة عليه الاتفاق ، وبهذا يعلم ان التشبيه فى قول المصنف كالمراضاة غير تام وذلك لان الجور الثابت بالينة تنتقض به القرعة سواء كان يسيرا أو كثيرا على المعتمد كما عدت وأما المراضاة فلا تنتقض به إلا إذا كان كثيرا نعم على ما قابل المعتمد فى القرعة يكون التشبيه تاما تأمل (قوله ولا يجاب له) أى للنقض المفهوم من تنقض (قوله واجبر لها) أى عليها او انه ضمن اجبر معنى الجبى فلهذا عداه باللام وظاهره انه يجبر عليها من اباها إذا طلبها البعض كانت حصص الطالب قليلة او كثيرة وهو كذلك وظاهره ايضا انه يجبر الآبى عليها إن انتفع كل ولو كانت الحصص بعد القسم ينقص منها عما يخصها لو بيع المقسوم بتمامه وهو كذلك (قوله انتفاعا تاما) أى بأن يكون انتفاعه بعد القسم مجازيا لا انتفاعه فى قبل المدخل والخروج والرتقى وإن لم يكن الانتفاع بعد القسم مساويا لا انتفاعه قبله فالمدار على كون سكنه بعد القسم كسكنه قبله بخلاف ما لو كان القسم يؤدى لعدم سكنه بل لإيجاره فقط فلا يجبر حينئذ ويقسم مراضاة او مهايأة خلافا لابن الماجشون فالمدار عنده على أى انتفاع كان (قوله بما يراد له) أى للانتفاع به كبيت السكنى ومعهم الشرط انه اذا لم ينتفع كل انتفاعا تاما لا يجبر وهو كذلك وحينئذ فيقسم بالتراضى

حيث لم يتضح الحال (فإن تفاحش) الجور أو الغلط بأن ظهر ظهورا بينا (أو ثبتا) بالينة (نقضت) القسمة وكان الانسب أن يؤخر قوله وحلف الخ هنا بأن يقول وإلا حلف المنكر وهذا ما لم تدل على الرضا بما وقع حيث كان ظاهرا لا خفاه به وإلا فلا كلام للمدعى فان نكل المنكر عند الإشكال أعيدت القسمة وشبهه فى النظر والنقض قوله (كالمراضاة) فينظر فيها عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط (إن أدخل) فيها (مقوما) يقوم لها الساع أو الحصص لانها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت بلا تعديل وتقويم فلا تنقض ولو ظهر التفاحش ولا يجاب له من طلبه لدخولهم على الرضا (وأجبر لها) أى لقسمة القرعة (كل) من الشركاء الآيين إذا طلبها البعض (إن انتفع كل) من الآيين وغيرهم انتفاعا تاما عرفيا بما يراد له

(و) أجبر (البائع) من أباه من الشركاء لدفع الضرر (إن نفقت حصته شريكه) أي شريك الأبى وهو من أراد البيع إذا بيعت (مفردة) عن حصته الآخر إلا أن يلتزم لمن أراد البيع ما تنقصه حصته إذا بيعت مفردة فلا يجبر وهذا فيما لا ينقسم كاهو المتبادر من الشرط المذكور عقاراً أو عرضاً كعبد وسيف لأمثلياً ولا فيما ينقسم لعدم الضرر إذ شأن ما ينقسم لا ينقسم إذا بيع مفرداً فإن فرض أنه ينقص بعض الثياب وأحد المزدوجين أجبر له الآخر (لا) إن كان المشترك (كربع غلة) أي دار اشترى لأن تسكرى وأدخلت الكف الحمام والفرن والحان فلا يجبر الآتي على البيع لعدم نقص ما يبيع مفرداً عادة بل قد يرغب فيه أكثر من شراء الجميع (أو اشترى) يريد البيع (بعضاً) أو وهب له البعض فالمراد ملك البعض مفرداً فلا يجبر غيره على البيع معه ، والحاصل أن من طالب البيع فيما لا ينقسم أجبر له الآخر بشرط أن يتخذ للسكنى ونحوها للغلة أو تجارة وأن يكون الشركاء ملكوه جملة ولم يلتزم الآتي ما ينقص من حصته شريكه في بيعها مفردة مما ينوبها في بيع الجملة ، ولما ذكر القسمة ذكر ما يطأ عليها والطارى أحد أو (٥١٣) عشرة عيب أو استحقاق أو غريم

على ورثة أو موصى له بعدد
على ورثة أو غريم على
وارث وعلى موصى له
بثلث أو موصى له بعدد
على ورثة وعلى موصى له
بثلث أو غريم على مثله أو
وارث على مثله أو
موصى له على مثله أو موصى
له بجزء على وارث، وذكرها
على هذا الترتيب فقال
(وإن وجد) أحد
التقاسمين في حصته
(عيباً) فقديم يظهر له عند
القسمة (بالأكثر) من
حصته بأن زاد على نصفها
(فله ردها) أي القسمة
أي إبطالها وتكون الشركة
كما كانت قبل القسمة وسواء
كان للقصور عقاراً أو
حيواناً أو عرضاً أي وله
التمسك بالحصص ولا يرجع

(قوله وأجبر للبائع الخ) يعني أنه إذا اشترى اثنان داراً لا سكنى أو لثقتية أو ورثاها معا أو وهبت لهما أو تصدق بها عليهما ثم أراد أحدهما أن يبيع حصته وامتنع شريكه من بيع حصته أجبر شريكه على البيع معه إن نقصت حصته شريك ذلك الآتي وهو يريد البيع إذا بيعت مفردة عن حصته الآخر (قوله فإن فرض أنه ينقص الخ) فيه نظر بل الصواب أن ما ينقسم لا يجبر فيه على البيع بحال إذ لو طالب القسم لجر له الآخر انظر بن (قوله لا كربع غلة) أي أو اشترياه معاً للتجارة (قوله بأن زاد الخ) فيه إشارة إلى أن أقبل على بابه اه وقال بن المراد بالأكثر على ما صححه ابن غازي الثلث فأكثر فهو بمعنى الكثير لا حقيقة اسم التفضيل إلا أنه إذا كان النصف فدون فله الخيار في التمسك بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب الجزء السالم بشيء وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف العيب من السالم ويكون لصاحب السالم من العيب بقدر ما كان لصاحب العيب من السالم فلا تنتقض القسمة في الكل بل في البعض وإذا كان العيب أكثر من النصف فله الخيار على وجه آخر وهو أن يتمسك بالعيب ولا يرجع بشيء أو يفسخ القسمة من أصلها وعليه في قول المصنف فله ردها إجمال (قوله وجه الصفقة) أي باعتبار القيمة وإن لم يكن أكثر في التجزئة (قوله أو يبيع) ما ذكره من أن البيع مفيت ويلزم صاحب السالم أن يرد لو وجد العيب نصف القيمة هو ما في الأم وذكره أبو سعيد في تهذيبه وهو الراجح وفي ح أنه غير مفيت وواجد العيب غير إن شاء رد ذلك البيع فعود الشركة كما كانت قبل القسمة وإن شاء أجازره وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه وهو قول سحنون انظر بن (قوله رد نصف قيمته) الأولى قيمة نصفه وهي أقل من نصف القيمة وذلك لأنه لو لم يحصل فوات أخذ النصف من السليم فإذا فات فلأخذ قيمة نصفه لأن نصف قيمته تأمل (قوله أو بعده) أي أو كان يوم القبض بعد يوم القسم (قوله وما سلم بينهما) لو قال والعيب بينهما لم يرد عليه شيء حتى يحتاج للجواب بقول الشارح من الفوات وهو ما به العيب (قوله أنه متى فات أحدهما) أي أحد النصيبين وقوله فالآخر أي فالنصيب الآخر (قوله قال المصنف) أي في التوضيح (قوله وإلّا رجع الخ) حاصله أنه إذا وجد أحد التقاسمين

(٦٥ - سوق - لث)

بأرض العيب لقوله وحرم التمسك بأقل استحق أكثره أي أو تعيب أي حرم التمسك بأقل والرجوع وأما تمسك بلا رجوع فلا يحرم ومثل الأكثر ما إذا كان العيب وجه الصفقة (فإن فات) عند الرد (ما) أي السالم الذي (يبد صاحب) أي صاحب وواجد العيب (بكمه) أي أو صدقة أو حبس أو يبيع ونحوها لا تغير سوق (رد) صاحب السالم لو وجد العيب (نصف قيمته) أي السالم الفائت (يوم قبضه) سواء كان يوم القبض هو يوم القسم أو بعده (وما سلم) من الفوات وهو ما به العيب شركة (بينهما) وإن فات (ما) أي العيب الذي (يبد) أي وواجد العيب (رد) لصاحب السالم من العيب (نصف قيمته) أي العيب يوم قبضه أيضاً (وما سلم) من العيب والفوات (ما) (بينهما) فحصله أنه متى فات أحدهما بكمه فالآخر بينهما نصفين مع رد قيمة نصف ما فات بيده لصاحبه فلو فات النصيبان معاً قال المصنف يرجع ذو العيب على ذي السليم بحصته بما زادت قيمة السليم على قيمة العيب فلو كان قيمة السليم عشرة والعيب ثمانية رجع عليه بواحد (وإلا) يجدعياً بالأقل بأن كان دون الثلث كربع (رجع بنصف العيب) أي بنصف قيمة مقابل العيب

(عما يبدو) أي يد صاحب السليم (كمننا) أي قيمة كما قدرناه مع تقدير مضاف أيضا فهو تمييز محول عن المضاف إليه أي فلا يرجع شريكا فيما بيد ذي السالم (والعيب بينهما) شركة فصاحب الصحيح يصير شريكا في العيب بنسبة ما أخذ منه فإذا كان العيب ربعا ورجع صاحبه على ذي الصحيح يبدل نصف الربع قيمة فلصاحب الصحيح نصف ربع العيب والمتمم أن المراد بالأكثر في قوله وإن وجد عيبا بالأكثر الثالث فافوق لأن العيب مقيس على الاستحقاق الذي هو ثاني الأمور العشرة وقد ذكره بقوله (وإن استحق نصف أو ثلث) من نصيب أحد المتقاسمين (خبر) المستحق منه بين التمسك بالباقي ولا يرجع بشيء وبين رجوعه شريكا فيما بيد شريكه بنصف قدر ما استحق (٥١٤) قال ابن القاسم في المدونة إن اقتسما عيدين فأخذ هذاعبدا وهذاعبدا فاستحق نصف

عبد أحدهما أو ثلثه فللذي استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه ربع أو سدس العبد الذي في يده إن كان قائما وإن فات رجوع على صاحبه ربع أو سدس قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يدا أحدهما فلا خيار له والقسمه باقية لا تنقض وليس له إلا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شريكا بنصف ما يقابله واليه أشار بقوله (لا ربح) فلو استحق جل ما يدا أحدهما فإن القسمه تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمه كما أشار بقوله (وأنفسخت) في (الأكثر) من النصف فيرجع شريكا في الجميع أي إن شاء وإن شاء أبقى القسمه على حالها فلا يرجع بشيء كما في النقل ، فلم أن

عيبا في حصته قليلا كالربع فأقل فإن القسمه لا تنقض في السكل بل في البعض وذلك لأن صاحب العيب يرجع على صاحبه بنصف قيمة الصحيح المقابل للعيب ويصير صاحب الصحيح مشاركا في العيب بقدر ما أخذ منه من الصحيح (قوله عما يده) أي حالة كون قيمة نصف مقابل للعيب مما يده (قوله عن المضاف إليه) أي وهو قيمة التي هي بمعنى (قوله أي فلا يرجع) أي ذو العيب شريكا الخ أي وإما يرجع عليه بنصف قيمة مقابل العيب من السليم (قوله بنسبة ما أخذ منه) أي وهو قيمة بدل نصف الربع (قوله يبدل نصف الربع قيمة) أي بقيمة نصف الربع من السليم المقابل لنصف الربع من العيب وتعتبر القيمة هنا يوم القسم لصحته لا يوم القبض (قوله والمتمم الخ) أي خلافا لظاهر المصنف فإنه يقتضي أن الثلث والنصف حكم الربع وأنها داخلان تحت قوله وإلا يرجع بنصف الخ لأن المتبادر من الأكثر ما زاد على النصف (قوله الثالث فافوق) أي كنصف وما فوقه إلا أن كيفية التخيير مختلفة كما تقدم في كلام ابن غازي (قوله من نصيب أحدهما الخ) احترر عما إذا كان الاستحقاق من النصيبين فإنه لا كلام لواحد منهما على الآخر لامتواء السكل في ذلك (قوله فللذي استحق ذلك من يده) أي وله أن يتمسك بالباقي ولا يرجع بشيء (قوله بنصف قيمة ما استحق من يده) أي وهو الربع (قوله بنصف ما يقابله) أي ما يقابل ما استحق من يده (قوله واليه) أي إلى عدم التخيير (قوله في الأكثر) أي في استحقاق الأكثر (قوله في الحلين) أي محل استحقاق النصف والثلث ومحل استحقاق الأكثر (قوله أو على وارث وموصى له بالثلث) إن قلت لما نسخت في طرو موصى له بعدد على وارث وموصى له بالثلث مع أن وصية الميت إنما تنفذ جبرا على الوارث من الثلث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بالعدد إلا على الموصى له بالثلث ؟ قلت لأن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصى له بالثلث أو ينقص (قوله تنفسخ في الأربعة) ومثلها في البطلان طرو غريم على موصى له بعدد وطرو وارث على موصى له بعدد وطرو غريم على وارث وموصى له بعدد فهذه الثلاثة تضم للأربعة التي ذكرها المصنف تنقض القسمه فيها (قوله وقد أبي الورثة من دفع الدين) أي للغيرم الطاري وقوله إذلو دفعوه أي للغيرم الطاري وقوله فلا كلام له أي في نقض القسمه وكذا يقال في الموصى له بعدد (قوله أو مثليا) أي غير العين فلا يقال إن فيه عطف العام على الخاص بأو وهو كعكسه ممنوع (قوله إن كان) أي ما أخذه قائما وقوله وبمثله أي ورجع عليه بمثل ما يخصه إن كان

التخيير في الحلين ثابت وكذا عدم الفسخ فيه ما مستو في عدم الرجوع بشيء وإما يختلفان في إرادة الفسخ ففي النصف ما أو الثلث يرجع شريكا بنصف قدر المستحق وفي الأكثر تبطل القسمه من أصلها ويرجع شريكا بالجميع وشبهه في الفسخ قوله (كطرو غريم أو موصى له بعدد) من دنائير ونحوها (على ورثة) فقط (أو على وارث وموصى له بالثلث) فإن القسمه تنفسخ في الأربعة بالقيود التي أشار له بقوله (والقسوم) أي والحال أن القسوم مقوم (كدار) أو حيوان أو ثياب لتعلق الأغراض بذلك ، يريد وقد أبي الورثة من دفع الدين إذلو دفعوه فلا كلام له كما يأتي وإذا فسخت فإن الغريم أو الموصى له يعطى حقه ثم يقسم الباقي ، ثم ذكر مفهوم القيد بقوله (وإن كان) للقسوم (عيا) ذهابا أو فضا (أو مثليا) كمنعهم من تنفسخ (رجع) الطاري من غريم أو موصى له بالعدد (على كلي) من الورثة أو الموصى له بالثلث بما يخصه إن كان قائما وبمثله إن فات (ومن أعسر) منهم

(فعلية) في ذمته (إن لم يعلموا) بالطاريء فإن علموا به وانقسموا التركة كانوا متعدين فيؤخذ المثل من المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت هذا تقرره على ظاهره والمعتد بنقض القسمة مطلقاً ولو كان (٥١٥) القسوم عيناً أو مثلياً علموا لم لا يفتق قوله

والمقسم كمدار الخ أن يتأخر عن المسائل الأربعة الآتية وهي طرود غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث بأن يقول عقب قوله على وارث ما نصه نقضت القسمة إن كان المقسوم كمدار فإن كان عيناً أو مثلياً اتبع كل بحصته ففعل ناسخ المبيضة خرجته في غير محله قاله الطخيني وغيره (وإن دفع جميع الورثة) للغريم ماله من الدين (نقضت) القسمة ولا تنقض لاستيفائه حقه فإن امتنعوا أو بعضهم نقضت لأن الدين مقدم على الارث كما علم مما تقدم (كبيعهم) التركة (بلا عين) بل بضمن المثل فإنه يعضى ولا ينقض ولا مقال للغريم الطاريء فإن باعوا بضمن ضمن البائع ما حابى فيه ولا يرجع الغريم به على المشتري على الراجح فلا مفهوم لقوله بلا عين إذ بيعهم ماض مطلقاً إذا فات البيع أو لم يفت ودفعوا للغريم ما حابوا به وإلا فلم نقضه (واستوفى) الطاريء

ما أخذه قد فات (قوله فعلية) أى يرجع الطاريء عليه بما يخصه في ذمته ولا يأخذ مثلياً عن معدم (قوله والمعتد بالخ) أى وهو ظاهر ابن الحاجب وابن شاس وصرح به ابن رشد في صناع يحي ونصه واختلف إذا طرأ على التركة دين أو وصية بعدد بعد اقتسام الورثة التركة من دنائير أو دراهم أو عروض أو طعام أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال ثم قال والثاني أن القسمة تنقض فيكون ما ملك أو نقص أو نهي من جميعهم إلا أن يتفق جميعهم على عدم نقضها ويخرجوا الدين والوصية من أموالهم ويفدوها فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم المنصوص له في المدونة أنه ومعنى كون ما هلك أو نقص من جميعهم أنه إذا هلك ما بيد أحدهم كلاً أو بعضاً بساوى ثم نقضت القسمة لطر والدين فضاء ما تلف من جميعهم لا بمن كان بيده لأن القسم بينهم كان باطلاً للدين فإن فضل من باقى التركة شيء بعد الدين كان لمن تلف قسمه الدخول مع الورثة فيما فضل وأما ما هلك بيد أحدهم بفعله فاهم تقمينه اه وفي ح أن ما ذكره المصنف من التفصيل صرح به في الباب وذكره ابن عرفة ونقله الأحمى وابن رشد أيضاً انظرين تجد نص ابن عرفة والباب فيه (قوله وإن دفع الخ) هذا كاستثناء من الفسخ في قوله كطرو غريم على وارث الخ (قوله جميع الورثة) أى أو أجنبي فيما يظهر اه عقب وقوله للغريم أى أو الموصى له بالمدد (قوله منقضت القسمة) أى فيما إذا كان المقسوم عقاراً على ظاهر المصنف ومطلقاً على المعتد (قوله ولا تنقض) ظاهره سواء قسموا غير عاقلين بالغريم أو عاقلين به وهو كذلك خلافاً لما في كتاب محمد بن مالك من عدم صحة القسمة إذا قسموا العاقلين بالغريم ولو دفعوا ماله من الدين بعد القسم (قوله فإن امتنعوا أو بعضهم نقضت) الحاصل أنه إذا دفع جميعهم أو بعضهم برضا الباقيين أو مع إيجابهم ولم يقصد الدافع الرجوع بشيء على من أبى فإن القسمة تنقض في هذه الصور الثلاث وإن لم يدفع أحد منهم للطاريء أو دفع بعضهم مع إجابة باقيهم وأراد الدافع الرجوع بمادفعه عليهم فإنها تنقض في هاتين الصورتين (قوله كبيعهم الخ) يعنى إذا باع الورثة التركة بلا محاباة بل بضمن المثل فإن بيعهم يكون ماضياً فإذا طرأ الغريم بعد بيعهم فليس له نقضه وسواء كان البيع بعد القسم أو قبله وكذا يعضى ما اشتراه الورثة من التركة وحوسبوا به في ميراثهم وظاهره مضى البيع ولو كانت السلعة قائمة بيد المشتري ولو كانت الورثة معدمين بالثمن وهو كذلك إذ لا مطالبة على المشتري ومحل مضى البيع حيث لم يعلم الورثة بالدين حين البيع أما لو علموا به فباعوا فللغرماء نقض البيع واستراخ المبيع بمن هو بيده كما قاله في كتاب الدين من المدونة انظرين (قوله مطلقاً) أى ولو بمحاباة وقوله إذا فات الخ قيد في مضيه إذا كان بمحاباة وقوله وإلا فلم أى للغرماء نقضه قياساً على الوكيل يبيع بمحاباة فإنه ماض إذا فات ويغرم المحاباة وللموكل رده إن كان المبيع قائماً ولم يدفع للموكل ما حابى به وما اقتضاه كلامه من أن البيع إذا كان بمحاباة للغرماء رده مع القيام ويعضى مع القوات فيه نظر كما قال بن بل البيع ماض مطلقاً ولو مع القيام لأن المحاباة التي وقع البيع بها كالمحبة من الوارث وهبته لا ترد واختلف هل يضمن الواهب في هذه المسئلة فقال ابن حبيب يضمن في دفع للغريم ولا يرجع على الموهوب له وهو المشتري وذهب أشهب وسحنون إلى أنه لا يضمن فيرجع الغريم على الموهوب له بالمحاباة وعلى كل حال لا ينقض البيع انظر بن وما تقدم من قياس الوارث البائع بمحاباة على الوكيل بالمحاباة فهو قياس مع الفارق فإن الورثة باعوا ما هو في ملكهم في اعتقادهم بخلاف الوكيل (قوله واستوفى الخ) * حاصله أنه إذا طرأ غريم

(بمحابة) من التركة بيد بعضهم لم يملك ولم يبيع (ثم) إذا استوفى بما وجده قائماً بيد بعضهم (تراجموا) أى يرجع للأخوذ منه على غيره (ومن أعسر) بمن لم يؤد (فعليه) غرم حصته في ذمته لمن أدى للطاريء ولا يؤخذ مثلياً عن معدم ولا حي عن ميت

(إن لم يعلموا) بالطاريء وإلا أخذ المولى عن المعدم والحاضر عن الغائب لعدمهم (وإن طرأ غريم) على مثله (أو) طرأ (وارث) على مثله (أو) طرأ (موصى له على مثله أو) طرأ (موصى له بجزء) أى نصيب (على وارث اتبع كلامه) من المطرود عليه (بحصته) (٥١٦) ولا تنتقض القسمة ولا يأخذ مولى عن معدم علم المطرود عليه بالطاريء

أم لا وهذا إذا كان المقسوم مثلباً أو عيناً، فإن كان مقوماً كمدار نقضت القسمة لما يدخل عليه من الضرر بتبعض حقه وقد تقدم التنبيه على ذلك (وأخرت) قسمة التركة (لا دين) فلا يؤخر قضاؤه (لحل) أى لوضعه (وفى) تأخير (الوصية) لوضع الحمل كالتركة وتعجيلها لربها كالدين (قولان) إن لم تكن الوصية بعدد وإلا عجلت كالدين اتفاقاً (وقسم) عن صغير أب أو وصى أو حاكم عند عدمهما (وإنما تطلق) فليس له إذا بلغ رشيداً كلام (كقاضي) يقسم (عن غائب) بعدت غيبته وإلا انتظر (لاذى شرطه) من جند السلطان فليس له أن يقسم عن غيره وشرطه بوزن غرفه بضم فسكون (أو) ذى (كنف) أى صيانة (أخاً) صغيراً أى ليس للأخ الكبير الذى كنف أخاه الصغير احتساباً أن يقسم له شيئاً قل أو أكثر بل الأمر للحاكم إن وجد

أو موصى له بعدد على الورثة فوجد بعضهم سهمك ما أخذه بالقسمة وبعضهم لم يسهمك أو بعضهم باع حصته وبعضهم لم يبيع فإنه يستوفى حقه ممن وجد يده شيئاً من التركة قسماً لأنه لا يرث إلا بعد وفاء الدين وإذا استوفى الغريم من ذلك الوجود فإن الورثة يراجعون بعد ذلك كما قال المصنف (قوله إن لم يعلموا) أى قبل القسمة بالطاريء وإلا أخذ الخ، كذا قرره الطخيشى وهو مشكل لأنه إذا كان من أخذ منه الطاريء عالماً فكيف يقال إنه يأخذ المولى العالم عن المعدم مع مساواته له في العلم، والذي ينبغي أن يقال إن التراجع هنا كالحالة فإن لم يعلموا بذلك الطاريء قبل القسمة وأخذ الطاريء حقه بما وجده قائماً يداؤهم فإن المأخوذ منه يرجع على كل واحد بحصته ولا يأخذ أحداً عن أحد وإن كانوا عاقلين بذلك الطاريء قبل القسمة وأخذ حقه بما وجده يداؤهم فإن المأخوذ منه يأخذ من المولى العالم حصته ويشاركه فيما على الميسر ولأجل هذا الاشكال قرر بعضهم وهو جد عج أن قول المصنف إن لم يعلموا ليس شرطاً فيما قبله وإنما هو راجع لصدر الكلام أى قوله كيهمهم بلاغب أى كما مضى بينهم بلاغب إن لم يعلموا فإن علموا كان لا غريم تقضه كما مر عن المدونة وقوله إن لم يعلموا أى بأن عليه ديناً وأنه يقدم على الارث فعلمهم بالدين مع جهلهم تقضى عنه على الارث كعدم علمهم ونحوه لابن عاشر وارتضاء السنائى لكن في تأخير إن لم يعلموا تشويش فعليه من مخرج البيضة (قوله بتبعض حقه) أى أخذ بعض حقه من قسم شخص والبعض الآخر من قسم شخص آخر (قوله لا دين) بالرفع عطفاً على الضمير المستتر فى آخرت من غير فاصل وفى قوله لا دين رد على ابن أئمن القائل بتأخير قضاء الدين للوضع ووجه بعضهم بأن ثبوت الدين يتوقف على الاعذار لجميع الورثة ويقوم مقام الصغير وصيه وإنما يقام عليه بعد وضه، ورده ح بأن إقامة الوصى عليه لا تتوقف على الوضع بل تصح على الحل (قوله فلا يؤخر قضاؤه) أى بل يقضى عاجلاً لحلوله بالموت (قوله وفى تأخير الوصية) أى فى تأخير تنفيذها وقوله كالتركة أى كقسم التركة (قوله قولان) أى على القول بتعجيل إيفاء الوصية فإن تلفت بقية التركة بعد تعجيل الوصية وقبل الوضع رجع الورثة على الموصى لهم بثلثى ما بأيديهم مراعاة للقول الآخر (قوله وإلا عجلت كالدين اتفاقاً) الحق أن الخلاف فى الوصية مطلقاً سواء كانت بعدد أو بجزء كما فى بن فظهرة (قوله وقسم) أى بقرعة أو براض وقوله أب أى مسلم وإلا فلا ولاية للكافر على المسلم وقوله أو وصى أى ولو أما بشرط كونه مسلماً أيضاً والمراد بالوصى ولو حكماً فيدخل مقدم القاضي (قوله وإنما تطلق) اسم فاعل يقسم عن ملتقطه بالفتح المشارك لغيره فيما وهب له (قوله فليس له) أى للصغير الذى قسم عنه أبوه أو وصيه أو ملتقطه أو الحاكم كلام إذا بلغ رشيداً (قوله شرطه) أى علامة تميزه فى لبسه (قوله فليس له أن يقسم عن غيره) أى من صغير أو غائب اللهم إلا بأمر القاضي (قوله أو ذى كنف) هو الكافل تطوعاً (قوله قل أو أكثر) تقدم فى الحجر أن الحاضر يبيع القليل والظاهر أن قسم القليل كيهمه وهو الذى رجحه إن سهل كما فى المواق عنه ابن (قوله والآخر أخرى) هذا لفظها وقد استشكل بأن القسمة إن كانت قرعة كما هو مقتضى التعادل فلا تدخل فى النوعين ولا يشترط فيها التراضى وإن كانت مراضة فلا يشترط فيها التعادل وأجاب ابن يونس باختيار الأول ودخلت فى النوعين للقسمة ولم يجبر عليها

لاختلاف

وإلا فلجاعة المسلمين وهو واحد منهم وجاز أن يقرأ كنف فعلاً ماضياً صفة لهذوف مطوف على ذى أى

أو أخ كنف (أو أب عن) ابن (كبير) رشيد فلا يقسم له (وإن غلب) وإنما يقسم له وكيله أو الحاكم (وفيهما قسم) أى بوزن قسم (نخلة وزيتونة) مشتركين بين رجلين (إن اعتدلتا) قيمة وتراضيا على قسمهما بأن يأخذ هذا واحدة والآخر أخرى

وهذا وارد على قوله المتقدم وأفرد كل صنف الخ ان حمل كلامها على قسمة القرعة كما حملها عليه ابن يونس بدليل قولها ان اعتدلتا وإليه أشار بقوله (وهل هي قرعة) ووجه الإيراد أن القرعة لا تدخل فيما اختلف جنسه وأجيب بأن محل النع في الكثير وأما في القليل كما هنا فتجاوز بشرط الاعتدال في القيمة كما هو نفسها كما أشار بقوله (٥١٧) (وجازت للقلة) وعلى هذا ففي

وتراضيا أي بالاستهام وقيل بل يحمل كلامها على الرضاة بدليل قولها وتراضيا فلا ينافي مامر من قوله وأفرد كل صنف إن احتمل وإليه أشار بقوله (أو مرأضة) وعليه فمعنى قوله إن اعتدلتا

مع أن الرضاة لا يشترط فيها اعتدال أنها دخلا على بيع لاغبين فيه وحاصل كلامه هل ما فيها محمول على القرعة فيشكل على مامر أو على الرضاة فلا يشكل (تأويلان) فان لم يعتدلا منع قرعة لا مرأضة

[درس]

باب

في القراض وأحكامه • ومناسبتة لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ونوع شركة قبل ذلك ، وقد رسمه المصنف بقوله (القراض) بكسر القاف من القرض وهو القطع مما بذلك لأن المالك قطع قطعة من ماله لمن يعمل فيه بجزء من الربح (توكيل) من رب المال لغيره (على تجر في نقد) ذهب أو فضة فهو توكيل

لاختلاف النوع وأجاب غيره باختيار الثاني أي أنها مرأضة ومعنى قولها ان اعتدلتا ان دخلا على قسمة لاغبين فيها (قوله وهذا) أي قول المصنف وفيها قسم غلة الخ (قوله وهل هي) أي القسمة المفهومة من قولنا وفيها قسم الخ (قوله قرعة) أي بأن تضرب القرعة ليظهر من يأخذ هذه ومن يأخذ هذه (قوله وأجيب) أي عن الإيراد المذكور (قوله وقيل بل يحمل كلامها على الرضاة) أي كما حملها عليه سحنون (قوله فلا ينافي الخ) أي لأنه في القرعة (قوله انهما دخلا على بيع) أي على قسم لاغبين فيه

باب في القراض

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم أي ولأن فيه نوع شركة قبل قسم الربح (قوله من القرض) أي بفتح القاف (قوله بجزء من الربح) أي والعامل قطع لرب المال جزءا من الربح الحاصل بسعيه ابن وحينئذ فالمعاطلة على بابها (قوله توكيل الخ) هذا يقتضي أنه لا بد في القراض من لفظ ولا تكفي في انعقاده للمعاطلة لأن التوكيل لا بد فيه من لفظ ويفيد ذلك أيضا قوله بجزء لأن جعل الجزء للعامل إنما يكون باللفظ لكن مقتضى قول ابن الحاجب القراض اجارة على التجري مال بجزء من ربحه أنه يكفي فيه المعاطلة لأن الاجارة يكفي فيها المعاطلة كالبيع إذا وجدت القرينة (قوله على تجر الخ) المراد به البيع والشراء لتحصيل الربح (قوله ماعدها) أي ماعدا ذلك التوكيل الخاص (قوله حتى الشركة) أي حتى خرجت الشركة وقوله لأن الخ غلة لخروج الشركة (قوله والشركة لا تنقيد به) أي لجوازها بالنقد وغيره كما مر (قوله لان التقدم تجر به لافيه) أي وحينئذ فتعلق تجر محذوف أي في كل نوع وليس المراد ظاهره من توكيله على بيع الذهب بالفضة وعكسه لمدم شموله للتجارة بنقد في عروض مع أنها جائزة وقد يقال جعل في بمعنى الباء غير لازم بل يصح إقائها على حالها للظرفية المجازية والتجر في المال يشمل عرفا التجربه في أي شيء كان تدبر (قوله ضربا يتعامل به) اشتراط التعامل في السكوك وهو الذي فهمه الشيخ زروق من كلام التنبيهات قال ح ولم أر من صرح به لافي التنبيهات ولا في غيرها فانظره ابن (قوله لا بعروض) أي ومنها الفلوس الجدد وهذا محترز بنقد وما بعده محترز مضروباً وكان عليه أن يزيد ولا بمضروب لا يتعامل به كما في بلاد السودان وظاهره عدم الصحة إذا كان رأس المال عرضاً ولو كان يتعامل به ولو افرد التعامل به كالودع قصرأ للرخصة على موردتها لكن قال بعضهم كما في بن ان الدراهم والدنانير ليست مقصودة لأنها حتى يمنع القراض بغيرها حيث افرد التعامل به انظره (قوله مسلم من ربه للعامل) أي بدون أمين عليه لا بد من عليه أو برهن أو وديعة كما يأتي ولا ان جعل عليه أميناً فان تسليمه حينئذ كالتسليم (قوله بجزء) الأولى تعلقه بتوكيل لا بتجر أي أن يوكله بجزء على أن يتجر بالنقد أي بالمال كله وتعلقه بتجربوهم أن التجرب به الجزء مع أن التجرب به المال كله (قوله كمشرة دنانير) أي إلا أن ينسب القدر سهام من الربح

خاص فخرج ماعدها من انواع التوكيل حتى الشركة لأن معنى في نقد تجر مقيد بهذا القيد والشركة لا تنقيد به وفي معنى الباء أي بنقد لأن النقد متجربه لافيه وهي باء الآلة والتجر التصرف بالبيع والشراء لتحصيل ربح (مضروب) ضرباً يتعامل به لا بعروض ولا بتبر وقارضة (مسلم) من ربه للعامل (بجزء) شائع كائن (من ربحه) أي ربح ذلك المال لا بقدر معين من ربحه كمشرة دنانير ولا بشائع من ربح غير وأولى بمعين

(إن علم قدرهما) أى المال والجزء كربع أو نصف واشترط علم قدر الأصل لأن الجهل به كما لو دفع له ما لا غير معلوم العدد والوزن يؤدى إلى الجهل بالربح ويجوز بالنقد الموصوف بما تقدم (ولو) كان (مغشوشاً) فهو مبالغة فى مقدار لا من تمام التعريف وذكر مفهوم مسلم وهو ثلاثة الدين والرهن والوديعة وبدأ بالدين لأنه الأصل بقوله (لا بد من) لرب المال (عليه) أى على العامل لأنه يهتم على أنه أخرجه ليزيده فيه (و) إن وقع بد من (استمر) ديناً على العامل يضمه لربه وللعامل الربح وعليه الخسر (ما) أى مدة كونه (لم يقبض أو) لم (يحضره) (٥١٨) لربه (ويشهد) أى مع الاشهاد بعدلين أو عدل وامرأتين فإن أقبضه

لربه أو أحضره مع الاشهاد على أن هذا هو الدين الذى على الدين وأن ذمته قد برئت منه ثم دفعه له قراضاً صح لا نفاء التهمة المتقدمة (ولا) يجوز (رهن أو وديعة ولو) كان كل منها (بيده) أى بيد العامل لشبههما بالدين ، قال ابن القاسم لأنى أخاف أن يكون ألقه فصار عليه ديناً ، والنوع إذا كان كل فى غير يد الرهن والمودع بالفتح بأن كان يد أمين ظاهر لأن رب المال اتسع بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الأمين وهو زيادة منوعة فى القراض وهذا أمر محقق ، وأما لو كان كل بيد الرهن أو المودع بالفتح فيتوهم فيه الجواز لعدم الاحتياج إلى تخليص ينتفع به رب المال وعلّة خوف الاتفاق أمر متوهم مع أن المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله ولو بيده فالمبالغة

كل عشرة إن كان الربح مائة فيجوز لانه بمنزلة العشرة (قوله إن علم قدرهما) أى وقت المقد (قوله يؤدى إلى الجهل بالربح) إن أراد الجهل بمقداره فهذا لازم لكل قراض ولا يضر وإن أراد الجهل بالجزء المجهول للعامل من الربح من نصف أو ربع مثلاً فلا يسلم فلاولى التعليل بأن فيه خروجاً عن سنة القراض الذى هو رخصة وذلك لانه قد استثنى للضرورة من الاجارة بمجهول ومن السلف بمنفعة (قوله الموصوف بما تقدم) أى من كونه مضروباً متعاملاً به (قوله لا من تمام التعريف) أى صفة لمقدر أى مبالغة فى مقدار مستقل لا من تمام التعريف لئلا يلزم أخذ الحسب فى التعريف وهو دور ، ورد المصنف بقول عبد الوهاب بالمنع كذا فى بن وغيره (قوله لأنه الأصل) أى فى المنع لورود النص فيه وأما الرهن والوديعة فالمنع فيها بطريق القياس على الدين (قوله واستمر الخ) مستأنف استئنافاً بياناً جواباً عما يقال قد قلت إن القراض بالدين لا يصح فما حكمه إذا وقع ؟ فأجاب بقوله واستمر الخ (قوله لم يقبض أو يحضره) إن قلت المحل للو لا لأو لأن عدم الجواز مقيد باتقاء الأمرين معاً فإذا انتفى القبض والاحضار مع الاشهاد فلا يجوز وإذا حصل أحدهما فالجواز ، والجواب أن أو بعد النفي لنفي الأحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من اتفانها معاً حتى يتحقق انتفاؤه كقوله تعالى « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » (قوله أو أحضره) أى فى يده لربه (قوله مع الاشهاد) أى رجلين أو رجل وامرأتين ولا يكفى اشهاد واحد وبمين لعدم تصويره هنا لأن البمين على التكرار عند التنازع ولا نزاع هنا إنما هو إشهاد على شئ حاضر (قوله ثم دفعه له قراضاً) أى فى الحالة الأولى وهى ما إذا أقبضه لربه أو أمره أن يعمل به فى الحالة الثانية وهى ما إذا أحضره لربه (قوله صح) ظاهره أنه مجرد القبض صح القراض ولو أعاده له بالقرب وهو كذلك والمقصوب يكفى فى صحة عمل الغاصب فيه قراضاً إحضاره لربه كالوديعة (قوله ولو بيده) أى هذا إذا كان كل من الرهن والوديعة بيد أمين أمافى الرهن فظاهر وأما فى الوديعة فبان أودعها المودع لمودة حدثت فى منزله بل وإن كانا بيد العامل أى عنده وفى محله (قوله مع أن المشهور المنع) أى لعللة التى علل بها ابن القاسم (قوله فلذا بالغ على ذلك) أى على منع القراض بالرهن والوديعة إذا كانا بيده (قوله ولو بغير إشهاد كف) قال بن وهو الصواب ومقتضى التعليل بأنها عرض أمانة أن الرهن ليس كالوديعة فلا يكفى فيه مجرد الاحضار بل لا بد منه من الاشهاد (قوله والرهن كالوديعة) أى فإذا وقع القراض بالرهن فالربح لرب المال والخسر عليه وليس للعامل إلا أجرة مثله (قوله أى بلد القراض) أى بلد المقعد وقوله أو العمل فيه أى أو بلد العمل فى القراض ، وأول تنويع الخلاف فالأول تقرير الشارح بهرام والثانى للسواق (قوله إذا لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً) أى وأما إذا وجد مسكوك

صحيحة ، ثم إن محل المنع إذا لم يقبض كل منهما أو لم يحضره مع الاشهاد وإلا جاز بالأولى من الدين الذى هو الأصل يتعامل فى المنع وهو واضح بل قال الأجهورى إن احضار الوديعة ولو بغير إشهاد كاف لأنها عرض أمانة ثم إن وقع عمل فى الوديعة فالربح لربه وعليه الخسر كما فى النقل وما مر فى الوديعة من أن المودع إذا اتجر فى الوديعة فالربح له فذلك فيما إذا تجر فيها بغير إذن ربها ، وهذا قد اذن له فى العمل فيها فكان الربح لربها والخسر عليه والرهن كالوديعة ، وذكر مفهوم مضروب بقوله (ولا يجوز) (تبر) (وتقار وحلى) (لم يتعامل به) أى بالتبر أو التقار أى القطع من الفضة أو الذهب (يلده) أى بلد القراض أو العمل فيه فإن تعومل به يبلده جازى إذا لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً ففى المفهوم تفصيل ثم إن وقع

بالممنوع مضي العمل فيه كما قاله ابن القاسم وقال أصبغ يمضي ولو لم يعمل فيه لقوة الخلاف فيه وذكر مفهومه بقوله (كفلوس) لا يجوز قراض بها ولو تعمول بها على المشهور وظاهره ولو في المحقرات التي الشأن فيها التعامل بها (وعرض) لا يجوز أن يكون رأس مال قراض وظاهره ولو في بلاد لا يوجد فيها التعامل بالنقد المسكوك كبلاد السودان (٥١٩) لأن القراض رخصة يقتصر فيها

على ما ورد وعمل المنع (إن) تولى (العامل) بيعه سواء كان العرض نفسه قراضاً أو ثمنه فان تولى غيره يبيعه وجعل ثمنه قراضاً جاز (كأن) وكله على (خلاص دين) ثم يعمل بما خلصه قراضاً فيمنع (أو) وكله (ليصرف) ذهباً دفعه له بفضة أو عكسه (ثم) يعمل (بالفضة أو بالذهب) فلا يجوز أن وقع في السائل الأربع الفلوس وما بعدها (فأجر مثله) أي فللعامل أجر مثله (في توليه) ذلك من تخليص الدين أو الصرف أو بيع العرض أو الفلوس في ذمة رب المال (ثم) له (قراض) مثله في ربحه أي ربح المال لا في ذمة ربه حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له شيء ثم شبه بما يمنع وفيه قراض المثل قوله (كلك) أي كقراض قال رب المال للعامل لك (شرك) في ربحه (و) الحال انه (لا عادة) تعين قدر الجزاء في القراض المقول فيه ذلك فإن فيه قراض المثل فان كان لهم عادة تعين الجزء من نصف أو

يتعامل به فالمنع ولو غاب التعامل به على التأمل بالمسكوك (قوله بالمنع) أي بأن وقع تبر أو بنقار فضة أو حل لم يتعامل به بيلده (قوله على المشهور) أي لأن التبر إذا كان لا يجوز القراض به إلا إذا انفرد التعامل به والحال أنه ليس مظنة للكساد فأولى الفلوس التي هي مظنة للكساد فلا يجوز القراض بها اللهم إلا أن تنفرد بالتعامل بها والا جاز اتفاقاً (قوله ولو في المحقرات) أي ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات الخ (قوله وظاهره ولو في بلاد الخ) قد تقدم لك عن بن أن بعضهم أجاز جعل العرض رأس مال قراض إذا انفرد التعامل به (قوله يقتصر فيها على ما ورد) أي من الدراهم والدنانير (قوله وعمل المنع) أي بالعرض (قوله سواء كان العرض نفسه قراضاً) أي بأن دفع رب المال عرضاً بثمنه وجعل له جزءاً من الربح إذا باعه وبيع وقوله أو ثمنه بأن دفع له عرضاً وأمره أن يبيعه ويجعل ثمنه رأس مال وقيد اللخمي المنع في الثاني بما إذا كان لبيعه خطب والا جاز وتقييده ضعيف والمعتمد المنع مطلقاً (قوله وجعل ثمنه قراضاً جاز) أي لأن جعل رأس المال قيمة العرض أو نفسه والحاصل أن قوله إن تولى العامل يبيعه في مفهومه تفصيل وذلك لانه إذا تولى غير العامل يبيعه فان جعل رأس المال الثمن الذي يبيع به العرض جاز وإن جعل رأس المال قيمته الآن أو بعد المفاصلة أو نفس العرض منع (قوله كأن وكله على خلاص دين) أي ولو كان الذي عليه الدين حاضراً مقرباً مليئاً تأخذه الاحكام وأما تقييد اللخمي المنع بالحاضر الملد أو الغائب الذي يحتاج للضمي إليه فضعيف (قوله أو ليصرف) سواء كان للصرف بال أو لا فقصر الرخصة على موردتها وتقييد فضل المنع بما إذا كان له بال ضعيف (قوله في المسائل الأربع الفلوس وما بعدها الخ) الذي في بن عن ابن عاشر أن قول المصنف فأجر مثله راجع للتبر وما بعده واعلم ان جريان قوله فأجر مثله في التبر والفلوس ولو متعاملاً بهما حيث باعهما واشترى بثمنهما عروضاً فان جعلهما ثمناً لعروض القراض فليس له أجر توليه وإنما له قراض مثله والقرض ان كلا من الفلوس والتبر لم ينفرد بالتعامل به لأنه محل الفساد وأما لو انفرد كل التعامل به بالقراض صحيح ولا يكون للعامل إلا الجزء الذي سمي له (قوله في ذمة) متعلق بقوله أجر مثله وينتد ذلك الاجر حصل ربح أم لا (قوله ثم له قراض مثله) أي مثل المال لا مثل العامل (قوله فان فيه قراض) أي لان لفظ شرك يطلق على النصف فأقل وأكثر فيكون مجهولاً (قوله فلا جهل فيه) أي وحينئذ فيكون جائزاً (قوله عطف على مدخول الكاف) الاولى على صفة مدخول الكاف المقدر (قوله أو قال بجزء الخ) لا يقال حمله على هذا يلزم عليه التكرار مع قوله كلك شرك فالأولى حمله على الاول لا ناقول نظراً لاختلاف العنوان لمغايرة لفظ جزء لفظ شرك وإن كان المعنى واحداً (قوله وفيه قراض المثل) أي بخلاف ما إذا قال له اعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد فقط ونحو ذلك مما عين فيه زمن العمل فانه فاسد وفيه اجرة المثل فقط كما يأتي وذلك اشد التحجير في هذا دون ما قبله لان المال يده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به حتى يأتي الوقت الذي عينه رب المال للعمل فيه بخلاف ما إذا قال له اعمل

ثلث عمل بها وأما لو قال واربح مشترك فهو يفيد التساوي عرفاً فلا جهل فيه بخلاف شرك (أو مبهم) بالجر عطف على مدخول الكاف المقدر أي أو كقراض مبهم بأن قال اعمل فيه قراضاً ولم يتعرض لذكر الجزء أصلاً أو قال بجزء أو بدى وفي ربحه ولم يبينه فله قراض مثله أي ولا إعادة أيضاً (أو) قراض (أجل) كاعمل به سنة أو سنة من الآن أو إذا جاء الوقت فلان فاعمل به فاسد وفيه قراض المثل إن عمل لما فيه من التحجير الخارج عن سنة القراض (أو) قراض (ضمن) بضم الصاد وتشديد الميم

أى شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إن تالف بلافريط أو أنه غير مصدق في تلفه فقراض فاسد لأنه ليس من سنة القراض وفيه قراض المثل إن عمل والشرط باطل لا يعمل به (أو) قراض قال فيه للعامل (اشترى سلعة فلان ثم اتجر في ثمنها) بعد بيعها فهو واجب في شرائه وبيعه فله أجر مثله في ذلك وله قراض مثله في ربحه فهذه المسئلة مما فيها أجره مثله في توليه الشراء والبيع للسلعة وقراض المثل فكان عليه ضمانها مع الأربعة المتقدمة لتكون المسائل خمسة (أو) قال اشترى (بدن) أى شرط عليه الشراء به فاشترى بنقد فقيه قراض المثل في الربح والخسارة على العامل فان اشترى بدن كاشترط عليه أو عند اشتراطه عليه الشراء بنقد ففى الصورتين الربح له والخسارة عليه لأن الثمن صار قرضا في ذمته وأما (٥٣٠) لو شرط عليه الشراء بالنقد فاشترى به فالجواز ظاهر فالصور أربع (أو)

شرط عليه (ما يقل وجوده) بأن يوجد تارة ويعدم أخرى ففاسد وفيه قراض المثل في الربح إن عمل وسواء خالفه واشترى غيره أو اشتراه على المعتمد وأما ما يوجد دائما إلا أنه قليل وجوده فصحيح ولا ضرر في اشتراطه (كاختلافهما) بعد العمل (في) جزء (الربح وادعيا) أى كل من رب المال والعامل (ملا يشبه) كأن يقول العامل الثلثين ورب المال الثمن فاللزام قراض المثل فان أشبه أحدهما فالقول له وان أشبهما معا فالقول للعامل لترجيح جانبه بالعمل وسبب أن الاختلاف إذا كان قبل العمل فالقول لرب المال أشبه أم لا فالتشبيه في المصنف في الرد إلى قراض المثل فقط لا في الفساد أيضا لان العقد في هذه صحيح

في سنة من الآن أو اعمل فيه سنة فان المال بيده ليس محجورا عليه في العمل به وأما صورة إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فانه وان كان محجورا عليه في العمل بيده حتى يأتي الزمان الذى عينه ربه فهو مطلق التصرف بعده فهو أخف مما يعمل فيه في الصيف فقط (قوله أى شرط فيه على العامل) أى وأما لو تطوع العامل بالضمان ففى صحة ذلك القراض وعدمها خلاف انظر بن فان دفع رب المال للعامل المال واشترط عليه أن يأتي له بضامن يضمنه فيما يناف بتعديه فلا يفسد بذلك وهو جائز وان شرط عليه أن يأتيه بضامن يضمنه مطلقا أى لا يهيد كان القراض فاسدا ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم كما أتى به عجم (قوله أو قراض قال فيه للعامل الخ) أى أن رب المال أعطاه دراهم معينة وقال له اشترى بها سلعة فلان ثم إن بها واتجر بشئها ولك ثلث الربح مثلا (قوله فالصور أربع) أى بصورة المصنف ثم اشتراط البيع بالدين كاشتراط الشراء به فيفسد القراض وفيه قراض المثل ان عمل كما فى ت ت وقال المواق فيه أجره المثل وعلى الأول حمل عياض المدونة وعلى الثانى حملها ابن يونس (قوله أو شرط عليه ما يقل وجوده) أى التجز فبا يقل وجوده (قوله بأن يوجد تارة) أى كالبيع الأحرر والاطيح (قوله ان عمل) أى وحصل ربح فان حصل خسر فهو عليهما معا كما فى عقب (قوله على المعتمد) أى خلافا لمن قال بعدم الفساد إذا اشترى ما اشترط عليه (قوله ملا يشبه) أى جزءا لا يشبه أن يكون جزء قراض (قوله فاللزام قراض المثل) أى جزء قراض المثل (قوله فالتشبيه الخ) أى أنه غير تام ولأجل اختلاف هذا مع ما قبله فى الصحة والفساد عدل المصنف عن عطف هذا كالذى قبله للتشبيه (قوله وفيما فسد) خبر مقدم وما موصولة صلتها جملة فسد وغيره حال من الضمير فى الصلة وأجرة مثله مبتدأ مؤخر وستأتى أمثله فى قوله كاشتراط يده الخ (قوله ويفرق بينهما) أى بين ما فيه قراض المثل وأجرة المثل وقوله أيضا أى كما فرق بما تقدم (قوله بأن ماوجب فيه قراض المثل) أى كما فى المسائل المتقدمة (قوله بل يتأدى فيه) أى حتى يبيع ما اشتراه فقط كما هو صريح كلام ابن رشد وليس المراد أنه يتأدى ولو بعد نضوض المال (قوله فانه يفسخ متى عثر عليه) أى ولا يمكن العامل من التهاوى على العمل (قوله فى بيان مايرد) أى فى بيان المسائل التى يرد الخ (قوله كاشتراط يده) أى كأن يشترط رب المال يده مع العامل أو يشترط العامل على رب المال عمل يده مع العامل كما فى عقب (قوله أى مشاورته) أى رب المال (قوله بحيث لا يعمل عملا فيه) أى فيكون القراض فاسدا ويرد العامل لأجرة المثل ولا يعطى الجزء الذى مسمى له حال العقد (قوله أو أمينا) هو بالنصب عطفا على محل مراجعته كما أشار له الشارح بتقدير

اشتراط

(وفيما فسد غيره) أى وفى القراض الفاسد غير ما تقدم (أجرة مثله فى الذم) أى ذم رب المال

سواء حصل ربح أم لا بخلاف المسائل المتقدمة التى فيها قراض المثل فانه لا يكون إلا فى الربح فان لم يحصل ربح فلا شئ على ربه ويفرق بينهما أيضا بأن ما وجب فيه قراض المثل إذا عثر عليه فى أثناء العمل لا يفسخ بل يتأدى فيه كالمساواة بخلاف ما وجب فيه أجره المثل فانه يفسخ متى عثر عليه وله أجره فيما عمله ثم أخذ فى بيان ما يرد العامل فيه لأجرة المثل بقوله (كاشتراط يده) مع العامل فى البيع والشراء والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالقراض ففاسد لما فيه من التحجير عليه ويرد فيه العامل لأجرة مثله (أو) مراجعته أى مشاورته عند البيع والشراء بحيث لا يعمل عملا فيه إلا باذنه (أو) اشترط (أمينا عليه) أى على العامل وإنما رد الى أجره

مثله لأنه لما لم يأتمنه (مخلاف) اشتراط رب المال عمل (مغلام غير عيني) أي غير رقيب على المامل (بنصيب له) أي لا غلام من الربح فيجوز وأولى بغير نصيب أصلاً احترازاً من جعل النصيب للسيد أي أنه إن كان نصيب فللغلام لا للسيد وإلا فسد ورد لأجرة مثله فالشرط أن لا يكون الغلام رقيباً وأن لا يكون بنصيب للسيد (وكان) يشترط على العامل أن (يخط) ثياب التجارة (أو يحرز) جلودها أي الجلود المشتراة لها (أو) يشترط عليه أن (يشارك) غيره في مال القراض (أو يخلط) المال بماله أو بمال قراض عنده فلا يجوز وله أجرة مثله (أو) اشتراط عليه في العقد أن (يضع) بمال القراض أي يرسله (٥٢١) أو بعضه مع غيره ليشتري به ما يتجر

العامل به فيمنع وفيه أجرة مثله فإن لم يشترط عليه لم يجوز له الإضاع إلا باذن رب المال والإضمن (أو) يشترط عليه أن (يزرع) بمال القراض لأن ذلك زيادة زادها رب المال عليه وهو عمله في الزرع وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يمنع (أو) يشترط عليه أن (لا يشتري) بالمال شيئاً (إلى) بلوغ (بلوغ) كذا) وبعد بلوغه يكون له التصرف في أي عمل فاسد وفيه أجرة المثل إن عمل لما فيه من التحجير (أو) بعد اشترائه إن أخبره بقرض (أي فاسد وفي نسخة بالواو بدل أو وهي الصواب إذ ليست هذه المسئلة من مسائل القراض الفاسد الذي يرد فيه العامل لأجرة المثل كما قبلها وما بعدها فكان حكم التأخير بعد الفراغ من المسائل المذكورة وذكر الواو التي

اشتراط (قوله لأنه لما لم يأتمنه) أي لأن رب المال لما لم يأتمن العامل على مال القراض وجعل عليه أميناً صار العامل شديداً بالأجير (قوله بخلاف غلام الخ) أي فيجوز بالشرطين الآتين (قوله غير رقيب) أي غير جاسوس يتطلع على ما يفعله العامل في المال ويغير به ربه (قوله فالشرط الخ) قال بعضهم وبقي للجواز شرط ثالث وهو أن لا يقصد رب المال بذلك تعليم الغلام وإلا فسد القراض وكان المصنف لم يعتبر هذا الشرط فلم يذكره وأنه اعتبره وأدخله في مسائل اشتراط زيادة على العامل لأن تعليم الغلام زيادة عمل عليه (قوله وكان يخط) عطف على قوله كاشتراط يده فيكون القراض فاسداً ويرد العامل لأجرة المثل (قوله أو يشارك الخ) أي اشتراط ذلك عليه في حال العقد وأما وقوع ذلك بعد العقد فبجائز كما سيأتي أن له أن يشارك بالاذن (قوله أو يخلط) أي أو شرط عليه رب المال أن يخلط المال بماله فإن وقع وخسر المالان فض الخسر عليهما بقدر كل وللعامل على رب المال أجرة مثله فيما عمله في مال القراض سواء حصل ربح أو خسر أو لم يحصل واحد منهما وقيل قوله في الخسر والتلف وفي قدر ما تلف يمينته كما أفتى به عجب (قوله إلا باذن رب المال) أي بعد العقد (قوله وإلا ضمن) أي خسر وتلفه فإن أبضع بغير إذن رب المال وربح فإن كان الإضاع بأجرة للبضع معه فهي في ذمة العامل وإن كانت الأجرة أكثر من حظ العامل من الربح حسب للعامل حظ من الربح يدفعه فيما عليه من الأجرة وغرم العامل الزائد وإن كانت أجرة للبضع معه أقل من حظ العامل لم يلزم رب المال غير أجرة للبضع معه لأن العامل لم يعمل شيئاً وإن عمل للبضع معه بغير أجرة فللعامل الأول الأقل من حظه وأجرة مثل للبضع معه أن لو استأجره لأنه لم يتطوع إلا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض (قوله أن يزرع) أي يكرى الأرض والبقر ويشتري البذر من مال القراض ويعمل بيده (قوله وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع الخ) يؤخذ منه أن تعيين رب المال للعامل ما يتجر فيه من عرض أو رقيق أو غيرهما غير ضرر وهو كذلك كما في بهرام (قوله فلا يمنع) أي إلا أن يكون العامل له وجاهة يراعيه الناس لو جاهته ويعملون له في الزرع بلا أجر وإلا منع (قوله أو بعد اشترائه) أي وإن سأل العامل رجلاً بعد اشترائه سلعة مالا يتقدمه فيها فذلك قرض فاسد إن أخبر السائل المستول بشرائه السلعة لأجل أن يدفع له ثمنها ويكون ربحها بينهما اهـ (قوله وذكر الواو) مصدر عطف على التأخير (قوله لأنه لم يقع على وجه القراض المعروف) أي بل دخل ربه على سلف جر له نقماً (قوله فيلزمه) أي فيلزم المدفوع له رد الثمن إلى صاحبه (قوله ادفع لي عشرة مثلاً) أي اشتري بها سلعة

٦٦ - دسوقي - لث للاستئناف ومعناها أن الشخص إذا اشتري سلعة لنفسه بثمن معلوم تقدماً فلم يقدر على تقديمه فقال لا آخر قد اشتريت سلعة كذا بكذا فادفع لي الثمن لأتقدمه لربها على أن ربحها بيننا مناصفة مثلاً فدفعه له على ذلك فيمنع ولا يكون من القراض بل هو قرض فاسد لأنه لم يقع على وجه القرض المعروف فيلزمه رده على الفور فإن أخذ به السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه ومفهوم إن أخبره أنه إن لم يخبره بالشراء بل قال له ادفع لي عشرة مثلاً ويكون قراضاً بيننا قراض صحيح ولكنه يكره ذلك ومفهوم الظرف سيأتي في قوله وادفع لي فقد وجدت رخيصةً اشتريه (أو عين) رب المال للعامل (شخصاً) للشراء منه أو البيع له بأن قال له لا تشتري إلا من فلان أولاً نبيع إلا من فلان قراض فاسد وفيه أجرة المثل (أو عين) زمنياً

لها ولو تعدد كلا تشتت أو لا تبع إلا في الشتاء أو اشترى في الصيف وبيع في الشتاء (أو محلاً) لا تجزى لاعتداده لغيره كسوق أو حانوت ففاسد
للتجوير وفيه أجرة للثلث والربع لرب المال والخسارة عليه في الجميع (كأن أخذ) العامل من شخص (ملاً ليخرج) أي على أن يخرج
(به لبلد) معين (فيشتري) منه سلعاً ثم يحمله لبلد القراض للبيع ففاسد وفيه أجرة للثلث (وعليه) أي على العامل ما جرت العادة أن
يتولاه (كالتنشر والطي الخفيفين و) عليه (٥٣٣) (الأجر) في ماله (إن استأجر) على ذلك لا في مال القراض ولا في ربحه (وجاز)

للعامل (جزء) من الربح
(قل أو أكثر) كالمساوي
بشرط عمله لها كما تقدم
ولو كدينار من مائة أو مائة
من مائة وواحد (و) جاز
(رضاهما) أي المتقارضين
(بعد) أي بعد العمل وأولى
بعد العقد (على ذلك) أي على
جزء معلوم لها قل أو أكثر
غير الجزء الذي دخلا عليه
لأن الربح لما كان غير محقق
اغتر فيه ذلك (و)
جاز (زكاته) أي الربح
المعلوم أي اشتراط زكاته
(على أحدهما) رب المال
أو العامل وأما رأس المال
فزكاته على ربه ولا يجوز
اشتراطه على العامل (وهو)
أي الجزء المشترك
(للمشروط وإن لم تجب)
زكاته لما منع كقصور المال
عن المصاب أو تفاصلاً قبل
الحول أو كان العامل ممن
لم تجب عليه زكاة لرق أو
دين أو كفران كان للعامل
نصف الربح وكان أربعين
واشترطت الزكاة على
العامل مثلاً فانه يخرج

(قوله لها) أي البيع والشراء وقوله ولو تعدد أي الزمن (قوله كسوق أو حانوت) أي بمحل كذا
والحال أن العامل لم يكن جالساً به من قبل والإجاز (قوله كأن أخذ ملاً الخ) هذه المسئلة غير قوله
أولا لا تشتت إلى بلد كذا لأن ذلك شرط عليه أنه لا يشتري حتى يبلغ موضع كذا فإذا بلغه اشترى منه
أو من غيره فقد حجر عليه في الشراء قبل وصوله ولم يحجر عليه في الشراء من غيره بعد وصوله وأما
هذه فقد حجر عليه قبل الوصول للبلد وبعد الوصول إليه وأيضاً في هذه شرط عليه أن يخرج لبلد كذا
فيشتري منه ثم يعود فيبيعه في بلد العقد فحجر عليه في ابتداء الشراء وفي محل التجرة والسابقة حجر عليه
في ابتداء التجرة فقط (قوله وعليه) خبر مقدم والكاف في قوله كالتنشر اسم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر
(قوله الخفيفين) أي وأما غير الخفيف وما جرت العادة أنه لا يتولاه بنفسه وهو من مصلحة المال فله
أجره إذا عمله بنفسه وادعى أنه عمل ليرجع بأجره من غير يمين عند سكوت رب المال وأما إن خالفه
رب المال وقال بل عملت ذلك تبرعاً منك فله الأجرة يمين على أحد القولين لأنها دعوى معروف وقد
تقدم الخلاف في توجه اليمين في دعوى المعروف وقيل بلا يمين (قوله وعليه الأجر إن استأجر) أي
ومثل النشر والطي النقل الخفيف فيلزمه وإن استأجر عليه فن ماله (قوله وجاز للعامل جزء من الربح
قل أو أكثر) ذكره لأجل التعميم صريحاً في قوله سابقاً بجزء لأنه نسكرة في سياق الإثبات فلا تنفد
العموم فلما كانت تلك النسكرة لا تنفد العموم أتى به هنا صراحة (قوله عمله لها) أي للجزء القليل أو
الكثير حال العقد (قوله ولو كدينار) بأن قال رب المال للعامل جعلت لك من كل مائة تحصل رباً كديناراً
أو جعلت لك من كل مائة وواحد مائة (قوله أي بعد العمل الخ) أي خلافاً لابن حبيب في منعه الزيادة بعد
العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لأن العقد غير لازم فكأنهما ابتداء الآن عقداً (قوله المعلوم)
أي من المقام أو من جزء لأن الجزء بقض الربح والجزء يفهم منه كله لدلالته عليه (قوله أو
العامل) أي ولا يؤدي اشتراط زكاة الربح عليه إلى القراض بجزء مجهول لأن جزء الزكاة معلوم وهو ربع
عشر الربح فكأن رب المال قال للعامل لك من الربح نصفه مثلاً لإربع عشر الربح وما ذكره المصنف
من جواز اشتراط زكاة الربح على أحدهما هو المشهور من المذهب خلافاً لما في الأممية من منع ذلك
(قوله وهو للمشروط) أي ولا يرجع للقراض (قوله كقصور المال) يعني رأس المال وربحه
عن النصاب كما لو كان رأس المال عشرة دنانير وربحه خمسة بينهما وشرط رب المال على العامل
جزء الزكاة فانه يدفع له ربع (١) نصف واحد من حصته (قوله وكان) أي الربح (قوله مثلاً) أي
أو على رب المال (قوله لا مر) أي بأن تفاصلاً قبل الحول أو كان العامل لم تجب عليه الزكاة
لرق أو دين أو كفر (قوله بأن الواو للحال) أي والمعنى وهو للمشروط لا للقراض في حال كون الزكاة
(١) قوله ربع الخ هو ثمن وذلك أن الحصة عشرها نصف وهو أربعة أثمان وجزء الزكاة ربع العشر

ربع العشر وهو دينار واحد من الأربعين يعطيه لرب المال فيكون للعامل تسعة عشر ديناراً ولرب المال أحد وعشرون
ديناراً حيث لم تجب الزكاة لها مر واعترض على المصنف في المبالة بأنه إن وجبت الزكاة كان الجزء للفقراء لا للمشروط فاقبل المبالة
مشكلاً، وأجيب بأن الواو للحال وهي ساقطة في بعض النسخ وبأن الضمير في وهو عائد على جزء الزكاة على حذف مضاف أي
ونفع جزء الزكاة للمشروط لأنه إذا وجبت الزكاة دفع الجزء من مال المشروط عليه للفقراء فانتفع المشروط بتوفيق حصته
بعد أخذ الجزء منها وإخراجه من حصة المشروط عليه وإن لم تجب أخذه المشروط لنفسه كما قدمنا

(و) جاز (الربح) أى جملة كله (لأحدهما) رب المال أو العامل (أو لغيرهما) (٥٣٣) أى لأجنبى وحينئذ خرج عن كونه قراضا

حقيقة (وضمنه) أى ضمن العامل مال القراض (فى) اشتراط (الربح له) أى للعامل بأن قال له رب المال اعمل ولك ربحه لأنه حينئذ كالقراض انتقل من الأمانة إلى الذمة بشرطين (إن لم ينفه) العامل عن نفسه بأن شرط عليه الضمان وسكت فإن شاء بأن قال ولا ضمان على أو قال له رب المال اعمل ولا ضمان عليك لم يضمن (ولم يسم قراضا) فإن ساء بأن قال اعمل فيه قراضا والربح لك فلا ضمان عليه ولو شرط عليه الضمان لكنه مع اشتراط الضمان يكون قراضا فاسدا (و) جاز (شرطه) أى العامل على رب المال (عمل غلام ربه أو دابته) أوهما على القصد (فى) المال (الكثير) مجانا والمشتراط هنا العامل وما تقدم رب المال فلا تكرار (و) جاز للعامل (خلطه) من غير شرط والافسد كما مر (وإن) كان الخلط (بماله) إن كان مثليا وفيه مصلحة لأحد المالكين غير متيقنة وكان الخلط قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما وتعين لمصلحة متيقنة (وهو) أى الخلط

لم تجب لمانع لكونه اشترط الزكاة ولم توجد * والحاصل أن زكاة الربح إذا اشترطت على أحدهما ولم تجب الزكاة فى الربح لمانع فإن جزء الزكاة من الربح بتمامه يكون لمشتراطه ولا يكون للقراض لكونه اشترط الزكاة ولم توجد لازكاة حصّة المشتراط فقط كما توهم (قوله والربح) أى كأن يقول رب المال للعامل اعمل فى هذا المال والربح الحاصل كله لى أو لك أو لفلان الأجنبى (قوله وحينئذ خرج) أى حين إذ جعل الربح لأحدهما أو لغيرهما خرج عن كونه قراضا إلى كونه هبة وإطلاق القراض عليه فى هاتين الحالتين مجاز لما علمت أن حقيقة القراض توكل على تجر بنقد مضروب مسلم بجزء من ربحه وإذا علمت أنه فى هاتين الحالتين يكون هبة فيجربى على حكمها فاذا اشترط الربح بغيرهما وكان معينا قضى له به إن قبله وإن لم يقبله كان للمشتراط كما فى جزء الزكاة هذا هو الصواب كما قال بن ونص على ذلك فى التوضيح وإن كان غير معين كالفقراء وجب من غير قضاء فإن اشترط لمسجد معين فقال ابن ناجى أنه يجب من غير قضاء كالفقراء غير العيينين وقال ابن زرب انه يقضى به كالفقير المعين وإن اشترط للعامل لم تبطل بموت ربه أو فلسه قبل الفاصلة لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة وإن اشترط لربه فهل تبطل بموت العامل أولا بناء على أن العامل أجبر لرب المال فكان رب المال حائز له قولان (قوله وضمنه فى الربح له) فهم منه أنه لا ضمان على العامل فى اشتراط الربح لربه وهو كذلك لبقاء المال على الأمانة وكذا إذا شرط لغيرهما اه شب (قوله انتقل النخ) أى لأنه انتقل من الأمانة للذمة (قوله إن لم ينفه) أى إن لم ينف العامل الضمان عن نفسه (قوله بأن شرط عليه الضمان) أى بأن شرط رب المال على العامل الضمان (قوله يكون قراضا فاسدا) وهل يكون الربح للعامل عملا بمأثرطاه أو فيه قراض المثل لكونه قراضا فاسدا انظره اه عبق (قوله أوهما على القصد) أى وهو قول ابن المواز وقابله لا يجوز اشتراط عملهما معا لأشبه وقوله عمل غلام ربه أو دابته أى سواء كان كل منهما معينا أو غير معين (قوله فى المال الكثير) قيل هذا فرض مسئلة لا قيد ولذا لم يذكره فى المدونة كما قال لليطى وإنما هو فى التوضيح عن ابن زرقون اه بن وعلى اعباره فالظاهر أن القلة والكثرة معتبرتان بالعرف (قوله مجانا) أى أو بجزء للغلام لا لسيده ولعل مراد ابن فرحون بمجانا التابع له الشارح فى التعبير بها أن لا يكون بجزء لربه فيوافق ماصر والحاصل ان اشتراط عمل غلام ربه مع العامل جائز سواء كان لمشتراط لذلك رب المال أو العامل بشرط أن لا يكون بجزء لربه أعم من أن يكون مجانا أو بجزء للغلام ويشترط شرط ثان إذا كان المشتراط رب المال وهو أن لا يكون ذلك الغلام عينا يطلع على ما يفعله العامل فى المال ويغير به ربه والا منع كما مر (قوله وخلطه) أى مال القراض بغيره (قوله وإن بماله) أى هذا إذا كان الخلط بمال قراض عنده بل وإن كان الخلط بماله (قوله ان كان مثليا) أى ان كان المال المخلوط والمخلوط به مثليا (قوله وكان الخلط قبل شغل أحدهما) قال بن لم أر من ذكر هذا الشرط وظاهر التوضيح خلافه (قوله فيمنع خلط مقوم) ظاهره ولو متماثلا ونص فى التوضيح على جواز خلطه بمثله * والحاصل أن جواز خلط مال القراض بغيره قيد الشارح بشروط ثلاثة وقد علمت أن شرطين منهما غير مسلمين (قوله أى الخلط) أى خلط مال القراض بماله أو بمال قراض عنده (قوله ان خاف) أى العامل بتقديم أحدهما فى البيع رخصا فى ثمن الثانى أى وخاف بتقديم أحدهما فى الشراء غلو الثمن فى الثانى (قوله فيجب الخ) أى فيكون معنى الصواب الوجوب لا التنبه وهو أحد

(الصواب إن خاف بتقديم أحدهما رخصا) فيجب ان كان المالان لغيره أو كان أحدهما له

ويلزم من تقديم ماله رخص مال القراض لوجوب تنميته عليه فان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله لم يجب إذ لا يجب عليه تنمية ماله ومثل الرخص أى فى البيع الغلاء فى الشراء وقيل معنى الصواب الندب وعلى الوجوب يضمن الخسر إذا لم يخلط وعلى الندب لا يضمن (وشارك) العامل رب المال (إن زاد) على مال القراض مالا (مؤجلا) فى ذمته كأن يشتري سلعة بمال القراض ومؤجل فى ذمته لنفسه فيصير شريكا لرب المال (٥٢٤) بما زاده عن مال القراض فخص بربح الزيادة وخسرها وتعتبر الزيادة

(بقيته) أى قيمة المؤجل وان كان عينا فتقوم بسلعة يوم الشراء ثم تقوم السلعة بنقد فاذا دفع له مائة فاشتري سلعة بمائتين مائة هى مال القراض ومائة مؤجلة فتقوم المؤجلة بعرض ثم العرض بنقد فاذا كانت قيمته خمسين كان شريكا بالثلث فيخص بربحه وخسره ومابقى على حكم القراض وقولنا لنفسه فان اشتري به للقراض فالحكم كذلك كما هو ظاهر المصنف وقيل بخير رب المال فى قبوله ويدفع له قيمته فيكون كله قراضا وعدم قبوله فيشارك العامل به كما تقدم ومفهوم مؤجلا أنه لو زاد حالا شارك بعدده واختص بربحه وهذا ان زاد بالحال لنفسه وأما ان زاد به للقراض قرب المال بخير بين دفع المائة الثانية فالل مال كله له وعدمه فيشارك بالوصف ثم حكم الزيادة مطلقا النع

قولين والآخر الندب كما ذكر الشارح والأول قول ابن ناجي والثاني قول بعض شيوخه (قوله ويلزم من تقديم ماله الخ) جملة حاله قيد فى قوله أو كان أحدهما له (قوله لوجوب الخ) علة لوجوب الحاط (قوله الغلاء فى الشراء) أى كأن يخاف بتقديم أحدهما فى الشراء الغلو فى ثمن الثاني (قوله يضمن) أى العامل الخسر إذا خاف ولم يخطأ (قوله فتقوم) أى تلك العين المؤجلة بسلعة ثم تقوم تلك السلعة بنقد وما ذكره المصنف من أن العامل يشارك بقيمة المؤجل ولو عينا هو مذهب المدونة الذى أصلها عليه ومقابله وهو الذى كان فى المدونة قبل الإصلاح أن العامل يشارك بما زاده قيمة ما اشتراه بحال ومؤجل على الحال فقط (قوله بربحه) أى بربح الثلث (قوله ومابقى) أى وهو الثلثان على حكم القراض أى فله العامل منه الجزء المعول له والباقى لرب المال وهذا على القول المعتمد من أن العامل يشارك بقيمة ما زاد وأما على مقابله فتقوم تلك السلعة التى اشتراها بالمائتين فان كانت قيمتها مائة وعشرين كان شريكا بالسدس (قوله كما هو ظاهر المصنف) أى فان قوله وشارك إن زاد مؤجلا ظاهره كان شراؤه بالزائد لنفسه أو للقراض (قوله وقيل بخير رب المال) هذا هو الصواب كما جزم به ابن رشد انظر بن (قوله فى قبوله) أى فى قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله وعدم قبوله) أى وعدم قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله فالل مال كله له) أى ويكون كله رأس مال القراض (قوله مطلقا) أى سواء زاد مؤجلا أو حالا واشتري فيه لنفسه أو للقراض فالصور أربع صورة المصنف ومفهومها ثلاثة قد علمت من الشارح (قوله قبل الشغل) أى قبل شغل مال القراض بشرائه به كالأو وبعضا سلعا (قوله أى ان لم الخ) أشار بذلك الى أن قوله قبل شغله متعلق بيجزر (قوله أو حصل بعد شغله) أى كالأو بعضا (قوله وليس لرب المال منعه بعد الشغل) أى سواء كان المال قليلا أو كثيرا وسواء كان السفر بعيدا أو قريبا وسواء كان العامل من شأنه السفر أولا خلافا للاحقون حيث قال لا يسافر بعد الحجر عليه بعيدا ولو بالقليل ولا بن حبيب القائل بمنع السفر بعد الحجر عليه مطلقا (قوله وإلا لم يجز) أى والا فلو سماهما كأن قال وجدت سلعة كذا تباع رخيصة مع فلان أو سمى أحدهما لم يجز وكان قراضا فاسدا قال عبق وانظر هل تكون السلعة لرب المال وعليه المشتري أجرة تولى الشراء أو تكون للمشتري أو إن عين البائع فكعمسلة اشتر ساعة فلان فله قراض المثل وان عين السلعة فأجرة المثل (قوله بعرض) أى وأما يبيعه لسلع التجارة بدين فلا يجوز (قوله لأنه شريك) أى والشريك له أن يبيع بالعرض * فان قلت مقتضى تعريف المصنف القراض بأنه توكيل على تجر بنقد الخ أن العامل وكيل مخصوص والوكيل المخصوص بمنع يبيع بالعرض * قلت هو وان كان وكلا مخصوصا لكن جاز يبيع بالعرض لتقوى جانبه بكونه شريكا (قوله وجاهله) أى للعامل رده بميبقديم أى اطلع عليه بعد الشراء ولو أبى رب المال من رده وأراد بقاءه للقراض وظاهره

(و) جاز للعامل (سفره) بمال القراض (إن لم يجز) رب المال (عليه قبل شغله) أى أن لم يحصل حجر قبل الشغل بأن لم يحصل حجر أصلا أو حصل بعد شغله فان حجر عليه قبله لم يجز له السفر فان سافر ضمن وليس لرب المال منعه بعد الشغل فان منعه وسافر بعد شغل المال لم يضمن (و) جاز لشخص ان يقول لآخر (ادفع لى) مالا أعمل فيه قراضا لك (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) اشتريه (وهذا مفهوم قوله فيما مر أو بعد شرائه الخ) وتقدمت وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع وإلا لم يجز وكان قراضا فاسدا (و) جاز للعامل (يبيعه) لسلع التجارة (بعرض) لأنه شريك (إلا إذا ظن كساده) (و) جاز له (رده) أى رد ما اشتراه (بميب) قديم

(وللمالك قبوله) أي المغيب بشرطين (إن كان) المغيب (الجميع) أي جميع مال القراض (والثمن) أي ثمن المغيب (عين) لأن من حبه رب المال أن يقول نورددته لنص المال ولم يأخذه فإن كان ثمن المغيب عرضاً لم يكن له قبوله لأن العامل يرجو ربحه إذا عاد إليه والواو في قوله والثمن للحال أي والحال أن الثمن الذي اشترى به المغيب المردود عين (و) جازل مالك (مقارضة عبده) مقارضة (أجير) أي أجير لخدمة عبده مدة معلومة كسنة مثلاً بكذا وسواء بقي على خدمته أم لا ومنعه سجنون لما فيه من فسخ دين في دين لأنه فسخ ما ترتب له في ذمته من المنفعة في عمل القراض (و) جازل مالك (دفع مالهين) (٥٣٥) لعامل كائناً ديناراً وألف درهم (مماً)

أي في آن واحد (أو متعاقبين) في عقدين ودفع الثاني (قبل شغل الأول) يجوز أن يتعاقبا بل (وإن) كانا (بمختلفين) في جزء الربح كأن يكون له في هذا نصف الربح وفي الآخر ثلثه وعمل الجواز في المالين معا أو متعاقبين اتفاقاً في الجزء أو اختلافاً (إن شرطاً خلطاً) للمالين قبل العمل فإن لم يشترطه بأن سكتا أو شرطاً عدمه منع في مختلفي الجزء لاسهامه على العمل في أحدهما المالين دون الآخر وجاز في المتفق لعدم التهمة وهو ظاهر المدونة وقيل بالمنع أيضاً ورجع عليه فقوله إن شرطاً الخ راجع لما قبل المبالغة وما بعدها وعلى الأول راجع لما بعدها فقط وذلك مفهوم الظرف بقوله (أو) دفع الثاني بعد أن (شغله) أي الأول ولم ينص فيجوز (إن لم

ولو كان ذلك المغيب قليلاً والشراء فرصة أه عبق (قوله وللمالك) أي وهو رب المال قبوله أي لنفسه على وجه المفاصلة وأما لو أخذه لينهه للقراض فليس له ذلك (قوله إن كان المغيب) أي إن كان ثمن المغيب المردود جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشترى به ذلك المغيب عين (قوله ولي أخذه) أي لأنه إذا نص المال كان له أخذه ولا كلام للعامل ولا يعارض هذا قولهم عقد القراض لازم بعد العمل لأنه محمول على ما قبل النضوض (قوله وسواء بقى الخ) هذا مذهب ابن القاسم فالجواز عنده مطلق ، غاية الأمر أنه إذا شغل القراض الأجير عن الخدمة كلاً أو بعضاً سقط من الأجرة بحسب الشغل (قوله ومنعه سجنون) أي إذا لم يبق على عمله الأول (قوله لما فيه الخ) قال عج ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الأول (قوله ودفع مالهين الخ) حاصل ما في هذه المسئلة من الصور على الراجح أن المالين إما أن يدفعوا للعامل معا أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده وفي كل إما أن يتفق الجزآن المجهولان للعامل في المالين أولاً ، ففي الأولين بقسميهما يجوز إن شرط الخلط وإلا منع وفي الأخير بقسميه يجوز إن لم يشترط الخلط وإلا منع ، هذا كله إن لم ينص المال الأول وأما إن دفع الثاني بعد مانص الأول فإن نص مساوياً لرأس ماله واتفق جزأها جاز وإلا منع (قوله إن شرطاً خلطاً للمالين قبل العمل) إنما جاز لأنه ولومع اختلاف الجزء يرجع لجزء معلوم ، بيان ذلك أنه لو دفع له مائتين ثلثه على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخلطهما فحسابه أن تنظر لأقل عدد له ثلث ونصف صحيح تجوز ذلك ستة وقد علمت أن للعامل من ربح إحدى المائتين الثلث ومن ربح المائة الأخرى النصف فخذله نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح مائة وثلثا ربح المائة الأخرى فخذله نصف الستة وثلثها وذلك سبعة أجمعها مع الخمسة التي صحت للعامل يكون المجموع اثني عشر ، أقسم الربح على اثني عشر جزءاً للعامل خمسة أجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه ولا شك أن الربيعين والثلث والسدس مجموع الربح (قوله وعلى الأول) أي وعلى القول الأول وهو الجواز في المتفق (قوله فإن شرطاً) أي أو حصل بالفعل (قوله مساوياً لأصله) أي لرأس ماله (قوله ومفهوم الشرط الأول) أي وهو ما إذا نص الأول بربح أو خسر (قوله قد يضيع على العامل ربحه) أي بأن يجبر به الثاني (قوله قد يجبر الثاني خسر الأول) أي فهو في الحالتين كاشتراط الزيادة على العامل أو على رب المال وذلك بمنوع (قوله والحق أنه يجوز مطلقاً) أي والحق أنه إذا نص الأول بمساو جاز الدفع مطلقاً اتفاق جزؤهما أو اختلف إن شرطاً الخلط وإلا منع مطلقاً اتفاق جزؤهما أو اختلف

بشرطه) أي الخلط بأن شرطاً عدمه أو سكتا فإن شرطاً منع ولو اتفق الجزء لأنه قد يحصل خسر في الثاني فيجبره بربح الأول (كنضوض الأول) تشبيه في الجواز أي يجوز لرب المال إذا نص ما يبد عامله أن يدفع له مالا آخر على أن يعمل فيه مع الأول بشرطين أولهما قوله (إن ساوى) أي نص الأول مساوياً لأصله من غير ربح ولا خسر والثاني قوله (واتفق جزؤهما) بأن يكون الربح للعامل في الثاني كالاول وظاهره شرطاً الخلط أولاً ومفهوم الشرط الأول المنع لأنه إن نص بربح قد يضيع على العامل ربحه وإن خسر قد يجبر الثاني خسر الأول ومفهوم الشرط الثاني المنع إذا اختلف الجزء مع نضوض الأول مساوياً حيث لم يشترط الخلط وإلا جاز والحق أنه يجوز مطلقاً إن شرطاً خلطاً وإلا منع مطلقاً على الراجح المتقدم فلا مفهوم لهذا الشرط الثاني فالأولى للمصنف حذفه

(و) جاز (اشترأ ربه منه) (٥٣٦) أي من العامل شيئاً من مال القراض (إن صح) القصد بأن لا يتوصل به إلى أخذ شيء

من الربح قبل المفاصلة بأن يشتري منه كما يشتري من الناس بغير محاباة (و) جاز (اشترأه) أي رب المال على العامل (أنه لا ينزل وادياً أو) لا (يئتي بئيل أو) يسافر (يسحر أو) لا (يبتاع سلعة) غيرها (وضمن) في المسائل الأربع (إن خالف) غير الخسر إلا الرابعة فيضمن فيها حق الخسر (كأن زرع) العامل (أو ساقى) أي عمل بالماء في حائط غيره مساقاة (بوضع جور له) أي للعامل وإن لم يكن جوراً لغيره (أو حرّكه) العامل (بعد موته) أي موت ربه وعلمه بموته حال كون المال (عيناً) فيضمن لا إن حركه قبل علمه بموته فخير لم يضمن كما لو كان غير عين (أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن (وإن) شارك (عاملاً) آخر لرب القراض أو غيره (أو باع بدين أو قارض) أي دفعه للعامل آخر قراضاً (بلا إذن) في المسائل الأربع إلا أن الإذن في الأولى من الورثة (وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني) الزائد (إن دخل) أي عقده معه

(قوله وجاز) أي سواء اشترى منه بقدر أو بوجله (قوله إن صح الخ) أي ولم يشترط ذلك عند العقد وإلا منع (قوله أن لا ينزل وادياً) أي محلاً منخفضاً كترعة (قوله أو لا يبتاع سلعة غيرها) أي لقلة ربحها أو لوضعية أي خسر فيها (قوله وضمن إن خالف) أي وكان يمكن للمشي بغير الوادي والمشي بالنهار والسفر بغير البحر وإلا فلا ضمان له عدوى (قوله غير الخسر) أي كالنهب والفرق والسموى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السباوى والنهب بعد المخالفة كما لا يضمن الخسر وهذا في الثلاثة الأولى بخلاف الرابعة فإنه يضمن فيها السباوى والخسر، وإذا تنازع العامل ورب المال في أن التلف وقع زمن المخالفة أو بعدها صدق العامل في دعواه أنه وقع بعد زمنها كما في ح عن الأحمى (قوله كأن زرع الخ) يعني أن العامل إذا اشترى بالماء طعاماً وآلة للحراث أو أكثر آلة وآجر أو زرع بمحل جور بالنسبة إليه أو عمل بالماء في حائط غيره مساقاة بمحل جور بالنسبة إليه بأن كان لا حرمة له فيه ولا جازم فإنه يكون ضماناً للمال إذا تلف الزرع أو الثمر بنهب أو سارق لأنه عرضه للتلف، وأما لو كان للعامل حرمة وجاز ونهب الزرع أو الثمر أو سرق فلا ضمان عليه ولو كان المحل جوراً بالنسبة لغيره (قوله عيناً) حال من الماء في حركه أي أوحرك العامل مال القراض حالة كونه عيناً بعد موت رب المال وعلمه بموته وظاهر قوله أوحركه أنه يضمن بالتحريك بعد علمه بموت ربه سواء حركه يلد ربه أو بغيره، وقيد ابن يونس الضمان بالأول، وأما إن كان بغيره فله تحريكه ولو علم بموته نظراً إلى أن السفر عمل كسغل المال ولم يعتمد المصنف تقييده وظاهر كلام بهرام اعتماد ذلك التقييد (قوله فيضمن) أي سواء أجاز لنفسه أو للقراض والربح له في الأولى وأما في الثانية فالربح كله للورثة ولا شيء فيه للعامل (قوله لم يضمن) أي على الراجح لأن له فيه شبهة وقيل يضمن لحظته على مال الوارث والعمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله كما لو كان) أي مال القراض غير عين أي فإنه لا يضمن بتحريكه وليس للورثة أن يمنوه من التصرف فيه كما أن مورثهم كذلك (قوله أو شارك العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن) لأنه عرضه للضياع لأن ربه لم يستأمن غيره ومحل الضمان إذا شارك بلا إذن إذا غاب شريك العامل على شيء من المال وسواء كان ذلك الشريك صاحب مال أو كان عاملاً وأما إن لم يغب على شيء لم يضمن إذا تلف كما قال ابن القاسم واعتمده أبو الحسن (قوله وإن شارك عاملاً آخر) أي هذا إذا شارك عامل القراض صاحب مال آخر بل وإن شارك عاملاً آخر لرب القراض أو لغيره (قوله أو باع بدين) أي بنسيئة فيضمن لأنه عرضه للضياع فالربح لهما والخسارة على العامل على المشهور اه خش (قوله في المسائل الأربع) أي وهي قوله أو حركه بعد موته عيناً إلى هنا ولا يتأني رجوعه للزرع والمساقاة بمحل جور له لأن رب المال لا يأذن في تلف ماله في هذه الحالة وقد يقال رب المال قد يرضى بالمخاطرة فلا يضمن العامل لعدم تعديه ولذا أرجع هذا القيد الشيخ أحمد باباً للزرع والمساقاة أيضاً (قوله وغرم العامل الأول) حاصله أن عامل القراض إذا دفع المال لعامل آخر قراضاً بغير إذن رب المال فإن حصل تلف أو خسر فالضمان من العامل الأول كما مر في قوله أو قارض بلا إذن وإن حصل ربح فلا شيء للعامل الأول من الربح وإنما الربح للعامل الثاني ورب المال كما سبق للصنف والربح لهما ثم إن دخل العامل الأول مع الثاني على مثل ما دخل عليه الأول مع رب المال فظاهر وإن دخل معه على أكثر مما دخل عليه مع رب المال فإن العامل الأول يفرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال ولا شيء للعامل الأول من الربح لأن القراض جعل لا يستحق لإتمام العمل والعامل الأول لم يعمل فلا ربح له وإن دخل معه على أقل فالزائد لرب المال لا للعامل الأول لأنه لا شيء له إذا لم يحصل ربحاً فإن لم يحصل للعامل الثاني ربح فلا شيء له ولا يلزم للعامل الأول لذلك الثاني شيء أصلاً كما هو القاعدة

تعيينه في غرم العامل الأول يعني أن العامل الأول إذا تاجر في المال فخسر ثم دفعه لآخر يعمل فيه بلا إذن من ربه فربح فيه فإن رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصة من الربح ويرجع الثاني على الأول بما خسر من الربح الذي أخذه رب المال فإذا كان المال ثمانين فخسر الأول أربعين ثم دفع الأربعين الباقية لشخص يعمل فيه على النصف في الربح فصار مائة فإن رب المال يأخذ منه ثمانين ورأس المال وعشرة ربحه والعامل عشرة ثم يرجع العامل على الأول بعشرين تمام الثلاثين (٥٢٧) ولا رجوع لرب المال عليه لأن

خسره قد جبر هذا إن حصل الخسر بعد عمله بل (وإن) حصل (قبل عمله) أي عمل الأول كالمو ضاعت الأربعون في المثال المتقدم بأمر من الله قبل عمل الأول وقبل دفع الأربعين الباقية للعامل الثاني وإطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز فالمراد النقص (والربح لهما) أي لرب المال والعامل الثاني في مسألة ما إذا قارض بلا إذن ولا شيء للعامل الأول لتعدي وعدم عمله وشبه بما تضمنه قوله والربح لهما من أنه لا شيء للأول قوله (كسكك) أخذ مال للتمية (لرب غير القراض كوكيل على بيع شيء ومبضع معه) (تعدى) فلا ربح له بل لرب المال كأن يوكله على بيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فآثره لربها لا للوكيل وكأن يبيع معه عشرة ليشتري له بها عبدا أو طعاما من محل

أن العامل لأشياء له إذا لم يحصل له ربح انظر بن (قوله تشبيهه في غرم العامل الأول) أي تشبيه تام لأن العامل الأول يغرم في الخلق للعامل الثاني (قوله فخر) أي أوتلف بعضه بساوى أو ضاع بعضه أو نقصه بعد فلا مفهوم للخسر في كلام المصنف (قوله ويرجع الثاني على الأول الخ) قال بن محل غرم الأول للثاني ما خسر من الربح الذي أخذه رب المال ما لم يعلم العامل الثاني بتعدي الأول أو خسره وإلا فلا غرم عليه كافي الدونة (قوله فخر الأول) أي أو نقص بساوى أو ضاع أو تعد (قوله فالمراد النقص) أي فالمراد أن نقص قبل عمله بشيء أو تعد أو بساوى (قوله إذا قارض بلا إذن) أي وأما التعدي بالمشاركة أو البيع بدين فله الربح مع رب المال والتلف عليه وحده (قوله كسكك) أخذ مال للتمية أي فإنه لا ربح له كأن العامل في الأول في المشبه لا ربح له (قوله لا يقال فيه متعد) أي لأن المتعدي من فعل في شيء غيره ما يضر به تغير إذنه إلا أن يقال أراد المصنف بالتعدي مطلق المخالفة (قوله والتمية ها غير لازمة) هذا إشارة إلى اعتراض ثان على المصنف وحاصله أن كون الوكيل والمبضع معه أخذ المال على وجه التتمية لا يظهر إذ قد يكون التوكيل والاضاع للتمية وقد لا يكونان للتمية وقد يجاب بأن المراد بالتمية ما يشمل فعل ما هو الأصلح كذا قيل فتأمل (قوله فالربح للوكيل فيهما) أي كأنه إذا حصل خسر فمعه وعليه وحده قال شيخنا والظاهر أن الوكيل إذا تعدى لا ربح له سواء كان تعدياً في بيعه بأكثر مما أمر بالبيع به أو كان تعدياً بالتجر في الثمن الذي باع به وكذلك المبضع معه لا ربح له مطابقاً سواء تعدى بالتجر في المال الذي دفع له ليشتري به سلعة كذا أو كان تعدياً باشتراؤه السلعة بأقل مما أمر به فلا فرق وما قاله شارحنا من التفرقة قد تبع فيه ت وهو غير ظاهر * والحاصل أن الأقسام الثلاثة الغاصب والمودع والوصى إذا حركوا فاهم الربح وعليهم الخسر والمبضع معه والوكيل إذا خالفوا فلا شيء لهم من الربح وعامل القراض إذا شارك أو باع بدين فله الخسر والربح له مع رب المال وإذا قارض بلا إذن فالخسارة عليه والربح للعامل الثاني مع رب المال (قوله لا إن نهاء الخ) لا عطفة لمقدر على محذوف بعد قوله فتعدي معلوم من أول الكلام والاصل والربح لهما أي لرب المال والعامل أن لم ينه عن العمل قبله لا الربح لهما أن نهاء وإنما جعل المعطوف محذوفاً لأن لا لا تعطف الجمل وإنما قدرنا والربح لهما مع التصريح به لأن ضمير لهما المذكور ولرب المال والعامل الثاني وهذا ليس بمراد وصورته أعطى العامل ما لا يعمل فيه قراضاً ثم قبل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحينئذ ينحل عقد القراض ويصير المال كالوديعة فإذا عمل بعد ذلك كان الربح للعامل وحده وظاهره ولو أقر العامل أنه اشترى للقراض بعد ما نهاه وهو ما اختاره المصنف في التوضيح وقال ابن جيب إذا أقر أنه اشترى بعد ما نهاه للقراض فالربح لهما لا لزامه لرب المال نصيبه من الربح فيلزمه الوفاء به (قوله وأنحل عقد القراض حينئذ) أي وحينئذ فلا يجوز له أن يعمل فيه

كذا فاشترى بثانية فالزائد وهو الاثنان لرب المال لا لشرى هذا معناه فكلام المصنف مشكل إذ مثل هذا لا يقال فيه متعد والتمية هنا غير لازمة إذ قد يكون ذلك للتمية وقد لا يكون كما هو ظاهر وأما إذا باعها بعشرة كما أمره فالتجر في العشرة حتى حصل فيها ربح أو أن المبضع معه اشترى بالعشرة سلعة غير ما أمره بإضاعها فربح فيها فالربح للوكيل فيما كالمودع يتجر في الوديعة والغاصب والوصى والسارق إذا حركوا المال فربحوا فالربح لهم كأن الخسارة عليهم (لا إن نهاء) أي لا إن نهب رب المال عاملة (عن العمل قبله) أي قبل العمل وأنحل عقد القراض حينئذ فإن تعدى وعمل فالربح له فقط كأن الخسارة عليه

فليس قوله لا إن نهائه الخ راجع لقوله (٥٣٨) والربح لهما المذكور قبله بل ما يفهم من أول الكلام إذ علم منه أن الربح بين رب المال والعامل

وأما المذكور قبله فالضمير في لهما رب المال والعامل الثاني فالضمير في نهائه للعامل لا بقيد الثاني ولا شك في إجمال كلامه رحمه الله تعالى (أو حتى كل) من رب المال والعامل والناسب التعبير بلو بدل أو لعدم ظهور المعطف أى ولو حتى كل منها على بعض مال القراض (أو أخذ) أحدهما (شيئاً) منه قرضاً (فكأجني) فيتبع به في المستثنين ولا يجبر ذلك بالربح ورأس المال هو الباقي بعد الأخذ أو الجناية والربح له خاصة لأن ربه إن كان هو الجاني فقد رضى به وإن كان العامل اتبع به في ذمته كأجني ولا ربح لما في الدمة ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده (ولا يجوز) اشتراؤه (أى العامل) من ربه (أى المال) سلعاً للقراض لانه يؤدى الى جعل رأس المال عرضاً لأن الثمن يرجع الى ربه والشهور في هذا الفرع الكراهة خلافاً لظاهره وأما اشتراؤه منه لنفسه فجائز (أو) اشتراؤه سلعاً للقراض (بنسيئة) أى دين فيمنع (وإن أذن) ربه فإن فعل ضمن والربح له وحده ولا شيء منه لرب المال إذ لا ربح لمن لا يضمن (أو) اشتراؤه للقراض (بأكثر) من ماله نقداً أو إلى أجل فإن فعل كان شريكاً بنسبة قيمة

(قوله فليس قوله الخ) هذا فرع على ذكر إعمال العقد في الحل السابق إذ العقد إنما هو مع الأول (قوله إذ علم منه) أى من أول الكلام (قوله لا بقيد الثاني) أى بل من حيث هو عامل (قوله أو حتى كل الخ) حاصله أن العامل ورب المال إذا جنى أحدهما على شيء من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئاً منه قرضاً فإن حكمه كجناية الأجنبي أى فيكون الباقي بعد الأخذ أو الجناية هو رأس المال والربح لذلك الباقي وأما ما ذهب بالجناية أو بالأخذ قرضاً فيتبع به الجاني أو الآخذ في ذمته إن كان الآخذ أو الجاني هو العامل وكذا إن كان الجاني أجنبياً وأما إن كان الآخذ أو الجاني رب المال فكأنه إنما قارض بما بقي فيكون هو رأس المال خاصة ويكون الربح له (قوله والناسب التعبير بلو) أى لأن مدخول أو عطف على الشرط وجوابه بالنسبة لهذين قوله فكأجني وفيه بحث لأن الربح في المعطوف عليه ليس لهما فيقتضى أنه كذلك في هذين لإخراجهما كالأجني فلهما مع الربح في هذين لهما (قوله فكأجني) أى فحكمه حكم جناية الأجنبي (قوله فيتبع) أى الآخذ والجاني بما أخذه وما أتلفه بجانيته (قوله في المستثنين) أى مسألة جناية الأجنبي وجناية العامل أو أخذه بعضه قرضاً (قوله ولا يجبر ذلك) أى المأخوذ قرضاً والتالف بالجناية بالربح لأن الربح إنما يجبر الحسر والتلف وأما الجناية والأخذ منه قرضاً ولا يجبران به لأن الجاني يتبع بما جنى عليه والأخذ قرضاً يتبع بما أخذه (قوله والربح له خاصة) أى لأنه رأس المال والربح إنما هو لرأس المال ولا يعقل ربح للمأخوذ مع أنه لم يحرك (قوله فقد رضى به) أى بأن الباقي رأس المال (قوله ولا فرق في الجناية أو الأخذ) إن يكونا قبل العمل أو بعده (أى فى كون رأس المال هو الباقي ولا يجبر ذلك بالربح ويتبع الآخذ بما أخذه والجاني بما جنى عليه وهذا هو الصواب كما قال طنبى وأما قول خش ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لئلا كان ذلك قبله يكون الباقي رأس المال وأما بعده فربما المال على أصله لأن الربح يجبره ولا يجبره إذا حصل ما ذكر قبله وحينئذ فلا يقتسمان من الربح إلا ما زاد على ما يجبر رأس المال ففيه نظر لأن الجاني والآخذ يتبع بما أخذه وبما جنى عليه وحينئذ فلا يجبر بالربح فالأولى ما قاله الشارح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه سلعاً للقراض) أى وأما اشتراؤه منه سلعاً لنفسه فهو جائز (قوله والشهور في هذا الفرع الكراهة) أى لئلا يتجمل على القراض بعرض لرجوع رأس المال إليه (قوله أو اشتراؤه سلعاً للقراض بنسيئة) إنما منع ذلك لأكل رب المال ربحه مالم يضمن وقد نهى عنه التى عليه الصلاة والسلام فلما اشترى العامل بالنسيئة لنفسه لجاز للخلوص من النهى المذكور ثم إن المتعقيد بما إذا كان العامل غير مديرواً والمدير فله الشراء للقراض بالدين كما في سماع ابن القاسم ويجب أن يقيد ذلك بكون الدين الذى يشتري به ينفى به مال القراض والا لم يجزه أهبن (قوله وإن أذن ربه) أى بخلاف بيعه بالدين فإنه يمنع مالم يأذن لعرب المال والأجاز ولا يقال إن اتلاف المال لا يجوز لأن التالف هنا غير محقق على أن اتلاف المال الممنوع أن يرميه في بحر أو نار مثلاً بحيث لا ينتفع به أصلاً (قوله فإن فعل ضمن) أى فإن فعل العامل واشترى بنسيئة ضمن ذلك العامل ما اشتراه بالنسيئة وكان له ربحه (قوله واشتراه باكثر) أى لادائه لسلفه جرعاً إذا نقد وأكل ربحه مالم يضمن إذا لم ينقد (قوله فإن فعل كان شريكاً) أى إذا لم يرض رب المال بما فعله أما لو رضى به دفع له رب المال قيمة المؤجل وعدد الحال وصار الكل رأس المال كما مر وقوله بنسبة قيمة ما زاد أى إذا كان

ذلك

ولا شيء منه لرب المال إذ لا ربح لمن لا يضمن (أو) اشتراؤه للقراض (بأكثر) من ماله نقداً أو إلى أجل

فإن فعل كان شريكاً بنسبة قيمة

ما زاد أو بعده في النقد كما لو اشترى لنفسه على ما تقدم من الراجح (ولا يجوز) أخذه أي العامل قراضاً آخر (من غيره) أي غير رب المال (إن كان) الثاني (يشغله) أي العامل (عن الأول) وإلا جاز ومفهوم من غيره جوازه منه وإن شغله عن الأول (و) لا يجوز (بيع ربه سلعة) من سلع القراض (بلا إذن) من العامل فإن باع فللعامل رده لأنه الذي يحركه وينمي له حق فيما يرجوه من الربح (و) جبر خسرته جبر البناء للفعول وخسره نائب الفاعل (٥٣٩) ويصح قراءته بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الربح المتقدم في كلامه يعني أن ربح المال يجبر خسره إن كان حصل فيه خسر (و) يجبر أيضاً (ماتلف) منه بساوى أو أخذ أصراً أو عشار كما هو ظاهر للدونة إلحاقاً لأخذها بالساوى لا بالجناية ومعنى جبر المال بالربح الذي في الباقي أنه يكمل منه أصل المال ثم إن زاد شيء يقسم بينهما على مباشرط، هذا إن حصل التلف بعد العمل بل (وإن) حصل تلف بعضه (قبل عمله) في المال فالمبالغة راجعة للتلف فقط لأنه الذي يكون قبل تارة وبعد أخرى (إلا أن يقبض) المال أي يقبضه ربه من العامل أي ثم يبيده فلا يجبر بالربح بعد ذلك لأنه صار قراضاً متنفذاً ومعلوم أن الجبر إنما يكون إذا بقي شيء من المال فإن تلف جميعه فأناته ربه بدله فربح الثاني فلا يجبر ربحه الأول وهو ظاهر لأنه

ذلك إلا كتر لأجل (قوله) كما لو اشترى لنفسه أي فانه يكون شريكاً بنسبة ذلك أي بنسبة قيمته أو عدمه مال القراض (قوله) إن كان الثاني يشغله عن الأول) إنما منع في هذه الحالة لأن رب المال قد استحق منفعة العامل (قوله) جوازه منه أي ويجرى فيه ما مر من التفصيل من دفع المالكين له معاً أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده (قوله) ويجبر أيضاً ماتلف الخ) التلف هو النقص الحاصل لا عن تحريك وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وما ذكره المصنف من جبر الخسر والتلف بالربح في القراض الصحيح وكذلك الفاسد الذي فيه قراض الثل وأما الذي فيه أجرة الثل فلا يتأتى فيه جبر لأن المال ورجحه كله لرب المال وظاهر المصنف أن الخسر والتلف يجبران بالربح ولو شرطاً خلافه بأن اتفقا على أن الباقي بعد الخسر أو التلف هو رأس المال وهو ظاهر ما لملك وابن القاسم وحكى بهرام مقابله عن جمع فقالوا محل الجبر ما لم يشترطاً خلافه وإلا عمل بذلك الشرط، قال بهرام واختاره غير واحد وهو الأقرب لأن الأصل إعمال الشروط بخير: المؤمنون عند شروطهم ما لم يعارضه نص (قوله) بساوى أي وأما ماتلف بجناية فلا يجبره الربح لما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان الجاني أجنبياً أو كان هو العامل وسواء كانت الجناية قبل العمل أو بعده (قوله) أو أخذ أصراً أو عشار أي ولو علماً وقدر على الاتصاف منهما كما في عقب (قوله) الذي في الباقي أي فيما بقي بعد التلف أو الخسر (قوله) للتلف فقط أي لا له ولا لخسر لأن الخسر إنما ينشأ بعد العمل (قوله) إلا أن يقبض المال أي بعد الخسر أو التلف (قوله) ثم يبيده له أي فيتجر فيه فيحصل ربح (قوله) فلا يجبر بعد ذلك أي لا يجبر الخسر أو التلف الحاصل قبل قبض المال بالربح الحاصل بعده (قوله) وله الخلف أي وله عدم الخلف للكل أو البعض، كان التلف قبل العمل أو بعده، وإذا أخلف التالف ففي لزوم قبول العمل لذلك الخلف تفصيل أشار له بقوله فان تلف الخ، والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده فان أخلف لزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل إن كان التلف بعد العمل وإلا لم يلزمه (قوله) وله الخلف أي ولا يجبر التالف بربح الخلف سواء كان التالف كل المال أو بعضه كما قال اللخمي ونحوه لابن عرفة عن التونسي خلافاً لما في عقب من أنه إذا تلف البعض وأخلفه ربه فانه يجبر تلف الأول بربح الثاني ونص اللخمي فيمن دفع للعامل مائة فضاع منها خمسون فخلفها صاحب المال فاشترى بالمائة سلعة فباعها بمائة وخمسين وكان القراض بالنصف أنه يكون للعامل اثنا عشر ونصف لأن نصف السلعة على القراض الأول ورأس ماله مائة ولا شيء للعامل فيه ونصفها على القراض الثاني ورأس ماله خمسون وله نصف ربحها ولا يجبر الأول بشيء من الربح الثاني انظر بن (قوله) لأن لكل منهما الفسخ أي قبل العمل (قوله) لزمته السلعة أي فله ربحها وعليه خسرها وليس له ردّها وظاهره كالدونة علم اليايع أن الشراء للقراض أم لا، وقيد

٦٧ - دسوقي - لك

قراض ثان (وله) أي لرب المال التالف بيد العامل كله أو بعضه

(الخلف) لما تلف كلا أو بعضاً (فإن تلف جميعه لم يلزم الخلف) أي لم يلزم العامل قبوله وأما إن تلف بعضه فيلزمه قبوله إن تلف البعض بعد العمل لا قبله لأن لكل منهما الفسخ (و) إذا اشترى العامل سلعة للقراض فذهب ليأتي لبائعها بشئها فوجد المال قد ضاع وأنى ربه من خلفه (لزمته السلعة) التي اشتراها فان لم يكن له مال يبيع عليه ورجحها له وخسرها عليه (وإن تعدد العامل) بأن أخذ إثنان أو أكثر

مالا قراضاً (فالربح كالعمل) أى يفض الربح عليها أو عاينهم على العمل كشرائه الأبدان فيأخذ كل واحد منه بحد عمله فلا يجوز أن يتساويا في العمل ويختلفا في الربح وبالعكس (وأنفق) العامل أى جازله الاتفاق من مال القراض على نفسه ويقضى له بذلك بشروط أشار لأولها بقوله (إن سافر) أى شرع في السفر أو احتاج لما يشرع به فيه لتنمية المال ولودون مسافة قصر من طعام وشراب وركوب ومسكن وحمام وحجامة وغسل ثوب ونحو (٥٣٠) ذلك على وجه العروف حتى يعود لوطنه ومفهوم الشرط أنه لا نفقة

له في الحضر ، قال اللخمي مالم يشغله عن الوجوه التي يقتات منها وهو قيد معتبر ، ولثانها بقوله (ولم بين زوجته) التي تزوج بها في البلد التي سافر إليها لتنمية المال فان بنى سقطت نفقته لأنه صار كالحاضر فان بنى بها في طريقه التي سافر فيها لم تسقط ولثالثها بقوله (واحتمل المال) الاتفاق بأن يكون كثيراً عرفاً فلا نفقة له في اليسير كالأربعين ، ولرابعها بقوله (لغير أهل وحج وعزو) فان سافر لواحد منها فلا نفقة له والمراد بالأهل الزوجة المدخول بها لا الأقارب فهم كالأجانب إلا أن يقصد بالسفر لهم صلة الرحم فلا نفقة له كالخج ، ثم إن من سافر بقربة كالخج وصلة الرحم فلا نفقة له حتى في رجوعه بخلاف من سافر لأهله فلا نفقة في رجوعه لبلد ليس له بها أهل (بالمعروف)

أبو الحسن بالثاني وأما الأول فلا تلزمه وكلام الطنجي في طرر التهذيب يقتضى عدم ارتضاء القيد المذكور وأن المتمد إبقاء للدونة على ظاهرها من الإطلاق (قوله مالا قراضاً) أى وجعل لها نصف الربح فالربح الذي لها يفض عليها على حسب عملها إذا تفاوتت في العمل بالقلة والكثرة ولا يقسم بينهما بالسوية كما أنه لو أخذ اثنان مالا واحداً وجعل لواحد نصف الربح وللآخر ثلثه فان كل واحد يكون عليه من العمل قدر ما جعل له من الربح ولا يكون العمل عليها سوية (قوله كل واحد منه بحد عمله) فان اختلفا في بيع أو شراء فالقول لمن وضع المال عنده فان وضعه به عندهما رد أمرهما لاختلافيه من بيع أو شراء لرب المال إن لم يتفقا (قوله وأنفق إن سافر) أى في زمن سفره واقامته في البلد الذي يتجر فيه وفي حال رجوعه حتى يصل لوطنه (قوله ويقضى له بذلك) أى عند المنازعة (قوله من طعام) من بمعنى في متعلق بأنفق (قوله مالم يشغله) أى العمل في القراض (قوله عن الوجوه التي يقتات منها) كما لو كانت له صنعة يتفق منها فعملها لأجل عمل القراض فله الاتفاق على نفسه من مال القراض وإن كان حاضراً (قوله وهو قيد معتبر) أى كما قال أبو الحسن خلافاً لتت القائل بعدم اعتباره (قوله ولم بين زوجته) أى ولم يدخل بها فالمراد بالبناء الدخول فاذا عقد عليها فلا تسقط نفقته حتى يدخل بها قال في معين الحكم إن تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل فعينئذ تصير بلده بقله ابن عرفة والدعوى للدخول ليست مثله في إسقاط النفقة خلافاً لعقب انظر بن (قوله فان بنى سقطت نفقته) أى من مال القراض فان طلقها بعد البناء بها طلاقاً بائناً فالظاهر أنه تعود له النفقة ولو كانت حاملاً لأن النفقة للحمل لا للزوجة ، كذا كتب شيخنا العدوي تبعاً ، لشب (قوله فان بنى في طريقه التي سافر فيها لم تسقط) أى كما لو سافر بها فينفق على نفسه بناء على أن الدوام ليس كالأبدان (قوله فلا نفقة له في اليسير) فلو كان بيد العامل مالان يسيران لرجلين ويحملان بجناحهما النفقة ولا يحملانها عند انفرادهما فروى اللخمي أن له النفقة والقياس سقوطها لحجة كل منهما بأنه إنما دفع مالا تجب فيه النفقة اهـ ، قال ابن عرفة ولا أعرف هذه الرواية لغيره ولم أجدها في النواذر وهي خلاف أصل المذهب فيمن جنى جناية على رجلين كل واحدة منهما لا تبلغ ثلث الدية وفي مجموعهما ما يبلغه أن ذلك في ماله لا على العاقلة اهـ بن (قوله لغير أهل الخ) بأن كان سفره لأجل تنمية المال أما لو كان سفره لأجل واحد مما ذكر فلا نفقة له من مال القراض لا في حال ذهابه ولا في حال أقامته في البلد التي سافر إليها مطلقاً وأما في حال رجوعه فان رجع من قرية فلا نفقة له ولو كانت البلد التي رجع إليها ليس بها قرية وأما إن رجع من عند أهل البلد ليس بها أهل فله النفقة لأن سفر القرية والرجوع منه لله ولا كذلك الرجوع من عند الأهل (قوله المدخول بها) أى قديماً وأما المتقدمة فقد بنى بها حال سفره للتجارة (قوله كالأجانب) يعني وجودهم في البلد التي سافر إليها بمنزلة الغنم (قوله بالمعروف) فلو أنفق سرفاً تعين أن يكون له القدر المعتاد كما قال شيخنا العدوي وبني

متعلق بأنفق والمراد بالمعروف ما يناسب حاله (في المال) أى حال كون الاتفاق بالمعروف كائناً في مال القراض لا في ذمته فلو العدوي أنفق على نفسه من مال نفسه رجع به في مال القراض فان تلف فلا رجوع له على ربه وكذا لو زادت النفقة على جميع المال فلا رجوع له على ربه بالزائد ولا ينافي هذا قوله واحتمل المال لأنه قد يرض للمال آفة (واستخدم) العامل أى اتخذ له خادماً من المال في حال سفره (إن تأهل) أى كان أهلاً لأن يخدم

بالشروط السابقة وهي: إن سافر ولم يبين بزوجة واحتمل المال وإلا فآجرة خادمه عليه كنفقته (لا دواء) بالجر علف على مقدار أي أتفق في أكل وشرب ونحوهما لا في دواء لمرض وليس من الدواء الحجامة (٥٣١) والحمام وحلق الرأس بل من النفقة كما

تقدم (واكتفى إن بعد) أي أن طال سفره حتى امتن ما عليه ولو كانت البلد التي أقام بها غير بعيدة فالمدار على الطول يلد النجر والطول بالعرف وقوله إن بعد أي مع الشروط السابقة وسكت عنه لوضوحه (ووزع) الاتفاق (أن خرج) العامل (الحاجة) غير الأهل والقرية كالخروج مع خروجه للقراض على قدر الحاجة والقراض فإذا كانت ما ينفقه على نفسه في حاجته مائة وما ينفقه في عمل القراض مائة فأتفق مائة كانت المائة موزعة نصفها عليه ونصفها من مال القراض ولو كان الشأن أن الذي ينفقه على نفسه في اشتغاله بالقراض مائتان وزع على الثلث والثلثين وقيل للمعنى إنه إن كان ينفق على نفسه للحاجة مائة ومال القراض في ذاته مائة كانت النفقة على النصف هذا إن أخذ القراض قبل الاكتراء أو التزود للحاجة بل (وإن) أخذه من ربه (بعد أن اكترى

(قوله بالشروط النخ) ما ذكره من اعتبار الشروط في الاستخدام تبع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو الظاهر كما قال بن بدليل قول ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما كان شرطاً في الأعم شرط في الأخص، وأما قول عبق إن عدم البناء بالزوجة وكونه لغير حج وغزو وقربة لا يعتبر في الاستخدام فهو غير ظاهر (قوله وهي إن سافر) فإن كان حاضراً لا يستخدم وإن تأهل لأن الاستخدام من جملة الاتفاق وهو إما يكون في السفر للتجر (قوله ولم يبين بزوجة) أي في البلد التي سافر إليها فإن بنى بزوجة بهاسقط آجرة الخادم من القراض وكان عليه أن يزيد وكان سفره للمال لا لأهل أو قرية كحج أو غزو فإن سافر لغير المال كانت آجرة الخادم عليه لامن مال القراض كما قال الشيخ أحمد (قوله واحتمل المال) أي فإن لم يحتمل لم يتخذ من مال القراض (قوله إن طال سفره) أي بالطريق أو طال إقامته في البلد التي سافر إليها، قال ابن عرفة وفي كون البضاعة كالقراض في النفقة والكسوة وسقطها فيها ثألها الكراهة لمطاع ابن القاسم مع رواية محمد وابن رشد عن سماع القرينين ورواية أشهب وصوب هو والبخمي والصقل الثاني ثم قال عن اللخمي العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة فيها بل إيمان يعمل مكارمة فلا نفقة له أو بأجرة معلومة فلا شيء له غير هاهنا بن (قوله فالمدار على الطول يلد النجر) الأول أن يقول فالمدار على طول السفر (قوله أي مع الشروط السابقة) أي فلا بد في الكسوة من شروط خمسة: السفر، وطول الغيبة، وفيه احتمال المال لها، ولم يبين بزوجة، وكون السفر للمال (قوله والطول بالعرف) أي وجعل ابن القاسم في المدونة الشهرين والثلاثة طولاً محمولاً على ما إذا احتاج للكسوة وإلا لم يكن له كما في عبق (قوله وسكت عنه) أي عن اشتراطها (قوله لوضوحه) أي لأن الكسوة أخص من النفقة وما كان شرطاً في الأعم فهو شرط في الأخص (قوله ووزع النخ) حاصله أنه إذا سافر للقراض وقصد معه حاجة لنفسه فلا تسقط نفقته ووزع ما أتفق على الحاجة والقراض وقد ذكر الشارح طريقتين في التوزيع * وحاصل الأولى أن ما أنفق يوزع على الفقتين أي على ماشأته أن ينفق في القراض وعلى ماشأته أن ينفق في الحاجة وهذا ما في الموازية وصححه ابن عرفة والموافى، وحاصل الثانية أن التوزيع يكون على ماشأته أن ينفق في الحاجة ويبلغ مال القراض وهذا ما في التنبيه ونحوه في الموازية لكن نظريه ابن عبد السلام والتوضيح (قوله هذا) أي ما ذكر من التوزيع (قوله قبل الاكتراء النخ) فيه أن هذا يعارض قول النصف إن خرج حاجة لانه إذا أخذ القراض قبل الاكتراء والتزود كان خروجه للقراض لا للحاجة وأجيب بأن المراد بقوله إن خرج حاجة أي أن أراد الخروج لها (قوله في هذه الحالة) أعنى ما إذا أخذ مال القراض بعد أن اكترى وتزود لخروجه لحاجته (قوله وارتضاء ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل لم يرتضه ابن عرفة ولم يقل ذلك بل تعقبه عليه ونصه الصقل فيها لمالك إن خرج في حاجة لنفسه فأعطاه رجل قراضاً فله أن يفض النفقة على مبلغ قيمة نفقته ومبلغ القراض اللخمي من أخذ قراضاً وكان خارجاً لحاجته فمعروف المذهب لا شيء له كمن خرج إلى أهله وفيه أنه قد جعل معروف المذهب خلاف نصها اه انظر بن (قوله وإن لم يعلم بالحكم) أي الذي هو عتقه على رب المال إذا ملكه (قوله ويفرم لربه ثمنه) أي

وتزود للخروج لحاجته خلافاً للبخمي القائل بسقوط النفقة من القراض في هذه الحالة كالذي خرج لأهله قال وهو المعروف من المذهب وارتضاء ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها (وإن اشترى) العامل من مال القراض (من يعتق على ربه عالماً) بالقرابة كالبنوة وإن لم يعلم بالحكم (عتق عليه) أي على العامل بالشراء لتعديبه ولا يحتاج لحكم (إن أيسر) السائل ويفرم لربه ثمنه

ما عدا ربحه إن كان له ربح قبل (٥٣٢) الشراء كما لو أعطاه مائة فاشترى بها سلعة بأعيا بمائة وخمسين فاشترى بها ابن رب المال

ظالما به عتق عليه ودفع
لرب المال مائة وخمسة
وعشرين إن كانا على
الناصفة ولا يلزم ردها
للمال قراضا ولا العامل
قبولها (والا) يكن العامل
موسرا (بيع منه) بقدر
ثمنه (أي بقدر رأس المال
(و) قدر (ربحه) أي ربح
رب المال (قبله) أي قبل
شراء العبد إن كان كالمثال
للمتقدم فيساع منه بقدر
ما بقي بمائة وخمسة
وعشرين (و) عتق (بقيه)
قل أو أكثر، والاولا لرب
المال في صورتين (و) إن
اشترى العامل (غير عالم)
بالقراءة (فعلى ربه) يعتق
بمجرد الشراء لدخوله في
ملكه لا على العامل لاداره
بعدم علمه (و) على
(للعامل ربحه فيه) أي
في المال وهو خمسة وعشرون
في المثال المتقدم لا في العبد
فلا يفرمه على العتق كالمال
كان العبد في المثال يساوي
مائتين وقت الشراء فلا
يفرم له خمسين نظرا لربح
العبد وهذا إذا كان رب
المال موسرا وإلا بقي
حظ العامل رقا له (و) إن
اشترى العامل (من يعتق)
عليه (وعلم) بالقراءة
كبنوته (عتق عليه) أي

ويفرم العامل لربه ثمن العبد الذي اشتراه به (قوله ما عدا ربحه) أي ربح العامل الكائن في المال الذي
اشترى به العبد وهذا إذا أريد المفاضلة فإن أريد إبقاء القراض فإن العامل يفرم لرب المال
ثمنه كما هو (قوله قبل الشراء) أي وأما الربح الحاصل بعد الشراء فهو هدر واحتز
بقوله إن كان له ربح قبل الشراء عما إذا لم يكن له ربح قبل الشراء فإنه يدفع له ثمنه بتمامه كما
لو دفع له مائة يعمل فيها قراضا بالنصف فاشترى بها ابن رب المال علما بأنه ابنه فإنه يعتق عليه
ويدفع لرب المال المائة بتمامها فقط ولو كان العبد يساوي مائتين (قوله مائة وخمسة وعشرين)
أي ولو كان ذلك العبد يساوي مائتين لمسا عتق أن الربح الحاصل بعد الشراء هدر (قوله ولا
العامل قبولها) أي ولا يلزم العامل قبولها لوردها عليه رب المال ليعمل فيها قراضا (قوله وإلا
يباع بقدر ثمنه ورجحه) هذا إذا وجد من يشتري بعضه فإن لم يوجد إلا من يشتري كله
أو أكثر من رأس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الأول وأكثره في الثاني ويأخذ
العامل حصته من الربح الحاصل قبل الشراء وحصته من الربح فيه وكذا رب المال وقولهم
لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه معناه حيث عتق وأخذ حظه من الربح وأما إن يبيع كما هنا
فيرجع فيه (قوله ورجحه قبله) أي ورجحه الحاصل قبله لا الربح الحاصل بعده لأنه هدر فلو
كان أصل القراض مائة فأنجز بها العامل فربح مائة واشترى بالمائتين ابن رب المال وكان هذا الابن
يساوي ثلثمائة وقت الشراء فإنه يباع منه النصف مائة رأس المال وخمسون حصة رب المال قبل الشراء
ويعتق منه النصف لأن حصة العامل قبل الشراء خمسون أفسدها على نفسه بعمله والمائة الربح في
نفس العبد هدر (قوله إن كان) أي ربح كما في المثال المتقدم وأما إن لم يكن ربح كما لو اشتراه بمال
القراض قبل أن يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في صورتين) أي ما إذا عتق كله لكون
العامل موسرا وما إذا عتق بعضه لكونه معسرا وإما كان الولاء لربه لأن العامل لما علم بالقراءة
واشتراه صار كأنه التزم عتقه عن رب المال (قوله فلا يفرم له خمسين نظرا لربح العبد) أي وإما يفرم له
خمسة وعشرين فقط التي هي حصته من ربح المال الحاصل قبل شراء العبد (قوله وإلا بقي حظ العامل
رقا له) أي فله يبعه ولا تقوم الحصة على رب المال لأن الفرض أنه معسر والقول للعامل إذا تنازعا في
العلم بالقراءة وعدمه (قوله عتق عليه) أي بالحكم كافي للمواق نظر لكونه أجيرا والحاصل أنه إذا نظر
لكونه شريكا فعتق العبد على العامل وإن نظر لكونه أجيرا يتوقف العتق على الحكم (قوله من قيمته)
أي يوم الحكم لا يوم الشراء كافي للتوضيح وجزم به ابن عرفة أيضا كافي بن فاذا كانت قيمته يوم
الحكم أكثر من ثمنه تبعه بها لأنه مال أخذه لينميها لصاحبه فليس له أن يختص بربحه وإن كان ثمنه
أكثر من قيمته تبعه به لأنه ألتفه على رب المال لقرضه في قربه (قوله ما عدا حصة العامل من الربح
في الأكثر الخ) فاذا دفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين ثم اشترى بالمائة والخمسين ولد نفسه عالما بأنه
ولده عتق عليه ثم إن كان ثمنه أكثر من قيمته كالمال اشتراه بالمائة والخمسين والحال أنه يساوي مائة يفرم
لرب المال الثمن وهو المائة والخمسون ما عدا حصة العامل من الربح في الثمن وهو خمسة وعشرون
وإن كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه كما لو كانت قيمته تساوي مائتين والحال أنه اشتراه بمائة
وخمسين فإنه يفرم لرب المال قيمته وهي المائتان ما عدا حصة العامل من الربح في ثمنه وهي خمسة
وعشرون وما عدا حصته من الربح فيه وهي أيضا خمسة وعشرون (قوله إذا كان في المال) أي
الذي اشترى به العبد (قوله كالمثال المتقدم) أي وهو قوله كالمال أعطاه مائة فاشترى بها سلعة بأعيا

بمائة

العامل نظرا إلى أنه شريك وتبعه رب المال (بالأكثر من قيمته وثنه) الذي اشتراه به ما عدا حصة العامل
من الربح في الأكثر المذكور وعتقه على العامل إذا كان في المال ربح كالمثال المتقدم

بل (ولو لم يكن في المال) الذي اشترى به العبد (فضل) أي ربح بأن اشتراه برأس المال أو دونه لأنه بمجرد قبضه المال تعلق به حق فصار شريكاً (وإلا) يعلم بالقرابة (فبقيته) يعتق يوم الحكم ولو كانت أقل من (٥٣٣) قيمته يوم الشراء وقوله فبقيته أي

ماعدًا حصة العامل من الربح منها فلا يفرمها فإذا كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه غير عالم بالقرابة وكانت قيمته يوم الحكم مائة وخمسين غرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان الربح على الناصفة وعمل عتقه بالقيمة إن كان في المال فضل قبل الشراء والا لم يعتق منه شيء ويكون رقيقاً لرب المال بخلاف حالة العلم فلا يراعى فيها الفضل ولذا أخرج حالة عدم العلم عن المبالغة (إن أيسر) العامل (فيها) أي في صورتي العلم وعدمه (وإلا) يكن موسراً فیهما (يسع) منه (بما وجب) على العامل مما تقدم لرب المال وعتق الباقي والذي وجب عليه لربه الأكثر من القيمة والثلثين حال العلم والقيمة فقط حال عدم العلم بغير ربح العامل في الحالين (وإن أعتق) العامل عبداً (مُشترى للعتق) أي اشتراه من مال القراض للعتق وأعتقه وهو موسر عتق عليه (و غرم ثمنه) الذي اشتراه به (وربحه) أي

بمائة وخمسين فاشترى العبد بالمائة والخمسين (قوله بل ولو لم يكن في المال الخ) رد بالمبالغة على المغيرة القائل أنه إذا لم يكن في المال ربح لا يعتق عليه لأنه لا يتعلق حقه بالمال ولا يكون شريكاً إلا إذا حصل ربح فيه فإذا لم يحصل فيه ربح لم يتعلق حقه به وحينئذ فالعامل كأنه اشتراه لغيره فلم يدخل في ملكه حق يعتق عليه (قوله لأنه بمجرد الخ) تعليل اعتق العبد على العامل في الحالة المذكورة وهي ما إذا لم يكن في الثمن الذي اشترى به العبد فضل ولو علل الشارح بأنه لما علم شدد عليه لتعديده ولأنه بسبب علمه كأنه تسلف المال كما لئن كان أنسب بما يأتي في السوادة الآتية من تقييد المواق (قوله فبقيته يعتق) أي وإلا يعلم بقرابته فإنه يعتق عليه بمقابلة قيمته التي يفرمها لرب المال (قوله يوم الحكم) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم لا يوم الشراء (قوله أي ماعدًا الخ) خلافاً لما يتبادر من كلام المصنف من أنه يفرم لرب المال كل القيمة وليس كذلك (قوله منها) أي حالة كون حصة العامل من الربح كائنة من قيمته (قوله مائة وخمسين) أي ولو كانت قيمته يوم الحكم مائتين غرم لرب المال مائة وخمسين (قوله إن كان في المال فضل) أي إذا كان في الثمن الذي اشترى به العبد زيادة على رأس المال لسكونه حصل فيه ربح قبل الشراء (قوله وإلا لم يعتق منه شيء ويكون رقيقاً لرب المال) كذا في الواقع عن ابن رشد وذلك لأنه إنما يعتق على العامل مراعاة للقول بأنه شريك وإذا لم يكن في المال فضل فلا شركة فلا يتصور عتق حتى تقوم عليه حصة شريكه وبهذا التقييد المذكور تعلم أن قول الشارح فإن كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه الخ فيه تسامح والأولى فاشترى بها سلعة بأعما بمائة وعشرة ثم اشترى بهما قريبه الخ وإلا كان مناقضاً لما في آخر الكلام من التقييد (قوله فلا يراعى الخ) أي بل يعتق على العامل بالأكثر من الثمن والقيمة سواء كان في الثمن الذي اشترى به العبد فضل أم لا لأنه إنما يعتق بشرائه علماً لتعديده (قوله إن أيسر) أي أن ما تقدم من أن العامل إذا علم يعتق عليه بالأكثر من القيمة والثلثين ولو لم يكن في المال فضل وإن لم يعلم عتق عليه بقيمته إن كان في المال فضل محله إذا كان العامل موسراً فیهما (قوله يسع بما وجب الخ) هذا مقيد بما إذا لم يزد ثمنه الذي اشتراه به على قيمته يوم الحكم فإن زاد بيعه بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل في القيمة يوم الحكم وتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من الثمن فإن كان رأس المال مائة أجز فيها فربحت مائة فاشترى بالمائتين قريبه والحال أن قيمته يوم الحكم مائة وخمسون فإن اشتراه علماً بالقرابة والحال أنه معسر يبيع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي وهو ما يساوي خمسة وعشرين وتبع رب المال العامل في ذمته بخمسة وعشرين وإن كان غير عالم بالقرابة لم يتبعه شيء وإنما لم يسع لرب المال بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل قبل الشراء في المال المذكور وهو خمسون في حالة علمه لتسوف الشارع للحرية، وتحصل أن في كل ممن يعتق عليه أو على رب المال أربع صور: العلم وعدمه يضربان في اليسر والعسر فإن نظرت فيمن يمتق على العامل لسكون المال فيه فضل أم لا كانت صورته ثمانية والمعتبر في العسر واليسر يوم الحكم كما قاله شيخنا العبدوى (قوله لا يعتق) أي لأجل أن يعتقه (قوله غرم ثمنه) أي ثمن رب المال الذي هو رأس ماله الذي اشترى به العبد وقوله وربحه أي ربح الثمن أي غرم حصته رب المال من ربح الثمن الحاصل قبل الشراء إن كان فيه ربح (قوله فلا يفرم على الأرجح) أي لأنه متسلف (قوله وإن كان الظاهر من المصنف غرمه) أي بناء على أن الضمير في قوله وربحه راجع للعبد لا للثمن

أي الربح الحاصل قبل الشراء وأما الربح الحاصل في العبد فلا يفرمه على الأرجح وإن كان الظاهر من المصنف غرمه (وإن اشتراه للقراض) فأعتقه وهو موسر غرم لربه (قيمته يومئذ) أي

يوم العتق وقيل يوم الشراء (إلا ربحه) (٥٣٤) وفي نسخة لا ربحه وهي أصوب وأما نسخة ورعها بالإنبات خطأ أي حصة العامل من

الربح الحاصل في العبد فلا يفرمها (فإن أعسر) العامل في حالتي شرائه للعتق والقراض ثم أعتقه (بيع منه بما) يجب (لربه) وهو الثمن وربه في الأولى وقيمه فقط في الثانية وعتق على العامل ما بقي إن بقي شيء (وإن وطىء) (العامل) (أمة) مشتراة للوطء أو القراض (قوم ربه) أو أبقى أي فرمها وهو رب المال بخير بين أن يتركه للعامل بقيمتها أو يبقها للقراض (إن لم تحمل) وهو ظاهر وقيل بل تترك للعامل ولربها إلا أكثر من الثمن والقبعة وظاهر كلامهم ترجيعه وسواء أيسر أو أعسر لسكنه إن أعسر بيعت أو بعضها لوفاء ما وجب عليه من قيمة أو ثمن وأما إن حملت فقد أشار إليه بقوله (فإن) حملت و (أعسر) أي وهو معسر وقد اشتراها للقراض فيعمم فيها إذا لم تحمل من وجهين العسر واليسر والشراء للقراض أو الوطء ويخص ما إذا حملت بالشراء للقراض وبما إذا أعسر كما ذكره (أتبعه) رب المال إن شاء بدليل مقابله (بها) أي

(قوله يوم العتق) هذا القول نقله المواق عن ابن رشد وقوله وقيل يوم الشراء هذا القول ذكره البساطي وتبحث فيه شيخنا بأنه غير واضح لأن الجناية على ذلك العبد يوم عتقه وقيمة الجني عليه إنما تعتبر يوم الجناية (قوله إلا ربحه) أي ربح العامل أي إلا حصة العامل من الربح الحاصل حتى في العبد فانها تحط من قيمته فلا يفرمها فإذا دفع له مائة فأنجز بها فربحت خمسين ثم اشترى بالجميع عبداً للقراض يساوي مائتين ثم أعتقه فانه يفرم لرب المال مائة وخمسين وذلك قيمته يوم العتق ما عدا حصة العامل قبل الشراء وفي العبد وذلك خمسون فيسقط ذلك عن العامل فقول الشارح أي حصة العامل من الربح الحاصل في العبد ، الأولى أن يقول من الربح الحاصل حتى في العبد ، كما في كلام غيره (قوله وهي أصوب) الأولى وكلاهما صواب كما قال عبق ادلا وجه لأصوية الثانية عن الأولى (قوله خطأ) أي لاقتضاها أن العامل يفرم حصته من الربح الكائن في العبد مع أنه يسقط عنه ولا يفرمه (قوله أي لاحصة العامل) تفسير لقول المصنف إلا ربحه (قوله وهو الثمن وربه) أي حصة ربه من ربحه (قوله إن بقي شيء) أي وذلك إذا كان في العبد ربح والا لم يفتق منه شيء ويسع كله (قوله مشتراة للوطء) أي اشتراها بمال القراض بقصد الوطء (قوله بقيمتها) أي يوم الوطء وسواء كان ذلك العامل الواطيء موسراً أو معسراً إلا أنه إن كان معسراً واختار رب المال قيمتها فانها تباع على العامل فيما وجب عليه (قوله وهو ظاهر) أي والقول بتخير رب المال في هذه الحالة أي حالة عدم الحمل بين إبقائها للقراض أو تقويمها على العامل ظاهر لا غبار عليه وهو ظاهر كلام النوادر وحمل ابن عبدوس المدونة عليه وكذا ابن عبد السلام والتوضيح حملا كلام ابن الحاجب عليه وكذا بهرام والبساطي وتحملوا كلام المصنف عليه (قوله وقيل بل تترك للعامل) أي في هذه الحالة وهي حالة عدم الحمل وبخير رب المال في اتباعه بالثمن أو القيمة وهذا القول لابن شاس والتيطي وابن فتحون ، وحمل بعض الشراح كلام المصنف عليه فقال قوم ربه أي تبعه بقيمتها وقوله أو أبقى أي وأبقاها للواطيء بالثمن الذي اشتراها به فهي تبقى للعامل في التخير بين المقابلة بين الثمن والقيمة (قوله وظاهر كلامهم ترجيعه) لكن بحث فيه ابن عبد السلام بأن ظاهر كلام هذا القائل أنه لا يكون لربها ردّها للقراض وهو بصيد ، فقد تقدم أن أحد الشريكين إذا وطىء أمة بينهما فلغير الواطيء إبقاؤها للشركة إذا لم تحمل وحيث صح أن المشهور في المشتراة للشركة أن لغير الواطيء إبقاؤها للشركة فالتى للقراض مثلها فتأمل (قوله من قبعة) أي إن كانت أكثر من الثمن وقوله أو ثمن أي إن كان أكثر من القيمة فان لم يوف ثمنها ما اختاره من قبعة أو ثمن اتبعه بالباقي ديناً في ذمته (قوله على المشهور) وعليه فلا شيء لرب المال في الولد لأنه متخاق على الحرية وأما على مقابل المشهور وهو اعتبار القيمة يوم الحمل فلرب المال حصته من قيمة الولد وعلى ذلك القول متى المصنف في قوله وبغصة الولد (قوله وتجعل) أي تلك القيمة في القراض وأما الأمة فتسكون أم ولد للعامل (قوله أو باع) أي العامل (قوله إن لم يكن في المال فضل) أي إن لم يكن في الثمن الذي اشتراها به ربح قبل الشراء بأن اشتراها برأس المال فقط (قوله وإلا بقدر الخ) فإذا دفع له مائة أنجز بها فربحت مائة وخمسين واشترى بها أمة للقراض ووطئها وحملت وهو معسر فإما أن يتبعه رب المال بقيمتها وحصته من قيمة الولد وتجعل تلك القيمة في القراض وإما أن يباع لرب المال من تلك الأمة بقدر ماله وهو مائة وحصته من الربح وهو خمسة

بقيمتها يوم الوطء على المشهور لا يوم الحمل وتجعل في القراض (وبغصة) ربه من قيمة الولد (الحر أو باع) وعشرون منها (له) أي لرب المال (بقدر ماله) وهو جميعها إن لم يكن في المال فضل وإلا بقدر رأس المال

وحصته من الربح ولو الحاصل فيها ويبقى الباقي منها بحساب أم الولد وأما حصة الولد فيتم بها ولا يباع منه شيء لأنه حر ولا يباع من أمه شيء في قيمته وأمالو أيسر فانه يتبعه بقيمتها فقط يوم الوطء ولا شيء له من قيمة الولد إذ يقدر أنه ملككم يوم الوطء بمجرد دفع الحشفة ليسر، واعتراض المصنف بأن رب المال لا يتبعه بقيمة الولد إذا اختار اتباعه بقيمتها ولا يتبعه بقيمة الولد إلا إذا اختار أن يبيع له منها بقدر ماله وهو الشق الثاني من التخيير فكان عليه تأخير قوله وبحصة الولد عنه بأن يقول وتبعه (٥٣٥) بحصة الخ (وإن أحبل) العامل

(مُشْتَرَاة) من مال القراض
(لاوطء) أى اشتراها
منه ليطأها (فالتحتم)
يلزمه عاجلا إن أيسر
(واتبع به إن أعسر)
ولا يباع منها شيء لعدم
اشترائها للقراض فإن لم
تحمل خيرين اتباعه بقيمتها
يوم الوطء أو بإقامته بالثمن
(ولكل) من المتقارضين
(فسخه) أى تركه
والرجوع عنه (قبل
عمله) أى الشراء به لأن عقد
القراض غير لازم (كرهه)
له ففسخه فقط (وان تزود)
العامل (ليسر) من مال
القراض (ولم يظن) فى
السير وإلا فليس له فسخه
وأما لو تزود من مال نفسه
فله فسخه وكذا ربه إن دفع
للعامل عوضه والواو فى قوله
وان تزود ساكنة فى نسخة
وهى الصواب وعلى نبوتها
فتمجّل للحال ليصح الكلام
(والإ) بأن عمله فيه فى
الحضر أو ظن (فلنضوضه)
أى المال وليس لأحد ما قبل
النضوض كلام فاللام بمعنى
إلى فإن تراصيا على الفسخ

وعشرون هذا إذا كانت قيمتها قدر الثمن أو أقل فان كانت تساوى مائتين يبيع لرب المال بقدر مائة وخمسين والباقي منها وهو ما يساوى خمسة وعشرين فى الأول وذلك سدسها وما يساوى خمسين فى الثانى وذلك ربعها بحساب أم الولد أى أنه يعتق بعد موت العامل من رأس المال (قوله وحصته) أى رب المال (قوله وأما حصة الولد) أى وأما حصته من قيمة الولد فيتبعه بها أى وحينئذ فقد حذف المصنف قوله وبحصة الولد من الثانى لدلالة الأول عليه (قوله بأن رب المال لا يتبعه بقيمة الولد الخ) أى بناء على المشهور من أن القيمة تعتبر يوم الوطء لأنه إذا اتبعه بقيمتها يوم الوطء فقد تحقق أن الولد تخلى على الحرية فلا شيء له من قيمته كما لا ين رشد والتيطى (قوله فكان عليه الخ) فصار حاصل الفقه أنه إذا وطئها وحملت والحال أنها مشتراة للقراض فان كان موسرا أتبعه رب المال بقيمتها حالا ولا شيء له من قيمة الولد وان كان العامل الواطئ معسرا أخير رب المال إما أن يتبعه بقيمتها إذا حصل له يسار ولا شيء له من قيمة الولد وإن شاء يبيع له منها حالا بقدر ماله وتبعه بقيمة حصته من الولد إذا حصل له يسار (قوله بأن يقول وتبعه بحصة الخ) أى ويكون مساهة هكذا أو باع له بقدر ماله وتبعه بحصة الولد (قوله فان لم تحمل الخ) الأولى إسقاط ذلك لأن قول المصنف وألا وإن وطئ أمة قوم ربه أو أبى شمل لما إذا اشتراها للوطء وأول القراض كما تقدم له (قوله أو بإقامته) أى للعامل بالثمن وقد تقدم أن هذا أحد قولين والقول الآخر أنه غير بين تركها له بقيمتها يوم الوطء وبين إقامتها للقراض (قوله ولكل نسخه) أى فسخ عقد القراض وقوله أى تركه جواب عما يقال إن الفسخ فرع الفساد وهو غير فاسد حتى يفسخ (قوله قبل عمله) أى وقبل التزود له (قوله كرهه فقط) أى دون العامل لأن التزود من مال القراض بالنسبة للعامل عمل فيلزمه تمامه ما لم يلتزم غرم ما اشترى به الزاد لرب المال وإلا كان له فسخه ورد المال لصاحبه (قوله ولم يظن فى السير) أى ولم يشرع فيه (قوله وإلا فليس له فسخه) أى وإلا بأن ظن فليس لرب المال فسخه ويلزمه بقاء المال تحت يد العامل إلى نضوضه (قوله وأما لو تزود) أى العامل من مال نفسه (قوله إن دفع للعامل عوضه) أى عوض المال الذى تزود به من مال نفسه والحاصل إن تزود العامل من مال القراض يمتنع من الانحلال ما لم يدفع لرب المال عوضه ولا يمنع رب المال من الانحلال وتزوده من مال نفسه لا يمتنع من الانحلال ويمنع رب المال منه ما لم يدفع له عوضه ، هذا ما يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وأبى الحسن كما فى بن خلافا لما فى عقب (قوله ليصح الكلام) أى لأن جعلها للبيعة يلزم عليه تكرار ما قبل المبالغة مع قوله ولكل فسخه قبل عمله ومناقضته له لاقتضاها أنه إذا لم يتزود ولم يظن لربه فسخه دون العامل كما هو بعد التزود وهو مناقض لقوله ولكل فسخه قبل عمله (قوله أو ظن) أى بعد التزود (قوله فلنضوضه) أى فيبقى المال تحت يد العامل لنضوضه أى خلوصه ببيع السلع (قوله إلا منع) أى من رب المال للعامل عن التحريك فى السير بعد النضوض فليس له التحريك حينئذ (قوله ينظر فى الأصلح من تعجيل أو تأخير) أى فيحكم به

جاز والنضوض خلوص المال ورجوعه عينا كما كان وبتم العمل فليس للعامل تحريك المال بعده فى الحضر إلا باذن و جاز فى السفر إلى أن يصل لبلد القراض إلا لمنع (وإن استنضه) أى كل منهما على سبيل البدلية أى طلب رب المال دون العامل أو عكسه نضوضه (فالحاكم) ينظر فى الأصلح من تعجيل أو تأخير فان اتفقا على نضوضه جاز كما لو اتفقا على قسمة العروض بالبيعة فان لم يكن حاكم شرعى فجماعة المسلمين

ويكفي منهم اثنان فيما يظهر (وإن مات) العامل قبل النضوض (فلو ارثه الأمين) لا غيره (أن يكمله) على حكم ما كان مورثه (وإلا) يكن الوارث أميناً (آي) (٥٣٦) أي عليه أن يأتي (بأمين كالأول) في الأمانة والثقة (وإلا) يأتي بأمين

(قوله ويكفي منهم اثنان الخ) استظهر شيخنا العدوى كفاية واحد عارف برضايته (قوله فلوارثه الأمين أن يكمله) أي ولا يفسخ عقد القراض بموت العامل كالجمل وإنما لم يفسخ كالاجارة تنفسخ بتلف ما يستوفي منه إرتكاباً لأخف الضررين وهما ضرر الورثة في الفسخ وضرر ربه في إبقائه عندهم ولا شك أن ضرر الورثة بالفسخ أشد لصياع حقهم في عمل مورثهم وقوله فلوارثه الأمين أي ولو كان دون أمانة من مورثهم (قوله لا غيره) أي ولو كان مورثه غير أمين لرضا رب المال به (قوله كالأول في الأمانة والثقة) أي بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط مساواتها لأمانة الورث والفرق أنه محتاط في الأجنبي مالا محتاط في الوارث وبعضهم اكتفى بمطلق الأمانة في الأجنبي وإن لم تكن مثل الأمانة في الأول وفي حاشية شيخنا على خش ترجيعه (قوله وإلا يأتي) أي وارث العامل بأمين كالأول أي والفرض أن ذلك الوارث غير أمين (قوله هدرأ) أي تسليماً هدرأ لأن عمل القراض كالجعل لا يستحق العامل فيه شيئاً إلا بتمام العمل (قوله والقول للعامل في تلفه) وكذا القول في أنه لم يعمل بمال القراض إلى الآن كما استظهره ح قال ولم أرفيه نصاً له بن وما ذكره المصنف من أن القول للعامل في التلف والخسر يجري في القراض الصحيح والفاسد تنبيه ~~في~~ قول المصنف والقول للعامل أي يمين وقيل بغير يمين واعلم أن الخلاف في تخليفه وعدمه جار على الخلاف في إيمان التهمة وفيها أقوال ثلاثة: قيل تتوجه مطلقاً وهو المتمد وقيل لا تتوجه مطلقاً وقيل تتوجه إن كان متهماً عند الناس وإلا فلا اه عدوى (قوله إلا لقرينة تكذبه) بأن سأل تجار بلد تلك السلع هل خسرت في زمان كذا ولا فأجابوا بعدم الخسارة (قوله ورده إلى ربه إن قبض بلاينة مقصودة للتوثيق) كلام المصنف مقيد بما إذا ادعى العامل رد رأس المال وجميع الربح حيث كان فيه ربح فان ادعى رد رأس المال فقط مقرر ببقاء ربح جميعه بيده أو بقاء ربح العامل فقط لم يقبل على ظاهر المدونة وقيل عند اللخمي وقال القابسي يقبل إن ادعى رد رأسه مع رد حظرب المال من الربح وأما لو ادعى رد رأس المال فقط مع بقاء جميع الربح بيده فلا يقبل قوله وفقاً للمدونة والحاصل أن المدونة ظاهرها عدم القبول في المثلتين واللخمي يقول بالقبول فيها والقابسي يقول بالقبول في واحدة وبعدمه في واحدة وذكر الأقوال الثلاثة ابن عرفة وشي ابن المنير في نظم المدونة على ما لا قابسي (قوله فكما لو قبض بلاينة) أي في أن القول قوله في دعوى الرد يمين (قوله وكذا إن شهد العامل على نفسه) أي من غير حضور رب المال أو أشهد رب المال على العامل عند الدفع لا له لحوف جحوده بل لحوف إنكار وارثه إذا مات (قوله وأما المقصودة للتوثيق) أي وهي التي يشهد بها رب المال خوفاً من دعوى العامل الرد والظاهر أنه يقبل قوله أنه أشهد بها خوفاً من دعوى الرد لأنه لا يشترط تصريحه للينة بذلك (قوله وشهدت على معاينة الدفع) أي من رب المال والقبض من العامل (قوله إن كانت المنازعة بعد العمل الخ) أي فإذا اختلف شرط لم يقبل قوله ولو حلف كما أنه إذا وجدت ونسكل لم يقبل قوله وحلف ربه ودفع أجره البضاعة (قوله فاقول للعامل بالشروط المتقدمة) أي إن كانت المنازعة بعد العمل وكان مثل العامل يشتري البضاعة للناس بأجر وكان مثل المال يدفع بضاعة وأن تزيد أجره البضاعة على جزء الربح هذا هو المراد وإنما قبل قول العامل في هاتين المثلتين لأن الاختلاف بينه وبين رب المال يرجع للاختلاف

كالأول (سأولاً) أي الورثة المال لربه (هدراً) أي بغير شيء من ربح أو أجره (والقول للعامل في) دعوى (تلفه) كله أو بعضه لأن ربه رضى أميناً وإن لم يكن أميناً في الواقع وهذا إذا لم تقم قرينة على كذبه وإلا ضمن (و) في دعوى (خسره) يمين ولو غير منهم على المشهور إلا لقرينة تكذبه (و) في دعوى (رده إلى ربه إن قبض بلاينة) مقصودة للتوثيق يمين ولو غير منهم اتفاقاً فان نكل حلف رب المال لأن الدعوى هنا دعوى تحقيق بخلاف ما تقدم فيغرم بمجرد نكوله لأنها دعوى اتهام فلو قبض بلاينة غير مقصودة للتوثيق فكما لو قبض بلاينة وكذا إن شهد العامل على نفسه أنه قبض، وأما المقصودة للتوثيق وشهدت على معاينة الدفع والقبض بها فلا يقبل قوله بها في الرد (أو قال) العامل هو (قراض) يجوز من الربح (و) قال (ربه) هو (بضاعة بأجر) فاقول للعامل يمين إن

كانت المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضاً وأن يزيد جزء الربح على أجره البضاعة (أو عكسه) أي قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض فاقول للعامل بالشروط المتقدمة فلو قال قراض وربه بضاعة بلا أجر فاقول لربه يمين

وعليه أجرة مثله كافي المدونة (أو ادعى) رب المال (عليه) أى على من يده مال (الغصب) أو السرقة وقال من يده المال قراض فالقول له يمين لأن الأصل عدم العداء ولو كان العامل مثله يغصب وعلى رب المال الإثبات (أو قال) العامل (أنفقت) على نفسه (من غيره) فارجع به وقال ربه بل منه فالقول للعامل ويرجع بما ادعى ربح المال أو خسر كان يمكنه الاتفاق أنه لكونه عينا أم لا إن أشبه بقوله الآتي أن ادعى مشها يرجع لهذه أيضا (و) القول للعامل يمينه (في) قدر (٥٣٧) (جزء الربح) إذا تنازعا بعد العمل بشرطين

(إن ادعى مشها) أشبهه أم لا (والمال) أى والحال أن المال الذى يدعيه الصادق ذلك بجميع المال أو ربحه أو خصوص الحصة التى يدعيها (بيده) أى العامل ولو حكما كما أشار له بقوله (أو ودية) عند أجنبي بل (وإن لربه) أى عند ربه فاللام بمعنى عند أى وأقر ربه بأنه عنده ودية وأما إن خالفه فينبغي أن يكون القول قول رب المال وقوله إن ادعى مشها والمال بيده راجع لمسئلة الاتفاق وما بعدها ولما ذكر ما قبل فيه قول العامل ذكر مسائل يقبل فيها قول رب المال فقال (و) القول (لربه) يمينه (إن ادعى) في قدر جزء الربح (الشيء فقط) ولم يشبه العامل فإن لم يشبه ربه أيضا فقراض المثل كما قدمه (أو قال) رب المال (قراض في) قول العامل (قراض أو ودية) فالقول لربه يمينه لأن الأصل تصديق

في جزء الربح وسأتي أنه يقبل فيه قول العامل إذا كان اختلافهما بعد العمل كما هنا (قوله) وعليه أجرة مثله) أى مثل المال سواء كان مثل العامل يأخذ أجرة أم لا (قوله) كافي المدونة) قديقال إذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون للعامل أجرة مثله وإلا فلا غرة لكون القول قول ربه وأجيب بأن غرة كون القول قول رب المال عدم غرامة جزء القراض الذى ادعاه العامل حيث زاد ووجه كون العامل له أجرة المثل أن دعوى رب المال تتضمن أن العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعى أنه باجر تفرقه أجرة مثله (قوله على من يده مال) أى لرب المال المدعى (قوله) وعلى رب المال الإثبات) أى إثبات ما ادعاه من الغصب أو السرقة (قوله أو قال) أى قبل المفاصلة والحال أن المال بيد ذلك العامل وأشبه في دعواه وأما لو ادعى ذلك بعد المفاصلة أو لم يشبه في دعواه لم يقبل قوله (قوله) أم لا) أى لكونه ساعدا اشتراها سريعا برأس المال النقد (قوله بعد العمل) أى وأما قبله فلا فائدة لكون القول قول العامل لأن لربه فسخه (قوله إن ادعى مشها) أى وأما لو انفرد رب المال بالشبه كان القول قوله كما يأتي (قوله) أشبهه ربه) أى فيما يدعيه من الجزء أم لا (قوله) الصادق ذلك بجميع المال) أى الأصل والربح وقوله أو ربحه أى فقط (قوله والمال بيده) أى حسا أو معنى ككونه ودية عند أجنبي بل وإن كان عند ربه ومفهوم بيده أنه لو سلمه لربه على وجه المفاصلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهه وهو كذلك إن بعد قيامه فإن قرب فالقول قوله كما قاله أبو الحسن (قوله) فاللام بمعنى عند) كقوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس » (قوله) وأما إن خالفه) أى بأن قال العامل هو يديك ودية وقال ربه بل قبضته على المفاصلة (قوله) فينبغي أن يكون القول قول رب المال) أى يمين يعنى إن قام عن بعد أما إن قام عن قرب فالقول قول العامل (قوله) فإن لم يشبه) أى رب المال أيضا أى كما أن العامل لم يشبه (قوله) كما قدمه) أى فى قوله كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبه أى كاختلافهما في جزء الربح المحصول للعامل والحال أنهما ادعيا ما لا يشبه وعمل لزوم قراض المثل إذا حلقا أو نكلا والأفضى للحالف على الناكل (قوله) فالقول لربه يمينه) أى سواء كان تنازعا قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته لك قراضا وقال العامل بل قراضا صدق العامل لأن رب المال هنا مدع للربح فلا يصدق والحاصل أن القول قول مدعى القرض منهما (قوله) لأن الأصل تصديق (الخ) أى ولأن العامل يدعى عدم ضمان ما وضع يده عليه والأصل في وضع اليد على مال الغير الضمان (قوله) وإن قال ودية (الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني جواب إن محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والأصل وإن قال ودية وخالفه العامل وقال قراض فالقول قول ربه وإن كان العامل حركة ضمنه وقوله إن عمل دليل على هذا المقدر وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل ودية فالقول للعامل لأن ربه مدع على العامل الربح وهذا إذا تنازعا بعد العمل والافتقار لربه كاختلافهما في الجزء قبل العمل (قوله) والأصل عدمه) أى عدم ادعاه في تحريكه قراضا (قوله) لاتفاقهما على أنه كان أمانة) أى لأن أحدهما يدعى أنه أمانة على سبيل الوديعة والآخر يدعى أنه أمانة على سبيل القراض

٦٨ - دسوقي - لث المالك في كيفية خروج ماله من يده (أو) تنازعا (في) قدر (جزء قبل العمل) الذى يحصل به لزومه لكل فالقول لربه بلا يمين (مطلقا) أشبه أم لا لقدترته على رد ماله (وإن قال) ربه هو (ودية) عندك وقال العامل قراض (ضمنه العامل إن عمل) وتلف لدعواه أنه أذن له في تحريكه قراضا والأصل عدمه ومفهوم الشرط عدم الضمان إن ضاع قبل العمل لاتفاقهما على أنه كان أمانة ولما ذكر ما يصدق فيه العامل وما يصدق فيه ربه ذكر ما هو أعم بقوله (و) القول (لمدعى الصحة) دون مدعى الفساد وظاهره

ولو غلب الفساد وهو المشهور لأنها الأصل كالمال قال رب المال عقدنا على نصف الربح ومائة تخصني وقال العامل بل على نصف الربح فقط
فالمال للعامل وفي عكسه القول لرب (٥٣٨) المال (ومن هلك) أي مات (وقبله) بكسر القاف وفتح الباء أي جهته

(كقراض) أدخلت
الكاف الوديسة والبضاعة
(أخذ) من ماله (وإن لم
يوجد) في تركته لاحتمال
إتفاهه أو تلفه بتمريته
فإن ادعى الوارث أن
الميت رده أو تلف عنده
بمساوي أو خسر فيه أو
نحو ذلك مما يقبل فيه قول
مورثهم فقال العوفي قبل
منهم لأنهم نزلوا منزلة
مورثهم ولا تقبل دعواهم
أن الرد منهم وتقدم في
الوديسة زيادة بيان
(وحاص) رب القراض
ونحوه (عُرماء) في المال
المخلف عنه (وتعين)
القراض ومثله الوديسة
والبضاعة (بوصية) أن
أفرزه وشخصه بها كهذا
قراض فلان أو وديعته
(وقدم صاحبه) أي
صاحب القراض ونحوه
المعين له على الغرماء الثابت
دينهم (في الصحة
والمرض) وسواء ثبت دينه
بإقرار أو بيعة فقوله في
الصحة الخ، متعلق بمحذوف
تقديره الثابت أي قدم
على الدين الثابت في الصحة
والمرض (ولا ينبغي)
أي يحرم (العامل) في
مال القراض (هبة) لغير

(قوله ولو غلب الفساد) أي فساد القراض في عرف بلدهم (قوله وهو المشهور) مقابله قول عبدالحيد
القول قول مدعي الفساد إن غلب واستظهره بن (قوله فالمال للعامل) أي لانه مدعي الصحة ورب
المال مدعي الفساد (قوله ومن هلك) أي أو أسر أو فقد ومضت عليه مدة التعمير (قوله وقبله) خبر
مقدم والكاف من قوله كقراض اسم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر أي وجهته مثل قراض أي قراض وما
ماثله بيينة أو إقرار من الميت (قوله أخذ من ماله) أي بعد حلفه أنه لم يصل إليه ولا قبض شيئا منه
(قوله لاحتمال إتفاهه) أي لاحتمال أن العامل أنفق أو ضاع منه بتمريته قبل موته (قوله أو نحو ذلك)
أي كدعواهم أنه أخذه ظالم (قوله فقال العوفي قبل منهم) أي ولم يؤخذ من مال الميت شيء
(قوله وتقدم الخ) حاصل ما تقدم أن محل الضمان والمخاصة حيث لم يوص ولم يطل الأمر فإن أوصى بالوديسة
أو القراض أو البضاعة فلا ضمان وإن لم توجد بل إن وجدها أخذها وإن لم توجد فلا شيء له لانه علم
من إصاها بها أنه لم يتلفها ومن الوصية بها أن يقول وضعت في موضع كذا ولم توجد فيه وإن طال
الأمر كشر سنين من يوم أخذ المال من ربه لوقت الدعوى فإنه يعمل على أنه رده لربه
ولا تقبل دعوى ربه أنه باق (قوله ونحوه) أي كرب البضاعة والوديسة (قوله غرماءه) أي غرماء
الميت (قوله وتعين بوصية إن أفرزه بها) أي إن عينه بالوصية أي وحينئذ يأخذها من عين له ويخص
به عن الغرماء هذا إذا وجد ذلك المال للفرز وكان الميت الذي عينه غير مفلس مطلقا كان التعيين في
الصحة أو المرض قامت بيينة بأصله أم لا ولذا قال المصنف وقدم الخ وأما إن كان مفلسا قبل تعيينه
إن قامت بيينة بأصله سواء عين في حال الصحة أو المرض وإن لم تقم بيينة بأصله لا يقبل تعيينه كان
صحيحا أو مريضا ولا فرق في هذا كله بين الوديسة والقراض والبضاعة على ما هو الصواب وأما إن
عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا شيء لربه بخلاف ما أوصى به ولم يفرزه فإنه إن وجد
ربه أخذه والا حاصص به مع الغرماء اه وفي عجز لو أقر العامل بكراء حانوت أو اجرة أجير
أو دابة أو بيقية ثمن أو نحو ذلك فيلزم مال القراض إن كان إقراره قبل المفاصلة لا بعدها ففي
جزئه ما عليه فقط وسئل عجز عن عامل قراض أرسل سلعاً لايه فأخذها رب المال بيينة تشهد أن
أباه أخبرها من سلع القراض وأسر العامل فجاء منه كتاب بأن مال القراض عنده وإن السلع من غيره
فاجاب بأن العامل يصدق لانه أمين ولا ينظر للتهمة وإقرار ابيه لا يلزمه لأن إقرار الانسان
لا يسرى على غيره (قوله إن أفرزه) أي والا حاصص الغرماء ولا يقدم عليهم كاتقدم (قوله وشخصه بها)
أي بالوصية (قوله المعين له على الغرماء) أي سواء كان تعيين القراض ونحوه في صحته أو في مرضه
ثبت أصله بيينة أم لا (قوله متعلق بمحذوف) أي كما قال طفي تقديره الثابت وقال ابن
عاشر الظاهر تعلقه بوصية (قوله أي يحرم) محل الشارح كلام المصنف على التحريم وإن كان
لفظه كلفظ المدونة يقضي الكراهة لحمل ابن يونس وابن ناجي لفظها على التحريم (قوله بكثير)
أي وأما هبة القليل كدفع لقمة لسائل ونحوها فبائن كما أنه يجوز له أن يهب للثواب لأنها بيع
والفرق بين الشريك وعامل القراض حيث جاز للأول هبة الكثير للاستئلاف دون
الثاني إن العامل رجع فيه أنه أجير والقول بأنه شريك مرجوح وحينئذ فالشريك
أقوى نه (قوله ولا تولية) أي لتعاق حق رب المال بالربح فيها (قوله ما لم يخف الوضيعة) أي

نواب بكثير ولو للاستئلاف (و) لا تولية) لسلعة من القراض بأن يوليها لغيره بمثل ما اشترى وهذا ما لم يخف الوضيعة وإلا
جاز (ووسع) بالبناء للفعول أي رخص في الشرع للعامل ويحتمل البناء للفاعل والمرخص هو الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (أن
يأتي العامل) بطعام كغريه) أي كما يأتي غيره بطعام يشتركون

في أكله (إن لم يقصد التفضل) على غيره بأن لا يزيد على غيره زيادة لها بال (وإلا) بأن قصد التفضل (فلتحتله) أي يتحلل رب المال بأن يطلب منه المساحة (فإن أبي) من مساحته (فليس كائنه) أي يعوضه بقدر ما يخصه [درس] **باب** في بيان أحكام المساقاة وهي عقد على خدمة شجر وما ألحق به بجزء من غلته أو بجميعها بصيغة ومناسبتها للقراض ظاهرة (٥٣٩) (إنما تصح مساقاة

شجر) بالشروط الآتية فهي مصب الحصر فلا ينافي ما يأتي له من أنها تكون في الزرع والنقاة ونحوهما (وإن بعلا) وهو

ما يشرب بعمقه من نداوة

الأرض ولا يحتاج لسقي

لأن احتياجه للعمل يقوم

مقام السقي (ذئ عمر) أي بالغ

حد الإنعاف بأن كان شجرة في

عامه سواء كان موجوداً

وقت العقد أم لا، واحتراز

بذلك من الودي فانه لا يبايع

حد الإنعاف في عامه (لم يحل

بيعه) عند العقد أي لم يبد

صلاحه ان كان موجوداً

فان بدا صلاحه وهو في كل

شيء بحسبه لم تصح

مساقاته لاستثنائه (ولم

يخلف) عطف على ذي ثمر

أي شجر ذي ثمر وشجر لم

يخلف فان كان يخلف لم

تصح مساقاته ويخلف

بضم أوله وكسر اللام من

أخلف والمراد بما يخلف

أي يخلف إذا لم يقطع كالوز

فانه إذا انتهى أخلف لأنه

ثبت أخرى منه بجانب

الأولى ثمر قبل قطع

الأولى وهكذا دانا

فانهاؤه بمنزلة جند

باب المساقاة

(قوله عقد على خدمة شجر) إنما سمي ذلك العقد مساقاة مع أنه متعلق بغير السقي أيضاً لأنه معظم ما تعلق به العقد (قوله وما ألحق به) أي كالنخل والزروع والنقاة ونحوها (قوله ظاهرة) أي من جهة أن كلاهما عقد على عمل بجزء مجهول الكم وعلم أن المساقاة مستتناة للضرورة من أمور خمسة متنوعة الأول بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، الثاني بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كان العامل يفرم طعام الدواب والأجراء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعدمة، الثالث الفرر للجعل بما يخرج على تقدير سلامة الثمرة، الرابع الدين بالدين لأن للنافع والثمار كلاهما غير مقبوض الآن، الخامس الخابرة وهي كراه الأرض بما يخرج منها بالنسيئة ترك البياض للعامل كما يأتي (قوله إنما تصح مساقاة شجر) أي العقد على سقي شجر فهي من الفاعلة التي تكون لواحد كسافر وعافاه الله، وأراد بالشجر ما يشمل النخل (قوله فهي) أي الشروط مصب الحصر أي ويصح جملة منصبا على الشجر بقيد محذوف أي إنما تصح المساقاة صحة مطلقة في شجر ومعنى الإطلاق سواء عجز ربه أم لا (قوله وإن بعلا) أي هذا إذا كان سيجاً أي شرب بالماء الجاري على وجه الأرض بل وإن كان بعلا وبالغ على البعل دفماً لتوهم عدم جواز المساقاة فيه لبعده عن محل النص وهو السقي لا رد على قائل بعدم جواز المساقاة فيه كما قاله عبق فقد قال بن لم أر وجود الخلاف في مساقاة البعل بعد البحث عنه في ابن عرفة وغيره (قوله من الودي) أي وهو النخل الصغير (قوله فانه لا يبلغ حد الإنعاف في عامه) أي فلا تصح المساقاة فيه (قوله لم يحل بيعه) صفة لثمر (قوله وهو) أي بدو الصلاح في كل شيء بحسبه ففي البلع باحمراره أو اصفراره وفي غيره بظهور الحلاوة فيه (قوله لاستثنائه) أي وأجاز سجنون المساقاة بعد بدو الصلاح على حكم الاجارة بناء على مذهبه من انعقاد الاجارة بلفظ المساقاة (قوله عطف على ذي) أي لا على لم يحل بيعه لأن جملة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الإخلاف إنما هو من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله والمراد بما يخلف) أي من الشجر (قوله فانه إذا انتهى) أي طيب ثمره (قوله يناله من سقي العامل) أي والحال أنه لا يشتر في ذلك العام (قوله وأما ما يخلف من القطع الخ) هذا محترز قوله إذا لم يقطع (قوله كالمدر) أي والسنط والتوت (قوله إنما يكون بجذعه) أي كالقرط والبرسيم واللوخية (قوله استثناء من مفهوم الثلاثة) أي كما في ح عن الباجي خلافاً لقوله ابن غازي أنه استثناء من مفهوم الشرطين قبله (قوله وما يخلف تبعاً) أي فلا يمنع من صحة المساقاة وإذا دخل تبعاً كان لها ولا يجوز ابقاؤه للعامل ولا لرب الحائط لأنه زيادة إما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مشقة، والفرق بينه وبين الأرض ورود السنة في الأرض انظر بن

فلا يجوز مساقاته لأن الذي لم ينته منه يناله من سقي العامل فكأنه زيادة عليه وأما ما يخلف مع القطع كالسدر فإنه يخلف إذا قطع فتصح مساقاته وسيأتي في مساقاة الزرع أن من جملة ما يعتبر فيه أن لا يخلف أيضاً لكن الإخلاف فيه إنما يكون بجذعه، فالإخلاف في الشجر غير معنى الإخلاف في الزرع (إلا تبعاً) استثناء من مفهوم الثلاثة قبله أي إلا أن يكون ما لا أثر فيه وما حل بيعه وما يخلف تبعاً لكن رجوعه لمفهوم الثاني أي لم يحل بيعه إنما يصح إذا كان في الحائط

أكثر من نوع والذي حل يعمه من غير جنس مالم يحل وأما إن كان الحائط نوعاً واحداً فهو محل البعض حل الباقي كما مر فلا تنافي فيه
تبييناً في والتبعة المسائل في الثلاث الثالث (٥٤٠) فدون (بجزء) الباء محذوف على متعلقة بتصح، والمراد بالجزء ما قابل للمعين كشمرة

نخلة بعينها أو أصع أو
أوسق لا ما قابل السكك، إذ
يجوز أن يكون جميع الشمرة
للعامل أو لرب الحائط (قل)
الجزء كشمرة (أو) أكثر
شاع (في جميع الحائط
احترازاً عما إذا كان شامئاً
في نخلة معينة أو نخلات
(وعلم) قدره كربع
احترازاً عما إذا جهل نحو
لك جزء أو جزء قليل أو
كثير فقوله بجزء قل أو أكثر
لا يستلزم تعيين قدره فلذا
قال وعلم ويشترط في
الجزء أيضاً أن يكون
مستويّاً في جميع أنواع
الحائط فلو دخل على أنه
في التمر النصف وفي
الزيتون مثلاً الربع لم يجز
(بسايت) أي بهذه المادة
فقط عند ابن القاسم لأن
المساقاة أصل مستقل
بنفسه فلا تنعقد إلا بلفظها
والمذهب أنها تنعقد
بما ملئت ونحوه أي من
البادي، منها ويكفي من
الثاني أن يقول قبلت
ونحوه واحترز بذلك عن
لفظ الاجارة والبيع
ونحوها فلا تنعقد به فإن
فقد شرط لم تصح (ولا)

(قوله أكثر من نوع) أي كبلح وخوخ ولحمي حل يعمه واحد منها دون الآخر (قوله الثالث) وهل
هو فيما لا يثر له فالنظر لثالث قيمة أصوله فإذا كانت قيمتها الثلث من قيمتها مع قيمة الشجرة جازت
المساقاة وإلا فلا أو المعتبر عدد مالا يثمر من عدد ما يثمر اه عبق (قوله والمراد الخ) أي وحينئذ
فالخصر المتعلق بهذا نسي أي إنما يصح بجزء لا بعدد أصع ولا بثمر نخلة أو نخلات بعينها (قوله أو
أصع) أي معلومة العدد (قوله في نخلة معينة) أي كساقيتك على العمل في هذا الحائط وبثلث ثمر هذه
النخلة أو هذه النخلات (قوله وعلم قدره) أي وعين قدره ولو جهل قدر ما في الحائط سواء كان تعيينه
باللفظ والنص عليه كربع بل ولو كان التعيين بالعادة الجارية في البلد (قوله لا يستلزم تعيين قدره) أي
لأنه أعم منه لصدقه بما إذا قال له جعلت لك جزءاً قليلاً أو كثيراً وبما إذا قال له جعلت لك الربع مثلاً
والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله ويشترط في الجزء أيضاً) أي كما يشترط شيوعه في جميع
الحائط وتعيين قدره (قوله أن يكون مستويّاً الخ) قد يقال يفتى عن هذا الشرط اشتراط شيوعه في
جميع الحائط لأنه إذا حصل له النصف في الثمر والربع في الزيتون كان كل من الجزأين غير شائع في
جميع الحائط فتأمل (قوله أي بهذه المادة) أي فدخل ساقيتك وأنا مساقيتك أو أعطيتك حائطاً
مساقاة (قوله والمذهب الخ) هذا قول سحنون واختاره ابن شاس وابن الحاجب وما دعهما الشارح
من أنه المذهب تبعاً لابقى قال بن فيه نظر إذ قول ابن القاسم الذي هو ظاهر المصنف صحيح ابن رشد
في المقدمات والبيان وكذا كلام المتيطي وعياض والتوضيح وغيرهم يقتضي أنه للمذهب ولذا
اقتصر ابن عرفة عليه (قوله بما ملئت ونحوه) كما ملئت على الخدمة في هذا الحائط، بكذا أو عاقبتك
على الخدمة في هذا الحائط، بكذا (قوله ونحوه) أي كرضيت (قوله واحترز بذلك عن لفظ الإجارة الخ)
هذا يقتضي أن هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون وليس كذلك بل هو من محل الخلاف
بينهما كما في كلام ابن رشد والمتيطي ونص الأول منها والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ
المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على العمل في حائط هذا بنصف ثمرته لم يجز
على مذهبه كما لا تجوز الاجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يحجزها ويجعلها اجارة
وكلام ابن القاسم أصح اه بن (قوله ولا نقص الخ) الواو للحال ولا نافية والجبر محذوف والتقدير إنما
تصح مساقاة شجر بالشروط المذكورة والحال أنه لا نقص لمن في الحائط من الرقيق والدواب ولا
تجديده لموجود، وبهذا تعلم أن ما ذكره الشارح حل معنى لا حل إعراب (قوله ولا تصح باشتراط
نقص الخ) أي ولا تصح المساقاة باشتراط رب الحائط على العامل أنه يخرج من كان في الحائط موجوداً
حين العقد من الرقيق أو الدواب ويأتي العامل يده (قوله بخلاف لو أخرجها) أي بعد العقد من غير
شرط فإنه لا يضر كما أن إخراج من ذكر من الحائط قبل عقدها لا يضر ولو كان قاصداً للمساقاة
(قوله ولا باشتراط تجديد) أشار بهذا إلى أن الضرر إنما هو الاشتراط وأما التجديد لشيء لم يكن في
الحائط وقت العقد من غير شرط لم يضر كان المجدد العامل أو رب الحائط، وأشار المصنف بهذا لقول
الدونة ومالم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترط العامل على رب الحائط إلا ما قل
كغلام أو دابة في حائط كبير اه بن (قوله خارجة عن الحائط) أي فهو غير قوله ولا تجديده فلا يقال

تصح باشتراط (نقص) أي إخراج (من في الحائط) من رقيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم العقد، قال
في الرسالة ولا تجوز المساقاة على إخراج، في الحائط من الدواب أو الرقيق انتهى، فالضرر شرط إخراج ما كان موجوداً بخلاف لو أخرجها
بلا شرط (ولا) باشتراط (تجديد) على العامل أو على رب الحائط انتهى من ذلك لم يكن موجوداً وقت العقد (ولا) باشتراط
(زيادة) خارجة عن الحائط (الأحد هما) كأن يعمل له عملاً في حائط أخرى أو يزيد

عينا أو عرضاً أو منفعة كسكنى دار ونحو ذلك إلا أن كانت قليلة أو غلاماً في الحائط كسكنى (و عمل العامل) وجوباً (جميع ما يفتقر) الحائط (إليه عرفاً) ولو بقي بعد مدة المساقاة (كسكنى) وهو تعليق طلع الذكر على الانقي (وتنقية) لمنافع الشجر (ودواب وأجراء) يصح تسليط عمل عليهما بالتضمن أى تضمنه معنى لزم أى يلزمه الاتيان بهما إن لم يكونا في الحائط ويصح أن يقدر لهما عامل يناسبهما أى وحصل الدواب والاجراء قال فيها وعلى العامل اقامة (٥٤١) الأدوات كالدلاء والمساحى والاجراء

والدواب (وأنفق) العامل على من في الحائط من رقيق وأجراء ودواب (وكسأ) من يحتاج للسكوسة سواء كان لرب الحائط أو للعامل قال فيها وتلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط وريقة كانوا له أو لرب الحائط انتهى (لأجرة من كان فيه) بالرفع عطف على المعنى أى على العامل ما ذكر لا أجرة أو ولزمه ما ذكر لا تلزمه الاجرة فيما مضى ولا فيما يستقبل فحكم الاجرة بخالف لحكم النفقة فيما كان موجوداً في الحائط وأما أجرة ما استأجره فعليه (أو خلف من مات أو مرض) أو أبقى فلا يلزم العامل وأما خلفه على ربه (كسكنى) من دلاء وحبال فهي على العامل (على الأصح) فالتشبيه راجع لما قبل النقي فكان عليه تقديمه عليه، ثم شبه بقوله أول الباب إنما تصح مساقاة شجر فقال (كزرع) ولو جلا كزرع مصر وأفريقية (وقصب)

إنه لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد (قوله) ونحو ذلك) أى كأن يشترط أحدهما على الآخر خدمة بيته أو طحن إردب مثلاً (قوله) إلا إن كانت أى الزيادة الخارجة عن الحائط قليلة وقوله أو دابة أى أو كان التجديد المشروط شيئاً قليلاً كدابة أو غلام في الحائط والحال أنه كبير (قوله وجوباً) أخذ هذا من كون القضية مطلقة ومن القواعد أن قضايا العلوم المطلقة تفيد الوجوب وأخذ من التعبير بالفعل، كذا قرره شيخنا (قوله جميع ما) أى جميع العمل الذى يفتقر الحائط إليه فضمير يفتقر للحائط المفهوم من المقام وحينئذ فالصلة جرت على غير من هـى له ولم يبرز شيئاً على المذهب الكوفي لأمن اللبس لأن الذى يفتقر للعمل إنما هو الحائط (قوله عرفاً) أى لقيام العرف بمقام الوصف (قوله كسكنى) أى وكذا ما يؤثر به على المتمدن (قوله وتنقية لمنافع الشجر) أى وأما تنقية العين فعلى رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل فلا يصح دخولها هنا لأن كلام المصنف فيما على العامل لزوماً، وهذا وما ذكره المصنف من الفرق بين تنقية منافع الشجر وتنقية العين أى كفسها تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو قول ابن حبيب ولكن الذى فى المدونة التسوية بين منافع الشجر وتنقية العين فى أنه على رب الحائط إلا أن يشترطهما على العامل كفى نقل المواق، فاعلم الأولى أن مراد المصنف بالتنقية هنا تنقية النبات فلا يخالف المدونة انظر بن (قوله ودواب وأجراء) أى وكذا عليه الجذاذ والحصاد لثم وزرع والكيل وما أشبه ذلك كالدراس (قوله وأنفق العامل) أى من يوم عقد المساقاة على من فى الحائط من رقيق أو دواب أو أجراء سواء كانوا فى الحائط لربه قبل عقد المساقاة أو أتى بهم العامل فيه بعده (قوله من يحتاج للسكوسة) أى مافى الحائط من الرقيق وقوله وكسأ أى سواء كانت السكوسة لا تبقى بعد مدة المساقاة أو كانت تبقى بعدها لأن بهاها بعد ما من قليل فليست مثل كنس العين وبناء الجدار تأمل (قوله سواء كان) أى من فى الحائط من الرقيق (قوله وريقة) أى رقيق الحائط وقوله كانوا أى الدواب والرقيق (قوله لا تلزمه الأجرة الخ) ظاهر المصنف أنه لا يلزمه أجرة من كان فيه كان الكراء وجيبة أو مشاهرة وهو ظاهر المدونة كما قال ح وقال اللخمي إنما ذلك فى الوجيبة قد رب الحائط فيها أم لا، وأما المشاهرة فتلزمه إن لم يقد فيها ربه مدة كما أن عليه أجرة ما زاد على مدة الوجيبة قال ح وهو مخالف لظاهر المدونة أى فهو ضعيف خلافاً للبساطى فإنه جعل كلام اللخمي هو الممول عليه (قوله أو خلف من مات) عطف على أجرة ومعناه أنه لا يجب على العامل خلف من مات أو مرض من الدواب التى كانت فيه بل هو كما فى المدونة على رب الحائط وإن لم يشترط العامل ذلك فلو شرط خلفها على العامل لم يحز (قوله على الأصح) أى لأنه إنما دخل على انتفاعه بها حتى تهلك أعيانها وتجديدها على العامل معلوم عادة وحينئذ فلا يجوز اشتراطها على رب الحائط (قوله كزرع ولو بعل) أى لأنه قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه واحتياجه لعمل ومؤنة (قوله فلا تصح مساقاته) أى لأن إخلاله بعد قطعه وجواز المساقاة فيما يخلف بعد القطع خاص بالشجر كما مر (قوله وبصل) أى وكفجل وكراث مما يجند وكزبرة وجزر وخس وكرنب واسبانخ وشبت (قوله ومنها الباذنجان)

بفتح الصاد المهملة وهو قصب السكر إذا كان لا يخلف كما يأتى كبعض بلاد المغرب بخلاف ما يخلف كقصب مصر فلا تصح مساقاته (وبصل ومقناة) بكسر اليم وسكون القاف وبالثاء المثناة مهموزاً ومنها الباذنجان والقرع فتصح مساقات ذلك بشرط خمسة: الأول، وقد تركه المصنف، أن يكون مما لا يخلف أى بعد قطعه فلا يجوز فى القصب بالضاد المعجمة والقرع بضم القاف والبقل كالسكرات وكذا البرسيم فإنه يخلف وقد علمت أن معنى الإخلاف هنا

غير معناه في الشجر ، الشرط الثاني اشارته بقوله (إن عجز ربه) عن تمام غياه الذي ينمو به ، وللثالث بقوله (وخيف موته) لو ترك العمل فيه ، والرابع بقوله (وبرز) من أرضه ليصير مشابهاً للشجر ، والخامس بقوله (ولم يبد صلاحه) فإن بدا لم تجز مساقاته والبدو في كل شيء بحسبه (وأهل كذلك) أى مثل الزرع في المساقاة بشروطه (الورد ونحوه) كالياسمين (والقطن) مما تجنى ثمرته ويبقى أصله فيثمر مرة أخرى ، وأما ما يجنى مرة واحدة من قطن أو غيره فكالزرع اتفاقاً (أو كالأول) وهو الشجر فلا يشترط فيها جميع (٥٤٣) الشروط فيجوز مساقاتها عجز ربه أم لا (وعليه الاكثر تأويلان)

وذكر ابن رشد أنه لا يعتبر في الورد والياسمين العجز اتفاقاً وأن الراجح أن القطن كالزرع (وأنت) المساقاة (بالجذاذ) أى قطع الثمر ظاهراً أنه لا بد أن تؤقت بالجذاذ أى يشترط ذلك وأنها إن أطاقت كانت فاسدة مع أن ابن الحاجب صرح بأنها إن أطلقت كانت صحيحة وتحمل على الجذاذ وسأى أنها تجوز سنين ما لم تنكسر جداً وتوقيت الجذاذ ليس شرطاً في صحتها فالمراد أنها إذا أنت لا تجوز أن تؤقت بزمان يزيد على زمن الجذاذ عادة يعنى أن منتهى وقتها الجذاذ سواء صرح به أو أطلق أو قيدت بزمان يقضى وقوع الجذاذ فيه عادة احترزاً عما إذا قيدت بزمان يزيد على مدة الجذاذ فإنها تكون فاسدة (و) لو كان نوع يطعم في السنة بطنين تميز إحداها عن الأخرى (محمل) المساقاة أى انتهأها (على الأول)

الأولى أن يقول ومنها القرع ومثلها الباذنجان والبايا والمصفر (قوله غير معناه في الشجر) أى لأن المراد بالاختلاف هنا الاختلاف بعد القطع والمراد به في الشجر الاختلاف قبل القطع (قوله ان عجز ربه الخ) ومنه اشتغاله عنه بالسفر كافي التوضيح عن الباجى خلافاً للعق (قوله وخيف موته) أى وظن موته إذا ترك العمل فيه ولا يلزم من عجز ربه خوف موته لأن السماء قد تسقيه وكلام المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كافي قتل المواق فسقط اعتراض البساطى على المصنف بأن هذا الشرط ليس في كلامهم صريحاً (قوله وبرز) ان قيل لاصح لا اشتراط هذا الشرط اذ لا يسمى زرعاً أو قصباً أو بصلاً الا بعد بروزه وأما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أن هذا الاسم يطلق على البذر مجازاً باعتبار ما يؤول اليه فاشتراط الشرط المذكور لدفع توهم أن المراد بالزرع ما يشمل البذر (قوله بشروطه) أى الخمسة (قوله مما تجنى) أى حاله كونه مما تجنى ثمرته ولو قال الذى تجنى ثمرته الخ لكان أوضح (قوله وذكر ابن رشد الخ) حاصل كلامه أن الورد والياسمين كالشجر باختلاف وحينئذ فلا يعتبر في صحة مساقتهما عجز ربهما وأما القطن ففيه الخلاف والراجح أنه كالزرع فيشترط في صحة المساقاة فيه الشروط الخمسة المذكورة ولو أبدل المصنف الورد بالمصفر كان أولى لوجود الخلاف فيه كالقطن وبعبارة ابن أرمن ذكر التأويل الأول في الورد وظاهر كلامهم أنه كالشجر باختلاف نوح والتوضيح والمواق لم يذكرها التساويل الأولى الا في المصفر وأما الورد فظاهر كلامهم أنه كالشجر اتفاقاً (قوله ولو كان نوع يطعم الخ) أى كافي التين والعنب في بعض بلاد المغرب (قوله وكيباض نخل أو زرع) أى وكأرض يابض خالية من النخل والزرع وإنما سميت الأرض الخالية مما ذكر يابضاً لأنها تخلوها مما ذكر تصير في النهار مشرقة بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر والكواكب وأما إذا استترت زرع أو شجر سميت سوداء لحجب ما ذكر بهجة الاشراف فيصير ما تحتها سواداً (قوله أى إدخاله الخ) الحاصل ان المصنف ذكر لليباض أربعة أحوال : الأولى ادخاله في المساقاة ويجوز بالشروط الثلاثة ، الثانية أن يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع وان قل ، الثالثة أن يسكتا عنه فيبقى للعامل ان قل ، الرابعة أن يشترطه العامل لنفسه وهى جائزة أيضاً ان قل (قوله ان وافق الجزء الخ) هذا هو المشهور ولم يشترط أصبغ موافقة الجزء قال المناوى وقد جرى العرف عندنا بفاس أن اليباض لا يعطى الا بجزء أكثر فله مستند فلا يشوش على الناس اذ ذلك بذكر المشهور اهـ بن (قوله وبذره العامل من عنده) أى واشترط بذره عليه لان الكلام في صحة العقد والمراد اشترط عليه ذلك مع عمله فيه جميع ما يفتقر اليه عرفاً فلا بد من هذا (قوله مع قيمة الثمرة) أى بأن ينسب كراء اليباض الى مجموع قيمة الثمرة بعد اسقاط كافة ما كراء اليباض وليس المراد ان كراء اليباض ثلث بالنسبة لقيمة الثمرة مفردة (قوله بأن اختلف شرط من الثلاثة) أى بأن لم يكن جزؤه موافقاً للجزء في الشجر او الزرع أو كانت موافقاً ولكن ليس البذر من عند

منهما (ان لم يشترط ثان) وأما الجيز والنبق والتوت فبطونه لا تتميز فلا بد من انتهاء الجميع (وكيباض نخل) العامل الأولى شجر لأنه أعم (أو زرع) تجوز مساقاته أى إدخاله في عقد المساقاة سواء كان منفرداً على حدة أو كان في خلال النخل والزرع بشروط ثلاثة أفاها بقوله (ان وافق الجزء) في اليباض الجزء في الشجر أو الزرع فان اختلف لم يجز (وبذره العامل) من عنده فان دخل على أن بذره على ربه لم يجز (وكان) كراء اليباض (ثلاثاً) فدون بالنظر اليه مع قيمة الثمرة (بإسقاط كلفة الثمرة) كأن يكون كراؤه منفرداً مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد إسقاط ما أنفق عليه اما ثلثان فقد علم ان كراءه ثلث (والا) بأن اختلف شرط من الثلاثة

(فسد) العقد (كاشترطه ربه) أي رب الحائط البياض اليسير لنفسه أي ليعمل فيه نفسه فلا يجوز وبفسد لنبله من سقى العامل نفسه زيادة اشتراطها على العامل ولذا لو كان بعلا أو كان لا يسقى بعاء الحائط بأن كان منفصلاً عنها يسقى بما على حدة لجاز لربه اشتراطه لنفسه (وألقى) البياض المستوفى الشروط المتقدمة (للعامل إن سكتنا عنه (٥٤٣) أو اشتراطه) العامل لنفسه والوضوح أن

العامل أو كان ولكن كان البياض أكثر من الثلث (قوله فسد العقد) أي عقد المساقاة في البياض وفي غيره (قوله البياض اليسير) أي وهو ما كان كراؤه الثلث فدون ومن باب أولى إذا كان كثيراً (قوله أي ليعمل فيه نفسه) أي ليعمل فيه رب الحائط لنفسه وقوله لنبله الخ الأولى إذا كان يناله شيء من سقى العامل (قوله ولذا) أي ولأجل كون الفساد لنبل البياض شيئاً من سقى العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقى العامل لا يضر اشتراط ربه فخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفى الشروط المتقدمة) أي في قوله إن وافق الجزء الخ والأولى إسقاط ذلك إذ لا معنى له (قوله إن سكتنا عنه) أي وقت عقد المساقاة على الشجر أو الزرع فلم يبين دخوله في عقد المساقاة ولا كونه للعامل أول ربه (قوله أو اشتراطه) لما كان الشيء قد يكون جائزاً واشتراطه يوجب منعه كالقصد في بيع الخيار زاد المصنف أو اشتراطه لينبه على جوازه (قوله لم يبلغ) أي عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فإن اشتراطه له فسد العقد (قوله ولا إدخاله في عقد المساقاة) أي فإن أدخل فيها فسدت * والحاصل أن البياض إن كان كثيراً تعين أن يكون لربه ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا إدخاله في عقد المساقاة ولا يباي للعامل عند السكوت عنه وإن كان قليلاً ففيه الأحوال الأربعة المتقدمة (قوله ودخل شجر) يعني أن المساقاة إذا وقعت قصد أعلى ررع وفيه شجر يسير تبع فإن ذلك الشجر يدخل في عقد المساقاة على الزرع لزوماً ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا لرب الأرض لأن السنة إنما وردت بإلغاء البياض لا بإلغاء الشجر ولا يعتبر في مسألة المصنف شروط التابع بأن يقال لا بد أن يكون ذلك الشجر بلغ حد الإثمار وأن لا يحل بيع ثمره إن كان موجوداً وأن يكون ذلك الشجر لا يخلف وكذا في عكسها فلا يقال لا بد أن يعجز ربه عن العمل فيه وأن يبرز وأن يخاف موته وأن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يخاف وإنما يعتبر فيهما شروط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته) أي قيمة ثمره الثلث فدون أي بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة التبوع وهو الزرع وأما لو كانت قيمة ثمر الشجر أكثر من ذلك فلا يدخل في المساقاة على الزرع (قوله كأن يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضى أنه إنما يعتبر سقوط الكلفة في قيمة الثمرة دون الزرع وهو ظاهر كلام التبصرة واعتبر ذلك الشيخ أحمد الزرقاني فيهما معاً (قوله فيدخل في عقد المساقاة) أي على الزرع (قوله أي مساقاتها معاً) أشار بذلك إلى أن المساقاة في هذه المسئلة وقع عقدها على كل من الأمرين سواء كان أحدهما تابعاً أو لا وأما التي قبلها فإنما تعلق بأحد الأمرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرار (قوله وإن كان أحدهما) مراده الأحد الشائع (قوله غير تبع) أي الآخر (قوله اعتبر شروط المتبوع) أي وأما اتفاق الجزء فلا بد منه في جميع الصور (قوله بعقد واحد) أي أو عقود والعامل في الجميع واحد أو متعدد وكذا رب الحوائط إما واحد أو متعدد (قوله وإن اختلفت) أي هذا إذا اتفقت تلك الحوائط في الأنواع بل وإن اختلفت (قوله فلا استثناء من مفهوم قوله بجزء) أي فكأنه قال لا بجزئين إلا في صفات والاستثناء متصل لأن قوله وحوائط وإن اختلفت شامل لما إذا سكت العقد صفقة واحدة أو صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان صفقات (قوله إن وصف) أي سواء كان واصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم من قوله إن وصف أنه لا تجوز

العامل أو كان ولكن كان البياض أكثر من الثلث (قوله فسد العقد) أي عقد المساقاة في البياض وفي غيره (قوله البياض اليسير) أي وهو ما كان كراؤه الثلث فدون ومن باب أولى إذا كان كثيراً (قوله أي ليعمل فيه نفسه) أي ليعمل فيه رب الحائط لنفسه وقوله لنبله الخ الأولى إذا كان يناله شيء من سقى العامل (قوله ولذا) أي ولأجل كون الفساد لنبل البياض شيئاً من سقى العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقى العامل لا يضر اشتراط ربه فخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفى الشروط المتقدمة) أي في قوله إن وافق الجزء الخ والأولى إسقاط ذلك إذ لا معنى له (قوله إن سكتنا عنه) أي وقت عقد المساقاة على الشجر أو الزرع فلم يبين دخوله في عقد المساقاة ولا كونه للعامل أول ربه (قوله أو اشتراطه) لما كان الشيء قد يكون جائزاً واشتراطه يوجب منعه كالقصد في بيع الخيار زاد المصنف أو اشتراطه لينبه على جوازه (قوله لم يبلغ) أي عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فإن اشتراطه له فسد العقد (قوله ولا إدخاله في عقد المساقاة) أي فإن أدخل فيها فسدت * والحاصل أن البياض إن كان كثيراً تعين أن يكون لربه ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا إدخاله في عقد المساقاة ولا يباي للعامل عند السكوت عنه وإن كان قليلاً ففيه الأحوال الأربعة المتقدمة (قوله ودخل شجر) يعني أن المساقاة إذا وقعت قصد أعلى ررع وفيه شجر يسير تبع فإن ذلك الشجر يدخل في عقد المساقاة على الزرع لزوماً ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا لرب الأرض لأن السنة إنما وردت بإلغاء البياض لا بإلغاء الشجر ولا يعتبر في مسألة المصنف شروط التابع بأن يقال لا بد أن يكون ذلك الشجر بلغ حد الإثمار وأن لا يحل بيع ثمره إن كان موجوداً وأن يكون ذلك الشجر لا يخلف وكذا في عكسها فلا يقال لا بد أن يعجز ربه عن العمل فيه وأن يبرز وأن يخاف موته وأن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يخاف وإنما يعتبر فيهما شروط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته) أي قيمة ثمره الثلث فدون أي بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة التبوع وهو الزرع وأما لو كانت قيمة ثمر الشجر أكثر من ذلك فلا يدخل في المساقاة على الزرع (قوله كأن يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضى أنه إنما يعتبر سقوط الكلفة في قيمة الثمرة دون الزرع وهو ظاهر كلام التبصرة واعتبر ذلك الشيخ أحمد الزرقاني فيهما معاً (قوله فيدخل في عقد المساقاة) أي على الزرع (قوله أي مساقاتها معاً) أشار بذلك إلى أن المساقاة في هذه المسئلة وقع عقدها على كل من الأمرين سواء كان أحدهما تابعاً أو لا وأما التي قبلها فإنما تعلق بأحد الأمرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرار (قوله وإن كان أحدهما) مراده الأحد الشائع (قوله غير تبع) أي الآخر (قوله اعتبر شروط المتبوع) أي وأما اتفاق الجزء فلا بد منه في جميع الصور (قوله بعقد واحد) أي أو عقود والعامل في الجميع واحد أو متعدد وكذا رب الحوائط إما واحد أو متعدد (قوله وإن اختلفت) أي هذا إذا اتفقت تلك الحوائط في الأنواع بل وإن اختلفت (قوله فلا استثناء من مفهوم قوله بجزء) أي فكأنه قال لا بجزئين إلا في صفات والاستثناء متصل لأن قوله وحوائط وإن اختلفت شامل لما إذا سكت العقد صفقة واحدة أو صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان صفقات (قوله إن وصف) أي سواء كان واصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم من قوله إن وصف أنه لا تجوز

الحوائط في الأنواع بأن كان بعضها نخلاً وبعضها رماناً وبعضها عنباً (بجزء) متفق في الجميع وكان الأوضح أن يقول إن اتفق الجزء فإن اختلف لم يجز (إلا) أن يكون مساقاتها (في صفقات) متعددة فيجوز اختلاف الجزء فلا استثناء من مفهوم قوله بجزء (و) جاز غائب أي مساقاة حائط غائب ولو بعيد الغيبة بشرطين أشار لهما بقوله (إن وصف) ما اشتمل عليه

من شجر وأرض ورثتي ودواب وما يشقني به من نهر أو بئر أو غيرها أو هو بعل ونحو ذلك (تروصه) العامل أي أمكنه وصوله (قبل طيه) وإلا فسدت ولو فرض وصوله قبله (و) جاز (اشتراط جزء الزكاة) أي زكاة الحائض بتامه (على أحدهما) بأن يخرج من حصته لرجوعه بجزءه معلوم فإن سكتنا عن (٥٤٤) اشتراطها بدى منها ثم قسم الباقي على ما شرطنا من الجزء فإن قصر الخارج

عن النصاب ألفي الشرط وقسم الثمرة على ما شرطنا على الراجح وقيل لمشرطه قياساً على القراض (و) جاز مساقاة عامل في حائط (سنتين) ولو كثرت (ما لم تكثر جداً بلا حد) في الكثرة الجائزة وغيرها بل الدار في الجواز على السنين التي لا تتغير الأصول فيها عادة وذلك يختلف باختلاف الحوائط أرضاً وأصولاً إذ الجديد ليس كالقديم ولا الأرض القوية كالضعيفة قال فيها قيل للمالك العشرة قال لا أدري عشرة ولا عشرين ولا ثلاثين (و) جاز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة) وإن تعددت (أو غلاماً) كذلك أوها (في) الحائط (الكبير) دون الصغير فيمنع لأنه ربما كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط جميع العمل على ربه (و) جاز اشتراط (قسم الزيتون حباً) وهذا الشرط إن وقع للتوكيد إذ العقد يقتضي ذلك لما علم أنها تنتهي بالجذاذ (كمصرو) أي الزيتون يجوز اشتراطه

مساقاة الغائب برؤية لا يتغير بعدها ولا على الخيار بالرؤية وظاهر المدونة والخطاب الجواز لأن المدونة شبهت مساقاة الغائب بيده انظر بن (قوله من شجر) أي من جنس الشجر وعدده (قوله وأرض) أي فيوصف ما هي عليه من صلاحية أو غيرها (قوله أو غيرها) أي كفرب (قوله أي أمكنه وصوله قبل طيه) أي وإن لم يصل بالفعل فإن عقدها في زمن يمكن فيه الوصول قبل طيه فتوانى في طريقه فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم تفسد وحط عن العامل بنسبة ذلك كما يأتي في قوله وإن قصر عامل عما شرط حط بنسبته ثم ثقته في ذهابه وإقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول فيه نوع قوة (قوله وإلا فسدت) أي وإلا بأن جزم عند العقد بعدم وصوله قبل طيه فسدت (قوله جزء الزكاة) الإضافة يائية ولو قال واشتراط الزكاة لكفاه وكلام المصنف من إضافته المصدر لمفعوله أي واشتراط أحدهما الزكاة على الآخر * وأعلم أن النخل والزرع المساقى عليه إنما يزكى كل منهما على ملك رب الحائط والزرع فإن كان ربه أهلاً للزكاة وتمره أو ورعه وحده أو مع ما يضمه إليه من غير نصاب وجبت الزكاة ولو كان العامل من غير أهلها لأنه أجبر فإن لم يكن ربه من أهلها أو لم يبلغ الثمر أو الزرع ولو مع ماله من غيرها نصاباً لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصاباً وهو من أهلها لأنه أجبر وما قلناه من أنه لا فرق بين الثمر والزرع هو الصواب كما في بن وما في عقب من التفرقة بينهما ففيه نظر انظر بن (قوله بجزء معلوم) فكأنه جعل لمن اشترطت الزكاة على نصف الثمرة مثلاً إلا نصف عشرها (قوله وقيل لمشرطه) أي وقيل إن جزء الزكاة وهو عشر الثمر أو نصف عشره يكون لمن اشترطه على صاحبه (قوله وجاز سنتين) أي والسنة الأخيرة تنتهي بالجذاذ تقدم الجذاذ على تمام السنة الأخيرة أو تأخر عن تمامها (قوله ما لم تكثر جداً) أي كثرة جداً فهو مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف وذلك بأن احتمل أن لا يبقى الحائط على حاله إليها (قوله بلا حد) أي أنه لم يثبت عند الإمام تحديد بشيء من السنين في الكثرة الجائزة ولا في غير الجائزة لأنه رأى أن ذلك يختلف باختلاف الحوائط إذ الجديد ليس كالقديم فلو حدد لفهم الاختصار على ذلك (قوله قيل للمالك العشرة) أي السنين التي تجوز مساقاتها العشرة (قوله لأنه ربما كفاه) أي لأن ذلك السلام أو الدابة التي اشترطه العامل على رب الحائط ربما كفى ذلك الحائط الصغير (قوله وجاز اشتراط قسم الزيتون حباً) أي من العامل أو من رب الحائط (قوله للتوكيد) أي توكيد مقتضى العقد وقوله لما علم أنها أي المساقاة تنتهي بالجذاذ وإذا انتهت بالجذاذ قسم الزيتون حباً وحيث كان اشتراط ذلك * وكذاً لمقتضى العقد فلا يضره وإنما نص المصنف على جواز ذلك مع كون العقد مقتضياً له لدفع توهم أن اشتراطه يوجب قبض العقد كما في المسائل التي يجوز فيها النقد تطوعاً وبفسدها شرطه كبيع الخيار (قوله فإن لم يكونا فهو عليهما) أي فإن لم يكن شرط بعصره ولا عادة بذلك أي والحال أنهما لم يقتسمه حباً كان عصره عليهما * والحاصل أنه إذا اقتسمه حباً فالأمر ظاهر فإن لم يقتسمه حباً واشترط عصره على أحدهما أو جرى عرف بذلك عمل به وإلا كان عصره عليهما فإن جرت العادة بشيء واشترط خلافه عمل بالشرط لأنه كالنسخ للعادة (قوله الزرب بأعلى الحائط) أي وهى الزرب الذي يجعل بأعلى الحائط المحيطة

بالستان

(على أحدهما) والعادة كالشرط فإن لم يكونا فهو عليهما (و) جاز اشتراط رب الحائط على العامل

(اصلاح جدار وكنس عين) والعادة كالشرط فإن لم يكونا فعلى رب الحائط (وسد) بالمنحلة والعجمة (حظيرة) بظاء مصجمة الزرب بأعلى الحائط يمنع التصور وشده بالسنين العجمة يكون بنحو الحساب والسنين المهملة يسكون بأعواد ونحوها

على العامل ليسارتها وعدم بقائها بعد مدة المسافة غالبا فان لم يشترطه على العامل فعلى ربه (أو ما قل) غير ما تقدم مما لا يبقى بعد المسافة كناطور وظاهره انه تجوز الأمور السابقة ولو كثر وليس كذلك فكان الأولى تقديم قوله أو ما قل عليها ويجعلها أمثلة للتقيل (و) جاز (تقايُلها) ولو قبل العمل لازومها بالعقد بخلاف القراض (هدرا) أى حال كون التقايل خالياً من شيء يأخذه أحدهما من الآخر ومفهوم هدرا أنه لو وقع التقايل على شيء فظاهر المدونة المنع مطلقا والمذهب قول ابن رشد أنه إن كان بجزء مسمى من الثمرة ولم تطب جاز إن تقايلا قبل العمل اتفاقا لانه هبة من رب الحائض للعامل وأما بعده فأجازه ابن القاسم ومنه أصح كما لو طابت الثمرة أو كان الجزء غير مسمى وأما لو كان التقايل بدراهم ونحوها فلا نص إلا ما يفهم من المدونة من المنع (و) جاز (مساقاة العامل) عاملا (آخر) أمينا (ولو أقل أمانة) لا غير أمين (ومحمل) العامل الثاني (على ضدها) أى الأمانة إذا جهل الحال (وضمن)

بالستان سواء كان من شوك أو من جريد أو بوس أو من أعواد (قوله) لما افتتح منه (أى توضع فيها افتتح منه أى من الزرب (قوله) الأربعة المذكورة) أى وهى إصلاح الجدار وما بعده (قوله) فان لم يشترطه على العامل فعلى ربه (أى ولو انهارت البئر فعلى ربه) إصلاحها فان أبى فللمساقى بالتع أن ينفق عليها قدر ما يخص ربه من ثمرة سنة ويكون نصيب ربه من الثمرة رهنا يديه ، كذا فى وثائق الجزيرى ، والذى فى التوضيح والشارح بهرام ينفق العامل ويكون نصيبه من الثمرة رهنا من غير تقييد بسنة (قوله) أو ما قل (أى يجوز أن يشترط رب الحائض على العامل عمل ما قل مما هو لازم لرب الحائض (قوله) وظاهره الخ) قد أشار الشارح لدفع ذلك (١) الاعتراض بأن المراد أو ما قل يعنى غير ما تقدم فيفيد أن محل جواز اشتراط ما تقدم إذا كان قليلا (قوله) لازومها بالعقد) علة لقوله ولو قبل العمل لأن الإقالة فرع لازوم وإلا كان مجرد ترك كامر فى القراض (قوله) ولو وقع التقايل على شيء (أى يدفعه رب الحائض للعامل (قوله) مطلقا) أى سواء كان بجزء مسمى كربع أولا كوسق كان التقايل قبل العمل أو بعده لأنه إما يبيع للثمر قبل زهوه إن أتمر النخل وإما من كل أموال الناس بالبطل إن لم يظهر فى النخل ثم قدراً كل العامل ما أخذه باطلا إذ لم يعد على ربه نفع (قوله) والمذهب (أى كما قل ح بل فى بن أن الذى تنقصه المدونة هو ما قل ابن رشد فانظره (قوله) وما بعده) أى العمل كان التقايل بجزء مسمى أولا (قوله) ومنعه أصبح) قال بن الصواب نسبة للنفع إلى سماع أشهب وعلة المنع اتهام رب الحائض على استئجار العامل تلك الأشهر بسدس من ثمر الحائض إن كانت الإقالة عايه فصارت المساقاة دلسة بينهما وصار فيه بيع الثمرة بالعمل قبل بدو صلاحها (قوله) كما لو طابت الثمرة (أى والحال أن التقايل قبل العمل والمنع لانه من كل أموال الناس بالبطل (قوله) أو كان الجزء غير مسمى) أى كوسق أى والموضوع أن الإقالة قبل العمل والمنع لانه من كل أموال الناس بالبطل (قوله) إلا ما يفهم من المدونة من المنع (أى لاتهم رب الحائض على استئجار العامل تلك الأشهر بشيء من ثمر تلك الحائض ثم اشتراها منه بالدراهم قبل بدو صلاحها وصارت المساقاة دلسة (قوله) وجاز مساقاة العامل عاملا آخر) أى بغير إذن رب الحائض ومحل الجواز إن لم يشترط رب الحائض عمل العامل بعينه وإلا منع من مساقاته لآخر (قوله) أمينا (أى بخلاف عامل القراض فليس له أن يعمل عاملا آخر بغير إذن رب المال مطلقا ولو كان أمينا لأن مال القراض مما يغاب عليه بخلاف الحائض (قوله) لا غير أمين) أى فلا تجوز مساقاته وإن كان الأول مثله فى عدم الأمانة لأن رب الحائض ربما رغب فى الأول لأمر ليس فى الثانى وظاهر كلام المصنف كان جزء الثانى أقل من جزء الأول أو أكثر منه أو مساويا له وهو كذلك والزيادة للعامل الأول فيها إذا كان الجزء الذى جعله لثانى أقل من الجزء المجموع له والزيادة عليه فيها إذا كان الجزء الذى جعله أكثر (قوله) على ضدها) أى وعليه إثباتها لأن الأصل فى الناس الجرحه لالعدالة وهذا بخلاف ورثة العامل الأول فانهم يعملون على الأمانة حتى يثبت ضدها فليسوا كالأجنبي لانهم ثبت لهم حق مورثهم فلا يزول إلا بأمر محقق بخلاف الأجنبي والفرق بين ورثة عامل المساقاة وورثة عامل القراض حيث حملوا على ضد الأمانة أن مال القراض يغاب عليه دون الحائض (قوله) وضمن الأول موجب فعل غير الامين) أى موجب فعل الثانى إذا كان الثانى غير أمين وحاصله أن العامل الثانى حيث حمل على ضدها عند الجهل بحاله فان العامل الأول يضمن موجب فعل الثانى الذى لا أمانة عنده كانت المساقاة (١) قول الشارح لدفع ذلك الخ بل أشار إلى أن العام لا يعطف على الخاص بأو وأما الاعتراض بأن ظاهره الخ فلا يندفع بقوله يعنى غير ما تقدم فتأمل اهـ .

(أصله) (ربه هدرأ) بلا
 شيء ولزم ربه قبوله فان
 امتنع من القبول حتى تلف
 شيء فضمانه منه (ولم
 تنفسخ) (المساقاة) (فلس
 ربه) (أي الحائط الطاري
 على عقدها) (و) إذا لم
 تنفسخ بالفلس الطاريء
 (بيع) (الحائط على أنه
 مساقى) (ولو كانت المساقاة
 سنين كاتباع الدار على أنها
 مستأجرة والموت كالفلس
 لأن المساقاة كالسكراء
 لا تنفسخ بموت التكاثرين
 وأما لو تأخرت المساقاة
 عن الفلس لكان للغرماء
 فسخها (و) جاز (مساقاة
 وصى) (حائط محجوره
 لأنه من جملة تصرفه له
 وهو محمول على النظر
 (و) مساقاة (مدين)
 حائطه قبل قيام غرمائه
 عليه وهو معنى قوله (بلا
 حجر) (ولا فسخ لغرمائه
 بخلاف مالو أكرى أو
 ساقى بعد قيامهم فلم
 الفسخ كما تقدم (و) جاز
 لمسلم (دفعه) (أي حائطه
 للمدعى) (يعمل فيه مساقاة
 لم يصير حصته خمرأ)
 وإلا لم يجز لما فيه من إعانتهم
 على المعصية (لا مشاركة
 ربه) (أي الحائط في المساقاة
 فلا تجوز أي لا يجوز لرب
 الحائط أن يشارك عاملا
 في مساقاة حائطه على أن له

في زرع أو شجر ولا يرجع قوله وضمن لما إذا كان الثاني أقل أمانة لأنه إذا ثبت أمانته ولو كانت أقل
 فلا ضمان (قوله أصله لربه هدرأ بلا شيء) قال في التوضيح ظاهره أنه لا شيء له ولو انتفع رب الحائط
 بما عمل العامل وهو ظاهر المدونة أيضا وقال الأحمى له قيمة ما انتفع به من العمل الأول قياسا على
 قولهم في الجعل على حفر البئر ثم يترك ذلك اختيارا ويتمم رب البئر حفرها اه ، وقال في التوضيح أيضا
 قوله أصله هدرأ قال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيرها أن ذلك للعامل وإن لم يرض رب الحائط
 لكن تأول المدونة أبو الحسن وغيره بأن معناه إذا أراضى على ذلك خليل وهذا التأويل متعين اه ، إذا
 علمت هذا فهو للشارح ولزم ربه القبول وإنما لم يلزم على مال بن عبد السلام وقد علمت رده (قوله فضائه
 منه) يعني أنه لا رجوع له على أحد وقال الأحمى وابن يونس لو قال رب الحائط أنا أستأجر من يعمل
 تمام العمل وأبيع للعامل ما خصه من الثمرة واستوفى ما أدبت فان فضل شيء فله وإن نقص اتبعته إن
 ذلك له قله بن عن التوضيح (قوله ولم تنفسخ المساقاة) أي عقدها وقوله بفلس ربه أي بالمعنى الأعم
 أو الأخص وقوله الطاريء على عقدها أي قبل العمل أو بعده (قوله بيع) أي لأجل قسم ثمنه على الغرماء
 وقوله على أنه أي على أن الحائط مساقى فيه العامل بالثلث أو الربع مثلا (قوله والموت كالفلس) أي
 وموت رب الحائط الطاريء بعد عقد المساقاة كفلسه في عدم فسخ المساقاة به وفي عيج والظاهر
 أنه إذا استحق الحائط بعد عقد المساقاة فيه خير المستحق بين إبقاء العمل وفسخ عقده لكشف
 الغيب أن العاقلة غير مالك وحينئذ فيدفع له أجره عمله ولو بيعت الحائط ولم يعلم المشتري أنه مساقى
 إلا بعد الشراء لم يثبت له خيار بخلاف من اشترى دارا ثم علم بعد الشراء أن بائعها قد أجرها مدة قبل البيع
 فانه عيب يوجب له الخيار فان شاء رضى بذلك وإن شاء رد (قوله مساقاة وصى) أي من قبل الأب لا
 من الأم إذ لا ولاية لها حتى توصى خلافاً لبق انظر بن ومثله القاضي ومقدمه (قوله حائط محجوره)
 أي دفعه للعامل يعمل فيها على وجه المساقاة وهل يجوز له أن يعمل بنفسه مساقاة في حائط اليتيم الذي
 في حجره لأنه ليس بما يغاب عليه أو ليس له ذلك كالتراض انظر في ذلك (قوله وهو محمول على النظر)
 لأن هذا ليس من بيع ربه حتى يحمل على عدم النظر (قوله ومساقاة مدني حائطه) أي دفعه للعامل مساقاة
 (قوله وهو) أي كونه قبل قيام غرمائه عليه معنى قوله بلا جبر أي بلا قيام غرمائه عليه (قوله فلم
 الفسخ) أي لأن قيام الغرماء يمنع التصرف مطلقا سواء كان على وجه التبرع أو على وجه المعاوضة
 والذي يمنع التبرع فقط إنما هو إحاطة الدين (قوله لم يصير) أي إذا تحقق أو ظن ظنا قويا أنه لم يصير
 حصته التي يأخذها على العمل خمرأ وسواء اشترط عليه ذلك أي عدم العصر أو لا فالمدار على غلبة الظن
 بعدم العصر وهذا هو العتمد خلافاً للبساطي ومن تبعه من أنه لا بد في الجواز من أن يشترط المسلم عليه
 عدم عصر حصته خمرأ ويبدل للأول مساقاة عليه السلام لأهل خير ولم يرو أنه اشترط عليهم ذلك اكتفاء
 بالظن القوي أنهم لا يصرون (قوله وإلا يجرى) أي وبلا بأن تحقق عصره خمرأ أو ظن ذلك أو شك
 فيه لم يجرى والظاهر الكراهة حالة الشك قياسا على ما ذكره من كراهة مقارضة من شك في عمله بالربا
 ومعاملته (قوله لا مشاركة ربه) هذا شروع في بيان الأمور التي لا تجوز في المساقاة وهذه المسئلة
 غير قوله الآتي واشترط عمل ربه لأنه وقع العقد في هذه ابتداء على أن العمل عليهما والربح بينهما
 على ما شرطاً كأن يقول رب الحائط لشخص أسقي أنا وأنت في حائطي ولك نصف ثمرته
 بخلاف المسئلة الآتية فان معناها أن العامل شرط حين العقد على رب الحائط أن يعمل معه
 مجانا ويصح حمل كلام للصنف أيضا على ما إذا اشترط العامل على رب الحائط حين العقد العمل معه
 ويشاركه في الجزء الذي شرطه له (قوله لأنه على خلاف الفخ) أي لأن السنة إنما جاءت بتسليم رب

(ليغرس) فيها شجرا من عنده (فإذا بانفت) حد الإعمار مثلا (كانت) الحائط يده (مساقاة) سنين سماها له أو أطلق ثم يكون الغرس ملكا لرب الأرض كما في النص فلا يجوز أن نزل فسخت للغارسة ما لم يثمر الشجر أو أثمر (٥٤٧)

الحائط الحائط للعامل فان وقع ونزل فان كان المشترط هنا رب الحائط فللعامل أجره مثله وان كان المشترط العامل فله مساقاة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم له الحائط فكانت أجره على معاونة في العمل بخلاف الثانية فإنه لما سلم له الحائط وكان المشترط العامل ترجع جانب المساقاة دون الاجارة فكان للعامل مساقاة مثله (قوله ليغرس فيها شجرا من عنده) أي ويقوم بخدمته (قوله فإذا بانفت حد الإعمار مثلا) أي أو بلغت قدر كذا من السنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي أو أطلق في السنين ولم يسم عددها (قوله ثم يكون الغرس) أي ثم بعد مضي مدة المساقاة يكون الغرس ملكا لرب الأرض أي خالياً عن المساقاة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المخاطرة إذ لا يدري هل يبقى ذلك الشجر أو يموت قبل اتیان زمن المساقاة أو فيه أو بعده (قوله فسخت للغارسة) يعني العقدة كلها المحتوية على المغارسة والمساقاة بدليل ما بعده (قوله ما لم يثمر الخ) أي ان فسخت العقدة في صورتين ما إذا لم يثمر الشجر وان حصل منه عمل أو أثمر من غير حصول عمل يعني في زمن المساقاة وذلك بعد بلوغ القدر المعلوم (قوله وللعامل الخ) أي وإذا فسخت فللعامل فيما تقدم على سنين المساقاة أجره مثله في مقابلة عمله وله نفقته التي أنفقها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم غرسها فله أمور (قوله فان أثمر وعمل) أي في زمن المساقاة وقوله وكان له مساقاة مثله أي زيادة على الأور الثلاثة المتقدمة وهي أجره مثله ونفقته التي أنفقها على الشجر وقيمة الشجر يوم غرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين الغرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وان لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي أن صورة المصنف مغارسة أيضا إلا أنها فاسدة (قوله وإلا فلا) أي وان لم يعين ما يغرس فيها حين العقد كانت مغارسة فاسدة (قوله فان عثر عليها) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها) أي وهي تبلغ حد الاطعام في أثناء مدة المساقاة ومن باب أولى اذا لم تبلغ أثناءها بل بعدها لضيع عمله باطلا (قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المساقاة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر (قوله ولا مفهوم لخمس) أي وانما عبر المصنف بها تبعاً للرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد علمت أن ما في الرواية فرض مسئلة (قوله قبل بلوغه الإطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل أجر مثله وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام وقبل العمل فسخ ولا علقه لاحد بأحد (قوله أي وعمل) وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام ولم يعمل فسخ ولا شيء له (قوله مساقاة مثله) أي فزاد هذه المسئلة على المسائل التسعة الآتية (قوله وفسخت الخ) اعلم ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لفقد شرط او وجود مانع فان اطلع عليها قبل العمل فسخت ولا علقه لاحد بأحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجره المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليها بعد العمل فان وجب فيها أجره المثل فسخت أيضا وحاسب العامل بأجره ما عمل وان كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تنسخ بعد الشروع في العمل وتبقى لاقضاء أمدها لانه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسخ العقد قبل طيها لزم ان لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل إلا بتمام العمل وهذا محصل كلامه (قوله بلا عمل) أي اصلا او بعد عمل لا بال له اه عبق

الحائط الحائط للعامل فان وقع ونزل فان كان المشترط هنا رب الحائط فللعامل أجره مثله وان كان المشترط العامل فله مساقاة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم له الحائط فكانت أجره على معاونة في العمل بخلاف الثانية فإنه لما سلم له الحائط وكان المشترط العامل ترجع جانب المساقاة دون الاجارة فكان للعامل مساقاة مثله (قوله ليغرس فيها شجرا من عنده) أي ويقوم بخدمته (قوله فإذا بانفت حد الإعمار مثلا) أي أو بلغت قدر كذا من السنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي أو أطلق في السنين ولم يسم عددها (قوله ثم يكون الغرس) أي ثم بعد مضي مدة المساقاة يكون الغرس ملكا لرب الأرض أي خالياً عن المساقاة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المخاطرة إذ لا يدري هل يبقى ذلك الشجر أو يموت قبل اتیان زمن المساقاة أو فيه أو بعده (قوله فسخت للغارسة) يعني العقدة كلها المحتوية على المغارسة والمساقاة بدليل ما بعده (قوله ما لم يثمر الخ) أي ان فسخت العقدة في صورتين ما إذا لم يثمر الشجر وان حصل منه عمل أو أثمر من غير حصول عمل يعني في زمن المساقاة وذلك بعد بلوغ القدر المعلوم (قوله وللعامل الخ) أي وإذا فسخت فللعامل فيما تقدم على سنين المساقاة أجره مثله في مقابلة عمله وله نفقته التي أنفقها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم غرسها فله أمور (قوله فان أثمر وعمل) أي في زمن المساقاة وقوله وكان له مساقاة مثله أي زيادة على الأور الثلاثة المتقدمة وهي أجره مثله ونفقته التي أنفقها على الشجر وقيمة الشجر يوم غرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين الغرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وان لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي أن صورة المصنف مغارسة أيضا إلا أنها فاسدة (قوله وإلا فلا) أي وان لم يعين ما يغرس فيها حين العقد كانت مغارسة فاسدة (قوله فان عثر عليها) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها) أي وهي تبلغ حد الاطعام في أثناء مدة المساقاة ومن باب أولى اذا لم تبلغ أثناءها بل بعدها لضيع عمله باطلا (قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المساقاة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر (قوله ولا مفهوم لخمس) أي وانما عبر المصنف بها تبعاً للرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد علمت أن ما في الرواية فرض مسئلة (قوله قبل بلوغه الإطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل أجر مثله وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام وقبل العمل فسخ ولا علقه لاحد بأحد (قوله أي وعمل) وأما لو عثر على ذلك بعد الاطعام ولم يعمل فسخ ولا شيء له (قوله مساقاة مثله) أي فزاد هذه المسئلة على المسائل التسعة الآتية (قوله وفسخت الخ) اعلم ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لفقد شرط او وجود مانع فان اطلع عليها قبل العمل فسخت ولا علقه لاحد بأحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجره المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليها بعد العمل فان وجب فيها أجره المثل فسخت أيضا وحاسب العامل بأجره ما عمل وان كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تنسخ بعد الشروع في العمل وتبقى لاقضاء أمدها لانه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسخ العقد قبل طيها لزم ان لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل إلا بتمام العمل وهذا محصل كلامه (قوله بلا عمل) أي اصلا او بعد عمل لا بال له اه عبق

المقدر ولا مفهوم لخمس كما تقدم فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسخ وكان للعامل أجر مثله ونفقته وإن عثر على ذلك بعد بلوغ الاطعام أي وعمل لم تنسخ في بقية المدة وكان للعامل في بقية مدة المساقاة مساقاة مثله وفيما مضى أجره مثله (وفسخت) مساقاة (فاسدة) لفقد ركن أو شرط أو لوجود مانع (بلا عمل) صفة لفاسدة أي كائنة بلا عمل يعني أن المساقاة الفاسدة

إذا عثر عليها قبل العمل يتعين نسخها هدرًا سواء كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاته إذ لم يضع على العامل شيء. وأما إذا عثر عليها بعد العمل فأشارته بقوله (أثر عليها) (في أنثائه) أي العمل وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله (أو بعد سنة من) مدة (أو أكثر) من سنة فتفسخ أيضًا (إن وجبت) فيها (أجرة المثل) لأنه يكون للعامل فيها أجره مثله بحساب ما عمل فلا ضرر على إيفاءه وإن وجب مساقاه للمثل لم تنفسخ في صورتين (و) (٥٤٨) الواجب (بعده) أي العمل كلاً أو بعضاً (أجرة المثل إن خرجاً عنها) أي عن المساقاة

فهذا في قوة جواب سؤال سائل قال له وما ضابط ما يجب فيه أجره المثل وما يجب فيه مساقاة المثل فقال الواجب بعد العمل أجره المثل إن خرجاً عن المساقاة إلى الأجرة الفاسدة أو إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (كان ازداد) أحدها (عيناً أو عرضاً) لأنه إن كانت الزيادة من رب الحائط فقد خرجاً عن المساقاة إلى الأجرة الفاسدة لأنه كأنه استأجره على أن يعمل له في حائطه بما أعطاه من عين أو عرض ويجز من ثمرته وذلك أجرة فاسدة توجب الرد لأجرة المثل وبحسب منها تلك الزيادة ولا شيء له من الثمرة وإن كانت الزيادة من العامل فقد خرجاً عنها إلى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لأنه كأنه اشتري الجزء المسمى بدفعه لرب الحائط وأجرة عمله فوجب أن يرد لأجرة مثله ولا شيء له أن الثمرة (وإلا) يخرج عنها بأن جاء الفاسد من عقدها على غرر ونحوه (مساقاة المثل)

(قوله إذا عثر عليها) أي إذا اطلع على فسادها (قوله وكانت المدة) أي مدة المساقاة كلها سنة (قوله أو بعد سنة من أكثر) أي أو عثر على فسادها بعد مضي سنة من أكثر أو ما ذكر هذه مع دخولها تحت قوله أو في أنثائه لئلا يتوهم أن حكم هذه حكم ما إذا عثر على الفساد قبل العمل من حيث إن السنة قليلة في جانب أكثر منها (قوله إن وجبت فيها أجره المثل) أي لكون رب الحائط والعامل خرجاً عن المساقاة لأجرة فاسدة أو يبيع فاسد كأن زاد رب الحائط للعامل عيناً أو عرضاً فانها فاسدة ويجب فيها أجره المثل (قوله بحساب ما عمل) أي كالأجرة الفاسدة (قوله فإن وجب مساقاة المثل) أي لكون الفاسد من عقدها لا خروجها عنها لبيع فاسد أو أجرة فاسدة وذلك كأن يشترط العامل على رب الحائط عمل دابة أو غلام لرب الحائط والحال أن الحائط صغير (قوله لم تنفسخ في صورتين) أي بل يتعين إبقاؤها إلى انقضاء أمدها وكان له مساقاة المثل لأنه لا يدفع للعامل نصيبه إلا من الثمرة فلو فسخت لزم أن لا يكون للعامل شيء لأن المساقاة كالعمل لا يستحق إلا بنام العمل اهـ ثم إن لزم مساقاة المثل بالنظر للمدة المستقبلية بعد الاطلاع وأما المدة التي قبل الاطلاع على الفساد كما في الصورة الثانية فله فيها أجره المثل كذا ذكر بعضهم وانظره (قوله والواجب بعده) أي والواجب إذا فسخت بعد العمل كلاً أو بعضاً (قوله إن خرجاً عنها) أي لأجرة فاسدة أو لبيع فاسد (قوله كأن ازداد أحدهما عيناً أو عرضاً) يتحقق في زيادة أحدهما عيناً أو عرضاً لخروج الأجرة الفاسدة والخروج لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها كما بينه الشارح (قوله ولا شيء له من الثمرة) قال ابن سراج الاضرورة كأن لا يجدر رب الحائط عاملاً لا مع دفعه له شيئاً زائداً على الجزء فيجوز (قوله فقد خرجاً عنها) أي عن المساقاة (قوله فساقاة المثل) أي وهي الواجبة للعامل وهو أعلم أن مساقاة المثل واجبة في حائطه فيكون العامل أحق به في الموت والفلس بخلاف أجرة المثل فانها في الذمة فلا يكون العامل أحق بما عمل فيه في فلس ولا موت ولكن الذي في ح قبيل قوله وإن ساقيته أو أكرهته انزع أن العامل أحق بالحائط فيما فيه أجرة المثل في الفلس لا في الموت هذا في المساقاة نعم في القراض ليس أحق بما فيه أجرة المثل لا في الفلس ولا في الموت (قوله وإيس تبما) أي بأن كان الثمر الذي بدأ صلاحه زائداً على الثلث (قوله على حائط واحد) أي فيه ثمر أطعم زائداً على الثالث من نوع مغاير لأنواع الذي لم يطعم (قوله والآخر لم يطعم) أي فإذا لم يطعم على فساد هذه المساقاة إلا بعد العمل كان له فيما لم يثمر مساقاة المثل والعلة في فساد هذه المساقاة احتواؤها على بيع ثمر مجهول وهو الجزء المسمى للعامل شيء مجهول وهو العمل ولا يقال أصل المساقاة كذلك لأننا نقول المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناول خروجها هذا الفرع هذا الفرع عن سنة المساقاة من كونها قبل الاطعام فبقى هذا الفرع على أصله (قوله صفقة واحدة) أي كأن يقول رب الحائط للعامل ساقيتك حائطي وبعثك سلمة كذا بدينار وثلاث الثمرة والعلة في فسادها اجتماع البيع والمساقاة فإذا لم يطلع عليها إلا بعد العمل مضت وكان للعامل مساقاة المثل (قوله إن كل ما يمتنع الخ) أي وهو ما ذكره بعضهم في قوله :

وذكر لذلك تسع مسائل بقوله (كمساقاته مع ثمر أطعم) أي بدأ صلاحه أي فيه ثمر أطعم نسكح وليس تبما وهو شامل لما إذا ساقاه على حائط واحد ولما إذا ساقاه على حائطين أحدهما ثمره أطعم والآخر لم يطعم (أو) وقعت (مع بيع) لسلمة أي ساقاه بجزء معلوم وباعه سلمة مع المساقاة صفقة واحدة وينبغي أن كل ما يمتنع اجتماعه مع المساقاة من أجرة وجمالة ونكاح

وصرف كذلك أى تسخيق وفيها مساقاة المثل (أو اشتراط) العامل (عمل ربه) معه فى الحائط لجولان يده وأما لو كان للشرط ربه الحائط ففيه أجرة المثل كما مر (أو) اشتراط العامل عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط (وهو) أى الحائط (صغير) وهذا مفهوم قوله سابقاً فى الكبير (أو) اشتراط العامل على رب الحائط (حمله لمزله) أى حمل نصيب (٥٤٩) العامل لازل العامل إذا كان فيه كلفه موشقة وكذا عكسه وهو اشتراط

رب الحائط على الفاضل ذلك (أو) اشتراط على ربه الحائط أنه (يكسبه موشقة) حائط (آخر) بلاشئ، وله أجر مثله فى الثانى ومساقاة مثله فى الأول (أو اختلف (الجزء) الذى يتعامل (بسنين) وقع العقد عليها جملة كان ياتى على سنتين أو أكثر على أنه له النصف فى سنة والثالث، ثلث فى أخرى (أو) اختلف الجزء فى (حوائط) أو حائطين صفقة واحدة أحدهما بالثلث والآخر بالنصف مثلاً لمساقاة المثل وأما مع اتفاق الجزء أو فى صفقات فيجوز كالمساقاة (أو) اختلافهما (بسنين) العمل فى قدر الجزء (ولم يشبه) لمساقاة المثل فان أشبه أحدهما قوله يعينه فان أشبههما فأقول للمعامل يعينه فان اختلاف قبل العمل تحالفاً وتماخفاً ولا ينظر لشيء ونكولهما كحلفهما وقضى للحالف على التام وإنما شبهه بما قبله لأن المقد فيها صحيح ومساقاة المثل للاختلاف بينهما (وإن

نكاح شركة صرف وقرض • مساقاة قراض بيع جمل
فجمع اثنين منها الحفظ فيه • فكن فطناً فان الحفظ سهل

(قوله) وصرف كذلك) أى وشركة وقرض وقراض (قوله أى تسخيق) أى إذا أطلع عليها قبل العمل وقوله وفيها مساقاة المثل أى إذا أطلع عليها بعد العمل (قوله) أو اشتراط العامل عمل ربه معه (أى مجاناً) تغاير قوله ومشاركة ربه أو الراد اشتراط عمل ربه معه مجاناً أو مع مشاركته له فى الجزء وما تقدم من قوله أو شارك ربه يان للمنع وهذا فى الواجب بسد الوقوع فلا تكرار على كل حال وقوله أو اشتراط أى فى صلب العقد لا بعده إذ لا يتأتى الاشتراط بعده (قوله كالمساقاة) فيه أنه لم يمر ذلك للشارح وإن كان راداً لذلك عند قوله أو مشاركة ربه وقدمنا وجهه أيضاً (قوله) أو اشتراط عمل دابة أو غلام وهو صغير (قال عبق الظاهر فى هذه المسئلة وما بعدها الفساد ولو أسقط الشرط (قوله) أو حمله لمزله) أى مجاناً أو بأجرة (قوله) إذا كان فيه كلفه وموشقة (أى) وإلا جاز وينبغى أن يدفع له أجرة الحل فى المنوعة مع أجرة المثل (قوله حائط آخر) أى مجاناً أو بأجرة خلافاً للشارح ولا مفهوم لحائط بل متى شرط أحدهما على الآخر خدمة فى شيء آخر حائط أو غيره وإن بأجرة فسدت المساقاة وكان فيها مساقاة المثل فكان الأولى للشارح أن يعمل آخر صفقة كشيء لا لحائط (قوله فى الأول) أى فى الحائط الأول وهو الذى وقع عليه العقد (قوله بسنين) المراد بالجمع ما زاد على الواحد ولو كثر ذلك الزائد جداً والحاصل أنه حيث اختلفت الجزء فالمنع سواء كانت السنين التى وقع العقد عليها قليلة أو كثيرة جداً وعلى كل حال له مساقاة المثل لأنها لم يخرج جالباً آخر وإنما المنع للفرع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله صفقة) أى وقع عقد للمساقاة عليهما صفقة واحدة (قوله لمساقاة المثل) أى إذا حلفا أو نكلا فان حلف أحدهما ونكلا الآخر قضى للحالف على التام فان كانت مساقاة المثل مختلفة بأن كانت عادتهم فى بلدهم يساقون بالثلث والرابع قضى بالأكثر اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله) وأما مع اتفاق الجزء (أى) وأما إن وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء متفق صفقة واحدة وأولى فى صفقات أو وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء مختلف فى صفقات فيجوز (قوله) أو فى صفقات (أى) أو مع اختلافه فى صفقات (قوله) فله قول للعامل (أى) لتقوى جانبه بالعمل (قوله) تحالفاً وتماخفاً (أى) بخلاف القراض إذا تنازعا قبل العمل فان المال يرد لربه بلا تحالف لأن عقده قبل العمل منحل بخلاف المساقاة فانها تلزم بالمقد (قوله) وإنما شبه هذه بما قبلها (أى) ولم يحفظها عليه (قوله) ومساقاة المثل (أى) وإنما وجبت مساقاة المثل فى هذه المسئلة مع أن العقد فيها صحيح من أجل الاختلاف بينهما فى قدر الجزء (قوله) أكرى عليه الحساكم المنزل الخ) فإذا أكرى عليه الحساكم المنزل بزيادة كانت الزيادة للكرى الأول والبقس عليه وكذا إذا ساقى عليه عاملاً فان كان الجزء أقل من جزء الأول أو أكثر فالزيادة له والبقس عليه (قوله) ما لو أكثرته (أى) جعلته كريباً عندك للخدمة بقى ما إذا أكثرته للعمل فوجدته سابقاً والظاهر كما فى عبق وحاشية شيخنا أنه مثل ما إذا أكرىته دارك لا مثل ما إذا أكثرته

ساقيت على حائطك (أو) أكثرته (دارك مثلاً) (فألفيته) (أى) وجدته (سارقاً) يخاف منه على سرقة الثمرة مثلاً أو على شيء من الدار (لم تسخيق) عقدة المساقاة أو السكراه (وليتحفظ منه) فإن لم يمكن التحفظ أكرى عليه الحساكم المنزل وساقى الحائط وهذا بخلاف ما لو أكثرته للخدمة فوجدته سارقاً فانه عيب يثبت به الخيار بين ردّه والتماكس مع التحفظ كما قال فى سياى وخيزل إن تبين أنه سارق وشبه فى عدم التسخيق قوله

(كَيْفَهُ) سلمة للفلس (ولم يعلم) (٥٥٠) البائع (فلسه) فالبيع لا زم وليس له أخذ عين ماله بل هو أسوة الغرماء في الثمن

للمخدمة (قوله كيفه) أي كبيع شخص سلمته للفلس (قوله بل هو أسوة الغرماء في الثمن) أي أنه يحاصص معهم بالثمن فيما بيعت به سلعته وغيرها وهذا إذا كان البيع له قبل اقتسام الغرماء وأما إذا باع له بعد اقتسامهم فلا دخول له معهم كما مر (قوله لتفريطه) أي حيث باع لتلك الفلس ولم يثبت (قوله أن له أخذ عين شبهة) أي المحاز عنه في الفلس (قوله أي ما سقط منه) أشار بهذا إلى أن الإضافة على معنى من وفي الكلام حذف مضاف أي والساقط من أجزاء النخل حالة كونه كيف ولا مفهوم للنخل بل مثله الشجر والزرع والساقط منه كالتبن والوقيد يكون بينهما على ما دخلا عليه من الجزء في الحب (قوله وجريد) أي وبلغ وقوله كالثمرة أي الباقية من غير سقوط (قوله فله) أي ولا شيء منه للعامل فليست الإضافة يائية لصدقها بذلك مع أنه غير مراد (قوله لمدعى الصحة) أشعر قوله لمدعى الصحة أنها لو اختلفا فقال رب الحائط لم تدفع لي الثمرة وقال العامل بل دفعته لك صدق العامل لأنه أمين ابن المواز ومخلف كان التنازع قبل جذاذ الناس أو بعده اه بن (قوله كانت النازعة بعد العمل أو قبله) أي كما جزم بذلك الأحمي وابن رشد وتدل ذلك على في حاشيته على المدونة عن المتبسط وفي الشامل وصدق مدعى الصحة إذا تنازعا بعد العمل وإلا تحالفا وقسخت قال عجاج وهو غير معول عليه واعترضه الشيخ أبو علي المناوي بأن ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في العتبية وابن يونس والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد فتحصل أن طريقه ابن رشد والأحمي القول لمدعى الصحة مطلقاً وطريقة غيرها التفصيل وعليها الشامل اه بن (قوله ما لم يظلب الفساد) أي بخلاف القراض فإن القول قول مدعى صحته ولو غلب الفساد على المشهور وما ذكره تتها عن ابن ناجي من أن القول لمدعى الصحة ولو غلب الفساد على المشهور رده عجاج بأن ابن ناجي إنما ذكره في القراض لافي المساقاة (قوله بأن يكون عرفهم) أي بأن يكون الفساد عرفهم (قوله فيصدق مدعيه يمينه) أي وبفسخ العقد (قوله عما شرط عليه من العمل أو جرى به العرف) أي كالحرق أو السقي ثلاث مرات فحرق أو سقى مرتين (قوله فينظر قيمة ما عمل الخ) كأن يقال ما أجره مثله لو حرق مثلاً ثلاث مرات فإذا بيل خمسة عشر فيقال وما أجرته لو حرق مرة فإذا قيل خمسة حظ من حصته من الثمرة ثلثها لأن قيمة ما ترك خمسة ونسبتها للخمسة عشر ثلثها (قوله وهو كذلك) قال ابن رشد بلا خلاف بخلاف الاجارة بالدرهم أو الدنانير على سقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عندهم وجاء ماء السماء فأقام به حيناً فإنه يحظ من الاجرة بقدر إقامة الماء فيه والفرق أن الاجارة مبنية على المشاحة والمساقاة مبنية على المساحة لأنها رخصة والرخصة تسهيل (قوله كذلك) وما يتعلق بها وما يتبعها • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب آمين

لتفريطه وأما ما تقدم في الفلس من أن له أخذ عين شبهة فبما إذا طرأ القاس على البيع فلا تفريط عند البائع (وساقطُ النخل) أي ما سقط منه حال كونه (كيف) وسقف وجريد كالثمرة فيكون بينهما على ما دخلا عليه من الجزء وأما ما سقط من خشب النخل أو الشجر فله (والقول لمدعى الصحة) يمين كدعوى رب الحائط أنه جعل للعامل جزءاً معلوماً ودعى العامل أنه ميبه أو عكسه وسواء كانت النازعة بعد العمل أو قبله وهذا ما لم يظلب الفساد بأن يكون عرفهم فيصدق مدعيه يمينه (وإن قصر عاملها شرط) عليه من العمل أو جرى به العرف (حظ) من نصيبه (ربيبته) فينظر قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك فإن كانت قيمة ما ترك الثلث مثلاً حظ من جزئه المشترطه ثلثه وأشعر قوله قصر أنه لو لم يقصر بأن شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقى مرتين وأغناه للطرف عن الثالث لم يحظ من حصته شيء وكان له جزؤه بالتمام وهو كذلك والله أعلم • ولما انتهى الكلام على البيع وما يتعلق بها وما يتعلق بها انتقل ينكلم على الاجارة كذلك وهو أول الرج الرابع من هذا الكتاب فقال رضي الله عنه وشفنا بركاته وأسراره

(ثم الجزء الثالث من حاشية السوقي على الشرح الكبير)

(وبليه الجزء الرابع أوله «باب في الاجارة»)

فهرست

﴿ الجزء الثالث من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير للقطب المردير ﴾

صفحة	صفحة
باب الحوالة ٣٢٥	باب ينقذ البيع بما يدل على الرضا ٤
باب الضمان ٣٢٩	فصل علة طعام الربا اقتيات وإدخار ٤٧
باب الشركة ٣٤٨	فصل في بيع الآجال ٧٦
فصل في المزارعة ٣٧٢	فصل ذكر فيه حكم بيع العينة ٨٨
باب صحة الوكالة ٣٧٧	فصل إنما الخيار بشرط ٩١
باب في الإقرار ٣٩٧	فصل في المراجعة ١٥٩
فصل في الاستلحاق ٤١٢	فصل تناول البناء والشجر والأرض النخ ١٧٠
باب في الإيداع ٤١٩	فصل إن اختلف للتبايعان في جنس الثمن ١٨٨
باب في حكم العارية ٤٣٣	باب السلم ١٩٥
باب في النصب ٤٤٢	فصل في القرض ٢٢٢
فصل وإن زرع فاستحقت ٤٦١	فصل في القامصة ٢٢٧
باب في الشفعة ٤٧٣	باب في الرهن ٢٣١
باب في القسمة ٤٩٨	باب في القفلس ٢٦١
باب في القراض ٥١٧	باب في بيان أسباب الحجر ٢٩٢
باب المساقاة ٥٣٩	باب الصلح ٣٠٩

﴿ تمت ﴾